

# حَوَالِي الشَّرِّ وَالْعِبَادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّرِّ وَالْعِبَادِي

١٣٠١ هـ

١٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي

٩٧٣ هـ

اعْتَمَدَ بِهِ وَرَاصَهُ

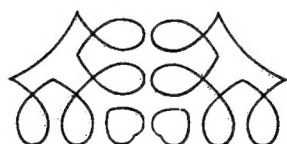
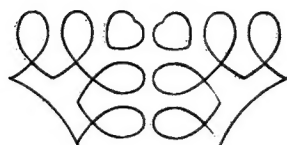
الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كَلَامَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد التاسع



القاهرة





حَوْلَ شَيْءٍ الشَّرِّ وَالْإِذَا الْعَيْنَانِ  
عَلَى  
تُحَفِّتُ الْمِجَنَّاخَ بِشَرِّ الْمَنَاهِجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **حاشية الشرح والمزايا على**  
**عبد الله**  
**مختصر المحتاج وشيخ المحتاج**  
اسم المؤلف : **الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن**  
**الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن**  
اسم المحقق : **الدكتور أنس الشامي**  
القطع : **١٧ × ٢٤ سم**  
عدد الصفحات : **٧٥٢ صفحة**  
عدد المجلدات : **١٢ مجلد - المجلد التاسع**  
سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

سنة الطبع : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الايداع : ٥٠٥٩ / ٢٠١٦  
الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٧٦  
الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

**الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### بابُ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ وَالْإِعْغَافِ وَنِكَاحِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ تَبَعًا

إذا (وجد أحد الزوجين بالأخر جُنُونًا) ولو مُتَقَطِّعًا وَإِنْ قَلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْرِكْ لِأَنَّهُ يُفْضِي لِلْجَنَانِيَةِ وَهُوَ مَرَضٌ يُزِيلُ الشُّعُورَ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ قُوَّةِ الْأَعْضَاءِ وَخَرَكْتُهَا وَمِثْلُهُ الْخَبْلُ بِالتَّحْرِيلِ كَذَا قِيلَ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ أَنَّهُ الْجُنُونُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ لَمَحَ أَنَّ الْجُنُونَ فِيهِ كَمَالُ الْإِسْتِغْرَاقِ بِخِلَافِ الْخَبْلِ قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَالْإِعْغَاءُ الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### بابُ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ وَالْإِعْغَافِ وَنِكَاحِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

☐ قَوْلُهُ: (فِي النِّكَاحِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ ثَبِتَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: إِنَّ قَلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَقَوْلُهُ: سَوَاءٌ أَذَى إِلَى وَكَمَا يُخَيَّرُ وَقَوْلُهُ: أَوْ عَلِمْتَهُ إِلَى شُبَّةٍ بَعِيْنٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ كَذَا قِيلَ إِلَى قَالَ الْمُتَوَلَّى وَلَا قَوْلُهُ أَي حَشَفَهُ ذَكَرَهُ إِلَى فَإِنْ بَقِيَ.

☐ قَوْلُهُ (لَشَى): (جُنُونًا) وَالْإِضْرَافُ نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَي قَيِّبْتُ بِهِ الْخِيَارَ عَ شَ عِبَارَةً سَمِ يَتَّبِعِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَغْنَاهُ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كَوْنَ أَحَدِهِمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ أَي كَالْجُنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْغَاءِ اهْ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُتَقَطِّعًا) أَوْ كَانَ قَابِلًا لِلْعِلَاجِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا: وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْمُتَقَطِّعِ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى الْخَفِيفُ الَّذِي يَطْرَأُ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ اهْ قَالَ ع شَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْبَغْضَ مَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَيُزَمُّ فِي سَنَةِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يُفْضِي) أَي الْجُنُونُ لِلْجَنَانِيَةِ أَي عَلَى الزَّوْجِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْخَبْلُ) أَي فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: كَذَا قِيلَ أَي إِنَّ الْخَبْلَ مِثْلُ الْجُنُونِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي مُغَايَرَتَهُمَا عَ شَ وَرَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ الْمُتَوَلَّى الْإِعْ) عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَأَمَّا الْإِعْغَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا خِيَارَ بِهِ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِيمَا تَخَصَّلَ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى وَكَذَا إِنَّ بَقِيَ الْإِعْغَاءُ بَعْدَ الْمَرَضِ قَيِّبْتُ بِهِ الْخِيَارَ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْإِعْغَاءُ الْإِعْ) هُوَ عَطْفٌ عَلَى (الْخَبْلِ) اه سَم. ☐ قَوْلُهُ: (الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ) أَي بَأَنَّ قَالَ أَهْلُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### بابُ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ وَالْإِعْغَافِ وَنِكَاحِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

☐ قَوْلُهُ فِي (لَشَى): (جُنُونًا) يَتَّبِعِي أَنْ مِنْهُ أَوْ فِي مَغْنَاهُ الصَّرْعُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ كَوْنَ أَحَدِهِمَا مَسْحُورًا كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْغَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (جُنُونًا) مِنْهُ الصَّرْعُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فَرَّاجِعُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْإِعْغَاءُ الْإِعْ) عِبَارَةً الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ لَا الْإِعْغَاءُ بِالْمَرَضِ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ كَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَحَلُّهُ فِيمَا تَخَصَّلَ مِنْهُ الْإِفَاقَةُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا الدَّائِمُ الْمَأْيُوسُ مِنْ زَوَالِهِ فَكَالْجُنُونِ ذَكَرَهُ

(أو جُذامًا أو بَرَصًا) وإن قلَّ إنَّ استَحْكَمَ بقول خَبِيرَيْن، وعلامةُ الأوَّل اسودادُ العُضْوِ والثاني عدمُ احمراره وإن بولَّغَ في قبضه (أو وجدها رَتْقاءً) أي مُتَسَدِّدًا مَحَلَّ جَماعِها بِلَحْمٍ ومثلُه ضيقُ المنفَذِ بحيثُ يُفْضِيها كُلُّ واطِيٍّ كذا أَطْلَقُوهُ وَلَعَلَّ المُرادُ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ دُخُولُ ذَكَرٍ مِنْ بَدَنِهِ كَبَدْنِها نَحافةٌ وَضِدُّها فَرْجُها سِواءٌ أَدَّى لِإِفْضائِها أَمْ لا ثُمَّ رَأَيْتُ البُلْقَيْنِي أَشارَ لِذلك بِقولِه في تَدْرِيبِه: وَضيقُ المنفَذِ لِإِنحافَتِها بِحَيْثُ لا يَسَعُ آلَةٌ نَحيفٌ مِثْلُها وَيُفْضِيها أَيُّ شَخْصٍ فُرِضَ اهـ. فَقولُه بِحَيْثُ صَرِيحٌ فيما ذَكَرْتَه. وما ذَكَرَه بَعْدَه الواقِعُ في كَلامِهِم مُجَرَّدُ تَصَوُّيرٍ قال

الخَبْرَةُ لا يَزُولُ أَضَلًّا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو قال الأَطْبَاءُ يَزُولُ بَعْدَ مُدَّةٍ لَمْ يَثْبُتِ الخِيارُ وإن طالَتِ المُدَّةُ ولو قِيلَ بِثُبُوتِه حِينَئِذٍ لَمْ يَتَّعِدْ اهـ ع ش.

❦ قولُه (سُي): (أو جُذامًا) وهو عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْها العُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَنْقَطِعُ وَيَنْتَثِرُ وَيَتَصَوَّرُ في كُلِّ عَضْوٍ غَيْرِ أَنَّهُ يَكُونُ في الوَجْهَ أَغْلَبَ أو بَرَصًا وهو بَيَاضٌ شَدِيدٌ يَبْقَعُ الجِلْدَ وَيُذْهِبُ دَمَوِيَّتَه نِهايَةً وَمُغْنِي.

❦ قولُه: (وَإِنْ قُلَّ إلَخ) راجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الجُذامِ والبَرَصِ. ❦ قولُه: (إِنْ اسْتَحْكَمَ إلَخ) عِبارَةُ النِّهايَةِ والمُغْنِي وَمَحَلُّ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِخْكامِها أَمَّا أوَائِلُهما فلا خِيارَ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الجَوْنِيُّ قال: وَالاسْتِخْكامُ في الجُذامِ يَكُونُ بِالنَّقْطِ وَتَرَدَّدِ الإِمَامِ فِيهِ وَجَوَزِ الإِكْتِفَاءِ بِاسْوَدادِهِ وَحَكَمَ أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِاسْتِخْكامِ العِلَّةِ اهـ قال ع ش قولُه: وَحَكَمَ أَهْلُ المَعْرِفَةِ بِاسْتِخْكامِ العِلَّةِ مُعْتَمِدًا وَعِبارَةُ شَيْخِنَا الزِّيادِيِّ والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ اسْتِخْكامُهما بَلْ يَكْفِي حُكْمُ أَهْلِ الخَبْرَةِ بِكَوْنِهِ جُذامًا أو بَرَصًا رَمَلِي أَنْتَهَتْ وَلَعَلَّ هَذَا مُرادُ الإِمَامِ بِقولِه بِالإِكْتِفَاءِ بِاسْوَدادِهِ وَحُكْمِ أَهْلِ المَعْرِفَةِ إلَخ فلا تَخالَفَ اهـ. وقال السَّيِّدُ عَمَرٌ بَعْدَ ذِكْرِ ما مَرَّ عَنِ الزِّيادِيِّ: ما نَصَّهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّقْلُّ عَنْهُ أَي صَاحِبِ النِّهايَةِ والأوَّلُ هو المِوافِقُ لِمَنْقُولِ الشَّيْخَيْنِ عَنِ الجَوْنِيِّ وَأَقْرَأَهُ والثَّانِي مَنْقُولٌ عَنِ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ وَغَيرِهِ وهو وَجِيهٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى لِكَوْنِ التَّقْسِ تَعافَهُ وَتَنَوُّرُ مِنْهُ مُطْلَقًا ولأنَّ ما يَخافُ مِنْهُ مِنَ الأَعْداءِ لا يَتَّقِيهِ بِالاسْتِخْكامِ اهـ وَقولُه: عَنِ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ إلَخ أَي واختارَهُ الإِمَامُ كَمَا مَرَّ. ❦ قولُه: (والثَّانِي إلَخ) أَي عِلامةُ البَرَصِ أَنْ يَغْصِرَ المِكانَ فلا يَحْمَرُّ اهـ كَرْدِي.

❦ قولُه (سُي): (رَتْقاءً) وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ إِجبارُها على شَقِّ المَوْضِعِ فَإِنْ شَقَّتْهُ وَأَمَكَّنَ الوَطءَ فلا خِيارَ ولا تَمَكَّنُ الأُمَةُ مِنَ الشَّقِّ قَطْعًا إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ مُغْنِي وَنِهايَةً قال ع ش قولُه: ولا تُجْبَرُ على شَقِّ المَوْضِعِ أَي حَيْثُ كانَتِ بِالِغَةِ ولو سَفِيهَةً أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُولَّيْها ذَلِكَ حَيْثُ رَأى فِيهِ المِصْلَحَةُ ولا خَطَرَ أَخْذاً وَمِمَّا يَأْتِي في قِطْعِ السَّلْمَةِ اهـ. ❦ قولُه: (وَمِثْلُهُ) أَي مِثْلُ الرَّتْقاءِ في ثُبُوتِ الخِيارِ بِهِ. ❦ قولُه: (فَقولُه بِحَيْثُ) أَي إلَخ. ❦ قولُه: (صَرِيحٌ إلَخ) أَي صِراحَةً مَعَ قولِه وَيُفْضِيها إلَخ الظَّاهِرُ في التَّقْيِيدِ اهـ سَم. ❦ قولُه: (وما ذَكَرَهُ إلَخ) أَي قولُه: وَيُفْضِيها إلَخ.

الْمُتَوَلَّى لا بَعْدَهُ أَي لا أَنْ يَبْقَى الإِغْماءُ بَعْدَ زَوالِ المَرَضِ فَيَثْبُتَ بِهِ الخِيارُ كَالجُنُونِ اهـ وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ مُقابَلَةِ قولِه أَمَّا الدَّائِمُ إلَخ لِمَا قَبْلَهُ أَنَّ المُرادَ بِالدَّائِمِ ما لا تَحْصُلُ مِنْه الإِفاقةُ أَي بِالْكَلْيَةِ سِواءَ أَكانَ مُتَقَطَّعًا أَمْ لا كَمَا في الجُنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قولُه: (والإِغْماءُ) هو عَطْفٌ على (الخَبْلِ). ❦ قولُه: (صَرِيحٌ إلَخ) أَي صِراحَةً مَعَ قولِه وَيُفْضِيها إلَخ الظَّاهِرُ في التَّقْيِيدِ.

الإسنوي وكما يُخَيَّرُ بذلك فكَذَلِكَ تَخَيَّرُ هِيَ بِكِبَرِ آلَتِهِ بِحَيْثُ يُفْضَى كُلُّ مَوْطُوءَةٍ (أَوْ قَرْنَاءٍ) أَيِ مُنْسَدًا ذَلِكَ مِنْهَا بِعَظَمٍ (أَوْ وَجْدَتِهِ) وَهُوَ بِالْغِ عَاقِلٌ (عَيْنًا) أَيِ بِهِ دَاءٌ يَمْنَعُ انْتِشَارَ ذِكْرِهِ عَنْ قُبُلِهَا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى غَيْرِهَا أَوْ عَلِمَتْهُ قَبْلَ النِّكَاحِ مِنْ عَنٍّ أَعْرَضَ أَوْ شُبَّةَ بَعْنَانٍ الدَّائِيَّةَ لِيَلْبِيَهُ (أَوْ مَجْبُوبًا) أَيِ مَقْطُوعًا ذِكْرَهُ أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ أَيِ حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَعَجَزَ عَنِ الْوَطْءِ بِهِ ضَرِبَتْ لَهُ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ كَالْعَيْنَيْنِ (تَبَتْ) لِلْكَارِهِ مِنْهُمَا الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ أَوْ الْعَالِمُ بِهِ إِذَا انْتَقَلَ لِأَفْحَشٍ مِنْهُ مَنْظَرًا كَأَنَّ كَانَ بِالْيَدِ فَاثْتَقَلَ لِلْوَجْهِ لَا لِلْيَدِ الْآخَرِ وَإِنَّمَا تُزْعِ الرِّهْنُ بِزِيَادَةِ فَسَقِ الْمَوْضُوعِ تَحْتَ يَدِهِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسِ الْأَوَّلِ كَأَنَّ كَانَ يَزْنِي فِي الشَّهْرِ مَرَّةً فَصَارَ يَزْنِي فِيهِ مَرَّتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدَ مِنْ جَنْسِ آخَرٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ . ثُمَّ قَدْ تَوَدَّي إِلَى ذَهَابِ عَيْنِ الرِّهْنِ بِالْكَلْبِيَّةِ فَاحْتِيطَ لَهُ بِنَزْعِهِ مِنْهُ عِنْدَهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ لِلْكَارِهِ لَوْلَا وَضْفُهُ بِمَا يُعَيَّنُ.....

قوله: (أَوْ عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ اه سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ وَجَدَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا بِعَيْبِ صَاحِبِهِ قَبْلَ الْعَقْدِ لَا خِيَارَ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لَوْ عَلِمَتْ بِمُتَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَهَا الْخِيَارُ بَعْدَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ لِأَنَّ الْعُقَّةَ قَدْ تَخَصَّلَ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ دُونَ أُخْرَى وَفِي نِكَاحٍ دُونَ نِكَاحٍ وَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ بِالْعُقَّةِ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى جَمَاعِ غَيْرِهَا اه. قوله: (مِنْ عَنٍّ) أَيِ لَفْظُ الْعَيْنِ مَأْخُودٌ مِنْ عَنٍّ الْخِ وَقَوْلُهُ: أَوْ شُبَّةَ عَطَفَ عَلَى مَنْ عَنٍّ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَمَّى بِذَلِكَ لِلْبَيْنِ ذَكَرَهُ وَانْعِطَافِهِ مَأْخُودٌ مِنْ عِنَانِ الدَّائِيَّةِ اه. قوله: (أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ مَقْطُوعُ جَمِيعِ الذَّكَرِ أَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ قَدْرُ الْحَشْفَةِ اه. قوله: (أَيِ حَشْفَةٍ ذَكَرَهُ) أَيِ كَبُرَتْ أَوْ صَغُرَتْ حَتَّى لَوْ كَانَ الْبَاقِي مِنْ ذَكَرِهِ قَدْرَ حَشْفَةٍ مُعْتَدِلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَكِنْ دُونَ حَشْفَتِهِ أَوْ صَغُرَتْ حَشْفَتُهُ جِدًّا وَكَانَ الْبَاقِي قَدْرَهَا دُونَ الْمُعْتَدِلَةِ فَلَا خِيَارَ اه ع ش. قوله: (فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا بَقِيَ مِنْهُ مَا يُولِجُ قَدْرَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا اه.

قوله (سَمَى): تَبَتْ جَوَابُ إِذَا الْمُقَدَّرَةُ فِي كَلَامِ الْمُتَنِ اه مُغْنِي. قوله: (الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ) أَيِ مُطْلَقًا وَيُصَدَّقُ مُنْكَرُ الْعِلْمِ بِهِ بِبَيِّنَةٍ اه فَتَحَ الْجَوَادُ. قوله: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيِ الزِّيَادَةُ. قوله: (كَأَنَّ كَانَ) أَيِ مَنْ وَضِعَ الرِّهْنُ تَحْتَ يَدِهِ. قوله: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ التَّعْمِيمُ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ. قوله: (أَنْ يَزِيدَ) أَيِ الْفُسْقِ. قوله: (وَذَلِكَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ وَغَايَةُ مَا يَتَكَلَّفُ فِيهِ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تُزْعِ الرِّهْنُ الْخِ. قوله: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجَنْسِ كَأَنَّ عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الْآخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ أَيِ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ وَإِلَّا فَمَا وَجْهُ اسْتِشْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ اه سَمِ . أَقُولُ وَبِذَلِكَ الْمُقْتَضَى يُصَرِّحُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمُغْنِي فِي هَامِشِهِ. قوله: (بِمَا يُعَيَّنُ الْخِ) يَغْنِي قَوْلُهُ: الْجَاهِلُ بِالْعَيْبِ الْخِ لَكِنْ فِي دَعْوَى التَّعْيِينِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (أَوْ عَلِمَتْهُ) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ. قوله: (وَإِنْ كَانَتْ) أَيِ الزِّيَادَةُ. قوله: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا مِنَ الْجَنْسِ كَأَنَّ عَلِمَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا بِوَجْهِ الْآخَرِ مَثَلًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ النِّكَاحِ زِيَادَتَهُ فِيهِ لَا خِيَارَ بِهَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ وَإِلَّا فَمَا وَجْهُ اسْتِشْكَالِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخَرِ.

أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السَّلِيمُ : أَنَّ ذَا الْعَيْبِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَخَيَّرَ فِي الْفَسَخِ كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ الْآخَرَ بِتَحْمِيلِهِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتِهِ وَإِنْ رَضِيَ أَجِيبَ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمُ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَلَا نَظَرَ بَعْدَ رِضَا السَّلِيمِ بِالْمَعِيبِ إِلَى مَا ذُكِرَ (الْخِيَارُ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ) إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ إِلَى الْفُسْخِ وَلَمْ يَمُتْ الْآخَرُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا وَالْقُرْنُ وَمِثْلُهُ لَا يُفْعَلُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ وَإِلْجَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَيْهِ فِي الْخَاصِّينَ بِهِ وَقِيَاسًا أَوَّلَوِيًّا فِي الْكُلِّ عَلَى ثُبُوتِ خِيَارِ الْبَيْعِ بِدُونِ هَذِهِ إِذِ الْفَائِثُ ثُمَّ مَالِيَّةٌ سِيرَةٌ وَهَذَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ الْجَمَاعُ أَوْ التَّمَتُّعُ لَا سِيَّمَا وَالْجُذَامُ وَالْبَرَصُ يُغْدِيَانِ الْمُعَاشَرَ وَالْوَلَدَ أَوْ نَسْلَهُ كَثِيرًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَمِّ فِي مَوْضِعٍ وَحَكَاهُ عَنِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُجَرَّبِينَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُنَافِيهِ خَبَرُ «لَا عُدْوَى» لِأَنَّهُ نَفَى لِعَقْدِ الْجَاهِلِيَّةِ نِسْبَةَ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقُوغُهُ بِفَعْلِهِ تَعَالَى. وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ خَبَرُ «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ» وَأَكْلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَهُ تَارَةً

قوله: (أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْخ) مَفْعُولٌ يُعَيَّنُ، وَالضَّمِيرُ لِلْكَارِهِ. قوله: (أَنَّ ذَا الْعَيْبِ الْخ) أَي صَاحِبَ الْعَيْبِ خَبَرٌ (وَقَضِيَّةٌ الْخ). قوله: (كَرَاهَةً لِإِسَاءَتِهِ) أَي ذِي الْعَيْبِ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَى الْفَاعِلِ وَاللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، وَقَوْلُهُ: الْآخَرُ أَي السَّلِيمُ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ: بِتَحْمِيلِهِ أَي الْآخَرَ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِسَاءَةِ يَنْعَنِ لِكَرَاهَتِهِ أَي ذِي الْعَيْبِ تَسَبُّبُهُ فِي مَشَقَّةِ تَحْمِيلِ السَّلِيمِ ضَرَرَ مُعَاشَرَتِهِ أَي ذِي الْعَيْبِ مَعَهُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ رَضِيَ غَايَةً بِقَوْلِهِ أَنَّ يَتَخَيَّرَ الْخ وَالضَّمِيرُ لِلْسَّلِيمِ. قوله: (أَجِيبَ) جَوَابُ (لَوْ). قوله: (إِلَى مَا ذُكِرَ) أَي إِلَى إِسَاءَةِ الْآخَرَ الْخ. قوله: (إِنْ بَقِيَ الْعَيْبُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَالْقُرْنُ، وَقَوْلُهُ وَأَكْلَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: وَسُكُونُهُمَا إِلَى وَنَقْلُهُمَا. قوله: (وَلَمْ يَمُتْ الْآخَرُ) أَي الْمَعِيبُ. قوله: (كَمَا ذَهَبَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْقُرْنُ. قوله: (إِلَيْهِ) أَي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِتِلْكَ الْعُيُوبِ. قوله: (وَصَحَّ) أَي ثُبُوتِ الْخِيَارِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَهَبَ الْخ. قوله: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْخ) أَي الْجُنُونُ وَالْجُذَامُ وَالْبَرَصُ. قوله: (بَيْنَهُمَا) أَي الزَّوْجَيْنِ. قوله: (وَمِثْلُهُ) أَي ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْعُيُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَجْوِيزِ الْفُسْخِ بِهَا. قوله: (عَنْ تَوْقِيفٍ) أَي وَرُودٍ فِي الشَّرْعِ. قوله: (وَالْإِجْمَاعُ الْخ) وَقَوْلُهُ: وَقِيَاسًا الْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا ذَهَبَ الْخ. قوله: (عَلَيْهِ) أَي ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: فِي الْخَاصِّينَ بِهِ أَي الزَّوْجَ وَهُمَا الْجَبُّ وَالْعَتَّةُ اهـ ع ش. قوله: (بِدُونِ هَذِهِ) أَي بِعُيُوبِ دُونَ هَذِهِ اهـ ع ش. قوله: (أَوْ نَسْلُهُ) أَي الْوَلَدَ. قوله: (كَمَا جَزَمَ بِهِ) أَي بِإِعْدَامِئِهِمَا وَكَذَا ضَمِيرُ وَحَكَاهُ. قوله: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّهُ يُغْدِي وَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ «لَا عُدْوَى» أَجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ يُغْدِي بِفِعْلِ اللَّهِ لَا بِنَفْسِهِ وَالْحَدِيثُ وَرَدَّ رَدًّا لِمَا يَنْتَقِذُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَأَنَّ مُخَالَطَةَ الصَّحِيحِ لِمَنْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَذْوَءِ سَبَبٌ لِحُدُوثِ ذَلِكَ الدَّاءِ اهـ. قوله: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَمِّ مِنَ الْإِعْدَاءِ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ وَقُوعِ الْإِعْدَاءِ. قوله: (وَأَكْلَ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ.

قوله: (لِلْإِسَاءَةِ الْآخَرَ) أَي السَّلِيمِ. قوله: (أَنَّهُ لَا يَتَخَيَّرُ إِلَّا السَّلِيمُ) أَي إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا سَلِيمًا وَإِلَّا فَالْخِيَارُ ثَابِتٌ إِذَا كَانَ مَعْيِينِ أَيْضًا كَمَا سَبَّغْنَا. قوله: (بِدُونِ هَذِهِ) أَي الْعُيُوبِ.

وتارة لم يُصافحه بيانا لِسعة الأمر على الأُمّة من الفرار والتَّوَكُّل وخرج بهذه الخمسة غيرها كالْعَذْيُوط بكسر أوله المُهْمَلِ وسُكُونِ ثانيه المُعْجَمِ وفتح التَّحِيَّةِ وَضَمِّهَا ويُقَالُ عَذْوَطٌ كَعَثُورٍ، وهو فيهما مَنْ يُحْدِثُ عِنْدَ الْجَمَاعِ وفيه مَنْ يُنْزِلُ قَبْلَ الْإِيلَاجِ فلا خيارَ به مُطْلَقًا على المعتمدِ وسُكُونُهَا في موضعٍ على أَنَّ الْمَرَضَ الْمَأْيُوسَ مِنْ زَوَالِهِ وَلَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ فِي مَعْنَى الْعُنَّةِ وَأِنَّمَا هُوَ لِيَكُونَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ الْعُنَّةِ فَلَيْسَ قِسْمًا خَارِجًا عَنْهَا وَنَقَلَهَا عَنِ الْمَاوِزِدِيِّ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَةَ الْعَيْنَ كَذَلِكَ ضَعِيفٌ لَكِنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا سِيَّاتِي الْفَسْخُ بِالرُّقِّ وَالْإِعْسَارِ وَلَا يُشْكَلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ.....

■ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِهَذِهِ الْخَمْسَةِ إلخ) أَيِ بِالتَّظَرِّ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَةِ عَلَى حَدِّهِ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يَتَخَيَّرُ بِخَمْسَةِ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ قَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ جُمْلَةَ الْعُيُوبِ سَبْعَةٌ وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ فِي كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خَمْسَةً وَاقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْعُيُوبِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيمَا عَدَاهَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ فَلَا خِيَارَ بِالْبَحْرِ وَالصَّنَائِنِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالْقُرُوحِ السَّيَّالَةِ وَالْعَمَى وَالزَّمَانَةَ وَالْبَلَهَ وَالْإِخْصَاءَ وَالْإِفْضَاءَ وَلَا بَكْوَنُهُ يَتَغَوَّطُ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَقَوْلُهُ: فَلَا خِيَارَ إلخ ذَكَرَهُ النَّهَائِيَّةُ وَزَادَتْ عَقِبَ الْإِسْتِحَاضَةِ مَا نَصَّهِ: وَإِنْ لَمْ تَحْفَظْ لَهَا عَادَةً وَحَكَمَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِاسْتِحْكَامِهَا خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْقُرُوحِ السَّيَّالَةِ وَمِنَهَا الْمَرَضُ الْمُسَمَّى بِالْمُبَارِكِ وَالْمَرَضُ الْمُسَمَّى بِالْمُعْدَةِ وَالْحَكَّةُ فَلَا خِيَارَ بِذَلِكَ أَهْ. ■ فَوَدَّ: (كَعَثُورٍ) بِالْمُتَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ كَذَرَمَ وَإِذْ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ فِيهِمَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ أَيِ الرَّجُلِ أَهْ ع ش. ■ فَوَدَّ: (فَلَا خِيَارَ بِهِ) أَيِ بغيرِ الْخَمْسَةِ مُطْلَقًا أَيِ أَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ أَمْ لَا. ■ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ الْمَرَضَ الْمَأْيُوسَ إلخ) أَيِ الْقَائِمَ بِالزَّوْجِ وَمِنَهُ مَا لَوْ حَصَلَ لَهُ كِبَرٌ فِي الْأَثْنَيْنِ بَحِثٌ تَعَطَّى الذَّكَرُ بِهِمَا وَصَارَ الْبَوْلُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْأَثْنَيْنِ وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمَاعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَيُثْبِتُ لِرِزْوَجِهِ الْخِيَارَ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ وَطْءٌ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِ كِبَرِهِمَا بِقَوْلِ طَبِيبَيْنِ بَلْ يَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ عَذِلَ لَوْ أَصَابَهَا مَرَضٌ يَمْنَعُ مِنَ الْجَمَاعِ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ فَهَلْ يَثْبِتُ لَهُ الْخِيَارُ لِلْحَاقِّ بِالرَّتْقِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْخِيَارِ بَلْ قَدْ يَفْهَمُهُ قَوْلُهُ: فِي الْإِسْتِحَاضَةِ وَإِنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِاسْتِحْكَامِهَا أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ: بَلْ قَدْ يَفْهَمُهُ إلخ ظَاهِرُ الْمَنْعِ. ■ فَوَدَّ: (فِي مَعْنَى الْعُنَّةِ) وَحَيْثُذُ فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَ أَهْ حَلَبِّي قَالَ سَمَ وَفِي مَعْنَاهَا أَيْضًا الشَّلَلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا حَقِيقَةً وَكَذَا الْهَرَمُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ أَهْ أَقُولُ فِي مَعْنَاهَا أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ كِبَرُ آلَتِهِ بِشَرْطِهِ وَفِي مَعْنَى الرَّتْقِ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا ضَيْقُ فَرْجِهَا بِشَرْطِهِ فَيُثْبِتُ بِهِمَا الْخِيَارَ. ■ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ يَثْبِتُ بِهِمَا الْخِيَارَ أَهْ ع ش.

■ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ وَجَدَهَا مُسْتَأْجِرَةَ الْعَيْنِ نَقَلَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْمُتَوَلِّي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا عَنِ الْعَمَلِ وَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَنَقَلَ عَنِ الْمَاوِزِدِيِّ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ إِنْ جَهِلَ أَهْ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكَلُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ (وَاسْتِشْكَالُ تَصَوُّرِ فُسْخِ الْمَرْأَةِ بِالْعَيْبِ بِأَنَّهَا إِنْ عَلِمَتْ بِهِ فَلَا خِيَارَ وَإِلَّا فَالْتَّقْيُ مِنْهُ شَرْطٌ لِلْكَفَاءَةِ وَلَا صِحَّةٌ مَعَ انْتِفَائِهَا وَالْخِيَارُ فَرْعُ الصَّحَّةِ) غَفْلَةٌ عَنْ قِسْمِ آخَرَ

■ فَوَدَّ: (فِي مَعْنَى الْعُنَّةِ) فِي مَعْنَاهَا أَيْضًا الشَّلَلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا حَقِيقَةً وَكَذَا الْهَرَمُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ الْجَمَاعُ.

بما دُكر مع ما مرَّ أنه شرطٌ للكفاءة وأن شرطَ الفسخ الجهلُ به لأنَّ الفرضَ أنها أذنت في التَّكاح من مُعيَّن أو من غيرِ كُفٍّ فزَوَّجها الوليُّ منه بناءً على أنه سليمٌ فإذا هو معيَّب فيصحُّ التَّكاح وتختيُّرُ هي وكذا هو كما يأتي (وقيل إن وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل غيبه) قدراً ومَحلاً وفُحشاً (فلا) خيارٌ لتساويهما حينئذٍ والأصحُّ أنه يختيِّر وإن كان ما به أفحش لأنَّ الإنسانَ يعافُ من غيره ما لا يعافُ من نفسه والكلامُ في غيرِ المجنونين المُطَبِّقَ لجنونيهما ليتعذرَ الفسخ حينئذٍ ولو كان مجبواً بالباءِ وهي رُفقاء فطريقان لم يُرجحاً منهما شيئاً والذي اعتمده الأذرعِي والزَّر كشيءٍ أنه لا خيارٌ وهو أوجه من اعتمادِ غيرهما ثبوته .

وهو أنها لو أذنت له في التزويج من مُعيَّن إلخ . □ فوَدُ: (بما دُكر) أي العيوب الخمسة وقوله (أنه) أي السلامة من العيوب المُشْتَبِهَةِ لِلْخِيَارِ اه كُرْدِي . □ فوَدُ: (ولأن شرطَ إلخ) عَطَفَ على قوله أنه إلخ وقوله : به أي بما دُكر وقوله : لأنَّ الفرضَ إلخ عِلَّةٌ لِنَقْيِ الإشكالات . □ فوَدُ: (وتختيُّرُ هي) هذا مُشْكِلٌ في الثانية لأنَّ الفرضَ أنها أذنت في غيرِ كُفٍّ وهو شاملٌ لِغَيْرِ الكُفِّ بالعيبِ وهذا يَتَضَمَّنُ رضاها بالعيبِ فكيف مع ذَلِكَ تَتَخَيَّرُ اه سم ويُمكن أن يُجاب عنه بأنَّ الغالبَ السلامةُ من هذا العيبِ فَحَمِلَ الإذنُ في التزويجِ من غيرِ الكُفِّ على ما إذا كان الخلُّ المُفَوِّتُ لِلْكَفَاءَةِ بَدَنَاءَ النَّسَبِ أو نَحْوَهَا حَمَلاً على الغالبِ اه ع ش وهذا الجوابُ مأخوذاً ممَّا يأتي في شرح قلَّت ولو بأنَّ مَعِيَّاً أو عبداً فلها الخيارُ واللَّهِ أعلم . □ فوَدُ: (وكذا هو إلخ) لَعَلَّه في نظيرِ الأولى بأنَّ ظَنَّتْهَا سَلِيمةً فَبَانَتْ مَعِيَّةً كما يأتي هناك .

□ فوَدُ (لَسِي): (وقيل إن وجد إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي والنَّهْيَةُ ولا فَرْقَ في ثبوتِ الخيارِ بما دُكرَ بَيِّنَ أن يَجِدَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخَرِ مِثْلَ ما به من العيبِ أم لا وقيل إلخ . □ فوَدُ: (والكلامُ) إلى قوله ولو كان مجبواً في النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي . □ فوَدُ: (والكلامُ إلخ) أي ثبوتُ الخيارِ وَلَعَلَّ المرادُ أنه لا يَثْبُتُ لأَحَدِهِمَا بِنَفْسِهِ وَلَا فَلَ مانعٍ من ثبوتِ الخيارِ لِوَلِيِّ المَرَأَةِ بِجُنُونِ الزَّوْجِ كما لو لم تَكُنْ مَجْنُونَةً كما يأتي في شرح قوله وتختيِّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونِ إلخ من قوله وإن كانت مِثْلُ الزَّوْجِ اه ع ش . □ فوَدُ: (ولو كان مجبواً إلخ) وَلَوْ اخْتَلَفَا في شيءٍ هل هو عَيْبٌ كَيَبَاضِ هَلْ هو بَرَصٌ أو لا؟ صَدَقَ الْمُتَكَبِّرُ وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مع شرحه . □ فوَدُ: (مجبواً) أي أو عَيْنًا كما يُعْلَمُ ممَّا يأتي في شرح وتثبتُ الْعَتَّةُ . □ فوَدُ: (وهي رُفقاء) أي ابْتِدَاءً فَلَا يَتَكَرَّرُ معه قوله الآتي ولو حَدَّثَ به جَبَّ فَرَضِيَّتْ اه ع ش . □ فوَدُ: (أنه لا يَثْبُتُ إلخ) والأقربُ ثبوته نِهَايةً أي لِكُلِّ مِنْهُمَا ع ش . □ فوَدُ: (ثبوته) جَزَمَ في الرُّوضِ ثبوته سم عبارةٌ م ر والأقربُ

□ فوَدُ: (أو من غيرِ كُفٍّ إلخ) كذا شَرَحَ م ر . □ فوَدُ: (وتختيُّرُ هي) هذا مُشْكِلٌ في الثانية لأنَّ الفرضَ أنها أذنت في غيرِ كُفٍّ وهو شاملٌ لِغَيْرِ الكُفِّ بِاعْتِبَارِ الْعَيْبِ وَهَذَا يَتَضَمَّنُ رضاها بالعيبِ فكيف مع ذَلِكَ يَتَخَيَّرُ وَلَيْسَ هذا كما لو أذنت فيمَنْ ظَنَّتْهُ كُفُّواً فَبَانَ مَعِيَّاً فَإِنَّمَا تَتَخَيَّرُ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيِّنَ الْإِذْنِ فِيمَنْ ظَنَّتْهُ كُفُّواً فَبَانَ مَعِيَّاً لِأَنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ وَبَيِّنَ إِذْنَهَا فِي غَيْرِ الكُفِّ لِتَضَمُّنِهِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ وَقَدْ أوردته على م ر فَوَافَقَ على الإشكالات . □ فوَدُ: (وهو أوجه من اعتمادِ غيرهما ثبوته) جَزَمَ في الرُّوضِ بثبوتِ



(ولو وجدته) أي أحد الزوجين الآخر (خُفِيَ وَاضْحًا) بِعَلَامَةٍ ظَنِّيَّةٍ كَالْمِيلِ أَوْ قِطْعِيَّةٍ كَالْوِلَادَةِ (فَلَا خِيَارَ) لَهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ لَا يَقُوتُ مَقْصُودُ النِّكَاحِ أَمَّا الْمُشْكِلُ فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ كَمَا مَرَّ.  
(وَلَوْ حَدَّثَ) بَعْدَ الْعَقْدِ (بِهِ) أَيِ الزَّوْجِ (عَنَيْتُ) مِمَّا مَرَّ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ بِفَعْلِهَا كَأَنْ جَبَّ ذَكَرَهُ (تَخَيَّرْتُ) بَيْنَ فسخِ النِّكَاحِ وَإِدَامَتِهِ لِتَضَرُّرِهَا بِهِ كَالْمُقَارِنِ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخَيَّرِ الْمُشْتَرِي بِتَعْيِيهِ الْمَبِيعَ لِأَنَّهُ بِهِ يَصِيرُ قَابِضًا لِحَقِّهِ وَلَا كَذَلِكَ هِيَ كُمُسْتَأْجِرٍ هَذَمَ الدَّارَ الْمُؤَجَّرَةَ (إِلَّا عُتَّةً) حَدَّثَتْ بِهِ (بَعْدَ دُخُولِ) أَيِ وَطْءٍ بِالمعنى السَّابِقِ فِي التَّحْلِيلِ فَإِنَّهَا لَا تَتَخَيَّرُ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ عَلَى الْوُطْءِ وَوَصَلَتْ لِحَقِّهَا مِنْهُ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ وَوُجُودِ الْإِحْصَانِ مَعَ رَجَاءِ زَوَالِهَا وَبِهِ فَارَقَتْ الْجَبَّ لَا يُقَالُ الْوُطْءُ لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ فَكَيْفَ فَسَخَتْ بِتَعَدُّرِهِ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ اكْتِفَاءً بِدَاعِيَةِ الطَّبْعِ الْمُدْجِي إِلَيْهِ فَتَتَرَجَّاهُ حِينَئِذٍ وَلَا يُعْظَمُ ضَرَرُهَا وَهَذَا مُنْتَفٍ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ بِجَبِّ أَوْ عُتَّةٍ وَلَمَّا كَانَ الْيَأْسُ فِيهِمَا دَائِمًا دَفَعَ الشَّارِعُ ذَلِكَ عَنْهَا بِتَمْكِينِهَا مِنَ الْفَسْخِ بِخِلَافِ الْإِبْلَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِيَّاسٌ مُدَّةٌ لَا تَصِيرُ عَنْهَا غَالِبًا فَاتَّرَ ذَلِكَ الْحَرَمَةُ فَقَطَّ ثُمَّ التَّطْلِيقُ عَلَيْهِ

ثَبُوتُهُ وَذَكَرَ الْمُغْنِي الطَّرِيقَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ أَهْلِ سَيِّدِ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (أَيِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) تَفْسِيرٌ لِلْمُضْمِرِ الْمُسْتَتِرِ وَقَوْلُهُ الْآخَرُ تَفْسِيرٌ لِلْبَارِزِ. قَوْلُهُ: (بِعَلَامَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا تَضْوِيرُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ وَطْءٍ إِلَى لَأَنَّهَا عَرَفَتْ وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا كَانَ الْيَأْسُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَنَقَصَ الْعَدَدُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: فَتَلَزَّمَتْ إِبْجَابُهَا إِنْخَافًا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَتَتَصَوَّرُ إِنْخَافًا. قَوْلُهُ: (بِعَلَامَةٍ إِنْخَافًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَانَ زَالَ إِشْكَالُهُ قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ بِذِكْرِهِ أَوْ أَنْوَتْهُ سَوَاءً أَوْضَحَ بِعَلَامَةٍ قِطْعِيَّةٍ أَوْ ظَنِّيَّةٍ أَمْ بِإِخْبَارِهِ. أَهْلُهُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْخَافًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّهُ مَا بِهِ مِنْ ثُبُوتٍ أَوْ سِلْعَةٍ زَائِدَةٍ لَا يَقُوتُ إِنْخَافًا. قَوْلُهُ: (كُمُسْتَأْجِرٍ إِنْخَافًا) أَيِ قِيَاسًا عَلَيْهِ أَهْلُهُ ش. قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ إِنْخَافًا) يُقِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ بَكَارَةِ الْبِكْرِ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ تَوَقَّفَ تَقْرِيرُهُ عَلَى إِزَالَتِهَا وَهُوَ خِلَافٌ مَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الصَّدَاقِ أَهْلُهُ وَقَوْلُهُ: فِي الصَّدَاقِ أَيِ وَفِي شَرْحٍ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ حُلْفَةً. قَوْلُهُ: (كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ إِنْخَافًا) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّهُ مِثَالٌ لِحَقِّهَا مِنْهُ فَالْكَافُ لِلتَّمْثِيلِ وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي أَنَّهَا لِلتَّنْظِيرِ عِبَارَتُهُ لِحُصُولِ مَقْصُودِ النِّكَاحِ مِنْ تَقْرِيرِ الْمَهْرِ وَثَبُوتِ الْحَصَانَةِ وَقَدْ عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ عَلَى الْوُطْءِ وَوَصَلَتْ إِلَى حَقِّهَا مِنْهُ أَهْلُهُ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بَرَجَاءِ زَوَالِهَا. قَوْلُهُ: (عَنَيْتُ مِمَّا مَرَّ) شَامِلٌ لِلرَّتَقِ وَالْقَرْنِ نِهَائَةً وَمُغْنِي زَادَ سَمَ وَفَرَّقَ بَيْنَ خِيَارِهِ حِينَئِذٍ إِذَا حَدَّثَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَعَدَمَ خِيَارِهَا بِحُدُوثِ الْعَتَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَمَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ حَقَّهَا فِي الْوُطْءِ مَرَّةً وَقَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَحَقُّهُ فِي الْوُطْءِ كُلِّ وَفَتْ أَهْلُهُ. وَفِي النَّهَايَةِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ وَلَوْ حَدَّثَتْ بِهِ جَبَّ فَرَضِيَتْ ثُمَّ حَدَّثَتْ بِهَا رَتَّقَ أَوْ قَرَنَ فَالْأَوَجُّ ثَبُوتُ الْخِيَارِ لَهُ أَهْلُهُ. قَوْلُهُ: (فَاتَّرَ ذَلِكَ) فَعْلٌ فَعَاعِلٌ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْإِبْلَاءِ وَقَوْلُهُ (الْحَرَمَةُ) مَفْعُولٌ أَثَرُ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ التَّطْلِيقُ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ أَيِ التَّطْلِيقِ مِنْ عَدَمِ الْفَيْءِ إِلَى

الْخِيَارِ. قَوْلُهُ: (أَيِ وَطْءٍ بِالمعنى السَّابِقِ إِنْخَافًا) يُقِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ بَكَارَةِ الْبِكْرِ وَقَضِيَّةٌ مَعَ قَوْلِهِ كَتَقْرِيرِ الْمَهْرِ تَوَقَّفَ تَقْرِيرُهُ عَلَى إِزَالَتِهَا وَهُوَ خِلَافٌ مَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الصَّدَاقِ.

بشرطه ومن ثم حُرِّمَ عليه سَفَرُ الثَّقَلَةِ وترك زوجته في عِصْمَتِهِ لَأَنَّهُ إِيَّاسًا لَهَا مِنْهُ (أَوْ) حَدَثَ (بِهَا) غَيْبٌ مِمَّا مَرَّ قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ (تَخْيِيرٌ فِي الْجَدِيدِ) كَمَا لَوْ حَدَّثَ فِيهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الطَّلَاقُ لَأَنَّ الْفَسْخَ يَدْفَعُ عَنْهُ التَّشْطِيرَ قَبْلَ الْوُطْءِ وَنَقْصَ الْعَدِيدِ مُطْلَقًا .

(وَلَا خِيَارَ لَوْلِيٍّ بِحَادِثٍ) بِالزَّوْجِ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ لَأَنَّ حَقَّهُ فِي الْكِفَاةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ دُونَ الدَّوَامِ لَا انْتِفَاءً الْعَارِ فِيهِ وَلِهَذَا لَوْ عَقَّقَتْ تَحْتَ قِيٍّ وَرَضِيَتْ بِهِ لَمْ يَتَخَيَّرْ (وَكَذَا) لَا خِيَارَ لَهُ (بِمُقَارِنِ) حُبٍّ وَغُثَّةٍ لِلنِّكَاحِ إِذَا لَا عَارَ وَالضَّرَرُ عَلَيْهَا فَقَطْ فَيَلْزِمُهُ إِجَابَتُهَا إِلَى ذَيْبِهَا وَإِلَّا كَانَ عَاضِلًا وَتَتَصَوَّرُ مَعْرِفَةُ الْغُثَّةِ الْمُقَارِنَةِ مَعَ كَوْنِهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْعَقْدِ بِأَنَّهُ يُخَيَّرُ بِهَا مَعْصُومٌ مُطْلَقًا أَوْ عَنْ هَذِهِ بِخُصُوصِهَا وَأَمَّا تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا ثُمَّ عَرَفَ الْوَلِيَّ غُثَّةً ثُمَّ طَلَّقَهَا وَأَرَادَ تَجْدِيدَ نِكَاحِهَا فَمُعْتَرَضٌ بِقَوْلِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يُعَنَّ فِي نِكَاحٍ دُونَ آخَرَ وَإِنْ اتَّحَدَّتِ الْمَرْأَةُ (وَيَتَخَيَّرُ) الْوَلِيُّ لَا السَّيِّدُ كَمَا فِي الْبَسِيطِ لَكِنْ نَازِعٌ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ (بِمُقَارِنِ مَجْنُونٍ) وَإِنْ رَضِيَتْ لَأَنَّهُ يُعَيَّرُ بِهِ

الوطء . فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ تَأْثِيرِ الْإِبْلَاءِ الْحُزْمَةُ حُرْمٌ عَلَيْهِ أَيِ الزَّوْجُ مُطْلَقًا . فَوُدَّ: (التَّشْطِيرُ قَبْلَ الْوُطْءِ) أَيِ وَسُقُوطُ الْكُلِّ بَعْدَهُ . فَوُدَّ: (وَنَقْصُ الْإِلْخِ) عَطْفٌ عَلَى (التَّشْطِيرِ) . فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ قَبْلَ الْوُطْءِ وَبَعْدَهُ . فَوُدَّ: (وَالضَّرَرُ عَلَيْهَا) أَيِ فَحَيْثُ رَضِيَتْ لَا التَّيْفَاتِ إِلَى طَلَبِ الْوَلِيِّ الْفَسْخَ أَوْ ش . فَوُدَّ: (لَمْ يَتَخَيَّرْ) أَيِ الْوَلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَهُ الْمَنْعُ ابْتِدَاءً مِنْ نِكَاحِ الرَّقِيقِ نِهَائَةً وَمُعْنَى .

فَوُدَّ (سُيِّئَ): (بِمُقَارِنِ حُبٍّ) أَيِ بِأَنَّهُ زَوَّجَهَا بِهِ وَهُوَ مَجْنُوبٌ أَوْ عَتِيقٌ أَوْ ش . فَوُدَّ: (فَيَلْزِمُهُ) أَيِ الْوَلِيِّ . فَوُدَّ: (إِلَى ذَيْبِهَا) أَيِ صَاحِبِ الْحُبِّ وَالْغُثَّةِ . فَوُدَّ: (وَالْإِلْخِ) أَيِ بِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْهَا إِلَى ذَيْبِهَا .

فَوُدَّ: (وَتَتَصَوَّرُ الْإِلْخِ) وَيُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ أَيْضًا بِإِقْرَارِهِ أَوْ سَم . فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَنْ هَذِهِ الزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا أَوْ ش . فَوُدَّ: (وَأَمَّا تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا الْإِلْخِ) أَقَرَّ هَذَا التَّصْوِيرَ الْمُعْنَى وَالتَّهَائَةَ وَأَجَابَا عَنْ الْإِعْتِرَاضِ الْآتِي بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِسْتِغْرَارُ . فَوُدَّ: (وَهُوَ يَتَخَيَّرُ الْوَلِيُّ) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ بِالْغَةِ رَشِيدَةً أَوْ ش . فَوُدَّ: (لَا السَّيِّدُ الْإِلْخِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ قَوْلُهُ الْوَلِيُّ أَيِ الْخَاصُّ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ النَّسَبِ كَالسَّيِّدِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَأَمَّا الْعَامُّ فَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ شَوْبَرِيٍّ أَوْ ش . فَوُدَّ: (وَإِنْ رَضِيَتْ) يَقْتَضِي كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَادِثٍ بِالزَّوْجِ تَصْوِيرُ خِيَارِ الْوَلِيِّ إِثْبَاتًا وَنَقْيًا بَوْلِيٍّ الزَّوْجَةِ فَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ وَلِيَّ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ لَا خِيَارَ لَهُ بَعِيْبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَارِنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ تَزْوِيجُهُ بِمَعْنِيَةٍ لَأَنَّهُ لَا

فَوُدَّ: (أَوْ حَدَّثَ بِهَا غَيْبٌ) شَامِلٌ لِلرَّتْقِ وَالْقَرْنِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ خِيَارِهِ حَيْثُ إِذَا حَدَّثَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَعَدَمَ خِيَارِهَا بِحَدِثِ الْمُتَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَمَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ حَقَّهَا فِي الْوُطْءِ مَرَّةً وَقَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَحَقُّهُ فِي الْوُطْءِ كُلِّ وَفْتٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوُدَّ: (وَنَقْصُ) عَطْفٌ عَلَى (التَّشْطِيرِ) . فَوُدَّ: (وَتَتَصَوَّرُ) يُمْكِنُ أَنْ تَتَصَوَّرَ أَيْضًا بِإِقْرَارِهِ . فَوُدَّ: (فَمُعْتَرَضٌ بِقَوْلِهِمْ الْإِلْخِ) قَدْ يُقَالُ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِي الْمَعْرِفَةَ بِمَعْنَى الظَّنِّ أَوْ الْإِعْتِقَادِ الْجَارِمِ لَأَنَّ الْقَرَائِنَ تُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى . فَوُدَّ: (لَكِنْ نَازَعَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ) تَبِعَهُ فِي التَّنَازُعِ م . فَوُدَّ: (وَإِنْ رَضِيَتْ) يَقْتَضِي كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِحَادِثٍ بِالزَّوْجِ تَصْوِيرُ خِيَارِ الْوَلِيِّ نَقْيًا وَإِثْبَاتًا بَوْلِيٍّ الزَّوْجَةِ

(وكذا جذاً وبرصاً) فيتخيرُ بأحدهما إذا قارَنَ (في الأصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج في العيب أو أزيد كما عُلِمَ ممَّا مرَّ (والخيار) المقتضي للفسخ بعيبٍ ممَّا مرَّ بعدَ تحقُّقه وهو في العتَّة بمُضيِّ السَّنة الآتية وفي غيرها بثبوتِه عندَ الحاكِم (على الفور) كما في البيع بجامع أنه خيارٌ عيبٍ فيُبادِرُ بالرفعِ للحاكِم على الوجه السابق ثمَّ وفي الشُّفْعَة ثمَّ بالفسخ بعدَ ثبوت سببه عنده وإلا سقطَ خيارُه وتقبَّلَ دعواه الجهلُ بأصلِ ثبوت الخيارِ أو بفورِئته إن أمكنَ بأن لا

يصحُّ تزويجُه بها كما تقدَّم فلو زوجَ بسليمةَ فعرضَ لها العيبُ يتخيرُ إذا كَمَلَ ولا يتخيرُ وليه اهـ سم وفي البَجْرَمِي عن شَيْخه العُشْمَاوِيِّ مثله. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) عبارةُ الْمُغْنِي لِلْعَارِ وَخَوْفِ الْعَدُوِّ وَإِذَا نَسَخَ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ الْخِيَارَ بِعَيْبٍ ظَنَّهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ بَطَلَ الْفُسْخُ اهـ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْبِهِ. □ فَوَدَّ: (الْمُقْتَضِي لِلْفُسْخِ) إِلَى الْمَثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ أَي مُخَالَطَةُ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى التَّثْنِيَةِ فِي الْتَهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا أَوْلَى إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (بِعَيْبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفُسْخِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ تَحْقُوقِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي تَحَقُّقُ الْعَيْبِ. □ فَوَدَّ: (بِمُضِيِّ السَّنةِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَوْ عَلِمَتْ بِمُتَيْهِ وَأُخِّرَتِ الرَّفْعُ إِلَى الْقَاضِي لَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا وَرُبَّمَا يَقْتَضِي كَلَامُهُ الْآتِي فِي شَرْحٍ (فَإِذَا تَمَّتِ السَّنةُ رَفَعْتَهُ الْخ) خِلَافَهُ اهـ ع ش أقول ويصريحُ بخلافه قولُ الشَّارِحِ كَالْتَهْيِئَةِ فَيُبادِرُ بِالرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ الْخِ الشَّامِلُ لِلرَّفْعِ فِي الْعَتَّةِ وَأُصْرَحَ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ أَي الْخِيَارِ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ ضَرْبُ الْمُدَّةِ فِي الْعَتَّةِ فَلِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَتَحَقَّقُ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْمُبَادَرَةِ إِلَى الْفُسْخِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْعَيْبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (الْآتِيَةِ) نَعَتْ لِلْمُضَافِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ التَّكْثِيرَ. □ فَوَدَّ: (فَيُبادِرُ بِالرَّفْعِ الْخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْفُسْخِ وَالرَّفْعَ إِلَى الْحَاكِمِ عَلَى الْفَوْرِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ اهـ كَرْدِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي فِي الْبَيْعِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفُسْخِ) عَطَفَ عَلَى الرَّفْعِ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ الْخ) قَضِيَّتُهُ اِمْتِنَاعُ الْفُسْخِ قَبْلَ الثَّبُوتِ فَرَأَجَعَ نَظِيرَهُ مَعَ الْبَيْعِ اهـ سم. (أقول): وَصَرَّحَ بِهِ أَيِ الْاِمْتِنَاعِ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عِنْدَهُ) أَيِ الْحَاكِمِ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) بِأَنَّ أُخَرَ الرَّفْعِ أَوْ الْفُسْخِ. □ فَوَدَّ: (وَتَقَبَّلَ دَعْوَاهُ الْخ) أَيِ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ جِدًّا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكَّنَ الْخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطَّ وَقَالَ فِي الْمَعْطُوفِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ ادَّعَى جَهْلَ الْفَوْرِ فَمِيقَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ يُقْبَلُ لِحَفَائِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ اهـ.

فَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ وَلِيَّ الزَّوْجِ الصَّغِيرِ لَا خِيَارَ لَهُ بِعَيْبِ الزَّوْجَةِ الْمُقَارِنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ تَزْوِيجُهُ بِمَعِيَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ كَمَا تَقَدَّمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَجْنُونِ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُ بِالْمَعِيَةِ فَلَوْ زَوَّجَ بِسَلِيمَةٍ فَعَرَضَ لَهَا الْعَيْبُ تَخَيَّرَ إِذَا أَفَاقَ وَلَا يَتَخَيَّرُ وَلِيُّهُ قَالَ فِي الرُّوضِ لَا يُمَكِّنُ الْفُسْخُ فِي مَجْنُونَتَيْنِ إِلَّا بِتَقْطُعِ قَالِ فِي شَرْحِهِ فَيُمَكِّنُهَا الْفُسْخُ فِي زَمَنِ الْإِفَاقَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ التَّحَقُّقِ. □ فَوَدَّ: (فَيُبادِرُ بِالرَّفْعِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالْفُسْخِ) عَطَفَ عَلَى الرَّفْعِ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ سَبَبِهِ) قَضِيَّتُهُ اِمْتِنَاعُ الْفُسْخِ قَبْلَ الثَّبُوتِ فَرَأَجَعَ نَظِيرَهُ مِنَ الْبَيْعِ.

يكون مُخَالِطًا لِلْعُلَمَاءِ أَي مُخَالَطَةً تَسْتَدْعِي غُرْفًا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعُلَمَاءِ عَارِفٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ .

(وَالْفَسْخُ) بَعْيِيهِ أَوْ عَيْيْهَا الْمُقَارِنِ أَوْ الْحَادِثِ (قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ) وَالْمُتَعَّةُ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْفَاسِخَةُ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَهُوَ بِسَبَبِهَا فَكَأَنَّهَا الْفَاسِخَةُ وَلِأَنَّهُ بَدَلَ الْعَوَضِ السَّلِيمِ فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعِهَا وَقَدْ تَعَدَّرَتْ بِالْعَيْبِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ جَعْلِ الْعَيْبِ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ فَسْخِهِ بِغَيْرِ عَيْبِهَا وَلِأَنَّ قَضِيَّةَ الْفَسْخِ تَرَادُّ الْعَوَضَيْنِ فَكَمَا رَدُّ بُضْعِهَا كَامِلًا تَرُدُّ مَهْرَهُ كَذَلِكَ .

(و) الْفَسْخُ (بَعْدَهُ) أَي الدُّخُولِ أَوْ مَعَهُ (الأَصْحَحُ أَنَّهُ يَجِبُ) بِهِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِخَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لَا الْفَاعِلِ لِإِبْهَامِهِ (ب) عَيْبٍ بِهِ أَوْ بِهَا (مُقَارِنِ) لِلْعَقْدِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَدَّلَ الْمُسَمَّى لِيَسْتَمْتَعَ بِسَلِيمَةٍ وَلَمْ تَوْجَدْ فَكَأَنَّ لَا تَسْمِيَةً وَقِيلَ إِنْ فَسَخْتَ بَعْيِيهِ وَجَبَ الْمُسَمَّى قِيلَ وَهُوَ الَّذِي لَا يُتَّجِهَ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ بَدَّلَ الْمُسَمَّى فِي التَّمَتُّعِ بِسَلِيمَةٍ وَقَدْ اسْتَوْفَاهُ فَلَمْ يَعِدْ عَنْهُ لِمَهْرٍ الْمِثْلِ أَهْ وَقد يُجَابُ بِأَنَّ الْعَقْدَ كَمَا اقْتَضَى تَمَتُّعَهُ بِسَلِيمَةٍ اقْتَضَى الْعَكْسَ أَيْضًا فَإِذَا أَوْجَدَ عَيْبَهُ كَانَ عَلَى خِلَافِ قَضِيَّةِ الْعَقْدِ فَوَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُوَافِقُ وَيَرُدُّ غَيْرَهُ وَهُوَ أَيْضًا فَقَضِيَّةُ الْفَسْخِ إِلَى آخِرِهِ

قوله: (عارِفُ إلخ) أَي مَنْ يَعْرِفُ بِهَذَا الْحُكْمِ وَإِنْ جَهِلَ غَيْرُهُ أَهْ نِهَائِيَّةٌ .

قوله: (لِلسِّي: (وَالْفَسْخُ إلخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّوْرَ ثَمَانِيَةً يَسْقُطُ الْمَهْرُ فِي صَوْرَتَيْنِ وَيَجِبُ الْمُسَمَّى فِي صَوْرَةٍ وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي خَمْسٍ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الثَّمَانِيَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَسْخُ بَعْيِيهِ أَوْ عَيْيْهَا وَيُرَادُّ صَوْرَتَانِ وَهُمَا الْفَسْخُ مَعَ الْوَطْءِ بِحَادِثٍ مَعَهُ بَعْيِيهِ أَوْ عَيْيْهَا أَهْ بُجَيْرِمِيٍّ أَقُولُ وَيُرَادُّ أَرْبَعُ صَوَرٍ أُخْرَى وَهِيَ الْفَسْخُ مَعَ الْوَطْءِ بِمُقَارِنِ أَوْ حَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ بَعْيِيهِ أَوْ عَيْيْهَا أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ مَعَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . قوله: (وَالْمُتَعَّةُ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ وَلَا مُتَعَّةٌ لَهَا أَيْضًا لِأَنَّ التَّعْيِيرَ بِالْإِسْقَاطِ يَقْتَضِي سَبْقَ الْوُجُوبِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ . قوله: (فَهُوَ) أَي الْفَسْخُ . قوله: (السَّلِيمِ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَ وَيُجْعَلَ صِفَةً لِلْمَنَافِعِ . قوله: (وَبِهِ) أَي بِالتَّغْلِيلِ الثَّانِي أَهْ ع . قوله: (فَكَمَا رَدُّ) أَي الزَّوْجُ وَقَوْلُهُ: تَرُدُّ أَي الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَي كَامِلًا . قوله: (أَي الدُّخُولِ) أَي بَأَنَّ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَيْبِ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ أَهْ مُحَلَّى زَادَ الْمَغْنِيُّ أَوْ مَعَهُ أَهْ . قوله: (أَوْ مَعَهُ) انْفَرَزَهُ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْفَسْخِ مِنَ الثَّبُوتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا كَانَ الْقَاضِي عِنْدَهُ وَقَتَ الْوَطْءِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ تَأَمَّلْ شَوْبَرِيٍّ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حَاكِمًا وَلَا مُحَكِّمًا فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَقْتَضِرُ الْفَسْخُ لِلرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي أَهْ بُجَيْرِمِيٍّ . قوله: (لِإِبْهَامِهِ) أَنَّ مُحَلَّ وَجُوبِ الْمَهْرِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَاسِخَ رَشِيدِيٍّ وَع . قوله: (لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَدَّلَ إلخ) هَذَا مُخْتَصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْفَاسِخَ وَيَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَيْبُ بِهِ يَجِبُ الْمُسَمَّى وَهُوَ الْقِيلُ الْآتِي وَأَمَّا جَوَابُ حُجِّ الْآتِي عَنْهُ فَلَا يُشْفِي عِنْدَ التَّأَمُّلِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِيٍّ . قوله: (اقْتَضَى الْعَكْسَ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمَهْرُ إِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ تَمَتُّعُهُ دُونَ الْعَكْسِ أَهْ سَم . قوله: (وَهُوَ) أَي مَا يُوَافِقُ إلخ

قوله: (اقْتَضَى الْعَكْسَ) قَدْ يُقَالُ الْمَهْرُ إِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ تَمَتُّعُهُ دُونَ الْعَكْسِ .

الآتي (أو) إن فُسِّخَ معه أو بعده (بحدِّث بين العقد والوطء) أو فُسِّخَ معه أو بعده بحدِّث معه (جهله الواطئ) لما دُكِرَ أمّا إذا علمه ثم وطئ فلا خيارَ لِرِضاهُ به وهذا أولى من التعليل بزوال لاقتضائه أنّه لو عُذِرَ بالتأخير لا يَبْطُلُ خيارُهُ بوطئه والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدّمته في مشتر العيب وجهل أنّ له الردّ فاستعمله هل يسقط رده لأن استعماله رضا منه به أو لا لأنه إنّما استعمله لظنه يأسه من الردّ فيأتي نظير ذلك هنا .

(و) الأصحّ أنّه يجب (المُسَمَّى) إن فسّخ بعد وطء وقد (حدّث) العيب (بعد وطء) لأنّه لمّا استمتع بسليمة استقرّ ولم يُعَيَّرْ وإنّما ضَمِنَ الوطء هنا بالمُسَمَّى أو مهر المثل بخلافه في أمة اشتراها ثم وطئها ثم علم عيبها لأنّه هنا مُقَابِلٌ بالمهر وثم غير مُقَابِلٍ بالثمن لأنّه في مُقَابِلِ الرّقبة لا غير واستشكّل هذا التفصيل بأنّ الفسخ إنّ رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مُطْلَقًا أو من حينه فالمُسَمَّى مُطْلَقًا وأجاب عنه الشبكي بأنّه هنا وفي الإجارة إنّما يرفعُه من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لأنّ المعقود عليه فيهما

مُبْتَدَأٌ وقوله: وأيضاً إلخ خبره وقوله: الآتي أي آتياً. □ فوّده: (أو إن فُسِّخَ معه إلخ) أي الدخول .

□ فوّده: (بحدِّث معه) أي الوطء اهـ مُعْنِي .

□ فوّده (س): (جهله الواطئ) إنّ كان العيب بالموطوءة وجهلته هي إنّ كان بالواطئ اهـ مُعْنِي .

□ فوّده: (لما دُكِرَ) أي من أنّه إنّما بَدَّلَ المُسَمَّى إلخ. □ فوّده: (ثم وطئ) أي مُخْتَارًا أمّا لو أُكِّرَ على الوطء فالقياس أنّه لا يسقط خياره وإنّه يجب عليه مهر المثل ويَرْجِعُ به على المُكْرِه اهـ ع ش. □ فوّده: (لِرِضاهُ به) شاملٌ لما لو عُذِرَ بالتأخير فَيَبْطُلُ خيارُهُ فيما يَظْهَرُ اهـ نِهَايَةً قال ع ش قوله: شاملٌ لما لو عُذِرَ بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهرٌ فيما إذا كان العذرُ نَحْوَ لَيْلٍ أو غَنِيَّةِ الْحَاكِمِ أمّا لو كان العذرُ جَهْلُهُ ثُبُوتِ الخيارِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَسْقُطَ لأنّ وطئه والحالة ما دُكِرَ لَا يَدُلُّ على رِضاهُ بالعيبِ وعبارةٌ حَسَنٌ لو عُذِرَ بالتأخير لا يَبْطُلُ خيارُهُ والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدّمته في مُشْتَرِ إلخ اهـ وقوله: هنا في زَوْجٍ عَلِمَ العيبَ وجهل أنّ له الردّ به ثم وطئ. □ فوّده: (والظاهر خلافه) وَفَاقًا لِلنّهَايَةِ كما مرَّ آنفًا. □ فوّده: (ما قدّمته) حَاصِلُهُ أَنَّ الشُّقَّ الثَّانِي ظَاهِرٌ مُذْرَكًا وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: هو الظاهرُ مُذْرَكًا وَنَقْلًا اهـ. □ فوّده: (لأنّه) أي الواطئ وقوله: هنا أي في النكاح وقوله: ثمّ أي في الشراء وقوله لأنّه أي الثمن في مُقَابِلَةِ الرّقبة إلخ لأنّ العقد على الرّقبة والوطء مَنَفْعَةٌ مِلْكِيَّةٌ فَلَمْ يَقَابِلْهُ عَوَضٌ اهـ مُعْنِي. □ فوّده: (هذا التفصيل) أي بَيْنَ كَوْنِ الفسخ بعيب حدِّث بعد الوطء وكَوْنِهِ بحدِّث قَبْلَهُ اهـ ع ش. □ فوّده: (مُطْلَقًا) أي سواء كان بحدِّث قَبْلَ الوطء أو بعده. □ فوّده: (بأنّه) أي الفسخ وقوله: هنا أي في النكاح. □ فوّده: (إنّما يرفعُه إلخ) لِكُونِهِ فِي تَأْوِيلٍ إِنَّمَا رَفَعَهُ إلخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردّة إلخ لكان أَخْصَرَ وَسَالِمًا مِنَ التَّكْلُفِ عبارةٌ الْمُعْنِي

□ فوّده: (إنّما يرفعُه من حين وجود سبب الفسخ) انْظُرْ هَذَا فِي قَوْلِهِ إِنْ فَسَخَ بِمُقَارِنِ لِلْعَقْدِ إِذْ قَضَيْتَهُ رَفَعَهُ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ أَصْلِهِ .

المنافع وهي لا تُقبَضُ إلا بالاستيفاءِ وحينئذٍ تعيَّن ذلك التَّفْصِيلُ بخلافه في الفسخ بنحو رَدِّه أو رضاع أو إعسارٍ فإنَّه من حينِ الفسخ قطعاً اهـ وهو مُشْكِلٌ في الإعسارِ فإنَّه ليس فاسخاً بذاته بخلافِ اللَّذِينَ قبله فكان القياسُ إلحاقه بالعيبِ لا بهما وقال غيره: لا يتأتَّى هذا التَّرَدُّدُ هنا لأنَّ سَبَبَ وجوبِ مهرِ المثلِ أَنَّهُ لَمَّا تَمَتَّعَ بِمَعْبِيَةٍ على خلافِ ما ظَنَّهُ من السَّلامَةِ صارَ العقدُ كأنَّه جرى بلا تسميةٍ وأيضاً فَقَضِيَةُ الفسخِ رُجوعٌ كُلُّهُ إلى عَيْنِ حَقِّهِ إِنْ وُجِدَ وإلا فَبَدَلُهُ فتعيَّنَ رُجوعُهُ لِعَيْنِ حَقِّهِ وهو المُسَمَّى ورجوعُها لِبَدَلِ حَقِّها وهو مهرُ المثلِ لِقَوَاتِ حَقِّها بالدُّخُولِ .

(ولو انفسخ) النكاح (بردة بعد وطء) بأن لم يجمعهما الإسلام في العدة (فالمسمى) لأن الوطء قبلها قرره وهي لا تستند لسبب سابق أو قبله فإن كانت منها فلا شيء لها أو منه تشطر المسمى فإن وطئها جاهلة في ردتها أو ردها فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية .

وأما الفسخ في النكاح بالردة والرضاع والإعسار فيمن حينه قطعاً وكذا الخلع اهـ . فَوُدَّ: (بخلافه) أي الرفع حال منه . فَوُدَّ: (بخلاف اللذين إلخ) أي الردة والرضاع وقوله: قبله أي الإعسار اهـ ش . فَوُدَّ: (إلحاقه بالعيب) أي في الرفع من حين السبب . فَوُدَّ: (لا بهما) لك أن تقول بل القياس إلحاقه بهما بجامع أن كلا من الثلاثة ملحظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر إلى كونه مقارناً أو غير مقارن ولا يصح إلحاقه بالعيب للفارق الذي أشرت إليه وأما كون الفسخ يقع بنفسه أو بفاعل فذاك أمر آخر لا يصح أن يكون ملحظاً في ذلك فتأمل اهـ رشيد . فَوُدَّ: (وقال غيره) أي غير الشبكي في جواب استشكال التفصيل وفي المعنى ما حاصله أن فرق الشبكي دقيق وقرق غيره أولى . فَوُدَّ: (هذا التردد) أي في أن رفع العقد من أضله أو من حين الفسخ . فَوُدَّ: (أنه لما تمتع بمعبية) هو قاصر على ما إذا كان العيب بها اهـ رشيد فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لأنه عام . فَوُدَّ: (وأيضاً فقضية الفسخ إلخ) هذا يشمل الصورة الأخيرة مع أن الواجب فيها المسمى اهـ سم عبارة الرشيد هذا يقتضي وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطء فتأمل اهـ . فَوُدَّ: (أو قبله) أي الوطء عطف على بعد وطء . فَوُدَّ: (فإن وطئها إلخ) تفريع على قوله أو قبله اهـ سم . فَوُدَّ: (في ردتها) أي وقد عادت إلى الإسلام أي فإن ماتت على ردتها فلا شيء لها لإهدارها بالردة بخلاف ما لو عادت إلى الإسلام فإنه يتبين عصمة أجزائها ش . فَوُدَّ: (في الثانية) هي قوله: أو منه تشطر اهـ سم يتبني أن الثانية قوله: أو ردها فتأمل اهـ

فَوُدَّ: (لأن المغفود عليه فيهما المنافع إلخ) قد يُنظر في الاحتجاج بذلك بأن كون المغفود عليه المنافع وهي لا تُقبَضُ إلا بالاستيفاء لا يقتضي عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد يوجد الاستيفاء بعده كأن يستمتع بها هنا أو تستعمل العين في الإجارة بعده اللهم إلا أن يقال: إنه استيفاء ناقص لمصاحبة الخلل فهو كالمعدم . فَوُدَّ: (وأيضاً فقضية الفسخ إلخ) هذا يشمل الصورة الأخيرة مع أن الواجب فيها المسمى . فَوُدَّ: (فإن وطئها) تفريع على أو قبله . فَوُدَّ: (في الثانية) هي قوله: أو منه

(تنبيه) : مَرَّ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ اسْتِدْخَالَ الْمَاءِ الْمُخْتَرَمِ لَيْسَ كَالْوَطْءِ هُنَا .

(ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غَرِمَهُ سَوَاءُ الْمُسَمَّى وَمَهْرُ الْمَثَلِ (على مَنْ عَرَّه) من الولي أو الزوجة قال الْمُتَوَلَّى بِأَنْ سَكَتَ عَنْ عَيْبِهَا لِإِظْهَارِهَا مَعْرِفَةَ الْخَاطِبِ بِهِ وَقَالَ الرَّازُ : تَعَقَّدَ بِنَفْسِهَا وَيَحْكُمُ بِهِ حَاكِمُ يَرَاهُ (في الجديد) لاستيفائه منفعة البُضْعِ وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي .

(ويُشْتَرَطُ في) الفسخ لأجل (العنة رَفَعَ إلى الحَاكِمِ) جَزْمًا لِقَوْفِ ثُبُوتِهَا عَلَى مَزِيدِ نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ وَيُعْنِي عَنْهُ الْمُحْكَمُ بِشَرْطِهِ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَاضِي كَمَا سَمِعْلَهُ كَلَامُهُمْ (وكذا سائر العيوب) أي باقيةا يُشْتَرَطُ فِي الْفَسْخِ بِكُلِّ مِنْهَا ذَلِكَ (في الأصح) لِأَنَّهُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ كَالْفَسْخِ بِالْإِعْسَارِ.....

سَيَدُّ عُمَرُ . قَوْلُهُ : (الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ نَكَلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ هَذَا مَا أَطْلَقَهُ شَارِحُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَلَوْ امْتَهَلَ إِلَى التَّنْبِيهِ، وَقَوْلُهُ : وَسَيَأْتِي إِلَى وَلَوْ اخْتَلَفَتْ . قَوْلُهُ : (بعد الفسخ) وَلَوْ أَجَازَ الزَّوْجُ فَعَلِيهِ الْمُسَمَّى وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْفَارِّ جَزْمًا اهـ مُعْنِي . قَوْلُهُ : (سَوَاءُ الْمُسَمَّى) أَيِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ : وَمَهْرُ الْمَثَلِ أَيِ عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ اهـ ع ش زَادَ سَمَ وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُرِيدَ الْمُسَمَّى فِي قَوْلِهِ وَالْمُسَمَّى إِنْ حَدَثَ بَعْدَ وَطْءٍ إِذْ لَا تَقْرِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَصْدُقَ قَوْلُهُ : عَلَى مَنْ عَرَّه اهـ .

قَوْلُهُ (سَيَدُّ) : (عَلَى مَنْ عَرَّه) أَيِ بِالْعَيْبِ الْمُقَارِنِ أَمَّا الْعَيْبُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ إِذَا قَسَخَ بِهِ فَلَا يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ جَزْمًا لِاتِّفَاقِ التَّنْذِيلِ اهـ مُعْنِي وَنَهَايَةً . قَوْلُهُ : (قَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَصَوَّرَ فِي التَّنْمَةِ التَّغْيِيرَ مِنْهَا بِأَنْ تَسَكَّتَ عَنْ عَيْبِهَا وَتُظْهِرَ لِلْوَلِيِّ مَعْرِفَةَ الْخَاطِبِ بِهِ وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ الرَّازُ إِنْ وَكُلُّ صَحِيحٌ . قَوْلُهُ : (بِأَنْ سَكَتَ) أَيِ الْوَلِيُّ تَصْوِيرٌ لِتَغْيِيرِ الزَّوْجَةِ سَمَ وَرَشِيدِي . قَوْلُهُ : (لِإِظْهَارِهَا) مَفْعُولٌ لَهُ حُصُولِي لِسَكَتِ وَقَوْلُهُ : لَهُ أَيِ الْوَلِيِّ وَقَوْلُهُ : بِهِ أَيِ الْعَيْبِ . قَوْلُهُ : (وَبِهِ) أَيِ بِالْتَّغْيِيلِ اهـ رَشِيدِي .

قَوْلُهُ : (الْآتِي) أَيِ فِي الْمُتَنِّ آتِفًا . قَوْلُهُ : (بِشَرْطِهِ) أَيِ مِنْ أَهْلِيَةِ الْقَضَاءِ الْمُطْلَقِ إِنْ وَجَدَ قَاضٍ أَهْلٌ وَإِلَّا جَازَ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْأَهْلِ وَإِنْ وَجَدَ قَاضِيَّ ضَرُورَةً كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْقَضَاءِ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْقَاضِي) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِشَرْطِهِ حَيْثُ نَفَذَ حُكْمَهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : بِشَرْطِهِ أَيِ بِأَنْ يَكُونَ مُجْتَهَدًا أَوْ لَا يَوْجَدُ قَاضٍ وَلَوْ قَاضِيَّ ضَرُورَةً اهـ وَهَذَا عَلَى مُخْتَارِ النَّهَايَةِ وَأَمَّا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ بِأَنْ يَكُونَ مُجْتَهَدًا أَوْ لَا يَوْجَدُ قَاضٍ مُجْتَهَدٌ . قَوْلُهُ : (كَمَا سَمِعْلَهُ) أَيِ قَوْلُهُ : وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْخ . قَوْلُهُ : (ذَلِكَ) أَيِ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ . قَوْلُهُ : (لِأَنَّهُ إِنْ) أَيِ الْفَسْخِ بِسَائِرِ الْعُيُوبِ .

تَشَطَّرَ الْمُسَمَّى . قَوْلُهُ : (سَوَاءُ الْمُسَمَّى) لَعَلَّهُ بِنَاءٌ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِّخَ بِمُقَارِنِ الْخَ وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُرِيدَ الْمُسَمَّى فِي قَوْلِهِ وَالْمُسَمَّى إِنْ حَدَثَ بَعْدَ وَطْءٍ إِذْ لَا تَغْيِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَصْدُقَ قَوْلُهُ : عَلَى مَنْ عَرَّه . قَوْلُهُ : (قَالَ الْمُتَوَلَّى) رَاجِعٌ لِلزَّوْجَةِ . قَوْلُهُ : (بِأَنْ سَكَتَ) أَيِ الْوَلِيِّ . قَوْلُهُ : (لِأَنَّهُ) أَيِ الْفَسْخِ .

فلو تراضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما بأصله نعم، يأتي في الفسخ بالإعسار أنها لو لم تجد حاكمًا ولا مُحكمًا نفذ فسخها للضرورة بقياسه هنا كذلك (وتثبت الغنة) إن سمعت دعواها بها بأن يكون مُكلَّفًا وهي غير رتقاء ولا قزناء كما عليم مما مر وغير أمة ولا لزم بطلان نكاحها إن ادعت غنة مقارنة للعقد لأن شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عتني هذا ما أطلقه شارح وإنما يأتي على رأي مر في مبحث نكاحها (بإقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بيينة على إقراره) لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها . ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مُكلَّف عليه بها لعدم صحة إقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بإنكاره (في الأصح) لأنها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظير لاحتمال أنه يُبغضها أو يستحيي منها قيل التعبير بالتعني أولى لأن الغنة لغة خطيرة مُعدّة للماشية اهـ ويُردُّ بأنهما مترادفان اصطلاحًا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مُرادفة للتعني فتكون مشتركة (وإذا ثبتت) الغنة بوجهٍ مما مر.....

¶ قوله: (فلو تراضيا) إلى قوله: (نعم) في المُعني . ¶ قوله: (أنها لو لم تجد حاكمًا) منه ما لو توقّف فسُخ الحاكم لها على ذراهم ويتبعي أن يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اهـ ع ش . ¶ قوله: (وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نظير في المُعني إلا قوله: (هذا ما أطلقه شارح) إلى المتن . ¶ قوله: (مما مر) أي في شرح وقيل إن وجد به مثل عتني لكن قدّمنا هناك عن النهاية والروض أنه يثبت الخيار حينئذٍ خلافًا للشارح .  
¶ قوله: (ولا لزم بطلان نكاحها إن ادعت إلخ) لعل فيه تقديمًا وتأخيرًا اهـ رشيد أي تقديم قوله: (ولا إلخ) على قوله: (إن ادعت إلخ) . ¶ قوله: (إن ادعت غنة مقارنة إلخ) ولا فتسمع لانتفاء ما ذكره اهـ مُعني . ¶ قوله: (لأن شرطه) أي نكاح الأمة . ¶ وقوله: (وهو) أي خوف العنت . ¶ قوله: (على رأي مر) أي رأي من ينظر إلى الزنا دون مُقدّماته اهـ سم عبارة السيد عَمَر وهذا الرأي هو المُعتمد كما يؤخذ مما مر فلا مخذور في الإطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اهـ . ¶ قوله: (ومن ثم) أي من أجل أنها لا تثبت إلا بإقراره عند القاضي أو بيينة عليه لا عليها لم تُسمع إلخ . ¶ قوله: (لعدم صحة إلخ) علة لعلية ذلك الحضر لعدم السماع . ¶ قوله: (دعوى امرأة غير مُكلَّف) بثلاث إضافات عليه أي الغير بها أي الغنة .

¶ قول (سئ): (وكذا بيمينها) أي أو بإخبار مغموم اهـ ع ش . ¶ قوله: (قيل) إلى قوله: (وإن أقره غير واحد) في المُعني . ¶ قوله: (خطيرة) وهي ما يحوط للماشية كالزريبة مثلاً اهـ ع ش . ¶ قوله: (بأنهما) أي التعتني والغنة . ¶ قوله: (جعلها) أي الغنة وكذا ضمير فتكون إلخ .

¶ قوله: (كما عليم مما مر) أي إنه لا خيار حينئذٍ على أحد وجهين وتقدّم في الكلام على ذلك أنه جزم في الرّوض بالخيار . ¶ قوله: (على رأي) أي رأي من ينظر إلى الزنا دون مُقدّماته . ¶ قوله: (بأنهما) أي التعتني والغنة .



(ضرب القاضي له) ولو قُتِلَ كَافِرًا إِذْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ لَا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْقَيْنُ وَغَيْرُهُ (سنة) لِقَضَاءِ عَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا وَحُكْمِي فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَحِكْمَتُهُ مُضِيَّ الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْجَمَاعُ إِنْ كَانَ لِعَارِضٍ حَرَارَةٌ زَالَتْ شِتَاءً أَوْ بُرُودَةٌ زَالَتْ صَيْفًا أَوْ يُبْسَةٌ زَالَتْ رَيْبًا أَوْ رُطُوبَةٌ زَالَتْ خَرِيفًا فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ عَلِمَ أَنَّ عَجْزَهُ خِلْقِي وَإِنَّمَا تُضْرَبُ السَّنَةُ (بَطْلِبَهَا) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا وَيَكْفِي قَوْلُهَا : أَنَا طَالِبَةٌ حَقِّي بِمُوجِبِ الشَّرْعِ وَإِنْ جَهِلْتُ تَفْصِيلَهُ لَا بِشُكُوتِهَا فَإِنْ ظَنَنْتُ لِنَحْوِ دَهْشٍ أَوْ جَهْلٍ نَبَّهْتُهَا إِنْ شَاءَ (فَإِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ) وَلَمْ يَطَّأَهَا (رَفَعْتَهُ إِلَيْهِ) لَامْتِنَاعِ اسْتِقْلَالِهَا بِالْفَسِيخِ وَلَا يَلْزُمُهَا هُنَا فَوْزٌ فِي الرِّفْعِ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ أَقْرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا إِذَا أَجْلَتْهُ بَعْدَهَا يَسْقُطُ حَقُّهَا لَانْتِفَاءِ الْفَوْرِيَّةِ وَلِمَا مَرَّ مِنْ وَجوبِ الْفَوْرِيَّةِ فِي الْعُنَّةِ بَعْدَ تَحَقُّقِهَا (فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ) فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا وَهِيَ ثَبَّتٌ أَوْ بَكَرَ غَوْرَاءَ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ (حَلَفَ) إِنْ طَلَبْتُ يَمِينَهُ أَنَّهُ وَطِئَهَا كَمَا ادَّعَى لِتَعَذُّرِ إِبْتِاثِ الْوُطْءِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ أَمَّا بَكَرَ غَيْرَ غَوْرَاءَ.....

❑ قَوْلُ (سُئِلَ): (ضَرَبَ الْقَاضِي لَهُ سَنَةً) هَلْ وَلَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِأَنَّهُ عَجَزَ خِلْقِي؟ تَوَقَّفَ فِيهِ سَمٌ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ ضَرْبِ السَّنَةِ حِينَئِذٍ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ نَاقِضٌ أَهْرَ ش.

❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قُتِلَ الْخ) أَيُ وَلَوْ قَالَ: مَا رَسْتُ نَفْسِي وَأَنَا عَيْنٌ فَلَا تُضْرِبُوا لِي مَدَّةً أَهْمُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيُ بِضَرْبِ سَنَةٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَحُكْمِي فِيهِ) أَيُ فِي ضَرْبِ سَنَةٍ. ❑ قَوْلُهُ: (فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ) أَيُ بِلَا إِصَابَةٍ. (تَنْبِيْهُ): ائْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ ضَرْبِ الْقَاضِي لَا مِنْ وَقْتِ ثُبُوتِ الْعُنَّةِ بِخِلَافِ مُدَّةِ الْإِبْلَاءِ فَإِنَّهَا مِنْ وَقْتِ الْحَلْفِ لِلتَّصُّ وَتُعْتَبَرُ السَّنَةُ بِالْأَهْلَةِ فَإِنْ كَانَ ائْتِدَاؤُهَا فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ كُمِّلَ مِنَ الشَّهْرِ الثَّلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مُغْنِي وَنَهَايَةً.

❑ قَوْلُ (سُئِلَ): (بَطْلِبَهَا) أَفْهَمَ أَنَّ الْمَوْلَى لَا يَتَوَبُّ عَنْهَا فِي ذَلِكَ عَاقِلَةً كَانَتْ أَوْ مَجْنُونَةً وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ❑ قَوْلُهُ: (لَا بِشُكُوتِهَا) عَطَفَ عَلَى بَطْلِبِهَا وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ ظَنَنْتُ أَيُ الشُّكُوتِ أَهْرَ سَمٍ. ❑ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ دَهْشٍ) أَيُ تَحْيِيرِ أَهْرَ شٍ وَأَدْخَلَ بِالنَّحْوِ الْغَفْلَةَ. ❑ قَوْلُهُ: (نَبَّهْتُهَا إِنْ شَاءَ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ وَجوبِ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِتَقْصِيرِهَا بَعْدَ الْبَحْثِ أَهْرَ ش. ❑ قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ) وَقَضِيَّتُهُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الرِّفْعَ ثَانِيًا بَعْدَ السَّنَةِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ❑ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيُ فِي الْمَثْنِ آتِفًا. ❑ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَيُ الزَّوْجَةِ إِذَا أَجْلَتْهُ أَيُ زَمَنًا آخَرَ بَعْدَ الْمُدَّةِ بَعْدَهَا أَيُ السَّنَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلِمَا مَرَّ) أَيُ آتِفًا فِي الْمَثْنِ. ❑ قَوْلُهُ: (إِنْ طَلَبْتُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ الْغَوْرَاءِ وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ امْتَهَلَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ وَقَوْلُهُ: (وَسَيَّاتِي أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ بِمَا فِيهِ).

❑ قَوْلُهُ: (لَا بِشُكُوتِهَا) عَطَفَ عَلَى بَطْلِبِهَا. ❑ قَوْلُهُ: (فَإِنْ ظَنَنْتُ) أَيُ الشُّكُوتِ. ❑ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَقَضِيَّتُهُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الرِّفْعَ ثَانِيًا بَعْدَ السَّنَةِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ وَالزَّوْيَانِيِّ.

❑ قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (فَإِنْ قَالَ: وَطِئْتُ حَلَفَ) قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: وَإِنْ جُبَّ بَعْضُ ذَكَرِهِ وَبَقِيَ مَا يُمَكِّنُ الْجَمَاعَ بِهِ

شَهِدَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ بَكَارَتِهَا فَتَصَدَّقُ هِيَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهَا وَهَلْ يَجِبُ تَخْلِيْفُهَا الْأَرْجَحُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نَعَمْ، وَعَلَيْهِ الْأَوْجَهُ ثَوَقُّهُ عَلَى طَلَبِهِ وَكَيْفِيَّةِ خَلْفِهَا أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا وَأَنَّ بَكَارَتَهَا أَصْلِيَّةٌ وَلَوْ لَمْ تَزُلْ الْبِكَارَةُ فِي غَيْرِ الْغَوْرَاءِ لِرِقَّةِ الذَّكْرِ فَهُوَ وَطْءٌ كَامِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ وَلَوْ امْتَهَلَ أَمْهَلَ يَوْمًا فَأَقْلٌ.

(تَنْبِيْهُ): تَصْدِيْقُهُ فِي الْوُطْءِ مُسْتَثْنَى مِنْ قَاعِدَةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ نَافِي الْوُطْءِ وَاسْتِثْنَى مِنْهَا أَيْضًا تَصْدِيْقُهُ فِيهِ فِي الْإِيلَاءِ وَفِيمَا لَوْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ حَتَّى يَمْتَنِعَ فَسَخُّهَا بِهِ وَتَصْدِيْقُهَا فِيهِ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَأَنْتَ بَوْلِدٌ يَلْحَقُهُ وَلَوْ قَالَ لِيَطَاهِرَ: أَنْتَ طَالِقٌ لِلشَّئَةِ فَقَالَ وَطِئْتُ فِي هَذَا الطُّهْرِ فَلَا طَلَاقَ حَالًا وَقَالَتْ لَمْ تَطَأْ فَوْقَ حَالًا صُدِّقَ لِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَلَوْ شَرِطْتُ بَكَارَتِهَا فَوُجِدَتْ ثَبِيًّا فَقَالَتْ افْتَضَّنِي وَأَنْكَرَ صُدِّقَتْ لِدَفْعِ الْفَسْخِ وَهُوَ لِدَفْعِ كِمَالِ الْمَهْرِ، وَنَظِيرُهُ إِفْتَاءُ الْقَاضِي فِي إِذَا لَمْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَادَّعَى الْإِنْفَاقَ فَيُصَدَّقُ لِدَفْعِ الطَّلَاقِ وَهِيَ لِبَقَاءِ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ عَمَلًا بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَبَقَاءِ التَّفَقُّعِ وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ بِمَا فِيهِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالمُحْلَلُّ فِي الْوُطْءِ صُدِّقَتْ حَتَّى تَحِلَّ لِلأَوَّلِ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْمَهْرُ (فَإِنْ نَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ (خُلِفَتْ) هِيَ أَنَّهُ لَمْ يَطَأْهَا إِذِ التَّكْوُلُ

قَوْلُهُ: (شَهِدَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدَنَّ بِذَلِكَ لِفَقْدِهِنَّ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ أَهْمٌ .  
 قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ هَذَا الْأَرْجَحُ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ) أَيِ كَمَا مَرَّ هُنَاكَ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي إِجْزَائِهِ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَيِ ثُمَّ لَا هُنَا . قَوْلُهُ: (حَتَّى يَمْتَنِعَ الْخ) حَتَّى ائْتِدَائِيَّةٌ فَالْفِعْلُ بِالرَّفْعِ . قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ أَدَّعَتِ الْوُطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوْفِي فِي الْمَهْرِ سَمٍ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَأَنْتَ بَوْلِدٌ يَلْحَقُهُ) أَيِ ظَاهِرًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا يَبَيِّنُهَا لِتَرْجَحَ جَانِبُهَا بِالْوَلَدِ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ الْخ) مِنْ الْمُسْتَثْنَاءِ أَيْضًا .  
 قَوْلُهُ: (فِي الْوُطْءِ) أَيِ فِي وَطْئِهَا وَمُفَارَقَتِهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (صُدِّقَتْ) أَيِ فِي دَعْوَى الْوُطْءِ بَيِّمِينَهَا . قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ وَصُدِّقَ الْمُحْلَلُّ فِي إِنْكَارِ الْوُطْءِ بَيِّمِينِهِ . قَوْلُهُ: (حَتَّى يَتَشَطَّرَ الْخ) بِالرَّفْعِ . قَوْلُهُ: (عَنِ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ رَضِيََتْ فِي النِّهَائَةِ لِأَقْوَلِهِ وَهَذَا أَوْلَى إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِنْخِزَالُ إِلَى الْمُثْنِ . قَوْلُهُ: (إِذَا التَّكْوُلُ الْخ) أَيِ مَعَ الْيَمِينِ الْمُرْدُودِ عَ ش وَرَشِيدِي .

فَادَّعَى أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْجِمَاعُ وَاتَّكَرَّتِ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: أَيِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْبَاقِي هَلْ يُمَكِّنُ الْجِمَاعُ بِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَهْ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِي مِمَّا يُمَكِّنُ الْجِمَاعُ بِهِ فِي نَفْسِهِ . قَوْلُهُ: (شَهِدَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ بَقَاءِ الْخ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْهَدَنَّ بِذَلِكَ لِفَقْدِهِنَّ أَوْ عُسْرِهِ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ لِاحْتِمَالِ قَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَعَدَمُ تَسَلُّطِهَا بِالْفَسْخِ . قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ) أَيِ بَانَ أَدَّعَتِ الْوُطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِتَسْتَوْفِي الْمَهْرَ .

كالإقرار (فإن حلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ). لكن بعد قول القاضي: ثبتت الغنة أو حق الفسخ فاختاري، والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله فاختاري ومن ثم حذفه من الشرح الصغير، وبعث الشبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مزدود لأن المدار على تحقق السبب وقد وجد (وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظير واجتهاد ويرد بأن التظير والاجتهاد قد وقع بما سبق وإنما كان هذا هو الأصح في الفسخ بالإعسار لأن الغنة هنا خصلة واحدة فإذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف الإعسار فإنه بضد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تمكن من الفسخ به وهذا أولى مما فرق به شارح فأنمله (ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) المدة إذ لا أثر لها حينئذ فتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فإنها تحسب عليه واعتمد الأذرع في مرضه وحبسه وسفره كزما عدم حُسبانها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها كفضل منها فلا يجب الاستئناف بل يُنتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرب انعزالها عنه فيما عداه على الأوجه ولو كان الانعزال عنه يومًا مثلًا مُعَيَّنًا من فصل فهل تقضي الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومًا منه أي يوم؟ القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيب.....

□ قوله: (أنه لا يشترط: إلخ) بل المراد به إغلامها بدخول وقت الفسخ اهـ مُعْنَى. □ قوله: (ومن ثم حذفه) أي قوله فاختاري أقول ويُفقد قول المصنف وقيل تحتاج إلخ عدم اشتراط ذلك أيضًا. □ قوله: (وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك. □ قوله: (بخلاف الإعسار فإنه بضد الزوال إلخ) عبارة المُعْنَى بخلاف الثقة فإن خيارها على التراخي ولهذا لو رضيت المرأة بإعساره كان لها الفسخ بعد ذلك اهـ.  
□ قوله (لشئ): (ولو اعتزلته) كأن استحضت ولو ادعى امتناعها صدق بيمينه ثم يضرب القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقات ويعتمد قولهم ولا يمنع حُسبان المدة حيضها إذ لا تخلو السنة عنه وسفرها كحبسها ونفاسها كحيضها كما بحثه بعض المتأخرين اهـ مُعْنَى. □ قوله: (ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج. □ قوله: (واعتمد الأذرع إلخ) ضعيف اهـ ش. □ قوله: (ولا يضرب إلخ) جواب عما يقال أن الانتظار يستلزم الاستئناف. □ قوله: (القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم. □ قوله: (أي السنة) إلى التشبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه خرا فبان قئا وهي أمه وقوله: وأخذ إلى المتن وقوله: سواء هنا إلى المتن وكذا في المُعْنَى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله: الموصوف إلى مثل ماء إلخ وقوله: صح الكناح وحيث وقوله: وفارق إلى المتن. □ قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اهـ سم.  
□ قوله (لشئ): (به) أي المقام مع الزوج نهايةً ومُعْنَى. □ قوله (لشئ): (بطل حقها) أي كما في سائر العيوب

□ قوله: (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع.

مع كونه خَصْلَةً واحدةً وَالضَّرَرُ لا يَتَجَدَّدُ وبه فَارَقَ الْإِيْلَاءُ وَالْإِعْسَارُ وَانْهَدَامُ الدَّارِ فِي الْإِجَارَةِ وَخَرَجَ بِبَعْدِهَا رِضَاهَا قَبْلَ مُضِيِّهَا لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَقِّ قَبْلَ ثَبُوتِهِ (وَكَذَا لَوْ أَجْلَفْتَهُ) زَمَنًا آخَرَ بَعْدَ الْمُدَّةِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّأْجِيلِ مُفَوَّتٌ لَهُ وَبِهِ فَارَقَ إِمَهَالُ الدَّائِنِ بَعْدَ الْحُلُولِ لِأَنَّ حَقَّ طَلَبِ الدَّيْنِ عَلَى التَّرَاخِي .

(وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ) فِي الْعَقْدِ (فِيهَا إِسْلَامٌ) أَوْ فِيهِ إِذَا أَرَادَ تَزْوُجَ كِتَابِيَّةٍ (أَوْ فِي أَحَدِهِمَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا) مِنَ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ أَوْ النَّاقِصَةِ أَوْ الَّتِي لَا وَلَا كِبْكَارَةٌ أَوْ ثُبُوبَةٌ أَوْ كَوْنُهُ قِتْنًا أَوْ كَوْنُهَا قِتْنَةً أَوْ كَوْنُ أَحَدِهِمَا أَبْيَضَ مَثَلًا (فَأَخْلَفَ) الْمَشْرُوطُ وَقَدْ أَذِنَ السَّيِّدُ فِيمَا إِذَا بَانَ قِتْنًا

وَلَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا بَعْدَ أَنْ رَضِيَتْ بِهِ وَيُتَصَوَّرُ بِاسْتِدْخَالِهَا مَاءَهُ وَبِوُطْنِهَا فِي الدُّبْرِ ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ يَعُدَّ حَقُّ الْفَسْخِ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَانَ وَجَدَّ نِكَاحَهَا فَإِنْ طَلَّقَهَا لَمْ يَسْقُطْ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ غَيْرُ ذَلِكَ النِّكَاحِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ . فَوَدَّ: (مَعَ كَوْنِهِ خَصْلَةً وَاحِدَةً) أَيِ إِذَا تَحَقَّقَتْ لَا تَتَوَقَّعُ زَوَالُهَا أَهْ مُغْنِي .

فَوَدَّ: (رِضَاهَا قَبْلَ مُضِيِّهَا) أَيِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ أَوْ قَبْلَ ضَرْبِهَا فَإِنْ حَقَّتْ لَا يَبْطُلُ وَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَهْ مُغْنِي . فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلْحَقِّ الْإِلْخِ) أَيِ فَلَمْ يَسْقُطْ كَالْعَفْوِ عَنِ الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ أَهْ مُغْنِي .

فَوَدَّ: (بَعْدَ الْمُدَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَجَلَتْ . فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ الْإِلْخِ) سَكَتُوا فِي هَذَا الْمَحَلِّ عَنْ عُدُّهَا بِالْجَهْلِ مَعَ أَنَّهُ قِيَاسُ خِيَارِ غَيْبِ الْمُبِيعِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ (وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ) فَكَانَتْهُمْ اكْتَفَوْا أَنَّهُ عَنِ التَّنْبِيهِ هُنَا عَلَيْهِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ . فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ التَّعْلِيلِ .

فَوَدَّ (سُ): (وَشَرَطَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَهْ مُغْنِي . فَوَدَّ: (أَوْ فِيهِ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِسْلَامِ فِيهِ لَا يُتَصَوَّرُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يُتَصَوَّرُ فِي الْكِتَابِيَّةِ أَهْ وَعِبَارَةُ سَمِ هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ لَوْ شَرَطَتْ إِسْلَامَ الزَّوْجِ قَبْلَ كِتَابِيَّتِهَا تَخَيَّرَتْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِسْلَامَ كَالنَّسَبِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ نَعَمْ الْأَظْهَرُ الْإِلْخِ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ الْآتِي وَأَخَذَ مِمَّا تَقَرَّرَ الْإِلْخِ شَامِلٌ لِلْإِسْلَامِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ . فَوَدَّ: (إِذَا أَرَادَ تَزْوُجَ كِتَابِيَّةٍ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ تَزْوُجَ مُسْلِمَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ إِذِ الْكَافِرُ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْمُسْلِمَةِ وَغَيْرُ الْكِتَابِيَّةِ مِنَ الْكَافِرَاتِ لَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْمُسْلِمِ لَهَا أَهْ ش . فَوَدَّ: (كِبْكَارَةُ الْإِلْخِ) مِثَالُ الْكَامِلَةِ . فَوَدَّ: (أَوْ ثُبُوبَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَتْ كَوْنَهُ بَكْرًا قَبْلَ نِكَاحِهَا ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارُ أَهْ ش وَقَدْ يُفِيدُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ نِكَاحًا أَيْضًا . فَوَدَّ: (أَوْ كَوْنُهُ قِتْنًا الْإِلْخِ) مِثَالُ النَّاقِصَةِ وَقَوْلُهُ: أَوْ كَوْنُ أَحَدِهِمَا الْإِلْخِ مِثَالُ لَا وَلَا . فَوَدَّ: (أَبْيَضَ مَثَلًا) أَذْخَلَ بِهِ نَحْوَ الطَّوْلِ وَالْقَصْرِ سَمِ وَمُغْنِي وَالْكُحْلُ وَالذَّعَجُ وَالسَّمَنُ وَغَيْرَهَا مِمَّا ذُكِرَ فِي السَّلَمِ ش .

فَوَدَّ (سُ): (فَأَخْلَفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَهْ مُغْنِي . فَوَدَّ: (وَقَدْ أَذِنَ السَّيِّدُ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي .

فَوَدَّ: (أَوْ فِيهِ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ لَوْ شَرَطَتْ إِسْلَامَ الزَّوْجِ قَبْلَ كِتَابِيَّتِهَا تَخَيَّرَتْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِسْلَامَ كَالنَّسَبِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ نَعَمْ الْأَظْهَرُ فِي الزُّوَاجِ الْإِلْخِ . فَوَدَّ: (مِنَ الصِّفَاتِ الْإِلْخِ) دَخَلَ فِيهَا نَحْوُ الطَّوْلِ وَالْقَصْرِ .

والزَّوْجُ مِمَّنْ تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ إِذَا بَانَتْ قِتَّةً وَالْكَافِرَةُ كِتَابِيَّةً يَحِلُّ نِكَاحُهَا (فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النَّكَاحِ) لِأَنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ إِذَا لَمْ يُفْسِدْ الْبَيْعَ الْمُتَأَثِّرَ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فَالنِّكَاحُ أَوْلَى أَمَّا خُلْفُ الْعَيْنِ كَزَوْجِنِي مِنْ زَيْدٍ فَزَوْجُهَا مِنْ عَمْرٍو فَيَبْطُلُ جُزْأً (ثُمَّ) إِذَا صَحَّ (إِنْ بَانَ) الْمَوْصُوفُ فِي غَيْرِ الْعَيْبِ.....

(تَنْبِيْهُ): مَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِيْمَا إِذَا شُرْطَ حُرِّيَّتُهُ فَبَانَ عَبْدًا أَنْ يَكُونَ السَّيِّدُ أَذِنَ لَهُ فِي النَّكَاحِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا وَفِيْمَا إِذَا شُرْطَ حُرِّيَّتُهَا فَبَانَتْ أُمَةً إِذَا نَكَحَتْ بِأَذْنِ السَّيِّدِ وَكَانَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ جُزْأً وَفِيْمَا إِذَا شُرْطَ فِيْمَا إِسْلَامُ فَأُخْلِفَ أَنْ يَظْهَرَ كَوْنُهَا كِتَابِيَّةً يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ جُزْأً فَلَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النَّكَاحِ إِنْ وَجِدَتْ شَرَايِطُ الصَّحَّةِ لَفَهْمَ ذَلِكَ مِنْهُ اهـ .  
 □ قَوْلُهُ: (وَالزَّوْجُ الْإِنْسَانِي) وَقَوْلُهُ: (وَالْكَافِرَةُ الْإِنْسَانِي) مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ: (قَدْ أَذِنَ السَّيِّدُ الْإِنْسَانِي).  
 □ قَوْلُهُ: (وَالْكَافِرَةُ الْإِنْسَانِي) أَيِ إِذَا بَانَتِ الزَّوْجَةُ الْمَشْرُوطُ إِسْلَامُهَا كَافِرَةً.

□ قَوْلُهُ (الْإِنْسَانِي): (فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النَّكَاحِ الْإِنْسَانِي) هَذَا بِعُمُومِهِ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَتْ الْمُنْكَوْحَةُ قَاصِرَةً وَشُرْطَ الْوَلِيِّ حُرِّيَّةَ الزَّوْجِ أَوْ نَسَبَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْكِفَاءَةِ وَأُخْلِفَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فَسَادُ النَّكَاحِ وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِيْمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ زَوَّجَ الْقَاصِرَةَ مِنْ غَيْرِ شُرْطٍ وَلَكِنْ ظَنَّ الْكِفَاءَةَ فَأُخْلِفَ عَمِيرَةً بِهَامِشِ الْمَحَلِّيِّ اهـ سَمِ سُلْطَانٍ. □ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ) أَيِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَيْفِيٌّ هَذِهِ الْبَطِيخَةُ مَثَلًا بِشُرْطِ أَنْ تَحْمِلَهَا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ هَذَا الْقُوتُ بِشُرْطِ أَنْ تَخِيْطَهُ أَوْ الزَّرْعُ بِشُرْطِ أَنْ تَحْصُدَهُ بِخِلَافِ النَّكَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ بِكُلِّ فَاسِدٍ بَلْ بِمَا يُحِلُّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ مِنْهَا اهـ حَلَبِيٌّ أَيِ كَشُرْطِ مُحْتَمِلَةِ الْوَطْءِ عَدَمَهُ بِخِلَافِ شُرْطِ أَنْ يُعْطِيَ لَأَيِّهَا أَلْفًا مَثَلًا اهـ بُجَيْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (كَزَوْجِنِي مِنْ زَيْدٍ الْإِنْسَانِي) وَكَزَوْجِنِي بِنِكَاحِ فَلَانَةَ فَزَوْجُهُ أُخْتُهَا فَيَبْطُلُ أَيْضًا اهـ بُجَيْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (فَزَوْجُهَا مِنْ عَمْرٍو) مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّ عَيْبَ النَّكَاحِ مُقْتَضٍ لِلْفَسْخِ بِوَضْعِهِ مِنْ غَيْرِ شُرْطٍ حَتَّى لَوْ شُرْطَ فِيْمَا عَيْبَ نِكَاحٍ كَجُذَامٍ فَظْهَرَ بِهَا بَرَصٌ تَخَيَّرَ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَشَدَّ مِنَ الثَّانِي مِثْلًا مَا ذَكَرَ مَا لَوْ قَالَ لِيُوكِلَهُ زَوْجِنِي فَلَانَةَ فَقَبِلَ لَهُ نِكَاحٌ غَيْرُهَا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ أَمَّا لَوْ رَأَى امْرَأَةً ثُمَّ زَوَّجَ غَيْرَهَا فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ وَلَا خِيَارَ لَهُ وَبِهِ عَلِيمٌ أَنْ تَبْدَلَ الْعَيْنُ لَيْسَ شَامِلًا لِمِثْلِ هَذَا اهـ ش. □ قَوْلُهُ: (إِذَا صَحَّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عَلَى الصَّحَّةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْعَيْبِ الْإِنْسَانِي) كَانَ الْمُرَادُ كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ مِثْلًا مَا لَوْ تَوَقَّفَ أَنَّهُ

□ قَوْلُهُ (الْإِنْسَانِي): (فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النَّكَاحِ الْإِنْسَانِي) هَذَا بِعُمُومِهِ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَتْ الْمُنْكَوْحَةُ قَاصِرَةً وَشُرْطَ الْوَلِيِّ حُرِّيَّةَ الزَّوْجِ أَوْ نَسَبَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْكِفَاءَةِ وَأُخْلِفَ وَالَّذِي يَظْهَرُ فَسَادُ النَّكَاحِ وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِيْمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ زَوَّجَ الْقَاصِرَةَ مِنْ غَيْرِ شُرْطٍ وَلَكِنْ عَلَى ظَنِّ الْكِفَاءَةِ فَأُخْلِفَ ثُمَّ رَأَتْ الزَّرْكَشِيَّ صَرَخَ فِي فَضْلِ (زَوْجُهَا الْوَلِيُّ غَيْرُ كُفُوٍّ) بِالسَّأَلِ الْآخِرَةِ وَذَكَرَ فِيْمَا مَا حَاوَلَتْهُ كَذَا بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبَرْلُوسِيِّ بِهَامِشِ الْمَحَلِّيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ النَّكَاحِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ شُرْطَ صِحَّتِهِ إِذَا شُرْطَتْ حُرِّيَّتُهَا فَبَانَتْ أُمَةً أَنْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْعَيْبِ لِمَا مَرَّ فِيهِ) كَانَ الْمُرَادُ كَمَا وَافَقَ عَلَيْهِ مِثْلًا مَا لَوْ تَوَقَّفَ أَنَّهُ إِذَا شُرْطَ أَحَدُ الْعُيُوبِ السَّابِقَةِ فَبَانَ غَيْرُهُ مِنْهَا تَخَيَّرَ سِوَاءَ مَا بَانَ مِثْلًا مَا شُرْطَ أَوْ أَعْلَى أَوْ أَدُونِ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي

لِما مَرَّ فِيهِ مِثْلَ ما شَرَطَ أو (خَيْرًا مِمَّا شَرَطَ) كإِسْلام وِبَكَارَةٍ وَحُرِّيَّةٍ بَدَلَ أَضْدَادِها صَحَّ النِّكَاحُ وَحِينَئِذٍ (فَلا خِيانَ) لِأَنَّهُ مُساوٍ أو أَكْمَلُ وَفَارَقَ مَبِيعَةُ شَرِطٍ كُفْرُها فَإِنَّتِ مُسْلِمَةٌ بِأَنَّ المُلْحَظَّ ثُمَّ القِيَمَةُ وَقَدْ تَزِيدُ فِي الكافِرَةِ (وَإِنْ بَانَ دُونَهُ) أَيِ المَشْروِطِ (فَلِها الخِيانُ) لِلخُلْفِ نَعَمْ، الأَظْهَرُ فِي الرُّوضَةِ أَنَّ نَسْبَهُ إِذا بَانَ مِثْلَ نَسْبِها أو أَفْضَلَ لَمْ تَتَخَيَّرْ وَإِنْ كانَ دُونَ المَشْروِطِ خِلافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ مَقْتَضَى إِطْلاقِ المَتْنِ إِذْ لا عَارَ.....

إِذا شَرَطَ أَحَدُ العُيُوبِ السَّابِقَةِ قَبْلَ غَيْرِهِ مِنْها تَخَيَّرَ سِواءُ ما بَانَ مِثْلُ ما شَرَطَ أو أَغْلَى أو أَدْوَنَ لِأَنها تَقْتَضِي الخِيارَ بَوَضْعِها اهـ سَم . قَوْلُهُ: (لِما مَرَّ فِيهِ) عِلَّةٌ لِاسْتِثْنائِ العَيْبِ . قَوْلُهُ: (صَحَّ النِّكَاحُ) ذِكْرُ هَذَا مَعَ تَقْدِيرِ إِذا صَحَّ السَّابِقُ المَفْهُومُ مِنْ ثُمَّ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ سَم وَسَيِّدُ عَمَرٍ عِبارةُ الرِّشِيدِيِّ تَقْدِيرُ هَذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَمْرانِ الأَوَّلُ أَنَّهُ يَصِيرُ حاصِلُ المَتْنِ مَعَ الشَّارِحِ فَالأَظْهَرُ صِحَّةُ النِّكَاحِ ثُمَّ إِنْ بَانَ خَيْرًا مِمَّا شَرَطَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلا يَخْفَى ما فِيهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ عَدَمَ ثُبُوتِ الخِيارِ وَحْدَهُ نَتِيجَةُ صِحَّةِ النِّكَاحِ فَيُفْهَمُ أَنَّ ثُبُوتَ الخِيارِ مُقَرَّرٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ النِّكَاحِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهـ .

قَوْلُ (السِّي): (فَلِها خِيارٌ) فَإِنْ رَضِيَتْ فَلِأَوَّلِها الخِيارُ إِذا كانَ الخُلْفُ فِي التَّنَسُّبِ لِقَوَاتِ الكِفائَةِ نِهايةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (نَعَمْ الأَظْهَرُ فِي الرُّوضَةِ إلخ) وَهُوَ المُعْتَمَدُ وَجَرى عَلَيْهِ الأَنْوارُ وَجَعَلَ العِقَّةَ كالتَّنَسُّبِ أَيِ وَالْجِزْفَةَ نِهايةً وَمُعْنَى زادَ سَم وَقَوْلُ الشَّارِحِ الآتِي وَأَخَذَ إلخ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكُونا أَحَدِهما أَبْيَضَ اهـ . قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ إلخ) وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِراطِ نَسْبِها كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا قَرَضَ الكَلَامَ فِي اشْتِراطِ نَسْبِهِ لِمُناسَبَةِ قَوْلِهِ فَلِها الخِيارُ اهـ سَم .

الخِيارَ بَوَضْعِها . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ العَيْبِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ مِثْلُ العَيْبِ المُجْنُونِ حَتَّى لو شَرَطَ وَلِيُّ المِراةِ عَقْلَ الزَّوْجِ أو وَلِيُّ الرِّجْلِ المُجْنُونِ عَقْلَ الزَّوْجَةِ فَأُخْلِيفَ ثَبَّتَ الخِيارُ لِلأَوَّلِيا وَإنِ اسْتَوَى الزَّوْجانِ فِي المُجْنُونِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يُقالَ فِي هَذَا بَفْسادِ العَقْدِ كَمَا لو زَوَّجَ القاصِرَةَ بِشَرِطِ الكِفائَةِ فَأُخْلِيفَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ العَقْدُ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لو سَكَتَ عَنِ الشَّرِطِ وَهَذَا الإِحْتِمالُ الثَّانِي هُوَ المُتَعَيَّنُ لا يُقالُ إِذا لَمْ يَتَحَقَّقْ الوَلِيُّ الكِفائَةَ لَمْ يَصِحَّ الإِفْداءُ عَلَى العَقْدِ لِأَنَّ نَقولَ يَكْفِي فِي جِوازِ الإِفْداءِ عَلَيْهِ الظَّنُّ كذا بِخَطِّ شَيْخِنَا البُرْلُسيِّ بِها مِشْ شَرْحِ المُنْهَجِ وَتَخْيِيرُ وَلِيِّ المُجْنُونِ وَفَسادُ نِكاكِه إِذا بَانَ مُجْنُونَةً فِيهِما نَظَرٌ عَلَى أَنَّ العَيْبَ يَشْمَلُ المُجْنُونَ لِأَنَّهُ مِنَ العُيُوبِ السَّبْعَةِ فَمَا مَعْنَى التَّرَدُّدِ فِي كَوْنِهِ مِثْلَهُ ثُمَّ قَدْ يُقالُ يَدُلُّ عَلَى تَخْيِيرِ وَلِيِّ المُجْنُونِ قَوْلُ المُصَنِّفِ السَّابِقُ وَيَتَخَيَّرُ بِمَقارِنِ مُجْنُونِ إلخ إِلاَّ أَنَّ تَقْرِيرَ الشَّارِحِ لَهُ أَشْعَرُ بِتَضْوِيرِهِ بِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ كَمَا نَبَّهْتَ عَلَيْهِ هُنا فَلْيُحَرِّزْ . قَوْلُهُ: (صَحَّ النِّكَاحُ) ذِكْرُ هَذَا مَعَ تَقْدِيرِ (إِذا صَحَّ) السَّابِقِ المَفْهُومُ مِنْ ثُمَّ مُسْتَعْنَى عَنْهُ . قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ إلخ) قَرَضَ الكَلَامَ فِي اشْتِراطِ نَسْبِهِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي اشْتِراطِ نَسْبِها كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَإِنَّمَا قَرَضَ الكَلَامَ هُنا فِيمَا ذَكَرَ لِمُناسَبَةِ قَوْلِهِ فَلِها الخِيارُ . قَوْلُهُ: (أَنَّ نَسْبَهُ إلخ) جَعَلَ فِي الأَنْوارِ العِتَّةَ وَالْجِزْفَةَ كالتَّنَسُّبِ فِيمَا ذَكَرَ كَمَا قالَهُ فِي شَرْحِ البَهْجَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الآتِي وَأَخَذَ إلخ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ كَكُونا أَحَدِهما أَبْيَضَ .

وكذا لو شَرِطَتْ حُرِّيَّتَهُ فَبَانَ قِتْنَا وهي أمة على الأوجه وعلى مُقَابِلِهِ الذي جَزَمَ به بعضهم يَتَخَيَّرُ سَيِّدُهَا لا هي بخلاف سائر العُيُوبِ لِأَنَّ له إيجازها على نكاح عبدٍ لا مَعِيْبٍ وَأَخِذَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَتَى بَانَ مِثْلَ الشَّارِطِ أو فَوْقَهُ فلا خِيَارَ وَإِنْ كَانَ دُونَ الْمَشْرُوطِ (وكذا له) الْخِيَارُ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ سِوَاءَ هُنَا أَيْضًا صِفَةِ الْكَمَالِ وَغَيْرُهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِلْعَرِّ نَعَمْ، حَكْمُ التَّنَسُّبِ هُنَا وَكَوْنُهَا أمةٌ وَهُوَ عَبْدٌ كَهُوَ تَمَّ وَالْخِيَارُ فِيهِمَا فَوْزِيٌّ لَا يَحْتَاجُ لِحَاكِمٍ وَنَازِعٍ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ فَلْيَكُنْ كَمَا مَرَّ.

(تَنْبِيْهُ) : وَجْهُ جَزْيَانِ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ دُونَ مَا قَبْلَهَا وَاخْتِلَافِ الْمُرْجِّحِينَ فِيمَا لَوْ بَانَ قِتْنَا وَهِيَ أمةٌ دُونَ مَا إِذَا بَانَ أمةٌ وَهُوَ عَبْدٌ أَنَّ الزَّوْجَ يُنْكِحُهُ التَّخْلُصُ بِالطَّلَاقِ.....

قوله: (وَكَذَا لَوْ شَرِطَتْ حُرِّيَّتَهُ الْخ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى هُنَا وَوَاقْفَاهُ فِيمَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ فِيمَا إِذَا بَانَ أمةٌ وَهُوَ عَبْدٌ. قوله: (وَعَلَى مُقَابِلِهِ الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لِلتَّغْيِيرِ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

قوله: (بِخِلَافِ سَائِرِ الْعُيُوبِ) أَيِ فَإِنَّ الْخِيَارَ لَهَا وَلِسَيِّدِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَتَخَيَّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونِ الْخِ اهـ ع ش. قوله: (سِوَاءَ هُنَا أَيْضًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنَ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ الْخِ اهـ س م. قوله: (نَعَمْ حَكْمُ التَّنَسُّبِ هُنَا وَكَوْنُهَا الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى هُنَا دُونَ مَا سَبَقَ كَمَا مَرَّ. قوله: (وَكَوْنُهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى التَّنَسُّبِ. قوله: (وَكَوْنُهَا أمةٌ) أَيِ ظُهُورِهَا أمةٌ عَلَى خِلَافِ الشَّرْطِ وَقَوْلُهُ : وَهُوَ الْخِ وَالحَالُ هُوَ الْخِ. قوله: (كَهُوَ تَمَّ) أَيِ كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ نَسَبِهِ أَوْ حُرِّيَّتِهِ.

قوله: (وَالْخِيَارُ فِيهِمَا الْخ) عِبَارَةٌ لِلنَّهَايَةِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ قَوْرًا وَلَوْ بِغَيْرِ قَاضٍ اهـ قَالَ ع ش أَيِ بَانَ يَقُولُ فَسَخْتُ النِّكَاحَ اهـ. قوله: (فِي هَذِهِ) أَيِ فِيمَا إِذَا بَانَ دُونَ مَا شَرِطَ وَقَوْلُهُ : دُونَ مَا قَبْلَهَا أَيِ فِيمَا إِذَا بَانَ دُونَ مَا شَرِطَ. قوله: (وَاخْتِلَافِ الْمُرْجِّحِينَ الْخ) أَيِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ وَعَلَى مُقَابِلِهِ الْخِ وَهَذَا عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ (جَزْيَانِ الْخ). قوله: (دُونَ مَا إِذَا بَانَ الْخ) مَحَلٌّ تَأَمَّلِ فَإِنَّ الْمُرْجِّحِينَ مُخْتَلِفُونَ فِيهَا أَيْضًا بَلْ قَضِيَّةُ الْمَتْنِ ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِيهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْمُرْجِّحِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ

قوله: (وَعَلَى مُقَابِلِهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قوله: (يَتَخَيَّرُ سَيِّدُهَا لَا هِيَ بِخِلَافِ سَائِرِ الْعُيُوبِ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهَا تَتَخَيَّرُ فِي سَائِرِ الْعُيُوبِ لَا السَّيِّدُ فَهَلْ هَذَا عَلَى مَا فِي الْبَسِيطِ دُونَ مُنَازَعَةِ الزَّوْكَشِيِّ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَتَخَيَّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونِ الْخِ. قوله: (مِثْلَ الشَّارِطِ أَوْ فَوْقَهُ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ شَرِطَ حُرِّيَّتَهَا فَبَانَ قِتْنَةً وَهُوَ قِتْنٌ فَلَا خِيَارَ وَخَرَجَ مَا لَوْ كَانَ حُرًّا وَفَارَقَ هَذَا مَا تَقَدَّمَ فِي عَكْسِهِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ بِقُدْرَتِهِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ وَسَيَذْكُرُ ذَلِكَ الشَّارِحُ فِي التَّنْبِيْهِ الْآتِي ثُمَّ انْظُرْ تَعْمِيمَ هَذَا الْأَخِذِ مَعَ قَوْلِ الرُّوْضِ فَإِنْ خَرَجَ خَيْرًا مِمَّا شَرِطَ فَلَا خِيَارَ أَوْ دُونَهُ ثَبَتَ الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ مِثْلَهُ إِلَّا فِي التَّنَسُّبِ انْتَهَى قِلَاتُهُ - أَغْنَى هَذَا التَّعْمِيمَ - خِلَافُ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (سِوَاءَ هُنَا أَيْضًا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنَ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ أَوْ النَّاقِصَةِ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (وَاخْتِلَافِ الْمُرْجِّحِينَ) أَيِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ دُونَ الْأَوْجَهِ عِنْدَهُ.

وتَزِيدُ الثَّانِيَةَ بِتَضَرُّرِهَا بِنَفَقَةِ الْمُغْسِرِينَ بِخِلَافِهِ .

(ولو ظَنُّهَا مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً) مثلاً ولم يَشْرُطْ ذَلِكَ (فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ أَمَةً وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِي الْأَظْهَرِ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ أَوْ الشَّرْطِ وَكَمَا لَوْ ظَنَّ الْمُبِيعَ كَاتِبًا مَثَلًا فَلَمْ يَكُنْ .

(ولو أَذْنَتْ فِي تَرْوِيجِهَا بِمَنْ ظَنَّتَهُ كَقَوْلِهَا فَإِنْ فَسَقَ أَوْ ذَنَاءَةً نَسَبَهُ أَوْ حِرْفَتَهُ فَلَا خِيَارَ لَهَا) لِتَقْصِيرِهَا كَوَلِّيَّهَا بِتَرْكِ مَا ذَكَرَ (وَلَوْ بَانَ مَعِييَا أَوْ عَبْدًا) وَهِيَ حُرَّةٌ (فَلَهَا الْخِيَارُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ كَمَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مَثَلَهُ مَا لَوْ ظَنُّهَا سَلِيمَةً فَبَانَتْ مَعِيَّةً فَلِمُوَافَقَةِ مَا ظَنَّتَهُ مِنَ السَّلَامَةِ لِلْغَالِبِ فِي النَّاسِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ نَقْصَ الرِّقِّ يُؤَدِّي إِلَى تَضَرُّرِهَا بِإِشْغَالِ سَيِّدِهِ لَهُ عَنْهَا بِخِدْمَتِهِ وَبِأَنَّهُ لَا يَنْفِقُهَا إِلَّا نَفَقَةَ الْمُغْسِرِينَ وَيَتَعَيَّرُ وَلَدُهَا بِرِقِّ أَبِيهِ وَاعْتَمَدَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ نَصَّ الْأُمِّ وَالْبُؤْسَ فِي أَنَّهُ لَا خِيَارَ كَمَا لَوْ ظَنُّهَا حُرَّةً فَبَانَتْ أَمَةً تَحِلُّ لَهُ وَرُذِّ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ بِالطَّلَاقِ وَكَالْفِسْقِ وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ إِذِ الرِّقُّ مَعَ كَوْنِهِ أَفْحَشُ عَارًا يَدُومُ عَارُهُ وَلَوْ بَعْدَ الْعَتَقِ بِخِلَافِ الْفِسْقِ لَا سِيَّمَا بَعْدَ التَّوْبَةِ .

(وَمَتَى فُسِّخَ) الْعَقْدُ (بِخُلْفٍ) لِشَرْطِ أَوْ ظَنٍّ (فَحَكْمُ الْمَهْرِ وَالرُّجُوعِ بِهِ عَلَى الْغَارِ مَا سَبَقَ).....

أه سَيِّدُ عُمَرَ . □ فَوَدَّ: (وَتَزِيدُ الثَّانِيَةَ) أَي صُورَةُ اخْتِلَافِ الْمُرْجَحِينَ فِيمَا لَوْ بَانَ قِتْنَا دُونَ مَا إِذَا بَانَتْ أَمَةً الْخ. □ فَوَدَّ: (بِتَضَرُّرِهَا) أَي الزَّوْجَةُ فِيمَا إِذَا بَانَ الزَّوْجُ قِتْنَا. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي الزَّوْجُ فِيمَا إِذَا بَانَتْ الزَّوْجَةُ أَمَةً. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الثَّانِي) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْهُ) إِلَى (فَلِمُوَافَقَتِهِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْمُؤَثَّرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ .

□ فَوَدَّ (لِشَيْ): (فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً) أَي فِي الْأَوَّلَى بِشَرْطِهِ أَه مُغْنِي. □ فَوَدَّ (لِشَيْ): (أَوْ أَمَةً) أَي أَوْ مُبْعُضَةً نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَكُنْ) أَي لَمْ يَوْجَدْ وَصُفَّ الْكِتَابَةِ .

□ فَوَدَّ (لِشَيْ): (أَوْ عَبْدًا) أَي وَقَدْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي النِّكَاحِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ حُرَّةٌ) أَخْرَجَ الْأَمَةَ وَفَارَقَ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْطِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الشَّرْطَ أَقْوَى أَه سَم. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْأَوَّلُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: (مَعِييَا). □ فَوَدَّ: (لِلْغَالِبِ الْخ) أَي فَمَحِثْ أَخْلَفَ ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ: (أَوْ عَبْدًا) أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ جَمْعُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا ذَكَرَهُ أَي الْمُصَنَّفُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ اعْتَمَدَ جَمْعُ الْخ. □ فَوَدَّ: (نَصُّ الْأُمِّ) وَنَقَلَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَقَالَ: إِنَّهُ الصَّوَابُ الْمُعْتَمَدُ لِأَنَّهَا قَصَرَتْ بِتَرْكِ الْبَحْثِ أَه وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ كَالْغَزَالِيِّ أَه مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَرُدَّ) أَي تَغْلِيلُ الْجَمْعِ بِالْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ: (وَكَالْفِسْقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (كَمَا لَوْ ظَنُّهَا الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي تَغْلِيلُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفِسْقِ. □ فَوَدَّ: (لَا سِيَّمَا بَعْدَ التَّوْبَةِ) انْظُرْهُ إِذَا كَانَ الْفِسْقُ بِالزَّنَا سَم عَلَى حَجِّهِ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْفِسْقَ لَوْ كَانَ بِالزَّنَا ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ أَه ع ش .

□ فَوَدَّ: (وَهِيَ حُرَّةٌ) أَخْرَجَ الْأَمَةَ وَفَارَقَ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْطِ عَلَى جَزْمِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الشَّرْطَ أَقْوَى .

□ فَوَدَّ: (فَبَانَتْ أَمَةً) أَي وَإِنْ كَانَ هُوَ حُرًّا. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْفِسْقِ الْخ) انْظُرْهُ إِذَا كَانَ الْفِسْقُ بِالزَّنَا .



في الفسخ بالعيب فيسقط المهر قبل الوطء لا معه ولا بعده ولا يرجع به لو غرّمه على الغارّ وحكم مؤن الزوجة في مدة العدة أنّها لا تجب هنا وثم ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملاً على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤن) للفسخ بخلف الشرط (تغريض قازن العقد) بأن وقع شرطاً في ضلّبه كزوّجته هذه الحرة أو على أنّها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط إنّما تؤثّر في العقود إذا كانت كذلك أمّا المؤن للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشتط مقارنة لصلب العقد ويُفترق بأن الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فسوخ فيها واكتفي فيها

قوله: (في الفسخ) إلى قوله: (ولو وطئ زوجته) في المعنى إلّا قوله: (على تناقض) إلى المتن وقوله: (وهو وكيل عن سيدها). قوله: (فيسقط) من الإسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف.

قوله: (قبل الوطء إلخ) حال منه وهذا أحسن من قول سم ما نصّه: قوله: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. وقوله: (قبل الوطء إلخ) أي بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمعنى فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه. قوله: (المهر) أي والمثمة اه معني. قوله: (لا معه إلخ) ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلّا مقارناً وإلّا لم يتصور إخلال الشرط اه سم. قوله: (هنا) أي في الفسخ بالخلف. وقوله: (وتم) أي في الفسخ بالعيب. قوله: (ككل مفسوخ إلخ) أي كالمفسوخ بالإعسار بالمهر أو التّفقة والمفسوخ بطرو العتيق. قوله: (ولو حاملاً) قال في شرح الرّوض: لكن محلّه في فسّخ بمقارن أمّا بعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في التّفقات انتهى اه سم. قوله: (على تناقض لهما إلخ) والأصح وجوب السكنى اه نهاية ومعني. قوله: (في سكنها) أي المفسوخ نكاحها.

قوله (لشئ) (والمؤن) إلى قوله: (ولو انفصل) في النهاية إلّا قوله: (من أضله) وقوله: (أو تكن هي) إلى المتن وقوله: (أو يتلفظ بالمشيئة) إلى المتن وقوله: (ولو استند تغريضها) إلى المتن. قوله: (بأن وقع شرطاً إلخ) عبارة المعنى بوقوعه في ضلّبه على سبيل الإشتراط كزوّجته هذه البكر أو هذه المسلمة أو الحرة بخلاف ما إذا قازنه لا على سبيل الإشتراط أو سبق العقد اه. قوله: (وهو وكيل عن سيدها) سيذكر تصوّره من المالك أيضاً اه ش. قوله: (كذلك) أي في صلب العقد. قوله: (الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكير بإزجاع الضمير للرجوع. قوله: (واكتفي إلخ) عطف تفسير لقوله: (سوخ إلخ).

قوله: (فيسقط المهر) أي بالفسخ. قوله: (قبل الوطء لا معه إلخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل انتهى ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوّره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلّا مقارناً وإلّا لم يتصور إخلال الشرط.

قوله: (ولو حاملاً) قال في شرح الرّوض لكن محلّه في فسّخ بمقارن أمّا بمعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في التّفقات انتهى. قوله: (على تناقض لهما في سكنها) والأصح وجوبها، شرح م ر

بتقديم التَّغْرِيرِ عَلَى الْعَقْدِ مُطْلَقًا كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ أَوْ بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ بِهِ أَيْ عُرُفًا مَعَ قَضْدِ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ خِلَافٌ مَا تَقَرَّرَ فِي تَغْرِيرِ الْفَسْخِ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ شَيْخُنَا .

(وَلَوْ عُرِّ بِحُرِّيَّةِ أُمَةٍ) فِي نِكَاحِهِ إِثْبَاهًا كَأَن شَرِطْتَ فِيهِ (وَصَحَّحْنَاهُ) أَيِ النِّكَاحِ بِأَن قُلْنَا : إِنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ لَا يُبْطِلُهُ مَعَ وَجُودِ شُرُوطِ نِكَاحِ الْأُمَةِ فِيهِ أَوْ لَمْ نُصَحِّحْهُ بِأَن قُلْنَا : إِنَّ الْخُلْفَ يُبْطِلُهُ أَوْ لِفَقْدِ بَعْضِهَا (فَالْوَلَدُ) الْحَاصِلُ.....

❏ قَوْلُهُ : (بِتَقْدِيمِ التَّغْرِيرِ الْإِنْخ) وَكَذَا بِنَاقِرِهِ عَنْهُ كَانَ قَالَ لَهُ يَبْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءُ هَذِهِ حُرَّةٌ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ كَانَ بِسَبِيلٍ مِنْ أَنَّ لَا يَطَّأُهَا كَذَا وَجَدَهُ مَرَّ بِخَطِّهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى وَالِدِهِ ثُمَّ تَوَقَّفَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَمْ يُطْلِعْ عَلَى مُسْتَنَدِهِ مِنْ كَلَامِهِمْ عَشْرٌ وَسَم . ❏ قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَيِ عَنْ قَيْدِي الْإِتِّصَالِ وَقَضْدِ التَّرْغِيبِ الْآتِيَيْنِ .

❏ قَوْلُهُ : (أَوْ بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا . ❏ قَوْلُهُ : (وَوَقَعَ لِلشَّارِحِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ شَيْخُنَا وَتَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ اتِّحَادَ التَّغْرِيرَيْنِ فَجَعَلَ الْمُتَّصِلَ بِالْعَقْدِ قَبْلَهُ كَالْمَذْكُورِ فِيهِ فِي أَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِي الْفَسْخِ فَاحْذَرَهُ وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ مَعَ أَنَّهُ شَيْخُهُ لِأَنَّ الْقَضْدَ بِذَلِكَ إِظْهَارُ الْحَقِّ أَه .

❏ قَوْلُ (لَسِي) : (وَلَوْ عُرِّ) أَيِ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي . ❏ قَوْلُهُ : (كَأَن شَرِطْتَ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِ أَيِ فِي الْعَقْدِ أَيِ أَوْ قُدِّمَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ عُرُفًا مَعَ قَضْدِ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ كَمَا مَرَّ أَه عَشْرٌ .

❏ قَوْلُ (لَسِي) : (وَصَحَّحْنَاهُ) لَا مَفْهُومَ لَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ فَإِنَّ الْحُكْمَ كَمَا ذَكَرْنَا إِذَا أَبْطَلْنَاهُ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ أَه مُغْنِي وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَوْ لَمْ نُصَحِّحْهُ الْإِنْخ . ❏ قَوْلُهُ : (بِأَن قُلْنَا إِنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ الْإِنْخ) وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ أَه مُغْنِي . ❏ قَوْلُهُ : (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَغْرُورِ . ❏ قَوْلُهُ : (أَوْ لِفَقْدِ بَعْضِهَا) أَيِ الشَّرُوطِ قَسِيمُ قَوْلِهِ بِأَن قُلْنَا الْإِنْخ أَه عَشْرٌ أَيِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَوْ بِفَقْدِ الْإِنْخ بِالْبَاءِ لِيُظْهَرَ الْعَطْفُ .

وَفِي الرُّوْضِ : وَالْمَذْهَبُ كَمَا ذَكَرَهُ - أَيِ الْأَصْلُ فِي الْعِدَّةِ - أَنَّ لَهَا الشُّكْنَ أَنْتَهَى . ❏ قَوْلُهُ : (بِتَقْدِيمِ التَّغْرِيرِ عَلَى الْعَقْدِ مُطْلَقًا) وَكَذَا بِنَاقِرِهِ عَنْهُ عَلَى مَا عَلَّقَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ . ❏ قَوْلُهُ : (وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ شَيْخُنَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ فِي الْفَسْخِ لَا بُدَّ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِالْعَقْدِ وَأَنَّهُ بَسْطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّه : وَتَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ - يَعْنِي الْجَلَالِ الْمَحَلِّيَّ - اتِّحَادَ التَّغْرِيرَيْنِ فَجَعَلَ الْمُتَّصِلَ بِالْعَقْدِ قَبْلَهُ كَالْمَذْكُورِ فِيهِ فِي أَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِي الْفَسْخِ فَاحْذَرَهُ أَه وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ قُلْتُ : وَفِي قَوْلِهِ (إِنَّ ذَلِكَ نَاشِئٌ مِنْهُ عَنْ تَوَهَّمٍ) نَظَرْتُ بَيْنَ بَلِّ هُوَ تَابِعٌ لِغَيْرِهِ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ مَا قَالَه الْأَصْحَابُ مِنْ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ خَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْتَدِلًّا بِنَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ التَّغْرِيرَ مِنَ الْأُمَةِ يُثْبِتُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ فَاقْتَضَى أَنَّ التَّغْرِيرَ لَا يُرَاعَى ذِكْرُهُ فِي الْعَقْدِ وَلَا كَمَا صَحَّحَ التَّغْرِيرُ إِلَّا مِنْ عَاقِدِهِ أَه مَا كَتَبَهُ .

❏ قَوْلُهُ : (كَأَن شَرِطْتَ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ .

❏ قَوْلُهُ فِي (لَسِي) : (وَصَحَّحْنَاهُ) قَالَ فِي الْكَتْرِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَه قَالَ الرَّزْكَانِيُّ قَوْلُهُ : وَصَحَّحْنَاهُ قَيْدَ مُضِرٍّ فَإِنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ صَحَّحْنَا النِّكَاحَ أَوْ أَفْسَدْنَاهُ لِلتَّعْلِيلِ السَّابِقِ أَنْتَهَى .

(قَبْلَ الْعِلْمِ) بِأَنَّهَا أُمَةٌ (حُرٌّ) وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا عَمَلًا بَطْنُهُ فَإِنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُهُ وَمَنْ نَمَّ لَوْ وَطِئَ عَبْدٌ أُمَةً يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا وَلَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةُ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْأُمَةُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَلَا أَثَرُ لَظَنِّهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ التَّابِعَةَ لِحُرِّيَّةِ الْأُمِّ أَقْوَى إِذْ لَا يُؤْثَرُ فِيهَا شَيْءٌ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِيهَا الظَّنُّ بِخِلَافِ الرَّقِّ بِرِقِّهَا فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الرِّفْعَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالشَّرْطُ فَائِزٌ فِيهِ الظَّنُّ أَمَّا مَا غَلِقَتْ بِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ كَأَنَّ وَلَدَتَهُ بَعْدَ أَنْ وَطِئَ بَعْدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ فَهُوَ قِنْ وَيُصَدَّقُ فِي ظَنِّهِ بِعَمَلِهِ وَكَذَا وَإِثْنُهُ فَيُحْلَفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَرِّثَهُ عِلْمَ رِقِّهَا . (وَعَلَى الْمَغْرُورِ) فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ قِنًا (قِيمَتُهُ) يَوْمَ وَلادَتْهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَوْقَاتِ إِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ (لِسَيِّدِهَا) وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا الْوَلَدُ لِأَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ لِتَقْوِيمَتِهِ رِقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ التَّابِعِ لِرِقِّهَا بَطْنُهُ حُرِّيَّتُهَا مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ قِنًا لِسَيِّدِهَا إِذِ السَّيِّدُ لَا يَتَّبِعُ لَهُ عَلَى قِنِّهِ مَالٌ أَوْ تَكُنْ هِيَ الْغَارَّةُ وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ.....

• قول (السِّي): (قَبْلَ الْعِلْمِ) أَيِ أَوْ مَعَهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الشَّارِحِ الْبَغْدِيَّةِ فَقَطَّاهُ بِجَيْرِمِي ثُمَّ الظَّاهِرُ اخْتِذَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَنِّي عَمَلًا بَطْنُهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ فَلْيُرَاجَعْ . • قوله: (يَتَّبِعُهُ) أَيِ الظَّنُّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةُ إِنْ حَيْثُ انْعَقَدَ حُرًّا لِأَنَّ حُرِّيَّتَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَقْوَى مِنْ ظَنِّهِ إِذْ عَرَفَ ش . • قوله: (عَبْدٌ أُمَةٌ) أَيِ أَوْ حُرٌّ أُمَةٌ غَيْرُهُ إِذْ مُغْنِي . • قوله: (لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ) كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ . • قوله: (بِرِقِّهَا) أَيِ الْأُمِّ . • قوله: (وَالشَّرْطُ) يُتَأَمَّلُ إِذْ سَمَّيْتُ أَقُولُ بِحَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَجْمُوعِ التَّعْلِيْقِ وَالشَّرْطِ يَنْدَفِعُ التَّأَمُّلُ عِبَارَتُهُ فِي تَحِثِ نِكَاحِ الْأُمَةِ . فَرَعَ: نِكَاحُ الْأُمَةِ الْفَاسِدُ كَالصَّحِيحِ فِي أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي أَحَدِهِمَا عِنْتُهُ بِصِغَةِ تَعْلِيْقٍ لَا مُطْلَقًا . • قوله: (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ عِلْمِهِ صِفَةً وَطِئَ . • قوله: (بِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ) أَيِ مِنْ أَوَّلِ وَطِئِ إِنْ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا بُدَّ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ مِنْ اخْتِيَارِ قَدْرِ زَائِدٍ لِلْوَطِئِ وَالْوَضْعُ إِذْ . • قوله: (وَيُصَدَّقُ) أَيِ الْمَغْرُورُ وَقَوْلُهُ فِي ظَنِّهِ أَيِ الْحُرِّيَّةِ . • قوله: (فَيُحْلَفُ) أَيِ الْوَارِثُ . • قوله: (لَوْ قِنًا) أَيِ عَلَى الْأَصَحِّ يُتَّبَعُ بِهَا إِذَا عَتَقَ إِذْ مُغْنِي . • قوله: (وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا إِنْ خ) رَدَّ عَلَى الْبَارِزِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَاسْتَنْتَى الْبَارِزِيُّ فِي التَّمْيِيزِ مَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ أَبًا لِلزَّوْجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأَصَحَّ لُزُومُ الْقِيَمَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْغُرُورَ أَوْجَبَ انْعِقَادَهُ حُرًّا وَلَمْ يَمْلِكْهُ السَّيِّدُ حَتَّى يَغْتَقَ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ سَائِرَ صُورِ الْغُرُورِ إِذْ سَمَّيْتُ . • قوله: (مِنْ أَصْلِهِ) أَيِ أَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا إِلَّا أَنَّهُ انْعَقَدَ رَقِيقًا ثُمَّ عَتَقَ إِذْ سَمَّيْتُ . • قوله: (بَطْنُهُ إِنْ خ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْوِيمِ . • قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ إِنْ خ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ .

• قوله: (يَتَّبِعُهُ) أَيِ يَتَّبِعُ الظَّنُّ . • قوله: (وَالشَّرْطُ) يُتَأَمَّلُ . • قوله: (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ عِلْمِهِ . • قوله: (وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا لَوْ لَدِ الْوَلَدِ إِنْ خ) رَدَّ عَلَى الْبَارِزِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَاسْتَنْتَى الْبَارِزِيُّ فِي التَّمْيِيزِ مَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ أَبًا لِلزَّوْجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِي بَابِ الْعِنْتِ مِنَ الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوْضَةِ لُزُومُ الْقِيَمَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْغُرُورَ أَوْجَبَ انْعِقَادَهُ حُرًّا وَلَمْ يَمْلِكْهُ السَّيِّدُ حَتَّى يَغْتَقَ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ سَائِرَ صُورِ الْغُرُورِ أَنْتَهَى . • قوله: (مِنْ أَصْلِهِ) أَيِ أَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا لَا أَنَّهُ انْعَقَدَ رَقِيقًا ثُمَّ عَتَقَ .

وَقُلْنَا قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا إِذْ لَوْ غَرِمَ لَهَا رَجَعِ عَلَيْهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِي مِنْ أَصْلِهِ مَا لَوْ وَطِئَ أُمَةً أَبِيهِ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْقِيَةُ فَلَا قِيمَةَ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يُقَوِّثِ الرِّقَّ لِانْتِقَادِهِ قِتًا، وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ عَقِبَ ذَلِكَ قَهْرِي لَا دَخَلَ لِلْوَلَدِ فِيهِ (وَيَرْجِعُ بِهَا) الزَّوْجُ إِذَا غَرِمَهَا لَا قَبْلَهُ كَالضَّامِنِ (عَلَى الْغَارِ) غَيْرِ السَّيِّدِ لِأَنَّهُ الْمُوقَّعُ لَهُ فِي غَرَامَتِهَا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْوَلَدَ بِخِلَافِ الْمَهْرِ (وَالْتَفْرِيزُ بِالْخُرَّةِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا) غَالِيًا لِعَتَقِهَا بِقَوْلِهِ : زَوْجَتُكَ هَذِهِ الْخُرَّةُ أَوْ عَلَى أَنَّهَا خُرَّةٌ مُؤَاخَذَةٌ لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَعْتَقْ بَاطِنًا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِنْشَاءَ الْعِتْقِ وَلَا سَبَقَ مِنْهُ . (بَلْ) يَتَصَوَّرُ (مِنْ وَكَيْلِهِ) أَوْ وَلِيِّهِ فِي نِكَاحِهَا وَحِينَئِذٍ يَكُونُ خُلْفَ ظَنٍّ أَوْ شَرْطٍ (أَوْ مِنْهَا) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ خُلْفَ ظَنٍّ فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلٍ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا مَعْقُودٍ عَلَيْهِ أَمَّا غَيْرُ غَالِبٍ فَيَتَصَوَّرُ كَأَنَّهُ تَكُونُ مَرْهُونَةً أَوْ جَانِيَةً،.....

قوله: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا الْخ) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ اهـ سم. قوله: (وَعَتَقَهُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْآبِ عَقِبَ ذَلِكَ أَيِ الْإِنْعِقَادِ. قوله: (لِلْوَلَدِ) أَيِ الْوَاطِئِ.  
قوله: (وَيَرْجِعُ بِهَا) أَيِ قِيمَةُ الْوَلَدِ وَسُكُونُهُ عَنِ الْمَهْرِ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ الْمَغْرُورُ عَلَى مَنْ غَرَمَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَا يَتَّابِلُهُ وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَغْرُورِ بِوَطْئِهِ إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُ تَعَلُّقٍ بِذِمَّتِهِ أَوْ الْمُسَمَّى بِكَسْبِهِ اهـ مُغْنِي. وقوله: (وَالْمَهْرُ الْوَاجِبُ الْخ) فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش قوله: إِنْ كَانَ مَهْرٌ مِثْلُ أَيِ بَأْنٍ نَكَحَ بَلَا إِذْنٍ مِنْ سَيِّدِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُسَمَّى أَيِ بَأْنٍ نَكَحَ بِإِذْنِهِ وَسَمَى تَسْمِيَةً صَحِيحَةً وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ فَسَدَ الْمُسَمَّى أَوْ نَكَحَهَا مُفَوَّضَةً ثُمَّ وَطِئَ تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِذِمَّتِهِ وَكَذَا لَوْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْجَوْجَرِيِّ مَا أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ كَالْمُسَمَّى الصَّحِيحِ اهـ. قوله: (الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ انْفَصَلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مُؤَاخَذَةٌ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَرِيضًا إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يُرِيدُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ اسْتَدَّ إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوَاتِ وَقَدْ عَلِمْتُ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ سم أَيِ قَيْسَتْغْنَى عَنْ هَذَا قَوْلُهُ: السَّابِقُ مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ الْخ. قوله: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْغَارِ. قوله: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيِ الْمَغْرُورِ.  
قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِتْقَ لِلْمُؤَاخَذَةِ بِالْإِقْرَارِ. قوله: (إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِنْشَاءَ الْعِتْقِ) أَيِ بَأْنٍ قَصَدَ الْإِنْخَبَارَ أَوْ أَطْلَقَ. قوله: (وَلَا سَبَقَ الْخ) أَيِ إِنْشَاءَ الْعِتْقِ. قوله: (أَوْ وَلِيِّهِ) أَيِ وَلِيِّ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ التَّغْرِيزُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْوَلِيِّ يَكُونُ أَيِ التَّغْرِيزُ خُلْفَ ظَنٍّ الْخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْفَوَاتُ فِي ذَلِكَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ تَارَةً وَالظَّنُّ أُخْرَى اهـ. قوله: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا اهـ سم.

قوله: (وَقُلْنَا: قِيمَةُ الْوَلَدِ لَهَا) وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ. قوله: (غَيْرِ السَّيِّدِ) قَالَ فِي الْقَوَاتِ: وَقَدْ عَلِمْتُ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَارُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْقِيمَةِ فَلَا غُرْمَ وَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ. قوله: (فَقَطْ) أَيِ لَا شَرْطَ إِذَا الشَّرْطُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَقْدِ وَالْعَقْدُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا.

وهو مُعَسِّرٌ وقد أَدِنَ له المُسْتَحَقُّ في تزويجها أو اسمها حُرَّةً أو سيِّدُها مُفْلِسًا أو سَفِيهًا أو مُكَاتِبًا وَيُزَوِّجُهَا بِأَذْنِ الغُرَمَاءِ أو الوَلِيِّ أو السَّيِّدِ أو مَرِيضًا وعلية ذَيْن مُسْتَعْرِقٍ أو يُرِيدُ بِالْحُرِّيَّةِ العِفَّةَ عن الزَّنا لظُهُورِ القرينة فيه أو يَتَلَفَّظُ بِالمَشِيئَةِ بِحَيْثُ يُسَمِّعُ نَفْسَهُ فَقَطْ وما أَوْهَمَهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّ المَشِيئَةَ يَنْفَعُ إِضْمَارُهَا فِي البَاطِنِ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ أَنَّ إِضْمَارَهَا لَا يُفِيدُ شَيْئًا لِأَنَّهَا رَافِعَةٌ لِأَصْلِ اليمينِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا (فَإِنْ كَانَ) التَّغْرِيرُ (مِنْهَا تَعَلَّقَ الْغَرَمُ بِذِمَّتِهَا) فَطَطَالَبُ بِهِ غَيْرُ الْمُكَاتِبَةِ بَعْدَ عَقْفِهَا لَا بِكَسْبِهَا وَلَا بِرَقَبَتِهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ وَكَيْلِ السَّيِّدِ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ فَيَطَالَبُ بِهِ حَالًا كَالْمُكَاتِبَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ قِيمَةَ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا أَوْ مِنْهُمَا فَعَلَى كُلِّ نَصْفِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُ الْوَكِيلِ قَوْلَهَا رُجْعَ عَلَيْهَا بِمَا غَرِمَهُ نَعَمْ، لَوْ ذَكَرَتْ حُرِّيَّتَهَا لِلزَّوْجِ أَيْضًا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً دُونَهُ لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَهَتْهُ خَرَجَ الْوَكِيلُ عَنِ الْبَيْنِ وَصُورَةُ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمَا أَنْ يَذْكُرَا حُرِّيَّتَهَا لِلزَّوْجِ مَعًا بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا وَلَوْ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُهَا لِتَغْرِيرِ الْوَكِيلِ كَانَ أَخْبَرَهَا أَنَّ سَيِّدَهَا

قوله: (وهو إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ رَاجِعَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. قوله: (أو اسمها حُرَّةٌ إلخ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ وَخَيْرٍ (تَكُونُ). قوله: (أو سَفِيهًا) مع قوله أو الوَلِيُّ يُرَاجِعُ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ اهـ رَشِيدِي. وقوله: (بِأَذْنِ الغُرَمَاءِ إلخ) نَشَّرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قوله: (أو مَرِيضًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُفْلِسًا أَيْ وَمَاتَ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ. قوله: (أو يُرِيدُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَكُونُ إلخ. قوله: (لِظُهُورِ إلخ) لَعَلَّ اللَّامَ بِمَعْنَى مَعَ. قوله: (فِي الطَّلَاقِ) أَيْ فِي قَضَلِ (الطَّلَاقِ سُنِّي) إلخ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا إلخ أَيْ الْمَشِيئَةُ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَيُذَيِّنُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ أَنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ خَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُذَيِّنُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ جُمْلَةً وَاحِدَةً فَيَنَافِي لَفْظُهَا مُطْلَقًا وَالتَّبَيُّ لَا تَوَثُّرٌ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ التَّعْلِيلَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تَخْصُصُهُ بِحَالٍ دُونَ حَالِ اهـ. قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْمَشِيئَةِ مِنَ التَّعْلِيلَاتِ. قوله: (غَيْرِ الْمُكَاتِبَةِ) أَيْ أَمَّا هِيَ فَطَطَالَبُ حَالًا كَمَا يَأْتِي. قوله: (لَا بِكَسْبِهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى بِذِمَّتِهَا. قوله: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ كَالْمُكَاتِبَةِ. قوله: (لِسَيِّدِهَا) أَيْ الْمُكَاتِبَةِ. قوله: (أو مِنْهُمَا) أَيْ الزَّوْجَةِ وَالْوَكِيلِ وَقَوْلُهُ: رَجَعَ أَيْ الْوَكِيلُ اهـ ع ش. قوله: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ إلخ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ ذَكَرَتْهُ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ ذَكَرَتْهُ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا وَلَا رُجُوعَ عَلَى الْوَكِيلِ وَإِنْ ذَكَرَهُ الْوَكِيلُ لِلزَّوْجِ أَيْضًا اهـ. قوله: (لِأَنَّهَا لَمَّا شَافَهَتْهُ إلخ) فَلَوْ أَتَتْكَرَتْ ذِكْرَهَا ذَلِكَ لِلزَّوْجِ صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ اهـ ع ش. قوله: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ إلخ) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ وَالْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْيَةِ شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا اهـ سَمِ أَيْ وَكَانَ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَسْتَنْدَ إلخ.

قوله: (نَعَمْ لَوْ ذَكَرَتْ) شَامِلٌ لِذِكْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَكِيلِ لِلزَّوْجِ وَقَبْلَهُ. قوله: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا تَفْسِيرًا لِلْمَعْيَةِ شَمِلَ مَا إِذَا تَرْتَّبَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَقْيِيدًا لَهَا. قوله: (بِأَنْ لَا يَسْتَنْدَ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا) فَحَيْثُ اسْتَنْدَ تَغْرِيرُهُ لِتَغْرِيرِهَا وَشَافَهَتْ الزَّوْجَ

أَعْتَقَهَا فقياس ما تقرر أنه يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يُشافِة الزوج أيضًا فيرجع عليه وحده. (ولو انفصل الولد ميتًا بلا جنابة) أو بجنابة غير مضمونة (فلا شيء فيه) لأن حياته غير متيقنة أما إذا انفصل ميتًا بجنابة مضمونة ففيه لانعقاده حرًا غرة لوارثه فإن كان الجاني حرًا أجنبياً لزم عاقلته غرة للمغرور الحر لأنه أبوه ولا يتصور أن يرث معه إلا أم الأم الحرة وعلى المغرور عشر قيمة الأم للسيد وإن زادت على قيمة الغرة لأن الجنين القن إنما يضمّن بهذا أو قنًا أجنبياً تعلقت الغرة برقبته ويضمّنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها إما ذكر، أو المغرور فالغرة على عاقلته لوارث الجنين وللسيد عليه العشر، أو قن فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة إلا إن وجدت جدّة الجنين فشدّها في رقبة القن أو السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور أو قن فالغرة برقبته والعشر على المغرور. (ومن عتقت).....

• قوله: (أنه إلخ) أي الزوج. • قوله: (فترجع) أي الزوج عليه أي الوكيل وحده أي ابتداء دونها.  
• قوله: (أو بجنابة) إلى الفضل في النهاية والمغني إلى قوله خلافًا لأبي حنيفة في الثاني. • قوله: (أن يرث معه) أي الأب احتراز عما لو لم يرث لِمَنع قيرت غيره كاخوة الجنين وأعمامه اسم. • قوله: (وإن زادت إلخ) أي العشر وقوله: بهذا أي العشر. • قوله: (أو قنًا) وقوله: أو المغرور وقوله: أو قن وقوله: أو السيد وقوله: أو قن عطف على قوله حرًا إلخ. • قوله: (ويضمّنه) أي الجنين القن. • قوله: (لما ذكر) أي من قوله لأن الجنين إلخ. • قوله: (عليه) أي المغرور. • قوله: (أو قن) أي المغرور. • قوله: (ولا يجب هنا) أي فيما لو كان الجاني قن المغرور اهـ ش.  
• قول (سني): (ومن عتقت) كلها أو باقيةا ولو بقول زوجها فسهل ما لو زوج أمته بعبد فادعت على

فالجور عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل أيضًا للزوج أو لا. • قوله: (أنه) أي المغرور وقوله ثم يرجع عليه أي على الوكيل. • قوله: (أن يرث معه) احتراز عما لو لم يرث لِمَنع قيرت غيره كاخوة الجنين وأعمامه. • قوله: (أو المغرور أو قن فالسيد على عاقلته) عبارة الرّوض وإن كان بجنابة المغرور فالغرة على عاقلته للورثة ويضمّن كما سبق أي يضمّن للسيد عشر قيمة الأم ولا حق له في الغرة أي لا يرث منها شيئًا لأنه قاتل أي ولا يخجّب من بعده من العصابات إلى أن قال وإن كان بجنابة عبد المغرور فحقّ سيد الأمة على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده أي فلا يتعلّق شيء من الغرة برقبته إن كان المغرور حائرًا لميراث الجنين فإن كان معه للجنين جدّة فتصيّها من الغرة في رقبة العبد انتهى فقول الشارح أو قن فالسيد على عاقلته فيه نظر بالنسبة لقوله فالسيد على عاقلته بل الوجه أن الضمان على المغرور ولذا عبّر م ر بأنه إذا كان الجاني عبد المغرور فالسيد على المغرور عشر القيمة.  
• قوله في (سني): (ومن عتقت إلخ).

(فرغ) لو أنكّر السيد العتق وصدّق الزوج صدّق السيد وهل تنسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا أبي عليّ سئل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والأصح ثبوت الخيار لأنها حرة في رزغها

قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مَنْ فِيهِ رَقٌّ تَخَيَّرَتْ) هِيَ دُونَ سَيِّدِهَا (فِي فسخِ النِّكَاحِ) أَوْ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا إِجْمَاعًا فِي الْأَوَّلِ وَخِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِي لِأَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ تَحْتَ مُغِيثٍ وَكَانَ قِنًا كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَهُوَ لِأَصْحَابِهِ وَزِيَادَةُ عِلْمِ رَاوِيهِ مُقَدَّمٌ عَلَى رِوَايَةِ أَنَّهُ حُرٌّ فَخَيَّرَهَا ﷺ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالْفِرَاقِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِتَضَرُّرِهَا بِهِ عَارًا وَنَفَقَةً وَغَيْرَهُمَا نَظِيرَ مَا مَرَّ بِخِلَافِ الْحُرِّ. وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ فسخِهَا سَقَطَ خِيَارُهَا أَوْ مَعَهُ لَمْ يَنْفَذْ لِرُؤَالِ الضَّرَرِ نَعَمْ، لَوْ لَزِمَ مِنْ تَخْيِيرِهَا دَوْرٌ كَأَنَّهُ أَعْتَقَهَا مَرِيضٌ قَبْلَ وَطْءٍ وَهِيَ ثَلَاثُ مَالِهِ بِالْصَّدَاقِ لَمْ تَخَيَّرْ لِسُقُوطِ الْمَهْرِ بِفسخِهَا فَيَنْقُصُ الثَّلَاثُ فَلَا تَعْتَقُ كُلُّهَا فَلَا تَخَيَّرُ وَلَا يُحْتَاجُ هُنَا إِلَى رَفْعِ لِحَاكِمٍ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيِ هَذَا الْخِيَارِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ فَيُعْتَبَرُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي الشُّفْعَةِ كَمَا سَبَقَ أَيْضًا نَعَمْ، غَيْرُ الْمُكَلَّفَةِ تُؤَخَّرُ لِكَمَالِهَا لِتَعُدُّهُ مِنَ الْوَلِيِّ، وَالْعَتِيقَةُ فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ لَهَا انْتِظَارُ بَيْنَتَيْنِهَا لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفَسْخِ (فَإِنْ قَالَتْ) بَعْدَ أَنْ أُخْرِثَ الْفَسْخُ وَقَدْ أَرَادَتْهُ (جَهَلَتْ الْعَتَقَ صَدَقَتْ بِبَيِّنَتِهَا إِنْ أَمَكْنَ) جَهْلُهَا بِهِ عَادَةً بِأَنَّ لَمْ يُكْذِبْهَا ظَاهِرُ الْحَالِ

سَيِّدِهَا أَنَّهُ اخْتَقَهَا فَصَدَّقَهَا الزَّوْجُ وَأَنكَرَ السَّيِّدُ فَيَصْدُقُ أَيِ السَّيِّدِ بِبَيِّنَةٍ وَتَبَقَّى عَلَى رِقِّهَا وَثَبَتْ لَهَا الْخِيَارُ لِأَنَّهَا حُرَّةٌ فِي رُغْمِهَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا وَإِنَّمَا رُدُّ قَوْلِهَا فِي حَقِّ السَّيِّدِ لَا الزَّوْجَ وَعَلَيْهِ - أَيِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ دُونَ السَّيِّدِ - لَوْ فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَسْقُطْ صَدَاقُهَا لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ أَنَّهَا فَسَخَتْهُ ثُمَّ عَتَقَ الْعَبْدُ وَأَيَسَرَ امْتَنَعَ نِكَاحُهَا أَيِ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا رَقِيقَةٌ ظَاهِرًا وَأَوْلَادُهَا تُجْعَلُ أَرْقَاءَ أَهْلِ نِهَائِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ أَيِ فَيَجِبُ لَهُ نِصْفُ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا أَوْ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ الْمُسَمَّى فَاسِدًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَطْءٍ الْخ) وَلَوْ كَافِرَةٌ وَمُكَاتَبَةٌ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَخِلَافًا الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى إِجْمَاعًا. □ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) أَيِ مَا فِي الشَّرْحِ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ فُبَيِّلَ قَوْلُهُ الْآتِي فَخَيَّرَهَا الْخَ وَعُطِفَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ بَرِيرَةَ الْخَ عَلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ أَنَّهُ كَانَ قِنًا أَيِ رِوَايَتُهُ. □ قَوْلُهُ: (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَيِ قَوْلُهُ: فَخَيَّرَهَا الْخَ وَالْحَقُّ بِالْعَبْدِ الْمُبْعُوضِ لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الرِّقِّ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قُلْتُ وَلَوْ بِأَنَّ مَعِيًّا أَوْ عَبْدًا الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَتَقَ الْخ) أَيِ أَوْ مَاتَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفَذْ الْخ) وَلَوْ فَسَخَتْ بِنَاءً عَلَى بَقَاءِ رِقِّهِ قَبْلَ خِلَافِهِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْفَسْخِ كَمَا مَرَّ فِي الْفَسْخِ بِالْعَيْبِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مَرِيضٌ) أَيِ مَرَضٌ مَوْتٌ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ النَّصِّ) أَيِ الْحَدِيثِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْعَتِيقَةُ الْخ) عُطِفَ عَلَى (غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ) الْخ. □ قَوْلُهُ: (لَهَا انْتِظَارُ بَيْنَتَيْنِهَا) أَيِ فَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا بِذَلِكَ فَإِنْ رَاجَعَهَا ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارَ عَقِبَهَا اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفَسْخِ) أَيِ بظُهُورِ رَغَبَتِهَا عَنْهُ اهـ سَم.

وَالْحَقُّ لَا يَغْدُوهُمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي فَقَالَى هَذَا لَوْ فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَسْقُطِ الصَّدَاقُ لِأَنَّهُ حَقُّ السَّيِّدِ وَلَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ وَأَيَسَرَ فَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُهَا لِأَنَّ أَوْلَادَهَا أَرْقَاءَ بَرٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِتُسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْفَسْخِ) أَيِ بظُهُورِ رَغَبَتِهَا عَنْهُ.

(بأن كان العتق غائباً) عن محلّها وقت العتق لغيرها بخلاف ما إذا كذبها ظاهر الحال كأن كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرراً من إظهار عتقها كما هو ظاهر فإنها لا تُصدّق بل الزوج يمينه ويتطلّ خيارها (وكذا إن قالت : جهلت الخيار به) فتُصدّق بيمينها (في الأظهر) لأنه ممّا يخفى على غالب الناس ولا يعرفه إلا الخواص وبه فازرق عدم قبول دعوى الجهل بالردّ بالعيب ولو غلِمَ صدّقها كعجميّة صدّقت جزماً أو كذبها كفقيهة لم تُصدّق جزماً وتُصدّق أيضاً في دعوى الجهل بالفوريّة إن أمكن جهلها بها كما في الردّ بالعيب (فإن فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا مئعة وإن كان الحقّ للسّيّد لأنّ الفسخ من جهتها (و) إن فسخت (بعده) أي الوطء (بعتي بعده وجب المسمّى) لاستقراره به (أو) فسخت بعد الوطء بعتي (قبله) أو معه والفرض أنّها إنّما مكنته لجهلها به (فمهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء أو المقارن له فصار كوطء في نكاح فاسيد (وقبل المسمّى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسّيّد ويُجاب.....

قوله: (فتُصدّق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الأوّل اهـ سم. قوله: (كفقيهة) عبارة النّهاية والمغني بأن كانت تخالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اهـ. قوله: (وتُصدّق أيضاً إلخ) كما رجّحه ابن المفرّي وهو الْمُعْتَمَدُ سِوَاكَ كانت قديمة العهد بالإسلام أو لا نهايةً ومغني. قوله: (لأنّ الفسخ من جهتها) وليس للسّيّد منعها منه لخروجها عن ملكه مغني ونهاية.

قوله (السّي): (وبعده بعتي بعده) سكّت عما لو فسخت مع الوطء ويُتَجّه مهر المثل وظاهر أنّه لا يتصوّر فسحها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوّره مع الوطء بعتي معه نظّر اهـ سم عبارة المغني فإن عتقت مع الوطء أو فسخت معه بعتي قبله فالظاهر وجوب مهر المثل اهـ. قوله: (وما وجب منهما) أي مهر المثل والمسمّى اهـ ع ش. قوله: (السّيّد) قال في الرّوض إلّا إذا كانت مُفَوّضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهّى اهـ سم عبارة المغني.

(تنبيه): مهرها ليسيّدها سِوَاكَ أكان المسمّى أم مهر المثل فسخت أم اختارت المُقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة أو فاسدة لأنّه وجب بالعقد فإن كانت مُفَوّضة بأن زوّجها سيّدها كذلك نظرت فإن

قوله: (فتُصدّق بيمينها) لم يقل إن أمكن جهلها كما في الفور. قوله: (عدم قبول دعوى الجهل بالردّ بالعيب) إذا لم يكن المدّعي قريب عهد بالإسلام ولم ينشأ ببادية بعيدة شَرَحَ روض. قوله: (وتُصدّق أيضاً) وإن لم تكن قريبة عهد بالإسلام.

قوله في (السّي): (وبعده بعتي بعده إلخ) سكّت عما لو قال فسخت مع الوطء ويُتَجّه مهر المثل.

قوله: (وبعده بعتي بعده إلخ) وظاهر أنّه لا يتصوّر فسحها مع الوطء بعتي بعده وفي تصوّره فسحها مع الوطء بعتي معه نظّر. قوله: (وما وجب منهما للسّيّد) قال في الرّوض إلّا إذا كانت مُفَوّضة ووطئها أي الزوج أو فرض لها بعد العتق أي فالمهر لها انتهّى.



عَمَّا اعْتَرَضَهُ بِهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِأَنَّهُ اسْتِنَادَ الْفَسْخِ لَوَقْتِ الْعَتَقِ وَإِنْ أَوْجِبَ وَقُوعُ الْوَطْءِ وَهِيَ حُرَّةٌ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقْدَ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ وَقَدْ وَقَعَ فِي مِلْكِهِ .  
(وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أَمَةٌ فَلَا خِيَانٍ لِبَقَاءِ أَحْكَامِ الرُّقِّ فِي الْأَوَّلِينَ وَلِأَنَّهُ لَا يُعَيَّرُ بِهَا فِي الثَّالِثِ مَعَ أَنَّهُ يُشَكِّكُهُ الْخُلَاصُ بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِهَا .

### فصل في الإغفاف

(يَلْزِمُ الْوَلَدَ) الْحُرَّ الْمُوسِرَ - بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - الْأَقْرَبَ ثُمَّ الْوَارِثَ وَإِنْ سَقَلَ وَلَوْ أَتَى وَغَيْرَ مُكَلَّفٍ وَكَافِرًا اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ قُرْبًا وَارْتِثَا وَزُغَ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى الْأَوْجَهِ.....

وِطْئُهَا الزَّوْجُ أَفْرَضَ لَهَا بَعْدَ الْعِتْقِ فِيهِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا لِأَنَّ مَهْرَ الْمُفْرُوضَةِ يَجِبُ بِالْدُخُولِ أَوْ بِالْفَرْضِ لَا بِالْعَقْدِ وَإِنْ وَطِئَهَا أَوْ فَرَضَ لَهَا قَبْلَ الْعِتْقِ فَهُوَ لِلْسَيِّدِ لِأَنَّهُ مَلَكَهَ بِالْوَطْءِ أَوْ الْفَرْضِ قَبْلَ عِتْقِهَا، وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَالْوَطْءِ وَالْفَرْضِ اهـ . ة فَوَدَ: (عَمَّا اعْتَرَضَهُ) الْأَوَّلَى حَذْفُ الضَّمِيرِ . ة فَوَدَ: (بِأَنَّ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِيُجَابُ الْخ . ة فَوَدَ: (وَإِنْ أَوْجِبَ الْخ) غَايَةٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْاسْتِنَادِ وَقَوْلُهُ: وَهِيَ حُرَّةٌ حَالٌ مِنْ وَقُوعِ الْوَطْءِ . ة فَوَدَ: (لَا يُنَافِي الْخ) خَبَرٌ أَنَّ . ة فَوَدَ: (ذَلِكَ) أَي كَوْنٌ مَا وَجِبَ مِنْهَا لِلْسَيِّدِ . ة فَوَدَ: (وَقَدْ وَقَعَ) أَي الْعَقْدُ الْمُوجِبُ فِي مِلْكِهِ أَي السَّيِّدِ .

ة فَوَدَ (لَسِي): (وَلَوْ عَتَقَ الْخ) أَي أَوْ عَلَّقَ عِتْقُهَا بِصِفَةٍ أَوْ دُبِّرَتْ اهـ مُعْنَى . ة فَوَدَ: (بِخِلَافِهَا) أَي الزَّوْجَةِ فِي الْعَكْسِ الْمَارِ وَالزَّوْجِ وَطْءُ الْعَتِيقَةِ مَا لَمْ تَفْسَخْ وَكَذَا زَوْجُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْعَتِيقَتَيْنِ مَا لَمْ يَفْسَخَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرِّوَايَةِ اهـ مُعْنَى

### فصل في الإغفاف

ة فَوَدَ: (فِي الْإِغْفَافِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ نَكَحَّهَا مُعَيَّرٌ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى وَالْأَوْجَهِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ، وَقَوْلُهُ: بِمَا يَأْتِي إِلَى الْأَقْرَبِ . ة فَوَدَ: (فِي الْإِغْفَافِ) أَي وَمَا يَتَّبِعُهُ كَحُرْمَةِ وَطْءِ الْأَبِ أَمَةً وَلَدِهِ اهـ ع ش . ة فَوَدَ: (الْحُرُّ) وَلَوْ مُبْعَضًا نِهَايَةً . ة فَوَدَ: (بِمَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ) أَي بِأَنَّ يُفْضَلُ الْمَهْرُ أَوْ الثَّمَنُ عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عَنَانِيَّ وَحَلَبِيَّ اهـ بِجَرَمِيَّ عِبَارَةً ع ش أَي بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ مَسْكِينًا بِمَا يَكْلَفُ بِهِ اهـ . ة فَوَدَ: (الْأَقْرَبُ) كَابِنِ الْبِنْتِ مَعَ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنِ اهـ ع ش . ة فَوَدَ: (ثُمَّ الْوَارِثُ) كَابِنِ ابْنِ مَعَ ابْنِ بِنْتٍ . ة فَوَدَ: (وَإِنْ سَقَلَ الْخ) أَي الْوَلَدُ . ة فَوَدَ: (وَلَوْ أَتَى) أَي أَوْ خُتْنَى نِهَايَةً وَمُعْنَى . ة فَوَدَ: (اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ) أَي الْوَلَدُ وَوَجْهَ شُمُولِهِ لِلْمُتَعَدِّدِ أَنَّهُ جِنْسٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالكَثِيرِ اهـ ع ش . ة فَوَدَ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُعْنَى .

### فصل في الإغفاف

ة فَوَدَ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر .

(إِعْغَافُ الْأَبِ) الْحَرْ الْمَعْصُومُ وَلَوْ كَافِرًا (وَالْأَجْدَادُ) وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِثَلَا يَقَعُ فِي الزَّنا الْمُتَنَافِي لِلْمُصَاحِبَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَلِأَنَّهُ مِنْ وَجْهِ حَاجَاتِهِ الْمُتَهَمَةِ كَالْتَقَّةِ وَبِهِ فَارَقَ الْأُمُّ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا لَا عَلَيْهَا، وَالزَّامَةُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجِهَا مَعَهَا عَسِرٌ جِدًّا عَلَى الثَّقُوسِ فَلَمْ يُكَلِّفْ بِهِ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْغَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ قَدَّمَ عَصْبَتَهُ وَإِنْ يُعَدُّ كَأَبِي أَبِي أَبِيهِ عَلَى أَبِي أُمِّهِ فَإِنْ اسْتَوَيَا عُصْبَةٌ أَوْ عَدَمَهَا قَدَّمَ الْأَقْرَبَ كَأَبٍ عَلَى جَدٍّ وَأَبِي أُمٍّ عَلَى أَبِيهِ فَإِنْ اسْتَوَيَا قُرْبًا فَقَطْ بِأَنْ كَانَ فِي جِهَةِ الْأُمِّ كَأَبِي أَبِي أُمٍّ وَأَبِي أُمٍّ أُمُّ أَقْرَعٍ بَيْنَهُمَا لِتَعْدِيلِ التَّوْزِيعِ وَإِعْغَافُهُ . يَحْصُلُ فِي الرَّشِيدِ (بَأَنْ يُعْطِيَهُ) بَعْدَ النِّكَاحِ وَلَا يُلْزَمُهُ قَبْلَهُ (مَهْرٌ) مِثْلُ (خُرْقَةٍ) تَلِيْقُ بِهِ وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ أَنْ نَكَحَهَا مُوسِرًا ثُمَّ أَعْسَرَ قَبْلَ وَطْئِهَا وَامْتَنَعَتْ مِنَ التَّسْلِيمِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ يَلْ لَوْ نَكَحَهَا مُعْسِرًا وَلَمْ يُطَالِبْ وَلَدَهُ بِالْإِعْغَافِ ثُمَّ طَالَبَهُ لَزِمَهُ لَا سِيَّما إِنْ جَهِلَتْ الْإِعْسَارُ وَأَرَادَتْ الْفَسْخَ ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ مُتَّجَةٌ فِيمَا إِذَا أَرَادَتْ الْفَسْخَ.....

□ قَوْلُ (سَيِّ) : (إِعْغَافُ الْأَبِ) أَيِ الْمُغْسِرِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (الْحَرْ) أَيِ الْكَامِلِ الْخُرْقَةِ نِهَايَةً .  
 □ قَوْلُ (سَيِّ) : (وَالْأَجْدَادُ) أَيِ حَيْثُ اتَّصَفُوا بِمَا ذُكِرَ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (لِثَلَا يَقَعُ فِي الزَّنا) أَيِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِ الْإِعْغَافِ ، عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِثَلَا يَعْزِضُهُمُ لِلزَّنا هـ . قَوْلُهُ : (الْمُتَنَافِي الْخ) وَضَفَّ لِلزَّنا أَوْ لِلْوُقُوعِ الْمُقَدَّرِ النَّاشِئِ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ تَرْكِ الْإِعْغَافِ هـ سَيِّدٌ عَمَرٌ . قَوْلُهُ : (لِلْمُصَاحِبَةِ الْخ) أَيِ الْمَأْمُورِ بِهَا مُعْنَى وَسَم . قَوْلُهُ : (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلِأَنَّهُ الْخ . قَوْلُهُ : (فَارَقَ الْأُمُّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ الْمُغْسِرُ وَغَيْرُ الْأَصْلِ وَالْأَصْلُ الْأَنْثَى لِأَنَّ الْحَقَّ الْخِ وَالزَّقِيقُ وَغَيْرُ الْمَعْصُومِ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَالْأَصْلُ الْأَنْثَى ظَاهِرُهُ وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا الزَّنا هـ . قَوْلُهُ : (لَأَنَّ الْحَقَّ) أَيِ فِي تَزْوِجِ الْأُمِّ . قَوْلُهُ : (عَلَى إِعْغَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ الْخ) أَيِ فَقَطْ فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْغَافِ الْجَمِيعِ لَزِمَهُ سَم وَنِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (فَقَطْ) أَيِ لَا عُصْبَةٌ هـ رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ سَمِ مُرَادُهُ اسْتَوَيَا قُرْبًا وَلَا عُصْبَةٌ لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا . هـ . قَوْلُهُ : (أَقْرَعٌ) يَبْتَنُّهُمَا) أَيِ وَلَوْ بِلَا حَاكِمْ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (أَقْرَعٌ يَبْتَنُّهُمَا) أَيِ وَجُوبًا فَلَوْ أَعْفَى غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ أَوْ هَجَمَ وَأَعْفَى أَحَدَهُمَا بِلَا قُرْعَةٍ أَيْمَ وَصَحَّ الْعَقْدُ هـ ع ش . قَوْلُهُ : (فِي الرَّشِيدِ) أَيِ فِي الْفَرْعِ الرَّشِيدِ وَسَيِّدُكُورٌ مُخْتَرَزُهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ الْخ . قَوْلُهُ : (مَهْرٌ مِثْلُ خُرْقَةٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ إِثْمًا نَكَحَ بِأَكْثَرِ أَوْ بِأَقَلِّ وَيُعْلَمُ حُكْمُ الزِّيَادَةِ مِمَّا بَعْدَهُ هـ رَشِيدِيٌّ أَقُولُ : وَقِيَاسُ اتِّفَاقِ الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْفَرْعُ فِي صُورَةِ الْأَقَلِّ إِلَّا الْمُسَمَّى . قَوْلُهُ : (ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِيُّ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ

□ قَوْلُهُ : (الْمُتَنَافِي لِلْمُصَاحِبَةِ بِالْمَعْرُوفِ) أَيِ الْمَأْمُورِ بِهَا . قَوْلُهُ : (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْغَافِ أَحَدِ أَصُولِهِ قَدَّمَ عَصْبَتَهُ الْخ) أَوْ قَدَّرَ عَلَى إِعْغَافِ الْجَمِيعِ لَزِمَهُ . قَوْلُهُ : (فَقَطْ) كَانَ الْمُرَادُ لَا عُصْبَةٌ لَكِنْ قَدْ يَرَدُّ أَنَّ أَبَا أَبِي الْأَبِ وَأَبَا الْأُمِّ مُسْتَوِيَانِ قُرْبًا فَقَطْ أَيِ لَا عُصْبَةٌ مَعَ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ كَمَا يُقْيِدُهُ قَوْلُهُ : قَدَّمَ عَصْبَتَهُ وَيُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ اسْتَوَيَا قُرْبًا وَلَا عُصْبَةٌ لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا وَإِنْ قَصَّرَتْ عِبَارَتُهُ عَنْ ذَلِكَ وَبَدَّلَ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ : بِأَنْ كَانَ الْخِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ : (بَعْدَ النِّكَاحِ) حَرَّرَ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ يَنْدِ وَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يَقُولُ أَنْكَحْ

وظاهر قولنا مهرٌ مثل حُرَّةٍ أَنَّهُ يلزمه ذلك وإنْ أمكنه إذا فسَّخَتْ أَنْ يحصلَ له زوجةٌ مثلها بدون ذلك وهو أحدُ وجهين في الحاوي ثانيهما أَنَّهُ إِنَّمَا يلزمه مهرٌ أَقلُّ حُرَّةٍ ثَكايفُهُ حَكى ذلك في هذه الصُّورة الزَّرَكَشِيّ في شرحه ويُوجِّه الأولُ بأنَّ نفسه تعلَّقت بها أخذًا مِنَّا يأتي في مسألة التعليم إذا فارقَ قبل الوطءِ فلم يُكَلِّفْ ما يقتضي فسَّخاها إذا لم يَزِدْ على مهرِ مثلها لِمَشَقَّتِهِ عليه مَشَقَّةٌ لا تُحْتَمَلُ غَالِيًا فقولُ بعضهم ينبغي تقييدهُ بما إذا لم يُثَقَّلْ مهرُها بحيثُ يُمكنُ الابنَ تحصيلَ أخرى أو أمةٍ بأقلِّ منه إِنَّمَا يأتي على الوجه الثاني وقد عَلِمَ أَنَّ الأولُ هو الأوجه . ثم رأيت شيخنا صرح بذلك فقال وظاهرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يلزمه جميعُ ذلك إذا كان قدرَ مهرٍ مثل من تليقُ به (أو يقول) له (انكح وأعطيك المهر) أي مهرٌ مثل المنكوحَةِ اللَّائِقَةِ به فلو زاد ففي ذِمَّةِ الأب (أو يُنكح له بإذنه ويُمهر أو يملكه أمة) تجلُّ له (أو ثمنها) بعد الشراءِ لِحُصولِ الغرضِ بواحدٍ من ذلك ولا يكفي صغيرةٌ ومن بها مُثَبِّثٌ خيارٍ وشوْهاء ولو شاةً.....

كان بعدَ إلى هنا كما هو صريحُ صنيعِ المُعْنَى وإنْ كان قضيَّةُ قولِ الشارحِ وهو مُتَجِّهٌ إلخ رُجوعُهُ لقوله بل لو نكحها مُعْسِرًا إلخ . فُورِدَ : (أَنَّهُ يلزمه ذلك) أي في مسألةِ البُلْقِينِي . فُورِدَ : (وإنْ أمكنه) أي الفِرْعَ . فُورِدَ : (وظاهرُ قولنا إلخ) أي بالنسبةِ لِمَسْأَلَةِ البُلْقِينِي اه سم . فُورِدَ : (في هذه الصُّورة) أي التي ذَكَرَها البُلْقِينِي بقوله بل لو نكحها مُعْسِرًا إلخ . فُورِدَ : (ويُوجِّه الأولُ) أي من الوجهين . فُورِدَ : (فَلَمْ يُكَلِّفْ) أي الأضَلُّ ما يفتضي إلخ يعني منعه من مطالبةِ فَرَعِهِ بِمَهْرٍ مَنْكُوحَةٍ . فُورِدَ : (تقييدهُ) أي ما ذَكَرَهُ البُلْقِينِي . فُورِدَ : (بِحَيْثُ يُمكنُ إلخ) قَيْدٌ لِلثَقَلِ الْمُنْفِي . فُورِدَ : (ثم رأيت شيخنا صرَّحَ بِذَلِكَ إلخ) أي في مسألةِ البُلْقِينِي اه سم . فُورِدَ : (فَقَالَ وظاهرُ إلخ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى . فُورِدَ : (أي مهرٌ مثل المنكوحَةِ) إلى قوله وقد يُجَابُ في المُعْنَى إلَّا قوله كَعَمِيَاءَ وَجَذَمَاءَ وإلى قوله ولو كان ببعضيته في التَّهْيَاةِ . فُورِدَ : (فلو زاد إلخ) أي فلو نكح الأضَلُّ بِإِزِيدٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ كان الزَّائِدُ في ذِمَّةِ الأب . فُورِدَ : (أو يملكه أمة إلخ) ولو أيسرَ الأضَلُّ بعدَ أَنْ مَلَكَه فَرَعُهُ الْجَارِيَةُ أو ثَمَنُهَا أو المهرُ لم يَسْتَرِدَّ الْفِرْعَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَلَكَه ذَلِكَ وَقَتَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَتَفَقَعَهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَلَمْ يَأْكُلْهَا حَتَّى أَيْسَرَ اه مُعْنَى . فُورِدَ : (بعدَ الشَّراءِ) أي شراءِ الأضَلِّ . فُورِدَ : (لِحُصولِ الغرضِ إلخ) ولو كانت الواحدةُ لا تكفيه لِشِدَّةِ شَبَقِهِ وإفراطِ شَهْوَتِهِ فَهَلْ يلزمُ الولدُ إغفافَهُ بِائْتِنِينَ أو لا ؟ قَوَّةُ كَلَامِهِمْ تَفِيدُ الْمَنْعَ وفيه احتمالٌ مُسْتَبْعَدٌ اه نِهَايَةً قال ع ش قوله : لِشِدَّةِ شَبَقِهِ إلخ أي فإن كان عَدَمُ الْكِفَايَةِ لاحتِجَاجِهِ لِلْخِدْمَةِ فَمَقْيَاسُ ما مَرَّ في المجنونِ وَجُوبُ الزِّيَادَةِ وقوله : تَفِيدُ الْمَنْعَ مُعْتَمَدٌ اه . فُورِدَ : (بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى بِكُلِّ مَنْ هَذِهِ الطَّرِيقُ اه أي الخمسة . فُورِدَ : (ولا يكفي صغيرةٌ ومن بها إلخ) لَعَلَّهُ أَنْ لَمْ يَرُدَّهَا الْأَبُ اه رَشِيدِي . فُورِدَ : (مُثَبِّثٌ خِيَارٍ) أي مِنْ عُيُوبِ النِّكَاحِ .

إلخ ومُجَرَّدُ الْفِرْعِ بِالْقَوْلِ قَلِيلُ الْجَدْوَى . فُورِدَ : (وظاهرُ قولنا إلخ) أي بالنسبةِ لِمَسْأَلَةِ البُلْقِينِي . فُورِدَ : (ثم رأيت شيخنا صرَّحَ بِذَلِكَ) أي في مسألةِ البُلْقِينِي .

كعَمِيَاءَ وَجَذَمَاءَ وَتَزَوُّجَهُ أَوْ مَلَكَهَ لِوَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ إِعْفَافِهِ وَخَرَجَ بِمَمْلُوكِهِ  
إِنْكَاحُ أُمَةٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ بِمَالِ فَرِيْعِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى مَهْرٍ أُمَةٍ لَزِمَهُ  
عَلَى الْأَوْجَهِ بِذَلِكَ وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ لِلضَّرُورَةِ أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ فَعَلَى وَلِيِّهِ أَقْلُ هَذِهِ الْخَمْسَةِ إِلَّا أَنْ  
يُزَوِّجَ لِحَاكِمٍ يَرَى غَيْرَهُ وَالْحِيرَةَ فِي ذَلِكَ لِلْفَرَعِ مَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى مَهْرٍ كَمَا يَأْتِي (ثُمَّ) إِذَا زَوَّجَهُ أَوْ  
مَلَكَهَ (عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُمَا) أَيِ الْأَبِ وَخَلِيلَتِهِ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَنْمَةِ الْإِعْفَافِ وَحِلَّتْ بِالزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ بَعِيدٌ لِأَنَّ  
الْعُطْفَ فِيهِمَا بِأَوْ عَلَى أَنَّهُ يُوْهِمُ وَجُوبَ اتِّفَاقِهِمَا لَوْ اجْتَمَعَا وَفِي نُسْخِ مُؤَنَّتِهَا كَمَا فِي أَصْلِهِ  
وَاسْتُخْسِنَ لِأَنَّ مُؤَنَّةَ الْأَصْلِ مَعْلُومَةٌ مِنْ بَابِهَا وَلَئِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْفَافِهِ مُؤَنَّتُهُ إِذْ قَدْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا  
فَقَطْ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا أَعْفَى لَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّتُهُ.....

• قَوْلُهُ: (كَعَمِيَاءَ إلخ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّهُ مِثَالُ الشَّوْهَاءِ فِيهِ تَأَمُّلٌ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا يَكْفِي شَوْهَاءُ وَصَغِيرَةٌ  
وَمَنْ بِهَا عَيْبٌ يَثْبُتُ الْخِيَارُ وَلَوْ شَابَتْ وَجَذَمَاءَ وَكَذَا لَوْ لَمْ يَثْبُتْ كَعَمِيَاءَ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَجَذَمَاءَ)  
أَيِ مَقْطُوعَةِ الْبَيْدِ فَإِنَّ مَنْ بِهَا الْمَرَضُ الْمَخْصُوصُ يُقَالُ لَهَا مَجْذُومَةٌ لَا جَذَمَاءَ كَمَا فِي الصَّحَاحِ فَلَا يَرُدُّ  
أَنَّ الْجَذَمَاءَ دَاخِلَةٌ فِيْمَنْ بِهَا مَثْبُتٌ خِيَارُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (لَا يَمْنَعُ إلخ) وَلَوْ كَانَ مَنْ مَلَكَهَا مِنْ هَؤُلَاءِ  
يُمْكِنُ يَتَّعُهَا بِمَا يُسَاوِي مَهْرَ مِثْلِ مَنْ تَلِيْقُ بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ إِعْفَافُهُ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ إلخ) أَيِ  
قُلُوْ خَالَفَ وَقَعَلَ لَمْ يَتَّعِدْ النِّكَاحُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ إلخ) أَيِ بَشْرُطِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ  
سَم أَقُولُ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ وَمَا فِي الرَّشِيدِ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ لِلضَّرُورَةِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ مُخْتَلَجٍ إِلَى  
نِكَاحٍ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَتًّا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ تَوْفُرِ شُرُوطِ تَزَوُّجِ الْأُمَةِ فَيَكُونُ مُسْتَقْنَى مِمَّا مَرَّ  
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ فَظَاهِرُ الْمَنْعِ فَإِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ هُنَا مَعَ مَا يَأْتِي إِنَّمَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِعْفَافِ بِتَزَوُّجِ  
الْأُمَةِ عَلَى الْفَرَعِ لَوْ أَيْسَرَ بِمَهْرِهِ فَقَطْ، وَأَمَّا شَرْطُ جَوَازِ تَزَوُّجِ الْأَصْلِ بِالْأُمَةِ فَمَسْكُوتٌ عَنْهُ اتِّكَالًا عَلَى  
عِلْمِهِ مِنْ بَابِهِ. • قَوْلُهُ: (أَقْلُ هَذِهِ الْخَمْسَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّهَا تَرْجَعُ إِلَى مَهْرٍ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنِ أُمَةٍ عَلَى أَنَّ الصُّورَتَيْنِ  
الْأُولَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مَعْنَوِيٌّ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي وَع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَقْلُ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ الْحَاجَةُ أَهْ.

• قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيِ الْأَقْلُ. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ بَيْنَ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَحِلَّتْ) أَيِ  
تَفْسِيرِ الضَّمِيرِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْعُطْفَ فِيهِمَا بِأَوْ) وَيَبَيِّنُ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ أَوْ الَّتِي يُفْرَدُ بَعْدَ الْعُطْفِ بِهَا هِيَ الَّتِي  
لِلتَّرْدِيدِ دُونَ التَّنْوِيعِ أَهْ سَم أَيِ وَمَا هُنَا لِلتَّنْوِيعِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ ذَلِكَ الْحِلُّ. • قَوْلُهُ: (وَجُوبُ  
اتِّفَاقِهِمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ اجْتَمَعَا) كَانَ الظَّاهِرُ التَّائِيْتُ. • قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ يَقْدِرُ) أَيِ الْأَصْلُ  
عَلَيْهَا أَيِ مُؤَنَّتِهِ فَقَطْ أَيِ دُونَ الْمَهْرِ وَالثَّمَنِ. • قَوْلُهُ: (رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ) أَيِ لَوْ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ.

• قَوْلُهُ: (وَتَزَوُّجَهُ أَوْ مَلَكَهَ لِوَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ إِعْفَافِهِ) لَوْ كَانَتْ مِنْ مَلَكَهَا مِنْ هَؤُلَاءِ يُمْكِنُ  
يَتَّعُهَا بِمَا يُسَاوِي مَهْرَ مِثْلِ مَنْ تَلِيْقُ بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ إِعْفَافُهُ. • قَوْلُهُ: (وَيَتَزَوَّجُهَا الْأَبُ) بِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ  
ظَاهِرٌ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْعُطْفَ فِيهِمَا بِأَوْ) يَبَيِّنُ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ (أَوْ) الَّتِي يُفْرَدُ بَعْدَ الْعُطْفِ بِهَا هِيَ الَّتِي لِلتَّرْدِيدِ  
دُونَ التَّنْوِيعِ.

وَأَنْ مَا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ إِذَا لَمْ يُعَفَّهْ وَبِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ احتَاجَ لِلْإِعْفَافِ يَحْتَاجُ لِلْإِنْفَاقِ وَلَا يَلْزَمُ الْفَرَعُ أَذَمُّ لِرُوجَةِ أَصْلِهِ وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِيهَا لِأَنَّهَا لَا تُخَيَّرُ بِالْعَجْزِ عَنْهُمَا وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مَتْنِهِ أُخْرَى كَشَوْهَاءِ أَتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعَفُّهَ فَقَطَّ عَلَى الْأُوجِهَةِ (وَلَيْسَ لِلأَبِ تَعْيِينُ التَّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي) وَلَا عَكْسُهُ (وَلَا) تَعْيِينُ (رَفِيعَةٍ) لِمَهْرٍ وَمُؤْنَةٍ أَوْ لِثَمَنِ بِجَمَالٍ أَوْ شَرَفٍ أَوْ يَسَارٍ لِنِكَاحٍ أَوْ شَرَاءٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِالْفَرَعِ (وَلَوْ أَتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ) أَوْ ثَمَنِ (فَتَعْيِينُهَا لِلأَبِ) إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْفَرَعِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِغَرَضِهِ .

(وَيَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا مَاتَتْ) الزَّوْجَةُ أَوْ الْأُمَةُ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (أَوْ انْفُسَخَ) نِكَاحُهُ (بِرَدَّةٍ) مِنْهَا لَا مِنْهُ عَلَى الْأُوجِهَةِ كَالطَّلَاقِ بِلَا غَدْرِ أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ (أَوْ فُسْخِهِ بِغَيْبٍ) بِهَا أَوْ عَكْسِهِ لِإِقْدَارِ الْحَاجَةِ لِلْإِعْفَافِ مَعَ عَدَمِ التَّقْصِيرِ (وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ) وَلَوْ بِلَا مَالٍ أَوْ أَعْتَقَ الْأُمَةَ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ عَلَى مَا فِيهِ لِإِمْكَانِ بَيْعِهَا (بِغَدْرِ) كُنْشُورٍ أَوْ رِبِيَّةٍ (فِي الْأَصَحِّ) .....

قَوْلُهُ: (وَأَنْ مَا يَأْتِي الْإِخ) عَطَفْتُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا صَحَّ . قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُ الْفَرَعُ أَذَمُّ الْإِخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِالْعَجْزِ عَنْهُمَا) أَيِ الْأُذَمِّ وَالْخَادِمِ . قَوْلُهُ: (أَتَّفَقَ عَلَى الَّتِي تُعَفُّهَ فَقَطَّ) لِثَلَا تَفْسَخَ بِتَقْصِصِ مَا يَحُصُّهَا عَنْ الْمُدَّاهِ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ سِوَى نَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ يَوْزَعُهَا الْأَبُ عَلَيْهِمَا وَلَا تَعْيِينُ لِلْجَدِيدَةِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَلَا عَكْسُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ إِلَى وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأُوجِهَةُ إِلَى الْمُتَنِّ .

قَوْلُهُ: (لِمَهْرٍ الْإِخ) أَيِ مِنْ جِهَةِ الْمَهْرِ . قَوْلُهُ: (وَمُؤْنَةٍ) أَنْظَرَهُ مَعَ أَنَّ الْمُؤْنَةَ مُقَدَّرَةٌ لَا سَيِّمًا وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا أَذَمُّ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (بِجَمَالٍ) كَقَوْلِهِ لِمَهْرٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ (رَفِيعَةٍ) وَقَوْلُهُ: لِنِكَاحِ الْإِخ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْيِينِ .

قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ أَتَّفَقَا الْإِخ) أَيِ وَلَمْ تَكُنْ مُعَيَّنَةً الْأَبِ أَرْفَعَ مُؤْنَةً بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَقَدْ يُعَيِّنُ الْأَبُ رَفِيعَةً تَعْظُمُ مُؤْنَتُهَا أَوْ أُمَةٌ نَهْمَةٌ لَا يُشْبِعُهَا الْقَلِيلُ اهـ .

قَوْلُ (السِّي): (فَتَعْيِينُهَا الْإِخ) أَيِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأُمَةِ . قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ فَعْلِهِ) وَلَيْسَ مِنْهُ الْحَبْلُ حَتَّى لَوْ أُحْبِلَهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ يَجِبُ التَّجْدِيدُ اهـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَوْ بِفَعْلِهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ كَدَفْعُهَا لِصِبَالٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي اهـ . قَوْلُهُ: (لَا مِنْهُ الْإِخ) وَكَرَدَتْهُ رَدَّتُهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَوْ بِنَحْوِ رِضَاعٍ) عَطَفْتُ عَلَى بِرَدَّةٍ اهـ سَم . قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِيهِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قُلْتُ كَيْفَ يَتَعَيَّنُ لِلْعُدْرِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ بَيْعُهَا وَاسْتِئْدَالُهَا بِغَيْرِهَا أَجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ مُتَصَوِّرٌ بِأَمِّ الْوَلَدِ أَمَّا غَيْرُهَا فَإِنَّهُ لَا يُعْدَرُ فِي إِعْتَاقِهَا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقَ اهـ . وَفِي سَم بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَصَّهِ وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْتَنَعَ الْعُدَرُ فِي

قَوْلُهُ: (لَا مِنْهُ) وَكَرَدَتْهُ رَدَّتُهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى شَرْحُ م ر . قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ) عَطَفْتُ عَلَى بِرَدَّةٍ . قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِيهِ الْإِخ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَبَحَثَ أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِهِ أَيِ التَّجْدِيدِ حَيْثُ كَانَتْ الْمُعْتَقَةُ لَا يُمَكِّنُ بَيْعُهَا كَالْمُسْتَوْلَدَةِ بِخِلَافِ الَّتِي يُمَكِّنُ بَيْعُهَا وَاسْتِئْدَالُ غَيْرِهَا بِمَتْنِهَا أَنْتَهَى وَلِقَائِلِ أَنْ يَمْتَنَعَ الْعُدَرُ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ

بخلافه لغير عذر لأنه المَقُوتُ على نفسه وظاهره أنه لا يُقْبَلُ منه العزم على عدم عَوْدِهِ لِمَا صَدَرَ مِنْهُ وَإِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ وَلَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ وَحَقَّتْ ضَرُورَتُهُ بِحَيْثُ خَشِيَ عَلَيْهِ نَحْوَ زِنَا أَوْ مَرَضٍ مُهْلِكٍ أَنَّهُ يُجَدِّدُ لَهُ أُخْرَى لَمْ يَتَعَذَّرْ وَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ وَيَسْرِي الطَّلَاقُ وَمَرَّ ضَابِطُهُ فِي مَبْنَحِ نِكَاحِ السَّفِيهِ وَيَسْأَلُ الْقَاضِي الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَنْفُذَ مِنْهُ إِعْتَاقُهَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَنْفَكُّ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْفَافِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَاضٍ .  
(وَأَمَّا يَجِبُ إِعْفَافُ فَاقِدِ مَهْرٍ وَثَمَنِ أُمَةٍ لَا وَاجِدٍ أَحَدَهُمَا وَلَوْ بِقُدْرَتِهِ عَلَى كَسْبٍ يُحْصِلُهُ لَكِنْ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ غَرَفًا بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّعَزُّبِ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ غَالِبًا فِيمَا يَظْهَرُ

المُسْتَوْلَدَةُ أَيْضًا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعَتَقُ يَقُوتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْضُ عَدَمَ تَأْتِي ذَلِكَ أَوْ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْعُدُّ فِي الْأُمَةِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَوْلَدَةً أَوْ غَيْرَهَا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَرْغَبُ فِي شِرَائِهَا وَخَافَ رِبَةَ مِنْهَا أَوْ اشْتَدَّ شِفَاقُهَا أَوْ وَلَعَلَّهَا هِيَ الظَّاهِرَةُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الشَّارِحِ .

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِعْتَاقِ . □ فَوَدَّ: (لَوْ قِيلَ فِيمَا إِذَا غَلَبَ الْإِنْفِ) وَهُوَ قَرِيبٌ بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ صِدْقَهُ لَمْ يَتَعَذَّرْ حَيْثُ خِيفَ هَلَاكُهُ أَوْ وَقُوعُهُ فِي الزِّنَا أَوْ عَدَمِ ش . □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِ عُدْرِ) فَلَوْ مَاتَتْ الْمُطَلَّاقَةُ بِغَيْرِ عُدْرِ فَيَنْبَغِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ مَرَّاهُ سَمِ أَوَّلُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ طَلَّقَ بِغَيْرِ عُدْرِ ثُمَّ حَدَثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ عُدْرٌ أَوْ عَنِيبٌ مُجَوِّزٌ لِلْفَسْخِ فَهَلْ يَجِبُ قِيَاسًا عَلَى مَا بُحِثَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَوْ لَا؟ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لَيُظْهِرُ الْفَرْقَ .

□ فَوَدَّ: (لَمَّا صَدَرَ الْإِنْفِ) أَيِ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْإِعْتَاقِ بِغَيْرِ عُدْرِ . □ فَوَدَّ: (وَيَسْرِي) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ . □ فَوَدَّ: (الطَّلَاقُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الَّذِي عُرِفَ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِعْسَارِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ لِغَيْرِ عُدْرِ لَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ أَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ رَاجَعَ وَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَاتَتْ ثُمَّ رَأَيْتَهُ فِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ أَوْ عَدَمِ ش . □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ ضَابِطُهُ) وَهُوَ أَنْ يُطَلَّقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي رُوحَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِبَارَتُهُ ثُمَّ: فَإِنْ كَانَ مُطْلَاقًا بِأَنْ طَلَّقَ ثَلَاثَ رُوحَاتٍ أَوْ ثِنْتَيْنِ وَكَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ فِي رُوحَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ عَدَمِ ش .

□ فَوَدَّ: (وَيَسْأَلُ الْإِنْفِ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ عَطَفَ عَلَى يَسْرِي الطَّلَاقِ . □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَاضٍ) مُعْتَمِدٌ أَوْ عَدَمِ ش . □ فَوَدَّ: (وَتَمَنِّي أُمَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ فِي زَمَنِ إِلَى وَيُفَرِّقُ . □ فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي زَمَنِ الْإِنْفِ) مُعْتَمِدٌ أَوْ عَدَمِ ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْتَسِبِ الْمَهْرَ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ وَجَبَ عَلَى الْوَلَدِ إِغْفَاؤُهُ وَلَوْ قِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَسْبُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ وَيَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ التَّمِيمُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَوْ عِبَارَةُ الْخَطِيبِ فِي هَامِشِ الْمَعْنَى نَعَمْ إِنْ خَافَ الْوُقُوعَ فِي الزِّنَا مُدَّةَ كَسْبِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ إِغْفَاؤُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ أَوْ عَدَمِ ش .

أَيْضًا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِإِجَارِهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَالْعَتَقُ يَقُوتُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدَمَ تَأْتِي ذَلِكَ . □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ لِغَيْرِ عُدْرِ) فَلَوْ مَاتَتْ فَيَنْبَغِي وَجُوبُ التَّجْدِيدِ كَمَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ مَرَّاهُ ش . □ فَوَدَّ: (وَتَمَنِّي أُمَةٍ) أَيِ نَعْفُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَوَجوبِ إِنْفَاقِهِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى كَسْبٍ بَأَنَّ الْمَشَقَّةَ ثُمَّ أَكْثَرَ لِدَوَامِهَا وَلَأَنَّهَا أَكْدُ إِذْ لَا خِلَافَ فِيهَا بِخِلَافِهِ (مُخْتِاجٌ إِلَى نِكَاحٍ) أَيِ وَطْءٍ لِشِدَّةِ تَوَقَّانِهِ بِحَيْثُ يَشْقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَنَّا أَوْ إِلَى عَقْدِهِ لِخِدْمَةِ لِنَحْوِ مَرَضٍ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِذَلِكَ لِكَيْتَهُ لَا يُسَمَّى إِعْغَافًا (وَيُصَدِّقُ إِذَا ظَهَرَتْ الْحَاجَةُ) أَيِ أَظْهَرَهَا وَلَوْ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ تَحْفَظْ قَرَائِنُ إِذْ لَا تُغْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ (بَلَا يَمِينٍ) إِذْ لَا يَلِيقُ بِحَرَمَتِهِ تَخْلِيفُهُ عَلَى ذَلِكَ وَيَأْتِي بِطَلَبِهِ مَعَ عَدَمِهَا وَلَوْ كَذَّبَهُ ظَاهِرُ حَالِهِ كَذِي فَالِجِ فَلَلَا دَرَعِي فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُهُ بِمَعْنِيهِ إِنْ اخْتِصِلَ صِدْقُهُ وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ . (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمَةٍ وَلَدِهِ) الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَإِنْ سَقَلَ إِجْمَاعًا (وَالْمَذْهَبُ) فِيهَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا بِتَخْرِيمِهَا (وَجوبٌ) تَعْزِيرٌ عَلَيْهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ رَأَاهُ الْإِمَامُ، وَأَرَشَ بِكَارِئَةٍ (مَهْرٍ) لِلْوَلَدِ.....

قوله: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ عَدَمِ وَجوبِ الإغفافِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَيِ فِي الْإِنْفَاقِ وَقَوْلُهُ: لِدَوَامِهَا إلخ أَيِ التَّفَقُّعِ . قوله: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْإِغْفَافِ . قوله: (أَيِ وَطْءٍ) إِنَّمَا حَمَلَ النِّكَاحَ عَلَى الْوُطْءِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ (إِغْفَافٌ) أَهْ رَشِيدِي . قوله: (أَوْ إِلَى عَقْدِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَى نِكَاحٍ . قوله: (لِخِدْمَةِ إلخ) وَظَاهِرُ آتِيهَا تَكْفِي هُنَا وَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ رَشِيدِي . قوله: (لِكَيْتَهُ) أَيِ الْعَقْدِ لِلْخِدْمَةِ أَهْ ش . قوله: (وَإِنْ لَمْ تَحْفَظْهَا) أَيِ تَقَوَّاهَا أَهْ ش . قوله: (وَيَأْتِي) أَيِ الْأَصْلُ وَقَوْلُهُ: مَعَ عَدَمِهَا أَيِ الْحَاجَةِ . قولُ (السِّي) (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا أَهْ مُغْنِي . قوله: (فِيهَا إِذَا وَطَّعَهَا عَالِمًا إلخ) قَيْدٌ لِيُوجِبَ التَّغْيِيرَ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ التَّهْيِئَةِ . قوله: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ أَهْ مُغْنِي قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ كَوْنَ التَّغْيِيرِ لَيْسَ لِحَقِّ الْوَلَدِ خَاصًّا بِمَا هُنَا وَأَنَّهُ يُعَزَّرُ لِابْنِهِ إِنْ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ مَا يَقْتَضِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَهْ . قوله: (وَأَرَشَ بِكَارِئَةٍ) أَيِ إِنْ كَانَتْ بِكَارِئَةٍ وَافْتَضَّهَا أَهْ شَرْحُ رَوْضِ . قوله: (السِّي) أَيِ مَهْرٍ تَيْبٍ أَهْ سَم . قوله: (لِلْوَلَدِ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كَافِرًا مُؤْمِنًا شَرْحُ رَوْضِ أَهْ سَم .

قوله: (وَالْأَوْجَهُ) كَذَا م ر . قوله: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ لَا لِحَقِّ الْوَلَدِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِي وَهُوَ لَمْ يُعَزَّرْ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِيهَا إِذَا قَدَفَهُ وَلَمْ يُعَزَّرْ إِذَا وَطَّعَ أُمَّتَهُ لِحَقِّهِ بَلْ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا عَزَّرَ لِحَقِّ وَلَدِهِ فِي قَدَفِهِ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي عِرْضٍ وَلَدِهِ بِخِلَافِ مَا لَهُ كَذَا قَبْلَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ لَا تَرْفَعُ التَّغْيِيرَ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِيهِ فَالْوَجْهُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْإِيذَاءَ فِي الْعِرْضِ أَعْظَمُ مِنْهُ فِي الْمَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ انْتَهَى وَقَدْ نَقَلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ جَوَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَضمُونُ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ، وَالْآخَرُ حَاصِلُهُ مَنَعُ أَنَّ مُرَادَ الْأَصْحَابِ فِي التَّغْيِيرِ لِلْقَدْفِ أَنَّ التَّغْيِيرَ لِحَقِّ الْوَلَدِ لِيَجَوِزَ أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

قوله: (السِّي) (مَهْرٍ) هُوَ مَهْرٌ تَيْبٍ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيَجِبُ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كَافِرًا أَوْ مُؤْمِنًا .

في ذِمَّةِ الْحُرِّ وَرَقَبَةٍ غَيْرِهِ نَعَمْ، الْمُكَاتَّبُ كَالْحُرِّ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ وَإِنْ طَاوَعْتَهُ لِلشُّبْهَةِ الْآتِيَةِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُخْبِلْهَا أَوْ أَحْبَلَهَا لَكِنْ تَأَخَّرَ إِنْزَالُهُ عَنْ تَغْيِيبِ حَشَفَتِهِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فَإِنْ أَحْبَلَهَا وَتَقَدَّمَ إِنْزَالُهُ عَلَى تَغْيِيبِ الْحَشَفَةِ أَوْ قَارَنَهُ فَلَا مَهْرَ وَلَا أَرْضَ لِأَنَّ طَاهُ وَقَعَ بَعْدَ أَوْ مَعَ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَمْلِكُهَا قُبَيْلَ الْإِحْبَالِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي التَّقَدُّمِ وَعَدَمِهِ قَوْلُ الْأَبِ بِيَمِينِهِ إِذْ لَا يَغْلُمُ إِلَّا مِنْهُ فَإِنْ شَكَّ فَهُوَ مُحَلٌّ نَظِيرَ لَأَنَّ الْأَصْلَ الْعَامَّ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَالْخَاصُّ الْإِزْمَانُ إِذْ إِتْلَافُ مَا لِيَ الْغَيْرِ الْأَصْلُ فِيهِ إِيْجَابُهُ لِلضَّمَانِ وَيَقَعُ لَهُمْ أَنَّهُمْ يُزَجِّحُونَ هَذَا لِخُصُوصِهِ فَهُوَ أَقْوَى وَمَعَ ذَلِكَ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْأَبَ امْتَارَ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا يُوجِبُ خُرُوجَهُ عَنْ هَذَا الْخَاصِّ (لِلْأَخِي) لِأَنَّ لَهُ بِمَالٍ وَلَيْدَهُ شُبْهَةً الْإِعْفَافِ الْمُجَانِسِ لِمَا فَعَلَهُ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الْقِرْنِ وَغَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ مُسْتَوْلَدَةِ الْإِبْنِ وَغَيْرِهَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَعَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ، لَكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الرُّوْيَانِيِّ عَنِ الْأَصْحَابِ وَجُوبُهُ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ قَطْعًا إِذْ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهَا بِوَجْهِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ مَلِكَةٍ لَهَا بِحَالٍ نَعَمْ، لَوْ وَطِئَ الْأُمَةُ فِي دُبْرِهَا حُدًّا كَمَا يَأْتِي فِي الرِّزَا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِعَدَمِ الْخُ أَنْ مُحَرَّمُ الْأَبِ الْمَمْلُوكَةُ لِلْوَلَدِ.....

□ قَوْلُهُ: (فِي ذِمَّةِ الْحُرِّ الْخ) هَلْ لَوْ مُبْعَضًا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ أَوْ يُقَالُ نِصْفُ الْمَهْرِ فِي رَقَبَتِهِ وَنِصْفُهُ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي قِيَمَةِ الْوَلَدِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمُكَاتَّبُ كَالْحُرِّ) أَيُ فَيَكُونَانِ فِي ذِمَّتِهِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَاوَعْتَهُ) غَايَةُ اللَّمْنِ وَكَذَا قَوْلُهُ: لِلشُّبْهَةِ تَغْلِيلٌ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيُ وَجُوبِ الْمَهْرِ وَالْأَرْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي التَّقَدُّمِ الْخ) وَاسْتَظْهَرَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِزْمَانِ تَصْدِيقُ مُدْعِي التَّأَخُّرِ لِأَنَّ مُدْعِي التَّقَدُّمِ يَدْعِي مُسْقَطًا وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (يُزَجِّحُونَ هَذَا) أَيُ الثَّانِي.

□ قَوْلُهُ (لِأَخِي): (لِلْأَخِي) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ بَنَتْ الْأَصْلُ بِأَنَّ مَلَكَ فَرَعَهُ أَخْتَهُ بَلْ وَيَثْبُتُ النَّسَبُ م ر اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ) أَيُ عَدَمَ الْحُدِّ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْخ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَجُوبُهُ) أَيُ الْحُدِّ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ وَطِئَ الْأُمَةُ الْخ) خِلَافًا لِلنِّهَائَةِ عِبَارَتُهُ وَشَمِلَ

□ قَوْلُهُ: (وَرَقَبَةٍ غَيْرِهِ) أَيُ وَإِنْ لَمْ يَكْمُلْ كَمَا بَيَّنَّهَ شَرْحُ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَحْبَلَهَا الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ إِلَّا إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْحَشَفَةِ أَوْ مَعَ أَيُ فَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي التَّقَدُّمِ وَعَدَمِهِ قَوْلُ الْأَبِ بِيَمِينِهِ الْخ) فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِزْمَانِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي تَقَدُّمِهِ وَتَأَخُّرِهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ تَصْدِيقُ مُدْعِي التَّأَخُّرِ لِأَنَّ مُدْعِي التَّقَدُّمِ يَدْعِي مُسْقَطًا لِمَا اقْتَضَاهُ إِبْلَاجُ الْحَشَفَةِ الْمُتَيَقِّنُ الْمَوْجِبُ لِلْمَهْرِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ مَعَ قُوَّةِ جَانِبٍ بِمُوَافَقَتِهِ لِلْغَالِبِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَظَرَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ انْتَهَى.

□ قَوْلُهُ فِي (لِأَخِي): (لِلْأَخِي) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ بَنَتْ الْأَصْلُ بِأَنَّ مَلَكَ فَرَعَهُ أَخْتَهُ بَلْ وَيَثْبُتُ النَّسَبُ م ر.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْخ) وَكَذَا كَلَامُ الرُّوضَةِ فِي مَوَاضِعَ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي شَرْحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ وَطِئَ الْأُمَةُ فِي دُبْرِهَا حُدًّا الْخ) خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا فَقَالَ: وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيُ



ليست كالمستولدة . (فإن أحبل) ها الأب (فالولد حر نسبت) للشبهة وإن كان قنًا كما نقله  
عن القفال وأقره كولد المغرور فيطالب بقيمة الولد بعد عتقه نعم، المكاتب يُطالب بها حالاً  
لأنه يملك والمبعض بقدر الحرية حالاً ويقدر الرق بعد عتقه وخالفه القاضي ورجحه  
البلقيني .

(فإن كانت مستولدة للإبن لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل (والا) تكن مستولدة له  
(فالأظهر أنها تصير) مستولدة للأب الحر .....

ذلك أي قوله : لا حد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو  
رضاع أو مصاهرة أو تمجيس في دبرها اهـ . قوله : (ليست كالمستولدة) أي فلا حد فيها . قوله : (الأب)  
أي وإن علا . قوله : (لشبهة) إلى قوله لتعذر ملك الخ في المغني إلا قوله ولو ملك إلى أما القن وإلى  
قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله وخالفه إلى المثني وقوله : ولده إلى أما القن وقوله : لتعذر إلى  
واستثنى . قوله : (وإن كان قنًا الخ) ويُلغز به فيقال لنا حر بين رقيقين اهـ ع ش . قوله : (وإن كان) أي  
الأب قنًا أي أو مبعضاً اهـ مغني عبارة سم وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في الرّوض اهـ أقول ويُعده  
أيضاً قول الشارح كالتأية والمبعض بقدر الخ . قوله : (كولد المغرور) أي إذا كان المغرور رقيقاً اهـ  
رشيد . قوله : (فيطالب الخ) أي الأب القن ولا ينافي هذا ما سيأتي من أن الأب لا يغرّم قيمة الولد  
لأنه في الحر لأنه يلزم قيمة الأم سيأتي اهـ رشيد . قوله : (والمبعض الخ) عطف على المكاتب .  
قوله : (وخالفه) أي القفال القاضي الخ عبارة المغني وإن قال القاضي في تعليقه الصحيح من  
المذهب أن ولد المبعض رقيق وقال البلقيني : إنه الراجح اهـ .

قوله (سني) : (فإن كانت) أي أمه الإبن مستولدة الخ وإن كانت مكاتباً للإبن فأوجه الوجهين أنه ينفذ  
استيلاء الأب لأن الكتابة تقبل الفسخ اهـ مغني . قوله (سني) : (لم تصير مستولدة للأب) أي ولو كان الأب  
مُسليماً والفرع ذميّاً ومستولدة ذميّة اهـ نهاية سم . قوله : (للأب الحر) أي كُله ولا فرق بين أن تكون

قوله : لأحد ما لو وطئها في دبرها فلا حد كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو  
مصاهرة أو تمجيس في دبرها م ر ش . قوله : (وإن كان قنًا) وبالأولى إذا كان مبعضاً وبه جزم في  
الرّوض . قوله : (وخالفه القاضي) أي فقال إنه رقيق على الصحيح من المذهب - .

قوله في (سني) : (لم تصير مستولدة للأب) لأنها لا تقبل الثقل فلو كان الأصل مُسليماً والفرع ذميّاً  
ومستولدة ذميّة فهل يثبت الاستيلاء للأصل لأنها قابلة للثقل كما لو نقضت العهد وسببت أو لا لأنها  
الآن على حالة تقتضي منع الثقل ؟ تردّد والأوجه القطع بالتأني شرح م ر .

قوله في (سني) : (فالأظهر أنها تصير) ظاهره وإن كانت موطوءة للإبن مع أنها حينئذٍ محرمة على الأب  
فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وإن صارت في ملكه م ر .

(فرع) أولد مكاتبته ولده فهل ينفذ استيلاؤه؟ وجهان، أو أمه ولده المروجة؟ نفذ كيلا لا السيد

ولو مُغسِرًا بِقُوَّةِ الشُّبْهِ هُنَا وَبِهِ فَارَقَ أُمَةً أَجَنَّبِيَّ وَطَلَّقَتْ بِشُبْهِهِ وَلَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ بَعْضَهَا، وَالْبَاقِي حُرٌّ نَفَذَ اسْتِيلَادُ الْأَبِ فِي نَصِيبِ وَلَدِهِ، أَوْ قِنْ نَفَذَ فِيهِ مُطْلَقًا. وَكَذَا فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِنْ أَيْسَرَ وَوَلَدَهُ حُرٌّ كُلُّهُ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ لِهَمَا أَمَّا الْقِنْ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ لِتَعْدُلِ مَلِكٌ غَيْرَ الْمُكَاتَبِ وَالْمُبْعُضِ وَلَا تَهْمَا لَا يَتَبَيَّنُ إِبِلَادُهُمَا لِأَمْتِهِمَا فَأُمَةٌ فَرَعِيهَا أُولَى وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ شَارِحٌ مَا لَوْ اسْتَعَارَ أُمَةً ابْنَهُ لِلرَّهْنِ فَرَهْنَهَا ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا قَالَ فَلَا تَصِيرُ كَمَا أَفْتَى ابْنُهُ بِهِ الْقِفَالُ لِأَدَائِهِ إِلَى بُطْلَانِ عَقْدِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَهَنَ أُمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ فَإِنَّمَا تَصِيرُ لِأَنَّهُ لَا

مَوْطُوءَةٌ لِلْإِبْنِ أَوْ مُدَبَّرَةٌ أَوْ مُعَلَّقًا عِنْتُهَا بِصِفَةٍ أَوْ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهَا وَلَا يَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفِهِ أَوْ صَغَرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ مُوَافَقًا لِلْأَبِ فِي دِينِهِ أَوْ لَا وَإِذَا أَوْلَدَ أُمَةً وَلَدَهُ الْمَرْوُجَةَ نَفَذَ إِبِلَادُهُ كإِبِلَادِ السَّيِّدِ لَهَا وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ أَدْمُغْنِي عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلِ الْمُتَنِ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهَا تَصِيرُ ظَاهِرَةً وَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةٌ لِلْإِبْنِ مَعَ أَنَّهَا حَيِّئًا مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْأَبِ فَتَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَطُوعًا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ صَارَتْ فِي مِلْكِهِ مَرَاهِمًا قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بَكُونِ الشُّبْهِ هُنَا قُوَّةٌ وَقَوْلُهُ: فَارَقَ أَيُّ مَا هُنَا أَيُّ أُمَةٍ الْوَلَدِ الْمَوْطُوءَةِ لِلْأَبِ. قَوْلُهُ: (أُمَةً أَجَنَّبِيَّ وَطَلَّقَتْ بِشُبْهِهِ) أَيُّ فَإِنَّمَا لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً لِلْوَاطِي وَلَوْ مُوسِرًا وَغَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ لِمَا لِكِهَا أَحَدٌ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ قِنْ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ حُرٌّ. قَوْلُهُ: (نَفَذَ فِيهِ) أَيُّ فِي نَصِيبِ وَلَدِهِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ مُوسِرًا أَوْ مُغْسِرًا أَحَدٌ ش. قَوْلُهُ: (إِنْ أَيْسَرَ) أَيُّ الْأَبِ فَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا لَمْ يَنْفَذْ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ وَتُرْقَى مِنَ الْوَلَدِ نَصِيبُ الشَّرِيكِ وَيَنْفَذُ الْإِبِلَادُ فِي نَصِيبِ الْإِبْنِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الرُّضِ وَغَيْرِهِ أَتَمَّهَى سَمِ عَلَى مَنَهِجِ أَحَدٌ ش. قَوْلُهُ: (وَوَلَدَهُ) أَيُّ وَلَدَ الْأَبِ الْمُوَسِّرِ مِنَ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ. قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ) أَيُّ الْأَبِ قِيَمَتُهُ أَيُّ الْوَلَدِ لِهَمَا أَيُّ الْإِبْنِ وَشَرِيكِه هَذَا ظَاهِرُهُ وَلَكِنَّهُ مُشْكِلٌ مُخَالِفٌ لِمَا يَأْتِي فِي الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ ضَمِيرُ قِيَمَتِهِ لِلْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بِتَأْوِيلِ الْقِنْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّضِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ اسْتَوْلَدَ مُوسِرٌ جَارِيَةً فَرَعَهُ الْمُشْتَرَكَةَ يَعْنِي جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ فَرَعِهِ وَأَجَنَّبِيَّ نَفَذَ الْاسْتِيلَادُ فِي الْكُلِّ وَوَلَدَهَا مِنْهُ حُرٌّ وَعَلِيهِ الْمَهْرُ وَالْقِيَمَةُ لِلْفَرَعِ وَشَرِيكِه أَوْ اسْتَوْلَدَهَا مُغْسِرًا لَمْ يَنْفَذْ الْإِبِلَادُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ بَلْ يُرْقَى بَعْضُ الْوَلَدِ وَهُوَ نَصِيبُ الشَّرِيكِ تَبَعًا لِأُمِّهِ أَهْ وَنَحْوُهَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْقِنْ) (إِلَخ) مُحْتَرَزُ الْحُرِّ مِنْ قَوْلِهِ لِلْأَبِ. قَوْلُهُ: (فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمُوَسِّرُ وَلَا يَكْفِي يَسَارُ وَلَدَهُ أَهْ سَمِ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي يَسَارُ وَلَدَهُ فَلْيُرَاجَعْ.

وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ رَوْضٌ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُغْسِرًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَكَافِرًا وَهِيَ وَالْإِبْنُ مُسْلِمَانِ. قَوْلُهُ: (نَفَذَ فِيهِ) أَيُّ فِي نَصِيبِ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ: (إِنْ أَيْسَرَ أَيُّ الْأَبِ). قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ رَهَنَ أُمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) (إِلَخ) فِي كِتَابِ أَمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ مِنْ تَضَحِيحِ الْبُلْقِينِي وَلَوْ رَهَنَ جَارِيَةً ثُمَّ مَاتَ عَنْ أَبِي ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا الْأَبُ قَالَ الْقِفَالُ لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنِ الْحَقُّ بِنَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثٍ فَتَزَلَّ مَنَزَلَتُهُ أَتَمَّهَى فَعَلِمَ الْفَرْقُ عِنْدَ الْقِفَالِ بَيْنَ اسْتِيلَادِ الْأَبِ فِي حَالِ حَيَاةِ الْإِبْنِ وَاسْتِيلَادِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي جَارِيَتِهِ الْمَرْهُونَةِ. قَوْلُهُ: (فَاسْتَوْلَدَهَا أَبُوهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْمُوَسِّرُ وَلَا يَكْفِي يَسَارُ وَلَدِهِ.

يُؤْذِي لِدَلِكْ اِهْ وَيَزِدُّهْ مَا مَرَّ أَنَّ الرَّاهِنَ لَوْ أَحْبَلَ أَمَتَهُ الْمَرْهُونَةَ وَهُوَ مُوسِرٌ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ وَيَطْلُ الرِّهْنُ مَعَ أَدَائِهِ إِلَى تَطْلَانِ عَقْدٍ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّ الْقَفَالَ قَائِلٌ بِأَنَّ إِيْلَادَ الرَّاهِنِ لَا يَنْفُذُ مُطْلَقًا لِأَدَائِهِ لِمَا ذُكِرَ بِخِلَافِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ مَا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ يَزِيدُ تَفْرِقَةَ الْقَفَالِ وَتَوْجِيهَهُ الْمَذْكُورِينَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا لَا لِمَا ذَكَرَهُ الْقَفَالُ بَلْ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي الْمَرْهُونِ لِغَيْرِ الرِّهْنِ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ ضَمْنِيًّا فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الرِّهْنِ فَإِنْ قُلْتَ التَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلَى لَيْسَ لِأَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ قُلْتَ بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ بِالنَّظَرِ إِلَى عَدَمِ مِلْكِهِ لِلرِّهْنِ فَلَمْ يَكُنْ كَالْمَالِكِ الْمُسْتَوْلِدِ لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْقَاضِيَّ وَافَقَ الْقَفَالَ فِي الْأَوَّلَى عَلَى الْجَزْمِ بِأَنَّهَا لَا تَصِيرُ وَالْبُلْقِينِيَّ وَجْهَهُ بِمَا يَقُولُ لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ رَدِّهِ (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا) يَوْمَ الْإِحْبَالِ مَا لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهَا قَبْلَ الْوُطْءِ وَلَا فَاقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْاسْتِيلَاءِ إِلَى الْإِحْبَالِ (مَعَ مَهْرٍ).....

□ قَوْلُهُ: (وَيَزِدُّهْ مَا مَرَّ بِالْخ) أَيِ تَقْصِيرُ مُسْتَوْلَدَةِ لِأَبٍ اِهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ الرَّاهِنُ مَالِكًا أَوْ مُسْتَعِيرًا. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ فِيمَا لَوْ اسْتَوْلَدَ الْأَبُ مَرْهُونَةَ الْوَلَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ بِالْخ) فِيهِ قَلْبٌ وَحَقُّ الْعِبَارَةِ وَمَا ذَكَرْتَهُ مِمَّا صَحَّحُوهُ فِي الرَّاهِنِ صَرِيحٌ فِي رَدِّ تَفْرِقَةِ الْقَفَالِ بِالْخ. □ قَوْلُهُ: (تَفْرِقَةُ الْقَفَالِ) أَيِ بَيِّنِ اسْتِيلَادِ الرَّاهِنِ وَبَيِّنِ اسْتِيلَادِ أَبِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا) أَيِ فِي مَسْأَلَتِي اسْتِيلَادِ الْأَبِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُ التَّفْوِذِ فِيهِمَا كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ بِالْخ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِدَلِكْ لِأَنَّ مَلِكًا وَلَدَهُ بِمَتْرَلَةٍ مَلِكُهُ اِهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِعَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لِلرَّاهِنِ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ لِأَمَةٍ وَلَدِهِ. □ قَوْلُهُ: (قُلْتَ هُوَ أَجْنَبِيٌّ بِالْخ) تَقَدَّمَ أَنِفًا عَنْ سَمِ مَنْعُهُ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ رَدِّهِ) مُعَلَّقٌ بِالصَّلَةِ وَالضَّمِيرِ لِلْمَوْصُولِ. □ قَوْلُهُ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَقَدْ يُلْزَمُهُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِلَى لِأَنَّ قُوَّةَ وَقَوْلُهُ: أَوْ مُكَاتَبًا إِلَى فَلَا يَنْفَسِخُ. □ قَوْلُهُ: (يَوْمَ الْإِحْبَالِ) سَوَاءٌ أُنْزِلَ قَبْلَ تَغْيِبِ الْحَشْفَةِ أَمْ بَعْدَهُ اِهْ مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى سَوَاءٌ أُنْزِلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ بَعْدَهُ أَمْ مَعَهُ وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا أَيِ

□ قَوْلُهُ: (بَلْ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ بِالْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا أَثَرَ لِدَلِكْ لِأَنَّ مَلِكًا وَلَدَهُ بِمَتْرَلَةٍ مَلِكُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْبُلْقِينِيَّ وَجْهَهُ بِمَا يَقُولُ لِمَا مَرَّ عَنِ الْقَفَالِ مَعَ رَدِّهِ) فِي تَضْحِيحِ الْبُلْقِينِيِّ فِي كِتَابِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ فِي أَضْلِ الْمَسْأَلَةِ أَضْلًا لِلْمُرْتَهِنِ فَهَلْ نَقُولُ: يَنْفُذُ اسْتِيلَادُهُ فِي أَمَةٍ قَرَعَهُ أَمْ نَقُولُ لَا يَنْفُذُ اسْتِيلَادُهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ بِالرِّهْنِ حَقًّا لِقَرَعِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا يَمْلِكُ إِنْطَالَهُ؟ نَزَعَ الْقَفَالُ إِلَى الثَّانِي حَكَاهُ عَنْهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي فِتَاوَاهِ وَالْأَرْجَحُ عِنْدَنَا الْأَوَّلُ م ر لِأَنَّهُ إِذَا أَحْبَلَ أَمَةً الْفَرْعُ ثَبَّتَ اسْتِيلَادَهُ فَلَا أَنْ يَثْبُتَ اسْتِيلَادُ الْأَضْلِ فِي جَارِيَةِ نَفْسِهِ أَوَّلَى لِأَنَّ إِنْطَالَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنْ إِنْطَالِ مُجَرَّدِ عُلُقَةِ الرِّهْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْإِحْبَالِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْؤُهُ لَهَا مُدَّةٌ وَاخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهَا فِيهَا وَلَا يَعْلَمُ مَتَى عُلِقَتْ بِالْوَلَدِ قَالَ الْقَفَالُ اعْتَبِرَتْ قِيَمَتُهَا فِي آخِرِ زَمَنِ يُمَكِّنُ عُلُقُوهَا

بشرطه السابق كما يلزم أحد شريكين استولدت المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببيهما فالمهر للإيلاج والقيمة للاستيلاد وقد يلزمه مهر إن كان زوج أخته لأخيه فوطئها الأب فعليه مهر للزوج لأنه حرّمها عليه أبداً بوطئه ومهر للمالك لاستيفائه منفعة بضعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولّد) فلا يلزمه وإن انفصل حياً أو ميتاً بجناية مضنوية (في الأصح) لانتقال ملكه لها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة ومن ثم لو استولدت مستولدة ابنه لزمه قيمة الولد لأنه لا يتصور ملكه لأمه ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها .

(و) يحرم (عليه) أي الأصل من النسب الحر (نكاحها) أي أمة ولده وإن لم يجب إعفائه على

القيمة قول الأب لأنه غارم ولو تكرّر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اغتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة أشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل اهـ . قوله: (بشرطه السابق) أي في قوله ومحلّه إن لم يحلّها إلخ اهـ ش .

قوله: (نصف كل منهما) أي من القيمة والمهر اهـ سم وزادع ش وتصير مستولدة للواطي إن أسر فإن كان مفسراً لا يتفد الاستيلاد في حصّة الشريك وقياس ما قدمنا عن سم عن الرّوض أن يكون الولد مبعضاً اهـ . قوله: (ووجبا) أي قيمتها ومهرها . قوله: (وقد يلزمه) إلى المثني في المعنى . قوله: (وقد يلزمه) أي الأب . قوله: (لأخيه) أي لأبوين أو لأب . قوله: (وإن انفصل حياً أو ميتاً إلخ) عبارة المعنى إن انفصل حياً وأما إذا انفصل ميتاً فلا يجب قيمته جزماً نعم إن انفصل بجناية فينبغي كما قال الرزكشي أن يجيء فيه ما سبق في المهور اهـ . قوله: (لانتقال ملكه إلخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوي في فتاويه اهـ نهاية قال ع ش قوله: وجب الاستبراء إلخ أي لحق الله تعالى .

قوله: (ملكها لها) فيه قلب والأصل (ملكها له) عبارة المعنى: الملك فيها له اهـ . قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تثقل إليه اهـ سم . قوله: (ويحرم عليه) إلى الفضل في المعنى إلا قوله وإن لم يجب إلى لأن قوة وقوله: أو مكاتبا إلى فلا ينفسخ . قوله: (ويحرم عليه) أشار به إلى أن قوله (ونكاحها) معطوف على قوله وطء ولده اهـ عميرة . قوله: (من النسب) احتزر به عن الأصل من الرضاع كما يأتي . قوله: (الحر) نعت لأصل . عبارة المعنى: على الأب الحر الكل أما غير الحر الكل فله نكاحها إذ ليس عليه إعفائه اهـ . قوله: (وإن لم يجب إعفائه) أي على ذلك الولد بأن كان هناك من هو مقدّم

به فيه وذلك ستة أشهر قبل ولادتها لأن العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل بخلاف نفقة الحامل المبتوتة لأنها كانت واجبة انتهى . قوله: (نصف كل منهما) أي من القيمة والمهر . قوله: (لانتقال ملكه لها إلخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوي في فتاويه شرح م ر . قوله: (ولا قيمة عليه لها) أي لأنها لم تثقل إليه . قوله: (وإن لم يجب إعفائه إلخ) كذا شرح م ر .

ما اقتضاه إطلاقهم لكن مرّ في مبحث نكاح الأمة أنّ محلّه في الموسر كما أفهمته علّتهم  
وجرى عليه الزركشي وغيره لأنّ قوّة شبهته في ماله استحقاقه الإعفاف عليه صيرّته كالشريك  
ومن ثمّ لم تحزم على أصل قنّ كأمة أصل على فرع وأمة فرع رضاع على أصله قطعاً .  
(فلو ملك زوجة وإلده الذي لا تحلّ له الأمة) حال ملك الولد وكان نكحها قبل ذلك بشرطه (لم  
ينفسخ النكاح في الأصح) لأنّه يُغتفر دواماً لقوّة ما لا يُغتفر ابتداءً ومن ثمّ لم يرتفع نكاح الأمة  
بطرؤ يسار وتزوج حرةً أمّا إذا حلّت له حينئذٍ لكونه قنّاً أو الولد مُعسراً لا يلزمه إعفافه أو  
مكاتباً وأذن له سيّده في تزويجها من أبيه فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد قطعاً فقول الإسويّ

عليه في وجوب الإعفاف اهـ رشيدى . □ فوّده : (أنّ محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . □ فوّده : (في الموسر)  
أي في الفرع الموسر لأنّه يلزمه إعفافه لكنّ قدّمنا هناك تصرّيح صاحب العباب بأنّه لا فرق اهـ سم أقول  
ويُقيد الفرق موافقة النهاية والمغني للشارح في قوله الاتي أنّاً أو الولد مُعسراً إلخ . □ فوّده : (لأنّ قوّة  
شبهته إلخ) تعليل للمتن . □ فوّده : (شبهته إلخ) وقوله : استحقاقه إلخ قد ضيّب الشارح عليهما فيحتمل  
أنّ استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنّه مفعول شبهة على ضرب من التأويل لأنّ شبهة اسم عيّن اهـ سم  
وقوله : لأنّ شبهة اسم عيّن فيه نظر عبارة القاموس والشبهة بالضم : الالتباس والمثل اهـ عبارة ع ش  
قوله : استحقاقه مفعول (شبهة) سم على حجّ اهـ . □ فوّده : (لم يخزم) أي نكاح أمة الفرع اهـ ع ش .  
□ فوّده : (على أصل قنّ) أي كلّاً أو بعضاً .

□ فوّده (للسي) : (الأمة) أي أمة ابنه اهـ رشيدى . □ فوّده : (حال ملك الولد) كأنّ أيسر بنفسه أو بيسرة ولده اهـ  
مغني .

□ فوّده (للسي) : (لم ينفسخ النكاح) ولو أخبل الأب الأمة بعد ملك ولده لها هلّ تصير أمّ ولده كما مرّ أو لا  
تصير لأنّ مستند الوطء النكاح المُعتمد الثاني مغني وروض مع شرحه . □ فوّده : (قنّاً) أي أو مُعصاً اهـ  
نهاية . □ فوّده : (أو الولد مُعسراً) هذا مبني على ما مرّ أنّاً عن الزركشي وغيره كما هو ظاهر اهـ سم .

□ فوّده : (أنّ محلّه) أي منع نكاح أمة فرعه . □ فوّده : (في الموسر) أي في الفرع الموسر لأنّه يلزمه إعفافه  
لكنّ تقدّم في الحاشية على البحث المذكور تصرّيح صاحب العباب بأنّه لا فرق . □ فوّده : (شبهته) ،  
وقوله : (استحقاقه) ضيّب عليهما فيحتمل أنّ (استحقاقه) عطف بيان ويحتمل أنّه مفعول شبهة على  
ضرب من التأويل لأنّ شبهة اسم عيّن .

□ فوّده (للسي) : (لم ينفسخ النكاح في الأصح) قال في الرّوض : فلو استولدها لم ينفذ قال في شرحه  
لأنّه رضي برق ولده حين نكحها ولأنّ النكاح حاصل مُحقق فيكون وإطناً بالنكاح لا بشبهة الملك  
بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدّم أنّه لو وطئ وإنّ كان رقيقاً كلّه جارية  
ولده بغير نكاح كان الولد حراً للشبهة . □ فوّده : (فلا ينفسخ بطرؤ ملك الولد) قد يشكّل ذكر الطرؤ مع  
قوله أو مكاتباً وأذن له سيّده في تزويجها من أبيه لأنّه صريح في تصوير المسألة بعدم طرؤ الملك وآته

وَمَنْ تَبِعَهُ «هذا التقييد لا فائدة له» مَرْدُودٌ بِذَلِكَ. (وليس له نِكَاحُ أُمَةٍ مُكَاتَّبَةٍ) لِأَنَّ شُبْهَتَهُ فِي مَالِهِ أَقْوَى مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَّبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) وَفَارَقَ الْإِبْنَ بِأَنَّ تَعْلُقَ السَّيِّدِ بِمَالِ الْمُكَاتَّبِ أَشَدُّ مِنْ تَعْلُقِ الْأَصْلِ بِمَالِ الْفَرَعِ وَمَنْ ثُمَّ جَرَى لَنَا قَوْلُ إِنَّهُ مَلَكَ لِلْسَّيِّدِ وَإِنَّمَا لَمْ يَعْتَقَ بَعْضُ سَيِّدٍ مَلَكَهُ مُكَاتَّبُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَلَكَ الْبَعْضِ وَعَدَمُ الْعَتَقِ إِذِ الْمُكَاتَّبُ نَفْسُهُ لَوْ مَلَكَ أَبَاهُ لَمْ يَعْتَقَ عَلَيْهِ وَالْمَلِكُ وَالنِّكَاحُ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا .

### فصل

(السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ) بِذَلِكَ الْإِذْنِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ الَّذِي هُوَ نَفْيُ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ لِإِفَادَةِ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَالْمَعْنَى؛ لِأَنَّ نَفْيَ الضَّمَانِ هُوَ الْأَصْلُ فَلَا يُحْتَاجُ لِيَبَيِّنَ سَبَبَ لَهُ حُرْفُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمَتَنِ

□ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا حَلَّتْ لَهُ الْخ.

□ قَوْلُ (لَيْسَ)؛ (وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ يَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ قَطْعًا أَوْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ شُبْهَتَهُ) أَيِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ (فِي) مَالِهِ أَيِ الْمُكَاتَّبِ وَقَوْلُهُ: مِنْ شُبْهَةِ الْوَلَدِ أَيِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ أَوْ عَشِيرَتِهِ.

□ قَوْلُ (لَيْسَ)؛ (انْفَسَخَ النِّكَاحُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ ثُمَّ يَتَفَقَّدُ اسْتِيلَاذَهُ وَقَالَ شَارِحُهُ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةً مُكَاتَّبَتَهُ انْتَهَى أَوْ سَمِيَ. □ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْخ) أَيِ الْمُكَاتَّبِ قَدْ يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَنفًا وَمِنْ ثُمَّ الْخ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ مَا فِي يَدِ الْمُكَاتَّبِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُ سَيِّدٍ الْخ) أَيِ أَصْلُ سَيِّدٍ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ عَشِيرَتُهُ. □ قَوْلُهُ: (نَفْسِهِ) لَعَلَّهُ مُقَدِّمٌ عَنْ مُؤَخَّرٍ وَالْأَصْلُ إِذِ الْمُكَاتَّبُ لَوْ مَلَكَ أَبَا نَفْسِهِ الْخ.

### فصل السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ

□ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْإِذْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ فَإِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ إِرَادَةِ هَذَا الْمُقَدَّرِ. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي الْخ) نَعَتْ لِلْسِّيَاقِ. □ قَوْلُهُ: (وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ الْخ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيْهُ قَالِ السُّبْكِيِّ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ لِيَسْلُطَ التَّقْيُّ عَلَى الضَّمَانِ بِالْإِذْنِ فَهُوَ تَقْيٌّ لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ وَعِبَارَتُهُ مُحْتَمِلَةٌ لِهَذَا وَمُحْتَمِلَةٌ أَيْضًا لِكَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِنَفْيِ الضَّمَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بِمَا أَتَمَمْتَ عَلَى فُلَانٍ

حَاصِلٌ عِنْدَ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ أَوْ مُكَاتَّبًا الْخ تَصْوِيرُ حَالَةِ الْحِلِّ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَصْوِيرُ طَرُقِ الْمَلِكِ بِأَنْ يَشْتَرِيَهَا الْمُكَاتَّبُ بَعْدَ تَزْوُجِ الْأَبِ.

□ قَوْلُهُ فِي (لَيْسَ)؛ (انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ فِي الرُّوْضِ ثُمَّ يَتَفَقَّدُ اسْتِيلَاذَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِذَا أَوْلَدَ أُمَةً مُكَاتَّبَتَهُ كَمَا سَيَأْتِي لِإِضَاحِهِ فِي الْكِتَابَةِ انْتَهَى.

### فصل

□ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) عِبَارَةُ الزَّوْكَشِيِّ فِي الْإِعْتِرَاضِ مَا نَصَّهُ تَعْيِيرُ الْمُصَنِّفِ يُعْطَى أَنَّ الْإِذْنَ سَبَبٌ لِنَفْيِ الضَّمَانِ وَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ إِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَقْيُّ كَوْنِ الْإِذْنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ فَلَوْ سَلَّطَ التَّقْيُّ عَلَى الضَّمَانِ

نعم، الأحسن لا يضمن بإذنه في نكاح عبده ليكون نصاً في الأول فإن قلت بإذنه قيد لمقابل الجديد فلا فرق بين تقديمه وتأخره قلت ممنوع بل على الجديد لا فرق بين الإذن وعدمه وعلى القديم لا بُد منه فحق العبارة لولا ما قررته السيد لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه إن أذن (مهرًا ونفقة) أي مؤنة بل غالب الفقهاء يطلقونها عليها (في الجديد) لأنه لم يلتزمهما تصرّحاً ولا تعويضاً بل لو ضمن ذلك عند إذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فإنه يصح في المهر إن علمه لا التفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه. (وهما في كسبه) كذمته لأنه بالإذن.....

أَكُونُ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ [المصم: ١٧] وَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ اهـ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: (نَعَمْ إِنْ تَسْلِمُ لَاجْتِرَاضِ السُّبْكِيِّ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (فَلا اجْتِرَاضَ إِنْخ) دَفَعَ لَاجْتِرَاضِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلا يَتَّجِهُ قَوْلُ الْمُحَاشِي بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ نَحْوُ مَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ مَا نَصَّهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْاجْتِرَاضَ لَا يَتَدَفَّعُ بِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَهُ فَقِي نُفِي الْاجْتِرَاضَ بِهِ نَظَرُ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ بِاجْتِنَاصٍ. هـ فَوَدَّ: (لِيَكُونَ نَصًّا فِي الْأَصْلِ) فِي التَّصْيَةِ نَظَرُ اهـ سَمِ أَيِّ لَاحْتِمَالٍ تَعَلَّقَ الْجَارُ بِالتَّقْيِ وَلَوْ بَعِيدًا. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ بِإِذْنِهِ) أَيِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (بَيْنَ تَقْدِيمِهِ) أَيِ تَقْدَمُ بِإِذْنِهِ عَلَى لَا يَضْمَنُ. هـ فَوَدَّ: (مَنْعُوعُ إِنْخ) فِي صِلَاحِيَّةٍ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسَّنَدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى اهـ سَمِ وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ بِأَنَّ مَحَطَّ السَّنَدِ قَوْلُهُ: وَعَلَى الْقَدِيمِ إِنْخٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ قَوْلَهُ بِإِذْنِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى رَدِّ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِسَبِيَّةِ الْإِذْنِ لِلضَّمَانِ.

هـ فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ مِنْ بِإِذْنِهِ. هـ فَوَدَّ: (لَوْلا مَا قَرَّرْتَهُ) أَيِ مِنْ دَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى إِرَادَةِ مَا قَرَّرْتَهُ. هـ فَوَدَّ: (يُطْلَقُونَهَا) أَيِ التَّفَقُّعَ عَلَيْهَا أَيِ الْمُؤْنَةِ. هـ فَوَدَّ: (لأنه لم يلتزمهما) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَا التَّفَقُّعَ إِلَى الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ ضَمِنَ ذَلِكَ) أَيِ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الضَّمَانِ كَأَنَّ قَالَ تَزَوَّجَ وَعَلَى الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعَ وَقَوْلُهُ: لَمْ يَضْمَنْهُ أَيِ لَمْ يَلْزَمْهُ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (لِتَقْدَمُ ضَمَانُهُ إِنْخ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ ضَمَانِ السَّيِّدِ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ قَدَرَ الْمَهْرَ وَقَوْلُهُ: مِنْهَا أَيِ التَّفَقُّعِ وَقَوْلُهُ: عَلِمَهُ أَيِ قَدَرَ مَا وَجَبَ إِنْخ.

هـ فَوَدَّ (لِسِي): (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ جَارَ اهـ رَوْضٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِيجَارِ اهـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (لأنه بالإذن إِنْخ).

(فَرَعُ): لَوْ زَوَّجَ عَبْدَهُ بِأَمَتِهِ أَنْفَقَ عَلَيْهِمَا بِحُكْمِ الْمِلْكِ فَإِنْ أَتَى الْعَبْدُ مِنْهَا بِأَوْلَادٍ فَإِنْ أَعْتَقَهَا السَّيِّدُ

بِالْإِذْنِ فَقَالَ لَا يَضْمَنُ بِإِذْنِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الْاجْتِرَاضَ لَا يَتَدَفَّعُ بِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فَإِنْ أَرَادَ نُفِي الْاجْتِرَاضَ فَقَبِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَى. هـ فَوَدَّ: (لِيَكُونَ نَصًّا فِي الْأَوَّلِ) فِي التَّصْيَةِ نَظَرُ.

هـ فَوَدَّ: (مَنْعُوعُ إِنْخ) فِي صِلَاحِيَّةٍ مَا ذَكَرَهُ سَنَدًا لِهَذَا الْمَنْعِ لِلْسَّنَدِيَّةِ بَحْثٌ لَا يَخْفَى. هـ فَوَدَّ: (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ وَلَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ فِيهِمَا أَيِ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ جَارَ أَيِ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُسْتَأْجَرِ انْتَهَى فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِالْإِيجَارِ. هـ فَوَدَّ: (لأنه) أَيِ السَّيِّدِ.

رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ فِيهِمَا وَلَا يُعْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي النَّكَاحِ بَلِ الْحَادِثُ (بَعْدَ النَّكَاحِ) وَوُجُوبِ الدَّفْعِ وَهُوَ فِي مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ بِفَرْضٍ صَحِيحٍ أَوْ وَطْءٍ وَمَهْرٍ غَيْرِهَا الْحَالُ بِالْعَقْدِ وَالْمُؤْجَلُ بِالْخُلُولِ وَفِي التَّفَقُّعِ بِالْتَمَكِينِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ فِي إِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ كَسْبُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَإِنْ تَأَخَّرَ الضَّمَانُ عَنْهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ حَالَةَ الْإِذْنِ ثُمَّ لَا هُنَا كَمَا مَرَّ (الْمُعْتَادِ) كَالْحِرْفَةِ (وَالنَّادِرِ) كَلَقْطَةٍ وَوَصِيَّةٍ، وَكَيْفِيَّةُ تَعَلُّقِهِمَا بِالْكَسْبِ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ كُلُّ يَوْمٍ فَيُؤَدَّى مِنْهُ التَّفَقُّعُ لَأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا نَاجِزَةٌ ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صُرِفَ لِلْمَهْرِ الْحَالِ حَتَّى يَفْرُغَ ثُمَّ يُصْرَفُ لِلسَّيِّدِ وَلَا يُدْخَرُ مِنْهُ شَيْءٌ لِلتَّفَقُّعِ أَوْ الْخُلُولِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِعَدَمِ وَجُوبِهِمَا وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ يُصْرَفُ لِلْمَهْرِ أَوَّلًا ثُمَّ لِلتَّفَقُّعِ حَمَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ الْمَهْرَ كُلَّهُ . وَنَازَعَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمَقَالَتَيْنِ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ كُلُّ مَنْ هَذِينَ لِأَنَّهُمَا ذَوْنِ فِي كَسْبِهِ فَيُصْرَفُ عَنْمَا شَاءَ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ التَّفَقُّعِ وَهُوَ الْقِيَاسُ (فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ) فَيَجِبَانِ (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ).....

وَأَوْلَادُهَا فَتَفَقَّطَتْهَا فِي كَسْبِ الْعَبْدِ وَتَفَقُّعُ أَوْلَادِهَا عَلَيْهَا فَإِنْ أَعْسَرَتْ فَفِي يَبْتِ الْمَالِ وَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ دُونَهَا فَتَفَقَّطَتْهَا عَلَى الْعَبْدِ كَحُرِّ تَزَوُّجِ أُمِّهِ وَتَفَقُّعُ الْأَوْلَادِ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُمْ مِلْكُهُ أَهْ مُعْنِي . قَوْلُهُ : (رَضِيَ بِصَرْفِ كَسْبِهِ الْخ) إِطْلَاقُهُ مَحَلًّا تَأْمَلُ بِالنِّسْبَةِ لِإِعَامَتِي لَمْ يَطْرُدْ عُرْفُ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ بِذَلِكَ بَلْ قَدْ يَطْرُدُ الْعُرْفُ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي بِخِلَافِ ذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّغْلِيلَ الْمَذْكُورَ نَظَرًا لِلْغَالِبِ كَمَا يَقِيْدُهُ قَوْلُ عِ ش قَوْلُهُ : وَهُمَا فِي كَسْبِهِ هَلْ وَلَوْ خَصَّه بِأَحَدِهِمَا أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا؟ تَأْمَلُ كَذَا فِي هَامِشٍ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي النَّكَاحِ إِذْنٌ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَنَهَاهُ عَنِ الْأَدَاءِ فَإِنَّهُ إِذَا غَرِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الْأَصْلِ أَهْ . قَوْلُهُ : (وَلَا يُعْتَبَرُ الْخ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ بِالتَّجَارَةِ وَأَمَّا الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَسْبُهُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِذْنِ وَلَوْ قَبْلَ النَّكَاحِ . قَوْلُهُ : (وَوُجُوبُ الدَّفْعِ الْخ) عَطَفَ عَلَى النَّكَاحِ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَيِ وَجُوبُ الدَّفْعِ أَهْ عِ ش . قَوْلُهُ : (وَمَهْرٌ غَيْرُهَا) عَطَفَ عَلَى مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ . قَوْلُهُ : (الْحَالُ بِالْعَقْدِ الْخ) أَيِ إِذَا كَانَتْ مُطِيقَةً لِلْوَطْءِ فَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُطِيقُهُ كَانَ زَوْجُ أُمَّتِهِ الصَّغِيرَةِ بَرَقِيْقِي فَلَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْإِطَاقَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّدَاقِ أَهْ عِ ش . قَوْلُهُ : (وَفِي التَّفَقُّعِ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي مَهْرٍ مُقَوَّضَةٍ . قَوْلُهُ : (فِي الضَّمَانِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ وَقَوْلُهُ : كَسْبُهُ نَائِبٌ فَاعِلٍ (اغْتَبِرَ) وَقَوْلُهُ : عَنْهُ أَيِ الْكَسْبِ وَقَوْلُهُ لِثُبُوتِ الْمَضْمُونِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ الْخ . قَوْلُهُ : (أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي كَسْبِهِ الْخ) أَيِ وَجُوبًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ لَأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَهْ عِ ش . قَوْلُهُ : (إِلَيْهَا) أَيِ التَّفَقُّعِ . قَوْلُهُ : (فِي الْمُسْتَقْبَلِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوقَيْنِ . قَوْلُهُ : (وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ : جُمْلَةُ الْخ . قَوْلُهُ : (فِي الْمَقَالَتَيْنِ) هُمَا قَوْلُهُ وَكَيْفِيَّةُ تَعَلُّقِهِمَا الْخ وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ الْخ أَهْ عِ ش . قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْقِيَاسُ) مُعْتَمَدٌ أَهْ عِ ش . قَوْلُهُ (لِسِي) : (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ وَكَذَا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِّبْحُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى الْوُجُوبِ

قَوْلُهُ فِي (لِسِي) : (فِيمَا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا بَقِيَ الرِّبْحُ وَرَأْسُ الْمَالِ إِلَى



ولو قبل الإذن في النكاح (وكذا رأس مال في الأصح) لأنه لزمه بعقيد مأذون فيه فكان كذبن التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويُفترق أيضًا بأن القن لا تعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفّره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لأنه مفوض لربأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضًا فإذا لم يف أحدهما به كُمل من الآخر (وإن لم يكن مكتسبًا ولا مأذونًا له) أو زاد على ما قدر له (ففي ذمته).....

فَلِلسَيِّدِ إِتْلَافُهُمَا قَبْلَهُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ بَحَثْنَا مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ اه سم. ه قوله: (ولو قبل الإذن) إلى قول المتن ولو نكح فاسدًا في النهاية إلا قوله ويُمكنُ إلى ولم يتعلق وقوله: خلافًا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المعنى إلا قوله إن تكفل إلى لم يتعلق به حق إلا قوله إن تكفل إلى المتن. ه قوله: (لأنه) أي دين المهر والتفقه. ه قوله: (وبه فارق إلخ) أي بالتعليل المذكور ما مر أي في قوله ولا يُعتبر كسبه إلخ اه ع ش. ه قوله: (ويجبان في كسبه هنا إلخ) هل محلّه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدّم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الرّوض يقتضي الثاني اه سم والذي يتّجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلًا عن حاشية المحلّي لعميرة ما نصّه الظاهر أن مثل ذلك أكسابه بغير التجارة التي بعد الإذن ولو قبل النكاح اه سيّد عَمَزَ عبارة ع ش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الرّوض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيّد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البخيري بعد كلام طويل فيستفاد من مجموع صنيعه أي شرح م ر وصنيع ع ش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الرّوض إنما هو في أن كلاً منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقاً من حيث إن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الإذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعد الإذن ولو قبل النكاح. ه قوله: (أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي ما ذكر من المهر والتفقه.

ه قوله (لشي): (وإن لم يكن مكتسبًا) إما لعدم قدرته أو لكونه مُحْتَرَفًا مَحْرُومًا اه معني اه. ه قوله: (أو زاد إلخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيّد اه رشيدي عبارة سم أي كأن إذن له السيّد أن يتزوّج بعشرة فتزوّج بأحد عشر اه. ه قوله (لشي): (ففي ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه إن رضيت بالمقام

الوجوب فَلِلسَيِّدِ إِتْلَافُهُمَا قَبْلَهُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ بَحَثْنَا مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ. ه قوله: (ويجبان في كسبه هنا أيضًا) هل محلّه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدّم في غير المأذون؟ فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الرّوض يقتضي الثاني. ه قوله: (أو زاد على ما قدر له) أي كأن إذن السيّد له أن يتزوّج بعشرة فتزوّج بأحد عشر. ه قوله في (لشي): (ففي ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة للزيادة.

يُطَالَبُ بِهِ إِذَا عَتَقَ لِرُجُوبِهِ بِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ (وَفِي قَوْلِ عَلَى السَّيِّدِ) لِأَنَّ الْإِذْنَ لِمَنْ هَذَا حَالُهُ التَّزَامُ لِلْمُؤْنِ .

(وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّفَقُّعَ وَيُمْكِنُ رُجُوعُ إِنْ تَكْفَّلَ الْآتِي وَمَفْهُومُهُ لِهَذِهِ أَيْضًا وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِلغَيْرِ كَرَهْنٍ وَإِلَّا اشْتَرَطَ.....

مَعَهُ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لَزِمَ لِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ فَيَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ كَبَدَلِ الْقَرْضِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ إِذْ لَا جُنَايَةَ مِنْهُ وَلَا بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْفَصْلِ اهْ مُعْنِي . ٥ فَوُدَّ: (يُطَالَبُ بِهِ) أَيُّ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ وَمَا زَادَهُ الْعَبْدُ عَلَى مَا قَدَّرَهُ السَّيِّدُ .

٥ فَوُدَّ (السَّيِّدُ): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ وَتَجَوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيَتَجَبَّهَ مِنْهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ اهْ قَالَ فِي الرُّوْصِ وَشَرْحِهِ: وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَنَفَقَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ اهْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَفَتَ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي اهْ سَم . ٥ فَوُدَّ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ . ٥ فَوُدَّ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: (إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ الْأَقْلُ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ مَأْذُونًا وَلَا مُكْتَسِبًا أَمَّا هُوَ فَكُلُّ مَنْ الْمُسَافَرَةُ بِهِ وَاسْتِخْدَامُهُ لَا يَقُوْتُ شَيْئًا فَكَيْفَ يُشْتَرَطُ التَّكْفُّلُ وَيَلْزَمُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورَانِ بَلْ لَعَلَّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ مَعَهُ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ وَرِبْحِهِ مَا يَبْقَى بِالْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ لَاتَهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِذَلِكَ وَفِيهِ وَفَاءٌ بِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّكْفُّلِ وَلَا إِلَى لَزُومِ الْأَقْلِ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَم . أَقُولُ: وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِاحْتِمَالِ تَلَفٍّ مَا بِيَدِهِ وَلَوْ بِإِثْلَافِ السَّيِّدِ كَمَا مَرَّ وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا رَدَّهُ الْمُعْنِي فِي شَرْحِهِ وَفِي قَوْلِ يَلْزُمُهُ الْمَهْرُ وَالتَّفَقُّعُ بِمَا نَصَّهُ قَالَ بَعْضُهُمْ: جَمِيعٌ مَا سَبَقَ فِي عِبْدٍ كَسَبَ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْكَسْبِ جُمْلَةً فَالظَّاهِرُ أَنَّ لِسَيِّدِ السَّفَرِ بِهِ وَاسْتِخْدَامَهُ حَضْرًا مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ شَيْءٌ اهْ . وَهَذَا بَحْثٌ مَرْدُودٌ لِأَنَّ اسْتِخْدَامَهُ يَقَابِلُ بِأَجْرَةٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْأَصْحَابِ: يَلْزُمُهُ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ إِلَى آخِرِهِ اهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ . ٥ فَوُدَّ: (وَمَفْهُومُهُ) أَيُّ رُجُوعُ مَفْهُومِ إِنْ تَكْفَّلَ الْإِنْسَانُ . ٥ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيُّ كَرْجُوعِهِ لِمَسْأَلَةِ الْإِسْتِخْدَامِ . ٥ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (تَكْفَّلَ الْمَهْرَ) وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ الْعَبْدِ رِضَاهُ أَيُّ الْغَيْرِ اهْ سَم . ٥ فَوُدَّ: (كَرَهْنٍ) أَيُّ أَوْ اسْتِجَارٍ أَوْ كِتَابَةِ أَوْ جُنَايَةِ اهْ . حَلَبِيٌّ .

٥ فَوُدَّ (السَّيِّدُ): (وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ) قَالَ التَّائِيْرِيُّ وَتَجَوِيزُ السَّفَرِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا ظَاهِرًا أَمَّا لَوْ كَانَ حَالًا وَالْعَبْدُ قَادِرٌ فَيَتَجَبَّهَ مِنْهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ انْتَهَى قَالَ فِي الرُّوْصِ وَشَرْحِهِ: وَعَلَى السَّيِّدِ إِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُمَا الْأَقْلُ كَمَا سَبَقَ أَيُّ الْأَقْلُ مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلِ مُدَّةِ السَّفَرِ وَنَفَقَتِهَا مَعَ الْمَهْرِ انْتَهَى وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمُدَّةِ السَّفَرِ مَا عَدَا وَفَتَ التَّمَتُّعِ إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي . ٥ فَوُدَّ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ) هَلْ يَقْيَدُ بِالْحَالِ وَإِلَّا كَفَى تَكْفُّلُ التَّفَقُّعِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي: (كَذَا قِيلَ وَيُرَدُّ الْإِنْسَانُ) . ٥ فَوُدَّ: (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّفَقُّعَ)، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي (إِنْ تَكْفَّلَ الْمَهْرَ وَالتَّفَقُّعَ) وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ الْأَقْلُ الْإِنْسَانُ) لَعَلَّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ الْآخِرِ وَهُوَ

رضاه (وَيُقَوِّتُ الاستمتاع) عليه إلمامه الرقبة فَقَدْ حَقَّ نعم، للعبد استصحاب زوجته معه والكراء من كسبه فإن لم يطالبها للسفر معه فنفتها باقية بحالها (وإذا لم يُسافر به أو سافر به معها (لزمه تخليته ليلاً) أي بعضه الآتي في الأمة ووقت فراغ شغل بعد النزول في السفر فيما يظهر خلافاً لما يوهمه كلام الماوردي ثم رأيت الزركشي صرح بنحو ذلك (للاستمتاع) لأنه وقت ومن ثم لو كان عمله ليلاً انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما إذا لم تكن بمنزل سيده لتمكن منها كل وقت قال الأذري ومحلّه إن كان يدخل عليها كل وقت وإلا كان يتخذ منه جميع التهار في نحو زوجه فلا فرق .

(ويستخذه نهاراً إن تكفل المهر والتفقة) أي تحمّلها وهو موسر أو أداها ولو مُغسراً (والأ) فيخلّيه لكسبهما) لإحالة حقوق النكاح على كسبه (وإن استخذه نهاراً (بلا تكفل) أو حبسه بلا استخدام (لزمه الأقل من أجره مثل) له مدة الاستخدام أو الحبس أي من ابتدائه.....

قول (س): (وَيُقَوِّتُ) بالتصّب من التقويت . قول: (للعبد استصحاب زوجته إلخ) فإن امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيد لها إذا كانت رقيقة سقطت نفقتها مغني وروض مع شرحه . قول: (والكراء) أي لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضرة سيّد عَمَر . قول: (في الأمة) أي المُرَوَّجَة اه سم . قول: (وَوَقْتُ إلخ) عطف على ليلاً . قول: (فيما يظهر إلخ) راجع إلى قوله وقت إلخ . قول: (انعكس الحكم) أي قلزمه تخليته نهاراً للاستمتاع وقوله: وقيد جمع ذلك أي قول المصنف لزمه تخليته ليلاً اه سم . قول: (ومحلّه) أي التقييد بما ذكر وقال سم أي محل الكون بمنزل سيده اه . قول: (كل وقت) ليتأمل المراد به فإن ظاهره مشكّل إذ لا يتم إلا بتغيط سيده له بالكلية فكان المراد العموم العرفي الحقيقي اه سيّد عَمَر . قول: (ولا فرق) أي بين كونها بمنزل السيد أو لا اه سم . قول: (أو تحمّلها وهو موسر إلخ) فيه أمران الأول أنه يلزمه موافقته في الصورتين أعني إذا كان موسراً أو أدى وإلا فلا والثاني أنه إذا تكفل بشيء لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر م ر اه سم . قول: (أي من ابتدائه إلخ) مجرد تصوير والمراد الأقل من أجره مدة الاستخدام أو الحبس وكل المهر إلخ اه سم .

من ليس مادوناً ولا مكتسباً أما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا بقوت شيئاً فكيف يشترط التكفل ولزوم الأقل المذكوران بل لعله أيضاً في غير المادون الذي معه من مال التجارة وربحه ما يوفي بالمهر والتفقة لانهما يتعلّقان بذلك وفيه وفاء بهما فلا حاجة إلى اشتراط التكفل ولا إلى لزوم الأقل المذكورين فليتأمل . قول: (رضاء) أي الغير . قول: (في الأمة) أي المُرَوَّجَة . قول: (وقيد جمع ذلك) أي اللزوم . قول: (ومحلّه) أي محل الكون بمنزل سيده . قول: (أي تحمّلها وهو موسر إلخ) فيه أمران الأول أنه يلزمه موافقته في الصورتين أعني إذا كان موسراً أو أدى وإلا فلا والثاني إذا تكفل بشيء لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر م ر .

إلى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلاً كذا قيل ويؤدّه ما مرّ أنّ الكسب لا يُصرف إلا للحال ولا يُدخّر منه شيءٌ لِحلول المؤجل (والتفقه) أي المؤنة مُدة أحد دينك أيضاً فإن لم يكن مهرٌ أو كان وهو مؤجلاً فيما يظهر لما قرّرتَه فالأقلّ من الأجرة والتفقه كما هو ظاهرٌ وذلك لأنّ أجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه الإتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبيّ فإنّه يلزمه أجره المثل مطلقاً ويؤخذ من ذلك أنّ استخدامه بلا تكفّل وحيشه بلا استخدام ولا تكفّل لا إثم عليه فيه لأنّه لا ضرر على الزوجة منه بوجهٍ خلافاً لما قد يُتوهّم من قوله إن تكفّل الخ والحاصل كما علّم ممّا قرّرت به المتن أنّه في صورتي السّفَر والاستخدام إن تكفّل بالمهر والتفقه لزماء وإن لم يتكفّل أو تكفّل بالأقلّ السّابق لم يلزمه إلا الأقلّ وأنّ الخيرة في ذلك إليه خرج بنهاراً ما لو استخدمه ليلاً أو نهاراً فلا يلزمه في مُقابلة الليل شيءٌ ويتعيّن فرضه فيمنّ عمله نهاراً وإلا كالأثونيّ فالليل في حقّه كالنهار كما مرّ وفي استخدام ليل لا يُعطّل عليه شغله نهاراً وإلا فيلزمه هنا الأقلّ أيضاً فيما يظهر (وقيل يلزمه المهر والتفقه) مطلقاً لأنّه رُبما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويؤدّ بأنّ الأصل خلاف ذلك

• قوله: (إلى وقت المطالبة) أي والصورة أنّ الاستخدام أو الحبس باقٍ بقرينة ما قبله اهـ رشيدّي.  
• قوله: (أحد دينك) أي الاستخدام والحبس اهـ سم. • قوله: (أي كأجرة الجمل) • قوله: (فإن لم يكن مهرٌ) أي كان أبرأته أو كانت مفوضة ولم يوجد قرض ولا وطء. • قوله: (وذلك) أي لزوم الأقلّ.  
• قوله: (مطلقاً) أي أقلّ كانت أو أكثر اهـ ع ش. • قوله: (من ذلك) أي من قول المتن وإن استخدمه الخ. • قوله: (لأنّه لا ضرر الخ) أي للزوم السيد أقلّ الأمرين من الأجرة والتفقه والمهر اهـ ع ش.  
• قوله: (لزماء) ظاهره أنّ اللزوم لا يتوقّف على علمه بقدرهما اهـ سم. • قوله: (في ذلك) لعلّ المراد في التكفّل وعديّه اهـ سم. • قوله: (قرضة) أي قوله: لو استخدمه ليلاً الخ. • قوله: (كالأثونيّ) والأثونيّ وزانٌ رسول قال الأزهريّ هو للحمام والجصاصة وجمعه العرب على اثنتين بئائين وآثن بالمكان أثو من باب فعَد أقام اهـ ع ش. • قوله: (فالليل في حقّه كالنهار) أي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه أقلّ الأمرين من أجره خدمة الليل الخ ع ش و رشيدّي. • قوله: (كما مرّ) أي من مطلق كون الليل في حقّه كالنهار وإن كان ما مرّ في تخلّيه للإستمتاع وهنا في لزوم الأقلّ المذكور اهـ رشيدّي. • قوله: (وفي استخدام ليل الخ) المراد أنّه إن كان عمله ليلاً يُعطّل شغله نهاراً يلزمه الأقلّ المذكور وإن كان عملاً المعتاد نهاراً هكذا ظهر فليراجع اهـ رشيدّي. • قوله: (مطلقاً) أي سواء كانا قدر الأجرة أو زاد عليها.  
• قوله: (بالجميع) أي جميع المؤن السابقة والآخرة اهـ ع ش.

• قوله: (أحد دينك) أي الاستخدام والحبس. • قوله: (ويؤخذ الخ) كذا شرح م ر. • قوله: (لزماء) ظاهره أنّ اللزوم لا يتوقّف على علمه بقدرهما. • قوله: (في ذلك) لعلّ المراد في التكفّل وعديّه.  
• قوله: (وفي استخدام الخ) كذا شرح م ر.

وعلى الوجهين المراد نفقة مُدَّة نحو الاستخدام كما مرَّ وقيل مُدَّة النكاح .  
 (ولو نكح فاسداً) لعدم الإذن أو لفقْد شرط كُمُخَالَفَةِ لِمَا ذُوْن (ووَطِئَ فَمَهْرٌ مِثْلُ) يجبُ (في  
 ذِمَّتِهِ) لِحُصُولِهِ بِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ نَعَمْ، لو أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْفَاسِدِ بِخُصُوصِهِ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ وَمَالِ  
 تِجَارَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْلَقَ لِانْصِرَافِهِ لِلصَّحِيحِ فَقَطْ (وَفِي قَوْلِي فِي رَقَبَتِهِ) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ وَمَحَلُّ  
 الْخِلَافِ فِي حُرَّةٍ بِالْغِيَةِ عَاقِلَةٍ رَشِيدَةٍ مُسْتَقِظَةٍ سَلِمَتْ نَفْسُهَا بِاخْتِيَارِهَا أَوْ أَمَةٍ سَلِمَها سَيِّدُهَا  
 فَإِنْ فُقِدَ شَرَطٌ مِنْ ذَلِكَ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ لِأَنَّهُ جَنَائَةٌ مُحَضَّةٌ .  
 (وَإِذَا زَوَّجَ) السَّيِّدُ (أَمَتَهُ) غَيْرَ الْمُكَاتَبَةِ كِتَابَةً صَحِيحَةً سِوَاءَ مُحَرَّمَةٍ وَغَيْرِهَا (اسْتَخْدَمَهَا) بِنَفْسِهِ  
 أَوْ نَائِبِهِ أَمَّا هُوَ فَلَا تَعَلُّقَ لَهُ.....

قوله: (لعدم الإذن) إلى قوله ويُعتبر في قيامه في النهاية والمُعني . قوله: (لعدم الإذن إلخ) .  
 (فروع): لو أَتَكَرَّ السَّيِّدُ الإِذْنَ لِلْعَبْدِ فِي النِّكَاحِ وَأَدْعَتْ الزَّوْجَةُ عَلَى السَّيِّدِ أَنَّ كَسْبَ الْعَبْدِ مُسْتَحَقٌّ لِي  
 بِمَهْرِي وَتَفَقَّيْتُ سَمِعْتُ دَعْوَاهَا وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ تَخْلِيَّتُهُ لِيَكْتَسِبَ  
 الْمَهْرَ وَالتَّفَقُّهُ وَلَوْ اشْتَرَى الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ لِسَيِّدِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ وَلَوْ بِإِذْنِهِ لَمْ يَنْقَسِحِ النِّكَاحُ وَلَوْ اشْتَرَى الْمُبْعُوضُ  
 زَوْجَةً بِخَالِصٍ مِلْكِهِ أَوْ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ وَلَوْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ فِي الْأَوَّلَى  
 وَجُزْءٌ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الْوُطْءُ حَيْثُ لَوْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطْؤُهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ اهـ  
 مُعْنِي . قوله: (نعم إلخ) عبارة المُعْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ نَعَمْ إِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ أَوْ فَسَدَ  
 الْمَهْرُ دُونَ النِّكَاحِ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ لَوْ جُودَ إِذْنُ سَيِّدِهِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَعَمْ إِنْ عَيَّنَّ لَهُ الْمَهْرَ فَيُتْبَغَى  
 أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْكَسْبِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُعَيَّنِ اهـ . قوله: (لو أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ إلخ) يَتَرَدَّدُ  
 النَّظَرُ فِي وَلِيِّ الْمَحْجُورِ لَوْ أَذِنَ لَهُ هَلْ يَكُونُ كَذَا إِنْ السَّيِّدُ فَيَتَعَلَّقُ الْمَهْرُ بِذِمَّتِهِ أَوْ كَلَّا إِنْ أَذِنَ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي  
 الْمَهْرِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَوْلُهُ: لَوْ أَذِنَ لَهُ أَيْ لِلْعَبْدِ وَقَوْلُهُ:  
 بِذِمَّتِهِ لَعَلَّ مِنْ تَحْرِيفِ التَّائِيخِ وَأَصْلُهُ بِكَسْبِهِ . قوله: (فإن فُقِدَ شَرَطٌ مِنْ ذَلِكَ) بَأَنَّ كَانَتْ حُرَّةً طِفْلاً أَوْ  
 مَجْنُونَةً أَوْ وَطِئَتْ مُكْرَهَةً أَوْ نَائِمَةً أَوْ كَانَتْ أَمَةً لَمْ يُسَلِّمْهَا سَيِّدُهَا اهـ مُعْنِي . قوله: (غير المُكَاتَبَةِ) أَيْ  
 وَالْمُبْعُوضَةِ أَمَّا هُمَا فَسَتَاتِيَانِ .

قوله (استخدمها نهاراً إلخ) هذا عكس الأمة المُسْتَأْجَرَةِ لِلْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ سَيِّدُهَا تَسْلِيمُهَا  
 لِلْمُسْتَأْجِرِ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا إِلَى وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنَ الْخِدْمَةِ عَادَةً وَالْمُسْتَأْجَرَةُ لِلْإِضْرَاعِ يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا لَيْلًا

قوله: (نعم لو أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْفَاسِدِ إلخ) عبارة الرُّوْضِ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْفَاسِدِ أَوْ فَسَدَ الْمَهْرُ فَقَطَّ أَي  
 دُونَ النِّكَاحِ تَعَلَّقَ أَيْ الْمَهْرُ بِكَسْبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَالِ تِجَارَتِهِ ثُمَّ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنْ عَيَّنَّ الْمَهْرَ فَيُتْبَغَى  
 أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْكَسْبِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُعَيَّنِ انْتَهَى وَهَلْ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الإِذْنَ فِي  
 الْفَاسِدِ يَسْتَفِيدُ بِهِ الصَّحِيحُ أَيْضًا .

قوله في (استخدمها نهاراً إلخ) قال في الرُّوْضِ مِنْ زِيَادَتِهِ هُنَا بَعَكْسِ الْمُسْتَأْجَرَةِ

نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرْعِ وَالرُّكْبَةِ وَأَمَّا نَائِبُهُ لِأَجْنَبِيٍّ فَلَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ نَظَرٌ وَلَا خَلْوَةٌ (نَهَارًا) أَوْ أَجْرَهَا إِنْ شَاءَ لِيَقَاءَ مَلِكَهُ وَهُوَ لَمْ يَنْقُلْ لِلزَّوْجِ إِلَّا مَنَفْعَةَ الْإِسْتِمْتَاعِ فَقَطْ (وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) أَيِ وَقْتُ فَرَاغِ الْخِدْمَةِ فِي عَادَةِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَالْتَّصُّ عَلَى الثَّلَاثِ تَقْرِيبٌ بِاعْتِبَارِ عَادَةِ بَعْضِ الْبِلَادِ وَيُعْتَبَرُ فِي قِيَامِهِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ الْعَادَةُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَتْ حِرْفَتُهُ لَيْلًا لَمْ يَلْزَمِ السَّيِّدُ تَسْلِيمُهَا لَهُ نَهَارًا إِلَّا إِنْ كَانَتْ حِرْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا كَمَا

وَنَهَارًا اهْ مُعْنِي . قَوْلُهُ : (نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرْعِ وَالرُّكْبَةِ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا اهْ نِهَايَةُ أَيِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالْمُعْنِي وَالْأَسَى . قَوْلُهُ : (وَهُوَ الْخ) أَيِ السَّيِّدُ اهْ مُعْنِي . قَوْلُهُ : (عَلَى الثَّلَاثِ) بِمَعْنَى مَا بَعْدَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ اهْ مُعْنِي . قَوْلُهُ : (فِي قِيَامِهِ) أَيِ السَّيِّدِ . قَوْلُهُ : (حِرْفَتُهُ) أَيِ الزَّوْجِ . قَوْلُهُ : (لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ الْخ) وَلَوْ كَانَتْ مُحْتَرَفَةً وَقَالَ الزَّوْجُ تَخَرَّفْتُ لِلْسَّيِّدِ عِنْدِي أَيِ وَسَلَّمُوهَا لِي لَيْلًا وَنَهَارًا لَمْ يَلْزَمْهُ إِجَابَتُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَبْدُو لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْحِرْفَةِ وَاسْتِخْدَامُهَا مُعْنِي وَنِهَايَةُ وَفِي سَمْعِ الْكَثَرِ مِثْلُهُ . قَوْلُهُ : (إِلَّا إِنْ كَانَتْ حِرْفَةُ السَّيِّدِ الْخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ حِرْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَّحَ النَّاشِرِيُّ لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَّحَ أَنَّ الْمُجَابِبَ حِينَئِذٍ الزَّوْجُ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ أَنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ فَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ أَسَلَّمُهَا لَيْلًا عَلَى عَادَةِ النَّاسِ الْغَالِبَةِ وَطَلَبَ زَوْجُهَا ذَلِكَ نَهَارًا لِإِرَاحَتِهِ فِيهِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ إِجَابَةُ الزَّوْجِ كَمَا لَوْ أَرَادَ السَّيِّدُ أَنْ يُبَدِّلَ عِمَادَ السُّكُونِ الْغَالِبِ وَهُوَ اللَّيْلُ بِالنَّهَارِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ مِنْ تَرُدُّهِ لِلْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُ تَسْلِيمِ الْأَمَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا حَيْثُ كَانَتْ لَا كَسْبَ لَهَا وَلَا خِدْمَةَ فِيهَا لِزِمَانَةٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ حَبَلٍ أَوْ غَيْرِهَا إِذْ لَا وَجْهَ لِحَبْسِهَا حِينَئِذٍ اهْ نِهَايَةُ وَنَقَلَ الْمُحَشِّي كَلَامَ الْجَلَالِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ الشَّارِحُ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ أَقُولُ يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بِمُوَافَقَةِ مَطْلُوبِ الزَّوْجِ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لِلْعَادَةِ وَالْعُزْفِ الْغَالِبِ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَلَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ وَكَذَا فِي عَشْرٍ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ .

لِلْخِدْمَةِ أَيِ فَإِنَّمَا يَلْزَمُ سَيِّدَهَا تَسْلِيمُهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ نَهَارًا وَلَيْلًا إِلَى وَقْتِ التَّوَمِّ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِيَسْتَوْفِيَ فِي مَنَفَعَتِهَا الْآخَرَى . قَوْلُهُ : (غَيْرِ الْمَكَاتِبَةِ) أَمَّا هِيَ فَسَتَانِي . قَوْلُهُ : (نَظَرُ مَا عَدَا الْخ) وَالْخَلْوَةُ بِهَا شَرْحُ م . ر . قَوْلُهُ : (إِلَّا إِنْ كَانَتْ حِرْفَةُ السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنْهَا لَيْلًا أَيْضًا الْخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَتْ حِرْفَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورَةُ نَهَارًا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ نَهَارًا وَبِهِ صَرَّحَ النَّاشِرِيُّ حَيْثُ قَالَ : قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ حِرْفَةُ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ لَيْلًا جَوَازٌ ذَلِكَ أَيِ التَّسْلِيمِ نَهَارًا لِلْسَّيِّدِ جَزْمًا لِأَنَّ نَهَارَ الزَّوْجِ وَقْتُ سَكْنِهِ وَلِهَذَا جَعَلُوهُ عِمَادَ الْقِسْمِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ وَخَذَهُ كَذَلِكَ أَيِ حِرْفَتُهُ لَيْلًا وَرَضِيَ السَّيِّدُ بِتَسْلِيمِهَا نَهَارًا فَذَلِكَ وَلَا فُلَيْسَ لَهُ طَلَبُهَا نَهَارًا وَتَعْطِيلُ خِدْمَتِهَا عَنِ السَّيِّدِ انْتَهَى لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ رَجَّحَ أَنَّ الْمُجَابِبَ الزَّوْجُ فِيمَا لَوْ كَانَتْ حِرْفَتُهُ لَيْلًا فَطَلَبَ السَّيِّدُ التَّسْلِيمَ لَيْلًا وَطَلَبَ هُوَ التَّسْلِيمَ نَهَارًا وَهُوَ قِيَاسُ عَكْسِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِنَّ إِجْبَارَ السَّيِّدِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ .

بحثه الأذرعِي ويبحث أيضًا أنه لو سلّمها له نهارًا فامتنع أُجبرَ إن كانت جزفته ليلاً ولو كانت جزفها ليلاً والسيد لا يستخداها إلا فيه وجزفة الزوج نهارًا فهل يُجبرُ السيد على تسليمها له ليلاً وإن ضاع حقه أو لا وإن ضاع حق الزوج كلُّ مُحْتَمَلٍ، وظاهر كلامهم الأول وأنه لو لم يُمكن استخداها في شيء وطلب الزوج تسلّمها ليلاً ونهارًا أُجبرَ السيد على ذلك وله وجه أما المُكاتبَةُ كتابَةٌ صحيحة فتسلّم ليلاً ونهارًا على ما قاله الماوردي وإنما يُتجه إن لم يُفوت ذلك عليها تحصيل النجوم وإلا فللسيد منعه من التهار، والمُبْعُضَةُ في نوبتها كحرّة وفي نوبة السيد كقنّة فإن لم تكن مُهاياة فكقنّة على الأوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) أي حين إذ سلّمت له تسليمًا ناقصًا كالليل فقط (في الأصح) لعدم التمكين التام كما لو سلّمت الحرّة

قوله: (وبحث إلخ) أي الأذرعِي. قوله: (أُجبرَ إلخ) وفاقًا لِلنّهاية والمُغني. قوله: (إلا فيه) أي الليل. قوله: (أو لا) أي لا يُجبر. قوله: (وأنه إلخ) عطف على الأول. قوله: (أما المُكاتبَةُ) إلى المتن في النّهاية والمُغني إلا قوله وإنما يُتجه إلى والمُبْعُضَةُ. قوله: (فإن لم تكن مُهاياة فقنّة) قضيت أنه يستخداها ولو ليلاً ونهارًا لا يلزمه لها شيء في مُقابلة جزئها الحرّ ولعل وجه أنها لما لم تطلب المُهاياة مع إمكانها أسقطت حقّها المُتعلّق بجزئها الحرّ.

(فرغ) حبس الزوج الأمة عن السيد ليلاً ونهارًا هل تلزمه النفقة وأجره ومثلها فلنُتأمل سم على منهج أقول القياس لزومهما لأنهما لسببين مُختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونُقِلَ بالدرس عن بعضهم ما يوافقه اهـ ع ش.

قوله (سني): (ولا نفقة على الزوج إلخ) مُقتضاه أن المُسقط لِنفقة الأمة هو استخداها نهارًا وليس كذلك وإنما المُسقط لها حبسها عن زوجها لأنه لو سلّمها إليه ليلاً ونهارًا وقال لها اعملي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلاً ونهارًا لم تسقط نفقتها اهـ ناشري وفيه تنبيه لا بأس به اهـ سم.

قوله: (وأنه لو لم يُمكن استخداها في شيء إلخ) والأوجه من تردّد للأذرعِي وجوب تسليم الأمة ليلاً ونهارًا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها لزمانة أو جنون أو خبل أو غيرها إذ لا وجه لِحَبْسِها عند السيد بلا فائدة شرح م ر. قوله: (وإلا فللسيد منعه من التهار) ولو كانت مُحترقة فقال الزوج: تحترق للسيد في بيتي وسلّموها ليلاً ونهارًا فليس له ذلك كثر.

قوله في (سني): (ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله: (ولا نفقة إلخ) مُقتضى كلام المُصنّف أن المُسقط لِنفقة الأمة هو استخداها نهارًا وليس كذلك إنما المُسقط لِنفقتها حبسها عن زوجها لا استخداها لأنه لو سلّمها إلى زوجها ليلاً ونهارًا وقال لها: اعملي لي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلاً ونهارًا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا بأس

نفسها ليلاً واشتغلت عن الزوج نهاراً أما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لأن سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلاً ونهاراً فتلزمه الثقة لتمام التمكين حينئذ .  
(ولو أخلى) السيد (في داره) أو جواره على الأوجه (بيتاً وقال للزوج تخلو بها فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة يمنعه ومع ذلك لا نفقة عليه وكان تخصيص ذلك لأجل الخلاف وإلا فظاهر كلامهم أنه لو عيّن له بيتاً له ولو بعيداً عنه لا تلزمه إجابته لما فيه من المنة.

قوله: (أما المهر) إلى المتن في المغني . قوله: (بذلك) أي بتسليمها ليلاً فقط اه مغني عبارة سم قوله: (بذلك) شامل للتسليم نهاراً فقط فليراجع اه . قوله: (لأن سببه الوطء إلخ) عبارة المغني لأن التسليم الذي يتمكّن معه من الوطء قد حصل اه . قوله: (أما لو سلمت له ليلاً ونهاراً إلخ) أي ولو عملت ليلاً ونهاراً للسيد كما مرّ عن التائيري . قوله: (فيلزمه الثقة) أي قطعاً اه نهاية . قوله: (أو جواره) إلى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها .  
قوله (سني): (لم يلزمه في الأصح) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لأبيه ولاية إسمه أو مروءة وخيف عليه من انفراذه فيشبه أن للسيد ذلك . قوله: (لم يلزمه ذلك) أي إجابة السيد اه مغني لانتفاء المعنى المعلّل به في حقّ ولده مع ضمنية عدم الاستقلال شرح م ر اه سم قال ع ش قوله: لو كان زوجها إلخ قد يخرج الوصي والقيّم وعبارة شيخنا الزياتي ولو كان الزوج تحت ولاية سيدها إلخ وهي شاملة لهما فليراجع اه . قوله: (ومع ذلك إلخ) عبارة المغني والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله: ولو فعل ذلك أي الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه أي حيث استخدمها السيد وإلا وجبت عليه لتسليمها له ليلاً ونهاراً اه . قوله: (ومع ذلك لا نفقة إلخ) شامل لما زاده بقوله أو جواره ومثله ما ذكره بقوله الآتي أو بعيداً عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه م ر وقال لأنه إذا لم يسلمها له إلا في هذا المكان المخصوص كان التسليم ناقصاً اه سم . قوله: (وكان تخصيص ذلك) أي البيت في داره . قوله: (لأجل الخلاف) أي الصريح .

قوله: (كما لو سلمت الحرة نفسها ليلاً إلخ) عبارة الزوج وتشرط التسليم ليلاً لوجوب المهر وليلاً ونهاراً لوجوب الثقة ولو للحرة انتهى . قوله: (بذلك) شامل للتسليم نهاراً فقط فليراجع .  
قوله في (سني): (ولو أخلى في داره بيتاً إلخ) أي وإذا أجاب لذلك .  
قوله في (سني): (لم يلزمه إلخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لأبيه ولاية إسمه أو مروءة أي كونه أمرّد وخيف عليه من انفراذه فيشبه أن للسيد ذلك لانتفاء المعنى المعلّل به في حقّ ولده مع ضمنية عدم الاستقلال شرح م ر . قوله: (ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله (أو جواره) ومثله ما ذكره بقوله الآتي أو بعيداً عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزمه م ر قال لأنه إذا لم يسلمها له إلا في هذا المكان المخصوص كان التسليم ناقصاً .



(وللسيد السفَرُ بها) إن لم يخلُ بها ولم يتعلّق بها نحو زهْنٍ أو إجارةٍ تقديمًا لحقّه الأقوى على حقّ الزوج ومن ثمّ امتنع عليه السفَرُ بها إلا بإذن السيد فإن تعلّق بها ذلك اشترطَ إذن من له الحقّ (وللزوج) تركها و (صحبتهَا) ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقةً عليه لعدم التمكين التام وإيهام كلام شارح وجوبها يُحتمل على ما إذا سلّمت له تسليمًا تامًا واختارَ السفَرُ مع سيدها وله استرداد مهر سلّمه قبل وطءٍ لا تبرّعًا على الأوجه .  
(والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويتها محلّه

قوله: (إن لم يخلُ بها) إلى قول المثني والمذهب في المغني إلا قوله وإيهام إلى وله استرداد وكذا في النهاية إلا قوله وإن لم يخلُ فقال بذلك وإن تضمّن الخلوة بها اه سم . قوله: (إن لم يخلُ بها) والمُعتمد خلوتها بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر اه سم . قوله: (ولم يتعلّق بها إلخ) عبارة المغني والنهاية نعم إن كانت الأمة مكترأة أو مزهونة أو مكاتبّة كتابةً صحيحة لم يجز لسيدها أن يسافر بها إلا برضا المكترى والمكاتبّة والجانيّة المتعلّق برقيتها مال كالمزهونة كما قاله الأذرعى إلا أن يلتزم السيد الفداء اه . قوله: (امتنع عليه) أي الزوج . قوله: (الإذن السيد) أي فلو خالف وسافر بها بغير إذن ضمن ضمان المعضوب اه ع ش .

قوله (لشي): (وللزوج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفَرِ صحبتها ولا إلزامه به اه مغني .  
قوله: (ولا نفقة عليه) أي إذا صحبتها ما لم تسلم له في السفَرِ على العادة اه ع ش . قوله: (وله استرداد إلخ) عبارة المغني فإن لم يصبها لم يلزمه نفقتها جزماً وأما المهر فإن كان بعد الدخول استقرّ وعليه تسليمه وإلا لم يلزمه وله استرداده إن كان قد سلّمه ومحلّ ذلك كما قال بعض المتأخّرين إذا سلّمه ظاناً وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يستردّ كغظائره اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرّوض وشرّحه ما نصّه قال في شرح الإزّاد أما إذا استخدها نهاراً وسلّمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد اه أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفَرِ بها اه سم . قوله: (لا تبرّعاً) أي بأن سلّمه ظاناً وجوب التسليم عليه نهايةً وأسنّى .

قوله (لشي): (أن السيد لو قتلها إلخ) أي أمته ولو خطأ أو زوجها لو لده ثم وطئها قبل الدخول كما قاله

قوله: (إن لم يخلُ بها) المُعتمد جلّ خلوتها بها لأنها معه كالمحرّم كما تقرّر في النكاح م ر .  
قوله: (امتنع عليه) أي الزوج . قوله: (وله استرداد مهر سلّمه إلخ) عبارة الرّوض وشرّحه: فإن سافر معها الزوج فذاك وإلا فله استرداد مهر من أيّ أمة لم يدخل بها إن كان قد سلّمه للسيدة بخلاف مهر من دخل بها لاستيفاره بالدخول قال بعضهم ومحلّ ذلك إذا سلّمه ظاناً وجوب التسليم عليه فإن تبرّع به لم يستردّ كما في نظائره انتهى قال في شرح الإزّاد أما إذا استخدها نهاراً وسلّمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد أي فالاسترداد إنما هو في مسألة السفَرِ بها . قوله: (ولا تبرّعاً) أي بأن سلّمه ظاناً وجوب التسليم عليه شرح الرّوض .

قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَأَلْحَقَ بِهِ تَقْوِيَّتُهَا لَهُ وَتَقْوِيَّتُهُ بِغَيْرِ قَتْلِهَا كَذَلِكَ كإِرضاعِ السَّيِّدَةِ لِأَمَتِهَا الْمُزَوَّجَةِ بَوْلَيْدِهَا أَيْ الْقَيْنِ إِذِ الْخُرُؤُ لَا يَتَزَوَّجُ الْقَيْنَةُ الطُّفْلَةَ مُطْلَقًا وَكَقَتْلِ سَيِّدِ زَوْجِ أَمَتِهِ أَيْ أَوْ قَتْلِ الْأُمَةِ لِزَوْجِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَأَنَّ الْخُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَ الْأُمَةُ أَجْنَبِيًّا) كَالزَّوْجِ (أَوْ مَاتَتْ فَلَا) يَسْقُطُ الْمَهْرُ قَبْلَ الدُّخُولِ لِأَنَّ الْخُرَّةَ كَالْمُسْلِمَةِ لِلزَّوْجِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ لَهُ التَّشَقُّقُ بِهَا وَمَنْعُهَا مِنْهُ وَلِأَنَّ الْفُرْقَةَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ لَمْ تَحْصُلْ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ وَلَا مِنْ مُسْتَحَقِّ الْمَهْرِ وَخَرَجَ بِقَتْلِ الْخُرَّةِ نَفْسَهَا قَتْلَ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ فَلَا يَسْقُطُ قَطْعًا (كَمَا لَوْ هَلَكَتَا بَعْدَ دُخُولِ) فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ قَطْعًا لِاسْتِقْرَارِهِ بِالْدُّخُولِ .

(وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً) تَزَوَّجًا صَحِيحًا وَهِيَ غَيْرُ مُفَوَّضَةٍ أَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (فَالْمَهْرُ) .....

الْبَغْوِيُّ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَتَقْوِيَّتُهَا كَتَقْوِيَّتِهِ سَوَاءٌ كَانَ عَمْدًا أَمْ خَطَأً أَمْ شِبْهَ عَمْدٍ حَتَّى فِي وَقْعِهَا فِي بَثْرِ حَفَرِهَا غَدَوَانًا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: سَوَاءٌ كَانَ الْخُ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْقَتْلِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَهْ . قَوْلُهُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ) أَيْ بِقَتْلِ السَّيِّدِ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ . قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) خَبِيرٌ وَتَقْوِيَّتُهُ الْخُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ التَّقْوِيَّتُ بِالْقَتْلِ . قَوْلُهُ: (كَإِرضاعِ السَّيِّدَةِ الْخُ) مِثَالُ تَقْوِيَّتِ السَّيِّدِ بِغَيْرِ الْقَتْلِ .

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْعَمَتُ أَوْ لَا أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى كإِرضاعِ السَّيِّدَةِ الْخُ . قَوْلُهُ: (وَكَقَتْلِ سَيِّدِ الْخُ) وَفِي الْأَنْوَارِ لَوْ قَتَلَ السَّيِّدُ زَوْجَ الْأُمَةِ أَوْ قَتَلَتْهُ الْأُمَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا وَلَوْ قَتَلَتْ الْخُرَّةُ زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَفِي بَعْضِ شُرُوحِ الْمُخْتَصَرِ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَيْ وَقَتْلِ الْأُمَةِ) عَطَفَ عَلَى قَتْلِ سَيِّدِ الْخُ . قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ الْخُ) أَيْ قَوْلُهُ: أَيْ أَوْ قَتْلِ الْأُمَةِ الْخُ .

قَوْلُ (سَيِّ) : (أَوْ مَاتَتْ) أَيْ الْخُرَّةُ أَوْ الْأُمَةُ . قَوْلُهُ: (قَبْلَ الدُّخُولِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى فَلَا كَمَا فِي الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا قَتْلُ الْأَجْنَبِيِّ الْأُمَةِ وَمَوْتُ الزَّوْجَةِ . قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَعْتَقَهَا وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُعْتَقِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْعِتْقِ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ لَا يَحْسِبُهَا إِلَى أَمَّا الْمُزَوَّجَةُ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ تُسْنُّ إِلَى قَلَوِ زَوْجَتِهِ . قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيْ الْخُرَّةُ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ) أَيْ غَيْرُ الزَّوْجِ مَالِكًا لِلْمَهْرِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ مَا إِذَا أَعْتَقَ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ قَتَلَهَا . قَوْلُ (سَيِّ) : (هَلَكَتَا) أَيْ الْخُرَّةُ وَالْأُمَةُ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُ (سَيِّ) : (فَالْمَهْرُ الْخُ) أَيْ بَعْدَ الْوَطْءِ أَهْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (قَبْلَ دُخُولِ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ .

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ خَافَ الْعَمَتُ أَوْ لَا . قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَتَقُولٍ مَعَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ .

(فَزَعُ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّ الزَّوْجَةَ الْخُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ زَوْجَهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا . (فَزَعُ آخَرُ) اشْتَرَكِ السَّيِّدُ وَأَجْنَبِيٌّ فِي قَتْلِهَا فَيَحْتَمِلُ سَقُوطَ الْمَهْرِ تَغْلِييًا لِجَانِبِ السَّيِّدِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ

أي المُسَمَّى إِنْ صَحَّ وَإِلَّا فَهُوَ الْمَثَلُ (لِلْبَائِعِ) أَوْ الْمُعْتَقِ لِوُجُوبِهِ بِالْعَقْدِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ نَعَمْ، لَا يَخْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَحْبِسُ الْعَتِيقَةَ نَفْسَهَا لِأَنَّ كِلَاهُمَا غَيْرُ مُسْتَحِقِّ لِلْمَهْرِ أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ تَرْوِجًا فَايِسًا أَوْ الْمُفَوَّضَةُ فَلَيْسَ الْإِعْتِبَارُ فِيهِمَا بِالْعَقْدِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِشَيْءٍ بَلْ بِالوُطْءِ فِيهِمَا وَالْفَرْضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْمُفَوَّضَةِ فَمَنْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي مِلْكِهِ فَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمَهْرِ (فَإِنْ طَلَّقْتَ) بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ الْعَتَقِ وَ (قَبْلَ دُخُولِ نَفْسِهِ لَهُ) لِمَا مَرَّ. (وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعْدَهُ) لُغَةً صَحِيحَةٌ لِتَمِيمٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَبَهُ فِيهِ وَإِلَّا فَصَحَّ «عَبْدَهُ» وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مُكَاتَبَةٍ (لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ) لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ ذَنْبٌ بِإِتْلَافٍ وَلَا غَيْرِهِ فَلَا يُطَالِبُهُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ وَقِيلَ وَجِبَ ثُمَّ سَقَطَ نَعَمْ، تُسَمَّى تَسْمِيَّتِهِ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى عَدَمِ نَذِيرِهَا فَلَوْ زَوَّجَهُ بِهَا تَفْوِضًا ثُمَّ وَطَّئَهَا بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَجِبْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ عَلَى الْأَوَّلِ.....

قوله: (أَيُّ الْمُسَمَّى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ طَلَّقْتَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا تَحْبِسُ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ. قوله: (لَا يَخْبِسُهَا) أَيُّ السَّيِّدِ الْمَبِيعَةَ لِتَسْلَمِ الْمَهْرِ. قوله: (وَلَا الْمُشْتَرِي) عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِي فِي لَا يَخْبِسُهَا. قوله: (لَأَنَّ كِلَاهُمَا) أَيُّ الْمُشْتَرِي وَالْعَتِيقَةِ. قوله: (أَمَّا الْمَرْجُوعَةُ إِنْ خُذَتْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مُسْتَشْنِئَةً عَنِ الْمُتَنِّ نَصْبُهَا إِلَّا مَا وَجِبَ لِلْمُفَوَّضَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ بِفَرْضٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ بَوْطِءٍ فِي نِكَاحٍ فَايِسٍ فَلِلْمُشْتَرِي كَمُتْعَةٍ أَمَةٍ مُفَوَّضَةٍ طَلَّقْتَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرْضُ وَإِنْ عَتَقْتَ أَمَتَهُ الْمَرْجُوعَةَ فَلَهَا مِمَّا ذَكَرَ مَا لِلْمُشْتَرِي وَلِمُعْتَقِهَا مَا لِلْبَائِعِ أَوْ عِبَارَةُ الْمُعْتَقِ أَمَّا إِذَا وَجِبَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ لَهُ بِأَنَّ كَانَ النِّكَاحَ تَفْوِضًا أَوْ فَايِسًا وَقَعَ الْوُطْءُ فِيهِمَا أَوْ الْفَرْضُ أَوْ الْمَوْتُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَالْمُتْعَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْفِرَاقِ لِلْمُشْتَرِي لِوُجُوبِهَا فِي مِلْكِهِ هـ. قوله: (أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْوُطْءِ وَالْفَرْضِ. قوله: (لَاشْيَ) (فَإِنْ طَلَّقْتَ إِنْ خُذَتْ) أَيُّ غَيْرِ الْمُفَوَّضَةِ فَنُصِفُهُ أَيُّ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُعْتَقِ هـ. قوله: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ لِوُجُوبِهِ بِالْعَقْدِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ هـ. قوله: (لُغَةً صَحِيحَةٌ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعْدَهُ - بِالْبَاءِ - لُغَةً إِنْ خُذَتْ وَقَوْلُهُ: وَالْأَفْصَحُ (عَبْدَهُ) أَيُّ بَدَلِ الْبَاءِ هـ. قوله: (فِي غَيْرِ مُكَاتَبَةٍ) أَيُّ وَالْمُبْعُضِ أَوْ الْمُعْتَقِ هـ. قوله: (فَلَوْ زَوَّجَهُ) أَيُّ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِهَا أَيُّ بِأَمَتِهِ هـ. قوله: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ مَا فِي الْمُتَنِّ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ أَصْلًا عِبَارَةُ الْمُعْتَقِ وَهَلْ وَجِبَ الْمَهْرُ ثُمَّ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَصْلًا؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الثَّانِي وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا زَوَّجَهُ بِهَا إِنْ خُذَتْ فَلَمَّا بَعْدَ الْوُجُوبِ فَلَا شَيْءَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلْنَا بِالْوُجُوبِ وَجِبَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْوُطْءِ وَهُوَ خَرُّ وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بَعْدَ غَيْرِهِ ثُمَّ

الْمَانِعُ يَقْدَمُ عَلَى الْمُفْتَضِي وَيُحْتَمَلُ وَجُوبُ النَّصْفِ وَقَدْ يُدْعَى أَنَّ الْمَانِعَ هُنَا مَانِعٌ عَنِ النَّصْفِ لَا عَنِ الْكُلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. قوله: (نَعَمْ لَا يَخْبِسُهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا الْمُشْتَرِي وَلَا تَحْبِسُ الْعَتِيقَةَ إِنْ خُذَتْ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ وَجِبَ أَيُّ الْمَهْرِ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ الْحَبْسُ وَكَذَا الْمُعْتَقَةُ لَكِنْ مُغْتَقَةٌ أَوْصَى لَهَا بِصَدَاقِهَا لَا تَحْبِسُ نَفْسَهَا لِأَجْلِهَا أَنْتَهَى.

أما مكاتبه كتابته صحيحة فيجب له عليه لأنه معه كأجنبي وأما المبعوض فيلزمه بقدر خروجه كما بحثه الأذرعى.

اشتراه قبل أن يقبض مهرها منه قال المازردى فإن كان بيد العبد من كسبه بعد النكاح شيء فهو للمشتري يأخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وإن لم يكن فلا يطالبه بشيء لأنه صار عبده اهـ .  
 قوله: (أما مكاتبه) إلى الباب في النهاية . هـ قوله: (لأنه معه إلخ) ولو قال لأمته: اغتقتك على أن تنكحني أو نحوه فقبلت أي بأن قالت: قبلت فوراً أو قالت: اغتقتني على أن أنكحك أو نحوه فأعتقها فوراً عتقت أي في الصورتين واستحق عليها قيمتها وقت الإعتاق نعم لو كانت أمته مجنونة أو صغيرة فأعتقها على أن يكون عتقها صداقها قال الدارمي: عتقت وصارت أجنبية بتزويجها كسائر الأجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهما أي السيد والأمة غير لازم أي في الصورتين ولو مسئولة فإن تزويجها معتقها وأصدقها العتق فسد الصداق لأنها عتقت أو القيمة صح وبرئت منها إن علمها وكذا لو تزويجها بقيمة عبد له أثلفته ولو قالت له امرأة اغتقت عبدك على أن أنكحك أو قال له رجل اغتقت عبدك عتي على أن أنكحك ابنتي ففعل عتق العبد ولم يلزم الوفاء بالنكاح أي في الصورتين وجبت قيمة العبد وإن قال لأمته: اغتقتك على أن تنكحي زيدا فقبلت وجبت القيمة عليها وإن قالت لعبدها: اغتقتك على أن تتزوجني عتق مجاناً ولو لم يقبل اهـ نهاية . هـ قوله: (كما بحثه الأذرعى).

(خاتمة) قد يخلو النكاح عن المهر أيضاً في صور منها السفه إذا نكح فاسداً ووطئ ومنها إذا وطئ العبد سيده أو أمة سيده بشبهة ومنها ما إذا وطئ المزنهنة الأمة المزهونة بإذن الزاهر مع الجهل بالتحريم وطأعته وقياسه يأتي في عامل القراض والمستأجر ونحوهما ومنها ما إذا وطئت خريبة بشبهة ومنها ما إذا وطئت مزندة بشبهة وماتت على الردة ومنها ما إذا وطئ السيد أمته غير المكاتبية ومنها إذا وطئ ميتة بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض أمة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينعقد النكاح ولا مهر إن لم يوجد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت ديثاً يرقى به بعضها لعدم خروجها من الثلث فيبطل النكاح والمهر، وإثباته يؤدي إلى إسقاطه فيسقط اهـ مغني .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

هو بفتح الصاد ويَجوزُ كسرُها وجمعُه قَلَّةٌ أَصْدَقَةٌ وكثرةٌ صُدُقٌ ويُقالُ صَدَقَةٌ بفتح فتثليث ويضَمُّ أو فتح فشكُونٌ ويضَمُّهُما وجمعُه صَدَقَاتٌ ما وجِبَ بعقدِ نِكَاحٍ ويأتِي أَنَّ الفِرَاضَ في التَّفْوِيزِ وإنَّ كانَ الوجوبُ به مُبْتَدَأُ العَقْدِ هو الأَصْلُ فيه أو وطءٌ أو تَفْوِيزٌ يُضَعُّ قَهْرًا كَرِضَاعٍ وهذا على خلافِ الغالبِ أَنَّ المعنى الشرعيَّ أَخَصُّ من اللَّغَوِيِّ إذْ هو مُشْتَقٌّ من الصَّدَقِ لإشعاره بِصَدَقِ رَغْبَةٍ بِإِذْلِهِ في التَّكَاحِ الذي هو الأَصْلُ في إيجابه ويُرادُفُه المَهْرُ على الأَصَحِّ والأَصْلُ فيه الكِتَابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ (يُسَنُّ).....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

□ قَوْلُهُ: (هو) إلى قولِ المُنِّ يُسَنُّ في النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (هو بفتح الصاد) أي شَرَعًا كما يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَمَذَا عَلَى إِنْخِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بفتح) أي لِلصَّادِ فَتَثْلِيثُ أَيِ لِلدَّالِ وَقَوْلُهُ وَيَضُمُّ إِنْخِ أَيِ لِلصَّادِ وَقَوْلُهُ وَجَمْعُهُ أَيِ صَدَقَةٌ عَلَى جَمِيعِ لُغَاتِهِ الْمَارَّةِ وَقَوْلُهُ صَدَقَاتٌ أَيِ فَإِنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ تَابِعٌ لِمُفْرَدِهِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (ما وجِبَ إِنْخِ) خَبَرٌ هُوَ الْمَارُ. □ قَوْلُهُ: (به) أي الفِرَاضِ. □ قَوْلُهُ: (العَقْدُ هُوَ إِنْخِ) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ. □ قَوْلُهُ: (فيه) أي الْوُجُوبُ أَوْ الْفِرَاضِ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أو وطءٌ إِنْخِ) عَطَفَ عَلَى عَقْدِ إِنْخِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَرِضَاعٍ) أَيِ رُجُوعِ شُهُودِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ إِطْلَاقِ الصَّدَاقِ شَرَعًا عَلَى مَا وَجِبَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ طءٍ أَوْ تَفْوِيزِ إِنْخِ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ إِنْخِ) أَيِ لَأَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ لِلْمُشْتَقِّ مِنَ الصَّدَقِ لَا يُنَاسِبُ إِلَّا مَا يُدَلِّ فِي التَّكَاحِ فَقَطْ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لِإِشْعَارِهِ إِنْخِ) أَيِ سَمَى مَا وَجِبَ بِعَقْدِ نِكَاحٍ إِنْخِ بِالصَّدَاقِ لِإِشْعَارِهِ إِنْخِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُورَادُفُه) أَيِ الصَّدَاقِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَيُورَادُفُه المَهْرُ إِنْخِ) وَقِيلَ الصَّدَاقُ مَا وَجِبَ بِتَسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ وَالْمَهْرُ مَا وَجِبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ اهـ مُعْنَى.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الصَّدَاقِ

□ قَوْلُهُ: (وَجَمْعُهُ قَلَّةٌ أَصْدَقَةٌ وكثرةٌ صُدُقٌ) أَيِ كَمَا فِي قَدَالٍ وَقُدْلٍ وَيُؤْخَذُ الْجَمْعَانِ الْمَذْكُورَانِ مِنْ قَوْلِ الْأَلْفِيَةِ:

فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ      ثَلَاثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطَرَدَ وَقَوْلُهَا  
وَفَعْلٌ لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ      قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِغْلَالًا فَقَدْ إِنْخِ.  
□ قَوْلُهُ: (بفتح) أَيِ لِلصَّادِ فَتَثْلِيثُ أَيِ لِلدَّالِ. □ قَوْلُهُ: (أو وطءٌ) عَطَفَ عَلَى بَعْدِ.

ولو في تزويج أمته بعبده على ما مرَّ (تسميته في العقد) للإتباع وأن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لأن أبا حنيفة رحمته الله لا يجوز عند التسمية أقل منها وترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على خمسمائة درهم فضة خالصة أصدقة بناته رحمته الله وأزواجه ما عدا أم حبيبة فإن المصدق لها عنه رحمته الله هو النجاشي أصحمة رحمته الله إكراماً له رحمته الله أربعمائة مثقال ذهباً وأن يكون من الفضة للإتباع وصح عن عمر رحمته الله في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى بها رسول الله رحمته الله. (ويجوز إخلاؤه منه) أي من تسميته إجماعاً لكنه يكره نعم، إن كان محجوراً ورضيت رشيدة بدون مهرٍ مثل.....

قوله: (ولو في تزويج أمته بعبده) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية. قوله: (على ما مرَّ) أي آنفاً قبيل الباب. قول (سني): (تسميته في العقد) أي وأن لا يذخل بها حتى يدفع إليها شيئاً من الصداق خروجاً من خلاف من أوجبه معني وأسنى. قوله: (للإتباع) إلى المتن في النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فإن المصدق إلى وأن يكون. قوله: (عن عشرة دراهم) وهي تساوي الآن نحو خمسين نصف فضة اهـ ع ش. قوله: (عند التسمية) أي إذا ذكر المهر في العقد وإلا فسيتأني حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه اهـ رشدي. قوله: (وأن لا يزيد الخ) هلا قيل وأن ينقص لأنه أوفق برعاية الأدب وليس هنا أمر يعارضه اهـ سيد عمر وقد يجاب بأن امتثال الأمر ولو ضمنياً خير من الأدب. قوله: (أصدقة بناته الخ) أي هي أي الخمسمائة الخ أصدقة الخ ويجوز إبداله عن خمسمائة الخ. قوله: (وأزواجه الخ) عطف على بناته. قوله: (أربعمائة الخ) لعله مفعول المصدق عبارة الأسنى والمعني وأما إصداق أم حبيبة بأربعمائة دينار فكان من النجاشي إكراماً له رحمته الله اهـ. قوله: (لا تغالوا بصدق النساء) أي بأن تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر أمثالهن اهـ ع ش. قوله: (فلإنها) أي المغالاة قال ع ش أي هذه الخصلة اهـ.

قول (سني): (منه) الأولى يقال إن إخلاءه منها أي التسمية هذا إن رجعنا الضمير للكناح أما إذا رجعناه للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اهـ معني. قوله: (إجماعاً) إلى قوله بل وتسمية أقل الخ في النهاية والمعني إلا قوله أو ولياً وقوله يعني إلى قوله بأن وجدت. قوله: (نعم إن كان مخجوراً الخ) عبارة المعني وقد تجب التسمية لعارض في صور: الأولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو

(فزع) في فتاوى السيوطي في باب الصداق ما نصه مسألة رجل تزوج بكراً بالغة فتذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية حال صداقها عليه ما دامت في عصمته وذلك بحضور وإلدها واعترافه بجواز الإشهاد عليها وحكم بموجب ذلك حاكم شافعي فهل هذا نذر تبرر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف وإلدها بجواز الإشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب إنما يصح النذر المالي من جائز التصرف فإن كانت الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به حاكم وإن لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من

وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ أَوْ كَانَتْ مَحْجُورَةً أَوْ مَمْلُوكَةً لِمَحْجُورٍ أَوْ رَشِيدَةً أَوْ وَلِيًّا فَأَذِنَا وَأَطْلَقَا وَرَضِيَ  
 الزَّوْجُ بِأَكْثَرِ مِنْ مِهْرِ الْمَثَلِ وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ.  
 (وَمَا صَحَّ مَبِيعًا) يَعْنِي ثَمَنًا إِذَا هُوَ الْمُشْتَبَّهِ بِهِ الصَّدَاقُ بَأَن وَجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُهُ السَّابِقَةَ (صَحَّ  
 صَدَاقًا) فَتَلْغَوْ تَسْمِيَةَ غَيْرِ مُتَمَمِّوْلٍ وَمَا لَا يُقَابَلُ بِمُتَمَمِّوْلٍ كَنَوَاقٍ وَتَرَكَ شُفْعَةً وَحَدَّ قَذْفٍ بَلْ  
 وَتَسْمِيَةَ أَقْلٍ مُتَمَمِّوْلٍ فِي مُبْعَضَةٍ وَمَشْتَرَكِيَّةٍ إِذْ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ تَسْمِيَةٍ مَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ بَيْنَ  
 الْمُسْتَحَقِّينَ بَأَن يَحْصُلَ لِكُلِّ أَقْلٍ مُتَمَمِّوْلٍ ذِكْرُهُ الْبُلْقِينِي وَتَبَعُهُ الزَّرْكَشِيُّ وَزَادَ أَنَّ كَلَامَ الْخِصَالِ  
 يُشِيرُ إِلَيْهِ حَيْثُ اشْتَرَطَ فِي الصَّدَاقِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفٌ صَحِيحٌ أَيْ مُتَمَمِّوْلٌ أَيْ فِي هَاتَيْنِ  
 الصُّورَتَيْنِ لَا مُطْلَقًا وَتَوْجِيهِهِ إِطْلَاقُهُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَشْطِيرَهُ بِفِرَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ فَاشْتَرَطَ إِمَّاكَانَ تَنْصِيفِهِ  
 لِذَلِكَ يُرَدُّ.....

مَمْلُوكَةً لِغَيْرِ جَائِزِ التَّصْرِيفِ، الثَّانِيَةُ إِذَا كَانَتْ جَائِزَةً التَّصْرِيفِ وَإِذْنَتْ لَوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَمْ تُفَوِّضْ  
 فَرَوَّجَهَا هُوَ أَوْ وَكِيْلُهُ الثَّالِثَةُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ جَائِزِ التَّصْرِيفِ وَحَصَلَ الْإِتْفَاقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى أَقْلٍ  
 مِنْ مِهْرِ مِثْلِ الزَّوْجَةِ وَفِيمَا عَدَاهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ فَتَعَيَّنَ تَسْمِيَةُ بِمَا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ  
 اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيْ الزَّوْجُ. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ قَلَّوْ خَالَفَ وَلَمْ يُسَمِّ أَثِمَّ وَصَحَّ الْعَقْدُ بِمِهْرِ  
 الْمَثَلِ ع ش وَسَم. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَتْ) أَيْ الزَّوْجَةُ. فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيًّا) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَحْجُورَةٍ  
 الْمُسْتَنْدَةِ إِلَى ضَمِيرِ الزَّوْجَةِ. فَوَدَّ: (فَأَذِنَا) أَيْ الرَّشِيدَةُ لَوَلِيِّهَا فِي تَزْوِيجِهَا وَالْوَلِيُّ لَوَكِيْلُهُ فِي تَزْوِيجِ  
 مَوْلِيِّهِ. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ) أَيْ قَلَّوْ لَمْ يُسَمِّ أَثِمَّ وَصَحَّ كَالْتِي قَبْلَهَا اهـ ع ش.  
 فَوَدَّ: (يَعْنِي ثَمَنًا إِنْ لَمْ يَكُنْ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ اهـ سَم. فَوَدَّ: (بَلْ وَتَسْمِيَةُ أَقْلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يُتَصَوَّرُ مِلْكُ  
 الْمُتَعَدِّدِ مَا لَا يَنْقَسِمُ اهـ سَم. فَوَدَّ: (وَزَادَ) أَيْ الزَّرْكَشِيُّ. فَوَدَّ: (يُشِيرُ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ. فَوَدَّ: (حَيْثُ اشْتَرَطَ) أَيْ الْخِصَالُ. فَوَدَّ: (أَيْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) وَهُمَا الْمُبْعَضَةُ  
 وَالْمُشْتَرَكِيَّةُ. فَوَدَّ: (وَتَوْجِيهِهِ إِطْلَاقُهُ) أَيْ الْخِصَالُ. فَوَدَّ: (يُرَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَتَوْجِيهِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ.

الْوَلِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الصَّدَاقِ عَلَى الْجَدِيدِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهَلْ اغْتِرَافُ وَإِلَيْهَا بِجَوَازِ الْإِشْهَادِ  
 عَلَيْهَا قَرِينَةً عَلَى رُشْدِهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ خِلَافَهُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ رُشْدِهَا وَهُوَ كَوْنُهَا مُضْلِحَةً لِدِينِهَا  
 وَمَالِهَا بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ وَأَقُولُ سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّنْذِيرِ أَنَّهُ يَصِحُّ نَذْرُ السَّفِيهِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ وَالْمُتَّجِهُ ثُبُوتِ  
 صِلَاحِ دِينِهَا بِقَوْلِهَا فِي نَحْوِ صِلَاحِهَا لِأَنَّ الشَّارَعَ اتَّخَذَهَا عَلَيْهَا. فَوَدَّ: (وَجَبَتْ تَسْمِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ) وَظَاهِرٌ أَنَّ  
 أَثَرَ الْوُجُوبِ بِالْمُخَالَفَةِ لَا الْبُطْلَانِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ.

فَوَدَّ فِي (سَم): (وَمَا صَحَّ مَبِيعًا صَحَّ صَدَاقًا) وَاسْتِثْنَاءُ تَوْبٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ لَتَعْلُقِ حَقَّ اللَّهِ بِهِ مِنْ وَجُوبِ  
 سَتْرِ الْعَوْرَةِ أَقُولُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَيَّنَ لِلسَّتْرِ بِهِ امْتِنَاعُ بَيْعِهِ وَإِصْدَاقُهُ وَإِلَّا صَحَّاحُ شَرْحِ م ر.  
 فَوَدَّ: (يَعْنِي إِنْ لَمْ يَكُنْ) لَا ضَرُورَةَ لِلتَّأْوِيلِ. فَوَدَّ: (بَلْ وَتَسْمِيَةُ أَقْلٍ مُتَمَمِّوْلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يُتَصَوَّرُ مِلْكُ  
 الْمُتَعَدِّدِ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ.

بأن هذا أمر غير مُتَيَقَّنٍ فلا تَحْشُرْ مُرَاعَاتِهِ وَمَنْ ثَمَّ اسْتَبَعْدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَأَنْ وَجْهَهُ بِمَا فِيهِ خَفَاءٌ وَتَسْمِيَةُ جَوْهَرَةٍ فِي الذِّمَّةِ لِمَا مَرَّ مِنْ امْتِنَاعِ السَّلَمِ فِيهَا بِخِلَافِ الْمُعَيَّنَةِ لِصَحَّةِ بَيْعِهَا وَذَيْنِ عَلَى غَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمَتْنِ فَعَلَى مُقَابَلَةِ الْأَصَحِّ يَجُوزُ بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ . وَلَوْ عَقَّدَ بِنَقْدٍ ثُمَّ تَغَيَّرَتْ الْمُعَامَلَةُ وَجَبَ هُنَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ زَادَ سِعْرُهُ أَوْ نَقَصَ أَوْ عَزَّ وَجُودُهُ فَإِنْ فُقِدَ وَلَهُ مِثْلٌ وَجَبَ وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ بِنَلْدِ الْعَقْدِ وَقَتِ الْمُطَالَبَةِ نَعَمْ، يُمْتَنِعُ جَعْلُ رَقَبَةٍ

قوله: (بأن هذا) أي احتمال التشطير. قوله: (استبعده) أي الإطلاق. قوله: (وأن وجهه) أي البعد.  
قوله: (وتسمية جوهرة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ولو عقد إلى نعم يمتنع وقوله نعم يرد إلى المتن. قوله: (وتسمية جوهرة) عطف على قوله تسمية غير متمول. قوله: (وذين الخ) عطفًا على جوهرة. قوله: (على غيرها) مفهومه أنه يجوز جعل الدين الذي للزوج عليها صداقًا لها اه ع ش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم. قوله: (على ما مر في المتن) أي في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كزدي. قوله: (فإن فقد وله مثل الخ) ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينًا في العقد فلا معنى لفقده إلا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تلف في يده الخ وإن كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذ التلّف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على أن التقد بمغناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون إلا له مثل إلا أن يتكلف لتصوير كونه متقومًا سم أقول يوجه كلام الشارح بأن التقد إما خالص أو مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خالص شروط البيع فله مثل فإذا فقد فالواجب مثله وأما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد يقال إذا فقد فأتى يقوم ويجاب بإمكانه بفرض وجوده أو بكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها شرعًا كدون مسافة القصر نظير نحو السلم والغضب اه سيد عمر وأجاب ع ش أيضًا بما نصه أقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلًا إذا كان المسمى فلوسًا وفقدت يجب مثلها نحاسًا وقيمة صنعيتها وباختيار الأول لكن بناء على أن الصداق المعين مضمون ضمان يد اه. قوله: (والأ فقيمته) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم.

قوله: (وتسمية جوهرة الخ) عطف على تسمية غير متمول. قوله: (فإن فقد وله مثل الخ) ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينًا في العقد فلا معنى لفقده إلا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وإن كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذ التلّف لا يتصور إلا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على أن التقد بمغناه الظاهر المتبادر وهو الذهب أو الفضة لا يكون إلا له مثل إلا أن يتكلف لتصوير كونه متقومًا. قوله: (والأ فقيمته الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي.



العبد صداقاً لزوجه الحرة بل يتطلّب النكاح لما بينهما من التضاد كما مرّ وأحد أبوي الصغيرة صداقاً لها وجعل الأب أم ابنه صداقاً لابنه ولا تردّ هذه الأربعة عليه لأنه يصح إصداقها في الجملة والمنع هنا العارض هو أنّه يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم، يرّد على عكسه صحّة إصداقها ما لزمها أو قنّها من قود مع عدم صحّة بيعه.

(وإذا أصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقدي) لأنها مملوكة بعقد معاوضة كالبيع بيد بائعه فيضمنها بمهر المثل كما يأتي إذ ضمان العقد هو.....

قود: (لزوجه الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة اه سم. قود: (لما بينهما) أي الملك والنكاح. قود: (كما مرّ) أي قبيل فصل السيّد بإذنه في نكاح إلخ. قود: (وجعل الأب إلخ) صورته بأن يتزوج أمة بشروطها وتلدّ منه ولداً ثم يملكها ولدها فيعتق الولد عليه ثم يريد تزويجه وجعل أمّه صداقاً له اه ع ش عبارة الرشيدي كأنّ ولدته منه وهي في غير ملكه بنكاح ثم ملكها إذ لو صحّ لملكها ابنها فتعتق عليه قيمتها للمراة اه. قود: (عليه) أي قول المتن وما صحّ مبيعاً إلخ فإنه يصحّ بيع هذه المذكورات ولا يصحّ جعلها صداقاً بل يتطلّب النكاح في الصورة الأولى وفي الباقي يصحّ بمهر المثل اه معني. قود: (نعم يرّد إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل اه سم.

قود (س): (ضمنها) أي وإن عرّضها عليها وامتنعت من قبضها نهائية ومعني. قود: (لأنها مملوكة) إلى قوله ويجاب في النهاية إلّا قوله واغترضا إلى المتن وكذا في المعني إلّا قوله نعم إلى المتن وقوله فلو كانت قيمته إلى وإن اتلفت وقوله يلزم الزوج إلى المتن وقوله والزوائد إلى المتن.

قود: (لزوجه الحرة) صورة أولى وقوله وأحد أبوي الصغيرة صورتان وقوله وجعل الأب أم ابنه إلخ صورة رابعة. قود: (نعم يرّد إلخ) قد يدفع بأن المفهوم فيه تفصيل.

قود في (س): (وإذا أصدق عينا إلخ) قال السبكي فزّص الكلام في العين وكذا في المحرّر والشرح لأن أكثر ظهور أثره فيها وإن كان الخلاف في كون الصداق مضموناً ضماناً عقدي أو يد لا يختصّ بالعين كما سيظهر لك ثم قال وإذا كان الصداق ديناً فإن قلنا بضمان اليد جاز الإعتياض عنه وإن قلنا بضمان العقد فوجهان كالتّمين أصحهما الجواز ولا يجعل كالإعتياض عن المسلم فيه ذكره الإمام وغيره وفي التّيمم لو أصدق تعلّم قرآن أو تعلّم صنعة وأراد الإعتياض عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبهاتين المسألتين يتبيّن لك أنّ الخلاف في ضمان العقد أو ضمان اليد لا يختصّ بالعين كما قدّمناه انتهى فعلم أنّه ليس معني عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها أنّه يتوقّف على تلف العين كما توهم بل تلف الدين لا يتصور كما هو واضح ولعلّ وجه امتناع الإعتياض في مسألة التّيمم عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلّم قبولاً وعدماً وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع ذلك الإعتراض الذي نقله الشارح.

وجوب المُقابل الذي وَقَعَ العقدُ عليه. (وفي قولِ ضَمَانٍ يَدٍ) كالمُستامِ لِبَقَاءِ النِّكَاحِ فيضمُنُ المثلِيَّ بمثله والمُتَقَوِّمَ بقيمته ومن ثَمَّ لو تَعَذَّرَا كَقَبْلٍ أو ثَوْبٍ غيرِ موصوفٍ وجِبَ مهرُ المثلِ قطعاً (فعلى الأولِ ليس لها بيعه) أي المُعَيَّن ولا التَّصَرُّفُ فيه (قَبْلَ قبضه) وَيَجُوزُ التَّقَايُلُ فيه ولها الاعتِيَاضُ عَمَّا فِي الدِّمَّةِ كَالثَمَنِ نعم، تعلِيمُ الصَّنْعَةِ لَا يُغْتَاضُ عنه كالمُسلمِ فيه كَذَا نَقْلَاهُ عن الْمُتَوَلَّى وَسَكَنَّا عليه واعتَرَضْنَا بِأَنَّ الأَوْجَةَ خِلَافُهُ كما لو كَانَ ثَمَنًا (فلو تَلَفَ) على الأولِ كما أَفَادَهُ التَّفْرِيعُ (في يَدِهِ) بَاقَةٌ قُدِّرَ ملكُهُ لَهُ قُبَيْلَ التَّلَافِ نظِيرَ مَا مَرَّ فِي المِيعَةِ قَبْلَ قبضه فيلزمُهُ مُؤَنَةُ نَقْلِهِ وتجهيزه و(وجِبَ مهرُ مثلٍ) وإن طَالَبْتَهُ بالتَّسْلِيمِ فامتنع لِبَقَاءِ النِّكَاحِ والبُضْعُ كالتَّالِفِ فيرجعُ لِبَدْلِهِ وهو مهرُ المثلِ كما لو رَدَّ المِيعَةَ والثَمَنُ تَالِفٌ يَجِبُ بَدْلُهُ (وإن أَتْلَفْتَهُ) الزَّوْجَةُ

قوله: (وجوب المُقابل إلخ) انظره مع أَنَّ مُقَابِلَ تلك العَيْنِ هو البُضْعُ إِلَّا أَن يُرَادَ المُقَابِلُ أو بَدْلُهُ اه سم. قوله: (لبقاء النكاح) أي لَعَدَمِ انْفِسَاخِهِ بالتَّلَفِ اه مُعْنَى. قوله: (لو تَعَذَّرَا) كَانَ المَعْنَى أَن القَبْلَ أو الثَّوْبَ عَيْنٌ فِي العَقْدِ بِالمُشَاهَدَةِ ثُمَّ تَلَفَ قَبْلَ ضَبْطِ صِفَتِهِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَقْوِيمَهُ وَلَا فَلَو كَانَ فِي الدِّمَّةِ وَضْفٌ أَوْ لَا فَلَا يَتَصَوَّرُ تَلَفُهُ قَبْلَ القَبْضِ أو كَانَ مُعَيَّنًا مَجْهُولًا كَانَ الواجِبُ مَهْرُ المِثْلِ بالعقدِ وإن لم يَتَلَفْ سم على حَجِّ اه ع ش. قوله: (ولا التَّصَرُّفُ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى ولا غَيْرُ البَيْعِ مِنْ سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ الْمُتَمَتِّعَةِ ثُمَّ اه. قوله: (ويَجُوزُ التَّقَايُلُ فِيهِ) أي وَيَجِبُ مَهْرُ المِثْلِ اه ع ش. قوله: (تعليم الصنعة) أي المَجْعُولُ صَدَاقًا لها وقوله لَا يُغْتَاضُ عنه أي فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْلِيمِ اه ع ش. قوله: (وسَكَنَّا عليه) وهو الْمُعْتَمَدُ اه نِهَايَةً فَلَوْ تَنَازَعَا فِي التَّسْلِيمِ فَقَضِيَتْ قَوْلُهُ الْآتِي فَلَوْ أَضَدَّهَا تَعْلِيمُ نَحْوِ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ إلخ أَن يُقَالَ بِمِثْلِهِ هُنَا اه ع ش. قوله: (فيلزمه مئونة نقله) أي حَيْثُ كَانَ غَيْرَ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ وَتَجْهِيْزُهُ أي حَيْثُ كَانَ آدَمِيًّا مُحْتَرَمًا اه ع ش. قوله: (وإن طَالَبْتَهُ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى تَنْبِيْهُ لَوْ طَالَبْتَهُ بِالتَّسْلِيمِ فامتنعَ لَمْ يَتَّقِلْ إِلَى ضَمَانِ الْيَدِ كَمَا صَحَّحَاهُ وَقِيلَ يَتَّقِلُ اه.

قوله: (المُقابل الذي إلخ) انظره مع أَنَّ مُقَابِلَ تلك العَيْنِ هو البُضْعُ إِلَّا أَن يُرَادَ المُقَابِلُ أو بَدْلُهُ. قوله: (ومن ثَمَّ لو تَعَذَّرَا كَقَبْلٍ أو ثَوْبٍ إلخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ مَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ أُمَكِّنَ تَقْدِيمُ الصَّدَاقِ فَإِن لَمْ يُمَكِّنْ فَهُوَ مَضْمُونٌ ضَمَانٌ عَقْدٌ قَطْعًا ذَكَرَاهُ فِي أوَائِلِ بَابِ الصَّدَاقِ الْفَاسِيْدِ فِي قَرَعٍ لَوْ أَضَدَّهَا عَبْدًا أو ثَوْبًا غَيْرَ موصوفٍ قال فَالتَّسْمِيَةُ فَاسِدَةٌ وَيَجِبُ مَهْرُ المِثْلِ قَطْعًا وَإِنْ وَصَفَهَا وَجِبَ المُسَمَّى ائْتَهَى فَلَيْسَ ذَلِكَ مُصَوَّرًا بِالتَّلَفِ بَلْ بِمُعَيَّنٍ مَجْهُولٍ أي غَيْرِ مُشَاهِدٍ وَلَا لَمْ تَقْسُدِ التَّسْمِيَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُصَوَّرًا بِالتَّلَفِ فَكَيْفَ يُقَيَّدُ بِهِ مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَفْرُوضِ فِي التَّالِفِ. قوله: (ومن ثَمَّ لو تَعَذَّرَا إلخ) كَانَ المَعْنَى أَن القَبْلَ أو الثَّوْبَ عَيْنٌ فِي العَقْدِ بِالمُشَاهَدَةِ ثُمَّ تَلَفَ قَبْلَ ضَبْطِ صِفَتِهِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَقْوِيمَهُ وَلَا فَلَو كَانَ فِي الدِّمَّةِ وَضْفٌ أَوْ لَا فَلَا يَتَصَوَّرُ تَلَفُهُ قَبْلَ القَبْضِ أو كَانَ مُعَيَّنًا مَجْهُولًا كَانَ الواجِبُ مَهْرُ المِثْلِ بِالْعَقْدِ وَإِن لَمْ يَتَلَفْ. قوله: (وسَكَنَّا عليه) وهو الْمُعْتَمَدُ شَرَحَ م ر.

وهي رشيده لغير نحو صيالي (فقايسة) لحقها عليهما ويترأ الزوج منه نظير ما مر في المبيع .  
(وإن أئلفه أجنبي) أهل للضمان (تخيّرث على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كنظيره ثم  
(فإن فسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الأول وهو يرجع على المثلف (والا)  
تفسخه (عمرت المثلف) مثله في المثلي وقيمته في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وإن  
أئلفه الزوج فكتلفه) بأفة بناء على الأصح أن إتلاف البائع كذلك فينفسخ الصداق وترجع هي  
عليه بمهر المثل (وقيل كأجنبي) فتخيّر.

(ولو أصدق عدين) مثلاً (فتلف أحدهما) بأفة أو إتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق  
(فيه لا في الباقي على المذهب) تفرقاً للصفقة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود  
عليه (فإن فسخت فمهر مثل) على الأول (والا) تفسخه (ف) لها (حصّة) أي قسط قيمة (التالف  
منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلها ثلث المثل وإن أئلفته  
فقايسة لقسطه من الصداق أو أجنبي تخيّرث كما مر.

□ قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل  
ولا تكون قايضة بالإتلاف لأنه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيالي احتراز به عن إتلافه لصيالي فلا  
ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيّد عمر وع ش . □ قوله: (عليهما) أي القولين . □ قوله: (منه) أي  
الصداق . □ قوله: (أهل للضمان) أما إذا لم يضمن الأجنبي بالإتلاف كحزبي أو مستحق قصاص على  
الزقي الذي يجعل صداقاً أو نحو ذلك كإتلاف الإمام له لجرابة فكألفه السماوية اه معني .  
□ قوله (س): (عمرت المثلف) بكسر اللام نهاية ومعني .

□ قوله (س): (انفسخ فيه) أي على القول الأول اه معني . □ قوله: (على الأول) ذكره المعني عقب قول  
المصنف انفسخ فيه وذكره المحلي عقب قول المصنف فحصّة التالف منه عبارته هذا كله على القول  
الأول وعلى الثاني لا ينفسخ الصداق ولها الخيار فإن فسخت رجعت إلى قيمة العبدین وإن أجازت في  
الباقي رجعت إلى قيمة التالف اه . □ قوله: (أي قسط قيمة التالف) اختيار القيمة في نحو العبدین واضح  
وأما المثلي كقفيزي بر تلف أحدهما فالقياس التوزيع باختيار المقدار لا القيمة اه ع ش . □ قوله: (فلو  
كانت قيمته إلخ) ويرجع في القيمة لأرباب الخبرة فإن لم يتفق ذلك إما لفقدهم أو لعدم رؤية أرباب  
الخبرة له صدق الغارم اه ع ش . □ قوله: (وإن أئلفته) أي الزوجة . □ قوله: (أو أجنبي تخيّرث إلخ) فإن  
فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وإن أجازت طالبت الأجنبي بالبدل اه معني .

□ قوله: (وهي رشيده) لم يذكر حكم مختارزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته ببذله له ويلزمه لها مهر  
المثل ولا تكون قايضة بالإتلاف لأنه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيالي احتراز عن إتلافه لصيالي فلا  
ضمان ويلزم الزوج مهر المثل .

(ولو تعيَّب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القِنْ (تَخَيَّرْتُ على المذهبِ فإن فسَحْتُ) عقد الصداق (فمهرٌ مثل) يلزم الزوج لها على الأول وهو يرجع على الأجنبي المعيب بموجب جنائته (والا) تفسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشتري رضي بالمعيب نعم، إن كان المعيب أجنبيًا فلها عليه الأرش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا إن امتنع عن التسليم .  
(والمنافع الفائتة في يد الزوج لا يضمنها وإن طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كما لو اتفق

□ قول (الس): (ولو تعيَّب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه مغني . □ قول (الس): (قبل قبضه) أي بعد العقد أو قبله أو قبله شرح روض اه سم وقوله أو قبله فيه نظر ظاهر . □ قوله: (بغير فعلها) أي بأفة أو فعل أجنبي أو الزوج سم ومغني قال السيد عمر يئني أن يقيد فعلها أخذًا مما مر بكونها رشيدة اه أي بغير صيال .  
□ قوله: (كعمى القِنْ) أي ونسيانه الحرفة محلي وكقطع يده مغني . □ قوله: (والزوائد) أي المتفصلة اه ع ش عبارة المغني ولو زاد الصداق زيادة متصلة أو متفصلة فهي ملك للزوجة اه .  
□ قول (الس): (والمنافع إلخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وإن استوفاهما أو تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الأولى بأن الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم . □ قول (الس): (وإن طلبت إلخ) غاية اه ع ش .

□ قوله في (الس): (ولو تعيَّب قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد أو قبله انتهى . □ قوله: (بغير فعلها) أي بأفة أو فعل أجنبي أو الزوج .

(فرغ) في فتاوى الجلال السيوطي في هذا الباب ما نصه مسألة أضدقها صداقًا مسمى على أنها بكر ثم وطئها وأدعت أنه أزال بكارتها بوطئه واعترف هو أنه وطئها فوجدتها ثيبًا فهل تستحق المسمى لحصول الوطء أو مهر مثل ثيب لأنه لم يستمتع إلا بثيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء إلا في مسائل منها إذا تزوجها بشرط البكارة وأدعت أنه أزال بكارتها فالقول قولها لدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر أم لا لأن الواقعة المذكورة فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة ولو قالت كنت بكرًا فافتضني فأنكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينه لدفع كمال المهر وقوله فأنكر صادق بصورتين أن ينكر الوطء بالكلية وأن ينكر الإفتضاص الذي هو إزالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوي صورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعلق بالمهر فقط ويحتمل أن يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون القول قولها لكن الأول هو الأشبه الجاري على القواعد وأما قولهم القول قول نافي الوطء إلا في مسائل منها إلخ فهذه عبارة أصحاب الأشباه والتظاير وإنما اقتصرنا على الصورة التي فيها نفى الوطء لأنها المقصودة بالاستثناء الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم .

□ قوله في (الس): (والمنافع إلخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وإن استوفاهما أو تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الأولى بأن الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف

ذلك من البائع ونازع فيه جمع كقوله (وكذا) لا يضمنُ المنافع (التي استوفاهما بزكوب ونحوه على المذهب) بناءً على الأصح أن جنايته كالأفة ويُجاب بأن ملكها ضعيف لِتَطَرُّقِهِ لِلانْفِصَاخِ بالتلف فلم يَقوَ على إيجاب شيء على مَنْ هو في قُوَّةِ المَالِكِ لِتَرْقُبِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ قَهْرًا عَلَيْهِمَا. (ولها) أي المَالِكَةُ لِأَمْرِهَا التي لم يُدْخَلْ بها (حَبَسَ نَفْسِهَا) لِلْفَرْضِ وَالْقَبْضِ إِنْ كَانَتْ مُفَوَّضَةً كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَإِلَّا فَلَهَا الْحَبْسُ (لِتَقْبِضَ الْمَهْرَ) الَّذِي مَلَكَتْهُ بِالتَّكَاحِ (الْمُعَيَّنِ وَالدَّيْنِ) (الحال)

قوله: (وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ) عبارةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى فَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ وَالصَّوَابُ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ التَّضْمِينُ مَمْنُوعٌ اهـ. قوله: (فِيهِ) أي فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ طَلَبْتَ التَّسْلِيمَ إِنْ أَخَذَا مِمَّا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِنَّمَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ جَوَابِ الشَّارِحِ الْآتِي أَنَّهُمْ قَالُوا بِالضَّمَانِ مُطْلَقًا. قوله: (وَيُجَابُ) أي عَنْ نِزَاعِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ اهـ سم. قوله: (بِأَنَّ مَلَكَتْهَا إِنْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْجَوَابِ عَدَمُ ضَمَانِ الزَّوَائِدِ مُطْلَقًا أَيْضًا وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ الْمَارِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. قوله: (عَلَيْهِمَا) أي الزَّوْجَيْنِ عبارةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَالْمَحَلِّ وَأَمَّا عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ فَيُضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ الْإِمْتِنَاعِ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَحَيْثُ لَا إِمْتِنَاعُ لَا ضَمَانٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ اهـ.

قوله (لِش): (وَلَهَا حَبَسَ نَفْسِهَا) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيَجِبُ نَفَقَتُهَا بِقَوْلِهَا إِذَا سَلَّمَ أَيِ الْمَهْرِ مَكَّنْتُ انْتَهَى اهـ سم. قوله: (أَيِ الْمَالِكَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ نَابِئُهُمَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَنَظَرَ فِيهِ إِلَى نَعَمٍ، وَقَوْلُهُ: وَالَّذِي يَتَّجِهُ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَلَوْ بَادَرَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِلَى الْأَذْرَعِيِّ. قوله (لِش): (الْمُعَيَّنِ وَالْحَالِ) أَيِ بِالْعَقْدِ اهـ مُعْنَى.

المنافع. قوله: (وَيُجَابُ) أي عَنْ نِزَاعِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. قوله: (وَلَهَا حَبَسَ نَفْسِهَا إِنْخ) فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ لِلشَّيْخِ عُمَيْرَةَ لَمْ يُجْرَوْا هُنَا الْقَوْلَ بِإِجْبَارِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ حَالًا لِأَنَّ الْبُضْعَ يَتَلَفُّ بِالتَّسْلِيمِ انْتَهَى.

(فَرْغَ) فُهِمَ مِنَ الرُّوضَةِ أَنَّ لَوْلِيَّ الصَّغِيرَةِ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِمُؤَجَّلٍ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمُصْلَحَةِ وَهَلْ يَجِبُ الْإِشْهَادُ وَالْإِزْهَانُ قِيَاسٌ يَبِيعُ مَا لَهَا بِمُؤَجَّلٍ الْوُجُوبُ فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ الْإِشْهَادُ وَالْإِزْهَانُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ لَا يَزْعَبَ فِيهَا إِلَّا بَدُونِهَا.

(فَرْغَ) لَوْ مَكَّنَتْهُ ثُمَّ جُنَّتْ قَوِطَتْهَا وَهِيَ مَجْنُونَةٌ فَهَلْ لَهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ الْإِمْتِنَاعُ فِيهِ قَوْلَانِ أَفْرُبُهُمَا أَنَّ لَهَا الْإِمْتِنَاعَ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكُّينِ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَالْعِبْرَةُ بِالْوُطْءِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي حَالَةٍ لَمْ يَغْتَبِرْ وَهِيَ مَرَّةٌ قَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِفَتَاوَى الْقَاضِي فَرْغَ لَوْ زَوَّجَ غَرِيبٌ بِنْتَهُ بَبْلَدٍ وَلَمْ يَسْتَوْفِ مَهْرَهَا فَلَهُ السَّفَرُ بِهَا إِلَى وَطَنِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ انْتَهَى قَالَ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَهُوَ فِي فِتَاوَى الْقَاضِي حُسَيْنٍ ثُمَّ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْبَالِغَةَ الْغَرِيبَةَ إِذَا زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يَقْبِضْهُمَا الزَّوْجُ الصَّدَاقُ أَنَّ لَهَا أَنْ تُسَافِرَ إِلَى بَلَدِهَا مَعَ مُحَرَّمٍ وَفِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا وَفَى الرَّجُلُ الصَّدَاقَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ الثَّقَلُ وَالرُّجُوعُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَى مَكَانِ الْعَقْدِ لِأَنَّهَا سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لِعَرَضِهَا وَلَا نَفَقَةٍ فِي مُدَّةِ الْغَيْبَةِ وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَزُقَتْ إِلَى الزَّوْجِ فِي

سواء أكان بعضه أم كله إجماعاً دفعاً لِضَرَرِ فوات بُضْعِها بالتسليم وخرج بملكته بالتكاح ما لو زُوجَ أُمَ وَلَدِهِ فَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ أَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ بَاعَهَا وَصَحَّحْنَاهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ الْآتِيَةِ لِأَنَّهُ مَلَكٌ لِلوَارِثِ أَوْ الْمُعْتَقِ أَوْ الْبَائِعِ لَا لَهَا وَمَا لَوْ زُوجَ أُمَةً ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَأَوْصَى لَهَا بِمَهْرِهَا لِأَنَّهَا مَلَكَتْهُ لَا عَنْ جِهَةِ التَّكَاحِ وَيَحْبِسُ الْأُمَةُ سَيِّدَهَا الْمَالِكُ لِلْمَهْرِ أَوْ وَلِيِّهِ وَالْمَحْجُورَةُ وَلِيِّهَا مَا لَمْ يَزِ الْمَضْلَحَةُ فِي التَّسْلِيمِ . وَنَظَرُ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ قِيَاسَ الْبَيْعِ خِلَافُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَحَةَ تَظْهَرُ ثُمَّ غَالِبًا بِخِلَافِهِ هُنَا وَالْأَذْرَعِيُّ إِذَا خَشِيَ فَوَاتَ الْبُضْعِ لِنَحْوِ فَلَسٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَحَةَ حِينَئِذٍ تَظْهَرُ نَعَمْ، بَحْثُهُ.....

□ قَوْلُهُ: (أَكَانَ) أَيِ الْمُعَيَّنِّ أَوْ الْحَالِ. □ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) قَالَ ۞: «أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ الْمُؤْمِنُ عَنْ ذُنُوبِهِ صَدَاقُ زَوْجَتِهِ» وَقَالَ «مَنْ ظَلَمَ زَوْجَتَهُ فِي صَدَاقِهَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ زَانٍ» اه مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِمَلَكَتْهُ بِالتَّكَاحِ) أَيِ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَيِّدَيْنِ فَقَوْلُهُ مَا لَوْ زُوجَ أُمَ وَلَدِهِ الْخُ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ مَلَكَتْهُ وَقَوْلُهُ وَمَا لَوْ زُوجَ أُمَةً ثُمَّ أَعْتَقَهَا الْخُ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ بِالتَّكَاحِ اه رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ أَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ بَاعَهَا) أَيِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِصَدَاقِهَا اه مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مَلَكٌ الْخُ) أَيِ فَلَيْسَ لَهَا الْحَبْسُ لِأَنَّ الصَّدَاقَ مَلَكٌ لِلوَارِثِ الْخُ وَكَذَا لَا حَبْسَ لَهُ إِذْ لَا مَلَكَ لَهُ فِيهَا اه مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ زُوجَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَا لَوْ زُوجَ أُمَ وَلَدِهِ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَعْتَقَهَا) أَيِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِصَدَاقِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيَحْبِسُ الْأُمَةُ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ أَيِ الْمَالِكَةِ لِأَمْرِهَا اه رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (الْمَالِكُ لِلْمَهْرِ) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ الْمُشْتَرِي لِلْمُزَوَّجَةِ تَزْوِيجًا صَحِيحًا وَهِيَ غَيْرُ مُقَوَّضَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ الْبَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَحْجُورَةُ وَلِيِّهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْأُمَةُ سَيِّدَهَا .

(فَرَعٌ) فَهَمٌ مِنَ الرُّوضَةِ أَنَّ لَوْلِيَّ الصَّغِيرَةِ أَنْ يُزَوِّجَهَا بِمُؤَجَّلٍ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ وَهَلْ يَجِبُ الْإِشْهَادُ وَالِإِزْتِهَانُ قِيَاسٌ يَبِيعُ مَالِهَا بِمُؤَجَّلٍ الْوُجُوبُ فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ الْإِشْهَادُ وَالِإِزْتِهَانُ لَمْ يَجْزُ إِلَّا إِنْ لَمْ يَزَعْزَبِ الْأَزْوَاجُ فِيهَا إِلَّا بَدَوْنِهَا سَمَ عَلَى حَجِّ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَنَظَرُ فِيهِ) أَيِ فِيمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَزِ الْمَضْلَحَةُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَتَنْظِيرُ الْأَذْرَعِيِّ فِيمَا لَوْ خَشِيَ فَوَاتَ الْبُضْعِ لِنَحْوِ فَلَسٍ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا مَضْلَحَةَ حِينَئِذٍ نَعَمْ يُتَّجَهَ بِخُثَّةٍ فِي أَنَّ لَوْلِيَّ السَّفِيهِةِ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا مَضْلَحَةَ الْخُ) أَيِ فِي التَّسْلِيمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَحْثِهِ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ بَحْثُهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيِّ.

مَنْزِلُهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِإِذْنِهَا فَلَا أَجْرَةَ لِمُدَّةِ سَكَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهِةً أَوْ بِالْغَةِ فَسَكَتَتْ وَدَخَلَ عَلَيْهَا بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَهِيَ سَاكِتَةٌ فَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ لِمُدَّةِ إِقَامَتِهِ مَعَهَا لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ وَلِأَنَّ عَدَمَ الْمَنْعِ أَعَمُّ مِنَ الْإِذْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوْجُ أَوَانِي الْمَرْأَةِ وَهِيَ سَاكِتَةٌ عَلَى جَارِي الْعَادَةِ تَلَزُمُهُ الْأَجْرَةُ أَنْتَهَى كَلَامُ الْخَادِمِ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَفِي الْعُبَابِ وَإِذَا قَالَتْ سَلَّمَ الْمَهْرَ لِأَسَلَّمَ نَفْسِي فَلَهَا التَّقَهُ مِنْ حِينَئِذٍ أَنْتَهَى وَتَجِبُ نَفَقَتُهَا بِقَوْلِهَا إِذَا سَلَّمَ أَيِ الْمَهْرِ مَكْنُتُ أَنْتَهَى .

أَنْ لَوْلِي السَّفِيهَةِ مَنَعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَيْثُ لَا مَضْلَحَةَ مُتَّجَةً وَتَرَدَّدَ فِي مُكَاتَبَةِ كِتَابَةِ صَحِيحَةٍ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنْ لَيْسَ يَدَّهَا مَنَعَهَا كَسَائِرِ تَبَرُّعَاتِهَا (لَا الْمُؤَجَّلُ) لِرِضَاهَا بِذِمَّتِهِ (وَلَوْ حُلَّ) الْأَجَلُ (قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا حَيْثُ) لَهَا (فِي الْأَصَحِّ) لَوْ جُوبِ التَّسْلِيمُ عَلَيْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لِرِضَاهَا بِذِمَّتِهِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِالْحُلُولِ وَنَازَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ بِمَا رَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ.

(وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ فَفِي قَوْلِي يُجَبَّرُ هُوَ) لِإِمْكَانِ اسْتِزَادِ الصَّدَاقِ دُونَ الْبُضْعِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ الْقَوْلُ هُنَا بِإِجْبَارِهَا وَحَدَّهَا لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا دُونَ الْمَبِيعِ ثَمَّ (وَفِي قَوْلِي لَا إِجْبَارَ فَمَنْ سَلَّمَ أُجْبِرَ صَاحِبُهُ) لِأَنَّ كُلًّا وَجَبَ لَهُ حَقٌّ وَعَلَيْهِ حَقٌّ فَلَمْ يُجَبَّرْ بِإِيفَاءِ مَا عَلَيْهِ دُونَ مَا

قوله: (أَنْ لَوْلِي السَّفِيهَةِ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمُخْجُورَةُ وَلِئِذَا ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ فَرَضَ السَّابِقَ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمُجَنُونَةِ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ أَهْ سَمِ أَيُّ فَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَا تَكَرَّرَ. قوله: (مَنَعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْحُ رَوْضِ أَهْ سَمِ. قوله: (مُتَّجَةً) خَبَرَ قَوْلُهُ بِحَثِّهِ إِنْخ. قوله: (وَتَرَدَّدَ) أَيُّ الْأَذْرَعِيُّ. قوله: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ إِنْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِي.

قوله: (مَنَعَهَا) أَيُّ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا.

قوله (سَمِ): (قَبْلَ التَّسْلِيمِ) أَيُّ لِنَفْسِهَا لِلزَّوْجِ. قوله: (فَلَا يَرْتَفِعُ) أَيُّ الرُّجُوبُ بِالْحُلُولِ وَهَذَا مَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُعْنِي وَنَهَائِيَّةً.

قوله (سَمِ): (وَلَوْ قَالَ كُلُّ لَا أَسْلَمْتُ إِنْخ) أَيُّ قَالَ الزَّوْجُ لَا أَسْلَمْتُ الْمَهْرَ حَتَّى تُسَلِّمَ نَفْسَكَ وَقَالَتْ هِيَ لَا أَسْلَمْتُهَا حَتَّى تُسَلِّمَ إِلَيَّ الْمَهْرَ أَهْ مُعْنِي. قوله (سَمِ): (حَتَّى تُسَلِّمَ إِنْخ) وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ نَحْوِ قُرْآنٍ وَطَلَبَ كُلُّ التَّسْلِيمِ فَالَّذِي أَفْتَيْتَ بِهِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا أَتَاهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ وَلَا فَسِيخُ الصَّدَاقِ وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَيُسَلِّمُهُ لِعَدْلِ وَتُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش وَقَدْ يُقَالُ تُجَبَّرُ هِيَ لِأَنَّ رِضَاهَا بِالتَّعْلِيمِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ عَادَةً بَعْدَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ كَالْتَّأْجِيلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ انْتِهَاءَ الْأَجَلِ مَعْلُومٌ فَتُحْكَمُهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ وَزَمَنُ التَّعْلِيمِ لَا غَايَةَ لَهُ فَهِيَ إِذَا مَكَّنَتْهُ قَدْ يَتَسَاهَلُ فِي التَّعْلِيمِ وَرُبَّمَا فَاتَ التَّعْلِيمُ بِذَلِكَ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ الْجَزْمُ بِمَا قُلْنَا أَهْ ع ش أَيُّ بِأَنَّهَا تُجَبَّرُ.

قوله (سَمِ): (فَفِي قَوْلِي يُجَبَّرُ إِنْخ) مَحَلُّ هَذَا إِذَا كَانَتْ مُتَّهَمَةً لِلِاسْتِمْتَاعِ كَمَا فِي الرِّوَضَةِ لَا كَمَرِيضَةٍ وَمُخْرِمَةٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْقَوْلُ بِلِ هُوَ مُعْتَبَرٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ حَتَّى لَوْ بَدَّلَتْ نَفْسَهَا وَبِهَا مَانِعٌ مِنْ إِخْرَامٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يُجَبَّرْ صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ شَارِحُ الْمُهَذَّبِ أَهْ مُعْنِي. قوله: (لِقَوَاتِ الْبُضْعِ عَلَيْهَا هُنَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ. قوله: (ثَمَّ) أَيُّ فِي الْبَيْعِ.

قوله: (أَنْ لَوْلِي السَّفِيهَةِ) هَلْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْمُخْجُورَةُ وَلِئِذَا ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ فَرَضَ السَّابِقَ فِي الصَّبِيَّةِ وَالْمُجَنُونَةِ فَقَطُّ ثُمَّ تَعَرَّضَ لِلْسَّفِيهِةِ. قوله: (أَنْ لَوْلِي السَّفِيهَةِ مَنَعَهَا) وَإِنْ كَانَتْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا وَوُطِّئَتْ شَرْحُ الرَّوْضِ. قوله: (أَنْ لَيْسَ يَدَّهَا مَنَعَهَا) وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ بَدَلُ بُضْعِهَا وَلَا حَقٌّ لَهُ فِيهِ.

له (والأظهر أنهما يجبران فيؤمَر بوضعه عند عدل وتؤمَر) هي (بالتمكن فإذا سلمت) وإن لم يطأها من غير امتناع منها (أعطاها العدل) فإن امتنعت استرد منها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل نائيتها وإلا كان هو مُجبرٌ وحده ولا نائيته وإلا كانت هي المُجبرة وحدها بل نائيتُ الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل نائيتهما لقولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه ويُرد بأن هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التمكن بعد قبض العدل أو الحاكم استرد الزوج وقيل نائيتها واختاره البلقيني كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم إليها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التمكن ووجهه البلقيني بتصريح أبي الطيب بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظير والذي يتجده خلافه وأنه من ضمانه نظير ما مر في عدل الرهن وليس هذا كالممتنع المذكور

(فرغ) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى أنها ماتت فالمصدق الزوج يمينه لأن الأصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزمه مئونة تجهيزها وإن ثبت بالبينة موتها لأن مئونة التجهيز إنما تجب حيث تجب الثقة والثقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لأن الفرض أنه لم يثبت تسليم سابق وأما الإزث فهو تابع لثبوت الموت وإن لم يحصل تسليم م ر ه سم على حج اه ع ش .

قول (س): (والأظهر أنهما يجبران إلخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع ويفرق بأن البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم . قول: (وإن لم يطأها إلخ) أي وإن ترك الوطء تركاً غير ناشئ من امتناع إلخ اه ع ش . قول: (فإن امتنعت إلخ) عبارة المغني فلو هم بالوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه . قول: (لأن ذلك) أي الاسترداد قاله ع ش وقال الرشيد إته تغليل للأظهر اه ويصرح به صنيع المغني . قول: (هو العدل إلخ) أي الإنصاف في فصل الخصومة . قول: (بأن هذه) أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع .

قول: (إذ لو امتنعت إلخ) في منافاته أنه نائيتهما نظر اه سم . قول: (لكنه) أي العدل . قول: (في يده) أي العدل . قول: (خلافه) أي خلاف ما صرح به أبو الطيب وقوله وأنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه . قول: (وليس هذا كالممتنع إلخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين

قول في (س): (والأظهر أنهما يجبران) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة وأجبرا هنا مطلقاً وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل إلخ هذا لا يتصور فيما إذا كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال .

قول: (فيؤمر بوضعه إلخ) لو كان الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فإن اتفقا على شيء وإلا فيسخ الصداق وجب مهر مثل شرح م ر . قول: (إذ لو امتنعت إلخ) في منافاته أنه نائيتهما نظر . قول: (والذي يتجده إلخ) كذا شرح م ر .



كما هو ظاهرٌ ممَّا مرَّ (ولو بادرتِ فمكنتِ طالبته) على كلِّ قولٍ لينذليها ما في وسعها . (فإن لم يَطأ) ها (امتعت حتى يُسلمها) المهر لأنَّ القبض هنا إنما هو بالوطء (وإن وطئ) ها مختارة (فلا) تمتنع لسقوط حقها بوطئه باختيارها ومن ثمَّ لو أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنَّها لو لم تمكنه إلا لظنَّها سلامة ما قبضته فخرج معيياً من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحث الأذرعِي أنَّ تمكين نحو الرقءاء من الاستمتاع كتمكين السليمة من الوطء فلها الامتناع.....

المُمتنع المذكور في قوله المُتقدِّم وقيل نائيهما لقولهم إلخ اه رشيدِي . □ قوله: (مما مرَّ) أي في قوله ويردُّ بأن هذه إلخ .

□ قول (السِّي): (ولو بادرتِ فمكنتِ طالبته) ولها حينئذٍ أن تستقلَّ بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كظهيره في البيع مغني وروض . □ قوله: (على كلِّ قولٍ) إلى قوله قيل أهمل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها .

□ قول (السِّي): (امتعت) أي جاز لها الامتناع من تمكينه اه مغني . □ قوله: (هنا) أي في النكاح . □ قوله: (بالوطء) أي لا بمجرد التسليم . □ قوله: (وإن وطئها إلخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه مغني . □ قوله: (فلا تمتنع) أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه . □ قوله: (حقها) أي حق حبس نفسها . □ قوله: (أو كانت غير مكلفة إلخ) شامل لما لو مكنته ثم جئت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأنَّ مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لا تعتبر م ر اه سم . □ قوله: (ولم يكن الولي سلمها إلخ) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية .

□ قوله: (لمصلحتها) بخلاف ما لو سلمها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فيتنغي كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وإن وطئت اه مغني وتقدّم عن سم مثله . □ قوله: (ويؤخذ منه) أي من قوله ومن ثمَّ لو أكرهها إلخ . □ قوله: (وبحث الأذرعِي أنَّ تمكين إلخ) جزم به المغني . □ قوله: (نحو الرقءاء) كالرقءاء والتحيفة الخائفة من الإفضاء .

□ قوله في (السِّي): (ولو بادرتِ فمكنتِ طالبته) قال في الرّوض والتّسليم أي بتسليم نفسها له لها قبض الصداق المعين بغير إذن أهله انتهى . □ قوله: (أو كانت غير مكلفة حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جئت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أحد احتمالين وهو الأقرب لأنَّ مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها م ر . □ قوله: (ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها) كان لها الامتناع وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لا رجوع لها وإن كملت كما لو ترك الولي الشفعة ليس للمحجور عليه بعد كماله الأخذ بها مردود والفرق بينه وبين الشفعة لا يثب إذ هذا تقويت حاصل وما فيها تقويت معدوم وقد تبين أن التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح م ر .

قبله لا بعده (ولو بادر فسَلِمَ فلتَمَكَّن) ه وجوبًا إذا طلب لأنه فعل ما عليه (فإن منَعته) . ولو (بلا عذر استردَّ إن قلنا إنه يُجْبَر) والأصح لا فيكون مُتَبَرِّعًا بالتسليم فلا يستردُّ قيل أهمل محلَّ التسليم وهو منزل الزوج ويردُّ بأن هذا معلوم من كلامه في التفقات على أنَّ قوله وهو إلى آخره للأغلب إذ لو رضي بمحلها أو محل نحو أبيها كان كذلك والكلام هنا فيمن عَقَدَ عليها وهي ببلد العقد كالزوج فمؤنة وصولها للمنزل الذي يُريده الزوج من تلك البلد عليها. (ولو استمهلت) هي أو وليها (لتنظيف ونحوه).....

□ فَوَدَّ: (قَبْلَهُ الْبَخ) أي الإِسْتِمْتَاع مِنْهَا مُخْتَارَةً. □ فَوَدَّ: (ولو بلا عذر) قد يُقال اللَّائِقُ بِالْمُبَالَعَةِ إِنَّمَا هُوَ عَكْسُ ذَلِكَ بَأَن يَقُولَ وَلَوْ بَعْدُ فَكَانَ يَتَّبِعِي لِلْمُصْطَفِ إِسْقَاطُ لَا لِفَهْمِ عَدَمِ الْعُذْرِ فِيهِ بِالْأَوَّلَى سَمِ عَلَى حَاجَةِ اهْ د ع ش .

□ فَوَدَّ (السُّ): (اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يُجْبَرُ) أي على التَّسْلِيمِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ اهْ مَغْنِي. □ فَوَدَّ: (لا) أي لا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ أَوَّلًا. □ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا الْبَخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ لَوْ ظَنَّ وَجُوبَ التَّسْلِيمِ كَانَ لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ اهْ سَمِ وَقَدْ مَرَّ مَا يُؤَيِّدُهُ قُبَيْلُ الْبَابِ فِي شَرْحِ وَلِلزَّوْجِ صُحْبَتُهَا. □ فَوَدَّ: (بَأَن هَذَا) أي مَحَلَّ التَّسْلِيمِ .

□ فَوَدَّ: (فَيَمْنُ الْبَخ) أي زَوْجَةٍ وَقَوْلُهُ عَقَدَ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. □ فَوَدَّ: (كَالزَّوْجِ) وَقَوْلُهُ وَهِيَ ضَبَبُ الشَّارِحِ عَلَيْهِمَا اهْ سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ تِلْكَ الْبَلَدِ) وَسَيَأْتِي مَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ بَلَدٍ الْعَقْدِ .

(فَزَعُ): لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَزَعَتْ إِلَى الزَّوْجِ فِي مَنَزِلِهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِأُذُنِهَا فَلَا أُجْرَةَ لِمُدَّةِ سَكَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً أَوْ بِالْغَةِ فَسَكَتَتْ وَدَخَلَ عَلَيْهَا بِأُذُنِ أَهْلِهَا وَهِيَ سَاكِتَةٌ فَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ لِمُدَّةِ إِقَامَتِهِ مَعَهَا لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ وَلَآنَ عَدَمُ الْمَنْعِ أَعْمٌ مِنَ الْإِذْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوْجُ أَوَانِي الْمَرْأَةِ وَهِيَ سَاكِتَةٌ عَلَى جَارِي الْعَادَةِ تَلْزَمُهُ الْأُجْرَةُ اهْ كَلَامُ الْخَادِمِ اهْ سَمِ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمَنْزِلُ لِأَهْلِ الزَّوْجَةِ وَأَذِنُوا لَهُ فِي الدُّخُولِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِأُجْرَةٍ وَلَا لِعَدَمِهَا وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ فِي الزَّوْجَةِ عَدَمُ وَجُوبِ الْأُجْرَةِ لِلْإِجْلَةِ الْمَذْكُورَةِ اهْ د ع ش. □ فَوَدَّ: (هِيَ أَوْ وَلِيِّهَا) إِلَى قَوْلِهِ لِلْخَبَرِ فِي الْمَغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي النِّهَايَةِ .

□ فَوَدَّ: (ولو بلا عذر) قد يُقال اللَّائِقُ بِالْمُبَالَعَةِ إِنَّمَا هُوَ عَكْسُ ذَلِكَ بَأَن يَقُولَ وَلَوْ بَعْدُ فَكَانَ يَتَّبِعِي لِلْمُصْطَفِ إِسْقَاطُ لَا لِفَهْمِ عَدَمِ الْعُذْرِ فِيهِ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ وَجُوبَ التَّسْلِيمِ كَانَ لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ وَفِي هَامِشِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ هُنَا قَوَائِدُ مُهِمَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِالتَّسْلِيمِ .

□ فَوَدَّ: (كَالزَّوْجِ وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ وَهِيَ) ضَبَبُ عَلَيْهِمَا. □ فَوَدَّ: (مِنْ تِلْكَ الْبَلَدِ) وَسَيَأْتِي مَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ بَلَدٍ الْعَقْدِ .

(فَزَعُ) طَلَبَ الزَّوْجُ مِنَ الْوَلِيِّ تَسْلِيمَ الزَّوْجَةِ فَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ فَالْمُصَدِّقُ الزَّوْجُ بِبَيْتِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَيَاةَ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْمَهْرِ حَتَّى يَثْبُتَ مَوْتُهَا بِالْبَيِّنَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ مَثُونَةٌ تَجْهِيْزُهَا وَإِنْ ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ مَوْتُهَا لِأَنَّ مَثُونَةَ التَّجْهِيْزِ إِنَّمَا تَجِبُ حَيْثُ تَجِبُ التَّقَفُّةُ وَالتَّقَفُّةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ وَلَمْ يَخْصُلْ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَسْلِيمٌ سَابِقٌ وَأَمَّا الْإِزْثُ فَهُوَ تَابِعٌ لِثُبُوتِ الْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ تَسْلِيمٌ م ر .

كإزالة وسخ (أفهلّت) وجوباً وإن قبضت المهر للخبر الموثق عليه «لا تطرقوا النساء ليلاً حتى تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة» قال المتولي فإذا مئع الزوج الغائب أن يطرقها مغافصةً فهنا أولى وفيه نظر لأن الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب ذاك مطلقاً ووجوبه هنا إذا طلبت أن النفس تنفر من مفاجأتها ما تكرهه أول الأمر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) أي زمنًا (يراه قاض) من نحو يوم أو يومين . (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لأن غرض نحو التنظيم ينتهي غالباً (لا) لجهاز ويسمى وكذا تزني كما هو ظاهر ولا (لينقطع حيض) ونفاس لإمكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنيها ومن ثم لو لم يبق منه إلا دون ثلاث أمهلته على ما في التيممة ولو خشيت أنه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فإن علمت أن امتناعها لا يفيد وقضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يتعد أن لها بل عليها الامتناع

□ قوله: (كإزالة وسخ) وسخر عانة وسخر إنط اه معني . □ قوله: (وتستجد المغيبة) وهي بضم الميم وكسر المعجمة وبالتحتية المخففة التي غاب عنها زوجها وفعلها أغاب رشيدياً وع ش .  
□ قوله: (مغافصة) أي مفاجأة . □ قوله: (ندب ذاك) أي عدم التطرق ليلاً مغافصة مطلقاً أي طلبت أم لا .  
□ قوله: (أول الأمر) متعلق بالمفاجأة وقوله بعد معرفته أي ما تكرهه متعلق بضمير منه الرجوع للمفاجأة . □ قوله: (ونفاس) إلى المثني في المعني إلا قوله بل عليها . □ قوله: (ونفاس) أي وصوم وإحرام اه نهاية . □ قوله: (لم يبق منه) أي من زمنيها . □ قوله: (أمهلته إلخ) خلافاً للنهاية . □ قوله: (على ما في التيممة) عبارة المعني كما قاله في التيممة اه . □ قوله: (على ما في التيممة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التيممة .

(فرغ): قد تدل قوة الكلام أنه ليس له الامتناع من تسلم الحائض وأنه إذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه أنها إذا سلمت نفسها فإن عصى ووطئ استقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كما لو سلمت غير الحائض نفسها فإن لها حبس نفسها قبل وطئه بل أولى وليس لها أعني الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين لتقص هذا التسليم لامتناع الوطئ شرعاً والممتنع شرعاً كالممتنع حساً م ر اه سم . □ قوله: (ولو خشيت) أي الزوجة الحائض أو النساء يطؤها أي قبل التقاء . □ قوله: (وعليها الامتناع) أي من الوطئ وقوله بل عليها الامتناع أي من التسليم .

□ قوله: (على ما في التيممة) قضية كلام الشيخين خلاف ما في التيممة .

(فرغ) قد تدل قوة الكلام على أنه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وأنها إذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما في ذمته لكن يتجه أنها إذا سلمت نفسها فإن عصى ووطئ استقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كما لو سلمت غير الحائض نفسها فإن لها حبس نفسها قبل وطئه بل أولى وليس لها أعني الحائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين وذلك

حينئذ. (ولا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً) لا تَحْتَمِلُ الْجَمَاعَ وَلَوْ لِيَقَّةَ قَالَ لَا أَقْرُبُهَا (ولا مَرِيضَةً) وَهَزِيلَةً بِهِزَالٍ عَارِضٍ لَا يُطِيقَانِ الْوَطْءَ أَي يُكْرَهُ لِلْوَلِيِّ وَالْأَخِيرَتَيْنِ ذَلِكَ (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطْءٍ) إِذِ الْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْعُرْفِ وَلَمْ يُتَعَارَفْ تَسْلِيمُهُ هَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّ فِرطَ الشَّهْوَةِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْوَطْءِ الْمُضِرِّ وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ وَيَرْجِعُ فِيهِ لِشَهَادَةِ نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ نَعَمْ، لَوْ طَلَبَ ثِقَةً تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ فِيهِ وَجْهَانِ.....

• فَوُدَّ: (لَا تَحْتَمِلُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ طَلَبَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (لَا أَقْرُبُهَا) أَي لَا أَطْوُّهَا.  
• فَوُدَّ: (لَا يُطِيقَانِ الْوَطْءَ) وَمَنْ أَفْضَى امْرَأَةً بِوَطْءٍ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ حَتَّى تَبْرَأَ فَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْبُرْءَ وَاتَّكَرَتْ أَوْ قَالَ وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ وَاتَّكَرَ الزَّوْجُ عُرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَفَاتُ فِيهِمَا أَوْ رَجُلَيْنِ مَحْرَمَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ أَوْ مَمْسُوحَيْنِ وَلَوْ ادَّعَتْ التَّحِيْفَةَ بَقَاءِ أَلَمٍ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَاتَّكَرَ الزَّوْجُ صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا اهْمُغْنِي وَفِي سَمْعٍ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ التَّحِيْفَةُ الْخ.  
• فَوُدَّ: (لَا يُطِيقَانِ) الظَّاهِرُ التَّائِيثُ وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْهَا الزَّوْجُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخ اهْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَالْأَخِيرَتَيْنِ) وَهُمَا الْمَرِيضَةُ وَهَزِيلَةُ ذَلِكَ أَيِ التَّسْلِيمِ.  
• فَوُدَّ (لِسِي): (حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطْءٍ) أَيِ وَلَا نَفَقَةَ لَهُمَا لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَهُمَا مَنْ اسْتَمْتَلَتْ لِنَحْوِ التَّظْلِيفِ وَكُلُّ مَنْ عُدِرَتْ فِي عَدَمِ التَّمَكُّنِ اهْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (مَا دَامَتْ لَمْ تَحْتَمِلْهُ) لِصِغَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ هَزَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَيَرْجِعُ فِيهِ) أَيِ فِي تَحْمِلِ الْوَطْءِ. • فَوُدَّ: (نَحْوِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ) أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ الرَّجُلَيْنِ الْمَحْرَمَيْنِ وَالْمَمْسُوحَيْنِ فِي الصَّغِيرَةِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنَى وَالرِّوَضِ وَشَرْحِهِ.  
• فَوُدَّ: (تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ) أَيِ وَقَالَ لَا أَطْوُّهَا مُغْنِي وَسَم.

لِنَقْصِ هَذَا التَّسْلِيمِ لَا مِتْنَاعَ الْوَطْءِ شَرْعًا وَالْمُتَمَتِّعُ شَرْعًا كَالْمُتَمَتِّعِ حِسًّا وَيُقَارِقُ الرِّتْقَاءَ وَالْقِرْنَاءَ حَيْثُ اعْتَدَّ بِتَسْلِيمِهِمَا نَفْسَهُمَا حَتَّى إِذَا اسْتَمْتَعَ بِهِمَا بَغَيْرِ الْوَطْءِ كَانَ كَاسْتِمْتَاعِهِ بِالْوَطْءِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ بِأَنَّ زَوَالَ الْحَيْضِ مُنْتَظَرٌ بِخِلَافِ الرِّتْقِ وَالْقِرْنِ م. ر. • فَوُدَّ: (لَا يُطِيقَانِ الْوَطْءَ) قَالَ فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَمَنْ أَفْضَى امْرَأَتَهُ بِالْوَطْءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ حَتَّى تَبْرَأَ الْبُرْءَ الَّذِي لَوْ عَادَ لَمْ يَخْذُشْهَا وَلَوْ ادَّعَتْ عَدَمَ الْبُرْءِ كَأَنَّ قَالَتْ لَمْ يَنْدِمِلِ الْجُرْحُ فَأَتَكَرَّ هُوَ أَوْ قَالَ وَلِيُّ الصَّغِيرَةِ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ فَأَتَكَرَّ الزَّوْجُ عُرِضَتْ عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَفَاتُ فِيهِمَا أَوْ رَجُلَيْنِ مَحْرَمَيْنِ لِلصَّغِيرَةِ وَكَالْمَحْرَمَيْنِ الْمَمْسُوحَيْنِ انْتَهَى وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ التَّخْيِيرُ فِي الصَّغِيرَةِ بَيْنَ النِّسْوَةِ وَالرَّجُلَيْنِ الْمَحْرَمَيْنِ بِأَنَّ قِيَاسَ الْمُدَاوَاةِ امْتِنَاعَ الْمَحْرَمَيْنِ مَعَ وُجُودِ النِّسْوَةِ إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ بِأَنَّ الْمُدَاوَاةَ تَحْتَاجُ مِنْ تَكَرُّرِ النَّظَرِ وَغَيْرِهِ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا فَكَانَ مَا هُنَا أَخَفَّ ثُمَّ قَدْ يُشْكَلُ التَّقْيِيدُ بِالْمَحْرَمَيْنِ بِأَنَّ النَّظَرَ لِلْأَجَانِبِ جَائِزٌ لِنَحْوِ حَاجَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّوْنِ وَالْوِلَادَةِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ التَّوَقُّفِ عَلَى فَقْدِ الْغَيْرِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لَوْ طَلَبَ ثِقَةً الْخ) لَوْ طَلَبَ مَنْ أَفْضَاهَا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَهَلْ يَجْرِي فِيهَا هَذَا الْخِلَافُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ. • فَوُدَّ: (تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ) أَيِ وَقَالَ لَا أَقْرُبُهَا.

رجح ابنُ المُفْري الوجوبَ والزَّركشيُّ عدمه ولو قيلَ إنْ دَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى قُوَّةِ شَبَقِهِ لَمْ يَجِبْ وَلَا وَجِبَ لَمْ يَتَعُدَّ وَتَسَلَّمَ لَهُ نَحِيفَةٌ لَا بَمَرَضٍ عَارِضٍ وَإِنْ لَمْ تَحْتَمِلِ الْجَمَاعُ إِذْ لَا غَايَةَ تَنْتَظَرُ وَتُمْكِنُهُ مَعَا عِدَا وَطَاءٍ لَا مِنْهُ إِنْ خَشِيتَ إِفْضَاءَهَا وَلَهُ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَسَلُّمِ صَغِيرَةٍ لَا مَرِيضَةٍ.

(فرع): العبرةُ فيما إذا غابَتِ الزَّوْجَةُ عَنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ بِمَحَلِّهِ فَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ فِي الْكُوفَةِ بِبَغْدَادَ لَزِمَهَا الْمُؤَنَةُ لِنَفْسِهَا وَطَرِيقِهَا وَنَحْوُ مُحَرَّمٍ مَعَهَا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَغْدَادَ لَا إِلَى الْمُوصِلِ لَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ اعْتِبَارُ مَحَلِّ الْعَقْدِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ بِهِ أَمَّا لَوْ عَقَّدَ لَهُ وَكَيْلَهُ بِبَلَدٍ لَيْسَ هُوَ بِهَا فَالْعَبْرَةُ بِبَلَدِ الزَّوْجِ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ الْمُتَسَلِّمُ لَا الْعَقْدُ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُخَاطَبْ بِالْإِتْيَانِ إِلَيْهِ أَصْلًا وَإِنَّمَا خُوطِبَتْ بِالْإِتْيَانِ لِلزَّوْجِ ابْتِدَاءً فَاعْتَبِرَ مَحَلُّهُ حَالَةَ الْعَقْدِ دُونَ مَحَلِّ وَكَيْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي اعْتِبَارِ مَحَلِّ الْعَقْدِ بَيْنَ عَلِمِهَا بِبَلَدِ الزَّوْجِ وَعَدَمِهِ وَلَوْ فَصَّلَ لِأَنَّهُمَا فِي حَالَةِ الْعِلْمِ مُوَطَّئَةٌ نَفْسُهَا عَلَى الذَّهَابِ إِلَيْهِ بِخِلَافِهَا مَعَ عَدَمِهِ لَمْ يَتَعُدَّ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ بَلَدَ الْعَقْدِ لَوْ لَمْ

□ فَوُدَّ: (رَجَحَ ابْنُ الْمُفْري الْوُجُوبَ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَقَوْلُهُ وَالزَّركشيُّ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَجِبْ) أَيِ التَّسْلِيمِ. □ فَوُدَّ: (وَتَسَلَّمَ لَهُ نَحِيفَةٌ الْخ) وَجِبَ عَلَيْهَا نَفَقَتُهَا اهْ مُغْنِي وَفِي سَمِ عَنْ الرُّوضِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (لَا مِنْهُ) أَيِ الْوُطَاءِ. □ فَوُدَّ: (إِنْ خَشِيتَ إِفْضَاءَهَا) أَيِ أَوْ مَا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً مِنَ الْمَشَقَّةِ سَمِ وَرَشِيدِي وَع ش. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَسَلُّمِ صَغِيرَةٍ) وَإِذَا تَسَلَّمَهَا لَمْ يَلْزَمَهُ تَسْلِيمُ الْمَهْرِ كَالْتَّفَقَةِ وَإِنْ سَلَّمَهَا عَالِمًا بِحَالِهَا أَوْ جَاهِلًا فَقِي اسْتِزْدَادُهُ وَجِهَانِ أَوْ جَهْمًا عَدَمَ الْاسْتِزْدَادِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ تَقْيِيدُ عَدَمِ الْاسْتِزْدَادِ بِمَا إِذَا لَمْ يَظُنَّ وَجُوبَ التَّسْلِيمِ. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ الْامْتِنَاعُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. □ فَوُدَّ: (لَا مَرِيضَةٍ) أَيِ وَلَا نَحِيفَةٍ أَيِ بِلَا مَرَضٍ وَجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا اهْ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِمَحَلِّهِ) خَبَرُ الْعَبْرَةِ الْخ وَالضَّمِيرُ لِلْعَقْدِ. □ فَوُدَّ: (لَوْ خَرَجَ) أَيِ الزَّوْجِ مِنْ بَغْدَادَ بَعْدَ الْعَقْدِ إِلَيْهِ أَيِ الْمُوصِلِ. □ فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ الزَّوْجُ) أَيِ حِينَ الْعَقْدِ بِهِ أَيِ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ. □ فَوُدَّ: (لَا الْعَقْدُ) عَطَفَ عَلَى الزَّوْجِ اهْ سَمِ أَيِ لَا بِمَحَلِّ الْعَقْدِ. □ فَوُدَّ: (بِالْإِتْيَانِ إِلَيْهِ) أَيِ مَحَلِّ الْعَقْدِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ فَصَّلَ) أَيِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ بِبَلَدِ الزَّوْجِ. □ فَوُدَّ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ بَلَدَ الْعَقْدِ) أَيِ أَوْ الزَّوْجِ.

□ فَوُدَّ: (رَجَحَ ابْنُ الْمُفْري الْوُجُوبَ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوُدَّ: (وَتَسَلَّمَ لَهُ نَحِيفَةٌ لَا بَمَرَضٍ عَارِضٍ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَجِبَ نَفَقَةُ النَحِيفَةِ بِالتَّسْلِيمِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالتَّصْرِيحُ بِهَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ لَوْ كَانَتْ نَحِيفَةٌ بِالْجِلَّةِ فَلَيْسَ لَهَا الْامْتِنَاعُ لِهَذَا الْعُدْرِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَقَّعِ الزَّوَالِ كَالرَّقَاءِ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (إِنْ خَشِيتَ إِفْضَاءَهَا) يَتَّبَعِي أَوْ مَا لَا تَحْتَمِلُ مِنَ الْمَشَقَّةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ الْامْتِنَاعُ مِنْ تَسْلِيمِ صَغِيرَةٍ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فَلَوْ سَلَّمَتْ لَهُ صَغِيرَةً لَا تَوْطَأُ لَمْ يَلْزَمَهُ تَسْلِيمُ الْمَهْرِ كَالْتَّفَقَةِ وَإِنْ سَلَّمَهَا عَالِمًا بِحَالِهَا أَوْ جَاهِلًا فَقِي اسْتِزْدَادُهُ وَجِهَانِ كَالْوَجْهَيْنِ فِيمَا لَوْ امْتَنَعَتْ بِلَا عُذْرٍ وَقَدْ بَادَرَ الزَّوْجُ إِلَى تَسْلِيمِهِ ذَكَرَهُ الْأَصْلُ وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ عَدَمِ اسْتِزْدَادِهِ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (لَا الْعَقْدُ) عَطَفَ عَلَى الزَّوْجِ.

يصلح للتسليم اعتبر أقرب محل صالح إليه.

(ويستقر المهر بوطء) وإنما يحصل بتغيب الحشفة أو قدرها من فاقدتها وإن لم تزل البكارة كما اقتضاه إطلاقهم وفارق ما مر في التخليل من عدم الفرق بين العوراء وغيرها بأن القصد به التنفير عن إيقاع الثلاث فإذا انضمت إليه هذا كان أشد في التنفير (وإن حزم كوطء) دبر أو نحو (حائض) كما دلت النصوص القرآنية لا باستمتاع وإذخال ماء وإزالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الأمن من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (ويموت أحدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لإجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتل أمة نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصداق لأن السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجه والأصح أنه لا يسقط فإن قبضته فازت به وإلا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها ملكته لأن المقتنع ابتداءً إيجاب للسيد على قته لا دوائمه لأنه أقوى وقد لا يجب بالكلفة كأن اعتق مريض أمة لا يملك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة عتقها فإنه يستقر النكاح ولا مهر للدور إذ لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلوة في الجديد)

قول (سني): (ويستقر المهر إلخ) سواء أوجب بنكاح أم فرض كما في المفوضة أنه نهاية زاد المغني والقول قول الزوج في الوطء يمينه اه عبارة ع ش ويصدق الزوج في نفيه الوطء اه. قول: (وإنما يحصل إلخ) أي الوطء. قول: (وإنما يحصل) إلى الفصل في النهاية والمغني إلا قوله وفارق إلى المتن. قول: (وإن لم تزل البكارة إلخ) غاية للمتن أو الشرح. قول: (وإن لم تزل البكارة) أي ولم يشير الذكر اه ع ش. قول: (من عدم الفرق إلخ) أي في اشتراط زوال البكارة. قول: (إليه) أي الوطء هذا أي زوال البكارة. قول: (لا بالاستمتاع) أي في غير نحو الرقعة كما مر. قول: (وإزالة بكارة بلا آلة) أي فإن طلقها بعد وجب لها الشطر دون أرش البكارة فإن فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب أرش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اه ع ش. قول: (والمراد إلخ) عبارة المغني فإن قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لأن المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد أجيب بأن المراد إلخ وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء أن لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اه. قول: (بنحو طلاق إلخ) نشر غير مرتب. قول: (فيما لو قتل أمة نفسها إلخ) أي أو قتل أمة أو الحرة زوجها قبل الدخول اه مغني. قول: (لا دوائمه) أي الإيجاب. قول: (رق بعضها) أي

قول في (سني): (بوطء) أي وإن لم يحصل به التخليل كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي ويؤيده الإحفاء بالوطء في الدبر م ر. قول: (رق بعضها) أي لأن وجوبه يثبت دينا يرق به بعضها.

لمفهوم قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٧] والآية والمسمى الجماع وما روي أن الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلوة منقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد إجماعاً.

### فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

(نكحها) بما لا يملكه كأن نكحها (بخمر أو حر أو مغبوب) صرح بوصفه بما ذكر أو أشار إليه فقط وقد علمه أو جهله (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في أنكحتنا أما أنكحة الكفار فقد مر حكمها (وفي قول قيمته) أي بدله بتقدير الحر رقاً والمغبوب مملوكاً والخمر خلأ أو عصيراً أو قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مر ما فيه وذلك لأن ذكره يقتضي قصده دون قيمة البضع ويؤيد بأنه لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة إليه مع سهولة الرجوع للبذل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سمي نحو دم

لأن وجوبه ثبت دينا يرق به بعضها اه سم. قوله: (لمفهوم قوله تعالى إلخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم إذ الظاهر أن دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المعني وشرح المنهج لفظ مفهوم. قوله: (ولا يستقر بها) أي الخلوة اه ع ش.

### فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد

قوله: (في بيان) إلى قوله وأيضاً التسمية في النهاية. قوله: (بما ذكر) أي أو غيره كعصير أو رقيق أو مملوك له اه ع ش زاد المعني أما إذا أشار إليه مع الوصف كأصدقائك هذا الحر وجب مهر المثل قطعاً كما قاله الأكثر اه. قوله: (أو أشار إليه فقط) كأصدقائك هذا. قوله: (فقد مر حكمها) عبارة المعني فكلما اعتقدوا صحة إصداقه يجري عليه حكم الصحيح كما مر اه.

قوله (سني): (قيمه) أي قيمة ما ذكر اه معني. قوله: (أي بدله) أي من مثل أو قيمة اه سم زاد المعني فلو عبر بالبذل لكان أولى اه. قوله: (والمغبوب مملوكاً) قد يقال ما الداعي إلى ذلك مع أن له قيمة في نفسه اه رشيد زاد السيد عمر ولم يتعرض الشارح أي المحلّي لتقدير المغبوب مملوكاً ثم رأيت في العزيزي قال ولا يحتاج هنا أي في المغبوب إلى تقدير تبديل الصفة والخلقة انتهى اه. قوله: (أو قيمته إلخ) عطف على بدله إلخ اه سم. قوله: (لها) أي الخمر اه رشيد وهذا التفسير إنما يناسب النهاية وبعض نسخ الشارح من عدم قيمته وأما على ثبوته كما في أكثر نسخ الشارح فالظاهر أن مرجع الضمير الخمر والحر والمغبوب. قوله: (مر إلخ) أي في تفريق الصفة في البيع. قوله: (وذلك) أي وجوب البذل لأن ذكره أي ما لا يملكه. قوله: (ما لا قيمة له) الأنسب ما لا يملكه. قوله: (نحو دم) أي مما لا يقصد كالحشرات اه معني.

### (فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفايد)

قوله: (أي بدله) أي من مثل أو قيمة. قوله: (أو قيمته) عطف على بدله.

فكذلك وكان الفرقُ بينه وبين الخُلْعِ أَنَّ العقدَ أقوى من الحلِّ فقَوِيَ هنا على إيجابِ مهرٍ وأيضاً التسميةُ هنا غيرُ شرطٍ لإيجابِ مهرِ المثلِ لِلانعقادِ به عندَ الشُّكُوتِ عن مهرٍ وثُمَّ التسميةُ شرطٌ لإيجابِ المُسَمَّى أو مهرِ المثلِ . وغايةُ ذِكْرِ الدَّمِ أَنَّهُ كَالشُّكُوتِ عنه فيهما وهو مُوجِبٌ هنا لِإِثْمٍ وَزَعْمُ أَنَّ تَسْمِيَةَ الدَّمِ يَتَضَمَّنُ التَّفْرِيضَ يُرَدُّ بِأَنَّ التَّفْرِيضَ منها لا بُدَّ فيه من التَّضَرُّيحِ بِإِنْتِفَاءِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ وَلَيْسَ ذِكْرُ الدَّمِ مُتَضَمِّنًا لِذَلِكَ (أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَغْصُوبٍ بَطَلٌ فِيهِ وَضَحٌ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ) تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شُرُوطِهَا السَّابِقَةِ ثُمَّ وَالْأَكْثَرُ قَدْ بَطَلَ الْبَاطِلُ بِطَلَّتِ التَّسْمِيَةُ وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَيَتَخَيَّنُ) إِنْ جَهِلَتْ لِأَنَّ الْمُسَمَّى كُلَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهَا (وَإِنْ فَسَخَتْ فَمَهْرُ مَثَلٍ) يَجِبُ لَهَا (وَفِي قَوْلِهِ قِيَمَتُهَا) أَيُ بَدَلُهَا (وَإِنْ أَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْمَغْصُوبِ مِنْ مَهْرٍ مَثَلٍ بِحَسَبِ قِيَمَتَيْهِمَا) عَمَلًا بِالتَّوْزِيعِ فَلَوْ سَاوَى كُلُّ مِائَةِ فَلَهَا

قوله: (فَكَذَلِكَ) أَيُ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ اهْزُدِي . . . قوله: (وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ) أَيُ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ مَعَ تَسْمِيَتِهِ بَلْ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا اهْ سَم . . . قوله: (أَنَّ الْعَقْدَ) أَيُ كَالنِّكَاحِ وَقَوْلُهُ مِنَ الْحَلِّ أَيُ كَالْخُلْعِ . . . قوله: (فَقَوِيَ هُنَا) أَيُ النِّكَاحُ عِنْدَ تَسْمِيَةِ نَحْوِ دَم . . . قوله: (التَّسْمِيَةُ هُنَا) أَيُ فِي النِّكَاحِ . . . قوله: (بِهِ) أَيُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ . . . قوله: (وَتَمَّ) أَيُ فِي الْخُلْعِ . . . قوله: (فِيهِمَا) أَيُ النِّكَاحِ وَالْخُلْعِ . . . قوله: (مِنْهَا) أَيُ الزَّوْجَةِ . . . قوله: (لِذَلِكَ) أَيُ لِلتَّضَرُّيحِ بِإِنْتِفَاءِ التَّسْمِيَةِ .

قوله (لِسِي): (وَمَغْصُوبٍ) وَكَالْمَغْصُوبِ كُلُّ مَا لَيْسَ مَمْلُوكًا لِلزَّوْجِ كَانَ نَكَحَ بِمَمْلُوكٍ وَخَمِيرٍ أَوْ حُرٍّ أَوْ مَغْصُوبٍ لَكِنْ مَرَّ فِي الْبَيْعِ أَنَّ شَرْطَ التَّوْزِيعِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَلَا يَطْلُ قَطْعًا وَأَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا وَلَا يَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ بِالْمَمْلُوكِ وَخَدَهُ وَلَا شَيْءَ فِي مُقَابَلَةٍ غَيْرِ الْمَقْصُودِ قِيَانِي مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا فَيَجِبُ فِي الْأَوَّلِ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَا شَيْءَ بَدَلٍ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي الثَّانِي اهْ سَم وَقَوْلُهُ قِيَانِي مِثْلُ الْخِ أَقُولُ قَوْلَ الشَّرْحِ كَالنَّهَائِيَةِ وَلَوْ سَمَّى نَحْوَ دَمِ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْحَلْبِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ عِشَ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يَتَمَسَّكُ بِإِطْلَاقِهِمْ هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ بِأَنَّ النِّكَاحَ أَوْسَعُ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ ذِكْرُ الْمُقَابِلِ وَلَا يَفْسُدُ بِفْسَادِهِ حَرَرَهُ اهْ . . . قوله: (تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ نَكَحَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ شَرَطَ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعْمُ الصَّحَّاحَةِ إِلَى الْمُتَنِّ . . . قوله: (مِنْ شُرُوطِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ .

قوله (لِسِي): (حِصَّةُ الْمَغْصُوبِ) وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْمَغْصُوبِ خَمِيرًا مَثَلًا وَأَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْخَمِيرِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بِإِغْتِيَابِ قِيَمَتِهَا بِتَقْدِيرِهَا خَلَاءً أَوْ عَصِيرًا أَوْ عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهْ سَم .

قوله: (وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ) أَيُ حَيْثُ لَمْ يَخْصُلْ مَعَ تَسْمِيَتِهِ بَلْ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا . . . قوله (لِسِي): (وَإِنْ أَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ الْخِ) وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الْمَغْصُوبِ خَمِيرًا مَثَلًا وَأَجَارَتْ فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ حِصَّةُ الْخَمِيرِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بِإِغْتِيَابِ قِيَمَتِهَا بِتَقْدِيرِهَا خَلَاءً أَوْ عَصِيرًا أَوْ عِنْدَ مَنْ يَرَى لَهَا قِيَمَةً



نصف مهر المثل بدلاً عن المغصوب (وفي قولٍ تفتّح به) أي المملوك ولا شيء لها معه.  
 (ولو قال زوّجْتُكِ بنتي وبغْتُكِ ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضًا أو وكيل عنها فيه (صحّ  
 النكاح) لأنّه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الأظهر) كما قدّمه في تفريق  
 الصّفقة وأعادّه هنا على وجهٍ أبين فلا تكررَ وخرج بثوبها ثوبي فإنّ المهر يفسد كبيع عبدٍ  
 اثنين بشمين واحد (ويؤزّع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كلّ ألفا كان نصف  
 العبد ثمنًا ونصفه صدقًا فيرجع إليه بطلاقٍ قبل وطءٍ رُبّعهِ ويفسخ نصفه هذا إن كان ما خصّ  
 مهر المثل يساويه فإنّ نقص عنه وجب مهر المثل قطعًا.

(ولو نكح) بألفٍ بعضها مؤجّل لمجهولٍ فسدّ ووجب مهر المثل لا ما يقابل المؤجّل ليتعدّر  
 التوزيع مع الجهل بالأجل أو (بألف) مثلاً (على) أو بشرط (أن لأبيها) أو غيره خلافاً لمن وهم  
 فيه ألف من الصّدق أو غيره (أو) على أو بشرط (أن يُعطيه) أو غيره بالتحتيّة (ألفاً) كذلك

قوله: (وهو ولي مالها إلخ) خرّج به ما لو انتقيا والقياس فيها صحّة النكاح بمهر المثل اهـ ع ش.  
 قوله: (فيه) أي في بيع مالها. قوله: (كما قدّمه في تفريق الصّفقة) عبارةً المغني فإن قيل إنّ هذه  
 المسألة مرّت في آخر باب المناهي فهي مكرّرة أجب بأنّها ذكّرت هنا بزيادة على ما تقدّم وهي إفادة  
 تصوير جنع الصّفقة بيعاً ونكاحاً اهـ. قوله: (فإن المهر) أي والبيع انتهى سم.  
 قوله (سني) (يؤزّع العبد) أي قيمته انتهى مغني. قوله: (هذا) أي قول المصنّف وكذا المهر إلخ وقوله  
 فلو ساوى كلّ أي من الثوب ومهر المثل اهـ مغني. قوله: (يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه  
 لكان أنسب اهـ سيّد عمّر. قوله: (فإن نقص عنه إلخ) أي كما أنّه إذا نقص ما يخصّ الثمن عن ثمن  
 المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن أي الرشيده في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص فيهما كما هو ظاهر  
 سم وسيّد عمّر وع ش. قوله: (وجب إلخ) لفساد التسمية حينئذ بالنسبة للمهر اهـ سم. قوله: (بعضها  
 مؤجّل لمجهول) ومن ذلك النكاح بألفٍ نصفها حال ونصفها مؤجّل يحلّ بموت أو فراق فيجب مهر  
 المثل م ر اهـ سم. قوله: (فسد) أي المسمى وقوله ووجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الأب  
 بما دفعه لأنّه تبرّع منه اهـ ع ش ويتّبعي أنّ محلّه أخذاً من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع إلى  
 الأب. قوله: (بالتحتيّة) يأتي مُحترّزُهُ. قوله: (كذلك) أي من الصّدق أو غيره سم وع ش.

على ما تقدّم كما هو ظاهر. قوله: (فإن المهر) أي والبيع. قوله: (يساويه) أي يساوي مهر المثل.  
 قوله: (وجب) أي لفساد التسمية حينئذ بالنسبة للمهر. قوله: (وجب مهر المثل قطعاً) أي كما أنّه إذا  
 نقص ما يخصّ الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تأذن في العبد بعينه وإلا فلا أثر للنقص  
 فيهما كما هو ظاهر. قوله: (بعضها مؤجّل لمجهول) ومن ذلك النكاح بألفٍ نصفها حال ونصفها  
 مؤجّل يحلّ بموت أو فراق فيجب مهر المثل م ر. قوله: (بالتحتيّة) يأتي مُحترّزُهُ. قوله: (كذلك) أي  
 من الصّدق أو غيره.

وَأَلْحَقْتُ هَذِهِ بِمَا قَبْلَهَا لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ أَيْضًا وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ بِغُثِّكَ هَذَا عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي عَشْرَةَ وَتَكُونُ هِيَ الثُّمَنَ وَزَعْمُ الصَّحَّةِ لَاحِقٌ لِأَنْ يُرِيدَ أَنْ يُعْطِيَهُ أَلْفًا مِنَ الصَّدَاقِ لَهَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَتَبَادَرُ مِنْ شَرْطِ الْإِعْطَاءِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا نَظَرَ لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ بَلْ إِنْ قُرِضَ إِرَادَتُهُمَا لَهُ لَمْ يَصَحَّ الصَّدَاقُ أَيْضًا لِأَنَّهُ شَرَطُ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْلِيمَ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ . وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مُفْسِدٌ (فَالْمَذْهَبُ فَسَادُ الصَّدَاقِ وَوَجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ) فِيهِمَا لِأَنَّ الْأَلْفَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمَهْرِ فَهُوَ شَرَطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ وَلَا فَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ مَا التَّزَمَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْبَيْعِ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَفَسَدَ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَهَا بِالْأَلْفِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهَا أَلْفًا صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَمَّا بِالْفَوْقِيَّةِ فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا لِأَيِّهَا وَهُوَ لَا يُفْسِدُ الصَّدَاقَ كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ فِي نَحْوِ أَنْكَحْتُكَهَا بِشَرَطِ أَنْ تُعْطِيَنِي هِيَ كَذَا شَرَطٌ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ شَرَطُ

قوله: (وَأَلْحَقْتُ هَذِهِ) أي لَفْظَةُ الْإِعْطَاءِ بِمَا قَبْلَهَا أَي لَفْظَةُ أَنَّ لَأَيِّهَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْحَقُّ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ بِلَفْظِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَيْ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ أَنَّ لَأَيِّهَا الْخ ع ش . قوله: (أَيْضًا) أي كَالْأَم . قوله: (وَزَعْمُ الصَّحَّةِ فِيهِ) أي فِي لَفْظِ الْإِعْطَاءِ . قوله: (لَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ يُعْطِيَهُ أَي لِأَجْلِ الزَّوْجَةِ لَا لِأَجْلِ أَيْبِهَا . قوله: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خَبَرٌ وَزَعْمُ الصَّحَّةِ الْخ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَحَاصِلُ زَعْمِ الصَّحَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْرُوطُ هُوَ الْإِعْطَاءُ حَالُ كَوْنِهِ مَضْمُونًا وَمَا عَلَى الْأَلْفِ الْأَوَّلِ فَيُشِيرُ بِأَنَّ الصَّدَاقَ أَلْفَانِ وَالزَّوْجَ نَائِبٌ عَنْهَا فِي دَفْعِ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ إِلَى الْأَبِ نَائِبٌ عَنْهَا فِي الْقَبْضِ أَيْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ . قوله: (مَا ذَكَرْنَاهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْقَاقَ وَالتَّمْلِيكَ كَالْأَم أَيْ كُرْدِي . قوله: (لِإِرَادَةِ خِلَافِهِ) وَهُوَ الْإِعْطَاءُ لِلْأَبِ لِأَجْلِ بَنْتِهِ . قوله: (إِرَادَتُهُمَا) أَي الْعَاقِدَيْنِ لَهُ أَي خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ . قوله: (لَأَنَّهُ شَرَطُ عَلَى الزَّوْجِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الزَّوْجَةُ مَخْجُورَةً لِلْأَبِ وَلَا فَقَدْ وَجَدَ شَرَطُ التَّسْلِيمِ لِمُسْتَحَقِّهِ أَيْ سَيِّدِ عَمَرٍ . قوله: (فِيهِمَا) أَي فِي صَوَرَتَيِ الْمَثَلِ . قوله: (وَالْإِلَّا) أَي بِأَنَّ كَانَتْ مِنَ الْمَهْرِ . قوله: (فِي مُقَابَلَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّزَمِهِ وَقَوْلُهُ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ الْخ . قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي مِنَ التَّغْلِيلِ . قوله: (صَحَّ بِالْأَلْفَيْنِ) مُعْتَمَدٌ أَيْ ع ش . قوله: (فَهُوَ وَغَدٌ مِنْهَا الْخ) لَعَلَّهُ بِالنَّظَرِ لِمَوَافَقَتِهَا إِيَّاهُ وَلَا فَهِيَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهَا وَغَدٌ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَيْ ع ش . قوله: (كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنَى وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ شَرَطُ عَقْدٍ الْخ قَدْ يَوْجَهُ كَلَامُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَجَدَ الْعَقْدَ الْمَشْرُوطَ بِوُجُوبِ الْإِيجَابِ مِنَ الْأَبِ وَالْقَبُولِ مِنَ الزَّوْجِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدَ إِلَّا أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ وَهُوَ الْإِيجَابُ فَقَطْ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَيُّ قَرَقِ الْخ قَدْ يُقَالُ الْفَرْقُ أَنَّ التَّفَقُّعَ مِنَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ بِخِلَافِ عَدَمِ إِعْطَاءِ أَيْبِهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُقْتَضَاهُ أَيْ سَيِّدِ عَمَرٍ . قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخ) لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي اعْتِمَادَ مُقْتَضَى النَّظَرِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ التَّوَقُّفِ فِي الْحُكْمِ لَا يُبَيِّطُهُ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ الْأَوَّلِ لَوْ ذَكَرَ أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوْجَهُ أَوْ نَحْوَهُ وَمَعَ ذَلِكَ مُقْتَضَى النَّظَرِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ ع ش . قوله: (بَلْ هُوَ) أَي الْوَعْدُ أَوْ

قوله: (فِي مُقَابَلَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِجَعْلِ .

عقد في عقد أيضًا وأُي فرق بين إعطائها الأب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها. (ولو شرط) في صلب العقد إذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الأخيرة لأنه لما دخله الخيار كان زمنه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزوم ولا كذلك هنا (خيارًا في التكاك بطل التكاك) لمنافاته لوضع التكاك من الدوام واللزوم (أو شرط خيارًا في المهر فالأظهر صحة التكاك) لأنه لاستقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لأن الصداق لم يتمحض للعرضية بل فيه شائبة التخلية فلم يلق به الخيار لأنه إنما يكون في المعاوضة المحضه فيجب مهر المثل . (وسائر الشروط) أي باقيها (إن وافق مقتضى التكاك) كشرط القسم والتفقة (أو لم يتعلق به عرض) كأن لا تأكل إلا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة التكاك والمهر لكنه في الأول مؤكداً لمقتضى العقد فليس المراد بالإلغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجهه كلام شارح من استوائيهما في البطلان وكلام آخر من استوائيهما في عدمه غير صحيح (وضح) التكاك والمهر كالبيع (وإن خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الأصلي) وهو الاستمتاع.....

شرط الإغطاء . ٥ قوله: (وعدم نفقتها إلخ) أي الآتي آنفاً في المتن . ٥ قوله: (الواجبة لها) أي على الزوج . ٥ قوله (سني): (ولو شرط خيارًا في التكاك إلخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الأوجه خلافًا للزكشي أنه نهاية عبارة المعني وهو أي ما قاله الزكشي من الصحة إذا شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار مخالف لإطلاق كلام الأصحاب أنه قال ع ش قال في شرح الإرشاد ولا يضرب شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لأنه تضريع بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضرب شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تخريم على تقدير وطء الشبهة أنه ولا محيص عن ذلك للمتأمل وإن خالفه م ر سم على حجج والأقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا محيص عنه بل مأخوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط إلخ . ٥ قوله: (في الأخيرة) أي بعد العقد في مجلسه . ٥ قوله: (لمنافاته) إلى قوله لكنه في الأول في المعني وإلى التثنية في النهاية .

٥ قوله (سني): (أو في المهر) أي كأن قال زوجتكها بكذا على أن لك أو لي الخيار في المهر فإن شئت أو شئت أبقيت العقد به ولا فيسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلاً . ٥ قوله: (بل فيه شائبة التخلية) لأنها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نخلة وهبة شوبري ومعني . ٥ قوله: (فيجب مهر المثل) تضريع على المتن . ٥ قوله: (في الأول) أي في قوله إن وافق مقتضى التكاك وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه . ٥ قوله (سني): (وإن خالف) يحتل أن معناه إن كان بخلاف ما ذكر أي نقيضاً له فيصير معناه إن لم يكن

٥ قوله: (أو شرط خيارًا في المهر) قال في شرح الإرشاد ولا يضرب شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لأنه تضريع بمقتضى العقد وقياسه أنه لا يضرب شرط طلاق على تقدير الإيلاء أو تخريم على تقدير وطء الشبهة أنه ولا محيص عن ذلك للمتأمل وإن خالفه م ر .

سواء أكان لها (كشرط أن لا يتزوج عليها أو) عليها كشرط أن (لا نفقة لها صحَّ النكاح) لأنه إذا لم يفسد بفساد العوض فلأن لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى.  
(تنبيه) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بأن المتبادر أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وادعاء أن النكاح ما دون الزاوية مقتضى إحلالها بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه . (وفسد الشرط).....

موافقاً لمقتضى الحال إلخ وحيث سقط الإشكال الآتي في التنبيه اه سيّد عمر ولا يخفى بعد ذلك الإحتمال بل مقابلة قول المتن وإن خالف لقوله إن وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتهاية والمعنى والمحلّى من تقدير مقتضاه . فوّ: (سواء أكان) أي الشرط المخالف المخلّ .  
فوّ (سبي): (أو لا نفقة لها) أي على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله أو لا نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها عليّ بل على فلان اه وفقاً للشارح وخلافاً للنهاية والمعنى كما يأتي . فوّ: (فلان لا يفسد إلخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش . فوّ: (مقتضياً) كذا بالتصّب فيما أطلعناه من النسخ وفي هامش نسخة قديمة مصححة على أصل الشارح بلا عزو قوله مقتضياً كذا بالتصّب في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف التاسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع .  
فوّ: (مقتضى إحلالها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حلّ ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يحلّ التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بأن المراد بالحلّ عدم الإمتناع فيكون معنى المتن كشرط الإمتناع من التزوج عليها ولا مخدور فيه . فوّ: (بمعنى أن الشارع جعله إلخ) قد يوضح بأن نكاح

فوّ في (سبي): (أو لا نفقة لها) إن قيل بما يفارق ذلك مسألة الإزث الآتية على قول الحنّاطي قلت الإزث الزم للنكاح بدليل ثبوته بمجرّد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بأن النفقة تجب مع رقتها وكفرتها دون الإزث اه . فوّ: (مقتضى إحلالها) قضيته أن المراد بالتزوج عليها حلّ ذلك فيكون مراد المتن كشرط أن لا يحلّ التزوج عليها وفيه نظر . فوّ: (مقتضى إحلالها) لا يقال حلّها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضياً للنكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لأن التزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً في شريعة عيسى - عليه الصلاة والسلام - من تزوج ما زاد عليها فلما أثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحلّ وعدم المنع وما زاد عليها من نواحي نكاحها والأحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافي ما ذكره ألا ترى أن السواك يطلب في الوضوء لأجله مع أنه مطلوب قبل الوضوء وفي كل حال فطلبه في كل حال لا ينافي أنه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبوت حلّ ما زاد على الواحد قبل نكاحها لا ينافي ثبوته تبعاً لنكاحها الذي هو مظنة الحجر . فوّ: (بمعنى أن الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بأن العلامة عدم تزوج الأربع الصادق بعدم التزوج رأساً لا خصوص تزوج الدون . فوّ: (بمعنى أن الشارع إلخ) قد يوضح بأن نكاح الواحدة مثلاً لما كان مظنة الحجر ومنع غيرها أثبت الشارع غيرها بعد نكاحها دفعاً لتوهم عموم تلك

لأنه مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ وَصَحَّ خَبَرُ «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ» (وَالْمَهْرُ) إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ ذَلِكَ بِالْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرْطِهِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ (وَإِنْ أَخْلَى) الشَّرْطُ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ الْأَصْلِيِّ (كَ) شَرْطِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ (أَنْ لَا يَطَّأَهَا) مُطْلَقًا أَوْ فِي نَحْوِ نَهَارٍ وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لَهُ أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ بِهَا (أَوْ) شَرْطُ الْوَلِيِّ أَوْ الزَّوْجِ أَنْ (يُطَلِّقَهَا) بَعْدَ زَمَنِ مُعَيَّنٍ أَوْ لَا (بَطْلُ النِّكَاحِ) لِلْإِخْلَالِ الْمَذْكُورِ وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّارِطُ لِعَدَمِ الْوِطْءِ هُوَ الزَّوْجُ فَلَا بُطْلَانَ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَلَهُ تَرْكُهُ وَلَمْ تُنْزَلْ مُوَافَقَتُهُ.....

الوَاحِدَةُ مَثَلًا لَمَّا كَانَتْ مِظَنَّةَ الْحَجْرِ وَمَنَعَ غَيْرَهَا أَثْبَتَ الشَّارِعُ حِلَّ غَيْرِهَا بَعْدَ نِكَاحِهَا دَفْعًا لِتَوَهُُّمِ عُمُومِ تِلْكَ الْمِظَنَّةِ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ آثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثَّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش . قُودُ: (لأنه مُخَالِفٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقُولُهُ أَي حَتَّى إِلَى وَلَا مُوَافَقَتَهَا وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا تَكَرَّرَ إِلَى أَمَّا إِذَا الْخُ فَإِنَّهُ قَالَ بِالتَّكَرُّارِ . قُودُ: (لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَي بَأَنْ لَمْ يُوَافِقْ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ بِخِلَافِ مَا وَافَقَهَا وَإِنْ ثَبَتَ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ أَهْ ع ش . قُودُ: (إِذْ لَمْ يَرْضَ شَارِطُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنْ كَانَ لَهَا فَلَمْ تَرْضَ بِالْمُسَمَّى وَخَذَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَرْضَ الزَّوْجُ بِبَدْلِ الْمُسَمَّى إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ مَا شَرْطَهُ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَتُهُ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ أَه . قُودُ: (إِلَّا عِنْدَ سَلَامَةِ شَرْطِهِ) أَي وَلَمْ يَسْلَمْ نَهَايَةً . قُودُ: (كَشَرْطِ وَلِيِّ الزَّوْجَةِ الْخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِصِغَرِ أَوْ نَحْوِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ فِيهِ مَا دَامَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُتَهَيِّئٍ لِلْوِطْءِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى النِّكَاحِ أَهْ ع ش . وَقَوْلُهُ: (مَا دَامَ الزَّوْجُ الْخُ) أَي إِنْ أَرَادَ مَا دَامَ الْخُ . قُودُ: (وَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لَهُ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزُهُ . قُودُ: (أَوْ أَنْ لَا يَسْتَمْتَعَ الْخُ) أَي وَلَوْ بِغَيْرِ الْوِطْءِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ .

قَوْلُ (سَيُ): (أَوْ يُطَلِّقَهَا) أَي بِخِلَافِ شَرْطِ أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْتَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُحِلِّ سَمَ عَلَى حَجِّ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَيَفْسُدُ الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ ع ش . قُودُ: (مُعَيَّنِ الْخُ) الْأَوَّلَى عَيْنِ . قُودُ: (وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْأَخِيرَةِ) أَي مَسْأَلَةُ شَرْطِ الطَّلَاقِ مَعَ مَا مَرَّ الْخُ أَي لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ لِمَا يُحِلُّ بِمُقْتَضَى النِّكَاحِ وَمِثْلُهُ لَا يُعَدُّ تَكَرَّرًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ أَهْ ع ش وَأَيْضًا أَنَّ مَا هُنَا يُفِيدُ الْعُمُومَ بِغَيْرِ الْمُحَلِّلِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ وَقَالَ عَمِيرَةُ لِأَنَّ السَّابِقَ شَرْطُ طَّلَاقٍ بَعْدَ الْوِطْءِ وَمَا هُنَا أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ أَه . قُودُ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَهَايَةً وَمُغْنِي . قُودُ: (مُوَافَقَتُهُ) أَي الزَّوْجِ لَوْلِي الزَّوْجَةِ .

الْمِظَنَّةُ لِمَنْعِ غَيْرِهَا فَصَارَ نِكَاحُ غَيْرِهَا مِنْ آثَارِ نِكَاحِهَا وَتَابِعًا لَهُ فِي الثَّبُوتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ .

قُودُ فِي (سَيُ): (أَوْ يُطَلِّقَهَا) أَي بِخِلَافِ شَرْطِ أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا أَوْ لَا يُخَالِعَهَا فَلَا يُؤْتَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَافِقِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْمُخَالِفِ الْغَيْرِ الْمُحِلِّ وَالظَّاهِرُ هُوَ الثَّانِي فَيَفْسُدُ الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . قُودُ: (مَعَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) الَّذِي مَرَّ ثُمَّ أَتَى إِذَا نَكَحَ أَوْ أَتَى إِذَا وَطِئَ طَلَّقَ

في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يُعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يُقال شرطه فلا يُتَحَيَّلُ هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يُتَطَّلَ تغليباً لجانب المبتدئ لقوة الابتداء فأنيط الحكم به دون المُساعد له على شرطه دفعاً للتعارض وأما إذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقاً إن أيس من احتمالها له كرتقاء لا متَحَيِّرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتمالها أو شفاء المتَحَيِّرة فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع.

(تنبيه) نقل الشيخان على الحنطائي أن من هذا القسم.....

• قوله: (في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة. • قوله: (حتى يصح) أي النكاح. • قوله: (حتى يُعارض) أي شرطه التنزيلي وكذا صمير ويمنع الخ وقوله شرطها أي شرط وليها كما مر. • قوله: (فاندفع الخ) أي بقوله أي حتى الخ. • قوله: (شرطه) أي الزوج عدم الوطء. • قوله: (فلا يُتَحَيَّلُ الخ) تفريع على نفي الإقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على التحيل. • قوله: (ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقة وليها للزوج كما مر وإنما أضاف الموافقة لها نظراً لموافقتها للولي وإلا فلا تصوّر منها موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيدي. • قوله: (في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج. • قوله: (حتى يُتَطَّلَ) أي النكاح. • قوله: (تغليباً الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقة الخ ولا موافقتها الخ. • قوله: (فأنيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدئ. • قوله: (على شرطه) أي المبتدئ. • قوله: (دفعاً الخ) علة لقوله فأنيط الحكم الخ.

• قوله: (إن أيس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال وإلا فالقرناء يُمكن زوال ما بينها اه ع ش.

• قوله: (أو إلى زمن الخ) عطف على مطلقاً. • قوله: (أو شفاء المتَحَيِّرة الخ) قال الأذرعى ولو كانت متَحَيِّرة وحرمتنا وطأها وشرطت تزكته احتتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفافها واحتتمل خلافه أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طالت دامت انتهت وهذا أوجه نهاية ومغني وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدي قوله وهذا أوجه محله حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يطأ وإن زال المانع فقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم إزيت الكتابية وإن زال المانع بطلانه هنا اه. • قوله: (نقل الشيخان الخ) اعتمده النهاية والمغني خلافاً للشارح كما يأتي.

• قوله: (أن من هذا القسم) أي من الشرط المُخل بمقصد النكاح الأصلي المُبطل للنكاح.

بطل. • قوله: (أو شفاء المتَحَيِّرة) في شرحه للإرشاد بما تقرر يعلم أن ولي المتَحَيِّرة لو شرط أنه لا يطؤها فأراد مطلقاً بطل العقد أو إلى أن يزول التحير فلا وهذا أوجه وما وقع للشارحين ويظهر أن الإطلاق هنا كما لو أراد إلى زوال التحير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب اه وعن الأذرعى لو كانت متَحَيِّرة وحرمتنا وطأها وشرطت تزكته احتتمل القول بفساد النكاح لتوقع شفافها واحتتمل خلافه لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طالت دامت اه قال ع ش وفي شرحه وهذا أوجه. • قوله: (نقل الشيخان الخ) اعتمده ر.

ما لو شرط أن لا ترثه أو أن يرثها أو أن يُنفق عليها غيره ثم قال وفي قول يصح ويتطّل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يُخل بمقصود العقد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكتنا عليه لأن ضعفه معلوم من قولهما كالأصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقة لها إذ كيف يتعلّق فرق بين شرط عدم الثقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعلّق من فرق بين ذلك خيال لا أثر له فإن قلت أعظم غاية للتكاح الإرث فنفيه مُساوٍ لنفي نحو الوطء قلت ممنوع إذ لا يلزم من التكاح الإرث إذ قد يمنعه نحو رِق أو كُفْر بخلاف الوطء فإنه لا يَرَم لذات التكاح وإن منع منه نحو تحيّر على أنه لو نظّر لذلك كان نفي الثقة كذلك ويُفرّق بينا نحو الثقة والوطء بأن المقصود من شرع التكاح التنازل المُتوقّف على الوطء دون نحو الثقة فكان قصده أصلياً وقصده غيره تابعاً.

(ولو نكح نسوة بمهر) واحد كأن زوجه بهن جدهن أو عمنهن أو معتقهن أو وكيل أوليائهن (فالأظهر فساد المهر) للجهل بما يخصّ كلّاً منها حالاً مع اختلاف المُستحق ومن ثم لو زوّج أمتيه بقرّ صحّ بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) وليّ أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو

قوله: (ما لو شرط أن لا ترثه إلخ) محلّ ما تقرّر في شرط نفي الإرث كما بَحَثَ في الخادم في غير الكتابية والأمة فلو تزوّج كتابية أو أمة على أن لا يرثها فإن أراد ما دام المانع قائماً صحّ النكاح لأنه تصرّيح بمقتضى العقد وإن أَرَادَهُ مُطْلَقاً قَبَاطِلٌ لِمُخَالَفَتِهِ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا وَجْهَ الصَّحَّةَ لِأَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ الْمَانِعِ أَهْ نِهَاءً. قوله: (أو أن لا يرثها إلخ) أو أنّهما لا يتوارثان اهـ مُغْنِي. قوله: (قال جمع إلخ) ليس من مقول الشيخين. قوله: (وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط. قوله: (وهو) أي مقصود العقد. قوله: (وأقول إنما سكتنا إلخ) لا يخفى بُعْدهُ عَنْ صَنِيعِ الشَّيْخَيْنِ. قوله: (عليه) أي على ما نقله عن الحناطي. قوله: (وما يتعلّق من فرق إلخ) قد فرّق بأن شرط عدم الثقة أهون من شرطها على الأجنبيّ فإنه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يُعْهَدْ وَجُوبُهَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَأَمَّا نَحْوُ الْوَلَدِ فِي الْإِعْغَافِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ اهـ سم. قوله: (بخلاف الوطء) قد يُقَالُ كُلُّ لَازِمٍ لِلذَّاتِ لَا لِعَارِضٍ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنَّ مَانِعَ الْإِرْثِ أَقْوَى اهـ سم. قوله: (لذلك) أي لكون الإرث أعظم غايةً للنكاح. قوله: (كان نفي الثقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو الثقة أي كالتوارث. قوله: (واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلّا قوله وأخذ ذلك إلى ويلزمه وكذا في المُغْنِي إلّا قوله بما لا يتعابن بمثله. قوله: (أب إلخ) بدّل من وليّ.

قوله: (وما يتعلّق من فرق بين ذلك خيال لا أثر له) قد فرّق بأن شرط عدم الثقة أهون من شرطها على الأجنبيّ فإنه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يُعْهَدْ وَجُوبُهَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَأَمَّا نَحْوُ الْوَلَدِ فِي الْإِعْغَافِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ عَلَى أَنَّهَا لَزِمَتْ ذِمَّةُ الْوَالِدِ وَإِنْ وَجَبَ عَلَى الْوَلَدِ أَدَاؤُهَا عَنْهُ. قوله: (بخلاف الوطء فإنه لا يَرَم إلخ) قد يُقَالُ كُلُّ لَازِمٍ لِلذَّاتِ لَا لِعَارِضٍ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنَّ مَانِعَ الْإِرْثِ أَقْوَى.

سفيه (بفوق مهر مثل) بما لا يُتَغَابَنُ بمثله من مال الوليِّ ومهرٍ مثلها يليقُ به على ما مرَّ في مَبْحَثِ نِكَاحِ السَّفيه وغيره (أو أَنْكَحَ بنتًا) له بِمَوْحِدَةٍ فثَوْنٌ ففوقِيَّةٌ كما بِحَظِّه (لا) بمعنى غيرِ لِعَدَمِ وجودِ شرطِ العَطْفِ بها كما مرَّ في قوله لا طَهْوَرِ ظَهْرَ إِعْرَابِهَا فيما بعدها لِكُونِهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ (رَشِيدَةً) كَمَجْنُونَةٍ وَبَكْرٍ صَغِيرَةٍ أو سَفِيهَةٍ بِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ (أو) أَنْكَحَ بنتًا له (رَشِيدَةً) بِكُرًا بِلا إِذْنٍ منها له في التَّقْصِصِ عن مهرِ المثلِ (بدونه) أي مهرِ المثلِ بما لا يُتَغَابَنُ به . (فَسَدَ الْمُسَمَّى) لانتفاءِ الحِظِّ المُشْتَرَطِ في تَصَرُّفِ الْوَلِيِّ بِالزِّيَادَةِ فِي الْأُولَى وَالتَّقْصِصِ فيما بعدها أَمَا مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ فَيَصِحُّ كما رجحه الْمُتَأَخَّرُونَ لِأَنَّهُ فِي إِفْسَادِهِ إِضْرَارًا بِالْأَبْنِ بِالزَّيْمَةِ بِكَمَالِ الْمَهْرِ فِي مَالِهِ وَلِظَهْوَرِ هَذِهِ الْمُضْلِحَةِ لَمْ يَنْظُرُوا لِتَضَمُّنِهِ دَخُولَهُ فِي مِلْكِ الْمَوْلَى قِيلَ هَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُفْرَدٍ صِفَةٍ لِسَابِقٍ وَجِبَ تَكَرُّرُهَا نَحْوُ ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿لَا شَرِيفٌ وَلَا غَرِيبٌ﴾ [النور: ٣٥] اهـ وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمُغْنِيِّ وَكَذَا يَجِبُ تَكَرُّرُهَا إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُفْرَدٍ خَبَرٍ أو صِفَةٍ أو حَالٍ كَزَيْدٌ وَلَا شَاعِرٌ وَلَا كَاتِبٌ وَجَاءَ زَيْدٌ لَا

قوله: (مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ) سَيَذْكَرُ مُحْتَزَّهً. قوله: (وَمَهْرٌ مِثْلُهَا يَلِيقُ بِهِ) أي بِخِلَافِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ كَشَرِيفَةٍ يَسْتَعْرِقُ مَهْرٌ مِثْلُهَا مَالَهُ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ كما هو ظاهرُ سَمِ وَمُغْنِي. قوله: (بِمَوْحِدَةٍ الْخ) كَأَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنْ ثِيَابِ بَاءٍ قِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ قِيَاءً. قوله: (بِمَعْنَى الْخ) أي اسْمٌ بِمَعْنَى الْخ. قوله: (لِعَدَمِ وَجُودِ شَرْطِ الْعَطْفِ) وهو أَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مَعْطُوفِيهَا عَلَى الْآخَرِ اهـ ع ش .

قوله (أو رَشِيدَةً) أي بِكُرًا نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (الْمُشْتَرَطُ فِي تَصَرُّفِ الْخ) نَعَتْ الْحِظَّ وَقَوْلُهُ بِالزِّيَادَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِنْتِفَاءِ. قوله: (أَمَا مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ الْخ) أي جَمِيعُ الْمَهْرِ وَأَمَا لَوْ كَانَ الَّذِي مِنْ مَالِهِ هُوَ الْقَدْرُ الزَّائِدُ فَقَطَّ فَلَا يَأْتِي فِيهِ التَّغْلِيلُ حَلْبِيٌّ بَلْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ الْوَلِيُّ بِمَا زَادَ مِنْ مَالِهِ أَنَّهُ يَبْطُلُ لَانْتِفَاءُ ذَلِكَ فَلْيَحْزَرْ شَوْبَرِي وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ ع ش اهـ بِجَزَائِمِي. قوله: (فَيَصِحُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِالْمُسَمَّى عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا لِأَنَّ الْمَجْعُولَ صَدَاقًا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا لِلْأَبْنِ حَتَّى يَقُوتَ عَلَيْهِ وَالتَّبَرُّعُ بِهِ إِنَّمَا حَصَلَ فِي ضِمْنِ تَبَرُّعِ الْأَبِ فَلَوْ أُلْفِيَ فَاتَ عَلَى الْإِبْنِ وَلَزِمَهُ مَهْرٌ فِي مَالِهِ اهـ. قوله: (قِيلَ هَذَا التَّرْكِيبُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَا اعْتَرَضَ بِهِ التَّرْكِيبُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلْتَ الْخ مَزْدُودٌ لِأَنَّ شَرْطَ لَا الْوَاجِبِ تَكَرُّرُهَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَعْنَى غَيْرٍ كَمَا اقْتَضَاهُ جَعْلُهُمُ الَّذِي يَجِبُ تَكَرُّرُهَا غَيْرَ الَّذِي بِمَعْنَى غَيْرٍ حَيْثُ قَالُوا شَرْطُهَا أَيِ الَّذِي يَجِبُ تَكَرُّرُهَا أَنْ يَلِيَهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ صَدَرَتْهَا مَعْرِفَةُ الْخ فَافْهَمْ هَذَا أَنْ لَا التِّي احْتِجَّ بِهَا الْمُعْتَرِضُ فِي الْآيَةِ لَيْسَتْ مِمَّا يَجِبُ تَكَرُّرُهُ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى غَيْرٍ فِيهَا وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَا ذَكَرَهُ اغْتِرَاضًا وَتَغْلِيلًا غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ. قوله: (وَأَخَذَ) أَيِ الْمُعْتَرِضُ بِعَدَمِ اسْتِقَامَةِ التَّرْكِيبِ ذَلِكَ أَيِ قَوْلِهِ لِأَنَّ لَا إِذَا الْخ. قوله: (كَزَيْدٌ لَا شَاعِرٌ) مِثَالُ الْخَبَرِ وَقَوْلُهُ وَجَاءَ زَيْدٌ الْخ مِثَالُ الْحَالِ وَقَوْلُهُ لَا فَارِضٌ الْخ أَمِثْلَةُ الصِّفَةِ.

قوله: (يَلِيقُ بِهِ) أي بِخِلَافِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ كما هو ظاهرُ .



ضاحِكًا ولا باكِيًا ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٤٤] ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٣] ﴿لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾ [النور: ٣٥] اهـ. مُلْخَصًا ويلزمه إجراء ذلك في طاهر لا طهّور مع أنّه وغيره أقروه وجعلوا لا فيه بمعنى غير صفة لما قبلها ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لا هذه يحتمل أنّها حرف إلى آخره لا يردّ عليهم لأنّه احتمال بعيد جدًّا وجعلهم لا في الآية الآتية بمعنى غير محمول على أنّه تفسير معنى لا إعراب ولا يُنافي ذلك ما ذكر عن المُنْغني لأنّ محلّه كما هو واضح ودلّت عليه مثلهم فيما إذا أريد الإخبار أو الوصف أو الحال بنفي مُتْقَابِلَيْنِ فيجب تَكْرِيرٌ لا حينئذٍ لأنّ عدمه يُوهِم أنّ القصد نفي المجموع لا كلّ منهما على حدّته كما صرح به السعد في لا دلول أنّها

قوله: (اه) أي قول المُنْغني. قوله: (ويلزمه) أي المُعْتَرِض إجراء ذلك أي الإغتراض المذكور وقوله مع أنّه أي المُعْتَرِض وغيره أي من الشراح وغيرهم. قوله: (وجعلوا لا فيه بمعنى غير) أي مع أنّه لا تَكْرِير فيه مراده أنّ الأصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيُصرّح به ولذا جعل هذا المثال أضلاًّ مقيساً عليه في المتن ودفع عنه الأسئلة الآتية أخذها يراؤ قول السعد يحتمل أنّها حرف والثاني إيراد لا في الآية الآتية فإنّها مُكْرَرَةٌ والثالث منافية ذلك لما مرّ عن المُنْغني بقوله في الأوّل احتمال بعيد وفي الثاني محمول إلخ وفي الثالث محلّها إلخ اهـ كُرْدِيّ وقوله والثاني إيراد في الآية إلخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الألف قبل لا في قوله وجعلهم إلّا في الآية إلخ كما يأتي. قوله: (في لا هذه) أي التي بمعنى غير. قوله: (عليهم) أي الذين جعلوا إلّا هذه بمعنى غير صفة إلخ. قوله: (لأنّه احتمال إلخ) يردّه ما يأتي عن مُعَرِّب الكافية. قوله: (وجعلهم لا إلخ) أي المُفسّرين ولا يظهر لذكره هنا فائدة اللهم إلّا أنّ يقال مع ما فيه أنّه دفع بذلك احتمال كون لا هذه حرفاً بمعنى غير قياساً على إلّا في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلخ. قوله: (في الآية الآتية) أراد بها ﴿لَا دُولُ﴾ [البقرة: ٧١] وقوله تفسير معنى لا إعراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تَكْرِيره لأنّها تجيء بذلك المعنى وإن لم تكن مُكْرَرَةٌ اهـ كُرْدِيّ وهذا كلّ مبني على ما مرّ من سقوط الألف قبل لا في بعض نسخ الشارح ولا يأتي على ما في بعض نسخه المُعَوَّل عليها المُقَابِلَةُ على أصل الشارح من ثبوت الألف المذكورة وعليه يتعيّن إرادة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلخ.

قوله: (محمول على أنّه تفسير معنى لا إعراب) أي عند الجمهور كما يأتي. قوله: (ولا يُنافي ذلك) أي إقرارهم قول المُصنّف طاهر لا طهّور وجعلهم لا فيه بمعنى غير صفة لما قبلها. قوله: (ما ذكر إلخ) أي من وجوب التكرير. قوله: (مثلهم) جمع مثال. قوله: (بِنَظَرٍ مُتْقَابِلَيْنِ) أي على كلّ حال. قوله: (لأنّ عدمه) أي عدم التكرير. قوله: (كما صرح به) أي بأن لا معنى غير صفة لما قبلها إلخ السعد في ﴿لَا دُولُ﴾ [البقرة: ٧١] أي في تفسيره أنّها اسم بمعنى غير أي فقال السعد إنّ لا في ﴿لَا دُولُ﴾ [البقرة: ٧١] اسم بمعنى غير يحتمل أنّ هذا أي قوله إنّها اسم إلخ بدّل من ضمير به فقوله الآتي ثم قال إلخ مغلوط على قال المُقدّر على الإحتمال الأوّل وعلى قوله صرح به السعد على الثاني.

اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها ويحتمل أن تكون حرفاً كما تُجْعَلُ إلا بمعنى غير كما في مثل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَّ﴾ [الأنبياء: ٢٢] مع أنه لا قائل باسميتها أي إلا ثم قال في قول الكشاف لا الثانية مزيدة لتأكيد الأولى . الثانية حرف زيدت لتأكيد التنفي والتأكيد لا ينافي الزيادة على أنه يفيد التضريح بعموم التنفي إذ بدونها زُيِّمَ لِحَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى نَفْيِ الْاجْتِمَاعِ ولهذا تُسَمَّى لا المُدْكَرَةُ لِلنَّفْيِ اهـ ولم ينظر السَّعْدُ إِلَى اعْتِرَاضِ أَبِي حَيَّانَ الزَّمَخْشَرِيِّ بِقَوْلِهِ مَا مُلْخَصُّهُ زَعْمُهُ التَّأَكُّدُ مَعَ الزِّيَادَةِ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ لَا دَلُولَ صِفَةً مَنْفِيَّةً بَلَا فَيَجِبُ تَكْرِيرُ نَافِيهِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَتَقْدِيرُهُ لَا دَلُولَ مُثْبِتَةً وَلَا

فَوُدَّ: (وَيَحْتَمِلُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهَا اسْمُ الْخ. فَوُدَّ: (أَنْ تَكُونَ حَرْفًا) أَي بِمَعْنَى غَيْرُ .  
 فَوُدَّ: (كَمَا تُجْعَلُ إِلَّا الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيَحْتَمِلُ الْخ. فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِاسْمِيَّتِهَا) فِيهِ تَنْظَرُ عِبَارَةُ مُعَرِّبِ الْكَافِيَةِ لِزَيْنِي زَادَةً وَلَا بِمَعْنَى غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِكَوْنِهِ حَرْفًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرٍ لِأَنَّ مَنَاطَ الْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ لَا الْمَعْنَى الْمُجَازِيَّ كَمَا فِي حَاشِيَةِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ لِلْمَوْلَى عَصَامِ الدِّينِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ فَإِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُ اسْمٌ أُجْرِيَ إِعْرَابُهُ فِيْمَا بَعْدَهُ كَمَا قِيلَ فِي لَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ إِنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرٍ وَجُعِلَ إِعْرَابُهُ فِيْمَا بَعْدَهُ بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ السَّخَاوِيُّ وَاخْتَارَهُ فِي الْإِمْتِحَانِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ التُّفْتَازَانِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْكَشَافِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا فَاَرِضْ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨] مِنْ أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرٍ فَقَدْ صَرَّحُوا بِخِلَافِهِ كَمَا فِي حَاشِيَةِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ لِلْمَوْلَى الشَّهَابِ وَفِي شَرْحِ مُعْنَى اللَّيْبِ لِلدَّمَامِينِيِّ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى غَيْرٍ لَمْ يَنْعُدْ أَهْلُ فَعَلَى الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّةٍ إِلَّا فَمَجْمُوعٌ ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] صِفَةُ إِلَهَةٍ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةٍ إِلَّا هَذِهِ قَالَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ مَرْفُوعٌ مَحَلًّا صِفَةُ إِلَهَةٍ اهـ. فَوُدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَي السَّعْدُ. فَوُدَّ: (لَا الثَّانِيَةَ مَزِيدَةً الْخ) إِذْ يَكْفِي وَتُسْقَى الْحَرْثُ اهـ تَمْجِيدٌ. فَوُدَّ: (وَالْتَّأَكُّدُ لَا يُنَافِي الزِّيَادَةَ) إِذْ مَعْنَى كَوْنِ الْحُرُوفِ زَائِدَةً أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى بِدُونِهَا لَا يَحْتَمِلُ لَا أَنَّهَا فَائِدَةٌ لَهَا أَصْلًا فَإِنَّ لَهَا فَائِدَةً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِمَّا مَعْنَوِيَّةً كَتَّأَكُّدِ الْمَعْنَى كَمَا فِي مِنْ الْإِسْتِغْرَاقِيِّ وَالْبَاءِ فِي خَبَرَ لَيْسَ وَإِمَّا لَفْظِيَّةً كَتَزْيِينِ اللَّفْظِ وَكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَّهِنًا لِاسْتِقَامَةِ وَزْنِ الشُّعْرِ وَلِحُسْنِ السَّجْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَامِي وَرَضِي. فَوُدَّ: (الثَّانِيَةَ حَرْفَ الْخ) مَقُولٌ قَالَ. فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي لَا الثَّانِيَةَ وَالتَّذْكَيرُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ. فَوُدَّ: (يَفِيدُ التَّضْرِيحَ الْخ) أَي فَلَيْسَتْ مَزِيدَةً لِمُجَرَّدِ التَّأَكُّدِ لَا تَفِيدُ مَعْنَى مَا بَلْ مَزِيدَةٌ مُفِيدَةٌ لِلتَّضْرِيحِ الْخ. فَوُدَّ: (لِلنَّفْيِ) أَي لِعُمُومِهِ. فَوُدَّ: (بِقَوْلِهِ مَا مُلْخَصُّهُ) الْأَخْصَرُ بِمَا مُلْخَصُّهُ. فَوُدَّ: (زَعْمُهُ) أَي الزَّمَخْشَرِيِّ. فَوُدَّ: (فَيَجِبُ تَكْرِيرُ الْخ) أَي وَجُوبُهُ يُنَافِي الزِّيَادَةَ.

فَوُدَّ: (تَكْرِيرُ نَافِيهِ الْخ) أَي تَكْرِيرُ لَا الَّتِي تَنْفِي لَفْظَ دَلُولَ لِأَجْلِ الشَّيْءِ الَّذِي دَخَلَتْ لَا عَلَيْهِ وَهُوَ تَسْقَى اهـ كُرْدِيٌّ. فَوُدَّ: (وَتَقْدِيرُهُ) كَذَا بِالذَّالِ فِيمَا أَطْلَعْنَا مِنَ التَّسْخِخِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ بِالزَّايِ ثُمَّ هُوَ بِالتَّضْبِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ﴿لَا دَلُولَ﴾ [البقرة: ٧١] وَالضَّمِيرُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ أَي وَلَآنَ تَقْرِيرَ الزَّمَخْشَرِيِّ الْمَارِّ مِنْ أَنَّ لَا الثَّانِيَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا دَلُولَ تُبِيرُ الْأَرْضَ وَلَا سَتَى الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١] مَزِيدَةً

ساقية وهو مُتَنَبِّحٌ كجاءني رجلٌ لا كريمٌ اهـ لأن الحقَّ أنَّ ما ألزَمَ به الزمخشري لا يلزمه إذ الزيادة لأجل تأكيد التثني لا يَتَوَهَّمُ ما مرَّ لا تنافي وجوب التكرير ولا توجب أنَّ تقدير الآية ما ذكره ولأنه مثل جاء رجلٌ لا كريمٌ فتأمله ليظهر لك أيضًا أنَّ الزيادة والتأكيد هنا غيرهما في نحو ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الاعراف: ١٢٠] ومن ثمَّ قال ابنُ جني أنَّ لا هنا مؤكدةٌ قائمةٌ مقامَ إعادة الجملة مرةً أخرى وفي المُغْنِي في نحو ما جاءني زَيْدٌ ولا عمرو يُسْمَوْنَهَا زائدةٌ وليست بزايدة البتَّة إذ مع حذفها يُحْتَمَلُ نفيٌ مجيء كلٍّ منهما على كلِّ حالٍ ونفيٌ اجتماعهما في وقت المجيء فإذا جيء بها صار نصًّا في المعنى الأول بخلاف ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَخْيَارُ وَلَا الْأَثْوَرُ﴾ [فاطر: ٢٢] أنها لمُجَرَّد التأكيد اهـ وهو موافقٌ لما مرَّ عن السَّعْدِ ومُؤَيَّدٌ لما رَدَدَتْ به ما مرَّ عن أبي حيان. واعلم أنَّ لا في كلِّ ما ذُكِرَ بمعنى غيرٍ فما وَقَعَ ليعضهم أنَّ التي بمعنى غيرٍ قسيمة لما يجب تكريرها غير مُراد.....

للتأكيد. فو: (أنَّ التَّقديرَ) أي تقدير الآية. فو: (وهو) أي ذَلِكَ التَّقديرُ مُتَنَبِّحٌ لَعَلَّهُ لِعَدَمِ التَّجَاوُزِ بَيْنَ الْمُتَنَبِّهِينَ وَقَضِيَّةِ كَلَامِ الْيُضَاوِي جَوَازِهِ عِبَارَتُهُ وَالْفِعْلَانِ صِفَتَا ذَلُولٍ فَكَانَتْ قِيلَ لَا ذَلُولٌ مُثِيرَةً وَسَاقِيَةً اهـ قال عبدُ الحكيم قوله صِفَتَا ذَلُولٍ إلخ إشارةً إلى أنَّ تَثِيرُ مَنْفِيٍّ لِكُونِهِ صِفَةً لِلْمَنْفِيِّ قَبِيضٌ فِي الْعَطْفِ لَا الْمَزِيدَةُ لِلتَّكْيِيدِ التَّثْنِي اهـ وقال في التَّمْجِيدِ قوله كَانَ قِيلَ لَا ذَلُولٌ مُثِيرَةً وَسَاقِيَةً وَالْأَوْفَقُ أَنَّ يَقُولَ وَلَا سَاقِيَةً اهـ. فو: (كجاءني رجلٌ إلخ) أي كَامِتْنَاهُ وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ وُجُودِ شَرْطِ الْعَطْفِ بَلَا مِنْ أَنَّ لَا يَصْدُقُ أَحَدُ مَعْطُوفَيْهَا عَلَى الْآخَرِ. فو: (الزَّمْخَشَرِيُّ) مَفْعُولُ الزَّمِّ الْمُسْتَدُّ إِلَى ضَمِيرِ أَبِي حَيَّانٍ. فو: (لَا يَلْزَمُهُ) مِنَ الزُّرُومِ. فو: (لأجل إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ لِئَلَّا إلخ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْكِيدِ إلخ وَقَوْلُهُ لَا تَنَافِي إلخ خَبَرٌ إِذْ الزِّيَادَةُ إلخ. فو: (ولأنه) أي التَّقديرُ الْمَذْكُورُ. فو: (غيرهما في نحو إلخ) أي هما هنا وَاجِبَانِ بِخِلَافِهِمَا فِي نَحْوِ إلخ. فو: (في نحو ما جاء إلخ) أي فيما إذا سَبَقَ لَا كَلَامٌ مَنْفِيٌّ تَامٌ. فو: (البتَّة) أي مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِحَيْثُ يَجُوزُ حَذْفُهُ. فو: (وهو) أي ما في الْمُغْنِي. فو: (لما مرَّ إلخ) أي مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ التَّضَرُّيخَ إلخ. فو: (لما رَدَدَتْ بِهِ إلخ) أي مِنْ قَوْلِهِ إِذْ الزِّيَادَةُ لِأَجْلِ إلخ. فو: (ليعضهم) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ كَمَا مَرَّ. فو: (في كُلِّ مَا ذُكِرَ) أي مِنَ الْأَمْثِلَةِ أَوْ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمَارَّةِ عَنِ الْمُغْنِي. فو: (قسيمة لما يجب إلخ) أي فَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَعْنَى غَيْرٍ. فو: (غير مُراد) أي غير موافقٍ لما تَقَرَّرَ فِي مَجَلِّهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ الرَّضِيِّ يَجِبُ فِي الْإِخْتِيَارِ تَكْرِيرُ لَا الْمُهِمْلَةِ الدَّخِيلَةِ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ تَقْدِيرًا وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْصُوبٍ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ نَحْوِ لَا مَرْحَبًا أَيْ لَا لَقِيَتْ مَرْحَبًا أَوْ لَا رَحَبَ مَوْضِعُكَ مَرْحَبًا أَوْ عَلَى اسْمِيَّةٍ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ نَحْوِ لَا سَلَامَ عَلَيْكَ أَوْ عَلَى نَوْلِكَ نَحْوِ لَا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَيْ لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ وَإِنَّمَا لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَجِبْ تَكْرِيرُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا غَيْرَ دُعَاءٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا مَنَكُ وَلَا مَلَكُ﴾ [البقرة: ٢١] وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَكُونَ لَا بِمَعْنَى غَيْرٍ مَعَ أَحَدِ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَحَدُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى لَفْظِ شَيْءٍ نَحْوُ هُوَ ابْنُ لَا شَيْءٍ وَنَحْوُ كُنْتُ بِلا شَيْءٍ وَنَحْوُ إِنَّكَ وَلَا شَيْءٍ سِوَاءٍ وَنَحْوُ أَنْتَ لَا

وقد صرحوا بأن لا العاطفة والجواينة لم يقعا في القرآن ويجب تكرير لا أيضا إذا وليها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماض ولو تقديرًا (والأظهر صحة التكاثر بمهر المثل) لأن فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم صحته من غير كفاء بأن إيجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه.

(ولو توافقوا) أي الزوج والولي والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها أو باعتبار من ينضم للرفيقين غالبًا (على مهر سرًا وأعلنوا بزيادة المذهب وجوب ما عقد به) أولًا إن تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهود السر والعلم أم لا لأن المهر إنما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من أن العقود إذا تكررت اغتير الأول مع ما يأتي أوائل الطلاق أن قول الزوج لولي زوجته زوجني كناية بخلاف زوجها فإنه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثانٍ مثلاً لا يكون اعترافًا بانقضاء العضمة الأولى.....

شيء وثانيها أن يتجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها أن يُعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ٢٧] وإن كان لا بمعنى غير مجردًا عن هذه الشروط لزم تكرارها أيضًا نحو قوله تعالى ﴿إِنْ ظَلَّ ذِي فُلْكِ شَيْءٌ﴾ لَا ظِلِيلَ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهِ﴾ [المرسلات: ٣٠-٣١] وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبًا ولا ماشيًا اه وقوله وإن كان لا بمعنى غير مجردًا إلخ صريح في خلاف ما ادعاه ذلك البعض. قو: (وقد صرحوا إلخ) تأييد لما قيله. قو: (لم يقعا) الأولى التانيث. قو: (أي كما في المواضع المتقدمة عن المعني بشرط نفى المقابلين. قو: (صدرها معرفة) نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله أو نكرة كلا رجل في الدار ولا امرأة. قو: (ولم تعمل) أي لا فيها أي النكرة. قو: (أو فعل إلخ) عطف على جملة إلخ. قو: (ولو تقديرًا) يخالفه ما مر عن الرضي في نحو لا مرحبًا. قو: (لأن فساد الصداق) إلى قوله وبحت الزكشي في النهاية لإاقوله ويؤخذ إلى المتن. قو: (تدارك) بصيغة المضدر خبر أن.

قو: (وذاك) أي من غير كفاء اه ع ش. قو: (فالجمع باعتبارها) أي الزوجة الرشيدة وإن كان موافقة الولي حيث لا مدخل لها اه نهاية. قو: (أو باعتبار من ينضم إلخ) أي من نحو الشهود. قو: (للفريقين) أي الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفي ترجمة القاموس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفزقة وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه.

قو: (سئ) (على مهر سرًا) أي عقدوا عليه أولًا أخذًا مما بعده. قو: (أولًا إلخ) عبارة شرح المنهج اعتبارًا بالعقد فلو عقد سرًا باللف ثم أعيد جهزًا بالفتين تجملًا لزم ألف أو اتفقوا على ألف سرًا ثم عقدوا جهزًا بالفتين لزم ألفان اه. قو: (كناية وقوله صريح) أي في انقضاء العضمة الأولى. قو: (أن مجرد إلخ) نائب فاعل ويؤخذ إلخ. قو: (لا يكون اغترافًا إلخ) العقد الثاني في الصوري قد يندأ الزوج فيه

قو: (بخلاف زوجها فإنه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثانٍ إلخ) العقد الثاني

بل ولا كِنَايَةً فيه وهو ظاهرٌ ولا يُنافيه ما يأتي قُبَيْلَ الوليمة أَنَّهُ لو قال كان الثاني تجديدَ لفظٍ لا عقدًا لم يُقْبَلْ لأنَّ ذاك في عقدَيْنِ ليس في ثانيهما طَلَبُ تجديدٍ وافقَ عليه الزوجُ فكان الأصلُ اقتضاءُ كُلِّ المهرِ وحكمنا بِوقوعِ طَلْقَةٍ لاستلزامِ الثاني لها ظاهرًا وما هنا في مُجرَّدِ طَلَبٍ من الزوجِ لِتَحْمُلٍ أو احتياطٍ فتأملهُ.

(ولو قالت لَوَلِيَّهَا زَوْجَنِي بِالْفِ فَقَصَّ عَنْهُ بَطْلَ النِّكَاحِ) كما لو قالت له زَوْجَنِي من زَيْدٍ فزَوْجٌ من عمرو (فلو أطلقت) له الإِذْنُ بأنَّ لم تَتَعَرَّضْ فيه لِمَهْرٍ (فَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ) لأنَّ الإِذْنَ الْمُطْلَقَ مُحْمُولٌ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فَكَانَتْهَا قَيْدٌ بِهِ وفي قولٍ يَصْحُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وكذا لو زَوَّجَهَا بِلا مهرٍ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ صَحَّةُ النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ) صورةُ التَّقْيِيدِ وصورةُ الإِطْلَاقِ (بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كما في سَائِرِ الْأَسْبَابِ الْمُفْسِدَةِ لِلصَّدَاقِ ولأنَّ البُضْعَ له مَرَدٌّ شرعيٌّ يُرَدُّ إِلَيْهِ وبه فَارَقَ تزويجه من عمرو فيما ذَكَرْتُ.....

بقوله زَوَّجَنِي اه سم . قوله: (بل ولا كِنَايَةً) كان ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ زَوْجَنِي اه سم أقولُ ولأنَّ فيه قَصْدَ التَّجْدِيدِ . قوله: (وَلَا يُنَافِيهِ) أي المأخوذُ المذكورَ . قوله: (لو قال) أي الزوجُ . قوله: (لأنَّ ذاك في عَقْدَيْنِ إلخ) وقد يُقالُ ما يَأْتِي فيما جَهْلُ كَوْنُ الثَّانِي تَجْدِيدًا أو غَيْرَهُ وما هنا فيما عَلِمَ الْحَالُ فيه اه سم . قوله: (لِتَحْمُلٍ أو احتياطٍ) بأنَّ عَقْدَ سِرًّا بِالْفِ ثُمَّ أُعِيدَ الْعَقْدُ عَلَانِيَةً بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا أو أُعِيدَ احتياطًا اه كُرْدِي .

قوله (سُي): (ولو قالت) أي الرشيدهُ لَوَلِيَّهَا أي غيرِ الْمُجْبِرِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ . قوله (سُي): (زَوَّجَنِي بِالْفِ إلخ) وفي فتاوى الفقهاء لو قالت لَوَلِيَّهَا زَوَّجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ رَدَّ عَلَيَّ ثِيَابِي مَثَلًا كَانَ لَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْهُ إِنْ رَدَّ ثِيَابَهَا عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا وكذا لو قالت زَوَّجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ كَانَ يَتَزَوَّجَنِي عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهَا صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَوَجْهُهُ أَنَّ إِذْنَهَا مَشْرُوطٌ بِذَلِكَ فَلَيْسَ مُفْرَعًا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ نَهَايَةُ اه سم . قوله (سُي): (فَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ بَطْلَ) أَفْهَمَ الْبُطْلَانُ بِطَرِيقِ الْأُولَى فيما إذا زَوَّجَهَا بِلا مهرٍ أو مُطْلَقًا بِأَنَّ سَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ سَوَاءٌ أَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ أَمْ بِوَكِيلِهِ اه مُغْنِي . قوله: (كما لو قالت إلخ) الكافُ لِلْقِيَاسِ . قوله: (فيما ذَكَرْتُ) أي في قوله كما لو قالت إلخ اه ع ش .

صوريٌّ قد يَبْدُو الزَّوْجُ فِيهِ بِقَوْلِهِ زَوَّجَنِي . قوله: (بل ولا كِنَايَةً) كان ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ زَوَّجَنِي وَعَلَيْهِ فَفِيهِ أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ زَوَّجَنِي فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (لأنَّ ذاك في الْعَقْدَيْنِ إلخ) قد يُقالُ ما يَأْتِي فيما جَهْلُ كَوْنُ الثَّانِي تَجْدِيدًا أو غَيْرَهُ وما هنا فيما عَلِمَ الْحَالُ فيه .

قوله في (سُي): (بَطْلَ النِّكَاحِ) وكذا قوله الْآتِي بَطْلَ الْبُطْلَانِ فِيهِمَا مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي فِي الْخُلْعِ فِي تَظْهِيرِهِ مِنْ مُخَالَفَةِ وَكِيلِ الزَّوْجِ عَلَى مَا مَسَى عَلَيْهِ الْمَثْنُ ثُمَّ وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ فَلَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ خَالِعُهَا بِمَانَةِ لَمْ يُقْصَصْ عَنْهَا وَإِنْ أَطْلَقَ لَمْ يُقْصَصْ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ فَإِنْ نَقَصَ عَنْهَا لَنْ تَطْلُقَ وفي قولٍ يَقَعُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ اه وقوله وفي قولٍ يَقَعُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ قَالَ الشَّارِحُ هُنَاكَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي حَالَةِ الإِطْلَاقِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ اه وقد

وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَسَمِيَ دُونَ مَاذُونِهَا لَكِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا انْعَقَدَ بِالمُسَمَّى لِقْلًا يَضِيعُ الزَّائِدُ عَلَيْهَا وَطَرْدَاهُ فِي الرِّشِيدَةِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي السَّفِيهِةِ لَا لِمَا نَظَرَا إِلَيْهِ بَلْ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِإِذْنِهَا فِي الْأَمْوَالِ فَكَانَتْهَا لَمْ تَأْذُنْ فِي شَيْءٍ فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا الْمُسَمَّى الزَّائِدُ فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا فِي الرِّشِيدَةِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُعْتَبَرٌ فِي الْمَالِ أَيْضًا فَاقْتَضَتْ مُخَالَفَتُهُ وَلَوْ بِمَا فِيهِ مَضْلَحَةٌ لَهَا فَسَادَ الْمُسَمَّى وَوَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ . وَخَرَجَ بِنَقْصٍ عَنْهُ مَا لَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَيَنْعَقِدُ بِالزَّائِدِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ وَكِيلِ الْبَيْعِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ بِقَدْرِ فِزَادٍ عَلَيْهِ فَالْإِفْتَاءُ بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَبِأَنَّهُ يَجِبُ مَا سَمَّيْتُهُ وَيَلْغُو الزَّائِدُ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَصَّدَ الْمُحَابَاةَ كِلَاهُمَا فِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ، يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا لَوْ قَالُوهُ فِي وَكِيلٍ عُيِّنَ لَهُ قَدَرٌ مَعَ تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي أَوْ التَّهْيِ عَنْ الزِّيَادَةِ فَتَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ فِيهِمَا فَكَذَا هُنَا إِذَا عَيَّنْتَ الزَّوْجَ وَالْقَدْرَ أَوْ نَهَيْتَ عَنْ الزِّيَادَةِ تَمْتَنِعُ الزِّيَادَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ لِفْسَادِ بَعْضِ الْمُسَمَّى وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ مَا سَمَّيْتُهُ

• قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ الْخ) مَا بَحَثَاهُ مَرْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَقْرَبُهُمَا سَم. • قَوْلُهُ: (فَسَمِيَ) أَيْ الْوَلِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيْ الْمُسَمَّى. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيْ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذُنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيْ إِذَا أُذِنَتْ أِهْ سَم. • قَوْلُهُ: (بِنَقْصٍ عَنْهُ) أَيْ فِي صَوْرَتِي التَّقْيِيدِ وَالْإِطْلَاقِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيْ لِفْسَادِ بَعْضِ الْمُسَمَّى. • قَوْلُهُ: (أَوْ التَّهْيِ الْخ) عَطَفٌ عَلَى تَعْيِينِ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيْ صَوْرَتِي تَعْيِينِ الْمُشْتَرِي وَالتَّهْيِ عَنْ الزِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (الزَّوْجَ وَالْقَدْرَ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ. • قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذَا زَادَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ الْخ) لَمْ يَذْكُرْ أَحْتِمَالَ فُسَادِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ مَا فِي الْبَيْعِ كَأَنَّهُ لِلْفَرْقِ بِأَنَّ الْبَيْعَ يَتَأَثَّرُ بِالمُخَالَفَةِ مَا لَا يَتَأَثَّرُ نَفْسُ النِّكَاحِ فَلْيَتَأَمَّلْ أِهْ سَم.

يُشْكَلُ الْبُطْلَانُ فِي الصَّوْرَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الصَّحَّةِ هُنَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى تَضْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ ثُبُوتَ الْمَالِ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى وَالزَّمُّ مِنْ ثُبُوتِهِ بِالطَّلَاقِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِي التَّطْلِيقِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ فَجَارَ أَنْ لَا يَتَأَثَّرَ النِّكَاحُ بِالمُخَالَفَةِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَ الْبُضْعُ مَرَدًّا شَرْعِيًّا عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ وَمُخَالَفَةِ الْوَكِيلِ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ أَقْوَى مِنْ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ بِالْخُلْعِ بِدَلِيلٍ أَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ يُزَوِّجُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُخَالِفَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ بِلَا إِذْنٍ لَكِنْ قَدْ يَفْتَضِي هَذَا الْفَرْقُ أَنَّ الْمَزْوَجَ هُنَا لَوْ كَانَ وَكِيلًا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ فِي الصَّوْرَةِ الْأَوَّلَى فَلْيَرَأِجَعْ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْبُلْقِينِيِّ الْخ) مَا بَحَثْنَاهُ مَرْدُودٌ بَلِ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ شَرْحُ م ر وَفِي فَتَاوَى الْقَفَالِ لَوْ قَالَتْ لَوَلِيَّهَا زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ رَدَّ عَلَيَّ ثِيَابِي كَانَ لَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْهُ إِنْ رَدَّ ثِيَابَهَا عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا وَكَذَا لَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي مِنْ فُلَانٍ إِنْ كَانَ يَتَزَوَّجُنِي عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهَا صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَوُجْهٌ أَنَّ إِذْنَهَا مَشْرُوطٌ بِذَلِكَ فَلَيْسَ مُفْرَعًا عَلَى مَا فِي الْمَحَرَّرِ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا انْعَقَدَ هُنَا) أَيْ فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْذُنْ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَيْ إِذَا أُذِنَتْ. • قَوْلُهُ: (فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ الْخ) لَمْ يَذْكُرْ

فقط لإلغاء تسمية الزائد من أصله والأول أقرب وهذا الإلغاء هو السبب في فساد التسمي فهو كما مرّ فيما لو نكح لموليه بفوق مهر المثل إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسألتنا وبهذا يُردّ على مَنْ ما قال في الإفتاء الأول أنه ليس بشيء كالثاني ثم رأيت بعضهم بحث ما ذكرته فيما إذا عيّن الزوج والقدّر.

(تنبيه) قد يُشكل على صحيح المحرّر البطّال هنا عن الإطلاق قوله أو أنكح بنتاً إلى آخره فتأمل وكما أن إذنها المطلّق هنا لا ينصرف إلا لمهر المثل فكذلك إذن الشارع له في إجبارها إنما هو شرط كونه بمهر المثل بل هذا أولى بالبطّال لأن مخالفة إذن الشارع أفحش ولك أن تفوّق بأن ولاية المُجبر أقوى من ولاية غيره فأنزلت المخالفة في هذه دون تلك.

### فصل في التفويض

وهو لغة رد الأمر للغير وشرعاً إما تفويض بضع وهو إخلاء النكاح عن المهر.....

- فوّد: (إذ إلغاء الزائد إلخ) قد يفرّق بين الإلغاءين بأنّه هنا يتفّع المولى وفي مسألتنا يضّرّه اسم.
- فوّد: (هنا) أي فيما لو نكح لموليه إلخ. □ فوّد: (وبهذا يُردّ إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك اسم. □ فوّد: (البطلان) أي بطلان النكاح. □ فوّد: (وكما أن إلخ) تصوير للإشكال.
- فوّد: (بشرط كونه) أي النكاح. □ فوّد: (بل هي) أي مسألة الإيجاب. □ فوّد: (بأن ولاية المُجبر) أي بأن تكون محجورة أو بكراً. □ فوّد: (في هذه) أي مسألة الإطلاق دون تلك أي مسألة الإيجاب.

### فصل في التفويض

- فوّد: (في التفويض) إلى قول المتن: (وإذا جرى) في النهاية إلّا قوله: (ولا يَدْخُلُ) إلى (لوليها) وقوله: (أو قال) إلى المتن وقوله: (وفاسد) إلى المتن وكذا في المعنى إلّا قوله: (أي جعل) إلى المتن وقوله: (وفيه نظر) إلى المتن. □ فوّد: (في التفويض) أي وما يتبع ذلك من تقرّر المهر بالموت ومن حبسها نفسها اهـ ع ش. □ فوّد: (إخلاء النكاح إلخ) أي على الوجه الخاص الآتي في المتن ولعلّ اللام

احتمال فساد النكاح الذي هو نظير ما في البيع فإنه يطل في الصورة المذكورة كأنه للفرق بأن البيع يتأثر بالمخالفة ما لا يتأثر نفس النكاح فليتأمل. □ فوّد: (إذ إلغاء الزائد على مهر المثل هنا كإلغاء الزائد في مسألتنا) يفرّق بين الإلغاءين بتفّع الولي وفي مسألتنا بضّرّه. □ فوّد: (وبهذا يُردّ إلخ) أي لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك. □ فوّد: (بأن ولاية المُجبر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المُجبر وقد يقال الولاية على المحجور والكبر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

### فصل في التفويض

- فوّد: (في التفويض) لأن الولي قوّض أمرها إلى الزوج كذا في شرح الرّوض لأن هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت: ضربت هند نفسها فإن ذلك يصحح كلاً من الفاعلية والمفعولية فليتأمل.

وَأَمَّا تَفْوِضُ مَهْرٍ كَزَوْجِي بِمَا شِئْتُ أَوْ شَاءَ فُلَانٌ وَالْمَرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ وَتُسَمَّى مُفَوَّضَةً بِالْكَسْرِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَبِالْفَتْحِ وَهُوَ أَفْضَحُ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فَوَّضَ أَمْرَهَا إِلَى الزَّوْجِ أَيْ جَعَلَ لَهُ دَخْلًا فِي إيجابه بِفرضه الْآتِي وَكَانَ قِيَاسُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ كِنَائِيهِ لَمْ يَحْتَاجْ لِذِكْرِهِ إِذَا (قَالَتْ) حُرَّةٌ (رَشِيدَةٌ) بَكْرٌ أَوْ تَيْبٌ أَوْ سَفِيهَةٌ مُهْمَلَةٌ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْحَجَرِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الرَّشِيدَةِ الصَّبِيَّةُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَقَوْلُهُ فِي الصَّيَّامِ أَوْ صَبِيئًا رُشْدَاءَ مَجَازٌ عَنْ اخْتِبَارِ صِدْقِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتَهُ فِيهِ لَوْلِيَّهَا (زَوْجِي بِلَا مَهْرٍ) أَوْ عَلَى أَنَّ لَا مَهْرَ لِي (فَزَوْجٌ وَتَقَى الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلُ أَوْ بَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ بِمَهْرٍ مُؤَجَّلٍ أَوْ قَالَ زَوْجُكُهَا وَعَلَيْكَ لَهَا مِائَةٌ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ ذَكَرَ الْمَهْرَ لَيْسَ شَرْطًا لِصَحَّةِ التَّكَاحِ فَلَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْكَ إلِزَامٌ بَلْ طَلَبٌ وَغَيْدٌ مِنْهُ لَا يَلْزَمُ وَبِهِ

فِي الْمَهْرِ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ أَيْ مَهْرٍ الْمِثْلِ الْحَالُ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ لِيَدْخُلَ مَا سَيَأْتِي بِقَوْلِهِ : (أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلُ الْإِنْخ) أَوْ أَنَّ إِخْلَاءَهُ عَنِ الْمَهْرِ هُوَ صَوْرَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ : (وَأَمَّا تَفْوِضُ مَهْرٍ الْإِنْخ) وَحَيْثُ يَجُوزُ التَّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ وَبِمَا دُونَهُ وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ عَنِ الْمَهْرِ فَإِنْ أَخْلَاهُ عَنْهُ وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ : (وَهُوَ وَاضِحٌ) أَيْ لَتَفْوِضُهَا أَمْرَهَا إِلَى الزَّوْجِ أَوْ الْوَلِيِّ أَهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ : (وَهُوَ أَفْضَحُ) لَعَلَّ الْأَفْضَحِيَّةَ بِاِغْتِيَابِ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَالْأَقْبَلُ ذَلِكَ لَا يَبْظُرُ فِيهِ مَعْنَى الْأَفْضَحِ فَإِنَّ اللَّغَتَيْنِ لَمْ تَتَوَارَدَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ : (وَكَانَ قِيَاسُهُ) أَيْ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ. □ فَوَدَّ : (وَالِى الْحَاكِمِ) الْأَوَّلَى أَوْ بَدَلُ الْوَاوِ. □ فَوَدَّ : (كِنَائِيهِ) أَيْ الزَّوْجِ أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ : (حُرَّةٌ رَشِيدَةٌ) سَيَاتِي مُحْتَرَزَةٌ وَقَوْلُهُ بَكْرٌ أَوْ تَيْبٌ تَعْمِيمٌ. □ فَوَدَّ : (أَوْ سَفِيهَةٌ) عَطَفَ عَلَى رَشِيدَةٍ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ : (أَوْ سَفِيهَةٌ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ مُلْحَقَةٌ بِالرَّشِيدَةِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَالْأَوَّلُ الرَّشِيدَةُ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَلَّغَتْ مُضِلَّةً لِدِينِهَا وَمَالِهَا وَقَوْلُهُ مُهْمَلَةٌ أَيْ بِأَنَّ بَلَّغَتْ رَشِيدَةً ثُمَّ بَدَّرَتْ وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهَا أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ : (لَوْلِيَّهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَتْ رَشِيدَةً.

□ فَوَدَّ : (أَوْ زَوْجٌ بَدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلُ الْإِنْخ) وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى أَنَّ لَا مَهْرَ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ أَوْ عَلَى أَنَّ لَا مَهْرَ لَهَا وَتُعْطَى زَوْجُهَا أَلْفًا وَقَدْ أُذِنَتْ بِذَلِكَ فَمُفَوَّضَةٌ فَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ بِالْعَقْدِ أَهْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِي : قَوْلُهُ : (وَلَوْ نَكَحَهَا) يَعْنِي الرَّشِيدَةَ وَمَنْ هُوَ فِي مَعْنَاهَا أَهْ. عِبَارَةٌ ع. ش. أَيْ الْحُرَّةُ أَوْ الْمُكَاتَبَةُ وَمِثْلُهَا سَيِّدُ الْأُمَةِ لَكِنْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنٍ مِنَ الْأُمَةِ أَهْ. □ فَوَدَّ : (أَوْ بِمَوْجَلٍ) أَيْ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمِ اعْتَادُوا التَّاجِيلَ وَالْأَقْبَلُ يَتَعَقَّدُ بِمَا سَمِيَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي أَهْ. ع. ش. وَقَوْلُهُ : (التَّاجِيلُ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اعْتَادُوا التَّكَاحَ بِبَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ كَالثِّيَابِ انْعَقَدَ بِالسَّمِيِّ، وَقَوْلُهُ : (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ فِي الْفَضْلِ الْآتِي. □ فَوَدَّ : (وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الْإِنْخ) لَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا التَّوْجِيهِ فَإِنَّمَا أَيْ صِبْغَةٌ وَعَلَيْكَ الْإِنْخُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُلْزَمَةً أَوْ لَا وَعَلَى كُلِّ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ لِأَمْرِ خَارِجٍ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ : (فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْكَ) أَيْ إِلَى آخِرِهِ.

□ فَوَدَّ : (أَوْ سَفِيهَةٌ) عَطَفَ عَلَى رَشِيدَةٍ. □ فَوَدَّ : (أَوْ قَالَ) انْظُرْ لَوْ قَالَ هَذَا حَيْثُ لَا تَفْوِضَ كَانَ إِذْنَتْ لَهُ فِي تَزْوِيجِهَا بِمَهْرٍ أَوْ سَكَتَتْ عَنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ وَقَدْ يَدُلُّ التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْمِائَةِ بَلْ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ كَمَا لَوْ سَكَتَتْ عَنِ التَّسْمِيَةِ رَأْسًا فَلْيُرَاجَعْ.



فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّ الْمِائَةَ تَكُونُ ثَمَنًا لِيَتَوَقَّفَ الْإِنْعِقَادُ عَلَيْهِ فَكَانَ الْإِزَامَا مُحْضًا (فَهُوَ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ) كَمَا عَلِمَ مِنْ حَدِّهِ وَسَيَأْتِي حَكْمُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بِلَا مَهْرٍ قَوْلُهَا زَوْجَنِي فَقَطْ فَلَيْسَ تَفْوِيضًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ لِأَنَّ إِذْنَهَا مُحْتَمِلٌ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ مِنَ الْمَصْلُحَةِ لَا اسْتِخْيَائِهَا مِنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ غَالِيًا وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي السَّيِّدِ وَبَنَفِي إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ أَنْكَحَهَا بِمَهْرٍ الْمَثَلِ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنَّهُ يَصْحُحُ بِالْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي بِلَا مَهْرٍ حَالًا وَلَا مَالًا وَإِنْ وَقَعَ وَطْءٌ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ كَمَا انْتَصَرَ لَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَفَاسِدٌ عَلَى مَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى أَنَّ شَارِحًا نَقَلَ عَنْهُ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ رَجَحَ الْأَوَّلَ فَلَعَلَّ كَلَامَهُ اخْتَلَفَ (وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمِّةٍ زَوْجْتُكَهَا بِلَا مَهْرٍ) إِذْ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ كَالرَّشِيدَةِ. وَكَذَا لَوْ سَكَتَ عَلَى الْمَنْصُوصِ الْمَعْتَمِدِ وَظَاهَرَ أَنَّهُ لَوْ إِذْنٌ لِآخِرٍ فِي تَرْوِيحِ أَمْتِهِ وَسَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ فَزَوْجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ تَفْوِيضًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَلْزَمُهُ الْحَطُّ لِمَوْكَلِّهِ فَيَنْعَقِدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي وَلِيِّ أَيْدُنَتْ لَهُ وَسَكَتَتْ وَالْمُكَاتَبَةُ كِتَابَةً صَحِيحَةً مَعَ سَيِّدِهَا كَحُرَّةٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ التَّفْوِيضَ تَبَرُّعٌ وَهِيَ لَا تَسْتَقِلُّ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ لِذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِلِإِذْنِ لَهَا فِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ زَوْجْتُكَهَا بِلَا مَهْرٍ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ زَوْجَهُ بِدُونِهِ أَوْ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ وَلَا تَفْوِيضٌ (وَلَا يَصْحُحُ تَفْوِيضٌ غَيْرَ رَشِيدَةٍ) كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ وَسَفِيهَةٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ أَمَّا إِذْنُهَا فِي التَّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى التَّفْوِيضِ فَصَحِيحٌ.

قَوْلُهُ: (فَكَانَ) أَيِ قَوْلِ الْبَائِعِ وَعَلَيْكَ الْخ. قَوْلُهُ: (مِنْ حَدِّهِ) أَيِ بِلَاخْلَاءِ التَّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ.  
 قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي الْخ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا جَرَى تَفْوِيضُ الْخِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ لَا اسْتِخْيَائِهَا الْخ. قَوْلُهُ: (وَبَنَفِي الْخ) عَطْفٌ عَلَى بَقْوَلِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَرَى وَطْءٌ) مِنْ تَبَيُّنِ قَوْلِهَا اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (نَقَلَ عَنْهُ مَا يُصَرِّحُ الْخ) انْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ سَكَتَ) أَيِ السَّيِّدُ.  
 قَوْلُهُ: (فَزَوْجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ الْخ) أَيِ أَوْ قَالَ زَوْجْتُكَهَا بِلَا مَهْرٍ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي الْخ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّعَاطِيَّ الْمُتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلِإِذْنِ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْإِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ اهْ س م. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ السَّيِّدِ اهْ س م.  
 قَوْلُهُ: (وَمَا أَلْحَقَ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ سَكَتَ. قَوْلُهُ: (كَغَيْرِ مُكَلَّفَةٍ الْخ) مِثَالٌ لِغَيْرِ الرَّشِيدَةِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا الْخ) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُشْتَمِلُ أَيِ الْإِذْنِ اهْ س م عِبَارَةُ الْمُعْنَى نَعَمْ يَسْتَقِيدُ بِهِ

قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَنْصُوصِ الْمَعْتَمِدِ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ. قَوْلُهُ: (لَا أَنْ يُجَابَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.  
 قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تَعَاطِيَهُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ تَعَاطِيَهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّفْوِيضِ فَقَدْ وَقَعَ التَّفْوِيضُ أَوَّلًا خَالِيًا عَنِ الْإِذْنِ وَمَا يَتَضَمَّنُهُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ التَّعَاطِيَّ الْمُتَأَخِّرَ إِجَازَةً لِلِإِذْنِ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْإِجَازَةَ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ السَّيِّدِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُهَا) أَيِ السَّفِيهِةِ وَقَوْلُهُ الْمُشْتَمِلُ أَيِ الْإِذْنِ.

(وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) وإلا لَشَطَرُ بطلاق قبل وطء وقد ذلَّ القرآن على أنها لا تستحقُّ إلا المُنْعَةُ نعم، إن سُمِّي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقد به ولا يُردُّ هذا على المتن فإنه فرض كلامه أولاً فيما إذا نفَى المهر أو سكَّت ومثله كما مرَّ ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجَّلاً واعتَرَضَ قوله شيء بأنه أو جب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يتعيَّن بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويُردُّ بما يأتي من إشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شَطَرُ فعَلِمَ أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاري فرض أو وطء أو موت فوجوب مُبتَدَأٍ وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المُفَوَّضَةُ ولو باختيارها (فمهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ لا يُباح بالإباحة ومَرَّ في نكاح المُشْرِك أن الحريَّين لا الذمَّيين لو اعتقدوا أن لا مهر

الولي من السفهية الإذن في تزويجها اهـ وعبارة الرشيدي يعني أنها لو أذنت في النكاح وفوّضت يصح الإذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض اهـ.

■ قول (سني): (تفويض صحيح) وتقدّم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اهـ  
■ قوله: (وإلا لَشَطَرُ) إلى قوله ولا يردُّ في المعني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يردُّ إلى واعتَرَضَ وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يُعتَبَرُ إلى ولا يُنافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً لمن وهم. ■ قوله: (قبل وطء) أي وفرض. ■ قوله: (نعم إن سُمِّي الخ) هذا عين ما سبق في قوله وينفَى الخ ما لو أنكحها الخ ولعله إنما أعاده توطئة لقوله ولا يردُّ الخ. ■ قوله: (ومثله) أي مثل ما إذا نفَى المهر اهـ سم. ■ قوله: (كما مرَّ) أي في شرح فزَّوج ونفى المهر الخ. ■ قوله: (واعتَرَضَ الخ) عبارة المعني تنبيه لو عبَّرَ بمهر بدل شيء كان أولى إذ العقد أوجب شيئاً وهو ملكها المطالبة بأن يفرض لها كما سيأتي اهـ. ■ قوله: (وذلك) أي أخذ الأمرين. ■ قوله: (بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم. ■ قوله: (من إشكال الإمام) يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف أو أن لفظ جواب سقط من الكتبه اهـ رشيدي عبارة ع ش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب الوجوب اهـ أي سبب بعيد له.  
■ قوله: (وإنه لو طلق الخ) عطف على ما يأتي. ■ قوله: (فوجوب مُبتَدَأٍ) أقول بل لو سلم أنه غير مُبتَدَأٍ لم يردُّ لأن المنفَى الوجوب بنفس العقد وذلك لا يُنافي الوجوب به مع غيره اهـ سم. ■ قوله: (هو الأصل فيه) أي لآته الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن أحد الأمور الثلاثة المذكورة.

■ قوله: (المفوضة) إلى قول المتن ويُعتَبَرُ في المعني. ■ قوله: (لا الذمَّيين) لالتزام الذمِّي أحكام

■ قوله: (ومثله) أي مثل ما إذا نفَى المهر. ■ قوله: (فوجوب مُبتَدَأٍ) أقول بل لو سلم أنه غير مُبتَدَأٍ لم يردُّ لأن المنفَى الوجوب بنفس العقد وذلك لا يُنافي الوجوب به مع غيره ثم قال يُشكِّل على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب كما يأتي ذلك فليأمل.

لِمَقْضِيَةٍ مُطْلَقًا عَمِلْنَا بِهِ وَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ الْوَطْءِ لِسَبْقِ اسْتَحْقَاقِهِ وَطَقًا بِلَا مَهْرٍ وَكَذَا لَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ عَبْدَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهَا أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ بَاعَهَا لِأَخَرَ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجَ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا لِلْبَائِعِ (وَيُعْتَبَرُ) مَهْرُ الْمَثَلِ أَيُ صِفَاتِهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ كَمَا يَأْتِي (حَالُ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِلْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي، وَقِيلَ يَجِبُ أَكْثَرُ مَهْرٍ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْوَطْءِ وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَمَّا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَاقْتَرَنَ بِهِ إِتْلَافٌ وَجِبَ الْأَقْصَى كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْوَطْءِ اعْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَلَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ مُطَابَقَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرَضَ) لَهَا (مَهْرًا) لِمِثْلِهَا لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِمَامُ بِأَنَّا إِنْ قُلْنَا يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ الْعَقْدِ فَمَا مَعْنَى الْمَقْضِيَةِ وَإِنْ قُلْنَا ثُمَّ يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ فَكَيْفَ تَطْلُبُ مَا لَا يَجِبُ قَالَ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَلْحَقَ مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ بِمَا هُوَ طَلَبَ مُسْتَحِيلًا هـ.....

الإسلام بخلاف الحزبي اهـ مُعْنَى. قُود: (مُطْلَقًا) أَي لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ. قُود: (أَوْ بَاعَهَا) أَي أَوْ بَاعَهُمَا مَعًا مُعْنَى وَع ش. قُود: (أَي صِفَاتُهَا الْإِنْفِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ بَعْدَ الْبَاءِ بِأَنْ يَقُولَ وَيُعْتَبَرُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِصِفَاتِهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ حَالُ الْعَقْدِ اهـ ع ش. قُود: (لِلْوُجُوبِ) أَي بِالْوَطْءِ اهـ مُعْنَى أَي أَوْ نَحْوِهِ مِنْ الْفَرْضِ وَالْمَوْتِ. قُود: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْمُعْتَبَرِينَ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآةً وَمُعْنَى. قُود: (وَعَلَيْهِ) أَي مَا قِيلَ مِنْ وَجُوبِ الْأَكْثَرِ. قُود: (اعْتَبِرَ يَوْمُ الْعَقْدِ الْإِنْفِ) الْأَوْجَهِ اعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَي مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُ م ر اهـ س م. قُود: (عَلَى الْأَوْجَهِ) أَي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ س م. قُود: (لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ نَقْدِ الْبَلَدِ فِي الْمُعْنَى.

قُود (س م): (مُطَابَقَةُ الزَّوْجِ) أَي إِنْ كَانَ أَهْلًا وَلَا أَهْلًا فَطَالِبَةُ الْوَلِيِّ فَيَقُومُ مَقَامَ الزَّوْجِ فِيمَا يَفْرِضُهُ كَمَا سَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ اهـ ع ش. قُود: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَي مِلْكُهَا الْمُطَابَقَةُ. قُود: (وَإِنْ قُلْنَا لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ الْعَقْدُ مُوجِبٌ لِلْفَرْضِ وَالْفَرْضُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُمْ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ شَيْءٌ لِأَنَّ مُرَادَهُم بِالشَيْءِ الْمَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مُوجِبُ الْمَوْجِبِ لِشَيْءٍ مُوجِبٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ فَالْمُنَافَاةُ مَوْجُودَةٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ عَدَمُ الْوُجُوبِ بِالذَّاتِ. قُود: (مَا لَا يَجِبُ) الْأَنْتِسَبُ مَا لَمْ يَجِبْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قُود: (مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ) يَعْنِي مَا يُجِبُّ بِهِ عَنِ الْإِشْكَالِ هَذَا لَوْ كَانَ وَضَعَهُ بِصِغَةِ الْمَاضِي وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِصِغَةِ الْمَضَرِّ فَالْمَعْنَى أَنْ يُجِبَّ عَمَّا بَنَآؤُهُ عَلَى الْإِشْكَالِ

قُود: (وَصَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قُود: (يَوْمُ الْعَقْدِ) وَقِيلَ الْأَكْثَرُ أَيْضًا وَقِيلَ يَوْمُ الْمَوْتِ. قُود: (عَلَى الْأَوْجَهِ الْإِنْفِ) الْأَوْجَهِ اعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا أَي مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ إِلَى الْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبُضْعَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ أَيْضًا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْمُقَرَّرُ وَهُوَ الْمَوْتُ كَمَا سَيَأْتِي شَرْحُ م ر. قُود: (عَلَى الْأَوْجَهِ) أَي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ مَعْنَى الْمُفَوَّضَةِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ عَنِ التَّسْمِيَةِ وَكَفَى بِدَفْعِ  
الْإِثْمِ عَنْهُ فَائِدَةٌ وَمَعْنَى وَإِنَّمَا طَلَبْتُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ جَرَى سَبَبٌ وَجُوبُهُ فَالْعَقْدُ سَبَبٌ  
لِلْوُجُوبِ بِنَحْوِ الْفَرْضِ لَا أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَهْرِ وَفَرَّقَ وَاضَّحَ بَيْنَهُمَا (و) لَهَا (حَبَسُ نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ)  
لِإِمَامٍ (وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَهَا ذَلِكَ فِي الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ إِذْ مَا فُرِضَ  
بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةٍ وَمَا سُمِّيَ فِيهِ وَلَوْ خَافَتْ الْفَوْتُ بِالتَّسْلِيمِ جَازَ لَهَا ذَلِكَ قِطْعًا (وَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا بِمَا  
يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ) وَلَا فَكَمَا لَوْ لَمْ يَفْرِضْ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا نَعَمْ، إِنْ فُرِضَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بِاعْتِرَافِهَا حَالًا  
مَنْ تَقْدِيرُ بَلَدِهَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهَا كَمَا نَقَلَ ابْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَأَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي  
الْإِنْتِصَارِ لَهُ لِأَنَّهَا إِذَا رَفَعَتْهُ لِقَاضٍ لَمْ يَفْرِضْ غَيْرَ ذَلِكَ فَامْتَنَاعُهَا عِبَتْ وَتَعَثَّتْ (لَا عِلْمُهُمَا) أَيِ  
الزَّوْجَيْنِ وَفِي نُسْخِ عِلْمُهَا وَالْأَوَّلُ مَنْقُولٌ عَنْ خَطِّهِ (بِقَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ مَا يَتَّفِقَانِ

وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأُجِيبُ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا مَلَكَتْ أَنْ تُطَالِبَ بِمَهْرِ  
الْمِثْلِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ الْإِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ عَدَمِ التَّفْوِضِ إِثْمٌ وَهُوَ مُخَالِفٌ  
لِإِمَامٍ مِنْ اسْتِجَابِ التَّسْمِيَةِ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَدَّمَ  
مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْلَاءُ الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا اتَّفَقَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ  
إِذْ لَوْ لَمْ تُفَوَّضْ لَمَا جَازَ إِخْلَاؤُهُ كَذَا نَقَلَ عَنِ الْعَلَامَةِ الثَّوْرِيِّ الزِّيَادِيِّ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَالْعَقْدُ  
الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ  
مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ فَإِنَّ الْعَقْدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِلَّةً تَامَةً  
لِلْوُجُوبِ وَهَذَا خِلَافٌ مَا تَقَرَّرَ أَوْ نَاقِصَةً وَالْجُزْءُ الْمُتَمِّمُ الْفَرْضُ فَيَلْزَمُ مَا ذَكَرَ مِنْ طَلَبٍ مَا لَمْ يَجِبْ اهـ.  
□ قَوْلُهُ: (لِإِمَامٍ) أَيِ لَتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ الْإِنْخ.

□ قَوْلُ (لَشَى) (لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ) أَيِ الْحَالِ وَأَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَلَيْسَ لَهَا حَبَسُ نَفْسِهَا لَهُ كَالْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ  
مُغْنِي وَسَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ فُرِضَ) أَيِ الزَّوْجِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِاعْتِرَافِهَا) قَبْدٌ فِي كَوْنِهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا  
اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (حَالًا مِنْ تَقْدِيرِ بَلَدِهَا) أَيِ وَيَذَلُّ لَهَا اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَا عِلْمُهُمَا أَيِ الزَّوْجَيْنِ) أَيِ  
حَيْثُ تَرَاضِيَا عَلَى مَهْرٍ اهـ مُغْنِي.

□ قَوْلُ (لَشَى) (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَمَّا بَعْدَهُ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهَا  
بِقَدْرِهِ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ قِيمَةٌ مُسْتَهْلِكَةٌ قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَقَدْ يُقَالُ الدُّخُولُ يَوْجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ  
فَمَا مَعْنَى تَوْفِيقِ تَقْدِيرِهِ عَلَى عِلْمِهَا لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ وَلَا فَرْضَ مِنْهُمَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ مَحَلُّ  
الْخِلَافِ الْإِنْخ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَفْرِضَانِهِ بِتَرَاضِيهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ مِنْهُ فَإِنَّ الْوُطْءَ

□ قَوْلُهُ: (فَالْعَقْدُ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَالطَّلَبُ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَإِنْ  
وُجِدَ سَبَبُهُ الْبَعِيدُ مُشْكِلٌ فَتَأَمَّلْ.

عليه ليس بَدَلًا عنه بل الواجب أحدهما.

(وَيَجُوزُ فَرْضُ مُرْجَلٍ فِي الْأَصَحِّ) بِالْتَّرَاضِي كَمَا يَجُوزُ تَأْجِيلُ الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً (و) يَجُوزُ فَرْضُ (فَوْقَ مَهْرِ الْمَثَلِ) وَلَوْ شَرَّ جَنْسَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ بَدَلٍ (وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ) لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ (وَلَوْ امْتَنَعَ) الزَّوْجُ (مِنَ الْفَرْضِ أَوْ تَنَازَعَا فِيهِ) أَيِ قَدْرِ الْمَفْرُوضِ وَرُفِعَ الْأَمْرُ لِلْقَاضِي بِدَعْوَى صَحِيحَةٍ (فَرْضِ الْقَاضِي) وَإِنْ لَمْ يَرْضَا بِفَرْضِهِ لِأَنَّهُ حَكَمٌ مِنْهُ لِأَنَّ مَنْصِبَهُ فَصْلُ الْخُصُومَاتِ (نَقْدَ الْبَلَدِ) أَيِ بَلَدِ الْفَرْضِ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ يَوْمُ الْعَقْدِ أَوْ الْفَرْضِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ لَكِنَّ قِيَاسَ مَا مَرَّ مِنْ اعْتِبَارِ مَهْرِ الْمَثَلِ هُنَا بِيَوْمِ الْعَقْدِ اعْتِبَارُ نَقْدِ بَلَدِ الْفَرْضِ يَوْمَ الْعَقْدِ بَلْ لَوْ اغْتَبِرَ مَحَلُّ الْعَقْدِ يَوْمَهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا يُنَافِي قَوْلَنَا بَلَدُ الْفَرْضِ مَنْ عَجَرَ بِبَلَدِ الْمَرْأَةِ لِاسْتِزَامِ الْفَرْضِ حُضُورَهَا أَوْ حُضُورَ وَكَيْلِهَا فَالْتَّعْبِيرُ بِبَلَدِ الْفَرْضِ لِيَتَدَخَّلَ هَذِهِ الصُّورَةُ أُولَى . وَإِذَا اغْتَبِرَ بَلَدُ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدُهَا فَقَدْ ذَكَرُوا فِي اعْتِبَارِ قَدَرِهِ أَنَّهُ لَا يَعتَبَرُ بِلَدِّهَا إِلَّا إِنْ كَانَ بِهَا نِسَاءٌ قَرَابَاتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَلَا اغْتَبِرَ بَلَدُهُنَّ إِنْ جَمَعَهُنَّ بَلَدٌ وَلَا اغْتَبِرَ أَقْرَبُهُنَّ لِبَلَدِهَا فَإِنْ تَعَدَّرَتْ مَعْرِفَتُهُنَّ اغْتَبِرَتْ أَجْنَبِيَّاتُ بَلَدِهَا كَمَا يَأْتِي فَقِيَاسُهُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ أَيْضًا كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ...

بِمُحْجَرِّدِهِ يَوْجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ اهـ . قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ مَهْرِ الْمَثَلِ .

قَوْلُ (السِّي): (وَفَوْقَ مَهْرِ الْمَثَلِ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْصُّصُ عَنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ اهـ مُعْنِي وَنَهَايَةً .

قَوْلُ (السِّي): (وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ الْإِنِّح) فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَعَرَضٍ تَزِيدُ قِيَمَتَهُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فَيَجُوزُ قَطْعًا لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَرْتَفِعُ وَتَنْخَفِضُ فَلَا تَتَحَقَّقُ الزِّيَادَةُ اهـ مُعْنِي . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بَدَلٌ الْإِنِّح) عِبَارَةُ الْمُعْنِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْإِنِّح . قَوْلُهُ: (بِدَعْوَى صَحِيحَةٍ) أَيِ كَأَنَّ قَالَتِ نَكَحْنِي بَوْلِي وَشَاهِدِي عَدْلٍ وَرِضَايَ بَلَا مَهْرٍ وَأَطْلُبُ الْمَهْرَ اهـ ع ش .

قَوْلُ (السِّي): (نَقْدَ الْبَلَدِ) أَيِ مِنْهُ . قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) كَذَا م ر وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ الْإِنِّحُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا اهـ س م . قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْمُفَوَّضَةِ . قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي الْإِنِّح) فِيهِ تَأَمُّلٌ إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْ بَلَدِ الْمَرْأَةِ مَحَلٌّ تَوَطَّنَ لَهَا لَا مَحَلٌّ حُضُورَهَا أَوْ حُضُورَ وَكَيْلِهَا الْأَعْمُ مِنْهُ . قَوْلُهُ: (فِي اعْتِبَارِ قَدَرِهِ) أَيِ الْمَهْرِ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ بَلَدُهَا) أَيِ وَلَا بَلَدُ الْفَرْضِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (نِسَاءٌ قَرَابَاتِهَا) أَيِ وَإِنْ تَعَدَّنَ جِدًّا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُنَّ) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ أَبْعَدَ وَكَانَ الْأَقْرَبُ غَائِبًا بِغَيْرِ بَلَدِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ اهـ ع ش وَسَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي عَنْ سَمْعٍ عَنْ م ر مَا يُخَالِفُهُ . قَوْلُهُ: (فَقِيَاسُهُ الْإِنِّح) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الصِّفَةِ أَيِ صِفَةِ الْمَهْرِ بِبَلَدِهَا أَوْ بَلَدِ وَكَيْلِهَا فَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ

قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) كَذَا م ر . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ الْإِنِّح) يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ هُنَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَيْضًا .

قَوْلُهُ: (فَقِيَاسُهُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ أَيْضًا) أَوْرَدَ أَنَّ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اعْتِبَارِ نَقْدِ بَلَدِ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا لِأَنَّ اعْتِبَارَهُ اعْتِبَارًا لِمَصِفَتِهِ (أَقُولُ) إِنَّمَا يُرَدُّ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ

بل هذا لازمٌ لَذاكَ وإلا لتَعَذَّرَتْ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ مِنْ أَصْلِهِ إِذْ لَا فَايِدَةَ لِمَعْرِفَةِ عَشْرَةِ مِثْلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْرَفَ مِنْ أَيِّ نَقْدٍ هِيَ (حَالًا) وَإِنْ رَضِيَتْ بِغَيْرِهِمَا أَوْ اعْتَيَدَ ذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ فِي الْبُضْعِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى بَلْ لَوْ اعْتَادَ نِسَاؤُهَا التَّاجِيلَ لَمْ يُؤْجَلْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بَلْ يُفْرَضُ مَهْرٌ مِثْلُهَا حَالًا وَيُنْقَضُ مِنْهُ مَا يُقَابِلُ الْأَجَلَ (قُلْتُ وَيُفْرَضُ مَهْرٌ مِثْلُ) حَالَةَ الْعَقْدِ بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ لِأَنَّهُ قِيَمَةُ الْبُضْعِ نَعَمْ، يُغْتَفَرُ يَسِيرٌ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الْجَهْدِ بَأَنَّهُ يُتَغَابَرُ بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مَنَعُ الزِّيَادَةِ وَانْقِصَ وَإِنْ رَضِيََا وَهُوَ مُتَّجِعٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَإِنْ اخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافَهُ لَكِنْ قَالَ الْغَزِّيُّ قَدْ يُقَالُ إِذَا تَرَضَّيَا خَرَجْتَ الْحُكُومَةَ عَنْ نَظَرِ الْقَاضِي وَالْكَلَامُ فِيهَا إِذَا فَصَلْتَ الْحُكُومَاتِ بِحُكْمٍ بَاتَ أَهْ وَيُرَدُّ بَأَنَّهُ مُرَادُهُمْ أَنَّ حُكْمَهُ الْبَاتُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ لَا يَمْنَعُهُ رِضَاهُمَا بِخِلَافِهِ.....

نَقْدِ تِلْكَ الْبَلَدِ وَفِي قَدْرِهِ بَبَلَدٍ نِسَاءً قَرَابَاتِهَا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ أَه. قَوْلُهُ: (فَقِيَاسُهُ الْإِلْح) أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ اعْتِيَارَ ذَلِكَ فِي صِفَتِهِ يَنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ اعْتِيَارِ نَقْدِ بَلَدٍ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا لِأَنَّ اعْتِيَارَهُ اعْتِيَارًا لِيَصِفَتِهِ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَرُدُّ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِي صِفَتِهِ مَعَ اعْتِيَارِ نَقْدِ بَلَدٍ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَيِّ قِيَاسٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي اعْتِيَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِعِثَارِ نَقْدِ بَلَدٍ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءً قَرَابَاتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَإِلَّا اعْتَبِرَ نَقْدُ بَلَدِهِنَّ إِنْ جَمَعْنَهُنَّ بَلَدًا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ أَه سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمَذْكُورَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بَلْ هَذَا لَا زِمَ لَذاكَ) وَإِلَّا لَتَعَذَّرَتْ الْإِلْح) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ الزُّرْمِ وَالتَّعَدُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِيُظْهِرَ إِمْكَانَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْغَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبَلَدَةِ الْأُخْرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَه سَمَ.

قَوْلُهُ (السُّنِّي): (حَالًا) وَلَهَا إِذَا قَرَضَهُ حَالًا تَأْخِيرُ قَبْضِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا أَه مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَأِنْ رَضِيَتْ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ اعْتَادَ الْإِلْح) قِيَاسُ ذَلِكَ فِيهَا لَوْ اعْتَدَنَ قَرْضَ الْعُرُوضِ أَنْ يُفْرَضَ نَقْدًا أَيَّ وَإِنْ رَاجَتْ الْعُرُوضُ وَيُنْقَضُ لِذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِالْعَرْضِ نِهَائَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (يَسِيرٌ) أَيُّ مِنَ الزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) لِأَنَّ مَنَصِبَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَا مَا شَاءَ أَه مُعْنِي. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيُّ مِنَ أَنَّ الْقَاضِي لَا يُفْرَضُ غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ الْحَالِ وَإِنْ رَضِيَتْ بِغَيْرِهِمَا أَه ع ش. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِلْح) أَيُّ مَا قَالَهُ الْغَزِّيُّ. قَوْلُهُ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُرِيدَ بَعْدَهُ أَيُّ الْحُكْمِ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ

مَعَ اعْتِيَارِ نَقْدِ بَلَدٍ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ أَيِّ قِيَاسٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي اعْتِيَارِ قَدْرِهِ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِعِثَارِ نَقْدِ بَلَدٍ الْفَرْضِ أَوْ بَلَدِهَا إِذَا كَانَ بِهَا نِسَاءً قَرَابَاتِهَا أَوْ بَعْضُهُنَّ وَإِلَّا اعْتَبِرَ نَقْدُ بَلَدِهِنَّ إِنْ جَمَعْنَهُنَّ بَلَدًا إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (بَلْ هَذَا لَا زِمَ لَذاكَ) وَإِلَّا لَتَعَذَّرَتْ الْإِلْح) قَدْ يَمْنَعُ كُلُّ مِنَ الزُّرْمِ وَالتَّعَدُّرِ الَّذِي ادَّعَاهُ لِيُظْهِرَ إِمْكَانَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا يَرْغَبُ بِهِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ نَقْدِ الْبَلَدَةِ الْأُخْرَى فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (رِضَاهُمَا) إِنْ أُرِيدَ بَعْدَهُ فَظَاهِرٌ أَوْ قَبْلَهُ فَقَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِحُكْمِهِ بَعْدَ تَرَضِّيهِمَا بِشَيْءٍ لَا سِتْقَارَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبدونه أو أكثر منه لا يُجوزُهُ رضاها به (وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِهِ) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لأنه مُتَصَرَّفٌ لِغَيْرِهِ فَإِنْ قُلْتَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا شَرْطَ جَوَازِ تَصَرُّفِهِ لَا يُتَّفَوِّضُ لَوْ صَادَقَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قُلْتَ لَا بَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ شَرْطٌ لِهَما لِأَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي مَعَ الْجَهْلِ لَا يَنْفَعُ وَإِنْ صَادَقَ الْحَقُّ . (وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ أَجْنَبِيٍّ) وَلَوْ (مِنْ مَالِهِ) بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ سِوَاءِ الْعَيْنِ وَالذَّيْنِ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنَّمَا جَازَ أَدَاؤُهُ ذَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ ثُمَّ عَقْدٌ مَا بَعَثَ مِنْهُ وَهَذَا الْفَرَضُ تَغْيِيرٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَتَصَرُّفٌ فِيهِ فَلَمْ يَلِغْ بِغَيْرِ الْعَاقِدِ وَمَأْذُونِهِ (وَالْفَرَضُ الصَّحِيحُ) مِنْهُمَا أَوْ مِنَ الْقَاضِي (كَمُسَّمَى فَيَتَشَطَّرُ بِطَلَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ) كَالْمُسَّمَى فِي الْعَقْدِ أَمَّا الْفَاسِدُ كَخَمِيرٍ فَلَعُوْهُ فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ حَتَّى يَتَشَطَّرَ وَإِنَّمَا اقْتَضَى الْفَاسِدُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ مَهْرَ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ أَقْوَى بِكَوْنِهِ فِي مُقَابَلَةِ عَوْضٍ وَهَذَا دَوَامُ سَبْقِهِ الْخُلُوعِ عَنِ الْعَوْضِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِلْفَاسِدِ .

يُقَالُ لَا أَقْرَ لِحُكْمِهِ بَعْدَ تَرَاضِيهِمَا بِشَيْءٍ لَا اسْتِقْرَارِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ بِهِ اهـ سم . ٥ . قَوْلُهُ: (وَبِدُونِهِ الْخ) أَيِ وَأَنْ حُكْمَهُ الْبَائِتُ بِالذَّوْنِ أَوْ الْأَكْثَرِ لَا يُجَوِّزُهُ رِضَاهُمَا بِهِ أَيِ الذَّوْنِ أَوْ الْأَكْثَرِ . ٥ . قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَزِيدَ الْخ) أَيِ إِلَّا بِالتَّفَاوُتِ الْيَسِيرِ اهـ مُعْنَى . ٥ . قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ هَذَا) أَيِ الْعِلْمُ . ٥ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ شَرْطٌ لِهَما) أَيِ لِحَوَازِ التَّصَرُّفِ وَتَفْوِذِهِ اهـ ع ش .

٥ . قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ أَجْنَبِيٍّ الْخ) نَعَمْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَجْنَبِيُّ سَيِّدَ الزَّوْجِ أَنْ يَصِحَّ الْفَرَضُ مِنْ مَالِهِ وَكَذَا لَوْ كَانَ فَرْعًا لَهُ يَلْزُمُهُ إِعْغَافُهُ وَقَدْ أُذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ لِيُؤَدِّيَ عَنْهُ وَالْوَلِيُّ يَقْرَضُ مِنْ مَالِ مَخْجُورِهِ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ مَالِ مَخْجُورِهِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فَرَضُهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ . ٥ . قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَلِغْ الْخ) وَلَا يَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمُفَوَّضَةِ عَنْ مَهْرِهَا وَلَا إِسْقَاطُ فَرَضِهَا قَبْلَ الْفَرَضِ وَالْوَطْءِ فِيهِمَا لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ إِبْرَاءٌ عَمَّا لَمْ يَجِبْ وَفِي الثَّانِي كِاسْقَاطُ زَوْجَةِ الْمُؤَلَّى حَقَّهَا مِنْ مُطَالَبَةِ زَوْجِهَا وَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنِ الْمُثْعَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا وَلَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ عَنْ مَجْهُولٍ وَلَوْ فَسَدَ الْمُسَمَّى وَابْتَرَأَتْ عَنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَهِيَ تَعْرِفُهُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ عَلِمَتْ أَنَّهُ أَيِ مَهْرِ الْمَثَلِ لَا يَزِيدُ عَلَى الْفَيْنِ وَتَيَقَّنَتْ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْفَيْنِ فَابْتَرَأَتْ عَنِ الْفَيْنِ نَقَذَ اهـ نِهَايَةً زَادَ الْمُعْنَى وَهَذِهِ حِيلَةٌ فِي الْإِبْرَاءِ عَنْ مَجْهُولٍ وَهِيَ أَنْ يَبْرَأَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ ذَيْنَ لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ مِنْ قَدَرٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِمَّا لَهُ عَلَيْهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهِيَ تَعْرِفُهُ صَحَّ الْخ مِنْ هَذَا يَعْلَمُ أَنَّ غَالِبَ الْإِبْرَاءِ الْوَاقِعِ مِنْ نِسَاءٍ فِي زَمَانٍ غَيْرِ صَحِيحٍ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ مُؤَخَّرَ الصَّدَاقِ يَحِلُّ بِمَوْتِ أَوْ فِرَاقٍ وَهَذَا مُفْسِدٌ لِلْمُسَمَّى وَمَوْجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ فَإِذَا وَقَعَ الْإِبْرَاءُ وَمَا تَسْتَحَقُّهُ عَلَيْهِ مِنْ مُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ فَالطَّرِيقُ فِي صَحَّةِ الْإِبْرَاءِ الَّذِي يَقَعُ فِي مُقَابَلَتِهِ الطَّلَاقُ تَغْيِينُ قَدَرٍ مِمَّا تَسْتَحَقُّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَجْعَلُ الطَّلَاقَ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الْقَدَرِ وَقَوْلُهُ وَتَيَقَّنَتْ الْخ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى تَيَقُّنُهَا ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْإِبْرَاءُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الضَّمَانِ خِلَافَهُ بَلْ مَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّهُ فَبَانَ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّهُ بَرَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَضْوِيرِ اهـ . ٥ . قَوْلُهُ: (وَمَاؤْذُونِهِ) أَيِ كَوَكِيلِهِ اهـ ع ش . ٥ . قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ .

(ولو طَلَّقَ قَبْلَ فَرَضٍ وَوُطِئَ فَلَا شَطْرَ) لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٧] ولها الْمُتَعَةُ كما يَأْتِي (وإن مات أحدهما قَبْلَهُما) أي الفَرَضُ والوُطْءُ (لم يجب مهرٌ مثلي في الأَظْهَرِ) كَالْفُرْقَةِ بِالطَّلَاقِ (قُلْتُ الأَظْهَرُ وجوبه والله أعلم) للخبرِ الصَّحِيحِ خِلافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ بِقَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ لِإِزْوَعٍ رَضِيَ عَنْهَا .

### فصل في بيان مهر المثل

(مهرُ المثل ما يُزَعَّبُ به) عادةً (في مثلها) نَسَبًا وصفةً (وَرُكْنُهُ الأَعْظَمُ) في التَّسْبِيَةِ (نَسَبٌ) ولو في العَجَمِ على الأَوَجِّهِ لأنَّ التَّفَاخُرَ إِنَّمَا يَقَعُ به غَالِبًا فَتَخْتَلِفُ الرِّغَبَاتُ به مُطْلَقًا (فِيْرَاعَى) من أَقَارِبِهَا حتَّى تُقَاسَ هي عليها (أَقْرَبُ مَنْ تُنْسَبُ) من نِسَاءِ الْعَصْبَةِ (إِلَى مَنْ تُنْسَبُ) هذه التي تَطْلُبُ معرفةَ مهرِها (إِلَيْهِ) كأَخْتٍ وَعَمَةٍ لَا أُمٍّ وَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ لِقَضَائِهِ ﷺ بِمهرِ نِسَاءِ إِزْوَعٍ في الخبرِ السَّابِقِ .....

• قَوْلُهُ: (كما يَأْتِي) أي في آخِرِ البَابِ . قَوْلُهُ: (بِقَضَائِهِ إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ أَوْ نَعَتْ لِلْخَبَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ إِزْوَعَ بَنَتْ وَاشْتَرَتْ نِكَاحًا بِلا مَهْرٍ فَمَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا فَقَضَى لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمهرِ نِسَائِهَا وبِالْمِيرَاثِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ هـ . قَوْلُهُ: (لِإِزْوَعٍ) بِكُسْرِ الْبَاءِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَبِفَتْحِهَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ كَلَامِهِمْ فِعُولَ بِالْكَسْرِ إِلَّا خِرْوَعًا وَعِثْوَدَ اسْمَانِ لِنَبْتٍ وَمَاءٍ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ اهـ ع ش .

### فصل في بيان مهر المثل

• قَوْلُهُ: (في بيان مهر المثل) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِقَضَائِهِ إِلَى أَمَّا مَجْهُولَةُ التَّسْبِ وَقَوْلُهُ إِنْ قُفِّدَتْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ قِيلَ . قَوْلُهُ: (مهر المثل) أي وما يَتَّبَعُهُ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَهْرِ وَاتِّحَادِهِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (نَسَبًا وصفةً) أي مَجْمُوعُهُمَا وَإِلَّا فَسَيَاتِي أَنَّهُ إِذَا قُفِّدَ التَّسْبُ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ فَقَطُّ فِي الْأَرْحَامِ ثُمَّ فِي الْأَجْنِيَّاتِ اهـ رَشِيدِي .

• قَوْلُهُ (لِسِي) (وَرُكْنُهُ) أي مَهْرُ الْمِثْلِ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أي فِي الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ .

• قَوْلُهُ (لِسِي) (فِيْرَاعَى) أي فِي تِلْكَ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوبِ مَعْرِفَةُ مَهْرِ مِثْلِهَا اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (حَتَّى تُقَاسَ هي عليها) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَهُ بَعْدَ قَوْلِ الْمُثْنِ إِلَيْهِ . قَوْلُهُ: (مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ) بَيَانٌ لِمَنْ وَقَوْلِ الْمُثْنِ إِلَيْهِ ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى مِنَ الثَّانِيَةِ . قَوْلُهُ: (وَجَدَّةٍ) أي وَلَوْ أُمُّ أَبٍ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (لِقَضَائِهِ إِنْخ) يَعْنِي لِقَضَائِهِ لِإِزْوَعٍ بِمهرِ نِسَائِهَا اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (في الخبرِ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ لَا دَلَالَةَ فِي الْخَبَرِ لِتَغْيِينِ الْعَصْبَةِ لِاحْتِمَالِ نِسَاءِ إِزْوَعٍ فِيهِ لِلْعَصْبَةِ خَاصَّةً وَلِلْأَعَمِّ مِنْهُنَّ وَذَوَاتِ الْأَرْحَامِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ إِضَافَةَ النِّسَاءِ إِلَيْهَا تَقْتَضِي زِيَادَةَ التَّخْصِيصِ وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِلْعَصْبَةِ اهـ ع ش .

### فصل في بيان مهر المثل



أما مجهولة النسب فزكته الأعظم فيها نساء الأرحام كما يعلم مما يأتي (وأقرهنن أخت لأبوين) لإدلائها بجهتين (ثم) إن فُقدت أو جهل مهرها أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لأب ثم بنت أخ) فابنه وإن سفل (ثم عمات) لا بناتهن وإيرادهن عليه وهن (كذلك) أي لأبوين ثم لأب ثم بنت عم ثم بنت ابنه وإن سفل كذلك. قيل قضيت كلامه كالزافعي أن بعد بنات الأخ تنتقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعمّة قُدمت العمّة وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الأخوة على جهة العمومة وبه صرح الماوردي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الأخ وهن كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء العصبات المصّرّح بهنّ قوله وأقرهنن إلى آخره ولو أوردوا عليه أن قضيت أن بنت ابن الأخ لا تُقدّم على العمّة وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يُجاب بأنه أراد بالأخ جهة

قوله: (أما مجهولة النسب) أي بأن لا يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمّتها وقد يدعي إمكان ذلك وحيث يُقدّم نحو أختها على نساء الأرحام سم على حجّ وبقي ما لو لم يُعرف لها أب ولا أم ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يعلم من قوله الاتي فإن تعدّر أرحامها فإساءة بلكها اه ع ش. قوله: (أما مجهولة النسب) إلخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصباتها كأختها وتُعتبر أرحامها كأبها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مُشكّل إذ كيف يكون جهل الأب مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليحرّر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصباتها إذ النسب هو الركن الأعظم هنا فتأمل اه سيّد عمر.

قوله (سني: (ثم بنات أخ) أي لأبوين ثم لأب اه معني. قوله: (فابنه) أي فبنات ابن الأخ. قوله: (وإن سفل) أي ابن الأخ. قوله (سني: (ثم عمات) هل ولو بواسطة فتقدّم أخت الجد وإن بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الإزث ذلك فتقدّم العمّة وإن بعدت وبنت العم وإن بعد اه ع ش. قوله: (وليرادهن) أي بنات العمات عليه أي المثن. قوله: (وهن) أي لآتهن لا يتسببن إلا لآبائهن ولسنّ من عصبات هذه رشديّ وسم وع ش. قوله: (كذلك) أي لأبوين ثم لأب. قوله: (ثم تنتقل) أي نساء العصبة. قوله: (وليس كذلك بل المراد إلخ) اعتمدّه المعني.

قوله: (وهو) أي ما الكلام فيه. قوله: (قوله إلخ) فاعل المصّرّح. قوله: (عليه) أي المثن. قوله: (لكان هو الصواب) يصّرّح به قوله فإن فُقدت نساء العصبة اه سم. قوله: (وقد يُجاب) أي عن هذا الوارد اه سم.

قوله: (أما مجهولة النسب) أي بأن يُعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة أن فلانة أختها أو عمّتها وقد يدعي إمكان ذلك وحيث يُقدّم نحو أختها على نساء الأرحام. قوله: (أما مجهولة النسب) إلخ) يتحصل من هذا وما قبله أن من جهل أبوها لا تُعتبر نساء عصباتها كأختها وتُعتبر أرحامها كأبها فإن كان وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مُشكّل إذ كيف جهل الأب يكون مانعاً من معرفة أختها التي هي بنته دون أمه وإن كان وجهه شيئاً آخر فما هو فليحرّر. قوله: (وهن) أي لسنّ من نساء العصبات. قوله: (لكان هو الصواب) يصّرّح به قوله فإن فُقدت نساء العصبة. قوله: (وقد يُجاب) أي عن

الأخوة فيشمل كل من نُسبت إلى فرع الأخ الذَّكَر من جهة أبيها (لأن فُقِدَ نِسَاءُ العَصْبَةِ) بأن لم يُوجَدَنَّ وإلا فالْمِثَاتُ يُعْتَبَرُونَ أيضًا (أو لم يُنْكَحَنَّ) استشكل مع الضَّبْطِ بآئه ما يُزْعَبُ به في مثلها الصَّرِيحُ في أنَّ العبرة بفرض الرِّغْبَةِ فيها لو نِكَحَتْ الآنَ فَاسْتَوَتْ المُنْكَوْحَةُ وَغَيْرُهَا وَيُزَدُّ بِأَنَّ المُنْكَوْحَةَ اسْتَفْرَتْ لَهَا رَغْبَةً فَاعْتَبِرَتْ مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصًا وَغَيْرُهَا مَلْحَظٌ ما به الرِّغْبَةُ فيها مُخْتَلِفٌ إِذْ ما بالقُوَّةِ يَقَعُ الاختلافُ فيه كثيرًا فَأَعْرَضُوا عن ذلك وانتقلوا لِمَا لا اختلافَ فيه من اعتبارِ المُنْكَوْحَاتِ من نِسَاءِ الأرحامِ فَالْأَجْنِيَّاتُ (أو جِهْلٌ مَهْزُؤٌ فَأَرْحَامٌ) أي قراباتٌ لِلأُمِّ من جهةِ الأبِ أو الأُمِّ فَهُنَّ هنا أَعْمٌ من أرحامِ الفرائضِ من حيثِ شُمُولُهُ لِلجَدَّاتِ الْوَارِثَاتِ وَأَخَصٌّ من حيثِ عَدَمِ شُمُولِهِ لِبَنَاتِ الْعَمَّاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَنَحْوِهِمَا (كجَدَّاتٍ وَخَالَاتٍ) لَأَنَّهُنَّ أُولَى بِالاعتبارِ من الأَجَانِبِ تُقَدَّمُ القُرْبَى فَالقُرْبَى من جهاتٍ أو جهةٍ. وقضيةٌ كَلَامُهُمَا عَدَمُ اعتبارِ الأُمِّ واعترضَ بِأَنَّهَا كَيْفَ لَا تُعْتَبَرُ وَتُعْتَبَرُ أُمُّهَا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ المَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ تُقَدَّمُ الأُمُّ فَالْأَخْتُ .....

قوله: (فَيُشْمَلُ) أي قوله ثم بنات أخ. قوله: (إلى فرع الأخ إلخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ إِلَى الْأَخِ مِنْ جِهَةِ الْأَبَوَةِ. قوله: (الذَّكَرُ) صِفَةٌ لِلْمُضَافِ. قوله: (من جهة أبيها) مُتَعَلِّقٌ بِالصِّلَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَوْصُولِ.  
قوله: (بأن لم يوجدَنَّ) إلى المثنى في التَّهْيِيةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (بأن لم يوجدَنَّ) أي من الْأَضْلَ اه مُعْنَى. قوله: (أيضًا) أي كَالْأَخِيَاءِ. قوله: (استشكل) أي قولُ المثنى أو لم يُنْكَحَنَّ. قوله: (مع الضَّبْطِ) أي لِمَهْرٍ الْيُسْلِ. قوله: (بآئه إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالضَّبْطِ. قوله: (الصَّرِيحُ إلخ) نَعَتْ لِمَا يُزْعَبُ إلخ لَكِنْ فِي صَرَاحِهِ تَأَمَّلْ. قوله: (لو نِكَحَتْ) أي مِثْلُهَا. قوله: (فَاسْتَوَتْ المُنْكَوْحَةُ إلخ) أي من نِسَاءِ الْعَصْبَةِ.  
قوله: (عن ذلك) أي غَيْرِ المُنْكَوْحَةِ أو ما بالقُوَّةِ. قوله: (أي قراباتٌ لِلأُمِّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي التَّهْيِيةِ إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى ثَمَّ أَقْرَبُ. قوله: (فَهُنَّ) أي الأرحامُ. قوله: (من حيثِ شُمُولُهُ) أي لَفْظِ الأرحامِ هنا.  
قوله: (وَالْأَخَوَاتِ) أي وَبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ أَيْ لِلأَبِ فَقَطُّ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي ثُمَّ بَنَاتِ الْأَخَوَاتِ أَيْ لِلأُمِّ وَحِينَئِذٍ فَهُنَّ كَبَنَاتِ الْعَمَّاتِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَجْنِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي سَمِ وَرَشِيدِي.  
قوله: (لَسِي) (كجَدَّاتٍ) أي مِنْ قِبَلِ الأُمِّ أَمَا الَّتِي مِنْ قِبَلِ الأبِ فَلَيْسَتْ هُنَا مِنَ الرَّجَمِ وَلَا مِنَ الْعَصْبَاتِ لِعَدَمِ دُخُولِهَا فِي تَعْرِيفِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ شِ اه بُعْجِرِمِي. قوله: (لَأَنَّهُنَّ أُولَى) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قِيلَ إِلَى وَتُعْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ وَقَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ إِلَى وَتُعْتَبَرُ عَرَبِيَّةٌ.  
قوله: (واعترضَ بِأَنَّهَا كَيْفَ) عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ كَيْفَ إلخ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَيْسَ مُرَادًا فَقَدْ قَالَ المَاوَزْدِيُّ إلخ. قوله: (تُقَدَّمُ الأُمُّ) أي بَعْدَ نِسَاءِ الْعَصْبَاتِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَوِي الأرحامِ اه ع ش.

هذا. قوله: (وَالْأَخَوَاتِ) أي وَبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ أَيْ لِغَيْرِ الأُمِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي ثُمَّ بَنَاتِ الْأَخَوَاتِ أَيْ لِلأُمِّ اه فَلْيَنْظُرْ مَرْبَبَتَهُنَّ أَغْنَى بَنَاتِ الْأَخَوَاتِ لِغَيْرِ الأُمِّ حِينَئِذٍ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُنَّ عَنِ الأرحامِ وَمَعْلُومٌ خُرُوجُهُنَّ عَنْ نِسَاءِ الْعَصْبَاتِ ثُمَّ رَأَيْتِ التَّنْبِيَةَ الْآتِي.

لِلْأُمِّ فَالْجَدَّاتُ فَإِنْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبِي وَأُمُّ أُمِّ فَوْجُوَّةٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُمَا ثُمَّ الْحَالَةُ ثُمَّ بَنَاتُ الْأَخَوَاتِ أَيْ لِلْأُمِّ ثُمَّ بَنَاتُ الْأَخَوَالِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا مَنْ يَصِفُهَا فَهِنَّ كَالْعَدَمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَعَتَمَدُهُ الْأَذْرَعِيُّ وَلَوْ قِيلَ يُعْتَبَرُ النَّسَبُ ثُمَّ يُنْقَضُ أَوْ يُزَادُ لَفَقَدَ الصُّفَاتُ مَا يَلِيْقُ بِهَا نَظِيرٌ مَا يَأْتِي لَكَانَ أَقْرَبَ وَكَوْنُ ذَلِكَ فِيهِ مُشَارَكَةٌ فِي بَعْضِ الصُّفَاتِ بِخِلَافِ هَذَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِذْ مَلَحَظَ التَّفَاوُتُ مَوْجُودٌ فِي الْكُلِّ وَتُعْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ فَإِنْ غَبِنَ كُلُّهُنَّ اغْتَبِرْنَ دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ بَلَدِيَّاهَا كَمَا جَزَمَا بِهِ وَإِنْ اعْتَرَضَا.....

قوله: (لِلْأُمِّ) أَيْ فَقَطْ. قوله: (فَالْجَدَّاتُ) أَيْ لِلْأُمِّ أَدْعَى ش. قوله: (فَلِنْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبِي) أَيْ لِلْأُمِّ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي قَرَابَاتِهَا أَمَّا أُمُّ أَبِي الْمُنْكَوْحَةِ فَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْأَرْحَامِ بِالضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرَهُ ثُمَّ قُضِيَتْ قَوْلُهُمْ إِنَّ نِسَاءَ الْعَصَبَاتِ الْمُنْسُوبَاتِ إِلَى مَنْ تُنْسَبُ هِيَ إِلَيْهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نِسَاءِ الْعَصَبَاتِ أَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهَا أَوْ أَهْلِ بَلَدِيَّاهَا فَتَكُونُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ كَبَنَاتِ الْعَمَّاتِ فَلْيُرَاجِعْ أَدْعَى ش. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُمَا) أَيْ قَلَّحَقَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَادَ مَهْرُهَا عَلَى الْأُخْرَى أَوْ نَقَصَ وَلَا يَلْفَاتُ إِلَى ضَرَرِ الزَّوْجِ عِنْدَ الزِّيَادَةِ وَضَرَرِهَا عِنْدَ النِّقَاصِ أَدْعَى ش. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي كِتَابِهِ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ انْتَهَى أَدْعَى ش. قوله: (أَيْ لِلْأُمِّ) أَيْ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِلشَّقِيقَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ إِلَّا بَنَاتُ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ كَمَا سَيَبَيِّنُهُ عَلَيْهِ أَدْعَى ش. قوله: (فَهُنَّ كَالْعَدَمِ) قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْ الْغَزِّيُّ فَيَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُنَّ نَهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر أَدْعَى ش. قوله: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) أَيْ بَدَلْ قَوْلَهُمْ فَهُنَّ كَالْعَدَمِ أَدْعَى ش. قوله: (نَظِيرٌ مَا يَأْتِي) أَيْ فِي شَرْحِ وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطْ الْخ. قوله: (وَكَوْنُ ذَلِكَ) أَيْ مَا يَأْتِي أَدْعَى ش. قوله: (وَتُعْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أَيْ مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرَحَ رَوْضٌ وَهَلْ يُقَدَّمْنَ أَوْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَائِبَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتٍ يُتَّبَعُهُ لَا م ر أَدْعَى ش. عبارة الرَشِيدِيِّ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْحَاضِرَاتِ مَنْ بَلَدِيَّاهَا وَلَا فَقَدَ مَرَّ أَنَّ الْمَيَّاتِ يُعْتَبَرْنَ فَضْلًا عَنِ الْغَائِبَاتِ أَدْعَى ش. وَبِإِعْرَاضِ شَظَاهِرِهِ وَإِنْ قُرِبَتْ الْمَسَافَةُ أَيْ لِلْغَائِبَاتِ أَدْعَى ش. قوله: (فَلِنْ غَبِنَ الْخ) أَيْ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا سَمٌّ وَمُعْنَى وَلَعَلَّ الْأَيْدِ إِزْجَاعُ ضَمِيرِي مِنْهُنَّ وَغَبِنَ إِلَى نِسَاءِ قَرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ. قوله: (دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ) هَلِ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يَشْمَلُ الْأَرْحَامَ كَمَا

قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُمَا) فِي الْكَثَرِ لِلْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأُمِّ أَدْعَى ش. قوله: (وَلَوْ قِيلَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. قوله: (وَتُعْتَبَرُ الْحَاضِرَاتُ مِنْهُنَّ) أَيْ مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا شَرَحَ رَوْضٌ وَهَلْ يُقَدَّمْنَ أَوْ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ كُنَّ أَبْعَدَ كَبَنَاتِ أَخٍ عَلَى الْغَائِبَاتِ وَإِنْ كُنَّ أَقْرَبَ كَأَخَوَاتٍ يُتَّبَعُهُ لَا م ر. قوله: (فَلِنْ غَبِنَ كُلُّهُنَّ اغْتَبِرْنَ الْخ) عبارة الرَوْضِ لَكِنْ نِسَاؤُهَا أَيْ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غَبِنَ يُقَدَّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِيَّاهَا نَعَمْ مَنْ سَاكِنَتِهَا مِنْهُنَّ فِي الْبَلَدِ أَيْ بَلَدِيَّاهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا إِلَى الْأُخْرَى قُدِّمَ عَلَيْهِنَّ أَيْ إِذَا لَمْ يُسَاكِنَهَا فِي بَلَدِيَّاهَا أَدْعَى ش. وَكَانَ قَوْلُهُ نَعَمْ الْخَ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ حَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَهَا الْغَائِبَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنَهَا قَبْلَ ذَلِكَ فِي بَلَدِيَّاهَا قُدِّمَ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ) كَذَا قَيَّدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ فِي الرِّوَضَةِ وَقُضِيَتْ أَتْهَنَ لَا يُقَدَّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِيَّاهَا مِنْ صَوِي الْأَرْحَامِ

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا فَنِسَاءُ بَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا نَعَمْ، يُقَدَّمُ مِنْهُنَّ مَنْ سَاكَنَهَا فِي بَلَدِهَا قَبْلَ  
انتقالها لِلْأُخْرَى وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ أَقْرَبُهُنَّ لِبَلَدِهَا ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ بِهَا شَبَهَا وَتُعْتَبَرُ عَرَبِيَّةٌ  
بِعَرَبِيَّةٍ مِثْلُهَا وَأُمَّةٌ وَعَتِيقَةٌ بِمِثْلِهَا مَعَ اعْتِبَارِ شَرَفِ السَّيِّدِ وَخِسَّتِهِ وَقُرُوبِيَّةٌ وَبَلَدِيَّةٌ وَبَدَوِيَّةٌ بِمِثْلِهَا.  
(تَنْبِيْهُ) عَلِيمٌ مَنْ ضَبَطَ نِسَاءَ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءَ الْأَرْحَامِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ مَنْ عَدَا هَٰذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ  
كَبُنْتِ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ فِي حُكْمِ الْأَجْنَبِيَّاتِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْعَادَةَ فِي الْمَهْرِ لَمْ تُفْعَدْ إِلَّا  
بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ دُونَ الْآخِرَةِ.  
(وَيُعْتَبَرُ) مَعَ ذَلِكَ (سِنٌَّ وَعَقْلٌ وَنِسَاءٌ وَضِدُّهَا) (وَبَكَارَةٌ وَثِيْبَةٌ) كُلُّ (مَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ)  
كَجَمَالٍ وَعِفَّةٍ وَفَصَاحَةٍ وَعَلِمٍ فَمَنْ شَارَكَتْهُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا اغْتَبِرَ.....

يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ فَإِنَّ قَدْرَ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ الْخَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالْتِهَامَةِ وَالْمُعْنَى بِأَنَّ لَمْ يَوْجَدَنَّ الْخَ حَيْثُ لَمْ  
يَزِيدُوا أَوْ لَمْ يَخْضُرْنَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ دُونَ أَجْنَبِيَّاتٍ كَذَا قَيْدٌ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ فِي الرُّوْضَةِ  
وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُنَّ لَا يُقَدَّمْنَ أَيُّ الْغَائِبَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا مِنْ دَوَى الْأَرْحَامِ لَكِنْ أَسْقَطَ فِي  
الرُّوْضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ أَرْحَامُهَا) بِأَنَّ قَيْدَ أَيٍّ مِنْ  
الْأَضْلَى أَوْ لَمْ يُتَكَنَّ أَضْلًا أَوْ جُهْلَ مَهْرُهَا مُعْنَى اهـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ جُكْمٌ حَادِثٌ  
يَعُمُّ الْإِنْتِلَاءَ بِهَا فِي بَعْضِ نَوَاحِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ مِنْ اعْتِبَارِ الْمَهْرِ الْفَاسِدِ فِي جَمِيعِ مَحَلِّ الْمُنْكَوحَةِ إِمَّا  
لِتَأْجِيلِهِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا بِأَجَلٍ مَجْهُولٍ كَمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ لِحْجَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ كَذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالرَّقِيقِ  
وَالْمَلْبُوسِ وَالْمَفْرُوشِ مَعَ عَدَمِ ضَبْطِهِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُقَدَّمُ  
الْخَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ لَكِنْ نِسَاؤُهَا أَيُّ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا وَإِنْ غَبِنَ يُقَدَّمْنَ عَلَى نِسَاءِ بَلَدِهَا نَعَمْ مَنْ سَاكَنَهَا  
مِنْهُنَّ فِي الْبَلَدِ أَيُّ بَلَدِهَا قَبْلَ انْتِقَالِهَا لِلْأُخْرَى قُدِّمَ عَلَيْهِنَّ أَيُّ إِذَا لَمْ يُسَاكِنَهَا فِي بَلَدِهَا اهـ وَكَانَ قَوْلُهُ نَعَمْ  
الْخَ اسْتِزْدَاكًا عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ غَبِنَ الْخَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ نِسَاءَ عَصَبَاتِهَا الْغَائِبَاتِ لَوْ كَانَ بَعْضُهُنَّ سَاكِنَهَا قَبْلَ  
ذَلِكَ فِي بَلَدِهَا يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا أَضْلًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِمُطْلَقِ  
الْغَائِبَاتِ الشَّامِلَةِ لِلْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْأَرْحَامِ ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّاتِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُنَّ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ سَاكَنَهَا فِي  
بَلَدِهَا الْخَ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا مِنْهُنَّ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ) أَيُّ مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا أَوْ مِنْ  
قَرَابَاتِهَا الشَّامِلَةِ لَهَا وَلِلْأَرْحَامِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آفَا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْرَبُ النِّسَاءِ الْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ  
أَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهَا. قَوْلُهُ: (بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلَيْنِ) وَهُمَا نِسَاءُ الْعَصْبَةِ وَنِسَاءُ الْأَرْحَامِ دُونَ الْآخِرَةِ وَهِيَ دُونَ  
هَٰذَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ هِيَ مِثَالٌ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ نِسَائِهَا  
وَقَوْلُهُ سَوَاءٌ إِلَى بَلْ ذَكَرَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُجَابُ فِي التَّهَامَةِ. قَوْلُهُ: (وَضِدُّهَا) الْأَنْسَبُ وَضِدُّهُمَا لِأَنَّ السَّنَّ  
لَمْ يُقَيَّدَ بِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ حَتَّى يَكُونَ لَهُ ضِدُّ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ.

لَكِنْ أَسْقَطَ فِي الرُّوْضِ التَّقْيِيدَ بِالْأَجْنَبِيَّاتِ وَزَادَهُ فِي شَرْحِهِ فَلْيُحَرَّرْ. قَوْلُهُ: (مِنْهُنَّ) أَيُّ مِنْ قَرَابَاتِهَا مَنْ  
سَاكَنَهَا فِي بَلَدِهَا الْخَ أَيُّ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَاكِنَهَا مِنْهُنَّ.

وإنما لم يُعْتَبَرْ نحوُ المالِ والجمالِ في الكفَاءَةِ لَأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى دَفْعِ الْعَارِ وَمَدَارُ الْمَهْرِ عَلَى مَا تَخْتَلِفُ بِهِ الرِّغَبَاتُ (فَإِنْ اخْتَصَّتْ) عَنْهُنَّ (بِفَضْلِ) بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ (أَوْ نَقَصَ) بِشَيْءٍ مِنْ ضِدِّهِ زَيْدٌ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ (لَا يَتَّقِي بِالْحَالِ) بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ (وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةٌ) هِيَ مِثَالُ اللَّقْلَةِ وَالْثَدْرَةِ لَا قَيْدَ مِنْ نِسَائِهَا (لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتُهَا) اعْتِبَارًا بِغَالِبِهِنَّ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ مُسَامَحَتُهَا لِنَقْصٍ دَخَلَ فِي النَّسَبِ وَقَتَّرَ الرِّغْبَةُ فِيهِ اغْتَبِرَ . (وَلَوْ خَفَضْنَ) كُلُّهُنَّ أَوْ غَالِبُهُنَّ (لِلْعَشِيرَةِ) أَيِ الْأَقَارِبِ (فَقَطَّ اغْتَبِرَ) فِي حَقِّهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ سَوَاءً مَهْرُ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِهَا خِلَافًا لِلْإِمَامِ بَلْ ذَكَرَ الْمَاوَرَدِيُّ أَنَّهُنَّ لَوْ خَفَضْنَ لِدَنَاءَتِهِنَّ لِغَيْرِ الْعَشِيرَةِ فَقَطَّ اغْتَبِرَ أَيْضًا وَكَذَا لَوْ خَفَضْنَ لِذَوِي صِفَةِ كِشَابٍ أَوْ عِلْمٍ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ جَمْعٍ يُعْتَبَرُ الْمَهْرُ بِحَالِ الزَّوْجِ أَيْضًا مِنْ نَحْوِ عِلْمٍ فَقَدْ يُخَفَّفُ عَنْهُ دُونَ غَيْرِهِ وَمَرَّ أَنَّهُنَّ لَوْ اعْتَدَنَ التَّاجِيلُ فَرَضَ الْحَاكِمُ حَالًا وَنَقَصَ لَا يَتَّقَى بِالْأَجَلِ فَإِذَا اعْتَدَنَ التَّاجِيلُ فِي كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ نَقَصَ لِلتَّعْجِيلِ مَا يَلِيقُ بِالْأَجَلِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا اغْتَبِدَ التَّاجِيلُ بِأَجَلٍ مُعَيَّنٍ مُطَرِّدٍ جَازٍ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ حَاكِمًا الْعَقْدَ بِهِ وَذَلِكَ التَّقْصُ الَّذِي ذَكَرُوهُ مَحَلُّهُ فِي فَرَضِ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ حَكَمَ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْعَقْدِ بِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ تَفَقُّهًا وَالْعِمْرَانِيَّ سَبَقَهُ إِلَيْهِ حَيْثُ قَالَ بِخِلَافِ الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً كَأَنَّ زَوْجَ صَغِيرَةٍ وَكَانَتْ عَادَةُ نِسَائِهَا أَنْ يُنْكَحْنَ بِمَوْجَلٍ وَبِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْجُزْئِيُّ عَلَى عَادَتِهِنَّ . وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْاِحْتِيَاطَ لِلْمَوْلِيَّةِ اقْتَضَى تَعَيُّنَ الْحَالِ لَكِنْ مَعَ نَقْصٍ مَا يَلِيقُ بِالْأَجَلِ الَّذِي اعْتَدَنَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَبِيعُ بِهِ وَإِنْ اغْتَبِدَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.....

قوله: (وإنما لم يُعْتَبَرْ نحوُ المالِ إلخ) قَضَيْتُهُ اغْتِبَارَ الْمَالِ هُنَا كَالْجَمَالِ .

قوله (إِسْ): (فَإِنْ اخْتَصَّتْ) أَيِ انْفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَهْ مُعْنَى . قوله: (عليه) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي مَهْرِهَا فِي صُورَةِ الْفَضْلِ أَهْ .

قوله (إِسْ): (زَيْدٌ أَوْ نَقَصَ إلخ) هَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا لَمْ يَخْصُلِ الْإِتْفَاقُ وَحَصَلَ تَنَازُعُ أَهْ مُعْنَى . قوله: (مِنْ نِسَائِهَا) نَعَتْ لِوَاحِدَةٍ .

قوله (إِسْ): (لَمْ يَجِبْ إلخ) أَيِ عَلَى الْبَاقِيَاتِ أَهْ مُعْنَى . قوله: (اغْتَبِرَ) أَيِ الْمُسَامَحَةُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَهَذَا قَدْ يُعْلَمُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ أَهْ مُعْنَى . قوله: (بَلْ ذَكَرَ إلخ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ الْإِضْرَابَ . قوله: (لِدَنَاءَتِهِنَّ) أَيِ خِسَّتِهِنَّ أَهْ شِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْقَبِيلَةِ الدَّيْنِيَّةِ أَهْ .

قوله: (وَمَرَّ) أَيِ قَبْلَ الْفَضْلِ فِي شَرْحِ حَالًا . قوله: (فَإِذَا اعْتَدَنَ التَّاجِيلُ إلخ) مِنْ تَفْرِيعِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ . قوله: (وَيُظْهِرُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَجِّهِ كَمَا تَفَقَّهَهُ الشُّبْكِيُّ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْعِمْرَانِيُّ أَنَّهُ إِذَا اغْتَبِدَ التَّاجِيلُ إلخ بِخِلَافِ الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً إلخ . قوله: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَجْرِ أَهْ كُرْدِي .

قوله: (وَيُظْهِرُ إلخ) كَذَا م ر . قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ إلخ) م ر .

وعلى اعتماد البحث فالذي يظهر أنه يُشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وأنه يُشترط أيضًا فيمن يعتدنه أن يعتدّن أجلًا مُعيّنًا مُطردًا فإن اختلفن فيه اُحتمِلَ الغاؤه واحتمِلَ اتّباع أقلهن فيه.

(وفي وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويُعتبَر مهرها (يوم الوطء) أي وقته لأنه وقت الإتلاف لا العقد لفساده (فإن تكرر) ذلك (فمهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا اتحاد الشبهة في الكل فلا نظير لكونها سلطنته أو لا خلافًا لما بحثه الأذرع ثم إن اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كأن كانت في بعض الوطآت مثلًا سليمة سميّة وفي بعضها بضد ذلك اعتبَر مهرها (في أعلى الأحوال) إذ لو لم توجد إلا بتلك الوطأة وجب ذلك العالي فإن لم تقتض البقية زيادة لم تقتض نقصًا . (قلت ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمهر) واحد لشمول الشبهة هنا للكل أيضًا.....

قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) اعتمدته م ر ه سم . قوله: (هنا) أي في النكاح . قوله: (من يسار المشتري إلخ) بيان لقوله ما في الولي إلخ . قوله: (أيًا) أي كاشترائط نحو اليسار . قوله: (يغتدنه) أي التأجيل . قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن ه سم . قوله: (فيه) أي الأصل .

قوله (سئ): (نكاح فاسد) أي أو شراء فاسد ه معني . قوله: (لاستيفائه) إلى قول المتن ولو كرّر في المعني إلا قوله ولو في نحو مجنونة إلى ثم إن اتحدت وقوله وجزم به إلى المتن وإلى قوله: ولا يخلو من نظير في النهاية . قوله: (لفساده) أي ولا حرمة للفايد وقوله ذلك أي الوطء فيما ذكر ه معني .

قوله (سئ): (فإن تكرر إلخ) المراد بالتكرر كما قاله الدميري أن يحصل بكل وطء قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يتزوج ويعود والأفعال متواصرة ولم يقض الوطر إلا آخرًا فهو وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتتعدد الوطآت وإن لم يقض وطره ه معني زاد النهاية والحاصل أنه متى تزوّج قاصدًا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدّد وإلا فلا ه . قوله: (لكونها سلطنته) أي كالعاقلة وقوله أولاً أي كالمجنونة ه ع ش . قوله: (أو لا) هو بإسكان الواو فأو عاطفة ولا نافية ه رشيد .

قوله: (في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعله الاسم يجمع على فعلات كجفنة وجفّنات ه ع ش . قوله: (إلا تلك الوطأة) أي الواقعة في تلك الحالة العليا . قوله: (ذلك العالي) أي المهر العالي . قوله (سئ): (بشبهة واحدة) أي كأن ظن الموطوءة زوجه أو أمته ه معني . قوله: (فمهر واحد) أي في أعلى الأحوال سم ومعني . قوله: (أيًا) أي كالتكاح الفاسد .

قوله: (وعلى اعتماد البحث إلخ) كذا م ر . قوله: (فإن اختلفن) أي عادتتهن .

قوله في (سئ): (فإن تكرر فمهر في أعلى الأحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري أن يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلو كان يتزوج ويعود والأفعال متواصرة ولم يقض الوطر إلا آخرًا فهو وقاع واحد بلا خلاف أما إذا لم تتواصل الأفعال فتتعدد الوطآت وإن لم يقض وطره والحاصل أنه متى

وخصه العراقيون فيما إذا لم يَطأ بعد أداء المهر إلا وجب لِمَا بعد أدائه مهر آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تدخُل الكفارة ما لم يتخلل تكفير وإلا وجبت أخرى لِمَا بعد وهكذا ولا يجب مهر لحريية أو مُرتدة ماتت مُرتدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فإن تعدد جنسها) كأن وطئها بِنكاح فاسد ثم يَطئها أمتة أو اتحد وتعددت هي كأن وطئها بطنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لأن تعددتها كتعدد النكاح.

(ولو كثر وطء مفسوبة) غير زانية كناية أو مكروهة أو مطاوعة لشبهة اختصت بها (أو مكروهة على زنا) وإن لم تكن مفسوبة إذ لا يلزم من الوطء ولو مع الإكراه الغصب فزعم شارح اختصاص الأولى بالمكروهة وأنه لا وجه لعطف هذه عليها غلط فاجش (تكرر المهر) لأن سببه الإتلاف وقد تعدد بتعدد الوطئات.

(ولو تكرر وطء الأب) جارية ابنه ولم تحمِل (والشريك) الأمة المشتركة (وسيّد) بالتنوين ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لمكاتبه (فمهر) واحد فيهن وإن طال الزمان بين كل وطأتين كما شمله كلامهم لأتحد الشبهة في جميعهن (ولو قيل فهن) لتعدد الإتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل إن اتحد المجلس فمهر) إلا فمهور والله أعلم) لانقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه إن لم تحمِل فإن حملت خيّر بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير أم ولي فإن اختارت الأول وجب مهر فإذا وطئها ثانيا خيّر كذلك.....

• قوله: (وخصه إلخ) يتبني جريانه فيما تقدّم أيضًا سم ومغني. • قوله: (العراقيون إلخ) عبارة المغني وخص المأورد في الإتحاد بما إلخ. • قوله: (ولا لوجب لِمَا بعد أدائه إلخ) مُتَمَدِّدٌ هـ ش. • قوله: (ثم يَطئها إلخ) عبارة المغني ثم فرق بينهما ثم وطئها يَطئها أمتة هـ. • قوله: (أو اتحد) أي جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أي الشبهة فلو عبّر بتعدد الشبهة دون الجنس ليشمل هذه الصورة كان أولى هـ مغني. • قوله: (فزعم شارح إلخ) وافقه المغني وقد يرد على فرض تسليم ما قاله الشارح أنه من عطف الخاص وهو من خصائص الواو.

• قول (سني): (تكرر المهر) ولو تكرر وطء المفسوبة مع الجهل لم يتكرر المهر فإن وطئ مرة عالمًا ومرة جاهلًا فمهران هـ مغني. • قوله: (فمهر واحد إلخ) أي بالشرط السابق عن العراقيين هـ مغني.

• قوله: (بين بقاء الكتابة إلخ) عبارة الشهاب الرملي في حواشي شرح الرّوض محلّه في المكاتبه إذا لم تحمِل فتخيّر بين المهر والتعجيل وتصير أم ولي فتختار المهر فإذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيّر فإن اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعي اهـ رشيدتي.

نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد وإلا فلا شُرْح م ر ويدخل تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطر. • قوله: (وخصه إلخ) يتبني جريانه فيما تقدّم أيضًا.

فإن اختارت الأول فمهر آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظير ولأنها باختيارها الأول كل مرة تصير الشبهة واحدة وهي الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنهما كما مرّ وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظنهما أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنهما ؟ كل مُحتمَل والأخير أوجه.

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

(الفرقة) في الحياة كما عليم من كلامه السابق (قبل وطء) في قبيل أو دبر ولو بعد استدخال مني كما مرّ (منها) كفسخها بعيبه أو بإعساره أو بعثقها وكردتها أو إسلامها تبعاً كما قاله

• قوله: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها اهـ سم. • قوله: (فمهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول اهـ سم. • قوله: (وهكذا إلخ) أي فيتكرر المهر بتكرر الوطء في الحامل مطلقاً إذا اختارت الكتابة ويتكرر التخيير أيضاً بتكرر الوطء أما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهي كغيرها من الأجنبية م ر أقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لأن الحامل ليعتقها سببان الكتابة وأمية الولد وأما غير الحامل فليس ليعتقها إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخيير فيها اللهم إلا أن يقال مراده باختارات الكتابة اختارات بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس مما الكلام فيه اهـ ع ش. • قوله: (واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغني. • قوله: (الأول) مفعول باختيارها اهـ سم. • قوله: (ولو فرض إلخ) غاية. • وقوله: (اعتماده) أي التعدد. • قوله: (كما مرّ) أي في باب محرمات النكاح اهـ كزدي. • قوله: (في التعدد) أي تعدد المهر. • قوله: (والأخير) أي الفرق.

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

• قوله: (في تشطير المهر إلخ) أي وما يذكر معهما كقوله: (فلو زاد إلخ) اهـ ع ش. • قوله: (من كلامه السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اهـ سم. • قوله: (ولو بعد إلخ) أي ولو كان الفرقة بعد إلخ. • قوله: (كما مرّ) أي قبيل فصل نكحها بخبر. • قوله: (سئ) (منها) متعلق بالفرقة أي الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اهـ مغني. • قوله: (كفسخها) إلى قوله: (أو منهما كان ارتداً) في النهاية والمغني إلا قوله: (لا تبعاً) إلى (أو إرضاعها). • قوله: (أو بعثقها) أي تحت رقيق اهـ مغني. • قوله: (تبعاً) أي لأحد أبوينها.

• قوله: (فإن اختارت الأول إلخ) وإن اختارت الثاني كانت أم ولد ولا مهر لها. • قوله: (فمهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الأول. • قوله: (الأول) مفعول اختيارها

### فصل في تشطير المهر وسقوطه

• قوله: (كما عليم من كلامه السابق) أي أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل.



الْقِفَالُ وَأَمَّا جَزْمُ شَيْخِنَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَبَعًا لِابْنِ الْحَدَّادِ فَهُوَ لَا يَلَايِمُ مَا قَالُوهُ فِيهَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا أَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَامِعٍ أَنَّ إِسْلَامَ الْأُمِّ كِإِرْضَاعِهَا سَوَاءً فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِإِرْضَاعِهَا فَكَذَلِكَ لَا يَنْظُرُوا لِإِسْلَامِهَا وَلَا مَا حَكَاهُ الْغَزَالِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا لَوْ طَيَّرَتْ الرِّيحُ نُقْطَةً لَبَنٍ مِنَ الْحَالِيَةِ إِلَى فِيهَا فَاِبْتَلَعَتْهَا بَلْ مَسْأَلَةُ الرِّضَاعِ الثَّانِيَةِ أَوْلَى إِذْ مِنْهَا فَعَلٌ وَهُوَ الْمَصْرُ وَالْأَزْدِرَادُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَالْمُسْلِمَةُ تَبَعًا لَا فَعَلٌ مِنْهَا أَلْبَنَةٌ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رَدِّتِهِمَا مَعَ عَلَى التَّشْطِيرِ تَغْلِيْبًا لِسَبَبِهِ فَقِيَاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذِ الْفَرْقَةُ نَشَأَتْ مِنْ إِسْلَامِهَا وَتَحَلُّفِهِ فَلْيَغْلِبْ سَبَبُهُ أَيْضًا وَيَأْتِي فِي الْمُثْنَةِ أَنَّ إِسْلَامَهَا تَبَعًا كِإِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا فَلَا مُثْنَةَ وَلَا يُرَدُّ لِأَنَّ الشَّطْرَ أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ وَجُوبُهُ أَكْثَرُ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ إِلَّا مَا نَبَغَ قَوِيًّا بِخِلَافِ الْمُثْنَةِ أَوْ إِزْضَاعِهَا لَهُ أَوْ لِرُجُوعِ أُخْرَى لَهُ أَوْ مَلَكَهَا لَهُ أَوْ ارْتِضَاعِهَا كَأَنَّ ذَبْثَ وَارْتَضَعَتْ مِنْ أُمِّهِ مَثَلًا . (أَوْ بِسَبَبِهَا كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهَا) وَلَوْ الْحَادِثُ أَوْ مِنْهُمَا.....

قوله: (بأنه لا فرق) اعتمدته النهاية والمغني . قوله: (تبعًا لابن الحداد) لعل الأسبك تقديمه على قوله بأنه إلخ . قوله: (ما قالوه إلخ) أي الآتي في المتن آتياً . قوله: (كإرضاعها) خبر أن وقوله سواء خبر محذوف أي هما أي إسلامهما وإرضاعهما متساويان ويجوز نضبه على الحالية . قوله: (ولا ما حكاه إلخ) عطف على ما قالوه . قوله: (من التشطير فيما لو طيَّرت إلخ) لعله على المزجج وإلا فلا يظهر تصويره إذ المتبادر منه حصول الفرقة والتشطير بوصول نقطة واحدة من لبن الزوجة الكبيرة إلى فم نفسها وهو خلاف المذهب فليحترز . قوله: (الثانية) أي إرضاع أمه لها . قوله: (أولى) أي بالسقوط من مسألة إسلامها تبعًا . قوله: (إذ منها) أي المرتضعة . قوله: (ولم ينظروا إليه) أي والحال أنهم لم ينظروا إلى حصول فعل منها . قوله: (والمسلمة تبعًا لا فعل إلخ) عطف على قوله منها فعل . قوله: (وقد جرى الشيخ إلخ) تأييد لقوله لا تبعًا وتضعيف لجزم الشيخ بعدم الفرق . قوله: (لسببه) أي السببية بحذف ياء النسبة . قوله: (هنا) أي في إسلامها تبعًا وقوله ذلك أي التشطير تغليبًا لسببه . قوله: (إذ الفرقة إلخ) هذا موجود في إسلامها استقلالاً أيضاً اه سم أي فلا يؤيد ما ادَّعاه . قوله: (ولا يرد) أي ما يأتي في المثنة على ما ادَّعاه من الفرق هنا . قوله: (أو إرضاعها) عطف على رديتها . قوله: (مثلاً) عبارة المغني وذکر الأم مثال لا قيد فلو أرضعت ابنته زوجة له صغيرة أو أرضعت بنت زوجة زوجها صغيراً لها كان الحكم كذلك اه . قوله: (ولو الحادث) أي العيب الحادث بعد العقد . قوله: (أو منهما) كقوله الآتي أو من

قوله: (وأما جزم شيخنا بأنه لا فرق إلخ) عبارة شرح المنهج وكإسلامها ولو بتبعية أحد أبويها وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه هذا ربما يحوج إلى الفرق بينه وبين ما لو أرضعتها أمه فإنه لا صنع منها في صورتين بل في الثانية امتصاص وإبتلاع اه . قوله: (لا يلائم ما قالوه فيما لو أرضعتها أمها) أي كما يأتي في المتن . قوله: (إذ الفرقة إلخ) هذا موجود أيضاً في إسلامها استقلالاً . قوله: (أو إرضاعها) عطف على فسخها بعينه .

كَأَنَّ ارْتِدًا مَعًا عَلَى الْأَوْجِهَ مِنْ تَنَاقُضِ الْمُتَأَخَّرِينَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي التَّرْجِيحِ حَتَّى نَاقِضٌ جَمْعٌ مِنْهُمْ نُفُوسُهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا لِمَا مِنَ الزَّوْجِ إِلَّا حَيْثُ انْتَفَى سَبَبُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ هُنَا لَمْ يَنْتَفِ فَعَلَبَ لِأَنَّ الْمَانِعَ لِلْجُوبِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي لَهُ وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ ضَعِيفٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلْعِ بِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهَا فِيهِ وَإِنَّمَا غَايَتُهُ أَنَّ يَذَلَّهَا حَامِلٌ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ غَوْفًا أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا كَأَنَّ وَطِئَ أَمَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ لِبَعْضِهِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَمَتَهَا مَعَ زَوْجِهَا (تُسْقِطُ الْمَهْرَ) الْمُتَسَمَّى ابْتِدَاءً وَالْمَفْرُوضَ بَعْدَهُ مَهْرَ الْمَثَلِ لِأَنَّ فَسْخَاحَ إِتْلَافٍ لِلْمَعْوُضِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَاسْقَطَ عِوَضَهُ كِإِتْلَافِ الْبَائِعِ الْمُبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَفَسْخُوحَ النَّاشِئِ عَنْهَا كَفَسْخِهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ أَبَاهَا الْمُسْلِمَ مَهْرٌ لَهَا مَعَ أَنَّهُ قَوَتْ يَدُهَا بِذَلِكَ بِضَعِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَبَعِيَّتَهَا فِيهِ كَاسْتِقْلَالِهَا بِخِلَافِ الْمُزْوَجَةِ يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ وَإِنْ لَزِمَهَا الْإِرْضَاعُ لِتَعْيِينِهَا لِأَنَّ لَهَا أَجْرَةَ تَجْزِيرٍ مَا تَعَزَّرَ وَالمُسْلِمَ لَا شَيْءَ لَهُ فَلَوْ غَرِمَ لَنَفَرَ عَنْ

سَيِّدِهَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مِنْهَا. □ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ارْتِدًا مَعًا) مَشَى فِي فَتْحِ الْجَوَادِ عَلَى اعْتِمَادِ أَنَّ رَدَّتْهَا مَعًا كَرَدَّتِهِ أَيِ فَيَشْطُرُّ أَمَ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ سَقُوطِ الْمَهْرِ بِارْتِدَادِهِمَا مَعًا. □ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنُّ) أَيِ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ أَهْ سَمَ.

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ سَبَبِهَا وَكَذَا ضَمِيرُ فَعَلَبَ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَانِعَ) أَيِ كَارْتِدَادِهَا لِلزَّوْجِ أَيِ وَجُوبِ نِصْفِ الْمَهْرِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضِي أَيِ كَارْتِدَادِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ) اعْتَمَدَهُ م ر أَيِ وَالْمُغْنِي أَهْ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (بَيِّنَةُ) أَيِ بَيِّنَ ارْتِدَادَهُمَا مَعًا الْمُسْقِطُ لِلْمَهْرِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَبَيِّنَ الْخُلْعِ أَيِ الْمُشْطَرَّ لَهُ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ إِذْنٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَإِنْ قَوَّضَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِبَعْضِهِ) أَيِ أَضْلِهِ أَوْ فَرْعِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضَعَتْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ أَرْضَعَتْ الْمَالِكَةَ أَمَتَهَا الْمُزَوَّجَةَ بِرَبِيقِ أَهْ عِبَارَةُ سَيِّدِ عَمَرٍ قَدْ يُشْكِلُ تَضْوِيرُهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مَصُورٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ أَيْضًا وَتَنَا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيِ زَوْجِ الْأُمَةِ أَهْ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (الْمُسَمَّى ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي فَسْخِ أَحَدِهِمَا فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ فَسْخَاحَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (فَاسْقَطَ) أَيِ إِتْلَافُهَا لِلْمَعْوُضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَسْقَطَ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَفَسْخُوحَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى فَسْخَاحِهَا وَقَوْلُهُ النَّاشِئُ عَنْهَا أَيِ بَعِيَّتِهَا أَهْ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (أَبَاهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ أَهْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَحَدُ أَبَوَيْهَا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِسْلَامِ.

□ قَوْلُهُ: (كَاسْتِقْلَالِهَا) أَيِ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالزَّاجِعُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُهَا الْمَهْرُ) أَيِ لِلزَّوْجِ أَهْ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لِتَعْيِينِهَا) عِلَّةٌ لِلزَّيْمِ أَهْ سَمَ عِبَارَةُ ع ش أَيِ بَأْنٍ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَيْرُهَا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْخ أَهْ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ

□ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُتَنِّ) أَيِ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (مَعَ زَوْجِهَا) أَيِ زَوْجِ الْأُمَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِتَعْيِينِهَا) عِلَّةٌ لِلزَّيْمِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ.

الإسلام ولأجحفنا به وجعل عَيْبِهَا كفسخِها ولم يجعل عَيْبَهُ كِفْرَاقِهِ لَأَنَّهُ بَدَلَ الْعِوَضِ فِي مُقَابَلَةِ مَنَافِعٍ سَلِيمَةٍ وَلَمْ تَنْتَمْ بِخِلَافِهَا وَإِنَّمَا مُكْنِتٌ مِنَ الْفَسْخِ مَعَ أَنَّ مَا قَبَضْتَهُ سَلِيمٌ لِدَفْعِ ضَرَرِهَا فَإِذَا اخْتَارَتْ دَفَعَهُ فَلْتَرُدُّ بَدْلَهُ . (وما لا) يَكُونُ مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا (كطَلَاقي) ولو خُلِعَا أَوْ رَجَعِيَا بِأَنْ اسْتَدَخَلْتَ مَاءَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَإِسْقَاطِ الْخُلْعِ إِثْمُ الطَّلَاقِ الْبِدْعِيُّ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثَمَّ عَلَى مَا يُحَقِّقُ الرِّضَا مِنْهَا بِالْحَوْقِ الضَّرَرِ وَقَدْ وُجِدَ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَإِنْ فَوَّضَهُ إِلَيْهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا أَوْ عَلَّقَهُ بِفَعْلِهَا ففعلت (وإسلامه) ولو تَبَعًا (وَرَدُّهُ وَلِعَانُهُ وَإِرْضَاعُ أُمِّهِ) لَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ (أَوْ) إِرْضَاعُ (أُمِّهَا) لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ وَمَلِكُهُ لَهَا (يَشْطُرُهُ) أَيُ بِنَصْفِهِ لِلنِّصِّ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَقِيَاسًا عَلَيْهِ فِي الْبَاقِي وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ بَعِيدَهُ فَلَا مَهْرَ فَلَوْ عَتَقَا ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا شَطْرَ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَذِنَ لِعَبِيدِهِ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً غَيْرَهُ بِرَقَبَتِهِ ففعل ثم طَلَّقَ قَبْلَ الْوَطْءِ فِيرْجِعُ الْكُلُّ لِمَالِكِ الْأُمَةِ . أَمَّا التَّصْفُفُ الْمُسْتَقَرُّ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا التَّصْفُفُ الرَّاجِعُ

الْمُغْنِي لَأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغَرْمُ لَنَفَرَ عَنِ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْمُرْضِعَةِ وَأَيْضًا الْمُرْضِعَةُ قَدْ تَأْخُذُ أَجْرَهُ رِضَاعِيًّا فَتُجْبِرُ مَا تَغْرُمُهُ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُجْعَلْ عَيْبُهُ كِفْرَاقِهِ) أَيُ بَلْ جُعِلَ كَفْسَخِهَا أَوْ ع . قَوْلُهُ: (كِفْرَاقِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَفْسَخِهَا . قَوْلُهُ: (قَبْضَتُهُ) قَدْ لَا تَكُونُ قَبْضَتُهُ وَعَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيُ وَالْمُغْنِي بَدَلَ الْقَبْضِ بِالْمَلِكِ أَوْ سَم . قَوْلُهُ: (دَفَعَهُ) أَيُ دَفَعَ الضَّرَرَ بِالْفَسْخِ أَوْ سَم . قَوْلُهُ: (بَدْلُهُ) أَيُ بَدَلَ الْبُضْعِ . قَوْلُهُ: (وَلَا بِسَبَبِهَا) الْأَوْفَقُ لِسَابِقِ كَلَامِهِ زِيَادَةُ وَلَا مِنْهُمَا وَلَا مِنْ سَيِّدِهَا . قَوْلُهُ: (بِأَنْ اسْتَدَخَلْتَ الْخ) أَيُ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ وَهُوَ تَضْوِيرٌ لِلرَّجْعِيِّ قَبْلَ الْوَطْءِ فَيَشْطُرُ بِمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَإِذَا رَاجَعَهَا لَا يَجِبُ لَهَا شَيْءٌ زِيَادَةً عَلَى مَا وَجَبَ لَهَا أَوَّلًا أَوْ ع . قَوْلُهُ: (بَيِّنَ هَذَا) أَيُ كَوْنُ الْفَرْقَةِ بِالْخُلْعِ لَا مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا أَوْ ع . قَوْلُهُ: (بِلُحُوقِ الضَّرَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالرِّضَا . قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَوَّضَهُ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِ كَطَلَاقي وَلَوْ عَطَفَهُ عَلَى خُلْعَا فَقَالَ أَوْ فَوَّضَهُ الْخ كَانَ أَوْضَحَ أَوْ ع شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَطَلَاقي وَخُلْعٍ وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا كَأَنَّ فَوَّضَ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا الْخ .

قَوْلُ (سَيِّدِ): (وَرَدُّهُ) أَيُ وَلَوْ مَعَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ أَيُ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالثَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ أَوْ سَم . قَوْلُهُ: (وَقِيَاسًا عَلَيْهِ الْخ) أَيُ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلَّ فَرْقَةٍ لَا مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا أَوْ ع . قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْخ) أَيُ قُبِيلَ بَابِ الصَّدَاقِ . قَوْلُهُ: (فَلَوْ عَتَقَا) أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (فَلَا شَطْرَ) إِذْ لَا مَهْرَ أَوْ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَذِنَ الْخ) أَيُ فِي عَدَمِ التَّشْطِيرِ فَقَطُّ وَإِلَّا فَهُوَ ضِدُّ مَا قَبْلَهُ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ هَذِهِ صَوْرَتِي لِأَنَّ التَّشْطِيرَ وَاقِعٌ فِيهَا كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ وَإِنَّمَا اسْتِثْنَاهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْمَهْرِ يَصِيرُ لِمَالِكِ وَاحِدٍ أَوْ .

قَوْلُهُ: (قَبْضَتُهُ) قَدْ لَا تَكُونُ قَبْضَتُهُ وَعَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَدَلَ الْقَبْضِ بِالْمَلِكِ . قَوْلُهُ: (دَفَعَهُ) أَيُ الضَّرَرَ .

قَوْلُهُ فِي (سَيِّدِ): (وَرَدُّهُ الْخ) أَيُ وَلَوْ مَعَهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ .

بِالطَّلَاقِ فَهُوَ إِنَّمَا يَرْجِعُ لِلزَّوْجِ إِنْ تَاهَلَ وَإِلَّا فَلَيْمَنْ قَامَ مَقَامَهُ وَهُوَ هُنَا مَالِكُهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ لَا الْعَقْدَ لِأَنَّهُ صَارَ الْآنَ أَجْنَبِيًّا عَنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَلَوْ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ أَوْ بَاعَهُ ثُمَّ انْفَسَخَ أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ رَجَعَ هُوَ أَوْ سَيِّدُهُ عَلَى الْمُعْتَقِ أَوْ الْبَائِعِ بِقِيَمَتِهِ أَوْ نَصْفِهَا لِأُمِّهِ وَمَشْتَرِيهِ حِينَئِذٍ الْمُسْتَحِقُّ عِنْدَ الْفِرَاقِ وَفِي مَسْخِ أَحَدِهِمَا حَجَرًا أَوْ حَيَوَانًا كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاغَهُ (ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى

قَوْلُهُ: (مَالِكُهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ) وَهُوَ سَيِّدُ الْأَمَةِ سَيِّدُ عُمَرَ وَع. ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيُّ مَالِكِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ) وَهُوَ سَيِّدُ الْأَمَةِ ع. ش. وَرَشِيدِيٌّ وَسَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (رَجَعَ هُوَ) أَيُّ الْعَبْدِ الْمَعْتُوقِ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ أَوْ سَيِّدُهُ أَيُّ فِي صُورَةِ الْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (بِقِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ انْفَسَخَ وَقَوْلُهُ أَوْ نَصْفِهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ.

(فَزَعُ) يَنْجَحُهُ أَنَّهُ لَوْ سُحِرَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا لَمْ يُؤْثَرِ الْفُرْقَةُ لِأَنَّ السُّحَرَ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقِيقَةٌ وَيُؤْثَرُ لَكِنَّهُ لَا يَقْلِبُ الْخَوَاصَّ وَلَا يُخْرِجُ الْمَسْحُورَ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَخَوَاصُّهَا ه. س. م.

قَوْلُهُ: (وَمُشْتَرِيهِ) الْوَأُوَّاءُ بِمَعْنَى أَوْ ه. س. قَوْلُهُ: (كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْخ) عِبَارَتُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الشَّطْرِ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقٍ مِنْهُ فِي حَيَاةٍ مَا نَصَّهُ وَبِقَوْلِهِ أَوْ وَتَبَّ بِقَوْلِهِ فِي حَيَاةٍ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ فِي الْمَوْتِ لَا تَشْطِيرُ فِيهَا لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لِجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ عِدَّةٌ وَمَهْرٌ وَإِذَا تَمَسَّخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسَّخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرًا لَا عِدَّةٌ وَإِذَا تَمَّ عَلَى الْأَوْجَهِ ثُمَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الْكُلِّ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقٍ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا قَالَ بَعْدَ امْتِلَافٍ ذَكَرَهَا مَا نَصَّهُ وَكَذَا مَسَّخَهَا حَيَوَانًا عَلَى مَا فِي التَّدْرِيبِ وَيُوجِبُهُ عَلَى بُعْدِهِ وَإِلَّا فَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ كَالْمَوْتِ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَسَّخَ لَا يَكُونُ عَادَةً إِلَّا بَعْدَ مَزِيدٍ عَتُوٍّ وَتَجْبِيرٍ فَكَانَ السَّبَبُ مِنْهَا ه. س. م. بِحَذْفٍ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْحَيَاةِ الْفُرْقَةُ بِالْمَوْتِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمَوْتَ مُقَرَّرٌ لِلْمَهْرِ وَمِنْ صُورَةِ الْمَوْتِ لَوْ مُسَّخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسَّخَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ وَكَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَفِي التَّدْرِيبِ أَنَّهُ تَخْصُلُ الْفُرْقَةُ وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ عَوْدُهُ لِلزَّوْجِ لِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ تَمْلِكِهِ وَلَا لِلزَّوْجَةِ لِأَنَّهُ حَيٌّ فَيَنْبَغِي لِلزَّوْجَةِ قَالَ وَيُحْتَمَلُ تَنْزِيلُ مَسَّخِهِ حَيَوَانًا بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ ه. وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَلَكِنْ قَوْلُهُ فَيَنْبَغِي لِلزَّوْجَةِ الْأَوْجَهُ أَنْ يَوْضَعَ تَحْتَ يَدِ الْحَاكِمِ حَتَّى يَمُوتَ الزَّوْجُ فَيُعْطَى لِوَارِثِهِ أَوْ يَرُدُّهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا كَانَ فَيُعْطَى لَهُ قَالَ وَإِنْ مُسَّخَتِ الزَّوْجَةُ حَيَوَانًا حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتِهَا وَعَادَ كُلُّ الْمَهْرِ لِلزَّوْجِ ه. وَهَذَا ظَاهِرٌ ه. وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ وَإِنْ مُسَّخَتْ.

قَوْلُهُ: (بِقِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ انْفَسَخَ أَوْ نَصْفِهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ.

(فَزَعُ) يَنْجَحُهُ أَنَّهُ لَوْ سُحِرَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا لَمْ يُؤْثَرِ الْفُرْقَةُ لِأَنَّ السُّحَرَ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقِيقَةٌ وَيُؤْثَرُ لَكِنَّهُ لَا يَقْلِبُ الْخَوَاصَّ وَلَا يُخْرِجُ الْمَسْحُورَ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَخَوَاصُّهُ. قَوْلُهُ: (وَفِي مَسْخِ أَحَدِهِمَا حَجَرًا أَوْ حَيَوَانًا) كَلَامٌ مُهِمٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ فَرَاغَهُ عِبَارَتُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى رُجُوعِ الشَّطْرِ لِلزَّوْجِ بِفِرَاقٍ مِنْهُ فِي حَيَاةٍ مَا نَصَّهُ وَبِقَوْلِهِ أَوْ وَتَبَّ بِقَوْلِهِ فِي حَيَاةٍ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْمَوْتِ لَا تَشْطِيرُ فِيهَا لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ لِجَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ وَكَالْمَوْتِ عِدَّةٌ وَمَهْرًا وَإِذَا تَمَّ وَإِذَا تَمَّ مُسَّخَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا فَإِنْ مُسَّخَ الزَّوْجُ حَيَوَانًا فَكَذَلِكَ مَهْرًا لَا عِدَّةٌ وَإِذَا تَمَّ عَلَى الْأَوْجَهِ نَظَرًا لِحَيَاتِهِ وَإِنْ أَيْدِ النَّظَرِ لِمَوْتِهِ قَوْلُهُمْ أَطْرَدَتِ الْعَادَةُ الْإِلَهِيَّةُ بَعْدَ عَوْدِ الْمَسْخُوحِ بَلْ قَالَ

التشطير أن له خيار الرجوع في التصفٍ إن شاء تملكه وإن شاء تركه إذ لا يملك قهراً غير الإرث (والصحيح عوده) أي التصفٍ إليه إن كان هو المؤدّي عن نفسه أو آذاه عنه ولجّه وهو أب أو جدّ وإلا عاد للمؤدّي كما رجّاه . وإن أطال الأذرع في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وإن لم يختره للآية ودعوى الحضر ممنوعة ألا ترى أن السالب.....

فؤد: (في النصف) إلى قوله وإذا قرعنا في الثّاية وكذا في المعني إلا قوله ودعوى الحضر إلى نعم . فؤد: (أي النصف إليه) أي نصف الصّدق المعين إلى الزوج وأما إذا كان الصّدق ديناً فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدّي باقٍ تعين حقّه في نصفه اهـ معني . فؤد: (أو آذاه عنه) أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفيه اهـ معني . فؤد: (والأعاد الخ) دخل فيه ما لو آذاه ولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما آذاه عن موليه أن الولي إذا أدى عن موليه يقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على أبيه فإذا أدى عنه يكون تبرّعاً مسقطاً للدين كفعل الأجنبي فإذا رجّع كان للمؤدّي هذا في النكاح وأما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش . فؤد: (يعني الفراق) عبارة المعني وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ . فؤد: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك قهراً غير

كثيرون إنّه لا يعيش بعد ثلاثة أيام ولا ينافيه النص على أن القرّة مفسوخة لإمكان حملها على أن المفسوخين أنفسهم ولدوا قبل الأيام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها قال بعد أمثلة ذكرها ما نصّه وكذا مسحها حيواناً على ما في التّريب ويوجّه على بغيره وإلا فقياس ما مرّ أنّه كالموت أيضاً بأن الفسخ لا يكون عادة إلا بعد مزيد عتو وتجبّر فكان السبب منها .

(تنبيه) بين أبو زُرعة في فتاويه أن المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبيّنة في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الأمة وبقرضه فهو نادر لم يسمع مثله على أنه يَحْتَمَلُ أن يكون سحراً وتُمويها وذلك يستحيل قلب الحقيقة غايته أنه إذا كان آدمياً صار على شكل آخر ظاهراً أو في نفس الأمر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ وما قاله مُحْتَمَلٌ فيما قرضه من المسخ إلى الحيوانية أما المسخ إلى الحجرية فيَحْتَمَلُ أن يأتي فيه ذلك لأنه أبعد من الأوّل ويَحْتَمَلُ قبول شهادة البيّنة لأنه لا اشتباه فيه وهذا أقرب ومحل ما قاله في الأوّل على ما فيه حيث لم يخبر عدو الثّائر بأنهم شاهدوا فلاناً المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية التّاهية مثلاً وأنه استمرّ على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فيَحْتَمَلُ يَقْبَلُونَ ويُرْتَبُ على ذلك حكمه الذي قدّمناه ويقاس به ما في مغناه اهـ فليأمل فيه فإن ما نقله عن أبي زُرعة من عدم سماع الدّعوى وعدم الثبوت بالبيّنة ينافي ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدّة فإن ذلك قرع سماع الدّعوى والثبوت فليحرز .

فؤد: (كما رجّاه الخ) كذا شرح م ر . فؤد: (ودعوى الحضر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك

يملك قهراً وكذا مَنْ أَخَذَ صَيِّدًا يَنْظُرُ إِلَيْهِ نَعَمْ، لو سَلَّمَهُ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَجَارَتِهِ ثُمَّ فَسَخَ أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ عَادَ التَّصْفُ أَوْ الْكُلُّ لِلْسَيِّدِ عِنْدَ الْفِرَاقِ لَا الْإِصْدَاقِ وَوَقَعَ لِشَارِحِ عَكْسُ ذَلِكَ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ فَإِنْ عَتَقَ وَلَوْ مَعَ الْفِرَاقِ عَادَ لَهُ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا.

(فلو زاد) الصَّدَاقُ (بعده) أي الْفِرَاقِ (فله) كُلُّ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ أَوْ نَصْفُهَا لِخُدُوثِهَا مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مِنْ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا أَوْ نَقَصَ بَعْدَ الْفِرَاقِ فِي يَدِهَا ضَمِنَتْ الْأَرْضَ كُلَّهُ أَوْ نَصْفَهُ إِنْ تَعَدَّتْ بِأَنْ طَالَتْهَا فَاثْنَتَانِ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَّعَدْ أَيَّ لَأَنَّ يَدَهَا عَلَيْهِ يَدُ ضَمَانٍ وَمِلْكُهُ لَهُ بِنَفْسِ الْفِرَاقِ مُسْتَقَرٌّ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِيمَا لَوْ تَعَيَّبَ الصَّدَاقُ بِيَدِهِ قَبْضُهَا لِأَنَّ مِلْكَهَا الْآنَ لَمْ يَسْتَقِرَّ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى إِيْجَابِ أَرْضٍ لَهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ عَمِلُوهُ بِأَنَّهُ مَقْبُوضٌ عَنْ مُعَاوَضَةٍ كَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِقَالَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَوْ فِي يَدِهِ.....

الْإِزْثَ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (يَمْلِكُ الْخ) أَي سَلَبَ قَتِيلِهِ. قَوْلُهُ: (يَنْظُرُ إِلَيْهِ) أَي لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِي أَخْذِهِ إِلَّا النَّظَرُ فِي صُورَتِهِ ثُمَّ يُرْسِلُهُ وَلَمْ يَقْصِدْ بِأَخْذِهِ صَيِّدَهُ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالصَّحِيحِ عَوْدُهُ الْخ. قَوْلُهُ: (لو سَلَّمَهُ الْعَبْدُ الْخ) أَوْ آذَاهُ السَّيِّدُ مِنْ مَالِهِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَادَ النُّصْفُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ وَقَوْلُهُ أَوْ الْكُلُّ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فَسَخَ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْفِرَاقِ) أَي لِأَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ فَيَرْجِعُ الْمَهْرُ لِلزَّوْجِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْمَلِكِ وَلِسَيِّدِهِ حِينَ الْفِرَاقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِأَنَّ الْبَائِعَ صَارَ أَجْنَبِيًّا اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي أَوْ بِسَبَبِهَا. قَوْلُهُ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي لِأَنَّ يَدَهَا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى أَوْ فِي يَدِهِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا وَقَوْلُهُ أَوْ نَصْفُهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ اهـ سَم عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ كُلُّ الزِّيَادَةِ أَي فِي الْفَسْخِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَصْفُهَا أَي فِي الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ مِنْ مِلْكِهِ أَي إِنْ أَنْفَسَخَ النِّكَاحَ وَقَوْلُهُ أَوْ مِنْ مُشْتَرَكٍ أَي إِنْ طَلَّقَ اهـ.

قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصَ الْخ) عَطَفَ عَلَى زَادَ. قَوْلُهُ: (فِي يَدِهَا) أَي بِأَنَّ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَاقِيَةً سَمَوِيَّةً اهـ سَم أَي كَمَا يُعِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بَعْدَ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَّعَدْ. قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْ الْأَرْضَ الْخ) فَإِنْ أَدْعَتْ حَدُوثَ النُّقْصِ قَبْلَ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ بِمِيزَانِهَا اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) أَي كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ نَصْفَهُ أَي إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِهِ وَمِلْكُهُ لَهُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ) أَي فِي أَوَّلِ بَابِ الصَّدَاقِ. قَوْلُهُ: (عَمِلُوهُ) أَي ضَمَانُهَا الْأَرْضَ. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي يَدِهِ) أَي بِأَنَّ كَانَ قَبْلَ قَبْضِهِ

قَهْرًا غَيْرَ الْإِزْثَ. قَوْلُهُ: (لَا الْإِصْدَاقِ) هَلَّا رَجَعَ لِلتَّقْيِيدِ عِنْدَ الْإِصْدَاقِ كَالْمُؤَدِّي لِأَنَّ الْكَسْبَ وَمَالَ التَّجَارَةَ وَمِلْكُهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَدِّي إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بَتَعَلُّقِ الْمَهْرِ ابْتِدَاءً بِالْكَسْبِ وَمَالِ التَّجَارَةِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ الزِّيَادَةِ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ قَبْلُ وَإِذَا فَرَّغْنَا عَلَى الصَّحِيحِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَصْفُهَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصَ بَعْدَ الْفِرَاقِ فِي يَدِهَا) بِأَنَّ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَاقِيَةً سَمَوِيَّةً. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي يَدِهِ) بِأَنَّ كَانَ قَبْلَ قَبْضِهِ وَأَنْظُرْ مَا وَجَّهَ ضَمَانُهَا فِي صُورَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَقَدْ عَبَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الشُّقِّ الْأَوَّلِ

فكذلك إن جئني عليه أجنبي أو هي.

(وإن طلق) مثلاً (والمهر) الذي قبضته (تألف) ولو حكماً (ف) له (نصف بدله من مثل) في مثلي (أو قيمة) في متقوم كما لو رد المبيع فوجد ثمنه تالفاً (فإن تعيب في يدها) قبل محو الطلاق (فإن قنع الزوج به) أي بنصفه معيباً أخذ به (والا) يقنع به (فنصف قيمته سليماً) في المتقوم ونصف مثله سليماً في المثلي والتعبير بنصف القيمة وقيمة النصف وهي أقل وقع في كلام الشافعي والجمهور فيما أن يكون تناقضاً وهو ما فهمه كثيرون وإما أن يكون مؤداهما عندهم واحداً وعليه يحتمل تأويل الأولى لتوافقي الثانية بأن المراد كل من التصفين على حدته

اه سم وهو عطف على قوله في يدها. فوه: (فكذلك إلخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع إذ مقتضاه ضمائها في صورة الأجنبي وليس كذلك قطعاً ثم رأيت المحشي لمع ما أشرت إليه اه سيد عمر عبارة سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جناية الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه فاعل مغناه وإن لم تساعذ عبارته أن له الأرض أو نصفه اه وعبارة ش أي يجب للزوج كل الأرض أو نصفه اه.

فوه (س): (وإن طلق) عبارة المعني وإن فارق لا بسببها كأن طلق اه. فوه: (مثلاً) إلى قوله فيرجع في الأصل في المعني لا قوله والأوجه من ذلك كله ما في المتن وقوله إذا فارق ولو بسببها وإلى قوله ولها فيما إذا في النهاية إلا أنه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والأوجه من ذلك كله ما في المتن.

فوه (س): (تألف) فإن كان المهر باقياً بحاله فليس لها إيدأه وإن آذاه عما في ذمته إلا برضاه اه معني. فوه: (ولو حكماً) كأن أعتقه اه ع ش.

فوه (س): (فإن تعيب) أي بأفة أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها اه سم. فوه: (وهي) أي قيمة النصف أقله أي من نصف القيمة لأن التخصيص يقتضيها اه نهاية. فوه: (وقع إلخ) خبر والتعبير إلخ. فوه: (أن يكون) أي التعبير بهما. فوه: (بأن المراد) أي بنصف القيمة. فوه: (كل من التصفين إلخ) عبارة المعني وشرح المنهج بأن يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من التصفين متفرداً لا منضمماً

بقوله فله كل الأرض أو نصفه فقوله هنا كذلك لا إشكال فيه لا يقال وجهه أن التقص حصل في ملكها واستحقت أرشها فإذا رضى بالصداق مع ذلك لزمها القيام للزوج بالأرض أو نصفه كما يفهم ذلك مما يأتي في قوله فإن غاب إلخ لأننا نقول الفرض أن التقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لا في ملكها.

فوه: (أو في يده فكذلك) ظاهره أن المعنى ضمنت الأرض أو نصفه ولا معنى له في جناية الأجنبي لأنها وقعت في يده وبعد ملكه فلا دخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه فاعل مغناه وإن لم تساعذ عبارته أن له الأرض أو نصفه.

فوه في (س): (فإن تعيب) أي بأفة أخذاً مما يأتي في وإن تعيب قبل قبضها.

ويَحْتَمِلُ عَكْسُهُ بِأَنْ يُرَادَ قِيَمَةُ التَّصْفِ مُنْضَمًّا لِلتَّصْفِ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مَا فِي الْمَتْنِ وَصَوَّبَهُ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَصْفِ الْقِيَمَةِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ التَّصْفِ رِعَايَةً لَهُ كَمَا رُوِيَ هِيَ فِي تَخْيِيرِهَا الْآتِي مَعَ كَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِهَا . (وَأَنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا) لَهُ بِأَقْرَبِ وَرَضِيَتْ بِهِ (لَهُ نَصْفُهُ نَاقِصًا بِلَا خِيَارٍ) وَلَا أَرَشَ لِأَنَّهُ حَالَةٌ تَقْصِيهِ مِنْ ضَمَانِهِ (فَلِأَنَّ عَابَ بِجَنَائِيَةِ.....

إِلَى الْآخِرِ فَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ التَّصْفِ أَوْ بِأَنْ يُرَادَ بِقِيَمَةِ التَّصْفِ قِيَمَتُهُ مُنْضَمًّا لَا مُتَفَرِّدًا فَيَرْجِعُ بِنَصْفِ الْقِيَمَةِ وَهُوَ مَا صَوَّبَهُ فِي الرُّوضَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذِ الْعِبَارَةُ الْأُولَى عَيْنُ مَا فِي الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخ) بَيَانٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (فِي تَخْيِيرِهَا الْآتِي الْخ) أَيِ فِي الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ اهـ بِجَنَائِيَّتِهِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (فَلِأَنَّ عَابَ) بِأَنْ صَارَ ذَا عَيْبٍ اهـ مُعْنَى عِبَارَةٍ عَنْ شَيْءٍ أَيْ قَامَ بِهِ الْعَيْبُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ تَفْسَخْ اهـ. □ قَوْلُ (لَسِي): (فَلِأَنَّ عَابَ بِجَنَائِيَةِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا الْخَ وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ وَفِي طَرَوْ التَّقْصِ عَلَيْهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ أَوْ الزَّوْجُ وَأَخَذَتْ مِنْهُ الْأَرْضَ أَوْ لَمْ تَأْخُذْهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُؤَدِّي بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مَا مَرَّ مِنَ التَّصْفِ أَوْ الْكُلِّ حَالِ كَوْنِهِ بِأَرْضٍ جَنَائِيَةِ أَيْ مَعَ نِصْفِ الْأَرْضِ فِي صُورَةِ التَّشْطُرِ وَمَعَ كُلِّهِ فِي صُورَةِ عَدَمِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَرْضَ مِمَّا يُغْرَمُ أَيْ يُضْمَنُ لَهَا وَإِنْ سَامَحَتْ بِهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ فِي يَدِهَا أَوْ الزَّوْجُ وَهُوَ بِيَدِهَا إِمَّا لِنَقْصِ الطَّارِئِ بَدُونِ جَنَائِيَةِ كَالْآفَةِ السَّمَاءِيَّةِ كَالْعَمَى وَالْعَوْرِ أَوْ بِجَنَائِيَةِ لَا غُرْمَ لِأَرْضِهَا كَأَنَّ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ الزَّوْجُ بَيْنَ الرِّضَا بِنِصْفِهِ أَوْ كُلِّهِ نَاقِصًا مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ وَبَيْنَ نِصْفِ أَوْ كُلِّ الْقِيَمَةِ أَوْ مِثْلِهِ سَلِيمًا وَفِيمَا إِذَا جَنَى عَلَيْهِ هُوَ وَهُوَ بِيَدِهِ وَأَجَازَتْ لَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا وَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَرْضَ انْتَهَتْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَخَذَ الْأَرْضَ مِنْهَا إِذَا جَنَى هُوَ عَلَيْهِ بِيَدِهَا وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَتَمَثَّلَ الْجَنَائِيَةِ الَّتِي لَا غُرْمَ لِأَرْضِهَا بِقَوْلِهِ كَأَنَّ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا جَنَتْ وَهُوَ بِيَدِ الزَّوْجِ أَوْ بِيَدِهَا وَدَالٌّ عَلَى قَرَضِ الْكَلَامِ فِي التَّعَيَّبِ قَبْلَ الْفِرَاقِ وَكَذَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ وَفِيمَا إِذَا الْخَ اهـ سَم.

□ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (فَلِأَنَّ عَابَ بِجَنَائِيَةِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا الْخَ وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَفِي طَرَوْ التَّقْصِ عَلَيْهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ أَوْ الزَّوْجُ وَأَخَذَتْ مِنْهُ الْأَرْضَ أَوْ لَمْ تَأْخُذْهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُؤَدِّي بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مَا مَرَّ مِنَ التَّصْفِ أَوْ الْكُلِّ فِي حَالِ كَوْنِهِ بِأَرْضٍ جَنَائِيَةِ أَيْ مَعَ نِصْفِ الْأَرْضِ فِي صُورَةِ التَّشْطُرِ وَمَعَ كُلِّهِ فِي صُورَةِ عَدَمِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَرْضَ مِمَّا يُغْرَمُ أَيْ يُضْمَنُ لَهَا وَإِنْ سَامَحَتْ بِهِ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ فِي يَدِهَا أَوْ الزَّوْجُ وَهُوَ بِيَدِهَا لِأَنَّ الْأَرْضَ بَدَلُ الْفَائِتِ أَمَّا التَّقْصُ الطَّارِئُ بَدُونِ جَنَائِيَةِ كَالْآفَةِ السَّمَاءِيَّةِ كَالْعَمَى وَالْعَوْرِ أَوْ بِجَنَائِيَةِ لَا غُرْمَ لِأَرْضِهَا كَأَنَّ جَنَتْ هِيَ عَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ الزَّوْجُ بَيْنَ الرِّضَا بِنِصْفِهِ أَوْ كُلِّهِ نَاقِصًا مِنْ غَيْرِ أَرْضٍ وَبَيْنَ نِصْفِ أَوْ كُلِّ قِيَمَتِهِ أَوْ مِثْلِهِ سَلِيمًا وَفِيمَا إِذَا جَنَى عَلَيْهِ هُوَ وَهُوَ بِيَدِهِ وَأَجَازَتْ لَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا وَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَرْضَ لِأَنَّهُ نَقْصٌ وَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَخَذَ الْأَرْضَ مِنْهَا إِذَا جَنَى هُوَ عَلَيْهِ بِيَدِهَا وَإِنْ



وأخذت أرشها) يعني كان الجاني مِمَّنْ يضمنُ الأرضَ وإنْ لم تأخذه بل وإنْ أبرأته عنه ولو ردَّته له سليماً (فالأصحُّ أنَّ له نصفَ الأرضِ) مع نصفِ العينِ لأنَّه بَدَلُ الفأيتِ وبه فارقُ الزيادةِ المُنفصلة.

(ولها) إذا فارقَ ولو بسببها (زيادة) قبلَ الفراقِ (مُنفصلة) كثمره وولَدٍ وأجرةٍ ولو في يده فيرجعُ في الأصلِ أو نصفه أو بَدَله دونها لِحدوثها في ملكها والفراقُ إنَّما يقطعُ ملكها من حينِ وجوده لا قبله كرجوعِ الواهبِ نعم، في وَلَدِ الأُمِّةِ الذي لم يُمَيِّزْ تَتَعَيَّنُ قيمةُ الأُمِّ أو نصفُها حَذَرًا من التفریقِ المُحرَّمِ وإنْ قال أخذَ نصفها بشرطِ أنْ لا أفزقَ بينهما على الأوجهِ ولو كان الولدُ حملاً عندَ الإصداقِ فإنْ رَضِيَتْ رجعَ في نصفِهما وإلا فله قيمةُ نصفه يومَ الانفصالِ...

قوله (سئ): (وأخذت أرشها) أي استَحَقَّتْ أخذها هـ سـ . قوله: (مِمَّنْ يضمنُ إلخ) شاملٌ لِلزَّوْجَةِ اهـ حَلْيٍ . قوله: (ولو ردَّته له) أي لِلزَّوْجِ . قوله: (فالأصحُّ أنَّ له نصفَ الأرضِ) ولو تَلَفَ البعْضُ في يدها كاحِدِ التَّوْبِيْنِ أخذَ نصفَ الموجودِ ونصفَ بَدَلِ المفقودِ هـ مُعْنِي . قوله: (إذا فارقَ إلخ) أي سواءَ فارقَ بسببِ مُقَارِنِ أم لا هـ ع ش . قوله: (قبلَ الفراقِ) أي حَدَثَ قَبْلَهُ أي وبعده الإصداقُ مُعْنِي وَرَشِيدِي ويُفِيدُهُ أيضًا التَّعْلِيلُ الآتي . قوله: (في الأصلِ) أي إنْ كان الفراقُ بفسخٍ وقوله أو نصفه أي إنْ كان بطلاقٍ وقوله أو بَدَله أي كُلاًّ أو نصفاً إنْ كان تالِفاً هـ ع ش . قوله: (نعم) إلى قوله وإنَّما نَظَرُوا في المُعْنِي إلَّا قوله إنْ لم يُمَيِّزْ وَلَدُ الأُمِّةِ . قوله: (نعم إلخ) استِنداكُ على قوله فَيَرْجِعُ في الأصلِ إلخ . قوله: (في وَلَدِ الأُمِّةِ) أي الحادثِ بعدَ الإصداقِ وقَبْلَ الفراقِ وقوله الذي لم يُمَيِّزْ فإنْ كان مُمَيِّزاً أخذَ نصفَها وإنْ نَقَصَتْ قيمَتُها بِالوِلَادَةِ في يدها فَلَهُ الخيارُ أو في يده أخذَ نصفَها ناقِصاً هـ مُعْنِي . قوله: (تَتَعَيَّنُ إلخ) فَلَيْسَ له الرُّجُوعُ بالأُمِّ أو نصفِها وإنْ رَضِيَتْ الزَّوْجَةُ هـ مُعْنِي . قوله: (قيمةُ الأُمِّ) أي إنْ كان الفراقُ بفسخٍ وقوله أو نصفُها أي القيمةُ إنْ كان بَنَحْوِ طلاقٍ وقوله وإنْ قال إلخ غايةُ هـ ع ش . قوله: (فإنْ رَضِيَتْ إلخ) إنَّما تَوَقَّفَ أي رَدُّ المهرِ على رِضاها لأنَّه حَصَلَ فيه زيادةٌ في ملكها هـ رَشِيدِي عبارةٌ سمَّ فَعَلِمَ أنَّ لها الخيارَ لِزيادتهِ أي المهرِ بِالوِلَادَةِ هـ . قوله: (في نصفِها إلخ) الأوَّلُ لِمَا قَبْلَهُ في ذاتِهما أو نصفِهما وإلا فَلَهُ نصفُ أو كُلُّ قيمَتِهِ يومَ الانفصالِ مع نصفِ أو كُلِّ قيمَتِها . قوله: (يومَ الانفصالِ) أي لأنَّه أوَّلُ وقتِ إمكانِ التَّقْوِيمِ هـ سـ .

لم تأخذ منه شيئاً وتمثيله الجناية التي لا غُرمَ لأرشها بقوله كَانَ جَنَّتْ عليه شاملٌ لِمَا إذا جَنَّتْ وهو يبيدُ الزوجَ أو يبيدها ويوجِّهُ بأنَّها لم تَسْتَحِقْ لهذه الجناية أرشاً ودالٌّ على فَرَضِ الكلامِ في التَّعْيِبِ قَبْلَ الفراقِ وكذا يَدُلُّ على ذَلِكَ قوله وفيما إذا إلخ مع أنَّ الإِرشادَ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ النِّقْصِ بعدَ الفراقِ بعدَ ذَلِكَ فَقَالَ وبأرْشِ نَقْصِ بعدَ فراقِ اهـ .

قوله في (سئ): (وأخذت أرشها) أي واستَحَقَّتْ أخذَهُ . قوله: (فإنْ رَضِيَتْ رَجَعَ إلخ) فَعَلِمَ أنَّ لها الخيارَ لِزيادتهِ بِالوِلَادَةِ . قوله: (يومَ الانفصالِ) أي لأنَّه أوَّلُ وقتِ إمكانِ التَّقْوِيمِ .

مع نصف قيمتها إن لم يُعْمِزْ وَلَدُ الْأُمَةِ هذا إن لم تنقُصْ بالولادة في يدها وإلا تَخَيَّرْ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نَصْفَهَا نَاقِصًا أو رجع بنصف قيمتها حينئذٍ فَإِنْ كَانَ النِّقْصُ فِي يَدِهِ رَجَعَ فِي نَصْفِهَا وَإِنَّمَا نَظَرُوا هُنَا لِمَنْ النِّقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ مِلْكُهُمَا مَعًا فَلَمْ يَنْظُرُوا لِسَبَبِهِ إِذْ لَا مُرْجَحَ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ حَدَّثَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ فِي يَدِهِ ثُمَّ وُلِدَتْ فِي يَدِهَا فَإِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ نَظَرُوا إِلَى أَنَّ السَّبَبَ وَجَدَ فِي يَدِهِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ لَهَا (و) لَهَا فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا بَعْدَ زِيَادَةِ مُتَّصِلَةٍ (خِيَارٌ فِي مُتَّصِلَةٍ) كَسِمَنِ وَحِزْفَةٍ.....

■ قَوْلُهُ: (مَعَ نِصْفِ قِيمَتِهَا) أَيِ وَقْتُ الْفُرْقَةِ اهْءَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَعَ قِيمَةِ نِصْفِهَا اه. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُعْمِزْ وَلَدُ الْأُمَةِ) أَيِ وَإِلَّا أَخَذَهُ مَعَ نِصْفِهَا لِجَوَازِ التَّفْرِيقِ حِينَئِذٍ قَالَهُ سَمٍ وَلَعَلَّ صَوَابَهُ وَإِلَّا أَخَذَ نِصْفَهُمَا لِجَوَازِ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ كَوْنِ الْخِيَارِ لَهَا الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ فَإِنْ رَضِيَتْ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَهَا نَاقِصًا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ أَخَذَ نِصْفَهَا أَخَذَ أَيْضًا نِصْفَ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يُعْمِزْ لَا نِصْفَ قِيمَتِهِ وَحَيْثُ أَخَذَ نِصْفَ قِيمَتِهَا أَخَذَ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ لَا نِصْفَهُ وَإِنْ رَضِيَتْ لِتَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ فِي الصُّورَتَيْنِ اه سَمٍ ذَكَرَ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيِ النِّقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مُمَيَّزًا. ■ قَوْلُهُ: (نَاقِصًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ النِّقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ اه سَمٍ. ■ قَوْلُهُ: (رَجَعَ فِي نِصْفِهَا) أَيِ وَلَا خِيَارَ لَهُ اه سَمٍ. ■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حَمْلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ وَنَقَصَتْ أُمُّهُ بِالْوِلَادَةِ. ■ قَوْلُهُ: (لِسَبَبِهِ) وَهُوَ الْحَمْلُ اه سَمٍ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيِ بِقَوْلِهِ إِنْ الْوَلَدَ مِلْكُهُمَا مَعًا الْخ بَيْنَ هَذَا أَيِ مَا لَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَمْلًا عِنْدَ الْإِصْدَاقِ وَنَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ مَا لَوْ حَدَّثَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْإِصْدَاقِ فِي يَدِهِ الْخ أَيِ وَنَقَصَتْ بِالْوِلَادَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُغْنِي الْمَارُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ النِّقْصُ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ وَلَهَا الْخِيَارُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْوِلَادَةُ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ اه سَمٍ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّ السَّبَبَ) أَيِ الْحَمْلُ اه سَمٍ. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَتَى رَجَعَ فِي النَّهَائِيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) أَيِ لَا سَبَبٍ مُقَارِنٍ كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ لَا سَبَبٍ مُقَارِنٍ لَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا إِذَا كَانَ

■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُعْمِزْ وَلَدُ الْأُمَةِ) أَيِ وَإِلَّا أَخَذَهُ مَعَ نِصْفِهَا لِجَوَازِ التَّفْرِيقِ حِينَئِذٍ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَهَا نَاقِصًا الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ أَخَذَ نِصْفَهَا أَخَذَ أَيْضًا نِصْفَ وَلَدِ الْأُمَةِ إِنْ لَمْ يُعْمِزْ لَا نِصْفَ قِيمَتِهِ لِتَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ وَحَيْثُ أَخَذَ نِصْفَ قِيمَتِهَا أَخَذَ نِصْفَ قِيمَةِ الْوَلَدِ لَا نِصْفَهُ وَإِنْ رَضِيَتْ لِتَلَا يَلْزَمُ التَّفْرِيقُ. ■ قَوْلُهُ: (نَاقِصًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ النِّقْصُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ. ■ قَوْلُهُ: (رَجَعَ فِي نِصْفِهَا) أَيِ فَلَمْ يَنْظُرُوا لِسَبَبِهِ) أَيِ وَهُوَ الْحَمْلُ. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ) أَيِ النِّقْصُ مِنْ ضَمَانِهِ أَيِ وَلَهَا الْخِيَارُ لَا مِنْ ضَمَانِهَا وَلَهُ الْخِيَارُ وَهُمَا وَجْهَانِ بَلَا تَرْجِيحَ فِي الرُّوْضِ. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْوِلَادَةُ فِي يَدِهَا بَعْدَ الْفِرَاقِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّ السَّبَبَ) أَيِ الْحَمْلُ. ■ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا فَارَقَهَا) أَيِ لَا سَبَبٍ مُقَارِنٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرُّلُسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ إِيضًا هَذَا مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ وَحُكْمُ الزَّوَائِدِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ فِيمَا سِوَى الطَّلَاقِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُشْطَرَّةِ حُكْمُهَا

وليس منها ارتفاع شوق . (فإن شُحِت) فيها وكان الفراق لا بسببها (ف) له ولو مُغسِرة (نصف)

الراجع النصف وإنما ذكروا هذا التفصيل فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلسي ما نصه فعلم أن خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احترز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر قهراً بزيادة المتصلة ثم قال عن شرح الإرشاد وبحث شيخنا أن العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بحدف أقول إن ما ذكره عن شيخه البرلسي سيفيده قول الشارح هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الإرشاد عن شرح الروض ذكره عن ش عنه وأقره أيضاً وأن قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما أطلعناه من نسخ الشارح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر . □ قوله: (وليس منها ارتفاع الشوق) ولا من التقص انخفاضه اه ع ش . □ قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضاً كزيتها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما أخوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بذلك أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فإن رخصاً بنصف العين أو كلها وإلا فنصف القيمة أو كلها لكان أحسن فتأمل انتهى اه سم .

في الطلاق وما يوجب عود الجميع إن كان عارضاً كالرضاع وردة الزوجة فكذلك وإن كان مقارناً كفسخه بعينها وعكسه عاد بزيادته يعني المتصلة ولا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فعلم أن خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احترز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر قهراً بزيادة المتصلة وعبارة الإرشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فإن كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فمتصل من الزيادة أي معه كسمن وصنعة يزج المهر إلى الزوج وإن لم ترضى هي كفسخ البيع بالعيب وبحث شيخنا أن العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها إلى أن قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته أخذاً من الروضة وأصلها وما قررت به كلامه هو ما فيها وقول البلقيني أن العيب الحادث كالمقارن لأنهما اشتركا في أن العقد قارنه سبب الفسخ وهو إما وجود العيب أو شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجري هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقاً اه وقد يستشكل قوله ولا يجري هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع أنه إنما يوجب الكل إلا أن يقال أراد أنه لا يجري لعدم تصوّره إلا أن هذا قد ينافيه قوله مطلقاً إلا أن يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتأمل واستشكل أيضاً تقييده المثنى هنا بقية المقارن مع أنه مفروض في التشطير بذليل قوله فنصف قيمة وقول الشارح لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كما قرره فليتأمل . □ قوله: (لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وكان الفراق لا بسببها إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضاً

قيمة) للمهر بأن يَقُومَ (بلا زيادة) وَمَنَعَ الْمُتَّصِلَةَ لِلرُّجُوعِ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْمَحَلِّ الْعَوْدُ هُنَا ابْتِدَاءُ تَمَلُّكِ لَا فسخٌ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَمَهَرَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَجَارَتَهُ ثُمَّ عَتَقَ عَادَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ آنِفًا وَلَوْ كَانَ فَسَخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا وَهُوَ السَّيِّدُ (وإن سَمَحْتَ) بِالزِّيَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ (لَزِمَهُ الْقَبُولُ) لِأَنَّهَا لِيَكُونَهَا تَابِعَةً لَا تَظْهَرُ فِيهَا الْمِئْتَةُ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الْقِيَمَةِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ كُلُّ الصَّدَاقِ وَإِلَّا فَإِنَّ كَانَ بِسَبَبِ مُقَارِنٍ لِلْعَقْدِ كَعَيْبٍ أَحَدِهِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةَ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ كَفَسَخِ الْبَيْعِ بِالْعَيْبِ وَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ عَارِضٍ كَرِدَّتْهَا تَخَيَّرَتْ بَيْنَ أَنْ تُسَلِّمَهُ زَائِدًا وَأَنْ تُسَلِّمَ قِيَمَتَهُ غَيْرَ زَائِدٍ.

(وإن) فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا وَقَدْ (زَادَ) مِنْ وَجْهِ (وَنَقَصَ) مِنْ وَجْهِ (كَكَبَّرَ عَبْدٌ) كَبَّرًا يَمْنَعُ دَخُولَهُ عَلَى الْحَرِيمِ وَقَبُولَهُ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَيَقْوَى بِهِ عَلَى الْأَسْفَارِ وَالصَّنَائِعِ فَالْأَوَّلُ نَقْصٌ وَالثَّانِي زِيَادَةٌ فَخَرَجَ مَصِيرُ ابْنِ سَنَةِ ابْنِ نَحْوِ خَمْسٍ فزِيَادَةٌ مُحَضَّةٌ وَمَصِيرُ شَابٍّ شَيْخًا فَتَقْصُ مُحَضٌّ (وَطُولُ نَخْلَةٍ) بِحَيْثُ قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا وَكَثُرَ بِهِ حَطْبُهَا (وَتَعْلَمُ صَنَعَةٌ مَعَ) خُدُوثٍ نَحْوِ (بَرَصٍ فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ (بِنَصْفِ الْعَيْنِ) فظَاهِرٌ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا (وَالَا فَنَصِفُ قِيَمَةَ لِلْعَيْنِ) مُجَرَّدَةً عَنْ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ لِأَنَّهُ الْأَعْدَلُ وَلَا يُعْجَبُ هُوَ عَلَى أَخِذِ نَصْفِ الْعَيْنِ لِلنَّقْصِ وَلَا هِيَ عَلَى إِعْطَائِهِ لِلزِّيَادَةِ (وَزِرَاعَةُ الْأَرْضِ نَقْصٌ) مُحَضٌّ لِأَنَّهَا تُذْهِبُ قُوَّتَهَا غَالِبًا (وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ) فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى نَصْفِهَا مُحَرُوثَةً أَوْ مَزْرُوعَةً وَتَرَكَ الزَّرْعُ لِلْحَصَادِ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا رَجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهَا مُجَرَّدَةً عَنْ حَرْثٍ وَزَّرْعٍ هَذَا إِنْ اتَّخَذَتْ لِلزَّرَاعَةِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَ فِي وَقْتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ نَقْصٌ مُحَضٌّ فَاسْتَعْنَى عَنْهُ

قوله: (وَمَنَعَ الْمُتَّصِلَةَ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَعْنَى. قوله: (ولو كان فَسَخًا لَعَادَ إلخ) نَظَرَ فِيهِ سَمْعٌ شَرَّاجُهُمَا. قوله: (وَالَا) أَيْ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ الْكُلُّ بِأَنَّ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ بِسَبَبِهَا أَوْ رَشِيدِيٌّ.  
قوله: (وإن كان بِسَبَبِ عَارِضٍ) أَيْ وَقَدْ حَدَثَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ أَوْ عَارِضٌ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْبَحْثِ الْمَارِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ. قوله: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَعْنَى. قوله: (قَلَّ بِهِ ثَمَرُهَا) فَإِنْ لَمْ يَقِلَّ فَطَوَّلَتْ زِيَادَةُ مُحَضَّةٍ أَوْ مُغْنِي. قوله: (وَتَرَكَ الزَّرْعَ إلخ) قَالَ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ بَقَاؤُهُ بِلَا أَجْرَةٍ لِأَنَّهَا زَرَعَتْ يَمْلِكُهَا الْخَالِصُ أَوْ مُغْنِي. قوله: (هَذَا) أَيْ كَوْنُ الْحَرْثِ زِيَادَةً. قوله: (وَكَانَ إلخ) أَيْ الْحَرْثُ.  
قوله: (وَالَا) أَيْ بِأَنَّ كَانَتْ مُعَدَّةً لِلْبِنَاءِ مَثَلًا أَوْ كَانَ الْحَرْثُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ. قوله: (فَهُوَ) أَيْ الْحَرْثُ أَوْ سَمْعٌ. قوله: (عَنْهُ) أَيْ عَنِ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِ الْأَرْضِ مُتَّخَذَةً لِلزَّرَاعَةِ.

كَرِدَّتْهَا احْتَرَزَ عَنِ الْمُقَارِنِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَزْجَعُ حَيْثُ كُلُّ الْمَهْرِ بِالزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ قَهْرًا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدُ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِهَا إِنَّمَا أَحْوَجُهُ إِلَيْهِ التَّعْيِيرُ بِنَصْفِ الْعَيْنِ وَنَصْفِ الْقِيَمَةِ الْآتِيَيْنِ فِي كَلَامِهِ وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ أَوْ فَارَقَ لَا بِسَبَبِ مُقَارِنٍ أَوْ اسْقَطَهُ وَقَالَ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ إلخ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ رَضِيََا بِنَصْفِ الْعَيْنِ أَوْ كُلِّهَا وَإِلَّا فَنِصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ كُلُّهَا لَكَانَ أَحْسَنَ فَتَأَمَّلْ أَنْتَهَى. قوله: (ولو كان فَسَخًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ فَلِمَ عَادَ لِلْمُؤَدِّي كَمَا تَقَدَّمَ. قوله: (وَالَا فَهُوَ) أَيْ الْحَارِثُ.

بقرينة السياق إذ هو في أرض للزراعة (وحمل أمة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الوليد (ونقص) لأن فيه الضعف حالاً وخوف الموت مآلاً (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لأنها لا تهلك به غالباً بخلاف الأمة وردوه هنا وإن وافقه كلاهما في خيار البيع أنه عيبت في الأمة فقط بأنه يفسد اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحايل كما سيأتي . وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المدار ثم على ما يخل بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجانبيين على أن كلامهما قبل الإقالة يقتضي أنه فيهما إن حصل به نقص فعيبت وإلا فلا (وأطلاع نخل) لم يؤبز عند الفراق (زيادة متصلة) فيعتن الزوج من الرجوع القهري لحدوثها بملكها ولو رضيت بأخذه له مع النخل أجبر على قبوله وظهور التور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبذو الطلع من غير تأبير.

(وإن طلق) مثلاً (وعليه ثمر مؤبز) بأن تشقق طلعته أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الإصداق ولم يدخل وقت جذاذه (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لأنه حدث في ملكها بل لها إبقاؤه إلى جذاذه وإن اغتيد قطعه أخضر لكن نظره فيه الأذرعى ويؤز بأن نظره لجانبيها أكثر جبراً لما حصل لها من كسر الفراق ألغى النظر إلى هذا الاعتبار وأوجب الفرق بينها وبين ما مر في البيع (فإن قطف) أو قالت ارجع وأنا أقطفه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن للقطف يُقابل بأجرة إذ لا ضرر عليه

- قوله: (بقرينة السياق إلخ) أي بقرينة تقدم الزرع فأشعر بأن الكلام في أرض معدة للزراعة اهـ معني .  
 • قوله: (لأنها لا تهلك إلخ) عبارة المعني لأنشاء خطر الولادة فيها غالباً اهـ . • قوله: (بأنه إلخ) أي الحمل والباء متعلق بردوه ولا يخفى أنه إنما يتم فيما إذا كانت مأكولة . • قوله: (فيها) أي البهيمة .  
 • قوله: (جبر للجانبيين) أي جانبي المزاة والرجل والحمل فيه خوف الموت اهـ كزدي . • قوله: (إنه فيهما) أي الأمة والبهيمة ويحتمل أن الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ ش .  
 • قول (س): (وأطلاع نخل) أي بعد الإصداق اهـ معني . • قوله: (لم يؤبز) إلى قوله ويؤز في المعني .  
 • قوله: (كبذو الطلع) خبر وظهور التور إلخ . • قوله: (ولم يدخل وقت جذاذه) ولو دخل وقت جذاذه لزمها قطعه ليأخذ بنصف الشجر اهـ معني .  
 • قول (س): (قطعه) أي قطعه اهـ نهاية . • قوله: (وإن اغتيد إلخ) غايه . • قوله: (أكثر) مفعول مطلق لقوله نظره وقوله جبراً مفعول له لقوله أكثر وقوله ألغى إلخ خبر أن .  
 • قول (س): (قطف) بيناء المفعول . • قوله: (وأنا أقطفه) من باب ضرب مختار اهـ ش . • قوله: (لا نقص) أي ككسر غضن . • قوله: (منه) أي القطف . • قوله: (ولا زمن إلخ) عطف على قوله لا نقص إلخ

حينئذٍ بوجبه (ولو رضى بنصف) نحو (التخل وتبقيّة الثمر إلى جذاذه) وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (أجبرت) على ذلك (في الأصح) إذ لا ضرر عليها فيه . (ويصير التخل في يدهما) كسائر الأموال المشتركة ومن ثم كانا في الشقي كشريكين في الشجر انفرد أحدهما بالثمر أما إذا لم يقيضه كذلك قال أرضى بنصف التخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقيضه إلا بعد الجذاذ أو أعيرها نصفي فلا يجاب لذلك قطعاً وإن قال لها أبرأتك من ضمانه لإضرارها لأنها لا تبرأ بذلك فإن قال أقيضه ثم أودعها إياه ورضيت بذلك أجبرت إذ لا ضرر عليها حينئذٍ وإلا فلا وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أن قوله أودعها كقوله أعيرها (ولو رضى به) أي الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتاع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر إلا برضاه ولو وهبته نصف الثمر لم يجز على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فإن قيل اشتراكاً فيهما وقيل يجز وأطالوا في الانتصار له.

عبارة المغني ولم يمتد زمن قطعه اهـ . فوه: (وقبض النصف) إلى قوله فإن قال في المغني إلا قوله ومن ثم إلى أما إذا وقوله أو أعيرها نصفي . فوه: (أو وأعيرها) عطف على قوله لا أقيضه . فوه: (لا تبرأ بذلك) لأن الإبراء من ضمان العين مع بقائها باطل اهـ . فوه: (أجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن حزاوة ثم هلاً أجري هذا التفصيل في مسألة الإعارة ويجاب بأن فيها خطر الضمان سم على حج وذلك لأنه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله أجبرت معنى لأن الإيجاب إلزام الممتنع من الفعل على قبوله اهـ ش عبارة سيد عمر قوله أجبرت إلخ أتى بتصوّر الإيجاب مع الرضا فليتامل ثم رأيت الفاضل المحسني قال إن الجمع بينهما لا يخلو عن حزاوة اهـ . فوه: (والأ) أي إن لم ترض بذلك . فوه: (وعلى هذا) أي قوله وإلا فلا اهـ سم عبارة الرشيد أي على ما إذا لم ترض اهـ وهي أحسن . فوه: (أي الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغني إلا قوله فإن قيل إلى المتن .

فوه: (أي الرجوع) أي رجوع الزوج . فوه: (لأن حقه إلخ) عبارة المغني لأن حقه ثبت معجلاً فلا يؤخر إلا برضاه والتأخير بالتراضي جائز لأن الحق لهما ولا يلزم فلو بدا لأحدهما الرجوع عما رضى به جاز لأن ذلك وعد لا يلزم .

(فزع) لو أضدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يزد الصداق رجع في نصف الجميع وإن قطعت الثمرة لأن الجميع صداق ويرجع أيضاً في نصف الكل من أضدق نخلة مطلعة وطلق وهي مطلعة فإن أبرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة إن رضيت لأنها قد زادت وإلا لأخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اهـ . فوه: (فيهما) أي الشجر والثمر . فوه: (وقيل يجز) أي على قبول الهبة اهـ .

فوه: (أجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حزاوة ثم هلاً أجري هذا التفصيل في مسألة الإعارة ويجاب بأن فيها خطر الضمان . فوه: (وعلى هذا) أي قوله وإلا فلا .

(ومتى ثبت خيار له) ينقص (أو لها) لزيادة أو لهما لاجتماعيهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما وإلا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لأنه ليس خيار عيب ما لم يطلب فتكلف هي اختيار أحدهما فوزاً ولا يُعَيَّن في طلبه عيناً ولا قيمة لأن التعيين يُنافي تفويض الأمر إليها بل يُطالِبُها بحقه عندها فإن امتنعت لم تُحبس بل تُنزَعُ منها وتُمنَعُ من التصرف فيها فإن أصرّت على الامتناع باع القاضي منها بقدر الواجب من القيمة فإن تعذّر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين إذ لا فائدة في البيع ظاهرة أي لأن الشقص لا راغب فيه غالباً قيل ظاهر كلامهما أنه لا يملكه أي في الصورة الأخيرة بالإعطاء حتى يقضي له القاضي به وفيه نظر اهـ . ويُجاب بأن رعاية جانبها لما مرّ ترجح ذلك وتُلغى النظر لامتناعها ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك

□ فؤد: (أو لهما) قد يدخل فيما قبله بجعل أو فيه مانعة خلوا لا مانعة جمع اهـ سم .  
 □ فؤد: (لا اجتماعيهما) أي النقص والزيادة . □ فؤد: (أو منهما) عبارة المُعْنَى وإن كان لهما اغتبر توافقهما اهـ . □ فؤد: (والأ) أي وإن لم يتوقف ملكه على الاختيار . □ فؤد: (وهو) أي الاختيار اهـ ع  
 ش . □ فؤد: (ما لم يطلب) أي الزوج حقه فتكلف إلخ أي الزوجة حين طلب الزوج . □ فؤد: (اختيار أحدهما) أي من العين والقيمة . □ فؤد: (فإن امتنعت) أي من الاختيار . □ فؤد: (بل تُنزَعُ) أي العين وكذا ضمير فيها ومنها الآتين . □ فؤد: (فإن أصرّت على الامتناع باع القاضي إلخ) قد يقال هذا الإطلاق صادق بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدي إلى الخروج عن عهدة الواجب أغني نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضي بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كأن وجد راغب في الثلث مثلاً بما يساوي نصف القيمة يتعين البيع لكان متجهاً اهـ سيّد عمر . □ فؤد: (بيعه) أي قدر الواجب .  
 □ فؤد: (ما زاد) أي على قدر الواجب اهـ كُرْدِي . □ فؤد: (قيل إلخ) قال ذلك في شرح الرّوض اهـ سم . □ فؤد: (في الصورة الأخيرة) وهي قوله بأخف نصف العين اهـ سم . □ فؤد: (وفيه نظر) وافقه المُعْنَى عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به اهـ . □ فؤد: (ويُجاب إلخ) وفي شرح الإزّهاد ويُجاب بأن التّساوي أمر مظنون فتوقف الأمر على القضاء به انتهى اهـ سم . □ فؤد: (لما مرّ) أي في شرح لم يلزمها قطفه من قوله جبراً لما حصل إلخ اهـ كُرْدِي . □ فؤد: (ترجّح) أي الرّعاية وكذا ضمير وتُلغى إلخ . □ فؤد: (ذلك) أي عدم ملكه إلا بالقضاء اهـ كُرْدِي . □ فؤد: (على ذلك) أي توقف ملكه على القضاء

□ فؤد: (أو لهما) قد يدخل فيما قبله بجعل أو فيه مانعة خلوا لا مانعة جمع . □ فؤد: (قيل) قال ذلك في شرح الرّوض . □ فؤد: (في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله يأخذ نصف العين إلخ . □ فؤد: (ويُجاب إلخ) في شرح الإزّهاد ويُجاب بأن التّساوي أمر مظنون فتوقف الأمر على القضاء به اهـ . □ فؤد: (ترجّح ذلك وتُلغى) أي الرّعاية .

(ومتى رجع بقيمة) للمُتَقَوِّمِ لنحو زيادة أو نقص أو زوال ملك (اغْتَبِرَ الْأَقْلُ من يومني الإصداق والقبض) لأنها إن كانت يوم الإصداق أَقْلُ فما زاد حَدَثَ بملكها فلم تَضْمَنْهُ له أو يوم القبض أَقْلُ فما نَقَصَ قبله من ضمانه فلم تَضْمَنْهُ له أيضًا وإطالة الإِسْتَوِيِّ في اعتراض هذا بنصوص مُصَرِّحَةٍ باعتبار يوم القبض مَرْدُودَةٌ بأنها مفروضة في زيادة ونقص حصلا بعد القبض فَيُغْتَبَرُ هنا يوم القبض نظير ما مرَّ في الزكاة المُعَجَّلَةِ والأوَّل فيما إذا حَدَثَا بعد العقد وقبل القبض نظير ما مرَّ في مبيع زاد ونقص قبل القبض ومن ثمَّ كان الرَّاجِحُ هنا ما مرَّ ثمَّ من اعتبار الأقل فيما بين اليَوْمَيْنِ أيضًا ولو تَلَفَ في يدها بعد الفراق وَجَبَتْ قيمة يوم التَّلَفِ لِتَلَفِهِ على ملكه تحت يد ضامنه له.

(ولو أصدَقَها) (تعليم) ما فيه كلفة غَرْفًا من (قرآن) ولو دون ثلاث آيات على الأوجه أو نحو شِعْرِ فيه كلفة ومنفعة تُقْصَدُ شرعًا لاشتماله على علم أو موايظ مثلاً عَيْنًا أو ذِمَّةً.....

اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (لِلْمُتَقَوِّمِ) إلى قوله فَعَلِمَ أَنَّهُ في الْمُغْنِي وكذا في النَّهْايةِ لِأَقْوَلِهِ وإطالة الإِسْتَوِيِّ إلى الرَّاجِحِ هنا. ٥. فَوَدَّ: (أو نَقَصَ) لِمَنْعِ الْخُلُوِّ فَقَط. ٥. فَوَدَّ: (لأنها) أي القيمة. ٥. فَوَدَّ: (في اعتراض هذا) أي ما في المثنى من اغْتِبَارِ الْأَقْلِ. ٥. فَوَدَّ: (بأنها) أي تلك النصوص. ٥. فَوَدَّ: (فَيُغْتَبَرُ هنا) أي فيما إذا حَدَثَا بعد القبض. ٥. فَوَدَّ: (والأوَّل) أي ما في المثنى. ٥. فَوَدَّ: (كان الرَّاجِحُ هنا إلخ) وهو الْمُتَعَمَّدُ كما يُؤْخَذُ من التَّعْلِيلِ وَمِنْ تَغْيِيرِ التَّشْبِيهِ وَغَيْرِهِ بِالْأَقْلِ من يَوْمِ الْعَقْدِ إلى يَوْمِ الْقَبْضِ خِلَافًا لِمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ الْمَثْنِ مِنْ عَدَمِ اغْتِبَارِ مَا بَيْنَهُمَا.

(فَوَدَّ): لو أصدَقَها حُلِيًّا فَكَسَرَتْهُ أو انكسَر وأعادته كما كان ثم فارق قَبْلَ الدُّخُولِ لم يَرْجِعْ فيه إلَّا بِرِضَاهَا لِزِيَادَتِهِ بِالصَّنْعَةِ عِنْدَهَا وكذا لو أصدَقَها نَحْوَ جَارِيَةٍ هَزَلَتْ ثم سَمِنَتْ عِنْدَهَا كَعَبْدٍ نَسِيَ صُنْعَهُ ثم تَعَلَّمَهَا عِنْدَهَا بِخِلَافٍ ما لو أصدَقَها عَبْدًا فَعَمِيَ عِنْدَهَا ثم أَبْصَرَ فَلَمَّا يَرْجِعْ بِغَيْرِ رِضَاهَا كما لو تَغَيَّبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ في يدها ثم زال الْعَيْبُ ثم فارقها فإذا لم تَرْضَ الزَّوْجَةُ بِرُجُوعِ الزَّوْجِ فِي الْحُلِيِّ الْمُعَادِ رَجَعَ بِنِصْفِ وَزْنِهِ تَبَرًّا وَنِصْفِ قِيَمَةِ صَنْعَتِهِ وَهِيَ أَجْرُهُ مِثْلُهَا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنَسِهِ كما في الْغَضَبِ فيما لو أَتْلَفَ حُلِيًّا وَهَذَا ما جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ ولو أصدَقَها إِنْاءً ذَهَبَ أو فِضَّةً فَكَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ أو لم تُعَدَّ لم يَرْجِعْ مَعَ نِصْفِهِ بِالْأَجْرَةِ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِصَنْعَتِهِ وَلَوْ نَسِيَ الْمَغْضُوبُ الْغِنَاءَ عِنْدَ الْغَاصِبِ لم يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَإِنْ صَحَّ شِرَاؤها بِزِيَادَةِ الْغِنَاءِ عَلَى قِيَمَتِهَا بِلا غِنَاءٍ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءٍ يُخَافُ مِنْهُ الْفِتْنَةُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قوله ثم تَعَلَّمَهَا إلخ أَفْهَمَ أَنَّهُ لو تَدَكَّرَهَا بِنَفْسِهِ عِنْدَهَا رَجَعَ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَقَوْلُهُ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِصَنْعَتِهِ أَي لِأَنَّهُ مُحَرَّمَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لو أُبِيحَ لَهَا فَعَلَهُ كَانَ اتَّخَذَهُ لِتَشْرَبَ مِنْهُ لِإِزَالَةِ مَرَضٍ قَامَ بِهَا لِزَمَةِ أَجْرَةِ الصَّنْعَةِ كَالْحُلِيِّ الْمُبَاحِ هـ. ٥. فَوَدَّ: (ولو تَلَفَ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْايةِ وَالْمُغْنِي وَيُسْتَشْنَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ ما لو تَلَفَ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (تعليم) ما فيه كلفة إلخ) أي بَحِيْثٌ تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَإِنْ قُلْتُ ع ش أَي لَا كَثَمَ نَظَرُ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أو نحو شِعْرِ) أو حَدِيثٍ أو خَطٍّ أو نَحْوِهِ وَمِمَّا يَصِحُّ الْإِسْتِجَارُ عَلَى تَعْلِيمِهِ هـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهِ إلخ) بَيَانٌ لِمَا يُقْصَدُ شَرْعًا اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (عَيْنًا أو ذِمَّةً) لَعَلَّهُ



ولو لنحو عبدها أو ولدها الذي يلزمها إنفاقه صح ولو كان تعليم القرآن لكتابية لكن إن رُجي إسلامها (و) متى (طلق) مثلاً (قبله) أي تعليمها هي دون نحو عبدها ولم تصير زوجة أو محرماً

تَمَيِّزٌ مِنْ نِسْبَةِ تَعْلِيمِ قُرْآنٍ . □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِنَحْوِ عَبْدِهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَالٌ لَهَا تَزِيدُ قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَعُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا وَجِبَ تَعْلِيمُهُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمُصَرِّحَةِ بِخِلَافِهِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ . □ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَلْزُمُهَا إِنْفَاقُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ عَبْدِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ خِتَانَهُ صَحَّ إِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا أَهْ . وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضَةِ مَا نَفَّسَهُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ أَيْ أَوْ تَعْلِيمُهُ لَمْ يَجُزْ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى التَّفَاوُثُ بَيْنَ اغْتِيَارِ الرُّوضَةِ فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاغْتِيَارِ الشَّارِحِ لَزُومِ إِنْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لَزُومِ الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا أُرِيدَ جَعْلُ تَعْلِيمِهِ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَقَوْلُهُ وَلَا يَخْفَى الْخُ فِي سَيِّدِ عَمَرَ مِثْلُهُ . □ قَوْلُهُ: (الَّذِي يَلْزُمُهَا إِنْفَاقُهُ) أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِهِ إِمَّا لِكُونِهِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ كَوْنِ نَفَقَتِهِ عَلَى أَبِيهِ أَوْ كَوْنِهِ كَبِيرًا قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ أَهْ ع ش . □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْخُ) غَايَةً فِي الصَّحَّةِ أَهْ ع ش . □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهَا) وَإِلَّا فَلَا كَتَّعْلِيمِ التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ لَهَا أَوْ لِمُسْلِمَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ أَصْدَقَ الْكِتَابِيَّةُ تَعْلِيمَ الشَّهَادَتَيْنِ أَوْ هِيَ أَوْ غَيْرَهَا أَدَاءَ شَهَادَةٍ لَمْ يَصِحَّ فَإِنْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهَا كُلْفَةٌ أَوْ مَحَلُّ الْقَاضِي الْمُؤَدَّى عِنْدَهُ الشَّهَادَةُ بَعِيدًا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رُكُوبٍ فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَصِرْ زَوْجَةً) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَكَانَ التَّعْلِيمُ الْخُ مَغْطُوفًا عَلَى طَلْقٍ . □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَصِرْ زَوْجَةً) أَيْ يَنْكَاحُ جَدِيدَ أَهْ نِهَائَةً .

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِنَحْوِ عَبْدِهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ عَبْدَهَا مَالٌ لَهَا تَزِيدُ قِيَمَتَهُ بِالتَّعْلِيمِ فَهُوَ نَفْعٌ يَعُودُ إِلَيْهَا خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُهُ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا وَجِبَ تَعْلِيمُهُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ كَالْمُصَرِّحَةِ بِخِلَافِهِ وَهِيَ الرَّابِعَةُ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ وَلَدِهَا لَمْ يَصِحَّ الصَّدَاقُ كَمَا لَوْ شَرَطَ الصَّدَاقُ لَوَلَدِهَا وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ غُلَامِهَا قَالَ الْبَغَوِيُّ لَا يَصِحُّ كَالْوَلَدِ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يَصِحُّ وَهَذَا أَصَحُّ وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا تَعْلِيمُ الْوَلَدِ أَوْ خِتَانُ الْعَبْدِ فَشَرَطَتْهُ صَدَاقًا جَازَ أَهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ خِتَانُ الْعَبْدِ لَمْ يَجُزْ شَرْطُهُ صَدَاقًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ يَزِيدُ فِي قِيَمَتِهِ فَهُوَ نَفْعٌ مَالِيٌّ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى التَّفَاوُثُ بَيْنَ اغْتِيَارِ الرُّوضَةِ فِي تَعْلِيمِ الْوَلَدِ وَجُوبِهِ وَاغْتِيَارِ الشَّارِحِ لَزُومِ إِنْفَاقِهِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ لَزُومِ الْإِنْفَاقِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ تَعْلِيمِ مَا أُرِيدَ جَعْلُ تَعْلِيمِهِ صَدَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

□ قَوْلُهُ فِي (السُّ): (وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَالْأَصَحُّ تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ نَكَحَهَا عَلَى خِيَاطَةٍ ثَوْبٍ مَعْلُومٍ جَازَ وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْخِيَاطَةِ إِنْ التَزَمَ فِي الدِّمَةِ وَإِنْ نَكَحَ عَلَى أَنْ يَخِيْطَهُ بِنَفْسِهِ فَعَجَزَ بَأَنْ سَقَطَتْ يَدُهُ أَوْ مَاتَ فَفِيْمَا عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَالثَّانِي أَجْرُ الْخِيَاطَةِ وَلَوْ تَلَفَ ذَلِكَ الثَّوْبُ فَرَجَهِانِ أَصْحَبُهُمَا تَلَفَ الصَّدَاقُ فَيَعُودُ الْقَوْلَانِ فِي مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْأَجْرَةِ وَالثَّانِي تَأْتِي بِثَوْبٍ مِثْلِهِ لِيَخِيْطَهُ وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ جَوَازِ إِنْدَالِهِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ

له بخدوئ رَضاع أو بأن يَنْكِحَ بَنَتَهَا ولا كانت صَغِيرَةً لا تُشْتَهَى وكان التعلِيمُ بنفسه  
(فالأَصَحُّ تَعْدُّرُ تَعْلِيمِهِ) وإنْ وَجِبَ كَالْفَاتِحَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وبعدهَ لَأَنهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً فَلَمْ تُؤْمِنْ  
الْمَفْسَدَةُ لِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنْ مَقَرِّبِ الأَلْفَةِ وامتدادِ طَمَعِ كُلِّ إِلَى الآخرِ وبه فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ  
جَوَازِ النَّظَرِ لِلتَّعْلِيمِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِمَا عَلَّلَ بِهِ الإِسْتَوِيَّ التَّعْدُّرَ اسْتِحَالَةَ الْقِيَامِ بِتَعْلِيمِ نَصِيفِ  
مُشَاعٍ وَاسْتِحْقَاقِ نَصِيفِ مُعَيَّنٍ تَحْكُمُ مَعَ كَثْرَةِ الاختِلَافِ بِطُولِ الآيَاتِ وَقَصَرِهَا وَضَعُوبَتِهَا  
وَشُهُولَتِهَا حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْوَاحِدَةِ وَذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّعْدُّرِ بَعْدَ الْوُطءِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهَا تَعْلِيمَ  
الْكُلِّ وَأَنَّهُ لَوْ امْكَنَهُ أَنْ يُعَلِّمَهَا مَا اسْتَحَقَّتْهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ مِنْ وِرَاءِ حِجَابٍ بِخُضْرَةٍ مَانِعِ  
خَلْوَةٍ رَضِي بِالْخُضُورِ كَمَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَهُمَا يُقْتَنَانِ يَحْتَشِمُهُمَا فَلَا تَعْدُّرُ.  
(تَنْبِيهٌ) إِذَا لَمْ يَتَعْدَّرْ كَأَنَّ كَانَ لِنَحْوِ قِتْنِهَا وَتَشَطَّرُ فَمَا الْعِبْرَةُ فِي التَّصْنِيفِ الَّذِي يَعْلَمُهُ هَلْ هُوَ  
باعتبارِ الآيَاتِ أَوِ الْحُرُوفِ وَهَلْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَعْيِينِهِ الْمُجَابِ هُوَ أَوْ هِيَ لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ شَيْئاً  
وَيُظْهِرُ اعْتِبَارُ النَّصْفِ الْمُتَقَارِبِ غُرُوقاً بِالْآيَاتِ أَوِ الْحُرُوفِ وَأَنَّ الْخَيْرَةَ إِلَيْهِ لَا إِلَيْهَا.....

□ فَوَدَّ: (قَبْلَ الدُّخُولِ إلخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى فَالْأَصَحُّ إلخ لِيَتَعَلَّقَ بِطَلْقٍ كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ  
فَارَقَ إلخ) أَيِ بَقُولِهِ لِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا إلخ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ إلخ) أَيِ مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (التَّعْدُّرُ)  
مَفْعُولٌ عَلَّلَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ اسْتِحَالَةِ الْقِيَامِ إلخ) الْأَسْبَكُ أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ اسْتِحَالَةَ أَنْ يَقُولَ مِنْ أَنَّ الْقِيَامَ  
بِتَعْلِيمِ إلخ مُسْتَحِيلٌ وَاسْتِحْقَاقِ إلخ أَوْ يُقَدِّمَ قَوْلُهُ تَحْكُمُ أَنْ يَقُولَ وَتَحْكُمُ اسْتِحْقَاقِ نَصْفِ إلخ.  
□ فَوَدَّ: (وَاسْتِحْقَاقِ نَصْفِ إلخ) أَيِ اسْتِحْقَاقِ تَعْلِيمِهِ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ النَّظَرِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ  
الإِسْتَوِيَّ. □ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا إلخ) أَيِ وَعَدَمِ  
جَرَيَانِ تَعْلِيلِهِ بِاسْتِحَالَةِ الْقِيَامِ إلخ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ إلخ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا نَظَرَ إلخ. □ فَوَدَّ: (لَوْ)  
امْكَنَهُ أَنْ يُعَلِّمَهَا إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ) أَيِ أَوْ مَجَالِسٍ م ر ه س م  
عَلَى مَنَهِجِ أَهْلِ ش. □ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يَتَعْدَّرْ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَتَى لَمْ يَتَعْدَّرْ لِكُونِهِ لِنَحْوِ قِتْنِهَا مُطْلَقاً أَوْ لَهَا  
فِي الذِّمَّةِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَى نَصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ أَخْذًا مِنْ  
تَعْلِيلِ الإِسْتَوِيَّ أَهْوَ وَاعْتَمَدَهُ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ. □ فَوَدَّ: (هَلْ هُوَ) أَيِ النَّصْفِ. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ اِغْتِيَابَ  
النَّصْفِ إلخ) هَذَا مَرْدُودٌ وَقِيَّاسُهُ عَلَى إِجَابَةِ الْمَدِينِ فَاسِدٌ لِأَنَّ الْحَقَّ هُنَاكَ مَضْبُوطٌ لَا تَفَاوُتَ فِيهِ وَلَا  
إِنْهَامَ وَمَا أَخْضَرَهُ الْمَدِينُ الدَّافِعُ مِنْ جِنْسِ الْحَقِّ عَلَى صِفَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ وَلَا كَذَلِكَ مَا هُنَا فَالْأَوَّجَهُ  
حَيْثُ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ سَمَ وَنِهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْخَيْرَةَ إلخ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ اِغْتِيَابَ  
النَّصْفِ إلخ.

الْخِيَاطَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ عَلَيْهَا نَصْفُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْخِيَاطَةِ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَعَلَيْهِ الْخِيَاطَةُ  
وَالْأَخَاطُ نَصْفُهُ فَإِنْ تَعْدَّرَ الضَّبْطُ عَادَ الْقَوْلَانِ فِي أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَمْ الْأَجْرَةُ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (وَهَلْ إِذَا  
اخْتَلَفَا فِي تَعْيِينِهِ؛ الْمُجَابِ هُوَ أَوْ هِيَ إلخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ

كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائنين المدفوع إليه نعم، الذي يُتجه أنه لا يُجاب لنصف مُلقٍ من سُورٍ أو آياتٍ لا على ترتيب المُصحف لأنه لا يُفهم من إطلاق التصفٍ ثم رأيت بعضهم قال إن التصف الحقيقي يتعذر وإجابة أحدهما تحكّم فيجب نصف مهر المثل اهـ. وهو مبني على ما مرّ من الإسني وقد علمت ردّه وإنما يلزم حيث لا مرجح وقد علمت مرجح الزوج فالوجه ما ذكرته فإن قلت قد تقرر رعاية جانبها بتخييرها في الزيادة فينبغي إجابتها هنا لذلك قلت يُفرّق بأن رعايتها لم وقع في أمر تابع وما هنا مقصود بل هو المقصود فكان إلحاقه بمدين يؤدّي ما عليه كما قرّرت أولى ثم رأيت ما ذكر عن الإسني منقولاً عن نصّ البويطي ومع ذلك.....

فؤد: (ثم رأيت بعضهم الخ) يعني الشهاب الرملي. فؤد: (إن التصف الخ) أي تعليمه. فؤد: (وإجابة أحدهما) أي الزوجين. فؤد: (فوجب نصف مهر المثل) القلب إلى هذا أميل لقلبه عن النص كما يأتي وفساد القياس الذي أشار إليه الشارح فإن الذين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فإنها متغايرة بالحقيقة متفاوتة في السهولة ثم رأيت في النهاية ما نصّه ومتى لم يتعذر ككونه لئحو فئها الخ اهـ سيّد عمر. فؤد: (وهو) أي ما قاله البعض. فؤد: (وإنما يلزم) أي التحكّم. فؤد: (وقد علمت ردّه) في كون ما ذكره فيما تقدّم ردّاً لما قاله الإسني نظراً لجواز التعليل في مسألة التشطير بكلّ ممّا ذكره الإسني وما ذكره هو فليتمّ اهـ سم. فؤد: (وقد علمت مرجح الخ) كأنه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت ممّا مرّ من الفرق وفساد قياسه من أضله ما فيه اهـ سم. فؤد: (ما ذكرته) أي في قوله ويظهر اعتبار التصف الخ وأن الخير الخ. فؤد: (في الزيادة) أي المتصلة. فؤد: (لذلك) أي لرعاية جانبها.

وإلا وجب نصف مهر المثل. فؤد: (كما اعتبروا نية المدين الخ) الفرق بينهما ظاهر لأن الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا إيهام وما أخضره المدين الدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفق وجوب مهر المثل ثم رأيت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي أنه متى لم يتعذر ككونه لئحو فئها وتشطّر أو تعذر بأن كان لها واختلفا فإن اتفقا على شيء وإلا تعيّن المصير إلى نصف مهر المثل أخذاً من تعليل الإسني المتقدّم انتهى شرح م ر. فؤد: (كما اعتبروا نية المدين الدافع) أقول لعلّ هذا القياس ممّا يتعجب منه لأن المدين في المقيس عليه أخضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه ممّا اتفقا على أنه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما في ذلك وإنما النزاع في أخذه عن أي الديتين أو الديون وكانت الخيرة للمدين بخلاف ما نحن فيه فإن الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتمّ. فؤد: (فوجب نصف مهر المثل) كذا م ر. فؤد: (وقد علمت ردّه) في كون ما ذكره فيما تقدّم ردّاً لما قاله الإسني نظراً لجواز التعليل في مسألة التشطير بكلّ ممّا ذكره الإسني وما ذكره هو فليتمّ. فؤد: (وإنما يلزم) أي التحكّم. فؤد: (وقد علمت مرجح الزوج) كأنه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت ممّا مرّ من الفرق وفساد قياسه من أضله ما فيه.

ما ذكرته أوجه في المعنى (ويجب) فيما إذا تعذر تعليم ما أصدقته (مهر مثل) إن فارق (بعد وطء ونصفه) إن فارق لا بسببها (قبله) جزئاً على القاعدة في تلف الصداق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد وطء فلا شيء له والأرجح عليها بأجرة مثل الكل إن لم يجب شطر ولا فياًجرة مثل نصفه أما لو أصدقها تعليمًا لها في ذمته فلا يتعذر بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يعلمها ما وجب لها. (ولو طلق) مثلاً قبل الدخول وبعد قبضها للصداق (وقد زال ملكها عنه) ولو بهية مقبوضة أو تعلق به حق لازم.

قوله: (أوجه في المعنى) قد علمت مما بيّناه ما يسقط بل يمنع وجاهته رأساً اهـ سم. قوله: (فيما إذا تعذر) إلى التنبية في النهاية إلا قوله أو قبله وصححناه وقوله وأن المعتد الثاني وكذا في المغني إلا قوله ولو قبل الطلاق إلى المتن وقوله لا بد لينصفه كما مرّ وقوله فهو كالأهبة إلى المتن وقوله وكأنه أشار إلى المتن. قوله: (فيما إذا تعذر إلخ) أي في صورة المتن وأشار به إلى أن قوله ويجب إلخ مترتب على قوله فالأصح تعذر تعليمه خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اهـ رشدي. قوله: (ولاً) أي بأن فارقها قبل الوطء. قوله: (إن لم يجب شطر) أي بأن كان الفراق منها أو بسببها. قوله: (ولاً) أي إن وجب الشطر بأن فارقها بسببها. قوله: (أما لو أصدقها إلخ) مختارز قوله السابق وكان التعليم بنفسه اهـ ع ش. قوله: (بل يستأجر إلخ).

(تنبيه): لو أصدقها تعليم سورة من القرآن أو جزء منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشروط تعليمه فإن لم يعلمها أو أحدهما وكلاً أو أحدهما من يعلمها ولا يكفي التفسير بالإشارة إلى المكتوب في أوراق المصحف ولا يشترط تعيين الحرف أي الوجه الذي يعلمها لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الإجارة ونقل عن البصريين أنه يعلمها ما غلب على قراءة أهل البلد وهو كما قال الأذرعى حسن فإن لم يكن فيها أغلب علمها ما شاء فإن عين الزوج والولي حرقاً تعين فإن خالف وعلمها حرقاً غيره فمطوّع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عملاً بالشرط ولو أصدقها تعليم قرآن أو غيره شهراً صح لا تعليم سورة في شهر كما في الإجارة فيهما مغني ونهاية قال ع ش قوله وهو كما قال الأذرعى إلخ معتد وقوله فيلزمه تعليم الحرف إلخ أي من الكلمة التي لم يشملها ما تعلمته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلاً فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالف فيها نافعاً وقوله شهراً إلخ ويعلمها من الشهر في الأوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها كالتهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الإجابة وإن تراصيا بشيء عمل به اهـ. قوله: (أو تعلق إلخ) كقوله الآتي أو علق عطف على زال إلخ. قوله: (حق لازم) أما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهايةً ومغني وروض.

قوله: (ما ذكرته أوجه في المعنى) قد علمت مما بيّناه ما يسقط بل يمنع وجاهته رأساً فأعجب بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه.

كَرِهْنِ مَقْبُوضٍ وَإِجَارَةٍ وَتَرْوِيجٍ وَلَمْ يَضْبِرْ لِرُزَائِلِ ذَلِكَ الْحَقِّ وَلَا رَضِيَ بِالرُّجُوعِ مَعَ تَعْلُيقِهِ بِهِ أَوْ عَاقَلَتْ عَقْلَهُ أَوْ دَبَّرَتْهُ مُوسِرَةً تَنْزِيلًا لِهَذَا مَنْزِلَةِ الْإِلَازِمِ لِعُدُولِ رُجُوعِهَا فِيهِ بِالْقَوْلِ وَلَا أَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا عَلَى الْوِفَاقِ حَقُّ الْحُرِّيَّةِ وَالرُّجُوعُ يُقَوِّتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَعَدَمُهُ لَا يُقَوِّتُ حَقَّ الزَّوْجِ فَوَجِبَ إِبْقَاءُ حَقِّ الْحُرِّيَّةِ لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ وَبِهَذَا فَارَقَ نَظَائِرُهُ (فَنَصَفُ بَدَلَهُ) أَيِ قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلِ الْمِثْلِيِّ كَمَا لَوْ تَلَفَ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضٌ تَصَرُّفُهَا بِخِلَافِ الشَّفِيعِ لَوْجُودُ حَقِّهِ عِنْدَ تَصَرُّفِ الْمَشْتَرِي وَحَقُّ الزَّوْجِ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ وَلَوْ صَبَرَ.....

□ قَوْلُهُ: (كَرِهْنِ الْإِنِّ) وَالْبَيْعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ رَجَعَ الزَّوْجُ إِلَى نِصْفِ الْبَدَلِ لَانْتِقَالِ الْمِلْكِ بِذَلِكَ وَلَا فَالَهُ نِصْفُ الْمُعَيَّنِ رَوْضٌ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا رَضِيَ بِالرُّجُوعِ الْإِنِّ) أَفْهَمَ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ مَعَ التَّعْلُيقِ لَكِنْ لَا بُدَّ فِي الرُّجُوعِ فِي صُورَةِ الرَّهْنِ مِنْ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي النِّصْفِ كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (مُوسِرَةً) رَاجِعٌ لِعَاقَلَتْ وَدَبَّرَتْ اهـ سَم عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ دَبَّرَتْهُ أَوْ عَاقَلَتْ عَقْلَهُ بِصِفَةِ رَجَعِ إِنْ كَانَتْ مُعْسِرَةً وَيَبْقَى النِّصْفُ الْآخَرُ مُدَبَّرًا أَوْ مُعْلَقًا عِنْدَهُ لَا إِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ مَعَ قُدْرَتِهَا الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْلِيلِ وَالتَّذْيِيرِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَعَدَمِهِ) أَيِ عَدَمِ الرُّجُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا فَارَقَ نَظَائِرُهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَإِنَّمَا لَمْ يَمْنَعِ التَّذْيِيرُ فَسَخَّ الْبَائِعِ وَلَا رُجُوعَ الْأَصْلِ فِي هَبِّهِ لِفَرْعِهِ وَمَنْعَ هُنَا لِأَنَّ الثَّمَنَ عَوَضٌ مَحْضٌ وَمَنْعُ الرُّجُوعِ فِي الْوَاهِبِ يُقَوِّتُ الْحَقَّ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ الصَّدَاقِ فِيهِمَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْجُودُ حَقِّهِ الْإِنِّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَصَرُّفُهَا بَعْدَ الْفَسْخِ لَا يَنْفُذُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا تَقَارَنَ الْفَسْخُ وَالتَّصَرُّفُ هَلْ يَنْفُذُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِلْكَهَا بَاقٍ إِلَى تَمَامِ الْفَسْخِ فَوَقَعَتْ صِبْغَةُ التَّصَرُّفِ وَهُوَ بَاقٍ بِمِلْكِهَا وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ صَبَرَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ صَبَرَ فِي صُورَةِ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالتَّزْوِيجِ بَانَ قَالَ مَعَ اخْتِيَارِهِ رُجُوعَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فِي صُورَتِهِ أَنَا أَضْبِرُ إِلَى انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْإِجَارَةِ وَأَنْفِكَائِ الرَّهْنِ وَزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِمَا عَلَيْهَا مِنْ خَطَرِ الضَّمَانِ حَتَّى يَقْبِضَ هُوَ الْمُسْتَأْجَرُ وَالْمَرْهُونُ وَالْمُزَوَّجُ وَيُسَلِّمَ الْعَيْنَ الْمُصَدَّقَةَ لِلْمُسْتَحَقِّ لَهَا لِتَبَرُّأِ الزَّوْجَةِ مِنَ الضَّمَانِ فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ

□ قَوْلُهُ: (وَلَا رَضِيَ بِالرُّجُوعِ مَعَ تَعْلُيقِهِ بِهِ) أَفْهَمَ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ مَعَ التَّعْلُيقِ لَكِنْ لَا بُدَّ فِي الرُّجُوعِ فِي صُورَةِ الرَّهْنِ مِنْ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ وَحَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي النِّصْفِ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ صَبَرَ فِي صُورَةِ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالتَّزْوِيجِ بَانَ قَالَ مَعَ اخْتِيَارِهِ رُجُوعَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فِي صُورَتِهِ إِنَّمَا أَضْبِرُ إِلَى انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْإِجَارَةِ وَأَنْفِكَائِ الرَّهْنِ وَزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِمَا عَلَيْهَا مِنْ فَضْلِ الضَّمَانِ حَتَّى يَقْبِضَ هُوَ الْمُسْتَأْجَرُ وَالْمَرْهُونُ وَالزَّوْجُ وَيُسَلِّمَهَا أَيِ الْعَيْنَ الْمُصَدَّقَةَ لِلْمُسْتَحَقِّ لَهَا لِتَبَرُّؤِ أَيِ الزَّوْجَةِ مِنَ الضَّمَانِ فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ حَيْثُ يَبْقَى الرَّهْنُ فِي صُورَتِهِ فِي نِصْفِهَا وَمَا فَسَّرْتُ بِهِ ضَمِيرُ يُسَلِّمُهَا هُوَ مَا فِي الْأَصْلِ وَيَجُوزُ عَوْدُهُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَيِ وَيُسَلِّمُهَا الصَّدَاقَ أَوْ تُعْطِيهِ مَعْطُوفٌ عَلَى تَقْبِضِ أَيِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِقَبْضِ الزَّوْجِ مَا ذَكَرَ الْإِنِّ أَوْ لِعُطْيَةِ نِصْفِ الْقِيَمَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مُوسِرَةً) رَاجِعٌ لِعَاقَلَتْ وَدَبَّرَتْ.

لِزَوَالِهِ وَاَمْتَنَعَ مِنْ تَسْلَمِهِ فَبَادَرَتْ بِدَفْعِ الْبَدَلِ إِلَيْهِ لَزَمَهُ الْقَبُولُ لِدَفْعِ خَطَرِ ضَمَائِهَا لَهُ (فَإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ) أَوْ زَالَ الْحَقُّ اللَّازِمُ وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ أَخِذِ الْبَدَلِ (تَعْلُقُ) الزَّوْجَ (بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَدَلٍ فَعَيْنُ مَالِهِ أَوْلَى وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ كَمَا مَرَّ فِي الْفَلَسِ.

(وَلَوْ وَهَبَتْهُ) وَأَقْبَضَتْهُ (لَهُ) بَعْدَ أَنْ قَبِضَتْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَصَحَّحْنَاهُ (ثُمَّ طَلَّقَ) مَثَلًا قَبْلَ وَطْءٍ (فَالْأَطْهَرُ أَنَّ لَهُ نَصْفَ بَدَلِهِ) مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ لَا بَدَلَ نَصْفِهِ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ لِعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِمِلْكٍ جَدِيدٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ بَائِعِهِ ثُمَّ أَفْلَسَ بِالثَّمَنِ فَإِنَّ الْبَائِعَ يُضَارِبُ بِهِ وَكُونُ الْمَوْهُوبِ ثُمَّ غَيْرِ الثَّمَنِ الْمُسْتَحَقُّ وَهَذَا غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ لَا أَثَرُ لَهُ لِأَنَّ عِلَّةَ الْمُقَابِلِ وَهِيَ كَوْنُهَا عَجَلَتْ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ تَتَأْتِي فِيمَا سَلَّمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُفْلِسِ فَكَانَتْ حُجَّةً عَلَيْهِ (وَعَلَى هَذَا) الْأَطْهَرُ (لَوْ وَهَبَتْهُ التَّصَفُّ) ثُمَّ أَقْبَضَتْهُ لَهُ (فَلَهُ نَصْفُ الْبَاقِي) وَهُوَ الرُّبْعُ (وَرُبُّعٌ بَدَلُهُ كُلُّهُ) لِأَنَّ الْهَبَةَ وَرَدَتْ عَلَى مُطْلَقِ التَّصَفِّ فَتَشْيِيعٌ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ (وَفِي قَوْلِ التَّصَفِّ الْبَاقِي) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ التَّصَفُّ بِالطَّلَاقِ وَقَدْ وَجَدَهُ فَانْحَصَرَ حَقُّهُ فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ هَذَا قَوْلَ الْحَصْرِ (وَفِي قَوْلِي بِتَخْيِيرِ بَيْنِ بَدَلٍ نَصْفٍ كُلُّهُ) أَيِ نَصْفِ بَدَلٍ كُلُّهُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَانَتْهُ أَشَارَ.....

حَيْثُ لَا يُتَيَقَّنُ الْعِلَّةُ أَهْ زَادَ الرُّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَبْقَى الرَّهْنُ فِي صَوْرَتِهِ فِي نِصْفِهَا أَوْ تُعْطِيهِ مَغْطُوفٌ عَلَى يَقْبِضُ أَيِ فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ لِيَقْبِضَ الزَّوْجُ مَا ذُكِرَ الْإِنْخِ أَوْ لِيُعْطِيَهُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (لِزَوَالِهِ) أَيِ الْحَقِّ أَوْ تَعْلُقِهِ. قَوْلُهُ: (وَأَمْتَنَعَ مِنْ تَسْلَمِهِ) أَيِ الْآنَ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ زَالَ الْحَقُّ الْإِنْخِ) عَطَفْتُ عَلَى كَانَ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ) غَايَةُ أَيِ وَلَوْ كَانَ الْعَوْدُ أَوْ الزَّوَالُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ قَبْلَ أَخِذِ الْبَدَلِ مُتَعْلَقٌ بِقَوْلِهِ عَادَ أَوْ زَالَ الْإِنْخِ. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ نَظَائِرَهُ الْإِنْخِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالنَّظَائِرِ هُنَا مَا فِي الْفَلَسِ وَالْهَبَةُ لِلزَّوْجِ فَإِنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكَيْهِمَا وَعَادَ لَا يَتَعْلَقُ بِهِ حَقُّ الْوَاهِبِ وَالْبَائِعِ عَلَى الرَّاجِعِ فِيهِمَا اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَقْبَضَتْهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِلَفْظِ الْهَبَةِ بَعْدَ قَبْضِهَا لَهُ وَالْمَهْرُ عَيْنٌ وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ بَلْ بَاعَتْهُ لَهُ مُحَابَاةً فَإِنَّهُ يَزْجَعُ بِنِصْفِهِ قَطْعًا وَإِنْ كَانَتْ مُحَابَاةً فِي مَعْنَى الْهَبَةِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنَّ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يُوْهِمُ خِلَافَهُ وَسَيَأْتِي هَبَةُ الَّذِينَ اهـ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَلْ بَاعَتْهُ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ وَهَبَتْهُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَا لَوْ لَمْ تَهَبْهُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ أَيِ كَأَنَّ قَالَتْ لَهُ أَعْمَرْتُكَ أَوْ أَرْقَبْتُكَ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَبَةٌ بِغَيْرِ لَفْظِ الْهَبَةِ اهـ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ عَيْنًا اشْتَرِطَ فِي التَّبَرُّعِ بِهِ التَّمْلِكِ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْإِقْبَاضِ وَيُجْزِئُ لَفْظُ الْعَفْوِ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ كَمَا يَكْفِي لَفْظُ الْهَبَةِ وَالتَّمْلِكِ لَا لَفْظُ الْإِبْرَاءِ وَنَحْوَهُ كَالِإِسْقَاطِ اهـ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَلَا فَرِصَتُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا. قَوْلُهُ: (لِعَوْدِهِ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّهُ مَلَكَ الْمَهْرَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الطَّلَاقِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ هَبَةُ الزَّوْجَةِ الصَّدَاقِ لِلزَّوْجِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا سَلَّمَهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ هُنَا وَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي حُجَّةٌ عَلَيْهِ لِلْمُقَابِلِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الرُّبْعُ) أَيِ رُبْعُ الصَّدَاقِ. قَوْلُهُ: (فَتَشْيِيعُ الْإِنْخِ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الثَّانِي فَيَشْيِيعُ الرَّاجِعُ فِيمَا أَخْرَجَتْهُ وَمَا أَبْقَتْهُ وَهَذَا يُسَمَّى

لِما مرَّ أَنَّهُ يُمكنُ رَدُّ كُلِّ مِنَ العِبارَتَيْنِ إلى الأُخرى وَأَنَّ المَعتمِدَ الثَّاني (أو) بِمعنى الواو إِذْ هِي لَا يُعْطَفُ بِهَا فِي مَدْخُولٍ بَيْنَ (نَصْفِ الباقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ) لِئَلَّا يَلْحَقَهُ ضَرَرُ التَّشْطِيرِ إِذْ هُوَ عَيْبٌ.

(تنبية) ما صَحَّحُوهُ هُنَا مِنَ الإِشَاعَةِ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ قَاعِدَةِ الحَضَرِ والإِشَاعَةِ وَهِيَ قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ تَحْتَاجُ لِمَزِيدٍ تَأْمُلُ لِدَقَّةِ مَدَارِكِهِمُ الَّتِي حَمَلَتْهُمْ عَلَى تَرْجِيحِ الحَضَرِ تَارَةً وَالِإِشَاعَةِ أُخْرَى وَلَمْ أَرْ مَنْ وَجَّهَ ذَلِكَ مَعَ مَنْسِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَتَضَيَّحُ بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا مَعَ تَوْجِيهِهِ بِمَا يَتَضَيَّحُ بِهِ نَظَائِرُهُ فَأَقُولُ هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الإِشَاعَةِ قَطْعًا كَأَن يَكُونُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ عَشْرَةٌ وَزَنًا فَيُعْطِيهَا لَهُ عَدًّا فَتَزِيدُ وَاحِدًا فَيَشْبِغُ فِي الكُلِّ وَيُضْمَنُهُ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ طَلَبَ اقْتِرَاضَ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ فَوَزَنَ لَهُ أَلْفًا وَثَمَانِمِائَةً غَلَطًا ثُمَّ ادَّعَى المَقْتَرِضُ تَلَفَ الثَّلَاثِمِائَةِ بَلَا تَقْصِيرٍ لِيَكُونَ يَدُهُ أَمَانَةً لِرِمَّةِ مِنْهَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ لِأَنَّ جُمْلَةَ الزَّائِدِ أُشْبِغَ فِي الباقِي فَصَارَ المَضْمُونُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ خَمْسَةُ أَسْدَاسِهَا وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ فَالْأَمَانَةُ مِنَ الزَّائِدِ خَمْسُونَ لَا غَيْرُ وَيُوجَّهُ القَطْعُ بِالِإِشَاعَةِ هُنَا بِأَنَّ لِيَدِ المَسْئُولِيَّةِ عَلَى الزَّائِدِ المُتَنَبِّهِمْ لَا يُمكنُ.....

قَوْلَ الإِشَاعَةِ وَكَانَ الأوَّلَى أَنَّ يَقُولَ بَدَلِ رُبْعِ كُلِّهِ اهـ. فَوُدَّ: (لِما مرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَإِلَّا فَيَنْصَفُ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا. فَوُدَّ: (وَأَنَّ المَعْتَمِدَ) أَي يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ رَدِّ الأوَّلَى إِلَى الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَي يَنْصَفُ بَدَلِ كُلِّهِ. فَوُدَّ: (فِي مَدْخُولٍ بَيْنَ) أَي لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَعَدِّدٍ. فَوُدَّ: (قَاعِدَةُ الحَضَرِ وَالِإِشَاعَةِ) يَعْنِي حَضَرَ الحُكْمِ فِي بَعْضِ الكُلِّ تَارَةً وَإِشَاعَتِهِ فِي الكُلِّ أُخْرَى وَقَوْلُهُ مِنْ وَجْهِ ذَلِكَ أَي أَقَامَ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ التَّرْجِيحِ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (وَلَمْ أَرِ إلخ) المَسْأَلَةُ مُبْسُوطَةٌ فِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ فَرَاغَها اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

فَوُدَّ: (وَيَتَضَيَّحُ) أَي وَجْهَ ذَلِكَ التَّرْجِيحِ. فَوُدَّ: (بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهَا إلخ) أَي بِذِكْرِ مِثَالٍ لِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهَا الأَرْبَعَةِ الآتِيَةِ مَعَ دَلِيلِهِ لِيَتَضَيَّحَ بِهِ نَظَائِرُهُ مِنْ ذَلِكَ القِسْمِ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ إلخ) أَي القَاعِدَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ الأوَّلُ مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الإِشَاعَةِ قَطْعًا اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (لَهُ) أَي لِمَزِيدٍ وَقَوْلُهُ فِي ذِمَّتِهِ أَي عَمَرَ وَعَشْرَةٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ. فَوُدَّ: (فَيُعْطِيهَا) أَي العَشْرَةُ الَّتِي فِي ذِمَّتِهِ وَقَوْلُهُ عَدًّا أَي مَعَ المَوَافَقَةِ وَزَنًا. فَوُدَّ: (فَتَزِيدُ) كَذَا فِيمَا بَأْيَدِنَا مِنَ التَّسْبِيحِ بِالمُتَنَاءَةِ الفَوْقِيَّةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ النَّاسِخِ وَأَنَّهُ فِي الأَصْلِ بِالمُتَنَاءَةِ التَّحْتِيَّةِ وَعَلَى كُلِّ فَالزِّيَادَةِ عَلَى سَبِيلِ الغَلَطِ. فَوُدَّ: (فَيَشْبِغُ) أَي الواحِدُ الزَّائِدُ وَقَوْلُهُ فِي الكُلِّ أَي فِي كُلِّ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ. فَوُدَّ: (وَيُضْمَنُهُ) أَي الواحِدُ الشَّائِعُ فِي الكُلِّ فَيَصِيرُ المَضْمُونُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ العَشْرَةِ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ أَجْزَائِهِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُضْمَنُهُ وَالمَضْمِينُ لِلوَاحِدِ الشَّائِعِ. فَوُدَّ: (وَأَخَذَ) بِنِزَاعِ المَفْعُولِ. فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَي المِثَالِ المَذْكُورِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ.

فَوُدَّ: (لِيَكُونَ يَدُهُ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلتَّقْيِيدِ بَعْدَ التَّقْصِيرِ. فَوُدَّ: (لِرِمَّةِ إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. فَوُدَّ: (فِي الباقِي) لَعَلَّ الأوَّلَى المُنَاسِبَ لِسَابِقِهِ المَأْخُوذِ مِنْهُ أَنَّ يَقُولَ فِي الكُلِّ. فَوُدَّ: (وَسُدُسُهَا أَمَانَةٌ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ صَارَ وَخَبَرَهُ. فَوُدَّ: (مِنْ الزَّائِدِ) أَي الثَّلَاثِمِائَةِ. فَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ.

تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الأمر عليه أو على الأصح كما هنا ويوجه بأن التشطير وقع بعد الهبة فرفع بعضها فلزمت الإشاعة لعدم المرجح وكبيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها فينزل على الإشاعة كما مر لأن البعضية المثبتة في الصبرة التي أفادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحضر حتى لو صببت عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل إلا صاعاً تعين . وكما إذا أقر بعض الورثة بدّين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الإقرار إخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر إرضه وما نزلوه على الحضر قطعاً كأعطوه عبداً من رقيقي فمات وماتوا كلهم إلا واحداً تعينت الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصي من بقاء وصيته بحالها حيث لم يعارضها شيء كما راعوه في تعين ما عيّنه لقضاء دينه منه وفي صحتها إذا ترددت بين مفيد ومصحح كالطبل يحمل على المباح وعلى الأصح كما لو وكل شريكه في قرن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لأنه الأقوى فاحتاج لإصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً وقال بعتك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبداً مشتركاً ينحصر في حصته كما مر قبيل فصل النسب . (ولو كان ديناً فأبرأته) ولو بهية .....

☐ قوله: (تخصيصها) أي اليد . ☐ قوله: (بعضه) أي بعض ما قبضه الدائن أو المقرض . ☐ قوله: (إذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول أو الأمانة أي في المثال الثاني . ☐ قوله: (قبلها) أي اليد . ☐ قوله: (أو على الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلوه على الإشاعة . ☐ قوله: (كما هنا) أي في مسألة المتن . ☐ قوله: (ويوجه) أي تصحيح الإشاعة في مسألة المتن . ☐ قوله: (وكبيع صاع إلخ) كقوله الآتي وكما إذا أقر إلخ عطف على قوله كما هنا . ☐ قوله: (كما مر) أي في البيع . ☐ قوله: (التي إلخ) صفة البعضية وقوله من فاعل أفادتها وقوله ظاهرة خير أن وقوله في ذلك أي الإشاعة . ☐ قوله: (وقيل على الحضر) أي ينزل الصاع على الحضر . ☐ قوله: (فيشيع) أي الدّين في جميع التركة . ☐ قوله: (منه) أي الدّين المقر به . ☐ قوله: (إلا بقدر إرضه) أي ينسب إرضه إلى مجموع التركة . ☐ قوله: (وما نزلوه إلخ) عطف على قوله ما نزلوه على الإشاعة . ☐ قوله: (فمات) أي الموصي وقوله وماتوا أي العبد . ☐ قوله: (كما راعوه) أي غرض الموصي . ☐ قوله: (منه) أي مما عيّنه . ☐ قوله: (وفي صحتها) عطف على في تعين إلخ . ☐ قوله: (وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على الحضر قطعاً ولو عبّر بأو بدل الواو لكان أولى وأوفق لسابقه . ☐ قوله: (فقال) أي شريكه له أي للقرن . ☐ قوله: (وأطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه . ☐ قوله: (على ملكه) أي الوكيل .

☐ قوله: (لن) (ولو كان) أي المهز ديناً أي لها على زوجها نهاية ومغني . ☐ قوله: (ولو بهية) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله كما لو شهدا إلى المتن وقوله أن تغفوا إلى يغفوا وفيهما ما نصّه ولو

☐ قوله: (فقال) أي القرن .



منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لأنه لم يغرم شيئاً كما لو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأ منه المحكوم له ثم رجعا لم يغرم للمحكوم عليه شيئاً.  
(وليس لولي عفو عن صداق على الجديد) كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة التكااح في الآية الزوج لأنه الذي يتمكن من رفعها بالفرقة أي إلا أن تعفو هي فيسلم الكل له أو يعفو هو فيسلم الكل لها لا الولي إذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة.

### فصل في المتعة

وهي بضم الميم وكسر هاء لغة اسم للتمتع كالمتاع وهو ما يتمتع به من الحوائج وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمناً ثم ينكحها وأن يضم لحججه غمرة.....

خالعها قبل الدخول على غير الصداق استحقه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض المخالع عليه وإن خالعها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد إليه والإجارة إن جهل التشطير فإذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي وبقي المهر مشتركا بينهما وإلا فنصف الصداق وإن خالعها على النصف الباقي لها بعد الفرقة صار كل الصداق له بنصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وإن أطلق النصف بأن لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فلها عليه ربح المسمى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وإن خالعها على أن لا تبعه لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبقى لها منه وهو النصف اه بزيادة التفسير من ع ش. قوله: (منه) أي الدين والجار متعلق بأبرأته. قوله: (لزوج) خبر والذي إلخ. قوله: (أو يغفو إلخ) عبارة المغي أو يغفو عن حقه يسلم لها كل المهر.

### فضل في المتعة

قوله: (في المتعة) إلى قول وانقضت عدتها في النهاية. قوله: (وكسرها) عبارة المغي وحكي كسرها اه. قوله: (اسم للتمتع إلخ) عبارة المغي مشتقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها هنا مال إلخ. قوله: (للمتع) في أصله بخطه للتمتع بالياء اه سيد عمر. قوله: (وهو إلخ) أي ويطلق أيضاً المتاع على ما يتمتع به إلخ اه ع ش. قوله: (وأن يتزوج إلخ) يقتضي أن هذا المعنى لغوي فحسب وقد يتوقف فيه فإنها مستعملة شرعاً في المعنى المذكور ولا ينافي ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر. قوله: (وأن يضم إلخ) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظراً إلا أن يقال

### فضل في المتعة

قوله: (وهو ما يتمتع به إلخ) يتأمل. قوله: (وأن يضم لحججه غمرة) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظراً إلا أن يقال التمسك كان معلوماً لأهل اللغة فلا مانع أن يصعوا له ولما يتعلق به قليلاً فإن فيه ما فيه.

وشرعاً ما لا يدفعه أي يجب دفعه لمن فازقها أو سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحُرٍّ وضدِّهما (لمطلقة) ولو ذميمة أو أمة (قبل وطء مُتعة إن لم يجب) لها (شَطْر مهر) بأن فَوْضَتْ ولم يُفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦] ولا يُنافيه ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] لأنَّ فاعِلَ الواجب مُحْسِنٌ أيضاً وخرج بمُطلقة المُتوفى عنها زوجها لأنَّ سبب وجوبها إباحة الزوج لها وهو مُنتفٍ هنا وكذا لو ماتت هي أو ماتا إذ لا إباحة ويلزم إلخ مَنْ وجب لها شَطْر بتسميته أو بفرض في التفويض لأنه يُعجز الإباحة نعم، لو زَوَّج أُمَّته بعده لم يجب شَطْر ولا مُتعة . (وكذا) تجب (لموطوءة) طَلقت طلاقاً بائناً مُطلقاً أو رجعيّاً وانقضت عدتها على الأوجه لأنَّ الرجعية زوجة في أكثر الأحكام والمُتعة للإباحة ولا

الشك كان معلوماً لأهل اللغة فلا مانع أن يَصْعَوا له ولما يتعلَّق به فليُتأمل فإن فيه ما فيه سم على حَجِّه ع ش . فَوَدَّ: (وَشَرَحَا) إلى قول المثنى وكذا في المُغني . فَوَدَّ: (شَرَحَا) عَطَفَ على لغة . فَوَدَّ: (أو سيدها) عَطَفَ على مَنْ . فَوَدَّ: (بشروط) مُتعلَّق بقوله يجب دفعه إلخ . فَوَدَّ: (كما قال) عبارة المُغني تأتي اه . فَوَدَّ: (يجب على إلخ) مقول قال ومُتعلَّق لمُطلقة .

فَوَدَّ (الس): (لمُطلقة) كان الأولى أن يزيد ونحوها ليشمَل المِلَاعنة اه مُغني . فَوَدَّ: (ولا يُنافيه) أي الوجوب حَقًّا إلخ أي قوله تعالى حَقًّا فاعِلٌ يُنافي . فَوَدَّ: (أي كفَاعِلِ المُستحب . فَوَدَّ: (أو ماتا) لَعَلَّ المراد معاً إذ لو كان مُرتباً دَخَلَ في قوله المُتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي سم وسيدٌ عَمَر . فَوَدَّ: (بتسمية أو بفرض) قد يقال وجوب الشَطْر لا يتحصَرُ فيهما فإن تزَوَّج غير المُفَوَّضة تفويضاً صحيحاً مع الشكوت عن ذِكْرِ المهر يتعقَّد بمهر المثل وقضية ذلك تَشَطَّر بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم .

فَوَدَّ (الس): (وكذا الموطوءة) سواء أقرضَ طلاقها إليها فطلَّقت أم علقه بفعلها ففعلت . (فائدة): في فتاوى المصنِّف أنَّ وجوب المُتعة مما يفعل النَّاسُ عَنِ العِلْمِ بها فينبغي تغريفهن وإشاعة حُكْمها ليُعرفن ذلك اه مُغني . فَوَدَّ: (مطلقاً) أي انقضت عدتها أو لا . فَوَدَّ: (وانقضت عدتها إلخ) خلافاً لِلنَّهاية عبارته وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرَّر بتكرُّره كما أفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى اه قال ع ش وقوله وتكرَّر بتكرُّره أي وإن لم تُقبض مُتعة الطلاق الأول اه . فَوَدَّ: (على الأوجه) مُقابله

فَوَدَّ: (أو سيدها) عَطَفَ على مَنْ . فَوَدَّ: (أو ماتا) لَعَلَّ المراد معاً إذ لو كان مُرتباً دَخَلَ في قوله المُتوفى عنها زوجها أو في قوله وكذا لو ماتت هي . فَوَدَّ: (بتسمية أو بفرض) قد يقال وجوب الشَطْر لا يتحصَرُ فيهما فإن تزَوَّج غير المُفَوَّضة تفويضاً صحيحاً مع الشكوت عن ذِكْرِ المهر يتعقَّد بمهر المثل وقضية ذلك تَشَطَّر بالفراق قبل الدخول بشرطه . فَوَدَّ: (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرَّمْلِيُّ بوجوب المُتعة لِلْمُطلقة رجعيّاً وإن راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرَّرها يتكرَّر الطلاق انتهى .

فَوَدَّ: (على الأوجه) مُقابله الوجوب وإن لم تنقُض بأن راجع فلو مات فيها بلا مُراجعة فينبغي أخذاً

يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِ رَجْعَةٍ أَيْ وَهُوَ حَيٌّ فَلَوْ مَاتَ فِيهَا فَلَا لِمَا تُقِيلُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتْعَةِ وَالْإِرْثِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا أَنَّ الْمُتْعَةَ لَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْإِيحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ (فِي الْأَظْهَرِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] وَخُصُوصِ ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨] وَهُنَّ مَدْخُولٌ بِهِنَّ وَلَا نَظَرٌ لِلْمَهْرِ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ اسْتِيفَاءِ بَعْضِهَا فَلَمْ يَصْلُحْ لِلجَبْرِ بِخِلَافِ الشَّطْرِ (وَفَرْقَةُ) قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ (لَا بِسَبَبِهَا كِطْلَاقٍ) فِي إِيحَابِ الْمُتْعَةِ سِوَاءِ أَكَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ كِإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَلِعَانِهِ أَمْ مِنْ أَجَنَبِيٍّ كَوَطْءِ بَعْضِهِ زَوْجَتَهُ بِشَبْهَةِ وَإِرْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا وَصُورَةُ هَذَا مَعَ تَوَقُّفٍ وَجُوبِ الْمُتْعَةِ عَلَى وَطْءٍ أَوْ تَفْوِيزٍ وَكِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ فِي الطُّفْلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّتُهُ الطُّفْلَةَ لِعَبْدٍ تَفْوِيزًا أَوْ كَافِرٍ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ لِكَافِرٍ تَفْوِيزًا وَعِنْدَهُمْ أَنَّ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ ثُمَّ تَرْضَعُهَا نَحْوُ أُمِّهِ فَيَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا فَتَقْضَى بِمُتْعَةٍ أَوْ أَنَّ يَتَزَوَّجَ طِفْلٌ بِكَبِيرَةٍ فَتَرْضَعَهُ أُمُّهَا أَمَا مَا بِسَبَبِهَا كِإِسْلَامِهَا وَلَوْ تَبَعًا وَفَسَخُوهَا

الْوُجُوبُ وَإِنْ لَمْ تَنْقُضْ بَأَنَّ رَاجَعَ فَلَوْ مَاتَ فِيهَا بِلَا مُرَاجَعَةٍ فَيَنْبَغِي اخْتِذَا مِنْ الْإِجْمَاعِ الْآتِي اسْتِزْدَادُ مَا أَخَذْتَهُ هـ سَم. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا إِنْخ) مُقَابِلُهُ التَّكَرُّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمُرَاجَعَةِ هـ سَم أَيِ كَمَا مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْوَالِدِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْإِيحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ) هَذَا مَمْنُوعٌ بِلِ مُكَابَرَةٍ هـ سَم. قَوْلُهُ: (وَخُصُوصُ إِنْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي صِلَاحِيَّةِ هَذَا لِلتَّخْصِصِ فَتَأْمَلْ وَبِفَرْضِهِ قَدْ تَرُكُوا إِفْرَادَ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ هـ سَيِّدُ عُمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَيْسَ مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ الثَّانِيَّ الْمُخَصَّصَ لِلْأَوَّلِ بَلِ أَنَّ الْأَوَّلَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَوْطُوءَةِ وَغَيْرِهَا وَالثَّانِي دَلِيلٌ خَاصٌّ لِلْمَوْطُوءَةِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ وَهْنُ مَدْخُولٌ بِهِنَّ. قَوْلُهُ: (وَهْنُ مَدْخُولٌ إِنْخ) أَزْوَاجُهُ ﷺ الْمُخَاطَبَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ وَطْءٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُسْتَحَبُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا لَا شَطْرَ إِلَى وَلَوْ مَلَكَهَا. قَوْلُهُ: (فِي إِيحَابِ الْمُتْعَةِ) إِلَى قَوْلِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ تَزَوُّجِ الطُّفْلِ وَمَسْأَلَةَ الشُّبْكِيِّ. قَوْلُهُ: (وَكَِلَاهُمَا مُسْتَحِيلٌ إِنْخ) أَمَّا الْوَطْءُ قَوَاضٍ وَأَمَّا التَّفْوِيزُ فَلِإِنِّهَا لَوْ زَوَّجَتْ بِالتَّفْوِيزِ وَجَبَ مَهْرُ الْيَمَلِّ هـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْخ) خَبَرٌ وَصُورَةُ إِنْخ. قَوْلُهُ: (لِعَبْدٍ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يَنْكِحُ أُمَّةً صَغِيرَةً كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَيِ بِهَذَا التَّفْوِيزِ هـ سَم. قَوْلُهُ: (فَيَتَرَفَعُوا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ كَمَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَتَقْضَى بِمُتْعَةٍ) أَيِ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ وَلِزُومِ الْمُتْعَةِ هـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْخ) فِي هَذَا الْعَطْفِ شَيْءٌ هـ سَم عِبَارَةُ سَيِّدِ عُمَرَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى وَطْءٍ بَعْضِهِ وَحَيْثُيذُ فَالْأَنْسَبُ الْوَاوُ أَوْ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّتُهُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنَ الصَّنِيعِ وَحَيْثُيذُ فَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِإِزْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا نَعْمَ لَوْ قَالَ أَوَّلًا وَنَحْوُ إِزْضَاعِ أُمِّهِ لَمْ يَرِدْ شَيْءٌ هـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْخ لَا يَصِحُّ تَصْوِيرًا لِقَوْلِهِ أَوْ إِزْضَاعِ نَحْوِ أُمِّهِ لَهَا فَكَانَ الْأَضْوَبُ أَنْ يَقُولَ

مِنَ الْإِجْمَاعِ الْآتِي اسْتِزْدَادُ مَا أَخَذْتَهُ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوْجَةَ أَيْضًا إِنْخ) يُقَابِلُهُ التَّكَرُّرُ بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمُرَاجَعَةِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْإِيحَاشَ لَمْ يَتَكَرَّرْ) هَذَا مَمْنُوعٌ بِلِ مُكَابَرَةٍ. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا مَهْرَ لِمَفْوضَةٍ) أَيِ بِهَذَا التَّفْوِيزِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يَتَزَوَّجَ) فِي هَذَا الْعَطْفِ شَيْءٌ.

بَعِيْهَا وَعَكْسُهُ أَوْ بِسَبَبِهَا كَأَنْ ارْتَدَّا مَعًا . وَكَذَا لَوْ شِئَا مَعًا وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا لَا شَطْرَ بِالْأُولَى إِذْ وَجُوهُهُ أَكْذُ كَمَا مَرَّ وَأَيْضًا فَالْفِرَاقُ هُنَا بِسَبَبِهَا لِأَنَّهَا يُعْمَلُ كَأَنَّ مَعًا بِالسَّبَبِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ الْعَاقِلِ فَإِنَّهُ بِسَبَبِهَا فَقَطْ لِأَنَّهَا تُمْلِكُ بِالْحَيَازَةِ بِخِلَافِهِ فَيُنْسَبُ الْفِرَاقُ إِلَيْهَا فَقَطْ وَلَوْ مَلَكَهَا فَلَا مُثْعَةَ أَيْضًا مَعَ أَنَّهَا فُرْقَةٌ لَا بِسَبَبِهَا وَفَرَّقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْعَةِ بِأَنْ مُوجِبَ الْمَهْرِ مِنَ الْعَقْدِ جَرَى بِمِلْكِ الْبَائِعِ فَمَلَكَهُ دُونَ الزَّوْجِ الْمُشْتَرِي وَالْمُثْعَةُ إِنَّمَا تَجِبُ بِالْفُرْقَةِ وَهِيَ حَاصِلَةُ بَمِلْكِ الزَّوْجِ فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا مِنْ أَجَنِبِيٍّ فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ وَطْءِهِ كَانَ الْمَهْرُ لِلْبَائِعِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ كَانَتْ مُفَوَّضَةً كَانَتْ الْمُثْعَةُ لِلْمُشْتَرِي . (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) أَوْ مُسَاوِيَهَا.....

بَدَلَهُ وَإِذَا ضَاعَ نَحْوُ أَهْمَا لَهُ لِيَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَصْلِ الْحُكْمِ اهـ . فُؤَدُ : (وَعَكْسُهُ) أَيِ قَسْخَا بَعِيْهَا .  
 فُؤَدُ : (كَأَنَّ ارْتَدَّا مَعًا) لَعَلَّهُ سَقَطَ بَعْدَهُ لَفْظُ وَلَا مُثْعَةَ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكُتُبِ اهـ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ جَوَابٍ آخَرُ . فُؤَدُ : (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ . فُؤَدُ : (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتَيْهَا عَلَى خِلَافٍ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ اهـ سَمِ أَيِ وَعَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . فُؤَدُ : (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقْيِسِ ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوهُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ اهـ سَمِ . فُؤَدُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ فَضْلِ تَشْطِيرِ الْمَهْرِ .  
 فُؤَدُ : (وَأَيْضًا) هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهُ مَا قَبْلَهُ عَنْ الْجَوَابِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَذَا اهـ سَمِ أَقُولُ وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْجَعْلِ رُجُوعُ قَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ .  
 فُؤَدُ : (بَيْنَ الْمَهْرِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ بِمِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ . فُؤَدُ : (مِنَ الْعَقْدِ) بَيَانٌ لِمَوْجِبِ الْمَهْرِ .  
 فُؤَدُ : (فَمَلَكَهُ) أَيِ الْبَائِعِ الْمَهْرُ . فُؤَدُ : (وَالْمُثْعَةُ إِنَّمَا تَجِبُ الْخ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَّرَهَا .  
 فُؤَدُ : (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ الْخ) أَيِ فَإِنَّ الْمُثْعَةَ لَوْ وَجِبَتْ هُنَا كَانَ لِمَالِكِ الزَّوْجَةُ وَهُوَ الزَّوْجُ فَلَوْ وَجِبَتْ لَوَجِبَتْ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ اهـ سَمِ . فُؤَدُ : (وَلِذَا لَوْ بَاعَهَا الْخ) أَيِ لِهَذَا الْفَرْقِ اهـ ع ش . فُؤَدُ : (كَانَ الْمَهْرُ) أَيِ يَنْصَفُهُ . فُؤَدُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ بَابِ الصَّدَاقِ .

فُؤَدُ (سَمِ) : (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِينَ فَلِذَا قَالَ يَغْنِي الْخ اهـ سَمِ . فُؤَدُ : (أَوْ مُسَاوِيَهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا جَمَعُوا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ يَغْنِي أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِينَ . فُؤَدُ : (أَوْ مُسَاوِيَهَا)

فُؤَدُ : (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا م ر . فُؤَدُ : (كَمَا لَا شَطْرَ الْخ) انْتِفَاءُ الشَّطْرِ فِي رَدِّتَيْهَا عَلَى خِلَافٍ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ . فُؤَدُ : (بِالْأُولَى) إِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَقْيِسِ ظَهَرَ قَوْلُهُ إِذْ وَجُوهُهُ الْخ وَلَا أَشْكَلُ . فُؤَدُ : (وَأَيْضًا) هَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ قَوْلِهِ فَلَا مُثْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخ بِمَا بَعْدُ كَذَا وَيَلْزَمُ خُلُوهُ مَا قَبْلَهُ عَنْ الْجَوَابِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ جَوَابًا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا وَيُجْعَلُ أَيْضًا الْخ خَاصًّا بِمَا بَعْدَهَا مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَذَا .  
 فُؤَدُ : (وَفَرَّقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَ الْمَهْرِ وَالْمُثْعَةِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَسْقُطْ الْمَهْرُ عِنْدَ مِلْكِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةُ .  
 فُؤَدُ : (فَكَيْفَ تَجِبُ هِيَ) أَيِ الْمُثْعَةُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . فُؤَدُ (سَمِ) : (أَنْ لَا يَنْقُصَ الْخ) صَادِقٌ بِالزِّيَادَةِ

يعني أن تكون ثلاثين ويُسنُّ أن لا تبلغ نصف مهر المثل . كذا جَمَعُوا بينهما وقد يتعارضان بأن يكون الثلاثون أضعاف المهر فالذي يُتَّبَعُه رِعاية الأقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى المُستَحَبِّ وأعلاه خادِم وأوسطه ثوبٌ وكأنهم أرادوا بالأول أن يساوي نحو ضعيف الثلاثين وبالثاني ما بين الثلاثين ونحو ضعيفها كخمسية وأربعين وقال بعضهم أعلاه خادِم وأقله مُقْتَنَةٌ وأوسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظرٌ بسائر اعتباراته إذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضيان عليه وأقلُّ مُجْزِيٍّ فيه مُتَمَوِّلٌ ثم إن تراضيا على شيء فذاك أي والمُستَحَبُّ حينئذ ما مرَّ في الثلاثين ونصف مهر المثل (فإن تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده وإن زاد على مهر المثل على الأوجه الذي اقتضاه إطلاقهم فإن قلت مهر المثل مناطه اللاتئق بمثلها للوطء وهو أكثر من اللاتئق بها للفرق ومن ثم قال البلقيني وتبعه الزركشي

أي ما قيمته ثلاثون درهماً اهـ معني . قوله: (يعني أن تكون إلخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك اهـ سم . قوله: (ويُسنُّ أن لا تبلغ إلخ) كما قاله ابن المُقْري وإن بلغته أو جاوزته جاز لإطلاق الآية قال البلقيني وغيره ولا تريد أي وجوباً على المهر ولم يذكره اهـ ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم وشهد له من كلام الأصحاب نظائر منها أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدّره ومنها أن لا يبلغ بالتغزير الحدّ وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهرٌ نهايةً ومعني قال ع ش قوله وهو ظاهرٌ وعليه فهل يكفي نقص أقل مُتَمَوِّلٍ أو لا بد من نقص قدر له وقَع عُرْفاً فيه نظرٌ وظاهرٌ إطلاقه الأول اهـ .

قوله: (جَمَعُوا بينهما) أي بين ما في المتن وما في الشارح من سن أن لا تبلغ إلخ وكذلك ضمير يتعارضان . قوله: (فالذي يتَّبَعُه إلخ) اعتمدته ع ش . قوله: (رِعاية الأقل إلخ) أي ندباً . قوله: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد تيقن التقص عنه اهـ سم . قوله: (وهذا) أي الثلاثون . قوله: (بالأول) أي الخادِم وقوله بالثاني أي الثوب . قوله: (وأقلُّ مُجْزِيٍّ) مُبْتَدَأٌ خبره مُتَمَوِّلٌ وضمير فيه لما إلخ . قوله: (حينئذ) أي حين التراضي . قوله: (ما مرَّ في الثلاثين إلخ) أي الأقل منهما . قوله: (وإن زاد على مهر المثل) مرّ آنفاً عن النهاية والمعني خلافه . قوله: (على الأوجه) كذا في شرح الرُّوض اهـ سم . قوله: (مهر المثل) مُبْتَدَأٌ وقوله مناطه مُبْتَدَأٌ ثانٍ وقوله اللاتئق خبر الثاني اهـ سم . قوله: (وهو) أي اللاتئق بمثلها للوطء . قوله: (بها) أي بمثلها .

على الثلاثين فلذا قال يعني إلخ . قوله: (يعني أن تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول الجمع الآتي عدم الاحتياج لذلك . قوله: (من نصف المهر إلخ) لعل المراد مع تيقن التقص عنه . قوله: (وإن زاد على مهر المثل على الأوجه) وقد يتَّبَعُه التَّفْصِيلُ بين تقدير القاضي فَمَتْنُ الزيادة وتراضيهما فتجاوز بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهرٌ شرح م ر . قوله: (على الأوجه) كذا في شرح الرُّوض . قوله: (فإن قلت إلخ) انظر ما حاصله . قوله: (مهر المثل إلخ) مهر مُبْتَدَأٌ ومناطه

إنما لم يذكروا منع زيادتها عليه لِظهوره قُلْتُ ممنوعٌ لآته إن أراد مهر المثل حالة العقد فواضح لأن صفات الكمال فيها يوم الفراق قد تزيد عليها يوم العقد أو حالة الفراق وهو الظاهر فكذاك لأن المعتبر في مهر المثل حالها فقط وفي المثنة حالهما ولا بدع أن يزيد ما اعتبر بحالهما على ما اعتبر بحالها فالوجه ما أطلقوه وأنهم إنما سكنوا عما قيد به لعدم صحته فتأمل به يُعلم الفرق بين جواز بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ الحكومة دية متبوع محلها وهو أنها تابعة محضة يلزم نقصها عن متبوعها بخلاف المثنة والمهر لما تقرر أن موجبها أكد وأن كلاً قد ينفرد عن الآخر ولا كذلك الحكومة فيهما (معتبراً حالهما) أي ما يليق بيساره ونحوه

قوله: (منع زيادتها) أي المثنة عليه أي المهر. قوله: (قُلْتُ ممنوع) حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المثنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها لکن يجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرش عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم .  
قوله: (فالوجه ما أطلقوه) أي ما اقتضاه إطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كُردي .  
قوله: (عما قيد الخ) أي من منع زيادة المثنة على مهر المثل اه كُردي . قوله: (وبه يُعلم الخ) أي بقوله قُلْتُ الخ . قوله: (دية متبوع محلها) أي الحكومة . قوله: (وهو) أي الفرق أنها أي الحكومة .  
قوله: (بخلاف المثنة والمهر الخ) أي فليست تابعة محضة له . قوله: (لما تقرر الخ) أي في شرح لا بسببها كطلاق اه كُردي . قوله: (أن موجب) أي المهر . قوله: (وأن كلاً) أي من المثنة والمهر .  
قوله: (فيهما) أي أكديّة الموجب والافراد .  
قوله: (سني) (معتبراً حالهما) أي وقت الفراق سم وع ش .

مبتدأ ثانٍ واللائي خبر الثاني . قوله: (منع زيادتها عليه) ومحلّه إذا قرضه الحاكم ويشهد له من كلام الأصحاب نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للتقصان أيضاً إلا أن يُراد الاستشهاد لمنع الزيادة مع إبداء فزق يجوز المساواة ثم رأيت قوله بل مقتضى النظائر الخ منها أن الحاكم لا يُلغ بحكومة عضو مقدره ومنها أن لا يُلغ بالتعزير الحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى مهر المثل إذا قرضها القاضي وهو ظاهر شرح م ر . قوله: (قُلْتُ الخ) انظر ما حاصله . قوله: (قُلْتُ ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارة أن حاصل السؤال أنه لا يتصور أن تزيد المثنة على مهر المثل وأن هذا محتمل ما قاله البلقيني وأن حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء أريد به مهر حال العقد أو مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده أنه وإن تصور زيادتها لکن يجب أن لا تزيد كما أن الحكومة إذا بلغت أرش عضو مقدر يجب نقصها عنه .  
قوله: (سني) (معتبراً حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق أو وقت الفرض فيه نظر ويتجه الأول لآته وقت الوجوب .

نَسَبُهَا وَصِفَاتُهَا السَّابِقَةَ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ وَقِيلَ لَا تَجُوزُ زِيَادَتُهَا عَلَى شَطْرِ الْمَهْرِ (وقيل حاله) لظاهر ﴿عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى التَّقْتِيرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وَكَالتَّفَقُّةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١] فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ حَالِهَا أَيْضًا (وقيل حالها) لِأَنَّهَا كَالْبَدَلِ عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِهَا وَحَدَّهَا (وقيل) الْمُعْتَبَرُ (أَقْلُ مَالٍ) قَوْلُ الْمُحَشِّي وَيَشْهَدُ لَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ نِظَائِرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ بَلْ مُقْتَضَى التَّظَايِيرِ الْخُ لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا هـ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَرَدُّ بَأَنِّ الْمَهْرِ بِالتَّرَاضِي.

### فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه

إِذَا (اختلفا) أَي الزَّوْجَانِ (فِي قَدْرِ مَهْرٍ) مُسَمًّى وَكَانَ مَا يَدْعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلُ (أَوْ) فِي (صِفَتِهِ) مِنْ نَحْوِ جَنْسٍ كَدَنَانِيرٍ وَحُلُولٍ وَقَدْرِ أَجَلٍ وَصَحَّةٍ وَضِدَّهَا وَلَا يَبْنُو لِأَحَدِهِمَا أَوْ تَعَارَضَتْ يَبْنُوهُمَا (تَحَالَفًا) كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ فِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ نَعَمْ، يَبْدَأُ هُنَا بِالزَّوْجِ لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِبَقَاءِ الْبُضْعِ لَهُ وَخَرَجَ بِمُسَمًّى مَا لَوْ وَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ لِنَحْوِ فَسَادِ تَسْمِيَةِ وَلَمْ يُعْرَفْ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ فَاخْتَلَفَا فِيهِ

قوله: (فيه إشارة) يُتِمَّلُ هـ سَم.

قوله (سني): (وقيل أقل مال) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ هـ سَم. قوله: (يجوز جعله الخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي كَمَا يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَفَرَّقَ بَأَنِّ الْمَهْرِ بِالتَّرَاضِي هـ وَهِيَ سَالِمَةٌ عَمَّا يَأْتِي عَنْ ع ش. قوله: (ورد بأن المهر الخ) مُجَرَّدُ كَوْنِهِ بِالتَّرَاضِي لَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَقْلُ مَالٍ يَجِبُ فِي الصَّدَاقِ بَلْ قَالَ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَعْلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرَاضِيهِمَا هـ ع ش.

### فصل في الاختلاف في المهر والتحالف

قوله: (في الاختلاف) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ مُقْتَضَى فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَّانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ. قوله: (في الاختلاف في المهر الخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي فِي التَّحَالَفِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي الْمَهْرِ الْمُسَمًّى هـ وَهِيَ أَوْلَى لَفْظًا وَمَعْنَى. قوله: (فيما سمي منه) أَي وَلَوْ حُكْمًا لِيَشْمَلَ مَا لَوْ أَلْكَرَ الزَّوْجُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَصْلِهَا هـ ع ش. قوله: (إذا اختلفا الخ) أَي قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ مَعَ بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ زَوَالِهَا هـ مُعْنِي. قوله: (أقل) أَي أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ فِي الدِّمَةِ وَهِيَ تَدْعِي أَنَّ هَذَا الْمُعْنِي أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي هـ سَيِّدُ عَمَر. قوله: (من نحو جنس كدنانير الخ) كَأَنَّ قَالَتْ بِأَلْفٍ دِينَارٍ فَقَالَ بَلْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ أَوْ قَالَتْ بِأَلْفٍ صَحِيحَةٍ فَقَالَ بَلْ مُكْسَرَةٍ أَوْ بِحَالٍ فَقَالَ بَلْ بِمَوْجَلٍ أَوْ بِمَوْجَلٍ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ بَلْ إِلَى سَتَيْنِ هـ مُعْنِي. قوله: (وحلول الخ) عَطْفٌ عَلَى دَنَانِيرَ. قوله: (وضدّها) قَدْ يُعْنِي عَنْهُ الْإِخْتِلَافُ. قوله: (نعم) يَبْدَأُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَي مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ هـ سَم. قوله: (لقوة جانيه) أَي بَعْدَ التَّحَالَفِ هـ مُعْنِي. قوله: (ولم يعرف لها الخ) هَلْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْقَاضِي فِي اجْتِهَادِهِ فِي قَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ فِيهَا إِذَا تَنَازَعَتْ هِيَ وَالزَّوْجُ فِي نَسَبِهَا فَقَالَتْ هَاشِمِيَّةٌ فَقَالَ بَلْ قُرَشِيَّةٌ أَوْ بِمَاذَا يَتَّبِعِي أَنَّ يُرَاجَعُ هـ سَيِّدُ عَمَر.

قوله: (فيه إشارة) يُتِمَّلُ. قوله: (سني): (وقيل أقل مال) هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ

فَيَصْدُقُ بِبَيِّنَةٍ لَّأَنَّهُ غَارِمٌ وَيَكُونُ مَا يَدَّعِيهِ أَقْلٌ أَمَّا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ فَتَأْخُذُهُ مَا ادَّعَتْهُ وَيَبْقَى الرَّائِدُ فِي يَدِهِ كَمَنْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ فَكَذَّبَهُ (وَيَتَحَالَفُ وَارِثَاهُمَا وَوَارِثُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) (وَالْآخَرُ) إِذَا اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ مُوَرِّثِهِ لَكِنَّ الْوَارِثَ إِنَّمَا يَحْلِفُ فِي التَّقْيِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ كَلَّا أَعْلَمُ أَنَّ مُوَرِّثِي نَكَحَ بِأَلْفٍ إِنَّمَا نَكَحَ بِخَمْسِمِائَةٍ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَطْعِ بِالثَانِي الْقَطْعُ بِالْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ جَرِيَانِ عَقْدَيْنِ عِلْمَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِخِلَافِ الْمُوَرِّثِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ مُطْلَقًا نَعَمْ، مُقْتَضِي كَلَامِ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ أَنَّ نَحْوَ الصَّغِيرَةِ حَالَةَ الْعَقْدِ تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِتَرْوِيجِ وَلِيِّهَا بِالْقَدْرِ الْمُدَّعِي بِهِ الزَّوْجَ وَاسْتَظْهِرَ لِأَنَّهَا تَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهَا وَهُوَ الْوَلِيُّ وَلَمْ تَشْهَدْ الْحَالَ وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ وَأَجْرَاهُ الْأَذْرَعِي فِي مُعْجَبَةٍ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ لَمْ تَحْضُرْ وَكُلُّ ذَلِكَ وَجِيهٌ مَعْنَى لَا نَقْلًا (ثُمَّ) بَعْدَ التَّحَالِفِ (يُنْفَسَخُ الْمَهْرُ) الْمُسَمَّى أَيِ يَنْفَسَخُ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ وَيَنْقُذُ بَاطِلًا أَيْضًا مِنَ الْمُحِقِّ فَقَطْ لِمَصْرِهِ بِالتَّحَالِفِ مَجْهُولًا وَلَا يَنْفَسَخُ بِالتَّحَالِفِ كَالْبَيْعِ (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ لِأَنَّ التَّحَالِفَ يُوجِبُ رَدَّ الْبُضْعِ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ. (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) لِقَدْرِ (فَأَنْكَرَهَا) مِنْ أَصْلِهَا وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا.....

وَقَوْلُهُ أَوْ فِيمَا لَعَلَّ صَوَابَهُ أَوْ بِمَا بِالْبَاءِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ بِمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْخ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَارِمٌ) أَيِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةٌ ذِمَّتُهُ عَمَّا زَادَ اهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى بِمُسَمَّى الْخ. قَوْلُهُ: (كَلَّا أَعْلَمُ الْخ) هَذَا قَوْلُ وَارِثِ الزَّوْجِ وَأَمَّا وَارِثُ الزَّوْجَةِ فَيَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مُوَرِّثِي بِخَمْسِمِائَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ اهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَطْعُ بِالثَانِي) وَهُوَ جَانِبُ الْإِثْبَاتِ الْمُقَابِلُ لِلتَّقْيِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالتَّقْيِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَاسْتَظْهِرَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالِفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ إِلَى وَلَوْ ادَّعَى وَقَوْلُهُ أَوْ مُعَيَّن. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا يَنْقُذُ ظَاهِرًا. قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُحِقِّ فَقَطْ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْكَاذِبِ. قَوْلُهُ: (لِمَصْرِهِ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بِالتَّحَالِفِ) أَيِ بِنَفْسِ التَّحَالِفِ وَقَوْلُهُ فَوَجَبَتْ قِيَمَتُهُ أَيِ وَهِيَ مَهْرُ الْمِثْلِ اهْ ع ش.

قَوْلُ (لَسِي) (وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) أَيِ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الْخِ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مِنْ أَصْلِهَا) بَأَنَّ قَالَ لَمْ تَقَعْ تَسْمِيَةً اهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) وَلَمْ يَكُنْ تَرْكُ التَّسْمِيَةِ يُفْسِدُ النِّكَاحَ وَالْأَمَّا كَمَا فِي الصُّورِ السَّابِقَةِ أَوَّلُ الْبَابِ فَلَا تَخَالَفَ اهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) فَإِنْ ادَّعَاهُ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً الْخِ اهْ سَم.

### فَضْلٌ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَهْرِ وَالتَّحَالِفِ فِيمَا سَمِيَ مِنْهُ

قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْبَدُ هُنَا بِالزَّوْجِ) أَيِ مَعَ أَنَّهُ تَطْبِيرُ الْمُشْتَرِي هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَدَّعِ تَفْوِيضًا) فَإِنْ ادَّعَاهُ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ وَالْآخَرُ تَسْمِيَةً الْخِ.



(تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ حَاصِلَهُ الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ مُدْعَاها أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنًا وَلَوْ أَتَقَصَّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لِتَعْلُقِ الْفَرْضِ بِالْعَيْنِ وَلَوْ ادَّعَى تَسْمِيَةً وَأَنْكَرَتْ وَمُدْعَاهُ دُونَ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ مُعَيَّنٌ تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ أَيْضًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ جَرَيَانِ الْخِلَافِ هُنَا لَا فِي الْإِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الْمُسَمَّى بَأَنَّهُمَا ثُمَّ لَمَّا اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ التَّسْمِيَةِ وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِهَا كَانَ كُلُّ مُدْعِيٍّ وَمُدْعَى عَلَيْهِ حَقِيقَةً فَجَاءَ التَّحَالُفُ وَهُنَا لَمَّا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ الْأَصْلُ عَدَمُهَا فَقَوِيَ جَانِبُ مُنْكَرِهَا فَلْيَصْدُقْ بِيَمِينِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ.

(وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرًا مِثْلًا) لِعَدَمِ جَرَيَانِ تَسْمِيَةٍ صَحِيحَةٍ (فَأَقَرَّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ) بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيَّ أَيَّ لِكُونِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ (أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ بِأَنْ قَالَ نَكَحْتَهَا وَلَمْ يَزِدْ...

■ قَوْلُ (سَمِيَّ): (تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ) أَيَّ فَإِنْ أَصَرَ الزَّوْجُ عَلَى الْإِنْكَارِ لَمْ تُرَدَّ عَلَيْهَا الْيَمِينُ وَلَا يُقْضَى لَهَا بِشَيْءٍ بَلْ يُؤَمَّرُ الزَّوْجُ بِالْحَلْفِ أَوْ الْبَيَانِ اهـ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ) لِأَنَّهُ يَقُولُ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَهِيَ تَدْعِي زِيَادَةً عَلَيْهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الْخ) أَيَّ وَإِلَّا فَلَا إِخْتِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَحَالُفَ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَقَصَّ الْخ) غَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (وَأَنْكَرَتْ) أَيَّ الزَّوْجَةُ التَّسْمِيَةَ مِنْ أَصْلِهَا اهـ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ مُعَيَّنٌ) بِالرَّفْعِ. ■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيَّ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذِكْرِ التَّسْمِيَةِ بِصَوَرَتَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْخ) أَيَّ السَّابِقِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ اخْتِلَافُ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ الْخ) أَيَّ كَمَا قَالَ بِهِ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى يُصَدَّقُ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ) أَيَّ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اهـ س م. ■ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ جَرَيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ ذَكَرَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا إِخْلَاءَ النِّكَاحِ عَنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي النَّهَائَةِ. ■ قَوْلُهُ: (أَيَّ لِكُونِهِ) أَيَّ الْمَهْرِ. ■ قَوْلُهُ: (نَفَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى فِي الْعَقْدِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ فَكَانَ هَذَا بَيَانًا لِمُسْتَنَدِ إِنْكَارِهِ فِي الْوَاقِعِ بِحَسَبِ رُغْمِهِ زَعْمًا فَاسِيدًا اهـ س م.

■ قَوْلُهُ: (لَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْخ) أَيَّ السَّابِقِ أَوَّلُ الْفَضْلِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالُفِ) أَيَّ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

■ قَوْلُهُ فِي (سَمِيَّ): (فَأَقَرَّ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ الْخ) وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا يَعْنِي الْجَلَالَ الْمَحَلِّيَّ بِأَنْ نَفَى فِي الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ صَادِقٌ بِنَفْيِ التَّسْمِيَةِ رَأْسًا أَوْ بِتَسْمِيَةِ فَاسِدَةٍ لِأَنَّ السَّالِيَةَ الْكُلِّيَّةَ تَصْدُقُ بِنَفْيِ الْمَوْضُوعِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ نَفَى فِي الْعَقْدِ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَأَنْكَرَ الْمَهْرَ وَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ لَفٌّ وَتَشَرُّ مُرْتَبٌ فَلَا تَكَرَّرَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ سَابِقًا بِأَنْ لَمْ تَجْرِ تَسْمِيَةٌ صَحِيحَةٌ إِذْ ذَاكَ بَيَانٌ لِمَهْرِ الْمِثْلِ وَهُنَا بَيَانٌ لِلْإِنْكَارِ أَوْ السُّكُوتِ شَرْحُ م ر. ■ قَوْلُهُ: (أَيَّ لِكُونِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ) فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ عَلَيْهِ بَلْ يَوْجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى فِي الْعَقْدِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فَكَيْفَ يُجْعَلُ عِلَّةٌ

أي ولم يدع تفويضًا ولا إخلاء التكااح عن ذكر المهر (فالأصح تكليفه البيان) لمهر لأن التكااح يقتضيه (فإن ذكر قدرًا وزادت) عليه (تحالفا) لأنه اختلاف في قدر المهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لأنها تدعي وجوب مهر المثل ابتداءً وهو يُنكر ذلك ويدعي تسمية قدر دونه فإن أريد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر المثل بأن يدعي أن المسمى قدر مهر مثليها فتدعي عدم التسمية وأن مهر مثليها أكثر صَحَّ ذلك على ما فيه وعلى

• فَوَدَّ: (أي ولم يدع إلخ) ظاهره أنه عطف على سَكَتَ كما هو صريح المُغْنِي. • فَوَدَّ: (ولم يدع تفويضًا) لا ينافيه قوله قَبْلَهُ أي لِكَوْنِهِ نَفَى إلخ لأن نَفْيَهُ فِي الْعَقْدِ أَعْمُ مِنَ التَّفْوِيزِ لِصَدَقِهِ مَعَ عَدَمِ إِذْنِ الرَّشِيدَةِ فِي نَفْيِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا أَي قَوْلُهُ أَي لِكَوْنِهِ إلخ بَيَانٌ لِمُسْتَنَدِهِ بِحَسَبِ رُغْمِهِ فِي الْوَاقِعِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَضَرُّعُهُ بِدَعْوَاهُ وَيَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ ادَّعَى تَفْوِيزًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ صَرَّحَتْ بِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ لِعَدَمِ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيزًا إلخ وَإِنْ صَرَّحَتْ بِأَنَّهُ سَمَّى مَهْرَ الْمِثْلِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي: أَوِ الْآخَرُ تَسْمِيَةُ إلخ وَيَبْقَى مَا لَوْ لَمْ تُصَرِّحْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا بَلِ اقْتَصَرَتْ عَلَى دَعْوَى مَهْرِ الْمِثْلِ أَمْ سَمِ أَقُولُ وَلَا يَتَعَدُّ حَيْثُ تَكْلِيفُهَا الْبَيَانُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَلَا إِخْلَاءَ التَّكَاحِ) يَتَّبِعِي فِي دَعْوَاهُ الْإِخْلَاءَ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِخْلَاءِ فَدَعْوَاهُ مُوَافِقَةٌ لِدَعْوَاهَا أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِيهِ) أَي الْمَهْرَ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَيِ وَالْمُغْنِي أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ) أَي بَدَلِ قَوْلِنَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (يَخْتِاجُ إلخ) خَبَرٌ وَقَوْلُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَيَدَّعِي) أَي بَعْدَ تَكْلِيفِهِ بِالْبَيَانِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَي الْإِخْتِلَافَ أَمْ سَمِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ يَدَّعِي إلخ) أَوْ بِأَنَّ يَذْكُرُ فِي الْبَيَانِ مَهْرَ مِثْلِ أَنْقَصَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى كُلِّ) أَي مِنْ كَوْنِ مَا فِي الْمَثْنِ اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ. • فَوَدَّ: (فَهَذِهِ) أَي مَسْأَلَةُ الْمَثْنِ.

ليقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيانًا لمُسْتَنَدِ إنكاره في الواقع بِحَسَبِ رُغْمِهِ زَعْمًا فاسيدًا.

• فَوَدَّ: (ولم يدع تفويضًا) يُحَرِّزُ مُحْتَزَّهُ. • فَوَدَّ: (ولم يدع تفويضًا) لا ينافيه قوله قَبْلَهُ أي لِكَوْنِهِ نَفَى فِي الْعَقْدِ لِأَنَّ نَفْيَهُ فِي الْعَقْدِ أَعْمُ مِنَ التَّفْوِيزِ لِصَدَقِهِ مَعَ عَدَمِ إِذْنِ الرَّشِيدَةِ فِي نَفْيِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا بَيَانٌ لِمُسْتَنَدِهِ بِحَسَبِ رُغْمِهِ فِي الْوَاقِعِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَضَرُّعُهُ بِدَعْوَاهُ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ادَّعَى تَفْوِيزًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ صَرَّحَتْ بِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ لِعَدَمِ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا تَفْوِيزًا وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا أَوْ صَرَّحَتْ بِأَنَّهُ سَمَّى مَهْرَ الْمِثْلِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ أَوِ الْآخَرُ تَسْمِيَةُ وَيَبْقَى مَا لَوْ لَمْ تُصَرِّحْ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا بَلِ اقْتَصَرَتْ عَلَى دَعْوَى مَهْرِ الْمِثْلِ. • فَوَدَّ: (وَلَا إِخْلَاءَ التَّكَاحِ) يَتَّبِعِي فِي دَعْوَاهُ الْإِخْلَاءَ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِخْلَاءِ فَدَعْوَاهُ مُوَافِقَةٌ لِدَعْوَاهَا. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ) فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ) أَي بَدَلِ قَوْلِنَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ. • فَوَدَّ: (وَيَدَّعِي تَسْمِيَةَ قَدْرِ دُونِهِ) فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ لَزِمَ أَنَّهُ يَدَّعِي ذَلِكَ بَلِ الْكَلَامُ صَادِقٌ بِوُجُوبِ كَذَا لَا بِطَرِيقِ التَّسْمِيَةِ قُلْتَ لَعَلَّهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُدَّعَاهُ وَجُوبَ الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا بِطَرِيقِ التَّسْمِيَةِ لَكَانَ مُوَافِقًا لَهَا عَلَى وَجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ لِعَدَمِ تَسْمِيَةِ صَحِيحَةٍ

كل فهذه غير ما مرَّ أنَّ القولَ قوله في قدر مهر المثلِ لأنَّهما ثمَّ اتَّفقا على أنَّه الواجبُ وأنَّ العقدَ خلا عن التسمية بخلافه هنا . (فإنَّ أَصْرَ مُنْكَرًا) للمهرِ أو ساكِتًا (خَلَفَتْ) يمين الرَّدِّ أنَّها تَسْتَحِقُّ عليه مهرَ مثلها (وقُضِيَ لها) به عليه ولا يُقْبَلُ قولُها ابتداءً لأنَّ التَّكَاحَ قد يُعْقَدُ بأقلِّ مُتَمَوِّلٍ وفارقت ما قبلها بأنَّهما ثمَّ اختلفا في القدرِ ابتداءً لأنَّ إنكاره التسمية ثمَّ يقتضي لزوم مهر المثلِ ومُدَّعاها أُرِيدَ وهنا أنكر المهرَ أصلاً ولا سبيلَ إليه مع الاعترافِ بالتَّكَاحِ فكُلِّفَ البيانُ وخرج بقوله ومهرٌ مثل ما لو ادَّعَتْ نِكَاحاً بِمُسَمًّى قدرِ المهرِ أو لا فقال لا أَذْري أو سَكَتَ فَإِنَّهُ لا يُكَلِّفُ بَيَانًا على المعتمدِ لأنَّ المُدَّعَى به هنا معلومٌ بل يحلِفُ على نفي ما ادَّعاهُ فإنَّ نَكَلَ خَلَفَتْ وقُضِيَ لها وظاهرُ أنَّ الوارِثَ في هذه المسائلِ كالمُورِثِ ولو ادَّعَى أحدهما تفويضاً والآخرُ أنَّه لم يذكر مهرًا صَدَّقَ الثاني كما بَحْثناه أو والآخرُ تسميةً فالأصلُ عدمُهما

قوله: (غير ما مرَّ) أي في قوله في أوَّلِ الفصلِ وخَرَجَ بِمُسَمًّى ما لو وَجِبَ مهرُ المِثْلِ إلخ اه سم .  
 قوله: (بخلافه هنا) يُتَأَمَّلُ اه سم . قوله: (إنَّ القولَ إلخ) بَيَانٌ لِمَا مرَّ . قوله: (على أنَّه) أي مهرُ المِثْلِ . قوله: (يمين الرَّدِّ) إِنَّمَا سَمِيَ هذه اليمينَ يَمِينَ الرَّدِّ تَنزِيلاً لِإِضْرَارِهِ على الإنكارِ مَنزِلَةٌ تُكْوِلُهُ عَنِ اليمينِ وَسَيَأْتِي أَنَّ سُكُوتَ المُدَّعَى عليه عن جوابِ الدَّعْوَى لا يَنْتَحِي دَهْشَةً مُتَزَلِّ مَنزِلَةِ التَّكْوِيلِ اه  
 بَجَرَمِي . قوله: (ابتداءً) أي قَبْلَ تَكْلِيفِهِ بِالْبَيَانِ . قوله: (وفارقت) أي مَسْأَلَةُ الْمُتَنِّ وَهِيَ قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحاً إلخ . قوله: (ما قَبْلُهَا) هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةَ إلخ سم وع ش . قوله: (مُدَّعاها إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ . قوله: (فكُلِّفَ بِالْبَيَانِ) فَإِنَّ ذَكَرَ قَدَرًا اتَّقَصَّ مِمَّا ذَكَرَتْهُ تَحَالُفًا وَإِنْ أَصْرَ على الإنكارِ خَلَفَتْ وَقُضِيَ لَهَا اه مُعْنَى . قوله: (أو سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَنْكَرَ الْمَهْرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ أَنْكَرَ التَّسْمِيَةَ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ إلخ اه سم . قوله: (على الْمُعْتَمَدِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ . قوله: (بل يَخْلِفُ إلخ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ سم وع ش . قوله: (وظاهرُ أَنَّ الْوَارِثَ إلخ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَادَّعَتْ وَرَثَتَهَا عَلَى الزَّوْجِ أَنَّهُ لَمْ يَكُشْهَا مُدَّةً كَذَا أَوْ لَمْ يَدْفَعْ لَهَا الْمَهْرَ فَتَصَدَّقَ الْوَرِثَةُ فِي دَعْوَاهُمْ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ بِهِ اه ع ش . قوله: (وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ دَعْوَاهَا فِي الْمُعْنَى . قوله: (صَدَّقَ الثَّانِي) أَي فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ سم وَمُعْنَى . قوله: (أو الْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدَرُ مَهْرِ الْمِثْلِ اه

وَمَرْجِعُ الزَّوَاجِ إِلَى قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدَ الْإِتْفَاقِ عَلَى وَجُوبِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَحَالُفَ حَيْثُ ذِكْرُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ غَارِمٌ فَتَعَيَّنَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا ادَّعَى تَسْمِيَةً قَدَرِ دُونَ مَا ذَكَرَتْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (غير ما مرَّ) أي في قوله في أوَّلِ الفصلِ وخَرَجَ بِمُسَمًّى ما لو وَجِبَ مهرُ مِثْلِ إلخ . قوله: (بخلافه هنا) يُتَأَمَّلُ .  
 قوله: (وفارقت ما قَبْلُهَا) أَي قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً وَأَنْكَرَهَا تَحَالُفًا فِي الْأَصَحِّ . قوله: (أو سَكَتَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَنْكَرَ الْمَهْرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَ الْبَيَانَ أَيْضًا أَوْ التَّسْمِيَةَ فَتَقَدَّمَ فِي وَلَوْ ادَّعَتْ إلخ . قوله: (على الْمُعْتَمَدِ) اغْتَمَدَهُ م ر وَفِي الرُّوْضِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُهُ . قوله: (بل يَخْلِفُ) لَعَلَّهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . قوله: (صَدَّقَ الثَّانِي) أَي فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . قوله: (أو الْآخَرُ تَسْمِيَةً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدَرُ

فِيحْلِفُ كُلٌّ عَلَى نَفْسِي مُدْعَى الْآخِرِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي عَقْدَيْنِ فَإِذَا حَلَفَتْ وَجَبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ نَعَمْ، دَعَاها التَّقْوِيضَ قَبْلَ الْوَطْءِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لَطَلَبِ الْفَرْضِ لَا غَيْرَ. (وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ) أَيِ الْمُسَمَّى (زَوْجٍ وَوَلِيِّ صَغِيرَةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ) وَمِثْلُهُ الْوَكِيلُ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَالزَّوْجِ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ زَوْجَةً وَوَلِيٍّ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ وَقَدْ أَنْكَرَتْ تَقْصُصَ الْوَلِيِّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ وَلِيَّاهُمَا (تَحَالَفَا فِي الْأَصْح) لِأَنَّ الْوَلِيَّ لِمُبَاشَرَتِهِ لِلْعَقْدِ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَوْلَى كَوَكِيلِ الْمُشْتَرِي مَعَ الْبَائِعِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَوْ كَمَّلَ قَبْلَ حَلْفِ قَوْلِ الْمُحْشِي قَوْلَهُ وَقَدْ ادَّعَتْ الْخُ لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَلِيَّهُ.....

سم. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ دَعَاها التَّقْوِيضَ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ الزَّوْجِ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ دَعَاها لِلتَّقْوِيضِ دَعَايَ الزَّوْجِ عَدَمَ التَّقْوِيضِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعَايَ لِوُجُوبِ الْمَهْرِ أَمَّا حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ سَمَاعُ دَعَاها لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ حَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِي مُدْعَى الْآخِرِ إِذْ بَعْدَ حَلْفِهِمَا يَصِيرُ الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّقْوِيضِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر ه سم. ٥. قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُسَمَّى) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ الْوَجْهَ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى فَإِنْ نَكَلَ إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ تَنْبِيْهُ إِلَى الْمَثَلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْوَلِيِّ الْوَكِيلُ أَيِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ عِبَارَةً الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقَدْ ادَّعَى زِيَادَةً إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ الْخُ نَصَّهَا وَأَمَّا الْوَكِيلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَكَالْوَلِيِّ فِيمَا ذَكَرَ ه. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ادَّعَى) أَيِ الْوَلِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالزَّوْجُ مَهْرَ مِثْلٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الْخُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ زَوْجَةً الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ وَلِيَّاهُمَا عَطَفَ عَلَى زَوْجِ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ وَقَدْ ادَّعَى وَلِيُّ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَيْهِ ه سم. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ بَأَنَّهُ كَانَ الصَّدَاقُ مِنْ مَالِ وَلِيِّ الزَّوْجِ ع ش وَرَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ (سَيُ): (تَحَالَفَا الْخ) وَفَائِدَةُ التَّحَالَفِ أَنَّهُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ الزَّوْجُ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ فَيُثَبِّتُ مُدَّعَاهُ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا إِنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ تَحْصُلُ بِتَحْلِفِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ تَحَالَفِ ه مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَمَّلَ)

مَهْرُ الْمَثَلِ. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ دَعَاها التَّقْوِيضَ الْخ) عِبَارَةً شَرْحِ الزَّوْجِ نَعَمْ إِنَّ كَانَتْ هِيَ مُدْعِيَةُ التَّقْوِيضِ وَكَانَتْ دَعَاها قَبْلَ الدُّخُولِ قَطَاهِرٌ أَنْ دَعَاها لَا تُسْمَعُ لِأَنَّهَا لَا تَدَّعِي عَلَى الزَّوْجِ شَيْئًا فِي الْحَالِ غَايَتُهُ أَنْ تُطَالِبَ بِالْفَرْضِ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ هَذَا مُسَلَّمٌ لَوْ لَمْ تُعَارِضْ دَعَاها لَا لِلتَّقْوِيضِ دَعَايَ الزَّوْجِ عَدَمَ التَّقْوِيضِ وَعَدَمَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَضِيَةَ تِلْكَ الدَّعَايَ لِزُجُوعِ الْمَهْرِ أَمَّا حَيْثُ عَارَضَهَا مَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ سَمَاعِ دَعَاها لِيَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بَعْدَ حَلْفِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِي مُدْعَى الْآخِرِ إِذْ بَعْدَ حَلْفِهِمَا يَصِيرُ الْعَقْدُ خَالِيًا عَنِ التَّقْوِيضِ وَالتَّسْمِيَةِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ الْمَثَلِ م ر. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّاهُمَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ادَّعَتْ الْأُولَى) أَيِ الزَّوْجَةِ وَوَلِيَّاهُمَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ وَلِيَّاهُمَا زِيَادَةً عَلَيْهِ قَدْ يُقَالُ لَا فَائِدَةَ لِدَعَايَ الزَّوْجِ لِأَنَّ وَلِيَّ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الزَّيَادَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَمَّلَ) أَيِ الْمَوْلَى.

حَلَفَ دُونَ الْوَلِيِّ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فَلَا تَحَالِفُ بَلْ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ بَلَا يَمِينٍ لِقَوْلِهِ يُؤْذِي لِلنَّفْسِاخِ الْمَوْجِبِ لِمَهْرِ الْمَثَلِ فَتَضْيَعُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بَلَا تَحَالِفُ كَذَا قَالَاهُ .

وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ التَّحْقِيقُ فِي الْأَوَّلَى حَلَفَ الزَّوْجُ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ وَيُثْبِتُ مُدَّعَاهُ الْأَكْثَرَ مِنْ مُدَّعَى الزَّوْجِ أَهْ وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى وَمَنْ ثُمَّ تَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا فَيَحْلِفُ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْوَلِيُّ وَثَبِتَ مُدَّعَاهُ وَخَرَجَ بِالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ فِيهِ الَّتِي تَحْلِفُ وَلَا يُنَافِي حَلْفُ الْوَلِيِّ هُنَا قَوْلُهُمْ فِي الدَّعَاوَى لَا يَحْلِفُ وَإِنْ بَاشَرَ السَّبَبَ لِأَنَّ ذَاكَ فِي حَلْفِهِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ مَوْلَاهُ وَهَذَا لَا تَجُوزُ التِّيَابَةُ فِيهِ وَمَا هُنَا فِي حَلْفِهِ عَلَى أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا فَهُوَ حَلْفٌ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَالْمَهْرُ ثَابِتٌ ضَمَنًا قِيلَ الْوَجْهُ الْمُفْصَلُ ثُمَّ يَبِينُ أَنَّ يُبَاشَرُ السَّبَبَ وَأَنَّ لَا يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ أَهْ . وَيُرَدُّ بِمَنْعِهِ لِأَنَّهُ مَعَ مُبَاشَرَتِهِ لِلْسَّبَبِ إِنْ حَلَفَ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْمَوْلَى لَمْ يُفْذَ وَإِلَّا أَفَادَ .

أَيُّ الْمَوْلَى أَهْ سَمِ . قَوْلُهُ: (حَلَفَ) أَيُّ عَلَى الْبَتِّ أَهْ ش . قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِزِيَادَةِ الْخ) أَيُّ وَاذَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَلَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ مَهْرَ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ وَذَكَرَ الزَّوْجُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَحَالَفَا الْخ . قَوْلُهُ: (فَلَا تَحَالِفُ) نَفْيُ التَّحَالِفِ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ أَهْ سَمِ أَيُّ لِأَنَّهُ زَيْمًا يَنْكُلُ الزَّوْجُ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ فَيُثْبِتُ مَا ادَّعَاهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا نَظَرُوا لِاحْتِمَالِ حَلْفِهِ دُونَ نَكْوَلِهِ لِأَنَّ رَدَّ الْمَفَاسِدِ أَقْدَمُ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ . قَوْلُهُ: (بَلْ يُؤْخَذُ بِالْخ) أَيُّ الزَّوْجِ . قَوْلُهُ: (لِثَلَا يُؤْذِي) أَيُّ التَّحَالِفِ . قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ) أَيُّ وَإِنْ نَقَصَ الْوَلِيُّ بَلَا تَحَالِفُ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَحَالَفَا كَمَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ مَهْرَ الْمَثَلِ ابْتِدَاءً لِأَنَّهُ يَدَّعِي تَسْمِيَةً فَاسِدَةً فَلَا عِبْرَةَ بِدَعْوَاهُ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةً الْمُعْنَى وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيفِهِ عَلَى نَفْيِ الزِّيَادَةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ رَجَاءً أَنْ يَنْكَلَ الْخ . قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) وَهِيَ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا اعْتَرَفَ الزَّوْجُ الْخ وَالثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْخ . قَوْلُهُ: (فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ الْخ) وَلَوْ نَكَلَ الْوَلِيُّ انْتَهَزَ بُلُوغَ الصَّبِيَّةِ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ فَلَعَلَّهَا تَحْلِفُ وَمِثْلُ الصَّبِيَّةِ فِيمَا ذُكِرَ الْمَجْنُونَةُ أَهْ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّبَعُهُ الْمَعْنَى) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ . قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ زِيَادَةً عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ . قَوْلُهُ: (الْبَالِغَةُ الْعَاقِلَةُ) ظَاهِرُهُ كَشْرَحُ الْمَنْهَجِ عَدَمُ اغْتِيَارِ الرُّشْدِ فَتَحْلِفُ السَّفِيهَةُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ أَهْ ش . قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ الْحَلْفِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْغَيْرِ . قَوْلُهُ: (الْمُفْصَلُ) بِكَسْرِ الصَّادِ وَشَدِّهَا نَعْتُ لِلْوَجْهِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيُّ فِي الدَّعَاوَى . قَوْلُهُ: (يُرَدُّ هَذَا الْجَمْعُ) خَبَرُ الْوَجْهِ الْخ . قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيُّ بَأَنَّ حَلَفَ عَلَى أَنَّ عَقْدَهُ وَقَعَ هَكَذَا .

قَوْلُهُ: (حَلَفَ) لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ أَوْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ . قَوْلُهُ: (فَلَا تَحَالِفُ) نَفْيُ التَّحَالِفِ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَ مُدَّعَى الْوَلِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ .

(تنبيه) قولنا أو وليّاهما هو ما صرحوا به وهو لا يتأتى إلا إذا كان الإصداق من مال ولي الزوج وهو الأب والجد لأنه حينئذ تجوز الزيادة فيه على مهر المثل إما من مال الزوج فوليه لا تجوز له الزيادة على مهر المثل ووليها لا يجوز له التقص عنه فلا يتصور اختلافهما في القدر وحينئذ فلا يتصور التحالف وإنما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلهم من كلامهم في غير هذا المحل.

(ولو قالت نكحني يوم كذا باللف ويوم كذا باللف) طالبته بالألفين فإن ثبت العقدان بإقراره أو ببينة أو يمينها بعد نكوله (لزمه الفان) وإن لم تعرض لتخلل فزقة ولا لوطيء لأن العقد الثاني لا يكون إلا بعد ارتفاع الأول ولأن المسمى يجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لأصل عدم الدخول عملاً بقريضة سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضاً فأصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لأن الأول عليم وجوده ثم شك في ارتفاعه والأصل عدمه والثاني لم يعلم له مستند إلا مجرّد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وبهذا يجاب عما استشكله البلقيني وأطال فيه (فإن قال لم أطأ فيهما أو في أحدهما صدق بيمينه) لأنه الأصل (وسقط الشطر) في التكاخين أو أحدهما لأنه فائدة تصديقه وخليفه (و) إنما تقبل دعواه عدمه في الثاني (إن) ادعى الفراق منه فإن (قال كان الثاني تجديد لفظ لا عقداً لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوّف إليها الشارع نظير ما مرّ في تصديق مدّعي الصحة واحتمال كون الطلاق رجعيّاً وأن الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جداً فلم يلتفتوا إليه فاندفع ما للبلقيني هنا وله تخليفها على نفي ما ادّعاه لإمكانه.

(فرع): خطبت امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ.....

□ فوّ: (بيمينها) إلى قوله من صحة العقود في المعنى إلا قوله ولم ينظر إلى المتن. □ فوّ: (وإن لم تتعرض لتخلل فزقة) فإذا تعرضت هل تحتاج إلى بينة أو لا الظاهر الأول اهـ بجيرمي. □ فوّ: (ولأن المسمى إلخ) إنما أعاد اللف ليبيد أنه علة للغاية الثانية كما أنّ ما قبله علة للأولى. □ فوّ: (عن دعواه) أي عدم الدخول. □ فوّ: (الظاهر) صفة السكوت. □ فوّ: (في وجوده) أي الدخول. □ فوّ: (فأصل البقاء) أي إما أوجب العقدان من المهرين الكاملين اهـ ع ش. □ فوّ: (لأن الأول) أي ما أوجب العقدان من المسميين. □ فوّ: (والثاني) أي عدم الدخول. □ فوّ: (وحليفه) الأولى بحليفه. □ فوّ: (دعواه عدمه) أي الوطء. □ فوّ: (إن ادعى الفراق منه) أي الثاني وإلا فمجرّد دعوى عدم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وإنما يسقط في الأول اهـ معني. □ فوّ: (على نفي ما ادّعاه) أي من أن الثاني تجديد لفظ إلخ.

□ فوّ: (خطبت امرأة إلخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنه وتوافقا على العقد وقبل أن يعقد أهدي إليه شيئاً ثم مات أي الأب فيكون المبعوث مشتركاً بين ورثة المهدي لأنه إنما أهدي لأجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى آثار اهـ سيّد عمر. □ فوّ: (أرسل أو دفع إلخ) هل

إليها مالا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذرعوي ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء يقرب من الصريح وعبارة قواعده خطب امرأة فأجابته فحمل إليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه إليها لأنه ساقه بناء على إنكاحه ولم يحصل ذكره الرافعي في الصداق وعجيب ممن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين أي وقد بان أن لا عجب لأن ابن رزين ذكره صريحا والرافعي اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا فرق بين كون المهدى من جنس الصداق أو من غير جنسه انتهت ملخصة ويوافقه قول الروضة لو دفع لزوجته مالا وزعم أنه صداق فقالت بل هدية فإن اختلفا في كيفية لفظه أو قصده صدق بيمينه اهـ وذلك لأن في كل من الصورتين قرينة ظاهرة على صدقه أما الأولى فلأن قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن أنه إنما بعث أو دفع إليها لتتم تلك الخطبة ولم تتم وبهذا يفرق بين هذه وقول الروضة أيضا لو بعث لغير دائيه شيئا وزعم أنه يعوض وقال المدفوع إليه بل صدقة صدق المدفوع إليه اهـ أي لأنه لا قرينة هنا تُصدق الدافع بل المدفوع إليه لأن الغالب في الدفع والإرسال لغير الدائين من غير ذكر عوض

المخطوبة مثل الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الآتية أم لا وقضية تغليب الرجوع الآتي أنها مثله هنا وأما كونها مثله فيما يأتي ففيه توقف فليراجع إذ قد يفرق بأن الشارع لما جعل الأمر والعصمة بعد العقد بيده فيقصد بالإعطاء العقد دون المعاشرة فلأنها بعده بيده بخلافهما فتقصد المعاشرة مع العقد لأن المعاشرة المقصودة بالعقد بيده. قوله: (إليها) أو إلى أهلها. قوله: (ثم وقع الإعراض) الظاهر مما مر أنها وما يأتي كالإعراض فيرجع الوارث. قوله: (ثم لم ينكحها) شامل لما لم ينكحها الإعراض منهما أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما فيرجع الوارث كذا في بعض الهوامش المعتبرة وهو ظاهر.

قوله: (أي وقد بان) إلى قوله ثم قال من كلام الشارح ردًا لقول الزركشي وعجيب الخ وللإشارة إلى هذا زاد لفظه أي وإلا فلا موقع لها هنا. قوله: (ثم قال) أي الزركشي في قواعده. قوله: (انتهت) أي عبارة الزركشي. قوله: (ويوافقه الخ) أي ما مر عن البغوي. قوله: (لو دفع لزوجته الخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولي محجورة لا إلى ولي رشيدة ولو بكرًا إلا إذا ادعى إذنها نطقًا نهائية ومغني.

قوله: (صدق بيمينه) كذا في النهاية والمغني وزاد الأول وإن لم يكن المدفوع من جنس الصداق اهـ عبارة سيّد عمر سواء كان من جنس الصداق أو غيره فإذا حلف فإن كان من جنس الصداق وقع عنه وإلا فإن رضا يبيعه بالصداق فذاك وإلا استرده وأدى الصداق فإن كان تالفًا فله البدل وقد يتقاصن ولو لم يكن من جنس الصداق فادعى المصالحة عليه صدقت بيمينها اهـ أنوار اهـ سيّد عمر. قوله: (من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة اهـ سم. قوله: (صدق المدفوع إليه) كذا في النهاية والمغني.

قوله: (لأن في كل من الصورتين) أي صورة المخطوبة وصورة الزوجة

أَنَّهُ تَبَرَّعَ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَفَرِينَةُ وَجُودِ الدِّينِ مَعَ غَلْبَةِ قَضْدِ بَرَاءَةِ الدُّمَةِ تُؤَكِّدُ صِدْقَ الدَّافِعِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوْضَةِ لَوْ اخْتَلَفَ الْمُضْطَرُّ وَالْمَالِكُ فَقَالَ أَطْمَعْتُكَ بَعُوضُ فَقَالَ بَلْ مَحْجَانًا صِدْقُ الْمَالِكِ اهـ وَذَلِكَ حَمَلًا لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الْعَظِيمَةِ وَلِأَنَّ الصَّرُورَاتِ يُعْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا هَذَا مَا يُتَّبَعُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَعْتَرِ بِمَنْ أَشَارَ لِلْجَمْعِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْإِرْسَالِ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَوْ دَفَعَ بِخُطُوبِهِ وَقَالَ جَعَلْتَهُ مِنَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ مِنَ الْكِسُوفَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالتَّمَكُّنِ وَقَالَتْ بَلْ هَدِيَّةٌ فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَصْدِيقُهَا إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى صِدْقِهِ فِي قَضْدِهِ وَلَوْ طَلَّقَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ وَقَدْ وَجِدَ.

### فَضْلٌ فِي وَلِيمَةِ الْغُرْسِ

مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ وَهِيَ أَعْنِي الْوَلِيمَةَ اسْمٌ لِكُلِّ دَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ يُتَّخَذُ لِحَادِثٍ شُرُورٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلِيمَةُ الْغُرْسِ).....

قوله: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) عَطَفَ عَلَى وَأَمَّا الْأُولَى وَالْمُرَادُ بِالذِّينِ هُنَا الصَّدَاقُ اهـ كُرِّدِي.

قوله: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الرُّوْضَةِ لَوْ بَعَثَ الْخ. قوله: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. قوله: (وَقَالَ جَعَلْتَهُ الْخ) أَيِ ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ الدَّفْعِ وَقَالَ الْخ اهـ كُرِّدِي. قوله: (وَلَوْ طَلَّقَ) أَيِ مَثَلًا فِي مَسْأَلَتِنَا أَيِ مَسْأَلَةِ الْمَخْطُوبَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَطْءِ. قوله: (لَمْ يَرْجِعْ الْخ) وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ. قوله: (لَأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ الْخ).

(فُرُوعٌ): وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمُنْكَوحَةِ صِدْقُ كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا نَفَاهُ بَيَمِينِهِ أَيِ وَلَا يَنْكَاحَ وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتَيْنِ تَزَوَّجْتُكُمَا بِأَلْفٍ فَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا بَلْ أَنَا فَقَطْ بِأَلْفٍ تَحَالَفَا وَأَمَّا الْأُخْرَى فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْيِ النِّكَاحِ وَلَوْ أَصْدَقَهَا جَارِيَةً ثُمَّ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِالْحَالِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يُحَدِّ لَشِبْهَةً اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهَا هَلْ تَمْلِكُ قَبْلَ الدُّخُولِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ أَوْ نِصْفَهُ فَقَطْ أَوْ بَعْدَهُ حُدٌّ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِ مَالِكِ الْجَارِيَةِ بِالدُّخُولِ إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ عَهْدٌ بِالْإِسْلَامِ أَوْ مِمَّنْ نَشَأَ بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُعْنِي وَنَهَايَةً.

### فَضْلٌ وَلِيمَةِ الْغُرْسِ

قوله: (فِي وَلِيمَةِ الْغُرْسِ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (وَلِيمَةُ الْغُرْسِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ ضَمِّ الرَّاءِ وَإِسْكَانِهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (مِنَ الْوَلَمِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَاشْتِقَاقُهَا كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ مِنَ الْوَلَمِ وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ اهـ. قوله: (وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ) أَيِ لُغَةً وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيِ شَرْعًا اهـ ع. ش. قوله: (أَوْ غَيْرِهِ) يَشْمَلُ الْمَغْمُولَ لِلْحَزْنِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الْمُقْرِي اهـ ع. ش. وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ الْمُعْنَى وَسَيَأْتِي أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْخ.

قوله (لِسُنِّي): (وَلِيمَةُ الْغُرْسِ سُنَّةٌ) فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ السَّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْوَلِيمَةِ أَنَّهُ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ عَمَلِ الْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مَا حُكِّمَهُ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ وَهَلْ هُوَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ وَهَلْ يُثَابُ



فاعله أو لا قال والجواب أن أصل عمل المولّد الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي ﷺ وما وقع في مولده من الآيات ثم يمدّ لهم سباط يأكلونه ويصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي ﷺ وإظهار الفرح والاستيثار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أخذت فعل ذلك الملك المظفر صاحب أربيل وأنه كان يحضر عنده في المولّد التّبويّ أعيان العلماء والصّوفية وأن الحافظ أبا الخطاب بن دحية صتف له مجلداً في المولّد التّبويّ سمّاه التّوير في مولّد البشير التّذير ثم ذكر أنّه سئل شيخ الإسلام حافط المضير أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولّد فأجاب بما نصّه أصل عمل المولّد بدعة لم ينقل عن أحد من السلف الصّالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدّها فمن تحرّى في عملها المحاسن وتجنّب ضدّها كان بدعة حسنة ومن لا فلا : قال : وقد ظهر لي تحريجها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ قدِم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصومه شكراً لله تعالى . فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم مُعَيّن من إنداء نعمة أو دفع نعمة ويُعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والثلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتّى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولّد في أيّ يوم من الشهر بل توسّع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة وفيه هذا ما يتعلّق بأصل عمله وأما ما يُعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدّم ذكره من الثلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المدائح التّبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخيرة وأما ما يتبع ذلك من السماع واللّهو وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك مباحاً بحيث يتعيّن للسرور بذلك اليوم لا بأس بالحق به ومهما كان حراماً أو مكروهاً فيمنع وكذا ما كان خلاف الأولى اهـ . ثم ذكر أن الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمّى بوزن الصّادي في مولّد الهادي قد صحّ أن أبا لهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الإثنين لإغتاقه ثوبه سروراً بميلاد النبي ﷺ ثم أنشد :

إذا كان هذا كافراً جاء دمه . وتبّت يده في الجحيم مُخلداً  
أتى أنّه في يوم الإثنين دائماً . يخفف عنه للسرور بأحمداً  
فما الظنّ بالعبد الذي كان عمره . بأحمد مسروراً ومات موحداً

انتهى . اهـ .

وقد أطال في إيضاح الاحتجاج لكون المولّد مخموداً مثاباً عليه بشرطه مع إيضاح الرّد على من خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كلّهُ مؤلفاً سمّاه حسن المقصد في عمل المولّد فجّزه الله تعالى ما هو أهله وكرّر في ذلك المؤلّف بيان انقسام البدعة إلى الأحكام كلّها حتّى لا يئاني كون عمل المولّد بدعة كونه مخموداً مثاباً عليه اهـ سم .

قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهَا حَيْثُ أُطْلِقَتْ وَاخْتَصَّصَتْ بِهِ وَلَا تَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مُقَيَّدَةً أَهـ وَبُرُدُ بَأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي عَلَى أَنَّ هَذَا قَوْلٌ لِبَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَقَالَ آخَرُونَ تَشْمَلُ الْكُلَّ لَكِنَّ الْأَشْهَرَ إِطْلَاقُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا وَلِيمَةُ الْعُرْسِ وَتَقْيِيدُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا غَيْرُهُ وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَكْتَفِ كَالْحَدِيثِ بِإِطْلَاقِهَا نَظَرًا لِشُمُولِهَا لِلْكُلِّ فَيَحْصُلُ الْإِيهَامُ وَأُطْلِقَتْ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي أَيْضًا نَظَرًا لِلْأَشْهَرِ الْمَذْكُورِ فَكُلٌّ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ سَائِعٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَإِنْ قُلْتَ شُمُولُهَا لِلْوُضِيْعَةِ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ عَنْ آخَرِينَ يُنَافِي قَوْلَ الرُّوضَةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ تَقَعُ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ تُتَّخَذُ لِشُرُورِ حَدِيثٍ قُلْتَ لَا مُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِطْلَاقٌ فِقْهِيٌّ مِنْ بَعْضِ إِطْلَاقَاتِهَا وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيُّ عِنْدَ إِطْلَاقِ أَوْلَيْكَ اللَّغَوِيِّينَ وَهُوَ يَشْمَلُ الْكُلَّ وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْوَلِيمَةُ طَعَامُ الْعُرْسِ أَوْ كُلُّ طَعَامٍ صُنِعَ لِدَعْوَةٍ وَغَيْرِهَا . ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مُخَالَفًا لِشَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ الْوُضِيْعَةَ مِنَ الْوَلَائِمِ وَأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالشُّرُورِ لِلْغَالِبِ (سُنَّةٌ) بَعْدَ عَقْدِ التَّكَاحِ الصَّحِيحِ لِلزَّوْجِ الرَّشِيدِ وَلَوْلِيٍّ غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي فَلَوْ عَمِلَها غَيْرُهُمَا كَأَيِّ الزَّوْجَةِ أَوْ هِيَ عَنْهُ فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ أَذِنَ تَأْذَنَ الشُّئْنُ عَنْهُ فَتَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ حُصُولُهَا وَيُظْهَرُ نَذْبُهَا لِسَيِّدِ عَبْدٍ وَلَوْ امْرَأَةً أَذِنَ لَهُ فِي نِكَاحِ فَتَنْكَحُ.....

• قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أَيِ الْعُرْسِ . قَوْلُهُ: (وَبُرُدُ الْبَأَنِّ) وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ أَهـ  
 • سَم . قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ ثَانِيًا . قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا) أَيِ الْإِخْتِصَاصِ أَهـ كُرْدِي .  
 • قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُهَا الْبَأَنُّ) يُقَالُ وَلِيمَةُ بَيْتَانِ أَوْ غَيْرِهِ . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَشْهَرِ أَهـ كُرْدِي .  
 • قَوْلُهُ: (فَيَحْصُلُ الْإِيهَامُ) أَيِ إِيهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيمَةِ الْعُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ سَم وَلَكِ  
 أَنْ تَقُولَ الْإِيهَامُ بَاقٍ مَعَ هَذَا الْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ أَنْ يَوْقَعَ فِي الْوَهْمِ شَيْئًا وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَرْجُوحَةِ أَهـ  
 سَيِّدُ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِيثِ الْآتِي) أَيِ أَوَّلًا . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ هَذَا) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ . قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْضِ  
 الْبَأَنِّ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى مِنْ جُمْلَةِ إِطْلَاقَاتِهَا . قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِطْلَاقِ اللَّغَوِيِّ . قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ  
 الرُّوضِ) وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا . قَوْلُهُ: (أَنَّ الْوُضِيْعَةَ الْبَأَنُّ) أَيِ شَرْعًا . قَوْلُهُ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ  
 أَهـ سَم . قَوْلُهُ: (غَيْرُهُمَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَلَوْلِيٍّ . قَوْلُهُ: (كَأَيِّ الزَّوْجَةِ الْبَأَنُّ) الْأَوَّلَى كَالزَّوْجَةِ وَأَيُّهَا .  
 • قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ الزَّوْجِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِعَمَلِهَا . قَوْلُهُ: (وَلَوْ امْرَأَةً الْبَأَنُّ) غَايَةُ فِي السَّيِّدِ .

### فَصْلٌ فِي وَلِيمَةِ الْعُرْسِ

• قَوْلُهُ: (قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ الْبَأَنُّ) يُجَابُ بِأَنَّ فِيهِ إِفَادَةً أَنَّهَا تُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ وَلَوْ مُقَيَّدَةً وَقَدْ  
 يُقَالُ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ الْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ . قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ غَفْلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي)  
 قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَوْجِبُ الْغَفْلَةَ . قَوْلُهُ: (فَيَحْصُلُ الْإِيهَامُ) أَيِ إِيهَامٍ مَعَ انْتِصَافِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِوَلِيمَةِ  
 الْعُرْسِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ . قَوْلُهُ: (لِلزَّوْجِ) خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ امْرَأَةً غَايَةُ لِلْسَّيِّدِ .

مؤكدَة أكثر من سائر الولائم العشر المشهورة لثبوتها عنه ﷺ قولاً وفعلًا ويدخل وقتها بالعقد كما تقرر فلا تجب الإجابة لما تقدّمه وإن اتّصل بها خلافاً لمن بحث وجوبها حينئذٍ زاعماً أنها تُسمّى وليمة عرسٍ ولم يُيالِ بمخالفته لصريح كلام غيره والأفضل فعلها عقب الدخول للاتباع ولا تقوُت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة وتجب الإجابة إليها وإن فعلت في الوقت المفضول كما هو ظاهر. (وفي قولي أو وجه) وضوب جمع أنه قول وهو

قوله: (مؤكدَة) نعت لقول المتن سته ثم هذا إلى المتن في النهاية والمغني إلا قوله فلا تجب الإجابة إلى والأفضل.

قوله: (من سائر الولائم) وقد نظّم بعضهم أسماء الولائم فقال:

وليمة عرسٍ ثم خرس ولادة عقيقة مَوْلودٍ وكيرة ذِي بنا  
وضيمة موتٍ ثم اغذار خاتين نعيّة سفرٍ والمادب لئنا  
اه. ابن المقرئ، وقوله نعيّة سفرٍ أي للقدام من سفره وقوله والمادب أي يقال لها مادبة بسكون  
الهمزة وضَم الدال إذا لم يكن لها سبب إلا أثناء التأس عليه اه ز ي زاد المغني على نحوه:  
والسندخي لأملاكٍ فقد كملت تسعاً وقُل للذي يُذريه فاعتمدي

وأهمَل الناظم عاشوراء وهو الحدائق اه وهو ما يُصنَع لحفظ القرآن وختم كتاب. قوله: (المشهورة)  
قال الأذرعِي رحمه الله تعالى إن محلّ نذب وليمة الختان في حقّ الذكور دون الإناث؛ لأنه يخفى  
ويستخفي من إظهاره لكن الأوجه استخبائه فيما بينهنّ خاصة وأطلقوا نذبها للقدوم من السفر وظاهر أن  
محلّه في السفر الطويل لقضاء العزف به أما من غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض التواحي القريبة  
فكالحاضر نهايةً ومغني اه. قوله: (ويدخل وقتها بالعقد) قضيتها أن ما يقع من الدعوة قبل العقد لفعل  
الوليمة بعده لا تجب فيه الإجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب؛ لأن الدعوة وإن  
تقدّمت فهي لفعل ما تحصل به السّنة وعليه فالمراد بقوله الآتي وتجب الإجابة إلخ أن الإجابة تجب لها  
حيث كانت تُفعل بعد العقد اه ع ش. قوله: (ولا بطول الزمن إلخ) ظاهره أنه أداء أبداً وفي الديميري  
والظاهر أنها تنتهي بمدة الزفاف للبكر سبعا وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء اه سم وسيد عمر.  
قوله: (وضوب) إلى قوله وفيه نظر في النهاية.

قوله: (ولا بطول الزمن فيما يظهر) ظاهره أنها أداء أبداً وفي آخر الباب من الديميري ما نصّه.

(تيمّة) لم يتعرّض الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب أنها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله  
وبعدّه وقتها موسّع من حين العقد كما صرح به البعوي والظاهر أنها بمدة الزفاف للبكر سبعا وللثيب  
ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء انتهى وقوله والظاهر إلخ ليس من كلام السبكي كما يُعلم بمراجعته.

(فائدة) في فتاوى الحافظ السيوطي في باب الوليمة سُئل عن عمَل المولِد النبوي في شهر ربيع الأول  
ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود أو مذموم وهل يُتاب فاعله أو لا قال والجواب عندي أن

القياس؛ لأن مع ثبته زيادة علم (واجبة) عينا للخبر المتفق عليه «أولم ولو بشاة» وحملوه على التذنب ليخبر «هل علي غيرها أي الزكاة قالا لا إلا أن تتطوع» وخبر «ليس في المال حق سوى الزكاة».....

أصل عمل الموليد الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدأ أمر النبي ﷺ وما وقع في مولده من الآيات ثم يمد لهم سباط يأكلونه ويتصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي ﷺ وإظهار الفرح والاستيثار بمولده الشريف ثم ذكر أن أول من أخذت فعل ذلك الملك المظفر صاحب أربيل وأنه كان يحضر عنده في المولد أعيان العلماء والصوفية وأن الحافظ أبا الخطاب بن دحية صنف له مجلدا في الموليد التبري سماه التثوير في مولد البشير النذير ثم حكى أن الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي السكندري المشهور بالفاكياني من متأخري المالكية ادعى أن عمل الموليد بدعة مذمومة وألف في ذلك كتابا سماه المورد في الكلام على عمل الموليد ثم سرده برؤيته ثم نقده أحسن نقدا ورده أبلغ رد فلهذا ذكره من حافظ إمام. ثم ذكر أنه سئل شيخ الإسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حنبل عن عمل الموليد فأجاب بما نصه أصل عمل الموليد بدعة لم يقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلا قال وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من أن النبي ﷺ «قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فتحنن نصومه شكرا لله تعالى» فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به في يوم معين من إساءة نعمة ودفع نعمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل الموليد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق بأصل عمله. وأما ما يعمل فيه فينبغي أن يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والإطعام والصدقة وإنشاد شيء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب إلى فعل الخير والعمل للأخرة وأما ما يتبع ذلك من السماع واللغو وغير ذلك فينبغي أن يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالحق به ومهما كان حراما أو مكروها فيمتنع وكذا ما كان خلاف الأولى اهـ ثم ذكر أن الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادي في مولد الهادي قد صرح أن أبا لهب يحق عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لإغتيابه ثوبه سرورا بميلاد النبي ﷺ ثم أنشد:

إذا كان هذا كافرا جاء ذمه وتبت يده في الجحيم مخلدا

وهما صحيحان ولأنها لو وجبت لوجبَت الشاة ولا قائل به وقولهما أقل الوليمة للمتمكن شاة أي للخبر مرادهما أقل الكمال فيحصل أصل السنة بأي شيء أطعمه ولو موسراً للخبر الصحيح عن أنس «ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة» وصرح الجزجاني بنذب عدم كسر عظيمها كالعقيقة وقد يؤجّه بنظير ما قالوه ثم من أن فيه تفاؤلاً بسلامة أخلاق الزوجية وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يُسنّ هنا في المذبح ما يُسنّ في العقيقة . وبحث الأذرعني أنها لو اتحدت وتعددت الزوجات وقصدها عنهن كفت.....

☐ قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما اه سم . ☐ قوله: (ولأنها إلخ) عطف على الخبر هل على إلخ . ☐ قوله: (ولأنها لو وجبت إلخ) هذا إنما يتأتى مع قطع النظر مما سّر به الحديث من أن المراد به أقل الكمال اه رشدي . ☐ قوله: (وقولهما أقل الوليمة إلخ) عبارة النهاية والمغني وأقلها للمتمكن شاة ولغيره ما قدر عليه قال التشائي والمراد أقل الكمال شاة لقول التنبية وبأي شيء أولم من الطعام جاز هو يشمل المأكول والمشروب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره اه . ☐ قوله: (ويؤخذ منه) أي مما صرح به الجزجاني . ☐ قوله: (وبحث الأذرعني إلخ) اعتمدته النهاية . ☐ قوله: (أنها لو اتحدت إلخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها فلا بد من التعدد اه غ ش . ☐ قوله: (وقصدها عنهن إلخ) فإن لم يقصد ذلك أي بأن أطلق استحب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين اه نهاية .

أتى أنه في يوم الإثنين دائماً      يُخَفَّفُ عنه لِلسُّرورِ لأحمدا  
فما الظنُّ بالعبدِ الذي كان عُمرُهُ      بأحمدَ مَسرورًا وماتَ موحدًا

انتهى . وقد أطلّ في إيضاح الاحتجاج لكون المولى محموداً مثاباً عليه بشرطه مع إيضاح الرد على من خالف في ذلك بما يتبعني استفادته وجعل ذلك كله مؤلفاً سماء حسن المقصد في عمل المولى فجزاه الله تعالى ما هو أهله وكرّر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة إلى الأخكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولى بدعة كونه محموداً مثاباً عليه . ☐ قوله: (وهما صحيحان) قد يقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى . ☐ قوله: (ولأنها لو وجبت لوجبَت الشاة) فإن قلت كيف تصح هذه الملازمة مع أن قوله في الحديث ولو بشاة صريح في أن المطلوب أعم من الشاة قلت ؛ لأن المبالغة بالشاة تقتضي أنها أقل ما يُجزئ فلو وجبت لكان أقل ما يُجزئ ولو وجبت لكان أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع أنه لا قائل بوجوبها فليتامل فإنه قد يمنع الإقتضاء المذكور ألا ترى أنه قال في الحديث «التمس ولو خاتماً من حديد» مع إجزاء ما دونه في الصداق إلا أن يقال الإقتضاء المذكور ظاهر المبالغة فيعمل به إلا لمعارض ولم يوجد هنا ووجد هناك فليتامل . ☐ قوله: (فيحصل أصل السنة إلخ) فظاهر أن الأمر كذلك في سائر الولائم إلا العقيقة فإن أقل ما يُجزئ فيها شاة كما هو معلوم من بابها . ☐ قوله: (بأي شيء أطعمه) أي ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر .

وفيه نظر والذي يتجّه أنّها كالعقيقة فتتعدّد بتعدّدهنّ مطلقاً فإن قلت هل يُمكنُ الفرقُ بأنّ العقيقة فداء عن النفس فتعدّدت بعدها بخلافِ الوليمة قلت يُمكنُ إن لم يكن في الوليمة نحو ذلك وهو بعيدٌ والظاهر أنّ سيرها رجاء صلاح الزوجة ببركتها فكانت كالفداء عنها فلتتعدّد بعدها ويؤيّد التسوية ما تقرّر عن الجُزْجانيّ ويؤخّذ من ذلك أنّه يُنذّب لها إذا لم يؤلم الزوج أن تؤلم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يُنذّب لِمَوْلود ترك وليه العَقُّ عنه أن يُعقّ عن نفسه بعد بلوغه وهو مُحتمَلٌ إلّا أن يُفرّق بأن الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تُفْتِ ببلوغه بل تأكّدت والزوجة ليست هي المقصودة بالوليمة وسكّثوا عن نذبيها للتسرّي وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردّد بعد وليمة صفيّة في أنّها زوجة أو سرّيّة أنّهم كانوا يألّفونها للسريّة وإلا لجزّموا بأنّها زوجة وعليه فلا فرق فيها بين ذات الخطر وغيرها؛ لأنّ القصد بها.....

□ قوله: (وفيه نظر إلخ) هذا مردودٌ لظهور الفرقِ بأنّها جعلت فداءً للنفس بخلاف ما هنا اهـ نهاية.  
 □ قوله: (والذي يتجّه إلخ) وفقاً للمعنى عبارته لو نكح أربعاً هل تُستحبّ لكلّ واحدة أو يكفي واحدة عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والعقد قال الزركشي فيه نظر انتهى والأوجه الأول كما قاله غيره اهـ. □ قوله: (أنّها كالعقيقة) قد يُفرّق بأن أقلّ ما يجري عن العقيقة شاة ولا يُجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ممّا يقدح في قوله الآتي ويؤيّد التسوية إلخ فتأمّله اهـ سم. □ قوله: (مطلقاً) أي قصّدها عنهنّ أو لا. □ قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ اهـ سم. □ قوله: (أن سيرها) أي حكمه الوليمة. □ قوله: (من ذلك) أي من التسوية أو ممّا تقرّر عن الجُزْجانيّ. □ قوله: (وسكّثوا) إلى قوله وعليه فلا فرق في المعنى وإلى قول المتن وإنما تجب في النهاية. □ قوله: (للتسرّي) سيأتي أنّه يُعتبر في التسرّي الإنزال والحجب ويتبني أن لا يُعتبر ذلك هنا بل المُعتبر في طلب الوليمة مُجرّد الإغداق للوطء ولا يتعدّد دخول وقت وليمة التسرّي بقصد الإغداق المذكور فإنّ عقد التملّك أو تأخّر عنه وآنه لا يتوقّف دخوله على حصول الاستبراء كما أنّ وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لتخو حيض سم وع ش. □ قوله: (ولاً لجزّموا إلخ) قد يقال يكفي في التردّد وعدم الجزم احتمال مطلوبيّتها عندهم فلا يدلّ على الفهم إياها فتأمّل اهـ سم. □ قوله: (فيها) أي السريّة. □ قوله: (بين ذات الخطر) أي

□ قوله: (والذي يتجّه أنّها كالعقيقة) قد يُفرّق بأن أقلّ ما يُجزئ عن العقيقة شاة ولا يُجزئ ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ممّا يقدح في قوله الآتي ويؤيّد التسوية إلخ فتأمّله. □ قوله: (وهو بعيد) الضمير راجع لقوله لم يكن إلخ. □ قوله: (للتسرّي) سيأتي أنّه يُعتبر في التسرّي الإنزال والحجب ويتبني أن لا يُعتبر ذلك هنا بل المُعتبر في طلب الوليمة مُجرّد الإغداق للوطء ولا يتعدّد دخول وقت وليمة التسرّي بقصد الإغداق المذكور فإنّ عقد التملّك أو تأخّر عنه وآنه لا يتوقّف دخوله على حصول الاستمرار كما أنّ وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لتخو حيض. □ قوله: (ولاً لجزّموا إلخ) قد يقال يكفي في التردّد وعدم الجزم احتمال مطلوبيّتها عندهم فلا يدلّ على الفهم إياها فتأمّل.

(والإجابة إليها) بناءً على أنها سنة (فرض غني) لخبر مسلم «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُنْزَكُ الْفُقَرَاءُ» وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّعْوَةَ أَيْ بَفَتْح الدَّالِ وَقَوْلُ قُطْرُبٍ بِضَمِّهَا غَلَطُوهُ فِيهِ كَذَا قَالَ جَمْعٌ وَيُنَافِيهِ قَوْلُ الْقَامُوسِ وَتَضَمُّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ سَبَبُ التَّغْلِيظِ أَنَّ قُطْرُبَ يُوجِبُ الضَّمَّ فَقَدْ عَصَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُرَادُ وَلِيمَةُ الْغَزَسِ؛ لِأَنَّهَا الْمَعْهُودَةُ عَنْهُمْ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةِ غَزَسٍ فَلْيُجِبْ» وَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ لَغِيرِ وَلِيمَةِ غَزَسٍ وَمِنْهُ وَلِيمَةُ التَّسْرِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقِيلَ تَجِبُ وَاخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ لَا خِيَارَ فِيهِ (وَقِيلَ) فَرَضَ (كِفَايَةُ) وَيَصُحُّ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِظْهَارُ الْحَلَالِ عَنِ السَّفَاحِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِحُضُورِ الْبَعْضِ وَيَرُدُّ بِفَرَضِ تَسْلِيمِ مَا غَلَّلَ بِهِ بَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ (وَقِيلَ سُنَّةٌ)؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ مَا لَمْ تَجِبْ وَيَرُدُّ بِأَنَّ الْأَكْلَ سُنَّةٌ

❖ قوله: (وَقِيلَ تَجِبْ) أي لِغَيْرِ وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ . ❖ قوله: (بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّوَاكُلِ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي دَفْعِ ذَلِكَ التَّعْيِينَ عَلَى مَنْ طُلِبَ مِنْهُ الْحُضُورُ قَبْلَ غَيْرِهِ كَمَا قَالُوا فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ فَهَذَا لَا يُنَافِي قَرَضِيَةَ الْكِفَايَةِ فَتَأْمَلْهُ فَهَذَا الرَّدُّ لَيْسَ بِذَاكَ .

لا واجبٌ أما على أنها واجبةٌ فتجبُ الإجابةُ إليها قطعاً أي بالشروط الآتية كما اقتضته عبارة الروضة .

(وإنما تجب) الإجابة على الصحيح (أو تُسنُّ) على مُقابلِه أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ أو في بَقِيَّةِ الولايم (بشروط أن) يَخْصُه بدعوة ولو بكتابة أو رسالية مع ثقة أو مُميِّز لم يُجْرَب عليه الكذب جازمة لا إن فتح بابُه وقال ليحضر مَنْ شاء أي إلا إن دَعاه بِخُصوصِه مع ذلك فيما يظهر لا سيما إن كان قوله ذلك لِعُذر كأن قصَدَ به استيعابِ نحو الفقراء ثم وأفهم قولهم وقال إن مُجرَّدَ فتح الباب لا أثر له أو قال له أحضر إن شئت إلا أن تَظْهَرِ القِربةُ على أنه إنما قاله تأدُّباً وتعطفاً مع ظُهورِ رَغْبته في حُضُورِه كظُهورِها في إن شئت أن تُجَمِّلَنِي فإن فيه طلب الحُضُورِ والاحتياج إليه لِلتَّجَمُّلِ به ومن ثم جَزَمَ شارِحُ بلزوم الإجابة فيه وأما اعتراضُ غيره له

□ فُؤد: (أما على أنها إلخ) مُخْتَرَزُ قوله بناءً على أنها سُنَّة . □ فُؤد: (فَتَجِبُ الإجابة إلخ) وَجوبَ عَيْنِ أو كفاية على الوجهين اهـ محلِّي . □ فُؤد: (على الصحيح) إلى المثنى إلا قوله أي إلا إلى أو قال وقوله كَظْهَورِها إلى وأن يكون مُسْلِماً . □ فُؤد: (على الصحيح) يَعبُرُ وَجوبَ الإجابة عَيْنًا كما عَلِمَ مِنَّا مرَّ أي وكفاية على مُقابلِه اهـ رَشِيدِي . □ فُؤد: (على مُقابلِه) فيه أنه شاملٌ لَفَرْضِ الكفاية وعبارة المحلِّي والمُثْنِي وإنما تجبُ الإجابة أو تُسنُّ كما تَقَدَّمَ اهـ سائلةً عَنِ الإشكال . □ فُؤد: (أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أن شروطَ وَجوبِ الإجابة هي المذكورة بقوله بشرط إلخ قِصِيرُ المعنى إنما تُسنُّ عندَ فقْدِ بعضِ تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسدٌ سم على حَجِّ اهـ ع ش . □ فُؤد: (أو عندَ فقْدِ إلخ) عَطَفَ على قوله على مُقابلِه . □ فُؤد: (أن يَخْصُه) إلى المثنى في المُثْنِي ما يوافقُه . □ فُؤد: (أن يَخْصُه إلخ) الظاهرُ ولو بَنَحُو وَلِيحْضُرُ كُلٌّ مِنكم بإجماعِه . □ فُؤد: (ولو بكتابة إلخ وقوله مع ثقة إلخ) أي الدَّعوة . □ فُؤد: (لا إن فَتَحَ إلخ) عَطَفَ على أن يَخْصُه إلخ . □ فُؤد: (وقال إلخ) عَطَفَ على فَتَحَ بابُه .

□ فُؤد: (وقال أن إلخ) وهو مقولٌ قولهم وقوله إن مُجرَّدَ إلخ مفعولُ أفهم . □ فُؤد: (أو قال إلخ) عَطَفَ على قوله وقال ليحضر إلخ . □ فُؤد: (كَظْهَورِها) عبارةُ التَّهْيِية ويَحْمَلُ عليه قولُ بعضِ الشُّراح لو قال إن شئت أن تُجَمِّلَنِي لَزِمَتِ الإجابة اهـ وحاصلُه أن في الصَّوَرَتَيْنِ يَشْتَرِطُ ظُهورُ قِربةٍ ولا يَكْتَفِي عنها في الثانية بِمُجرَّدِ الصَّيْغَةِ وهذا مُخَالِفٌ لِمَا قرَّره الشارِحُ اهـ سَيِّدُ عَمَر . □ فُؤد: (فإن فيه طَلَبُ الحُضُورِ إلخ) فيه أنه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ لِلتَّجَمُّلِ معه في الخطابِ اهـ سم أي فلا يَكْفِي بل لا بُدَّ مِن ظُهورِ قِربةٍ على أنه إنما قاله تأدُّباً إلخ . □ فُؤد: (بلزوم الإجابة فيه) أي في أحْضَرِ إن شئت أن تُجَمِّلَنِي .

□ فُؤد: (فَتَجِبُ الإجابة إليها) لم يَبَيِّنْ أن هذا الوجوب عَيْنٌ أو كفاية . □ فُؤد: (أو عندَ فقْدِ بعضِ شروطِ الوجوبِ) لا يَخْفَى أن شروطَ الوجوبِ أي وَجوبِ الإجابة هي المذكورة بقوله بشرط إلخ قِصِيرُ المعنى إنما تُسنُّ عندَ فقْدِ بعضِ تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسدٌ . □ فُؤد: (فإن فيه طَلَبُ الحُضُورِ إلخ) فيه أنه قد يَكُونُ ذَكَرُ التَّجَمُّلِ معه لِلتَّجَمُّلِ في الخطابِ .



بأنه كما لو قال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعيد؛ لأن ظاهر هذه يُشعر بالاستغناء عن حضوره . ومن ثم اتجه أنه لو ظهرت قرينة التأدب فيها كانت كالأولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الأنبي وأن يدعوه كما أخذه منه غير واحد وأن يكون مسلماً فلا تجب إجابة ذمي بل تُسن إن رُجي إسلامه أو كان نحو قريب أو جارٍ وسيأتي في الجزية حرمة الميثل إليه بالقلب ولا يلزم دميًا إجابة مسلم وأن لا يكون في مال الداعي شبهة أي قويّة بأن يعلم أن في ماله حراماً ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراماً فيما يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده أنه لا تُكره معاملته والأكل منه إلا حينئذٍ ويُجاب بأنه يحتاط للوجوب ما لا يحتاط للكرهية وقيدت بقويّة؛ لأنه لا يوجد الآن مال ينفك عن شبهة وأن لا تدعوه امرأة أجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له أنى يحتملها أو لها وأذن زوج المروجة وسن لها الوليمة وإلا لم تجب الإجابة وإن لم تكن خلوة مُحَرَّمَةً خَشْيَةَ الفتنة والزينة ومن ثم لو كان

• فؤد: (بأنه) أي أخضر إن شئت أن تُجملني . فؤد: (لأن ظاهر هذه) أي صيغة إن شئت أن تحضر فاحضر . فؤد: (كالأولى) أي أخضر إن شئت وقال الكردي وهي إن شئت أن تُجملني اهـ . فؤد: (هذا الشرط) أي أن يخصه بدعوة كردي . فؤد: (وأن يكون إلخ) أي الداعي وهو عطف على قوله أن يخصه إلخ . فؤد: (ولا يلزم دميًا إلخ) أي مطلقاً سواء كان بينه وبين الداعي قرابة أو صداقة أم لا اهـ ش .  
 • فؤد: (إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي اهـ سم . فؤد: (بأن يعلم إلخ) كذا في النهاية وقال المغني ولا تجب إذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الرزكشي لا تجب الإجابة في زماننا ولكن لا بد من أن يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة اهـ . فؤد: (بذلك) أي بكون أكثر ماله حراماً .  
 • فؤد: (يؤيده) أي التقييد بذلك . فؤد: (إلا حينئذ) أي حين إذ كان أكثر ماله حراماً . فؤد: (بأنه) يحتاط للوجوب أي لسقوط الوجوب . فؤد: (وأذن زوج إلخ) أي في الوليمة بقرينة ما بعده اهـ رشيد . فؤد: (وسن لها إلخ) يتأمل صورة سنها لها فإن الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما يأتي في كلام الشارح؛ لأنه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرأة ولا يقتضي السن إلا أن يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناءً على وجوب الإجابة لسائر الولائم أو أنها فعلتها عن الزوج لإعساره أو امتناعه من الفعل على ما يأتي اهـ ش أقول ما هنا يفيد اعتماد الأخذ السابق في قوله ويؤخذ من ذلك أنه يندب لها إذا لم يولم الزوج أن تولم هي إلخ . فؤد: (والأ) نفى لما بعد إلا في قوله إلا إن كان ثم محرم إلى هنا وحينئذ يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة؛ لأنه يقتضي الوجوب إذا لم تُسن لها الوليمة وهو ممنوع وإذا لم يآذن الزوج وهو محل النظر اهـ سم .

• فؤد: (ولا يلزم دميًا إجابة مسلم) مفهومه وجوب إجابة ذمي . فؤد: (والأ) نفى لما بعد إلا في قوله إلا أنه كان ثم محرم إلى هنا وحينئذ يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم إلى قوله وجبت الإجابة؛ لأنه

كسفيان وهي كراية وجبت الإجابة ويظهر أن دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم أذن فتنة أو ريبة كما يُعلم مما يأتي آخر العدد ويُصَوِّرُ اتِّحَادَ الرَّجُلِ مع اشتراط عموم الدعوة بأن لا يكون أو لا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا الشرط ما يُعلم منه أنه قد يتجدد لقلّة ما عنده . ومن صور وليمة المرأة أن تولم عن الرجل بإذنه كذا قيل وفيه نظر فإن الذي يظهر حينئذ أن العبرة بدعوته لا بدعوتها؛ لأنّ الوليمة صارت له بإذنه لها المقتضي لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير بإذنه وحينئذ فيتعيّن أن يزداد في التصوير أنه أذن لها في الدعوة أيضًا وأن لا يُعذّر بمُرْخَص في الجماعةٍ ممّا مرّ كما في البيان وغيره وإن توقّف الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقًا أو شرييرًا طالبًا للمباهاة والفخر كما في الإحياء وبه يُعلم اتّجاه قول الأذرع من جاز هجره لا تجب إجابته وأن لا يُدعى قبل.....

• قوله: (كذلك) أي كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور . • قوله: (اتحاد الرجل) أي انفراد .  
 • قوله: (بأن لا يكون) أي لا يوجد . • قوله: (ثم غيره) تنارع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف .  
 • قوله: (في هذا الشرط) يعني المذكور في كلام المصنّف أولاً اهـ رشيدى وقوله ما يُعلم منه إلخ وهو قوله كقلّة ما عنده إلخ . • قوله: (قد يتجدد) أي المدعو وقوله عنده أي الداعي . • قوله: (ومن صور وليمة المرأة إلخ) قضية هذا التصوير أن الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اهـ ع ش أقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المارّ فالذي يتّجه أن الزوج إن أذن إلخ فليراجع . • قوله: (فيتعيّن أن يزداد إلخ) هـ لا جعل إذنه في الإيلاء عنه متضمّنًا لإذنه في الدعوة خصوصًا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية اهـ سم . • قوله: (أو شرييرًا) عطفه على الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شرييرًا لا يوجب الفسق وهو ظاهر؛ لانه قد يراد بالشريير كثير الخصومات وذلك لا يستلزم محرّمًا فضلًا عن الكبيرة اهـ ع ش . • قوله: (طالبًا للمباهاة) قد لا يحتاج إليه سم وعبارة الإحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغني أو متكلّفًا طالبًا إلخ فكأنه سقط من أصل الشارح لفظ متكلّفًا فليتأمل على أن الانسب العطف بأو فإنها مسألة مغايرة لما قبلها وحذف أو يوهّم أنها قيد فيما قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحسّي اهـ سيّد عمر أقول ويُعلم بمراجعة الإحياء أن ما نقله الزركشي والمغني عن الإحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسألة في مختصره لصاحبه بأو عبارته ويمتنع من الإجابة إن كان الطعام أو الموضع أو الفراش فيه شبهة أو كان الداعي فاسقًا أو ظالمًا أو مبتدعًا أو طالبًا بذلك للمباهاة اهـ .

يقتضي الوجوب إذا لم تُسنّ لها الوليمة وهو ممنوع وإن لم يَأْذَن الزوج وهو محلّ نظر . • قوله: (فيتعيّن أن يزداد في التصوير إلخ) هـ لا جعل إذنه في الإيلاء عنه متضمّنًا لإذنه في الدعوة خصوصًا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الآتية . • قوله: (طالبًا للمباهاة إلخ) قد لا يحتاج إليه وقوله وفيه ما فيه بل هو متّجه .

وتجبُ الإجابةُ إذ الذي يظهرُ أنَّ الدعوةَ التي لا تجبُ إجابتها كالعدم بل يُجيبُ الأسبقُ فإن جاءَ معًا أجابَ الأقربُ رَجْمًا فدارًا فإن استويا أقرعَ وظاهرُ قولهم أجابَ الأقربُ وقولهم أقرعَ وجوبُ ذلك عليه وفيه ما فيه ولو قيلَ إنَّه مندوبٌ لِلتَّعَارُضِ الْمُسْقِطِ لِلْجُوبِ لم يَنْقُضْهُ وَأَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فلا يُجيبُ غيره وإن أذنَ له وليه لِعِضْيَانِهِ بذلك نعم، إن أذنَ لِعَبْدِهِ في أَنْ يُؤْلِمَ كان كالخُرِّ لكن إن أذنَ له في الدعوة أيضًا فيما يظهرُ نظيرًا ما مرَّ آنفًا ولو اتَّخَذَهَا الْوَلِيُّ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وهو أبٌ أو جدٌّ وجبَ الحُضُورُ كما بحثه الأذرعِي وأن يكون المدعوُّ حُرًّا ولو سَفِيهًا أو عبدًا بإذنِ سيِّده أو مكاتبًا لم يَضُرَّ حُضُورُهُ بِكَسْبِهِ أو أذنَ سيِّده أو مُبْعَضًا فِي نَوَيْتِهِ وَغَيْرِ قَاضٍ أَي فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ مَا لَمْ يُخَصَّ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ إِلَّا مَنْ كَانَ يُخَصُّهُمْ قَبْلَ الْوِلَايَةِ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ . الْمَاوَزْدِيُّ وَالزُّوْيَانِيُّ وَالْأَوَّلِيُّ فِي زَمَانِنَا أَنْ لَا يُجِيبُ أَحَدُ الْخَبِيثَاتِ النَّيَّاتِ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِي كُلُّ ذِي وِلَايَةٍ عَامَّةٍ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ وَبَحْثُ اسْتِثْنَاءِ أِبْعَاضِهِ وَنَحْوِهِمْ أَي فِيلِزْمُهُ لِإِجَابَتِهِمْ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ لَا يَنْقُضُ لَهُمْ وَأَنْ لَا يَعْتَذِرَ لِلدَّاعِي فَيَعُذِّرَهُ أَي عَنْ طَلِبِ نَفْسٍ لَا عَنْ حَيَاءٍ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

• فَوَدَّ: (وَتَجِبُ الْإِنْخ) عَطْفٌ عَلَى يَدْعِي الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (أَجَابَ الْأَقْرَبُ الْإِنْخ) هَذَا التَّرْتِيبُ جَازٌ فِي الْمُنْدُوبِ أَيْضًا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وُجُوبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وُجُوبُ ذَلِكَ) أَي مَا ذُكِرَ مِنْ إِجَابَةِ الْأَقْرَبِ ثُمَّ الْأَقْرَبِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَدْ يَنْظُرُ فِيهِ إِذْ لَوْ قِيلَ الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) بَلْ هُوَ مُتَّجِهٌ اهـ سَم وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (فَلَا يُجِيبُ غَيْرُهُ) أَي فَلَا تَجُوزُ لَهُ الْإِجَابَةُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ أَبٌ أَوْ جَدٌّ) خَرَجَ الْأُمُّ الْوَصِيَّةُ فَلْيَنْظُرْ اهـ سَم عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ أَبٌ الْإِنْخ يُفِيدُ أَنَّ الْأُمَّ لَوْ كَانَتْ وَصِيَّةً وَأَوْلَمَتْ مِنْ مَالِهَا لَا يَجِبُ الْحُضُورُ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَبَ وَالْجَدَّ يَتِمَكَّنُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ إِدْخَالِ مَالِهِ فِي مِلْكِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأُمِّ وَيُؤْخَذُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي تَصْوِيرِ وَلِيمَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ إِذَا فَعَلَ الْوَلِيمَةَ بِإِذْنِ مَنْ طُلِبَتْ مِنْهُ وَجَبَتْ الْإِجَابَةُ عَلَى مَا دُعِيَ لَهُ اهـ أَي كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ سَفِيهًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَغِيرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ وَيَنْبَغِي تَقْسِيْدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَقْتِ عَلَيْهِ مَا يَقْصِدُ مِنْ عَمَلِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ مُبْعَضًا الْإِنْخ) أَي أَوْ أذنَ سَيِّدُهُ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَغَيْرِ قَاضٍ) عَطْفٌ عَلَى حُرًّا. • فَوَدَّ: (لَكِنْ يُسَنُّ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُخَصَّ) أَي الْقَاضِي وَقَوْلُهُ بِهَا أَي بِالْإِجَابَةِ اهـ سَم. • فَوَدَّ: (بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ) أَي عَلَى التَّخْصِيصِ .

• فَوَدَّ: (أَنْ لَا يُجِيبُ) أَي الْقَاضِي اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كُلُّ ذِي وِلَايَةٍ الْإِنْخ) وَمِنْهُ مَشَايِخُ الْبُلْدَانِ وَالْأَسْوَاقِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ اسْتِثْنَاءُ الْإِنْخ. • فَوَدَّ: (أَبْعَاضِهِ) أَي الْقَاضِي .

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ حُكْمَهُ الْإِنْخ) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَجْرِي فِي قَوْلِهِ وَنَحْوِهِمْ .

• فَوَدَّ: (وَهُوَ أَبٌ أَوْ جَدٌّ) أَخْرَجَ الْأُمُّ الْوَصِيَّةُ فَلْيَنْظُرْ. • فَوَدَّ: (أَوْ مُبْعَضًا فِي نَوَيْتِهِ) أَي أَوْ أذنَ سَيِّدُهُ .

• فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُخَصَّ) أَي الْقَاضِي بِهَا أَي بِالْإِجَابَةِ .

وَأَنْ (لَا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءَ) مَثَلًا بِالدَّعْوَةِ أَيْ أَنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّخْصِصِ بِهِمْ غُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ أَوْ غَيْرِهِ لِغَيْرِ غُذْرِ كَقَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ أَمَّا إِذَا خَصَّصَهُمْ لَا لِغِنَاهُمْ مَثَلًا بَلْ لِجَوَارٍ أَوْ اجْتِمَاعِ حِرْفَةٍ أَوْ قَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ فَيَلْزُمُهُمْ كَغَيْرِهِمْ الْإِجَابَةُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ مُرَادُ الْمُحَرَّرِ بِقَوْلِهِ مِنْهَا أَنْ يَدْعُوَ جَمِيعَ عَشِيرَتِهِ وَجِيرَانِهِ أَغْنِيَاءَهُمْ وَفُقَرَاءَهُمْ دُونَ أَنْ يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُ مَا ذَكَرَ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ فِي اشْتِرَاطِ التَّعْمِيمِ مَعَ فَقْرِهِ نَظَرٌ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِيرَانِ هُنَا أَهْلُ مَحَلَّتِهِ وَمَسْجِدِهِ دُونَ

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْفَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فَقَرَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لَا لِنَحْوِ عَجْزٍ عَنْ تَعْمِيمِهِمْ أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ فَقَرَاءَ وَبَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوَغِرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فَقَرَاءَ جِيرَانَهُ أَوْ أَهْلَ حِرْفَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لَعَدِمَ كِفَايَةُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَاتَّرَ الْفُقَرَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَوُجُ اتَّجَعِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ إِسْمَ وَقَوْلُهُ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ الْخُ أَيَّ خِلَافًا لِصَرِيحِ الْمُغْنِي وَظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهَايَةِ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (الْأَغْنِيَاءَ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَنْ يَتَّجَمَلُ بِهِ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا إِهْرَعُ ش.

قَوْلُهُ: (بِالدَّعْوَةِ) إِلَى النَّتْيَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ غَيْرِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَهَذَا الَّذِي لِي النَّتْيَةُ. قَوْلُهُ: (كَقَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ) انْظُرْ مَا صَوْرَةُ كَوْنِهِ يَخْصُصُهُمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ أَغْنِيَاءَ لِنَحْوِ هَذَا الْعُذْرِ إِهْرَعُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ قَصْدُ التَّخْصِصِ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ أَيْ لِأَجْلِ غِنَاهُمْ الْخُ فَكَانَ الْأَوَّلَى لِذَلِكَ بِاللَّامِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمْ) أَيْ الْأَغْنِيَاءَ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَلَّةٍ مَا عِنْدَهُ) أَيْ وَاتَّفَقَ أَنَّ الدِّينَ دَعَاهُمْ هُمُ الْأَغْنِيَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ تَخْصِصَهُمْ بِالدَّعْوَةِ ابْتِدَاءً إِهْرَعُ شُ أَقُولُ وَبِذَلِكَ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرُ مَا نَصَّبَهُ قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ تَخْصِصِ الْأَغْنِيَاءِ حَيْثُ إِهْرَعُ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيْ مِنَ الشُّرُوطِ. قَوْلُهُ: (فِي اشْتِرَاطِ الْخُ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ نَظَرٌ وَالْجُمْلَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيْ الْأَذْرَعِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ مَثَلًا أَنَّهُ قَدْ يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جِيرَانُهُ وَأَهْلُ حِرْفَتِهِ مَثَلًا كُلُّهُمْ فَقَرَاءَ أَوْ بَعْضُهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ الْفُقَرَاءَ لَا لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّخْصِصَ مُوَغِرٌ لِلصُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ أَغْنِيَاءَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ لِمَا ذَكَرَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ أَنْ لَا يَخْصُصَ الْأَغْنِيَاءَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ تَخْصِصُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُقَرَاءِ نَعَمْ لَوْ خَصَّصَ فَقَرَاءَ جِيرَانَهُ أَوْ أَهْلَ حِرْفَتِهِ أَوْ بَعْضَهُمْ لَعَدِمَ كِفَايَةُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَاتَّرَ الْفُقَرَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَوُجُ اتَّجَعِ الْوُجُوبِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي إِطْلَاقُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَخْصِصُ الْفُقَرَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أربعين داراً من كل جانب.

(تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة يُدعى إليها في الخبر السابق حالة مُقَيَّدة لكون طعامها شرّ الطعام فلو دعا عائداً لم يكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فما ذكره في أن لا يخصّ مُشكِلاً اهـ وقد يجاب بأن جملة يُدعى بيان لكون الغالب في طعام الوليمة ذلك وأما وجوب الإجابة فمعلوم من القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصدور ومن شأن التخصيص ذلك فأبطل سبب الوجوب الذي ذكره فالحاصل أن الكلام في مقامين بيان ما يجبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما يجبلوا عليه في إجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل.

(وأن يدعوه) بخصوصه كما مرّ (في اليوم الأول فإن أولم ثلاثة) من الأيام (لم تجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون شئتها في الأول في غير العرس وقيل تجب واعتمده الأذرعى إن لم يدع في اليوم الأول أو دعي وامتنع لعذر ودعي في الثاني .  
(وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المُنْصِل «الوليمة في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وشمعة» وظاهر أن تعدد الأوقات كتعدد اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الإجابة مطلقاً .

□ فؤد: (بيان إلخ) أي استئناف بيان لبيان سبب السرية . □ فؤد: (ذلك) أي تخصيص الأغنياء .

□ فؤد: (بخصوصه) إلى قوله وقال في الإخياء في المعنى لا قوله وهو دون إلى وقيل وإلى قول المتن وأن لا يكون في النهاية .

□ فؤد (سئ): (ثلاثة) أي أو أكثر معني .

□ فؤد (سئ): (لم تجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاماً ويدعو الناس ثانياً فلا تجب الإجابة ثانياً اهـ ش أقول وهذا يخالف ما سيذكره الشارح في التنبية . □ فؤد: (بل يستحب) أي قبول الدعوة . □ فؤد: (إن لم يدع) لعل المراد لا لتخو فقر فليراجع .

□ فؤد (سئ): (في الثالث) أي وفيما بعده معني . □ فؤد: (وفي الثالث) أي وفيما بعده اهـ معني .

□ فؤد: (إنه لو كان) أي تعدد الأيام أو الأوقات اهـ كزدي . □ فؤد: (كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين معني أو قصد جمع المُتَسَائِبِينَ في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش . □ فؤد: (مطلقاً) أي في الثاني وما بعده عبارة كزدي أي في الأيام والأوقات كلها اهـ .

□ فؤد: (وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغز للصدور إلخ) قد يقال القصد الموغز إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنعه بالنسبة للمدعوين فكيف أبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل .

(وَأَنْ لَا يُخْضِرَهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (لِخَوْفٍ) مِنْهُ (أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ) أَوْ لِيُعَاوَنَهُ عَلَى بَاطِلٍ بَلِّ لِلتَّقَرُّبِ وَالتَّوَدُّدِ الْمَطْلُوبِ أَوْ لِنَحْوِ عَلَيْهِ أَوْ صِلَاحِهِ وَوَزَعِهِ أَوَّلًا بِقَضْدِ شَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي الْإِحْيَاءِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِجَابَةِ الْاِقْتِدَاءَ بِالسُّنَّةِ حَتَّى يَثَابَ وَزِيَارَةُ أَخِيهِ وَإِكْرَامُهُ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْمُتَحَابِّينَ الْمُتَزَاوِرِينَ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِيَانَةً نَفْسِهِ عَنْ أَنْ يُظَنَّنَّ بِهِ كِبَرٌ أَوْ احْتِقَارٌ لِمُسْلِمٍ .

(وَأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ) أَيَّ بِالْمَحَلِّ الَّذِي يَحْضُرُ فِيهِ (مَنْ يَتَأَذَّى) الْمَدْعُوُّ (بِهِ) لِعِدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ لِحَسَدٍ ذَلِكَ لِهَذَا دُونَ عَكْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ حُضُورُهُ يُحَوِّكُ حَسَدًا عِنْدَهُ لِمَنْ يَرَاهُ ثَمَّ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مُنْكَرٌ (أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ) كَالْأَرَادِلِ وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ لَوْ كَانَ هُنَاكَ عَدُوٌّ لَهُ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ لَمْ يُؤْثَرْ فِي إِسْقَاطِ الْوُجُوبِ فَمَحْمُولٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَا يَتَأَذَّى بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ مَعَ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ ظُهُورِ الْعِدَاوَةِ فَالْوَجْهَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ نَظِيرُ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْحَسَدِ وَلَيْسَ كَثْرَةُ الرَّخْمَةِ عُذْرًا إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَيْ لِمَدْخَلِهِ وَمَجْلِسِهِ وَأَمِنْ عَلَى نَحْوِ عِزِّهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ وَالْأَعْدَاءِ .

قوله: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) عبارة المُعْنَى أَي يَدْعُوهُ اهـ . قوله: (لِخَوْفٍ مِنْهُ) أَي لَوْ لَمْ يَخْضِرْهُ اهـ مُعْنَى .

قوله: (أَنْ يَقْصِدَ) أَي الْمَدْعُوُّ . قوله: (لِحَسَدٍ ذَلِكَ) أَي مَنْ يَتَأَذَّى الْمَدْعُوُّ بِهِ لِهَذَا أَي لِلْمَدْعُوِّ اهـ سَم .

قوله: (كَالْأَرَادِلِ) لَمْ أَرْ مَنْ بَيَّنَّ الْمُرَادَ بِالْأَرَادِلِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَنْ قَامَ بِهِ مَذْمُومٌ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى رُتْبَةِ الْفِسْقِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَرْبَابِ الْحَرْفِ الدِّينِيَّةِ وَقَدْ يُسْتَأْنَسُ لَهُ بِقَوْلِ الْقَامُوسِ الرَّذُلُ الدَّوْنُ الْخَسِيسُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الطَّلَاقِ الْخَسِيسُ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا هـ سَيِّدُ عَمَرَ . قوله: (أَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَلَيْسَ . قوله: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَا أَثَرَ لِعِدَاوَةِ بَيْنَهُ وَبَيَّنَّ الدَّاعِيَ اهـ قَالَ ع ش ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِيَزُولَ الْعِدَاوَةُ اهـ .

قوله: (فَمَحْمُولٌ الْخ) اِغْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى . قوله: (عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ) انْظُرْ كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ سَم لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطَّ لِتَأْتِي مِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ الْعِدَاوَةَ فِيهِ لِلْحَاضِرِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَي قَوْلُهُ لَوْ كَانَ عَدُوُّهُ .

قوله: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ الْخ) أَي فِي قَوْلِهِ وَأَنْ لَا يُعْدَرَ بِمُرْخَصٍ جَمَاعَةِ الْخ وَانْظُرْ مَا وَجْهَ عِلْمٍ مَا ذَكَرَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَيَانِ ثُمَّ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْعِزِّ لَيْسَ عُذْرًا بِرَأْسِهِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ

قوله: (أَوْ لِحَسَدٍ ذَلِكَ لِهَذَا) اسْمُ الْإِشَارَةِ الْأَوَّلِ عَائِدٌ عَلَى مَنْ فِي الْمُتَنِّ وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ فِي الشَّرْحِ . قوله: (أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ) وَافَقَهُمَا م ر فِي هَذَا . قوله: (عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ مِنْهُ) انْظُرْ كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِحَّتِهِ عَلَى الثَّانِي فَقَطَّ لِتَأْتِي مِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَسَبَ الْعِدَاوَةَ لِلْحَاضِرِ فِي قَوْلِهِ أَوْ دَعَا عَدُوَّهُ فَتَأَمَّلْهُ .

(و) أَنْ (لا) يَكُونُ بِمَحَلِّ حُضُورِهِ (مُنْكَرٌ) أَي مُحَرَّمٌ وَلَوْ صَغِيرَةً كَأَنِّيَّةً تُقَدِّ يُبَاشِرُ الْأَكْلَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ الْحِيلَةِ السَّابِقَةِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي فِي صُورَةٍ غَيْرِ مُنْتَهِنَةٍ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ دُخُولُ مَحَلِّهَا وَكَنْظَرُ رَجُلٍ لَامْرَأَةٍ أَوْ عَكْسِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ إِشْرَافَ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ عُدُوٌّ وَكَأَلَةُ طَرْبٍ مُحَرَّمَةٌ كَذِي وَتَرٍ أَوْ شَعْرٍ وَكَالضَّرْبِ عَلَى الصَّيْنِيِّ كَمَا يَأْتِي وَكَزْمَرٍ وَلَوْ بِشَبَابَةٍ وَكَطَبْلٍ كُوبَةٍ وَكَدَاعِيَةٍ لِبَذْعَةٍ وَكَمَنْ يَضْحَكُ لِفُحْشٍ أَوْ كَذِبٍ أَمَّا مُحَرَّمٌ وَنَحْوُهُ مِمَّا مَرَّ بِغَيْرِ مَحَلِّ حُضُورِهِ كَبَيْتٍ آخَرَ مِنَ الدَّارِ فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْحَاوِي إِذَا لَمْ تُشَاهِدْ الْمَلَاهِي لَمْ يَضُرَّ سَمَاعُهَا كَالَّتِي بِجَوَارِهِ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ قَضِيَّةٍ كَلَامَ كَثِيرِينَ مِنْهُمْ الشَّيْخَانِ ثُمَّ نَقَلَ عَنْ قَضِيَّةٍ كَلَامَ آخَرِينَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَحَلِّ الْحُضُورِ وَسَائِرِ ثُبُوتِ الدَّارِ وَاعْتَمَدَهُ فَقَالَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ بَلْ لَا تَجُوزُ لِمَا فِي الْحُضُورِ مِنْ شُوءِ الظَّنِّ بِالْمَذْعُورِ وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ وَفَوَّقَ الشُّبْكِي أَيْضًا بِأَنَّ فِي مُفَارَقَةِ دَارِهِ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَلَا فَعَلَ مِنْهُ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ تَعَمَّدَ الْحُضُورَ لِمَحَلِّ الْمَعْصِيَةِ بِلَا ضَرُورَةٍ.....

أَوَّلَى مِنْ مُجَالَسَةِ مَنْ لَا يَلِيقُ مُجَالَسَتَهُ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الْمُجَالَسَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْأَعْدَادِ انْتِهَاءُ الْعِرْضِ ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَّا لِلْعِرْضِ أَهْ رَشِيدِي أَي مُحَرَّمٌ إِلَى قَوْلِي الْمَثْنِ وَمِنْ الْمُتَنَكَّرِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَالضَّرْبِ إِلَى وَكَزْمَرٍ . □ قَوْلُهُ : (كَأَنِّيَّةٌ الْخ) وَكَخْمَرٍ أَهْ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ : (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا) أَي وُجُودِهَا بِمَحَلِّ حُضُورِهِ بِلَا مُبَاشَرَةٍ الْأَخْلَ مِنْهَا . □ قَوْلُهُ : (بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) سَيَأْتِي أَنَّهُ قَضِيَّةُ الْمَثْنِ وَالْخَبَرُ حُرْمَةُ دُخُولِ مَحَلِّهَا وَاعْتِمَادُ الْأَذْرَعِيِّ لَهُ وَإِطْنَابُهُ فِي تَأْيِيدِهِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ حُرْمَةُ الدُّخُولِ مَعَ مُجَرَّدِ حُضُورِ الْآتِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الصَّوَرَ فِي نَفْسِهَا مُحَرَّمَةٌ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ أَهْ سَمِ حَاصِلُهُ مَنَعَ الْبِنَاءِ وَبَيَّانُ الْفَرْقِ . □ قَوْلُهُ : (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي بِقَوْلِهِ كَعَكْسِهِ . □ قَوْلُهُ : (إِنَّ إِشْرَافَ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ الْخ) أَي وَلَوْ أَمْنَكْتَهُ التَّحَرُّزُ عَنْ رُفُوتِهِنَّ لَهُ كَتَقْطِيعِ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ بِحَيْثُ لَا يَرَى شَيْءً مِنْ بَدَنِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ أَهْ ش . □ قَوْلُهُ : (يَضْحَكُ) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ . □ قَوْلُهُ : (لِفُحْشٍ) اللَّامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي . □ قَوْلُهُ : (مِمَّا مَرَّ) أَي مِمَّنْ يَتَأَذَى بِهِ الْمَذْعُورُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ مُجَالَسَتُهُ وَمِنْ عَدَمِ السَّعَةِ وَعَدَمِ الْأَمْنِ عَلَى عِرْضِهِ . □ قَوْلُهُ : (وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ) هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِجَابَةِ لِدَارِ بِجَوَارِهَا مُتَنَكَّرٌ نَعَمْ فَرَّقَ الشُّبْكِي قَدْ يُفِيدُ الْمَنْعَ أَهْ سَمِ وَأَقْرَهُ الرِّشِيدِي . □ قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ تَعَمَّدَ الْحُضُورَ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ لَا مَعْصِيَةَ بِالْمَكَانِ ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ كَانَ حَضَرَ مَعَ الْمُجْتَمِعِينَ فِي مَحَلِّ الدَّعْوَةِ ثُمَّ

□ قَوْلُهُ : (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ حُضُورِهَا بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي فِي صُورٍ غَيْرِ مُنْتَهِنَةٍ أَنَّهُ لَا يَنْحَرُمُ دُخُولُ مَحَلِّهَا) كَذَا شَرَحَ م ر وَسَيَأْتِي أَنَّ قَضِيَّةَ الْمَثْنِ وَالْخَبَرُ حُرْمَةُ دُخُولِ مَحَلِّهَا وَاعْتِمَادُ الْأَذْرَعِيِّ لَهُ وَإِطْنَابُهُ فِي تَأْيِيدِهِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ حُرْمَةُ الدُّخُولِ مَعَ مُجَرَّدِ حُضُورِ الْآتِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الصَّوَرَ فِي نَفْسِهَا مُحَرَّمَةٌ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ . □ قَوْلُهُ : (وَبِهِ فَارَقَ الْجَارَ) هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِجَابَةِ لِدَارِ بِجَوَارِهَا مُتَنَكَّرٌ نَعَمْ فَرَّقَ الشُّبْكِي قَدْ يُفِيدُ الْمَنْعَ .

وما قالاه هو الوجه الذي لا يَشُوعُ غَيْرُهُ وَبِتَسْلِيمِ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْأَوَّلِينَ الْحِلُّ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ غُذِرَ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ مُقَرَّرًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ (فَإِنْ كَانَ) الْمُتَكَرِّرُ (يَزُولُ بِحُضُورِهِ) لِنَحْوِ عِلْمِ أَوْ جَاوِ (فَلْيَحْضُرْ) وَجَوَابًا عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَعْتَمَدِ لِيَحْضُلَ فَرَضُنِي الْإِجَابَةِ وَإِزَالَةِ الْمُتَكَرِّرِ وَوُجُودُ مَنْ يُزِيلُهُ غَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ حُضُورِهِ نَهَاوَهُمْ فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ فَإِنْ عَجَزَ لِنَحْوِ خَوْفٍ قَعْدَ كَارِهًا وَلَا

سَمِعَ الْآلَاتِ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ حَضَرَ أَصْحَابُ الْآلَاتِ بَعْدَ حُضُورِهِ لِمَحَلِّ الدَّغْوَةِ عَدَمُ وَجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ بِالْمَدْعُوِّ اهـ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَاهُ) أَيِ الْأَذْرَعِيِّ وَالسُّبْكِيِّ مِنْ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْآلَاتِ اللَّهْوِ فِي مَحَلِّ الْحُضُورِ وَكَوْنِهَا فِي غَيْرِهِ مِنْ بُيُوتِ دَارِ الدَّغْوَةِ ش. وَرَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْإِنْج) وَالْمُتَّجِهَ مَعَ هَذَا الْحِمْلِ سُقُوطُ الْوُجُوبِ لِمَسْقَةِ الْحُضُورِ مَعَ ذَلِكَ اهـ س. ٥. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ ثُمَّ غُذِرَ) كَانَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ ضَرَرًا يَلْحَقُهُ إِنْ لَمْ يَخْضُرْ اهـ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَجَوَابًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَوُجُودُ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ. ٥. قَوْلُهُ: (لِيَحْضُلَ) أَيِ مِنَ التَّحْصِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) نَعَتْ لِمَنْ أَوْ حَالٍ مِنْهُ اهـ ش. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْإِجَابَةِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِلزَّالَةِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُجَرَّدِ لِحَوَاشِي سَمِ كَتَبَ سَمِ قَوْلُهُ يَتَأَمَّلُ بَيْنَ سَطْرَيْنِ تَحْتَ لِلْإِجَابَةِ وَفَوْقَ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ لَكِنْ رُجُوعُهُ إِلَى هَذَا الثَّانِي بَعِيدٌ مِنْ وَضْعِهِ وَإِنْ قُرِبَ مَعْنَى بَتَرَجِيحِهِ بَأَن يُقَالَ كَيْفَ يَقُولُ وَلَا يَجْلِسُ الْإِنْج مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ مَقْرُوضٌ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْخُرُوجِ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَنَحْوِ الْخَوْفِ يُبَيِّحُ الْجُلُوسَ مَعَهُمْ أَيْضًا لَكِنْ يَزِيدُ هَذَا التَّوْجِيهَ قَوْلُهُ إِنْ أَمَكَنَّ فَافْهَمُ فَالْحَقُّ أَنَّ يَتَأَمَّلُ وَاقِعٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِجَابَةِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ لِلزَّالَةِ اهـ وَرَجَّعَهُ السَّيِّدُ عَمَرُ إِلَى الثَّانِي عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحَاشِي يَتَأَمَّلُ اهـ أَقُولُ بِحَتْمٍ أَنَّ يَكُونُ مُرَادُهُ أَنَّ الْكَلَامَ مَقْرُوضٌ فِي الْعَاجِزِ عَنِ الْخُرُوجِ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ عَدَمُ جُلُوسِهِ مَعَهُمْ وَيُجَابُ بِتَصَوُّرِهِ بِاتِّسَاعِ الْمَكَانِ بِحَيْثُ يَكُونُونَ فِي بَعْضِهِ فَيَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ مُرَادُهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَمَعَهُ مَعَهُمْ مَجْلِسٌ وَاحِدٌ فَهُوَ حَاضِرٌ فِي مَجْلِسِ الْمُتَكَرِّرِ فَلَا فَائِدَةَ فِي انْفِرَادِهِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ فَإِنَّ فِي جُلُوسِهِ مَعَهُمْ تَكْثِيرًا لِسَوَادِهِمْ وَخَشْيَةً مُحَادَثَتِهِمْ وَمُبَاسَطَتِهِمْ الْمُؤَذِّنَةِ بِتَقْرِيرِهِمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنْ لَمْ يَتَّهَمُوا وَجَبَ الْخُرُوجُ

٥. قَوْلُهُ: (وَبِتَسْلِيمِ الْإِنْج) كَذَا شَرَحَ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْإِنْج) وَالْمُتَّجِهَ مَعَ هَذَا الْحِمْلِ سُقُوطُ الْوُجُوبِ لِمَسْقَةِ الْحُضُورِ مَعَ ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ) يَتَأَمَّلُ أَقُولُ كَتَبَ قَوْلُهُ يَتَأَمَّلُ بَيْنَ سَطْرَيْنِ تَحْتَ لِلْإِجَابَةِ وَفَوْقَ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ لَكِنْ رُجُوعُهَا إِلَى هَذَا الثَّانِي بَعِيدٌ مِنْ وَضْعِهِ وَإِنْ قُرِبَ مَعْنَى بَتَوْجِيهِهِ بَأَن يُقَالَ كَيْفَ يَقُولُ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ أَنَّ الْكَلَامَ مَقْرُوضٌ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْخُرُوجِ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَنَحْوِ الْخَوْفِ يُبَيِّحُ الْجُلُوسَ مَعَهُمْ أَيْضًا لَكِنْ يَزِيدُ هَذَا التَّوْجِيهَ قَوْلُهُ إِنْ أَمَكَنَّ فَافْهَمُ فَالْحَقُّ أَنَّ يَتَأَمَّلُ وَاقِعٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِجَابَةِ فَقَطْ كَأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ يَتَأَمَّلُ إِلَى أَنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ لِلزَّالَةِ فَقَطْ يُرْشِدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلُ وَوُجُودُ مَنْ يُزِيلُهُ غَيْرُهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.



يجلس معهم إن أمكن ويُفَرَّقُ بين وجوب الإجابة وإزالة المُتَكْرِ بِشَرْطِهِ الْآتِي فِي السَّيْرِ وَعَدَمِ  
وجوب إزالة الرّصدي في الحج وإن قدر عليها بأن من شأن الحجيج أن لا تجتمع كلمتهم  
وما نعيمهم أن تشتدّ شوكتهم مع أن الأصل في الوجوب ثم التراخي وهنا الفور فاحتيط  
للوجوب هنا أكثر .

(ومن المُتَكْرِ فرائض حريص) في دعوة اتَّخَذَتْ لِلرِّجَالِ وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي  
يُنَكِّرُ باعتقاد المدعو وبه عبّر جمع من الشُّراح وغيرهم ولا يُنافيه ما يأتي في السَّيْرِ أن العبرة في  
الذي يُنَكِّرُ باعتقاد الفاعل تحريمه؛ لأن ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود مُحَرَّم  
في اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور لذلك وأما الإنكار ففيه إضرار بالفاعل ولا  
يجوز إضراره إلا إن اعتقد تحريمه بخلاف ما إذا اعتقده المُتَكِّرُ فقط؛ لأن أحدًا لا يُعامل  
بقضية اعتقاد غيره فتأمله وإذا سقط الوجوب وأراد الحضور اغتبر حينئذ اعتقاد الفاعل فإن  
ارتكب أحد مُحَرَّمًا في اعتقاده لزم هذا المُتَكِّرُ بالحضور الإنكار فإن عجز لزمه الخروج إن  
أمكنه عملاً بكلامهم في السَّيْرِ حينئذ ثم رأيت غير واحد قالوا المنقول أنه لا يحرم الحضور

إلا إن خاف منه كأن كان في ليل وخاف فيقعُدُ كارهاً بقلبه ولا يستمع لما يحرم استماعه وإن اشتغل  
بالحديث أو الأكل جاز له ذلك اهـ . فؤد: (وما نعيمهم) أي من شأن ما نعيمهم اهـ رشيدى . فؤد: (في  
دعوة) إلى قول المتن على سقف في النهاية إلا قوله وكان سيئه إلى المتن . فؤد: (اتخذت للرجال) أي  
بخلاف دعوة النساء خاصة فليس بمُنَكِّرٍ لما مرَّ في بابه أن الأصح جواز افتراضهن للحريص اهـ مغني .  
فؤد: (فسقط وجوب الحضور إلخ) جعل سقوط الوجوب منوطاً باعتقاد المدعو والوجه أنه منوط  
باعتقاد المدعو أو الفاعل أو هما فتأمل اهـ سم . فؤد: (وإذا سقط الوجوب إلخ) لوجه أن المُتَكِّرَ في  
سقوطه اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الإنكار اعتقاد الفاعل اهـ سم . فؤد: (ثم رأيت غير واحد قالوا  
إلخ) وقول الشارح يعني المحلي هنا ولو كان المُتَكِّرُ مُخْتَلَفًا فِيهِ كَشَرْبِ التَّبَيِّدِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْحَرِيرِ  
حَرَمَ الْحُضُورَ عَلَى مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُتَعَاطِي لَهُ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ أَيْضًا شَرَحَ م ر أي  
أما إذا كان يَعْتَقِدُ حَلَّهُ فَيَجُوزُ الْحُضُورُ وَلَا يَجِبُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ يَعْتَقِدُ حُرْمَتَهُ حَرَمَ عَلَى  
مُعْتَقِدِ حُرْمَتِهِ الْحُضُورَ إِلَّا لِإِزَالَتِهِ أَوْ يَعْتَقِدُ حَلَّهُ جاز لمُعْتَقِدِ الْحُرْمَةِ الْحُضُورُ وَلَا يَجِبُ اهـ سم . وقوله:  
(محمول على إلخ) خلافًا للمغني حيث حمّله على إطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما أفتى به  
ابن الرُّفْعَةِ مِنْ أَنَّ الْفُرْجَةَ عَلَى الزَّيْنَةِ حَرَامٌ أَيْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُتَكْرَاتِ اهـ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرُّوَضَةِ  
ثَلَاثُ مَا فِي التَّخْفَةِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوَضِ تُشِيرُ بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ فِي النَّهَايَةِ اهـ .

فؤد: (فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطاً باعتقاد المدعو والوجه أنه منوط  
باعتقاد المدعو أو الفاعل أو هما فتأمل اهـ . فؤد: (وإذا سقط الوجوب) الوجه أن المُتَكِّرَ في سقوطه  
اعتقاد المدعو أو الفاعل وفي الإنكار اعتقاد الفاعل .

إلا إن اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما ذكرته التبيد وغيره خلافاً لمن فوق . ولا ينافيه قول الشافعي رحمته الله في شارب الحنفي : أخذه وأقبل شهادته ؛ لأن المعتمد في تعليقه أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون المرفوع إليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل أولى ؛ لأن هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر ؛ لأنه شأن المتكبرين قيل الأولى التعبير بكفرش الحرير ؛ لأنه المحرم دون الفراش ؛ لأنه قد يكون مطوياً هـ وهو غير صحيح ؛ لأن فرش الحرير لا يحرم مطلقاً بل لمن علم منه أنه يجلس عليه مجلساً محرمًا على أن كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة.....

□ قوله : ( صريح فيما ذكرته ) وهو قوله وظاهر كلامهم هنا أن العبرة في الذي يُنكر باعتماد المدعو قال الكزدي وهو قوله اغتبر اعتقاد الفاعل هـ . □ قوله : ( ولا ينافيه ) أي قوله وسواء إلخ عبارة المغني فإن قيل هذا أي قول المصنف ومن المنكر إلخ يخالف قولهم في كتاب السير لا يُنكر إلا المجمع على تخريمه أجيب بأن الخلاف إنما يراعى إذا لم يخالف سنة صحيحة والسنة قد صحت بالتهني عن الإفتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا حد الشافعي - رضي الله تعالى عنه - شارب التبيد المختلف فيه هـ . □ قوله : ( أن الحاكم إلخ ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رفع إليه مخالفت يتوضأ بالمستعمل أو يترك الطمأنينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليتأمل هـ سم أي قينغي تقييده بما مر آنفاً عن المغني . □ قوله : ( وكفرش الحرير ) إلى قوله وعليها الوبر في المغني . □ قوله : ( وفرش جلود السباع ) عبارة النهاية وفرش جلود ثمر بقي وبرها كما قاله الحلبي وغيره والحق به في الباب جلد فهذه في حزمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداحل أعمى هـ وكذا في المغني إلا قوله والحق إلى وكذا وقوله وكلب إلخ قال الرشدي قوله والحق به إلخ صريح هذا الصنيع أنه لا يحرم من جلود السباع إلا جلد الثور وجلد الفهد ولعل وجهه أنهما هما اللذان توجد فيهما العلة وهي أن استعمال ذلك شأن المتكبرين هـ . □ قوله : ( لأن فرش الحرير لا يحرم إلخ ) أي خلافاً لقول المعتز ؛ لأنه المحرم هـ رشدي .

□ قوله : ( وسواء فيما ذكرته التبيد وغيره خلافاً لمن فوق إلخ ) وقول الشارح يعني المحلي هنا ولو كان المنكر مختلفاً فيه كشرب التبيد والجلوس على الحرير حرّم الحضور على معتقد تخريمه محمول على ما إذا كان المتعاطي له يعتقد تخريمه أيضاً شرح م ر أي أما إذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل أنه إن كان الفاعل يعتقد حرّمته حرّم على معتقد حرّمته الحضور إلا لإزالته أو يعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب . □ قوله : ( أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده إلخ ) قد يقتضي إطلاق ذلك أنه لو رفع إليه مخالفت يتوضأ بالمستعمل أو يترك الطمأنينة مثلاً اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر أنه غير مراد وأنه لا صائر إليه فليتأمل . □ قوله : ( جلود السباع إلخ ) والحق به في الباب جلد فهذه في حزمة استعماله وكذا مغصوب أو مسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداحل أعمى شرح م ر .

والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفرش واحتمال طيه يزده قرينة السياق أنه جلس عليه (وصورة حيوان) مشتبهة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره وإن لم يكن لها نظير كقرس بأجنحة هذا إن كانت بمحل حضوره لا نحو باب وممر كما قاله قدر على إزالتها أم لا ولزوم الإزالة مع القدرة معلوم فلا يزد هنا ألا ترى أن من بطريقه محرم تلزمه الإجابة ثم إن قدر على إزالته لزمته وإلا فلا فكذا هنا والحاصل أن المحرم من الصور إن كان بمحل الحضور لم تجب الإجابة وحرم الحضور أو بنحو ممره وجبت إذ لا يكره الدخول إلى محل هي بممره . وكان سببه أن في تعليقها ثم نوع امتهان فلم تكن كالتي بمحل الحضور وكانت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما يذكره في المحذرة إذ هما مترادفان (أو يشتر) غلق لينة أو متفحة ويفرق بين هذا وحل التضييب لحاجة بأن الحاجة تزيل مفسدة التقيد ثم لزوال الخلاء لا هنا؛

فوه: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل اهـ سم . فوه: (فتعين التعبير إلخ) قد يقال كيف يتعين مع أن كلاً من الفرش والفرش بمجرده لا يحرم وأنه كما صحح الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً محرمًا اهـ سم . فوه: (مشتبهة) إلى قوله وكان سببه في المعنى إلا قوله قدر إلى والحاصل . فوه: (دون غيره) الضمير راجع لما اهـ سم زاد الرشيدي وفي العبارة مسامحة لا تخفى اهـ ويمكن رفع المسامحة بإزجاج الضمير لحيوان . فوه: (هذا) أي سقوط وجوب الإجابة بوجود صورة حيوان . فوه: (قدر إلخ) راجع لقوله لا نحو باب إلخ . فوه: (محرم) أي غير الصورة المذكورة . فوه: (من الصور) أسقطه النهاية وقال الرشيدي قوله والحاصل أن المحرم أن المجمع على تخريبه بقرينة ما مر آنفاً اهـ . فوه: (وحرم الحضور) أي إذا لم يقدر على إزالته كما علم مما مر اهـ رشيدي . فوه: (وكانت) عطفت على كانت بمحل إلخ . فوه: (منصوبة) إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى . فوه: (لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التي بأيدينا بالباء وهو في النهاية بالتون وكذا بالتون في نسخة الكردي من الشارح عبارته قوله لما نذكره أي للدليل الذي نذكره فيها وهو الطرح على الأرض اهـ . فوه: (الشيء) (أو يشتر) بكسر المهملة بخطه اهـ معني . فوه: (بيّن هذا) أي تخريم تعليق الستر المصور لمنفعة . فوه: (لزوال الخلاء) فيه نظر اهـ سم .

فوه: (والفرش لا يوصف إلخ) يتأمل . فوه: (فتعين التعبير بالفرش إلخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفرش في أن كلاً بمجرده لا يحرم وفي أنه كما صحح الإغتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الإغتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوساً محرمًا . فوه: (دون غيره) الضمير راجع لما . فوه: (هذا إن كانت بمحل حضوره إلخ) عبارة الرّوض فلو كان منكراً كإفراش الحرير وصور الحيوان المرفوعة حرم الحضور إلخ قال في شرحه وأما مجرّد الدخول فكلام الأصل يقتضي عدم تخريبه إلخ اهـ . فوه: (لزمت) كذا في الرّوض . فوه: (لزوال الخلاء) فيه نظر .

لأنَّ تعظيم الصُّورة بارتفاع محلِّها باقي مع الانتفاع به (أو ثوبٌ ملبوس) ولو بالقوَّة فيدخل الموضوع بالأرض كما قاله الأذرعِي وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة «أنَّه ﷺ قَدِمَ من سَفَرٍ وقد سَتَرَتْ على صُفة لها سِتْرًا فيه الخيلُ ذَوَاتُ الأَجْنِحَةِ فَأَمَرَ بِتَزَعِهَا» وفي رواية «قَطَعْنَا منه وِسَادَةً أو وِسَادَتَيْنِ وكان ﷺ يرتَفِقُ بهما» وهو صريحٌ فيما قالوه هنا من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصُّورة فزالَتْ وجُعِلَتْ وِسَادَةٌ بَعِيدٌ؛ لأنَّ ظاهر اللَّفْظِ أَنَّ الصُّورَ عَائِمَةٌ لِجَمِيعِ الشُّرِّ وهذا الخبرُ يُبَيِّنُ ما في الخبرِ المُتَّفَقِ عليه «أنَّها اشترتْ له ﷺ ما يَقَعْدُ عليه ويتوسَّدُ به وفيه صورٌ فامتنع من الدُّخُولِ عليها حتى تابَتْ واعتدَرَتْ ثم ذكر الوعيدَ الشَّدِيدَ للمُصَوِّرِينَ» وأنَّ البَيْتَ الذي فيه صورةٌ أي وإن لم تُحْرَمْ؛ لأنَّ غايَتها أنَّها كجُنُبٍ أو إناءٍ بُولٍ ما دام فيه لا تَدْخُلُهُ الملائكةُ وقَضِيَةُ المَتَنِ والخبرُ حرمةُ دخول محلِّ هذه الصُّورة المُعْظَمَةِ وهو ما اعتمدَه الأذرعِي لِتَقْلِيلِ البَيَانِ له عن عائِةِ الأصحابِ والدَّخَائِرِ عن الأكثرين والشَّامِلِ عن أصحابنا ردًّا بذلك قول الشرح الصَّغيرِ الأكثرين على الكراهة.....

□ فَوَدَّ: (به) أي محلَّ الصُّورة. □ فَوَدَّ: (ولو بالقوَّة) إلى قوله وذلك لما في النَّهْيَةِ.  
 □ فَوَدَّ: (ولو بالقوَّة) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ وخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتَهُ الْأَوْجَهَ ما يَقْتَضِيهِ قولُ الْمُصَنِّفِ وثوبٌ ملبوسٌ من أنَّه إنما يكون مُنْكَرًا في حالِ كَوْنِهِ مَلْبُوسًا خِلَافًا لِلأذرعِي اهـ. □ فَوَدَّ: (الموضوع إلخ) أي والمعلِّق. □ فَوَدَّ: (من التفصيل) أي الفَرْقِ بَيْنَ الوِسَادَةِ المنصوبة وغير المنصوبة. □ فَوَدَّ: (ما في الخبرِ المُتَّفَقِ عليه) أي يُبَيِّنُ المُراد من قوله أنَّها اشترتْ إلى فامتنع. □ فَوَدَّ: (ثم ذكر إلخ) عَطَفَ على اِمتِنَعَ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ البَيْتَ إلخ) أي وَذَكَرَ أَنَّ البَيْتَ إلخ اهـ كُرِدِي. □ فَوَدَّ: (أي وإن لم تُحْرَمْ إلخ) خِلَافًا لِلشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ اهـ ع ش أقول وَيُؤَيِّدُهُ ما قاله الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ من عَدَمِ مَنَعِ الصُّورةِ الْمُتَمَتَّنَةِ دُخُولَ ملائكةِ الرَّحْمَةِ محلَّها اِرْتِفَاقَهُ ﷺ بالوِسَادَتَيْنِ المذكورتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لا تَدْخُلُهُ الملائكةُ) خَبَرٌ أَنَّ البَيْتَ إلخ. □ فَوَدَّ: (والخبر) أي خَبَرٌ مُسْلِمٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَلَّ لِلْجَنَسِ فَيَسْتَمِلُ الْخَبَرَ الثَّانِي أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (قولُ الشرح الصَّغيرِ إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي عِبَارَةً الْأَوَّلِ أَمَّا مُجَرَّدُ الدُّخُولِ لِمَحَلِّ فِيهِ ذَلِكَ فلا يَحْرُمُ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وهو الْمُعْتَمَدُ وبِذَلِكَ عِلْمٌ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحُضُورِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ اهـ وعِبَارَةُ الثَّانِي قَضِيَةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَحْرِيمُ دُخُولِ البَيْتِ الذي فيه هذه الصُّورةُ وكَلَامُ أَصْلِ الرُّوضَةِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ عَدَمِ تَحْرِيمِهِ وَبِالتَّحْرِيمِ قال الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وبِالْكَرَاهَةِ قال صَاحِبُ التَّقْرِيبِ والصَّبْدُ لَانِي وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ وَفِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُمْ مَالُوا إِلَى الْكَرَاهَةِ وَصَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ كما جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ وَلَكِنْ حُكِيَ فِي الْبَيَانِ عَنِ

□ فَوَدَّ: (وقَضِيَةُ المَتَنِ والخبرُ حُرْمَةُ دُخُولِ إلخ) أَمَّا مُجَرَّدُ الدُّخُولِ لِمَحَلِّ فِيهِ ذَلِكَ فلا يَحْرُمُ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وهو الْمُعْتَمَدُ وبِذَلِكَ عِلْمٌ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحُضُورِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ شَرْحُ م ر.

وقول الإسنويّ إنه الصواب ويُلحق بها في ذلك محلّ كل معصية .  
 (فرع): لا يُؤثّر حملُ التّقْد الذي عليه صورة كاملة؛ لأنّه للحاجة ولأنّها مُمتنّنة بالمعاملة بها  
 ولأنّ السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبير ومن لازم ذلك عادة حملهم لها وأما الدراهم  
 الإسلامية فلم تُحدث إلا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله ﷺ .  
 (ويجوز) حضور محل فيه (ما) أي صورة (على أرض وبساط) يداس (ومخدّة) ينام أو يتكأ عليها  
 وما على طيّق وخوان وقصعة وكذا إبريق على الأوجه؛ لأنّ ما يوطأ أو يطرح مهانٌ مُبتذل وقد  
 يؤخذ منه أنّ ما رُفِع من ذلك للزينة مُحروّم وهو مُحتملٌ إلا أن يُقال إنّهُ موضوعٌ لما يُختهن به  
 فلا نظراً لما يعرض له ويؤيّدُه اعتبارهم التعليق في الشتر دون اللبس في الثوب نظراً لما أُعِدّ له  
 كلّ منهما (ومقطوع الرأس) لزوال ما به الحياة فصار كما في قوله (وصور شجر) وكلّ ما لا  
 روح له كالقمرين؛ لأنّ ابن عباس رضي الله عنهما أذن لمصوّر.....

عامّة الأضحاب التّخريم وبذلك علّم أنّ مسألة الدّخول غير مسألة الحضور خلافاً لما فهمه الإسنويّ  
 اهـ . فوّده: (وقول الإسنويّ إلخ) عطف على قول الشرح إلخ . فوّده: (ويُلحق بها) أي محلّ الصورة  
 المُعظّمة . فوّده: (في ذلك) أي حرمة الدّخول . فوّده: (لا يؤثّر) إلى قوله وكذا إبريق في الثّاية ولفظه  
 أنّ الدّنانير الرّوميّة التي عليها الصّور من القسم الذي لا يُنكر لامتيانها بالإتفاق والمعاملة وكان السلف  
 إلخ . فوّده: (التّقْد الذي إلخ) وأفتى شيخنا الشّهاب الرّمليّ بأنّ التّقْد المذكور لا يمتنع دخول الملائكة  
 محلّه اهـ سم زادع ش وخالفه حجّ في الزّواجر والأقرب ما في الزّواجر؛ لأنّ العذر بالاحتياج إليه  
 وعدم إرادة تعظيمه لا يزيد على ملازمة الحيض للحائض وقد ورد التّص بأنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه  
 حائض اهـ وقوله في الزّواجر أي والتّخفة كما مرّ . فوّده: (يتعاملون بها) أي بالتّقود التي عليها صورة  
 كاملة . فوّده: (أي صورة) إلى قوله وكذا إبريق في المُعني . فوّده: (وخوان) بالكسر والضّم لغة كما في  
 المُختار اهـ ش . فوّده: (وكذا إبريق إلخ) خلافاً للثّاية . فوّده: (منه) أي التّعليق . فوّده: (من ذلك)  
 أي الطّبق وما معه .

فوّده (لش): (ومقطوع الرأس) أي مثلاً كما علّم ممّا مرّ في الشرح اهـ رشيديّ عبارة سم كقطع الرأس  
 هنا فقد كلّ ما لا حياة بدونه كما سيأتي في الشرح وقضيّة ذلك أنّ فقد النّصف الأسفل كفقد الرأس؛  
 لأنّه لا حياة للحيوان بدونه اهـ سم . فوّده: (وكلّ ما لا روح) إلى قوله وخرج في الثّاية وإلى قوله

فوّده: (لا يؤثّر حملُ التّقْد الذي إلخ) وأفتى شيخنا الشّهاب الرّمليّ بأنّ التّقْد المذكور لا يمتنع دخول  
 الملائكة محلّه . فوّده: (وكذا إبريق على الأوجه) خالفه م ر في شرحه فقال لا على نحو إبريق كما بحثه  
 الإسنويّ لارتفاعه اهـ . فوّده: (من ذلك) يشمّل المخدّة لكنّ التّرّد فيها هنا الذي أفاده قوله وهو  
 مُحتملٌ إلخ لا يوافق جزّمه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة إلخ .

فوّده في (لش): (ومقطوع الرأس) كقطع الرأس هنا فقد كلّ ما لا حياة بدونه كما سيأتي في قول الشارح

في ذلك. (ويحرم) ولو على نحو أرض وما مر من الفرق إنما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة إما فيه من الوعيد الشديد كاللغز وأن المصورين أشد الناس عذاباً يوم القيامة نعم، يجوز تصوير لعب البنات؛ لأن «عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عنده ﷺ» رواه مسلم وحكمته تدريهن أمر التربية وخرج بحيوان تصوير ما لا رأس له فيجل خلافاً لما شد به المتولي وكفقد الرأس فقد ما لا حياة بدونه نعم، يظهر أنه

وكفقد الرأس في المغني إلا قوله بل هو كبيرة. □ قوله: (في ذلك) أي تصوير الأشجار وما لا روح له. □ قوله: (وما مر) مبتدأ خبره قوله إنما هو إلخ. □ قوله: (إنما هو في الاستدامة) أي وما هنا في الفعل اه نهاية. □ قوله: (كما مر) أي كفرس بأجنحة اه ش. □ قوله: (لما فيه إلخ) تغليل للمتن. □ قوله: (وأن المصورين إلخ) عطف على اللغز. □ قوله: (فيجل إلخ) خالف النهاية وفاقاً للمتولي. □ قوله: (وكفقد الرأس) خبر مقدم لقوله فقد ما إلخ. □ قوله: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدামته وإن كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم وأقره الرشيد وفي سم أيضاً عن فتاوى الجلال السيوطي في جواب سؤال ما نصه أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم إلى الأخكام الخمسة ولا شك أنه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم؛ لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة؛ لأن المكروه ما ورد عنه نهي خاص أي أو كان فيه خلاف قوي كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهي والذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرّد إلفائه في الأرض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى.

وكفقد الرأس إلخ وقضية ذلك أن فقد النصف الأسفل كفقد الرأس؛ لأنه لا حياة بدونه للحيوان ويحتمل خلافه قليلاً. □ قوله: (خلافاً لما شد به المتولي) وفاق للمتولي م. □ قوله: (نعم يظهر إلخ) ويظهر أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدামته وإن كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان؛ لأن ذلك لا يخرج عن المحاكاة.

(فرغ) في فتاوى الجلال السيوطي ما نصه مسألة تقبيل الخبز هل هو بدعة وإذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن التماس في تنبيه الغافلين ومنها أي من البدع تقبيل الخبز وهو بدعة لا يجوز وقد أفتى جماعة أنه يجوز دوسه ولا يجوز بوسه لكن دوسه خلاف الأولى وربما كرهه بعضهم وأما بوسه فهو بدعة وارتكاب البدع لا يجوز وأنظر إلى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الأسود: (إني أعلم أنك لا تضر ولا تنفع ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك) هذا وهو الحجر الأسود الذي هو من ياقوت الجنة وهو يمين الله في الأرض يضاف به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب إكرامه ورفع من تحت الأقدام من تقبيل وقد ذكر في إكرام الخبز أحاديث لا أعلم فيها شيئاً صحيحاً ولا حسناً هذا ما نصه بحروفه فهل ما قاله هو الصحيح المعتمد أم لا الجواب أما كون تقبيل

لا يَضُرُّ فَقَدْ الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ كَالْكَيِّدِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ الْمُحَاكَأَ وَهِيَ حَاصِلَةٌ بِدُونِ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ لِمُصَوِّرٍ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ ضَعِيفٌ بَلْ شَاذٌ كَمَا مَرَّ وَلَا أَرَشٌ عَلَى كَاسِرِهِ.

(وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ بِهِ وَفِيهِ أَمْرُ الصَّائِمِ بِالصَّلَاةِ أَيْ الدُّعَاءِ لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى «فَإِنْ كَانَ صَائِمًا دَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَاتِ» أَيْ لِأَهْلِ الْمَنْزِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمِثْقَالِ لِكَيْنَ الدُّعَاءُ لَهُمْ لَا سِيَّما بِالْمَأْتُورِ شُتَّى لِلْمُفْطِرِ أَيْضًا فَذَكَرَ الصَّائِمَ هُنَا لَعَلَّهُ لِيَكُونَ مِنْهُ أَكْثَرُ جَبْرًا لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَاتِ أَكْلِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْغُرَادَ هُنَا الدُّعَاءَ لِلْأَكْلَيْنِ جَبْرًا لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَاتِ صَوْمِهِ وَفِيهِ أَيْضًا أَمْرُ الْمُفْطِرِ بِالْأَكْلِ قَلِيلٌ هُوَ لِلْوَجُوبِ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ وَقِيلَ سَائِرُ الْوَلَايِمِ وَيَحْصُلُ بِلُقْمَةٍ وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي مَوْضِعٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ دُعِيَ وَهُوَ صَائِمٌ أَنْ يَقُولَ إِنِّي صَائِمٌ أَيْ إِنْ أَمِنَ الرَّيَاءُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمُ نَفْلٍ) وَلَوْ مُؤَكَّدًا (فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ) لِإِمْكَانِ تَدَاوُلِ الصَّوْمِ لِنُدْبِ قَضَائِهِ وَلِخَبَرٍ فِيهِ لَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ وَفِي الْإِحْيَاءِ يُنْدَبُ أَنْ يَنْوِي بِفِطْرِهِ إِذْ خَالَ الشَّرُورُ

﴿ قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءَ) أَيِ أَجْرَةٍ إِلَى قَوْلِهِ أَيْ لِأَهْلِ الْمَنْزِلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِلَى وَلَا أَرَشٌ.

﴿ قَوْلُ (سَيِّ) (وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ الْإِنِّ) وَاسْتَنْتَى مِنْهُ الْبُلْقِينِيُّ مَا لَوْ دَعَاهُ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ وَالْمَذْعُورُونَ كُلُّهُمْ مُكَلَّفُونَ صَائِمُونَ فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِذْ لَا فَائِدَةٌ فِيهَا إِلَّا مُجَرَّدُ نَظَرِ الطَّعَامِ وَالْجُلُوسِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ مُثَبِّتٌ فَإِنْ أَرَادَ هَذَا فَلْيَدْعُهُمْ عِنْدَ الْغُرُوبِ أَوْ نِهَائِهِ. ﴿ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بَعْدَمِ السَّقُوطِ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ أَيْ خَبَرٍ مُسْلِمٍ. ﴿ قَوْلُهُ: (لِلرَّوَايَةِ الْإِنِّ) رَاجِعٌ لِلتَّفْسِيرِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا الْإِنِّ بَدَلٌ مِنَ الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى.

﴿ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي طَلَبِ الدُّعَاءِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ. ﴿ قَوْلُهُ: (جَبْرًا لَهُمْ) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ دَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَاتِ الْإِنِّ أَوْ لِقَوْلِهِ لِيَكُونَ أَكْثَرُ وَقَوْلُهُ لِمَا فَاتَهُمْ الْإِنِّ مُتَعَلِّقٌ بِجَبْرٍ لَهُمْ. ﴿ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ أَيْضًا) أَيْ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ.

﴿ قَوْلُهُ: (وَيَخْصُلُ) أَيْ الْأَكْلُ بِلُقْمَةٍ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَأَقْلَهُ عَلَى الْوَجُوبِ وَالتَّنْدِبِ لُقْمَةً أَوْ قَلْوًا آخَرَ عَنْ الْأَصَحِّ الْآتِي كَانَ أَوَّلَى. ﴿ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَيَأْكُلُ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَيْكِنْ قَالَ إِلَى أَمَّا إِذَا. ﴿ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مُنْدُوبٌ) أَيْ وَلَوْ فِي وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ أَوْ نِهَائِهِ.

﴿ قَوْلُ (سَيِّ) (فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ) أَيْ مِنْ إِمْتَامِ الصَّوْمِ وَلَوْ آخَرَ النَّهَارِ أَوْ مُعْنَى. ﴿ قَوْلُهُ: (إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ) عَلَامَةٌ

الْخُبْرِ بِذَعَةِ فَصَحِيحٌ وَلَيْكِنْ الْبِذْعَةُ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْحَرَامِ بَلْ تَنْتَقِسُ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْحُكْمَ عَلَى هَذَا بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَلَا بِالْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ مَا وَرَدَ عَنْ نَهْيٍ خَاصٍّ أَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ نَهْيٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ الْمُبَاحَةِ فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِكْرَامَهُ لِأَجْلِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي إِكْرَامِهِ فَحَسَنٌ وَدَوُسُهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ بَلْ مُجَرَّدٌ لِقَائِهِ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ دَوُسٍ مَكْرُوهٌ لِحَدِيثِ وَرَدَ فِي ذَلِكَ أَوْ ه.

عليه أما إذا لم يُشَقَّ عليه فالإمساك أَفْضَلُ وأما الفرض ولو مُوسَعًا فيحْرُمُ الخُرُوجُ منه مُطْلَقًا .  
(ويأكل الضيف) جوازًا والمُرَادُ به هنا كُلُّ مَنْ حَضَرَ طَعَامَ غَيْرِهِ وَحَقِيقَتُهُ الْغَرِيبُ وَمَنْ ثُمَّ  
تَأَكَّدَتْ ضِيَاغَتُهُ وَإِكْرَامُهُ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا (مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلا لَفْظٍ)  
دَعَاهُ أَوْ لَمْ يَدْعُهُ اكْتِفَاءً بِالْقَرِينَةِ إِنْ انْتَهَرَ غَيْرَهُ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ وَأَفْهَمَتْ مِنْ حَرَمَةِ  
أَكْلِ جَمِيعِ مَا قُدِّمَ لَهُ وَبِهِ صَرَحَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَنَظَرَ فِيهِ إِذَا قُلَّ وَاقْتَضَى الْعُرْفُ أَكْلَ جَمِيعِهِ  
وَالَّذِي يُتَّبَعُ التَّنْظَرُ فِي ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَكْلِ الْجَمِيعِ حَلٌّ وَلَا امْتِنَاعَ وَصَرَحَ  
الْشَيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّبَعِ وَآخَرُونَ بِحَرَمَتِهِ وَيُجْمَعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا لِنَفْسِهِ  
الَّذِي لَا يَضُرُّهُ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ وَيُضْمَنُ لِصَاحِبِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي طَلَاقِ  
جَمْعٍ عَدَمِ ضَمَانِهِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ.....

عَدَمِ الْقَبُولِ وَهَذَا فِي التَّجْرِيجِ دُونَ قَوْلِهِمْ فِيهِ كَذَابٌ أَحْرَجَ ش. قُودَ: (وَلَوْ مُوسَعًا) كَنَذَرِ مُطْلَقٍ أَه  
مُغْنِي. قُودَ: (مُطْلَقًا) أَي دُعَى أَوْ لَا شَقَّ الصَّوْمُ عَلَى الدَّاعِي أَوْ لَا. قُودَ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا  
يَتَصَرَّفُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ انْتَهَرَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي  
إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَوْلُهُ بَلْ قِيلَ أَوْ سَمْسَمَتَيْنِ. قُودَ: (إِلَّا بِلَفْظٍ) أَي وَلَمْ تَدُلَّ  
الْقَرِينَةُ أَنَّهُ قَالَه حَيَاءً أَوْ نَحْوَهُ أَحْرَجَ ش. قُودَ: (إِلَّا بِلَفْظٍ) يَتَّبَعِي أَوْ عَلِمَ رِضَا صَاحِبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه سَيِّدُ  
عُمَرُ. قُودَ: (وَأَفْهَمَتْ مِنْ) أَي فِي قَوْلِهِ مِمَّا قُدِّمَ إِلَيْهِ. قُودَ: (وَنَظَرَ فِيهِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ  
الشُّهْبَةِ فِيهِ نَظَرَ إِذَا كَانَ قَلِيلًا يَقْتَضِي الْعُرْفُ أَكْلَ جَمِيعِهِ أَه وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ بِذَلِكَ أَه.  
قُودَ: (حَلٌّ) أَي وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا. قُودَ: (وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَصَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِتَحْرِيمِ  
الزِّيَادَةِ عَلَى الشَّبَعِ أَي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَا مَالِكِهِ وَأَنَّهُ لَوْ زَادَ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَهُ أَه وَفِي سَمِ  
وَالسَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرٍ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَعِبَارَةُ الْكَتَنِ وَلَا يَضْمَنْ وَإِنْ حُرِّمَتِ الزِّيَادَةُ  
انْتَهَتْ أَه. قُودَ: (فَوْقَ الشَّبَعِ) وَحَدُّ الشَّبَعِ أَنْ لَا يَعُودَ جَائِعًا أَه مُغْنِي. قُودَ: (فَوْقَ الشَّبَعِ) أَي  
الْمُتَعَارَفِ لَا الْمَطْلُوبِ شَرْعًا وَهُوَ أَكْلُ نَحْوِ ثُلُثِ الْبَطْنِ أَه عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ يَظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ يَصِيرَ لَا  
يَشْتَهِي ذَلِكَ الْمَأْكُولَ أَه فَتَحَ أَه سَيِّدُ عُمَرُ. قُودَ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَي الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ وَقَوْلُهُ الثَّانِي أَي  
الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ أَحْرَجَ ش. قُودَ: (عَلَى خِلَافِهِ) أَي بِأَنْ كَانَ مَالٌ غَيْرُهُ أَوْ ضَرَّه أَه سَمِ. قُودَ: (وَيُضْمَنُ)  
أَي ضَمَانُ الْمَغْضُوبِ أَحْرَجَ ش. قُودَ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ رِضَاهُ) الْوَجْهَ حِينَئِذٍ عَدَمُ الْحُرْمَةِ إِلَّا إِنْ ضَرَّه خِلَافًا  
لِمَا قَدْ يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ أَه سَمِ.

قُودَ: (وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّبَعِ إِلَيْهِ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَصَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ  
بِتَحْرِيمِ الزِّيَادَةِ عَلَى الشَّبَعِ وَأَنَّهُ لَوْ زَادَ لَمْ يَضْمَنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَهُ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الْكَتَنِ وَلَا يَضْمَنْ  
وَإِنْ حُرِّمَتْ أَي الزِّيَادَةُ أَه. قُودَ: (وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ) أَي بِأَنْ كَانَ مَالٌ غَيْرُهُ أَوْ ضَرَّه. قُودَ: (مَا لَمْ  
يَعْلَمْ رِضَاهُ بِهِ) الْوَجْهَ حِينَئِذٍ عَدَمُ الْحُرْمَةِ إِلَّا إِنْ ضَرَّه خِلَافًا لِمَا قَدْ يَقْتَضِيهِ صَنِيعُهُ.



على علم رضا المالك؛ لأنه حينئذ كمال نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الأكل حيث قيل بحرمة قال ابن عبد السلام ولو كان يأكل قدر عشرة والمُصَنَّف جاهل به لم يجوز له أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الأكل لانتفاء الإذن اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له أكل لقم كبار مُسرِّعاً في مضغها وابتلاعها إذا قل الطعام؛ لأنه يأكل أكثره ويحرم غيره، ولا يرذبل أكل من نفيس بين يدي كبير خص به إذ لا دلالة على الإذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اهـ. وبه يُعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القويّة والعرف المطّرد ولو بنحو فلا تجوز الزيادة عليها والنصفة مع الرّفقة فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به لإحياء وكذا يقال في قران نحو تمرّتين بل قيل أو سمسمتين. (ولا يتصرف فيه) أي ما قدّم له (إلا بأكل) لنفسه؛ لأنه المأذون له فيه دون ما عدها كإطعام سائل أو هرة وكتصرفه فيه بنقله إلى محله أو بنحو بيع أو هبة نعم، له وإن لم يملكه خلافاً للزكشي؛ لأن المدار هنا على القرينة لا غير تقيّم من معه ما لم يفاوت بينهم فيحرم على ذي النفيس تقيّم ذي الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة أي إن خشي منها ضغينة كما هو واضح وأفهم المتن أنه لا يملكه وإنما هو إتلاف بإذن والمعتد أنه يملكه بالازدراء أي يتبيّن به ملكه له فبيّله فله الرجوع قبله

(أقول): كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشي وإلا لما احتاج إلى هذه القولة اهـ سيّد عمر. □ فوّ: (على علم رضا المالك) ظاهر أن محله إذا صادقه على الرضا ثم يتردّد النظر فيما لو أكل الزائد غير ظان الرضا ثم يتبيّن من مالكة أنه راضٍ فمقتضى صنيع الشارح أن يضمّنه ويحتمل عدم الضمان؛ لأن العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها وأما الإنثم وعدمه فينأط بالعلم وعدمه ولعلّ هذا أقرب فيما يظهر اهـ سيّد عمر. □ فوّ: (لأنه يأكل) عبارة المغني حتى يأكل الخ. □ فوّ: (فلا تجوز الزيادة عليها) أي على القرائن والعرف ومقتضاها. □ فوّ: (والنصفة) عطف على القرائن. □ فوّ: (مع الرّفقة) بضّم الراء وكسرها انتهى مختار اهـ ش. □ فوّ: (إلا ما يخصه الخ) لعلّ هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم سم أقول وهو كذلك بلا شك إذ مجرّد التّقديم لهم لا يكون مملّكا حتى يتساووا فيه اهـ سيّد عمر. □ فوّ: (أي ما قدّم) إلى قوله وأفهم المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وكتصرفه فيه بنقله إلى محله. □ فوّ: (كإطعام سائل أو هرة) أي إلا إن علم رضا مالكة به روض ومغني. □ فوّ: (ما لم يفاوت) أي المالك اهـ رشيد. □ فوّ: (فيحرم الخ) واضح أن محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اهـ سيّد عمر. □ فوّ: (دون عكسه) زاد النهاية ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اهـ قال ع ش قوله على خلاف ذلك أي فيهما اهـ. □ فوّ: (ضغينة) أي كسر خاطر.

□ فوّ: (إلا ما يخصه أو يرضون به) لعلّ هذا إذا وكل المالك الأمر إليهم وإلا فالوجه جواز ما رضي به بإذن أو قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم. □ فوّ: (والمعتد أنه يملكه بالازدراء الخ) هل يختص

وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع أنه يملكه بوضعه في فيه رد بأنه سهو والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكاً مقيّد الامتناع نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز رده ابن الصباغ بأنه لا يجيء على أصلنا نعم، ضيف الذمي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدّم له اتفاقاً فله الارتحال به .

(وله) أي الضيف مثلاً (أخذ ما) يشمل الطعام والتقد وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده في شرح مسلم فتقطن له ولا تغتر بمن وهم فيه (يعلم) أو يظن أي بقرينة قوية بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر (رضاه به)؛ لأن المدار على طيب نفس المالك فإذا قضت القرينة القوية به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال وإذا جوزنا له الأخذ فالذي يظهر أنه إن ظن الأخذ بالبدل كان قرضاً ضميناً أو بلا بدل توقف

قوله: (ونقل جمع عنه) اعتمدته النهاية والمغني فقالوا واللفظ للأول وأفهم كلامه عدم ملكه قبل الإزدياد فله الرجوع فيه ما لم يتبلغه لكن المرجح في الشرح الصغير أنه يملكه بوضعه في فيه وصرح بتزجيجه القاضي والإسنوي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وقال ع ش وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل سم حج اهـ . قوله: (والمراد) إلى المتن في النهاية إلا قوله وقول جمع إلى نعم . قوله: (ملكه لعينه) كآته احتراز عن ملك الإنفاق دون ملك العين اهـ سيد عمر أي كما جرى عليه المغني عبارته فالمراد أنه يملك أن يتفجع بنفسه كالعارية لا أنه ملك العين اهـ . وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الأذرع ما نصه والوجه خلافه وإلا فكيف يفارق مقابله وهو قول الفقهاء أنه لا يملك وإنما هو إلتاف بإذن المالك اهـ . قوله: (ملكاً مقيّداً) أي بأن لا يتصرف فيه بغير الأكل اهـ شرح الروض . قوله: (يجوز) أي نحو البيع . قوله: (نعم) إلى المتن في المغني . قوله: (أي الضيف) إلى التثنية في النهاية إلا قوله وإذا جوزنا إلى وعلم وقوله ونزع الأذرع إلى المتن . قوله: (أو يظن) إلى قوله وإذا جوزنا في المغني . قوله: (باختلاف الأحوال إلخ) وبحال المضيف بالدعوة فإن شك في وقوعه في محل المسامحة فالصحيح في أصل الروضة التخريم اهـ مغني . قوله: (إن ظن الأخذ) أي الرضا بالأخذ . قوله: (إن ظن الأخذ بالبدل إلخ) ينبغي أن يكون محله إذا ظن بالمثل حقيقة أو صورة أما إذا ظن الأخذ بالقيمة فيبني أن يكون تبعا وإذا كان الإنفاق بعين ينبغي أن يكون إجارة ثم الأولى أن

هذا المعتمد بالحر؛ لأن الرقيق لا يملك . قوله: (وقول الشرح الصغير إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بما في الشرح الصغير أنه يملكه بوضعه في فيه شرح م وقياس ملكه بوضعه في فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه أي ملكاً مطلقاً حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهراً أو اختياراً فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يتعد عدم الزوال؛ لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الأكل .

الملك على ما ظنّه لا يقال قياس ما مرّ في توقّف الملك على الازدراء أنّه هنا يتوقّف على التصرّف فيه فلا يملكه بمجرد قبضه له؛ لأنّا نقول الفرق بينهما واضح؛ لأنّ قرينة التقديم للأكل ثمّ قصرت الملك على حقيقته ولا يتمّ إلا بالازدراء وهنا المدار على ظنّ الرضا فأنيط بحسب ذلك الظنّ فإنّ ظنّ رضاه بأنّه يملكه بالأخذ أو بالتصرّف أو بغيرهما عميل بمقتضى ذلك وعلم بما تقرّر أنّه يحرم التطفّل وهو الدخول إلى محلّ الغير لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه أو ظنّه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا إن تكرر منه للحديث المشهور أنّه يدخل سارقاً ويخرج مغبراً وإنّما لم يفسق بأول مرة للشبهة ولأنّ شرط كون السرقة فسقاً مساواة المسروق لرُبّع دينار كالمغصوب على ما فيهما ومنه أن يدعي ولو صوفياً مسلماً وعالماً مدّرساً فيستصحب جماعته من غير إذن الداعي ولا ظنّ رضاه بذلك وأنما إطلاق بعضهم أنّ دعوتّه تنضمّن دعوة جماعته فليس في محلّه بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل.

يقال كان قرصاً حكمياً وعلى هذا القياس لا ضميناً ويتبني أنّه لو ظنّ رضا المالك بدون قيمة أو أجره المثل ولم يرض المالك بذلك أنّ المدار على رضا المالك أخذاً ممّا مرّ فلا تغفل اه سيّد عمر.

قوله: (على ما ظنّه) أي الاتي تفصيله في قوله فإن ظنّ رضاه الخ. قوله: (في توقّف الملك الخ) لعلّ في بمعنى من البيانية. قوله: (على حقيقته) أي الأكل وكذا ضمير لا يتمّ. قوله: (وهنا) الأولى تأخيرُه عن المدار. قوله: (فأنيط) أي الملك. قوله: (أو بغيرهما) أي كالانقياع بالعين. قوله: (بما تقرّر) أي في قوله؛ لأنّ المدار الخ. قوله: (أنّه يحرم) إلى قوله بل يفسق في المعنى. قوله: (يحرم التطفّل الخ) وقيد ذلك الإمام بالدعوة الخاصة أما العامة كأن فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفّل والطفلي مأخوذ من التطفّل وهو منسوب إلى طفيل رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة فكان يقال له طفيل الأعراس اه معني. قوله: (وهو الدخول لمحلّ غيره) وكحزمة الدخول للأكل طعام الغير دخوله يملك غيره بلا إذن مطلقاً وإنما اقتصر على ما ذكر؛ لأنّه مسمّى التطفّل ثم المراد بمحلّه ما يختصّ به بملك أو غيره ويتبني أنّ مثل ذلك ما لو وضعه في محلّ مباح كمسجد فيحرم على غير من دعاه ذلك اه ع ش.

قوله: (بل يفسق بهذا) أي بتناول طعام الغير بالتطفّل. قوله: (إن تكرر الخ) قضيته أنّ المرة صغيرة وقضية ذلك توقّف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرّر اه سم. قوله: (أنّه يدخل سارقاً) وعليه فلو دخل وأخذ ما يساوي ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة أو لا؛ لأنّه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام فإنّه مأذون له في الدخول للغسل فإن صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الإذن له في الدخول على ذلك الوجه اه ع ش. قوله: (مغبراً) أي متتهباً اه ع ش. قوله: (مساواة المسروق الخ) مقتضى هذا أنّه لو أكل ما يساوي ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرّر اه سيّد عمر. قوله: (ومنه) أي من التطفّل اه رشيد. قوله: (أنّ دعوة) أي نحو العالم.

قوله: (إن تكرر) قضيته أنّ المرة صغيرة وقضية ذلك توقّف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرّر.

(وَيَحِلُّ) لِكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ (نَثْرُ سُكَّرٍ) وَهُوَ زَمْنِيهِ مُفْرَقًا (وغيره) كلوز ودنانير ودراهم ونازع الأذرع في حِلِّ نَثْرِهَا بَأَنَّ فِيهِ إِضَاعَةً وَإِذَاءً زُبْمًا يُؤَدِّي لِلْقَتْلِ (في الإملاكية) أي عقد التَّكَاحِ وكذا سائرُ الولائم كالخِثَانِ (تنبيه) قولهم الأولى التَّرْكَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَاصٌّ بِخُصُوصِ النَّثْرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُتَوَلَّى وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ حُلُوِّ لِحَاضِرِي عَقْدِ التَّكَاحِ وَيَحْتَمِلُ الْعُمُومُ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى مَقَالَةً ثُمَّ رَأَيْتِ الْأُمَّ وَالْمَخْتَصَرَ صَرَّحَا بِأَنَّ الْوَلِيْمَةَ تَشْمَلُ الدَّعْوَةَ عَلَى الْأَمْلَاكِ وَهُوَ يَقْتَضِي نَذْبَ إِحْضَارِ طَعَامٍ لَا خُصُوصِ الْحُلُوِّ وَأَنَّ هَذَا غَيْرُ وَلِيْمَةِ الْغُرْسِ أَيْ لِحُصُولِهِ وَلَوْ قُبِّلَ الْعَقْدُ وَتَلَّكَ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا إِلَّا بِتِمَامِ الْعَقْدِ كَمَا مَرَّ (وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ) لِحَبْرِ «أَنَّ ﷺ خَضَرَ أَمْلَاكًا فِيهِ أَطْبَاقُ اللَّوْزِ وَالشُّكَّرِ فَأَمْسَكُوا فَقَالَ أَلَا تَنْتَهَبُونَ فَقَالُوا نَهَيْتُنَا عَنْ التُّهْبَى فَقَالَ إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ تُهْبَةِ الْعَسَاكِرِ أَمَّا الْغُرْسَانِ فَلَا تُخَذُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ فَجَادَبْنَا وَجَادَبْنَاهُ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ وَلِذَلِكَ انْتَصَرَ جَمْعُ لِلْكَرَاهَةِ وَأَطَالُوا لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ التُّهْبَى لَكِنْ يَبَيِّنُ الْحَافِظُ الْهَيْتَمِيُّ فِي مَجْمَعِهِ أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ رَوَاهُ فِي الْكَبِيرِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ تَرَجَّمَهُمَا وَحِينَئِذٍ فَلَا وَضَعَ فِيهِ وَلَا انْقِطَاعٌ وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ «سِلَالُ الْفَاكِهَةِ وَالشُّكَّرِ».....

□ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ زَمْنِيهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنَى.  
□ فَوَدَّ (سَم): (فِي الْإِمْلَاكِ) بِكُسْرِ الهمزة اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (تَقْدِيمُ حُلُوِّ الْإِنِّ) أَيْ بِلَا نِثَارٍ. □ فَوَدَّ: (لَا خُصُوصِ الْحُلُوِّ) قَدْ يُقَالُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْحُلُوُّ أَوَّلَى كَمَا تَقَدَّمَ قِيَاسًا عَلَى الْعَقِيقَةِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى اهـ سَيِّدٌ عَمَزَ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُسَنُّ هُنَا فِي الْمَذْبُوحِ مَا يُسَنُّ فِي الْعَقِيقَةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ هَذَا الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى نَذْبِ إِحْضَارِ الْإِنِّ وَالْإِشَارَةِ لِلدَّعْوَةِ عَلَى الْإِمْلَاكِ. □ فَوَدَّ: (لِخَبَرِ الْإِنِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي رِوَايَةِ الْإِنِّ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ ﷺ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ الدَّلَالَةَ مَعَ أَنَّهُ لَا نَثْرَ فِيهِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَرِوَايَةُ الْكَبِيرِ الْآتِي تُفَسِّرُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فَيَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ مِمَّا نَصَّه قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَكُونَ الْأَوَّلَى التَّرْكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَجَادَبْنَا) أَيْ التَّبَيُّ ﷺ وَكَذَا ضَمِيرُ التَّصْبِ فِي جَادَبْنَاهُ. □ فَوَدَّ: (وَابْنُ الْجَوْزِيِّ مَوْضُوعٌ) فِيهِ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ لَمْ يَقُلْ فِيهِ مَوْضُوعٌ إِنَّمَا قَالَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْوَضْعُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بَيْنَ قَوْلَيْنَا مَوْضُوعٌ وَقَوْلِنَا لَا يَصِحُّ بَوْنٌ كَبِيرٌ فَإِنَّ الْأَوَّلَ إِثْبَاتٌ لِلْكَذِبِ وَالْإِخْتِلَاقِ وَالثَّانِي إِخْبَارٌ عَنْ عَدَمِ الثُّبُوتِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْعَدَمِ وَهَذَا يَجِيءُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ لَا يَصِحُّ أَوْ نَحْوَهُ أَنْتَهَى ع ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ) أَيْ الْحَافِظُ الْهَيْتَمِيُّ. □ فَوَدَّ: (تَرَجَّمَهُمَا) أَيْ فَسَّرَهُمَا. □ فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةِ الْكَبِيرِ سِلَالُ الْفَاكِهَةِ الْإِنِّ) أَيْ بَدَلَ أَطْبَاقِ اللَّوْزِ وَالشُّكَّرِ وَالسَّلَالُ بِكُسْرِ السِّينِ جَمْعُ سَلَةٍ وَهِيَ مَا يَوْضَعُ

□ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَى التَّرْكَ) يُشْكِلُ بِالْخَبَرِ. □ فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَنَّهُ ﷺ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ يَقْتَضِي أَنَّ لَا يَكُونَ الْأَوَّلَى التَّرْكَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِ خُصُوصُ النَّثْرِ.

فَأَنْتِزُ عَلَيْهِمْ» وَأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ خَطَبَ ﷺ وَأَنْكَحَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَمَرَ بِالتَّذْفِيفِ عَلَى رَأْسِهِ وَأَنَّهُ قَالَ وَلَمْ أَنْتِزُكُمْ عَنْ نُهْيَةِ الْوَلَائِمِ إِلَّا فَاَنْتِهِبُوا .

(وَيَحِلُّ التَّقَاطُلُ) لِلْعِلْمِ بِرِضَا مَالِكِهِ (وَتَرْكُهُ أَوَّلَى) وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ وَأَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ نَعَم، إِنْ عَلِمَ أَنَّ التَّائِزَ لَا يُؤْثَرُ بِهِ وَلَمْ يَقْدَحْ أَخَذَهُ فِي مُرُوءَتِهِ لَمْ يَكُنْ تَرْكُهُ أَوَّلَى وَيُكْرَهُ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ بِإِزَارٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَوْ التَّقَطُّهُ أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ لِأَجْلِهِ فَوْقَ فِيهِ مَلَكُهُ بِالْأَخِذِ وَلَوْ صَبِيحًا وَإِنْ أَخَذَهُ قَبْلَ مَلَكِهِ سَيِّئُهُ فَإِنْ وَقَعَ بِحَجَرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْسُقَ لَهُ فَسَقَطَ مِنْهُ قَبْلَ قَصْدِ أَخِذِهِ بِغُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ زَالَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ وَلَا بَقِيَ وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ عِنْدَ وَقْعِهِ بِحَجَرِهِ قَصْدُ تَمْلِكٍ وَلَا فِعْلٌ لِكَيْتَهُ أَوَّلَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ مِنْهُ وَلَا يَمْلِكُهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي التَّحَجُّرِ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ بَاقٍ بِمِلْكِ التَّائِزِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ فِي أَخْذِهِ مِمَّنْ هُوَ أَوَّلَى بِهِ وَبِهَذَا يَنْتَضِعُ لِحَاقِهِمْ سَقْيُ أَرْضٍ أَوْ حَفَرُ حُقُورَةٍ لَا بِقَصْدِ

فِيهِ الْخُبْرُ وَغَيْرُهُ مِنْ نَحْوِ الطَّبَقِ يُقَالُ وَضَعَهُ فِي السَّلِّ وَالسَّلَّةِ أَيْ الْجُوزَةِ. □ فُودُ: (فَأَنْتِزُ) أَيْ ﷺ.

□ فُودُ: (وَأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ الْإِنْتِزَاؤُ وَهُوَ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَأَنَّهُ قَالَ إِنْخَ مَغْطُوفَانِ عَلَى سِلَالِ الْفَاكِهَةِ إِنْخَ.

□ فُودُ: (نَعَمْ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. □ فُودُ: (لَا يُؤْثَرُ بِهِ) أَيْ لَا يُخْصَصُ بِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ أَوْ رَشِيدِي. □ فُودُ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْهَوَاءِ. □ فُودُ: (بِالْأَخِذِ) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ. □ فُودُ: (وَلَا) أَيْ بَانَ لَمْ يَسْقُطْ أَوْ سَقَطَ بَعْدَ قَصْدِ أَخْذِهِ هَذَا مُقْتَضَى صَنِيعِهِ فَلْيُتَرَجَّعْ. □ فُودُ: (بَقِيَ) أَيْ اخْتِصَاصُهُ. □ فُودُ: (فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْخَ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى فَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ فَنِي مَلِكِهِ أَيْ الْغَيْرِ وَجِهَانِ جَارِيَانِ فِيمَا لَوْ عَشَّشَ طَائِرٌ فِي مَلِكِهِ فَأَخَذَ فَرْخَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا دَخَلَ السَّمَكُ مَعَ الْمَاءِ فِي حَوْضِهِ وَفِيمَا إِذَا وَقَعَ الثَّلْجُ فِي مَلِكِهِ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ وَفِيمَا إِذَا أَخْبَا مَا تَحَجَّرَهُ غَيْرُهُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ فِي الصُّورِ كُلِّهَا الْمَلِكُ أَيْ لِلْأَخِذِ الثَّانِي كَالْإِخْيَاءِ مَا عَدَا صُورَةَ الثَّارِ لِقَوَّةِ الْإِسْتِيلَاءِ فِيهَا هـ. □ فُودُ: (وَلَا يَمْلِكُهُ) أَيْ الْغَيْرُ. □ فُودُ: (وَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَذِنَ الْمَالِكُ مَلَكَهُ فَلْيُحَرِّزْ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنَّ الْعِلْمَ بِالرِّضَا مِنَ الْمَالِكِ كَالْإِذْنِ وَوَاضِحٌ أَنَّ إِذْنَ مَنْ وَقَعَ فِي حَجَرِهِ وَعِلْمُهُ بِرِضَاهُ مُبِيحٌ لِلْأَخِذِ وَتَمْلِكُهُ هـ سَيِّدُ عَمْرٍ. □ فُودُ: (وَبِهَذَا) أَيْ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ التَّحَجُّرِ وَالثَّارِ.

□ فُودُ: (وَقِيلَ أَخَذَهُ مَكْرُوهٌ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكِرَاهَةُ بِمَا فِي الْخَبَرِ فَجَادَبْنَا وَجَادَبْنَاهُ إِنْ صَحَّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ إِنْخَ. □ فُودُ: (أَوْ بَسَطَ ثَوْبَهُ إِنْخَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَوْ بَسَطَ ذَيْلَهُ لَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ وَخَرَجَ وَقُوعُهُ فِيهِ اتِّفَاقًا فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بَلْ يَكُونُ أَوَّلَى بِهِ فَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَخْذَهُ إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضَاهُ أَوْ سَقَطَ مِنْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُضْهُ وَإِذَا حَرَّمَ لَمْ يَمْلِكْ أَخْذَهُ كَأَخِذِ فَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ سَمَكٍ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ حَوْضَهُ أَوْ ثَلْجٍ وَقَعَ فِي مَلِكِهِ وَإِنَّمَا مَلِكُ الْمُخْبِي مَا تَحَجَّرَهُ الْغَيْرُ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَجَّرَ غَيْرُ مَالِكٍ فَلْيَنْسَ الْإِخْيَاءَ تَصَرُّفًا فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ هَذِهِ الصُّورِ هـ فَلْيُنْظَرْ هَذَا مَعَ مَا ذَكَرَهُ هـ.

الاصطياد فتَوَحَّلَ أو وَقَعَ فيها صَيْدٌ والجاءَ سَمَكَةٌ لِبُزْكَةٍ كَبِيرَةٍ وَأَخَذَ صَيْدٌ مِنْ دَارِهِ الَّتِي لَمْ يُغْلَقْ بِأَيِّهَا عَلَيْهِ بِالتَّحْجَرِ فِي أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحَقُّ بِهِ لَكِنْ يَمْلِكُهُ أَخْذُهُ وَإِنْ أَثِمَ بِدُخُولِهِ مَلِكُهُ لَا بِالنَّثَارِ وَأَمَّا مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُهُمَا هُنَا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّحْجَرِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصَّيِّدِ .

قوله: (فَتَوَحَّلَ الْخ) نَشَرُ مُرْتَّبٌ وَقَوْلُهُ فِيهَا الْخ أَيِ الْأَرْضِ أَوِ الْحُفْرَةِ تَنَزَّاعٌ فِيهِ الْفِعْلَانِ .  
قوله: (وَالْجَاءَ سَمَكَةٌ) أَيِ دُخُولُهَا . قوله: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِيقِ هـ سـم . قوله: (لَا بِالنَّثَارِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِالتَّحْجَرِ . قوله: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمَا الْخ) .

(خَاتِمَةٌ) فِي آدَابِ الْأَكْلِ تُسَنُّ التَّسْمِيَةُ قَبْلَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَلَوْ مِنْ جُئِبٍ وَحَائِضٍ وَلَوْ سَمَىٰ مَعَ كُلِّ لُقْمَةٍ فَهُوَ حَسَنٌ وَأَقْلَاهَا بِسْمِ اللَّهِ وَأَكْمَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَهِيَ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ تُسَنُّ لِكُلِّ مِنْهُمْ فَإِنْ تَرَكَهَا أَوَّلَهُ أَتَىٰ بِهَا فِي أَثْنَائِهِ وَإِنْ تَرَكَهَا فِي أَثْنَائِهِ أَتَىٰ بِهَا فِي آخِرِهِ وَيُسَنُّ الْحَمْدُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ ذَلِكَ وَيَجْهَرُ بِهِمَا لِيُقْتَدَىٰ بِهِ فِيهِمَا وَيُسَنُّ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لَكِنَّ الْمَالِكَ يَتَّبِعُ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَيَتَأَخَّرُ بِهِ فِيمَا بَعْدَهُ وَيُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ لِلِاتِّبَاعِ وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ وَالْحَدِيثُ غَيْرُ الْمُحَرَّمِ كَحِكَايَةِ الصَّالِحِينَ عَلَى الطَّعَامِ وَتَقْلِيلِ الْكَلَامِ أَوَّلَىٰ وَيُسَنُّ لَعْنُ الْإِنَاءِ وَالْأَصَابِعِ وَأَكْلُ سَاقِطٍ لَمْ يَتَّجَسَّسْ أَوْ تَنَجَّسَ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ تَطْهِيرُهُ وَطَهْرُ وَيُسَنُّ مُوَاطَاةُ عَبِيدِهِ وَصِغَارِهِ وَزَوَاجَاتِهِ وَأَنْ لَا يَخْصَّ نَفْسَهُ بِطَعَامٍ إِلَّا لِمُذَرِّ كَدَوَاءٍ بَلْ يُؤْثِرُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَقُومُ الْمَالِكُ عَنِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ يَأْكُلُ مَا دَامَ يَطْنُ بِهِ حَاجَةً إِلَى الْأَكْلِ وَمِثْلُهُ مَنْ يُقْتَدَىٰ بِهِ . وَأَنْ يُرَحَّبَ بِضَيْفِهِ وَيُكْرِمَهُ وَيَحْمَدَ اللَّهُ عَلَى حُصُولِهِ ضَيْفًا عِنْدَهُ وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكَبِّرًا وَمُضْطَجِعًا وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِمَّا يَلِي غَيْرَهُ وَمِنْ الْأَعْلَىٰ وَالْوَسْطِ وَيُسْتَنَّىٰ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ الْفَاكِهَةِ مِمَّا يَتَنَقَّلُ بِهِ فَيَأْخُذُ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ وَيُكْرَهُ تَقْرِيبُ فَمِهِ مِنَ الطَّعَامِ بِحَيْثُ يَقَعُ مِنْ فَمِهِ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، وَذَمُّهُ لَا قَوْلُهُ لَا اسْتِهْيَاهُ أَوْ مَا اغْتَدَتْ أَكْلَهُ وَيُكْرَهُ نَفْضُ يَدِهِ فِي الْقَضْعَةِ وَالشُّرْبِ مِنْ قَمِّ الْقِرْبَةِ وَالْأَكْلُ بِالشَّمَالِ وَالتَّنْفُسُ وَالتَّفْنُخُ فِي الْإِنَاءِ وَالْبِرَاقِ وَالْمُخَاطُ حَالِ أَكْلِهِمْ وَقَرْنُ ثَمَرَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا كَعَبَيْتَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَيُسَنُّ لِلضَّيْفِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُضَيَّفِ كَأَنْ يَقُولَ أَكَلْ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ وَيُسَنُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ وَقُرْشٍ وَيُنْدَبُ أَنْ يَشْرَبَ بِثَلَاثِ أَنْفَاسٍ بِالتَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهَا وَالْحَمْدُ فِي آخِرِهَا وَيَقُولُ فِي آخِرِ الْأَوَّلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَيَزِيدُ فِي الثَّانِي رَبِّ الْعَالَمِينَ وَفِي الثَّالِثِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يَنْظُرَ فِي الْكُوزِ قَبْلَ الشُّرْبِ وَلَا يَتَجَسَّسَ فِيهِ بَلْ يَنْحِيهِ عَنْ فَمِهِ بِالْحَمْدِ وَيَزِدُّهُ بِالتَّسْمِيَةِ . وَالشُّرْبُ قَائِمًا خِلَافَ الْأَوَّلَى . وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ يَلْتَقِطَ فُتَاتَ الطَّعَامِ وَأَنْ يَقُولَ الْمَالِكُ لِضَيْفِهِ وَلِغَيْرِهِ كَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّ وَيُكْرَزُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ اكْتَفَىٰ مِنْهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتٍ وَأَنْ يَتَخَلَّلَ وَلَا يَتَلَبَّعَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ بَلْ يَزِمُهُ وَيَتَمَضَّمُضُ بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْنِهَا فَإِنَّهُ يَبْلَعُهُ وَأَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ أَكْلِهِ اللَّحْمَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا مِنَ الْخُبْزِ

قوله: (بِالتَّحْجَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَاقِيقِ هـ .

حَتَّى يَسُدَّا الْخَلَلَ وَأَنْ لَا يَشُمَّ الطَّعَامَ وَلَا يَأْكُلَهُ حَارًّا حَتَّى يَبْرُدَ وَمِنْ آدَابِ الضَّيْفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ  
صَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَأَنْ لَا يَجْلِسَ فِي مُقَابَلَةِ حُجْرَةِ النِّسَاءِ أَوْ سُرَّتَيْهِنَّ وَأَنْ لَا يُكْثِرَ النَّظَرَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي  
يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّعَامُ وَمِنْ آدَابِ الْمُضَيِّفِ أَنْ يُشَيِّعَ الضَّيْفَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ وَيَتَّبِعِي لِلْأَكْلِ أَنْ  
يُقَدِّمَ الْفَاكِهَةَ ثُمَّ اللَّحْمَ ثُمَّ الْحَلَاوَةَ وَإِنَّمَا قُدِّمَتِ الْفَاكِهَةُ ؛ لِأَنَّهَا أَسْرَعُ اسْتِحَالَةٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ تَقَعَ أَسْفَلَ  
الْمَعْدَةِ وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَائِدَةِ نُقْلًا وَسَيَّاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ اهـ  
مُغْنِي وَكَذَا فِي الْإِحْيَاءِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ

بفتح فشكُونٍ وأما بكسرٍ فشكُونٍ فالتصيبُ ويفتحهما فاليمينُ (والنشوزُ) من نشَزَ ارتفع فهو ارتفاعٌ عن أداءِ الحقِّ ومن لازمٍ بَيَانُهُمَا بَيَانٌ بَقِيَّةُ أَحْكَامِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ فاندفع الاعتراضُ عليه بآنه كان ينبغي أن يَرِيدَ في التَّرْجِمَةِ وَعَشْرَةَ النِّسَاءِ؛ لآنه مقصودُ البابِ .  
(يختصُّ القسمُ) أي وجوبه (بزوجاتٍ) حقيقة فلا يتجاوزُهُنَّ لِلرَّجْعِيَّةِ وَلَا لِلإِمَاءِ وَلَوْ مُسْتَوْلَدَاتٍ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] أي فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِنَّ الْعَدْلُ الَّذِي هُوَ فائِدَةُ الْقَسَمِ لَكِنْ يُنْدَبُ أَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ وَأَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُنَّ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي وَتَخْتَصُّ الزَّوْجَاتُ بِالْقَسَمِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ اهـ. وَحَضَرَهُ لَيْسَ فِي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ

□ قَوْلُهُ: (بِفَتْحٍ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ لَزِمٍ بَيَانُهُمَا بَيَانٌ إِنْخ) مَمْنُوعٌ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي فِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى وَلَوْ أَجَابَ بِأَنَّ الْقَسَمَ وَالنُّشُوزَ مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ وَأَكْثَرُ الْكَلَامِ الْآتِي فِيهِمَا فَلِلذَلِكَ خَصَّهُمَا بِالذِّكْرِ لَكَانَ وَاضِحًا عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَشْهُورِ أَنَّهُ إِذَا تُرْجِمَ لِشَيْءٍ زَادَ عَلَيْهِ لَا يَضُرُّ اهـ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَشْهُورِ إِنْخ يَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يَدْفَعُ هَذَا الْجَوَابَ. □ قَوْلُهُ: (الْإِغْتِرَاضُ عَلَيْهِ بآنه إِنْخ) جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِآنِهِ كَانَ يَنْبَغِي إِنْخ) إِنْ كَانَ حَاصِلُ الْإِغْتِرَاضِ أَنَّ مَقْصُودَ الْبَابِ يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي التَّرْجِمَةِ لَمْ يَنْدَفِعْ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ اهـ سَمِ .  
□ قَوْلُهُ (لَشِي) (بِزُجَاتٍ) أَيِ بَشَرَتَيْنِ مِنْهُنَّ فَأَكْثَرَ وَلَوْ كُنَّ غَيْرَ حَرَائِرٍ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (حَقِيقَةُ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ) أَيِ الْإِمَاءِ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ هَذَا الْإِطْلَاقُ صَادِقٌ بِمَنْ لَمْ تُعَدَّ لِلْوَطْءِ مِنَ الْإِمَاءِ وَوَجْهُهُ وَاضِحٌ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَقُولًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ كَانَ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ إِذْخَالَ الْبَاءَ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ خِلَافُ الْكَثِيرِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْمَقْصُورِ فَلَا حَاجَةَ حَيْثُ يُدْعَى لِدَعْوَى بَعْضِهِمُ الْقَلْبَ فِي كَلَامِ الْمُثْنِ اهـ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَسَمِ وَالنُّشُوزِ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْ لَزِمٍ بَيَانُهُمَا بَيَانٌ إِنْخ) عَلَيْهِ مَنَعٌ لَوْ تَنَزَّلَ عَنْهُ لَمْ يَنْدَفِعِ الْإِغْتِرَاضُ بِالْإِنْبَغَاءِ الْمَذْكُورِ .  
□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَانَ يَنْبَغِي إِنْخ) إِنْ كَانَ حَاصِلُ الْإِغْتِرَاضِ أَنَّ مَقْصُودَ الْبَابِ يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي التَّرْجِمَةِ لَمْ يَنْدَفِعْ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَمَامِهِ .



مَحَلُّهُ وَتَحْرِيزُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي لَفْظِ الْخُصُوصِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ أَنَّ تَدْخُلَ الْبَاءُ فِي حَيْزِهِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا لَهُ الْخَاصَّةُ وَهُوَ الزَّوْجَاتُ هُنَا فَمِنْ ثَمَّ سَلَكَ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّضْمِينِ وَالتَّجَوُّزِ الْآتِيَيْنِ وَقَدْ يَضْمَنُ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَوْ يُجْعَلُ مَجَازًا مَشْهُورًا عَنْهُ لَتَدْخُلَ الْبَاءُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَقْصُورِ الَّذِي هُوَ الْخَاصَّةُ قِيلَ وَهَذَا أَعْرَبُ وَأَبْيَنُ وَأَغْلَبُ وَكَأَنَّ الْمَعْتَرِضَ اغْتَرَّ بِهَذَا لِكَيْفَ لَمْ يَفِ بِالْتَّبَعِيرِ عَنْهُ .

(وَمَنْ) لَهُ زَوْجَاتٌ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَبَيِّنَ عِنْدَهُنَّ كَمَا يَأْتِي نَعَمْ، إِنْ (بَاتَ) فِي الْحَضَرِ أَيْ صَارَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَالْتَّبَعِيرُ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ شَأْنَ الْقِسْمِ اللَّيْلُ لَا لِإِخْرَاجِ مُكْنَاهُ نَهَارًا عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَمَكِّنَكَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَاتِ (عِنْدَ بَعْضِ نِسَوْتِهِ) بِقُرْعَةٍ أَوْ دُونِهَا وَإِنْ أَيْتِمَ فَلَيْسَ مُقْتَضَى عِبَارَتِهِ جَوَازَ الْمَبِيتِ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ وَلَا مَعْنَى بَاتَ أَرَادَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ وَجُودَ الْمَبِيتِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ شَرْطًا لِلزُّومِ الْمَبِيتِ عِنْدَ الْبَقِيَّةِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَبِهِ يَتَضَيِّحُ أَيْضًا انْدِفَاعُ مَا قِيلَ عِبَارَتُهُ تَوْهَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا بَاتَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ (لِزِمَهُ) فَوَرًا فِيمَا يَظْهَرُ هُنَا.....

قوله: (أَنَّ الْأَصْلَ) أَي الْحَقِيقَةَ. قوله: (لَهُ زَوْجَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مَعْنَى بَاتَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْحَضَرِ. قوله: (أَيْ صَارَ) أَي حَصَلَ أَهْ ش. قوله: (وَإِنْ أَيْتِمَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ دُونَهَا فَقَطْ أَهْ سَم. قوله: (مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ) أَيْ وَلَا تَرَاوِضَ. قوله: (وَلَا مَعْنَى بَاتَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ مُقْتَضَى الْخ. قوله: (وَبِهِ الْخ) أَيْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْقَمُولِيُّ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (مَا قِيلَ الْخ) الْقَائِلُ هُوَ الْأَذْرَعِيُّ وَعِبَارَتُهُ كَلَامُهُ أَيْ الْمُصَنِّفُ يَوْهَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ إِذَا بَاتَ عِنْدَهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ عِنْدَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَخْصِيصُ وَاحِدَةٍ بِالْبَدَاءِ بِهَا إِلَّا بِالْقُرْعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا سَيَأْتِي أَهْ فَمَرَّاهُ بِالْقِسْمِ هُنَا كَمَا تَرَى ضَرْبُ الْقُرْعَةِ وَحَيْثُذِ الْفَرْجُ كَالْعَلَامَةِ ابْنَ حَجَرٍ لَمْ يَتَوَارَدَا مَعَهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ نَعَمْ تَقَعُ الْمُنَاقَشَةُ مَعَ الْأَذْرَعِيِّ فِي أَنَّ الْقُرْعَةَ هَلْ تُسَمَّى قِسْمًا فَتَأْمَلْ أَهْ رَشِيدِي وَوَأَقَّ الْمُغْنَى لِلْأَذْرَعِيِّ. قوله: (عِنْدَ إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يُلْزَمُ شَيْئًا لِحُجُوزِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا أَهْ سَم وَقَدْ مَرَّ جَوَابُهُ عَنِ الرَّشِيدِيِّ آتِفًا.

قوله (لِزِمَهُ) أَي وَلَوْ عَيْنًا وَمَجْبُوبًا وَمَرِيضًا أَهْ مُغْنَى. قوله: (فَوَرًا) أَي وَلَوْ بَدُونِ طَلَبٍ كَمَا

قوله: (فَإِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَمَكِّنَكَ مِثْلَ ذَلِكَ الزَّمَنِ عِنْدَ الْبَاقِيَاتِ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُغَايِرَةَ هَذَا لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةُ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي شَرْحِهِ أَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا رَتَّبَ الْقِسْمَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مَثَلًا وَكَانَ الْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالتَّهَارُ تَبَعًا فَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُرَتَّبَ الْقِسْمُ كَذَلِكَ بَلْ ابْتَدَأَ بِالْإِقَامَةِ عِنْدَ وَاحِدَةٍ نَهَارًا فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَمَكِّنَكَ عِنْدَ الْبَاقِيَاتِ مِثْلَ الْقَدْرِ الَّذِي مَكَّنَكَ فِيهِ عِنْدَهَا. قوله: (وَإِنْ أَيْتِمَ) رَاجِعٌ لِإِذْنِهَا فَقَطْ. قوله: (عِنْدَ إِرَادَتِهِ) إِذْ مُجَرَّدُ الْإِرَادَةِ لَا يُلْزَمُ شَيْئًا لِحُجُوزِ الْإِعْرَاضِ عَنْهَا. قوله: (فَوَرًا) أَي وَلَوْ بَدُونِ طَلَبٍ كَمَا يُبَصِّرُ بِهِ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.

وفيما مرَّ لا سيَّما إن كان عَصَى بأن لم يُفْرِغ؛ لأنَّه حقٌّ لازِمٌ وهو مُعَرَّضٌ لِلشَّقْوَطِ بِالموتِ فلزِمَه الخُرُوجُ منه ما أمكنه وبهذا يُفَرَّقُ بينه وبين الحجِّ وذَيْنِ لم يعصِ به أن يبيتَ (عند مَنْ بقي) منهم تَسْوِيَةٌ بينهمُ للخبرِ الصَّحيحِ «إذا كان عند الرجلِ امرأتانِ فلم يعدلْ بينهما جاء يومُ القيامةِ وشَفُّهُ مائلٌ أو ساقِطٌ» وقد كان ﷺ على غايةٍ من العدْلِ في القسمِ وقولُ الإصطَخريِّ إنَّه كان تَبَرُّعًا منه لِعَدَمِ وجوبه عليه لقوله تعالى ﴿تَرْجِي مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحراب: ٥١] الآيةُ خلافُ المشهورِ لكن اختاره الشُّبْكِيُّ وخرج بنفي الحَضَرِ ما لو سافرَ وحده ونكحَ جديدةً في الطريقِ وباتَ عندها فلا يلزمه قضاءُ للمُتَخَلِّفاتِ والأولى أن يُسَوَّى بينهما في سائرِ الاستماعاتِ ولا يجبُ لِعَلْقِها بالميلِ القهريِّ.....

يُصَرِّحُ به الفَرْقُ المذكورُ اه سم عبارة ع ش أي فلو تَرَكَه كان كَبِيرَةً أَخَذًا مِنَ الْخَيْرِ الْآتِي اه وفيه أنْ الْخَيْرُ الْآتِي لَا يَفِيدُ وَجوبَ الْفُورِيَّةِ. □ فُود: (وَيْمًا مَرَّ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِمَا مَرَّ اه رَشِيدِي. □ فُود: (لَمْ يَغْصُ بِهِ) أي لِإِمْكَانِ التَّدَارُكِ فِيهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ سم وَسَيِّدُ عُمَرُ. □ فُود: (أَنْ يَبِيتَ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ لِلظَّرْفِ وَفَاعِلٌ لِلزِّمَّةِ. □ فُود: (وَقَدْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتَارَهُ فِي الْمُعْنَى. □ فُود: (أَمْرَانِ) أي مَثَلًا اه ع ش. □ فُود: (وَشَفُّهُ مَائِلٌ الْإِنْسَانُ) هُوَ وَنَحْوُهُ مِمَّا أوردَ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ ﷺ يُحْمَلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ حَيْثُ لَا صَارَفَ اه ع ش. □ فُود: (خِلَافُ الْمَشْهُورِ) أي فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ اه ع ش. □ فُود: (اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ) ضَعِيفٌ اه ع ش. □ فُود: (وَنَكَحَ جَدِيدَةً الْإِنْسَانُ) هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَلَا فُلُو اسْتِصْحَابَ بَعْضِ نِسَائِهِ فِي السَّفَرِ بَقَرَعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْبَاقِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي اه سم. □ فُود: (لِلْمُتَخَلِّفَاتِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ وَاحِدَةٌ مِنْ زَوَاجَاتِهِ فَيَقْسِمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَدِيدَةِ مَا دَامَ فِي السَّفَرِ اه ع ش. □ فُود: (وَالأُولَى) إِلَى قَوْلِهِ سَيِّمًا فِي الْمُعْنَى. □ فُود: (وَلَا يَجِبُ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْجَمَاعِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالنِّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهِيَ لَا تَتَأْتِي فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَا فِي سَائِرِ الاسْتِمَاعَاتِ وَلَا يُؤَاخَذُ بِمِيلِ الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ إِسْنَادَهُ اه. □ فُود: (لِعَلْقِهَا بِالْمِيلِ الْإِنْسَانُ) وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبَ مَنَعَ الْاسْتِخْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَمْتَنِعُ طَلْبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَصْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم أقولُ وَجِبَابُ بَاخْتِيَارِ الثَّانِي وَمَنْعُهُ لِلْوُجُوبِ لِمَشَقَّتِهِ عَلَى النَّفْسِ جِدًّا وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَفِي التَّذَبُّعِ جَمْعُ بَيْنِ مَضْلَحَتَيْهِمَا وَلَعَلَّ قَوْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةً إِلَيْهِ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

□ فُود: (لَمْ يَغْصُ بِهِ) أي لِإِمْكَانِ تَدَارُكِهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. □ فُود: (لِعَلْقِهَا بِالْمِيلِ الْإِنْسَانُ) وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالنِّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْدُورًا لَهُ فَهَذَا إِنْ مَنَعَ الْوُجُوبَ مَنَعَ الْاسْتِخْبَابَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ يَمْتَنِعُ طَلْبُهُ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى مَنَعَ التَّكْلِيفِ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ وَإِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَمْ يَصْلُحْ لِمَنَعَ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجاً من خلاف من أوجب التسوية فيها أيضاً.  
 (ولو أعرض عنهم أو عن الواحدة) ابتداءً أو عند استكمال التوبة بالنسبة لهم (لم يأنهم)؛ لأن  
 المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه.  
 (و) لكن (يستحب أن لا يعطلهم) أي من ذكروا الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت  
 تخصيصاً لهم لئلا يؤدي إلى فسادهم أو إضرارهم سيما إن كانت عنده سرية جميلة أثرها  
 عليها أو عليهم ومن ثم اختار جمع قول المتولي يكره الإعراض عنهم وقوى الوجه المحرم  
 لذلك وقد لا يجوز الإعراض لعارض كأن ظلمها ثم بان منه المظلوم لهم فيلزمه أن يقضي  
 على ما بحثه القمولي وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب  
 المظلوم لهم فلا قضاء إلا إن أعادهم ولا تجب الإعادة لأجل ذلك على الأوجه؛ لأن  
 تخصيص سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إحرام المتمتع بالحج ليصوم فيه.....

فرد: (وكذا في التبرعات) أي لا تجب التسوية فيها بل تسنأه ش. فرد: (أو عند استكمال التوبة  
 إلخ) عبارة المغني أو بعد استكمال توبة أو أكثره. فرد: (من الجماع إلخ) متعلق بيعطلهم أهـ سم.  
 فرد: (الوجه إلخ) نائب فاعل قوي وقوله لذلك أي الإعراض. فرد: (على ما بحثه القمولي إلخ)  
 عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي أهـ قال الرشيد أي بأن يعيد المظلوم لهم حتى يقضي من  
 نوبهم إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافاً لما في  
 الثخفة لما بينه الشهاب سم في حواشيه من أن هذا من باب تخصيص محل أداء الحق الواجب فوجوب  
 الإعادة وجوب لتخصيص ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب أهـ. فرد: (لأجل ذلك) أي  
 القضاء والجار متعلق بالإعادة أو بتجب الإعادة. فرد: (نظير ما مر إلخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم

فرد: (من الجماع) متعلق بيعطلهم. فرد: (لأن تخصيص سبب الوجوب لا يجب) لياحيث أن يمنع  
 أن الإعادة من باب تخصيص سبب الوجوب لإثبات الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرّد الإعادة يجب  
 القضاء وإن لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتاً قبل الإعادة لتوقف بعدها المبيت  
 عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا إن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تخصيص محل  
 أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب لتخصيص ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير  
 ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب الإكتساب لأدائه ولا يقال إن الإكتساب سبب الوجوب فلا يجب  
 لسبق الوجوب على الإكتساب بل وجوب الإكتساب من باب وجوب تخصيص ما يؤدي به الدين  
 المتقدم وجوبه فليتأمل فإنه ظاهر فالأوجه وجوب الإعادة؛ لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب  
 كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو بتخصيص ما يتوقف عليه الخروج فتأمله بلطف  
 وإنصاف وليس هذا نظير مسألة المتمتع المذكورة؛ لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإحرام بالحج  
 بدليل أنه لو ترك الإحرام بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقاً فتدبر ولا تغفل.

قِيلَ قَوْلُ أَصْلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ الطَّلَبُ أَحْسَنُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْمِ نَفْيُ الطَّلَبِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَدِينِ قَبْلَ الطَّلَبِ لَا يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الدَّفْعِ وَإِذَا طُولِبَ أَثِمَ أَه. وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ إِذْ الْأَصْلُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ أَنَّ مَا وَجِبَ يُطَالَبُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ بِهِ وَمَا لَا فَلَا فَهَمَا مُتَلَازِمَانِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا وَمَسْأَلَةُ الدِّينِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ يُطَالَبُ بِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ وَمُضَيِّقٌ بَعْدَهُ فَإِنْ قُلْتَ لَنَا وَاجِبَاتٌ لَا يُطَالَبُ بِهَا إِلَّا عِنْدَ تَضْيِيقٍ وَقْتَهَا كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ قُلْتَ الْمُرَادُ أَنَّ الْوَاجِبَ صَالِحٌ لِلطَّلَبِ بِهِ وَتَوَقُّفُهُ عَلَى شَرْطٍ فِي الْبَعْضِ لِمَذْرُوكٍ يَخْصُهُ لَا يُؤْتَرُ فِي التَّلَازُمِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْلَى الزَّوْجَةُ عَنْ لَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ اعْتِبَارًا بِمَنْ لَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنْ يَنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا عُذْرُ فِي الْإِنْفِرَادِ سَيِّمَا إِنْ حَزَرْتَ عَلَى ذَلِكَ .

(وَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ مَرِيضَةً) مَا لَمْ يُسَافِرْ بِهِنَّ وَتَتَخَلَّفُ لِأَجْلِ الْمَرَضِ فَلَا قِسْمَ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّتْ

الْإِحْرَامَ حَتَّى يَلْزَمَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَحْسَنُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَا يَأْتُمُّ . قَوْلُهُ: (إِذْ يَلْزَمُ الْخ) لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمٌ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمُجَرَّدُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْفِي ثُبُوتِ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَاتَّضَحَّ بِذَلِكَ أَنَّ الرَّدَّ الْآتِي لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ أَه سَم . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يُرَدُّ مُدَّعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنِيَّةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِبْرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضْحِيحُ الْعِبَارَةِ أَه سَم .

قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ) أَيِ التَّغْيِيرَيْنِ . قَوْلُهُ: (فَهُمَا مُتَلَازِمَانِ) أَيِ الطَّلَبِ وَالْإِثْمِ . قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُخْلَى) إِلَى قَوْلِهِ وَمُسَافَرَةٌ بِأَذْنِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ أَنْ لَا يُشَارَكَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَجُوسِيَّةٌ وَقَوْلُهُ وَلِحُزْمَةِ الْخُلُوعِ إِلَى قَالَ الرُّوْيَانِيُّ . قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُخْلَى الزَّوْجَةُ الْخ) أَيِ مِنَ الْمَيْتِ .

قَوْلُهُ (سُئِلَ): (مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْدَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبَّبَ فِي تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيَّتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر أَه سَم وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمَجْذُومُ وَلَمْ

قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَمَامِهِ لَا يُرَدُّ مُدَّعَى الْمُعْتَرِضِ وَهِيَ الْأَخْسَنِيَّةُ فَهَذَا لَيْسَ رَدًّا لِلْإِبْرَادِ بَلْ غَايَتُهُ تَضْحِيحُ الْعِبَارَةِ . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْإِثْمِ نَفْيُ الطَّلَبِ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نَفْيُ الْإِثْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ مُوسَّعٌ قَبْلَ الطَّلَبِ فَلَا إِثْمٌ قَبْلَ الطَّلَبِ لِذَلِكَ فَمُجَرَّدُ نَفْيِ الْإِثْمِ فِي الْجُمْلَةِ لَا يَنْفِي ثُبُوتِ الطَّلَبِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (وَتَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ مَرِيضَةً) يَدْخُلُ فِي الْمَرَضِ نَحْوُ الْجُدَامِ فَتَسْتَحِقُّ الْجُدْمَاءَ الْقِسْمَ وَلَا يُنَافِيهِ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ مِنَ الْأَجْدَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبَّبَ فِي تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَقِّ مَعَ إِمْكَانِ التَّخْلُصِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُ بِأَنْ يَبِيَّتَ بِجَانِبِ مِنَ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ مُلَاصَقَةٍ وَاتِّحَادِ فِرَاشٍ م ر .

التَّفَقَّة نَقْلَهُ الْبُلْقِينِي عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَبَهُ وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ (وَرْتَقَاءً) وَقَرْنَاءً وَمَجْنُونَةً لَا يُخَافُ مِنْهَا وَمُرَاهِقَةً (وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءً) وَمُحْرِمَةٌ وَمَوْلَى أَوْ مُظَاهَرٌ مِنْهَا وَكُلُّ ذَاتِ عَذْرِ شَرْعِيٍّ أَوْ طَبْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَنْسَ لَا الْوَطْءَ وَكَمَا تَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُنَّ التَّفَقَّةَ (لَا نَاشِئَةً) أَيَّ خَارِجَةً عَنْ طَاعَتِهِ بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ تَمْنَعَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ تُغْلِقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ وَلَوْ مَجْنُونَةً أَوْ تَدْعِي الطَّلَاقَ كِذْبًا وَمُعْتَدَّةً عَنْ وَطْءٍ شَبْهَةٍ وَصَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ وَمَجْهُوسَةً وَمَغْصُوبَةً وَمَحْبُوسَةً وَأُمَةً لَمْ يَكْمُلْ تَسْلِيمُهَا وَمُسَافِرَةً بِإِذْنِهِ وَحَدَّهَا لِحَاجَتِهَا كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ بِالْمُعْتَدَّةِ وَالْمَجْهُوسَةِ كَذَا وَقَعَ لِشَارِحٍ وَذَكَرَ الْمَجْهُوسَةَ وَهِيَ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى عَلَى مِثْلِهَا عَلَى مَا مَرَّ قَالَ الزَّوْجَانِي وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ زَنَاهَا حَلُّ لَهْ مَنْعُ قِسْمِهَا وَحَقُوقِهَا لِتَفْتَدِي مِنْهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ اهـ. وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي وَيَأْتِي أَوَّلُ الْخُلْعِ مَا يُصَرِّحُ بِهِ

يَتَيَسَّرُ لَهَا فَسَخُّ بِسَبَبِ الْجَذَامِ فَهَلْ يَكْتَفِي فِي دَفْعِ الشُّشُورِ مِنْهَا بِإِفْرَادِهَا عَنْهُ فِي جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ فَلَا تَكُونُ نَاشِئَةً بِذَلِكَ وَلَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا لَهُ مِنَ الْجَمَاعِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش .  
 ٥ فَوُدَّ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) أَمَّا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا شُّشُورٌ وَهِيَ مُسَلِّمَةٌ لَهُ فَلَا يَجِبُ لَهَا قَسَمٌ كَمَا بَحَثَهُ الزَّزْكَشِيُّ وَإِنْ اسْتَحَقَّتِ التَّفَقَّةَ مُغْنِي وَسَم . ٥ فَوُدَّ: (أَوْ تَمْنَعُهُ الْخ) أَيَّ بِلَا عَذْرِ لَهَا كَمَرَضٍ وَإِلَّا فَهِيَ عَلَى حَقِّهَا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ مُغْنِي . ٥ فَوُدَّ: (مِنْ التَّمَتُّعِ بِهَا) أَيَّ وَلَوْ بَنَاحٍ قُبْلَةً وَإِنْ مَكَّنَتْهُ مِنَ الْجَمَاعِ حَيْثُ لَا عَذْرَ فِي امْتِنَاعِهَا مِنْهُ فَإِنْ عَذِرَتْ كَانَ كَانَ بِهِ ضَنَانٌ مَثَلًا مُسْتَحْكَمٌ وَتَأَدَّتْ بِهِ تَأْدِيتًا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً لَمْ تُعَدَّ نَاشِئَةً وَتُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى كِذْبِهَا اهـ ع ش . ٥ فَوُدَّ: (أَوْ تُغْلِقُ الْبَابَ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ ضَرْبُهَا لَهُ وَشَتْمُهَا فَلَا يُعَدُّ شُّشُورًا اهـ ع ش . ٥ فَوُدَّ: (وَمُعْتَدَّةً) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ نَاشِئَةً سَمَ وَرَشِيدِي . ٥ فَوُدَّ: (وَمَجْهُوسَةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ ظَلَمًا أَوْ حَبَسَهَا الزَّوْجُ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا اهـ ع ش . ٥ فَوُدَّ: (وَمُسَافِرَةً بِإِذْنِهِ الْخ) لَمْ يَقُلْ وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَعْلُومَةِ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ عَدَمِ الْإِذْنِ بِالْفَحْوَى لِثَلَا يَتَكَرَّرَ مَعَ قَوْلِهِ الْمَارَّ بِأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ رَشِيدِي . ٥ فَوُدَّ: (وَلِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا نَفَقَةَ الْخ . ٥ فَوُدَّ: (وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَّلُ تَرْجِيحٌ مُقَابِلُهُ اهـ وَهُوَ وَجُوبُ الْقِسْمِ

٥ فَوُدَّ: (لَا يُخَافُ مِنْهَا) خَرَجَ مَنْ يُخَافُ مِنْهَا وَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا كَمَا بَحَثَهُ الزَّزْكَشِيُّ حَيْثُ قَالَ نَعَمْ يُسْتَنْتَى صَوْرَتَانِ لَا قَسَمَ فِيهِمَا مَعَ اسْتِحْقَاقِ التَّفَقَّةِ إِحْدَاهُمَا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي يُخَافُ مِنْهَا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مَعَ أَنْ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ شُّشُورٌ وَلَا امْتِنَاعُ الثَّانِيَةِ وَذَكَرُ مَسْأَلَةِ الْمَرِيضَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ . ٥ فَوُدَّ: (وَمُعْتَدَّةً) عَطْفٌ عَلَى نَاشِئَةٍ . ٥ فَوُدَّ: (وَذَكَرَ الْمَجْهُوسَةَ وَهِيَ لِحَرَمَةِ نِكَاحِهَا حَتَّى الْخ) يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الشَّارِحَ أَرَادَ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى مَجْهُوسَةٍ بَعْدَ الدُّخُولِ وَتَخَلَّفَتْ فَلَا قَسَمَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ لِحَرَمَةِ الْخُلُوةِ بِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ هِيَ فِي مَعْنَى الرَّجْعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّهُ لَا قَسَمَ لَهَا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصْرِيحِ بِحُكْمِهَا وَلَا يَوْجِبُ أَنْ ذَكَرَهَا وَهِيَ فَلْيَتَأَمَّلْ . ٥ فَوُدَّ: (وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي) كَذَا م ر .

وينبغي أن يكون محلّ الخلاف إذا ظهر زناها في عِصْمَتِهِ لا قبلها والمستحقّ عليه القسم زوج سكران أو عاقل ولو مُراهقاً نعم، أئتمّ جزؤه على وليّه إن علم به أو قصّر كما هو ظاهر كذا عبّر به كثيرٌ وليس بقيد بل المميّز الممكن وطؤه كذلك بل بحث أنّ غيره لو نام عند بعضهنّ وطلب الباقيات بَيَّاتَه عندهنّ لزِمَ وليّه إجابتهنّ لذلك وسفيهاً وإثمُه عليه؛ لأنّه مُكَلِّفٌ أمّا المجنون فإنّ لم يؤمّن ضرّره أو أذاه الوطء فلا قسم وإنّ أمِنَ وعليه بقيةٌ دُورٍ وطلبته لزِمَ الولي الطّوافُ به عليهنّ كما لو نفعه الوطء أو مال إليه هذا كلّهُ إن أطبقَ جُنُونُهُ أو لم ينضبط وقت إفاقته وإلا راعى هو أوقات الإفاقة ووليّه أوقات الجنون بشرطه ليكون لكلّ واحدة نوبةٌ من هذه ونوبةٌ من هذه وفيما لم ينضبط لو قسم لواحده زمن الجنون وأفاق في نوبةٍ أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لتقصيه وعلى محبوسٍ وحده وقد مُكِّنَ من التّساع القسم ومِن

ودفع التّعقّب وغير ذلك ع ش. □ فوّده: (لا قبلها) أي فلا يحلّ له ذلك قطعاً لِرِضاه به وقت العقد اه ع ش وقضية التعليل اختصاص القطع بما إذا علّمه وقت العلم ولا يَجْري فيه الخلاف أيضاً فليراجع. □ فوّده: (والمستحقّ عليه القسم) إلى قوله ومنه أن لا يُشارِك في المُعْني إلا قوله كذا عبّر إلى وسفيهاً وقوله لم يؤمّن ضرّره أو. □ فوّده: (بل بحث أنّ) عبارةً النّهاية والأقرب أنّ. □ فوّده: (أنّ غيره) أي غير المميّز اه ع ش. □ فوّده: (وسفيهاً) عطفٌ على مُراهقاً والواو بمعنى أو. □ فوّده: (فإن لم يؤمّن ضرّره إلخ) كالصريح في أنّ من لم يؤمّن ضرّره لا يلزِمُ الولي الطّوافُ به وإن كان عليه بقيةٌ دُورٍ وطلبته وكلامٌ شرح الرّوض أي والمُعْني كالصريح في اللزوم حيثيّد فليتأمل وليراجع اه سم. □ فوّده: (أو أذاه الوطء) أي بقول أهل الخبرة اه مُعْني. □ فوّده: (فلا قسم) عبارةً المُعْني فإن ضرّه الجَماعُ بقول أهل الخبرة وجب على وليّه منعه منه اه. □ فوّده: (وإن أمِنَ) ظاهر المُعْني أنّه ليس بقيد كما مرّ. □ فوّده: (وطلبته) مُقتضى ما تقدّم في قوله فوراً عدم التّوقّف على الطلب إلا أن يقال ذاك في العاقل سيّد عَمَرٍ وع ش. □ فوّده: (ولاً راعى إلخ) كذا نقله في المُعْني عن المتولّي واستحسنه بعد نقله عن البغوي وغيره أنّه بنفسه يقيسُ أيّام الإفاقة وتلغو أيّام الجنون اه سيّد عَمَرٍ. □ فوّده: (بشرطه) أي السّابق بقول وإنّ أمِنَ وعليه بقيةٌ دُورٍ وطلبته. □ فوّده: (وعلى محبوسٍ إلخ) ولو حبسته إحدى زوجتيه على حقّها فليُسّر للأخرى أن تبيت معه كما أفتى به ابن الصّباغ اه مُعْني.

□ فوّده: (لزِمَ وليّه إلخ) اللزوم هو الأقرب شرح م ر. □ فوّده: (أما المجنون فإن لم يؤمّن ضرّره أو أذاه الوطء إلخ) كلامٌ الشّارح كالصريح في أنّ من لم يؤمّن ضرّره لا يلزِمُ الولي الطّوافُ به وإن كان عليه بقيةٌ دُورٍ وطلبته وكلامٌ شرح الرّوض كالصريح في اللزوم حيثيّد فليتأمل وليراجع. □ فوّده: (ولاً راعى إلخ) هذا ما قاله المتولّي واستحسنه الشّرخان لكنّ جزم في الرّوض بخلافه فقال وإن تقطّع الجنون وانضبط فأَيّامه كالغيبه قال في شرحه فطرح ويقيسُ في أيّام إفاقته فعَلِمَ أنّه لو أقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء وبه صرح الأضلّ نقلاً عن البغوي وغيره انتهى.

امتنعتُ منهنَّ سَقَطَ حَقُّهَا إِنْ صَلَحَ مَحَلُّهُ لِشَكْنَى مِثْلِهَا وَمِنْهُ أَنْ لَا يُشَارِكَ غَيْرُهُ فِي مَرْفَعِي مِنَ المِرَافِقِ الْآتِيَةِ هَذَا هُوَ الَّذِي يُتَّجَهُ مِنْ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ. (فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكَنِ) وَأَرَادَ الْقِسْمَ (دَارَ عَلَيْهِنَّ) فِي يُؤْتِيَنَّهُنَّ تَوْفِيَةً لِحَقِّهِنَّ. (وَأِنْ انْفَرَدَ) بِمَسْكَنِ (فَالْأَفْضَلُ الْمُضَيُّ إِلَيْهِنَّ) صَوْنًا لَهُنَّ. (وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ) لِمَسْكِنِهِ وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ فَمَنْ اِمْتَنَعَتْ أَيْ وَقَدْ لَاقَ مَسْكَنَهُ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ فَهِيَ نَاشِزَةٌ إِلَّا ذَاتَ خَفَرٍ لَمْ تَعْتَدْ الْبُرُوزَ فَيَذْهَبُ لَهَا عَلَى مَا قَالَهُ الْمَآوَزْدِيُّ وَاسْتَحْسَنَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ لَكِنْ اسْتَغْفَرِيهِ الرَّوْيَانِيُّ وَإِلَّا نَحْوُ مَعْدُورَةٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ فَيَذْهَبُ أَوْ يُرْسِلُ لَهَا مَرْكَبًا إِنْ أَطَاقَتْ مَعَ مَا يَاقِيهَا مِنْ نَحْوِ مَطَرٍ.

(وَالْأَصَحُّ تَخْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضِهِنَّ وَدُعَاءُ بَعْضٍ) إِلَى مَسْكِنِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيحَاشِ (إِلَّا) بِالْفَرْعَةِ أَوْ (لِغَرَضٍ) ظَاهِرٍ غُرْفًا لَهُ أَوْ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ (كَقُرْبِ مَسْكَنِ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا) لِنَحْوِ شَبَابٍ سِوَاءٍ كَانَ الْخَوْفُ مِنْهُ أَمْ مِنْهَا فَإِنْ اِخْتَلَفَا رَجَعَ لِغَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ.....

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيْ مِمَّا يُعْتَبَرُ فِي صِلَاحِيَةِ الْمَحَلِّ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا الْخ) أَيْ قَوْلُهُ وَعَلَى مَحْبُوسٍ وَخَدَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ (سَيِّئًا): (فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمَسْكَنِ) بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ بِالْكَلِّيَّةِ أَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ سَيِّئًا عَمَرٌ. □ قَوْلُهُ: (لِمَسْكِنِهِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مُؤَنَةَ الْإِجَابَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ التَّسْلِيمِ عَلَيْهَا وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (ذَاتَ خَفَرٍ) أَيْ شَرَفٍ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا قَالَهُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ اسْتَغْفَرِيهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَإِنْ اسْتَغْفَرِيهِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَعْدُورَةٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ) كَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطُ أَحَدِ التَّخَوُّينِ أَهْ سَيِّئًا عَمَرٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يُرْسِلُ لَهَا مَرْكَبًا الْخ) وَعَلَيْهِ مُؤَنَتُهُ سَمَ أَيْ ذَهَابًا وَإِيَابًا أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (بِالْفَرْعَةِ) أَيْ بِالتَّرَاضِي أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِغَرَضٍ أَهْ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ اِخْتَلَفَا) أَيْ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فِي الْخَوْفِ عَلَيْهَا كَانَ ادَّعَى الزَّوْجُ عَدَمَهُ وَالزَّوْجَةُ وُجُودَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهِمَا) نَائِبٌ فَاعِلٌ رَجَعَ.

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ) قَدْ يَفْتَضِي إِطْلَاقَ ذَلِكَ أَنَّ مُؤَنَةَ الْإِجَابَةِ عَلَيْهِنَّ كَانَ احْتِجَاجٌ لِلرُّكُوبِ وَلَيْسَ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَةٌ حَقٌّ وَجَبَ عَلَيْهِنَّ أَدَاؤُهُ وَقَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ فِي الْمَعْدُورَةِ أَوْ يُرْسِلُ لَهَا مَرْكَبًا لَكِنْ قِيَاسُ أَنَّهَا مُؤَنَةٌ حَقٌّ وَاجِبٌ أَدَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَرِيضَةِ إِذَا أَطَاقَتْ الْمَجِيءَ هَذَا وَلَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّهَا عَلَيْهِ فِي الْمَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِيمَا لَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ بَتَعَزٍّ أَمْرًا بَزَيْدٍ أَنْ عَلَيْهَا تَسْلِيمٌ نَفْسِهَا بَتَعَزٍّ اِغْتِيَارًا بِمَحَلِّ الْعَقْدِ وَكَذَا نَفَقَتُهَا وَمُؤَنَةُ الطَّرِيقِ مِنْ تَعَزٍّ إِلَى عَدَنِ أَيْ وَمِنْ زَيْدٍ إِلَى عَدَنِ عَلَيْهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ التَّسْلِيمِ عَلَيْهَا وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِغَرَضٍ وَقَوْلُهُ دُونَ غَيْرِهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْمَثْنِ عَلَيْهَا أَيْ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي عَلَيْهَا وَالْمَعْنَى حَالٌ كَوْنٍ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا مُتَفَرِّدَةً بِالْخَوْفِ عَلَيْهَا أَوْ قُرْبَ مَسْكِنِهَا عَنِ الزَّوْجَةِ الْآخَرَى وَقَوْلُهُ لِكُونِهَا عِلَّةٌ لِعُدْرِ.

دون غيرها فلا يحزم إذ لا إباحاش حينئذ فمن امتنع بلا عُذر لكونها ذات خَفَرٍ على ما مرَّ أو مَرَضٌ وشَقٌّ عليها الرُّكُوبُ مَشَقَّةٌ لا تُحْتَمَلُ عادةً فيما يظهرُ فَنَاشِئُ قال الأذَرَعِيُّ لو كان الغَرَضُ ذَهَابَهُ لِلْبَعِيدَةِ لِلخَوْفِ عليها ودُعَاءُ الْقَرِيبَةِ لِلأَمَنِ عليها اغْتِيَرِ عَكْسُ ما في المتنِ وَالضَّابِطُ أَنَّ لا يظهرُ منه مِثْلُ بالتَّفْصِيلِ والتَّخْصِصِ اهـ. وقولُ المتنِ أو خوفٍ عليها عَطْفًا على قُرْبِ صَرِيحٍ فيما ذكره فهو ما في المتنِ لا عكسه .

(ويحزم أن يُقيمَ بمسكنٍ واحدةٍ) سواءً ملكُها وملكُها وغيرُهما وإن لم تكن هي فيه حالَ دُعَائِهِنَّ فيما يظهرُ (ويدعوهُنَّ) أي الباقيات (إليه) بغيرِ رضاهُنَّ لِمَا مرَّ فَإِنْ أَجَبْنَ فلها المنعُ وحينئذٍ يصحُّ عَوْدُهُ قوله إلا برضاها لهذه أيضًا بأن يُجعلنَّ قَسَمًا وهي قَسَمًا آخرَ .

(وأن يجمعَ صَرتين) أو حُرَّةً وشرَّيَّةً (في مسكنٍ) مُتَّحِدِ المرافقِ أو بعضها كخيمةٍ في حَصَرٍ ولو ليلةً أو دونها لِمَا بينهما من التَّبَاعُضِ (إلا برضاها)؛ لأنَّ الحقَّ لهما ولهما الرُّجُوعُ وإلا برضا الحُرَّةِ خلافًا فالشَّارِحُ اعتَبَرَ رضا الشَّرَّيَّةِ أيضًا وللحُرَّةِ الرُّجُوعُ.....

□ قوله: (دون غيرها) مُتَعَلِّقٌ بقولِ المتنِ عليها أي تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا فهو حالٌ مِنَ الهَاءِ في عليها والمَعْنَى حالَ كَوْنٍ مِنْ مَضَى إِلَيْهَا مُتَّفَرِّدَةً بالخوفِ عليها أو قُرْبَ مَسْكِنِهَا عَنِ الزَّوْجَةِ الأُخْرَى اهـ سمِ عبارة الكُرْدِيِّ قوله دونَ غيرها الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ مَضَى إِلَيْهَا يَغْنِي أَنَّ غَيْرَهَا لَيْسَتْ مُتَّصِفَةً بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ بأن كانتَ بَعِيدَةً الْمَسْكَنِ وَعَجُوزَةً اهـ. □ قوله: (لكونها إلخ) عِلَّةٌ لِعُدْرِ اهـ سمِ. □ قوله: (قال الأذَرَعِيُّ) إلى قولِ المتنِ ولَهُ أَنْ يُرْتَبَ فِي النِّهَايَةِ .

□ قولُ (لشيءٍ): (ويحزم أن يُقيمَ إلخ) التَّغْيِيرُ بِالْإِقَامَةِ يَقْتَضِي الدَّوَامَ وَيَحْتَ الزَّرْكَشِي أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لو مَكَثَ أَيَّامًا لا على نِيَّةِ الإِقَامَةِ وهو ظاهرٌ اهـ مُغْنِي. □ قوله: (لِما مرَّ) أي مِنْ أَنَّ فِيهِ إِبَاحَاشًا. □ قوله: (فلها) أي لِصَاحِبَةِ الْمَسْكَنِ. □ قوله: (لهذه) أي لِمَسْأَلَةِ الإِقَامَةِ بِمَسْكَنِ وَاحِدٍ وقوله أيضًا أي كَمَسْأَلَةِ جَمْعِ الصَّرتَيْنِ فِي مَسْكَنِ وقوله بأن يُجعلنَّ إلخ تَصْحِيحٌ لِمَرْجِعِ الضَّمِيرِ حِينَئِذٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاقِيَاتِ وَصَاحِبَةِ الْمَسْكَنِ. □ قوله: (مُتَّحِدِ المرافقِ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ الْجَمْعِ فِي مَسْكَنِ مُتَعَدِّدِ الْمَرَافِقِ لَكِنْ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْمَسْكَنُ إلخ خِلَافُهُ اهـ سمِ. □ قوله: (لأنَّ الحقَّ) إلى قوله وَإِنْ اتَّحَدَ عِلْقًا فِي الْمَغْنَى. □ قوله: (وإلا برضا الحُرَّةِ) أي فَقَطْ؛ لأنَّ الشَّرَّيَّةَ لا يُشْتَرَطُ رِضَاها؛ لأنَّ لَهَا جَمْعُ إِمَائِهِ بِمَسْكَنِ وهي أُمَّةٌ اهـ مُغْنِي .

□ قوله: (وحيثئذٍ يصحُّ عَوْدُهُ قوله إلا برضاها لهذه) وَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ حِينَئِذٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْوَاحِدَةِ وَالْبَاقِي كَمَا بَيَّنَّهَ بقوله بأن يُجعلنَّ إلخ. □ قوله: (مُتَّحِدِ المرافقِ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ الْجَمْعِ فِي مَسْكَنِ مُتَعَدِّدِ الْمَرَافِقِ لَكِنْ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْمَسْكَنُ إلخ خِلَافُهُ .

□ قوله في (لشيءٍ): (إلا برضاها) ولا اغْتِيَارَ بِرِضَا الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ؛ لأنَّ الْحَقَّ لَهَا دُونَ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ وَلَا بِرِضَا الْمَوْلِيَةِ الْقَاصِرَةِ كَالْمَجْنُونَةِ بَلْ يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ فِيما يَظْهَرُ أَنْ يَطْلُبَ لَهَا مَسْكَنًا مُتَّفَرِّدًا م ر . □ قوله: (وإلا برضا الحُرَّةِ) اعْتَمَدَهُ م ر .



هنا أيضًا أما خيمة السفر فله جمعُهما فيها لغسِرِ أفرادِ كُلِّ بخيمةٍ مع عدمِ دوامِ الإقامةِ ومنه يُؤخَذُ أنه لا يَجْمَعُهما بِمَحَلٍّ واحدٍ من سفينةٍ إلا إن تعذَّرَ أفرادُ كُلِّ بِمَحَلٍّ لِصِغَرِها مثلاً وأما إذا تعدَّدَ المسكنُ وانفردَ كُلٌّ بجميعِ مرافقه نحوَ مطبخٍ وحُشٍّ وسَطْحٍ ودرجته وبِقْرِ ماءٍ ولاقي فلا امتناعَ لهما حيثُذٍ وإن كانا من دارٍ واحدةٍ كَعُلُوٍّ وسُفْلٍ وإن اتَّحَدَ أَغْلِقًا ودَهْلِيْزٍ فيما يظهرُ؛ لأنَّ المرادُ أن لا يشترِكَا فيما قد يُؤدِّي لِلتَّخاضِمِ ونحوِ الدَّهْلِيْزِ الخارجِ عن المسكَنِينِ لا يُؤدِّي اتِّحادُهُ إليهِ كاتِّحادِ الممرِّ من أوَّلِ بابٍ إلى بابٍ كُلٌّ منهما ويظهرُ أنَّ اتِّحادَ الرِّحا في بَلَدٍ اغْتِيْدَ فيه أفرادُ كُلِّ مسكنٍ بِرِحا كاتِّحادِ بعضِ المرافِقِ؛ لأنَّ الاشتراكَ فيها يُؤدِّي لِلتَّخاضِمِ كما هو ظاهرٌ ويُكرَهُ وطءٌ واحدةٍ مع عِلْمِ الأخرى به ولا تُلْزِمُها الإجابةُ؛ لأنَّ الحياءَ والمروءةَ يَأْيِانِ ذلكَ ومن ثَمَّ صَوَّبَ الأذْرعيُّ التحريمَ .

(وله أن يُرتَّبَ القسمُ على ليلةٍ وأولِّها هنا يختلفُ باختلافِ ذَوِي الحِرَفِ فيُعْتَبَرُ في حَقِّ أهلِ كُلِّ حِرْفةٍ عادَتُهُمُ الغالبَةُ وأخبرها الفجْرُ خلافاً.....

قوله: (هنا) أي فيما إذا كان معها سرِّيَّةٌ أيضًا أي كما إذا كان معها صرَّةٌ. قوله: (لغسِرِ أفرادِ كُلِّ إلخ) أي شأنُ السفرِ ذَلِكَ حَتَّى لو فُرِضَ عَدَمُ المشقَّةِ لا يُكَلِّفُ التَّعَدُّدُ أيضًا اهـ ع ش. قوله: (ومنه) أي من التَّغْلِيلِ. قوله: (إلا إن تعذَّرَ إلخ) لَعَلَّ المرادُ بالتَّعَدُّدِ التَّعَسُّرُ فَلْيُراجِعْ. قوله: (وسطح) الظاهرُ أنَّ المرادَ أنه لا يَنْبَغِي أن يكونَ لهما سَطْحٌ واحدٌ لا أنه لا بُدَّ أن يكونَ لِكُلِّ مِنْهُما أي المسكَنِينِ سَطْحٌ بِدَلِيلِ قولهِ الآتي كَعُلُوٍّ وسُفْلٍ؛ لأنَّ الظاهرَ في مثله اختِصاصُ العُلُوِّ بالسَطْحِ اهـ سم وأقرَّه الرَّشيدِيّ. قوله: (كَعُلُوٍّ وسُفْلٍ) والخيرةُ في ذَلِكَ لِلزَّوْجِ حَيْثُ كانا لا يَتَقَيَّنُ بهما اهـ ع ش. قوله: (من أوَّلِ بابٍ) أي لِلْمَحَلِّ اهـ ع ش. قوله: (ويُكرَهُ إلخ) ظاهرُهُ كراهَةُ التَّنْزِيهِ وبِهِ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ في تَغْلِيْقِهِ على التَّنْبِيهِ اهـ مُغْنِي وظاهرُ التَّغْلِيلِ الآتي أنَّ هَذَا الحُكْمَ لا يَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ بَلْ يَجْرِي في زَوْجَةٍ وسَرِّيَّةٍ وفي سُرِّيَّاتٍ فَلْيُراجِعْ .

قوله: (مع عِلْمِ الأخرى إلخ) بل يَحْرُمُ إن قَصَدَ إِيذاءَ الأخرى أو لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَةُ مُحَرَّمَةٍ لِلْعَوْرَةِ م ر اه سم عبارةُ الرَّشيدِيّ قولُهُ مع عِلْمِ الأخرى عبارةٌ غَيْرُهُ بِحَضْرَةِ الأخرى اهـ مِنْ الغَيْرِ الْمُغْنِي. قوله: (ولا تُلْزِمُها الإجابةُ) ولا تَصِيرُ نَاشِئَةً بِالْإِمْتِناعِ اهـ مُغْنِي. قوله: (ومن ثَمَّ صَوَّبَ الأذْرعيُّ إلخ) ويُمكنُ الجَمْعُ بَيْنَهُما بأن يكونَ مَحَلُّ التَّحْرِيمِ إذا كانتِ إحداهُما تَرى عَوْرَةَ الأخرى اهـ مُغْنِي زادَ النِّهايةُ أو قَصَدَ به الإيذاءَ والأوَّلُ على خِلافِهِ اهـ. قوله: (وأولِّها) إلى قولهِ ثم رَأَيْتِ الزَّركَشِيَّ في النِّهايةِ إلّا قولُهُ ومنه إلى مِنْ عِمادِهِ وقولُهُ أي مُتَّبِعٌ. قوله: (هنا) أي في القسمِ. قوله: (وأخبرها الفجْرُ) قَضَيْتُهُ أنَّ الآخَرَ لا

قوله: (فله جمعُهما إلخ) أي كما بَحَثَهُ الزَّركَشِيّ. قوله: (وسطح) الظاهرُ أنَّ المرادَ أنه لا يَنْبَغِي أن يكونَ لهما سَطْحٌ واحدٌ لا أنه لا بُدَّ أن يكونَ لِكُلِّ مِنْهُما سَطْحٌ بِدَلِيلِ قولهِ الآتي كَعُلُوٍّ وسُفْلٍ؛ لأنَّ الظاهرَ في مثله اختِصاصُ العُلُوِّ بالسَطْحِ. قوله: (ويُكرَهُ وطءٌ واحدةٍ مع عِلْمِ الأخرى إلخ) بل يَحْرُمُ إن قَصَدَ إِيذاءَ الأخرى أو لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَةُ مُحَرَّمَةٍ لِلْعَوْرَةِ م ر .

للماسزجسي حيث حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) ليحصل المقصود بكل لكن الأولى تقديم الليل خروجاً من خلاف من عيته؛ لأنه الذي عليه التواريخ الشرعية (والأصل) لمن عمله بالتهار (الليل)؛ لأن الله جعله سكناً (والتهار تبع) لأنه وقت التردد (فإن عمل ليلاً وسكن نهاراً كحارس) وأتوني بفتح أوله وضم الفوقية مع تشديدها وقد تحققت وهو وقاد الحمام أو غيره نسبة للأتون وهو أخذود الخباز والجصاص ذكره في القاموس (فعمكسه) بعكس ما ذكر فإن كان يعمل تارة ليلاً وتارة نهاراً لم يجز نهاره عن ليله ولا عكسه أي والأصل في حقه وقت الشكون لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالظاهر أن محل الشكون هو الأصل والعمل هو التبع وأنه لا يجزئ أحدهما عن الآخر ويتردد

يختلف باختلاف الجرف وقد يتوقف فيه فإنه كما يختلف أحوال أهل الجرف في أوله كذلك تختلف في آخره اهـ ع ش . قود: (للماسزجسي) بسين مفتوحة قراء ساكنة فجيهم مكسورة فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقتابلة على أصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسي بالخاء وحذف ما . قود: (لكن الأولى إلخ) كذا في المغني . قود: (عيته) أي تقديم الليل . قود: (لأنه الذي إلخ) متعلق بعينه عبارة المغني وجري عليه التواريخ الشرعية فإن أول الأشهر الليالي اهـ . قود: (وقت التردد) أي في طلب المعاش . قود: (أو غيره) هذا تفسير الاتوني في أصل اللغة وإلا فالمراد به هنا وقاد الحمام خاصة أو نحوه ممن عمله ليلاً اهـ رشيد . قود: (أخذود إلخ) أي حفيرة اهـ ع ش . قود: (بعكس إلخ) كذا كُتب بالباء في أكثر نسخ الشرح وفي النهاية وكتب عليه الرشيد ما نصه هو باللام أوله خلافاً لما يوجد في النسخ فهو علة أي فعلة العكس عكس العلة المذكورة في المعكوس اهـ عبارة المغني فيكون التهار في حقه أضلاً والليل تبع له لسكونه بالتهار ومعاشه في الليل اهـ . قود: (لم يجز نهاره إلخ) عبارة المغني لم يجز أن يقسم لواجدة ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولأخرى عكسه اهـ . قود: (أي والأصل في حقه) أي ولا يكفي جعل شكون ليل لواجدة وشكون نهاراً لأخرى وذلك لتفاوت الغرض بالشكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره إلخ اهـ سم . قود: (فالظاهر أن محل الشكون إلخ) معتمد اهـ ع ش . قود: (والعمل) بالجر عطفاً على الشكون . قود: (وأنه لا يجزئ أحدهما إلخ) مرجع الضمير الأصل والتبع في قوله أن محل الشكون هو الأصل إلخ وهذا ظاهر غني عن البيان وإنما المحتاج للبيان

قود: (أي والأصل في حقه وقت الشكون) أي ولا يكفي جعل شكون ليل لواجدة وشكون نهاراً لأخرى وذلك لتفاوت الغرض بالشكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره إلخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلاً وتارة نهاراً فليس له أن يقيم لواجدة ليلة تابعة ونهاراً متبوعاً ولأخرى بالعكس على الأصح لتفاوت الغرض انتهى . قود: (وأنه لا يجزئ أحدهما عن الآخر) المفهوم منه أن مرجع ضمير الثانية في قوله أحدهما الأصل والتبع في قوله وأن محل الشكون هو الأصل إلخ وهذا ظاهر غني عن البيان وإنما المحتاج للبيان قدر التوبة هل هو يوم وليلة لكل على وجه أن الأصل محل الشكون من

التَّظَرُّ فَيَمْنَعُ عَمَلَهُ فِي بَيْتِهِ كَالِكِتَابَةِ وَالْخِيَاطَةِ وَظَاهَرُ تَمْثِيلِهِمْ بِالْحَارِسِ وَالْأَتُونِيِّ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ  
 بِهَذَا الْعَمَلِ فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْأَنْشُ وَهُوَ حَاصِلُ هَذَا كُلِّهِ فِي  
 الْحَاضِرِ أَمَّا الْمُسَافِرُ فَعِمَادُهُ وَقْتُ نُزُولِهِ مَا لَمْ تَكُنْ خَلْوَتُهُ فِي سَيْرِهِ فَهُوَ الْعِمَادُ كَمَا بَحْثُهُ  
 الْأَذْرَعِيُّ وَعِمَادُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ أَيْ وَقْتُ كَانَ وَأَيَّامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ كَذَا جَزَمَ بِهِ  
 شَارِحُ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الَّذِي ضَعَّفَاهُ فَعَلَى مَا مَرَّ مِنَ التَّظَرُّ لِأَيَّامِ الْإِفَاقَةِ وَحَدَّاهَا  
 وَالْجُنُونِ وَحَدَّاهَا الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَغَيْرِهِ نَعَمْ، مَرَّ فِي غَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ أَنَّ الْإِفَاقَةَ لَوْ حَصَلَتْ فِي  
 نَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَضَى لِلْأُخْرَى قَدَرَهَا فَعَلِيهِ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعِمَادَ هُنَا وَقْتُ الْإِفَاقَةِ وَقَضِيَّةٌ مَا فِي  
 الشَّامِلِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ مَنْ عِمَادُهُ اللَّيْلُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ فِيهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا لِجَمَاعَةٍ وَجَنَازَةٍ

قَدَرُ النَّوْبَةِ هَلْ هُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِكُلِّ عَلَى وَجْهِ أَنَّ الْأَصْلَ مَحَلُّ السُّكُونِ مِنْ بَعْضِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَالتَّابِعِ  
 مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. سَم. قُودُ: (فَيَمْنَعُ عَمَلَهُ الْخ) أَيْ لَيْلًا. هـ. قُودُ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ  
 الْخ) أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ هـ. سَم. قُودُ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَفَقَةً مَا إِذَا انْتَهَى التَّائِسُ وَالتَّحَدُّثُ لِانْتِهَائِهِ  
 الْكُلِّيِّ بِدَوَامِ الْإِسْتِغْنَالِ بِعَمَلِ طَوَالِ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلَ أَوْ غَالِيَهُ بِاسْتِغْنَالِهِ لِانْتِهَائِهِ  
 بَنَحْوِ مُطَالَعَةٍ وَتَأْلِيلٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَعْرَقَ نَوْمُهُ اللَّيْلَ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ  
 فِي جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ هـ. سَم. قُودُ: (أَمَّا الْمُسَافِرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِمَادُهُ فِي الْمُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَقْتُ نُزُولِهِ) مِنْ  
 لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ هـ. مُغْنِي عِبَارَةٌ سَمَ لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعَلَ نَوْبَةَ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ وَنَوْبَةَ نَهَارٍ  
 لِأُخْرَى وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ هـ. سَمَ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ وَقْتُ  
 نُزُولِهِ وَإِنْ تَفَاوَتْ وَحَصَلَ لِوَاحِدَةٍ نِصْفُ يَوْمٍ وَلِلْأُخْرَى رُبْعُ يَوْمٍ مَثَلًا سَمَ وَهـ. سَم. قُودُ: (فَهُوَ الْعِمَادُ  
 الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ لَمْ يَخْصُلِ الْخَلْوَةُ إِلَّا حَالَةُ السَّيْرِ كَأَنَّ كَانَ بِمَحْفَظَةٍ وَحَالَةَ التُّزُولِ يَكُونُ مَعَ  
 الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ خِيَمَةٍ كَانَ عِمَادُ قَسْمِهِ حَالَةَ سَيْرِهِ دُونَ حَالَةِ نُزُولِهِ حَتَّى يَلْزِمَهُ التَّسْوِيَةُ فِي ذَلِكَ هـ.

هـ. قُودُ: (وَأَيَّامُ الْجُنُونِ كَالْغَيْبَةِ) أَيْ قَتَلُوا أَيَّامَ الْجُنُونِ كَأَيَّامِ الْغَيْبَةِ. هـ. قُودُ: (شَارِحُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَنَقَلَهُ  
 عَنْ النَّصِّ هـ. سَم. قُودُ: (فَعَلَى مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحٍ لَا نَاشِئَةٍ. هـ. قُودُ: (وَالْجُنُونِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى  
 الْإِفَاقَةِ. هـ. قُودُ: (هُنَا) أَيْ فِي الْمَجْنُونِ الْغَيْرِ الْمُتَضَبِّطِ وَقْتُ إِفَاقَتِهِ.

بَعْضُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَالتَّابِعِ مَحَلُّ الْعَمَلِ مِنْ بَعْضِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُودُ: (فَيَكُونُ اللَّيْلُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْأَصْلُ)  
 أَيْ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ فِيهِ. هـ. قُودُ: (وَهُوَ حَاصِلٌ) فِيهِ وَفَقَةً فِيمَا إِذَا انْتَهَى التَّائِسُ وَالتَّحَدُّثُ لِانْتِهَائِهِ الْكُلِّيِّ  
 بِدَوَامِ الْإِسْتِغْنَالِ بِعَمَلِ طَوَالِ اللَّيْلِ أَوْ غَالِيَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَالِمٌ قَطَعَ اللَّيْلَ أَوْ غَالِيَهُ بِاسْتِغْنَالِهِ لِانْتِهَائِهِ بَنَحْوِ  
 مُطَالَعَةٍ وَتَأْلِيلٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَمَّنْ اسْتَعْرَقَ نَوْمُهُ اللَّيْلَ فِي فِرَاشِهِ وَخَدَهُ فِي  
 جَانِبٍ مِنَ الْبَيْتِ. هـ. قُودُ: (فَعِمَادُهُ وَقْتُ نُزُولِهِ) لَوْ نَزَلَ تَارَةً لَيْلًا وَتَارَةً نَهَارًا فَهَلْ لَهُ جَعَلَ نَوْبَةَ لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ  
 وَنَوْبَةَ نَهَارٍ لِأُخْرَى وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِلْسَّفَرِ أَوْ لَا كَمَا فِي غَيْرِهِ. هـ. قُودُ: (كَذَا جَزَمَ بِهِ شَارِحُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ  
 وَنَقَلَهُ عَنْ النَّصِّ. هـ. قُودُ: (الَّذِي ضَعَّفَاهُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا قَالَاهُ فِيمَا مَرَّ الَّذِي نَقَلَاهُ عَنْ الْمُتَوَلِّي

وإجابة دعوة وهو ضعيف وإنما ذلك ليالي الزفاف فقط؛ لأنه يحرم عليه الخروج فيها لمندوب تقديمًا لواجب حقها كذا قاله لكن أطال الأذرعى وغيره في رده وأن المعتمد أنه لا حرمة أي وعليه فهي غدر في ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهما في الخروج لنحو جماعة فإن خص به ليلة واحدة منهن حرم .

(وليس للأول) وهو من عماره الليل ويقاس به في جميع ما يأتي ومنه أن الدخول في العمار شرطه الضرورة وفي غيره تكفي الحاجة من عماره النهار أو وقت النزول أو الشكون أو الإفاقة (دخول في نوبة على أخرى ليلاً) ولو لحاجة (إلا لضرورة كمرضاها المخوف) ولو ظناً وإن طالت مدته وإن نظر فيه الأذرعى أو احتمالاً ليعرف الحال ومما يدفع تنظيره قول التهذيب وغيره لو مرضت أو ولدت ولا تمتعدها لها قال الرافعي أو لها تمتعدها كمحرم أي متبرع إذ لا يلزمه إسكانه فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي.....

قوله: (وإنما ذلك) أي عدم الخروج ليالي الزفاف أي فيها. قوله: (كذا قاله) اعتمده المغني عبارته تنبيه لا يختلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشييع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلاً فيختلف وجوباً تقديمًا للواجب وهذا ما جرى عليه الشيوخ وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليالي القسم فتجب التسوية بينهما في الخروج لذلك وعنده فإما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلاً فإن خص ليلة بعضهن بالخروج أتم اهـ. قوله: (وعليه) أي ما اعتمده الأذرعى وغيره. قوله: (فهي) أي ليالي الزفاف. قوله: (به) أي بالخروج لنحو جماعة. قوله: (حرم) هل يجب قضاء القدر الذي قوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اهـ سم .

قوله: (ومنه) أي مما يأتي. قوله: (من عماره إلخ) نائب فاعل يقاس. قوله: (ولو لحاجة) كعبادة مغني وأسنى .

قوله (سني): (كمريضها المخوف) وشدة الطلق وخوف التهيب والحريق اهـ مغني. قوله: (مدته) أي الدخول اهـ ع ش. قوله: (وإن نظر فيه) لعل مزج الضمير قوله وإن طالت مدته. قوله: (ليعرف الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف اهـ رشيدى. قوله: (ومما يدفع تنظيره إلخ) لعل وجه الدفع إطلاق التهذيب وغيره قولهما لو مرضت أو ولدت الشامل للطويل والقصير. قوله: (إذ لا يلزمه إلخ) تغليل لقوله الآتي فله أن يديم إلخ اهـ ع ش أقول الظاهر أنه علة لقوله أي متبرع وأن الضميرين للمتعهدين المحرم. قوله: (فله أن يديم البيوتة إلخ) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت

وهذا حسن وهذا لا يقتضي تضعيف ما قاله البغوي الذي جزم به في الروض. قوله: (حرم) هل يجب قضاء القدر الذي قوته في الخروج لتلك للباقيات الوجه القضاء إن طال. قوله: (ولو لحاجة) قال في شرح الروض كعبادة. قوله: (فله أن يديم البيوتة عندها ويقضي) لو انعزل عنها والحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض صبر ورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا

وقياسه أن مسكن أحد أمر لو اختص بخوف ولم تأمن على نفسها إلا به جاز له البيوتة عندها ما دام الخوف موجودا ويقضي نعم، إن سهل نقلها لمنزل لا خوف فيه لم ينعذ تعيئه عليه ثم رأيت الزركشي نقل عن الشافعي واستظهره أن الخوف عليها من حريق أو نهب أو نحوه أي كفاجر كالمرض (وحيث) أي حين إذ دخل لضرورة كما هو صريح السياق . فقول شارح يحتمل إرادة هذا وضده والأمرين بعيد بل سهو (إن طال مكثه) عذفا وتقدير القاضي لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عذفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول.....

بحيث لا يأتي عندها إلا عند عروض ضرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذي يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ولعل الوجه فيما لو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فأنعزلت بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء ولو جمعهما مسكن واحد سم . قو: (وقياسه) أي ما في التهذيب وغيره . قو: (على نفسها) أي أو مالها وإن قل فيما يظهر اهـ ع ش . قو: (لم ينعذ تعيئه الخ) متمد اهـ ع ش . قو: (أي حين) إلى قوله كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهره . قو: (وضده) وهو إرادة الدخول بلا ضرورة . قو: (والأمرين) أي الدخول لضرورة وضده . قو: (بعيد بل سهو) رده سم راجعه . قو: (وتقدير القاضي) أي حسين اهـ معني . قو: (وغيره) أي تقدير غير القاضي . قو: (لكنه) أي كل من التقديرين . قو: (على تنفيس) أي

قضاء لذلك الزمن الذي بانه كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعهما مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر ولو مرض عند إحداهن مرضا منعه من الخروج لتوبة غيرها فأنعزلت عنه بحيث لا تأتي عنده إلا لإزالة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضيه ويحتمل القضاء ؛ لأنها تميزت بمبيته عندها وتأنيها به ولعله الوجه حيث جمعهما مسكن واحد .

قو: (فقول شارح) هو الزركشي . قو: (بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل ببغده بحث ظاهر وذلك ؛ لأن قول المصنف وليس للأول دخول الخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة ومفهومه جوازه لضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون في نحو لا عالم إلا زيد وحيث فعلى هذا تقدير رجوع قوله وحيث للدخول لغير ضرورة فقط أو لهما يكون راجعا لمنطوق ما قبله أو لمنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله لمنطوقه أو لهما إن لم يكن أقرب من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر ؛ لأنه الأضل لا سيما عند من يكثر المفهوم فكيف مع ذلك يسوع دعوى السهو أو البعد ودعوى صراحة السياق ممنوعة فليتأمل فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما إن لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر للمعنى فالحمل عليهما أولى لإفادة ذلك حكمهما جميعا ؛ لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه أن اغتراضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتأمل .

ويظهر ضَبْطُ العُزْفِ في ذلك بفوق ما مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ عِنْدَ الدُّخُولِ لِتَقْقِدِ الأحوالِ عادةً فهذا القدرُ لا يقضيه مُطْلَقًا وما زاد عليه يقضيه مُطْلَقًا وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الضَّرُورَةَ امْتَدَّتْ فَوْقَ ذلك وتعليلُهم بالمُسَامَحَةِ وعدمِها ظاهرٌ في ذلك (قضى) مَنْ نَوَيْتَها مثله؛ لَأَنَّهُ مَعَ الطُّولِ لَا يُسَمَّحُ بِهِ وَحَقُّ الْأَدَمِيِّ لَا يَسْقُطُ بِالْعُذْرِ (وإلا) يَطْلُ مُكْتَنُهُ عُرْفًا (فلا) يقضي؛ لَأَنَّهُ يُسَمَّحُ بِهِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ وَيَأْتُمُّ سَبْقُ قَلَمٍ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ دَخَلَ لِضَّرُورَةٍ وَإِنَّمَا الْإِنْتِمَاءُ إِنْ تَعَدَّى بِالْدُّخُولِ وَإِنْ قَلَّ مُكْتَنُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَقْضِي إِلَّا إِنْ طَالَ مُكْتَنُهُ خِلَافًا لِمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَحِينَئِذٍ إِذْ قَضَيْتَهُ أَنَّ شَرْطَ الْقَضَاءِ عِنْدَ الطُّولِ كَوْنُ الدُّخُولِ لِضَّرُورَةٍ وَأَنَّهُ لِيُغَيِّرَها يَقْضِي مُطْلَقًا لِتَعَدِّيهِ وَكَذَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عِنْدَ طُولِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا وَلَوْ لِيُغَيِّرَ بَيْتَ الضَّرَةِ وَإِنْ أَكْرَهَ لَكِنَّهُ هُنَا يَقْضِيهِ عِنْدَ فَرَاغِ التَّوْبَةِ لَا مِنْ تَوْبَةٍ إِحْدَاهُنَّ وَعِنْدَ فَرَاغِ زَمَنِ الْقَضَاءِ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِنْ أَمِنَ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ وَقَدْ يَجِبُ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْقَضَرِ بِأَنْ يَبْعُدَ مَنْزِلُهَا بِحَيْثُ طَالَ الزَّمَنُ مِنَ الذَّهَابِ وَالْعَوْدِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ مَنْ نَوَيْتَها وَإِنْ قَصُرَ الْمُكْتَنُ عِنْدَها كَذَا جَزَمَ بِهِ شَارِحٌ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنَّ ظَاهِرَ تَخْصِيصِهِمُ الْقَضَاءَ بِزَمَنِ الْمُكْتَنِ خِلَافُهُ.....

سَعَةً وَنُسْخَةً. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَّلِ هـ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي طَوْلِ الْمُكْتَنِ.  
 قَوْلُهُ: (فَهَذَا الْقَدْرُ) أَيِ مَا مِنْ شَأْنِهِ إِنْ خُذَ هـ سَم. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) فِيهِ نَظَرٌ إِذَا طَالَ هـ سَم أَيِ عَلَى مُدَّةِ الضَّرُورَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ هَذَا الْقَدْرِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ وَصَلَهُ بِمَا زَادَ أَوْ لَا فَإِذَا طَالَ فَوْقَ هَذَا الْقَدْرِ فِي الْأَصْلِ فَنَحْنُ التَّابِعُ بِالْأَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى هـ سَم. قَوْلُهُ: (وَإِنْ فُرِضَ الْإِنْخِ) غَايَةُ.  
 قَوْلُهُ: (فَوْقَ ذَلِكَ) أَيِ مَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْخِ. قَوْلُهُ: (بِالْمُسَامَحَةِ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَوَّلَى وَعَدَمِهَا أَيِ فِيمَا قَبْلَهُ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ أَيِ الضَّبْطُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (مِثْلُهُ) مَعْمُولٌ قَضَى. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ انْتِحِصَارِ الْإِنْتِمَاءِ فِيمَا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِيُغَيِّرَ بَيْتَ الضَّرَةِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةِ وَلَوْ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ هُنَا) أَيِ فِي طَوْلِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا هـ سَم أَيِ إِلَى غَيْرِ بَيْتِ الضَّرَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ أَمِنَ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ كَمَلَتِ اللَّيْلَةُ عِنْدَها وَالْأَوَّلَى لَهُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي قَضَاءَ بَقِيَّةِ اللَّيْلَةِ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَنْعَزِلْ عَنْهَا فِي مَسْكَنِ آخَرَ مِنَ الْبَيْتِ هـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) بَلِ الْوَجْهُ وَبَيْنَ ثُمَّ أَقْرَهُ فِي النِّهَايَةِ وَأَمَّا تَغْيِيرُهُم بِالْمُكْتَنِ فَلِلْغَالِبِ هـ سَيِّدُ عُمَرَ وَاسْتَقْرَبَ ع ش الْقَضَاءَ بَعْدَ فَرَاغِ التَّوْبَةِ الْآتِي فِي

قَوْلُهُ: (فَهَذَا الْقَدْرُ) أَيِ مَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْخِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) فِيهِ نَظَرٌ إِذَا طَالَ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ وَصَلَهُ بِمَا زَادَ أَوْ لَا فَإِذَا طَالَ فَوْقَ هَذَا الْقَدْرِ قَضَى مَا زَادَ عَلَيْهِ دُونَهُ وَإِذَا لَمْ يَقْضِ هَذَا الْقَدْرَ فِي الْأَصْلِ فَنَحْنُ التَّابِعُ بِالْأَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى. قَوْلُهُ: (إِذَا الْفَرَضُ الْإِنْخِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ الْفَرَضَ ذَلِكَ عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ؛ لَأَنَّهُ جَوَّزَ فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَحِينَئِذٍ مَا تَقَدَّمَ فَيَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْإِنْتِمَاءِ نَظَرُ الْبَعْضِ تِلْكَ الْإِغْتِيَارَاتِ وَكَأَنَّهُ قَالَ بِشَرْطِهِ وَمَعَ احْتِمَالِ مَحْمَلٍ صَحِيحٍ لَا يَتَأْتِي الْحُكْمُ بِسَبْقِ الْقَلَمِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ هُنَا) أَيِ فِي طَوْلِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا الْإِنْخِ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ خَرَجَ أَوْ أُخْرِجَ مُضْطَرًّا فِي لَيْلَةٍ إِحْدَاهُنَّ قَضَى مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ

وَيُوجَّه بِأَنْ زَمَنَ الْعُودِ وَالذَّهَابِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ قَصْدُ تَخْصِصٍ مُؤَثَّرٌ غُرْفًا نَعَمْ، قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فَرَاغِ التَّوْبِ أَنَّ زَمَنَهُمَا لَوْ طَالَ قَضَاهُ بَعْدَ فَرَاغِ التَّوْبِ وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَمِثْلُهُ أَوْلَى وَقِيلَ وَاجِبٌ .

(وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا) لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُتَسَامَخُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَامَخُ فِي اللَّيْلِ فَيَدْخُلُ (لِوَضْعٍ) أَوْ أَخَذَ (مَتَاعًا وَنَحْوَهُ) كَتَسْلِيمِ نَفَقَةٍ وَتَعَرُفٍ خَبِيرٍ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ عَنْ «عَائِشَةَ كَانَ ﷺ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ حَتَّى يَتَلَمَّعَ إِلَى الَّتِي هِيَ تَوْبَتُهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا» .

(وَيَنْبَغِي) أَيِ يَجِبُ كَمَا عَلَيْهِ جُثُوهُ الْإِيرَاقِيِّينَ (أَنْ لَا يَطُولَ مُكُوثُهُ) عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا أَنَّ ذَلِكَ أَوْلَى لَا وَاجِبٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْحَاجَةِ كَابْتِدَاءِ دُخُولٍ لِغَيْرِهَا وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا صَرَّحَا بِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ وَقَعَ هُنَا تَابَعًا وَيُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ .

(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْضِي إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمَا وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ صَرَّحَ آخَرُونَ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الطَّوِيلِ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ وَجَمَعَ.....

الشَّارِحُ وَلَعَلَّهُ هُوَ الْوَجْهُ . □ فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ) أَيِ خِلَافُهُ . □ فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ الْقَضَاءِ الْإِنْخِ) لَعَلَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فِي صُورَةِ طَوْلِ زَمَنِ الْخُرُوجِ لَيْلًا إِلَى غَيْرِ بَيْتِ الضَّرَةِ مِنَ الْقَضَاءِ الْإِنْخِ . □ فَوَدَّ: (أَنْ زَمَنَهُمَا) أَيِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . □ فَوَدَّ: (وَلَهُ قَضَاءُ الْفَائِتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ وَيُعْصِي بِطَّلَاقٍ مَنْ لَمْ يُسْتَوَفَّ حَقُّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَقْتِهِ لِتَفْوِيتِهِ حَقُّهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَهَذَا سَبَبُ آخَرٍ لِكُونَ الطَّلَاقِ بَدْعِيًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيُتَجَّهُ أَنْ يَكُونَ الْعِضْيَانُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا بِغَيْرِ سُؤْلِهَا وَإِلَّا فَلَا أَه . □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ مِثْلُ ذَلِكَ الْجُزْءِ الْفَائِتِ . □ فَوَدَّ: (لِحَاجَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَنْبَغِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ) أَيِ الْجِمَاعِ كَمَا يَأْتِي أَهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (أَيِ يَجِبُ الْإِنْخِ) اِغْتِمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى الْأَوَّلِيَّةُ الْآيَةِ . □ فَوَدَّ: (أَنْ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ طَوْلِ الْمُكُوثِ . □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْإِنْخِ) اِغْتِمَدَهُ م ر أَيِ وَالْمُعْنَى أَهـ س م . □ فَوَدَّ: (وَجَمَعَ الْإِنْخِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى .

بِقَدْرِهِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ أَوْلَى ثُمَّ خَرَجَ وَيُتَفَرَّدُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَسَا فَيَقِفُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَسْتَمْتِعَ انْتَهَى وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا يَمَّا يُصَرَّحُ بِطَّلَاقٍ مَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ عَطَلَ لَيْلَةً إِخْدَى زَوْجَتِيهِ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ وَقَى الْآخَرَى لَيْلَتَهَا بِأَنْ بَاتَ عِنْدَ الْآخَرَى لَيْلَتَهَا ثُمَّ بَاتَ مَا بَعْدَهَا بَنَحْوِ مَسْجِدٍ سَقَطَ حَقُّ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا لَهَا فَلَهُ أَنْ يَبِيتَ الثَّالِثَةُ عِنْدَ الْآخَرَى وَالصَّوَابُ الَّذِي يُصَرَّحُ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ وَغَيْرُهُ امْتِنَاعُ بَيْتِهِ عِنْدَ الْآخَرَى قَبْلَ أَنْ يَوْقِيَ الْأَوَّلَى لَيْلَتَهَا . □ فَوَدَّ: (أَنْ زَمَنَهُمَا) أَيِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ . □ فَوَدَّ: (أَنْ ذَلِكَ أَوْلَى) اِغْتِمَدَهُ م ر . □ فَوَدَّ: (لَا وَاجِبُ الْإِنْخِ) مَشَى فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَلَى مَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ الصَّغِيرِ نَعَمْ إِنْ زَادَ الطَّوِيلُ عَلَى الْحَاجَةِ عَصَى وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِمَا زَادَ أَيِ إِنْ طَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَدِّي لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِذَا طَالَ انْتَهَى . □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْإِنْخِ) اِغْتِمَدَهُ م ر .

بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا طال فوقها .

(و) الصحيح (أن له ما سوى من وطء استمتاع) للخبر إذ الميسر فيه الجماع ويبحث حرمة إن أفضى إليه إفشاء قويًا كما في قبلة الصائم ويُفَرَّقُ بأن ذات الجماع مُحَرَّمَةٌ إجماعًا ثم لا هنا؛ لأنه إذا وَقَعَ وَقَعَ جائزًا وإنما الحرمة لمعنى خارج وهو حق الغير كما صرح به الإمام على أن في حله من أصله خلافًا فاحتيط ثم لذلك ولكونه مُفْسِدًا للعبادة ما لم يحتط هنا (و) الصحيح (أنه يقضي) زَمَنَ إقامته إن طال (إن دخل بلا سبب) ليتعديه .

قوله: (بحمل الأول على ما إذا طال الخ) صريح المتن السابق في الدخول في الأصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين الأصل والتابع وعلى هذا يتحصل أنه إن لم يُطَلَّ فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي مطلقًا وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي اهـ سم . قوله: (والثاني على ما إذا طال الخ) هل يقضي الجمع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا تُغَيِّرُ حُكْمَهُ فيه نظراً والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط الطول؛ لأن المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظراً اهـ سم ولعل الأقرب الأول . قوله: (للخبر) أي المار آتياً . قوله: (فيه) أي الخبر . قوله: (ويبحث) إلى قوله حتى لو خرج في النهاية . قوله: (حرمة) أي ما سوى وطء الخ وقوله إليه أي الوطء . قوله: (لا هنا) أي فليس مجمعاً عليه بل فيه وجه بالحل اهـ معني وسيفيده قول الشارح على أن الخ . قوله: (لأنه إذا وقع الخ) أي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ . قوله: (وإنما الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع اهـ سم . قوله: (زمن إقامته) إلى قوله وكذا في المعني . قوله: (زمن إقامته) أي لا أنه يقضي الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اهـ معني .

قوله: (وجمع بحمل الأول على ما إذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول في الأصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة أعني ما إذا طال بقدر الضرورة ولا إشكال لظهور الفرق بين الأصل والتابع وعلى هذا يتحصل أنه إن لم يُطَلَّ فلا قضاء مطلقًا وإن طال فإن كان في الأصل قضي مطلقًا وإن كان في التابع فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإن كان فوقها قضي وهل يقضي الجميع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط؛ كما تبين في القولة التي تلي هذه وقول الشارح السابق في الأصل فهذا القدر لا يقضيه مطلقاً بتقدير تسليمه يجري في التابع بالأولى فليأتل . قوله: (والثاني على ما إذا طال فوقها) هل يقضي الجميع أو ما زاد على مقدار الحاجة فقط؛ لأنه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا تُغَيِّرُ حُكْمَهُ فيه نظراً والقلب إلى الثاني أميل وعليه فهل يقضي الزائد مطلقًا أو بشرط الطول؛ لأن المكث للمتعدي به لا يقضي إلا عند الطول فيه نظراً . قوله: (ويُفَرَّقُ بأن الخ) في تأثير هذا الفرق نظر فتأمل . قوله: (وإنما الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لإفساد العبادة لا لذات الجماع .



(ولا يجب تسوية في الإقامة) في غير الأصل كأن كان (نهارًا) أي في قدرها؛ لأنه وقت التردد وهو يقل ويكثر وكذا في أصلها على ما اقتضاه الإطلاق ليكون الذي يحثه الإمام أخذًا من كلامهم امتناعه إن كان قصداً وجري عليه الأذرع فيقال لا أشك أن تخصيص إحداهن بالإقامة عندها نهارًا على الدوام والانتشار في نوبة غيرها يؤرث حقدًا وعداوة وإظهار تخصيص وميل أما الأصل فتجب التسوية في قدر الإقامة فيه حتى لو خرج في ليلة إحداهن فقط ولو للجماعة حرم كما مر.

(وأقل ثوب القسم ليلة) ونهار نهار في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعيضهما على الأوجه في النهار؛ لأنه يتعص العيش ومن ثم جاز برضاهن وعليه حملوا طوافه ﷺ على نسائه في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها للاتباع ولقرب عهده بهن (وتجوز ثلاثا) ثلاثا وليلتين وإن كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرّم بغير رضاهن (على المذهب) وإن تفرقن في البلاد لما فيها من الإحاش والإضرار وقيل تكره نص عليه في الأم وجري عليه الدارمي والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدير بزمان أصلاً وإنما هو إلى

قوله: (كأن كان إلخ) أي الإقامة فكان الأولى التأنيت ويحتمل أن الضمير لغير الأصل. قوله: (وهو إلخ) أي التردد. قوله: (وكذا في أصلها) أي الإقامة عطف على في قدرها. قوله: (امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اهـ رشيدى أقول مرجعه تفضيل بعض النساء بالإقامة عندها نهارًا المعلوم من المقام. قوله: (ونهارًا) إلى قوله فعلم سهو في المغني لإقوله؛ لأنه الآن إلى المشي وإلى قوله ورد بأن الأول في النهاية. قوله: (كما مر) أي قبيل قول المصنف وليس للأول إلخ. قوله: (ليلة ليلة) أي لمقيم عمله نهارًا اهـ مغني. قوله: (في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط. قوله: (على الأوجه في النهار) أي وقطعاً في الليل. قوله: (وعليه حملوا طوافه ﷺ إلخ) أو هو من خصائصه ﷺ اهـ ع ش عبارة السيّد عمر وله محمل آخر بأن يخصص إطلاقهم منع التبعض بما إذا استمرّ أما إذا انفق منه نادراً فينبغي أن لا يمتنع وقوفاً مع ظاهر ما ورد ومنع التبعض اهـ. قوله: (ولقرب إلخ) الأولى ولقرب إلخ كما في المغني. قوله: (وإن تفرقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداهن أزيد من ثلاث فإذا بات عند إحداهن ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا سم على حج اهـ ع ش.

قوله: (وكذا في أصلها) عطف على في قدرها. قوله: (وإن تفرقن في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند إحداهن أزيد من ثلاث فإذا بات إحداهن ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثاً وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم أن الكلام عند عدم الرضا.

الزوج. (والصحيح) فيما إذا لم يرَضَيْنِ في الابتداءِ بواحدةٍ بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهما (للابتداء) في القسم بواحدةٍ منهنَّ تحوُّراً عن التَّرجيح من غيرِ مُرجِّحٍ فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا ثُمَّ يَقْرَعُ لِلْبَاقِيَّاتِ وَهَكَذَا فَإِذَا تَمَّتِ التَّوْبَةُ رَاعَى التَّرْتِيبَ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ نَعَمْ، لَوْ بَدَأَ بِوَاحِدَةٍ ظَلَمًا أَقْرَعَ لِلْبَاقِيَّاتِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَعَوَّ فَإِذَا تَمَّ الْعَدْدُ أَقْرَعَ لِلْأَوَّلِ كَمَا سَمِلَهُ الْمُتَنِّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَوَّلَ لَعَوَّ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) فَيَبْدَأُ بِمَنْ شَاءَ بِلا قرعة؛ لِأَنَّهُ الْآنَ لَا يَلْزُمُهُ قِسْمٌ وَلَوْ أَرَادَ الْإِبْتِدَاءَ بِمَا لَيْسَ قِسْمًا كَدُونِ لَيْلَةٍ فَهَلْ تَجِبُ قُرْعَةٌ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالَّذِي يُتَّخَذُ وَجُوبُهَا وَمَرَّ أَنَّ طَوَافَهُ عَلَيْهِ فِي لَيْلَةٍ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ بِرِضَاهُنَّ .

(وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدَرِ تَوْبَةٍ) وَلَوْ مُسَلِّمَةً عَلَى كِتَابِيَّةٍ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْعَدْلِ الْمَشْرُوعِ لَهُ الْقِسْمُ (لَكِنْ لِحُرَّةٍ مِثْلًا أُمِّيَّةً) تَجِبُ نَفَقَتُهَا أَيَّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا وَلَوْ مُبْعَضَةً أَيْ لَهَا لَيْلَتَانِ وَلِلْأُمِّيَّةِ لَيْلَةٌ لَا غَيْرُ لِمَا قَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ الزَّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثٍ وَالتَّقْصُصُ عَنْ لَيْلَةٍ بَلْ لَوْ جَعَلَ لِلْحُرَّةِ ثَلَاثًا وَلِلْأُمِّيَّةِ لَيْلَةً وَنَصَفًا لَمْ يَجْزُ فَعَلِمَ سَهْوٌ مَنْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ كَلَامَهُ يُؤْهِمُ جَوَازَ لَيْلَتَيْنِ لِلْأُمِّيَّةِ وَأَرْبَعٍ لِلْحُرَّةِ وَذَلِكَ لِخَبَرٍ فِيهِ مُرْسَلٌ اعْتَصَدَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ بَلْ لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالِفٌ وَأَمَّا سُوءُ بَيْنِهِمَا فِي حَقِّ الرِّفَافِ؛ لِأَنَّهُ لَزَوَالِ الْحَيَاءِ وَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ وَيَتَصَوَّرُ كَوْنُهَا جَدِيدَةً فِي الْحُرِّ بِأَنْ تَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ فَتُكْحَلُ أُمَةٌ وَمَنْ عَتَقَتْ قَبْلَ تَمَامِ

قَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ) أَيَّ قَلَّوْا أَعَادَ الْقُرْعَةَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُ الْمُحَلِّيِّ أَيَّ وَالْمُغْنِيَّ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْقُرْعَةِ وَيُوجِبُهُ بَاطِنُهُ بَعْدَ تَمَامِ الدَّوْرِ اسْتَوَتْ الزَّوْجَاتُ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ حَقِّ لَهْنٍ عَلَى الزَّوْجِ فَاقْتَسَبَ مَا لَوْ أَرَادَ الْمَبِيتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ قِسْمٍ وَبَعْضِ الْهَوَامِشِ وَجُوبُ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ وَامْتِنَاعِ الْقُرْعَةِ فَاحْذَرَهُ اهـ ع ش أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى مَا فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ أَثْمَلُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّوْجِيهِ قَدْ يَمْنَعُ قَلْبُ الرَّاجِعِ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَعَوَّ) انْظُرْ مَا الدَّاعِي إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِقْرَاعِ لِمَا بَعْدَ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لَعَوَّ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (أَقْرَعَ لِلْإِبْتِدَاءِ) أَيَّ لِلْإِبْتِدَاءِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الَّتِي بَعْدَهَا فَهُوَ مُسَاوٍ لِقَوْلِ الرُّوضِ ثُمَّ أَعَادَهَا لِلْجَمِيعِ اهـ رَشِيدِي وَبِهِ يَنْحَلُّ تَرَدُّدُ السَّيِّدِ عَمَرُ .

قَوْلُ الرَّسْطِيِّ: (وَلَا يُفْضَلُ) أَيَّ بَعْضُ نِسَائِهِ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (تَجِبُ نَفَقَتُهَا) بِأَنْ تَكُونَ مُسَلِّمَةً لِلزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا وَحَقُّ الْقِسْمِ لَهَا لِسَيِّدِهَا فَهِيَ الَّتِي تَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِخ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ لَكِنْ لِحُرَّةٍ إِنْ خَ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (مُرْسَلٌ) صِفَةُ خَبَرٍ . قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالِفٌ) فَكَانَ إِجْمَاعًا اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيَّ الْحُرَّةُ وَالْأُمِّيَّةُ . قَوْلُهُ: (وَيَتَصَوَّرُ إِنْ خَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ وَيَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْأُمِّيَّةِ مَعَ الْحُرَّةِ فِي صَوْرٍ مِنْهَا أَنْ يَسْبِقَ نِكَاحُ الْأُمِّيَّةِ بِشَرْطِهِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ لَا تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ رَقِيْقًا أَوْ مُبْعَضًا وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ وَلَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُ الْأُمِّيَّةِ جَدِيدَةً إِلَّا فِي حَقِّ الْعَبْدِ جَزْئِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَتَقَتْ إِنْ خَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ عَتَقَتْ

قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَتَقَتْ قَبْلَ تَمَامِ تَوْبَتِهَا التَّحَقَّتْ بِالْحَرَائِرِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ عَتَقَتْ فِي الْأَوَّلَى مِنَ لَيْلَتَيْنِ

نَوَيْتُهَا التَّحَقُّتْ بِالْحَرَائِرِ فَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِالْعَتَقِ إِلَّا بَعْدَ أَذْوَارٍ لَمْ تَسْتَحِقَّ إِلَّا مِنْ حِينَ الْعِلْمِ قَالَ  
الْمَاوَزْدِيُّ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ الْقِيَاسَ خِلَافُهُ وَرُدُّ بَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْقِيَاسُ الْأَصَحُّ فِيمَا لَوْ  
رَجَعْتُ الْوَاهِبَةُ فِي نَوَيْتِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الزَّوْجُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ جَهْلِ الزَّوْجِ  
هَذَا أَيْضًا وَإِلَّا فَالْوَجْهَ وَجُوبُهُ لِيَتَعَدَّيْهِ حِينَئِذٍ وَلَوْ بَاتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ اسْتَقَرَّ لِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ فِي  
مُقَابَلَتِهِمَا وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا فَيَقْضِيهَا إِلَيْهَا إِذَا عَادَتْ كَمَا يَأْتِي .  
(وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ) وَجُوبًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي إِذْنِهَا فِي التَّكَاحِ (جَدِيدَةٌ عِنْدَ زِفَافٍ) وَفِي عِصْمَتِهِ  
غَيْرُهَا.....

الْأَمَةُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنْ لَيْلَتِي الْحُرَّةِ وَكَانَتِ الْبُدَاءَةُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ مِنْ لَيْلَتِهَا لِلْعَتِيقَةِ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا إِنْ  
أَرَادَ الْإِقْصَارَ لَهَا عَلَى لَيْلَةٍ وَإِلَّا فَلَهُ تَوْفِيَةُ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَإِقَامَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي  
الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَلَهُ إِمَامُهَا وَيَبِيتُ مَعَ الْعَتِيقَةِ لَيْلَتَيْنِ وَإِنْ خَرَجَ حِينَ الْعَتَقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتِ صَدِيقٍ أَوْ نَحْوِ  
ذَلِكَ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ لَمْ يَقْضَ مَا مَضَى مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا زَادَهَا لَيْلَةٌ لِالْحِقَاقِهَا  
بِالْحُرَّةِ قَبْلَ الْوَفَاءِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا وَلَا أَثَرَ لِعَتِيقِهَا فِي يَوْمِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَإِنْ  
كَانَتِ الْبُدَاءَةُ بِالْأَمَةِ وَعَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ فَيَبِيتُهَا ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا أَوْ عَتَقَتْ بَعْدَ تَمَامِهَا وَفِي الْحُرَّةِ  
لَيْلَتَيْنِ ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا أَوْ قَوْلُهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الْبُدَاءَةُ إِنْخِ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ . □ فَوُدَّ : (لَمْ تَسْتَحِقَّ إِنْخِ) أَيِ  
الْإِتِحَاقِ بِالْحَرَائِرِ وَلَوْ قَالَ لَمْ تَلْتَحِقْ كَانَ أَوْلَى . □ فَوُدَّ : (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَتَقِ . □ فَوُدَّ : (وَالْأَوَّلُ فَالْوَجْهَ  
إِنْخِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . □ فَوُدَّ : (وُجُوبُهُ) أَيِ قَضَاءُ مَا مَضَى مِنَ الْأَذْوَارِ . □ فَوُدَّ : (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا إِنْخِ)  
أَيِ بَعْدَ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَتَيْنِ . □ فَوُدَّ : (فَيَقْضِيهَا إِنْخِ) أَيِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدِرَتْ  
أَهْ سَم . □ فَوُدَّ : (وُجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بَلَا قَضَاءٍ فِي النَّهَايَةِ . □ فَوُدَّ : (بِالْمَعْنَى إِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرِ أَهْ سَم  
وَهُوَ مَنْ لَمْ تُزَلْ بِكَارْتِهَا يَوْطِءُ فِي قُبُلِهَا أَهْ سَم .

□ فَوُدَّ (بَشَى) : (عِنْدَ زِفَافٍ غَيْرِهَا) وَهُوَ حَمْلُ الْعُرُوسِ لِزَوْجِهَا أَهْ مُعْنَى . □ فَوُدَّ : (وَفِي عِصْمَتِهِ إِنْخِ) أَيِ  
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُهَا أَوْ كَانَتْ وَلَمْ يَبِيتْ عِنْدَهَا لَمْ يَثْبُتْ لِلْجَدِيدَةِ حَقُّ الزَّفَافِ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُ  
الرَّوْضَةِ لَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِي نِكَاحِهِ غَيْرُهُمَا وَجَبَ لَهُمَا حَقُّ الزَّفَافِ ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ  
أَرَادَ الْقِسْمَ وَإِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْأَفْوَى الْمُخْتَارُ وَجُوبُهُ مُطْلَقًا مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

الْحُرَّةُ وَالْبُدَاءَةُ بِالْحُرَّةِ فَالثَّانِيَةُ لِلْعَتِيقَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا فَإِنْ أَتَمَّهَا بَاتَ مَعَ الْعَتِيقَةِ لَيْلَتَيْنِ لَا إِنْ خَرَجَ  
حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ الْعَتَقِ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ إِلَى الْعَتِيقَةِ وَإِنْ عَتَقَتْ فِي لَيْلَتِهَا فَكَالْحُرَّةِ أَوْ بَعْدَ تَمَامِهَا أَوْ فِي الْحُرَّةِ  
لَيْلَتَيْنِ انْتَهَى . □ فَوُدَّ : (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا سَيِّدُهَا) أَيِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا فَعُدِرَتْ .

□ فَوُدَّ : (فَيَقْضِيهَا إِلَيْهَا إِنْخِ) نَقَلَ الرَّوْضُ عَنِ الْمُتَوَلَّى . □ فَوُدَّ : (وَتَخْتَصُّ بِكَرٍّ جَدِيدَةٌ عِنْدَ زِفَافٍ إِنْخِ) .  
(فَرْعٌ) زُقَّتْ جَدِيدَةٌ وَلَهُ زَوْجَتَانِ قَدْ وَقَاهُمَا حَقَّهُمَا وَفِي الْجَدِيدَةِ أَيِ حَقُّهَا وَاسْتَأْنَفَ أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ  
الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالْفَرْعَةِ وَإِنْ بَقِيَ لَيْلَةٌ لِأَحَدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لَيْلَتِهَا ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ

يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٌ (بَسْبَع) وَلَا (بَلَا قِضَاءٍ) وَقَوْلُهُ عِنْدَ ظَرْفٍ لِيَكْرَ وَجَدِيدَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ فَخَرَجَ بِكَرٍّ عِنْدَ الْعَقْدِ ثَبَّتَ عِنْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا ثَلَاثٌ فَقَطْ وَبِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرِ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الدُّخُولِ بِأَنَّهُ اسْتَدَخَلَتْ مَاءً فَطَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ دَخَلَ فَلَا حَقَّ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْآتِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ الْمُرَادُ بِالْجَدِيدَةِ مَنْ أَنْشَأَ عَلَيْهَا عَقْدًا حَتَّى لَوْ وَقَى لِلْجَدِيدَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ يَغْدُ حَقُّ الزَّفَافِ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى التَّكَاحِ كَذَا جُزْمًا بِهِ وَقَالَ فِي التَّثْمَةِ لَا خِلَافَ فِيهِ أَهْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا إِلَّا أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ أَنَّ الْمُرَادَ بِبَلَا حَقَّ لَهَا أَيْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ السَّبْعَ قَبْلَ طَلَّاقِهَا فَإِذَا لَمْ يُؤْفَقْ قِضَاؤها لَهَا (وَتَبَّتْ) بِذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْضًا عِنْدَ زَفَافٍ كَذَلِكَ (بِثَلَاثٍ) وَلَا (بَلَا قِضَاءٍ) وَلَوْ أُمِّه فَيُفْهِمُا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «سَبْعَ لِيَكْرٍ وَثَلَاثَ لِلثَّبَّتِ» وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ فِي نِكَاحِهِ غَيْرُهَا وَحُكْمُهُ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ الْحِشْمَةِ بِمَا ذَكَرَ وَزَيْدٌ لِلْيَكْرِ؛ لِأَنَّ حَيَاءَهَا أَكْثَرُ وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ وَالسَّبْعُ أَيَّامُ الدُّنْيَا وَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ وَأَرَادَ الْمَبِيتَ عِنْدَهُمَا وَجِبَ لهُمَا

قوله: (يُرِيدُ الْمَبِيتَ) عبارة الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ بَيَّنْتُ أَه. قوله: (عِنْدَهَا) أي الْغَيْرِ. قوله: (كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ جَدِيدَةٍ) أي أَفْهَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ فِي عِصْمَتِهِ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ لَا بِقَيْدِ كَوْنِهِ يُرِيدُ الْمَبِيتَ عِنْدَهَا أَه رَشِيدِي. قوله: (وَلَا) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّه. قوله: (وَبِكَرٍّ جَدِيدَةٍ الْخ) عبارة الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِجَدِيدَةٍ الْخ مِنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا بَعْدَ تَوْفِيَةِ حَقِّ الزَّفَافِ فَإِنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا لَا زَفَافَ لَهَا أَه. قوله: (أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَغْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِبَقَائِهَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا أَه بَلْ هَذَا التَّغْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ أَه سَم. قوله: (فِيمَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا) وَهُوَ قَوْلُهُ وَبِكَرٍّ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الْعَقْدِ الْخ. قوله: (فَإِذَا لَمْ يُؤْفَقْ) أي السَّبْعَ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَفَّاهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا فَلَا زَفَافَ لَهَا أَه ع ش. قوله: (بِذَلِكَ الْمَغْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهَا فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى فَإِنْ أَقَامَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَمَنْ سَافَرَتْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ مَكْرُوهٌ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. قوله: (بِذَلِكَ الْمَغْنَى) فَدَخَلَ فِيهَا مَنْ كَانَتْ ثُبُوتُهَا بِوَطْءٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ وَخَرَجَ مَنْ حَصَلَتْ ثُبُوتُهَا بِمَرَضٍ أَوْ وَثْبَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنَى وَأَسْنَى. قوله: (كَذَلِكَ) أَيْ فِي عِصْمَتِهَا غَيْرُهَا الْخ. قوله: (فِيهِمَا) أَيْ الْبِكْرِ وَالثَّبَّتِ.

قوله: (وَالثَّلَاثُ أَقْلُ الْجَمْعِ الْخ) عبارة الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالْحُكْمَةُ فِي الثَّلَاثِ وَالسَّبْعِ أَنَّ الثَّلَاثَ مُغْتَفَرٌ فِي الشَّرْعِ وَالسَّبْعَ عَدَدُ أَيَّامِ الدُّنْيَا وَمَا زَادَ عَلَيْهَا تَكَرَّرًا أَه. قوله: (وَلَوْ نَكَحَ جَدِيدَتَيْنِ الْخ) وَلَوْ زُفَّتْ جَدِيدَةٌ وَلَهُ زَوْجَتَانِ وَفَّاهُمَا حَقَّهُمَا وَقَى الْجَدِيدَةَ حَقَّهَا وَاسْتَأْنَفَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِسْمَ بَيْنَ الْجَمْعِ بِالْقُرْعَةِ

الْجَدِيدَةِ نِصْفَ لَيْلَةٍ أَيْ؛ لِأَنَّهَا تَسَحُّوْثُ ثُلُثُ الْقِسْمِ وَيَخْرُجُ لِلْمَسْجِدِ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةُ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ بَعْدَ الثَّلَاثِ بِالسَّوِيَةِ رَوْض. قوله: (بِالْمَغْنَى السَّابِقِ) مُتَعَلِّقٌ بِبِكْرِ. قوله: (أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ تَغْلِيلَهُمْ بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِشَرْحِ الرُّوضِ لِبَقَائِهَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَفَّاهَا حَقَّهَا انْتَهَى بَلْ هَذَا التَّغْلِيلُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ هَذَا الْأَخْذِ.

حَقُّ الزَّافِ فَإِنْ زُفْتُا مُرْتَبًا بَدَأَ بِالْأُولَى وَالْأُخْرَى وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَقْرَعَ وَلَا حَقَّ لِلْمُرْجِعِيَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ  
بِخِلَافِ بَائِنِ أَعَادَهَا وَمُسْتَفْرَشَةِ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَمَّا لَوْ لَمْ يُوَالِ فَلَا تُحْسَبُ بَلْ يَجِبُ لَهَا  
سَبْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَةٌ ثُمَّ يَقْضَى مَا لِلْبَاقِيَّاتِ مِنْ نَوْبَتِهَا مَا بَاتَهُ عِنْدَهَا مُفْرَقًا .  
(وَيُسَنُّ تَخْيِيرُهَا) أَيِ الثَّيِّبِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ) لِلْأُخْرَيَّاتِ (وَسَبْعٍ بِقَضَاءٍ) أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا

وَأِنْ بَقِيََتْ لَيْلَةٌ لِإِحْدَاهُمَا بَدَأَ بِالْجَدِيدَةِ ثُمَّ وَفَى الْقَدِيمَةَ لَيْلَتَهَا ثُمَّ يَبِيتُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ نِصْفَ لَيْلَةٍ ؛ لِأَنَّهَا  
تَسْتَحِقُّ ثُلُثَ الْقِسْمِ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ الَّتِي بَاتَهَا عِنْدَ الْقَدِيمَةِ كَانَتْهَا بَيْنَ الْقَدِيمَتَيْنِ فَيُخْصَصُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ  
الْقَدِيمَتَيْنِ نِصْفُ لَيْلَةٍ فَيَكُونُ لِلْجَدِيدَةِ مَا ذَكَرَ وَيَخْرُجُ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ بَقِيَّةَ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَ  
بَيْنَ الثَّلَاثِ بِالسُّوِّيَةِ أَمْ رَوْضَ زَادَ الْمُغْنِيَّ وَلَوْ كَانَ يَقْسِمُ لَيْلَتَيْنِ فَتَزَوَّجُ جَدِيدَةً فِي أَثْنَاءِ لَيْلَةٍ لِإِحْدَاهُمَا فَهَلْ  
يَقْطَعُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَيَقْسِمُ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ يُكْمِلُ اللَّيْلَةَ وَجِهَانِ فِي حِلْيَةِ الشَّاشِيِّ أَوْ جَهْمَا الْأَوَّلِ أَمْ .

□ قَوْلُهُ : (وَهُوَ مَكْرُوهٌ) أَيِ زَفَاقُهُمَا مَعًا . □ قَوْلُهُ : (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي شَرْحِ بِلَا قَضَاءٍ . □ قَوْلُهُ : (بَلْ يَجِبُ لَهَا)  
أَيِ الْجَدِيدَةِ . □ قَوْلُهُ : (مَا لِلْبَاقِيَّاتِ) أَنْظَرْ مَا وَجْهَ ذِكْرِ مَا مَعَ مَا الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ مَا بَاتَهُ أَمْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ  
الْمُغْنِيَّ وَقَضَى الْمَفْرُقَ لِلْأُخْرَيَّاتِ أَمْ . □ قَوْلُهُ : (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) أَيِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ كَمَا بَيَّنَّه  
الشُّهَابُ سَمِ أَمْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ سَمِ ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ لَيْلَةٌ مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ثُمَّ أَيْدَ  
ذَلِكَ بِقَوْلِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ عِبَارَةُ الْإِرْشَادِ فَإِنْ سَبَّحَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالِ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنْ  
الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا أَمْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا أَمْ وَعِبَارَةُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ آخِرًا مَا

□ قَوْلُهُ : (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) ظَاهِرُهُ لِكُلِّ مِنْهُنَّ بِأَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةٌ مَثَلًا إِلَى أَنْ يَوْفَى  
كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَزَعَ السَّبْعَ عَلَيْهِنَّ وَبَاتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَا خَصَّصَهَا بِالتَّوْزِيعِ فَقَطَّ  
لَزِمَ أَنْ تَلْكَ أَيِ الْجَدِيدَةِ امْتَنَزَتْ عَلَى كُلِّ بَازِيْدٍ مِمَّا حَصَلَ لَهَا فَلَمْ يَحْصُلِ التَّسَاوِيَّ وَلَيْسَ الْغَرْضُ مِنْ  
قَضَاءِ السَّبْعِ إِلَّا حُصُولُ التَّسَاوِيَّ بَيْنَهُنَّ وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلرُّوْضِ الطَّرْفُ الرَّابِعُ فِي الظُّلْمِ  
وَالْقَضَاءِ فَمَنْ تَحْتَهُ ثَلَاثُ قَطَافٍ عَلَى امْرَأَتَيْنِ عَشْرِينَ لَيْلَةً فَلْيَقْضِ الْمَظْلُومَةُ عَشْرًا مُتَوَالِيَةً انْتَهَى وَقَضِيَّةُ  
ذَلِكَ أَنَّهُ يَبِيتُ فِي مَسَالَتِنَا عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا مُتَوَالِيَةً إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَاتَهُ إِنَّمَا وَالْيَ عَشْرَ الْمَظْلُومَةِ  
لَا يُفْرَادُهَا بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدْ يُوَيِّدُ الْفَرْقَ قَوْلُ الرُّوْضِ عَقِبَ مَا سَبَقَ إِلَّا إِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً أَوْ قَدِمَتْ غَائِبَةً  
فَيَبْدَأُ بِحَقِّ الزَّافِ فَإِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْمَظْلُومَةِ قَسَمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَدِيدَةِ الْقَادِمَةِ بِالْقُرْعَةِ فَجَعَلَ لِلْجَدِيدَةِ أَوْ  
الْقَادِمَةِ لَيْلَةً وَلِلْمَظْلُومَةِ ثَلَاثًا لَيْلَتَهَا وَلَيْلَتِي الْأُخْرَيَّتينِ ثَلَاثَ نَوْبٍ انْتَهَى وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَقُّ  
الرَّافِ وَحَقُّ الْمَظْلُومَةِ بَدَأَ بِحَقِّ الزَّافِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَّجِدْ مُسْتَحَقُّ الزَّافِ وَحَقُّ الظُّلْمِ فَلَوْ اتَّحَدَ كَانَ  
أَبَانَهَا قَبْلَ أَنْ يَوْفِيَهَا حَقَّهَا ثُمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ لَهَا حَقُّ الزَّافِ وَحَقُّ ظُلْمِهَا فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ  
وَقَدْ يُقَالُ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِالْبُدْءِ بَإَيُّهُمَا فَلْيَحْزَرْ . □ قَوْلُهُ : (أَيِ قَضَاءِ السَّبْعِ لَهَا) عِبَارَةُ الْإِرْشَادِ فَإِنْ  
سَبَّحَ بِطَلَبِهَا قَضَى لِكُلِّ قَالِ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ سَبْعًا انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْضَى لِكُلِّ  
وَاحِدَةٍ سَبْعًا .

«تَأْسِيًا بِتَخْيِيرِهِ ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ كَذَلِكَ فَاخْتَارَتْ التَّثْلِيثَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَبَحِثَ الْبَلْقَيْنِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا طَلَبْتَ الْإِفَاقَةَ عِنْدَهَا كَمَا طَلَبْتَهُ أُمَّ سَلَمَةَ وَإِلَّا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ، إِنْ خَيْرَهَا فَسَكَتَتْ أَوْ فَوَضَّتْ الْأَمْرَ إِلَيْهِ تَخْيِيرٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ أَقَامَ السَّبْعَ بغيرِ اخْتِيَارِهَا أَوْ اخْتَارَتْ دُونَ السَّبْعِ لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَطْمَعْ فِي حَقِّ غَيْرِهَا وَهِيَ الْبِكْرُ وَلَوْ زَادَ الْبِكْرُ عَلَى السَّبْعِ قَضَى الزَّائِدَ فَقَطْ مُطْلَقًا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهَا لَمْ تَطْمَعْ بِوَجْهِ جَائِزٍ فَكَانَ مُحَضَّ تَعَدُّ (وَمَنْ سَافَرَتْ وَحْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَلَوْ لِحَاجَتِهِ (نَاشِئَةً) فَلَا قِسْمَ لَهَا نَعَمْ، لَوْ سَافَرَ بِهَا السَّيِّدُ وَقَدْ بَاتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيَلَتَيْنِ قَضَاهَا لَهَا إِذَا رَجَعَتْ عَلَى مَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ بِالْعَبْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي رَدِّهِ

نَصُّهُ أَقُولُ وَكَيْفِيَّةُ الْقَضَاءِ أَنْ يُقْرَعَ بَيْنَهُنَّ وَيَدُورُ فَالْإِلْتِلَاءُ الَّتِي تَخْصُهَا يَبِيْتُهَا عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِالْفَرْعَةِ أَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي يَبِيْتُ لَيْلَتُهَا عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَاقِيَتَيْنِ بِالْفَرْعَةِ أَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّلَاثِ يَبِيْتُ لَيْلَتُهَا عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَهَكَذَا يَفْعَلُ فِي بَقِيَّةِ الْأَدْوَارِ إِلَى أَنْ يُتِمَّ السَّبْعَ وَتَمَامُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَثَمَانِينَ لَيْلَةً وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لَيْلَةً لَيْلَةً فَيَخْصُلُ السَّبْعُ مِمَّا ذُكِرَ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيْ مَحَلُّ تَخْيِيرِهَا اهـ وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَقَامَ السَّبْعَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا الْخ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ ادَّعَى غَيْرَ الْجَدِيدَةِ أَنَّهَا اخْتَارَتْ السَّبْعَةَ وَاتَّكَرَتْ ذَلِكَ صُدِّقَتْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ طَلَبِهَا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ) أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَامَ السَّبْعَ بِاخْتِيَارِهَا قَضَى الْجَمِيعَ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ سَمَّ زَادَ الْمُغْنِي فَإِنَّهَا طَلِعَتْ فِي الْحَقِّ الْمَشْرُوعِ لِغَيْرِهَا فَبَطَلَ حَقُّهَا اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي حَقِّ غَيْرِهَا) أَيْ حَقُّ شُرْعٍ لِغَيْرِهَا فَإِنَّ الْخُمْسَ مَثَلًا لَمْ تُشْرَعْ لِأَحَدٍ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيْ الْغَيْرُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ زَادَ الْبِكْرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا أَنَّ الْبِكْرَ إِذَا طَلَبَتْ عَشْرًا وَبَاتَ عِنْدَهَا مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَمْ يَقْضِ إِلَّا مَا زَادَ لِمَا ذُكِرَ أَيْ مِنْ أَنَّهَا لَمْ تَطْمَعْ فِي الْحَقِّ الْمَشْرُوعِ لِغَيْرِهَا اهـ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ سِوَاءَ طَلَبَتْ أَمْ لَا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهَا الْخ) فِي تَقْرِيْبِهِ تَأْمُلْ وَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِي هُوَ الظَّاهِرُ. □ فَوَدَّ: (فَلَا قِسْمَ لَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا لِعَرَضِهِمَا إِلَى الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ بِالْعَبْلِ إِلَى وَكَذَا وَقَوْلَهُ وَظَاهِرُ إِلَى الْمُتَنِّ. □ فَوَدَّ: (قَضَاهَا) أَيْ اللَّيْلَةَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَنْسُقْ حَقُّهَا مِنَ الْقِسْمِ وَعَلَى الزَّوْجِ قَضَاءُ مَا فَاتَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا نَقَلَاهُ الْخ) عِبَارَةُ

□ فَوَدَّ: (لَمْ يَقْضِ إِلَّا الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ) أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَامَ السَّبْعَ بِاخْتِيَارِهَا قَضَى الْجَمِيعَ كَمَا تَقَدَّمَ. □ فَوَدَّ: (قَضَاهَا لَهَا) هَذَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ لَوْ عَطَلَ لَيْلَةً إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مَثَلًا كَانَ بِأَنَّهَا فِي نَحْوِ مَسْجِدٍ بَعْدَ أَنْ بَاتَ عِنْدَ الْأُخْرَى لَيْلَتُهَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ بَلْ عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا أَوَّلَى مِنْهُ فِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَسْقُطْ مَعَ عَدَمِ حُصُولِ التَّقْوِيَةِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ بَلْ مِنْ جِهَتِهَا فَعَدَمُ السَّقُوطِ إِذَا حَصَلَ التَّقْوِيَةُ مِنْ جِهَتِهِ أَوَّلَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَفَقِّهِةِ مِنَ السَّقُوطِ وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ فَيَحْرُمُ أَنْ يَبِيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَبِيْتُ عِنْدَ تِلْكَ لَيْلَتُهَا فَتَأْمُلْ وَعَلَى رَدِّ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا سَقُوطَ أَيْضًا فِي مَسْأَلَتِنَا لِظُهُورِ الْفَرْقِ كَمَا لَا يَخْفَى. □ فَوَدَّ: (قَضَاهَا لَهَا إِذَا رَجَعَتْ عَلَى مَا نَقَلَاهُ) أَيْ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْهَا

وكذا لو ارتحلت لِحْرَابِ الْبَلَدِ وارتحال أهلها واقتصرت على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لإشرافه على الانهدام (ويأذنه لغرضه يقضي لها)؛ لأنه المانع لنفسه منها (ولغرضها) كحج وكذا لغرضيهما على الأوجه تعليلًا للمانع (لا) يقضي لها (في الجديد)؛ لأنها المفوتة لحقه وإذنه إنما يرفع الإثم فقط وخرج بوحدها ما لو سافرت معه يأذنه أو بلا إذن ولا نهى ولو لغرضيهما فإنها تستحقه.

التهاية كما نقله وأقره وهو المَعْتَمِدُ وَإِنْ بَلَغَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي رَدِّهِ اهـ. قُود: (لَوْ ارْتَحَلْتَ) أَيِ الزَّوْجَةِ لَا بَقِيدَ كَوْنِهَا أُمَّه ع ش. قُود: (وَارْتِحَالِ أَهْلِهَا) أَيِ الْبَلَدِ. قُود: (عَلَى قَدْرِ الضَّرُورَةِ) أَفْهَمَ أَنَّهَا لَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ بِإِذْنِ الزَّوْجِ لَا يَقْضِي لَهَا مَا اسْتَقَرَّ قَبْلَ سَفَرِهَا لِاخْتِيَارِهَا لَهُ ع ش. قُود: (وَكَذَا لِعَرَضِهِمَا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَةٍ نَالِثٍ قَالَ الزَّكَشِيُّ فَيُظْهَرُ أَنَّهَا كَحَاجَةٍ نَفْسِيَّةٍ وَهُوَ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُهَا بِسُؤَالِ الزَّوْجِ لَهَا فِيهِ وَإِلَّا فَيَلْحَقُ بِخُرُوجِهَا لِحَاجَتِهِ بِإِذْنِهِ أَوْ سَافَرَتْ وَخَدَّهَا بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِمَا مَعَ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهَا كَمَا قَالَ الزَّكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقَةِ وَمِثْلُهَا الْقِسْمُ وَامْتِنَاعُهَا مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ نُشُورٌ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْذُورَةً بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنَ السَّفَرِ مَعَ الزَّوْجِ أَيِ وَلَوْ كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِيَةً وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ أَيِ كَشِدَّةٍ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ فِي الطَّرِيقِ لَا تُطْلِقُ السَّفَرَ مَعَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ مُجَرَّدُ مُفَارَقَةِ أَهْلِهَا وَعَشِيرَتِهَا اهـ. قُود: (تَغْلِييًا لِلْمَانِعِ) وَهُوَ كَوْنُ السَّفَرِ لِعَرَضِهَا. قُود: (وَلَا نَهْيٍ) أَخْرَجَ مَا لَوْ نَهَاها فَلَمْ تَمْتَلِ فَيَسْقُطْ حَقُّهَا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى مَنَعِهَا فَلَمْ يَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سَمَّ زَادَ النَّهْيَةَ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا فِي ذَلِكَ السَّفَرِ فَإِنْ اسْتَمْتَعَ بِهَا فِيهِ أَثْبَحَ وَجُوبُ ذَلِكَ اهـ قَالَ ع ش هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا بَعْدَ الْاسْتِمْتَاعِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعُهُ بِهَا رِضًا بِمُصَاحَبَتِهَا لَهُ وَأَمَّا الْوُجُوبُ فِيمَا قَبْلَهُ فَبِهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اهـ. قُود: (فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّهُ) لَكِنَّهَا تَعْصِي اهـ مُعْنَى أَيِ فِي الثَّانِيَةِ.

بِاسْتِيفَاءِ الْحُرَّةِ حَقَّهَا فَلَوْ سَافَرَ بِهَا قَبْلَ تَمَامِ لَيْلَتِي الْحُرَّةِ فَهَلْ تَسْقُطُ لَيْلَتُهَا بِتَمَامِهَا أَوْ يَجِبُ لَهَا الْقِسْطُ الْمُقَابِلُ لِمَا مَضَى لِلْحُرَّةِ قَبْلَ السَّفَرِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ أَرْبَعُ فُقُوسٍ لِقِلَافِ لَيْلَةٍ لَيْلَةٍ وَنَشَرَتْ الرَّابِعَةَ قَبْلَ لَيْلَتِهَا فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّهَا فَلَوْ عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ لَمْ يَقْضِهَا أَوْ قَبْلَهُ فَهَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا مَا بَقِيَ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ الْأَصَحُّ نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهَا جَمِيعُ اللَّيْلَةِ وَلَا نُشُورَ مِنْهَا فِي الْبَاقِي قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْأَقْيَسُ لَا كَمَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا انْقَسَمَ بِنُشُورِ بَعْضِ الْيَوْمِ اهـ. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ) وَعَلَى مُقَابِلِهِ يَقْضِي لَهَا وَهَلْ غَرَضُهُ مَا لَوْ أَمَرَهَا بِالسَّفَرِ لِحَاجَةٍ أَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِثَابِهَا بِذَلِكَ يَقْتَضِي رَغْبَتَهُ فِيهِ وَإِنْ عَادَتْ الْمَصْلَحَةُ لِلْأَجْنَبِيِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ مِنْهُ فَعَلِيهِ لَوْ سَافَرَتْ لِذَلِكَ وَلِعَرَضِهَا أَيْضًا قَضَى لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَلَا نَهْيٍ) أَخْرَجَ مَا لَوْ نَهَاها فَلَمْ تَمْتَلِ فَيَسْقُطْ حَقُّهَا وَإِنْ قَدَرَ عَلَى مَنَعِهَا فَلَمْ يَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَمَنْ سَافَرَ لِثِقَلَةٍ حَرَمَ) عليه (أَنْ يَسْتَصِحِبَ بَعْضَهُنَّ) فقط ولو بقرعة كما لا يجوز للمقيم أَنْ يُخَصِّصَ بَعْضَهُنَّ بقرعة فيقضي للمتخلفات وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله نعم، لا يجوز له استصحاب بَعْضَهُنَّ وإرسال بَعْضَهُنَّ مع وكيله إلا بقرعة ويحرم عليه أيضًا ترك الكل كما في البسيط على الأصحاب لانقطاع أطماعهنَّ من الوقاع كالإيلاء وظاهره أَنَّ مَحَلَّهُ حيث لم يَرْضَيْنَ (وفي سائر الأسفار) لا لثِقَلَةٍ.....

❏ قوله (سافر لثقلة) أي ولو سافرًا قصيرًا اهـ مُعْنِي. ❏ قوله: (فَيَقْضِي الْخ) أي ولو كان السفر ببعضهنَّ بقرعة اهـ مُعْنِي. ❏ قوله: (وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله) أي ولو أقرع كما يُشْعِرُ به صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّامُّلِ وَصَرَّحَ به في الرُّوضِ أي والمُعْنِي اهـ سم عبارة ع ش ظاهره ولو بقرعة وإن جاز ذلك وفائدة القرعة إسقاط الإثم لا القضاء اهـ. ❏ قوله: (مع وكيله) المراد بالوكيل هنا المحرم فإن كان أجنبيًا اِمْتَنَعَ السَّفرُ معه والأوجه الإكتفاء بالنسوة الثقات اهـ نهاية قال ع ش قوله اِمْتَنَعَ الْخ أي عليهنَّ وامتنع على الزوج الإذن في ذلك اهـ. ❏ قوله: (إلا بقرعة) وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آنفًا أو تراضٍ. ❏ قوله: (ويحرم عليه الخ) فَيَجِبُ أَنْ يَنْفَلَهُنَّ جَمِيعًا بِنَفْسِهِ أو بوكيله أو يُطْلَقَهُنَّ مُعْنِي وَأَسْنَى. ❏ قوله: (لإنقطاع أطماعهنَّ الخ) أي بخلاف ما لو اِمْتَنَعَ عَنِ الدُّخُولِ إِلَيْهِنَّ وهو حاضر؛ لآنه لا يَنْقَطِعُ رَجَاؤُهُنَّ مُعْنِي وَأَسْنَى. ❏ قوله: (وظاهر الخ) يَتَّبِعِي جَرَيَانَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ وفي قول الشارح نَعَمْ لا يجوز بل قد يدعي رجوعه إليهما أيضًا والله أعلم. ❏ قوله: (وظاهره أَنَّ مَحَلَّهُ الخ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى الْمَارَّ آنفًا.

❏ قوله (سافر الأسفار الخ) لا خفاء في أنه مع الشرح كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان أو قصيرًا ومع عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الرُّوضِ وشرحه وغيرهما وقضية ذلك أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَّفَرِ هُنَا الْخ احترازًا عَن سَفَرِ الْمُعْصِيَةِ وَنَحْوِهِ لَا عَن الْقَصِيرِ أَيْضًا اهـ سم ويأتي عن ع ش ما يوافقه. ❏ قوله: (لا لثقلة) إلى قوله وهو بعيد في المُعْنِي وإلى قوله على ما يأتي في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى قال البلقيني.

❏ قوله في (سافر الخ) في الرُّوضِ وشرحه فلو غَيَّرَ نِيَّةَ الثَّقَلَةِ بِنِيَّةِ السَّفَرِ لِغَيْرِهَا فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَالْإِثْمُ بِذَلِكَ أَوْ يَسْتَمِرُّ حُكْمُهُمَا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْبَاقِيَاتِ وَجِهَانِ يَتَّبِعِي أَنْ يَغْتَرَّلَ مَنْ هِيَ مَعَهُ م ر يُتَّامَلُ مع قول الشرح الآتي وإن لم يثبت عندها قال الزركشي نَصُّ الْإِمَامِ يَقْضِي الْجَزْمَ بِالثَّانِي اهـ.

❏ قوله: (وَلَمَنْ أَرْسَلَهُنَّ مع وكيله) أي ولو أقرع كما يُشْعِرُ به صَنِيعُهُ عِنْدَ التَّامُّلِ وَصَرَّحَ به في الرُّوضِ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَا يَنْفَلُ بَعْضَهُنَّ بِنَفْسِهِ وَبَعْضَهُنَّ بِوَكِيلِهِ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِدُونِهَا وَيَقْضِي لِمَنْ مَعَ الْوَكِيلِ وَلَوْ أَقْرَعَ اهـ.

❏ قوله في (سافر الخ) وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح إلى آخر المثن والشرح لا خفاء في أنه كالصريح في أنه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان أو قصيرًا ومع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الرُّوضِ وشرحه وغيرهما وقضية ذلك أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ الْآتِي وَيُشْتَرَطُ فِي السَّفَرِ هُنَا كَوْنُهُ مُرَحَّصًا



(الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب) غير المغروب للزنا كما سيأتي (بعضهن) واحدة أو أكثر (بقرة) وإن كانت غير صاحبة التوبة للاتباع متفق عليه فإن استصحب واحدة بلا قرعة أئتم وقضى للباقيات من نوبتها إذا عادت وإن لم يئتم عندها إلا إن رضى فلا إثم ولا قضاء ولهن الرجوع قبل سفرها وقال الماوزدي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جدًا ثم رأيت الزركشي لما نقل عن الماوزدي والرويان وغيرهما أن الرضا يكفي عن القرعة قال قال الماوزدي فلو رجعت كان لهن إذا لم يشرع في الخروج فإن شرع وسار حتى جاز له القصر لم يكن لهن ذلك واستقر حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه أو لا وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نوبتها بل إذا رجع وقها إياها ويشتراط في السفر هنا كونه مرخصًا لنص الشافعي أن هذا من رخصه ففي نحو سفر

قول (سني): (الطويلة) أي المبيحة للقصر وقوله وكذا القصيرة أي المباحة أه مغني. قول: (غير المغروب إلخ) فاعل يستصحب عبارة المغني ويستثنى من إطلاق ما إذا زنى وعزبه الإمام فإنه يمتنع من استصحاب زوجة معه أه.

قول (سني): (بقرة) أي عند تنازعهن أه مغني. قول: (وإن كانت إلخ) وإذا خرجت القرعة لواجدة فليس له الخروج بغيرها وله تركها وقوله واحدة أي أو أكثر أه مغني. قول: (قال الماوزدي قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا ينافي الآتي منه سم والأولى أن يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي إذا وصل إليها جاز له القصر لا المعنى المشهور فيطابق العبارة الثانية أه سيّد عمر وقوله والأولى إلخ هو عين ما قاله سم. قول: (وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل. قول: (قال البلقيني) إلى قوله ويشتراط في المغني. قول: (في السفر هنا) أي المسقط للقضاء للباقيات أه ع ش. قول: (كونه مرخصًا) لعلة احترازه عن سفر المغصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة أه ع ش و م ويأتي عن سم ما يوافقه. قول: (أن هذا) أي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر. قول: (ففي نحو سفر مغصية إلخ) يدخل في النحو سفر الزهة إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معينًا كان سار في طلب غريم أو آبق يزجج متى وجدته ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشتراط م ر أه سم.

احترازًا عن سفر المغصية ونحوه لا عن القصير أيضًا. قول: (وقال الماوزدي بل قبل بلوغ مسافة القصر) قد يراد بها أولها فلا ينافي الآتي عنه. قول: (ففي نحو سفر مغصية إلخ) يدخل في النحو سفر الزهة إذا كانت هي الحاملة على السفر؛ لأنه حيث لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدًا معينًا كان سافر في طلب غريم أو آبق يزجج متى وجدته ولا يعلم موضعه؛ لأنه إنما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشتراط م ر.

معصية متى سافر ببعضهن أثم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عينتها القرعة له الإجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما يأتي أثناء التفقات وإن كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه إطلاقهم لكن فيه ما فيه.

(تنبيه) لا يقرع هنا إلا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحقي القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي؛ لأنه يمكنه الاستنابة. (ولا يقضي) للمقيمات (مدة) ذهاب (سفره)؛ لأنه لم ينقل ولأن المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترفهها بصحبته (فإن وصل المقصد) بكسر الصاد أو غيره (وصار مقيماً) بنيت إقامه أربعة أيام صحاح (قضى مدة الإقامة) إن لم يعتزلها فيها لا متناع الترخيص حينئذ فإن أقام بلا نية قضى الزائد على مدة إقامة المسافرين كما شمله المتن أيضاً ففيم إذا كان يتوقع الحاجة لا يقضي إلا ما زاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل أن كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقضيه وإلا قضاؤه ولو كتبت للباقيات يستحضرهن عند قضيه الإقامة بتلذد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الأصح)؛ لأنه من بقیة سفره المأذون له فيه فلا نظار

قود: (أثم إلخ) أي ومع ذلك يجب عليها السفر معه إذا خرجت لها القرعة أو كانت منفردة اهـ ش. قود: (مطلقاً) أي بقرعة وبدونها. قود: (وقضى للباقيات) يتبني إلا برضاها والجهة منفكة اهـ سم. قود: (لأنه) أي للسفر. قود: (وفي بحر إلخ) عطف على محجورة. قود: (وإن كان فاسقاً إلخ) تقدم عن ع ش اعتماد هذه الغاية. قود: (إلا بين الصالحات إلخ) كأنه لإخراج المرضي اهـ سيّد عمر. قود: (بخلاف مستحقي القود إلخ) أي إن كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لأخذ القود والعاجز عنه اهـ كزدي. قود: (يدخل فيها) أي في مستحقي القود. قود: (لأنه) أي العاجز عن استيفاء القصاص. قود: (للمقيمات) إلى قول المتن لا الرجوع في المغني إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله كما شمله المتن أيضاً وإلى قوله كما بينته في النهاية إلا قوله؛ لأنه لم ينقل وقوله فإن أقام إلى قوله ففيم إذا وقوله لم أر إلى قوله ولو أقام. قود: (أو غيره) بالتصديق عطفًا على المقصد.

قود: (بنيت إقامه إلخ) الظاهر أنه إنما قيد به لأجل قول المتن قضى مدة الإقامة؛ لأنه إذا صار مقيماً بلا نية لا يقضي إلا ما زاد على مدة الترخيص وحينئذ فالمراد بالإقامة الإقامة بالمعنى اللغوي اهـ رشيد عباره المغني بأن نوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصوله مقصده أو قبل وصوله اهـ. قود: (لا متناع الترخيص إلخ) تعليل للمتن. قود: (ففيما إذا كان إلخ) عبارة المغني فلو أقام لحاجة يتوقعها كل وقت فلا يقضي إلا إلخ. قود: (ولو كتبت للباقيات إلخ) أي والصورة أنه مسافر لحاجة كما صرح به في الرزح اهـ رشيد. قود: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق إذ قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتبت إليهن يستحضرهن بيان أن الكتابة لا تعني عن القضاء لئلا يتوهم أنه

قود: (مطلقاً) يتبني إلا برضاها والجهة منفكة. قود: (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من أفراد ما سبق أن قضاء مدة الإقامة شامل لما إذا كتبت إليهن يستحضرهن بيان أن الكتابة لا

لِتَحْلُلَ إِقَامَةَ قَاطِعَةٍ لِلسَّفَرِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ أَثْنَاءَ السَّفَرِ إِقَامَةً طَوِيلَةً ثُمَّ سَافَرَ لِلْمَقْصِدِ لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ بَعْدَ تِلْكَ الْإِقَامَةِ لِعَيْنِ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرُّجُوعِ وَهُوَ أَحَدُ اِحْتِمَالَيْنِ لِلشَّيْخَيْنِ لَمْ أَرْ مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ مُدَّةً ثُمَّ أَنْشَأَ سَفَرًا مِنْهُ أَمَامَهُ فَإِنْ كَانَ نَوَى ذَلِكَ أَوَّلًا فَلَا قَضَاءَ وَلَا فَإِنْ كَانَ سَفَرُهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ تَرْخِصِهِ قَضَى وَلَا فَلَا كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَفِيهِ مَا يُؤَيِّدُ مَا رَجَحْتُهُ أَنفًا .

(وَمَنْ وَهَبَتْ حَقُّهَا) مِنَ الْقِسْمِ لِغَيْرِهَا (لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ الرُّضَا)؛ لِأَنَّ الِاسْتِمْتَاعَ حَقُّهُ فَيَبْيُتُّ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا (فَإِنْ رَضِيَ) بِالْهَبَةِ (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) مِنْهُنَّ (بَاتَ عِنْدَهَا) وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ (لَيْلَتَيْهِمَا) لِلِاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ سَوْدَةُ نَوَيْتُهَا لِعَائِشَةَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَلَا يُؤَالِيهِمَا إِنْ كَانَتَا

لِعُدْرِهِ بِهَا وَدَلَّالَتِهَا عَلَى تَلَا فِي أَمْرِهِنَّ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهُ هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا هَاهُنَا . قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّعْلِيلِ أَوْ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ الْقَضَاءِ . قَوْلُهُ: (أَوَّلًا) لَعَلَّ الْمُرَادَ قَبْلَ وَصُولِ الْمَقْصِدِ وَيَحْتَمِلُ أَوَّلَ السَّفَرِ . قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ أَقَامَ بِمَقْصِدِهِ الْخ . قَوْلُهُ: (مَا يُؤَيِّدُ) وَهُوَ قَوْلُهُ فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ أَوْ لَا فَلَا قَضَاءَ مَا رَجَحْتُهُ الْخ وَهُوَ الْقَضِيَّةُ الْمَارَّةُ . قَوْلُهُ: (مِنْ الْقِسْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا رُجُوعَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ: (فَيَبْيُتُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَهُ أَنْ يَبْيُتَّ هَاهُنَا .

قَوْلُ (السِّي): (لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَ لِمُبْهَمَةٍ كِإِخْدَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ فَيَسْوِي أَوْ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِيصُ فِيهِ نَظَرُ هَاهُنَا قَوْلُ الْقَلْبِ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِتَقْدِيمِهِ . قَوْلُ (السِّي): (بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتُهَا) مَحَلُّهُ مَا دَامَتْ الْوَاهِبَةُ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَبْيُتَّ عِنْدَ الْمُوْهَبَةِ إِلَّا لَيْلَتُهَا مُغْنِي وَسُلْطَانٌ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا حَاصِلُهُ اسْتَظْهَارُ أَنَّهُ لَوْ نَشَرَّتِ الْوَاهِبَةُ ثُمَّ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ يَعُودُ حُكْمُ الْهَبَةِ هَاهُنَا . قَوْلُهُ: (لِلِاتِّبَاعِ لِمَا وَهَبَتْ الْخ) أَيِ لِاتِّبَاعِ فِعْلِهِ عَلَيْهِ حِينَ وَهَبَتْ الْخ هَاهُنَا . قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤَالِيهِمَا الْخ) هُوَ مُرَادُ الْمُتَنِّ بِقَوْلِهِ لَيْلَتُهُمَا أَيِ عَلَى

تُغْنِي عَنْ الْقَضَاءِ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّهُ لِعُدْرِهِ بِهَا وَدَلَّالَتِهَا عَلَى تَلَا فِي أَمْرِهِنَّ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ وَلِذَا جَرَى وَجْهُ هُنَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ لِلشَّارِحِ كَلَامًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ يُوَافِقُ مَا قُلْنَا . قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْضِ مُدَّةَ السَّفَرِ الْخ) اعْتَمَدَ م ر .

قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) خَرَجَتْ الْمُبْهَمَةُ كِإِخْدَاهُنَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُنَّ فَيَسْوِي أَوْ كَمَا لَوْ وَهَبَتْ لَهُ فَلَهُ التَّخْصِيصُ فِيهِ نَظَرُ .

قَوْلُهُ فِي (السِّي): (بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْهِمَا) قَالَ فِي الرُّوضِ مَا دَامَتْ الْوَاهِبَةُ فِي نِكَاحِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ مَا دَامَتْ تَسْتَحِقُّ الْقِسْمَ كَانَ أَوَّلَى أَوْ فَخَرَجَ مَا إِذَا نَشَرَّتِ الْوَاهِبَةُ لَكِنْ لَوْ رَجَعَتْ لِلطَّاعَةِ فَهَلْ يَعُودُ حُكْمُ الْهَبَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمُوْهَبِ لَهَا إِنَّمَا سَقَطَ لِمَانِعٍ وَقَدْ زَالَ أَوْ لَا يَعُودُ وَلَا بُدَّ مِنْ هَبَةٍ جَدِيدَةٍ فِيهِ

مُتَّفَرِّقَتَيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ حَقٍّ مِنْ بَيْنَهُمَا وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَقَدَّمَتْ لَيْلَةُ الْوَاهِبَةِ وَأَرَادَ تَأْخِيرَهَا جَازَ لَهُ وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُوهُوبِ لَهَا بِرِضَاهَا كَمَا أَفْهَمَهُ التَّعْلِيلُ أَيْضًا (وَقِيلَ) فِي الْمُتَّفَصِّلَتَيْنِ (يُؤَالِيهِمَا) إِنْ شَاءَ

(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُنَّ) أَوْ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا (سَوَى) بَيْنَ الْبَاقِيَاتِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ .  
(أَوْ) وَهَبَتْ (لَهُ) فَلَهُ التَّخْصِصُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ صَارَ لَهُ فَيَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ مُرَاعِيًا مَا مَرَّ فِي الْمُوَالَاةِ (وَقِيلَ يُسَوِّي) فَيَجْعَلُ الْوَاهِبَةَ كَالْمَعْدُومَةِ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ يُورَثُ الْإِيحَاشَ وَغُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْهَبَاتِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا الْمُوهُوبِ لَهَا وَجَازَ لِلْوَاهِبَةِ الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ فَيَخْرُجُ لَهَا إِذَا رَجَعَتْ أَثْنَاءَ لَيْلَتِهَا وَإِلَّا قَضَى

حُكْمُهُمَا مِنَ التَّفْرِيقِ إِنْ كَانَتَا مُتَّفَرِّقَتَيْنِ بِدَلِيلِ الْقِيلِ الْآتِي أَهْ رَشِيدِي . □ فَوَدَّ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ م رَاهِ سَم . □ فَوَدَّ: (أَوْ وَهَبَتْ لَهُ الْخ) وَلَوْ وَهَبَتْ لَهُ وَلِبَعْضِ الزَّوْجَاتِ أَيْ الْمُعَيَّنِ أَوْ لَهُ وَلِلْجَمِيعِ قَسَمَ عَلَى الرُّؤُوسِ كَمَا لَوْ وَهَبَ شَخْصٌ عَيْنًا لِجَمَاعَةٍ أَهْ نِهَآيَةَ زَادَ الْمُغْنِي وَالتَّقْدُّمُ بِالْفَرْعَةِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ قَسَمَ عَلَى الرُّؤُوسِ أَيْ بَأَن يَجْعَلَ نَفْسَهُ بِرَأْسِ ثُمَّ يَخْصُصُ بِنَوْبَتِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَوْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا لَهُ وَلَهُنَّ فَيَتَّبِعِي التَّوْزِيعُ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَيَكُونُ هُوَ كَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ زِيَادِي وَسَلْطَانٌ فَلَوْ كُنَّ أَرْبَعًا كَانَ لَهُ الرُّبْعُ فَإِذَا جَاءَ لَيْلَةُ الْوَاهِبَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعَهَا بِالْفَرْعَةِ فَإِذَا بَقِيَ رُبْعُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْصُصَ بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى كَمَلَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْصُصَ بِتِلْكَ اللَّيْلَةِ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ حَلَبِي أَهْ .

□ فَوَدَّ (السِّي): (فَلَهُ التَّخْصِصُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَجُوزَ وَضْعُ الدَّوْرِ فِي الْإِتِّدَاءِ كَذَلِكَ بَأَن يَجْعَلَ لَيْلَةً بَيْنَ لَيَالِيهِنَّ دَائِرَةً يَبْتَنُّنَ صَرَخَ بِهِ الْأَصْلُ ائْتَهَى أَهْ سَم . □ فَوَدَّ: (مُرَاعِيًا مَا مَرَّ الْخ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَا يُؤَالِيهِمَا إِنْ كَانَتَا الْخ . □ فَوَدَّ: (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ الرِّضَا وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ بِذَلِكَ . □ فَوَدَّ: (لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَا الْمُوهُوبِ لَهَا) أَيْ بَلْ يَكْفِي رِضَا الزَّوْجِ نِهَآيَةَ وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (وَجَازَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يُشْتَرَطْ الْخ لَكِنْ ذَكَرَهُ النَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِنَافِ . □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَالًا وَلَوْ

نَظَرَ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ صَرِيحِ رُجُوعِ الْوَاهِبَةِ يَقْطَعُ بِهِ حَقُّ الْمُوهُوبِ لَهَا وَيَخْتِاجُ إِلَى هَبَةٍ جَدِيدَةٍ م ر . □ فَوَدَّ: (جَازَ) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ ثُمَّ رَجَعَتْ الْوَاهِبَةُ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ لَيْلَتَهَا بِصِفَتِهَا يَتَّبِعِي نَعَمْ . □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ نَوْبَةَ الْمُوهُوبِ لَهَا بِرِضَاهَا الْخ) وَفِي هَامِشٍ شَرْحُ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرُّسِيِّ مَا نَصَّهُ فِي شَرْحِ الْجَوْجَرِيِّ لَوْ رَضِيَ مَنْ بَيَّنَّ اللَّيْلَتَيْنِ بِتَقْدِيمِ اللَّيْلَةِ الْمُوهُوبَةِ وَتَأْخِيرِ حَقِّهِ جَازَ ائْتَهَى أَقُولُ هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَقْوِيْتُ حَقِّ رُجُوعِ الْوَاهِبَةِ لَوْ أَرَادَتْ فَقَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ عِلَلٍ مَنَعَ الْوَاصِلِ أَهْ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا .

□ فَوَدَّ فِي (السِّي): (فَلَهُ التَّخْصِصُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَلَوْ فِي كُلِّ دَوْرٍ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ وَإِذَا

من حين الرجوع ولو أخذت على حَقِّها عَوْضًا لَزِمَهَا رَدُّه؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَيْنًا وَلَا مَنَفْعَةً فَلَا يُقَابَلُ بِمَا لَيْسَ يَقْضِي لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسْقِطْ حَقَّهَا مَجَانًا وَمَرَّ أَنْ مَا فَاتَ قَبْلَ عِلْمِ الزَّوْجِ بِرُجُوعِهَا لَا يَقْضِي وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ هِبَةٌ رَجْعِيَّةٌ قَبْلَ رَجْعَتِهَا وَاسْتَنْبَطَ الشُّبْكِيُّ مِمَّا هُنَا وَمِنْ خُلُوعِ الْأَجْنَبِيِّ جَوَازَ التَّزْوِيلِ عَنِ الْوُضَائِفِ بِعَوْضٍ وَدُونِهِ وَالَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ حُلُّ بَذْلِ الْعَوْضِ مُطْلَقًا وَأَخَذَهُ إِنْ كَانَ النَّازِلُ أَهْلًا لَهَا وَهُوَ حِينَئِذٍ لِإِسْقَاطِ حَقِّ النَّازِلِ فَهُوَ مُجَرَّدُ افْتِدَاءٍ وَبِهِ فَارَقَ مَنَعَ بَيْعِ حَقِّ التَّحْجِيرِ وَشَبَّهِهُ كَمَا هُنَا لَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمَنْزُولِ لَهَا بِهَا أَوْ بِشَرْطِ حُصُولِهَا لَهُ بَلْ يَلْزِمُ نَاضِرَ الْوُضَيْفَةِ تَوَلِيَّةٌ مَنْ تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَلَوْ غَيْرَ الْمَنْزُولِ لَهُ وَلَا رُجُوعَ عَلَى النَّازِلِ.....

لِعُذْرِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَخَذْتَ الْخ) كَلَامٌ مُسْتَأَنَّفٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَاهِبَةِ أَنْ تَأْخُذَ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِحَقِّهَا عَوْضًا لَا مِنَ الزَّوْجِ وَلَا مِنَ الضَّرَائِرِ فَإِنْ أَخَذَتْ لَزِمَهَا رَدُّهُ وَاسْتَحَقَّتْ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْعَوْضَ لَمْ يُسَلِّمْ لَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ أَخْذُ الْعَوْضِ عَنْ هَذَا الْحَقِّ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْنٍ وَلَا مَنَفْعَةٍ؛ لِأَنَّ مَقَامَهُ عِنْدَهَا لَيْسَ بِمَنَفْعَةٍ مَلَكَتْهَا عَلَيْهِ هـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ قُبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَخْتَصُّ بِكَرِّ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (حَلُّ) بَذْلِ الْعَوْضِ مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ النَّازِلُ أَهْلًا أَمْ لَا هـ. كَرْدِي زَادَ ش عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ وَأَخَذَهُ إِنْ كَانَ النَّازِلُ أَهْلًا وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ حُصُولِهَا لَهُ أَوْ عَدَمَهُ وَيَكُونُ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ بِشَرْطِ حُصُولِهَا الْخ عَطْفًا عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ بَعْدَ بَلْ يَلْزِمُ الْخ لِمُجَرَّدِ الْإِنْتِقَالِ فَهُوَ بِمَعْنَى الْوَائِ هـ. ع ش وَيُظْهِرُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ أَوْ بِشَرْطِهِ عَطْفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ وَأَصْلُهَا بِهَا مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ الْخ فَقَوْلُهُ بَلْ يَلْزِمُ الْخ بَاقِي عَلَى مَعْنَاهُ وَانْتِقَالَ مِنْ قَوْلِهِ لَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمَنْزُولِ لَهَا بِهَا الْخ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ مُطْلَقًا بَاقِي عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا جَرَى الْكَرْدِيُّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُهُ أَنَّ بَذْلَ الْعَوْضِ فِيهِ جَائِزٌ وَأَخَذَهُ حَلَالٌ لِإِسْقَاطِ الْحَقِّ لَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمَنْزُولِ لَهَا بِهَا بَلْ يَبْقَى الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَاضِرِ الْوُضَيْفَةِ يَقَعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ شَرْعًا هـ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الْعَوْضِ هـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (مُجَرَّدُ افْتِدَاءٍ) أَيِ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ انْتِقَالِ شَيْءٍ مِنَ النَّازِلِ لِلْمَنْزُولِ لَهُ بِخِلَافِ اشْتِرَاءِ نَحْوِ حَقِّ التَّحْجِيرِ فَإِنَّ الْعَوْضَ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ حُصُولِ نَحْوِ حَقِّ التَّحْجِيرِ مِنْ بَائِعِهِ لِمُسْتَرِيهِ وَبِهِ يَظْهَرُ انْتِدَافُ قَوْلِ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ الْخ يُتَأَمَّلُ مَا وَجَّهَ الْفَارِقِ الْمَأْخُوذَ مِنْ كَلَامِهِ نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِتَأَكُّدِ حَقِّ الْوُضَيْفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ التَّحْجِيرِ وَلِهَذَا لَوْ تَوَلَّاهَا آخَرُ مَعَ أَهْلِيَّةٍ صَاحِبِهَا لَمْ يَصِحَّ بِخِلَافِ التَّحْجِيرِ الْمَارِّ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ الْآخَرُونَ وَإِنْ أَيْمَ هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِسْمِ هـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ عَلَى النَّازِلِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ

جَازَ ذَلِكَ فَعْيَاسُهُ أَنْ يَجُوزَ وَضْعُ الدَّوْرِ فِي الْإِنْتِدَاءِ كَذَلِكَ بَأَنْ يَجْعَلَ لَيْلَةً بَيْنَ لَيَالِيهِنَّ دَائِرَةً يَنْتَهِنُ صَرَاحَ بِهِ الْأَصْلُ هـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي الشَّرْحِ قُبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَخَصُّ بِكَرِّ جَدِيدَةِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ عَلَى النَّازِلِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ بَذْلُ الْعَوْضِ عَلَى مُجَرَّدِ التَّزْوِيلِ أَمَّا لَوْ بَذَلَهُ عَلَى التَّزْوِيلِ وَالْحُصُولِ لَهُ فَيَنْبَغِي الرُّجُوعُ م ر.

حينئذ كما مرّ وفيما إذا نزل مجّاناً ولم يقصد إسقاط حقه إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل أن تقرر كهيبة لم تُقبض وحينئذ لا يجوز للنّاظر تقرير غير التّازل حيث لا يجوز له عزله.

### فصل في بعض أحكام النّشوز وسوابقه ولواحقه

إذا (ظهر أمارات نشوزها) كخشونة جواب بعد لين وتعبيس بعد طلاقة وإعراض بعد إقبال (وعظها) ندباً أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والآخرة بالنار قال تعالى ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤] وينبغي أن يذكر لها خبر الصحيحين «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تُصبح» (بلا هنجي) ولا ضرب لاحتمال أن لا يكون نشوزاً فلعلها تعتذر أو تثوب وحسن أن يستميلها بشيء والمُراد نفى هجر بفوتها حقها من نحو قسم لحرمته حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فإنه يجوز؛ لأنه

يُذَلّ العوض على مُجرّد النزول أما لو بذله على النزول والحصول له فينبغي الرجوع م ر اه سم أقول بقي ما لو أفهم التّازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمنزول له خلافه فهل للمنزول له الرجوع بما بذله فيه نظر والظاهر عدم الرجوع؛ لأنّ المنزول له مُقصر بعدم البحث اه ع ش. ٥. قوله: (حينئذ) أي حين تولية غير المنزول له. ٥. قوله: (كما مرّ) أي في الحوالة والوقف اه كزدي. ٥. قوله: (له الرجوع إلخ) فيه نظر ويتّجه خلافه وسقوط حقه بمجرّد النزول مُطلقاً م ر اه سم على حجّ اه ع ش.

### فصل في بعض أحكام النّشوز

٥. قوله: (في بعض أحكام النّشوز) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو مُتّجه إلى المثن وقوله ونازع إلى المثن وقوله بأن يُخشى منه مبيح يئثم وقوله والفرق إلى التّنبية وقوله فإن لم يمتنع إلى المثن. ٥. قوله: (وسوابقه) أي ظهور الإمارات وقوله ولواحقه أي كِبُثُ الحكمين اه ع ش. ٥. قوله: (كخشونة جواب) إلى قوله ولا لتخفيف في المُغني إلا قوله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو مُتّجه إلى المثن وقوله ولم نأخذ إلى المثن وقوله وهو كما إلى ولا على وجه. ٥. قوله: (خبر الصحيحين) وفي الترمذي عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: «أبما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة» اه مُغني. ٥. قوله: (لاحتمال أن لا يكون) أي ما ظهر منها. ٥. قوله: (وحسن أن يستميلها إلخ) وفي الصحيحين «المرأة ضلّع أعوج إن أقمتها كسرتها وإن تركتها استمتعت بها على عوج فيها» اه مُغني. ٥. قوله: (بشيء) أي بإعطاء شيء. ٥. قوله: (لأنه) أي الإضطجاع معها.

٥. قوله: (له الرجوع) فيه نظر ويتّجه خلافه وسقوط حقه بمجرّد النزول مُطلقاً م ر.

### فصل في بعض أحكام النّشوز وسوابقه ولواحقه

٥. قوله: (بخلاف هجرها في المضجع إلخ) انظره مع قول المثن الآتي في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يُحمل الآتي على ما يُقوت حَقُّها من القسم.

حَقُّهُ كَمَا مَرَّ. (فَإِنْ تَحَقَّقَ نُشُوزٌ) كَمَنْعِ تَمَتُّعٍ وَخُرُوجِ لِعْغِيرِ عَذْرٍ (وَلَمْ يَتَكَوَّرْ وَغَطَّ وَهَجَرَ) نَذْبًا (فِي الْمَضْجَعِ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا أَيْ الْوُطْءُ أَوِ الْفِرَاشُ لِظَاهِرِ الْآيَةِ لَا فِي الْكَلَامِ لِحَرَمَتِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحِ دِينِهَا لَا حَظَّ نَفْسِهِ وَلَا الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ لِجَوَازِ الْهَجْرِ بَلْ نَذْبُهُ لِعَذْرِ شَرْعِيٍّ كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ وَكِصْلَاحِ دِينِهِ أَوْ دِينِ الْهَاجِرِ وَمِنْ ثَمَّ «هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِفُوا وَنَهَى الصَّحَابَةَ عَنْ كَلَامِهِمْ» وَيُحْتَمَلُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ مِنْ مُهَاجِرَةِ السَّلَفِ .

(وَلَا يَضْرِبُ فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ تَأْكِدِ الْجَنَاحَةِ بِالتَّكَرُّرِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ يَضْرِبُ) إِنْ شَاءَ بِشَرِطِ أَنْ يَعْلَمَ إِفَادَةَ الضَّرْبِ قِيلَ وَأَنْ لَا تَظْهَرَ عِدَاوَتُهُ لَهَا وَإِلَّا تَعَيَّنَ رَفْعُهَا لِلْقَاضِي وَهُوَ مُتَّجَةٌ مَذْرُوكًا لَا تَقْلًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَلَمْ نَأْخُذْ بِهِ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنِ الْحَالَتَيْنِ وَنَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَاخْتَارُوا الْأَوَّلَ. (فَإِنْ تَكَوَّرَ ضَرْبُ) إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ الْوُغْظِ وَالْهَجْرِ.....

• فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحٍ وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ الْخُ أَهْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (كَمَنْعِ تَمَتُّعِ الْخِ) وَلَوْ غَيْرَ الْجَمَاعِ لَا مَنَعُهَا لَهُ مِنْهُ تَذَلُّلاً وَلَا الشُّنْمُ لَهُ وَلَا الْإِيذَاءُ لَهُ بِاللِّسَانِ أَوْ غَيْرِهِ بَلْ تَأْتِي بِهِ وَتُسْتَحَقُّ التَّادِيبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَلَّى تَأْدِيبَهَا بِنَفْسِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَزْفَعُهَا إِلَى قَاضٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَتَمَتْ أَجَنِيًّا أَهْ مُعْنِي .

• فَوَدَّ: (لِعْغِيرِ عَذْرٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لَا إِلَى الْقَاضِي لِطَلَبِ الْحَقِّ مِنْهُ وَلَا إِلَى اكْتِسَابِهَا التَّقَّةَ إِذَا أَعْسَرَ بِهَا الزَّوْجُ وَلَا إِلَى اسْتِفْتَاءٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَوْجُهَا فَقِيهَا وَلَمْ يَسْتَفْتِ لَهَا أَهْ. • فَوَدَّ: (أَيْ الْوُطْءُ أَوِ الْفِرَاشُ) أَيْ وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَقْوِيَةِ حَقِّهَا مِنَ الْقِسْمِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الشُّوزَ يُسْقِطُ حَقَّهَا مِنْ ذَلِكَ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَإِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْهَجْرِ فِي الْمَضْجَعِ إِثَارًا لِلْفِظِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ وَالشَّارِحُ إِنَّمَا فَسَّرَ الْمُرَادَ بِالْمَضْجَعِ أَهْ رَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (لِظَاهِرِ الْآيَةِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثَرِ. • فَوَدَّ: (لَا فِي الْكَلَامِ) عَطَفَ عَلَى فِي الْمَضْجَعِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْخِ) مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ لَا فِي الْكَلَامِ. • فَوَدَّ: (لِجَوَازِ الْهَجْرِ الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا الْخِ وَقَوْلُهُ وَكِصْلَاحِ دِينِهِ أَيْ وَكَانَ يَكُونُ فِي الْهَجْرِ صِلَاحٌ لِدِينِ الْمَهْجُورِ أَهْ كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (كَكُونِ الْمَهْجُورِ نَحْوَ فَاسِقٍ الْخِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ هَجَرُهُ لَا يَفِيدُ تَرْكَهُ الْفِسْقِ أَوْ الْبِدْعَةِ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَجَرَهُ يَحْمِلُهُ عَلَى زِيَادَةِ الْفِسْقِ فَيَنْبَغِي امْتِنَاعُهُ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خُلِفُوا) وَهُمْ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَصَاحِبَاهُ مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَهَلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ أَهْ أَسْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ مُهَاجِرَةِ السَّلَفِ) أَيْ تَرْكَ بَعْضِهِمُ الْكَلَامَ لِبَعْضِ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (بِشَرِطِ أَنْ يَعْلَمَ) أَيْ يَطْلُنْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ) اعْتَمَدَهُ التَّهَابَةُ وَالْمُعْنِي وَالْأَسْنَى .

• فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ) فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ «وَالَّذِينَ يَخَافُونَ سُوءَ بَهْرِكِ فَيُطَوِّهُنَّ» [النساء: ٣٤] فَإِنْ نُشِرْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضْجَعِ وَاضْرِبُوهُنَّ وَالْخَوْفُ هُنَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْأَوَّلُ مَا بَقِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ وَالْمُرَادُ وَاهْجُرُوهُنَّ إِنْ نُشِرْنَ وَاضْرِبُوهُنَّ إِنْ أَضْرَرْنَ عَلَى الشُّوزِ أَهْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى) وَهِيَ مَا لَوْ ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الشُّوزِ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ) أَيْ ظَنَّ إِفَادَةَ الضَّرْبِ .

والأولى العفو ولا يجوز ضرب مذبذم أو مبرح وهو كما هو ظاهر ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مبيح يئس وإن لم تنزج إلا به فيحرم المبرح وغيره كما يأتي ويؤيد تفسيره للمبرح بما ذكر قول الزوياني عن الأصحاب يضربها بمندبل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بعصا اه قد ينافيه ما يأتي في سوط الحدود والتعازير إلا أن يفرق بأنه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لينحو نحيفة لا تطيقه وقد يستغنى عنه بالمبرح ولا أن يبلغ ضرب حرّة أربعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يفيده فيحرم؛ لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقاً ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم؛ لأنه مشقّ ولأنّ القصد ردها للطاعة كما أفاده قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: ٣٤] ولو ادّعى أن سبب الضرب الشؤز وأنكرت صدق كما بحثه في المطلب؛ لأنّ الشرع جعله ولياً فيه ويُنَجّه أنه إنما يصدق بيمينه والفرق بينه وبين الولي واضح وأن محلّه فيمن لم تعلم جرائته.....

❶ قوله: (والأولى العفو) وهذا بخلاف وليّ الصبيّ فالأولى له عدم العفو؛ لأنّ ضرره للتأديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه معني وأسنّى. ❷ قوله: (ولأنّ لم تنزجر إلخ) استئناف وقوله به أي المبرح. ❸ قوله: (ويؤيد إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي قول الروياني إلخ ما يأتي إلخ؛ لأنّه لما كان إلخ على أنّ الوجه جوازه بسوط وعصا هنا أيضًا اهـ. ❹ قوله: (والأولى العفو) جملة حالية. ❺ قوله: (ولا على وجه) أي وإنّ لم يؤذع ش معطوف على قوله ضربت مذمّ رشديّ. ❻ قوله: (وقد يستغنى عنه) أي عن قوله ولا لتحوّ نحيفه إلخ. ❼ قوله: (ولأنّ ضرب) أي ضرب القاضي اهـ ع ش عبارة الرشديّ بالبناء للمفعول كما هو واضح أي إنّما جاز الضرب أي من الحاكم للحدّ إلخ اهـ. ❽ قوله: (مطلقاً) أي أفاد أم لا اهـ ع ش. ❾ قوله: (ولم يجب الرفع هنا للحاكم إلخ) ويتبعني كما قال الزركشي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة وإلا فيتعين الرفع إلى القاضي معني ونهاية. ❿ قوله: (صدّق) أي بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقته وكسرتها وسقوط حقّ القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية. ⓫ قوله: (وبين الولي) أي حيث يصدق بلا يمين. ⓬ قوله: (واضح) لعلّ وجهه ما قدّمنا عن

قوله: (وَإِنَّمَا ضَرَبَ لِلْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ مُطْلَقًا وَلَوْ لِلَّهِ) تَبَعَهُ فِيهِ مَنْ رَمَى ضَرْبَ عَلَيْهِ وَقَالَ هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يُحَدُّ وَلَا يُعْزَرُ لِحَقِّ اللَّهِ أَهْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَلْ لِكَلَامِ الشَّارِحِ مَحْمَلٌ آخَرُ كَانَ يَحْمِلُ هَذَا عَلَى غَيْرِ الزَّوْجِ كَالْحَاكِمِ. قوله: (صَدَقَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ مُوَآخَذَتِهِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا وَسُقُوطِ حَقِّ الْقِسْمِ فَلَا تَكْسِفُطُ هَذِهِ الْأُمُورُ بَلْ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ لَهَا. قوله: (صَدَقَ) وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ رَمَى عَيْنَ إِنْسَانٍ وَادَّعَى أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى حَرَمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ كَوْنِهِ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ النَّظَرَ إِلَيْهَا مُطْلَقًا فَإِنَّهُ الْمُصَدِّقُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهَذَا غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي الصِّيَالِ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِطْلَاعِ وَاخْتَلَفَا فِي تَعَمُّدِ النَّظَرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِشِدَّةِ احتِياجِ الزَّوْجِ إِلَى تَأْدِيبِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا الْجِرَاءَةَ عَلَيْهِ وَمُخَالَفَتَهُ وَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ



واستهتاره وإلا لم يصدق.

(تنبيه) قوله فإن تكرر تصريح بمفهوم قوله أولاً ولم يتكرر بعد ذكر ما فيه من الزاجح ومقابلته فما قيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرر كأن أقعد ممنوع بل الأقعد ما فعله؛ لأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل.

(فلو منعها حقاً كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيته) إذا طلبته فإن لم يتأهل للحجر عليه ألزم وإليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشوز كما هو ظاهر تأديدها لحقه كشتمه لمشقة الرفع للحاكم.

(فإن أساء خلقه وأذاها) بنحو ضرب (بلا سبب نهاه) من غير تعزير والقياس جوازه إذا طلبته لكن

المعني وشرح الروض أنفاً. قود: (واستهتاره) أي كثرة أباطيله. قود: (وإلا لم يصدق) أي إلا بينة فإن لم يقمها صدقت في أنه تعدى بضربها فيعززه القاضي اهـ ع ش. قود: (قوله: فإن تكرر) إلخ.

قود: (بعد ذكر إلخ) أي متعلق بتصريح وقوله ما فيه أي في قوله ولم يتكرر. قود: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله الجلال المحلي ووافقه المعني ووجهه سم راداً على الشارح راجعه. قود: (فيها) أي الزيادة. قود: (لأن التصريح بالمفهوم إنما إلخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال إذ دعوى الحضر ممنوعة اهـ سم. قود: (إذا طلبته) إلى قوله وأيده إلخ في المعني إلا قوله ويؤيده إلى المنع وقوله وجوباً إلى المنع. قود: (فإن لم يتأهل للحجر عليه) عبارة المعني فإن لم يكن الزوج مكلفاً أو كان محجوراً عليه اهـ. قود: (وله) أي للزوج. قود: (في ضربها للنشوز إلخ).

(فائدة): ليس لنا موضع يضرب المستحق من منعه حقه غير هذا والرفيق الذي يمتنع من حق سيده اهـ معني. قود: (تأديدها لحقه) وللزوج منع زوجته من عبادة أبويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والأولى خلافه معني وأسنى. قود: (كشتمه) صريح في أن الشتم ليس نشوزاً اهـ سم. قود: (لأن أساء خلقه فأذاها إلخ) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره ضحبتها لكبر أو مريض أو

لاشتد ضرره وتعطل غرضه. قود: (فما قيل لو قدمه إلخ) قائله المحقق الجلال المحلي وكان وجه الأعدية التي أَرادها ضعف الفائدة في الأخبار بجواز الضرب عند التكرر عقب الأخبار بأن الأظهر جواز الضرب عند عدم التكرر وعدم الحاجة إليه للعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة؛ لأن الأخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرر عقب الأخبار بعدم جوازه عند عدم التكرر محتاج إليه ومفيد فائدة أي فائدة ثم يجيء التصحيح رداً لأحد شقّي ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والالتمام وهذا الترجيح في غاية الحسن والدقة فمنع الأعدية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بأن التصريح بالمفهوم إنما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه إذ دعوى الحضر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وقوات حسن المقابلة كما يذكرك بالتأمل فيما أشرنا إليه فليتأمل المتأمل ولله در ذلك المحقق. قود: (كشتمه) صريح في أن الشتم ليس نشوزاً.

أجاب الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِأَنِّ إِسَاءَةَ الْخُلُقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَغْلِبُ وَالتَّعْزِيرُ عَلَيْهَا يُؤَرِّثُ وَخَشَةَ  
فَاقْتَصَرَ عَلَى نَهْيِهِ رَجَاءً أَنْ يَلْتَمِعَ الْحَالُ بَيْنَهُمَا وَيُؤَيِّدَهُ الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (فَإِنْ عَادَ) إِلَيْهِ  
(عَزَّوَه) بِطَلَبِهَا بِمَا يَرَاهُ (فَإِنْ قَالَ كُلُّ) مِنَ الزَّوْجَيْنِ (إِنَّ صَاحِبَهُ مُتَعَدٌّ) عَلَيْهِ (تَعْرِفُ) وَجُوبًا فِيمَا  
يُظْهَرُ إِنْ لَمْ يَظُنَّ فِرَاقَهُ لَهَا وَلَمْ يَنْدَفِعْ مَا ظَنَّهُ بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّرِّ إِلَّا بِالتَّعْرِيفِ (الْقَاضِي الْحَالِ)  
بَيْنَهُمَا (بِثَقَّة) أَيِ وَلَوْ عَدَلًا رِوَايَةً فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي  
(يُخْبِرُهُمَا) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ بِمُجَاوَزَتِهِ لَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جَارٌ ثِقَةً أَسْكَنْهُمَا بِجَنْبِ ثِقَةٍ  
وَأَمَرَهُ بِتَعْرِيفِ حَالِهِمَا وَإِنْهَايَهِمَا إِلَيْهِ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَى ذَلِكَ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالرَّافِعِيِّ  
صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ دُونَ الْعَدْلِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي التَّهْذِيبِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ الظَّاهِرُ اعْتِبَارُ مَنْ  
تَسَكَّنَ النَّفْسَ لِخَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ لَا الشَّهَادَةِ وَأَيَّدَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا صِبْغَةَ  
شَهَادَةٍ وَلَا نَحْوِ حُضُورِ خَضَمٍ. (وَمُنِعَ الظَّالِمُ) مِنْ ظُلْمِهِ بِنَهْيِهِ لَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِغَيْرِ تَعْزِيرٍ وَثَانِيًا

نَحْوَهُ وَيُعْرَضُ عَنْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيُسَنُّ لَهَا اسْتِعْطَافُهُ بِمَا يَجِبُ كَأَن تَسْتَرْضِيَهُ بِتَرْكِ بَعْضِ حَقِّهَا كَمَا  
تَرَكَتْ سَوْدَةُ نَوْبَتَهَا لِعَائِشَةَ فَكَانَ ﷺ يَقْسِمُ لَهَا يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ كَمَا أَنَّهُ يُسَنُّ لَهُ إِذَا كَرِهَتْ صُحْبَتَهُ لِمَا  
ذَكَرَ أَنْ يَسْتَعْطِفَهَا بِمَا تُحِبُّ مِنْ زِيَادَةِ التَّقَفِّ وَنَحْوِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

❏ قَوْلُ (السِّي): (فَإِنْ عَادَ عَزَّوَه) وَأَسْكَنَهُ بِجَنْبِ ثِقَةٍ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنَ التَّعَدِّيِّ عَلَيْهَا وَمَلَّ يُحَالُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ  
قَالَ الْغَزَالِيُّ يُحَالُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْعَدْلِ وَلَا يَغْتَمِدُ قَوْلُهُ فِي الْعَدْلِ وَإِنَّمَا يَغْتَمِدُ قَوْلُهَا وَشُهُودُ  
الْقَرَائِنِ أَهْ وَفَصَّلَ الْإِمَامُ فَقَالَ إِنْ ظَنَّ الْحَاكِمُ تَعَدِّيَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْدهُ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا وَإِنْ تَحَقَّقَهُ أَوْ ثَبَّتْ  
عَنْدهُ وَخَافَ أَنْ يَضْرِبَهَا ضَرْبًا مُبَرِّحًا لِكُؤْنِهِ جَسُورًا حَالِ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ عَدَلُ إِذْ لَوْ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُمَا  
وَاقْتَصَرَ عَلَى التَّعْزِيرِ لَرُبَّمَا بَلَغَ مِنْهَا مَبْلَغًا لَا يُسْتَدْرَكُ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحِيلُولَةَ أَرَادَ الْحَالُ  
الْأَوَّلَ وَمَنْ ذَكَرَهَا كَالْغَزَالِيِّ وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ وَالْمُصَنِّفِ فِي تَنْقِيحِهِ أَرَادَ الْحَالِ الثَّانِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ  
شَيْخُنَا أَنَّ الْحِيلُولَةَ بَعْدَ التَّعْزِيرِ وَالْإِسْكَانِ أَهْ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَظُنَّ فِرَاقَهُ إلخ) كَانَ مُرَادُهُ بِهَذَا التَّقْيِيدِ  
أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ أَنَّ مُرَادَهُ فِرَاقُهَا وَأَنَّ الْحَالَ لَا يَلْتَمِعُ بَيْنَهُمَا يَسْعَى فِي فِرَاقِهِمَا بِغَيْرِ تَعْرِيفٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ  
رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (أَيِ وَلَوْ عَدَلُ رِوَايَةً) أَيِ كَعْبِدِ وَأَمْرًا وَقَوْلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ مُغْتَمِدُ أَهْ ع. ❏ قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي)  
أَيِ آتِفًا. ❏ قَوْلُهُ: (أَسْكَنَهُمَا إلخ) أَيِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ زِيَادَةُ الْمُؤْنَةِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ السُّكْنَى تَعُودُ عَلَيْهِ  
أَهْ ع. ❏ قَوْلُهُ: (لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَاکْتَفَى هُنَا بِثِقَةٍ وَاحِدَةٍ تَنْزِيلًا لِذَلِكَ  
مَنْزِلَةَ الرِّوَايَةِ لِمَا فِي إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْعُسْرِ أَهْ.

❏ قَوْلُ (السِّي): (وَمُنِعَ الظَّالِمُ) أَيِ وَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ حَالُهُمَا مُنِعَ الظَّالِمُ مِنْهُمَا مِنْ عَوْدِهِ لِظُلْمِهِ أَهْ مُغْنِي.  
❏ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَيَتَعْزِيرُهَا أَيِ الزَّوْجَةِ عَطْفٌ عَلَى بَنَهِهِ لَهُ.

❏ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (بِثَقَّة) أَيِ بِثَقَةٍ أَوْ بِسَمَاعِ خَبَرٍ ثِقَةٍ أَوْ الْبَاءُ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَشْرَبُ بِهَا  
عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَان: ٦] عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ.

بالتعزير وبتعزيرها مطلقاً وكان الفرق أن له شبهة من حيث إن الشارع جعله ولياً عليها في التأديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمتنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرائته وتهوُّره أنه لو اختلى بها أقرط في إضرارها حال وجوباً بينه وبينها ابتداءً؛ لأن الإسكان بجنب الثقة لا يفيء حينئذ ثم رأيت الإمام قال إن ظنَّ تعديه لم يحل وإن تحقَّقه أو ثبتَّ عنده وخاف أن يضربها ضرباً مبرحاً حال بينهما لقلَّ يبلِّغ منها ما لا يُستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيولة أراد الأول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنِّف في تنقيحها أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيولة بعد التعزير والإسكان اهـ وإنما يُتَّجه إن لم يعلم من الإسكان تولد ما مرَّ .

(فإن اشتدَّ الشقاق) أي الخلاف (بعث القاضي) وجوباً والمنازعة فيه مزدودة بأن هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتأكدة على القاضي (حكماً) ويُسنُّ كونه (من أهله وحكماً) ويُسنُّ كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لا بدُّ من حكَمين ينظران في أمرهما بعد اختلاء حكم كلِّ به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما)؛ لأنهما رَشيدان فلا يؤلَّى عليهما في حقِّهما إذ البُضْعُ حقُّه والمالُ حقُّها (وفي قول) حاكمان (مؤلَّيان من الحاكم) لتسنيتهما في الآية حكَمين وقد يؤلَّى على الرَشيد كالمفلس ويُجاب بأن التولية على مال

قوله: (مطلقاً) أي ولو في أوَّل مرَّة اهـ ع ش . قوله: (فإن لم يمتنع) إلى قوله وإنما يُتَّجه في المُعني إلا قوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لِكُنْه ذَكَرَه في شرح فإن عادَّ عَزَّزَه كما نُقِلْناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج ما سَلَفَ وفي الزوجة بالزجر والتأديب كغيرها اهـ . قوله: (حال بينهما) أي حتَّى يظنَّ أنه عدل اهـ مُعني . قوله: (أراد الأول) أي مُجرَّد ظنِّ تعدِّي الزوج وقوله أراد الثاني أي ما لو تحقَّقه القاضي أو ثبتَّ عنده وخاف أن يضربه ضرباً مبرحاً . قوله: (وهو الخ) أي كلام الإمام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ . قوله: (وشيخنا قال الخ) اعتمدَّه المُعني والنهاية .

قوله: (والإسكان) أي بجوارِ العدل اهـ ع ش . قوله: (وإنما يُتَّجه ما قاله الشيخ إن لم يعلم الخ) أي وإلا حال بينهما ابتداءً وجوباً . قوله: (تولد ما مرَّ) أي إفراطه في إضرارها إن ظنَّ أي الحاكم . قوله: (الخلاف) زاد المُعني والعداوة بينهما بأن دام بينهما التَّسَابُّ والتضارب اهـ . قوله: (وجوباً) إلى قوله ولا يجوز لوكيل في المُعني . قوله: (لأنهما رَشيدان الخ) ولأنَّ الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارجٌ عن القياس اهـ مُعني . قوله: (ويُجاب الخ) يتأمل اهـ سم .

قوله: (وبتعزيرها مطلقاً الخ) كذا م ر .

قوله في (الس): (فإن اشتدَّ الشقاق) عبارة الرُّوضِ وفَحَشَ وجب أن يبعث حكماً لها وحكماً له برضاها ليُصلحها أو يُفرِّقاً بطلقة إن عسر الإصلاخ اهـ وقوله بطلقة قال في شرحه فقط . قوله: (ويُجاب الخ) يتأمل فيه .

المُفْلِس لا ذاته وما هنا ليس كذلك (فعلى الأول يُشترط رضاها) ببغيتها (فيؤكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هي (حكمها ببذل عوض وقبول طلاق به) ثم يفعلان الأصلح من صلح أو تفريق فإن اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق وكالتهما بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أمينه من حُرِّيَّة وعدالة واهتداء للمقصود ويُسنُّ ذكورتُهما فإن عجزا عن توافقيهما أدب القاضي الظالم واستوفى حقَّ المظلوم ولا يجوز لوكيل في طلاق أن يُخالع؛ لأنَّ وكيله وإن أفاده ما لا فؤت عليه الرجعة ولا لوكيل في خلع أن يُطلق مَجَانًا.

قوله: (وما هنا ليس كذلك) فيه أنَّ التولية هنا في حقهما لا ذاتهما اه سم. قوله: (فيؤكل هو) أي إن شاء وقوله وتوكل هي أي إن شاءت نهاية ومغني. قوله: (أو تفريق) أي بطلقة فقط اه شرح الرُّوض. قوله: (فإن اختلف الخ) وإن أُغمي على أحد الزوجين أو جُنَّ ولو بعد استغلام الحكمين رآيه لم ينفذ أمرُهما؛ لأنَّ الوكيل يتعزَّل بالإغماء والجُنون وإن أُغمي على أحدهما أو جُنَّ قبل البعث لم يجز بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرُهما كما في سائر الوكلاء مغني وشرح الرُّوض وقولُهما وإن أُغمي على أحدهما الخ في النهاية مثله. قوله: (اثنين) أي غيرهما اه مغني عبارة النهاية أميتين غيرهما اه. قوله: (ولا يجوز لوكيل الخ) ولو قال لوكيله خذ مالي أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذا لو قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الرُّوضة عن تصحيح البغوي وأقره وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كأن قالت خذ مالي منه ثم اختلفني نهاية ومغني وأسنى. قوله: (لأنَّ وكيله الخ) الأولى؛ لأنه وإن أفاد موكله مالا الخ.



قوله: (وما هنا ليس كذلك) فيه أنَّ التولية هنا في حقهما لا ذاتهما. قوله: (لأنَّ وكيله أي الزوج).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

بالضَّمِّ من الخلع بالفتح وهو التَّزْجُ؛ لأنَّ كَلَامَ لِبَاسٍ لِلْآخِرِ كما في الآية وأصله قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٤] وخبرُ البخاريَّ أَنَّهُ ﷺ «قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته أن يُطْلَقَها على حديقته التي أصدقها إيَّاهَا خُذِ الحديقةَ وطلِّقْها تطليقةً» وهو أوَّلُ خُلْعٍ في الإسلام وأصله مَكْرُوءَةٌ وقد يُسْتَحَبُّ كالطَّلَاقِ وَيَزِيدُ هذا بِنَذْبِهِ لِمَنْ حَلَفَ بالثَلَاثِ عَلَى شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَعْلِهِ وفيه نَظَرٌ لِكثْرَةِ القَائِلِينَ بِعَوْدِ الصِّفَةِ فالأوجه أَنَّهُ مُبَاحٌ لِذَلِكَ لا مَنْدُوبٌ عَلَى أَنَّ فِي التَّخْلُصِ به تفصيلاً يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ فَتَقَطُّنَ لَهُ وإذا فَعَلَ الخُلْعَ في هذه الصُّورَةِ فَلْيُشْهَدْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

• فَوَدَّ: (بِالضَّمِّ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَيَزِيدُ إِلَى وَإِذَا فَعَلَ. • فَوَدَّ: (لأنَّ كَلَامَ لِبَاسٍ لِلْآخِرِ) فَكَانَتْهُ بِمُفَارَقَةِ الْآخِرِ نَزَعَ لِبَاسَهُ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُسْتَحَبُّ) أَيِ كَانَتْ تُسَمَّى عِشْرَتَهَا مَعَهُ عَلَى مَا يَأْتِي وَقَضِيَّةُ افْتِصَارِهِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَلَا حَرَامًا وَلَا مُبَاحًا اهْ شِ أَقُولُ هَذَا مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَالْوَجْهُ أَنَّهُ مُبَاحٌ إلخ. • فَوَدَّ: (وَيَزِيدُ هَذَا إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَوْ حَلَفَ بِالثَلَاثِ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْ فَعْلِهِ كَانَ فِي التَّخْلُصِ بِهِ إلخ. • فَوَدَّ: (عَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَمِثْلُهُ فَعَلُ مَا لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ اهْ شِ. • فَوَدَّ: (لِكثْرَةِ الْقَائِلِينَ إلخ) أَيِ فَلَمَّا جَرَى الْخِلَافُ فِي أَصْلِ التَّخْلُصِ بِهِ انْتَهَى وَجْهُ الْإِسْتِحْبَابِ فَتَأَمَّلْ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِعَوْدِ الصِّفَةِ) أَيِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فِي النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بَعْدَ الْخُلْعِ يَعْنِي بِعَوْدِ النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ بِذَلِكَ التَّعْلِيقِ. • فَوَدَّ: (تَفْصِيلًا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ) أَيِ فِي فَضْلِ خُطَابِ الْأَجَنَّبِيَّةِ وَالتَّفْصِيلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصِّغَةُ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنَّ لَمْ أَفْعَلْ تَخْلُصَ وَإِنْ كَانَتْ لَا فَعْلَنْ فَلَا اهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ حَلَفَ بِالثَلَاثِ إلخ اهْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ يَعْنِي فِي مُطْلَقِ مَا يَتَخَلَّصُ بِالْخُلْعِ اه. • فَوَدَّ: (فَلْيُشْهَدْ إلخ) أَيِ نَذْبًا اهْ شِ. • فَوَدَّ: (إِذَا أَعَادَهَا) أَيِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْخُلْعِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْخُلْعِ

• فَوَدَّ: (عَلَى شَيْءٍ) أَيِ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا فَعَلَ الْخُلْعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ وَهِيَ قَوْلُهُ حَلَفَ بِالثَلَاثِ إلخ. • فَوَدَّ: (فَلْيُشْهَدْ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

فيه وإن صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر أن اتفاقهما على مُفسد للعقد بعد الثلاث لا يُفيد لرفعه التحليل فإن قلت فلم قيلت البينة هنا كما هو مقتضى أمره بالإشهاد لا ثم قلت يُمكن توجيهاً بأنها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم فكانت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شيخنا أفنى بعدم قبول يئنته وهو القياس ولا نظراً لتفاوت التهمة . ولو منعها نحو نفقة لتختلج منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد أولاً بقصد ذلك وقع بائناً وعليه يُحمل ما نقله عنه أنه يصح ويأثم بفعله في الحالين وإن تحقق زناها وكان الفرق أنه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالحاكم لمشفقته وتكرره نزل منزلة الإكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك فإنه ينجع فيه القاضي وغيره غالباً فلم يلحقوه بالإكراه ذلك هذا غاية ما يؤجبه به ذلك

قوله: (ما مر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اهـ كزدي .

قوله: (لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اهـ بحذف اللام والضمير مع الإضافة . قوله: (للقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم ما نصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العضة الأولى وهي أي البينة تزعمها ويُمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المُحتث لا يُنافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه يُنافي مدعاه وهو فساد النكاح اهـ . قوله: (بعدم قبول الخ) أي هنا . قوله: (ووقع رجعيًا) ضعيف اهـ ش . قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لئنه رأي مزجوح والمُعتمد أنه ليس بإكراه؛ لأنه إذا منعها حقها لم يُكرها على الخلع بخصوصه شرعاً م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المُكره عن الدفع وهذا مُنتفٍ إذ يُمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم اهـ سم . قوله: (وقع بائناً) أي لعدم الإكراه اهـ ش . قوله: (ويأثم) إلى قوله وأما زعم في النهاية ما يوافق . قوله: (ويأثم بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اهـ كزدي . قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية سم ورشيد .

قوله: (لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العضة الأولى وهي تزعمها ويُمكن أن يفرق بأن ما صدر منه هنا وهو الفعل المُحتث لا يُنافي مدعاه وهو سبق الخلع بخلاف ما صدر منه ثم وهو إيقاع الثلاث فإنه يُنافي مدعاه وهو فساد النكاح . قوله: (كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لئنه رأي مزجوح والمُعتمد أنه ليس بإكراه والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادرة؛ لأنه إذا منعها حقها لم يُكرها على الخلع بخصوصه شرعاً م ر أقول ولأن شرط الإكراه عجز المُكره عن الدفع وهذا مُنتفٍ إذ يُمكنها الدفع بالحاكم إلا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحاكم . قوله: (وإن تحقق زناها) كذا م ر . قوله: (وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الأولى دون الثانية .

وقضية قولهم إنه لا يؤثر إضمار المبطّل الأخذ بإطلاق صحته وقوعه بائناً في الحالين كما اقتضاه ما نقلناه عن الشيخ وأما زعم أنه إكراه فيهما فتبيد؛ لأن شرطه أن لا يمكن التخلّص منه بالحاكم وهنا يمكن ذلك على ما تقرّر (هو فزقة بعوض) مقصود كميّة وقود لها عليه راجع للزوج أو سيده ولو كان العوض تقديراً كأن خالعهما على ما في كفها عالمين بأنّه لا شيء فيه فإنّه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها أو بقيته ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفنى به البلقيني ومن تبعه فيمن لو قال لزوجته قبل الدخول إن أبرأتني من مهرك فأنت طالق فأبرأته فإنّه يصح الإبراء ويقع الطلاق؛ لأنها مالكة لكل المهر حال الإبراء وإذا صح لم يرتفع. وقال آخرون لا طلاق؛ لأن من لازمه رجوع التصف إلى به فلم يترأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الإبراء من كله ولأن المعلق بصفة يقع مقارناً لها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيّده بعضهم بأنّه يصح خلعهما المنجز به لكونه يرجع عليها بنصف مهر المثل لفساد نصف عوضه برجوعه به للزوج ويجاب بمنع الملازمة لما مرّ أنها لو أبرأته ثم طلقها.....

□ فوّد: (وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ما سبق والميل إلى الإطلاق اه سيّد عمر. □ فوّد: (إضمار المبطّل) إن أراد أن قصده أن تختلج مبطّل لكونه أضمره فلم يؤثر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل اه سم. □ فوّد: (الأخذ الخ) خبر وقضية الخ اه كزدي. □ فوّد: (في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه. □ فوّد: (مقصود) إلى قوله وزعم في النهاية. □ فوّد: (راجع) وصف ثانٍ لعوض اه رشدي. □ فوّد: (ولو كان الخ) غاية. □ فوّد: (فإنّه يجب مهر المثل) إذ قوله في كفها صلة إما أو صفة له غاية أنه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالعهما على شيء مجهول اه نهاية. □ فوّد: (ويقع الطلاق) أي ولا رجوع له عليها بشيء أي بشطر الصداق؛ لأنها لم تأخذ منه عوضاً كما يأتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع ش ورشدي. □ فوّد: (وإذا صح الخ) أي الإبراء اه سم. □ فوّد: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يقيّد جوابه الآتي اه سم. □ فوّد: (من الإبراء الخ) بيان للمعلق به. □ فوّد: (وأيّده) أي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كزدي.

□ فوّد: (والمُنْجَزُ) نعمت الخلع. □ فوّد: (به) أي صداقها قبل الدخول اه ع ش. □ فوّد: (ويجاب الخ) أي عن قول الآخرين يردّ دليله اه كزدي. □ فوّد: (بمنع الملازمة) أي المتقدمة في قوله؛ لأن من لازمه الخ. □ فوّد: (لما مرّ) أي في كتاب الصداق في آخر فصل التشطير اه كزدي. □ فوّد: (أنها لو أبرأته الخ)

□ فوّد: (وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه. □ فوّد: (إضمار المبطّل) إن أراد أن قصده أن تختلج مبطّل لكونه أضمره فلم يؤثر فقضيته أنه لو صرح به أبطل مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل. □ فوّد: (صحة ما أفنى به البلقيني الخ) كذا شرح م ر. □ فوّد: (وإذا صح) أي الإبراء. □ فوّد: (لأن من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يقيّد جوابه الآتي. □ فوّد: (لما مرّ الخ) هذا لا يفيد؛ لأنها ثم لم تأخذ شيئاً وهنا ملكت

لم يرجع عليها بشيء وبأن معنى قولهم في تعاليق الطلاق الشرط علة وضعية والطلاق معلولها فيتنقازان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلولها أنه إذا وجد الشرط قازنه المشروط فهنا إذا وجد الإبراء قازنه الطلاق بمقتضى لفظه والتشطير إنما يوجد عقب الطلاق؛ لأنه حكم رتبته الشارح عليه وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطّر على إن جمعا على تقدّمها بالزمان على معلولها واختاره الشبكي وغيره بل على الأول بينهما تقدّم وتأخر من حيث الرتبة ويفرق بين ما هنا والخلع المنجز بأن البراءة وجدت في ضمنه وفي مسألتنا وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء له إما فزقة بلا عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من مرّ كأن علّق طلاقها على إبرائها زيدا عما لها عليه فإنه لا يكون خلعا بل يقع رجعا وزعم أن وقوعه في الدم رجعا يمنع كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود يُردّ بأن العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعا مانعا لكونه مقصودا لا

هذا لا يفيد؛ لأنها ثم لم تأخذ شيئا وهنا ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اهـ سم. فوه: (لم يرجع عليها بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع إليه اهـ سم. فوه: (وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق؛ لأن المعلق بصفة الخ اهـ رشيد. فوه: (أنه إذا وجد الخ) خبر أن معنى الخ. فوه: (إنما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة اهـ سم. فوه: (لأنه حكم رتبته الخ) فهو علة فيتنقازان اهـ سم. فوه: (وعقبه) أي الطلاق. فوه: (على تقدّمها) أي العلة. فوه: (بل على الأول) هو قوله إذا وجد الشرط اهـ ع ش. فوه: (ويُفرّق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصحّ الخ وردّ للتأييد الخ. فوه: (بأن البراءة الخ) قد يُردّ عليه أن البراءة وإن كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنهما والتشطير إنما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطّر فتأمل اهـ سم وأقره الرشيد. فوه: (أما فزقة) إلى قوله وزعم في النهاية. فوه: (لغير من مرّ) أي غير الزوج وسيده. فوه: (على إبرائها زيدا) خرج به ما لو علّق طلاقها على إبرائها له من صداقها أو غيره فإنه يقع بائنا ومنه ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج بأنه إن تزوّج عليها أو غاب عنها أو نحو ذلك وأبرأته من رُبّع دينار مثلا من صداقها أو غيره مما تستحقّه عليه تكون طالقا منه فحيث ثبت وجود المعلق عليه وأبرأته براءة صحيحة طلقت بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجهول اهـ ع ش. فوه: (لمقصود) أي للتقييد به.

نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة.

فوه: (لم يرجع عليها بشيء) أي فليس من لازم الطلاق الرجوع إليه. فوه: (إنما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة. فوه: (لأنه حكم رتبته الخ) فهو علة فيتنقازان. فوه: (بأن البراءة الخ) قد يُردّ عليه أن البراءة وإن كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنهما والتشطير إنما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطّر فتأمل.



لِكَوْنِهِ عَوْضًا. وَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى إِبْرَائِهِ وَإِبْرَاءِ زَيْدٍ فَأَبْرَأْتُهُمَا بَرَاءَةً صَحِيحَةً فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا نَظَرًا لِرُجُوعِ بَعْضِهِ لِلزَّوْجِ أَوْ رَجْعِيًّا نَظَرًا لِرُجُوعِ الْبَعْضِ الْآخَرِ لِلْأُجْنَبِيِّ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهُ لِبَعْضِ الزَّوْجِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَانِعٌ لِلْبَيْتُونَةِ أَوْ غَيْرِ مُقْتَضٍ لَهَا فَعَلَى الثَّانِي الْبَيْتُونَةُ وَاضِحَةٌ وَكَذَا عَلَى الْأَوَّلِ إِذْ كَوْنُهُ مَانِعًا لَهَا إِنَّمَا يُتَّبَعُ إِنْ انْفَرَدَ لَا إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ مُقْتَضٍ لَهَا (بَلْفِظِ طَلَاقٍ) أَيْ بَلْفِظِ مُحْصَلٍ لَهُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَمِنْ ذَلِكَ لَفْظُ الْمُفَادَةِ الْآتِي وَلِكَوْنِ لَفْظِ الْخُلْعِ الْأَصْلُ فِي الْبَابِ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ فَقَالَ (أَوْ خُلْعٍ) فَالْمُرَادُ بِالْخُلْعِ فِي التَّرْجُمَةِ مَعْنَاهُ كَمَا أَفَادَهُ حُدُّهُ لَهُ بِمَا مَرَّ.

وَأَركَانُهُ: زَوْجٌ وَمُلْتَرَمٌ وَبُضْعٌ وَعَوْضٌ وَصِبْغَةٌ.

(شَرْطُهُ) أَيْ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ لِصَحَّتِهِ فَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ رُكْنًا (زَوْجٌ) أَيْ صُدُورُهُ مِنْ زَوْجٍ وَشَرْطُ الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ بَحِيثٌ (يَصِحُّ طَلَاقُهُ)؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ فَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ مِمَّنْ يَأْتِي فِي بَابِهِ.

(فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفَقِهِ) زَوْجَتَهُ مَعَهَا أَوْ مَعَ غَيْرِهَا (صَحَّ).....

• قَوْلُهُ: (فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا) كَلَامُهُ هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْعَوْضَ هُوَ إِبْرَاءُ الزَّوْجِ وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ يَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ بَلْ قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ أَهَ سَم. • قَوْلُهُ: (بَعْضُهُ) أَيْ بَعْضُ الْمُبْرَأِ عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) اعْتَمَدَهُ م ر أَهَ سَم. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ رُجُوعَهُ) أَيْ الْبَعْضِ الْآخَرَ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُتَّبَعُ الْإِنْفِرَادُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِقَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْمَانِعِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِ مَعَ الْمُقْتَضَى. • قَوْلُهُ: (أَيْ بَلْفِظِ مُحْصَلٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فِي التَّهْلُوكِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُوجِبُهُ إِلَى فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَقَوْلُهُ ظَاهِرًا كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (مُحْصَلٍ لَهُ) أَيْ لِلطَّلَاقِ بِمَعْنَى حُلِّ الْعِصْمَةِ سَوَاءً كَانَتِ الْفَرْقَةُ بَلْفِظِ الطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ أَهَ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيْ اللَّفْظُ الْمُحْصَلُ لِلطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ عَطْفِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَطْفَ الْأَخْصِ شَرْطُهُ الْوَائِ سَم وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَيْ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ الْإِنْفِرَادُ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجُمْلَةِ وَضْفُ الْخَبَرِ لَا عَيْتُهُ فَيَكُونُ الْخَبَرُ مَوْطَأًا لِلْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ يَصِحُّ طَلَاقُهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِتَهْلُوكٍ﴾ [النمل: ٥٥] وَالْوَضْفُ الْمَذْكُورُ شَرْطٌ بَلَا شَكٍّ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا صَنِيعُهُ فِي الْقَابِلِ الْآتِي حَيْثُ قَالَ وَشَرْطُ قَابِلِهِ وَلَمْ يَقُلْ وَشَرْطُهُ قَابِلٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ الرُّكْنِ لَا ذَاتَهُ أَهَ رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي) أَيْ قَوْلُهُ وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ أَيْ الزَّوْجِ. • قَوْلُهُ: (أَيْ صُدُورُهُ مِنْ زَوْجٍ الْإِنْفِرَادُ) هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَا ذَكَرْتَهُ آيَفَا مَا أَوَّلَ بِهِ الشَّارِحُ الْمُتَنَقِّلُ أَهَ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ طَلَاقٌ) أَيْ قَسَمٌ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (مِمَّنْ يَأْتِي) أَيْ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ أَهَ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَعَهَا) أَيْ مَعَ زَوْجَتِهِ وَلَوْ بَوَكِيلِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ مَعَ

• قَوْلُهُ: (فَهَلْ يَقَعُ بَائِنًا) كَلَامُهُ عَلَى هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْعَوْضَ هُوَ إِبْرَاءُ الزَّوْجِ وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ يَجِبُ مَهْرُ الْجِثْلِ وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ بَلْ قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ عَطْفِ الْأَخْصِ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَطْفَ الْأَخْصِ شَرْطُهُ الْوَائِ.

ولو بأقل شيء وبلا إذن؛ لأن لكل منهما أن يُطلق مجاناً فيعوض أولى.  
(ووجب) على المختلِع (دفع العوض) العين أو الدين (إلى مولاه) أي العبد؛ لأنه ملكه قهراً  
ككسبه نعم، المأذون له يُسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مُبْعُض خالِع في نؤيته بناءً  
على دخول الكسب التادير في المهايأة فإن لم تكن مهايأة فما يُخصّ حُرّيته (ووليّه) أي السفية  
كسائر أمواله فإن دفعه له فإن كان بغير إذنه ففي العين يأخذها الولي إن علم فإن قصر حتى  
تلفت ضمنتها على أحد وجهين رُجِح ويؤجّه بأن الخلع لَمَّا وقع بها دخلت في ملك السفية  
قهراً نظير ما تقرّر في السيّد حينئذ تركها بيده بعد علمه تقصير أي تقصير فضمنتها فإن لم  
يعلم بها وتلفت في يد السفية رجع على المختلِع بمهر المثل لا البدل أي؛ لأنه ضامنُه ضمان  
عقد لا يد وفي الدين يرجع الولي على المختلِع بالمُسئى لبقائه في ذمته لعدم القبض  
الصحيح ويسترد المختلِع من السفية ما سلّمه فإن تلف في يده لم يُطالب به ظاهراً كما مرّ في  
الحجر وكذا في العبد لكن له مُطالبته إذا عتق نعم، لو قيّد أحدهما الطلاق بالدفع أي أو نحو  
إعطاء أو قبض أو إقباض كما هو ظاهر إليه جاز لها.....

غيرها أي مع الأجنبية اهـ ع ش . قوّد: (ولو بأقل شيء) إلى قوله نعم في المعنى إلا قوله ويؤجّه إلى فإن  
لم يعلم وقوله ظاهراً كما مرّ . قوّد: (لأنه) أي العوض ملكه أي مولى العبد . قوّد: (المأذون له) أي في  
الخلع اهـ ع ش ولعل المراد في التجارة فليراجع . قوّد: (وكذا المكاتب) أي كتابة صحيحة أخذاً من  
العلّة اهـ ع ش . قوّد: (بناءً على دخول الكسب إلخ) أي وهو المعتد اهـ ع ش . قوّد: (فما يخصّ  
إلخ) أي فيسلم له ما يخصّ إلخ ولو خالِع في نؤية السيّد فكلّ العوض للسيّد اهـ ع ش أي فيسلم له دون  
المُبْعُض . قوّد: (فإن دفعه) أي المُلتزم اهـ ع ش . قوّد: (فإن دفعه له) أي دفع العوض لكلّ من العبد  
والسيّد وقوله بغير إذنه أي إذن كلّ من العبد والوليّ اهـ كزدي . قوّد: (فإن كان) أي الدفع للسفية بغير  
إذنه أي الولي . قوّد: (ضمنتها) أي الولي . قوّد: (رجع) أي الولي . قوّد: (وفي الدين) عطف على في  
العين . قوّد: (يرجع الولي على المختلِع إلخ) نعم إن بادر الولي فأخذه منه يرثت كما في الشامل  
والبحر اهـ معني زاد الأسنى ولعل وجهه أن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه  
أدّت في قبضه عمّا عليها فإذا قبضه الولي من السفية اعتد به اهـ . قوّد: (لم يُطالب به إلخ) عبارة المعني  
فلا ضمان في الحال ولا بعد رُشده وهل تبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وجهان في الحاوي اهـ .

قوّد: (وكذا في العبد) راجع لقوله ففي العين يأخذها الولي إلى هنا كما هو صريح شرح الرّوض .  
قوّد: (لكن له مُطالبته إلخ) وظاهر أنها لو سلّمت العين للعبد وعلم به السيّد وتركها حتى تلفت لم  
يضمنها؛ لأن الإنسان لا يضمن لنفسه اهـ أسنى وأقره سم . قوّد: (لكن له) أي للمختلِع . قوّد: (أو  
قبض أو إقباض) أي وكلت قرينة على أنه أراد التملك ليوافق ما سيأتي من أنه إذا علق بأحدهما وقع  
بالأخذ باليد ولا يملك اهـ رشدي . قوّد: (جاز لها) لو قال للمختلِع لكان أولى ليضمّن الأجنبية اهـ

أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ لِلدَّفْعِ إِلَيْهِ لِيَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ الدَّفْعِ لَيْسَ مَلَكَهَ حَتَّى تَكُونَ مُقْصَرَّةً بِتَسْلِيمِهِ لَهُ. وَإِنَّمَا هُوَ مَلَكَهَا ثُمَّ يَمْلِكُهَا بَعْدَ . وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُهُ صَحَّ فِي الْقَرْنِ فِي الْعَيْنِ وَالذِّينِ وَفِي السَّفِيهِ فِي الْعَيْنِ وَحَيْثُ مَتَى لَمْ يُبَادِرِ الْوَلِيُّ إِلَى أَخْذِهَا مِنْهُ فَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ ضَمَنَهَا؛ لِأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي قَبْضِهَا وَأَمَّا الذِّينُ فَفِي الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ عَنِ الدَّارَكِيِّ وَرَجَحَ الْحَنَاطِيُّ الْإِعْتِدَادَ بِهِ كَذَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا مَعَ الْحَنَاطِيِّ فِيمَا رَجَحَهُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ بَلْ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الدَّارَكِيَّ رَجَحَهُ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجَنْبِيٍّ أَيْ رَشِيدٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ فِإِطْلَاقُ الْمَتْنِ الْآتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ تَوْكِيلُ سَفِيهِ فِي قَبْضِ الْعَوَاضِ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلِيَّهُ فِي الْقَبْضِ

سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ: (أَنْ تَدْفَعَ إِلَيْهِ) وَعَلَى وَلِيِّهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى أَخْذِهِ مِنْهُ أَوْ نِهَآيَةً زَادَ الْأَسْنَى فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ حَتَّى تَلَفَ فَلَا غَرْمَ فِيهِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَعَلَى الْوَلِيِّ الْمُبَادَرَةُ إِلَيْهِ أَيْ فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْعَيْنِ أَهْ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ لِلدَّفْعِ) أَيْ لِعَدَمِ امْتِنَانِ تَخَلُّصِهَا بِدُونِ الدَّفْعِ لَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِضْطِرَارِ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ ضَرُورَةُ تَدْعُوها إِلَيْهِ أَهْ ع ش . قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَمْلِكُهَا بَعْدَ) أَيْ بَعْدَ الدَّفْعِ .

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُهُ) إِلَى الْمَتْنِ سَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ التَّسْخِخِ وَرَاجَعَتْ نُسخَةُ تَلْمِيزِ الشَّارِحِ شَيْخَنَا الزَّمْزَمِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَرَأْتَهُ الْحَقَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِنُسخَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا وَصَحَّحَ عَلَيْهَا أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَيْ حِينَ إِذْ دَفَعَ الْعَيْنَ لِلْسَّفِيهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . قَوْلُهُ: (بِقَبْضِهِ لَهُ وَجِهَانِ) (الْخ) صَنِيعٌ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ صَرِيحٌ فِي جَرَيَانِ الْوَجْهَيْنِ فِي قَبْضِ الْعَيْنِ أَيْضًا . قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْإِعْتِدَادُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي رَجَحَهُ . قَوْلُهُ: (حَيْثُ قَالَ) أَيْ الدَّارَكِيُّ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالتَّلْخِيصِ قَالَ الدَّارَكِيُّ فِيهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا تَبَيَّرَ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالدَّفْعِ إِلَى أَجَنْبِيٍّ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالثَّانِي لَا تَبَيَّرَ؛ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْضِ فَلَا يُفِيدُ الْإِذْنَ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّ التَّرْجِيحَ لِلدَّارَكِيِّ أَهْ . قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ رُجْحَانُ الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِ السَّفِيهِ الذِّينِ يَأْذِنُ وَلِيَّهُ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَبِهَذَا يُعْلَمُ . قَوْلُهُ: (تَوْكِيلُ سَفِيهِ) حِكَايَةُ بِالْمَعْنَى وَلَفْظُ الْمَتْنِ الْآتِي تَوْكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ: (لَمْ يَأْذَنْ لَهُ) أَيْ لِلْسَّفِيهِ .

قَوْلُهُ: (وَفِي السَّفِيهِ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي الدَّفْعِ إِلَى السَّفِيهِ الْإِعْتِدَادُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ وَبَرَاءَةُ الدَّافِعِ فِي الْعَيْنِ إِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ أَوْ عَلِمَ وَفِي الذِّينِ إِنْ أَذِنَ أَوْ بَادَرَ وَأَخَذَهُ مِنْهُ وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فَرُغَ خُلْعِ الْعَبْدِ وَلَوْ مُدْبِرًا بَلَا إِذْنِ جَائِزٌ وَالتَّسْلِيمُ إِلَيْهِ كَالسَّفِيهِ لَكِنَّ الْمُخْتَلِعَ يُطَالِيهِ بَعْدَ الْعِنَقِ بِمَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا تَلَفَ فِي يَدِ السَّفِيهِ لَا يُطَالِيهِ بِهِ لَا فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ الرُّشْدِ إِلَى أَنْ قَالَ وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَوْ سَلَّمَتِ الْعَيْنَ لِلْعَبْدِ وَعَلِمَ بِهِ السَّيِّدُ وَتَرَكَهَا حَتَّى تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَضْمَنُ لِنَفْسِهِ أَهْ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بَرَاءَتِهَا فِي دَفْعِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِذَا عَلِمَ بِهَا قَبْلَ التَّلَفِ .

والأجازه؛ لأنه إذا صح قبضه دين نفسه بالإذن فدين غيره كذلك بجامع أن ما في الذمة لا يبرأ منه إلا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحاً بإذن وليه فليصح بإذنه أيضاً عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل أن الأصل فيه أن ما صححت مباشرته له بنفسه صح توكله فيه عن الغير وبهذا يعلم أن تقييد جمع متأخرين منهم الشبكي صحة قبضه بما إذا كان العوض موعناً أو علق الطلاق بنحو دفعه إليه بعيداً من كلامهم وأن هذا التقييد إنما يحتاج إليه فيما إذا لم يأذن له الولي كما تقرر أو على الوجه الثاني وهو أنه لا يعتد بقبضه ولو مع إذن الولي له فيه. وجزم به الدارمي فلا يبرأ بتسليم العوض إليه مطلقاً إلا إذا باذر الولي فأخذه منه فيبرأ حينئذ على المنقول المعتمد ووجهه الأذرعى بأن المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهي بدفعه إليه أذنت في قبضه عملاً عليها فإذا قبضه الولي من السفه له اعتد به ويظهر أن هذه المبادرة لا تلزم الولي؛ لأنه لا ضرر على السفه ببقائه في يده؛ لأنها إن أخذته فواضح أو أخرته حتى تلف في يد السفه أو أثلفه فهي المقصورة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع لشارح هنا أنه مزج المتن بما صيره صريحاً في وجوب الدفع للسفه بإذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الأول؛ لأن فيه وزطة بقاءه في ذمة المختلج على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا

فوق: (وقد جعلوه) أي قبض السفه هنا أي في مخالطته مع زوجته. فوق: (ويؤيد ذلك) أي قوله فليصح بإذنه الخ وقال الكردى أي الجواز اه. فوق: (بنفسه) الأولى لنفسه باللام. فوق: (وبهذا الخ) أي برجحان الاعتداد بقبض السفه بإذن وليه. فوق: (فيما إذا لم يأذن الخ) أي ومع الإذن يصح في الدين أيضاً. فوق: (كما تقرر) أي بقوله نعم لو قيد أحدهما الخ اه كردى. فوق: (أو على الوجه الثاني) أي من الوجهين المحكيين عن الدارمي. فوق: (لا يعتد بقبضه) أي قبض السفه العوض عينا كان أو ديناً كما مر هو صريح شرح الروض. فوق: (وجزم به) أي بالوجه الثاني. فوق: (فلا يبرأ) أي المختلج تفرغ على الوجه الثاني المزجج. فوق: (بتسليم العوض) أي عينا أو ديناً كما مر عن شرح الروض. فوق: (مطلقاً) أي أذن له الولي في القبض أو لا. فوق: (ويظهر أن هذه المبادرة الخ) أي على الوجه الثاني مطلقاً وأما على الوجه الأول الراجح فينبغي أخذاً من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه مما يأتي آنفاً عن السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلا إذن. فوق: (لأنها إن أخذته الخ) لعل الأنسب تذكير الضمائر بإزجاءها للولي. فوق: (فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرر أن العوض إما أن يكون عينا أو ديناً فإن كان عينا وأذن الولي في الدفع له أو لم يأذن ولكته تمكن من أخذها فلم يفعل حتى تلفت برئ المختلج في الحالين وإن لم يأذن الولي ولم يتمكن من أخذها منه لم يبرأ المختلج بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وإن كان ديناً وأذن الولي في دفعه له أو لم يأذن ولكته باذر في أخذه برئ المختلج في الحالين فإن لم يأذن ولم يأخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلج بالمسمى اه سيد عمر وفي سم ما يوافق.

وجوبه ثم رأيت شيخنا انتصر أيضًا لترجيح الأول .

(وشرط قابله) أو ملتزمه من زوجة أو أجنبي ليصح خلعُه من أصله التكليف والاختيار وبالمسمى وسيأتي أن الوكيل السفية إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترى على عبارته (إطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محجور عليه لسفاهه أو رِقٍّ؛ لأن الاختلاع التزام للمال فهو المقصود منه .

(فإن اختلعت أمة) ولو مكاتبًا على تناقض فيها والكلام في رشيده وإلا فكالسفيهة الحرة فيما

فؤد: (ثم رأيت الخ) كان الأولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فإطلاق المتن الخ . فؤد: (لترجيح الأول) أي من الوجهين المحكيين عن الداركي .

فؤل (س): (قابله) أي الخلع ولو عبر بالباذل أو بالملتزم لشميل الملتزم وسلم من إيراد الوكيل الآتي في الشرح انتهى سيد عمر . فؤد: (أو ملتزمه) إلى قوله فإن قلت في النهاية لإاقوله وقول شيخنا إلى المتن وكذا في المعنى لإاقوله وسيأتي إلى المتن وقوله والكلام في رشيده إلى المتن وقوله وقد يجاب إلى المتن . فؤد: (ليصح خلعُه من أصله تكليف واختيار وبالمسمى الخ) صريح في أنه لا يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلع السفية خلافه فكان الأصوب إبقاء المتن على ظاهره نعم يراد على المتن صحة خلع الأمة فليحرر اه رشيدي وقد يجاب على بعد بأن المراد من أصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعينة في الخلع . فؤد: (وبالمسمى) عطف على قوله من أصله اه سم أي وشرط قابله ليصح اختلاعه بالمسمى إطلاق تصرفه اه ع ش . فؤد: (وسيأتي) أي قبيل الفصل الآتي اه كردي . فؤد: (أن الوكيل السفية) أي عن الملتزم المطلّي التصرف اه ع ش .

فؤد: (وقد ترد) أي مسألة الوكيل السفية إذا أضاف الخ . فؤد: (أو رِقٍّ) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية اه سم وقد مر مثله عن الرشيدي مع جوابه أيضًا . فؤد: (ولو مكاتبه) المعتمد فيما لو خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة م ر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل اه سم وسيأتي عن النهاية والمعنى ما يوافقه . فؤد: (ولاً) أي بأن تكون الأمة غير رشيده . فؤد: (ولاً فكالسفيهة الخ) قضيته أنه يقع رجعيًا ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد إذن لها في الاختلاع بها فليراجع اه سم أقول ويتبعي وقوعه في هذه بائنا؛ لأن الملتزم للعوض في الحقيقة

فؤد: (وبالمسمى) عطف على قوله من أصله . فؤد: (أو رِقٍّ) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية . فؤد: (ولو مكاتبه) المعتمد فيما لو خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجب مهر المثل كما أفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة م ر أما بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل . فؤد: (ولاً فكالسفيهة الحرة الخ) قضيته أنه يقع رجعيًا ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد إذن لها في الاختلاع بها فليراجع .

يَأْتِي وَقَوْلُ شَيْخِنَا وَلَوْ سَفِيهَةٌ أَخَذَا مِنْ قَوْلِ الْمَاوَزِدِيِّ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ رُشْدِهَا وَسَفَاهِهَا وَهُوَ  
مَقْتَضِي كَلَامِ الْأُمِّ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى السَّفِيهِةِ الْمُهْمَلَةِ أَوْ عَلَى صِحَّتِهِ بِالْعَيْنِ أَوْ الْكَسْبِ فِي  
صَوَرَتَيْهِمَا الْآتِيَتَيْنِ أَمَّا بِالتَّسْبِيَةِ لِمَا يَلْزَمُ ذِمَّتُهَا فِي الصُّوَرِ الْآتِيَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ عَدَمِ الْحَجْرِ كَمَا هُوَ  
وَاضِحٌ (بَلَا إِذْنِ سَيِّدٍ) لَهَا رَشِيدٌ (بِذَيْنِ أَوْ عَيْنِ مَالِهِ) أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ أَوْ عَيْنِ اخْتِصَاصٍ كَذَلِكَ  
(بِائْتِ) لِوُقُوعِهِ بِعَوَضٍ نَعَمْ، إِنْ قَيَّدَ بِتَمْلِيكِهَا الْعَيْنَ لَهُ لَمْ تَطْلُقْ.

(وَالزَّوْجُ فِي ذِمَّتِهَا مَهْرٌ مِثْلُ) يَتَّبِعُهَا بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْيَسَارِ (فِي صُورَةِ الْعَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ حَيْثُذُ وَلَوْ  
خَالَعَتْهُ بِمَالٍ وَشَرَطَتْهُ لَوَقْتُ الْعَتَقِ فَسَدَ وَرَجَعَ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ الشُّبْكِيُّ؛  
لَأَنَّهُ شَرَطُ يَوْافِقٍ مَقْتَضِي الْعَقْدِ فَكَيْفَ يُفْسِدُهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْتَضَاهُ اخْتِيَارًا وَإِنَّمَا  
يُحْمَلُ عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ (وَفِي قَوْلِ قِيَمَتِهَا) إِنْ تَقَوَّمتْ وَإِلَّا فَمِثْلُهَا (و) لَهُ (فِي صُورَةِ الدِّينِ الْمُسَمَّى)

هُوَ السَّيِّدُ اه ع ش وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الرُّوضِ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ أَيِ الْوُقُوعِ بَائِنًا وَكَذَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ  
قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِيِ أَوْ عَلَى صِحَّتِهِ بِالْعَيْنِ أَوْ الْكَسْبِ فِي صَوَرَتَيْهِمَا الْآتِيَتَيْنِ اه.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى السَّفِيهِةِ الْمُهْمَلَةِ) انْظُرْ مَا ضَابِطُ الْأَمَةِ السَّفِيهِةِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى صِحَّتِهِ  
بِالْعَيْنِ إلخ) وَهُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْأُسْتَى.

☐ قَوْلُ (لِسَيِّدٍ) (بِذَيْنِ) أَيِ فِي ذِمَّتِهَا أَوْ عَيْنِ مَالِهِ أَيِ السَّيِّدِ اه مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ) أَيِ عَيْنِ مَالٍ  
أُجْنَبِي اه مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْنِ اخْتِصَاصٍ إلخ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِالْعَيْنِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِيِ وَفِي صُورَةِ  
الدِّينِ الْمُسَمَّى اه رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ لِلْسَّيِّدِ أَوْ لِغَيْرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِعَوَضٍ) أَيِ فَاسِدٍ نِهَايَةً  
وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ قَيَّدَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا نَجَزَ الطَّلَاقُ فَإِنْ قَيَّدَهُ بِتَمْلِيكِ تِلْكَ الْعَيْنِ  
لَمْ تَطْلُقْ اه. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَطْلُقْ) هَذَا كَمَا تَرَى مَفْرُوضٌ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ أَمَّا لَوْ أُذِنَ لَهَا السَّيِّدُ فِي الْإِخْتِلَاعِ  
بَعَيْنٍ فَالْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا تَطْلُقُ سَمِيعٌ شَأْنُ أَقُولُ وَفِي الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الرُّوضِ وَالشَّارِحُ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ.

☐ قَوْلُهُ: (يَتَّبِعُهَا بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ) شَامِلٌ لِلْمُكَاتَبَةِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْلِكُ سَمِيعٌ عَلَى حَجٍّ وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَتَاهَا  
تُخَالِفُ الْأَمَةَ فِيمَا لَوْ اخْتَلَعَتْ بِذَيْنِ بَلَا إِذْنِ إلخ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْعَتَقِ أَيِ كُلُّهُ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (حَيْثُذُ) أَيِ  
حِينَ فَسَادِ الْعَوَضِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَالَعَتْهُ بِمَالٍ إلخ) إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّ الْمَالَ دَيْنٌ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ كَانَ  
الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهَا عَنْ مَسْأَلَةِ الدِّينِ الْآتِيَةِ اه رَشِيدِي أَيِ كَمَا فَعَلَ الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَسَدَ) أَيِ الشَّرْطُ  
أَوِ الْعَوَضُ.

☐ قَوْلُ (لِسَيِّدٍ): (وَفِي صُورَةِ الدِّينِ الْمُسَمَّى) أَيِ إِلَّا الْمُكَاتَبَةُ فَمَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمِيعٍ وَسَيَأْتِي عَنْ

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَطْلُقْ) هَذَا كَمَا تَرَى مَفْرُوضٌ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ أَمَّا لَوْ أُذِنَ لَهَا السَّيِّدُ فِي الْإِخْتِلَاعِ بَعَيْنٍ  
فَالْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ الْإِذْنِ يُمَكِّنُهَا تَمْلِيكُهُ بِالْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَالِكَةً لَهَا كَمَا لَوْ أُذِنَ لَهَا سَيِّدُهَا  
فِي بَيْعِ الْعَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْعَتَقِ) شَامِلٌ لِلْمُكَاتَبَةِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْلِكُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ)  
هَذَا لَا يُقِيدُ مَعْ كَوْنَهُ مَقْتَضَاهُ فِي حَقِّهَا دَائِمًا.

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويَتَّبَعُ به بعد العتي واليسار (وفي قول مهر مثل) ويفسد المُسَمَّى ورجحه أصله وجرى عليه كثيرون؛ لأنها ليست أهلاً للالتزام .  
 (وإن أذن) السيد لها في الاختلاع (وعين عينا له) من ماله (أو قدر ديناً) في ذمتها كألف درهم (فامتثلت تعلق الزوج (بالعين) في الأولى عملاً بإذنه نعم، إن أذن لها أن تخالغ برقبته وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح؛ لأن الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمؤثرته بموته لم تطلق إلا إذا قال إن ميت فأنت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارته الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملاً بإذنه أيضاً فإن لم تكن مكتسبة ولا مأذونة ففي ذمتها تُتَّبَعُ به بعد عتيها ويسارها وخرج بامتثلت ما لو زادت على

النهاية والمُعني . قوله: (التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتي أي كله اهـ ع ش . قوله: (وإن أذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفية مُعني وأسنى .

قوله (إسنى): (وعين له) أي للخلع عينا الخ فإن قال لها اختلعي بما شئت فلا حرج فيها فلها أن تختلغ بمهر المثل وبأزيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة بيدها اهـ أسنى .

قوله (إسنى): (أو قدر ديناً الخ) قال الماوردی ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في الذمة أن يخالغ على عين بيدها ويجوز العكس اهـ سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما إذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتي واليسار أو كما إذا أطلق الإذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما بيدها من مال التجارة ويظهر الثاني قلير اجع . قوله: (فيمنعه) أي ملك المنكوحه يمنع وقوع طلاقها . قوله: (طلاق زوجته المملوكة الخ) أي الغير المدبرة مُعني وروض ويفيده قول الشارح الآتي إلا إذا الخ . قوله: (بمؤثرته) أي المؤثر وكذا ضمير قال اهـ سم .

قوله: (إلا إذا قال الخ) عبارة المُعني والأسنى؛ لأن ملك الزوج لها حالة موت أبيه يمنع وقوع الطلاق فلو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الأب اهـ . قوله: (ومال تجارته الخ) عبارة المُعني وبما في يدها من مال التجارة إن كانت مأذونة اهـ . قوله: (في الثانية) مقابل لقوله في الأولى اهـ سم عبارة الرشيد قوله في الثانية الأصوب حذفه اهـ ولعله لأن قول المتن في الدين يُعني عنه . قوله: (ولا مأذونة) أي في التجارة اهـ ع ش . قوله: (وخرج بامتثلت ما لو زادت الخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد ديناً وخالعت بعين ماله فهل الحكم كما إذا امتثلت فيتعلق الزوج بالمقدر في ذمتها أو كما إذا أطلق السيد الإذن فيتعلق بمهر مثلها في ذمتها فإن زاد المهر على المقدر فتشع بالزائد بعد العتي واليسار

قوله في (إسنى): (وإن أذن وعين عينا الخ) قال في الروض فإن قال اختلعي بما شئت فلا حرج اهـ وفي شرحه ما يتعين مراجعته . قوله: (أو قدر ديناً في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردی ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في الذمة أن تخالغ على عين بيدها ويجوز العكس اهـ . قوله: (بمؤثرته) الضمير فيه وفي قال بعده للمؤثر وقوله في الثانية مقابل لقوله في الأولى .

المأذون فيه فإنها تُتَّبَعُ بالزَّائِدِ في الدِّينِ وَبَدَلِهِ في العَيْنِ بَعْدَ الْعَتَقِ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ اخْتِلَاعِهَا بَعَيْنٍ بِلَا إِذْنٍ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا فِي الْعَيْنِ الزَّائِدَةُ حِصَّتُهَا مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لَوْ وُزَّعَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةِ الْعَيْنِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِيهَا قُلْتَ الْقِيَاسُ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا وَجوبُ الزَّائِدِ بِأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعًا لِمَأْذُونٍ فَلَمْ يَتِمَّ حُصُّ فُسَادِهِ فَوَجِبَ بَدَلُهُ .

(وإن أطلق الإذن) بأن لم يذكر فيه دينًا ولا عيَّنًا (اقتضى مهر مثل) أي مثلها (من كسبها) المذكور وما بيدها من مال التجارة كما لو أطلقه لعيده في التكاثر فإن زادت عليه فكما مرَّ أما مُبْعَضَةٌ فَإِنْ اخْتَلَعَتْ بِمَلِكِهَا نَفَذَ بِهِ أَوْ بِمَلِكِ السَّيِّدِ فَكَمَا مَرَّ فِي الْأُمَةِ أَوْ بِهِمَا أُعْطِيَ كُلُّ حَكَمِهِ الْمَذْكُورُ .

(وإن خالع سفيهة) أي محجورًا عليها بسفاهه باللف (أو قال طلقك على اللف) أو على هذا

ويظهر الثاني فليراجع . ٥ قوله: (وبدله) أي من مثل أو قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم . ٥ قوله: (بأن لم يذكر) إلى قوله وفيما إذا علم في النهاية إلا قوله فإن قلته إلى الكلام وكذا في المعنى إلا قوله أو باللف إلى المعنى وقوله وإن تعينت المصلحة إلى الكلام . ٥ قوله: (المذكور) أي الحادث بعد الخلع .

٥ قوله: (وما بيدها الخ) أي إن كانت مأذونة اه معني أي ولم يتعلق به دين كما مرَّ . ٥ قوله: (فكما مرَّ) أي فيما إذا عيَّن عيَّنًا أو قدرَ دينًا فرأدت اه سم وكان الأولى الإقتصار على تقدير الدين عبارة المعنى فالزيادة تُطالَبُ بها بعد العتق اه . ٥ قوله: (فكما مرَّ في الأمة) أي في حالتي الإذن وعدمه اه سم أي فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم إذن السيد في الخلع ويتعلق بكسبها وبمال التجارة بيدها عند إطلاقه الإذن وبالمعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعلقة بكسبها وما بيدها من مال التجارة عند تقديره والله أعلم . ٥ قوله: (أو بهما أعطي كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب بدله أخذًا مما تقرَّرَ آنفًا فيما لو زادت على مأذونه أو بنسبته من مهر المثل محل تأمل ولم يبين حكم ما لو اختلعت بدين هل يطالب بجميعه ويؤخذ مما تملكه أو بمقدار حريتها وتبقى حصّة الرق إلى العتق محل تأمل أيضًا اه سيّد عمر أقول الأقرب من التردد الأول الشق الأول أخذًا من جواب السؤال المارَّ آنفًا في الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني أخذًا مما مرَّ عن ع ش من أن مطالبة الأمة بعد عتق الكل .

٥ قوله (الشر): (وإن خالع سفيهة) ظاهره سواء علم سفاهها أم لا اه ع ش وسيأتي في الشارح اعتمادُهُ . ٥ قوله: (أي محجورًا الخ) أي حسًا بأن بلغت مصلحة دينها ومالها ثم بدّرت وحجّر عليها القاضي أو شرعًا بأن بلغت غير مصلحة لأحدهما اه ع ش . ٥ قوله: (باللف) عبارة المعنى بلفظ الخلع كأن قال خالعتك على ألف اه .

٥ قوله: (وبدله) أي من مثل أو قيمة بدليل السؤال والجواب . ٥ قوله: (فإن زادت عليه فكما مرَّ) أي فيهما إذا عيَّن عيَّنًا أو قدرَ دينًا فرأدت . ٥ قوله: (أو بملك السيد فكما مرَّ) أي في حالتي الإذن وعدمه .





بنحو إبرائها من صدقها وإلا لم يقع خلافاً للشبكي وإن أبرأته لا يبرأ وفيما إذا علم أنه لا يصح التزائم المال وإلا لم يقع على ما شد به الإمام وإن تبعه جمع لكن المنقول المعتمد أنه لا فرق لتقصيره ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو حكم بالأول حاكم نقض حكمه أخذاً من قول الشبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وإن تأهل لترجيحه وليس التمهقة كالسفيهية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقاً؛ لأن السفيهية متأهلة للالتزام بالرشيد حالاً ولا كذلك الصبيبة. (فإن لم تقبل لم تطلق)؛ لأن الصبيبة تقتضي القبول نعم، إن نوى بالخلع الطلاق ولم يضمن التماس قبولها وقَعَ رجعيًا كما يُعلم مما يأتي ولو علق بإعطاء السفيهية فأعطته لم يقع على الأرجح عند البلقيني من احتمالين له.....

لأنه تعليق على صفة ولم توجد انتهى اه كزدي. □ قوله: (بنحو إبرائها) أي السفيهية اه ع ش. □ قوله: (خلافًا للشبكي) كذا في المعني وفي النهاية خلافه عبارته؛ لأن المعلق عليه وهو الإبراء لم يوجد كما أفتى به الشبكي واعتمده البلقيني وغيره وعبرة المعني وإن أفتى الشبكي بوقوع الطلاق إذا لا وجه له؛ لأن الصفة المعلق عليها وهي الإبراء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال ع ش قوله وهو الإبراء أي بمعنى إسقاط الحق وإن وجد لفظ الإبراء لعدم الاعتداد به اه. □ قوله: (بالأول) أي بعدم الوقوع في صورة الجهل. □ قوله: (وإن تأهل لترجيحه) صادق بما إذا علم موّله ذلك ورضي به وهو محل تأمل والحال أن الحكم في حد ذاته لا ينفص لعدم مخالفته النص والقياس الجلي اه سيّد عمر. □ قوله: (وليس التمهقة إلخ) عبارة المعني وللحجج أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفّه والمرض وأسقط الصبا والجنون؛ لأن الخلع منهما لغو ولو كانت المختلفة مميزة كما جرى عليه ابن المشرقي لا نفاء أهلية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والمجنونة بخلاف السفيهية وجعل البلقيني المميزة كالسفيهية اه. □ قوله: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت اه سم. □ قول (ش): (فإن لم تقبل إلخ) هو توضيح بمفهوم ما قبله نهاية معني. □ قوله: (لأن الصبيبة إلخ) فأشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال لرشيدة ومخجور عليها بسفّه خالعتكما بألف فقبلت إحداهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما؛ لأن الخطاب معهما يقتضي القبول منهما فإن قبلنا بآنت الرشيدة لصحة التزامها بمهر المثل للجهل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفيهية رجعيًا معني ونهاية. □ قوله: (نعم) إلى قوله وعلمه في النهاية إلا قوله رجح شئنا احتماله الثاني. □ قوله: (مما يأتي) أي في أوائل الفصل الآتي. □ قوله: (لم يقع على الأرجح إلخ) وهو كذلك اه معني. □ قوله: (من احتمالين له إلخ) ولك أن تقول الأوجه أن يقال إن كان عالماً بسفّوها وبعدم صحة إعطائها تعين الإحتمال الثاني للقطع بعدم إرادة حقيقة الإعطاء وإن كان جاهلاً به تعين الإحتمال

□ قوله: (مطلقاً) أي لا بائناً ولا رجعيًا وإن قبلت. □ قوله: (لم يقع على الأرجح عند البلقيني إلخ) اعتمده

لأنه يقتضي التملك ولم يوجد وفوق بينه وبين ما يأتي في الأمة بأن تلك يلزمها مهر المثل فهي أهل لالتزامه بخلاف السفهية ورجح شيخنا احتمال الثاني وهو انبلاخ الإعطاء عن معناه الذي هو التملك إلى معنى الإقباض فتطلق رجعيًا وعمله بتنزيل إعطائها منزلة قبولها هـ. وفيه نظر وإن قال إنه مقتضى كلام الشيخين؛ لأن الأصل في الإعطاء أنه يقتضي الملك وإنما خرجنا عنه في الأمة لما تقرر أن لها ذمة قابلة للالتزام بتدليل المغطي ولا كذلك السفهية فأجربناها على القاعدة؛ لأن إعطاءها لا يقتضي ملكًا ولا بدلًا له ويفرق بين قبولها وإعطائها بأن اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق محض يقتضي التملك بل لما فيه شائبة تعليق على ما لا يقتضي الملك بخلاف إعطائها فإن التعليق به محض ومثزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله منزلة وليس من التعليق منه قولها بذلت لك أو بذلت من غير لك صدائي على طريقي فقال أنت طالق فيقع رجعيًا؛ لأن التعليق إنما تضمنه كلامها لا كلامه وحينئذ لا يبرأ وإن كانت رشيدة؛ لأن هذا البذل لغو؛ لأنه لا يستعمل إلا في الأعيان. وبفرض صحته في الديون

الأول؛ لأن الظاهر إرادة الحقيقة ثم ينبغي أن محل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرد أحدهما على التعيين أما إذا أراد أحدهما على التعيين فينبغي أن لا يقع قطعًا عند إرادة التملك وأن يقع قطعًا عند إرادة الإقباض رجعيًا هـ سيد عمر هـ قوله: (لأنه) أي الإعطاء هـ سم هـ قوله: (ولم يوجد) أي التملك هـ قوله: (وفرق بينه) أي التعليق بإعطائها السفهية هـ قوله: (ويبين ما يأتي الخ) أي في الفصل الآتي في شرح لكن يشترط إعطاء قورا هـ قوله: (لالتزامه) أي مهر المثل بدلًا عن المغطي ولو قال للالتزام كان أولى هـ قوله: (وفيه نظر) أي في ترجيح الشيخ هـ قوله: (بقتضي الملك) الأولى التملك هـ قوله: (عنه) أي الأصل هـ قوله: (على القاعدة) أي من عدم وقوع الطلاق إذا لم يوجد المعلق عليه هـ قوله: (ولا بدلًا) أي للمغطي هـ قوله: (بين قبولها) أي السفهية حيث وقع الطلاق فيه رجعيًا وإعطائها أي حيث لم يقع الطلاق فيه هـ قوله: (ولم يوجد) أي الملك هـ قوله: (فتنزيله) أي إعطاء السفهية منزلة أي قبولها هـ قوله: (وليس من التعليق) إلى قوله ولك أن تحمل في النهاية إلا قوله إنه وقوله أو بذلت من غير لك وقوله وإن كانت رشيدة وقوله لغو إلى متضمن هـ قوله: (منه) أي من الزوج هـ سم أي والجار متعلق بالتعليق هـ قوله: (من غير لك) أي بلا ذكر لفظة لك هـ قوله: (فيقع رجعيًا) ينبغي أن محله إن علم بفساد البراءة فإن جهله وقع بائنا بمهر المثل كما في إن طلقني فأنت بريء من صدائي م ر هـ سم وسأتي عن النهاية مثله وفي الشارح خلافه هـ قوله: (لأنه لا يستعمل الخ) أي لغة أخذًا مما يأتي هـ قوله: (صحته) أي استعمال البذل.

هـ قوله: (لأنه) أي الإعطاء هـ قوله: (وليس من التعليق منه) أي من الزوج هـ قوله: (فيقع رجعيًا) ينبغي أن محله إن علم بفساد البراءة فإن جهله وقع بائنا بمهر المثل كما في إن طلقني فأنت بريء من صدائي

هو مُتَضَمِّنٌ لِتَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ وَتَعْلِيْقِهِ يُبْطِلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَفْتَوْا بِمَا ذَكَرْتَهُ مَعَ تَعَرُّضِ بَعْضِهِمْ لِكَوْنِ ابْنِ عُجْبِيلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ قَالَا بِوُقُوعِهِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لِكَيْتَهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبِثْ عَنْهُمَا وَبَعْضُهُمْ وَهُوَ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ شَارِحُ الْإِرْشَادِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي رَدِّ هَذِهِ الْمَقَالَةِ فَقَالَ فِي حَاكِمِ حُكْمٍ بِالْبَيْئُونَةِ يُنْقَضُ حُكْمُهُ أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِذِ الزَّوْجُ لَمْ يَرْبِطْ طَلَاقَهُ بِعَوْضٍ وَلَا عِبْرَةً بِكَوْنِهِ إِنَّمَا طَلَّقَ لِظَنِّهِ سُقُوطَ الصَّدَاقِ عَنْهُ بِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ بِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ بَعْدَ الْبَذْلِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ فَقَبِلْتُ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَقْ بِالْبِرَاءَةِ حَتَّى يَقْتَضِيَ فُسَادُهَا عَدَمَ الْوُقُوعِ بَلِ الْبَذْلُ وَهُوَ لَا يَصِحُّ فَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَ كَلَامَ ابْنِ عُجْبِيلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ أَنَّ صَحَّ عَنْهُمَا عَلَى مَا إِذَا تَوَيَّا بِذَلِّ مِثْلِ الصَّدَاقِ وَجَعَلَاهُ عَوْضًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَقَعُ بَائِنًا بَلَا شَكٍّ ثُمَّ إِنَّ عِلْمَاهُ وَجِبَ وَلَا فَمَهْرُ الْمَثَلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَوَيَّا ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْوُقُوعِ بَائِنًا حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ أَرَادَتْ بِيَذْلَ الْإِبْرَاءِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا إِذْ لَا تُسْتَعْمَلُ عُزْفًا إِلَّا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْبَذْلَ لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ مُرَادًا بِهِ الْإِبْرَاءُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ آخِرَ الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فَوَاضِحٌ أَنَّ طَلَاقَهُ لَمْ يَقَعْ بِعَوْضٍ أَصْلًا فَلَا وَجْهَ إِلَّا وَقُوعَهُ رَجْعِيًّا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَصِحُّ.....

قوله: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا. □ قوله: (لِكَيْتَهُ) أَيْ بَعْضُهُمْ. □ قوله: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيْ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا إلخ. □ قوله: (وَبَعْضُهُمْ) عَطَفَ عَلَى بَعْضِهِمْ وَقَوْلُهُ لِلْمُبَالِغَةِ عَطَفٌ عَلَى لِكَوْنِ إلخ. □ قوله: (هَذِهِ الْمَقَالَةُ) أَيْ الْمَحْكِيَّةُ عَنْ ابْنِ عُجْبِيلٍ وَالْحَضْرَمِيِّ. □ قوله: (لَأَنَّهُ لَمْ يَرْبِطْ طَلَاقَهُ بِعَوْضٍ) أَيْ فَالَّذِي يَتَّبِعِي وَقُوعَهُ رَجْعِيًّا سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْوَ. □ قوله: (فَقَبِلْتُ) أَيْ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَهْوَ. □ قوله: (وَقَعَ) بَائِنًا إلخ) اِغْتَمَدَهُ م ر أَهْوَ. □ قوله: (وَهُوَ لَا يَصِحُّ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَعْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ كَمَا مَرَّ أَهْوَ رَشِيدِي. □ قوله: (بِذَلِّ مِثْلِ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَغْيَانِ سَمِ أَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْهِ بَلَا شَكٍّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَحَكُّمُ أَهْوَ سَيِّدٍ عَمَرٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَلَحَظَ الشَّارِحِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَبِفَرْضِ صِحَّتِهِ إلخ مَعَ قَوْلِهِ اللَّاحِقِ إِذْ لَا يُسْتَعْمَلُ إلخ وَمَعَ تَوَافُقِهِمَا فِي النَّيَّةِ. □ قوله: (وَجَعَلَاهُ عَوْضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقْنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ أَهْوَ سَمِ. □ قوله: (ثُمَّ إِنَّ عِلْمَاهُ) أَيْ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ وَجِبَ أَيْ مِثْلُ الصَّدَاقِ. □ قوله: (كَمَا هُوَ) أَيْ الْإِبْرَاءُ الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا أَيْ مِنْ لَفْظَةِ بَذْلٍ. □ قوله: (لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي) أَيْ إِذَا الْإِبْرَاءُ إِسْقَاطَ وَالْبَذْلُ تَمْلِيكَ.

قوله: (فَقَبِلْتُ) أَيْ وَهِيَ رَشِيدَةٌ. □ قوله: (وَقَعَ بَائِنًا إلخ) اِغْتَمَدَهُ م ر. □ قوله: (مِثْلُ الصَّدَاقِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَذْلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَغْيَانِ. □ قوله: (وَجَعَلَاهُ عَوْضًا) كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِمَا قَالَتْهُ مَعْنَى طَلَّقْنِي عَلَى مِثْلِ صَدَاقِي وَأَنَّهُ أَرَادَ بِمَا قَالَهُ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ عَلَى ذَلِكَ.

إرادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفاً فهو إبراءٌ مُعلَّقٌ وهو لا يصح؛ لأنه حينئذ بمنزلة أبرأتك من صدقي على طلاقى فقال أنت طالق وهذا إبراءٌ باطلٌ؛ لأنه مُعلَّقٌ بالطلاق وإذا بطل الإبراء لم يَنقُ عَوْضٌ يقتضي البيئونة ويتسليم أنه ليس تعليقاً وأن على بمعنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عَوْضٌ هنا مُلتزَمٌ أيضاً فلا يَتَّبَعُ وقد تقرر أن أطمعه فيه بلا لفظ يَدُلُّ عليه لا يفيده شيئاً فاتَّضح أنه لا وجه لما قاله ذانك الإمامان إلا إن حُمِلَ على ما ذكرته ومما يُعَيَّنُ ذلك ما يأتي عن ابن عَجَّيلٍ ثم أنه لو علَّقَ بالبراءة فأتت بلفظ البذل لم يقع؛ لأنه لا يَحْتَمِلُهُ فهذا صريحٌ في ردِّ ما قاله هنا من البيئونة إن لم نَحْمِلْهُ على ما ذَكَرَ وأن الوجه الذي لا يجوزُ غيره فيما عدا هذه الصورة أنه لا يقع إلا رجعيًّا فتأمل. ثم رأيت صاحبَ العُبابِ قال في فتاويه ما حاصله إن علم الزوج بما قالت أي بحكمه أنه لا معاوضةً فيه فهو مبتدئٌ بطلاقٍ فيقع رجعيًّا وإن ظَنَّ أنه وَجَدَ منها التماسَ بعوضٍ صحيح فيظهر فيه احتمالان؛ أقرَّبهما عدمُ الوقوع؛ لأنَّ جوابه يُقَدَّرُ فيه إعادةُ ذِكْرِ ذلك العَوْضِ المذكور وهو لو قال كذلك جاهلاً لم تَطْلُقْ إذ لا عَوْضٌ صحيحٌ ولا فاسدٌ بل ولا التماسَ طلاقٍ فكأنه قال ابتداءً طَلَّقْتُكَ بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمالُ الثاني وقوعه بمهرٍ المثل كقولها إن طَلَّقْتَنِي فأنت بريءٌ من صدقي فطلَّقَ جاهلاً بفسادِ البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهله وهذا الاحتمالُ

قوله: (إرادة ذلك) أي الإبراء به أي بالبذل. قوله: (طلاقها بصحة براءتها) مُبتدأٌ وخبرٌ. قوله: (وقد تقرر الخ) أي بقوله ولا عبرة بكونه الخ. قوله: (على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نَوَّيا بَذَلَ مثلي الصداق اه كُرْدِي. قوله: (يُعَيَّنُ ذلك) أي أنه لا وجه لما قاله الخ. قوله: (ثم) أي في آخر الفصل الذي بعد هذا اه كُرْدِي. قوله: (أنه الخ) بَذَلَ مِنْ قَوْلِهِ ما يأتي الخ. قوله: (لأنه) أي البذل لا يَحْتَمِلُهُ أي الإبراء. قوله: (على ما ذكر) أراد به قوله ما إذا نَوَّيا بَذَلَ مثلي الصداق اه كُرْدِي. قوله: (وأن الوجه الخ) عَطَفَ على قوله أنه لا وجه الخ. قوله: (هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذَكَرَ اه كُرْدِي. قوله: (قال) أي في مسألة البذل. قوله: (إعادة ذِكْرِ ذلك العَوْضِ) أي بَذَلَ الصداق اه كُرْدِي. قوله: (لو قال كذلك) أي طَلَّقْتُكَ على بَذْلِ صَدَاقِكَ في جواب قولها اه كُرْدِي. قوله: (جاهلاً) أي بحكم ما قاله مِنْ أَنَّهُ لا معاوضة اه كُرْدِي. قوله: (بل ولا التماس الخ) فيه ما سَيَأْتِي عن سم وسيد عُمَرُ. قوله: (ثم قال) أي صاحبُ العُبابِ. قوله: (على ما اختاره البلقيني الخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمدته النهايةً عبارته والأوجه وقوعه بائناً إن ظَنَّ صِحَّتَهُ ووقوعه رجعيًّا إن ظَنَّ بطلانه ويُحْمَلُ كُلُّ على حالة اه.

قوله: (على ما اختاره البلقيني الخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بما اختاره البلقيني وغيره وقد يُقال قياساً إفتائه بذلك موافقةً ابن عَجَّيلٍ والحضرمي إذا كان الزوج جاهلاً إلا أن يُفَرَّقَ بما فَرَّقَ به صاحبُ العُبابِ في فتاويه.

ضعيف؛ لأنه في هذه الصورة وُجِدَ منها التماس الطلاق فالفَسَادُ إنما هو في العَوَضِ فقط وفي مسألتنا لم تَلْتَمِسْ طلاقاً أصلاً اهـ وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدَّمته أنَّ طلاقه لم يقع بعوض أصلاً ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يَزِدُّهُ قولنا السابق أنَّه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فإنَّ قلَّتْ يُنَافِي إفتاء المذكور قوله في غبابه ويظهر أنَّ بَدَلْتُ صدقي على طلاقي كأبرأتك على الطلاق قلَّتْ لا يُنَافِيه لما يأتي فيه ثمَّ عن الخوارزمي هـ.....

• فَوُدَّ: (في هذه الصورة) أي في قولها إنَّ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ إلخ. • فَوُدَّ: (وفي مسألتنا لم تَلْتَمِسْ طلاقاً إلخ) فيه نَظَرٌ سم والأمر كما قال إذ قولها بَدَلْتُ صدقي إلخ ظاهر في الإلتِماس اهـ سَيِّدُ عَمَرُ.  
• فَوُدَّ: (وما وجه إلخ) أي صاحب الغباب. • فَوُدَّ: (لما ذكرته) أي من التعليل بقوله؛ لأنَّ جوابه مُقَدَّرٌ إلخ. • فَوُدَّ: (أنه لم يربط طلاقه بعوض إلخ) أي فالذي يَتَّبِعِي وقوعه رجعيًا اهـ سم. • فَوُدَّ: (إفتاء المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم. • فَوُدَّ: (إنَّ بَدَلْتُ صدقي على طلاقي كأبرأتك إلخ) أي فَيَقَعُ بائناً كما يأتي في آخر الفصل الآتي. • فَوُدَّ: (قلَّتْ لا يُنَافِيه إلخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اهـ سم. • فَوُدَّ: (لما يأتي إلخ) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المُصَدَّرِ بِمَسْأَلَةِ الأَصْحَبِي اهـ سم.

• فَوُدَّ: (وفي مسألتنا لم تَلْتَمِسْ إلخ) فيه نَظَرٌ.

(فائدة) في فتاوى الشيوطي مسألة إذا قالت الزوجة إنَّ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صدقي قَهْلٌ يَقَعُ الطلاق رجعيًا أم يجب فيه مهز الإثل كما لو كان العوض فاسدًا أم لا يَقَعُ الطلاق حَمَلًا على أنَّ تعليل الإبراء لا يَصِحُّ الجواب إذا قالت إنَّ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صدقي لم يَخْصُلِ الإبراء؛ لأنَّ تعليله باطل وهل يَقَعُ رجعيًا ولا شيء أو بائناً وتلزمها مهز الإثل وجهان جَزَمَ الرَّافِعِي والتَّوَوُّيُّ بالأوَّل في الباب الرابع من أبواب الخلع وجَزَمَا بالثاني نَقْلًا عن القاضي الحُسَيْنِ وأقرَّاه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكرَ الإسْتَوِيُّ في المِهْمَاتِ أنَّ الأوَّل هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرَّافِعِي في الشرح الصغير لكنَّ مال في الكبير إلى الثاني بحثًا وبه أجاب الفقهاء في فتاويه والغزالي وصَحَّحَهُ ابنُ الصلاح انتهى. • فَوُدَّ: (أنه لم يربط طلاقه بعوض) أي فالذي يَتَّبِعِي وقوعه رجعيًا. • فَوُدَّ: (قلَّتْ لا يُنَافِيه إلخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي. • فَوُدَّ: (لما يأتي) أي في الفرع المذكور آخر الفصل الآتي المُصَدَّرِ بِمَسْأَلَةِ الأَصْحَبِي.

(فائدتان) الأولى في فتاوى الشيوطي قالت له زَوْجَتُهُ اثنتانِ بشاهِدٍ لأبرأتك وطلَّقْتَنِي فَأَتَى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثًا فقال له قُلْ إن شاء الله فقال إن شاء الله الجواب إنَّ كانت تَعْلَمُ القدر الذي لها عليه صَحَّتْ البراءة وإلا لم تَصِحَّ وأما الطلاق فإنه نَجَزَهُ وَلَمْ يُعْلَفْ على البراءة فالظاهر وقوعه صَحَّتْ البراءة أم لا ولا يَنْقُصُهُ قوله بعد ذلك إن شاء الله اهـ وأقول يَتَّبِعِي أنه لو قال أرذت أنت طالق

فيه مبسوطاً ولو قال أنت طالق على صحة البراءة فإن أبرأت براءةً صحيحةً وقَعَ وإلا فلا ويظهر أنه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك؛ لأن الباء هنا كما احتملت المعية المزدود به قول المحب الطبري يقع بائناً كذلك على تأني بمعنى مع فسأوت الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاقي وتخلي لي بيتك فقال أنت طالق على ذلك ولا أخلي لك البيت وقَعَ بائناً كما قاله جمع.

وهو ظاهر إن قبلت وإلا فلا وجه للبينونة وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يؤزغ المسمى على مهر المثل وقيمة البيت أي نظير ما مؤ في الوصية بمنفعة مجهولة؛ لأنها بذلت مهرها في مقابلة الطلاق والتخلية فوقع بما يقابله منه وفي إن أبرأتني من صدقك فقالت نذرت لك به قال جمع لا يقع شيء أي والتذر صحيح واستشكل بأن هبة الدين لمن عليه إبراء وزد بفقد صيغة البراءة أي والهبة المتضمنة لها ولا نظير لتضمن التذر لها

فرد: (فيه) أي أبرأتك على الطلاق وقوله بما فيه أي فيما يأتي إلخ والباء متعلق بيأتي وقوله مبسوطاً حال مما فيه. فرد: (يقع هنا) أي فيما لو قال أنت طالق على صحة البراءة فأبرأت براءةً صحيحةً اه كزدي. فرد: (في ذلك) أي احتمال المعية. فرد: (إن قبلت) أي وهي رشيدة كما مر عن سم. فرد: (فلا وجه إلخ) أي وجه مرضي وإلا فما مر في الاحتمال الثاني لصاحب الغباب يجري هنا أيضاً. فرد: (وعليها) أي البينونة اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى أن هذا التفرع إنما يتضح مع قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر أما مع النظر له فيظهر أنها تبين بالصدوق لوجود أنت طالق على ذلك أي الصدوق مع قبولها وقوله ولا أخلي لا تأثير له كما هو واضح اه. فرد: (بما يقابله) أي الطلاق منه أي المسمى. فرد: (وفي إن أبرأتني إلخ) أي فيما لو قال إن أبرأتني فأنت وقالت في جوابه نذرت إلخ والجاء متعلق بقوله الآتي قال جمع إلخ.

ثلاثاً إن صحّت البراءة أن يقبل للقرينة فلا يقع إن لم تصحّ وقوله ولا يتفعّل إلخ وجهه أن شرط التعليق أن يقصده قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هنا. الثانية في فتاوى السيوطي أيضاً مسألة رجل قال لزوجته إن أبرأتني من جميع ما يلزمني لك فأنت طالق فأبرأته منه ثم قال أنت طالق وبعد مضي قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثاً فهل تبين باللفظ الأول أو يقع رجعيًا وإذا قلتم بعدم البينونة لكون الإبراء لا يقبل التعليق فهل تبين بقوله أنت طالق الثانية التي قالها بعد الإبراء وهل يقع طلقان أو يقعاً رجعيين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب إن كان القدر المبرأ منه معلوماً صحّت البراءة ووقع الطلاق بائناً ولم يلحق شيء بعد ذلك وإن كان منجولاً لم تصحّ ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قاله بعد أنت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله بعد أنت طالق ثلاثاً وقول السائل لكون الإبراء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الإبراء بل هي من تعليق الطلاق على الإبراء فالإبراء معلق عليه لا معلق فليفهم اه. فرد: (وعليها) أي البينونة.

أيضاً؛ لأنه تَصْمُنُ بعيد كما هو ظاهر ومَحْلُهُ حيث لم ينو سقوط الدين عن ذمته وإلا بانث بذلك وبرئ .

(ويصح اختلاغ المريضة مَرَضَ الموت)؛ لأن لها صَرَفَ مالها في شهواتها بخلاف السفهية (ولا يُحَسَّبُ من الثلث إلا زائده على مهر مثل)؛ لأن الزائد عليه هو التبرع وليس على وارث لخروجه بالخلع عن الإرث ومن ثم لو ورث يثبوت عمومية مثلاً توقفت الزائدة على الإجازة مطلقاً أما مهر المثل فأقل من رأس المال وفارقت المكاتبه بأن تصروف المريض أقوى ولهذا لزمته نفقة المؤسرين وجاز له صرف المال في شهواته بخلاف المكاتب ويصح خلع المريض الزوج بأقل شيء؛ لأنه يصح طلاقه مجاناً فأولى بشيء ولأن البضع لا تعلق للوارث به والأجنبي من ماله ويُعْتَبَرُ من الثلث.....

قوله: (ومحلّه) أي قول الجنب أنه لا يقع شيء. قوله: (إذا لم ينو) أي من البراءة. قوله: (لأن لها) إلى قوله والأجنبي في النهاية والمغني.

قوله (سني): (ولا يحسب من الثلث إلخ) قال في الرّوض فإن خالعتّه بعيد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالمحابة بنصفه فإن احتلمه الثلث أخذه وإلا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتلمه الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ أي المسمى ويأخذ مهر المثل إلا إن كان أي عليها دين مستغرق فيتخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام اهـ سم. قوله: (هو التبرع) أي المتبرع به. قوله: (وليس) أي هذا الزائد أو التبرع على وارث أي تبرعاً عليه لخروجه أي الزوج لو ورث أي الزوج اهـ ع ش. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث أو أقل أو أكثر اهـ رشيد. قوله: (وفارقت) أي المريضة اهـ ع ش.

قوله: (المكاتبه) أي حيث جعلوا خلعتهم تبرعاً وإن كان بمهر المثل أو أقل مغني وسم عبارة ع ش أي حيث لم يتعلق العوض بما في يده إن كان اختلاعها بغير إذن السيد اهـ. قوله: (الزوج) وقوله بعد والأجنبي هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ع ش اهـ سم. قوله: (لا تعلق للوارث به) عبارة المغني لا يبقى للوارث لو لم يخالعه اهـ. قوله: (ويعتبر من الثلث) فإن لم يخرج من الثلث فما الحكم

قوله في (سني): (ولا يحسب من الثلث إلخ) قال في الرّوض فإن خالعتّه بعيد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالمحابة بنصفه فإن احتلمه الثلث أخذه وإلا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتلمه الثلث من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل إلا إن كان دين مستغرق فيتخير بين أن يأخذ نصف العبد وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل إلى آخر ما أطال به مما يوضح المقام.

قوله: (وليس) أي التبرع. قوله: (وفارقت المكاتبه) أي حيث لم يعتبروا مهر المثل فأقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبه تبرعاً. قوله: (الزوج) وقوله: (بعد والأجنبي) هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ع ش.



مُطْلَقًا؛ لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مُحَضَّرٌ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ اِخْتِجَاعٌ لِلِإِجَازَةِ مُطْلَقًا قُلْتَ لَا؛ لِأَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ فِي مُقَابَلَةِ عِصْمَتِهِ الَّتِي فَكَّهَا فَإِنْ قُلْتَ فَهُوَ تَبَرُّعٌ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ فَلْيَنْظُرُوا لِكُونِهَا وَارِثَةً لِلْأَجْنَبِيِّ قُلْتَ الْعَائِدَةُ إِلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ رَاضِيَةً بِهِ وَبِفَرْضِهِ فَعَدَمُ إِذْنِهَا لَمْ يُمَحِّضْ التَّبَرُّعَ عَلَيْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا كِفْدَاءُ الْأَسِيرِ فِي أَنَّ التَّبَرُّعَ لَيْسَ عَلَى الْأَسِيرِ بَلْ عَلَى الْمَأْشُورِ لِكَيْتَهُ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَضَّرٍ؛ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ مِنَ الْأَسْرِ لَا مَقْصُودٌ فَكَذَا هُنَا فَتَأْتِلُهُ وَنَظَرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِلَّا زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُقَوَّمٌ عَلَى الزَّوْجَةِ فَتَنْظَرُ لِقِيَمَتِهِ وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ فَلَمْ يَنْظُرُوا لِذَلِكَ .

(و) يَصْحُحُ اخْتِلَاعُ (وَجُمِعِيَّةٌ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ نَعَمْ، مَنْ عَاشَرَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا لَا يَصْحُحُ خُلْعُهَا إِلَّا بِهَا كَمَا بَحَثْنَاهُ الزَّرْكَشِيُّ مَعَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ وَقُوعَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ فَلَا عِصْمَةَ يَمْلِكُهَا حَتَّى يَأْخُذَ فِي مُقَابَلَتِهَا مَا لَا كَمَا فِي قَوْلِهِ (بِالْإِنْ) بِخُلْعٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَمْلِكُ بُضْعُهَا وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ بَعْدَ نَحْوٍ وَطِءٍ فِي رَدِّهِ أَوْ إِسْلَامِ أَحَدٍ نَحْوٍ وَثْنَيْنِ

أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ سَيِّدُ عَمَرَ وَهَمْ . قَوْلُهُ: (وَارِثُهُ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ أَمْ لَا . قَوْلُهُ: (قُلْتَ الْعَائِدَةُ الْخ) يَخْتِجُاجُ لِتَأْمُلِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (فَعَدَمُ إِذْنِهَا الْخ) قَدْ يُقَالُ حَقِيقَةُ التَّبَرُّعِ لَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهَا عَلَى إِذْنِ الْمُتَبَرِّعِ عَلَيْهِ وَيَتَسَلِّمُهُ فَمَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ أَذِنَتْ لَهُ أَنْ يَخْتَلِعَ بِمَالِهِ نَعَمْ قَدْ يُفَرَّقُ أَيِ بَيْنَ الْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجِ وَالْعَائِدَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ بِأَنَّ الْعَائِدَةَ إِلَيْهَا مَنَفْعَةٌ لَا تَقْبَلُ الْإِشْتِرَاكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ . قَوْلُهُ: (إِنْ مَا هُنَا) أَيِ فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ الْمَرِيضِ . قَوْلُهُ: (أَمْرٌ تَابِعٌ لِفَكِّهِ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذَا انْتِفَاعُ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ الْمَبْدُولِ هُوَ نَفْسُ فَكِّهِ مِنَ الْأَسْرِ لَا أَمْرٌ آخَرُ تَابِعٌ لَهُ . قَوْلُهُ: (نَظَرُوا) بِتَخْفِيفِ الظَّاءِ جَوَابُ سُؤَالٍ مَنْشُؤُهُ قَوْلُهُ وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ أَيِ فِي اخْتِلَاعِ الْمَرِيضَةِ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ كَانَ أَوْلَى وَقَوْلُهُ إِلَّا زَائِدًا الْخ لَعَلَّهُ مَفْعُولُ قَوْلِهِ نَظَرَ وَإِلَّا مَقُولُ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيِ فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ وَنَظَرُوا فِي قَوْلِهِمُ السَّابِقِ الْخ أَيِ اعْتَبَرُوا الزَّائِدَ مِنَ الثَّلَاثِ ثُمَّ أَهْ كُرْدِي . قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ) عَطْفٌ عَلَى قِيَمَتِهِ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ ع ش أَهْ سَم . قَوْلُهُ: (وَيَصْحُحُ اخْتِلَاعُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيَصْحُحُ فِي الْمُثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهُ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ خَالَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَلَوْ خَالَعَ إِلَى نَعَمْ . قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ) أَيِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (مَنْ عَاشَرَهَا) أَيِ الرَّجْعِيَّةِ مُعَاشَرَةُ الْأَزْوَاجِ بِلَا وَطِءٍ مُعْنَى وَأَسْتَى . قَوْلُهُ: (عِدَّتُهَا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ الْأَقْرَأُ أَوْ الْأَشْهُرُ أَهْ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّ وَقُوعَهُ) أَيِ الطَّلَاقِ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْخُلْعِ بَعْدَ نَحْوٍ وَطِءٍ الْخ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ اسْتِذْخَالَ الْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ .

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَالزَّائِدِ . قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ وَارِثُهُ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ . قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ) عَطْفٌ عَلَى قِيَمَةِ وَقَوْلُهُ لَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ ش .

موقوف. (ويصح عوضه قليلاً وكثيراً ديناً وعيناً ومنفعة) كالصدّاق ومن ثمّ اشترط فيه شروط الثمن فلو خالغ الأعمى على عيني لم تثبت نعم، الخلع على أن تعلّمه بنفسها سورة من القرآن مُتَتَّبِعٌ لِمَا مَرَّ مِنْ تَعْلُمِهِ بِالْفِرَاقِ وكذا على أنّه بريء من سُكْنَاهَا لِحَرَمَةِ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَسْكَنِ فَلَهَا السُّكْنَى وَعَلَيْهَا فِيهِمَا مَهْرُ الْمَثَلِ وَتُحْمَلُ الدَّرَاهِمُ فِي الْخُلْعِ الْمُتَجَرِّزِ عَلَى نَقْدِ الْبَلَدِ وَفِي الْمُعْلَقِ عَلَى دَرَاهِمِ الْإِسْلَامِ الْخَالِصَةِ فَلَا يَقَعُ بِإِعْطَاءِ مَغْشُوشٍ عَلَى مَا صَحَّحَاهُ وَنُوزَعَا فِيهِ. (ولو خالغ بمجهول) ككُتُوبٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَلَا وَضْفٍ أَوْ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ أَوْ بِمَا فِي كَفِّهَا....

قوله: (موقوف) عبارة الرّوض مع شرحه والخلع في الرّدة مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الدُّخُولِ مَوْقُوفٌ فَإِنْ أَسْلَمَ الْمُزْتَدُّ فِي الْعِدَّةِ تَبَيَّنَا صِحَّةَ الْخُلْعِ وَإِلَّا فَلَا لِانْقِطَاعِ التَّكَاحِ بِالرّدَّةِ وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْوُثَّيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ خَالَغَ وَقَفَّ فَإِنْ أَسْلَمَ الْآخَرُ فِي الْعِدَّةِ تَبَيَّنَا صِحَّةَ الْخُلْعِ وَإِلَّا فَلَا أَه. قول (السي): (عوضه) أي الخلع اه مُعْنَى. قوله: (ومن ثمّ اشترط فيه) أي العوض شروط الثمن أي مِنْ كَوْنِهِ مُتَمَوِّلاً مَعْلُوماً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ اه مُعْنَى. قوله: (على أن تعلّمه) أي الزّوج نفسه. قوله: (من تعلّمه) أي التّعليم. قوله: (وعليها فيهما) أي في الخلع على التّعليم والخلع على البراءة مِنْ السُّكْنَى وَقَوْلُهُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَيِ وَتَبَيَّنَ أَه ع ش. قوله: (وتُحْمَلُ الدَّرَاهِمُ الْخ) أي فيما إذا قال خالغتك على عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَثَلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَانْظُرْ إِذَا لَمْ يُعْتَدِ الْمُعَامَلَةُ بِالدَّرَاهِمِ كَمَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ أَه رَشِيدِي وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (الخالصة) وهي الْمُقَدَّرُ كُلُّ دِرْهَمٍ مِنْهَا بِخَمْسِينَ شَعِيرَةً وَخَمْسِينَ أَه ع ش. قوله: (فَلَا يَقَعُ بِإِعْطَاءِ مَغْشُوشٍ الْخ) عبارة النّهاية لَا عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَلَا عَلَى النَّاقِصَةِ أَوْ الزَّائِدَةِ وَإِنْ غَلَبَ التَّعَامُلُ بِهَا إِلَّا إِنْ قَالَ الْمُعْلَقُ أَرَدْتُهَا وَاعْتِدْتُ وَلَا يَجِبُ سُؤَالُهُ فَإِنْ أَعْطَتْهُ الْوَازِنَةُ لَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ طَلَقَتْ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُ فُضِّتْهَا وَلَهُ رَدُّهُ عَلَيْهَا وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ وَإِنْ غَلَبَتْ الْمَغْشُوشَةُ وَأَعْطَتْهَا لَهُ لَمْ تَطْلُقْ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ فَلَوْ كَانَ نَقْدُ الْبَلَدِ خَالِصًا فَأَعْطَتْهُ مَغْشُوشًا تَبَلُّغُ نَقْرَتِهِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ طَلَقَتْ وَمَلَكَ الْمَغْشُوشَةُ بِغَشِّهَا لِحَقَارَتِهِ فِي جَنْبِ الْفِضَّةِ فَكَانَ تَابِعًا كَمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ فِعْلِ الدَّائِيَةِ جَزَمَ بِذَلِكَ ابْنُ الْمُقْرِي أَه قَالَ ع ش وَقَوْلُهُ وَلَا يَجِبُ سُؤَالُهُ أَيِ عَمَّا أَرَادَهُ بَلْ يَجِبُ نَقْدُ الْبَلَدِ مَا لَمْ يَقُلْ أَرَدْتُ خِلَافَهُ وَتَوَافَقَهُ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ لَا مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ أَيِ أَوْ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ بِالْأَوَّلَى لِكَيْتَهُ لَا يُطَالَبُ بِبَدْلِهَا بَلْ يَمْلِكُهَا وَقَوْلُهُ وَلَهُ رَدُّهُ الْخ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهَا اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ أَيِ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْخَالِصَةِ وَقَوْلُهُ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ أَيِ فِي أَنِّهَا لَا تَطْلُقُ بِهَا وَيَرُدُّهَا عَلَيْهَا فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ أَه وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَيُطَالَبُ بِبَدْلِهِ أَيِ مِنَ الْغَالِبِ وَقَوْلُهُ وَلَهَا حُكْمُ النَّاقِصَةِ أَيِ يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَرَدْتُهَا وَلَا تَطْلُقُ إِلَّا بِإِعْطَاءِ الْخَالِصَةِ مِنْ أَيِ نَوْعٍ وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا الْخَالِصَةُ وَيُطَالَبُ بِهَا بِالْمَغْشُوشَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرّوضِ أَه. قوله: (كُتُوبٍ) إلى قوله وقد اختلف جمع في النّهاية إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى وَمِثْلُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَتَنْظِيرُ

قوله: (أو بمعلوم ومجهول) هَلَا بَانَ هُنَا بِالْمَعْلُومِ وَحِصَّةُ الْمَجْهُولِ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ أَقُولُ يُجَابُ بَأَنَّ

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كما مرَّ (أو) نحو مغبوبٍ أو (خمي) ولو معلومة وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسيد يُقصدُ والخلعُ معها (بأنَّ بمهر المثل)؛ لأنه عقدٌ على منفعة يُضَع فلم يفسد بفساد عوضه ورجع إلى مقابلته كالنكاح ومن صرح بفساده مراده من حيث العوض (وفي قول ببذل الخمي) المعلومة نظير ما مرَّ في الصداق على الضعيف أيضًا هذا حيث لا تعليق أو علق بإعطاء مجهول يُمكن مع الجهل بخلاف إن أبرأني من صداقك ومثعتك مثلاً أو دينك فأنت طالق فأبرأته جاهلة به أو بما ضمَّ إليه فلا تطلق؛ لأنه إنما علق بإبراء صحيح ولم يوجب ذلك كما في إن برئت خلافاً لمن فرق بينهما هنا أما الفرق باقتضاء الأولى مباشرتها للبراءة بلفظها أو مرادفه دون نحو التذر ولا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو

شارح إلى ظاهر وقوله ومرَّ في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومرَّ في الضمان ماله تعلق بذلك.

☐ قوله: (ولا شيء فيه) الأولى الثاني. ☐ قوله: (وإن علم) أي الزوج ذلك أي أنه لا شيء في كنهها.

☐ قوله: (كما مرَّ) أي في شرح هو فرقة بعوض. ☐ قوله: (نحو مغبوب) يُغني عنه قوله الآتي أو غير ذلك إلخ. ☐ قوله: (وهما مسلمان) سيذكر مختزلة. ☐ قوله: (أو غير ذلك) أي غير الخمر. ☐ قوله: (والخلع معها) أي أتا مع الأجنبية فسيتأتى ع ش وسم.

☐ قول (السن) (ببذل الخمر) وهو قدرها من العصير اه مُغني. ☐ قوله: (هذا حيث) إلى قوله أما الفرق في المُغني. ☐ قوله: (هذا) أي الخلاف اه ش عبارة المُغني. ومحل البيوتنة بالمجهول اه. ☐ قوله: (بإعطاء مجهول يُمكن إلخ) يتأمل المراد به ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المراد به ما في أصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال إن أعطيتني ثوباً صفته كذا فأنت طالق فأعطته ثوباً بتلك الصفة طَلَقْتَ اه سيّد عَمَر. ☐ قوله: (يُمكن) أي الإعطاء وعبارة الأذرعِي محلُّ البيوتنة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعليق أو مُعلّقاً بإعطاء المجهول ونحوه وما يَحَقِّقُ إعطاؤه مع الجهالة أما إذا قال مثلاً إن أبرأتني من صداقك إلخ اه رشيدِي. ☐ قوله: (أو دينك) عطف على صداقك. ☐ قوله: (جاهلة به) أي الصداق أو الدين وقوله بما ضمَّ إليه أي إلى الصداق. ☐ قوله: (كما في إن برئت إلخ) أي كما لا تطلق فيما لو قال إن برئت من صداقك أو دينك فأنت طالق فأبرأته جاهلة به. ☐ قوله: (لمن فرق إلخ) أي وقال بالوقوع في الأولى دون الثانية. ☐ قوله: (لا نزاع فيه إلخ) نعم يتردّد النظر في إن برئت هل يشمل براءة الاستيفاء حتى لو أعطاها الزوج أو آذاه عنه أجبت طَلَقْتَ أو يقتصر على براءة الإسقاط؛ لأنها المتبادرة من العبارة محلّ تأمل ولعلَّ الأول أقرب؛ لأن لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيّد عَمَر. ☐ قوله: (ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضمَّ للبراءة إلخ والكلام في المُعلّق كما هو الفرض أما لو طلقها على عدم الحضانة فقط أو على ذلك مع البراءة طَلَقْتَ وعليها مهر المثل ولا تسقط حضانتها كما مرَّ فيما لو طلقها

شرط التوزيع أن يكون الجزء معلوماً ليتأتى التوزيع عليه إذ المجهول لا يُمكن فرضه ليُعلم مقابلته من مهر المثل فيستعذر معرفته حصته لذلك. ☐ قوله: (والخلع معها) سيأتي مختزلة.

صَمَّ للبراءة إسقاطها لِحَضَانَةٍ وَلَدِيهَا؛ لَأَنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِالإِسْقَاطِ وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُبْرَأِ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ بِوَجْهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُّحَقِّقُونَ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ وَغَلَطَ جَمْعًا أَخَذُوا كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَى إِطْلَاقِهِ . فَأَخَذَ جَمْعٌ بَعْدَهُمْ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ بَعْضُهُمْ وَأَطَالَ فِيهِ فَإِنَّ عِلْمَهُ وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةٌ وَأَبْرَأْتُهُ رَشِيدَةً فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ وَقَعَ بَائِتًا فَإِنْ تَعَلَّقْتَ بِهِ زَكَاةٌ فَلَا طَلَّاقَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ مَلَكَوْا بَعْضَهُ فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ وَجَزْمُ جَمْعٍ بِوُقُوعِهِ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالْجَهْلِ بِهِ حَالًا وَإِنْ أُمِكنَ الْعِلْمُ بِهِ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ وَلَيْسَ كَقَارَضَتِكَ وَلَكِ سُدُسُ رُبْعِ عَشْرِ الرِّبْحِ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ فَكَفَى عِلْمُهُ بَعْدُ وَالْبِرَاءَةُ نَاجِزَةٌ فَاشْتَرَطَ وَجُودَ الْعِلْمِ عِنْدَهَا فَاذْدَفَعَ قِيَاسُهَا عَلَى ذَلِكَ وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدٌ غَالِبٌ تَعَيَّنَ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَاكَ إِمَّا مُعَيَّنٌ أَوْ فِيمَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ وَهُوَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ وَلَوْ أَبْرَأْتُهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

عَلَى أَنْ لَا سَكْنَى لَهَا هَذَا ش. قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَنْظِيرُ شَارِحٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَأَخَذَ جَمْعٌ إِلَى فَإِنَّ عِلْمَهُ وَقَوْلَهُ وَأَبْرَأْتُهُ إِلَى وَقَعَ. قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ كَذَلِكَ) أَيِ جَهْلِ الزَّوْجِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ كَجَهْلِ الْمَرْأَةِ بِهِ فَيَمْنَعُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ هَذَا ش. وَفِي سَمْعٍ عَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الرَّاجِحَ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَائِتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتُهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَائِتًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْإِبْرَاءُ فِي الْمَجْلِسِ وَأَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقَدْرِهِ ه. قَوْلُهُ: (لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُبْرَأِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ مَنْ أَبْرَأَهُ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْمُبْرَأُ بِكَسْرِهَا فَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ مُطْلَقًا هَذَا مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَعَلَطَ) أَيِ الزَّرْكَشِيُّ.

قَوْلُهُ: (بَعْدَهُمْ) أَيِ الْجَمْعِ الْمُحَقِّقِينَ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ عِلْمَهُ) مُحْتَزَرٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ جَهْلَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ هَذَا ش. قَوْلُهُ: (فِي مَجْلِسِ التَّوَاجِبِ) انْظُرْ مَا قَضَيْتُهُ هَذَا رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مَلَكَوْا بَعْضَهُ) أَيِ فَلَا تَصِحُّ الْبِرَاءَةُ مِنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ هَذَا مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ كُلِّهِ) أَيِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصَّفَةَ هَذَا مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) أَيِ الْعِلْمُ فِي الْبِرَاءَةِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الرِّبْحِ. قَوْلُهُ: (قِيَاسُهَا) أَيِ الْبِرَاءَةِ عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْقِرَاضِ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ إلخ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلُ مَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (إِنْ مَا هُنَاكَ) أَيِ فِيمَا مَرَّ مِمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ. قَوْلُهُ: (إِمَّا مُعَيَّنٌ) أَيِ كَتَفَدَ وَاجِدَ غَالِبٍ فِي الْبَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَلْمُهُ الْعَاقِدَانِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا لَا مُعَاوَضَةَ إلخ. قَوْلُهُ: (مَسْأَلَةُ الْكِتَابَةِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ

قَوْلُهُ: (وَجَهْلُهُ) أَيِ الزَّوْجِ.

(فَائِدَةٌ) فِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَائِتَ طَالِقٌ فَإِذَا أَبْرَأْتَهُ هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بَائِتًا أَوْ رَجْعِيًّا وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تُبْرَأَ عَلَى الْفَوْرِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ عِلْمُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْقَدْرِ الْمُبْرَأِ مِنْهُ الْجَوَابُ الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقُوعُهُ بَائِتًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ وَبِشَرْطِ أَنْ تَتَوَيَّ الزَّوْجَةُ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ وَبِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَالِمِينَ بِقَدْرِهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِمَا الشَّيْخُ وَلِيَّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي فَتَاوِيهِ.

الجهل بقدره فإن زوجت صغيرة صدقت يمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك وإلا صدق يمينه وإطلاق الزبلي تصديقه في البالغة محمول على ذلك ومز في الضمان ما له تعلق بذلك وفي الأنوار لو قال إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق وقد أقرت به لثالث فأبرأته ففي وقوع الطلاق خلاف مبنئي على أن التعليق بالإبراء محض تعليق فيبترأ وتطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق بالإعطاء والأصح الثاني وعلى هذا فأقيس الوجهين الوقوع كانت طالق إن أعطيتني هذا المصوب فأعطته ولا يبرأ الزوج وعليها له مهر المثل اهـ. وقوله فيبترأ فيه نظر؛ لأن الفرض أنها أقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد يجاب بأنه يبرأ

إسقاط السيد عن المكاتب اهـ سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدرأهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أرذت ما يقابلهما من الدراهم صح وإن جهلاه ويجري ذلك في سائر الديون؛ لأن الحط محض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اهـ. قوله: (بقدره) أي الصداق. قوله: (لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر ولعل الأقرب تصديقها أيضًا اهـ سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت إلخ أي الزوجة ولو غير مجبرة. قوله: (فكذلك) أي تصدق يمينها ولا وقوع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أو لا مؤاخذه له بدعواه علمها بالمبرأ منه المقتضي لوقوع الطلاق فيه نظر وقضية ما يأتي عن سم في قوله لكن إن كذبها في إقرارها إلخ الثاني.

(فائدة): سئل شيخنا الزبدي عن قال له امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه أبرأك الله فقال لها أنت طالق ثلاثاً فأجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث؛ لأنه تبرع به لم يعلقه على شيء اهـ ش. قوله: (على ذلك) أي على ما إذا لم يدل الحال على جهلها. قوله: (وفي الأنوار) خبر مقدم لقوله لو قال إلخ. قوله: (وقد أقرت إلخ) أي قبل التعليق. قوله: (به) أي الصداق. قوله: (الوقوع) أي بانثا بدليل ما بعده اهـ رشيد. قوله: (وقوله) أي الأنوار. قوله: (فبترأ إلخ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها في إقرارها فاندفع التظير فيه بأن الفرض أنها أقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح م ر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحيث في الكلام نشئت اهـ سم وعبارة السيد عمر وع ش قوله فيبترأ أي مع قطع النظر عن الإقرار بالمبرأ منه فالإقرار في المبنى عليه غير ملحوظ بالكيفية كما هو واضح وحيث فلا إشكال في قوله فيبترأ وتطلق رجعيًا؛ لأن التفرع إنما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافًا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة إلى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اهـ قوله وعلى الثاني أي أن التعليق بالإبراء خلع بعوض. قوله: (به) أي الصداق.

قوله: (فبترأ) صحيح؛ لأن الفرض أنه كذبها في إقرارها فاندفع التظير فيه بأن الفرض أنها أقرت به لثالث فكيف تبرأ شرح م ر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحيث في الكلام نشئت.

بفرض كذبها في إقرارها ويَجْري ذلك فيما لو أَحَالَتْ به ثم طَلَّقَهَا على البراءة منه فأبرأته ثم طالَبَه المُخْتَالُ وأقام بحوالَتها له قبل الإبراء بَيِّنَةً فَيَعْرِضُهُ إِثْمًا ويرجع الزَّوْجُ عليها بمهرِ المثلِ هذا والذي دَلَّ عليه كلامُهم أَنَّ الإبراءَ حَيْثُ أُطْلِقَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلصَّحِيحِ وَحِينَئِذٍ فَيُقَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِ حَالُ التَّعْلِيْقِ ذَيْنَ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْهُ نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ التَّعْلِيْقُ عَلَى لَفْظِ الْبَرَاءَةِ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَفَارَقَ الْمَغْضُوبَ بِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قِيْدٌ بِهِ وَالطَّلَاقُ عَلَى مَا فِي كَفِّهَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ بِأَنَّهُ ذَكَرَ عَوَضًا غَايَتُهُ أَنَّهُ فَاسِدٌ فَرَجَعَ لِيَدْلُ الْبُضْعُ بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ الْمُعْلَقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا لِمَوْجُودٍ يَصْخُ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِإِبْرَاءٍ سَفِيهَةٍ فَأَبْرَأْتَهُ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ عِلِمَ سَفَهَهَا فَيُقَاسُهُ هُنَا عَدَمُ الْوُقُوعِ وَإِنْ عِلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا . وَقَدْ اخْتَلَفَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فِيمَا لَوْ أَصْدَقَ ثَمَانِينَ فَقَبِضْتُ مِنْهَا أَرْبَعِينَ ثُمَّ قَالَ لَهَا إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ الَّذِي تَسْتَحْقِّقْنِي فِي ذِمَّتِي وَهُوَ ثَمَانُونَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْهَا فَقِيلَ يَبْرَأُ وَبَيِّنُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَرَاءَةً ذِمَّتِهِ مِنْهَا وَقِيلَ

قَوْلُهُ: (وَيَجْري ذَلِكَ) أَي مَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ لِثَالِثٍ . قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي الصَّدَاقِ . قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُ ذَلِكَ الْخُ) مُعْتَمِدٌ أَهْوَ شَ عِبَارَةٌ سَمِ اعْتَمَدَهُ م ر وَعَدَمُ الْوُقُوعِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ عُلِّقَ عَلَى إِبْرَائِهَا مِنْ صَدَاقِهَا وَقَدْ تَعَلَّقْتُ بِهِ الزَّكَاةُ لَكِنْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَائِنًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَاخَذَ بِذَلِكَ أَهْوَ سَمِ . قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْتَقِ حَالُ التَّعْلِيْقِ الْخُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ تَجَزَّ الطَّلَاقُ بِالْبَرَاءَةِ كَانَ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِكَ وَهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا يَجْهَلُهُ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ حَيْثُ قَبِلْتَ أَهْوَ شَ . قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْمَغْضُوبَ) أَي فِيمَا لَوْ عُلِّقَ بِإِعْطَائِهَا لَهُ أَهْوَ شَ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْإِعْطَاءَ قِيْدٌ بِهِ) وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الْإِبْرَاءَ قِيْدٌ بِالصَّدَاقِ الَّذِي لَمْ يَنْتَقِ لَهَا فِيهِ حَقٌّ فَهُوَ كَتَفْيِيدِ الْإِعْطَاءِ بِالْمَغْضُوبِ الَّذِي لَيْسَ لَهَا فِيهِ ذَلِكَ فَتَدْبِيرُ أَهْوَ سَيِّدٌ عُمَرُ وَقَدْ يَنْدَفِعُ هَذَا الْإِشْكَالُ بِإِزْجَاعِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ الْخُ إِلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَمَّا الْفَرْقُ أَنَّ مَا قِيْدٌ بِهِ الْإِعْطَاءُ مَوْجُودٌ بِخِلَافِ مَا قِيْدٌ بِهِ الْإِبْرَاءُ . قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَي فِي مَبْنَحِ خُلْعِ السَّفِيهِ . قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُهُ الْخُ) مُعْتَمِدٌ أَهْوَ شَ . قَوْلُهُ: (هُنَا) فِي مَسْأَلَتِي الْإِقْرَارِ وَالْحَوَالَةِ . قَوْلُهُ: (وَإِنْ عِلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا) نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَائِنًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَاخَذَ بِذَلِكَ وَلَا يَبْرَأُ لِتَعْلُقِ حَقِّ الْغَيْرِ أَهْوَ سَمِ . قَوْلُهُ: (بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ) أَي الزَّوْجِ مِنْهَا أَي الزَّوْجَةِ وَجَانِبِهَا .

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر . قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَعَدَمُ الْوُقُوعِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيمَا لَوْ عُلِّقَ عَلَى إِبْرَائِهَا مِنْ صَدَاقِهَا وَقَدْ تَعَلَّقْتُ بِهِ الزَّكَاةُ لَكِنْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ بَائِنًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَاخَذَ بِذَلِكَ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر . قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُهُ هُنَا عَدَمُ الْوُقُوعِ وَإِنْ عِلِمَ إِقْرَارَهَا أَوْ حَوَالَتَهَا) نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهَا فِي إِقْرَارِهَا لِثَالِثٍ أَوْ فِي حَوَالَتِهَا فَهُوَ مُعْتَرَفٌ بِوُقُوعِ الْإِبْرَاءِ وَالطَّلَاقِ بَائِنًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَاخَذَ بِذَلِكَ وَلَا يَبْرَأُ لِتَعْلُقِ حَقِّ الْغَيْرِ .

لا براءة ولا طلاق؛ لأنه مُعَلَّقٌ على صفة هي البراءة من ثمانين ولم تُوجَد والبراءة إنما وَقَعَتْ منها في مُقَابِلَةِ الطَّلَاقِ ولم يُوجَد وقيل لا طلاق بذلك وَتَصِيحُ البراءة؛ لأنها لم تُعَلِّقْها بشرط وأفتى الشيخُ إسماعيلُ الحَضْرَمِيُّ بالأوَّل وهو الأوجه إن علم الحال وإن نُوزِعَ فيه؛ لأنَّ قوله الذي تَسْتَحْقِيقُهُ بِذِمَّتِي مع علمه بأنَّه لم يَبْقَ في ذِمَّتِهِ إلا أَرْبَعُونَ يَبِينُ أَنَّ مُرَادَهُ بقوله وهو ثمانون باعتبار أصله لا غير ولا يُنَاقِضُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ قَوْلُهُمْ لو أَضَافَ في خِلْفِهِ لَفْظَ الْعَقْدِ إِلَى نَحْوِ خَمْرٍ كَلَّا أَبْيَعُهَا لم يَحْنَثْ بِبَيْعِهَا حَمَلًا لِلْمُطَلَّقِ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ؛ لأنَّ مَا هُنَا كَذَلِكَ؛ لَأَنَّا حَمَلْنَا البراءة عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ وهو فَرَاغٌ ذِمَّتُهُ عَمَّا لَهَا وَأَوَّلْنَا مَا يُوهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ أُعْطِيتُنِي ذَا الثَّوْبِ وهو هَرَوِيٌّ فَأَعْطَيْتُهُ مَزَوِيًّا لم يَقَعْ بِأَنَّ هَذَا لم يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِخِلَافِ ذَاكَ اقْتَرَنَ بِهِ ذَلِكَ وهو الذي إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا فَأَبْرَأَهُ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا بَعْدَ وَقُوعِهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ كَهُوَ بِإِبْرَاءِ السَّفِيهِةِ . وَلَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ فَأَبْرَأْتَهُ بَرِيٌّ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ وَإِلَّا فَلَا كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ مَبْنَحِ التَّعْلِيلِ بِالْأَوْقَاتِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَبْرَأْتَنِي وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَالَّذِي يُنْجِيهِ وَقُوعُهُ حَالًا وَجَدْتَ بَرَاءَةً أَوْ لَا مَا لَمْ يَقْصِدْ التَّعْلِيلَ فَيُرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرْطِ أَنْ تُطَلِّقَنِي فَطَلَّقَ وَقَعَ وَلَا يَبْرَأُ لَكِنْ الَّذِي فِي الْكَافِي وَأَقْرَهُ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ فِي

قوله: (لأنه) أي الطلاق مع قوله الآتي والبراءة المغطوف على اسم إن تشر مشوش . قوله: (لذلك) أي؛ لأنه مُعَلَّقٌ على صفة إلخ . قوله: (بِالأوَّل) أي بالبراءة والبنونة . قوله: (بِاخْتِيَارِ أَصْلِهِ) أي أَصْلِ الصَّدَاقِ . قوله: (وَلَا يُنَاقِضُهُ) أي التَّوْجِيهُ بقوله؛ لأنَّ قوله الذي إلخ . قوله: (لِمَنْ زَعَمَهُ) أي التَّنَافِي . قوله: (نَحْوِ خَمْرٍ) أي مِمَّا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ شَرْعًا . قوله: (لِلْمُطَلَّقِ) أي كَالْبَيْعِ هُنَا وَقَوْلُهُ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ أَيِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُنَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَيْعَ الْخَمْرِ لَا يَصِحُّ شَرْعًا . قوله: (لأنَّ مَا هُنَا إلخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ . قوله: (مَا يُوْهَمُ إلخ) أي قوله وهو ثمانون . قوله: (خِلَافَ ذَلِكَ) أي خِلَافَ عُرْفِ الشَّرْعِ . قوله: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أي بَيْنَ قَوْلِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ الَّذِي تَسْتَحْقِيقُهُ إلخ أَي حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ . قوله: (لَمْ يَقَعْ) أَي حَيْثُ لَمْ يَقَعْ . قوله: (إِنْ أَبْرَأْتَنِي هِيَ وَأَبُوهَا إلخ) أَي مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ نَحْوِهِ مِنْ دُيُونِهِمَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِإِبْرَاءِ الْأَبِ إِبْرَاءَهُ مِنْ ذَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِشَرْطِهِ اه سَيَذْ عَمَرُ . قوله: (مُطْلَقًا) أَي عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ أَوْ لَا . قوله: (وَقُوعُهُ حَالًا) أَي رَجَعِيًّا . قوله: (مَا لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيلَ) كَانَ مُرَادُهُ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ وَحَيْثُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي شَرْطُ حُذْفِ جَوَابِهِ أَي وَإِنْ لَمْ تُبْرِئْنِي فَلَا طَلَّاقَ بِخِلَافِ الْمُطَلَّقِ عَلَى مَا فِي الْكَفِّ فَإِنَّهُ مُعَلَّقٌ وَإِنْ كَانَ تَغْلِيلُهُ بِفَاسِدٍ كَمَا مَرَّ اه سَيَذْ عَمَرُ . قوله: (فَيُرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ) أَي الْوُقُوعُ والبراءة إِذَا وَجَدْتَ بَرَاءَةً صَحِيحَةً . قوله: (وَفِي الْأَنْوَارِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ وَقَعَ وَلَا يَبْرَأُ وَقَوْلُهُ فِي أَبْرَأْتُكَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ .

أَبْرَأْتُكَ مِنْ صِدَاقِي بِشَرِطِ الطَّلَاقِ أَوْ وَعَلَيْكَ الطَّلَاقُ أَوْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي تَبَيَّنَ وَيَبْرَأُ بِخِلَافِ إِنْ طَلَّقْتَ ضَرَّتِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صِدَاقِي فَطَلَّقَ الضَّرَّةَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا بَرَاءَةَ لَهُ. فَفَرَّقَ بَيْنَ الشَّرْطِ التَّعْلِيلِيِّ وَالشَّرْطِ الْإِلْزَامِيِّ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ مَا فِي الْأَنْوَارِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّعْلِيلِ أَيْضًا فَلْتَأْتِ فِيهِ الْآرَاءُ الْمَشْهُورَةُ فِي إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِي فَطَلَّقَ يَقَعُ رَجْعِيًّا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ يَقَعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَنَقْلَاهُ عَنِ الْقَاضِي وَعَاتَمَدَهُ جَمَعَ مُحَقِّقُونَ يَقَعُ بَائِتًا بِالْبَرَاءَةِ كَطَلَّقْنِي بِالْبَرَاءَةِ مِنْ مَهْرِي وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَظَرَ بِهِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مُعَاوَضَةٌ وَذَاكَ مُحَضُّ تَعْلِيلٍ وَعَاتَمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْأَوَّلُ مَعَ عَلَيْهِ بِفَسَادِ الْبَرَاءَةِ وَالثَّانِي مَعَ جَهْلِهِ جَارٍ عَلَى الضَّعِيفِ فِيمَا لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى مَا فِي كَفِّهَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ وَالْمَعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ. وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ تَرْجِيحُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَذْكُورُ الْأَوَّلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْبَرَاءَةِ يُبْطِلُهَا وَهُوَ لَمْ يُعْلَقْ عَلَى شَيْءٍ وَإِقَاعُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا ظَنَّهُ مِنَ الْبَرَاءَةِ لَا يُفِيدُهُ لِقَصْرِهِ بِعَدَمِ التَّعْلِيلِ عَلَيْهِ لَفْظًا بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ عَلَى مَا فِي الْكَفِّ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى صَحَّةِ الْبَرَاءَةِ بِأَنَّهَا إِذَا أَبْرَأْتَهُ بَرَاءَةً صَحِيحَةً فَوَرَأَ بَائِتٌ لِقَضَائِهِ التَّعْلِيلِ وَالْمُعَاوَضَةَ كَمَا أَبْرَأْتَنِي وَقَدْ سُئِلَ الصَّلَاحُ الْعِلَائِيُّ عَنْ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى الْبَرَاءَةِ فَأَفْتَى بِأَنَّهُ بَائِتٌ أَيْ إِنْ وَجِدْتَ بَرَاءَةً صَحِيحَةً وَقَالَ إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ مَسْطُورًا لَكِنَّ الْقَوَاعِدَ تَشْهَدُ لَهُ. وَزِيَادَةُ لَفْظِ صَحَّةٍ لَا تَقْتَضِي التَّغَايُرَ فِي الْحُكْمِ فَإِنْ قُلْتَ التَّحْقِيقُ الْمَعْتَمَدُ فِي طَلَاقِكَ بِصَحَّةِ بَرَاءَتِكَ أَنَّهُ لَا تَعْلِيلَ فِيهِ إِذَا صَحَّتْ

فَوَدَّ: (تَبَيَّنَ وَيَبْرَأُ إِلَخ) خَبَرَ الَّذِي فِي الْكَافِي إِلَخ. فَوَدَّ: (فَفَرَّقَ) أَي صَاحِبُ الْكَافِي. فَوَدَّ: (بَيْنَ الشَّرْطِ التَّعْلِيلِيِّ) أَي الْمُمَثِّلِ لَهُ بِمَسْأَلَةِ طَلَاقِ الضَّرَّةِ وَقَوْلُهُ وَالشَّرْطُ الْإِلْزَامِيُّ أَي الْمُمَثِّلُ لَهُ بِالصُّورِ الثَّلَاثِ الَّتِي قَبَّلَهَا. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ) أَي الْإِلْزَامِي الشَّامِلَ لِمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمَا فِي الْكَافِي. فَوَدَّ: (أَيْضًا) لَعَلَّ الْمَعْنَى كَالشَّرْطِ التَّعْلِيلِيِّ لَكِنَّ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ تَأْمُلُ. فَوَدَّ: (يَقَعُ رَجْعِيًّا) وَقَوْلُهُ يَقَعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَقَوْلُهُ يَقَعُ بَائِتًا بِالْبَرَاءَةِ بَدَلٌ مِنَ الْآرَاءِ الْمَشْهُورَةِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي الْوُقُوعُ رَجْعِيًّا. فَوَدَّ: (وَنَقْلَاهُ) أَي الْوُقُوعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي الْوُقُوعُ بَائِتًا بِالْبَرَاءَةِ. فَوَدَّ: (بَيِّنَةُ) أَي إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ إِلَخ وَقَوْلُهُ مَا نَظَرَ بِهِ أَي طَلَّقْنِي بِالْبَرَاءَةِ مِنْ مَهْرِي. فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي الْوُقُوعُ رَجْعِيًّا وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي أَي الْوُقُوعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. فَوَدَّ: (جَارٍ عَلَى الضَّعِيفِ فِيمَا لَوْ طَلَّقَهَا إِلَخ) يُمَكِّنُ الْفَرْقَ هـ سَم. فَوَدَّ: (وَالْمَعْتَمَدُ) أَي فِيمَا لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى مَا فِي كَفِّهَا إِلَخ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ أَي بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ فَيَقَعُ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ تَرْجِيحُهُ) أَي فِي إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ إِلَخ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي عِلْمَ بَرَاءَةِ الْأَم. فَوَدَّ: (وَهُوَ إِلَخ) أَي وَالْحَالُ أَنَّ الزَّوْجَ. فَوَدَّ: (لِقَصْرِهِ بِعَدَمِ التَّعْلِيلِ إِلَخ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ أَي الْبَرَاءَةِ كَمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (وَقَالَ) أَي الصَّلَاحُ الْعِلَائِيُّ. فَوَدَّ: (وَزِيَادَةُ لَفْظِ إِلَخ) جَوَابُ سُؤَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ. فَوَدَّ: (التَّغَايُرَ) أَي بَيْنَ صَوَرَتَيْ إِفْتَاءِ الْبَعْضِ وَإِفْتَاءِ الصَّلَاحِ الْعِلَائِيِّ.

فَوَدَّ: (جَارٍ عَلَى الضَّعِيفِ فِيمَا لَوْ طَلَّقَهَا إِلَخ) يُمَكِّنُ الْفَرْقَ.



وَقَعَ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَإِنْ احْتَمَلْتَ السَّبَبِيَّةَ أَوْ غَلَبَتْ فِيهَا وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلتَّلْعِيقِ هِيَ مَعَ ذَلِكَ مُخْتَمِلَةٌ لِلْمَعْيَةِ فَتَنظَرُوا لِهَذَا مَعَ ضَعْفِهِ لِتَأْيِيدِهِ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْبَيِّنُونَةِ وَكَذَلِكَ عَلَى تَحْتِمِلِ الْمَعْيَةِ لِإِتْيَانِهَا بِمَعْنَاهَا نَحْوُ عَلَى حُبِّهِ ﴿لَذَوُ مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] فَكَانَ يَنْبَغِي النَّظْرُ فِيهَا لِذَلِكَ حَتَّى يَقَعَ رَجْعِيًّا قُلْتُ قَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بُعْدِ بَأْنِ تَبَاذُرِ الْمَعْيَةِ مِنَ الْبَاءِ أَظْهَرُ مِنْهُ مِنْ عَلَى وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُتَنَزِّعِينَ لِحِكَايَةِ جَمِيعِ الْأَقْوَالِ لَمْ يَحْكُ خِلَافًا فِي كَوْنِ الْبَاءِ بِمَعْنَى مَعَ بِخِلَافِ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ فَإِنْ حَكَى فِيهَا خِلَافًا بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَهَ وَقَوْعُهُ رَجْعِيًّا كَمَا قَدَّمْتُهُ .

أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ بِنَحْوِ خَمْرِ فَيَصِحُّ نَظَرُ لَا عِتْقَادَ لَهُمْ فَإِنْ أَسْلَمَا قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ قَسْطُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَأَمَّا الْخُلْعُ مَعَ غَيْرِهَا كَأَبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قَتْلًا أَوْ صَدَاقًا وَلَمْ يُصْرَحْ بِنِيَابَةِ وَلَا اسْتِقْلَالٍ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا وَمَرَّ صَحَّتُهُ بِمَيْتَةٍ لَا دَمَ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا كَكُلِّ عَوَضٍ لَا يُقْصَدُ وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُقْصَدُ لِأَغْرَاضٍ لَهَا وَقَعَ غُرُوقًا كإِطْعَامِ الْجَوَارِحِ وَلَا كَذَلِكَ هُوَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يُقْصَدُ لِمَنَافِعَ كَثِيرَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَطِبَّاءُ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا تَافِهَةٌ غُرُوقًا فَلَمْ يَنْظُرُوا لَهَا وَكَذَا الْحَشْرَاتُ مَعَ أَنَّ لَهَا خَوَاصَّ كَثِيرَةً وَلَوْ خَالَعَ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ فَسَدَ وَوَجَبَ مَهْرُ

□ قَوْلُهُ: (أَوْ غَلَبَتْ) أَيِ السَّبَبِيَّةِ فِيهَا أَيِ الْبَاءِ وَهِيَ أَيِ الْحَالِ أَنَّ السَّبَبِيَّةَ . □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الْبَاءِ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مَعَ ذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِهَا السَّبَبِيَّةَ لِخِ حَالٍ مِنْهُ وَقَوْلُهُ مُخْتَمِلَةٌ لِخِ خَبَرِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنْ . □ قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ . □ قَوْلُهُ: (النَّظَرُ فِيهَا) أَيِ لَفْظَةٍ عَلَى لِذَلِكَ أَيِ احْتِمَالِ الْمَعْيَةِ . □ قَوْلُهُ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَيِ لِذَلِكَ الْفَرْقِ . □ قَوْلُهُ: (إِلَى أَنَّهُ) أَيِ كَوْنٍ عَلَى بِمَعْنَى مَعَ . □ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَهَ لِخِ) أَيِ فِي طَلَاقِكَ عَلَى صِحَّةِ بَرَاءَتِكَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا قَدَّمْتُهُ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمَثَنِ وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ . □ قَوْلُهُ: (أَمَّا خُلْعُ الْكُفَّارِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ فَإِنْ نَقَصَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا الْحَشْرَاتُ إِلَى وَلَوْ خَالَعَ وَقَوْلُهُ بِنَاءٍ عَلَى الْمَثَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى أَوْ خَالَعَ . □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ) شَامِلٌ كَمَا يُفِيدُ كَلَامُهُ بَعْدَ لِعَدَمِ قَبْضِ شَيْءٍ وَلِقَبْضِ الْبَعْضِ فَقَطُّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ بَعْدَ قَبْضِهِ كُلِّهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا أَوْ قَبْلَ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْهُ فَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهِ فَالْقِسْطُ أَهْ . □ قَوْلُهُ: (مَعَ غَيْرِهَا) أَيِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ . □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذُكِرَ أَوْ قَتْلًا) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ عَلَى هَذَا الْخَمْرِ أَوِ الْمَغْصُوبِ أَوْ عَبْدِهَا هَذَا أَهْ . □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصْرَحَ بِوَضْفِ نَحْوِ الْخُمَرِيَّةِ وَالْغَضَبِ وَإِلَّا وَقَعَ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ شِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَيِ كَأَنَّ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَهُوَ فِي الْوَاوِغِ مَغْصُوبٌ . □ قَوْلُهُ: (فَيَقَعُ رَجْعِيًّا) أَيِ فِي الدِّمِ أَهْ شِ . □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَيِ الْمَيْتَةِ . □ قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيِ الدِّمِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ يُقْصَدُ . □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيِ كَالدِّمِ فِي الْوُقُوعِ رَجْعِيًّا .

□ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) صَوْرَةٌ هَذَا أَنْ يُصْرَحَ بِوَضْفِ نَحْوِ الْخُمَرِيَّةِ وَالْغَضَبِ وَإِلَّا وَقَعَ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ .

المثل كما مرَّ أو بصحيح وفاسد معلوم صحَّ في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل.

(ولهما التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكونه ذكره توطئة لقوله (فلو قال لوكيله خالغها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقوع الشقاق هنا فلا محابة وبه فارق بق هذا من زييد بمائة كما مرَّ. (وإن أطلق) كخالغها بمال وكذا خالغها بناءً على أن ذكر الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل) وله أن يزيد.

قوله: (كما مرَّ) أي في شرح ولو خالغ بمجهول. قوله: (وجب في الفساد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة سم على حج أقول وكيفية أن تفرض مذكاة ويقسط عليها وعلى الصحيح اهـ ش. قوله: (في الخلع) إلى قول المتن فإن نقص في المعنى وإلى قوله والحاصل في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى أو خالغ وقوله ويفرق إلى المتن. قوله: (في بابه) أي التوكيل. قوله: (لكنه ذكره) أي أعاده هنا.

قوله (لشي): (خالغها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالغها بمهر المثل فهل هو كالتيعين أو كالإطلاق محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالغها بمال من صور الإطلاق؛ لأن مقدار المال مجهول فيها اهـ سيّد عزم أقول ولعله فيما إذا لم يشتبه مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج ووكيله وناس غيرهما وإلا فالأقرب الأول فليراجع. قوله: (من نقد كذا) ولو أطلق النقد وهو متعدّد بلا غلبة في البلد فهل هو كالطلاق الآتي في المتن أو يأتي فيه ما مرَّ في البيع من تعيين الأنفع ثم التخيير فليراجع. قوله (لشي): (لم ينقص منها) أي ولم يخالغ بموَجِّل ولا بغير ما عيّنه جنسًا أو صفة فلو خالغ لم يقع طلاق كما يأتي اهـ ش. قوله: (وله الزيادة إلخ) بقي ما لو ناه عن الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع أو لا ويفرق فيه نظر والأقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بأن الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اهـ ش أقول بل الأقرب الأول كما في البجيرمي عن الماوردي. قوله: (ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة وأما إذا كانت مجهولة فالأقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل إن كان من جنس ما سمّاه الزوج من النقد ولم ينقص عنه؛ لأنه لم يقوُت مقصوده وإن كان من غير جنسه أو دون ما سمّاه الزوج فيبني عدم الوقوع لانقضاء العوض الذي قدره اهـ ش. قوله: (أنه يقتضي المال) أي وهو الراجع اهـ ش.

قوله (لشي): (لم ينقص عن مهر) أي نقصًا فاحشًا كما يأتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية إلخ اهـ ش أي ولم يخالغ بموَجِّل ولا بغير نقد البلد جنسًا أو صفة كما يأتي. قوله: (وله أن يزيد) أي من جنس المهر أو غيره اهـ معني.

قوله: (صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله إلخ) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مائة معلومة.

(إِنْ نَقَصَ فِيهَا) أَي فِي الْأُولَى أَيِّ نَقَصَ كَانَ وَفَارَقَتِ الثَّانِيَةَ بَأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَخْرُجُ عَنْهُ بِأَيِّ نَقَصٍ بِخِلَافِ الْمُحْمُولِ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ وَيُؤَيِّدُهُ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّهُ فِي بَغْهِ بِمَائَةٍ لَا يَنْقُصُ عَنْهَا وَلَوْ تَأَوَّفَهَا بِخِلَافٍ بَغْهِ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ مَا لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ أَوْ خَالِغٍ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغِيرِ الْجَنَسِ أَوْ الصِّفَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ نَقَصَ فَاحِشٌ أَوْ خَالِغٍ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (لَمْ تَطْلُقْ) لِلْمُخَالَفَةِ كَالْبَيْعِ (وَفِي قَوْلٍ يَقَعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) كَالْخُلْعِ بِخَمْرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَتَبِعُوهُ وَفَارَقَتِ التَّقْدِيرَ بَأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهِ صَرِيحَةٌ فَلَمْ يَكُنِ الْمَائِي بِهِ مَأْذُونًا فِيهِ .

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْ كَيْلَهَا اخْتَلَعَ بِأَلْفٍ فَامْتَلَتْ) أَوْ نَقَصَ عَنْهَا (تَقَدَّرَ) لِإِمْوَاقَتِهِ الْإِذْنَ .

(وَأِنْ زَادَ) أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ الْجَنَسِ أَوْ الصِّفَةِ كَغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (فَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا) أَوْ أَطْلَقَتْ فَزَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَأُضِيفَ إِلَيْهَا هُنَا أَيْضًا (بِأَنْتَ وَلِزْمِهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

قوله: (أَيُّ نَقَصَ كَانَ) خَالَفَهُ الْمُعْنَى فَقَيَّدَ النِّقْصَ فِي الصُّورَتَيْنِ بِالْفَاحِشِ . قوله: (بِأَنَّ الْمُقَدَّرَ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ فِي التَّعْيِينِ تَحْدِيدِيٌّ فَيُضَرُّ أَيُّ نَقَصٍ كَانَ وَفِي الْمُحْمُولِ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ الَّذِي هُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ تَقْرِيبيٌّ فَلَا يُضَرُّ فِيهِ إِلَّا الْفَاحِشُ . قوله: (يَخْرُجُ) بِنَاءِ الْمُفْعُولِ مِنَ الْإِخْرَاجِ . قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْفَرْقُ . قوله: (أَوْ خَالِغٍ الْخ) أَيِ فِي الْأُولَى عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُثْنِ نَقَصَ وَكَانَ الْأَسْبَكُ أَنْ يَخْدِفَهُ وَيَزِيدَ فِي نَظِيرِهِ الْآتِي لَفْظَةً فِيهِمَا كَمَا فَعَلَ الْمُعْنَى . قوله: (وَفِي الثَّانِيَةِ) عَطْفٌ عَلَى فِي الْأُولَى . قوله: (أَوْ خَالِغٍ) أَيِ فِي الثَّانِيَةِ . قوله: (أَوْ بَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ جِنْسًا أَوْ صِفَةً .

قوله (لَسِي): (يَقَعُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فِيمَا لَوْ خَالِغَ بِمُؤَجَّلٍ مِنْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُ سَيِّدِ عَمَرَ . قوله: (كَالْخُلْعِ بِخَمْرِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِفَسَادِ الْمُسَمَّى عَنْ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَالْمَرْدُ أَه . قوله: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى . قوله: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ سَمَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَوْ خَالِغَ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُ سَيِّدِ عَمَرَ .

قوله (لَسِي): (تَقَدَّرَ) وَفِي تَسْلِيمِ الْوَكِيلِ الْأَلْفَ بِغَيْرِ إِذْنٍ جَدِيدٍ وَجِهَانٍ أَوْ جَهْمَهُمَا الْمُنْعُ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع شَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِّ وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْعَيْنَ اعْتَدَّ بِهِ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنٍ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ اسْتَقْبَلَ بِقَبْضِ الْمُعَيَّنِّ اعْتَدَّ بِقَبْضِهِ أَه .

قوله (لَسِي): (فَقَالَ) أَيِ حِينَ الْإِخْتِلَاعِ . قوله: (فَزَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ الْخ) وَيُظْهَرُ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ أَيْفًا أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ خَالِغَ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ .

قوله (لَسِي): (وَيَلْزَمُهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) سَوَاءٌ أَرَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ مُعْنَى وَأَسْنَى وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ وَسَيَّاتِي أَنْ لَهَا الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا زَادَ عَلَى مُسَمَّاهَا إِنْ غَرِمَتْهُ .

قوله: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) شَامِلٌ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ .

قوله (لَسِي): (وَيَلْزَمُهَا مَهْرُ الْمَثَلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَوَاءٌ زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَمْ نَقَصَ أَه .

على المعتمد؛ لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويُفَرَّق بين هذا وما مرَّ أنَّ  
نقص وكيله عن مقدِّره يُلغيه بأنَّ البضع مُقوَّم عليه ولم يسمح به إلا بمقدِّره بخلافها فإنَّ  
قصدَها التخلُّص لا غير وهو حاصلٌ بإلغاء مُسمَّاه ووجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها  
(الأكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمَّته)؛ لأنَّ الأكثر إنَّ كان المهرُ فهو الواجب عند فساد  
المُسمَّى أو المُسمَّى فقد رَضِيَتْ به وفي الروضة وغيرها حكاية هذا القول على غير هذا الوجه  
وصوِّبَتْ. (وإنَّ أضافَ الوكيلُ الخلعَ إلى نفسه) بأنَّ قال من مالي (فخلعَ أجنبيًّا) وسيأتي صحته  
(والمال) كلُّه (عليه) دونها؛ لأنَّ إضافته لنفسه إعراضٌ عن التوكيل واستبدالٌ بالخلع مع الزوج.  
(وإنَّ أطلق) بأنَّ لم يُضِفْه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال احتلَّعتُ فلانةً بالفين (فالأظهر أنَّ  
عليها ما سمَّته)؛ لأنَّها التزمت (وعليه الزيادة) لأنَّها لم ترضَ بها فكأنَّه افتداها بما سمَّته وزيادة  
من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد عُلمَ ممَّا قدَّمه في الوكالة أنَّ للزوج مُطالبةً  
الوكيل بالكلِّ فإذا غَرِمَه رجع عليها بقدر ما سمَّته.....

قوله: (على المعتمد) مُقابله ما في الحاوي الصغير أنَّ على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غَرِمَه لا  
يَرُجَعُ به عليها سم وسمِّدَ عَمَرُ وشرَّحَ الرُّوضُ. قوله: (لأنَّه إلخ) تغليلٌ للمتن. قوله: (على غير هذا  
الوجه) راجع النهاية والمُعني.

قوله (سني): (وإنَّ أضافَ الوكيلُ) أو أطلقَ ولم يَتَّوِها اه شرَّحَ الرُّوضُ وهذا مُختَرَزُ قولِ الشَّارِحِ الآتي  
وقد نواها اه سم. قوله: (بأنَّ قال) إلى قوله والحاصلُ في المُعني. قوله: (إعراضٌ عن التوكيل) لو  
قال التوكيلُ أو الوكالة لكان أنسب اه سَمِّدَ عَمَرُ. قوله: (استبدالٌ) أي استغلاطٌ. قوله: (وقد نواها) أي  
الزوجة احترازٌ عما إذا تَوَى نفسه أو لم يَتَّوِ أحدًا حيثُ يصيرُ خلعُ أجنبيٍّ ولا طَلَبُ عليها كما جَزَمَ به  
الإمامُ نهاية. قوله: (وقد نواها) الظاهرُ أنَّ المرادَ بالضميرِ الإضافةُ وعليه فَمَا الفَرْقُ بَيْنَها وَبَيْنَ التَّضَرُّعِ  
بالإضافة بحسبِ نَفْسِ الأَمْرِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اه سَمِّدَ عَمَرُ وَيَأْتِي عن سم مثله وعن شَرْحِي الرُّوضِ والمنهج  
ما يُفِيدُ الفَرْقَ. قوله: (وهذا) أي قولُ المتن إنَّ عليها ما سمَّته إلخ عبارة المُعني فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا في  
الصُّورَةِ المذكورةِ أي في المتن أَلْفَ لَكِنْ يُطَالَبُ بما سَمَّاه؛ لأنَّه التزَمَ بعَقْدِهِ ثم يَرُجَعُ عليها بما سمَّته  
إذا غَرِمَه لِلزَّوْجِ مُطالِبَتُها بما لَزِمَها اه. قوله: (أنَّ للزوج مُطالبةً الوكيل) أي كما أنَّ له مُطالبةً كُلَّ بما  
لَزِمَهُ. قوله: (مُطالبةً الوكيل إلخ) أي في صورة الإطلاق اه رشيدِي.

قوله: (على المعتمد) ومُقابله ما في الحاوي الصغير أنَّ على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غَرِمَه  
لا يَرُجَعُ به عليها.

قوله في (سني): (وإنَّ أضافَ الوكيلُ الخلعَ إلى نفسه) قال في شَرْحِ الرُّوضِ أو أطلقَ ولم يَتَّوِها كما  
اقتضاه كلامُ الإمام وغيره اه وهذا مُختَرَزُ قولِ الشَّارِحِ وقد نواها. قوله: (وقد نواها) ولم يبيِّنْ مُختَرَزَهُ  
ولَعَلَّه أَنَّهُ حِينَئِذٍ خُلِعَ أَجَنِبِيٌّ وَجَمِيعُ المَالِ عليه دونها ثم رأيت في المضروبِ عليه ما يوافقُ ذَلِكَ.

والحاصل أنه فيما إذا امتثل مُقَدَّرُهَا أو نَقَصَ منه إن صرح بالوكالة عنها وإلا طُولِبَ أيضًا نعم، يرجع عليها بعد غُزْمِهِ ما لم يَنْوِ التَّبَرُّعَ فَإِنْ لَمْ يَمْتَثِلْ فِي الْمَالِ بَأْنَ زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْسِهِ وَقَالَ مِنْ مَالِهَا بَوَكَالَتِهَا بَأْنْتُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَلَا يُطَالَبُ بِهِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ فِيمُسَمَاءَ وَلَوْ أَزِيدَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِنْ تَرْتَبَ ضِمَانُهُ عَلَى إِضَافَةِ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَمَّا اسْتَقْلَّ بِهِ الْأَجْنَبِيُّ أَثَّرَ فِيهِ الضَّمَانُ بِمَعْنَى الْإِلْتِمَامِ وَإِنْ تَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ ضِمَانٍ نَحْوِ الثَّمَنِ وَلَهَا هُنَا الرُّجُوعُ عَلَيْهِ

قوله: (والحاصل) أي حاصل مسائل وكيل الزوجة. قوله: (والحاصل) إلى قوله وقد يُشكّل لم يذكره شرح م ر بل اقتصر على ما كان مكان هذا ثم ضرب عليه الشارح اه سم. قوله: (والأ) أي بأن أطلق وقد نواها. قوله: (طولب) أي ولا يطالب إلا إذا ضمن نهاية ومغني. قوله: (أيضا) كما تطالب. قوله: (ما لم ينو التبرع) أي بأن نوى حين الأداء الرجوع إليها أو أطلق. قوله: (غير جنسه) أي أو صفته. قوله: (ولا يطالب إلخ) عبارة المغني والزوجه مع شرحه ولا يطالب وكيلها بما لزمها إلا إن ضمن كأن يقول على آتي ضامن فيطالب بما سمي وإن زاد على مهر المثل اه وعبارة الرشيد في قوله ولا يطالب إلخ أي فيما صرح بوكالتها سواء امتثل ما سمته أو زاد أو نقص اه. قوله: (به) أي بمهر المثل أي في صورتني عدم الامتثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى في صورتني الامتثال والنقص مع التصريح بالوكالة كما مر آنفا. قوله: (فيمسماه) أي بانث بمسماه فليتامل اه سيّد عمر كما مر آنفا. قوله: (على إضافة فاسدة) أي كأن أضاف الكل إليها اه ع ش. قوله: (لأن الخلع إلخ) تغليل لقوله إلا إن ضمن فيمسماه. قوله: (لأن الخلع لما استقل به إلخ) مقتضى صنيعه هنا أنه إذا أضاف إليها في صورة المخالعة الآتية أنها تبين بمهر المثل ويلزمها وإن زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان وإلا فتبين بمسماه ويجب عليها منه بقدر مسماها فليتامل اه سيّد عمر. قوله: (وإن ترتب) أي الضمان على ذلك أي الإضافة الفاسدة. قوله: (ولها هنا) أي في مسألة الضمان عبارة

قوله: (والحاصل إلى قوله وقد يُشكّل) لم يذكره م ر بل اقتصر على ما كان مكان هذا وضرب عليه الشارح أي وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين أن ينويها وأن لا ورد بجزم إمامه بأنه إذا لم ينوها نزل الخلع عليه وصار خلع أجنبي ولا طلب عليها وقال إنه بين الإشكال فيه وسبأتي لذلك تيممة في نظيرة هذه ولا يطالب وكيلها بما لزمها إلا إن ضمن كأن قال علي؛ لأنه ضامن فيطالب به؛ لأن الخلع يستقل به الأجنبي فأنتر الضمان فيه بمعنى الالتزام وإن ترتب على إضافة فاسدة ويؤخذ من قولهم لتضريجه بالوكالة أن فائدة قولهم بوكالتها المذكور في المتن عدم مطالبة حيث لا غير لما علم مما تقرّر من الوقوع في الكل وأن التفصيل في لزوم إتاما هو بين الإضافة إليها أو إليه والإطلاق سواء أذكر الوكالة في الكل أو لا وقد يُشكّل على ما مر ما تقرّر من الوكالة إلخ. قوله: (ولا يطالب) هلا طولب؛ لأن الوكيل يطالب ويجاب بما يأتي من الفرق في شرح قوله ولاجنبي توكيلها فتخير هي. قوله: (إلا إن ضمن إلخ) كذا في الزوجه.

بما زاد على مُسَمَّاهَا إِنْ غَرِمَتْهُ؛ لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَائِهِ أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي وَلَمْ يَنْوِهَا فَخَلَعَ أَجَنْبِيَّ فَيَلْزِمُهُ الْمُسَمَّى جَمِيعُهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاهُ وَلَوْ أَزِيدَ مِنْ مُسَمَّاهَا وَهِيَ بِمَا سَمَّتهُ كَمَا لَوْ أَضَافَ لَهَا مُسَمَّاهَا وَلَهُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَإِنْ غَرِمَ الْكُلَّ رَجَعَ عَلَيْهَا بِمُسَمَّاهَا وَفِيمَا إِذَا أَطْلَقَتْ التَّوَكِيلَ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ فَإِنْ سَمَّى أَزِيدَ لَزِمَهُ الزَّائِدُ فَإِنْ غَرِمَ الْكُلَّ رَجَعَ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى.....

الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا غَرِمَ فِي هَذِهِ أَيْ مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ إِلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا سَمَّتهُ فَقَطُّ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فِيمَا لَوْ زَادَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ عَلَى مُسَمَّاهَا كَعَشْرَةٍ وَنَقَصَ عَنْ مُسَمَّاهُ كَعَشْرِينَ فَإِنَّ جَمِيعَ الزَّيَادَةِ عَلَى مُسَمَّاهَا لَيْسَتْ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ ضَمَائِهِ بَلْ إِنَّمَا هِيَ التَّفَاوُثُ بَيْنَ مَهْرِ الْجَنَلِ وَمُسَمَّاهُ أَيْ كَخَمْسَةِ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَقَالَ مِنْ مَالِهَا. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْوِهَا) أَيْ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا أَه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهَا) أَيْ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْسِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا بِأَنْ ضَمِنَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمُسَمَّاهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّتهُ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ وَهَكَذَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ أَيْ بَيْنَ نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ وَبَيْنَ التَّصْرِيحِ بِهَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ أَه. سَم. أَقُولُ وَأَشَارُ إِلَى الْفَرْقِ شَرْحًا فِي الْمُنْهَجِ وَالرَّوْضِ فِي التَّغْلِيلِ بِأَنْ صَرَفَ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَيْهِ مُمَكِّنًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَهِيَ بِمَا سَمَّتهُ) وَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي مُسَمَّاهُ الزَّائِدِ مِنَ الْجَنْسِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تُغْتَبَرَ قِيَمَتُهُ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى مُسَمَّاهَا أَوْ سَاوَتْهُ اقْتَصَرَ أَيْ فِي مُطَالَبَتِهَا عَلَيْهِ أَيْ مُسَمَّاهَا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْهُ أُخِذَ مِنْهُ أَيْ مُسَمَّاهَا بِقَدْرِهَا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلزَّوْجِ مُطَالَبَتُهَا أَيْضًا كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ أَوْ يَقْتَصِرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى مُطَالَبَةِ الْوَكِيلِ وَيَكُونُ مَحَلُّ التَّخْيِيرِ الْمُشْعِرِ بِهِ كَلَامُهُمْ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَنْسِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ مُغَايِرُ لِمَا التَّرَمَّتْهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (بِمَا سَمَّتهُ) أَيْ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِهِ.

ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الزَّيَادَةَ تَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَائِهِ) هَكَذَا إِلَى هُنَا كَانَ مُرَادُهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحَاصِلُ إِلَى هُنَا فَلْيُتَرَجَّعْ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا إِنْ ضَمِنَ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ كَذَا فِي الرَّوْضِ وَهَذَا أَقْرَبُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مِنْ مَالِي أَوْ لَمْ يَنْوِهَا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ أَضَافَ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا فَهُوَ كَالْأَجَنْبِيِّ الْخ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ لَمْ يَنْوِهَا مَعْنَاهُ أَوْ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَنْوِهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهَا) أَيْ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا كَمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى مُقَدَّرِهَا أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ جَنْسِهَا إِنْ أَضَافَ إِلَى مِلْكِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَايَتِهَا لَمْ يُطَالَبْ إِلَّا بِأَنْ ضَمِنَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا وَقَدْ نَوَاهَا طَوْلِبَ بِمَا سَمَّاهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا سَمَّتهُ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ وَهَكَذَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَإِذَا غَرِمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْ مَسْأَلَةُ الْإِطْلَاقِ وَفِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ رَجَعَ عَلَيْهَا لَكِنْ بِقَدْرِ مَا سَمَّتهُ فَقَطُّ إِنْ سَمَّتْ شَيْئًا أَه.

ما تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي مُطَالَبَةِ الْوَكِيلِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ مِنْ مَطَالِبٍ وَكَيْلِ الشَّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنْ أَصْلَ الشَّرَاءِ يُمَكِّنُ وَقُوْعَهُ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا. (وَيَجُوزُ) أَيِ يَجْلُ وَيَصْحُ (تَوَكُّلُهُ) أَيِ الزَّوْجِ فِي الْخُلْعِ (ذِمَّتًا) وَحَرِيًّا وَإِنْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُخَالِغُ الْمُسْلِمَةُ فِيمَا لَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ تَخَلَّفَ ثُمَّ أَسْلَمَ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِصَحَّةِ الْخُلْعِ. (وَعَبْدًا وَمَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَهِهِ) وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ وَالْوَلِيُّ إِذْ لَا عَهْدَةَ تَتَعَلَّقُ بِوَكِيلِهِ بِخِلَافِ وَكَيْلِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ (وَلَا يَجُوزُ) أَيِ لَا يَصْحُ (تَوَكُّلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ) بِسَفَهِهِ وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ هُنَا أَيْضًا (فِي قَبْضِ الْعَوِضِ) الْعَيْنُ وَالذِّئْنُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ فَإِنْ فَعَلَ وَقَبْضُ بَرٍّ الْمُخَالِغُ بِالْدَفْعِ لَهُ وَكَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ بِإِذْنِهِ فِي

□ فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيِ حَيْثُ شَرَطَ فِي مُطَالَبَتِهِ حَيْثُ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَالَتِهَا أَنْ يَضْمَنَ وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ أُطْلِقَ وَلَمْ يُضَفِ الْخُلْعُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا لَكِنَّهُ نَوَاهَا ه. س. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) كَانَ الْمُرَادُ سِوَاءَ ضَمَنِ أَوْ لَا ه. س. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ الْخُلْعُ) وَيُفْرَقُ أَيْضًا بِأَنَّهُ ثُمَّ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَا يُقَابِلُ التَّمَنَّى فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَغْرِيمِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا ه. سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (أَيِ يَجْلُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْكَافِرِ. □ فَوَدَّ: (وَتَخَلَّفَ) أَيِ وَخَالَعَهَا فِي حَالَةِ التَّخَلُّفِ ه. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ وَكَيْلِهَا الْخُلْعُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مُطَالَبَةِ وَكَيْلِهَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الشَّرْحِ حُكْمُ وَكَيْلِهَا إِذَا كَانَ سَفِيهَا وَأَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا بَانَثَ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَلَا يُطَالِبُ الْوَكِيلُ ه. س. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ الْخُلْعُ) أَيِ آفًا. □ فَوَدَّ: (أَيِ وَلَا يَصْحُ) يَنْبَغِي وَلَا يَجْلُ؛ لِأَنَّهُ تَعَاطَى عَقْدَ فَاكِدٍ ه. سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ الْخُلْعُ) أَيِ بِلَا إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَصْحُ كَمَا يَصْحُ قَبْضُ السَّفِيهِ لِنَفْسِهِ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَتَّاطِيِّ أَنْتَهَى ه. س. وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ.

□ فَوَدَّ: (بَرٍّ الْمُخَالِغُ وَكَانَ الزَّوْجُ الْخُلْعُ) كَذَا نَقْلَاهُ وَأَقْرَأَهُ أَيْضًا لَكِنْ حَمَلَهُ السُّبْكِيُّ وَابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى عَوِضٍ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَعَلَى الطَّلَاقِ بِدَفْعِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْقَبْضُ إِذْ مَا فِيهَا أَيِ الذِّمَّةُ لَا يَتَمَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ فَإِذَا تَلَفَ كَانَ عَلَى الْمُتَلَزِمِ وَبَقِيَ حَقُّ الزَّوْجِ فِي ذِمَّتِهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى أَقُولُ وَلَوْ فَصَلَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُخْتَلِعِ عَالِمًا بِسَفَهِهِ فَيَنْقَى الْحَقُّ فِي ذِمَّتِهِ لِنَقْصِيرِهِ أَوْ جَاهِلًا بِهِ فَلَا يَنْقَى إِذْ لَا نَقْصِيرَ مِنْهُ وَإِنَّمَا النَّقْصِيرُ مِنَ الزَّوْجِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيَّةٌ ه. سَيِّدُ عُمَرَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَذَا نَقْلَاهُ الْخُلْعُ مُعْتَمَدٌ ه. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ الزَّوْجُ الْخُلْعُ) عَطَفَ عَلَى بَرٍّ الْمُخَالِغِ.

□ فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ) أَيِ حَيْثُ شَرَطَ فِي مُطَالَبَتِهِ حَيْثُ أَضَافَ إِلَى مَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَالَتِهَا أَنْ يَضْمَنَ وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْ يُضَفِ الْخُلْعُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا لَكِنَّهُ نَوَاهَا. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) كَانَ الْمُرَادُ سِوَاءَ ضَمَنِ أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ وَكَيْلِهَا الْخُلْعُ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مُطَالَبَةِ وَكَيْلِهَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الشَّرْحِ حُكْمُ وَكَيْلِهَا إِذَا كَانَ سَفِيهَا وَأَنَّهُ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهَا بَانَثَ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَلَا يُطَالِبُ الْوَكِيلُ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ هُنَا) أَيِ بِلَا إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَصْحُ كَمَا يَصْحُ قَبْضُ السَّفِيهِ لِنَفْسِهِ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَتَّاطِيِّ ه. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ) فِي نُسْخَةِ

الدفع إليه فإن قلت ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح وقد علمت أن قبض السفية باطل فكيف برئ منه المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته والقياس ببراءتها؛ لأن تلك العلة موجودة في قبضه منها بإذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا أذن الزوج للسفية مثلاً كإذن وليه له وولي له لو أذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطائي انتهت ويجوز أيضاً توكيلها كافراً وعبدًا وفيما إذا أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة للزوج مطالبته بالمال بعد العتي ثم بعد غزبه يرجع عليها إن قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا.....

قوله: (لأن تلك العلة) وهي قوله: لأنه ليس أهلاً له اه كُردِي. قوله: (لأن تلك العلة موجودة إلخ) قد يمنع وجودها مع إذن الولي اه سم. قوله: (فكذا هنا) بل ما هنا أولى بذلك؛ لأن الولي ثم متعاً بالإذن ومع ذلك اعتد به والزوج هنا غير متعاً بتصرفه في ماله اه سيد عمر. قوله: (الإطلاق) أي إطلاق براءة المخالغ الشامل للمعين وغيره ولما يأذن الولي ويدونه. قوله: (اقتضاه كلام ابن الرفعة) كأنه اختلف كلامه إذ هذا مقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر. قوله: (مثلاً) أي أو العبد. قوله: (انتهت) أي عبارة الشيخ. قوله: (ويجوز أيضاً) إلى قوله وكان الفرق في المعنى إلا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا قوله ويرجع السيد إلى لا سفيتها. قوله: (فيما إذا أطلق) أي العبد بأن لم يصفه له ولا لها اه ع ش زاد سم فإن أضافه إليها طوлиت به اه. قوله: (بعد العتي) أي لكه فيما يظهر اه ع ش. قوله: (إن قصد) أي عند الغرم. قوله: (وكان الفرق إلخ) تطويل لا طائل تحته كما

بعده بإذنه في الدفع إليه الظاهر أن ما في هذه النسخة عوض بعده في الشرح إلى المثني فليتامل فإن قلت ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح وقد علمت أن قبض السفية باطل فكيف برئ به المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته والقياس ببراءتها؛ لأن تلك العلة موجودة في قبضه منها بإذن وليه ومع ذلك قالوا تبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا أذن الزوج للسفية مثلاً كإذن وليه له وولي له لو أذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطائي انتهت ويجوز أيضاً توكيلها كافراً وعبدًا اه ما في هذه النسخة وقوله فيه؛ لأن تلك العلة موجودة إلخ قد يمنع وجودها مع إذن الولي اه. قوله: (وولي له لو أذن له إلخ) نازع في شرح الروض بهذا في حمل السبكي الآتي الذي تبعه عليه في الروض فقال تبع في هذا السبكي وغيره والإطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الأقرب إلى المنقول إذا أذن الزوج للسفية مثلاً كإذن وليه له وولي له لو أذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كما نقله الأصل عن ترجيح الحنطائي اه ثم رأيت الشارح فيما سبق نازع أيضاً السبكي. قوله: (وفيما إذا أطلق) أي بأن خالغ في الذمة ولم يصفه إليها فإن أضافه طوлиت به.



وما مرَّ في توكيل الحرِّ الصريح في عدم اشتراط قصده للرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرُّع أن المال هنا إما لم يتأهل مُستحقُّه للمطالبة به ابتداءً وإما تَطَرُّاً مُطالبته به بعد العتق المجهُول وقوعه فضلاً عن زَمَنِهِ لو وَقَعَ كان أدأؤه مُحْتَمَلاً لِكَوْنِهِ عَمَّا التَزَمَهُ وَلِكَوْنِهِ تَبَرُّعاً عَلَيْهَا وَلَا قَرِينَةً تُعَيِّنُ أَحَدَ هَذَيْنِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ بَرَاءَةً ذِمَّتْهَا بِمَا دَفَعَهُ فَاشْتَرَطَ لِصَارِفٍ لَهُ عَنِ التَّبَرُّعِ وَهُوَ قَصْدُ الرَّجُوعِ بِخِلَافِ الْحَرِّ فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ بِهِ عَقِبَ الْوَكَالَةِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ أَدَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جَهْتِهَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ لِرُجُوعِهِ قَصْدٌ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ تَنْظِيرُ بَعْضِهِمْ فِي اشْتِرَاطِ قَصْدِ الرَّجُوعِ هُنَا وَيُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ وَمَعَ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ وَيَرْجَعُ السَّيِّدُ عَلَيْهَا هُنَا بِمَا غَرِمَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ رُجُوعاً لِرُجُوعِ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ التَّبَرُّعِ هُنَا أَيْضاً لِحُجُوزِ مُطَالَبَةِ الْقَرْنِ عَقِبَ الْخُلْعِ لَا سَفِيْهَا وَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ فَلَوْ فَعَلَ وَقَعَ رَجْعِيًّا إِنْ أُطْلِقَ أَوْ أَضَافَهُ إِلَيْهِ فَإِنَّ أَضَافَ الْمَالِ إِلَيْهَا بَأَثَتْ وَلَزِمَهَا الْمَالُ وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى السَّفِيْهِ كَذَا ذَكَرُوهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ فَمَا قِيلَ: «إِنَّهُ يُطَالَبُ وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ غُرْمِهِ» وَهَمْ.

(وَالْأَصْحَحُ صَحَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً لِيُخْلَعَ) وَفِي نُسْخٍ بِخُلْعٍ فَاللَّامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ (زَوْجَتَهُ أَوْ طَلَاقَهَا)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَوِّضَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ إِلَيْهَا وَتَوْكِيلَ امْرَأَةٍ تَخْتَلِعُ عَنْهَا صَحِيحٌ قَطْعاً وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ

يُظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ عَدَمُ الْفَائِدَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ خِلَافَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ الْكَامِلِ وَقَدْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُسْتَحَقُّهُ) وَهُوَ الْعَبْدُ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (تَطَرُّاً مُطَالَبَتُهُ) أَيِ لِلْمَرْأَةِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَوْ وَقَعَ) أَيِ الْعَتَقُ. □ قَوْلُهُ: (كَانَ أَدَاؤُهُ الْخُلْعَ) جَوَابٌ لِمَا. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْعَبْدِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ نَازَعَ فِي الْإِشْتِرَاطِ وَقَالَ إِنَّ الْأَوْجَهَ خِلَافُهُ أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمَعَ إِذْنِ السَّيِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا ذَكَرُوهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِرُجُوعِ الْقَرِينَةِ إِلَى لَا سَفِيْهَا. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْوَكَالَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أُطْلِقَ) أَيِ السَّفِيْهِ بِأَنْ لَمْ يُضْفَئْ لَهُ وَلَا لَهَا ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا وَإِنْ نَوَاهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ خِلَافَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ الْكَامِلِ وَقَدْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي مَا نَصَّبَهُ وَأَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَاهِهِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَكِيلًا عَنْهَا وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْوَلِيُّ إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا قَبِيْنٌ وَلَزِمَهَا أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَزِمَهَا الْمَالُ) وَرَجَعَ بِهِ عَلَيْهَا بَعْدَ غُرْمِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَالَبُ إِلَّا أَنْ طَوَّلِبَ أَهْ وَقَوْلُهَا وَرَجَعَ الْخُلْعَ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا وَأَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا الْخُلْعُ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ وَرَجَعَ بِهِ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا رَجَعَ لِلْعَبْدِ إِذِ السَّفِيْهِ لَا يَغْرُمُ وَعِبَارَةٌ حَجَّ وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى السَّفِيْهِ الْخُلْعَ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيْدِيُّ قَوْلُهُ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ يَعْنِي الْوَكِيلَ فِي الشَّرَاءِ مَثَلًا لَكِنْ تَقَدَّمَ قَرِيْبًا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكِيلِ الْخُلْعِ فَتَأَمَّلْ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَفِي نُسْخٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَجُوزُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ نَازَعَ فِي الْإِشْتِرَاطِ وَقَالَ إِنَّ الْأَوْجَهَ خِلَافُهُ.

على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن .  
(ولو وكلا) أي الزوجان معا (رجلا) في الخلع وقبوله (تولى طرفا) أرادته منهما مع الآخر أو  
وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)؛ لأن الخلع يكفي فيه اللفظ من جانب كما لو  
علق بالإعطاء فأعطته .

### فصل في الصيغة وما يتعلق بها

(الفرقة بلفظ الخلع) إن قلنا : إنه صريح، أو كناية ونواه به (طلاق) ينقص العدد؛ لأن الله -  
سبحانه وتعالى في قوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] الآية ذكر حكم الافتداء المرادف  
له الخلع بعد الطلقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على  
أن الثالثة هي الافتداء كذا قالوه، ويرويه الحديث الصحيح الآتي في ثالث فصل في الطلاق  
«أنه ﷺ سئل عن الثالثة فقال: ﴿أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾» [البقرة: ٢٢٩] وحديث فيندفع جميع ما تقرر  
(وفي قول) نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع، أو المفاداة إذا لم يقصد به طلاقا  
(فسخ لا ينقص) بالتخفيف في الأفضح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير  
خضبر، واختاره كثيرون من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر من الملقين الافتاء به،

قوله: (لم يصح توكيله امرأة إلخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح توكيله للاختيار في النكاح  
فكذا اختيار الفراق مغني وع ش . قوله: (في طلاق بعضهن) أي مبهما أما بعد تعيينهن للنكاح فيصح  
توكيله في طلاقهن اهـ ع ش .

### فصل في الصيغة وما يتعلق بها

قوله: (في الصيغة) إلى التنبية في النهاية إلا قوله كذا قالوه إلى المتن . قوله: (وما يتعلق بها) أي  
كوقوع واحدة بثلاث الألف فيما إذا قالت له طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة اهـ ع ش . قوله: (فدل) أي  
الأسلوب المذكور . قوله: (إذا لم يقصد به إلخ) إن كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله  
السابق، أو كناية ونواه ففي المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر؛ لأن كلا منهما على تقدير غير  
تقدير الأول، وإن كان بناء على أنه صريح أيضا ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر سم ويجاب  
باختيار الثاني والتقييد لتعيين محل الخلاف لما سيأتي أنه إذا نوى به الطلاق يكون طلاقا قطعاً اهـ سيد

### فصل في الصيغة، وما يتعلق بها

قوله: (إذا لم يقصد به طلاقا) إن كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق، أو كناية  
ونواه ففي المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر؛ لأن كلا منهما على تقدير غير تقدير الأول، وإن  
كان بناء على أنه صريح أيضا ففي التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتأمل . قوله: (إذا لم يقصد  
إلخ) أي بناء على ما يأتي عن الإمام .

واستدلوا له بالآية نفسها؛ إذ لو كان الافتداء طلاقاً لما قال فإن طلقها، وإلا كان الطلاق أرباعاً أما الفرقة بلفظ الطلاق يعوض فطلاق يُنْقِصُ العدد قطعاً كما لو قصَدَ بلفظ الخلع الطلاق لكن نَقَلَ الإمام عن المُحَقِّقِينَ القطع بأنه لا يصير طلاقاً بالثبوت كما لو قصَدَ بالظاهر الطلاق.

(تنبيه) إن قلت: لم كان الفسخ لا يُنْقِصُ العدد والطلاق يُنْقِصُهُ، وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت: يُفَرِّقُ بأن أصل مشروعية الفسخ إزالة الضرر لا غير، وهي تخصل بمجرّد قطع دوام العزمة فاقترضوا به على ذلك؛ إذ لا دخل للعدد فيه، وأما الطلاق فالشارع وضع له عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاختيار لموجب وعديمه فقوض لإرادة الموقع من استيفاء عدده وعديمه (فعلى الأول) الأصح (لفظ الفسخ كناية) في الطلاق أي الفرقة يعوض المُعْبَرُ عنها بلفظ

عَمَرُ أي بقطع النظر عما يأتي عن الإمام وقوله الأول الأولى الآخر. □ فوّ: (بالآية نفسها) وهي قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِي إِفْتَاءِ يَدَيْهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] اهـ ع ش. □ فوّ: (إذ لو كان الإفداء إلخ) قال البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] مُتَعَلِّقٌ بقوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تَفْسِيرٌ لقوله تعالى ﴿أَوْ تَرْبِيعٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اَعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا ذِكْرُ الْخُلْعِ دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارةً ويعوض أخرى اهـ سم.

□ فوّ: (أما الفرقة) إلى قوله: لكن نَقَلَ في المُعْنَى. □ فوّ: (أما الفرقة بلفظ الطلاق إلخ) مُخْتَرَزٌ قول المصنّف بلفظ الخلع. □ فوّ: (فطلاق يُنْقِصُ العدد إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. □ فوّ: (ولو قصَدَ بلفظ الخلع الطلاق) أي: أو افترن به لفظ الطلاق كخالعتك على طلقه ألف اهـ مُعْنَى. □ فوّ: (بأنه إلخ) أي الخلع. □ فوّ: (لا يصير طلاقاً) أي بل هو فسخ اهـ ع ش. □ فوّ: (وهي) أي إزالة الضرر. □ فوّ: (به) أي بالفسخ وقوله على ذلك أي مُجَرَّدُ القطع. □ فوّ: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل اهـ سم، وقد يقال المعنى إن الشارع لم يضع للفسخ عدداً مخصوصاً حتّى يُنْقِصَ به. □ فوّ: (لكونه يقع إلخ) لا يخفى ما في هذا التعليل. □ فوّ: (فقوض لإرادة الموقع إلخ) يتأمل فيه.

□ فوّ (إس): (فعلى الأول) ما وجه التفرع، وقد يجاب بأن الفاء لمجرّد العطف وسكت عن حكمه على الثاني ويَحْتَمِلُ أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم، أو لأنه الصحيح فاقترض

□ فوّ: (إذ لو كان الإفداء طلاقاً إلخ) قال البيضاوي والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] مُتَعَلِّقٌ بقوله ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تَفْسِيرٌ لقوله ﴿أَوْ تَرْبِيعٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اَعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا ذِكْرُ الْخُلْعِ دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارةً ويعوض أخرى اهـ. □ فوّ: (إذ لا دخل إلخ) يتأمل.

□ فوّ في (إس): (فعلى الأول) ما وجه هذا التفرع وقد يجاب بأن الفاء لمجرّد العطف. □ فوّ: (فعلى الأول) سكت عن حكمه على الثاني ويَحْتَمِلُ أنه أيضاً كناية، وإنما خص الأول؛ لأنه محل التوهم، أو؛ لأنه الصحيح فاقترض على الإهتمام به.

الْخُلْعُ فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ (وَالْمُفَادَاةُ) أَيُّ وَمَا اشْتَقُّ مِنْهَا (كَخُلْعٍ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَكَذَا الْآتِيَانِ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُورِدَهُمَا فِي آيَةِ السَّابِقَةِ (وَلَفْظُ الْخُلْعِ) وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ (صَرِيحٌ) فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ لِإِرَادَةِ الْفِرَاقِ فَكَانَ كَالْمُتَكَرِّرِ فِي الْقُرْآنِ (وَفِي قَوْلِي كِنَايَةً) يَحْتَاجُ لِلْنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ صَرَاحَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَفْظَاظٍ تَأْتِي لَا غَيْرُ، وَأَطَالَ كَثِيرُونَ فِي الْإِتِّصَارِ لَهُ نَقْلًا وَدَلِيلًا.

على الإفتيمام به اه سم وقوله الصحيح الأوفق الأصح . قوله: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةً وَلَوْ مَعَ الْمَالِ سَمَ عَلَى حَجِّهِ شَ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ صَنِيعُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ لَفْظُ الْفَسْخِ كَفَسْخَتْ نِكَاحُكَ بِكَذَا فَقِيلَتْ كِنَايَةً فِيهِ إِذْ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ عَرَفًا فِيهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ بِلَا نِيَّةٍ اه . قوله: (الْآتِيَانِ الْإِخ) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ، وَفِي قَوْلِي كِنَايَةً . قوله: (فِيهِ) أَيُّ الْخُلْعِ .

قوله (السي): (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ ذِكْرِ الْمَالِ مَعَهُ، أَوْ لَا نِهَايَةً وَمُغْنِي .  
قوله: (وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ الْإِخ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ أَنْتَ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ أَنْتَ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لَا زِمَ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لَا زِمَ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَ شَ قَوْلُهُ: وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ الْإِخ صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَ الْمَالِ، أَوْ نَوَى وَيُسَكِّلُ بِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ مِنْ أَنَّ الْمَصَادِرَ كِنَايَاتٍ وَيُصَرِّحُ بِأَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُ الْمُتَهَجِّ وَشَرْحِهِ، وَمِنْهُ صَرِيحٌ مُشْتَقٌّ مُفَادَاةٌ وَمُشْتَقٌّ خُلْعٌ اه وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا فِي الطَّلَاقِ بِأَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ عَطَفَ تَفْسِيرٍ عَلَى الْخُلْعِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَفْظَ الْخُلْعِ صَرِيحٌ حَيْثُ ذَكَرَ مَعَ الْمَالِ، أَوْ نَوَى وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ كِنَايَةٌ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ اه أَقُولُ: وَيُفْهَمُ أَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ قَوْلُهُ: الْآتِي لَوْ جَرَى مَا اشْتَقُّ مِنْ لَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ الْمُفَادَاةِ الْإِخ . قوله: (حَمَلَةِ الشَّرْعِ) الْمُرَادُ بِهِمُ الْفُقَهَاءُ، وَقَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَفْظَاظٍ الْإِخ، وَهِيَ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ اه عَ شَ .

قوله: (فَيَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَسْخَ كِنَايَةً وَلَوْ مَعَ الْمَالِ .

قوله (السي): (وَالشَّرْحُ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَمَا اشْتَقُّ مِنْهُ) هَذَا، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَادَاةِ يَقْتَضِي أَنَّ نَحْوَ أَنْتَ خُلْعٌ، أَوْ مُفَادَاةٌ صَرِيحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَسَيَأْتِي أَنَّ أَنْتَ طَلَاقٌ، أَوْ الطَّلَاقُ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى نَحْوِ الْخُلْعِ لَا زِمَ لِي كَمَا فِي الطَّلَاقِ لَا زِمَ لِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَوَافَقَ فِي الرُّوْضِ الْمُنْهَاجِ حَيْثُ قَالَ وَلَفْظُ الْخُلْعِ، وَكَذَا الْمُفَادَاةُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ إِنَّ ذَكَرَ الْمَالِ، وَكَذَا إِنَّ لَمْ يَذْكُرْهُ وَيَلْزَمُهَا بِهِ أَيُّ بِالْخُلْعِ بِلَا مَالٍ مِنَ الْقَبُولِ مِنْهَا بَعْدَ إِضْمَارِ الْتِمَاسِ جَوَابِهَا مَهْرُ الْمِثْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا طَرَادَ الْعَرَفِ بِجَرَبَانَ الْخُلْعِ بَعْوَضَ فَيَرْجِعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ثُمَّ قَالَ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْخُلْعُ مَعَ الزَّوْجَةِ فَإِنْ كَانَ مَعَ أُنْثَى فَلَا يَجِبُ مَهْرٌ بَلْ تَطْلُقُ مَجَانًا، وَكَذَا لَوْ خَالَعَ مَعَهُ بِحَمْرِ، أَوْ مَغْصُوبٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ مَيْتَةٍ كَمَا

(فعلى الأول) الأصح (لو جرى) وما اشتق من لفظ الخلع، أو المفاداة معها (بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الأصح) لأطراف العزف بجزائه بمال فرجع عند الإطلاق لمهر المثل؛ لأنه المراد كالخلع بمجهول، وقضيته وقوع الطلاق جزماً، وإنما الخلاف هل يجب عوض، أو لا؟ وانتصر له جمع مُحَقِّقُونَ، وقالوا: إنه طريقة الأكثرين، والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية، وجمع جمع بحمل المتن أي من حيث الحكم لا الخلاف كما هو ظاهر للمتأمل على ما إذا نوى به التماس قبولها فقيلت فيكون حينئذ صريحاً لما يأتي أن نية العوض مؤثرة هنا فكذا نية التماس قبول ما دل عليه، وهو لفظ الخلع ونحوه مع قبولها والروضة على ما إذا نفى العوض ونوى الطلاق فيقع رجعيًا، وإن قبلت ونوى التماس قبولها، وكذا لو أطلق لفظ خالعتك بنية الطلاق دون التماس قبولها، وإن قبلت فعلم أن محل صراحته بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس قبولها، وأن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وإن نوى به

فوق (الشي): (فعلى الأول) وهو صراحة الخلع اه معني أي والمفاداة. □ فؤد: (معها) أي مع الزوجة وسيدكر مُحْتَرَزَةً. □ فؤد: (لأطراف العزف) إلى قوله كما لو جرى في النهاية والمعني إلا قوله وانتصر إلى، والذي وقوله من حيث الحكم إلى على ما وقوله فعلم إلى خروج. □ فؤد: (وقضيته) أي قوله وجب مهر المثل اه ع ش. □ فؤد: (وانتصر له) أي للمتن، وما يقتضيه. □ فؤد: (والذي في الروضة إلخ) عطف على قوله، وقضيته إلخ. □ فؤد: (أنه عند عدم ذكر المال إلخ) يتبعني وعدم نيته اه سم.

□ فؤد: (وجمع جمع بحمل إلخ) وهو جمع حسن اه معني. □ فؤد: (من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزماً لا الخلاف أي في وجوب مهر المثل اه كزدي. □ فؤد: (على ما إذا نوى به) أي بقوله خالعتك مثلاً اه ع ش. □ فؤد: (فقيلت) أي: وإلا فلا يقع شيء كما يُعلم مما يأتي، وكذا يقال فيما بعده اه رشدي. □ فؤد: (لما يأتي) لعل في قوله، وكذا لو أطلق إلخ بطريق المفهوم. □ فؤد: (هنا) أي في صراحة الخلع. □ فؤد: (عليه) أي العوض. □ فؤد: (مع قبولها) أي الزوجة والظرف متعلق بنية التماس إلخ. □ فؤد: (والروضة) عطف على المتن اه كزدي. □ فؤد: (على ما إذا نفى العوض) أي فقال خالعتك بلا عوض اه معني. □ فؤد: (وكذا إلخ) أي يقع رجعيًا. □ فؤد: (لو أطلق) أي لم ينو العوض.

□ فؤد: (فعلم إلخ) وفي سم بعد كلام ما نصّه فعلم أنه عند ذكر المال، أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية، وإن أضمر التماس جوابها وقيلت م ر اه. □ فؤد: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً إلخ) وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه لو جرى معها وصرح بالعوض، أو نواه وقيلت بانث، أو عرى

سبأتي اه. □ فؤد: (والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال) يتبعني وعدم نيته. □ فؤد: (وجمع جمع بحمل المتن إلخ) كذا شرح م ر ووافق في الرّوض المنهاج حيث قال إلخ. □ فؤد: (وإن مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضاً جزماً، وإن نوى به طلاقاً) وفيه نظر لا يخفى هذا والأوجه أنه إن صرح بالعوض، أو نواه وقيلت بانث، أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأضمر التماس جوابها وقيلت وقَعَ

طلاقاً، وخرج به (معها) ما لو جرى مع أجنبي فإنها تطلق مجاناً كما لو جرى معه بنحو خمر .  
 فإن قلت : ظاهر هذا أنه لا يحتاج هنا إلى نية الطلاق به ، وحينئذ فيشكل بما مر أنه كناية ؛ إذ  
 لا فرق في ذلك بينها وبين الأجنبي قلت يمكن الفرق ؛ لأنه معها محل الطمع في المال فعدم  
 ذكره قرينة تقرب إلغاءه من أصله ما لم يضرفه عن ذلك بالنية ، وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة  
 على ضرفه عن أصله من إفاذه الطلاق ، ويؤيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضياً لمهر المثل  
 معها لا معه ، وظاهر أن وكيلها مثلها . (ويصح) الخلع بصرائح الطلاق .....

عن ذلك ونوى الطلاق وأضمر التماس جوابها وقيلت وقع بائناً فإن لم يضم جوابها ونوى أي الطلاق  
 وقع رجعيًا ، وإلا فلا اه نهاية وقوله : ( وفيه نظر ) أي في الحمل ع ش وقوله : ( والأوجه إلخ ) يتبني  
 جريان هذا التفصيل في الأجنبي وبحث به مع م ر فوافق وقوله : ( بانث ) أي بالعوض المصرح به ، أو  
 المئوي إن توافقا سم وع ش وقوله : ( أو عرى عن ذلك ) أي ذكر المال ونيته ع ش وقوله : ( وقيلت ) أي  
 فإن لم تقبل لم يقع سم ورشيدتي وقوله : ( وقع بائناً ) أي إن كانت رشيدة وإلا فرجعيًا ويقع بمهر المثل  
 سم وقوله : ( وإلا ) أي لم ينو الطلاق ع ش . فود : ( فإنها تطلق مجاناً ) هذا لا يتأتى في أول الأقسام ،  
 وهو ما إذا صرح بالعوض ، أو نواه ووقع القبول اه رشيدتي عبارة ع ش قوله : ( فإنها تطلق إلخ ) يتبني  
 أن محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط ، وإن أضمر التماس قبوله وقيل اه . وتقدم  
 عن سم ما يوافقه . فود : ( ظاهر هذا ) أي قوله : ( فإنها تطلق مجاناً إلخ آه إلخ ) أي الخلع . فود : ( بنحو  
 خمر ) أي مع التصريح بوصف الخمرية اه سم . فود : ( هنا ) أي فيما لو جرى مع الأجنبي . فود : ( بما  
 مر أنه كناية ) لعله على ما في الروضة اه سم . فود : ( يمكن الفرق إلخ ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا  
 أيضًا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه . فود : ( لأنها ) أي الخلع معها أي الزوجة . فود : ( إلغاءه ) أي  
 الخلع من أصله ، وهو الطلاق . فود : ( بالنية ) أي للطلاق . فود : ( وأما معه ) أي الأجنبي .  
 فود : ( وظاهر أن ) إلى قوله : ( وقضية هذا ) في النهاية إلآ قوله : ( وفي نسخة ) إلى المثني .  
 فود : ( ويصح الخلع ) أي الفرقة بعوض اه سم .

بائناً فإن لم يضم التماس جوابها ونوى وقع رجعيًا ، وإلا فلا شرع م ر وقوله : ( بانث ) أي بالعوض  
 المصرح به والمئوي إن توافقا فيه كما هو ظاهر وقوله : ( والأوجه آه إلخ ) يتبني جريان هذا التفصيل  
 في الأجنبي وبحث به مع م ر فوافق وقوله : ( وقيلت ) أي فإن لم تقبل لم يقع سم ورشيدتي  
 كانت رشيدة ، وإلا فرجعيًا ويقع بمهر المثل وإن لم يذكر مالا ولا نواه فعلم أنه عند ذكر المال ، أو نيته  
 صريح وعند عدم ذلك كناية ، وإن أضمر التماس جوابها وقيلت م ر . فود : ( كما لو جرى معه بنحو  
 خمر ) أي مع التصريح بوصف الخمرية . فود : ( ظاهر هذا أنه لا يحتاج إلخ ) حاصل الفرق الذي ذكره  
 أنه لا يحتاج إلى ذلك ، وفيه نظر والوجه الاحتياج . فود : ( بما مر أنه كناية ) لعله على ما في الروضة .  
 فود في ( السني ) : ( ويصح ) ليس ضميره للفظ الخلع ؛ إذ لا معنى لقولنا يصح لفظ الخلع بكنايات الطلاق

مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَ (بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النَّيَّةِ) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَ كَذَا عَلَى أَنَّهُ فَسَخٌ  
إِنْ نَوَى (وَبِالْمَجْمُوعَةِ) قَطْعًا لَا تَنْفَاءَ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ اشْتَرَيْتُ)،  
أَوْ قِيلَتْ مَثَلًا (فِكِنَايَةُ خُلْعٍ)، وَهُوَ الْفُرْقَةُ بَعْوَضٍ بِنَاءٌ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَاعِدَةِ

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي نَوَى، أَوْ لَا قُلْنَا هُوَ طَلَاقٌ، أَوْ لَا اهِعْ ش. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُوَ  
فُرْقَةُ بَلْفِظِ طَلَاقٍ اهِكُزْدِي. قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَقَضِيَّةٌ هَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَفِي نُسْخَةٍ  
إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلَهُ، أَوْ بِفَعْلٍ إِلَى، أَوْ بِإِشَارَةٍ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ فَسَخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّكَاكِيِّ عَقِبَ  
قَوْلِ الْمُثَنِّ مَعَ النَّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا  
فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ انْتَهَتْ اهِسَم وَأَصْرَحَ مِنْهَا فِي رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى إِلَى الْقَوْلَيْنِ مَعًا  
قَوْلُ الْمَعْنَى نَصُّهُ وَبَصَحَ الْخُلْعُ عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النَّيَّةِ لِلطَّلَاقِ مِنْ  
الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ اهِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (بِالْمَجْمُوعَةِ) وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ نِهَائِيَّةً أَي وَلَوْ مِنْ عَرَبِيٍّ ع ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُ نَفْسَكَ بِكَذَا فَقَالَتْ اإِخ) أَي قَوْرًا بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ  
الْقَبُولُ قَوْرًا، وَكَذَا قَوْلُ الزَّوْجِ بَعَثْتُ طَلَاقَكَ بِكَذَا وَقَوْلُ الزَّوْجَةِ بَعَثْتُ ثَوْبِي مَثَلًا بِطَلَاقِي فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا  
كِنَايَةٌ يُشْتَرَطُ النَّيَّةُ فِيهِمَا كَيْفَ بَعَثْتُ نَفْسَكَ إِلَّا أَنْ يُجِيبَ الْقَابِلُ بِقَبْلَتٍ فَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّتُهُ اهِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ،  
وظَاهِرُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْقَابِلِ بِقَبْلَتٍ فِي بَعَثْتُ نَفْسَكَ أَيْضًا وَانْظُرْ لَمْ لَمْ يَتَعَرَّضَ الشَّارِحُ لِذَلِكَ اهِ  
سَم. قَوْلُهُ: (عَلَى الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ) أَي عَلَى قَوْلِي الطَّلَاقِ اإِخ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا اإِخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى

فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لِلْخُلْعِ بِمَعْنَى الْفُرْقَةِ بَعْوَضٍ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالرَّوْضَةِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ هَلْ هُوَ رَاجِعٌ  
لِلْخُلْعِ بِهَذَا الْمَعْنَى، أَوْ لِلْفِظِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ أَنَّهُ طَلَاقٌ، أَوْ فَسَخٌ تَأَمَّلْ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَلَى  
أَنَّهُ فَسَخٌ إِنْ نَوَى) عِبَارَةُ الزَّكَاكِيِّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُثَنِّ مَعَ النَّيَّةِ أَي إِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَكَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا  
عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الزَّوْجَيْنِ مَعًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا، أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ اهِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ قَوْلُهُ يَصِحُّ  
الْخُلْعُ بِجَمِيعِ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النَّيَّةِ إِذَا جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَسَخًا فَهَلْ لِلْكِنَايَاتِ فِيهِ مَدْخَلٌ  
وَجِهَانٍ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، أَوْ الْفَسْخَ كَانَ مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى الْخُلْعَ عَادَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ  
فَسَخٌ أَمْ طَلَاقٌ اهِ، وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ نِيَّةِ الْخُلْعِ فِيهَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ فَسَخٌ، أَوْ طَلَاقٌ  
وَيُؤْتَحَذُّ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي صَرَائِحِهِ أَيْضًا وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُنْهَاجِ الْآتِي أَنفًا وَقُلْنَا الْخُلْعُ طَلَاقٌ  
فَتَأَمَّلْهُ.

قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ قَالَ بَعَثْتُ نَفْسَكَ بِكَذَا اإِخ) فِي الرَّوْضِ وَبَعَثْتُ نَفْسَكَ، أَوْ أَقْلَنْتُكِ إِيَّاهَا بِكَذَا مَعَ  
الْقَبُولِ قَوْرًا كِنَايَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِكَذَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ الْقَبُولُ قَوْرًا اهِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ  
عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ كِنَايَةً ذِكْرُ بِكَذَا وَكَوْنُ الْقَبُولِ قَوْرًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِعْتِدَادِ لَا  
لِكَوْنِهِ كِنَايَةٌ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ مُتَّصِلًا بِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا بَعَثْتُ طَلَاقَكَ وَبَعَثْتُ ثَوْبِي بِطَلَاقِي بِشَرْطِ النَّيَّةِ

ما كان صريحاً في بابه؛ لأنّ هذا لم يَجِدْ نَفَاداً في موضوعه فاستثنأوه منها غير صحيح (وإذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة كطَلَّقْتُكَ، أو خَالَعْتُكَ بكذا، وَقُلْنَا : الخُلْعُ طلاق) وهو الأصحّ (فهو معاوضة) لأخذه عوضاً في مُقَابِلَةِ البُضْعِ المُسْتَحَقِّ له (فيها شَوْبٌ تعلّيق) لِتَرْتُبِ وَقُوعَ الطَّلَاقِ على قبول المالِ كَتَرْتُبِ الطَّلَاقِ المُعْلَقِ بشرطٍ عليه أمّا إذا قلنا فسحّ فهو معاوضة محضة كالبيع (وله)، وفي نسخة فله، وكلّ له وجه (الرُّجُوعُ قَبْلَ قبولها)؛ لأنّ هذا شأنُ المُعَاوَضَاتِ (وَيُشْتَرَطُ قبولُها بلفظ) كَقِيلْتُ، أو اخْتَلَعْتُ، أو ضَمَنْتُ، أو بفعلٍ كإعطائه الألف على ما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ، .....

قال الزركشي والدميري وهو مُسْتَتَنِي من قاعدة ما كان صريحاً في بابه وَوَجَدَ نَفَاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فإنه لم يوجد نفاذه في موضوعه؛ إذ موضوعه المحلّ المُخاطَبُ اه فصاحبُ المُعْنَى نظّر إلى مفهوم القاعدة وصاحبُ التُّخْفَةِ نظّر إلى منطوقها فتأمل اه سيّد عمر. ة قوله: (لَمْ يَجِدْ نَفَاداً إلخ) أي؛ لأنّ لَفْظَ البَيْعِ صريحٌ في نقلِ المِلْكِ عَنِ العَيْنِ بِشَمَنِ مَخْصُوصٍ، وهو غيرُ مُتَصَوِّرٍ هنا؛ لأنّ بَيْعَ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ حُرَّةٌ كانت، أو أمةً غيرَ صحيح اه ع ش. ة قوله: (منها) أي القاعدة. ة قوله: (غير صحيح) أي وإن سلكه جمع كالزركشي والدميري اه نهاية. ة قوله: (وهو الأصحّ) عبارةُ النّهايةِ والمُعْنَى، وهو الأرجح اه. ة قوله: (مخضة إلخ) يوجّه اه سم عبارة ع ش يتأمل وجه ذلك فإنّ العلةَ لِشَوْبِ التَّعْلِيقِ موجودةٌ فيه فإنّه لو لم تقبل المرأة لم يكن فسحاً اه أقول: وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المُعْنَى عَقِبَ مَخْضَةٍ ما نصّه من الجائزين؛ إذ لا مدخلٌ لِلتَّعْلِيقِ فيه بل هو كابتداء البيع اه. ة قوله: (وفي نسخة فله إلخ) لعلّ وجه التّفرّيعِ النَّظَرُ لِشَوْبِ المُعَاوَضَةِ والواو النَّظَرُ لِشَوْبِ التَّعْلِيقِ فكأنّه استدراكٌ على ما اقتضاه شَوْبُ التَّعْلِيقِ من منع الرُّجُوعِ اه سيّد عمر.

ة قول (س): (وَيُشْتَرَطُ قبولُها) أي المُخْتَلَعَةُ التَّاطِقَةُ اه مُعْنَى. ة قوله: (المنّ بلفظ) والكتابة مع التّية تقوم مقام اللفظ اه نهاية. ة قوله: (أو بفعل) عَطَفَ على قولِ المنّ بلفظ اه سم. ة قوله: (أو بفعل إلخ) وفقاً لِلنّهايةِ وخِلَافاً لِلْمُعْنَى. ة قوله: (أو بفعل إلخ) لعلّه بفرضِ تَسْلِيمِهِ وَصِحَّتِهِ مفروض فيما لو كانت الصّيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كخَالَعْتُكَ على أن تُعْطِيَنِي كذا إلخ وَحَيْثُ يَتَضَحُّ لك ما في قوله، وقبضه هذا إلخ ممّا سُسِّيرَ إِلَيْهِ في الحاشية اه سيّد عمر. ة قوله: (على ما قاله إلخ) عبارةُ النّهايةِ كما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ اه قال ع ش قوله كما قاله جمع إلخ مُعْتَمَدٌ وقوله لَكِنْ ظَاهِرُ

فيهما اه قال في شَرْحِهِ عَقِبَ هَذَا كَيْفَتُكَ نَفْسَكَ إِلَّا أَنْ يُجِيبَ الْقَابِلُ بِقِيلْتُ فلا يُشْتَرَطُ بَيْتُهُ اه، وظاهره عَدَمُ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْقَابِلِ بِقِيلْتُ في بَعْتِكَ نَفْسَكَ أيضاً وانظر لم لم يتعرّض الشارحُ لِدَلَالَةِ. ة قوله: (مخضة) يوجّه.

ة قوله في (س): (وَيُشْتَرَطُ قبولُها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام التّية شَرَحَ م ر. ة قوله: (أو بفعل) عَطَفَ على قولِ المنّ بلفظ. ة قوله: (على ما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ) لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ شَرَحَ م ر.



أو بإشارة خرساء مفهومة، وقضية هذا أنه في إن أرصعت ولدي سنة فأنت طالق يكفي قبولها باللفظ، أو بالفعل فإن كان بالأول وقع حالاً، أو بالثاني فبعد رضاء السنة. وعلى الأول يُحمَل ما في فتاوى القاضي من وقوعه بنفس الالتزام، وعلى الثاني يُحمَل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة، وفصل بعضهم فقال: إن لم تلزمه أجره رضاء ولده لفقره فهو محض تعليق بصيغة فيقع بعد السنة رجعيًا، وإن لزمته فهو خلُع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة بائنًا، ويُفَرَّق بين هذا، وإن دخلت الدار فأنت طالق باللف فإنه يُشترط القبول لفظًا، ويقع عند الدخول باللف، وإن وجب تسليمه حالاً كما يأتي بأن هذه فيها شرطان متغايران فأوجبنا مقتضى كل منهما، وهو ما ذكر بخلاف تلك فإنه ليس فيها إلا شرط واحد لكن فيه شائبة مالٍ فعلًا الشرط تارة والشائبة أخرى (غير منفصل) بكلام أجنبي إن طال كما يأتي آخر الفصل، وكذا السكوت كما مر في البيع، ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا أيضًا (فلو اختلف إيجاب وقبول كطلقتك باللف فقبلت باللفين وعكسه، أو طلقتك ثلاثًا باللف فقبلت واحدة بثلاث الألف فلفق) كما في البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال: طلقتك ثلاثًا باللف فقبلت

كلامهم إلخ، ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اهـ. قوله: (أو بإشارة إلخ) عطفت على بلفظ. قوله: (وقضية هذا إلخ) محل تأمل؛ لأن الكلام هنا في صيغة المعاوضة؛ إذ هي التي يُشترط فيها القبول لا في صيغة التعليق؛ إذ لا يُشترط فيها كما سيأتي ولا يقع بها بل سيأتي أنه لا يقع في المعلق إلا بوجود الصفة فليُتأمل وليراجع فإن الذي يظهر أن أوجه الآراء في المسألة قول البعض المتصل والفرق بينها وبين إذا دخلت إلخ أن قوله في تلك أنت طالق باللف صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظًا فورًا نظرًا لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظرًا للشرط ولعل هذا الفرق إن اتصفت، أو أوضح مما فرق به الشارح ثم من الواضح أن إفتاء البعض الذي ذكره لا ينافي المفصل في الحقيقة، وإن سكنت عن التفصيل وكونه يقع بائنًا تارة ورجعيًا أخرى اهـ سيد عمر. قوله: (فيقع بعد السنة) هل يُشترط كون الرضاء في الحولين، أو لا يُشترط اهـ سيد عمر أقول: الظاهر الثاني.

قوله: (وإن وجب تسليمه حالاً) قد يقال ما وجهه اهـ سيد عمر أقول: لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظي. قوله: (بأن هذه) أي إن دخلت إلخ. وقوله: (بخلاف تلك) أي إن أرصعت إلخ اهـ.

قوله: (بكلام أجنبي) إلى المتن في المغني إلا قوله: (كما يأتي آخر الفصل) وإلى قوله: (والإبراء) في النهاية إلا قوله: (لكن القياس) إلى المتن وقوله: (على تناقض). قوله: (ركذا السكوت) أي الطويل اهـ مغني.

قوله (لشي): (ولو اختلف إيجاب وقبول) أي في المال كما يأتي اهـ ش.

قوله (لشي): (فلغو) أي في المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن أعطيتني ألفًا فأنت طالق فأعطته ألفين

قوله: (بأن هذه) أي إن دخلت إلخ. وقوله: (بخلاف تلك) أي إن أرصعت إلخ.

واحدة بالألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب الألف؛ لأنهما لم يتخالفا هنا في المال المعتبر قبولها لأجله بل في الطلاق في مقابله، والزوج مُستَقِلُّ به فوقع ما زاده عليها، وبه يندفع ما قيل: قد يكون لها غرض في عدم الثلاث ليرجع له بلا مُحْلٍ، ويُفارق ما لو باع عبدين بألف فقبل أحدهما بألف؛ لأن البائع لا يستقل بتملك الزائد.

(وإن بدأ بصيغة تعليق كمتى، أو متى ما) زائدة للتأكيد، أو أي وقت، أو زمن، أو حين (أعطيتي) كذا فأنت طالق (فتعليق) من جانيه فيه شوب معاوضة لكن لا نظر إليها هنا غالباً؛ لأن لفظه المذكور من صرائحه فلم يُنظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق إلا بعد تحققي الصفة، ولا يتطل بطرو جُنُونِه عَقَبِه، ولا (رجوع) له) عنه قبل الإعطاء كسائر التعليقات (ولا يُشترط القبول لفظاً)؛ لأن صيغته لا تقتضيه (ولا الإعطاء في المجلس) بل يكفي وإن تفرقا عنه لدلالته على استغراق كل الأزمنة منه صريحاً فلم تقو قرينة المعاوضة على إيجاب الفور، وإنما وجب في قولها متى طَلَّقْتِ فلك ألف وقوعه فوراً؛ لأن الغالب على جانيها المعاوضة بخلافه وأفهم مثاله أن متى أي ونحوها إنما يكون للتراخي إثباتاً أما نفياً كمتى لم تُعطني ألفاً فأنت طالق فالفور فتطلق بمضي زمن يُمكن فيه الإعطاء فلم تُعطه (وإن قال إن) بالكسر (أو إذا) ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي (أعطيتي فكذلك) أي لا رجوع له ولا يُشترط .....

حيث يقع الطلاق بأن القبول جواب الإيجاب فإذا خالفه في المعنى لم يكن جواباً والإعطاء ليس جواباً، وإنما هو فعل فإذا أتت بالفتن فقد أتت بألف ولا اختيار بالزيادة قاله الإمام اهـ معني.

قوله: (لأجله) أي المال، وكذا ضمير مقابله. قوله: (مستقل به) أي بالطلاق. قوله: (وفارق ما لو باع الخ) أي فإنه لا يصح اهـ معني. قوله: (زائدة الخ) أي لفظه ما. قوله: (أو أي وقت) إلى قوله: (ثم رأيت) في المعنى إلا قوله: (ولا يتطل) إلى (ولا رجوع) وقوله: (ومثلها) إلى المشن. قوله: (لا تظر إليها) الأولى التذكير. قوله: (لأن لفظه) أي التعليق. قوله: (لما فيه) أي التعليق، أو لفظه.

قوله (سني): (في المجلس) أي مجلس التواجب، وهو كما في المحرر وأهمله المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول اهـ معني. قوله: (وإن تفرقا الخ) أي ولو طال الزمن جداً اهـ ش عبارة المعني فمتى وجد الإعطاء طَلَّقْتَ، وإن زادت على ما ذكره ولو قيد في هذه بزمان، أو مكان تعين اهـ.

قوله: (لدلالته) أي اللفظ اهـ معني. قوله: (منه) أي الزوج والأولى إسقاطه كما فعله النهاية والمعني. قوله: (وقوعه) أي وقوع تطبيقه وقوله: (بخلافه) أي جانيه وقوله: (فتطلق) أي رجعيًا اهـ ش. قوله: (فلن تعطيه) لعل الأولى الواو بدل الفاء. قوله: (كل ما) أي كل لفظ اهـ ش. قوله: (كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا تدل على الزمن الآتي سم، وهو محل تأمل؛ لأنه حمل الآتي في كلام الشارح على المستقبل وليس بمراد له، وإنما المراد الزمن الآتي بيبانه في كلامه، وهو الزمن العام

قوله: (ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي) إذا أي لفظ إذا يدل على الزمن الآتي.

القبول لفظاً؛ لأنهما حرفا تعليق كمتى أما المفتوحة وإذ فالطلاق مع أحدهما يقع بائناً حالاً، وينبغي تقييده بالتخيوي أخذاً مما يأتي في الطلاق ثم رأيت شارحاً ذكره . وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها، ويؤجّه بأن مقتضى لفظه أنها بذلك له ألفاً على الطلاق، وأنه قبضه لكن القياس أن له تخليفها أنها أعطته نظير ما مرّ في رسم القبالة (لكن يشترط) إن كانت حرة وألحق بها المبتضة والمكاتبه سواء الحاضرة والغائبة عقّب عليها (إعطاء على الفور) والمراد به في هذا الباب.....

المذلول لمتى وإذا لئست كذلك اه سيّد عمر . قود: (يقع بائناً حالاً) انظر هل هو في الظاهر والباطن، وإن لم تكن أعطته شيئاً، أو في الظاهر فقط مؤاخذه بإقراره لا غير اه رشيد أقول: ويتعيّن الثاني كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ وتقييد النهاية بظاهراً فيما يأتي . قود: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له إلخ) قد يستشكل حينئذ بينونة؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتمل كذا قاله الفاضل المحشي ولك أن تقول إنما يمنع إن كان منجزاً غير مرتبط بالطلاق وليس بمتعين فلعله في ضمن أخذ هذه الألف، أو ملكك هذه الألف على أن تطلقني بل قول الشارح بذلك ألفاً إلخ يعيّن هذا الحمل ويتردّد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكنتي تملكاً منجزاً وقالت بل مرتبطاً بالطلاق ولعل الأقرب قبول قولها؛ لأنها أعزف بما صدر منها ولأن الظاهر من حالها سيما في مثل مقام الشقاق ما ذكرته لا يقال إذا حيل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتي أعني ابتداءها بالطلب؛ لأننا نقول قد يذكّر بعض فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الإشكال المذكور اه سيّد عمر . قود: (لا مال له إلخ) زاد النهاية ظاهراً اه وقال الرشيد، وكذا باطناً كما هو ظاهر؛ لأنها لم تلزم له شيئاً فليراجع اه وتقدّم أن قول الشارح كالمعنى لكن القياس إلخ يفيد التقييد بالظاهر . قود: (ويؤجّه بأن إلخ) عبارة المعني، وخرج بأن المكسورة المفتوحة فإن بها يقع الطلاق في الحال بائناً؛ لأنها للتعليل قاله الماوردي قال، وكذلك الحكم في إذ؛ لأنها لماضي الزمان اه . قود: (لفظه) أي الزوج . قود: (نظير ما مرّ إلخ) أي في باب الرهن اه كودي . قود: (إن كانت حرة) سيذكّر مختاراً ثم هو إلى قوله سواء الحاضرة في المعني . قود: (والمكاتبه) قياس ما مرّ في المكاتبه من أنه إذا خالها على عوض بغير إذن سيدها ديتا كان، أو عينا بانث بمهر المثل أنه يرد عليها ما قبضه منها ولا يملكه ويستقر له في ذمتها مهر المثل اه ع ش . قود: (والغائبة) المناسب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي اه سم . قود: (عقب علمها) متعلّق بإعطاء إلخ . قود: (به) أي الفور .

قود: (وينبغي إلخ) كذا شرح م ر . قود: (وظاهر كلامهم أنه مع بينوتها لا مال له عليها) قد يستشكل حينئذ بينونة؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك وسبق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضاً للطلاق المتأخر عنه فليتمل . قود: (والغائبة) المناسب لها التصوير بأن أعطتني زوجتي .

مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ السَّابِقُ بَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ كَلَامٌ، أَوْ سُكُوتٌ طَوِيلٌ غَوْفًا وَقِيلَ : مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا كَمَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْعَوَضِ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي التَّعَجِيلَ ؛ إِذِ الْأَعْوَاضُ تَتَعَجَّلُ فِي الْمَعَاوِضَاتِ وَتَرَكَّتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي نَحْوِ مَتَى لِصِرَاحَتِهَا فِي التَّأْخِيرِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ إِنْ ؛ إِذْ لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى زَمَنِ أَصْلًا ، وَإِذَا ؛ لِأَنَّ مَتَى مُسَمَّاها زَمَنٌ عَامٌّ وَمُسَمَّى إِذَا زَمَنٌ مُطْلَقٌ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَدَوَاتِ الْعُمُومِ اتِّفَاقًا ؛ فَلِهَذَا الْإِشْتِرَاكِ فِي أَصْلِ الزَّمَنِ وَعَدِمِهِ فِي إِنْ اتَّضَحَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ : مَتَى أَلْقَاكَ صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَتَى ، أَوْ إِذَا شِئْتَ دُونَ إِنْ شِئْتَ ؛ لِأَنَّهَا لَيْدَمَ دَلَالَتِهَا عَلَى زَمَنِ لَا تَصْلُحُ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ الَّذِي فِي مَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَمَحَلُّ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ إِنْ وَإِذَا فِي الْإِثْبَاتِ أَمَّا التَّنْفِي فِإِذَا لِلْفُورِ بِخِلَافِ إِنْ كَمَا يَأْتِي أَمَّا الْأُمَةُ فَمَتَى أَعْطَتْ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ طَالَ لَتَعْدُرَ إِعْطَائُهَا حَالًا ؛ إِذْ لَا مَلِكَ لَهَا ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ التَّعْلِيْقُ بِإِعْطَاءِ نَحْوِ خَمْرِ اشْتَرَطَ الْفُورُ لِقُدْرَتِهَا عَلَيْهِ حَالًا ، وَفِي الْأَوَّلِ إِذَا أَعْطَتْهُ مِنْ كَسِبِهَا ، أَوْ غَيْرِهِ بَأَنْتَ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ ، وَيَزِدُّهُ لِلْسَّيِّدِ ، أَوْ مَالِكِهِ وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرُ الْمَثَلِ إِذَا عَتَقْتَ . وَالْإِبْرَاءُ فِيمَا ذُكِرَ كَالْإِعْطَاءِ فَنَفِي.....

• فَوَدَّ : (مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ) الْمُنَاسِبُ لِلْغَايَةِ أَنَّهُ مَجْلِسٌ عَلِمَهَا بِالنَّسْبَةِ لَهَا اِهْ سَم . • فَوَدَّ : (السَّابِقُ) أَي فِي شَرْحِ بَيِّنَاتِ الْخَمْرِ اِهْ كُرْدِي . • فَوَدَّ : (بَأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلْفُورِ . • فَوَدَّ : (طَوِيلُ الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِّنَ الْكَلَامِ وَالسُّكُوتِ وَقَوْلُهُ بِمَا مَرَّ أَيِ بَأَنْ يُفَارِقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ مُخْتَارًا . • فَوَدَّ : (لَأَنَّ ذِكْرَ الْعَوَضِ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِعْطَاءُ عَلَى الْفُورِ وَقَوْلُهُ لِصِرَاحَتِهَا أَيِ مَتَى اِهْ ع . • فَوَدَّ : (فِي التَّأْخِيرِ) أَيِ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ مَعَ كَوْنِ الْمُغْلَبِ فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مَعْنَى التَّعْلِيْقِ بِخِلَافِ جَانِبِ الزَّوْجَةِ كَمَا مَرَّ اِهْ مُعْنِي . • فَوَدَّ : (لَهَا) أَيِ أَنَّ قَوْلَهُ وَإِذَا عَطَفَ عَلَى إِنْ . • فَوَدَّ : (لَأَنَّهَا) أَيِ إِذَا . • فَوَدَّ : (فَلِهَذَا الْإِشْتِرَاكِ) أَيِ اشْتِرَاكِ إِذَا وَمَتَى . • فَوَدَّ : (صَحَّ أَنْ يُقَالَ) أَيِ فِي الْجَوَابِ وَقَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهَا أَيِ إِنْ اِهْ ع . • فَوَدَّ : (عَنِ الزَّمَانِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الَّذِي فِي مَتَى . • فَوَدَّ : (وَمَحَلُّ التَّسْوِيَةِ الْخ) أَيِ فِي الْفُورِيَّةِ . • فَوَدَّ : (أَمَّا الْأُمَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِبْرَاءُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ . • فَوَدَّ : (أَمَّا الْأُمَةُ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ إِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ اِهْ ع . • فَوَدَّ : (وَإِنْ طَالَ) أَيِ الزَّمَنُ . • فَوَدَّ : (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ التَّعْدُرُ . • فَوَدَّ : (بَنَحْوِ خَمْرِ) أَيِ بِإِعْطَائِهِ . • فَوَدَّ : (لِقُدْرَتِهَا الْخ) لِأَنَّ يَدَهَا وَبَدَ الْحُرَّةِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ ، وَقَدْ تَشْمَلُ يَدَهَا عَلَيْهِ اِهْ مُعْنِي . • فَوَدَّ : (وَفِي الْأَوَّلِ) أَيِ غَيْرِ نَحْوِ الْخَمْرِ اِهْ ع . • فَوَدَّ : (وَيَزِدُّهُ) أَيِ الزَّوْجِ مَا قَبَضَهُ مِنَ الزَّوْجَةِ الْأُمَةِ . • فَوَدَّ : (أَوْ مَالِكَةً) لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَكَفَى . • فَوَدَّ : (إِذَا أَعْتَقْتَ) أَيِ كُلُّهَا أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ اِهْ ع . • فَوَدَّ : (فِيمَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِكَافٍ كَالْإِعْطَاءِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْهُ .

• فَوَدَّ : (مَجْلِسُ التَّوَاجِبِ) الْمُنَاسِبُ لِلْغَايَةِ أَنَّهُ مَجْلِسٌ عَلِمَهَا بِالنَّسْبَةِ لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوَدَّ : (أَمَّا الْأُمَةُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . • فَوَدَّ : (وَيَزِدُّهُ لِلْسَّيِّدِ ، أَوْ مَالِكِهِ) وَلَا يُنَافِيهِ مَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَزْوَجَتِهِ الْأُمَةُ إِنْ أَعْطَيْتَنِي نَوْبًا قَانَتْ طَالِقٌ حَبِثُ لَا تَطْلُقُ بِإِعْطَاءِ نَوْبٍ لَعَدَمَ مَلِكِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ فِي حَقِّهَا لِكُونِهَا لَا تَمْلِكُ مَنُوطٌ بِمَا يُمَكِّنُ تَمْلِيكَهُ انْظُرْ مَعَ مَسْأَلَةِ الْخَمْرِ إِذَا كَانَ اغْتِيَارُ إِمْكَانِ التَّمْلِيكِ فِي

إِنْ أَبْرَأْتَنِي لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَائِهَا فَوَرَأَ بَرَاءَةً صَحِيحَةً عَقِبَ عَلَيْهَا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ يَقَعْ فِي الْغَائِيَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا بِالْعَوَضِ فَغَلِبَتْ الصِّفَةُ بَعِيدُ مُخَالَفٍ لِكَلَامِهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي الْخَادِمِ فِي «فُلَانُهُ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَتْ»: قِيَاسُ الْبَابِ اعْتِبَارُ الْفَوْرِيَّةِ هُنَا لِيُجَوِّدَ الْمُعَاوَضَةَ أَيْ فَكَذَا الْإِبْرَاءُ فِيهِ مُعَاوَضَةٌ هُنَا، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِسْقَاطٌ فَلَا تَتَحَقَّقُ فِيهِ الْعَوَضَةُ لَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ مَرَّ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ ضَعِيفٌ فَلَعَلِمَ إِنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْكَ بِصَدَاقِي عَلَى أَنْ تُطْلِقَنِي خُلْعٌ أَيْ إِنْ أَرَادْتَ جَعَلَ الْبَرَاءَةَ الَّتِي تَصَمَّتْهَا التَّصَدُّقُ عَوَضًا لِلطَّلَاقِ لَا تَعْلِيْقَهَا بِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فَيُسْتَرْطُ طَلَاقُهُ عَلَى الْفَوْرِ لَا يُقَالُ: أَرَادَ ذَلِكَ الْمُفْتِي التَّفْرِيعَ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ؛ لَأَنَّا نَقُولُ فَحِينَئِذٍ لَا فَوْرَ فِي غَائِيَةٍ وَلَا حَاضِرَةٍ، وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ فُلَانًا مِنْ دِينِكَ، أَوْ أَعْطَيْتَهُ كَذَا يَقَعُ رَجْعِيًّا كَمَا مَرَّ فَلَا فَوْرِيَّةَ، وَيَكْفِي التَّعْلِيْقُ الضَّمْنِي فِي أَنْتَ طَالِقٌ، وَتَمَامُ طَلَاقِكَ بِبَرَاءَتِكَ لَا بُدَّ مِنْ بَرَاءَتِهَا فَوَرَأَ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَخْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَصْبَحِيَّ بَحَثَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوَ بِهِ الشَّرْطَ وَقَعَ حَالًا، وَإِنْ نَوَاهُ وَصَدَّقْتَهُ تَعَلَّقَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ قَضِيَّتَهُ وَقَوْعُهُ حَالًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ

قوله: (إِنْ أَبْرَأْتَنِي) الْمُنَاسِبُ لِمَا مَرَّ فِي الْمَثْنِ كَوْنُهُ بِكَسْرِ التَّاءِ. قوله: (وَالْإِطْلَاقُ) قوله: (وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ إِلَيْهِ) وَمِمَّا يَتَّبَعُ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورُ تَضَرُّعُهُمْ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَائِبٍ بِأَنَّهُ يُسْتَرْطُ فِيهِ الْقَبُولُ فَوَرَأَ مَعَ أَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالْعَوَضِ أَهْ سَيِّدَ عَمْرٍ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيْ وَجَدَ الْفَوْرِيَّةَ، أَوْ لَا. قوله: (فَغَلِبَتْ الصِّفَةُ) أَيْ: التَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ.  
قوله: (اعْتِبَارُ الْفَوْرِيَّةِ) أَيْ لِلْمَشِيئَةِ. قوله: (وَزَعَمَ أَنَّهُ) أَيْ الْإِبْرَاءُ هُنَا. قوله: (عَلَى أَنَّهُ مَرَّ) أَيْ فِي الضَّمَانِ أَهْ كُرْدِي. قوله: (فَعَلِمَ إِلَيْهِ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ: وَالْإِبْرَاءُ فِيمَا ذُكِرَ كَالْإِطْلَاقِ إِلَيْهِ. قوله: (أَيْ إِنْ أَرَادْتَ جَعَلَ إِلَيْهِ) سَكَتَ عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَيُظْهِرُ أَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الصِّغَةِ الْمُعَاوَضَةِ أَهْ سَيِّدَ عَمْرٍ. قوله: (لَا تَعْلِيْقَهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: جَعَلَ الْبَرَاءَةَ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ: وَبِهِ أَيْ الطَّلَاقُ. قوله: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحٍ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ لَمْ تَطْلُقْ أَهْ كُرْدِي. قوله: (طَلَاقُهُ) أَيْ تَطْلِيْقُهُ. قوله: (عَلَى الضَّعِيفِ) أَيْ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي إِلَيْهِ. قوله: (أَنَّهُ رَجَعِيٌّ) بَيَانٌ لِلضَّعِيفِ.  
قوله: (وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ فُرْقَةِ بَعْضِ أَهْ. كُرْدِي. قوله: (التَّعْلِيْقُ الضَّمْنِي) قَدْ يُقَالُ إِنَّ مَا هُنَا تَعْلِيْقٌ مَخْصُصٌ. قوله: (الشَّرْطُ) أَيْ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِالْبَرَاءَةِ. قوله: (وَقَعَ إِلَيْهِ) أَيْ رَجْعِيًّا. قوله: (تَعَلَّقَ) أَيْ الطَّلَاقُ بِهِ أَيْ شَرْطُ الْبَرَاءَةِ. قوله: (بِأَنَّ قَضِيَّتَهُ) أَيْ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَنْوَ بِهِ الشَّرْطَ وَقَعَ حَالًا.

الْمَالِ فَلَمْ تَطْلُقْ فِي مَسْأَلَةٍ إِنْ أَعْطَيْتَنِي ثَوْبًا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَمْلِيْكُهُ لِحَبَالَتِهِ فَصَارَ كَأَعْطَاءِ الْحُرَّةِ ثَوْبًا مَغْصُوبًا، أَوْ نَحْوَهُ بِخِلَافِ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا، أَوْ هَذَا الثَّوْبَ شَرْحُ م. قوله: (وَفِي إِنْ أَبْرَأْتَ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فَعَلِمَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي.

كَأَنْتَ طَالِقٌ بِبِرَائَتِكَ وَلَآنَ الْكَلَامِ إِذَا اتَّصَلَ وَانْتَضَمَ يَرْتَبِطُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أ هـ. وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْتَهُ، وَلَوْ قَالَ : إِنْ أْبْرَأْتَنِي فَأَنْتَ وَكِيلٌ فِي طَلَاقِهَا فَأَبْرَأْتَهُ بَرِيٌّ ثُمَّ الْوَكِيلُ مُخَيَّرٌ فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ التَّوَكُّلِ وَتَعْلِيْقِهِ إِنَّمَا يُفِيدُ بُطْلَانَ خُصُوصِهِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِلَّا إِنْ أْبْرَأْتَنِي مِنْ كَذَا لَمْ تَطْلُقْ عَلَى الْأَوْجَهِ إِلَّا بِالْيَأْسِ مِنَ الْبِرَاءَةِ بِنَحْوِ إِيْفَاءٍ، أَوْ مَوْتٍ، وَكَذَا إِلَّا إِنْ أُعْطِيتَنِي كَذَا مِثْلًا.

(وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ) كَطَلَّقْنِي بِكَذَا، أَوْ إِنْ، أَوْ إِذَا، أَوْ مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا (فَأَجَابَ) هَا الزَّوْجُ (فَعَمَّاوَضَةً) مِنْ جَانِبِهَا لِمَلِكِهَا الْبُضْعُ فِي مُقَابَلَةِ مَا بَدَّلَتْهُ (مَعَ شَوْبِ جَعَالَةٍ) لِئَذِلَّهَا الْيَعُوضُ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ تَخْصِيلِهِ لِعَرَضِهَا، وَهُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يَسْتَقِيلُ بِهِ كَالْعَامِلِ فِي الْجَعَالَةِ (فَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ) كَسَائِرِ الْجَعَالَاتِ وَالْعَمَّاوَضَاتِ (وَيُشْتَرَطُ فَوْزُ لِحَوَابِهِ) فِي مَجْلِسِ التَّوَالُجِبِ نَظَرًا لِجَانِبِ الْعَمَّاوَضَةِ، وَإِنْ غُلِقَتْ بِمَتَى بِخِلَافِ جَانِبِ الزَّوْجِ كَمَا مَرَّ فَلَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ زَوَالِ الْفَوْرِيَّةِ حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا بِلَا عَوْضٍ،.....

■ قَوْلُهُ: (وَلَآنَ الْكَلَامِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَأَنْتَ طَالِقٌ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ قَوْلِ الْمُعْتَرِضِ وَلَآنَ الْكَلَامِ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ فِي تَرْجِيحِ اشْتِرَاطِ فَوْرِيَّةِ الْبِرَاءَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ إِنْ أْبْرَأْتَنِي الْخ) بِسُكُونِ التَّاءِ أ هـ سَم. ■ قَوْلُهُ: (وَتَعْلِيْقُهُ الْخ) أَيُّ التَّوَكُّلِ، أَوْ هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْإِبْرَاءُ فِي مُقَابَلَةِ التَّوَكُّلِ كَانَ التَّوَكُّلُ مُعْلَقًا وَالتَّوَكُّلُ الْمُعْلَقُ بَاطِلٌ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْبَاطِلَ هُوَ خُصُوصُ التَّوَكُّلِ وَأَمَّا التَّطْلِيقُ فَيَصِحُّ لِعُمُومِ الْإِذْنِ أ هـ كَرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (بُطْلَانُ خُصُوصِهِ) أَيُّ خُصُوصِ كَوْنِهِ وَكِيلًا حَتَّى يُفْسِدَ الْجُعْلَ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ قَبْرَجْعٌ لِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَأَمَّا عُمُومُ كَوْنِهِ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّصَرُّفِ مِنْ قِبَلِ الْمُوَكَّلِ فَلَا يُبْطِلُهُ التَّعْلِيقُ أ هـ سَيِّدُ عَمَرُ. ■ قَوْلُهُ: (كَطَلَّقْنِي بِكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ كَرَّدُ عَبْدِي فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَفَارَقَ الْجَعَالَةَ إِلَى وَبَحَثَ وَإِلَى قَوْلِهِ، أَوْ بَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَةً وَنُصْفًا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى الْمَثْنِ.

■ قَوْلُهُ (سَمِ): (فَلَهَا الرُّجُوعُ الْخ) أَيُّ بَلْفِظَ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَرَجَعْتُ عَمَّا قُلْتَهُ، أَوْ أَبْطَلْتَهُ، أَوْ نَقَضْتَهُ، أَوْ فَسَخْتَهُ أ هـ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَلَا الْإِعْطَاءِ فِي الْمَجْلِسِ. ■ قَوْلُهُ: (حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْخ) فَلَوْ قَالَ قَصَدْتُ بِهِ جَوَابَهَا صُدِّقَ إِنْ غُلِيزَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ وَكَانَ جَاهِلًا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَتْ بِيَادِيَّةً بَعِيدَةً عَنِ الْعُلَمَاءِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ أ هـ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ تَصْدِيقِهِ هَلْ هُوَ عَدَمُ الْوُقُوعِ لِقَوَاتِ الْفَوْرِيَّةِ الْمُشْتَرَطَةِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: نَعَمْ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِمَا ذَكَرَهُ أ هـ ع ش.

■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ إِنْ أْبْرَأْتَنِي) هُوَ بِسُكُونِ التَّاءِ. ■ قَوْلُهُ: (حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْخ) فَلَوْ قَالَ قَصَدْتُ بِهِ جَوَابَهَا صُدِّقَ إِنْ غُلِيزَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ وَكَانَ جَاهِلًا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَتْ بِيَادِيَّةً بَعِيدَةً عَنِ الْعُلَمَاءِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ أ هـ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ تَصْدِيقِهِ هَلْ هُوَ عَدَمُ

وفازق الجعالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجعالة غالباً وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفوز، ولا يشترط توافق نظرًا لشائية الجعالة فلو قالت: طلقني بألف فطلق بخمسمائة وقع بها كزوج عبيد بألف فزده بأقل (ولو طلبت) واحدة بألف فطلق نصفها مثلاً بانث بنصف المسمى، أو يدها مثلاً بانث بمهر المثل للجعل بما يقابل اليد، أو (ثلاثاً بألف)، وهو يملكهن عليها (فطلق طلقة بثلاثه) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثلاثه أم سكت عنه، ولم ينو ذلك.....

قوله: (وفازق الجعالة) أي حيث يستحق فيها الجعل، وإن تراخي العمل ع ش وسم. قوله: (بحث أنها لو صرحت) عبارة المغي نعم لو صرحت إلخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفوز إن صرحت بالتراخي اه. قوله: (لو صرحت بالتراخي) أي كان قالت إن طلقني ولو بعد شهر مثلاً اه ع ش. قوله: (وقع بها) على الصحيح؛ لأنه سأمع ببعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه مغي. قوله: (بها) أي بالخمسمائة كذا في الروض اه سم. قوله: (فزده بأقل) أي بأن نقص من ألف خمسمائة قبل أن يرد إلا فالجعالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أي الزوجة بدليل ما بعده اه رشيد.

قوله (لشي): (ولو طلبت ثلاثاً إلخ).

(فرغ): لو قالت طلقني نصف طلقة، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيلت بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايمه بخلاف نصفها، وإنما طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفي لفساد صيغتها السابقة عباب اه سم. قوله: (فطلق نصفها إلخ) لعل ما لم يرد به الكل أما إذا أراده به مجازاً فبين بألف وعليه فهل يقبل قوله: فيه إذا دلّت عليه القرينة، أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول: أخذنا مما مر عن شرح الروض أنه يقبل قوله: بيمينه. قوله: (أم سكت عنه) أفهم أنه إذا ذكر ما يزيد

الوقوع لقوات الفورية المشترطة. قوله: (وفازق الجعالة) أي حيث جوزنا له التأخير. قوله: (وقع بها) أي بالخمسمائة كذا في الروض. قوله: (كزوج عبيد بألف فزده بأقل) انظر هذا مع قوله في الجعالة ولا يشترط المطابقة فلو قال إن رددت أبقي فللك دينار فقال أرده بنصف دينار استحق الدينار فإن القبول لا أثر له في الجعالة قال الإمام واعتراض بقولهم في طلقني بألف فقال بيمينه طلقت بها كالجعالة وقد يجاب بأن الطلاق لما توقف على لفظ الزوج أدير الأمر عليه اه.

(فرغ) لو قالت طلقني نصف طلقة، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً بألف ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقيلت بانث بمهر المثل، وكذا لو قالت طلقني بألف فطلق يدها مثلاً، وإن طلق نصفها فنصف الألف اه، وظاهر أن تطليق بعضها كتطليق يدها؛ إذ لا يمكن التوزيع على البعض لإبهايمه بخلاف نصفها، وإن طلقت هنا بنصف الألف بخلافه في قولها السابق طلق نصفي لفساد صيغتها السابقة عباب.

فيما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراخ اعترضوه بأنه قيدٌ مُضِرٌّ؛ إذ لو اقتصر على طَلقة واحدة استحقَّ الثُلثُ فلو حَذَفَ التقييدَ لأفهمه بالأولى، وأيضاً ففيه إيهامٌ أنه إذا لم يُعَدَّ ذِكْرُ المالِ وَقَعَ رجعيًا والأصحُّ أنه بائنٌ كما تقرر (فواحدة) تَقَعُ لا غير (بثلاثه)، أو طَلَقَتَيْنِ فَطَلَقَتَانِ بِثُلُثَيْهِ تَغْلِيظًا لِشَوْبِ الْجَعَالَةِ؛ إذ لو قال رُدُّ عبيدي الثلاثة، وَلَكَ أَلْفٌ رَدٌّ واحدًا استحقَّ ثُلُثُ الألفِ وفارقَ عَدَمَ الوُقُوعِ في نظيره من جانيبه؛ لأنَّه تعليقٌ فيه مُعَاوَضَةٌ، وشرطُ التعليقِ وجودُ الصِّفَةِ والمُعَاوَضَةُ التَّوَافُقُ، ولم يُوجَدَا، وأما من جانيبها فلا تعليقٌ فيه بل فيه مُعَاوَضَةٌ أَيْضًا كما مرَّ وجعالة، وهذا لا يقتضي الموافقة فغَلَبَ بخلافِ التعليقِ فإنه يقتضيها أَيْضًا فاستَوَيَا، ولو أجابها ب أنت طالق، ولم يذكر عددًا ولا نواه وَقَعَتْ واحدة فقط على الأوجه، أو ب أنت طالق طَلقة ونصفها فهل يستحقُّ ثُلُثِي الألفِ، أو نصفها وجهان أصحُّهما الثاني نَظَرًا لِلْمَلْفُوظِ لا لِلشَّرَايَةِ؛ لأنَّه الأقوى وباختياره ويأتي ما له بذلك تعلقٌ (وإذا خالغ، أو طَلَقَ بَعُوضٍ) ولو فاسدًا (فلا رجعة) له؛ لأنها إنما بذلتَ المالَ لِمَلِكٍ بُضِعَها كما أنه إذا بذَلَ الصَّدَاقَ لا تملكُ هي رَفَعَهُ.

(فإن شرطها) كطَلَقْتُكَ، أو خالغتك بكذا على أن لي عليك الرجعة فقيلت، أو إن أبرأتني من

على الثُلثِ كَانَ قال طَلَقْتُكَ واحدةً بألفٍ، أو نَوَى ذَلِكَ لم يَقَعْ عليه طلاقٌ، وهو ظاهرٌ لِعَدَمِ موافقة ما أجابها به لسؤالها هـ ش. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْوَ ذَلِكَ) أي الإيتداء. □ فَوَدَّ: (فيما يظهر إلخ) راجعٌ إلى قوله يعني إلى هنا. □ فَوَدَّ: (الشراخ اعترضوه بأنه إلخ) ومنهم المُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أو طَلَقَتَيْنِ) إلى قوله نَظَرًا لِلْمَلْفُوظِ في المُعْنَى إلَّا قوله وفارقَ إلى ولو أجابها. □ فَوَدَّ: (وفارقَ عَدَمَ الوُقُوعِ في نظيره إلخ) أي كما تَقَدَّمَ في قولِ المُصَنِّفِ ولو قال طَلَقْتُكَ ثلاثًا بألفٍ فَقِيلَتْ واحدةٌ بثلثِ الألفِ فَلَعَوُا هـ سم.

□ فَوَدَّ: (والمُعَاوَضَةُ) عَطَفَ على (التعليقِ) وقوله التَّوَافُقُ عَطَفَ على (وجودِ الصِّفَةِ). □ فَوَدَّ: (ولم يوجد) أي الصِّفَةُ والتَّوَافُقُ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في شَرْحِ ولا الإعطاء في المجلس.

□ فَوَدَّ: (وهذا إلخ) أي الجعالة وقوله فغَلَبَ أي الجعالة على المُعَاوَضَةِ فالمجموع لا يَقْتَضِي الموافقة وقوله أَيْضًا أي كما يَقْتَضِي المُعَاوَضَةُ الموافقة وقوله فاستَوَيَا أي التَّعْلِيْقُ والمُعَاوَضَةُ في اقتضاء الموافقة اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وقَعَتْ واحدةً) أي بثلثِ الألفِ هـ ش زاد المُعْنَى ولو لم يملك عليها إلَّا طَلقةً اسْتَحَقَّ الألفُ؛ لأنَّه أفادها البينونة الكُبرى اهـ. □ فَوَدَّ: (وباختياره) عَطَفَ على الأقوى اهـ سم.

□ فَوَدَّ: (ويأتي) أي في الفضلِ الآتي بعدُ في شَرْحِ وقيل إن عَلِمْتَ الحالَ إلخ. □ فَوَدَّ: (ولو فاسدًا) إلى قوله ولأنَّه لَمَّا صرَّحَ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى إلَّا مَسْأَلَةَ البراءة. □ فَوَدَّ: (رفعه) أي البُضْع.

□ فَوَدَّ: (وفارقَ عَدَمَ الوُقُوعِ إلخ) أي كما تَقَدَّمَ في قولِ المُصَنِّفِ ولو قال طَلَقْتُكَ ثلاثًا بألفٍ فَقِيلَتْ واحدةٌ بثلثِ ألفٍ فَلَعَوُا. □ فَوَدَّ: (وباختياره) عَطَفَ على الأقوى. □ فَوَدَّ: (كطَلَقْتُكَ إلخ) أي فَقِيلَتْ وقوله، أو إن أبرأتني إلخ أي قَابَرَاتُهُ.



صَدَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَ رَجْعِيَّةً فَأَبْرَأْتُ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ أَحَدًا مِنْ فِتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ (فِرْجَعِي، وَلَا مَالٍ) لَهُ؛ لِأَنَّ شَرْطِي الرَّجْعَةِ وَالْمَالِ أَيْ: أَوِ الْبَرَاءَةِ مُتَنَافِيَانِ فَيَتَسَاقَطَانِ وَيَبْقَى مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ يَقْتَضِي الرَّجْعَةَ وَلِأَنَّهُ لَمَّا صَرَّحَ بِرَجْعِيَّةٍ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ بِصِفَةِ الْبَرَاءَةِ لَا أَنَّهَا عَوَضٌ، وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْوُقُوعِ إِلَّا بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ، وَصِحَّتُهَا تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ، وَهِيَ تُنَافِي قَوْلَهُ: رَجْعِيَّةٌ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنَافِي، وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَا يُنَافِي الْوُقُوعَ (وَفِي قَوْلِي: بَائِنٌ بِمَهْرِ الْمَثَلِ)؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَفْسُدُ بِفَسَادِ الْعَوَضِ،.....

قوله: (فَأَبْرَأْتُ) يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُعْتَبَرَ هُنَا قُورِيَّةٌ وَلَا عِلْمُ الزَّوْجَيْنِ بِالْمُبْرَأِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ مَخْصُصٌ لَا مُعَاوَضَةٌ فِيهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ قُلْنَا بِمَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ عَدَمِ حُصُولِ الْبَرَاءَةِ إِنْ قُلْنَا بِمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ حُصُولِهَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ قَوَاضِيهِ اشْتِرَاطُ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا قَيَّبَنِي أَنْ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ الْبَرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّغْلِيْقَ عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: اشْتِرَاطُ الْفَوْرِ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ مُسَلَّمٌ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيُشْتَرَطُ عَلَيْهِمَا مَعًا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ الْإِلْخ. قوله: (فَيَتَسَاقَطَانِ الْإِلْخ) هَذَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْبَرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبَرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرَّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبَرَاءَةِ عَوَضًا فَالْإِلْزَامُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عَوَضًا لَا بُطْلَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوْجَهُ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ يُنَافِي الْعَوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِاعْتِبَارِهَا بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَعْقُولَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَيْجِ أَهْ ش، وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ وَسَكَتُوا عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ وَالظَّاهِرُ فِيهَا بُطْلَانُ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الصِّيغَةِ الْمُعَاوَضَةُ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (وَصِحَّتُهَا تَسْتَلْزِمُ الْإِلْخ) قَدْ يُنْمَعُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ يَصْرِفُهَا عَنِ الْعَوَضِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ التَّغْلِيْقِ أَهْ سَمِ.

قوله: (فَيَتَسَاقَطَانِ) هَذَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْبَرَاءَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ إِنَّمَا يُنَافِي الْبَرَاءَةَ إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ عَلَيْهَا فَالتَّنَافِي بَيْنَ شَرْطِ الرَّجْعَةِ وَكَوْنِ الْبَرَاءَةِ عَوَضًا فَالْإِلْزَامُ مِنْ هَذَا التَّنَافِي عَدَمُ كَوْنِهَا عَوَضًا لَا بُطْلَانُهَا فِي نَفْسِهَا فَالْأَوْجَهُ صِحَّتُهَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ يُنَافِي الْعَوَضَ فَيَسْقُطُ وَإِذَا سَقَطَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَوَضًا سَقَطَ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَثْبُتُ بِاعْتِبَارِهَا بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ فَإِنَّهَا مَعْقُولَةٌ فِي نَفْسِهَا فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ دِقَّةٍ، وَبِهِ يَظْهَرُ سُقُوطُ دَعْوَى أَنَّ الْقِيَاسَ فَسَادُ الْبَرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُنَافِي شَرْطَ الرَّجْعَةِ فَيَتَسَاقَطَانِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَأَمَّا عِبَارَةُ الشَّارِحِ فِيهِ قَابِلَةٌ لِلْحَمَلِ عَلَى مَا قُلْنَا لَوْلَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي عَنْ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ الْإِلْخ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْبَرَاءَةِ وَإِقْرَازُهُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (تَسْتَلْزِمُ الْبَيِّنُونَ) قَدْ يُنْمَعُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَلْزِمُهَا إِذَا جُعِلَتْ عَوَضًا لَا إِذَا قَصِدَ مُجَرَّدُ التَّغْلِيْقِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ شَرْطَ الرَّجْعَةِ يَصْرِفُهَا

ولو خالعتها بعموض على أنه متى شاء رده، وكان له الرجعة بانث بمهر مثل؛ لأنه رضي هنا بشقوط الرجعة ومتى سقطت لا تغود. (ولو قالت طلقني بكذا وارتدت)، أو ارتد هو، أو ارتدا (فأجاب) ها الزوج فوزا بأن لم تتراخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء، وحينئذ نظر (إن كان الارتداد قبل دخول، أو بعده وأصرت) هي، أو هو، أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانث بالردة ولا مال) ولا طلاق لانقطاع النكاح بالردة في الحالين أما إذا أجاب قبل الردة فإنها تبين حالا بالمال بخلاف ما لو وقعا معا فإنها تبين بالردة، ولا مال كما بحثه الشبكي وغيره أي إن لم يقع إسلام، ويؤجبه بأن المانع أقوى من المقتضي فتبحث شارح وجوبه ضعيف، وإن جزم به شيخنا في شرح منهجه (وإن أسلمت) هي، أو هو، أو هما (فيها) أي العدة (طلقت بالمال) المسمى؛ لأننا تبيننا صحة الخلع، ونحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضمر تغل) شكوت، أو (كلام يسير) ولو أجنبيًا من المطلوب جوابه (بين إيجاب وقبول)؛ لأنه لا يعد إعراضا هنا.....

قوله: (ولو خالعتها بعموض) إلى قوله بخلاف ما لو وقعا في المعنى وإلى قوله ويحتمل في النهاية.

قوله: (بانث بمهر مثل) نص عليه الشافعي معني ونهاية.

قوله (سني) (وارتدت) أي عقب هذا القول اه معني. قوله: (فوزا بأن لم تتراخ الردة إلخ) فلو تراخت

الردة، أو الجواب اختلت الصيغة اه معني. قوله: (ما لو وقعا) أي الجواب والردة ع ش ومعني.

قوله: (كما بحثه الشبكي) اعتمدته النهاية لا المعني. قوله: (أي إن لم يقع إسلام) ينبغي أنه فيما بعد

الدخول، وإلا لم يؤثر الإسلام سم وع ش وسيد عمر. قوله: (ويؤجبه) أي ما بحثه الشبكي من عدم

وجوب المال. قوله: (بأن المانع أقوى إلخ) ولك أن تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال، وإنما

هي مقتضية لبينونة بلا مال فليأمل والحاصل أنه وجد مقتضيان للبينونة معا أحدهما يقتضيها بمال

والآخر بلا مال فعمل بمطلقي البينونة الذي هو مقتضيهما ويثبت المال الذي هو مقتضى أحدهما

لتحقيق المقتضى مع عدم المعارض، وإنما سقط المال في صورة تقدم الردة على الجواب لتقدم على

البينونة التي لا تقتضي المال، وهي الردة على مقتضيه، وهو الخلع لا؛ لأن الردة مانعة من ثبوت المال

وحيث لا يظهر أن الأوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رأيت في المعني قال وهذا أوجه يعني ما

في شرح المنهج اه سيد عمر، وقد يجاب بأن الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة من

ثبوته. قوله: (ضعيف) وفاقا للنهاية وخلافا للمعني كما مر. قوله: (وإن جزم به شيخنا في شرح

منهجه) ووافق الشبكي في شرح الروض اه سم. قوله: (من المطلوب إلخ) متعلق بتخلل الكلام.

قوله: (هنا) أي في الخلع.

عن العوضية إلى مجرد التعليق. قوله: (كما بحثه الشبكي) اعتمدته م ر. قوله: (أي: وإن لم يقع

إسلام) ينبغي أنه فيما بعد الدخول، وإلا لم يؤثر الإسلام، وإن جزم به شيخنا في شرح منهجه ووافق

الشبكي في شرح الروض.

نَظَرًا لِشَائِبَةِ التَّعْلِيقِ، أَوْ الْجَعَالَةِ، وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الْكَثِيرَ يَصْرُّ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ، وَبِهِ صَرَحُوا فِي الْبَيْعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَصْرُّ هُنَا إِلَّا مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا يَجْزِمُ بِهِ.

(فِرْع): نَقَلَ الْأَصْبَحِيُّ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ أَنَّ قَوْلَهَا خَالَغْتِكِ بِالْفِئِ لَعُوْ، وَإِنْ قَبِلَ؛ لِأَنَّ الْإِيْقَاعَ إِلَيْهِ دُونَهَا وَلَا يُنَافِيهِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ قَوْلَ الْخَوَارِزْمِيِّ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ لَوْ قَالَتْ أَبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ مِنْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي فَطَلَّقْتُ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ بَأْتَتْ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ التَّزَامًا لِلطَّلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا إِيْقَاعٌ مِنْهَا حَتَّى فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ تَعْلِيلُهُ الْمَذْكُورُ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ: قَبِلْتُ فِي الْأَوَّلَى مُتَضَمِّنًا لِلتَّزَامِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُا يَأْسِنَادُهَا الْخُلْعُ إِلَى نَفْسِهَا أُنْصَدَتْ صِبْغَتُهَا فَلَمْ يَنْتَقِ صِبْغَةً صَحِيحَةً تُلْزِمُهَا بِخِلَافِهَا فِي الثَّالِثَةِ فَإِنَّ صِبْغَتَهَا مُلْزِمَةٌ فَصَحَّ جَعْلُ قَبُولِهِ التَّزَامًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا قَوْلُهُ: لَوْ قَالَتْ بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى صَحَّةِ طَلَاقِي فَقَالَ قَبِلْتُ وَقَعَ بَائِتًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَكِنْ يَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ عَلَى مَا إِذَا جَهَلَ أَحَدُهُمَا الصَّدَاقَ، وَإِلَّا وَقَعَ بَائِتًا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ هَذَا. وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ مَحَلُّ مَا قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي الْأَوَّلَى مَا إِذَا نَوَتْ جَعْلَ الْإِبْرَاءِ عِوَضًا لِلطَّلَاقِ فَطَلَّقْتُ عَلَى ذَلِكَ.....

قَوْلُهُ: (نَظَرًا لِشَائِبَةِ التَّعْلِيقِ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، أَوْ الْجَعَالَةِ أَيِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مُوسَّعٌ فِيهِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْخُلْعِ. قَوْلُهُ: (لَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي.

قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْتَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْخُلْعِ وَالْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا يُقَالُ عَنِ الْعِمْرَانِيِّ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ أَهَ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَةً أَهَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ أَرَادَ بِهَا مَا فِي الْخَوَارِزْمِيِّ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ وَالثَّانِيَةَ قَوْلُهُ: فَطَلَّقْتُ وَالْأَوَّلَى قَوْلُ الْعِمْرَانِيِّ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِنْ تَسْمِيَةِ الثَّالِثَةِ هُنَا ثَانِيَةً هُنَاكَ وَالثَّانِيَةَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَا هُنَا بِإِغْتِيَابِ انْضِمَامِ صُورَةِ الْعِمْرَانِيِّ إِلَى صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَلِذَا صَارَتْ الصُّورُ ثَلَاثًا وَمَا هُنَاكَ بِإِغْتِيَابِ صُورَتِي الْخَوَارِزْمِيِّ فَقَطْ أَهَ. قَوْلُهُ: (تَعْلِيلُهُ الْخُ) أَيِ الْخَوَارِزْمِيِّ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ الزَّوْجَةِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِمْرَانِيِّ. قَوْلُهُ: (تُلْزِمُهَا) مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَعْرِ لِلصَّبْغَةِ وَالْبَارِزُ لِلزَّوْجَةِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ بَأْنِ عِلْمَاهُ. قَوْلُهُ: (كَلَامُ الْخَوَارِزْمِيِّ) أَيِ الْمَارِّ أَيْقًا وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَيِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ. قَوْلُهُ: (مَا إِذَا نَوَتْ جَعَلَ الْإِبْرَاءَ الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِطْلَاقُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ قَضْدَ الْعِوَضِيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَتْ التَّعْلِيلُ بِأَنْ أَرَادَتْ بِالصَّبْغَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعْنَى إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ فَإِنَّهُ حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ

قَوْلُهُ: (لَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ) اعْتَمَدَهُ م. ر. قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ) هِيَ، أَوْ قَالَ قَبِلْتُ الْإِبْرَاءَ.

بأن تَلَفَّظَ به بخلاف ما إذا نَوَاه أَيضاً؛ لأنَّ هذا في معنى تعلیق الإبراء، وتعلیقُه باطلٌ فلا عِوَضَ حينئذٍ كما مرَّ بيانه في الفصل الذي قبلَ هذا وفي الثانية ما إذا قال قِيلَتْ بذلك ونَوَى به إيقاع الطَّلَاق في مُقابِلَةِ الإبراء، وإلا فالتزام الطَّلَاقِ بغيرِ لفظٍ صريح فيه ولا كِنَايَةٍ مع التَّيَّةِ لا يُوقِعُه ويُجْري ما ذَكَرْتِه في الأولى في صورة بذْلِها المذكورة إن قلنا فيما إذا كان الصَّدَاقُ دَيْنًا أنَّ البَذْلَ يصحُّ كونه كِنَايَةً في الإبراء، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّه إنَّما يُسْتَعْمَلُ في الأعيان لا غير؛ إذ حَقِيقَةُ البَذْلِ الإِعْطَاءُ، وحَقِيقَةُ الإبراء الإسقاطُ، والتَّسْبُةُ بينهما التَّبَايُنُ فلا يصحُّ أن يُرادَ بأحدهما

في تلك، وأما قولُ الشَّارِحِ بخلاف ما إذا نَوَاه فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ، وَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ بل يَتَّبَعِي في الصُّورَةِ التي يُحْكَمُ فيها بأن ما أَتَتْ به صِبْغَةُ مُعَاوَضَةٍ لا يَخْتِاجُ لِنِيَّةٍ مِنْهُ أَيضاً كما لو قالت طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْعِوَضِ، وَلَمْ يَتَوَهَّ، وكذا قوله: لأنَّ هذا في مَعْنَى تَعْلِيقِ الإبراءِ الْمُقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ ما ذُكِرَ في حَالَةِ الإِطْلَاقِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَيضاً؛ لأنَّ ما ذَكَرَهُ مَثَلٌ في نَحْوِ قولِها مَلَكَتُكَ كَذَا على أن تُطَلَّقَنِي فَإِنَّ التَّمْلِيكَ كَالِإِبْرَاءِ في كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ والحَاصِلُ أنَّ ظَاهِرَ الصِّبْغَةِ الْمُعَاوَضَةِ، وإن تَضَمَّنَتْ التَّعْلِيقَ كَسَائِرِ صِبْغِ الْمُعَاوَضَةِ فلا تُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ فَتَأَمَّلْ وانصُفْ اه سَيِّدُ عُمَرُ.

☐ قوله: (بأن تَلَفَّظَ به) أي بَعَلَى ذَلِكَ. ☐ قوله: (أيضاً) أي كَالزَّوْجَةِ. ☐ قوله: (لأنَّ هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نَوَاه أَيضاً كما هو ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَمِنْ كَوْنِهِ في مَعْنَى ما ذُكِرَ نَظَرٌ بل لا تَعْلِيقَ فِيهِ وَلَوْ سَلَّمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيقُ الإِبْرَاءِ اه سم. ☐ قوله: (وفي الثانية ما إذا إلخ) مُتَّجَةً جِدًّا إِلَّا قَوْلَهُ فِي مُقَابِلَةِ إلخ على ما حَرَّرْنَاهُ أَنفَاءً اه سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قوله: (وَيَجْزِي ما ذَكَرْتِه في الأولى إلخ) الذي قاله في الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ تَلَفَّظَ بِهِ وَلَا يَخْتَمِلُ الْحُمْلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ البَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِيلَتْ فَهَلَّا حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله في الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ اه سم. ☐ قوله: (المذكورة) أي في هَذَا الْفَصْلِ والذي قَبْلَهُ اه كُرْدِي. ☐ قوله: (والتَّسْبُةُ بَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ التَّبَايُنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ أَغْنَى الْإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِمَا بَلْ فِي لَفْظِ البَذْلِ هَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي وَلَا مَانِعٌ مِنَ الصَّحَّةِ وَلَوْ مَجَازًا كَمَا فِي كُلِّ مَجَازٍ تَبَايُنٌ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ مَعَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ تَأَمَّلْ اه سم.

☐ قوله: (لأنَّ هذا في مَعْنَى تَعْلِيقِ الإِبْرَاءِ إلخ) قَدْ يَفْتَضِي هَذَا أَنَّهُ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِما ذُكِرَ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهَا وَلَا يَكْفِي ما جَرَى مِنْهَا أَوْ لَا لِعَدَمِ حُصُولِ الْبَرَاءَةِ بِهِ لِتَضَمُّنِهِ تَعْلِيقَهَا، وفيه نَظَرٌ. ☐ قوله: (لأنَّ هذا إلخ) إن كان المُشَارُ إِلَيْهِ ما إذا نَوَاه أَيضاً كما هو ظَاهِرُ اللَّفْظِ فَمِنْ كَوْنِهِ في مَعْنَى ما ذُكِرَ نَظَرٌ بل لا تَعْلِيقَ فِيهِ وَلَوْ سَلَّمَ فَإِنَّمَا فِيهِ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ عَلَى الإِبْرَاءِ لَا تَعْلِيقُ الإِبْرَاءِ. ☐ قوله: (وَيَجْزِي ما ذَكَرْتِه في الأولى في صورة بذْلِها إلخ) الذي قاله في الأولى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَتَلَفَّظَ وَلَا يَخْتَمِلُ الْحُمْلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي مَسْأَلَةِ البَذْلِ الْمَذْكُورَةِ قِيلَتْ فَهَلَّا حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى ما قاله في الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ. ☐ قوله: (والتَّسْبُةُ بَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ التَّبَايُنَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ أَغْنَى الْإِعْطَاءَ وَالْإِسْقَاطَ وَلَيْسَ الْكَلَامُ

الآخر فإن قلت الإبراء تملك لا إسقاط فصَحَّ استعمال البذل فيه. قلت: كونه تملكاً إنما هو أمرٌ حكمي له لا أنه مَذْلُول لفظه على أن التحقيق أنه لا يُطْلَق القول بأنه تملك ولا بأنه إسقاط؛ لأنَّ لهم فُرُوعاً راعوا فيها الأول وفُرُوعاً راعوا فيها الثاني لكن لما كانت أكثرُ أُطلق كثيرون عليه التملك فمَلَحَظَ ذلك ليس النَّظَرُ لِمَذْلُول اللَّفْظ بل لِمُذْرِك ما يستعمل فيه، وأما مَذْلُولُهُ الْأَصْلِي فهو الإسقاط لا غير فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاة بينهما، ولو عَلَّقَ بالبراءة، فأثَّ بلفظ البذل لم يَكْفِ، وإنَّ نَوْتَهُ به؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُهُ قاله ابنُ عُجَيْل وغيره ونَظَرَ فيه بأنه في معناه؛ ولذا قيل: إنَّه تملكٌ لِلدَّيْن، ويُردُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ في معناه لما تقرَّر أنَّ البذل إنما يُسْتَعْمَلُ في الْأَعْيَانِ لا غير، ومن ثمَّ لو قالت: بَذَلْتُ صَدَاقِي على طلاقِي، وهو ذَيْنُ فَطْلَقَ، ولم ينوِيا جَعْلَ مثله عَوْضاً لِلطَّلَاقِ وَقَعَ رجعيًّا كما مرَّ بما فيه في الفصل الذي قبلَ هذا بخلاف ما لو قال: أنت طالقٌ على صحَّةِ البراءة فلا تَطْلُقُ حتى تُبْرِئَهُ؛ لأنَّ البذل غيرُ البراءة، فكان كلامه تعليقاً مُبْتَدَأً خِلافاً لِمَنْ قال: يقع بقوله: أنت طالقٌ، وما بعده لِمُجَرِّدِ التَّأَكِيدِ؛ لأنَّه صَرَفَ لِلْفَظِّ عن

قوله: (إنما هو أمرٌ حكمي) أي يُحْكَمُ بأنه تملكٌ اه كُرْدِي. قوله: (لا أنه مَذْلُولُ لَفْظِهِ) قد يَمْنَعُ اه سم. قوله: (الأول) أي كونه تملكاً وقوله الثاني أي كونه إسقاطاً وقوله الأولي أي الفُرُوعُ المَرْعِيَّ فيها التَّمْلِكُ وقوله عليه أي الإبراء. قوله: (فَمَلَحَظَ ذَيْنِكَ) أي الرَّعَايَتَيْنِ. قوله: (لِمُذْرِكِ ما يُسْتَعْمَلُ إلخ) بالإضافة. قوله: (وأما مَذْلُولُهُ الْحَقِيقِيُّ فهو إلخ) قد يَمْنَعُ اه سم. قوله: (فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاة إلخ) هذا مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْبَذْلِ في مَعْنَى مَجَازِيٍّ يَقْتَضِي الإسقاطَ كَقَطْعِ تَعَلُّقِ الْبَاذِلِ بِذَلِكَ الْمَبْذُولِ؛ لأنَّ ذَلِكَ الْقَطْعَ لَزِمَ لِذَلِكَ الْبَذْلِ فَإِنَّ مَنْ بَذَلَ لِغَيْرِهِ وَأَعْطَاهُ فَقَدْ انْقَطَعَ تَعَلُّقُهُ بِذَلِكَ الْمَبْذُولِ اه سم. قوله: (لأنَّه لا يَحْتَمِلُهُ) إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُقَدْ، أو لا مَجَازاً فَمَمْنُوعٌ اه سم. قوله: (بأنَّه) أي الْبَذْلُ. قوله: (إنما يُسْتَعْمَلُ إلخ) إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُقَدْ، أو مُطْلَقاً فَمَمْنُوعٌ اه سم. قوله: (جَعَلَ مثله إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزُهُ. قوله: (بخلاف إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَطْلَقَ ع ش اه سم. قوله: (لو قال إلخ) أي في جَوَابِ قَوْلِهَا بَذَلْتُ صَدَاقِي على طلاقِي اه سم. قوله: (لأنَّه إلخ) تَغْلِيلٌ لِرَدِّ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ.

فيهما بل في لَفْظِ الْبَذْلِ هَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ في الْمَعْنَى الثَّانِي ولا مانعٌ مِنَ الصَّحَّةِ ولو مَجَازاً كما في كُلِّ مَجَازٍ تَبَيَّنَ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ مَعَ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ تَأَمَّلْ. قوله: (لا أنه مَذْلُولُ لَفْظِهِ) قد يَمْنَعُ. قوله: (فهو الإسقاط) قد يَمْنَعُ. قوله: (فتمَّ ما تقرَّر من المُنَافَاة بَيْنَهُمَا) هذا مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْبَذْلِ في مَعْنَى مَجَازِيٍّ يَقْتَضِي الإسقاطَ كَقَطْعِ تَعَلُّقِ الْبَاذِلِ بِذَلِكَ الْمَبْذُولِ؛ لأنَّ ذَلِكَ الْقَطْعَ لَزِمَ لِذَلِكَ الْبَذْلِ فَإِنَّ مَنْ بَذَلَ لِغَيْرِهِ وَأَعْطَاهُ فَقَدْ انْقَطَعَ تَعَلُّقُهُ بِذَلِكَ الْمَبْذُولِ. قوله: (لأنَّه لا يَحْتَمِلُهُ) إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُقَدْ، أو مَجَازاً فَمَمْنُوعٌ لِكَيْتِه يَتَّجِهَ تَوْجِيهِ عَدَمِ الْكِفَايَةِ بِأَنْ يُرَاعَى في التَّعْلِيقَاتِ الْأَلْفَاظُ ولا يَكْتَفَى بِمَعَانِيهَا كما يَأْتِي. قوله: (إنما يُسْتَعْمَلُ) إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةً لَمْ يُقَدْ، أو مُطْلَقاً فَمَمْنُوعٌ. قوله: (بخلاف) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَطْلَقَ ش. قوله: (ما لو قال) أي في جَوَابِ قَوْلِهَا بَذَلْتُ صَدَاقِي على طلاقِي.

ظاهره لِغَيْرِ مُوجِبٍ، وَالتَّظَاهِيرُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا لَا تَشْهَدُ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ أَمَّا إِذَا نَوَّيَا جَعَلَ مِثْلَهُ عَوَضًا فَيَقَعُ بَائِنًا إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا فَيَمُهِرُ الْمِثْلَ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَعَلَاهُ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَا دَامَ دَيْنًا لَا يَقْبَلُ الْعَوَضِيَّةَ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ الْبَذْلِ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَالتَّذَرُّ لَهُ بِالْمَهْرِ فِي إِنْ أْبْرَأْتَنِي مَرَّ حَكْمُهُ وَالْأَوْجَهُ فِي إِنْ نَذَرْتُ لِي بِكَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَذَرْتُ لَهُ بِهِ أَنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا وَكَوْنُ التَّذَرِّ قُرْبَةً لَا يُنَافِي وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي مُقَابَلَتِهِ؛ إِذِ الْإِبْرَاءُ قُرْبَةٌ أَيْضًا.

### فصل في الألفاظ الملزِمة للعوض، وما يتبعها

لَوْ (قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ) كَذَا (أَنْ أَنْتَ طَالِقٌ (وَلِي عَلَيْكَ كَذَا)، وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَ هَذَا عَكْسُهُ كَعَلَيْكَ كَذَا وَأَنْتَ طَالِقٌ وَتَوَهُمُ فَرَقٍ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ (وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا بِمَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ أَمْ لَا وَلَا مَالٍ)؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ مَجَانًا ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا كَذَا بِذِكْرِ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْطُوفَةٍ عَلَى جُمْلَةِ الطَّلَاقِ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِلشَّرْطِيَّةِ، أَوِ الْعَوَضِيَّةِ فَلَمْ يَلْزِمْنَاهَا لَوُقُوعِهَا مُلْغَاءً فِي نَفْسِهَا، وَفَارَقَ قَوْلُهَا طَلَّقْتَنِي، وَعَلَيَّ أَوْ لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ فَأَجَابَهَا فَإِنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا بِالْأَلْفِ بِأَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهَا مِنْ عَقْدِ الْخُلْعِ هُوَ الْإِتْرَافُ فَحُمِلَ لَفْظُهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ يَنْفَرِدُ بِالطَّلَاقِ، فَإِذَا خَلَا لَفْظُهُ عَنْ صِغَةِ مُعَاوَضَةٍ حُمِلَ لَفْظُهُ عَلَى مَا يَنْفَرِدُ بِهِ نَعَمْ، إِنْ شَاعَ عَرُوفًا أَنَّ ذَلِكَ لِلشَّرْطِ كَعَلَيَّ صَارَ مِثْلَهُ.....

قَوْلُهُ: (جَعَلَ مِثْلَهُ) أَيِ الصَّدَاقِ الدَّيْنِ. قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) أَيِ الصَّدَاقِ قَدَرًا وَصِفَةً. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ بَأْنٍ جَهْلَ أَحَدُهُمَا الصَّدَاقَ. قَوْلُهُ: (لَوْ جَعَلَاهُ) أَيِ الْعَوَضِ نَفْسَهُ أَيِ نَفْسِ الصَّدَاقِ الدَّيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ الْبَذْلِ الْخ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الدَّيْنِ. قَوْلُهُ: (مَرَّ حَكْمُهُ) أَيِ قُبَيْلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ اه سَم. قَوْلُهُ: (إِذَا الْإِبْرَاءُ الْخ) أَيِ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي مُقَابَلَتِهِ فَكَذَا يَقَعُ فِي مُقَابَلَةِ التَّذَرِّ

### فصل في الألفاظ المِلزِمة

قَوْلُهُ: (فِي الْأَلْفَافِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ أَغْطِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَاقْتَى. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ أَوْقَعَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ إِنْ قَصَدَهُ بِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْقَعَ الطَّلَاقَ مَجَانًا الْخ) أَيِ: أَوْ أَخْبَرَ أَنَّ الْخ ثُمَّ أَوْقَعَ الْخ اه سَم. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَلْزِمْنَاهَا) أَيِ الزَّوْجِ الزَّوْجَةَ وَقَوْلُهُ لَوُقُوعِهَا أَيِ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَنْفَرِدُ بِهِ) أَيِ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كَعَلَى) أَيِ كَقَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ عَلَى كَذَا اه مُغْنِي. قَوْلُهُ: (صَارَ مِثْلَهُ) أَيِ فَإِنْ قَبْلَتْ بَائِنًا بِهِ وَإِلَّا فَلَا اه ع ش.

قَوْلُهُ: (مَرَّ حَكْمُهُ) أَيِ قُبَيْلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ.

### فصل في الألفاظ المِلزِمة للعوض، وما يتبعها

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ مَجَانًا ثُمَّ أَخْبَرَ الْخ) أَوْ أَخْبَرَ ثُمَّ أَوْقَعَ. قَوْلُهُ: (أَوِ الْعَوَضِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ لَمْ تَصْلُحْ لِلْعَوَضِيَّةِ نَافَى قَوْلُهُ الْآتِي فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْخ إِذَا إِرَادَةُ الشَّيْءِ بِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ لَا اِغْتِيَارَ بِهَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ عَدَمُ الصَّلَاحِيَّةِ بِاِغْتِيَارِ الْوَضْعِ.

أي إن قصده به، وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يُقدّم اللغوي؛ لأن ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت إرادته له، وذلك في تعارض المدلولين ولا إرادة فقدم الأقوى، وهو اللغوي فإن قلت: هل يمكن توجيه إطلاق المتولي أن الاشتهار هنا بجعله صريحاً فلا يحتاج لقصيد. قلت نعم؛ لأن كون الاشتهار لا يلحق الكناية بالصريح إنما هو في الكنايات الموقعة أما الألفاظ الملزمة فيكفي في صراحتها الاشتهار ألا ترى أن بعثك بعشرة دنانير، وفي البلد نقد غالب يكون صريحاً فيه، وليس ذلك إلا لتأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته أولاً استشكال هذا بقولهم إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي وأخيراً قول ابن الرفعة: إن هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتهار أي وهو ضعيف ويؤخذ.....

فؤد: (أي إن قصده به) يعلم منه أن مجرد الشبوح لا يصير صريحاً في الشرط وحيث لا يفرق بين حالة الشبوح وعديها أنه يقبل قوله: أردت إلخ حيث شاع، وإن كذبته في الإرادة بخلاف ما إذا لم يشع اه ع ش زاد سم قيد بذلك ليندفع استشكاله المشار إليه بقوله وليس مما تعارض إلخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقيد للولي العراقي في مختصر المهمات بحثه بعد أن استشكل إطلاق الشنخين ما نقله عن المتولي وأقره في هذه المسألة بأنه منافي لما قرراه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه. فؤد: (حتى يقدم اللغوي) أي ولا يلزم عليها مال. فؤد: (وذلك) أي تقديم اللغوي. فؤد: (ولا إرادة) هذا يقتضي تفيد تقديم اللغوي في مسألة تعارض المدلولين بما إذا لم يرذ غيره اه سم أي المشهور وإرادته من اللفظ. فؤد: (فإن قلت إلخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه إطلاق المتولي بأن الاشتهار إلخ. فؤد: (أن الاشتهار) أي اشتهار قول الزوج أنت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى الشرط. فؤد: (الموقعة) أي للطلاق مثلاً. فؤد: (ألا ترى أن بعثك إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ ليس الدلالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أن الإلزام هنا إنما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله بعشرة دنانير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا أصل للإلزام فتأمل اه سم. فؤد: (بما قررته أولاً) أي في قوله؛ لأن ما هنا شاع إلخ اه ع ش. فؤد: (وأخيراً) أي في قوله؛ لأن

فؤد: (أي إن قصده به) قد يعكّر على اختيار القصد أنه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الآتي فإن قال أردت إلخ إلا أن يقال مع الاشتهار يخفي القصد، وإن لم تُصدقه، وأما أن هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحادهما في المعنى، أو الحكم تأمل. فؤد: (أي إن قصده) قيد بذلك ليندفع استشكاله المشار إليه بقوله وليس مما تعارض إلخ وسيصرح بذلك. فؤد: (ولا إرادة إلخ) هذا يقتضي تفيد تقديم اللغوي في مسألة تعارض المدلولين بما إذا لم يرذ غيره. فؤد: (ألا ترى أن بعثك بعشرة دنانير إلخ) فيه بحث ظاهر؛ إذ لا دالة في هذا على الإلزام بالاشتهار لظهور أن الإلزام هنا إنما هو باللفظ الصريح فيه، وهو قوله: بعشرة دنانير وأثر الاشتهار ليس إلا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا أصل للإلزام فتأمل. فؤد: (وأخيراً قول ابن الرفعة إلخ) قد

من ذلك أنه لو قال بعثك ولي عليك ألف واشتهر في الممنوعة صَحَّ البيع به، وإن لم ينو، وأفتى أبو رزعة فيمن قال: أبرئني وأنت طالق، وقصد تعليق الطلاق بالبراءة بأنه يتعلّق بها أي لغلبة ذلك وتبادر التعليق منه ومثله أعطيني ألفاً وأنت طالق فيما يظهر وإطلاق الزكشي الوقوع به بائناً كروء عبيدي وأعطيك ألفاً يرد بأن هذا ليس نظير الجمالية؛ لأنه فيها ملزّم، وفي مسائلنا ملزّم وشأن ما بينهما أما إذا سبق طلبها بمال فيأتي (فإن قال أردت به ما يراؤ بطلقتك بكذا)، وهو الإلزام (وصدقته) وقيلت (فكهو) لغة قليلة أي فكما لو قاله (في الأصح) فيقع بائناً بالمسمى؛ لأن المعنى حينئذٍ عليك كذا عوضاً أما إذا لم تُصدقه وقيلت فيقع بائناً مؤاخذاً له

كأن الاشتهار إلخ. فوُد: (من ذلك) أي مما قرره آخرًا. فوُد: (وأفتى أبو رزعة) عبارة النهاية والأوجه كما أفتى به العراقي إلخ. فوُد: (وقصد تعليق الطلاق إلخ) قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق فهل يُعتبر قولها أخذًا مما يأتي قريبًا في المتن، أو قوله: محل تأمل ولعل الأول أقرب اه سيّد عمر أقول: ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بأنه يتعلّق بها أي فإن أبرزاته براءة صحيحة طلقت، وإلا فلا ويُقبل ذلك منه وإن كذّبته في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك في التعليق اه. فوُد: (أي لغلبة ذلك إلخ) قد يشكّل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اختيار القصد والأوفق بتلك الدعوى إطلاق الزكشي اه سم. فوُد: (ومثله أعطني) كذا في أصل الشارح بخطه وصوابه أعطيني اه سيّد عمر. فوُد: (وإطلاق الزكشي) أي عن قصد التعليق المذكور اه سم. فوُد: (وشأن ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام سم أقول: يدلّ للمقدمة المنعومة ما تقرّر هنا في صدور ما ذكر منه، أو منها اه سيّد عمر. فوُد: (فيأتي) أي أتفا في المتن. فوُد: (وهو الإلزام) إلى قول المتن، وإن قال إن ضمنت في النهاية إلّا قوله، وكذا إلى المتن. فوُد: (لغة قليلة) أي جرّ الضمير بالكاف لغة إلخ. فوُد: (لو قال) أي طلقتك بكذا.

يقال ما قرره أولاً حاصله أن الدافع اختيار قيد الإرادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا إرادة وقد بين عدم الحاجة إلى هذا القيد في جواب السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع ما قاله ابن الرفعة قليلاً. فوُد: (أي لغلبة ذلك) قد يشكّل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اختيار القصد والأوفق بتلك الدعوى إطلاق الزكشي. فوُد: (وإطلاق الزكشي) أي عن قصد التعليق المذكور.

فوُد: (وشأن ما بينهما) قد يُمنع ذلك بأنه إذا صلح للإلزام صلح للإلزام. فوُد: (سش) (فإن قال أردت إلخ) قال في شرح الروض، وقضية هذا أن ذلك كناية كظهير فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولي عليك ألف فكناية في البيع اه وقد يشكّل كونه كناية بقوله الآتي، وإن سبق بانث بالمذكور؛ لأن ظاهره أنه مع السبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج إلّا أن يجاب أخذًا من كلام الشارح السابق ردّ كلام ابن الرفعة بأن الكناية في الإلزام تصرّيح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتهار. فوُد: (فكما لو قاله) أي قال طلقتك بكذا.



بإقراره ثم إن حلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمها له مال، وإلا حلفت ولزمها. وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء إن صدقته، أو كذبتة وحلفت يمين الرّد، وإلا وقع رجعيًا ولا حلف؛ لأنه لما لم يُقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك، ولم يُرده، ومَرَّ أنه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول إرادته مع احتمال اللَّفْظ لها إذ الواو تحتمل الحال فيتقيّد الطلاق بحالة إلزامه إيّاها بالعوض فحيث لا إلزام لا طلاق قال: وهذا في الظاهر أما باطنًا فلا وقوع اهـ ويُجاب عن إشكاله بأنّ العطف في مثل هذه الواو أظهر فقدّموه على الحالية نعم، لو كان نحويًا وقصدّها لم يتعدّ قبوله بيمينه (وإن سبق).....

☐ فوه: (وإلا حلفت ولزمها) الأولى وحلفت لزمها كما في المعنى. ☐ فوه: (حلفت) أي يمين الرّد اهـ ع  
ش. ☐ فوه: (وإلا وقع رجعيًا ولا حلف إلخ) إن كان بعد ردها اليمين إليه ونكوله فواضح لكن الأولى حيثيذ التعليل بالثكول، وإن كان نقي الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه، وبه تصرّح عبارة شرح المنهج فما وجه كون يمينه يمين رّد قلبيّ أمّل ثم رأيت المحشي سم قال فوه: وإلا إلخ أي: وإن لم يحلف وقع إلخ فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكّل مع ما تقرّر اهـ، وقد يُجاب عن الشارح بأنّ مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح؛ إذ لا يتوهم أحد توجّه الحلف عليها حيثيذ حتى يصرّح بنفيه ولكن لا يتأتّى تصحيح عبارته إلا بهذا فتعين لصحة العبارة في الجملة، وإن كان مستغنى عنه اهـ سيّد عمر ويوافقه قول الرشيدّي فوه: وإلا أي، وإلا تصدّقه، ولم يحلف يمين الرّد وقوله ولا حلف أي منها اهـ لا قول ع ش. ☐ فوه: (ولا حلفت) أي اليمين المزدودة اهـ فيردّ إشكال سم بالتكرار.  
☐ فوه: (ومرّ) أي أنفاً في المشن. ☐ فوه: (قال) أي السبكي وقوله وهذا أي الوقوع رجعيًا فيما إذا كذبتة في الإرادة اهـ رشيدّي عبارة الكرديّ فوه: وهذا إشارة إلى قوله فيقع بائنًا مؤاخذه إلخ اهـ أي وقوله، وإلا وقع رجعيًا. ☐ فوه: (فلا وقوع) أي إن كان صادقًا قليراجع اهـ سم، وهو ظاهر. ☐ فوه: (في مثل هذه الواو) أي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة يتعدّ نحو أنت طالق. ☐ فوه: (أظهر) فيه نظر اهـ سم.  
☐ فوه: (نحويًا) الظاهر أن المراد بكونه نحويًا كونه عارقًا بهذه المسألة، وإن لم يعرف ما عداها اهـ سيّد عمر. ☐ فوه: (وقصدّها) أي الحالية اهـ ع ش.

☐ فوه: (إن صدقته) أي في تلك الإرادة. ☐ فوه: (وإلا) أي إن لم يحلف فانظر ولا حلف أي فانظر قوله بعد ولا حلف فإنه مشكّل مع ما تقرّر. ☐ فوه: (أما باطنًا فلا) أي إن كان صادقًا قليراجع. ☐ فوه: (أظهر) فيه نظر.

☐ فوه في (سبي): (وإن سبق إلخ) عبارة شرح البهجة، ومحلّه أيضًا إذا لم يسبق طلبها بعوض، وإلا فإن أبهّمته كطلّقني بعوض فإن أجاب بمعيّن كطلّقتك ولي عليك ألف فمبتدئ فإن قلت بانث به، وإلا لم يقع، أو بمبهم بانث بمهر المثل، وإن عيّنه فأجاب بذكره وقع به؛ لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي فمع ذكره أولى فإن ادعى قصد الابتداء صدق بيمينه فيقع رجعيًا، أو قصد الجواب وكذبتة صدقت

ذلك طلبها بمال، وقَصَدَ جوابها، أو أطلقَ كما هو ظاهرُ (بأنَّ بالمذكور) في كلامها إنَّ عَيْتَهُ؛ لأنَّه لو حَدَفَ وعليك لَرَمَ فمع ذِكْرِها، أولى فإذا أَبْهَمْتَهُ وَعَيْتَهُ فهو كالابتداءِ بطلَّقْتُكَ على ألفٍ فإنَّ قِيلَتْ بأنَّ بالألفِ، وإلا فلا طلاقَ، وإنَّ أَبْهَمْتَهُ أيضًا، أو اقتصرَ على طَلَّقْتُكَ بأنَّ بمهرِ المثلِ أما إذا قَصَدَ الابتداءَ وحَلَفَ حيثُ لم تُصَدِّقْهُ فيقعُ رجعيًا، .....

• قوله: (ذَلِكَ) مَفْعُولٌ سَبَقَ وَطَلَّبُهَا فَاعِلُهُ اه سم. • قوله: (وَقَصَدَ جَوَابَهَا) أي وَصَدَّقْتَهُ، وإنَّ كَذَّبْتَهُ صَدَّقْتَ يَمِينُهَا لِتَقْبَلِ الْعَوَاضَ وَلَا رَجْعَةَ اه سم عن شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَقَصْدِ الْجَوَابِ فَيَجْرِي فِيهِ ذَلِكَ أَيْضًا. • قوله: (أو أَطْلَقَ) يَعْنِي لَمْ يَقْصِدْ جَوَابَهَا وَلَا ابْتِدَاءَ كَلَامِ اه كَرْدِي. • قوله: (وَعَلَيْكَ) أي الْخ. • قوله: (فَمَعَ ذِكْرِهَا) أي لَفْظَةِ وَعَلَيْكَ كذا. • قوله: (فَإِذَا أَبْهَمْتَهُ وَعَيْتَهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَيْتَهُ وَأَبْهَمَ هُوَ كَطَلَّقْنِي بِالْألفِ فَقَالَ طَلَّقْتُكَ بِمَالٍ مَثَلًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَعَكْسِهِ بِجَامِعِ الْمُخَالَفَةِ بِالتَّعْيِينِ وَالْإِبْهَامِ سَم عَلَى حَجِّ أَيِ فَإِنْ قِيلَتْ بِأَنَّ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ فَلَا وَقَوْعَ اه ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرٍ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَم الْمَذْكُورِ أَقُولُ: الْإِحْتِمَالُ الْمَذْكُورُ مُتَعَيَّنٌ اه. • قوله: (أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَقَصَدَ جَوَابَهَا، أَوْ أَطْلَقَ الْمُتَعَيَّنَ فِي كُلِّ مِنَ الصَّوَرِ الثَّلَاثِ أَغْنَى مَوَافَقَتُهُمَا فِي التَّعْيِينِ، أَوْ الْإِبْهَامِ وَمُخَالَفَتُهُمَا بِهِمَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُ الْمُغْنِي. • قوله: (أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ الْخ) عبارةُ الْمُغْنِي مَحَلُّ الْبَيِّنَةِ فِيمَا إِذَا سَبَقَ طَلَّبُهَا إِذَا قَصَدَ جَوَابَهَا فَإِنْ قَالَ قَصَدْتَ ابْتِدَاءَ الطَّلَاقِ وَقَعَ رَجْعِيًا كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَأَقْرَأَهُ قَالَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ وَلَوْ سَكَتَ عَنِ التَّفْسِيرِ أَيْ أَطْلَقَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُجْعَلُ جَوَابًا اه. • قوله: (فَيَقَعُ رَجْعِيًا) مُعْتَمَدٌ خِلَافًا لِسَم اه ع ش عبارة سَم قَوْلُهُ: وَحَلَفَ عبارة

بَيِّنُهَا لِتَقْبَلِ الْعَوَاضَ وَلَا رَجْعَةَ اه بِحُرُوفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُهُ آخِرًا فَيَقَعُ رَجْعِيًا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِيمَا إِذَا أَبْهَمْتَ وَأَجَابَ بِمُعَيَّنٍ أَنَّهُ إِنْ قِيلَتْ بِأَنَّ بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ مَعَ أَنَّهُ مُبْتَدِئٌ فِي الصَّوَرَتَيْنِ مَعَ سَبَقِ سُؤْلِهَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ ابْتِدَائِيَّتَهُ هُنَا لِأَنَّمَا ثَبَتَ يَمِينُهُ، وَفِي السَّابِقِ مَخْكُومٌ بِهَا شَرْعًا فَلِمَ كَانَ رَجْعِيًا هُنَا وَبِأَيُّ ثُمَّ إِنْ قِيلَتْ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوضِ وَلَا فِي شَرْحِهِ فِي السَّابِقِ أَنَّهُ مُبْتَدِئٌ وَعَبَّرَ الزَّرْكَشِيُّ فِي شَرْحِ الْمِنَاجِ فِيهِ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ إِبْجَابٍ صَحِيحٌ كَقَوْلِهِ عَلَى أَلْفٍ اه. وَلَا يَخْفَى تَوَجُّهُ هَذَا الْإِشْكَالِ عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الصَّوَرَتَيْنِ عَلَى وَفْقِ مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ فَإِذَا أَبْهَمْتَ وَعَيْتَهُ هُوَ الْخِ وَالثَّانِيَةُ بِقَوْلِهِ بَيَانًا لِمُحْتَزَّرِ مَا قَبْلَهُ بِهَ الْمَثْنِ الْمَفْرُوضِ فِيمَا إِذَا تَوَافَقَا فِي التَّعْيِينِ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ هَذَا مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ قَبْلَ وَقَصَدَ جَوَابَهَا، أَوْ أَطْلَقَ. • قوله: (ذَلِكَ) مَفْعُولٌ وَطَلَّبُهَا فَاعِلٌ. • قوله: (فَإِذَا أَبْهَمْتَهُ وَعَيْتَهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَيْتَهُ وَأَبْهَمَ هُوَ كَطَلَّقْنِي بِالْألفِ فَقَالَ طَلَّقْتُكَ بِمَالٍ مَثَلًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَعَكْسِهِ بِجَامِعِ الْمُخَالَفَةِ بِالتَّعْيِينِ وَالْإِبْهَامِ. • قوله: (وَحَلَفَ) عبارةُ الرُّوضِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: قَصَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ وَلَهَا تَحْلِيلُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا أَيْ قَبُولُ قَوْلِهِ الْإِمَامُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ بَعْدَ التِّمَاسِهَا وَإِجَابَتِهَا قَوْرًا خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ لَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ أَنَّ وَقَوْعَهُ رَجْعِيًا إِنَّمَا هُوَ فِي الْبَاطِنِ أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَيَقَعُ بِأَيُّ قَالَ، وَمَا ذَكَرَ هُنَا هُوَ الْوَجْهَ اللَّائِقُ بِمَنْصِبِهِ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ تَابَعَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا بِمَا حَقَّقَهُ بَعْدُ اه.

وكذا في كلِّ سؤالٍ وجواب، واستبعده الأذرعِيُّ بأنَّه خلافُ الظَّاهِرِ. (وإنَّ قال: أنت طالقٌ على أن لي عليك كذا فالمذهبُ أنَّه كطَلَّقْتَكَ بكذا فإذا قِيلَتْ) فوزًا في مجلسٍ التَّوَجُّبِ بنحوِ قِيلَتْ، أو ضَمِنْتَ (بأنَّ وَجِبَ المالُ)؛ لأنَّ على لِلسَّوْطِ فإذا قِيلَتْ طَلَّقْتَ ودعوى أنَّ الشرطَ في الطَّلَاقِ يُلغَو إذا لم يكن من قضاياه كأنَّ طالقٌ على أن لا أتزوَّجَ عليك يُردُّ بأنَّه لا قرينةَ هنا على المُعَاوَضَةِ بوجه. (وإنَّ قال: إنَّ ضَمِنْتَ لي ألفًا فأنت طالقٌ)، أو عَكَسَ (فَضَمِنْتَ) بلفظِ الضَّمانِ؛ لأنَّه المُعَلَّقُ عليه وُبَحِّثَ إلحاقُ مُرادِفِهِ به، وهو التَّزَمْتُ (في الفوزِ) أي مجلسِ

الرَّوْضِ ويُقْبَلُ قولُه: قَصَدْتُ الْإِنْتِدَاءَ وَلَهَا تَحْلِيْفُهُ قال في شَرْحِهِ قال الأذرعِيُّ وهذا أي قَبُولُ قولِهِ ما قاله الإمامُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، وهو بَعِيدٌ؛ لأنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ بَعْدَ التَّمَايَسِ وَإِجَابَتِهَا فَوْرًا خِلَافَ الظَّاهِرِ، وظاهرُ الحالِ أنَّه مِن تَصَرُّفِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ لَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ أَنَّ وَقْعَهُ رَجْعِيًّا إِنَّمَا هُوَ فِي الْبَاطِنِ أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَيَقَعُ بَاطِنًا قَالَ، وما ذَكَرَهُ هُنَا هُوَ الْوَجْهُ اللَّائِقُ بِمَنْصِبِهِ وَلَا تَعْتَرِزُ بِمَنْ تَابَعَهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَظْفَرُوا بِمَا حَقَّقَهُ بَعْدَ انْتِهَى. ٥٥ قوله: (وكذا إلخ) راجعٌ إلى قولِهِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْإِنْتِدَاءَ إلخ.

٥٥ قوله: (واستبعده الأذرعِيُّ إلخ) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ سَمِ عِبَارَتِهِ قولُه: فَوْرًا إلى قولِهِ وَبَحِّثَ فِي الْمُغْنِيِّ. ٥٥ قوله: (ودعوى إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ؛ لأنَّ على لِلسَّوْطِ فَجُعِلَ كَوْنُهُ عَلَيْهَا شَرْطًا فَإِذَا ضَمِنْتَهُ طَلَّقْتَ هَذَا هُوَ الْمُنْصَوِّصُ فِي الْأَمِّ وَقَطَعَ بِهِ الْعَرِاقِيَّوْنَ وَغَيْرُهُمْ وَمُقَابِلُهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَا مَالٌ؛ لأنَّ الصَّبِيغَةَ شَرْطٌ وَالشَّرْطُ فِي الطَّلَاقِ يُلغَو إلخ فَإِذَا تَعَيَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْمَذْهَبِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ لأنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ مُحَقَّقٌ؛ لأنَّ الْغَزَالِيَّ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ اهـ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَقُولُ: ذَهَبَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ فِيمَا ذَكَرَ رَجْعِيٌّ وَلَا مَالٌ مُسْتَدِلًّا بِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِشَرْطِ لَيْسَ مِنْ قَضَايَاهُ وَكُلُّ طَلَاقٍ كَذَلِكَ يُلغَو فِيهِ الشَّرْطُ فَحَاصِلُ رَدِّ الشَّارِحِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَنَعَ كُلِّيَّةَ الْكُبْرَى وَأَنَّ مَحَلَّ تِلْكَ الْمُقَدِّمَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَا يُؤْذَنُ بِالْمُعَاوَضَةِ كَمَا فِي الْمُثَلِّ التي مَثَلُ بِهَا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهَا أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ عَلَيْكَ اهـ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ هَذَا الرَّدُّ لِخُصُوصِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَالْمُدَّعَى قَاعِدَةُ كُلِّيَّةٌ تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُعَاوَضَةٌ اهـ. ٥٥ قوله: (عليك) تَأْمَلُ هَلْ هُوَ مِنْ زِيَادَةِ النَّاسِخِ، أَوْ بِمَعْنَى بَعْدَكَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُحَلِّيُّ؛ إِذْ تَزَوَّجَهُ بَعْدَ طَلَاقِهَا لَيْسَ تَزَوُّجًا عَلَيْهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي التَّأْدِي. ٥٥ قوله: (هنا) أي أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ عَلَيْكَ. ٥٥ قوله: (أو عَكَسَ) أي كَأَنَّ طَالِقٌ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا اهـ مُغْنِي.

٥٥ قولُ (لَيْسَ): (فَضَمِنْتَ) أي التَّزَمْتُ لَهُ الْأَلْفَ اهـ مُغْنِي. ٥٥ قوله: (بَلَفْظِ الضَّمانِ) يَتَّبِعِي، أَوْ مُرَادِفُهُ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ الْبَحْثِ سَابِقًا وَجَزَمَ بِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي مَتْنِ ضَمِنْتَ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥٥ قوله: (وَبَحِّثَ إلحاقُ مُرادِفِهِ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ.

٥٥ قوله: (يُردُّ إلخ) هَذَا الرَّدُّ لِخُصُوصِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَالْمُدَّعَى قَاعِدَةُ كُلِّيَّةٌ تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُعَاوَضَةٌ. ٥٥ قوله: (بَلَفْظِ الضَّمانِ) كَذَا م ر وَقَوْلُهُ وَمُرَادِفُهُ أَسْقَطُهُ.

التَّوَجُّبِ (بِأَنْتَ وَلِزِمَهَا الْأَلْفُ) لِيُجَوِّدَ الْعَقْدَ الْمُقْتَضِي لِلْإِلْزَامِ إِيجَابًا وَقَبُولًا وَشَرْطًا، وَخَرَجَ بِلَفْظِ الضَّمَانِ غَيْرُهُ كَقَبِلْتُ، أَوْ شِئْتُ، أَوْ رَضِيتُ فَلَا طَلَّاقَ وَلَا مَالَ، وَكَذَا لَوْ أَعْطَتْهُ مِنْ غَيْرِ لَفِظٍ، وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي عَلَى كَذَا فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتُ كَانَ ابْتِدَاءً مِنْهُ فَلَا يَقَعُ إِلَّا إِنْ شَاءَتْ وَلَا مَالَ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَإِنْ قَالَ مَتَى ضَمَنْتَ) لِي أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَمَتَى ضَمِنتَ بِلَفْظِ الضَّمَانِ وَمُرَادِفِهِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَوَقَعَ لِشَارِحٍ هُنَا غَيْرُ ذَلِكَ فَاحْذَرْهُ (طَلَّقْتُ)؛ لِأَنَّ مَتَى لِلتَّرَاخِي وَلَا رُجُوعَ لَهُ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ ضَمِنتَ دُونَ أَلْفٍ لَمْ تَطْلُقْ) لِعَدَمِ وَجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ (وَلَوْ ضَمِنتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقْتُ) بِأَلْفٍ لِيُجَوِّدَ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي ضَمْنِهِمَا بِخِلَافِ طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلْتُ بِالْفَيْنِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ صِبْغَةً مُعَاوَضَةً تَقْتَضِي التَّوَأْفُقَ كَمَا مَرَّ وَإِذَا قَبِضَ الْأَلْفُ الزَّائِدَةَ فَهِيَ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ. (وَلَوْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمَنْتَ لِي أَلْفًا فَقَالَتْ) فِي مَجَالِسِ التَّوَأْجِبِ كَمَا اقْتَضَتْهُ الْفَاءُ (طَلَّقْتُ وَضَمَنْتَ، أَوْ عَكْسَهُ) أَيِ ضَمَنْتَ وَطَلَّقْتُ (بِأَنْتَ بِالْف)؛ .....

(تَنْبِيْهٌ): هَلْ يَكْفِي مُرَادِفُ الضَّمَانِ كَالْإِلْزَامِ، أَوْ لَا الْمُتَجَهُّ الْأَوَّلُ قَالَ شَيْخُنَا، وَفِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (لِيُجَوِّدَ الْعَقْدَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قَالَتْ إِلَى الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ) عَطَفَ عَلَى الْعَقْدِ وَالضَّمِيرُ لِلطَّلَاقِ، أَوِ الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي الْخ) وَيَقَعُ كَثِيرًا أَنَّهُ يَقُولُ لَهَا عِنْدَ الْخِصَامِ ابْرِيْنِي وَأَنَا أَطْلُقُكَ، أَوْ تَقُولُ هِيَ لَهُ ابْتِدَاءً ابْرَأْتُكَ، أَوْ ابْرَأَكَ اللَّهُ فَيَقُولُ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ، وَالَّذِي يَتَّبَادَرُ فِيهِ وَقُوعُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا وَأَنَّهُ يَذْنُ فِيمَا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ إِنْ صَحَّحْتُ بَرَاءَتُكَ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ شَاءَتْ) أَيِ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَمُرَادِفُهُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَفَاقًا لِلْمَعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْفًا. قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِشَارِحِ الْخ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ وَابْتِهَامِهِ تَأْذِيبًا فَإِنَّهُ وَقَعَ لَهُ هُنَا مَا نَصَّهِ وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْقَبُولُ لَفْظًا كَمَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ اهـ أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْطَاءِ فَاقْتَضَى الْإِكْتِفَاءَ بِفِعْلِ الْإِعْطَاءِ مَعَ أَنَّ مَنصُوصَ أَصْلِ الرُّضْوَةِ خِلَافُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ قَوْلُهُ: وَلَا يُشْتَرَطُ الْخُ يَعْنِي لَا يُشْتَرَطُ مَعَ قَوْلِهَا ضَمِنتَ بَلْ يَكْفِي ضَمِنتَ نَظَرًا لِلتَّعْلِيْقِ فَلَا يَكْفِي قَبِلْتُ وَخَذَهُ وَلَا غَيْرُ الضَّمَانِ كَالْإِعْطَاءِ نَعَمْ يَكْفِي مُرَادِفُهُ كَالْإِلْزَامِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَتَى) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَبِهِ فَارَقَ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ السَّابِقِ.

قَوْلُ السَّيِّ: (وَإِنْ ضَمِنتَ دُونَ أَلْفٍ تَطْلُقُ الْخ).

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ نَقَصْتُ، أَوْ زَادْتُ فِي التَّعْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا هُنَا اهـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ طَلَّقْتُكَ بِالْف فَقَبِلْتُ الْخ) أَيِ حَيْثُ لَا يَقَعُ طَلَّاقٌ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تِلْكَ) أَيِ طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ السَّابِقِ. قَوْلُهُ: (فِي مَجَالِسِ التَّوَأْجِبِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّهُ فِي أَنَّ وَنَحْوَهَا بِخِلَافِ مَتَى فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا قُوْرِيَّةٌ بَلْ مَتَى طَلَّقْتُ وَضَمِنتَ يَتَّبَعِي وَقُوعُهُ بِالْأَلْفِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ تَوَالِي اللَّفْظَيْنِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ حَتَّى لَوْ فَصَلْتُ بَيْنَهُمَا بَنَحْوِ نَوْمٍ لَا يَضُرُّ مَحَلَّ تَأْمُلٍ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّضْ وَنَتِ النَّبِيَّةِ عَلَى عَدَمِ اغْتِبَارِ الْقُوْرِيَّةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ: ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ يُعْتَبَرُ اتِّصَالُهُ بِهِ الْخُ

لأن أحدهما شرط في الآخر يُغْتَبَرُ اتِّصَالُهُ به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير، وبه فارق ما يأتي في الإيلاء (وإن اقتصرنا على أحدهما) بأن ضمنت، ولم تطلق، أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليهما، وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه؛ لأن ذلك عقد مستقل، ولا التزام المبتدأ؛ لأنه لا يصح إلا بالتدبر بل التزام بقبول في ضمن معاوضة فلم؛ لأنه وقع تبعاً لا مقصوداً وألحق بذلك عكسه، وهو إن ضمنت لي ألفاً فقد ملكك أن تطلق نفسك واستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التعليق ويُجاب بما تقرر أن

اختيار التولي مطلقاً. □ فؤد: (لأن أحدهما شرط في الآخر إلخ) ليتأمل في التعليل فإن المبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق؛ لأنه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر.

□ فؤد: (المعلق عليهما) أي بالمعنى اللغوي وقوع الطلاق معلق على تعلقها به وبالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحي فالمعلق عليه هو الضمان وتعلقها نفسها معلق اه رشيد.

□ فؤد: (وليس المراد بالضمان هنا إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فأنيت طالق فضمته أئجه وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببرائتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصيل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقلت ثم أبرأها منها، أو أذاها عنها أحد فليتأمل وفقاً لم ر اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها إن ضمنت لزيد ماله على عمرو فأنيت طالق فضمته فهو مجرد تعليق فإن ضمنت ولو على التراخي طلق رجعي لعدم رجوع العوض للزوج، وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم؛ لأنه بعوض إلخ أي: وهو الضمان، وإنما كان عوضاً لصيرورة ما ضمته ديناً في ذمتها يستحق المطالبة به اه ع ش عبارة السيد عمر في المغني ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمنت لك وقع رجعي كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب إلى هذا أميل؛ إذ ليس فيه غير مجرد توثقه لا عوض مغاير لدينه، وإن صرح به الفاضل المحشي اه أقول: ولعل الوقوع بائناً الذي قاله المحشي سم وفقاً لم ر وأقره ع ش هو الظاهر. □ فؤد: (وهو إن ضمنت إلخ) وحقيقة العكس إن ضمنت لي ألفاً فطلق نفسك فلعل التغيير بما ذكره بيان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيرها اه ع ش. □ فؤد: (واستشكل إلخ) الظاهر أن الاستشكال متأث في الملحق والملحق به كما هو واضح ويرشد إلى عموم قوله: بعد ذلك ونوزع إلخ اه سيد عمر عبارة الكرد في قوله: واستشكل أي المثن اه. □ فؤد: (بما يأتي) أي في فصل تفويض إليها ع ش.

□ فؤد: (وليس المراد بالضمان هنا ما مر في بابه إلخ) بقي أنه لو أراد الضمان المار في بابه بأن قال إن ضمنت الألف الذي لي على فلان فأنيت طالق فضمته أئجه وقوع الطلاق بائناً؛ لأنه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببرائتها من الألف بإبرائه، أو أداء الأصيل كما لو قال لها أنت طالق على ألف فقلت ثم أبرأها منها، أو أذاها عنها أحد فليتأمل وفقاً لم ر. □ فؤد: (ويجاب بما تقرر إلخ) لا يقال

هذا وَقَعَ فِي ضِمْنِ مُعَاوَضَةٍ فَقَبِلَ التَّغْلِيْقُ وَاعْتَفَرَ لِكَوْنِهِ وَقَعَ تَبَعًا لَا مَقْصُودًا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي وَنُوزِعَ فِي الْإِلْحَاقِ بِأَنَّ مَعْنَى الْأُولَى التَّنْجِيْزُ أَيْ طَلَّقْتُهَا بِالْفِ تَضَمَّنَتْ لِي وَالثَّانِيَةِ التَّغْلِيْقُ الْمَحْضُ، وَنَظِيرُهُ صَحَّةٌ بَعَثَكَ إِنْ شِئْتَ دُونَ إِنْ شِئْتَ بَعَثَكَ أَهـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِمَعْنَى مَرَّ فِي الْبَيْعِ لَا يَأْتِي هُنَا كَيْفَ وَالتَّغْلِيْقُ ثُمَّ مُفْسِدٌ مُطْلَقًا إِلَّا فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّ قَبُولَهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَالتَّغْلِيْقُ هُنَا غَيْرُ مُفْسِدٍ مُطْلَقًا فَاسْتَوَى تَقْدِيمُهُ وَتَأْخُرُهُ. (وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالِهِ)، أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجِيئِهِ كَمَا أَنْعَمْتُ كَذَا.....

قوله: (وَقَعَ فِي ضِمْنِ مُعَاوَضَةٍ) يَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ تَقَبُّلُ التَّغْلِيْقِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مُعَاوَضَةٍ تَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْبَيْعَ مُعَاوَضَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُهُ أَهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (فَقَبِلَ التَّغْلِيْقُ) قَدْ يُقَالُ يُعَارِضُهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَغْلِيْقِ الْإِبْرَاءِ مَعَ تَأْتِي مَا ذَكَرَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ الْمُعَاوَضَةِ بِمَا مَرَّ مِنْهُ أَيْضًا. قوله: (بِإِنْ مَعْنَى الْأُولَى) أَيْ مَا فِي الْمَثْنِ. قوله: (أَيْ طَلَّقْتُهَا بِالْفِ الْخ) كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْحِلِّ مَلَكَتْهَا الطَّلَاقُ بِالْفِ تَضَمَّنِيهِ لِي فَإِنَّ هَذَا مَعْنَى طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَضُرُّ تَغْلِيْقَهُ إِنَّمَا هُوَ التَّمْلِيْكُ لَا الطَّلَاقُ أَهـ رَشِيدِي. قوله: (وَالثَّانِيَةِ) أَيْ بِالْعَكْسِ أَهـ. قوله: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرْقَ الْخ) أَيْ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّغْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِفَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضِمْنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ التَّغْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقَ بِهِ وَاعْتِفَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَغْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَم، وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (لِأَنَّ قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأُولَى أَهـ سَم. قوله: (وَالْتَّغْلِيْقُ هُنَا الْخ) أَيْ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا قَدَّمَهُ فِيهَا أَهـ رَشِيدِي.

قوله (السُّي): (بِإِعْطَاءِ مَالٍ) أَيْ مُتَمَوِّلٌ مَعْلُومٌ، وَإِلَّا وَقَعَ بَاتِنًا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ أَهـ بُجَيْرِيٍّ وَعِبَارَةٌ ع ش قُلُو عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ نَحْوِ حَبْتِي بَرٌّ فَلَا قَرَبَ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ بَاتِنًا بِمَهْرٍ الْمِثْلِ أَهـ. قوله: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجِيئِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ أَيْ وَالْمُعْنَى وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءُ وَالْمَجِيءُ انْتَهَتْ وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ

الْأَحْسَنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ التَّمْلِيْكَ لَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ لَكِنْ التَّغْلِيْقُ إِنَّمَا يُفْسِدُ خُصُوصَ التَّمْلِيْكِ وَيَبْقَى عُمُومُ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي التَّقْوِيْضِ كَالصَّرِيْحِ فِي الْإِلْغَائِهِ بِالتَّغْلِيْقِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْإِلْغَاءَ الْخُصُوصِ وَبَقَاءَ الْعُمُومِ عَلَى قَوْلِ التَّوَكِيْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَيُرَدُّ الْخ) أَيْ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْإِلْحَاقِ وَلَا يَضُرُّ التَّغْلِيْقُ فِيهِمَا لَاغْتِفَارُهُ بِكَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فِي ضِمْنِ الْمُعَاوَضَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ التَّغْلِيْقِ فِي الْمُلْحَقِ وَالْمُلْحَقَ بِهِ وَاعْتِفَارُهُ لِمَا ذَكَرَ وَالْمُنَازَعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَغْلِيْقَ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ بِخِلَافِ الْمُلْحَقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (لِأَنَّ قَبُولَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي الْأُولَى.

قوله: (أَوْ إِيْتَائِهِ، أَوْ مَجِيئِهِ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَكَالْإِعْطَاءِ الْإِيْتَاءُ وَالْمَجِيءُ أَهـ وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى الْإِلْحَاقِ الْإِيْتَاءُ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِيْتَاءَ بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ وَرَدَّ إِطْلَاقَهُ بِمَعْنَى التَّمْلِيْكِ فِي نَحْوِ ﴿وَأَنَّهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣] فَلَا إِشْكَالَ فِي الْحُكْمِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ، وَأَمَّا الْمَجِيءُ

(فَوَضَعْتَهُ)، أو أكثر منه فوزًا في غير نحو متى بنفسها، أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به ويتمكن من أخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام أجود من ضمتها، وإن لم يأخذه؛ لأنه إعطاء عرقًا ولهذا يقال: أعطيته، أو جفته، أو أتيت به فلم يأخذه (والأصح دخوله في ملكه) قهراً بمجرّد الوضع لضرورة دخول المعروض في ملكها بالإعطاء؛ لأنّ العوضين يتقارنان في الملك (وإن قال: إن أقبضتني)، أو أدت، أو سلمت، أو دفعت إليّ كذا فأنت طالق (فقل كالإعطاء) فيما ذكر.....

على إلحاق الإتياء ورّجه أن الإتياء بمعنى الإعطاء ورّد إطلاقه بمعنى التملك في نحو ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٣] فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه، وأما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مُشْكِلٌ؛ لأنه لا يدلّ على التملك اللهم إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إتيائه فإن كان مَصْدَرُ آتى بالقصر فهو بمعنى المجيء، أو مَصْدَرُ آتى بالمدّ فهو موافق لِشَرْحِ المنهج اه سم عبارة النهاية وكالإعطاء الإتياء بالمدّ وقول الشيخ في شرح منهجه أن مثله المجيء يتبني حمله على وجود قرينة تُشعر بالتملك اه قال الرشيد في قوله: وكالإعطاء الإتياء كأن يقول إن آتيتني مالا بالمدّ وأما الإتياء كأن يقول إن آتيتني بمالٍ بالقصر فظاهر أنه مثل المجيء فيما يأتي فيه اه. □ قوله: (فَوَضَعْتَهُ إلخ) بخلاف ما إذا أعطته عن المعلق عليه عوضًا، أو كان عليه مثله فخاصًا لعدم وجود المعلق عليه اه. مُعْنَى □ قوله: (أو أكثر منه) إلى قول المتن ولا يُشترط في النهاية إلا قوله، أو جفته إلى المتن، وكذا في المُعْنَى إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متى □ قوله: (أو بوكيلها) عبارة المُعْنَى ويقع بإعطاء وكيلها إن أمرته بالإعطاء وأعطى بحضورها وبملكه تنزيلاً لحضورها مع إعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا أعطاه له في غيبتها؛ لأنها لم تُعْطَ حقيقةً ولا تنزيلاً اه. □ قوله: (قاصدة دفعه إلخ) فإن قالت لم أقصد الدفع عن جهة التعليق، أو تعدّز عليه الأخذ بحبس أو نحوه لم تطلّق كما قال السبكي نهاية ومُعْنَى □ قوله: (وَيَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهِ) هل يَلْحَقُ تَمَكُّنُ وكيله بحضريته بإعطاء وكيلها بحضرتها اه سَيِّدُ عَمَرُ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ.

□ قوله (إس): (طلقت) الأقرب أنه لا يُشترط لوقوعه الإبصار في ملزم العوض ومُلْتَزِمَتِهِ فيما إذا كان عَيْنًا فَيَعْتَدُ بوضع الأعمى فيالوضع بين يديه فيقع بائناً بمهر المثل كما لو خلّع على عوض فاسد اه ع. □ قوله: (لأنّ العوضين إلخ) علة لإعلية قوله لضرورة دخول المعوض إلخ عبارة المُعْنَى؛ لأنّ التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الإعطاء ولا يُمكن إيقاعه مجاناً مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بضعتها فيملك الآخر العوض عنه اه، وهي أظهر. □ قوله: (فيما ذكر) أي في اشتراط الفورية أي في غير

فالحكم فيه بالدخول في ملكه مُشْكِلٌ؛ لأنه لا يدلّ على التملك اللهم إلا أن يُحْمَلَ على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك، وأما قول الشارح، أو إتيائه فإن كان مَصْدَرُ آتى بالقصر فهو بمعنى المجيء، أو مَصْدَرُ آتى بالمدّ فهو موافق لِشَرْحِ المنهج.

فيه (والأصح) أنه (كسائر التعليق فلا يملكه)؛ لأن الإقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الإعطاء يقتضيه عرفاً نعم، إن ذلك قرينة على أن القصد بالإقباض التملك كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني، أو قال فيه: إن أقبضتني كذا لنفسي، أو لأصرفه في حوائجي كان كالإعطاء فيما يفصد به فيعطى حكمه السابق. (ولا يشترط للإقباض مجلس) تفرعاً على عدم الملك؛ لأنه صفة محضة (قلت ويقع رجعيًا) لما تقرر أن الإقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة إن قبضت منك لا إن أقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختاراً كما هو ظاهر (بيده منها)، أو من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر أيضاً فلا يكفي وضعه بين يديه؛ لأنه لا يسمى قبضاً ويسمى إقباضاً (ولو مكرهه) وحينئذ يقع الطلاق رجعيًا هنا أيضاً (والله أعلم) لوجود الصفة، وهي القبض دون الإقباض؛ لأن فعل المكره لغو شرعاً،

نحو متى وملك المقبوض اه معني. □ قوله: (فيه) أي الإعطاء والتعليق به. □ قوله: (بالإقباض) أي المعلق عليه. □ قوله: (كأن قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة أن قوله إن أقبضتني جواباً لسؤالها ظاهر في أن المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه ع ش. □ قوله (لشيء) (مجلس) أي إقباض في مجلس التواجد اه معني. □ قوله: (تفرعاً) لعل الأولى الرفع. □ قوله: (لأنه) أي الإقباض تغليل للمتن وقوله صفة محضة أي لا معاوضة فيه. □ قوله: (لا إن أقبضتني إلخ) وفاقاً للمعني وشرح المنهج وخلافاً للمحلي وعميرة وسم حيث اعتمدوا أن الإقباض كالقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكفي الوضع بين يديه ومال إليه السيد عمر واضطرب كلام النهاية فأوله موافق للمحلي وآخره موافق للشارح. □ قوله: (بشرطية إلخ) انظر ما مراد بهما ثم رأيت في الكزدي ما نصه قوله: بشرطية أي شرطي الوكيل السابقين بقوله مختارة قاصدة دفعه إلخ اه ويرد عليه أن ما ذكره شرط فيها سواء أعطت بنفسها، أو بوكيلها لا في وكيلها وأنه يناقض قول المصنف ولو مكرهه. □ قوله: (فلا يكفي وضعه إلخ) وفاقاً للمعني وشرح المنهج ولظاهر النهاية. □ قوله: (لأن إلخ) علة لقوله دون الإقباض. □ قوله: (لأن فعل المكره لغو إلخ) رده شيخنا البرلسي فقال سيأتي في الطلاق

□ قوله: (لا إن أقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج من جملة كلام ما نصه واعلم أن في الزايعي ذكر مسألة الإقباض وقال إنها ليست كالإعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة إن قبضت منك وقال إنها مثل إن أقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الأخذ باليد اه ولم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للإقباض الأخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في أن قوله ويشترط للقبض راجع للمسألتين. أما مسألة القبض فظاهر، وأما مسألة الإقباض فلأن الإقباض يتضمن القبض فالتعليق على الإقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى، وإلا لوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الأخذ باليد في الإقباض، وقد فهم المحلي رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله أعلم اه. □ قوله: (لأن فعل المكره إلخ) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج ما



ومن ثم لا جنت به في نحو إن دخلت فدخلت مكرمة (ولو علّق بإعطاء عبد) مثلاً (وصفه بصفة سلم)، أو غيرها ككونه كاتباً (فأعطته) عبداً (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو أعطته عبداً بها) أي الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها لفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم (وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيناً) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكونه يتخير؛ لأن الإطلاق يقتضي السلامة (فله) إمساكه ولا أرش له. وله (رذه ومهر مثل) بذله بناءً على الأصح أنه مضمون عليها ضمان عقيد لا يد (وفي قول قيمته سليماً) بناءً على مقابله، وليس له طلب عبد سليم بتلك الصفة بخلاف ما لو لم يعلق بأن خالعهما على عبد موصوف، وقيل أنه وأحضرت له

أنه لو علّق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعاً أنه يَحْتَبُ بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلّل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه له سم يحذف. فو: (أو غيرها) إلى قول المتن إلا في المعني وإلى قول الشارح هذا كله في الحرية في النهاية إلا قوله على أن التكرار إلى المتن. فو: (طلقت) بالعبد الموصوف (الخ) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق هنا، وهو مشكّل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي سم أقول: قوله: والظاهر أنه إلخ الأمر كما قال كما يرشد إليه تعليلهم الآتي بل قد يقال ما هنا أولى بذلك مما يأتي؛ لأنه إذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه، وهو المجهول فكيف فيما يتصور ملكه، وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمر وع ش. فو: (وإذا بان) الذي (الخ) أشار بهذا إلى إصلاح المتن؛ إذ لو علم أنه معيب عند الأخذ لم يكن له رذه كما له رذه كما لا يخفى، وظاهر أن ما حل به الشارح حل معني، وإلا فلا يخفى أن قول المصنف معيباً معطوف على محذوف والتقدير، أو بها طلقت ثم إن كان سليماً فلا رذه له، أو معيباً فله رذه أهرشدي.

فو: (سلي): (فله رذه الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسفه، أو فليس فلا رذ؛ لأنه يؤول القدر الزائد على السفيه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرذ للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا فلوليه أي السيد نهاية ومعني. فو: (على مقابله) أي مقابل الأصح من أن ضمانها ضمان يد.

يدفع هذا فقال سيأتي في الطلاق أنه لو علّق بفعل من يوالي به، ولم يقصد حثاً ولا منعاً أنه يَحْتَبُ بالفعل مع الجهل والنسيان والإكراه وعلّل بأن الفعل منسوب إليه ولو مع الإكراه وذلك عين ما في الجناه هنا. فو: (طلقت) إطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضي أنه لا فرق، وهو مشكّل والظاهر أنه يجري هنا ما يأتي.

فو: (سلي): (فله رذه ومهر مثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج مخجوراً عليه بسفه، أو فليس فلا رذ؛ لأنه يؤول القدر الزائد على السفيه، وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبداً فالرذ للسيد أي المطلق التصرف كما قاله الزركشي، وإلا فلوليه شرح م ر.

عبدًا بالصِّفة فقبضه ثم علم عِيَّته فله رَدُّه وأخذُ بَدَلِهِ سَلِيمًا بَتْلِكَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ قَبْلَ الإِعْطَاءِ بِالقَبُولِ عَلَى عَبْدٍ فِي الذَّمَّةِ بِخِلَافِ ذَاكَ (وَلَوْ قَالَ) إِنْ أَعْطَيْتَنِي (عَبْدًا)، وَلَمْ يَصِفْهُ بِصِفَةٍ (طَلَقْتَ بَعِيدًا) عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ، وَلَوْ مُدْبِرًا لِيُوجِدَ الاسْمَ وَلَا يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ، وَهِيَ لَا يُمْلِكُ بِهَا مَجْهُولٌ فَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا يَأْتِي، وَاسْتَشْكِلَ بَأَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ إِنْ كَانَ تَمْلِيكًا لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَمْ يُوجَدْ، أَوْ إِقْبَاضًا وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَكَانَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصِّبْغَةَ اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ مَلِكُهُ وَتَوَقُّفَ الطَّلَاقِ عَلَى إِعْطَاءِ مَا تَمْلِكُهُ، وَالثَّانِي مُمْكِنٌ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ لَكِنْ لَهُ بَدَلٌ يَقُومُ مَقَامَهُ فَعَمِلُوا فِي كُلِّ بِنَاءٍ يُمَكِّنُ فِيهِ خَلْفًا مِنْ إِمَالِ اللَّفْظِ مَعَ ظُهُورِ امْكِانِ إِعْمَالِهِ (إِلَّا) قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بَعِيدَ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ فِي الْإِثْبَاتِ. وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لَا عَائَةَ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْعُمُومُ عَلَى أَنَّ التَّكْرَرَ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.....

□ فَوُدَّ: (عَلَى عَبْدٍ فِي الذَّمَّةِ) أَيِ فَاسْتَقَرَّ الْعَبْدُ فِي الذَّمَّةِ، وَمَا فِي الذَّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ التَّعْلِيلِ فَإِنَّمَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهَا مُقَارِنًا لِلْإِعْطَاءِ فَكَأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا عَلَى الْمُعَيَّنِ فَكَانَ قِيَاسُهُ الْبُطْلَانُ لَوْلَا أَنَّ الْخُلْعَ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ لِكَرْوَنِهِ لَا يَقْضَى بِقَسَادِ الْعَرُوضِ فَرَجَعَ إِلَى بَدَلِ الْبُضْعِ الشَّرْعِيِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ذَقِيقٌ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرُ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ) لَكِنْ بِشَرْطِ كَرْوَنِهِ يَمْلِكُهَا فَلَا يَخْفَى مُعَارَظًا كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَالضَّابِطُ مَنْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا لَهُ عَشْرٌ وَكُرْدِيٌّ.

□ فَوُدَّ: (وَلَا يَمْلِكُكَ) أَيِ الْعَبْدُ الْمُعْطَى أَهْ عَشْرٌ. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ الْخ) أَيِ الْمُعَاوَضَةِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) أَيِ فِي الْمَثَلِ أَيْفًا. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَقَعْ) أَيِ الطَّلَاقِ. □ فَوُدَّ: (وَكَانَ فِي يَدِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى وَقَعَ رَجْعِيًّا. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصِّبْغَةَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَفِي السَّيِّدِ عَمَرٌ مِثْلُهَا عَنْ الشَّهَابِ الْبَرْلُوسِيِّ نَصُّهَا أَجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ لِكَيْتَهُ لَمَّا تَعَدَّرَ مِلْكُهُ لِجَهْلِهِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى بَدَلِهِ وَحَيْثُ ثَبَتَ الْبَدَلُ ثَبَتَ الطَّلَاقُ بَائِنًا أَهْ. □ فَوُدَّ: (بَعِيدًا) مَنْصُوبٌ بِالْإِعْرَابِ الْمُحْكَمِيِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى الرَّفْعُ بِحَذْفِ الْأَلِفِ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (الْعُمُومُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى هُنَا إِلَّا الْعُمُومُ الْبَدَلِيُّ لَا الشُّمُولِيُّ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ طَلَقْتُ بِكُلِّ عَبْدٍ أَيْ فَلَا تَطْلُقُ بَعْضَ الْعَبِيدِ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْعُمُومُ يُؤْذِي مَعْنَاهُ الْإِطْلَاقُ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعُمُومُ مُصَحَّحَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَالْإِطْلَاقُ مِثْلُهُ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ طَلَقْتُ بِأَيِّ عَبْدٍ كَانَ وَهَذَا الْعُمُومُ شُمُولِيٌّ لَا بَدَلِيٌّ. □ فَوُدَّ: (فِي حَيْزِ الشَّرْطِ) الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي حَيْزِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ لَا أَنْ فِي

□ فَوُدَّ: (فِي حَيْزِ الشَّرْطِ) يَتَبَغْيِي أَنْ يَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ لَوْ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ فِي قَوْلِهِ بَعِيدٌ، وَهُوَ فِي حَيْزِ لَوْ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ جَوَابُهُ وَلَيْسَ فِي حَيْزِ إِنْ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالشَّرْطِ إِنْ فِي قَوْلِهِ إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا؛ إِذْ لَيْسَ مَعْمُولًا لِجَوَابِهِ وَلَا لِشَرْطِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ثُمَّ فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ مَعْمُولَ الْجَوَابِ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ الْمُفِيدِ لِلْعُمُومِ لَكِنْ إِنَّمَا تَكُونُ التَّكْرَرُ لِلْعُمُومِ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ

(مغضوباً)، أو مكاتباً، أو مشترَكاً، أو جانيباً تعلق برقبته مال، أو موقوفاً، أو مزهوناً مثلاً والضابط من لا يصح بيعها له (في الأصح) فلا تطلق به؛ لأن الإعطاء يقتضي التملك، وهو متعلق فيما ذكر كالمغضوب ما دام مغضوباً بخلاف المجهول نعم، إن قال: مغضوباً طَلَقَتْ به؛ لأنه

قوله إن أعطيتني عبداً؛ إذ ليس معمولاً لجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه أنه لو سلطنا أن معمول الجواب دخل في حيز الشرط لكن إنما تكون التكررة في حيز الشرط للعموم إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ثم قال فظهر أن عموم التكررة في موضع الشرط ليس إلا عموم التكررة في حيز التقي اهـ اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكاً بإطلاق غيره، وفيه ما فيه اهـ سم بحذف.

□ قول (سني): (مغضوباً) هل المراد به عبد لغيرها مغضوب، وهو بيدها، أو المراد عبد لها مغضوب، وهو بيد الغاصب محل تأمل فإن قول الشارح كالمغضوب ما دام مغضوباً يومئ إلى الثاني وقوله نعم إن قال إلخ يومئ إلى الأول فإن الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها إعطاء له اللهم إلا أن يراد بالإعطاء ما يشمل الإعطاء بمحض الصيغة كأعطيتك وإن لم توجد حقيقة المتقدم، أو يقال المراد بالمغضوب ما يتم القسمين فليتامل وليراجع فإن هذه المباحث مع مزيد الإشكال متزرة بمزط الإجمال اهـ سيد عمر أقول: جزم سم بأن المراد الأول ولكن قول المغني تنبيه دخل في المغضوب ما لو كان عبداً لها، وهو مغضوب فأعطته للزوج فإنها لا تطلق به كما قاله الشيخ أبو حامد وإن بحث المازدي الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن الغضب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الأذرع اهـ كالصريح في أن المراد ما يتم القسمين، وهو الظاهر. □ فود: (أو جانيباً) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الهداء، وفي المزهون بغير إذن المرتهاين اهـ سيد عمر أقول: وإليه أشار الشارح بقوله الآتي ما دام مغضوباً. □ فود: (ببيعها له) الضمير الأول للزوجة والثاني للموصول عبارة النهاية من لا يصح بيعها له عن نفسها اهـ. □ فود: (فيما ذكر) أي فيمن لا يصح بيعها له وقوله كالمغضوب إلخ تمثيل لا قياس عبارة

إذا كان في الشرط معنى التقي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولانا خسرو في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في أوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الأمر نكرة قوله: الأمر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح فليعل العبارة الاسم في سياق الشرط إلخ ما نصه فيه بحث؛ لأن التكررة لا نعم في سياق أي شرط كان بل إذا كان فيه معنى التقي مثل إن ضربت رجلاً فكذا فإنه في معنى لا أضرب رجلاً، وقد سبق تحقيقه في بحث ألفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير الكلام فظهر أن عموم التكررة في موضع الشرط ليس إلا عموم التكررة في موضع التقي اهـ اللهم إلا أن يمنع هذا تمسكاً بإطلاق غيرهم، وفيه ما فيه فليتامل.

□ فود في (سني): (مغضوباً) لا يقال محله إذا لم تقدر هي، أو هو على انزعاجه؛ لأننا نقول هذا غلط؛ لأن المراد العبد الذي عصبته أما عبداً المغضوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغضوباً. □ فود: (لأن الإعطاء يقتضي التملك) فاعتبر ما يقبل التملك نظراً لصيغة الإعطاء، وإن لم يملكه كما تقدم فلا منافاة بينهما اهـ.

تعلق بصفة حيثئذ فيلزمها مهر المثل؛ لأنه لم يُطْلَقْ مَجَانًا، ولو أعطته عبدًا لها مغصوبًا طَلَّقَتْ به؛ لأنه بالدفع خرج عن كونه مغصوبًا (وله مهر مثل) راجع لما قبل إلا؛ لأنه لم يُطْلَقْ مَجَانًا، ولو عُلِّق بإعطاء هذا العبد المغصوب، أو هذا الحر، أو نحوه فأعطته بآث بمهر المثل كما لو عُلِّق بخمر هذا كله في الحرّة أما الأمة إذا لم يُعَيَّن لها عبدًا ففيها تناقض لهما، والأوجه منه وقوعه لمهر المثل كما لو عَيَّنهُ.

(ولو ملك طَلَقَهُ، أو طَلَّقَتَيْنِ (فقط فقالت: طَلَّقْنِي ثلاثًا بألفٍ فطَلَّقَ الطَّلَاقَ)، أو الطَّلَاقَتَيْنِ (فله

النهاية مُتَعَلِّزٌ في المغصوبِ إلخ. □ قُود: (ولو أعطته عبدًا لها إلخ) راجع لِمَسْأَلَةِ الْمُثْنِ اه سم وكتب عليه السيد عُمَرُ أيضًا ما نصّه إن كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح إلا أن تسميته حيثئذ مغصوبًا لا تخلو عن تجويز وإن كان قبل ما ذكر فَمَحِلُّ تَأْمُلٍ لِتَعْلِيلِهِمْ فيما ذكر بامتناع البيع، وما دامت يد الغاصب مُسْتَوَلِيَةً عليه فيسعه مُمْتَنِعٌ اللَّهُمَّ إلا أن يقرض فيما إذا كان الزوج قاصرًا على اتزاعه وبالجُمْلَةِ فالمسألة محتاجة إلى التأمّل والمراجعة اه ومرّ عن المُعْنَى ما يوافق ما تَرَجَّاهُ. □ قُود: (طَلَّقَتْ به) أي ويقع باثنا بمهر المثل قاله ع ش، وفيه وقفة ظاهرة إذ التعليل كالصريح في أنه يقع بالعبد المذكور بل ما مرّ أيضًا عن السيد عُمَرُ صريح فيه. □ قُود: (إذا لم يُعَيَّن لها عبدًا) أما إذا عَيَّنَهُ كإِن أُعْطِيَتْنِي هذا العبد فآثب طالق فأعطته له فَطَلَّقَ وَلِزَمُهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ كَلَامُهُمَا فِي هذه المسألة فالاحتراز عنها لذلك اه سيد عُمَرُ زاد سم والفرق شدة الجهالة في غير المُعْنَى مع عدم ملكه م راه.

□ قول (سني): (ولو ملك طَلَقَهُ) راجع النهاية والمُعْنَى وسم فإن فيها زيادة مسائل. □ قُود: (أو طَلَّقَتَيْنِ) إلى قوله ولو طَلَّقَهَا فِي النِّهَايَةِ، وكذا في المُعْنَى إلا مَسْأَلَةَ الطَّلَاقَتَيْنِ.

□ قُود: (ولو أعطته عبدًا إلخ) راجع لِمَسْأَلَةِ الْمُثْنِ. □ قُود: (والأوجه منه وقوعه بمهر المثل إلخ) ومقابلُه عَدَمُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا بخلافه في المُعْنَى مع عدم ملكه.

□ قُود في (سني): (ولو ملك طَلَقَهُ فَقَطْ فَقَالَتْ إلخ) قال في الرّوض ولو قالت طَلَّقْنِي ثلاثًا بألفٍ فطَلَّقَ واحدةً بألفٍ وثنتين مَجَانًا لم تقع الواحدة وَقَعَ الثَّانِي مَجَانًا، وإن قال واحدةً بثَلْثِ الألفِ وثنتين مَجَانًا وَقَعَتِ الْأُولَى فَقَطْ أي دونَ الثَّانِيَيْنِ لِلْيُسُونَةِ، أو ثنتين مَجَانًا وواحدةً بثَلْثِ الألفِ وَقَعَ الثَّلَاثُ إِن كَانَتْ مَذْخُولًا بِهَا، وَإِلَّا فَالثَّانِيَانِ وَلَوْ قَالَ ثَلَاثًا وَاحِدَةً بِألفٍ وَقَعَ الثَّلَاثُ بثلثه اه وقوله لم تقع الواحدة وَقَعَ الثَّانِيَانِ مَجَانًا قال في شَرْحِهِ وهذا ما قاله الإمام وَمَنْ تَبِعَهُ وقال في الْأَصْلِ إِنَّه حَسَنٌ مُتَّجِعٌ بَعْدَ أَنْ اسْتَبَعَدَ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ وَقُوعِ الْأُولَى بِثَلْثِ الْألفِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَرَضْ بواحدةٍ إِلَّا به كالجعالة ولا تقع الْأُخْرَيَانِ لِلْيُسُونَةِ وقوله ولو قال ثلاثًا واحدةً بألفٍ وَقَعَ الثَّلَاثُ بثلثه قال في شَرْحِهِ وهذا ما قاله الْأَصْحَابُ، وفيه كَلَامُ الْإِمَامِ السَّابِقِ فَعَلَى قَوْلِهِ لَا يَقَعُ الْإِثْنَانِ رَجْعِيَّانِ وَكَانَ اللَّائِقُ بِالْمُصَنِّفِ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فيما مرّ اه واعتمدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا فِي الرّوضِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لظهورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ خَالَفَهَا فِي الْعَدِيدِ وَالْعِيُوضِ، وَفِي الثَّانِي خَالَفَ فِي الْعِيُوضِ دُونَ

الألف)، وإن جهلت الحال؛ لأنه حصل غرضها من الثلاث، وهو البيئونة الكبرى (وقيل ثلثه)، أو ثلثاه توزيعاً للألف على الثلاث (وقيل إن علمت الحال فالف وإلا فثلثه)، أو ثلثاه لو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الألف أخذاً من قولهم: لو أجابها ببعض ما سألته وزرع على المستول، أو الكل؛ لأن مقصودها من البيئونة الكبرى حصل هنا أيضاً كل مُحتمَل، وقولهم في التعليل في بعض المسائل نظراً لما أوقعه لا لما وقع يؤيد الأول وينبغي.....

• قوله: (ولو طلقها نصف الطلقة) أي فيما لو قالت طلقني ثلاثاً بألف، وهو يملك طلقة فقط.

• قوله: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه م ر ا ه سم واعتدته النهاية والمغني أيضاً فقالا وشمل كلامه ما لو أوقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضاً، وهو الوجه عملاً بقولهم المار أنه أفادها البيئونة الكبرى ا ه. • قوله: (نظراً لما أوقعه إلخ) مقول قولهم إلخ. • قوله: (يؤيد الأول) أي أن

العدد ثم قال في الرّوض، وإن قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق وطالق وطالق فإن لم يرد شيئاً، أو أراد بالأولى لم يقع غيرها، أو الثانية فالأولى رجعية في المذخول بها أي والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيئونة. وخرج بالمذخول بها غيرها فتبين بالأولى، أو الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعوض والأوليان بلا عوض، وإن أراد به الجميع أي: أو الأولى والثانية، أو الثالثة وقعت الأولى فقط بثلاث الألف ا ه قال في شرحه قال في الأصل وذكر في المهذب مثل هذا التفصيل فيما إذا ابتدأ فقال أنت طالق وطالق وطالق بألف فقبلت قبولاً مطابقاً للإيجاب وكان المصنف حذقه لما قيل إن عبارة المهذب تفهم خلافه وليس كما قيل ا ه ثم قال في الرّوض عقب ما تقدم فإن قال، أو في جوابها أنت طالق وطالق وطالق إحداهن بألف تعذر إرادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الأحوال التي ذكرها كما مر ا ه. • قوله: (ولو طلقها نصف الطلقة إلخ) في الباب فصل لو قالت طلقني ثلاثاً بألف، وهو يملكها فإن أوقع الثلاث وقعن به، وإن، أوقع واحدة بثلثه، أو أطلق وقعت بثلثه، أو أكثر لم يقع، وإن، أوقع ثنتين فله ثلثاه، أو طلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طلقة فله سدسه، أو، وهو يملك ثنتين فإن أوقع واحدة فله ثلث الألف، أو وهو يملك واحدة فله كله وقوله، أو نصف طلقة فله سدسه وقوله، أو، وهو يملك ثنتين إلخ هذا يؤيد أن له في مسألة الشرح السدس وقوله، أو، وهو يملك واحدة إلخ يؤيد أن له فيها الكل فليتأمل. قد يقال لا تأييد في هذا؛ لأن مسألة الشارح فيما إذا كان لا يملك إلا واحدة ومسألة الباب فيما إذا كان يملك الثلاث وفرق بين المسألتين وقد يقال أيضاً إن قوله، أو، وهو يملك واحدة فإن أوقعها إلخ لا تأييد فيه للثاني؛ لأن قوله فإن أوقعها ويؤيد الأول؛ إذ مفهوم أوقعها أنه إذا لم يوقعها بأن وقعت كأن أوقع نصفها أنه ليس له الكل؛ إذ فرق بين الإيقاع والوقوع فليتأمل ويحرز ثم قال فرغ لو قالت طلقني نصف طلقة، أو طلق نصفي، أو يدي مثلاً ففعل، أو ابتدأ الزوج بذلك فقبلت بانث بهر المثل أي لفساد صيغة المعاوضة ا ه. • قوله: (أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرملي كما وجد في خطه م ر.

بناءً ذلك على ما يأتي أن قوله: نصف طَلقة هل هو من باب التعبير بالبعض عن الكل، أو من باب السراية فعلى الأول يستحق الألف؛ لأنه عليه أوقع الطلقة، وعلى الثاني لا؛ لأنه لم يوقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهراً عليه فلا يستحق في مقابله شيئاً أما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مر وهذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فإن قلت القياس على هذا أنه يستحق النصف؛ لأنه لو لم يملك إلا طلقة وأوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها. قلت: نعم، القياس ذلك لولا قولهم: الضابط أنه إن ملك العدد المسئول كله فأجابها به فله المسمى، أو ببعضه فله قسطه، وإن ملك بعض المسئول وتلقظ بالمسئول، أو حصل مقصودها بما أوقع فله المسمى، وإلا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما: وإلا إلى آخره صريح في أنه ليس له في مسألتنا إلا السدس؛ لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها، وإنما حصل بما وقع، وقد علمت من كلاميهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يوزع على المسئول فحينئذ لم يجب له إلا السدس (ولو طلبت طلقة بالألف فطلق) بألف، أو لم يذكر الألف طلقت بالألف، أو (بمائة وقع بمائة).....

له السدس. □ قوله: (بناءً ذلك) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس، أو الكل. □ قوله: (أما لو ملك الثلاث) مختار قول المتن طَلقة فقط. □ قوله: (فيستحق بواحدة ثلثه) عبارة سم عن العباب فإن أوقع الثلاث وقعن به، وإن، أوقع واحدة بثلثه، أو أطلق وقعت بثلثه، أو بأكثر من ثلثه لم يقع، وإن أوقع اثنين فله ثلثاه، أو طَلقة ونصفاً فله نصفه فقط، أو نصف طَلقة فله سدسه اه. □ قوله: (كما مر) أي قبيل قول المتن وإذا خالع، أو طلق بموضع الخ اه كُردي. □ قوله: (وهذا) أي قوله: وبواحدة ونصف نصفه، وكذا الإشارة في قوله على هذا. □ قوله: (لما قلناه الخ) أي فيما لو طلقها نصف الطلقة، وهو يملك واحدة. □ قوله: (أنه يستحق النصف) أي فيما لو طلقها نصف طَلقة، وهو يملك واحدة فقط.

□ قوله: (يستحق الكل) أي كما في ملك الثلاث وإيقاعها وقوله فيستحق نصفه الخ أي كما في ملك الثلاث وإيقاع واحدة ونصف. □ قوله: (الضابط) إلى قوله ذكره الشيخان في النهاية. □ قوله: (أو حصل) من التخصيل. □ قوله: (صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكر ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسألتنا وذلك؛ لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها ويكون هو سبباً فيه وهنا كذلك فتأمل اه سم وجرى على ذلك المعنى المعنى والنهاية كما مر آنفاً. □ قوله: (بألف) إلى قول المتن ويصح في النهاية إلا قوله، وإن نازع فيها البلقيني وقوله، وقضية ما مر إلى المتن.

□ قوله: (فيستحق بواحدة ثلثه) أي فلو أوقع واحدة بأكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب. □ قوله: (صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكر ويتمسك في لزوم كل المسمى في مسألتنا وذلك؛ لأن معنى حصل مقصودها بما أوقع أن يترتب على ما أوقعه مقصودها ويكون هو سبباً فيه وهنا كذلك فتأمل.

لِقُدْرَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ مَجَانًا فَبِعَوْضٍ، وَإِنْ قُلَّ أَوَّلَى، وَبِهِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ بِالْفِ فَقَبِلْتُ بِمَاءَةٍ (وَقِيلَ بِالْفِ) حَمَلًا عَلَى مَا سَأَلْتَهُ. (وَقِيلَ: لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِلْمُخَالَفَةِ، وَفِي أَصْلِهِ قَالَتْ طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِالْفِ فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَوْ زَادَ ذِكْرَ الْأَلْفِ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ أَيْ كَالْجَمْعَةِ وَحَدَفَهَا لِلْعِلْمِ مِنْ كَلَامِهِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَضُرَّ الزِّيَادَةُ فِيهِ عَلَى مَا سَأَلْتَهُ (وَلَوْ) قَالَتْ طَلَّقْنِي غَدًا) مَثَلًا (بِالْفِ) أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ (فَطَلَّقَ غَدًا، أَوْ قَبْلَهُ) غَيْرَ قَاصِدٍ الْإِبْتِدَاءَ (بِأَنْتَ)، وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعَوْضِ كَمَا لَوْ خَالَعَ بِخَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودُهَا وَزَادَ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّعْجِيلِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهَا الْبُلْقَيْنِي (بِمَهْرِ الْمَثَلِ) لِفَسَادِ الْعَوْضِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا مِنْهَا لَهُ فِي الطَّلَاقِ، وَهُوَ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ فِي الذَّمَّةِ، وَالصَّبِيغَةُ بِتَصْرِيحِهَا بِتَأْخِيرِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّأْخِيرَ مِنْ جَانِبِهَا؛ لِأَنَّ الْمُعْلَبَ فِيهِ الْمَعَاوَضَةُ، وَبِهَذَا فَارَقَتْ هَذِهِ قَوْلَهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي فَلَكَ أَلْفٌ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِجَابَةً لَهَا.....

• قَوْلُهُ: (لِقُدْرَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ بِجَعْلِهِ سَلَمًا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَالْجَمْعَةِ إِلَى الْمَثَلِ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ نَازَعَهَا الْبُلْقَيْنِي. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِهَذَا التَّحْلِيلِ فَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ خِثُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ. • قَوْلُهُ: (وَحَدَفَهَا) (إِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَكَانَ ذَلِكَ سَقَطَ مِنْ نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ بِالْمُحَرَّرِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخِ الصَّحِيحَةِ وَحُكِيَ عَنْ نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا) (إِلْخ) أَوْ خَذَ هَذَا الْأَلْفَ عَلَى أَنَّ طَلَّقْتَنِي غَدًا كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) غَيْرَ قَاصِدٍ الْإِبْتِدَاءَ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُ هُمَا.

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعَوْضِ) أَيْ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ. • قَوْلُهُ: (بِجَعْلِهِ) أَيْ الْعَوْضِ وَقَوْلُهُ مِنْهَا أَيْ الزَّوْجَةِ لَهُ أَيْ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ أَيْ السَّلَامُ مُحَالٌ فِيهِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ أَيْ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى الْعَوْضِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ جَانِبِهَا. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ قَوْلُهُ وَالصَّبِيغَةُ (إِلْخ). • قَوْلُهُ: (قَوْلُهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ) (إِلْخ) لَمْ يَظْهَرْ مِمَّا ذَكَرَ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا فَلَكَ أَلْفٌ وَلَعَلَّهُ أَنَّ الْمُعْلَبَ عَلَيْهِ فِي إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا (إِلْخ) الطَّلَاقُ الْمَوْقُوعُ فِي الْغَدِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا إِنْ جَاءَ الْغَدُ (إِلْخ) فَإِنَّ الْمُعْلَبَ عَلَيْهِ فِيهِ مَجِيءُ الْغَدِ، وَإِنْ كَانَ عَطَفَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ (إِلْخ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوْعُهُ ثُمَّ إِنْ بَقِيََتْ قَابِلَةً لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسَمَّى، وَإِلَّا فَلَا أَنْتَهَى اهـ سَم زَادَ السَّيِّدُ عَمْرُ مَا نَصَّهُ وَسَكَتَ عَمَّا لَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْغَدِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ بِالْوُقُوعِ رَجْعِيًّا فِي نَظِيرِ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَلَّقْتَنِي غَدًا (إِلْخ) أَنَّ الْحُكْمَ هُنَا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَتَى وَغَيْرِهَا مَا لَمْ تُصَرِّحْ بِالتَّرَاخِي فَإِنْ صَرَّحَتْ بِهِ فَيَتْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي إِيقَاعِهِ فِي الْغَدِ وَسَكَتَ أَيْضًا عَمَّا لَوْ قَالَ قَصَدْتُ الْإِبْتِدَاءَ،

• قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) خَرَجَ بَعْدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الْعَوْضِ) أَيْ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيغَةُ) عَطَفَ عَلَى الْعَوْضِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْغَدِ) خَرَجَ قَبْلَهُ.

استَحَقَّ الْمُسْمَى؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ مِنْهَا بِتَأْخِيرِ الطَّلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ الْإِبْتِدَاءَ وَخَلَفَ إِنْ أَتَاهُمْ، أَوْ طَلَّقَ بَعْدَهُ فَيَقْعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَأَلْتَهُ النَّاجِزَ بِعَوَضٍ فَقَالَ قَصَدْتُ الْإِبْتِدَاءَ صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ فَهَذَا أَوْلَى وَلَأَنَّهُ بِتَأْخِيرِهِ مُبْتَدِئٌ فَإِنْ ذَكَرَ مَا لَا اشْتَرَطَ قَبُولُهَا (فِي قَوْلٍ بِالْمُسْمَى) وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ يَبْدَلُهُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيعَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى فُسَادِ الْخُلْعِ وَالْمُسْمَى إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ صِحَّتِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ بَدْلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ فَيَتَّحِدُ الْقَوْلَانِ فَإِنْ قِيلَ بَدْلُهُ مَثْلُهُ، أَوْ قِيمَتُهُ قُلْنَا إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْمُسْمَى ثُمَّ تَلَفَ وَكَانَ وَجْهٌ وَجُوبُهُ مَعَ الْفُسَادِ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْفُسَادَ هُنَا لَيْسَ فِي ذَاتِ الْعَوَضِ وَلَا مُقَابِلَهُ بَلْ فِي الزَّمَنِ التَّالِيِ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ.

(وَإِنْ قَالَ إِذَا)، أَوْ إِنْ (دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْفِ فَقَبِلْتُ) فَوَرَأَ كَمَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ (وَدَخَلْتُ) وَلَوْ

وظَاهِرٌ أَنَّهُ يُصَدَّقُ بِبَيِّنِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (اسْتَحَقَّ الْمُسْمَى) كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ قَبْلَهُ لَفْظَ حَيْثُ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَخَلَفَ إِنْ أَتَاهُمْ) جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمُتَعَارِفَيْنِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (فَقَالَ قَصَدْتُ الْخُلْعَ) أَيِ فَاجَابَهَا فَقَالَ الْخُلْعُ. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدِئٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي خَالَفَ قَوْلَهَا فَكَانَ مُبْتَدِئًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِبَدْلِهِ) أَيِ الْأَلْفِ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا) أَيِ الْمَثَلِ، أَوْ الْقِيَمَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَجْهٌ وَجُوبُهُ) أَيِ وَجُوبِ الْمُسْمَى الْمَرْجُوحِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَعَ الْفُسَادِ) أَيِ فُسَادِ الْخُلْعِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجُوبُهُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْفُسَادَ الْخُلْعَ) خَبَرٌ كَانَ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (وَإِنْ قَالَ إِذَا الْخُلْعَ) وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي شَهْرًا بِالْفِ فَفَعَلَ وَقَعَ مُؤَبَّدًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُؤَقَّتُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لِفُسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّأْقِيتِ اهـ مُغْنِي.

□ قَوْلُ (لَسِي): (فَقَبِلْتُ) أَيِ بَأَنَّ قَالَتْ قَبِلْتُ، أَوْ التَّرَمَّتْ وَلَيْسَ مِنْهُ قَوْلُهَا مَلِيحٌ، أَوْ حَسَنٌ اهـ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (فَوَرَأَ) وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي كَذَا فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَوَرَأَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ مَا لَوْ دَخَلْتُ الْخُلْعَ.

□ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَإِنْ قَالَ إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ الْخُلْعَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ وَذَكَرَ عَوَضًا كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ غَدٌ، أَوْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِالْفِ فَقَبِلْتُ فَوَرَأَ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِسُؤَالِهَا أَيِ كَقَوْلِهَا عَلَّقُ طَلَاقِي بَعْدَ، أَوْ بِدُخُولِ الدَّارِ بِالْفِ فَعَلَّقُ طَلَّقْتُ بِالْمُسْمَى عِنْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ وَيَسْتَحَقُّ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ، وَكَذَا يَسْتَحِقُّهُ فِي الْحَالِ لَوْ قَالَتْ لَهُ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَطَلَّقْتَنِي فَلَكَ أَلْفٌ فَقَالَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ فَأَنْتَ طَالِقٌ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ: فِي الْحَالِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَقَوْلُهُ فَقَالَ الْخُلْعُ مِنْ تَصَرُّفِهِ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ مُعَلَّقٌ بِمَجِيءِ الْغَدِ وَبِالطَّلَاقِ فَالْوَجْهُ حَذْفُ فِي الْحَالِ وَالتَّعْبِيرُ فِي الْجَوَابِ بِقَوْلِ الْأَصْلِ فَطَلَّقَهَا فِي الْغَدِ إِبَابَةً لَهَا وَعَلَيْهِ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْغَدِ فَظَاهِرٌ وَقَوْعُهُ ثُمَّ إِنْ بَقِيََتْ قَابِلَةٌ لِلطَّلَاقِ إِلَى الْغَدِ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمُسْمَى، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أَيِ إِنْ بَقِيََتْ الْخُلْعَ فِيمَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُصْطَفَى اهـ وَقَوْلُهُ وَلَا يُنَاسِبُهُ اسْتِحْقَاقُ الْمُسْمَى فِي الْحَالِ أَيِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ بِتَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ، وَقَدْ وَجِدَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ) فِي دَعْوَى إِفَادَتِهَا إِيَّاهُ بَحْثٌ، وَإِنْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَدْخُولَ الْفَاءِ الْقَبُولَ وَالْمَدْخُولُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ فَهِيَ إِنَّمَا تُفِيدُ فَوْرِيَّةَ



على التراخي، وقضية ما مر في طلقت وضمنت أن مثل ذلك ما لو دخلت ثم قبلت فوزاً، وهو متجة لكن ظاهر كلام شارح أنه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن أن تقدم الدخول يُزيل فورية القبول، وليس كذلك بل قد لا يُزيلها (طلقت على الصحيح) لوجود المعلّي عليه مع القبول طلاقاً بائناً (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلّي كالمُنَجَّر ويلزمها تسليمه له حالاً كسائر الأعواض المطلقة، والمُعَوَّض تأخر بالتراضي لوقوعه في ضمن التعليق بخلاف المُنَجَّر يجب فيه تقاض العوضين في الملك، وقوله: بالمسمى لا يقتضي ترجيح الضعيف أنه لا يجب تسليمه إلا عند وجود الصفة خلافاً لمن زعمه؛ لأنه إنما ذكره كذلك لإفادة البيئونة كما قررته (وفي وجهه، أو قول بمهر المثل)؛ لأن المعاوضة لا تقبل التعليق ويزد

قوله: (وهو متجة) أقره سم. قوله: (لا بد من الترتيب إلخ) أي من تقدم القبول على الدخول فكان الأولى بين القبول والدخول.

قول (س): (طلقت إلخ) وسنتي من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملاً فأتيت طالقاً على واثية وهي حامل في غالب الظن فتطلق إذا أعطته وله عليها مهرٌ مثل حكاها الرافعي عن نص الإملاء نهايةً ومعني عبارة سم في الرّوض قال لإحامل إن كنت حاملاً فأتيت طالقاً فقبلت طلقت بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فساد به بأن الحمل مجهول لا يمكن التوصل إليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضاً انتهى اه قال ع ش قوله: وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه، والذي يظهر أنه ليس بقيد، وقضية إطلاق الرّوض أن المدار على كونها حاملاً في نفس الأمر، وإن لم يظنه، وهو ظاهر فيما إذا لم يتحقق الحمل بعلامات قوية فإن تحقق بها فالأقرب وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهرٌ مثل أي ويزد المائة لها اه. قوله: (حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول سم على حجة أقول: وعليه فلو سلمته، ولم تدخل إلى أن ماتت فالقياس استيزاد الألف منه ويكون تركة وأنه ينوز بالفوائد الحاصلة منه لإحدوثها في ملكه فليراجع اه ع ش. قوله: (خلافاً لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلي اه قلت الجلال المحلي لم يدع هذا، وإنما ذكر أنه ظاهر عبارة المصنف، وظاهر أن ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه. قوله: (لأنه إلخ) أي المصنف.

قوله: (لا تقبل التعليق) أي فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله التعليق وإذا فسد العوض

المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجاب بمنع تحقق فورية المجموع إذا تراخى أحد أجزائه فليأمل.

قوله في (س): (طلقت بالمسمى) في الرّوض في باب الطلاق. (فرع) قال لإحامل إن كنت حاملاً فأتيت طالقاً فقبلت بمهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فساد به بأن الحمل مجهول لا يمكن التوصل إليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضاً اه. قوله: (حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول.

بأن هذه معاوضة غير محضية. (ويصح اختلاع أجنبي، وإن كرهت الزوجة؛ لأن الطلاق يستقل به الزوج، والالتزام يتأتى من الأجنبي؛ لأن الله - تعالى - سمى الخلع فداء كفداء الأسير، وقد يحمله عليه ما يعلمه بينهما من الشر وهذا كالحكمة، وإلا فلو قصدت بندتها منه أنه يتزوجها صح أيضاً لكنه يأتى فيما يظهر بل لو أعلمها بذلك فسق كما دل عليه الحديث الصحيح (وهو كاختلاعها لفظاً) أي في ألفاظ الالتزام السابقة (وحكمًا) في جميع ما مر فهو من جانب الزوج ابتداءً بصيغة معاوضة بشوب تعليق فله الرجوع قبل القبول نظرًا لشوب المعاوضة وقول الشارح نظرًا لشوب التعليق وهم، ومن جانب الأجنبي ابتداءً معاوضة بشوب جمالية ففي طلقت امرأتي بألف في ذمتك فقيل وطلقت امرأتك بألف في ذمتي فأجابته تبين بالمسمى

وجب مهر المثل اه معني.

قوله (سني): (اختلاع أجنبي) أي مطلق التصرف بلفظ خلع، أو طلاق اه معني. قوله: (لأن الطلاق) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمعني إلا قوله وهذا كالحكمة إلى المشي. قوله: (وقد يحمله) أي الأجنبي عليه أي الخلع ما يعلمه بينهما من الشر أي سوء المعاشرة وعدم إقامة حدود الله تعالى فصرفت المال في ذلك ليس بسوء كما قاله بعضهم وقوله وهذا إشارة إلى الفرض الذي حمل الأجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الأجنبي لا علة لجوازه، وإلا لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كزدي.

قوله: (فهو من الزوج إلخ) قد تقدم أنه إن بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرًا للمعاوضة، أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الأول وسيعلم مما يأتي قريباً أنه قد يعلق على العوض من جهة الأجنبي فليتأمل سم اه ع ش. قوله: (وقول الشارح نظر إلخ) أي بدل نظر الشوب المعاوضة اه ع ش. قوله: (وهم) عبارة المعني والنهاية سبق قلّم وهي أليق بالأدب على أن في بعض نسخ المحلّي نظر للمعاوضة كما تبه عليه ابن عبد الحق في حاشيته اه سيّد عمر. قوله: (بشوب جمالية) فللأجنبي أن يرجع نظرًا لشوب الجمالية معني ومحلّي، وقد يقال قد تقرر أنه من جانبه معاوضة فيها شوب جمالية وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب المجيب فما وجه تخصيص الجمالية بالتعليل بقولهم نظرًا إلخ مع أنه لو وقع التخصيص بالعكس لكان أنسب؛ لأن المعاوضة جعلت ملحوظة أصلاً والجمالية تبعاً كما يشعر به صنيعهم فليتأمل اه سيّد عمر، وقد يجاب بأن ذلك لمجرد المناسبة لما قبله. قوله: (ففي طلقت إلخ) عبارة المعني فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت إلخ، أو قال الأجنبي للزوج

قوله: (فهو من جانب الزوج) قد تقدم أنه إن بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرًا للمعاوضة، أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الأول وسيعلم مما يأتي قريباً أنه قد يعلق على العوض من جهة الأجنبي فليتأمل.

وَيُسْتَنْثَى مِنْ قَوْلِهِ حَكْمًا نَحْوُ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ، أَوْ الْخَمْرِ، أَوْ قَرْنٌ زَيْدٌ هَذَا فَيَقْعُ رَجْعِيًّا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِيهَا بِأَنَّ الْبُضْعَ وَقَعَ لَهَا فَلَزِمَهَا بِدَلِّهِ بِخِلَافِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ خَالَغْتُهَا عَلَى مَا فِي كَفِّكَ فَقَبِيلٌ وَهَذَا يَعْلَمَانِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا فَخَالَعَ عَلَى ذَلِكَ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ فُسَادَ الْعَوِضِ جَاءَ ثُمَّ مِنْ لَفْظِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ذَا الْخَمْرِ مَثَلًا الْمَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ عَوَضًا لِعَدَمِ حُصُولِ مُقَابِلٍ لَهُ. وَهَذَا لَا فُسَادَ فِي لَفْظِهِ بَلْ هُوَ لَفْظٌ مُعَاوِضَةٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي كَفِّهِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْنُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّيْغَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مِنَ الْعَوِضِ الْمُقَدَّرِ لَا الْفَاسِدِ وَيَأْتِي آخِرُ التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُصَرِّحُ بِهَذَا وَلَوْ خَالَعَ عَنْ زَوْجَتِي رَجُلٌ بِالْألفِ صَحَّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِاتِّحَادِ الْبَازِلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَعَا

طَلَّقَ الْخَ اهـ وَهِيَ لُظْهُورُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ فَقَبِيلٌ وَلِقَوْلِهِ فَأَجَابَهُ أَحْسَنُ. ة قَوْلُهُ: (نَحْوُ طَلَّقَهَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ صَوَّرَ أَحَدُهَا مَا لَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَخَالَعَ الْأَجْنَبِيَّ عَنْهُمَا بِالْألفِ مَثَلًا مِنْ مَالِهِ صَحَّ بِالْألفِ قَطْعًا، وَإِنْ لَمْ يُفْصَلْ الْخَ الثَّانِيَةَ لَوْ اخْتَلَعَتِ الْمَرِيضَةُ عَلَى مَا يَزِيدُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فَالزِّيَادَةُ مِنَ الثُّلُثِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَفِي الْأَجْنَبِيِّ الْجَمِيعُ مِنَ الثُّلُثِ الثَّالِثُ لَوْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ طَلَّقَهَا عَلَى هَذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ الرَّابِعَةُ لَوْ سَأَلَتْ الْخُلْعَ بِمَالٍ فِي الْحَيْضِ فَلَا يَحْرُمُ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ اهـ. ة قَوْلُهُ: (عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ) أَيِ بِخِلَافِ عَلَى ذَا الْعَبْدِ مَثَلًا، وَهُوَ مَغْصُوبٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ، أَوْ بِاسْتِغْلَالٍ فَخَلَعَ بِمَغْصُوبِ الْخَ اهـ ع ش. ة قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ. ة قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ الْمَثَرِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ، أَوْ خَمَرَ بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ مَعَ شَرْحِهِ. ة قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ. ة قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ نَحْوِ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ اهـ كُرْدِي. ة قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ وَقَوْلُهُ فَخَالَعَ الْخَ أَيِ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ. ة قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي نَحْوِ طَلَّقَهَا عَلَى ذَا الْمَغْصُوبِ الْخَ. ة قَوْلُهُ: (وَهَذَا لَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْنُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّيْغَةِ، وَفِي بَعْضِهَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْبَيْنُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ وَهَذَا لَا يَظْهَرُ صِحَّتُهُ، وَفِي بَعْضِهَا يَقْتَضِي الْبَيْنُونَةَ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ. ة قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْبَيْنُونَةِ وَلُزُومَ مَهْرِ الْمِثْلِ وَقَوْلُهُ مَا مَرَّ أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ فِي شَرْحِ هُوَ فُرْقَةُ بَعْوِضٍ. ة قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي آخِرُ التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُصَرِّحُ الْخَ) يَعْنِي قَوْلَهُ وَأَنْ كُلَّ تَعْلِيْقٍ لِلطَّلَاقِ الْخَ وَهُوَ لَيْسَ تَضَرِيحًا بِمَا ذَكَرَهُ لَا يُقَالُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ إِنَّ صَحَّ الْخَ تَأْيِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ بِإِطْلَاقِهِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَجْنَبِيِّ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بِهَذَا الْخَمْرِ الْخَ وَقَعَ رَجْعِيًّا وَبِالْجُمْلَةِ فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الْوُقُوعُ رَجْعِيًّا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. ة قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَالَعَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْتَى فِي النِّهَايَةِ. ة قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَالَعَ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْ مَالِهِ اهـ مُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (صَحَّ) أَيِ بِالْألفِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ أَيِ لِحِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا اهـ مُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (لِاتِّخَاذِ الْبَازِلِ) وَهُوَ الْأَجْنَبِيُّ. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِخِلَافِ الزَّوْجَتَيْنِ إِذَا اخْتَلَعَا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفْصَلَ مَا تَلَزَّمَهُ كُلُّ مِنْهُمَا اهـ. ة قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَعَتَا الْخَ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّفْصِيلِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَعَلَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ بِالمُسَمَّى اهـ سَيِّدُ عُمَرُ

به ويحرم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعها كما سيذكره، ومن خلع الأجنبي قول أمها مثلاً خالغها على مؤخر صداقها في ذمتي فيجبها فيقع بائناً بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو؛ لأن لفظة مثل مقدره في نحو ذلك، وإن لم تنو نظير ما مر في البيع فلو قالت، وهو كذا لزمها ما سمته زاد، أو نقص؛ لأن المثلية المقدره تكون حيثئذ من حيث الجملة وبنحو ذلك أفتى أبو زرعة وأفتى أيضاً في إيد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها، وعلى دزهم في ذمته فأجابته وطلقها على ذلك بأنه يقع رجعيًا كما هو المقرر في خلع الأب بصداق بنته والدزهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج الطلاق عليه فقط بل عليه، وعلى البراءة من منجم صداقها، ولم يحصل إلا بعض العوض وليس كالخلع بمعلوم ومجهول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل؛ لأنه لا يمكن إيجابه عليها لعدم سؤالها، ولا على أبيها؛ لأنه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لهما وليس له السؤال به اهـ ملخصاً، وهو مع ما قدمه في تلك مشكل؛ لأنه حمل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم على تقدير مثله حتى أوقعه بائناً بمثله ولم يحيل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكيته أشار للجواب بأن الأم لما

عبارة ع ش أي فإنه يقع بمهر المثل على كل منهما اهـ ويُفیده أيضاً صَنِيعُ الْمُغْنِي. ة فؤد: (ويُخْرَمُ اختلاعه) أي الأجنبي. ة فؤد: (بمثل المؤخر) ظاهر أن محلّه حيث كانت عالمة بالمؤخر وإلا فينبغي وقوعه بمهر المثل اهـ سيّد عمر وقوله كانت عالمة الأولى كانا عالمتين أي الزوج والسائلة. ة فؤد: (وإن لم تنو) بناءً المفعول أي لفظة مثل. ة فؤد: (فلو قالت) أي السائلة، (وهو الخ) أي المؤخر. ة فؤد: (لزمها ما سمته) أي والمؤخر باق بحاله اهـ ع ش ومعلوم أنه كذلك باق في الصورة الأولى. ة فؤد: (من حيث الجملة) لعلّ الأنسب من حيث الجنس، أو من حيث مطلق المالية فليتامل اهـ سيّد عمر عبارة ع ش لعلّ المراد هنا بالجملة المماثلة في مجرد كونه عوضاً وإلا فما سمته صادق بأن يكون ذهباً مثلاً، وما على الزوج فضة وأين المماثلة في هذه اهـ. ة فؤد: (والدزهم الذي الخ) جواب عما قد يقال لم لم يقع بائناً بالدزهم الذي في ذمة الوالد. ة فؤد: (من منجم صداقها) أي مؤخر صداقها. ة فؤد: (إلا بعض العوض) أي الدزهم. ة فؤد: (وليس كالخلع الخ) جواب سؤال غني عن البيان. ة فؤد: (حتى يجب الخ) أي ويقع بائناً. ة فؤد: (إيجاباً) أي مقابل المجهول. ة فؤد: (لهما) أي للزوج والوالد الزوجية. ة فؤد: (وليس له الخ) الواو حالية وضمير له للوالد، وبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والدزهم. ة فؤد: (وهو) أي إفتاؤه في مسألة الوالد. ة فؤد: (في تلك) أي في مسألة الأم. ة فؤد: (ثم) يغني عنه ما قبله. ة فؤد: (مثله) الأولى حذف الضمير. ة فؤد: (لكيته أشار للجواب بأن الأم الخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل ويقصد المثلية كما

ة فؤد: (لكيته أشار للجواب بأن الأم لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام أن الحمل على معنى المثلية

قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية، والأب لما لم يقل ذلك انصرف لعين الصداق لا لمثله، ومن ثم أفتى أيضاً فيمن سأل زوج بنته قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدّها فطلقها واحتال من نفسه على نفسه لها، وهي محجورته بأنه خلّع على نظير صداقها في ذمة الأب بدليل الحوالة المذكورة نعم، شرط صحة هذه الحوالة.....

اقتضاه كلام البلقيني الآتي اه سم، وقضيته أنه لو قصد والد الزوج رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ويزمهم جميعاً يقع الطلاق بائناً بمثل المؤجل ويزمهم، وظاهر أنه يصدق بيمينه في قصد الرجوع للجميع ثم رأيت قال السيد عمر ما نصّه قوله: لما لم يقل إلخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية محشّي، وقد يقال بينهما فرق فإنه في الأول ظاهر في إفادة المثلية لأنحصار تعلّقه بمؤخر صداقها بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلّقه به بل تعلّقه به هو الظاهر، وإن احتمل تعلّقه بهما نعم إن قال الأب أرذت ذلك لا يتعدّ قبوله اه. ه. فو: (لعين الصداق) أي عين مؤخر الصداق. ه. فو: (والتزم به) أي حاجة للإلزام مع إرادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج إليه فيما ذكر بل لإحكاية صورة السؤال اه سيد عمر.

ه. فو: (فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى أن يختال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم. ه. فو: (واحتال من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه محتالاً من جهة البنت ومحالاً عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة دين البنت إلى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويترأ منه كزدي. ه. فو: (من نفسه) أي نظراً للإلالية. ه. فو: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حينئذ على الأب شيء حتى تتأتى الحوالة عليه فكيف يكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة سم، أو يقال لعل فرض المسألة وقوع ما ذكر بعد مواطاة

وتقديرها مشروط بالقرينة قبل ويقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا حمل عليها عند عدم القرينة، وهو مقتضى كلامهم ولهذا قيد في الإرشاد الشنونة بما إذا خالغ الأب على صداقها والبراءة منه بما إذا ضمنه، وإلا وقع رجوعاً لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في، أوصيت بنصيب ابني وبعتك بما باع به فلان قرسه فليتا مل. ه. فو: (لما لم يقل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعاً لقوله على مؤجل صداقها أيضاً فيكون قرينة على تقدير المثلية. ه. فو: (والتزم) أي حاجة للإلزام مع إرادة المثلية. ه. فو: (فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى أن يختال من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه. ه. فو: (بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع؛ إذ لا يتصور قبل جواب الزوج؛ إذ لم يجب حينئذ على الأب شيء حتى تتأتى الحوالة عليه فكيف يكون قرينة ويجاب بأنها مع تأخرها تدل على أنهما أرادا المثلية، وإلا لم يرتكبا الحوالة.

أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لِنْتِهِ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نَصْفِ ذَلِكَ لِشَقْوِ نَصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بِبَيِّنَتَيْنِ مِنْهُ فَيَبْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَبِ نَصْفُهُ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَهُ بِنَظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ التَّصَفُّ لَا غَيْرَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَ الْخُلْعَ بِنَظِيرِ التَّصَفِّ الْبَاقِي لِمَحْجُورَتِهِ لِبَرَاءَتِهِ حِينَئِذٍ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ دَيْنِ الزَّوْجِ أَهْ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الصُّمَانَ يَلْزُمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ فَالِاتِّزَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ حَوَالَةً، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرِينَةِ مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ نِيَّةٍ ذَلِكَ لَكِنْ الْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

(تَبِيَّةٌ) أَفْهَمَ قَوْلُهُمْ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْهُ مَعَ اسْتِثْنَائِهِمْ مِنَ الْحَكَمِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ أَهْرَأْنِي فَلَأَنْ مِنْ كَذَا لَهُ عَلَيَّ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَاهُ وَقَعَ بَائِنًا، وَهُوَ الْوَجْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ مُحْضٌ، أَوْ لِأَنَّ الْمُبْرَأَ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي طَلَاقِهَا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ التَّعْلِيلَيْنِ فَاسِدٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ كُلَّ ذِي ذَوْقٍ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ لِلطَّلَاقِ عَلَى عَوَضٍ مِنْ

سَابِقَةٍ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فَالْقَرِينَةُ ذَكَرَ الْحَوَالَةَ مَعَ الْمَوَاطَاةِ السَّابِقَةِ أَهْ سَيَدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ) مَعْنَاهُ أَنْ يُحِيلَ الزَّوْجُ بِالصَّدَاقِ لِأَجْلِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْوَالِدِ عَنْ دَيْنِ الزَّوْجِ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ وَيَقْبَلُ الْوَالِدُ الْحَوَالَةَ فَيَتَّقِلُ بِذَلِكَ دَيْنَ الْبَيِّنَةِ إِلَى ذِمَّةِ الْوَالِدِ وَسَقَطَ عَنْهُ دَيْنُ الزَّوْجِ أَهْ كُرْدِيٌّ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ الصَّدَاقِ وَقَوْلُهُ لِنْتِهِ نَعَتْ لِيُصْمِرَ بِهِ، وَفِيهِ تَوْصِيفُ الضَّمِيرِ وَلَوْ قَالَ بِمَا لِنْتِهِ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. قَوْلُهُ: (فَطَرِيقُهُ) أَيِ الْخُلْعِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) وَقَوْلُهُ لِمَا يَأْتِي أَيِ قَبِيلِ الْفَصْلِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (فَالِاتِّزَامُ الْإِنْخِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَالِاتِّزَامُ الْإِنْخِ أَنَّهُ مِثْلُهُ مَعَ وُجُودِ الْحَوَالَةِ كَمَا فِي صُورَةِ السُّؤَالِ الْمَفْرُوضَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذَا الظَّاهِرُ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ يُرَادُ غَيْرُ الصَّدَاقِ أَمَّا إِذَا أُريدَ مِثْلُهُ وَكَانَتْ ثَمَّ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ تَعَيَّنَتْ بَيِّنَتُهَا بِمِثْلِ الصَّدَاقِ لَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الصَّيْغَةِ مَا يُؤْذِي إِلَى فَسَادِهِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ بَدُونَ وَأَوْ لَكَانَ حَسَنًا فَلْيَتَأْمَلْ أَهْ. قَوْلُهُ: (مَعَهَا) أَيِ مَعَ الْقَرِينَةِ.

قَوْلُهُ: (لَكِنْ الْأَوَّلُ) أَيِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَرِينَةِ أَهْ كُرْدِيٌّ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنْخِ) مَفْعُولٌ أَفْهَمَ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأْنِي الْإِنْخِ) مِثْلُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْإِنْخِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأْنِي زَيْدٌ أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ قَبَّعَ بَائِنًا بِالْأَلْفِ أَهْ سَمِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُخَاطَبْ) أَيِ الزَّوْجِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ الرَّعْمِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ الْإِنْخِ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ الْإِنْخِ أَيِ

قَوْلُهُ: (فَالِاتِّزَامُ الْمَذْكُورِ مِثْلُهُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ هُنَا نَظِيرُ الصَّدَاقِ بِقَرِينَةِ الْحَوَالَةِ فِيمَا سَيَأْتِي نَفْسُهُ فَلْيَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (فَالِاتِّزَامُ الْإِنْخِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ خُلْعٌ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ لَا عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْإِنْخِ) مِثْلُ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرٌ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَأَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ لِلطَّلَاقِ الْإِنْخِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ أَهْرَأْنِي زَيْدٌ أَلْفًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ قَبَّعَ بَائِنًا بِالْأَلْفِ.

الأجنبي، وقد صرحوا بأن العوض منه كهر منها وأما الثاني فلأن قائله لم يحيط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال: خالعت زوجتي على ألف في ذمة زيد وكان غائباً فبلغه فقيل وقع بائناً به؛ لأن قبوله كسؤاله له فيه فكذا إبرأؤه كسؤاله ولا يحسد الخلع الصريح في ذلك أيضاً، وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح منه لو طلق زوجته على أن تزوجه زيد بنته، وصداق بنته بضغ المصلحة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائناً وله مهر المثل على زيد كما أن لبنته على زوجها مهر المثل، وهذا صريح في بطلان دينك التعليين؛ لأن زيدا لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد له فيتزويجه له لجعل مختاراً لإطلاقها ولزومه مهر المثل؛ لأن المطلق لم يطلق إلا في مقابل تسليم له، وهو بضغ التي تزوجها ولم يسلم له إما تقرر أنه يلزمه لها مهر المثل فغلب أن قبول العوض الذي ربط الطلاق به كسؤال الزوج به وأن كل تعليق للطلاق تضمن مقابلة البضغ بعوض مقصود راجع لجهة الزوج يقع الطلاق به بائناً ثم إن صح العوض فيه، وإلا فمهر المثل على ما مر.

(ولو كيلها) في الاختلاع (أن يختلعه) أي لنفسه ولو بالقصد كما مر فيكون خلع أجنبي والمال عليه بخلاف ما إذا نواها، وهو ظاهر، وما إذا أطلق، وهو ما صرح به الغزالي واعتراض

مفيد لتعليق الطلاق. فوه: (لأن قائله) أي التعلي الثاني. فوه: (كسؤاله) أي زيد له أي عن الزوج فيه أي الطلاق. فوه: (ولا يحسد الخلع) عطف على قوله بكلامهم. فوه: (في ذلك) أي في أنه لو قال خالعت زوجتي إلخ عبارة الكردية أي في أن قبول الأجنبي كسؤاله له فيه فالإبراء كذلك اهـ.

فوه: (وصداق بنته إلخ) جملة حالته مقيدة. فوه: (ففعل) أي زوج زيد بنته من المطلق المذكور اهـ سيد عمر. فوه: (وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعلي من غير احتياج إلى القبول لفظاً بل قوله الاتي فيتزويجه له إلخ صريح في ذلك فليراجع. فوه: (وهذا صريح إلخ) محل تأمل أما أولاً فلأن عبارة الروضة مصورة بصيغة المعاوضة لا بصيغة التعليق، وأما ثانياً فلأنها محتملة؛ لأن تنزيل على أن يكون لفظه أنت طالق على أن يزوجني زيد بنته إلخ وأن تكون خطاباً لزيد كطلقت زوجتي على أن تزوجني بشك إلخ فأن يكون صريحاً في نفي الخطاب اهـ سيد عمر. فوه: (أن قبول العوض إلخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء، أو التزويج، أو غيرهما وقوله يقع الطلاق إلخ خبر إن كل إلخ اهـ كردية. فوه: (في الاختلاع) إلى قوله واعتراض الأذرع في المغني وإلى قول المتن ولو اختلعه في النهاية إلا قوله خلافاً لبعضهم وقوله ويترقى إلى فالمباشر. فوه: (ولو بالقصد) عبارة المغني بالتصريح، أو بالتيه اهـ. فوه: (كما مر) أي قبيل فصل الصيغة. فوه: (إذا نواها) أي: أو صرح بالوكالة اهـ مغني. فوه: (وما إذا أطلق) أي يقع الخلع عنها والمال عليها ش؛ لأن منفعة الخلع لها

فوه: (ولا يحسد الخلع) عطف على بكلامهم. فوه: (وما إذا أطلق) قال في شرح الروض؛ لأن

الأذرعِي له بجزم إمامه بخلافه مزدود بأن كلامه فيما بعد لم يُخالِفها فيه (ولأجنبي توكيلها) في اختلاع نفسها بما له، أو بمال عليه، وكذا أجنبي آخر فإن قال لها سلي زوجك أن يُطلقك باللف، أو لأجنبي سَلْ فلاناً أن يُطلق زوجته باللف اشترط في لزوم اللف له أن يقول علي بخلاف سَلْ زوجي أن يُطلقني على كذا فإنه توكيل، وإن لم تقل علي ولو قال طلق زوجتك على أن أطلق زوجتي فعلاً بانتهاء؛ لأنه خلُع فاسد؛ لأن العوض فيه مقصود خلافاً لبعضهم فلكل على الآخر مهرٌ مثل زوجته وإذا وكلها الأجنبي في الخلع (فتتخير هي) بين أن تُخالع عنها، أو عنه بالصريح، أو النية فإن أطلقت قال الأذرعِي وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعاً أه أي نظير ما مر في الوكيل بقيده لكن لما كانت تستقل به إجماعاً بخلاف الأجنبي كان جانيها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا.....

مُغني وشرحا الرُوض والمنهج. □ قوله: (بما له) أي المُعَيَّن. □ قوله: (وكذا أجنبي) أي للأجنبي توكيل أجنبي آخر سم وع ش. □ قوله: (فإن قال) أي الأجنبي الموكَّل. □ قوله: (لها سلي الخ) راجع لما قبل، وكذا وقوله، أو لأجنبي سَلْ الخ راجع لما بعده. □ قوله: (له) أي للموكَّل. □ قوله: (علي) بشد الياء. □ قوله: (فإنه توكيل الخ) أي؛ لأن منفعة الخلع راجعة إليها فحمل سؤالها عند الإطلاق على التوكيل اه ع ش. □ قوله: (وإن لم تقل الخ) غاية. □ قوله: (فعلاً) يقتضي أنه لا بد من طلاق آخر من البادي وكان وجهه أن قوله على أن أطلق وعد لا يقع فليتأمل وعليه فيتردد النظر فيما إذا طلق المخاطب وتوقف البادي عن الطلاق وهل يقع طلاق، أو لا محل تأمل ويتبني أن لا يقع إلا إذا قصد الابتداء اه سيد عمر. □ قوله: (لأن العوض الخ) علة للمقيد فقط. □ قوله: (وإذا وكلها الخ) دخول في المتن. □ قوله: (بين أن تُخالع) إلى المتن في المُغني إلا قوله بقيده إلى قوله وحيث وقوله ويُفرق إلى قوله، وإلا فالمباشر. □ قوله: (بالصريح، أو النية) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه فهذه أربع فيضم الإطلاق إليها تصير الصور خمساً. □ قوله: (بقيده) أي بأن لم تُخالِفْه فيما سَمَاه الذي حُمل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم أنها إذا خالفت فهي كالأجنبي بالأولى اه رشيد.

منفعة الخلع لها فوقع لها بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فإن فادته كما تكون للموكَّل تكون للموكِّل فوقعه في مثل ذلك للموكِّل أولى؛ لأنه المُباشر اه، وهو صريح في أن شراء الوكيل إنما يقع للموكِّل إن نواه بخلاف ما إذا نوى نفسه، أو أطلق فليتنبه له لكن لا يبعد أن يكون الشراء بعين مال الموكِّل الذي أذن في الشراء به مُعْتِياً عن نية الشراء له فليتأمل قوله: وكذا أجنبي آخر. □ قوله: (اشترط في لزوم الخ) كذا شرح م ر.

□ قوله في (لش): (فتتخير هي) فلو اختلعت عنه بماله في الحيض فهل يحل هذا الطلاق كما لو اختلعت لتبسها بمالها، أو يحرُم؛ إذ لم يوجد منها سوى الرضا لم تتأكد رغبتها ببذلها المال من جهتها فهو كما لو طلقها بلا مال بسؤالها، وهو حرام كما سيأتي فيه نظر والوجه هو الثاني وفقاً ل م ر.



واختلفوا ثم كما مرّ وحيث صرح باسم الموكّل طولّب الموكّل فقط ويُفَرَّقُ بينه وبين وكيل المشتري بأنّ العقد يُمكن وقوعه له ثمّ لا هنا كما مرّ وإلا فالمباشر إذا غرم رجوع على موكّله إن وقع الخلع عنه، وإلا فلا.

(ولو اختلّع رجل بماله، أو ماله) (وصرح بوكالتها كاذباً) عليها (لم تطلق)؛ لأنّه مَرْبُوطٌ بالتزام المال، ولم يَلْتَزِمْهُ هو ولا هي نعم، إن اعترف الزوج بالوكالة، أو ادّعاها بانث بقوله: ولا شيء له (وأبوها كأجنبي فيخلّع بماله) يعني بمُعَيَّن، أو غيره صغيرة كانت، أو كبيرة (فإن اختلّع) الأب، أو الأجنبي (بمالها وصرح بوكالة) منها كاذباً (أو ولاية) له عليها (لم تطلق)؛ لأنّه ليس بوليّ في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مَرْبُوطٌ بالمال، ولم يَلْتَزِمْهُ أحدٌ ولأنّه ليس له صرف مالها في الخلع، ومن ثمّ لم يَمْتَنِعْ عليه.....

قوله: (واختلفوا ثمّ كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بيّن ثمّ أنّه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يُريدَ باختيار ما فهم الأذرعِيّ سم على حجّ اهدع ش ورشيدي. قوله: (وحيث صرح) بالبناء للمفعول اهدع سم عبارة المُعْنَى وحيث صرح الأجنبي، أو الزوجة بالوكالة فالمطالب بالعوض الموكّل وإلا فالمطالب المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكّل حيث نوى الخلع، أو أطلق في الأولى اهدع مُعْنَى.

قوله: (طولّب الموكّل) أي فيما إذا كان في صيغة الموكّل ما يقتضي الالتزام كما هو ظاهر، وكذا يُقال فيما بعده اهدع رشدي. قوله: (وبين وكيل المشتري) أي حيث طولّب أيضاً اهدع سم. قوله: (والأ) أي: وإن لم يُصرّح باسم الموكّل اهدع سم. قوله: (فإذا غرم) أي المباشر اهدع ش. قوله: (بماله) إلى الفصل في النهاية. قوله: (بماله) انظر مع هذا قوله الآتي، ولم يَلْتَزِمْهُ هو إلا أن يُقال لم يَلْتَزِمْهُ عن نفسه بل عنها، ولم تأذن اهدع عبارة الرشدي هو مُشْكِلٌ ومُخَالَفٌ لما في شرح الرّوض وغيره والتعليل الآتي لا يوافقه على أنّه يُنافي ما اقتضاه صنيعه في المسألة بعدها بالنسبة للأجنبي فليراجع اهدع عبارة السيّد عمّر قوله: ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله، وقد يتوقّف فيه لتصادقهما على استحقاق الزوج له اهدع. قوله: (نعم) إلى قوله قال البلقيني في المعنى. قوله: (أو ادّعاها) يعني عنه ما قبله. قوله: (بانث بقوله) أي الزوج اهدع ش. قوله: (أو الأجنبي) هو مُكْرَرٌ بالنسبة لما إذا خالغ وصرّح بوكالتها كاذباً فقد ذكّر قبل اهدع رشدي. قوله: (أو ولاية له) أي الأب. قوله: (لأنّه ليس بوليّ في ذلك) إذ الولاية لا تُثبت له التبرّع في مالها اهدع مُعْنَى. قوله: (ولأنّه ليس له صرف مالها إلخ) تقدّم في أوائل الباب في شرح وإن

قوله: (واختلفوا ثمّ كما مرّ) إن أراد ما مرّ عن الغزالي وإماميه فقد بيّن ثمّ أنّه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يُريدَ باختيار ما فهم الأذرعِيّ. قوله: (وحيث صرح) هو بالبناء للمفعول. قوله: (ويُفَرَّقُ إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (وبين وكيل المشتري) أي حيث طولّب أيضاً. قوله: (والأ) أي: وإن لم يُصرّح باسم الموكّل. قوله: (بماله) انظر مع هذا قوله، ولم يَلْتَزِمْهُ هو إلا أن يُقال لم يَلْتَزِمْهُ عن نفسه بل عنها، ولم تأذن.

بموقوف على مَنْ يَخْلَعُ؛ لأنها لم تملكه قبل الخلع (أو صرح باستقلال) كاختلعتها لنفسه، أو عن نفسه (فخلع بمغضوب)؛ لأنه غاصب لِمَالِهَا فبِقَعْ بَائِنًا، وإن علم الزوج وله عليه مهر المثل ولو لم يُصرَّح بأنه عنه ولا عنها.....

خَالَعَ سَفِيهَةً أَلَحَّ اسْتِثْنَاءُ مَا إِذَا خَشِيَ الْوَلِيَّ عَلَى مَالِهَا مِنَ الزَّوْجِ، وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْخُلُوعِ رَاجِعَةً.  
 قَوْلُهُ: (بِمَوْقُوفٍ عَلَى مَنْ يَخْلَعُ) أَيُّ بَأْنٍ قَالَ الْوَاقِفُ وَقَفْتَ هَذَا عَلَى النَّسَاءِ اللَّاتِي يَخْتَلِعْنَ اهْ كُرْدِي.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ فَخَلَعَ بِمَغْضُوبٍ) الْإِطْلَاقُ هُنَا مَعَ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ مَا لَمْ يُصَرَّحْ بِأَنَّهُ عَنْهُ وَلَا عَنْهَا يَبَيِّنُ أَنَّ لَا يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا فَخَلَعَ بِمَغْضُوبٍ، أَوْ يَذْكُرُ فَرَجْعِيٍّ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُقُوعِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَحَيْثُ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْمُخَالَعَةَ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ بَنَحْوِ الْمَغْضُوبِ مَعَ التَّضْرِيحِ بَنَحْوِ الْغَضَبِ تَوْجِبُ الْوُقُوعَ رَجْعِيًّا مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُصَرَّحِ الْمُخَالِعُ بِالِاسْتِقْلَالِ، وَإِلَّا وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَمَا لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُخَالِعُ، وَإِلَّا وَقَعَ كَذَلِكَ أَيْضًا كَمَا سَبَّأَتِي وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَشَرْحُهَا مُصَرَّحَةٌ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ التَّضْرِيحِ بِالِاسْتِقْلَالِ، وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ الصَّغِيرُ لِلشَّارِحِ مُصَرَّحَةٌ بِالْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ الضَّمَانِ، أَوْ التَّضْرِيحِ بِالِاسْتِقْلَالِ، وَإِنْ أَضَافَ الْمَالُ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ اخْتَلَعْتُهَا عَلَى عَبْدِهَا وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا كَلَامُ الرُّوضِ سَمِ عَلَى خَجِّ اهْ ع ش.

قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ فَخَلَعَ بِمَغْضُوبٍ) الْإِطْلَاقُ هُنَا مَعَ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ مَا لَمْ يُصَرَّحْ بِأَنَّهُ عَنْهُ وَلَا عَنْهَا يَبَيِّنُ أَنَّ لَا يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا فَخَلَعَ بِمَغْضُوبٍ، أَوْ يَذْكُرُ فَرَجْعِيٍّ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ هُنَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُقُوعِ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَحَيْثُ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْمُخَالَعَةَ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ بَنَحْوِ الْمَغْضُوبِ مَعَ التَّضْرِيحِ بَنَحْوِ الْغَضَبِ تَوْجِبُ الْوُقُوعَ رَجْعِيًّا مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُصَرَّحِ الْمُخَالِعُ بِالِاسْتِقْلَالِ، وَإِلَّا وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَمَا لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُخَالِعُ، وَإِلَّا وَقَعَ كَذَلِكَ أَيْضًا كَمَا سَبَّأَتِي وَعِبَارَةُ الْبَهْجَةِ وَشَرْحُهَا مُصَرَّحَةٌ بِمَا ذَكَرَ أَيُّ مِنَ الْوُقُوعِ بَائِنًا عِنْدَ التَّضْرِيحِ بِالِاسْتِقْلَالِ وَإِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا، وَهِيَ مَا نَصَّهُ أَيُّ الْخُلْعِ الْجَارِي مِنْ أَيْبِهَا بِشَيْءٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ مَالِهَا وَلَا أَظْهَرَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ نِيَابَةً عَنْهَا وَلَا اسْتِقْلَالًا رَجْعِيًّا كَخُلْعِ السَّفِيهِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ أَبَدَى أَيُّ أَظْهَرَ نِيَابَةً لَمْ تَطْلُقْ، أَوْ اسْتِقْلَالًا بَأْنَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ اهْ وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحُهُ الصَّغِيرُ لِلشَّارِحِ وَيَجِبُ عَلَى أَبِي وَمِثْلِهِ الْأَجْنَبِيِّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ خَالَعَ زَوْجٍ بَنَتْهُ بِمَالٍ حَالِ كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِالْخُلْعِ بَأْنٍ لَمْ تَوَكَّلْهُ وَلَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا يَةُ مَهْرُ الْمِثْلِ سَوَاءً أَقَالَ اخْتَلَعْتُهَا عَلَى هَذَا الْأَلْفِ، وَلَمْ يَزِدْ، أَوْ زَادَ وَلَسْتُ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ. وَإِنْ عَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّ الْمَالَ لَهُمَا، وَلَمْ يَقُلْ الْأَبُ، وَعَلَى ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّضَرُّفِ الْمَذْكُورِ فِي مَالِهَا غَاصِبٌ لَهُ فَصَارَ خَلْعًا بِمَغْضُوبٍ، وَكَذَا إِنْ أَضَافَهُ أَيُّ الْمَالِ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ اخْتَلَعْتُ بَنْتِي عَلَى عَبْدِي مَثَلًا هَذَا سَوَاءً أَصْرَحَ بِالِاسْتِقْلَالِ وَحَيْثُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى ضَمَانِهِ، أَوْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَضْمَنْهُ اهْ، وَقَدْ قَيَّدَ الْجَوْجَرِيُّ قَوْلَ الْإِزْشَادِ الْمَذْكُورَ، وَكَذَا إِنْ أَضَافَهُ كَعَبْدِهَا بِقَوْلِهِ إِنْ صَرَّحَ بِالِاسْتِقْلَالِ وَاعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ بِأَنَّهُ

فإن لم يذكر أنه مالها فهو بمغضوب كذلك وإلا وقع رجعيًا؛ إذ ليس له تصرف في مالها بما ذكر كما مر فاشبه خلع السفية كما لو قال بهذا المغضوب، أو الخمر؛ لأنه صرح بما مع التبوع المقصود له من الخلع، ولو اختلَعَ بصدقها، أو على أن الزوج بريء منه، أو قال: طلقها وأنت بريء منه، أو على أنك بريء منه وقع رجعيًا، ولا يبرأ من شيء منه نعم، إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الدرك، أو قال علي ضمان ذلك وقع بائنا بمهر المثل على الأب، أو الأجنبي قال البلقيني، وكذا لو أراد بالصدق مثله وثم قرينة تؤيده كحوالة الزوج على الأب

فؤد: (فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي يقع بائنا إلخ اه سم. فؤد: (ولاً) أي كان قال طلقها على عيها اه مغني. فؤد: (كما مر) أي أنفاً. فؤد: (كما لو قال) أي الأب والأجنبي اه مغني، وهو راجع إلى قوله، وإلا وقع رجعيًا. فؤد: (المقصود) أي التبوع له أي الأب، أو الأجنبي. فؤد: (ولو اختلَعَ) أي أبوها اه ع ش عبارة الرشيد ي يغني الأب ومثله الأجنبي اه. فؤد: (بصدقها) كأن قال له خالغها على مالها عليك من الصداق اه ع ش. فؤد: (نعم إن ضمن له الأب إلخ) وإن كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك إن برئت من صداقها فهي طالق لم تطلق؛ لأن الصفة المعلق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق لم يسقط بالخلع، وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنساً وقدراً وصفة اه مغني. فؤد: (إن ضمن له الأب، أو الأجنبي الدرك) كأن قال أحدهما ضمنت لك براءة من الصداق اه كزدي. فؤد: (وكذا لو أراد إلخ) يعني في الصورة الأولى كما هو ظاهر ولا يخفى أن التشبيه في قوله، وكذا إنما هو لأصل الوقوع بائنا مع قطع النظر عما يلزمه فيهما، وإلا فهو في الأولى إنما يلزمه مهر المثل، وفي الثانية مثل الصداق اه رشيد.

يقتضي أنه لو قال خالغها على عيها ولست بوكيل ولا ولي بآنت بمهر المثل ويرثه ما مر من أن الخلع بمغضوب من الأجنبي إنما يقتضي الوقوع رجعيًا اه وقد علمت أنه وافق الجوزجري في الصغير وأن كلامهم كالمصرح بذلك ثم رأيت في الصغير بعد أن قرر ما ذكره الإرشاد من أنه لو خالغها بنحو مغضوب، أو خمر بآنت بمهر المثل قال ما نصه بخلاف خلع الأجنبي بذلك إذا صرح بالمانع ككونه مغضوباً ما لم يضمن، أو يصرح بالاستقلال أخذاً مما يأتي في خلع الأب المنزل منزلة الأجنبي بعديها مثلاً، وقد صرح بذلك وقع رجعيًا اه. وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلّي الجواب بما حاصله ذلك بعد أن استشكل المسألة ومما يدل على أن الأجنبي إذا صرح بالاستقلال وقع بائنا بمهر المثل قول الروض ما نصه فإن قال الأب، أو الأجنبي غير متعرض لاستقلال ولا نياية طلقها على عيها، أو على هذا المغضوب، أو الخمر وقع رجعيًا اه فتشيداه في الأجنبي أيضاً بقوله غير متعرض إلخ يدل على أنه إذا تعرض وقع بائنا فليتامل. فؤد: (فإن لم يذكر إلخ) يقتضي حيث خصصه بهذا القسم أنه فيما إذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بائنا. فؤد: (فهو) أي الخلع.

وَقَبُولِ الْأَبِ لَهَا بِحَكْمِ أَنَّهَا تَحْتَ حَجَرِهِ فَيَقَعُ بَائِنًا بِمِثْلِ الصَّدَاقِ اهـ وَمَرَّ آيَفًا، وَفِي الْحَوَالَةِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ.

### فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عَوَضِهِ

لو (ادْعَتْ خُلْعًا فَأُنْكَرَ) أو قال طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْنَا بِأَنْ سَأَلْتَهُ الطَّلَاقَ بِعَوَضٍ طَلَّقَهَا بِدُونِ ذِكْرِهِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَتْ: طَلَّقْتَنِي مُتَّصِلًا فَبِنْتُ، وَقَالَ بِلْ مُتَّفَصِلًا فَلِي الرِّجْعَةُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَلَا بَيِّنَةَ (صَدُقْ بِعَمِيهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ مُطْلَقًا، أَوْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَدْعِيهِ فِيهِ فَإِنْ أَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةً وَلَا تَكُونُ إِلَّا رَجُلَيْنِ بَائِنًا، وَلَمْ يُطَالِبْهَا بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُهُ مِمَّا لَمْ يُعَدِّ وَيُعْتَرَفُ بِهِ.....

• قَوْلُهُ: (وَفِي الْحَوَالَةِ) عَطَفٌ عَلَى آيَفًا وَمِمَّا مَرَّ آيَفًا قُبِيلَ التَّشْبِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ الْإِكْفَاءُ بِالْقَرِينَةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ نِيَّةٍ تَقْدِيرِ الْمِثْلِ. • قَوْلُهُ: (مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ) وَإِنْ قَالَتْ هِيَ لَهُ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي، أَوْ فَقَدْ ابْتَرَأْتَ مِنْهُ فَطَلَّقَهَا لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ وَهَلْ يَقَعُ رَجْعِيًّا، أَوْ بَائِنًا جَزَى ابْنُ الْمُقَرِّي إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يُعَلِّقُ قَالِ فِي الرُّضْعَةِ وَلَا يُبْعَدُ أَنْ يَقَالَ طَلَّقَ طَمَعًا فِي شَيْءٍ وَرَغِبَتْ هِيَ فِي الطَّلَاقِ بِالْبَرَاءَةِ فَيَكُونُ فَاسِدًا كَالْخَمْرِ فَيَقَعُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي أَوَاخِرَ الْبَابِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْبُلْقَيْنِيِّ التَّحْقِيقُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الزَّوْجُ عَدَمَ صِحَّةِ تَعْلِيلِ الْإِبْرَاءِ وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، أَوْ ظَنَّ صِحَّةَ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَقَدْ أَقْنَى بِذَلِكَ أَيُّ بَقُولِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ نِهَآيَةً زَادَ الْمُعْنَى، وَهُوَ جَمْعُ حَسَنٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْعَوَضُ مَجْهُولًا كَانَ قَالِ لَهُ الْأَبُ وَلَكَ مَا يُرْضِيكَ، أَوْ عَلَى مَا دَفَعْتَهُ لَهَا وَكَانَ مَجْهُولًا، أَوْ نَحْوَهُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ طَلَّقَهَا عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ وَبَقِيَ مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى رَضَاعَةٍ وَلَدَهُ سَتَيْنِ مَثَلًا ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَةِ مِثْلِ مَا يُقَابِلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ، أَوْ بِالْقِسْطِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ بِاعْتِبَارِ مَا يُقَابِلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَجْهُولِ وَالْوَاجِبِ مَعَ جَهْلِ الْعَوَضِ مَهْرُ الْمِثْلِ أَهْ.

### فصل في الاختلاف في الخلع

• قَوْلُهُ: (أَوْ فِي عَوَضِهِ) أَيُّ: وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَمَا لَوْ خَالَعَ بِالْأَلْفِ وَتَوَيَّا نَوَعًا أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ طَالَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا شَيْئًا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (بِدُونِ ذِكْرِهِ) لَعَلَّهُ لِيَرْتَبَّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي كَوْنِهِ رَجْعِيًّا، أَوْ بَائِنًا، وَإِلَّا فَوَاضِحٌ أَنَّ مِنْ صَوَرِ الْإِخْتِلَافِ مَا لَوْ سَأَلْتَهُ بِعَوَضٍ فَطَلَّقَ مَعَ ذِكْرِهِ ثُمَّ قَالَتْ طَلَّقْتُ مُتَّصِلًا فَقَالَ بِلْ مُتَّفَصِلًا فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ لِعَدَمِ إِبْرَائِهَا بِشَيْءٍ آخَرَ بَعْدَ كَلَامِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ) أَيُّ كَأَنَّ قَالِ قَصَدَتْ الْإِسْتِثْنَاءَ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا بَيِّنَةَ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ وَالشَّرْحُ جَمِيعًا. • قَوْلُهُ: (عَدَمُهُ) أَيُّ الْخُلْعِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ لَا مُتَّصِلًا وَلَا مُتَّفَصِلًا. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ أَضْلِ الْخُلْعِ، أَوْ اتِّصَالِهِ.

• قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ أَيُّ فَيَقَعُ بَائِنًا إِنْ خُيِّرَ) أَهْ.

على ما قاله الماوردي؛ لأنّ الطلاق لزّمه، وهي مُعترَفة به، وفيه نظَرٌ بل الذي يَتَّبِعُه أنّه كَمَنْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ فَأَنكَرَهُ ثُمَّ صَدَّقَهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِرَافٍ جَدِيدٍ مِنَ الْمُقَرِّ.  
(وإن قال طَلَّقْتُكَ بكذا فقالت) لم تُطَلِّقْنِي، أو طَلَّقْتَنِي (مَجَانًا) أو طَالَ الفصلُ بين لفظي ولفظك، أو نحو ذلك (بأنّ) بإقراره (ولا عَوْضَ) عليها إذا حَلَفَتْ؛ لأنّ الأصلُ براءةُ ذِمَّتِها ما لم يُقِمَّ شاهدًا ويحْلِفَ معه، أو تُصَدِّقَهُ فيبَيِّتَ المالَ وإذا حَلَفَتْ ولا بَيِّنَةٌ له وَجَبَتْ نَفَقَتُها وَكَسَوْتُها زَمَنَ العِدَّةِ ولا يَرْتَبِئُها قال الأذْرَعِيُّ والزَّرْكَشِيُّ بل الظَّاهِرُ أنّها تَرْتَبِئُها.

فَوُدَّ: (عَلَى ما قاله الماوردي) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَعبارةُ سَمِ سَيَاتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الرُّوْضِ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ ما قاله الماورديُّ اهـ. فَوُدَّ: (مُعْتَرَفٌ بِهِ) أَي بِالْمَالِ اهـ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (بَلِ الَّذِي يَتَّبِعُه الْخ) قَدْ يُقَالُ الْإِقْرَارُ اغْتِصَادَ الْبَيْتَةِ فَانْتَفَى بِاعْتِرَافِ الْمُتَكَبِّرِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فَإِنْ مُسْتَنَدَهَا الْإِقْرَارُ وَقَدْ أُلْغِيَ حُكْمُهُ بِتَكْذِيبِهِ فِيهِ نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فِيمَا لَوْ رَجَعَ بِدُونِ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ فَهَلْ يُلْحَقُ بِمَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ نَظَرًا لِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ، أَوْ يُكْتَفَى فِيهَا أَيْضًا بِاعْتِرَافِ الْمُتَكَبِّرِ كَمَا يَقْتَضِيهِ فَرْقُ صَاحِبِ النِّهَايَةِ مُحَلٌّ تَأْمَلِ اهـ سَيِّدُ عِبَارَتِهِ، وَهُوَ أَيُّ مَا قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ الْأَوْجَهُ وَلَيْسَ كَمَنْ أَقَرَّ الْخ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ فِي الشُّفْعَةِ اهـ أَي بِخِلَافِ ذَلِكَ وَيُعْتَمَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ زِيَادِي. فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَيُّ مَا هُنَا، أَوِ الزَّوْجَةُ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْمُخْتَلِعِ وَلَا يَصِحُّ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلزَّوْجِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

فَوُدَّ (سَيِّئٌ): (وإن قال طَلَّقْتُكَ بكذا الْخ) وَلَوْ قَالَ سَأَلْتُ الطَّلَاقَ بِالْفِ فَنَافَتْ السُّؤَالُ، أَوْ ادَّعَتْ طَوْلَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ صُدِّقَتْ بِبَيِّنَةٍ فِي نَفْيِ الْعَوْضِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهَا وَعَدَمُ الطَّلَاقِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَدَّعِيهِ اهـ مُعْنَى. فَوُدَّ: (لَمْ تُطَلِّقْنِي) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمُعْنَى.  
فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَقُمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ أَقَامَ بِالْعَوْضِ بَيِّنَةً، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ حَلَفَ مَعَهُ، أَوْ عَادَتْ وَاعْتَرَفَتْ بَعْدَ يَمِينِهَا بِمَا ادَّعَاهُ لَزِمَهَا الْعَوْضُ اهـ. فَوُدَّ: (وَإِذَا حَلَفَتْ وَلَا بَيِّنَةً لَهُ الْخ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقَرَّ بِأَنَّ الْمَالَ مِمَّا يَتِمُّ الْخُلْعُ بِدُونِ قَبْضِهِ فَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى تَعْجِيلِ شَيْءٍ لَا يَتِمُّ الْخُلْعُ إِلَّا بِقَبْضِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْبَوَيْطِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا الْخ) لِأَنَّهَا رَجَعَتْ فِي الصَّوْرَةِ الثَّانِيَةِ وَغَيْرِ مُطَلَّاقَةٍ أَصْلًا فِي الْأَوَّلَى اهـ بُجَيْرِي. فَوُدَّ: (وَكَسَوْتُهَا) أَي وَسَكَنَاهَا اهـ بُجَيْرِي. فَوُدَّ: (زَمَنَ الْعِدَّةِ) أَي إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ اهـ مُعْنَى. فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى أَيْضًا. فَوُدَّ: (بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَرْتَبِئُهَا) أَي مُطْلَقًا فِيمَا زَادَهُ الشَّارِحُ، وَفِيمَا لَوْ مَاتَ

### فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه

فَوُدَّ: (عَلَى ما قاله الماوردي) سَيَاتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الرُّوْضِ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ ما قاله الماورديُّ.  
فَوُدَّ: (بَلِ الَّذِي يَتَّبِعُه الْخ) وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا كَتَبْنَاهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الشُّفْعَةِ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الْإِقْرَارِ نَظِيرُهُ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ مُحْضَةٌ هُنَاكَ لَا هُنَا م ر.

(وإن اختلفا) أي المتخالعاين الزوج، أو وكيله، وهي، أو وكيلها، أو الأجنبية (في جنس عوض، أو قدره)، أو نوعه، أو صفته، أو أجله، أو قدر أجله، أو في عدد الطلاق بأن قالت طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا بِالْألف فقال بل واحدة باللف، أو سكنت عن العوض (ولا بيئة) لأحدهما، أو لكل منهما بيئة وتعازرتا بأن أطلقتا، أو إحداهما (تحالفا) كالمتبايعين في كيفية الحليف ومن يتدأ به، ومن ثم اشترط أن يكون مدعاه أكثر فإن أقام أحدهما بيئة فُضِيَ له (ووجب) بعد فسوخيهما، أو فسوخ أحدهما، أو الحايكم للعوض (مهر مثل)، وإن كان أكثر مما ادعاه؛ لأنه بدل البضع الذي تعذر رده إليه، وأما البيئته فواقعة بكل تقدير وأثر التحالف إنما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع قوله يمينه، ومن ثم لو قالت سألتك ثلاثًا فطلقت واحدة فلنك ثلثه فقال بل ثلاثًا فلي الألف طلقت ثلاثًا عملاً بإقراره وتعلف أنها لا تعلم أنه طلقها ثلاثًا وحينئذ له ثلث الألف نعم، إن أوقعهن وقال ما طلقتهما قبل، ولم يطل فصل استحق الألف.

(ولو خالع باللف ونوى نوعاً)، أو جنساً، أو صفة (لزم)، وإن كان من غير الغالب جفعلاً للمنوي كالمفوض بخلاف البيع؛ لأنه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم فإن لم ينوياً شيئاً وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل) مطلقاً للجهل بالعوض (ولو قال أرذنا) بالألف التي أطلقناها (دنانير فقالت بل) أرذنا (دراهم، أو فلساً)، أو قال أحدهما أطلقنا وقال الآخر عيئاً نوعاً آخر (تحالفا

في العدة في مسألة المثني عبارة المغني ولا يرئها ولو مات هو في عديتها ورثت هي منه كما قاله الأذرعى اهـ. فو: (أو الأجنبية) أي: أو وكيله. فو: (أو سكنت عن العوض) أي والصورة أنهما متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسألة اهـ رشيدى. فو: (بأن أطلقنا) أي الزم الذي أوقع فيه؛ إذ لا مرجح حينئذ، أو أطلقته إحداهما فكذلك لجواز أن يحتمل المطلق على المقيّد بخلاف ما إذا عيئتا فإتفقا إن اتفقا فيه سقطتا وهذه إرادة على الشارح في تفسيره للتعارض اهـ سيّد عمر عبارة المغني فإن كان لأحدهما بيئة عمل بها، أو لكل منهما بيئة واستويتا تاريخاً سقطتا فإن اختلفت تاريخهما قدّمت السابقة اهـ. فو: (ومن يتدأ به) لكن يتدأ هنا بالزوج تدباً اهـ ع ش. فو: (للعوض) متعلّق بالفسخ.

فو: (إن أوقعهن) الأولى أوقعها. فو: (جفعلاً) بسكون العين اهـ سم. فو: (فإن لم ينوياً شيئاً) عبارة النهاية أي وشرح المنهج والمغني، وإن لم ينوياً شيئاً فغالب نقد البلد فإن لم يكن بها غالب فمهر مثل اهـ وهذه الزيادة كانت في أصل الشارح <sup>رحمته</sup> تعالى ثم ضرب عليها واقتصر على ما هنا اهـ سيّد عمر. فو: (يلزم) إلى قوله فعلم في النهاية إلا قوله على ما مر إلى التبيين. فو: (مطلقاً) أي سواء نوى غالب نقد البلد، أو غيره وقال الكردي أي في جميع الأوقات اهـ. فو: (للجهل الخ) أي في اللفظ ولا عبرة بالنية اهـ مغني. فو: (عيئاً) بتشديد الياء والتون اهـ سم. فو: (آخر) الأولى حذفه.

فو: (جفعلاً) هو بسكون العين وقوله عيئاً نوعاً هو بتشديد الياء والتون وقوله، وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس الخ هو بضم المثناة فوقية.

على الأول) المعتمد كما لو اختلفا في الملقوظ ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بلا تحالف في القول) (الثاني) أما لو اختلفت نياتهما وتصادقا فلا فُرقة، وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس بلا تصادق وتكاذب فتبين وله مهر المثل بلا تحالف، وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراده وكذبه الآخر فيما أراده فتبين ظاهرا ولا شيء له عليها لإنكار أحدهما الفُرقة نعم، إن عاد المكذب وصدق.....

قوله: (على الأول المعتمد) وهو لزوم المتوحي كالملقوظ وقوله ثم يجب الخ أي بعد الفسخ اه  
 معني . قوله: (فلا فُرقة) أي لعدم صحة العقد اه معني . قوله: (وأما لو قال أرذت الدراهم وقالت أرذت الفلوس) بضم المثناة فوقية اه سم . قوله: (بلا تصادق وتكاذب) أي بأن قال كل منهما لا أعلم ما نواه صاحبي اه ع ش عبارة سم قال في شرح الرزوي بأن لم يتعرض أحد منهما لجانب الآخر ثم علل قوله بلا تحالف بقوله ؛ لأنه لا يدعي عليها معيئا حتى يخلف اه . قوله: (وأما لو صدق أحدهما الآخر الخ) عبارة الرزوي ، وإن صدقته في إرادة الدراهم أي الثمرة في طلقك على ألف ، أو على ألف درهم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث ، أو عكسه أي بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبه بانث ظاهرا لا بنظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفُرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في الأولى إلا إن عاد وصدقها أي في الأولى ، أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتاأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد وصدقها ، أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما إذا اختلفت نياتهما وتصادقا ، وقد تقدم أنه لا فرق حيثيذ فليتاأمل ثم قضيته أن البينة في الأولى باطنا أيضا ، وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فإطلاق الشارح ظاهر اه سم .

قوله: (بلا تصادق وتكاذب) قال في شرح الرزوي بأن لم يتعرض أحد منهما لجانب الآخر ثم علل قوله بلا تحالف بقوله ؛ لأنه لا يدعي عليها معيئا حتى يخلف اه . قوله: (وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراده الخ) عبارة الرزوي ، وإن صدقته في إرادة الدراهم أي الثمرة في طلقك على ألف ، أو على ألف درهم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث ، أو عكسه أي بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبه بانث ظاهرا لا بنظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفُرقة هنا أي في الثانية وإنكارها هناك أي في الأولى إلا إن عاد وصدقها أي في الأولى ، أو صدقته أي في الثانية فيستحق المسمى اه فليتاأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على أنه إذا عاد وصدقها ، أو عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما إذا اختلفت نياتهما وتصادقا ، وقد تقدم أنه لا فرق حيثيذ فليتاأمل . قوله: (فتبين ظاهرا الخ) عبارة الرزوي ، وإن صدقته في إرادة الدراهم وأدعت أنها أرادت الفلوس وكذبها بانث ، أو عكسه بأن صدقها في إرادة الفلوس في ذلك وأدعى أنه أراد الثمرة وكذبه بانث مؤاخذه له بإقراره بقوله شرح روض ظاهرا لا بنظام الصيغة ولا شيء له لإنكاره الفُرقة هنا وإنكارها هناك اه ، وقضيته أن البينة في الأولى باطنا أيضا ، وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها

استَحَقَّ الزَّوْجُ الْمُسَمَّى عَلَى مَا مَرَّ وَإِذَا أَطْلَقَتْ الدَّرَاهِمُ فِي الْخُلْعِ الْمُتَجَزَّزِ نَزَلَتْ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ، أَوْ الْمُعْلَقِ نَزَلَتْ عَلَى الدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَمَا مَرَّ.  
(تَنْبِيْهٌ) عَلِيمٌ مِمَّا مَرَّ ضَبُطُ مَسَائِلِ الْبَابِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا أَنْ يَقَعَ بَائِثًا بِالْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الصَّيْغَةُ وَالْعَوَضُ، أَوْ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ إِنْ فَسَدَ الْعَوَضُ فَقَطْ، أَوْ رَجْعًا إِنْ فَسَدَتْ الصَّيْغَةُ، وَقَدْ تَجَزَّزَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ، أَوْ لَا يَقَعُ أَصْلًا إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا لَمْ يُوجَدْ فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ عُلِقَ طَلَاقُ زَوْجَتِهِ بِإِبْرَائِهَا إِثْمًا مِنْ صَدَاقِهَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ وَجِدَتْ بَرَاءَةً صَحِيحَةً مِنْ جَمِيعِهِ فَيَقَعُ بَائِثًا بِأَنَّ تَكُونَ رَشِيدَةً وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةٌ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ الرَّيْمِيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا وَعَدَمِهِ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ وَنَقَلَهُ غَيْرُهُ عَنِ إطباقِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَذَلِكَ لِإِبْطَالِ هَذَيْنِ التَّقْلِيلِ وَلِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ مِنْ قَدْرِهَا، وَقَدْ عُلِقَ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِهِ فَلَمْ تُوجَدْ الصَّيْغَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا وَزَعَمَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ بَرَاءَةً مِمَّا تَسْتَحِقُّهُ هِيَ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بَرَاءَةً ذِمَّتَهُ مِنْ جَمِيعِ مَا فِيهَا؛ إِذْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَمْ يُوقَعْهُ وَكَثِيرُونَ يَغْفُلُونَ النَّظَرَ.....

• فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الزَّوْجُ الْإِنِّ) جَزَمَ بِذَلِكَ الرُّوْضُ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِفْرَارٍ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ وَبَيْنَ غَيْرِهِ اهـ سم. • فَوَدَّ: (الْمُسَمَّى) مَرَّ أَنْفًا عَنْ سَمِ اسْتِشْكَالُهُ.  
• فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ صُدُقِ يَمِينِهِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيِ فِي فَضْلِ ظَهَرِ أَمَارَاتِ نُشُوزِهَا قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ. • فَوَدَّ: (تَنْبِيْهٌ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا لَمْ يَوْجَدْ) أَيِ كَانَ عُلِقَ بِإِبْرَائِهَا، وَلَمْ يَوْجَدْ، أَوْ وَجِدَ، وَلَمْ يَصِحَّ اهـ سم. • فَوَدَّ: (فَعَلِمَ) أَيِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْآخِرَةِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ تَكُونَ الْإِنِّ) تَفْسِيرٌ لِلْبَرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةُ الْإِنِّ) وَاضِحٌ حَيْثُ صَدَرَ مِنَ جَاهِلٍ بِتَعَلُّقِ الزَّكَاةِ، أَوْ بِمِقْدَارِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ، أَوْ بِكَيْفِيَّةِ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ أَمَّا إِذَا صَدَرَ مِنْ عَالِمٍ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ حَالًا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْمَهْرِ مَا هُوَ لَهَا وَهُوَ الْبَاقِي بَعْدَ مِقْدَارِ الزَّكَاةِ لِعَلِمِهِ بِأَنَّ مَا عَدَاهُ لِلْفُقَرَاءِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ فَكَيْفَ تَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ أَصْدَقَهَا ثَمَانِينَ وَقَبِضَتْ مِنْهَا أَرْبَعِينَ ثُمَّ قَالَ لَهَا إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ، وَهُوَ ثَمَانُونَ الْإِنِّ بَلْ يُؤْخَذُ حُكْمُ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْعَالِمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَى قَدْرِ الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ، وَهُوَ ثَمَانُونَ ثُمَّ حَيْثُ اعْتَبِرَ عِلْمُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عِلْمِهَا بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْبَرَاءَةِ هُنَا مِنْ عِلْمِهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ صِحَّةِ مَا قَالَهُ الرَّيْمِيُّ.  
• فَوَدَّ: (مِنْ قَدْرِهَا) أَيِ الزَّكَاةِ. • فَوَدَّ: (يَغْفُلُونَ النَّظَرَ) لَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْإِعْفَالِ، أَوْ عَلَى حَذْفٍ عَنِ فِي الْأَوْفِيَانُوسِ يُقَالُ غَفَلَ عَنْهُ غُفُولًا مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِذَا تَرَكَهَ وَسَهَا عَنْهُ وَأَغْفَلَهُ بِمَعْنَى غَفَلَ عَنْهُ اهـ.

فَإِطْلَاقُ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ اهـ. • فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الزَّوْجُ الْمُسَمَّى) جَزَمَ بِذَلِكَ فِي الرُّوْضِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِفْرَارٍ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ ثَابِتَةٍ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.



لهذا فيَقْعُونَ في مَفاسِدَ لا تُحْصَى، وفي فتاوى أبي زُرْعَةَ في إنْ أْبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ عَلَيَّ  
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَالَتْ لَهُ أْبْرَأْتُكَ يُشْتَرِطُ عَلُمُهُمَا وَأَنْ تُرِيدَ الْإِبْرَاءَ مِنَ الصَّدَاقِ الْمُعْلَقِ بِهِ فَحِينَئِذٍ  
يَقَعُ بَائِثًا فَإِنْ قَالَتْ لَمْ أَرِدْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ اهـ. والذي يَظْهَرُ أَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الصَّارِفِ لا قَصْدُ مَا  
ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مُنَزَّلَ عَلَى الشُّوَالِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ وَلَوْ عُلقَ بِالْإِبْرَاءِ تَنَاوَلَ الْإِبْرَاءَ عَنِ الْغَيْرِ  
وَكَالَهُ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ يَحْنُثُ بِبَيْعِهِ عَنِ غَيْرِهِ وَكَالَهُ وَلَوْ طُلِبَ مِنْهَا الْإِبْرَاءُ فَأَبْرَأَتْهُ بَرَاءَةً  
فَاسِدَةً فَتَجَزَّ الطَّلَاقُ وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَهُ لِظَنِّهِ صِحَّةَ الْبَرَاءَةِ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ  
قَالَتْ جَعَلْتُ مَهْرِي عَلَى تَمَامِ طَلَاقِي كَانَ كِنَايَةً فِي الْإِبْرَاءِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ  
لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلِيلِ الْإِبْرَاءِ الْمُبْطِلِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْكِنَايَةِ عَلَى النَّيَّةِ وَالْفَرْضُ أَنَّهَا لَمْ تَتَوَّ التَّعْلِيلَ  
نَظِيرُ مَا مَرَّ آنَفًا فِي بَذَلَتْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي وَنَظَائِرِهِ، وَلَوْ قَالَ إِنْ أْبْرَأْتَنِي مِنْ آخِرِ أَقْسَاطٍ مِنْ  
صَدَاقِكَ كَانَ لَفْظُهُ مُحْتَمَلًا.....

• فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَيِ لِقَوْلِهِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي إِنْ أْبْرَأْتَنِي الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي يُشْتَرِطُ  
الْخ. • فَوَدَّ: (الْمُعْلَقُ) أَيِ الطَّلَاقُ بِهِ أَيِ بِالْإِبْرَاءِ. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ الْخ) رَدُّ لِلشَّرْطِ الثَّانِي مِنْ شَرْطِي  
الْفَتَاوَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ عُلقَ بِالْإِبْرَاءِ) أَيِ عَنِ الزَّوْجِ، أَوْ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ تَنَاوَلَ الْإِبْرَاءَ عَنِ الْغَيْرِ الْخ بَأَنَّ كَانَ  
مَنْ عُلقَ بِإِبْرَائِهِ وَكَيْلًا عَنِ الْغَيْرِ فِي الْإِبْرَاءِ سَوَاءَ الزَّوْجَةِ، أَوْ غَيْرِهَا اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (تَنَاوَلَ الْإِبْرَاءَ عَنِ  
الْغَيْرِ الْخ) يَتَّبِعِي الْوُقُوعُ هُنَا رَجْعِيًّا حَيْثُ لَمْ يَوْكُلْ ذَلِكَ الْغَيْرُ فِي الْمُخَالَعَةِ بِالْبَرَاءَةِ سَمَ وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ  
يَوْكُلْ الْخ أَيِ: وَقَدْ وَكَّلَ فِي أَصْلِ الْبَرَاءَةِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَوْكُلْ فِيهَا أَيْضًا فَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْوُقُوعِ لَعَدَمَ صِحَّتِهَا  
وَالْمُبَادِرُ مِنَ الْبَرَاءَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا الصَّحِيحَةُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُقْبَلِ الْخ) هَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ  
الطَّلَاقُ ظَاهِرًا وَأَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ مَحْمُولٌ عَلَى قَصْدِهِ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِيهِ لَمْ يَقَعْ بَاطِنًا، وَلَمْ يَبَيِّنِ الطَّلَاقُ  
الْوَاقِعَ هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ، أَوْ بَائِثٌ وَأُظْهِرَ أَنَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ مَا يُصْرِّحُ بِالثَّانِي اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَمْ  
يُقْبَلِ) الْوَجْهَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِقَبُولِهِ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ وَقُوعَ الطَّلَاقِ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ اهـ  
سَمَ أَقُولُ: هَذَا شَامِلٌ لِصُورَةِ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ مَرَّ يَرَارًا أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الصَّحِيحَةِ الْمُتَبَادِرَةِ. • فَوَدَّ: (مَا  
فِيهِ) أَيِ عَلَى نِزَاعٍ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ مِمَّا يَأْتِي أَيِ عَنِ ابْنِ عُجَيْلٍ وَإِسْمَاعِيلِ الْحَضْرَمِيِّ وَالْأَصْبَحِيِّ وَمَنْ  
تَبِعَهُمْ. • فَوَدَّ: (وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ لِمَا فِيهِ الْخ) الْوَجْهَ أَنَّ يُقَالُ إِنَّمَا لَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَا ذَكَرَ لِكُونِهِ ضَمْنِيًّا فَلَا يَضُرُّ  
فَالْحَاصِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَقَوْلِهَا أْبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي، أَوْ بَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
أَنَّهَا صِيغَةٌ مُعَاوَضَةٌ لَا صِيغَةٌ تَعْلِيلِيَّةٌ فَتَدَبَّرْ وَتَأَمَّلْ قَوْلَ الشَّارِحِ نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخ مَعَ مَا مَرَّ فِي الصَّيغَةِ  
الْمَذْكُورَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (مُحْتَمَلًا) أَيِ مَعْنَيْنِ التَّبَعِيضِ وَالْيَبَانِ اهـ كُرْدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَيِ ثَلَاثَةُ

• فَوَدَّ: (تَنَاوَلَ الْإِبْرَاءَ عَنِ الْغَيْرِ وَكَالَهُ) يَتَّبِعِي الْوُقُوعُ هُنَا رَجْعِيًّا حَيْثُ لَمْ يَوْكُلْ ذَلِكَ الْغَيْرُ فِي الْمُخَالَعَةِ  
بِالْبَرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُقْبَلِ) بَلِ الْوَجْهَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِقَبُولِهِ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ  
بِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ م.

فإن جعل من الثانية بيانية اشترط إبراءه من القسط الأخير، أو تبعيضية اشترط إبراءه من الثلاثة الأخيرة لضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الآخر حقيقة في القسط الأخير والضرورة تنقذ بقدرها فإن أطلق فالأوجه الأول والأحوط الثاني قاله بعضهم، وفيه نظر ظاهر؛ إذ لا فرق بين البيان والتبعيض هنا عملاً بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الإبراء من الآخر حقيقة فليقتضد الوقوع به لا غير ولو قال أبرئني وأعطيك كذا فأبرأته فلم يُعْطِها فأفتى ابن عَجِيل وإسماعيل الحضرمي بعدم صحة البراءة. وتبعهما أبو سُكَيْل فقال حيث حصل بينهما مؤطاة، أو تواعد، ولم يَفِ بالوعد لم يصح الإبراء وغيره فقال ما قاله هو المعتمد؛ لأن معنى قولها أبرأتك أي بما وعدت وأئده بعضهم أيضًا بما في فتاوى الأصمحي أن من علق الطلاق بما يقتضي الفورية فأبرأته لا فوزاً طائفة أنها طَلقت لم تصح البراءة كما أفتى به القاضي حسين، وهو كما أفتى أخذاً من نظائرها في الصلح اهـ. قال بعضهم وظنّها حصول الطلاق يُرجح أن مرادها أبرأتك في مقابلة طلاقي فتلغو البراءة عند انتفاؤه وهذا كله منازع فيه بأنه لا نظر إلى المؤاطاة والوعد كسائر العقود وهذا هو القياس فليكن الأوجه صحة البراءة مطلقاً في المسألتين؛ إذ لا عبرة عند الإتيان بصريحها بنية كونها في مقابلة الوعد، أو الطلاق وليس هذا

احتمالات إرادة البيان، أو التبعيض والإطلاق. فُرد: (فإن جعل) أي الزوج. فُرد: (من الثانية بيانية) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صدائق اهـ سم. فُرد: (أو تبعيضية) عطف على بيانية فالمعنى من أقسام أخيرة هي بعض صدائق اهـ سم. فُرد: (فإن أطلق) أي لم يتو البيان ولا التبعيض اهـ كُرْدِي. فُرد: (إذ لا فرق بين البيان إلخ) أي والإطلاق. فُرد: (الدال) أي لفظ من آخر. فُرد: (وغيره) عطف على أبو سُكَيْل وقوله فقال أي الغير. فُرد: (أي بما وعدت) الأولى أن يقول أبرأتك بما وعدت. فُرد: (وأئده) أي ما قاله. فُرد: (أيضا) أي كأي سُكَيْل وغيره. فُرد: (طلقت) أي بالإبراء المذكور فلو عبّر بالمضارع كان أحسن. فُرد: (وهو) أي الأمر كما أفتى أي القاضي حسين. فُرد: (حصول الطلاق) أي بالإبراء المذكور. فُرد: (عند انتفاؤه) أي الطلاق. فُرد: (وهذا كله إلخ) هو من كلام الشارح لا البغض والإشارة إلى قوله فافتى ابن عَجِيل إلى قوله وهذا. فُرد: (بأنه لا نظر إلخ) لا يخفى أنه لا يلزم مسألة الأصمحي، وكذا قوله الآتي وليس هذا إلخ لا يلاقيه. فُرد: (مطلقاً) أي وجد المؤاطاة والوعد بالإعطاء في المسألة الأولى، أو لا ووجد ظن حصول الطلاق في المسألة الثانية، أو لا. فُرد: (في المسألتين) وهما إفتاء ابن عَجِيل وإسماعيل بعدم صحة الإبراء وإفتاء الأصمحي بقوله لم يصح الإبراء اهـ كُرْدِي. فُرد: (بصريحها) أي البراءة. فُرد: (في مقابلة الوعد) أي في المسألة الأولى وقوله، أو الطلاق أي في المسألة الثانية. فُرد: (وليس هذا) أي ما ذكر من المؤاطاة

فُرد: (فإن جعل من الثانية بيانية) فالمعنى من آخر الأقسام التي هي صدائق. فُرد: (بيانية) يتأمل. فُرد: (أو تبعيضية) فالمعنى من أقسام أخيرة هي صدائق.

بأولى من مواطأة المحلل على الطلاق ووَعْدِهِ به؛ إذ قولها أبرأتك نافيةً ذلك كقول الولي زَوْجَتُكَ نافيةً ذلك فكما لم ينظروا للنتيجة ثم بل عَمِلُوا بالصريح المخالف لها فكذلك هنا بل أولى؛ لأنَّ التَّكَاحَ يُخْتَلَطُ له ما لا يُخْتَلَطُ للإبراء وبهذا يظهر أنَّ الوجه في قوله أنت طالق بعد قولها بذلت صدقي على صحة طلاقي وقوعه رجعيًا وإنَّ ظَنَّ أنَّ ما جرى منها التماسٌ لِلطَّلَاقِ بعوضٍ صحيح لما تقرَّرَ أَنَّهُ لا عبرة مع الصريح بظنٍّ يقتضي خلافه، وبه يُرَدُّ على مَنْ زعم حالة ظنِّ التماسيها المذكور أَنَّهُ لا يقع؛ لأنَّ جوابه يُقَدَّرُ فيه إعادة ذكر العوض فكأنَّه قال أنت طالق على العوض المذكور ولو قال ذلك لم تطلقي؛ إذ لا عوض هنا صحيح ولا فاسد اهـ. ومَرَّ ماله تعلقٌ بذلك فراجعهُ، وإنَّما قُدِّرَ الثَّمَنُ المذكور في اللَّفْظِ بعده في نحو البيع؛ لأنَّ الجواب لا يستقلُّ به قائله لِتَوَقُّفِ الصُّحَّةِ على اللَّفْظَيْنِ بخلاف هنا؛ لأنَّه يستقلُّ بالطلاق، وهي تستقلُّ بالإبراء فلم يحتج لذلك التقدير على أنَّ ذكر الثمن ثم وقع في صيغة صحيحة مُلْزِمَةٌ وِذْكَرَ مُقَابِلَ الْإِبْرَاءِ، أو الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم يُنْتَظَرِ إليه ولا إلى القرينة.....

والوعد المذكورين. □ فُود: (إذ قولها إلخ) عِلَّةٌ لِلنِّسْيَةِ وقوله ذَلِكَ أي مُقَابِلَةُ الْوَعْدِ، أو الطلاق. □ فُود: (ناوياً ذَلِكَ) أي الطلاق الموعود. □ فُود: (بل عَمِلُوا بالصريح إلخ) أي وَصَّحُوا التَّكَاحَ ثُمَّ اه كُرْدِي. □ فُود: (أَنَّ الْوَجْهَ إلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ وَقُوعُهُ بَائِثًا قَالَ الْمُحْسَنِيُّ لَوْ طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بِذَلِكَ فَهَلْ تَبَيَّنَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا تَبَيَّنَ إِذَا طَلَّقَ ظَانًّا حُصُولَ الْبِرَاءَةِ بَعْدَ قَوْلِهَا إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي اه أقول: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْتَهَايَةِ فِيمَا سَبَقَ اه سَيِّدُ عَمْرُ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ حُصُولِ الْبِرَاءَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ لَا سَبَبًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. □ فُود: (لِمَا تَقَرَّرَ إلخ) أَي آتِفًا فِي قَوْلِهِ وَهَذَا كُلُّهُ مُنَازَعٌ فِيهِ بَأَنَّهُ إلخ. □ فُود: (عَلَى الْعَوَضِ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ بِذَلِكَ الصَّدَاقِ. □ فُود: (انْتَهَى) أَي كَلَامُ الزَّاعِمِ. □ فُود: (وَمَرَّ) أَي قُبِيلَ فَضْلُ الْأَلْفَاظِ الْمُلْزِمَةِ اه كُرْدِي. □ فُود: (وَإِنَّمَا قُدِّرَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ إلخ) كَانَ خُلَاصَةً هَذَا الْفَرْقِ هُوَ أَنَّ إِعْمَالَ عِبَارَةِ الْمُكَلِّفِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِهَا وَإِعْمَالُهَا فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى تِلْكَ الْمُلَاحَظَةِ فَتَعَيَّنَتْ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلِإِنَّهُ يُمْكِنُ الْإِعْمَالُ بِدُونِهَا بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى الطَّلَاقِ الْمُتَنَجِّزِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ الْمُتَنَجِّزِ فَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عَمْرُ. □ فُود: (الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ) أَي فِي لَفْظِ الْبَادِي مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ. □ فُود: (بَعْدَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقُدَّرَ وَالضَّمِيرُ لِلْفَظِ أَي قُدَّرَ فِي كَلَامِ الْمُجِيبِ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْبَادِي مِنْهُمَا. □ فُود: (فِي نَحْوِ الْبَيْعِ) أَي فِيمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ مَثَلًا بَعْتُكَ هَذَا بِالْفِ الْمَشْتَرِي فَقَالَ الْمَشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ وَسَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْأَلْفِ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ مُتَعَلِّقٌ بِقُدَّرَ الْمُقَيَّدِ بِالظَّرْفِ الْأَوَّلِ. □ فُود: (لِأَنَّ الْجَوَابَ) أَي فِي نَحْوِ الْبَيْعِ. □ فُود: (وَذَكَرَ مُقَابِلَ الْبِرَاءَةِ) أَي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ، أَوْ الطَّلَاقُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

□ فُود: (وبهذا يظهر أن الوجه إلخ) لو طلق ظانًّا حصول البراءة بذلك فهل تبين عند من يقول بأنها تبين إذا طلق ناصحة البراءة بعد قولها إن طلقنتي فأنت بريء من صدقي.

القاضية به؛ لأنها لا تؤثر في الفاسد حتى تقلبه صحيحاً، وإنما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إذا قويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة يتبادر منها صرفها لها عن موضعها كما لو قال طلقت ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفتيت بخلافه فإنه إن وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أهو صريح أم لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحسن، وإلا حين يأتي قريباً أن القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافي ما هنا؛ لأن ذلك في قرينة لفظية. وما هنا في قرينة حالية فاندفع ما لبعضهم هنا وليس هذا كمن أقر بطلاق، أو عتق مع قرينة؛ لأن الإقرار لكونه إخباراً عن حق سابق تؤثر فيه القرينة ما لا تؤثر في الإنشاء ولو قال أنت طالق إن أخرت ديتك إلى آخر السنة لم تطلق الآن مضت السنة، ولم تطالبه؛ إذ المراد بالتأخير التزامه لا مجرد قولها أخرت خلافاً لابن الصلاح فإن أراد بالتأخير صيرورته مؤجلاً فأجلته بالتذر وقع وإلا فلا وزعم أنه بالتذر لا يسمى تأجيلاً ممنوع ولو قال إن أبرأتني من مهر، وهو عشرة فأبرأته منه فبان أقل مما ذكره، أو أكثر فالذي يظهر الوقوع في الأولى؛ لأن الشرط علمهما، وقد صرحوا بأن الإبراء من الأكثر يستلزمه من الأقل فصار لشمولي كلامه له كانه يعلمه دون الثانية؛ لأنه حينئذ جاهل به ومع جهله به لا وقوع؛ لأن الطلاق بالإبراء معاوضة، وهي لا بُدَّ فيها من علمهما بالعرض وإطلاق الوقوع هنا، أو عدمه غلط فاحذره ومسألة، وهو ثمانون.....

قوله: (القاضية به) أي بقصد المقابلة. قوله: (كما لو قال طلقت) أي في جواب أطلقت زوجتك وقوله ثم قال ظننت إلخ أي فإخباري بطلقت كان مبنياً على الظن المذكور وقوله وقد أفتيت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجني باقية في عصمتي. قوله: (ولاً) أي: وإن لم توجد القرينة القوية. قوله: (ويأتي قريباً) أي في مبحث صرائح الطلاق. قوله: (ولا ينافيه) أي ما يأتي قريباً ما هنا أي قوله: وإنما تؤثر في صرف الصحيح عن قضيته إلخ؛ لأن ذلك أي ما يأتي قريباً.

قوله: (وليس هذا) أشار به إلى قوله ولو قال أبرأني وأعطيك كذا إلخ اهـ كُردى. قوله: (مع قرينة) أي كأن أقر بذلك عقب الأداء المتبين فساده فلا يقع الطلاق، أو العتق لقرينة أنه إنما رتب ذلك الإقرار على ظن صحة الأداء. قوله: (ولم تطالبه) أي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة. قوله: (التزامه) أي التأخير إلى مضي السنة بأن لا تطالبه إليه. قوله: (مؤجلاً) أي بسنة. قوله: (ولاً فلا) أي: وإن لم تؤجله بالتذر فلا يقع الطلاق، وإن أخرته، ولم تطالبه إلى مضي السنة. قوله: (في الأولى) أي في صورة تبين التفص وقوله دون الثانية أي في صورة تبين الكثرة. قوله: (لأنه) أي الزوج حينئذ أي حين تبين الكثرة جاهل به أي بالمهر. قوله: (وإطلاق الوقوع هنا إلخ) أي الشامل لصورتَي الأقل والأكثر.

قوله: (ومسألة، وهو ثمانون إلخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسألة الثمانين أنه فيما نحن فيه وظن نفسه على إيقاع الطلاق في مقابلة مهرها وقد حصل له، وإن أخطأ في ظن أنه عشرة، وفي تلك لم يحصل له

السَّابِقَةُ غَيْرُ هَذِهِ فَتَأْتِلُهُ وَلَوْ كَانَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ مَعْلُومٌ وَمَجْهُولٌ فَقَالَ إِنَّ أَبْرَأَتْنِي مِنْ جَمِيعِ مَا فِي ذِمَّتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ وَحْدَهُ، أَوْ مِنْهُمَا فَقِيَاسُ مَا مَرَّ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ عَنِ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَبْرَأَتْ فِي مُقَابَلَةِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَقَعْ قِيَاسُ مَا مَرَّ عَنْ غَيْرِهِ الْبَرَاءَةُ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا عَلَّقَ طَلَّاقَهَا بِالْإِبْرَاءِ فَأَبْرَأْتَهُ ظَانَّةً أَنَّهَا فِي عِصْمَتِهِ.

الْبَرَاءَةُ مِنْ مَهْرِهَا الَّذِي سَمَحَ بِالطَّلَاقِ فِي مُقَابَلَتِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ مَقْبُوضٌ، وَمِنْ ثُمَّ لَوْ عَلِمَ الْحَالُ وَقَعَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ التَّعْلِيْقُ عَلَى الْبَاقِي، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مُطْلَقًا أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (السَّابِقَةُ) أَي فِي شَرْحٍ، وَفِي قَوْلٍ يَبْدُلُ الْخَمْرَ. □ قَوْلُهُ: (فَقِيَاسُ مَا مَرَّ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ) وَهُوَ قَوْلُهُ: لَمْ تَصِحَّ الْبَرَاءَةُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ أَهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ عَنْ غَيْرِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: فَلْيَكُنِ الْأَوْجَهُ الْخُ أَهْ كُرْدِي الْأُولَى، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَهَذَا كُلُّهُ مُنَازَعٌ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا نَظَرَ إِلَى الْمَوَاطَاةِ وَالْوَعْدِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أَي مَا ذُكِرَ مِنَ الْقِيَاسَيْنِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الطَّلَاقِ

هو لغة حل القيد وشرعاً حل قيد التكاح باللفظ الآتي والأصل فيه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة بل سائر الملل، وهو إما واجب كطلاق مؤل لم يرذ الوطء وحكمين رأياه . أو مندوب كأن يعجز عن القيام بحقوقها ولو لعدم الميل إليها أو تكون غير عفيفة ما لم يخش الفجور بها ومن ثم أمر ﷺ من قال له إن زوجتي لا تزُد يدَ لَيس أي لا تمنع من يرذ الفجور بها على أحد أقوال في معناه بإمسائها خشية من ذلك، ويلحق بخشية الفجور بها حصول مشقة له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الطَّلَاقِ

□ قول (المتن): (الطلاق) اسم مصدر لطلق بتشديد اللام ومصدره التطلق ومصدر لطلق بتخفيف اللام .  
□ قول: (هو لغة) إلى المتن في النهاية لا قوله: (ومن ثم) إلى (أو سبب الخلق).  
□ قول: (حل القيد) الظاهر أن المراد بالقيد ما يشمل الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عموم وخصوص كما هو الغالب . اهـ وشيخي . □ قول: (والأصل فيه) أي في الطلاق وقوعه ومشروعيته . □ قول: (وحكمين) لعل المراد أنه حيث داما على الوكالة وجب عليهما ذلك ، وإلا فالوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه . اهـ ش . □ قول: (كأن يعجز عن القيام إلخ) ينبغي ولم يغلب على ظنه أنها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقة وتسمح بما قد يقع من تقصير مسامحة باطنية . اهـ سيد عمر . □ قول: (ما لم يخش الفجور بها) أي فجور غيره بها فلا يكون مندوباً؛ لأن في إيقاعها صوناً لها في الجملة بل يكون مباحاً، وينبغي أنه إن علم فجور غيره بها لو طلقها وانضاء ذلك عنها ما دامت في عصمته حرمة طلاقها إن لم يتأذ ببقائها تأذياً لا يحتمل عادة . اهـ ش .  
□ قول: (بإمسائها إلخ) متعلق بقوله: (أمر إلخ) . □ قول: (خشية من ذلك) فيه شيء فإن قوله: (لا تزُد يدَ لَيس) أفاد أن كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك سم ، وهو مبني على أن معنى قوله: (ما لم يخش إلخ) أنه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الأجنبية ، والحمل على هذا بعيد إذ لا فائدة في ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر أنه يخشى حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل . ويتسليم أن يكون المراد ما فهمه المحشي فقد يكون في إيقاعها تقليل للفجور المتوقع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الطَّلَاقِ)

□ قول: (خشية من ذلك) فيه شيء فإن قوله لا تزُد يدَ لَيس أفاد أن كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك .

بفراقها تُؤدِّي إلى مُبيح تيمم وكون مقامها عنده أمتنع لفجورها فيما يظهرُ فيها أو سببهُ الخُلُق أي بحيث لا يُضَيَّرُ على عَشْرَتِهَا عَادَةً فيما يظهرُ، وإلا فمتى تُوجدُ امرأةٌ غيرُ سببَةِ الخُلُق . وفي الحديث «المرأة الصالحة في النساء كالغراب الأعصم» كناية عن نُذرة وجودها إذ الأعصم، وهو أبيضُ الجناحين وقيل الرُّجلين أو إحداهما كذلك أو يأمره به أحدٌ والدِّيه أي من غيرِ نحوِ تعنتٍ كما هو شأنُ الحمقى من الآباءِ والأُمهات ومع عدم خوفِ فتنةٍ أو مشقةٍ بطلاقها فيما يظهرُ أو حرامٌ كالبدعيِّ أو مكروهٌ بأن سَلِمَ الحالُ عن ذلك كُلِّهِ للخبرِ الصحيح «ليس شيءٌ من الحلالِ أبغضَ إلى الله من الطلاق» ، وإثباتُ بُغْضِهِ تعالى له المقصودُ منه زيادةُ التنفيرِ عنه لا حقيقتهُ لِمُنافاتها لِجِلِّهِ ومن ثم قالوا ليس فيه مُباحٌ لكن صَوَّرَهُ الإمامُ بما إذا لم يشتهِها أي شهوةً كامِلةً لِقَلَّ يُنافي ما مرَّ في عدم الميلِ إليها ولا تَسَمُّحِ نَفْسِهِ بِمُؤَنَّتِهَا من

في الجملة ولا يُنافي قوله : المذكورُ ؛ لأنَّ المرادُ أنَّ ذلك ثابتٌ لها بالقوة لا بالفعل المُتَوَقَّعُ تَحَقُّقُهُ على تَقْدِيرِ فِرَاقِهَا لها اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أقولُ وما فِهْمُهُ المُحْشَى هو الظاهرُ المُتَبَادِرُ ولذا جَزَمَ به ع ش كما مرَّ ، وأما قوله : بل الظاهرُ أنَّه إلخ مع بُعْدِهِ عَنِ الْقِيَامِ يُفِيدُهُ قولُ الشارحِ الآتي ، وَلِحَقِّ إلخ فيصيرُ مُكْرَرًا .  
 ٥ قوله : (تؤدِّي إلى مُبيح تيمم) لا يَبْعُدُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ لَا يُحْتَمَلَ عَادَةً سَمِ اهـ ع ش عبارةُ السَّيِّدِ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ أقولُ الْأَمْرُ كما قال . اهـ . ٥ قوله : (وَكُونُ مَقَامِهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حُصُولُ مَشَقَّةِ إلخ . ٥ قوله : (أو سببَةُ الخُلُقِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ غَيْرِ عَفِيفَةٍ . ٥ قوله : (لا يُضَيَّرُ عَلَى عَشْرَتِهَا إلخ) بَيَّنَّا الْمَفْعُولَ وَلَوْ قِيلَ لَا يَضَيَّرُ الزَّوْجَ عَلَى عَشْرَتِهَا بِأَنْ يَحْصُلَ لَهُ مِنْهَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى تَضَرُّرِهِ وَعَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الصَّبْرَ يَتَّبِعِي عَدَمَ التَّذَبُّبِ صِيَانَةً لَهَا عَنِ ضَرَرِ الْغَيْرِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرُ . ٥ قوله : (وَلَا) أي : وإنَّ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ . ٥ قوله : (كَذَلِكَ) أي نَادِرُ الْوُجُودِ خَبَرٌ : (إِذَا الْأَعْصَمُ) . ٥ قوله : (أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَعْجِزُ إلخ . ٥ قوله : (أَوْ مَكْرُوهٌ) قَدْ يُقْتَضَى أَنَّهُ فِيمَا إِذَا خَشِيَ الْفُجُورَ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ بِقَاوُهَا عِنْدَهُ أَمْتَعُ لِفُجُورِهَا يَكُونُ مَكْرُوهًا لَا غَيْرَ وَلَوْ قِيلَ بِالْحُزْمَةِ فِي الصُّورَتَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ لَمْ يَبْعُدُ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرُ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ . ٥ قوله : (وَإِثْبَاتُ بُغْضِهِ) مُبْتَدَأٌ بِخَبَرِهِ قَوْلُهُ : (الْمَقْصُودُ مِنْهُ إلخ) . ٥ قوله : (لَا حَقِيقَتُهُ) مَا الْمَانِعُ أَنَّ الْبُغْضَ مَعْنَاهُ الْكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الرِّضَا ، وَهَذَا صَادِقٌ بِالْمَكْرُوهِ كَالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَضْفُهُ بِالْحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ ، وَيُرَادُّ بِهِ الْجَائِزُ سَمِ . اهـ . ع ش . ٥ قوله : (صَوْرَةٌ) أي : الطَّلَاقُ الْمُبَاحُ . ٥ قوله : (لِقَلَّ يُنَافِي مَا مَرَّ) أي : فِي قَوْلِهِ كَانَ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمِيلِ إِلَيْهَا أي : فَمَا مَرَّ فِيمَا إِذَا انْتَفَتِ الشَّهْوَةُ بِالْكَلِّيَّةِ ، وَمَا هُنَا فِيمَا إِذَا انْتَفَى كَمَا لَهَا وَبَقِيَ أَصْلُهَا .

٥ قوله : (تؤدِّي إلى مُبيح تيمم) لا يَبْعُدُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنْ لَا يُحْتَمَلَ عَادَةً . ٥ قوله : (لَا حَقِيقَتُهُ) مَا الْمَانِعُ أَنَّ الْبُغْضَ مَعْنَاهُ الْكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الرِّضَا ، وَهَذَا صَادِقٌ فِي الْمَكْرُوهِ كَالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَضْفُهُ بِالْحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ ، وَيُرَادُّ بِهِ الْجَائِزُ .

غير تَمَتَّعَ بها، وأركانهُ زوج وصيغة وقصد على ما يأتي فيه ومحلّ ولاية عليه (يُشْتَرَطُ لِنَفْوِذِهِ) أي لصحة تنجيزه أو تعليقه كونه من زوج أما وكيله أو الحاكم في المولي فلا يصحّ منهما تعليقه، ويُعلّم هذا ممّا قدّمه أوّل الخُلع وممّا سيذكره أنّه لا يصحّ تعليقه قبل النكاح (والتكليف) فلا يصحّ تعليق ولا تنجيز من نحو صبيّ ومجنون ومُعْمَى عليه ونائم لرفع القلم عنهم لكن لو علّقَه بصيغة فوجدت وبه نحو مجنون وقَع، والاختيار فلا يقع من مُكرِه كما سيذكره (إلا السكران)، وهو من زال عقله بمُسكِرٍ تعدّيّاً، .....

قوله: (وَمَحَلٌّ) أي: زوجة. قوله: (عليه) أي: المحلّ. اه. ع ش عبارة الرشيدّي قوله: ولاية عليه كأنه أخرَجَ به غير المُكَلَّفِ إذ ليس له ولاية الطلاق. اه. قوله: (أي لصحة تنجيزه) إلى قوله: (ويُعلّم ممّا مرّ) في النهاية. قوله: (فلا يصحّ منهما) إلى قوله: (ويُعلّم ممّا مرّ) في المغني. قوله: (منهما) أي: الوكيل والحاكم. اه. ع ش عبارة السيّد عمّر قوله: فلا يصحّ منهما تعليقه شامل لما إذا كان الوكيل وكيلًا في التعلّيق، وما وجه المنع منه حيثيذ فليُحرّز ثم رأيت في أصل الروضة أنّه لا يصحّ التوكيل في تعلّيق الطلاق، وإن أريد به مجرّد التعلّيق؛ لأنّه ملحق بالآيمان، وهي لا يَدْخُلُهَا الوكالة. اه. قوله: (ويُعلّم هذا) أي: كون الطلاق من زوج. اه. ع ش. قوله: (ممّا قدّمه أوّل الخُلع) وهو قوله: شرّطه زوج. قوله: (وممّا سيذكره إلخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر. اه. رشيدّي عبارة السيّد عمّر قال الفاضل المحشّي فيه نظر ظاهر. اه. ولعل وجه النظر أنّ وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص أنّ لا يقع إلا من زوج؛ لأنّه إذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولاية، ويُمكن أن يُجاب بأنّ قوله: (هذا إشارة) إلى اختيار كونه من زوج في التّنجيز والتعلّيق لا إلى قوله: (أما وكيله إلخ) ثم رأيت في المغني ما نصّه فإن قيل أمهل المُصنّف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره إلا فيما سيأتي في المولي يُطلّق عليه الحاكم أُجيب بأنّه أحاله على ما صرّح به في الخُلع وعلى ما سيذكره من أنّه لا يصحّ تعليقه قبل ملك النكاح، وهو يُعيّن حمل عبارة الشارح على ما أجبت. اه. قوله: (ومُعْمَى عليه ونائم) ذكرهما يفتضي حمل التكليف على ما يشمل التّمييز وظاهر كلامهم عدم صحّته من التّائم، وإن أئمّ بنومه؛ لأنّ إثمّه به بالخارج لا لذاته. اه. سم. قوله: (لو علّقَه) أي: في حالة التّكليف:

قوله (إلا السكران) استثناء من المفهوم، وهو قوله: (فلا يصحّ تعلّيق ولا تنجيز من نحو صبيّ إلخ). قوله: (تعدّيّاً) شمل ذلك الكافر، وإن لم يعقّد حرمة شرب الخمر؛ لأنّه مخاطب بقرع الشريعة، وخارج به غير المتعدّي كمن أكره على شرب مُسكِرٍ أو لم يعلم أنّه مُسكِرٍ أو شرب دواء مُجتنأ

قوله: (وممّا سيذكره إلخ) فيه نظر ظاهر. قوله: (ومُعْمَى عليه ونائم إلخ) ذكر المغني عليه والتّائم يفتضي حمل التكليف على ما يشمل التّمييز، وظاهر كلامهم عدم صحّته من التّائم، وإن أئمّ بنومه؛ لأنّ إثمّه به لخارج لا لذاته.



وهو المراد به حيث أُطلقَ وسيد كُرْ أَنْ مثله كُلُّ مَنْ زَالَ عقلُهُ بما أثِمَ به من نحوِ شرابٍ أو ذَوَاءٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ طلاقُهُ مع عدمِ تَكليفِهِ على الأصحِّ أي مخاطبته حالَ الشُّكْرِ لِعَدَمِ فَهْمِهِ الَّذِي هو شرطُ التَّكْلِيفِ وَتُقَوِّدُ تَصَرُّفَاتِهِ لَهُ وَعَلَيْهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) عَلَى مُوَاخَذَتِهِ بِالْقَذْفِ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ، وَهُوَ رِبْطُ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ؛ لِتَعْدِيهِ، وَالْحَقُّ مَا لَهُ بِمَا عَلَيْهِ طَرْدُ اللَّبَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِيَعِضُّهُمْ هُنَا مِنْ إِيْرَادِ التَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ عَلَى أَنَّ خِطَابَ الْوَضْعِ قَدْ لَا يَتَعَمَّهُمَا كَكُونِ الْقَتْلِ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ، وَالتَّهْيِي فِي ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] لِمَنْ فِي أَوَائِلِ النَّشَاةِ لِيَقَاءَ عقلُهُ فَلَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بِخِلَافِ مَنْ زَالَ عقلُهُ سِوَاءِ أَصَارَ رِزْقًا مَطْرُوحًا أَمْ لَا، وَمَنْ أَطْلُقَ عَلَيْهِ التَّكْلِيفَ أَرَادَ أَنَّهُ بَعْدَ صَحْوِهِ مُكَلَّفٌ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ أَوْ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُكَلَّفِينَ، وَإِلَّا لَزِمَ صَحَّةُ نَحْوِ صَلَاتِهِ وَصُومِهِ، وَيُعْلَمُ

لِحَاجَةِ فَلَا يَقَعُ طلاقُهُ مُعْنِي وَع ش. قُود: (وَهُوَ الْمُرَادُ بِهِ الْخ) فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ عقلُهُ. اه. رَشِيدِي. قُود: (فَلِإِنَّ الْخ) أَي: السُّكْرَانَ. قُود: (وَتُقَوِّدُ الْخ) مُبْتَدَأً. قُود: (الدَّالُّ عَلَيْهِ) أَي: التَّقْوِيدُ نَعْتُ لَهُ. قُود: (إِجْمَاعُ الْخ) فاعِلُ الدَّالِّ. قُود: (عَلَى مُوَاخَذَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِجْمَاعِ. قُود: (مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ. قُود: (رِبْطُ الْأَحْكَامِ) أَي: كَوْنُ الْوَضْعِ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ: (بِالْأَسْبَابِ) أَي: كَالْتَلَفُظِ بِالطَّلَاقِ. اه. ع ش. قُود: (تَغْلِيظًا الْخ) مَفْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ يَقَعُ طلاقُهُ الْخ. قُود: (وَالْحَقُّ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ عَنِّي عَنِ الْبَيَانِ. قُود: (وَبِهِ) أَي: التَّغْلِيظِ. اه. كُرْدِي. قُود: (مِنْ إِيْرَادِ التَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ) وَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّهُ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِمَا خِطَابُ الْوَضْعِ فِيمَا عَلَيْهِمَا كَالْإِثْلَافَاتِ لَكِنْ لَمْ يَلْحَقْ مَا لَهْمَا بِمَا عَلَيْهِمَا عَلَى أَنَّ خِطَابَ الْوَضْعِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِمَا فِي جَمِيعِ مَا عَلَيْهِمَا بَلْ فِي نَحْوِ الْإِثْلَافَاتِ خَاصَّةً كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْعِلَاوَةِ فِي كَلَامِهِ. اه. رَشِيدِي. قُود: (كَكُونِ الْقَتْلِ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ) أَيِ فَالْتَّائِمِ وَالْمَجْنُونُ إِذَا قَتَلَا لَا قِصَاصَ عَلَيْهِمَا مَعَ أَنَّ وَجوبَ الْقِصَاصِ بِالْقَتْلِ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ أَيِ فَحَيْثُ دَخَلَ التَّخْصِيصُ فِي شَأْنِهِمَا بَعْدَ وَجوبِ ذَلِكَ الْقِصَاصِ أَمَكَّنَ التَّخْصِيصُ بغيرِهِ لِمَعْنَى يَقْتَضِيهِ كَمَا هُنَا. اه. ع ش. قُود: (وَالنَّهْيُ الْخ) جَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ بِأَنَّهُ كَيْفَ يُقَالُ إِنَّ السُّكْرَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ مَعَ أَنَّهُ خُوطِبَ بِالنَّهْيِ فِي الْآيَةِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ فِيهَا لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ هُوَ مُكَلَّفٌ أَتِفَاقًا. اه. رَشِيدِي. قُود: (النَّشَاةُ) هُوَ بِشَلِثِ التَّوْنِ وَبِالْوَاوِ بِخِلَافِ النَّشَاةِ بِالْمُهْمَلِ فَإِنَّهُ يُقَالُ نَشَأَ نَشَاةٌ إِذَا حَيَا وَرَبَا وَشَبَّ كَذَا فِي الْقَامُوسِ. اه. ع ش. قُود: (بِخِلَافِ مَنْ زَالَ الْخ) يَعْنِي أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ. اه. كُرْدِي. قُود: (وَمَنْ أَطْلُقَ عَلَيْهِ) أَيِ السُّكْرَانَ. اه. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِي يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ لَكِنْ هَذَا لَا يُنَاسِبُ تَعْبِيرَهُ بِالْأَصَحِّ فِيمَا مَرَّ الصَّرِيحُ فِي ثُبُوتِ الْخِلَافِ. اه. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ أَيِ فَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ فَمَنْ قَالَ لَيْسَ مُكَلَّفًا عَنَى أَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِخِطَابِ تَكْلِيفِ حَالِ عَدَمِ فَهْمِهِ وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ أَرَادَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ حُكْمًا أَيِ يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُكَلَّفِينَ. اه. قُود: (وَإِلَّا لَزِمَ الْخ) أَي: وَإِنْ أَرَادَ حَقِيقَةً

مِمَّا مَرَّ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ لَوْ انْتَصَلَ جُنُودٌ لَمْ يَتَوَلَّدَ عَنِ الشُّكْرِ بِهِ وَقَعَ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا الشُّكْرُ غَالِبًا. (وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِصَرِيحِهِ)، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ لِإِجْمَاعًا وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ بِمَعْنَى طَالِقٍ وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً وَاطَّرَدَتْ لُغَتُهُمْ بِذَلِكَ كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلٌ

التَّكْلِيفِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ الْإِنْخ. ه. فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: بِالشُّكْرِ مُتَعَلِّقٌ بِانْتِصَالِ. ه. فَوَدَّ: (وَيَقَعُ الطَّلَاقُ) أَي: مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ. اه. مُغْنِي عِبَارَةٍ شِئْ أَيْ مَعْنَى يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَلَوْ سَكَرَانَ. اه. ه. فَوَدَّ: (وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي تَالِيٍّ الْإِنْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَنْتِ دَالِقٌ بِالذَّالِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ وَالطَّاءَ مُتَقَارِبَانِ فِي الْإِبْدَالِ إِلَّا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْأَلْسِنَةِ كَاشْتِهَارِ تَالِيٍّ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ مَعَ فَقْدِ التَّيَّةِ.

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِالقَافِ الْمَغْفُودَةِ قَرِيبَةً مِنَ الْكَافِ كَمَا يَلْفِظُ بِهَا الْعَرَبُ فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهَا كَافًا صَرِيحَةً فَقَالَ طَالِكٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَالَ تَالِقٌ بِالتَّاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهُ بَعْدَ الشُّهُرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَدَالِقٍ بِالذَّالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَالتَّاءُ وَالْقَافُ وَالْكَافُ كَثِيرٌ فِي اللَّغَةِ أَيْ إِبْدَالُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ.

(فَرَعَ): لَوْ أَبْدَلَ الْحَرْفَيْنِ فَقَالَ تَالِكٌ بِالتَّاءِ وَالْكَافِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّهُ أَوْعَفُ مِنْ جَمِيعِ الْأَلْفَافِ السَّابِقَةِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بِالذَّالِ وَالْكَافِ فَهُوَ أَوْعَفُ مِنْ تَالِكٍ مَعَ أَنَّ لَهُ مَعَانٍ مُحْتَمَلَةً مِنْهَا الْمُطَابَقَةُ لِلْعَرِيمِ وَمِنْهَا الْمُسَاقَقَةُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَلْفَافًا بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَأَقْوَاهَا تَالِقٌ ثُمَّ دَالِقٌ وَفِي رُبُوبِيَّتِهَا طَالِكٌ ثُمَّ تَالِكٌ، وَهِيَ أَبْعَدُهَا وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا أَيْ تَالِكٌ لَا تَكُونُ كِنَايَةً طَلَاقٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَقُولَةً فِي كُتُبِ الْحَقَنِيَّةِ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش. ه. فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ إِنْ إِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ إِنَّهُ كِنَايَةٌ سَوَاءٌ كَانَتْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا. اه. وَنَقَلَ سَمَ عَنِ الْجَلَالِ السِّيُوطِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ، وَأَقْرَهُ وَكَذَا أَقْرَهُ ع. ش. وَالرَّشِيدِيُّ. ه. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَي: النَّاطِقُ بِتَالِقٍ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ قَوْمٍ يُبَدِّلُونَ الطَّاءَ تَاءً الْإِنْخ) وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي لِسَانِهِ عَجْزٌ خَلَقِيٌّ عَنِ التَّنَطُّقِ بِالطَّاءِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي حَقِّهِ قَطْعًا فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِيُّ.

ه. فَوَدَّ: (كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَثَرَتْ جَمْعُ الطَّلَاقِ بِلِ أَوْلَى بِلِ قَضِيَّةٍ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللَّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ "عَرَبِيَّةٌ لِشُمُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ". اه. سَم. ه. فَوَدَّ: (وَالْإِنْخ) أَي: بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْمِ أَوْ لَمْ يَطْرُدْ لُغَتُهُمْ بِذَلِكَ. ه. فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِنْخ) عِلَّةُ الْمَحْذُوفِ مَفْهُومٌ مِمَّا قَبْلَهُ أَيْ لَا لُغَوٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْخ.

ه. فَوَدَّ: (كَانَ عَلَى صَرَاحَتِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ كَثَرَتْ جَمْعُ الطَّلَاقِ بِلِ أَوْلَى بِلِ قَضِيَّةٍ كَوْنُهُ كَالْتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ أَيْضًا إِذَا عَرَفَ هَذِهِ اللَّغَةَ كَمَا أَنَّ التَّرْجَمَةَ صَرِيحٌ لِمَنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ كَمَا يَأْتِي بِشُمُولِهِ لِلْعَرَبِيِّ.

في اللغة، ويُؤَيِّدُهُ إفتاء بعضهم فيمن حَلَفَ لا يأكل البيْظَ بالطَّاءِ المُشَالَةِ بَأَنَّهُ يَحْنُثُ بنحوِ  
يَبْضِ الدَّجَاجِ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَنْطِقُونَ بِالمُشَالَةِ فِي هَذَا أَوْ نَحْوِهِ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا قَوْلُ قَوْمٍ طَلَّقَهُ  
بِفَتْحِ اللَّامِ لَا أَفْعَلَ كَذَا بَلْ هُوَ لَعَوٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كطَالِقٍ لَا أَفْعَلَ كَذَا بَلْ أُولَى بِخِلَافِ عَلِيٍّ  
طَلَّقَهُ لَا أَفْعَلَ كَذَا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كِنَايَةٌ (بِلَا نِيَّةٍ) لِإِيقَاعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْعَارِفِ بِمَذْلُولِ لَفْظِهِ فَلَا  
يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَصْدُ لَفْظِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ فَلَا يَكْفِي قَصْدُ حُرُوفِهِ فَقَطْ كَأَنَّ لَفْظَهُ  
أَعْجَمِيٌّ لَا يَعْرِفُ مَذْلُولُهُ فَقَصْدُ لَفْظِهِ فَقَطْ أَوْ مَعَ مَذْلُولِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ . وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ  
الْإِكْرَاءَ يَجْعَلُ الصَّرِيحَ كِنَايَةً (وَبِكِنَايَةٍ)، وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا  
أَظْهَرَ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ (مَعَ النِّيَّةِ) لِإِيقَاعِهِ وَمَعَ قَصْدِ حُرُوفِهِ أَيْضًا فَإِنَّ لَمْ يَنْوَ لَمْ يَقْعَ إِجْمَاعًا

قوله: (وَلَيْسَ مِنْ هَذَا) أَي: مِمَّا يُفِيدُ الطَّلَاقَ. قوله: (بِخِلَافِ عَلِيٍّ طَلَّقَهُ) قَدْ يُقَالُ مَا الْوَجْهَ فِي كَوْنِ  
عَلِيٍّ طَلَّقَهُ كِنَايَةً وَعَلِيٍّ الطَّلَاقُ صَرِيحٌ، وَيُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي طَلَّقَهُ بِفَتْحِ اللَّامِ لَا بِسُكُونِهَا. اهـ.  
سَيَدُ عَمَرُ.

قوله (سَنِي): (بِلَا نِيَّةٍ) فَلَوْ قَالَ لَمْ أَتُوْ بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَقْبَلْ وَحَكَى الْخَطَابِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (لِإِيقَاعِ الطَّلَاقِ) مُتَعَلِّقٌ بِنِيَّةٍ. قوله: (لِإِيقَاعِ الطَّلَاقِ) إِلَى الْمَتْنِ  
فِي الْمُعْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (مِنْ الْعَارِفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتْنِ، وَيَقَعُ  
بَصَرِيحِهِ إلخ فَقَوْلُهُ: أَتَيْتُ طَالِقٌ مَثَلًا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ قَصْدُ التَّنْطِقِ بِحُرُوفِهِ وَقَصْدُ كَوْنِهِ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَاهُ  
وَقَصْدُ إِيْقَاعِ الطَّلَاقِ بِهِ فَقَصْدُ الْإِيقَاعِ لَا يُشْتَرَطُ، وَهُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْكِتَابَةِ، وَقَصْدُ اللَّفْظِ  
بِالْحُرُوفِ لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا وَاسْتِحْضَارُ مَعْنَاهُ شَرْطٌ أَيْضًا فَالشَّرْطُ قَصْدٌ أَنْ يَنْطِقَ بِاللَّفْظِ مُسْتَعْمَلًا لَهُ فِي  
مَعْنَاهُ. اهـ. كُرْدِيٌّ. قوله: (كَأَنَّ لَفْظَهُ إلخ) أَي: لَفْظُ الطَّلَاقِ وَكَأَنَّ بَصَرَهُ الْعَارِفُ بِمَذْلُولِهِ عَنْ مَعْنَاهُ  
وَاسْتَعْمَلَهُ فِي مَعْنَى آخَرَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. قوله: (وَسَيُعْلَمُ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى نَعَمْ  
الْمُكْرَهَ إِذَا نَوَى مَعَ الصَّرِيحِ الْوُقُوعَ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. قوله: (وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا أَظْهَرَ) أَي: فَلَا بُدَّ  
مِنْ الظُّهْرِ فِي كِلَا الْمَعْنَتَيْنِ بِخِلَافِ الصَّرِيحِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ لَيْسَ إِلَّا الطَّلَاقُ، وَاحْتِمَالُ غَيْرِهِ ضَعِيفٌ كَلَفْظِ  
الطَّلَاقِ إِذَا خَوِطِبَتْ بِهِ الزَّوْجَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ هُوَ الْفِرَاقُ، وَأَمَّا احْتِمَالُ الطَّلَاقِ مِنَ الْوَثَاقِ فَضَعِيفٌ.  
اهـ. رَشِيدِيٌّ. قوله: (وَمَعَ قَصْدِ حُرُوفِهِ إلخ) إِنْ حُوِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِيَخْرُجَ صُدُورُهَا مِنَ النَّائِمِ فَلَيْسَ فِيهِ  
كَبِيرٌ فَائِدَةٌ بَلْ هُوَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَإِنْ حُوِلَ عَلَى قَصْدِ حُرُوفِهِ وَمَعْنَاهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَهُوَ حَيْثُ  
يَقْتَضِي تَعَدُّ الْقَصْدِ فِيهَا، وَكَلَامُ الْمُعْنَى مُصَرِّحٌ بِهِ فَلْيَحَرَّزْ وَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. اهـ. سَيَدُ عَمَرُ وَقَدْ  
يُقَالُ إِنْ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ لِإِخْرَاجِ الْعَجَمِيِّ إِذَا لَقِيَ دَالَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَقَصْدُ الْإِيقَاعِ  
فِي الْكِنَايَةِ لِإِخْرَاجِ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ سِوَا قَصْدِ الْإِخْبَارِ بِالْفِرَاقِ أَوْ لَا وَسِوَا اسْتِحْضَارِ مَعْنَى الْفِرَاقِ  
مَعْنَى آخَرَ أَوْ لَا ثُمَّ قَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْمُعْنَى إلخ وَكَذَا كَلَامُ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ فِيمَا يَأْتِي صَرِيحٌ فِيهِ وَتَقَدَّمَ عَنْ  
الْكُرْدِيِّ إِضْاحٌ تَامٌ يَنْدَفِعُ بِهِ الْأَوْهَامُ.

سواء الظاهرة المقترن بها قرينة كانت بائنً فيثبته مُحَرَّمَةٌ لا تحلّين لي أبداً وغيرها كلست بزواجتي إلا إن وقع في جواب دعوى بإقرار به، وإنما أفادَ صَمَّ صدقة لاتباع لتصديقك صراحته في الوقف؛ لأن صراحته لا تنحصر بخلاف الطلاق، وأيضاً فيثبته إلى آخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لاتباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرُّفْعَةِ أَنَّ السَّكْرَانَ لا ينفذُ طلاقه بها لتوقيفه على النتيجة، وهي مُسْتَحِيلَةٌ منه فَمَحَلُّ نَفْوذِ تَصَرُّفه السَّابِقِ إِنَّمَا هو بالصَّراحَةِ فقط، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ شَرْطُ الصَّرِيحِ أَيْضاً قَصْدُ لَفْظِهِ .....

قوله: (سواء الظاهرة إلخ) وفقاً للنهاية والمعنى. قوله: (سواء الظاهرة) عبارة الرّوض مع شرحه: فَرُجَ: لا يلحق الكناية بالصريح سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه؛ لأنه قد يقصد خلاف ما تشعر به القرينة، واللفظ في نفسه مُحْتَمَلٌ ولا يلحقها به مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله أنت عليّ حرام كطلقك كإن قال متى قلت لامرأتي أنت عليّ حرام فإني أريد به الطلاق ثم قال لها أنت عليّ حرام فلا يكون صريحاً بل يكون ابتداءً لاحتمال تغيير نيته. اهـ. قوله: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند حاكم سم أقول الظاهر أنه لا يشترط حتى لو ادّعت عليه امرأة بأنه زوجها لتطلب نفقها مثلاً عند غير حاكم فقال لست بمزوّجتي كان إقراراً بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي. اهـ. ع ش. قوله: (فإقرار به)، ويترتب عليه وقوع الطلاق ظاهراً، وأما باطناً فإن كان صادراً حُرِّمَتْ عليه، وإلا فلا ما لم يثنِ الطلاق به. اهـ ع ش. قوله: (وإنما أفاد إلخ) جواب سؤال ظاهر البيان.

قوله: (صدقة) هو بالتصبي اهـ سم. قوله: (لأن صراحته إلخ) يتأمل. اهـ. سم أي: في تقريره. قوله: (بخلاف لاتباع) الأولى صدقة لاتباع. قوله: (وقد يؤخذ من ذلك) أي: قول المتن: (مع النتيجة) ما بحثه إلخ عبارة النهاية وما بحثه ابن الرُّفْعَةِ، وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السَّكْرَانِ بالكناية لتوقيفها إلخ مردود، كما اقتضاه إطلاقهم بأن الصريح يُعْتَبَرُ فيه قَصْدُ لَفْظِهِ لِمَعْنَاهُ إلخ، والقلب إلى ما قاله ابن الرُّفْعَةِ أميل. اهـ سيّدُ عَمَرٍ. قوله: (لتوقيفه) أي: الطلاق بالكناية. قوله: (السابق) أي: في شرح إلا السَّكْرَانَ. قوله: (ولك أن تقول إلخ) وأيضاً فهو مؤاخذ بإقراره فإذا أقر أنه نوى أخذناه، وأوقفنا عليه الطلاق. اهـ. سم وسبأتي مثله عن الرّشيدِيّ وع ش. قوله: (قصد لفظه إلخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصّارِفِ لا حقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية ما لم يُقرَّ بأنه نوى، وهو مراد ابن الرُّفْعَةِ سم وقوله: المراد بهذا الشرط إلخ لا يخلو عن شيء فإنه لو كان المراد ما ذكره لتقد طلاق الأعجمي المملّك إذا لم يعرف بمعناه ولم يرد به غيره إذ لا صارِفَ حينئذٍ، وأيضاً

قوله: (إلا إن وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند الحاكم. قوله: (صدقة) هو بالتصبي. قوله: (لأن صراحته إلخ) يتأمل. قوله: (ولك أن تقول إلخ)، وأيضاً فهو مؤاخذ بإقراره فإذا أقر أنه نوى أخذناه، وأوقفنا عليه الطلاق. قوله: (قصد لفظه إلخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصّارِفِ لا حقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية ما لم يُقرَّ بأنه نوى، وهو مراد ابن

مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَالشُّكْرَانُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ قَضْدُ ذَلِكَ أَيْضًا فَكَمَا أَوْقَعُوهُ بِهِ وَلَمْ يَنْظُرُوا لِذَلِكَ فَكَذَا هِيَ وَكَوْنُهَا يُشْتَرَطُ فِيهَا قَضْدَانِ وَفِيهِ قَضْدٌ وَاحِدٌ لَا يُؤْتَرُ؛ لِأَنَّ الْمُلَاحَظَةَ أَنَّ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ اقْتَضَى الْوُقُوعَ عَلَيْهِ بِالصَّرِيحِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ، وَهَذَا بَعِينُهُ مَوْجُودٌ فِيهَا فَاتَّجَهَ لِإِطْلَاقِهِمْ لَا مَا بَحْثُهُ، وَإِنْ أَقَرُّوهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الصَّرِيحَ مُوقَّعٌ ظَاهِرًا بِمُجَرَّدِ لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتَفْصَالٍ وَلَا تَحَقُّقٍ قَضْدٍ بِخِلَافِ الْكِنَايَةِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَحَقُّقِ الْقَضْدِ فَافْتَرَقَا، وَشَرَطُ وَقُوعِهِ بِصَّرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ رَفَعَ صَوْتَهُ بِحَيْثُ يُسْمِعُ نَفْسَهُ لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ وَلَا عَارِضَ وَلَا يَقَعُ بِغَيْرِ لَفْظٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَرَأَى مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقُوعَ التَّنْفُسَانِيِّ.

(تَنْبِيهٌ) أَطْلَقُوا فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي الَّذِي لَيْسَتْ فِي جَوَابِ دَعْوَى أَنَّهُ كِنَايَةٌ فَشَمِلَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَسْتُ بِزَوْجَتِي وَعَلَيْهِ فَإِنْ نَوَى مَعْنَى فَأَنْتَ طَالِقٌ الَّذِي هُوَ إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَجُودِ الْمُعْلَقِ

فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْقَضْدِ كَمَا يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَتِهِ وَالتَّأْمُلِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا أَوْ لِمَعْنَاهُ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَى الثَّانِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَكَمَا أَوْقَعُوهُ) أَي: طَلَاقُ الشُّكْرَانِ أَيْ الصَّرِيحِ وَقَوْلُهُ: لِذَلِكَ أَيْ لِلِاسْتِحَالَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَكَذَا هِيَ) أَي: الْكِنَايَةُ قَبْلُهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّيَّةِ بِأَنْ يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ نَوَى سِوَاةَ أَخْبَرَ فِي حَالِ الشُّكْرِ أَوْ بَعْدَهُ. اهـ. ع ش عبارة الرَّشِيدِيِّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ نَوَى إِمَّا فِي حَالِ سُكْرِهِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحُكْمِ بِالْوُقُوعِ بِالْكِنَايَاتِ وَحَيْثُئِذٍ فَإِنَّمَا أَوْقَعْنَا عَلَيْهِ الطَّلَاقَ بِإِقْرَارِهِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (يُشْتَرَطُ فِيهَا) أَي: الْكِنَايَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَي: الصَّرِيحِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَاتَّجَهَ لِإِطْلَاقِهِمْ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ وَقُوعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَأَى مَالِكٌ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ) يَشْمَلُ شَدِيدَ السَّمْعِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ أَوْ الْمَدَارُ كَمَا فِي الْمُعْنَى عَلَى الْمُعْتَدِلِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ، وَيَظْهَرُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ قِيدَ الْإِعْتِدَالُ فِي الْمُعْنَى احْتِرَازًا عَنْ ثِقَلِ السَّمْعِ فَقَطُّ لَا عَنْ حَدِّهِ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَقُوعَ التَّنْفُسَانِيِّ) أَي: الْوُقُوعَ بِنَيْتِهِ بِأَنْ يُضَوِّرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ طَلَّقْتُكَ أَمَّا مَا يَخْطُرُ لِلنَّفْسِ عِنْدَ الْمُشَاجَرَةِ أَوْ التَّصَجُّرِ مِنْهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَطْلِيقِهِ لَهَا فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ أَضْلًا. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (تَنْبِيهٌ: أَطْلَقُوا الْخ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأْمُلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّنْبِيهِ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ مَعَ مَا يَأْتِي عَنْ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِعْتِاقُ كِنَايَةُ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غِبْتَ عَنْهَا سَنَةً. اهـ. سَمِ أَي فَإِنَّهُ أَطْلَقَ كَوْنَهُ إِقْرَارًا فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ سَنَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَي: الشُّمُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنَى.

الرَّفْعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (تَنْبِيهٌ: أَطْلَقُوا الْخ) أَقُولُ يَتَّبِعِي التَّأْمُلُ فِيمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ هَذَا التَّنْبِيهِ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ مَعَ مَا يَأْتِي عِنْدَ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْإِعْتِاقُ كِنَايَةُ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ فِي إِنْ غِبْتَ عَنْهَا سَنَةً.

عليه وقع، وإلا فلا، ويؤجبه بأن نفى الزوجية في هذا التركيب قد يراد به التفني المترتب على الإنشاء الذي نواه. وقد يراد به نفى بعض آثار الزوجية كترك إنفاقها أو وطئها فاحتاج لنية الإيقاع، ومثله إن فعلت كذا ما أنت لي بزوجة أو ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذينك، والفرق أن هذا اشتهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الأول مجرّد دعوى على أن قائله غفل عما يأتي أن الاشتهار ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أفتى في إن شكاني أخوك لست لي بزوجة بأنه إن قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلّقها فإن نوى الفورية ففانت طلقت، وإلا لم تطلق إلا بالياس انتهى ملخصاً. وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذي قبله تبين وهم إفتاء بعضهم في: فما تصلح لي زوجة بإطلاق الحنث والصواب قول شيخه الفتى إن نوى الطلاق طلقت، وإلا فلا كُلت بزوجتي نعم، نَقَلَ عنهما في ما عاد زوج بنتي يكون زوجها لهما ألقا الحنث

قوله: (ويؤجبه) أي: الشمول. قوله: (في هذا التركيب) وهو إن فعلت كذا فُلست بزوجتي.  
 قوله: (التفني) أي: نفى الزوجية. قوله: (ومثله) أي: هذا التركيب. قوله: (لذينك) أي: نفى الزوجية ونفى بعض آثارها. قوله: (أن هذا) أي: إن فعلت كذا فُلست بزوجتي. وقوله: (إلا ذلك) أي: الطلاق فيصير صريحاً وقوله: بخلاف الأول أي: قوله: لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى أي يُحتمل لذينك فهو كناية. اهـ كُردي. قوله: (مجرّد دعوى) خبر قوله والفرق. قوله: (على أن قائله) أي: الفرق المذكور. قوله: (عما يأتي) أي: في قول المصنف قلت الأصح أنه كناية وقوله: على الضعيف الآتي أي قيل ذلك. قوله: (أو أنه يطلّقها) عطف على قوله أنها طالق عند الخ أي أن الزوج يطلّقها عند حصول الشكوى. اهـ كُردي. قوله: (فإن نوى الفورية) أي: أنه يطلّقها عقب حصول الشكوى. قوله: (ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فإن الظاهر أن التطلق على الاحتمال الثاني مجرّد وعيد لا يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح الآتي والصواب الخ. قوله: (إلا بالياس) أي: بموت أحدهما. اهـ كُردي. قوله: (وبه) أي: إفتاء البلقيني. وقوله: (كالذي الخ) أي: ما مرّ أول التبيين.  
 قوله: (في فما تصلح لي زوجة) أي: في إن فعلت كذا فما الخ. قوله: (بإطلاق الحنث) أي: سواء نوى الطلاق أو لا. قوله: (قول شيخه) أي: شيخ البلقيني. قوله: (نعم نَقَلَ عنهما) أي: عن البلقيني وشيخه. اهـ كُردي. قوله: (في ما عاد زوج بنتي الخ) أي فيما لو حلف بالثلاث ما عاد زوج الخ كما يأتي في أدوات التعليق ما يصرّح به. اهـ كُردي عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث أن زوج بنتي ما عاد يكون لها زوجاً ولم يطلّق الزوج عقب حلفه وقعت خلافاً لمن أطلق وقوعهن محتجاً بأن معناه إن بقي لها زوجاً؛ لأن هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك إن أراد انتفاء نكاحه بأن يطلّقها، وإلا فلا أخذاً من قولهم في لست بزوجتي إنه كناية، ويجري ذلك في إن فعلت كذا ما تصلح لي زوجة أو تعودين لي زوجة. اهـ.

كما أطلقه الثاني في ما عاد تكونين لي بزوجة والذي يُتَّجه أنه كناية؛ لأن لفظ عاد وقعت زائدة ومَرَّ في هذه بدونها أنها كناية، وأما زَعَمَ أنَّ زيادة عاد تُوجب الصراحة فلا يخفى بُعْده بل سُدُوذُه وعَجِيبُ قول الفتى ما عاد يكون زوجها لها معناه إن بقي لها زوجها . انتهى فتأمل .  
(وصريحه الطلاق) أي ما اشتق منه إجماعاً (وكذا) الخُلْعُ والمُفَادَةُ وما اشتق منهما على ما مرَّ فيهما، ولو قال خالعتك على مذهب أحمد ووجدت شروط الخلع الذي يكون فسحاً بها عنده لم يكن ذلك قرينة صارفة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافاً لمن وهم فيه وفارق ما يأتي في أنت طالق، وهو يُجْلِّها من وثاق بابه استعمل اللفظ حينئذ في معناه اللغوي فلم يضرِّفه عن مدلوله بالكليَّة بخلافه هنا فهو كانت طالق طلاقاً لا يقع فعلم أنَّ القرينة المخالفة

□ فَوَدَّ: (كما أطلقه) أي: الحثَّ الثاني أي الشيخ . اهـ . كُرْدِي . □ فَوَدَّ: (والذي يُتَّجه إلخ) انظر ما وجهه ولعلَّه أنَّ المعنى فيه إن نوى بما ذكر الحلف أنه لا يبقى بته مع زوجها بل يكون سبباً في طلاقها . اهـ . ع ش وقد مرَّ أيضاً عن الشارح ما يُفيد ما يُقرب منه . □ فَوَدَّ: (وقعت زائدة) الأولى التذكير .  
□ فَوَدَّ: (ومَرَّ) أي: أيضاً قُبِلَ قوله والفرق إلخ . □ فَوَدَّ: (في هذه) أي: ما عاد تكونين لي بزوجة ولم يتعرَّضَ لِأُتِي قَبْلُها؛ لأنه سيُصرَّح في الأدوات بأنها كناية أيضاً . □ فَوَدَّ: (بدونها) أي: لفظ عاد .  
□ فَوَدَّ: (معناه إن بقي لها زوجها) أي: فعلى هذا المعنى يقع مطلقاً كما يأتي في مبحث الأدوات . اهـ . كُرْدِي . □ فَوَدَّ: (انتهى) أي: قول الفتى . □ فَوَدَّ: (أي ما) إلى قوله: (ولو قال خالعتك) في النهاية والمعني . □ فَوَدَّ: (أي ما اشتق منه) أي: أو نفسه في أوقعت عليك الطلاق ونحوه ممَّا يأتي . اهـ .  
رَشِيدِي . □ فَوَدَّ: (الخُلْعُ والمُفَادَةُ وما اشتق إلخ) قد يوهَّم أنَّ المضمرَّ فيهما من الصريح وواضح أنه ليس كذلك فينبغي أن يقول وكذا ما اشتق من الخُلْع والمُفَادَةِ . اهـ . سِيدُ عَمَر . وقوله: (وواضح أنه إلخ) في إطلاقه نظرٌ أخذاً ممَّا مرَّ عن الرَشِيدِي ومن قول الشارح الآتي ولللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائرها في البقية . ثُمَّ قال عطفًا على قول المتن: (كطَلَّقْتَكَ): ما نصَّه وأوقعت عليك طَلْفَةً أو الطلاق وكذا وضعت عليك طَلْفَةً أو الطلاق على الأوجه وعليَّ الطلاق إلخ فأفاد أنَّ نظائر هذه الصيغ من الخُلْع والمُفَادَةِ مثلها . □ فَوَدَّ: (على ما مرَّ إلخ) أي: في باب الخُلْع . □ فَوَدَّ: (ولو قال خالعتك إلخ) أي: من غير تقليد صحيح لأحمد سم على حج . اهـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (صارفة إلخ) أي: إلى الكناية . □ فَوَدَّ: (ما يأتي) أي: في شرح وترجمة الطلاق إلخ من أنه يخرج عن الصريح إلى الكناية . □ فَوَدَّ: (بأنه) أي الزوج استعمل اللفظ، وهو أنت طالق حينئذ أي وقت حلها من الوثاق في معناه اللغوي، وهو إطلاقها من الوثاق . □ فَوَدَّ: (بخلافه هنا) قد يمنع أنه هنا خرج عن مدلوله بالكليَّة إذ الفسخ حل للعصمة . اهـ . سم أقول، وإلى ذلك المنع أشار الشارح بالعلاوة الآتية . □ فَوَدَّ: (فهو) أي: خالعتك على مذهب أحمد . □ فَوَدَّ: (كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق . اهـ . سم .

□ فَوَدَّ: (ولو قال خالعتك إلخ) أي: من غير تقليد صحيح لأحمد . □ فَوَدَّ: (بخلافه هنا) قد يمنع أنه هنا خرج عن مدلوله بالكليَّة إذ الفسخ حل للعصمة . □ فَوَدَّ: (فهو كانت طالق إلخ) فيه نظر بل بينهما فرق .

لَوْضِعَ اللَّفْظُ لَعُوَ كَقَوْلِهِ لِمَوْطُوعَةٍ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَاً بَائِئًا تَمْلِكِينَ بِهِ نَفْسَكَ فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَقَعُ رَجْعًا وَلَا تَنْظَرُ لِقَوْلِهِ بَائِئًا إِلَى آخِرِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَوْضُوعِ الصَّيْغَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ غَيْرُ قَرِينَةٍ إِذِ الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ فِي أَنَّ كَلًّا فِيهِ حُلُّ قَيْدِ الْعِصْمَةِ وَتَرْتُّبُ عَدَمِ نَحْوِ نَقْصِ الْعَدَدِ، وَسُقُوطِ الْمَهْرِ قَبْلَ الْوَطْءِ عَلَى الْفَسْخِ فَقَطْ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ . وَكَذَا (الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ) بِفَتْحِ السَّيْنِ أَيْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا (عَلَى الْمَشْهُورِ) لَاشْتِهَارِهِمَا فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ وَوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ تَكَرُّرِ الْفِرَاقِ فِيهِ، وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ بِمَا تَكَرَّرَ وَمَا لَمْ يَرِدْ مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ بِمَا وَرَدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ فِي الْإِسْتِذْكَارِ عَنْ ابْنِ خَيْرَانَ وَمَحَلُّ هَذَيْنِ فِيمَنْ عَرَفَ صَرَاحَتَهُمَا أَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا الطَّلَاقَ فَهُوَ الصَّرِيحُ فِي حَقِّهِ فَقَطْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يُتَّبَعُهُ غَيْرُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ فِي نَحْوِ أَعْجَمِيٍّ لَا يَدْرِي مَذْلُولٌ ذَلِكَ وَلَمْ يُخَالِطْ أَهْلَهُ مُدَّةً يُظَنُّ بِهَا كَذِبُهُ، وَلَا فَبَجْهَلُهُ بِالصَّرَاحَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْجَهْلَ بِالْحَكْمِ لَا يُؤَثِّرُ، وَإِنْ عُذِرَ بِهِ وَذَكَرَ الْمَاوَرَدِيُّ أَنَّ

قَوْلُهُ: (لِمَوْطُوعَةٍ أَنْتَ طَالِقٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا لَمْ يَحْكَمْ فِيمَا ذَكَرَ بِالْبَيِّنُونَةِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَخْصُلُ شَرْعًا بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ إِنَّمَا بِطَّلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْوَضٍ أَوْ مَعَ اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ وَوَضْفُهُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَا يَكُونُ بَائِئًا فِي الشَّرِيعَةِ بِالْبَيِّنُونَةِ مُعَيَّرًا لِلْحَكْمِ الشَّرْعِيِّ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (إِذَا الْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ مُتَّحِدَانِ إلخ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْخُلْعَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ فَهُوَ طَّلَاقٌ جَزْمًا، وَإِلَّا فَهُوَ مَحَلُّ الْقَوْلَيْنِ طَّلَاقٌ أَوْ فُسْخٌ فَلَوْ كَانَا مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى فَمَا مَوْقِعُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . قَوْلُهُ: (وَتَرْتُّبُ إلخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ . قَوْلُهُ: (وَسُقُوطِ الْمَهْرِ) عَطْفٌ عَلَى عَدَمِ نَحْوِ إلخ . قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوَطْءِ) مُتَعَلِّقٌ بِسُقُوطِ إلخ . قَوْلُهُ: (عَلَى الْفَسْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(تَرْتُّبِ إلخ) . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ إلخ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْنَعُ صَرَفَ الْقَرِينَةِ الْحَلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ . اهـ . سَم . قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ السَّيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَطَالِقٌ بَعْدَ إِنْ فَعَلْتَ إلخ) فِي النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ: (أَيْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) فِيهِ تَنْظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ . قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ: الْقُرْآنِ . قَوْلُهُ: (وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ إلخ) لَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْإِلْحَاقِ . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ: (وَمَا لَمْ يَرِدْ إلخ) أَيْ: وَالْحَاقُّ مَا لَمْ يَرِدْ إلخ . قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ هَذَيْنِ) أَيْ: الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ أَيْ صَرَاحَتَهُمَا . قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) أَيْ: كُلُّ مِنْ قَوْلِ الْإِسْتِذْكَارِ وَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ: (مَذْلُولٌ ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ . قَوْلُهُ: (أَهْلُهُ) أَيْ: مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْفِرَاقَ وَالسَّرَاحَ كَالطَّلَاقِ . قَوْلُهُ: (وَلَا فَبَجْهَلُهُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ بَاطِنًا وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْمُؤَاخَذَةِ بِهِ بَاطِنًا لَمْ يَتَّعَدْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ أَصْلًا فَكَانَ كَالْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيلَ إلخ) ظَاهِرٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ . قَوْلُهُ: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا) أَيْ: الصَّرَاحَةِ يَعْنِي لَا يُخْرِجُ الصَّيْغَةَ مِنَ الصَّرَاحَةِ إِلَى الْكِنَايَةِ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْلُولِ) خُرُوجُهُ عَنْهُ لَا يَمْنَعُ صَرَفَ الْقَرِينَةِ الْحَلِّ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْخَارِجُ .



العبرة في الكفار بالصريح والكناية عندهم لا عندنا؛ لأننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في طلاقهم ومحلّه إن لم يترافعوا إلينا كما مرّ بما فيه قبيل فصل أسلم وتحت أكثر من أربع، ولللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائرها في البقية (كطَلَّقْتُكَ) وطلّقت منه بعد أن قيل له طَلَّقَهَا ومنها بعد طَلَّقِي نفسك، وكطَلَّقْتُ هنا الطلاق لازم لي وطلّقت بعد أن فعلت كذا فزوجتكَ طالق، ويأتي قريباً ما يُعلم منه الفرق بين هذا، وأنت واحدة بخلاف طالق فقط أو طَلَّقْتُ فقط ابتداءً فإنه لا يقع به شيء، وإن نواها كما نقلناه عن قطع القفال، وأقرّاه أي؛ لأنه لم يسبق قرينة لفظية تربط الطلاق بها (وأنت) طوّلت لكونه صريحاً في طَلَّقْ واحدة فقط كانت كل طالق أو نصف طالق، وأنت (طالق)، وإن قال ثلاثاً على سائر المذاهب فيقعن وفقاً لابن الصبّاغ وغيره وخلافاً للقاضي أبي الطيّب ولا نظراً لكونه لا يقع على سائر المذاهب؛ لأنّ منها من يمنع وقوع الثلاث جملة؛ لأنّ قائله لا يريدون به إلا المبالغة في الإيقاع. ومن ثم لو

قوله: (ومحلّه إلخ) كذا في النهاية وفيه وقفة ظاهرة وسكت المعني على إطلاق الماوردي فقال وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردي إن ما كان عند المشركين صريحاً في الطلاق أجري عليه حكم الصريح، وإن كان كناية عندنا وما كان عندهم كناية أجري عليه حكم الكناية، وإن كان صريحاً عندنا؛ لأننا نعتبر عقودهم في شريكتهم فكذا طلاقهم. اهـ، وهو وجيه. قوله: (إن لم يترافعوا إلينا) أي: إلى حاكمنا، وأما المفتي فيجيب بأن العبرة بما يعتقّدون أنه صريح أو كناية. اهـ. ع ش. قوله: (في البقية) أي: في الفراق والسراح والخلع والمفاداة. قوله: (وطَلَّقْتُ منه إلخ) سيأتي قبيل قول المصنّف والإغناة كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل الصّرف بالنية. قوله: (منه بعد أن قيل له إلخ) الضميران للزوج بقرينة ما بعده. اهـ. رشديّ. قوله: (بعد أن قيل له طَلَّقَهَا) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله: طَلَّقْتُ بغير ذكر مفعول صريحاً ولا كناية كما يأتي وظاهره، وإن سبق مشاجرة بين الزوجين. اهـ. ع ش. قوله: (طَلَّقَهَا) أي: ونحوه كهل هي طالق أو طَلَّقَتْه. قوله: (ومنها) عطف على منه. قوله: (الطلاق لازم لي) أي: ولو ابتداء كما هو صريح صنيع الرّوض والمعني، ويقيده كلام الشارح الآتي في شرح يا طالق. قوله: (وطالق) عطف على قوله: (وطَلَّقْتُ إلخ)، ويحتمل على قوله: (الطلاق إلخ) وقوله: (بعد أن إلخ) راجع لقوله: (وطالق) فقط أخذاً بما بعده، ومما مرّ عن الرّوض والمعني. قوله: (ويأتي قريباً إلخ) أي في شرح ودعيني. قوله: (بين هذا) أي: قوله: (طالق بعد أن فعلت إلخ). قوله: (بخلاف طالق فقط) أي: بدون ذكر المبتدأ وحروف النداء. وقوله: (أو طَلَّقْتُ فقط) أي بدون ذكر المفعول. اهـ. معني. قوله: (وإن نواها) أي: الزوجة وكذا ضمير قوله بها الآتي. قوله: (صريح في طَلَّقْ) أي: فإن نوى أكثر منها وقع ما نواه. اهـ. ع ش. قوله: (وإن قال ثلاثاً إلخ) ليس بغاية. قوله: (لأن منها) أي: سائر المذاهب علة لقوله: (لا يقع إلخ). وقوله: (لأن قائله إلخ) أي: لفظ على سائر المذاهب، وهذا علة لقوله: (ولا نظراً إلخ) وقوله: (إلا المبالغة في الإيقاع) أي شدة العناية بتنجيز الطلاق.

قَصَدَ أَحَدَ التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا قُبْلَ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي (وَمُطْلَقَةً) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَمُفَارَقَةً وَمُسْرَحَةً (وَيَا طَالِقُ) لِمَنْ لَيْسَ اسْمُهَا ذَلِكَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، وَيَا مُفَارَقَةً، وَيَا مُسْرَحَةً، وَأَوْقَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ وَكَذَا وَضَعْتَ عَلَيْكَ طَلْقَةً أَوْ الطَّلَاقَ عَلَى الْأُوجْهِ وَعَلَى الطَّلَاقِ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ . وَكَذَا قَوْلُهُ : الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي أَوْ طَلَاكَ لَارِئِي .....  
 قَوْلُهُ : (عَلَيْهَا) أَي : عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْمُعْتَدِّ بِهَا . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ : (قُبْلَ مِنْهُ) أَي : فَلَا يَنْقُصُ شَيْءٌ أَضْلًا حَيْثُ كَانَ مِنَ الْمَذَاهِبِ مَنْ لَا يَقُولُ بِوُقُوعِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ اتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا عَلَيْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (كَمَا يَأْتِي) أَي : فِي أَوَائِلِ فَضْلِ تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ .

قَوْلُهُ (وَمُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى طَالِقٍ . قَوْلُهُ : (بِتَشْدِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَعَلَّلُوهُ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ : (لَا أَفْعَلُ الْخ) . قَوْلُهُ : (بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) أَي : الْمَفْتُوحَةِ وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ مُطْلَقَةٌ بِكْسْرِ اللَّامِ مِنْ طَلَّقَ بِالتَّشْدِيدِ كَانَ كِنَايَةً طَلَا فِي حَقِّ التَّحْوِيٍّ وَغَيْرِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ مَحَلُّ التَّطْلِيقِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بُدَّ فِي وَقُوعِهِ مِنْ صَرْفِهِ بِالنِّيَّةِ إِلَى مَحَلِّهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ . اهـ . نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : (كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا الْخ) أَي : وَهُوَ كِنَايَةٌ . (فَزَعْ) : وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بِيَدِكَ طَلَّقْنِي فَقَالَتْ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ هَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ ؟ . وَأَجَبْنَا عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا صَرِيحٌ وَلَا كِنَايَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ فَلَا تَمْلِكُهَا هِيَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ . اهـ .

قَوْلُهُ : (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) أَي : فَإِنَّهُ صَرِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجِّ أَيِ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قِيَدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَأَن أَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بَدَأَ لَهُ وَأَنْشَأَ عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اعْتَبَرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَأَفْعَلْتَهُ لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ م ر . اهـ . وَسَنَذْكُرُ فِي فَضْلِ قَالَ طَلَّقْتُكَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا يُفِيدُ عَدَمَ الْوُقُوعِ . اهـ . ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ أَقُولُ قَوْلَ الْمُحَشِّي لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ لَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ يَخْتِ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ لَا يَخْتِ إِلَّا بِالْيَاسِ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي قُبْلَ فَضْلِ لَوْ عَلَّقَ بِحَمْلِ الْخِ مَا يَقْتَضِي مَا اسْتَظْهَرْتَهُ . اهـ . قَوْلُهُ : (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) بِخِلَافِ طَلَاكَ عَلَيَّ فِكِنَايَةٌ وَفَارَقَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِاحْتِمَالِ طَلَاكَ فَزُضَّ عَلَيَّ مَعَ عَدَمِ اسْتِثْنَائِهِ بِخِلَافِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ . اهـ . مُعْنَى . قَوْلُهُ : (وَكَذَا قَوْلُهُ : الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي الْخ) إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيقِ . اهـ . نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : إِذَا خَلَا عَنِ التَّعْلِيقِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى التَّعْلِيقِ كَمَا دَخَلَتْ الدَّارُ فَالطَّلَاقُ لَارِئِي لَا يَكُونُ صَرِيحًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ وَالْإِيمَانُ لَا تَعْلُقُ . اهـ . وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمٍ عَنْ م ر ، وَإِنَّمَا يُوَافِقُهُ قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ مَا نَصَّه كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهِ أَيِ بِقَوْلِهِ إِذَا خَلَا الْخِ إِلَى أَنَّ شَرْطَ الْحِنْثِ بِهِ حَالًا أَنْ لَا يُعَلِّقَهُ بِشَيْءٍ فَإِنْ عَلَّقَهُ أَيِ حَلَفَ بِهِ عَلَى شَيْءٍ كَانَ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ أَوْ قَالَ

قَوْلُهُ : (وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ) إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ قِيَدَهُ هَلْ وَلَوْ نِيَّةً كَأَن أَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ فَلَمَّا قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بَدَأَ لَهُ وَأَنْشَأَ عَنِ الْحَلْفِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ اعْتَبَرَ وَجُودَ الصِّفَةِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ لَأَفْعَلْتَهُ لَمْ يَخْتِ إِلَّا بِالتَّرْكِ م ر .

أو واجب عليّ لا أفعل كذا على المنقول المعتمد كذا أطلقوه كما أطلقوا أنّ بالطلاق أو والطلاق لا أفعل أو ما فعلت كذا لغوً وغلّوه بأنّ الطلاق لا يُخلف به لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذرّ، وهو العتق يلزمني أو والعتق لا أفعل أو ما فعلت كذا ذكروا ما قد يخالف ما هنا، وعند تأمل ما يأتي ثم إنّ العتق لا يُخلف به إلا عند التعليق أو الالتزام أو نيّة أحدهما يُعلم أنّه لا مخالفة فتأملّه ولا تغتفر بمن بحث جريان ما هناك هنا إذ يلزم عليه أنّ الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يكون حكمه كالعتق يلزمني لا أفعل كذا وليس كذلك، ويُفرّق بأنّ العتق عهد الحلف به كما تقرّر فلم يتعيّن، وأجزأت الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يُعهد الحلف به، وإنما المعهود فيه إيقاعه مُنجزاً وعند المُعلّق به فلم يُجز عنه غيره ولو جمع بين ألفاظ الصريح

الطلاق يلزمني لا أفعل أو لأفعلن كذا فلا يقع عليه إلا بوجود الصفة كما هو واضح. اهـ. وعلى هذا فقول الشارح الآتي لا أفعل كذا الرجوع لما بعد، وكذا إلخ ليس بقيّد، وهو صريح صنيع الرّوض والمُعني كما أشرنا إليه. فوه: (أو واجب عليّ إلخ) لا قرّض عليّ نهايةً ومُعني ورّوض أي فليس بصريح ولكنّه كناية ع ش. فوه: (لغو) حيث لا نيّة. اهـ. نهاية. فوه: (في نظير ذلك) أي: نظير الطلاق يلزمني إلخ وبالطلاق إلخ. فوه: (الآتي في التذر) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يتوّ التعليق فُلغو، وإن نواه تَخَيّر ثم إن اختار العتق أو عتق العَيْن إلخ أجزأه مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدي حرّ ففعله عتق قطعاً. اهـ. سم. فوه: (وعند تأمل إلخ) ظرّف ليُعلم الآتي. اهـ. كُردي. فوه: (ثم) أي: في التذر. فوه: (بمن بحث إلخ) مرّ أيضاً عن النهاية ما يوافقه. فوه: (يكون حكمه كالعتق إلخ) أي: في عدم التّشّين، وإجزاء الكفارة. فوه: (كما تقرّر) أي: إنّما في قوله: (إن العتق لا يُخلف به إلا عند التعليق إلخ). فوه: (فلم يتعيّن) أي: العتق. فوه: (فلم يُجز عنه) أي: عن الطلاق. فوه: (ولو جمع بين ألفاظ إلخ) كأن يقول آتت طالق مفارقة مُسرّحة بلا عطف، وأما مع العطف فلا يتعدّ أنّه تكرر طالق مع العطف فليُراجع.

فوه: (لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذر إلخ) عبارته في باب التذر ومنه العتق يلزمني أو يلزمني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لأفعلن كذا فإن لم يتوّ التعليق فُلغو، وإن نواه تَخَيّر ثم إن اختار العتق أو عتق العَيْن إلخ أجزأه مطلقاً أو الكفارة، وأراد عتقه عنها اغتبر فيه صفة الأجزاء ولو قال إن فعلت فعبدي حرّ ففعله عتق قطعاً وقوله: العتق أو عتق فتّى فلان أو والعتق يلزمني ما فعلت كذا لغو؛ لانه لا تعليق فيه ولا التزام إلخ. اهـ. وقد هو يَحتمل التعليق قوله: وقد هو كذا بخطّه وظاهر أنّه سقط من قلمه يقال بيّن قد، وهو أي إن كنت فعلت كذا لزمني عتقه. في فتاوى السيوطي مسألة رجل طلق امرأته واحدة ثم خرج من عندها فلقيه شخص فقال ما فعلت بزوجتك فقال طلقتهما سبعين فهل يقع عليه الثلاث؟. الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه له بإقراره.

(مسألة): رجل قال لزوّجته الطلاق يلزمني ثلاثاً إن أدّيتني يكون سبب الفراق بيني وبينك فاخْتَلَسَتْ له نصف فضة فما يقع عليه؟. الجواب يُطلقها حينئذٍ طلاقاً قبيحاً من حليفه فإن لم يفعل وقّع عليه الثلاث.

الثلاثة بنية التأكيد لم يتكرر وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يُحتمل على ما إذا نوى الاستئناف أو أطلق .  
(فرع): يقع من كثير علي الطلاق من فرسي أو سيفي مثلاً وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق أنه ظاهرًا كنايةً وباطناً صريحاً ما لم ينو .....

• قوله: (الثلاثة) أي: السابقة في المتن. • قوله: (وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق إلخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي أغني صيغة الطلاق كنايةً فإن نوى بها طلاقاً زواجه وقع، وإلا فلا؛ لأن قصد هذه الزيادة أخرجهما عن الصراحة، وإذا لم يقصد بها كذلك فالصيغة على صراحتهما سم على حَجّ. اهـ. ع ش ورشيد في وفي النهاية والمعني والروض والعباب ما يوافقه. • قوله: (مما يأتي) أي: أتفا عن الروضة. • قوله: (ما لم ينو إلخ) قيد للمعطوف

(مسألة): شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكتب الحالف أولاً ثم كتب الآخر، الجواب إن لم يكن أصل الورقة مكتوبة بخط المخلف عليه ولا كان بينه وبينه في هذه الواقعة توافق ولا علمه أنه يكتب فيها لم يكتب، وإلا حث.

(مسألة): فيمن قال لزوجته تكوني طالقاً هل تطلق أم لا لاحتimal هذا اللفظ الحال والاستقبال، وهل هو صريح أو كناية، وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فمتى يقع أمضي لحظة أم لا يقع أضلاً؛ لأن الوقت مبهم؟. الجواب: الظاهر أن هذا اللفظ كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى ذكر المعلق عليه، وإلا فهو وعد لا يقع به شيء. ثم بحث باحث في المسألة الأخيرة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره، وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك؛ لأنه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن كالمعلق على مضي زمان فقلت لا؛ لأنه لم يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلاً، وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل، وهو تكويني فإنه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة عليهما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال الشافعي إن الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا إنه وضع للحدث والزمان، وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في غرض الشافعي ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالأولى كدلالة الفعل على الحدث، والثانية كدلالته على الزمان، والثالثة كدلالته على انفعال، وصرح ابن هشام الخضراوي بأن دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن، ودلالات التضمن والالزام لا يُعمل بها في الطلاق والأقارب ونحوها بل لا يُتعمد فيها إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع، والدلالة اللفظية تُثبت ما قلناه من أن هذه الصيغة وعد فإن قيل لفظ السؤال تكويني بحذف التوین قلت لا فرق فإنه لغة وعلى تقدير أن يكون لحنًا فلا فرق في وقوع الطلاق بين المغرب والملحون بمثل ذلك فإن نوى بذلك الأمر على حذف اللام أي لتكوني فهو إنشاء فتطلق في الحال بلا شك. اهـ. • قوله: (وحكمه كما يُعلم مما يأتي في قوله من وثاق إلخ) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحك إلى موضع كذا وفارقك في المنزل فكنايةً ظاهرًا، ويُقبل باطنًا إن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه. اهـ. وعبر في الروض بدّل قوله

من فرسي قبل فراغ لفظ اليمين فحينئذ يكون كناية تتوقف على النية سواء في ذلك العامي وغيره، وهذا أصوب من إفتاء غير واحد بإطلاق عدم الوقوع كأنت طالق من العمل، ويؤيد بأن هذا مقيّد بما قلناه أيضاً على أن الأذرع بحث فيمن لا تعمل كبت نبيل أنه يقع وكالتعليق بالمحال، ويؤيد بأن شرط التعليق ما ذكرناه من نيته قبل فراغ لفظه فهو ممّا قلناه، وفي الروضة عن المتولي، وأقره ما حاصله في أنت طالق من وثاق أنه إنما يخرج عن الصريح إلى الكناية في ظاهر الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا بُدَّ أن يعزم على الإتيان بالزيادة قبل فراغ طالق فحينئذ إن نوى الإيقاع به وقع، وإلا فلا بخلاف ما إذا بدت له تلك الزيادة بعد الفراغ فإنه يقع مطلقاً وكذلك نية الزيادة في التذيين لا بُدَّ أن توجد قبل فراغ طالق أيضاً، ويأتي في الاستثناء ما يوافق ذلك وفي الأنوار لو قال نسائي طالق، وأراد أقاربه لم تطلق زوجته، ويتمين حمله على الباطن. أما في الظاهر فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طالق و) أنت (الطلاق في الأصح) ....

فَقَطَّ. ٥ قوله: (من فرسي) أي: ونحوه. ٥ قوله: (فحينئذ) أي: حين إذ قصد نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين. ٥ قوله: (في ذلك) أي: التفصيل المذكور وكذا قوله: وهذا إلخ. ٥ قوله: (ويؤيد) أي: قوله: (كأنت طالق من العمل بأن هذا) أي: عدم الوقوع في المقيس عليه مقيّد بذلك أي بما إذا قصد إتيان من العمل قبل الفراغ ممّا قبله ولم ينو به طلاق زوجته. ٥ قوله: (إنه يقع) ظاهره مطلقاً. ٥ قوله: (وكالتعليق إلخ) عطف على كأنت طالق إلخ. ٥ قوله: (ويؤيد إلخ) أي: قوله: (كالتعليق إلخ). ٥ قوله: (من نيته إلخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته. ٥ قوله: (فحينئذ) أي: حين وجود ذلك العزم. ٥ قوله: (وقع إلخ) أي ظاهراً وباطناً. ٥ قوله: (والأ) أي: وإن لم ينو إيقاع الطلاق. ٥ وقوله: (مطلقاً) أي: نوى الإيقاع أو لا. ٥ قوله: (وكذلك نية الزيادة إلخ) مكرّر مع قوله أما فيما بينه وبين الله إلخ. ٥ قوله: (ذلك) أي: قوله: (وكذلك نية الزيادة إلخ). ٥ قوله: (أنه لا يقبل منه إلخ) يتبني إلّا مع قرينة سم على حج. اه. ع ش. ٥ قوله: (وكذا يقال) أي: يُحمل على الباطن. ٥ قوله: (ذكرها) أي: صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طالق.

فكناية إلخ بقوله كناية إن فازته العزم على الزيادة أو توسّط لا إن بدا له بعد فقال من وثاق أي أو نحوه. اه. ٥ قوله: (يكون كناية إلخ) عبارة الرّوض وقوله: أنت طالق من وثاق أو من العمل وسرّحتك إلى كذا وفارتك في المنزل كناية إن فازته العزم على الزيادة أو توسّط لا إن بدا له بعد فقال من وثاق أي أو نحوه. اه. أي فلا يكون كناية بل صريحاً وحاصلاً أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كأنت أغني صيغة الطلاق كناية إن نوى بها طلاق زوجته وقع، وإلا فلا؛ لأن قصد هذه الزيادة أخرجه عن الصراحة، وإن لم يقصدها كذلك فالصيغة على صراحته. ٥ قوله: (فالوجه أنه لا يقبل إلخ) يتبني إلّا مع قرينة.

بل هما كِنَيَتَانِ كَإِنْ فَعَلْتَ كَذَا فِيهِ طَلَاؤُكَ أَوْ فَهُوَ طَلَاؤُكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُضَدَّرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوْشَعًا وَكَذَا أَنْتَ طَالٍ تَرْخِيمُ طَالِقٍ شُدُودًا مِنْ وَجْهِهِ وَاعْتِمَادُ صَرَاحَتِهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ يَصْلُحُ تَرْخِيمًا لِطَالِبٍ وَطَالِعٍ وَلَا مُخَصَّصَ إِلَّا النَّيَّةُ، وَكَذَا أَنْتَ طَلِّقَةٌ أَوْ نِصْفُ طَلِّقَةٍ أَوْ أَنْتَ وَطَلِّقَةٌ أَوْ مَعَ طَلِّقَةٍ أَوْ فِيهَا وَلَكِ طَلِّقَةٌ أَوْ الطَّلَاقُ وَعَلَيْكَ الطَّلَاقُ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ وَمِمَّا مَرَّ فِي صِغَةِ التَّكَاحِ أَنَّ الْخَطَأَ فِي الصَّيْغَةِ إِذَا لَمْ يُجْلُ بِالْمَعْنَى لَا يَضُرُّ كَهُوَ بِالْإِعْرَابِ وَمِنْهُ مَا لَوْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِقَوْلِهِ أَتَنْتُ أَوْ أَتَمَّا طَالِقٌ، وَأَنْ تَقُولَ لَهُ طَلَّقْنِي فَيَقُولُ هِيَ مُطَلَّقَةٌ فَلَا يَقْبَلُ إِرَادَةَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ سُؤْلِهَا يَضْرِفُ اللَّفْظَ إِلَيْهَا، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذِكْرُ رَجْعٍ لِنَيْتِهِ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ، وَهِيَ غَائِبَةٌ، وَهِيَ طَالِقٌ، وَهِيَ حَاضِرَةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَلَوْ قَالَ مَا كَذَبْتُ أَنْ أَطَلِّقَكَ كَانَ إِقْرَارًا بِالطَّلَاقِ وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُنْتَظَرِ لِلْقَوْلِ وَالْمُرْجُوحُ عِنْدَ كَثِيرِينَ أَنَّ نَفْيَ

قوله: (بل هما) إلى قوله: (وكأنه إنما لم ينتظر) في النهاية. قوله: (كنيتان) كذا في المغني.

قوله: (لأن المضدر إلخ) هذا ظاهر فيما في المتن. اه. رشدي. قوله: (من وجوه) منها عدم العلمية والتاء وعدم النداء. اه. سم. قوله: (واغتماد صراحته) رجحها في الرّوض، وأقره في شرحه. اه. سم. قوله: (بأنه يصلح إلخ) فيه بحث ظاهر؛ لأن هذه الصلاحية لا توجب الكناية، ويكفي في تخصيصه بترخيم طالق قصد أن ترخيمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل فقوله: ولا مخصص إلا النية إن أراد نية الطلاق فالحضر ممنوع أو نية ترخيم طالق فما زعمه ساقط. اه. سم.

قوله: (أو فيها) أي: الطلقة عطف على مع طلقة. قوله: (وعلم مما تقرّر) أي في نحو أنت طالق حيث لم يقع به إلا واحدة. اه. ع. ش. قوله: (كهو) أي: كالخطأ. قوله: (ومنه) أي: الخطأ في الصيغة. قوله: (وأن تقول له إلخ) يتأمل فيه. اه. سم. إذ ما ذكر فيه التفات لا خطأ. قوله: (فلا يقبل إرادة غيرها) أي: غير الزوجة والمبتدأ من هذه العبارة أنه يدعى بل قوله: لأن تقدّم سؤالها إلخ ظاهر فيه فإن الصرف إنما يكون عند الإطلاق. اه. ع. ش. قوله: (وكأنه إنما إلخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كذبت إلخ نظر فيه الغزي بأن التقى الداخل على كاذ لا يثبت على الأصح إلا أن يقال آخذناه للفرق قال الأشموني المعنى ما قاربت أن أطلقك، وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقرًا به، وإنما

قوله: (من وجوه) منها عدم العلمية، والتاء وعدم النداء. قوله: (واغتماد صراحته) رجحها في الرّوض، وأقره في شرحه. قوله: (بأنه يصلح إلخ) فيه بحث ظاهر؛ لأن هذه الصلاحية لا توجب الكناية، ويكفي في تخصيصه بترخيم طالق قصد أن ترخيمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل. فقوله: ولا مخصص إلا النية إن أراد نية الطلاق فالحضر ممنوع أو نية ترخيم طالق فما زعمه ساقط.

قوله: (وأن تقول له طلقني فيقول هي مطلقة فلا يقبل إلخ) يتأمل كتب المحشي يتأمل بإزاء السطر الذي فيه، وأن تقول إلخ وقيل هذه العبارة ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتما طالق فانظر هل قوله: يتأمل راجع للمساكتين أو للثانية فقط والظاهر الثاني فلذا أثبتته وحده في التجريد فليتأمل.

كَأَدِّ لَيْسَ إِثْبَاتًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ وَفَاقًا لِكَثِيرِينَ أَيْضًا أَوْ رِعَايَةً لِلْعَرَفِ فَإِنَّ أَهْلَهُ يَفْهَمُونَ مِنْهُ  
 الْإِثْبَاتَ. (وَتَرْجُمَةُ الطَّلَاقِ) وَلَوْ وَمِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ (بِالْعَجْمِيَّةِ)، وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ (صَرِيحٌ عَلَى  
 الْمَذْهَبِ) لِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا عِنْدَهُمْ فِي مَعْنَاهَا شُهْرَةُ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا أَمَّا تَرْجُمَةُ الْفِرَاقِ  
 وَالسَّرَاحِ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ أَصْلِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَثَقُلَ عَنْ جَمْعِ الْجَزْمِ بِهِ لَكِنَّ  
 الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَالرُّوْيَانِيِّ، وَأَقْرَأَهُمَا أَنَّهَا كِنَايَةٌ لِيُعْبَدَ عَنْ الِاسْتِعْمَالِ وَلَا  
 يُنَافِي تَأْثِيرَ الشُّهُرَةِ هُنَا عَدَمَهُ فِي أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَوْضُوعٌ لِلطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ  
 بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنْ اشْتَهَرَ فِيهِ وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا صَرَفَ هَذِهِ الصَّرَائِحِ عَنْ مَوْضُوعِهَا بَنِيَّةٌ كَقَوْلِهِ  
 أَرَدْتُ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ مُفَارَقَتَهَا لِلْمَنْزِلِ أَوْ بِالسَّرَاحِ التَّوَجُّعَ إِلَيْهِ أَوْ أَرَدْتُ غَيْرَهَا فَسَبَقَ لِسَانِي  
 إِلَيْهَا نَعَمْ، إِنْ قَالَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يُحِلُّهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ الثَّانِي كَالآنَ فَارَقْتُكَ وَقَدْ وَدَّعَهَا عِنْدَ سَفَرِهِ أَوْ  
 الثَّالِثُ كَأَسْرَحِي عَقِبَ أَمْرِهَا بِالتَّكْبِيرِ لِمَحَلِّ الزَّرَاعَةِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا قِيلَ ظَاهِرًا وَلَوْ  
 قَالَ طَاءً أَلِفٌ لَمْ قَافٌ فَهَلْ هُوَ مِنْ تَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَةٌ أَوْ لَعُوْ كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَالْأَقْرَبُ  
 الثَّانِي، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ بِأَنَّ مُفَادَ كُلٍّ مِنَ الْمُتَرَجِّمِ بِهِ وَعِنَهُ وَاحِدٌ بِخِلَافِهِ هُنَا . . . . .

يَكُونُ إِفْرَازًا بِالطَّلَاقِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: نَظَرَ فِيهِ  
 الْغَزْيُ الْخُ مُعْتَمَدٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِكَثِيرِينَ) أَي: آخَرِينَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَمِنْ أَحْسَنَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ  
 طَاءً) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَمِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيَّةِ الَّذِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ.  
 اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ طَاءً) فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا عَدَا  
 الْعَرَبِيَّةَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ تَخْصِيصُ الْمُصَنِّفِ التَّرْجُمَةَ بِالْعَجْمِيَّةِ قَاصِرٌ فَإِنَّ غَيْرَ الْعَجْمِيَّةِ مِنَ اللُّغَاتِ  
 كَذَلِكَ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمَحَرَّرِ بِسَائِرِ اللُّغَاتِ أَجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالْعَجْمِيَّةِ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ.  
 اهـ. قَوْلُهُ: (عِنْدَهُمْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عِنْدَ أَهْلِهَا. قَوْلُهُ: (الَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ اقْتِصَارُ  
 الْمُصَنِّفِ عَلَى الطَّلَاقِ قَدْ يُفْهَمُ أَنَّ تَرْجُمَةَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ كِنَايَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ  
 الرُّوضَةِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رُوضِهِ لِلْخِلَافِ فِي صَرَاحَتِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ قَضَعُهَا بِالتَّرْجُمَةِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي الْخُ) جَوَابٌ مَنْشُؤُهُ قَوْلُهُ: الشُّهُرَةُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا الْخُ) وَدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (صَرَفَ هَذِهِ الصَّرَائِحِ الْخُ) أَي: بِلَا قَرِينَةٍ. قَوْلُهُ: (أَرَدْتُ  
 إِطْلَاقَهَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَرَدْتُ بِالطَّلَاقِ إِطْلَاقَهَا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُفَارَقَةَ الْمَنْزِلِ أَوْ فِرَاقًا بِالْقَلْبِ أَوْ  
 بِالسَّرَاحِ تَسْرِيحَهَا إِلَى مَتَرٍ أَوْ أَهْلِهَا أَوْ أَرَدْتُ غَيْرَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَلَمْ يَكُنْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ  
 قَرِينَةٌ كَمَا لَوْ قَالَ الْخُ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِالسَّرَاحِ) عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرٍ كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْمُغْنِيِّ.  
 قَوْلُهُ: (غَيْرَهَا) أَي: غَيْرَ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَي: كَطَلَقْتُكَ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي: الثَّانِي  
 وَالثَّالِثُ. قَوْلُهُ: (قَبْلُ) أَي: لِيُجُودَ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَي: كِنَايَةُ الطَّلَاقِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ) شَامِلٌ لِلْعَرَبِيَّةِ الَّذِي يُحْسِنُ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ.

فَإِنَّ مُفَادَ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ الْحُرُوفَ الْمُنتَظِمَةَ، وَهِيَ الَّتِي بِهَا الْإِيْقَاعُ فَاخْتَلَفَ الْمُفَادَانِ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةُ هَذَا تَرْجِيحُ الثَّالِثِ قُلْتَ لَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَنْعُذْ لَكِنَّ ذَلِكَ اللَّفْظُ الْمُوقَعُ مَفْهُومٌ مِمَّا نَطَقَ بِهِ فَصَحَّ قَضُؤُ الْإِيْقَاعِ بِهِ. (وَأُطْلِقْتُكَ، وَأَنْتَ مُطْلَقَةٌ) بِشُكُونِ الطَّاءِ (كِتَابِيَّةٌ) لِعَدَمِ اشْتِهَارِهِ، وَأُنْفِي بَعْضَهُمْ فِي تَكْرِيرِ طَالِقٍ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَا شَرْطٍ بِأَنَّهُ لَعَوٌ فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ حَالًا وَلَا مَالًا وَقَوْلُهُ : مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَ طَالِقٍ وَحْدَهُ لَعَوٌ، وَإِنْ نَوَى أَنْتَ وَالْإِيْقَاعُ فَكَذَا مُكْرَرُهُ (وَلَوْ اشْتَهَرَ لَفْظُ لِلطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ) بِالضَّمِّ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْاسْمَ الْمُحْكِيَّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ حَرَكَةُ حِكَايَةٍ لَا إِعْرَابٍ فَيَنْقُذُ الْإِعْرَابُ فِيهِ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ .....

□ قَوْلُهُ : (فَإِنَّ مُفَادَ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ الْحُرُوفَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ مُفَادُهَا أَعَمُّ مِنَ الْمُنتَظِمَةِ . اهـ . سَم .  
 □ قَوْلُهُ : (فَاخْتَلَفَ الْمُفَادَانِ) أَي : مُفَادُ الْمُقْطَعَةِ وَمُفَادُ الْمُنتَظِمَةِ . □ قَوْلُهُ : (قَضِيَّةُ هَذَا) أَي : الْفَرْقُ أَوْ اخْتِلَافُ الْمُفَادَيْنِ تَرْجِيحُ الثَّالِثِ أَي كَوْنُهُ لَعَوًا . □ قَوْلُهُ : (قُلْتَ لَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَنْعُذْ لَكِنْ الْخ) لَا يَخْفَى بَعْدَهُ فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ لَعَوٌ وَفِي قَوْلِ الْمُحَسَّنِيِّ بَلْ مُفَادُهَا الْخِ إِشَارَةٌ مَا إِلَيْهِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . □ قَوْلُهُ : (الْمَوْقِعُ) بِكَسْرِ الْقَافِ . □ قَوْلُهُ : (وَقَوْلُهُ : مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ) أَي الْمَفْهُومُ لَوْ قَوَّعَ الطَّلَاقَ مَعَ النَّيَّةِ . □ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ لَفْظَ طَالِقٍ الْخ) أَي الْمُبْتَدَأُ بِهِ بِخِلَافِ الْمُسَبُوقِ بِنَحْوِ هَلْ أَنَا طَالِقٌ كَمَا مَرَّ .

□ قَوْلُ (سَمِ) : (وَلَوْ اشْتَهَرَ) أَي عُرِفَا وَقَوْلُهُ : كَالْحَلَالِ أَي عَلَيَّ حَرَامٌ . اهـ . مُغْنِي . □ قَوْلُهُ : (بِالضَّمِّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ : (أَغْرَبِي) فِي النَّهَايَةِ . □ قَوْلُهُ : (أَنَّ الْاسْمَ الْمُحْكِيَّ) نَازَعَ فِيهِ الشَّهَابُ سَمَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ كَانَ الْمُحْكِيَّ لَفْظَ الْحَلَالِ وَحْدَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمُحْكِيَّ جُمْلَةً الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَحَيْثُ قَرَأَ حَرَكَةُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بَاقِيَةً عَلَى إِعْرَابِهَا، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ . اهـ . رَشِيدِي . □ قَوْلُهُ : (فِي حَالَةِ الرَّفْعِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ . □ قَوْلُهُ : (فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ إِنَّمَا يَأْتِي الْخ) لَا يَخْفَى فَسَادُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا عَلِمَ

□ قَوْلُهُ : (الْمُنتَظِمَةُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ مُفَادُهَا أَعَمُّ مِنَ الْمُنتَظِمَةِ . □ قَوْلُهُ : (أَنَّ الْاسْمَ الْمُحْكِيَّ الْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا مِنَ الْاسْمِ الْمُحْكِيَّ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ لَوْ كَانَ مَجْرُورُ الْكَافِ لَفْظَ الْحَلَالِ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ بَلْ مَجْرُورُهَا جُمْلَةُ الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ أُريدَ لَفْظُهَا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدِ وَالْمَعْنَى كَهَذَا الْكَلَامِ أَوْ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّمْثِيلَ لِلْفَظِ الْمُشْتَهَرِ لِلطَّلَاقِ، وَهُوَ مَجْمُوعٌ حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ وَحَيْثُ قَضِئَ لَفْظُ الْحَلَالِ ضَمٌّ إِعْرَابٍ لَوْ قَوَّعَهُ مُبْتَدَأً فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا حِكَايَةَ وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ وَلَا مُخْتِاجًا إِلَى النَّظَرِ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ كَقَوْلِكَ بَلْ مِمَّا يَرُدُّ هَذَا التَّقْدِيرَ أَنَّ الْقَوْلَ الْمُقَدَّرَ إِنْ أُريدَ بِهِ الْمَعْنَى الْمُضَدَّرِي لَمْ يَصِحَّ التَّمْثِيلُ إِلَّا بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَعْنَى الْمُضَدَّرِي لَيْسَ لَفْظًا حَتَّى يَصِحَّ التَّمْثِيلُ بِهِ لِلْفَظِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَلْفُوظُ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ بَدَلًا مِنْهُ فَيَلْزَمُ تَقْدِيرُ الْقَوْلِ وَتَأْوِيلُهُ، وَإِنْدَالُ الْمَذْكُورِ مِنْهُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِقْصَارِ عَلَى الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ قَوْلُهُ : (فَمَنْ قَالَ هُنَا بِالرَّفْعِ الْخ) لَا يَخْفَى فَسَادُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا



أَوْ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ هُنَا كَقَوْلِكَ الْحَلَالُ الْخُ فَالْكَافُ دَاخِلَةٌ عَلَى قَوْلٍ مَحذُوفٍ كَمَا هُوَ شَائِعٌ سَائِعٌ (أَوْ حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ حَرَمْتَنِي أَوْ عَلَيَّ الْحَرَامُ أَوْ الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي (فَصْرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ) لِغَلَبَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَحُصُولِ التَّفَاهُظِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي الْقُرْآنِ لِلطَّلَاقِ وَلَا عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنْتَ حَرَامٌ كِنَايَةٌ اتِّفَاقًا

مِمَّا مَرَّ. اهـ. سم. قُود: (أَوْ أَنَّهُ نَظَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. قُود: (كَمَا هُوَ الْخ) أَيِ حَذَفُ الْقَوْلِ. قُود: (أَوْ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَنْتَجِبُهُ) فِي الْمُغْنِي.

قُود (الْمَنَى): (فَصْرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ) عِنْدَ مَنْ اشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ تَبَعًا لِلْمَرَاوِزَةِ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ كِنَايَةٌ مُطْلَقًا. اهـ. مُغْنِي. قُود: (لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي الْقُرْآنِ الْخ) يَوْهَمُ اشْتِرَاطُ التَّكَرُّرِ فِيمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ وَرُودِ الْقُرْآنِ بِهِ

مَرَّ. فِي فَتَاوَى الشُّبُوطِيِّ بَسْطٌ كَبِيرٌ فَيَمَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَنْتَ تَالِقٌ نَاوِيًا بِهِ الطَّلَاقُ هَلْ يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ؟. قَالَ: فَأَجَبْتُ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَقَعَ سَوَاءً كَانَ عَامِّيًّا أَوْ فَقِيهًا وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ أَنْتَ تَالِقٌ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّاءِ قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِ الطَّاءِ، وَيُبْدِلُ كُلُّ مَنِهَا مِنَ الْآخِرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ فَأَبْدَلْتُ التَّاءَ طَاءً فِي قَوْلِهِمْ طُرْتُ يَدَهُ وَتُرْتُ أَيِ سَقَطْتُ وَضَرَبْتُ يَدَهُ بِالسَّيْفِ فَأَطَرَهَا، وَاتَّرَهَا أَيِ قَطَعَهَا وَأَبْدَلْتُ التَّاءَ طَاءً فِي نَحْوِ مُضْطَفَى وَمُضْطَرٌّ ثُمَّ أَيْدِ الْوُقُوعِ مِنَ الْمَنْقُولِ بِمَسْأَلَةٍ مَا إِذَا اشْتَهَرَ لَفْظٌ لِلطَّلَاقِ كَالْحَلَالِ عَلَيَّ قَالَ وَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ اخْتِصَاصَهُ بِلَفْظِ الْحَلَالِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَنَحْوِهِ فَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْنِيْلِ فَالضَّابِطُ لَفْظٌ يَشْتَهَرُ فِي بَلَدٍ أَوْ قَرِيْبٍ اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّلَاقِ، وَهَذَا اللَّفْظُ اشْتَهَرَ فِي أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِمْ عِنْدَ النَّوَوِيِّ وَصَرِيحٌ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَعَوَامِّ بَلَدٍ لَمْ يَشْتَهَرْ عِنْدَهُمْ ذَلِكَ فِي لِسَانِهِمْ فَكِنَايَةٌ وَلَا يَأْتِي قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ صَرِيحٌ قَالَ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ تَالِقًا مِنَ التَّلَاقِ، وَهُوَ مَعْنَى غَيْرِ الطَّلَاقِ فَكَلَامُهُ أَشَدُّ سُقُوطًا مِنْ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِرُؤُوسِهِ فَإِنَّ التَّلَاقَ لَا يُنْتَى مِنْهُ وَصِفٌ عَلَى فَاعِلٍ ثُمَّ أَيْدِهِ أَيْضًا بِمَا فِي الرُّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا عَنْ زِيَادَاتِ الْعِبَادِيِّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالٍ وَتَرَكَ الْقَافَ طَلَقْتَ حَمَلًا عَلَى التَّرْخِيمِ وَقَالَ الْبُوشَنجِيُّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقَعَ، وَإِنْ نَوَى فَإِنْ قَالَ يَا طَالٍ وَنَوَى وَقَعَ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي التَّدَاءِ قَامًا فِي غَيْرِ التَّدَاءِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا نَادِرًا فِي الشُّعْرِ. اهـ. وَإِنْدَالُ الْحَرْفِ أَقْرَبُ مِنْ حَذْفِهِ بِالْكَلْبَةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْكَوْكَبِ وَلَمْ يُبَيِّنِ الرَّافِعِيُّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ النَّيَّةِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا نِيَّةَ الطَّلَاقِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا نِيَّةَ الْحَذْفِ مِنْ طَالٍ قُلْتُ فَإِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ كَانَ كِنَايَةً أَوْ الثَّانِي كَانَ صَرِيحًا ثُمَّ قَالَ: فَضِلُّ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِهَذَا الطَّلَاقُ فَلَهُ حَالَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَوَّ بِهَذَا الصَّرْفِ عَنِ الطَّلَاقِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُقْبَلُ مِنَ الْفَقِيهِ وَيُذَيِّنُ فِيهِ الْعَامِّيُّ لَمْ يَكُنْ بَيْعِيْدٌ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَذَيِّنُ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ جَعَلْنَاهُ صَرِيحًا الثَّانِي أَنْ لَا يَتَوَّ شَيْئًا بَلْ يُطْلَقُ، وَالْوُقُوعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي حَقِّ الْعَامِّيِّ بَاطِلٌ لَهُ وَجْهٌ مَاخُذُهُ الصَّرَاحَةُ أَوْ الشُّبُهَةُ بِالصَّرَاحَةِ، وَأَمَّا ظَاهِرًا إِنْ نَوَى بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْزِمَ بِهِ وَفِي حَقِّ الْفَقِيهِ مَحَلُّ تَوْقُفٍ.

كنتك عند مَنْ لم تَشْتَهَرْ عندهم والذي يُتَّبَع على الأول مُعَامَلَةُ الحَالِفِ بِغُرْفٍ بَلَدِهِ مَا لَمْ يَطْلُ مَقَامُهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَيَأْلَفُ عَادَتَهُمْ. (وَكِنَايَتُهُ) أَيِ الطَّلَاقِ أَلْفَاظٌ كَثِيرَةٌ بَلْ لَا تَنْحَصِرُ (كَأَنْتَ خَلِيَّةٌ) أَيِ مِنَ الزَّوْجِ فَاعِلِيَّةٌ (بَرِيَّةٌ) أَيِ مِنْهُ (بَيْتَةٌ) أَيِ مَقْطُوعَةُ الْوُضْلَةِ إِذِ الْبَيْتُ

وَتَكَرَّرَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ وَلَيْسَ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ. اهـ. وهي سَالِمَةٌ عَنِ الْإِيهَامِ. قُودُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ الْمَرْجُوحُ. قُودُ: (وَيَأْلَفُ عَادَتَهُمْ) أَيِ: فَيُعْتَبَرُ حَالُهُمْ فِيهِ. اهـ. ع ش. قُودُ: (أَيِ الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كُلِّي وَاشْرَبِي) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُمَثِّلُهَا) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلَهُ: (طَلَّقْتُ نَفْسِي) وَقَوْلَهُ: (تَجَرَّدِي، الزَّمِي أَهْلَكَ، أَنْتِ وَلِيَّةُ نَفْسِكَ).

قُودُ (لِسَانِي): (كَأَنْتِ خَلِيَّةٌ الْخ) لَوْ قَالَ لِرَزْوَاجِهِ تَكُونُ طَالِقًا هَلْ تَطْلُقُ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ هَذَا اللَّفْظِ الْحَالِ وَالِاسْتِيفَالِ، وَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ طَلَّقَتْ أَوْ التَّغْلِيْقُ احْتِاجٌ إِلَى ذِكْرِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ وَغْدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ سَمٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْلَقًا عَلَى شَيْءٍ، وَإِلَّا كَقَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ تَكُونُ طَالِقًا وَقَعَ عِنْدَ وَجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا كَوْنِي طَالِقًا فَصَرِيحٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ حَالًا، وَكَذَا تَكُونِي عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْأَمْرِ كَمَا قَالَ ع ش. اهـ. بُجَيْرِيٌّ عَلَى الْمُنْهَجِ. قُودُ: (مِنَ الزَّوْجِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ مِثْلِي وَكَذَا يُقَدَّرُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيمَا بَعْدَهُ. اهـ.

(فَرَعُ): أَمَّا لَوْ قَالَ عَلَيَّ التَّلَاقُ بِالتَّاءِ فَهُوَ كِنَايَةٌ قَطْعًا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ الْعَامِّيِّ وَالْفَقِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَالِيٍّ أَنْ تَالِقًا لَا مَعْنَى لَهُ يُحْتَمَلُ وَالتَّلَاقُ لَهُ مَعْنَى مُحْتَمَلٌ.

(فَرَعُ): وَلَوْ قَالَ أَنْتِ دَالِقٌ بِالدَّالِّ فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَالِيٍّ بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ وَالطَّاءَ أَيْضًا مُتَقَارِبَانِ فِي الْإِبْدَالِ إِلَّا أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْأَلْسِنَةِ كَاشْتِهَارِ تَالِيٍّ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الْقَوْلُ بِالْوُقُوعِ مَعَ فَقْدِ التَّيَّةِ.

(فَرَعُ): وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ قَرِيبَةً مِنَ الْكَافِ كَمَا يَلْفِظُ بِهَا الْعَرَبُ فَلَا شَكَّ فِي الْوُقُوعِ فَلَوْ أَبْدَلَهَا كَافًا صَرِيحَةً فَقَالَ طَالِكٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَالَ تَالِقٌ بِالتَّاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَنْحَطُّ عَنْهُ بَعْدَمُ الشُّهُرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَدَالِقٍ بِالدَّالِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ يَحْتَمِلُهُ وَالتَّاءُ وَالْقَافُ، وَالْكَافُ كَثِيرٌ فِي اللَّغَةِ وَقُرِئَ ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١] وَقُشِطَتْ.

(فَرَعُ): فَلَوْ أَبْدَلَ الْحَرْفَيْنِ فَقَالَ تَالِكٌ بِالتَّاءِ وَالْكَافِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً إِلَّا أَنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ جَمِيعِ الْأَنفَازِ السَّابِقَةِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ مُحْتَمَلٌ وَلَوْ قَالَ دَالِكٌ بِالدَّالِّ وَالْكَافِ فَهُوَ أَضْعَفُ مِنْ تَالِقٍ مَعَ أَنَّ لَهُ مَعَانِي مُحْتَمَلَةً مِنْهَا الْمُطَاوِلَةُ لِلْعَرِيمِ وَمِنْهَا الْمُسَاحَقَةُ يُقَالُ تَدَالَكْتَ الْمَرْأَتَانِ أَيِ تَسَاحَقَتَا فَيَكُونُ كِنَايَةً قَدْ بَ بِالمُسَاحَقَةِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ فَأَقْوَاهَا تَالِقٌ ثُمَّ دَالِقٌ وَفِي رُتْبَتِهَا طَالِكٌ ثُمَّ تَالِكٌ ثُمَّ دَالِكٌ، وَهِيَ أَبْعَدُهَا وَالظَّاهِرُ الْقَطْعُ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ كِنَايَةً طَلَاقٍ أَصْلًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ مَتَقَوْلَةً فِي كُتُبِ الْحَقِيقَةِ قَالَ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَفِي الْفَتَاوَى رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ تَالِقٌ أَوْ تَالِغٌ أَوْ طَالِغٌ أَوْ تَالِكٌ عَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ أَنَّهُ يَقَعُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ وَقَصَدَ أَنْ لَا يَقَعُ وَلَا يَصْدُقَ

القطع وتكثير هذا لُغة والأشهر أنه لا يُستعمل إلا مُعرِّفًا بآل مع قطع الهمزة . (ثَلَّة) أي متروكة التَّكاح ومنه (نَهَى عن التَّبْتُل) ومثلها مُثَلَّة مَنْ مَثَّلَ به جَدَّعه (بائِن) من البين، وهو الفُرقة، وإن زاد بعده يَبْتُونَة لا تَحْلِينَ بعدها إلَيَّ أَبَدًا كما مرَّ (اعْتَدَى استبرئني رَحِمَكَ) ولو لغير موطوءة طَلَّقْتَ نفسي (الحقي) بكسرِ ثم فتح، وَيَجُوزُ عكسه (بَاهِلِكَ) أي؛ لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ (حَبْلَكَ على غَارِبِكَ) أي خَلَيْت سَبِيلَكَ كما يُحَلِّي البعيرُ بِالقَاءِ زِمَامِهِ فِي الصَّخْرَاءِ على غَارِبِهِ، وهو ما تَقَدَّمَ من الظَّهْرِ وارتفع عن العُنُقِ (لا أُنْذَهُ) أي أَرْجُو (سَرَبَكَ) بفتح فسكون، وهو الإِبِلُ وما يُوعَى من المالِ أي تَرَكْتُكَ لا أَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ أَمَّا بكسر فسكون فهو قَطِيعُ الطُّبَاءِ وَتَصِيحُ إِرَادَتِهِ هُنَا أَيْضًا (اعْزَمِي) بِمُهملةٍ مُعْجَمَةٍ أي تَبَاعَدِي عَنِّي (اعْزَمِي) بِمُعْجَمَةٍ فَرَاءِ أي صِيرِي غَرِيبَةً أَجَنَبِيَّةً مِنِّي (دَعِينِي) أي ائْزُكِينِي (وَدَعِينِي) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ من الوداعِ أي؛ لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ (وَنَحْوُهَا) من كلِّ ما يُشِيرُ بِالْفُرْقَةِ إِشْعَارًا قَرِيبًا كَتَجَرْدِي تَزَوَّدِي اخْرُجِي سَافِرِي تَقْنَعِي تَسْتَرِي بِرُتْ مِنْكَ الزَّمِي أَهْلَكَ لا حَاجَةَ لِي فِيكَ أَنْتَ وَشَأْنُكَ أَنْتَ وَلِئِنَّ نَفْسَكَ وَسَلَامَ عَلَيْكَ قَوْلُ الْمُحْشِي أَمَّا ظَاهِرًا

□ فَوَدَّ: (مع قطع الهمزة) أي على خلاف القياس . اهـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (عَنِ التَّبْتُلِ) أي: التَّعَزُّبِ بلا مُقْتَضٍ لَهُ . اهـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أي: بَتَلَةٍ فِي الْكِتَابَةِ . وقوله: (مُثَلَّةً) بِضَمِّ فسكون . وقوله: (جَدَّعه) أي قَطَعَ أَثْمَهُ . □ فَوَدَّ: (بَائِنٌ) وَحَرَامٌ . اهـ . رَوْضٌ . □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي شَرْحِ وَصَرِيحِهِ الطَّلَاقِ إلخ . □ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقِيلَ عَكْسُهُ وَجَعَلَهُ الْمُطَرِّزِيُّ خَطَأً . اهـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ عَكْسُهُ نَقْلَ الزِّيَادِيِّ عَنِ الْمُطَرِّزِيِّ أَنَّهُ خَطَأً وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَطَأً إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ مَعْنَى الْأَوَّلِ أَمَّا لَوْ قُدِّرَ لَهُ مَفْعُولٌ كَلَفِظَ نَفْسِكَ فَلَا خَفَاءَ أَنْ لَا يَكُونُ خَطَأً فَتَأَمَّلْ . اهـ . □ قَوْلُ (سَرَبِ): (بَاهِلِكَ) سَوَاءٌ كَانَ لَهَا أَهْلٌ أَمْ لَا . اهـ . مُغْنِي . □ فَوَدَّ: (أَي: لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِ اعْتَدَى إلخ . □ فَوَدَّ: (كَمَا يُحَلِّي الْبَعِيرُ إلخ) أَي: لِيَزَعَ كَيْفَ شَاءَ . اهـ . مُغْنِي . □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِبِلُ إلخ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ السَّرَبُ الْمَاشِيَةُ كُلُّهَا . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . □ فَوَدَّ: (أَي: صِيرِي) مِنْ صَارَ . □ فَوَدَّ: (أَي: لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِ: (دَعِينِي إلخ) أَوْ لِقَوْلِهِ: (لا أُنْذَهُ سَرَبَكَ إلخ) . □ قَوْلُ (سَرَبِ): (وَنَحْوُهَا) مِنَ التَّخَوُّ أَدْهَبِي يَأْمُسُخْمَةُ، وَيَا مُلْطَمَةُ وَمِنْهَا لَوْ حَلَفَ شَخْصٌ بِالطَّلَاقِ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ شَخْصٌ آخَرٌ، وَأَنَا مِنْ دَاخِلِ يَمِينِكَ فَيَكُونُ كِنَايَةً فِي حَقِّ الثَّانِي . اهـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (كَتَجَرْدِي وَتَجَرَّعِي) أَي: كَأَسِّ الْفِرَاقِ وَذَوْقِي أَي مَرَاتِهِ، وَيَا بَنِي إِنْ أَمَكُنْ كَوْنُهَا بَنَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةُ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ وَتَزَوَّجِي وَانْكِحِي، وَأَحْلَلْتُكَ أَي لِلْأَزْوَاجِ وَفَتَحْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ أَي أَوْقَعْتَهُ وَوَهَبْتُكَ؛ لِأَهْلِكَ أَوْ لِلنَّاسِ أَوْ لِلْأَزْوَاجِ أَوْ لِلْأَجَانِبِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

قَضَاءً، وَبُصْدَقُ دِيَانَةٍ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ قَبْلَ أَنْ يَتَلَفَّظَ وَقَالَ إِنْ أَمْرَاتِي تَطَلَّبُ مِنِّي الطَّلَاقَ وَلَا يَتَّبِعُنِي لِي أَنْ أُطَلِّقَهَا فَاتْلَفَظَ بِهَا قَطْعًا لِعِلَّتِهَا وَتَلَفَّظَ بِذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَا يُحْكَمُ بِالطَّلَاقِ وَكَانَ فِي الْإِتْدَاءِ يَفَرِّقُ بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالْعَالِمِ كَمَا هُوَ جَوَابُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيِّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَا قُلْنَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . اهـ .

إِلْخَ هَكَذَا فِي النُّسْخِ وَهِيَ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فَلْتَحَرَّزْ، وَكُلِّي وَاشْرَبِي خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِمَا، وَأَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ فِي قَمِيصِكَ وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ لَا فَيْكَ وَسِيذُكَ أَنْ أَشْرَكَكَ مَعَ فُلَانَةٍ وَقَدْ طَلَّقْتَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ بَائِقٌ وَنَوَى طَلَاقَهَا كِنَايَةً وَخَرَجَ بِنَحْوِهَا نَحْوُ قَوْمِي أَغْنَاكَ اللَّهُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَعَلَّ اللَّهُ يَشُوقُ إِلَيْكَ الْخَيْرَ بَأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِهِ؛ لِأَنَّ تَرْجِيِي سَوْقِ الْخَيْرِ يُسْتَعْمَلُ فِي تَرْجِيِي حُصُولِ زَوْجٍ وَلَا كَذَلِكَ الْغَنَى، أَحَسَّنَ اللَّهُ جَزَاءَكَ أَغْزَلِي أَيْ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ بِخِلَافِ أَغْزَلِي بِالْمُهْمَلَةِ أَيْ نَفْسِكَ عَنِّي فَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ أَفْعَدِي، وَفِي عُثْوَانَ الشَّرَفِ لَابِنِ الْمُقْرِي أَنَّ قَتْلَ نِكَاحِكَ كِنَايَةً، وَوَأَفَقَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ النَّاشِرِيُّ وَخَالَفَهُ الْوَجِيهَ النَّاشِرِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ أَمَّا قَتْلُ نِكَاحِكَ فَكِنَايَةٌ بِلَا شَكٍّ . انْتَهَى . وَبِهِ يُغْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَةَ الْأَوَّلَ إِذْ لَا فَرْقَ مَعَ نَيْةِ الْإِيْقَاعِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قُطْعِ نِكَاحِكَ وَقُطْعَتِهِ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطَلَّقةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ كَانَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدِيدِ عَلَى الْأَوْجَةِ فَإِنَّ نَوَى الطَّلَاقِ وَحْدَهُ وَقَعَ أَوْ وَالْعَدَدَ وَقَعَ مَا نَوَاهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا فِي أَنْتِ وَاحِدَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قِيلَ لَهُ هَلْ هِيَ طَالِقٌ فَقَالَ ثَلَاثًا كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ آخِرِ فَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ طَالِقٌ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى أَنْتِ بَأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ هُنَا لَفْظِيَّةً عَلَى تَقْدِيرِهَا وَالطَّلَاقُ لَا يَكْفِي فِيهِ مُحَضُّ النَّيَّةِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ وَقُوعَ كَلَامِهِ جَوَابًا يُؤَيِّدُ صَحَّةَ نَيْتِهِ بِهِ مَا ذَكَرَ فَلَمْ تَتَمَحَّضْ النَّيَّةُ لِلْإِيْقَاعِ وَكَطَالِقٍ مَا لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ قَالَ جَعَلْتَهَا ثَلَاثًا فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، .....

قوله: (وَكُلِّي) أي: زَادَ الْفِرَاقِ. قوله: (وَاشْرَبِي) أي: زَادَهُ. اهـ. شَرَحَ الرُّوضِ. قوله: (فِيهِمَا) أي: كُلِّي وَاشْرَبِي. قوله: (لَا فَيْكَ) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بَارَكَ اللَّهُ لِي فَيْكَ، وَهُوَ يُشْعِرُ بِرَغْبَتِهِ فِيهَا مُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضِ فَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ نَوَاهُ عَ ش. قوله: (وَنَوَى طَلَاقَهَا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلِذَا حَذَفَهُ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (نَحْوُ قَوْمِي الْخ) أي: فَلَيْسَ كِنَايَةً. اهـ. عَ ش. قوله: (بَيْنَتُهُ) أي: أَغْنَاكَ اللَّهُ. قوله: (أَحَسَّنَ اللَّهُ جَزَاءَكَ أَغْزَلِي) وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ كَمَا أَحَسَّنَ وَجْهَكَ وَتَعَالَى وَافْرَبِي. اهـ. شَرَحَ رَوْضِ. قوله: (أَفْعَدِي) فَلَيْسَ بِكِنَايَةٍ. قوله: (قَالَ) أي: غَيْرُ الْوَجِيهَ النَّاشِرِيِّ. قوله: (وَبِهِ يُغْلَمُ) أي: بِقَوْلِ الْغَيْرِ أَمَّا قَتْلُ الْخ. قوله: (الْأَوَّلُ) أي: أَنَّ قَتْلَ نِكَاحِكَ كِنَايَةٌ. قوله: (بِذَلِكَ) أي: بِمَا قَتَلَ. قوله: (ذَلِكَ) أي: الْخِلَافُ وَرُجْحَانُ الْكِنَايَةِ. قوله: (وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَطَعَ الْبَغْوِي) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَمِثْلُهُ) أي: فِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ. اهـ. عَ ش وَضَمِيرُ مِثْلِهِ لِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطَلَّقةٌ فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ. قوله: (فِي هَذَا الْبَابِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. اهـ. قوله: (بَيْنَتُهُ) أي: قَوْلُهُ: ثَلَاثًا فِي جَوَابِ هَلْ هِيَ طَالِقٌ وَبَيْنَ قَوْلِهِ طَالِقٌ أَيْ ابْتِدَاءً. قوله: (لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) أي: وَإِنْ كَرَّرَهُ مَرَارًا. اهـ. عَ ش. قوله: (وَكَطَالِقٍ) أي: الْمُبْتَدَأُ بِهِ. قوله: (فَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَنْتِ طَالِقٌ أَوَّلًا وَثَانِيًا وَثَالِثًا أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنْتِ

وإن نَوَى على المعتمد لما قَرَزَتْه، وَقَطَعَ البُعْوَى بِوُقُوعِ الثلاثِ إن نَوَاهَا يَنْبَغِي حَمْلُهُ بِفَرْضِ اعتماده على ما إذا وصلها بلفظ الطلاق إذ لو قال أنت طالق ثم قال ثلاثاً وقد فصلَ بينهما بأكثر من سَكَنَةِ التَّنْفُسِ والعِيَّ لَغَا فهذا أولى وعلى الاتصالِ يُحْمَلُ إفتاء ابن الصلاح بأنه إن قصَدَ بكلامه ثانياً أنه من تَتَمَّةِ الأولِ وبيَّانٌ له وَقَعْنَ كما لو قال أنت ثلاثٌ ونَوَى الطلاقِ الثلاثِ نعم، أطلق شيخنا في فتاويه الوقوعُ فإنه شِئِلَ عَمَّنْ حَلَفَ بالطلاقِ أنه لا يَفْعَلُ كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثاً ثم فعلَ المحلوفَ عليه فأجاب بأنه إن نَوَى الثلاثِ في تعليقه أو أرادَ بقوله ثلاثاً أنه تَتَمَّةٌ لِلتَّعْلِيقِ وتفسيرُهُ له أو نَوَى به الطلاقِ الثلاثِ وَقَعَ الثلاثِ، وإلا فواحدة . انتهى . فلم يَفْصِلْ بين طولِ الفاصِلِ وقصره، وفيه نَظَرٌ كقوله أو نَوَى به إلى آخره إذ كيف تُؤَثِّرُ النِّيَّةُ بلفظ مُبْتَدَأٍ ليس بصريح ولا كِنَايَةٍ إذا لم يقتِرْ به ما يَدُلُّ عليه والحاصلُ أنَّ الذي يَنْبَغِي اعتماده أنه متى لم يَفْصِلْ في ثلاثاً بأكثر مما مَرَّ أَثَرُ مُطْلَقاً ومتى فصلَ بذلك، ولم تنقَطِعْ نِسْبَتُهُ عنه عَرُفًا كان كالكِنَايَةِ فإن نَوَى أنه من تَتَمَّةِ الأولِ وبيَّانٌ له أَثَرٌ، وإلا فلا، وإن انقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ عنه عَرُفًا لم يُؤَثِّرْ مُطْلَقًا كما لو قال لها ابتداءً ثلاثاً وفارقَ ما مَرَّ في جعلتها ثلاثاً بأن هذا كلامٌ مُسْتَأْنَفٌ لا يصلحُ أن يكون من تَتَمَّةِ الأولِ فلم يُؤَثِّرْ مُطْلَقًا على ما مَرَّ قال بعضهم ولو قالت له بَدَلْتُ صَدَاقِي على طلاقِي فقال طالقٌ ولم يَدْعِ إرادةَ غيرها طَلَّقَتْ كما أشار إليه الشيخانِ قُبِيلَ الطَّرَفِ الثاني في الأفعالِ القائمةِ مقامَ اللَّفْظِ . انتهى . وأرادَ قولهما لو قيلَ لِمَنْ

طالقٌ طلاقاً أولاً وطلاقاً ثانياً وطلاقاً ثالثاً . اهـ . ع ش . فَوَدَّ : (وإن نَوَى) أي : الطلاقِ ثلاثاً . فَوَدَّ : (لما قَرَزَتْه) أي : في قوله بأنه لا قَرِينَةَ هُنَا لَفْظِيَّةٍ إلخ . فَوَدَّ : (فهذا أولى) أي : قوله : (جَعَلْتَهَا ثلاثاً) .  
 فَوَدَّ : (بكلامه ثانياً) وهو جَعَلْتَهَا ثلاثاً . فَوَدَّ : (وَقَعْنَ) أي : الثلاثِ . فَوَدَّ : (في تعليقه) أي : يَمِينِهِ . فَوَدَّ : (وفيهِ نَظَرٌ) أي : في قوله أو أرادَ بقوله ثلاثاً إلخ . فَوَدَّ : (أو نَوَى به) أي : بقوله ثلاثاً .  
 فَوَدَّ : (مِمَّا مَرَّ) أي : مِنْ سَكَنَةِ التَّنْفُسِ والعِيَّ .  
 فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أي : نَوَى أنه مِنْ تَتَمَّةِ الأولِ أو لا وكذا الإطلاقانِ الآتيانِ آنفًا . فَوَدَّ : (بذلك) أي : بأكثر مِنْ سَكَنَةِ التَّنْفُسِ والعِيَّ . فَوَدَّ : (ولم تنقَطِعْ نِسْبَتُهُ إلخ) مِنْ ذلك ما وَقَعَ السُّؤالُ عَنْهُ أَنَّ شَخْصًا قال عَنْ زَوْجَتِهِ بِحُضُورِ شَاهِدٍ هي طالقٌ فقال له الشَّاهِدُ لا تَكْفِي طَلْفَةً وَاحِدَةً فقال ثلاثاً ثم أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنِّي أَرَدْتُ وَقُوعَ الثلاثِ فَيَقَعْنَ ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ ثلاثاً حَيْثُ كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ عَرُفًا عَنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ : (وَلَا) أي : وإن لم يَتَوَّأَنَّ مِنْ تَتَمَّةِ الأولِ . فَوَدَّ : (وفارقَ) أي : ثلاثاً حَيْثُ فَصَّلَ فِيهِ بِأَنَّهُ مَتَى فَصَّلَ بِذَلِكَ وَلَمْ تَنْقَطِعْ نِسْبَتُهُ عَنْهُ عَرُفًا إلخ ما مَرَّ فِي جَعَلْتَهَا ثلاثاً أي مِنْ أَنَّهُ مَتَى فَصَّلَ عَمَّا قَبْلَهُ بِذَلِكَ لَغَا سِوَاءُ انقِطَاعِ نِسْبَتِهِ عَنْهُ عَرُفًا أَمْ لَا . فَوَدَّ : (عَلَى مَا مَرَّ) أي : آنفًا مِنْ اعْتِمَادِ التَّنْصِيلِ بَيْنَ الاتِّصَالِ وَعَدَمِهِ . فَوَدَّ : (غَيْرِهَا) أي : غَيْرِ الزَّوْجَةِ . فَوَدَّ : (وَأَرَادَ) أي : الْبَعْضُ بقوله كما أشارَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ إلخ . فَوَدَّ : (قِيلَ) أي : ولا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ .

أنكر شيئاً امرأتك طالق إن كنت كاذباً فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتي قبيل؛ لأنه لم يوجد منه إشارة إليها ولا تسمية، وإن لم يدع إرادة غيرها طلقت. انتهى وبتمامه يعلم تنافي مفهومين ما أردت، وإن لم يدع في حالة الإطلاق لكن وجه غيرهما ما قاله آخرًا بأن الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل، ويؤخذ منه الطلاق عند الإطلاق، وهو متوجه لما مر في شرح كطلفتك أن الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحاً لكن ليضعفه قبل الصوف بالنية أخذاً مما قاله هنا وبه يلتزم أطراف كلامهما، ويعلم أنه لا متمسك لذلك القائل فيما قاله؛ لأن فيه ما صيره صريحاً بخلافه في بذلت إلى آخره فلا يقع به شيء كما أفهمه ما سبق من إلغاء طالق ما لم يسبقه ما يصح تنزيله عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق، وأما بذلت إلخ فلا يوضح فيه ذلك فتأمل. ولو قال متى طلقتها فطلاقي معلق على إعطائها لي كذا ثم طلقها وقع؛ لأنه إذا وقع لا يعلق، وإلا لزم صحة قصده أنه إذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم، إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الإيقاع قبل ظاهراً لا اعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة. (والاعتاق) أي كل لفظ صريح له أو كناية (كناية طلاق وعكسه) أي كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منهما على إزالة ما يملكه

قوله: (وبتمامه) أي: قول الشيخين المذكورين يعلم تنافي مفهومين إلخ أي: لأن قبول قوله ما أردت طلاق امرأتي يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا أراد غير الزوجة أو أطلق وقولهما، وإن لم يدع إرادة غيرها إلخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها أو أطلق. قوله: (ما أردت) أي: إلى آخره. وقوله: (وإن لم يدع) أي: إلى آخره. وقوله: (في حالة الإطلاق) متعلق بقوله: (تنافي إلخ). قوله: (لكن وجه غيرهما إلخ) حاصله أن مفهوم الثاني معتبر دون الأول. اهـ. كُردي. قوله: (ما قاله آخرًا) فهو وإن لم يدع إلخ. وقوله: (ويؤخذ منه) أي: من ذلك التوجيه قال الكُردي أي من الترتيب. اهـ. قوله: (أن الظاهر المذكور) أي: بقوله بأن الظاهر ترتب كلامه إلخ. وقوله: (يصير) من التفصيل. وقوله: (طالق) بضم الحكاية. وقوله: (ليضعفه) أي: نحو طالق المذكور. وقوله: (بالنية) أي: بنية الزوج غير الزوجة. وقوله: (هنا) أي: قبيل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ. وقوله: (وبه إلخ) أي: بقوله لكن وجه غيرهما إلى هنا قال الكُردي أي بالتوجيه. اهـ. قوله: (لأن فيه) أي: ما قاله ما صيره أي طالق. وقوله: (بخلافه) أي: طالق. وقوله: (ما سبق) أي: في شرح كطلفتك. (ذلك) أي: التنزيل. وقوله: (ولاً) أي: وإن وقع معلقاً. وقوله: (صحة قصده) أي: تأثير هذا القصد. وقوله: (في هذه الصورة) أي: فيما لو قال طلقتها بعد أن قال متى طلقتها. وقوله: (بالقرينة إلخ)، وهو قوله: متى طلقتها إلخ. وقوله: (أي كل لفظ) إلى قوله: (وبحث) في المعنى، وإلى قوله: (أي وبانقضاء العدة) في النهاية إلا قوله: (قال) إلى وقوله: (بأنث). وقوله: (أي كل لفظ صريح له أو كناية إلخ) فقوله: لزوجه اعتقتك أو لا ملك لي عليك إن نوى به الطلاق طلقت، وإلا فلا. اهـ. معني. وقوله: (صريح له إلخ) الأولى له صريح إلخ.

نعم، أنا منك حرٌّ أو أعتقت نفسي لعبيد أو أمة أو اعتدّي أو استبرئ رَحِمَكَ لعبد لغو، وإن نَوَى العتق لعدم تصوّر معناها فيه بخلاف نظائرها هنا إذ على الزوج حَجْرٌ من جهتها، والحاصل أنّ الزوجية تشملهما والرق يختص بالملوك وبحث الحُسباني في نحو تَقَنُّع وتَسْتَرُّ لعبد أنّه غير كِنَايَة لِغَدِ مُخَاطَبَتِهِ به عادة والأذرعِي في نحو أنت لله، وبما مولاي ومولاتي لا يكون كِنَايَة هنا قال فيَحْمَلُ ما أطلقوه على الغالب لا أنّ كل كِنَايَة ثُمَّ كِنَايَة هنا أي كما عَلِمَ في عكسه وقوله: بَأَثَ مِنِّي أو حُرِّمْتَ عَلَيَّ كِنَايَة في الإقرار به وقوله: لَوَلِيَّهَا زَوْجُهَا إقرارًا بالطلاق أي وبانقضاء العدة كما هو ظاهر .....

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ أَنَا مِنْكَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ صَحِيحًا. اه. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: أَنَا مِنْكَ حُرٌّ الْأَوَّلَى طَالِقٌ. اه. وعِبَارَةُ الْمُعْنَى قَوْلُهُ: لِرَبِّقِهِ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتَ خَلِيٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ إِنْ نَوَى بِهِ الْعِتْقَ عَتَقَ، وَإِلَّا، فَلَا نَعَمْ قَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ اعْتَدَّ أَوْ اسْتَبْرَأَ رَحِمَكَ لَغَوٌ لَا يُعْتَقُ بِهِ، وَإِنْ نَوَاهُ لَا سِتْحَالَةَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ وَقَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ أَنَا مِنْكَ حُرٌّ أَوْ أَعْتَقْتُ نَفْسِي لَغَوٌ لَا يُعْتَقُ بِهِ، وَإِنْ نَوَاهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَشْمَلُ الْجَانِبَيْنِ بِخِلَافِ الرِّقِّ فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالْمَمْلُوكِ. اه.

□ فَوَدَّ: (مَعْنَاهَا) أَي: الصَّنِيعُ الْمَذْكُورُ فِيهِ أَيِ الْعِتْقِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ عَلَى الزَّوْجِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الصَّبِغَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا الْأَخِيرَتَيْنِ فَالْمُنَاسِبُ مَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى آنفًا. □ فَوَدَّ: (تَشْمَلُهُمَا) أَي: الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ فَصَحَّتْ إِضَافَتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالرِّقُّ يَخْتَصُّ الْخ) أَي: فَلَمْ تَصِحَّ إِضَافَتُهُ التَّخْلُصَ مِنْهُ لِلْسَّيِّدِ. □ فَوَدَّ: (لِعَبْدٍ) أَي: أَمَّا لِأَمَتِهِ فَكِنَايَة عِتْقِي. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (الْحُسْبَانِي) بِحَاءِ فَسِينٍ مُهْمَلَتَيْنِ قَبَاءِ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ الْحُسْبَانِي بِحَاءِ مُعْجَمَةٍ قَبَاءِ فَسِينٍ مُعْجَمَةٍ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ غَيْرُ كِنَايَة لِغَدِ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ أَمْرَدٌ جَمِيلًا؛ لِأَنَّهُ بِالْحُرِّيَّةِ يَمْتَنِعُ عَلَى سَيِّدِهِ مَا كَانَ يَسُوعُ لَهُ مِنْ نَظَرِهِ إِلَيْهِ فَيَقْرُبُ حَيْثُ يَزِيدُ إِرَادَةُ الْعِتْقِ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ تَقَنُّعٌ وَنَحْوُهُ، وَلَا بَعْدَ فِي مُخَاطَبَتِهِ بِهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَوْ كَانَ الْخِطَابُ مِنْ سَيِّدَتِهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَقَدْ يُدْفَعُ التَّوَقُّفُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ عَادَةً. □ فَوَدَّ: (وَالْأَذْرَعِي) أَي: وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي. □ فَوَدَّ: (لَا يَكُونُ) أَي: أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْخ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْأَذْرَعِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْعِتْقِ وَقَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ أَيُّ عَدَمِ الْكَلْبِيَّةِ وَالْحَمْلُ عَلَى الْغَلْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: السَّيِّدُ بَأَثَ الْخِ عَطَفَ عَلَى نَحْوِ أَنْتَ لِلَّهِ الْخِ فَهُوَ مِمَّا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (كِنَايَة) أَي: أَنَّهُ كِنَايَة الْخ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: الْعِتْقِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ مِنَ السَّيِّدِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ لَا مِنَ السَّيِّدَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الْحُسْبَانِي فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الزَّوْجَ وَظَاهِرُ صَنِيعِ النَّهْيَةِ عَطَفَ عَلَى نَحْوِ أَنْتَ لِلَّهِ الْخِ فَهُوَ مِمَّا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (لَوَلِيَّهَا) أَي: خِطَابًا لَوَلِيِّ الزَّوْجَةِ. □ فَوَدَّ: (إِفْرَارٌ بِالطَّلَاقِ) كَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ لَوَلِيَّهَا: زَوْجِيهَا وَقَوْلِهِ لَهَا: تَزَوَّجِي حَيْثُ كَانَ أَيِ الثَّانِي كِنَايَة فِيهِ أَيِ الْإِفْرَارِ أَنَّ الْوَلِيَّ يَمْلِكُ تَزَوُّجَهَا بِنَفْسِهِ بِخِلَافِهَا فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَأْتِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَوَلِيَّهَا: زَوْجِيهَا.

وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ، وَإِلَّا لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ مُوَاخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا وَلَعَلَّ سُكُوتَهُمْ عَنْ ذَلِكَ لِهَذَا، وَلَهَا تَزْوُجِي وَلَهُ زَوْجُيْنِهَا كِنَايَةً فِيهِ وَمَرُّ قَبِيلِ التَّفْوِيضِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَذَا. وَلَوْ قِيلَ لَهُ يَا زَيْدُ فَقَالَ امْرَأَةٌ زَيْدٌ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَهَا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَفِيهَا فِي امْرَأَةٍ مَنْ فِي السَّكَّةِ طَالِقٌ، وَهُوَ فِيهَا أَنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ اعْتِمَادُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَكَمَيْنِ دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى إِذْ لَا عُمُومَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا عُمُومَ فِيهِ بَدَلًا وَلَا شُمُولًا بِخِلَافِ مَنْ فَإِنَّ فِيهَا الْعُمُومَ الشُّمُولِيَّ فَشَمِلَهَا لَفْظُهُ فَلَمْ يَحْتَجْ لِنَيْسَبِهَا بِخِلَافِهِ فِي .....

■ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: كَوْنُهُ إِقْرَارًا بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي عَنْ ذَلِكَ. ■ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ) أَي: فِي التَّطْلُيقِ. ■ فَوُدَّ: (لِهَذَا) أَي: لِتَوَقُّفِ الْإِقْرَارِ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى عَدَمِ تَكْذِيبِ الْمَرْأَةِ. اهـ. كُرْدِي. ■ فَوُدَّ: (وَلَهَا) أَي: لِلزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ: (وَلَهُ الْخ) أَي: لِوَلِيِّ الزَّوْجَةِ مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ لِوَلِيِّهَا الْخ. ■ فَوُدَّ: (كِنَايَةً فِيهِ) أَي: الْإِقْرَارِ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ إِنْ كَانَ كَاذِبًا وَآخَذَنَاهُ بِهِ ظَاهِرًا لَمْ تَحْرُمَ بَاطِنًا بِخِلَافِ كِنَايَةِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ إِذَا نَوَاهُ حُرِّمَتْ بِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ. ع ش. ■ فَوُدَّ: (وَلَوْ قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَجِيءُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا فِيمَا سَأْنَيْتُهُ عَلَيْهِ.

■ فَوُدَّ: (لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ) مُعْتَمِدًا. اهـ. ع ش. ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا فِي الدَّرْسِ، وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا أَغْلَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ الْبَابَ ثُمَّ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْتَحَ لَهَا أَحَدٌ وَغَابَ عَنْهَا ثُمَّ رَجَعَ وَفَتَحَ هَلْ يَفْعُ الطَّلَاقُ أَوْ لَا هُوَ عَدَمٌ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَلِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. اهـ. ع ش. ■ فَوُدَّ: (وَفِيهَا) أَي: الرُّوضَةُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ: إِنَّهَا تَطْلُقُ. ■ فَوُدَّ: (فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْخ) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ امْرَأَةٌ الْخ. ■ فَوُدَّ: (وَهُوَ فِيهَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ النَّاطِقَ بِهِ فِي السَّكَّةِ. ■ فَوُدَّ: (إِنَّهَا تَطْلُقُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَا تَطْلُقُ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنَّهَا لَا تَطْلُقُ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَعِبَارَةُ حَجِّ تَطْلُقُ. اهـ. وَقَالَ سَم قَوْلُ الشَّارِحِ فِي الرُّوضَةِ الْخ قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنْ الرُّوضَةِ لَيْسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي كِتَابِي فَيْضُ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ. اهـ. ■ فَوُدَّ: (دُونَ تَعْلِيلِ الْأُولَى) وَلَوْ قَالَ فِيهِ إِذِ الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ فِي خِطَابِهِ لَكَانَ وَاضِحًا. اهـ. رَشِيدِي. ■ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقُ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقَهَا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ. اهـ. سَم.

■ قَوْلُ (شَارِحِ): (فِي الرُّوضَةِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا مَا نَقَلَهُ عَنْ الرُّوضَةِ لَيْسَ فِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي كِتَابِي فَيْضُ الْوَهَابِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ الشَّارِحُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنْ لَمْ يَتَوَّ طَلَّاقَهَا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ. اهـ.

■ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الرُّوضِ وَلَوْ قَالَ نِسَاءُ الْمُسْلِمِينَ طَوَالِقُ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتُهُ.



الأولى فاحتاج لِنَبِّهها على أَنَّ لَكَ أَنْ تَمْنَعَ تخريج ما هنا على تلك القاعدة الأصولية كما لا يخفى على مَنْ تَأَمَّلَ فَحَوَى كلامهم عليها وَمَلَحَظَ الخلاف فيها، وأفتى ابن الصلاح في إِنْ غَبَتْ عنها سنة فما أنا لها بزواج بأنه إقرار في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبة السنة فلها بعدها ثم بعد انقضاء عدتها تزوج غيره وأبو زُرْعَةَ في الطلاق ثلاثاً من زوجتي تفعل كذا بأنه إِنْ نَوَى إيقاعه بتقدير عدم الفعل وَقَعَ؛ لأنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ بتقدير كائِنْ أَوْ واقع عليّ وإلا فلا وبه يتأَيَّد ما أفتيت به في الطلاق منك ما تزوجت عليك أَنَّهُ كِنَايَةٌ بتقدير الطلاق واقع عليّ منك إِنْ تزوجت عليك إِذْ هذا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ احتمالاً ظاهراً فهو نظير ما قاله أبو زُرْعَةَ ولو طلبت الطلاق فقال اكثبوا لها ثلاثاً فِكِنَايَةٌ، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ في جعلتها ثلاثاً بأنَّ ذاك أَرَادَ فيه بجعل الواقع واحدة ثلاثاً، وهو مُتَعَدِّدٌ فلم يكن كِنَايَةً مع ذلك بخلاف هذا فإنَّ سُؤْلَهَا قَرِينَةً، وكذا زوجتي الحاضرة طالق، وهي غائبة. (وليس الطلاق كِنَايَةً ظاهراً وعكسه)، وإنَّ اشتركا في إفادة التحريم لإمكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة أَنَّ ما كان صريحاً في بابه وَوُجِدَ نَافِذاً في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كِنَايَةً في غيره وفيها كلامٌ مُهِمٌّ

• فَوَدَّ: (عليها) أي: تلك القاعدة والجارُّ مُتَعَلِّقٌ بكلامهم وقوله: وَمَلَحَظَ إلخ عَطَفَ على فَحَوَى إلخ. • فَوَدَّ: (وأفتى ابن الصلاح) إلى قوله: (وأبو زُرْعَةَ) في النهاية الآقوله في الظاهر. • فَوَدَّ: (إِنْ غَبَتْ عنها إلخ) هذا قَرِيبٌ مِنْ نَحْوِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا مَا أَنْتَ بِزَوْجَةٍ لِي الْمُتَقَدِّمُ فِي الْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورِ قُبِيلَ قول المتن وصريحه الطلاق فُلِّتَ تَأَمَّلْ وجه تغاير الحكم. اهـ. سم عبارة ع ش قد يقال تعريف الإقرار بأنه إخبار بحق سابقٍ لغيره لم يَنْطَبِقْ على ما ذَكَرَ؛ لأنَّه حين الإخبار لم تَكُنْ الغيبة وَجَدَتْ حَتَّى يَكُونَ ذلك إخباراً عَنِ الطلاق بَعْدَهَا فَكَانَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي الطلاق كما قَدَّمْنَاهُ عَنْ حَجَّ فِي نَحْوِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَسْتُ لِي بِزَوْجَةٍ. اهـ. • فَوَدَّ: (في الظاهر) انْظُرْ ما الْحُكْمُ فِي الْبَاطِنِ إِذَا قُصِدَ بِهِ إِنْشَاءُ التَّعْلِيلِ. اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ وَتَقَدَّمَ فِي التَّنْبِيهِ أَنَّهُ كِنَايَةٌ طَلَقٍ حَيْثُ يُدْخِلُ عَلَى الْبَاطِنِ لِقْلًا يَنْفَاقًا. • فَوَدَّ: (وأبو زُرْعَةَ إلخ) عَطَفَ على ابن الصلاح. • فَوَدَّ: (ولو طَلَبْتَ) إلى المتن في النهاية.

• فَوَدَّ: (فِكِنَايَةً) الظاهر أَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي الطلاق والعدد فُلِّتَ رَاجِعٌ. اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيَبْنِ ما مرَّ في جعلتها ثلاثاً) أي: مِنْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى عَلَى الْمُتَعَدِّدِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (واحدة) مَعْمُولٌ الواقع وقوله: (ثلاثاً مَعْمُولٌ جَعَلَ إلخ). • فَوَدَّ: (وكذا إلخ) أي: كِنَايَةٌ. • فَوَدَّ: (وهي غائبة) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ اشْتَرَكَ) إلى قوله وفيها كلامٌ في الْمُغْنَى، وإلى قوله: (والحاصل) في النهاية إلَّا قوله: (وفيها كلامٌ) إلى (وسَيَاتِي). • فَوَدَّ: (أَنَّ ما كَانَ صَرِيحاً إلخ) قَضِيَّةُ الْإِقْصَارِ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى ما ذَكَرَ وقوله الآتي وسَيَاتِي إلخ أَنَّ كُلَّ مِنْ كِنَايَةِ الطلاق والظاهر يَكُونُ كِنَايَةً فِي الْآخِرِ، وهو ظاهر؛ لأنَّ

• فَوَدَّ: (إِنْ غَبَتْ عنها سنة فما أنا لها بزواج) هذا قَرِيبٌ مِنْ نَحْوِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا مَا أَنْتَ بِزَوْجَةٍ لِي الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورِ قُبِيلَ قول المتن وصريحه الطلاق فُلِّتَ تَأَمَّلْ وجه تغاير الحكم.

يُثَبِّتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ فِي بَابِ الْمُسَاقَاةِ وَسَيَأْتِي فِي أَنْتَ طَالِقٌ كَظَهَرِ أُمِّي أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِظَهَرِ أُمِّي طَلَاً آخَرَ وَقَعَ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ تَابِعاً فَمَحَلُّ مَا هُنَا فِي لَفْظِ ظَهَارٍ وَقَعَ مُسْتَقِلاً (فَلَوْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَنْتَ) أَوْ نَحْوِ يَدِكَ (عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ حَرْمَتُكَ) أَوْ كَالْخَمْرِ أَوْ الْمَيْتَةِ أَوْ الْخِنْزِيرِ (وَنَوَى طَلَاً)، وَإِنْ تَعَدَّدَ (أَوْ ظَهَاراً حَصَلَ) مَا نَوَاهُ لِقِتْضَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا التَّحْرِيمَ فَجَازَ أَنْ يُكْنَى عَنْهُ بِالْحَرَامِ وَلَا يُنَافِي هَذَا الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَهُ لِلْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ إِذْ هُمَا مِنْ قِبَلِ دَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ، وَمَذْلُولُ اللَّفْظِ تَحْرِيمُهُمَا، وَأَمَّا إِيْجَابُ الْكَفَّارَةِ فَحَكْمُ رَتْبِهِ الشَّارِعُ عَلَيْهِ عِنْدَ قَصْدِ التَّحْرِيمِ أَوْ الْإِطْلَاقِ لِذِلَّالَتِهِ عَلَى التَّحْرِيمِ لَا عِنْدَ قَصْدِ طَلَاٍ أَوْ ظَهَارٍ إِذْ لَا كَفَّارَةَ فِي لَفْظِهِمَا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَوْضُوعَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ يَصْدُقُ بِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِكُنْهٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اشْتِهَرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ فَقَطْ فَجُعِلَ صَرِيحاً فِيمَا اشْتَهَرَ فِيهِ وَكِنَايَةً فِيمَا لَمْ يُشْتَهَرَ فِيهِ، وَمَا فِي الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ مَعَ صِلَاحِيَّتِهِ لِمَوْضُوعِهِ (أَوْ نَوَاهُمَا) أَيِ الطَّلَاقِ وَالظَّاهَرُ مَعَا (تَخَيَّرَ وَثَبَّتَ مَا اخْتَارَهُ) مِنْهُمَا لَا هُمَا لِتَنَاقُضِهِمَا إِذِ الطَّلَاقُ يَرْفَعُ التَّكَاخَ، وَالظَّاهَرُ يُثَبِّتُهُ (وَقِيلَ طَلَاً)؛ لَأَنَّهُ أَقْوَى لِإِزَالَتِهِ الْمَلِكِ (وَقِيلَ ظَهَاراً)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ التَّكَاخِ.

(تَبْيِيهِ) الظَّاهَرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِخْتِيَارُ هُنَا بِالنِّيَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا إِنَّمَا تُؤَثِّرُ عِنْدَ مُقَارَنَتِهَا لِلْفِظِ مُحْتَمَلٍ، وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ إِذْ لَا لَفْظَ عِنْدَهَا بِخِلَافِ نِيَّتِهِمَا فَإِنَّهَا قَارَنْتَ أَنْتَ حَرَاماً، وَإِذَا قُلْنَا لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ فَهَلْ فِيهِ كِنَايَةٌ وَصَرِيحٌ أَوْ لَا وَالَّذِي يُتَّبَعُ تَصَوُّرُهُمَا فِيهِ فَالْأَوَّلُ كَجَعَلْتُكَ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ وَالثَّانِي

الْأَلْفَافُ الْمُحْتَمَلَةُ لِلطَّلَاقِ مُحْتَمَلَةٌ لِلظَّاهَرِ وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ التَّعَدُّ عَنْ الْمَرْأَةِ الْمُشْعَرُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا يَكُونُ بِكُلِّ مِنَ الطَّلَاقِ وَالظَّاهَرِ. اهـ. ع ش أقول، ويَصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمَتَنِ: (فَلَوْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ أَنْتَ).

• قَوْلُهُ: (فَمَحَلُّ مَا هُنَا) أَيِ قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَعَكْسُهُ). • قَوْلُهُ: (أَوْ كَالْخَمْرِ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فِي شَرْحِ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ أَوْ الْخَمْرِ أَوْ الْخِنْزِيرِ أَوْ الدَّمِ فَكَقَوْلِهِ: أَنْتَ حَرَامٌ عَلَيَّ فِيمَا مَرَّ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِغْذَارَ فَلَا شَيْءَ بِهِ عَلَيْهِ. اهـ. وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: (أَوْ كَالْخَمْرِ الْإِنْج) عَلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (أَوْ حَرْمَتُكَ).

• قَوْلُ (أَسْنَى) (طَلَاً) رَجْعِيّاً أَوْ بَائِناً، وَإِنْ تَعَدَّدَ. اهـ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: مَا فِي الْمَتَنِ. • قَوْلُهُ: (إِذَا هُمَا) أَيِ: الْكَوْنُ صَرِيحاً وَالْكَوْنُ كِنَايَةً. • قَوْلُهُ: (تَحْرِيمُهُمَا) أَيِ: الزَّوْجَةُ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ: اللَّفْظُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ مَوْضُوعَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ يَصْدُقُ الْإِنْج) أَيِ: فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا بِالْإِشْرَافِ الْمَعْنَوِيِّ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا لَمْ يُشْتَهَرَ فِيهِ) أَيِ: الطَّلَاقِ أَوْ الظَّاهَرِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا فِي الْقَاعِدَةِ الْإِنْج) أَيِ: وَمَا هُنَا مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَوْضُوعِهِ الْغَيْرِ الْمُشْتَهَرَ. • قَوْلُهُ: (مَعَا) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزَةً. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ) كَالْكِتَابَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: النِّيَّةُ هُنَا أَيِ فِي الْإِخْتِيَارِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نِيَّتِهِمَا) أَيِ: الطَّلَاقِ وَالظَّاهَرِ. • قَوْلُهُ: (كِنَايَةً فِي اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ) تَأَمَّلْ مَا لَوْ تَأَخَّرَ الْإِخْتِيَارُ مُدَّةً فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ حِينَئِذٍ فَتُحَسَّبُ الْعِدَّةُ

كاخترتك للظهار أو اخترت الظهار ولو اختار شيئاً لم يَجْزُ له الرجوع عنه إلى غيره كما هو ظاهر لما تقرر أنه لا بُدَّ من لفظ أو نحوه وحيث يُقَارَنُه وُقُوعُ معناه فلم يُصَوِّرْ الرجوع عنه وبه يُفَرَّقُ بين هذا ومن رأى ما شك فيه أهو مني أم مذي؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ ثُمَّ بِالْعَمَلِ بِأحكام ما اختاره، ومَجْرُودُ الْعَمَلِ لا يقتضي المنع من غيره بعد إذا وُجِدَ رجوع عنه إليه، أما لو نواهما مُتَرَتِّبَيْنِ أي بناءً على أنَّ نِيَّةَ الْكِتَابَةِ يكفي قَوْلُهَا بِجُزْءٍ من لفظها فَيَتَخَيَّرُ، وَيَبْثُ ما اختاره أيضاً على ما رجحه ابنُ الْمُقَرِّي لَكِنَّ الْقِيَاسَ ما رجحه في الأنوارِ من أنَّ الْمُنَوِّيَّ أَوَّلًا إِنْ كَانَ الظَّهَارُ صَحَّاحًا مَعَ الْوُقُوعِ، وَهُوَ بَائِنٌ لَمَّا الظَّهَارُ أَوْ رَجَعِي وَقَفَ الظَّهَارُ فَإِنْ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا وَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ، وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِأَخِرِ اللَّفْظِ فَحَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الظَّهَارِ وَتَأْخِيرِهِ قُلْتَ مَمْنُوعٌ بَلْ يَتَبَيَّنُ بِأَخِرِهِ وَقُوعُ الْمُنَوِّيِّينِ مُتَرَتِّبَيْنِ كَمَا أَوْقَعَهُمَا

من حيث يَنْبَغُ أَوْ يَتَبَيَّنُ وَقُوعُهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَوْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ قَبْلَ اخْتِيَارِ الطَّلَاقِ اعْتَدُ بِهَا وَلَمْ تَعْتَدْ.  
 اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قِيَاسَ حُسْبَانِ عِدَّةِ الْمُبَهْمَةِ مِنَ التَّعْيِينِ حُسْبَانُ الْعِدَّةِ هُنَا مِنَ الْإِخْتِيَارِ فَلْيُرَاجَعْ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (كَاخْتَرْتُكَ لِلظَّهَارِ الْخ) أَي: فَهُوَ صَرِيحٌ فِي اخْتِيَارِ الظَّهَارِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخ) أَي: بِكَوْنِ الْإِخْتِيَارِ هُنَا بِنَحْوِ اللَّفْظِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ نَوَاهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْتَزَّضَ الْبُلْقِينِي) فِي النَّهَايَةِ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (مُتَرَتِّبَيْنِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانَ الظَّاهِرُ مُتَرَتِّبَيْنِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (يَكْفِي قَوْلُهَا بِجُزْءٍ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَتَخَيَّرُ، وَيَبْثُ مَا اخْتَارَهُ أَيْضًا الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَالرَّوْضَ. ٥ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْقِيَاسَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. س م. ٥ قَوْلُهُ: (مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ مِنْ أَنَّ الْمُنَوِّيَّ الْخ)، وَهَذَا مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَدَّادِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. نِهَايَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (صَحَّاحًا مَعَ) أَي: فَيَتَخَيَّرُ، وَيَبْثُ مَا اخْتَارَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ) وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنَ التَّخْيِيرِ وَثُبُوتِ مَا اخْتَارَهُ. اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ الْخ) لِإِحَاطَةِ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هَذَا الْمَمْنُوعِ بِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُؤُهُمَا حَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَقَوْلُهُ: بَلْ يَتَبَيَّنُ الْخ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَهُ لَزِمَ تَقَارُؤُهُمَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ لَكِنَّ تَرْتُّبَهُمَا فِي النَّيَّةِ يَقْتَضِي تَغْلِبَ حُكْمِ السَّابِقِ فِيهِمَا فَفِي وَقُوعِهِمَا تَرْتُّبٌ حُكْمِيٌّ أَوْ يَلْتَزِمُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ صِغَةً كَامِلَةً بِشَرْطِ ذِكْرِ الْآخِرِ وَفِيهِ مَا فِيهِ.

٥ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْقِيَاسَ مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ) اعْتَمَدَهُ م ر. ٥ قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ الْخ) لِإِحَاطَةِ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى هَذَا الْمَمْنُوعِ بِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ آخِرِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً فَتَتَبَيَّنُ أَنَّ الْوُقُوعَ مَعَ الْآخِرِ وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ تَقَارُؤُهُمَا حَيْثُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَقَوْلُهُ: بَلْ يَتَبَيَّنُ الْخ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ قَبْلَهُ فَفِيهِ مَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَصِحُّ الْوُقُوعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صِغَةً كَامِلَةً، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ بِالْآخِرِ يَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَهُ لَزِمَ تَقَارُؤُهُمَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ لَكِنَّ تَرْتُّبَهُمَا فِي النَّيَّةِ يَقْتَضِي تَغْلِبَ حُكْمِ السَّابِقِ فِيهِمَا فَفِي وَقُوعِهِمَا تَرْتُّبٌ حُكْمِيٌّ أَوْ يَلْتَزِمُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ صِغَةً كَامِلَةً بِشَرْطِ ذِكْرِ الْآخِرِ وَفِيهِ مَا فِيهِ.

وحينئذٍ فيتعينُ الثاني فأتَمُّله . واعتَرَضَ البُلْقِينِي الثاني بِأَنَّ الظُّهَارَ لَيْسَ مَوْقُوفًا بَلْ صَحِيحٌ نَاجِزٌ ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِ اعْتِرَاضًا عَلَى صَحَّةِ الرَّجْعَةِ وَكَوْنِهَا عَوْدًا وَكَوْنِهِ لَعَوًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَا ادَّعَاهُ مِنْ تَقَرُّدِهِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَا بَنَاهُ عَلَيْهِ . (أَوْ نَوَى (تَحْرِيمَ عَيْنِهَا) أَوْ نَحْوِ فَرْجِهَا أَوْ وَطْئِهَا (لَمْ تَحْرُمَ) لِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَهُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَالَ كَذَبْتَ أَيَّ لَيْسَتْ زَوْجَتُكَ عَلَيْكَ بِحَرَامٍ ثُمَّ تَلَا أَوَّلَ سُورَةِ التَّحْرِيمِ (وَعَلَيْهِ) فِي غَيْرِ نَحْوِ رَجْعِيَّةٍ وَمُعْتَدَّةٍ وَمُحْرِمَةٍ (كَفَّارَةُ يَمِينٍ) أَيِ مِثْلِهَا حَالًا، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ كَمَا لَوْ قَالَه لِأَمْتِهِ أَخَذًا مِنْ قِصَّةِ مَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النَّازِلِ فِيهَا ذَلِكَ عَلَى الْأَشْهَرِ عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ كَمَا قَالَه الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْوُهَا أَيُّ، وَهِيَ مَارِيَةُ أُمُّ وَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةً وَحَفْصَةً حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَمْ تَحْرُمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيمُ ١٠] الْآيَةَ وَمَعْنَى ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ ١٧] أَيِ أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ كَفَّارَةَ كَالْكَفَّارَةِ الَّتِي تَجِبُ فِي الْإِيمَانِ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ حَرَمَةَ هَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ وَالْكَذِبِ يَزِدُّهُ تَصْرِيحُهُمَا أَوَّلَ الظُّهَارِ بِكَرَاهَتِهِ

تَقَارَنُهَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنَا فِي الْوُقُوعِ مَعَ الْآخِرِ لَكِنْ تَرْتَّبُهُمَا فِي النَّيَّةِ يَفْتَضِي تَغْلِبَ حُكْمِ السَّابِقِ مِنْهُمَا فَفِي وَقُوعِهِمَا تَرْتَّبُ حُكْمِي أَوْ يُلْتَزَمُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ صِغَةً كَامِلَةً بِشَرْطِ ذِكْرِ الْآخِرِ وَفِيهِ مَا فِيهِ . اهـ . سم . قَوْلُهُ: (فَيَتَعَيَّنُ الثَّانِي) أَيِ: مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ الْمُعْتَمَدَةِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ الْبُلْقِينِي الثَّانِي) أَيِ: مَا رَجَّحَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَمَحَطُّ الْإِغْتِرَاضِ قَوْلُ الْأَنْوَارِ أَوْ رَجْعِي وَقَفْتُ الظُّهَارُ إلخ . قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِ اعْتِرَاضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ عَلِمْتُ) مُعْطًى بِثُوبِ الْإِجْمَالِ لَا طَرِيقَ لِمَعْرِفَتِهِ بِدُونِ إِطْلَاعٍ عَلَى كَلَامِ الْبُلْقِينِي وَغَايَةُ مَا يُمَكِّنُ كِتَابَتَهُ هُنَا أَنَّ قَوْلَهُ وَكَوْنُهَا إلخ وَقَوْلُهُ: وَكَوْنُهُ مَغْطُوفَانِ عَلَى صَحَّةِ الرَّجْعَةِ وَضَمِيرُ الْأَوَّلِ لِلرَّجْعِيَّةِ وَالثَّانِي لِلْعَوْدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَلِمْتُ) لَعَلَّ مِنْ انْحِصَارِ الثَّقَلِ فِيمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَمَا رَجَّحَهُ الْأَنْوَارُ وَقَوْلُهُ: فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ . قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ فَرْجِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَعَلَيْهِ) فِي النَّهَايَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى الْأَشْهَرِ) إِلَى (حَرَمَهَا عَلَى نَفْسِهِ) .

قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ فَرْجِهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَوْ فَرْجِهَا أَوْ وَطْئِهَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ أَوْ رَأْسِهَا . اهـ . قَوْلُهُ: (مَنْ قَالَ ذَلِكَ) أَيِ: أَمْرَاتِي عَلَيَّ حَرَامٌ . قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ رَجْعِيَّةٍ إلخ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالنَّحْوِ وَقَدْ افْتَضَرَ الْمُغْنِيُّ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ عَلَى مَذْخُولَةٍ . قَوْلُهُ: (وَمُعْتَدَّةٍ) أَيِ: عَنْ شُبْهَةٍ . قَوْلُهُ: (مُحْرِمَةٍ) بِكُسْرِ الرَّاءِ الْمُخَفَّفَةِ . قَوْلُهُ: (أَيِ مِثْلِهَا) إِلَى الْمَتَنِ فِي النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ: (أَيِ مِثْلِهَا) لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِيَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَتَعَقَّدُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ . اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَالَه إلخ) أَيِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا مَرَّ . اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ: قِصَّةِ مَارِيَةَ ذَلِكَ أَيِ أَوَّلِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ .

قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (يَزِدُّهُ إلخ) . قَوْلُهُ: (حَرَمَةُ هَذَا) أَيِ: تَحْرِيمِ نَحْوِ عَيْنِ الْحَلِيلَةِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (تَصْرِيحُهُمَا إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِكَرَاهَتِهِ) أَيِ: تَحْرِيمِ نَحْوِ عَيْنِ الْحَلِيلَةِ .

بل نازع ابن الرُّفْعَةِ فيها بما بَيَّنَّه الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ ﷺ فعله، وهو لَا يَفْعَلُ الْمَكْرُوهَ . وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ فَلَا يَكُونُ مَكْرُوهًا فِي حَقِّهِ لُجُوبُهُ عَلَيْهِ وَفَارَقَ الظُّهَارَ بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ التَّحْرِيمِ بِجَامِعِ الزَّوْجِيَّةِ بِخِلَافِ تَعَدُّدِ التَّحْرِيمِ الْمُشَابِهِ لِتَحْرِيمِ الْأُمِّ فَكَانَ كَذِبًا فِيهِ عِنَادٌ لِلشُّرُوعِ فَمَنْ ثَمَّ كَانَ كَبِيرَةً فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ حَرَامًا، وَالْإِيلَاءُ بِأَنَّهُ الْإِيذَاءُ فِيهِ أَثَمٌ، وَمَنْ ثَمَّ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ وَالرُّفْعُ لِلْحَاكِمِ وَغَيْرُهُمَا وَلَوْ قَالَ؛ لِأَرْبَعِ أَثَنُّ عَلَيَّ حَرَامٌ بِلَا نِيَّةٍ طَلَاقٍ وَلَا ظَهَارٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ كَرَّرَهُ فِي وَاحِدَةٍ، وَأَطْلَقَ أَوْ بَنِيَّةً التَّأَكُّدَ، وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ كَالْيَمِينِ (وَكَذَا) عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ التَّحْرِيمِ يَنْصَرِفُ شَرْعًا لِإِيجَابِ الْكُفَّارَةِ (وَالثَّانِي) هُوَ (لَفْظٌ)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي ذَلِكَ وَخَرَجَ بِأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ مَا لَوْ حَذَفَ عَلَيَّ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ هُنَا فَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِيهِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ .....

قوله: (فيها) أي: الكراهة. قوله: (ويُرَدُّ) أي: نزاع ابن الرُّفْعَةِ. قوله: (وفارق) أي: نحو أنت عليَّ حرام. اه. ع. ش. قوله: (فيه عِنَادٌ لِلْخ) الْجُمْلَةُ صِفَةُ كَذِبًا. قوله: (فَمِنْ ثَمَّ كَانَ) أي: الظُّهَارُ.  
قوله: (والإِيلَاءُ) عَطَفٌ عَلَى الظُّهَارِ. قوله: (ولو قال إلخ) وَالْإِنْسَبُ تَأْخِيْرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. قوله: (ولو قال؛ لِأَرْبَعِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. تَنْبِيْهَاتٌ لَوْ حَرَّمَ كُلَّ مَا يَمْلِكُ وَلَهُ نِسَاءٌ وَإِمَاءٌ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَيُكَفِّيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ جَمَاعَةً وَكَلَّمَهُمْ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ أَثَنُّ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ هُنَا وَلَوْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ مَرَاتٍ فِي مَجَالِسٍ أَوْ مَجَالِسٍ وَتَوَى التَّأَكُّدَ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ سَوَاءً كَانَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسٍ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي الْأَوَّلَى، وَبَحْتُهُ شَيْخُنَا فِي الثَّانِيَةِ كَفَاهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتْ بَعْدَ الْمَرَاتِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبَحْتُهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْأَوَّلَى. اه. قوله: (عليه كَفَّارَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وإشارةً نَاطِقِي) فِي الثَّاهِيَةِ. قوله: (وكذا عليه إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُرِّهَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ فِي الْحَالِ أَيْ مِثْلُهَا كَمَا مَرَّ وَلَا يُلْحَقُ الْكِنَايَةُ بِالصَّرِيحِ مَوَاطِئُ كَالْتَوَاطُؤِ عَلَى جَعْلٍ قَوْلُهُ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَطَلَقْتُكَ بَلْ يَكُونُ كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ وَلَا سَوَالُ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقَ وَلَا قَرِينَةً مِنْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ. اه. قوله: (يَنْصَرِفُ شَرْعًا إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالْإِنْسَبُ يَنْصَرِفُ لِتَحْرِيمِ الْعَيْنِ أَوْ نَحْوِهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (في ذلك) أي: فِي تَحْرِيمِ الْوِطْءِ. قوله: (فَلِإِنَّهُ كِنَايَةٌ هُنَا) أَيْ فِي وُجُوبِ الْكُفَّارَةِ. اه. أَسْنَى وَالْأَوَّلَى فِي تَحْرِيمِ الْوِطْءِ. قوله: (إِلَّا بِالنِّيَّةِ) أَيْ: لِلْيَمِينِ. وَمِثْلُ أَنْتَ حَرَامٌ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الْحَرَامُ وَلَمْ يَتَوَ بِهِ طَلَاقًا فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الشَّوْبَرِيُّ وَفِي فَتَاوَى الْوَالِدِ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. اه. ع. ش. وقوله: (طَلَاقًا) الْمُنَاسِبُ يَمِينًا.

قوله: (كما لو كَرَّرَهُ فِي وَاحِدَةٍ، وَأَطْلَقَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَقَوْلَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْجَهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ كَمَا فِي تَكَرُّرِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى. اه. أَيْ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ. قوله: (أو بَنِيَّةٍ التَّأَكُّدِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ إِلَّا إِنْ تَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ فَلَا يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ بَلْ تَتَعَدَّدُ تَعَدُّدُ الْمَرَاتِ، وَمِثْلُهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مَا لَوْ نَوَاهُ مَعَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ، وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُهُ كَاضِلُهُ خِلَافَهُ. اه.

(وإن قاله؛ لأتمته ونَوَى عتَقًا ثَبَتَ) قطعًا؛ لأنه كِنَايَةٌ فِيهِ إِذْ لَا مَجَالَ لِلطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ فِيهَا (أَوْ) نَوَى (تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ لَا نِيَّةَ) لَهُ (فَكَالزَّوْجَةِ) فِيمَا مَرَّ فَتَلَزَمُهُ الْكُفَّارَةُ ثُمَّ لَا كُفَّارَةَ فِي مُحَرَّمَةٍ أَبَدًا وَكَذَا مُعْتَدَّةٌ وَمُزَوَّجَةٌ وَمُزَوَّدَةٌ وَمُحَرَّمَةٌ وَمَجُوسِيَّةٌ عَلَى الْأَوَجِّ بِخِلَافِ نَحْوِ نَفْسَاءَ وَحَائِضٍ وَصَائِمَةٍ لِقُرْبِ زَوَالِ مَايَعِيَهُنَّ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَوَى بِتَحْرِيمِهَا تَحْرِيمَ وَطْئِهَا لِهَذَا الْعَارِضِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ (وَلَوْ قَالَ هَذَا الثُّوبُ أَوْ الطَّعَامُ أَوْ الْعَبْدُ حَرَامٌ عَلَيَّ) أَوْ نَحْوَهُ (فَلَفْظٌ) لَا شَيْءَ فِيهِ لِيَعْتَدِرَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْحَلِيلَةِ لِإِمْكَانِهِ فِيهَا بَطْلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ. (وَشَرْطُ) تَأْثِيرِ (نِيَّةِ الْكِنَايَةِ اقْتِرَانُهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ)، وَهُوَ أَنْتَ بَائِنٌ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ كَجَمَاعَةٍ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ مَا قَالَهُ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَفْظٌ

❑ قول (سني): (وإن قاله) أي: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا مَرَّ. اهـ. مُعْنَى. ❑ فَوُدَّ: (إِذْ لَا مَجَالَ لِلطَّلَاقِ الْخ) عِلَّةٌ لِمُقَدَّرِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى أَوْ طَلَاقًا أَوْ ظَهَارًا لَعَا إِذْ لَا مَجَالَ الْخ.

❑ قول (سني): (أَوْ تَحْرِيمَ عَيْنِهَا) أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا مَرَّ، وَهِيَ حَلَالٌ لَهُ. اهـ. مُعْنَى. ❑ فَوُدَّ: (فِيمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثُمَّ) فِي الْمُعْنَى. ❑ فَوُدَّ: (مُحَرَّمَةٍ أَبَدًا) بِنَسْبِ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

❑ فَوُدَّ: (وَمَجُوسِيَّةٌ) أَي: وَوَنِيَّةٌ وَمُسْتَبْرَأَةٌ مُعْنَى، وَأَسْنَى. ❑ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوَجِّ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنِّهَائَةِ فِي الْمُحَرَّمَةِ وَسَكَتَ عَنْهَا الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلَ شَرْحِ الْمُنْهَجِ أَوْجَهُمَا لَا ضَعِيفٌ فِي الْمُحَرَّمَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ فِيهَا وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ. اهـ. أَقُولُ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَا يَأْتِي مِنَ التَّحْلِيلِ بِقُرْبِ زَوَالِ الْمَانِعِ. ❑ فَوُدَّ: (نَحْوِ نَفْسَاءَ الْخ) كَالْمُصَلِّيَةِ. ❑ فَوُدَّ: (لِهَذَا الْعَارِضِ) أَي: نَحْوِ النَّفَّاسِ. ❑ فَوُدَّ: (لِيَعْتَدِرَهُ) أَي: التَّحْرِيمَ فِيهِ أَي فِي نَحْوِ الثُّوبِ مِمَّا لَيْسَ بِبِضْعٍ. ❑ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الْحَلِيلَةِ) أَي: الزَّوْجَةِ، وَامَّةٌ هِيَ حَلَالٌ لَهُ. ❑ فَوُدَّ: (وَهُوَ أَنْتَ بَائِنٌ) قَالَ فِي الْمُعْنَى: تَنْبِيْهُ: الْلفظُ الَّذِي يُعْتَبَرُ قَرْنُ التِّيَّةِ بِهِ هُوَ لَفْظُ الْكِنَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ لَكِنْ مَثَلٌ لَهُ الرَّافِعِيُّ بِقَرْنِهَا بَائِنٌ مِنْ أَنْتَ بَائِنٌ مَثَلًا وَصَوَّبَ فِي الْمُهْمَاتِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَجِّ الْإِكْتِفَاءَ بِمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ أَنْتَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِنَ الْكِنَايَةِ فَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْمَقْصُودَ لَا يَتَأَدَّى بِدَوْنِهِ. اهـ. وَقَدْ يُقَالُ بَلْ هُوَ جُزْءٌ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ قِسْمٌ مِنَ الصَّيْغَةِ وَالصَّيْغَةُ مَجْمُوعٌ أَنْتَ بَائِنٌ لَا بَائِنٌ فَقَطْ، وَأَيْضًا فَتَغْرِيفُ الْكِنَايَةِ يَصُدَّقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ إِذْ هِيَ مَا يَحْتَمِلُ الْمُرَادَ وَغَيْرَهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَجْمُوعَ هُنَا كَذَلِكَ وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ أَنْتَ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْخِطَابِ إِذْ الْكَلَامُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الدَّلَالَةِ التَّرْكِيْبِيَّةِ فَتَأَمَّلْ. وَقَدْ يُقَالُ لَفْظٌ بَائِنٌ قَدْ يُرَادُّ بِهِ خُصُوصُ الْمُطْلَقَةِ، وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ عُمُومُ الْمُفَارَقَةِ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ وَلَا يَتَخَصَّصُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِالْإِرَادَةِ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ عَلَى ذَلِكَ وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ عَلَى قَصْدِ الْإِيْقَاعِ بِالْمَجْمُوعِ مُقْتَرِنًا بِأَوَّلِهِ أَوْ بَائِي جُزْءٍ مِنْهُ عَلَى الْخِلَافِ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ أَرَهُ لَكِنْ كَلَامُهُمُ السَّابِقُ فِي التَّقْسِيمِ إِلَى الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ فِيهِ رَمَزٌ إِلَيْهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ التَّعَارُضُ وَالتَّنَاقُضُ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ❑ فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ) أَي: تَفْسِيرُ الْلفظِ بَائِنٌ بَائِنٌ.

❑ فَوُدَّ: (وَاعْتَرِضَ الْخ) عِبَارَةً شَرْحِ الرُّوْضِ وَاللفظُ الَّذِي يُعْتَبَرُ قَرْنُ التِّيَّةِ بِهِ هُوَ لَفْظُ الْكِنَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ

❑ فَوُدَّ: (بِطَّلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ) قَدْ يُقَالُ هُوَ مُمَكِّنٌ فِي الْمَذْكُورَاتِ أَيْضًا بِإِرَادَةِ الْمَلِكِ بِنَحْوِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنَّ يَفَرِّقَ

الْكِنَايَةِ كِبَائِي دُونَ أَنْتَ؛ لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي الْخِطَابِ فَلَا تَحْتَاجُ لِنَيَّْةٍ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَسْتَقِلَّ بِالْإِفَادَةِ كَانَتْ مَعَ أَنْتَ كَاللَّفْظِ الْوَاحِدِ (وَقِيلَ يَكْفِي) اقْتِرَائُهَا (بِأَوَّلِهِ) اسْتِصْحَابًا لِحَكْمِهَا فِي بَاقِيهِ دُونَ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ انْعِطَافَهَا عَلَى مَا مَضَى بَعِيدٌ وَرَجَحَهُ كَثِيرُونَ وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَوَّلَى سَبَقُ قَلَمٍ وَرَجَحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْاِكْتِفَاءَ بِأَوَّلِهِ وَآخِرِهِ أَيْ بِجُزْءٍ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُظْهِرُ أَنَّ يَأْتِي هَذَا الْخِلَافُ فِي الْكِنَايَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لَفْظًا كَالْكِتَابَةِ وَلَوْ أَتَى بِكِنَايَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ قَدْرِ الْعِدَّةِ أَوْقَعَ ثَلَاثًا ثُمَّ زَعَمَ أَنَّهُ نَوَى بِالْكِنَايَةِ الطَّلَاقَ لَمْ يُقْبَلْ لِرَفْعِهِ الثَّلَاثِ الْمُوجِبَةِ لِلتَّحْلِيلِ اللَّازِمِ لَهُ وَلَوْ أَنْكَرَ نَيْتَهَا صُدِّقَ بِمِيمِنِهِ وَكَذَا وَارِثُهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ نَوَى فَإِنْ نَكَلَ خَلَفَتْ هِيَ أَوْ وَارِثُهَا أَنَّهُ نَوَى؛ لِأَنَّ الْأُطْلَاعَ عَلَى نَيْتِهِ مُمْكِنٌ بِالْقَرَأَيْنِ.

الْمَاوَرِدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ وَالْبَنْدَنِجِيُّ فَمَثَلَ الْمَاوَرِدِيُّ لِقَرْنِهَا بِالْأَوَّلِ بِقَرْنِهَا بِالْبَاءِ مِنْ بَائِنٍ وَالْآخَرَانِ بِقَرْنِهَا بِالْخَاءِ مِنْ خَلِيتٍ لَكِنْ مَثَلٌ لَهُ الرَّافِعِيُّ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ بِقَرْنِهَا بِأَنْتَ مِنْ أَنْتَ بَائِنٌ وَصَوَّبَ فِي الْمُهْمَّاتِ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْكِنَايَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ أَثْبَتَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ، وَابْتَدَأَ الْاِكْتِفَاءَ بِهَا عِنْدَ أَنْتَ وَالْأَوَّلَ الْاِكْتِفَاءَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْتَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِنَ الْكِنَايَةِ فَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ لَا يَتَأَدَّى بِدُونِهِ. اهـ بِحَذْفٍ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا تَحْتَاجُ لِنَيْتَةٍ) كَانَ الْمُنَاسِبُ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الرُّوضُ فَلَا يَكْفِي اقْتِرَاءُ النَّيَّةِ بِهِ. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ بَائِنًا) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ وَقَوْلُهُ: كَأَنَّ كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْكَلِمَةِ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

هـ قَوْلُهُ: (اسْتِصْحَابًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهِرُ) فِي الْمُغْنِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (دُونَ آخِرِهِ) يَعْنِي مَا عَدَا أَوَّلَهُ. اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوَّلَى) أَيْ: اشْتِرَاطُ الْاِقْتِرَانِ بِكُلِّ اللَّفْظِ. هـ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَكِنَّ الرَّاجِحَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا الْاِكْتِفَاءَ بِأَوَّلِهِ الْإِلْخَ فَالْحَاصِلُ الْاِكْتِفَاءُ بِهَا قَبْلَ فَرَاغِ لَفْظِهَا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالَّذِي رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَكْفِي اقْتِرَائُهَا بِبَعْضِ اللَّفْظِ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تُغْتَبَرُ بِتَمَامِهَا. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (بِجُزْءٍ مِنْهُ) أَيْ: مِنَ اللَّفْظِ. هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ زَعَمَ) أَيْ: قَالَ. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ)، وَيَتَّبَعِي تَدْيِيئَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَبَقَ مِنْهُ ذَلِكَ فَلَا وَقُوعَ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ تَطْلِيلِهَا ثَلَاثًا. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لِرَفْعِهِ الْإِلْخَ) صِلَةُ يُقْبَلُ.

هـ قَوْلُهُ: (الْمُوجِبَةُ الْإِلْخَ) صِفَةُ لِلثَّلَاثِ. هـ قَوْلُهُ: (الْلَازِمُ) صِفَةُ لِلتَّحْلِيلِ. هـ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: لِلزَّاعِمِ الْمَذْكُورِ نَظَرًا، لِظَاهِرِ إِقَاعِهِ الثَّلَاثَ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَالضَّمِيرُ فِي لَهُ يَرْجَعُ إِلَى مُضَافٍ مَحْذُوفٍ عَنِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ الْوُقُوعُ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْكَرَ نَيْتَهَا) أَيْ الْكِنَايَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ، وَإِزْجَاؤُهُ لِلطَّلَاقِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيْ: الْوَارِثُ لَا يَعْلَمُهُ الْإِلْخَ وَتُظْهِرُ فَايِدَةُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ. اهـ. ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَكَلَ) أَيْ الزَّوْجُ أَوْ وَارِثُهُ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ نَوَى) أَيْ فَلَا يَرِثُ مِنْهَا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا.

لِإِمْكَانِ أَنْ يُرَادَ بِهَذَا اللَّفْظِ الطَّلَاقُ أَوْ الْعِتْقُ لَا تَخُوُ الْبَيْعَ. هـ قَوْلُهُ: (فِي الْخِطَابِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي نَيْتَةِ الْخِطَابِ فِيهِ نَظَرٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَى بِكِنَايَةِ الْإِلْخَ) كَذَا شَرَحَ م ر.

(وإشارة ناطق بطلاق لَفَق)، وإن نواه، وأفهم بها كل أحد (وقيل كناية) لحصول الإفهام بها كالكتابية، ويُرد؛ لأن تفهيم الناطق إشارته نادر مع أنها غير موضوعية له بخلاف الكتابة فإنها حروف موضوعية للإفهام كالعبارة نعم، لو قال أنت طالق، وهذه مُشيرًا لزوجته له أخرى طَلَّقْتَ؛ لأنه ليس فيه إشارة محضة هذا إن نواها أو أطلق على الأوجه؛ لأن اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال لغيره احتمالاً قريباً أي وهذه ليست كذلك وخرج بالطلاق غيره فقد تكون إشارته كعبارة كهي بالأمان وكذا الإفتاء ونحوه فلو قيل له أيجوز كذا فأشار برأيه مثلاً أي

قول (سي): (وإشارة ناطق بطلاق) كأن قالت له زوجته طَلَّقَنِي فَأشار بيده أن اذهبي وقوله: (بطلاق) خَرَجَ به إشارته لِمَحَلِّ الطَّلَاق كَقَوْلِ مَنْ له زوجتان امرأتي طالق مُشيرًا لإحداهما، وقال أرذت الأخرى فإنه يُقبل كما رَجَّحه في زيادة الروضة. اهـ. معني. قوله: (وإن نواه) إلى قول المتن: (ويُعْتَدُ) في النهاية. قوله: (وإن نواه إلخ) غاية. قوله: (له) أي: للتفهم. قوله: (حروف موضوعية إلخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة. اهـ. سيّد عمر أي فالمراد دوال حروف إلخ. قوله: (نعم لو قال إلخ) قد يقال لا حاجة إلى هذا الاستدراك؛ لأن الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشي أشار لذلك ولَفَظُهُ في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم. اهـ. سيّد عمر. قوله: (مُشيرًا) أي: بقوله: وهذه. قوله: (طَلَّقْتَ) أي: الأخرى. اهـ. ع ش أي، وأما المُخاطبة فتطلق مُطلقاً. قوله: (هذا) أي: وقوع الطلاق بقوله: وهذه بذلك القول. قوله: (إن نواها) أي: الأخرى. قوله: (في ذلك) أي: في قصد طلاق الأخرى. قوله: (مع احتمال إلخ) الظاهر أنه إنما أتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للتيية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الإطلاق التي تحتها. اهـ. رشيدتي والأوجه أنه إنما أتى بها لتوجيه ما أفهمه قوله: هذا إن نواها إلخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها. قوله: (احتمالاً قريباً إلخ) محل تأمل ثم رأيت لفاضل المحشي قال قوله: أي وهذه ليست كذلك في قُرْبِ هذا نظر. اهـ. سيّد عمر. وأجاب الرشيدتي بما نصّه: الظاهر أن المراد بقُرْبِ هذا الاحتمال أنه لا يحتاج في هذا التقدير إلى تعسف وليس المراد أنه يفهم منه عند الإطلاق فهما قريباً الذي فهمه الشهاب سم حتى نظر في كون هذا قريباً فتأمل. اهـ. قوله: (كهي) أي الإشارة بالأمان أي للكافر. قوله: (ونحوه) وهو الإذن في الدخول مثلاً فإشارة الناطق لا يُعْتَدُ بها إلا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله:

إشارة لِنَاطِقٍ تُعْتَبَرُ في الإذن وإلا فتأمل ما ذكروا  
اهـ. بَحِيرَمِي عبارة ع ش أي كالإجازة والإذن في دخول الدار. اهـ. قوله: (فلو قيل له) أي للمُتني

قوله: (نعم لو قال إلخ) في هذا الاستدراك شيء؛ لأنه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا بأعم.  
قوله: (نعم لو قال أنت طالق، وهذه إلخ) ظاهره، وإن جعل هذا من عطف الجملة بأن قدر خبر الاسم الإشارة أي طالق؛ لأن ما قبله قرينة على المُقَدَّرِ أَخْذاً مِمَّا قَدَّمَهُ الشارحُ قُبَيْلَ قول المُصَنِّفِ والإعتاق كناية. قوله: (أي وهذه ليست كذلك)، في قُرْبِ هذا نظر.



نعم، جازَ العملُ به ونقله عنه. (ويُعتدُّ بإشارةِ أخرسَ في العقودِ) كبيع، وهبة (والخلول) كطلاق وفسخ وعتي والأقارب والدعاوى وغيرها، وإن أمكنته الكتابة للضرورة نعم، لا تصحُّ بها شهادته ولا تبطلُ بها صلاته ولا يحنثُ بها مَنْ حَلَفَ لا يتكلَّم ثم خرسَ (فإن فهمَ طلاقه) وغيره بها (كلُّ أحدٍ فصريحة، وإن) لم يفهمها أحدٌ أو (اختصَّ بفهمه) أي الطلاق منها (فيطنون) أي أهلُ فطنة وذكاءٍ (فكناية)، وإن انضَمَّ إليها قرائنٌ ومَرَّ أَوَّلُ الصَّمانِ ما قد يُخالفُ ذلك مع ما فيه وذلك كما في لفظِ التَّاطِقِ وتُعرفُ نيته فيما إذا أتى بإشارةٍ أو كتابةٍ بإشارةٍ أو كتابةٍ

مَثَلًا. □ فَوُدَّ: (كَيْبَع) إلى قوله: (نَعَمْ) في التَّهْيِيةِ، وإلى قولِ المتنِ: (فإن فهمَ) في المُغْنِى إلَّا قوله: (وغيرها) وقوله: (للضرورة). □ فَوُدَّ: (والأقارب إلخ) عَطَفَ على العقود. □ فَوُدَّ: (وغيرها) لَعَلَّه إِنَّمَا أَتَى به لِقَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَا تَصِحُّ إلخ. □ فَوُدَّ: (للضرورة) عِلَّةٌ لِقَوْلِ المتنِ، وَيُعتدُّ إلخ، وإنَّما لم تُقدِّمِ الْكِتَابَةُ على الإِشارةِ؛ لأنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ فَلَا مَرْجَحَ لِإِحْدَاهُمَا على الْآخَرَى. اهـ. ع ش. وقد يُقالُ: إنَّ الْكِتَابَةَ أَوْضَحُ مِنَ الإِشارةِ، وإنَّها مَوْضُوعَةٌ لِلإِفْهَامِ بِخِلَافِ الإِشارةِ كما مرَّ. وَعبارةُ الْبُحَيْرِمِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ قوله: لِلضرورة؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَفْهَمُ الْكِتَابَةَ، وَإِلَّا فَقَدْ يُقالُ مع قُدْرَتِهِ على الْكِتَابَةِ لَا ضَرُورَةَ لِلإِشارةِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ خَرَسَ) مَفْهُومُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِهَا الْآخَرَسُ إِذَا حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْإِيْمَانِ. اهـ. سَم وَفِي الْبُحَيْرِمِيِّ عَنِ الْعَزِيزِيِّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ الْمَفْهُومِ.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (فَصْرِيحَةً) إِشارَتُهُ لَا تَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ كَأَن قِيلَ لَهُ كَمْ طَلَّقْتَ زَوْجَكَ فَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ. اهـ. مُغْنِى. □ فَوُدَّ: (وإن لم يفهمها أحدٌ) قد يُقالُ هِيَ حَيْثُ يُدْ بَمَثَابَةِ لَفْظِ التَّاطِقِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، وَهُوَ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَإِنْ نَوَاهُ فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ: وَإِلَيْهِ يُشِيرُ سُكُوتُ التَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِى عَنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ ع ش. مَا نَصَّبَهُ قَوْلُهُ: أَيُّ أَهْلِ فِطْنَةٍ إلخ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا قِيلَ فِي السَّلَامِ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِكَوْنِ الإِشارةِ كِنَايَةً أَنْ يَوْجَدَ فِطْنُونَ يَفْهَمُونَهَا غَالِبًا فِي أَيِّ مَحَلٍّ اتَّفَقَ لِلْآخَرَسِ فِيهِ تَصَرُّفٌ بِالْإِشارةِ فَلَوْ فَهَمَّهَا الَّذِينَ فِي غَايَةِ الْفِطْنَةِ وَقُلَّ أَنْ يَوْجَدُوا عِنْدَ تَصَرُّفِ الْآخَرَسِ لَمْ تَكُنِ الإِشارةُ كِنَايَةً بَلْ تَكُونُ كَالَّتِي لَمْ يَفْهَمَهَا أَحَدٌ، وَيَنْبَغِي أَيْضًا الْإِكْتِفَاءُ بِفِطْنٍ وَاحِدٍ فَالْجَمْعُ فِي كَلَامِهِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. اهـ.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (فَكِنَايَةً) تَحْتَاجُ لِلنَّيْتَةِ.

(تَنْبِيْهٌ): تَفْسِيرُ الْآخَرَسِ صَرِيحَ إِشارَتِهِ فِي الطَّلَاقِ بِغَيْرِ طَّلَاقٍ كَتَفْسِيرِ اللَّفْظِ الشَّائِعِ فِي الطَّلَاقِ بِغَيْرِهِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ. اهـ. مُغْنِى. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ كَمَا إلخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ قَوْلِ المتنِ: (فإن فهمَ إلخ)، وَإِنْ اخْتَصَّ إلخ. □ فَوُدَّ: (وَتُعرفُ نَيْتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الثَّانِي) فِي التَّهْيِيةِ إلَّا قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَنْ رَجَا) إِلَى (وَالَّذِي يُتَّجَه) وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ). □ فَوُدَّ: (بِإِشارةِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَتَى وَقَوْلُهُ الْآتِي: (بِإِشارةِ

□ فَوُدَّ: (وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ خَرَسَ) مَفْهُومُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِهَا الْآخَرَسُ إِذَا حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْإِيْمَانِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ إلخ. □ فَوُدَّ: (بِإِشارةِ) قَالَ ذَلِكَ

أخرى وكانهم اغتفروا تعريفه بها مع أنها كناية ولا اطلاع لنا بها على نيته ذلك للضرورة،  
وتعبري بما ذكر أعظم وأولى من قول المتنولي، ويُعْتَبَرُ في الآخر أن يَكْتَسِبَ مع لفظ الطلاق  
إني قصدت الطلاق وسيأتي في اللعان أنهم ألحقوا بالآخر من اغتفيل لسانه ولم يُزَجَّ بُزْؤُهُ  
وكذا من زوجي بعد مضي ثلاثة أيام فهل قياسه هنا كذلك أو يُفَرَّقُ والذي يُتَّجِه في الأول  
الإلحاق بل الآخرش يشمله وفي الثاني يُحْتَمَلُ الإلحاق قياساً ويُحْتَمَلُ الفرقُ بأنه إنما ألحق  
به ثم لا احتياجه لللعان أو اضطراره إليه ولا كذلك هنا. (ولو كَتَبَ ناطقاً) أو آخرش (طلاقاً)، ولم  
ينوه فلغزاً إذ لا لفظ ولا نية (وإن نواه) ومثله كل عقد وحل وغيرهما ما عدا التكاخ ولم يتلفظ

إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعْرِفٍ. اهـ. سم. قوله: (تعريفه بها) أي: بالإشارة أو الكتابة الثانية. قوله: (ولا اطلاع لنا  
بها) الجازم الثاني مُتَعَلِّقٌ بِنَيْةِ ذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْهُ. قوله: (بما ذكر) أي: إذا أتى بإشارة أو كتابة  
إلخ. قوله: (هنا كذلك) أي: أنه هنا إلخ. اهـ. ع ش. قوله: (أو يُفَرَّقُ) أي: فيَنْتَظِرُ إفاقتَهُ، وإن طال  
اغْتِثَالُهُ. اهـ. ع ش. قوله: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ إِنْ خَوِيَ الطَّلَاقُ  
وَالْبَيْعُ فَالْإِلْحَاقُ أَقْرَبُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ ع ش وَالْمُبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ حَيْثُ لَمْ  
يَتَعَرَّضْ لِهَذَا أَيْ الثَّانِي أَنَّهُ حَيْثُ بُزِئَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ انْتَظَرَ طَالاً زَمَنَ اغْتِثَالِهِ أَوْ قَصَرَ. اهـ.

فَوَلَّيْتُ (سني): (ولو كَتَبَ إلخ) أي: على ما يَثْبُتُ عَلَيْهِ الْخَطُّ كَرَقٍ وَثَوْبٍ وَحَجَرٍ وَخَشَبٍ لَا عَلَى نَحْوِ  
مَاءٍ كَهَوَاءٍ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْكَتَبُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ نَحْوِهَا كِنَايَةٌ لَا عَلَى الْمَاءِ  
وَالْهَوَاءِ وَنَحْوِهِمَا. اهـ. قوله: (أو آخرش) إلى قول المتن: (وإن لم تكن) في النهاية وكذا في المعنى  
إلا قوله: (وقيل) إلى (وخرج) وقوله: (وإن لم تفهمها).

فَوَلَّيْتُ (سني): (طلاقاً) وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى قَبُولِ كَالِإِعْتِاقِ وَالْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ كَأَن كَتَبَ  
رُؤُوسِي أَوْ كُلَّ رُؤُوسِي طَالِقٌ أَوْ عَبْدِي حُرٌّ. اهـ. مُعْنَى فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوْضِ أَيْ وَسَائِرُ  
التَّصَرُّفَاتِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَمَا فِي شَرْحِهِ. اهـ. أَيْ فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنْ يَكْتَسِبَ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ كُلُّ عَقْدٍ إِنْ  
عَقِبَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ طَلَاً.

فَوَلَّيْتُ (سني): (فلغز) أي: ويُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ قَرِيباً وَلَوْ أَنْكَرَ نِيَّتَهُ إِنْ خَوِيَ. اهـ.  
ع ش. قوله: (ومثله إلخ) أي: الطلاق. قوله: (وغيرهما) أي: كَالِإِقْرَارِ وَالِدَّعْوَى اخْتِذَاً مِمَّا مَرَّ فِي  
الإشارة. قوله: (ولم يتلفظ إلخ) عَطَفَ عَلَى نَوَاهِ.

مَرَّتَيْنِ وَالْأَوَّلَى مُتَعَلِّقَةٌ بِأَتَى وَالثَّانِيَةُ بِتَعْرِفٍ.

فَوَلَّيْتُ (سني): (ولو كَتَبَ ناطقاً إلخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ، وَإِنْ قَرَأَهُ أَيْ مَا كَتَبَهُ حَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا  
فَصَرِيحٌ فَلَوْ قَالَ قَرَأْتُهُ حَاكِياً بِلَا نِيَّةٍ صُدِّقَ بِمَعْنَاهِ. اهـ. فَقَرَأْتُهُ عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ الْحِكَايَةِ صَرِيحٌ ثُمَّ قَالَ فِي  
الرُّوْضِ وَفَائِدَتُهُ أَيْ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ إِذَا لَمْ يُقَارَنْ الْكَتَبُ النَّيَّةُ أَنَّهُ إِنْ قَارَنَهَا طَلَّقْتَ وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ  
وَمِثْلُهُ أَيْ الطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَ الْعِتْقَ وَالْإِبْرَاءَ وَالْعَفْوَ عَنِ الْقِصَاصِ أَيْ وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَمَا فِي

بما كتبه (فالأظهر وقوعه) لإفادتها حيثلذ، وإن تلفظ به ولم ينو عند التلفظ ولا الكتابة، وقال: إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق يمينه (فإن كتب إذا بلغك كتابي فأنت طالق) ونوى الطلاق (فإنما تطلق ببلوغه) إن كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بأن أمكن قراءتها، وإن انمحت؛ لأنها المقصود الأصلي بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فإن انمحي سطر الطلاق فلا وقوع وقيل إن قال كتابي هذا أو الكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الزوياني عن الأصحاب وخرج بكتبت ما لو أمر غيره فكتبت ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف ما لو أمره بالكتابة أو كناية أخرى وبالله التبيية .....

قوله: (لإفادتها حيثلذ إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه؛ لأن الكتابة طريق في إفهام المراد وقد افترنت بالتيه فإن قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصریح فإن قال قرأته حاكيا ما كتبه بلا نية طلاق صدق يمينه. وفائدة قوله هذا إذا لم يقارن الكتب التيه، وإلا فلا معنى لقوله. اهـ. قوله: (وقال إنما قصدت إلخ) بخلاف ما لو قصد الإنشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المحلي أيضا. اهـ. ع ش.

قوله: (صدق إلخ) أي: إن أكرهته الزوجة.

قوله (سبي): (إذا بلغك) أو وصل إليك أو أناك.

(فرغ): لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فأنت طالق فبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فإن ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق يمينه فإن أقامت بينة بأنه خطه لم تسمع إلا برؤية الشاهد للكتابة وحفظه عنده لوقت الشهادة. اهـ. مغني وفي النهاية ما نصه أما لو قال إذا جاءك خطي فأنت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق، وإن لم يكن فيما بقي ذكر الطلاق. اهـ. قوله: (كهذه الصيغة) أي إذا بلغك كتابي إلخ. قوله: (بأن أمكن) تصوير لقوله إن كان فيه إلخ. قوله: (من السوابق) كالبسملة والحمدلة. وقوله: (واللواحق) كالصلاة والسلام عليه ﷺ. قوله: (فإن انمحي إلخ) أي ولم يبق أثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته. قوله: (وقيل إن قال كتابي هذا إلخ) أي وقد انمحي غير سطر الطلاق. اهـ. ع ش. قوله: (وخرج بكتبت) أي في قول المتن: (ولو كتبت ناطق إلخ). قوله: (ما لو أمر غيره) أي: بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله أكتب زوجة فلان طالق. وقوله: (ونوى هو) أي: الأمر عند كتابة الغير. اهـ. ع ش. قوله: (لو أمره بالكتابة أو كناية أخرى إلخ) يؤد عليه أن هذا توكيل في التعليق ومرة أنه لا يصح إلا أن يقال مراده أمره بالكتابة بطلاق متعجز والغرض منه التنبيه على أنه يشترط كون التيه من

شرح. قوله: (فإن كتب إذا بلغك كتابي إلخ) في الروض، وإن علّق ببلوغ الطلاق قبل موضع الطلاق وقع قطعاً، وقراءة بعض الكتاب إن علّق بقراءته كوصول بعضه إن علّق بوصول، وإن علّق بوصول الكتاب ثم علّق بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت. اهـ. ويتبعي إذا علّق بوصول الكتاب وبوصول نصفه أن تطلق طلقتين. قوله: (بخلاف ما لو أمره بالكتابة إلخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع أنه تعليق والتوكيل في التعليق لا يصح

فامتثل ونوى، ويقول له فأنت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع، وإن نوى إذ لا يكون للكناية كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بأن الذي فيه الجزم بالوقوع تبعاً لجمع متقدمين قال الأذرع، وهو الصحيح؛ لأننا إذا اعتبونا الكتابة قدزنا أنه تلفظ بالمكثوب (وإن كتب إذا قرأت كتابي، وهي قارئة فقرائه) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مر، وإن لم تفهمها أو طالعنها وفهمتها، وإن لم تلفظ بشيء منها كما نقل الإمام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه، ويظهر أنه لا فرق هنا بين ظن كونها أمية وعدمه؛ لأن اللفظ لا ينصرف عن حقيقته إلا عند التعذر ومجرد ظنه لا يضره عنها. (وإن قرئ عليها فلا طلاق) (في الأصح) لعدم قراءتها مع إمكانها، وإنما انعزل القاضي في نظيره ذلك؛ لأن العادة في الحكم أن يقرأ عليهم المكاتب فالحقصد إعلانه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا، وأيضاً فالعزل لا يصح

الآتي بالكناية كناية أو غيرها ولا يكفي التية من أحدهما والكناية من الآخر. اه. ع. ش. ٥. قوله: (فامتثل ونوى) أي فإنه يقع. اه. ع. ش. ٥. قوله: (ويقوله إلخ) عطف على يكتب إلخ. ٥. قوله: (وردوه) أي ابن الرفعة. ٥. قوله: (بأن الذي فيه) أي: في كلام الرافعي. ٥. وقوله: (وهو الصحيح) معتمد. اه. ع. ش. ٥. قوله: (وإن كتب إلخ) في الروض، وإن علق بيلوغ الطلاق فسليم موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب إن علق بقراءته كوصول بعضه إن علق بوضوله، وإن علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين. اه. سم. ٥. قوله: (أي صيغة الطلاق إلخ) أي: وإن لم تقرأ الجميع. ٥. قوله: (وإن لم تفهمها إلخ) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الآتية. ٥. قوله: (أو طالعنها) عطف على قرأته. ٥. قوله: (وإن لم تلفظ إلخ) نعم لو قال الزوج إنما أردت القراءة باللفظ قبل قوله: فلا تطلق إلا بها. اه. نهاية. ٥. قوله: (لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الإمام. ٥. قوله: (ويظهر أنه لا فرق إلخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسيت القراءة أي أو عميت ثم قرئ عليها فينبغي أن لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغي أن تطلق. اه. سم. وقوله: ولو علم إلخ في النهاية مثله. ٥. قوله: (ويظهر أنه لا فرق إلخ) الذي يبادر إلى الفهم أن مراد الشارح التعميم في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني، وإن ظن كونها أمية خلافاً لما يقتضيه صنيع المحشي، وإن كان ما أفاده المحشي أوجه. اه. ٥. قوله: (هنا) أي: في وقوع الطلاق. اه. ع. ش. والأولى في اشتراط قراءتها. ٥. قوله: (فلا طلاق) أي: وإن ظنتها حال التعليق أمية. اه. ع. ش.

كما تقدم في الوكالة. ٥. قوله: (ويظهر إلخ) يظهر الفرق فيما إذا قرئ عليها الآتي في قوله، وإن قرئ عليها فلا في الأصح ولو علم أنها قارئة ثم نسيت القراءة ثم قرئ عليها فينبغي أن لا تطلق أو علم أنها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغي أن لا تطلق أيضاً.

تعليقه فتعين إرادته إعلامه به بخلاف الطلاق (وإن لم تكن قارئة فقرئ عليها طلقت) إن علم حالها؛ لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع ومنه يؤخذ أنها لو تعلمت وقرأته، وأن القارئ لو طالعها، وأخبرها بما فيه طلقت؛ لأن القصد الإطلاع وقد وجد فإن لم يعلم لم تطلق إلا إن تعلمت وقرأته.

### فصل في تفويض الطلاق إليها

ومثله تفويض العتق للقرن (له تفويض طلاقها) يعني المكلفة لا غيرها (إليها) إجماعاً بنحو طلقت نفسك إن شئت، وبحث أن منه قوله لها طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثاً لكنته كناية فإن نوى التفويض إليها، وهي تطلق نفسها طلقت، ..... .

قوله: (إن علم حالها) كذا في النهاية والمعني. قوله: (ومنه) أي: التعليل. قوله: (لو تعلمت إلخ) ولو علّقه بقراءتها عالماً بأنها غير قارئة ثم تعلمت، ووصل كتابه هل تكفي قراءة غيرها الظاهر الإكتفاء. اهـ. نهاية قال ع ش قوله: ثم تعلمت إلخ المتبادر من هذا الصنيع أنه إذا قرأته بنفسها طلقت وقوله: الظاهر الإكتفاء أي: وإن قصد قراءتها بنفسها فلا يدين. اهـ. قوله: (وأن القارئ إلخ) عطف على قوله إنها إلخ وكان الأولى أو بدل الواو عبارة النهاية قال الأذرع مضمومه أي قول المصنف فقرئ عليها إلخ اشتراط قراءته عليها فلو طالعها أي الغير وفهمه أو قرأها أي الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصاً، ويحتمل أنه يكتفى بذلك إذ الغرض الإطلاع على ما فيه. اهـ. قال ع ش قوله: لم تطلق مغمتم وقوله: ويحتمل أنه يكتفى بذلك أي في الوقوع، وهو مغمتم حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع، وهو موافق للإحتمال الأول. اهـ. قوله: (فإن لم يعلم) أي: حالها سم ونهاية أي كونها قارئة. اهـ. ع ش.

### (فصل: في تفويض الطلاق إليها)

قوله: (في تفويض الطلاق) إلى قول المتن: (وهو تمليك) في النهاية. قوله: (ينبغي المكلفة لا غيرها) كذا في المعني. قوله: (بنحو طلقت نفسك إن شئت) لو كتبت لها طلقي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اهـ سم. قوله: (وبحث إلخ) عبارة النهاية والأوجه إلخ. قوله: (فقالت أنت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فإنه صريح؛ لأنها أتت بما تضمنته قوله: طلقيني. اهـ. ع ش. قوله: (لكنته كناية) أي: منه ومنها رشيد ع ش. قوله: (وهي) أي: ونوت الزوجة.

قوله: (إن علم حالها) أي بخلاف ما إذا لم يعلم حالها على الأقرب في الروضة، وأصلها وسيأتي الجزم به في كلامه. قوله: (فإن لم يعلم) أي حالها.

### (فصل في تفويض الطلاق إليها إلخ)

قوله: (بنحو طلقت نفسك إن شئت) لو كتبت لها طلقي نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر. قوله: (وبحث إلخ) اعتمده م ر. قوله: (طلقت)، وهذا بخلاف ما لو قال الأجنبية وكنتك أن تطلق

والأفلاثم إن نوى مع التفويض إليها عددًا فسيأتي (وهو تملك) للطلاق (في الجديد)؛ لأنه يتعلّق بغيرها فساوى غيره من التملكيات (فيشترط لوقوعه تطليقها فورًا)، وإن أتى بنحو متى على المعتمد بأن لا يتخلّل فاصل بين تفويضه وإيقاعه؛ لأنّ التطليق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري، وهذا معنى قولهم؛ لأنّ تطليقها نفسها متضمّن للقبول وقول الزكشي عدوله عن شرط قبولها إلى تطليقها يقتضي تعيّن، وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قالوا إنّ تطليقها يتضمّن القبول، وهو يقتضي الاكتفاء بقولها قبلت إذا قصدت به التطليق، وأنّ حقّها أن تقول حالاً قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطليق على الفور. انتهى. بعيد جدًا بل الصواب تعيّن وكلاهما لا يخالف ذلك لما قرّزته في معناه.....

قوله: (والأ) أي: بأن لم يتوينا أو أحدهما ما ذكر. قوله: (فسيأتي) عبارة النهاية وقّع، والأفلاثم، وإن ثلثت كما يأتي ولو فوّض طلاق امرأته إلى رجلين فطلق أحدهما واحدة والأخر ثلثًا فالأوجه كما قال البندنجي أنه يقع واحدة. اه. قال ع ش قوله: وقّع ظاهره أنّ ما نواه يقع بقولها ذلك، وإن لم تنو وذكر دون ما نواه فليحرز. اه. أقول سيأتي في أواخر الفصل أنه يقع في الأولى واحدة وفي الثانية ما نواه، وإليه يشير قول الشارح فسيأتي وقول النهاية كما يأتي. قوله: (لأنه) أي التفويض.

قوله (لست): (فورا) نعم لو قال وكلّك في طلاق نفسك لم يشترط الفور. اه. معني. قوله: (وإن أتى بنحو متى إلخ) خالفه النهاية والمعني فاعتمد عدم اشتراط الفورية في نحو متى. قوله: (لأنّ التطليق إلخ) تعليل لقول المصنّف فيشترط لوقوعه تطليقها إلخ. اه. رشيد أقول الظاهر أنّه تعليل للفورية فقط. قوله: (فكان) أي: التطليق كقبوله أي التملك. قوله: (وهذا معنى إلخ) لا يخفى بعده والظاهر أنّ المراد بقولهم المذكور أنّ قوله طلقي نفسك معناه بناء على الجديد ملككك تطليق نفسك فقولها في جوابه طلقت إلخ معناه قبلت وطلقت كما إن أعيت في البيع الضمني معناه ذلك فليتامل نعم كلامه (عليه السلام) توجية مستقل. اه. سيّد عمر. قوله: (لأنّ تطليقها نفسها متضمّن للقبول) مقول قولهم أو بدّل منه. قوله: (لكلام الشرح) لعلّ المراد به الشرح الكبير. قوله: (وهو) أي: قولهما إنّ تطليقها يتضمّن القبول. قوله: (وأنّ حقّها إلخ) عطف على قوله: (الاكتفاء) إلخ. قوله: (انتهى) أي: قول الزكشي.

قوله: (بعيد) خبر وقول الزكشي إلخ. قوله: (ذلك) أي: تعيّن التطليق. قوله: (لما قرّزته) أي في قوله: (لأنّ التطليق هنا إلخ). وقوله: (في معناه) أي كلاهما. وقوله: (أن هذا إلخ) بيان لما قرّزته.

زوّجتي فقال طلقك ونوى تطليقها فلا يقع؛ لأنّ النكاح لا يتعلّق به بخلاف الزوجة كما نقل ذلك الدميري عن المتوليّ وسيأتي ذلك مع البحث فيه في كلام الشارح قبيل فصل خطاب الأجنبية.

قوله: (وإن أتى بنحو متى) كطلقي نفسك متى شئت متى على المعتمد وقيل إن علّق بمتى شئت لم يشترط فورًا وجرّم به في التبيّه وجرى عليه ابن المقرئ والأصفهاني والحجازي وصاحب الأنوار ونقله في التهذيب عن النص، وهو المعتمد شرح م ر.

أَنَّ هَذَا التَّصْمُنُ أَوْجِبَ الْفُورِيَّةَ لَا الْاِكْتِفَاءَ بِمَجْرَدِ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ، وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ التَّطْلِيقَ وَقَوْلُهُ: وَأَنْ حَقَّهَا إِلَى آخِرِهِ يُنَافِي مَا قَبْلَهُ لَا سِيَّما قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ أَوَّلًا أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَبْلَتْ إِلَّا إِنْ نَوَتْ بِهَا التَّطْلِيقَ فَكَيْفَ يَبْحَثُ هُنَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أَوْ الْاِكْتِفَاءَ بِقَبْلَتْ فِي الْفُورِيَّةِ ثُمَّ تَطْلُقُ بَعْدَ فَالْصَّوَابُ خِلَافَ مَا قَالَهُ فِي الْكُلِّ نَعَمْ، لَوْ قَالَ طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيقِي لِنَفْسِي ثُمَّ قَالَتْ طَلَّقْتُ وَقَع؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ يَسِيرٌ قَالَهُ الْقَفَالُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ كَمَا مَثَّلَ بِهِ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالْأَجْنَبِيِّ يَضُرُّ مُطْلَقًا كَسَائِرِ الْعُقُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَذْرَعِي وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَضَّرٌ تَمْلِيكٌ وَلَا عَلَى قَوَاعِيدِهِ فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْيَسِيرُ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا كَالْحُلْعِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْكِفَايَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ فَجَازَ أَنْ يُتَّسَمَّحَ فِي تَمْلِيكِهِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِكَاتِ أَيِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَالَ ثَلَاثًا فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكَّشَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا يَأْتِي، وَإِنْ كَانَ

• وَقَوْلُهُ: (هَذَا التَّصْمُنُ) أَيِ تَصْمُنَ تَطْلِيقَهَا الْقَبُولَ. • وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ: (الْاِكْتِفَاءُ الْإِنْج). • وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ قَصَدْتَ بِهِ) أَيِ: بِالْقَبُولِ. • وَقَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ: الْإِنْج) أَيِ: الزَّرْكَشِيُّ لَعَلَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (الْصَّوَابُ الْإِنْج). • وَقَوْلُهُ: (يُنَافِي مَا قَبْلَهُ الْإِنْج) الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ وَمَا ذَكَرَهُ فِي بَيَانِهَا لَا يُبَيِّنُهَا كَمَا يَشْهَدُ بِهِ التَّامُّلُ الصَّادِقُ. • وَقَوْلُهُ: (فَكَيْفَ يَبْحَثُ هُنَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا) قُلْنَا أَوَّلًا فَالْحُكْمُ بِأَنَّ حَقَّهَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يُنَافِي كِفَايَةَ الْقَبُولِ إِذَا قَصَدْتَ بِهِ التَّطْلِيقَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ قَبُولٌ وَتَطْلِيقٌ فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا لَكِنْ التَّضَرُّيخُ بِكُلِّ مِنْهُمَا أَوَّلَى، وَهُوَ الْمُرَادُ بِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهَا فَحَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّهُ يَكْفِي الْقَبُولُ مَعَ قَصْدِ التَّطْلِيقِ لَكِنْ الْأَوَّلَى التَّضَرُّيخُ بِالتَّطْلِيقِ أَيْضًا فَإِنَّ مُنَافَاةً فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَهُوَ أَيِ الزَّرْكَشِيُّ لَمْ يَبْحَثِ الْجَمْعَ بَلْ نَقَلَ عَنِ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَأَنَّ حَقَّهَا عَطْفٌ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ الْاِكْتِفَاءُ بِقَبْلَتْ الْإِنْج) قُلْنَا أَرَادَ أَيِ الزَّرْكَشِيُّ بِبَحْثِهِ هَذَا مُخَالَفَةً مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ. فَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ كَلَامَهُمَا دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ الْفُورِيَّةِ فِي كُلِّ مِنَ الْقَبُولِ وَالتَّطْلِيقِ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ خِلَافَهُ مِنْ أَنَّ اعْتِبَارَ الْفُورِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَبُولِ فَقَطْ فَإِنَّ مُنَافَاةً مَحْذُورَةً فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. • وَقَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَهُ الْقَفَالُ) فِي الْمَعْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ قَوْلُهُ) فِي النِّهَايَةِ. • وَقَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ قَالَ الْإِنْج) اسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَيُشْتَرَطُ الْإِنْج). • وَقَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْفَضْلَ الْإِنْج) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّهُ فَضْلٌ يَسِيرٌ مُقْتَصَرٌّ عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ مُشْعِرٌ إِشْعَارًا ظَاهِرًا بِأَنَّ مَدَارَ الْإِعْتِفَارِ عَلَى كَوْنِهِ يَسِيرًا لَا عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ أَيْضًا، وَلَا لَتَعَيَّنَ ذِكْرُهُ فِي التَّعْلِيلِ فَتَدَبَّرْهُ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • وَقَوْلُهُ: (فَالَّذِي يُتَّبَعُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمْلِكَاتِ) فِي الْمَعْنَى.

• وَقَوْلُهُ: (يُنَافِي مَا قَبْلَهُ الْإِنْج) أَقُولُ الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ وَمَا ذَكَرَهُ فِي بَيَانِهَا لَا يُبَيِّنُهَا كَمَا يَشْهَدُ بِهِ التَّامُّلُ الصَّادِقُ. • وَقَوْلُهُ: (فَكَيْفَ يَبْحَثُ هُنَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا) قُلْنَا أَمَّا أَوَّلًا فَالْحُكْمُ بِأَنَّ حَقَّهَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يُنَافِي كِفَايَةَ الْقَبُولِ إِذَا قَصَدْتَ بِهِ التَّطْلِيقَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ قَبُولٌ وَتَطْلِيقٌ فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَهُمَا لَكِنْ التَّضَرُّيخُ بِكُلِّ مِنْهُمَا

قياس البيع أن لا يقع شيء. (فإن قال) لمطلقة التصرف لا لغيرها نظير ما مر في الخلع (طلقي) نفسك (بألف) فطلقت بانث ولزمها الألف، وإن لم تقل بألف كما اقتضاه إطلاقه، ويكون تملكاً بعوض كالبيع وما قبله كالهبة (وفي قول توكيل) كما لو فوض طلاقها لأجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فوز) في تطليقها (في الأصح) نظير ما مر في الوكالة ولو أتى هنا بمتى جاز التأخير قطعاً (وفي اشتراط قبولها) على هذا القول أيضاً (خلاف التوكيل) ومز أن الأصح منه أنه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطليقها)؛ لأن كلاً من التملك والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله، وي زيد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضاً فلو طلقت .....

قوله: (لمطلقة التصرف) إلى قوله: (فإن قلت) في النهاية والمعني. قوله: (لا لغيرها) أي: أما غير مطلقة التصرف فينبغي أنها إذا طلقت تطلق رجعيًا، ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في أول الخلع. اه. ع. ش. قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الروياني ولو قال لها طلقت نفسك فقالت طلقت نفسي بألف ذرهم قال القاضي الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف ذرهم اه. سم عن شرح الروض. وقوله: (يقع الطلاق) أي: رجعيًا. اه. ع. ش. قوله: (وما قبله كالهبة) أي: والذي تقدم في أول الفصل بقوله بنحو طلقتي نفسك إن شئت فهو كالهبة عبارة المعني فإن لم يذكر عوضاً فهو كالهبة. اه. قوله: (ولو أتى هنا) أي: على هذا القول. اه. سم. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان التوكيل بصيغ العقود كوكلتك أو لا كبغ. قوله: (بل عدم الرد) أي: بل الشرط عدم الرد. اه. رشيد.

قوله (نسب): (قبل تطليقها) أي: قبل الفراغ من تطليقها فيصح الرجوع مع تطليقها. اه. ع. ش عبارة الخطيب في هامش المعني ولو قارن الرجوع التطليق لم تطلق؛ لأن الأصل بقاء العزيمة. اه. قوله: (بعده) أي: القبول. قوله: (فلو طلقت إلخ) عبارة المعني فإذا رجع ثم طلقت لم يقع علمت

أولى، وهو المراد بأن ذلك حقها فحاصل الكلام أنه يكفي القبول مع قصد التطليق لكن الأولى التصريح بالتطليق أيضاً فأي منافاة في ذلك، وأما ثانياً فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مفتضى كلام الشرح والروضة؛ لأن قوله: (وأن حقها) عطف على (الاكتفاء) أي: وهو أي: كلام الشرح والروضة يقتضي الاكتفاء بما ذكر، ويقتضي أن حقها إلخ وقوله: أو الاكتفاء بقبلت إلخ قلنا أراد بيحته هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه أن كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطليق، وأن الظاهر خلافه من أن اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فأي منافاة محدورة في ذلك فليتأمل. قوله: (وإن لم تقل بألف) قال الروياني ولو قال لها طلقتي نفسك فقالت طلقت نفسي بألف ذرهم قال القاضي الطبري الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف ذرهم شرح روض. قوله: (هنا) أي: على هذا القول.



قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ لَمْ يَنْفُذْ. (ولو قال إذا جاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي) نَفْسَكَ (لَعَا عَلَى) قَوْلِ (التَّمْلِيكِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ، وَيَصِحُّ عَلَى قَوْلِ التَّوَكُّلِ لِمَا مَرَّ فِيهِ أَنَّ التَّعْلِيْقَ يُبْطِلُ خُصُوصَهُ لَا عَمُومَ الْإِذْنِ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا جَازٌ يُنَافِي قَوْلَهُمْ فِي الْوَكَالَةِ لَا يَجُوزُ قُلْتَ نَعَمْ، لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِجَازٍ هُنَا نَفَذَ فَقَطْ فَلَا يُنَافِي حَرَمَتَهُ وَبَلَا يَجُوزُ ثُمَّ أَنَّهُ يَأْتِي بِه بِنَاءٌ عَلَى حَرَمَةِ تَعَاطِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ فَلَا يُنَافِي صَحَّتَهُ وَمَنْ عَبَّرَ ثُمَّ بَلَا يَصِحُّ مُرَادُهُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُ الْإِذْنِ، وَإِنْ صَحَّ مِنْ حَيْثُ عَمُومُهُ. (ولو قال أَيْبِنِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَبْنَتْ وَتَوْبَا) أَيُّهُ هُوَ التَّفْوِيضُ بِمَا قَالَهُ، وَهِيَ الطَّلَاقُ بِمَا قَالَتْهُ (وَقَعَ)؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ مَعَ النَّيَّةِ كَالصَّرِيحِ (وَالَا) يَنْوِيَا مَعًا بِأَنْ لَمْ يَنْوِيَا أَوْ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ (فَلَا) يَقَعُ الطَّلَاقُ لَوْ قَوَّعَ كَلَامَ غَيْرِ النَّاوِي لَعَوَّا (ولو قال طَلَّقِي) نَفْسَكَ (فَقَالَتْ أَبْنَتْ) نَفْسِي (وَنَوْتُ أَوْ) قَالَ (أَيْبِنِي وَنَوْتُ فَقَالَتْ طَلَّقْتُ) نَفْسِي (وَقَعَ) كَمَا لَوْ تَبَايَعَا بِلَفْظِ صَرِيحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَكِنَايَةَ مَعَ النَّيَّةِ مِنْ آخَرِ وَقَوْلٌ مُجَلِّي لَفْظُ الطَّلَاقِ هُنَا كِنَايَةٌ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا مَعَ النَّيَّةِ ضَعِيفٌ وَذَكَرْتُ نَفْسِي فِي ذَلِكَ هُوَ مَا فِي أَصْلِهِ وَالرُّوْضَةُ فَإِنْ حَذَفَاهَا مَعًا مِنَ الْكِنَايَةِ وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ فَوْجِهَانِ وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ .....

بِرُجُوعِهِ أَمْ لَا. اهـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ عِلْمِهَا بِرُجُوعِهِ) أَيُّهُ: وَلَكِنَّهُ بَعْدَهُ فِي الْوَاقِعِ وَلَوْ تَنَازَعَا فِي أَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ الرُّجُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ تَفْصِيلُ الرَّجْعَةِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لَمْ يَنْفُذْ) أَيُّهُ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (يُبْطِلُ خُصُوصَهُ) أَيُّهُ: التَّوَكُّلِ ع ش. فَوَدَّ: (ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ هُنَا الْإِنْخ) أَيُّهُ: حَيْثُ قَالُوا هُنَا لَعَا عَلَى قَوْلِ التَّمْلِيكِ وَجَازَ عَلَى قَوْلِ التَّوَكُّلِ اهـ كُزْدِيَّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ وَظَاهِرٌ أَنَّ الضَّمَايِزَ فِي قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ جَازَ وَمَا بَعْدَهُ إِنَّمَا تَرْجِعُ لِعَقْدِ التَّوَكُّلِ الَّذِي أَتَى بِهِ الْمَوْكُلُ، وَقُلْنَا بِأَنَّهُ يُفْسِدُ خُصُوصَهُ لَا عَمُومَهُ فَالْزُّدُ عَلَيْهِ بِمَا يَأْتِي أَيُّهُ فِي النَّهَايَةِ غَيْرُ مُلَاقٍ لِكَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. فَوَدَّ: (أَيُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الشَّارِحِ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا لَوْ تَبَايَعَا) إِلَى (وَذَكَرْتُ نَفْسِي الْإِنْخ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ)، وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَوْلٌ مُجَلِّي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَذَكَرْتُ نَفْسِي الْإِنْخ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الصَّرِيحُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا تُزْدُ) إِلَى (وَحَرْجٍ) وَقَوْلُهُ: (وَلَهَا فِي الْأَوَّلَى الْإِنْخ). فَوَدَّ: (بِمَا قَالَهُ) أَيُّهُ: بِأَيْبِنِي نَفْسَكَ. فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيُّهُ: وَنَوْتُ هِيَ. فَوَدَّ: (بِمَا قَالَتْهُ) أَيُّهُ: بِأَبْنَتْ. فَوَدَّ: (وَذَكَرْتُ نَفْسِي) الْأَوَّلَى وَذَكَرْتُ النَّفْسَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَصَحُّهُمَا الْوُقُوعُ إِذَا نَوْتُ

فَوَدَّ: (يُبْطِلُ خُصُوصَهُ الْإِنْخ) قَدْ يَكُونُ الشَّارِحُ الْمُحَلِّيُّ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ. فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ بَلِ الْمَذْهَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَرَضَ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ فِي الْإِخْتِيَارِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوْضُ فَرَعَ قَالَ لَهَا نَاوِيًا لِلتَّفْوِيضِ اخْتَارِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ أَوْ اخْتَارِي فَقَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَنَوْتُ وَقَعَ، وَإِنْ تَرَكَ النَّفْسَ مَعًا فَوْجِهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ نَوْتُ نَفْسَهَا وَالثَّانِي أَنَّهُ يَقَعُ إِذَا نَوْتُ نَفْسَهَا وَبَيَّنَّ فِي شَرْحِهِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَإِنْ كَرَّرَ اخْتَارِي، وَأَرَادَ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً أَيُّهُ يَقَعُ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَإِنْ أَرَادَ

أَنَّهُ يَكْفِي نَيْتُهَا لِنَفْسِهَا سِوَاءَ أَنْوَى هُوَ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَوَافُقُ لَفْظَيْهِمَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً إِلَّا إِنْ قُبِدَ بِشَيْءٍ فَيُتَّبَعُ. (ولو قال طَلَّقِي) نَفْسَكَ (وَنَوَى ثَلَاثًا فَقَالَتْ طَلَّقْتُ وَنَوَتْهُنَّ)، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ نَيْتَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِأَنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهَا اتِّفَاقًا خِلَافًا لِتَقْيِيدِ شَارِحٍ لَهُ بِقَوْلِهِ عَقِبَ وَنَوَتْهُنَّ بِأَنْ عَلِمَتْ نَيْتَهُ الثَّلَاثَ (فَثَلَاثُ)؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ الْعِدَّةَ وَقَدْ نَوَاهُ (وَالَا) يَنْوِي ذَلِكَ أَصْلًا أَوْ نَوَاهُ أَحَدَهُمَا (فَوَاحِدَةً) تَقَعُ لَا أَكْثَرَ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ صَرِيحَ الطَّلَاقِ كِنَايَةً فِي الْعِدَّةِ فَاحْتِاجُ لِنَيْتِهِ مِنْهُمَا نَعَم، فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْوَ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا خِلَافَ وَكَذَا إِذَا نَوَتْ هِيَ فَقَطْ وَلَوْ نَوَتْ فِيمَا إِذَا نَوَى ثَلَاثًا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَقَعَ مَا نَوَتْهُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَقَدْ لَا تَرُدُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ عَلَى عِبَارَتِهِ بِأَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: وَإِلَّا نَفِيًا لِنَيْتِهِ شَيْءٍ مِنْ جِهَتِهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّهُمَا مَتَى تَخَالَفَا فِي نَيْتِ الْعِدَّةِ وَقَعَ مَا تَوَافَقَا فِيهِ فَقَطْ .....

نَفْسُهَا كَمَا قَالَه الْبُوشَنجِيُّ وَالْبَغَوِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمُ الْجَزْمُ بِهِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (سِوَاءَ أَنْوَى هُوَ ذَلِكَ الْإِنْخ) فَلَا يُشْتَرَطُ مِنَ الزَّوْجِ نَيْتُ نَفْسِهَا بَلْ يَكْفِي أَيْنِي حَيْثُ نَوَى بِهِ التَّطْلِيقَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ التَّخَالَفَ فِي الْكِنَايَةِ أَوْ الصَّرِيحِ كَاخْتَارِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ أَبْتَنَاهَا أَوْ طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ سَرَّخْتُهَا لَا يَقْضَرُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى نَعَمْ إِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ بِكِنَايَةٍ أَوْ بِالتَّشْرِيحِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَعَدَلَتْ عَنِ الْمَأْذُونِ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ تَطْلُقْ لِمُخَالَفَتِهَا صَرِيحَ كَلَامِهِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ قُبِدَ بِشَيْءٍ) أَي: مِنْ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (بِأَنْ عَلِمَتْ الْإِنْخ)، وَيَذْفَعُ الْمُخَالَفَةَ بِحَمْلِ بِأَنْ عَلَى مَعْنَى كَانُ. اهـ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ أَصْلًا) أَي: الْعِدَّةَ وَقَوْلُهُ: أَوْ نَوَاهُ أَيِ الْعِدَّةِ أَحَدَهُمَا أَيِ فَقَطْ سَم. قَوْلُهُ: (لَا خِلَافَ) أَي: فِي وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ مُغْنِي وَع. ش. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَي: لَا خِلَافَ فِي وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ إِذَا نَوَتْ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا نَوَتْ هِيَ فَقَطْ) صَنِيعُهُ يَقْتَضِي أَنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ خِلَافًا. قَوْلُهُ: (وَاحِدَةً الْإِنْخ) مَفْعُولُ نَوَتْ. قَوْلُهُ: (هَذِهِ الثَّلَاثَةُ) أَي: الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا، وَهِيَ مَا قَبْلَ وَكَذَا وَقَوْلُهُ: وَلَوْ نَوَتْ الْإِنْخ وَقَوْلُهُ: عَلَى عِبَارَتِهِ أَيِ قَوْلِهِ، وَإِلَّا الْإِنْخ الصَّادِقُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِحْجَرِيَانِ الْخِلَافِ فِيهَا وَلِوُقُوعِ الْوَاحِدَةِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُجْعَلَ الْإِنْخ) أَي: كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّي لِكَوْنِهِ هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ وَقَوْلُهُ: مِنْ جِهَتِهَا أَيِ فَقَطْ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (السِّيَاقُ) مَا هُوَ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَضَابِطُ ذَلِكَ الْإِنْخ) أَي: تَخَالَفُهُمَا فِي نَيْتِ

عَدَدًا وَقَعَ أَوْ أَطْلَقَ وَقَعَ بَعْدَ اللَّفْظِ إِنْ لَمْ تُخَالَفْ فِيهِمَا، وَإِلَّا وَقَعَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَكْفِي نَيْتُهَا) قَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ بِمَا نَقَلَهُ الزَّركَشِيُّ فِيمَا لَوْ اسْقَطَ الْمَفْعُولُ فَقَالَ طَلَّقْتُ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ نَوَى، وَأَنَّ الْقَوْلَ صَرَّحَ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّ بُرْقُوقَ بَيْنَ مَا وَقَعَ جَوَابًا كَمَا هُنَا وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ جَوَابُهَا مَعَ إِسْقَاطِ النَّفْسِ فِي كَلَامِهِ أَيْضًا فَفِي تَأْوِيلِهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ عَلِمَتْ) تُحْمَلُ بِأَنْ عَلَى مَعْنَى كَانُ. قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ) مَا هُوَ.

وخرج بقوله ونوى ثلاثاً ما لو تَلَفَّظَ بهنَّ فإنَّها إذا قالت طَلَّقْتُ ولم تَدْكُرْ عدداً ولا نَوْتَهُ تَقَعُ الثلاثُ. (ولو قال ثلاثاً فَوَحَّدَتْ) أي قالت طَلَّقْتُ نفسي واحدة (أو عكسه) أي وَحَّدَ فثَلَّثَتْ (فواحدة) تَقَعُ فيهما لدخولها في الثلاث التي فَوَضَّها في الأولى ولعدم الإِذْنِ في الزَّائِدِ عليها في الثانية ومن ثَمَّ لو قال لِرَجُلٍ طَلَّقَ زوجتي، وأطلقَ فطَلَّقَ الوكيلُ ثلاثاً لم يَقَعْ إلا واحدة ولها في الأولى أَنْ تُثَنِّيَ وتُثَلَّثَ فوزراً راجعاً أو لا وسيأتي في مَبْحَثِ التَّاسِي قبول قولها في الكِنَاية لم أنو، وإنْ كَذَّبَهَا خلافاً للمأزودي . .

### فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق

منها أَنَّهُ يُشْتَرَطُ في الصِّغَةِ عندَ غُرُوضٍ صارِفِها .....

العدو. قوله: (وخرج) إلى قوله: (وسيأتي) في المعنى إلا قوله: (ومن ثَمَّ) إلى (ولها في الأولى).  
 قوله: (لدخولها) أي: الواحدة وكذا ضميرُ عليها. قوله: (ولها في الأولى) أي: فيما لو قال ثلاثاً فَوَحَّدَتْ عبارة المعنى: تنبيهات: لها في الأولى بعد أن وَحَّدَتْ راجعاً أو لم يُراجِعْها أن تَزِيدَ الثَّنِيَّتين الباقيتين على الواحدة التي أوقعتها فوزراً إذ لا قَرَقَ بَيْنَ أَنْ تُطَلَّقَ الثلاث دَفْعَةً وَبَيْنَ قولها طَلَّقَةً واحدةً وواحدةً ولا يَقْدَحُ تَخْلُلُ الرَّجْعَةِ مِنَ الزَّوْجِ ولو طَلَّقَتْ نَفْسَهَا عَبَثًا وَنَوَتْ فَصَادَقَتْ التَّقْوِيضَ لها ولم يَطُلِ الفضلُ بَيْنَهُمَا طَلَّقَتْ، ولو قال جَعَلْتُ كُلَّ أَمْرٍ لِي عَلَيْكَ بَيْدَكَ كَانَ كِنَايَةً في التَّقْوِيضِ إِلَيْهَا وَلَيْسَ لها أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَهَا ثلاثاً ما لم يَتَوَّها هو ولو قال طَلَّقَ نَفْسَكَ ثلاثاً إنْ شِئْتَ فَطَلَّقْتُ واحدةً أو واحدةً إنْ شِئْتَ فَطَلَّقْتُ ثلاثاً طَلَّقْتُ واحدةً كما لو لم يَذْكُرِ المشيئةَ، وإنْ قَدَّمَ المشيئةَ على العدوِّ فقال طَلَّقَ نَفْسَكَ إنْ شِئْتَ واحدةً فَطَلَّقْتُ ثلاثاً أو عَكْسَهُ لَعَا لِصِيرورة المشيئةِ شَرْطًا في أَصْلِ الطَّلَاقِ والمعنى طَلَّقَ نَفْسَكَ إنْ اخْتَرْتَ الثلاثَ فَإِنْ اخْتَارَتْ غَيْرَ هذه لم يوجد الشَّرْطُ بِخِلَافِ ما لو أَخْرَها فإنَّها تَرْجِعُ إلى تَقْوِيضِ الْمُعَيَّنِ والمعنى قَوَّضْتُ إِلَيْكَ أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَكَ ثلاثاً فإنْ شِئْتَ فافْعَلْ ما قَوَّضْتُ إِلَيْكَ وذلك لا يَمْنَعُ نَفْوَ ذلك الْمُعَيَّنِ ولا نَفْوَ ما يَدْخُلُ فيه والظاهرُ كما قال شَيْخُنَا أَنَّهُ لو قَدَّمَها على الطَّلَاقِ أيضًا فقال إنْ شِئْتَ طَلَّقَ ثلاثاً أو واحدةً كَانَ كما لو أَخْرَها عَنِ العدوِّ. اهـ. ووافقه النَّهْأَةُ في الأولَيْنِ مِنْ صَوَرِ المشيئةِ الثلاثِ دونَ الأخيرةِ فَجَعَلَهَا لَعْوًا كالثَّانِيَةِ واستظهرَ ع ش ما قاله شَيْخُ الإِسْلَامِ والمعنى مِنْ أَنَّها كالأولى.

### (فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق)

قوله: (في بعض شروط) إلى قوله: (وجعل البلقيني) في النهاية. قوله: (منها) أي: مِنْ شُرُوطِ الصِّغَةِ فيه مع قوله الآتي في الصِّغَةِ تَكَرَّارًا فالأخصَرُ الأولى، ويُشْتَرَطُ في الصِّغَةِ إلخ. قوله: (عند غُرُوضٍ صارِفِها) لا حاجةً إلى هذا التَّقْيِيدِ لِمَا قَدَّمَهُ أَوَّلُ البابِ مِنْ أَنَّ قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ شَرْطٌ مُطْلَقًا وَغَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ إذا وَجَدَ صارِفٌ مِمَّا يَأْتِي احتيجَ حَيْثُ يَدَّ مع هذا القَصْدِ إلى قَصْدِ الإيقاعِ لوجودِ هذا الأمرِ

### (فصل: في بعض شروط الصيغة والمطلق)

لِما يَأْتِي فِي التَّدَايِ لَا مُطْلَقًا لِما يَأْتِي فِي الْهَزْلِ وَاللَّعِبِ وَنَحْوِهِ صَرِيحَةً كَانَتْ أَوْ كِنَايَةً قَصْدٌ لَفْظُهَا مَعَ مَعْنَاهُ بِأَنْ يَقْصِدَ اسْتِعْمَالَهُ فِيهِ وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِقَصْدِهِمَا فَحِينَئِذَا إِذَا (مَرَّ بِلِسَانِ نَائِمٍ) أَوْ زَائِلٍ عَقْلٍ بِسَبَبٍ لَمْ يَعْصِ بِهِ، وَإِلَّا فَكَالسَّكَرَانِ فِيمَا مَرَّ (طَلَاقٌ لَغَا)، وَإِنْ أَجَاذَهُ، وَأَمْضَاهُ بَعْدَ يَقْظَتِهِ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ بِهِ كَانَ نَائِمًا أَوْ صَبِيًّا أَيْ، وَأَمَكْنَ وَمِثْلُهُ مَجْنُونٌ عَهْدٌ لَهُ جُنُونٌ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَنَازَعَهُ فِي الرُّوضَةِ فِي الْأُولَى أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ عَلَى التَّوْمِ، وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ وَلَا يُشْكَلُ عَلَى الْأَخِيرِينَ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ لَمْ أَقْصِدْ الطَّلَاقَ وَالْعَتَقَ ظَاهِرًا لِتَلَفُّظِهِ بِالصَّرِيحِ مَعَ تَيَقُّنٍ تَكْلِيفُهُ فَلَمْ يُمَكِّنْ رَفْعُهُ، وَهَنَا لَمْ يَتَيَقَّنْ تَكْلِيفُهُ حَالٌ تَلَفُّظُهُ فَقَبِلَ دَعْوَاهُ الصَّبَا أَوْ الْجُنُونُ بَقِيْدِهِ قِيلَ كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْ هَذَا بِاشْتِرَاطِهِ التَّكْلِيفَ أَوَّلَ

الصَّارِفِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. رَشِيدِي، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الصَّرِيحَ الْمُقَارِنَ لِلصَّارِفِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْكِنَايَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَصْدَيْنِ وَلَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْأَصَحِّ فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (لِما يَأْتِي فِي التَّدَايِ) أَيْ: مِنْ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يَقْبَلُ الصَّرْفَ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا بِإِرَادَةِ مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ لَا مُطْلَقًا لِما يَأْتِي فِي الْهَزْلِ إلخ أَيْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ مِنْهُ اللَّفْظُ فَقَطَّ دُونَ الْمَعْنَى وَقَعَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ. كُرْدِي. قُودُ: (قَصْدٌ لَفْظُهَا) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُشْتَرَطُ. قُودُ: (لِقَصْدِهِمَا) أَيْ: اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. اهـ. ع. ش.

قُودُ (لِسِي): (بِلِسَانِ نَائِمٍ)، وَإِنْ أَيْمَ بَنَوْنِهِ؛ لِأَنَّ أَيْمَهُ بِهِ لِخَارِجٍ لَا لِذَاتِهِ سَمِ وَع. ش. قُودُ: (وَإِنْ أَجَاذَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ قَالَ بَعْدَ اسْتِقْبَالِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ أَجَزْتَهُ أَوْ أَوْفَقْتَهُ. اهـ. قُودُ: (وَإِنْ أَجَاذَهُ إلخ) لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: أَجَزْتَهُ كِنَايَةً يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا أَرَادَ إِثْنَاءَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ الْآنَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِتَقْلٍ صَرِيحٍ. قُودُ: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدَ عَقْلِهِ. اهـ. سَم. قُودُ: (عَهْدٌ لَهُ جُنُونٌ) أَيْ: سَابِقُ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) مُعْتَمَدٌ فِي مُدْعَى الصَّبَا وَالْجُنُونِ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَمَا قَالَ الرُّوْيَانِيُّ، وَإِنْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي تَصْدِيقِ النَّائِمِ نَظَرٌ. اهـ. قُودُ: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ. اهـ. سَم. قُودُ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) أَيْ: التَّزَاعُ. قُودُ: (عَلَى الْأَخِيرِينَ) أَيْ: مُدْعَى الصَّبَا وَمُدْعَى الْجُنُونِ أَيْ عَلَى تَصْدِيقِهِمَا بِالْيَمِينِ. قُودُ: (عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ) أَيْ: الْمُطْلَقُ أَوْ الْمُعْتَقُ وَقَوْلُهُ: ظَاهِرًا أَيْ، وَأَمَّا بَاطِنًا فَيَنْتَعُهُ وَلَعَلَّهُ حَيْثُ قَصَدَ عَدَمَ الطَّلَاقِ أَمَّا لَوْ أُطْلِقَ فَلَا؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقَعُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الصَّرِيحَ إلخ تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ وُجُودِ الصَّارِفِ فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (ظَاهِرًا) قَيْدٌ لِلْقَبُولِ وَقَوْلُهُ: لِتَلَفُّظِهِ عِلَّةٌ لِنَفْيِ الْإِشْكَالِ. قُودُ: (بَقِيْدِهِ) أَيْ: إِنْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدُ الْجُنُونِ. اهـ. ع. ش. قُودُ: (قِيلَ كَانَ مُسْتَغْنِيًا إلخ) وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى. قُودُ: (عَنْ هَذَا) أَيْ: مَا فِي الْمَتَنِ. اهـ. رَشِيدِي.

قُودُ: (بَعْدَ يَقْظَتِهِ) أَيْ: أَوْ عَوْدَ عَقْلِهِ. قُودُ: (أَيْ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَارَةَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ الْأَمَارَةِ.

الباب انتهى . ويُجاب بأن هذا وما بعده كالشرح لذلك على أنه يُستفاد منه هنا فائدة، وهي عدم تأثير قوله أجزأه ونحوه؛ لأنَّ اللَّغْوَ لا يَنْقَلِبُ بِالْإِجَازَةِ غَيْرَ لَغْوٍ وَلَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ يُشْتَرَطُ لِنُفُوذِهِ التَّكْلِيفُ فَتَأْمَلُهُ. (فلو سبق لِسَانُهُ بَطْلَاقٍ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ) تَأْكِيدٌ لِفَهْمِهِ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالسَّبْقِ (لَغَا) كَلْعَوِ الْيَمِينِ وَمِثْلُهُ تَلَقُّظُهُ بِهِ حَاكِيًا وَتَكْرِيرُ الْفَقِيهِ لِلْفِظَةِ فِي تَصْوِيرِهِ وَدَرْسِهِ (وَلَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا) فِي دَعْوَاهُ سَبْقَ لِسَانِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَمْنَعُ الطَّلَاقَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ وَلأنَّه خِلَافُ الظَّاهِرِ الْغَالِبِ مِنْ حَالِ الْعَاقِلِ (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) كَمَا يَأْتِي فِيْمَنْ التَّفُّ بِلِسَانِهِ حَرْفٌ بَآخِرٍ فَيُصَدَّقُ ظَاهِرًا فِي السَّبْقِ لِظُهُورِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكَ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ طَلَبْتُكَ وَلَهَا قَبُولُ قَوْلِهِ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ إِنْ طَلَّكَ صِدْقُهُ بِأَمَارَةٍ وَلَمْ يَنْ طَلَّكَ صِدْقُهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ .....

□ فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهُ الْخ) فِيهِ تَأْمَلُ. □ فَوَدَّ: (لأنَّ اللَّغْوَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِلِاسْتِفَادَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ يُشْتَرَطُ الْخ) أَي: لَا أَنَّ عَدَمَ الثُّبُوتِ يُصَدَّقُ بِالْوُفْقِ كَتَصَرُّفَاتِ الْمُزْتَدِّ فِي زَمَنِ الرَّدَّةِ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ (سَبَقَ): (مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ) أَي: لِحُرُوفِ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (تَأْكِيدٌ) أَي: قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (إِلَّا بِقَرِينَةٍ) فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْخ) لَعَلَّهُ فِي كَوْنِهِ لَغْوًا فَقَطْ لَا فِي أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا إِذْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحِكَايَةِ وَالتَّصْوِيرِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِيقَاعِ. □ فَوَدَّ: (حَاكِيًا) أَي: لِكَلَامِ غَيْرِهِ. اهـ. مُغْنِي أَي أَوْ لِمَا كَتَبَهُ هُوَ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (لِلْفِظَةِ) أَي: الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً سَمَّ عَلَى حَجِّ أَي لَتَقْرِيهِمَا صِدْقُهُ فِيمَا قَالَ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) وَكَأَنَّ دَعَاها بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ الْحَيْضِ إِلَى فِرَاشِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ الْآنَ ظَاهِرَةٌ فَسَبَقَ لِسَانُهُ وَقَالَ أَنْتِ الْيَوْمَ طَالِقَةٌ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِيمَنْ التَّفُّ) أَي: انْقَلَبَ. □ فَوَدَّ: (فَيُصَدَّقُ ظَاهِرًا الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ) أَي: فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ وَلَوْ عَبَّرَ بَيْنَعْمَةٍ كَانَ أَوْلَى وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ أَمْ لَا. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا) أَي: يُصَدَّقُ بَاطِنًا مُطْلَقًا. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ طَلَبْتُكَ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلَا يُقْبَلُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. ع ش عبارة الرَّشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكَ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّشْبِيهَ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَمَّا بَاطِنًا فَيُصَدَّقُ مُطْلَقًا بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَهَا قَبُولُ) أَي: وَيَجُوزُ لَهَا الْخ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي دَعْوَى نَحْوِ سَبْقِ اللِّسَانِ بِلا قَرِينَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْ طَلَّ الْخ) أَي: يَجُوزُ لَهُ الْخ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْ طَلَّ صِدْقُهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. أَي بَل

□ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ) دَخَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فَأَيُّ قَرِينَةٍ فِيهِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِإِمْكَانِ الصَّبَا وَعَهْدِ الْجُنُونِ فَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا ذَلِكَ قَرِينَةً. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْ طَلَّ صِدْقُهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَشْهَدَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْ طَلَّ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ هُنَا وَذَكَرَ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ

بخلاف ما إذا علمه وجعل البلقيني في فتاويه من القرينة ما لو قال لها أنت حرام علي وظن أنها طلقت به ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً طائناً وقوع الثلاث بالعبارة الأولى فإنه سُئِلَ عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أُخْبِرَ به بانياً على الظن المذكور انتهى، ويأتي في الكتابة في اعتقثك أو أنت حرَّ عَقِبَ الأداءِ المُتَّبِعِينَ فسادُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ بِهِ لِقَرِينَةٍ أَنَّهُ إِنَّمَا رَتَبَهُ عَلَى صَحَةِ الْأَدَاءِ قَالُوا وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ فَقَالَ نَعَمْ، طَلَّقْتُهَا ثُمَّ قَالَ ظَنَنْتُ أَنَّ مَا جَرَى بَيْنَنَا طَلَاقٌ وَقَدْ أَفْتَيْتُ بِخِلَافِهِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. انتهى. وفيه تأييد لما قاله

يَنْبَغِي أَنْ لَيْسَ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مَعَ الظَّنِّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تِلْكَ مَعَ الْعِلْمِ سَمِ وَمُعْنِي أَنْظُرْ هَلْ يُقَالُ أَخَذًا مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الظَّانَّةِ صِدْقَهُ قَبُولُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ) أَي: سَبَقَ اللِّسَانُ وَنَحْوَهُ بِقَرِينَةٍ ظَاهِرَةٍ فَتَحَرُّمٌ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ. اهـ. ع ش عبارة الرشيدي أي فلا يجوز له الشهادة فالمخالفة بالنسبة إلى ما أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: وَلِمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ الْخ مِنْ أَنْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ. اهـ. عبارة الكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ وَلِمَنْ ظَنَّ الْخ يَعْني يَجُوزُ لِمَنْ ظَنَّ صِدْقَهُ أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَيْضًا بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ صِدْقَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِهِ أَضْلاً. اهـ. وَكُلُّ مَنْ هَاتَيْنِ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ وَالْمُعْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ لَهَا) أَي: بِقَصْدِ الْإِخْبَارِ كَمَا يَأْتِي، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ بِلَا قَصْدٍ شَيْءٌ مِنَ الْإِخْبَارِ وَالْإِنْشَاءِ كَقَصْدِ الْإِخْبَارِ فَلْيُرَاجِعْ. هـ. قَوْلُهُ: (ظَانًّا الْخ) مُجَرَّدُ تَأْكِيدٍ لِمَا قَبْلَهُ.

هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا أُخْبِرَ بِهِ الْخ) خَرَجَ مَا لَوْ قَصَدَ بِهِ الْإِنْشَاءَ وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ. اهـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (بَانِيَا الْخ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ أُخْبِرَ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي اخْتِثُكَ الْخ) أَي: فِيمَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ عَقِبَ أَدَاءِ مَكَاتِبِهِ التَّجُومَ اخْتِثُكَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ بِهِ الْخ) فَاعِلٌ يَأْتِي. هـ. قَوْلُهُ: (قَالُوا الْخ) أَي: أَصْحَابُنَا.

هـ. قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ اخْتِثُكَ الْخ اهـ كُرْدِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ ظَنَنْتُ الْخ) أَي: وَكَانَ قَوْلِي نَعَمْ طَلَّقْتُهَا مَبْنِيًّا عَلَى هَذَا الظَّنِّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَا جَرَى بَيْنَنَا) أَي: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ مِنْ نَحْوِ طَالِقٍ وَخَدَهْ ابْتِدَاءً. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَفْتَيْتُ) أَي: بَعْدَ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِخِلَافِهِ أَيِ الظَّنِّ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِالظَّنِّ هُنَا وَالْإِكْتِفَاءُ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِيِّ قَدْ تَبَرَّهْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ عبارة سَمِ انْظُرْ قَوْلَهُ: فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ، مَعَ قَوْلِهِ: وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّنْظِيرُ بِاِغْتِيَارٍ مَا أَفْهَمَهُ هَذَا. اهـ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالْقَرِينَةِ ثُبُوتُ سَبْقِ أَمْرِ بَيْنَهُمَا مُحْتَمِلٌ لِلطَّلَاقِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ فِي آخِرِ بَابِ الْخُلْعِ مَا نَصَّه كَمَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتَ ثُمَّ قَالَ ظَنَنْتُ أَنَّ مَا جَرَى بَيْنَنَا طَلَاقٌ وَقَدْ أَفْتَيْتُ بِخِلَافِهِ فَإِنَّهُ إِنْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا خِصَامٌ قَبْلَ ذَلِكَ فِي طَلَّقْتَ أَوْ صَرِيحٌ أَمْ لَا كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى صِدْقِهِ فَلَا يَحْتَنُ، وَإِلَّا حَيْثُ. اهـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: مَا يَأْتِي.

أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ لَفْظَ رَجُلٍ بِالطَّلَاقِ وَتَحَقَّقَ أَنَّهُ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمُطْلَقِ الطَّلَاقِ وَكَانَ مَا هُنَا فِيمَا إِذَا ظَنُّوا وَمَا هُنَاكَ فِيمَا إِذَا تَحَقَّقُوا كَمَا يُفْهَمُهُ كَلَامُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فِيمَا هُنَا نَظَرٌ. اهـ. أَيِ بِلِ يَنْبَغِي أَنْ لَيْسَ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ هُنَا أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا أُخْبِرَ بِهِ بَانِيَا) خَرَجَ مَا لَوْ قَضَى بِهِ الْإِنْشَاءَ وَسَيُشِيرُ إِلَيْهِ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّنْظِيرُ بِاِغْتِيَارٍ مَا أَفْهَمَهُ هَذَا وَانْظُرْ قَوْلَهُ إِلَّا

البلقيني؛ لأنه جعل ظنه الوقوع بأنت حرام علي قرينة صارفة للإخبار ثانيا عن حقيقته كما جعلوا الأداء قرينة صارفة لأنت حرز أو اعتقتك عن حقيقته، وإفتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فإن قلت يُنافي ذلك قول التوسط عن ابن رزين حلف بالثلاث أنه لا يخرج إلا بها فأخبر بأن عقده باطل من أصله فخرج بدونها ثم بآنت صحته عقده وقَعَ الثلاث ولم يُعذر في ذلك قلت يُفوّق بأن الإخبار بيطلان العقد أمرٌ أجنبني عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ما لو أفتني في المحلوف عليه بشيء فأخبر بالثلاث على ظن صحته الإفتاء فبان عدم صحة الإفتاء فلا يقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وبتسليم أن الإخبار بيطلان العقد غير أجنبني يتعمد حمل ذلك المخبر على أنه ليس بمن يُعتمد عند الناس فهذا لا يكون إخباره قرينة كما يأتي في شرح قول المتن ففعل ناسيا للتعليق أو مكرها عليه مع فروع أخرى لها تعلق بما هنا فإن قلت ما ذكر من أن القرينة تُفيد إنما يتأتى فيما إذا أخبر مُستندا إليها أما إذا أنشأ إيقاعا ظانا أنه لا يقع فإنه يقع ولا يُفيدة ذلك الظن شيئا كما يُعلم مما يأتي في، وهو يظنّها

قوله: (لأنه) أي: البلقيني. قوله: (عن حقيقته) لعل المراد عن حقيقته الشرعية التي هي إنشاء الطلاق. قوله: (وإفتاؤه بما رتب عليه إلخ) جعل الإفتاء قرينة يُخالف قوله: (لا بقرينة إلا أن يريد قرينة على وجود الإفتاء. اه. سم، وأجاب عنه السيد عمر بما نصه: يظهر أنه أي ضميره قول الشارح، وإفتاؤه إلخ ليس إشارة إلى الإفتاء المفهوم منه وقد أفتيت السابق أنفا بل ابتداء كلام حاصله أن من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ مُحتمل للطلاق فاستفتي فيه فأفتي بالوقوع فأخبر بالطلاق مُعتمداً على الإفتاء السابق. ثم أفتى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الإفتاء الأول فلا نوقع عليه باللفظ الثاني أيضاً إذا قال إنما أردت الإخبار؛ لأن القرينة، وهي الإفتاء السابق تدل له فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحشي فإنه مبني على حمل الإفتاء في كلامه على ما سبق في ضمن وقد أفتيت إلخ ولا يصح حمله عليه بوجه؛ لأن ذلك الإفتاء في تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طلقها فأتى بصلح قرينة للإخبار بل ولو فرض تقديمه لا يصلح أيضاً للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقها كما هو ظاهر للمتأمل وقوله: على حمل الإفتاء إلخ صرح بهذا الحمل الكُردي فبرّد أيضاً بما ذكر. اه. قوله: (ينافي ذلك) أي ما قاله البلقيني أو قولهم ونظير ذلك إلخ. قوله: (وبتسليم أن إلخ) لعل تسليم هذا مع الحمل الآتي هو المُتعمد. قوله: (أما إذا أنشأ إيقاعاً إلخ) يؤخذ من صنيعه هنا ومما يأتي أنه لو قصد الإنشاء في مسألة البلقيني وظايرها يقع ظاهراً اتفاقاً، وأما الوقوع باطناً ففيه الخلاف الآتي. اه. سيد عمر أي في مسألة ظنها أجنبية ومعلوم أن ما هنا في قصد الإنشاء مع ظن عدم الوقوع، وأما لو قصد الإنشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهراً وباطناً باتفاق. قوله: (ظاناً أنه لا يقع) أي: بهذا الإيقاع لظنه حصول بينونة بما صدر منه أولاً.

بقرينة مع قوله، وإفتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة إلخ. قوله: (وإفتاؤه إلخ) جعل الإفتاء قرينة يُخالف

أَجْنَبِيَّةٌ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقَيْنِي مِنْ هَذَا قُلْتُ مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مِنَ الْأَوَّلِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْبُلْقَيْنِي بِمَا أَحْبَزَ بِهِ بَانِيَا عَلَى الظَّنِّ الْمَذْكُورِ. (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا وَقَالَ) لَهَا (يَا طَالِقُ وَقَصَدَ التَّدَاءَ) لَهَا بِاسْمِهَا (لَمْ تَطْلُقْ) لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِذَلِكَ عَنْ مَعْنَاهُ مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ فِي صِدْقِهِ (وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ) بِأَنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا تَطْلُقْ (فِي الْأَصَحِّ) حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ لِتَبَادُؤِهِ وَغَلْبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا عِنْدَ التَّدَاءِ أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ طَلَّقَتْ كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَاقَهَا، وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَضَبَطَ الْمُصَنِّفُ يَا طَالِقُ بِالشُّكُونِ لِإِفِيدَةِ أَنَّهُ فِي يَا طَالِقُ بِالضَّمِّ لَا يَقَعُ أَيْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى الضَّمِّ يُؤْشِدُ إِلَى إِرَادَةِ الْعَلَمِيَّةِ .....

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا إِنْخ) وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَنَّبُ الْمَنْعُ. اهـ. سَمِ أَقُولُ قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّرْحِ الْآتِي لَوْ غَيَّرَ اسْمُهَا إِنْخ. قَوْلُهُ: (لَهَا بِاسْمِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (أَوْ)، وَهُوَ يَظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لِلْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ) يَغْنِي عَنْهُ مَا بَعْدَهُ بِدَوْنِ الْعَكْسِ فَالْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَكَوْنُ اسْمِهَا كَذَلِكَ قَرِينَةٌ تُسَوِّغُ تَصْدِيقَهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ) وَلِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الطَّلَاقَ وَاللَّفْظُ هُنَا مُشْتَرَكٌ وَالْأَصْلُ دَوَامُ النِّكَاحِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (حَمَلًا عَلَى التَّدَاءِ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَارَضَ ذَلِكَ أَيْ التَّدَاءُ قَرِينَةٌ تُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الطَّلَاقِ كَأَن يَقَعَ هَذَا التَّدَاءُ فِي أَثْنَاءِ مُخَاصَمَةٍ وَشِقَاقٍ لِيَتَرَجَّحَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ أَوْ مَحَلِّهِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا ذَكَرَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحْرُزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ لِتَبَادُؤِهِ وَغَلْبَتِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ غَيَّرَ إِنْخ. قَوْلُهُ: (أَيْ بِحَيْثُ هَجَرَ الْأَوَّلَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِي عَالِمِ بَهْجَرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) أَيْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَصَدَ طَلَاقَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَ التَّدَاءَ وَالطَّلَاقَ فَهَلْ هُوَ مِنْ بَابِ اجْتِمَاعِ الْمَانِعِ وَالْمُقْتَضِي حَتَّى يَغْلِبَ الْمَانِعُ، وَهُوَ التَّدَاءُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ مِنْ قَبِيلِ اجْتِمَاعِ الْمُقْتَضِي وَغَيْرِهِ فَيَغْلِبُ الْمُقْتَضِي فَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أُطْلِقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أُطْلِقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ الشُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ إِلَيْهِ شَيْئًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَ مَا فِيهِ إِلَى نَقْلِ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى الضَّمِّ إِنْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ حُكْمَ هَذِهِ الصِّيغَةِ،

قَوْلُهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَرِينَةً عَلَى وُجُودِ الْإِنشَاءِ.

قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا إِنْخ) لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اسْمَهَا مَا ذَكَرَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُتَجَنَّبُ الْمَنْعُ. قَوْلُهُ: (أَيْ مُطْلَقًا) إِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أُطْلِقَ أَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فَلَيْسَ بِظَاهِرٍ فِي قَصْدِ الطَّلَاقِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا وَجْهَ مَعَ قَصْدِ الطَّلَاقِ إِلَّا الْوُقُوعُ، وَإِنْ أَرَادَ سَوَاءً قَصَدَ التَّدَاءَ أَوْ أُطْلِقَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ مَعَ الشُّكُونِ فَلَمْ يَزِدِ الضَّمُّ عَلَيْهِ شَيْئًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الثَّانِي وَيُرَادَ الْإِطْلَاقُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَيَحْتَاجُ هَذَا مَعَ مَا فِيهِ إِلَى نَقْلِ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بِنَاءَهُ إِنْخ) يَتَأَمَّلُ



وفي يا طالقاً بالتَّصْبِ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى التَّطْلِيقِ أَيْ مُطْلَقًا، وَيَنْبَغِي فِي الْحَالِينَ أَنْ لَا يَرْجَعَ لِدَعْوَى خِلَافِ ذَلِكَ . انتهى . وَرُدُّ بَأَنَّ اللَّحْنَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ كَمَا يَأْتِي وَالَّذِي يُتَّبَعُ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى نَحْوِي قَصْدَ هَذِهِ الدَّقِيقَةِ، وَالْقِنُّ الْمُسَمَّى حُرًّا فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ . (فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِيًا) أَوْ طَالِيًا (فَقَالَ يَا طَالِيٌّ وَقَالَ أَرَدْتَ التَّدَاءَ) بِاسْمِهَا (فَالْتَفَّ الْحَرْفُ) بِلِسَانِي (صَدَقَ) ظَاهِرًا لِيُظْهِرَ الْقَرِينَةَ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ طَلَّقَتْ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يُغْلَمْ مُرَادُهُ حُكْمَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الصَّيْغَةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مِثْلَهُ فِي هَذَا كُلِّ مَنْ تَلَفَّظَ بِصِيْغَةِ

وَأَنْ لَمْ يُرِدِ الْعَلَمِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ مَقْصُودَةٌ . اهـ . سَم ، وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ مِنْ تَبَادُرِ وَعَلِيَّةِ التَّدَاءِ لَهَا بِاسْمِهَا . هـ . قَوْلُهُ : (وَفِي يَا طَالِقًا بِالتَّصْبِ يَتَعَيَّنُ الْخ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ يَا طَالِقًا بِالتَّصْبِ لَا يَقْتَضِي التَّطْلِيقَ إِذْ لَيْسَ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ فَهُوَ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ مُعَيَّنٌ فَالزَّوْجَةُ غَيْرُ مُسَمَّاةٍ فِي هَذِهِ الصَّيْغَةِ وَلَا مَقْصُودَةٌ بِهَا تَعْيِينُهَا فَقَدْ يَتَّبَعُ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ هَذِهِ الصَّيْغَةُ الزَّوْجَةُ فَلَا وَقُوعَ ، وَإِنْ قَصَدَهَا فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَّصِبْ فَقَوْلُهُ : فِي الْحَالِينَ الْخِ الْمَتَّبَعُ مِنْهُ . اهـ . سَم ، وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الزَّوْجَةَ مَقْصُودَةٌ بِهَا بِقَرِينَةِ التَّخَاطُبِ لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ شَخْصُهَا بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مِنْ أَفْرَادِ الصَّيْغَةِ ثُمَّ قَوْلُهُ : فَقَدْ يَتَّبَعُ الْخِ خِلَافُ مَوْضُوعِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْإِطْلَاقِ . هـ . قَوْلُهُ : (حَمْلُ كَلَامِهِ) أَيْ : الزَّرْكَشِيُّ مِنْ عَدَمِ الْوُقُوعِ مَعَ الضَّمِّ وَمِنْ الْوُقُوعِ مَعَ التَّصْبِ مُطْلَقًا فِيهِمَا . اهـ . ع . ش . هـ . قَوْلُهُ : (وَالْقِنُّ الْخِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخِ . هـ . قَوْلُهُ : (أَوْ طَالِيًا) أَيْ : وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُقَارِبُ حُرُوفَ طَالِقٍ . اهـ . مُغْنِي . هـ . قَوْلُهُ : (ظَاهِرًا لِيُظْهِرَ الْقَرِينَةَ) كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَفِي الْبُحَيْرِيِّ وَالْقَرِينَةُ قُرْبُ الْمَخْرَجِ وَالْأَمْرُ الَّذِي أَدْعَاهُ مَانِعًا مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ الْتِفَافُ الْحَرْفِ أَيْ انْقِلَابُهُ إِلَى الْآخِرِ . اهـ .

هـ . قَوْلُهُ : (فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ) أَيْ : أَرَدْتَ التَّدَاءَ . اهـ . ع . ش . هـ . قَوْلُهُ : (وَقَضَيْتُهُ) أَيْ : قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ الْخِ . هـ . قَوْلُهُ : (إِنَّهُ لَوْ مَاتَ الْخِ) قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ عَدَمَ دَعْوَى الْحَيِّ مَا ذَكَرَ ظَاهِرًا فِي الْحُكْمِ بِالْوُقُوعِ بِخِلَافِ مَنْ مَاتَ عَقِبَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَلَا يَخْفَى بَعْدُهُ . هـ . قَوْلُهُ : (حُكْمَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ) أَيْ : مِنْ وَقْتِ الصَّيْغَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ اهـ . ع . ش . هـ . قَوْلُهُ : (عَمَلًا الْخِ) تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ طَلَّقَتْ وَقَوْلُهُ : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَيْ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ . هـ . قَوْلُهُ : (فِي هَذَا) أَيْ : فِي الْحُكْمِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ مَا لَمْ

هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ حُكْمُ هَذِهِ الصَّيْغَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْعَلَمِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ مَقْصُودَةٌ . \* هـ . قَوْلُهُ : (وَفِي يَا طَالِقًا بِالتَّصْبِ يَتَعَيَّنُ الْخِ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ يَا طَالِقًا بِالتَّصْبِ لَا يَقْتَضِي التَّطْلِيقَ إِذْ لَيْسَ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ لِعَدَمِ اتِّصَالِ شَيْءٍ بِهِ فَهُوَ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ . وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ مُعَيَّنٌ فَالزَّوْجَةُ غَيْرُ مُسَمَّاةٍ فِي هَذِهِ الصَّيْغَةِ وَلَا مَقْصُودَةٌ بِهَا بَعْيْنُهَا فَقَدْ يَتَّبَعُ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ هَذِهِ الصَّيْغَةُ الزَّوْجَةُ فَلَا وَقُوعَ ، وَإِنْ قَصَدَهَا فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَّصِبْ فَقَوْلُهُ : فِي الْحَالِينَ الْخِ الْمَتَّبَعُ مِنْهُ . هـ . قَوْلُهُ : (وَرُدُّ بَأَنَّ اللَّحْنَ الْخِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَكُونُ لَحْنًا إِنْ قُصِدَ بِهِ مُعَيَّنٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ وَحُكْمُهَا التَّصْبُ فَلَمْ حَمِلَ عَلَى الْمُعَيَّنِ حَتَّى كَانَ لَحْنًا .

ظاهرة في الوقوع لَكُنْهَا تَقْبَلُ الصَّرْفَ بالقرينة، وإن وُجِدَتْ القرينة، وهي مسألة حسنة. (ولو خاطبها بطلاق) مُعَلَّقٌ أو مُتَجَزِّزٌ كما شمله كلاهما ومثله أمره لَمَنْ يُطَلِّقُهَا كما هو ظاهر، وإنما أثرت قرائن الهزل في الإقرار؛ لأنَّ المعتبرَ فيه اليقين ولأنَّه إخبارٌ يتأثرُ بها بخلاف الطلاق والأمر به فيهما (هازيلاً أو لا عيًّا) بأنَّ قَصْدَ اللَّفْظِ دون المعنى وَقَعَ ظاهراً وباطناً إجماعاً وللخبر الصحيح «ثلاث جدهنَّ جدٌ وهزلُهُنَّ جدُّ الطَّلَاقُ والنكاحُ والرجعة» وَخُصِّتْ لِنَافِذِ أَمْرِ الإيضاع، وإلا فكلُّ التَّصَرُّفَاتِ كذلك وفي رواية «والعتق» وَخُصَّ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ وَلِكُونِ اللَّعِبِ أَعَمَّ مُطْلَقاً من الهزلِ عُرْفاً إذ الهزلُ يَخْتَصُّ بالكلام عَطْفَهُ عَلَيْهِ، وإن رادفَهُ لَعْفَةً كذا قاله شارح وجعلَ غيرُهُ بينهما تَغَايُراً فَفَسَّرَ الهزلُ بأنَّ يَقْصِدَ اللَّفْظَ دون المعنى واللَّعِبُ بأنَّ لا يَقْصِدُ شيئاً وفيهِ نَظَرٌ إذ قَصْدُ اللَّفْظِ لا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقاً بِالنَّسْبَةِ لِلْوُقُوعِ بِاطْنًا وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا لَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَقَصَدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ دون معناه كما في حالِ الهزلِ وَقَعَ وَلَمْ يُدَيِّنْ فِي قَوْلِهِ مَا قَصَدَتْ الْمَعْنَى (أو، وهو يَظُنُّهَا أَجَنِبِيَّةً بأنَّ كَانَتْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ نَكَحَهَا لَهُ وَلِيَّهُ أَوْ وَكِيْلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ) أَوْ نَاسِيًا أَنَّ لَهُ زَوْجَةً كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ النَّصِّ، وَأَقْرَاهُ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ يَنْبَغِي تَخْرِيجُهُ عَلَى جَنْثِ النَّاسِي، .....

يَقُلُّ أَرَدْتَ خِلَافَهُ. اهـ ع ش. قُودُ: (وإن وُجِدَتْ إلخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ إِنَّ مِثْلَهُ فِي هَذَا كُلِّ مَنْ إلخ. قُودُ: (كما شمله) أي: مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُعَلَّقِ وَالْمُتَجَزِّزِ. اهـ ع ش. قُودُ: (ومثله) أي: مِثْلُ خِطَابِهِ إِيَّاهَا بِالطَّلَاقِ. قُودُ: (لَمَنْ يُطَلِّقُهَا إلخ) أي: لَا لَمَنْ يُعَلِّقُ طَلَّاقَهَا لِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُشْتَرَطُ لِتَفْوِذِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ مِنَ الْوَكِيلِ. قُودُ: (يتأثر بها) أي: بِالْقَرَائِنِ. اهـ ع ش. قُودُ: (فيهما) أي: التَّعْلِيلَيْنِ. قُودُ: (وَقَعَ ظَاهِراً) إِلَى قَوْلِهِ: (وفي رواية) فِي الْمَغْنِيِّ لِأَقْوَلِهِ: (إجماعاً). قُودُ: (وُخِصَّتْ) أي: الثَّلَاثَةُ فِي الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَيَّ هَزْلُهَا وَجِدْهَا سَوَاءً وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةِ إلخ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَدَّلَ الرَّجْعَةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَعَلَيْهِ فَالتَّعْدِيرُ: وَالْعِتْقُ كَهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَقَصَلَهُ عَنْهَا لِعَدَمِ تَعَلُّقِهِ بِالْإِضْطِاعِ وَشَبَّهَ بِهَا فِي التَّأَكُّدِ. قُودُ: (إذ الهزلُ إلخ) عِلَّةٌ لِكُونِ الهزْلِ أَحْصَى وَقَوْلُهُ: يَخْتَصُّ بِالْكَلَامِ أَيِ اللَّعِبِ قَدْ يَكُونُ بغيرِهِ. قُودُ: (عَطْفَهُ) أَيِ: اللَّعِبِ. قُودُ: (عليه) أَيِ: الهزْلِ. اهـ ع ش. وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَطْفَ الْعَامِّ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ. قُودُ: (بأنَّ لَا يَقْصِدُ شيئاً) كَقَوْلِهَا فِي مَعْرِضِ دَلَالٍ وَمُتَلَاعِبَةٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ طَلَّقَنِي قَبْلُ لَعِبًا أَوْ مُسْتَهْزِئًا طَلَّقْتُكَ اهـ مَغْنِي. قُودُ: (وفيهِ نَظَرٌ) أَيِ: فِيمَا جَعَلَهُ الْغَيْرُ وَقَوْلُهُ: لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقاً أَيِ سَوَاءً فِي ذَلِكَ الهزْلِ وَاللَّعِبِ وَغَيْرِهِمَا وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ اهـ ع ش. أَيِ مُطْلَقاً. قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ التَّأْيِيدِ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمُ الْآتِيَةَ كَمَا فِي حَالِ الهزْلِ وَلَوْ كَانَتْ كَمَا فِي حَالِ اللَّعِبِ لَكَانَ التَّأْيِيدُ وَاضِحًا، وَأَمَّا الهزْلُ فَالْقَائِلُ الْمَذْكُورُ يَغْتَبَرُ فِيهِ قَصْدُ اللَّفْظِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُجَابُ الْمُؤَيَّدُ مَفْهُومُ قَوْلِهِمْ وَقَدْ قَصَدَ لَفْظَ الطَّلَاقِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ قَصَدَ اللَّفْظَ إلخ لَا تَرَادُفَهُمَا. قُودُ: (وَقَعَ) أَيِ: ظَاهِراً وَبِاطْنًا. اهـ ع ش. قُودُ: (كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ النَّصِّ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمَغْنِي. قُودُ: (عَلَى جَنْثِ النَّاسِي) أَيِ: فِيمَا لَوْ

وهو مُتَّجَعَةٌ (وَقَعَ) ظاهراً لا باطناً كما اقتضاه كلامُ الشيخين وجزم به بعضهم لكن نقل الأذرعِي ما يقتضي خلافه واعتمده وذلك؛ لأنَّه خاطَبَ مَنْ هِيَ مَحَلُّ الطَّلَاقِ، والعبرة في العقود ونحوها بما في نفس الأمر، وقضيةُ هذا الوقوعُ باطناً لكن عارضه ما عُهِدَ من تأثير الجهل في إبطال الإبراء من المجهول المُشابه لهذا نعم، في الكافي أنَّ مَنْ قال ولم يعلم له زوجة في البلد إن كان لي في البلد زوجة فهي طالق وكانت في البلد فعلى قولِي حَنِثَ النَّاسِي قال البلقيني، وأكثر ما يُلْمَحُ في الفرقِ بينهما صورة التعليق. انتهى. ويُردُّ بأنَّه إن نظِرَ لأنَّه كالنَّاسِي فلا فرق بين التعليق وغيره فالذي يُتَّجَعُ أَنَّهُ يَأْتِي هنا ما يَأْتِي في الجمع .....

حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَنَسِيَ الحَلْفَ فَعَلَهُ حَيْثُ قِيلَ فِيهِ بِالْحَنِثِ، وَإِنْ كَانَ الرَّاجِعُ عَدَمَ الْحَنِثِ. اه. ع ش. قُود: (وَهُوَ مُتَّجَعَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَوْ أَتَجَعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجْنِيَّةٌ مُحْشِي أَي لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهِ عَلَى حَنِثِ الْجَاهِلِ. اه. سَيِّدُ عَمَر. قُود: (لَا بَاطِنًا) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْايَةِ. قُود: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَي عَدَمَ الْوُقُوعِ بَاطِنًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ. اه. مُغْنِي. قُود: (لَكِنْ نَقَلَ الْأَذْرَعِي) عِبَارَةً الْمُغْنِي، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْوُقُوعُ بَاطِنًا. اه. قُود: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَقَلَّلَ لِمَا فِي الْمَتْنِ. قُود: (وَقَضِيَّةُ هَذَا) أَي التَّعْلِيلِ. قُود: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: اه. فِي النَّهْايَةِ وَالْمُغْنِي. قُود: (وَلَمْ يَغْلَمْ إِنْخ) حَالِيَّةً. قُود: (فَعَلَى قَوْلِي حَنِثَ النَّاسِي إِنْخ) أَي وَالرَّاجِعُ مِنْهُمَا عَدَمُ الْوُقُوعِ لَكِنْ صَاحِبُ الْكَافِي يَقُولُ بِالْحَنِثِ فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَكَذَا فِي الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي أَنَّهُ إِنْ قَالَهُ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ دُونَ مُجَرِّدِ التَّعْلِيلِ لَمْ يَقَعْ، وَلَا وَقَعَ. اه. ع ش. قُود: (فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَي بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ وَمَا فِي الْكَافِي كُرْدِيٌّ وَع ش. قُود: (صُورَةٌ التَّعْلِيلِ) أَي فَلَا يَقَعْ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي لَوْجُودُ التَّعْلِيلِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ فَإِنَّهُ لَا تَعْلِيلَ فِيهَا إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَلَايِمُ مَا مَرَّ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ: وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَّلَاقٍ مِنْ قَوْلِهِ مُعَلِّيٌّ أَوْ مُنْعِزٌ. اه. ع ش. قُود: (مَا يَأْتِي فِي الْجَمْعِ إِنْخ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ أَوْ لَا يَغْلَمْ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا حَنِثَ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّعْلِيلِ عَلَيْهِ حَنِثَ وَبَيْنَ الشَّارِحِ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّعْلِيلِ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ عَلَى

قُود: (وَهُوَ مُتَّجَعَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَوْ أَتَجَعَ لَجَرَى مِثْلُهُ فِي ظَنِّهَا أَجْنِيَّةٌ.

قُود فِي (نَسِيَ) (وَقَعَ) أَي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَتَوَارِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي شَرْحُ م ر. قُود: (صُورَةُ التَّعْلِيلِ)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ إِنْ حَلَفَ عَلَى إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ مُعْتَمِدًا عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ لَا حَنِثَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَزْدُودٌ كَذَا شَرْحُ م ر وَأَقُولُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ حَاصِلُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ إِنْخَ لَكِنَّهُ يُنَافِي فِي رَدِّ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلْهُ. قُود: (مَا يَأْتِي فِي الْجَمْعِ إِنْخ) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِي إِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي ظَنِّهِ أَوْ اعْتِقَادِهِ أَوْ فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ أَوْ لَمْ يَغْلَمْ خِلَافَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا حَنِثَ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي

بين كلام الشيخين قُبِيلَ قوله أو بفعلٍ غيره مِمَّنْ يُبَالِي بتعليقه، ويُفَرَّقُ بين ما هنا وعدم وقوعه خلافاً للإمام على مَنْ طلب من الحاضرين أو الحاضرات شيئاً فلم يُعْطَوْهُ فقال طَلَّقْتُكُمْ ثلاثاً وامرأته فيهم ولا يعلمها بأنه هنا لم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثَمَّ لم يُوقِعُوا عليه شيئاً. (ولو لَفَظَ عَجْمِي به) أي الطلاق (بالعربية) مثلاً إذ الحكم يُعْمَمُ كُلُّ مَنْ تَلَفَّظَ به بغير لُغَتِهِ (ولم يعرف معناه لم يقع) كَمُتَلَفَّظٍ بكلمة كُفِّرَ لا يعرف معناها، ويُصَدَّقُ في جهله معناه للقرينة ومن ثَمَّ لو كان مُخَالِطاً؛ لأهل تلك اللغة بحيث تقضي العادة بعلمه به لم يُصَدَّقْ ظاهراً، ويقع عليه (وقيل إن نَوَى معناها) عند أهلها (وَقَعَ)؛ لأنه قصد لفظ الطلاق لِمَعْنَاهُ وَرَدُّهُ بأنَّ المجهول لا يصحُّ قصده. (ولا يقع طلاقٌ مُكْرَهٌ) بباطل ولا يُنَافِيهِ ما يأتي في التعليق من أنَّ المُعْلَقَ بفعله لو فعل مُكْرَهًا بباطل . . . . .

مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أَجَنِيَّةٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فَرَاغَهُ. اهـ. سم أي في فضل أنواع من التعليق. □ قوله: (بَيْنَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ) أي: بَيْنَ أَطْرَافِ كَلَامِهِمَا. □ قوله: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهٌ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قوله: (بَيْنَ مَا هُنَا) أي: مَا فِي الْمَتَنِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ ظَنِّهَا أَجَنِيَّةً. □ قوله: (عَلَى مَنْ طَلَبَ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بَعْدَ وَوُقُوعِهِ. □ قوله: (وَلَا يَعْلَمُهَا) أي: وَمِثْلُهُ مَا لَوْ عَلِمَ بِهَا كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَتَقْلَهُ الْفَاضِلُ الْمُحْشَى عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ قَرِينَةَ الْمَقَامِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَعَدَمُ الْعِلْمِ فِي كَلَامِهِمْ مُخَصَّصٌ تَصْوِيرٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ فِي حَادِثِهِ رُفِعَتْ إِلَى الْإِمَامِ فَأَقْتَى فِيهَا بِالْحَدِيثِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. □ قوله: (بِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَقْصِدْ الْإِخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ مَا ذَكَرَ لِلتَّضَجُّرِ أَوْ عَدَمِهِ حَيْثُ أَرَادَ بِطَلَّقْتُكُمْ فَارْقَتْ مَكَانَكُمْ أَوْ أَطْلَقَ. اهـ. ع. ش. □ قوله: (مَعْنَاهُ الشَّرْعِيُّ)، وَهُوَ قَطْعُ عِصْمَةِ النِّكَاحِ.

□ قول (سنن): (لَمْ يَقَعْ) أي: وَإِنْ قَصَدَ بِهِ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِهِ. اهـ. ع. ش. عبارةً الْمُعْنَى، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ قَطْعَ النِّكَاحِ كَمَا لَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِكَلِمَةٍ لَا مَعْنَى لَهَا. اهـ. □ قوله: (وَيُصَدَّقُ فِي جَهْلِهِ الْإِخ) أي: وَلَا يَقَعُ بِاطْنًا إِنْ كَانَ صَادِقًا. اهـ. ع. ش. □ قوله: (لَمْ يُصَدَّقْ ظَاهِرًا)، وَيُدَيِّنُ. اهـ. مُعْنَى. □ قوله: (وَيَقَعُ عَلَيْهِ) أي: ظَاهِرًا. اهـ. ع. ش. □ قوله: (بِإِطْلَاقِ) عبارةً النَّهَايَةِ بغيرِ حَقٍّ. اهـ. زَادَ الْمُعْنَى خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: بِغَيْرِ حَقٍّ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثِهِ هِيَ أَنَّ شَخْصًا كَانَ يَعْتَادُ الْجِرَاةَ لِشَخْصٍ فَتَشَاجَرَ مَعَهُ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَا يَحْرُثُ لَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَشَكَاهُ لِشَادِّ الْبَلَدِ فَأَكْرَهَهُ عَلَى الْجِرَاةِ لَهُ فِي تِلْكَ

نَفْسِ الْأَمْرِ بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ مَا يَقْصِدُ بِالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ حَيْثُ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ الْفَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي مَسَائِلِ التَّعْلِيْقِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ عَلَى مَنْ خَاطَبَ زَوْجَتَهُ بِطَلَاقٍ ظَانًّا أَنَّهَا أَجَنِيَّةٌ فَرَاغَهُ.

□ قوله: (وَلَا يَعْلَمُهَا) أي: أَوْ يَعْلَمُهَا م. ر. □ قوله: (أَنَّ الْمُعْلَقَ بِفِعْلِهِ) أي: عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ الْإِخ.

أو بحق لا حنث خلافاً لجمع؛ لأن الكلام هنا فيما يحصل به الإكراه على الطلاق فاشترط تعدي المؤكّره به ليُعذّر المؤكّره وثم في أن فعل المؤكّره هل هو مقصود بالحليف عليه أو لا كالتاسي والجاهل الثاني فلا يتقيّد بحق ولا باطل وبهذا يتّجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الحنث في إن أخذت حقك مني فأكرهه السلطان حتى أعطى بنفسه واندفع قول الزركشي المتّجه خلافه؛ لأنه إكراه بحق كطلاق المولي ووجه اندفاعه أن قوله مني يقتضي أن فعله مقصود بالحليف عليه كفعل الأخذ وقد تقرّر أن الفعل المؤكّره عليه غير مقصود بالحليف عليه أكرهه بحق أو باطل والمولي ليس ممّا نحن فيه؛ لأن الشرع أكرهه على الطلاق نفسه وما نحن فيه الإكراه على خارج عنه جعله الحالف سبباً له عند الاختيار لا الإكراه ...

السنة، وهذه إن لم يخرُث له بالضرب ونحوه، وهو أنه لا يحنث؛ لأن هذا إكراه بغير حق ولا يشترط تجديّد الإكراه من الشاذ المذكور بل يكفي ما وجد منه أولاً حيث أكرهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له حرّث له جميع السنين وكان حلف أنه لا يخرُث له أضلاً لا في تلك السنة ولا في غيرها لم يحنث ما دام الشاذ متولياً تلك البلدة وعلم أنه إن لم يخرُث عاقبه بخلاف ما لو استأجره لعمَل فحلف أنه لا يفعلهُ فأكرهه عليه فإنه يحنث؛ لأن هذا إكراه بحق. اه. ع. ش. قوّه: (أو بحق لا حنث) خلافاً للنهاية والمُعني. قوّه: (لا حنث) أي: على ما يأتي والذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق مُعلّقاً على صفة أنها إن وجدت بإكراه بغير حق لم تنحل بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت م. ر. اه. سم. قوّه: (تعدي المؤكّره) بكسر الراء به أي الطلاق ليُعذّر المؤكّره أي على الطلاق. قوّه: (إن فعل المؤكّره) بفتح الراء أي المُعلّق عليه الطلاق. قوّه: (أو لا) أي: وإنما المقصود بالحليف بالفعل بالاختيار. قوّه: (المتّجه خلافاً) أي: خلاف عدم الحنث. اه. كُرديّ. قوّه: (ووجه اندفاعه إلخ) حاصله أن قوله متى صير فعله، وهو إعطاؤه بنفسه مخلوقاً عليه وفعله إذا كان مخلوقاً عليه لا يتناوله ما صاحبه إكراه مطلقاً وقوله: وقد تقرّر أن الفعل المؤكّره إلخ فلو كان الإكراه للأخذ على الأخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنّف أو بفعل غيره ممّن يُيالي بتعليقه إلخ كما هو ظاهر. اه. سم. قوّه: (والمولي ليس إلخ) جواب سؤال. قوّه: (لأن الشروع إلخ) سيأتي عن المُعني أنه مبني على المزجوح. قوّه: (وما نحن فيه)، وهو ما اقتضاه كلام الرافعي. قوّه: (على خارج عنه) أي الطلاق وكذا ضمير سبباً له.

قوّه: (لا حنث) أي: على ما يأتي والذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق مُعلّقاً على صفة أنها إن وجدت بإكراه بغير حق لم تنحل بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت م. ر. قوّه: (ووجه اندفاعه إلخ) حاصله أن قوله متى صير فعله، وهو إعطاؤه بنفسه مخلوقاً عليه وفعله إذا كان مخلوقاً عليه لا يتناوله ما صاحبه إكراه مطلقاً. قوّه: (وقد تقرّر أن الفعل المؤكّره عليه إلخ) فلو كان الإكراه للأخذ على الأخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنّف أو بفعل غيره ممّن يُيالي بتعليقه إلخ كما

لِما تَقَرَّرَ أَنَّ الفِعْلَ المُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَأَيْتَ الْقَاضِيَ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتَهُ فَقَالَ إِنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ هُنَا الْأَخْذُ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي وَالْإِمَامُ أَقْرَهُ عَلَيْهِ وَالزَّرْكَشِيُّ قَالَ نَحْنُ لَا نَرَى ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي الْأَخْذُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ . انْتَهَى . وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيمَا رَأَاهُ الْغَاءُ لِقَوْلِهِ مِثْنِي الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَوْعِ اخْتِيَارٍ لَهُ فِي الْإِعْطَاءِ إِذْ مَنْ أَخَذَ مِنْ مُكْرَهٍ لَا يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى كَلَامِهِ لَا يَحْتَثُّ بِهِ .....

فَوُدَّ: (لِما تَقَرَّرَ) أَي: أَيْقُنَا فِي قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي . اهـ كُرْدِيٌّ . فَوُدَّ: (أَنَّ الْفِعْلَ الْمُطْلَقَ) أَي: الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ . فَوُدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: الْفِعْلُ بِالْإِخْتِيَارِ . فَوُدَّ: (مَا بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَطَلَاقِ الْمَوْلَى، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَي بَيْنَ نَفْسِ الطَّلَاقِ وَالْخَارِجِ عَنْهُ . اهـ . فَوُدَّ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ أَنَّ قَوْلَهُ مِثْنِي يَقْتَضِي أَنَّ فِعْلَهُ الْخ . اهـ . كُرْدِيٌّ . فَوُدَّ: (لَا نَرَى ذَلِكَ) أَي: اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْأَخْذِ بِاخْتِيَارِ الْمُعْطِي . فَوُدَّ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخ) مَمْنُوعٌ . اهـ . سَمَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ لَكَ أَنَّ تَقُولَ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّدِّ فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنَّ يَوْجَهَ مَا ذَكَرَ بِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهَا التَّعْلِيقُ عَلَى أَخْذِ الْأَخْذِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّعْلِيقُ بِالْإِعْطَاءِ بِقَرِينَةٍ أَنَّمَا تُقَالُ فِي مَقَامِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ وَالْعَلَاقَةُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ غَالِبًا نَعَمْ إِنْ فُرِضَ ادِّعَاؤُهُ إِرَادَةَ الْحَقِيقَةِ قُبِلَ كَمَا هُوَ . اهـ . وَقَوْلُهُ: لَكِنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرُ الْخ فِيهِ وَقَفَةٌ . فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ الْخ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَ مِنْهُ كَرَهًا . اهـ . سَمَ . فَوُدَّ: (فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى كَلَامِهِ الْخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَأَجْبَرَهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَإِذَا أَجْبَرَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءٌ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجْبِرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِجْبَارِ الْقَاضِي تَوَعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَسَنِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامِ . اهـ . أَقُولُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ

هُوَ ظَاهِرٌ . فَوُدَّ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ الْخ) مَمْنُوعٌ . فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا يُقَالُ أَكْرَهَهُ حَتَّى أُعْطَاهُ) بَلْ يُقَالُ أَخَذَهُ مِنْهُ كَرَهًا . فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِي الْخ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَأَجْبَرَهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْكَلَامِ فِي الْحَالِ دُونَ الْكَلَامِ فِيمَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِجْبَارِ بِالْحُكْمِ فَإِذَا أَجْبَرَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءٌ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُجْبِرٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْحُكْمَ تَنَاوَلَهُ تَبَعًا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِجْبَارِ الْقَاضِي تَوَعُّدُهُ بِنَحْوِ الْحَسَنِ وَالضَّرْبِ فَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَتَّى الزَّائِدُ عَلَى الْهَجْرِ الْمُحَرَّمِ فَلْيَحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ الْحُكْمِ وَالْإِلْزَامِ .

لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ لِدَاعِيَةِ الْإِكْرَاهِ، وَهُوَ مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحَرَّمُ أَمَّا الزَّائِدُ عَلَيْهِ فَيَحْتَثُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكْرَهًا عَلَيْهِ فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْتَثُّ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُكْرَهَ بِيَاطِلٍ لَا يَحْتَثُّ فزعم بعضهم أَنَّ إيجابَ القاضي لِمَا يَنْصَرِفُ لِمَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحَرَّمُ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْصُصِ الْقَاضِيَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ بِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»، وَفَسَّرَهُ كَثِيرُونَ بِالْإِكْرَاهِ كَأَنَّهُ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ أَوْ انْغَلَقَ عَلَيْهِ رَأْيُهُ وَمَنْعُوا تَفْسِيرَهُ بِالْغَضَبِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضَبَانِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنْهُمْ وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ خَلَفَ لَيَطَّأَنَّهَا قَبْلَ نَوْمِهِ فَغَلِبَهُ التَّوَهُُّمُ بِحَيْثُ لَمْ يَسْتَطِيعَ رَدُّهُ بِشَرِطٍ أَنْ لَا يَتِمَّكَنَ مِنْهُ

فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ الْخَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِإِجْبَارِ الْقَاضِيَ هُنَا الْجَبْرُ الْحِسِّيُّ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَتَمِّ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ الْخ) وَمَحَلَّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا فَإِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحَرَّمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُزْجَتِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لِعَدَمِ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ م. ر. اه. سَمَ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ ع. ش أَنَّ إِجْبَارَ الْقَاضِيَ عَلَى أَنْ يُكَلِّمَهُ مَتَى لَاقَاهُ عَلَى الْمُعْتَادِ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْحَثِّ بِغَيْرِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَلَا يُشْتَرَطُ حَيْثِيَّةُ تَجْدِيدِ الْإِجْبَارِ.

٥. قَوْلُهُ: (مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحَرَّمُ)، وَهُوَ التَّكَلُّمُ مَرَّةً اه. كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَقَلَهُ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنِيُّ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا، وَكَذَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ إِنْ حُكِمَ عَلَى الْمُؤَلَّى بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَمْ يَقَعْ، وَيُظْهَرُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ إِجْبَارُ الْقَاضِيَ بِمُجَرَّدِ الْحُكْمِ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثِيَّةٌ لَيْسَ إِجْبَارًا شَرْعِيًّا وَلَا حِسِّيًّا، وَإِنْ كَانَ بِتَهْدِيدٍ بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي فَلَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ حِسِّيٌّ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: عَنْهُ أَيِ الْمُكْرَهَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَفَسَّرَهُ) أَيِ: الْإِغْلَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبَيْهَقِيُّ الْخ) إِبْثَابٌ لِلاتِّفَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى بِهِ) أَيِ: بِوُقُوعِ طَلَاقِ الْغَضَبَانِ وَقَوْلُهُ: وَلَا مُخَالَفَ الْخ أَيِ فَكَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَنْ) أَيِ: الْإِكْرَاهِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ). ٥. قَوْلُهُ: (فَغَلِبَهُ التَّوَهُُّمُ) أَيِ: وَلَوْ قَبْلَ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ.

٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَحَلَّهُ فِيمَا فَعَلَهُ الْخ) وَمَحَلَّهُ أَيْضًا فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحُكْمُ أَكْثَرَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ لَمْ يَوْجَدْ فَلَا يَسْمَلُهُ الْحُكْمُ فَإِذَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى كَلَامِهِ فَكَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ زَالٍ بِهِ الْهَجْرُ الْمُحَرَّمُ ثُمَّ كَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ فَيَحْتَاجُ لِإِجْبَارٍ آخَرَ عَلَى الْكَلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا وَلَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ لِرُزْجَتِهِ فِي دَارِ أَبِيهَا فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ لِعَدَمِ صِحَّةِ حُكْمِ الْقَاضِيَ بِالدُّخُولِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ فَلَوْ أَجْرَ نَفْسَهُ لِعَمَلٍ دَاخِلِ الدَّارِ، وَأَجْبَرَهُ الْقَاضِيَ عَلَى الدُّخُولِ وَدَخَلَ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ الْبِرَّ

قَبْلَ غَلْبَتِهِ لَهُ بَوْجِيهِ، أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقِّ كَطَلَّقَ زَوْجَتَكَ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي فَيَقْعُ مَعَهُ وَكَذَا فِي  
إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلْمَوْلِيِّ بِشَرْطِهِ الْآتِي وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ، وَأَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا بَيَّنَّاهُ فِي  
شَرْحِ الْإِرْشَادِ نَعَمْ، لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقِ زَوْجَةٍ نَفْسِهِ وَقَعَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِذْنِ وَكَذَا إِذَا نَوَى  
الْمُكْرَهَ الْإِيقَاعَ لَكِنَّهُ الْآنَ غَيْرُ مُكْرَهٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ (فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ بَأْنٍ) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ  
(أَكْرَهَ) عَلَى طَلَاقٍ لِاحْدَى امْرَأَتَيْهِ مُبْهِمًا فَعَيَّنَ أَوْ مُعَيَّنًا فَأَبْهَمَ أَوْ (عَلَى ثَلَاثٍ فَوَحَّدَ أَوْ صَرِيحًا أَوْ

﴿وَقَوْلُهُ: (بَوْجِيهِ) أَيِ: فَإِنْ تَمَكَّنَ وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى غَلَبَهُ التَّوَمُّ حَيْثُ وَظَاهِرُ التَّغْيِيرِ بِالتَّمَكُّنِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ  
الْجَنَاحِ الْفَوْتُ لِوُجُودِ مَنْ يَسْتَحْيِي مِنَ الْوُطْءِ بِحُضُورِهِمْ عَادَةً كَمُحَرَّمَةٍ وَزَوْجَةٍ لَهُ أُخْرَى، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ  
الْجَنَاحِ وَجُعِلَ ذَلِكَ عُذْرًا أَوْ يُرَادُ بِالتَّمَكُّنِ التَّمَكُّنُ الْمُعْتَادُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَتَعَذَّلْ. اهـ. ع ش وقوله: لو قيل  
إلخ ظاهر لا يتبغى العدول عنه إلا بتقيل. فقه: (وكذا في إكراه القاضي إلخ) أي: فللفظ بها عبارة  
المعنى وصور الطلاق بحق جنح بإكراه القاضي المولي بعد مدة الإيلاء على طلاقه واحدة فإن أكرهه على  
الثلاث فللفظ بها لنا الطلاق؛ لأنه يتسوق بذلك، ويتعذر به. فإن قيل المولي لا تأمره بالطلاق عينًا بل به  
أو بالقيمة ومثل هذا ليس إكراهًا يمنع الوقوع كما لو أكرهه على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فأتى  
بأحدهما فإنه يتفاد أجيب بأن الطلاق قد يتعين في بعض صور المولي كما لو أولى، وهو غائب فمضت  
المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكيلها إلى قاضي البلد الذي فيه الزوج وطالبه فإن القاضي يأمره بالقيمة  
باللسان في الحال وبالمسير إليها أو بحملها إليه أو الطلاق فإن لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان  
ذلك ثم قال أسير إليها الآن لم يمكن بل يجبر على الطلاق عينًا هكذا أجاب به ابن الرفعة، وهو إنما  
يأتي تفريعًا على مزجوج، وهو أن القاضي يكره المولي على القيمة أو الطلاق والأصح أن الحاكم هو  
الذي يطلق على المولي الممتنع كما سيأتي في باب فلا إكراه أضلاً حتى يحتزر عنه بغير حق. اهـ.

﴿قوله: (نعم) إلى قوله: (ويظهر) في المعنى.  
﴿قوله: (زوجة نفسه) أي المكره بكسر الراء وقوله: نوى المكره بفتح الراء. فقه: (هي بمعنى كأن)  
والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيرًا. اهـ. نهاية.  
﴿قول (سن): (أكره) بضم الهمزة. اهـ. معني.  
﴿قول (سن): (فوحّد) ظاهره، وإن لم يملك إلا واحدة، وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما  
أكره عليه. اهـ. سم.

على نفسه باختياره. فقه: (كطلّق زوّجتك، وإلا قتلّك بقتلك أبي) هذا يدل على أن المراد بالإكراه  
بحق ما نعم كزّون المكره به حقًا لا خصوص كون نفس الإكراه حقًا فإنه ليس له الإكراه على الطلاق،  
وإن استحق قتله.

﴿قوله في (سن): (فوحّد) ظاهره، وإن لم يملك إلا واحدة، وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول  
عما أكره عليه.



تعليل فكنتي أو نَجَزَ أو على) أن يقول (طَلَّقْتُ فَسَرَّحَ أو بِالْعُكُوسِ) أي على واحدة فثَلَّثَ أو كِنَايَةً فَصَرَّحَ أو تَنْجِيزَ فَعَلَّقَ أو تَسْرِيحَ فَطَلَّقَ (وَقَعَ)؛ لَأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِمَا أَتَى بِهِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ نِيَّتَهُ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِي مَعْنَاهُ كَافٍ هُنَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِيقَاعَ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يُطَلَّقَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ وَمَنْ قَصَدَ ذَلِكَ غَيْرَ مُطَلِّقٍ لِدَاعِيهِ بَلْ هُوَ مُخْتَارٌ لَهُ فَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ نَوَى الْإِيقَاعَ .....

❏ قول (سنن): (فَكُنْتُ) أي: ونَوَى. اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: فَكُنْتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كُنِيَ بِدُونِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَالْكِنَايَةُ بِدُونِ النِّيَّةِ لَا أَثَرَ لَهَا سِوَاءَ وَجَدَ إِكْرَاهًا أَمْ لَا فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَقَعَ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كُنِيَ مَعَ النِّيَّةِ فَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ وَافَقَ الْمُكْرَهَ وَنَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ لِاخْتِيَارِهِ فَلَا حَاجَةَ فِي الْوُقُوعِ هُنَا إِلَى اعْتِبَارِ مُخَالَفَةِ الْمُكْرَهَ بِالْعُدُولِ عَمَّا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الشُّقِّ الثَّانِي وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعْلِيلِ الْوُقُوعِ بِكُلِّ مِنْ اخْتِيَارِهِ بِالْعُدُولِ وَاخْتِيَارِهِ بِالنِّيَّةِ. اهـ.

❏ قول (سنن): (فَكُنْتُ) بِالتَّخْفِيفِ عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ الْكِنَايَةُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ، وَيُرِيدُ غَيْرَهُ وَقَدْ كُنِيَ بِكَذَا عَنْ كَذَا وَكُنُوتٌ أَيْضًا كِنَايَةً فِيهِمَا وَكُنَاهُ أَبَا زَيْدٍ وَيَأْبَى زَيْدٌ تَكْنِيَةً كَمَا تَقُولُ سَمَاءُ. اهـ. فَجَعَلَ التَّكْنِيَةَ بِمَعْنَى وَضْعِ الْكُنْيَةِ، وَالْكِنَايَةَ بِمَعْنَى التَّكَلُّمِ بِكَلَامٍ يُرِيدُ بِهِ غَيْرَ مَعْنَاهُ وَلَعَلَّ هَذَا بِحَسَبِ اللَّغَةِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ فَهِيَ لَفْظٌ يَحْتَمِلُ الْمُرَادَ وَغَيْرَهُ فَيَحْتَاجُ فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ لِنِيَّةِ الْمُرَادِ لِحِفَاثَتِهِ فَهِيَ نِيَّةُ أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ لَا نِيَّةَ مَعْنَى مُغَايِرٍ لِمَذْلُولِهِ. اهـ ع ش.

❏ قول (سنن): (فَسَرَّحَ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَيْ قَالَ سَرَّحْتُهَا أَوْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ بِالْعُكُوسِ لِهَذِهِ الصُّورِ بِأَنَّ أَكْرَهَ عَلَى وَاحِدَةٍ فَثَلَّثَ الْخ وَقَعَ أَيْ الطَّلَاقُ فِي الْجَمِيعِ. اهـ. مُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَسِوَاءَ كَانَ الْمُكْرَهَ بِفَتْحِ الرَّاءِ عَالِمًا بِتَأْثِيرِ الْإِكْرَاهِ أَمْ لَا وَلَوْ قَبْلَ الْوُقُوعِ فِي صَوْرِ الْعُدُولِ إِلَى الْأَخْفِ كَالْعُدُولِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْوَاحِدَةِ بَعْلَمَ بِتَأْثِيرِ الْإِكْرَاهِ لَمْ يَبْعُدْ فَلْيُرَاجَعْ. ❏ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ مُخْتَارٌ لِمَا أَتَى بِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ تُشْعِرُ بِاخْتِيَارِهِ فِيمَا أَتَى بِهِ. اهـ. وَقَضَيْتُهَا كَقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يُطَلَّقَ الْخ أَنَّهُ يُدَيِّنُ بَاطِنًا فَلْيُرَاجَعْ. ❏ فَوَدَّ: (كَافٍ هُنَا) أَيْ: فِي الْوُقُوعِ لِاخْتِيَارِهِ حَيْثُ يَذَّ. اهـ. سَم. ❏ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الشَّرْطَ) أَيْ شَرْطُ مَنْعِ الْإِكْرَاهِ الْوُقُوعِ. ❏ فَوَدَّ: (وَمَنْ قَصَدَ ذَلِكَ) أَيْ: لَفْظُ الطَّلَاقِ بِمَعْنَاهُ. ❏ فَوَدَّ: (فَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ نَوَى الْإِيقَاعَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ فَقَصَدَ الْإِيقَاعَ وَقَعَ فَصَرَّحَ لَفْظُ الطَّلَاقِ عِنْدَ

❏ فَوَدَّ فِي (سنن): (فَكُنْتُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كُنِيَ بِدُونِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَالْكِنَايَةُ بِدُونِ النِّيَّةِ لَا أَثَرَ لَهَا سِوَاءَ وَجَدَ إِكْرَاهًا أَمْ لَا فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَقَعَ وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ كُنِيَ مَعَ النِّيَّةِ فَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ وَافَقَ الْمُكْرَهَ وَنَوَى الطَّلَاقَ وَقَعَ لِاخْتِيَارِهِ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِمْ هَذَا بِالصَّرِيحِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ كَقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّوضِ وَلَوْ أَكْرَهَ فَقَصَدَ الْإِيقَاعَ وَقَعَ فَصَرَّحَ لَفْظُ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ كِنَايَةً. اهـ. لَا وَجْهَ لَهُ فَلَا حَاجَةَ فِي الْوُقُوعِ هُنَا إِلَى اعْتِبَارِ مُخَالَفَةِ الْمُكْرَهَ بِالْعُدُولِ عَمَّا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الشُّقِّ الثَّانِي، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعْلِيلِ الْوُقُوعِ بِكُلِّ مِنْ اخْتِيَارِهِ بِالْعُدُولِ وَاخْتِيَارِهِ بِالنِّيَّةِ. ❏ فَوَدَّ: (كَافٍ هُنَا) أَيْ: فِي الْوُقُوعِ لِاخْتِيَارِهِ حَيْثُ يَذَّ.

أَنَّ نِيَّةَ غَيْرِهِ لَا تُؤَثِّرُ كَمَا فِي الْكِنَايَةِ غَيْرُ مُرَادٍ لِقَوْلِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يُطَلَّقَ لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ قَرِينَةُ اخْتِيَارِ الْبَيِّنَةِ.

(تَبْيِيهِ) الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِيِّ فَلَوْ حَلَفَ لَيْطَانُ زَوْجَتَهُ اللَّيْلَةَ فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ لَتَصَوْمَنَّ عَدَا فَحَاضَتْ فِيهِ أَوْ لَيَبِيعَنَّ أَمَّتَهُ الْيَوْمَ فَوَجَدَهَا حُبْلَى مِنْهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْدًا حَقَّهُ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَعَجَزَ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي وَحِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْحَنْثِ هُنَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ مَشْهُورٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ وَتَبِعَهُ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْبُلْقِينِيِّ وَغَيْرِهِ فَافْتَوَوْا بَعْدَ الْحَنْثِ وَبَعْضُهُمْ أَوَّلَ كَلَامِ الْمُزْنِيِّ وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ الْإِيمَانِ . . . . .

الْإِكْرَاهُ كِنَايَةٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ، وَبُسْتَنَتِي الْمُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ فَصَرِيحُهُ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِ إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا اهـ قَالَ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا فَالشَّرْطُ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمُكْرَهِ نِيَّتُهُ وَلَوْ صَرِيحًا. اهـ. وَعِبَارَةُ فَتْحِ الْمُعِينِ لَا طَّلَاقَ لِمُكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ بِمَحْذُورٍ فَإِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهَ الْإِيقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أَكْرَهَ بِحَقِّ اهـ، وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ فِي الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ نِيَّةَ غَيْرِهِ) يَعْنِي نِيَّةَ مَعْنَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِدُونِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ أَنْ يَخْلِفَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَحِكَايَةُ الْمُزْنِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَنْثٌ مَنْ حَلَفَ). هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ حَلَفَ لَيْطَانُ الْخ) أَي: وَبَرَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ ذَلِكَ بِإِذْخَالِ الْحَشْفَةِ فَقَطَّ مَا لَمْ يُرَدْ بِالْوُطْءِ قِضَاءُ الْوَطْرِ وَقَوْلُهُ: فَوَجَدَهَا حَائِضًا أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَيْضَ كَانَ مُوجُودًا وَقَتَ حَلْفِهِ فَلَوْ حَلَفَ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ ثُمَّ حَاضَتْ فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ وَطْئِهَا قَبْلَ الْحَيْضِ وَلَمْ يَفْعَلْ حَنْثٌ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ بِأَنَّ طَرَاهَا الدَّمُ عَقِبَ الْحَلْفِ لَمْ يَحْنُثْ كَمَا مَرَّ فَيَمْنُ غَلْبَةُ التَّوْمِ وَكَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ عَدَا فَتَلَفَ الطَّعَامُ بَعْدَ مَجِيئِ الْغَدِ فَإِنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْأَكْلِ وَلَمْ يَأْكُلْ حَنْثٌ، وَإِلَّا فَلَا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ وَجَدَهَا مَرِيضَةً مَرَضًا لَا تُطِيقُ مَعَهُ الْوُطْءَ فَلَا حَنْثٌ وَتَصَدَّقَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ طَرَاهَا الدَّمُ الْخ أَي أَوْ وَجَدَ عِنْدَهَا مَنْ يَسْتَحِي مِنَ الْوُطْءِ بِحُضُورِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْهُ آتِفًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَيَبِيعَنَّ أَمَّتَهُ الْيَوْمَ) لِيَتَأَمَّلَ مَا لَوْ تَعَدَّرَ بَيْعُهَا لِعَدَمِ وَجْدَانِ مُشْتَرٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ الْوُقُوعِ قِيَاسًا عَلَى مَسْأَلَةِ التَّوْمِ السَّابِقَةِ آتِفًا بِجَمَاعِعِ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْ رَاغِبًا لَا بَعْبِنَ فَاجِشٍ وَلَا يَبْعُدُ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَسَيَاتِي عَنْ ع. ش. فِي مَسْأَلَةِ الْحَلْفِ عَلَى قِضَاءِ الْحَقِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (حُبْلَى مِنْهُ) أَي: أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِشُبُهَةٍ تَوْجِبُ حُرِّيَّةَ الْحَمْلِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ زَيْدًا الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا مُقْتَضَى كَوْنِ الْإِكْرَاهِ فِيهِ شَرْعًا فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ كَوْنُهُ حِسِّيًّا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (فَعَجَزَ عَنْهُ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جُمْلَتِهِ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَكْثَرِهِ وَلَمْ يَوْفِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَجْزِ هُنَا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ الْوَفَاءَ فِي جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَدَرَ فَلَمْ يُوَدِّ ثُمَّ أَعْسَرَ بَعْدَ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِتَقْوِيَتِهِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّهَابُ حَتَّى فِي آخِرِ الطَّلَاقِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ) أَي إِلَى الْخِلَافِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَبِعَهُ) أَي الرَّافِعِيُّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي) أَي بَيَانُ التَّأْوِيلِ.

وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ لِيَعْبُدَ اللَّهَ وَتَ كَذَا فَلَمْ يَعْبُدْهُ إِنَّمَا هُوَ لِخَلْفِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ قَضًا وَمَنْ  
ثُمَّ لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ فَصَلَّاهُ حَيْثُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ بِالْمَعْصِيَةِ أَوْ أَتَى بِمَا  
يَعْمُهَا قَاصِدًا دَخُولَهَا أَوْ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ مُفَارَقَةِ الْغَرِيمِ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْخِصَامِ  
وَالْمُشَاحَّةِ فِيهَا أَنَّهُ أَرَادَ لَا يُفَارِقُهُ، وَإِنْ أَعَسَرَ حَيْثُ بِخِلَافٍ مَنْ أَطْلَقَ وَلَا قَرِينَةً فَيُحْمَلُ عَلَى  
الْجَائِزِ؛ لِأَنَّهُ الْمَمْكُونُ شَرْعًا، وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَمَنْ أَنْ يَحْلِفَ لَا يُفَارِقُهُ ظَانًّا يَسَارَهُ فَبِأَن  
إِعْسَارِهِ فَلَا يَحْتُثُّ بِمُفَارَقَتِهِ وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ مَا يَغْمُ الْحَرَامَ حَيْثُ بِتَرْكِهِ لِلْحَيْضِ كَمَا لَوْ حَلَفَ  
لَا يَفْعَلُ عَامِدًا، وَلَا نَاسِيًا وَلَا جَاهِلًا وَلَا مُكْرَهًا فَيَحْتُثُّ مُطْلَقًا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ حَلَفَ لَا  
يُصَلِّي لِغَيْرِ قِبْلَةٍ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؛ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ حَيْثُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِيْجَابَ  
الشَّرْعِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِلَى هَذِهِ الْجِهَاتِ مُنْزَلٌ مِنْزِلَةُ الْإِكْرَاهِ كَمَا تَقَرَّرَ قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي  
حَلْفٍ يَتَضَمَّنُ الْحَثَّ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلْفِ كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَسْأَلَتُنَا الْحَلْفُ فِيهَا

• قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى تَرْكِ  
الْمَعْصِيَةِ فَكَيْفَ حَيْثُ مَعَ ذَلِكَ. اه. سم. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ إلخ) خَبَرٌ وَحَيْثُ مَنْ إلخ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ)  
أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. اه. سم. قَوْلُهُ: (خَصَّ يَمِينَهُ  
إِلخ) كَلَّا أَصَلَّى الظُّهْرَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أَتَى بِمَا يَعْمُهَا إلخ كَلَّا أَصَلَّى فِي هَذَا الْيَوْمِ قَاصِدًا بِذَلِكَ  
دُخُولَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي مُطْلَقِ الصَّلَاةِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (قَاصِدًا دُخُولَهَا) أَي: الْمَعْصِيَةُ قَالَ السَّيِّدُ  
عُمَرُ مُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَضْدِ مَعَ الْعُمُومِ وَمُقْتَضَى فَرْقِهِ الْآتِي خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه.  
• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ أَرَادَ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنَّمَا حَلَفْتُ لِظَنِّي يَسَارَهُ لَمْ يَحْتُثُّ إِذَا فَارَقَهُ بِلَا اسْتِيفَاءٍ سِيمَا  
إِذَا أَظْهَرَ لِمَا ادَّعَاهُ سَبَبًا كَقَوْلِهِ وَجَدْتُ مَعَكَ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ دِرَاهِمَ أَخَذْتُهَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا فَذَكَرَ الْمَدِينُ أَنَّهُ  
تَصَرَّفَ فِيهَا، وَابْتَدَأَ ذَلِكَ بِطَرِيقِهِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَعَسَرَ) غَايَةٌ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ) جَوَابُ حَيْثُ  
خَصَّ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَرَادَ بِالْوُطْءِ إلخ) أَي فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ  
أَوَّلَ التَّنْبِيهِ. • قَوْلُهُ: (بِتَرْكِهِ) أَي: الْوُطْءِ. • قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: الْبَعْضُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: تَنْزِيلَ  
الْإِيْجَابِ الشَّرْعِيِّ مِنْزِلَةَ الْإِكْرَاهِ الْحَسِيِّ. • قَوْلُهُ: (كَالْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ) أَي: فِي أَوَّلِ التَّنْبِيهِ.  
• قَوْلُهُ: (وَمَسْأَلَتُنَا) أَي: الْحَلْفُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ مَنْ حَلَفَ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدِّرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا الْحَالِفَ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛  
لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ خَصَّ يَمِينَهُ) هَلِ الْإِكْرَاهُ الْحَسِيُّ فِي هَذَا  
كَالشَّرْعِيِّ حَتَّى يَتَقَيَّدَ عَدَمُ الْحَثِّ بِإِكْرَاهِ الْحَاكِمِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَجْرِ السَّابِقَةِ وَفِي مَسْأَلَةِ الْأَدَاءِ الْآتِيَةِ قُبِيلَ  
الْمَتْنِ عَنْ إِفْتَاءِ كَثِيرِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْلِفْ عَلَى الْمَعْصِيَةِ خُصُوصًا أَوْ عُمُومًا بِخِلَافٍ مَا إِذَا  
حَلَفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ بِأَنَّ حَلْفَ عَلَى تَرْكِ الْأَدَاءِ الَّذِي وَجَبَ أَوْ الْكَلَامِ الَّذِي يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ.  
• قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَي: مَعَ أَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعًا عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ هُنَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

يَتَضَمَّنُ مَنَعَ نَفْسِهِ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِأَجْلِ الْحَلِفِ وَلَمْ يَقُولُوا بِأَنْ يُجَابَ الشَّرْعُ فِيهِ مُنْزَلٌ مِّنْزِلَةِ الْإِكْرَاهِ بَلْ صَرَحُوا فِي لَا أَفَارُكَ فَأَفْلَسَ ففَارَقَهُ مَخْتَارًا حَيْثُ، وَإِنْ كَانَ فِرَاقُهُ لَهُ وَاجِبًا وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِلْإِسْنَوِيِّ ذَلِكَ ادَّعَى أَنْ كَلَامَهُمَا مُتَنَاقِضٌ. انْتَهَى. وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَثِّ وَالْمَنَعِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ كَمَا مَنَعَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي حَثَّ نَفْسَهُ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ أَلْزَمَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ فِي الثَّانِي فَهُوَ مُكْرَهٌ فِيهِمَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ إِبْثَاتٌ، وَهُوَ لَا عَمُومَ فِيهِ فَلَمْ يَتَنَاوَلَ الْيَمِينُ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ بِالتَّصُّصِ. وَالثَّانِي فِيهِ نَفْيٌ، وَهُوَ لِلْعُمُومِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ كَالْتَكْرَةِ إِبْثَاتًا وَنَفْيًا فِيهِ الْحَلِفُ عَلَى كُلِّ جُزْئِيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمَفَارَقَةِ بِالْمُطَابَقَةِ فَصَارَ حَالِفًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ هُنَا قَضْدًا فَحَيْثُ كَمَا مَرَّ فِي لَيْعَصِيْنِ اللَّهِ وَبَحْثُ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْفَرَضَ فَتَعْلِيقُ بِمُسْتَحِيلٍ، وَإِلَّا فَاجْتِهَادُهُ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فِي الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُسْتَحِيلِ الشَّرْعِيِّ فِي شَيْءٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَمُحْتَمَلٌ بَلْ مُتَجَبِّهٌ؛ لِأَنَّ انْبِهَامَ جِهَةٍ غَيْرِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ حَالَةَ الصَّلَاةِ يُصَيِّرُهُ جَاهِلًا عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ بِأَنَّهَا غَيْرُ الْقِبْلَةِ وَعَلِمُهُ بَعْدَ لَا يَنْفِي جَهْلَهُ حَالَةَ الْفِعْلِ وَالْعِبْرَةُ بِهَذَا دُونَ مَا بَعْدَ وَمَا قَبْلَ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ الْقِبْلَةِ وَاحِدَةٌ لَا غَيْرُ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ مَا قَوَّزَتْهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْجَهْلِ إِنْمَا هُوَ بِجَهْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْفِعْلِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِعَيْنِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّوَجُّهِ إِلَى كُلِّ جِهَةٍ، وَجَعَلَ الْجَلَالَ الْبُلْفِينِي مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ

قوله: (ولم يقولوا) أي: الأصحاب. قوله: (ذلك) أي: اختصاص ذلك التَّنْزِيلِ بِالْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ. قوله: (أن كَلَامَهُمَا) أي: كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ فِي تَبْيِيكِ الْمَسْأَلَتَيْنِ. اهـ كُرْدِي. قوله: (انتهى) أي: قول البغض. قوله: (وقد يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْإِنْخ) قد يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ حَلَفَ لَيْقُضِيْنَ زَيْدًا حَقَّهُ، وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ بِصُورَةٍ إِنْ لَمْ أَقْضِهِ الْإِنْخَ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ وَمِنَ الثَّانِي حَلَفَ لَا يُصَلِّي الْإِنْخَ، وَهُوَ صَادِقٌ بِصُورَةٍ إِنْ صَلَّيْتُ الْإِنْخَ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ نَفْيٌ وَالثَّانِي إِبْثَاتٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ بِالْأَوَّلِ حَلَفَ لَيْقُضِيْنَ أَيْ بَلْفِظْ لَأَقْضِيْنَ وَمُرَادُهُ بِالثَّانِي لَا أَفَارُكَ فَأَفْلَسَ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْبَغْضُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ لِإِبْثَاتِ مَا اخْتَارَهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَعِبَارَةُ سَمِ وَالْكُرْدِي قَوْلُهُ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَيْ الْحَثُّ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَيْ الْمَنَعُ. اهـ. قوله: (نفية) أي: فِي الثَّانِي. قوله: (إن أراد) أي: بِغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَوْلُهُ: الْفَرَضُ أَيْ الْغَيْرُ الْفَرَضِيُّ الْإِحْتِمَالِيُّ وَقَوْلُهُ: فَتَعْلِيقُ بِمُسْتَحِيلٍ أَيْ؛ لِأَنَّ كُلَّ جِهَةٍ يُصَلِّي إِلَيْهَا بِالْإِجْتِهَادِ يَصِحُّ أَنْ يُفَرِّضَ أَنَّهَا قِبْلَةٌ فَلَا يُمَكِّنُ فَرَضَ أَنَّهَا غَيْرُ قِبْلَةٍ. قوله: (ولإلا) أي: بِأَنْ أَرَادَ الْغَيْرَ الْحَقِيقِي. قوله: (في الأولى) أي: قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ الْفَرَضَ الْإِنْخَ. قوله: (وأما الثاني) أي: قَوْلُهُ: (ولإلا الْإِنْخ). اهـ. كُرْدِي وَكَانَ الْأَنْتَسَبُ تَذْكِيرَ الْأَوَّلِ أَوْ تَأْنِيثَ الثَّانِي. قوله: (كما هو واضح) أي: لِتَحَقُّقِ احْتِمَالِ الْقِبْلَةِ وَعَدَمِهَا.

قوله: (بأن الأول) أي: الْحَثُّ. وقوله: (والثاني) أي: الْمَنَعُ.

إِنْ لَمْ أُدْخَلِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَهِيَ لِغَيْرِهِ أَيْ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَشْتَوْعٌ مِنْ دُخُولِهَا شَرْعًا، وَيَزِيدُهُ أَنَّ هَذَا حَلْفٌ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ قَضَاءً فَلَا إِكْرَاهَ فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنُّ رِضَاهُ بِدُخُولِهِ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَعْطَاهُ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ كَانَ إِكْرَاهًا مَعَ رَدِّ مَا لِلزَّرْكَشِيِّ فِيهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ إِجْبَارَ الْحَاكِمِ عَلَى فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَتَدَوِّحَةٌ عَنْهُ لِقَوْلِهِمْ: لَوْ حَلَفَ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُغْلَظَةً وَحَلَفُهَا حِنْثٌ لِإِمْكَانِ التَّخَلُّصِ مِنْهَا بِأَدَاءِ الْمُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ يُجَبَّرَ عَلَى الْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى التَّوَكُّلِ فَتَرْكُهُ تَقْصِيرٌ فَيَحْنُثُ بِهِ قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنَعُ حَلْفَ بَعْتِ عَبْدِ الْمُقَيَّدِ أَنَّ قَيْدَهُ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ وَحَلْفَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ فَشَهِدَ عَذْلَانِ أَنَّ الْقَيْدَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ فَحَكَمَ بِبَعْتِهِ

• قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ: الدَّارُ لِغَيْرِهِ أَيْ غَيْرِ الْحَالِفِ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. • قَوْلُهُ: (أَيْ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رِضَاهُ الْإِخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ حَلَفَ عَلَى شِرَاءِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَاثْتَمَعَ مَالُهَا مِنْ بَيْعِهَا وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ، وَيُظْهِرُ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الشِّرَاءُ وَلَوْ بِأَزِيدَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ إِنْ أَرَادَ الْخُلُوصَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. وَقَوْلُهُ: (مِنْ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الْحِسِّيِّ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ حَلْفِ لَيْقُضَيْنِ زَيْدًا الْإِخَ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ بِأَزِيدَ الْإِخَ أَيْ: إِنْ رَضِيَ بِالْبَيْعِ بِذَلِكَ مَالِكِ السَّلْعَةِ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِخَ) تَغْلِيلٌ لِلْجَعْلِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُهُ) أَيْ: ذَلِكَ الْجَعْلُ. • قَوْلُهُ: (فَلَا إِكْرَاهَ الْإِخَ) فَيَقَعُ الطَّلَاقُ. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) يَعْنِي مَسْأَلَةَ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ وَمَسْأَلَةَ لَا أَفَارُكَ. • قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ) أَيْ كَوْنَهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ فَلَا حِنْثَ. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْإِخَ) أَيْ: فِي شَرْحٍ وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهُ. • قَوْلُهُ: (بِمَا حَاصِلُهُ الْإِخَ) مُتَمَلِّقٌ لِلرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: لِلْحَالِفِ. • وَقَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ: عَنْ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ.

• قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ الْإِخَ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: (أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِخَ). • قَوْلُهُ: (وَحَلَفُهَا) أَيْ: الْقَاضِي الْيَمِينِ الْمُغْلَظَةُ. • قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيْ: مِنَ الْيَمِينِ الْمُغْلَظَةِ. • قَوْلُهُ: (بِأَدَاءِ الْمُدَّعَى بِهِ الْإِخَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِاطِّلَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ قُطَاعِ الطَّرِيقِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِخَ) أَيْ: مِنْ أَجْلِ التَّغْلِيلِ بِذَلِكَ الْإِمْكَانِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ: فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ أَخَذْتَ حَقَّكَ مِنِّي الْإِخَ. • قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ الْإِخَ) أَيْ: فِي عَدَمِ الْحِنْثِ أَنْ يُجَبَّرَ أَيْ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (فَتَرْكُهُ) أَيْ: التَّوَكُّلُ. • وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: بِالْإِعْطَاءِ بِنَفْسِهِ.

• قَوْلُهُ: (قَالَا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فَيَمْنَعُ حَلْفَ الْإِخَ) أَيْ: قَالَا فِي تَغْلِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ الْإِخَ حَالِ كَوْنِ هَذَا التَّغْلِيلِ مَقُولًا عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ. • قَوْلُهُ: (بِعْتِ عَبْدِ الْإِخَ) سَيَأْتِي بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلْفِ بِبَعْتِهِ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (الْمُقَيَّدُ) صِفَةُ عَبْدِهِ. • وَقَوْلُهُ: (أَنَّ قَيْدَهُ الْإِخَ) مَفْعُولٌ حَلْفَ. • قَوْلُهُ: (وَحَلْفَ الْإِخَ) أَيْ: بِبَعْتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (فَحَكَمَ) أَيْ: الْقَاضِي.

• قَوْلُهُ: (فَيَمْنَعُ حَلْفَ بَعْتِ عَبْدِ الْإِخَ) وَسَيَأْتِي آيَفَا بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْحَلْفِ بِبَعْتِهِ. • قَوْلُهُ: (وَحَلْفَ) أَيْ: بِبَعْتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ.

ثُمَّ حَلَّهُ فَوَجَدَ وَرَثَهُ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ فَلَا شَيْءَ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ؛ لِأَنَّهُ حَلٌّ  
مَخْتَارًا لِحُلِّهِ عِتْقَهُ بِالشَّهَادَةِ وَقَدْ بَانَ خَطْوُهُ مَعَ تَقْصِيرِهِ فَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا  
يَحِلَّهُ حَتَّى يَحِلَّهُ الْحَاكِمُ، وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ . انتهى . فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ هُنَا حَاكِمٌ حَكَمَ عَلَيْهِ بِحَلِّهِ  
فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ قُلْتَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ حَلَّهُ لَا جُنْثَ؛ لِأَنَّهُ لَا  
مَنْدُوحَةٌ حِينَئِذٍ وَمِثْلُ حَلِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ أَلْزَمَ السَّيِّدُ بِحَلِّهِ وَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ امْتِنَالِ أَمْرِهِ،  
وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَكَمِ عَلَيْهِ بِالتَّقْصِيرِ مَعَ ظَنِّهِ الْعِتْقَ بِالشَّهَادَةِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْجَهْلِ الْحَكَمِ كَمَا يَأْتِي  
بَسْطُهُ آخِرَ الْبَابِ وَلَا بِالْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ إِذَا تُسَبِّبَ فِيهِ إِلَى تَقْصِيرِ الْمُرَادِ بِالْحَلِيفِ بَعْتَهُ  
تَعْلِيْقُهُ عَلَيْهِ لِمَا يَأْتِي فِي التَّنْذِرِ فِي الْعِتْقِ أَوْ الْعِتْقِ يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا أَنَّهُ لَعَوُ بِشَرْطِهِ، وَتَرَدَّدَ  
بَعْضُهُمْ فِي أَنَّا حَيْثُ أَلْحَقْنَا حَكَمَ الْحَاكِمِ بِالْإِكْرَاهِ هَلْ يُشْتَرِطُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَلَا  
أَثَرَهُ فِي ظَالِمٍ لَا يَمْتَنِيْلُهُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ فَعَلَ ذَلِكَ

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ حَلَّهُ إلخ) أي: السَّيِّدُ الْحَالِفُ. □ فَوَدَّ: (فَلَا شَيْءَ إلخ) جَوَابُ: (مَنْ حَلَفَ بِعِتْقِ عَبْدِهِ  
إلخ). □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِالْحَلِّ إلخ) مَقُولٌ قَالَا. □ فَوَدَّ: (خَطْوُهُ) أي: الظَّنُّ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُعْذَرُ  
إلخ) قَدْ يُقَالُ مَسْأَلَةُ الْقَيْدِ هَذِهِ تُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّوَسُّطِ عَنْ ابْنِ رَزِينٍ فَتَدَبَّرْهُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ.  
□ فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ صِدْقُهُ) أي: الْحَالِفِ فِي الْحَلِيفِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) أي: الْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيَّ  
الَّذِي فِيهِ مَنْدُوحَةٌ عَنْ فِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (مَفْهُومُهُ) أي: مَفْهُومُ قَوْلِ ابْنِ الصَّبَّاحِ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ  
أَنْ لَا يَحِلَّهُ حَتَّى يَحِلَّهُ الْحَاكِمُ. □ فَوَدَّ: (لَا جُنْثَ) أي: لَمْ يَحْنَثْ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُ حَلِّهِ) أي: الْحَاكِمِ فِي  
عَدَمِ الْجُنْثِ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي الزَّم. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ إلخ) قَدْ يُمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجُنْثَ هُنَا  
لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (بِجَهْلِ الْحَكَمِ) أي: حُكْمِ الْحَلِيفِ، وَهُوَ الْجُنْثُ أَيْ  
الْعِتْقُ بِفِعْلِهِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. اهـ. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ بِالْحَلِيفِ إلخ) أي: فِيمَا نَقْلَاهُ عَنْ ابْنِ  
الصَّبَّاحِ. □ فَوَدَّ: (تَعْلِيْقُهُ) أي: الْعِتْقِ عَلَيْهِ أَيْ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فِي التَّنْذِرِ) أي: فِي أَوَائِلِ بَابِهِ.  
وَقَوْلُهُ: فِي وَالْعِتْقِ إلخ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّنْذِرِ وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ أَيْ الْحَلِيفَ فِي قَوْلِهِ وَالْعِتْقُ لَا أَفْعَلُ أَوْ الْعِتْقُ  
يُلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ وَقَوْلُهُ: بِشَرْطِهِ، وَهُوَ عَدَمُ نِيَّةِ التَّعْلِيْقِ. □ فَوَدَّ: (قُدْرَتُهُ) أي: الْحَاكِمِ. □ فَوَدَّ: (لَهُ) أي:  
لِحُكْمِ الْحَاكِمِ. □ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ إلخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ فَإِنْ  
فُرِضَ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ إلخ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرْضِ عَلَى هَذَا  
التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ لِدَاعِيَةِ امْتِنَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي

□ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْجَهْلِ الْحَكَمِ) قَدْ يُمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ بِأَنَّ الْجُنْثَ هُنَا لِتَقْصِيرِهِ فَلَمْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ.  
□ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ إلخ) مِنْهُ يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةُ اخْتِيَارٍ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ  
الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ عَلَى كَلَامِهِ، وَإِنْ زَالَ الْهَجْرُ قَبْلَهُ إلخ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَرْضِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْفِعْلُ  
لِدَاعِيَةِ امْتِنَالِ الشَّرْعِ إِذَا الشَّرْعُ لَا يُلْزَمُ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَزُولُ بِهِ الْهَجْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي هَذَا

لِدَاعِيَةِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قُدْرَةِ الْحَاكِمِ عَلَى إِجْبَارِهِ عَلَيْهِ حِسًّا لَوْ امْتَنَعَ، وَإِنْ لَا وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ صَحَّةُ مَا أَقْتَى بِهِ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَذَلَّ عَلَيْهِ كِلَا مَهُمَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يُؤْذِي مَا عَلَيْهِ فَحُكْمَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِأَدَائِهِ لَا يَحْتَنُ، وَيَأْتِي فِي الْإِيمَانِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ. (وَشَرْطُ) حُصُولِ (الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرِهَةِ) بِكُسْرِ الرَّاءِ (عَلَى تَحْقِيقِ مَا) أَيِ مُؤْذٍ غَيْرِ مُسْتَحِقٍّ (هَذِهِ) الْمُكْرَهَةِ (بِهِ) عَاجِلًا سَوَاءً أَكَانَتْ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ (بِوَلَايَةِ أَوْ تَغَلُّبِ) أَوْ فَرَطٍ مُهْجُومٍ (وَعَجْزُ الْمُكْرَهَةِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ (عَنْ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَالِاسْتِغَاثَةِ (وَطَنُهُ) بِقَرِينَةٍ عَادَةٍ مَثَلًا (أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ حَقَّقَهُ) أَيِ فَعَلَ مَا خَوْفُهُ بِهِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَخَرَجَ بِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ قَوْلُهُ : لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ قَوْذٌ طَلَّقَهَا، وَلَا اقْتَصَصْتَ مِنْكَ كَمَا مَرَّ وَبِمَاجِلًا لَأَقْتُلَنَّكَ غَدًا فَيَقَعُ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ الْمُطَرِدَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْتَنِثِلْ أَمَرَهُ الْآنَ تَحَقَّقَ الْقَتْلُ غَدًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَيُوجِّهُ بِأَنَّ بَقَاءَهُ لِلْعَدِ غَيْرِ مُتَيَقِّنٍ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْإِلْجَاءُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ بِمَا يَحْسِبُهُ مُهْلِكًا أَيِ فَبَانَ خِلَافُهُ وَلِلْإِمَامِ فِيهِ احْتِمَالَانِ مِنَ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ صَلُّوا لِسَوَادِ ظَنُّوهُ عَدُوًّا قَالَ فِي الْبَسِيطِ لَعَلَّ الْأَوْجَعَ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ سَاقِطُ الْاِخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَظَنٍّ فَاسِيدَ . انْتَهَى . فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا عِبْرَةَ بِالْظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْئُهُ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ هُنَا بِكَوْنِهِ مُلْجَأً ظَاهِرًا، وَهَذَا كَذَلِكَ وَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ مَحَلُّهَا فِيمَا يُشْتَرِطُ لَهُ نِيَّةٌ وَنَحْوُهُ دُونَ مَا نَبِطَ الْأَمْرُ فِيهِ بِالظَّاهِرِ كَمَا هُنَا. (وَيَحْصُلُ) الْإِكْرَاهُ (بِتَخْوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ) كَصَفْعَةٍ لِيَدِي مُرْوَعَةٍ فِي

هَذَا السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ حِسًّا . اهـ . سَمِ . قَوْلُهُ : (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ : فِي قَوْلِهِ : (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْجَ).  
 قَوْلُهُ : (حُصُولِ الْإِكْرَاهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ عَلِيمٌ مِنْ عَادَتِهِ) فِي الْمُرْغَبِ إِلَى قَوْلِهِ : (أَوْ فَرَطٍ مُهْجُومٍ)، وَإِلَى قَوْلِهِ : (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ) فِي النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ : (هَذِهِ الْمُكْرَهَةُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ : عَاجِلًا أَيِ تَهْدِيدًا عَاجِلًا .  
 قَوْلُ (السِّي) : (بِوَلَايَةِ) مِنْهُ الْمَشِيدُ الْمُنْصَوْبُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَلَزِّمِ . اهـ . ع . ش . قَوْلُهُ : (أَوْ فَرَطٍ مُهْجُومٍ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ . اهـ . سَمِ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْتَقَطَهُ الْمُرْغَبُ .  
 قَوْلُ (السِّي) : (طَنُهُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ تَحَقُّقُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ . اهـ . مُرْغَبُ . قَوْلُهُ : (أَيِ فَعَلَ الْإِنْجَ) بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ تَفْسِيرٌ لِحَقَّقَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ : (بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ الْإِنْجَ) عِبَارَةُ الْمُرْغَبِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . اهـ . قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ : قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَمِّنِ فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةٌ . قَوْلُهُ : (وَبِمَاجِلًا الْإِنْجَ) عَطْفٌ عَلَى بَغِيرِ مُسْتَحِقٍّ الْإِنْجَ . قَوْلُهُ : (لَأَقْتُلَنَّكَ الْإِنْجَ) أَيِ : قَوْلُهُ : ذَلِكَ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ عَلِيمٌ الْإِنْجَ) غَايَةُ لِلثَّانِي فَقَطْ . قَوْلُهُ : (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ : الْعُمُومُ الْمَذْكُورُ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتِ فِي يَوْجُهُ . قَوْلُهُ : (بِأَنَّ بَقَاءَهُ) أَيِ : الْآمِرِ . قَوْلُهُ : (مَا لَوْ خَوْفٌ آخَرَ) فَعَلَ وَمَقْعُولٌ . قَوْلُهُ : (مِنْ الْخِلَافِ الْإِنْجَ) أَيِ : نَاشِئَانِ مِنْ الْخِلَافِ الْإِنْجَ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ) أَيِ : سَقُوطُ اخْتِيَارِهِ . قَوْلُهُ : (يُنَافِيهِ) أَيِ : مَا اخْتَارَهُ الْبَسِيطُ .  
 قَوْلُهُ : (مُلْجَأًا) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَيَجُوزُ الْكُسْرُ أَيْضًا . قَوْلُهُ : (كَصَفْعَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَنَقْلَهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُرْغَبِ . قَوْلُهُ : (كَصَفْعَةٍ) أَيِ : ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْيَدِ وَفِي هَذَا التَّمَثِيلِ نَظَرٌ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ السَّابِقِ أَنَّ الْقَاضِيَ أَجْبَرَهُ حِسًّا . قَوْلُهُ : (أَوْ فَرَطٍ الْإِنْجَ) قَدْ يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ .

المأ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْيَسِيرَ فِي حَقِّ ذِي الْمُرُوءَةِ إِكْرَاءٌ (أَوْ حَبْسٌ) طَوِيلٌ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا أَيْ عَزْفًا وَبَحْثَ الْأَذْرَعِيِّ نَظِيرَ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْقَلِيلَ لِذِي الْمُرُوءَةِ إِكْرَاءٌ (أَوْ إِتْلَافٌ مَالٍ) وَقَوْلُ الرُّوْضَةِ لَيْسَ بِإِكْرَاءٍ مَحْمُولٌ عَلَى قَلِيلٍ كَتَخْوِيفِ مُوسِرٍ بِأَخْذِ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ كَمَا فِي حِلْيَةِ الرُّوْيَانِيِّ وَنَقْلَهُ فِي الرُّوْضَةِ عَنِ الْمَاسَرَجِسِيِّ وَقَالَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ إِنَّهُ الْإِخْتِيَارُ وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَصْوِيبِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ مَا فِي الْمَتَنِ بِإِطْلَاقِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالِاخْتِصَاصِ، وَإِنْ كَثُرَ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ هُنَا بِالْمَالِ النَّافِةِ مَعَ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ، وَإِنْ كَثُرَ، وَيُظْهِرُ ضَبْطُ الْمَوْسِرِ الْمَذْكُورِ بَمَنْ تَقْضِي الْعَادَةُ بِأَنَّهُ يَسْمَحُ بِبَذْلِ مَا طُلِبَ مِنْهُ وَلَا يُطَلَّقُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ كَثِيرِينَ: إِنَّ الْإِكْرَاءَ بِإِتْلَافِ الْمَالِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ طَبَقَاتِ النَّاسِ، وَأَحْوَالِهِمْ (وَنَحْوِهَا) مِنْ كُلِّ مَا يُؤَثِّرُ الْعَاقِلُ الْإِقْدَامَ عَلَى

فِيْمَنْ يُنَاسِبُ ذَلِكَ، وَالْأَفْصَغُ الشَّدِيدَةُ لِذِي مُرُوءَةٍ فِي الْمَالِ كَذَلِكَ. اهـ. عبارة المُعْنَى، وَيَخْتَلِفُ الْإِكْرَاءُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَسْبَابِ الْمُكْرَهَ عَلَيْهَا فَقَدْ يَكُونُ شَيْءٌ إِكْرَاهًا فِي شَخْصٍ دُونَ آخَرَ وَفِي سَبَبٍ دُونَ آخَرَ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْحَبْسُ فِي الْوَجْهِ إِكْرَاءٌ، وَإِنْ قُلَّ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالضَّرْبُ الْيَسِيرُ فِي أَهْلِ الْمُرُوءَاتِ إِكْرَاءٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْيَسِيرَ) أَيْ: الضَّرْبُ الْيَسِيرَ. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْإِخ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ: التَّظْيِيرُ أَنَّ الْقَلِيلَ أَيْ الْحَبْسَ الْقَلِيلَ. قَوْلُهُ: (لِذِي الْمُرُوءَةِ إِكْرَاءٌ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ فَالْقَلِيلُ فِي حَقِّهِ لَيْسَ إِكْرَاهًا، وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ضَرَرٌّ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ كَاحْتِيَاجِهِ لِكَسْبٍ يَصْرِفُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ فَلَا نَظَرَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَدُونِ الْحَبْسِ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ تَرْكُ الْكَسْبِ وَلَا يَتَأَثَّرُ بِهِ. اهـ. ع. ش.

قَوْلُهُ (سَنَسْ): (أَوْ إِتْلَافٌ مَالٍ) أَيْ: أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ بِجَمِيعِ أَنْ كَلًّا تَقْوِيَتْ عَلَى مَالِكِهِ وَمِنْهُ أَيْ الْإِتْلَافُ حَبْسٌ دَوَائِبُهُ حَبْسًا يُؤَدِّي إِلَى التَّلَفِ عَادَةً. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: أَوْ أَخَذَهُ الْإِخْ قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْإِتْلَافِ هُنَا مَا يَشْمَلُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بِأَخْذِ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ. قَوْلُهُ: (عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ وَالرُّوْيَانِيِّ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِخْتِيَارُ) أَيْ: الْقَلِيلُ فِي حَقِّ الْمَوْسِرِ لَيْسَ بِإِكْرَاءٍ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَوْلَى الْإِخْ) أَيْ: مَحَلُّ كَلَامِ الرُّوْضَةِ عَلَى الْقَلِيلِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَثُرَ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا الْمَدَارُ هُنَا عَلَى مَا تَقْضِي الْعَادَةُ بِمُسَامَحَتِهِ بِمَا طُلِبَ مِنْهُ دُونَ أَنْ يُطَلَّقَ فَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ بَلْ قَدْ يُدْعَى أَنَّ إِتْلَافَ اخْتِصَاصٍ يَتَأَثَّرُ بِهِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَنَحْوِهَا). قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ ضَبْطُ الْمَوْسِرِ الْإِخْ) يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ مَنَشَأَ عَدَمِ السَّمَاعِ حِسَّةَ النَّفْسِ لَا قَلَّةَ الْمَالِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى النَّادِي الْمُخْصُوصِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ، وَيُقَيَّدُ ذَلِكَ الشُّمُولَ قَوْلُ النِّهَايَةِ أَوْ إِتْلَافٌ مَا لَيْسَ يَتَأَثَّرُ بِهِ فَقَوْلُ الرُّوْضَةِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِإِكْرَاءٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَالٍ قَلِيلٍ لَا يُبَالِي بِهِ كَتَخْوِيفِ مُوسِرٍ أَيْ سَخِيٍّ بِأَخْذِ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ. اهـ.

قَوْلُهُ (سَنَسْ): (وَنَحْوِهَا) لَيْسَ مِنْهُ عَزْلُهُ مِنْ مَنَصِبِهِ حَيْثُ لَمْ يَسْتَحِقَّ وَلَا يَتَّهَدُّ؛ لِأَنَّ عَزْلَهُ لَيْسَ ظُلْمًا بَلْ مَطْلُوبٌ شَرْعًا بِخِلَافِ مُتَوَلَّيْهِ بِحَقِّ قَيْدِنِي أَنَّ التَّهْدِيدَ بِعَزْلِهِ مِنْهُ كَالْتَّهْدِيدِ بِإِتْلَافِ الْمَالِ. اهـ. ع. ش. وَفِي الْبَحْرِ مِمَّنْ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ وَمِنْهُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ لِرُؤُوسِهَا طَلَّقْنِي، وَلَا أَطْعَمْتُكَ شُْمًا مَثَلًا وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا يُؤَثِّرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ قَوْلِ آخَرَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (مَحْرَمٌ).



الطَّلَاقِ دُونَهُ كَالِاسْتِخْفَافِ بَوَاجِيهِ بَيْنَ الْمَلَأِ وَكَالتَّهْدِيدِ بِقَتْلِ بَعْضِ مَعْصُومٍ، وَإِنْ عَلَا أَوْ سَقَلَ وَكَذَا رَجِمَ مُحَرَّمٌ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْقَتْلِ هُنَا نَحْوُ جُرْحٍ وَفُجُورٍ بِهِ بَلْ لَوْ قَالَ لَهُ طَلَّقْ زَوْجَتَكَ، وَإِلَّا فَجَزَتْ بِهَا كَانَ إِكْرَاهًا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا بِخِلَافِ قَوْلِ آخَرَ - وَلَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ - لَهُ طَلَّقْ، وَإِلَّا قَتَلْتَ نَفْسِي أَوْ كَفَرْتَ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ قَتْلُ) لِنَحْوِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْسَلِبُ بِهِ الْاِخْتِيَارُ (وَقِيلَ قَتْلُ أَوْ قَطْعُ أَوْ صَرْبٌ مَخُوفٌ) لِإِفْضَائِهَا إِلَى الْقَتْلِ (وَلَا تُشْتَرَطُ التَّوْرِيَةُ) فِي الصَّيْغَةِ كَأَنَّ يَنْوِي بِطَلْقِ الْإِخْبَارِ كَاذِبًا أَوْ إِطْلَاقَهَا مِنْ نَحْوِ قَيْدٍ أَوْ يَقُولُ عَقِبْتُهَا سِرًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا أَوْهَمَهُ كِلَاهُمَا عَلَى مَا زَعَمَ أَنَّ الْمَشِيقَةَ بِالْقَلْبِ تَنْفَعُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَلَا فِي الْمَرْأَةِ (بِأَنَّ يَنْوِي غَيْرَهَا)؛ لِأَنَّهُ مُجَبَّرٌ عَلَى اللَّفْظِ فَهُوَ مِنْهُ كَالْعَدَمِ (وَقِيلَ إِنْ تَرَكَهَا بِلَا عُذْرٍ) كَغَبَاوَةٍ أَوْ دَهْشَةٍ (وَقَعَ) لِإِسْعَارِهِ بِالْاِخْتِيَارِ، وَمَنْ

□ فَوُدَّ: (كَالِاسْتِخْفَافِ) قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ إِنْ الشَّتْمُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَرْوَةِ إِكْرَاهٌ. اهـ. بُجَيْرٌ مَيَّ.

□ فَوُدَّ: (وَكَالْتَّهْدِيدِ بِقَتْلِ بَعْضِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْدِيدُ بِقَتْلِ أَصْلِهِ، وَإِنْ عَلَا أَوْ فَرَّغَهُ، وَإِنْ سَقَلَ إِكْرَاهٌ بِخِلَافِ ابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِ بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَكَاذِبٌ رَجِمَ)، وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ الصَّدِيقُ وَالْخَادِمُ الْمُخْتِاجُ إِلَيْهِ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِمَنْ ذَكَرَ مِنَ الزَّوْجِ وَبَعْضِهِ وَرَجِيمِهِ.

□ فَوُدَّ: (فَجَزَتْ بِهَا) أَي: حَالًا. اهـ. نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (قَوْلُ آخَرَ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْذِرِ إِلَى فَاعِلِهِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَكُنْ نَحْوَ فَرْعٍ أَوْ أَصْلٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ إِكْرَاهًا كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِيُّ أَي فِي صُورَةِ الْقَتْلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. قَالَ ع. ش.: وَأَمَّا صُورَةُ الْكُفْرِ فَلَيْسَتْ إِكْرَاهًا؛ لِأَنَّهُ يَكْفُرُ حَالًا بِقَوْلِهِ ذَلِكَ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ) قَدْ يُقَالُ حُصُولُ الْإِكْرَاهِ بِقَوْلِ نَحْوِ وَلَدِهِ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ حُصُولِهِ بِإِثْلَافِ نَحْوِ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ م. ر. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ بِطَلْقِ زَوْجَتِكَ، وَإِلَّا قَتَلْتَ نَفْسِي كَذَا أَطْلَقُوهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَيَظْهَرُ عَدَمُ الْوُقُوعِ إِذَا قَالَ مَنْ لَوْ هُدَّدَ بِقَتْلِهِ كَانَ مُكْرَهًا كَالْوَلَدِ. اهـ. وَهُوَ حَسَنٌ. اهـ. □ فَوُدَّ: (فِي الصَّيْغَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَقِيلَ) فِي النَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَمَا أَوْهَمَهُ إِلَى وَلَا فِي الْمَرْأَةِ. □ فَوُدَّ: (سِرًّا) أَي: بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ الْمُكْرَهُ. اهـ. مُغْنِي.

□ فَوُدَّ: (وَلَا فِي الْمَرْأَةِ) عَطْفٌ عَلَى فِي الصَّيْغَةِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مُجَبَّرٌ إِلَى الْخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّوْرِيَةِ.

□ فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَي: اللَّفْظُ مِنْهُ أَي: الْمُكْرَهُ. □ فَوُدَّ: (كَغَبَاوَةٍ) مِثَالٌ لِلْعُذْرِ. . .

□ فَوُدَّ (لَسِي): (وَقَعَ) وَلَوْ قَالَ لَهُ اللَّصُوصُ لَا تَتْرُكُكَ حَتَّى تَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا تُخْبِرَ بِنَا أَحَدًا كَانَ إِكْرَاهًا عَلَى الْحَلِفِ فَلَا وَقُوعَ بِالْإِخْبَارِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي زَادَ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَهُمْ أَي مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِطْلَاقِهِ إِلَّا بِالْحَلِفِ لِعَدَمِ إِكْرَاهِهِ عَلَى الْحَلِفِ. اهـ. وَزَادَ الثَّانِي وَلَوْ أَكْرَهَ ظَالِمٌ شَخْصًا عَلَى أَنْ يَدُلَّهُ عَلَى زَيْدٍ مَثَلًا أَوْ مَالِهِ وَقَدْ أَتَكَرَّرَ مَعْرِفَةُ مَحَلِّهِ فَلَمْ يُخْلَفْ حَتَّى يَخْلِفَ لَهُ بِالطَّلَاقِ

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ) قَدْ يُقَالُ حُصُولُ الْإِكْرَاهِ بِقَوْلِ نَحْوِ وَلَدِهِ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ حُصُولِهِ بِإِثْلَافِ نَحْوِ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ م. ر.

ثُمَّ لَزِمَتِ الْمُكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ. (وَمَنْ أَلِمْ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ) نَحْوِ (شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ) أَوْ وَثِيَّةٍ (تَقْدُّ طَلَاقَهُ وَتَصَرُّفُهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلًا وَفَعْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ) كَمَا مَرَّ فِي السَّكْرَانِ بِمَا فِيهِ وَاحْتِاجٌ لِهَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ وَلِبَيَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَأْتُمْ كَمُكْرِهِ عَلَى شُرْبِ خَمِرٍ وَجَاهِلٍ بِهَا، وَيُصَدَّقُ بِبَيْعِيْنِهِ فِيهِ لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُعَذَّرْ فِيْمَا يَظْهَرُ وَكُمْتَنَاوِلِ دَوَاءٍ يُزِيلُ الْعَقْلَ لِلتَّداوِي أَيْ الْمُتَنَحِّصِ فِيْمَا يَظْهَرُ فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ مَا دَامَ غَيْرَ مُمَيَّرٍ لِمَا يَصُدُّرُ مِنْهُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهُ يُسْتَفْسَرُ قَانَ ذَكَرَ إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا فَذَلِكَ فَإِنْ أَكْثَرَ النَّاسُ يَظُنُّ مَا لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ إِكْرَاهًا وَالحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ الْعَارِفِ أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ أَهْلَ الْمَذْهَبِ مُخْتَلِفُونَ فِيْمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ تَفْصِيلٍ مَا بِهِ الْإِكْرَاهُ ثُمَّ إِنْ قَامَتِ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ كَحَبْسٍ صُدَّقَ بِبَيْعِيْنِهِ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ الْمُفْصَلَةِ وَكَذَا فِي زَوَالِ الْعَقْلِ يُصَدَّقُ لِقَرِينَةٍ مَرَضٍ وَاعْتِيَادِ صَرَعٍ، وَإِلَّا فَالْبَيِّنَةُ، وَلَهُ أَنْ يُخَلَّفَ الزَّوْجَةُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ (وَفِي قَوْلٍ لَا) يَنْقُذُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ: «أَبُكَ جُنُودٌ فَقَالَ لَا فَقَالَ أَشْرَبْتَ الْخَمَرَ فَقَالَ لَا

فَخَلَّفَ بِهِ كَاذِبًا أَنَّهُ لَا يُعْلِمُهُ طَلَّقْتُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يُكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ بَلْ خَيْرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلَالَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَتِ) أَيْ التَّوْبَةُ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ فِي السَّكْرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيْ الْمُتَنَحِّصِ فِيْمَا يَظْهَرُ). □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (لَا فِي جَهْلِ التَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يُعَذَّرْ فِيْمَا يَظْهَرُ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ الْمُتَنَحِّصِ فِيْمَا يَظْهَرُ). □ قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ بِبَيْعِيْنِهِ فِيهِ) أَيْ: فِي الْجَهْلِ بِهَا. اهـ. ع ش عبارة الْمُغْنِيِّ فِي الْجَهْلِ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. اهـ. قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيْمَا يُصَدَّقُهُ ظَاهِرُ حَالِهِ، وَإِلَّا فَيَنْبَغُ تَصْدِيقُ مَنْ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُذْمَنٌ اسْتِعْمَالَهَا وَاضْطِنَاعَهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِلتَّداوِي) وَلَوْ اسْتَعْمَلَهُ طَائِفًا أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ لِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ تَحَقُّقِ التَّقَعُّ. اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ إِلَى قَوْلِهِ، وَالحَاصِلُ زَادَ الْمُغْنِيُّ عَقِبَهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ وَمَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ: فِي دَعْوَى الْإِكْرَاهِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ الْمُوَافِقِ لِلْقَاضِي) أَيْ: الَّذِي يَعْلَمُ الْقَاضِي مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ فِيْمَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِكْرَاهُ لَا فِي أَضْلِ الْمَذْهَبِ فَقَطُّ وَلَعَلَّ تَفْسِيرَهُ بِهَذَا الدَّافِعِ لِاغْتِرَاضِ الشَّارِحِ لِاتِّبَاعِ أَوَّلَى مِنْ تَضْعِيفِهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ: فِيْمَا قَالَ بَعْضُهُمْ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيْ: بَيْنَ الْعَارِفِ وَغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ تَفْصِيلِ الْخ) صِلَةُ قَوْلِهِ لَا بُدَّ سَمَ وَكُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ: الْإِكْرَاهُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْبَيِّنَةِ) أَيْ: عَلَى الْإِكْرَاهِ. □ قَوْلُهُ: (الْمُفْصَلَةُ) أَيْ: لِمَا بِهِ الْإِكْرَاهُ. □ قَوْلُهُ: (لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِكْرَاهِ وَزَوَالِ الْعَقْلِ وَكَذَا الْجَهْلُ بِإِسْكَارٍ مَا شَرِبَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا فِي خَبَرِ مَا عِزَّ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ.

□ قَوْلُهُ: (مِنْ تَفْصِيلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَدَأَ.

فقام رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمر» أن الإسكار يُسقط الإقرار وأجيب بأن هذا في حدود الله تعالى التي تُذَرُّ بالشبهات وفيه نظر إذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته حتى إقراره بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر مُتَعَدِّيًا بل يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ جَوَزَ أَنَّ ذَلِكَ لِشُكْرِ بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ فَمَسَّاهُ عَنْهُ (وقيل) ينفذ تصرفه (فيما عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح وفي حد الشكران عبارات الأصح منها أنه يُزَجَّعُ فِيهِ لِلْعُزْفِ بِأَنْ يَصِيرَ بَحِيثٌ لَا يُمَيِّزُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ يَنْفَذُ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ صَارَ مُلْقًى كَالزُّقِّ كَمَا مَرَّ. (ولو قال رُبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ حُزُّوكَ) الشَّائِعُ أَوْ الْمُعَيَّنُ قَالَ الْمُتَوَلَّى حَتَّى لَوْ أَشَارَ لِشَعْرَةٍ مِنْهَا بِالطَّلَاقِ طَلَّقْتَ (أَوْ كَيْدِكَ أَوْ شَعْرِكَ) أَوْ شَعْرَةٍ مِنْكَ أَحَدًا مِنْ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى الْمَذْكُورِ (أَوْ ظُفْرِكَ) أَوْ سِنَّكَ أَوْ يَدِكَ وَلَوْ زَائِدًا (طَالِقٌ وَقَعَ) إِجْمَاعًا فِي الْبَعْضِ وَكَالْعَتَقِ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ فُرِّقَ نَعَمْ، لَوْ انفَصَلَ نَحْوُ أَذْنِهَا أَوْ شَعْرَةٍ مِنْهَا فَأَعَادَتْهُ فَبَيَّتْ ثُمَّ قَالَ أَذْنُكَ مَثَلًا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الزَّائِلَ الْعَائِدَ كَالَّذِي لَمْ يَغْدُ وَلَآنَ نَحْوُ الْأُذُنِ يَجِبُ قَطْعُهَا كَمَا يَأْتِي فِي الْجِرَاحِ ثُمَّ الطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْرِي لِلْبَاقِي وَقِيلَ هُوَ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ فَفِي إِنْ دَخَلْتَ فِيمَيْتُكَ طَالِقٌ قَطِيعَتْ ثُمَّ دَخَلْتَ يَقَعُ عَلَى الثَّانِي فَقَطْ (وَكَذَا ذَمُّكَ) طَالِقٌ يَقَعُ

قوله: (فاستنكهه) أي: شم رائحة فميه. اه. ع. ش. قوله: (أن الإسكار إلخ) بيان لما سمع وع. ش.  
 قوله: (التي تُذَرُّ) أي: تُدْفَعُ وقوله: إذ ظاهر كلامهم إلخ مُتَعَمِّدٌ. اه. ع. ش. قوله: (على أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي: بالنسبة لِلنَّفُوذِ، وإن احتجَّ إِلَيْهِ لِلتَّعْلِيلِ بِالشُّكْرِ. اه. سم عبارة الكُرْدِيِّ أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة الشكر في غير المُتَعَدِّي بِهِ وفيما إذا قال إن سَكَرْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ. اه. قوله: (وإن صار إلخ) غايَةٌ مُفَسِّرَةٌ لِقَوْلِهِ مُطْلَقًا. قوله: (كما مر) أي: في أوَّلِ الْبَابِ.  
 قوله: (الشائع) إلى قوله: (بخلاف السمن) في النهاية إلَّا قوله: (أو شعرة) إلى المتن وقوله: (كالظِّل) إلى المتن. قوله: (الشائع) كَرُبُّكَ أَوْ بَعْضُكَ. وقوله: (المُعَيَّن) كَيْدِكَ أَوْ رِجْلِكَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْضَائِهَا الْمُتَّصِلَةِ بِهَا. اه. مُغْنِي. قوله: (أو سنك إلخ) أي: الْمُتَّصِلُ بِهَا فِي الْجَمِيعِ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَوْ انفَصَلَ إلخ. اه. ع. ش. قوله: (لم يقع) كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. قوله: (ولأن نحو الأذن) أي: الْمُتَّحِمَّةُ بَعْدَ الْفَضْلِ. قوله: (يجب قطعها) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَّهَا الْحَيَاءُ وَقَعَ الطَّلَاقُ لَا يُنْتَجِجُ قَطْعُهَا حَيْثُ يُذَرُّ. اه. ع. ش. قوله: (ففي إن دخلت إلخ) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ صَوْرَةُ الْإِطْلَاقِ أَمَا إِذَا أَرَادَ بِيَمِينِكَ ذَاتَكَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ مَجَازًا فَيَقَعُ فِيمَا ذَكَرَ قَطْعًا ثُمَّ رَأَيْتَ كَلَامَ الْفَاضِلِ الْمُحْسَنِيِّ فِيمَا يَأْتِي يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ وَفِيهِ وَفَقَةُ إِذِ الْقَوْلُ الثَّانِي لَا يَتَأْتِي مَعَ الْإِطْلَاقِ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ مِنَ الْإِرَادَةِ.

قوله: (أن الإسكار إلخ) بيان لما. قوله: (على أنه لا يحتاج) أي: بالنسبة لِلنَّفُوذِ وإن احتجَّ لَهُ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّعْلِيلِ بِالشُّكْرِ.

به الطَّلَاقُ (على المذهب)؛ لأنَّ به قوامُ البدَنِ كَرُطُوبَةِ البدَنِ، وهي غيرُ العَرَقِ وكالرُّوحِ والنَّفْسِ بِشُكُونِ الفَاءِ بخلافه بفتحها كالظَّلِّ والصُّعْبَةِ والصُّحَّةِ (لا فضلةَ كَرِيْقٍ وعَرَقٍ) على الأصحِّ؛ لأنَّ البدْنَ ظَرَفٌ لهما فلا يَتَعَلَّقُ بهما حِلٌّ يَتَصَوَّرُ قطعه بالطَّلَاقِ قِيلَ الدَّمُ من الفضلات فلم يوجَدَ شرطُ العَطْفِ بلا . انتهى . ويُردُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ فضلةٌ مُطْلَقًا لِمَا مرَّ في تعليله ولو أضافه لِلشَّخْمِ طَلَّقَتْ بخلافِ السَّمَنِ كما في الروضة، وإنَّ سَوَى كثيرين بينهما وصَوَّبَهُ غيرُ واحدٍ، ويُفَرِّقُ بأنَّ الشَّخْمَ جِزْمٌ يَتَعَلَّقُ به الحِلُّ وعدمه والسَّمَنُ ومثله سائرُ المعاني كالسَّمْعِ والبَصَرِ معنًى لا يَتَعَلَّقُ به ذلك، وهذا واضحٌ لا غبارَ عليه وبه يُعْلَمُ أَنَّ الأوجهَ في

□ فَوَدَّ: (لأنَّ البدْنَ ظَرَفٌ لهما) أي لَيْسَ لهما اتِّصَالٌ لِلْبَدَنِ اتِّصَالٌ خِلْقَةً بخلافِ ما قَبَلَهُما . اهـ .  
 مُعْنَى . □ فَوَدَّ: (شَرَطُ العَطْفِ)، وهو التَّبَايُنُ . □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ إلخ)، وَيُرَدُّ أيضًا بِأنَّهُ عَطَفَ على رُبْعِكَ وجُمْلَةٍ وكذا دُمُكَ على المَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وهو جَائِزُ الوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ وبِأَنَّ الدَّمَ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزِلَةً غيرِ الفضلةِ وَيُنْبِئُ العَطْفُ على هذا التَّنْزِيلِ . اهـ . سم عبارةَ الرَّشِيدِي لَكَ أَنَّ تَقُولَ ما المَانِعُ من جَعَلِ كَرِيْقٍ وعَرَقٍ نَعْتًا لِفَضْلَةٍ، والمعْنَى لا كَفَضْلَةٍ مُتَصِفَةٍ بِأَنَّهَا كَرِيْقٍ وعَرَقٍ من كُلِّ ما لَيْسَ به قِوَامُ البدَنِ كَالْبَوْلِ ونَحْوِهِ فَتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ هذا أَوَّلَى مِمَّا أَجَابَ به الشَّارِحُ وَمِمَّا أَجَابَ به الشَّهَابُ سَم . اهـ .  
 □ فَوَدَّ: (ولو أضافه) أي: الطَّلَاقُ . □ فَوَدَّ: (بخلافِ السَّمَنِ) خالفه الْمُعْنَى والنَّهْيَةُ فَقَالَا والشَّخْمُ والسَّمَنُ جُزْءَانِ مِنَ البدَنِ يَقَعُ بالإضَافَةِ إلى كُلِّ منهما الطَّلَاقُ . اهـ . قال السَّيِّدُ عُمَرُ قد يَقَالُ إنَّ أَرَادَ به ما يَسْمُوْنَهُ الأَطِبَّاءُ بالسَّمِينِ بالياءِ فَهُوَ جِزْمٌ كَالشَّخْمِ يَقَعُ قَطْعًا أو الكَوْنُ مُتَصِفًا به فَهُوَ مَعْنَى فلا يَقَعُ قَطْعًا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ في حَالَةِ الإِطْلَاقِ وَلَعَلَّهَا مَحَلُّ الخِلَافِ بِنَاءً على أَنَّ المُتَبَادَرَ منه أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ أو جِزْمٌ . اهـ . وهو حَسَنٌ . □ فَوَدَّ: (وإنَّ سَوَى كثيرين بَيْنَهُمَا وصَوَّبَهُ إلخ) وَجَزَمَ به ابنُ الْمُقْرِي، وهو الأَوْجَهُ نِهَايَةً قال ع ش قوله: وهو الأَوْجَهُ أي التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الشَّخْمِ والسَّمَنِ خِلَافًا لابْنِ حَجٍّ . اهـ .  
 □ فَوَدَّ: (كالسَّمْعِ إلخ) والحُسْنِ والقُنْجِ والمَلَاخَةِ والحَرَكَةِ . اهـ . مُعْنَى . □ فَوَدَّ: (مَعْنَى) خَبَرُ قوله: (والسَّمَنُ) وما يَبْتَنِيها اغْتِرَاضٌ . □ فَوَدَّ: (ذلك) أي: الحِلُّ وَعَدَمُهُ . □ فَوَدَّ: (وبه يُعْلَمُ) إلى قوله: (وَقَضِيَّتُهُ) في النَّهْيَةِ .

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ إلخ) يُرَدُّ أيضًا بِأنَّهُ عَطَفَ على رُبْعِكَ وجُمْلَةٍ وكذا دُمُكَ على المَذْهَبِ اغْتِرَاضٌ، وهو جَائِزُ الوُقُوعِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ كما صَرَّحُوا به . □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ أَنَّهُ فضلةٌ إلخ) وبِأَنَّهُ لِشِدَّةِ نَفْعِهِ نَزَلَ مَنَزِلَةً غيرِ الفضلةِ وَيُنْبِئُ العَطْفُ على هذا التَّنْزِيلِ . □ فَوَدَّ: (وإنَّ سَوَى كثيرين بَيْنَهُمَا) هو الأَوْجَهُ م ر .  
 □ فَوَدَّ: (والسَّمَنُ ومثله سائرُ المعاني كالسَّمْعِ والبَصَرِ مَعْنَى) هو كَذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ الأَذْرَعِيِّ والسَّمَنُ لَيْسَ مَعْنَى بل هو زيادةُ لَحْمٍ فَيَكُونُ كَاللَّحْمِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إنَّ أَرَادَ بِأنَّهُ زيادةُ لَحْمٍ أَنَّهُ لَحْمٌ زَائِدٌ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ بِمَعْنَى الزَّائِدِ أو المَزِيدِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِيُظْهَرَ أَنَّ السَّمَنَ لَيْسَ نَفْسَ اللَّحْمِ، وإنَّ أَرَادَ به الزِّيَادَةُ بِمَعْنَاهَا الظَّاهِرِ فَيَكُونُ بِالمَعْنَى المَصْدَرِيٍّ فَهُوَ مَعْنَى قَطْعًا غَايَةً الأَمْرُ أَنَّ اللَّحْمَ مُتَعَلِّقٌ لَكِنَّ هذا لا

حياتك أنه لا يقع به شيء إلا إن قصد بها الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحيي وكذا إن أطلق على الأوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني أن عقلك طالق لغو؛ لأن الأصح عند المتكلمين والفقهاء أنه عرَض وليس بجوهر وقضيته أنه لا جنث في الروح على القول بأنها عرَض، وهو مُتَجَه الجنث في العقل بناءً على أنه جوهر وفيه نظر؛ لأنه لا يتعلق به حل مُطلقاً فهو كالسَّمْع وما ذَكَرَ معه (وكذا مني) ومنه الجنين (ولتَن في الأصح)؛ لأنهما مُهَيَّان للخروج كالفضلات بخلاف الدَّم. (ولو قال لمقطوعة يمين يمينك طالق لم يقع)، وإن التصقت كما مرَّ نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك طالق والتعبير بالبعض عن الكل السابق

قوله: (بخلاف ما لو أراد المعنى إلخ) أي: فلا تطلق. اه. ع. ش. قوله: (وكذا إن أطلق إلخ) خلافًا للمعنى. قوله: (وهو مُتَجَه) أي: على ذلك القول لِكَيْتَهُ غير مُسَلَّم. اه. كُرْدِي. قوله: (والجنث) عطف على أنه لا جنث أي وقضيته الجنث في العقل إلخ. اه. كُرْدِي. قوله: (لا يتعلق به) أي: العقل وقوله: مُطلقاً أي عَرَضاً كَانَ أو جَوْهَرًا. قوله: (ومنه الجنين) أي: من المني عبارة المُعْنَى ولا بالجنين؛ لأنه شَخْصٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ مُحَلًّا لِلطَّلَاق. اه. قوله: (لأنهما مُهَيَّان) إلى قوله: (لكن العرف) في النهاية والمُعْنَى. قوله: (كما مرَّ نظيره) أي: قُبِلَ قول المُصَنِّف وكذا ذلك.

قوله (لست): (على المذهب المنصوص) لِفَقْدَانِ الذي يسري منه الطلاق إلى الباقي كما في العنق والطريق الثاني يُخْرِجُهُ على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير بالبعض عن الكل وَقَعَ أو من باب السراية فلا. اه. قوله: (ذَكَرَكَ إلخ) أي: أو لِحَيْثُكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى قال ع. ش. قوله: أو لِحَيْثُكَ طالق أي فإنه لا يقع ومحلّه حيث لم يكن لها لِحْيَةٌ، وإن قلت. اه.

يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَعْنَى لَا يُقَالُ الْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقُ بِالْجُزْءِ بِمِزَلَةِ الْجُزْءِ، وَالسَّمْنُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يَرُدُّ هَذَا أَنَّهُمْ صَرَّحُوا فِي مَعَانٍ مُتَعَلِّقُهَا الْأَجْزَاءُ بَعْدَ الْوُقُوعِ كَالْحَرَكَةِ فَإِنَّ مُتَعَلِّقَهَا الْجُزْءُ قَطْعًا نَعَمْ قَدْ يُؤَيِّدُ كَوْنَ السَّمْنِ جُزْءًا لَا مَعْنَى كَلَامُهُمْ فِي الزِّيَادَاتِ حَيْثُ جَعَلُوا السَّمْنَ مِنَ الزِّيَادَاتِ الْمُتَّصِلَةِ فَإِنَّ ظَاهِرَ فِي أَنَّهُ جُزْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّسْمِيحِ أَوْ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالزِّيَادَاتِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْنَى وَلِهَذَا عَدُوا مِنَ الْمُتَّصِلَةِ نَحْوُ الصَّنْعَةِ مَعَ أَنَّهَا مَعْنَى قَطْعًا، وَإِجَابُ ضَمَانِهِ فِي الْغَضَبِ وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَائِدَ مِنْهُ غَيْرُ الزَّائِلِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ ثَابِتٌ وَكَذَا الْعَوْدُ وَالزَّوَالُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَعْقُولٌ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَعَلِّقِ. قوله: (وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البعوي في تعليقه شرح م. ر. قوله: (لأنه لا يتعلق به حل مُطلقاً) قضية هذا الكلام أن الروح بناءً على أنها جوهر يتعلق بها الحل فإن كان وجهه أن البدن بدونها ميت لا يتعلق به الحل لَزِمَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا عَرَضٌ، وَإِنْ كَانَ وَجْهُهُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ. قوله: (والتعبير بالبعض إلخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا ينفية والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي.

صَفَّهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي وَقَيْدَهُ الرُّوْيَانِي بِمَا إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْكَتِفِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَعَ لِكِنِّ الْغَرْفِ الْمُطْرَدِ أَنَّهَا مَتَى قُطِعَتْ مِنَ الْكُوعِ سُمِّيَتْ مَقْطُوعَةً الْيَمِينِ، وَيَدُلُّ لَهُ «فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» فِي قِرَاءَةِ شَادَّةٍ وَمَعَ ذَلِكَ اكْتَفَوْا بِقَطْعِ الْكُوعِ لِفَعْلِهِ ﷺ لَهُ وَرَدُّوا قَوْلَ الظَّاهِرِيَّةِ تُقْطَعُ مِنَ الْكَتِفِ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَفْتَى فِي أَثْنَيْكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ التَّشْرِيحِ الرَّجْمِ عَصْبَانِي لَهُ عُثْقٌ طَوِيلٌ فِي أَصْلِهِ أَثْنِيَانِ كَذَكَرِ

□ فُودَ: (إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ الْخ) فِيهِ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِلَفْظِ الْبَعْضِ لَا يَنْفِيهِ، وَأَنَّ التَّجَوُّزَ لَا يَسْتَدْعِي وُجُودَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّغْيِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتَ، وَإِنْ كَانَ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً. اهـ. سم. فُودَ: (وَقَيْدُهُ) أَي: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي الْمَتَنِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى وَصَوَّرَ الرُّوْيَانِيُّ الْمَسْأَلَةَ بِمَا الْخ. □ فُودَ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى، وَهُوَ يَفْتَضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ فِي الْمَقْطُوعَةِ مِنَ الْكَفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حَقِيقَةً إِلَى الْمُنْكَبِ. اهـ. وَعِبَارَةُ سَمٍ وَقَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهَا الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ. اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَيَفْتَضِي وَقُوعَهُ فِي الْمَقْطُوعَةِ مِنَ الْكَفِّ أَوْ الْمَرْفِقِ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْيَدَ هَلْ تَطْلُقُ إِلَى الْمُنْكَبِ أَوْ لَا. اهـ. قَالَ ع ش وَالزَّاجِحُ أَنَّهَا تَطْلُقُ إِلَى الْمُنْكَبِ فَمَتَى بَقِيَ مِنْ مُسَمًى الْيَدِ جُزْءٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِإِضَافَتِهِ لَهُ، وَإِنْ قُلَّ. اهـ. وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ لَكَ أَنْ تَقُولَ الْيَدُ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً إِلَى الْمُنْكَبِ لِكَيْتَاهَا اسْمٌ لِلْمَجْمُوعِ لَا لِكُلِّ جُزْءٍ فَإِذَا قُطِعَ جُزْءٌ مِنْهَا فَقَدْ قُطِعَ الْمُسَمًى فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَى الْكُلِّ عَقْدًا وَنَحْوَهُ لَا فِيمَا إِذَا كَانَ حَلًّا وَنَحْوَهُ كَمَا هُنَا.

□ فُودَ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَي: لِلْعَرْفِ. □ فُودَ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي: مَعَ وُجُودِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. □ فُودَ: (أَفْتَى فِي أَثْنَيْكَ طَالِقٌ بِالْوُقُوعِ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ. □ فُودَ: (فِي أَثْنَيْكَ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ﷺ وَكَانَ الظَّاهِرُ فِي أَثْنَيْكَ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أَي: لِأَنَّهُ حِكَايَةُ لِقَوْلِ الْمُطَّلِقِ أَثْنَيْكَ طَالِقٌ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى أَثْنَيْهَا طَلَّقْتَ الْخ، وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. □ فُودَ: (فِي أَصْلِهِ أَثْنِيَانِ) نَعَتْ ثَانٍ لِعَصْبَانِي.

□ فُودَ: (إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ مَوْجُودٍ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَاقِي) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِاسْمِ الْبَعْضِ لَا بِالْبَعْضِ فَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ يُعْبَرُ بِلَفْظِهِ. وَالثَّانِي أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالْمَجَازُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ وُجُودُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَحَلِّهِ وَلِهَذَا حَكَمْنَا بِالتَّجَوُّزِ وَالْعُتْقِ فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبِيدِهِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَوْلَدَ لِمِثْلِهِ الْمَعْرُوفِ التَّسْبِ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا ابْنِي فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ بُنُوَّتُهُ لَهُ مُتَّفِقَةٌ فَالْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّغْيِيرَ بِقَوْلِهِ يَمِينُكَ طَالِقٌ عَنْ ذَاتِهَا مَجَازًا صَحَّ وَطَلَّقْتَ إِذَا كَانَتْ يَمِينُهَا مَقْطُوعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُودَ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) قَدْ تَوَجَّهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَمَتَى بَقِيَ مِنْهَا جُزْءٌ تَعَلَّقَ بِهِ الطَّلَاقُ وَسَرَى كَمَا لَوْ أَضَافَ الطَّلَاقُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِخُصُوصِهِ.

مقلوب والوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولاً فلتصريحهم بأنه لا بُد في وجود المُعَلَّقِ به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بلبلة القدر استناداً لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها أنثيين لم يُعلم ولم يُظن ظناً قوياً ذلك إذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريح لا يُقبل في مثل ذلك؛ لأن مبناه على الحدس والتخمين، وأما ثانياً فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايته أنهم رأوا ثم ما هو على صفة الأنثيين فسموهما بذلك والتسمية ليست لهم، وإنما هي؛ لأهل اللغة فإن تعذروا فأهل العرف العام يقول الشيخين إن الأصحاب إلا الإمام والغزالي يُقدّمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي أي بقيده المعلوم مثلاً سأذكره في الأيمان، وأهل اللغة لم يتعرضوا لتيك الأنثيين فدل على أنه لا وجود لهما عندهم وعلى أنهما لا يُسميان بأنثيين ولا خضيتين ولا ينصتين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلاً عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك، وإلا لما خصوا وجوب الدية في الأنثيين بأنثى الذكر الصريح في أن ما للأنثى من صورتها لا يُسمى باسميها، وإلا لوجب فيهما نصف ما وجب في أنثى الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم، إن أراد المُعَلَّقُ بأنثيين اصطلاح أهل التشريح فلا شك في الوقوع ولعل هذا مراد من أطلق الوقوع، وإلا فكلامه في غاية الشقوق كما عُلِمَ مثلاً تقرر ثم رأيت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع، ويتعين حملُه على ما قررته. (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطبيقها) .....

☐ فؤد: (وقول أهل التشريح لا يُقبل إلخ) عطف على قوله لم يرد به إلخ. ☐ فؤد: (إذ مبناه على الحدس) محل تأمل بل مبناه على الاختيار والمُشَاهِدَة. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ فؤد: (فسموهما) الأولى فسموه نظراً لما. ☐ فؤد: (أي بقيده إلخ)، وهو أن لا يكون أشهر من اللغة. ☐ فؤد: (والألمأ خصوا إلخ) قد يمتنع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص؛ لأن الغالب عدم تأتي الجناية عليهما لاسيما عليهما أو لأن ما في الباطن لا دية فيه، وإن وجب في نظيره مما في الظاهر. اهـ. سم. ☐ فؤد: (بأنثى الذكر) كذا في أصله رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الآتي في أنثى الذكر، وقد يقال ينبغي أن تُزاد سِتَّةُ لِبَاءٍ الثانية. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ فؤد: (إن أراد إلخ) ظاهره بل صريح صنيعه عدم الوقوع عند الإطلاق خلافاً لظاهر النهاية كما مر. ☐ فؤد: (المُعَلَّقُ) الأولى المطلق بالطاء بدل العين. ☐ فؤد: (فلا شك في الوقوع) أقول الأمر كما قال نظراً لما أسلفناه من المناقشة، وإن كان هذا منافياً لما قدّمه في قوله أما أولاً إلخ فليتأمل. اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ فؤد: (على ما قررته) أي: على ما إذا لم يرد اصطلاح أهل التشريح.

☐ فؤد (سني): (ونوى تطبيقها) متضمن لأمرين نية الطلاق، وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم

☐ فؤد: (والألمأ خصوا إلخ) قد يمتنع هذه الملازمة باحتمال أن التخصيص؛ لأن الغالب عدم تأتي الجناية عليهما لاسيما عليهما أو لأن ما في الباطن لا دية فيه، وإن وجب في نظيره مما في الظاهر.

☐ فؤد (سني): (ونوى تطبيقها) لا يخفى أن نية تطبيقها تتضمن أمرين نية الطلاق، وإضافته إليها فلهذا

أي إيقاع الطلاق عليها (طلّقت)؛ لأنّ عليه حَجْرًا من جهتها إذ لا يَنْكِحُ معها نحو أختها ولا أربعا سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤون فصَحَّ حملُ إضافة الطلاق إليه على جُلِّ السببِ المقتضي لهذا الحجر مع النية وقوله: منك وَقَعَ في الروضة وغيرها قال الإسنوي، وهو غير شرط ومن ثمَّ حَذَفَهَا الدارمي ثمَّ إنَّ اتَّخَذَتْ زوجها فواضِح، وإلا فَمَنْ قَصَدَهَا وَمَرَّ الفرقُ بين هذا وقوله لِعَبْدِهِ أَنَا مِنْكَ حُرٌّ (وإن لم يَنْوَ طلاقاً) أي إيقاعه (فلا) يَقَعُ عليه شيء؛ لأنَّه بإضافته لِغَيْرِ مَحَلِّهِ خَرَجَ عَنْ صَرَاحَتِهِ فَاشْتَرَطَ فِيهِ قَصْدُ الإيقاع؛ لأنَّه صار كنايةً كما تَقَرَّر (وكذا إن لم يَنْوَ إضافته إليها)، وإن نَوَى أَصْلَ الطلاق أو طلاقَ نَفْسِهِ خِلَافاً لِجَمْعِ لَا تَطْلُقُ (في الأصح)؛ لأنَّها المَحَلُّ دُونَهُ، وَاللَّفْظُ مُضَافٌ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ صَارِفَةٍ تَجْعَلُ الإضافة له إضافة لها ولو فَوَّضَ إِلَيْهَا طَلَقَهَا فَقَالَتْ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَقَدْ مَرَّ فِي فَصْلِ التَّفْوِضِ. (ولو قال أنا منك) مَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ شَرِطٍ (بائِثٍ) أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الْكِنَايَاتِ (اشْتَرَطَ نِيَّةً) أَصْلَ (الطلاق)، وإيقاعه كسائر

بِالْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ: (وإن لم يَنْوَ طلاقاً فلا إلخ). اه. سم. فَوَدَّ: (أي إيقاع الطلاق) إلى قوله: (وفي التَّيْمَةِ) فِي الْتَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْفَرْقُ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَإِلَى الْفَصْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ فَوَّضَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وظَاهِرُ كَلَامِهِ إِلَى الْإِلْخ). فَوَدَّ: (لأنَّ عليه حَجْرًا مِنْ الْإِلْخ)؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُقَيَّدَةَ الزَّوْجِ كَالْقَيْدِ عَلَيْهَا، وَالْحَلَّ يُضَافُ إِلَى الْقَيْدِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْمُقَيَّدِ قِيْقَالُ حَلٍّ فَلَانَ الْمُقَيَّدُ وَحَلَّ الْقَيْدَ عَنْهُ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (عَلَى جُلِّ الْإِلْخ) صِلَةُ حَمْلٍ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (السَّبَبُ الْمُقْتَضِي)، وَهُوَ عِصْمَةُ النِّكَاحِ. فَوَدَّ: (وَلَا فَمَنْ قَصَدَهَا) سَكَتَ عَنْ صَوْرَةِ عَدَمِ قَصْدِ مُعَيَّنَةٍ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَهُ التَّعْيِينُ كَمَنْ طَلَّقَ إِخْدَى زَوْجَتَهُ فَلَيْتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ الْمُغْنِيِّ الصَّرِيحَةَ فِيهِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ سَمَّ يُعْلَمُ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الْمَتَنِ تَوَقَّفَ الْوُقُوعُ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الْوُقُوعِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيِّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الإضافةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. اه. فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْفَرْقُ) أَي: فِي شَرْحِ وَالْإِعْتِاقِ كِنَايَةً. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ أَنَا الْإِلْخ) أَي حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً فِي الْعِنَقِ. فَوَدَّ: (لَا تَطْلُقُ) الْأَوَّلَى تَقْدِيرُهُ عَقَبَ وَكَذَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (فَقَدْ مَرَّ الْإِلْخ)، وَهُوَ أَنَّهُ كِنَايَةً. فَوَدَّ: (فِي فَصْلِ التَّفْوِضِ) أَي: فِي أَوَّلِهِ. فَوَدَّ: (مَرَّ أَنَّهُ الْإِلْخ) أَي: لَفْظُ مِنْكَ.

صَرَّحَ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ بِالْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ طَلَقًا فَلَا الْإِلْخ.

فَوَدَّ فِي (الْمَتَنِ): (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوَ) أَي مَعَ اللَّفْظِ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فِي الْأَصَحِّ يُعْلَمُ مِنْهُ تَوَقَّفُ الْوُقُوعِ عَلَى أَمْرَيْنِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَةُ فَإِنْ أَضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ طَلَّقَ أَوْ إِلَى وَاحِدَةٍ مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً، وَيُعَيِّنُهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الإضافةَ مَعَ اللَّفْظِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ. فَوَدَّ: (فِي فَصْلِ التَّفْوِضِ) أَي: فِي أَوَّلِهِ. فَوَدَّ: (مَرَّ) أَي: قَوْلُهُ: مِنْكَ.



الكِنَايَات (وفي) نِيَّة (الإضافة) إِلَيْهَا (الوجهان) في أنا مِنْكَ طَالِقٌ والأَصَحُّ اشْتِرَاطُهَا قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ لِفَهْمِهَا بِالْأُولَى مِمَّا قَبْلَهَا . انتهى . وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ بَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِذِ الْمُنَوِيُّ هُنَا أَصْلُ الطَّلَاقِ وَالْإِيْقَاعُ وَالْإِضَافَةُ وَثَمَّ الْأَخِيرَانِ فَقَطْ أَيْ نِيَّةُ إِيْقَاعِ الطَّلَاقِ الْمَلْفُوظِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهَا فَإِنْ قُلْتَ صَرَحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ بِأَنَّ نِيَّةَ الْإِيْقَاعِ تَسْتَلْزِمُ نِيَّةَ أَصْلِ الطَّلَاقِ فَاسْتَوِيًّا قُلْتَ اسْتَوَاؤُهُمَا بِهَذَا التَّقْرِيرِ لَا يَمْنَعُ حُسْنَ التَّضْرِيحِ، فاعلم الْمُفِيدَ لِذَلِكَ. (ولو قال أَسْتَبْرِئُ) أَيْ أَنَا كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِتَصْوِيرِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ (رَجَمِي مِنْكَ) أَوْ أَنَا مُعْتَدٌّ مِنْكَ (فَلَفُوقٌ)، وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ لَاسْتِحَالَتِهِ فِي حَقِّهِ وَفِي التَّثْمَةِ لَوْ قَالَ لِأَخَرٍ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَقَالَ لَهُ طَلَّقْتُكَ، وَنَوَى وَقَوَّعَهُ عَلَيْهَا لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ التَّكَاحَ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ مَعَ الزَّوْجِ . انتهى . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُفَوَّضَ إِلَيْهِ تِلْكَ الصِّيغَةُ مَعَ النِّيَّةِ، وَأَنْ لَا وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا فَوَّضَهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ التَّكَاحِ حِينَئِذٍ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ (وَقِيلَ إِنْ نَوَى طَلَاقَهَا وَقَعَ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَسْتَبْرِئُ الرَّجِمَ الَّتِي كَانَتْ لِي مِنْكَ .

- قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهَا) فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ مُضَافًا إِلَيْهَا وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا لِمَا مَرَّ . اهـ . مُعْنَى .  
 □ قَوْلُهُ: (لِفَهْمِهَا بِالْأُولَى)؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ إِذَا شَرِطْتَ فِي التَّضْرِيحِ، وَهُوَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ فَفِي الْكِنَايَةِ، وَهُوَ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أُولَى . اهـ . مُعْنَى .  
 □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا ذَكَرَهَا تَمَيِّزًا بَيْنَ الْكِنَايَةِ الْقَرِيبَةِ وَالْبَعِيدَةِ، وَهِيَ اسْتِبْرَاءُ رَجِمِهِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ: (ولو قال أَسْتَبْرِئُ الْإِخ) . اهـ .  
 □ قَوْلُهُ: (بِهَذَا التَّقْرِيرِ) أَيْ: بِطَرِيقِ الْإِسْتِلْزَامِ . قَوْلُهُ: (الْمُفِيدُ) أَيْ: التَّضْرِيحُ لِذَلِكَ أَيْ اشْتِرَاطُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ .  
 □ قَوْلُهُ: (فَقَالَ لَهُ) أَيْ: قَالَ الْآخَرُ لِلزَّوْجِ .  
 □ وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: بِالْآخَرِ .  
 □ قَوْلُهُ: (إِذَا فَوَّضَهَا) أَيْ: تِلْكَ الصِّيغَةُ مَعَ النَّيَّةِ .

- قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِخ) فِي هَذَا الرَّدِّ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَا أَبْدَاهُ مِنَ الْفَرْقِ لَا يُثَاقِي عَدَمَ الْحَاجَةِ وَالْفَهْمِ مِمَّا تَقَدَّمَ .  
 □ قَوْلُهُ: (الْأَخِيرَانِ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ نِيَّةَ أَصْلِ الطَّلَاقِ غَيْرُ نِيَّةِ الْإِيْقَاعِ، وَهُوَ خِلَافُ قَضِيَّةِ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَنَوَى تَطْلِيلَهَا أَيْ إِيْقَاعَ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي أَوْرَدَهُ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى الْمُتَأَمِّلِ .  
 □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا، وَيَدُلُّ لَهُ حِكَايَةُ الْوَجْهِ الْآتِي .

### فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه

(خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع، ويصح جزؤه لِكَيْتَهُ يَوْمَهُمُ اشترائط الخطاب فيه وليس كذلك على أَنْ ذَكَرَ أَصْلَ الْخَطَابِ تَصْوِيرًا لَا غَيْرَ (بِنِكَاحٍ) كَمَا تَزَوَّجْتَهَا فِيهِ طَالِقٌ (وغيره) كَقَوْلِهِ: لِأَجْنَبِيَّةٍ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْهَا ثُمَّ دَخَلْتُ (لَقَوْلِ) إِجْمَاعًا فِي الْمُنْجَزِ وَلِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ» وَحَمَلُهُ عَلَى الْمُنْجَزِ يَزِدُّهُ خَبَرُ الدَّارَقُطْنِيِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي عَرَضَتْ عَلَيَّ قَرَابَةً لَهَا فَقُلْتُ هِيَ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتَهَا فَقَالَ ﷺ: «هَلْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مَلَكٌ»

### (فصل: في بيان محل الطلاق)

□ فَوَدَّ: (فِي بَيَانِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ حَكَمَ) فِي النَّهَائِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَالْوِلَايَةُ عَلَيْهِ) أَيِ: مَحَلِّ الطَّلَاقِ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (خِطَابُ الْأَجْنَبِيَّةِ بِطَلَاقٍ) كَانَتْ طَالِقًا وَتَعْلِيْقُهُ أَيِ الطَّلَاقِ وَلَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فِيهِ طَالِقٌ فَرَفَعَ إِلَى قَاضٍ شَافِعِيٍّ فَفَسَّخَهُ قَالَ الْعَبَادِيُّ أَنْفَسَخْتُ الْيَمِينَ وَقَالَ الْهَرَوِيُّ لَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْخٍ بَلْ هُوَ حُكْمٌ بِإِبْطَالِ الْيَمِينَ فَإِنَّ الْيَمِينَ الصَّحِيحَةَ لَا تَنْفَسَخُ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِالْزَّفْعِ) أَيِ: عَطْفًا عَلَى خِطَابِ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ: وَيَصِحُّ جَزْؤُهُ أَيِ عَطْفًا عَلَى طَلَاقٍ لِكَيْتَهُ أَيِ الْجَزْءِ. □ فَوَدَّ: (يَوْمَهُمُ الْإِنِّ) يُفِيدُ أَنَّ الْحَاصِلَ مُجَرَّدُ إِيهَامٍ لَا أَنَّهُ يُخْرِجُ غَيْرَ الْخَطَابِ صَرِيحًا وَوَجْهَ ذَلِكَ مَا قَالَهُ سَمٌ مِنْ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِالْخَطَابِ هُنَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِمُ الْحُكْمُ خِطَابُ اللَّهِ الْإِنِّ فَإِنَّ تَسْمِيَةَ كَلَامِ اللَّهِ خِطَابًا لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ اشْتِمَالُهُ عَلَى أَدَاةٍ خِطَابٍ بَلْ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ نَحْوَ الْغَيْرِ وَتَعْلِيْقُهُ بِهِ. انْتَهَى. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَصْلُ الْخِطَابِ) أَيِ: الشَّامِلِ لِكُلِّ مِنَ الْمُنْجَزِ وَالْمُعَلَّقِ. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ) الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ) قَدْ يُقَالُ الْمَعْنَى وَقَعَ لَا مَوْقِعَ، وَهَذَا مُسَلَّمٌ عِنْدَ الْمُخَالِفِ فَلَا دَلَالَةَ فِي الْحَدِيثِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ أُخْرَاهُ أَيِ الْحَدِيثِ عَنِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْمُدَّعَى؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ نَفْيَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ أَيِ إِنْشَائِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُنَا، وَيَحْتَمِلُ نَفْيَ وَقُوعِهِ فَبَشَّهَدَ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمُتَقَدِّمُ إِنْشَائُهُ قَبْلَ النِّكَاحِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِهِ. اهـ. أَقُولُ وَقَدْ يُقَالُ لَا مَوْقِعَ لِإِشْكَالِ السَّيِّدِ عَمَرَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَحَمَلُهُ عَلَى الْمُنْجَزِ الْإِنِّ الدَّافِعُ لَهُ عَلَى أَنَّ نَفْيَ الشَّارِحِ فَرَعَ إِمْكَانَهُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ غَيْرُ مَقْصُودٍ فَلَا مَعْنَى لِحَمْلِ كَلَامِهِ ﷺ عَلَى نَفْيِهِ. □ فَوَدَّ: (قَرَابَةً) أَيِ: ذَاتَ قَرَابَةٍ أَوْ هُوَ بِمَعْنَى قَرِيْبَةٍ وَقَوْلُهُ: مَلَكٌ أَيِ زَوْجَتِهِ وَقَوْلُهُ: لَا بَأْسَ أَيِ بِنِكَاحِهَا. اهـ. ع. ش.

### (فصل: في بيان محل الطلاق والولاية عليه)

□ فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ يَوْمَهُمُ اشْتِرَاطُ الْخِطَابِ الْإِنِّ) يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِالْخِطَابِ هُنَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِمُ الْحُكْمُ خِطَابُ اللَّهِ الْإِنِّ فَإِنَّ تَسْمِيَةَ كَلَامِ اللَّهِ خِطَابًا لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ اشْتِمَالُهُ عَلَى إِرَادَةِ خِطَابٍ بَلْ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ نَحْوَ الْغَيْرِ وَتَعْلِيْقُهُ بِهِ.

قُلْتُ لَا قَالَ: «لَا بَأْسَ» وخبروه أيضًا سَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عن رجل قال يومَ أَتَزَوَّجُ فُلَانَةَ فِهِيَ طَالِقٌ فَقَالَ: «طَلَّقْ مَا لَا يَمْلِكُ» ولو حكم بصحة تعليق ذلك قَبْلَ وَقُوعِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ نُقُضَ؛ لِأَنَّهُ إِفْتَاءٌ لَا حَكْمَ إِذْ شَرْطُهُ إِجْمَاعًا كَمَا قَالَه الْحَنْفِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ وَقُوعُ دَعْوَى مُلْزِمَةٌ وَقَبْلَ الْوُقُوعِ دَعْوَى مُلْزِمَةٌ وَقَبْلَ الْوُقُوعِ لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ نَعَمْ، نُقِلَ عَنِ الْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ دَعْوَى كَذَلِكَ فَعَلِيهِ لَا يُنْقَضُ حَكْمُ بِذَلِكَ صَدَرَ مِنْ يَرَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَتَعْلِيْقُ الْعَتَقِ بِالْمَلِكِ بَاطِلٌ كَذَلِكَ. (وَالْأَصَحُّ صَحَّةُ تَعْلِيْقِ الْعَبْدِ ثَالِثَةً كَقَوْلِهِ إِنْ عَتَقْتُ) فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا (أَوْ إِنْ دَخَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَيَقَعْنَ) أَيِ الثَّلَاثِ (إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلَ بَعْدَ عَتَقِهِ)؛ لِأَنَّهُ مَلَكٌ أَصْلَ الطَّلَاقِ فَاسْتَتَبَعَ وَلَآنَ مَلِكُ التَّكَاحِ مُفِيدٌ لِتِلْكَ الثَّلَاثِ بِشَرْطِ الْخُرُوجِ وَقَدْ وَجَدَ، وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ الدُّخُولَ لَفُطَّ الْعَتَقُ لَمْ تَقَعْ الثَّالِثَةُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بَاجِرُ الصَّيْغَةِ يَتَبَيَّنُ مَلَكُهُ مِنْ أَوَّلِهَا فَقِيَّاسُهُ هُنَا أَنَّهُ بَاجِرُ لَفْظِ الْعَتَقِ يَتَبَيَّنُ وَقُوعُهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَلَكَهُ لِلثَّلَاثِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَهُوَ مُقَارِنٌ لِلدُّخُولِ فِي صَوْرَتِنَا فَلْيَقَعْ فِيهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ إِنْ صَارَ قَبْلَ وَجُودِ شَرْطِهِ أَوْ مَعَهُ عَتِيقًا. (وَيَلْحَقُ الطَّلَاقُ رَجْعِيَّةً)؛ لِأَنَّهُمَا فِي حَكْمِ الزَّوْجَاتِ هُنَا وَفِي الْإِرْثِ وَصَحَّةِ الظَّهَارِ وَالْإِبْلَاءِ وَاللَّعَانِ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ عَنْهَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (لَا مُخْتَلَعَةٌ) لَانْقِطَاعِ

قوله: (يَوْمَ أَتَزَوَّجُ فُلَانَةَ الْخ) مَقُولُ قَالَ. قوله: (قَبْلَ وَقُوعِهِ) أَيِ: الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ ظَرْفُ الْحُكْمِ.

قوله: (يَرَاهُ) أَيِ: صِحَّةُ ذَلِكَ التَّعْلِيْقِ. قوله: (كَمَا قَالَه الْحَنْفِيَّةُ الْخ) رَاجِعٌ لِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ.

قوله: (وَلِإِنَّ مَلِكًا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ: بَعْدَ عَتَقِهِ أَنَّهُ الْخ) فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَتَقِ هُنَا مَعْنَاهُ لَا لَفْظُهُ. قوله: (فَلْيَقَعْ) أَيِ: كُلُّ مِنَ الثَّلَاثِ فِيهِمَا أَيِ فِي الْبُعْدِيَّةِ وَالْمَعِيَّةِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلْتَقَعْ فِيهَا بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ وَحَذْفِ الْمِيمِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلْتَقَعْ فِيهَا نَظَرٌ مَا فَائِدَةُ عَدَمِ وَقُوعِ الثَّالِثَةِ لَوْ قِيلَ بِهِ فَإِنَّهُ اسْتَوْفَى مَا لِلْأَرْقَاءِ قَبْلَ الْعَتَقِ فَلَا تَعُدُّ لَهُ إِلَّا بِمُحْلَلٍ. اه. ع ش. وَقَدْ يُقَالُ يَظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِي التَّعَالِيْقِ. قوله: (صَرَّحَ بِذَلِكَ الْخ) مُعْتَمَدُ اه. ع ش. قوله: (أَوْ مَعَهُ الْخ) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِدْلَالِ. اه. ع ش. قوله: (فِي خَمْسِ آيَاتٍ) أَيِ: فِي أَحْكَامِهَا. اه. سَمَ زَادَ ع ش وَمِثْلُ هَذِهِ الْخَمْسِ غَيْرُهَا مِنْ حُرْمَةِ نِكَاحِ نَحْوِ أَخِيهَا فِي عَدَّتِهَا وَوُجُوبِ التَّقَةِ وَالسُّكْنَى لَهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّافِعِيُّ لِإِعْدَمِ وَجُودِ مَا يَشْمَلُهَا مِنَ الْآيَاتِ. اه.

قوله: (لَا مُخْتَلَعَةٌ) أَيِ: بِأَيَّةٍ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُنْهَجُ وَالرَّوَضُ.

قوله: (وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يُلْتَفَتُ؛ لِأَنَّ الْمَغْلُولَ يُقَارَنُ عَلَيْهِ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا فَكَيْفَ رَاجِعٌ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ بَابِ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ وَلِيَنْتَظَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا هُنَاكَ وَمَا هُنَا حَيْثُ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ. قوله: (فِي خَمْسِ آيَاتٍ) أَيِ: فِي أَحْكَامِهَا.

عِصْمَتِهَا بِالْكَيْفِيَّةِ فِي تِلْكَ الْخَمْسِ وَغَيْرِهَا وَخَيْرُ «الْمَخْتَلِعَةِ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ» مَوْضُوعٌ وَوَقَفَهُ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ ضَعِيفٌ. (وَلَوْ عَلَّقَهُ) أَيِ الطَّلَاقِ الصَّادِقِ بِثَلَاثٍ وَدُونِهَا (بِدُخُولِ) مَثَلًا (فَبَانَتْ) قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ بَعْدَهُ بِفَسْخٍ أَوْ خُلْعٍ (ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ لَمْ يَقَعْ إِنْ دَخَلَتْ فِي الْبَيْتُونَةِ)؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنَاوَلَتْ دُخُولًا وَاحِدًا وَقَدْ وَجَدَتْ فِي حَالَةٍ لَا يَقَعُ فِيهَا فَانْحَلَّتْ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا طَرَفُهَا الْخِلَافُ الْآتِي لِاقْتِضَائِهَا التَّكْرَارَ (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِيهَا بَلْ بَعْدَ تَجْدِيدِ التَّكَاحِ فَلَا يَقَعُ هُنَا أَيْضًا (فِي الْأَظْهَرِ) لَامْتِنَاعِ أَنْ يُرِيدَ التَّكَاحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْلِيْقُ طَلَاقٍ قَبْلَ نِكَاحٍ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُرِيدَ الْأَوَّلَ وَقَدْ ارْتَفَعَ (وَفِي) قَوْلِ (ثَالِثٍ يَقَعُ إِنْ بَانَتْ بِدُونِ ثَلَاثٍ)؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي التَّكَاحِ الثَّانِي مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَتَعَوَّدُ بِصِفَتِهَا، وَهِيَ التَّعْلِيْقُ بِالْفِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَانَتْ بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ طَلَقَاتٍ جَدِيدَةً هَذَا إِذَا عَلَّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقِي . . . . .

قوله: (مثلاً) أي: أو غيره مما يُمكنُ حصوله في البيئونة أما إذا لم يُمكنُ حصولُ الصِّفَةِ في البيئونة كَانِ وَطْئُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَأَبَانَهَا ثُمَّ نَكَحَهَا لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قَطْعًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا. اهـ. مُعْنَى. قوله: (قَبْلَ الْوُطْءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ إِمَّا بِعَوَضٍ أَوْ بِالثَّلَاثِ. اهـ. وَهِيَ أَقْيَدُ. قوله: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا، وَبِهِ يَبْطُلُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ السُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ الصَّبِغَةُ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ الْخِ أَنْ الْخُلْعُ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ الصَّبِغَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ. اهـ. سم. قوله: (ثُمَّ دَخَلَتْ الْخ) ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهَا وَعَبَّرَ الرُّوضُ وَالْمَنْهَجُ بِالْوَاوِ. قوله: (الْخِلَافُ الْآتِي) أَي: فِي قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ تَدْخُلِ الْخ). اهـ. ع. ش. قوله: (لَامْتِنَاعِ أَنْ يُرِيدَ الْخ) أَي: شَرْعًا. قوله: (وَقَدْ ارْتَفَعَ) أَي: الْأَوَّلُ. قوله: (فَتَعَوَّدُ بِصِفَتِهَا) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِالثَّلَاثِ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ بِرِعايَةِ لَفْظِ الْبَاقِي. قوله: (هَذَا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَزَعَمَ) فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَمِثْلُهَا التَّفْهِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَتَخَلَّصْ). قوله: (هَذَا إِذَا عَلَّقَ الْخ) أَي: مَا ذَكَرَ مِنْ إِفَادَةِ الْخُلْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُثَبِّتِ كَالدُّخُولِ كَائِنْ إِذَا عَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمُطْلَقِ الْغَيْرِ الْمُؤَقَّتِ أَمَّا إِذَا عَلَّقَ بِالْفِعْلِ الْمُؤَقَّتِ فَإِنَّمَا يُفِيدُ الْخُلْعَ فِي الْمُنْفِيِّ دُونَ الْمُثَبِّتِ كَمَا سَيُحَقِّقُهُ. اهـ. كُرْدِي. قوله: (إِنْ عَلَّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَأَنَّ دَخَلَتْ فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَالِاحْتِجَاجَ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَيْجٍ. اهـ. رَشِيدِي وَع. ش. وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى

قوله: (أَوْ خُلْعٍ) صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا وَبِهِ يَبْطُلُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ قَوْلِ السُّبْكِيِّ الْآتِي: إِنْ الصَّبِغَةُ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ الْخِ أَنْ الْخُلْعُ لَا يَخْلُصُ فِي نَحْوِ إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا نَظَرًا لِخُرُوجِ هَذِهِ الصَّبِغَةِ عَمَّا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ. قوله: (هَذَا إِنْ عَلَّقَ بِدُخُولِ مُطْلَقٍ) فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُقَيَّدَ كَأَنَّ دَخَلَتْ فِي هَذَا الشَّهْرِ كَذَلِكَ وَلَا يُنَافِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَلاَحْتِجَاجَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أما لو حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا تَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوْ أَنَّهُ يَقْضِيهِ أَوْ يُعْطِيهِ ذِيئَهُ فِي شَهْرٍ كَذَا ثُمَّ أَبَانَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ وَبَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ أَوْ تَمَكُّنِهِ مِمَّا ذُكِرَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَضَى الشَّهْرُ وَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ فَأُفْتِيَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَوَّلًا بِالتَّحْلُصِ وَوَافَقَهُ صَاحِبَاهُ الثُّورُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ وَالتَّحْمُ الْقُمُولِيُّ . ثُمَّ رَجَعَ وَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهُ خَطَأً، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ .....

وَالزِّيَادِيُّ أَنَّ الْخُلْعَ يَخْلُصُ فِي الصَّبِيحِ كُلِّهَا مُطْلَقًا . قُودُ: (أَمَّا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ الْخ) بَانَ قَالَ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . اهـ . كُرْدِيُّ . قُودُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي: قَضَاءُ الدِّينِ أَوْ إِعْطَائِهِ . قُودُ: (ثُمَّ تَزَوَّجَهَا) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَيُطْلَاغُهُ . اهـ . ع ش . قُودُ: (وَلَمْ تَوْجَدْ الصِّفَةَ) أَي: الدُّخُولُ أَوْ قَضَاءُ الدِّينِ أَوْ إِعْطَاؤُهُ وَخَرَجَ مَا إِذَا وَجِدَتِ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا حِنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر اهـ سَم وَع ش وَرَشِيدِي . قُودُ: (فَأُفْتِيَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ كَمَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَوَافَقَهُ الْبَاجِي، وَأُفْتِيَ بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالشَّيْخُ أَيْضًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . قَالَ ع ش . قَوْلُهُ: خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَي حَجَّ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ فِي أَوَّلِ الْخُلْعِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ . اهـ . قُودُ: (بِالتَّحْلُصِ) أَي: فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . اهـ . ع ش . قُودُ: (أَنَّهُ خَطَأً) أَي: الْإِفْتَاءُ بِالتَّحْلُصِ . قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ الْخ) أَي: وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضِيِّ الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . سَم . قُودُ: (تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ الْخ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذَا لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحُصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّومِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرَّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَظَرُ بِهِ . اهـ . سَم وَع ش .

قُودُ: (وَلَمْ تَوْجَدْ) خَرَجَ مَا إِذَا وَجِدَتِ الصِّفَةَ فِي الشَّهْرِ فَلَا حِنْثَ وَالْخُلْعُ نَافِذٌ م ر . قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ الْخ) أَي: وَإِنْ فَعَلَ قَبْلَ مَضِيِّ الشَّهْرِ لَمْ يَقَعِ الثَّلَاثُ، وَصَحَّ الْخُلْعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ قَبْلَ الْخُلْعِ) أَقُولُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ إِذَا لَا جَائِزَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ لِحُصُولِ الْبَيِّنَةِ بِهِ الْمُنَافِيَةِ لِلْوُقُوعِ وَلَا أَنْ يَقَعَ قَبْلَهُ لِلزُّومِ الْوُقُوعِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَقُوعَ قَبْلَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسَائِلِ الرَّغِيفِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَظَرُ بِهِ الْوُقُوعُ فَإِنْ قُلْتَ قَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ إِذَا أَتَلَفَهُ قَبْلَ الْغَدِ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ فَكَذَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ بِالْخُلْعِ قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّهُ هُنَاكَ يُمَكِّنُ الْوُقُوعَ لَوْجُودِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ مُضِيِّ الْإِمْكَانِ مِنَ الْغَدِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِانْتِفَاءِ الزَّوْجِيَّةِ وَقْتُ التَّمَكُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي بَابِ الْإِيمَانِ قَيَّدَ بِالتَّمَكُّنِ فَقَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ كَمَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَيْسَافَرُونَ فِي هَذَا الشَّهْرِ ثُمَّ خَالَعَ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ قَبْلَ الْخُلْعِ لِتَقْوِيَّتِهِ الْبِرِّ بِاخْتِيَارِهِ . اهـ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا فِي

قَبْلَ الْخُلْعِ وَبُطْلَانِهِ وَوَاقْفَهُ الْبَاجِيَّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُا تَمَكَّنَتْ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ تَفْعَلْ  
وَبَحْثَ مَعَهُ السُّبْكِيَّ مُخْتَجًا لِلتَّخْلُصِ، وَهُوَ لَا يُلَوِّي إِلَّا عَلَى عَدَمِهِ وَهُمْ مَعْذُورُونَ فِي ذَلِكَ  
فَإِنَّ كَلَامَ الْأَصْحَابِ فِيهِ مَا يَشْهَدُ لِلتَّخْلُصِ كَمَا لَمْ تَخْرُجِي هَذِهِ اللَّيْلَةَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَإِنَّهُ  
يَنْقَعُ الْخُلْعُ فِيهَا، وَإِنْ أَعَادَ عَقْدَهَا لَيْلًا وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ الثَّقَاتَيْنِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ  
وَنَظَائِرِهِمَا وَلِعَدَمِهِ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَتَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ الْيَوْمَ فَحَاضَتْ فِي وَقْتِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنْ فِعْلِهِ  
وَلَمْ تَفْعَلْهُ أَوْ لَتَشْرَبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ فَانْصَبْ بَعْدَ إِمْكَانِ شُرْبِهِ أَوْ لَيَأْكُلَنَّ ذَا غَدَا فَتَلِفَ فِيهِ بَعْدَ  
تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ وَحَاصِلُ كَلَامِ السُّبْكِيِّ الَّذِي تَجْتَمِعُ بِهِ تِلْكَ الْمَسَائِلُ الَّتِي ظَاهَرَهَا التَّنَافِي بَعْدَ  
بَحْثِهِ مَعَ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِيمَا رَجَعَ إِلَيْهِ وَصَوَّبَهُ وَمَعَ الْبَاجِيَّ أَنَّ الصَّبِيغَةَ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنْ لَمْ  
أَفْعَلْ تُخْلَصْ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِقُ بِالْعَدَمِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْآخِرِ وَقَدْ صَادَفَهَا بَائِنًا وَلَيْسَ لِلْيَمِينِ هُنَا إِلَّا

□ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَبُطْلَانِهِ)  
أَي: الْخُلْعُ مِنَ عَطْفِ اللَّازِمِ عِبَارَةٌ شَأْنُ أَيِّ لَيْتَيْنِ وَقَوْعِ الثَّلَاثِ قَبْلَهُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَهُ) أَي: الْبَاجِيَّ،  
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِابْنِ الرَّفْعَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحْثَ مَعَهُ) أَي: الْبَاجِيَّ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَي: الْبَاجِيَّ. اهـ.  
كُرْدِيٍّ وَصَنِيعَ الْمُغْنِي صَرِيحٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ لِابْنِ الرَّفْعَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُلَوِّي) أَي: لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى  
عَدَمِهِ أَيِ عَدَمِ التَّخْلُصِ. اهـ. كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُنَّ) أَي: ابْنُ الرَّفْعَةِ وَصَاحِبَاهُ وَالْبَاجِيَّ وَالسُّبْكِيَّ  
وَقَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ فِي الْإِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ. اهـ. كُرْدِيٍّ.  
□ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: اللَّيْلَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ الثَّقَاتَيْنِ الْخ) عِبَارَةٌ تَهَيِّئُهَا وَمَسْأَلَةٌ مَا لَوْ قَالَ  
لَزَوَّجْتَهُ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي هَذِهِ الثَّقَاحَةَ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ لِأَمْتِهِ إِنْ لَمْ تَأْكُلِي الثَّقَاحَةَ الْأُخْرَى فَأَنْتِ حُرَّةٌ  
فَالْتَبَسْنَا فَمَخَالَعٌ وَبَاعَ فِي الْيَوْمِ ثَمَّ جَدَّدَ وَاشْتَرَى حَيْثُ يَخْلَصُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَنَظَائِرِهِمَا) أَي: مَسْأَلَةٌ إِنْ  
لَمْ تَخْرُجِي الْخَ وَمَسْأَلَةُ الثَّقَاتَيْنِ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلِعَدَمِهِ) أَي: عَدَمُ التَّخْلُصِ عَطْفٌ عَلَى  
لِلتَّخْلُصِ. □ قَوْلُهُ: (لَا أَفْعَلُ) أَي: إِنْ لَا أَفْعَلُ. اهـ. كُرْدِيٍّ، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِنْ حَمْلِهِ  
عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَلَوْ ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لَسَلِمَ مِنْ إِشْكَالٍ  
سَمٍ وَوَافَقَ الْغَالِبَ فِي بَابِ الْإِكْتِفَاءِ. □ قَوْلُهُ: (بِالْعَدَمِ) أَي: عَدَمُ الْفِعْلِ الْمُقَيَّدِ بِزَمْنِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ أَيِ الْعَدَمِ  
إِلَّا بِالْآخِرِ أَيِ بَعْدَمِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ الزَّمَنِ وَقَدْ صَادَفَهَا أَيِ الْآخِرُ الزَّوْجَةُ. □ قَوْلُهُ: (بَائِنًا) أَي: مِنْ  
النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ خَالَعَهَا ثَمَّ جَدَّدَ نِكَاحَهَا قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ مَثَلًا. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ  
لِلْيَمِينِ الْخ) أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي مِنَ الصَّبِيغِ.

الشَّهْرِ الْآتِي فَخَالَعَ قَبْلَهُ فَلَا حَنْتَ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا، وَيَتَعَيَّنُ امْتِنَاعُ اسْتِمْتَاعِهِ بِهَا بِمُجَرَّدِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ  
الْخُلْعَ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ وَلَمْ يُعْلَمْ مَا يَدْفَعُهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ مَا يَدْفَعُهُ وَلِأَنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْفِعْلُ بَعْدَ الْخُلْعِ قَبْلَ  
فَرَاغِ الشَّهْرِ بَرَّهِ وَاسْتَمَرَّ الْخُلْعُ، وَإِلَّا بَانَ قَبْلَهُ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْخُلْعِ) أَي: بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ  
الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

جَهَةٌ حِنْثٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِسَلْبِ كُلِّيٍّ هُوَ الْعَدَمُ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ وَبِالْوُجُودِ لَا نَقُولُ  
حَصَلَ الْبِرُّ بَلْ لَمْ يَحْتِمْ لِعَدَمِ شَرْطِهِ . وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَوَاخِرَ الطَّلَاقِ فِي إِنْ لَمْ تَخْرُجِي اللَّيْلَةَ  
مِنْ هَذِهِ الدَّارِ، وَإِنْ لَمْ تَأْكُلِي هَذِهِ الثَّقَافَةَ الْيَوْمَ نَفَعَهُ الْخُلْعُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فِي صَوْرَتِنَا؛  
لِأَنَّهَا عَيْنُ صَوْرَتَيْهِمَا الْمَذْكُورَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ لِأَفْعَلْنَ وَمِثْلُهَا التَّقْيِ الْمُشْعِرُ بِالزَّمَانِ كَمَا لَمْ  
أَفْعَلْ كَذَا لَمْ يَتَخَلَّصْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَقْصُودٌ مِنْهُ، وَهُوَ إِثْبَاتُ جُزْئِيٍّ وَلِلْيَمِينِ جَهَةٌ بَرٌّ هِيَ فَعْلُهُ  
وَجَهَةٌ حِنْثٌ بِالسَّلْبِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ تَقْيِضُهُ وَالْحِنْثُ يَتَحَقَّقُ بِمُنَاقَضَةِ الْيَمِينِ وَتَقْوِيَتِ الْبِرِّ فَإِذَا  
التَزَمَ ذَلِكَ بِالطَّلَاقِ وَقُوَّتُهُ بِخُلْعٍ مِنْ جِهَتِهِ حِينَ لِيَتَقْوِيَتِ الْبِرُّ بِاخْتِيَارِهِ وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي  
لَا كَلْنَ ذَا الطَّعَامِ عَدَا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ يُخَالِفُ ذَلِكَ  
مُزْدَوْدٌ وَقَدْ بَسَطْتُ مَا فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ أَوَّلِ الْخُلْعِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَى حُسْنِهِ  
وَتَحْرِيرِهِ فَرَاغَهُ وَصَوَّبَ الْبُلْقَيْنِي وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِي مَا رَجَعَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنَ التَّخْلِصِ . . . . .

■ قَوْلُهُ: (فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ) أَي: الْمَقْدَرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِالْوُجُودِ إِنْخ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشَأِهِ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ  
لِلْيَمِينِ إِنْخ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِالْوُجُودِ إِنْخ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا بِالْوُجُودِ  
فِيهِ يَخْصُلُ الْحِنْثُ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِيْقٌ بِالْعَدَمِ إِنْخ يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ  
ظَاهِرٌ إِذَا التَّعْلِيْقُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِالْوُجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَعَلَّ هَذَا الْكَلَامَ بِالنَّظَرِ لِإِنْ لَمْ أَفْعَلْ، وَأَمَّا لَا أَفْعَلْ  
فَعَلَى الْعَكْسِ مِنْهَا فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى حَمَلٍ لَا أَفْعَلْ عَلَى مَعْنَى وَبِالطَّلَاقِ  
الثَّلَاثِ لَا أَفْعَلْ، وَأَمَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ أَيِ إِنْ لَا أَفْعَلْ فَرُوجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
الْمِثَالَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ شَرْطِهِ)، وَهُوَ السَّلْبُ الْكُلِّيُّ أَيِ وَشَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا. اهـ. كُرْدِيٌّ. ■ قَوْلُهُ: (فِي إِنْ لَمْ  
تَخْرُجِي إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (نَفَعَهُ الْخُلْعُ) وَالْجُمْلَةُ بَدَلٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ إِنْخ وَقَوْلُهُ: (صَرِيحٌ إِنْخ)  
خَبَرُهُ. ■ قَوْلُهُ: (فِي صَوْرَتِنَا) أَرَادَ بِهَا قَوْلَهُ لَا أَفْعَلْ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ. اهـ. كُرْدِيٌّ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ إِنْخ)  
عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ لَا أَفْعَلْ إِنْخ وَقَوْلُهُ: لَا أَفْعَلْنَ أَيِ وَبِالطَّلَاقِ لَا أَفْعَلْنَ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَاذَا) أَقُولُ وَمِثْلُ  
إِذَا كُلُّ أَدَاةٍ شَرْطٌ غَيْرَ إِنْ. اهـ. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (يَتَحَقَّقُ بِمُنَاقَضَةِ الْيَمِينِ) أَي: يَخْصُلُ بِمُنَاقَضَةِ إِنْخ. اهـ.  
ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (فَلِذَا التَزَمَ ذَلِكَ) أَي: الْبِرُّ أَوْ الْفِعْلُ بِالطَّلَاقِ كَمَا قَالَ عَلِيُّ الطَّلَاقِ الثَّلَاثُ لِأَدْخُلَ اللَّيْلَةَ  
الدَّارَ أَوْ إِذَا لَمْ أَدْخُلَ اللَّيْلَةَ الدَّارَ قَائِمٌ طَالِقٌ ثَلَاثًا. اهـ. كُرْدِيٌّ. ■ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ التَّخْلِصِ فِي  
لَا أَفْعَلْنَ. ■ قَوْلُهُ: (وَصَوَّبَ الْبُلْقَيْنِي وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِي إِنْخ)، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْخ كَلَامُ  
الْأَصْحَابِ. اهـ. مُغْنِي، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ سَمِ قَالَ ع. ش. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي أَوَّلِ الْخُلْعِ أَنَّهُ

■ قَوْلُهُ: (وَبِالْوُجُودِ إِنْخ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا بِالْوُجُودِ فِيهِ يَخْصُلُ  
الْحِنْثُ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلِيْقٌ بِالْعَدَمِ إِنْخ يَظْهَرُ فِي إِنْ لَمْ أَفْعَلْ دُونَ لَا أَفْعَلْ إِذَا التَّعْلِيْقُ فِيهِ  
إِنَّمَا هُوَ بِالْوُجُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَعَلَّ هَذَا الْكَلَامَ بِالنَّظَرِ لِإِنْ لَمْ أَفْعَلْ، وَأَمَّا لَا أَفْعَلْ فَعَلَى الْعَكْسِ مِنْهَا فِي  
ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مُطْلَقًا وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَلَا كَلَرُ ذَا الطَّعَامِ غَدًا فَتَلَفَ فِيهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ حَيْثُ بَاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِي هَذِهِ، وَهُنَا لَمْ يَسْتَحِلْ مَعَ الْخُلْعِ لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ وَلَئِنْ لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ فَإِذَا مَضَى الزَّمَنُ الْمَجْعُولُ ظَرْفًا وَلَمْ يَفْعَلِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ؛ لَأَنَّهُ صَادَفَ يَبْتُونَتَهَا بِالْخُلْعِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْفَعْلِ فِي حَيَاتِهَا ثُمَّ مَاتَتْ لَا حِنْثَ بَعْدَ فَرَاغِ الشَّهْرِ لِعَدَمِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْحِنْثِ قُبَيْلَ الْمَوْتِ انْتَهَى، وَوَرَدُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ التَّظَايِيرِ بِخِلَافِ مَا تَقَرَّرَ. وَقَوْلُهُ: لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَعْدَ الْخُلْعِ مَعَ صَحَّتِهِ لَا يُسَمَّى بِرًّا؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ عِصْمَةٌ أُخْرَى وَقَوْلُهُ: لَمْ يُفَوِّتْ مَحَلَّ الْبِرِّ بِلِ مَحَلِّ

يَخْلُصُهُ الْخُلْعُ فِي الصَّبِيغِ كُلِّهَا مُطْلَقًا. اهـ. عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ عِنْدَ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّ الْخُلْعَ يَخْلُصُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ فِي إِبْطَاتٍ مُقَيَّدَ بَزْمٍ وَعِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهُ يَخْلُصُ فِي التَّفْهِ دُونَ الْإِبْطَاتِ وَلَوْ غَيْرَ مُقَيَّدَ بَزْمٍ وَعِنْدَ شَيْخِنَا ر إِنْهُ يَخْلُصُ فِيمَا عَدَا الْإِبْطَاتِ الْمُقَيَّدَ بَزْمٍ تَامِل. اهـ عِبَارَةُ الْإِمْدَادِ فَالْصَّبِيغُ أَرْبَعُ اثْنَتَانِ يُفِيدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وَهُمَا الْحَلِفُ عَلَى التَّفْهِ كَلَّا أَفْعَلُ كَذَا وَالْحَلِفُ عَلَى الْإِبْطَاتِ مُعَلَّقًا بِمَا لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالزَّمَانِ كَأَنَّ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَاثْنَتَانِ لَا يُفِيدُ فِيهِمَا الْخُلْعُ، وَهُمَا الْحَلِفُ عَلَى الْإِبْطَاتِ مُعَلَّقًا بِمَا يُشِيرُ بِزَمَانٍ كَذَا لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَالْحَلِفُ بِالْأَفْعَلَنَ وَنَحْوِهَا. اهـ. وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الْحَلَبِيِّ وَعِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ إِنْخ. ٥ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ الصَّبِيغَةُ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ أَوْ لَأَفْعَلَنَ. اهـ. كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا هُنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ تَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فِي هَذَا الشَّهْرِ إِنْخ وَنَظَائِرُهَا سَوَاءٌ كَانَتْ الصَّبِيغَةُ لَا أَفْعَلُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ أَوْ لَأَفْعَلَنَ. ٥ قَوْلُهُ: (حِنْثٌ) أَي: حَيْثُ حِنْثٌ. ٥ قَوْلُهُ: (بَاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفَرَّقَ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي: مَسْأَلَةُ لَأَكُلَنَّ ذَا الطَّعَامِ غَدًا إِنْخ. ٥ قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ فَعْلِهِ) أَي: نَحْوِ الدُّخُولِ الْمُعَلَّقِ بِوُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ الطَّلَاقِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَفْعَلْ إِنْخ) الْأُولَى كَوْنُهُ مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَاتَتْ) أَي: قَبْلَ فَرَاغِ الشَّهْرِ. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: كَلَامُ الْبُلْقِينِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَوَرَدُ) أَي: تَضْوِيبُ الْبُلْقِينِيِّ التَّخْلُصَ مُطْلَقًا. ٥ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ التَّظَايِيرِ) قَدْ يُقَالُ تَشْتُّ التَّظَايِيرِ لِلْمُذْرِكِ الْمُفْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَازِمٌ بَلْ لَا تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى لِانْتِفَاءِ التَّظْيِيرَةِ حَيْثُ فَلْيَتَامَل. اهـ سم. ٥ قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: بِحَاصِلِ كَلَامِ السُّبْكِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى بِرًّا) فِيهِ نَظَرٌ لِتَضْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْيَمِينَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ لَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي مَسْأَلَةِ مَا لَوْ عَلَّقَ بِتَفْهِ فَعِلٍ غَيْرِ التَّطْلِيقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَهَا، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ طَلَاقًا وَلَوْ بَإِثْنَانِ أَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ وَحَيْثُ فَلَا بُعْدَ فِيمَا ذَكَرَ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مَنَعُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ تَقَوَّى مَحَلَّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزَمُ إِنْخ. اهـ. سم.

٥ قَوْلُهُ: (وَوَرَدُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتُّ التَّظَايِيرِ) قَدْ يُقَالُ تَشْتُّ التَّظَايِيرِ لِلْمُذْرِكِ الْمُفْتَضِي لِذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ هُوَ لَازِمٌ بَلْ لَا تَشْتُّ فِي الْمَعْنَى لِانْتِفَاءِ التَّظْيِيرَةِ حَيْثُ فَلْيَتَامَل. ٥ قَوْلُهُ: (لَا يُسَمَّى بِرًّا) فِيهِ نَظَرٌ لِتَضْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ تَنْحَلُّ الْيَمِينُ بِوُجُودِ الصَّبِيغَةِ حَالِ الْيَمِينَةِ كَمَا صَرَّحَ



الطَّلَاقُ لَا يَنْفَعُهُ؛ لِأَن تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الطَّلَاقِ يَسْتَلْزِمُ تَقْوِيَتَ مَحَلِّ الْبِرِّ بَلْ هُوَ عَنْهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْمَوْتَ ظَاهِرٌ إِذْ مَعَ الْمَوْتِ لَا يُنْسَبُ لِتَقْوِيَتِ الْبِتَّةِ؛ لِأَن الثُّقُوسَ جُبِلَتْ عَلَى اسْتِبْعَادِ وَقْتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ لَا يَفْعَلُ كَذَا ثُمَّ حَلَفَ بِهَا لَا يُخَالِغُ وَلَا يُؤَكِّلُ فِيهِ فَخَالَعَهَا فَقِيلَ يَقَعُ الثَّلَاثُ وَغُلِطَ بَأَنَّهُ إِذَا خَالَعَ بَأَنَّهُ فَلَا يَقَعُ الْمُعَلَّقُ بِهِ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ إِنَّ الشَّرْطَ وَالْجُزْءَ يَتَقَارَنَانِ فِي الزَّمَنِ لَا يَجْرِي هُنَا؛ لِأَن بَيْنَهُمَا هُنَا تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا ...

قوله: (بل هو عينه) فيه بحث؛ لأن محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر، وهو الفعل في لأفعلن، وهما متباينان قطعاً ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد أراد البلقيني بمحل البر بالكلام عليه يمنع أنه محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل. اه. سم. قوله: (إذ مع الموت لا ينسب لتقوية البتة إلخ)، وأطال سم في رده. قوله: (ولو حلف بالثلاث) إلى قوله: (لفرهم) في النهاية لا قوله: (فقيل) إلى (بانت)، وإلا أنه أسقط لفظة ولو من قول الشارح ولو قبل فعل المخلوب عليه، وأنه أبدل قوله القياس بقوله يَحْتَمَلُ. قوله: (ثم حلف بها) أي: بالثلاث ثانياً وكذا لو حلف بها ابتداءً أنه لا يخالغ ثم خالغ لم يَحْتِثْ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ تَصْوِيرٌ لَا غَيْرُ. اه. ع. ش.

قوله: (ولا يؤكل فيه) أي: في الخلع. اه. ع. ش. قوله: (وغلط) بيناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع. قوله: (فلا يقع إلخ) كما أفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. اه. نهاية. قوله: (المعلق به) أي: الطلاق المعلق بالخلع. قوله: (لأن بينهما ترتباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يُبدلَ قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا؛ لأن الشرط منافي للجزء فلا يترتب عليه فليتأمل. اه.

بذلك تبعاً لهم شيخ الإسلام في شرح الزوهر في مسألة ما لو علق بتقي فعل غير التطلق كالضرب فضرها، وهي مطلقة طلاقاً ولو بائناً أنه تنحل اليمين وحيتن فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله؛ لأن تقوية محل الطلاق يستلزم تقوية محل البر. قوله: (بل هو عينه) فيه بحث؛ لأن محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر، وهو الفعل في لأفعلن، وهما متباينان قطعاً ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد أراد البلقيني بمحل البر بالكلام عليه يمنع أنه محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل. قوله: (لا ينسب لتقوية) فيه نظر؛ لأن تركه مع التمكن تقوية فكيف لا ينسب له وقوله: لأن الثقوس إلخ لا ينافي التقوية ونسبته، وكما أن الثقوس جُبِلَتْ عَلَى مَا ذَكَرَ جُبِلَتْ عَلَى اسْتِبْعَادِ الرَّغِيفِ مَثَلًا قَبْلَ الْغَدِ وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ لِنِسْبَتِهِ التَّقْوِيَتِ عَلَى أَنَّهُمْ صَرَّحُوا فِي مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ بِالْحِنْثِ إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ فِي الْغَدِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَكْلِهِ وَفِيمَا لَوْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ حَقَّهُ غَدًا فَمَاتَ فِيهِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَلَمْ يَقْضِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ قَوَّتَ الْبِرَّ فَقَدْ نَسَبَهُ مَعَ الْمَوْتِ الْمُسْتَبْعَدِ بِالْجِبِلَةِ لِتَقْوِيَتِ الْبِرِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (فقيل يقع الثلاث إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الوقوع شرح م ر.

قوله: (لأن بينهما هنا ترتباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يُبدلَ قوله: لا يجري هنا إلخ بقوله لا يفيد هنا؛ لأن الشرط منافي للجزء فلا يترتب عليه فليتأمل.

لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات فخلع بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عيئت فلانة لهذا الحليف تعيئت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد؛ لأن المفهوم من خليفه إفادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك. (ولو طلق) حراً (دون ثلاث وراجع أو جدّد ولو بعد زوج)، وإصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعاً إذا لم يكن زوج ووفقاً لقول أكابر الصحابة إذا كان ولم يُعرف لهم مخالفت منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٠]؛ لأنه لم يُعرف

سم. قو: (لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع إلخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخلع ليئبنتها به، وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع. وحاصله أنه امتنع وقوع الثلاث قطعاً للدور، وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لانقضاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور. اه. ع. ش. قو: (ولو كان له زوجات إلخ) سكتب عن العباب وفتاوى شيخنا الرملي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره. اه. سم. قو: (ولو ينو إلخ) الواو للحال اه. ع. ش. قو: (ولو قبل فعل المحلوف عليه) هذا يفيد كما يصرح بذلك في آخر باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعيئه في ميتة أو بائن بعد التعليق؛ لأن العبرة بوقته لا بوقته وجود الصفة على المعتد، وهو واضح فإن يمينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم ما يصفه قوله: وله أن يعيئه إلخ تقدّم في فصل شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز تعيينه في ميتة ومبائنة بعد وجود الصفة. اه. ع. ش. قو: (تعيت) أي: وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل المحلوف عليه. اه. ع. ش. قو: (وليس له إلخ) أي: لا ظاهراً ولا بائناً فلا يدّين، وهذا ظاهر حيث أطلق وقت الحليف أي كما هو الفرض أما لو قال أرذت الحليف من بعضهن أو توزّع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال؛ لأربع أو قعت عليكن أو يتيكن الثلاث الطلقات، وقال أرذت يتيكن أو عليكن بعضكن إلخ أنه يدّين. اه. ع. ش. قو: (قبل الحنث) أي: قبل فعل المحلوف عليه.

قو: (توزيع العدد) أي: بأن يجعل الثلاث مثلاً موزعة على الأربع فتطلق كل طلقة. اه. ع. ش. قو: (رفعها) أي: البيئونة الكبرى وقوله: بذلك أي التوزيع. قو: (إذا لم يكن زوج) أي: إن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله: إذا كان أي الزوج. اه. ع. ش. قو: (ولم يُعرف لهم) الواو للحال والضمير للأكابر وضمير منهم للصحابة. قو: (واستدل له) أي: لإطلاق ما في المتن أو للشق الثاني منه.

قو: (ولو كان له زوجات إلخ) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرملي في فصل شك في طلاق مما يتعلق بذلك.

بين أن تَتَزَوَّجَ آخر، ويدخل بها قبل الثالثة، وأن لا فاقترضى ذلك أن لا فرق (وإن ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعاً وغير الحُرِّ في الثنتين كهُوَ فيما ذَكَرَ في الثلاث. (وللعبد) أي من فيه رق، وإن قل (طلقتان فقط)، وإن تزوج حُرٌّ؛ لأنه المالك للطلاق فنيط الحكم به ولخبر الدارقطني مرفوعاً «طلاق العبد ثنتان» وقد يملك الثالثة بأن يُطلق ذمِّي ثنتين ثم يحارب ثم يُسترقُّ فله ردُّها بلا محلل اعتباراً بكونه حُرّاً حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرِّقِّ عادت له بواحدة فقط؛ لأنه لم يستوفِ عدد العبيد قبل رقه (وللعمر ثلاث)، وإن تزوج أمة لما مرَّ وقد صَحَّ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَلْطَلَقُ مَرَّتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] أين الثالثة فقال: «(أَوْ تَشْرِيحُ) بِإِحْسَنِ» [البقرة: ٢٢٩]. (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثاً إجماعاً إلا ما شذَّ به الشَّعْبِيُّ (ويتوارثان) أي من طلق مريضاً والمطلقة (في عِدَّة) طلاق (رجعي) إجماعاً (لا بائنين) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضاً (تَرْتُهُ) بشروط ليس هذا محل ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة؛ لأنَّ ابن عَوْفٍ طلق امرأته الكلبية في مرض موته فوزَّعها عثمان رضي الله عنه فصولحت من رُبْع الثمن على ثمانين ألفاً قيل دنانير وقيل دراهم؛ لأنه قد قصَدَ جزمانها فعومل بتقيض قصده كما لا يرث القاتل، وإذا قصَدَ به الفرار على الجديد كَرِهَ

قوله: (أي من فيه رق) إلى قول المتن: (تَرْتُهُ) في المُعْنَى إلا قوله: (إلا ما شذَّ به الشَّعْبِيُّ).

قوله: (لأنه إلخ) علَّةٌ لمُقَدِّرِ أي: وإنما لم يعبِّرَ حرَّيةَ الزَّوْجَةِ؛ لأنه إلخ أي الزَّوْج. قوله: (ثم يحارب) أي: نَقَضَ العَهْدَ. اهـ. أَسْنَى عبارة المُعْنَى ثم التحق بدار الحَرْبِ. اهـ. قوله: (فله إلخ) أي: في حال الرِّقِّ وقوله: (ولو كان أي الذمِّي الذي استرقَّ). اهـ. ع. ش. قوله: (طلقها إلخ) أي: قبل الرِّقِّ. قوله: (لأنه لم يستوفِ إلخ) أي: بخلاف ما مرَّ آنفاً. قوله: (لما مرَّ) أي: في قوله: (لأنه المالك إلخ). قوله: (سئل عن قوله تعالى إلخ) ولما كان السؤال ناشئاً عنه نُسِبَ إِلَيْهِ أو المعنى سئل سؤالاً ناشئاً عنه أو عن بمعنى بُعد كما في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بُعد طَبَقٍ. اهـ. بُجِّرِمِي. قوله: (أين الثالثة) أي: فقيل أين إلخ. قوله: (إلا ما شذَّ إلخ) أي: إلا قولاً شذَّ إلخ استثناءً عما تَضَمَّنَهُ قوله: إجماعاً أي لاتِّفَاقِ أَقْوَالِ مُجْتَهِدِي الأُمَّةِ عَلَيْهِ. قوله: (من طلق مريضاً إلخ) الأولى الزَّوْجَانِ.

قوله (سني): (تَرْتُهُ) إنما عبَّرَ به دون يتوارثان تبييناً على أنها لو ماتت لا يرثها، وهو كذلك. اهـ. مُعْنَى. قوله: (بشروط إلخ) أحدها: كَوْنُ الزَّوْجَةِ وَاِرْتَهُ فَلَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ فلا. ثانيها: عَدَمُ اخْتِيَارِهَا فَلَوْ اخْتَلَعَتْ أو سَأَلَتْ فلا. ثالثها: كَوْنُ الْبَيْنُونَةِ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ وَنَحْوِهِ وَمَاتَ بِسَبَبِهِ فَإِنْ بَرِئَ مِنْهُ فلا. رابعها: كَوْنُهَا بِالطَّلَاقِ لَا بِلِعَانٍ وَفَسْخٍ. خامسها: كَوْنُهُ مُنْشَأً لِيَخْرُجَ مَا إِذَا اقْرَبَ بِهِ. سادسها: كَوْنُهُ مُتَّجِزاً. اهـ. مُعْنَى. قوله: (وبه) أي: بالقديم. قوله: (طلق امرأته إلخ) أي: طلاقاً بائناً. اهـ. زيادي. قوله: (من رُبْع الثمن) أي: لأنَّ زَوْجَاتِهِ كُنَّ أَرْبَعًا. اهـ. ع. ش. قوله: (به) أي:

نظير ما مرَّ في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فرازا منها والقياس التحريم لفرقهم بين تردّد الشافعي هنا وجزومه ثمّ بنفع الحيلة بأن هذا حتّى آدمي معيّن أي أصالة فاحتيط له ويقولي أصالة اندفع إيراد ما إذا انحصر مستحقّوها وبأن المريض محجور عليه فمُنِع من إسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثمّ .

### فصل في تعدّد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره، وما يتعلّق بذلك

(قال طلقك أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصرائح (وتوى عددًا) ثنتين أو ثلاثًا (وقع) ما نواه ولو في غير موطوءة؛ لأنّ اللفظ لَمَّا احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كنايةً فيه فوق قطعًا واستشكيل بأنّه لو نذر الاعتكاف وتوى أيا ما ففي وجوبها وجهان قال الزركشي وكأنّ الفرق أنّ الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف . انتهى . وليس بشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يُتَّبَع في الفرق أنّ التعدّد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف

بطلاقها الفراق أي من إزتها . قوله: (كراه الخ) مُعْتَمَد . اهـ . ع ش . قوله: (بنفع الحيلة) تنازع فيه تردّد وجزم . وفوه: (بأن هذا) مُتَعَلِّق لفرقهم والإشارة إلى الإزث .

### (فضل: في تعدّد الطلاق)

قوله: (وما يتعلّق بذلك) أي: من قَصْد التأكيد أو الاستئناف وغير ذلك . اهـ . ع ش .  
 قوله (سني): (قال طلقك الخ) أي: لو قال شخص لزوجته ولو نائمة أو مخونة طلقك الخ . اهـ .  
 مُعْنِي . قوله: (أو نحو ذلك) إلى قوله: (واستشكيل) في المُعْنِي ، وإلى قوله: (ولو قال أنثما) في النهاية  
 إلّا قوله: (واستشكيل) إلى المتن . قوله: (أو نحو ذلك الخ) أي: وإن لم يُخاطبها كقوله هذه طالق .  
 اهـ . مُعْنِي . قوله: (جواز تفسيره به) أي: تفسير اللفظ بالعدد أي بالمضدّر العدديّ كأن يُقال أنت طالق ثلاث تطليقات فإنّ ثلاث تطليقات تفسير لطالق . اهـ . كُرْدِي . قوله: (واستشكيل) أي: كَوْن الوقوع قطعياً . قوله: (بل ليس بصحيح) يُمكن أن يوجّه عدم الصّحة بأن ما ذكر نذر اعتكاف لا اعتكاف والتذرّ صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيّد عمر وسم . قوله: (والذي يُتَّبَع في الفرق الخ) قد يُناقش في هذا الفرق بأنّه لا خفاء أنّ معنى كونه نوى أيا ما أنّه نوى الإعتكاف في تلك الأيام والإعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الإعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليُتَأَمَّل . اهـ . سم أقول

### (فضل: في تعدّد الطلاق الخ)

قوله: (بل ليس بصحيح الخ) يُحْتَمَل أنّ وجه ذلك أنّ الإعتكاف أيضًا تدخله الكناية في العدد في الجملة فإنّه لو نذر اعتكاف يوم وتوى مع ليلته لزمه اعتكافها أيضًا . قوله: (والذي يُتَّبَع في الفرق أنّ الخ) قد يُناقش في هذا الفرق بأنّه لا خفاء أنّ معنى كونه نوى أيا ما أنّه نوى الإعتكاف في تلك الأيام والإعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الإعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليُتَأَمَّل .

الشرعية؛ لأنَّ الشَّارِعَ لم يربطها بعددٍ مُعَيَّنٍ بخلافِ التَّعَدُّدِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ فَكَانَ الْمُنَوَّيُّ هُنَا دَاخِلًا فِي لَفْظِهِ لِحَتْمَالِهِ لَهُ شَرْعًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ لَفْظِهِ وَالتَّيَّةُ وَحْدَهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي التَّنْذِيرِ. (وَكَذَا الْكِنَايَةُ) إِذَا نَوَى بِهَا عَدَدًا وَقَعَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةَ ثُمَّ قَالَ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَحَلَفَهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ) ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا زَادَ عَلَيْهَا وَقَعَ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لاسْتِخْلَافِهِ فَائِدَةٌ وَنِيَّةُ الْعَدَدِ كَنِيَّةُ أَصْلِ الطَّلَاقِ فِيمَا مَرَّ مِنْ اقْتِرَانِهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ أَوْ بَعْضِهِ.

(فرع): قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ خِلَافٌ .....

الأولى فِي الْمُنَاقَشَةِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ حَقِيقَةَ الطَّلَاقِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَدَدُ خَارِجٌ عَنْهَا أَيْضًا إِذْ هِيَ لَيْسَتْ إِلَّا حَلٌّ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، وَالْعَدَدُ مِنْ عَوَارِضِهَا كَسَائِرِ الْمَعْدُودَاتِ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ أَنْ كَلَامَهُمُ الْمُسْتَشْكَلُ مَفْرُوضٌ فِي الْإِغْتِكَافِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي تَنْذَرِهِ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ آيَةً. اهـ. سَبَدُ عَمَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ عَدَمِ خُرُوجِ التَّعَدُّدِ عَنِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الشَّرْعِ عَدَدٌ مُعَيَّنٌ لَا يَتَجَاوَزُ عَنْهُ كَمَا أَفَادَهُ التَّعْلِيلُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الطَّلَاقِ دُونَ الْإِغْتِكَافِ. هـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَرْبِطْهَا) الْأَوَّلَى تَذَكِيرُ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ. هـ. فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ رُكَانَةَ الْخ) كَانَ مَبْنَى الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا بِصِيغَةِ أَلْبَتَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمَ، وَأَقْرَهُ عَ شَ وَرَشِيدِي وَعَقَّبَهُ السَّيِّدُ عَمَرَ بِمَا نَصَّهُ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ صَرِيحًا وَلَا ظَاهِرًا فِيمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ بِصِيغَةِ أَلْبَتَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِيغِ الْكِنَايَةِ، وَلَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا ذَكَرَ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى خُصُوصِ الْكِنَايَةِ بَلْ عَلَى عُمُومِ أَنَّهُ إِذَا أَوْقَعَ طَلَاقًا صَرِيحًا كَانَ أَوْ كِنَايَةً وَنَوَى عَدَدًا وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ أَنَّهُ يَقَعُ وَالْحَدِيثُ حَيْثُ وَاضِحٌ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ تَطْلِيقُ رُكَانَةَ بَلْفِظٍ صَرِيحٍ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِنَايَةِ إِلَّا فِي إِفَادَةِ حَلِّ الْعِصْمَةِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ نَصٌّ فِيهِ وَالثَّانِي مُحْتَمَلٌ، وَأَمَّا مَا نَوَاهُ مِنَ الْعَدَدِ فَهِيَ مُتَسَاوِيَانِ فِي عَدَمِ إِفَادَتِهِ فَحَيْثُ صَحَّ اغْتِيَارُ إِرَادَتِهِ مَعَ أَحَدِهِمَا صَحَّ مِنَ الْآخَرِ. اهـ. وَهَذَا وَجِيهٌ فِي ذَاتِهِ لَكِنْ صَنِيعَ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ مَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى خُصُوصِ الْكِنَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (أَلْبَتَّةَ) أَيَّ طَلَاقًا مَبْنُوتًا. اهـ. عَ شَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ يَعْني بَلْفِظِ أَلْبَتَّةِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (ذَلَّ) أَيَّ تَحْلِيفَهُ ﷺ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ فَقَطْ. هـ. فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَيَّ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِي مَبْنَحِ الْكِنَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا الْخ) لَوْ لَمْ يَزِدْ ثَلَاثًا وَلَا نِيَّةَ لَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبَعًا لِابْنِ الصَّبَاحِ أَهْ نِهَآيَةً أَقُولُ هَذَا الْإِفْتَاءُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ الثَّلَاثَةُ الْإِحْتِمَالَاتِ فِيمَا لَوْ ثَلَّثَ فَإِنْ نَوَى التَّنْجِيزَ وَقَطَعَ الْعَلَاتِقَ وَقَعَتْ وَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى التَّعْلِيقَ لَا تَطْلُقُ إِلَّا إِنْ اتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ الْمُعْتَدَّةُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا وَمَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ حَالِ التَّلَفُّظِ بِهِ،

هـ. فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ رُكَانَةَ الْخ) كَانَ مَبْنَى الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا بِصِيغَةِ أَلْبَتَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوَدَّ: (ثَلَاثًا) لَوْ لَمْ يَزِدْ ثَلَاثًا وَلَا نِيَّةَ لَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِابْنِ الصَّبَاحِ شَرْحُ م ر.

مَرَّ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ إِنْ نَوَىٰ بِذَلِكَ شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّجْزِيزِ وَقَطَعَ الْعَلَائِقَ وَحَسَمَ تَأْوِيلَاتِ الْمَذَاهِبِ فِي رَدِّ الثَّلَاثِ عَنْهَا وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ نَوَىٰ التَّعْلِيقَ بِأَنْ قَصَدَ إِيقَاعَ طَلَاكِ أَتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ عَلَىٰ وَقُوعِهِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا إِنْ أَتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ الْمَعْتَدُ بِهَا عَلَىٰ أَنَّهَا مِثْنٌ يَقَعُ عَلَيْهَا الثَّلَاثُ حَالَةَ التَّلَفُّظِ بِهَا، وَإِنْ أَطْلُقَ فَلِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ، وَالْمُتَبَادَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ قَضَدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِذَلِكَ وَلَوْ قَالَ أَتَشَاءُ طَالِقًا ثَلَاثًا، وَأَطْلُقَ وَقَعَ عَلَىٰ كُلِّ طَلْقَتَيْنِ أَوْ بَنِيَّةٍ أَنْ كَلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنْ كُلُّ طَلْقَةٍ تُوزَعُ عَلَيْهِمَا طَلْقَتُ كُلِّ ثَلَاثًا كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ فِي أَنْتَ وَضَرَّتْكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَمْ تَعْلَمْ نِيَّتَهُ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا يُفِيدُ الطَّلَاقَ الْمَوْجِبَ لِلْبَيْتُونَةِ الْكُبْرَى . انتهى .

وَأِنْ أَطْلُقَ حُمِلَ عَلَىٰ الْأَوَّلِ وَالْعَجَبُ مِنَ الْفَاضِلِ الْمُحْشِي حَيْثُ نَقَلَ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورَ وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَيْ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَىٰ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضَ السَّائِلُ فِي سُؤَالِهِ إِلَّا إِلَيْهَا فَاقْتَصَرَ فِي الْجَوَابِ عَلَىٰ مَزِيدِ السُّؤَالِ وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ فِي الْإِفْتَاءِ كَثِيرًا فَلَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْحُكْمِ بِذَلِكَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (مَرَّ) أَيِ فِي مَبْنَحِ الصَّرَاحِ. هـ. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْفِخَ).

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَتَيْتُ حَلْفَ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلُقَ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مَوْجِبِ الثَّلَاثِ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع. ش.

هـ. فَوَدَّ: (مِنْ قَائِلِي ذَلِكَ) أَيِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ. هـ. فَوَدَّ: (قَضَدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ) أَيِ: شِدَّةَ الْعِنَايَةِ بِالتَّجْزِيزِ الْخَ فَلْيُحْمَلِ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ أَيْ يَقَعُ الثَّلَاثُ. هـ. فَوَدَّ: (وَقَعَ عَلَىٰ كُلِّ طَلْقَتَيْنِ) خِلَافًا لِلْمُنَاقَاةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ قَالَ لَزَوَجَتِي أَتَشَاءُ طَالِقًا ثَلَاثًا أَوْ أَنْتِ وَضَرَّتْكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَىٰ أَنْ كَلًّا طَالِقٌ ثَلَاثًا أَوْ أَنْ كُلُّ طَلْقَةٍ تُوزَعُ عَلَيْهِمَا طَلْقَتُ كُلِّ ثَلَاثًا فَإِنْ أَطْلُقَ أَتَجَهَّ وَقُوعُ الثَّلَاثِ عَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ مَا أَوْجَبَ الْبَيْتُونَةَ الْكُبْرَى، وَيُحْتَمَلُ وَقُوعُ طَلْقَتَيْنِ عَلَىٰ كُلِّ وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ. هـ. فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ الْإِنْفِخَ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. م ر اهـ سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (فَقَالَ فِي أَنْتِ وَضَرَّتْكَ طَالِقٌ الْإِنْفِخَ) أَيِ: وَمِثْلُهُ أَتَشَاءُ طَالِقًا ثَلَاثًا. هـ. فَوَدَّ: (مَا يُفِيدُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْفِخَ) كَذَا شَرْحُ م ر.

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ فِي آخِرِ الْبَابِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثَلَاثًا وَقَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ فَإِنْ أَتَيْتُ حَلْفَ، وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَ وَقَعَتِ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا يَقْتَضِيهِ فِيمَا لَوْ أَطْلُقَ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ فِيهِ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً فَقَطْ لِلشُّكِّ فِي مَوْجِبِ الثَّلَاثِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) فَعِنْدَ هَذَا الْغَيْرِ يَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَىٰ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ م ر.

وفي الجزم بكون هذا هو المفهوم من هذه دون الأولى نَظَرُ ظاهرٌ بل الوجه أنه مُحْتَمَلٌ له ولَمُقَابِلُهُ بناءً على أن الإجمالَ بعدَ التفصيل هل يُنْزَلُ على الكلِّ التفصيلي أو الإجمالي. والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الأول، وهنا أصلُ بقاءِ العُصْمَةِ يُؤَيِّدُ الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كَأَلْفِ فتعَيَّنَ وَقُوعُ طَلَقَتَيْنِ فقط عندَ الإطلاقي في الصورتين وسيأتي لذلك مزيدٌ آخرُ الفصل وقولُ الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثاً إلا نصفاً، وأطلق يقع طَلَقَتَانِ أي إلا نصفَهُنَّ يُؤَيِّدُ الثاني إلا أن يُفَرَّقَ على بُعْدِ بَأْنِ الاستثناء هنا أفهَمَ أَنَّهُ لم يُرَدِّ البَيِّنَةُ الكُبرى بخلافه في مسأَلَتنا. (ولو قال أنت طالق واحدة) بالتَّصْبِ كما بخطه وكذا لو حَذَفَ طالق كما بحته الزركشي وغيره وكلامُ الشيخين يَدُلُّ عليه (ونوى عدداً فواحدة) هي التي تَقَعُ دون المنوي؛ لأنَّ اللَّفْظَ لا يَحْتَمِلُهُ (وقيل) يقع (المنوي) كله مع التصب

قوله: (يكون هذا) أي الطلاق الموجب للبينونة الكبرى. قوله: (من هذه) أي: أنت وضررتك طالق دون الأولى يعني الطلقتين فلا تُفهمان من هذه أصلاً وكان الأولى دون الأولى. قوله: (أنه) أي: قوله أنت وضررتك طالق وكان الأولى التائيد وللكردية هنا تكلفات مبناها حمل الأولى على الصيغة الأولى، وهي اثنتا طالقان ثلاثاً. قوله: (محتمل له) أي: للطلاق الموجب للبينونة الكبرى ولمقابله أي للطلقتين. قوله: (بناءً على أن الإجمال) أي قوله: ثلاثاً بعد التفصيل أي قوله: أنت وضررتك وقوله: على الكل التفصيلي أي على كل من الزوجتين أو الإجمالي أي على مجموعهما وقوله: الثاني أي الكل الإجمالي، وقوله: على الأول أي الكل التفصيلي. قوله: (كما يأتي) أي: في أوائل السودة. قوله: (فتعين إلخ) خلافاً للنهاية كما مر. قوله: (يؤيد الثاني) أي: وقوع طلقتين فقط في الصورتين. قوله: (بخلافه) أي: بخلاف التغيير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه. اهـ. وهي أحسن. قوله: (بالتصب) إلى قوله: (ولو قال اثنتين) في النهاية لا قوله: (أو أراد بواحدة التوحد) وكذا في المغني لا قوله: (نعم) إلى المتن وقوله: (بعد نية) إلى المتن. قوله: (وكذا لو حذف طالق إلخ) هل يشترط نية الإيقاع كما يأتي في نظيره. اهـ. سم أقول هو كذلك بلا شك بل ربما يدعي עוד كلام الشارح الآتي إليه أيضاً. اهـ. سيد عمر. قوله: (لو حذف طالق) أي: ونصب واحدة. اهـ. مغني. قوله: (عليه) أي: على حذف طالق. اهـ. ع ش. قوله: (لأن اللفظ إلخ) أي: لفظ واحدة.

قوله (سني): (وقيل المنوي) معتد. اهـ. ع ش. قوله: (مع التصب إلخ) عبارة المغني في شرح فواحدة والرفع والجر والشكوك كالنصب في هذا وفيما سيأتي وتقدير الرفع على أنه خبر والتصب على أنه صفة لمصدر مخذوف والجر على أنت ذات واحدة فحذف الجار، وأبقى المعجور بحاله كما قيل لبعضهم كيف أصبحت قال خير أي بخير أو يكون المتكلم لحن واللعن لا يعير الحكم عندنا

قوله: (وكذا لو حذف طالق إلخ) عليه هل يشترط نية الإيقاع كما يأتي في نظيره اهـ.

فالجُرُّ والرَّفْعُ والشُّكُونُ أولى ومعنى واحدةٌ مُتَوَحِّدةٌ بالعددِ المنويِّ، وهو المعتمدُ في أصلِ الروضةِ نعم، إن أرادَ طَلقةً مُلَفَّقةً من أجزاءٍ ثلاثٍ طَلقاتٍ أو أرادَ بواحدةٍ التَّوَحُّدَ وَقَعَنَ عليهما (قُلْتُ ولو قال) أنت طالقٌ واحدةً أو (أنت واحدة) بالرفعِ أو الجرِّ أو الشُّكُونِ (ونَوَى) بعدَ نيةِ الإيقاعِ في أنت واحدةً لما مرَّ أنَّها من الكِنَاياتِ (عددًا فالمنويُّ) يقعُ حملًا لِلتَّوَحُّدِ على التَّوَحُّدِ والتَّفَرُّدِ عن الزوجِ بالعددِ المنويِّ (وقيلَ) تَقَعُ (واحدةٌ والله أعلمُ)؛ لأنَّ لفظَ الواحدةِ لا يحتمِلُ العددَ ولو قال ثنَّيتنِ ونَوَى ثلاثًا ففي التَّوَشُّيحِ يظهرُ مَجِيءُ الخلافِ فيه هل يقعُ ما نَوَاه

والشُّكُونُ على الوقفِ. اهـ. وقوله: صِفَةُ لِمَصْدَرٍ إلخ هذا على ما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ، وأما على كلامِ القليلِ الْمُعْتَمَدِ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ التَّصْبِ على الحالِ كما يأتي. هـ. قوله: (أولى) خَبَرٌ فالجرُّ إلخ. هـ. قوله: (ومعنى واحدةٍ إلخ) أي: على القليلِ، وأما على الأصحِّ فَمَعْنَاهُ طَلقةٌ واحدةٌ. اهـ. كُرْدِي. هـ. قوله: (ومعنى واحدةٍ مُتَوَحِّدةٍ) بهذا يُعْلَمُ أنَّ هذا لا يُشْكَلُ على ما تَقَدَّمَ أنَّه لا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وذلك؛ لأنَّ هُنَا ما قامَ مَقَامُ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدةٌ بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. هـ. قوله: (مُتَوَحِّدةٍ) أي: مِنِّي. اهـ. مُعْنِي. هـ. قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى وَالرَّوَضِ. هـ. قوله: (وَقَعَنَ) الأولى وَقَعَ المنويُّ. هـ. قوله: (عليهما) أي القولين. اهـ. ع. ش.

هـ. قوله (سني): (ولو قال أنت واحدةٍ إلخ) وفي الرِّوَضِ فَإِنْ قَالَ أَنْتِ بَائِنٌ ثَلَاثًا وَنَوَى الطَّلَاقَ لَا الثَّلَاثَ وَقَعَنَ، وَإِنْ نَوَى واحدةً فَهَلْ يُنْظَرُ إِلَى اللَّفْظِ أَوِ النَّيَّةِ وَجِهَانِ. اهـ. وفي شَرْحِهِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذَكَرَ الثَّلَاثَ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالًا فَالثَّنَائِنِ كَذَلِكَ انْتَهَى. اهـ. سم. هـ. قوله: (بالرفعِ إلخ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ اغْتِيَارُ الْمُنَوِيِّ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ. اهـ. مُعْنِي. هـ. قوله: (بَعْدَ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ) يَفْتَضِي عَدَمَ إِجْرَاءِ الْمَعْيَةِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَوَجَّهَ بِأَنَّ الْعَدَدَ عَارِضٌ لِلْإِيقَاعِ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ مَعْرُوضِهِ وَلَوْ رُبَّيَّةً. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَقَالَ ع. ش. قوله: (بَعْدَ نِيَّتِهِ أَيْ أَوْ مَعَهَا. اهـ. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ.

هـ. قوله: (ففي التَّوَشُّيحِ يَظْهَرُ مَجِيءُ الْخِلَافِ إلخ) اعْتَمَدَ التَّهْيِئَةُ وَالْمُعْنَى عِبَارَةً الْأَوَّلِ نَعَمْ يُمْكِنُ تَوَجُّيْهِه أَيْ وَقُوعُ الثَّلَاثِ بِأَنَّهُ يَصِحُّ إِرَادَةُ الْإِجْرَاءِ فَالْأَصَحُّ مَا فِي التَّوَشُّيحِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَالرَّاجِحُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا نَوَى الثَّلَاثَ بِأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ ثُنَّيتنِ فَكَانَ يُرِيدُ رَفْعَ مَا وَقَعَ. اهـ. هـ. قوله: (هَلْ يَقَعُ مَا نَوَاهُ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش.

هـ. قوله: (ومعنى واحدةٍ مُتَوَحِّدةٍ إلخ) بهذا يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَا يُشْكَلُ على ما تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَقْدِيرُ لَفْظِ الطَّلَاقِ وذلك؛ لأنَّ هُنَا ما قامَ مَقَامُ لَفْظِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ، وهو واحدةٌ بالمعنى المذكورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قوله: (وهو الْمُعْتَمَدُ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَيْضًا.

هـ. قوله (سني): (ولو قال أنت واحدةٍ) قَالَ فِي الرِّوَضِ فَإِنْ قَالَ أَنْتِ بَائِنٌ ثَلَاثًا وَنَوَى الطَّلَاقَ لَا الثَّلَاثَ وَقَعَنَ أَوْ أَنْتِ بَائِنٌ ثَلَاثًا وَنَوَى واحدةً فَهَلْ يُنْظَرُ إِلَى اللَّفْظِ أَوِ النَّيَّةِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ وَذَكَرَ الثَّلَاثَ فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِثَالًا فَالثَّنَائِنِ كَذَلِكَ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ. اهـ. هـ. قوله: (يَظْهَرُ مَجِيءُ الْخِلَافِ إلخ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ.



أو إثنين . انتهى . وهو بعيد؛ لأن الواحدة قد مر إمكان تأويلها بالتوحيد، وهنا لا يظهر تأويل الثنتين بما يصدق بالثلاث ولو قال يا مائة أو أنت مائة طالق وقَعَ الثلاث لِتَضْمِنَ ذلك إنصافها بإيقاع الثلاث بخلاف أنت كمائة طالق لا يقع إلا واحدة حملاً للتشبيه على أصل الطلاق دون العدد؛ لأنه المُتَيَقَّنُ وبخلاف أنت طالق واحدة ألف مرة؛ لأن ذكر الواحدة ينفي ما بعدها، وإنما لم يحتمل هنا على أن المراد بها التَّوْحِيدُ حتى لا يُنَافِيَهَا ما بعدها؛ لأن هذا خلاف المُتَبَادَرِ من لفظها وإنما حَمَلْنَاهَا عليه فيما مر لاقتِرَانِ نِيَّةِ الثلاثِ به المخرِجَةُ له عن مدلوله فتأمل ولو قال طَلَّقْتُكَ ثلاثين أو طلاق فلانة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقَعَتْ واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقياسها الأولى؛ لأنها اليقين لاحتمال ثلاثين جزءاً من طَلْقَةٍ وفيه نظير ظاهر بل الأوجه خلافه إذ المُتَبَادَرُ الظاهر ثلاثين طَلْقَةٍ ولا يُعْضِده قول أصل الروضة في أنت طالق كالف إن نوى عدداً فثلاث، وإلا فواحدة؛ لأن التشبيه فيه مُحْتَمِلٌ للأمرين على السواء فليس واحد منهما مُتَبَادَرًا منه . ولو قال عدد ألوان الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك إلا إن

قوله: (ولو قال يا مائة) إلى قوله: (فتأمل) في النهاية والمغني . قوله: (طالق) راجع لقوله يا مائة أيضاً . قوله: (بخلاف أنت كمائة) أي: ولم ينو عدداً بدليل قوله الآتي، وإنما حَمَلْنَاهَا عليه إلخ . قوله: (وبخلاف أنت طالق إلخ) أي: ولم ينو عدداً رَوْضٌ ومُغْنِي، ويُفِيدُهُ قولُ الشَّارِحِ، وإنما حَمَلْنَاهَا إلخ . قوله: (ينفي ما بعدها) فيه تأملٌ مُحْسَنٌ سم وكان وجهه أن الواحدة مُلَقَّقةٌ مِنَ الْفِ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرُ عبارةُ النَّهْيَةِ والمُغْنِي يُنْتَعَى لِحُوقِ الْعَدَدِ . اهـ . قال ع ش قوله: يُنْتَعَى لِحُوقِ الْعَدَدِ ظَاهِرُهُ، وإن نوى العدد والظاهر خلافه . اهـ . وَمَرَّ عَنِ الرَّوْضِ والمُغْنِي، وبِاتِي عَنْ سَم أَنَّهُ مَا يُوَافِقُهُ . قوله: (وإنما حَمَلْنَاهَا عليه) أي: التَّوْحِيدُ وقوله: فيما مرَّ أي في قولِ الْمُصَنِّفِ ولو قال أنت واحدة ونوى عدداً . اهـ . ع ش . قوله: (لاقتِرَانِ نِيَّةِ الثلاثِ به إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى هُنَا الثَّلَاثَ وَقَعَنَ بِالْأُولَى . اهـ . سم . قوله: (ولو قال إلخ) ولو قال أنت طالق حَتَّى يُتِمَّ الثَّلَاثَ أَوْ اكْتَمَلَهَا وَلَمْ يَنْوِ الثَّلَاثَ فَوَاحِدَةٌ . اهـ . مُغْنِي . قوله: (أو طلاق فلانة ثلاثين) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرُ . قوله: (ولا يُعْضِده) أي: ما قاله بعضهم . قوله: (وإلا فواحدة) هذا هو العاضِدُ الْمُوْهُومُ . قوله: (مُحْتَمِلٌ لِلْأَمْرَيْنِ) أي: التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ وَالتَّشْبِيهِ فِي عَدْدِهِ . قوله: (فَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا إِنْخ) أي: والأصل بقاء العضمة . قوله: (ولو قال عدد إلخ) عبارةُ المُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ أَنَا مِنَ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِ عَدَدًا بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَنَا مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْنَاسًا مِنْهُ أَوْ أَصْنَافًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ

قوله: (وهنا لا يظهر إلخ) نَعَمْ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَهُ بِإِرَادَةِ الْآخَرِ م ر . قوله: (وقَعَ الثلاث) كذا م ر . قوله: (لا يقع إلا واحدة) كذا م ر . قوله: (ينفي ما بعدها) فيه تأمل . قوله: (لاقتِرَانِ نِيَّةِ الثلاثِ به) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى هُنَا الثَّلَاثَ وَقَعَنَ بِالْأُولَى . قوله: (ولو قال عدد ألوان الطلاق) قال في الرَّوْضِ فَضَّلَ قَالَ أَي وَلَا نِيَّةَ لَهُ أَنْتَ طَالِقٌ مِلءُ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلُ الْجَبَلِ أَوْ أَغْظَمَ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْبَرَهُ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلَهُ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ . اهـ . ولو قال أنت طالق مِلءُ السَّمَوَاتِ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ فَقَطْ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمِثْلُهُ أَنْتَ

علم أن له صفات من بدعية وشبهة، ولا وتوحيد وتثليث وغيرها أو عدد الثراب فواحدة عند جمع بناء على أنه اسم جنس إفرادي أو عدد الزمّل ثلاث؛ لأنه اسم جنس جمعي قال ابن العباد وكذا الثراب؛ لأنه شمع ثرابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بأن هذا لم يشتهر فيه وبه يتأيد ما قاله الأولون، ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في أنت طالق بالترخيم، وإن نواه؛ لأنه لا يقع في غير النداء إلا ضرورة نادرة فلعننا أن للثدرة دخلا في عدم الوقوع فأولى في عدم العدد ولو قال أنت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجا بأن التقدير طلاقا متعددا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في محله ومما يبطئه ما تقرّر في أنت طالق بعد الثراب فإنه يقع، وإنما الخلاف في الواقع ولو سلم له أن التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضا، وغاية ما وجه به إنما ينتج أنه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث، ويلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد، وأطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعلم هل له ريش أو لا يؤده قول الروضة في أنت طالق بعد كل شعرة على جسد إبليس القياس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعليقا على صفة فيقال شككنا فيها بل هو تنجيز طلاق وربط للعدد بشيء شككنا فيه فتوقع أصل الطلاق وتلغي العدد فإن الواحدة ليست بعدد وصوبه الزركشي ونقله عن غير واحد. ولو قال بعدد ضراطه

كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق ولم يتوعدا فواحدة ولو طلقها طلقة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء. اهـ.

قوله: (أو عدد الثراب) إلى قوله: (ويؤيده) وفي النهاية. قوله: (أو عدد الثراب فواحدة) وفاقا للروض والمغني والنهاية. قوله: (أو عدد الزمّل إلخ) ولو قال أنت طالق بعد أنواع الثراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كله وقع الثلاث روض ومغني. قوله: (لأنه شمع ثرابة) أي: وإلحاق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع. اهـ. سيد عمر. قوله: (بأن هذا) أي: ثرابة. قوله: (ما قاله الأولون)، وهو وقوع الواحدة في عدد الثراب. قوله: (ما تقرّر في أنت طالق إلخ) أي: من أن الثراب اسم جنس إفرادي على الزجاج لا عدد له. قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: وتعليل عدم الوقوع إلخ. اهـ. سم. قوله: (وغاية ما وجه) أي: البعض عدم الوقوع. قوله: (قول الروضة) إلى قوله: (فإن الواحدة) في المغني، وإلى قوله: (ولو خاصصته) في النهاية. قوله: (وليس هذا) أي قوله: (أنت طالق بعد كل شعرة إلخ). اهـ. مغني. قوله: (ولو قال بعدد ضراطه) أي: إبليس ولو قال طلاق أنت يا داهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط

طالق ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الزملي خلافا لما في الثباب من وقوع الثلاثة، ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الآثار المذكورة م. ر. قوله: (وقع الثلاث أيضا) قضيته أن له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الآتي: (وتعليل عدم الوقوع) إلخ.

وَقَعَ ثَلَاثَ؛ لَأَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ وَفِي الْكَافِي لَوْ قَالَ بَعْدَ سَمَكٍ هَذَا الْحَوْضُ، وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ وَقَعَتْ وَاحِدَةً كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٍ أَيْ أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَنْوَ عِدَّةً وَلَوْ قَالَ بَعْدَ شَعْرٍ فَلَا يَنْوَ مَاتَ مِنْ مُدَّةٍ وَسَمَكٌ أَكَّانَ لَهُ شَعْرٌ فِي حَيَاتِهِ أَمْ لَا وَقَعَ ثَلَاثَ عَلَى الْأَوْجِهَ لَا اسْتِحَالَةَ خُلُوعِ الْإِنْسَانِ عَادَةً عَنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا ذَكَرَهُ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا

كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَعَلِّقٌ بِدَاهِيَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ كُلَّمَا حَلَلْتَ حَرُمْتَ فَوَاحِدَةً أَوْ عِدَّةً مَا لَاحَ بَارِقٌ أَوْ عِدَّةً مَا مَشَى الْكَلْبُ حَافِيًا وَعِدَّةً مَا حَرَكَ ذَنْبَهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ بَرْقٌ وَلَا كَلْبٌ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَتَوَى وَاحِدَةً مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ وَقَعَ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ وَقُوعٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ وَعَوْدُ الْمَشْيَةِ إِلَى ثَلَاثًا أَنْ يَقَعَ هُنَا وَاحِدَةً عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهَا الْمُحَقَّقَةُ فَيُجْعَلُ قَوْلُهُ: ثَلَاثِينَ مُتَعَلِّقًا بِدَاهِيَةٍ وَقَوْلُهُ: كُلَّمَا حَلَلْتَ الْخَطَأَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَضَى بِلَفْظِ حَرُمْتَ الطَّلَاقَ وَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَفِيهِ وَقْفَةٌ ثُمَّ رَأَيْتَ ابْنَ حَجٍّ صَرَّحَ فِي فَضْلِ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا بِتَكَرُّرِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْقَضِيدِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُغْلَمَ فِيهِ سَمَكٌ) أَيْ: سَوَاءٌ اخْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِالْبَحْثِ عَنِ الْحَوْضِ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَحْثٌ وَلَا تَقْتِيشٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعٍ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَزَنْ دِرْهَمٍ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ) أَيْ: وَزَنْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ. اهـ. مُعْنَى: (وَلَوْ قَالَ بَعْدَ شَعْرٍ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أَغْطَمَ الطَّلَاقِ أَوْ أَكْبَرَهُ بِالْمَوْحِدَةِ أَوْ أَطْوَلَهُ أَوْ أَغْرَضَهُ أَوْ أَشَدَّهُ أَوْ نَحْوَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطْ. اهـ. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى أَوْ أَقَلَّ مِنْ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ طَلَّقَةٍ وَقَعَ طَلَّقَتَانِ. اهـ. قَالَ ع ش وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَطْ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَمِثْلُهُ مِلَّةَ الْبُيُوتِ الثَّلَاثَةِ فَيَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطْ كَمَا وَجَدَ بَخْطُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ، وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا مَسْأَلَةُ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م ر. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ) إِلَى الْمَتَنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي قَبُولِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ الْخ)

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ زَوْجَتُهُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ عَصَا فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُرِيدًا الْعَصَا وَقَعْنَ وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا، ذَكَرَهُ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِنًا فَقَدْ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَاطِيقٌ كَقَوْلِهِ قَالَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ قَانَتْ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدَهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا، وَيُذَيِّنُ كَمَا لَوْ قَالَ حَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ أَجَنِيَّةً اسْمُهَا ذَلِكَ بَلِ الضَّمِيرُ أَعْرَفُ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمِ. اهـ. وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَاصَمْتَهُ الْخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَوْ قَالَ عَلِيٌّ الطَّلَاقُ مِنْ ذِرَاعِي مَثَلًا وَقَصَدَ بِقَوْلِهِ مِنْ ذِرَاعِي قَبْلَ الْفَرَاغِ وَمَا قَبْلَهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ لَا حِثَّ، وَإِنْ فَعَلَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الصَّبْغَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِلَّةٍ لاحتياجها إِلَى قَوْلِهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا بَلِ هِيَ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ) قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فَمَا الْفَرْقُ

يُنَافِيهِ مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ فَيَمُنُّ لَهُ امْرَأَتَانِ فَقَالَ مُشِيرًا إِلَى إِحْدَاهُمَا امْرَأَتِي طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ  
الْأُخْرَى مِنْ طَلَاقِ الْأُخْرَى وَحَدَّاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ. (وَلَوْ  
أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَمَاتَتْ) أَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ أَمْسَكَ شَخْصٌ فَاهُ (قَبْلَ  
تَمَامِ طَالِقٍ) أَوْ مَعَهُ (لَمْ يَقَعْ) لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الطَّلَاقِ قَبْلَ تَمَامِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ إِمْسَاكَهُ اخْتِيَارًا

قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْعَصَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي  
وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِنْ كَانَ اسْتِشْكَالُهُ عَلَى الْوُقُوعِ ظَاهِرًا فَالْفَرْقُ وَاضِحٌ أَوْ عَلَى الْوُقُوعِ بَاطِنًا فَمُتَّجَهٌ مَا قَالَهُ.  
اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ) سُئِلَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْوَرَعُ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْعُجَيْلِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ  
لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَالْقَى عَجُورَةً بِيَدِهِ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ وَتَوَى الْعَجُورَةَ فَهَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ فَأَجَابَ  
نَفَعْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِعِلْمِهِ بِقَبُولِهِ. قَوْلُهُ: وَجَرَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ السَّيِّدُ  
السَّمُودِيُّ قَالَ الرَّاجِحُ مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ؛ لِأَنَّ إِلْقَاءَ الْعَجُورَةِ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي  
الطَّلَاقِ مِنَ الْوُثَاقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ الْعَجُورَةُ فِي يَدِهِ بَلْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَثَلًا وَقَالَ أَرَدْتَ  
الْعَجُورَةَ لَا الزَّوْجَةَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا وَفِي قَبُولِهِ بَاطِنًا وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا يَقْبَلُ فَالْحَاصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ  
إِرَادَةِ الْإِضْبَاعِ، وَإِرَادَةِ الْعَجُورَةِ حَالَ إِلْقَائِهَا. انْتَهَى. ابْنُ زِيَادٍ وَقَوْلُ السَّمُودِيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ  
الْعَجُورَةُ بِيَدِهِ أَيْ أَوْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَلَمْ يُلْقِهَا إِلَى الْأَرْضِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ: أَصَحُّهُمَا لَا يَقْبَلُ تَقَدَّمَ،  
وَيَأْتِي مَا فِيهِ. (وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْقَبُولُ بَاطِنًا فَقَدْ  
سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَشَاجَرَ هُوَ وَزَوْجَتُهُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ فَعَلَهُ فَأُطْبِقَ كَفَّهُ وَقَالَ إِنْ فَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ  
فَأَنْتِ طَالِقٌ مُخَاطَبًا يَدُهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرًا،  
وَيُذَيِّقُ كَمَا لَوْ قَالَ حَفْصَةُ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ أَجَنِيَّةَ اسْمِهَا ذَلِكَ بَلِ الضَّمِيرُ أَعْرَفُ مِنَ الْإِسْمِ الْعَلَمِ.  
انْتَهَى وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَالَ ابْنُ حَجٍّ وَفِي قَبُولِهِ  
وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا لَا. انْتَهَى. وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَلَى الشَّارِحِ أَنَّهُ يَقْبَلُ بَاطِنًا وَكَذَا نَقَلَهُ سَمٌ عَنْ قَضِيَّةٍ  
فَتَاوَى وَالِدِ الشَّارِحِ وَعَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. اهـ. (مِنْ طَلَاقِ الْأُخْرَى الْخ) بَيَانٌ لِمَا رَجَّحَهُ فِي  
الرُّوضَةِ. (أَوْ ارْتَدَّتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَظَاهِرٌ) فِي التَّهْيِيزِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ).

(أَوْ مَعَهُ) فِيهِ شَيْءٌ بِالنَّسْبَةِ لِصُورَةِ الْإِمْسَاكِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمْسَكَ مَعَ تَمَامِ التُّطْقِ بِالْقَافِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ  
الْوُقُوعِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَيْسَ الْإِمْسَاكُ مَعَ تَمَامِ لَفْظِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. (لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ  
الطَّلَاقِ الْخ) هَذَا تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتَنِ فَقَطُّ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ. (وَظَاهِرٌ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتِ  
طَالِقٌ إِنْ أَوْ إِنْ لَمْ وَقَالَ قَصَدْتَ الشَّرْطَ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا إِلَّا إِنْ مُنِعَ الْإِثْمَامُ كَأَنْ وَضَعَ غَيْرَهُ يَدَهُ فِي قِمِهِ

مَعَ إِرَادَةِ الْعَصَا بِالضَّمِيرِ.

(لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الطَّلَاقَ هُنَا عَنْ مَوْضُوعِهِ الْخ) انْظُرْ لَوْ صَرَّحَ بِالْعَصَا فَقَالَ الْعَصَا طَالِقٌ ثَلَاثًا فَإِنْ  
التَزَمَ الْوُقُوعُ كَانَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَوْ عَدَمَ الْوُقُوعِ فَقَدْ صَحَّ إِخْرَاجُ الطَّلَاقِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَهَلَّا قِيلَ فِي  
مَسَائِلِنَا بَاطِنًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَبْلَ التُّطَلِّيِّ بِقَافٍ طَالِيٍّ كَذَلِكَ (أَوْ) مَاتَ مَثَلًا (بَعْدَهُ قَبْلَ) قَوْلِهِ (ثَلَاثًا) أَوْ مَعَهُ كَمَا فَهَمُّ بِالْأَوَّلَى (ثَلَاثًا) يَقَعَنَّ عَلَيْهِ لِقَضِيهِ لَهْنٌ حِينَ تَلْفُظُهُ بِأَنْتَ طَالِيٌّ وَقَصْدُهُنَّ حِينَئِذٍ مُوقِعٌ لَهْنٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُظْ بِهِنَّ كَمَا مَرَّ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ نَوَى الثَّلَاثَ عِنْدَ تَلْفُظِهِ بِأَنْتَ طَالِيٌّ، وَإِنَّمَا قَصَدَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ بِالتَّلْفُظِ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِهِنَّ عِنْدَ أَنْتَ طَالِيٌّ، وَإِنَّمَا قَصَدَ أَنَّهُ إِذَا تَمَّ نَوَاهُنَّ عِنْدَ التَّلْفُظِ بِلَفْظِهِنَّ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ فَقَطْ وَلَوْ قَصَدَهُنَّ بِمَجْمُوعِ أَنْتَ طَالِيٌّ ثَلَاثًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالْحُسْبَانِيِّ فَهَذَا مَحَلُّ الْأَوْجُهِ وَالْأَقْوَى وَقُوعُ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ إِنَّمَا تَقَعُ بِمَجْمُوعِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَتَمَّ (وَقِيلَ) يَقَعُ (وَاحِدَةً) لِيُقَوِّعَ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا (وَقِيلَ لَا شَيْءَ) إِذِ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ لَا يَتَبَعُضُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَرَادَ إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ قَالَه عَازِمًا عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثًا بَعْدَ مَوْتِهَا فَوَاحِدَةً.

(تَنْبِيْهُ) قِيلَ ثَلَاثًا تَمْيِيزٌ وَرَدَّهُ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ جَهْلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ طَلَاثًا ثَلَاثًا كَصَرَبَتْ زَيْدًا شَدِيدًا أَيْ صَرَبًا شَدِيدًا وَفِي الرَّدِّ بِذَلِكَ مُبَالَغَةٌ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ عَرَبِيَّةٌ إِذْ فِيهِ تَفْسِيرٌ لِلإِبْهَامِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَلَوْ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا نَعَمْ، الْحَقُّ أَنَّ الثَّانِيَّ أَظْهَرَ وَالْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا، وَأَمثَالِهِ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَرَّرَ.

وَحَلَفَ قَبْلُ ظَاهِرًا لِلْقَرِينَةِ. اهـ. مُعْنَى وَنَهَايَةُ وَفِي عِشْرِ قَوْلِهِ: لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا لِخِ قِيَاسِهِ أَنَّ مَا وَقَعَ كَثِيرًا عِنْدَ الْمُشَاجَرَةِ مِنْ قَوْلِ الْحَالِفِ عَلَيَّ الطَّلَاقُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا إِلَّا أَنْ يُنْتَمَعَ مِنَ الْإِتْمَامِ كَوَضْعِ غَيْرِهِ يَدُهُ عَلَى فَمِهِ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَلَا وَقُوعُ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَمِثْلَ وَضَعَ الْيَدِ عَلَى الْفَمِ مَا لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ الْحِلْفَ، وَأَنْ إِغْرَاضَهُ عَنْهُ لِيُغَرِّضَ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَاتَتْ مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَصَدَهُنَّ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ) إِلَى الْمَتَنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ) فِي الثَّاهِيَةِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَوْلِهِ الْخ) أَيْ: قَبْلَ تَمَامِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهُ) أَيْ: مَعَ تَمَامِ قَوْلِهِ: ثَلَاثًا. قَوْلُهُ: (لَهْنٌ) أَيْ: لِلثَّلَاثِ.

قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ تَلْفُظُهُ بِأَنْتَ طَالِيٌّ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمَتَنِ قُلْتُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَاحِدَةً وَنَوَى الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَصَدَهُنَّ بِمَجْمُوعِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ وَجِدَ هَذَا الْقَضْدَ قَبْلَ التَّلْفُظِ وَلَمْ يَسْمِرْ إِلَى حَالِ التَّلْفُظِ بِأَنْتَ طَالِيٌّ فَمُتَّجَةً، وَإِنْ قَارَنَ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ أَنْتَ طَالِيٌّ فَمَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ قُوَّةَ كَلَامِهِمْ تُفِيدُ أَنَّ الْمَدَارَ فِي التَّثْلِيثِ بِأَنْتَ طَالِيٌّ عَلَى نِيَّتِهِ لَا عَلَى خُصُوصِ نِيَّتِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (مَحَلُّ الْأَوْجُهِ) أَيْ: الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَمَّ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الْمَتَنِ دُونَ مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ مَعَهُ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الرَّدِّ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (قَالَ عَازِمًا) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّصْرِيحِ مَمْنُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَبَّيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَانْظُرْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَأَمثَالِهِ) أَيْ: كَصَرَبَتْ زَيْدًا

قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ) دَعَايَ التَّصْرِيحِ مَمْنُوعَةٌ بَلْ وَهُمْ كَمَا سَبَّيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي فَانْظُرْهُ.

(وإن قال أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بسكوت بأن يكون فوق سكتة التنفس والعوي أو كلام منه أو منها مثلاً، وإن قل، وهل يفرق هنا بين الأجنبي وغيره كالبيع أو لا؛ لأن ما هنا أضيف بدليل ما تقرر في السكوت فإنه لا يعتبر ثم بما يعتبر به هنا بل بالعرف الأزيد من ذلك كل محتمل، والفرق أوجه؛ لأن ما هنا فيه رفع للصريح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما يأتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الأجنبي وغيره مع قولهم إن ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مشكّل فإنها قد تتكلم بكلمة زمن سكوتة بقدر سكتة التنفس والعوي والذي يتجه حينئذ أن هذا لا يضّر، وأن المدار إنما هو على سكوتة أو كلامه لا غير (فثلاث) يقعن وإن قصد التأكيد ليغديه مع الفصل؛ ولأنه معه خلاف

شديداً وقوله: واضح، وهو أن الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مذهب فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فإن الضرب فيه يقع للماهية ولا تكثر فيها، وإنما التكثر فيما توجد فيه، وهو إنما يتميز بالصفة. اه. ع. ش.

□ قوله (سن): (وإن قال إلخ) أي: المذخول بها. اه. معني. □ قوله: (أو أنت طالق إلخ) إلى قوله: (والعوي) في المعني، وإلى قوله: (وهل يفرق) في النهاية إلا قوله: (مثلاً). □ قوله: (بينهما) يعني بين الأولى وما بعدها فتأمل. اه. رشيد في بعض النسخ بينها بلاميم أي بين الثلاثة، وهي ظاهرة. □ قوله: (فوق سكتة التنفس) يأتي في التنبيه الثاني ضابطه. □ قوله: (مثلاً) أي أو من غيرهما. □ قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. اه. سم. □ قوله: (أو لا) أي: فيمنع هنا الفضل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التأكيد. □ قوله: (فإنه) أي: السكوت وقوله: ثم أي في البيع. □ قوله: (بل بالعرف إلخ) سيأتي في التنبيه أن ما هنا مضبوط بالعرف أيضاً. □ قوله: (من ذلك) أي: مما يعتبر هنا به. □ قوله: (والفرق) أي: بين الطلاق والبيع فيضّر الفضل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع. □ قوله: (فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك. اه. سم وقوله: للصريح، وهو وقوع الطلاق بكل من الجمل الثلاث استقلالاً. □ قوله: (فاحتيط له أكثر) أي: فجعل الفضل بالكلام مطلقاً مانعاً عن تأثير قصد التأكيد فوق الثلاث معه، وإن قصد التأكيد. □ قوله: (ثم رأيت ما يأتي إلخ) أي: فالأوجه الفرق هنا بين الأجنبي وغيره كما في البيع. □ قوله: (أن ما هنا) أي: الاتصال بين الألفاظ هنا. □ قوله: (ثم قولهم أو منها) أي: وقولهم مثلاً. □ قوله: (والذي يتجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضّر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج. اه. ع. ش. عبارة الرشيد في قوله: منه أو منها كذا في التخصة قال سم إن كلامها لا يضّر، وإن كثر وفي نسخة من الشارح حذف أو منها كأنه لما قاله سم. اه. □ قوله: (يقعن) إلى قول الشارح فإن قلت في النهاية والمعني. □ قوله: (ولأنه) أي: التأكيد معه أي الفضل.

□ قوله: (بين الأجنبي) أي: الكلام الأجنبي. □ قوله: (فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك.

□ قوله: (والذي يتجه إلخ) المتجه أن كلامها لا يضّر، وإن كثر؛ لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق.

الظاهر ومن ثم لو قصده دين، نعم، يُقبل منه قصد التأكيد والإخبار في مُعلَق بشيء واحد كزوجه، وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لا حث أيضًا بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فإن قصد تأكيدًا) للأولى أي قبل فراغها أحدًا مما يأتي في الاستثناء ونحوه بالأخيرتين (فواحدة)؛ لأن التأكيد معهود لغة وشرعًا فإن قلت الجملة الثانية إن كانت خبرية لزم انتفاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الإنشائية أو إنشائية وقع ثنتان قلت يختار الأول، ويُمنع لزوم ما ذكره؛ لأن المراد باتحاد الجنس هنا اتحاده لفظًا إذ الكلام في التأكيد اللفظي والجملتان هنا خبريتان لفظًا فاتحد الجنس وصح قصد التأكيد، وأن يختار الثاني، ويمنع وقوع طلقتين؛ لأن نية التأكيد بالثانية صيرت معناها هو عين معنى الأولى فلا دلالة لها على إيجاب غير الأولى أصلًا، ولا لزم أن لا تأكيد فإن قلت يلزم من

قوله: (لو قصدت) أي: التأكيد. اه. ع. ش. قوله: (في مُعلَق بشيء إلخ) أي: كأن دخلت الدار فأنيت طالق إن دخلت الدار فأنيت طالق. اه. مُعني وع. ش. قوله: (في مُعلَق بشيء) ولو قال إن دخلت الدار أنيت طالق بحذف الفاء كان تعليقًا كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر أنه لو ادعى إرادة التنجيز عمل به. اه. نهاية. قوله: (بل لو أطلق هنا) أي: فيما إذا طال الفصل لكن سيأتي له في باب الإيلاء أنه يتعدّد في صورة الإطلاق إذا اختلف المجلس فلعّل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرّز. اه. رشيد. قوله: (أخذًا مما يأتي في الاستثناء إلخ) قد يُمنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُفرّق بأن في نحو الاستثناء رفعًا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد، ولا لزم مقتضاه بمجرّد وجوده فلا يُمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثر فيما بعد الأولى بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتامل سم على حج. اه. ع. ش. قوله: (بالأخيرتين) متعلّق بقصد تأكيدًا.

قوله: (قلت يختار إلخ) في بعض النسخ هنا وفيما يأتي نختار ونمنع بصيغة التكلم. قوله: (وأن يختار الثاني) عطفت على يختار الأول فكان حذف أن إلا أن يكون المعنى، ويجوز أن يختار أو ولنا أن نختار. قوله: (لها) أي: للثانية وقوله: على إيجاب غير الأولى أي إيجاب معنى غير معنى الأولى وفي بعض النسخ غير الأول وكتب عليه الكزدي ما نصه قوله: غير الأول أي غير المعنى الأول وقوله: وإلا إلخ مغناه، وإن دلّ على إيجاب غير الأول لزم أن لا تأكيد مع أنه قصد بها التأكيد. اه.

قوله: (أخذًا مما يأتي في الاستثناء ونحوه) قد يُمنع الأخذ، ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكد من الثانية والثالثة، ويُفرّق بأن في نحو الاستثناء رفعًا مما سبق أو تغييرًا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد، ولا لزم مقتضاه بمجرّد وجوده فلا يُمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأكيد إنما يؤثر فيما بعد الأول بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفي مقارنة القصد له فليتامل.

التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع؛ لأن ملحظ التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذ قصد ثانياً بذلك اللفظ ازداد قوة واعتناء به من اللفظ إفادة الثانية هذا يمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج الشبكي أجاب باختيار أنها إنشائية ولا يلزم ما ذكر بأنها إنشائية للتأكيد فشارك الأولى في أصل الإنشاء، وافترقتا فيما أنشأناه . انتهى . وما ذكرته أجود، وأوضح ومن ثم لم يأت فيه النظر الذي قيل في كلام التاج كما يُعرف بتأمل ذلك كله (أو استثنافاً ثلاثاً) لظهور اللفظ فيه مع تأكيده بالنية (وكذا إن أطلق في الأظهر عملاً بظاهر اللفظ، وعجبت قول الزركشي هذا مشكلاً بقولهم لا بد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر في سبق اللسان، وفي «يا طالق لمن أسأها طالق». انتهى. وهو عقلة عما مر أنه لا يشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كما في الأخيرة، وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فائتر، ويأتي هذا التفصيل كما أشرت إليه فيما مر في تكرير الكناية كبائن وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مسرحة وكانت طالق بائن اعتدي وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام ومن تبعه ووفقاً للإسنوي قال كما أطلقه الأصحاب

□ فؤد: (بالمعنى المذكور) أي: بكون معنى الثانية عين معنى الأولى. □ فؤد: (باختيار أنها) أي: الثانية. □ فؤد: (ولا يلزم ما ذكر) أي: فقال مانعاً لزوم وقوع اثنتين. □ فؤد: (بأنها إلخ) متعلق لقوله ولا يلزم إلخ باعتبار المعنى فإنه في قوة ومنع لزوم ما ذكر أو بجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض قرائنها إلخ، وهو غني عن التكليف. □ فؤد: (وافترقتا فيما أنشأناه) أي: فإن الأولى أنشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيد الوقوع. □ فؤد: (انتهى) أي: جواب الشبكي. □ فؤد: (وما ذكرته إلخ) يعني قوله؛ لأن نية التأكيد بالثانية إلخ. □ فؤد: (النظر الذي قيل إلخ) لعله أن التأكيد ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على إعادتها بالمعنى الأول وأيضاً يلزم على جوابه انتفاء التأكيد؛ لأن شرطه اتحاد المعنيين.

□ فؤد: (سني: (وكذا إن أطلق) أي بأن لم يقصد تأكيداً ولا استثنافاً فيقع ثلاث قال الزركشي، ويتبني أن يلحق بالإطلاق ما لو تعددت مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اهـ، وهو ظاهر. اهـ. معني .

□ فؤد: (هذا مشكلاً بقولهم لا بد إلخ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستثناف وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه. اهـ. سم. □ فؤد: (عما مر) أي: في فصل بعض شروط الصيغة. □ فؤد: (في الأخيرة)، وهي يا طالق إلخ. □ فؤد: (ويأتي) إلى المتن في النهاية والمعني إلا قوله: (قال الإسنوي) إلى (وللبقيني). □ فؤد: (هذا التفصيل) أي: الذي في المتن. اهـ. كُردي. □ فؤد: (فيما مر) أي: في مبحث صريح الطلاق في شرح يا طالق. □ فؤد: (في تكرير الكناية) متعلق لقوله يأتي. □ فؤد: (كبائن) مثال للكناية وكان الأنسب تكريره كما في النهاية والمعني مثلاً لتكرير الكناية. □ فؤد: (وفي اختلاف اللفظ) أي: صريحاً كان أو كناية أو إياهما. □ فؤد: (وفي التكرير فوق ثلاث) فيصح إرادة التأكيد

□ فؤد: (هذا مشكلاً بقولهم لا بد إلى قوله. اهـ.) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستثناف



وكلام ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه أي؛ لأنه لم يُصرِّح به وإنما قال إنَّ العرب لا تُؤكِّد فوق ثلاث قال الإسنوي وبسليمه فالخروج عن المُمْتَنِعِ التَّخَوُّي لا أثر له كما أوضحوه في الإقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بحاصل ما ذكرته . انتهى . وللبلقيني قال ولا ينبغي أن يُتَحَيَّلَ أنَّ الرَّابِعَةَ تَقَعُ بها طَلْقَةٌ لِفَرَاغِ العدد؛ لأنه إذا صَحَّ التَّأَكُّدُ بما يَقَعُ لولا قَصْدُ التَّأَكُّدِ فَلَا أن يُؤكِّدَ بما لا يَقَعُ عندَ عدمِ قَصْدِ التَّأَكُّدِ أُولَى (وإنَّ قَصْدَ بالثَّانِيَةِ تَأَكُّدَ الْأُولَى وبالثَّالِثَةِ اسْتِثْنَاءٌ أو عَكْسٌ) أي قَصْدَ بالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءٌ وبالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الثَّانِيَةِ (فِثْنَانٍ) عَمَلًا بِقَصْدِهِ (أو) قَصْدَ (بالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الْأُولَى) أو بالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءً، وأُطْلِقَ الثَّالِثَةَ أو بالثَّالِثَةِ اسْتِثْنَاءً، وأُطْلِقَ الثَّانِيَةَ (ثَلَاثٌ) يَقَعْنَ (في الْأَصَحِّ) لِتَحْلُلِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْمُؤَكِّدِ وَالْمُؤَكَّدِ وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ وبظَاهِرِ اللَّفْظِ .

(تنبيه) قد يُشْكِلُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ في أنت طالق طالق بما مرَّ أنه لو قال طالق ونوى أنت أو أنت ونوى طالق لا يَقَعُ به شيءٌ، والوقوع بالثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ هنا يَسْتَلْزِمُ تَقْدِيرَ أنت، .....

بالرَّابِعَةِ مَثَلًا فلا يَقَعُ بها شيءٌ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (وكلام ابن عبد السلام إلخ) ظاهراً صَنِيعُهُ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الإسْنَوِيِّ . فَوَدَّ: (في امتناعه) أي: التَّأَكُّدِ بِالرَّابِعَةِ . فَوَدَّ: (وبسليمه) أي: صَرَا حَةً كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْإِمْتِنَاعِ . فَوَدَّ: (وللبلقيني إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلْإِسْنَوِيِّ . فَوَدَّ: (أن يُتَحَيَّلَ إلخ) أي: تَحَيُّلاً نَاشِئاً عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِنَّ الْعَرَبَ لَا تُؤكِّدُ إلخ . فَوَدَّ: (أن الرَّابِعَةَ) أي: مَثَلًا وَقَوْلُهُ: تَقَعُ بِهَا طَلْقَةٌ أَي: وَإِنْ قَصَدَ بِهَا التَّأَكُّدَ . فَوَدَّ: (لِفَرَاغِ العددِ) أي: عَدَدِ التَّأَكُّدِ . اهـ . كُرِدِّي . فَوَدَّ: (لأنه إلخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاءِ . فَوَدَّ: (بما يَقَعُ) أي: بِه طَلْقَةٌ، وَهُوَ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَقَوْلُهُ: بِمَا لَا يَقَعُ إلخ يَعْنِي بِه نَحْوُ الرَّابِعَةِ . فَوَدَّ: (أي قَصْدَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . فَوَدَّ: (أي قَصْدَ بِالثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءً إلخ) وَلَيْسَ هَذَا عَكْسَ صُورَةِ الْمَتْنِ؛ لِأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الْأُولَى وَبِالثَّانِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءَ . اهـ . مُغْنِي . فَوَدَّ: (أو قَصْدَ بِالثَّالِثَةِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَبِالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الثَّانِيَةِ .

فَوَدَّ (سنن): (أو بِالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الْأُولَى إلخ) يَتَّبِعِي التَّدْبِيرَ هُنَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، وَيَأْتِي سَمْعٌ وَشِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضَ نَعَمْ يُدَيِّنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ . اهـ . فَوَدَّ: (لِتَحْلُلِ الْفَاصِلِ إلخ) رَاجِعٌ لِصُورَةِ الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَعَمَلًا بِقَصْدِهِ إلخ لِصُورَتِي الشَّارِحِ . فَوَدَّ: (بما مرَّ أنه إلخ) قَدْ يُقَالُ مَا مَرَّ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ، وَهُنَا قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَهِيَ تَقْدُمُ أَنْتِ وَالْمَحْذُوفُ لِقَرِينَةٍ كَالْمَذْكُورِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ وَمَشْهُورٌ وَقَدْ مَه فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّبِغَةِ سَيِّدٌ عَمَرٌ وَسَم . فَوَدَّ: (لو قال طالق ونوى أنت) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِذْلَالِ .

وذلك لا يُبَاقِي قَصْدَ الطَّلَاقِ لِمَعْنَاهُ .

فَوَدَّ (سنن): (وبِالثَّالِثَةِ تَأَكُّدَ الْأُولَى) يَتَّبِعِي التَّدْبِيرَ هُنَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، وَيَأْتِي .

وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِحْتِيَاجِ لِهَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ لِقَرِينَةِ عَدَمِ قَصْدِ التَّأَكِيدِ فَإِنْ قُلْتَ قَالَ الرُّضْيِيُّ مَا تَعَدَّدَ لَفْظًا لَا مَعْنَى لَيْسَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوَ زَيْدٍ جَائِعٍ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَالثَّانِي فِي الْحَقِيقَةِ تَأَكِيدٌ لِلأَوَّلِ . انْتَهَى . وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ هُنَا تَعَدُّدُ خَبَرٍ قُلْتَ مَمْنُوعٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا قَالَه الرُّضْيِيُّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَعَدَّدْ فِيمَا ذَكَرَهُ وَمَا هُنَا مُتَعَدَّدُ الْمَعْنَى إِذْ كُلٌّ مِنَ الطَّلُوقَاتِ الثَّلَاثِ لَهُ مَعْنَى مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ خَصَّصَ الْمُزِيلَ لِلْعِصْمَةِ فِيهِمْ فَكُلُّ مَتَّهِنٍ لَهُ دَخَلٌ فِي إِزَالَتِهَا فَكَانَ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِزَالَةِ مَا لَيْسَ فِي الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ مَا لَيْسَ فِي الثَّانِيَةِ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ حَيْثُ لَمْ يَنْوَ تَأَكِيدًا آتٍ بِأَخْبَارِ ثَلَاثَةِ مُتَغَايِرَةٍ عَنْ مُتَبَدِّلٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ مَا فِي مِثَالِ الرُّضْيِيِّ فَتَأَمَّلْهُ .

(تَنْبِيْهُ آخَرُ) صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ فِي نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ وَأُطْلِقَ وَقَوْعُ الثَّلَاثِ، وَإِنْ فَصَّلَ بِأَزِيدَ مِنْ سَكْنَةِ التَّنْقِيسِ وَالْعِيٍّ وَحِينَئِذٍ فَهَلْ لِهَذَا الْأَزِيدِ ضَابِطٌ أَوْ لَا لَمْ أَرِ فِيهِ شَيْعًا وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الثَّانِي، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةٍ مِثْلًا قَالَ طَالِقٌ أَنَّهُ يَقَعُ بِالثَّانِي طَلْقًا وَالَّذِي يُتَّجِهُ ضَبِطُ ذَلِكَ الْأَزِيدَ بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُنْسَبُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ عُرْفًا، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ بِالثَّانِي شَيْءٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ انْقِطَاعُ نِسْبَتِهِ عَنْهُ فَلَمْ يُعْكَرْ حَمْلُهُ عَلَيْهِ وَالْعَجَبُ مِنَ الثُّحَاةِ فِي تَعَدُّدِ الْخَبَرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَضْبِطُوا ذَلِكَ بِزَمَنِ أَيْضًا فَلَزِمَهُمْ مَا لَزِمَ الْفُقَهَاءَ مِمَّا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْهُ . (وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ صَحَّ قَصْدُ تَأَكِيدِ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ) لِتَسَاوِيهِمَا فِي الصِّفَةِ، وَهَلْ مِثْلُهُ قَصْدُ مُطْلَقِ التَّأَكِيدِ حَمْلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الصُّورَةِ

قوله: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: أَنْتَ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ . قوله: (قُلْتَ مَمْنُوعٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَتَأَمَّلْهُ) أَقُولُ تَسْلِيمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ رَأْسًا فَالتَّسْلِيمُ لَا يَضُرُّهَا شَيْئًا فَتَأَمَّلْهُ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ وَاتِّحَادِهِ يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ فَلَا تَقْدِيرَ هُنَاكَ . اهـ . سم .

قوله: (مَعْنَى مُغَايِرِ الْخَبَرِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلْ كُلٌّ مِنْهَا مَذْلُوعٌ ذَاتُ مُتَصِفَةٍ بِانْحِلَالِ الْعِصْمَةِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَحُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَحَالٌ مِنْ أَحْوَالِهَا خَارِجٌ عَنْ مَذْلُولِ اللَّفْظِ وَحَقِيقَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمُغَايِرَةَ فِي الْحُكْمِ تَكْفِي فِي التَّعَدُّدِ . قوله: (وَأُطْلِقَ) الْأُولَى حَذْفُهُ وَحَذْفُ الْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ، وَإِنْ فَصَّلَ . قوله: (وَالْعَجَبُ مِنَ الثُّحَاةِ الْخَبَرِ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمْ مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَلُزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ مَمْنُوعٌ . اهـ . سم . قوله: (فِي الصِّفَةِ) كَذَا فِي نُسْخِ الشَّارِحِ وَالتَّهَايَةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ، وَأَصْلُهُ

قوله: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِحْتِيَاجِ الْخَبَرِ) مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُرَدَّ أَيْضًا بِأَنَّ هُنَا قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَهِيَ أَوَّلُ الْكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ لِلْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ مُعْتَبَرٌ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّبِيغَةِ . قوله: (قُلْتَ مَمْنُوعٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَتَأَمَّلْهُ) أَقُولُ تَسْلِيمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ رَأْسًا فَالتَّسْلِيمُ لَا يَضُرُّ هُنَا شَيْئًا فَتَأَمَّلْهُ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ وَاتِّحَادِهِ يَقْتَضِي اتِّحَادَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ فَلَا تَقْدِيرَ هُنَاكَ . قوله: (وَالْعَجَبُ مِنَ الثُّحَاةِ الْخَبَرِ) التَّعَجُّبُ مِنْهُمْ مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَلُزُومُ مَا ذَكَرَ مِنْهُمْ

الصَّحِيحَةُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فَلَا يُصَرَّفُ بِمُخْتَمَلٍ كُلِّ مُخْتَمَلٍ (لَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي)، وَلَا بِالثَّلَاثِ فَلَا يَصِحُّ ظَاهِرًا لِاخْتِصَاصِهِ بِوَاوِ الْعَطْفِ الْمُقتَضِيَةِ لِلْمُغَايَرَةِ، أَمَّا بَاطِنًا فَيُذَيَّنُ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَثَلَاثٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَخَرَجَ بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ وَالْعَطْفُ بِغَيْرِهَا وَحَدَهُ أَوْ مَعَهَا كُتْمٌ وَالْفَاءُ فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكُّدِ مُطْلَقًا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَكَرَّرَهُ مُتَوَالِيًا أَوْ لَا فَإِنْ قَصَدَ تَأَكُّدَ الْأَوَّلَى ..

في الصَّيْغَةِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (كُلُّ مُخْتَمَلٍ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ صِحَّتُهُ حَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الصُّورَةِ الصَّحِيحَةِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ احْتَمَلَ عَدَمَ الْوُقُوعِ عُيِلَ بِهِ؛ لِأَصْلِهِ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ. اهـ. ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا بِالثَّلَاثِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمَتْنِ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَحَدَهَا أَوْ مَعَهَا). هـ. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَظْهَرِ. اهـ. مُغْنِي.

هـ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، وَإِنْ كَرَّرَ الْخَبَرَ بِعَطْفٍ كَانَ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ بِالْوَاوِ كَمَا مَثَلُ أَوْ الْفَاءِ أَوْ ثُمَّ صَحَّ قَصْدُ تَأَكُّدِ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكُّدِ إلخ) وَفِي الْعُبَابِ فِي صَوَرٍ مِنْهَا أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نَصَّهُ، وَأَكَّدَ الْأَوَّلَى بِالْأَخِيرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا، وَيُذَيَّنُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّلَاثَةِ قَبْلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرِّحٌ بِقَبُولِ التَّأَكُّدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٌ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً ع. ش. قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي سَوَاءً قَصَدَ تَأَكُّدَ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا قَالَ سَمَّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُذَيَّنَ. اهـ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا إلخ) لَعَلَّهُ فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ عِنْدَ عَدَمِ التَّوَالِيِ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ لِمَا قَدَّمَاهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَشَيْدِي عِبَارَةً سَمَّ وَفِي الرُّوضِ، وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَدْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارُ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَوْ طَالَ فَضْلٌ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسٌ قَالَ الشَّارِحُ وَشَجَلُ الْمُسْتَسْتَنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّأَكُّدَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَاهُ فِي الْإِبْلَاءِ لَوْ كَرَّرَ يَمِينِ الْإِبْلَاءِ، وَأَطْلَقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ. اهـ. إِذَا حَاصِلُ مَا هُنَا حَيْثُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ. اهـ.

مَمْنُوعٌ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكُّدِ مُطْلَقًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَتَطْلُقُ ثَلَاثًا بِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ فَطَالِقٌ لِلْمُغَايَرَةِ. اهـ. وَفِي الْعُبَابِ فِي صَوَرٍ مِنْهَا أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ وَطَالِقٌ مَا نَصَّهُ، وَأَكَّدَ الْأَوَّلَى بِالْأَخِيرَتَيْنِ أَوْ بِإِحْدَاهُمَا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا، وَيُذَيَّنُ، وَإِنْ أَكَّدَ الثَّانِيَةَ بِالثَّلَاثَةِ قَبْلَ. اهـ. وَهُوَ مُصَرِّحٌ بِقَبُولِ التَّأَكُّدِ بِشَرْطِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعَاطِفِ وَظَاهِرٌ فِي التَّذْيِينِ إِذَا أَكَّدَ الْأَوَّلَى بِغَيْرِهَا مَعَ ذَلِكَ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُفِيدُهُ قَصْدُ التَّأَكُّدِ مُطْلَقًا) يَتَّبِعِي أَنْ يُذَيَّنَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُهَا وَكَرَّرَهُ مُتَوَالِيًا إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ آخِرَ الْإِبْلَاءِ لَوْ كَرَّرَ يَمِينِ الْإِبْلَاءِ، وَأَرَادَ التَّأَكُّدَ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صَدَقَ كَنَظِيرُهُ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَيَسَّرَ تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ بِأَنَّ التَّجْزِيزَ لِإِنْشَاءِ الْإِبْلَاءِ وَالتَّعْلِيلُ يَتَعَلَّقَانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّأَكُّدُ بِهِمَا أَلْتَقَى أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتْ وَلَوْ أَطْلَقَ فَوَاحِدَةً إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَإِلَّا تَعَدَّدَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ جَارٍ فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَكْفِيهِ كَقَارَةِ وَاحِدَةٍ. اهـ. وَفِيهِمَا فِي هَذَا

أَوْ أَطْلَقَ فَطَلَقَهُ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءَ فثَلَاثٌ كَمَا مَرَّ وَكَذَا فِي الْيَمِينِ إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِي كَالظُّهَارِ وَالْيَمِينِ الْغُمُوسِ لَا بِاللَّهِ فَلَا تَتَكَرَّرُ مُطْلَقًا لِإِنِّاءِ حَقِّهِ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْمُسَامَحَةِ، (وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَوْطُوعَةٍ) وَمِثْلُهَا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مَنْ فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا مَاؤُهُ الْمُخْتَرَمُ (فَلَوْ قَالَهُنَّ لِغَيْرِهَا فَطَلَقَهُ بِكُلِّ حَالٍ) تَقَعُ فَقَطْ لَيَبْتَنُونَهَا بِالْأُولَى وَفَارَقَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا .....

وَعِبَارَةٌ ع ش، وَهَذَا أَيْ مَا ذَكَرَهُ الرَّوْضُ وَشَرْحُهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ حَلَفَ الْخُ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ: نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ) أَيْ: أَوْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ وَقَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ أَيْ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَخَلَّلَ فَضْلٌ فَثَلَاثٌ نَعَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ قَصْدُ التَّكْيِيدِ وَالْإِخْبَارِ الْخ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ وَتَخَلَّلَ فَضْلٌ فَثَلَاثٌ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي الْيَمِينِ الْخ) هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ الْأَعْمَ عَلَى الْأَخْصِ إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الدُّخُولِ أَوْ عَطْفِهِ مُبَايِنٌ بِالتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِي إِذَا الْأَوَّلُ حَلَفَ عَلَى صِفَةٍ مَحْضِيَّةٍ لَا تَعَلَّقُ فِيهَا بِحَقِّ أَضْلًا وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: لَا بِاللَّهِ الْخ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِي الْخ) وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِالتَّعَدُّدِ لِلْيَمِينِ يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ شَرْحُ الرَّوْضِ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (لَا بِاللَّهِ) أَيْ: لَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ. قَوْلُهُ: (فَلَا تَتَكَرَّرُ) أَيْ: الْكَفَّارَةُ مُطْلَقًا أَيْ، وَلَوْ قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ. اهـ. ع ش.

قَوْلُ (سَمِي): (وَهَذِهِ الصُّورُ) أَيْ: السَّابِقَةُ كُلُّهَا فِي مَوْطُوعَةٍ أَيْ زَوْجَةٍ مَوْطُوعَةٍ غَيْرِ مُخَالَعَةٍ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوعَةٍ) فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِهَا، وَهِيَ الَّتِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (الَّتِي دَخَلَ فِيهَا الْخ) أَيْ: وَلَوْ فِي الدُّبُرِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ أَنْتَ الْخ) إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْفَرْقُ لَوْ كَانَ كَلَامُهُمْ فِي قَوْلِهِ لِغَيْرِ مَذْخُولٍ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مُصَوَّرًا بِمَا إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ بِأَنْتَ طَالِقٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَزَمَ عَلَى اثْنَيْنِ بِثَلَاثٍ لِإِفَادَةِ التَّثْلِيثِ نَظِيرِ مَا حَقَّقَهُ الْبُوشَنُجِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْمِيتَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَسَيَّاتِي عَنْ سَم تَوْجِيهَ آخَرُ.

الْبَابُ، وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَذْخُولٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهَا إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ يَتَعَدَّدْ إِلَّا إِنْ نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَلَوْ طَالَ فَضْلٌ، وَتَعَدَّدَ مَجْلِسُ قَالَ الشَّارِحُ وَشَمِلَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ نَوَى التَّكْيِيدَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَعَدَّدُ فِيهِمَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَجْلِسِ فَخَالَفَ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمَا فِيهَا تَفْلاً عَنْ بَابِ الْإِبْلَاءِ إِذَا حَاصِلُ مَا هُنَا حَيْثُيَّةُ عَدَمِ التَّعَدُّدِ وَمَا هُنَاكَ التَّعَدُّدُ ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ قَالَ لَهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقَهُ، وَإِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتِينِ فَدَخَلْتَ طَلَقْتَ ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَذْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَقَعُ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ حَذَفَ الْعَاطِفَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ. اهـ. وَهَذَا لَا يَنَافِي مَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ التَّعَدُّدِ إِذَا كَرَّرَ التَّعْلِيْقَ، وَأُطْلِقَ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْمُعْلَقِ هُنَاكَ وَاجْتِلَافِهِ هُنَا نَعَمْ لِغَائِلٍ أَنْ يَقُولَ قِيَاسُ عَدَمِ التَّعَدُّدِ هُنَاكَ وَقُوْعُ طَلَقَتَيْنِ فَقَطْ هُنَا إِذْ لَمْ يَخْتَلِفِ التَّعْلِيْقَانِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِطَلَقَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْإِخْتِلَافُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَيُصَرِّفُ عَنْ التَّكْيِيدِ.

بأنه تفسير لما أراده بأنت طالق فليس مُغايِراً له بخلاف العطف والتكرار. (ولو قال لهذه) أي غير الموطوءة (إن دخلت) الدار مثلاً (فأنت طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق إن دخلت (فدخلت فينتان) يقعان (في الأصح) لوقوعيهما معاً مقتريتين بالدخول ومن ثم لو عطف بثم أو الفاء أو قلنا بالضعيف أن الواو للترتيب لم يقع إلا واحدة ولو قال لها أنت طالق أحد عشر ثلاثاً؛ لأنهما مُزجا وصارا ككلمة واحدة أو أحداً وعشرين فواحدة للعطف (ولو قال لموطوءة أنت طالق طَلقة مع) طَلقة (أو) طَلقة (معها طَلقة) وجمع فوق وتحت كما رجه شراح الحاوي وغيرهم (فثنتان) يقعان معاً وفارق أنت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة

☐ قوله: (بأنه) أي: لفظ ثلاثاً. ☐ قوله: (تفسير لما أراده إلخ) هذا هو ما أراده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي إلخ ودعوى أن هذا تصريح بما زعمه وهم قطعاً؛ لأن المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بأن ثلاثاً تفسير لا يدل فضلاً أنه يصح على أنه تمييز فمشتا التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد، والمبين هو المفسر ولذا عبروا به أيضاً في التمييز كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبين إلخ سم على حجاج اهـ رشيدى. ☐ قوله: (لما أراده إلخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثاً حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثاً إرادتها بما قبلها سم على حجاج. اهـ ع ش. ☐ قوله: (أي غير الموطوءة) إلى قول المتن: (ولو قال لموطوءة) في المغني لا قوله: (أو قلنا) إلى (لم يقع).

☐ قول (سن): (فثنتان) يتبني أخذاً مما مر أن يدعى هنا إذا قصد التأكيد. ☐ قوله: (يقعان) الأولى هنا وفي نظائره الآية الثابت. ☐ قوله: (ولو قال لها إلخ) ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق طَلقة، وإن دخلت الدار فأنت طالق طَلقتين فدخلت ثلاثاً ثلاثاً، وإن كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجه أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طَلقت ثلاثاً إذ خالاً للطرفين، ويقارق نظيره في الإقرار حيث لم يدخل الأخير بأن الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكر أو أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طَلقت ثلاثاً أيضاً؛ لأن ما

☐ قوله: (بأنه تفسير لما أراده) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثاً حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثاً إرادتها بما قبلها. ☐ قوله: (بأنه تفسير لما أراده إلخ) هذا هو ما أراده الشارح بقوله السابق ثم رأيتهم صرحوا به كما يأتي في شرح قلو قالهن لغيرها ودعوى أن هذا تصريح بما زعمه وهم قطعاً؛ لأن المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة، والبيان والتفسير واحد فالحكم بأن ثلاثاً تفسير لا يدل فضلاً على أنه يصح على أنه تمييز فمشتا التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد، والمبين هو المفسر ولذا عبروا به أيضاً في التمييز كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبين إلخ. ☐ قوله: (كما رجه شراح الحاوي) لكن في الروض خلافه فلا يقع في غير الموطوءة فيهما إلا واحدة.

لاحتمال المعية هنا لغير الطلاق احتمالاً قريباً (وكذا غير موطوءة في الأصح) لما تقرر أنهما يقعان معاً كانت طالق طلقين. (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقعان مرتباً (في موطوءة) المنجزة أولاً ثم المضمنة، ويُدَيَّنُ وإن قال أزدت أنني سأطلقها (وطلقة في غيرها) ليثبتنها بالأولى (فلو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مرتباً المضمنة أولاً ثم المنجزة وقيل عكسه ويلغو قوله قبلها كانت طالق أمس يلغو أمس، ويقع حالاً وواحدة في غيرها (في الأصح) لما مرّ نعم، يُصَدِّقُ بيمينه في قوله أزدت قبلها طلقة مملوكة أو ثابتة أو أوقعها زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع إلا واحدة في موطوءة. (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة، وأراد مع) طلقة (فطلقتان) ولو في غير

بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولي وغيره عن الروياني وجزم به ابن المقرئ في الروضة أو ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغني ولو قال أنت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة طلقت ثلاثاً. اه. وأقره ع ش.

قول (سن): (وكذا غير موطوءة إلخ) ولو قال لغير المذخور بها أنت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا حكاه البغوي عن فتاوى القاضي أو حكاه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر. اه. مغني. قول: (لما تقرر أنهما يقعان إلخ) عبارة النهاية والمغني يقع عليه ثنتان معاً في مع ومعها فقط لا في فوق وتحت، وأخواتهما كما أفهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعاً للمؤلف. اه. قال ع ش قوله: وأخواتهما أي من بقية أسماء الجهات. اه. قول: (المنجزة) إلى قوله: (وقيل عكسه) في المغني، وإلى قول المتن: (ولو قال بعض طلقة) في النهاية. قول: (ويُدَيَّنُ) أي: في الصورتين. اه. ع ش. قول: (إن قال أزدت) الأولى إن أراد. قول: (وواحدة في غيرها) عطف على قوله ثنتان في موطوءة.

قول (سن): (في الأصح) أي: فيهما. اه. مغني. قول: (لما مرّ) أي: من بينونة غير الموطوءة بالأولى. قول: (نعم يُصَدِّقُ بيمينه إلخ) ظاهره ظاهراً فهل يشكّل بقوله السابق، ويُدَيَّنُ إن قال إلخ وقد يُفَرَّقُ بقرّب هذا وفيه ما فيه سم أقول، ويُؤَيَّدُ الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك. اه. سيّد عمر. قول: (يُصَدِّقُ بيمينه في قوله إلخ) كذا نقلنا عن ابن كج، وأقره فليقيّد به إطلاق المصنّف. اه. مغني. قول: (فلا يقع إلا واحدة في موطوءة) كذا في أصله كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَلَّى ومقتضاه أنه لا يقع في غير الموطوءة شيء حيثيّد، وليس بمراد قطعاً فالأولى إسقاط لفظ في موطوءة لإيهامه. اه. سيّد عمر.

قول: (وواحدة في غيرها) تلك الواحدة هي المنجزة لا المضمنة في نحو طلقة قبلها طلقة للدور قال في الروض وشرحه أو قال أنت طالق تطليقة قبلها قال في الأصل أو بعدها كل تطليقة طلقت المنسوسة ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة وباقي الثلاث وطلقت غيرها واحدة أما في بعدها فظاهراً، وأما في قبلها فلا الواقع إنما هو المنجز لا المضمّن لثلاث يلزم الدور. اه. قول: (نعم يُصَدِّقُ بيمينه) ظاهره فهل يشكّل بقوله السابق، ويُدَيَّنُ إن قال إلخ وقد يُفَرَّقُ بقرّب هذا وفيه ما فيه.

موطوعة لإصلاحية اللفظ له قال تعالى ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الامراء: ٣٨] أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلق)؛ لأنه مقتضى الأولين والأقل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الأحوال الثلاثة لوضوح أنه إذا قصد المعية يقع إثنان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة تؤههما من كاتبيها اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للمحرر والشرح وليس كما تؤههما إذ محل هذه أيضاً ما لم يقصد المعية، وإلا وقع بها إثنان كما قاله الزركشي تبعاً لشيخه الإسوي والبلقيني؛ لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كنصف طلقة ونصف طلقة لكن رده شيخنا في شرح منهجه بأن لا نسلم أنه لو قال هذا المقدّر يقع إثنان، وإنما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرّر طلقة مع العطف المقتضي للتغاير بخلاف مع فإنها إنما تقتضي المصاحبة، وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها. انتهى. وقد يجاب بأن هذا إنما يتجه عند الإطلاق أما عند قصد المعية التي تفيدها لا تفيده الظرفية، وإلا لم يكن لقضدها فائدة فالظاهر المتبادر منه أن كل جزء من طلقة؛ لأن تكرير الطلقة المضاف إليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الإقرار ولو

قوله: (لوضوح أنه إلخ) علة للتفسير بالثلاث عبارة المعنى ولو قال أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة فطلق بكل حال مما ذكر من إرادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء؛ لأن الطلاق لا يتجزأ.

(تنبيه): لفظه نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه، وهو الصواب كما ذكرت في المحرر والشرح إذ لا يستقيم قوله: بكل حال بدونها؛ لأنه يقع عند قصد المعية طلقتان وعلى إثباتها لو أراد نصفاً من كل طلقة فطلقتان كما في الاستقصاء، ولو قال طلقة في نصف طلقة فطلق إلا أن يريد المعية فإثنان. اهـ. قوله: (اعتراض ما بخطه) مفعول تؤههما. قوله: (إذ محل هذه) أي: ما كتبه أيضاً أي مثل ما بخط المصنف. قوله: (رده شيخنا إلخ) ووافقه المعنى كما مر آنفاً. قوله: (المقتضي) أي العطف. قوله: (بأن هذا) أي: قوله فإنها إنما إلخ. قوله: (التي تفيده ما لا تفيده الظرفية إلخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما أنه في صورة الظرفية يقع النصف أصالة والباقي سرياً وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة أصالة وقوله: فالظاهر المتبادر إلخ ممنوع. اهـ. سيّد عمر. قوله: (لقضدها) أي: المعية. قوله: (منه) أي: من المقدّر المذكور. قوله: (أن كل جزء) أي: نصف. قوله: (كل منهما) أي: النصفين. اهـ. ع ش.

قوله: (وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة) قال في شرحه سواء أراد المعية، وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو أطلق؛ لأن الطلاق لا يتجزأ. اهـ. وقال في قوله أو نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة. اهـ. وقضيته أنه لو أراد ذلك اختلف الحكم، وهو ظاهر في إرادة المعية فيقع طلقتان دون غيرها فليراجع.

قال دَرَهَمٌ فِي عَشْرَةٍ مَا يُوضَّحُ هَذَا، وَيُحْيَى أَنَّ نَيَّْةَ الْمَعِيَّةِ تُفِيدُ مَا لَا يُفِيدُهُ لَفْظُهَا كَمَا صَرَحُوا بِهِ ثُمَّ مَعَ اسْتِشْكَالِهِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (ولو قال) أَنْتَ طَالِقٌ (طَلَقَةٌ فِي طَلَقَتَيْنِ وَقَصْدُ مَعِيَّةٍ ثَلَاثٌ) يَقَعْنَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ لِمَا مَرَّ (أَوْ) قَصَدَ (ظَوْفًا فَوَاحِدَةً)؛ لِأَنَّهَا مُقْتَضَاهُ (أَوْ) حِسَابًا وَعَرَفَهُ فِثْنَانِ؛ لِأَنَّهُمَا مُوجِبُهُ عِنْدَ أَهْلِهِ (فَإِنْ جَهِلَهُ وَقَصَدَ مَعْنَاهُ) عِنْدَ أَهْلِهِ (فَطَلَقَتْ) لِبُطْلَانِ قَصْدِ الْمَجْهُولِ (وَقِيلَ ثَنَانٍ)؛ لِأَنَّهُمَا مُوجِبُهُ وَقَدْ قَصَدَهُ (وَأِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَطَلَقَتْ) عَرَفَهُ أَوْ جَهِلَهُ؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ (وَفِي قَوْلِ ثَنَانٍ إِنْ عَرَفَ حِسَابًا)؛ لِأَنَّهُ مَذْلُومُهُ وَفِي ثَالِثٍ ثَلَاثٌ لِتَلَقُّظِهِ بِهِنَّ وَلَوْ قَالَ لَا أَكْتُبُ مَعَكَ فِي شَهَادَةٍ وَلَمْ يَنْوِ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ خَطَاهُمَا فِي وَرَقَةٍ بَرَّ بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا ثُمَّ رَفِيقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يُسَمَّى حِينَئِذٍ أَنَّهُ كَتَبَ مَعَ الثَّانِي بِخِلَافِ الْعَكْسِ، وَيُقَاسُ بِذَلِكَ نَظَائِرُهُ نَعَمْ، يَظْهَرُ فِيمَا اسْتَدَامَتْهُ كَابْتِدَائِهِ نَحْوُ لَا أَقْعُدُ مَعَكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَقَدُّمِ الْحَالِفِ وَتَأَخُّرِهِ. (ولو

قوله: (لِإِذَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (طَلَقَتْ فِي طَلَقَةٍ الْخ). اهـ. كُرِدِي. □ قوله: (لِأَنَّهَا) أَي: الطَّلَقَةُ الْيَقِينُ أَي وَمَا زَادَ مَشْكُوكَ فِيهِ. □ قوله: (ولو قال الْخ) أَي حَلَفَ. □ قوله: (بَرَّ بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا الْخ) كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَغْلَمَ أَنَّ السُّيُوطِيَّ أَفْتَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِتَطْيِيرِ مَا قَالَه وَالِدُ الشَّارِحِ لَكِنْ بِزِيَادَةِ قُبُودٍ وَرُبَّمَا يُؤْخَذُ بَعْضُهَا مِمَّا فِي فَتَاوَى وَالِدِ الشَّارِحِ وَلَفْظُ فَتَاوِيهِ أَغْنَى السُّيُوطِيَّ مَسْأَلَةً: شَاهِدَ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَكْتُبُ مَعَ فُلَانٍ فِي وَرَقَةٍ رَسَمَ شَهَادَةً فَكَتَبَ الْحَالِفُ أَوَّلًا ثُمَّ كَتَبَ الْآخَرَ الْجَوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الْوَرَقَةِ مَكْتُوبًا بِخَطِّ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَوَاطُؤٌ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَلَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكْتُبُ فِيهَا لَمْ يَحْنُثْ، وَإِلَّا حَنِثَ. اهـ. وَهَذَا يُخَالِفُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ: بِأَنْ يَكْتُبَ أَوَّلًا الْخ أَي وَلَوْ بَعْدَ تَوَاطُؤِهِ مَعَ رَفِيقِهِ عَلَى أَنَّهُ يَكْتُبُ بَعْدَهُ. اهـ. □ قوله: (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) أَي: بِأَنْ يَكْتُبَ بَعْدَهُ. اهـ. ع ش. □ قوله: (وَيُقَاسُ بِذَلِكَ نَظَائِرُهُ) وَلَيْسَ مِنْ نَظَائِرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى لَا أَكُلُ مَعَ فُلَانٍ مَثَلًا، وَيَقَعُ كَثِيرًا لَا أَشْتَغِلُ مَعَ فُلَانٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفِ فَمَا عَدَهُ الْعُرْفُ مُشْتَبِلًا مَعَهُ يَحْنُثُ وَمَا لَا فَلَا وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَرْفِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قوله: (نَحْوُ لَا أَقْعُدُ مَعَكَ الْخ) لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَدَّ مُجْتَمِعًا مَعَهُ عُرْفًا بِأَنْ يَجْلِسَا بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا أَمَّا لَوْ جَمَعَهُمَا مَسْجِدًا أَوْ قَهْوَةً أَوْ حَمَامًا لَمْ يَحْنُثْ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْإِيمَانِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى زَيْدٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ نَعَمْ يَنْبَغِي أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ جُلُوسَهُ مَعَهُ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ حَنِثَ. اهـ. ع ش. □ قوله: (بَيْنَ تَقَدُّمِ الْحَالِفِ الْخ) أَي: قُعُودِهِ.

□ قوله: (لِإِذَا مَرَّ) (ولو قال طَلَقَتْ فِي طَلَقَتَيْنِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِ ثَلَاثٌ إِذْخَالًا لِلطَّرَفَيْنِ، وَيُفَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْإِفْرَازِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ مَخْصُورٌ فِي عَدَدِ وَالظَّاهِرُ اسْتِيفَاؤُهُ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ وَكَذَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ إِلَى الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ بِمَعْنَى أَنَّ مَعْرِفَتَهُ إِلَى أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ فَوَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الصَّادِقَةَ بِالْيَبِيَّةِ تَجْعَلُ الثَّلَاثَ بِمَعْنَى الثَّالِثَةِ. اهـ. وَيَنْبَغِي وَقُوعُ ثَنَتَيْنِ فِي مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَتَيْنِ م ر.



قال) أنت طالق (بعض طَلقة) أو نصف طَلقة أو ثلثي طَلقة (فطلقة إجماعاً)؛ لأنه لا يتبعض (أو نصفني طَلقة فطلقة)؛ لأنها مجموعهما ورجح الإمام في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل، وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية، وهو الأصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً إلا نصف طَلقة فعلى الثاني يقعن، وهو الأصح؛ لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليباً للتخريم وفي طَلقتني ثلاثاً باللف فطلق واحدة ونصفاً يقع ثنتان، ويستحق ثلثي ألف على الأول ونصفه على الثاني، وهو الأصح اعتباراً بما أوقعه لا بما سرى عليه كما مر (إلا أن يريد كل نصف من طَلقة) فيقع ثنتان عملاً بقضيه (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طَلقتين) ولم يرد ذلك يقع به (طَلقة)؛

قوله: (أو نصف أو ثلثي طَلقة) إلى قوله: (ويظهر فائدة الخلاف) في النهاية، وإلى قول المتن: (إلا أن يريد) في المعنى. قوله: (لأنه) أي: الطلاق.  
 قوله (أو نصفني طَلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاؤها على طَلقة. اهـ. معني.  
 قوله: (وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن محل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة فمن السراية قطعاً أو الكل فمن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فإن المتبادر الحقيقية نعم يشكل حينئذ أن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالته القول بالمجاز حينئذ لا يقال ينبغي أن يناط الحكم بالقرينة فإن وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للمجاز حمل عليه، وإلا حمل على الحقيقة؛ لأنها الأصل المتبادر ولا نظر لإرادته؛ لأننا نقول هذا من جهة صناعة إلا أن إطلاقهم ينافيه ألا ترى لقولهم في أنت طالق طَلقة في طَلقة إن أراد المعية إلخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع أنه مجاز ولم يتعرّضوا للقرينة بالكيفية ولتصريحهم السابق في مباحث الصيغة أن اللحن لا يضُر وتترك القرينة في المجاز كاللحن. نعم يتردّد النظر في نحو المسألة الآتية في كلام الشارح، وهي طَلقتني ثلاثاً باللف فطلق واحدة ونصفاً وقال أرذت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا ألف؛ لأنه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب إلا النصف؛ لأننا لا نثبت له شيئاً بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتأمل ولعل الأقرب الثاني؛ لأن الأصل براءة ذمتها عما زاد. اهـ. سيّد عمر. قوله: (فعلى الثاني يقعن) أي: وعلى الأول لا. اهـ. سم أي: فتقع ثنتان فقط. قوله: (وفي طَلقتني ثلاثاً إلخ) عطف على قوله في ثلاثاً إلا إلخ. قوله: (يقع ثنتان) أي: على القولين. قوله: (كما مر) أي: في باب الخلع في فصل الألفاظ المُلزمة للعوّض. قوله: (فيقع ثنتان) إلى قول المتن: (ولو قال نصف) في النهاية. قوله: (ولم يرد ذلك) عبارة المعنى ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من طَلقة، وإلا وقع عليه طَلقتان قطعاً. اهـ. وقد يقال ما ذكره من المراد لا يحتمله اللفظ وحقّ المقام إذا لم يرد نصف كل طَلقة من طَلقتين، وإلا إلخ فليراجع.

قوله: (فعلى الثاني يقعن) أي: وعلى الأول لا. قوله: (ولم يرد ذلك) أي: كل نصف من طَلقة.

لأنها نصفهما وحمله على نصف من كلٍّ ويُكْمَلُ بعيداً، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما لو أَقَرَّ بنصف هذين يكون مَقْرَواً بنصف كلٍّ منهما بأنَّ الشُّيُوعَ هو المُتَبَادِرُ من الأعيان، ويُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لو قال على نصفِ ذَرَهَمَيْنِ لَزِمَهُ ذَرَهَمٌ أَتِفَاقاً ولم يَجِرْ فيه الخلافُ هنا (وثلاثة أنصافٍ طَلَقَهُ) ولم يُرَدِّ ذلك طَلَقَتَانِ تَكْمِيلاً لِلنِّصْفِ الرَّائِدِ وحمله على كلِّ نصفٍ من طَلَقَةٍ لِيَقَعَ ثَلَاثٌ أو إلغَاءُ النِّصْفِ الرَّائِدِ؛ لأنَّ الواحدَ لا يَشْتَمِلُ على تلك الأجزاء فَتَقَعُ طَلَقَةٌ بعيداً، وإن اعتمد البَلْقَيْنِي الثاني (أو نصفَ طَلَقَةٍ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ طَلَقَتَانِ) لإضافته كلَّ جزءٍ إلى طَلَقَةٍ وعَطْفِهِ، وكلٌّ منهما يقتضي التَّعَايُرَ ومن ثَمَّ لو حَذَفَ الواوَ وَقَعَتْ طَلَقَةٌ فَقَطْ لِيُضَعِفَ اقْتِضَاءُ الإِضَافَةِ وَحَدَهَا لِلتَّعَايُرِ ولو قال خمسة أنصافٍ طَلَقَهُ أو سبعة أثلاثٍ طَلَقَهُ ثَلَاثٌ (ولو قال نصفَ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ فَطَلَقَهُ) لِيُضَعِفَ اقْتِضَاءُ العَطْفِ وَحَدَهُ لِلتَّعَايُرِ ومجموعُ الجزأين لا يَرِيدُ على طَلَقَةٍ بل عَدَمُ ذِكْرِ طَلَقَةٍ إِثَرِ كلِّ جزءٍ دليلٌ ظاهرٌ على أَنَّ المراد أجزاء طَلَقَةٍ واحدة. (ولو قال؛ لأربعٍ أَوْقَعْتَ عَلَيْكُنَّ أو يَنْكُحُنَّ طَلَقَةً أو طَلَقَتَيْنِ أو ثَلَاثاً أو أربعا وَقَعَ على كلِّ طَلَقَةٍ؛ لأنَّ كلاً يُصَيِّهُمَا عند التَّوْزِيعِ واحدة

قوله: (بنصف هذين) شامِلٌ لِلذَّرَهَمَيْنِ كذا قال الفاضلُ المُحَسِّي فإن أرادَ مُخَصَّصَ التَّشْبِيهِ على الشُّمُولِ فلا كَبِيرَ جَدْوَى فيه، وإنَّ أرادَ الإِعْتِرَاضَ فَلَيْسَ في محلِّه؛ لأنَّ ما يَأْتِي في غير المُعَيَّنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.  
سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (من الأعيان) أي: المُعَيَّنَةُ. قوله: (ويؤيِّدُهُ) أي: الفَرْقُ. قوله: (ولم يُرَدِّ ذلك) أي: كلُّ نِصْفٍ من طَلَقَةٍ. قوله: (أو إلغَاءُ النِّصْفِ إلخ) عَطَفَ على وَحْمَلُهُ إلخ. قوله: (الثاني) أي: الإلغَاءُ.  
قوله (سنِّي): (أو نِصْفَ طَلَقَةٍ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ طَلَقَتَانِ ولو قال إلخ) حَاصِلُ ما ذُكِرَ في أجزَاءِ الطَلَقَةِ أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَ لَفْظَ طَلَقَةٍ مع العاطفِ ولم تَزِدْ الأجزاء على طَلَقَةٍ كَانَتْ طَالِقٌ نِصْفَ طَلَقَةٍ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ طَلَقَةً، وَإِنْ أَسْقَطَ لَفْظَ طَلَقَةٍ كَانَتْ طَالِقٌ رُبْعَ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ أو أَسْقَطَ العاطفَ كَانَتْ طَالِقٌ ثُلُثَ طَلَقَةٍ رُبْعَ طَلَقَةٍ كَانَ الكُلُّ طَلَقَةً فَإِنْ زَادَتْ الأجزاء كَنِصْفٍ وَثُلُثَ وَرُبْعَ طَلَقَةٍ كَمُلَ الرَّائِدُ مِنْ طَلَقَةٍ أُخْرَى، وَوَقَعَ بِهِ طَلَقَةٌ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ وسم. قوله: (ولو قال خمسة إلخ) عبارةٌ مُغْنِي، وهذا إذا لم يَزِدْ المُكَرَّرُ على أجزَاءِ طَلَقَتَيْنِ كَخَمْسَةِ أَثْلَاثٍ أو سَبْعَةِ أرباعٍ طَلَقَةٍ وَإِنْ زَادَ كَسَبْعَةِ أَثْلَاثٍ أو تِسْعَةِ أرباعٍ طَلَقَةٍ فَثَلَاثٌ على الأصحِّ وَوَاحِدَةٌ على مُقَابِلِهِ. اهـ. بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

قوله (سنِّي): (ولو قال نِصْفَ وَثُلُثَ إلخ) ولو قال نِصْفَ طَلَقَةٍ وَنِصْفَهَا فَثَلَاثٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِالنِّصْفِ الثَّالِثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي فَطَلَقَتَانِ. اهـ. مُغْنِي.

قوله (سنِّي): (أو ثَلَاثاً أو أربعا إلخ) ولو قال خَمْساً أو سِتّاً أو سَبْعاً أو ثَمَانِيّاً فَطَلَقَتَانِ ما لم يَرِدِ التَّوْزِيعُ أو تِسْعاً فَثَلَاثٌ مُطْلَقاً نِهَايَةٌ وَمُغْنِي قال ع ش قوله: ما لم يَرِدِ التَّوْزِيعُ أي تَوْزِيعُ كُلِّ طَلَقَةٍ فَيَقَعَ ثَلَاثٌ

قوله (سنِّي): (أو نِصْفَ طَلَقَةٍ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ طَلَقَتَانِ ولو قال إلخ) الضَّابِطُ أَنَّهُ كَرَّرَ لَفْظَ الطَلَقَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ وَعَطَفَ تَعَدُّدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ الأجزاء، وإلَّا فَإِنْ زَادَتْ الأجزاء على الطَلَقَةِ تَعَدَّدَ أَيْضاً بِحَسَبِهِ، وإلَّا فلا.

أو بعضها فتكُمُلُ (فإن قصد توزيع كل طَلقة عليهن وقع في اثنتين اثنتان وفي ثلاث أو أربع ثلاث) عَمَلًا بِقَصْدِهِ بخلاف ما إذا أطلق لِغِيهِ عن الفهم ولهذا لو قيل أَقْسَمْتُ هذه الدراهم على هؤلاء الأربعة لا يُفْهَمُ منه قِسْمَةُ كل منها عليهم قال أبو زُرْعَةَ وكان بعض أهل العَصْرِ أَخَذَ من هذا في اثنتا طالِقَيْنِ ثلاثًا، وأطلق أَنَّهُ يقع على كل اثنتين توزيعًا لِلثَلَاثِ عليهما والأقرب عندي وَقَوْعُ الثلاث على كل منهما كما هو مقتضى اللَّفْظِ إِذْ هو من الكلِّي التَّفْصِيلِي فيرجع ثلاثًا لِحَمِيْعِهِمَا لا مجْمُوعِهِمَا. انتهى. وفيه وقفة بل الأول هو الأقرب إلى اللَّفْظِ، ويُعْضِده أَصْلُ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ فلم يقع إلا المُحَقِّقُ كما مرَّ، ويُؤَيِّدُ ذلك قوله: فَيَمَنْ حَلَفَ أَنَّ امرأته ليست بمِضْرٍ، وهي بالقاهرة ومِضْرٌ تُطَلَّقُ على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الإقليم كله، وهي منه فإن لم يُرَدَّ شيئًا بُنِيَ على أَنَّ حملَ المُشْتَرَكِ على معنِيته احتياطٌ كما نَقَلَهُ البِيضَاوِيُّ أو عمومٌ كما نَقَلَهُ الآمِدِيُّ فعلى الأول لا يقع شيءٌ لِلشَّكِّ بخلافه على الثاني لِتَنَاقُلِ لَفْظِهِ له (فإن قال أرذت بينكن بعضهن لم يُقْبَلْ ظاهرًا في الأصح)؛ لأنَّه خلاف ظاهر اللَّفْظِ من اقتضاء الشَّرْكِه أَمَّا باطنًا فيُذَيِّتُ وعليكن كذلك لكن جزمًا على ما فيه ولو أَوْقَعَ بينهما ثلاثًا ثم قال أرذت إيقاع اثنتين على هذه وقسمة الأخرى على الباقيات قِيلَ.

وقوله: فَثَلَاثٌ مُطْلَقًا أي أَرَادَ التَّوْزِيعَ أو لا. اهـ. قوله: (من هذا) أي: مِمَّا في المتن. قوله: (والأقرب عندي إلخ) وِفاقًا لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى كما مرَّ. قوله: (فَيَرْجِعُ ثلاث) أي: في اثنتا طالِقَيْنِ ثلاثًا لِحَمِيْعِهِمَا أي لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَتَيْنِ. قوله: (وفيه) أي: فيما اسْتَقَرَّ بِهِ أَبُو زُرْعَةَ. قوله: (كما مرَّ) أي: في أول الفصل. قوله: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التَّأْيِيدُ مَمْنُوعٌ؛ لأنَّ مِضْرَ عَلَى الْقَوْلِ الأولِ مُجْمَلٌ؛ لأنَّه مُشْتَرَكٌ فَلَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ بخلافِ الْمُتَنَّى كَانَتْما فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ مِنْ قَرْدِيهِ. اهـ. سم. قوله: (قوله) أي: أَبِي زُرْعَةَ اهـ كَرْدِي. قوله: (وهي بالقاهرة) أي: وَلَمْ يُرَدَّ أَحَدُهُمَا. اهـ. سَيِّدُ عَمَر. قوله: (مِضْرٌ تُطَلَّقُ إلخ) مَقُولُ الْقَوْلِ. قوله: (على كل البلد) أي: مَجْمُوعُ الْبَلَدِ وَكَانَ الْوَلَى حَذَفَ لَفْظُهُ كُلُّ. قوله: (المعروفة) أي: فِي زَمَنِ الشَّارِحِ وَزَمَنًا فَقَوْلُهُ: وَلَيْسَتْ الْقَاهِرَةُ أَيِ مِضْرُ الْقَدِيمَةِ الْمَعْرُوفَةُ فِي زَمَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قوله: (بعضهن) مُبْهَمًا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَوْ مُعَيَّنًا كَقُلَانَةٍ وَقُلَانَةٍ. اهـ. مُعْنَى. قوله: (لأنَّه) خِلَافٌ إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ والمُعْنَى. قوله: (قيل) وعليه لو أَوْقَعَ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ أرذت على اثنتين طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ دُونَ الْآخِرَتَيْنِ لِحَقِّ الْأَوَّلَيْنِ طَلَقَتَانِ طَلَقَتَانِ عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ وَلِحَقِّ الْآخِرَتَيْنِ طَلَقَةٌ طَلَقَةٌ لِثَلَا يَتَعَطَّلُ الطَّلَاقُ فِي بَعْضِهِنَّ وَلَوْ قَالَ أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنْ سُدَسَ طَلَقَةٍ وَرُبْعَ طَلَقَةٍ وَثَلَاثَ طَلَقَةٍ لَفَقَنَ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ تَغَايِرَ الْأَجْزَاءِ وَعَطْفُهَا مُشْعِرٌ بِقِسْمَةِ كُلِّ جُزْءٍ بَيْنَهُنَّ وَمِثْلُهُ كَمَا رَجَحَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا

قوله: (ويؤيد ذلك إلخ) هذا التَّأْيِيدُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ مِضْرَ عَلَى الْقَوْلِ الأولِ مُجْمَلٌ؛ لِأَنَّه مُشْتَرَكٌ فَلَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ بخلافِ الْمُتَنَّى كَانَتْما فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ مِنْ قَرْدِيهِ.

(ولو طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا أَوْ أَنْتَ كَهَيِّ) أَوْ جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَهَا أَوْ مِثْلَهَا (فَإِنْ نَوَى) الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ (طَلَّقْتَ، وَإِلَّا فَلَا)؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَلَوْ طَلَّقَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ امْرَأَةً ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ فَوَاحِدَةً أَوْ مَعَ الْعَدَدِ فَطَلَّقَتَانِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُصُهَا وَاحِدَةً وَنِصْفَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ فَإِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ لِوَاحِدَةٍ .....

لو قال أَوْفَعْتَ بَيْنَكُنَّ طَلْفَةً وَطَلْفَةً وَطَلْفَةً نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قوله: وَلِحَقِّ الْأُخْرَيْنِ إِنْ خُيِّرَ أَيُّ بَحْسَبِ الظَّاهِرِ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ أَرَادَ بَيْنَهُنَّ بَعْضَهُنَّ . اهـ .

❦ قول (سنن): (ولو طَلَّقَهَا) أي: إحدَى زَوْجَاتِهِ .

❦ قول (سنن): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا إِنْ خُيِّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطْلُقُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ كَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَازُ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ . اهـ . سَمِعْتُ ع ش . قوله: (أَوْ جَعَلْتُكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَكَذَا) فِي الْمُعْنَى، وَإِلَى الْفَرْجِ فِي النَّهَايَةِ . ❦ قوله: (فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ) أَي: الْمُنْجَزَ كَمَا يَأْتِي . ❦ قوله: (ولو طَلَّقَ إِنْ خُيِّرَ)، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ ثَلَاثٍ طَلَّقَهُنَّ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَرَادَ أَنَّهَا شَرِيكَةٌ كُلُّ مِنْهُنَّ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا أَوْ أَنَّهَا مِثْلُ إِحْدَاهُنَّ طَلَّقَتْ طَلْفَةً وَاحِدَةً وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ نِيَّةَ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَتَوَّ وَاحِدَةً وَلَا عَدَدًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا كِإِحْدَاهُنَّ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ، وَأَظْهَرَ مِنْ تَقْدِيرِ تَوْزِيعِ كُلِّ طَلْفَةٍ وَلَوْ أَوْفَعْتَ بَيْنَ ثَلَاثٍ طَلْفَةٍ ثُمَّ أَشْرَكَ الرَّابِعَةَ مَعَهُنَّ وَقَعَ عَلَى الثَّلَاثِ طَلْفَةً طَلْفَةً وَعَلَى الرَّابِعَةِ طَلْقَتَانِ إِذْ يَخْصُصُهَا بِالشَّرِكَةِ طَلْفَةً وَنِصْفَ . اهـ . مُعْنَى . ❦ قوله: (فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ فَيَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعْتُ ع ش قوله: فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ يَنْبَغِي أَنْ يَمِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَقَّقُ وَمَا زَادَ مَشْكُوكٌ فِيهِ . اهـ . ❦ قوله: (فَإِنْ زَادَ إِنْ خُيِّرَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ حَصَصَهَا مِنَ الْأُولَى طَلْفَةً وَنِصْفَ وَالثَّالِثَةَ طَلْفَةً؛ لِأَنَّهُ حَصَصَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلْفَةً . اهـ زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ، وَأَقْرَأَهُ سَمِعْتُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا نَوَى الشَّرِكَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ الْمُثَوَّرِ لِلْمُزْنِيِّ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَنْتَ شَرِيكَتُهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ الْعَدَدَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَّ فَلَا وَجْهَ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ وَقَوْعُ وَاحِدَةٍ وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ . اهـ . وَسَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ .

❦ قوله: (فِي هَذَا الطَّلَاقِ) مَفْعُولٌ زَادَ وَقَوْلُهُ: لِوَاحِدَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِزَادَ عِبَارَةً ع ش قوله: لِوَاحِدَةٍ أَي: لِامْرَأَةٍ

❦ قوله (سنن): (أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا إِنْ خُيِّرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ فَتَطْلُقُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ كَذَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الْبَزَازُ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ . اهـ . ❦ قوله: (فَإِنْ نَوَى أَصْلَ الطَّلَاقِ إِنْ خُيِّرَ) كَذَا م . ❦ قوله: (فَإِنْ زَادَ بَعْدَ مَعَهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَيُّ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَمِثْلَهُ قَوْلُ الْمُزْنِيِّ فِي الْمُثَوَّرِ لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَهَا ثُمَّ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتُكَ مَعَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ طَلْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ حَصَصَهَا مِنَ الْأُولَى طَلْفَةً وَنِصْفَ وَالثَّانِيَةَ طَلْفَةً؛ لِأَنَّهُ حَصَصَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ طَلْفَةً عَلَى مَا يَأْتِي إِيضًا ذَلِكَ قَرِيبًا ثُمَّ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ، وَإِنْ أَشْرَكَهَا مَعَ امْرَأَةٍ

ثم لأخرى طَلَّقَت الثانيةُ ثِنْتَيْنِ والثالثةُ واحدةً نصَّ عليه هذا في التنجيزِ فلو عَلَّقَ طَلاقَ امرأته بدخولٍ مثلاً ثم قال ذلك لأخرى رَوِّجَ فَإِنْ قَصَدَ أَنْ الْأُولَى لَا تَطْلُقَ حَتَّى تَدْخُلَ الْأُخْرَى لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَوْ تَعْلِيقَ طَلاقِ الثانيةِ بدخولِ الْأُولَى أَوْ بدخولِها نَفْسِهَا صَحَّ الْحَاقِقُ لِلتَّعْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ (وكذا لو قال آخِرُ ذَلِكَ لَامْرَأَتِهِ) فَإِنْ نَوَى طَلَّقَتْ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَشْرًا فَقَالَتْ يَكْفِينِي ثَلَاثٌ فَقَالَ الْبَوَاقِي لِضَرَّتْكَ لَمْ يَقَعْ عَلَى

ثَانِيَةٍ بَأَنْ كَانَ مُتَرَوِّجًا ثَلَاثًا فَقَالَ لِلأُولَى أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَشْرَكَتْكَ مَعَ فَلَانَةٍ فِي هَذَا الطَّلَاقِ ثُمَّ قَالَ لِلثَّالِثَةِ أَشْرَكَتْكَ مَعَ الثَّانِيَةِ فِي طَلَّاقِهَا. اهـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ لِأُخْرَى) أَي: قَالَ لِأُخْرَى أَشْرَكَتْكَ مَعَهَا أَي مَعَ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَأَمَّا إِذَا قَالَه مُشِيرًا لِلأُولَى أَيْضًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ ثِنْتَانِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (طَلَّقَتِ الثَّانِيَةَ الْإِنِّ) أَي لِأَنَّهُ يَخْصُصُهَا بِالْإِشْرَافِ نِصْفُ الثَّلَاثَةِ فَتَكْمُلُ ثِنْتَيْنِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (طَلَّقَتِ الثَّانِيَةَ ثِنْتَيْنِ الْإِنِّ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا نَوَى تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ مَعَهَا فِي الْعَدَدِ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ فِيهَا أَيْضًا. اهـ. نِهَايَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (وَإِلَّا الْإِنِّ) أَي: بَأَنْ قَصَدَ التَّشْرِيكَ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ أَوْ أَطْلَقَ. اهـ. أَقُولُ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، وَأَقَرُّهُ سَمِ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تِلْكَ التَّيَّةِ مَعَ ذِكْرِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ فَمَتَى وَجَدَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ التَّيَّةِ أَوْ الذَّكَرِ يَقَعُ ثِنْتَانِ، وَإِنْ فَقَدَا مَعًا نَقَعَ وَاحِدَةٌ. فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ) أَي: أَشْرَكَتْكَ مَعَهَا. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (أَوْ تَعْلِيقَ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ الْأُولَى الْإِنِّ). فَوَدَّ: (أَوْ بِدُخُولِهَا الْإِنِّ) أَي: أَوْ قَصَدَ تَعْلِيقَ طَلَاقِ الثَّانِيَةِ بِدُخُولِهَا الْإِنِّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا الْآخِرِ. اهـ. مُعْنَى.

فَوَدَّ (سَيِّدُ): (وَكَذَا لَوْ قَالَ الْإِنِّ) أَي: وَكَذَا لَوْ طَلَّقَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ وَقَالَ رَجُلٌ آخَرُ ذَلِكَ لِامْرَأَتِهِ كَقَوْلِهِ أَشْرَكَتْكَ مَعَ طَلْفَةِ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ جَعَلْتُكَ شَرِيكَتَهَا فَإِنْ نَوَى طَلَّاقَهَا طَلَّقَتْ الْإِنِّ. (تَنْبِيْهُ): مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ طَلَاقَ الَّتِي شَرِيكَتُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِثْلَ مَا طَلَّقَ زَيْدٌ، وَهُوَ لَا يَنْدَرِي كَمْ طَلَّقَ زَيْدٌ وَنَوَى عَدَدَ طَلَاقِ زَيْدٍ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمُرَادُهُ الْعَدَدُ لَا أَصْلَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (فَقَالَتْ يَكْفِينِي ثَلَاثُ الْإِنِّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَتْ يَكْفِينِي وَاحِدَةٌ فَقَالَ وَالْبَاقِي لِضَرَائِرِكَ طَلَّقْتُ هِيَ ثَلَاثًا وَالضَّرَائِرُ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ إِنْ نَوَى

طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَهَلْ تَطْلُقُ وَاحِدَةٌ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ ثِنْتَيْنِ وَجْهُ الْمَذْهَبِ ثَالِثُهَا. انْتَهَى. قَالَ وَتَرْجِيحُهُ أَيِ الْوَجْهِ الثَّالِثِ مِنْ زِيَادَتِهِ أَخَذًا مِنْ جَزْمِ الْجُرْجَانِيِّ بِهِ فِي تَحْرِيرِهِ وَمِنْ كَلَامِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ السَّابِقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مَحَلُّهُ إِذَا نَوَى الشَّرَكَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَنَّ كَلَامَ الْمَنْشُورِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ أَنْتِ شَرِيكَتُهَا فِي هَذَا الطَّلَاقِ، وَكَذَا قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لَكِنَّ الْقَاضِيَّ اسْقَطَهُ فَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الطَّلَاقِ أَنَّهُ أَرَادَ الْعَدَدَ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْوِهِ فَلَا وَجْهَ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ وَقَوْعُ وَاحِدَةٍ، وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ. اهـ. فَوَدَّ: (فَقَالَتْ يَكْفِينِي ثَلَاثُ الْإِنِّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَتْ يَكْفِينِي وَاحِدَةٌ فَقَالَ وَالْبَاقِي لِضَرَائِرِكَ فَتَطْلُقُ هِيَ ثَلَاثًا وَالضَّرَائِرُ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ م ر.

الصَّوْرَةُ شَيْءٌ؛ لَأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَعَوُ كَمَا قَالَاهُ هُنَا نَعَمْ، إِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقَهَا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا أَخَذًا مِمَّا قَدَّمَاهُ فِي الْكِتَابَةِ.

(فرع): جَلَسَ نِسَاؤُهُ الْأَرْبَعُ صَفًّا فَقَالَ الْوُسْطَى مِنْكُمْ طَالِقٌ وَقَعَ عَلَى الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ فَيَعَيِّنُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا؛ لَأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْوُسْطَى الْإِتِّحَادُ وَمَنْ نَصَّ فِي مُكَاتِبٍ عَلَيْهِ أَرْبَعُ تَجُومٍ فَقَالَ سَيِّدُهُ ضَعُوهَا عَنْهُ أَوْسَطُهَا عَلَى أَنَّ الْوَارِثَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَزَعَمَ أَنَّ الْوُسْطَى مَنْ يَسْتَوِي جَانِبَاهَا فَلَا وَسْطَى هُنَا مَمْنُوعٌ؛ لَأَنَّ ذَاكَ بِالنَّظَرِ لِلْحَقِيقَةِ وَمَا هُنَا الْمَعْتَبَرُ فِيهِ الْعُرْفُ قَالَ الْقَاضِي فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ الْوُسْطَى فَهِيَ طَالِقٌ وَقَعَ عَلَيْهَا. انْتَهَى. وَفِيهِ وَقْفَةٌ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ مَنْ، وَإِنْ شَمِلَتْهُمَا لَكِنَّ قَوْلَهُ فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ فَلْتَكُنْ كَالْأُولَى وَلَعَلَّ مَا قَالَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ فِي الْأُولَى أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ فَلِلْقَاضِي اِحْتِمَالَانِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ، وَيَقَعُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَيُعَيِّنُهَا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوُسْطَى لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا وَاحِدَةً لِكَيْتُهَا هُنَا مُبْهَمَةٌ فِي الْكُلِّ إِذْ كُلُّ مَنْهَنْ تُسَمَّى وَسْطَى فَلْيُعَيِّنْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ قَالَ فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ الْوُسْطَى فَهِيَ طَالِقٌ اِحْتَمَلُ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْكُلِّ. انْتَهَى. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ مَعَ التَّوَقُّفِ فِيهِ.

شَرْحُ م. ر. اه. سَمَّيْنَاكَ شَيْءٌ قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ وَقَعَ عَلَى كُلِّ مِنَ الصَّرَائِرِ طَلْقَةً لِتَوَزُّعِ الثُّنَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ عَلَيْهِنَّ وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا لَعَوُ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا يَقَعُ مَا لَمْ يَتَوَّ بِهِ الْإِيقَاعُ. اه.   
 ٥ قَوْلُهُ: (الْإِتِّحَادُ) أَيِ: التَّوْحِيدُ.

٥ قَوْلُهُ: (قَالَ الْقَاضِي الْإِنِّ) التَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي كَمَا عَلِمْتُ نَعَمْ قَدْ يُشْكِلُ بِالمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ لِلْعُمُومِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَنْ نَصَّ فِي الْعُمُومِ بِخِلَافِ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ.

٥ قَوْلُهُ: (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ الْإِنِّ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ وَتَوَجَّهَ تَذْكِيرِ الضَّمِيرِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ مَنْ وَقَوْلُهُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ) قَدْ يُمْنَعُ الْإِقْتِضَاءُ؛ لَأَنَّ مَنْ يُرَاعَى لَفْظُهَا فِي ضَمِيرِهَا وَنَحْوِهِ سَمَّ، وَهَذَا الْمَنْعُ فِي غَايَةِ الْإِتِّجَاهِ بَلْ يَصِحُّ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ مَعَ مِلَاحَظَةِ مَعْنَى مَنْ؛ لَأَنَّ الْمَرْجِعَ كُلُّ فَرْدٍ لَا مَجْمُوعُ الْأَفْرَادِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ أَيُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ وَلَا تَقُولُ فَلَهُمْ دِرْهَمٌ فَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ) عَطَفَ عَلَى صَفًّا. اه. سَمَّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) أَيِ: الْوُقُوعُ عَلَى وَاحِدَةٍ.

٥ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيِ الْقَاضِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ الْإِنِّ) أَيِ: وَهْنِ مُتَحَلِّقَاتٍ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ) أَيِ عَنِ الْقَاضِي آتِفًا. ٥ قَوْلُهُ: (مَعَ التَّوَقُّفِ) أَيِ: لَأَنَّ قَوْلَهُ: مَنْ، وَإِنْ شَمِلَتْ الْكُلَّ لَكِنَّ قَوْلَهُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ فَلْيَكُنْ كَالْأُولَى).

٥ قَوْلُهُ: (فَهِيَ يَقْتَضِي التَّوْحِيدَ) قَدْ يُمْنَعُ الْإِقْتِضَاءُ؛ لَأَنَّ مَنْ يُرَاعَى لَفْظُهَا فِي ضَمِيرِهَا وَنَحْوِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَحَلِّقَاتٍ) عَطَفَ عَلَى صَفًّا.

### فصل في الاستثناء

(يَصِحُّ الاستثناء) لِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالشُّنَّةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ : الإخراج بنحوٍ إلا كاستثني وأخط كما مرَّ في الإقرار، وكذا التعليق بالمشيئة وغيرها من سائر التعليقات كما اشتهر شرعاً فكلُّ ما يأتي من الشروط ما عدا الاستغراق عامٌّ في التَّوَعِينِ (بشرط اتصاليه) بالمُسْتَثْنَى منه عَوْفاً بحيث يُعَدُّ كلاماً واحداً، واحتجَّ له الأصوليون بإجماع أهل اللغة وكأنهم لم يعتدوا بخلاف ابن عباس فيه لِشُدُوذِهِ بِفَرْضِ صَحَّتِهِ عَنْهُ (وَلَا يَضُرُّ) فِي الْإِتِّصَالِ .....

### فصل: في الاستثناء

■ قَوْلُهُ: (لِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَي: كَالِإِسْتِثْنَاءِ التَّعْلِيقِ الْخِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ: وَمِثْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِلِ يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً شَرْعِيًّا التَّعْلِيقِ بِالْمَشِيئَةِ الْخِ، وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى ثُمَّ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ يَرْفَعُ الْعَدَدَ لَا أَصْلَ الطَّلَاقِ كَالِإِسْتِثْنَاءِ بِإِلَا أَوْ إِخْدَى أَخَوَاتِهَا، وَضَرْبٌ يَرْفَعُ أَصْلَ الطَّلَاقِ كَالْتَّعْلِيقِ بِالْمَشِيئَةِ، وَهَذَا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً شَرْعِيًّا لِأَشْتِهَارِهِ فِي الْعُرْفِ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: وَسُمِّيَتْ كَلِمَةُ الْمَشِيئَةِ اسْتِثْنَاءً لِصَرَفِهَا الْكَلَامَ عَنِ الْجَزْمِ وَالثَّبُوتِ حَالاً مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيقُ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (مَا عَدَا الْإِسْتِغْرَاقَ) أَي: وَأَمَّا هُوَ فَيُسْتَرْتَضُ عَدَمُهُ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ أَغْنَى الْإِخْرَاجَ بِنَحْوِ إِلَّا، وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي أَغْنَى التَّعْلِيقَ بِالْمَشِيئَةِ وَغَيْرَهَا فَيَكُونُ مُسْتَغْرَقاً غَالِباً اهـ كُرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْخِ) فَإِنَّهُ حَكِيَ عَنْهُ جَوَازُ انفصالِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى شَهْرٍ وَقِيلَ سَنَةً، وَقِيلَ أَبَداً.

### فصل: في الاستثناء

قال في الأنوار وللإسْتِثْنَاءِ شُرُوطٌ إِلَى أَنْ قَالَ: الْخَامِسُ: أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهِ وَحُكْمٌ بِالْوُقُوعِ إِذَا حَلَفْتَ اهـ ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَتَى شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ أَوْ مَا لَمْ يَشَأْ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ، وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ إِلَى أَنْ قَالَ: الثَّامِنُ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُصَدِّقُ وَحُكْمٌ بِوُقُوعِهِ إِذَا حَلَفْتَ اهـ ثُمَّ قَالَ فِي بَحْثِ التَّعْلِيقِ إِذَا عَلَّقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَقَعْ قَبْلَ وُجُودِهَا سَوَاءً كَانَتْ بِمَا يَتَحَقَّقُ حُصُولُهَا كَمَجِيءِ الشَّهْرِ أَوْ لَا يَتَحَقَّقُ كَدْخُولِ الدَّارِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلِلتَّعْلِيقِ شُرُوطٌ إِلَى أَنْ قَالَ: الثَّالِثُ أَنْ يَذْكُرَ الشَّرْطَ بِلِسَانِهِ فَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الظَّاهِرِ وَحُكْمٌ بِالطَّلَاقِ، وَلَا يُسْتَرْتَضُ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ فَلَوْ قَالَ قُلْتُ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَأَنْكَرْتَ الشَّرْطَ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ مَرَّ اهـ وَيَقُولُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا الْخِ وَمِنَ الْمَشِيئَةِ، وَإِلَّا فَلَا يُصَدِّقُ الْخِ مَعَ قَوْلِهِ هُنَا صُدِّقَ بِيَمِينِهِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْأَوَّلِينَ حَيْثُ أَنْكَرْتَ الْمَرْأَةَ ذَلِكَ أَيِ مِنْ أَضْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَنْكَرْتَهُ لَا مِنْ أَضْلِهِ بَأَنْ أَنْكَرْتَ سَمَاعَهَا لَهُ، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَا ادَّعَاهُ هُنَا لَيْسَ رَافِعاً لِلطَّلَاقِ بَلْ مُخَصَّصٌ لَهُ بِخِلَافِ الْأَوَّلِينَ فَإِنْ مَا ادَّعَاهُ فِيهِمَا رَافِعٌ لِلطَّلَاقِ مِنْ أَضْلِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَتَأْمُلٍ بَأَنْ أَصْلَ الطَّلَاقِ فِي الْأَخِيرَةِ إِنَّمَا عَلِمَ مِنْ اغْتِرَافِهِ قَالَ م ر وَلَوْ ادَّعَى الْإِسْتِثْنَاءَ فَادَّعَتْ الزَّوْجَةُ عَدَمَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا أَوْ أَنَّهَا لَمْ تَسْمَعْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَكَذَا الشُّهُودُ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (فِي التَّوَعِينِ) أَي: الْإِسْتِثْنَاءِ

(سَكْتُهُ تَنْفُسٍ وَعَمِي) ونحوهما كغروضِ سُعالٍ وانقطاع صوتٍ، والسُّكُوتُ لِلتَّذَكُّرِ كما قالاه في الأيمان، ولا يُنافيه اشتراطُ قَصْدِهِ قَبْلَ الْفِرَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ حَالًا ثُمَّ يَتَذَكَّرُ الْعَدَدَ الَّذِي يَسْتَنْتِيهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ لَا يُعَدُّ فَاصِلًا غَوْفًا بخلافِ الكلامِ الأجنبيِّ، وإنَّ قُلَّ لَا مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، وَقَدْ قُلَّ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا زَانِيَةً إِنَّ شَاءَ اللَّهُ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ. فَإِنْ قُلْتَ: صَرَحُوا بِأَنَّ الْإِتِّصَالَ هُنَا أَبْلَغُ مِنْهُ بَيْنَ إِجْبَابِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مِثْلُهُ قُلْتَ مِمَّنْوعٌ بَلْ لَوْ سَكَتَ ثُمَّ عَبَثًا يَسِيرًا غَوْفًا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ زَادَ عَلَى سَكْتِهِ نَحْوِ التَّنَفُّسِ بخلافِهِ هُنَا (قُلْتَ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) وَالْحَقُّ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَأَنَّ طَالِقًا بَعْدَ مَوْتِي، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِنَا: وَكَذَا التَّعْلِيْقُ إِلَى آخِرِهِ (قَبْلَ فِرَاقِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛

قَوْلُ (سَنِ): (سَكْتُهُ تَنْفُسٍ الْخ) أَي: بِالنَّسْبَةِ لِحَالِ الشَّخْصِ نَفْسُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي مَا لَمْ يَطَّلْ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ كَذَا فِي هَامِشِ الْمُعْنَى وَسَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: قَوْلُهُمْ: وَالسُّكُوتُ لِلتَّذَكُّرِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ بَلْ قَدْ يَقْصِدُ مُعَيَّنًا ثُمَّ يَنْسَى ثُمَّ يَتَذَكَّرُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَسَم. قَوْلُهُ: (إِجْمَالًا الْخ) يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْخ إِجْمَالًا لَا تَفْصِيلًا. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّارِحِ مَعًا. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ سُعَالٍ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا أَهْ سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (يَا زَانِيَةً) انْظُرْ وَجْهَ أَنَّ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيلِهَا سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ تَفْصِيلِ مَا يَضُرُّ وَمَا لَا يَضُرُّ فِي الْإِتِّصَالِ هُنَا.

قَوْلُ (سَنِ): (وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ) فَلَا يَكْفِي التَّلَفُّظُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ أَهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَي: بِالْإِسْتِثْنَاءِ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ طَالِقًا بَعْدَ مَوْتِي) أَي: إِذَا نَوَى أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ قَبْلَ فِرَاقِ طَالِقٍ أَهْ ع ش. قَوْلُ (سَنِ): (قَبْلَ فِرَاقِ الْيَمِينِ) هَذَا إِنْ آخَرَ الْإِسْتِثْنَاءَ فَإِنْ قَدَّمَهُ كَانَتْ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نَوَاهُ قَبْلَ

والتَّعْلِيلُ بِالمَشْيَةِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: السُّكُوتُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ إِجْمَالًا الْخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ قَصْدُهُ تَفْصِيلًا ثُمَّ يُنْشِئُ عَيْنَ مَا قَصَدَهُ فَيَحْتَاجُ لِلتَّذَكُّرِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا ذُكِرَ يَسِيرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ نَحْوُ السُّعَالِ، وَلَوْ قَهْرًا ضَرَّ، وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ: نَعَمْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ غُرُوضُ سُعَالٍ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْخَفِيفِ عُرْفًا أَه. قَوْلُهُ: (يَا زَانِيَةً) انْظُرْ وَجْهَ أَنَّ لِهَذَا بِهِ تَعَلُّقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ عُذْرِهِ فِي تَطْلِيلِهَا.

قَوْلُهُ فِي (سَنِ): (قَبْلَ فِرَاقِ الْيَمِينِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: إِنْ آخَرَهُ، وَإِلَّا فَقَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ فِيمَا يَنْظَرُ أَهْ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُهُ بَلِ التَّلَفُّظُ بِهِ، وَلَوْ اشْتَرَطَ أَنْ يَقْصِدَ حَالَ الْإِثْبَانِ بِهِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا يَأْتِي لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ.



لأنه رافع لبعض ما سبق فاحتيج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ اليمين إجماعاً على ما حكاه غير واحد لكنه مُعْتَرَضٌ بأن فيه وجهاً رجمه جمع وحكاة الروياني عن الأصحاب أما إذا اقترنت بكلمة فلا خلاف فيه أو بأوله فقط أو آخره فقط أو أثنايه فقط فيصح كما شمل ذلك كله المتن، ويظهر أن يأتي في الاقتران هنا بأن من أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو إن دخلت ما مر في اقترانها بأن من أنت بائناً فإن قلت: لم لم يجز الخلاف المار في نية الكناية هنا؟ قلت يمكن الفرق بأن المستثنى صريح في الرفع فكفى فيه أدنى إشعار به بخلاف الكناية فإنها لضعف دلالتها على الوقوع تحتاج إلى تأكيد أقوى، وهو اقتران النية بكل اللفظ على ما مر ثم رأيت الشيخين نقلاً عن المتولي وأقره فيمن قال: أنت طالق ونوى إن دخلت أنه إن نوى ذلك أثناء الكلمة فوجهان كما في نية الكناية انتهى. وهو يقتضي أن يأتي هنا ما مر في الكناية لكنه يشكل على المتن فإنه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ، وهنا باكتفاء مقارنة النية لبعضه، ولا مخلص عن ذلك إلا بما فرقت به، وإنما ألحق .....

التلفظ به أو يقصد حال الإتيان به إخراجاً مما بعده ليرتبط به اه حلي عبارة سم قوله: قبل فراغ اليمين قال في الإزهاد: إن آخره أي الاستثناء عن الصيغة، وإلا فقبل التلفظ به فيما يظهر اه والأوجه أنه لا يشترط قصده قبل التلفظ به، ولو اشترط أن يقصد حال الإتيان به أنه استثناء مما يأتي لكان له وجه وجيه اه. قوله: (فيصح كما شمل الخ) كذا في المعنى. قوله: (أو إن دخلت) عطف على إلا واحدة.

قوله: (ما مر) أي: من الخلاف ورجحان الكفاية. قوله: (في اقترانها) أي: نية الإيقاع. قوله: (في نية الكناية) متعلق بالمار، وقوله: هنا متعلق بلم يجز الخ. قوله: (على ما مر) أي: من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكتفاء الاقتران بالبعض مطلقاً. قوله: (ذلك) أي: إن دخلت. قوله: (ما مر في الكناية) أي: من الخلاف اه ع ش. قوله: (لكنه يشكل) أي: ما مر عن الشيخين. قوله: (ثم) أي: في الكناية، وقوله: باقتران نيتها أي باشتراط اقتران نية الكناية، وقوله: وهنا أي في الاستثناء. قوله: (إلا بما فرقت به) قد يقال عنه: مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله، وإنما ألحق الخ فليأمل على أن قول المتن: (قبل فراغ الخ) ليس صريحاً في الاكتفاء بالمقارنة بالبعض غاية الأمر أنه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة لكل فيجوز أن يريد الثاني، ويكون التقيد بقبل الفراغ لمجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصيد الشمول للمقارنة للبعض فقط فقوله: وهنا باكتفاء الخ أي: وصرح هنا باكتفاء الخ ممنوع منعاً لا شبهة فيه فليأمل سم على حجاج اه رشيد. قوله: (وإنما ألحق) أي: في اشتراط مقارنة

(فرغ): لو قال حفصة طالق وعمره طالق إن شاء الله فالوجه أن يقال: إن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة منهما، وإن قصد عود الثاني فقط طلقت الأولى فقط خلافاً لظاهر الروض ويمكن حمل كلامه على ما إذا قصد عود الثاني فقط م ر. قوله: (ولا مخلص عن ذلك إلا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص أيضاً بما يؤخذ من قوله: (وإنما ألحق) فليأمل على أن قول المتن

ما ذكره بالكناية؛ لأنَّ الرِّفْعَ فيه على القول به بِمَجْرَدِ النَّيَّةِ مِثْلُهَا بخلاف ما هنا فتأمل (وَيُشْتَرَطُ) أَيضاً أَنْ يَعْرِفَ معناه ولو بوجهٍ وَأَنْ يَتَلَفَّظَ به بحيث يسمَعُ نفسه إِنْ اعتَدَلَ سَمْعُهُ،

النِّيَّةُ بِكُلِّ اللَّفْظِ . قُودَ : (ما ذَكَرَهُ) أَي : عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ اهِعْ ش . قُودَ : (لأنَّ الرِّفْعَ فيه) أَي : فيما ذَكَرَهُ اهِعْ ش . قُودَ : (بِمَجْرَدِ النَّيَّةِ مِثْلُهَا) أَي : الكِنَايَةُ فيه مُنَاقَشَةٌ ؛ لأنَّ الْوُقُوعَ فِي الكِنَايَةِ لَيْسَ بِمَجْرَدِ النَّيَّةِ ، ولا لِأَثَرِ الطَّلَاقِ التَّفْسَانِيِّ بل بِهَا مع اللَّفْظِ بخلاف الرِّفْعِ فيما ذَكَرَ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ النَّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قد يُقَالُ : ما نَحْنُ فيه أَوْلَى باعْتِبَارِ الْإِقْرَانِ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ مِنَ الكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُدِّيَ فِي النَّيَّةِ الْمَشْرُوطَةُ مَعَهَا انْضِمَامُ لَفْظِ النَّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى قُورَاهُ الْمِثْلُ فِي الْجُمْلَةِ الصَّادِقِ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمِثْلِ به لا الْمِثْلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهِ سَيِّدُ عُمَرَ . قُودَ : (هنا) أَي : فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِخَوِ إلَّا . قُودَ : (سَيِّ) : (وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ اسْتِغْرَاقِهِ الْإِلْخ) .

(تَنْبِيْهٌ) : أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَلا يَرُدُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمُسْتَعْرِقِ صِحَّةُ نَحْوِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَيْثُ رَفَعْتَ الْمَشِيئَةَ جَمِيعًا مَا أَوْقَعَهُ الْحَالِفُ ، وَهُوَ مَعْنَى الْإِسْتِغْرَاقِ ؛ لِأَنَّ هَذَا خَرَجَ بِالنَّصِّ قَبِيضًا غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ كَأَنْتَ إِلَّا وَاحِدَةً طَالِقٌ ثَلَاثًا نِهَائَةً وَمُعْنَى . قُودَ : (ولو بوجهٍ) إِنْ أَرَادَ أَيُّ وَجْهِ كَانَ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلْيُبَيِّنْ وَيَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَا أَلْحَقَ بِهِ الْقَضْدُ مِنَ التَّغْلِيْقِ أَوْ التَّخْصِيصِ الْمُطْلَقِ لَا خُصُوصِ مَعَانِيهِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ فِي الْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ ، وَأَكْثَرُ الْعَوَامِ يَفْهَمُونَ هَذَا الْمُجْمَلُ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ شَخْصًا لَقَرَنَ هَذَا اللَّفْظَ ثُمَّ اسْتَفْسِرَ عَنْ مَعْنَاهُ فَلَمْ يُفْصِحْ عَنْهُ بِوَجْهِ لَمْ تَرْتَبْ عَلَيْهِ حُكْمَهُ اهِ سَيِّدُ عُمَرَ . قُودَ : (وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ الْإِلْخ) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ : الْخَامِسُ مِنْ شُرُوطِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهِ ، وَحُكْمٌ بِالْوُقُوعِ إِذَا حَلَفْتَ وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ لَمْ يَنْقَعِ الطَّلَاقُ وَلَكِنْ بِشُرُوطِ ثَابِتِهَا أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَصْدُقُ وَحُكْمٌ بِوُقُوعِهِ إِذَا حَلَفْتَ ثُمَّ قَالَ : وَلِلتَّغْلِيْقِ شُرُوطٌ : ثَالِثُهَا أَنْ يَذْكَرَ الشَّرْطُ بِلِسَانِهِ فَإِنْ نَوَى بَقْلِهِ لَمْ يَقْبَلْ فِي الظَّاهِرِ وَحُكْمٌ بِالطَّلَاقِ ، وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُ فَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَأَنْكَرْتَ الشَّرْطَ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ ، وَقَدْ مَرَّ اهْ فَفَرَّقَ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِغَيْرِ الْمَشِيئَةِ كَالدُّخُولِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّغْلِيْقِ بِالْمَشِيئَةِ عِبَارَةً عَنِ شِ قَالَ سَمِ عَلَى حَيْجٍ وَالفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِالْصَّفَةِ وَبَيْنَهُ بِالْمَشِيئَةِ وَبَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ التَّغْلِيْقَ بِالْصَّفَةِ لَيْسَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ بَلْ مُخَصَّصٌ لَهُ بخلاف التَّغْلِيْقِ بِالْمَشِيئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ مَا ادَّعَاهُ فِيهِمَا رَافِعٌ لِلطَّلَاقِ مِنْ أَصْلِهِ ثُمَّ مَحَلٌّ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الْمَشِيئَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا أَتَتْهُمَا الْمَرْأَةُ وَحَلَفَتْ بخلاف ما إِذَا ادَّعَى سَمَاعَهَا فَاتَّكَرَّهَ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ مُجَرَّدَ انْكَارِ السَّمَاعِ لَا يَسْتَدْعِي عَدَمَ الْقَوْلِ مِنْ أَصْلِهِ وَمِثْلُ مَا

قَبْلَ فَرَاغٍ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِكْفَاءِ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ صَادِقَةٌ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْجَمِيعِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَصْدُقُ أَيْضًا بِالْبَعْضِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْمُقَارَنَةُ لِلْجَمِيعِ ، وَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِقَبْلِ الْفَرَاغِ لِمَجْرَدِ الْإِحْتِرَازِ عَمَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ لَا لِقَصْدِ شُمُولِ الْمُقَارَنَةِ لِلْبَعْضِ فَقَطْ فَقَوْلُهُ وَهنا بِالْإِكْفَاءِ أَي وَصَرَّحَ هُنَا بِالْإِكْفَاءِ الْإِلْخ مَمْنُوعٌ مَنَعًا لَا شُبْهَةً فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

ولا عارض، وإلا لم يقبل وأن لا يجمع مفرق، ولا يفرق مجتمّع في مستثنى أو مستثنى منه أو فيهما لأجل الاستغراق أو عديمه و(عدم استغراقه) فالمستغرق كئلاً لا ثلاثاً باطل إجماعاً فيقع الثلاث (ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وواحدة فواحدة) لما تقرر أنه لا يجمع مفرق لأجل الاستغراق بل يفرّد كل بحكمه كما هو شأن المتعاطفات، ومن ثمّ طلقت غير موطوءة في طالق وطاق وواحدة، وفي طلقتين اثنتين وإذا لم يجمع المفرق كان المعنى إلا اثنتين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله وواحدة مستغرقاً فيبطّل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناءً على

قبل في المزاية يأتي في الشهود انتهى اهـ. قوله: (وإلا لم يقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل عدم القبول ظاهراً في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دين، وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة إذ الفرض وجودها كما يدل عليه قوله: ويشترط أيضاً إلخ لا ينقص عن مجرد الإرادة إن لم يزد عليه اهـ سم عبارة الرشيدي قوله: وإلا لم يقبل أي ظاهراً كما هو قضيه التغيير بلم يقبل اهـ وعبارة ع ش قوله: وإلا لم يقبل أي ظاهراً ويدّين ومثله في هذا الشرط أي إسماع الغير التعليل بالمشيئة بخلاف التعليل بصفة أخرى نحو إن دخلت الدار فإنه لا يشترط فيه إسماع الغير حتى لو قال قلت: إن دخلت فأنكرت صدق بيمينه اهـ وهذه كلها مخالفة لما في المعنى عبارته: ويشترط أيضاً في التلّفظ بالاستثناء إسماع نفسه عند اعتدال سنده فلا يكفي أن ينويه بقلبه، ولا أن يتلفظ به من غير أن يسمع نفسه فإن ذلك لا يؤثر ظاهراً قطعاً، ولا يدّين على المشهور اهـ. قوله: (وإن لا يجمع مفرق إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه، ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لإسقاط الاستغراق، ولا في المستثنى لإثباته، ولا فيهما لذلك اهـ. قوله: (لما تقرر إلخ) عبارة الأسنى؛ لأن المستثنى إذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ إلا ما حصل به الاستغراق، وهو واحدة اهـ. قوله: (ومن ثمّ) أي: من أجل أفراد كل بحكمه. قوله: (وفي طلقتين اثنتين) عطفت على قوله: (في طالق وطاق واحدة) وذكره استطراداً. قوله: (وإذا لم يجمع المفرق) أي: المستثنى المفرق. قوله: (فيصير قوله وواحدة) أي: المعطوف على اثنتين. قوله: (مستغرقاً) أي: للواحدة الباقية بعد

قوله: (وإلا لم يقبل) يتبني أن يكون المراد بالنسبة للتعليل الذي سوى بينه وبين الاستثناء فيما عدا الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهراً في نحو إن دخلت أو إن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دين، وذلك؛ لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة؛ إذ الفرض وجودها كما يدل عليه قوله: ويشترط أيضاً أن لا ينقص عن مجرد الإرادة إذ لم يزد عليه.

قوله في (السنن): (وعدم استغراقه إلخ) قال في الرّوض، وقوله: مستأنفاً أنت طالق وطاق وإلا طلقة كقوله أنت طالق ثلاثاً إلا طلقة قال في شرحه فيقع طلقتان تبع في هذا أضله، وهو مبني على جواز جمع المفرق والأصحّ خلافه فالأصحّ يقع ثلاث إلغاء للاستثناء لاستغراقه، وكذا إن أطلق لذلك، ولو قال بدل مستأنفاً مؤكداً لسلم من ذلك ثم قال في الرّوض: وقوله: أي فيما ذكر إلا طالقاً كقوله: إلا

الجمع فيكونُ مُستَغْرَقًا فيَبْطُلُ من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدةً إلا واحدةً ثلاثاً)؛ لأنه إذا لم يُجمع لأجل عدم الاستغراقِ كانت الواحدة مُستثناةً من الواحدة، وهو مُستَغْرَقٌ فيَبْطُلُ ويقعُ الثلاث (وقيلُ ثنتان) بناءً على الجمع في المُستثنى منه.

(تنبيه) من المُستَغْرَقِ كُلُّ امرأةٍ لي طالق غيرك، ولا امرأةً له سواها صرح به الشُّبْكِيُّ وسبقه إليه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لِكَتْه أعني القفال قَيَّده بما إذا لم يَقُلْهُ على سبيل الشرط؛ لأنه حينئذٍ استثناء، وهو مع الاستغراق لا يصحُّ فكأنه قال : أنت طالق إلا أنت، ومن ثم قال في الروضة عن القفال : لو قال كُلُّ امرأةٍ لي طالق إلا امرأةً وليس له امرأةً سواها طَلَّقَتْ وأطلقَ الإسويُّ عدمَ الوقوع، وقَيَّده غيره بما إذا كانت قرينة، والذي يَتَّجِه تَرْجِيحُه أنه يقع ما لم يُرَدَّ أنَّ غيرك صفة أُخْرِث من تقديم، وهو مُرادُ القفال بإرادة الشرط أو تَقَمُّ قرينة

الإِسْتِثْنَاءِ. ☐ فَوُدَّ: (فَيَكُونُ) أي: مَجْمُوعُ المُسْتَثْنَى. ☐ فَوُدَّ: (إذا لم يُجْمَع) أي: المُسْتَثْنَى مِنَ المُغْرَقِ.

☐ فَوُدَّ: (كَانَتْ الْوَاحِدَةُ الْخ) قد يُقالُ: قَضِيَّةُ قَاعِدَةِ رُجُوعِ المُسْتَثْنَى لِجَمِيعِ ما تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَعاطِفَاتِ كَوْنُ الْوَاحِدَةِ مُسْتَثْنَاءً مِنَ الثَّانِيَيْنِ أَيْضًا، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاقِعَ ثِنْتَانِ لَا ثَلَاثُ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَهَا مِنَ الثَّانِيَيْنِ صَحِيحٌ مُخْرِجٌ لَوَاحِدَةٍ، وكذا يُقالُ في نَظَائِرِ ذَلِكَ سَمِ أَقُولُ: ما قاله مُتَّجِهٌ مَعْنَى لَا ثَلَاثًا نَعَمْ لو قال قَصَدْتُ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْمَجْمُوعِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَ أَهْلُ سِيَدِّ عَمَرَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِشْكَالِ سَمِ بِادِّعَاءِ تَخْصِيصِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الصَّحِيحِ الْغَيْرِ الْمُسْتَغْرَقِ. ☐ فَوُدَّ: (مِنَ الْمُسْتَغْرَقِ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي الْخ) قال الرَّشِيدِيُّ: ما نُصِّهُ النَّسْخُ أَيِ نُسْخِ النَّهْيَةِ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ، وَفِي كُلِّهَا خَلَلٌ، وَحَاصِلُ ما قاله الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْعَلَمَةُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ غَيْرَكَ عَلَى طَالِقٍ لَا يَقَعُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ سِوَاءَ قَصْدِ الصِّفَةِ أَوْ أَطْلَقَ، وَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَقَعَ إِلَّا إِنْ قَصَدَ أَنَّهُ صِفَةٌ أُخْرِثَ مِنْ تَقْدِيمِ سِوَاءَ قَصْدِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ أَطْلَقَ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ أَهْلُ بَيْتِ عَمَرَ يَتَنَبَّهُونَ عَلَى مَا يُوَافِقُهُ أَيِ الْحَاصِلِ. ☐ فَوُدَّ: (وَلَا امْرَأَةً الْخ) حَالٌ مِنْ فاعِلٍ قال المَحْذُوفُ اخْتِصَارًا. ☐ فَوُدَّ: (قَيَّده) أي: كَوْنُهُ مِنَ الْمُسْتَغْرَقِ، وَوُقُوعُ الطَّلَاقِ بِهِ بما إذا لم يَقُلْهُ على سَبِيلِ الشَّرْطِ أَيِ إذا لم يُرَدَّ أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ أُخْرِثَ عَنْ تَقْدِيمِ أَهْلِ ش. ☐ فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ إِذَا لَمْ يَقُلْهُ كَذَلِكَ. ☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أي: الْإِسْتِثْنَاءُ. ☐ فَوُدَّ: (لَا يَصِحُّ) أي: فَيَقَعُ الطَّلَاقُ. ☐ فَوُدَّ: (وَقَيَّده) أي: عَدَمُ الْوُقُوعِ. ☐ فَوُدَّ: (بِمَا إِذَا كَانَتْ قَرِينَةً) أي: عَلَى إِرَادَةِ الصِّفَةِ. ☐ فَوُدَّ: (إِنَّهُ يَقَعُ) أي: الطَّلَاقُ. ☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أي: أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ الْخ أَهْلُ سَمِ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ تَقَمُّ الْخ) عَطَفٌ عَلَى يَرُدُّ الْمَجْزُومَ بِلَمْ.

طَلَّقَهُ أَهْلُ. ☐ فَوُدَّ: (كَانَتْ الْوَاحِدَةُ مُسْتَثْنَاءً مِنَ الْوَاحِدَةِ الْخ) قد يُقالُ: قَضِيَّةُ قَاعِدَةِ رُجُوعِ المُسْتَثْنَى لِجَمِيعِ ما تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَعاطِفَاتِ كَوْنُ الْوَاحِدَةِ مُسْتَثْنَاءً مِنَ الثَّانِيَيْنِ أَيْضًا، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاقِعَ ثِنْتَانِ لَا ثَلَاثُ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَهَا مِنَ الثَّانِيَيْنِ صَحِيحٌ مُخْرِجٌ لَوَاحِدَةٍ، وكذا يُقالُ في نَظَائِرِ ذَلِكَ. ☐ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أي: أَنَّ غَيْرَكَ صِفَةٌ مُرادُ القفالِ الْخ.

على إرادتها كأن خاطبته بتزوّجت علي؟ فقال : كلّ إلخ ويوجّه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فأوقعنا به قصد الاستثناء أو أطلق؛ لأنه حيث لا قصد للصفة، ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء، وقول الإسنوي: الأصل بقاء العضمة يُردّ بأنهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم، ولم يلتفتوا للأصل المذكور ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر من هذا اللفظ قول الرضي حمل غير على إلا أكثر من العكس، وقول الرافعي عن الجمهور في له علي ذرهم غير دائي بالرفع يلزمه خمسة دوايق عند الجمهور؛ لأنه السابق إلى فهم أهل العرف، وإن أخطأ في الإعراب انتهى. وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يُردّ بأن هذا لا انتظام فيه بل يُعدّ كلاماً مُفْلَئاً عُزفاً بخلاف: كل امرأة لي طالق غيرك، وإذا كان مُنتظماً عُزفاً فالكلام لا يتم إلا بآخيه، وقول الإسنوي إن الحوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهواً فإن الذي ..

☐ قوله: (ذلك) أي: الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها. ☐ قوله: (فأوقعنا إلخ) أي: الطلاق. ☐ قوله: (قصد الاستثناء إلخ) أي: سواء قصد إلخ. ☐ قوله: (ولا قرينة) أي: للصفة. ☐ قوله: (وقول الإسنوي) أي: في الاستدلال على ما ادّعه من عدم الوقوع مطلقاً. ☐ قوله: (ومما يؤيد الحمل إلخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وأن الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير، وحملها على إلا أكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضي لا يُفيد ذلك، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر ادهم. ☐ قوله: (عن الجمهور) يُغني عنه قوله الآتي: (عند الجمهور). ☐ قوله: (وزعم أن إلخ) كقوله الآتي: (وقول الإسنوي: إن إلخ) عطف على جملة، وقول الإسنوي إلخ. ☐ قوله: (انتهى) أي: قول الرافعي. ☐ قوله: (يُردّ) أي: الزعم. ☐ قوله: (بأن هذا) أي: أنت طالق غير طالق. ☐ قوله: (مُفْلَئاً) أي: مُتناقضاً. ☐ قوله: (وإذا كان إلخ) أي: كل امرأة لي طالق إلخ. ☐ قوله: (وقول الإسنوي إلخ) أي: في تأييد دعواه السابقة.

☐ قوله: (ومما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر إلخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضي؛ لأن حاصله أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير، وهذا لا دلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر، وإما الذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة، وما ذكره عن الرضي لا يُفيد ذلك، وكأنه توهم أن هذا معنى ما ذكر عن الرضي، وهو عجيب كما لا يخفى، وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر نعم يمكن أن يُنازع فيه بأنه اعتمد فيه على مُتفاهم أهل العرف، وهذا يُناسب الإقرار لبناته على العرف بخلاف الطلاق؛ لأن المُقدّم فيه الوضع اللغوي إلا أن يُردّ هذا بأن الإقرار قد يعول فيه على الوضع اللغوي أيضاً فليُتأمل.

في عبارته تقديم سواك على طالق، وهي: خطب امرأة فامتنعت؛ لأنه مُتَزَوِّج فَوَضَعَ امرأته في المقابر ثم قال: كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أي إلا أن ينوي الاستثناء نصب أو لا وفارق غيرك صفة غيرك استثناء بأن الأولى تفيّد الشكوت عمّا بعدها كجاء رجل غير زيد فزيد لم يثبت له مجيء، ولا عدمه والثانية تُفيد لما بعدها ضد ما قبلها، ولا فرق في الحالين أعني تقديم غير وتأخيرها بين الجزّ وقسميته؛ لأنّ اللحن بفرض تأتبه هنا لا يؤثّر، ولا بين التحوّي وغيره، ولا بين غير وسوى، وإذا صرح الخوارزمي في سوى بما مرّ مع قول جمع إنها لا تكون صفة فغير المُتَّفَق على جواز كونها صفة أولى. (وهو) أي الاستثناء بنحو (من نفي إثبات وعكسه) أي من الإثبات نفي خلافاً لأبي حنيفة فيهما وسيأتي في الإيلاء قاعدة مُهْمَّةٌ في نحو لا أطوك سنة إلا مرة، ولا أشكوه إلا من حاكم الشرع، ولا أبيث إلا ليلة حاصلها عدم الوقوع فراجع ذلك فإنه دقيق مُهمّ، .....

قوله: (في عبارته) أي: الخوارزمي. قوله: (وهي) أي: عبارة الخوارزمي خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ. قوله: (لأنه الخ) أي: الخاطب والجار متعلّق بامتنعت. قوله: (سوى التي في المقابر) أي: وهي حية اه رشيدي. قوله: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك الخ) يتحصّل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن طالق، ولا يقع عند التقديم اه سم. قوله: (أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجهما منه اه سم أي وفقاً للنهاية عبارته: ومن المُستَغْرَق كل امرأة لي طالق غيرك، ولا امرأة له سواها كما صرح به الشبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل امرأة لي سوى التي في المقابر طالق فيُفَرَّق بين التقديم والتأخير، ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله كل امرأة لي طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو أخر غير سواء أقامت قرينة على إرادة الصفة أم لا، وقضية ما يأتي في الطلاق السنّي والبدعيّ خلافاً ثم ساق قول الشارح، والذي يتّجه ترجيحه إلى قول السنّي الأصل الخ وأقره. قوله: (أي الاستثناء) إلى قوله: (وفي لا أفعله) في النهاية. قوله: (في نحو لا أطوك الخ) أي وترك الوطء مطلقاً، وكذا الباقي سم على حجّ اه ع ش. قوله: (إلا من حاكم الخ) أي: إلى حاكم الخ. قوله: (حاصلها عدم الوقوع) أي: حاصل القاعدة عدم وقوع الحنث في هذه الصور الثلاث اه كزدي. قوله: (عدم الوقوع) أي: بترك الوطء أو الشكاية أو المبيت اه رشيدي عبارة ع ش قوله

قوله: (وهذه أعني: كل امرأة لي غيرك الخ) يتحصّل من هذا أنه عند الإطلاق يقع عند تأخير (غيرك أو سواك) عن (طالق)، ولا يقع عند التقديم. قوله: (أي إلا أن ينوي الخ) قد يقال: وإن نوى ذلك؛ لأنه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجهما منه. قوله: (في نحو لا أطوك سنة إلا مرة الخ) أي: وترك الوطء مطلقاً، وكذا الباقي.

ومنه إن لم يكن في الكيس إلا عشرة دراهم فأنت طالق فلم يكن فيه شيء فلا تطلق، وفي لا أفعله إلا إن جاء ولدي من سفره فمات ولده قبل مجيئه ثم فعله تردّد، وسيأتي في تلك القاعدة أن الثابت بعد الاستثناء هو نقيض الملفوظ به قبله، والذي قبله هنا الامتناع مطلقاً، ونقيضه التخيير بعد مجيء الولد بين الفعل وعدمه فإذا انتفى مجيئه بقى الامتناع على حاله، وقضيته حثه بفعله بعد موته مطلقاً، وأما إفتاء بعضهم في هذه بأنه إن كان أعلم ولده باليمين ومات قبل تمكّنه من المجيء لم يقع، وإلا وقع فتعيّد جداً بل لا وجه له كما هو ظاهر بأدنى تأمل (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقه فيثان)؛ لأن المعنى ثلاثاً يقعن إلا اثنتين لا يقعان إلا واحدة تقع (أو) أنت طالق (ثلاثاً إلا ثلاثاً لا اثنتين فيثان)؛ لأنه لما عتّب المستغرق بغيره .....

حاصلها إلخ أي؛ لأن الاستثناء من المنع المقدّر فكأنه قال: امتنع نفسي من وطئك سنة إلا مرة فلا امتنع نفسي منها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اهـ. فود: (ومنه) أي: من حاصل القاعدة قاله الكردي ولك إزجاع الضمير إلى النحو. فود: (فلا تطلق) يتبني مراجعة ذلك فإنه مشكّل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعلّق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقّق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل سم على حجّ اهـ ع ش ورشيدتي أقول: وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره ثم من مئة الزوجة عليه بإئفاؤها له أو ليس بينه وبين زوجته موافقة، وإنما يمتنع من تطبيقها العجز عن مؤنة العدة فالمراد منه تعلّق الطلاق بوجود ما لا يتفص عن العشرة في الكيس فإذا لم يكن فيه شيء لم يتحقّق المعلق عليه الطلاق فلا يقع. فود: (وفي لا أفعله إلخ) وقع السؤال كثيراً عن حلف بالطلاق أنه لا يكلم ثلاثاً إلا في شر ثم تخصّصاً وكلمه في شر هل يحنث إذا كلمه بعد ذلك في خير، والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحنث لانحلال يمينه بكلامه الأول؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد اهـ نهاية. فود: (تردّد) مبتدأ مؤخر خبره، وفي لا أفعله إلخ. فود: (الامتناع مطلقاً) أي: مات الوالد أم لا. فود: (مطلقاً) أي: عن التقييد الآتي في إفتاء بعضهم. فود: (وقضيته حثه إلخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع زيد فمات زيد، وآخر حلف أن لا يسافر إلا في مركب فلان فانكسرت مركبه، ولم تعمّر فقضيته الحنث إذا سافر بعد موت زيد أو في غير المركب المعيّنة اهـ ع ش. فود: (لأن المعنى) إلى قوله كما مر في المغني والنهاية. فود: (لأن المعنى إلخ) عبارة المغني؛ لأن المشتكى الثاني

فود: (فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) يتبني مراجعة ذلك فإنه مشكّل؛ لأن المفهوم من هذا التصوير تعلّق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فإذا لم يكن فيه شيء فقد تحقّق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل. فود: (وقضيته حثه) أي: بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل: ثم فعله. فود في (سنن): (فلو قال ثلاثاً إلا اثنتين إلا طلقه فيثان أو ثلاثاً) ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا اثنتين وقع طلقه كما في الروض وغيره إلغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به، وبذلك يعلم أنه

خرج عن الاستغراق نظراً للقاعدة المذكورة أي ثلاثاً تَقَعُ إلا ثلاثاً لا تَقَعُ إلا اثنتين يقعان (وقيل ثلاث)؛ لأنَّ المُسْتَعْرَقَ لَعُوٌّ فَيَلْعَوُ ما بعده (وقيل طَلَقَة) إلقاء المُسْتَعْرَقِ وحده (أو) أنت طالق (خمساً إلا ثلاثاً فيثنتان) اعتباراً للاستثناء من الملفوظ؛ لأنه لفظ فائتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتباراً له بالملوك فيكون مُسْتَعْرَقاً فيبطل (أو) أنت طالق (ثلاثاً إلا نصف طَلَقَة)

مُسْتَشْتَى مِنَ الْمُسْتَشْتَى الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الْمُسْتَشْتَى فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدَةً اهـ.

☐ فَوَدَّ: (خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِغْرَاقِ) أَي فَلَا يَلْعَوُ . ☐ فَوَدَّ: (نَظَرًا لِلْقَاعِدَةِ الْخ) وَهِيَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: وَهُوَ مِنْ نَفْيِ إِبْثَاتٍ وَعَكْسِهِ ع ش وَكَزْدِي . ☐ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْمُسْتَعْرَقَ الْخ) وَهُوَ الْمُسْتَشْتَى الْأَوَّلُ . ☐ فَوَدَّ: (إِلْغَاءُ لِلْمُسْتَعْرَقِ الْخ) أَي: وَإِزْجَاعًا لِلِاسْتِثْنَاءِ الثَّانِي الصَّحِيحِ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ اهـ مُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (اِغْتِبَارًا لِلِاسْتِثْنَاءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَلْفُوظِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْخ وَقِيلَ: ثَلَاثُ بِنَاءٍ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ لَعُوٌّ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا اهـ . ☐ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ مُسْتَعْرَقًا) قَدْ يُسْتَشْكَلُ مَا هُنَا بِمَا مَرَّ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ غَيْرُكَ، وَلَا امْرَأَةٌ لَهُ غَيْرُهَا حَيْثُ جَعَلُوهُ مُسْتَعْرَقًا، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِلْمَمْلُوكِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِلْمَلْفُوظِ فَلَا اسْتِغْرَاقَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ صِبْغَةَ الْعُمُومِ لَا تَقْتَضِي التَّعَدُّدَ الْخَارِجِيَّ بَلْ، وَلَا وُجُودَ فَرْدٍ فِي الْخَارِجِ فَتَضُدُّ مَعَ وُجُودِ فَرْدٍ فِي الْخَارِجِ كَمَا فِي مَرٍّ.

☐ فَوَدَّ (لَسَنَ): (إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يُرَدْ بِالنَّصْفِ الْجَمِيعِ مَجَازًا، وَإِلَّا لَا يَقَعُ إِلَّا اثْنَتَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا يَقَعُ الْخ، أَي: ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً صَارِفَةً عَنِ الْحَقِيقَةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ عَنْ قَرِيبٍ.

يُلْعَى الْمُسْتَعْرَقُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَخْذِ بِهِ تَغْلِيظٌ فَتَأَمَّلْهُ، وَفِيهِ أَغْنَى الرَّوْضَ أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَطَلَقَتَانِ اهـ هِيَ مَسْأَلَةُ الْمَتْنِ فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا، وَهُوَ مِنْ طَرَزٍ مَا ذَكَرَ، وَفِيهِ أَيْضًا: وَلَوْ أَتَى بِثَلَاثٍ إِلَّا وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً قِيلَ: ثَلَاثٌ، وَقِيلَ: اثْنَتَانِ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الَّتِي قَبْلَهَا أَي قَوْلُهُ وَبِثَلَاثٍ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ طَلَقَةٌ تَرْجِيحُ هَذَا أَيِ الثَّانِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَكَانَ الْمُرَادُ الْحَمْلَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْوَاحِدَةِ لَا مِنَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ كَالْحَمْلِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْاِثْنَتَيْنِ مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ فِيمَا قَبْلَهَا ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ: فَلَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَقِيلَ: اثْنَتَانِ وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ اهـ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَهَذَا أَيِ الثَّانِي أَوْجَهٌ إِنْ جُعِلَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ كَذَا بِخَطِّهِ، وَالصَّوَابُ نَفْيًا بِالنَّصْبِ وَبِالْعَكْسِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الصَّحِيحِ لَا فِي الْمُسْتَعْرَقِ آخِرَ الْكَلَامِ اهـ فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ الرَّوْضِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَوْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَقِيلَ: اثْنَتَانِ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ وَقَالَ الْحَنَاطِيُّ: وَيُحْتَمَلُ وَقُوعُ الثَّلَاثِ إِلَى أَنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالْأَوْجَهُ الثَّانِي اهـ.

(فَرْعٌ): لَوْ قَالَ: أَتَيْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا غَيْرَ وَاحِدَةٍ بِنَصْبٍ غَيْرَ وَقَعَ طَلَقَتَانِ أَوْ بَضْمَهَا قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ قَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يَقَعُ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ نَعَتْ لَا اسْتِثْنَاءَ قَالَا: وَلَيْسَ لِأَصْحَابِنَا فِيهِ نَصٌّ فَإِنْ كَانَ الْمُطْلَقُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فَالْجَوَابُ مَا قَالُوهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ كَانَ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافٍ وَجْهَيْنِ



أو إلا أقله، ولا نيئة له على ما في الاستقصاء (فثلاث على الصحيح) تكميلاً للتصنيف الباقي في المستثنى منه، ولم يعكس؛ لأن التكميل إنما يكون في الإيقاع تغليباً للتخريم فإن قال إلا نصفاً روجع فإن أراد نصف طلقة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فيثنتان كما مر أول الفصل الذي قبل هذا. (ولو قال: أنت طالق إن) أو إذا أو متى مثلاً (شاء الله) أو أراد أو رضي أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيئته (أو) قال: أنت طالق (إن) أو إذا مثلاً (لم يشأ الله وقصد التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين، ولم يفصل بينهما وأسمع نفسه كما مر (لم يقع) أما في الأول فللخبر الصحيح «من حلف ثم قال إن شاء الله فقد استثنى»، وهو عام للطلاق

☐ قوله: (أو إلا أقله إلخ) أي: فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الرُّوض بعد نقل كلام الاستقصاء: والسابق إلى الفهم أن أقله طلقة فتطلق طلقتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعني بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الرُّوض: وهذا أي وقوع طلقتين أو جوه اه.  
☐ قوله: (على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه م اه سم عبارة النهاية كما في الاستقصاء اه.  
☐ قوله (سني): (فثلاث على الصحيح) وإن نوى بأقل الطلاق في إلا أقله طلقة واحدة فيثنتان اه ع ش.  
☐ قوله: (أو إذا أو متى) إلى قوله: (وفي خبر لأبي موسى) في النهاية. ☐ قوله: (إن أو إذا إلخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كتأخيرها عنها كأن شاء الله أنت طالق ولو فتح همزة إن أو أبدلها بإذا أو بما كانت طالق أن شاء الله بفتح الهمزة أو إذا شاء الله أو ما شاء الله. طلقت في الحال طلقة واحدة؛ لأن الأولين للتعليل، والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الأول التحوي وغيره مغني ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الأول إلخ إنما قيد بالأول، فإن توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد حرفي المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف الأخيرين فإن توهم عدم الفرق فيهما بعيد فلم يحتاج للتخصيص عليه اه. ☐ قوله: (بالمشيئة) في الأول ويعدها في الثاني اه مغني. ☐ قوله: (قبل فراغ اليمين) فإن قصده بعد الفراغ وقع الطلاق اه مغني. ☐ قوله: (كما مر) راجع لقوله: قبل فراغ اليمين، ولم يفصل إلخ ورجعه الكردي إلى إسماع نفسه فقط. ☐ قوله: (أما في الأول) أي التعليق بالمشيئة. ☐ قوله: (وهو عام إلخ) شامل

لأصحابنا قال الأذرعى: ويتبعني أن يستفسر العامي ويعمل بتفسيره شرح روض. ☐ قوله: (أو إلا أقله إلخ) أي: فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الرُّوض بعد نقل كلام الاستقصاء: والسابق إلى الفهم أن أقله طلقة فتطلق طلقتين اه. ☐ قوله: (على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه م ر. ☐ قوله: (لأن التكميل إنما يكون في الإيقاع) فإن قلت: يؤخذ من ذلك أنه لو قال واحدة ونصفاً إلا واحدة ونصفاً وقع طلقة؛ لأن النصف يكمل في الإيقاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكأنه قال طلقتين إلا طلقة، وأنه لو قال: طلقتين ونصفاً إلا طلقتين ونصفاً وقع طلقة لما ذكر فكأنه قال ثلاثاً إلا طلقتين ونظير ذلك ما في الرُّوض مما نصه وهل يقع بثلاث إلا طلقتين ونصفاً ثلاث أو واحدة وجهان قال في شرحه أقيسها الثاني اه قلت أخذ ما ذكر ممنوع بناء على أنه لا يجمع المفرق لا في المستثنى،

وغيره، وفي خبر لأبي موسى الأصفهاني «مَنْ أَعْتَقَ أَوْ طَلَّقَ وَاسْتَنْتَى فَلَهُ ثُنْيَاهُ» وَعَلَّلَهُ أَصْحَابُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَشِيئَةً جَدِيدَةً، وَمَشِيئَتُهُ تَعَالَى قَدِيمَةٌ فَهُوَ كَالْتَعْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ زَيْدٍ، وَقَدْ كَانَ شَاءَ فِي الْمَاضِي، وَالْفُقَهَاءُ بِأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَعَالَى لَا تُعْلَمُ لَنَا، وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ صِحَّةِ هَذَا دُونَ الْمُسْتَعْرِقِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْرِقَ يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ هَذَا وَأَجَابَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً لِكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْحَادِثَاتِ، وَتُصَبِّرُ الْحَادِثَ عِنْدَ مُحْدُوْثِهِ مُرَادًا، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعْلِيْقُ بِذَلِكَ التَّعْلِيْقِ الْمُتَجَدِّدِ ثُمَّ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيِ إِنْ شَاءَ طَلَاكَ ثَلَاثًا لَا نَصِرَافِ اللَّفْظِ لِجُمْلَةِ الْمَذْكُورِ . وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَيِ طَلَاكَ الَّذِي عُلِّقَتْهُ لَا مُطْلَقًا فَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ مَا لَوْ قَالَ بَعْدَ أَحَدِ هَذَيْنِ التَّعْلِيْقَيْنِ طَلَّقْتُكَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ قَضِيَّةَ مَا عُلِّلَ بِهِ الْفُقَهَاءُ وَقَوْعُهَا؛ لِأَنَّهُ بِطَلَاغِهِ لَهَا عِلْمٌ مَشِيئَتُهُ تَعَالَى لِطَلَاغِهَا وَوَجْهٌ عَدَمُ إِمْرَادِهِ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ.....

اهـ ع ش . فَوُدَّ : (فَلَهُ ثُنْيَاهُ) كَذَا ضَبَطَهُ الشَّارِحُ فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ يَعْنِي بَضْمَ فَسُكُونٍ فَفَتْحَ فَقْصَرٍ، وَفِي الْقَامُوسِ : الثُّنْيَا بَضْمٌ فَسُكُونٌ كُلُّ مَا اسْتَنْتَى كَالثَّنَوَى اهـ . فَوُدَّ : (وَعَلَّلَهُ) أَيِ : قَوْلُهُ : (فَقَدْ اسْتَنْتَى) قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَلَكَ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . فَوُدَّ : (بِأَنَّهُ) أَيِ التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . فَوُدَّ : (فَهُوَ) أَيِ : التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى . فَوُدَّ : (وَالْفُقَهَاءُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (الْمُتَكَلِّمُونَ) . فَوُدَّ : (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيِ : بِكُلِّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ . فَوُدَّ : (بَيْنَ صِحَّةِ هَذَا) أَيِ : التَّعْلِيْقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . فَوُدَّ : (يَمْنَعُ انْتِظَامَ اللَّفْظِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ اهـ . فَوُدَّ : (بِخِلَافِ هَذَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَالتَّعْلِيْقُ بِالْمَشِيئَةِ مُنْتَظِمٌ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيِ كَمَا إِذَا سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ قَصَدَ التَّبَرُّكُ الْإِخ، وَقَدْ لَا يَقَعُ كَمَا إِذَا قَصَدَ التَّعْلِيْقُ اهـ . فَوُدَّ : (عَنِ الْأَوَّلِ) أَيِ : تَعْلِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ . فَوُدَّ : (أَيِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْإِخ) الْأَوَّلَى حَذَفُ أَيِ وَتَأْخِيرُ مَعْنَى إِلَى هُنَا بِأَنَّهُ يَقُولُ : مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ الْإِخ . فَوُدَّ : (أَيِ طَلَاكَ الْإِخ) أَيِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَاكَ الْإِخ . فَوُدَّ : (لَا مُطْلَقًا) رَاجِعٌ إِلَى الصُّورَتَيْنِ قَبْلَهُ اهـ كُرْدِيُّ . فَوُدَّ : (التَّعْلِيْقَيْنِ) أَيِ : تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَتَعْلِيْقِ أَصْلِ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَتِهِ تَعَالَى . فَوُدَّ : (طَلَّقْتُكَ) أَيِ : وَنَوَى ثَلَاثًا فِي الْأَوَّلَى وَأُطْلِقَ فِي الثَّانِيَةِ . فَوُدَّ : (نَظَرًا الْإِخ) هُوَ عِلَّةٌ لِيَرُدَّ اهـ سَم . فَوُدَّ : (وَقَوْعُهَا) أَيِ : الطَّلَاقَيْنِ الْمُنْجَزِ وَالْمُعْلَقِ بِالْمَشِيئَةِ اهـ كُرْدِيُّ . فَوُدَّ : (أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ الْإِخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ .

وَلَا فِي الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فَإِنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ وَقَوْعُ طَلَّقْتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى لِرُجُوعِ الْإِسْتِنَاءِ فِيهَا لِلْمَعْطُوفِ مَعَ اسْتِغْرَاقِهِ وَثَلَاثٌ فِي الثَّانِيَةِ لِذَلِكَ ، وَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِ الْمَتَنِ السَّابِقِ أَوْ ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً فَثَلَاثٌ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرٌ مَا ذَكَرَ عَنِ الرُّوْضِ لِعَدَمِ تَفْرِيقِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ قَوْلِ الرُّوْضِ : وَكَذَا أَيِ يَقَعُ طَلَّقَتَانِ بِوَاحِدَةٍ وَنَضْفٍ إِلَّا وَاحِدَةً اهـ نَعَمْ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ ظَاهِرَ الرُّوْضَةِ فِي هَذِهِ وَقَوْعُ طَلْقَةٍ، وَلَا يَخْفَى قِيَاسُهُ فِي الْأَوَّلَى . فَوُدَّ : (نَظَرًا) هُوَ عِلَّةٌ لِيَرُدَّ).

الطلاق المعلق عليه، وأما في الثاني فلاستحالة الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى، وهذا يُناسب الأول ولأن عدم المشيئة غير معلوم أيضًا، وهذا يُناسب الثاني لا يُقال: يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة الذي هو الشرط اللازم من تحققه وقوع الطلاق؛ لأننا نقول: لو وقع لانتفت الصفة؛ إذ لا يقع إلا بمشيئة الله تعالى، وبانتفائها ينتفي المعلق بها وإيضاحه أنه لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم مشيئته فلا يقع لانتفاء المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه إما بين الشرط والجزاء من التضاد وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا، وكذا إن أطلق خلافاً للإسنوي وكون اللفظ للتعليق لا يُنافي اشتراط قصده كما أن الاستثناء للإخراج واشترط فيه ذلك ولو قال: أنت طالق إن شاء الله، وإن لم يشأ أو شاء أو لم يشأ أو إن

□ فؤد: (المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته اه سم. □ فؤد: (وأما في الثاني) أي: التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله أما في الأول اه كزدي. □ فؤد: (يُناسب الأول) أي: تغليل المتكلمين.  
 □ فؤد: (أيضاً) أي: كالمشيئة. □ فؤد: (يُناسب الثاني) أي: تغليل الفقهاء. □ فؤد: (يلزم من عدم الوقوع إلخ) أي فلزم من عدم الوقوع الوقوع، وهو محال اه سم. □ فؤد: (الذي إلخ) نعم لعدم إلخ.  
 □ فؤد: (اللازم إلخ) نعم للشرط اه سم. □ فؤد: (لو وقع) أي: الطلاق. □ فؤد: (لانتفت الصفة) أي: المعلق بها، وهي عدم المشيئة اه كزدي. □ فؤد: (ينتفي المعلق بها) وهو الطلاق. □ فؤد: (وإيضاحه) أي: المعارضة بقوله: لو وقع لانتفت الصفة إلخ. □ فؤد: (لانتفاء المعلق عليه) وهو عدم المشيئة.  
 □ فؤد: (وخرج) إلى قوله: (خلافاً للإسنوي) في المغني وإلى المتن في النهاية. □ فؤد: (ما إذا سبق إلخ) أي: فيقع في هذه الصور اه ع ش. □ فؤد: (أو لم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي ما نصه ينبغي قراءته بفتح الباء اه أقول ويصح الضم أيضاً أخذاً من قول الشارح الآتي فمات، ولم تعلم مشيئته إلخ. □ فؤد: (أو لم يعلم إلخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع اه سم. □ فؤد: (وكذا إن أطلق إلخ) قد يقال: لو توسط فقبل في صورة الإطلاق إن أخر التعليق يقع؛ لأنه أتى بصيغة جازمة وشك في رافعها والأصل عدمه، وإن قدم لا يقع؛ لأن الظاهر حينئذ إنما هو التعليق، وإن لم يرده لم يبعد فليتامل اه سيد عمر أقول: ويوجه إطلائهم بتظير ما قدمه الشارح في التنبية من أن ظاهر اللفظ الاستثناء إلخ. □ فؤد: (ذلك) أي: نية الإخراج اه ع ش. □ فؤد: (ولو قال: أنت طالق إلخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث هو مجموع اه سيد عمر أي؛

□ فؤد: (المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته. □ فؤد: (يلزم من عدم الوقوع إلخ) أي: فلزم من عدم الوقوع الوقوع، وهو محال. □ فؤد: (الذي) هو نعم لعدم، وقوله: (اللازم نعم للشرط). □ فؤد: (أو لم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح البهجة ما نصه ينبغي قراءته بفتح الباء اه. □ فؤد: (أو لم يعلم إلخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع.

شَاءَ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ طَلَّقْتَ (وَكَذَا يَمْنَعُ) التَّغْلِيْقُ بِالمَشِيئَةِ (انْعِقَادُ تَعْلِيْقٍ) كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَكَالتَّخْيِيرِ بِلِأُولَى (وَعَتَقَ) تَنْجِيزًا وَتَعْلِيْقًا (وَيَمِينٍ) كَوَاللَّهِ لَا فَعْلَنْ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (وَنَذَرَ) كَعَلَيَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (وَكُلُّ تَصَرُّفٍ) غَيْرُ مَا ذَكَرَ مِنْ كُلِّ عَقْدٍ وَحَلٍّ وَإِقْرَارٍ وَنِيَّةٍ عِبَادَةٍ. (وَلَوْ قَالَ يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْإِسْمِ أَوِ الصِّفَةِ حَالَ النَّدَاءِ، وَلَا يُقَالُ فِي الْحَاصِلِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخِلَافِ أَنْتَ كَذَا فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلْقُرْبِ مِنَ الشَّيْءِ كَأَنْتَ وَاصِلٌ أَوْ صَحِيحٌ لِلْمُتَوَقَّعِ قُرْبِ وَصُولِهِ أَوْ شِفَائِهِ، وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَرْجِعُ

لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ فَلَا يَقَعُ. ۞ قَوْلُهُ: (فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ) الْخ: أَي: لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ وَجِدْتَ أَحَدَ ش، وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ. ۞ قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَمْنَعُ التَّغْلِيْقُ) الْخ: أَي: عِنْدَ قَصْدِ التَّغْلِيْقِ مُغْنِي وَاسْم. ۞ قَوْلُهُ: (التَّغْلِيْقُ بِالمَشِيئَةِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْقَاضِي فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ، وَقَوْلُهُ: الْإِسْمُ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فَهُوَ كَأَنَّ طَالِقُ إِلَى قَالَ. ۞ قَوْلُهُ: (وَنِيَّةُ عِبَادَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَضُرُّ النَّيَّةَ أَهْ سَم.

۞ قَوْلُ (السِّي: (وَلَوْ قَالَ: يَا طَالِقُ) الْخ: فَرَعَ لَوْ قَالَ: حَفْصَةُ طَالِقٌ وَعَمْرُؤُ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ قَصَدَ عَوْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاتِفَيْنِ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَإِنْ قَصَدَ عَوْدَهُ لِلثَّانِي فَقَطْ طَلَّقْتَ الْأُولَى فَقَطْ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوْضِ أَهْ نِهَآيَةً وَجَرَى الْمَغْنِيُّ عَلَى ظَاهِرِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَقَصْدِ عَوْدِهِ لِلثَّانِي فَقَطْ فَتَطْلُقُ الْأُولَى فَقَطْ. ۞ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ النَّدَاءَ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْإِسْمِ أَوِ الصِّفَةِ) الْخ: لَعَلَّ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّعْبِيرِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ نَظَرًا لِصُورَةِ النَّدَاءِ الْمُشْعِرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتَهُ، وَالْحَاصِلُ لَا يُعْلَقُ بِخِلَافِ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ الْخ. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَالُ) الْوَإِ حَالِيَّةً، وَقَوْلُهُ: فِي الْحَاصِلِ أَي: فِي الشَّيْءِ الْمُتَحَقِّقِ أَهْ كُرْدِي. ۞ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ أَنْتَ كَذَا) الْخ: عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْقُرْبِ مِنْهُ وَتَوَقَّعَ الْحُصُولِ كَمَا يُقَالُ لِلْقُرْبِ مِنَ الْوُصُولِ أَنْتَ وَاصِلٌ وَلِلْمَرِيضِ الْمُتَوَقَّعِ شِفَاؤُهُ قَرِيبًا أَنْتَ صَحِيحٌ فَيَنْتَظِمُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي مِثْلِهِ فَعُلِمَ أَنَّ يَا طَالِقُ لَا يَقْبَلُ الْإِسْتِثْنَاءَ أَه. ۞ قَوْلُهُ: (وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقُ) الْخ: (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا أَوْ وَثْنَتَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَوَاحِدَةً لِاخْتِصَاصِ التَّغْلِيْقِ بِالمَشِيئَةِ بِالْأَخِيرَةِ أَوْ ثَلَاثًا وَوَاحِدَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَثَلَاثٌ أَوْ وَاحِدَةً

۞ قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَمْنَعُ التَّغْلِيْقُ بِالمَشِيئَةِ) أَي: مَعَ قَصْدِ التَّغْلِيْقِ. ۞ قَوْلُهُ: (وَنِيَّةُ عِبَادَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَضُرُّ النَّيَّةَ. ۞ قَوْلُهُ: (وَفِي يَا طَالِقُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فِي الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً، وَفِي عَكْسِهِ ثَلَاثًا أَي: لِاخْتِصَاصِ الْمَشِيئَةِ بِالْأَخِيرِ كَالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَغْرِقِ ثُمَّ قَالَ أَوْ وَاحِدَةً ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثًا ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِعَوْدِ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْجَمِيعِ لِحَذْفِ الْعَاطِفِ أَهْ وَبَحَثَ م ر عَوْدَهُ لِلْجَمِيعِ مَعَ الْعَاطِفِ أَيْضًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْعَوْدِ لِلْجَمِيعِ، وَحَمَلَ مَا ذَكَرَ الرُّوْضُ وَغَيْرُهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ التَّخْصِيصَ بِالْأَخِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

الاستثناء لغير التداء فيقع واحدة قال القاضي: ومحل ذلك كله فيمن ليس اسمها طالقاً، وإلا لم يقع شيء أي ما لم يقصد الطلاق (أو) قال (أنت طالق إلا أن يشاء الله فلا) يقع شيء (في الأصح) إذ المعنى إلا أن يشاء عدم تطليقك، ولا اطلاع لنا على ذلك نظير ما مر وانتصر جمع للمقابل بأنه الذي عليه الجمهور؛ لأنه أوقعه وجعل الخلاص بالمشيئة، وهي غير معلومة فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات، ولم تعلم مشيئته قال الأذرعى ومحل الخلاف إذا أطلق فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله وأنتى ابن الصلاح فيمن قال لا أفعل كذا .....

ثلاثاً أو ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله لم تطلق لعزود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال: أنت طالق إن لم يشأ زيد، ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جونه الموصول بالموث فإن مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اهـ شرح الروض زاد النهاية والمغني أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم، ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب؛ إذ اليوم هنا كالعمر فيما مر، ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فمات زيد أو جن قبل المشيئة لم تطلق، وإن خرس فأشار طلق أو علق بمشيئة الملايكة لم تطلق؛ لأن لهم مشيئة، ولم يعلم حصولها، وكذا إذا علق بمشيئة بهيمة؛ لأنه تعليق بمستحيل اهـ. **قوله:** (ومحل ذلك إلخ) أي ما في المتن، وما في الشرح.

**قوله (لست):** (أو أنت طالق إلا أن يشاء الله) قد يقال إذا أراد إلا أن يشاء طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلّي والخطيب قدرا إطلاقك هذا، والحاصل أن الحكم لا يختلف، وإنما المعنى يختلف فإن قدر المفعول طلاقك صار في قوة أنت طالق إن لم يشأ الله، وإن قدر عدم طلاقك صار في. **قوة أنت طالق** إن شاء الله فتأمل اهـ سيد عمر. **قوله:** (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات إلخ) أي فإنه يقع الطلاق، هذا صريح هذا الكلام وصريح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه، وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت مشيئته، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله انتهى سم، وقوله: مع قول الروض وشرحه إلخ تقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه. **قوله:** (ولم تعلم مشيئته) أي وجوداً وعدماً. **قوله:** (فإن ذكر شيئاً اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشيء الذي إذا ذكره اعتمد قوله فإنه لم يظهر فرق بين توجيهي الأصح ومقابلته في أن المعنى

**قوله:** (فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات، ولم تعلم مشيئته) أي: فإنه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصريح به في القوت حيث قال كما لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد، ولم تعلم مشيئته فإنه يقع الطلاق اهـ فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه: وكذا الحكم لو قال: أنت طالق إلا أن يشاء زيد فيأتي فيه ما ذكر إن لم يشأ زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لا إن وجدت، ولا إن مات وشك في مشيئته كما لو قال: إلا أن يشاء الله، ويقارن الحدث في نظيره في الإيمان بأن الحدث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال: والحدث ثم يؤدي إلى رفع براءة الذمة بالشك؛ لأننا نقول: النكاح جعلي، والبراءة شرعية، والجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن اهـ.

إِلَّا أَنْ يَسْبِقَنِي الْقَضَاءُ أَوْ الْقَدَرُ ثُمَّ فَعَلَهُ وَقَالَ : قَصَدْتُ إِخْرَاجَ مَا قُدِّرَ مِنْهُ عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَحْتَسِبْ.

### فصل

شَكُّ فِي أَصْلِ طَلَاقٍ مُتَجَزِّزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ هَلْ وَقَعَ مِنْهُ أَوْ لَا فَلَا يَقَعُ إِجْمَاعًا (أَوْ فِي عَدِيدٍ) بَعْدَ تَحَقُّقِ أَصْلِ الْوُقُوعِ (فَالْأَقْلُ)؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ (وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ) فِي الصُّورَتَيْنِ، وَهُوَ الْأَخْذُ بِالْأَسْوَأِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «دَخَ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» فَفِي الْأَوَّلِ يُرَاجَعُ أَوْ يُجَدِّدُ إِنْ رَغِبَ، وَإِلَّا فَلْيَتَجَزَّزْ طَلَاقَهَا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا، وَفِي الثَّانِي يَأْخُذُ بِالْأَكْثَرِ فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثَ لَمْ يَنْكِحْهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ عَدَمَ طَلَاقِكَ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ الْأَصَحَّ يَقُولُ : لَمَّا كَانَ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا عَلَى عَدَمِ الْمَشِيئَةِ، وَلَا أَطْلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ مَتَعْنَا الْوُقُوعَ لِلشَّكِّ فِيهِ، وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ : قَوْلُهُ : أَنْتَ طَالِقٌ صَرِيحٌ فِي الْوُقُوعِ، وَقَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَفَعَهُ لَهُ، وَلَمْ نَعْلَمْ بِهِ فَعَمِلْنَا بِالْأَصْلِ أَدْعَى ش. ه. قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَسْبِقَنِي الْخ) أَي : إِلَّا إِنْ قَدَرَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - عَلَيَّ بِفَعْلِهِ أَدْعَى ش.

### (فَصْلٌ : فِي الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ)

وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ الْإِفْرَاقِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْعَبْدِ قَالَ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِيُّ وَالشَّكُّ فِي الطَّلَاقِ كَمَا سَيَأْتِي ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ شَكٌّ فِي أَصْلِهِ وَشَكٌّ فِي عَدِيدِهِ وَشَكٌّ فِي مَحَلِّهِ كَمَنْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا ه. ه. قَوْلُ (سَيِّ) : (شَكٌّ) أَي : تَرَدَّدَ رُجْحَانٌ أَوْ غَيْرُهُ ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ : (مُتَجَزِّزٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَائِيِّ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ أَرَادَ إِلَى، وَفِيمَا إِذَا شَكَّ، وَقَوْلُهُ : لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا، وَالْوَاوُ فِي وَلِتَعُودَ وَفِي وَبِالثَّلَاثِ. ه. قَوْلُهُ : (دَخَ مَا يَرِيكَ الْخ) بَفَتْحِ الْيَاءِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا ه. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ «دَخَ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» بَفَتْحِ الْيَاءِ فِيهِمَا أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا، وَقَوْلُهُ : «إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَي وَانْتَقَلَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ ه. أَي أَوْ بِقَوْلِهِ : (يَرِيكَ) عَلَى طَرِيقِ التَّضْمِينِ. ه. قَوْلُهُ : (فَفِي الْأَوَّلِ) أَي : الشَّكُّ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ. ه. قَوْلُهُ : (يُرَاجَعُ) أَي : فِي غَيْرِ الْبَائِنِ أَوْ يُجَدِّدُ أَي : فِي الْبَائِنِ لِعَدَمِ الْوُطْءِ أَوْ لِلْخُلْعِ أَوْ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. ه. قَوْلُهُ : (وَإِلَّا فَلْيَتَجَزَّزْ طَلَاقَهَا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ لَا يَقِينًا بَدُونِ طَلَاقٍ آخَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا ظَاهِرًا وَمَشْكُوكٌ فِي حِلِّهَا لِلْغَيْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ ه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ : (وَفِي الثَّانِي) أَي الشَّكُّ فِي الْعَدَّةِ. ه. قَوْلُهُ : (فَإِنْ كَانَ) أَي الْكَثُرُ.

### (فَصْلٌ)

ه. قَوْلُهُ : (وَإِلَّا فَلْيَتَجَزَّزْ طَلَاقَهَا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ لَا يَقِينًا بَدُونِ طَلَاقٍ آخَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا ظَاهِرًا وَمَشْكُوكٌ فِي حِلِّهَا لِلْغَيْرِ يَقِينًا مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُطَلَّقْ ثَلَاثًا حَلَّتْ لِغَيْرِهِ لَا يَقِينًا، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُطَلَّقْ مُطْلَقًا اتَّجَهَ أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لِغَيْرِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِزَوْجِيَّتِهَا شَرْعًا بِدَلِيلِ جَوَازِ مُعَاشَرَتِهَا وَالتَّمَتُّعِ بِهَا فَكَيْفَ تَحِلُّ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ حَلَّتْ لِغَيْرِهِ يَقِينًا، وَقَوْلُهُ : وَلِتَعُودَ الْخ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُطَلَّقْ ثَلَاثًا لَمْ تُعَدَّ لَهُ بَعْدَهُ يَقِينًا، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُطَلَّقْهَا أَصْلًا عَادَتْ لَهُ يَقِينًا؛

فإن أراد عودها له بالثلاث أوقعهنَّ عليها، وفيما إذا شك هل طلق ثلاثاً أم لم يطلق أصلاً الأولى أن يطلق ثلاثاً لتجمل لغيره يقيناً ولتعود له بعده يقيناً وبالثلث.  
(تنبيه) ذكرهم ثلاثاً هنا إنما هو ليحصل له مجتموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهنَّ على الثلاث فتأملهُ (ولو قال إن كان ذا الطائز غريباً فأنت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائز غريباً (فامرأتي طالق وجهل) حاله (لم يحكم بطلاق أحد) منهما؛ لأنَّ أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلّق عليه فتعليق الآخر لا يغيّر حكمه (فإن قالهما رجل لزوجتيه طلقت إحداهما) .....

قوله: (أوقعهنَّ عليها) أي: إن كان الطلاق رجعيّاً كما هو ظاهر امرٍ رشديّ. قوله: (الأولى أن يطلق ثلاثاً لتجمل لغيره إلخ.) كذا قاله الماورديّ قال أبو عليّ الفارقيّ: هذا الكلام باطل؛ لأنَّ جلّها لغيره يقيّن لا يتوقّف على الثلاث؛ إذ لو طلقها واحدة وانقضت عدتها حلّت لغير يقيّن، وإنما التعليل الصحيح أن يقال: أن يطلق ثلاثاً حتّى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثاً من غير اطلاع على كلام الفارقيّ امرٍ رشديّ. قوله: (ولتعود له يقيناً) يطرقه كلام الفارقيّ المتقدّم كما نبّه عليه الأذرعى امرٍ رشديّ، وفي سم استشكله ببطل ما تقدّم أيضاً، وفي المغني ما يوافق الكلام المتقدّم من الفارقيّ وأشار الشارح إلى دفع ذلك الإشكال بقوله: تنبيه ذكرهم إلخ.  
قوله: (هنا) أي: في قولهم: الأولى أن يطلق ثلاثاً إلخ. قوله: (لا لتوقف كل منهنَّ إلخ) أي إذ الحلّ لغير يقيناً، والعود له بعده يقيناً لا تتوقّفان على الثلاث كما مرّ.

قوله (سن): (وقال آخر إلخ) ولو حلف كل من شخصين أنه يطحن طحينه مثلاً قبل الآخر فالحيلة في عدم جنيهما أن يخلطا ويطحنا معاً فلا يحنّ واحد منهما لعدم العلم بسنّ طحين أحدهما ع ش عن البابليّ امرٍ بجبرميّ. قوله: (إن لم يكنه) مشى المصنّف على اختيار شيخه ابن مالك في اتّصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور الثحاة على الانفصال امرٍ مغني. قوله: (لم يحكم بطلاق أحد منهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك امر ع ش.

قوله (سن): (فإن قالهما رجل إلخ).

(فرغ): حلف وحنّ ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفنى شيخنا الشهاب الرمليّ بأنّه يحنّب زوجته إلى تبين الحال، ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً وبؤيده أنّه

لأنّها إن كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجتيه، وإن كان وقع عليه حلّت له بعده؛ لأنّ الفرض أنّها تزوّجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خفاء في عودها له يقيناً، وإن طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقيناً سواء أكان وقع عليه الطلاق أو لا؛ لأنّه طلقها وتزوّجت وانقضت عدتها وعقد عليها، ولا إشكال في عودها يقيناً مع ذلك، وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فليتأمل.

يقيناً إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه إن أمكن علمه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للمطلقة منهما وعبر غير واحد بقوله: والبيان لزوجه أي أن يظهر لهما الحال لتعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين، ويلزمه أيضاً اجتنابهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث، ولا بيان كما بحثه الأذرع وغيره، وكذا إن كان الطلاق رجعيًا كما يأتي؛ لأن الرجعية زوجة.

(تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعيين لا بيان أن محل الفرق بينهما إن جمعا، وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق أحدهما بعينها) كأن خاطبها به أو نواها عند قوله إحداكما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوب الأمر ....

في مسألة المتن، وهي ما لو طلق أحدهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما واستفاد من قوله: ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يتعد وجوب الاجتهاد عليه، وكذا المبادرة به إن كان الطلاق بائناً كما في المسألة المذكورة مراه سم على حجج اهرع ش. قوله: (يقيناً) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لإلا قوله: وعبر إلى قوله: ويلزمه. قوله: (إذ لا واسطة) أي بين التقى والإثبات اهرع معني.

قوله (لست): (ولزمه البحث والبيان) يتبعني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدأ بهما اهرع سم.

قوله: (عنه) أي: عن الطائر. قوله: (أما إذا لم يمكنه ذلك) أي: علم الطائر، عبارة النهاية فإن أيس منه اهرع. قوله: (فلا يلزمه بحث، ولا بيان) أي: لا يجوز له قربان واحدة منهما اهرع ش عبارة السيد عمر وظاهره وجوب الاعتزال اهرع. قوله: (وكذا إلخ) أي: لا يلزمه بحث، ولا بيان إن كان الطلاق رجعيًا لكن يجب الاعتزال اهرع نهاية. قوله: (إن كان الطلاق رجعيًا) أي: ما بقيت العدة. قوله: (كما يأتي) أي: في شرح وعليه البدأ بهما. قوله: (تنبيه يؤخذ إلخ) في هذا التنبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلقة عليها ابتداء فإذا علمت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليأمل سم على حجج اهرع ش ورشيدتي. قوله: (مع ما يأتي له) أي: في قوله: ويلزمه البيان في الحالة الأولى إلخ. قوله: (إن هذا إلخ) بيان لما يأتي، وقوله: أن محل إلخ نائب فاعل يؤخذ، وقوله: بينهما أي لفظي البيان والتعيين. قوله: (كان خاطبها به) إلى قول المتن: (ولو قال زينب) في النهاية، وكذا في المعنى إلا قوله: ولا مجال للاجتهاد هنا، وقوله: واستشكل إلى أما إذا. قوله: (الأمر) نائب فاعل وقف.

قوله في (لست): (ولزمه البحث والبيان) يتبعني على قياس ما يأتي أن يقال: وعليه البدأ بهما.

قوله: (تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان إلخ) في هذا التنبيه وقفة؛ لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة، والتعيين إذا وقع على مبهمة، ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلقة عليها ابتداء فإذا علمت الصفة تعينت المطلقة فما هنا



من وطء وغيره عنهما (حتى يذكُر) المطلقَة أي يتذكرها؛ لأن إحداها حرمت عليه يقيتا، ولا مجال لإلجتهاد هنا (ولا يُطلب بيان) للمطلقة (إن صدقناه في الجهل) بها؛ لأن الحق لهما فإن كذبناه وبادرت واحدة، وقالت: أنا المطلقة طولب بيمين جازمة أنه لم يطلقها، ولم يُقنع منه بنحو نسيت، وإن احتمل فإن نكل حلفت وقضي لها، فإن قالت الأخرى ذلك فكذلك. (ولو قال لها ولأجنبية) أو أمة (إحداكما طالق) وقال قصدت الأجنبية أو الأمة (قبل) قوله (في الأصح) بيمينه لتردد اللفظ بينهما فصحت إرادتها واستشكل بما لو أوصى بطيل من طبوله فإنه ينصرف للصحيح، ويؤد بآتهما على حد واحد؛ لأن ذاك حيث لا نية له، وهنا إذا لم تكن له نية ينصرف لزوجته أما إذا لم يقل ذلك فتطلق زوجته نعم، إن كانت الأجنبية مطلقه منه أو من غيره لم ينصرف لزوجته على ما بحثه الإسوي لصديق اللفظ عليهما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما لو اعتق عبده ثم قال له ولعبيد له آخر أحدكما حر لا يعتق الآخر، وأما إذا قال ذلك لزوجته ورجل أو دابة فلا يقبل قوله قصدت .....

□ قوله: (من وطء إلخ) بيان للأمر. □ قوله: (عنهما) أي: الزوجتين والجار متعلق بوقف.

□ قول (سنن): (حتى يذكُر) بتشديد الدال المعجمة كما ضبطه بعضهم نهاية ومغني. □ قوله: (ولم يقنع) ببناء المفعول.

□ قول (سنن): (ولو قال لها ولأجنبية إلخ) وجه دخول هذا، والذي بعده في الترجمة أن فيهما شكا بالنسبة إلينا اهـ رشيد. □ قوله: (أو أمة إلخ) عبارة المغني وأمثه مع زوجته وفايدة النكاح مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة. اهـ. □ قوله: (للصحيح) أي: للطيل الصحيح بأن ينزل على الطيل الحلال اهـ رشيد. □ قوله: (لأن ذلك) أي: انصراف الطيل للصحيح، وقوله: هنا أي في مسألة المتن. □ قوله: (أما إذا لم يقل) إلى قوله نعم يعني عنه ما قبله. □ قوله: (على ما بحثه الإسوي) عبارة النهاية والمغني كما بحثه إلخ. □ قوله: (وكما لو إلخ) عطف على قوله: لصديق اللفظ إلخ. □ قوله: (لو اعتق عبده إلخ) أي: أو اعتق غيره عبدا له إلخ اهـ ع ش. □ قوله: (وأما إذا قال ذلك إلخ) ولو قال: إن فعلت كذا فإحداكما طالق ثم فعله بعد موت إحداها أو بينوتها وقع الطلاق على الباقية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال لأُم زوجته: ابتك طالق ثم قال: أزدت البنت التي ليست زوجتي صدق، ولو قال: نسأ العالمين طوايق لم تطلق زوجته إن لم ينو طلاقها اهـ نهاية زاد المغني ولو قال لعبيده: أحدكما حر فمات أحدهما تعين العتق في الحي اهـ. □ قوله: (ورجل) ينبغي أن يكون الخنثى كالرجل؛ لأنه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني. □ قوله: (فلا يقبل قوله إلخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا، ولا باطنا سم وع ش، وقال السيّد عمر: قول المحققي قياس مسألة العصا إلخ هذا جار على

من باب البيان لا التعمين فليتامل. □ قوله: (فلا يقبل قوله إلخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا، ولا باطنا.

أحد هذين؛ لأنه ليس محلاً للطلاق. (ولو قال) ابتداءً أو بعد شؤال طلاق (زَيْنَب طَالِق) وهو اسم زوجته واسم أجنبية (وقال: قصدت الأجنبية فلا) يُقْبَل (على الصحيح) ظاهراً بل يُدَيَّن لاحتماله، وإن بُعد إذ الاسم العلم لا اشتراك، ولا تناؤل فيه وضماً فالطلاق مع ذلك لا يتبادر إلا إلى الزوجة بخلاف أحد فإنه يتناولها وضماً تناوئاً واحداً فأثرت نيّة الأجنبية حينئذ، وهل يأتي بحثُ الإسْنَوِيّ هنا فيقبل منه تعيين زَيْنَب التي عُرِف لها طلاق منه أو من غيره أو يُفَرَّق بأن التبادر هنا لزوجته أقوى فلا يُؤثّر فيه ذلك كلُّ مُحْتَمَل، وهل ينفعه تصديق الزوجة في مسألة المتين قيل نعم، والأوجه لا ولو قال: زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجته زَيْنَب بنت محمد طلقت إغاءً للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويُؤيِّده ما مرّ من صحّة زَوْجَتِكَ بنتي زَيْنَب، وليس له إلا بنت اسمها فاطمة؛ لأنّ البنتيّة لا

طريقة الشارح في مسألة العصا، وأما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرّمليّ أي: وعن شرح الرّوض فقياسه القبول هنا باطناً فكان يتّبعي له أن يُنَبّه عليه اهـ، وقوله: وأما على ما نقله فيها عن شيخه إلخ وتقدّم هناك عن الرّشيدّي أنّه نقل أيضاً عن الجمال الرّمليّ. هـ فوّ: (أحد هذين) أي: الرّجل أو الذّاتة. هـ فوّ: (ابتداءً) إلى قوله: (وهل يأتي) في الثّاية. هـ فوّ: (واسم أجنبية) أي: أجنبيّة لم يتّكحها نكاحاً فاسداً، ولا قبل كما في الرّوض اهـ سم، وفي الثّاية والمُعني عقب كلام الرّوض المذكور ما نصّه نعم يظهر أن محلّه حيث لم يعلم بفساد نكاحها، ولا فهي أجنبيّة قديماً، ولا يقبل ظاهراً اهـ.

هـ فوّ: (ظاهراً بل يُدَيَّن) وفقاً للثّاية والمُعني. هـ فوّ: (لاحتماله) علة للتّدين، وقوله: إذ الاسم إلخ علة لما في المتن اهـ رشيدّي. هـ فوّ: (مع ذلك) أي: مع التّصريح باسم زَوْجَتِهِ اهـ مُعني.

هـ فوّ: (بخلاف أحد) الأولى إحدى. هـ فوّ: (وهل يأتي بحثُ الإسْنَوِيّ إلخ) اعتمدّه أي الإثيان المُعني والثّاية. هـ فوّ: (فيقبل منه تعيين زَيْنَب إلخ) قياس بحث الإسْنَوِيّ أنّه لا يتصرّف لزوجته، وإن لم يصدّر منه تعيين إلا أن يُفَرَّق سم على حجّ اهـ ع عبارة الرّشيدّي لا يخفى أن الذي تقدّم عن بحث الإسْنَوِيّ أنّه يُنزل على الأجنبية في حال الإطلاق، ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرّح به قوله ثم مع بقاء أصل الزّوجيّة وحيثُ فالتّصريح هنا مُخالِف لما يقتضيه بحثُ الإسْنَوِيّ اهـ. هـ فوّ: (التي عُرِف لها إلخ) أي أو ماتت اهـ مُعني. هـ فوّ: (وهل ينفعه) إلى قوله: ويُؤيِّده في الثّاية. هـ فوّ: (في مسألة المتين) أي: قوله: (ولو قال) زَيْنَب طالق وقال: قصدت إلخ اهـ ع وزوجته إلخ جملةً حاليةً.

هـ فوّ: (زَيْنَب بنت محمد) أي: أو بنت أحمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي إلخ اهـ ع ش. هـ فوّ: (ما مرّ) أي: في النّكاح. هـ فوّ: (وليس له إلخ) هذا ونظيره الآتي جملةً حاليةً.

هـ فوّ: (واسم أجنبية) أي: أجنبيّة لم يتّكحها نكاحاً فاسداً، ولا قبل كما في الرّوض وبحث بعض الفضلاء تقييد القبول بما إذا لم يعلم بفساد نكاحها، ولا لم يقبل ظاهراً ويُدَيَّن اهـ. هـ فوّ: (فيقبل منه تعيين زَيْنَب إلخ) قياس بحث الإسْنَوِيّ أنّه لا يتصرّف لزوجته، وإن لم يصدّر منه تعيين إلا أن يُفَرَّق.

اشتراك فيها بخلاف الاسم فإتاء بعضهم بعدم الوقوع نظراً للخطأ في الاسم غير صحيح نعم، قولهم: البتة لا اشتراك فيها مرادهم به البتة المضافة إليه وليس له إلا بنت واحدة فلا ينافيه ما لو قال لأم زوجته: بنتك طالق وقصد بنتها الثانية فإنه يُقْبَلُ أي نظير ما تقرّر في إحداهما. (ولو قال لزوجته: إحداهما طالق وقصد معينة) منها (طلقت)؛ لأن اللفظ صالح لكل منهما (والا) يقصد معينة بل أطلق أو قصد مبهمة أو طلاقهما معاً كما يأتي وصرح به العبادي، وهو مراد الإمام بقوله: لا يطلقان (فإحداهما) يقع عليها الطلاق مع إبهامها (ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية) لتعلم المطلقة فيترتب عليها أحكام الفراق (وتغزلان عنه إلى البيان أو

قوله: (فلا ينافيه) أي: ما مرّ. قوله: (الثانية) أي: التي ليست زوجة له. قوله: (فإنه يقبل) وفاقاً للنهاية والمغني كما مرّ. قوله: (نظير ما مرّ الخ) قصيّه أنه يقبل هنا يمينه أيضاً. قوله: (لأن اللفظ صالح) إلى قوله فإن قلت: في النهاية إلا قوله: (وإن نازع فيه البلقيني)، وكذا في المغني إلا قوله: (وصرح به العبادي)، وقوله: (قال ابن الرقعة)، وقوله: (وهو منجّه المذكر) إلى (وعليه لو استمهل). قوله: (كما يأتي) أي: قبيل قول المتن، ولو مأتا. قوله: (بقوله لا يطلقان) عبارة النهاية والمغني قبيل قول المتن الآتي ولو مأتا قال أي الإمام فإن نواهما فالوجه أنهما لا يطلقان اهـ.  
قوله (سني): (في الحالة الأولى) هي قصد واحدة معينة، وقوله: (في الثانية هي الصور المندرجة في قوله: (ولا).  
قوله (سني): (وتغزلان) بمثناة فوقية بخطه فالضمير لزوجته اهـ مغني.

قوله في (سني): (والا فإحداهما) قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحيث، وله زوجات طلقت إحداهن ثلاثاً فليميها، وليس له إيقاع طلاقه فقط على كل واحدة لا قضاء يمينه الكبري اهـ أي: وليس له أيضاً إيقاع طلقتين على واحدة وأخرى على واحدة فلو كانت إحدى زوجاته لا يملك عليها إلا واحدة فالوجه جواز تعيينها للطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة، وتبين بها ويلغو الباقي ولو مأتا إحداهن أو باتت قبل التعيين فالوجه جواز تعيينها للثلاث؛ لأن الطلاق يقع من حين اللفظ فيتبين بينوتها قبل الموت واليمين فلو علّق الثلاث لإحدى زوجاته أي كأن جاء زيد فأحدى زوجاتي طالق ثلاثاً بصفة ووجدت فالوجه وفاقاً لما استقرّ عليه رأي شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه: جواز تعيين الميئة والمبانة إن كان موثقاً أو إبانته بعد وجود الصفة لا قبلها ولو حلف بطلقتين كأن قال: علي الطلاق طلقتين ما أفعّل كذا وحيث، وله زوجات يملك على كل طلقتين فالوجه أنه لا يتعين أن يعين إحداهما بل له توزيع الطلقتين على اثنتين؛ لأن يمينه في ذاتها لا تقتضي اليمين الكبري، وإن اتفق هنا بحسب الواقع أنه لو أوقع الطلقتين على واحدة حصلت اليمين الكبري تأمل وتقدم في أواخر فصل خطاب الأجنبية جواز تعيين إحدى الزوجات للحلف قبل الحنث، وأنه يلزم التعيين ويمتنع الرجوع عن المعينة ووقع السؤال عن قال علي الطلاق ثلاثاً إن فعلت كذا فانت طالق واحدة ففعلت كذا،

التعيين) لاختلاط المحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين إن طلبناه أو أحدهما لرفع حبيسه المفارقة منهما فإن أخر بلا عذر أتم وعُزِّر إن امتنع، وإن نازع فيه البلقيني هذا في البائن أما الرجعي فلا يجب فيه بيان، ولا تعيين ما بقيت العدة؛ لأن الرجعية زوجة أما إذا لم يطالبها قال ابن الرفعة فلا وجه لإيجابه؛ لأنه حقهما وحق الله تعالى فيه الإنزال، وقد أوجبناه، وهو مُتَّجِه المذرك لكن صريح كلامهم خلافه ويؤجبه بأن بقاءهما عنده رُبما أوقعه في محذور لِتَشَوُّفِ نفس كل إلى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استمهل أمهل ثلاثة أيام على الأوجه (و) عليه (نفقتهما) وسائر مؤنهما (في)

قوله: (إن طلبناه إلخ) ضعيف اهـ ع ش. قوله: (إن طلبناه) أي: البيان أو التعيين أي عند النهاية والشرح وخالفهما المغني ومال إليه سم والسيد عمر كما يأتي. قوله: (هذا) أي: قول المتن: (ويلزمه البيان إلخ). قوله: (ما بقيت العدة) فإن انقضت لزمه في الحال نهاية ومغني. قوله: (أما إذا لم يطالبها) أي: ولا أحدهما اهـ مغني. قوله: (لم يطالبها) الظاهر تأنيث الفعل كما في النهاية والمغني. قوله: (فلا وجه لإيجابه إلخ) جزم به المغني. قوله: (لإيجابه) أي: البيان أو التعيين ويحتمل أن الضمير للبدار. قوله: (لكن صريح كلامهم خلافه) أي: فيجب البيان أو التعيين في البائن حالا، وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتد اهـ ع ش. قوله: (ويؤجبه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو ببلده اهـ سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فإن ما ذكره منتف مع وجوب الإنزال، والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي اهـ. قوله: (قبل الدخول) الأولى حذفه. قوله: (وعليه لو استمهل إلخ) أي: على وجوب البيان أو التعيين قورا وجد الطلب منهما أو من أحدهما أم لا قال ع ش. قوله: (وعليه لو استمهل إلخ) قضيته أنه لو استمهل لم يمهل فيما لو طالبته أو أحدهما، ويتبني إمامه أيضا حيث أبدى عذرا اهـ وفيه تأمل. قوله: (على الأوجه) عبارة المغني والأسنى قال الأسنوي وقضية ذلك أنه لو استمهل لم يمهل وقال ابن الرفعة يمهل ويمكن حمل والذي يظهر وقوع واحدة؛ لأنها المتعلقة، وقوله: على الطلاق لتأكيد هذا التعليق ثم رأيت م ر وافق على وقوع واحدة.

(قزع): حلف وحین ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يحجب زواجه إلى تبين الحال، ولا تحكم بطلاقها بالشك اهـ وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً، ويؤيده أنه في مسألة المتن، وهي ما لو طلق أحدهما، ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها مع عدم تعيينها للحث، ويستأذ من قوله: ولا تحكم بطلاقها امتناع تزوجها، ولا يتعد وجوب الاجتناب عليه، وكذا المبادر به إن كان الطلاق بائناً كما في مسألة المتن المذكورة م ر، وقد يفرق بتحقيق صديق اليمين بها. قوله: (ويؤجبه إلخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كائن في غير داره أو ببلده ويمكن أن يؤجبه بأن إمساك الأجنبية إمساك الزوجات أي إمساكاً مثل إمساك الزوجات مُمتنع، ولا يتميز إمساكها عن إمساك الزوجات إلا بالبيان أو التعيين، وإلا فإمساك الزوجات

الحال) فلا يُؤخَّرُ إلى التعيين أو البيان لِحُبْسِهِمَا عِنْدَهُ حُبْسُ الزَّوْجَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُقْصَرْ فِي تَأْخِيرِ ذَلِكَ، وَإِذَا بَيَّنَّ أَوْ عَيَّنَّ لَمْ يَسْتَرْدَّ مِنْهُمَا شَيْئًا وَيَقُولِي فَلَا إِلَى آخِرِهِ غُلِمَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ شَارِحٍ لَمْ أَفْهَمَ مَا أَرَادَ بِالْحَالِ. (وَيَقَعُ الطَّلَاقُ) فِي قَوْلِهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ (بِالْفَلْظِ) جَزْمًا إِنْ عَيَّنَّ، وَعَلَى الْأَصَحِّ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ (وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ فَ) لَا يَقَعُ إِلَّا (عِنْدَ التَّعْيِينِ) وَلَا لَوْ قَعَ لَا فِي مَحَلٍّ، وَيُرَدُّ بِمَنْعِ هَذَا التَّلَازُمِ، وَإِنَّمَا التَّلَازُمُ وَقُوعُهُ فِي مَحَلٍّ مُبْتَهَمٍ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّهُ إِبْهَامٌ تُعْلَمُ عَاقِبَتُهُ بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُّ بِهِ أَنَّ لَفْظَ الْإِيقَاعِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ مِنْ حِينِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ وَقْتَهُ لِلْفَلْظِ إِيْقَاعٍ جَدِيدٍ، وَتُعْتَبَرُ الْعِدَّةُ مِنَ اللَّفْظِ أَيْضًا إِنْ قَصَدَ مُعَيَّنَةً، وَإِلَّا فَمِنَ التَّعْيِينِ، وَلَا بَدَعَ فِي تَأْخِيرِ حُسْبَانِهَا عَنْ وَقْتِ الْحُكْمِ بِالطَّلَاقِ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَجِبُ فِي التَّكَاحِ الْفَاسِدِ بِالْوَطْءِ، وَلَا تُحْسَبُ إِلَّا مِنَ التَّفْرِيقِ فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوُقُوعِ وَبَيْنَهَا؟ قُلْتَ يُفَرِّقُ بَأَنَّ الْوُقُوعَ لَا يُنَافِي الْإِبْهَامَ الْمُطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ الشَّرْعِ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهَا أَمْرٌ حَسِّيٌّ، وَهُوَ لَا يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ مَعَ ذَلِكَ الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ قَبْلَ التَّعْيِينِ لَمْ يَتَوَجَّهْ لِوَاحِدَةٍ بِخُصُوصِهَا، وَلَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (وَالْوَطْءُ لَيْسَ بَيِّنًا) لِتَلْتِي قَصْدِهَا قَطْعًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالْفِعْلِ فَكَذَا بَيِّنًا فَإِنْ بَيَّنَّ الطَّلَاقُ فِي الْمَوْطُوءَةِ حُدَّ فِي

الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا عَيَّنَّ، وَلَمْ يَدَّعِ نِسْيَانًا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْإِمْهَالِ حِينَئِذٍ وَالْقَانِي عَلَى مَا إِذَا أَبْهَمَ أَوْ عَيَّنَّ وَادَّعَى أَنَّهُ نَسِيَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُقْصَرِ الْإِنْخ) كَانَ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَنْ قَوْلِ شَارِحٍ) وَهُوَ ابْنُ التَّقِيْبِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (جَزْمًا إِنْ عَيَّنَّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْمُعَيَّنَةِ الْمُتَبَيَّنَّةِ بِالْفَلْظِ جَزْمًا، وَفِي الْمُبْتَهَمَةِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ جَزَمَ بِهِ وَنَجَّزَهُ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا أَنْ مَحَلَّهُ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ أَوْ غَيْرُ مُعَيَّنٍ فَيُؤَمَّرُ بِالتَّبَيُّنِ أَوْ التَّعْيِينِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَعَ لَا فِي مَحَلٍّ) أَيِ: وَالطَّلَاقُ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ فَلَا يَقَعُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ هَذَا الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُمَا إِلَى التَّعْيِينِ كَمَا مَرَّ فَلَوْلَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ قَبْلَهُ لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُمَا اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ: التَّعْيِينِ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا مِنَ التَّفْرِيقِ) أَيِ: مِنَ الْقَاضِي أَوْ بِاجْتِنَابِهِ عَنْهَا بِأَنَّ لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهَا كَانَ سَافَرَ وَغَابَ مَدَّةَ الْعِدَّةِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بَيِّنَ الْوُقُوعِ) أَيِ: وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَيَبَيِّنُهَا أَيِ: الْعِدَّةِ. قَوْلُهُ: (قُلْتَ يُفَرِّقُ الْإِنْخ) أَقُولُ قَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِحْتِيَاطُ فِيهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى، وَأَمَّا مَا فَرَّقَ بِهِ فَيَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيهِ اهـ س م. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا أَمْرٌ حَسِّيٌّ) فِيهِ نَظَرٌ اهـ س م. قَوْلُهُ: (وَلَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرِ أَيِ لَا فِي الظَّاهِرِ، وَلَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. قَوْلُهُ: (لَتَلْتِي قَصْدُهَا) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي: وَالْوَطْءُ لِإِحْدَاهُمَا لَيْسَ بَيِّنًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْأُخْرَى اهـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الطَّلَاقَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَيَّنَّ الطَّلَاقَ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمَتْنِ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةِ فِي شَرْحِ، وَقِيلَ: تَعْيِينٌ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ فَيُطَالَبُ بِالْبَيَانِ وَالتَّعْيِينِ فَإِنْ بَيَّنَّ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (حُدَّ الْإِنْخ) أَيِ: لَا غَيْرَافِهِ بِوَطْءٍ أَجْنَبِيَّةٍ بِلَا شُبْهَةٍ

مُنْسَجِبٍ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: (قُلْتَ يُفَرِّقُ الْإِنْخ) أَقُولُ: قَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِحْتِيَاطُ فِيهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى، وَأَمَّا مَا فَرَّقَ بِهِ فَيَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا أَمْرٌ حَسِّيٌّ) فِيهِ نَظَرٌ.

البائن، ولزمه المهر لغذيرها بالجهل أو في غيرها قُبِلَ فَإِنْ ادَّعَتْ الموطوءة أَنَّهُ أَرَادَهَا حَلْفَ فَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ طَلَّقَتْ، وعليه المهر، ولا حَدَّ لِلشُّبْهَةِ (ولا تَعْيِينَ) للموطوءة لِلتَّكَاحِ لِمَا مَرَّ وَكَمَا لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِالوطءِ، ويلزمه المهر للموطوءة إِذَا عَيَّنَّهَا لِلطَّلَاقِ (وقيلَ تَعْيِينَ) وَنُقِلَ عَنِ الْكَثَرِينَ كَوَطْءِ الْمُبِيعَةِ زَمَنَ الْخِيَارِ إِجَازَةً أَوْ فُسْخَ وَكَوَطْءِ إِحْدَى أَمَتَيْنِ قَالَ لَهَا : إِحْدَاكُمَا حُرَّةٌ وَزَدُوهُ بِأَنَّ مَلِكَ التَّكَاحِ لَا يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ فَلَا يُتَدَارَكُ بِهِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْيَمِينِ. (ولو قال) فِي الطَّلَاقِ الْمُعَيَّنِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ فَبَيَّانٌ (مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةِ هَذِهِ الْمُطْلَقَةِ فَبَيَّانٌ) لَهَا أَوْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ فَهُوَ بَيَّانٌ لِعَظِيمِهَا؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ إِرَادَتِهِ السَّابِقَةِ (أَوْ) قَالَ مُشِيرًا إِلَيْهِمَا (أَزَدْتَ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بِلِ هَذِهِ) أَوْ هَذِهِ مَعَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَأَشَارَ لِوَاحِدَةٍ هَذِهِ وَأَشَارَ لِأُخْرَى (حَكِمَ بِطَلَقِهِمَا) ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِطَلَاقِ الْأَوَّلَى ثُمَّ بِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ فَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَا رُجُوعُهُ بِذِكْرِ بِلِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ أَمَّا بَاطِنًا فَالْمُطْلَقَةُ الْمُنَوَّيَّةُ فَإِنْ نَوَاهَا لَمْ يَطْلُقْهَا بِلِ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُمَا بِإِحْدَاكُمَا لَا يُعْمَلُ بِهَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا نَوَاهُ فَبَقِيَ عَلَى إِبْهَامِهِ حَتَّى يُبَيَّنَ وَيُفْرَقَ .....

مُعْنَى وَنَهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فِي الْبَائِنِ) أَي: بِخِلَافِ الرَّجْعِيَّةِ لَا حَدَّ بَوَاطِنِهَا مُعْنَى وَنَهَايَةِ أَي وَبُيِّنَ أَنَّ عِلْمَ التَّخْرِيمِ، وَيَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي غَيْرِهَا) أَي: غَيْرِ الْمُوطُوءَةِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ) أَي: مَهْرُهُمَا. قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ ثَبَتَ بِظَاهِرِ الْيَمِينِ أَوْ مُعْنَى.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَا تَعْيِينَ) أَي: فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِعَظِيمِ الْمُوطُوءَةِ نَهَايَةِ وَمُعْنَى أَي لِلطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ: لَيْسَ بَيَّانًا. قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَالْأَسْتَى وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ: وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ لِلطَّلَاقِ الْمُوطُوءَةُ وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا لِمَا مَرَّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضِ وَأَصْلُهُ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِنًا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ جَزَمَ فِي الْأَثْوَارِ بِأَنَّهُ يُحَدُّ كَمَا فِي الْأَوَّلَى لِلِاخْتِلَافِ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ لِعَظِيمِ الْمُوطُوءَةِ أ. ه. قَوْلُهُ: (إِجَازَةُ الْخ) أَي هُوَ إِجَازَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ فُسْخٌ مِنَ الْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (فِي الطَّلَاقِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ مَاتَتْ) فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ: أَوْ قَالَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ اسْتَمَرَ الْإِنْهَاءُ. قَوْلُهُ: (فِي الطَّلَاقِ الْمُعَيَّنِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِيمَا إِذَا طُلِبَ مِنْهُ بَيَّانٌ مُطْلَقٌ مُعَيَّنٌ نَوَاهَا أ. ه.

قَوْلُهُ: (الْمُعَيَّنِ) سَبَدُّكَ مُخْتَرَزَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا الْمُبْهَمُ الْخ. قَوْلُهُ: (لَهَا أَوْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ مَاتَتْ فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ: أَوْ هَذِهِ مَعَ هَذِهِ إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: وَيُفْرَقُ إِلَى وَخَرَجَ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ) احْتِمَالِ لَفْظِهِ الْخ) إِنَّ قِيلَ بِلِ هُوَ مُحْتَمِلٌ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيُعْمَقُ قُلْتُ خُصُوصُ الصِّيغَةِ الدَّالِّ عَلَى الْفَرْدِ دُونَ مَا زَادَ مَا نَعِيَ مِنْ ذَلِكَ أ. ه. س. م. قَوْلُهُ: (حَتَّى يُبَيَّنَ) يَعْنِي عَظِيمَ أَوْ شَيْدِي، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ

قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي الْأَوَّلَى أَي: وَهِيَ مَا لَوْ عَيَّنَ الطَّلَاقَ فِيمَنْ وَطِئَهَا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي أَنَّهَا طَلَّقَتْ بِاللَّفْظِ أَوَّلًا لَكِنْ جَزَمَ فِي الْأَثْوَارِ بِأَنَّهُ يُحَدُّ فِيهَا أَيْضًا وَالْأَوَّلُ، وَالْفَرْقُ لَا يَجُوزُ أ. ه. قَوْلُهُ: (الْمُعَيَّنِ) يَأْتِي مُخْتَرَزَهُ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ) احْتِمَالِ لَفْظِهِ) إِنَّ قِيلَ بِلِ هُوَ مُحْتَمِلٌ؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيُعْمَقُ قُلْتُ

بين هذا وما مرَّ في هذه مع هذه بأنَّ ذاك من حيث الظاهر فناسب التغليظ عليه، وهذا من حيث الباطن فعلمنا بقضية النية الموافقة لللفظ دون المخالفة له، وخرج بما ذكر هذه ثم هذه أو فهذه فتطلق الأولى فقط لانفصال الثانية عنها، وهو مرجح قوي فلم ينظر معه لتضمن كلامه لإعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال : هذه أو هذه استمرَّ الإبهام، وأما المُبْهَمُ فالمُطَلَّقة هي الأولى مُطْلَقًا؛ لأنه إنشاء اختيار لا إخبار وليس له اختيار أكثر من واحدة. (ولو مائتا أو إحداهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بائن (بقيت مطالبة) أي المطلق بالبيان أو التعيين فهو مضدٌّ مُضَافٌ للمفعول، ويلزمه ذلك فورًا (لبيان) حكم (الإرث)، وإن لم يرث إحداهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفاقًا في البيان ولأنه قد ثبت في إحداهما يقينًا فيوقف من مال كل أو الميِّنة نصيب زوج إن توارثا فإذا بين أو عيَّن لم يرث من مُطَلَّقة بائنا بل من الأخرى نعم، إن نازعه ورثتها .....

الموضوع الطلاق المُعَيَّن فَحَقُّهُ التَّعْيِيرُ بالبيان . قُودُ : (بين هذا) أي : قوله : (أما بائنًا فالمُطَلَّقةُ المنيئة فإن نواهما لم تطلقا إلخ) . قُودُ : (بما ذكر) أي : بالعطف بالواو وبل ، وقوله : هذه ثم هذه إلخ أي العطف بـ ثُمَّ أو الفاء . قُودُ : (أو هذه بعد هذه إلخ) أو هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالمُشارُ إليها أولاً هي المُطَلَّقةُ اهـ مُعْنِي . قُودُ : (طلقت الثانية) أي : المُشارُ إليها ثانيًا . قُودُ : (وأما المُبْهَمُ إلخ) فسيم قوله في الطلاق المُعَيَّن اهـ ع ش . قُودُ : (مطلقًا) أي : سواء عطف بالواو أم بغيرها اهـ مُعْنِي . قُودُ (سني) : (قبل بيان) أي : لِلْمُعَيَّنَةِ وَتَعْيِينِ أَي لِلْمُبْهَمَةِ . قُودُ : (والطلاق بائن) إلى قوله : (هذا ما مشيًا) في النهاية ، وكذا في المُعْنِي إلّا قوله : (وإن لم يرث) إلى : (لأنه ثبت) . قُودُ : (بائِن) أي : أو رَجْعِي ، وقد انقضت العدة كما هو واضح اهـ سِيدُ عَمَرُ . قُودُ : (بالبيان) جزأ ما أو التَّعْيِينِ على المذهب لبيان حال الإرث ؛ لأنه قد ثبت إرثه إلخ اهـ مُعْنِي ، وهذا أحسن من صنيع الشارح الآتي أيضًا . قُودُ : (وإن لم يرث إحداهما إلخ) هذا لا يتأتى إذا ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدتي . قُودُ : (لكونها كتابية) أي : ومع ذلك يطالب بالبيان أو التَّعْيِينِ فإن بين أو عيَّن في المُسْلِمَةِ لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المُسْلِمَةِ اهـ ع ش . قُودُ : (ولأنه إلخ) عطف على قوله اتفاقًا إلخ اهـ رشيدتي . قُودُ : (فيوقف إلخ) مُسْتَأْنَفٌ اهـ رشيدتي . قُودُ : (نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان اهـ سم عبارة المُعْنِي والروض مع شرحه ثم إن نوى مُعَيَّنَةً فَيَبَيَّنُ فِي وَاحِدَةٍ فَلِوَرِثَةِ الأُخْرَى تَحْلِفُهُ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَمَا بِالطَّلَاقِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفُوا ، ولم يرث منها كما لا يرث من الأولى إذا كانت ميِّة ؛ لأنَّ اليمين المزدودة كالإقرار ، وإن حلف طالبوه بكلِّ المهر إن دخل بها ، ولأ طالبوه بنصفه في أحد وجهين يظهر تزجيحه ؛ لأنهم بزعمهم المذكور يذكرون استحقاق النصف ، وإن عيَّن في المُبْهَمِ فلا اعتراض خصوص الصبيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك . قُودُ : (وإن لم يرث إحداهما إلخ) هذا لا يأتي إذا ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط . قُودُ : (نعم إن نازعه إلخ) هذا إنما يظهر في البيان .

وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ حَلْفُوا، وَلَمْ يَرِثْ. (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء ماتا قبله أم بعده أم إحداهما قبله والأخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أم ماتت إحداهما دون الأخرى (فالأظهر قبول بيان وارثه)؛ لأنه إخبارٌ يُمكنُ وقوفُ الوارثِ عليه بخبرٍ أو قرينةٍ (لا) قبولُ (تعيينه)؛ لأنه اختيارٌ شهوةٌ فلا دَخَلَ للوارثِ فيه هذا ما مشيا عليه هنا، والذي اقتضاه كلامهما في الروضة وأصلها أنه يقوم مقامه في التعيين أيضًا وفَصَلَ القفالُ فقال إن مات قبلهما لم يُعَيَّنْ وارثه، ولم يُبَيَّنْ إذ لا عَرَضَ له في ذلك؛ لأنَّ ميراثَ زوجةٍ من رُبْعٍ أو ثُمْنٍ يُوقَفُ بكلِّ حالٍ

لِوَرَثَةِ الأُخْرَى عليه؛ لأنَّ التَّعْيِينَ إلى اختياره، وإن كَذَبَهُ وَرَثَةُ الْمُطَلَّقةِ يَعْنِي المَيِّتَةَ لِلطَّلَاقِ فَلَهُمْ تَحْلِيفُهُ أَنَّهَا الْمُطَلَّقةُ، وقد أَقْرَأَ له بِإِثْبَاتِ لا يَدْعِيهِ وادَّعَوْا عليه مَهْرًا اسْتَقَرَّ بالموتِ إن لم يَدْخُلْ بها اهـ وقولهما: وإن حَلَفَ إلى قولهما، وإن عَيَّنَ إلخ في النهاية مثله. □ فَوَدَّ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أنه لم يَرِثْها اهـ سم.

□ قولُ (المنى): (فالأظهر قبول بيان وارثه إلخ) فإن تَوَقَّفَ الوارثُ في التَّيْسِينِ بأن قال: لا أَعْلَمُ وماتَ الزوجُ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ وَقَفَ مِنْ تَرَكَّتِهِ ميراثُ زَوْجَةٍ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَضْطَلِحَا أو تَضْطَلِحَ وَرَثَتُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا، وإن ماتا قَبْلَهُ وَقَفَ مِنْ تَرَكَّتِهِمَا ميراثُ زوجٍ، وإن مات الزوجُ، وقد ماتت واحدة منهما قَبْلَهُ ثم الأُخْرَى بَعْدَهُ وَقَفَ ميراثُ الزوجِ مِنْ تَرَكَّتِهَا أي الأولى وَقَفَ ميراثُ الزَّوْجَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ تَرَكَّتِهَا حَتَّى يَحْصُلَ الإِضْطِلَاحُ ثم إن بَيَّنَّ الوارثُ الطَّلَاقَ في المَيِّتَةِ مِنْهُمَا أَوَّلًا قَبْلَ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ لِجُزْأَيْنِهِ مِنْ الإِثْبَاتِ وَلِشَرِكَةِ الأُخْرَى في إِرْثِهِ، وَقِيلَتْ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ على باقي الورثة، أو بَيَّنَّه في المُتَأَخَّرَةِ، أو كَانَتْ بَاقِيَةً فَلِوَرَثَتَيْهِمَا في الأولى أو لها في الثانية تَحْلِيفُهُ على البتِّ أَنَّ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا وَلِوَرَثَةِ المُعَيَّنَةِ لِلنِّكَاحِ تَحْلِيفُهُ على نَفْيِ العِلْمِ أَنَّ مَوْرَثَهُ طَلَّقَهَا، ولا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أي وارثُ الزوجِ على باقي الورثة أي وَرَثَةُ الزَّوْجَةِ بِطَّلَاقِ المُتَأَخَّرَةِ لِلتَّهْمَةِ بِجَرِّهِ التَّعَفُّ بِشَهَادَتِهِ اهـ رَوَّضَ مع شَرْحِهِ: ولو شَهِدَ اثنانِ مِنْ وَرَثَةِ الزوجِ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ فَلَانَهُ قِيلَتْ شَهَادَتُهُمَا إن ماتَ قَبْلَ الزَّوْجَتَيْنِ لِإِتِّفَاقِ التَّهْمَةِ بِخِلَافِ مَا لو ماتا قَبْلَهُ، ولو ماتَ بَعْدَهُمَا فَبَيَّنَّ الوارثُ وَاحِدَةً فَلِوَرَثَةِ الأُخْرَى تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ أَنَّ الزَّوجَ طَلَّقَ مَوْرَثَتَهُمْ اهـ.

□ فَوَدَّ: (هذا ما مشيا عليه إلخ) اعلم أَنَّ المُحَقِّقَ المُحَلِّيَّ وصَاحِبِي المُعْنَى والنَّهَايَةَ أَقْرَأَ ما في المتنِ وساقوا ما نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنِ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مَسَاقُ الأَقْوَالِ الضَّعِيفَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

□ فَوَدَّ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) أي: لم يَرِثْها. □ فَوَدَّ: (وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) قال في الرُّوضِ: وإن حَلَفَ قال في الرُّوضَةِ طَالِبُوهُ بِكُلِّ المَهْرِ إن دَخَلَ، وإلَّا فَهَلْ يُطَالِيُونَهُ بِالكُلِّ لِأَغْتِرَافِهِ أَنَّهَا زَوْجَةٌ أم يَنْصِفُهُ لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ أي قَبْلَ الدُّخُولِ وَجِهَانٍ، وفيه نَظَرٌ؛ لأنه إذا حَلَفَ وَرِثَ نِصْفَ المَهْرِ أو رُبْعَهُ فلا يُطَالِيُونَهُ إِلَّا بِمَا زَادَ على إِرْثِهِ اهـ قال في شَرْحِهِ: وَيُدْفَعُ النَّظَرُ بِأَنَّ المرادَ بِمُطَالِيَتِهِمْ بِكُلِّ المَهْرِ أو يَنْصِفُهُ مُطَالِبَتُهُمْ بِنِصْفِهِمْ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْرَبُ الوجهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ ثانيهما لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ فَهَمْ يُتَكْرَرُونَ اسْتِحْقَاقَ النِّصْفِ اهـ.



إلى الصُّلْحِ خَلْفَ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمَا قُبْلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَعْيِينِ إِحْدَاهُمَا لِلطَّلَاقِ وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا كِتَابِيَّةً وَالْأُخْرَى وَالزَّوْجَ مُسْلِمِينَ وَأُبْهِمَتِ الْمُطَّلَقَةُ لَا إِزْثَ. (وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ) ذَا الطَّائِرِ (غُرَابًا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ، وَإِلَّا) يَكُنْ غُرَابًا (فَعَبْدِي حُرٌّ وَجَاهِلٌ) حَالِ الطَّائِرِ وَقَعَ إِحْدَاهُمَا مُبْهَمًا وَحِينَئِذٍ (مُنْعٌ مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَمَنْ التَّمَتَّعَ بِهَا (إِلَى الْبَيَانِ) لِلْعِلْمِ بِزَوَالِ مَلِكِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِلَى الْبَيَانِ، وَلَا يُؤْجَرُوه الْحَاكِمُ وَإِذَا قَالَ حِينَئِذٍ فِي الطَّلَاقِ طَلَّقْتُ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ فَذَلِكَ، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَادَّعَى الْعِتْقَ خَلَفَ السَّيِّدُ فَإِنْ تَكَلَّ خَلَفَ الْعَبْدُ، وَحُكِمَ بِعِتْقِهِ أَوْ فِي الْعِتْقِ عَتَقَ ثُمَّ إِنْ صَدَّقْتَهُ فَكَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ وَتَكَلَّ خَلَفَتْ وَحُكِمَ بِطَلَاقِهَا (فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَقْبَلْ بَيَانُ الْوَارِثِ عَلَى الْمَذْهَبِ) أَنَّهَا الْمُطَّلَقَةُ حَتَّى يَسْقُطَ إِزْثُهَا، وَيُرْقُ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عَكَسَ

قوله: (وفيما إذا كانت) إلى قوله: (خلافًا للرافيين) في النهاية إلا قوله: (ونازع) إلى (وبحث).

قوله: (وأُبْهِمَتِ الْمُطَّلَقَةُ) أي: ومات قبل التَّعْيِينِ اهـ سم. قوله: (لا إزث) أي: لِلْيَاسِ مِنْ تَعْيِينِ الْمُطَّلَقَةِ؛ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ مَاتَ، وَالتَّعْيِينُ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْوَارِثِ اهـ ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ أَي: لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَّعِيْنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ وَأَضْلَاهَا كَذَا قَالَ الْفَاضِلُ الْمُحْسِنِيُّ وَمَا تَرَجَّاهُ مُتَعَيِّنٌ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ، وَفِيمَا الْخِ كَانَ مُتَّصِلًا فِي أَضْلِ الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ اخْتِيَارُ شَهْوَةٍ فَلَا دَخَلَ لِلْوَارِثِ ثُمَّ الْحَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ قَوْلُهُ هَذَا مَا مَشِيَ الْخِ وَهَذَا الصَّنِيعُ يُؤَيِّدُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَفِيمَا الْخِ مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَتَنِ نَعَمْ كَانَ الْأَلِيقُ بِالشَّرْحِ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْحَاقِ مَا مَرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ أقول: وكذا صَنِيعُ النَّهْيَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَتَنِ.

قوله: (أي من استخدايمه) إلى قوله: (فإن قلت) في الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يُؤْجَرُوه الْحَاكِمُ)، وقوله: (ونازع) إلى (وبحث). قوله: (وعليه نَفَقَتُهُمَا الْخِ) عبارة الْمُعْنَى: وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، وكذا الْعَبْدُ حَيْثُ لَا كَسْبَ لَهُ اهـ. قوله: (وَلَا يُؤْجَرُوه الْحَاكِمُ) أي: لِيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ أَي: وَلَوْ أَرَادَ التَّكْسِبَ لِنَفْسِهِ فَلِسَيِّدِهِ مَنَعَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ بَقَاءُ الرُّقِّ حَتَّى يُثْبِتَ مَا يَزِيلُهُ فَلَوْ اكْتَسَبَ بِإِذْنِ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ بِدُونِهِ فَيَتْبَغِي أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا بَاقٍ عَلَى الرُّقِّ فَكَانَتْهُ لِلْسَّيِّدِ، وَالتَّفَقُّهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَإِمَّا عَتِيقٌ فَالْمَالُ لَهُ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ التَّفَقُّهِ يَوْفَقُ إِلَى أَنْ يَتَيَّنَ الْحَالُ اهـ ع ش. قوله: (ثم إن صدقة) أي الْعَبْدُ. قوله: (وحكم بعنقه) أي: وَالطَّلَاقِ اهـ مُعْنَى عِبَارَةٍ ش أَيِ فَتَطْلُقُ الْمَرْأَةُ بِاغْتِرَافِهِ وَيُعْتَقُ الْعَبْدُ بِحَلِيفَةِ اهـ. قوله: (أو في العتق) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الطَّلَاقِ. قوله: (وحكم بطلاقها) أي: وَبِعْتَقِ الْعَبْدَ أَيْضًا ع ش وَمُعْنَى.

قوله (سني): (فإن مات) أي: قَبْلَ بَيَانِهِ. قوله: (ويُرْقَى الْعَبْدُ) عَطَفَ عَلَى يَسْقُطُ الْخِ. قوله: (لو عكس) أي: بِأَنَّ بَيْنَ الْحَنْتِ فِي الْعِتْقِ اهـ ع ش.

قوله: (وأُبْهِمَتِ الْمُطَّلَقَةُ) أي: ومات قبل التَّعْيِينِ. قوله: (لا إزث) أي: لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ تَعْيِينَ الْوَارِثِ فَلَا تَتَّعِيْنُ الْمُسْلِمَةُ لِلزَّوْجِيَّةِ، وَلَا تَوَارِثُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَعَلَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضَةِ

قُبِلَ قَطْعًا لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ وَنَازَعَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَأَطَالَ نَقْلًا بِمَا يَزُودُهُ أَنَّ مَنْ حَفِظَ وَمَعْنَى بِمَا يَزُودُهُ أَنَّ إِضْرَارَهُ لِنَفْسِهِ هُوَ الْغَالِبُ فَلَا نَظَرَ إِلَى تَصَوُّرِ أَنَّهُ قَدْ لَا يَضُرُّهُ، وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَخْذًا مِنَ الْعِلَّةِ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ، وَإِلَّا أَقْرِعَ نَظَرُوا لِحَقِّ الْعَبْدِ فِي الْعَتَقِ وَالْمَيِّتِ فِي الرِّقِّ لِيُؤْفَى مِنْهُ دَيْنُهُ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ نَظَرُوا هُنَا إِلَى التُّهْمَةِ كَمَا ذَكَرَ، وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ فَلَاظْهَرُ قَبُولُ بَيَانِ وَارِثِهِ؟ قُلْتُ لِأَنَّهَا هُنَا أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ فِي كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ، وَأَيْضًا فَهَذَا طَرِيقٌ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِهِ إِلَى الْحَقِّ، وَهُوَ الْقُرْعَةُ فَمَنْعَ غَيْرِهِ مَعَ التُّهْمَةِ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ (بَلْ يُفْرَعُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) رَجَاءُ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ لِلْعَبْدِ لِتَأْثِيرِهَا فِي الْعَتَقِ،

قوله: (لإضراره بنفسه) أي: بتشريكه المزاة في التركة وإخراجه العبد عنها اه كُرْدِي. قوله: (فيه) أي: في قولهم: لو عكس قبل إلخ. قوله: (نقلًا) تمييزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ وَالْأَصْلُ وَنَازَعَ فِي ثِقَلِهِ أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَجَازِيٌّ، وَالْأَصْلُ زِإْعًا ثَقْلًا. قوله: (بما يزوده) أي: بتقل يزوده أَنَّ مَنْ حَفِظَ إلخ، وهو الْوَارِثُ فَإِنَّهُ مُنْبِتٌ لِلْعَتَقِ، وَالْمُتَكَبِّرُ الْغَيْرُ الْحَافِظُ نَافٍ لَهُ، وَالْمُتَّبِعُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْتَافِي اه كُرْدِي. قوله: (أَنْ مَنْ حَفِظَ) أي: حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ. قوله: (وَمَعْنَى بِمَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ نَقْلًا بِمَا إلخ. قوله: (إلى تصور أنه قد لا يضُرُّه) أي: كَكَوْنِ الزَّوْجَةِ كِتَابِيَّةً، وَالزَّوْجُ مُسْلِمٌ، وَمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ الْبُلْقِينِيِّ. قوله: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ إلخ) مُعْتَمِدٌ اه ع ش. قوله: (أَخْذًا مِنَ الْعِلَّةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ لِإِضْرَارِهِ بِنَفْسِهِ اه سم. قوله: (تقيد) أي: قولهم: لو عكس قبل. قوله: (على الميت دين) شَامِلٌ لِمَا إِذَا حَدَّثَ الدَّيْنُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَأَنْ حَفَرَ بَثْرًا عُدْوَانًا فَتَلَفَ بِهَا شَيْءٌ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبَعْدَ تَعْيِينِ الْوَارِثِ اه ع ش. قوله: (وَالَا أَقْرِعَ إلخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاقَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يُرْفَى مِنْهُ الدَّيْنُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَحَرَّرْ اه سم عبارة الرَّشِيدِيِّ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْقُرْعَةَ تَوَثِّرُ فِي الرِّقِّ لَكِنْ سَيَاتِي قَرِيبًا خِلَافَهُ اه وقوله: لَكِنْ سَيَاتِي إلخ أقول: يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِغَيْرِ مَا هُنَا كَمَا مَرَّ آتِفًا عَنْ سَمَ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ. قوله: (لِمَ نَظَرُوا هُنَا إلخ) أي: حَيْثُ لَمْ يَقْبَلُوا بَيَانَ الْوَارِثِ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا إلخ أَي حَيْثُ قَبِلُوا بَيَانَهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ فِي تَبْيِيهِهِ وَاحِدَةً مِنْهُمَا كَكَوْنِهَا كِتَابِيَّةً، وَالْأُخْرَى مُسْلِمَةً اه ع ش. قوله: (فِي بَعْضِ مَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ: إلخ) أي: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الْوَارِثُ الْمَيِّتَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ اه سم. قوله: (لِأَنَّهَا) أي: التُّهْمَةُ. قوله: (أَظْهَرُ بِاعْتِبَارِ ظُهُورِ نَفْعِهِ إلخ) وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَهُ بَأَنَّ الْبَعْضَ الْمَذْكُورَ كَذَلِكَ. قوله: (فَمَنْعَ غَيْرِهِ) أي: غَيْرَ ذَلِكَ الطَّرِيقِ اه رَشِيدِيِّ. قوله: (رَجَاءُ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْصَرِفُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يَقْبَلُ) إِلَى الْمَتَنِ.

وأصلها. قوله: (وَالَا أَقْرِعَ إلخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْإِفْرَاقَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا قُرِعَتْ يُرْفَى مِنْهُ الدَّيْنُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ تَطْلُقُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَحَرَّرْ. قوله: (وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا فِي بَعْضِ إلخ) أي: كَمَا إِذَا مَاتَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الْوَارِثُ الْمَيِّتَ بَعْدَهُ لِلطَّلَاقِ.

وإن لم تُؤثَر في الطَّلَاقِ كما تُقْبَلُ شَهادَةُ رجلٍ وامرأتين في السَّرِقةِ للمالِ دونِ القطعِ (فإن قُرِعَ) أي خَرَجَتِ القُرعةُ له (عَقَقَ) من رَأْسِ المالِ إنْ عُلِقَ في الصُّحَّةِ، وإلا فَمِنِ الثُّلُثِ إذْ هو فائِدةُ القُرعةِ وَتَرِثُ هي إلا إذا صُدِّقَتْ على أَنَّ الحِنثَ فيها، وهي بائِنٌ (أو قُرِعَتْ لم تَطْلُقْ) إذْ لا مَدْخَلَ للقُرعةِ في الطَّلَاقِ، وإِنما دَخَلَتْ في العتقِ لِلنِّصْرِ لَكِنِ الوَرعُ أَنْ تَتْرَكَ الإِرثَ (والأَصَحُّ أَنَّهُ لا يَرِثُ) بفتحِ فِكْسيرٍ كما بَحَطُّه؛ لأنَّ القُرعةَ لم تُؤثَرْ فيما خَرَجَتْ عليه ففِي غَيْرِهِ أَوْلَى فَيَبْقَى الإِبْهَامُ كما كانَ، ولا يَتَصَرَّفُ الوارِثُ فيه خِلافًا لِلْعِراقِيِّينَ قال صَاحِبُ الْمُعِينِ : وَمَحَلُّ الخِلافِ في الظَّاهِرِ أَمَّا في الباطِنِ فَيَمْلِكُ التَّصَرُّفُ فيه قَطْعًا، وفي غَيْرِ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ مِنْهُ أَمَّا نَصِيبُهَا فلا يَمْلِكُهُ قَطْعًا.

### فصل في بيان الطلاق السني والبدعي

(الطَّلَاقُ سُنِّيٌّ)، وهو الجائِزُ (وَبَدْعِيٌّ)، وهو الحرامُ .....

• قوله: (إذ هو) أي: العتق. • قوله: (إذا صُدِّقَتْ على الحِنثِ) عبارةٌ الْمُعْنَى إذا ادَّعَتْ أَنَّ الحِنثَ فيها  
 اهـ. • قوله: (لَكِنِ الوَرعُ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ إذا ارَادَتْ سُلُوكَ سَبِيلِ الوَرعِ فلا بُدَّ مِنْ صورةِ تَمْلِكٍ مِنْهَا لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَصِيرَ مِلْكُهُمْ قَطْعًا، وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُهُ أَنْ تَتْرَكَ خِلافَهُ ثُمَّ قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُا تَرِثُ لَكِنِ الوَرعُ تَرَكُهُ، وَعبارةٌ مَثْنِي الرُّوضِ، وَإِنْ خَرَجَتْ لَهُنَّ يَغْنَى الزَّوْجَاتِ اسْتَمَرَّ الإِشْكَالُ وَوَقِفَ إِزْنُهُنَّ، والأولى لَهُنَّ تَرَكُهُ لِلزَّوْجَةِ انْتَهَى وأقره شارحه، وهو أي الشارح تابع في ذلك لِلزَّركَشِيِّ فَإِنَّهُ تَعَقَّبَ بِنَحْوِ ذَلِكَ تَغْيِيرَ أَصْلِ الرُّوضَةِ حِينَ قال: وَإِنْ خَرَجَتْ القُرعةُ على المَرْأَةِ لم تَطْلُقْ لَكِنِ الوَرعُ إلخ فَلْيُراجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حاشِيَةِ ابنِ قايِمٍ على شَرْحِ المَنْهَجِ ما نَصَّهُ قَوْلُهُ: والورعُ إلخ يوهمُ أَنَّ لها الآنَ سَبِيلًا إلى الميراثِ، وَلَيْسَ مُرادًا فَإِنَّ الإِشْكَالَ مُسْتَمِرًّا كما صَرَّحَ بِهِ البُرْهَانِيُّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ مَعْنَى تَرَكِ الميراثِ أَنَّ تُعْرِضَ عَنْهُ وَتَهَبَ حَصَّتْهَا لِيَقِيَّةِ الزَّوْجَةِ لِيَتِمَّ كُنُوزُها مِنْ أَخْذِ الجَمِيعِ، ولا يوقِفُ لها شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.  
 وفي حاشِيَةِ الزَّيادِيِّ على ذلك ما نَصَّهُ: وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ على صورةِ خُرُوجِ القُرعةِ على العَبْدِ انْتَهَى اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقولُ: وقد يَمْنَعُ ما ادَّعاه مِنْ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الصَّنِيعِ إلخ قولُ الشَّارِحِ الآتي فَيَبْقَى الإِبْهَامُ إلخ فَتَأَمَّلْ. • قوله: (فَيَبْقَى الإِبْهَامُ كما كانَ) ولا تُعادُ القُرعةُ اهـ أَسْنَى. • قوله: (ولا يَتَصَرَّفُ الوارِثُ فيه) وَيَبْغِي عَدَمُ وَجوبِ التَّقْفَةِ عليه؛ لأنَّا لم نَحَقِّقْ دُخُولَهُ في مِلْكِهِ وتكوُنُ في بَيْتِ المَالِ ثُمَّ على مِياسِرِ المُسْلِمِينَ اهـ ع ش. • قوله: (فَيَمْلِكُ التَّصَرُّفُ فيه إلخ) الأولى فَيَمْلِكُ قَطْعًا التَّصَرُّفُ في غَيْرِ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ مِنْهُ أَمَّا إلخ.

### (فَصْلٌ: في بيان الطلاق السني والبدعي)

• قوله: (وهو الجائِزُ) إلى قوله: (فَعَلِيهِ) في التَّهْأِيَةِ وإلى قوله: (بِخِلافِ مُعْلَقٍ) في الْمُعْنَى إلا قَوْلُهُ: (أو حاكِمٍ عليه)، وقَوْلُهُ: (لَكِنِ بَحْثًا) إلى (وَطَلَّاقٍ مَتَحَيِّرةً)، وقَوْلُهُ: (بِنِكَاحٍ أو شُبْهَةٍ)، وقَوْلُهُ: (وإنَّ)

### (فَصْلٌ: في بيان الطلاق السني والبدعي)

فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين المشهور خلافة فعلية طلاق الحكمين إذا رآياه ومول، أو حاكم عليه بعد مطالبتها به لوجوبه حيث، ولو في الحيض لكن بحثا في المولي بأنه المُلجئ لها إلى الطلب مع تمكنه من الفية وطلاق مُتَحَيِّرة إذ لم يقع في طهر مُحَقَّق، ولا حيض مُحَقَّق، ومختلعة في نحو حيض ومُعلِّق طلاقها بصفة وُجِدَتْ فيه كما يأتي وصغيرة وآيسة وغير موطوءة، ومن ظهر حملها منه بِنِكَاح أو شبهة لا سنة فيه، ولا بدعة (ويحرّم البذعي) لإضرارها أو إضرار به أو الولد به كما يأتي (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) مُنَجَّر، وإن سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) أو نفاس ممسوسة .....

سبقه إلى المتن، وقوله: (وقد علم ذلك)، وقوله: (ولخبر ابن عمر) إلى (ولتضررها)، وقوله: (يوجد زمن البذعة قطعا). قوله: (فلا واسطة بينهما) أي السني والبذعي اهـ ع ش. قوله: (على أحد الاصطلاحين) (الخ) الأولى هذا أحد الاصطلاحين، والمشهور خلافة فعلية الخ عبارة المغني، وفيه اصطلاحان أحدهما، وهو أضيف ينقسم إلى سني وبذعي وجرى عليه المصنف حيث قال: الطلاق سني وبذعي وثنائهما، وهو أشهر ينقسم إلى سني وبذعي ولا ولا فإن طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول بها لا سنة فيها، ولا بدعة.

(تنبيه): قسم جنم الطلاق إلى واجب كطلاق المولي وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رآياه، ومندوب كطلاق زوجة غير مستقيمة كمسينة الخلقي أو كانت غير عفيفة، ومكروه كمستقيمة الحال، وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا يهواها، ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحرام كطلاق البذعي كما قال ويحرّم البذعي اهـ. قوله: (فعلية) أي: المشهور. قوله: (طلاق الحكمين) (الخ) مُبْتَدَأ خبره قوله لا سنة فيه الخ. قوله: (أو حاكم عليه) أي: على المولي اهـ سم. قوله: (بأنه الخ) الباء سببية اهـ سم. قوله: (وطلاق مُتَحَيِّرة) عطف على طلاق الحكمين، وقوله: (ومختلعة الخ)، وقوله: (ومُعلِّق الخ)، وقوله: (وصغيرة الخ) عطف على مُتَحَيِّرة. قوله: (كما يأتي) أي: أنفا قِيلَ قول المتن وقيل. قوله: (منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج، ولأن فتحتاج إلى عطف شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه لسلم عن التكلف. قوله: (بنكاح أو شبهة) وسَيأتي حمل الزنا في الحاشية اهـ سم. قوله: (به) أي: الطلاق تنازع فيه المضمران، وقوله: كما يأتي أي في شرح: ولم يظهر حمل.

قوله (سني): (طلاق في حيض) قال في شرح الرّوض ولو في عدّة طلاق رجعي، وهي تمتد بالأقراء انتهى، وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث لا نهاية ومغني وسم. قوله: (وإن سبقه الخ)

قوله: (فعلية) أي: على المشهور، وقوله: (عليه) أي: على المولي. قوله: (بأنه المُلجئ) الباء سببية. قوله: (بنكاح أو شبهة) وسَيأتي حمل الزنا في الحاشية.

قوله في (سني): (طلاق رجعي) وهو مبني على الضعيف من استئناف العدة حيث لا نهاية. قوله: (وإن سبقه طلاق في طهر قبله) لعله مبني على أنه إذا طلق في العدة استؤنف.

أي موطوءة ولو في الدُّبُر أو مُسْتَذِلَّة مائه المُحْتَرَم، وقد علم ذلك إجماعاً ولخبر ابن عمر الآتي ولتَضَرُّرها بطول العِدَّة؛ إذ بَقِيَّةُ ذِمِّهَا لَا تُحْسَبُ مِنْهَا، ومن ثَمَّ لَا يَحْرُمُ فِي حَيْضٍ حَامِلٍ عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ وَبِحَثِّ الْأَذْرَعِيِّ جَلَّهُ فِي أُمَةٍ قَالَ لَهَا سَيِّدُهَا إِنَّ طَلَّقَكَ الزَّوْجَ الْيَوْمَ فَأَنْتَ حُرَّةٌ فَسَأَلْتُ زَوْجَهَا فِيهِ لِأَجْلِ الْعَتَقِ فَطَلَّقَهَا؛ لِأَنَّ دَوَامَ الرُّقِّ أَصْرٌ بِهَا مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، وَقَدْ لَا يَسْمَحُ بِهِ السَّيِّدُ بَعْدَ أَوْ يَمُوتُ وَكَالْمُنْجَزِ مُعَلَّقٌ بِمَا يُوجَدُ زَمَنَ الْبِدْعَةِ قَطْعاً أَوْ يُوجَدُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ مُعَلَّقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ فِيهِ فَوُجِدَ فِيهِ لَا بِاخْتِيَارِهِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ لَكِنْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الْبِدْعِيِّ مِنْ نَذْبِ الرَّجْعَةِ وَغَيْرِهِ (وَقِيلَ: إِنْ سَأَلْتَهُ لِمَ يَحْرُمُ) .....

لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي الْعِدَّةِ اسْتَوْفَتْ أَهْ سَمِ أَي: وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ آنِفًا. فَوُدَّ: (أَي) مَوْطُوءَةٌ إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (أَوْ مُسْتَذِلَّةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ التَّضْرِيحَ بِهِ عِبَارَتُهُ أَوْ اسْتَذَلَّتْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ أَوْ الدُّبُرِ أَهْ ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ هَلْ الْإِسْتِذْخَالُ فِي الدُّبُرِ كَالْوَطْءِ مَحَلٌّ تَأْمَلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ انْتَهَى، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِسْتِذْخَالَ كَالْوَطْءِ انْتَهَى.

فَوُدَّ: (وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَحْرُمُ الْإِنْحِ، وَالْأَفَاسُ الْبِدْعَةُ مُوجُودَةٌ، وَلَوْ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (ذِمِّهَا) أَي: الْمُطْلَقَةُ فِي الْحَيْضِ، فَوُدَّ: (مِنْهَا) أَي: الْعِدَّةُ.

فَوُدَّ: (عِدَّتُهَا بِالْوَضْعِ) مَقْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ مِنْ وَطْءٍ زِنَا حَرَمَ وَسَيَأْتِي حُكْمُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زِنَا أَهْ ع. ش. فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْحِ) وَهُوَ حَسَنٌ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةً ع. ش. مُعْتَمَدٌ أَهْ. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَي: الطَّلَاقُ. فَوُدَّ: (وَكَالْمُنْجَزِ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاحْتَرَزْنَا بِالْمُنْجَزِ عَنِ الْمُعَلَّقِ بِدُخُولِ الدَّارِ مَثَلًا فَلَا يَكُونُ بِذَعِيًّا لَكِنْ يُنْتَظَرُ لَوْفَتِ الدُّخُولِ فَإِنْ وَجَدَ حَالَ الطُّهْرِ فَسُنِّيٌّ، وَإِلَّا فَبِدْعِيٌّ لَا إِثْمَ فِيهِ هُنَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَّةُ بِاخْتِيَارِهِ إِثْمَ بِإِبْقَاعِهِ فِي الْحَيْضِ كَأَنْشَائِهِ الطَّلَاقَ فِيهِ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُخَالِفُهُ أَهْ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مُعَلَّقٍ الْإِنْحِ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ مَا يَأْتِي آنِفًا عَنِ الْمُغْنِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ.

فَوُدَّ (سَنِي): (إِنْ سَأَلْتَهُ) أَي: الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَهَلْ سَأَلْتُهَا لِذَلِكَ مُحَرَّمٌ؟ الظَّاهِرُ لَا سَيِّدُ عَمَرَ.

فَوُدَّ (سَنِي): (لَمْ يَحْرُمُ) وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِاخْتِيَارِهَا فَأَنْتَ بِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ بِاخْتِيَارِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُوَ كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا بِسُؤَالِهَا أَوْ فَيَحْرُمُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ أَي: حَيْثُ كَانَ يَعْلَمُ وَجُودَ الصِّفَّةِ حَالَ الْبِدْعِ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْحِ مُعْتَمَدٌ أَهْ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ: قَوْلُهُ أَي: حَيْثُ

فَوُدَّ: (أَوْ مُسْتَذِلَّةٌ مَاءَهُ) هَلْ وَلَوْ فِي الدُّبُرِ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مُعَلَّقٍ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ بِمَا لَا يُعْلَمُ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ بِصِفَّةٍ صَادَقَتْ زَمَنَ الْبِدْعَةِ بِذَعَةٍ لَكِنْ لَا إِثْمَ فِيهِ أَوْ زَمَنَ السُّنَّةِ سُنِّيٌّ فَالْعَبْرَةُ بِذَعِيًّا أَوْ سُنِّيًّا بَوَفَّتِ وَجُودَ الصِّفَّةِ لَا بَوَفَّتِ التَّعْلِيْقَ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيْثِيْدٍ، وَلَا نَدَّمَ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ وَجِدَتِ الصِّفَّةُ بِاخْتِيَارِهِ إِثْمَ بِإِبْقَاعِهِ فِي الْحَيْضِ أَهْ.

لِرِضَاهَا بِالتَّطْوِيلِ وَالْأَصْحَحِ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَسَأَلُهُ كَاذِبَةٌ كَمَا هُوَ شَأْنُهُنَّ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا فِيهِ لَمْ يَحْزَمْ كَمَا قَالَ (وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ) أَيِ الْحَيْضِ بِعَوَضٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ بَذْلَهَا الْمَالَ يُشْعِرُ بِاضْطِرَارِهَا لِلْفِرَاقِ حَالًا، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعَ الْأَجْنَبِيِّ كَمَا قَالَ (لَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ فِي الْأَصْحَحِ)؛ لِأَنَّ خُلْعَهُ لَا يَقْتَضِي اضْطِرَارَهَا إِلَيْهِ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ) أَوْ فِي أَوْ عِنْدَ مَثَلًا (أَخِيرَ حَيْضِكَ) أَوْ قَارَنَ آخِرَ صِغَةِ طَلَاقِهِ آخِرَهُ (فَشَتَّى فِي الْأَصْحَحِ) لِاسْتِعْقَابِهِ الشَّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ (أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ) وَمِثْلُهَا مَا ذَكَرَ (أَخِيرَ طَهْرٍ) عَيْنُهُ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) فَبِذَعِي عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعِقِبُ الْعِدَّةَ. (و) ثَانِيَهُمَا (طَلَاقٌ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ وَكَالْوَطْءِ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ الْمُخْتَرَمِ إِنْ عَلِمَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ (مَنْ قَدْ تَخَبَّلَ) لِعَدَمِ صِغَرِهَا وَيَأْسِهَا (وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي قَبْلَ أَنْ

كَانَ يَعْلَمُ الْخَ هَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا فَاطْلَاقُ التَّحْرِيمِ مُشْكِلٌ اهـ. □ فَوُدَّ: (لِرِضَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهَا قَدْ تَسَأَلُهُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَلَوْ وَطِئَ الْخَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَنَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (لَوْ تَحَقَّقَتْ رَغْبَتُهَا الْخَ) أَيِ: كَانَ دَفَعَتْ لَهُ عَوَضًا أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةً قَوِيَّةً عَلَى ذَلِكَ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَيِ الْحَيْضِ) أَيِ: وَالتَّقَاسِ اهـ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعَ أَجْنَبِيٍّ) وَلَوْ إِذْنَتْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي أَنْ يَخْتَلِعَهَا. يَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ بِمَالِهَا فَكَاخْتِلَاعِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ كَاخْتِلَاعِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ بِمَا أَيِ إِنْ كَانَ الْإِذْنُ فِي اخْتِلَاعِهَا بِمَالِهَا، وَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مُحَقَّقٌ لِرَغْبَتِهَا اهـ. □ فَوُدَّ: (لَا خُلْعُ أَجْنَبِيٍّ) أَيِ: قَبْضُكُمْ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى الْمَغْصِيَةِ وَإِضْرَارًا بِالْغَيْرِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ خُلْعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَبْحَثُ ابْنُ الرَّفْعَةِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَ مَثَلًا)، وَقَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ الْعُلُوقِ مِنْهُ)، وَقَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ) إِلَى: (لِأَنَّهُ قَدْ يُشْتَدُّ). □ فَوُدَّ: (مَا ذَكَرَ) أَيِ: فِي أَوْ عِنْدَ اهـ ع ش.

□ فَوُدَّ (لِسَيِّئَةٍ): (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) قَدْ يُقَالُ: مَا فَائِدَةُ هَذَا الْقَيْدِ، وَعِبَارَةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ كَالْمَنْهَاجِ، وَعِبَارَةُ مَثْنِ الرُّوضِ: وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَائِدَتُهُ أَنْ لَا يَتَكَرَّرَ مَا هُنَا مَعَ مَا بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ: الْإِسْتِدْخَالَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّ الْعِلْمَ قَيْدٌ لِلْحُرْمَةِ لَا لِلتَّسْمِيَةِ بِالْبَذَعِيِّ. □ فَوُدَّ (لِسَيِّئَةٍ): (مَنْ قَدْ تَخَبَّلَ) نَائِبُ فَاعِلٍ وَطِئَ اهـ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِعَدَمِ صِغَرِهَا الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: وَخَرَجَ بِمَنْ قَدْ تَخَبَّلَ الصَّغِيرَةَ وَالْأَيْسَةَ فَإِنَّهَا لَا سُنَّةَ، وَلَا بَذْعَةَ فِي طَلَاقِهَا اهـ أَيِ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ الْمَشْهُورِ. □ فَوُدَّ: (وَيَأْسِهَا) هَلِ الْعَقِيمُ الَّتِي تَكَرَّرَ تَزْوُجُهَا لِلرِّجَالِ ذَوِي التَّسَلُّ، وَلَمْ تَخْبَلْ مِنْهُمْ كَالْأَيْسَةِ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا مُمْتَنِعٌ عَادَةً أَوْ لَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَقَلَّةِ الْحَمْلِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ حَمْلِهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ السَّابِقِينَ لِمَانِعٍ غَيْرِ الْعُقْمِ مُحَلٌّ تَأْمَلْ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الزَّوْجِ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْعُقْمَ

□ فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَمْ يُلْحِقْ بِخُلْعِهَا خُلْعَ الْأَجْنَبِيِّ) نَعَمْ إِنْ خَالَعَ الْأَجْنَبِيَّ بِإِذْنِهَا بِمَالِهَا فَكَخُلْعِهَا بِخِلَافِهِ بِمَالِهِ وَلَوْ بِإِذْنِهَا م ر.

يُجَامَعُ وَلَآئِهِ قَدْ يَشْتَدُّ نَدْمُهُ إِذَا ظَهَرَ حَمْلٌ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَسْمَحُ بِطُلَاقِ الْحَائِلِ لَا الْحَامِلِ، وَقَدْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ رَدُّهَا فَيَتَضَرَّرُ هُوَ وَالْوَلَدُ، وَمَنِ الْبِدْعِيُّ أَيْضًا طَلَّاقٌ مَنْ لَهَا عَلَيْهِ قِسْمٌ قَبْلَ وَفَائِهَا أَوْ اسْتَرْضَاهَا وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَنَّ سُؤَالَهَا هُنَا مُبَيِّحٌ وَوَاقِفُهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ بَحَثَ الْقَطْعُ بِهِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ لِتَضَمُّنِهِ الرِّضَا بِإِسْقَاطِ حَقِّهَا وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلٌ عِدَّةً، وَمَنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ نَكَحَ حَامِلًا مِنْ زَنَّا وَوَطَّئَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ فَفِيهِ تَطْوِيلٌ عَظِيمٌ عَلَيْهَا كَذَا قَالَاهُ هُنَا وَمَحَلُّهُ فِيمَنْ لَمْ تَحِضْ حَامِلًا كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَمَّا مَنْ تَحِضُ حَامِلًا فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَحْرُمُ طَلَّاقُهَا فِي طَهْرِ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ إِذْ لَا تَطْوِيلَ حِينَئِذٍ فَاَنْدَفَعُ مَا أَطَالَ بِهِ فِي التَّوْشِيحِ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِمَا ثُمَّ فَرَضُوهُمْ ذَلِكَ فِيمَنْ نَكَحَهَا حَامِلًا مِنْ زَنَّا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَنَّهَا لَوْ زَنَّتْ هِيَ فِي نِكَاحِهِ فَحَمَلَتْ جَازَ لَهُ طَلَّاقُهَا، وَإِنْ طَالَتْ عِدَّتُهَا لِعَدَمِ صَبْرِ التَّفْسِ عَلَى

فَلْيُرَاجِعْ أَهْلُ سَيْدُ عَمَرَ أَقُولُ وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ. فَوَدَّ: (قَبْلَ وَفَائِهَا الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ (بِطُلَاقٍ). فَوَدَّ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ هُنَا تَطْوِيلٌ عِدَّةً) تَعَقُّبُهُ النَّهَايَةُ بِمَا نَصَّه: لَكِنْ كَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ أَهْلُ وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: لَكِنْ كَلَامُهُمْ الْإِنِّ مُتَعَمِّدٌ أَيُّ فَالطَّرِيقُ أَنْ تُسْقِطَ حَقُّهَا مِنَ الْقِسْمِ أَه. فَوَدَّ: (إِنْ سُؤَالَهَا) أَيُّ بَغِيرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. سَم. فَوَدَّ: (وَمَنْهُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَاَنْدَفَعُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ). فَوَدَّ: (مَا لَوْ نَكَحَ الْإِنِّ) أَيُّ: طَلَّاقٌ مَنْ نَكَحَ الْإِنِّ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ الْإِنِّ) أَيُّ: كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ حَمْلُ الزَّانَا حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ حُسِبَ زَمَنُ الْحَمْلِ قُرْءًا حَيْثُ حَاضَتْ بَعْدَهُ فَلَا وَجْهَ لِكُوزِهِ بِدَعْيَا أَهْلِيَّ عِبَارَةً ع. ش. بَعْدَ إِطْلَاقِهِ فِي اسْتِشْكَالِ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَتَأْيِيدِ إِشْكَالِهِ بِكَلَامِ سَم. فِي كِتَابِ الْعِدَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ لِبَعْضِهِمْ أَنَّ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَيْضٌ أَمَّا مَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ فَلَا يَحْرُمُ طَلَّاقُهَا؛ لِأَنَّ مُدَّةَ حَمْلِهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا طَهْرٌ مُخْتَوِّشٌ بِدَمِينٍ فَتَحْسَبُ لَهَا قُرْءًا أَه. فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيُّ: وَالنَّفَاسُ أَهْ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيُّ: مَا قَالَاهُ هُنَا. فَوَدَّ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْقَيْدُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كُوزِهَا حَامِلًا، وَالطَّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا سَم. عَلَى حَجٍّ، وَهَذَا الْقَيْدُ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ أَهْ رَشِيدِيٍّ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُغْنِيَّ اسْقَطَهُ أَيْضًا. فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيُّ: الشَّيْخَيْنِ.

فَوَدَّ: (أَنَّ سُؤَالَهَا) أَيُّ: بَغِيرِ مَالٍ أَمَّا بِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ مُبَيِّحٌ، وَإِطْلَاقُهُمْ يُخَالِفُهُ م. ر. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَضْعِ) أَيُّ: لِأَنَّ الرَّجْمَ مَعْلُومُ الشُّغْلِ فَلَا مَعْنَى لِلشَّرْعِ فِي الْعِدَّةِ مَعَ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا دَلَالَةَ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَإِنَّمَا شَرَعَتْ فِيهَا مَعَهُ إِذَا حَاضَتْ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَرَاءَةِ لِحَمْلِ الزَّانَا فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْحَيْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ) تَأَمَّلْ هَذَا الْقَيْدُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا مِنَ الْوَطْءِ مَعَ كُوزِهَا حَامِلًا، وَالطَّلَاقُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَوْجِبُ تَطْوِيلًا.

عِشْرَتَهَا حِينَئِذٍ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ بَلْ ظَاهِرٌ وَلَوْ وَطِئَتْ زَوْجَتَهُ بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ حَرَمَ طَلَّاقُهَا حَامِلًا مُطْلَقًا لِتَأْخِرِ الشُّرُوعِ فِي الْعِدَّةِ، وَكَذَا لَوْ لَمْ تَحْمِلْ وَشَرَعَتْ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَدَّمْنَا عِدَّةَ الشُّبْهَةِ عَلَى الضَّعِيفِ. (فَلَوْ وَطِئَ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا) مِنْ غَيْرِ وَطِئِهَا طَاهِرًا (بِذَعِيٍّ فِي الْأَصَحِّ) لِاحْتِمَالِ غُلُوقِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَطِئِ، وَبَقِيَّةُ الْحَيْضِ مِمَّا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْبِذْعِيَّ عَلَى الْأَصْطِلَاحِ الْأَوَّلِ أَنْ يُطَلَّقَ حَامِلًا مِنْ زِنَا لَا تَحِيضُ أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ أَوْ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضٍ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ بِأَخْرِ طُهْرٍ أَوْ يُطَلَّقَ بِمُضِيِّ بَعْضٍ أَوْ بِأَخْرِ حَيْضٍ أَوْ بِأَخْرِ طُهْرٍ أَوْ يُطَلَّقَ فِيهِ أَوْ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا بِمُضِيِّ بَعْضٍ أَوْ وَطِئِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ قَبْلَهُ أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ وَلَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ طَلَّقَ بِمُضِيِّ بَعْضٍ أَوْ عُلِقَ بِهِ وَالسُّنِّيُّ طَلَّاقُ مَوْطُوءَةٍ وَنَحْوِهَا تَعْتَدُ بِأَقْرَأِ تَبَدُّلِهَا عَقِبَهُ لِحَيَالِهَا أَوْ حَمْلِهَا مِنْ زِنَا، وَهِيَ تَحِيضُ وَطَلَّقَهَا بِمُضِيِّ بَعْضٍ نَحْوِ

قوله: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِخ) قد يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ إِضْرَارٌ مُنْعٍ مِنْهُ وَعَدَمُ صَبْرِ النَّفْسِ عَلَى الْعِشْرَةِ يُتَدَارَكُ بِاجْتِنَابِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَّاقٍ فَلَعَلَّ الْأَوْجَعَ الْأَخْذُ بِاطْلَاقِهِمْ أَهَ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطْلُغْ عَلَى مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ عَنِ النَّهْيَةِ وَلَا لِكَانَ يَغْزُوهُ إِلَيْهِ. قوله: (بَلْ ظَاهِرٌ) غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ؛ إِذِ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ تَضَرُّرُهَا لَا تَضَرُّرُهُ أَهَ نِهَايَةً قَالَ ع. ش. قوله: غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُخَالِفُهُ مُعْتَمَدٌ أَه. قوله: (وَلَوْ وَطِئَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا لَوْ لَمْ تَحْمِلْ فِي الْمَغْنِيِّ. قوله: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَتْ تَحِيضُ أَمْ لَا أَهَ ع. ش.

قوله: (فِي الْعِدَّةِ) أَي: عِدَّةُ الطَّلَاقِ. قوله: (مِنْ غَيْرِ وَطِئِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَمَنْ طَلَّقَ بِذَعِيٍّ) فِي النَّهْيَةِ. قوله: (طَاهِرًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ وَطِئِهَا. قوله: (مِمَّا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ) أَي: أَوَّلًا وَهَيْئَتُهُ لِلخُرُوجِ أَهَ مُغْنِي. قوله: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَتَنِ وَالشَّرْحِ.

قوله: (الْأَوَّلِ) أَي: الْإِنْقِسَامُ إِلَى سُنِّيٍّ وَبِذَعِيٍّ، وَبِذَعِيٍّ وَلَا، وَلَا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصُوبُ. قوله: (أَنْ يُطَلَّقَ حَامِلًا) أَي: وَقَدْ نَكَحَهَا حَامِلًا.

قوله: (لَا تَحِيضُ) أَي: فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ فَقَطْ. وقوله: (أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ) أَي: مُطْلَقًا تَحِيضُ أَوْ لَا أَهَ حَلَبِي. قوله: (أَوْ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا) أَي: الْحَائِلُ، وَكَذَا الضَّمَايِزُ الْآتِيَةُ. وقوله: (مَعَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ الطُّهْرِ. قوله: (قَبْلَ آخِرِهِ) أَي: آخِرِ نَحْوِ الْحَيْضِ. قوله: (بِمُضِيِّ بَعْضٍ) أَي: الطُّهْرِ الَّذِي وَطِئَ فِيهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى الطُّهْرِ لَكِنْ بِدُونِ قَيْدِ وَطِئِهَا فِيهِ، وَهَذَا التَّكْلُفُ أَخَوَجْنَا إِلَيْهِ الْقَلْبُ الْآتِي أَنفًا. وقوله: (أَوْ وَطِئَ فِي الْخ) عَطَفَ عَلَى وَطِئِهَا فِيهِ. وقوله: (أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ الْخ) لَا يَطْلُغُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِي الْخ)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: (فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ الْخ)؛ إِذِ بَصِيرُ التَّقْدِيرِ حِينَئِذٍ أَوْ يُطَلَّقُ فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِي نَحْوِ حَيْضٍ الْخ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَأَضَلَّ الْعِبَارَةَ لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنْ الشَّارِحُ قَلَبَ قَوْلَهُ: (أَوْ يَطْوُهَا فِي طُهْرٍ طَلَّقَهَا فِيهِ) إِلَى (أَوْ يُطَلَّقُ فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ) فَوَقَعَ فِيمَا وَقَعَ وَلَوْ قَالَ هُنَا: وَيُطَلَّقُهَا مَعَ آخِرِ نَحْوِ حَيْضٍ أَوْ يُعْلَقُ طَلَّاقُهَا بِهِ لَسَلِمَ عَنِ الْإِشْكَالِ. قوله: (لِحَيَالِهَا) أَي: عَدَمَ حَمْلِهَا أَهَ ع. ش.

قوله: (حَرَمَ طَلَّاقُهَا حَامِلًا الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر.



حيض أو في طهر قبل آخره أو علّق طلاقها بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض، ولم يطأها في طهر طلقها فيه أو علّق طلاقها بمضي بعضه، ولا وطئها في نحو حيض طلق مع آخره أو علّق بآخره (ويحلّ خلعها) نظير ما مرّ في الحائض وقيل يحرم؛ لأنّ المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثّر فيه الرضا بخلافه ثمّ ويجاب بأنّ الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذه العوض تتأكّد داعية الفراق، ويتعدّد احتمال التدم، وبه يعلم أنّه لا فرق هنا بين خلع الأجنبي وغيره (و) يحلّ (طلاق من ظهر حملها) لزوال التدم.

(تنبيه) وقع تردّد في طلاق وكيل بدعيّ لم ينصّ له عليه والوجه وفقاً لجمع منهم البلقيني وقوعه كما يقع من موكله. (ومن طلق بدعيّاً سنّ له) ما بقي الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحلّ طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما بحثه في الروضة ويؤيّده ما مرّ .....

❑ قول (سنّ): (ويحلّ خلعها) أي: الموطوءة في الطهر نهايةً ومُعني أي والموطوءة في الحيض، وقد طهرت. ❑ قوله: (بل العلة مركبة من ذلك إلخ) الأخصر الأوضح بل لذلك مع ندمه. ❑ قوله: (مركبة من الأولى حذفه). ❑ قوله: (وبه يعلم إلخ) أي: بالجواب المذكور. ❑ قوله: (وقوعه إلخ) أي: مع الحرمة كما هو ظاهر، وهل الحكم كذلك لو نهاه عن البدعيّ محلّ تأمل، وقد يؤخذ من قوله: لم ينصّ إلخ أنّه لا يقع ويتبني أن يقطع به؛ لأنّه حيثيّ تصرف غير مأذون فيه اه سيّد عمر عبارة ع ش ثم إن علم أي الوكيل كونه بدعيّاً أمّ، وإلا فلا اه.

❑ قول (سنّ): (ومن طلق بدعيّاً) أي: ولم يستوف عدّد الطلاق نهايةً ومُعني. ❑ قوله: (ما بقي الحيض) إلى المتن في المُعني وإلى قول المتن: (ولو قال لحائض) في النهاية الآقوله: (ومرّ) إلى المتن. ❑ قوله: (ما بقي الحيض إلخ) عبارة المُعني ما لم يدخل الطهر الثاني إن طلقها في طهر جامعها فيه أمّا إذا طلقها في الحيض فإلى آخر الحيضة التي طلقها فيها اه وقوله: جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله. ❑ قوله: (لانتقالها إلخ) علة لقوله لا فيما بعد إلخ.

❑ قول (سنّ): (الرجعة) أي: أو التّجديد إن كان الطلاق بائناً به بغير ميّ عن الشّوريّ عن الإمداد. ❑ قوله: (ويكره تركها إلخ) وجرى المُعني والأسنى على عدم الكراهة. ❑ قوله: (ويؤيّده) أي: ما بحثه

❑ قوله: (وبه يعلم أنّه لا فرق هنا إلخ) لا يقال فيه نظر؛ لأنّ أخذ العوض، وإن بعد احتمال التدم أو دفعه لم يدفع احتمال تصرّر الولد مع أنّه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل العلة مركبة إلخ؛ لأنّ كونه جزء العلة لا يمنع التّسوية بين خلع الأجنبي وغيره لائتفاء جزئها الأخصر لا يقال: لو نظرنا لتصرّر الولد حرم خلعها أيضاً؛ لأنّا نقول: دفع ضررها مقدّم على دفع ضرر الولد؛ لأنّه إنّما يُنظر إليه تبعاً ولأنّه غير حاصل في الحال، وقد لا يحصل بخلاف ضررها. ❑ قوله: (ويكره تركها كما بحثه في الروضة) وفيه نظر، ويتبني كراهته لصحة الخير فيها ولدفع الإيذاء، وكان المصنّف يعني صاحب



لِلتَّخْرِيمِ كَالْتَّوْبَةِ يَذُلُّ عَلَى وَجوبها إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ فِي خُصُوصِيَّةٍ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ، وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ حُصُولُ الْمَقْصُودِ بِطَلَاقِهَا عَقِبَ الْحَيْضِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا لَارْتِفَاعِ أَضْرَارِ التَّطْوِيلِ، وَالْخَيْرُ أَنَّهُ يُنْمِسُكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا فِي الطَّهْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يُطَلَّقَ فِي الثَّانِي وَلَقَلَّ يَكُونُ الْقَضْدُ مِنَ الرَّجْعَةِ مُجَرَّدَ الطَّلَاقِ وَكَمَا يُنْهَى عَنِ نِكَاحِ قَصْدٍ بِهِ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ الرَّجْعَةُ، وَلَا تَنَافِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ حُصُولُ أَصْلِ الْاسْتِخْبَابِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولُ كَمَالِهِ. (وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ مَمْسُوسَةٍ أَوْ نَفْسَاءَ) (أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ) أَوْ لِلحَرَجِ أَوْ طَلِاقٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ الْحَرَجِ (وَقَعَ فِي الْحَالِ) لِيُوجِدَ الصُّفَّةَ (أَوْ)

يُنَحْصِرُ أَيِ فِي الرَّجْعَةِ لِحُصُولِهِ بِالتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ هَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ اهـ. فَوَدَّ: (إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ إلخ) فِيهِ مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الرَّجْعَةِ بِتَسْلِيمِ عَدَمِ التَّصُّ مَقْبَسَةً بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَاقِهَا. فَوَدَّ: (لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّمَتُّعِ إلخ) هُوَ وَجْهُ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا ذَكَرَ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولُ كَمَالِهِ اهـ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَالْخَيْرُ) أَيِ: وَقَضِيَّةُ الْخَيْرِ. فَوَدَّ: (كَمَا يُنْهَى إلخ) أَيِ: الْمُحَلَّلُ.

فَوَدَّ: (وَلَا تَنَافِي) أَيِ: بَيْنَ قَضِيَّتَيْ الْمَتْنِ وَالْخَيْرِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ إلخ) قَدْ يُقَالُ: الْأَوَّلُ لَا اسْتِخْبَابَ فِيهِ بِالْكُلِّيَّةِ فَإِنَّ الْاسْتِخْبَابَ حَصَلَ بِالرَّجْعَةِ ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُفَارِقَ فِي الطَّهْرِ وَبَيْنَ أَنْ يُنْمِسِكَ فَالْفِرَاقُ فِيهِ لَيْسَ مَنُودِيًا نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْفِرَاقَ فَالَسُّنَةُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى الطَّهْرِ الثَّانِي فَالْأَوَّلَى حَيْثُ يُقَالُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ الْجَوَازِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ الْاسْتِخْبَابِ نَعَمْ لَوْ قَالَ الشَّارِحُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَبَانَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ اسْتِخْبَابِ الرَّجْعَةِ وَالثَّانِي لِيَبَانَ حُصُولِ كَمَالِ الْمَقْصُودِ مِنْ اسْتِخْبَابِهَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (مَمْسُوسَةٍ) أَيِ: مَوْطُوءَةٍ إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لِلحَرَجِ إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ إِلَى الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (أَوْ نَفْسَاءَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَمْسُوسَةً فَلِهَذَا لَمْ يَقْبَلْهَا كَالْحَائِضِ، وَقَدْ يُنْتَعَجُ بِجَوَازِ كَوْنِ الْحَمْلِ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النَّفَاسِ بِدْعِيٌّ مُطْلَقًا.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَقَعَ فِي الْحَالِ) أَيِ: وَإِنْ كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْحَيْضِ مُعْنَى وَنَهَايَةِ أَيِ: وَلَا يُقَالُ إِنَّهَا لَا

فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ حُصُولُ الْمَقْصُودِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ رَاجَعَ، وَالبِدْعَةُ لِحَيْضٍ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِي الطَّهْرِ مِنْهُ أَيِ لِثَلَاثَ يَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنَ الرَّجْعَةِ مُجَرَّدَ الطَّلَاقِ وَكَمَا يُنْهَى عَنِ النِّكَاحِ لِلْمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ يُنْهَى عَنِ الرَّجْعَةِ لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ كَانَتْ أَيِ أَوْ رَاجَعَ، وَكَانَتْ الْبِدْعَةُ لَطَّهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ أَيِ: أَوْ فِي حَيْضٍ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حَمْلَهَا، وَوُطِئَ بَعْدَ الرَّجْعَةِ فَلَا بَأْسَ بِطَلَاقِهَا فِي الطَّهْرِ الثَّانِي، وَإِلَّا أَيِ بَأْسَ لَمْ يُرَاجَعْ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ أَوْ رَاجَعَ فِيهَا، وَلَمْ يَطَّأَهَا اسْتِحْبَابٌ أَنْ لَا يُطَلَّقَ فِيهِ أَيِ فِي الطَّهْرِ الثَّانِي لِثَلَاثَ تَكُونُ الرَّجْعَةُ لِلطَّلَاقِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ طَلَّقَ غَيْرَ مَنْ لَمْ تَسْتَوِفْ دَوْرَهَا مِنَ الْقِسْمِ بِخِلَافِ مَنْ طَلَّقَ هَذِهِ لِلزُّومِ الرَّجْعَةُ لَهُ لِيُوقِيَهَا حَقَّهَا اهـ.

فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ إلخ) قَالَ ابْنُ قَاضِي عَجَلُونَ فِي التَّصْحِيحِ وَحَيْثُ

أنت طالق (للسنة ف) لا يقع إلا (حين تطهر) فيقع عقب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فحتى  
تحيض ثم تطهر. (أو قال (لمن) أي لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت  
طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أجنبى بشبهة حملت منه كمسه لما مر أنه  
بذعي (وإن مسّت) أو استدخلت ماءه (ف) لا يقع إلا (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في  
حالة السنة (أو قال لها : أنت طالق (للبدعة ف) يقع (في الحال إن مسّت) أو استدخلت ماءه  
(فيه) أو في حيض قبله، ولم يظهر حملها لوجود الصفة (والا) تمس فيه، ولا استدخلت ماءه،  
وهي مذخول بها (ف) لا يقع إلا (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها ثم إن انقطع قبل أقله بأن  
أن لا طلاق وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم، إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع  
بتغيب الحشفة فيلزمه التزنج فوزا، وإلا فلا حد، ولا مهر إن كان الطلاق بائنا؛ لأن استدامة  
الوطء ليست وطئا، وكذا لو وطئها غيره بشبهة لما مر فيها، هذا كله فيمن لها سنة وبدعة إذ  
اللام فيها ككل ما يتكرر، ويتعاقب ويتنظر للتأقمت .....

تطلق إلا إذا مصى أقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشدي. فو: (فيقع عقب انقطاع دمها) أي : ولا  
يتوقف على الإغتسال نهاية ومغني. فو: (ما لم يطأ فيه) أي : في الدم اه رشدي.

فول (سن): (وإن مسّت) أي : ولم يظهر حملها اه مغني. فو: (أو قال لها) أي لمن في طهر اه  
مغني.

فول (سن): (فيه) أي : في هذا الطهر، وإلا تمس فيه أي في هذا الطهر، ولا في حيض قبله اه مغني  
أي أو ظهر حملها. فو: (وهي مذخول بها) تقدم ما يغني عنه اه رشدي. فو: (أي بمجرد) إلى  
المتن في المغني إلا قوله: بتغيب الحشفة إلى هذا كله. فو: (إن انقطع الخ) أي : ولم يعد. اه  
مغني. فو: (وذلك الخ) راجع لما في المتن. فو: (والا) أي : بأن لم ينزع ع ش ورشدي.

فو: (إن كان الطلاق بائنا) عبارة شرح الروض : وإن كان الطلاق بائنا اه سيّد عمر. فو: (لأن  
استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض : لأن أوله مباح اه رشدي. فو: (لما مر فيها) الذي مر أنه  
إنما يكون بذعيا إن حملت من الغير، وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرّد وطئه للشك اه سم عبارة السيّد  
عمر قوله : لو وطئها غيره بشبهة أي وحملت منه كما مر اه. فو: (هذا كله) أي : قول المصنّف : ولو  
قال لحائض الخ. فو: (إذ اللام) أي : لام للبدعة أو للسنة فيها أي من لها سنة وبدعة أي في  
طلاقها. فو: (ككل ما يتكرر الخ) أي كالسنة والشهر الفلاني اه كزدي.

حمل قوله للسنة أو للبدعة على الحالة المنتظرة فقال أرذت الإيقاع في الحال قبل ؛ لأنه غير متهم كما  
قالاه ونقلا بعد ذلك عن المتولي أنه لو قال لها زمن البدعة : أثبت طالق طلاقا سنيا أو زمن السنة طلاقا  
بذعيا، ونوى الوقوع في الحال لم يقع ؛ لأن اللفظ ينافي التية فيعمل به ؛ لأنه أقوى اه وسبأتي ذلك في  
الشرح قريبا. فو: (لما مر فيها) الذي مر أنه إنما يكون بذعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم

أَمَّا مَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا، وَلَا بَدْعَةَ فِيَقَعُ حَالًا؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهَا لِلتَّعْلِيلِ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي حُصُولَ الْمُعْلَلِ بِهِ، وَمَنْ ثَمَّ وَقَعَ حَالًا فِي أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ قُدُومِهِ، وَإِنْ كَرِهَ أَوْ لَمْ يَقْدَمْ. (وَلَوْ قَالَ) وَلَا نِيَّةَ لَهُ (أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ) أَوْ أَفْضَلَهُ أَوْ أَكْمَلَهُ أَوْ أَعَدَّ لَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ (فَكَ) قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ (لِلسُّنَّةِ) فِيمَا مَرَّ فَلَا يَقَعُ فِي حَالٍ بَدْعِي؛ لِأَنَّ الْأُولَى بِالْمَدْحِ مَا وَافَقَ الشَّرْعَ أَمَّا إِذَا قَالَ: أَرَذْتُ الْبَدْعَةَ وَنَحْوَ حَسَنَةٍ لِنَحْوِ شُؤْءٍ خَلَقَهَا فَيُقْبَلُ إِنْ كَانَ زَمَنَ بَدْعِي؛ لِأَنَّهُ غَلِظَ عَلَى نَفْسِهِ لَا زَمَنَ سُنَّةٍ بَلْ يُدَيِّنُ وَفَارَقَ إِنْغَاءَ نِيَّتِهِ الْوُقُوعُ حَالًا فِي قَوْلِهِ لِذَاتِ

قوله: (أَمَّا مَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا إِنْخ) كَصَغِيرَةٍ مَمْسُوسَةٍ وَكَبِيرَةٍ غَيْرِ مَمْسُوسَةٍ اهْ مُعْنِي. قوله: (لِأَنَّ اللَّامَ فِيهَا لِلتَّعْلِيلِ) فَإِنْ صَرَّحَ بِالْوَقْتِ بَأَنَّ قَالَ: لَوْ قَتِ السُّنَّةُ، أَوْ لَوْ قَتِ الْبَدْعَةَ قَالَ فِي الْبَسِيطِ وَأَقْرَاهُ: إِنْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ الْوُقُوعُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ أَرَادَ التَّأَثُّتُ بِمُتَنَظَّرٍ فَيَحْتَمِلُ قَبُولَهُ اهْ نِهَائِيَّةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ فَإِنْ صَرَّحَ إِنْخِ أَيِ فِيمَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا، وَلَا بَدْعَةَ، وَقَوْلُهُ: فَيَحْتَمِلُ وَقُوعَهُ أَيِ: وَيَكُونُ فِي نَحْوِ الْآيَةِ مُعْلَقًا عَلَى الْمُحَالِ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ تَوَقُّفُ الشَّيْخِ فِي الْحَاشِيَةِ اهْ عِبَارَةُ الْمُعْنِي: وَلَوْ قَالَ فِي الصَّغِيرَةِ وَنَحْوِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لَوْ قَتِ الْبَدْعَةَ أَوْ لَوْ قَتِ السُّنَّةُ وَتَوَى التَّعْلِيلُ قَبْلَ تَصْرِيحِهِ بِالْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ اهْ. قوله: (لِرِضَا زَيْدٍ) وَفِي أَصْلِ الرِّضَا: لَوْ ادَّعَى إِرَادَةَ التَّوْقِيتِ يُقْبَلُ بِاطْنًا، وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي مُخْتَصَرِ الْمُهِمَّاتِ لِلْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ جَزَمَ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ ظَاهِرًا اهْ سَيِّدُ عَمَرَ، وَجَزَمَ الْمُعْنِي بِمَا فِي الرِّضَا مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا، وَيُدَيِّنُ.

قوله: (أَوْ قُدُومِهِ إِنْخ) (فُرُوعٌ) لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ بِرِضَا زَيْدٍ أَوْ بِقُدُومِهِ فَكَقَوْلِهِ إِنْ رَضِيَ أَوْ قَدِمَ تَعْلِيلُ أَوْ لِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبَدْعَةٌ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا لِلْسُّنَّةِ فَكَقَوْلِهِ لِلْبَدْعَةِ أَوْ لَا لِلْبَدْعَةِ فَكَالسُّنَّةِ أَوْ لِمَنْ طَلَّقَهَا بَدْعِي إِنْ كُنْتُ فِي حَالِ السُّنَّةِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَلَا طَلَّاقَ، وَلَا تَعْلِيلَ وَلَوْ قَالَ لَهَا فِي حَالِ الْبَدْعَةِ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقًا سُنِّيًّا الْآنَ أَوْ فِي حَالِ السُّنَّةِ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقًا بَدْعِيًّا الْآنَ وَقَعَ فِي الْحَالِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى الْوَقْتِ وَيُلْغَوُ اللَّفْظُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ إِنْ قَدِمَ فَلَانَّ، وَأَنْتِ طَاهِرٌ فَإِنْ قَدِمَ، وَهِيَ طَاهِرٌ طَلَّقْتَ لِلْسُّنَّةِ، وَإِلَّا فَلَا تَطْلُقُ لَا فِي الْحَالِ، وَلَا إِذَا طَهَّرْتَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. قوله: (وَلَا نِيَّةَ لَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (أَوْ سُنَّةً) فِي النِّهَائِيَّةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهِيَ فِي زَمَنِ سُنَّةٍ) إِلَى (فِي زَمَنِ بَدْعَةٍ).

قوله (سُنِّيٌّ): فَكَالسُّنَّةِ وَلَوْ خَاطَبَ بِقَوْلِهِ: لِلْسُّنَّةِ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ أَوْ لِلْبَدْعَةِ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ مَنْ لَيْسَ طَلَّقَهَا سُنِّيًّا، وَلَا بَدْعِيًّا كَالْحَامِلِ وَالْآيَةِ وَقَعَ فِي الْحَالِ وَيُلْغَوُ ذِكْرُ السُّنَّةِ وَالْبَدْعَةِ اهْ مُعْنِي.

قوله: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) الْوَاوُ هُنَا، وَفِي تَطْيِيرِهِ الْآتِي بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنِي. قوله: (فِيمَا مَرَّ) فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ لَمْ يَقَعْ حَتَّى تَطْهَرَ أَوْ فِي طَهْرٍ لَمْ تَمَسَّ فِيهِ وَقَعَ فِي الْحَالِ أَوْ مَسَّتْ فِيهِ وَقَعَ حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ اهْ مُعْنِي. قوله: (أَمَّا إِذَا قَالَ إِنْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ: وَلَا نِيَّةَ لَهُ. قوله: (إِنْ كَانَ) أَيِ: قَوْلُ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ. قوله: (وَفَارَقَ) أَيِ: اخْتِيَارَ النِّيَّةِ وَالتَّذْيِينَ هُنَا.

الْوُقُوعُ بِمُجَرَّدِ طَلْقِهِ لِلشَّكِّ. قوله: (وَفَارَقَ إِنْغَاءَ نِيَّتِهِ الْوُقُوعُ إِنْخ) هَذَا الْفَرْقُ يَقْتَضِي إِنْغَاءَ نِيَّةِ الْوُقُوعِ حَالًا فِي قَوْلِهِ لِلْسُّنَّةِ، وَهِيَ فِي حَالٍ بَدْعِيٍّ لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ قَرِيبًا خِلَافَهُ فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ السُّنَّةِ

بذعة طلاقاً سُنيّاً ولذات سُنة طلاقاً بذعياً بأن نيته هنا لا تُوافق لفظه، ولا بتأويل بعيد أي؛ لأنّ السُّنّيّ والبذعيّ لهما حقيقة شرعية فلم يُمكن صرّفهما عنها بها فلغث لصغفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فإنّها تُوافقهُ؛ لأنّ البذعيّ قد يكون حسناً وكمالاً مثلاً يوصف آخر كسوء خُلُقها. (أو) قال لها: ولا نيّة له أنت طالق (طلقة قيحة أو أقبح الطلاق أو أفحشه) أو أَسَمَجَه؛ إذ السَمَجُ القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها: أنت طالق (للبدعة) فيما مرّ؛ لأنّ الأولى بالذمّ ما خالف الشرع أمّا لو قال: وهي في زمن سنة أرذت فُبَحّه لِنحو حُسن عِشْرَتها فيقع حالاً؛ لأنّه غلظ على نفسه أو في زمن بذعة أرذت أنّ طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصّدت وقوعه حال السنة دُيّن. (أو) قال ولا نيّة له لذات سنة وبذعة: أنت طالق (سُنيّة بذعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال) لتضادّ الوصفين فألغيا، وبقي أصل الطلاق وقيل: لأنّ أحدهما واقع لا محالة فلو قال ذلك لِمَنْ لا سنة لها، ولا بذعة وقع على الأوّل حالاً دون الثاني أمّا لو قال: أرذت حُسْنها من حيث الوقت وقُبْحها من حيث العدد فإنه ثلاث أو عكسه قُبْل، وإن تأخّر الوقوع في الأولى؛ لأنّ صرّر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع، .....

• فَوَدَّ: (ولا بتأويل إلخ) أي: لا ظاهراً، ولا إلخ اه ع ش. • فَوَدَّ: (فلم يُمكن صرّفهما عنها) لِم لا يُمكن بقصد التجوّر لعلاقة ما اه سم وأقرّه السيّد عَمَر. • فَوَدَّ: (أو قال لها) أي: لِرِوَجَتِه اه مُعْنِي. • فَوَدَّ: (فيما مرّ) فإن كانت في حَيْض أو في طَهْر مُسَّت فيه وقع في الحال، وإلاّ فحين تحيض اه مُعْنِي. • فَوَدَّ: (أرذت فُبَحّه) أي: أرذت بذلك طلاق السنة ونحو قبيحة لِفُبْحِه في حَقِّي لِنحو حُسن عِشْرَتها. • فَوَدَّ: (أنّ طلاق مثل هذه) أي: حسنة الخُلُق والعِشرة في السُّنة أي في حالها أقبح أي في حَقِّي. • فَوَدَّ: (أو قال، ولا نيّة له) إلى قوله: (ولو قال) في الأسنى إلّا قوله: (وقيل) إلى (فلو قال)، وقوله: (على الأوّل دون الثاني)، وقوله: (أو عكسه)، وقوله: (في الأولى)، وكذا في المُعْنِي وشرح المنهج إلّا قوله فلو قال إلى أمّا لو قال، وقوله: أو عكسه وإلى قول المتن: (ولا يخرم) في النّهاية إلّا ما ذكرته في الأسنى.

• فَوَدَّ (سنيّ): (سُنيّة بذعية إلخ) أي: أو لا للسنة، ولا للبدعة اه مُعْنِي. • فَوَدَّ: (على الأوّل) أي: من التعليلين. • فَوَدَّ: (أمّا لو قال إلخ) أي: في قوله لذات الأقراء سُنيّة بذعية أو حسنة قبيحة أسنى ومُعْنِي. • فَوَدَّ: (فإنه ثلاث) عبارة المُعْنِي حتّى يَنفَع الطلاق الثلاث اه. • فَوَدَّ: (قُبْل) أي: ويقع عليه الثلاث اه ع ش. • فَوَدَّ: (في الأولى) يُحْتَمَلُ تَعَلُّقه بقُبْل إشارة إلى التّصوير بَمَنْ لها سنة وبذعة احترازاً عَمَنْ لَيْسَ لها ذلك المذكور بقوله فلو قال ذلك إلخ لكن المُتبادِرُ تَعَلُّقه بقوله: تأخّر الوقوع وأنّ المراد

وطلاقاً سُنيّاً، وقد يَمَرُقُ بِقُرْبِ التّأويل في للسنة ويُعْده في طلاقاً سُنيّاً. • فَوَدَّ: (فلم يُمكن صرّفهما عنها) لِم لا يُمكن بقصد التجوّر لعلاقة ما. • فَوَدَّ: (في الأولى) يُحْتَمَلُ تَعَلُّقه بقُبْل إشارة إلى التّصوير بَمَنْ لها سنة وبذعة احترازاً عَمَنْ لَيْسَ لها ذلك المذكورة بقوله فلو قال ذلك إلخ لكن المُتبادِرُ تَعَلُّقه

ولو قال: ولا نية له ثلاثاً بعضهن للسنة وبعضهن للبذعة اقتضى التشطير فيقع ثنتان حالاً،  
والثالثة في الحالة الأخرى .....

بالأولى قوله أما لو قال أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ وبالثانية قوله أو عكسه وحيث قد ينظر في التشطير بقوله في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية أيضاً لتأخر إحدى الصفتين المفسر بهما، وبيان ذلك أن قوله: أو عكسه يحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدد فإنه واحدة وقبحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، ويحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدد لكونها ثلاثاً أي لأمر اقتضى حسن كونه ثلاثاً، وقبحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع، واعلم أنه في الروضة وغيرها لم يقيد بالأولى مع التعليل بما ذكر فإن كان مراده التعليل بذلك في الصورتين تعين الاحتمال الثاني فليحرر اه سم أقول: إن ما ذكره أولاً من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير إلخ موافق لصنيع النهاية كما مر لكن قضية صنيع المغني وشرح المنهج والروض كما مر أنه متعلق بقيل وأن المراد بالأولى قوله: أما لو قال أي في قوله لذات الأقرء سنية بدعية إلخ أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ احترازاً عما ليس كذلك ويقول: عكسه المراد به الاحتمال الأول، أي: الحسن من حيث العدد فإنه واحدة، والفحج من حيث الوقت فإنه زمان الحيض، وأن التعليل بقوله: لأن ضرر إلخ راجع للصورة الأولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة بقوله: أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بأن كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمغني وشرح المنهج حيث أسقطوا قوله أو عكسه كما مر والله أعلم. هـ قوله: (ولو قال: ولا نية له ثلاثاً) ولو قال: أنت طالق خمسا بعضهن للسنة وبعضهن للبذعة طلقت ثلاثاً في الحال أخذاً بالتشطير والتكميل أو طالق طلقين طلقة للسنة وطلقة للبذعة وقع طلقة في الحال، وفي المستقبل طلقة أو طلقتك طلاقاً كالثلج أو كالتار وقع حالاً ويلغو التشبيه المذكور اه نهاية زاد المغني والروض: ولو قال: أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة وسكت، وهي في حال السنة أو البذعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقين للسنة والبذعة وقع الطلقتان في الحال اه. هـ قوله: (اقتضى التشطير) أي: إذا كانت ذات أقرء، وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومغني.

بقوله: تأخر الوقوع، وأن المراد بالأولى قوله أما لو قال أرذت حسنها من حيث الوقت إلخ وبالثانية قوله: أو عكسه وحيث قد ينظر في التشطير بقوله: في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية أيضاً لتأخر إحدى الصفتين المفسر بهما، وبيان ذلك أن قوله: أو عكسه يحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدد فإنه واحدة وقبحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، ويحتمل أن المراد به أنه قال أرذت حسنها من حيث العدد لكونه ثلاثاً أي لأمر اقتضى حسن كونه ثلاثاً، وقبحها من حيث الوقت فإنه زمان الحيض مثلاً، وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع، واعلم أنه في الروضة وغيرها لم يقيد بالأولى مع التعليل بما ذكر فإن كان مراده التعليل بذلك في الصورتين تعين الاحتمال الثاني فليحرر.

فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ عَمِلَ بِهِ مَا لَمْ يُرِدْ طَلْقَهُ حَالًا وَثِنْتَيْنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ يُدَيِّنُ. (وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ الطَّلَاقَاتِ) الثَّلَاثُ لِأَنَّ (عَوْنِيْمَ الْعَجْلَانِي) لَمَّا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَهُ ﷺ بِحَرْمَتِهَا عَلَيْهِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فَلَوْ حَرَّمَ لَنَهَاهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ مُعْتَقِدًا بَقَاءَ الزَّوْجِيَّةِ، وَمَعَ اعْتِقَادِهَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ عِنْدَ الْمُخَالِفِ، وَمَعَ الْحَرَمَةِ يَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَى الْعَالِمِ، وَتَعْلِيمُ الْجَاهِلِ، وَلَمْ يُوجَدَا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَا حَرَمَةَ، وَقَدْ فَعَلَهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَفْتَى بِهِ آخَرُونَ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ ذَلِكَ أَمَّا وَقَوْعُهُنَّ مُعَلَّقَةٌ كَانَتْ أَوْ مُتَجَزَّةٌ فَلَا خِلَافَ فِيهِ يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْ شَتَّعَ أَئِمَّةُ الْمَذَاهِبِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهِ، وَقَالُوا: اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ لَا يُعْبَأُ بِهِ فَأَفْتَى بِهِ وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَخَذَلَهُ، وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسِتْنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً) ثُمَّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى أَنَاةٍ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ) .....

• فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ إِيقَاعَ طَلْقَةٍ فِي الْحَالِ وَطَلَقْتَيْنِ فِي الْحَالِ الثَّانِي صُدِّقَ بِيَمِينِهِ، وَلَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ بَعْضِ كُلِّ طَلْقَةٍ فِي الْحَالِ وَقَعَ الثَّلَاثُ فِي الْحَالِ بِطَرِيقِ التَّكْمِيلِ اهـ. • فَوَدَّ: (غَيْرَ ذَلِكَ) أَي: غَيْرَ التَّشْطِيرِ اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (الثَّلَاثُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ). • فَوَدَّ: (لِأَنَّ عَوْنِيْمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنْتَ خَبِيرٌ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ)، وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) إِلَى: (وَقَالَ). • فَوَدَّ: (عَوْنِيْمَ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ أَلْفٍ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْوُضْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ. • فَوَدَّ: (بِحَرْمَتِهَا عَلَيْهِ) أَي: بِأَنَّهَا بَانَتْ بِاللَّعَانِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ الْخ) بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا ذَكَرَ دَلِيلُ الزَّامِيِّ لَا تَحْقِيقِي. • فَوَدَّ: (وَقَدْ فَعَلَهُ الْخ) لَا حُجَّةَ فِيهِ إِلَّا أَنْ كَانَ بِإِجْمَاعِ مِنْهُمْ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَمَعَ اعْتِقَادِهَا) أَي: بَقَاءَ الزَّوْجِيَّةِ وَالتَّائِيثُ بِإِغْيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَتَعْلِيمُ الْجَاهِلِ) عَطَفَ عَلَى الْإِنْكَارِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُوَجَّدَا) أَي: الْإِنْكَارُ وَالتَّعْلِيمُ. • فَوَدَّ: (فَدَلَّ) أَي: عَدَمُ وَجُودِهِمَا. • فَوَدَّ: (أَمَّا وَقَوْعُهُنَّ) أَي: الثَّلَاثُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فَلَا خِلَافَ فِيهِ يُعْتَدُّ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَهُوَ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ، وَلَا اعْتِيَارَ بِمَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ مِنْ وَقُوعِ وَاحِدَةٍ فَقَطَّ، وَإِنْ اخْتَارَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْخ. • فَوَدَّ: (اخْتَارَهُ) أَي: مَا قَالَهُ الْمُخَالِفُ مِنْ وَقُوعِ الْوَاحِدَةِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيِ اخْتَارَ الْخِلَافَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا خَبَرُ مُسْلِمٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاحْتَجَّجُوا بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ الْخ وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ أَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ أَحَدُهُمَا الْخ. • فَوَدَّ: (وَاحِدَةً) خَبَرُ كَانَ. • فَوَدَّ: (قَدْ اسْتَعْجَلُوا مَا كَانُوا فِيهِ عَلَى أَنَاةٍ) أَي: قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ أَي: مُهْلَةٌ اهـ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَاةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا اهـ س م. • فَوَدَّ: (فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ) جَوَابٌ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ) أَي: كَأَنَّ أَرَادَ ثَلَاثًا ثِنْتَانِ حَالًا وَوَاحِدَةً فِي الْآخَرَى. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَاةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِكَانُوا.



فجوابه أنه فيمن يفرق اللفظ فكاثوا أولاً يصدّقون في إرادة التأكيد ليدانتهم فلما كثرت الأخطا فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال الشبكي كالمصنّف هذا أحسن الأجوبة انتهى، وهو عجيب. فإن صريح مذهبي تصديق مريد التأكيد بشرطه، وإن بلغ في الفسق ما بلغ بل قال بعض المحققين: أحسنها أنهم كاثوا يعتادونه طلقة ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثاً فعاملهم بقضيته، وأوقع الثلاث عليهم فهو إخبار عن اختلاف عادة الناس لا عن تغيير حكم في مسألة واحدة انتهى، وأنت خبير بعدم

لو مَحذوف أي لكان حقاً اه كزدي. □ فوه: (فجوابه إلخ) عبارة شرح مُسلم فاختلّف العلماء في جوابه فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها أنت طالق أنت طالق، ولم يتو تأكيداً، ولا استينافاً يُحكّم بوقوع طلقة لِقلة إرادتهم الاستيناف بذلك فحُمِلَ على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان زمن عمر رضي الله تعالى عنه وكثُر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستيناف بها حُمِلَتْ عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في هذا العصر اه ولا يخفى أنه غير ما ذكره الشارح وسالم عن إشكاليه الآتي. □ فوه: (فجوابه) أي: خبر مُسلم أنه أي خبر مُسلم اه كزدي. □ فوه: (يصدّقون) ببناء المفعول اه سم. □ فوه: (وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب؛ لأن المراد أن هذا أحسن الأجوبة في دفع الإشكال، وإن لم يوافق الشافعي السيّد عمر رضي الله عنه فيما أدى إليه اجتِهاده من عدم التصديق، ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعي القول به؛ لأننا نمنع أنه إجماع بل هو اجتِهاده من السيّد عمر رضي الله تعالى عنه سكّت عليه من سكّت؛ لأنه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه، ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل اه سم. □ فوه: (بشرطه) وهو عدم الفضل. □ فوه: (إنهم كانوا يعتادونه إلخ) معناه كان الطلاق الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعةً إنما كان في الزمن الأول يوقعونه واحدة فقط واعتَمَدَ هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي، وقال: إن التصّ مشير إلى هذا من لفظ الاستعجال يعني أنه كان للناس أناة أي مهلة في الطلاق فلا يوقعون إلا واحدة واحدة فاستعجل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعةً واحدة، وأما إذا كان معنى الحديث أن إيقاع الثلاث دفعةً واحدة كان في الزمن الأول إنما يقع واحدة وهكذا في الزمن الثاني قبل التنفيذ فما الذي استعجلوه اه مُغني وبذلك يندفع قول الشارح الآتي وأنت خبير إلخ. □ فوه: (يعتادونه إلخ) أي: اعتادوا التّطبيق واحدة اه سم. □ فوه: (يوقعونه ثلاثاً) يعني يوقعون الثلاث دفعةً واحدة. □ فوه: (فهو إلخ) أي: خبر

□ فوه: (يصدّقون) هو بالبناء للمجهول. □ فوه: (وهو عجيب) لك أن تقول: ليس بعجيب؛ لأن المراد أن هذا أحسن الأجوبة في دفع الإشكال، وإن لم يوافق الشافعي السيّد عمر فيما أدى إليه اجتِهاده من عدم التصديق، ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعي القول به؛ لأننا نمنع أنه إجماع بل هو اجتِهاده من السيّد عمر سكّت عليه من سكّت؛ لأنه لم يقم عنده دليل واضح على خلافه، ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل. □ فوه: (إنهم كانوا يعتادونه طلقة) أي: اعتادوا التّطبيق واحدة.

مُطَابَقَتُهُ لِلظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ لَا سِيَّما مَعَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّلَاثُ إِلَى آخِرِهِ فَهُوَ تَأْوِيلٌ  
بَعِيدٌ لَا جَوَابَ حَسَنَ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَحْسَنَ، وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ يُجَابَ بِأَنْ عُمَرَ لَمَّا اسْتَشَارَ  
النَّاسَ عَلِمَ فِيهِ نَاسِخًا لِمَا وَقَعَ قَبْلُ فَعَمِلَ بِقَضِيَّتِهِ، وَذَلِكَ النَّاسِخُ إِثْمًا خَبِرَ بَلَّغَهُ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَهُوَ  
لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ نَصٍّ، وَمَنْ ثُمَّ أَطْبَقَ عُلَمَاءُ الْأُمَةِ عَلَيْهِ، وَإِخْبَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِبَيَانِ أَنَّ النَّاسِخَ إِنَّمَا  
عُرِفَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ مِنْ وَفَاتِهِ عليه السلام قَالَ السُّبْكِيُّ وَابْتَدَعَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَمَنْ ثُمَّ  
قَالَ الْعِزُّ بْنُ جَمَاعَةَ: إِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ التَّعْلِيلُ بِالطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ لَمْ يَجِبْ  
بِهِ إِلَّا كُفَّارَةُ يَمِينٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ، وَمَعَ عَدَمِ حُرْمَةِ ذَلِكَ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى مِنَ  
التَّفْرِيقِ عَلَى الْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهَرِ لِيَتِمَّكَنَ تَدَاوُلُكَ نَدْمِهِ إِنْ وَقَعَ بِرَجْعَةٍ أَوْ تَجْدِيدٍ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا:  
الثَّلَاثُ مَا لَوْ أَوْقَعَ أَرْبَعًا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الزَّوْيَانِيِّ  
إِنَّهُ يُعَزَّرُ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ تَعَاطَى نَحْوَ عَقْدِ فَايِدٍ، وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ  
وَتُوزَعُ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ تَعَلُّزٌ. (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ (أَوْ ثَلَاثًا لِلشَّئْنَةِ وَقَسْرُ) فِي

ابْنِ عَبَّاسٍ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ يُجَابَ بِأَنْ إلخ) أَطَالَ شَرْحُ مُسْلِمٍ فِي رَدِّ الْجَوَابِ بِأَنْ ذَلِكَ  
كَانَ ثُمَّ نُسِخَ إِلَى أَنْ قَالَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ قِيلَ فَلَعَلَّ النُّسْخَ إِنَّمَا ظَهَرَ لَهُمْ فِي زَمَنِ عُمَرَ قُلْنَا هَذَا غَلَطٌ أَيْضًا؛  
لَأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْخَطِإِ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ لَا يَشْتَرِطُونَ  
انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ الْإِجْمَاعِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ السُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ:  
وَخَرَجَ) فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ) إِلَى فَقَالَ وَدَخَلَ فِي حِكَايَةِ كَلَامِ السُّبْكِيِّ  
بِمَا نَصَّهُ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُتَجَرِّأً أَوْ مُعَلَّقًا، وَقَدْ وَجِدْتُ صِفَتَهُ خَلِيفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ خَلِيفٍ قَالَ  
السُّبْكِيُّ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ إلخ) أَيُّ: ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. هـ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ إلخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ ابْتَدَعَ إلخ.  
هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ) أَيُّ: بِأَنْ قَصَدَ الْحَثَّ أَوْ الْمَنْعَ أَوْ تَحْقِيقَ الْخَبَرِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ)  
عِبَارَةً الْمَغْنِيِّ وَهَذِهِ بَدْعَةٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ عَدَمِ حُرْمَةِ ذَلِكَ إلخ) عِبَارَةً الْمَغْنِيِّ  
وَكَمَا لَا يَحْرُمُ جَمْعُهَا لَا يُكْرَهُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ يُسْنُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى طَلْقِهِ فِي الْقُرَى لِذَاتِ الْأَقْرَاءِ، وَفِي  
الشَّهْرِ لِذَاتِ الْأَشْهَرِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ التَّجْدِيدِ إِنْ نَدِمَ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُفَرِّقِ الطَّلَاقَاتِ  
عَلَى الْأَيَّامِ، وَيُفَرِّقِ عَلَى الْحَامِلِ طَلْقَهُ فِي الْحَالِ وَيُرَاجِعْ، وَأُخْرَى بَعْدَ النَّفَاسِ وَالثَّلَاثَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ مِنَ  
الْحَيْضِ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ أَوْقَعَ أَرْبَعًا) أَيُّ: فِي زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ. كُرْدِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَحْرُمُ) وَقَوْلُهُ: (إِنَّهُ  
يُعَزَّرُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمَغْنِيُّ فِيهِمَا عِبَارَةً سَمِ الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَعْزِيرَ م ر اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ)  
أَيُّ فِي الْبَيْعِ اهـ. كُرْدِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ:  
وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةَ فِي التَّفْرِيقِ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى: (وَلَهُ لَا تُمَكِّنُكَ)، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيَنْدَيْنُ) فِي  
النَّهَايَةِ.

هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُعَزَّرُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ، وَلَا تَعْزِيرَ م ر.

الصُّورَتَيْنِ (بتفريقها على أقراء لم يُقبل) ظاهرًا؛ لأنّه خلاف ظاهر لفظه من وقوعهنّ دُفْعَةً في الأولى، وكذا في الثانية إنّ كانت طاهرًا وإلا فحين تَطْهَرُ، وعندنا لا سُنَّةٌ في التَّفْرِيقِ (إلا يَمُنُّ يعتقد تخريم الجمع) أي جمع الثلاث في قرء واحد كالمالكِي فإذا رَفَعَ لِشَافِعِي قبله طاهرًا في كلّ من تينك الصُّورَتَيْنِ خلافًا لِمَنْ خَصَّه بالثانية؛ لأنّ ظاهر حاله أنّه لا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا في مُعْتَقَدِهِ (الأصحّ أنّه) أي مَنْ لا يعتقد ذلك (يُذَيِّنُ)؛ لأنّه لو وَصَلَ ما يَدْعِيهِ بِاللَّفْظِ لانتظم ومعنى التّذيّن أن يُقال لها حرّمت عليه طاهرًا وليس لك مُطَاوَعَتُهُ إلا إنّ غلب على ظنّك صِدْقُهُ بِقَرِينَةٍ أي وحيثُ يَلْزِمُهَا تَمَكُّيْنُهُ، ويحرّمُ عليها التَّشَوُّزُ، ويُفَرِّقُ بينهما القاضي من غير نَظَرٍ لِتَصْدِيقِهَا كما صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمُعِينِ وَجَرى عليه ابنُ الرِّفْعَةِ وغيره فإن قلت: لو أَقْرَبَتْ لرجل بالزوجيّة فصَدَّقَها لم يُفَرِّقْ بينهما، وإن كَذَبَهَا الولي والشُّهُودُ فهلّا كان هنا كذلك قلت يُفَرِّقُ بآثَانِمْ لم نَعْلَمْ ما نَعْنَى يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ في التَّفْرِيقِ، وهنا عَلِمْنَا ما نَعْنَى طاهرًا أرادَا رَفْعَهُ بِتَصَادُقِهَا فلم يُنْظَرِ إِلَيْهِ، وله لا تُمَكِّنُكَ منها، وإن حَلَّتْ لك فيما بينك وبين الله تعالى إنّ صَدَقْتَ قال الرافعي: وهذا معنى قول الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له الطَّلَبُ، وعليها الهَرَبُ، ولو استوى عندها صِدْقُهُ وكَذِبُهُ كَرِهَ لها تَمَكُّيْنُهُ، وإن ظَنَنْتُ كَذِبَهُ حَرَمَ عليها تَمَكُّيْنُهُ، ولا تَتَغَيَّرُ هذه الأحوال بِحُكْمِ قاضٍ بتفريق، ولا بعده تعويلاً على الظاهر فقط لما يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ تَقْوِذِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بَاطِلًا إِذَا وَافَقَ ظَاهِرُ الْأَمْرِ بَاطِلَتَهُ، ولها إذا كَذَبَتْهُ أَنْ تَنكِحَ بَعْدَ الْعِدَّةِ مَنْ لَمْ يُصَدِّقْ

فَوَدَّ: (وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةَ فِي التَّفْرِيقِ) فِي هَذَا لِنَفْيِ أَذْنَى شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى مِنَ التَّفْرِيقِ اهـ سَمِ أَقُولُ: وَمُخَالَفَتُهُ ظَاهِرَةٌ مَعَ مَا قَدَّمْنَا هُنَاكَ عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (فَإِذَا رَفَعَ الشَّافِعِي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْلِيَةِ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَوْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الصُّورَتَيْنِ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا إلخ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ غَلَبَ إلخ) تَأَمَّلْ هَذَا الْحَضَرَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ اسْتَوَى إلخ وَالِجِبَارَةُ الْجَامِعَةُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ صِدْقُهُ وَجَبَ تَمَكُّيْنُهُ، وَإِنْ شَكَّكَتْ عَلَى السُّوِيَّةِ كَرِهَ، وَإِنْ ظَنَنْتُ الْكَذِبَ حَرَمَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوَدَّ: (وَلَهُ) عَطَفَ عَلَى لَهَا اهـ سَمِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا إلخ) أَي: مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنَى التَّذْيِينِ وَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُهُ إِلَى تِمَامِ الْمَعْنَى. فَوَدَّ: (بِحُكْمِ قَاضٍ إلخ) أَي: لَوْ فُرِضَ قَاضٍ يَرَى قَبُولَهُ وَتَمَكُّيْنَهُ مِنْهَا ظَاهِرًا، وَحُكْمَ بَقُولِهِ وَتَمَكُّيْنَهُ اهـ سَمِ وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (تَعْوِيلًا عَلَى الظَّاهِرِ) أَي: ظَاهِرِ الْحُكْمِ، وَهَذَا عِلَّةٌ لِتَغْيِيرِ هَذِهِ إلخ. فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي إلخ) عِلَّةٌ وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ إلخ. فَوَدَّ: (إِذَا كَذَبَتْهُ) أَي: غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا كَذِبُهُ.

فَوَدَّ: (وَعِنْدَنَا لَا سُنَّةَ فِي التَّفْرِيقِ) فِي هَذَا لِنَفْيِ أَذْنَى شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى مِنَ التَّفْرِيقِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَكَ مُطَاوَعَتُهُ إِلَّا إِنْ غَلَبَ إلخ) تَأَمَّلْ هَذَا الْحَضَرَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ اسْتَوَى إلخ. فَوَدَّ: (وَلَهُ) عَطَفَ عَلَى لَهَا. فَوَدَّ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ بِحُكْمِ قَاضٍ) لَوْ فُرِضَ قَاضٍ يَرَى قَبُولَهُ وَتَمَكُّيْنَهُ مِنْهَا ظَاهِرًا أَوْ حُكْمَ بَقُولِهِ وَتَمَكُّيْنِهِ.

الزوج لا مَنْ صَدَّقَهُ ولو بعدَ الحكم بالفرقة. (وَيَدِينُ مَنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتُ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ) لِمَا مَرَّ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى ذَلِكَ ظَاهِرًا إِلَّا لِتَخْلِيلِ خَصْمِهِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْيَمِينَ لَوْ رُدَّتْ حَلَفَ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ، وَقِيلَ مِنْهُ ظَاهِرًا، وَفِيهِ تَطَرُّ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ أَنَّهُ كَالْإِقْرَارِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ تَصْدِيقَهَا لَا نَظَرَ إِلَيْهِ، وَخَرَجَ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا يُدِينُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينَ جُمْلَةً فَيَنَافِي لَفْظَهَا مُطْلَقًا، وَالنِّتْيَةُ لَا تُؤَثِّرُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ التَّعْلِيلَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُهُ بَلْ تُخَصِّصُ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ أَوْقَعَ الثَّلَاثَ: كُنْتُ طَلَّقْتُ قَبْلَ ذَلِكَ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ رَفْعَ الثَّلَاثِ مِنْ أَصْلِهَا، وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَصِّ كَأَرْبَعَتُكَ طَوَالِقُ، وَأَرَادَ إِلَّا فَلَانَةً أَوْ أَنْتَ طَالِقُ ثَلَاثًا، وَأَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً بِخِلَافِ نِسَائِي .....

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ لَا مَنْ صَدَّقَهُ أَي: وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْكِحَهُ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْفُرْقَةِ أَيِ خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ أَهْرَ شَيْدِي.

□ فَوَدَّ (نِسْ): (وَيَدِينُ) أَي: أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ أَهْ مُعْنِي.

□ فَوَدَّ (نِسْ): (مَنْ قَالَ الْخ) سَوَاءٌ قَالَهُ مُتَّصِلًا لِلْيَمِينَ أَوْ مُتَفَصِّلًا عَنْهَا أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يُدِينُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَةَ الرَّدِّ) أَيِ الْيَمِينَ الْمُرْدُودَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أَي: أَيْضًا فِي شَرْحِ أَنَّهُ يُدِينُ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُدِينُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) فِي الْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ كُلِّ وَجْهِ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مُنَافَاةِهَا لِلْفُظِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

□ فَوَدَّ: (فَإِنَّهَا) أَي: بِقِيَّةِ التَّعْلِيلَاتِ أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَمِعَ ع. ش.

□ فَوَدَّ: (مَا لَوْ قَالَ الْخ) عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَمِعَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع. ش. أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: وَلَعَلَّهُ الْخ يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي النِّكَاحِ فِي مَبْنَحِ شَاهِدِيهِ فِي شَرْحِ أَوْ اتَّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْخ) أَي: ادَّعَى إِرَادَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ. □ فَوَدَّ: (كَأَرْبَعَتُكَ طَوَالِقُ الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتُكَ طَوَالِقُ إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ مِنْ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمُعَيَّنِ م ر أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نِسَائِي) وَالْفَرْقُ أَنَّ أَرْبَعَتُكَ لَيْسَ مِنَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَهُ عَدَدٌ مَخْصُورٌ، وَشَرْطُ الْعَامِّ عَدَمُ الْحَضَرِ بِاِغْتِيَارِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَنِسَائِي، وَإِنْ كَانَ مَخْصُورًا فِي الْوَاقِعِ لَكِنْ لَا دَلَالَةَ لَهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ عَلَى عَدَدِ أَهْ ع. ش.

□ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِالْأَوَّلِ) أَي: وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا لَوْ قَالَ الْخ عَدَمُ الْقَبُولِ هُنَا بَاطِنًا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. □ فَوَدَّ: (وَمَا لَوْ أَوْقَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ عَدِيدِ نَصِّ الْخ).

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ أَرْبَعَتُكَ طَوَالِقُ إِلَّا فَلَانَةً فَمُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ

وبالثاني نية من وثاق؛ لأنه تأويل وصرف لللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأزدت طلاقاً لا يقع وإن شاء الله أو إن لم يشأ أو إلا واحدة بعد ثلاثاً أو إلا فلانة بعد أربعين لم يُدَيِّنْ، أو ما يُقَيِّدُهُ أو يَصْرِفُهُ لمعنى آخر أو يُخَصِّصُهُ كأزدت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائي دُيِّنْ، وإنما ينفعه قصده ما ذكر باطناً إن كان قبل فراغ اليمين فإن حدث بعده لم يُفِده كما مر في الاستثناء ولو زعم أنه أتى به وأسمع نفسه، فإن صدقته فذاك، وإلا حلفت وطلقت كما لو قال عدلان حاضران: إنه لم يأت بها؛ لأنه نفي محصور، ولا يُقْبَلُ قولها، ولا قولهما لم نسمعه أتى بها بل يُقْبَلُ قوله: يمينه؛ لأنه لم يكذب أي أما لو كُذِّبَ صريحاً فإنه يحتاج للبين، ولو حلف مُشيراً لتفيس ما قيمة هذا دِرْهَم، وقال نَوَيْتُ بل أكثر صدق ظاهراً كما أفتى

قوله: (وبالثاني) وهو بقية التعليقات اهـ ع ش. قوله: (نية من وثاق) وهل مثله علي الطلاق، وأراد من ذراعي مثلاً، أو يُفَرَّقُ فيه نظر، وقد أجاب م ر. على البديهي بأنه لا يُدَيِّنْ فيه كما في إرادة إن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية أيضاً سم على حجج اهـ ع ش. عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها: الحق أنه لا يظهر تفاوت بين من ذراعي وبين من وثاق اهـ. قوله: (والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط أنه إن فسر بما يرفع الطلاق فقال أزدت طلاقاً لا يقع أو إن شاء الله أو يُخَصِّصُهُ بعدد كطقتك ثلاثاً، وأراد إلا واحدة أو أربعين، وأراد إلا فلانة فلا يُدَيِّنْ انتهت اهـ. رشيد. قوله: (وإنما ينفعه الخ) كذا في المعنى.

قوله: (ولو زعم) أي: قال: وقوله: أنه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها اهـ قال ع ش قوله: إنه أتى بها الخ أي بالمشية خرج به ما لو قال آتيت بقولي إن دخلت الدار أو نحو فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم اهـ وأقره الرشيد. قوله: (والأ) أي: بأن أنكرت أنه أتى به اهـ سم.

قوله: (كما لو قال عدلان الخ) انظر: التشبيه راجع لماذا؟ وهل الصورة أن العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط اهـ رشيد أقول الظاهر أن مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وأن الصورة أنهما شهدا عند القاضي، والمعنى يثبت الطلاق عند الإنكار بالحلف كما يثبت بشهادة عدلين حاضرين أنه الخ.

قوله: (قولها) أي: الزوجة، ولا قولها أي العدلين. قوله: (لأنه الخ) عبارة النهاية أنه الخ بإسقاط اللام. قوله: (لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل، وكذا قوله كُذِّبَ. قوله: (ما قيمة هذا دِرْهَم) هو المحلوف عليه.

ويؤيده ما تقدم في باب الإقرار من صحة الاستثناء من المعين م ر. قوله: (وبالثاني نية من وثاق الخ) هل مثله علي الطلاق وأراد من ذراعي مثلاً أو يُفَرَّقُ؟ فيه نظر، وقد أجاب م ر على البدهية بأنه لا يُدَيِّنْ فيه كما في إرادة إن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جداً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية. قوله: (والأ) أي: بأن أنكرت أنه أتى به.

به أبو زُرْعَةَ؛ لَأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ، وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بَلْ أَقْلٌ؛ لَأَنَّ النَّيَّةَ أَقْوَى مِنَ الْقَرِينَةِ. (ولو قال: نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ، وقال أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ مِنَ الْعَمُومِ بَلْ يُدْخِلُ لِحَتْمَالِهِ (إِلَّا بِقَرِينَةٍ بِأَنَّ) أَيَّ كَأَنَّ

❏ قول (سنن): (بَعْضَهُنَّ) يُشْعِرُ بِفَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَنْ لَهُ غَيْرُ الْمُخَاصِمَةِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا طَلَّقَتْ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَيَّ الزَّوْكَشِيِّ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ إِلَّا عَمْرَةً، وَلَا امْرَأَةً لَهُ غَيْرُهَا فَإِنَّمَا تَطْلُقُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عَنْ فَتَاوَى الْقُقَالِ وَأَقْرَاهُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: النِّسَاءُ طَوَالِقٌ إِلَّا عَمْرَةً، وَلَا امْرَأَةً لَهُ غَيْرُهَا، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يُضِفِ النِّسَاءَ لِنَفْسِهِ اهْمُغْنِي وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ عَقِبَ وَأَقْرَاهُ قَوْلَهُ لَكِنْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ بِخِلَافِهِ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ هُنَا أَيَّ حَيْثُ نَوَاهَا اه. وَفِي سَمِ بَعْدَ إِطْلَاقِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّوْكَشِيِّ مَا نَفَصَهُ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ فَالْوَجْهُ فِيهَا خِلَافُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الزَّوْكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ ذِي الزَّوْجَةِ وَذِي الزَّوْجَاتِ، وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: لَكِنْ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ الْخِ مَعْتَمَدًا اه.

❏ قول (سنن): (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ) هَذَا التَّفْصِيلُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قُلْنَا: إِنَّهُ يُدْخِلُ فِيهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِيمَا إِذَا قَالَ طَلَّاقًا مِنْ وَثَاقٍ إِنْ كَانَ حَلَّهَا مِنْهُ قَبْلَ، وَإِلَّا فَلَا اهْمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ

❏ قَوْلُهُ فِي (سنن): (وَقَالَ أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ) قَالَ الزَّوْكَشِيُّ: تَصْوِيرُهُمُ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفَرْضَ فِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُ الْمُخَاصِمَةِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَطْلُقَ كَمَا لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ طَالِقٌ إِلَّا عَمْرَةً، وَلَا امْرَأَةً لَهُ سِوَاهَا فَإِنَّمَا تَطْلُقُ كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ فَتَاوَى الْقُقَالِ قَالَ: بِخِلَافِ النِّسَاءِ طَوَالِقٌ إِلَّا عَمْرَةً وَلَا امْرَأَةً لَهُ سِوَاهَا، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يُضِفْهُنَّ إِلَى نَفْسِهِ وَأَقْرَاهُ وَيُحْتَمَلُ هُنَا الْوُقُوعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْمَمْلُوكِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَّاقَ عَمْرَةٍ فَكَانَتْ إِسْتِثْنَاءُ مِنْ نَفْسِهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ اه كَلَامُ الزَّوْكَشِيِّ وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَعْبِرَهُ، وَقَالَ: أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ أَنَّهُ قَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي نِسَائِي طَوَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي فَقَوْلُهُ طَالِقٌ إِنَّمَا رَبَطَهُ بِقَوْلِهِ: نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ نِيَّةً بِغَيْرِ الْمُخَاصِمَةِ فَهُوَ نَظِيرُ مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ فِي قَوْلِ ذِي الزَّوْجَةِ الْوَاحِدَةِ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي غَيْرِكَ طَالِقٌ بِتَقْدِيمِ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَغْنَى غَيْرِكَ عَلَى قَوْلِهِ طَالِقٌ مِنْ أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْبِطِ الطَّلَاقَ بِقَوْلِهِ: نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي إِلَّا بَعْدَ تَقْيِيدِهِ بِغَيْرِ الْمُخَاطَبَةِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا الْقَيْدِ بَلْ نَوَاهُ فَاحْتِجَّ فِي قَبُولِهِ ظَاهِرًا إِلَى قَرِينَةٍ وَهُنَاكَ صَرَّحَ بِهِ فَعَمِلَ بِهِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَّرَ أَدَاةَ الْإِسْتِثْنَاءِ فَقَالَ: كُلُّ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ غَيْرِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَتُنَا نَظِيرَ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ فَالْوَجْهُ فِيهَا خِلَافُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الزَّوْكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ ذِي الزَّوْجَةِ وَذِي الزَّوْجَاتِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا بِأَنَّ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ وَارَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ بِقَوْلِهِ نِسَائِي أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ بَلْ أَطْلَقَ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ تَلَفُّظِهِ بِقَوْلِهِ طَالِقٌ نَوَى حَيْثُ إِسْتِثْنَاءَ الْمُخَاصِمَةِ، وَهَذَا هُوَ نَظِيرُ مَا نَظَرُ بِهِ قَتَامُلُهُ.

❏ قَوْلُهُ فِي (سنن): (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا).

(خاصته وقالت) له (تَزَوَّجْتَ) علي (فقال) في إنكاره الْمُتَّصِلِ بِكَلَامِهَا أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي (كلُّ امرَأَةٍ لي طالق، وقال أَرَدْتَ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ) لِيُظْهِرَ صِدْقَهُ حِينَئِذٍ، وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَنَقْلَاهُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ لِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فَقَالَ: إِنْ خَرَجْتَ اللَّيْلَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَخَرَجَتْ لِغَيْرِهِ، وَقَالَ لَمْ أَقْصِدْ إِلَّا مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ فَيُقْبَلُ ظَاهِرًا لِلْقَرِينَةِ وَمَا فِي الرُّوْضَةِ فِي الْإِيمَانِ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: كَلَّمْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ فَقَالَ: لَا كَلَّمْتُهُ وَنَوَى الْيَوْمَ قَبْلَ ظَاهِرِهَا أَيْ لِلْقَرِينَةِ أَيْضًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهَا لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ، وَقَالَ أَرَدْتَ مَا يَسْكُنُهُ دُونَ مَا يَمْلِكُهُ لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا أَيْ لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَهُوَ يَحِلُّهَا مِنْ وَثَاقٍ أَنْتِ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتَ مِنْ وَثَاقٍ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِلْقَرِينَةِ وَقَيْدَ الْمُتَوَلَّى مَسْأَلَةُ الرُّوْضَةِ بِمَا إِذَا وَصَلَ خِلْفَهُ بِكَلَامِ السَّائِلِ، وَإِلَّا لَمْ تَنْفَعِ الثَّبَتُ أَيْ لِأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ حِينَئِذٍ، وَيُظْهِرُ ضَبْطُ الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ بِالْعُرْفِ، وَأَنَّهُ هُنَا أَوْسَعُ مِنْهُ بَيْنَ إِجْبَابِ الْبَيْعِ وَقَبُولِهِ ثُمَّ مَا ذَكَرْنَا هُوَ فِي الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا

خِلَافُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَا فِي الرُّوْضَةِ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ: أَيْفَا عَنِ الْمُتَوَلَّى. □ قَوْلُهُ: (وَنَقْلَاهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ) وَحِينَئِذٍ فَمَا رَجَّحَاهُ هُنَا مُخَالَفَ لِمَا تَرَمَّه الرَّافِعِيُّ مِنْ تَصْحِيحِ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَلَا يَحْسُنُ تَغْيِيرُهُ بِالصَّحِيحِ أَهْ مَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) (إِلَخ) وَلَوْ طُلِبَ مِنْهُ جَلَاءُ زَوْجَتِهِ عَلَى رِجَالٍ أَجَانِبٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا تُجَلَى عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ جَلِثَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتَ بَلْفُظَ غَيْرِهِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ قَبْلَ قَوْلِهِ أَيْ ظَاهِرًا يَمِينِهِ، وَلَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ طَّلَاقٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ، وَهِيَ غَيْرُهُ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنْ نَظَرِ الْأَجَانِبِ لَهَا أَهْ نِهَآيَةً وَفِي سَمِ نَحْوُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا فِي الرُّوْضَةِ) (إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا لَوْ أَرَادَتْ) (إِلَخ). □ قَوْلُهُ: (كَلَّمْتُ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي، وَقَيْدَ الْمُتَوَلَّى (إِلَخ) أَنَّهُ بِحَذْفِ أَدَاةِ الْإِسْتِفْهَامِ أَيْ أَكَلَّمْتُ زَيْدًا. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ أَيْ لِلْقَرِينَةِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: بَيَّنَّ أَيْ بَيَّنَّ قَوْلَ الرُّوْضَةِ الْمَارَّ، وَقَوْلُهُ: (وَبَيْنَ قَوْلِهَا) أَيْ: الرُّوْضَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ وَتَرْجُمَةِ الطَّلَاقِ بِالْعَجْمِيَّةِ صَرِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ. □ قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ عَدَمِ الْإِتِّصَالِ.

□ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ) أَيْ: الْعُرْفُ أَوْ مَا ذُكِرَ مِنَ الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا ذُكِرَ) أَيْ: تَأْثِيرُ الْقَرِينَةِ وَالْعَمَلُ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ) أَيْ: يَتِمُّ ذَلِكَ فِيمَنْ يَحِلُّهَا مِنْ وَثَاقٍ فَإِنَّ الْقَرِينَةَ حَالِيَةً بِلا شَكٍّ بَلْ قَدْ يُنَازَعُ فِي مَسْأَلَةِ الْأُخْتِ فِي كَوْنِ الْقَرِينَةِ لَفْظِيَّةً فَلْيَتَأَمَّلْ وَمِمَّا يَمْنَعُ التَّقْيِيدَ بِاللَّفْظِيَّةِ مَسْأَلَةُ جَلَاءِ زَوْجَتِهِ الْمُحْكَمَةِ فِي النَّهَايَةِ عَنِ إِفْتَاءِ الْوَالِدِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: وَمِنْهُ مَا لَوْ قَالَ (إِلَخ) أَنْظُرْ مَا اللَّفْظِيَّةُ فِي هَذَا أَهْ.

(فَرَعَ): زَوْجَةٌ أَرِيدَ جَلَوْتُهَا عَلَى الرِّجَالِ فَحَصَلَتْ غَيْرَةُ الْأَبِ أَوْ الزَّوْجِ فَحَلَفَ أَنَّهُ لَا تُجَلَى عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ وَقَالَ أَرَدْتَ غَيْرَهُ مِنَ الرِّجَالِ فَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِقَبُولِ دَعْوَاهُ ظَاهِرًا فَلَا يَحْتَنُ بِجَلَوْتِهَا عَلَى النِّسَاءِ لِقَرِينَةِ الْغَيْرَةِ الْمُقْتَضِيَةِ إِرَادَةَ الرِّجَالِ.

تري، ومنه ما لو قال لها إن رأيت من أختي شيئاً، ولم تُخبريني به فإنه يُحْمَلُ على مُوجِبِ الرِّبَةِ أما القرينة الحالِيَّةُ كما إذا دخل على صديقه، وهو يتَعَدَّى فقال: إن لم تتَعَدَّ معي فامرأتي طالق لم يقع إلا باليأس، وإن اقتضت القرينة أنه يتَعَدَّى معه الآن ذكره القاضي وخالفه البغوي فقَيَّده بما تقتضيه العادة قيل: وهو أَفَقُّه انتهى ويأتي قُبَيْلَ فصل التعليق بالحمل عن الروضة ما يُؤَيِّدُهُ، وعن الأصحاب ما يُؤَيِّدُ الأوَّلَ وأنه مُسْتَشْكَلٌ ومِمَّا يُرْجَحُ الثاني النَّصُّ في مسألة التَّعَدِّي على أنَّ الحِلْفَ يَتَقَيَّدُ بالتَّعَدِّي معه الآن.

(فرع): أَقَرُّ بطلاقي أو بالثلاثِ ثم أنكر أو قال لم يكن إلا واحدة فإن لم يذكر عُذْرًا لم يُقْبَلْ، وإلا كَطَلَنْتُ وكيلي طَلَّقَهَا فبأنَّ خِلافَهُ أو ظَنَنْتُ ما وَقَعَ طلاقاً أو الخُلْعُ ثلاثاً فأتيت بخلافه، وصَدَّقْتَهُ أو أَقَامَ به بَيِّنَةٌ قِيلَ.

### فصل في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

إذا قال: أنت طالق في شهر كذا أو في (عُزَّتِهِ أو) في (أَوَّلِهِ) أو في رأسه .....

□ فَوَدَّ: (كما إذا دَخَلَ على صديقه، وهو يتَعَدَّى الخ) قد يُقَالُ: قَضِيَّةُ هذا الكلام أنَّ هذا عند الإطلاقي وأنَّ المراد أنَّ اليمينَ لَيْسَتْ مَحْمُولَةً فيه على الحالِ وَحَيْثُ ذَكَرَ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فيه مِنْ أَنَّهُ إذا نَوَى التَّقْيِيدَ لم يُقْبَلْ ظاهراً إلا بقرينة فكيف قَيَّدَ ما نَحْنُ فيه بغيرِ ذلك كما أفاده قوله: (قِيلَ ثم ما ذَكَرَ الخ) فتأملْه اهـ سم. □ فَوَدَّ: (ما يُؤَيِّدُهُ) أي الثاني. □ فَوَدَّ: (ما يُؤَيِّدُ الأوَّلَ) هو قوله: لم يَقَعْ إلا باليأس اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَقَرُّ) إلى الفصلِ في النَّهاية. □ فَوَدَّ: (ثم أنكر) أي أَضَلَّ الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (كَطَلَنْتُ وكيلي) إلى قوله: (ثلاثاً) يُغْنِي فَأَقَرَّرْتُ على ذلك الظَّنَّ. □ فَوَدَّ: (فَأَتَيْتُ بخلافه) أي بآن ما وَقَعَ لم يَكُنْ طلاقاً، أو الخُلْعُ لم يَكُنْ ثلاثاً فَكَانَ الظَّنُّ فاسِداً فالإفراءُ كذلك اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَصَدَّقْتَهُ) أي صَدَّقْتُ الزَّوْجَ فيما ادَّعاه مِنْ بَيَانِ خِلَافِ الوكيلِ أو خِلَافِ ظَنِّهِ. □ فَوَدَّ: (أو أَقَامَ به) أي بالخلافِ المذكورِ اهـ كُرْدِي.

### فصل: في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

□ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) أي غيرها والمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْأَزْمَنِ وما ذَكَرَ معها في مُجَرَّدِ أَنْ كُلاً مُسْتَقِيلٌ، وإلا فلا مُشَابَهَةَ بَيْنَ الزَّمَانِ وَالطَّلَاقِ فيما لو قال: إِنَّ طَلَقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، ولو قال: وما يَتَّبِعُهُ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أو فِي رَأْسِهِ) أو دُخُولِهِ أو مَجِيئِهِ أو ابْتِدَائِهِ أو اسْتِقْبَالِهِ أو أوَّلِ أَجْزَائِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ ما لو قال الخ) انْظُرْ ما اللَّفْظِيَّةُ فِي هَذَا. □ فَوَدَّ: (كما إذا دَخَلَ على صديقه، وهو يتَعَدَّى فَقَالَ) قد يُقَالُ قَضِيَّةُ هذا الكلام أنَّ هذا عند الإطلاقي وأنَّ المراد أنَّ اليمينَ لَيْسَتْ مَحْمُولَةً فيه على الحالِ وَحَيْثُ ذَكَرَ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فيه مِنْ أَنَّهُ إذا نَوَى التَّقْيِيدَ لم يُقْبَلْ ظاهراً إلا بقرينة فكيف قَيَّدَ ما نَحْنُ فيه بغيرِ ذلك كما أفاده قوله: (قِيلَ ثم ما ذَكَرَ الخ) فتأملْه.

### فصل: في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها



(وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءِهِ) ثَبَتَ فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَوْنُهُ (مِنْهُ) وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَوَّلُ الصُّومِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْبَلَدِ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ لَا مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ ثُمَّ مَنُوطٌ بِذَاتِهِ دُونَ غَيْرِهَا فَنِيَطَ الْحُكْمُ بِمَحَلِّهَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مَنُوطٌ بِحَلِّ الْعِصْمَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فُرُوعِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ الَّذِي هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْحَلِّ، وَذَلِكَ لِصِدْقِ مَا عَلَّقَ بِهِ حِينَئِذٍ حَتَّى فِي الْأَوَّلَى؛ إِذِ الْمَعْنَى فِيهَا إِذَا جَاءَ شَهْرٌ كَذَا وَمَجِيئُهُ يَتَحَقَّقُ بِمَجِيئِ أَوَّلِ جُزْءِهِ مِنْهُ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِدُخُولِ دَارٍ يَقَعُ بِحُصُولِهِ فِي أَوَّلِهَا فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ دُيِّنَ. (أَوْ) قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ (فِي نَهَارِهِ)

• قول (سني): (بِأَوَّلِ جُزْءِهِ) أَي: مَعَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. • قوله: (ثَبَتَ فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ) فَلَوْ عَلَّقَ بِبَلَدِهِ، وَانْتَقَلَ إِلَى أُخْرَى، وَرَأَى فِيهَا الْهَيْلَالَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَرَفُ فِي تِلْكَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِذَلِكَ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِغُ أَهْ مُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرُ الْخِ كَذَا فِي النَّهَائِيَّةِ قَالَ ع ش قوله: وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْخِ مُعْتَمَدٌ أَه. • قوله: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ كَمَا بَحَثَهُ الْخِ. • قوله: (كَوْنُهُ) فَاعِلٌ ثَبَتَ وَالضَّمِيرُ لِأَوَّلِ جُزْءِهِ. • قوله: (وَعَلَيْهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَائِيَّةِ. • قوله: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ. • قوله: (بَيْنَهُ) أَي: تَحَقَّقَ أَوَّلُ الشَّهْرِ إِذَا عَلَّقَ بِهِ الطَّلَاقُ حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ مَحَلُّ التَّعْلِيْقِ. • قوله: (لَا مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى إِلَيْهِ. • قوله: (إِنَّ الْحُكْمَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ وَجُوبُ الصُّومِ. • قوله: (بِذَاتِهِ) يَغْنِي الصَّائِمُ أَه رَشِيدِي. • قوله: (فَنِيَطَ الْحُكْمَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ ثُبُوتُ أَوَّلِ الشَّهْرِ. • قوله: (بِخِلَافِهِ هُنَا) أَنْظَرْ مَا الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: بِخِلَافِ حَلِّ الْعِصْمَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَقَيِّدٍ بِمَحَلِّ فُرُوعِي الْخِ. • قوله: (الَّذِي هُوَ السَّبَبُ) صِفَةُ التَّعْلِيْقِ. • قوله: (وَذَلِكَ) أَي: قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَقَعَ بِأَوَّلِ جُزْءِهِ) أَه ع ش. • قوله: (لِصِدْقِ مَا عَلَّقَ بِهِ حِينَئِذٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَّةِ لِتَحَقُّقِ الْإِسْمِ بِأَوَّلِ جُزْءِهِ مِنْهُ أَه. • قوله: (حَتَّى فِي الْأَوَّلَى) هِيَ قَوْلُهُ فِي شَهْرٍ كَذَا أَه ع ش. • قوله: (يَقَعُ) أَي: الطَّلَاقُ بِحُصُولِهِ أَي: الدُّخُولِ فِي أَوَّلِهَا أَي: الدَّارِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمِيرِ. • قوله: (فَإِنْ أَرَادَ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى فِي شَرْحِ قِيَعَجَزٍ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْهُ فَإِنْ أَرَادَ وَسَطَهُ أَوْ آخِرَهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا أَوْ أَرَادَ مِنَ الْأَيَّامِ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غُرَّتَهُ دُيِّنَ لِاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ فِيهِمَا وَلِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ غُرَّتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا، وَإِنْ قَالَ أَرَذْتُ يَغُرَّتَهُ أَوْ بَرَأَيْتُهُ الْمُتَنَصِّفَ مَثَلًا لَمْ يُدَيِّنْ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي رَمَضَانَ مَثَلًا، وَهُوَ فِيهِ طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَ: وَهُوَ فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ أَوْ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَطَلَّقْتُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ الْقَابِلِ أَه. • قوله: (مَا بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: مَا بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فِيمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرٍ كَذَا أَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ فَلَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِغَيْرِ الْأَوَّلِ، وَعِبَارَةُ سَمِ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ

• قوله: (فِي مَحَلِّ التَّعْلِيْقِ الْخِ) كَذَا م ر. • قوله: (فَكَانَ الْفَرْقُ الْخِ) يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنِ الْفَرْقِ بِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ سَبَبُ الطَّلَاقِ فَاعْتَبِرَ مَحَلَّهُ، وَاعْتِبَارُ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ لَوْجُوبُ الْمُسْتَقْبَلِ الْوَاقِعِ فِي الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قوله: (فَإِنْ أَرَادَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ) صَادِقٌ بِمَا لَوْ أَرَادَ الْيَوْمَ الْآخِرَ أَوْ آخِرَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَقَدْ قَالَ: فِي أَوَّلِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فِي مِثْلِ هَذَا؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِلتَّوْدِيْنِ حِينَئِذٍ.

أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر أول يوم منه) لأن الفجر لغة أول النهار، وأول اليوم وبه يُعلم أنه لو قال لها: أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبيل الغروب بأن طلقها من الفجر على الأصح عند الأصحاب، وقياسه أنه لو قال متى قدم فأنت طالق يوم خميس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأربعاء بأن الوقوع من فجر الخميس الذي قبله وترتيب أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حينئذ، ونظيره ما لو قال: أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فبَيَّنَّ وقوعه من تلك المدة، ولا عِدَّة عليها إن كان بائناً أو لم يُعاشِرْها، ولا إزت لها، وأصل هذا قولهم في: أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر يُشترط للوقوع قدومه بعد مضي أكثر من شهر من أثناء التعليق فحينئذ يبيَّن وقوعه قبل شهر من قدومه فتعَدُّ

الآخر، وقد قال في أوله: ولعله غير مراد في مثل هذا إذ لا وجه للتدوين حينئذ اهـ أقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال: أنت طالق في أول الشهر ثم قال: أرذت بالأول النصف الأول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلاً فينبغي تدوينه لاحتماله اللفظ لما قاله اهـ ع ش عبارة الرشيد في قوله فأراد ما بعد ذلك لعله خصوص الأولى اهـ. قُود: (لأن الفجر) إلى قوله: (ولو قال في آخر يوم)، ولم يزد في النهاية. قُود: (وبه يُعلم الخ) أي: بالتعليل. قُود: (وقياسه) أي: قوله: أنت طالق يوم يقدم زيد الخ. قُود: (فقدم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس سم على حَجَّ أي فَبَيَّنَّ الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه اهـ ع ش. قُود: (الذي قبله) أي: حيث مضى لها خميس قبل قدومه وبعد التعليق، وإلا فلا وقوع اهـ. قُود: (ونظيره) أي: المقيس اهـ ع ش.

قُود: (فعاش أكثر من ذلك) ينبغي أن يُراد أن الأكثر من أثناء التعليق أخذاً مما يذكره آنفاً اهـ سم.

قُود: (من تلك المدة) أي: ولا يحرُم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق، وظاهره، وإن طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يبيِّن به وقوع الطلاق قبل الوطء فإن تبين بعد الوطء أنه وقع بعد الطلاق كان وطء شبهة اهـ ع ش. قُود: (ولا عِدَّة عليها الخ) أي: حيث انقضت عِدَّة الطلاق قبل موته، وإلا فتنتقل إلى عِدَّة الوفاة إن كان الطلاق رجعياً وتكمل عِدَّة الطلاق إن كان بائناً اهـ رشيد زاده ش وفي سم على حَجَّ، ومعلوم أن عِدَّة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عِدَّة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تنتقل إلى عِدَّة الوفاة لو مات في أثناء عِدَّتِها لكن عِدَّتِها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهائهما. قُود: (وأصل هذا) أي: قوله: أنت طالق قبل موتي الخ اهـ ع ش. قُود: (من أثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقیة التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يُقارن التعليق

قُود: (فقدم يوم الأربعاء) أي: أو الخميس. قُود: (فعاش أكثر من ذلك) ينبغي أن يُراد الأكثر من أثناء التعليق أخذاً مما يذكر آنفاً. قُود: (ولا عِدَّة عليها إن كان بائناً الخ) ومعلوم أن عِدَّة البائن قد تنقضي قبل مضي الأربعة أشهر وعشر، وكذا عِدَّة الرجعية؛ لأنها، وإن كانت تنتقل إلى عِدَّة الوفاة لو مات في أثناء عِدَّتِها لكن عِدَّتِها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال. قُود: (من أثناء التعليق) صادق بأن الزيادة على الشهر بقیة التعليق، وهو ظاهر؛ لأن الطلاق يُقارن التعليق فتتحقق الصفة.

من حيثئذ؛ لأنه عُلّقَ بِزَمَنٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُدُومِ شَهْرٌ فَاعْتَبِرَ مَعَ الْأَكْثَرِيَّةِ الصَّادِقَةِ بِأَجْرِ التَّعْلِيْقِ فَأَكْثَرَ لِيَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ، وَقَوْلُهُمَا: بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ مِنْ وَقْتِ التَّعْلِيْقِ مُرَادُهُمَا بَوَاقِ التَّعْلِيْقِ آخِرُهُ فَيَتَبَيَّنُ الْوُقُوعُ مَعَ الْآخِرِ لِتَقَارُنِ الشَّرْطِ وَالْجُزْأِ فِي الْوُجُودِ، وَلَوْ قَالَ إِلَى شَهْرٍ وَقَعَ بَعْدَ شَهْرٍ مُؤَبَّدًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ تَنْجِيزَهُ وَتَوْقِيتَهُ فَيَقَعَ حَالًا وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي طَلَقْتَ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ مَوْتِهِ إِنْ مَاتَ نَهَارًا، وَإِلَّا فَبِفَجْرِ الْيَوْمِ السَّابِقِ عَلَى لَيْلَةِ مَوْتِهِ وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ أَيَّامِ عُمْرِي إِذْ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْجَلَالِ الْبَلْقِينِيِّ: وَمَحَلُّ هَذَا إِنْ مَاتَ فِي غَيْرِ يَوْمِ التَّعْلِيْقِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ غَيْرِ اللَّيْلَةِ التَّالِيَةِ لِيَوْمِ التَّعْلِيْقِ وَإِلَّا وَقَعَ حَالًا انْتَهَى، .....

فَتَحَقَّقُ الصِّفَةُ سَمًى عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. ه. قُودَ: (فَاعْتَبِرَ) أَيِ: الشَّهْرُ رَشِيدِي وَكُرْدِي. ه. قُودَ: (بِأَجْرِ التَّعْلِيْقِ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّادِقَةِ يَعْنِي يَصْدُقُ عَلَى الْجُزْأِ الَّذِي هُوَ زَمَنُ التَّلَفُّظِ بِأَجْرِ التَّعْلِيْقِ وَعَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ الْجُزْأِ أَنَّهُ أَكْثَرِيَّةٌ لِلشَّهْرِ أَيِ يَصِيرُ الشَّهْرُ مَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ، وَاعْتِبَارُ تِلْكَ الْأَكْثَرِيَّةِ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِيَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ أَهْ كُرْدِي. ه. قُودَ: (وَقَوْلُهُمَا الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ اغْتِيَابِ الْأَكْثَرِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى الشَّهْرِ. ه. قُودَ: (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرٍ الْخ) أَيِ: فَهُوَ تَعْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ عِبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ: هِيَ أَمْرَاتُهُ سَنَةٌ أَهْ سَم. ه. قُودَ: (مُؤَبَّدًا) أَيِ: وَإِنْ كَانَ إِلَى تَقْتَضِي أَنْ الطَّلَاقَ مُعَيَّنٌ بِأَجْرِ الشَّهْرِ، وَأَنَّهُ تَعَوَّدُ بَعْدَهُ إِلَى الزَّوْجِيَّةِ أَهْ ش. ه. قُودَ: (فَيَقَعَ حَالًا) أَيِ: وَمُؤَبَّدًا إِضَاعَ ش. وَرَشِيدِي. ه. قُودَ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ: قَوْلُهُ إِلَى شَهْرٍ أَهْ ش. ه. قُودَ: (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ الْخ) تَقْدِيرُهُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي آخِرًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمْرِي أَيِ فَيَقَعَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ أَهْ سَم. ه. قُودَ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي. ه. قُودَ: (وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ الْخ) أَيِ: تَأْوِيلُهُ بَأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ أَيَّامِ الْخ أَهْ ش. ه. قُودَ: (فِي ذَلِكَ الْخ) خَيْرٌ وَتَقْدِيرُ ذَلِكَ. ه. قُودَ: (مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ) وَهِيَ آخِرُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ يَوْمٌ أَهْ سَم. ه. قُودَ: (وَمَحَلُّ هَذَا الْخ) مَقُولُ قَالَ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ طَلَقْتَ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ مَوْتِهِ الْخ. ه. قُودَ: (وَإِلَّا وَقَعَ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي

ه. قُودَ: (وَقَعَ بَعْدَ شَهْرٍ الْخ) أَيِ: فَهُوَ تَعْلِيْقٌ رَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ عِبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ فَقَالَ: هِيَ أَمْرَاتُهُ إِلَى سَنَةٍ. ه. قُودَ: (وَمِثْلُهُ إِلَى آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي) تَقْدِيرُهُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي آخِرًا إِلَى الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ عُمْرِي أَيِ: فَيَقَعَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْهُ كَمَا يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ. ه. قُودَ: (مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ) أَيِ: وَهُوَ (آخِرُ) إِلَى الْمَوْصُوفِ أَيِ: وَهُوَ (يَوْمٌ). ه. قُودَ: (وَمَحَلُّ هَذَا الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّعْلِيْقِ فَقَدْ يُقَالُ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسَ فَيَأْتِي فِيهِ تَقْصِيلُهُ الْآتِي؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ الْمَاضِي، وَقَدْ يُقَالُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا جَاهِلٌ بِمَوْتِهِ فَلَيْسَ قَضَاهُ إِلَّا التَّعْلِيْقُ بِمَجْزِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِهِ، وَقَدْ بَانَ بِمَوْتِهِ اسْتِحَالَتُهُ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَسْبِقُ اللَّفْظَ. ه. قُودَ: (وَإِلَّا وَقَعَ حَالًا) يَشْمَلُ مَا إِذَا مَاتَ فِي لَيْلَةِ التَّعْلِيْقِ وَفِي الْوُقُوعِ حَالًا نَظَرٌ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَسْبِقُ اللَّفْظَ، وَقَدْ يُقَالُ: يَجْرِي فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسَ؛ لَأَنَّهُ

ومُرَّاهُ أَنَّهُ يَتَّبِعُ وَقُوعَهُ مِنْ حِينَ التَّلَفُّظِ، وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ لِمُوتِي أَوْ مِنْ مَوْتِي لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ لَا سِتْحَالَةَ الْإِيْقَاعِ وَالْوُقُوعِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نَيْتَةً لَهُ فَالَّذِي أَفْتَيْتَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ لَتَرَدُّدِهِ بَيْنَ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي أَوْ مِنْ مَوْتِي، وَمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ مَوْقِعٍ وَعَدَمِهِ، وَلَا مُرَجَّحٍ لِأَحَدِهِمَا مِنْ تَبَادُّرٍ وَنَحْوِهِ يَتَعَيَّنُ عَدَمُ الْوُقُوعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ ثَابِتَةً بَيِّقِينَ فَلَا تُزَوِّغُ بِمُحْتَمَلٍ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى آخِرِ عَزْوِي يَمُوتُ مِنِّي كَمَا اعْتَادَتْهُ طَائِفَةٌ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: (مَعَ مَوْتِي) فَلَا وَقُوعَ بِهِ كَمَا يَأْتِي أَوْ (آخِرَ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِي) أَوْ (مِنْ أَجْزَاءِ عُمْرِي) وَقَعَ قُبَيْلَ مَوْتِهِ أَيْ آخِرَ جُزْءٍ يَلِيهِ مَوْتُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ حَالًا فَقَدْ صَرَّحُوا فِي أَنْتَ طَالِقٌ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيْضَتِكَ بِأَنَّهُ سُنِّيٌّ لِمُسْتَعْقَابِهِ الشَّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ، وَأَجَابَ الرُّوْيَانِيُّ عَمَّا يُقَالُ: كَيْفَ يَقَعُ مَعَ أَنَّ الْوُقُوعَ عَقِبَ آخِرِ جُزْءٍ، وَهُوَ وَقْتُ الْمَوْتِ بِأَنَّ حَالَةَ الْوُقُوعِ هِيَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ لَا عَقِبَهُ لِسَبْقِ لَفْظِ التَّعْلِيْقِ هُنَا فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى التَّعْقِيبِ بِخِلَافِهِ فِي: أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عَقِبَ اللَّفْظِ لَا مَعَهُ

لَيْلَةَ التَّعْلِيْقِ، وَفِي الْوُقُوعِ حَالًا حَيْثُ نَظَرُ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَسْبِقُ اللَّفْظَ أَهْـ سَمَ . أَقُولُ: قَوْلُ الشَّرْحِ: وَلَا تَخْتَهُ صَوْرَتَانِ أَنْ يَقُولَهُ نَهَارًا، وَيَمُوتَ فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ، أَوْ يَقُولَهُ نَهَارًا، وَيَمُوتَ فِي اللَّيْلَةِ التَّالِيَةِ لَهُ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا قُلْنَا: يَتَّبِعُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنْ وَقْتِ التَّعْلِيْقِ لَا يُقَالُ: إِنَّ الطَّلَاقَ سَبَقَ اللَّفْظَ بَلْ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِصِغَتِهِ لَكِنْ تَأَخَّرَ تَبَيُّهُ عَنْ وَقْتِهِ أَمَّا لَوْ قَالَ لَيْلًا وَمَاتَ فِي بَقِيَّتِهَا فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ ذَلِكَ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا وَقُوعَ لِعَدَمِ وُجُودِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْيَوْمُ وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ قَالَ لَيْلًا إِذَا مَضَى الْيَوْمُ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا وَقُوعَ أَهـ ش . قَوْلُهُ: (وَمُرَّاهُ) أَيِ: الْبَعْضِ . قَوْلُهُ: (وَلَا نَيْتَةً لَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى آخِرَ يَوْمٍ مِنْ عُمْرِي فَحُكْمُهُ الْوُقُوعُ فِيهِ أَوْ مِنْ مَوْتِي فَقَعْدَمُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (فَالَّذِي أَفْتَيْتَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: طَلَّقْتَ بِغُرُوبِ شَمْسٍ يَلِي ذَلِكَ التَّعْلِيْقَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ أَفْتَى بِعَدَمِ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا أَهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بِغُرُوبِ شَمْسٍ يَلِي الْخ بَلْ قَدْ يُقَالُ فِي آخِرِ الْيَوْمِ الَّذِي عَلَّقَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ مُطْلَقِ الْأَيَّامِ، وَهُوَ وَجِيهٌ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ هُوَ حَاجٌّ أَهـ . قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَوْقِعٍ وَعَدَمِهِ) نَشَرُ مُرْتَّبٌ . قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ) أَيِ: كَالْقَرِينَةِ الْخَارِجِيَّةِ . قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي التَّنْبِيهِ . قَوْلُهُ: (أَوْ آخِرَ جُزْءٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى (فَقَدْ) . قَوْلُهُ: (أَوْ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِي) وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: آخِرَ عُمْرِي كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَهـ سَيِّدُ عَمَرَ . قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحُوا بِالْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِالْخ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ: الْعَقِبُ .

بِمَعْنَاهُ، وَقَدْ يَفْرَقُ فَلْيَحَرِّزْ . قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نَيْتَةً لَهُ فَالَّذِي أَفْتَيْتَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ الْخ) وَلَوْ قَالَ آخِرَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَزِدْ، وَلَا نَيْتَةً لَهُ وَقَعَ بِغُرُوبِ شَمْسٍ أَوَّلِ يَوْمٍ يَلْقَاهُ أَيْ لَوْجُودِ مُسَمًّى الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَفْتَى بِعَدَمِ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا شَرْحُ م ر .

لا استحالته ولو قال قَبْلَ أَنْ أَضْرِبَكَ أو نَحْوَهُ مِمَّا لَا يُقْطَعُ بِوُجُودِهِ فَضَرَبَهَا بَانَ وَقُوْعُهُ قَالَ جَمْعُ عَقِبِ اللَّفْظِ وَرَدَّهُ شَيْخُنَا بَانَ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ شَهْرٍ بَعْدَهُ رَمَضَانُ وَقَعَ آخِرُ جُزْءٍ مِنْ رَجَبٍ وَقُوْعُهُ قُبَيْلَ الضَّرْبِ بِاللَّفْظِ السَّابِقِ وَقَوْلُ الشَّيْخِينَ فَحِينَئِذٍ يَقَعُ مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ أَقْرَبُ إِلَى الْأَوَّلِ بَلْ ظَاهِرٌ فِيهِ لِقَوْلِهِمَا مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَقُولَا إِلَى اللَّفْظِ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَاسَ عَلَيْهِ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ ثُمَّ بِالْأَزْمَةِ مُتَعَاقِبَةً كُلُّ مِنْهَا مَحْدُودُ الطَّرْفَيْنِ فَتَقْيِدُ الْوُقُوعُ بِمَا صَدَّقَهُ فَقَطْ وَهَذَا بِفَعْلٍ، وَلَا زَمَنَ لَهُ مَحْدُودٌ يُمَكِّنُ التَّقْيِدَ بِهِ فَتَعَيَّنَ الْوُقُوعُ مِنْ حِينَ اللَّفْظِ.

قوله: (لَا سِتْحَالَتِهِ) أي: الْوُقُوعُ مَعَ اللَّفْظِ. قوله: (وَلَوْ قَالَ قَبْلَ أَنْ أَضْرِبَكَ إلخ) قال فِي الرَّوْضِ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي وَقَعَ فِي الْحَالِ انْتَهَى اهـ سم. قوله: (مِمَّا لَا يُقْطَعُ بِوُجُودِهِ) أَخْرَجَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ اهـ سم. قوله: (فَضَرَبَهَا) أي: بَعْدَ التَّعْلِيْقِ وَلَوْ بِزَمَنٍ طَوِيلٍ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: فَضَرَبَهَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَضْرِبْهَا لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ ضَرَبْتَكُ فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ الضَّرْبِ، وَلَمْ يَوْجَدْ الضَّرْبُ فَلَا وَقُوعَ اهـ ع ش. قوله: (قَالَ جَمْعُ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ أَقُولُ يُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْ الْقَفَالِ فِي: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ بِخِلَافِ قُبَيْلَ مَوْتِي بِضَمِّ الْقَافِ مَعَ ضَمِّ الْبَاءِ أَوْ إِسْكَانِهَا، وَقُبَيْلَ مَوْتِي فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ عُمْرِهِ نَعَمْ يُشْكِلُ عَلَى مَا قَالَ ذَلِكَ الْجَمْعُ بَلْ وَعَلَى مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ مَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَلَا يُجْدِي فِي الْفَرْقِ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذِ التَّعْلِيْقُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ بِمَحْدُودٍ بَلْ بِمُطْلَقٍ مُضَافٍ لِمَحْدُودٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ صَادِقٌ بِكُلِّ زَمَنٍ مِنَ الْأَزْمَةِ السَّابِقَةِ بَلَا شَكٍّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (وَقُوْعُهُ إلخ) خَبَرُ أَنَّ الْمَوَافِقَ إلخ.

قوله: (لِقَوْلِهِمَا مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَقُولَا إلخ) وَقَدْ يُقَالُ: قَوْلُهُمَا مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَقُولَا وَقَعَ فِي حَالِ اللَّفْظِ يُؤَيِّدُ الثَّانِي اهـ سم. قوله: (وَعَلَيْهِ) أي: عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا قَالَهُ الْجَمْعُ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا أَيْ نَحْوِ قَبْلَ أَنْ أَضْرِبَكَ. قوله: (وَمَا قَاسَ) أي: شَيْخُنَا وَالضَّمِيرُ فِي بِمَا صَدَّقَهُ يَرْجِعُ إِلَى الْوُقُوعِ اهـ كُرْدِي أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الزَّمَنِ الْمَحْدُودِ، وَهُوَ كَامِلُ الرَّجَبِ. قوله: (وَلَا زَمَنَ لَهُ إلخ) عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ أَوَّلًا مِمَّا لَا يُقْطَعُ بِوُجُودِهِ ظَاهِرٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ وَبَيْنَ مَا

قوله: (وَلَوْ قَالَ قَبْلَ أَنْ أَضْرِبَكَ أو نَحْوَهُ إلخ) قال فِي الرَّوْضِ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي وَقَعَ فِي الْحَالِ اهـ. قوله: (مِمَّا لَا يُقْطَعُ بِوُجُودِهِ إلخ) أَخْرَجَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. قوله: (عَقِبَ اللَّفْظِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ مَوْتُهُ بِآخِرِ اللَّفْظِ بَلَا فَاصِلٍ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيُؤَيِّدُ النَّظَرَ مَا تَقَدَّمَ فِي: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ فَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ فَقَطْ بَعْدَ تَمَامِ التَّعْلِيْقِ مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ مَعَ آخِرِ التَّعْلِيْقِ لَا بَعْدَهُ فَقَدْ وَقَعَ مَعَ اللَّفْظِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ زَمَانَ الْوُقُوعِ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ مَا قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ مُشْكِلٌ، وَمَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ مَمْنُوعٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي قَالَ جَمْعُ عَقِبَ اللَّفْظِ. قوله: (لِقَوْلِهِمَا مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَقُولَا إِلَى اللَّفْظِ) وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُمَا مُسْتَنَدًا إِلَى حَالِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَقُولَا وَقَعَ فِي حَالِ اللَّفْظِ

(أو) أنت طالق (آخره) أي شهر كذا أو انيسلاخه أو نحو ذلك (ف) يقع (بآخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأول التصفى الآخر) منه، وهو أول جزء منه ليلة سادس عشرة؛ لأن منه إلى آخره يسمى آخره، ويُرَدُّ بمنع ذلك. (ولو قال ليلاً إذا مضى يوم) فانت طالق (ف) تطلّق (بغروب شمس غده) إذ به يتحقق مضي يوم (أو) قاله (نهاراً) بغد أوله (ففي مثل وقته من غده) يقع الطلاق؛ لأن اليوم حقيقة في جميعه متوابعاً أو متفرقاً، ولا ينافيه ما مرّ أنه لو نذر اعتكاف يوم لم يَجُزْ له تفريق ساعاته؛ لأن النذر موسّع يجوز إيقاعه أي وقت شاء والتعليق محمول عند الإطلاق على أول الأزمنة المتصلة به اتفاقاً ولأن الممنوع منه ثم تحلل زمن لا اعتكاف فيه، ومن ثم لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثاني أجزاء كما لو قال أثناءه علي أن اعتكف يوماً من هذا الوقت، وهذا هو نظير ما هنا بجامع أن كلاً حصل الشروع فيه عقب اليمين أما لو قاله أوله بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله فتطلّق

قاس عليه؛ لأن الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده اهـ ع ش. قوله: (أي شهر كذا) إلى قول المتن: وبه يقاس في النهاية. قوله: (منه ليلة الخ) الأخصر الأوضح من ليلة الخ. قوله: (لأن منه إلى آخره) لعل هنا سقطة من الكتيب، والأصل: لأن أول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكلف في توجيهه أن اسم إن محذوف أي؛ لانه أي التصفى الآخر منه أي من أوله إلى آخره يسمى أو أن من بمعنى أول والضميران راجعان إلى التصفى الآخر عبارة النهاية والمغني إذ كلاً آخر الشهر اهـ وهي ظاهرة. قوله: (بمنع ذلك) عبارة المغني بسبق الأول إلى الفهم.

(تنبيه): لو علّق بآخر أول آخره طلقت بآخر جزء منه، وإن علّقه بأول آخره طلقت بأول اليوم الأخير منه أو علّق بانتصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس عشر، وإن نقص الشهر أو علّق بمنتصف نصفه الأول طلقت بطلوع فجر الثامن أو علّق بمنتصف يوم كذا طلقت عند زواله أو علّق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب إن علّق نهاراً، وإلا قبل فجر اهـ بحذف، وقوله: لو علّق بآخر أول الخ في النهاية مثله. قوله: (بغد أوله) سيذكر مختاراً بقوله: أما لو قال أوله الخ. قوله: (في جميعه) أي جميع النهار. قوله: (ولا ينافيه) أي: التعليل. قوله: (المتصلة به) أي: بالتعليل. قوله: (ثم) أي: في نذر الإعتكاف. قوله: (لو دخل فيه) أي: الإعتكاف. قوله: (أثناءه) أي: اليوم. قوله: (وهذا) أي: قوله: ومن ثم لو دخل الخ اهـ ع ش. قوله: (ما هنا) أي: في تعليل الطلاق. قوله: (عقب اليمين) فيه تعليل اهـ رشيدى. قوله: (بأن فرض انطباق آخر التعليق الخ) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه سم على حج اهـ رشيدى زاد ع ش أي فلا يقع إلا بمضي جزء من اليوم الثاني اهـ عبارة السيد عمر قوله بأن فرض الخ وهذا كما قال الزركشي: إذا تم التعليق، واستعقبه أول النهار، وأما لو ابتدأه أول

يؤيد الثاني. قوله: (بأن فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه.

بغروب شمسِهِ، ولو قال: أنت طالق كل يوم طَلَقَ طَلَقَتْ في الحال طَلَقَ، وأخرى أوّل الثاني وأخرى أوّل الثالث، ولم يُنْتَظَرُ فيهما مُضَيٌّ ما يَكْمُلُ به ساعاتِ اليومِ الأوّل؛ لأنّه هنا لم يُعْلَقْ بِمُضَيِّ اليومِ حتى يُعْتَبَرَ كماله بل باليومِ الصّادِقِ بأوّلِهِ وَلِظُهُورِ هذا تعجّب من استشكالِ ابنِ الرّفعة له. (أو) قال إذا مَضَى (اليوم) فأنت طالق (فإن قاله نهارًا) أي أثناءه، وإن بقي منه لحظة (فبغروب شمسِهِ)؛ لأنّ أَلِ العَهْدِيَّةِ تصرّفه إلى الحاضرِ منه (والا) يَقُلُّه نهارًا بل ليلاً (لغا) فلا يَقَعُ به شيءٌ إذ لا نهارَ حتى يُحْمَلَ على المعهودِ والحملُ على الجنسِ مُتَعَدِّرٌ لاقتضائه التعليقَ بفراغِ أيّامِ الدُّنيا، فإن قُلْتَ لِمَ لا يُحْمَلُ على المجازِ لِتَعَدُّرِ الحقيقةِ قُلْتَ: لأنّ شرطَ الحملِ على المجازِ في التّعليقِ ونحوها قَضْدُ المُتَكَلِّمِ له، أو قرينةٌ خارجيّةٌ تُعَيِّنُهُ، ولم يوجدَ واحدٌ منهما هنا وخرج بِمُضَيِّ اليومِ قوله أنت طالق اليوم .....

التّهارِ فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ قَبْلَ تَمَامِهِ فلا يَقَعُ بِغروبِ شمسِهِ اه أي بل بِمُضَيِّ قدرِ زَمَنِ التّعليقِ من غَدِهِ اه .  
 ◻ فَوَدَّ: (طَلَقْتَ في الحالِ الخ) أي إن كَانَ قاله نهارًا، وإلا فلا تَطْلُقُ إلا بِمَجِيءِ الغدِ اه ع ش .  
 ◻ فَوَدَّ: (وأخرى أوّل الثاني الخ) وفي المطلبِ عَنِ العِبَادِي لو قال: أنت طالق أوّل التّهارِ وآخِرَهُ تَطْلُقُ واجِدَةً بِخلافِ ما لو قال: أنت طالق آخِرَ التّهارِ وأوّلَهُ فَتَطْلُقُ طَلَقَتَيْنِ، والفرقُ أنّها في الأوّلَى إذا طَلَقْتَ في أوّلِ التّهارِ أُمَكَّنَ سَحَبُ حُكْمِهَا على آخِرِهِ بِخلافِهِ في الثّانيةِ كذا في الخادمِ في كتابِ الإيمانِ .  
 (فَرَعَ): لو قال لَزَوَجَتِهِ أَنْتَ طالقُ في أَفْضَلِ ساعاتِ التّهارِ فالظّاهرُ أنّه لا يَقَعُ عليه الطّلاقُ إلا بِمُضَيِّ التّهارِ نَظِيرُ ما لو قال: أَنْتَ طالقُ لَيْلَةُ القَدَرِ، وقد قالوا فيه: إنّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عليه الطّلاقُ بأوّلِ اللَّيْلَةِ الآخِرَةِ من رَمَضَانَ؛ لأنّ بها يَتَحَقَّقُ إِذْراكُهُ لَيْلَةُ القَدَرِ، ولو حَصَلَ منه التّعليقُ في أثناءِ العَشْرِ الآخِرِ لم يَقَعِ الطّلاقُ إلا بِمُضَيِّ مِثْلِهِ من السَّنَةِ القَابِلَةِ اه ع ش . ◻ فَوَدَّ: (ولم يُنْتَظَرُ فيهما) أي: اليومِ الثّاني والثّالثِ أي بل أَوْقَعْنَا الطّلاقَ أَوَّلَهُمَا اه رَشِيدِي . ◻ فَوَدَّ: (الصّادِقِ) أي: المُتَحَقِّقِ . ◻ فَوَدَّ: (أو قال إذا مَضَى) إلى قولِ المتن: (وبِهِ يَقَاسُ) في المُعْنَى إلّا قوله: (فإن قُلْتَ: ) إلى (وخرَجَ) . ◻ فَوَدَّ: (وإن بقي منه لحظة) وإن أَرَادَ الكامِلَ دَيْنَ كما يَأْتِي عَن سَم . ◻ فَوَدَّ: (والحملُ على الجنسِ مُتَعَدِّرٌ الخ) قد يُقالُ قَضِيَّةٌ تَحَقَّقُ الجَنَسِيَّةُ في كُلِّ من أَفْرَادِهِ صِدْقُ التّعليقِ بِمُضَيِّ يَوْمٍ واجِدٍ بَعْدَ اه سم . ◻ فَوَدَّ: (لِمَ لا يُحْمَلُ على المجازِ) أي بأن يَرَادَ باليومِ اللَّيْلَةُ بِعَلاقَةِ الصُّدِّيَّةِ أو مُطْلَقُ الوَقْتِ فَتَطْلُقُ بِمُضَيِّ اللَّيْلَةِ أو مُضَيِّ ما يَصْدُقُ عليه الوَقْتُ الذي وَقَعَ فيه التّعليقُ اه ع ش . ◻ فَوَدَّ: (أو قرينةٌ خارجيّةٌ الخ) أي: فيَحْمَلُ اللَّفْظُ عِنْدَ الإطلاقي على ما دَلَّتْ عليه القرينةُ اه ع ش . ◻ فَوَدَّ: (ولم يوجدَ واحدٌ منهما) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ

◻ فَوَدَّ: (لاقتضائه التّعليقَ بفراغِ أيّامِ الدُّنيا) قد يُقالُ قَضِيَّةٌ تَحَقَّقُ الجَنَسِيَّةُ في كُلِّ من أَفْرَادِهِ صِدْقُ التّعليقِ بِمُضَيِّ يَوْمٍ واجِدٍ بَعْدَ إلّا أن يُقالَ: لا يَصْدُقُ مَعْنَى الجَنَسِ ما بقي منه شيءٌ، وفيهِ نَظَرٌ .  
 ◻ فَوَدَّ: (ولم يوجدَ واحدٌ منهما هنا) هَلَا جُعِلَتْ اسْتِحَالَةُ الحقيقةِ قَرِينَةً فَإنَّهُم عَدَوْا الاسْتِحَالََةَ مِنَ القرائنِ الَّتِي هَلَا أَنْ يُقالَ: إنّها لَيْسَتْ خارجيّةً، وقَرِينَةُ المجازِ في التّعليقِ ونحوها لا تكونُ إلّا

أَوِ الشَّهْرَ أَوِ السَّنَةَ أَوْ هَذَا الْيَوْمَ أَوِ الشَّهْرَ أَوِ السَّنَةَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حَالًا وَلَوْ لَيْلًا سِوَاءَ أَنْصَبَ أَمْ لَا؛  
لأنَّه أَوْقَعَهُ وَسَمَّى الزَّمَنَ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَلَعَنَتِ التَّسْمِيَةُ (وبه) أي بما ذَكَرَ (يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ) فِي  
التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ لَكِنْ لَا يَتَأْتِي هُنَا الْإِعَاءُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوِ السَّنَةُ

الْحَقِيقَةُ قَرِينَةٌ فَإِنَّهُمْ عَدُّوا الْإِسْتِحَالَةَ مِنَ الْقَرَائِنِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَتْ خَارِجِيَّةٌ، وَقَرِينَةُ الْمَجَازِ فِي  
التَّعَالِيْقِ وَنَحْوِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا خَارِجِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ سَم، وَقَوْلُهُ: هَلَّا الْخُ لَعَلَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ  
وَتَسْلِيمِ أَنْ أَلْ حَقِيقَةُ فِي الْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَعَلَيْهِ فَلَا  
يَخْفَى مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (أَوِ الشَّهْرَ) أَوْ شَعْبَانَ أَوْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ  
اه نِهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرَ رَمَضَانَ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِدُخُولِ  
شَهْرِ رَمَضَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَنْتِ  
طَالِقٌ شَهْرَ رَمَضَانَ أَوْ شَعْبَانَ يَقَعُ حَالًا مُطْلَقًا اه عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَهْرٍ انْظُرْ مَا وَجْهُهُ،  
وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مَا يُخَالِفُهُ اه. فَوُدَّ: (أَنْصَبَ الْخ) أَي مَا ذَكَرَ مِنَ الْيَوْمِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (فِي  
التَّعْرِيفِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَآيَةِ، وَفِيهَا، وَفِي الْمُعْنَى وَسَم هُنَا مَسَائِلُ رَاجِعُهَا. فَوُدَّ: (فَيَقَعُ) إِلَى الْفَرْعِ  
فِي الْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ: تَنْبِيهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ مِنَ التَّعْلِيلِ هَلْ نَمَّ الْعَدْدُ أَوْ لَا عَمِلَ بِالْيَقِينِ، وَحَلَّ لَهُ  
الْوُطْءُ حَالُ التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مُضِيِّ الْعَدْدِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ وَلَوْ عُلِّقَ بِمُسْتَحِيلٍ عُرْفًا  
كَصُعُودِ السَّمَاءِ وَالطَّيْرَانِ وَإِخْيَاءِ الْمَوْتَى أَوْ عَقْلًا كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ أَوْ شَرْعًا كَنَسْخِ رَمَضَانَ لَمْ  
تَطْلُقِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْجُزِ الطَّلَاقُ، وَإِنَّمَا عُلِّقَ عَلَى صِفَةٍ، وَلَمْ تَوْجَدْ اه.

خَارِجِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ يَتَأَمَّلُ مِنَ الْقَرَائِنِ. فَوُدَّ: (فَيَقَعُ فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ  
قَالَ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ وَقَعَ بِانْقِضَاءِ الْهَلَالِيِّ وَإِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ فَهُوَ بَاقِي شُهُورِ تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ إِذَا مَضَتْ  
شُهُورٌ فَبِمُضِيِّ ثَلَاثَةٍ أَوْ عُلِّقَ بِمُضِيِّ السَّاعَاتِ فَبِمُضِيِّ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً أَوْ سَاعَاتٍ فَبِمُضِيِّ ثَلَاثِ اه  
وَمَا ذَكَرَهُ فِي السَّاعَاتِ هُوَ مَا قَالَهُ الْجِيلِيُّ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ الشُّهُورُ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا  
بِمُضِيِّ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، لَكِنْ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهَا تَطْلُقُ بِمُضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ، وَقِيَاسُهُ سَاعَاتُ  
أَنْ تَطْلُقَ هُنَا بِمُضِيِّ مَا بَقِيَ مِنَ سَاعَاتِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَعَ اِغْتِيَارِ سَبْقِ اللَّيْلِ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَتْ الْأَيَّامُ فَفِيهِ  
نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَوْلِهِمْ: وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ قُبَيْلَ الرَّجْعَةِ أَوْ حَلَفَ لَيَصُومَنَّ الْأَيَّامَ فَلْيَصُمْ ثَلَاثًا قَالَ فِي شَرْحِهِ  
حَمَلًا عَلَيْهَا لَا عَلَى أَيَّامِ الْعُمُرِ انْتَهَى الْوُقُوعُ هُنَا بِمُضِيِّ الثَّلَاثِ لَكِنْ قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُقُوعُ فِيمَا إِذَا مَضَتْ  
السَّاعَاتُ بِمُضِيِّ ثَلَاثِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيُحَرِّزْ، وَلَوْ قَالَ إِذَا مَضَى لَيْلٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ  
ثَلَاثِ لَيَالٍ كَمَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ؛ إِذِ اللَّيْلُ وَاحِدٌ بِمَعْنَى جَمْعٍ وَوَاحِدُهُ لَيْلَةٌ مِثْلُ تَمْرٍ  
وَتَمْرَةٍ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى لَيَالٍ فَزَادُوا فِيهَا الْبَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ انْتَهَى وَلْيَنْظُرْ فِيمَا لَوْ قَالَ إِذَا مَضَى اللَّيْلُ هَلْ  
يَنْصَرِفُ لِللَّيْلَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا فَيَحْنَثُ بِمُضِيِّ الْبَاقِي مِنْهَا؛ لِأَنَّ لَيْلًا وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ إِلَّا أَنَّهُ بِدُخُولِ أَنْ  
يُحْمَلَ عَلَى الْجِنْسِ وَيَنْصَرِفُ لِلْمَعْنَى فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ اِغْتَبَرِ الثَّلَاثُ فِي الْأَيَّامِ وَالنِّسَاءِ فِي لَا  
اتَزَوَّجَ النِّسَاءَ مَعَ دُخُولِ لَامِ الْجِنْسِ.



بانقضاء باقيهما، وإن قلَّ فإنَّ أرادَ الكاملَ دُيِّنَ، وفي إذا مَضَى شهرٌ إنَّ وافقَ قوله أي آخِرُ قوله أخذًا مِنَّا مَرَّ أَنفَا عن الرويانيِّ ابتداءً بِمُضِيِّهِ، وإنَّ نَقَصَ، وإنَّ لم يُوافِقْهُ فإنَّ قاله ليلًا وَقَعَ بِمُضِيِّ ثلاثين يومًا، ومن ليلة الحادي والثلاثين بقدر ما كان سَبَقَ من ليلة التعليق أو نَهَارًا فكذلك لكن من اليوم الحادي والثلاثين بعد التعليق وَمَحَلُّهُ إنَّ كان في غير اليوم الأخير، وإلا ومَضَى بعده شهرٌ هِلَالِيٌّ كَفَى نظير ما مَرَّ في السَّلَمِ، وفي إذا مَضَتْ سنةٌ بِمُضِيِّ اثني عشر شهرًا هِلَالِيَّةً فإنَّ انكسَرَ الشَّهْرُ الأوَّلُ حَسِبَ أَحَدَ عَشَرَ شهرًا بِالْأَهْلَةِ وَكُمَلَتْ بَقِيَّةُ الأوَّلِ ثلاثين يومًا من الثالث عشر، والسَّنَةُ للعربيَّةِ نعم، يُدَيِّنُ مُرِيدُ غيرها.

(فرع): حَلَفَ لَا يُقِيمُ بِمَحَلٍّ كَذَا شهرًا فَأَقَامَهُ مُفَرَّقًا حَيْثُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ الْأَشْهُرِ الْخُرُمِ طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ الْقَعْدَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ أَوَّلُهَا وَقِيلَ أَوَّلُهَا ابْتِدَاءُ الْمُخْرَمِ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ. (أو) قَالَ (أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ) أَوِ الشَّهْرِ الْمَاضِي أَوِ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ (وَقَصَدَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَبْدًا إِلَيْهِ) أَيِ أَمْسٍ أَوْ نَحْوِهِ (وَقَعَ فِي الْحَالِ)؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ حَالًا، وَهُوَ مُمْكِنٌ وَأَسْنَدَهُ لِزَمَنِ سَابِقٍ، وَهُوَ غَيْرُ مُمْكِنٍ فَالْغَيِّ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَ أَنْ يَقَعَ أَمْسٍ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ تَعَدَّرَتْ

• قَوْلُهُ: (وَأَنْ قُلَّ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي لَحْظَةً أَوْ سَمًّا. قَوْلُهُ: (دُيِّنَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا فِي إِذَا مَضَى الْيَوْمُ سَمًّا عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَفِي إِذَا مَضَى شَهْرٌ الْخ) بِمُضِيِّهِ الْخ عَطَفَ عَلَى فِي إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوِ السَّنَةُ بِانْقِضَاءِ بَاقِيهِمَا الْخ. قَوْلُهُ: (عَنِ الرُّوْيَانِيِّ) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَغْزُ مَا مَرَّ أَنفَا قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ الْيَوْمِ الْخ لَمْ يَغْزُ إِلَى أَحَدٍ، وَأَمَّا مَا مَرَّ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ آخِرَهُ الْخ فَمَعَ بَعْدَهُ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَظْهَرَ الْأَخْذُ. قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً) مَفْعُولٌ وَافَقَ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيِّهِ صِلَةٌ يَقَعُ أَهْ سَمًّا أَيِ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِنْ وَافَقَ الْخ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: مَحَلُّ تَكْمِيلِ الشَّهْرِ بِمَا ذَكَرَ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ: قَوْلُهُ إِذَا مَضَى شَهْرٌ أَنْتَ طَالِقٌ. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الْآخِرِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي غَيْرِ الْآخِرِ مِنَ الشَّهْرِ فَإِنْ عَلَّقَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوِ اللَّيْلَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الشَّهْرِ كَفَى بَعْدَهُ شَهْرٌ هِلَالِيٌّ أَه. قَوْلُهُ: (وَفِي إِذَا مَضَتْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَفِي إِذَا مَضَى شَهْرٌ الْخ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيِّ الْخ صِلَةٌ يَقَعُ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. قَوْلُهُ: (وَالسَّنَةُ لِلْعَرَبِيَّةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْتَبَرُ السَّنَةُ الْعَرَبِيَّةُ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ غَيْرَهَا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ظَاهِرًا لِتَهْمَةِ التَّأخِيرِ وَيُدَيِّنُ نَعَمْ لَوْ كَانَ بِبِلَادِ الرُّومِ أَوْ الْفَرَسِ فَيَتَّبِعِي قَبُولُ قَوْلِهِ أَه. قَوْلُهُ: (أَوِ الشَّهْرِ الْمَاضِي) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَى الْمُتَنِّ.

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ: الْإِسْتِنَادُ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ قَصَدَ الْخ) أَيِ: وَكَذَا يَقَعُ حَالًا لَوْ قَصَدَ الْخ سَمًّا وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَأَنْ قُلَّ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي لَحْظَةً. قَوْلُهُ: (دُيِّنَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا فِي إِذَا مَضَى الْيَوْمُ.

• قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً) مَفْعُولٌ وَافَقَ، وَقَوْلُهُ: بِمُضِيِّهِ صِلَةٌ يَقَعُ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ) كَذَا م ر. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ قَصَدَ الْخ) أَيِ: وَكَذَا يَقَعُ حَالًا لَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ فِيهِ لَا يُقَالُ الطَّلَاقُ فِيهِ مِنْ لَزِمَ أَنَّهُ نِكَاحٌ آخَرُ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ

مُرَاجَعَتُهُ لِنَحْوِ مَوْتٍ أَوْ خَرَسٍ، وَلَا إِشَارَةَ لَهُ مُفْهِمَةً (وَقِيلَ: لَفَعُ) نَظَرًا لِإِسْنَادِهِ لِغَيْرِ مُمْكِنٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْإِنَاطَةَ بِالْمُمْكِنِ أَوْلَى الْأَتَرَى إِلَى مَا مَرَّ فِي لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَنَّهُ يُلْفَى قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ وَيَلْزُمُهُ الْأَلْفُ (أَوْ قَصْدُهُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ، وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ) مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ (صُدِّقَ بَيَمِينِهِ) لِقَرِينَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى أَمْسٍ ثُمَّ إِنَّ صَدَّقْتَهُ فَالْعِدَّةُ مِمَّا ذَكَرَ، وَإِنْ كَذَّبْتَهُ أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ، وَلَمْ تُكْذِّبْهُ فَمِنْ حِينِ الْإِقْرَارِ (أَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَنِّي (طَلَّقْتُ) هَا أَمْسٍ (فِي نِكَاحٍ آخَرَ) فَبَائِنٌ مِنِّي ثُمَّ جَدَّدْتُ نِكَاحَهَا أَوْ أَنَّ زَوْجًا آخَرَ طَلَّقَهَا كَذَلِكَ (فَلِإِنْ عُرِفَ) النَّكَاحُ الْآخَرُ، وَالطَّلَاقُ فِيهِ وَلَوْ بِإِقْرَارِهَا (صُدِّقَ بَيَمِينِهِ) فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ (وَالَا) يُعْرَفُ ذَلِكَ (فَلَا) يُصَدِّقُ، وَيَقْعُ حَالًا لِيُعْجِدَ دَعْوَاهُ هَذَا مَا جَزَّيَا عَلَيْهِ هُنَا، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَلِلْإِمَامِ احْتِمَالٌ جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ تَبَعًا لِتَنْسِخِ أَصْلِهَا السَّقِيمَةِ أَنَّهُ يُصَدِّقُ لِحَتْمَالِهِ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا أَوْ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ فَإِنْ كَانَ تَهَارًا فَبِالْعُرُوبِ أَوْ لَيْلًا فَبِالْفَجْرِ.

(تَبْيِيهِ) مَا تَقَرَّرَ فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ مِنَ الْوُقُوعِ حَالًا عَمَلًا بِالْمُمْكِنِ، وَهُوَ الْوُقُوعُ بِأَنْتَ طَالِقٌ وَالْغَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَمْسٍ يُوَافِقُهُ الْوُقُوعُ حَالًا فِي أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي الْغَاءُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ، وَهُوَ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ لَا فِي زَمَنِ الْغَاءِ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ لَا فِي زَمَنِ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مُخَالَفًا لِمَنْ سَبَقُوهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا

□ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) أَيِ: بِأَنَّ يُلْفَى الطَّلَاقُ مِنَ الْإِنَاطَةِ بِالْمُحَالِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُلْفَ فِي الْأَوَّلَى.

□ قَوْلُهُ (سَنِي): (أَوْ قَصْدُهُ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ) أَيِ: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجُ إِثْبَاتَ طَلَاقٍ لَا حَالًا، وَلَا مَاضِيًا بَلْ قَصْدَهُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُ طَلَّقَهَا أَمْسٍ فِي هَذَا النَّكَاحِ أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: فَبَائِنٌ مِنْهُ ثُمَّ نَكَحَتْهَا.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا يُصَدِّقُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ ظَاهِرًا قَيِّدَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَوَّلَى.

□ قَوْلُهُ: (وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) وَالصَّوَابُ مَا فِي الْكِتَابِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِمَا فِي الْكِتَابِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَابْنُ الْبَيْتِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّوَابِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي) قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي طَلَّقْتُ حَالًا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ إِرَادَةُ كَمَا قَالَه الصَّبْرِيُّ وَأَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى فَإِنْ كَانَتْ لَهُ إِرَادَةُ بِأَنَّ قَصْدَ إِثْبَاتِهِ بِقَوْلِهِ: قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي قَبْلَ تَمَامِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فَلَا وَقُوعَ بِهِ انْتِهَى، وَلَكِ أَنْ تَقُولَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْسٍ وَنَحْوِهِ إِذَا قَالَ أَرَدْتُ إِيقَاعَهُ فِي الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَقْعُ حَالًا عَلَى الْمَذْهَبِ فَإِنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْإِرَادَةُ قَبْلَ فَرَاغِ لَفْظِ الطَّلَاقِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَلْتَزِمَ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّقْيِيدِ فِي أَمْسٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا عُلِقَ بِمُحَالٍ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي، وَإِمَّا أَنْ يَتِمَحَّلَ الْفَرْقُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

□ قَوْلُهُ: (لِمَنْ سَبَقُوهُ) أَيِ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ قَبْلَ التَّبْيِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَّلَهُ) أَيِ: بَعْضُهُمْ.

لَا حَتْمًا لِنَسْخِ أَوْ تَبْيِيهِ نَسْخِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَنْقُولُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

زَمَنَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: لَا فِي زَمَنٍ، وَقَدْ تَقَرَّرَ حُكْمُهُ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ، وَلَا  
 بَدْعَةٌ لَهَا وَلِلشَّهْرِ الْمَاضِي فَيَقَعُ فِيهِمَا حَالًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ مَا بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ كَذَا قَالَهُ غَيْرُ  
 وَاحِدٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ مَلَحَظُ الْوُقُوعِ هُنَا حَالًا أَنَّ اللَّامَ فِيمَا لَا يَنْتَظَرُ لَهُ وَقْتُ لِلتَّعْلِيلِ فَهُوَ كَأَنْتَ  
 طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُعْلَلَ بِإِلْغَاءِ الْمُحَالِ  
 أَيْضًا كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ فِي لِلشَّهْرِ الْمَاضِي، وَمَنْ ثَمَّ قَاسَ شَيْخُنَا الْوُقُوعَ حَالًا فِي أَمْسٍ عَلَى  
 الْوُقُوعِ حَالًا فِي لِلْبِدْعَةِ، وَلَا بَدْعَةٌ لَهَا، وَلَمْ يُبَالِ بِمَا أَفَادَتْهُ اللَّامُ لِمَا ذَكَرْتُهُ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ  
 الْآنَ طَلَاقًا أَثَرُ فِي الْمَاضِي فَيَقَعُ حَالًا، وَيَلْغُو قَوْلُهُ أَثَرُ فِي الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ  
 الْيَوْمَ غَدًا إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ غَدًا، وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ طَلْقَةً شَنْيَةً بِدْعِيَّةً، وَهِيَ فِي حَالِ  
 الْبِدْعَةِ إِلْغَاءٌ لِلْمُحَالِ، وَهُوَ اجْتِمَاعُهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ. وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ الطَّلُوعُ الرَّابِعَةُ عَلَى  
 أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ رَجَحَ مِنْهُمَا شَيْئًا وَقِيَاسُ كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي عَدَمُ الْوُقُوعِ وَيَلْحَقُ بِهِذِهِ  
 الْمَسَائِلُ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ فَيَقَعُ صَبِيحَةَ الْغَدِ وَيَلْغُو ذِكْرُ أَمْسٍ؛  
 لِأَنَّهُ غَلَقَهُ بِالْغَدِ وَبِالْأَمْسِ،.....

□ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي صَوَرَتِي لِلْبِدْعَةِ وَلِلشَّهْرِ الْمَاضِي. □ وَوَدَّ: (فَهُوَ) أَي مَا ذَكَرَ مِنَ الصَّوَرَتَيْنِ.

□ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا يُعْلَلُ بِكَوْنِ اللَّازِمِ لِلتَّعْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ) أَي: التَّعْلِيلُ بِإِلْغَاءِ  
 الْمُحَالِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِإِلْغَاءِ الْمُحَالِ مَعَ وُجُودِ اللَّازِمِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا  
 ذَكَرْتُهُ) أَي: فِي الْجَوَابِ الْمَارِ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (أَثَرُ) بَيْنَ الْفَاعِلِ مِنَ التَّأَثِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ قَوْلُهُ: غَدًا) لَا  
 يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ وَمَعَ ذَلِكَ قَوَاضٍ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا أَرَادَ إِيقَاعَ طَلَاقٍ وَاحِدٍ فِيهِمَا أَمَّا إِذَا أَرَادَ إِيقَاعَ  
 طَلْقَتَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدَةً فَلَا اسْتِحَالَةَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ مِنْ نَحْوِ بَيْنُونَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ ثَمَّ يَتَرَدَّدُ  
 النَّظَرُ فِي صَوَرَةِ الْإِطْلَاقِ بَايَهُمَا تُلْحَقُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا تُلْحَقُ بِالْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عَمَرَ، وَفِي  
 الرُّوُضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا قَوَاضٍ تَقَعُ فِي الْحَالِ، وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ  
 فِي الْغَدِ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَةَ الْيَوْمَ طَالِقٌ غَدًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ إِلَّا ذَلِكَ، وَكَذَا يَقَعُ وَاحِدَةً فَقَطُّ فِي الْحَالِ لَوْ  
 أَرَادَ بِذَلِكَ نِصْفَهَا الْيَوْمَ وَنِصْفَهَا الْآخَرَ غَدًا؛ لِأَنَّ مَا آخَرَهُ تَعَجَّلَ فَإِنْ أَطْلَقَ نِصْفَيْنِ بَانَ أَرَادَ نِصْفَ طَلْقَةٍ  
 الْيَوْمَ وَنِصْفَ طَلْقَةٍ غَدًا فَطَلْقَتَانِ إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَ بِالْأُولَى، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ الْيَوْمَ طَلْقَةً وَغَدًا أُخْرَى كَمَا  
 فُهِمَ بِالْأُولَى، وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا الْيَوْمَ طَلَقْتَ طَلْقَةً غَدًا فَقَطُّ أَي لَا فِي الْيَوْمِ  
 أَيْضًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُعَلَّقًا بِالْغَدِ، وَذِكْرُهُ الْيَوْمَ بَعْدَهُ كَتَعَجِيلِ الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ، وَهُوَ لَا يَتَعَجَّلُ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (الْآتِي) أَي: آتِفًا. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أَي: فِيهِمَا أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ الْإِنِّ) وَلَوْ  
 قَالَ نَهَارًا: أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا أَمْسٍ أَوْ أَمْسٍ غَدًا بِالإِضَافَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ غَدًا أَمْسٍ وَأَمْسٍ غَدًا  
 هُوَ الْيَوْمُ، وَلَوْ قَالَ لَيْلًا وَقَعَ غَدًا فِي الْأُولَى وَحَالًا فِي الثَّانِيَةِ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.

□ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ) أَي: فِيهِمَا.

ولا يُمكنُ الوقوعُ فيهما، ولا الوقوعُ في أمس فتعيين الوقوعُ في غَدٍ لإمكانه، وحاصلُ هذا إلغاءُ المحالِ والأخذُ بالممكنِ فهو كما مرَّ في أنت طالقِ أمس، ويُخالفُ هذه الفروعُ كُلُّها عدمُ الوقوعِ أصلاً نظراً للمحالِ في أنت طالقِ بعد موتي أو معه، وفي أنت طالقِ مع انقضاء عدَّتكَ، وفي أنت طالقِ طَلقة بائنة لِمَنْ يملكُ عليها الثلاث كما قاله القاضي أو رجعية لِمَنْ لا يملكُ عليها سوى طَلقة أو لغيرِ موطوءة كما قاله القاضي أيضاً قال في التهذيب وهو المذهب، وفي أنت طالقِ الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار فلا تطلق بمجيء الغد، ولا بدخول الدار؛ لأنه علَّقَه بمجيء الغد فلا يقع قبله، وإذا جاء الغد فقد فات اليوم أو الآن أي فلم يُمكنْ إيقاعه بوجه، وفي أنت طالقِ إن جمعت بين الضدين أو

قوله: (ولا يُمكنُ الوقوعُ فيهما) يُعَلِّمُ ما فيه ممَّا مرَّ أنّها هـ سيّدُ عمرٍ ويظهرُ بالتأملِ أنّه لا يجري هنا نظيرُ ما مرَّ أنّها. قوله: (وحاصلُ هذا) أي: ما ذكرَ في أنتِ طالقِ أمس غداً أو غداً أمس الخ.  
 قوله: (فهو) أي: حُكْمُ أنتِ طالقِ أمس غداً الخ. قوله: (لِمَنْ يملكُ الخ) أي: خطأً بالزوجة يملكُ الخ. قوله: (كما قاله القاضي) راجعٌ إلى قوله: (وفي أنتِ طالقِ طَلقة بائنة الخ). قوله: (أو رجعية الخ) عطفٌ على بائنة. قوله: (كما قاله القاضي) راجعٌ إلى قوله: (أو رجعية الخ). قوله: (وهو المذهب) أي: ما قاله القاضي. قوله: (أو إذا دخلت الخ) كذا في أصله كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى لكن لا بخطه فيُحْتَمَلُ أنّه من تغييرِ التابيح أو يقال: أو بمعنى الواو، وإلا فهو مُشْكِلٌ فيما يظهرُ إذ مقتضاه أنّه إذا قال: أنتِ طالقِ اليوم إذا دخلت الدار ودخلت فيه أن لا تطلق، ولا وجه له ويُؤيِّدُ ما ذكرناه من الإحتمالِ اقتصاره في التعليل على قوله: (لأنّه علَّقَه الخ) نعم قد يقالُ حينئذٍ لا فائدة لزيادة: ولا بدخول الدار؛ إذ لا دخلَ له بالكليّة، والحاصلُ أن كلامه لا يخلو عن شيءٍ بكلِّ تقديرٍ فليُتأملْ ثم رأيت الفاضلَ قال ما نصّه قوله: وفي أنتِ طالقِ الآن أو اليوم الخ ممَّا دخلَ تحتَ هذا أنتِ طالقِ اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم وأيّ مانعٍ من الوقوعِ عند دخول الدار انتهى، وقد يُجابُ بأنّ قوله إذا جاء الغد راجعٌ إلى اليوم، وقوله: أو إذا دخلت الدار راجعٌ إلى الآن، ولا شك أن دخول الدار المُعلَّقُ به يستحيلُ وقوعه الآن بل إنّما يقعُ في المستقبلِ فهما مسألتان والتشرُّ على عكسِ ترتيبِ اللَّفِّ، وقوله: لأنّه علَّقَه بمجيء الغد أي مثلاً في مسألتِهِ، وهي ربطُ الطلاقِ باليوم هـ سيّدُ عمرٍ أقول: ويتنافى هذا الجوابُ قولُ الشارحِ الآتي فقد فات اليوم أو الآن نعم يصرِّحُ بما تضمَّنه الجوابُ صَنِيعُ الْمُغْنِي والزُّوض مع شَرْحِهِ، عبارتهما: ولو قال: أنتِ طالقِ اليوم إذا جاء الغد أو أنتِ طالقِ الساعة إذا دخلت الدار لَمَّا كَلَّمَهُ فلا تطلق، وإن وُجدت الصِّفَةُ؛ لأنّه علَّقَه بوجودها فلا يقعُ قبله وإذا وُجدت فقد مضى الوقت الذي جعله محلاً للإيقاع هـ وبه يُعَلِّمُ ما في تعبیرِ الشارحِ من الخفاءِ والتعقيد. قوله: (بمجيء الغد، ولا بدخول الدار الخ) حقّه أن يقول: ولو بعد مجيء الغد أو دخول الدار؛ لأنّه علَّقَه بمجيء الغد أو دخول الدار فلا يقعُ قبله، وإذا جاء الغد أو دخلت الدار فقد فات الخ.

قوله: (وفي أنتِ طالقِ الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار الخ) ممَّا دخلَ تحتَ هذا أنتِ طالقِ اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فأي مانعٍ من الوقوعِ عند دخول الدار.

تُسَيِّحُ رَمَضَانُ أَوْ تَكَلَّمْتَ هَذِهِ الدَّائِبَةُ فَلَا يَقَعُ نَظَرًا لِلْمُحَالِ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ. وَالْحَاصِلُ مِنْهُ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ حَالًا فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةِ الْأُولَى، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِيهَا لِلْمُحَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَقَعِ فِي الصُّورِ الْأُخْرَى التَّسَعِ نَظَرًا لِلْمُحَالِ فِيهَا، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ تِلْكَ وَهَذِهِ بِإِبْدَاءِ مَعْنَى أَوْجَبَ الْغَاءَ الْمُحَالِ فِي جَمِيعِ تِلْكَ وَمَعْنَى آخَرَ أَوْجَبَ النَّظَرَ لِلْمُحَالِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ عُسْرًا أَوْ تَعَذُّرًا لِمَنْ أَمَعَ النَّظَرَ فِي مُذَرِّكَ كُلِّ مَنْ تِلْكَ، وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا الْإِشْكَالُ لَا يَتَوَجَّهْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ الْمُبَدَّدَةَ بَعْضُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُحَالَ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ، وَبَعْضُهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ، وَالْإِشْكَالُ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ ذِكْرِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَهَا كَمَا ذَكَرْتُ قُلْتَ بَلِ الْإِشْكَالُ مُتَوَجَّهٌ وَمَا ذَكَرْتُ مَمْنُوعٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْخِينَ قَائِلِينَ بِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالْمُحَالِ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ مَعَ قَوْلِهِمَا فِي أَمْسٍ وَنَحْوِهِ بِالْوُقُوعِ الْغَاءَ لِلْمُحَالِ فَإِنْ قُلْتَ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُحَالَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ لِقَوْلِهِمْ قَدْ يَكُونُ الْقَصْدُ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِهِ عَدَمُ الْوُقُوعِ، وَهُوَ قَضِيَّةُ فَرْقٍ بَعْضُهُمْ بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ لَفْظٌ صَرِيحٌ فِي التَّعْلِيْقِ فَمَنْعَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِ الثَّانِي قُلْتَ لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ وَقَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي، وَلَا فِي زَمَنِ وَنَحْوَهَا مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ أَوْ طَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ فِي صَوْرَتَيْهِمَا السَّابِقَتَيْنِ فَهَذَا تَنْجِيزٌ فِي الْكُلِّ رُيُطٌ بِمُحَالٍ فَالْفَعْلُ تَارَةً، وَلَمْ يُلْغَ أُخْرَى. فَإِنْ قُلْتَ: غَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي وَمَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ بِقَوْلِهِمْ لَمْ يَقَعِ لِمُصَادَفَتِهِ الْبَيْتُونَةُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ نَحْوِ هَذَيْنِ

□ فَوَدَّ: (بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ وَالْعَادِيِّ. □ فَوَدَّ: (مَنْهُ) أَيِ: مِنَ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ: وَيُخَالِفُ هَذِهِ الْفُرُوعَ إلخ. □ فَوَدَّ: (فِي أَكْثَرِ الْإِحْدَى عَشْرَةِ إلخ) لِيَتَأَمَّلَ مَعَ مَا سَيَأْتِي الْمُفْتَضِي لِلْوُقُوعِ فِي جَمِيعِهَا هَذَا سَيَدُّ عَمْرُ أَقُولُ: مَا سَيَأْتِي فِي الْوُقُوعِ الْمُطْلَقِ الشَّامِلِ لِلْحَالِي وَالْإِسْتِقْبَالِيِّ، وَمَا هُنَا فِي خُصُوصِ الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ فَأَخْرَجَ بِقَيْدِ الْأَكْثَرِ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا أَوْ غَدًا أَمْسٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِمَا، وَفِي صَبِيحَةِ الْغَدِ. □ فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ) الْأَضْرَبُ إِسْقَاطُ الْهَاءِ أَوْ زِيَادَةُ الْوَاوِ الْجَمْعُ أَوْ تَاءُ التَّكْلُمِ. □ فَوَدَّ: (التَّسَعِ) أَيِ: بَعْدَ قَوْلِهِ: وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّدِّيقَيْنِ إلخ صُورَةً وَاحِدَةً. □ فَوَدَّ: (كَمَا ذَكَرْتُ) أَيِ: مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ عَلَى الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (يُمَكِّنُ الْفَرْقَ) أَيِ بَيْنَ الصُّورِ الْأُولَى وَالْأُخْرَى. □ فَوَدَّ: (إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْلِيْقِ) أَيِ: لَا فِي التَّنْجِيزِ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا إلخ) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ إلخ أَيِ حَيْثُ يَقَعُ فِيهِ صَبِيحَةُ الْغَدِ هَذَا سَم. □ فَوَدَّ: (مِثْلُ أَنْتَ طَالِقٌ إلخ) خَبَرٌ؛ لِأَنَّ أَنْتَ إلخ فَهَذَا أَيِ الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (فَالْفَعْلُ تَارَةً) أَيِ: فِيمَا قَبْلَ مِثْلٍ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُلْغَ إلخ أَيِ فِي مَدْخُولٍ مِثْلٍ. □ فَوَدَّ: (غَلَّلُوا مَعَ مَوْتِي إلخ) أَيِ: عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي مَوْتِي إلخ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِذَا وَحَدَفَ قَوْلَهُ الْآتِي لَمْ يَقَعِ لَكَانَ أُولَى.

□ فَوَدَّ: (بَيْنَ أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ الْغَدُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَمْسٍ غَدًا) أَيِ: حَيْثُ لَا وَقُوعٌ فِي الْأَوَّلِ وَحَيْثُ فِي الثَّانِي صَبِيحَةُ الْغَدِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ.

ونحو أمس فإن وقوعه هنا لا يُصادفُ البيئونة قُلْتُ لا يطرُدُ ذلك أيضًا؛ لأنَّ قياسه أن لا يقع في: قبل أن تُخلَقِي لمُصادفته عدم وجودها بالكليَّة، وهو أولى بالرعاية من مُصادفة البيئونة وأيضًا فالتعليل بمُصادفة البيئونة إنما هو بيان لوجه المُحالِيَّة، وهي لا تنحصر في ذينك فليس القصدُ به إلا بيان وجه الإحالة، وإلا فأكثرُ صورِ المُحال الذي مَنَعَ الوقوع ليس فيها مُصادفة بيئونة فإن قُلْتُ: البحث بين الأصحاب في مَنع المُحال بأقسامه الثلاثة للوقوع إنما هو في التعليق به كما أُطبقت عليه عباراتهم، والتعليلُ إنما يكونُ بمُستقبل فالحقنا به كلُّ تنجيز فيه الرُبطُ بمُستقبل كعم موتي أو بعده أو مع انقضاء عدَّتكَ بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الرُبطُ بأن رُبطَ بماضٍ أو حالٍ أو لم يُرُبطَ بماضٍ، ولا مُستقبل فإنه لا ينظرُ للمُحال فيه كأمس وقبل أن تُخلَقِي، ولا في زَمَنِ ولِلشَّهرِ الماضي وطلاقاً أثر في الماضي وطلقة سُنِّيَّة بذعِيَّة قُلْتُ الفرقُ بذلك ممكنٌ لكن يَرُدُّ عليه اليومُ غَدًا حيثُ ألغوا غَدًا مع أَنَّهُ مُستقبل، ويُجابُ بأنَّ إلغاءه هنا لِمُعَارَضَةٍ ضِدِّه له، وهو اليومُ الأقوى لِكَونه حاضِرًا فَقَدَّمْنَا مقتضاه ثم ما قلناه في هذه الصُّورِ الأولى الإحدى عشرة بأسرها، وهو إلغاء المُحال؛ لأنها غيرُ مُستقبلية. وأما الصُّورُ الأخرى فالمُستقبلُ منها صريحًا بعد موتي في ومعه ومع انقضاء عدَّتكَ والآن إذا جاء الغدُ أو دَخَلَتْ وغلب التعليقُ هنا على الآن؛ لأنَّه أقوى لِمَا تقرر أن الأصل في مَنع المُحال أن يكون مُعلَّقًا، وبه فارقٌ ما مرَّ آنفًا في اليومُ غَدًا من إلغاء غَدًا دون اليوم، وإن جمعت بين الضدين، وما بعده نعم، تبقى طَلقة بائنة وطلقة رجعية والطلقة الرابعة فهذه ألغى المُحال فيها مع أَنها ليست

قوله: (هنا) أي: في نحو أمس. قوله: (ذلك) أي: الفرق. قوله: (لأن قياسه) أي: ذلك الفرق.  
قوله: (وهي لا تنحصر) أي: المُحالِيَّة. قوله: (في ذينك) أي: مع موتي ومع انقضاء عدَّتكَ.  
قوله: (به) أي: التعليل بمُصادفة البيئونة. قوله: (وإلا فأكثرُ صورِ إلخ) أي: ولو قصدَ بذلك ظاهره من التعليل حقيقةً لما أُطردَ فإن أكثرَ صورِ إلخ. قوله: (الذي مَنَعَ) صفة المُحال. قوله: (إنما هو) أي: البحث. قوله: (به) أي: بالتعليل. قوله: (بذلك) أي: بالتعليل بالمُحال حقيقةً أو حُكمًا.  
قوله: (لِمُعَارَضَةٍ إلخ) خبرٌ إن. قوله: (وهو) أي: الضد. قوله: (لِكَونه حاضِرًا) عِلَّةٌ لِقوله: الأقوى. قوله: (وهو) أي: ما قلناه إلخ، وقوله: لأنها إلخ خبرٌ ما قلناه إلخ. قوله: (وأما الصُّورُ الأخرى) أي: النَّسْخ. قوله: (بعد موتي إلخ) خبرٌ فالمُستقبلُ إلخ. قوله: (هنا) أي: في الآن إذا جاء الغدُ أو دَخَلَتْ الدَّار. قوله: (لأنَّه) أي: التعليل. قوله: (لِمَا تقرر إلخ) عِلَّةٌ لِلْعِلَّة. قوله: (في مَنع المُحال) أي: الوقوع فهو من إضافة المضدرِّ إلى فاعله. قوله: (مُعلَّقًا) أي: به على الحذف والإيصال. قوله: (وبه) أي: بالتعليل. قوله: (ما مرَّ آنفًا إلخ) وهو قوله: وهو اليومُ الأقوى إلخ.  
قوله: (وإن جمعت إلخ) عطفٌ على قوله: بعد موتي إلخ. قوله: (فهذه ألغى المُحال إلخ) يتأملُ مع

قوله: (فهذه ألغى المُحال فيها) يتأملُ مع أن الذي قدَّمه فيها هو عدم الوقوع.

بمستقبل، وقد يُجاب بأن هذه ألحقت بالمستقبل؛ لأنَّ المُتبادَر منها أنت طالق طَلقة إن كانت رجعية، وكذا الباقي المقتضي لِإِطْلان ما وَقَعَ به التناقض فقط، فحينئذٍ أُنْجِه الفرق بين تلك المسائل الإحدى عشرة الأولى والتسع الأخيرة فتأمل ذلك كله فإنه مُهِمٌّ، ولم يتعرَّضوا في شيء منه لِمَا يشفي، ولا نَبَّهوا على تخالف في شيء من تلك الفروع لِغيره مع ظُهور المخالفة كما عَلِمْتَ فإن قلت: أي معنى أوجب الفرق بين المستقبل وَغيره قلتُ العُرف المفهوم من قولهم: في تعليل عدم الوقوع بالمُحال لأنَّ المُعلَّق قد يُقصدُ بالتعليق به منَع الوقوع فعليًا من هذا أنَّ المُستقبل يُقصدُ به ذلك فائز عدم الوقوع بخلاف غير المُستقبل لا يقصدُ أهل العُرف به ذلك فلم يُؤزَّر في عدم الوقوع. (وأدوات التعليق) كثيرة منها (مَنْ كَمَنْ

أَنْ الذي قَدَّمه فيها هو عدم الوقوع اه سم. أي ومع أنه لا معنى لاستدراكه عَمَّا قَبْلَه، ولا يُلَاقِيه الجواب الآتي ثم رأيت قال عبدُ الله بأقشِير قوله أَلْغِيَ المُحالَ يَبْغِي أَنْ يُقْرَأَ أَلْغِيَ بالبناء لِلفاعِلِ وفاعله المُحالُ أي أَلْغِيَ المُحالَ الطلاقَ فلا يَرِدُ قولُ المُحْسِي إنها لا طلاقَ فيها فكيف أَلْغِيَ المُحالَ فيها وكأنه قرأه مَجْهولًا والمُحالُ نَائِبُ فاعِلٍ اه وهذا حَسَنٌ، وإنَّ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ. □ فَوَدَّ: (المُقْتَضِي إلخ) صِفَةً لِلْمُتَبَادَرِ اه كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (ما وَقَعَ به التناقض فقط)، وهو بَائِتَةٌ وَرَجْعِيَّةٌ والرَّابِعَةُ. □ فَوَدَّ: (العُرف المفهوم من قولهم: إلخ) قد يُقال قولُهُم: المذكور شامِلٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَغيره اه سم، وقد يَمْنَعُ الشُّمُولُ ما مَرَّ في الشَّارِحِ أَنفًا من أنَّ التَّعليقَ إِنَّمَا يَكُونُ في المُسْتَقْبَلِ. □ فَوَدَّ: (لأنَّ المُعلَّق إلخ) بَدَلٌ من قولهم: أو مَقُولٌ لَهُ. □ فَوَدَّ: (بِالتَّعليقِ به) أي: بِالْمُحالِ. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ الوقوع) أي: فيه. □ فَوَدَّ: (لا يَقْصِدُ أَهْلُ العُرفِ به إلخ) قد يَمْنَعُ اه سم. □ فَوَدَّ: (كثيرة) إلى قولِ المَتَنِ: ولا تَكَرَّرُ في النِّهَايَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ إِلَّا

□ فَوَدَّ: (العُرفُ المفهوم من قولهم إلخ) قد يُقال: قولُهُم المذكور شامِلٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَغيره. □ فَوَدَّ: (لا يَقْصِدُ أَهْلُ العُرفِ به ذلك) قد يَمْنَعُ.

□ فَوَدَّ في (سَبِي): (وأدوات التعليق مَنْ كَمَنْ دَخَلَتْ إلخ) سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَوْ لَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ امْتِنَاعًا وَتَحْضِيضًا عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ لَمْ يَعْرِفْ قَصْدَهُ لَمْ يَقَعِ طَلَاقٌ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا الإِمْتِنَاعِيَّةَ بِالرَّفْعِ خَيْرٌ إِنَّ أَيَّ هِيَ الإِمْتِنَاعِيَّةُ لِتَبَادُرِهَا إِلَى الْفَهْمِ عُرْفًا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ بِالشَّكِّ وَلِأَنَّ الإِمْتِنَاعِيَّةَ قَدْ بَلَّيْهَا الْفِعْلُ فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي تَسْهِيلِهِ، وَقَدْ تَلَّى الْفِعْلَ غَيْرَ مُفْهِمَةٍ تَحْضِيضًا انْتَهَى وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ إِفْصَاحٌ فِيمَا إِذَا قَصَدَ تَحْضِيضًا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ مُطْلَقًا أَوْ إِذَا لَمْ تَدْخُلِ الدَّارَ، وَقَدْ يَدُلُّ اسْتِدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا الإِمْتِنَاعِيَّةَ إلخ، وَقَوْلُهُ: وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ إِذَا قَصَدَ التَّحْضِيضَ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَعِ عِنْدَ قَصْدِ التَّحْضِيضِ لَمْ يَكُنْ فِي تَفْصِيلِهِ فَائِدَةٌ لِثُبُوتِ عَدَمِ الْوُقُوعِ حِينَئِذٍ سِوَاءَ أَرَادَ الإِمْتِنَاعَ أَوْ التَّحْضِيضَ أَوْ لَمْ يَرِدْ شَيْئًا أَوْ جُهِلَتْ إِرَادَتُهُ لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ بَلِ الْمُرَادُ عَدَمُ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْكُوكَبِ لِلْإِسْنَوِيِّ.

دَخَلْتُ الدَّارَ مِنْ نِسَائِي فَهِيَ طَالِقٌ (وَإِنْ) كَمَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ، وَكَذَا طَلَّقْتُكَ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي طَلَّقْتُكَ إِنْ دَخَلْتُ وَمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ هُنَا حَالًا، وَفِي الْأَوَّلَى عِنْدَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ (وَإِذَا) وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى

فِيمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي إلخ) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتَنِ أَهْمُ أَيِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْقَلْبَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي.

قَوْلُ (نِسَائِي): (وَإِنْ) وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَكَانَ يَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا.

(تَنْبِيْهُ): فِي فِتَاوَى الْغَزَالِيِّ أَنَّ التَّغْلِيْقَ يَكُونُ بِلَا فِي بَلَدٍ عَمَّ الْعُرْفُ فِيهَا كَقَوْلِ أَهْلِ بَغْدَادِ أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ أَهْمُ مُعْنَى عِبَارَةٍ سَمِ فِي الرُّوْضِ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لَعَنَتْهُ بِهَا أَيُّ بِلَا مِثْلُ إِنْ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْدُّخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَعَنَتْهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا أَذْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَعَنَتْهُ بِلَا مِثْلُ إِنْ: وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي انْتَهَى أَهْمُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهَمِّ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) أَيُّ: بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ أَهْمُ سَمِ. قَوْلُهُ: (بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي إلخ) أَيُّ: فِي الْفَرْعِ الَّذِي فِي آخِرِ الْفَضْلِ أَهْمُ كُرْدِيَّ عِبَارَةٌ عَ شِ أَيُّ فِي آخِرِ هَذَا الْفَضْلِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّغْلِيْقَ عَلَى مُجَرَّدِ الْفِعْلِ طَلَّقْتُ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ، وَإِنْ قَصَدَ تَغْلِيْقَ التَّطْلِيْقِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَقْصِدْ قَوْلًا لَمْ تَطْلُقِ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنَ التَّطْلِيْقِ، وَإِنْ قَصَدَ الْوَعْدَ عَمِلَ بِهِ فَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا أَهْمُ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيُّ: التَّفْضِيلُ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ زَعَمَ وَقُوعَهُ إلخ) لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُ التَّغْلِيْقُ إِلَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ طَلَّقْتُكَ، وَهُوَ وَاضِحٌ حَيْثُ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّخْطِئَةِ سَيِّمًا وَيَبْعُدُ كُلُّ الْبَعْدِ مِمَّنْ يَنْسُبُ إِلَى الْعِلْمِ أَنْ يَرَى الْوُقُوعَ عِنْدَ قَصْدِ التَّغْلِيْقِ بِشَرْطِهِ أَهْمُ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِي تَقْدِيمِ طَلَّقْتُكَ عَلَى الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: وَفِي الْأَوَّلَى أَيُّ فِي تَاخِيرِهَا عَنْهُ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: غَيْرُ قَائِلٍ بِجَرِّ بَيَانِ التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَهْمُ سَيِّدُ عُمَرَ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا إلخ) وَقَدْ سُئِلَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَّا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَوْلَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ امْتِنَاعًا أَوْ تَحْضِيضًا عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ لَمْ يُعْرِفْ قَصْدَهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا امْتِنَاعِيَّةٌ لِتَبَادُؤِهَا إِلَى الْفَهْمِ عُرْفًا وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلَا وَقُوعَ بِالشَّكِّ أَهْمُ نِهَائِيَّةٌ

قَوْلُهُ: (الدَّارَ مِنْ نِسَائِي) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ تَغْيِيرُ الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ) بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ إلخ) وَفِي الرُّوْضِ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ مَنْ لَعَنَتْهُ بِهَا أَيُّ بِلَا مِثْلُ إِنْ أَيُّ كَالْبَغْدَادِيِّينَ طَلَّقْتُ بِالْدُّخُولِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَمَّا مَنْ لَيْسَتْ لَعَنَتْهُ كَذَلِكَ فَتَطْلُقُ زَوْجَتَهُ انْتَهَى ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَا أَذْخُلُ الدَّارَ تَغْلِيْقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَعَنَتْهُ الزَّوْجَ بِلَا مِثْلُ إِنْ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ فِي أَنْتِ طَالِقٌ لَا دَخَلْتُ الدَّارَ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْمُضَارِعَ عَلَى أَصْلٍ وَضَعَ التَّغْلِيْقَ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُسْتَقْبَلٍ فَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيْقًا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَاضِي أَهْمُ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِالْدُّخُولِ.



كإلى دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ لِأَطْرَادِهَا فِي غَرْفِ أَهْلِ الْيَمَنِ بِمَعْنَاهَا (ومتى ومتى ما) بزيادة ما  
 كما مرَّ ومهما وما وإدما وأيًا ما وأين وأينما وحيث وحيثما وكيف وكيفما (وكُلِّمَا وأيُّ كأيُّ  
 وقتٍ دَخَلْتَ) الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ (ولا يقتضين) أي هذه الأدوات (فوزًا) في الْمُعَلَّقِ عليه (إنَّ عُلُقَ  
 بإثبات) أي فيه أو بمُثَبِّت كالدُّخُولِ في إنَّ دَخَلْتَ (في غير خُلْع)؛ لَأَنَّهَا وَضَعَتْ لَا بِقَيْدِ ذَلَالَةٍ  
 عَلَى فَوْزٍ أَوْ تَرَاخٍ، وَذَلَالَةُ بَعْضِهَا فِي الْخُلْعِ عَلَى الْفَوْرِيَّةِ كَمَا مَرَّ فِي إِنْ وَإِذَا لَيْسَتْ مِنْ وَضْعِ  
 الصَّيْغَةِ بَلْ لِقِتْضَاءِ الْمُعَارَضَةِ ذَلِكَ إِذِ الْقَبُولُ فِيهَا يَجِبُ اتِّصَالُهُ بِالْإِجَابِ وَخَرَجَ بِالْإِثْبَاتِ  
 التَّفْصِي كَمَا يَأْتِي وَبِحِثِّ فِي مَتَى خَرَجْتَ شَكَوْتُكَ تَعَيَّنَ الْفَوْزُ بِالشَّكْوَى عَقِبَ خُرُوجِهَا؛ لِأَنَّ  
 حَلْفَهُ يَنْحَلُّ إِلَى مَتَى خَرَجْتَ، وَلَمْ أَشْكُكَ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ بِإِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ وَمَتَى لَا تَقْتَضِي الْفَوْزَ فِي  
 الْإِثْبَاتِ وَتَقْتَضِيهِ فِي النَّفْيِ انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا تُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ لِذَلِكَ وَضَعًا، وَلَا غَرْفًا، وَإِنَّمَا  
 التَّقْدِيرُ الْمُطَابِقُ مَتَى خَرَجْتَ دَخَلَ وَقْتُ الشَّكْوَى أَوْ أَوْجَدْتَهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَعْرُضُ فِيهِ  
 لَانْتِهَائِهَا وَبِفَرْضِ مَا قَالَهُ يَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا عَدَا أَنَّ لِقِتْضَاءِ الْفَوْزِ فِي النَّفْيِ، وَعَلَى مَا قُلْنَا هُنا فَقَدْ

قال الرِّشِيدِي: قَوْلُهُ حَمَلًا عَلَى أَنَّ لَوْلَا امْتِنَاعِيَّةً صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى التَّخْضِيفِ وَقَعَ أَهْ وَقال  
 صَاحِبُ النِّهَايَةِ فِي هَامِشِهَا مَا نَصَّهُ عَلِيمٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ غَيْرَ التَّخْضِيفِ فَالْأَوَّلُ امْتِنَاعُ الْوُقُوعِ  
 لَوْجُودِ الدُّخُولِ وَالثَّانِي وَجُودُهُ لَوْجُودِهِ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ فِي الْمَعْنَى فَيَشْتَرِطُ لِلْوُقُوعِ الدُّخُولُ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْفَوْزُ  
 أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَالٌ سَمِ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ عِنْدَ قَصْدِ التَّخْضِيفِ مُطْلَقًا وَمَالٌ ع ش عِنْدَ قَصْدِهِ إِلَى الْوُقُوعِ  
 عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ إِنْ أَطْلَقَ وَعِنْدَ قَوَاتِ الْوَقْتِ الَّذِي قَصَدَهُ إِنْ أَرَادَ وَقْتًا مُعَيَّنًا. قَوْلُهُ: (لِأَطْرَادِهَا فِي  
 غَرْفِ الْيَمَنِ) هَلْ يَخْتَصُّ بِهِمْ أَهْ سَمِ أَقُولُ: قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ أَوَّلًا، وَعَنِ الْمُغْنِي  
 الْإِخْصَاصُ مُطْلَقًا، وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ ثَانِيًا الْإِخْصَاصُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَاضِي،  
 وَعَدَمُهُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمُضَارِعِ. قَوْلُهُ: (أَي فِيهِ) فَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي أَوْ بِمُثَبِّتٍ فَالْمُضَدَّرُ بِمَعْنَى  
 الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا وَضِعَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ) فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي الْخُلْعِ أَهْ  
 رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ فِي مَتَى الْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ  
 فِي مَتَى خَرَجْتَ شَكَوْتُكَ مِنْ تَعَيَّنِ الْفَوْزِ الْخِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الْفَوْرِيَّةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَفْلا نُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ الْخِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تُسَلِّمُ انْجِلَالَهُ الْخِ) قَدْ يُقَالُ مَنَعَ انْجِلَالَهُ لِذَلِكَ  
 وَضَعًا مُسَلِّمٌ وَغَرْفًا مُكَابَرَةً فَالْأَوَجُّهُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: إِلَى  
 الْإِثْبَاتِ وَالتَّفْصِي أَهْ ش. قَوْلُهُ: (لِانْتِهَائِهَا) أَي: الشَّكْوَى أَي وَقْتُهَا. قَوْلُهُ: (وَبِفَرْضِ مَا قَالَهُ) أَي:  
 الْبَاحِثُ، وَهُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (لِقِتْضَاءِ) أَي: مَا عَدَا إِنْ أَهْ ش.

قَوْلُهُ: (لِأَطْرَادِهَا فِي غَرْفِ أَهْلِ الْيَمَنِ) هَلْ يَخْتَصُّ بِهِمْ. قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ الْفَوْزُ بِالشَّكْوَى عَقِبَ خُرُوجِهَا)  
 هَذَا مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الْفَوْرِيَّةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ  
 الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

تقوم قرينة خارجية تقتضي الفوز فلا ينعقد العمل بها (إلا) إن قال (أنت طالق إن شئت) أو إذا شئت فإنه يُعتبر الفوز في المشيئة بناءً على الأصح أنه تمليك بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها إن شاءت وخطاب غيرها فلا فوز فيه، وفي إن شئت وشاء زيد يُعتبر فيها لا فيه (ولا) يقتضين (تكرراً) للمعلق عليه بل إذا وجد مرة انحلت اليمين لدلائلهم على مجرد وقوع الفعل الذي في حيزه، وإن قيد بالأبد كان خرجت أبداً إلا ياذني فأنت طالق؛ لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلماً) فإنها للتكرار وضعا واستعمالاً.

(فرع): قال: أنت طالق إن لم تنزّوجي فلاناً طَلَقْتَ حالاً كما يأتي بما فيه أو إن لم تنزّوجي فلاناً فأنت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور فمن الغاه أو قعه، ومن صحّحه لم

قوله: (فلا ينعقد العمل بها) مُتَعَمِّدُ أَي حَيْثُ نَوَى مُقْتَضَاهَا وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ أَحَدُ شِ وَالْأَوَّلَى حَيْثُ لَمْ يَنْوَ خِلَافَ مُقْتَضَاهَا إِنْ شَمِلَ الْإِطْلَاقَ. قوله: (أو إذا شئت) إلى الفرع في النهاية والمغني.

قوله: (أنه) أي: التعليل بالمشيئة. قوله: (وخطاب غيرها) أي: كإن شاء زيد. قوله: (يُعتبر) أي: الفوز. قوله: (فيها) أي: الزوجة لا فيه أي زيد. قوله: (ولا يقتضين إلخ) أي: إن علق بمثبت وسببتي التعليل بالتقيي اه مغني. قوله: (بل إذا وجد مرة إلخ) عبارة المغني بل إذا وجد مرة واحدة في غير نسيان، ولا إكراه انحلت اليمين، ولم يؤثّر وجوده ثانياً اه. قوله: (انحلت اليمين إلخ) فلو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد، ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالقاً ثم سكن بهما في بلدة انحلت يمينه؛ لأنها تعلقت بسكنى واحدة؛ إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار وأنتى الوالد رحمه الله تعلّق بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد إلا أن تأخذه يد عادية فأخذه واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً اه نهاية قال ع ش قوله: واستخدمته مدة أي: وإن قلت اه.

قوله (إسن): (إلا كلماً) قال في شرح الإرشاد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلماً ويرد بمنعه؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعة للعموم وكما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلاف لما يوهمه كلامه في شرح الرّوض اه، وهو كما قاله فلو قال: كلماً دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طَلَقْتَ ثلاثاً أو أيتكن فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طَلَقْتَ واحدة؛ إذ تكرار اه سم. قوله: (وقال آخرون فيه دور) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مانعاً من الطلاق مع أن

قوله في (إسن): (إلا كلماً) قال في شرح الإرشاد: وقد يتوهم أن أيتكن في معنى كلماً، ويرد بمنعه؛ لأنها لا تقتضي التكرار، وإن كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا، وهو ظاهر خلاف لما يوهمه كلامه في شرح الرّوض اه، وهو كما قال فلو قال: كلماً دخلت واحدة منك الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طَلَقْتَ ثلاثاً أو أيتكن فهي دخلت طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طَلَقْتَ واحدة؛ إذ لا تكرار. قوله: (وقال آخرون: فيه دور) كأن المراد بهذا الدور أنه جعل التزوج مانعاً من الطلاق مع أن

يُوقَعُ، وفي تخصيص الدَّورِ بهذه نَظَرٌ بل يأتي في الأولى إذ لا فرق بينهما من حيثُ المعنى على أن الذي يَنْجَحُ أن هذا من بابِ التعليق بما يُتَوَلَّى للمُحالِ الشرعي؛ لأنَّ حَثَّ على تَزَوُّجِهِ المُحالِ قبلَ الطَّلَاقِ لا من الدَّورِ فيقعُ حالاً نظيرَ الأولى فتأملهُ، ولو حَلَفَ ليرسِمَ عليه لم يتوقَّفَ البرُّ على طَلَبِ التَّرسيمِ عليه من حاكمٍ على ما أفتى به بعضُهم وقال غيرُهُ بل يتوقَّفُ على ذلك؛ لأنَّ حَقِيقَةَ التَّرسيمِ تختصُّ بالحاكِمِ، وأمَّا التَّرسيمُ من المُشتَكِي فهو طَلَبُهُ، ولا يُغْنِي مُجَرَّدُ الشُّكَايَةِ للحاكِمِ عن تَرسيمِهِ، وهو أن يُوكَّلَ به مَنْ يُلَازِمُهُ حتى يُؤْمَنَ من هَرَبِهِ قبلَ فصلِ الخصومةِ، ولو حَلَفَ بالثلاثِ أن زَوْجَ بنته ما عادَ يكونُ لها زوجاً، .....

التَّزَوُّجُ مُتَوَقَّفٌ على الطَّلَاقِ لاسْتِحَالَتِهِ بدونه، والطلاقُ مُتَوَقَّفٌ على التَّزَوُّجِ اهـ سم، وإنَّما. قال كأنَّ إلخ إذ لا دَوْرَ حَقِيقَةٍ كما يأتي؛ لأنَّ التَّزَوُّجَ الموقوفَ تَزَوُّجَ فُلَانٍ، والتَّزَوُّجَ الموقوفَ عليه تَزَوُّجُ الزَّوْجِ. فَوَدَّ: (بهذه) أي بصورة تقديم الشَّرْطِ. فَوَدَّ: (في الأولى) أي: في صورة تقديم الجزاء. فَوَدَّ: (إن هذا) أي الثانية فَكَانَ الأولى الثَّانِيَّة. فَوَدَّ: (من بابِ التعليق إلخ) أي: تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بالتَّزَوُّجِ المُحالِ. فَوَدَّ: (لأنَّ حَثَّ إلخ) أي: فهو في المعنى تَعْلِيْقُ لِلطَّلَاقِ لِلتَّزَوُّجِ المُحالِ، ولا يَخْفَى بَعْدَهُ. فَوَدَّ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اِغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وما المانعُ أن يُقالَ: لا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ، ووجودُ البرِّ في حالِ البينونةِ كافٍ حِينَئِذٍ قَياسُ ما يأتي في شَرْحِ وَقَعِ عِنْدَ الْيَاسِ مِنْ قَضِيَّةِ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بِلَا تَزَوُّجِ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعِ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يُبْنِهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم، وقوله: إِنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا إلخ لَمْ يَقَعِ طَلَاقٌ لَا يَخْفَى أَنَّهُ خَالٍ عَنِ الْفَائِدَةِ وَإِبَارَةِ شَيْءٍ فِي نَظِيرِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَعْنَى التَّخْضِيقِ الْحَثُّ عَلَى الْفِعْلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِكَ كَذَا وَذَاكَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ عِنْدَ عَدَمِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ عَدَمُ فِعْلِهَا إِلَّا بِالْيَاسِ إِنْ أَطْلُقَ وَيَتَحَقَّقُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ الَّذِي قَصَدَهُ إِنْ أَرَادَ وَقْتًا مُعَيَّنًا اهـ. فَوَدَّ: (لَا مِنَ الدَّورِ) عَطَفَ عَلَى مِنْ بَابِ التَّعْلِيْقِ. فَوَدَّ: (يَتَوَقَّفُ إلخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ بِفَرْضِ اِغْتِمَادِهِ حَيْثُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْ ذِي شَوْكَةٍ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ اهـ سَبَدُ عَمَرٍ. فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: طَلَبِ التَّرسيمِ مِنَ الْحَاكِمِ، وَتَرسيمِهِ بِالْفِعْلِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُغْنِي إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ. فَوَدَّ: (عَنْ تَرسيمِهِ) مُتَعَلِّقٌ لِ(يُغْنِي) وَالضَّمِيرُ لِلْحَاكِمِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ حَلَفَ بِالثَلَاثِ إلخ) وَقَعِ السُّؤَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْتُ زَوْجَتِهِ وَأَرَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتَهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَاخَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ

التَّزَوُّجُ مُتَوَقَّفٌ على الطَّلَاقِ لاسْتِحَالَتِهِ بدونه، والطلاقُ مُتَوَقَّفٌ على التَّزَوُّجِ.

فَوَدَّ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ) اِغْتِيَاؤُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ أَيْنَ وما المانعُ أن يُقالَ: لا تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ ووجودُ البرِّ في حالِ البينونةِ كافٍ، وَحِينَئِذٍ قَياسُ ما يأتي في شَرْحِ قَوْلِهِ: وَقَعِ عِنْدَ الْيَاسِ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِهِمَا أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بِلَا تَزَوُّجِ فُلَانٍ إِلَى الْمَوْتِ لَمْ يَقَعِ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يُبْنِهَا وَحَصَلَ الْيَاسُ بِالْمَوْتِ طَلَّقَتْ قُبَيْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَلَوْ حَلَفَ بِالثَلَاثِ أَنْ زَوْجَ بِنْتِهِ إلخ) وَقَعِ السُّؤَالُ عَنْ إِنْسَانٍ كَانَتْ

ولم يُطْلَقِ الزَّوْجُ عَقِبَ حَلْفِهِ وَقَعْنَ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ وَقَوْعَهُنَّ مُحْتَجًّا بِأَنِّ مَعْنَاهُ إِنْ بَقِيَ لَهَا زَوْجًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُنَافِي مَا ذَكَرْتَهُ بَلْ يُؤَيِّدُهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ انْتِفَاءَ نِكَاحِهِ بِأَنِّ يُطْلَقُهَا، وَإِلَّا فَلَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي لَسْتُ بِزَوْجَتِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا مَا تُضَيِّحِينَ أَوْ تُعَوِّدِينَ لِي بِزَوْجَةٍ. (وَلَوْ قَالَ) لِمَوْطُوءَةٍ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي كُلِّمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَنْتَ طَالِقٌ كُلُّمَا حَلَلْتَ حَزْمَتَ وَقَعْتَ وَاحِدَةً إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِتَكَرُّرِ الْحَرَمَةِ تَكَرُّرَ الطَّلَاقِ فَيَقْعُ مَا نَوَاهُ أَوْ (إِذَا طَلَّقْتُكَ) أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَاكَ مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَ) بِهَا بِنَفْسِهِ دُونَ وَكَيْلِهِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ (أَوْ عَلَّقَ) طَلَاقَهَا (بِصِفَةِ فُؤُجِدَتْ

الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ أُخْتَهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَنِّ مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعِيَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْنَى بِمَا قُلْتَهُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَهَلْ يَبْرُ بِخُرُوجِهَا عَنْ عِصْمَتِهِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ حَيْثُ أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الْعِصْمَةِ الْكَامِلَةِ الْمُبِيحَةِ لِلْمَوْطُوءِ اهـ ع ش. قُود: (وَلَمْ يُطْلَقِ الزَّوْجُ) أَيِ: زَوْجِ الْبَيْتِ عَقِبَ حَلْفِهِ أَيِ الْأَب. قُود: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ: وَقُوعِ الثَّلَاثِ اهـ كُزْدِي. قُود: (وَالَا) أَيِ: كَأَنَّ قَصْدَ نَحْوِ عَدَمِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ أَوْ أُطْلِقَ. قُود: (فَلَا) أَيِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَضْلًا.

قُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلُهُ: وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْخ. قُود: (لِمَوْطُوءَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَ) إِلَى الْمَتَنِ. قُود: (لِمَوْطُوءَةٍ) يَمْلِكُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ قَلَالَتٍ فِي مَمْسُوسَةٍ، وَلَوْ ذَكَرَ التَّقْيِيدَ هُنَا لَيُفْهَمَ مِنْهُ التَّقْيِيدُ فِي الْآتِي لَكَانَ أَوَّلَى اهـ مُغْنِي. قُود: (لِمَوْطُوءَةٍ إِنْخ) يَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ عِنْدَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً عِنْدَ التَّغْلِيْقِ كَمَا سَيَأْتِي اهـ سَيِّدُ عَمَر. قُود: (كُلُّمَا حَلَلْتَ إِنْخ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِالْحِلِّ مَعَ أَنَّهَا تَحْرُمُ بِالطَّلَاقِ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا اهـ سَيِّدُ عَمَر، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِلِّ زَوَالَ الْعِصْمَةِ، وَهُوَ الطَّلَاق. قُود: (أَوْ أَوْقَعْتَ طَلَاكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ عَلَّقَ بِكُلِّمَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ) إِلَى الْمَتَنِ: وَقَوْلُهُ: عِنْدَمَا ذَكَرَ. قُود: (مَثَلًا) أَيِ كَذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي. قُود: (مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتَنِ: طَلَّقَهَا اهـ سَم.

عِنْدَهُ أَخْتُ زَوْجَتِهِ وَأَرَادَتْ الْإِنْصِرَافَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا إِنْ رَاحَتْ مِنْ عِنْدِهِ مَا خَلَى أُخْتَهَا عَلَى عِصْمَتِهِ فَرَاخَتْ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِنْ تَرَكَ طَلَاقَ أُخْتِهَا عَقِبَ رَوَاجِهَا بِأَنِّ مَضَى عَقِبَهُ مَا يَسَعُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَوْرِ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ مَعِيَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ ثُمَّ رُفِعَ السُّؤَالُ لِلشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَأَقْنَى بِمَا قُلْتَهُ وَذَكَرَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ التَّخْلِيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْنَى التَّرْكِ فَمَعْنَى إِنْ خَلَيْتَ أَوْ مَا خَلَيْتَ إِنْ تَرَكْتَ أَوْ مَا تَرَكْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ قَالَ فِي بَابِ الْإِيمَانِ أَوْ لَا أَخْلَيْكَ تَفْعَلِي كَذَا حُمِلَ عَلَى نَفْيِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ بِأَنِّ يَعْلَمُ بِهِ وَيَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِ مِنْهُ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمَتَنِ: (طَلَّقَ).

فَطَلَّقَانِ) تَقَعَانِ عَلَيْهَا إِنْ مَلَكَهُمَا وَاحِدَةٌ بِالتَّطْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ أَوْ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجَدَتْ وَأُخْرَى بِالتَّعْلِيقِ بِهِ؛ إِذِ التَّعْلِيقُ مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيقٌ، وَقَدْ وَجَدَا بَعْدَ التَّعْلِيقِ الْأَوَّلِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلَّقَ طَلَاقُهَا أَوَّلًا بِصِفَةٍ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ لَمْ يَقَعْ الْمُعْلَقُ بِالتَّطْلِيقِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ عَلَّقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ بَعْدَ تَعْلِيقِ طَلَاقِهَا شَيْئًا، وَلَوْ قَالَ لَمْ أُرِدْ بِذَلِكَ التَّعْلِيقَ بَلْ إِنَّكَ تَطْلُقُنِ بَمَا أَوْفَقْتَهُ دُئِينَ أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ وَمَوْطُوءَةٌ طَلَّقَتْ بَعْوَضٍ وَطَلَاقُ الْوَكِيلِ فَلَا يَقَعُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ لِيَتَوَتَّنَهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَلِعَدَمِ وَجُودِ طَلَاقِهِ فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يَقَعْ غَيْرُ طَلَاقِ الْوَكِيلِ وَتَنَحَّلَ الْيَمِينُ بِالْخُلْعِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ طَلَاقٌ لَا فُسْخَ (أَوْ) قَالَ (كُلَّمَا وَقَعَ طَلَاقِي) عَلَيْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ) هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ (فَثَلَاثٌ فِي مَمْسُوسَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبُرِ وَمُسْتَدْجِلَةٍ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ، وَلَا نَظَرَ لِحَالَةِ التَّعْلِيقِ لَا قِتْضَاءَ كُلَّمَا التَّكَرَّرَ فَتَقَعُ ثَانِيَةٌ بِوُقُوعِ الْأُولَى وَثَالِثَةٌ بِوُقُوعِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يُعْزَرْ بِوُقُوعِ بَلْ بِأَوْفَعَتْ أَوْ بِطَلَّقَتْكَ طَلَّقَتْ ثِنْتَيْنِ فَقَطْ لَا ثَالِثَةً؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَقَعَتْ لَا أَنَّهُ أَوْفَعَهَا (وَفِي غَيْرِهَا) عِنْدَمَا ذُكِرَ (طَلَّقَةٍ)؛ لِأَنَّهُمَا بَانَتْ

قوله: (أو التعليل إلخ) عطف على التنجيز. قوله: (بالتعليق به) أي: بالتطليق. قوله: (إذ التعليق إلخ) علة لقوله: وأخرى إلخ من حيث اشتماله على التطليق بالتعليق بصفة وجدت. قوله: (تطليق) أي: وإيقاع، وأما مجرّد التعليق فليس بتطليق، ولا إيقاع، ولا وقوع نهاية ومعنى. قوله: (وقد وجدنا) أي: التعليق والصفة. قوله: (ثم قال: إذا طلقك إلخ) وواضح أنه لو قال: إذا وقع عليك طلاقي إلخ أنها تطلق طلقتين في هذه أيضًا اه سيّد عمر. قوله: (لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئاً) لأن وجود الصفة وقوع لا تطليق، ولا إيقاع نهاية ومعنى. قوله: (ولو قال إلخ) أي: في مسألة المتن. قوله: (بذلك) أي: بقوله إذا طلقك فأنت طالق. قوله: (أما غير موطوءة إلخ) حق التعبير أما طلاق غير موطوءة وطلاق موطوءة بعوض. قوله: (وطلاق الوكيل) ولو قال لها: ملكتك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع إلا طلقها كما رجّحه الماوردی اه معني. قوله: (وتنحل اليمين إلخ) أي: في مسألة المتن. قوله: (بناء على الأصح إلخ) انظر مفهومه اه سم. قوله: (سني) (في ممسوسة) يحتلّ تعلّقه بثلاث فيفهم التقيّد بذلك في المسألة الأولى بالأولى كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: ما تقرّر في المسألتين من وقوع ثنتين في الأولى وثلاث في الثانية محلّه في ممسوسة، وفي غيرها طلاقاً فيهما اه سيّد عمر. قوله: (عند وجود الصفة إلخ) راجع لكل من ممسوسة ومستدجلة سم وسيّد عمر وع ش. قوله: (لاقتضاء كلما إلخ) تعليل للمتن. قوله: (طلقت ثنتين) أي إن طلق بنفسه كما هو واضح اه سيّد عمر أي من غير عوض. قوله: (عندما ذكر) أي: عند وجود الصفة انظر ما فائدته.

قوله: (بناء على الأصح إلخ) انظر مفهومه. قوله: (عند وجود الصفة) راجع لكل من ممسوسة ومستدجلة.

بالأولى. (ولو قال وتحتة) نسوة (أربع إن طَلَّقَتْ واحدة) من نسائي (فعبدة) من عبيدي (حرٌّ، وإن) طَلَّقَتْ (ثنتين فعبدان) حرَّانِ (وإن طَلَّقَتْ ثلاثاً فثلاثة) أحرار (وإن) طَلَّقَتْ (أربعاً فأربعة) أحرار (فطلَّقَ أربعاً معاً أو مُرتَّباً عتقَ عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة بالرابعة وتعيين المعتقين إليه، وبحث ابن التقيِّ وجوب تمييز مَنْ يُعتَقُ بالأولى وَمَنْ بعدها إذا طَلَّقَ مُرتَّباً لِيَتَّبِعَهُمْ كَسَبُهُمْ من حين العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو بضم لم يُعتَقْ فيما إذا طَلَّقَ معاً إلا واحدة أو مُرتَّباً إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة؛ لأنها ثانية الأولى، ولا يقع شيء بالثانية؛ لأنها لم تُوجد فيها بعد الأولى صفة اثنين، ولا بالرابعة؛ لأنه لم يُوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة، ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعليق كإن في ذلك إلا كلُّها كما قال (ولو علَّقَ بكلُّها) في كلِّ مرَّةٍ أو في المرَّتَيْنِ الأولتَيْنِ، وتصويروهم بها في الكلِّ إنما هو لتجري الأوجه المُقابلة لِلصَّحِيحِ أي من جُمِلَتْها عتقَ عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الأولى.

❦ قول (سني): (ولو قال) أي: مَنْ له عبيد اه مُعْنِي. ❦ قوله: (بالأولى) أي: بطلاقها، وكذا نظائره الآتية. ❦ قوله: (واثنان بالثانية) الأنسب بالثنتين، وكذا الكلام في الثالثة والرابعة؛ إذ لا تمايز في صورة المعية، وفي صورة لترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن يُؤوَّلَ بأن المراد ما به يَتَّبِعُ الْحُكْمَ اه سَيِّدُ عُمَرَ. ❦ قوله: (وَعَيْنَيْنِ الْمُعْتَقَيْنِ إِلَيْهِ) أي: وإن كَانَ مَنْ يُعَيِّنُهُ صَغِيرًا أَوْ زَمِنًا اه ع ش.

❦ قوله: (وَبَحَثَ ابْنُ التَّقِيِّ) عبارة المُعْنِي وَالْأَسَى في شَرْحِ فَحْمَسَةِ عَشَرَ عَلَى الصَّحِيحِ. (تنبية): تعيين العبيد المخكوم بعقوبتهم إليه قال الزركشي أطلقوا ذلك وَيَجِبُ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُعْتَقُ بالواحدة وبالثنتين وبالثلث وبالأربع فَإِنَّ فائدة ذلك تَظْهَرُ في الأكساب إذا طَلَّقَ مُرتَّباً لا سِيَّما مع التَّباعِدِ وَكَانَهُمْ سَكَنُوا عَنْ ذَلِكَ لِوُضُوحِهِ اه.

❦ قوله: (وَمَنْ بَعْدَهَا) الأولى وما بَعْدَهَا أو وَمَنْ بما بَعْدَهَا. ❦ قوله: (لأنها ثانية الأولى) كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ لِوُجُودِ صِفَةِ تَطْلِيقِ ثِنْتَيْنِ بَعْدَ الأولى بها اه رَشِيدِيَّ عبارة المُعْنِي: ولو عَطَفَ الزَّوْجُ بِثَمٍّ ومثله الفاء لم يُضَمَّ الأوَّلُ والثاني لِلْفَضْلِ بِثَمٍّ فلا يُعتَقُ بطلاق الثانية والرابعة شيء؛ لأنه لم يُطلَقْ بَعْدَ الأولى ثِنْتَيْنِ، ولا بَعْدَ الثالثة أربعاً اه وعبارة الكُرْدِيِّ قوله ثانية الأولى أي بَعْدَ الأولى اه. ❦ قوله: (صفة اثنتين) يعني صفة طلاقِ ثِنْتَيْنِ.

❦ قول (سني): (ولو علَّقَ بكلُّها) أي: كقول مَنْ له عبيد وَتَحْتَهُ نِسْوةَ أَرْبَعٍ كُلُّها طَلَّقَتْ واحدةً مِنْ نِسَائِي الأَرْبَعِ فَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي حُرٌّ وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ التَّعْلِيلَاتِ الأَرْبَعَةِ ثُمَّ يُطلَقُ النِّسْوةُ الأَرْبَعُ معاً أو مُرتَّباً اه مُعْنِي. ❦ قوله: (في كُلِّ مرَّةٍ) إلى: (التنبية) في المُعْنِي وإلى قول المتن: (ولو علَّقَ بِتَفْظِي فِعْلٍ) في التَّهْيِية. ❦ قوله: (الأولتَيْنِ) اللَّغَةُ الفُضْحَى الأولتَيْنِ كما عَبَّرَ به التَّهْيِية. ❦ قوله: (من جُمِلَتْها) أي: تلك الأوجه. ❦ قوله: (يكفي فيه) أي: في عتق عشرين. ❦ قوله: (ووجودها) أي: كُلُّها.

(تنبيه) ما هذه تُسمى مَصْدَرِيَّة ظَرْفِيَّة؛ لأنها نَابَتْ بِصِلَتِهَا عن ظَرْفٍ زَمَانٍ كما يُثْبِتُ عنه المَصْدَرُ الصَّرِيحُ والمعنى كُلُّ وَقْتٍ فَكُلٌّ مِنْ كَلِمَا مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا هُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَوَجْهَ إِفَادَتِهَا التَّكْرَارُ الَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ النَّظَرُ إِلَى عَمُومِ مَا؛ لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ مُرَادٌ بِهَا الْعُمُومُ وَكُلُّ أَكْذَنَةٍ (فَخَمْسَةَ عَشَرَ) عَبْدًا يُعْتَقُونَ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ تَكْرَّرَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْأَرْبَعِ وَاحِدَةً فِي نَفْسِهَا وَصِفَةُ الثَّانِيَيْنِ لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا عُدَّ بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ ثَانِيًا بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ فَالثَّانِيَةُ عُدَّتْ ثَانِيَةً لِانْضِمَامِهَا لِلأُولَى فَلَا تُعَدُّ الثَّالِثَةُ كَذَلِكَ لِانْضِمَامِهَا لِلثَّانِيَةِ بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ فَإِنَّهَا ثَانِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّالِثَةِ، وَلَمْ تُعَدَّ قَبْلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ لَمْ تَتَكَرَّرْ، وَبِهَذَا اتَّضَحَ أَنَّ كَلِمًا لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِلَّا فِي الْأَوَّلَيْنِ؛

قوله: (تُسمى مَصْدَرِيَّة) فِيهِ نَظَرٌ سَمِىَ فِي تَسْمِيَّتِهَا مَصْدَرِيَّةً أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ قَدْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَهِيَ نَائِيَةٌ عَنْهُ لَا عَنْ الْمَصْدَرِ أَهْ وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ وَالْمَعْنَى كُلُّ وَقْتٍ هَذَا تَفْسِيرٌ لِكَوْنِهَا ظَرْفِيَّةً فَقَطْ كَمَا لَا يَخْفَى، وَمِنْ ثَمَّ تَوَقَّفَ سَمِىَ فِي كَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً، وَلَا تَوَقَّفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ سَبْكِهَا بِالْمَصْدَرِ لِوُضُوحِهِ فَالْحُلُّ الْمَوْفَى بِالْمُرَادِ أَنْ يُقَالَ: وَقْتُ تَطْلُقِ امْرَأَةٌ عَبْدٌ حُرٌّ، وَهَكَذَا فَتَأَمَّلْ أَهْ. قوله: (بِصِلَتِهَا) أَي: مَعَهَا، وَقَوْلُهُ: مَقَامَهُ أَيِ الْوَقْتِ أَهْ ش. قوله: (وَوَجْهَ إِفَادَتِهَا إلخ) لِيَتَأَمَّلَ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَلِ الْعُمُومُ مِنْ كُلِّ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (أَكْذَنَةٍ) أَي: الْعُمُومُ. قوله: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَالْقَاعِدَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَا عُدَّ مَرَّةً بِاعْتِبَارٍ لَا يُعَدُّ أُخْرَى بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ فَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّانِيَةِ ثَانِيَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا أُخْرَى ثَانِيَةً، وَمَا عُدَّ فِي يَمِينِ الثَّالِثَةِ ثَالِثَةً لَا يُعَدُّ بَعْدَهَا ثَالِثَةً فَيُعْتَقُ وَاحِدٌ بِطَلَاقِ الْأُولَى وَثَلَاثَةٌ بِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدٌ وَطَلَاقٌ ثَلَاثٌ وَسَبْعَةٌ بِطَلَاقِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَاحِدٌ وَطَلَاقٌ اثْنَتَيْنِ غَيْرِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَطَلَاقٌ أَرْبَعَةٌ فَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّمَا عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَحَادٍ وَاثْنَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً. قوله: (لِأَنَّ صِفَةَ الْوَاحِدَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ مَعَهُ) فِي الْمَعْنَى. قوله: (تَكَرَّرَتْ) أَي: وَجِدَتْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِيمَا يَأْتِي، وَإِلَّا فَتَكَرَّرُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَا أَرْبَعَ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عُمَرُ فِيمَا يَأْتِي أَيْضًا أَهْ ش. قوله: (لَمْ تَتَكَرَّرْ إِلَّا مَرَّتَيْنِ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ إِذِ التَّكْرَارُ ذِكْرُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَأَقْلَ مَرَاتِهِ أَنْ يَذْكَرَ الشَّيْءَ مَرَّتَيْنِ فَلَمْ يَحْصُلْ تَكَرُّرُ الثَّانِيَيْنِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَتَأَمَّلْهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ فَكَأَنَّ مُرَادَهُمُ بِالْتَّكَرُّرِ مُطْلَقُ الذِّكْرِ لَا الْمَعْنَى الْمَعْرُوفُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (كَذَلِكَ) أَي: ثَانِيَةً. قوله: (وَلَمْ تُعَدَّ) أَي: الثَّالِثَةُ. قوله: (كَذَلِكَ) أَي: ثَانِيَةً. قوله: (وَلَا ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً) مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: لَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ أَهْ سَمِىَ أَيِ الْمَسْئُوعِ الْإِضَافَةُ أَيِ وَصِفَةُ ثَلَاثَةِ إلخ. قوله: (الْأَوَّلَيْنِ) أَي: التَّعْلِيْقَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَهْ ش.

قوله: (ما هذه تُسمى مَصْدَرِيَّة) فِيهِ نَظَرٌ. قوله: (وَلَا ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً لَمْ تَتَكَرَّرْ) ثَلَاثَةٌ مُبْتَدَأٌ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ خَبَرُهُ.

لأنهما المتكرران فقط فإن أتى بها في الأولى فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر، ولو قال: إن صليت ركعة فعيدت حُرٌّ، وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون؛ لأنها مجموع الأحاد من غير تكرار فإن أتى بكلما عتق سبعة وثمانون؛ لأنه تكرر معه صفة الواحد تسعاً وصفة الاثنين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر، ومجموعها ثمانية، وصفة الثلاثة مِئتين في السادسة والتاسعة ومجموعهما ستّة وصفة الأربعة مِئة في الثامنة وصفة الخمسة مِئة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يُمكن تكررُه، ومن ثم لم يُشترط كلُّها إلا في الخمسة الأول، وجُملة هذه اثنان وثلاثون تُضمُّ لخمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار فإن قال ذلك بكلما إلى عشرين وصلّى عشرين عتق ثلاثمائة وتسعة وثلاثون، ولا يخفى توجيهه بما تقرّر وحاصله أن صفة الواحدة وُجدت عشرين والاثنين عشراً والثلاثة ستّاً والأربعة خمساً والخمسة أربعاً والستّة ثلاثاً والسبعة ثنتين، وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تكرر فيه فيؤخذ ألفاظ أعداده ويُضمُّ مجموعها إلى ما مرّ. (ولو علّق بنفي فعل فالمذهب أنه إن علّق بأن كان لم تدخلي) الدار فانت طالق أو أنت طالق إن لم تدخلي (وقع عند اليأس من الدخول) .....

□ قوله: (أو مع الأخيرين) وقوله: (في الثاني) الأنسب تأنيهما. □ قوله: (فثلاثة عشر) أي: لِنَقْصِ تَكَرُّرِ الثَّانِيَيْنِ. □ وقوله: (فائتني عشر) أي: لِنَقْصِ تَكَرُّرِ الْوَاحِدِ فَلَمْ يُحَسَبْ إِلَّا مَرَّةً فَتَقْصُ ثَلَاثَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قوله: (لأنها مجموع الأحاد إلخ) بأن يُضمَّ واحدٌ إلى اثنتين فثلاثة ثم الثلاثة إلى ثلاثة فيستة ثم الستة إلى أربعة فعشرة ثم العشرة إلى خمسة فخمسة عشر ثم الخمسة عشر إلى ستة فواحدًا وعشرين ثم الواحد والعشرون إلى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثمانية والعشرون إلى ثمانية فيستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون إلى تسعة فخمسة وأربعين ثم الخمسة والأربعون إلى عشرة فتبلغ خمسة وخمسين اه سيّد عَمَرُ بزيادة توضيح. □ قوله: (صفة الواحد تسعاً) أي: لأن التكرّر بعد الأول. □ وقوله: (وصفة الاثنين أربعاً) والأولان لا تكرر فيهما اه سيّد عَمَرَ. □ قوله: (في الرابعة إلخ) بيان لمحلّ التكرار، وقوله: ومجموعها ثمانية أي لما تقدّم من أنّ ما عدّ باختيار لا يعدّ ثانياً بذلك الإختيار اه ع ش. □ قوله: (تضمّ لخمسة وخمسين) أي فتحصّل سبعة وثمانون. □ قوله: (وحاصله) أي: التوجيه. □ قوله: (وما بعدها) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله لا تكرر فيه. □ قوله: (ألفاظ أعداده) أي: ما بعد العشرة ويُضمُّ مجموعها، وهو مائة وخمسة وخمسون إلى ما مرّ أي مجموع المتكررات، وهو مائة إلا ما سأنّبه عليه وأربعة وثمانون فالحاصل حينئذٍ ثلاثمائة وتسعة وثلاثون الذي قدّمه اه سيّد عَمَرَ. □ قوله: (سنّ) (وقع عند اليأس إلخ) ومحلّ اختيار اليأس ما لم يقلّ أرذت إن دخلت الآن أو اليوم فإن

□ قوله في (سنّ): (وقع عند اليأس من الدخول) ومحلّ اختيار اليأس ما لم يقلّ: أرذت إن دخلت الآن أو اليوم فإن أرادته تعلّق الحكم بالوقت المنوي كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له:



كَأَن مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُخَكِّمُ بِالْوُقُوعِ قَبْلَ الْمَوْتِ أَي إِذَا بَقِيَ مَا لَا يَسْغُ الدُّخُولُ، وَلَا أَثَرُ هُنَا لِلْجُنُونِ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الْمَجْنُونِ كَهُوَ مِنَ الْعَاقِلِ وَلَوْ أَبَانَهَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ وَاسْتَمَرَّتْ إِلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ دُخُولٌ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ لِانْحِلَالِ الصُّفَةِ بِدُخُولِهَا لَوْ وُجِدَ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْبَسِيطِ وَأَيَّدَ بِالْحِنْثِ بِتَلَفٍ مَا خَلَفَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ غَدًا فَتَلَفَ فِيهِ قَبْلَ أَكْلِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ بَعْدَ الْبَيْتُونَةِ مُمْكِنٌ هُنَا

أَرَادَهُ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوَقْتِ الْمُنَوِيِّ كَمَا صَرَّحَا بِهِ فِي نَظِيرِهِ فَيَمَن دَخَلَ عَلَى صَدِيقِهِ فَقَالَ لَهُ تَعَدَّ مَعِيَ فَاْمَتَّعَ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاْمَرَاتِي طَالِقٌ وَنَوَى الْحَالَ شَرَحَ م ر ا ه س م . قَالَ ع ش . قَوْلُهُ وَنَوَى الْحَالَ أَي أَوْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّهُ يَحْتَثُّ فَلَوْ لَمْ يَتَوَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَثُّ إِلَّا بِالْيَأْسِ، وَهُوَ قُبَيْلَ الْمَوْتِ بَزَمَنٍ لَا يُمْكِنُ الْغِذَاءُ مَعَهُ فِيهِ ا ه . أَقُولُ قَوْلُهُ وَمَحَلُّ اغْتِيَارِ الْيَأْسِ سَيَذْكُرُهُ الشَّرْحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِيِّ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ. □ فَوُدَّ: (كَأَن مَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي إِنْ لَمْ أَطْلُقْ) فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ)، وَقَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ)، وَقَوْلُهُ: (وَأَيَّدَ) إِلَى (وَفِي إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْحِنْثُ)، وَقَوْلُهُ: (إِنْ دَخَلْتَ الْآنَ الْخ) لَعَلَّ صَوَابَهُ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الْآنَ الْخ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ أَبَانَهَا الْخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ كَأَن مَاتَ الْخ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ تَمَكُّنِهَا مِنَ الدُّخُولِ) بَأَنَّ مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ الدُّخُولُ ا ه ع ش . □ فَوُدَّ: (لِانْحِلَالِ الصُّفَةِ الْخ) يَغْنِي لَوْ وَجِدَ الدُّخُولُ حَالَ الْبَيْتُونَةِ لِانْحِلَالِ الصُّفَةِ فَلَمْ يَحْصُلِ الْيَأْسُ بِالْبَيْتُونَةِ ا ه كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ .

□ فَوُدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا، وَإِنْ زَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ غَلَطٌ وَأَنَّ الصَّوَابَ وَقُوعُهُ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَوْدَ الْخ ا ه سَيَذْكُرُهُ عَمَرُ. □ فَوُدَّ: (وَالصَّوَابُ الْخ) الْوَجْهَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعَلَّقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُمِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسَلِّمًا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ، وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ أَي كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا أَي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيْتُونَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَلَا تَغْلِيظَ وَلِهَذَا صَرَّحَا بِمِثْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّفَاحُتَيْنِ وَنَحْوِهَا ا ه س م . □ فَوُدَّ: (فِي الْبَسِيطِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ بِالْبَاءِ لِكُنْهَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ بِالْوَاوِ بَدَلِ الْبَاءِ. □ فَوُدَّ: (وَأَيَّدَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَالْمُؤَيَّدُ أَبُو زُرْعَةَ فِي تَحْرِيرِهِ ا ه رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (يَأْكُلُهُ) أَي الرِّغِيفُ. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الْعَوْدَ) صَوَابُهُ بَأَنَّ الدُّخُولَ ا ه

تَعَدَّ مَعِيَ فَاْمَتَّعَ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَتَّعَدْ مَعِيَ فَاْمَرَاتِي طَالِقٌ وَنَوَى الْحَالَ شَرَحَ م ر . □ فَوُدَّ: (وَالصَّوَابُ الْخ) الْوَجْهَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعَلَّقُ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَقَعَ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْفَسْخِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حُمِلَ كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ عَلَى هَذَا كَانَ مُسَلِّمًا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ لَمْ يَقَعْ كَيْفَ يَتَأْتَى حَمْلُهُ عَلَى هَذَا مَعَ تَغْيِيرِهِ بِالْبَيْتُونَةِ فِي قَوْلِهِ: وَالصَّوَابُ وَقُوعُهُ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيرِ السُّبْكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصَّيْغَةُ إِنْ لَمْ كَانَ الْخُلْعُ مَخْلَصًا مِنَ الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ، وَعَلَى هَذَا الْحَمْلِ كَلَامُ

فلا يَفُوتُ البرّ باختياره بخلافه ثم، وفي إن لم أَطْلُقْكَ فأنت طالقٌ يحصلُ اليأسُ بموت أحدهما وينحو جُئونه المُتَّصِلُ بالموت فيقعُ قُبَيْلُ الموت، ونحو الجُنُونِ حينئذٍ أي يَحْنُثُ لا يبقى زَمَنٌ يُمكنُ أَنْ يُطْلَقَها فيه بخلافٍ مُجَرَّدِ الجُنُونِ لِتَوَقُّعِ الإفَاقَةِ والتَّطْلِيقِ بعده وبالفَسْخِ المُتَّصِلِ بالموت أيضًا فيقعُ قُبَيْلُ الفَسْخِ؛ لأنَّ الفَرَضَ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ فلا يَقَعُ اليأسُ قُبَيْلَهُ لِلدَّوْرِ بخلافٍ مُجَرَّدِ الفَسْخِ؛ لأنَّهُ قد يُجَدِّدُ نِكَاحَها وَيُشَيِّئُ فيه طلاقًا فَتَحُلُّ اليمينُ؛ إذ لا يَخْتَصُّ ما به البرّ والحِنْثُ هنا بِحَالَةِ النِّكَاحِ فَإِنْ لم يُجَدِّدْهُ أو جَدَّدَ، ولم يُطْلَقْ بَانَ وَقُوْعُهُ قُبَيْلُ الفَسْخِ.

رَشِيدِي، وفيه أَنَّ المُرادَ بالعودِ أَنْ تَعُودَ الزَّوْجَةُ إِلَى ما تَرَكَتْها مِنَ الدُّخُولِ وَتَفْعَلْها فَمَالَ التَّغْيِيرُينِ واجِدٌ، وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بالدُّخُولِ وَاضِحًا. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَفُوتْ) أي: الزَّوْجُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أي: فِي مَسْأَلَةِ الْأَكْلِ. قَوْلُهُ: (يَنْحَوِ جُنُونَهُ) هو ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ لَهُ لا لِأَحَدِهِمَا اهـ سَمِ عِبَارَةُ الزَّوْضِ وَالْمُعْنَى بِأَنْ يَمُوتَ أَحَدُهُمَا أَوْ يُجَنِّ الزَّوْجُ جُنُونًا مُتَّصِلًا لِخِ ثَم قَالَ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الزَّوْضِ وَكَالْجُنُونِ الْإِغْمَاءُ وَالْخَرَسُ الَّذِي لَا كِتَابَةَ لِصَاحِبِهِ، وَلَا إِشَارَةَ مُفْهِمَةً اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِالْفَسْخِ) عَطَفَ عَلَى بَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ فُسِّخَ النِّكَاحُ أَوْ انْفَسَخَ أَوْ طَلَّقَها وَكَيْلَهُ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ أَوْ الرَّجْعَةِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَمْ تَطْلُقْ تَبَيَّنَ وَقُوْعُهُ قُبَيْلُ الْإِنْفِصَاخِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ رَجْعِيًّا إِذْ لَا يُمكنُ وَقُوْعُهُ قُبَيْلُ الْمَوْتِ لِقَوَاتِ الْمَحَلِّ بِالْإِنْفِصَاخِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا لَمْ يَقَعُ قُبَيْلُ الْإِنْفِصَاخِ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنُونَ تَمَنَعُ الْإِنْفِصَاخُ قَبْلَ الدَّوْرِ إِذْ لو وَقَعَ الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعِ الْإِنْفِصَاخُ فَلَمْ يَحْصُلِ الْيَأْسُ فَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ فَإِنْ طَلَّقَها بَعْدَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ أَوْ عَلَّقَ بِنَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِ التَّطْلِيقِ كَالضَّرْبِ فَضَرَبَها، وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ وَهِيَ مُطَلَّقةٌ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ اهـ زَادَ الْأَسْنَى وَاعْتَبَرَ طَلَاقُ وَكَيْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفُوتُ الصِّفَةُ الْمُعْلَقَةُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ طَلَاغِهِ هُوَ اهـ. قَوْلُهُ: (لِلدَّوْرِ) إِذْ لو وَقَعَ بَطَلَ الْفَسْخُ فَلَمْ يَتَأَسَّ فَلَمْ يَقَعِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ فَيَلْزَمُ مِنْ وَقُوْعِهِ عَدَمُ وَقُوْعِهِ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَخْتَصُّ مَا بِهِ الْبِرُّ وَالْحِنْثُ هُنَا بِحَالَةِ النِّكَاحِ) أي: النِّكَاحُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّغْلِيْقُ ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبِرِّ أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّلَاقَ فِي النِّكَاحِ الْمُجَدِّدِ أَفَادَ انْحِلَالَ الْيَمِينِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحِنْثِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ فِعْلَ الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْخُلْعِ لَا حِنْثُ بِهِ فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْمُعْنَى أَيِ وَالْأَسْنَى فَلِإِنَّ الْبِرَّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: وَالْحِنْثُ رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قد يُوْجَدُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مَا يُؤَثِّرُ الْوُقُوعَ قَبْلَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (بَانَ) وَقُوْعُهُ قُبَيْلُ الْفَسْخِ (وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَقُوْعَهُ قُبَيْلُ الْفَسْخِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْفَسْخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدٌ بَعْدَ طَلَاقِ

الشَّيْخَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ، وَلَا تَغْلِيْظَ؛ وَلِهَذَا صَرَّحَا بِمِثْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّمَاخِيْنِ وَنَحْوِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَيَنْحَوِ جُنُونَهُ) هو ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ جُنُونِ الزَّوْجِ، وَلَعَلَّ الضَّمِيرَ لِأَحَدِهِمَا. قَوْلُهُ: (لِلدَّوْرِ) إِذْ لو وَقَعَ بَطَلَ الْفَسْخُ فَلَمْ يَتَأَسَّ فَلَمْ يَقَعِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ فَيَلْزَمُ مِنْ وَقُوْعِهِ عَدَمُ وَقُوْعِهِ. قَوْلُهُ: (وَالْحِنْثُ) رَاجِعُهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ قد يُؤْجَلُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مَا يُؤَثِّرُ الْوُقُوعَ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ جَدَّدَ)، وَلَمْ يُطْلَقْ بَانَ وَقُوْعُهُ قُبَيْلُ الْفَسْخِ (وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَقُوْعَهُ قُبَيْلُ الْفَسْخِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْفَسْخِ فِي صِحَّةِ التَّجْدِيدِ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ تَجْدِيدٌ بَعْدَ

(تنبيه) ما تقرّر أنّ مَنْ عَلَّقَ بِنَفْيِ فِعْلٍ كالدُّخُولِ فَوُجِدَ فِي حَالِ الْجُنُونِ انْحَلَّتِ الصِّفَةُ حَتَّى لَا يَقَعَ الطَّلَاقُ قُبَيْلَ نَحْوِ الْجُنُونِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ بِهِ هُوَ مَا نَقَلَاهُ هُنَا عَنِ الْغَزَالِيِّ وَأَقْرَأَهُ وَاعْتَرَضَا بِأَنَّهُمَا نَاقِضَاهُ كَالْغَزَالِيِّ فِي الْإِبْلَاءِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمَجْنُونِ لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْوَجْهَ اخْتِلَافُ الْمُلْحَظَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا بِهِ يَتَحَقَّقُ الْيَأْسُ وَمَعَ نَحْوِ الْجُنُونِ لَمْ يَتَحَقَّقْ حَتَّى يَقَعَ قُبَيْلَهُ لِإِمْكَانِ فِعْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الدُّخُولَ لَوْ وُجِدَ، وَهِيَ بَائِقٌ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا تَطْلُقُ قُبَيْلَ الْبَيْتُونَةِ فَكَمَا اعْتَبَرُوا الصِّفَةَ هُنَا مَعَ الْبَيْتُونَةِ لِأَجْلِ مَنَعِ الْوُقُوعِ قَبْلُهَا فَكَذَا يُعْتَبَرُ مَعَ نَحْوِ الْجُنُونِ لِذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ (أَوْ) عَلَّقَ (بِغَيْرِهَا) كَإِذَا وَسَائِرُ مَا مَرَّ (ف) تَطْلُقُ (عِنْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ) وَفَارَقْتَ إِنْ بَآئَهَا لِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ مِنْ غَيْرِ إِشْعَارِ لَهَا بِزَمَنِ بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ كَإِذَا فَإِنَّهَا ظَرَفُ زَمَانٍ كَمَتَى فَتَنَازَلَتْ الْأَوْقَاتُ كُلُّهَا فَمَعْنَى إِنْ لَمْ تَدْخُلِي إِنْ فَاتَكَ الدُّخُولُ، وَقَوَائِهِ بِالْيَأْسِ، وَمَعْنَى إِذَا لَمْ تَدْخُلِي: أَيُّ وَقْتٍ فَاتَكَ الدُّخُولُ فَوَقَعَ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الدُّخُولُ فَتَرَكَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا لِإِكْرَاهٍ أَوْ نَحْوِهِ وَيُقْبَلُ ظَاهِرًا قَوْلُهُ

ثُمَّ فَسَخَ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فَائِدَةُ الْوُقُوعِ نَقْضُ الْعِدَّةِ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَا أَثَرَ لِفِعْلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، وَلَا جُنْثٍ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونِ فِي مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ الْيَمِينِ قُلْتَ مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيلٍ سَمِ أَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَصْدٍ مُجَرَّدٍ التَّعْلِيلِ وَبَيْنَ قَصْدِ الْيَمِينِ بِأَنْ أَرَادَ بِهِ الْمَنَعَ لَا تَرَى تَغْيِيرَهُمْ بَرٍّ وَجُنْثٍ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ التَّصَوُّيرَ بِالتَّعْلِيلِ الْمُجَرَّدِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (فَكَذَا يُعْتَبَرُ الضَّمِيرُ لِلصِّفَةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةَ).

قَوْلُهُ: (وَسَائِرُ مَا مَرَّ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ بِصِغَةِ كَلْمَا فَمَضَى قَدْرَ مَا يَسَعُ ثَلَاثَ تَطْلِيلَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ بِالْأَوَّلَى، وَلَا فَطْلُتُ وَاحِدَةً فَقَطَّ وَحِينَ أَوْ حَيْثُ أَوْ مَهْمَا أَوْ كَلْمَا لَمْ أَطْلُقْكَ كَقَوْلِهِ: إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فِيمَا مَرَّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقْتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا زَمَنًا) فِي الثَّاهِيَةِ وَإِلَى الْمَتَنِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا) إِلَى وَيُقْبَلُ، وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ) إِلَى وَفَرَّقَ، وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ). قَوْلُهُ: (بِآئَهَا لِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ الْخ) يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ: وَفِي صَنِيعِ الْمُعْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ كَمَا مَرَّ أَنَا مَا يُخْرِجُ نَحْوَ مَنْ وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ. قَوْلُهُ: (فَوْقَ) الْأَتْسَبُ وَقَوَائِهِ كَمَا فِي الْمُعْنِي وَالْأَسْتَى. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيلِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَأْتِي اهـ سَمِ، وَقَوْلُهُ: مَنَعَهَا لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ حَتَّى. قَوْلُهُ: (لِإِكْرَاهٍ) أَيُّ: عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ ظَاهِرًا الْخ)

طَلَاقٍ ثُمَّ فَسَخَ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فَائِدَةُ الْوُقُوعِ نَقْضُ الْعِدَّةِ. قَوْلُهُ: (انْحَلَّتِ الصِّفَةُ) فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ: وَلَا أَثَرَ لِفِعْلِ النَّاسِي فِي بَرٍّ، وَلَا جُنْثٍ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونِ فِي مَعْنَى النَّاسِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ الْيَمِينِ قُلْتَ: مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَعْلِيلٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهَا الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا قَصَدَ مَنَعَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيلِ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى مَا سَيَأْتِي.

أرذت إذا معنى إن لا زمتا مخصوصا على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فُرقَ بأنه ثم أراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا، وفيه ما فيه وبأن معنى إذا أو غيره كالتيقيد بزمان قريب أو بعيد؛ لأنه غلظ على نفسه. (ولو قال: أنت طالق) إذا و (أن) دخلت أو إذا، وأن (لم تدخل بفتح) همزة (أن وقع في الحال)؛ لأن أن المفتوحة ومثلها إذ للتعليل فالمعنى للدخول أو عديمه فلم يفترق الحال بين وجود الدخول وعديمه كما مر في لرضا زيد هذا في غير التوقيت أما فيه فلا بُد من وجود الشرط كما بحثه الزركشي، وهو ظاهر؛ لأن اللام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالق إن جاءت السنة أو البدعة أو للسنة أو للبدعة فلا

عبارة المعنى والروض مع شرحه، وإن قال أرذت إذا معنى إن قبل ظاهرا؛ لأن كلا منهما قد يقوم مقام الآخر، وإن أراد بأن معنى إذا قبل؛ لأنه غلظ على نفسه، وإن أراد بغير إن وقتا معينًا قريبًا أو بعيدًا دُين لاحتمال ما أراد، ولا ينافي هذا ما مر فيما لو أراد إذا معنى إن؛ لأنه ثم أراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا. هـ قوله: (لا زمتا مخصوصا) كأن المعنى أنه لا يقبل ظاهرا إذا قال أرذت إذا لم تدخل أي في غرة رمضان ولعل وجه قوله الآتي، وفيه ما فيه أنه قد تقدم أنها شاملة للأوقات أي على سبيل البدلية فالوقت المعين من بعض ما صدقاتها، وإن تجوز بها في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل أن في استعمالها بمعنى إن تجزئها عن خصوص الظرفية، واستعمالها في مطلق الشرطية، وهو ضرب من التجوز، وفي إرادة الوقت المعين استعمال لفظ المطلق في المقيّد، وهو ضرب آخر من التجوز فما الداعي لتجوز أحدهما ومنع الآخر مع أن كلا منهما فيه إخراج للفظ عن حقيقته المتبادرة منه فليتامل اه سيّد عمر، وقد يُفرّق بتبادر الأول بالنسبة إلى الثاني كما يفيد ما مرّ آنفا عن المعنى وشرح الرّوض. هـ قوله: (وفُرقَ) أي: بين إرادة معنى إن والزمن المخصوص.

هـ قوله: (وبأن الخ) عطف على قوله إذا الخ. هـ قوله: (لأن أن المفتوحة) إلى قوله: (لأن اللام) في المعنى وإلى قوله: (بخلاف غيره) في النهاية. هـ قوله: (هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي: ومحل كونها أي أن للتعليل في غير التوقيت فإن كان فيه فلا كما لو قال: أنت طالق أن جاءت السنة أو البدعة؛ لأن ذلك بمنزلة لأن جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة، وهذا متعين، وإن سكتوا عنه اه وما قاله في لأن جاءت ممنوع قال شيخنا ولئن سلّم فلهم أن يمنعوا ذلك في إن جاءت فإن المقدّر ليس في قوة الملفوظ مطلقا اه وكذا في سم إلا قوله وما قاله إلى قوله قال.

هـ قوله: (في غير التوقيت) أي: في غير إرادة التوقيت باللام المقدّرة قبل إن اه سيّد عمر. هـ قوله: (لأن اللام التي هي بمعناها) لعل الأولى؛ لأن اللام المقدّرة قبلها للتوقيت أي عند إرادته اه سيّد عمر.

هـ قوله: (كانت طالق أن جاءت الخ) قد يتبادر منه أنه كالذي قبله لا يحمل على التأقبت إلا عند إرادته والظاهر خلافه، وأنه يحمل على التأقبت عند الإطلاق أيضا؛ لأنه المتبادر منه كما أن التعليل هو

هـ قوله: (أو أن) عطف على قوله: (إذا). هـ قوله: (كما بحث الزركشي) قال في شرح الرّوض: قال الزركشي أخذا من التعليل: ومحل كونها أي: أن للتعليل في غير التوقيت فإن كان فيه فلا كما لو قال:

تَطْلُقُ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ (قُلْتُ إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِي)، وَهُوَ مَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ إِنْ وَأَنْ (فتعليق في الأصح) فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا إِنْ وَجَدْتَ الصُّفَةَ (والله أعلم)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ قَصْدُهُ لِلتَّعْلِيقِ، وَلَوْ قَالَ التَّخْوِي: أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ طَلَّقْتُكَ بِالْفَتْحِ طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ وَاحِدَةً بِإِقْرَارِهِ وَأُخْرَى بِإِقْبَاعِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ عَلَى الْمَعْتَمَدِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، وَكَذَا ثَانِيَةٌ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَيُخَالِفُ هَذَا التَّفْصِيلَ قَوْلُهُمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ أَنَّهُ يَقَعُ حَالًا حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِي، وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْمَشْيَةِ يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكَلِمَةِ فَاشْتَرَطَ تَحَقُّقَهُ، وَعِنْدَ الْفَتْحِ لَمْ يَتَحَقَّقْ

الْمُبَادَرُ مِنْ نَحْوِ لِرِضَا زَيْدٍ فَلَيْتَ أَمَلِ أِهْ سَيِّدُ عُمَرَ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ مِمَّا مَرَّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي.  
 ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَنْ لَا يَفْرُقُ الْإِنْح) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّخْوِي مَنْ يَذَرِي الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ التَّخْوِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ عَرَبِيٌّ سَلِمَتْ لَعْنَتُهُ مِنَ الدَّخِيلِ بِالْأَوَّلَى أِهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) فِي الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ) أَي: فِي الْحَالِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَم. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ الْإِنْح) اِغْتَمَدَ النَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (فَإِذَا طَلَّقْتَ وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ الْإِنْح) أَي: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ سَمَ عَلَى حَجِّ اِهْ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَيُخَالِفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا مَرَّ) فِي الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْإِنْح) أَوْ إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ اِهْ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِي) لَا يَتَّبِعُ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ فَهُوَ تَعْلِيقٌ فَلْيُرَاجِعْ اِهْ سَم. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: الْمَارُّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِنْحَ قَصْدُهُ الْإِنْحَ وَالْفَرْقُ الْآتِي فِي الشَّارِحِ وَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى.  
 ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ التَّغْلِيلَ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيقُ اِهْ سَم. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى بِأَنَّ حَمْلَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيقِ

أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ جَاءَتْ السُّتَةُ وَالْبِدْعَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ لَأَنْ جَاءَتْ وَاللَّامُ فِي مِثْلِهِ لِلتَّوْقِيفِ كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ لِسُتَةٍ أَوْ لِلْبِدْعَةِ، وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُ وَمَا قَالَهُ فِي: لَأَنْ جَاءَتْ وَلَوْ سُلِّمَ فَلَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ فِي أَنْ جَاءَتْ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ مُطْلَقًا اِه. ٥ فَوَدَّ: (طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ) أَي: فِي الْحَالِ. ٥ فَوَدَّ: (فَإِذَا طَلَّقَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ. ٥ فَوَدَّ: (حَتَّى مِنْ غَيْرِ التَّخْوِي) لَا يَتَّبِعُ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ فَهُوَ تَعْلِيقٌ فَلْيُرَاجِعْ. ٥ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفْرَقُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُجَابُ بِأَنَّ حَمْلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى التَّعْلِيقِ يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِ الطَّلَاقِ أَضْلًا بِخِلَافِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ أَجَابَ فِي الْخَادِمِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَغْلِبُ فِيهِ الطَّلَاقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يَنْصَرِفُ لِلتَّغْلِيلِ بِهِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي يَغْلِبُ فِيهِ التَّعْلِيقُ فَعِنْدَ الْفَتْحِ يُفْرَقُ بَيْنَ الْعَالِمِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِ اِه.

٥ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفْرَقُ) أَقُولُ: هَذَا الْفَرْقُ يُنْتَقَضُ بِإِذَا شَاءَ زَيْدٌ وَأَنْ شَاءَ زَيْدٌ يَفْتَحُ أَنْ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْحَالِ مُطْلَقًا كَمَا فِي إِذَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنْ شَاءَ اللَّهُ مَعَ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمَشْيَةِ زَيْدٍ لَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْيَمِينِ بِالْكَلِمَةِ بَلْ يُخَصِّصُهُ كَالْتَّعْلِيقِ بِنَحْوِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ مَشْيَةَ زَيْدٍ تُتَصَوَّرُ، وَيَسْهُلُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَيْتَ أَمَلِ. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ التَّغْلِيلَ) الظَّاهِرُ التَّعْلِيقُ.

فوق مطلقاً بخلاف التعليق بغيرها فإنه لا يرفع ذلك بل يخصصه كما مر فاكثفي فيه بالقرينة وحاصله أنه اختيط لذاك لقوته ما لم يحتط لهذا لضعفه.

(فرع): لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافاً لما وقع - للعلم - البلقيني لوضوح أن ما علّقه بالشرط يتعلق به وحده فلا يقبل شركة فيه، ومن ثم قال بعض تلاميذه: لو حكم به حاكم لم ينفذ ولو قال إن فعلت كذا طلقك أو طلقك كذا كان تعليقاً لا وعداً فتطلق باليأس

إلخ وأيضاً المشينة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح يتصرف للتعليل مطلقاً بخلاف الأول فإنه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعريّة وغيره اهـ. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان الزوج نحوياً أو غيره. قوله: (بخلاف التعليق إلخ) أقول هذا الفرق يقتضئ بإذ شاء زيد وأن شاء زيد بفتح أن فإن الطلاق يقع في الحال فيهما مع أن التعليق بمشينة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية بل يخصصه كالتهليل بنحو الدخول اهـ سم. أي فالمعول عليه الفرق المار عن المغني والأسنى. قوله: (بالقرينة) أي: ككون الزوج غير نحوياً. قوله: (وحاصله إلخ).

(فرع): لو قال: أنت طالق طالقاً لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقين إذا التقدير إذا صرت مطلقاً فأنث طالق ومحلّه ما لم تبين بالمنجزة، وإلا لم يقع سواها نعم إن أراد إيقاع طلاق مع المنجزة وقع ثنّان أو أنث طالق إن دخلت الدار طالقاً فإن طلقها رجعيّاً فدخلت وقعت المعلقة أو دخلت غير طالق لم تقع المعلقة، وقوله: إن قدمت طالقاً فأنث طالق وطالق تعليق طلقين بقدومها مطلقاً فإن قدمت طالقاً وقع طلقان وكالدخول، وإن قال: أنث إن كلمتك طالقاً وقال بعده نصبت طالقاً على الحال، ولم أتم كلامي قبل منه فلا يقع شيء، وإن لم يقله لم يقع شيء أيضاً إلا أن يريد ما يراد عند الرفع فيقع الطلاق إذا كلمها وغايته أنه لحنّ نهايةً وروض مع شرحه. قوله: (لوضوح إلخ) علة لعدم الصحة. قوله: (ومن ثم) أي: لوضوح ذلك. قوله: (لو حكم به) أي: بالصحة. قوله: (ولو قال إلخ) أي: ولم ينو شيئاً أخذاً من قوله فإن نوى إلخ. قوله: (كان تعليقاً) أي: لإنشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتطلق باليأس إلخ. قوله: (فتطلق باليأس) يتبني مراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عمّن يعتمد، أخذ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذكره فيها إذ ليس في هذا التصوير ما يقتضي الوقوع باليأس أيضاً فقوله فإن نوى أنها إلخ إن كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة

قوله: (كان تعليقاً لا وعداً) محصل ما في الدميري عن السبكي أنه عند الإطلاق معمول على الوعد في الصورة الأولى وعلى التعليق في الصورة الثانية، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما مع أن كلا منهما في حيز الشرط؛ لأن المتقدم أيضاً شرط، أو دليله فله حكمه. قوله: (فتطلق باليأس من التطلق) يتبني مراجعة هذه المسألة فإن كانت منقولة عمّن يعتمد أخذ بها مع إشكاليها، وإلا فالوجه خلاف ما ذكره فيها؛ إذ ليس في هذا التصوير ما يقتضي الوقوع باليأس، وأيضاً فقوله: فإن نوى أنها تطلق إلخ إن كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة بينهما؛ لأن هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق باليأس مثلاً مع أنه لا طلاق مطلقاً في بعض صورّه، وإن كان مباحياً لما قبله اقتضى حمل قوله: طلقك فيما قبله على معنى

من التَّطْلِيقِ فَإِنْ نَوَى أَنَهَا تَطْلُقَ بِنَفْسِ الْفَعْلِ وَقَعَ عَقِبَهُ أَوْ أَنَّهُ يُطْلَقُهَا عَقِبَهُ وَفَعَلَ وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا نَعَمْ، يَظْهَرُ فِي إِنْ أَبْرَأْتَنِي طَلَّقْتُكَ مَا جَرَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ وَعْدٌ وَيُفْرَقُ بَأَنِّ مُقَابَلَةِ الطَّلَاقِ

بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ لَيْسَ فِيهِ اغْتِيَاؤُ الطَّلَاقِ بِالْيَاسِ مُطْلَقًا مَعَ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ صَوَرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَايَنًا لِمَا قَبْلَهُ اقْتَضَى حَمْلُ قَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ فِيمَا قَبْلَهُ عَلَى مَعْنَى مُغَايِرٍ لِجَمِيعٍ مَا اغْتَبِرَ فِيهِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ بِالْيَاسِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَ التَّضْوِيرُ هَكَذَا عَلَيَّ الطَّلَاقِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَلِكَ طَلَّقْتُكَ اسْتِقَامَ مَعَ أَنَّهُ يَتَكَرَّرُ حِينَئِذٍ مَعَ مَا يَأْتِي سَمًى، وَقَوْلُهُ: فَالْوَجْهُ خِلَافٌ مَا ذَكَرَهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِذَلِكَ الْخِلَافِ، وَلَا بُعْدَ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ بِقَوْلِهِ طَلَّقْتُكَ إِنْشَاءَ الطَّلَاقِ وَقَعَ بِفِعْلِ الْمُعْلَنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْوَعْدِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ تَنْجِيزِهِ وَعَدِّهِ، وَإِنْ أُطْلِقَ فَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ هُنَا أَمْرَانِ كَوْنُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ وَظَاهِرِهِ الْوَعْدُ، وَكَوْنُ قَصْدِ الْحَثِّ أَوْ الْمَنْعِ يَقْتَضِي الْحَمْلَ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَقَدْ يُرْجَحُ الْأَوَّلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ الْعِصْمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ ظَهَرَ تَوْجِيهُ لِعِبَارَةِ الشَّارِحِ بِمَا يَذْفَعُ اغْتِرَاضَ الْمُحْشِي حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ الْإِنْخَ تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ وَعْدٌ الَّذِي حَكَاهُ غَيْرُ مُرْتَضٍ بِهِ. وَقَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ تَفْصِيلٌ لِمَا اخْتَارَهُ مِنْ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ أَوْ لِلْوَعْدِ بِهِ كَمَا قُرِّرَ، غَايَتُهُ أَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُ مُفْصِحٍ عَنْ حَالَةِ الْإِطْلَاقِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ لَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّوْجِيهِ فَإِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ نَعَمْ يَظْهَرُ الْإِنْخَ، وَقَوْلُهُ: وَيُفْرَقُ الْإِنْخَ كَالصَّرِيحِ أَوْ صَرِيحٍ فِي أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِ الشَّارِحِ مَفْرُوضٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ مُقَابِلٌ لَهُ بَلْ لَا يَصِحُّ تَفْرِيعُ قَوْلِهِ: فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ الْإِنْخَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ وَعْدٌ؛ إِذِ الْوَعْدُ لَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ فَالتَّوْجِيهِ الصَّحِيحُ الدَّافِعُ لِلْإِغْتِرَاضِ أَنَّ يُحْمَلَ أَوَّلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَيُجْعَلَ قَوْلُهُ: فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ الْإِنْخَ مُفَرَّعًا عَلَى التَّعْلِيقِ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ مُقَابِلًا لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَيَذْفَعُ قَوْلُ سَمًى، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ مُطْلَقًا بِأَنَّ الْمَعْنَى وَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتَ الْإِنْخَ، وَلَمْ يَتَوَّشَّ بِمَا كَانَ تَعْلِيلًا لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ بَلَا قَوْلٍ عَلَى الْفِعْلِ فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ مِنَ التَّطْلِيقِ فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ، وَهَذَا لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْسَيْنِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ مُفَرَّعٌ عَلَى تَعْلِيلٍ أَيْ حَيْثُ أُطْلِقَ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ نَوَى أَيْ بِأَنِّ فَصَّلَ تَفْرِيعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِمَنْ وَعَدَ بِوُقُوعِ طَلَاقِهِ عِنْدَ الْيَاسِ فَمَا عَزَى لِلْسَيِّدِ فِيهِ نَظَرٌ أَهْ وَقَالَ ع ش مَا نَصَّهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ التَّعْلِيقِ عَلَى مُجَرَّدِ الْفِعْلِ طَلَّقْتَ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ، وَإِنْ قَصَدَ تَعْلِيلَ التَّطْلِيقِ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَقْصِدْ قَوْلًا لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِالْيَاسِ مِنَ التَّطْلِيقِ، وَإِنْ قَصَدَ الْوَعْدَ عَمِلَ بِهِ فَإِنْ طَلَّقْتَ بَعْدَ الْفِعْلِ وَقَعَ وَإِلَّا فَلَا أَهْ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ) مُقَابِلٌ لِلْإِطْلَاقِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَفَعَلَ) أَيْ: طَلَّقَ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَظْهَرُ الْإِنْخَ) اسْتِزَادَكَ عَلَى حَمْلِ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى التَّعْلِيلِ لَا الْوَعْدِ. قَوْلُهُ: (مَا جَرَى الْإِنْخَ) فَاعِلٌ يَظْهَرُ.

مُغَايِرٍ لِجَمِيعٍ مَا اغْتَبِرَ فِيهِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ بِالْيَاسِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِرٍ مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ التَّضْوِيرُ هَكَذَا عَلَيَّ الطَّلَاقِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا طَلَّقْتُكَ اسْتِقَامَ مَعَ أَنَّهُ يَتَكَرَّرُ حِينَئِذٍ مَعَ مَا يَأْتِي.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَوَى الْإِنْخَ) إِنْ كَانَ تَفْصِيلًا لِمَا قَبْلَهُ فَلْيُنْظَرْ قَوْلُهُ: فَتَطْلُقُ بِالْيَاسِ؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَالَةً تَقْتَضِي

بالإبراء مألوف شائع فحوّل لفظه على ما هو المتبادر منه، وهو الوعد بخلافه في غيره فإن قصد المنع أو الحث المقصود من الشرط غالباً يضرب اللفظ إليه ويمنعه من انصرافه للوعيد المنافي لذلك غالباً، ولو قال: إن خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما أفتى به بعضهم زاعماً أنه غير تعليق، وفيه نظر بل الذي يتجه أن محله إن لم ينو به التعليق، وإلا وقع بالخروج بل لو قيل: إنه صريح في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم ينعذ. ولو قال: علي الطلاق إن طلبت الطلاق طلقك فإن قصد تعليق طلاقها بطلبها فطلبته فأبى طلقت، وإن لم يقصد ذلك بل إنه يطلقها عقب طلبها فلم يفعل فكذلك أو بعد طلبها لم تطلق إلا باليأس، ولو قال: هي طالق إن لم أو إلا أن أو بشرط أن أو على أن لا تزوج بفلان طلقت ولغا ما شرطه ذكره ابن أبي الصيف والعامري والأزرق وغيرهم كعبد الله بن عجليل ونقله عن مشايخه وقاسه العامري على أنت طالق على أن لا تحتجبي عني وغيره على أن لم تصعدي السماء فانت طالق بجامع استحالة البر .....

• قوله: (لفظه) أي: اللفظ المذكور للزوج. • قوله: (بخلافه) أي: لفظ الزوج في غيره أي غير الإبراء. • قوله: (فإن قصد المنع إلخ) علة لقوله بخلافه في غيره. • قوله: (غالباً) لإخراج قصد مجرد التعليق. • قوله: (يضرب اللفظ إلخ) خبر إن. • قوله: (إليه) أي: المنع أو الحث. • قوله: (المنافي) أي: الوعد لذلك أي قصد المنع أو الحث. • قوله: (إن محله) أي: عدم الوقوع. • قوله: (فلا يحتاج) أي: الوقوع بالخروج لنيته أي التعليق. • قوله: (فإن قصد إلخ) كأن الفرق أن التقدير عند القصد على الطلاق إن طلبت الطلاق أو قنعه عليك فالحلف على تعليق إيقاعه بالطلب وعند عدم القصد على الطلاق لأطلقك عقب الطلب أو بعده اه سم. • قوله: (فأبى) قضية أول كلامه أنه ليس بقيد. • قوله: (طلقت) أي: حالاً.

• قوله: (وإن لم يقصد ذلك إلخ) أي: وإن لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها له لم يقع بمجرد طلبها ثم إن قصد أنه يطلقها بعد طلبها فوراً ومضى بعد طلبها زمن أمكنه أن يطلقها فيه، ولم يطلقها طلقت، وإن لم يقصد فوراً لم تطلق عند يأسه من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملي اه سيد عمر. • قوله: (فكذلك) أي: طلقت في الحال. • قوله: (باليأس) أي: من التطليق بالموت أو نحو الجنون أو الإنفساخ بقيدهما فيقع الطلاق قبيل الموت أو نحو الجنون أو الإنفساخ بحيث لا يبقى زمن يمكنه أن يطلقها فيه. • قوله: (طلقت) أي: في الحال. • قوله: (وغيره) أي: وقاسمه غير العامري.

الطلاق باليأس، وإن لم يكن تفصيلاً فليُنظر قوله: فتطلق باليأس؛ إذ لم تظهر قرينة على ما قبله. • قوله: (فإن قصد إلخ) كأن الفرق أن التقدير عند القصد على الطلاق إن طلبت الطلاق أو قنعه عليك بالحلف على تعليق إيقاعه بالطلب، وعند عدم القصد على الطلاق لأطلقك عقب الطلب أو بعده.



إِذْ لَا يُمْكِنُهَا التَّرْجُوعُ بِهِ، وَهِيَ زَوْجَةٌ وَعِنْدَ اسْتِحَالَّتِهِ يَقَعُ حَالًا وَقِيلَ عِنْدَ الْيَأْسِ وَخَالَفَهُمُ الثَّوْرُ الْأَصْبَحِيُّ فَأَقْنَى بِأَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِقَوَاتِ الصُّفَةِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُجَيْلٍ مَا يُؤَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَقْنَى فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ لِيُزَوِّجْكَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهَا لَا تَطْلُقُ رَجَعْتَ إِلَيْهِ أَمْ لَا وَالْأَوَّلُ أَوْجَهَ زَادَ الْأَزْرَقُ وَعَلَيْهِ مَتَى تَزَوَّجْتَ بِهِ لَزِمَهَا لِلْمُعْلَنَةِ مَهْرُ الْمَثَلِ قِيَاسًا عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ. وَأَقْرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِإِعْتَاقِ أَمْتِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ عَقَقْتَ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ صَحَّ، وَلَزِمَهَا قِيمَتُهَا، وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُسْتَحَقٌّ لَهُ أَيْضًا فَإِذَا فَوُتَّتْهُ أَيُّ بَقَوَاتِ شَرْطِهِ لَزِمَهَا عَوَضُهُ، وَهُوَ مَهْرٌ مِثْلُهَا انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّهُ عَهْدٌ تَأْثِيرُ شُرُوطِ السَّيِّدِ فِيمَا بَعْدَ الْعَتَقِ كَأَنْ تَتَّخِذَ وَلَدَهُ أَوْ قُلَانًا سَنَةً بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ، وَسِرُّهُ أَنَّ الْعَتَقَ إِحْسَانٌ فَمُكِّنَ مِنْ اشْتِرَاطِ مَا يَنْفَعُهُ بَعْدَهُ، وَلَا كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فَنَأْمَلُهُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ رَجُلًا وَأَطْلَقَ شَيْئًا مِنَ الْمَحَارِمِ كَمَا تُقَالُ عَنِ الْأَصْحَابِ، وَقَضِيَّتُهُ مَا فِي الرُّوْضَةِ فِي إِنْ رَأَيْتَ مِنْ أَخْتِي شَيْئًا، وَلَمْ تُخْبِرْنِي بِهِ مِنْ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مُوجِبِ الزَّيْبَةِ أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى الْأَجَانِبِ، وَمَنْ تَمَّ اسْتَشْكَالُ الْأَزْرَقِ .....

□ فَوَدَّ: (إِذْ لَا يُمْكِنُهَا التَّرْجُوعُ إِلَيْهِ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَي: إِنْ لَمْ تَزَوَّجْ بِقُلَانٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ هـ سَم. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ عِنْدَ الْيَأْسِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا يَحْكِيهِ عَنِ الثَّوْرِ الْأَصْبَحِيِّ فَلَمْ يَمْلِكْ لَمْ يَقُلْ وَوَافَقَهُ الثَّوْرُ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بِقَوَاتِ الصُّفَةِ) وَهِيَ التَّرْجُوعُ بِقُلَانٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ) وَهُوَ قُلَانٌ. □ فَوَدَّ: (وَعَنِ الْإِمَامِ إِلَيْهِ) أَي: نُقِلَ عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) أَي: مَا قَالَهُ ابْنُ أَبِي الصَّنِيفِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْوُقُوعِ حَالًا وَلَقَوِيَّةِ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: الْأَوَّلُ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ إِلَيْهِ) بَيَانٌ لِمَا فِي الْبَحْرِ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَزِمَهَا إِلَيْهِ) أَي: لِوَارِثِ الْمُوصِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُقَالُ) أَي: فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْبُضْعَ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِقَبُولِ الْقَوْلِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ. □ فَوَدَّ: (مُسْتَحَقٌّ لَهُ) أَي: لِلزَّوْجِ.

□ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ مُسْتَحَقَّةٌ لِسَيِّدِهَا. □ فَوَدَّ: (فَإِذَا فَوُتَّتْهُ) أَي: الزَّوْجَةُ الْبُضْعُ بِالتَّرْجُوعِ بِقُلَانٍ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ شُرُوطِ الزَّوْجِ) أَي: فَلَا تُؤَثِّرُ فِيمَا بَعْدَ الطَّلَاقِ. □ فَوَدَّ: (وَسِرُّهُ) أَي: تَأْثِيرُ شُرُوطِ السَّيِّدِ بَعْدَ الْعَتَقِ. □ فَوَدَّ: (فَمُكِّنَ) أَي: السَّيِّدُ. □ فَوَدَّ: (اسْتَشْكَالُ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ) وَيُؤَيِّدُ الْإِشْكَالَ مَا فِي النَّهَايَةِ مِمَّا نَصَّهُ لَوْ طَلَبَ مِنْ جَلَاءَ زَوْجَتِهِ عَلَى رِجَالِ أَجَانِبٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهَا لَا تُجْلَى عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ جُلِيتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ عَلَى النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِلَفْظِ غَيْرِي الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ قِيلَ قَوْلُهُ بَيِّنِيهِ، وَلَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ طَّلَاقٌ كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَلَّى لِلْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ، وَهِيَ غَيْرُهُ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنْ نَظَرِ الْأَجَانِبِ لَهَا هـ وَقَالَ ع ش. قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ إِلَيْهِ قَضِيَّتُهُ الْحُكْمُ بِالْوُقُوعِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ كَأَنَّ مَاتَ، وَلَمْ تَعْرِفْ لَهُ إِرَادَةَ، وَقَضِيَّتُهُ مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ فِي

□ فَوَدَّ: (إِذْ لَا يُمْكِنُهَا التَّرْجُوعُ بِهِ) هَذَا يَظْهَرُ حَتَّى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا بِهِ الْبِرُّ لَا يَخْتَصُّ بِحَالِ النِّكَاحِ.

الأَوَّلُ بَأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَجَنَبِيَّ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّ لَمْ أَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ بَرُّ بُوَصُولِهِ لِمَا يَجُوزُ الْقَضْرُ فِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ حَالًا نَعَمْ، قَالَ الْقَاضِي فِي إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْ مَزُورُودٍ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ مِنْ جَمِيعِ الْقُرَى الْمُضَافَةِ إِلَيْهَا أَنْتَهَى، وَكَأَنَّهُ؛ لِأَنَّ مَزُورُودَ اسْمٍ لِلْجَمِيعِ، وَيَقَعُ مِنْ كَثِيرِينَ لَا عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا تَفْعَلِينَ كَذَا وَعُزْفُهُمْ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ لِتَأْكِيدِ التَّقْيِي فَلَا دَاخِلَةَ تَقْدِيرًا عَلَى فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ أَيْ لَا تَفْعَلِينَ عَلَيَّ الطَّلَاقُ مَا تَفْعَلِينَ فَيَقَعُ بِفِعْلِهَا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ التَّأْكِيدَ عَمَلًا بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ فِي عَزْفِهِمْ.

### فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها

إِذَا (عُلِّقَ) الطَّلَاقُ (بِحَمَلٍ) كَمَا كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَإِنْ كَانَ بِهَا حَمْلٌ ظَاهِرٌ) بِأَنْ ادَّعَتْهُ وَصَدَّقَهَا أَوْ شَهِدَ بِهِ رَجُلَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ النِّسْوَةِ بِهِ . . . . .

التَّعْلِيقُ وَنَحْوُهَا قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ أَوْ قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ تَفِيدُهُ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الْمَذْكُورَةَ تَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْغَيْرِ الْأَجَانِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (الأَوَّلُ) أَيْ: مَا نُقِلَ عَنِ الْأَصْحَابِ. □ قَوْلُهُ: (اسْمٌ لِلْجَمِيعِ) أَيْ لِلْيَلَدِ وَالْقُرَى الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهَا لَا لِخُصُوصِ الْبَلَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَقَعُ مِنْ كَثِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ نَقْلَهُ النَّهَايَةَ عَنْ إِفْتَاءِ وَالِدِهِ وَأَقْرَبِهِ. □ قَوْلُهُ: (عَمَلًا بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّ مَا ذُكِرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ قَصَدَ أَتَاهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِنْ فَعَلْتَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِفِعْلِهَا، وَيُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِمَا ذَكَرَهُ اهـ ع ش.

### (فصل: في أنواع من التعليق بالحمل والولادة)

□ قَوْلُهُ: (فِي أَنْوَاعٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ فَإِنْ وَلَدَتْ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وْغَيْرِهَا) كَالْتَّعْلِيقِ بِالْمَشِيئَةِ وَبِفِعْلِهِ أَوْ فِعْلٍ غَيْرِهِ اهـ ع ش.

□ قَوْلُهُ (اسْمٍ): (عُلِّقَ بِحَمَلٍ الْخ) وَلَوْ عُلِّقَ بِالْحَمَلِ وَكَانَتْ حَامِلًا بِغَيْرِ آدَمِيٍّ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُزَجَّعَ لِأَهْلِ الْخِبْرَةِ فِي مَعْرِفَةِ أَصْلِ الْحَمَلِ وَمُقَدَّارِهِ فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مَا هُوَ مُعْتَادٌ عَنْدهُمْ طَلَّقَتْ، وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ ادَّعَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْوِلَادَةِ) فِي الْمَعْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهُ): الْمُرَادُ بِظُهُورِ الْحَمَلِ أَنْ تَدَّعِيَهُ الزَّوْجَةُ وَيُصَدِّقَهَا الزَّوْجُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَشْهَدَ بِهِ الْخ.

□ قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ) أَيْ: يَظُنُّ ظَنًّا غَالِبًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ النِّسْوَةِ) أَيْ: وَلَوْ أَرْبَعًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِذَلِكَ مُعْنَى وَه ش.

### (فصل: في أنواع من التعليق بالحمل الخ)

□ قَوْلُهُ فِي (اسْمٍ): (عُلِّقَ بِحَمَلٍ الْخ).

(فَرْعٌ): لَوْ عُلِّقَ بِالْحَمَلِ وَكَانَتْ حَامِلًا بِغَيْرِ آدَمِيٍّ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ اهـ.

كما لو علّق بولادتها فشَهِدَنَ بها لم تَطْلُقْ، وإن ثَبِتَ التَّسَبُّبُ والإِرْثُ؛ لأنّه من ضَرُورِيَّاتِ  
الْوِلَادَةِ بخلافِ الطَّلَاقِ نعم، قياسُ ما مرَّ أَوَّلَ الصَّوْمِ أَنَّهُنَّ لو شَهِدَنَ بذلك وحكَمَ به ثم علّقَ  
به وَقَعَ الطَّلَاقُ ثمَّ الأَصَحُّ عندهما أَنَّهُ إذا وَجَدَ ذلك (وَقَعَ) حالاً لوجود الشرط واعتراضاً بأنَّ  
الأكثرين على أَنَّهُ يُنْتَظَرُ الوَضْعُ؛ لأنَّ الحملَ، وإنْ عَلِمَ لا يَتَيَقَّنُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ لِلظَّنِّ الْمُؤَكِّدِ حَكَمَ  
اليَقِينِ في أَكْثَرِ الأبوابِ، وكونُ العِصْمَةِ ثابِتَةً يَقيِنُ لا يُؤَثِّرُ في ذلك؛ لأنَّهم كَثِيرًا ما يُزِيلُونَهَا  
بِالظَّنِّ الَّذِي أَقَامَهُ الشَّارِعُ مَقَامَ اليَقِينِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو علّقَ بالحيض وَقَعَ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ كما  
يَأْتِي حَتَّى لو مَاتَتْ قَبْلَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أُجْرِيَتْ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الطَّلَاقِ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ،  
وإنْ احْتَمَلَ كَوْنَهُ دَمٌ فَسَادٍ (وَالَا) يَظْهَرُ حَمْلٌ حَلٌّ لَهُ الوَطْءُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الحَمْلِ نَعَمْ،  
يُنْدَبُ تَرْكُهُ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ . . . . .

قوله: (كما لو علّق) أي: الطلاق. قوله: (لأنّه) أي: ثبوت التسبب والإرث اهـ ع ش عبارة الرشيدي  
أي لأن المذكور اهـ. قوله: (ولو شَهِدَنَ بذلك) أي: الحمل اهـ ع ش وقال الكُرْدِيُّ أي الحمل الظاهر  
اهـ وهو الظاهر. قوله: (ثمَّ الأَصَحُّ عندهما إلخ) يَلْزَمُ مِنَ الدُّخُولِ بهذا على المتن ضياع جواب الشرط  
في كلام المصنّف اهـ رشيدي. قوله: (إذا وَجَدَ ذلك) أي: التصديق أو شهادة رَجُلَيْنِ اهـ رشيدي.  
قوله: (وَقَعَ حالاً) أي: ظاهراً فَلَوْ تَحَقَّقَ بَعْدَ انْتِفَاءِ الحَمْلِ بِأَن مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ مِنَ التَّعْلِيْقِ، ولم تَلِدْ  
تَبَيَّنَ عَدَمُ وَقُوعِهِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ ادَّعَتْ الإِجْهَاضَ قَبْلَ مُضِيِّ الأَرْبَعِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ؛ لأنَّ الأَصْلَ  
عَدَمُ إِجْهَاضِهَا والعِصْمَةُ مُحَقَّقَةٌ اهـ ع ش. قوله: (وإنْ عَلِمَ) أي: غَلَبَ على الظَّنِّ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ اهـ  
رشيدي. قوله: (بأنَّ لِلظَّنِّ الْمُؤَكِّدِ) أي: بأن اسْتَدَّ إِلَى شَيْءٍ اهـ ع ش. قوله: (لا يُؤَثِّرُ إلخ) خَبَرٌ وَكَوْنُ  
العِصْمَةِ إلخ. قوله: (يَظْهَرُ حَمْلٌ إلخ) عبارة المُغْنِي أي: وإنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا حَمْلٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَقَعْ حَالاً  
وَيُنْتَظَرُ حَيْثُ كَانَ وَلَدَتْ إلخ. قوله: (حَلٌّ لَهُ الوَطْءُ) إلى المتن في المُغْنِي. قوله: (نَعَمْ يُنْدَبُ إلخ) كذا  
في الرُّوضِ كَأَصْلِهِ ثم قال كَأَصْلِهِ، وإنْ قال إنْ أَحْبَلْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَالتَّعْلِيْقُ بما يَحْدُثُ مِنَ الحَمْلِ  
وَكُلَّمَا وَطَّئَهَا وَجَبَ اسْتِبْرَآؤُهَا انْتَهَى قال في شَرْحِهِ قال في المِهْمَاتِ، وهو مَمْنُوعٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيباً أَنَّهُ لَا  
يَجِبُ انْتِهَآءُ سَمِ وَاعْتِمَادُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي ما في الرُّوضِ وَأَصْلُهُ وَرَدًا عَلَى الإِسْنَوِيِّ بِالْفَرْقِ بِأَن ما تَقَدَّمَ  
فِيمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الوَطْءِ، وهذا فيما بَعْدَ الوَطْءِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ ظَاهِرٍ فِي حُصُولِ الحَمْلِ اهـ. قوله: (حَتَّى  
يَسْتَبْرَأَ) فَلَوْ وَطَّئَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَآئِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَبَانَتْ حَامِلاً كَانَ الوَطْءُ شُبْهَةً يَجِبُ بِهِ مَهْرُ المِثْلِ لَا الْحَدُّ  
نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ يَجِبُ بِهِ مَهْرُ المِثْلِ إلخ، وكذا الْحَكَمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قِيلَ  
فِيهِ بَعْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ ظَاهِراً مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الوَطْءُ وَإِذَا تَبَيَّنَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بَعْدَ فَهُوَ وَطْءٌ شُبْهَةٌ يَجِبُ بِهِ

قوله: (نَعَمْ يُنْدَبُ تَرْكُهُ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ) كذا في الرُّوضِ كَأَصْلِهِ ثم قال كَأَصْلِهِ، وإنْ قال إنْ أَحْبَلْتُكَ أي  
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَالتَّعْلِيْقُ بما يَحْدُثُ مِنَ الحَمْلِ أي وَكُلَّمَا وَطَّئَهَا وَجَبَ اسْتِبْرَآؤُهَا اهـ قال في شَرْحِهِ، وهو  
مَمْنُوعٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيباً أَنَّهُ لَا يَجِبُ. قوله: (حَتَّى يَسْتَبْرَأَ) قال في الرُّوضِ وَشَرْحَهُ فَلَوْ وَطَّئَهَا قَبْلَ

بقرء احتياطاً (فإن ولدت لدون ستة أشهر) أو لستة أشهر فقط بناءً على اعتبار لحظة للعلوق ولحظة للوضع فتكون الستة حينئذ ملحق بما دونها (من التعليق) أي من آخره أخذاً مما مر في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بأن وقوعه) لتحقيق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة

المهر لا الحد، وكذا لو حرم الوطء للتردد في الوقوع ثم تبين الوقوف يجب المهر لا الحد للشبهة اهـ. فوه: (بقرء احتياطاً) عبارة المغني والنهاية والروض والاستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون بحضرة أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل اهـ.

فوه (سنن): (فإن ولدت إلخ) ويتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من قعرها، ومن محل الشق للبطن؛ لأن المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حنج ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغيره وعرفاً لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يتعد اهـ ع ش. وما نقله عن سم أقرب.

فوه (سنن): (فإن ولدت إلخ) فإن ولدت كاملاً أما إذا ألفت لدونها أي الستة الأشهر علقه أو مضغة يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اهـ مغني وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد؛ لأن إلقاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اهـ سيد عمر أقول، وقد يراد هذا التوجيه ما يأتي في شرح أو ولدت فانت طالق. فوه: (أو لستة أشهر فقط) خلافاً للنهاية كما يأتي. فوه: (بناءً على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلى آخره فإذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن حدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل اهـ وسيأتي في التبيين الجواب عنه بما حاصله أن ما ذكرنا نادر، وإنما النظر للغالب. فوه: (فتكون الستة) أي: الأشهر. فوه: (أي من آخره) إلى التبيين في النهاية. فوه: (أخذاً مما مر) أي: أول الفضل الذي قبل هذا الفضل، وقوله: لما مر أي أول الوصية اهـ كزدي.

استبرائها أو بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى، وقوله: بقرء قال في الروض وشرجه والاستبراء هنا كما في استبراء الأمة فيكون بحضرة أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف؛ لأن المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتأخير بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى.

فوه (في سنن): (فإن ولدت لدون ستة أشهر إلخ).

(فرغ): هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لو شقت فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من قعرها فيه نظر وصحة الشمول عند الإطلاق؛ لأن المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل. فوه: (بناءً على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من أثناء التعليق إلخ فإذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة أشهر أمكن حدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع أن الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليتأمل.

حُدُوثِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ أَقْلَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَنِزَاعُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِيهِ بِأَنَّ السُّنَّةَ مُعْتَبَرَةٌ لِحَيَاتِهِ لَا لِكَمَالِهِ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ تُنْفَخُ فِيهِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ كَمَا فِي الْخَبَرِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ «ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ الْمَلَكَ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ» وَثُمَّ تَقْتَضِي تَرَاحِي التَّنْفُخِ عَنِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ مُدَّةٍ لَهُ فَأُنِيطَ بِمَا اسْتَنْبَطَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ (أَوْ) وَلَدَتْهُ (لَا كَثُرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ) مِنَ التَّعْلِيْقِ وَطِئَتْ أَم لَا (أَوْ بَيْنَهُمَا) أَيِ السُّنَّةِ وَالْأَرْبَعِ سِنِينَ (وَوِطِئَتْ) بَعْدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ مَعَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَأَمَكْنَ) حُدُوثَهُ بِهِ أَيِ بِذَلِكَ الْوِطْءِ بِأَنَّ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَضْعِهِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ (فَلَا) طَلَاقَ فِيهِمَا لِلْعِلْمِ بَعْدِيهِ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ فِي الْأَوَّلَى وَلِجَوَازِ حُدُوثِهِ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْوِطْءِ مَعَ أَصْلٍ بَقَاءِ الْعِضْمَةِ (وَالَا) تَوَطَّأَ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ وَطِئَتْ وَوُلِدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوِطْءِ (فَالْأَصْحُ وَقَوْعُهُ) لِيَبَيِّنَ الْحَمْلَ ظَاهِرًا وَلِهَذَا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِالْوُقُوعِ بَاطِنًا إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ الْحَلْفِ مَزْدُودٌ بِأَنَّهُ ظَنُّ أَنَّ التَّعْلِيْقَ عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ مِنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَلَى مُطْلَقَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَتْنُ.

(تَبِيَّةٌ) مَا ذَكَرْتَهُ فِي السُّنَّةِ مِنْ إلْحَاقِهَا بِمَا دُونَهَا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ زِيَادَةِ لَحْظَةٍ هُوَ مَا انْتَصَرَ لَهُ

قَوْلُهُ: (وَنِزَاعُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إلَخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَنَارَعُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَعَ قِيَامِ الْوِطْءِ وَقَالَ إِنَّ كَمَالَ الْوَلَدِ وَنَفْخَ الرُّوحِ فِيهِ يَكُونُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمَا شَهِدَ بِهِ الْخَبَرُ فَإِذَا آتَتْ بِهِ لِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا احْتَمَلَ الْعُلُوقُ بِهِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ قَالَ: وَالسُّنَّةُ الْأَشْهُرُ مُعْتَبَرَةٌ لِحَيَاةِ الْوَلَدِ غَالِيًا وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ نَفْخَ الرُّوحِ يَكُونُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ تَحْدِيدًا فَإِنَّ لَفْظَهُ ثُمَّ يَأْمُرُ اللَّهُ إلَخَ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِهِمْ: أَوْ وَلَدَتْهُ الْوَلَدُ التَّامُّ. قَوْلُهُ: (مِنَ التَّعْلِيْقِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ) فِي الْمَعْنَى إلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ مَعَهُ). قَوْلُهُ: (أَيِ السُّنَّةِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِحَذْفِ أَشْهُرٍ أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ.

قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ) بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَا. قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بَعْدِيهِ إلَخ)؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (تَوَطَّأَ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ إلَخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى بِأَنَّ لَمْ تَوَطَّأَ أَصْلًا بَعْدَ التَّعْلِيْقِ أَوْ وَطِئَتْ بَعْدَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَا، وَلَمْ يُمَكِّنْ حُدُوثَ الْحَمْلِ مِنْ ذَلِكَ الْوِطْءِ بِأَنَّ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَضْعِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا ثَبَتَ نَسَبُهُ إلَخ) أَيِ: فِي غَيْرِ الزَّانَا. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا) أَيِ: وَلَا غَيْرُهُ وَتَرَكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِرَدِّهِ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ ظَنُّ) أَيِ: ابْنُ الرَّفْعَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: الزَّوْجِ. قَوْلُهُ: (بَلْ عَلَى مُطْلَقِهِ) أَيِ: مُطْلَقِ الْحَمْلِ. قَوْلُهُ: (مِنَ إلْحَاقِهَا بِمَا دُونَهَا) وَقَوْلُهُ: وَمَا فَسَّرْتَ بِهِ ضَمِيرَ يَتَّبِعُهَا إلَخَ خَالَفَ الثَّهَابَ فِيهِمَا عِبَارَتَهُ وَعِلِمَ مِمَّا قَرَّرْناه أَنَّ السُّنَّةَ مُلْحَقَةٌ بِمَا قَوْعُهَا وَالْأَرْبَعُ بِمَا دُونَهَا كَمَا مَرَّ فِي الرِّسَالَةِ. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مَعَهَا) أَيِ: السُّنَّةِ الْأَشْهُرُ مِنْ زِيَادَةِ لَحْظَةٍ أَيْ لِلْعُلُوقِ.

قَوْلُهُ: (مَزْدُودٌ بِأَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ إلَخ) قَالَ فِي شَرَحِ الرُّوضِ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِهِمْ: أَوْ وَلَدَتْهُ الْوَلَدُ التَّامُّ أَوْ. قَوْلُهُ: (إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا) أَيِ: وَلَا غَيْرُهُ وَتَرَكَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ مَعْرِفَتُهُ فَلَا حَاجَةَ لِرَدِّهِ.

الإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ: فِي الْعِدَّةِ لَا بُدَّ مِنْ لَحْظَةِ اللَّغْلُوقِ وَلَحْظَةِ الْمَوْضِعِ وَمَا فَسَّرَتْ بِهِ ضَمِيرُ بَيْنَهُمَا الْمَقْتَضِي لِلْحَاقِ الْأَرْبَعِ بِمَا فَوْقَهَا هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَوَجَّهُوهُ بِأَنَّهَا إِذَا أَتَتْ بِهِ الْأَرْبَعُ مِنَ الْحَلِفِ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْحَلِفِ حَامِلًا، وَإِلَّا زَادَتْ مُدَّةُ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ، وَأَمَّا مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا هُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مِنَ الْحَاقِ السَّنَةِ بِمَا فَوْقَهَا وَالْأَرْبَعِ بِمَا دُونَهَا فَهُوَ، وَإِنْ اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا لَكِنْ بَعْضُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّلَهُ فِي الْوَصِيَّةِ، وَقَدْ مَرَّرَهُ، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ بِالْغَالِبِ فَمَا صَرَحُوا فِيهِ بِاللَّحْظَةِ وَاضِحٌ، وَمَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِقَرِينَةٍ ذَكَرَهَا فِي نَظِيرٍ مَا سَكَنُوا عَنْهَا فِيهِ، وَيُوجَّهُ النَّظَرُ لِلْغَالِبِ هُنَا بِأَنَّ مَدَارَ التَّعَالِيْقِ حَيْثُ لَا لُغَةً مُنْضَبِطَةً عَلَى الْعُزْفِ، وَأَهْلُهُ إِنَّمَا يَعْتَبِرُونَ مَا يَغْلِبُ وَقَوْعُهُ دُونَ مَا يَنْدُرُ فَإِنْ قُلْتُ: حَكَمُوا فِي تَوَامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ بِأَنَّهُ حَمْلٌ آخِرٌ، وَلَمْ يُقَدِّرُوا لَحْظَةً، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا هُنَا قُلْتُ لَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ لِمَا قَرَّرْتَهُ عَلَى أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ اسْتَشْكَلَهُ بِأَنَّ كَوْنَهُ حَمْلًا آخِرًا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَطْءٍ بَعْدَ وَضْعِ الْأَوَّلِ فَإِذَا وَضَعَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَضْعِ الْأَوَّلِ يَسْقُطُ مِنْهَا مَا يَسْبِقُ الْوُطْءَ فَيَكُونُ الْبَاقِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَصْوِيرَهُ بِاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ حَالَ وَضْعِ الْأَوَّلِ قَالَ: وَتَقْيِيدُهُمْ بِالْوُطْءِ فِي قَوْلِهِمْ يُغْتَبَرُ لَحْظَةُ الْوُطْءِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَالْمُرَادُ الْوُطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالْحَكْمِ هُنَا بَلْ يُقَالُ يُمَكِّنُ الْوُطْءُ حَالَةَ الْوُضْعِ انْتَهَى، وَسَأَذْكُرُ فِي الْعِدَّةِ مَا يَزِدُّهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ بِالنَّسْبَةِ لِلْسَّنَةِ وَالْأَرْبَعِ وَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْحَاقَ السَّنَةِ أَوْ الْأَرْبَعِ بِالذُّونِ عَدًّا لِلْحِظَةِ مِنْهَا أَوْ بِالْفَوْقِ لَمْ يَغْدُهَا مِنْهَا مَعَ اعْتِبَارِهَا فَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ النَّظَرِ لِلْغَالِبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا هُنَا

قوله: (وَمَا فَسَّرَتْ إلخ) عطف على قوله ما ذكرته إلخ. قوله: (وَلَا زَادَتْ) أي: بضم ز من التعليق إلى الأربع. قوله: (مَا مَشَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا إلخ) اعتمده النهاية كما مر آتفا. قوله: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا) منه ظَاهِرُ الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ يَبَيَّنُهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ يَبَيَّنُ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ اه سم. قوله: (وَأَنَّ الْعِبْرَةَ) عطف على رَدِّهِ. قوله: (يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ) أي: فِيهِ وَلَوْ حَذَفَ كَلَامُهُمْ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. قوله: (مَا هُنَا) أي: مِنَ الْحَاقِ السَّنَةِ بِمَا فَوْقَهَا اه كُرْدِي. قوله: (لِمَا قَرَّرْتَهُ) أي: بِقَوْلِهِ وَمَا سَكَنُوا إلخ. قوله: (الْوُطْءُ أَوْ اسْتِدْخَالُ الْمَنِيِّ الَّذِي إلخ) الْأَوَّلَى مَا يَشْمَلُ اسْتِدْخَالَ الْمَنِيِّ إلخ. قوله: (عَدًّا لِلْحِظَةِ مِنْهَا) أي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِنْتِدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَإِلَّا زَادَتْ مُدَّةُ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ فِتَائِلِهِ اه سم. قوله: (مِنْهَا) أي: مِنَ السَّنَةِ أَوْ الْأَرْبَعِ. قوله: (أَنَّهُمْ لَمْ يَغْتَبِرُوا إلخ) دَعَايَ عَدَمِ الْإِغْتِبَارِ فِيهَا نَظَرًا اه

قوله: (ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ) مِنْهُ ظَاهِرُ الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنْهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَوْ يَبَيَّنُ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ. قوله: (عَدًّا لِلْحِظَةِ مِنْهَا) أي: مَعَ اخْتِيَارِ الْإِنْتِدَاءِ مِنْ أَوَّلِ الْحَلِفِ لَا مِنْ عَقِبِهِ، وَإِلَّا زَادَتْ مُدَّةُ الْحَمْلِ عَلَى أَرْبَعِ فِتَائِلِهِ. قوله: (أَنَّهُمْ لَمْ يَغْتَبِرُوا إلخ) دَعَايَ عَدَمِ الْإِغْتِبَارِ فِيهَا

إمكان استدخالها المنى، وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعديمه بالفعل فاقترضى أنه لا نظير لذلك لئذرة الحمل منه جدًا. (وإن قال إن كنت حاملاً بذكري أو إن كان يبطئك ذكرٌ (ف) أنت طالق (طلقة أو) هي بمعنى الواو؛ لأنَّ الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يغلّم من آخر كلامه إن كنت حاملاً بحمل (أنثى) أو إن كان يبطئك أنثى (ف) أنت طالق (طَلَقَتَيْنِ فولدتَهما) أي ذكرًا وأنثى، وإن كان عند التعليق نطفة، ووضفها حينئذ بالدُّكُورَة أو الأنوثة صحيح؛ لأنَّ

سم. قوله: (لذلك) أي: إمكان استدخال المنى، وقوله: منه أي من استدخال المنى.

فوق (س): (وإن قال إن كنت حاملاً إلخ) ولو قال إن كنت حاملاً أو إن لم تكوني حاملاً فانت طالق، وهي ممن تحبل حرم وطؤها قبل الاستبراء؛ لأنَّ الأصل والغالب في النساء الحيال والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لإظهار الحال فتَحَسَّبَ الحيضة أو الشهر من العدة التي وجبت بالطلاق فتَمَّها، ولا يُحَسَّبُ منها الاستبراء قبل التعليق لِتَقَدُّمِهِ على موجِبِها فإن ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق وإن ولدت لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أو لِدُونِ أَرْبَعٍ، ولم توطأ لِتَبَيُّنِ أنها كانت حاملاً عند التعليق لا إن وُطئت وطفًا يُمكن كونه منه؛ لأنَّ الظاهر حيالها حينئذ وحدث الولد من هذا الوطء، ولا إن ولدت لأربع سنين فأكثر من التعليق لِتَحَقُّقِ الحيال عنده فإن وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مُطْلَقَةً منه لَزِمَ المهر لا الحد للشبهة في الحال أما إذا لم تكن ممن تحبل كأن كانت صغيرة أو أيسة فتطلق في الحال اهـ مُغْنِي زَادَ النَّهَائِيَّةُ وَالْأَسْنَى ولو قال لها إن لم تحبلي فانت طالق لم تطلق حتى تناس كما قاله الروياني اهـ أي بنحو الموت قال ع ش أي ما لم يرد الفور كسنة أو تَقَمَّ قرينة على إرادته، وإلا فَيَقَعُ عند قَوَاتٍ ما أَرَادَهُ أو دَلَّتِ القرينة عليه اهـ. قوله: (أو إن كان يبطئك ذكرٌ) إلى قوله: (وهن ابن القاص) في النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: (كما لو عَلَّقَ) إلى (فإن ولدت أحدهما). قوله: (هي بمعنى الواو) هذا مَمْنُوعٌ وما اسْتَدَلَّ به في قوله؛ لأنَّ الفرض إلخ لا يُفِيدُ إِذَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّعْلِيْقَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهَا بِمَعْنَى الْوَائِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ أَوْ أَنْثَى مَعْطُوفًا عَلَى قَالَ إِنْ كُنْتَ إِنْخَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى يَذْكُرُ الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْمَقُولِ وَأَوْ لِيَتَقَسِّمَ مُتَعَلِّقُ الْمَقُولِ قَالُوا إِنَّهَا فِي التَّقْسِيمِ أَجْوَدُ مِنَ الْوَائِ وَتَقْسِيمُ مُتَعَلِّقِ الْمَقُولِ لَا يُنَافِي جَمْعَ أَقْسَامِهِ فِي التَّعْلِيْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَصُورَةُ لَفْظِ الْمُعَلَّقِ هَكَذَا إِنْ كُنْتَ حَامِلًا بِذَكَرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً أَوْ أَنْثَى فَطَلَقَتَيْنِ اهـ سم. قوله: (من آخر كلامه) أي: من قوله فولدتَهما إلخ. قوله: (ووضفها) الأولى تذكير الضمير بإزجاءه إلى الحمل.

نظر. قوله: (هي بمعنى الواو إلخ) هذا مَمْنُوعٌ وما اسْتَدَلَّ به في قوله الآتي؛ لأنَّ الفرض إلخ لا يُفِيدُ إِذَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّعْلِيْقَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهَا بِمَعْنَى الْوَائِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ قَوْلُهُ أَوْ أَنْثَى مَعْطُوفًا عَلَى قَالَ إِنْ كُنْتَ حَامِلًا بِذَكَرٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى يَذْكُرُ الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْمَقُولِ وَأَوْ لِيَتَقَسِّمَ مُتَعَلِّقُ الْمَقُولِ قَالُوا إِنَّهَا فِي التَّقْسِيمِ أَجْوَدُ مِنَ الْوَائِ وَتَقْسِيمُ مُعَلَّقِ الْقَوْلِ لَا يُنَافِي جَمْعَ أَقْسَامِهِ فِي التَّعْلِيْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَصُورَةُ لَفْظِ الْمُعَلَّقِ هَكَذَا إِنْ كُنْتَ حَامِلًا بِذَكَرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً أَوْ أَنْثَى فَطَلَقَتَيْنِ. قوله: (بمعنى الواو) فيه ما تقدّم في الحاشية السابقة.

التَّخْطِيطُ يُظْهِرُ مَا كَانَ كَامِنًا فِي التُّطْفَةِ مَعَ أَوْ مُرْتَبًا وَبَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (وَقَعَ ثَلَاثُ) لِيَتَحَقَّقَ الصَّفَتَيْنِ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِكَلَامِهَا لِرَجُلٍ وَبِهِ لِأَجَنَبِيٍّ وَبِهِ لِطَوِيلٍ فَكَلَّمْتُ مَنْ فِيهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ، وَكَمَا يَأْتِي فِي رُثْمَانَةٍ وَنَصِيفِ رُثْمَانَةٍ فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَحَدِهِمَا فَمَا عَلَّقَ بِهِ أَوْ خُنْثَى فَطَلَّقَهُ حَالًا وَتَوَقَّفُ الثَّانِيَةَ لِاتِّضَاحِهِ وَتَنْقُضِي الْعِدَّةِ فِي الْكُلِّ بِالْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّهَا طَلَّقَتْ بِاللَّفْظِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي إِنْ وَلَدَتْ، وَعَنْ ابْنِ الْقَاصِّ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا خُنْثَى أُمِرَ بِرَجْعَتِهَا وَاجْتِنَابِهَا حَتَّى يَتَّضِحَ انْتِهَى، وَيُظْهِرُ أَنَّ أَمْرَهُ بِاجْتِنَابِهَا نَذْبٌ لَا وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ وَعَدَمُ وَقُوعِ الثَّلَاثِ (أَوْ) قَالَ (إِنْ كَانَ حَمْلُكَ) أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ (ذَكَرًا فَطَلَّقَهُ أَوْ) بِمَعْنَى الْوَائِظِ نَظِيرُ مَا مَرَّ (أَنْثَى فَطَلَّقْتَيْنِ) فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الصَّبِيغَةَ تَقْتَضِي الْحَضَرَ فِي أَحَدِهِمَا فَمَعْمَا لَمْ يَحْضُرِ الشَّرْطُ وَلَوْ تَعَدَّدَ الذَّكَرُ أَوْ الْأُنْثَى وَقَعَ مَا عَلَّقَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ ذَلِكَ الْحَضَرُ فِي الْجِنْسِ لَا الْوَحْدَةُ، وَلَوْ وَلَدَتْ خُنْثَى وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ أَوْ مَعَ ذَكَرٍ وَبِأَنَّ ذَكَرًا فَطَلَّقَهُ أَوْ أَنْثَى فَلَا طَلَاقَ أَوْ مَعَ أَنْثَى وَبِأَنَّ أَنْثَى فَطَلَّقْتَيْنِ أَوْ ذَكَرًا فَلَا طَلَاقَ. (أَوْ) قَالَ (إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ) طَلَّقَتْ بِوِلَادَةٍ مَا يَنْبُتُ بِهِ الْاِسْتِيلَادُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهِ بِشَرْطِ انْفِصَالِ جَمِيعِهِ فَلَوْ انْفَصَلَ بَعْضُهُ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ انْفِصَالِ كُلِّهِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَإِذَا عَلَّقَ بِذَلِكَ (فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ) وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي (إِنْ كَانَ بَيْنَ وَضْعِهِ وَوَضْعِ الْأَوَّلِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، .....

□ فَوَدَّ: (مَعَ أَوْ مُرْتَبًا إِنْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ قَوْلَ لَدَتْهُمَا. □ فَوَدَّ: (لِيَتَحَقَّقَ الصَّفَتَيْنِ) أَيِ: الْحَمْلُ بِذَكَرٍ وَالْحَمْلُ بِأُنْثَى. □ فَوَدَّ: (مَنْ فِيهِ الصِّفَاتُ الْخ) أَيِ رَجُلًا طَوِيلًا أَوْ جَنَبِيًّا. □ فَوَدَّ: (أَوْ خُنْثَى فَطَلَّقَهُ إِنْ) أَوْ أَنْثَى وَخُنْثَى فَمِثْلَانِ وَتَوَقَّفُ الثَّالِثَةُ لِيَبَيَّنَ حَالِ الْخُنْثَى أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش فَإِنْ بَانَ ذَكَرًا وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ حَالًا أَوْ أَنْثَى لَمْ يَزِدْ عَلَى الطَّلَقَتَيْنِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَيِ فِي جَمِيعِ صَوَرِ التَّغْلِيْقِ بِالْحَمْلِ. □ فَوَدَّ: (أُمِرَ بِرَجْعَتِهَا) أَيِ: دَفْعًا لِضَرَرِ طَوْلِ مَنْعِ تَزْوِجِهَا إِلَى الْاِتِّضَاحِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلاَّ قَوْلَهُ وَلَوْ وَلَدَتْ خُنْثَى وَحْدَهُ فَكَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى الْوَائِظِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ اهـ س. □ فَوَدَّ: (مَا عَلَّقَ بِهِ) أَيِ: بِالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. □ فَوَدَّ: (فَكَمَا مَرَّ) أَيِ: آتِفًا.

□ فَوَدَّ: (وَبِأَنَّ ذَكَرًا إِنْ) وَقَوْلُهُ: وَبِأَنَّ أَنْثَى إِنْ بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصَّفَةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ اهـ س. وَيُقَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي وَقَفَ الْحَكَمُ فَإِنْ بَانَ إِنْ. □ فَوَدَّ: (بِوِلَادَةٍ مَا يَنْبُتُ بِهِ الْاِسْتِيلَادُ إِنْ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ بِانْفِصَالِ مَا تَمَّ تَصْوِيرُهُ وَلَوْ مَيِّتًا وَسَقَطًا اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ وَسَقَطًا لَا يُشْكِلُ هَذَا بِمَا فِي الْجَنَائِزِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ أَشْهُرِهِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش إِذْ لَا مِلَازِمَةَ بَيْنَ اسْمِ الْوِلَادَةِ وَاسْمِ الْوَلَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ)؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ لَمْ تَوْجَدْ حَالَ الزَّوْجِيَّةِ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: الْوِلَادَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ إِنْ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِنْ طَلَّقَ الزَّوْجَ، وَلَا يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ سِوَاكَ كَانَ مِنْ حَمْلٍ

□ فَوَدَّ: (وَبِأَنَّ ذَكَرًا إِنْ) وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: (وَبِأَنَّ أَنْثَى إِنْ) بَقِيَ لَوْ لَمْ يَبَيَّنْ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا طَلَاقَ لِاحْتِمَالِ الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ الصَّفَةَ، وَلَا طَلَاقَ بِالشَّكِّ.



وكذا إن كان من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول، وأنت بالثاني لأربع سنين فأقل أما لو ولدتهما معاً فيقع الطلاق بأحدهما، ولا تنقضي العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما. (وإن قال كلماً ولدت) ولذا فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) واحد مرتين .....

الأول بأن كان الخ أم من حمل آخر بأن وطئها الخ. قوله: (وكذا إن كان من حمل آخر الخ)؛ لأن عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد فتداخلتا وحيث تداخلتا انقضت بالحمل اهـ ش. قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) بأن كان الطلاق رجعيًا؛ لأن وطء حبيذ وطء شبهة اهـ حلي. قوله: (بعد ولادة الأول) قضيته أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر ثم قوله بعد ولادة الأول أي قبل مضي عدة اهـ سم. قوله: (لأربع سنين) وإلا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب إليه وتنقضي به العدة اهـ سم. قوله: (أما لو ولدتهما معاً) أي بأن تم انفصالهما، وإن تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال اهـ حلي. قوله: (ولذا) عبارة الرّوض أو كلماً ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معاً طلقت ثلاثاً اهـ. وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثاً إذا ولدت ثلاثة معاً؛ لأنه ولادة واحدة سم على حجة اهـ ش. أقول وسيصرّح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لأربع. قوله (من حمل) وفي تجريد المزج إذا قال كلماً ولدت ولذا فأنت طالق فولدت ثلاثة

قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) قضيته أنه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملًا آخر. قوله: (بعد ولادة الأول) وقبل مضي عدة. قوله: (وأنت بالثاني لأربع سنين)، وإلا لم يمكن من هذا الوطء حتى ينسب إليه وتنقضي به العدة. قوله: (وإن قال كلماً ولدت ولذا الخ) في الرّوض أو كلماً ولدت ولذا فولدت في بطن ثلاثة معاً طلقت ثلاثاً اهـ وقضية التقييد بولده أنه عند حذفه لا تطلق ثلاثاً إذا ولدت ثلاثاً معاً؛ لأنه ولادة واحدة.

(فرغ): علّق بالولادة فولدت حيواناً غير آدمي فهل تطلق يتبني نعم؛ لأنها ولادة، وهو ولد م. ر. قوله في (سنن): (ثلاثة من حمل) في الرّوض وشرجه في باب العدة. (فرغ): لو علّق طلاقها بالولادة فأنت بالوليد ثم بأخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني ولحقها فإن كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني إن كان بائناً؛ لأن العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما إذا لم يعلّق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد إلى أربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح، وكذا لا يلحقه الثاني إن كانت رجعية بناءً على أن السنين الأربع تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة، وإن لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق إذا ادعته أخذاً مراً، وإن كان ما ولدته ثلاثة انقضت عدتها بالثالث إن كان بينه وبين الأول دون ستة أشهر ولحقها أي الثلاثة، وإن كان بين الأول والثالث ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والأول دونها لحقها دون الثالث، وإن كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الأضل وانقضت عدتها بالثاني، وإن كان بين الثاني والأول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها، وكذا إن كان ما بين كل منهم وتاليه ستة أشهر انتهت سفته مع طولها؛ لأن فيه إضمار المقام، ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل الخ فتأمل. قوله في (سنن): (من حمل) قال الرزكشي الثالث أي من التثبيات تقييده بالحمل مع أن حكم الحملين

(وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ) عَمَلًا بِقَضِيَّةٍ كُلَّمَا (وَانْقَضَتْ) عِدَّتُهَا (بِالثَّالِثِ) لِتَبَيُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ (وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ) أَوْ وَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا فَوَاحِدَةً بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ، وَهُوَ وَقْتُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِبرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ، وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ لَانْقِضَائِهَا مُتَعَدِّرًا؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ حِينَئِذٍ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي لَمْ يَقَعْ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَطَلَّقَهَا لَمْ يَقَعِ الْمُعْلَقَةُ لِمُصَادَفَتِهَا الْبَيِّنُونَ وَلَوْ

مُعَايِينِ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ فَالثَّالِثُ حَمْلٌ حَادِثٌ لَا يَلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَيَتَأَمَّلُ فَتَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمْلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا سَمِ عَلَى حَجِّهِ ع. ش.

❏ فَوَلَدَ (سَمِ): (وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَّبِعِي فِيهَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمْلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِفَرَاغِ الرَّجَمِ بِوِلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وِلَادَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجَمِ حَتَّى يُنَافِيَ الْفَرَاغُ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرَ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمْلَيْنِ فِي رَجَمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيهَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمْلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمْلًا آخَرَ فَتَنْقَضِي بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ فَتَقْيِيدُ الْمُتَنِّ بِالْحَمْلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ أَه. سَم.

❏ فَوَلَدَ: (أَوْ وَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَوْ أَنْتَ بَوَلَدْتَ ثُمَّ بَآخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ طَلَّقْتَ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلِحِقَاقِهِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ لَمْ يَلْحَقْهُ الثَّانِي بَائِنًا كَانَتْ أَوْ لَا وَانْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ لَاحْتِمَالِ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ مِنْهُ بَعْدَ الْفِرَاقِ إِذَا أَدْعَتْهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ انْتَهَى أَه. سَم. ❏ فَوَلَدَ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: أَيْنَا فِي شَرْحِهِ أَوْ وَلَدْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ. ❏ فَوَلَدَ: (بِهِ) أَيِ: بِالْوِلَادَةِ.

❏ فَوَلَدَ: (انْفِصَالُهُ) أَيِ: الْوَلَدِ. ❏ فَوَلَدَ: (وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ الْخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ. ❏ فَوَلَدَ: (لِبَرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ) أَيِ: دُونَ مَا قَبْلَهُ أَه. سَم. ❏ فَوَلَدَ: (وَمُقَارَنَةِ الْوُقُوعِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ مُتَعَدِّرٌ. ❏ فَوَلَدَ: (وَلِهَذَا) أَيِ: لِنَتَعَدَّرِ. ❏ فَوَلَدَ: (وَلَوْ قَالَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى لَوْ قَالَ: أَنْتَ الْخِ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي أَوْ قَالَ الْخِ.

إِذَا كَانَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَاحِقًا لِلزَّوْجِ كَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ انْتَهَى، وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ عَقَّبَتْهُ أَيِ الْوَلَدِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ بَآخَرَ يَلْحَقُ الزَّوْجَ بِأَنْ وَلَدَتْهُ لِدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ، وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ إِذَا قَالَ كُلَّمَا وَلَدَتْ وَأَنْتَ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً مُتَعَايِينَ وَكَانَ بَيْنَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ فَالثَّالِثُ حَمْلٌ حَادِثٌ لَا يَلْحَقُهُ وَتَكُونُ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ بِالْوَلَدِ الثَّانِي انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَتَقْيِيدُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ مِنْ حَمْلٍ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ هَذَا.

❏ فَوَلَدَ فِي (سَمِ): (مِنْ حَمْلٍ وَقَعَ بِالْأُولَيْنِ طَلَقَتَانِ وَانْقَضَتْ بِالثَّالِثِ) يَتَّبِعِي فِيهَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ حَمْلًا آخَرَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِفَرَاغِ الرَّجَمِ بِوِلَادَتِهِ إِذْ عِنْدَ وِلَادَتِهِ لَا يَكُونُ الثَّالِثُ فِي الرَّجَمِ حَتَّى يُنَافِيَ الْفَرَاغُ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ آخَرَ، وَلَا يَجْتَمِعُ وَلَدَانِ مِنْ حَمْلَيْنِ فِي رَجَمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَكَذَا فِيهَا إِذَا كَانَ الْأَوَّلَانِ حَمْلًا وَاحِدًا وَالثَّالِثُ حَمْلًا آخَرَ فَتَنْقَضِي بِالثَّانِي، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ لِمَا ذَكَرَ وَحِينَئِذٍ فَتَقْيِيدُ الْمُتَنِّ بِالْحَمْلِ الْوَاحِدِ ظَاهِرٌ. ❏ فَوَلَدَ: (لِبَرَاءَةِ الرَّجَمِ بِهِ) أَيِ: دُونَ مَا قَبْلَهُ.

ولَدَتْ أَرْبَعَةً كَذَلِكَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالرَّابِعِ أَمَّا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَعَ فَيْقَعِ الثَّلَاثِ (وَتَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ) فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا وَلَدًا وَنَوَاهُ فَكَذَلِكَ، وَلَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً فَقَط. (وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ) حَوَامِلَ (كُلُّهَا) وَكَذَا أَيُّ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ لَكِنَّ الْأُوجَةَ اخْتِصَاصُ الْأَحْكَامِ الْآتِيَةِ بِكُلِّمَا دُونَ غَيْرِهَا وَلَوْ أَيُّ لَأَنَّهُ، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكَرَّارَ وَلِذَلِكَ تَمَعَّةٌ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ (وَلَدَتْ

قُودُ: (كَذَلِكَ) أَيُّ: مِنْ حَمْلٍ وَاحِدٍ مُرْتَبِينَ. قُودُ: (أَمَّا لَوْ وَلَدَتْهُمْ) أَيُّ: الثَّلَاثَةُ أَوْ الْأَرْبَعُ.  
 قُودُ: (مَعَ) أَيُّ: بَأَنْ يَخْرُجُوا فِي كَيْسٍ وَاحِدٍ أَوْ شَيْءٍ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا أَيُّ فِيمَا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَعَ سَمٍ وَسَيِّدٍ عَمَرٍ. قُودُ: (فَكَذَلِكَ) أَيُّ: يَقَعُ الثَّلَاثُ. قُودُ: (وَالَا) أَيُّ: بَأَنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا وَلَدًا، وَلَمْ يَنْوِهِ.  
 قُودُ: (وَقَعَتْ وَاحِدَةً) أَيُّ: لِيَعْدَمَ تَكَرُّرُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْوِلَادَةُ. قُودُ: (حَوَامِلَ) أَيُّ: مِنْهُ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي قَالَ ع ش وَالرَّشِيدِي إِنْمَا قَيَّدَ بِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا، وَالْأَوَّلُ فَالْحُكْمُ مِنْ حَيْثُ وَقَعُ الطَّلَاقُ لَا يَتَقَيَّدُ بِهَذَا الْقَيِّدِ أ. قُودُ: (عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ) وَاقْفَهُمُ الْمُعْنِي. قُودُ: (لَكِنَّ الْأُوجَةَ الْخ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ. قُودُ: (لَأَنَّهُ، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكَرَّارَ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّكَرَّارِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِقُ فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى وَلاَدَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاقَ صَوَاجِبَاتِهَا؛ لِأَنَّ أَيُّ عَامَّةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عُمُومًا شُمُولِيًّا فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مُعْلَقٌ بِوِلَادَتِهَا طَلَاقٌ غَيْرِهَا فَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبَاتِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ مَعَ وَقَعَ بِوِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنْ عَدَاهَا فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ بِوِلَادَةِ صَوَاجِبِهَا الثَّلَاثِ فَوْقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَى كُلِّ مَا لَمْ يَنْشَأْ عَنْ دَلَالَةِ الْأَدَاةِ عَلَى التَّكَرَّارِ بَلْ عَنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعُمُومِ الْمُقْتَضِي لَتَعَدُّ التَّعْلِيْقِ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوضِ أَوْ قَالَ أَتَيْتُكَ لَمْ أَطَاها الْيَوْمَ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِقُ فَإِنْ لَمْ يَطَا فِيهِ طَلْفٌ ثَلَاثًا ثَلَاثًا الْخ نَعَمْ يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ وَمَا يُفِيدُ مُجَرَّدَ الْعُمُومِ فِي نَحْوِ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِقُ قَوْلَدَتْ وَاحِدَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبِهَا طَلْفٌ وَاحِدَةً وَلَوْ أَتَى بِدَلٍّ أَيُّ هُنَا بِكُلِّمَا طَلْفٌ ثَلَاثًا فَتَأَمَّلْهُ بَلْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ أَيُّ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ كَمَنْ وَلَدَتْ وَنَكُنْ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَلَا مَانِعَ مِنَ التِّزَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. ه. سَمٍ وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي تَنْبِيهُ تَصْوِيرُهُ بِكُلِّمَا تَبَعَ فِيهِ الْمُحَرَّرُ وَالرُّوضَةُ، وَهُوَ يَوْهَمُ

قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُنَا) أَيُّ: فِيمَا لَوْ وَلَدَتْهُمْ مَعَ. قُودُ: (لَأَنَّهُ، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ لَا تُفِيدُ التَّكَرَّارَ) أَقُولُ عَدَمَ إِفَادَةِ أَيُّ التَّكَرَّارَ لَا شَكَّ أَنَّهُ الصَّوَابُ، وَإِنْ أَفَادَتْ الْعُمُومَ إِذِ التَّكَرَّارُ غَيْرُ الْعُمُومِ وَأَحَدُهُمَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْآخَرَ لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّكَرَّارِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ أَتَيْتُكَ وَلَدَتْ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِقُ فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى وَلاَدَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَاقَ صَوَاجِبَاتِهَا؛ لِأَنَّ أَيُّ عَامَّةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عُمُومًا شُمُولِيًّا فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مُعْلَقٌ بِوِلَادَتِهَا طَلَاقٌ غَيْرِهَا فَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ وَقَعَ عَلَى صَوَاجِبَاتِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ مَعَ وَقَعَ بِوِلَادَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنْ عَدَاهَا فَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ بِوِلَادَةِ صَوَاجِبَاتِهَا الثَّلَاثِ فَوْقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَى كُلِّ مَا لَمْ يَنْشَأْ عَنْ دَلَالَةِ الْأَدَاةِ عَلَى التَّكَرَّارِ بَلْ عَنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْعُمُومِ الْمُقْتَضِي لَتَعَدُّ التَّعْلِيْقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ أَوْ قَالَ أَتَيْتُكَ لَمْ أَطَاها الْيَوْمَ فَصَوَاجِبُهَا طَوَالِقُ فَإِنْ لَمْ يَطَا فِيهِ طَلْفٌ ثَلَاثًا ثَلَاثًا الْخ نَعَمْ يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا يُفِيدُ التَّكَرَّارَ وَمَا

واحدة) منكراً (فصواحبتها طوالق فولدَنَ مَعاً) أو ثلاث مَعاً ثم الرابعة، وقد بقيتْ عِدَّتُهُنَّ إلى ولادتها (طَلَّقَنَ ثلاثاً ثلاثاً)؛ لأنَّ لكلِّ واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كلِّ على مَنْ عداها طَلَّقة طَلَّقة لا على نفسها ويعتدَنَ جميعاً بالأقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فيالوضع وكوَر ثلاثاً لِقلاً يُتَوَهَّم أَنَّهُ لِمَجْمُوعِهِنَّ (أو) وَلَدَنَ (مُرتباً طَلَّقَتِ الرابعة ثلاثاً) بولادة كلِّ من الثلاث طَلَّقة وانقضتْ عِدَّتُها بولادتها (وكذا الأولى) تَطْلُقُ ثلاثاً (إِنْ بقيتْ عِدَّتُها) عند ولادة الرابعة؛ لأنَّه وَلِدَ بعدها ثلاث، وهي فيها. والطلاق الرجعي لا ينفي الصُّحبة والزوجة إِذْ لو حَلَفَ بطلاقِ نِسائه أو زوجاته أو طَلَّقَهُنَّ دخلت فيهنَّ وتعتدُّ بالأقراء، ولا تستأنف لِلطَّلَّقة الثانية والثالثة بل تبني على ما مضى من عِدَّتِها (و) طَلَّقَتِ (الثانية طَلَّقة) بولادة الأولى (و) طَلَّقَتِ (الثالثة طَلَّقَتَيْنِ) بولادة الأولى والثانية (وانقضتْ عِدَّتُهما بولادتهما) فلا يُلْحَقُهما طلاق من بعدهما ما لم يُلِدَا توأمين ويتأخَّرَ ثانيهما بولادة الرابعة فتَطْلُقَانِ ثلاثاً ثلاثاً وسيدكر أنَّ شرطَ انقضاءِ العِدَّةِ بالوليد لِحُوقِهِ بالزوج (وقيل لا تَطْلُقُ الأولى وتَطْلُقُ الباقيات طَلَّقة طَلَّقة)؛ لأنَّ مَنْ عَلَّقَ طلاقَهُنَّ بولادتها خَرَجْنَ عن كونِهِنَّ صواحبَ لها وَيَرُدُّ، وإن قيلَ عليه الأكثرُونَ بمنع ما

اشترائط أدلة التكرار قال ابنُ التَّيْبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ التَّعْلِيلَ بآن كَذَلِكَ فَلَوْ مَثَّلَ بِهَا كَانَ أَحْسَنَ اهـ .  
 □ قولُ (لَسِي) : (فولَدَنَ مَعاً إلخ) وَيُعْتَبَرُ انفصالُ جميع الولد ولو سقطاً كما مرَّ فإن أسقطتْ ما لم يَبَيَّنْ فيه خَلْقُ آدمي تاماً لم تَطْلُقْ اهـ نهاية . □ فَوَدَّ : (أو ثلاث مَعاً) إلى قولِ المتن : (وقيل) في النهاية والمُعْنَى .  
 □ فَوَدَّ : (وقد بقيتْ إلخ) أي : وإلا لم تَقَعِ الثالثة على البقية إِذْ لا صِحَّةَ لِهَذَا اهـ سم . □ فَوَدَّ : (في الصورة الثانية) أي : قوله أو ثلاث مَعاً ثم الرابعة إلخ . □ فَوَدَّ : (إنه أي الثلاث لِمَجْمُوعِهِنَّ) أي : بتوزيع الثلاث على الأربع وتكميل المتكسِر . □ فَوَدَّ : (وهي فيها) أي : في العِدَّة . □ فَوَدَّ : (دَخَلَتْ) أي الرجعية فيهنَّ أي النساء أو الزوجات . □ فَوَدَّ : (وتعتدُّ) أي : الأولى بالأقراء أو الأشهر نهايةً ومُعْنَى .  
 □ قولُ (لَسِي) : (والثالثة طَلَّقَتَيْنِ) أي : إِنْ بقيتْ عِدَّتُها عند ولادة الثانية لِمَا يُفِيدُهُ قوله وانقضتْ إلخ .

□ فَوَدَّ : (طلاق من بعدهما) عبارةُ النهاية والمُعْنَى طلاق بولادة من بعدهما اهـ . □ فَوَدَّ : (لِحُوقِهِ بالزوج) فيه شيءٌ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مرَّ عن الرُّوضِ وشرحه من انقضاءِ العِدَّةِ بالوليد، وإن لم يُلْحَقِ الزَّوْجُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ لِحُوقُهُ به ولو بدَعَوَى الزَّوْجَةِ، وإن لم يُلْحَقِ بذلك اهـ سم . □ فَوَدَّ : (لِأَنَّ مَنْ عَلَّقَ إلخ) عبارةُ النهاية

يُفِيدُ مُجَرَّدَ العموم في نحوِ إِيْتِكُنَ وَلَدَتْ فَصَوَاحِبُهَا طَوَالِقُ فَوَلَدَتْ واحدة ثلاث مَرَاتٍ وَقَعَ على صَوَاحِبَاتِهَا طَلَّقة واحدة ولو أَتَى بِدَلٍّ أَي هُنَا بِكُلِّمَا طَلَّقَنَ ثلاثاً فَمَثَلُهُ بل قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ أَيٍّ مِنْ صَبِيحِ العموم كَمَنْ وَلَدَتْ مِنْكَ كَذَلِكَ أَيْضاً، ولا مانعٌ مِنَ التِّزَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ فَوَدَّ : (وقد بقيتْ عِدَّتُهُنَّ إلى ولادتها) أي : وإلا لم تَقَعِ الثالثة على البقية إِذْ لا صِحَّةَ لَهُنَّ . □ فَوَدَّ : (لِحُوقِهِ بالزوج) فيه شيءٌ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مرَّ في الرُّوضِ وشرحه من انقضاءِ العِدَّةِ بالوليد، وإن لم يُلْحَقِ الزَّوْجُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ لِحُوقُهُ به ولو بدَعَوَى الزَّوْجَةِ، وإن لم يُلْحَقِ بذلك .

عُلِّلَ به كما مرَّ (وإن وَلَدَنَ ثِنْتَانِ مَعَا ثُمَّ ثِنْتَانِ مَعَا) وَعِدَّةُ الْأَوَّلِينَ بَاقِيَةٌ (طَلَّقَتْ الْأَوَّلِيَّانِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) وَاحِدَ بَوْلَادَةٍ مِنْ مَعَهَا وَثِنْتَانِ بَوْلَادَةٍ الْأَخِيرَتَيْنِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَبْقَ عِدَّةُ الْأَوَّلِينَ لِوِلَادَةِ الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَا يَقَعُ عَلَى مَنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا إِلَّا طَلَقَهُ (وَقِيلَ) تَطْلُقُ كُلُّ مِنْهُمَا (طَلَقَهُ) بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ (و) طَلَّقَتْ (الْأَخْرِيَّانِ طَلَقَتَيْنِ) بَوْلَادَةِ الْأَوَّلِينَ، وَلَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا بَوْلَادَةٌ مِنْ مَعَهَا شَيْءٌ لِانْقِضَاءِ عِدَّتَيْهِمَا بَوْلَادَتِهِمَا. وَإِنْ وَلَدَنَ ثِنْتَانِ مُرْتَبًا ثُمَّ ثِنْتَانِ مَعَا طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةَ طَلَقَهُ وَالْأَخْرِيَّانِ طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ أَوْ ثِنْتَانِ مَعَا ثُمَّ ثِنْتَانِ مُرْتَبًا طَلَّقَتْ الْأَوَّلِيَّانِ وَالرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالثَّلَاثَةَ طَلَقَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ ثَلَاثًا مَعَا طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا وَمَنْ بَعْدَهَا طَلَقَهُ طَلَقَهُ أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ اثْنَتَيْنِ مَعَا ثُمَّ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ الْأُولَى وَالرَّابِعَةَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ طَلَقَهُ وَتَبَيَّنَ كُلُّ مِنْهُمَا بَوْلَادَتَهَا وَالتَّعْلِيقُ بِالْحَيْضِ أَوْ بِرُؤْيِي الدَّمِ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ بِرُؤْيِيهِ أَوْ عِلْمِ أَوَّلِ دَمٍ يَطْرَأُ بَعْدَ التَّعْلِيقِ وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ حَيْضًا ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ أَقْلِهِ بَانَ أَنْ لَا طَلَاقَ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ بَعْدَ رُؤْيِيهِ وَقَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَقَعَ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَكَالْحَيْضِ فِيمَا ذُكِرَ أَنَّهُ فِي التَّعْلِيقِ لَا بُدَّ مِنْ ابْتِدَائِهِ، وَلَا تَكْفِي اسْتِدَامَتُهُ الطَّهَرُ وَسَائِرُ الْأَوْصَافِ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ إِلَّا أَنَّهُ سِيَائِي فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنْ اسْتِدَامَةَ الرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ لَيْسَ وَرُكُوبٌ فَلَيْكُنْ كَذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَأْتِي

وَالْمُعْنَى وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَّاتُ طَلَقَهُ طَلَقَهُ بَوْلَادَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُنَّ صَوَّاحِبُهُا عِنْدَ وِلَادَتِهَا لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي الرُّوْحِيَّةِ حِينَئِذٍ وَيَطْلَاقُهُنَّ انْقَضَتْ الصُّخْبَةُ بَيْنَ الْجَمْعِ فَلَا تُؤَثِّرُ وِلَادَتُهُنَّ فِي حَقِّ الْأُولَى، وَلَا وِلَادَةُ بَعْضِهِنَّ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَوَّلِ وَرُدَّ بَانَ الصُّخْبَةُ لَا تَنْتَفِي بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: أَنفَا بِقَوْلِهِ وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى كُلِّ إلخ) لَعَلَّ الْأُولَى عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. ٥ فَوَدَّ: (وَلَنْ وَلَدَنَ ثِنْتَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَرَاتِيهَا) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (طَلَّقَتْ الْأُولَى ثَلَاثًا) أَي: إِذَا بَقِيََتْ عِدَّتُهَا إِلَى وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ وَاحِدَةً) أَي: وَعِدَّتُهَا بَاقِيَةً إِلَى وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ ثِنْتَانِ مَعَا إلخ) وَمَا ذُكِرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ ثَمَانِي صُورَ وَضَائِعُهَا أَنْ يُقَاعَ الثَّلَاثُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ هُوَ الْقَاعِدَةُ إِلَّا مَنْ وَضَعَتْ عَقَبَ وَاحِدَةً فَقَطَّ فَتَطْلُقُ طَلَقَهُ فَقَطَّ أَوْ عَقَبَ ثِنْتَيْنِ فَقَطَّ فَتَطْلُقُ طَلَقَتَيْنِ فَقَطَّ اهْ مُعْنَى زَادَ النَّهَايَةَ وَأَخْصَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ طَلَّقَتْ كُلَّ بَعْدَ مَنْ سَبَقَهَا وَمَنْ لَمْ تَسْبِقْ ثَلَاثًا اه. ٥ فَوَدَّ: (يَطْرَأُ) أَخْرَجَ الدَّوَامَ اه سم. ٥ فَوَدَّ: (وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ حَيْضًا إلخ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّعْلِيقِ بِرُؤْيِي الدَّمِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَاقُهَا بِرُؤْيِي الدَّمِ حُمِلَ عَلَى دَمِ الْحَيْضِ فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ كَالِهَلَالِ فَإِنْ فُسِّرَ بِغَيْرِ دَمِ الْحَيْضِ وَكَانَ يَتَعَجَّلُ قَبْلَ حَيْضِهَا قَبْلَ ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ فَلَا اه. ٥ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. ٥ فَوَدَّ: (وَكَالْحَيْضِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ الطَّهَرُ. ٥ فَوَدَّ: (إِنَّهُ فِي التَّعْلِيقِ إلخ) بَيَانٌ لِمَا ذُكِرَ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَيْكُنْ) أَي: اسْتِدَامَةُ الرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ كَذَلِكَ أَي كَابْتِدَائِهِمَا. ٥ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: كَلَامُ أَصْلِ الرُّوضَةِ.

٥ فَوَدَّ: (يَطْرَأُ) أَخْرَجَ الدَّوَامَ.

هنا التفصيل الآتي ثم إن ما يُقدَّر بمُدَّة تكون استدامته كابتدائه وما لا فلا لِكِنْ قَضِيَّةُ فَرْقِ الْمُتَوَلَّى بين الرُّكُوبِ والحَيْضِ بأنَّ استدامة الرُّكُوبِ باختيارها بخلاف استدامة الحَيْضِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَأَنَّهُ لَا تَكُونُ هُنَا الاستدامة كالابتداءِ إِلَّا فِي الاختياريِّ لَا غَيْرَ وَكَأَنَّ هَذَا هُوَ مُرَادُ الْبُلْغَيْنِي بِقَوْلِهِ الْأَقْوَى فِي الْفَرْقِ أَنَّ نَحْوَ الْحَيْضِ مُجْرَدُ تَعْلِيْقٍ لَا خِلْفَ فِيهِ أَيُّ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِاخْتِيَارِهَا فَعَمِلْنَا بِقَضِيَّةِ أَدَاةِ التَّعْلِيْقِ مِنْ اقْتِضَائِهَا إِيجَادَ فِعْلٍ مُسْتَأْنَفٍ وَالاستدامة لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِخِلَافٍ نَحْوِ الرُّكُوبِ فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ بِهِ يُسَمَّى خِلْفًا أَيُّ؛ لَأَنَّهُ بِاخْتِيَارِهَا فَأَمَكَنَّ فِيهِ الْحُثَّ وَالْمَنْعَ فَاتَى فِيهِ تَفْصِيلُ الْحِلْفِ أَنَّ استدامته كابتدائه، وَلَهُ فَرْقٌ آخَرُ يُوَافِقُ إِطْلَاقَ الْأَصْحَابِ أَنَّ الاستدامة هُنَا لَيْسَتْ كَالابتداءِ مُطْلَقًا لِكِنْ كَلَامُ أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْمَذْكُورِ يُخَالِفُ هَذَا فَمَنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فَرْقَهُ الْأَوَّلَ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ مَنْ خَلَفَ لَا يُسَافِرُ لِيَلِدَ كَذَا فَيَحْنُ ظَاهِرًا بِمُفَارَقَتِهِ لِعُمُرَانِ بَلَدِهِ قَاصِدًا السَّفَرِ إِلَيْهَا ثُمَّ إِنَّ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا بَانَ أَنَّ لَا طَلَاقَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الدَّمِ فِي زَمَنِ امْكِانِهِ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَلَا كَذَلِكَ السَّفَرُ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَنْجُو فِي صَوْرَتِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عِنْدَ بُلُوغِ الْبَلَدِ إِذْ لَا يُسَمَّى مُسَافِرًا إِلَيْهَا إِلَّا حِينَئِذٍ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّهُ بِمُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَتَبَيَّنُ وَقُوعُهُ مِنْ أَوَّلِ الْحَيْضِ وَحِينَئِذٍ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَإِنَّ عُلُقَ بِهِ فِي أَثْنَائِهِ لَمْ يَقَعْ حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ يَتَدَبَّرُ الْحَيْضُ فَإِنْ قَالَ حَيْضَةٌ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِتَمَامِ حَيْضَةٍ آتِيَةٍ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ. (وَتُصَدِّقُ) الْمَرْأَةُ (بِيمَنِهَا فِي حَيْضِهَا)، وَإِنْ خَالَفتْ عَادَتَهَا (إِذَا عُلِقَها) أَيُّ طَلَقَهَا (بِهِ) .....

• فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيُّ: فِي الْإِيمَانِ. • فَوَدَّ: (مَا يُقَدَّرُ الْخ) بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ هَذَا) أَيُّ: مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ اسْتِدَامَةُ الْخ. • فَوَدَّ: (إِنَّ نَحْوَ الْحَيْضِ) أَيُّ: التَّعْلِيْقُ بِهِ. • فَوَدَّ: (لَيْسَتْ كَذَلِكَ) أَيُّ: إِيجَادُ فِعْلٍ الْخ. • فَوَدَّ: (اسْتِدَامَتُهُ الْخ) بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ) أَيُّ: لِلْبُلْغَيْنِي. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ: فِي الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: فِي الْإِخْتِيَارِيِّ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (فَرْقَهُ الْأَوَّلُ) أَيُّ: وَإِنْ اقْتَضَى التَّخْصِيصَ بِالْإِخْتِيَارِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُتَوَلَّى اه سم. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِذَلِكَ) أَيُّ: بِالتَّعْلِيْقِ بِالْحَيْضِ. • فَوَدَّ: (بَانَ أَنَّ لَا طَلَاقَ) كَذَا فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَام اه سم. • فَوَدَّ: (فِي صَوْرَتِهِ) أَيُّ: السَّفَرِ. • فَوَدَّ: (وَقُوعُهُ) أَيُّ: الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عُلِقَ بِهِ) أَيُّ: بِالْحَيْضِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَيَّاتِي) فِي النُّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حَيْضَةٌ أَيُّ: إِنَّ حَيْضَتَ حَيْضَةٍ قَائِتٍ طَالَتْ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ خَالَفتْ عَادَتَهَا) أَقُولُ مَا لَمْ تَكُنْ آيِسَةً فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تُصَدِّقْ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ وُجُودُهُ، وَهِيَ هُنَا أَدَعَتْ مَا هُوَ مُسْتَحِيلٌ عَادَةً فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا وَيَبْغُلُ مَا فِي قَوْلِ سَم عَلَى مَنْهَجِ. (فَرَعَ): لَوْ أَدَعَتْ الْحَيْضَ وَلَكِنْ فِي زَمَنِ الْيَأْسِ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهَا لِقَوْلِهِمْ إِنَّهَا لَوْ حَاضَتْ رَجَعَتْ الْعِدَّةُ مِنَ الْأَشْهُرِ إِلَى الْأَقْرَابِ بَرَّاه ع ش.

• فَوَدَّ: (فَمِنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فَرْقَهُ) أَيُّ: وَإِنْ اقْتَضَى التَّخْصِيصَ بِالْإِخْتِيَارِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُتَوَلَّى. • فَوَدَّ: (بَانَ أَنَّ لَا طَلَاقَ) كَذَا فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ.

أي الحيض فادَّعَتْه وكَذَّبَهَا؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ عَلَيْهِ لَكِنْ لِيُتَهَمَّتْ فِيهِ لِنَحْوِ كِرَاهَةِ الزَّوْجِ خَلَفَتْ وَسَيَاتِي مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا لَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا فِيمَا يَأْتِي وَحَاصِلُهَا أَنَّهُ مَتَى عَلَّقَ بِوُجُودِ شَيْءٍ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الزَّوْجَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ فَادَّعَتْهُ وَأَنْكَرَ صُدُقَ بَيَمِينِهِ أَوْ بَنَفِيهِ فَادَّعَى وَجُودَهُ وَأَنْكَرَتْ فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِفَعْلِهِ وَفَعْلِهَا كَأَنَّ لَمْ يَدْخُلَ زَيْدُ الدَّارِ صُدُقَ أَبِيضًا لِأَصْلِ بَقَاءِ التَّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ عَدَمُ الْفَعْلِ كَذَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَنِ الْمُصَنِّفِ وَسَيَاتِي عَنْهُ تَنَاقُضٌ فِيهِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِأَحَدِهِمَا فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ صَاحِبِهِ غَالِبًا كَالْحُبِّ وَالتَّيَّةِ صُدُقَ صَاحِبِهِ بَيَمِينِهِ أَوْ فِي وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَمِنْهُ كَمَا فِي الْكَافِي أَنَّ يُعَلَّقَ بِضَرْبِهِ لَهَا فَضَرْبَ غَيْرِهَا فَأَصَابَهَا وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ غَيْرَهَا فَيُصَدَّقُ بَيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِقَصْدِهِ بَلْ لَا يُمَكِّنُ عِلْمُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَكِنْ نَقْلًا عَنِ الْبَغَوِيِّ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَيْمَانِ بِزِيَادَةِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ كَمَا تَلَزُمُهُ الدِّيَّةُ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ. وَلَهُ اِحْتِمَالٌ بِالْقَبُولِ، وَهُوَ أَقْوَى مُدْرَكًا، وَلَا حُجَّةَ فِي لُزُومِ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ بَابَ الضَّمَانِ أَوْسَعُ إِذْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَصْدٍ، وَلَا اخْتِيَارٍ بِخِلَافِ مَا هُنَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَيَتَعَيَّنُ الْجَزْمُ بِهِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ بِصُدُقِهِ نَظِيرَ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ لَوْ أَفْتَى فُقِيهٌ عَامِّيًّا بِطَلَاقٍ فَأَقَرَّ بِهِ ثُمَّ بَانَ خَطَأُ الْفَقِيهِ ..

□ قَوْلُهُ: (أَيِ الْحَيْضِ) وَمِثْلُهُ كُلُّ مَا لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْهَا كَحُبِّهَا وَبُغْضِهَا وَبَيِّنَاتِهَا بِهَايَةً وَمُغْنِي.  
 □ قَوْلُهُ: (وَكَذَّبَهَا) وَأَمَّا إِذَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ فَلَا تَخْلِفَ أَهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي) أَيِ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ، وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي قَوْلِ الْمَتَنِ وَتُصَدَّقُ بَيَمِينِهَا إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ كَذَّبَ وَاحِدَةً أَوْ كَرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَحَاصِلُهَا) أَيِ: الْقَاعِدَةُ. □ قَوْلُهُ: (فَادَّعَتْهُ وَأَنْكَرَ الْإِنِّ) مُقْتَضَى هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ يُصَدَّقَ هُوَ بَيَمِينِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيْضِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ مَعَ أَنَّهَا تُصَدَّقُ فِيهِ كَمَا فِي الْمَتَنِ أَه سَمِ أَقُولُ وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ آتِفًا وَسَيَاتِي مَا يُعْلَمُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَنَفِيهِ) عَطَفَ عَلَى بُوجُودِ شَيْءٍ. □ قَوْلُهُ: (وَفَعْلُهَا) الْأَوَّلَى إِبْدَالُ الْوَاوِ بَاوٍ. □ قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي عَنْهُ) أَيِ: عَنِ الْمُصَنِّفِ.  
 □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ صَاحِبِهِ الْإِنِّ) فِي إِدْخَالِ هَذَا تَحْتَ الْمُقَسِّمِ الْمُعْتَبَرِ فِيهِ إِمْكَانُ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ مَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْ أَه سَمِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ فِي وَجُودِهِ الْإِنِّ) فِي إِدْخَالِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ أَوْ بَنَفِيهِ تَأَمَّلْ.  
 □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ: وَمِمَّا لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ صَاحِبِهِ، وَقَوْلُهُ: أَنَّ يُعَلَّقَ بِضَرْبِهِ الْإِنِّ فِي جَعْلِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْمُعَلَّقِ بَنَفِي شَيْءٍ تَسَامُحٌ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ) أَيِ: إِنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ غَيْرَ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ: اِحْتِمَالُ الْقَبُولِ. □ قَوْلُهُ: (الْجَزْمُ بِهِ) أَيِ: بِاِحْتِمَالِ الْقَبُولِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ أَفْتَى الْإِنِّ) بَيَانٌ لِمَا فِي الرُّوْضَةِ.

□ قَوْلُهُ: (فَادَّعَتْهُ وَأَنْكَرَ صُدُقَ بَيَمِينِهِ) مَعَ أَنَّ الْحَيْضَ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَيِ مَعَ أَنَّهَا تُصَدَّقُ بَيَمِينِهَا إِذَا عَلَّقَ طَلَاقُهَا بِهِ كَمَا فِي الْمَتَنِ وَكَانَ مُقْتَضَى هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ هُوَ بَيَمِينِهِ.  
 □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ صَاحِبِهِ) فِي إِدْخَالِ هَذَا تَحْتَ الْقِسْمِ الْمُعْتَبَرِ فِيهِ إِمْكَانُ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ مَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْ.

لم يُؤَاخِذْ بذلك الإقرار للقرينة فإنه إنما بناه على ظن الوقوع المعذور به، وإن عُرِفَ من خارج كأن لم أنْفِقْ عليك اليوم فسيأتي آخر هذا الفصل ومتى لَزِمَهُ اليمين فنكَلَ هو أو وارثه خلَفَتْ هي أو وارثها وطَلَقَتْ، وفيما إذا عَلَّقَ بما لا يُعْلَمُ إلا من الغير كَمَحَبَّتِهِ أو عَدَمِهَا فادَّعاه الزوج وأنكر الغير خلَفَتْ هي لا الغير قال الثَّقَلَيْنِ وأخطأ مَنْ حَلَفَهُ؛ لأنه نظير ما ذكره فيمن عَلَّقَ طلاقها بحيض غيرها أي من حيث إن الغير لا يحلف (لا في ولا دَتهَا) فلا تُصَدَّقُ فيها إذا عَلَّقَ طلاقها بها فادَّعَتْها وقال بل الولد مُسْتَعَارٌ (في الأصح) كسائر الصفات الظاهرة لِشُهُولَةِ إِمَامَةِ الْبَيْتِ عليها بخلاف الحيض فإن قيامها به مُتَعَسِّرٌ إذ الدَّمُ المُشَاهَدُ يُحْتَمَلُ كونه دَمَ اسْتِحَاضَةٍ، وهو مُرَادُهُما هنا بتعذُّره فلا يُنَافِي قولهما في الشَّهادَاتِ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ به فإن قُلْتَ: الذي مَرَّ في القَاعِدَةِ أَن ما يُمَكِّنُ إِمَامَةَ الْبَيْتِ به لا يُصَدَّقُ مُدَّعِيهِ كَالزَّنا فأَي فرق بينه وبين الحيض فإن كَلَّا يُمَكِّنُ إِمَامَةَ الْبَيْتِ به مع التَّعَسُّرِ بل زُبْمًا يُقَالُ إِنَّهَا بِالزَّنا أَعَسَرُ منها بالحيض، ومن ثَمَّ قِيلَ لم يَثْبُتَ الزَّنا قَطُّ بِبَيِّنَةٍ قُلْتَ: يُفَرَّقُ بأن الحيض مع مُشَاهَدَةِ خُرُوجِهِ من الفَرْج يَشْتَبِهُ بِالاسْتِحَاضَةِ من كُلِّ وَجِهٍ فلا مُمَيِّزَ فِيهِ إِلَّا الْقَرِينَةُ الْخَفِيَّةُ وَالزَّنا مع مُشَاهَدَةِ غَيْبَةِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ لا يَشْتَبِهُ بغيره فكانت الشَّهَادَةُ بِالْحَيْضِ أَعَسَرَ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يُؤَاخِذْ) أَي: الْعَامِّي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ظَنِّ الْوُقُوعِ) أَي: الْمُسْتَنَدِ إِلَى إِفْتَاءِ الْفَقِيهِ بِالْوُقُوعِ.  
□ قَوْلُهُ: (وَأَنْ عُرِفَ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إِنْ لَمْ يُعْرَفِ الْإِنْخ). □ قَوْلُهُ: (فَسَيَأْتِي الْإِنْخ) جَوَابٌ، وَإِنْ عُرِفَ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (كَمَحَبَّتِهِ) الْمَفْهُومُ أَنَّهُ عَلَّقَ بِمَحَبَّةِ الْغَيْرِ فَيَشْكِلُ قَوْلُهُ فادَّعَاهُ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُعْتَرِفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذُ بِهِ، وَلَا حَاجَةَ لِحَلْفِهَا إِذَا أَتَكَرَّ الْغَيْرُ بِلَا وَجْهِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلَ سَمْعِ عِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ فادَّعَاهُ الزَّوْجُ ظَاهِرُهُ أَي مَا عَلَّقَ بِهِ فَبُرِّدْ عَلَيْهِ اغْتِرَاضُ الْمُحْسَنِيِّ فَيَنْعَيْنُ تَأْوِيلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ فادَّعَى ضِدَّهُ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ أَهْلَ ذَلِكَ دَفَعَ الْإِغْتِرَاضَ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: مَا لَا يُعْلَمُ الْإِنْخ مَا يَشْمَلُ وُجُودَهُ وَعَدَمَهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ كَمَحَبَّتِهِ الْإِنْخ فَقَوْلُهُ: فادَّعَاهُ أَي وُجُودَهُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِعَدَمِهِ أَوْ عَدَمَهُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ بِوُجُودِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا تُصَدَّقُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمَغْنِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (مُسْتَعَارٌ) أَي: مَثَلًا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ (سَنِي): (فِي الْأَصَحِّ) مَحَلُّ الْخِلَافِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ بِهِ أَمَّا فِي لُحُوقِ الْوَلَدِ بِهِ فَلَا تُصَدَّقُ قَطْعًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَصْدِيقِهِ أَوْ شَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَوْ عَدْلَيْنِ ذَكَرَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَي أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: التَّعَسُّرُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُمَا الْإِنْخ) وَقَدْ يُقَالُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا ثُبُوتُ حَيْضٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَذَلِكَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسْوَةِ بِالْحَيْضِ وَمَا هُنَاكَ ثُبُوتُ حَيْضٍ بِشَهَادَةِ النِّسْوَةِ فَلَا تَعَارُضَ أَهْلَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَا يَشْتَبِهُ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ قَدْ يَشْتَبِهُ بِوُطْءِ الشُّبْهَةِ وَبِوُطْءِ

□ قَوْلُهُ: (كَمَحَبَّتِهِ) الْمَفْهُومُ أَنَّهُ عَلَّقَ بِمَحَبَّةِ الْغَيْرِ فَيَشْكِلُ قَوْلُهُ فادَّعَاهُ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُعْتَرِفٌ بِالطَّلَاقِ فَيُؤَاخِذُ بِهِ، وَلَا حَاجَةَ لِحَلْفِهَا إِذَا أَتَكَرَّ الْغَيْرُ بِلَا وَجْهِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَشْتَبِهُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ قَدْ يَشْتَبِهُ



(ولا تُصَدَّقُ فيه) أي الحيض إذا كان من غيرها مُطْلَقًا أو من نفسها إذا كان (في تعليق) طلاق (غيرها) به كأن حُضَّتْ فَضَرَّتْكَ طَالِقٌ فَادَّعَتْهُ وَكَذَّبَهَا فَيُصَدَّقُ وهو عَمَلًا بِأَصْلِ تَصَدِيقِ الْمُتَكَبِّرِ لا هي إذ لا بُدَّ من اليمين، وهي من الغير مُمْتَنِعَةٌ وفَارَقَ تَصَدِيقُهَا من غير يَمِينِهَا في نحو المحبَّة بالنسبة لطلاق غيرها إن حَلَفَتْ بإمكان إقامة البينة على الحيض في الجُمْلَةِ بخلاف المحبَّة وسيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لو حَلَفَ أَنَّهَا فَعَلَتْ كَذَا فَقَالَتْ لَمْ أَفْعَلْهُ صُدِّقَ فِي دَعْوَاهِ أَنَّهَا فَعَلَتْهُ، وَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بخلاف؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّهِ فَرَزَعُمْ بَعْضُهُمْ تَصَدِيقُهَا بِيَمِينِهَا هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَرَزَعُمْ أَنَّهَا نَظِيرَةٌ إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ الْيَوْمَ فَإِنَّهَا تُصَدَّقُ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا لِمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالْحُضِّ وَالتَّنْجِيزِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الظَّنِّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنْ تَصَدِيقُهَا فِي عَدَمِ الدُّخُولِ سَيَأْتِي آخِرَ الْفَصْلِ مَا يُنَافِيهِ، وَفِي قَوَاعِدِ النَّجَاحِ الشُّبْكِيِّ مَا حَاصِلُهُ لَا أَعْرِفُ مَسْطُورًا فِي إِنْ عِلِمْتُ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ عِلِمْتُ إِلَّا بَحَثَ أَخِي بَهَاءِ الدِّينِ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ أَحَدَ قِيَدِي الْعِلْمِ الْمُطَابَقَةِ الْخَارِجِيَّةِ فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا فِيهِ لِإِمْكَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ خَارِجٍ وَقُوعَ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَهْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي نَحْوِ إِنْ عِلِمْتُ دَخُولَ زَيْدٍ الدَّارَ لَا فِي نَحْوِ إِنْ عِلِمْتُ مَحَبَّتَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ إِمَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرٍهَا فَأَبْرَأْتُهُ ثُمَّ ادَّعَى بِجَهْلِهَا بِهِ وَقَالَتْ بَلْ أَعْرِفُهُ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا أَنَّهَا تَعْلَمُ قَدْرَهُ وَصِفَتَهُ حَالِ الْبَرَاءَةِ وَلَوْ طَلَبَ تَجَرِبَتَهَا بِذِكْرِ

زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا سِرًّا كَمَا فِي وَاقِعَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمُغْيِرَةِ اهـ سَم . قَوْلُهُ : (إِذَا كَانَ) أَي : الْحَيْضُ .

قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَي : سِوَاءَ عَلَقٍ بِهِ طَلَاقٍ نَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا اهـ كُرْدِيٌّ أَي كَانَ حَاضَتْ ضَرَّتْكَ فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ فَادَّعَتْهُ الْمُخَاطَبَةُ وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ . قَوْلُهُ : (بِهِ) أَي : بِحَيْضِ نَفْسِهَا . قَوْلُهُ : (فَادَّعَتْهُ) أَي : قَالَتْ حُضَّتْ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ : (وَهِيَ مِنَ الْغَيْرِ مُمْتَنِعَةٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِذَا حَلَفَتْ لَزِمَ الْحُكْمُ لِلْإِنْسَانِ بِيَمِينِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ اهـ . قَوْلُهُ : (إِنْ حَلَفْتَ) أَي : الْغَيْرُ . قَوْلُهُ : (مِمَّا يَأْتِي) أَي : فِي شَرْحِ فَقَعْلِهِ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا . قَوْلُهُ : (لَوْ حَلَفَ) بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ . قَوْلُهُ : (لِأَنَّ أَحَدَ قِيَدِي الْعِلْمِ الْمُطَابَقَةِ الْخَارِجِيَّةِ) أَي مُطَابَقَةُ الْعِلْمِ لِلْمَعْلُومِ فِي خَارِجِ الدَّهْنِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهُمْ حَدَّدُوا الْعِلْمَ بِالْجُزْمِ الثَّابِتِ الْمُطَابِقِ لِلْخَارِجِ . قَوْلُهُ : (فِيهِ)، وَقَوْلُهُ : عَلَيْهِ أَي قَيْدُ الْمُطَابَقَةِ لِمَا فِي الْخَارِجِ . قَوْلُهُ : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي : تَعْلِيلُهُ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ أَي الْيَقِينَ لَا مَا يَعُمُّ الظَّنَّ وَالْإِعْتِقَادَ اهـ سَم . قَوْلُهُ : (وَلَوْ طَلَبَ الْخُ) غَايَةً .

بَوَاطِئِ الشُّبْهِةِ وَبَوَاطِئِ زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا سِرًّا كَمَا فِي وَاقِعَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْغَيْرَةِ . قَوْلُهُ : (فَإِنَّهَا تُصَدَّقُ الْخُ) أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ عَرَفَ مِنْ خَارِجِ الْخُ . قَوْلُهُ : (لَا أَعْرِفُ مَسْطُورًا فِي إِنْ عِلِمْتُ كَذَا) أَي وَالْمُرَادُ الْيَقِينَ . قَوْلُهُ : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ لَا مَا يَعُمُّ الظَّنَّ وَالْإِعْتِقَادَ .

قدره فلم تذكره لاحتمال طرؤ التسيان عليها ويُفَرَّق بين هذا وتجربة قنٍ اختلف المُعتق وشريكه في صنعة فيه حال الاعتاق وقبل مُضي زمنٍ يُمكنُ تعلُّمها فيه بأن نسيان الصنعة لا يُمكنُ في هذا الزمن القريب بخلافه في مسألتنا. (ولو قال) لزوجتيه (إن حضمتا فأنشما طالقان فزعمتا) ولو فوراً بأن ادَّعتا طرؤه عقب لفظه فاندفع ما قيل مقتضاه أنهما لو قالتا فوراً حضمتا الآن أو قبل واستمرَّ قبلنا وليس كذلك؛ لأن التعليق يقتضي حيضاً مُستأنفاً، وهو يستدعي زمنًا اهـ ووجه الإنديفاع أن هذا معلومٌ من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء إنما هو لإفهامها عدم القبول عند التراخي أولاً وصِدْقهما طَلَقنا وبالتوقُّف على تصديقه يُعلم أنه استعمل الزعم في حقيقته، وهو ما لم يقم عليه دليل، وإلا لم يحتج لتصديقه (و) إن (كذبهما صدق بينهما، ولا يقع) طلاقٌ واحدةً منهما؛ لأن طلاق كل واحدةٍ منهما مُعلَّقٌ.....

• قوله: (في صنعة الخ) أي: في وجودها. • قوله: (حال الإعتاق) مُتعلِّقٌ بتجربة قنٍ، وقوله: وقبل مُضي زمنٍ الخ عطفٌ تفسيرٍ عليه ولو حذف لإعاطف فجعل الأول مُتعلِّقاً بصنعة فيه والثاني بتجربة قنٍ كان أولى.

• قوله (س): (ولو قال إن حضمتا الخ) ولو قال إن حضمتا حيضةً أو ولدتُما ولدًا فأنشما طالقان لَعَثَ لفظُة الحيضة أو الولد ويتلَّى التعليقُ بِمَجْرَدِ حَيْضِهِمَا أو وَلَدَتِيهِمَا فَإِذَا طَعَتَا فِي الْحَيْضِ أو وَلَدَتَا طَلَقَتَا أما إذا قال ولدًا واحدًا أو حيضةً واحدةً فهو تعلُّقٌ بِمَحَالٍ فلا يَقَعُ به طلاقٌ مُعْنِي ونهايةً. • قوله: (فاندفع) أي بقوله بأن ادَّعتا الخ. • قوله: (ما قيل الخ) وافقه المُعْنِي عبارةً عطفُ زعمته بالفاء يُشعرُ بأنهما لو قالتا فوراً حضمتا تقبلان وليس مُرادًا بل لا بدَّ من حيض مُستأنفٍ، وهو يستدعي زمنًا اهـ. • قوله: (إن هذا) أي: قوله بأن ادَّعتا الخ، وقوله: في ذلك إشارةً إلى قوله يقتضي الخ اهـ كُرِدِي. • قوله: (وذكر الفاء الخ) من تيمُّن وجه الإنديفاع فهو إما بالتضبِّ عطفًا على اسم إن أو بالرفع على أنه استئناف بياني.

• قوله: (وذكر الفاء الخ) ليتأمل انتظام التركيب فكان إن ساقطة قبل عدم اهـ سيد عمر أقول يُغنيك عن احتياج السقطة جعل أولى مفعولاً مطلقاً مجازياً للإفهام أي إفهاماً أولوياً. • قوله: (أولى) انظر ما وجه الأولوية. • قوله: (وصدقهما) عطفٌ على زعمته، وقوله: طَلَقَتَا جوابٌ لو في المتن. • قوله: (يُعلم أنه استعمل الزعم الخ) خالفه النهاية والمُعْنِي فقالا واستعمال الزعم في القول الصحيح مُخالِفٌ لقول الأكثر إنه يُستعمل فيما لم يقم دليلٌ على صحته أو أُقيم على خلافه اهـ. • قوله: (طلاق واحدة) إلى

• قوله (س): (ولو قال إن حضمتا الخ) قال في الرُّوض ولو قال إن حضمتا حيضةً أو ولدتُما ولدًا فأنشما طالقان لَعَثَ لفظُة الحيضة أو الولد قال في شرحه فإذا طَعَتَا فِي الْحَيْضِ أو وَلَدَتَا طَلَقَتَا ثم قال في الرُّوض فإن قال ولدًا واحدًا فتعلُّقٌ بِمَحَالٍ قال في العُباب ويتَّجه مثله في حيضةٍ واحدةٍ، ولم أره اهـ. • قوله: (والألم يحتاج الخ) في هذه الملازمة بحثٌ ظاهرٌ؛ لأن عدم استعماله في حقيقته بعد تسليم أن حقيقته ما ذكره صادق مع عدم الدليل؛ لأن معناه حَيْثُ الدَّعْوَى، وهي أعمُّ ممَّا معه دليل.

بشرطين ولو يثبت بقولهما والأصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم، إن أقامت كل بيئة بحيضها وقع على ما في الشايل ويتعين حمل البيئة فيه على رجلين دون التسوة إذ لا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ما مرّ آنفاً في الحمل والولادة، ومن ثم توقف ابن الرفعة في إطلاق الشايل وردّ الأذرع عليه بأن الثابت بشهادتهن الحيض وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردوداً بأنه لو كان كذلك لما تأتى ما مرّ في الولادة والحمل نعم، يمكن حمل كلام الشايل والأذرع على ما قدمته ثم إن ثبت الحيض بشهادتهن أولاً فيحكم به ثم يعلق عليه (وإن كذب واحدة طلقت فقط) إذا خلقت لثبوت الشرطين في حقها حيض ضررتها باعترافه وحيضها بخلافها، ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه. (ولو قال إن أو إذا أو متى طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً) في موطوعة أو غيرها أو واحدة أو اثنتين في غير موطوعة أو إن طلقت ثلاثاً فأنت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع المنجز فقط)، وهو الثلاث في الأخيرة لا المعلق إذ لو وقع لمتنع وقوع المنجز وإذا لم يقع لم يقع المعلق لإطلاق شرطه، وقد يتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب نظير ما مرّ في أخ أقرّ بابين للميت يثبت نسبه، ولا يرث ولأن الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نفيه.....

قوله: (نعم يمكن) في النهاية والمغني إلا قوله: (ولم يثبت بقولهما)، وقوله: (ويتعين) إلى (توقف ابن الرفعة). □ قوله: (بشرطين) أي: حيضتها وحيض ضررتها. □ قوله: (ولم يثبت) أي: وجود الشرطين. □ قوله: (ويتعين إلخ) مبني على أن الحيض يثبت بشهادة الرجال، وفي المغني أي والنهاية خلافه فليراجع وتوقف ابن الرفعة يؤيد ما ذكره المغني، وإلا فلا وجه له اه سيّد عمر. □ قوله: (وردّ الأذرع إلخ) مبتدأ خبره قوله مردود. □ قوله: (إذا خلقت) إلى المتن في النهاية والمغني. □ قوله: (إذا خلقت) وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله لهما من حاضث منكما فصاحبها طالق وأدعاه وصدق إحداهما وكذب الأخرى لثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج نهاية ومغني. □ قوله: (إذ لم يثبت إلخ) عبارة المغني والنهاية إذ لم يثبت حيض ضررتها إلا يمينها واليمين لا تؤيّر في حق غير الحالف اه. □ قوله: (في غير موطوعة) ما مفهومه فليحرّز. □ قوله: (إن طلقك ثلاثاً فأنت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال اه سم.

□ قول (سني): (فطلقها) أي: طلقة أو أكثر اه مغني. □ قوله: (لا المعلق) إلى قوله: (كما يأتي) في النهاية والمغني إلا قوله: (وأطبق إلى منهم). □ قوله: (لمتنع وقوع المنجز) أي: لزيادته على المملوك اه مغني أي في مسألة المتن وما زاده الشارح آخرًا ولحصول بينونة فيما زاده أولاً. □ قوله: (وإذا لم يقع لم يقع المعلق إلخ) أي: وقوعه محال. □ قوله: (نسبه، ولا يرث) أي: الابن. □ قوله: (ولأن الطلاق إلخ) عطف على قوله إذ لو وقع إلخ عبارة المغني ولأن الجمع بين المعلق والمنجز ممّتنع ووقوع أحدهما

□ قوله: (أو إن طلقت ثلاثاً فأنت طالق قبله واحدة) يتأمل في هذا المثال.

ونقله ابن يونس عن أكثر الثقلية وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما يأتي، وقد ألفت في الانتصار له وأنه الذي عليه الأكثرون خلافا لما زعمه من يأتي كتابا حافلا سمّيته الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسألة الشريعية (وقيل ثلاث) واختار أئمة كثيرون متقدمون المنجزة وطلقتان من الثلاث المتعلقة إذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به. وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق أمس مستندا إليه حيث قالوا إنه اشتمل على ممكن ومستحيل فالتعينا المستحيل وأخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع إليه الشبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نضرة الدور الآتي (وقيل: لا شيء) يقع من المنجزة، ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والأكثرين وعدوا منهم عشرين إماما وعبارة الأذرع هو المنسوب للأكثرين في الطريقين وغزاه الإمام إلى المعظم والعمراني إلى الأكثرين انتهت قالوا، وهو مذهب زيد بن ثابت ورجحه الغزالي أولا ثم ثالثا كما دل عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة إبطاله وأينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور وأقمت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد

غير مُتَّبِع والمُنَجَّزُ أَوْلَى بَأَن يَقَعَ ؛ لآنه أَقْوَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُعْلَقَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُنَجَّزِ ، وَلَا يَنْعَكِسُ أَهـ .  
 ٥ قوله: (ونقله) أي: الوجه الذي في المتن اه معني . ٥ قوله: (منهم ابن سريج) أي: من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعه ، ولا يخفى ما فيه فإن ابن سريج مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْغَزَالِيِّ بِكَثِيرٍ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ قَوْلِهِ مِنْهُمْ إلخ على قوله وأطبق كما عبر به النهاية أي والمعني اه سيّد عمر .

٥ قوله: (واختاره) إلى قوله: (وعدوا منهم) في النهاية . ٥ قوله: (إذ بوقوع المنجزة إلخ) هذا أصح ترجيحين هنا وعليه يشترط أن تكون مذخولا بها؛ لأن وقوع طلقتين بعد طلق لا يتصور إلا في المذخور بها اه معني . ٥ قوله: (لحصول الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليأمل اه سم . ٥ قوله: (على ممكن) وهو وقوع الطلاق، وقوله: ومستحيل، وهو استناده إلى أمس . ٥ قوله: (من المنجزة) الأولى لا المنجزة . ٥ قوله: (للدور)؛ لأنه لو وقع المنجزة لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجزة وإذا لم يقع المنجزة لم يقع المعلق اه معني . ٥ قوله: (في الطريقين) أي طريق العراقيين وطريق المراويزة . ٥ قوله: (قالوا) لعل الضمير للأذرع والإمام والعمراني ويحتمل أنه للجماعة . ٥ قوله: (من جملة الحور إلخ) الحور الثقات والكور الزيادة، وفي الحديث «أعوذ بك من الحور بعد الكون» هكذا في صحيح مسلم بالتون، وكذا رواه الترمذي والتسائي قال الترمذي ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى نقص يعني أعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتامهما أي من أن ينقلب

٥ قوله: (لحصول الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليأمل .

الاجتهاد إلى الفتوى بتبيينه وترجيحه وكأن قولهم: لأنه استقر رأيه على الإبطال ناشئ عن عدم رؤيتهم لهذا الأخير من كلامه واشتهرت المسألة بابن سريج؛ لأنه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه رجع عنها لتصريجه في كتابه الزيادات بوقوع المنع ثم رأيت الأذرع قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطئة الماوزدي من نقل عنه عدم وقع شيء وقول القاضي وابن الصبّاغ خطأ من نسب إليه تصحيح الدور أطال الإسوي وغيره في تصحيح الدور بما ردّته عليهم ثم كيف. وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الإجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدكم فيها، ومن ثم قال ابن الرفعة عن شيخه العبادي خطأ القائل به خطأ ظاهراً والبلقيني كابن عبد السلام ينقض الحكم به؛ لأنه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به حاكم مقلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول الشبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الروياني ومع اختيارنا له لا وجه لتعليمه للعوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم؛ لأن الطلاق صار في ألسنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الصّرف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق وقال ابن الصبّاغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وابن الصلاح وددت لو محيى هذه المسألة وابن سريج بريء مما ينسب إليه فيها، وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد

حائناً من السراء إلى الضراء، ومن الصحة إلى المرض اه من البحر العميق من كتب الأضناف.

قوله: (استقر رأيه) أي: الغزالي. قوله: (واشتهرت المسألة) إلى قوله: (والمقول عن الشافعي) في النهاية إلى قوله: (ثم رأيت) إلى (ويؤيد رجوعه) وقوله: (وقول القاضي) إلى (وقد نسب) وقوله: (قال ابن الرفعة) إلى (والبلقيني)، وقوله: (ويأتي) إلى (قال). قوله: (ويؤيد رجوعه تخطئة الماوزدي) (الخ) أي؛ لأنه إذا رجع فالتأويل عنه مخطئ اه رشيد. قوله: (وقول القاضي) (الخ) عطف على تخطئة الماوزدي. قوله: (ثم) أي في التاليف السابق اسمه آنفاً. قوله: (ينقض الحكم به) (الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده فيه مما ينقض الحكم به اه سم.

قوله: (ويؤيده) أي: ما قاله البلقيني وابن عبد السلام. قوله: (قال الروياني) (الخ) عبارة المغني ولما اختار الروياني هذا الوجه قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسألة في هذا الزمان، وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع، وهو الظاهر، وإن قيل عن البلقيني والزركشي الجواز اه.

قوله: (لا وجه لتعليمه للعوام) أي: لا يجوز ذلك، وهو المعتمد اه ع ش. قوله: (ويؤيد الأول) أي: عدم جواز التعليم للعوام. قوله: (وابن سريج) (الخ) من جملة مقول ابن الصلاح.

قوله: (ينقض الحكم به) (الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به؛ لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده فيه مما ينقض الحكم به.

مِمَّنْ يُفْتَدَى بِهِ الْقَوْلُ بِصَحَّةِ الدُّورِ بَعْدَ السَّتْمَانَةِ إِلَّا الشُّبْكِيَّ ثُمَّ رَجَعَ، وَإِلَّا الْإِسْنَوِيَّ، وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ مَنْقُوضٌ بِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى وَقْعِهِ، وَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ خَرَقَ الْقَائِلُ بِهِ الْإِجْمَاعَ وَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي صَحَّةِ الدُّورِ هُوَ فِي الدُّورِ الشَّرْعِيِّ أَيْ كَالسَّابِقِ قُبَيْلَ الْعَارِيَّةِ. وَأَمَّا الدُّورُ الْجَعْلِيُّ فَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ قَطُّ انْتَهَى وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ جَمْعِ الْقَائِلُونَ بِالنَّصِّ نَسْبَهُ إِلَى كِتَابِ الْإِفْصَاحِ وَتَبَيَّنَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فَلَمْ يَجِدْهُ فِيهِ نَعَمْ، بَيَّنَّ الشَّاشِي أَنَّ مَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ اعْتَمَدَ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامٍ لَهُ فِي التَّعْرِيزِ بِالْخُطْبَةِ وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَقَعَ التَّعَارُضُ فِيهَا بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَثُرَتْ التَّصَانِيفُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاسْتَدَلَّ كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى مُدْعَاهُ بِأَدْلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ثُمَّ وَقَفَ الشَّيْخَانِ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مَعَ تَحْقِيقِهِمَا وَالاعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْمَذْهَبِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْدِلَا عَنِ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّزِ ثُمَّ تَلَاهُمَا عَلَى ذَلِكَ غَالِبُ الْمُتَأَخِّرِينَ قَالَ كَثِيرُونَ مِنْ مُعْتَمِدِي الدُّورِ وَشَرَطُوا صَحَّةَ تَقْلِيدِ الْقَائِلِ بِهِ مَعْرِفَةَ الْمُقْلَدِ لِمَعْنَى الدُّورِ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي، وَلَا أَرَى حَقًّا إِلَّا قَوْلَ هَؤُلَاءِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَقَفِّهِ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الدُّورِ، وَلَا مَا فِيهِ مِنَ الْغُورِ فَضَّلًا عَنِ الْعَوَامِّ وَعَلَى صَحَّةِ الدُّورِ فَلَوْ أَقَرَّ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ تَعْلِيْقَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً لَهُ لَمْ تُقْبَلْ لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ. (وَلَوْ قَالَ إِنَّ ظَاهِرَتَ مِنْكَ أَوْ أَلَيْتَ أَوْ لَاعَنْتَ أَوْ فَسَخْتِ) التَّكَاحَ (بَعِيْنِكَ) مَثَلًا (فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجِدَ الْمُعْلَقُ بِهِ) مِنَ الظَّاهِرِ وَمَا بَعْدَهُ (فَفِي

□ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: بَعْدَ الْوُقُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ: مَا قَالَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. □ قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ: كِتَابِ الْإِفْصَاحِ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ وَقَفَ الْخ) أَيْ أَطْلَقَاهُ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ تَحْقِيقِهِمَا الْخ) لَعَلَّ الْأَسْبَكَ أَنْ يَزِيدَ الْوَاقِعَ وَنُسْقِطَ قَوْلُهُ الْآتِي وَمَعَ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَلَاهُمَا) أَيْ تَبَيَّنَ الشَّيْخَيْنِ عَلَى ذَلِكَ أَيْ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّزِ. □ قَوْلُهُ: (وَشَرَطُوا صَحَّةَ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّ الْمُقْلَدَ يَكْفِيهِ اِعْتِقَادُ عَدَمِ الْوُقُوعِ مُسْتَنَدًا إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ بَعْدِهِ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ مُنْتَسِلِ عَدَمِ الْوُقُوعِ فَمَرْبُتَةٌ بِالْمُجْتَهِدِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْمَذْكُورِينَ الْإِحْتِرَازَ عَنْ عَامِّي لَقِنْ لَفْظُهُ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ قَوَاضِي غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالدُّورِ بَلْ هُوَ فِي كُلِّ طَلَاقٍ كَمَا تَقَدَّمَ اه سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ الْخ فِيهِ مِثْلُ مَا قَدَّمَ بِلَا فَرْقٍ.

□ قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي الْخ) هَذَا مِنْ جُمْلَةِ إِفْتَاءٍ لَهُ مَبْسُوطٍ فِي نُصْرَةِ تَضْحِيحِ الدُّورِ اه سَيِّدُ عَمَرَ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ أَتَوْا بِوُقُوعِ الْمُتَجَزِّزِ وَرَعَا الْخ وَوَأَقَّ فِي الرُّوضِ عَلَى وَقُوعِ الْمُتَجَزِّزِ وَعِبَارَتُهُ وَالْمُخْتَارُ وَقُوعُ الْمُتَجَزِّزِ انْتَهَتْ فَيَحْتَمِلُ اخْتِلَافُ رَأْيِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ لِمُخْتَارِ أَيْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَرَعِ الَّذِي أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِهِ فِي الْإِفْتَاءِ اه سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَوْلُهُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخ أَيْ أَحْتِمَالًا بَعِيدًا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْغُورِ) أَيْ الدَّقَّةُ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ الْخ) أَيْ بَاتَهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ الْخ فِرَازًا عَنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، وَقَوْلُهُ: تَعْلِيْقَهُ أَيْ التَّعْلِيْقُ بِهِ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ، وَقَوْلُهُ: ثُمَّ أَقَامَ الْخ أَيْ فِرَازًا عَنْ وَقُوعِ الْمُتَجَزِّزِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ بِهِ) أَيْ بِصُدُورِ التَّعْلِيْقِ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى، وَفِيهِمَا هُنَا قَوَائِدُ نَفِيسَةٌ.

صحته) أي المعلق به من الظاهر وما بعده (الخلاف) السابق فإن ألقينا الدور صح جميع ذلك، وإلا فلا (ولو قال إن وطئتك) وطئا (مباحا فانت طالق قبله)، وإن لم يقل ثلاثا (ثم وطئ) ولو في نحو حيض؛ لأن المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للأذرعى؛ لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بأن عدم الوقوع هنا لعدم الصفة، وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعاً) للدور إذا وقع لخرج الوطء عن كونه مباحاً، ولم يقع، ولم يأت هنا ذلك الخلاف؛ لأن محله إذا انسدت بتصحیح الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا.

(تنبيه) ليس لفاض الحكم بصحة الدور كما عليم مبيناً نعم، إن اعتقد صحته بتقليد قائله وصححناه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضي الوقوع، وإلا كان حكماً قبل وقته ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه فحكم بالغايبا لم يكن حكماً بالغاء ثانية لو وقعت فإن تعرض في حكمه لذلك فهو سفة وجهل لإيراده الحكم في غير محله فغلب أنه لا يصح الحكم

فرد: (فإن ألقينا الدور إلخ) عبارة المعنى فعلى الأول الرجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغوان جميعاً، ولا يأتي الثاني هنا هـ. فرد: (ولو في نحو حيض) وبقي ما لو قال لها إن وطئتك وطئا محرماً فانت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق أم لا فيه نظر والأقرب الأول هـ ع ش. فرد: (فخرج الوطء) أي: خرج عن كونه من أفراد مسألتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور، وإن وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اهـ رشيدى. فرد: (وفارق ما يأتي إلخ) المراد أنه إن وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته، وإن وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فغلب أنه لا يلحقها طلاق مطلقاً، وإن اختلف جهة عدم الوقوع اهـ ع ش. فرد: (ما يأتي) هو قول المصنف لم يقع قطعاً اهـ كزدي. فرد: (لعدم الصفة) وهي الوطء المباح لذاته اهـ ع ش. فرد: (ذلك الخلاف) إشارة إلى قول المصنف ففي صحته الخلاف اهـ كزدي. فرد: (وذلك غير موجود هنا)؛ لأن التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم يسد عليه باب الطلاق اهـ معني. فرد: (وصححناه) أي: التقليد.

فرد: (ولو وجد ما يقتضي إلخ) انظر صورته وكأن المراد بذلك أنه لو قال إنسان إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها طلاقاً أو علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بالغايبا للدور لم يكن هذا الحكم حكماً بالغاء ثانية لو وقعت كأن يكون الطلاق معلقاً أيضاً على صفة أخرى اهـ سم، وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكلاً هـ. فرد: (لذلك) أي لإلغاء طلاقه ثانية لو وقعت.

فرد: (ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه إلخ) انظر صورته وكأن المراد بذلك أنه لو قال إنسان إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها طلاقاً أو علقها بصفة فوجدت فحكم الحاكم بالغايبا للدور لم يكن هذا الحكم حكماً بالغاء ثانية لو وقعت كأن يكون الطلاق معلقاً أيضاً على صفة أخرى.

بصحة الدور مطلقاً بحيث لو أوقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين، وإنما يصح إن حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره. (ولو علّقه) أي الطلاق (بمشيتها خطاباً) كانت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فأنت طالق (اشترطت) مشيتها، وهي مكلفة أو سكرانة باللفظ منجزة لا معلقة، ولا مؤقتة أو بالإشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويؤجه بأن نحو أرذت، وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم، ومن ثم قال البوشنجي في إتيانها بشئت بدّل أرذت في جواب إن أرذت لا يقع ومخالفة الأنوار له فيها نظر (على فوزي) بها، .....

قوله: (وإنما يصح) أي: ما قاله بعض المحققين. قوله: (لا الموجب) بفتح الجيم. قوله: (لما يأتي إلخ) ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فإنه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل لشمول حكم الشافعي للحكم بخوازه أو بصحتها لم يمنع ذلك ولو حكم حنفي بصحة التذبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر أو بموجبه منه إلخ. قوله: (أي الطلاق) إلى قوله: (بخلاف ما إذا أكره) في النهاية.

قوله (سني): (خطاباً) أي: وهو مخاطب لها اه معني. قوله: (أو سكرانة) أي: آئمة بسكرها اه معني. قوله: (باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعولة. قوله: (أو بالإشارة) عطف على اللفظ عبارة المعني لو علق بمشيتها أخرس فأشار إشارة مفهومة وقع أو ناطق فخرس فكذلك على الأصح اه. قوله: (بأن نحو أرذت إلخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيّد عمر أقول لم يظهر لي وجه توقيفه في انتظامه فإنه من قبيل زيد، وإن كثّر ماله لكانه بخيل، وقد بسط المطول في توجيه حسنه وفصاحته. قوله: (وإن رادفه) أي: لفظ شئت. قوله: (على اختيار المعلق عليه) أي: وهو لفظ المشية اه معني. قوله: (في إتيانها إلخ) أي: في حكمه أو في جواب السؤال. قوله: (لا يقع) مفعول قال إلخ. قوله: (ومخالفة الأنوار له) أي: للبوشنجي. قوله: (فيها) أي: المخالفة. قوله: (بها) أي: بالمشية

قوله في (سني): (ولو علّقه بمشيتها إلخ) في الرّوض وشرّحه فصل لو قال لامرأته طلقنكما إن شئتما فشاءت إحداهما لم تطلق لعدم مشيتها أو شاء كل منهما طلاقها أي طلاق نفسها دون ضررتها ففي وقوعه تردّد أي وجهان أحدهما نعم؛ لأن المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيتها والثاني، وهو الأوجه لا؛ لأن مشية كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضررتها اه واعلم أن كلا منهما لا بد في مشيتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررتها ليست تملكياً فيكفي وجودها على التراخي بالنسبة لضررتها وحيث قد فقهه: وهو الأوجه لا محلّه إذا اقتصر كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضررتها ولو مترخياً طلقنا فليعلم أن طلاقهما قد يكون بعد مشيتين من كل منهما إثنين على الفور وهما مشية كل



وهو مجلس التَّوَجُّبِ في العُقُودِ نظير ما مرَّ في الخُلْعِ لأنَّه استدعاءٌ لجوابها المُنْزَلِ منزلةَ القبولِ ولأنَّه في معنى تفويضِ الطَّلَاقِ إليها، وهو تمليكٌ كما مرَّ نعم، لو قال متى أو أي وقت مثلاً شئت لم يُشْتَرَطْ فَوْزٌ (أو غَيْبٌ) كزوجتي طالق إن شاءت، وإن كانت حاضرة سابعة (أو بمشيئة أجنبي) كأن شئت فزوجتي طالق (فلا) يُشْتَرَطْ فَوْزٌ في الجواب (في الأصح) ليُعَدَّ التمليك في الأول مع عدم الخطاب ولعدم التمليك في الثاني نعم، إن قال إن شاء زيد لم يُشْتَرَطْ فَوْزٌ جزماً ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المُعْلَقُ بِمَشِيئَتِهِ) من زوجة أو أجنبي (شئت) ولو سكراناً أو (كارهاً) لِلطَّلَاقِ (بقلبه وقَع) الطَّلَاقُ ظاهراً وباطناً؛ لأنَّ القصد اللَّفْظُ الدَّالُّ لا في الباطن لِحَفَاثِهِ (وقيل لا يقع باطلاً) كما لو علَّقه بحيضها فأخبرته كاذبة ورُدَّ بأنَّ التعليق هنا على اللَّفْظِ، وقد وُجِدَ، ومن ثمَّ لو وُجِدَتْ الإرادة دون اللَّفْظِ لم يقع إلا إن قال إن شئت بقلبك قال في المطلب، ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع بلا رضا، ولا إكراه بل

ويُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ مَشِيئَتُهَا عَقِبَ الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْلِسُ التَّوَجُّبِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَقِيلَ) فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْلِسُ التَّوَجُّبِ إلخ) أَي: بَأَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا كَلَامُ أَجْنَبِيٍّ، وَلَا سُكُوتٌ طَوِيلٌ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ التَّعْلِيقِ بِالمَشِيئَةِ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِدْعَاءُ لِجَوَابِهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ اسْتِثْنَاءُ لِرَغْبَتِهَا فَكَانَ جَوَابُهَا عَلَى الْفَوْرِ كَالْقَبُولِ فِي الْعَقْدِ اهـ.

□ قَوْلُ (النَّبِيِّ): (أَوْ بِمَشِيئَةِ أَجْنَبِيٍّ) أَي: خِطَاباً اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَعَ عَدَمِ الْخِطَابِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِإِتِّفَاقِ الْخِطَابِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ أَجْنَبِيٍّ غَيْبٌ كَأَنَّهُ شَاءَ زَيْدٌ إلخ ولو عَلَّقَهُ بِمَشِيئَتِهَا خِطَاباً وَبِمَشِيئَةِ زَيْدٍ كَذَلِكَ اشْتَرَطَ الْفَوْزُ فِي مَشِيئَتِهَا فَقَطُّ دُونَ زَيْدٍ إِعْطَاءً لِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمَهُ لَوْ انْفَرَدَ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَكْرَاناً) الْوَائِي فِيهِ لِلْحَالِ، وَقَضِيَّةٌ سِيَاقُهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْكَارِهِ الَّذِي صَارَ مَغْطُوقاً عَلَى هَذَا جَارٍ فِيهِ أَيْضاً فَلْيُرَاجَعْ اهـ رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (النَّبِيِّ): (كَارِهاً إلخ) قَدْ يَوْجَهُ بَأَنَّهُ الْكَرَاهَةُ لَا تَنَافِي الْإِرَادَةُ فَالْإِرَادَةُ الْبَاطِنِيَّةُ أَيْضاً مُتَحَقِّقَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: لِأَنَّ الْقَصْدَ اللَّفْظِيَّ إلخ كما هو ظاهر نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ حَيْثُ زَيْدٌ فِيمَا لَوْ سَبَقَ اللَّفْظُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ الْبَاطِنِيَّةَ أَيْضاً مُتَقَيِّمَةٌ حَيْثُ زَيْدٌ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ بَاطِناً أَمِيلُ، وَإِنْ افْتَضَى قَوْلُهُمْ: لِأَنَّ الْقَصْدَ إلخ خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَر. □ قَوْلُهُ: (لِحَفَاثَتِهِ) قَدْ يُشْكَلُ بِمَا يَأْتِي قَرِيباً فِيمَا لَوْ عَلَّقَ بِمَحَبَّتِهَا لَهُ أَوْ رِضَاهَا عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَحَلْبِي.

طَلَّاقٌ نَفْسِهَا وَثَنَانٍ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاخِي وَهِيَ مَشِيئَةُ كُلِّ مِنْهُمَا طَلَّاقٌ الْآخَرَى لَوْ وَجِدَتْ مَشِيئَةُ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْفَوْرِ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِنَفْسِهَا طَلَّقْنَا، وَفِي شَرْحِ م ر لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِي طَلَّقْتُكُمَا إِنْ شِئْتُمَا فَشَاءَتْ إِخْدَاهُمَا لَمْ تَطْلُقْ أَوْ شَاءَ كُلُّ مِنْهُمَا طَلَّاقٌ نَفْسِهَا دُونَ ضَرَرَتِهَا فَقِي وَقُوعُهُ وَجْهَانِ أَوْجَهُمَا لَا؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ كُلِّ مِنْهُمَا طَلَّاقُهَا عِلَّةٌ لِقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، وَهِيَ عَلَى ضَرَرَّتِهَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِحَفَاثَتِهِ) قَدْ يُشْكَلُ بِمَا يَأْتِي قَرِيباً فِيمَا لَوْ عَلَّقَ بِمَحَبَّتِهَا لَهُ أَوْ رِضَاهَا عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يُقْطَعُ بِعَدَمِ جِلِّهِ بَاطِنًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وَحَمَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى نَحْوِ بَيْعٍ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ رَغْبَةٍ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَرِهَ لِمَحَبَّتِهِ لِلْمُبِيعِ، وَإِنَّمَا بَاعَهُ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ أَوْ ذَنْبٍ فَيَجِلُّ بَاطِنًا قِطْعًا كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ وَلَوْ عَلَّقَ بِمَحَبَّتِهَا لَهُ أَوْ رِضَاهَا عَنْهُ فَقَالَتْ ذَلِكَ كَارِهَةً بِقَلْبِهَا لَمْ تَطْلُقْ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْأَنْوَارِ أَيُّ بَاطِنًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَ أَهْلِ الشُّنَّةِ أَنَّ الْمَشِيئَةَ وَالْإِرَادَةَ غَيْرُ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ. (وَلَا يَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِمَشِيئَةٍ صَبِيٍّ) لَا (صَبِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمَا مُلْغَاةٌ فِي التَّصَرُّفَاتِ كَالْمَجْنُونِ (وَقِيلَ يَقَعُ بِ) مَشِيئَةِ (مُتَمَيِّزٍ)؛

□ فَوَدَّ: (وَحَمَلَهُ) أَيُّ: مَا فِي الْمَطْلَبِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِهِ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ حَقِيقَةَ الرِّضَا مُحَقَّقَةٌ وَالرَّغْبَةُ الْمَذْكُورَةُ مُنْشَأُهَا وَالْحَامِلُ عَلَيْهَا بِخِلَافِهَا فِي الصُّورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فَإِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ فِيهِمَا أَمَّا سَيِّدُ عَمَرَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الرِّضَا النَّاشِئَ عَنِ الرَّغْبَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي الشَّرْعِ.  
□ فَوَدَّ: (إِذَا كَرِهَ) أَيُّ: الْبَيْعُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا تَغْلِيلُهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهَذَا بِنَاءٌ) إِلَى الْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (لَهُ) وَقَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ: الزَّوْجُ وَيُحْتَمَلُ الطَّلَاقُ. □ فَوَدَّ: (فَقَالَتْ ذَلِكَ) أَيُّ: أَحْبَبْتُكَ أَوْ رَضِيتُ عَنْكَ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ: بَحَثُ الْأَنْوَارِ أَوْ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْلِيلِ بِالْمَشِيئَةِ وَالتَّغْلِيلِ بِالرِّضَا.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيئَةِ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ) وَلَوْ عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ نَاقِصٍ بِصَبِيٍّ أَوْ جُنُونٍ فَوَرَّأَ بَعْدَ كَمَالِهِ لَمْ يَقَعْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَمَّا مُعْنَى عِبَارَةِ ع ش وَالْعِبْرَةُ بِحَالِ التَّغْلِيلِ حَتَّى لَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِالْمَشِيئَةِ وَكَانَتْ الصَّبِيغَةُ صَرِيحَةً فِي التَّرَاخِي وَكَانَ الْمُعْلَقُ بِمَشِيئَتِهِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَشَاءَ بَعْدَ تَكْلِيلِهِ لَمْ يَقَعْ أَمَّا شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَمَّا فِي سَم عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفَّظَا بِالْمَشِيئَةِ بِأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَتَى أَوْ بِإِنْ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ فَوَرَّأَ فَالْمُتَجِّهِ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَمَّا. □ فَوَدَّ: (بِمَشِيئَةٍ) كَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ <sup>بِحَالِ التَّغْلِيلِ</sup> تَعَلَّى وَالْمَحَلَّى وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةِ الْمُعْنَى وَنُسْخَةِ النَّهَايَةِ جَعَلَ مَجْمُوعَ بِمَشِيئَةٍ مِنَ الْمَتَنِ فَلْيُحَرَّرْ أَمَّا سَيِّدُ عَمَرَ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَقِيلَ يَقَعُ بِمَشِيئَةِ مُتَمَيِّزٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِمَشِيئَةِ غَيْرِهِ جَزْمًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّوْضِ وَأَصْلُهَا نَعَمُ إِنْ قَالَ لِمَجْنُونٍ أَوْ لِصَغِيرٍ إِنْ قُلْتُ: شِئْتُ فَرَوْجَتِي طَالِقٌ فَقَالَ شِئْتُ طَلَّقْتُ أَمَّا مُعْنَى.

□ فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَلَا يَقَعُ بِمَشِيئَةِ صَبِيٍّ، وَلَا صَبِيَّةٍ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَإِنْ كَمَلَا فَوَرَّأَ عِنْدَ الطُّقِّ بِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الَّتِي أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ دُونَ أَصْلِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا أَقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الْحَاوِي غَيْرُ بَعِيدٍ مُنْعَوٌّ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِمَا فِي التَّصَرُّفَاتِ أَمَّا وَلَوْ بَلَّغَا بَعْدَ التَّغْلِيلِ وَتَلَفَّظَا بِالْمَشِيئَةِ بِأَنَّ كَانَ التَّغْلِيلُ بِمَتَى أَوْ بِإِنْ لَكِنْ حَصَلَ الْبُلُوغُ ثُمَّ الْقَبُولُ فَوَرَّأَ فَالْمُتَجِّهِ الْوُقُوعُ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ تَغْلِيلِ الْإِزْشَادِ الْمَارِّ قَالَ فِي الرُّوْضِ.

(فَرَعَ): عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ الْمَلَائِكَةِ لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَشِيئَةً، وَلَمْ يُعْلَمْ حُصُولُهَا قَالَ، وَكَذَا بِمَشِيئَةِ بَهِيمَةٍ أَيْ لَا تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ جَنِّيٍّ أَوْ الْجِنِّ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ

لأن لها منه دخلاً في اختياره لأبويه ويُردُّ بوضوح الفرق إذ ما هنا تملك أو يُشبهه ومحل الخلاف إن لم يُقَلَّ إن قُلْتُ: شئت وإلا وقع بمشيئته؛ لأنه بتعليقه بالقول صَرَفَ لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تَصَرُّفاً يقتضي الملك أو شَبَهه هذا هو الذي يَتَّجِه في تعليقه، وأما تعليقه بأنَّ المُعَلَّقَ عليه حينئذٍ محض تَلَفُّظه بالمشيئة فهو إن لم يُردَّ به ذلك مُشْكِلٌ؛ لأنه، وإن لم يُقَلَّ ذلك المُعَلَّقَ عليه مُجَرَّدُ تَلَفُّظه بها لما مرَّ أنه لا يُعْتَبَرُ غيره (ولا رجوع له قبل المشيئة) نظراً إلى أنه تعليق ظاهر، وإن تَضَمَّنَ تملكاً كما لا يرجع في التعليق بالإعطاء، وإن تَضَمَّنَ معاوضةً. (ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طَلقة فشاء طَلقة) أو أكثر (لم تطلق)؛ لأنه استثناء من أصل الطلاق كأنك طالق إلا أن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئاً في حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طَلقة) إذ التقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع بالإخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهراً إرادته هذا؛ لأنه غَلَطَ على نفسه كما لو قال أرذت بالاستثناء عدم وقوع طَلقة إذا شاءها فتقع طَلقتان ويأتي قريباً حكم ما لو مات أو شك في نحو مشيئته. (ولو علّق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار، وقد قصّد حثَّ نفسه أو منعها

□ قَوْلُهُ: (لأن لها) أي: المشيئة منه أي المُمَيِّز دخلاً إلخ عبارة المُعْنِي؛ لأنَّ مَشِيئَتَهُ مُعْتَبَرَةٌ في اختيار أحد أبويه اه. □ قَوْلُهُ: (إذ ما هنا تملك) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ولو قال تَمَلَّكَ لَكَانَ أَنَسَبَ اه سَيِّدُ عَمْرٍ. □ قَوْلُهُ: (بِمَشِيئَتِهِ) أي: المُمَيِّز اه سم وتقدّم عن المُعْنِي أَنفَاء ما يُفِيدُ أَنَّ التَّمْيِيزَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أي: التَّغْلِيلُ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (ذلك) نَائِبٌ فَاعِلٌ لَمْ يُرَدَّ وَالْإِشَارَةُ إِلَى التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (مُشْكِلٌ) خَبَرٌ فَهُوَ. □ قَوْلُهُ: (وإن لم يُقَلَّ ذلك) أي: إن قُلْتُ شئت. □ قَوْلُهُ: (لما مرَّ) أي: في شرح وقيل لا يَقَعُ بَاطِناً. □ قَوْلُهُ: (نظراً إلى أنه) إلى قول المتن: (ولو علّق) في التَّهْيِيةِ والمُعْنِي. □ قَوْلُهُ (لَسِي): (ولو قال إلخ).

(فَرَحَ): ولو علّق بِمَشِيئَةِ الْمَلَائِكَةِ لَمْ تَطْلُقْ إِذْ لَهُمْ مَشِيئَةٌ، وَلَمْ يُعْلَمْ حُصُولُهَا، وَكَذَا بِمَشِيئَةِ بَهِيمَةٍ أَيْ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ مُعْنِي وَنَهَايَةُ زَادَ سَمَ عَنِ الرَّوْضِ مَا نُصِّه وَلَوْ عَلَّقَ بِمَشِيئَةِ جَنِّيٍّ أَوْ الْجِنِّ لَمْ تَطْلُقْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَشِيئَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَمْ تُعْلَمْ اه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْثَرُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُرَدِّ الْمُعَلَّقُ التَّوْحِيدَ اه سَيِّدُ عَمْرٍ. □ قَوْلُهُ: (كما لو قال إلخ) أي: قَبْلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْلِيظاً فَإِنْ لَمْ يَشَأْ شَيْئاً وَقَعَ الثَّلَاثُ وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فَلَانَّ ثَلَاثاً فِشَاءِهَا لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ أَوْ شَاءَ وَاحِدَةً أَوْ يَنْتَبِينَ وَقَعَ وَاحِدَةً اه مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (إذا شاءها) كذا في أصله رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَقَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى شَاءَ أَيْ عَدَمَ وَقُوعِهَا اه سَيِّدُ عَمْرٍ أَيْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لو مات) أي: أَوْ جُنَّ.

□ قَوْلُهُ (لَسِي): (بِفِعْلِهِ) أي: وَجُوداً أَوْ عَدَمًا كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُهُمْ فِيمَا يَأْتِي.

لَهُمْ مَشِيئَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَمْ تُعْلَمْ. □ قَوْلُهُ: (وَالَا وَقَعَ بِمَشِيئَتِهِ) أي: المُمَيِّزِ.

بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرّد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً كما اقتضاه كلام ابن رزين (ففعله ناسياً للتعليق أو مكرهاً) عليه بباطل أو بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلافاً للرز كشي وغيره كما مرّ بما فيه أو جاهلاً بأنه المعلق عليه، ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير أن تُخبر مَنْ حلف زوجها أنها لا تخرج إلا بإذنه بأنه أذن لها، وإن بان كذبه كما قاله البلقيني وبه يُنظر في قول ولده الجلال لو حلف لا يأكل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان

قوله: (بخلاف ما إذا أطلق) سيأتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين أنه لا وقوع في الإطلاق والوجه أن ما هنا كذلك وفقاً لمراه سم على حجاج ع ش عبارة البجيرمي قوله ولو علّقه بفعله أي وقصد حث نفسه أو منعها، وكذا إن أطلق على المتّجه وفقاً لشيخنا م ر وخلافاً لابن حجاج بخلاف ما إذا قصد التعليق المجرد بمجرّد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً شوبري. قوله: (باطل أو حق) تقدّم في مبحث الإكراه أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق معلقاً بصفة أنها إن وجدت بإكراهه بغير حق لم تنحل بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت شرح م راه سم.

قوله: (كما مرّ) أي: عند قول المصنّف ولا يقع طلاق مكره بباطل راه سم. قوله: (أو جاهلاً) إلى قوله: (وعجيب) في النهاية. قوله: (أو جاهلاً بأنه المعلق عليه) كذا في المغني. قوله: (ومنه) أي: من الجهل. قوله: (إن تُخبر) ببناء المفعول وقوله: مَنْ حلف إلخ نائب فاعله، وقوله: بأنه إلخ متعلّق به. قوله: (وإن بان كذبه) أي: كذب الخبر أو المخبر المفهوم من السياق راه سم عَمَر كما قاله البلقيني ومثله ما لو حلف أنها لا تعطى شيئاً من أمتعة بيتها إلا بإذنه فأنتى إليها من طلب منها قائلًا: إن زوجك أذن لك في الإعطاء فبان كذبه راه سم. قوله: (وبه يُنظر إلخ) النظر فيه لا يخلو عن نظر سم كان وجهه أن مسألة الوالد فيها جهل بالمخولف عليه؛ لأنها فعلة على ظنّ أنه غير المخولف عليه بخلاف مسألة الولد فإن فيها فعل المخولف عليه مع العلم إلا أنه أتى به لظنه انحلال الميمين بموت الزوجة لكن سيذكر

قوله: (بخلاف ما إذا أطلق) سيأتي في التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين أنه لا وقوع في الإطلاق والوجه أن ما هنا كذلك وفقاً لم ر. قوله: (باطل أو بحق) تقدّم في مبحث الإكراه أن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فيما لو كان الطلاق معلقاً بصفة أنها إن وجدت بإكراهه بغير حق لم تنحل بها كما لم يقع بها أو بحق حيث وانحلت شرح م ر. قوله: (كما مرّ بما فيه) أي عند قول المصنّف، ولا يقع طلاق مكره بباطل، ولا ينافيه ما يأتي في التعليق من أن المعلق بفعله لو فعل مكرهاً بباطل أو بحق لا جنت خلافاً لجمع؛ لأن الكلام فيما يخصّ به الإكراه على الطلاق فاشترط تعدّي المكره به ليُنذر المكره وثم في أن فعل المكره هل هو مقصود بالحلف عليه أو لا كالتاسي والجاهل والأصح الثاني فلا يتقيد بحق، ولا باطل وبهذا يتّجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الجنت في إن أخذت حَقَّ مَتِي فأكرهه السلطان حتى أعطى بنفسه واندفع قول الرز كشي المتّجه خلافه؛ لأنه إكراه بحق كطلاق المولى إلخ. قوله: (بأنه) هو متعلّق بخبر. قوله: (وبه يُنظر) النظر فيه لا يخلو عن نظر.

كذِبُهُ حَيْثُ لِيَتَقَصِيرَهُ، وَمِنْهُ أَيْضًا مَا أَقْبَىٰ بِهِ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةٌ فَظَنَّتْ انْحِلَالَ الْيَمِينِ أَوْ أَنَّهَا لَا تَتَنَاوَلُ إِلَّا الْمَرْءَ الْأَوَّلَىٰ فَخَرَجَتْ ثَانِيًا وَعَجَبِيَّتُ تَفْرِقُهُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ الظَّنَّيْنِ نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ عَلَى ظَنِّهَا لِمَا يَأْتِي فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اسْتَدَّ ظَنُّهَا إِلَى أَمْرٍ تَعَذَّرَ مَعَهُ لَمْ يَحْتِثْ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ حَيْثُ وَكَلَامُهُمَا آخِرُ الْعَتَقِ فِيمَنْ خَلَفَ بَعْتِي مُقَيَّدٌ أَنَّ فِي قَيْدِهِ عَشْرَةٌ أَرْطَالٍ دَالٌّ عَلَى هَذَا الْآخِرِ كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي مَبْحَثِ الْإِكْرَاهِ لَا بِحُكْمِهِ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ خِلَافًا لِجَمْعِ وَهْمُوا فِيهِ فَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ نَصُّ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ. قَالَ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكِتَابَةِ وَغَيْرِهَا وَبِهِ تَنْدَفِعُ مُنَازَعَةُ بَعْضِهِمْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ بِكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ عَلَى مَنْ قَالَ لَهُ لَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيهًا وَعَبَّرَ شَيْخُنَا بِكَوْنِهِ يُعْتَمَدُ وَيُزْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْمُسْكِلاتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ .....

الشارح أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِمَسْأَلَةِ جَهْلِهَا بِالْمُعَلَّقِ بِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ أَيْضًا الْخ) وَمِنْهُ أَيْضًا مَا لَوْ خَلَفَ أَتَاهَا لَا تَذْهَبُ إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا فَأَخْبِرَتْ بِأَن زَوْجَهَا قَدَى عَنْ يَمِينِهِ فَذَهَبَتْ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّهَا لَا تَتَنَاوَلُ الْخ) هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّغْلِيْقُ بِكُلَّمَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّهَا الْخ) يَظْهَرُ وَأَنَّهَا بِالْوَاوِ لَا بِأَوْ فَلْيَحَرَّرْ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَيْنِ الظَّنَّيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ ظَنُّ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَظَنُّ انْحِلَالِ الْيَمِينِ فِي صُورَةٍ مَنْ خَرَجَتْ نَاسِيَةٌ الْخ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ الْمُتَبَادِرُ ظَنُّ الْإِنْحِلَالِ وَظَنُّ عَدَمِ التَّنَاوُلِ لِغَيْرِ الْمَرْءِ الْأَوَّلَى الْمَذْكُورَانِ أَتَفَا. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: أَتَفَا فِي قَوْلِهِ فَالْحَاصِلُ الْخ. □ فَوَدَّ: (تَعَذَّرَ مَعَهُ) نَعْتُ أَمْرٍ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ لِلزَّوْجَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ ظَنِّ الْحُكْمِ) أَي: الْإِنْحِلَالِ أَوْ عَدَمِ التَّنَاوُلِ بِمَا قَرِينَةٍ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (بِعْتِي مُقَيَّدٌ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ فِي قَيْدِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ <sup>(عَلَيْهِ السَّلَامُ)</sup> تَعَلَّقَ وَلَعَلَّ تَرَكَ فِي أَوَّلَى اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (عَلَى هَذَا الْآخِرِ) أَي: قَوْلُهُ أَوْ إِلَى مُجَرَّدِ الْخ. □ فَوَدَّ: (لَا بِحُكْمِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ سَمِ وَالضَّمِيرُ يَزْجَعُ إِلَى التَّغْلِيْقِ أَي لَا إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِحُكْمِ التَّغْلِيْقِ، وَهُوَ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ بِفِعْلِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا أَثَرَ الْخ) أَي: عَلَى أَنَّهُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى أَنَّهُ لَا أَثَرَ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي: بِقَوْلِ الْجَمْعِ الْمُحَقِّقِينَ. □ فَوَدَّ: (لَهُمْ) أَي: لِغَيْرِ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُ: فِي ذَلِكَ أَي فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَثَرَ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَلِغَيْرِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ) بَدَلٌ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَلَعَلَّ الْمَعْنَى وَبَجُورُ لِغَيْرِ ذَلِكَ الْغَيْرِ أَنْ يَقُولَ لَا يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ لِعَدَمِ الْأَثَرِ لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ هَذَا عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ بَكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ بِالْإِضَافَةِ، وَفِي بَعْضِ نُسَخٍ مُصَحَّحٍ مِرَازًا عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ بِكَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ بِزِيَادَةِ لَامِ الْجَرِّ وَعَلَيْهَا فَقَوْلُهُ وَلِغَيْرِهِ عَطَفَ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ، وَقَوْلُهُ: لَا يَدُلُّ لَهُ نَعْتُ لِكَلَامِ أَي لَا يَدُلُّ هَذَا الْكَلَامُ لِمَا ادَّعَاهُ الْبَغْضُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَحْكُمُهُ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ اعْتَمَدَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ هَذَا مِنَ الْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ لَا بِالْحُكْمِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (وَعَبَّرَ شَيْخُنَا الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَلَوْ

□ فَوَدَّ: (لَا بِحُكْمِهِ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَعَبَّرَ شَيْخُنَا بِكَوْنِهِ يُعْتَمَدُ الْخ) حَيْثُ ظَنُّ

وذلك كأنَّ عَلَّقَ بشيءٍ فقال له أو أَحْبَبَهُ عنه مَنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ لَا يَقَعُ بِفَعْلِكَ لَهُ ففعله مُعْتَمِدًا عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَقَعُ بِهِ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ صَارَ جَاهِلًا بِأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ مَعَ غُذْرِهِ ظَاهِرًا وَالْحَقُّ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ مَا لَوْ ظَنَّ صِحَّةَ عَقْدٍ فَخَلَفَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُفْتَهُ أَحَدٌ بِذَلِكَ وَفُزِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حِنْثٍ رَافِضِيٍّ خَلَفَ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمُعْتَزِلِيٍّ خَلَفَ أَنَّ الشَّرَّ مِنَ الْعَبْدِ بِأَنَّ هَذَيْنِ مِنَ الْعَقَائِدِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا الْقَطْعُ فَلَمْ يُغَذِّرِ الْمَخْطِئُ فِيهَا مَعَ إِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى خَطِيئِهِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، وَقَدْ يُقَالُ لَا يَحْتَاجُ لِهَذَا الْإِلْحَاقِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَلَى الْأَثَرِ فَيَمُنُّ خَلَفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّهِ وَمَا قَالَهُ فِي الرَّاغِضِيِّ وَالْمُعْتَزِلِيٍّ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقٍ لِمَا يَأْتِي فِيهِمَا قَرِيبًا (لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالتَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» أَي لَا يُؤَاخِذُهُمْ بِأَحْكَامِ هَذِهِ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ كَضَمَانِ قِيَمِ الْمُتْلَفَاتِ وَأَفْتَى جَمْعٌ مِنْ أَيْمَتِنَا بِالْمُقَابِلِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ إِنَّهُ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ ثُمَّ تَوَقَّفَ جَمْعٌ مِنْ قَدَمَاءِ الْأَصْحَابِ عَنِ الْإِفْتَاءِ فِي ذَلِكَ وَتَبِعَهُمْ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي آخِرِ عُثْرِهِ، .....

فَعَلَّ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى إِفْتَاءِ مُفْتٍ بَعْدَ حِنْثِهِ بِهِ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقَهُ لَمْ يَحْنَثْ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْإِفْتَاءِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى إِذَا الْمَدَارُ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ وَعَدَمِهَا لَا عَلَى الْأَهْلِيَّةِ أَهْ وَأَقْرَهُ سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْإِفْتَاءِ وَمِثْلُهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ قَوْلِ غَيْرِ الْحَالِفِ لَهُ بَعْدَ حَلْفِهِ إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُخْبِرُ بِأَنَّ مَشِيئَةَ غَيْرِهِ تَنْفَعُهُ فَيَفْعَلُ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِ الْمُخْبِرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ لَمْ يُخْبِرْهُ أَحَدٌ لَكِنْ ظَنَّهُ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا اسْتَشْهَرَ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَنَّ مَشِيئَةَ غَيْرِهِ تَنْفَعُهُ فَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْإِخْبَارِ وَحَيْثُ لَا يُقَالُ يَتَّبِعِي الْوُقُوعَ؛ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِالْحُكْمِ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ وَالْحَاصِلُ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: الْإِعْتِمَادُ عَلَى مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيهًا.

قَوْلُهُ: (عَنْهُ) ضَمِيرُهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ مَنْ وَقَعَ الْخ. الَّذِي تَنَازَعَ فِيهِ قَالَ وَأَخْبَرَ، وَكَذَا قَوْلُهُ لَا يَقَعُ الْخ. تَنَازَعَ فِيهِ هَذَانِ الْفِعْلَانِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: الْإِعْتِمَادُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (وَفُزِّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُقَالُ) فِي النَّهَائِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَفُزِّقَ) أَي: هَذَا الْبَعْضُ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَي: الْمُلْحَقُ الْمَذْكُورُ، وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ: لِأَنَّ هَذَا الْخ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا) هِيَ قَوْلُهُ: مَا لَوْ ظَنَّ صِحَّةَ عَقْدٍ الْخ. أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) وَهُوَ الْجَهْلُ بِالْحُكْمِ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَثَرِ) أَي: عَنْ قَرِيبٍ. قَوْلُهُ: (لِلْمُخْبِرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مِنْهَا قَوْلُهُمَا فِي الْإِيمَانِ) فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَصِدَ) إِلَى (وَالْحَاصِلِ). قَوْلُهُ: (أَي لَا يُؤَاخِذُهُمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَي لَا يُؤَاخِذُهُمْ بِذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ رَفْعُ الْحُكْمِ فَيَعْمُ كُلُّ حُكْمٍ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ كَقِيَمِ الْمُتْلَفَاتِ أَه. قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى اسْتِثْنَائِهِ. قَوْلُهُ: (وَتَبِعَهُمْ الْخ) أَي: فِي

صِدْقِ الْفَقِيهِ فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْإِفْتَاءِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِذَا الْمَدَارُ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ وَعَدَمِهَا لَا عَلَى الْأَهْلِيَّةِ شَرْحُ م ر.

ولا فرق على الأول بين الحليف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد، ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافاً لكثيرين، وإن ألف غير واحد فيه والحاصل أن المعتمد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيخين الظاهر الثنائي أن من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو إن لم أكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظناً منه أنه كذلك أو اعتقاداً لجهله به أو نسيانه له ثم تبين أنه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بخلافه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حنث؛ لأنه إنما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده، وهو صادق فيه، وإن لم يقصد شيئاً فكذلك على الأصح حملاً

التوقيف. فؤد: (ولا فرق) إلى قوله: (للخبر المذكور) في المعنى. فؤد: (على الأول) أي: الأظهر. فؤد: (ولا بين أن ينسى في المستقبل) أي: الذي هو صورة المتن اهـ رشيدتي عبارة شرح المتهج هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كما لو حلف أن زيداً ليس في الدار وكان فيها، ولم يعلم به أو علم ونسي فلا طلاق، وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافاً لابن الصلاح اهـ قال الحلبي قوله هذا إلخ أي كز الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق، وقوله: إذا حلف على مستقبل كلا أفعّل كذا أو إن لم أفعّل كذا أو إن لم تدخل الدار أو إن دخلت الدار اهـ. فؤد: (أو ينسى إلخ) أو بمعنى الواو. فؤد: (كأن حلف إلخ) تصوير للعكس. فؤد: (جاهلاً به) أي: بالوقوع، ولا يخفى ما في إدخاله في تصوير العكس المفروض في الشبان. فؤد: (وإن قصد إلخ) غايه. فؤد: (والحاصل إلخ) أي: حاصل ما يتعلق بقوله أو ينسى فيحلف إلخ. فؤد: (أو إن لم أكن إلخ) يتأمل عطفه على ما قبله ولو قال أو ما فعلته أو ما فعله أو لم يكن في الدار يظهر العطف. فؤد: (لجهله إلخ) متعلق بقوله حلف. فؤد: (وإن لم يقصد شيئاً) أي: بأن أطلق اهـ ع ش. فؤد: (فكذلك) أي: لا حنث.

فؤد: (أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله أو بالعكس كأن حلف إلخ) قال السيوطي تكرر السؤال عما حلف أنه فعل كذا أو لم يفعل أو كان كذا أو لم يكن ناسياً أو جاهلاً ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في اليمين والطلاق أو لا يحنث فيهما كما لو حلف لا يفعل كذا ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فأجبت بأن الذي يظهر ترجيحه الحنث بخلاف صورة الاستقبال وأطال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور أي بعد كما لا يخفى. فؤد: (والحاصل أن المعتمد) في فتاوى السيوطي.

(مسألة): رجل حلف بالطلاق أتى أجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف أن هذا الشاش الذي على رأس زيد لعمره وأشار إليه فظهر أن الشاش لغيره وكان الحالف عهد شاش عمره على زيد

لِلْفِظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهِيَ إِذْرَاكَ وَقَوِّعِ التَّسْبِيَةَ أَوْ عَدِمِهِ بِحَسَبِ مَا فِي ذِهْنِهِ لَا بِحَسَبِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا بَعْدَ حِنْثِ الْجَاهِلِ وَالتَّاسِي فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا قَوْلُهُمَا فِي الْإِيمَانِ إِنَّ الْيَمِينَ تَنْعَقِدُ عَلَى الْمَاضِي كَالْمُسْتَقْبَلِ وَإِنَّهُ إِنْ جَهِلَ فِيهِ الْحِنْثُ قَوْلَانِ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا فَعَلَهُ نَاسِيًا. وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَلِزُ مِنْ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ الْإِتِّحَادُ فِي التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَدْعِ الْلُزُومَ وَالظَّاهِرُ كَافٍ فِي ذَلِكَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمَا لَوْ حَلَفَ شَافِعِيٌّ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ وَعَكَسَ الْحَنْفِيُّ لَمْ يَحْنَثْ وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كَلًّا حَلَفَ عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ الْمَعْدُورِ فِيهِ أَيْ لِعَدَمِ قَاطِعِ هَذَا، وَلَا مَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّ أَدْلَةَ قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ لَمَّا قَارَبَتْ الْقَطْعَ نُزِلَتْ مِنْزَلَةُ الْقَطْعِيِّ فَالْحَقِيقَةُ بِمَا قَبْلُهَا، وَمِنْهَا قَوْلُ الرُّوْضَةِ لَوْ جَلَسَ مَعَ جَمَاعَةٍ فَقَامَ وَلَيْسَ خُفٌّ غَيْرُهُ فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ اسْتَبَدَلْتُ بِخُفِّكَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَكَانَ خَرَجَ بَعْدَ الْجَمِيعِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَخَذَ بِذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ وَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .....

قوله: (لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَكَذَلِكَ الْخ. قوله: (إِنْ جَهِلَ) أي: الْوُقُوعُ أَوْ عَدَمُهُ فِي الْمَاضِي. قوله: (فِي عَدَمِ الْحِنْثِ) أي: فِي صُورَةِ الْجَهْلِ. قوله: (لَأَنَّا لَمْ نَدْعِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ الْخ مِنْ فَسَادِ التَّرَاجُعِ. قوله: (وَبِهِ) أي: بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ قَاطِعِ هَذَا الْخ. قوله: (بِمَا قَبْلُهَا) أي: مِنْ مَسَائِلِ الشُّنِّيِّ وَالْمُعْتَزَلِيِّ وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ. قوله: (أَنَّهُ أَخَذَ) أي: الزَّوْجُ. قوله: (بَذَلَهُ) أي: بَذَلَ خُفَّهُ. قوله: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ الْخ، وَقَدْ جَعَلَ هَذِهِ الْمُتَقَابِلَاتِ أَفْسَاسًا لِقَوْلِهِ وَالْحَاصِلُ الْخ الَّذِي مِنْهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْخ فَيَكُونُ قَوْلُهُ هُنَا حِنْثٌ مُقَيَّدًا بِالتَّبَيُّنِ، وَقَدْ جَعَلَ مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ مَسَائِلُ الشُّنِّيِّ وَالْمُعْتَزَلِيِّ وَالرَّافِضِيِّ الْآتِيَةِ مَعَ أَنَّ تَبَيُّنَ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِيهَا وَكَانَ مُرَادُهُ بِالتَّبَيُّنِ مَا يَشْمَلُ ظُهُورَ الدَّلِيلِ وَقُوَّتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلَ سَم. أي كما أشارَ إِلَيْهِ

فَهَلْ يُغْلَبُ جَانِبُ الْإِشَارَةِ عَلَى الظَّنِّ وَيَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ لَا وَرَجُلٌ أَكْرَهَ زَيْدًا عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فِي مَجْلِسِهِ بِطَلْقَةٍ فَلَمْ يَرْفَعَهَا فِي مَجْلِسِهِ ثُمَّ إِنَّهُ خَرَجَ فِي التَّرْسِيمِ وَخَلَعَ زَوْجَتَهُ بِطَلْقَةٍ عَلَى عَوَضٍ مَعْلُومٍ فَهَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ إِكْرَاهًا، وَلَا يَحْنَثُ أَمْ يَقَعُ عَلَيْهِ بِصَرِيحِ الْخُلْعِ طَلْقَةً بَاطِنَةً وَمَا هُوَ الْأَجُودُ هَلِ الْأَفْضَلُ دِينًا أَوْ التَّسْيِبُ أَوْ الْأَكْثَرُ الْجَوَابُ الْأَخْوَالُ الثَّلَاثَةُ تَارَةً يَغْرِفُ النَّاسُ أَنَّ الْحَالِفَ أَجُودُ أَيْ أَذِينُ مِنَ الْآخَرِ فَلَا حِنْثٌ وَتَارَةً يَعْرِفُونَ أَنَّ الْآخَرَ أَذِينُ مِنْهُ فَيَحْنَثُ وَتَارَةً لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ لِكَوْنِهِمَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الدِّينِ أَوْ التَّسْبِ لَا، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا أَمِيرٌ فَلَا حِنْثٌ لِلشُّكِّ وَمَسْأَلَةُ الشَّاشِ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدِي وَلِي فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفٌ وَمَسْأَلَةُ الْمُخَالِيعِ يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ وَأَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِي جَوَابِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْحَاصِلِ فَإِنَّ الْمَوْافِقَ لِعَدَمِ الْحِنْثِ بِالْحَلْفِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ عَدَمُ الْحِنْثِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى إِذَا ظَنَّ الْحَالِفُ أَنَّهُ أَجُودُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْوَاقِعِ، وَكَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ. قوله: (وَإِنْ قَصَدَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ



بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليق عليه حيثُ كما يقعُ الطلاقُ المُعلَّقُ بوجودِ صفةٍ وقولُ  
الإنسَوِيِّ وغيرِهِ بعدمِ الوقوعِ في قصديه إنَّ الأمرَ كذلك في نفسِ الأمرِ أخذًا من كلامِهِما أي  
في بعضِ الصُّورِ يُحمَلُ على ما إذا قصدَ ذلك لا بالحيثية التي ذكرتها بأن قصدَ أنه في الواقعِ  
كذلك بحسبِ اعتقاده إذ مع تلكِ الحيثية لا وجهَ لعدمِ الوقوعِ إذا بانَ أنَّ ما في نفسِ الأمرِ  
خلافُ ما علَّقَ عليه وعلى هذه الحالةِ يصحُّ حملُ كلامِ الشيخينِ في مواضعٍ كقولِهِما لو  
حلفَ أنَّ هذا الذَّهَبَ هو الذي أخذَه من فلانٍ فشَهِدَ عدلانِ أنَّه ليس هو حيثُ، وإن كانت  
شهادةُ نفي؛ لأنَّه محصورٌ. وحملُ الإنسَوِيِّ له على المُتعمِّدِ وتَبِعَهُ غيرُهُ مُرادُهُ به القاصِدُ لما  
ذكرَ به بدليلِ قوله نفيه، وإنَّما قيَّدناه بذلك ليُخرِجَ الجاهِلُ فلا يَحْتَنُ؛ لأنَّ مَنْ حلفَ على  
شيءٍ يعتقدهُ إياه، وهو غيرُهُ يكونُ جاهِلًا والجاهِلُ لا يَحْتَنُ كما ذكرناه في الإيمانِ فَتَقَطَّنَ له  
واستَحْضِرْهُ فَإِنَّهُ كَثِيرُ الوقوعِ في الفتاوى، وقد ذُهِلَ عنه في مسائلٍ، وإن تَقَطَّنَا له في مسائلٍ  
أخرى اه فقولُهُ يعتقدهُ إياه يُفهِمُ ما قدَّمته أنَّ مَنْ قصدَ التعليقَ على ما في نفسِ الأمرِ يَحْتَنُ

الشارحُ في الفرقِ بينَ مسألةِ الأصحِّ المذاهبِ ومسألةِ الفاتحة. ٥ قوله: (بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ إلخ) يَبْقَى  
النَّظَرُ فيما إذا أرادَ أنَّ الأمرَ كذلك بحسبِ الواقعِ وأُطلِقَ بأنَّ لم يُقصدَ ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه، ولا أنَّه  
كذلك بحسبِ اعتقاده اه أقولُ هذا على فَرَضِ تَصَوُّرِهِ داخلٍ في قولِ الشارحِ المارِّ، وإنَّ لم يُقصدَ شيئًا  
إلخ. ٥ قوله: (حيثُ) وفاقًا لِلْمُعْنِي. ٥ قوله: (ذلك) أي: إنَّ الأمرَ كذلك في نفسِ الأمرِ وقولُهُ لا بالحيثيةِ  
إلخ، وقولُهُ الآتي مع تلكِ الحيثيةِ إشارةٌ إلى قولِهِ بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه اه كُرِدِي.  
٥ قوله: (بأن قصدَ أنه إلخ) تَصَوُّيرٌ لِلنَّفْيِ لا لِلْمَنْفِيِّ بالميم. ٥ قوله: (علَّقَ) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَن حَلَفَ.  
٥ قوله: (وعلى هذه الحالةِ) أي: على قصدِ ذلك بالحيثيةِ المذكورة. ٥ قوله: (وحملُ الإنسَوِيِّ) مُبْتَدَأٌ  
خَبَرُهُ قولُهُ مُرادُهُ إلخ. ٥ قوله: (لَهُ) أي: لِقَوْلِ الشَّيْخَيْنِ لو حلفَ أنَّ هذا الذَّهَبَ إلخ قال الكُرْدِيُّ أي  
لِلْحِثِّ اه. ٥ قوله: (على المُتعمِّدِ) أي: على ما إذا كانَ الحالفُ مُتعمِّدًا. ٥ قوله: (مُرادُهُ به) أي:  
بِالمُتعمِّدِ، وقولُهُ: لِمَا ذَكَرْتَهُ أرادَ به بأن يُقصدَ به ما يُقصدُ بالتعليقِ عليه اه كُرِدِي. ٥ قوله: (بدليلِ قولِهِ)  
أي: الإنسَوِيِّ. ٥ قوله: (وإنَّما قيَّدناه إلخ) مقولُ الإنسَوِيِّ. ٥ قوله: (بذلك) أي: بِالمُتعمِّدِ.  
٥ قوله: (فَتَقَطَّنَ له إلخ) أي: قَيَّدَ التَّعمُّدَ، وكذا ضَمِيرُ قولِهِ عَنهُ وقولُهُ له الآتيين. ٥ قوله: (فإنَّه إلخ) أي:  
قولُهُما بِالْحِثِّ.

في نفسِ الأمرِ) هذا مُقَابِلُ قولِهِ السَّابِقِ فَإِنْ قصدَ بِحَلْفِهِ أنَّ الأمرَ كذلك في ظَنِّهِ أو اعتقاده إلخ، وقد  
جَعَلَ هذه المُقابلاتِ أَقسامًا لِقَوْلِهِ والحاصلُ إلخ الذي منه ثم تَبَيَّنَ إلخ فَيَكُونُ قولُهُ حَيْثُ مُقَيَّدًا بِالتَّيْبِنِ،  
وقد جَعَلَ مِنْ أُمُثْلَةِ ذلكِ مَسْأَلَةُ السُّنِّيِّ والمُعْتَزِّلِيِّ والرَّافِضِيِّ الآيةُ مع أنَّ تَبَيَّنَ ما في نفسِ الأمرِ غيرُ  
مُمْكِنٍ فيها وكانَ مُرادُهُ بِالتَّيْبِنِ ما يَشْمَلُ ظُهورَ الدَّلِيلِ وقوَّتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قوله: (حيثُ)، وإن كانتِ شَهادةُ  
على نَفْيٍ؛ لأنَّه مَحْصُورٌ قال في المُهِمَّاتِ إذا قَبِلْنَا الشَّهادةَ على التَّغْيِ الْمَحْصُورِ، وهو الحقُّ فَمَا قَرَعَهُ

كما تقرر وكقولهما لو حَلَفَ لا يَفْعَلُ كذا فَشَهِدَ عَدْلَانِ أَي أَخْبَرَاهُ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ وَصَدَّقَهُمَا لَزِمَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِمَا وَبِحَمْلِهِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا سَقَطَ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ الْحَقُّ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقُ النَّاسِي إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ وَأَخْبَرَهُ مَنْ صَدَّقَهُ فَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ فِي نَحْوِ الشُّفْعَةِ وَرَمَضَانَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ وَلَوْ فَاسِقًا وَقِيَاسُ هَذَيْنِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ إِلَى تَصَدِيقٍ فَلْيُحْمَلْ وَصَدَّقَهُمَا السَّابِقُ عَلَى مَا إِذَا عَارَضَهُمَا قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تُكَذِّبُهُمَا وَكَقَوْلِهِمَا لَوْ قَالَ السُّنِّي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَامْرَأَتِي طَالِقٌ وَعَكْسُ الْمُعْتَزَلِيِّ أَوْ الرَّافِضِيِّ حَيْثَا، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ شَافِعِيٌّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُهُ وَعَكْسُهُ الْحَنَفِيُّ فِيحْتُ. وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ طَوِيلٌ وَالْمَعْتَمَدُ مِنْهُ مَا قَوَّزْتَهُ وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ ...

□ قَوْلُهُ: (لَا يَفْعَلُ كَذَا) أَي: مَا فَعَلَهُ أَخْذًا وَمَا بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْأَخْذُ بِالْخ) يَغْنِي حَيْثُ.  
 □ قَوْلُهُ: (وَبِحَمْلِهِ) أَي: قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا الْخ عَلَى ذَلِكَ الْخ كَانَ مُرَادَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ قَصْدُهُ مُجَرَّدَ التَّغْلِيْقِ لَا الْحَثَّ وَالْمَنْعَ، وَقَدْ يُبْعَدُ هَذَا الْحَمْلُ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِلَفْظِ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ تَمَحُّضِ التَّغْلِيْقِ لَا يَمِينُ أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى قَصْدِ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَهْلُ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ) أَي: قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ.  
 □ قَوْلُهُ: (هَذَا إِنَّمَا الْخ) مَقُولُ الْإِسْنَوِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا حَمَلْنَاهُ) أَي: قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا الْخ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَي قَصْدِ التَّغْلِيْقِ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ هَذَيْنِ) أَي: الشُّفْعَةُ وَرَمَضَانَ. □ قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَي: آتِيًا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثَا) أَي: الْمُعْتَزَلِيُّ وَالرَّافِضِيُّ أَي دُونَ السُّنِّي أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (فَيَحْتُ) أَي: الْحَقُّ دُونَ الشَّافِعِيِّ.

عَلَيْهِ مِنَ الْحَثِّ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى قَاعِدَتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا حَلَفَ مُعْتَقِدًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ هُوَ إِيَّاهُ بِكَوْنٍ جَاهِلًا وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَحْتُ الْخ وَنَقَلَ السَّيِّدُ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ ثُمَّ قَالَ إِنْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ ادَّعَى الْغَلَطَ، وَلَمْ يُكَذِّبِ الشَّاهِدَيْنِ فَالْإِعْتِرَاضُ مُتَوَجِّهٌُ، وَإِنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى مَا ادَّعَاهُ فَالْإِعْتِرَاضُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الْمُتَّجِهِ خِلَافَهُ فَتَأَمَّلْهُ قَالَ السَّيِّدُ قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ لِلْقَفَّالِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أُحْجَّ هَذَا الْعَامَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ كَانَ بِالْكَوْفَةِ يَوْمَ الْأَضْحَى وَقَالَ هُوَ قَدْ حَجَّجْتَ أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّ امْرَأَتَهُ تَطْلُقُ خِلَافًا لِلْحَقَنِيَّةِ أَهْلُ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا عَدَلَ عَنْ دَعْوَى النَّسْيَانِ إِلَى دَعْوَى الْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ بِمَا يَقْتَضِي تَكْذِيبَهُ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِمُقْتَضَاهَا فَقِيَاسُهُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوْيَانِيِّ أَي مَسْأَلَةِ الْمَذْهَبِ الْمَذْكُورَةِ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى الْبَيِّنَةِ حَيْثُ أَصَرَ عَلَى تَكْذِيبِهَا، وَلَمْ يَدَّعِ الْغَلَطَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا أَهْلُ كَلَامِ السَّيِّدِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَذْهَبِ الْمَذْكُورَةِ اعْتَمَدَ ظَنُّهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجِّ.

من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاقاً أنها أجنبية؛ لأنه هنا لما ربطه بطله كان معلّقاً له على ما يُجهل وجوده، وقد تقرّر أنّ من فعل المحلوف عليه جاهلاً بكونه المعلّق به لم يحنث؛ لأنه لم يوقعه في محله أصلاً، وأما ثم فوقعه في محله وقرنه بظن كونها أجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما نجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرّر في إن لم أكن فعلت وما بعده أنه لو غيّرت هيئة زوجته فقبل له هذه زوجتك فأنكر ثم قال إن كانت زوجتي فهي طالق ظاناً أنها غيرها لم تطلق؛ لأنّ هذا ليس تعليقاً محضاً وإنما هو تحقيق خبر، وهو يناط بما في الظن كما مرّ ومما يصرّح به قول التوسّط لو قال إن لم يكن فلان سرق مالي فامرأتي طالق، وهو لا يعرف أنه سرقه لم تطلق اهـ وثرأه أنه ظن ذلك ولو علّق بفعله، وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله عابداً، ولا غير عابداً حيث مطلقاً اتفاقاً والحق به ما لو قال لا أفعل بطريق من الطرق أو بآته لا ينسى فنسي لم يحنث؛ لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث.

(تنبيه مهم) محل قبول دعوى نحو التسيان ما لم يسبق منه إنكار أصل الحليف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادّعى نسياناً أو نحوه لم يقبل كما بحثه الأذرعى وتبعوه وأفيت به مراً للثناقص في دعواه فالغيث وحكم لقضية ما شهدوا به، وإن ثبت الإكراه بيّنة

- قوله: (من عدم الخ) بيان لما، وقوله: من خاطب الخ مفعول فارق. قوله: (لأنه الخ) الأولى بآته.  
 قوله: (هنا) أي: فيما إذا قصد بحليفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده. قوله: (بطله) أي: أو اعتقاده. قوله: (وأما ثم) أي: في مسألة ظنها أجنبية. قوله: (من هذا) أي: الفرق المذكور.  
 قوله: (وإنما هو تحقيق خبر) يتبعني أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأنّ ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كونه المقصود تحقيق الخبر فليتأمل اهـ سم. قوله: (ومما يصرّح به) أي: بعدم الطلاق في مسألة تغيير الهيئة. قوله: (أنه ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق، وفيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه اهـ أن كلام الأذرعى هنا على ظاهره غير محتاج إلى تأويله بما ذكره فليتأمل اهـ سيّد عمر.  
 قوله: (ذلك) أي: إن فلاناً سرق. قوله: (ولو علّق) إلى قوله: (أو بآته لا ينسى) في النهاية.  
 قوله: (أو قال) إلى قوله: (اتفاقاً) في المغني. قوله: (مطلقاً) أي: سواء فعله عابداً أو مختاراً أو ناسياً أو مكرهاً. قوله: (بل نسي) بيناء المفعول من باب التفعيل. قوله: (به) أي: بالحليف أو الفعل.  
 قوله: (أو نحوه) أي: من الإكراه أو الجهل. قوله: (فالغيث) أي: دعواه نحو التسيان.

قوله: (وإنما هو تحقيق خبر) يتبعني أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالإنكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غيرها بعد قول ذلك له؛ لأنّ ظنه ذلك يستلزم الإنكار ويقتضي كونه المقصود تحقيق الخبر فليتأمل.

فيما يظهر؛ لأنه مُكذَّب لها بما قاله أو لا بخلاف ما إذا أقرَّ بذلك فيقبلُ دعواه لنحو التَّسْيَانِ لِعَدَمِ التَّنَاقُضِ وَمَرَّ أَنْ الإِكْرَاهَ لَا يَبْتُكُّ إِلَّا بَيِّنَةٌ مُفْصِلَةٌ (أو) عَلَقٌ (بِفَعْلٍ غَيْرِهِ) مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ) بَأَنْ تَقْضِيَ الْعَادَةُ وَالْمُرُوءَةُ بِأَنَّهُ لَا يُخَالِفُهُ وَيَبْرُكُ يَمِينُهُ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ صَدَاقَةٍ أَوْ حُسْنِ خُلُقٍ قَالَ فِي التَّوْشِيحِ فَلَوْ نَزَلَ بِهِ عَظِيمٌ قَوِيَّةٌ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَرْحَلَ حَتَّى يُضَيِّقَهُ فَهُوَ مِثَالٌ لِمَا ذُكِرَ (وَعِلْمُ) ذَلِكَ الْغَيْرُ (بِهِ) أَيُّ بِتَعْلِيْقِهِ يَعْنِي وَقَصَدَ إِعْلَامَهُ بِهِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِقَصْدٍ مَنَعَهُ مِنَ الْفِعْلِ فَمُرَادُ الْمَتَنِ يَعْلَمُ ذَلِكَ الْعِلْمَ وَالْمَقْصُودَ مِنْهُ، وَهُوَ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّعْلِيْقِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ لَمْ أَعْلَمْ، وَإِنْ تَحَقَّقَ عِلْمُهُ لَكِنْ طَالَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ قُرْبُ نِسْيَانِهِ لِذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ (فَكَذَلِكَ) لَا يَحْتَجُّ بِفَعْلِهِ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوِ الْمُعْلَقِ بِهِ .....

- قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: الْحَلْفِ أَوِ الْفِعْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيُّ: فِي بَحْثِ الْإِكْرَاهِ.
- قَوْلُهُ (لَسِي): (أَوْ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ إِنْ خُذَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سَوَاءً كَانَ التَّعْلِيْقُ بِصِيغَةِ الْخُصُوصِ كَانَ فَكَيْتُ قَيْدَ فُلَانٍ أَوْ الْعُمُومِ كَمَنْ قَكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي قَيْدَ فُلَانٍ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بِصِيغَةٍ شَامِلَةٍ لِلْمُبَالِي وَغَيْرِهِ فَهَلْ هُوَ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُبَالِي نَظَرًا لِيُعَدَّ قَصْدٌ مَنَعَ الْكُلِّ أَوْ هُوَ فِي قُوَّةِ التَّعْلِيْقَيْنِ التَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ الْمُبَالِي وَالتَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُبَالِي فَيُعْطَى كُلُّ حُكْمِهِ أَخْذًا مِنْ نَظَائِرِهِ فَلْيَرْجِعْ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الثَّانِي، وَقَدْ يَشْمَلُهُ إِطْلَاقُهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- قَوْلُهُ (لَسِي): (وَبِفِعْلٍ غَيْرِهِ) أَيُّ: وَقَدْ قَصَدَ بِذَلِكَ مَنَعَهُ أَوْ حَثَّهُ أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ زَوْجَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ أَنْ يُعْلَقَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَمُرَادُ الْمَتَنِ) إِلَى الْمَتَنِ.
- قَوْلُهُ (لَسِي): (مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَعِلْمُ فَكَذَلِكَ إِنْ خُذَ وَحُكْمُ الْيَمِينِ فِيمَا ذُكِرَ كَالطَّلَاقِ، وَلَا تُنَحَلُ بِفِعْلِ الْجَاهِلِ وَالتَّاسِي وَالمُكْرَهَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ عَظِيمُ الْقَزِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا ذُكِرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ بِأَنْ تَقْضِيَ الْعَادَةُ إِنْ خُذَ أَهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي وَقَصَدَ إِعْلَامَهُ) ظَاهِرُهُ زِيَادَةٌ عَلَى عِلْمِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي آتِفًا، وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ النِّهَايَةِ فِي شَرْحِ، وَإِلَّا فَيَقَعُ قَطْعًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِهِ تَأْوِيلُ الْعِلْمِ فِي الْمَتَنِ بِأَنْ الْمُرَادُ بِهِ غَايَتُهُ فَقَطْ، وَهُوَ قَصْدُ الْحَالِفِ إِعْلَامَ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ سَوَاءً عِلْمٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِدَلِيلٍ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْمَفْهُومِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ بِفِعْلِ مَنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَقَصَدَ الْمُعْلَقُ إِعْلَامَهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُبَالِي بِالتَّعْلِيْقِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَيُعَبَّرُ عَنْهُ) أَيُّ: عَنْ قَصْدِ إِعْلَامِهِ بِقَصْدٍ مَنَعَهُ إِنْ خُذَ أَيُّ أَوْ حَثَّهُ عَلَيْهِ.
- قَوْلُهُ: (الْعِلْمُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ) خَبَرٌ فَمُرَادُ الْمَتَنِ إِنْ خُذَ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ: الْمَقْصُودُ مِنَ الْعِلْمِ.
- قَوْلُهُ: (الْاِمْتِنَاعُ إِنْ خُذَ) الظَّاهِرُ قَصْدُ مَنَعِهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ سَيَذْكُرُهُ أَمْرًا أَوْ قَوْلًا قَوْلُهُ: وَهُوَ الرَّاجِعُ لِلْمَقْصُودِ يُعْنَى عَنْ اغْتِيَارِ الْقَصْدِ فِي التَّعْرِيفِ. □ قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ) أَيُّ: الْاِمْتِنَاعُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) أَيُّ: الْغَيْرِ بِلَا
- قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (أَوْ عَلَقَ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ أَوْ بِدُخُولِ أَيُّ أَوْ عَلَقَ بِدُخُولِ بَهِيمَةٍ وَنَحْوِهَا أَيُّ كَيْفَ فَلَدَخَلَتْ لَا مُكْرَهَةً طَلَّقَتْ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ مُكْرَهَةً لَا تَطْلُقُ أَهْ ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ إِشْكَالًا وَجَوَابًا فَرَأَجَعَهُ وَسَيَعَرَّضُ الشَّارِحُ لِلْمَسْأَلَةِ قَرِيبًا.
- قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَعِلْمُ بِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَقَصَدَ إِعْلَامَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْ مُلَخَّصًا.

أو مُكْرَهَا عَلَيْهِ. ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به، وإن كان هو المُدْعَى كما اقتضاه إطلاقهم وليس من تفويت البرِّ بالاختيار كما هو ظاهر؛ لأنَّ الحكم ليس إليه ويُقاسُ بذلك نظائره أو جاهلاً بالتعليق أو المُعلَّق به ويظهر أنَّ معرفة كونه ممن يُبالي به يتوقَّف على بَيِّنَةٍ، ولا يُكْتَفَى فيه بقول الزوج إلا إن كان فيه ما يضرُّه على ما يأتي، ولا المُعلَّق بفعله لِسهولة علمه من غيره كالإكراه بخلاف دعواه التَّسيان أو الجهل ..

يَمِين. ٥. قوله: (أو مُكْرَهَا إلخ) أي: من غير الحالف اهـ بُجِرِمِيَّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ عبارة سم بعد كلام عن شرح الرُّوضِ وعلى هذا فَمَحَلُّ عَدَمِ الْحِنْثِ إذا كَانَ الْمُعْلَقُ بفعله مُكْرَهَا إذا لم يكن الحالف هو المُكْرَهَ له اهـ وأقره ع ش. ٥. قوله: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته إلخ) أفتى شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِيُّ بما يوافق ذلك أولاً ثم أفتى بما يخالفه وقال، وقد تقدَّم متى إفتاء بخلاف ذلك فاحذرْه سم على حَجِّ اهـ ع ش.

٥. قوله: (عليه) أي: الأب أو عليها أي الزوجة. ٥. قوله: (وإن كان هو المُدْعَى إلخ) فيه نظر؛ لأنَّ الدَّعْوَى سَبَبٌ ظاهرٌ عادةً في الحكم والتَّسَبُّبُ إِلَيْهِ تَفْوِيتٌ لِلْبِرِّ بِالِاخْتِيَارِ اهـ سم أي كما مرَّ عن الشَّهاب الرَّمْلِيِّ. ٥. قوله: (أو جاهلاً إلخ) عَطَفَ على ناسياً، ومنه يؤخذ جوابُ حادثةٍ وَقَعَ السُّؤالُ عنها، وهي أنَّ شَخْصاً تَشَاوَرَ مع أُمِّ زَوْجَتِهِ وبَيْتِهَا في مَنْزِلِهَا فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا تَأْتِي إِلَيْهِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، ولم تُشْعِرْ الزَّوْجَةَ بِالْيَمِينِ ثم أَتَتْ إلى مَنْزِلِ زَوْجِهَا هَلْ تَطَلَّقَ الزَّوْجَةُ أَمْ لَا، وهو عَدَمُ الْحِنْثِ وَعَدَمُ انْجِلَالِ الْيَمِينِ فَمَتَى عَادَتْ إلى مَنْزِلِهَا ثُمَّ رَجَعَتْ إلى مَنْزِلِ زَوْجِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْحَلْفِ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ اهـ ع ش. ٥. قوله: (على ما يأتي) أي: أَنفَاءً عَنِ الْمَاوِزِدِيِّ. ٥. قوله: (بخلاف دَعْوَاهُ) أي: الْمُعْلَقُ بفعله.

٥. قوله: (ومنه أن يُعْلَقَ بانتقال زوجته من بَيْتِ أبيها) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِيُّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ عَلَّقَ أَنَّهُ مَتَى نَقَلَ زَوْجَتَهُ مِنْ سَكَنِ أَبِيهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا وَرِضَا أَبَوَيْهَا وَأَبْرَأْتَهُ مِنْ قِسْطٍ مِنْ أَفْصَاطِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ كَانَتْ طَالِقَةً طَلَقَتْ نَفْسَهَا فَهَلْ لَهُ حِيلَةٌ فِي تَقْلِيلِهَا، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ يَحْكُمُ عَلَيْهَا الْحَاكِمُ بِانْتِقَالِهَا مع زَوْجِهَا فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلَاقُ اهـ وظاهره أَنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِذَلِكَ، وإنَّ تَسَبُّبَ فِي ذَلِكَ بِالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ والدَّعْوَى، وفي فتاوى شيخنا المذكورِ في بابِ الْإِيمَانِ مَا نَصَّهُ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ إِلَى مِصْرَ فِي هَذِهِ السَّفِينَةِ فَجَاءَ رَئِيسُ السَّفِينَةِ وَاسْتَأْجَرَهُ لِلْعَمَلِ فِيهَا إِجَارَةً عَيْنٍ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْقَاضِي وَأَرْسَلَ خَلْفَهُ وَادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ لِلسَّافِرِ مَعَهُ إِلَى مِصْرَ وَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ إِجَارَةً عَيْنٍ لِلْعَمَلِ فِي سَفِينَتِهِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ فَالزَّمَهُ الْحَاكِمُ بِالسَّفَرِ مَعَهُ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالسَّفَرِ فِي السَّفِينَةِ لِتَوْفِيَةِ مَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ فَسَافَرَ فِيهَا فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ، وَلَا يَكُونُ الزَّامُ الْحَاكِمِ لِلْسَّفَرِ مَعَهُ مَا نَعَا مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ إِذْ لَيْسَ مِنْ صَوَرِ الْإِكْرَاهِ فِي شَيْءٍ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيتُ عِنْدَ زَوْجَتِهِ فَاسْتَأْجَرَتْهُ لِلْإِنْسَانِ بِهِ وَحَكَمَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِالْمَبِيتِ عِنْدَهَا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِمَا ذَكَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَتَى إفتاء بخلاف ذلك فاحذرْه اهـ. ٥. قوله: (وإن كان هو المُدْعَى إلخ) فيه نظر؛ لأنَّ الدَّعْوَى سَبَبٌ ظاهرٌ عادةً في الحكم والتَّسَبُّبُ إِلَيْهِ تَفْوِيتٌ لِلْبِرِّ بِالِاخْتِيَارِ، وفي الرُّوضِ بعد ذلك لو قال

فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج كما لو فوّض إليها الطلاق بكناية فأتت بها وقالت لم أنو وكذبها لا تطلق كما اقتضاه كلام الشيخين وتابعيهما وقال الماوردي تطلق باعترافه، وهو وجية، وإن رد بأن شرط الإقرار أن يكون بما يُمكن المقر أن يعلم به وعلمه بالنية أو بالتذكر والتعمد مُتَعَدٌّ فلم يقتض تَكْذِيبُهُ وَقُوعَ الطلاق عليه وغاية ما فيه أنا شاكون في الوقوع والشك فيه لا أثر له وظاهر أن محل الخلاف في مُجَرَّد تَكْذِيبِهَا لَهَا أَمَا لَوْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ بِنَفْقَتِهَا مَثَلًا فَقَالَ لَا تَلْزَمْنِي؛ لَأَنْتَ نَوَيْتَ فَلَا بُدَّ مِنْ خَلِيفِهَا فَإِنْ نَكَلْتَ فَخَلَفَ طَلَّقْتَ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ نُكُولَهَا قَرِينَةُ مُسَوِّغَةٌ لِخَلِيفِهِ فَكَانَ كإقرارها ويَجْرِي هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ عَلَّقَ بِكُلِّ مَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا كَمَحَبَّتِهَا لَهُ وَادِّعَاها فَأَنْكَرَتْ. وَمِنْ دَعْوَى الْجَهْلِ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ أَنْ تُرِيدَ الْخُرُوجَ لِمَحَلِّ مُعَيَّنٍ فَيَحْلِفُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ فَتَخْرُجُ ثُمَّ تَدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ إِلَّا عَلَى الْخُرُوجِ لِذَلِكَ الْمَحَلِّ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ إِلَيْهِ فَلَا حِنْثَ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى صِدْقِهَا فِي اعْتِقَادِهَا الْمَذْكُورِ وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِجَهْلِهَا بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا نَظَرَ هُنَا إِلَى تَكْذِيبِ الزَّوْجِ لَهَا أَيْضًا قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَلَوْ صَدَّقَهُ الزَّوْجُ فِي دَعْوَى التَّسْيَانِ وَكَذَّبَتْهُ خَلَفَ الزَّوْجُ لَا الْمُعَلَّقُ بِفِعْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ وَإِلَيْهِ،

□ قَوْلُهُ: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يَحْتَجُّ مَعَ تَكْذِيبِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِلِاغْتِرَافِ بِالْحِنْثِ، وَقَدْ يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ مَسْأَلَةَ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةَ بِأَنَّ أَصْلَ الصِّفَةِ وَجَدَ هُنَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ كَالْتَّسْيَانِ فَهُوَ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِخُرُوجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ، وَهِيَ عَدَمُهُ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا لِيُجُودَ أَصْلُ الصِّفَةِ بِاتِّفَاقِهَا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ لَفْظَ الْكِتَابَةِ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُؤَثِّرُ فَلَمْ يَقَعِ اتِّفَاقٌ عَلَى أَصْلِ الْمُؤَثِّرِ مَرَاهِمَ أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَهُوَ وَجِيهٌ، وَإِنْ رُدَّ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وهو وجية) لَعَلَّهُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ وَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (وعلمه بالنية) أَي: كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ. وَقَوْلُهُ: أَوْ بِالتَّذْكَرِ الْإِنْخ أَي كَمَا فِي مَسْأَلَةِ التَّسْيَانِ أَوْ الْجَهْلِ. □ قَوْلُهُ: (وهو) أَي: اعْتِقَادُهَا الْمَذْكُورَ. □ قَوْلُهُ: (أيضًا) كَمَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ وَمَا قَبْلَهَا. □ قَوْلُهُ: (ولو صدَّقه) أَي: الْمُعَلَّقُ بِفِعْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (خلف) أَي: الزَّوْجُ.

إِنْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَخْرَجَهَا فَهَلْ يَكُونُ إِذْنُهَا وَجْهَانِ الْقِيَاسِ الْمَنْعُ أَهْمًا ذِكْرُ عَنِ الرُّوْضِ هُنَا ذَكَرَهُ أَيْضًا آخِرَ الْبَابِ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ الْإِنْخ وَكَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ فَتَطْلُقُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ تَعْلِيْقًا مَحْضًا أَهْوَ قَدْ حَدَّثْتُ مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ اسْتِغْنَاءً بِمَا هُنَا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَتَطْلُقُ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِخْرَاجُهُ إِيَّاهَا بِنَحْوِ قَوْلِهِ أَخْرَجَنِي، وَإِلَّا قَتَلْتَنِي؛ لِأَنَّ هَذَا إِذْنٌ مِنْهُ أَهْوَ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَوَّتِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ وَعَلَى هَذَا فَمَحَلُّ عَدَمِ الْحِنْثِ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ بِفِعْلِهِ مُكْرَهًا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْحَالِفُ هُوَ الْمُكْرَهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فإنه يُقبل، وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يَحْتَجُّ مَعَ تَكْذِيبِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِلِاغْتِرَافِ بِالْحِنْثِ، وَقَدْ يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ مَسْأَلَةَ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةَ بِأَنَّ أَصْلَ الصِّفَةِ وَجَدَ هُنَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ كَالْتَّسْيَانِ فَهُوَ كَمَا لَوْ عَلَّقَ بِخُرُوجِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَخَرَجَتْ وَادَّعَى الْإِذْنَ، وَهِيَ عَدَمُهُ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا

وإن كان مخالفاً ليرجح الشيخين في الأيمان في إن خرجت بغير إذني الآتي فبئال الفصل في إن خرجت بغير إذن أبيك فخرجت فقال الزوج ياذنه وأنكر خلف الزوج لا الأب، وإن وافقته ولو ادعى التسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانياً (والا) بأن لم يبال بتعليقه كسلطان أو حجيج علق بقدومه علم أو لا قصد إعلانه أو لا أو بالي به، ولم يعلم، وقد قصد إعلانه لكن هذه غير مرادة؛ لأن المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما يأتي نعم، إن أريد .....

□ قوله: (في إن خرجت بغير إذني) متعلق بترجيح الشيخين. □ قوله: (الآتي) صفة قول والده اه سيد عمر. □ قوله: (في إن خرجت بغير إذن أبيك إلخ) متعلق بقول والده وقال الكردي هو مقول لقول الوالد اه. □ قوله: (وأنكر) قال المحشي الظاهر أنكرت اه وهذا لا يلائم الغاية، وهي قوله، وإن وافقته ولعل الغاية وقعت في نسخة المحشي بلفظ، وإن وافقه اه سيد عمر، وقوله: وإن وافقه حقه، وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحشي استظهار تانيث الفعل هنا وتذكيره في الغاية واكتفى بالتنبية على الأول عن التنبية على الثاني. □ قوله: (خلف الزوج إلخ) مقول الوالد. □ قوله: (ولو ادعى) أي: المبالي المتعلق بفعله التسيان أي مثلاً. □ قوله: (بأن لم يبال إلخ) عبارة النهاية بأن لم يقصد الحالف حقه أو منعه أو لم يكن يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبال، ولم يعلم وتمكن من إعلانه، ولم يعلمه كما شمله كلامهم فيقع قطعاً اه قال الرشيد في قوله، ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيته أن الوقوع في هذه أيضاً مقطوع به، وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والأصح منه عدم الوقوع بل قال حجج إنه المنقول المعتمد وإن هذه الصورة غير مرادة للمصنف اه وقال ع ش قوله وتمكن من إعلانه إلخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً قال لزوجته إن لم تبسي لي بسيسة في هذه الليلة فأنت طالق ثلاثاً ومضت الليلة، ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه في محله، وهو وقوع الطلاق الثلاث؛ لأنه بتقدير عدم علمها هو متمكن من إعلانهما فحيث لم يعلمها مع ذلك حولت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهي طالق، وقد تحقق ذلك اه.

□ قوله: (كسلطان) محله ما لم يكن صديقاً أو نحوه للحالف، وإلا فلا يقع اه بجبرمي عن الماوردی. □ قوله: (لكن هذه) إلى قوله: (كما يأتي) في المغني. □ قوله: (هذه) أي: صورة ما إذا قصد إعلانه المبالي، ولم يعلم. □ قوله: (لأن المنقول إلخ) عبارة شرح المنهج وإفادته طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلانه به وعلم به المبالي من زيادتي، وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلانه به، ولم يعلم، وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول اه قال البجيرمي أي فيؤول قوله وعلم به بقصد إعلانه به شيئاً اه. □ قوله: (المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعني الولي العراقي ويتبعني في هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلانه، ولم يعلمه يحث بكل حال اه شرح البهجة الصغير للشيخ زكريا اه سيد عمر، وقوله: ويتبعني إلخ تقدم اتفاقاً عن النهاية مثله. □ قوله: (كما يأتي) أي: في أوائل السودة

لوجود أصل الصفة باتفاقهما ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فإن لفظ الكناية بمجرده لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر م ر.

بعدم غايته فقط، وهو قصدُ الإعلام لم تَرُدْ عليه هذه على أنَّ قرينةَ قوله قطعاً تُخْرِجُهَا إِذْ مَنْ تَأَمَّلَ سياقه علم أنَّ فيها الخلافَ وأنَّ الرَّاجِحَ عدمُ الحِثِّ أو بالي به، ولم يقصدْ إعلامه ليَحْثَهُ أو لِمَنْعِهِ، وإنَّ علم به (فيقع قطعاً) ولو مع نحوِ النِّسيانِ أو الإكراه؛ لأنَّ الحليفَ لم يَتَعَلَّقْ به حينئذٍ غَرَضُ حِثٍّ، ولا مَنعٍ، وإنَّما هو مَنووطٌ بوجودِ صورةِ الفعل. نعم، لو عُلِّقَ بِقُدُومِ زَيْدٍ، وهو عاقِلٌ فَجَزَّ ثُمَّ قَدِمَ لم يَقَعْ كما في الكِفاية عن الطَّبْرِيِّ وظاهره أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُبَالِيَ زَيْدٌ به وَيَقْصِدَ إِعلامه وَأَنْ لا، وفيه نَظَرٌ لِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَقَعَ عِنْدَ الْبَاسِ مِنَ الدُّخُولِ أَنَّ الدُّخُولَ مِنَ الْمَجْنُونِ كَهُوَ مِنَ الْعَاقِلِ ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً أَوْ مَجْنُونَةً لَمْ يَحِثَّ قَالَ الْقَاضِي إِلَّا إِنْ عُلِّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ، وَهَذَا

الآتية. □ قَوْلُهُ: (يَعْلَمُ) أَي: الَّذِي فِي الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (غَايَتُهُ، وَهُوَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَبَادَرُ أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ لِلْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ غَايَةٌ لِقَصْدِ إِعْلَامِ الْحَالِفِ لَا الْعَكْسُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَرُدْ عَلَيْهِ) أَي: الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيَاقَهُ عَلِمَ الْخ) فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ وَقْفَةٌ. □ قَوْلُهُ: (لِحِثِّهِ الْخ) قَيَّدَ لِلْمَنْفِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ نَحْوِ النِّسْيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وِظَاهِرُهُ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَلِفَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ حِينَئِذٍ مُجَرَّدُ التَّعْلِيلِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مَنَعَ أَوْ حِثٍّ أَهْ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ لَا.

□ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا الْخ) الْمُتَّجِهُ عِنْدِي أَنَّ التَّعْلِيلَ سَوَاءٌ كَانَ بِالدُّخُولِ أَوْ بِالتَّكْلِيمِ أَوْ بغيرِهِمَا إِنْ كَانَ حَلْفًا فَلَا حِثَّ فِيهِ بِفِعْلِ الْمَجْنُونِ أَخْذًا مِمَّا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنَ الْخَاقِ الْجُنُونِ بِالنِّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ إِذْ فِعْلُ النَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ لَا حِثَّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا وَقَعَ الْحِثُّ فِيهِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنَ الْمَجْنُونِ كَالنَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ وَسَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عُمَرَ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْقَاضِي الْخ) مِنْ جُمْلَةٍ مَا صَرَّحُوا بِهِ وَاعْتَمَدَهُ أَيِ قَوْلُ الْقَاضِي الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: تَضَرِيحُهُمْ بِذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (لَوْ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً الْخ) وَعِبَارَةُ الرُّوضِ فَضَّلَ عُلِّقَ بِتَكْلِيمِهَا زَيْدًا فَكَلَّمْتَهُ، وَهُوَ مَجْنُونٌ أَوْ سَكْرَانٌ سَكْرًا يَسْمَعُ مَعَهُ وَيَتَكَلَّمُ، وَكَذَا، وَهِيَ سَكْرَى لَا السُّكْرَ الطَّافِحَ طَلَقْتُ لَا فِي نَوْمٍ وَإِغْمَاءٍ أَيْ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا، وَلَا فِي جُنُونِهَا، وَلَا بِهَمْسٍ، وَلَا إِدَاءٍ مِنْ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ، وَإِنْ فَهِمَهُ بِقَرِينَةٍ أَوْ حَمَلْتَهُ رِيحٌ وَسَمِعَ فَإِنْ كَلَّمْتَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ لِكَيْتَهُ لَمْ يَسْمَعْ لِدُخُولِ أَوْ لَقَطِّ لَا يُفِيدُ مَعَهُ الْإِضْغَاءَ طَلَقْتُ أَوْ لَصَمَمَ لَمْ تَطْلُقْ وَالتَّعْلِيلُ بِتَكْلِيمِهَا نَائِمًا أَوْ غَائِبًا تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ أَهْ وَقَوْلُهُ: وَلَا فِي جُنُونِهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا لَوْ كَلَّمْتَهُ نَاسِيَةً أَوْ مُكْرَهَةً نَعَمْ إِنْ عُلِّقَ بِمَا ذَكَرَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ طَلَقْتُ بِذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي أَهْ وَالْمُتَّجِهُ عِنْدِي أَنَّ التَّعْلِيلَ سَوَاءٌ كَانَ بِالدُّخُولِ أَوْ بِالتَّكْلِيمِ أَوْ بغيرِهِمَا إِنْ كَانَ حَلْفًا فَلَا حِثَّ فِيهِ بِفِعْلِ الْمَجْنُونِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مِنَ الْخَاقِ الْجُنُونِ بِالنِّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ إِذْ فِعْلُ النَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ لَا حِثَّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا وَقَعَ الْحِثُّ فِيهِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنَ الْمَجْنُونِ كَالنَّاسِيِ وَالْمُكْرَهَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.



صريح في أنَّ الأصحاب قائلون بعدم الفرق وإنَّ كلام القاضي والطَّبْرِيِّ مَقَالَةٌ مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ وعليها فقد يُفَرَّقُ بينه وبين ما قبله بأنَّ من شَأْنِ فعلٍ مَنْ طَرَأَ جُنُونُهُ بَعْدَ الْحِلْفِ أَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِالْحِلْفِ أَصْلًا فلم يتناولهُ اليمينُ بخلافِ فعلٍ نحو النَّاسِي، ولا يَرُدُّ على المتنِ عدمُ الوقوعِ في نحوِ طفلٍ أو بهيمةٍ أو مجنونٍ عُلِّقَ بفعلِهِمْ فَأَكْرَهُوا عليه؛ لأنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَلْفَى فَعَلَ هَؤُلَاءِ وانضَمَّ إِلَيْهِ الإِكْرَاهُ أخرجه عن أنَّ يُنسَبُ إليهِمْ وبه فَارَقَ الوقوعُ مع الإِكْرَاهِ فيما ذُكِرَ آنفًا وبما أوَّلْتُ به المتنُ أنَّ المرادَ بالعلمِ هو غايَتُهُ المذكورةُ وأنَّ سياقه يُخْرِجُ تلكَ الصُّورَةَ اندفع استشكالُ جمعٍ له بأنَّه يقتضي القطعَ بالوقوعِ فيها مع كونه جاهلاً فكيف يقعُ بفعله

• فَوَدَّ: (بعدم الفرق) أي: يَبَيِّنُ طَرِيْقَانِ الْجُنُونِ وَعَدَمِهِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وإنَّ كَانَ كَلَامُ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ مَقَالَةً إِنْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّ قَوْلِ الْقَاضِي إِلَّا إِنْ عُلِّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ اه سم.

• فَوَدَّ: (مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ سَمِ اقْوُلُ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ وَأَنَّ كَلَامَ الْقَاضِي مَحْمَلُهُ أَنَّ الْمَجْنُونَةَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا الْحَالِفُ بِقَصْدِ حَتٍِّ أَوْ مَنَعَ فَالتَّعْلِيْقُ بِفَعْلِهَا مَحْضٌ تَغْلِيْقٌ فَيَقَعُ مَعَ الْجُنُونِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ فِيْمَا إِذَا عُلِّقَ بِقَصْدِ الْحَتِِّ أَوْ الْمَنَعِ ثُمَّ طَرَأَ الْجُنُونُ أَوْ كَانَ مُقَارَنًا، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْحَالِفُ فَلَا حَتٌِّ بِفَعْلِ الْمَجْنُونِ حَيْثُ أَه سَيِّدُ عَمَرٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ مَا يُوَافِقُهُ.

• فَوَدَّ: (وعليها) أي: مَقَالَةُ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ. • فَوَدَّ: (فقد يُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أي: مَنْ طَرَأَ جُنُونُهُ حَيْثُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِفَعْلِهِ وَقَوْلُهُ وَبَيَّنَّ مَا قَبْلَهُ أَرَادَ بِهِ قَبُولَهُ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ النِّسْيَانِ إِنْخ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (بأنَّ مِنْ شَأْنِ إِنْخ) لَا يَخْفَى بَعْدُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا أَوَّلْتُ) فِي الْمَعْنَى وَالتَّهْلِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتْنِ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى تَبَيَّنَ لَوْ عُلِّقَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ بَهِيمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا كَطِفْلِ فَدَخَلَتْ مُخْتَارَةً وَقَعَ الطَّلَاقُ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ مُكْرَهَةً لَمْ يَقَعْ فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُشْكَلُ بِمَا مَرَّ مِنْ وَقْعِ الطَّلَاقِ فِيْمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُعْلَقُ بِفَعْلِهِ التَّعْلِيْقُ وَكَانَ مِمَّنْ لَا يُبَالِي بِتَغْلِيْقِهِ أَوْ مِمَّنْ يُبَالِي، وَلَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجَ إِعْلَامَهُ وَدَخَلَ مُكْرَهًا أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَدْمِيَّ فَعْلُهُ مَنَسُوبٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ مُكْرَهًا وَلِهَذَا يَضْمَنُ بِهِ بِخِلَافِ فَعْلِ الْبَهِيمَةِ فَكَانَتْهَا حِينَ الإِكْرَاهِ لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا اه. • فَوَدَّ: (فَأَكْرَهُوا عَلَيْهِ) وَأَمَّا إِذَا فَعَلُوا الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ بَلَا إِكْرَاهٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وبه فَارَقَ الْوُقُوعَ إِنْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ بِخِلَافِ فَعْلِ غَيْرِهِمْ اه أي مِمَّنْ لَا يُبَالِي اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ شِئْ أَيْ غَيْرِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحَتِِّ بِفَعْلِهِمْ بَيْنَ الْمُكْرَهِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ لَمْ يُبَالُوا بِالتَّعْلِيْقِ اه. • فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ آنفًا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ عَقِبَ الْمَتْنِ وَلَوْ مَعَ النِّسْيَانِ أَوْ الإِكْرَاهِ اه سم. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ سِيَاقَهُ إِنْخ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَلَى أَنَّ قَرِيْنَةَ إِنْخ وَقَوْلُهُ اللَّاحِقِ أَوْ لِتَأْوِيلِ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى أَوْ. • فَوَدَّ: (تلك الصورة) أي: مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُبَالِي التَّعْلِيْقَ، وَقَدْ قَصَدَ الْمُعْلَقُ إِعْلَامَهُ. • فَوَدَّ: (بأنَّهُ) أي: الْمَتْنُ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أي: تِلْكَ الصُّورَةُ مَعَ كَوْنِهِ أَيْ الْمُبَالِي

• فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَلَامَ الْقَاضِي وَالطَّبْرِيِّ مَقَالَةً) هَذَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّ قَوْلِ الْقَاضِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عُلِّقَ بِذَلِكَ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ. • فَوَدَّ: (مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ. • فَوَدَّ: (لأنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَلْفَى) مَا الْمُرَادُ بِالْغَايَةِ. • فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ آنفًا) أي: قَوْلُهُ عَقِبَ الْمَتْنِ وَلَوْ مَعَ النِّسْيَانِ أَوْ الإِكْرَاهِ.

قطعاً دون النَّاسِي أو المَكْرَه أو الجَاهِل بالمَحْلُوفِ عليه مع أَنَّهُ أَوَّلَى بِالْعُذْرِ مِنْهُ لِسَبْقِ عَلَيْهِ  
عَلَى أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ نَقَلَ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّ فِيهِ الْقَوْلَيْنِ أَظْهَرُهُمَا لَا يَحْتُ وَلِقْوَةُ الْإِشْكَالِ حَمَلُ  
الشُّبْكِيِّ الْمَتْنِ عَلَى مَا عَدَا هَذِهِ. وَاسْتَدَلَّ بِعِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ وَيُسْتَنَتْنِي مِنَ الْمَنْهَاجِ  
مَا إِذَا قَصَدَ إِعْلَامَ الْمُبَالِي، وَلَمْ يُعْلَمَ فَلَا يَحْتُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْ وَنَقَلَهُ  
الرَّزْكَاشِي عَنِ الْجُمْهُورِ وَلَوْضُوحِ هَذَا الْإِسْتِنَاءِ مِنْ سِيَاقِهِ أَوْ لِتَأْوِيلِ عِبَارَتِهِ أَطَالَ الْمُحَقِّقُونَ فِي  
رَدِّ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ كَالْبَلْقِينِي وَوَلَدِهِ الْجَلَالِ وَأَبِي زُرْعَةَ لَكِنَّهُ فَصَّلَ فِيهِ تَفْصِيلاً فِي فِتَاوِيهِ فِي  
بَعْضِهِ نَظَرٌ، وَأَمَّا حَمَلُ الْمَتْنِ لِتُؤَافِقَ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ، وَإِلَّا يَحْضُلُ عِلْمٌ، وَلَا مُبَالَاةٌ  
فَالْقَطْعُ بِالْوُقُوعِ مُرْتَبِّ عَلَى انْتِفَائِهِمَا مَعَ دُونَ أَحَدِهِمَا فَمَرْدُودٌ بِقَطْعِهِمْ بِهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يُبَالِ بِهِ  
وَعِلْمٌ وَلَوْ أَطْلُقَ فَلَمْ يَقْصِدْ حُتًّا، وَلَا مَنَعًا، وَلَا تَعْلِيْقًا مُحْضًا بَلْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ وَقَعَ عِنْدَ  
ابْنِ الصَّلَاحِ وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ، وَإِنْ رَدَّهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ رَزِينَ بِأَنَّ الْأَصْحَابَ أَطْلَقُوا فِيهَا الْقَوْلَيْنِ  
وَمَخْتَارٌ كَثِيرِينَ مِنْهُمْ الرَّافِعِيُّ عَدَمَ الْوُقُوعِ وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ مِمَّنْ يَحْلِفُ عَلَى فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ  
مَنْ مُبَالٍ أَنَّهُ يَقْصِدُ حُتَّهُ أَوْ مَنَعَهُ فَلَمْ يَقَعْ مَعَ نَحْوِ النَّسْيَانِ إِلَّا أَنْ يَضُرِّقَهُ بِقَضْدِ وَجُودِ صُورَةِ  
الْفِعْلِ. وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ عَنْهُ فِي فِعْلٍ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا غَالِبَ فِي فِعْلٍ نَفْسِهِ بَلِ التَّعْلِيْقُ

جَاهِلًا أَيْ التَّعْلِيْقُ. قَوْلُهُ: (دُونَ النَّاسِي إلخ) أَيْ: يَبْقَعُ فِيهَا عَلَى الْأَظْهَرِ لَا قَطْعًا. قَوْلُهُ: (بِالْمَحْلُوفِ  
إِلخ) تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسِي وَالْمَكْرَه وَالْجَاهِلُ. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ) أَيْ: الْمُبَالِي الْجَاهِلُ بِالتَّعْلِيْقِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ)،  
وَقَوْلُهُ: (عَلِيْمَةً) أَيْ: النَّاسِي أَوْ الْمَكْرَه أَوْ الْجَاهِلُ إلخ. قَوْلُهُ: (أَنَّ فِيهِ) أَيْ: فِعْلُ الْمُبَالِي الْجَاهِلِ  
بِالتَّعْلِيْقِ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ) أَيْ: الشُّبْكِيُّ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْلَمَ) بِقَتْحِ الْبَاءِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْضُوحِ إلخ) فِي دَعْوَى  
الْوَضُوحِ مَا لَا يَخْفَى. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ: الْمَنْهَاجِ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيْ: أَبَا زُرْعَةَ فَصَّلَ فِيهِ أَيْ فِي الرَّدِّ.  
قَوْلُهُ: (لِتُؤَافِقَ الْإِعْتِرَاضَ) أَيْ: لِيُرَدَّ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ يُعْنِي بِسَبَبِ هَذَا الْحَمَلِ يَرُدُّ الْإِعْتِرَاضَ قَالَهُ  
الْكُرْدِيُّ أَقُولُ بَلِ الْمُرَادُ لَيْسَلَمْ وَرُودُ الْإِعْتِرَاضِ وَعَدَمُ انْدِفَاعِهِ بِغَيْرِ حَمَلٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَالْإِلخ عَلَى  
عُمُومِ السَّلْبِ. قَوْلُهُ: (فَالْقَطْعُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (فَمَرْدُودٌ إلخ) جَوَابٌ أَمَّا.  
قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: الْوُقُوعِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَطْلُقَ إلخ) مُقَابِلُ مَا فِي الْمَتْنِ فَقَوْلُهُ فَلَمْ يَقْصِدْ حُتًّا، وَلَا مَنَعًا  
رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ: وَلَا الْإِلخ، وَقَوْلُهُ: وَلَا تَعْلِيْقًا إلخ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: وَلَا الْإِلخ. قَوْلُهُ: (بَلْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ  
الْيَمِينِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لِمُجَرَّدِ التَّكْيِيدِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى الْوُقُوعِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَدَّهُ) تَلْمِيزُهُ  
إِلخ) اعْتَمَدَ الرَّدَّ وَعَدَمَ الْوُقُوعِ م ر ه س م. قَوْلُهُ: (أَطْلَقُوا فِيهَا) أَيْ: فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ.  
قَوْلُهُ: (وَوَجَّهَهُ) أَيْ: وَجَّهَ ابْنَ رَزِينَ عَدَمَ الْوُقُوعِ. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَقَعْ مَعَ نَحْوِ النَّسْيَانِ إلخ) أَيْ: فَحَمَلَ  
الْمُطْلَقَ عَلَى الْغَالِبِ، وَلَمْ يَقَعْ إلخ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيْ: الْإِطْلَاقِ فِي التَّعْلِيْقِ بِفِعْلِ الْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَمَا  
مَرَّ عَنْهُ) أَيْ: عَنْ ابْنِ رَزِينَ م ر ه س م. قَوْلُهُ: (فِي فِعْلٍ نَفْسِهِ) أَيْ: فِي إِطْلَاقِ التَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَدَّهُ إلخ) اعْتَمَدَ الرَّدَّ وَعَدَمَ الْوُقُوعِ م ر ه س م. قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ عَنْهُ) أَيْ: عَنْ ابْنِ رَزِينَ.

فيها خارج مخرج اليمين المجردة فأنز مطلقاً إلا إن تحقق قصده لحن نفسه أو منعها بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه ما مر فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صروفه عن ذلك بأن يقصد به مجرد صورة الفعل، وفيه ما فيه وإذا لم يقع بفعل نحو التاسي لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره، وإن اقتضى كلامهما في ثالث الانحلال واعتمده الإسنوي وعلى الأول يفترق بين هذا وانحلالها في شك متعلق القضاء بالهلال فيه فأخر فبان أنه الليلة الماضية بتعذر الجث في هذه بعد فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسألتنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من خلف لا يكلم غيره فأجبره القاضي على كلامه فكلمه لم يحن بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام؛ لأن هذه هي المكره عليها بخلاف الزائد عليها في الثلاث فإن الإكراه لا يتناول لما تقرر أن القصد بالإكراه هنا إنما هو إزالة الهجر المحرم لا غير ومر في مبحث الإكراه ما له تعلق بهذا قال بعض شراح البخاري، وإنما يحرم هجر أكثر من الثلاث إن واجهه، ولم يكلمه حتى بالسلام أما لو لم يواجهه فلا حرمة، وإن مكث سنين، وهو ظاهر. ولا تنحل أيضاً في نحو إن خرجت لايسة الحرير

قوله: (فيها) أي: في صورة التعليق على فعل نفسه. قوله: (ما مر) أي: قصد حته أو منعه.  
قوله: (وفيها) أي: في الفرق المذكور. قوله: (وإذا لم يقع الخ) أي: فيما لو علق بفعله أو بفعل من يوالي بتعليقه وقصد إعلامه به. قوله: (وعلى الأول) أي: عدم الانحلال. قوله: (في شك) أي: فيما لو شك. قوله: (متعلق القضاء) بكسر اللام المشددة وقول لحن الغير متعلق بالمضاف إليه، وقوله: بالهلال متعلق بالمضاف، وقوله: فيه أي الهلال متعلق بشك. قوله: (فأخر) أي: القضاء.  
قوله: (فبان أنه الخ) هذا مبني على أن الهلال إنما يطلق على الليلة الأولى فقط. قوله: (بتعذر الجث) متعلق بيفترق. قوله: (من عدم انحلالها الخ) أي: فيما لو علق بفعل نفسه أو الموالي وقصد إعلامه به. قوله: (لم يحن) الأولى تأخيرته وذكره قبيلاً؛ لأن الخ. قوله: (وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمرة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به اهـ. قوله: (في الثلاث) الأولى التذكير.  
قوله: (ولا تنحل) إلى قوله: (لما تقرر) في النهاية. قوله: (أيضا) أي: كما في مسألة إجبار القاضي.

قوله: (فأجبره القاضي على كلامه فكلمه لم يحن بما يزول به الهجر المحرم، وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعدها، وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به.

فخرجت لايسة غيره ثم خرجت لايسة له فيحنت؛ لأن الخرجة الأولى لم يتناولها اليمين أصلاً إذ التعليق فيها ليس له إلا جهة حنث، وهي الخروج المقيّد بلبس الحرير فمتى وجد حنث وخروجها غير لايسة لا يسمى جهة برّ لما تقرّر أن اليمين لم تتناول به بخلاف إن خرجت بغير إذني فخرجت بإذنه ثم بغير إذنه لا حنث؛ لأن لها جهة برّ، وهي الأولى وجهة حنث، وهي الثانية فتناولت كلا منهما وأيضاً فالأولى هي مقصود الحليف فتناولها فانحل بها، ولا كذلك في لايسة حرير فتأمله وأفتى الشبكي فيمن حلف ليُعطي زيدا كل يوم كذا فلم يُعطه يوماً بانحلالها بحنثه هذا فإذا راجعها، ولم يُعطه شيئاً لم تطلق وغيره بأنه لو حلف لا يسافر معه فسافر أي وحده ثم سافر معه حنث لعدم الانحلال أي كما في مسألة الحرير، وفي الروضة حلف لا يؤدّ التائيزة أحد فأكثرت ورجعت مع المكارى لم تطلق؛ لأنه صحبها، ولم يؤدّها وانحلت فلو خرجت فردّها الزوج أو غيره لم يحنث إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكراراً وتنحّل أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعينة ( ) قوله : وقوله : لِحَقِّ الْخِ لَعَلَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي نُسَخَتِهِ اهـ. أو فسّر بها وقيلناه فمضى ثلاث ليال فلم يره فيها من أول شهر يستقبله، وفي إن دخلت إن كلّمت فأنت طالق يُشترط تقديم الأخير فإن عكست أو وجداً معاً لم تطلق وانحلت اليمين فلو كلّمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحنث؛ لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى

□ فوّه : (وهي الأولى) أي : الخروج بالإذن . □ فوّه : (وهي الثانية) أي : الخروج بلا إذن .

□ فوّه : (راجعها) أي : أو جدّد نكاحها المفهوم بالأولى . □ فوّه : (وغيره) أي : وأفتى غير الشبكي .

□ فوّه : (فاكثرت) أي : التائيزة دابة اه كزدي . □ فوّه : (مع المكارى) أي : صاحب الدابة . □ فوّه : (لأنه

الخ) أي : المكارى . □ فوّه : (فلو خرجت) أي : ثانياً . □ فوّه : (أو فسّر بها) أي : بالمعينة بأن قال أرذت

بالرؤية المعينة لا العلم اه كزدي . □ فوّه : (وقيلناه) أي : وقيلنا إطلاق الهلال إلى مضي ثلاث ليال اه

سيد عمّر أقول والظاهر أن الضمير للتفسير بالمعينة، وقوله : بمضي الخ متعلّق بتحلّ عبارة المغني

وقيلنا التفسير بالمعينة ومضي ثلاثة ليال، ولم تر فيها الهلال من أول شهر يستقبله اه .

□ فوّه : (يستقبله) أي : يستقبل حلفه . □ فوّه : (وفي إن دخلت الخ) متعلّق بقوله يُشترط الخ والجُملة

عطف على وتنحلّ الخ . □ فوّه : (وفي إن دخلت فكلمت الخ) هكذا انفقت الشسخ حتّى أضلّ الشارح

بخطه وعبارة الرّوض وشرّحه فإن قال إن دخلت الدار، وإن كلّمت زيدا بتقديم أثبت طالق أو تأخيره

وقع بكلّ صفة طلاق أو إن دخلت وكلّمت شرطاً أي الوصفان أي وجودهما لوقوع طلاق فإن عطف

بالفاء أو بضمّ كان دخلت فكلمت أو ثم كلّمت اشترط ترتبيهما بأن يُقدّم في المثال الدخول على الكلام،

وكذا يُشترط ترتبيهما في قوله إن دخلت إن كلّمت لكن يُشترط تقدّم الأخير؛ لأنه شرط للأول فهو

تعلّق للتعلّق، وهو يقبله كما أنّ التّجيز يقبله ويسمّى اغتراض الشرط على الشرط فإن عكست بأن

دخلت ثم كلّمت أو وجداً معاً لم تطلق وانحلت أي اليمين فلو كلّمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق؛ لأن

اليمين تنعقد على المرة الأولى كذا نقله الأضلّ عن المتولّي فهو كما قال الإسنوي غير مُستقيم؛ لأن

هذا ما نقلناه عن الْمُتَوَلَّى وأقرّاه واعتزّضهما الإسْنَوِيُّ وغيره بأنّ المحلوف عليه إنّما هو دخول سبّقه كلام، ولم يُوجد إلا بعضه، وهو الكلام فاليمينُ باقيةٌ حتى لو دخلت لم يحنث، وفي أنت طالق قبل قدوم زَيْدٍ شهرٍ قَدِيمٍ قبل أكثر من شهرٍ من أثناء التعليق لم تَطْلُقْ وانحلت حتى لو قديم زَيْدٍ بعد بأن سافر ثم قديم، وقد مضى أكثر من شهرٍ لم تَطْلُقْ، وفي إن دخلت أو كلّمت فأنت طالق تَطْلُقْ بأحدهما، وكذا إن قديم أنت طالق على الشرط وانحلت يمينه فيهما فلا يقع بالصّفة الأخرى شيء، وفي إن تزّكت طلاقك فأنت طالق يقع إذا لم يُطلّقها فوراً، وكذا إن سكّت عنه بخلاف إن لم أتزك أو إن لم أطلّق فلا فور فإن طلق فوراً انحلت يمينه التزك فلا تقع أخرى؛ لأنّه لم يترك طلاقها بخلاف يمين السكوت فتقع أخرى بسكوته وانحلت يمينه وفروق ابن العباد أخذاً من كلام الماورديّ بأنّه في الأولى علّق على التزك، ولم يُوجد، وفي الثانية على السكوت، وقد وجد؛ لأنّه يصدّق عليه أن يقال سكّت عن طلاقها، وإن لم يسكت أولاً، ولا يصح أن يقال ترك طلاقها إذا لم يتركه أو لا اه وفيه نظر؛ لأنّ ما علّل به من الصّدق أو عديمه إن أريد به الصّدق لغةً فظاهر أنّ اللغة ليست كذلك أو شرعاً فكذلك أو عرفاً فإن أريد عرفاً خاصّ فليبيّن أو عامّ ففيه ما فيه، وإنما أطلت في جمع هذه المسائل المتعلّقة بالانحلال؛ لأنّه مبحثٌ مُشْكِلٌ؛ لأنّ كلامهم فيه غامضٌ فاحتجج إلى جمع مُتَفَرِّقات كلامهم فيه.

(فرغ): علّق الطلاق بصفة ثم وجدت واستمرّ معاشرًا لزوجته ثم مات لم ترث منه كما أفنى به بعضهم لوقوع الطلاق عليها بظاهر وجود الصّفة، ولا نظّر لاحتمال نحو نسيان؛ لأنّه مانع

المحلوف عليه إنّما هو دخول سبّقه كلام، ولم يُوجد إلا بعضه، وهو الكلام فاليمينُ باقيةٌ حتى لو دخلت حينّ والتعليق بأن في الشرطين مثالاً فغيرها من أدوات الشرط مثلها انتهت فأما أن يكون ثم سقط أو تخريف في قوله فكلّمت وصوابه إن كلّمت اه سيّد عمر، وقوله: وكذا يشترط إلى قوله فإن عكست في النهاية والمعنى مثله في مبحث أدوات الشرط. ٥ قوله: (هذا إلخ) أي قوله: (وفي إن دخلت إلخ). ٥ قوله: (لم يحنث) كذا في أصله رحمته الله تعالى وصوابه حينّ كما في شرح الروض وفتح الجواد اه سيّد عمر. ٥ قوله: (فقد قبل أكثر إلخ) تقدّم في فصل تعليق الطلاق بالأزيمة توجيّهه وتفصيله راجعه. ٥ قوله: (فيهما) أي: في صورتني تأخير الجزاء وتقديمه. ٥ قوله: (وكذا إلخ) أي: يقع إن لم يُطلّقها فوراً. ٥ قوله: (عنه) أي: عن طلاقك. ٥ قوله: (فلا فور) أي: فيقع باليأس بنحو الموت.

٥ قوله: (فإن طلق فوراً إلخ) تفرّيع على قوله: وفي إن تركت طلاقك إلخ وحاصله أن في صورة يمين التزك إذا طلق فوراً تقع واحدة وتنحلّ بها اليمين، وفي صورة يمين السكوت إذا طلق فوراً تقع واحدة بتطليقه وثانية بسكونه عبّيه ثم تنحلّ اليمين اه سيّد عمر. ٥ قوله: (إلى جمع مُتَفَرِّقات إلخ) بالإضافة. ٥ قوله: (لأنّه مانع إلخ) تعليل لعدم النظر.

للمؤقوع والأصل عدم المانع ولأننا نشك الآن في استحقاقها للإرث لأصل عدمه فلا نظّر مع ذلك لأصل بقاء العضمة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم أخذًا من كلام الجلال البلقيني فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك أهو مبال أو ناس وهل قصد الحالف منعه أو لا بأنه يحث بالدخول، وإن لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فأفتى فيمن حلف ليقتضيه حقه يوم كذا فمضى اليوم، ولم يقضه ثم مات، ولم يدّر بأنه لا يحث لاحتمال نسيانه أو إعساره والعضمة مُحَقَّقة فلا تُزْفَع بالشك وكان أصل قوله تَطْلُقُ بأحدهما في نسخة لم تَطْلُقْ وكتب عليها هذا ظاهر إن قال إن دَخَلَتْ وكَلَّمْتُ بالواو لا بأو فليُحَرِّزْ اهـ من بعض الهوامش هذا التخالُفُ نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا أن يقدم زيد ثم مات زيد وشك هل قديم أو لا فجرّيا هنا على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق. وفي الإيمان على الوقوع، وهو الذي عليه الأكثرين وبه يُعَلِّمُ صحّة الإفتاء الأول والثاني وأن الثالث مبني على ما عليه الأقلون، وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال متوطة بإرادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فإن مات، ولم يُفَسِّرْ حيث، وفي إن لم أصطد هذا الطائر اليوم فأصطاد طائرا وشك أهو هو أو لا حيث ورجح أيضا في إن لم يدخل أو إن لم يشأ اليوم وجعل دخوله أو مشيئته أنه لا حث ومنازعة الإسوي وغيره فيه ردّها الأذرعى بأنه الموافق

- قوله: (والأصل عدمه) فيه تأمل. قوله: (مع ذلك) أي: ما ذكر من الأصلين ويوافق ذلك أي الإفتاء المذكور. قوله: (فدخل) أي: ثم مات الزوج والمعلق بفعله مثلا أخذًا من قوله الآتي أنفاً، وإن لم يعلم الخ، وقوله: الآتي بعده، ولا ينافي الإفتاءين الخ. قوله: (أهو مبال) أي: أم لا. قوله: (أو ناس) أي: أم لا. قوله: (حال الداخل) أي: والحالف. قوله: (فأفتى فيمن حلف الخ) أي: الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ. قوله: (هذا التخالُف) أي: بين الإفتاء الثاني والإفتاء الثالث.
- قوله: (من تناقض الشيخين) أي: كلاميهما. قوله: (هنا) أي: في باب الطلاق. قوله: (لشك في الصفة الخ) وهي عدم القدوم. قوله: (وفي الإيمان) عطف على قوله هنا. قوله: (وهو الخ) أي: الوقوع. قوله: (وبه الخ) أي: بذهاب الأكثرين على الوقوع يُعَلِّمُ صحّة الإفتاء الأول الخ، وفي دَعْوَى عليها بذلك تأمل إذ ما تقدّم من الإفتاءات من الشك في مُعَارَنة المانع وما هنا من الشك في وجود أصل المعلق عليه. قوله: (وأن الثالث) عطف على صحّة الخ. قوله: (وفي الروضة الخ) خبر مُقَدِّم لقوله ذكر أحوال الخ. قوله: (بعضها الخ) أي: في بعض تلك الأحوال يقع الطلاق، وفي بعضها لا يقع.
- قوله: (ثم قال) أي: صاحب الروضة. قوله: (ولم يُفَسِّرْ) أي: ولم يبيّن مراده. قوله: (وفي إن لم اصطد الخ) عطف على قوله في أنت طالق أمس. قوله: (ورجح) أي: صاحب الروضة أيضا أي كما في مسألة الإضطياح. قوله: (فيه) أي: ترجيح عدم الحث. قوله: (ردّها الخ) خبر ومنازعة الخ.
- قوله: (بأنه) أي: عدم الحث.

لِلنَّصِّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ لَا تُخَالِفُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ تَارَةً يُوجَدُ وَيُشَكُّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ كَالْتَسْيَانِ، وَهَذَا لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَمُجَرَّدُ احْتِمَالِ وجوده لَا أَثَرَ لَهُ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ مَا فِي الرُّوضَةِ وَتَارَةً يُشَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ اخْتِلَافُ كَلَامِهِمْ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ الْإِفْتَاءَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي دُونَ الثَّالِثِ فَنَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ فَإِنْ قُلْتُ: يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي الْمَشِيتَةِ وَالْدُّخُولِ فَإِنَّهُ شَكٌّ فِي وجودِ الْمَانِعِ، وَقَدْ عَمِلُوا بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ. قُلْتُ قَدْ أَشْرْتُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا بِقَوْلِي أَوْ لَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ وَسِرُّهُ أَنَّهُ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ، وَقَدْ شَكَّكْنَا فِي وجودِ الصُّفَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهَا كَمَا فِي

فَوَدَّ: (وَهَذَا لَا أَثَرَ لِلْخ) أَيِ: الْمَانِعِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ لَهُ اللَّفْظُ أَوْ مَا وُجِدَ فِيهِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَشَكٌّ فِي مُقَارَنَةِ مَانِعٍ لَهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَكَذَا ضَمِيرُ، وَمِنْهُ الْمَسَائِلُ الْخ. فَوَدَّ: (الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ قَبْلَ الْخ) لَعَلَّهُ أَرَادَ إِلَّا مَسْأَلَةَ قُدُومِ زَيْدٍ بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ بَعْدُ وَلِأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي. فَوَدَّ: (وَهَذَا لَا وَقُوعَ الْخ) أَيِ: مَا شَكَّ فِيهِ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَمِيرُ، وَمِنْهُ مَا فِي الرُّوضَةِ الْخ. فَوَدَّ: (فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ الْخ) وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَيِ: وَلَمْ يَرِدْ تَعْيِينًا فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا أَدَمِي تَخْلُصُ مِنَ الْجَنِّثِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخْلَصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ أَدَمِي لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كُلُّبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجَنِّثِ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشُبَّهَ بِمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدُ الْيَوْمِ فَمَضَى الْيَوْمُ، وَلَمْ تُعْرِفْ مَشِيتَتَهُ اهْ فَقَدْ قَالُوا بِالْجَنِّثِ هُنَا بِقَوْلِهَا أَدَمِي مَعَ أَنَّ هَذِهِ نَظِيرُ مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَمَا مَعَهَا فَلْيَحَرَّرْ اهْ سَم. فَوَدَّ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: مِنْ كَوْنِ الشَّكِّ قِسْمَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ. فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ: تَقْسِيمِ الشَّكِّ. فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ: مِنْ عَدَمِ الْجَنِّثِ. فَوَدَّ: (فِي وجودِ الْمَانِعِ) وَهُوَ الْمَشِيتَةُ أَوْ الدُّخُولُ. فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْمَذْكُورِ) أَيِ: آتِفًا. فَوَدَّ: (وَسِرُّهُ) أَيِ: سِرُّ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ الْقَيْدِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ: الْمَانِعِ مُعْلَقٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ هُنَا حَقِيقَةُ عَدَمِ الْمَشِيتَةِ وَعَدَمُ الدُّخُولِ لَا الْمَانِعِ الَّذِي هُوَ الْمَشِيتَةُ وَالْدُّخُولُ فَلَعَلَّ الْجَوَابَ التَّحْقِيقِيَّ أَنَّ الشَّكَّ هُنَا حَقِيقَةُ فِي نَفْسِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا زِمَ لَهُ لِكَوْنِ الْمَانِعِ هُنَا تَقْبِضُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (فِي وجودِ الصُّفَةِ) وَهِيَ الْمَشِيتَةُ أَوْ الدُّخُولُ.

فَوَدَّ: (وَتَارَةً يُشَكُّ فِي وجودِ أَصْلِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا وَقُوعَ فِيهِ الْخ) وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ أَيْضًا قَوْلُهُ لَوْ سَقَطَ حَجَرٌ مِنْ عَلْوٍ فَقَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي السَّاعَةَ مَنْ رَمَاهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ رَمَاهُ مَخْلُوقٌ لَا أَدَمِي تَخْلُصُ مِنَ الْجَنِّثِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخْلَصْ بِقَوْلِهَا رَمَاهُ أَدَمِي لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَمَاهُ كُلُّبٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْجَنِّثِ وَجَدَ وَشَكَّكْنَا فِي الرَّافِعِ وَشُبَّهَ بِمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدُ

الروضة فائز ذلك، وإن كان وجودها مانعاً فإن قلت: وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن يقدم زائد بين ما إذا شك في أصل قدومه، وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قدم حياً أو ميتاً فلا حث هنا أيضاً، وهذا مشكك بما لو شك هل قدم ناسياً أو ذاكراً فإنه يحث هنا كما يقتضيه الإفتاء إن الأولان قلت لا إشكال بل هما هنا سواء في أنه لا حث للشك في وجود الصفة المعلق عليها، وهي القدوم الخالي عن الموانع، وأما الإفتاء إن المذكور إن فائماً محلها في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم مما قدمته هذا ويشكك على المعتمد المذكور قولهما في الأيمان في والله لأدخلن إلا أن يشاء زائد وشك في مشيئته أنه يحث واختلف المتأخرون فمنهم من عد هذا مع قولهما هنا لا حث تناقضاً وهم الأكثرون، ومنهم من فرق بين الباتين كابن المقرئ فإنه فرق بما حاصله أن الحث هنا يؤدي إلى رفع التكاح بالشك بخلافه فم واعترضه غير واحد بأن الحث ثم يؤدي أيضاً إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن التكاح جعلي والبراءة شرعي والجعلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن ووجه قوته أن ما يلزم الإنسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون التكاح أقوى لم يؤخر الشك فيه بخلاف البراءة، ولا ينافي الإفتاءين الأولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حياً النسيان أو نحوه. وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا لسقوط الدين عنه بذلك أخذاً من إفتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بأنه لو علق

قوله: (هنا) أي: في الشك في القدوم ناسياً أو ذاكراً. قوله: (كما يقتضيه إلخ)، وقد يمنع دعوى الإقتضاء بالفرق بوجود أصل المعلق في الإفتاءين الأولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب. قوله: (الإفتاء) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى باللف واجدة، وكذا فيما سيأتي اه سيّد عمر. قوله: (بل هما) أي: مسألة هل قدم حياً أو ميتاً ومسألة هل قدم ناسياً أو ذاكراً. قوله: (وهي القدوم إلخ) فيه نظير ما تقدم أنفاً أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الحث هنا حقيقة للشك في وجود أصل المعلق عليه. قوله: (هنا) أي: في باب الطلاق. قوله: (براءة الذمة) أي من كفارة اليمين. قوله: (وأجاب عنه) أي: عن الاعتراض. قوله: (أن ما يلزم) من باب الأفعال. قوله: (قبول دعوى الزوج إلخ) هذا كالصريح في أن الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالي فيما لو علق بفعله وقصد إعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله فليراجع. قوله: (أو نحوه) أي: من الإكراه والجهل. قوله: (لكن خالفه ابن الصلاح إلخ) يتأمل وجه المخالفة فإن الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيّد عمر ولعل ما قاله مبني على تعلّق بأنه إلخ

اليوم فمضى اليوم، ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحث هنا بقولها آدمي مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحذر.



بعدم الإنفاق عليها ثم ادّعاه قُبِلَ لعدم وقوع الطلاق؛ لأن الأصل بقاء العِصْمَةِ لا لإسقاط نفقتها؛ لأن الأصل بقاؤها واعتراض ما قاله القاضي بترجيح الشيخين في الإيمان في إن خرجت بغير إذني فخرجت وادّعى الإذن وأنكرته أنها تُصَدَّقُ ونَقَلَ البَغَوِيَّ عن القاضي أنه أجاب به مرة؛ لأن الأصل عدم الإذن قال الأذرعي هذا ما تضمنته كلام كثيرين أو أكثرين، وقد كنت ملّت إلى قول ابن كنج يُصَدَّقُ هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشي أيضًا ويؤيده ما مرّ أن كل ما يمكن إقامة البيّنة عليه لا يُصَدَّقُ مدّعيه والإذن والإنفاق مما يمكن إقامة البيّنة عليهما، ولا يُشْكِلُ عليه ما مرّ في مسائل الشك؛ لأنه لا منازع ثم وبفرضه فزاعه مُسْتَنَدٌ لمجرد حَزْرٍ وتخمين من غير أن يستند لأصل، ولا ظاهر فلم يُعَوَّلَ عليه بخلافه فيما ذكر فاندفع ما لبعضهم هنا وبذلك كله تتأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس ذلك أنه لو علّق بلغيتها لوالديه ثم ادّعى أنها لعنتهما أي: ولم نقل بما مرّ أنفاً عن الماوردي في شرح فذلك فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البيّنة على اللّغين وقول بعضهم تُصَدَّقُ هي بالتسببة

يُخَالِفُهُ إلخ والظاهر بل المُتَعَيَّنُ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بَعْدَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِإِفْتَاءِ الْقَاضِي فَحَيْثُ يُدْعَى فَمُخَالَفَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ بَأَنَّهُ قَالَ بِعَدَمِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْفَاقِ مُطْلَقًا. فَوُدَّ: (ثم ادّعاء) أي: الإنفاق.

فَوُدَّ: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم. فَوُدَّ: (هذا) أي: تصديقها للأزم له الوقوع. فَوُدَّ: (واختصاصه) أي: تصديقها. فَوُدَّ: (أيضًا) أي: كالأذرعي. فَوُدَّ: (والإذن والإنفاق إلخ) أي: ومثلها وفاء الدين. فَوُدَّ: (عليه) أي: على تصديقها. فَوُدَّ: (ما مرّ) أي: من عدم الوقوع، وقوله: في مسائل الشك أي كالتّي نُقِلَتْ عَنْ الرُّوْضَةِ. فَوُدَّ: (لا منازع) أي: للزوج. فَوُدَّ: (فزعاه) أي: المنازع. فَوُدَّ: (بخلافه فيما ذكر) أي: فإنه مُسْتَنَدٌ إِلَى أَصْلِ عَدَمِ الْإِذْنِ وَعَدَمِ الْإِنْفَاقِ وَعَدَمِ الْوَفَاءِ. فَوُدَّ: (مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي: بتصديق الزوجة في مسألة الإنفاق. فَوُدَّ: (وقياس ذلك) أي: تصديقها فيما ذكر. فَوُدَّ: (أي: ولم نقل بما مرّ عن الماوردي إلخ) كلام الماوردي هاهنا يتّجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آنفاً. فَوُدَّ: (فأنكرت صدقت إلخ) قضية هذا الكلام أنه لا يُحْكَمُ بوقوع الطلاق، وهو مُشْكِلٌ؛ لأن مقتضى دعواه أنه مُعْتَرَفٌ والجواب السابق في مسألة الماوردي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه

فَوُدَّ: (واعتراض ما قاله القاضي إلخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين.

فَوُدَّ: (وقياس ذلك أنه لو علّق بلغيتها لوالديه) إلى قوله (فأنكرت صدقت لإمكان إقامة البيّنة على اللّغين) قضية هذا الكلام أنه لا يُحْكَمُ بوقوع الطلاق، وهو مُشْكِلٌ؛ لأن مقتضى دعواه أنه مُعْتَرَفٌ والجواب السابق في مسألة الماوردي السابقة لا يتأتى هنا؛ لأنه هنا يمكن أن يعلم ما أقرب فليتمّ.

فَوُدَّ: (أي: ولم نقل بما مرّ عن الماوردي إلخ) كلام الماوردي هاهنا يتّجه جدًا، وإن لم نقل بقوله فيما سبق.

لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأتى على ما مرَّ عن القاضي. وقد عَلِمَ ما فيه نعم، قد يُؤَيِّدُه قولُ الشيخين عن البوشنجي وأقرَّاه لو قال: أنت طالقٌ لِلْسَّنَةِ ثم ادَّعى الوطءَ في هذا الطَّهْرِ لِيَمْتَنِعَ الوقوعُ حالاً وادَّعَتْ عدمه صدقٌ، وقد يُجابُ بأنَّ الوطءَ تَعَسَّرَ إقامةُ البيِّنَةِ عليه فصدقٌ فيه لِقُوَّةِ أصلِ بقاءِ العِصْمَةِ هنا ثم رأيت بعضَ المتأخِّرين أجابَ بذلك حيث قال ذكرُ الأصحاب في إن لم أطأكَ اللَّيْلَةَ أَنَّ القولَ قولُه في الوطءِ لِعَسْرِ إقامةِ البيِّنَةِ عليه قال غيره وتصديقُ مُدَّعي الوطءِ لا يتعدَّى إلى غيره من الخفيات فالراجحُ تصديقُها في غيره ممَّا يتعلَّقُ بفعلٍ أحدهما وبه جَزَمَ المتولِّي وغيره اهـ وتفرقة بعضهم بين كونِ الفعلِ الظاهرِ المُعلَّي عليه من أحدِ الزوجين وكونه من غيرهما ليست بصحيحة؛ لأنَّ الملحظَ كما تقرر إمكانُ البيِّنَةِ وعدمه، وهو لا يختلفُ بذلك.

### فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجته (أنت طالقٌ وأشار بإصبعين أو ثلاث لم يقع عددٌ) أكثر من واحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق، ولا تكفي الإشارة؛ لأنَّ الطلاق لا يتعدَّى إلا بلفظ أو نية؛ لأنَّه ممَّا لا يؤدَّى بغير

مُنا يُمكنُ أن يَعْلَمَ ما أقرَّ به فليَتأمَّلْ اهـ سم. قولُه: (قد يؤَيِّدُه) أي: قولُ البعض. قولُه: (قال غيره) أي: غير بعض المتأخِّرين. قولُه: (من الخفيات) أي: المتعسَّر إقامةُ البيِّنَةِ عليها. قولُه: (انتهى) أي: قولُ الغير. قولُه: (وتفرقة بعضهم إلخ) لعلَّ المراد بتصديقه في الأوَّل وتصديقها في الثاني.

### (فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

قولُه: (في الإشارة إلى العدد) إلى قوله: (كما مرَّ) في النهاية، وكذا في المُعْنَى إلَّا قوله: (بل يدين). قولُه (س): (أنت طالقٌ إلخ) أي إذا قال: أنت طالقٌ إلخ، ولم يقل هكذا اهـ مُعْنَى. قولُه (س): (وأشار بإصبعين إلخ) يتبغى ولو برجله انتهى سم أقول إنَّ مثل الإصبعين غيرهما ممَّا دلَّ على عددٍ كعودين اهـ ش. قولُه: (أكثر من واحدة) اسمُ التَّفضيل لَيْسَ على بابِه عبارةُ المُعْنَى. (تنبيه): أفهم قوله لم يقع عددٌ وقوعٌ واحدة، وهو كذلك؛ لأنَّ الواحدَ لَيْسَ بعددٍ اهـ. قولُه: (عند قوله طالق) يتَّجه الإكفاءُ بها عند قوله أنت بناءً على الإكفاء بمُقارَنَةِ نِيَّةِ الكِنَايَةِ لها على ما تقدَّم سم وع ش ورشيدٌ عبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ بعدَ ذِكْرِ كلامِ سم المذكور، ولا شبهة فيما أفاده أي سم بل الظاهرُ أنَّ قولهم المذكورَ بيانٌ لِغَايَةِ ما يُعْتَبَرُ قَرْنُ النِّيَّةِ به اهـ أقول، وهذا ظاهرٌ خِلافًا لِلشُّوْبَرِيِّ حيثُ حَمَلَ كلامهم على ظاهره وفرَّقَ بَيْنَ ما هُنا وما تقدَّم بما لا يَظْهَرُ. قولُه: (ولا تكفي الإشارة) أي: بلا لَفْظٍ، ولا نية. قولُه: (إلا بلفظ أو نية) أي: ولم يوجد واحدٌ منهما اهـ مُعْنَى. قولُه: (لأنَّه ممَّا إلخ) لا يخفى ما

### (فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق)

قولُه في (س): (وأشار بإصبعين أو ثلاث) يتبغى ولو برجله. قولُه: (عند قوله طالق) يتَّجه الإكفاءُ بها عند قوله أنت بناءً على الإكفاء بمُقارَنَةِ نِيَّةِ الكِنَايَةِ لها على ما تقدَّم.

الألفاظ، ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كما قال (فإن قال مع ذلك) القول المقترن بالإشارة (هكذا طلقت في إصبعين طلقتين، وفي ثلاث ثلاثاً)، ولا يقبل في إرادة واحدة بل يدين؛ لأن الإشارة بالأصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كما في خبر الشهر هكذا إلى آخره هذا إن أشار إشارة مفهومة للثنتين أو الثلاث لاعتبارها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصصها بأنها للطلاق وخرج بمع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء، وإن نواه إذ لا إشعار للفظ بطلاقي وبه فارق أنت ثلاثاً (فإن قال أردت بالإشارة) في صورة الثلاث .....

في تقريره. قوله: (المقترن بالإشارة) أي: ولو بإصبع رجله فيما يظهر مراه سم.

قوله (لست): (طلقت الخ) أي: وإن لم يتو مغي وشرح المنهج. قوله: (بل يدين) خلافاً للمعنى.

قوله: (لأن الإشارة الخ) تعليل للمتن. قوله: (في العدد) أي: في اختياره. قوله: (كما في خبر الشهر هكذا الخ) عبارة المعنى، وفي الحديث: «الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه الكريمة وحسن إيهامه في الثالثة وأراد تسعة وعشرين» اهـ. قوله: (هذا) أي: التعداد حيث يتعد المشار به اهـ سم.

قوله: (لاعتبارها) تعليل لاشتراط الإيهام في الإشارة فالضمير في اعتبارها راجع إلى مطلق الإشارة رشدي وسيد عمر. قوله: (لقرينة) كالتنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديد اسم ومغني. قوله: (أنت هكذا) أي: وأشار بأصابعه، ولم يقل طالق اهـ. قوله: (فلا يقع به شيء) ظاهره، وإن وقع في جواب قولها طلقتي، وقد يقال في هذه أخذاً مما يأتي له آخر الفصل أنه إن قدر طالق ونوى وقع فليحرر اهـ سيد عمر أقول يؤيد الظاهر المذكور ما يأتي من الفرق بين أنت ثلاثاً وأنت الثلاث مغني. قوله: (وبه) أي: بالتعليل. قوله: (فارق أنت ثلاثاً) أي: فإنه كناية فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقتدر أي أنت طالق ثلاثاً وقع، وإلا فلا اهـ ش. قوله: (في صورة الثلاث) فإن عكس فأشار باثنتين وقال أردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالأولى فإنه غلط على نفسه ولو كانت الإشارة بيده مجموعة، ولم يتو عدداً وقع واحدة كما بحته الزركشي ولو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره أو أنت طالق وأشار بإصبعه ثم قال أردت بها الإصبع لا الزوجة لم يقبل ظاهراً، ولا باطناً نهاية ومغني ومسألة الماوردي ذكرها سم عن شرح الروض، وقولهما: أو أنت طالق وأشار بإصبعه الخ سيد كره الشارح وقال ع ش قوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما المانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من إرادته حيث نواه كما في صورة التخصيص إلا أن يقال إن ثلاثاً عهد استعمالها صفة لطلاقاً بخلاف الثلاث لم يعهد استعمالها لإيقاع الطلاق بنحو أنت

قوله: (المقترن بإشارة) أي: ولو بإصبع رجله فيما يظهر مراه سم. قوله: (هذا) أي: التعداد حيث يتعد المشار إليه. قوله: (لاعتبارها) أي الإشارة. قوله: (فاحتاجت لقرينة) أي: كالتنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديد اسم. قوله: (وبه فارق أنت ثلاثاً) قال في شرح الروض ولو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئاً ذكر ذلك الماوردي وغيره اهـ.

قوله في (لست): (فإن قال أردت بالإشارة المقبوضتين) قال في الروض لا إحداهما أي فلا يصدق في

(المقبوضتين صدق يمينه) لاحتمال اللفظ له فيقع إثنتان فقط. (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سيدي فأنت طالق طلقتين وقال سيده) له (إذا مت فأنت حر فعتق به) أي بموت سيده بأن خرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فأنت طالق طلقتين وقال سيده إذا جاء الغد فأنت حر (فالأصح أنها لا تحزم) عليه الحرمة المحتاجة لمحل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديده) بعدها ولو (قبل زوج)؛ لأن الطلقتين والعتق وقعا معاً بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لمذبره ومستولده مع أن استحقاقهما يقارن العتق فجعل كالمتقدم عليه أما عتق بعضه فيقع معه إثنتان ويحتاج لمحل؛ لأن المبتعض كالقن في العدة وخرج بإذا مات سيدي ما لو علّقها بآخر جزء من حياة السيد فيحتاج لمحل لوقوعهما في الرق. (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق، وهو يظنها المنادة لم تطلق المنادة)؛ لأنه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المجيبة في الأصح)؛ لأنها المخاطبة به حقيقة، ولا عبرة بظن بأن خطؤه وخرج يظنها المنادة الذي هو محل الخلاف علمه أو ظنه

الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اهـ.

❑ قول (سني): (المقبوضتين إلخ) قال في الرّوض لا إحداهما اهـ أي فلا يصدق في إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يتعدّ القبول سم على حجّ اهـ ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف اهـ. ❑ قوله: (لاحتمال اللفظ له) أي: للمتنوّي فإن قال أرذت أحدهما لم يصدق؛ لأن الإشارة صريحة في العدة كما مرّ فلا يقبل خلافها اهـ معني. ❑ قوله: (لو قال إلخ) عطف على قول المتن: (قال عبد إلخ). ❑ قوله: (الحرمة المحتاجة لمحل) أي: بدليل بقية كلامه اهـ سم. ❑ قوله: (بالموت) أي: في مسألة المتن أو بمجيء إلخ أي في مسألة الشرح. ❑ قوله: (فجعل) أي: العتق، وقوله: عليه أي الاستحقاق اهـ ع ش. ❑ قوله: (أما عتق بعضه إلخ) قسيم لما فهم من قول المتن فعتق به من أن العتق لكّله اهـ ع ش. ❑ قوله: (وخرج إلخ) ولو علّق زوج الأمة طلاقها، وهي غير مذبرة بموت سيدها، وهو أي الزوج وارثه فمات السيد انفسخ النكاح، ولم تطلق، وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين أمّا المذبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو بإجازة الوارث العتق نهاية ومعني قال ع ش قوله انفسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علّق طلاقها ثلاثاً ثم اعتق بعد موت مورثه فإنه لا يحتاج إلى محلّ لعدم وقوع الطلاق اهـ. ❑ قوله: (لو علّقها إلخ) أي: وعلّق السيد عتقه بموته معني وسم.

❑ قول (سني): (لم تطلق المنادة) أي: جزماً معني. ❑ قوله: (به) أي: بالطلاق.

إرادة إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أرذت المقبوضة، ولا يتعدّ القبول.

❑ قوله: (الحرمة المحتاجة لمحل) أي: بدليل بقية كلامه. ❑ قوله: (ما لو علّقها بآخر جزء من حياة السيد) أي: وعلّق السيد بالموث.

أَنَّ الْمُجِيبَةَ غَيْرُ الْمُنَادَاةِ فَإِنْ قَصَدَهَا طَلَّقَتْ فَقَطْ أَوْ الْمُنَادَاةُ طَلَّقَتْمَا فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ دِينَ وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ إِنَّمَا خَاطَبْتُ يَدَيَّ أَوْ شَيْئًا فِيهَا مِثْلًا لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ، وَلَا يَدِينُ كَمَا قَالَه الماوردِيُّ والشَّاشِيُّ واعتمده القمُولِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا مَرَّ بِهِ يُرَدُّ تَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَدِينُ وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ يَمْنِيَّةٌ وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا أَشَارَ إِلَى أَصْبَعِهِ أَوْ شَيْءٍ آخَرَ حَالَ تَلَفُّظِهِ بِالطَّلَاقِ وَقَالَ أَرَدْتُ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ وَصَدَّقْتَهُ عَلَى الْإِشَارَةِ أَوْ قَامَتْ بِهَا بَيِّنَةٌ قُبِلَ وَكَانَهُمْ لَمْ يَرَوْا تَعْبِيرَ الماوردِيِّ والشَّاشِيِّ بِقَوْلِهِمَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِهَا الْإِصْبَعَ دُونَ الزَّوْجَةِ لَمْ يَدِينُ فِي الْأَصْحَحِ، وَأَمَّا تَصْدِيقُ الزَّوْجَةِ أَوْ قِيَامُ بَيِّنَةٍ بِالْإِشَارَةِ فَلَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ التَّذْيِينِ احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْمَنْوِيِّ، وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ وَدَابَّةٍ لِاحِدًا كَمَا طَالِقٌ وَقَعَ

﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَصَدَهَا) أَيِ: الْمُجِيبَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ) أَيِ: مَعَ الْمُجِيبَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ إِلَّا هَذَا شِئْ وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَهُ بِأَنْ تَقُولَ إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ فَقَطْ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ الْمُنَادَاةُ شَامِلٌ لِإِطْلَاقِ الْمُجِيبَةِ، وَقَوْلُهُ: لَمْ أَقْصِدِ الْمُجِيبَةَ إِلَّا هَذَا يَعْني قَصَدْتُ طَلَاقَ الْمُنَادَاةِ مَعَ بَقَاءِ عِصْمَةِ الْمُجِيبَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ قَصَدْتُ الْمُنَادَاةَ، وَلَمْ تَخْطُرِ الْمُجِيبَةُ بِبَالِي فَلَا يَدِينُ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) بَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَهُمَا مَعًا بِقَوْلِهِ أَنْتَ هَلْ تَطْلُقَانِ مَعًا بَاطِنًا أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ قَدْ مَرَّ فِي فَضْلِ شَكٍّ فِي طَلَاقٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِي إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَنَوَاهُمَا لَمْ تَطْلُقَا بَلْ إِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّ نَيْتَهُمَا بِإِحْدَاكُمَا لَا يَعْمَلُ بِهَا لِعَدَمِ احْتِمَالِ تَلَفُّظِهِ لِمَا نَوَاهُ أَهْ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ طَلَاقِهِمَا هُنَا لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنْ شِئْ حَمَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ الْمُنَادَاةِ عَلَى قَصْدِهِمَا مَعًا فَمُقْتَضَاهُ إِنَّهُمَا تَطْلُقَانِ مَعًا حَيْثُ يَدِينُ بَاطِنًا وَاللَّهِ أَغْلَمُ. ﴿قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ) أَيِ: ظَاهِرًا لِقَوْلِهِ بَعْدُ فَإِنْ قَالَ إِلَّا هَذَا شِئْ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنْ قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ إِلَّا هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ الْمُنَادَاةُ إِلَّا هَذَا قَوْلُهُ طَلَّقْتَا لَكِنَّ الْمُنَادَاةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْمُجِيبَةَ ظَاهِرًا أَهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ أَمَّا الْمُنَادَاةُ فَظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِاعْتِرَافِهِ، وَأَمَّا الْمُجِيبَةُ فَظَاهِرًا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مَعَهَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَا بَاطِنًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا حَقِيقَةً وَلِهَذَا دِينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْ. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ أَهْ كُرْدِيَّ. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) بَيِّنًا فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِيَّ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّهُ جَرَى عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَنَقَلَ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ عَنْ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِفْتَاءُ كَثِيرِينَ إِلَّا هَذَا) عَطَفَ عَلَى تَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ إِلَّا هَذَا، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي فَضْلِ تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ أَنَّ بَعْضَهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى نَحْوِ الْعَجُورَةِ حِينَ الْإِقَائِهَا. ﴿قَوْلُهُ: (قُبِلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا أَهْ سَمَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ أَهْ سَمَ.

﴿قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُنَادَاةُ طَلَّقْتَا) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَقَدْ سَمَّى الْمُنَادَاةَ عَمْرَةَ الْوَاوِ لِلْحَالِ وَضَمِيرُ سَمَى يَرْجِعُ لِلزَّوْجِ وَالْمُجِيبَةِ حَفْصَةً أَوْ قَالَ قَصَدْتُ عَمْرَةَ حُكِمَ بِطَلَاقِهَا وَدِينَ فِي حَفْصَةِ أَهْ. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) بَيِّنًا فِيمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَدِينُ. ﴿قَوْلُهُ: (قُبِلَ) ظَاهِرُهُ الْقَبُولُ ظَاهِرًا. ﴿قَوْلُهُ: (وَهُوَ هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ.

على الزوجة، ولا يُقبل دعواه لإرادة الدائبة؛ لأنها لا تصلح محلاً للطلاق بخلافها مع أجنبية كما مرّ فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا؛ لأن ما أشار إليه لا يصلح محلاً للطلاق وأفتى أبو زُرعة فيمن واطأ الشهود بأنه يُسمي جمارته باسم امرأته وأنه إذا ذكر اسمها يُريد الجمارة ففعل بأنه يقع ظاهرًا لا باطنًا وما ذكرته يردّه كما هو ظاهر. (ولو علّق بأكل رمانة وعلّق بنصف) كأن أكلت رمانة فأنت طالق، وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين فإن علّق بكلمة فثلاث؛ لأنها أكلت رمانة مرة ونصفًا مرتين ولو قال رمانة فأكلت نصفين رمانتين لم يقع شيء؛ لأنهما لا يُسميان رمانة وكون التكررة إذا أعيدت غيرا ليس بمطرد كما مرّ في الإقرار على أنّ المُعلّب هنا العرف الأشهر من اللغة أو هذا ونصفه ورُبُّعه فأكلته وقع ثلاث أو نصفه فثنتان، وأما قول الصيمري في هذه فثلاث فبعيد جدًا وأشار

قوله: (ولا يُقبل دعواه إلخ) نفى القبول لا يستلزم عدم التدين ففي الاستشهاد به نظر اه سم .  
 قوله: (بأنه إلخ) متعلّق بأفتى . قوله: (وما ذكرته يردّه) لكن ما ذكره لم يسلم اه سم . قوله: (كأن أكلت) إلى قوله: (وكون التكررة إلخ) في المغني وإلى قول المتن: (ولو قيل له) في النهاية إلّا قوله: (وأما قول الصيمري) إلى المتن، وقوله: إذا علّق الطلاق به . قوله: (فإن علّق بكلمة) أي: في التعليق أو في الثانية فقط؛ لأن التكرار إنما هو فيه سم وسيد عمر وع ش . قوله: (فأكلت نصفين رمانتين إلخ) وكذا لو أكلت ألف حبة مثلاً من ألف رمانة، وإن زاد ذلك على عدد رمانة نهاية ومغني . قوله: (وكون التكررة إلخ) أي: كما في قوله السابق، وإن أكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بأكل الرمانة الواحدة اه سم عبارة ع ش جواب سؤال يردّ على قول المتن ولو علّق بأكل رمانة إلخ اه زاد السيد عمر فالأولى تقدّمه على قوله ولو قال رمانة اه . قوله: (غيرا) خبر كوين . قوله: (أو هذا إلخ) عبارة النهاية والمغني ولو قال: أنت طالق إن أكلت هذا الرغيف وأنت طالق إن أكلت نصفه وأنت طالق إن أكلت رُبُّعه فأكلت الرغيف طلقت ثلاثا ولو قال إن لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فأنت طالق فصلاهما قبل الزوال وقبل أن يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال ع ش قوله وقبل أن يسلم إلخ أي أو قارن الزوال السلام بحيث لم تتقدّم الميم على الزوال؛ لأنه لم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال؛ لأن الصلاة لا تتم بدون السلام اه . قوله: (أو نصفه) أي: أكلت نصفه اه كُردي .  
 قوله: (فثنتان) أي: لوجود صفة أكل النصف وصفة أكل الربع اه سم .

قوله: (ولا يُقبل دعواه إلخ) نفى القبول لا يستلزم عدم التدين ففي الاستشهاد به نظرة . قوله: (وما ذكرته يردّه) لكن ما ذكره لم يسلم . قوله: (فإن علّق بكلمة) أي: في التعليقين أو في الثاني فقط؛ لأن التكرار إنما هو فيه وما عيّره به الشارح المحلي من قوله في التعليقين مثال لا قيد كما هو معلوم .  
 قوله: (وكون التكررة إذا أعيدت) أي: كما في قوله السابق، وإن أكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بأكل الرمانة الواحدة اه . قوله: (فثنتان) أي: لوجود صفة أكل النصف وصفة أكل

في البيان إلى بنيائه على أن إن تقتضي التكرار أي: ولا نعلم قائلًا به. (والحلف بالطلاق) وغيره إذا عُلّقَ الطلاق به (ما تعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو لغيره أو لهما (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه؛ لأن الحلف بالله تعالى الذي الحلف بالطلاق فرعه يشتمل على ذلك (فإذا قال إن خلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي) مثال للأول (أو إن خرجت) مثال للثاني (أو إن لم يكن الأمر كما قلت) مثال للثالث (فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) في الحال؛ لأنه حلف (ويقع الآخراين) كانت موطوءة (ووجدت صفته) وبقيت العدة

□ فؤد: (على أن إن تقتضي التكرار) أي: فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل رُبْعِه وأكل نصف رُبْعِه اه سم.

□ فؤل (سني): (والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها نهاية ومُعْنِي. □ فؤد: (وغيره) إلى قول المتن ولو قيل له في المعنى إلا قوله إذا عُلّقَ الطلاق وقوله ولأن الحلف إلى المتن.

□ فؤد: (وغيره) الواو فيه بمعنى أو كما عبّر به النهاية والمُعْنِي قال الرشيد في قوله وغيره مراده به ما يشتمل غير الحلف بالله من عتق أو غيره ليتأتى التعليل اه أي بقوله الآتي؛ لأن الحلف إلخ. □ فؤد: (به) أي: بالحلف بالطلاق أو غيره. □ فؤد: (لنفسه إلخ) تنازع فيه قوله فعل وضمير منه الزاجع للتعليل.

□ فؤد: (ليصدق إلخ) بيناء المفعول من التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن. □ فؤد: (لأن الحلف إلخ) تعليل لأنقسام الحلف بالطلاق إما في المتن من الثلاثة. □ فؤد: (على ذلك) أي: ما ذكر من الأقسام الثلاثة. □ فؤد: (مثال للأول) أي: الحث، وقوله: للثاني أي المنع، وقوله: للثالث أي تحقيق الخبر. □ فؤد: (لأنه حلف) أي: لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة كما تقرر اه مُعْنِي.

□ فؤل (سني): (ويقع الآخراين ووجدت صفته) فيه نظر بالنسبة للثالث فإنه حلف على غلبة الظن، ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف المخلوفاً عليه فما ذكره المصنف إنما يأتي على المزجوج أي من جنس الجاهل سم على حث، وقد يقال هو محمول على ما لو أراد إن لم يكن الأمر كما قلت: في نفس الأمر اه ع ش. □ فؤد: (إن كانت موطوءة) أي: بخلاف غيرها فإنها تبين بوقوع المعلق بالحلف اه مُعْنِي.

الرُّبْع. □ فؤد: (على أن إن تقتضي التكرار) أي: فقد وجد بأكل نصفه ثلاث صفات أكل نصفه وأكل رُبْعِه وأكل نصف رُبْعِه. □ فؤد: (لأن الحلف بالله الذي الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال يشكّل على الفرعية أن الحلف بالطلاق منهى عنه وبالله مطلوب؛ لأننا نقول لا يلزم أن يساوي الفرع الأصل في كل أحكامه على أن كلاً منهما يكون تارة منهياً عنه وأخرى مأموراً به كما هو معلوم من محلّهما فلا يصح إطلاق دعوى التهي عن الطلاق وطلب اليمين وعلى أن المراد أصالة اليمين للطلاق من حيث كونه حلفاً لا مطلقاً فلا إشكال بوجه؛ لأن أصالة أحد الأمرين للأخر في أمر مخصوص لا تقتضي أصالته مطلقاً، ولا مساواته له في جميع أحكامه.

□ فؤد في (سني): (ويقع الآخراين ووجدت صفته) هذا مشكّل في الثالثة؛ لأن الحلف فيها مبني على ظنه

كما علَّله بأصله وحَذَفَه لِوُضُوحِهِ (ولو قال) بعد تعليقه بالحلف (إذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أو جاء الحُجَّاجُ فأنْتَ طالق)، ولم يقع بينهما تنازُعٌ في ذلك (لم يقع المُعْلَقُ بالحلف) لِخُلُوهُ عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليقٌ محضٌ بِصِفَةِ فيقعُ بها إِنْ وُجِدَتْ، وإلا فلا. (ولو قيل له استخباراً أَطْلَقْتُها)

❏ قولُ (سنن): (أو جاء الحُجَّاجُ إلخ) وتعبيره بالجمع يُشعرُ بأنَّه لو ماتَ واحدٌ أو انقطعَ لِمُذَرٍّ لم توجد الصِّفَةُ واستبعدَ بعضهم واستظهر أنَّ المرادَ الجِنْسَ وهل يُنظرُ في ذلك لِالأكثرِ أو لِما يُطلقُ عليه اسمُ الجمعِ أو إلى جميعِ مَنْ بقيَ منهم مِمَّنْ يُريدُ الرجوعَ احتمالاتٌ أَقْرَبُها ثانيها نِهائِيَّةٌ ومُغْنِي، وقولُهما: أو إلى جميعِ إلخ قد يُؤيِّدُ بأنَّ الجمعَ المعروفَ لِلْعُمومِ بل هذا قد يُؤيِّدُ الأوَّلَ، وإن استبعدَ وواضحٌ أنَّ محلَّ التَّوقُّفِ والإستبعادِ حَيْثُ لا قَصْدُ قُلُوْ قال أَرَدَتْ التَّعْلِيْقَ بِرُجُوعِ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدًا فَرَجَعُوا إلَّا واحِدًا لِتَحْوِي مَوْتٍ فَيُبْنِي أَنَّ لا وَقُوعَ، وإنَّما استبعدَ الحملُ على هذا في صورةِ الإطلاقي؛ لأنَّ العادةَ جاريةٌ بأنَّهم لا يخلونَ عَنْ فَقْدِ بعضهم فَيُبْنِي الحملُ على الجميعِ أمَّا إذا صرَّحَ فلا استبعادَ هذا والقلبُ أميلُ في صورةِ الإطلاقي إلى اشتراطِ مَجِيءِ جميعِ مَنْ بقيَ؛ لأنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً في جميعِهِم أَخْرَجَ الْمُتَخَلِّفَ بِعُذْرِ الْقَرِينَةِ وَبَقِيَ مَنْ عَدَاهُ اه سَيِّدُ عُمَرَ. ❏ فَوَدَّ: (ولم يقعَ بَيْنَهُمَا تَنَازُعٌ إلخ) ولو تَنَازَعَا في طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَالَتْ لَمْ تَطْلُعْ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَطْلُعْ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَلَّقْتَ حالاً؛ لأنَّ غَرَضَهُ التَّحْقِيقَ فَهُوَ حَلْفٌ ولو قال لِمَوْطُوءَةٍ إِنْ حَلَفْتَ بِطَلَّاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثم أعاده أربَعًا وَقَعَ بِالثَّانِيَةِ طَلَقَةً وَتَنَحَّلَ الأوْلَى وَبِالثَّالِثَةِ طَلَقَةً ثَانِيَةً بِحُكْمِ الْيَمِينِ الثَّانِيَةِ وَتَنَحَّلَ الثَّالِثَةِ وَتَنَحَّلَ نِهائِيَّةً وَمُغْنِي وَرَوَّضَ مع شَرْحِهِ قال ع ش قوله ثم أعاده إلخ أي إِنْ حَلَفْتَ بِطَلَّاقِكَ إلخ.

(فَرَعَ): وَمِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ أَنْ يَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَكْلُمُهُ ثُمَّ يُخَاطِبُهُ بِخَوْرِ أَذْهَبَ مُتَّصِلًا بِالْحَلْفِ فَيَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ؛ لأنَّ ذلكَ خِطَابٌ وَيُبْنِي أَنَّهُ يَدِينُ فِيمَا لَوْ قَالَ أَرَدَتْ بَعْدَ هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ حَاضِرٌ عِنْدِي فِيهِ اه. ❏ فَوَدَّ: (عَنْ أَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: الْحَثِّ وَالْمَنْعِ وَتَحْقِيقِ الْخَبَرِ. ❏ فَوَدَّ: (إِنْ وُجِدَتْ) أَيِ: وَلَوْ فِي غَيْرِ

وَالْحَلْفِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّنِّ لَا حِثِّ فِيهِ، وَإِنْ بَانَ خِلَافُهُ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْوُقُوعَ فِي الثَّالِثَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ حِثُّ الْجَاهِلِ لَا يُقَالُ يُحْمَلُ الْوُقُوعُ فِيهَا عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ مُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ هَذَا حَلْفًا وَمُجَرَّدَ التَّعْلِيْقِ لَا يَكُونُ حَلْفًا مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَمْلُ يُنَافِي جَعْلَ ذَلِكَ مِثَالًا لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الظَّنُّ بِحَيْثُ يُمْنَعُ الْحِثُّ فِي التَّنْجِيزِ دُونَ التَّعْلِيْقِ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ التَّضْرِيحُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلَّقَ بِفِعْلِهِ فَفَعَلَ نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ أَوْ مُكْرَهًا لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الَّذِي يَلْتَمِمْ بِهِ أَطْرَافُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ إلخ قَرَّاجُهُ. ❏ فَوَدَّ: (وَحَذَفَهُ لِوُضُوحِهِ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا حَذَفَهُ لِذِلَالَةِ قَوْلِهِ إِنْ وُجِدَتْ صِفَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى كَوْنِهَا مَوْطُوءَةً لِتَوَقُّفِ تَأْوِيلِ الصِّفَةِ عَلَى ذَلِكَ وَلَعَلَّ الْمَالَ وَاحِدٌ.

❏ فَوَدَّ فِي (سنن): (أو جاء الحُجَّاجُ) فِيهِ أَمْرَانِ الأوَّلُ أَنَّهُ يَبْنِي تَوَقُّفَ الْوُقُوعِ عَلَى دُخُولِهِمُ الْبَلَدَ وَالثَّانِي أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ مَجِيءُ الْجَمِيعِ أَوِ الْأَكْثَرِ أَوْ مُسَمًّى الْجَمْعِ فِيهِ نَظَرٌ، وَفِي شَرْحِ م ر أَنَّ الْأَوْجَهَ مُسَمًّى الْجَمْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❏ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا تَنَازُعٌ فِي ذَلِكَ) وَلَوْ تَنَازَعَا فِي طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَالَتْ لَمْ تَطْلُعْ



أي زوجتكَ (فقال نعم)، أو مُرادفها كجبر وأجل وإي بكسر الهمزة ويظهر أنَّ بلى هنا كذلك لما مرَّ في الإقرار أنَّ الفرق بينهما لُغويٌّ لا شرعيٌّ (فإقرار به)؛ لأنَّه صريحٌ لإقرارٍ فإنَّ كَذَبَ فهي زوجته باطنًا (فإنَّ قال أزدت) طلاقًا (ماضيًا وراجعت فيه صدقَ يمينه) لاحتمال ما يدَّعيه وخرج برأجعتُ جدَّدت وحكمه كما مرَّ في أنت طالقُ أمسٍ وفُسِّرَه بذلك (فإنَّ قيل) له (ذلك التماسًا) أي طلبًا منه (لإنشاء) لإيقاع طلاقٍ، ومنه كما هو ظاهرٌ لو قيل له، وقد تنازعا في فعله لشيءٍ الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم)، أو نحوها (فصریح) في الإيقاع حالًا (وقيلَ كنايةً)؛ لأنَّ نعم، ليست من صرائح الطلاق ويُرَدُّ بأنَّها، وإنَّ كانت ليست صريحةً فيه لَكِنَّها حاكيةٌ لما قبلها اللَّازِمُ منه إفادتها في مثل هذا المقام أنَّ المعنى نعم، طَلَّقْتُها ولَصَّرَاحتها في الحكاية تَنَزَّلَتْ على قصدِ السَّائِلِ فكانت صريحةً في الإقرار تارةً، وفي الإنشاءِ أخرى تَبَعًا لِقَصْدِهِ وبهذا يَتَضَيِّحُ قولُ القاضي وَقَطَعَ به البُعويُّ واقتضى كلامُ الروضة ترجيحه. ومن ثمَّ جَزَمَ به غيرُ واحدٍ من مختصريها لو قيل له إنَّ فعلت كذا فزوجتكَ طالقُ فقال نعم، لم يكن شيئًا وبه أفتى البلقيني وغيره؛ لأنَّه ليس هنا استخبارٌ ولا إنشاءٌ حتى يَنَزَّلَ عليه بل تعليقٌ ونعم

الوقت المعتاد كأن تأخر الحجاج عن العادة في مجيئهم اهـ ع ش. قو: (أي زوجتكَ) إلى قوله: (وما لو قال طَلَّقْتُ) في النهاية. قو: (بينهما) أي: بلى ونعم اهـ ع ش. قو: (وحكمه كما مرَّ إلخ) أي: من أنه إن عَرَفَ النكاح الآخر والطلاق فيه ولو بإقرارها صدقَ يمينه، وإلا فلا يصدق ويقع حالاً. قو: (سن: (ذلك) أي: أطلَّقتَ زوجتكَ اهـ معني. قو: (ومنه) أي: من الإلتماس. قو: (لو قيل له إلخ) وقد يُقالُ الفرق بين هذه ومسألة البُعوي لا يخلو عن إشكالٍ فإنَّ قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا حاصله إنَّ فعلت كذا فزوجتكَ طالقُ فهذه أيضًا مُشْتَمِلَةٌ على التعليقِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سيّدُ عمرَ ويأتي عن سم ما يوافقه.

قو: (سن: (فقال نعم) ولو قصدَ بنعم الإخبارَ كاذبًا هل يدينُ اهـ سم أقولُ قضية قول الشارح ولَصَّرَاحتها في الحكاية إلخ أنه لا يدينُ. قو: (اللَّازِمُ منه) أي: ممَّا قبلها أي من كونها حكايةً له قوله لو قيل إلخ مقول قول القاضي عبارةً مُعْنِي ولو قال شخصٌ لآخرَ فعلت كذا فأنكرَ فقال إنَّ كنتُ فعلت فامرائك طالقُ فقال نعم، وقد كان فعله لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اهـ. قو: (لم يكن شيئًا) أي: على المُعْتَمَدِ ومثله ما يقع كثيرًا من أنه يُقالُ لِلزَّوْجِ بَعْدَ عَقْدِ النكاح إنَّ تزوّجت عليها أو نحو ذلك وأبْرأت من كذا فهي طالقُ فيقول نعم من غير تَلَفُّظٍ بتعليق اهـ ع ش. قو: (ولا إنشاء) الأولى، ولا

فقال إنَّ لم تطلُعِ فأنَّ طالقُ طَلَّقْتُ أي إذا كانَ علَّقَ على الحليف منه حالاً؛ لأنَّ عَرْضَه التَّحْقِيقُ فهو حَلِيفٌ شَرَحُ م ر.

قو: (في سن: (فإن قيل ذلك التماسًا لإنشاءٍ فقال نعم فصریح) فلو قال طَلَّقْتُ فهو كناية م ر. ولو قصدَ بقوله نعم الإخبارَ كاذبًا هل يدينُ.

لا تُؤدِّي معناه فاندفع قول البغوي مرة أخرى يجب أن يكون على الوجهين فيمن قيل له أطلقت زوجتك فقال نعم، وكأن ابن رزين اغتر بكلامه هذا فأفتى بالوقوع وليس كما قال، وإن سبقه إليه المتولي وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحث الزركشي أنه لو جهل حال السؤال

لالتماس إنشاء سيد عمر. □ قوله: (معناه) أي: التعليق ع ش. □ قوله: (فاندفع قول البغوي إلخ) وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل إلا التماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجيه ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسب ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عُمدة الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلها قدبراه سم. □ قوله: (على الوجهين) أي: اللذين في المتن. □ قوله: (فأفتى بالوقوع) هل المراد بمجرد قوله نعم أو إذا وجدت الصفة المعلقة عليها، وهي الفعل سم أقول والمراد الأول؛ لأن من تيمت تصوير المسألة وكان قد فعله اه سيد عمر ومرآة أفا عن المغني ما يوافقه. □ قوله: (وتبعه إلخ) أي: المتولي ويحتمل ابن رزين. □ قوله: (وبحث) إلى قوله: (وما لو قال طلقت) في النهاية. □ قوله: (وبحث الزركشي إلخ) اعتمد المغني والنهاية أيضًا. □ قوله: (إنه لو جهل السؤال إلخ).

(فرغ): لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخيرًا أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر. (فرغ): علّق طلاق زوجته على تأبّر البستان هل يكفي تأبّر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع أو لا بد من تأبّر الجميع فيه نظر ويتجه لي الثاني. (فرغ): علّق شافعي طلاق زوجته الحقيقية على صلاة فصلت صلاة تصحّ عندها دون الزوج فالمتمّجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج.

□ قوله: (فاندفع قول البغوي إلخ) كذا إلى الفصل شرح م ر وللبغوي ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليق بل لا يحتمل إلا التماس التعليق إذ لا يتصور أن يقصد به في هذا المقام الإخبار إذ لا معنى له، ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام وقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم إن فعلت كذا فزوجتي طالق على أن طريقه ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجيه ظاهر للمتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسب ابن رزين ذلك الإمام إلى الإغترار بكلام البغوي الذي هو عُمدة الشيخين مع موافقة المتولي من مشاهير الأصحاب في غير محلها قدبراه. □ قوله: (فأفتى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم أو المراد الوقوع إذا وجدت الصفة المعلقة عليها، وهي الفعل.

(فرغ): لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخيرًا أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك م ر.

هنا حُمِلَ على الاستخبار وخرج بنعم ما لو أشار بنحو رأيه فإنه لا عبرة به من ناطقٍ على الأوجه إما مرَّ أول الفصل وما لو قال طَلَّقْتُ فإنه كناية على الأوجه أيضًا ويُفَرَّقُ بينه وبين طَلَّقْتُ بعد نحو طَلَّقِي نفسك أو طَلَّقَهَا بأنه تَمَّ امتثالُ لما سبقه الصريح في الإلزام فلا احتمال فيه بخلافه هنا فإنه وَقَعَ جوابًا لما لا إلزام فيه فكان كناية وما لو قال كان بعض ذلك فإنه لَعُوَ أيضًا لاحتمال سبق تعليق أو وعِد يُقُولُ إليه أو قال أعلم أَنَّ الأمر على ما تقول فكَذلك كما نَقَلَهُ وَأَقْوَاهُ؛ لَأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَعْلَمَ، ولم يحصل هذا العلم. ولو أَوْقَعَ ما لا يُوقَعُ شيئًا أو لا يُوقَعُ إلا واحدة كَأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ فَظَنَّهُ ثلاثًا فَأَقْوَاهُ بناءً على ذلك الظَّنُّ قَبْلَ منه دعوى ذلك إن كان مِمَّنْ يخفي عليه وَيَجْرِي ذلك فيما لو عَلَّقَهَا .....

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغة الأمر فَقَالَ نَعَمْ وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْتَى بَعْدَ الْوُقُوعِ مُحْتَجًّا بِأَنْ نَعَمْ هُنَا وَعَدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وفيه نَظَرٌ بَلْ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَالْوُقُوعُ مُحْتَمَلٌ قَرِيبٌ جِدًّا سَمِ عَلَى حَجٍّ، وهو مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ، وفي الْإِنْشَاءِ أُخْرَى اهِعْ ش.   
 ٥ فَوُدَّ: (حُمِلَ عَلَى الْإِسْتِخْبَارِ) أَي: فَيَكُونُ جَوَابُهُ إِفْرَارًا وَيَدِينُ اهِعْ ش. ٥ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ الْإِخ) وَنَظِيرُهُ الْآتِي عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ أَشَارَ الْإِخ. ٥ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِه) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَشَرْحَ الرُّوضِ وَصَحَّحَ النُّهَاءُ كَوْنَهُ صَرِيحًا. ٥ فَوُدَّ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. ٥ فَوُدَّ: (بَيْنَهُ) أَي: بَيْنَ طَلَّقْتُ فِي جَوَابِ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ.   
 ٥ فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ تَمَّ) أَي: فِي طَلَّقْتُ بَعْدَ نَحْوِ طَلَّقِي نَفْسَكَ الْإِخ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَي فِي طَلَّقْتُ بَعْدَ أَطَلَّقْتُ زَوْجَتَكَ. ٥ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ كَانَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النُّهَاءِ. ٥ فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ قَالَ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَطَلَّقْتُ ثَلَاثًا فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ فَلَيْسَ إِفْرَارًا بِالطَّلَاقِ لِاحْتِمَالِ الْإِخ فَلَوْ فَسَّرَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ وَلَوْ قِيلَ لَهُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاْمُرْكَ طَالِقٌ فَقَالَ نَعَمْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيْقًا وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا لَمْ تَطْلُقِي، وَإِنْ نَوَى؛ لِأَنَّهُ كَذَبَ مُحَضَّرٌ وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ مَا أَتَيْتَ لِي بِشَيْءٍ كَانَ لَعُوًا لَا يَقَعُ بِهِ طَّلَاقٌ، وَإِنْ نَوَى وَلَوْ قَالَ امْرَأَتِي طَلَّقَهَا زَوْجَهَا، وَلَمْ تَتَزَوَّجْ غَيْرَهُ طَلَّقْتُ اهِعْ مُعْنَى، وفي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ لَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ عُرْسٌ أَوْ زَوْجَةٌ فَقَالَ لَا أَوْ أَنَا عَازِبٌ فَهُوَ كِنَايَةٌ عِنْدَ شَيْخِنَا وَلَعُوَ عِنْدَ الْخَطِيبِ اهِعْ. ٥ فَوُدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَي: لَعُوَ. ٥ فَوُدَّ: (كَأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَي: فَإِنَّهُ لَا يُوقَعُ شَيْئًا إِنْ لَمْ يَنْوِ وَيُوقَعُ وَاحِدَةً إِنْ نَوَى فَهُوَ مِثَالٌ لَهُمَا، وَقَوْلُهُ: قِيلَ مِنْهُ أَي ظَاهِرًا اهِعْ ش. ٥ فَوُدَّ: (لَوْ عَلَّقَهَا) أَي: الطَّلَاقُ أَوْ الثَّلَاثُ اهِعْ عَمَرُ.

(فَرَعُ): عَلَّقَ طَّلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى تَأْيِيرِ الْبُسْتَانِ هَلْ يَكْفِي تَأْيِيرُ بَعْضِهِ كَمَا يَكْفِي فِي دُخُولِ ثَمَرِهِ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْيِيرِ الْجَمِيعِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ لِي الثَّانِي.   
 (فَرَعُ): عَلَّقَ شَافِعِي طَّلَاقَ زَوْجَتِهِ الْحَقِيقَةَ عَلَى صَلَاةٍ فَصَلَّتْ صَلَاةً تَصِحُّ عِنْدَهَا دُونَ الزَّوْجِ فَالْمُتَّجِهُ الْوُقُوعُ لِصِحَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ لَهَا حَتَّى فِي اعْتِقَادِ الزَّوْجِ.

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بصيغة الأمر فَقَالَ نَعَمْ وَبَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ أَفْتَى بَعْدَ الْوُقُوعِ مُحْتَجًّا بِأَنْ نَعَمْ هُنَا وَعَدٌ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وفيه نَظَرٌ بَلْ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ يَجْعَلُ التَّقْدِيرَ نَعَمْ طَلَّقْتُهَا بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ فَالْوُقُوعُ مُحْتَمَلٌ قَرِيبٌ جِدًّا. ٥ فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ عَلَى الْأَوْجِه) أَي: فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا.

بفعل لا يقع به مع الجهل أو التسيان فأقر بها ظاناً وقوعها، وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع ففعله عايداً فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة التسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر، وإنما لم يقبل من قال: أنت بائن ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقضي به العدة ثم قال نويت بالكناية الطلاق فهي بائن حالة إيقاع الثلاث؛ لأنه هنا متهمة برفعه الثلاث الموجبة للتخليل اللزيم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنئ على مقدر، وهو هي طالق وقعن، وإلا لم يقع شيء ومثله ما لو قيل له سرخها فقال سبعين ولو قال لمن في عصمته طلقك ثلاثاً يوم كذا فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بعلطه في التاريخ ذكره أبو زرعة.

### فصل في أنواع أخرى من التعليق

(علق) بمستحيل عقلاً كأن أحييت ميتاً أي أوجدت الروح فيه مع موته أو شرعاً كأن نسيخ صوم رمضان أو عادة كأن صعدت السماء لم يقع في الحال شيء .....

قوله: (بفعل) أي: لتفسيه أو لغيره أو لهما. قوله: (مع الجهل إلخ) أي: أو الإكراه.  
قوله: (وفيما لو فعل إلخ) أي المعلق بفعله من نفسه أو المبالي. قوله: (فظن الوقوع) أي: وانحلال اليمين. قوله: (مع شهادة قرينة التسيان له إلخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسبات أن يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسياً بصدقه في هذا الظن أي ظن زوال التعليق. قوله: (كما مر) أي: في شرح ففعله ناسياً للتعليق. قوله: (وإنما لم يقبل إلخ) أي: ظاهراً ويدين إهرع ش. قوله: (اللزيم له) يعني عنه ما قبله. قوله: (فقال ثلاثاً) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق، وإن نواه على ما مر في قوله أو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع إلخ إهرع ش. قوله: (وأنه مبنئ على مقدر) قد يقال إذا قدر ما ذكر فأني حاجة للتيه إهرع ش. قوله: (وإنما لم يقبل إلخ إهرع ش. قوله: (والأ) أي: وإن انتفى الأمران أو أحدهما. قوله: (فبان أنها ذلك اليوم بائن) أي: لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لعدم تزوجها إذ ذاك إهرع ش. قوله: (وقع عليه الثلاث) أي: ظاهراً إهرع ش أو يدين.

### (فصل في أنواع أخرى من التعليق)

قوله: (بمستحيل) إلى قوله: (ويأتي) في النهاية. قوله: (بمستحيل) أي: إثباتاً كما في هذه الأمثلة بخلاف التفي كأن لم تصعدي إلخ فإن حكمه الوقوع حالاً كما سيصرح به قريباً في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريقاً ورشيدتي. قوله: (أي أوجدت الروح فيه مع موته) أي: فيصير ميتاً حياً حتى يكون من المحال عقلاً إهرع رشيدتي أي: وأما الإخفاء بعد موته فهو من المستحيل عادة لا عقلاً. قوله: (لم يقع في الحال)؛ لأنه لم ينجز الطلاق، وإنما علقه، ولم توجد الصفة إهرع رشيدتي. قوله: (في الحال) لعل التقيد به نظراً لاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط.

### (فصل في أنواع أخرى من التعليق)

فاليمينُ مُنْعَقِدَةٌ فيَحْنُثُ بها المُعَلَّقُ على الحَلِفِ ويأتي في والله لا أضعُدُ السماءَ أنَّها لا تَنَعِقُدُ لكن لا لِمَا هنا بل؛ لأنَّ امتناعَ الحِنْثِ لا يُجِلُّ بتعظيمِ اسمِ الله، ومن ثَمَّ انْعَقَدَتْ في لَأَقْتُلَنَّ قُلَانًا، وهو مَيِّتٌ مع تعليقها بِمُسْتَحِيلٍ؛ لأنَّ امتناعَ الْبِرِّ يَهْتِكُ حرمةَ الإثمِ فيُخَوِّجُ إلى التَّكْفِيرِ أو بنحوِ دخوله فحِمْلٍ سَاكِتًا قَادِرًا على الامتناعِ وأَدْخَلَ لم يَحْنُثْ، وكذا إذا عَلَّقَ بِجَمَاعِهِ فُعِلَتْ عليه، ولم يَتَحَرَّكْ، ولا أَثَرُ لاسْتِدَامَتِهِمَا؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالابتداءِ كما يَأْتِي أو بِإِعْطَاءِ كَذَا بَعْدَ شَهْرِ مَثَلًا فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا اقْتَضَى الْفَوْرَ عَقِبَ الشَّهْرِ أو إِنْ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالْيَاسِ وَكَانَ وَجْهٌ هَذَا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ مَا مَرَّ فِي الْأَدَوَاتِ أَنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ بِمَعْنَى التَّقْيِ فَمَعْنَى إِذَا مَضَى

□ فَوُدَّ: (فَالْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ (الخ) أَي: حَيْثُ قَصَدَ مَنَعَهَا مِنَ الصُّعُودِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِيلًا، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ حَلِفًا، وَلَا يَحْنُثُ بِهِ مَنْ عَلَّقَ عَلَى الْحَلِفِ أَمْرٌ شَأْنٌ أَقُولُ فِي كَوْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا سِيَّمَا الثَّانِي حَلِفًا نَظَرٌ.

□ فَوُدَّ: (فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ) أَي: الَّذِي عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى حَلْفِهِ كَأَن قَالَ إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ إِنْ أُحْيِيتُ مَيِّتًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ بِالْحَلِفِ فِي الْحَالِ دُونَ الْآخِرِ. □ فَوُدَّ: (وَيَأْتِي) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ. □ فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا لِمَا هُنَا) أَي: مِنْ الْإِسْتِحَالَةِ. □ فَوُدَّ: (بَل؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْحِنْثِ (الخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْعِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَضَعُدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجَعْ أَمْرٌ شَأْنٌ أَقُولُ هَذَا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَضَعُدُ السَّمَاءَ مَعْنَاهُ إِنْ صَعِدَتِ السَّمَاءُ فَأَنْتَ طَالِقٌ. □ فَوُدَّ: (مَعَ تَعْلِيلِهَا) أَي: الْيَمِينُ بِاللَّهِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَنَحْوِ دُخُولِهِ) عَطَفَ عَلَى بِمُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ إِلَى الْمَتَنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَفِيهِ مَا فِيهِ. □ فَوُدَّ: (فَحِمْلُ سَاكِتًا (خ) وَإِنَّمَا لَمْ يَحْنُثْ بِذَلِكَ لِغَدَمِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ لِلْحَالِفِ بِخِلَافِ دُخُولِهِ رَاكِبَ دَابَّةٍ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِنِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ عُرْفًا، وَإِنْ كَانَ زِمَامُهَا بِيَدِ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الدَّابَّةِ الْمَجْنُونِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَحْمِلَهُ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِحَمْلِهِ وَدُخُولِهِ وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى الْأَمْرِ السَّابِقِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَوْ قَالَ الْحَالِفُ عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فَحَمَلَهُ غَيْرُهُ وَدَخَلَ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ فَفَهْمُ السَّامِعِ الْحُكْمَ مِنْهُ فَحَمَلَهُ وَدَخَلَ بِهِ فَلَا حِنْثَ أَمْرٌ شَأْنٌ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَحْنُثْ) أَي: وَلَا تَتَحَلَّ الْيَمِينُ بِذَلِكَ أَمْرٌ شَأْنٌ.

□ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَحَرَّكْ) أَي: حِينَ عَلَنَ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَنْزِعَ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِدَامَةَ لَا تُسَمَّى جَمَاعًا فَإِنْ نَزَعَ وَعَادَ حَيْثُ بِالْعُودِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ جَمَاعٍ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِبْلَاءِ أَمْرٌ شَأْنٌ. □ فَوُدَّ: (لِاسْتِدَامَتِهِمَا) أَي: الدُّخُولِ وَالْجَمَاعِ أَمْرٌ شَأْنٌ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِإِعْطَاءِ كَذَا (خ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِمُسْتَحِيلٍ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا) كَأَن يَقُولُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أُعْطِيَكَ كَذَا.

□ فَوُدَّ: (وَجْهٌ هَذَا) أَي: اقْتِضَاءُ إِذَا هُنَا الْفَوْرُ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْإِثْبَاتَ فِيهِ (خ) هَذَا لَا يُلَاقِي رَدَّهُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي إِفْتَائِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ مَتَّى خَرَجْتَ شَكَوْتُكَ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَدَوَاتِ التَّغْلِيلِ فَرَاغَهُ رَشِيدِي وَع شَأْنٌ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَي: فِي الْإِعْطَاءِ أَهْ كُرْدِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى فِي التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْحِنْثِ لَا يُجِلُّ بِتَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْعِقَادُ فِي الطَّلَاقِ كَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَضَعُدُ السَّمَاءَ فَيَحْنُثُ بِهَا الْمُعَلَّقُ عَلَى الْحَلِفِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ إِذَا (خ) كَذَا شَرَحُ م ر.

الشَّهْرُ أَعْطَيْتُكَ كَذَا إِذَا لَمْ أُعْطِكَه عِنْدَ مُضِيِّهِ، وَهَذَا لِلْفَوْرِ كَمَا مَرَّ فَكَذَا مَا بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ مَا فِيهِ  
أَوْ لَا يُقِيمُ بِكَذَا مُدَّةً كَذَا لَمْ يَحْتِ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ عُزْفًا أَوْ (بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ  
رُمَانَةٍ) .....

قوله: (وَهَذَا لِلْفَوْرِ) أي: هذا التَّعْلِيْقُ يَقْتَضِي الْفَوْرَ اهْ كُرْدِي. قوله: (أَوْ لَا يُقِيمُ الْخ) على تَقْدِيرِ  
خَلِيفٍ لَا يُقِيمُ الْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ عَلَقٌ. قوله: (لَمْ يَحْتِ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ الْخ) تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ  
قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ كَذَا مَا يُخَالِفُهُ سَيِّدُ عَمَرٍ وَهَمْزٌ ش. قوله: (بِأَكْلِ رَغِيفٍ).

(فُروغ): لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ أَكْثَرَ مِنْ رَغِيفٍ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بِأَكْلِهَا رَغِيفًا وَأَدَمًا أَوْ إِنْ أَكَلْتُ الْيَوْمَ إِلَّا رَغِيفًا  
فَأَنْتَ طَالِقٌ فَكَأَنَّكَ رَغِيفًا ثُمَّ فَكَيْهَةٌ حَيْثُ أَوْ إِنْ لَيْسَتْ قَمِيصَيْنِ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَقْتَ بِلُبْسِهِمَا وَلَوْ مُتَوَالِيَيْنِ أَوْ  
قَالَ لَهَا نِصْفَ اللَّيْلِ مَثَلًا إِنْ بَتَّ عِنْدَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَاتَ عِنْدَهَا بَقِيَّةُ اللَّيْلِ حَيْثُ لِلْقَرِينَةِ، وَإِنْ اقْتَضَى  
الْمَيْتَ أَكْثَرَ اللَّيْلِ أَوْ نِمْتَ عَلَى ثَوْبٍ لَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا لَمْ يَحْتِ كَمَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا يَدَيْهِ أَوْ  
رِجْلَيْهِ أَوْ إِنْ قَتَلْتَ زَيْدًا عَدَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَضَرَبَهُ الْيَوْمَ فَمَاتَ مِنْهُ عَدَا لَمْ يَحْتِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ الْفِعْلُ  
الْمُفَوَّتُ لِلزَّوْجِ، وَلَمْ يَوْجَدْ أَوْ قَالَ لَهَا إِنْ كَانَ عِنْدَكَ نَارٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ بَوْجُودُ السَّرَاجِ عِنْدَهَا أَوْ إِنْ  
جُعْتُ يَوْمًا فِي بَيْتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَجَاعَتْ بِصَوْمٍ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاعَتْ يَوْمًا بِلا صَوْمٍ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
وَجْهُكَ أَحْسَنَ مِنَ الْقَمَرِ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ كَانَتْ زَنْجِيَّةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ  
تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِالْحُسْنِ الْجَمَالَ وَكَانَتْ قَبِيحَةً الشَّكْلِ حَيْثُ كَمَا قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ  
فَقَصَدْتُكَ بِالْجَمَاعِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَقَصَدْتَهُ هِيَ فَجَامِعَهَا لَمْ يَحْتِ فَإِنْ قَالَ إِنْ قَصَدْتَ جَمَاعَكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ  
فَقَصَدْتَهُ فَجَامِعَهَا حَيْثُ نِهَابَةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ ثُمَّ فَكَيْهَةٌ أَيْ مَثَلًا فَمَا لَا يُسَمَّى فَكَيْهَةً يَحْتِ بِهِ أَيْضًا  
حَيْثُ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ عَادَةً وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدٍ الْحَالِفِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَسَحَاقَةٍ خَزَفٍ فَلَا يَحْتِ بِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ  
مُتَوَالِيَيْنِ أَيْ مُتَفَرَّقَيْنِ، وَقَوْلُهُ: نِصْفَ اللَّيْلِ أَيْ أَوْ دُونَهُ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ مَثَلًا، وَقَوْلُهُ: فَتَوَسَّدَ مِخْدَتَهَا،  
وَإِنْ خَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى مِخْدَةٍ لَهَا فَيَتَّبِعِي الْحِنْتَ بِتَوَسُّدِهَا؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ عُزْفًا مِنَ التَّوَمِّ عَلَى الْمِخْدَةِ،  
وَقَوْلُهُ: فَجَاعَتْ يَوْمًا أَيْ جَوْعًا مُؤَثِّرًا عُزْفًا بِلا تَرْكِهَا الْأَكْلَ قَصْدًا مَعَ وُجُودِ مَا يُؤْكَلُ بَيْتِيهِ مِنْ جِهَةِ  
الزَّوْجِ، وَإِلَّا فَلَا يَحْتِ إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ تَرَكْتُكَ يَوْمًا بِلا طَعَامٍ يُشْبِعُكَ، وَقَوْلُهُ: وَكَانَتْ  
قَبِيحَةً الشَّكْلِ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَسَنَةً الشَّكْلِ لَمْ يَحْتِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَجْمَلُ مِنَ الْقَمَرِ،  
وَقَوْلُهُ: فَقَصَدْتَهُ هِيَ أَيْ وَلَوْ بِتَغْرِضٍ مِنْهَا أَوْ بِغَيْرِهَا، وَقَوْلُهُ: قَدْ يَتَوَقَّفُ الْخ قَدْ يُقَالُ إِنْ الْقَمَرُ أَضْوَأُ لَا أَجْمَلُ.

قوله: (أَوْ رُمَانَةٍ) وهل يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةُ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهَا جِلْدَهَا كَمَا لَوْ عَلَقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ  
قَشْرَهُ الَّذِي يُمَصُّ مَعَهُ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر إِلَى الْفَرْقِ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ التَّمْرَ الْمُعْلَقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهُ، وَلَا

قوله: (لَمْ يَحْتِ إِلَّا بِإِقَامَةِ ذَلِكَ مُتَوَالِيًا) كَذَا شَرْحُ م ر، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي شَهْرِ  
كَذَا قَوْلُهُ مَا نَصَّهُ فَرَعَ خَلَفَ لَا يُقِيمُ بِمَحَلٍّ كَذَا شَهْرًا فَأَقَامَهُ مُفَرَّقًا حَيْثُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ اه.

قوله: (أَوْ رُمَانَةٍ أَوْ رَغِيفٍ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَإِنْ عَلَقَ بِأَكْلِهَا وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْزَأْ بِأَكْلِ

كَانَ أَكَلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ أَوْ هَذِهِ الرُّمَانَةَ أَوْ رَغِيفًا أَوْ رُمَانَةً (فَبَقِيَ) بَعْدَ أَكْلِهَا الْمُعَلَّقُ بِهِ (لُبَابَةً) لَا يُدْقُ مُذْرَكُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ كَلَامُ أَصْلِهِ بِأَنْ يُسَمِّيَ قِطْعَةً خُبْزٍ (أَوْ حَبَّةً لَمْ يَقَعْ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْكُلَّ حَقِيقَةً أَمَّا مَا دُقَّ مُذْرَكُهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي بَرٍّ، وَلَا حِنْثٌ نَظَرًا لِلْعُرْفِ الْمُطْرَدِ وَأَجْرَى تَفْصِيلِ اللَّبَابَةِ فِيمَا إِذَا بَقِيَ بَعْضُ حَبَّةٍ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَوْ أَكَلَا) أَيِ الزَّوْجَانِ (تَمَرًا)

أَقْمَاعُهُ أَسْمَ أَيٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ جِلْدَهَا أَوْ شَرِّهِ، وَقَوْلُهُ: وَمَا لَمْ يَخُذْ أَعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي.  
 □ قَوْلُهُ: (كَانَ أَكَلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَجَهَّ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (لَعْنَةُ لَا عُرْفًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ:  
 (وَلَوْ كَانَ) فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ شَارِحُ). □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ أَكْلِهَا) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلٍ، وَقَوْلُهُ:  
 الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ أَيٍ مِنَ الرَّغِيفِ وَالرُّمَانَةِ مَفْعُولُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَبَقِيَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَكْلِهَا لَهُ أَوْ.  
 □ قَوْلُهُ: (يَدْقُ مُذْرَكُهَا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ أَيٍ يَخْفَى إِذْ رَأَى اللَّبَابَةَ وَالْإِخْسَاسَ بِهَا أَوْ بِجَبْرِ مِيٍّ.  
 □ قَوْلُهُ: (أَوْ حَبَّةً) أَيٍ: مِنَ الرُّمَانَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْخُبْزَ) أَيٍ: الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الزَّوْجَةُ عِبَارَةُ  
 الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ يُصَدِّقُ أَنَّهَا لَمْ تَأْكُلِ الرَّغِيفَ أَوْ الرُّمَانَةَ، وَإِنْ سَامَحَ أَهْلُ الْعُرْفِ فِي إِطْلَاقِ أَكْلِ الرَّغِيفِ أَوْ  
 الرُّمَانَةِ فِي ذَلِكَ أَوْ. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا بَقِيَ الْخُبْزَ) وَكَذَا فِي الثَّمَرَةِ الْمُعَلَّقِ بِأَكْلِهَا إِذَا بَقِيَ قِمْعُهَا أَوْ شَيْءٌ مِمَّا  
 جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَرْكِهِ أَوْ مُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْحِنْثِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ عَشْرٌ فِيمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا  
 الرَّغِيفَ فَتَرَكَتْ بَعْضُهُ لِكُونِهِ مَحْرُوقًا لَا يُعْتَادُ أَكْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيٍ: الرُّمَانَةُ أَوْ شَرِّهِ.

الْبَغْضُ بَلَّ يَحْنُثُ فِي نَهْيِ عَدَمِ الْأَكْلِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَكْلِ الْبَاقِي أَوْ تَلَفَ قَبْلَهُ أَوْ هَلَّ يَتَنَاوَلُ الرُّمَانَةَ الْمُعَلَّقُ  
 بِأَكْلِهَا جِلْدَهَا كَمَا لَوْ عَلِقَ بِأَكْلِ الْقَصَبِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ قَشْرَهُ الَّذِي يُمْصُ حَتَّى لَوْ مَضَى، وَلَمْ يَبْتَلِغْهُ لَمْ  
 يَحْنُثْ أَوْ يُفَرِّقْ فِيهِ نَظَرٌ وَمَا لَمْ يَلْفُزْ وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الثَّمَرُ الْمُعَلَّقُ بِأَكْلِهِ نَوَاهُ، وَلَا أَقْمَاعُهُ أَوْ، وَفِي  
 فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَا نَصَّبَهُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اشْتَرَى خِرْقَةً جَوْخَ فَقَطَعَ بَعْضَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ فَقَالَ الْبَائِعُ عَلَيَّ  
 الطَّلَاقُ مَا يَلْبَسُهَا إِلَّا أَنَا أَيِ الْخِرْقَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا نِيَّةَ لِلْحَالِفِ أَضْلًا ثُمَّ اتَّفَقَ هُوَ وَالْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ  
 يُفْصَلَ الْخِرْقَةُ الْمَذْكُورَةُ وَيَخِيطَهَا فَلَمَّا فُصِّلَتْ وَخِيطَتْ جِيءَ بِهَا وَعُلِقَ فِيهَا مَا خَرَجَ مِنْهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْ  
 إِخْرَاجِهِ عِنْدَ الْخِيَاطَةِ مِنْ قَوَارٍ وَمَا يُقَطَّعُ مِنَ الذَّبْلِ وَغَيْرِهِ لِلْإِضْلَاحِ وَلِبَسِهَا الْبَائِعُ ثُمَّ نَزَعَهَا وَقَلَعَ مِنْهَا مَا  
 عَلَّقَهُ فِيهَا مِنَ الْقَوَارِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ دَفَعَهَا لِلْمُشْتَرِي وَلِبَسَهَا هُوَ وَغَيْرُهُ فَهَلُ الْيَمِينُ تَعَلَّقَتْ بِجُمْلَةِ هَذِهِ  
 الْخِرْقَةِ حَتَّى لَا يَحْنُثَ الْحَالِفُ بَلْبُسِ غَيْرِهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ أَوْ تُحْمَلُ الْيَمِينُ عَلَى خِلَافِ الْقَوَارِ  
 وَغَيْرِهَا فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْيَمِينُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ فَتَاتِ الْخُبْزِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَكَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ إِذَا  
 حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ فَخِيطَهُ قَمِيصًا أَوْ قَبَاءً أَوْ جُبَّةً أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ جَعَلَ الْخُفَّ نَعْلًا حَيْثُ بِالْمُتَّخِذِ  
 مِنْهُ حَتَّى يَحْنُثَ الْبَائِعُ يَلْبَسُهَا بَعْدَ إِزَالَةِ مَا ذَكَرَ الْجَوَابُ يَحْنُثُ الْحَالِفُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى  
 صِغَةِ الْحَضَرِ حَيْثُ حَلَفَ لَا يَلْبَسُهَا إِلَّا هُوَ، وَلَا يُفِيدُ فِي دَفْعِ الْحِنْثِ إِزَالَةُ مَا ذَهَبَ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ قَوَارِ  
 وَقَصَاصَةٍ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ فِي حَالِ التَّفْصِيلِ لِيُخْصَلَ الثَّبْسُ الْمُعْتَادُ فِي يَثْلَهَا، وَهَذَا مِمَّا  
 لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَلَا وَفْقَةً وَلَيْسَ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرَّغِيفَ فَأَكَلَهُ إِلَّا لَقَمَةً كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أُذُنٌ  
 مُمَارَسَةٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ عَرَضْتُهُ عَلَى مَرْفُوقٍ عَلَى النَّظَرِ.

وَحَلَطَا نَوَاهِمَا فَقَالَ لَهَا (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاك) مِنْ نَوَايَ (فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَعَلَتْ كُلَّ نَوَاةٍ وَحَدَّهَا لَمْ يَقَعْ) لِحُصُولِ التَّمْيِيزِ بِذَلِكَ لُغَةً لَا عُرْفًا (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا) لِنَوَاهِ مِنْ نَوَاهِمَا فَلَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ فَيَقَعُ كَمَا اقْتَضَاهُ الْمَتْنُ وَاعْتَمَدَهُ شَارِحٌ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْلِيقِ بِالْمُسْتَحِيلِ عَادَةً لِتَعْلُظِهِ وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ التَّمْيِيزُ عَادَةً فَمُيِّزَتْ لَمْ يَقَعْ، وَإِلَّا وَقَعَ، وَإِنْ لَمْ يُفَكِّرَنَّ عَادَةً فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ. (وَلَوْ كَانَ بِقَمِيهَا تَمَرَةٌ فَعَلَّقَ بِبَلْعِهَا ثُمَّ بَرَفِيهَا ثُمَّ بِإِمْسَاكِهَا فَبَادَرَتْ مَعَ فَرَاغِهِ بِأَكْلِ بَعْضٍ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (وَرَمَى بَعْضُ)، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ (لَمْ يَقَعْ)؛ لِأَنَّ أَكْلَ الْبَعْضِ أَوْ رَمْيَ الْبَعْضِ مُغَايِرٌ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ الْحَنْثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكَلٌ.....

﴿قَوْلُ (لَسِي): (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي) قَالَ فِي الْعُبَابِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِنَوَايَ أَوْ إِنْ لَمْ تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَرَّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاك أَوْ سَمِ أَيِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا فَلَا يَبْرُ بِذَلِكَ فَيَقَعُ. ﴿قَوْلُهُ: (لُغَةً لَا عُرْفًا) أَيِ: وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ اللَّغَةُ بِخِلَافِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَشْتَهَرْ عُرْفٌ بِخِلَافِهِ أَوْ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ التَّمْيِيزُ) أَيِ فِيمَا لَوْ قَصَدَ التَّعْيِينَ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يَقَعْ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَّظَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَالَا إِنْخ) أَيِ لَمْ تُمَيِّزْ وَقَعَ بِالْيَاسِ سَمِ وَع. ش. وَرُشِيدِي. ﴿قَوْلُهُ: (فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيِ فِي التَّقْيِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ سَمِ وَع. ش. وَرُشِيدِي.

﴿قَوْلُ (لَسِي): (تَمَرَةٌ) أَيِ: مَثَلًا. ﴿قَوْلُهُ: (فَعَلَّقَ بِبَلْعِهَا إِنْخ) كَقَوْلِهِ إِنْ بَلَعْتُهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَمَيْتُهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ أَمْسَكْتُهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ.

﴿قَوْلُ (لَسِي): (مَعَ فَرَاغِهِ) أَيِ: عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّعْلِيقِ أَوْ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ اقْتَصَرَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ) فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى الْمَتَنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ) إِلَى (وَعَكْسُهُ). ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا يَتَأْتِي مَعَ تَصْوِيرِ الْمَتَنِ وَلَوْ سَاقَهُ بِرُمْتِهِ ثُمَّ قَالَ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ لَكَانَ وَاضِحًا أَوْ رُشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): أَشْعَرَ كَلَامُهُ بِاشْتِرَاطِ الْأَمْرَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الشَّرْطُ الْمُبَادَرَةُ بِأَحَدِهِمَا أَوْ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ) أَيِ حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ أَوْ سَمِ. ﴿قَوْلُهُ: (الْحَنْثُ بِأَكْلِ جَمِيعِهَا) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً. ﴿قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكَلٌ) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَصَوَابُهُ وَأَنَّ الْأَكْلَ إِبْتِلَاعٌ كَمَا نُقُولُ مِنْ تَعْبِيرِ الرَّزْكَشِيِّ وَبِهِ عَبَّرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَدْ يُنَازَعُ فِي كَوْنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي هَذَا وَيَدْعِي أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْأَكْلَ إِبْتِلَاعٌ مُطْلَقًا فَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَّبِعُ فَأَكَلَ حَنْثٌ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ فِي الْمَتَنِ إِنَّمَا

﴿قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاك مِنْ نَوَايَ إِنْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِنَوَايَ أَوْ إِنْ لَمْ تُشِيرِي إِلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَرَّ بِأَنْ تُعَدَّ الْكُلُّ عَلَيْهِ وَتَقُولَ فِي الْكُلِّ هَذَا نَوَاك أَوْ سَمِ أَوْ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَالَا وَقَعَ) فَإِنْ قُلْتَ: مَتَى يَقَعُ قُلْتَ: الْقِيَاسُ عِنْدَ الْيَاسِ. ﴿قَوْلُهُ: (فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيِ: فِي التَّقْيِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

﴿قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ) أَيِ: حَيْثُ قَالَ بِأَكْلِ بَعْضٍ. ﴿قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ أَكَلٌ مُطْلَقًا) هُوَ مَا ذَكَرَاهُ فِي



مُطْلَقًا، وهو ما اعتمده شارح ليكنه مُعْتَرَضٌ بَأَنَ الْفَرْضِ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّمْرَةَ وَأَكْلَهَا مُضَعٌّ يُزِيلُ اسْمَهَا فَلَمْ تَبْلُغْ تَمْرَةً وَالَّذِي يَتَّجِهْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَى الْمَضْغُ كَانَ الْإِبْتِلَاحُ غَيْرَ الْأَكْلِ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ وُجِدَ الْمَضْغُ كَانَ عَيْنُهُ مَا لَمْ يُزَلْ بِالْمَضْغِ اسْمُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي عَكْسِهِ بَأَنَ عُلُقَ بِالْأَكْلِ فَابْتَلَعَتْ لَا حِنْثَ كَمَا قَالَاهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى هُنَا وَاعْتَمَدَاهُ وَنُسِبَ لِلْأَكْثَرَيْنِ لَكِنْ جَرَيًا فِي مَوَاضِعَ عَلَى الْحِنْثِ وَخَرَجَ بِبَادَرَتِ مَا لَوْ أَمْسَكْنَاهَا لَحُظَّةً فَتَطَلَّقْتُ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الشَّرْطُ تَأَخُّرَ يَمِينِ الْإِمْسَاكِ فَيَحْنُثُ إِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَقَدَّمَتْ وَمَعَ تَأَخُّرِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ وَثُمَّ فَذَكَرَهَا تَصْوِيرًا. (وَلَوْ أَنَّهُمَا بِسَرِيقَةٍ فَقَالَ إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ.....

هُوَ بِالْإِبْتِلَاحِ وَاقْتَضَى قَوْلُهُ بِأَكْلِ بَعْضِ أَتَاهَا لَوْ أَكَلْتَ الْجَمِيعَ حِنْثٌ أَهْ أَقُولُ وَيُؤَوِّقُ مَا قَالَاهُ وَرُودُ الْإِعْتِرَاضِ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: وَجِدَ الْمَضْغُ أَوْ لَا. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَارِحُ الْإِلَاحِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ، وَهُوَ وَاضِحٌ لَكِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ، وَقَدْ يُنَازَعُ فِيهِ إِذَا ذَكَرَ التَّمْرَةَ فِي يَمِينِهِ فَإِنْ أَكَلَهَا الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَكْلَهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى الْفَرْضِ. □ قَوْلُهُ: (لَا حِنْثَ كَمَا قَالَاهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَوْ عُلُقَ طَلَقَهَا بِالْأَكْلِ فَابْتَلَعَتْ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ ابْتَلَعَ، وَلَمْ يَأْكُلْ وَوَقَعَ لَهُ كَاصِلُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ عَكْسُ هَذَا وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ أَحَدَ الْمَوْضِعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ وَقَرَّقَ بَأَنَ الطَّلَاقِ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّغَةِ، وَالْبَلُغُ لَا يُسَمَّى فِيهَا أَكْلًا وَالْإِيمَانُ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَالْبَلُغُ يُسَمَّى فِيهِ أَكْلًا، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَضْعِيفِ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ أَهْ وَأَقْرَبُهَا سَمَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بَأَنَ الطَّلَاقِ مَبْنِيٌّ عَلَى اللَّغَةِ أَيِ إِنْ اضْطَرَّ الْعُرْفُ فَإِنْ اطَّرَدَ فَهُوَ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ كَمَا سَيَأْتِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا تُبْنَى عَلَى الْعُرْفِ إِلَّا إِذَا اطَّرَدَ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يُقَالُ: فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ تُعَدِّي فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهَا) أَيِ ثَمَّ تَصْوِيرُ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى لَوْ كَانَ ثَمَّ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَتْنِ مِنْ كَلَامِ الْمُعَلَّقِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مَا يَقُولُهُ الْمُعَلَّقُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ فِي الْمَتْنِ، وَأَنَّ الَّتِي فِيهِ إِنَّمَا هِيَ لِيَبَانَ اغْتِيَارُ تَأْخِيرِ الْحَالِفِ يَمِينِ الْإِمْسَاكِ سَمَ وَرَشِيدِي.

□ قَوْلُ (لَسِي): (إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي) بِفَتْحِ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الدَّالِ وَكَسْرِ الْقَافِ الْمُخَفَّفَةِ أَيِ إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِالصِّدْقِ أَهْ بِجَيْرِ مِي. □ قَوْلُ (لَسِي): (إِنْ لَمْ تَصْدُقْنِي) أَي: فِي أَمْرِ هَذِهِ السَّرِيقَةِ أَهْ مُغْنِي.

الْإِيمَانِ وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضِ هُنَا تَبَعًا لِأَصْلِهِ عَدَمُ الْحِنْثِ لِصِدْقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ابْتَلَعَ، وَلَمْ يَأْكُلْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَضْعِ الْعُرْفِيِّ وَالْبَلُغُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا وَبِنَاءِ الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، وَهُوَ فِيهِ يُسَمَّى أَكْلًا أَهْ شَرَحَ م. ر. □ قَوْلُهُ: (لَيْكَنَّهُ) مُعْتَرَضٌ بَأَنَ الْفَرْضِ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّمْرَةَ قَدْ يُقَالُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَعْلَقُ بِرَمِيهَا الْخِ صَادِقٌ مَعَ تَعْيِيرِ الْحَالِفِ بَنَحْوِ إِنْ أَكَلْتَ هَذِهِ الْخِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لَلْفِظِ التَّمْرَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهَا) أَي: ثَمَّ تَصْوِيرُ إِنَّمَا يَتَّجِهْ هَذَا الْكَلَامُ

فَقَالَتْ سَرَفَتْ مَا نَافِيَةٌ (سَرَفَتْ لَمْ تَطْلُقْ) لِصِدْقِهَا فِي أَحَدِهِمَا يَقِينًا فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعْلِمْنِي بِالصَّدْقِ لَمْ تَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي بَعْدَ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا) فَأَنْتَ طَالِقٌ (فَالْخَلَاصُ) مِنَ الْحِنْثِ يَحْصُلُ بِطَرِيقَةٍ هِيَ (أَنْ تَذْكُرَ) مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ أَوْ (عَدَدًا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ) عَادَةً (ثُمَّ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا حَتَّى تَبْلُغَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ) عَادَةً لِيَدْخُلَ عَدْدُهَا فِي جُمْلَةٍ مَا أَخْبَرْتَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ: لَا يُغْتَبَرُ فِي الْخَبَرِ صِدْقُ فُلُو قَالَ إِنَّ أَخْبَرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ كَاذِبَةٌ طَلَّقْتَ قَالَ الْبُلْقِينِي؛ لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا وَمَفْعُولًا كَرَمِي حَجَرٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْوَقَاعِ بِخِلَافِ مُحْتَمَلِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ كَالْقُدُومِ وَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْعَدَدِ التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ الَّذِي فِي الرُّمَانَةِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ وَلَوْ

فَوَلَّى (سَنَى): (فَقَالَتْ سَرَفَتْ مَا سَرَفَتْ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا اهـ سَم. فَوَلَّى: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعْلِمْنِي (الْخ): أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم أَقُولُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الْمَتْنِ اهـ سَيَدُ عَمَر.

فَوَلَّى (سَنَى): (وَلَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُخْبِرْنِي (الْخ)، وَأَمَّا الْبَيِّنَةُ فَمُخْتَصَّةٌ بِالْخَبَرِ الْأَوَّلِ السَّارِّ الصَّدْقِ قَبْلَ الشُّعُورِ فَإِذَا قَالَ لِنِسَائِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي مِنْكَ بِكَذَا فَهِيَ طَالِقٌ فَأَخْبَرْتَهُ وَاحِدَةً بِذَلِكَ ثَانِيًا بَعْدَ إِخْبَارِ غَيْرِهَا أَوْ كَانَ غَيْرَ سَارٍّ بَأَنَّ كَانَ بِسَوْءٍ أَوْ هِيَ كَاذِبَةٌ أَوْ بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِ وُجُودِ الصَّفَةِ نَعَمَ مَحَلُّ اغْتِيَابِ كَوْنِهِ سَارًّا إِذَا أُطْلِقَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِخَبَرٍ أَوْ أَمْرٍ عَنْ زَيْدٍ فَإِنْ قَيَّدَ كَقَوْلِهِ مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ زَيْدٍ فَهِيَ طَالِقٌ اكْتَفَى بِصِدْقِ الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ كَارِهًا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَايَةً وَمُعْنَى، وَفِيهِمَا هُنَا فُرُوعٌ فَرَأَجَعُ.

فَوَلَّى (سَنَى): (عَدَدًا (الْخ): أَي: كَمَا تَزِيدُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَلَّى: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: انْحِصَارُ الْخَلَاصِ فِيهَا دَكَرَ. فَوَلَّى: (قَالَ الْبُلْقِينِي) أَي: فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. فَوَلَّى: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا) أَي: كَحَبِّ الرُّمَانَةِ. اهـ ع ش. فَوَلَّى: (وَلَا يَحْصُلُ) أَي: التَّلَفُّظُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ إِلَّا بِذَلِكَ أَيِ بِإِخْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ

لَوْ ذَكَرْتَ بِالنِّسْبَةِ لِلْفِظِ الْحَالِفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ لِبَيَانِ اغْتِيَابِ تَأْخِيرِ الْحَالِفِ يَمِينَ الْإِمْسَاكِ وَأَنْ عَطَفَهَا هُوَ بِالْوَاوِ وَكَمَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ.

فَوَلَّى فِي (سَنَى): (فَقَالَتْ سَرَفَتْ مَا سَرَفَتْ) خَرَجَ مَا لَوْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَإِنْ قُلْتَ: يُشَكِّلُ عَلَى الْوُقُوعِ حِينَئِذٍ عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيهَا لَوْ قَالَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَجُهْلَ حَالِهِ قُلْتَ الْفَرْقُ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَتِنَا انْتِفَاءُ الصَّدْقِ، وَقَدْ كَانَ مُحَقِّقًا قَبْلَ قَبُولِهَا مَا ذَكَرَ وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ وَالْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْغُرَابِ عَدَمُ الْغُرَابِيَّةِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ حَتَّى يُسْتَضْحَبَ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَلَّى: (فَإِنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تُعْلِمْنِي بِالصَّدْقِ) أَي: أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوَلَّى: (لِأَنَّ مَا وَقَعَ مَعْدُودًا (الْخ) هَذَا يَحْتَاجُ لِبَيَانِ إِذْ يُقَالُ لِمَ كَانَ كَذَلِكَ.

قال إن لم تُعَدَّ حَبَّهَا تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى عَلَى أَحَدٍ وَجَهَيْنِ يَظْهَرُ أَثَرُ تَرْجِيحِهِ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّهُ هُنَا نَصٌّ عَلَى عَدَدٍ كُلِّ حَبَّةٍ حَبَّةً عَلَى حَيَالِهَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ (وَالصُّورَتَانِ) فِي السَّرِيقَةِ وَالرُّمَانَةِ (فَيَمْنَنُ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا) أَي تَعْيِينًا فَإِنْ (قَصَدَهُ لَمْ يَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ) بِهِ وَلَوْ وَضَعَ شَيْئًا وَسَهَا عَنْهُ ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ تَذَكَّرَ مَوْضِعَهُ فَرَأَاهُ فِيهِ لَمْ تَطْلُقِي بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ يَمِينَهُ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ خَلَفَ عَلَى مُسْتَحِيلٍ هُوَ إِعْطَاؤُهَا مَا لَمْ تَأْخُذْهُ، وَلَمْ تَعْلَمْ مَحَلَّهُ ..

المَذْكُورَتَيْنِ. ٥ فَوُدَّ: (تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى) أَقُولُ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ لَا تَشْمَلُ الطَّرِيقَةَ الْأُولَى، وَهُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ ذِكْرَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذِكْرُ عَدَدٍ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ الْخِ فَتَأَمَّلْهُ فَرِيزَادَةُ الشَّارِحِ إِيَّاهَا إِضْاحٌ أَهْ سَم، وَقَدْ يُمْنَعُ الصَّدْقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ بِعَدَدٍ. ٥ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي: فِي إِنْ لَمْ تَعْدِي حَبَّهَا نَصٌّ عَلَى عَدَدٍ كُلِّ أَي عَلَى طَلَبِ عَدَدٍ الْخِ. ٥ فَوُدَّ: (عَدَدُ كُلِّ الْخِ) الْمُنَاسِبُ عَدَدُ كُلِّ الْخِ. ٥ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَي: مَا فِي الْمَتْنِ. ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يَتَخَلَّصْ الْخِ) وَيَتَّبِعِي فِي مَسْأَلَةِ الرُّمَانَةِ أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّعْلِيلِ بِمُسْتَحِيلٍ فِي التَّفْهِيمِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ أَخَذْتُ لَهُ دِينَارًا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِي الدِّينَارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَقَدْ انْفَقَتْ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِالْيَاسِ مِنْ إِعْطَائِهِ بِالْمَوْتِ فَإِنْ تَلَفَ أَي الدِّينَارُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ فَمُكْرَهَةٌ. اه. أَي فَلَا تَطْلُقِي أَوْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ طَلَقْتُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِإِخْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ. ٥ فَوُدَّ: (ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِذَا لَمْ تُعْطِنِيهِ الْخِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ فَلَا يَحْتَسِبُ بِذَلِكَ كَأَنَّ نُسْخَةَ حَجِّ الَّتِي وَقَعَتْ لِسَمَ فِيهَا التَّغْيِيرُ بِإِنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ وَقَاعِدَتُهُ الْوُقُوعُ فِي الْحَالِ وَيَتَّجِهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ الْإِعْطَاءَ فِي الْحَالِ مَعَ اتِّصَافِهَا بِعَدَمِ عِلْمِهَا بِهِ فَهِيَ كَأَنَّ لَمْ تَضْعَدِي السَّمَاءَ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَهِيَ كَأَنَّ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ لِإِمْكَانِ إِعْطَائِهَا بَعْدَ عِلْمِهَا فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهْوٌ أَنْتَهَى أَهْ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ يَمِينَهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ مُتَعَقِّدَةٌ نِهَائَةً وَسَم.

٥ فَوُدَّ: (تَعَيَّنَتِ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى) أَقُولُ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ لَا تَشْمَلُ الطَّرِيقَةَ الْأُولَى، وَهُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ ذِكْرَ الْوَاحِدِ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذِكْرُ عَدَدٍ يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ الْخِ فَتَأَمَّلْهُ فَرِيزَادَةُ الشَّارِحِ إِيَّاهَا إِضْاحٌ. ٥ فَوُدَّ: (فَإِنْ قَصَدَهُ لَمْ يَتَخَلَّصْ بِذَلِكَ) وَيَتَّبِعِي فِي مَسْأَلَةِ الرُّمَانَةِ أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّعْلِيلِ بِمُسْتَحِيلٍ فِي التَّفْهِيمِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ أَخَذْتُ لَهُ دِينَارًا فَقَالَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِي الدِّينَارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَقَدْ انْفَقَتْ لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِالْيَاسِ مِنْ إِعْطَائِهِ بِالْمَوْتِ فَإِنْ تَلَفَ أَي الدِّينَارُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ فَمُكْرَهَةٌ أَهْ أَي فَلَا تَطْلُقِي أَوْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ طَلَقْتُ. ٥ فَوُدَّ: (ثُمَّ قَالَ لَهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا بِهِ إِنْ لَمْ تُعْطِنِيهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا تَعْلِيلٌ بِمُسْتَحِيلٍ وَقَاعِدَتُهُ الْوُقُوعُ فِي الْحَالِ وَيَتَّجِهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ الْإِعْطَاءَ فِي الْحَالِ مَعَ اتِّصَافِهَا بِعَدَمِ عِلْمِهَا بِهِ فَهِيَ كَأَنَّ لَمْ تَضْعَدِي السَّمَاءَ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ، وَإِلَّا فَهِيَ كَأَنَّ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ لِإِمْكَانِ إِعْطَائِهَا بَعْدَ عِلْمِهَا فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَاسِ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهْوٌ. ٥ فَوُدَّ: (بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ يَمِينَهُ) هَذَا

فهو كلا أصعد السماء بجامع أنه في هذه منع نفسه مما لا يمكنه فعله وهنا حث على ما لا يمكن فعله. (ولو قال لثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد زكعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقلت واحدة سبع عشرة) أي غالباً (وأخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثلاثة إحدى عشرة أي لمسافر لم يقف) على واحدة منهن طلاق لصديق الكل نعم، إن قصد تعييناً لم يتخلص بذلك. (ولو قال: أنت طالق إلى حين أو زمان) أو حقب بسكون القاف أو عضير (أو بعد حين) أو نحوه (طلقت بمضي لحظة)؛ لأن كلاً من هذه يقع على الطويل والقصير وإلى بمعنى بعد وفارق قولهم: في الإيمان في لأقضى حقك إلى حين لم يحث بلحظة فأكثر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسئ حيناً إذ المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها ولأقضى وعد، وهو لا يختص بزمن فنظر فيه لليأس وقضيته أنه لو حلف بالطلاق لأقضى حقه إلى حين لم تطلق إلا باليأس. (ولو علق برؤية زيد أو لمسه) ويظهر أن مثله هنا المس، وإن فارق في نقض الوضوء لأطراد العزف هنا باتحاديهما (أو قدفه تناوله حياً) مستيقظاً أو نائماً (وميتاً) فيحث برؤية شيء من بدنه متصلاً به .....

قوله: (فهو كلا أصعد الخ) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر نهاية وسم. قوله: (في هذه) أي: يمين لا أصعد السماء.

قوله: (أي غالباً) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية والمغني، وفيهما هنا فروغ فراجع. قوله: (إن قصد تغييناً) يعني معيناً منها اه رشيدي. قوله: (لم يتخلص الخ) عبارة المغني فالحلف على ما أراه اه.

قوله: (بسكون القاف) عبارة المغني والحقب بفتح القاف كالزمان والحين، وأما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحقب بالضم وبضمين ثمانون سنة أو أكثر اه. قوله: (وإلى بمعنى بعد) قد يقال ما المخرج لإخراجها عن حقيقتها، وهو إيقاع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويبلغ التأنيث اه سيد عمر، وقد يقال المخرج إليه قول المصنف بمضي لحظة تدبر. قوله: (وفارق) أي: الحث في مسائل المتن بمضي لحظة. قوله: (لم يحث الخ) مقول قولهم: في الإيمان.

قوله: (وقضيته) أي: الفرق لكن في هذه القضية وثقة ولعل لهذا سكت عنها النهاية والمغني.

قوله (لست): (ولو علق برؤية زيد) مثلاً كأن رأيته قانت طالق أو لمسه أو قدفه كأن لمسته أو قدفته قانت طالق اه مغني. قوله: (أو نائماً) خلافاً للمغني.

قوله (لست): أما في الرؤية واللمس فظاهر، وأما في القذف فلا قذف الميت أشد من قذف الحي؛ لأن الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اه ع ش. قوله: (ويظهر) إلى قول المتن: (ولو خاطبته) في النهاية.

ممنوع بل هي متعقده. قوله: (فهو كلا أصعد السماء) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر.

قوله في (لست): (ولو علق رؤية زيد أو لمسه الخ) لا حث برؤية أو لمس شعر أو سن أو ظفر ووقع

غير نحو الشَّعْرِ نظير ما يأتي لا مع إكراه عليها ولو في ماء صافٍ أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو مِرَاة ويلمس شيء من بدنه لا مع إكراه عليه من غير حائل لا نحو شعير وظفر وسن سواء الرائي والمزئي واللامس والملموس والعاقِل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثّر، وإنما استويا في نقض الوضوء؛ لأنّ المدار هنا على لمس من المخلوف عليه ويُشترط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله عرفاً بخلاف ما لو أخرج يده مثلاً من كوة فَرَأَتْهَا فلا حنث ولو قال لعمياء .....

قوله: (في غير نحو الشعر) أي: والسِّنُّ والظُّفَرُ فلا حنث برؤية ذلك اه سم. قوله: (نظير ما يأتي) أي: في اللّمس. قوله: (عليها) أي: الرؤية. قوله: (ولو في ماء صافٍ) إلى سواء الرائي في المعنى إلا قوله لا مع إكراه. قوله: (ولو في ماء إلخ) غاية لما قبل لا مع إكراه اه سيّد عمَرُ عبارة الرشيدي غاية في المثبت اه ومألهما واحد. قوله: (ولو في ماء صافٍ إلخ) أي بخلاف ما لو رآه، وهو مستور بثراب أو ماء كدر أو زجاج كثيف أو نحوه اه معني. قوله: (دون خياله إلخ) نعم لو علّق برؤيته وجهها فرآته في المِرَاة طَلَقَتْ إذ لا تُمَكِّنُهَا رؤيته إلا كذلك صرّح به القاضي في فتاويه فيما لو علّق برؤيته وجهه نهاية ومعني. قوله: (وليمس شيء إلخ) انظر لِمَ لم يُقَيِّدْهُ بالمتّصل، وهو معطوف على قوله برؤية شيء إلخ اه رشيد. قوله: (سواء الرائي إلخ) محلّه على طريقة الفاضل المحسّي المُتَقَدِّمَةِ في التعلّق أَمَا الحِلْفُ فلا أثر لِيفْعَلْ غير العاقِل فيه اه سيّد عمَر. قوله: (العاقِل وغيره) هذا هو مَحَطُّ التَّسْوِية ولو زاد لَفْظٌ في عَقِبِ قوله سواء لَكَانَ واضِحاً اه رشيد عبارة الكُرْدِيّ قوله العاقِلُ وغيره يتنازع فيه الرائي والمرائي واللامس والملموس أي سواء الرائي العاقِلُ وغيره، وكذا البواقي اه. قوله: (ولو لمسه) أي: المخلوف عليه، وهو الزوجة المعلق عليه، وهو زَيْدٌ في المتن. قوله: (على لمس من المخلوف عليه) أي: لمس صدر من الذي حَلَفَ الزَّوْجَ على مَسِّهِ شَخْصاً آخَرَ بخلاف الوضوء فإنّ الحُكْمَ فيه منوطٌ بِالتَّيَقُّنِ البَشَرِيِّينِ مِنْ أَيْهِمَا صَدَرَ اه كُرْدِيّ. قوله: (من المخلوف عليه) وهي الزوجة في المتن. قوله: (ويُشْتَرَطُ) إلى المتن في المعنى. قوله: (مثلاً) أي: أو رجلاً. قوله: (فلا حنث) أي: بخلاف ما إذا رأت وجهه من الكوة فَيَتَبَغَى وَقُوْعُ الطَّلَاقِ؛ لَأنّه يَصْدُقُ عليها رؤيته م رسم وشوَبَرِيّ. قوله: (ولو قال لعمياء إلخ) ولو علّق برؤيتها الهلال حُمِلَ على العلم به ولو برؤية غيرها أو بتمام

السؤال عمّا لو خُلِقَ كُلُّ بَدَنِهِ بِصُورَةِ السِّنِّ أو الظُّفَرِ وَيُحْتَمَلُ الحنثُ برؤية، ولمس ما عدا الظُّفَرِ الأضليّ والسِّنَّ الأضليّ من البدن، وإن كان بصورته وفقاً لما أجاب به م ر. (فرغ): علّق برؤيتها النبي ﷺ وقيد بالتَّوَمُّ أو أراد ذلك فَادَّعَتْ رُؤْيَاهُ ﷺ قِيلَ قولها؛ لَأنّه لا يُعْلَمُ إلا منها وَقَعَ الطَّلَاقُ بخلاف ما لو أراد الرؤية الحقيقية أو أطلق فلا يَقَعُ برؤيته في المنام، ولا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا رؤيته عليه الصلوة والسلام حقيقة بأنّ رآته يَقْطَعُ فإن علّق على رؤية نفسه وأدعاها أو خذ بذلك لا غترافه به. قوله: (غير نحو الشعر) أي: والسِّنُّ والظُّفَرُ فلا حنث برؤية ذلك. قوله: (بخلاف ما لو أخرج يده مثلاً من كوة فَرَأَتْهَا فلا حنث) أي: بخلاف رؤية وجهه منها م ر.

إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ حَمَلًا لِرَأْيٍ عَلَى الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا (بِخِلَافِ ضَرْبِهِ) فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْحَيَّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْإِيلَامِ، وَمَنْ ثَمَّ صَحَّحَا هُنَا اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ مُؤَلِّمًا لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ وَصَوَّبَهُ الْإِسْتَوْيُّ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى مَا فِي شَأْنِهِ وَسَيَأْتِي ثَمَّ إِنَّ مِنْهُ مَا لَوْ حَذَفَهَا بِشَيْءٍ

الْعَدَدِ أَيْ لِلشَّهْرِ فَتَطْلُقُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ بِخِلَافِ رُؤْيَا زَيْدٍ مَثَلًا فَقَدْ يَكُونُ الْغَرَضُ رَجْعُهَا عَنْ رُؤْيَاهُ وَعَلَى اغْتِيَابِ الْعِلْمِ يُشْتَرَطُ الثَّبُوتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ صَبِيٌّ أَوْ عَبْدٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ أَوْ فَاسِقٌ فَصَدَّقَهُ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُوَاخَذَتُهُ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِالرُّؤْيَا الْمُعَايَنَةَ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ التَّغْلِيقُ بِرُؤْيَا عَمِيَاءَ لَمْ يُصَدَّقْ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ لَكِنْ يَدِينُ وَإِذَا قِيلَ التَّنْسِيرُ فِي الْهِلَالِ بِالْمُعَايَنَةِ وَمَضَى ثَلَاثَ لَيَالٍ، وَلَمْ يَرَفِهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ يَسْتَقْبَلُهُ أَنْحَلَتْ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بَعْدَ هِلَالٍ أَهْ مَغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ أَمَّا التَّغْلِيقُ بِرُؤْيَا الْقَمَرِ مَعَ تَفْسِيرِهِ بِمُعَايَنَتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ قَبْلُهَا لَا يُسَمَّى قَمَرًا كَذَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَرَعَ): لَوْ عَلَّقَ بِرُؤْيَاهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَيَّدَ بِالتَّوَمُّ أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ فَادَّعَتْ رُؤْيَاهُ ﷺ فِي الْمَنَامِ طَلَّقَتْ فَإِنْ نَازَعَهَا فِيهَا صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا إِذْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ الرُّؤْيَا الْحَقِيقِيَّةَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَقَعُ بِرُؤْيَاهُ فِي الْمَنَامِ أَهْ زَادَ سَمَ، وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقِيقَةً بَأَنَّهُ يَقِظُهُ فَإِنْ عَلَّقَ عَلَى رُؤْيَا نَفْسِهِ وَادَّعَاهَا أَوْخِذَ بِذَلِكَ لِاعْتِرَافِهِ بِهِ أَهْ، وَقَوْلُهُ: الْمُحْتَسِّي، وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا رُؤْيَاهُ الْخِ مَحَلُّ تَوَقُّفٍ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ بَلْ وَاقِعٌ عَلَى سَبِيلِ خَرْقِ الْعَادَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ فَإِنْ عَلَّقَ الْخِ يَقْتَضِيهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَ عَدَمُ تَصْدِيقِهَا لَيْسَ لِعَدَمِ امْتِنَانِهِ بَلْ لِنُدْرَتِهِ بِخِلَافِ رُؤْيَا التَّوَمِّ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (إِنْ رَأَيْتَ فَهُوَ الْخِ) مَحَلُّ إِذَا عَلَّقَ بِغَيْرِ رُؤْيَا الْهِلَالِ وَالْقَمَرِ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (تَعْلِيقٌ بِمُسْتَحِيلٍ) أَيْ: فَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيقَ بِالْمُسْتَحِيلِ فِي الْإِثْبَاتِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْوُقُوعِ بِخِلَافِهِ فِي التَّفْصِيلِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلِئِنَّ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْمَغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْحَيَّ) أَيْ: وَلَوْ نَبِيًّا وَشَهِيدًا أَهْ ع. ش.

قَوْلُهُ: (اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مُؤَلِّمًا) أَيْ: وَلَوْ مَعَ حَائِلٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُؤَلِّمْهُ أَوْ عَضَّتْهُ أَوْ قَطَعَتْ شَعْرَهُ أَوْ نَحَوْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ضَرْبًا أَهْ مَغْنِي. قَوْلُهُ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) وَجَمَعَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى اشْتِرَاطِهِ بِالْقُوَّةِ وَالثَّانِي عَلَى تَقْيِ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ أَهْ نِهَايَةً عِبَارَةً الْمَغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحُوا فِي الْإِيمَانِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِيلَامِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ أُجِيبَ بَأَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا عَلَى الْعُرْفِ وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ ضَرْبُهُ، وَلَمْ يُؤَلِّمْهُ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي ثَمَّ) أَيْ: فِي الْإِيمَانِ أَنَّ مِنْهُ أَيْ

قَوْلُهُ: (لَكِنْ خَالَفَاهُ فِي الْإِيمَانِ) قَدْ يُجْمَعُ بِحَمْلِ مَا هُنَا عَلَى الْإِيلَامِ بِالْقُوَّةِ وَالْمَغْنِي ثَمَّ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ. (فَرَعَ): قَالَ فِي الرَّوْضِ قَالَ إِنْ خَالَفَتْ أَمْرِي فَآتَيْتَ طَالِقٌ فَخَالَفَتْ نَهْيَهُ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافِ عَكْسِهِ. أَهْ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلُوا مُخَالَفَةَ نَهْيِهِ مُخَالَفَةً لِأَمْرِهِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالْأَمْرِ الْإِيْقَاعُ وَبِمُخَالَفَتِهَا نَهْيُهُ حَصَلَ الْإِيْقَاعُ لَا تَرْكُهُ وَالْمَطْلُوبُ بِالنَّهْيِ الْكُفُّ أَيْ الْإِنْتِهَاءُ وَبِمُخَالَفَتِهَا لِأَمْرِهِ لَمْ تَنْكُفْ، وَلَمْ تَنْتَهِ لِإِثْنَانِهَا بِضِدِّ مَطْلُوبِهِ وَالْعُرْفُ شَاهِدٌ لِدَلَالَةِ أَهْ شَرْحُ م ر وَلَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ

فأصابها ولو علّق بتقبيل زوجته اختص بالحيّة بخلاف أمه؛ لأنّ القصد ثمّ الشهوة وهنا الكرامة. (ولو خاطبته بمكرهه كما سفيه أو يا خسيس) أو يا حقرة (فقال إن كنت كذا فأنت طالق إن أراد مكافأتها بإسماع ما تكره) من الطلاق لكونها أغاظته بالشتم (طلقت) حالاً (وإن لم يكن سفة)، ولا حصة، ولا حقرة إذ المعنى إذا كنت كذلك في زعمك فأنت طالق (أو) أراد (التعليق اغتبرت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا إن لم يقصد) مكافأة، ولا تعليقاً (في الأصح) مراعاة لقضية لفظه إذ المزعي في التعليقات الوضع اللغوي لا العرف إلا إذا قوي واطرد لما

الضرب. قود: (بخلاف أمه) أي فيما إذا علّق بتقبيلها فلا يختص بها حيّة اه رشدي عبارة ع ش فإنه يتناول حيّة وميتة اه. قود: (أو يا حقرة) إلى قوله: (ولو حذف) في النهاية. قود: (كسائر التعليقات) إلى قوله: (لما يأتي) في المعنى. قود: (إذ المزعي في التعليقات إلخ) ومحل العمل بهما حيث لم

إلى غير الحمام فخرجت إليه ثم عدلت لغيره لم تطلق أو لهما طلقت كما في الروضة هنا وقال في المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال في الروضة في الإيمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملي إن عبارة الروضة إن خرجت لغير عيادة اه فالأصح وقوع الطلاق هنا وعدم الجنب في تلك والفرق بينهما أن إلى في مسألتنا لانتها الغاية الكافية أي إن انتهى خروجك لغير الحمام فأنت طالق، وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل أي إن كان خروجك لأجل غير العيادة فأنت طالق وخروجها لأجلها معاً ليس خروجاً لغير العيادة اه وفي حاشية أخرى بخط المحشي حذفها لتكررها مع هذه لأجل العيادة فليحرز شرح م ر قال في الرّوض أو حلف إن لم يُشيعها جماعاً أي فهي طالق فليطأها حتى تنزل أو بأن تقر به أو تسكن لذتها أي شهوتها وكانت هي لا تنزل كما قيّد به الأصل فإن لم تشته فتعلق بمحال. اه وقوله: فتعلق بمحال قال في شرحه فلا تطلق. اه وكتب شيخنا الشهاب الرملي فتطلق. اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال في التقي من الوقوع في الحال كما في إن لم تضعدي السماء فأنت طالق بخلاف ما قاله الشارح فإنه مخالف لذلك لكن ينبغي أن لا يشمل من لم تشته لصغر، وإلا لم يكن من التعليق بالمحال بل إذا بلغت وأشبعها برّ ويصور ذلك في الصغيرة بما لو قيّد بمدة لا تبلغ فيها كهذه الليلة، وفي الرّوض أيضاً ولو حلف إن بقي لك هنا متاع، ولم أكسره على رأيك فأنت طالق فبقي هاؤن فليل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت. اه. والمُعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي أنها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالمحال في التقي، وهذا موافق لما نقله في شرحه عن الإسوي، وإن نازعه بما لا يضرننا في هذا الحكم بعد تسليمه فليتأمل. وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل عليه دين لشخص فطالبه فحلف المدين بالطلاق متى ما أخذت مني هذا المبلغ في هذا اليوم ما أسكن في هذه الحارة ثم إنه تعوّل في المبلغ المذكور فمأشاً وانتقل من وقته فهل إذا عاد يقع عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران يتكلّم فيهما الأول كونه تعوّل بالمبلغ فمأشاً والحلف على أخذ هذا المبلغ فالإشارة إلى المبلغ المدعى به الثابت في الذمة، وهو نقد والمأخوذ غير المُشار إليه فلم يقع أخذ المخلوّف عليه فلا يقع الطلاق إلا أن يريد بالأخذ مطلق

يأتي في الإيمان وكان بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بغسلها بعد استحقاقها الغسل من الوسخ أي؛ لأنه العرف في ذلك وكالوسخ التجاسة كما هو ظاهر وتردد أبو زرعة في التعليق بأن بنته لا تحيئه فجاءت ليابه فلم تجتمع به ثم مال إلى عدم الحنث حيث لا نية؛ لأنها لم تجيء بالفعل إلا ليابه ومحيثها ليابه بالقصد لا يؤثر. قال والورع الحنث؛ لأنه قد يقال جاءه، ولم يجتمع به قال ومذلول لا يعمل عنده لغة عمله بحضوره وعرفاً أن يكون أجيراً له فإن أراد أحدهما فواضح، وإلا بُني على أن المقلب اللغة أو العرف عند تعارضيهما والأكثر أن يُعْلَبُونَ اللغة واشتهر تغليب العرف في الإيمان، ولا يخفى الورع انتهى ويتجه أخذاً مما قررته من تغليب العرف إذا قوي وأطرّد تغليبه هنا لأطراذه قالوا والخيطة اسم لمجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد فلو جذبها ثم غرزها في محل آخر لم يكن خيطة ورجح في إن نزلت عن حضانه ولدي نزلوا شرعياً أنه لا حنث مطلقاً؛ لأنه

يعارضهما وضع شرعي، وإلا قدم فلو حلف لا يصلي لم يحنث بالدعاء، وإن كان معناها لغة؛ لأنها موضوعة شرعاً للهيئة المخصوصة اهـ ع ش وسيأتي في الشارح قبيل قول المتن والسفه ما يوافقه.

قوله: (من هذا) أي: من قوله إلا إذا قوي إلخ. □ قوله: (إن التعليق بغسل الثياب إلخ) أي: نفيًا بقرينة ما بعده. □ قوله: (بعد استحقاقها الغسل) أي: في عرف الحالف اهـ ع ش. □ قوله: (ثم مال إلى عدم الحنث إلخ) وهو المعتقد ومثل ذلك ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً تشاجر مع زوجته فحلف عليها بالطلاق الثلاث أنها لا تذهب إلى أهلها إلا إن جاءها بأحدهم فتوجه إلى أهلها وأتى بوالدتها بناءً على أنها قاعدة في منزله فراها في الطريق وردّها إلى منزله؛ لأنها لم تصل إلى أهلها ومثل ردّها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها مع والدتها بأمره أو بدونه اهـ ع ش. □ قوله: (أن يكون أجيراً له) الأقرب ولو بمجرّد التوافق على نحو كونه يحرث عنده من غير استئجار صحيح؛ لأنه العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أؤجر أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما؛ لأنّ مذلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مذلول شرعي فحمل على التعارف اهـ ع ش. □ قوله: (تغليبه هنا إلخ) أي: فلا يحنث إلا إذا عمل أجيراً عنده اهـ ع ش. □ قوله: (فلو جذبها إلخ) أي: بعد غرزها. □ قوله: (مطلقاً) أي: سواء نزلت عنها أم لا. □ قوله: (لا بنزولها) عطفت على قوله بإغراضها فالحاصل أن النزول الشرعي لا يتصور غاية ما فيه أنه بإغراضها يستحقها هو شرعاً لئلا يضيع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت أخذته قهراً اهـ ع ش. □ قوله: (كذلك) لا يحنث مطلقاً. □ قوله: (وإن لم يذكره) أي: قيد الشرعي.

قوله: (نزلوا) مفعول ثانٍ لتسمية. □ قوله: (أنه لا يحنث إلخ) بدلٌ من كلامهم، وقوله: (تقديم الشرعي) خبرٌ وظاهر إلخ. □ قوله: (مطلقاً) أي: وجد التقييد بالشرعي أو لا.

الإستيفاء فيقع حينئذ عملاً بنية الثاني العود بعد الثقلة فإن لم يقع الطلاق، وهي صورة الإطلاق فواضح، وإن وقع، وهي صورة قصد مطلق الإستيفاء فالحلف قد وقع على السكّنى من غير تقييد فيحنث بالسكّنى في أي وقت كان. اهـ.



بإعراضها وإسقاطها لِحَقِّهَا يَسْتَحِقُّهَا شَرْعًا لَا بُدَّوَلِهَا مَعَ أَنَّ حَقَّهَا لَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ إِذْ لَهَا الْعَوْدُ  
لَاخِذِهِ قَهْرًا عَلَيْهِ وَلَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ نَزُولًا شَرْعِيًّا فَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ نَظَرًا لِلْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ، وَإِنْ لَمْ  
يَذْكُرْهُ أَوْ يُنْظَرُ إِلَى اللَّغَةِ وَالْعُرْفِ الْمُقْتَضِيَيْنِ لِتَسْمِيَةِ قَوْلِهَا نَزَلَتْ بِهِ نَزُولًا لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ،  
وَكَذَا حَيْثُ تَنَافَى الْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ وَغَيْرُهُ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِفَاسِدٍ نَحْوِ صَلَاةٍ تَقْدِيمُ  
الشَّرْعِيِّ مُطْلَقًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي تَقْدِيمِ اللَّغَوِيِّ أَوْ الْعُرْفِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِيْمَا لَيْسَ لِلشَّارِعِ فِيهِ  
عُرْفٌ (وَالسَّفَهَ مُنَافٍ إِطْلَاقَ التَّصَرُّفِ)، وَهُوَ مَا يُوجِبُ الْحَجَرَ مَرَّةً فِي بَابِهِ وَنَازَعَ فِيهِ  
الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْعُرْفَ عَمٌّ بَأَنَّهُ بَدَآءَةُ اللِّسَانِ وَنُطْقُهُ بِمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ سِيَّمَا إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ  
كَكُونِهِ خَاطِبًا بِبَدَآءَةٍ فَقَالَتْ لَهُ يَا سَفِيهَ مُشِيرَةً لِمَا صَدَرَ مِنْهُ. (وَالْخَسِيْسُ قِيلَ مَنْ بَاعَ دِينَهُ  
بِدُنْيَاهُ) بِأَنَّهُ تَرَكَهُ بِاشْتِغَالِهِ بِهَا (وَيُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ بُخْلًا)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَضِيَّةٌ

﴿قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ الْخ)﴾ وَفِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ ثُمَّ هُوَ أَيُّ اللَّفْظِ مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ أَيْ بِكَسْرِ  
الطَّاءِ فِي الشَّرْعِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ ثُمَّ الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ ثُمَّ اللَّغَوِيُّ أَهْ وَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ سَمَ عَلَى حَجٍّ  
انْتَهَى عَ ش.

﴿قَوْلُهُ (السِّي): (وَالسَّفَهَ) أَيُّ: الْمُعَلَّقُ بِهِ الطَّلَاقُ أَهْ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِي الْأَذْرَعِيِّ الْخ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ  
السَّابِقِ أَيْفًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخِ عَدَمُ تَوَجُّهِ هَذَا التَّرَاخِ أَهْ سَمَ، وَقَدْ يُقَالُ مَا تَقَدَّمَ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ  
تَوْجَدَ قَرِينَةً صَارِفَةً عَنِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ نَظِيرَ مَا مَرَّرْنَا فِي صَرَائِحِ الطَّلَاقِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَنُطْقُهُ الْخ) عَطْفٌ تَفْسِيرُ  
أَهْ كُرْدِي. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ) الْمُتَّجِهَ اعْتِبَارُ الْقَرِينَةِ أَهْ سَمَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ وَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّ  
السَّفِيهَ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى مَا قَالَ الْمُصَنِّفُ لَا إِلَى مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا إِنْ ادَّعَاهُ وَكَانَ هُنَاكَ قَرِينَةً، وَأَمَّا الْعَامِّيُّ  
فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى مَا ادَّعَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدَ قَرِينَةً أَهْ.

﴿قَوْلُهُ (السِّي): (قِيلَ) أَيُّ: قَالَ الْعَبَادِيُّ نَهَائَةً وَمُغْنِي.

﴿قَوْلُهُ (السِّي): (مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاهُ) أَخْرَجَ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ، وَلَمْ يَشْتَغَلْ بِدُنْيَاهُ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ خَسِيْسًا عَلَى  
هَذَا أَهْ سَمَ.

﴿قَوْلُهُ (السِّي): (وَيُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ الْخ) قَالَ الرَّافِعِيُّ تَقَقُّهَا مِنْ نَفْسِهِ نَظَرًا لِلْعُرْفِ نَهَائَةً وَمُغْنِي وَعَلَيْهِ لَا  
يَتَوَقَّفُ الْخِسَّةُ عَلَى فِعْلِ حَرَامٍ، وَلَا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ عَ ش.

﴿قَوْلُهُ (السِّي): (بُخْلًا) أَيُّ: بِمَا يَلِيقُ بِهِ نَهَائَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ وَيُشْبِهُ

﴿قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُ الشَّرْعِيِّ مُطْلَقًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخ) فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ ثُمَّ هُوَ أَيُّ اللَّفْظِ مَحْمُولٌ عَلَى  
عُرْفِ الْمُخَاطَبِ أَيْ بِكَسْرِ الطَّاءِ فِي الشَّرْعِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ ثُمَّ الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ ثُمَّ اللَّغَوِيُّ أَهْ. وَلَا  
يُنَافِي مَا ذَكَرَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ فِي الْأَذْرَعِيِّ الْخ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ السَّابِقِ أَيْفًا فَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي تَقْدِيمِ اللَّغَوِيِّ  
أَوْ الْعُرْفِيِّ الْخِ عَدَمُ تَوَجُّهِ هَذَا التَّرَاخِ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ) الْمُتَّجِهَ اعْتِبَارُ الْقَرِينَةِ.  
﴿قَوْلُهُ (السِّي): (مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاهُ) أَخْرَجَ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ، وَلَمْ يَشْتَغَلْ بِدُنْيَاهُ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ خَسِيْسًا عَلَى

الغُوفِ لَا زُهْدًا أَوْ تَوَاضُعًا أَوْ طَرْحًا لِلتَّكْلِيفِ وَأَخْسَ الْأَخْسَاءِ مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَالْحَقْرَةُ

إِلخ . ٥ . فَوُدَ : ( لَا زُهْدًا ) إِلَى قَوْلِهِ : ( وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الزَّوْجِ ) فِي النَّهَايَةِ . ٥ . فَوُدَ : ( لَا زُهْدًا ) إِلَى ( الْخ ) مُحْتَرَزُ قَوْلِ الْمُتَنِ بَخَلًا . ٥ . فَوُدَ : ( وَأَخْسَ الْأَخْسَاءِ ) الْخ ) هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَسِيسِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَحَيْثُذِلَ فَمَا مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي ، وَقَوْلُهُ : مَنْ بَاعَ دِينَهُ الْخ ) أَخْرَجَ بِهِ مَنْ لَمْ يَبِعْ بِأَنْ تَرَكَ دِينَهُ ، وَلَمْ يَشْتَغِلْ بِدُنْيَا غَيْرِهِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِذَلِكَ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَخْسَ الْأَخْسَاءِ ، وَلَا خَفَاءَ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ أَتْبَحُ مِمَّنْ تَرَكَهَ لَا لِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَتَزَكَّبُ قَبِيحِينَ تَرَكَ دِينَهُ وَالِاشْتِغَالَ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَعَكْسُ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ عَجِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ ، وَقَوْلُهُ : هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْخ ) أَقُولُ صَنِيعُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ نَسَبَاهُ إِلَى صَاحِبِ الْقَبِيلِ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ . ٥ . فَوُدَ : ( وَالْحَقْرَةُ ) الْخ ) وَالْقَوَادُ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمْعًا حَرَامًا ، وَإِنْ كُنَّ غَيْرَ أَهْلِهِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ ، وَكَذَا مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُرْدِ وَالْقَرْطَبَانِ مَنْ يَسْكُتُ عَنِ الزَّانِي بِأَمْرَانِهِ ، وَفِي مَعْنَاهُ مَحَارِمُهُ وَنَحْوُهُنَّ وَالذِّيُوثُ مَنْ لَا يَمْنَعُ الدَّخِيلَ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الدَّخُولِ وَمَحَارِمُهُ وَإِمَاؤُهُ كَالزَّوْجَةِ كَمَا يَحْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَلِيلُ الْحَمِيَّةِ مَنْ لَا يَغَارُ عَلَى أَهْلِهِ وَمَحَارِمِهِ وَنَحْوِهِنَّ وَالْقَلَّاشُ الدَّوَّاقُ لِلطَّعَامِ كَأَن يَرَى أَنَّهُ يُرِيدُ الشَّرَاءَ ، وَلَا يُرِيدُ الْقُبْحَةَ هِيَ الْبَغْيُ ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ يَا زَوْجُ الْقُبْحَةِ فَقَالَ إِنَّ كَانَتْ زَوْجَتِي كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ طَلَّقْتُ إِنْ قَصَدَ التَّخْلُصَ مِنْ عَارِهَا كَمَا لَوْ قَصَدَ الْمُكَافَاةَ ، وَإِلَّا اغْتَبِرَتْ الصَّفَةُ وَالْجَهْدُ زَوْرِي مَنْ قَامَ بِهِ الدُّلُّ وَالْخَسَاسَةُ وَقِيلَ مَنْ قَامَ بِهِ صُفْرَةُ الْوَجْهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ عَلِقَ مُسْلِمٌ طَلَّاقَهُ بِهِ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْصَفُ بِهَا فَإِنْ قَصَدَ الْمُكَافَاةَ بِهَا طَلَّقْتُ حَالًا وَالْكُوسُجُ مَنْ قَلَّ شَعْرُ وَجْهِهِ وَعَدِمَ شَعْرُ عَارِضِيهِ وَالْأَخْمَقُ مَنْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَالْغَوْغَاءُ مَنْ يُخَالِطُ الْأَرَادِلَ وَيُخَاصِمُ النَّاسَ بِلَا حَاجَةٍ وَالسَّفَلَةُ مَنْ يُعْتَادُ ذُنُوبَ الْأَفْعَالِ لَا نَادِرًا فَإِنْ وَصَفَتْ زَوْجَهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا إِنَّ كُنْتُ كَذَلِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِنْ قَصَدَ مُكَافَاةَ طَلَّقْتُ حَالًا ، وَإِلَّا اغْتَبِرَ وَجُودُ الصَّفَةِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ كَمْ تَحَرَّكَ لِحَيْتِكَ فَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَهَا كَثِيرًا فَقَالَ إِنَّ كُنْتُ رَأَيْتُ مِثْلَهَا كَثِيرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَهَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ كِنَايَةٌ عَنِ الرُّجُولِيَّةِ وَالْفَتَوَةِ أَوْ نَحْوِهَا فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الْمُغَايَظَةَ وَالْمُكَافَاةَ طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا اغْتَبِرَتْ وَجُودُ الصَّفَةِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا اسْتَنْكِفْتُ مِنْكَ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَسْتَنْكِفُ مِنِّي فَهِيَ طَالِقٌ فَظَاهِرُهُ الْمُكَافَاةُ فَتَطْلُقُ حَالًا إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّغْلِيْقَ وَلَوْ قَالَتْ لِرَّوْجِهَا الْمُسْلِمِ أَنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَقَالَ لَهَا إِنَّ كُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ظَاهِرًا فَإِنْ أُرْتَدَّتْ وَمَاتَ مُرْتَدًّا بَانَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ فَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ لِرَّوْجِهَا الْكَافِرِ فَقَالَ لَهَا ذَلِكَ طَلَّقْتُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ظَاهِرًا فَإِنْ أَسْلَمَ بِأَنْ عَدِمَ الطَّلَاقُ فَإِنْ قَصَدَ الزَّوْجَ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمُكَافَاةَ طَلَّقْتُ حَالًا وَلَوْ قَالَ لِرَّوْجَتِهِ إِنْ فَعَلْتُ مَغْصِبَةً

هَذَا . ٥ . فَوُدَ : ( وَأَخْسَ الْأَخْسَاءِ ) مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ هَلْ هُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَسِيسِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَحَيْثُذِلَ فَمَا مَعْنَاهُ عَلَى الثَّانِي . ٥ . فَوُدَ : ( مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ ) أَخْرَجَ مَنْ لَمْ يَبِعْ بِأَنْ تَرَكَ دِينَهُ ، وَلَمْ يَشْتَغِلْ بِدُنْيَا غَيْرِهِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حِنْثَ بِذَلِكَ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَخْسَ الْأَخْسَاءِ ، وَلَا خَفَاءَ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْيَا غَيْرِهِ أَتْبَحُ حَالًا مِمَّنْ تَرَكَهَ لَا لِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَتَزَكَّبُ قَبِيحِينَ تَرَكَ دِينَهُ وَالِاشْتِغَالَ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَعَكْسُ بَعْضِهِمْ ذَلِكَ عَجِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

عُرُوفًا ذَاتًا ضَعِيلَ الشَّكْلِ فَاجِشَ الْقِصَرِ وَوَضَعَا الْفَقِيرَ الْفَاسِقَ ذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ ثُمَّ قَالَ وَبَلَّغْنِي أَنَّ  
النِّسَاءَ لَا يُرِيدْنَ بِهِ إِلَّا قَلِيلَ التَّفَقُّةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِعُرُوفِهِنَّ تَقْدِيمًا لِلْعُرُوفِ الْعَامِّ عَلَيْهِ، وَفِي أَصْلِ  
الرُّوْضَةِ عَنِ التَّنَمَّةِ وَالْبَخِيلِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَلَا يُقْرِي الضَّيْفَ فِيمَا قَبْلَ انْتِهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ  
لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَكُنْ بَخِيلًا وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْعُرُوفَ يَقْتَضِي الثَّانِي فَقَطَّ وَبُرِدَ بِمَنْعِ ذَلِكَ  
وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوْضِ أَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا بَخِيلٌ قَالَ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ انْتِهَى قِيلَ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ  
عُرُوفِ الشَّرْعِ أَمَّا فِيهِ فَهُوَ مَنْ يَمْنَعُ مَا لَا لَزَمَهُ بِذَلِكَ انْتِهَى، وَفِيهِ نَظَرُ ظَاهِرٌ بَلْ لَا يَصْغَحُ؛ لِأَنَّ  
صَرِيحَ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ يُؤَدِّي ذَيْنِكَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهِمَا لَزِمَهُ فَوْرًا لَا يُسَمَّى بَخِيلًا .....

فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِي بِتَرْكِ الطَّاعَةِ كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ؛ لِأَنَّهُ تَرْكٌ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أَمَتْهُ  
فَقَالَ إِنَّ لَمْ تَكُونِي أَخْلَى مِنْ زَوْجَتِي فَهِيَ طَالِقٌ طَلَّقْتُ لُجُودِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْحُرَّةُ فَلَا تَكُونُ أَخْلَى  
مِنْ نَفْسِهَا كَمَا مَالَ إِلَى ذَلِكَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَوْ قَالَ إِنَّ وَطِئْتُ أَمْتِي بِغَيْرِ إِذْنِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ  
فَقَالَتْ لَهُ طَاهَا فِي عَيْنِهَا فَلَيْسَ بِإِذْنٍ نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ الْحَالُ عَلَى الْإِذْنِ فِي الْوَطْءِ كَانَ إِذْنًا وَقَوْلُهَا فِي عَيْنِهَا  
يَكُونُ تَوْسِعًا لَهُ فِي الْإِذْنِ لَا تَخْصِيصَ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ اهْ مُغْنِي زَادَ النَّهَائَةَ وَلَوْ قَالَ إِنَّ دَخَلْتُ الْبَيْتَ  
وَوَجَدْتُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِكَ، وَلَمْ أَكْبِرْهُ عَلَى رَأْيِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَجَدَ فِي الْبَيْتِ هَاوِنًا طَلَّقَتْ حَالًا  
كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّنَ اهْ عِبَارَةُ سَمِ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ هُوَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهَا تَطْلُقُ فِي  
الْحَالِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي التَّعْلِيْقِ بِالْمُحَالِ فِي التَّقْيِ اهْ أَيْ خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ لَمْ تَطْلُقِي كَمَا جَزَمَ بِهِ  
الْخَوَارِزْمِيُّ وَرَجَّحَهُ الزُّرْكَانِيُّ لِلِاسْتِحَالَةِ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْ لَا يَمْنَعُ الدَّخِيلَ عَلَى زَوْجَتِهِ أَيْ وَلَوْ لِغَيْرِ  
الزَّوْنِ، وَمِنَ الْخَدَامِ، وَقَوْلُهُ: مِنْ الدَّخُولِ أَيْ عَلَى وَجْهِ شَيْءٍ بَعْدَ الْمُرُوءَةِ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ  
بِهِ مِنْ دُخُولِ الْخَادِمِ أَوْ نَحْوِهِ لِأَخْذِ مَضْلَحَةٍ مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةِ لِلْمَرْأَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِتَسْمِيَةِ  
الزَّوْجِ بِمَا ذَكَرَ، وَقَوْلُهُ: وَلَا اغْتَبِرَتِ الصِّفَةُ وَهَلْ يَكْفِي فِيهَا الشُّيُوعُ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعِ كَالزَّوْنِ أَوْ يَكْفِي  
اثنانِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ اه. قَوْلُهُ: (ذَاتًا ضَعِيلَ الشَّكْلِ فَاجِشَ الْقِصَرِ  
إِلَخ) فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا فِي يَمِينِهِ كَانَ قَالَ فَلَانْ حُقْرَةً ذَاتًا أَوْ صِفَةً عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ حَيْثُ إِنَّ كَانَ حُقْرَةً  
بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِصِدْقِ الْحُقْرَةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا قَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَحَدَهُمَا وَعَيْنُهُ قَبْلِي قَبُولُهُ مِنْهُ اه ع ش.

قَوْلُهُ: (ضَعِيلَ الشَّكْلِ) يُقَالُ رَجُلٌ ضَعِيلٌ أَيْ صَغِيرُ الْجِسْمِ اه قَامُوس. قَوْلُهُ: (وَوَضَعَا) الظَّاهِرُ  
وَوَضَعَا حَتَّى يُقَالَ بَلْ قَوْلُهُ ذَاتًا وَيَنْتَظِمُ الْكَلَامُ، وَأَمَّا سُكُوتُهُ عَنْ مَعْنَاهِ اللَّغَوِيِّ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ إِمَّا  
لِوُضُوحِهِ أَوْ لِلْحَوَالَةِ عَلَى اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ مَطْلَبَةٌ مَعْرُوفَةٌ اه سَيِّدُ عَمَر. قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِعُرُوفِهِنَّ)  
مُعْتَمَدُ اه ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْرِي الضَّيْفَ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّيْفِ هُنَا خُصُوصَ  
الْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ بَلْ مَنْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِكْرَامِهِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (الثَّانِي فَقَطَّ) أَيْ: مَنْ لَا  
يُقْرِي الضَّيْفَ. قَوْلُهُ: (أَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا) أَيْ: مِمَّنْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ وَمَنْ لَا يُقْرِي الضَّيْفَ. قَوْلُهُ: (قَالَ شَيْخُنَا  
إِلَخ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ عُرُوفِ الشَّرْعِ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائَةُ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ بِذَلِكَ)  
أَيْ فَيَدْخُلُ الدَّيْنُ اه ع ش. قَوْلُهُ: (ذَيْنِكَ) أَيْ الزَّكَاةُ وَالضَّيَاقَةُ. قَوْلُهُ: (فَوْرًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيْدٌ لِلزُّرُومِ لَا

وإنَّ ضَبَطَهُ بما مرَّ إِنَّمَا هو بالتَّسْبِيَةِ لِلْعُرْفِ العامِّ لِعَدَمِ وجودِ ضابطٍ له لُغَةً، ولا شرعاً، وهو واضح.

(فروغ): أَكْثَرُها لا تَقْلَ فيه بَعِينُهُ، وإِنَّمَا حَكْمُهُ مأخوذٌ من كَلَامِهِمْ عَلَّقَ بِغَيْبَتِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً بلا نفقة، ولا مُنْفِقٍ احتيجَ في إثبات ذلك جميعه إلى بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ به حتى تَرْكُها بلا نفقة، ولا مُنْفِقٍ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ يُحِيطُ به العلمُ كالشَّهادَةِ بالإعْسارِ وَأَنَّهُ لا مالَ له وبأنَّهُ لا وارثَ له ولو قال لا أَكَلُمُ زَيْدًا، ولا عَمْرًا فَكَلَّمْتُهُما ولو مُتَّفَرِّقَيْنِ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَقَتَانِ كما في الأَيْمَانِ لا عَادَةً لا خِلَافًا لِمَا في الخَادِمِ من أَنَّهُ يَمِينٌ واحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَعٌ على ضَعِيفٍ كما يَأْتِي ثُمَّ ولو قال إنَّ فَعَلْتُ كَذَا، وإنَّ فَعَلْتُ كَذَا بِمَحَلٍّ كَذَا، وإنَّ فَعَلْتُ كَذَا فامْرَأَتِي طَالِقٌ، ولا نَبْئَةٌ له ففي رُجُوعٍ قَبْدٍ الوَسْطِ إلى ما قَبْلَهُ وما بَعْدَهُ تَرَدُّدٌ والمُرْجَحُ كما مرَّ في الوقْفِ رُجُوعُهُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ اشْتِراكُ المُتَعاطِفَاتِ في المُتَعَلِّقاتِ ولأنَّها مُتَأَخِّرَةٌ عن الأَوَّلِ ومُتَقَدِّمَةٌ على الثاني وهما يرجعانِ للكلِّ

لِلأَدَاءِ. ٥. فَوَدَّ: (وإنَّ ضَبَطَهُ إلخ) عَطَفَ على قولِهِ أَنَّ صَرِيحَ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (بما مرَّ) أي عَنِ التَّيَمُّنِ وَشَيْخِ الإسلام. ٥. فَوَدَّ: (لأنَّهُ) أي: تَرْكُها كَذَلِكَ. ٥. فَوَدَّ: (ولو قال لا أَكَلُمُ زَيْدًا إلخ).

(فروغ): لو عَلَّقَ بِتَكْلِيمِها زَيْدًا فَكَلَّمْتُهُ، وهو مَجْنُونٌ أو سَكْرَانٌ سَكْرًا يَسْمَعُ معه وَيَتَكَلَّمُ، وكذا إنَّ كَلَّمْتُهُ، وهي سَكْرَى لا السُّكْرَ الطَّافِحَ طَلَقَتْ لوجودِ الصِّفَةِ مِمَّنْ يُكَلِّمُ غَيْرَهُ وَيُكَلِّمُ هو عَادَةً فإنَّ كَلَّمْتُهُ في نَوْمٍ أو إغماءٍ منه أو منها أو كَلَّمْتُهُ، وهي مَجْنُونَةٌ أو كَلَّمْتُهُ بِهَمْسٍ، وهو خَفَضُ الصَّوْتِ بالكلامِ بَحِيثٌ لا يَسْمَعُهُ المُخاطَبُ أو نَادَتْهُ مِن مَكَانٍ لا يَسْمَعُ منه، وإنَّ فَهَمَهُ بِقَرِينَةٍ أو حَمَلْتَهُ رِيحًا إِلَيْهِ وَسَمِعَ لم تَطْلُقْ؛ لِأَنَّ ذلك لا يُسَمَّى تَكْلِيمًا عَادَةً، وإنَّ كَلَّمْتُهُ بَحِيثٌ يَسْمَعُ لِكَيْتِهِ لا يَسْمَعُ لِدَهْوِلٍ منه أو لِشُغْلٍ أو لَعَطٍ ولو كانَ لا يُفِيدُ معه الإِضْغَاءَ طَلَقَتْ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمْتُهُ وَعَدَمُ السَّماعِ لِإِعْراضٍ، وإنَّ كانَ أَصَمَّ فَكَلَّمْتُهُ، ولم يَسْمَعْ لَصَمِّ بَحِيثٌ لو لم يَكُنْ أَصَمَّ لَسَمِعَ قَبِيلَ تَطْلُقَ وَقِيلَ لا تَطْلُقُ والأَوْجَهُ كما قال شَيْخُنَا حَمَلُ الأَوَّلِ على مَنْ يَسْمَعُ مع رَفْعِ الصَّوْتِ والثَّانِي على مَنْ لم يَسْمَعْ ولو مع رَفْعِ الصَّوْتِ ولو قال إنَّ كَلَّمْتُ نائِمًا أو غائِبًا عَنِ البَلَدِ مَثَلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِمُسْتَحِيلٍ كما لو قال إنَّ كَلَّمْتُ مَيِّتًا أو جِمَارًا ولو قال إنَّ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتُ حائِطًا مَثَلًا، وهو يَسْمَعُ فَوَجْهَانِ أَصْهُمَا أَنَّهُ لا تَطْلُقُ ولو قال إنَّ كَلَّمْتُ رَجُلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَلَّمْتُ أَباهُ أو غَيْرَهُ مِن مَحارِبِها أو زَوْجِها طَلَقَتْ لوجودِ الصِّفَةِ فإنَّ قالَ قَصَدْتُ مَنَعًا مِنَ مُكالمَةِ الرِّجالِ الأَجانبِ قِيلَ منه؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ ولو قال إنَّ كَلَّمْتُ زَيْدًا أو عَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ بِتَكْلِيمِ أَحَدِهِما وانْحَلَّتْ فلا يَبْقَى بِتَكْلِيمِ الأَخَرِ شَيْءٌ أو إنَّ كَلَّمْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ لم تَطْلُقْ إِلَّا بِكَلَامِهِما مَعًا أو مُرْتَبًا أو إنَّ كَلَّمْتُ زَيْدًا ثم عَمْرًا أو زَيْدًا فَعَمْرًا اشْتَرَطَ تَكْلِيمُ زَيْدٍ أَوَّلًا وَتَكْلِيمُ عَمْرٍو بَعْدَهُ مُتَرادِفًا في الأَوَّلَى وَعَقِبَ كَلَامُ زَيْدٍ في الثَّانِيَةِ نِهايةً وَمُعْنَى وبعضُ ذلك قد مرَّ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أي: في الأَيْمَانِ. ٥. فَوَدَّ: (ولو قال إنَّ فَعَلْتُ إلخ) تَضْوِيرُهُ أَنَّ يَقُولُ مَثَلًا إنَّ أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وإنَّ أَهَنْتُ عَمْرًا بِمِصْرٍ، وإنَّ كَلَّمْتُ بَكْرًا اه سَيِّدُ عَمْرٍ. ٥. فَوَدَّ: (ولأنَّها مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الأَوَّلِ ومُتَقَدِّمَةٌ) وكانَ يَتَّبَعِي التَّذْكِيرُ؛ لِأَنَّ الضَّمائِرَ لِقَيْدِ الوَسْطِ. ٥. فَوَدَّ: (وهما) أي: القَيْدُ

من غير تَرُدِّدٍ، ومن ثَمَّ أَفْتَى بَعْضُ شُرَاحِ الوَسِيطِ فِي إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَعَمَرًا بِشُمُولِ الْيَوْمِ لِهَما أَوْ إِنْ امْتَنَعْتَ مِنَ الْحَاكِمِ لَا جَنْثَ بِالْهَرَبِ؛ لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ أَنْ يُطْلَبَ فَيَمْتَنِعَ أَوْ مَتَى مَضَى يَوْمٌ كَذَا مَثَلًا، وَلَمْ أُوفِّ فَلَانًا دَيْنَهُ فَأُعْسِرَ لَمْ يَحِثْ لَكِنْ بِشَرِطِ الْإِعْسَارِ مِنْ حِينَ التَّعْلِيقِ إِلَى مُضِيِّ الْمُدَّةِ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْكَافِي إِنْ لَمْ تُصَلِّ الْيَوْمَ الظُّهْرَ فَحَاصَتْ فِي وَقْتِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْفَرْضُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِلَّا طَلَّقْتَ وَقَيْدَ ذَلِكَ شَيْخُنَا بِمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ يَسَارِهِ وَقَتِ الْوَفَاءِ، وَإِلَّا حِثَّ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ بِمَحْضِ الصِّفَةِ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْمُسْتَقْبَلَةَ يَتَعَدَّى فِيهَا التَّحَقُّقُ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ غَالِيًا فَلَيْسَ تَعْلِيقًا بِذَلِكَ، وَلَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ إِفْتَاءً ابْنِ رَزِينٍ فِي إِنْ لَمْ أُوفِّكَ حَقِّكَ يَوْمٌ كَذَا فَأُعْسِرَ بِالْوَفَاءِ فَأَحَالَ بِهِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِالْوَفَاءِ الْإِعْطَاءَ حِثٌّ أَوْ الْبَرَاءَةَ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ فَلَا؛ لِأَنَّهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ، وَإِنْ نَقَلَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَحُوا أَوْ أَشَارُوا لِمَا يُؤَيِّدُهُ، وَإِنَّمَا حِثٌّ مَنْ حَلَفَ لَا يُفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ مِنْهُ بِمُفَارَقَتِهِ لَهُ، .....

الْمُتَأَخَّرُ عَنِ الْكُلِّ وَالْقَيْدُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (بِشُمُولِ الْيَوْمِ) أَي: رُجُوعِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ إِنْ امْتَنَعْتَ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتَ إِنْخ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَتَى مَضَى يَوْمٌ كَذَا إِنْخ) وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِشَخْصٍ فَطَالَ بَعْدَ فَحْلَفَ الْمَذْبُوبُ بِالطَّلَاقِ مَتَى أَخَذْتُ مَتَى هَذَا الْمَبْلَغُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَا أَسْكُنُ فِي هَذِهِ الْحَارَةِ ثُمَّ إِنَّهُ تَعَوَّضَ فِي الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ قُمَاشًا وَانْتَقَلَ مِنْ وَقْتِهِ فَهَلْ إِذَا عَادَ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا الْجَوَابُ هُنَا أَمْرَانِ الْأَوَّلُ كَوْنُهُ تَعَوَّضَ بِالْمَبْلَغِ قُمَاشًا وَالْحَلْفُ عَلَى اخْتِذِ هَذَا الْمَبْلَغِ الْمُدَّعَى بِهِ الثَّابِتُ فِي الذَّمَّةِ، وَهُوَ تَقْدُّ وَالْمَأْخُودُ غَيْرُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْاِخْتِذِ مُطْلَقَ الْإِسْتِيفَاءِ فَيَقَعُ حِينَئِذٍ عَمَلًا بَيْنَهُ وَالثَّانِي الْعَوْدُ بَعْدَ الثَّقَلَةِ فَإِنْ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، وَهِيَ صُورَةُ الْإِطْلَاقِ قَوَاضِيحٌ، وَإِنْ وَقَعَ، وَهِيَ صُورَةُ قَصْدِ مُطْلَقِ الْإِسْتِيفَاءِ وَالْحَلْفُ قَدْ وَقَعَ عَلَى السَّكْنَى مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فَيَحِثُّ بِالسَّكْنَى فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: قَوْلُهُ لَكِنْ بِشَرِطِ إِنْخ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تُصَلِّ إِنْخ) عَلَى حَذْفٍ فِي مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِ الْكَافِي. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ إِنْخ) مَقُولُ قَوْلِ الْكَافِي وَالضَّمِيرُ لِطُرُوقِ الْحِيْضِ.

قَوْلُهُ: (وَقَيْدَ ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ الْحِثِّ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَغْلِبْ إِنْخ) أَي: حِينَ التَّعْلِيقِ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ) أَي: وَغَلَبَهُ الظَّنُّ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِمَحْضِ الصِّفَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَالِفُ إِنْخ) أَي: لَا يُعَقِّلُ مُخَالَفَتَهُ. قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ عَدَمِ الْحِثِّ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ إِنْخ) عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِفْتَاءِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ: وَلَا يُخَالِفُ إِنْخ. قَوْلُهُ: (وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أَي: وَالْمَوَافِقُ لِلصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا حِثٌّ إِذَا أُعْسِرَ، وَإِنْ قَصَدَ بِالْوَفَاءِ الْإِعْطَاءَ أَهْ سَمَ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ نَقَلَهُ) أَي: ذَلِكَ الْوَجْهَ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَشَارُوا) الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ أَوْ لِلتَّنْوِيعِ أَي: مِنَ الْجَمْعِ التَّاقِلِينَ لَهُ مَنْ صَرَّحَ بِرَدِّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَشَارَ لِرَدِّهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (لِمَا يَزِدُّهُ إِنْخ) تَنَازَعٌ فِيهِ الْفِعْلَانِ فَأَعْمَلُ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا حِثٌّ إِنْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ وَارِدٍ عَلَى عَدَمِ الْحِثِّ فِي مَسْأَلَةِ الْيَمِينِ عَلَى الْوَفَاءِ إِذَا أُعْسِرَ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ) أَي: وَالْمَوَافِقُ لِلصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا حِثٌّ إِذَا أُعْسِرَ، وَإِنْ قَصَدَ بِالْوَفَاءِ الْإِعْطَاءَ.

وإن وجبت لما يأتي في الإيمان ويظهر أن المراد بالإعسار هنا ما مر في الفلس ويحتمل أن يكون ما هنا أضيّق فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم، وإنما يترك له الضروري لا الحاجي، ولا أثر لقدرته على بعض الدين إذ لا يتعلق به بر، ولا حنث ونقل المرنى الإجماع على حنث العاجز مؤوّلًا بما إذا قصّد الحالف شمول اليمين لحالة العجز دون ما إذا لم يقصّد ذلك لما دلّ عليه تفاريغ الأئمة في اعتبار الإمكان في الحنث فقد قالوا لو حلف ليقضيه غدا فأبرئ أو عجز لم يحنث؛ لأن التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية وبحث الجلال الثقيني وسبقه إليه ابن البرقي أنه لا يحنث لو سافر الغريم أي قبل تمكّنه من وفائه قال غيره. وهو الظاهر لفوته بغير اختياره، وإن أمكنه بالقاضي؛ لأن حمله عليه مجاز والحمل على الحقيقة أولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الإعسار كالإكراه فادّعاه فالراجح قبوله اه وفي إطلاقه نظر لما مرّ أنه لا يقبل دعواه الإكراه إلا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيّده قولهم: في التّفليس لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم يهتد له مال ولو تعارضت بيننا تعليق وتنجز قُدمت الأولى؛ لأن معها زيادة علم بسماع التعليق ومحلّه كما هو ظاهر وإن لم يمكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعية، وإن ظن أنها ليست في عصمته كما لو طلق زوجته ظانًا أنها أجنبية، وإنما قيل فيما مرّ في كل زوجة لي طالق وقال أردت غير المخاصمة؛ لأنه ثم أخرجها بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاقي عليها كان معلقًا بكذا فهو لغو؛ لأن الواقع لا يتعلق أولًا وصلته عشرة أشرفيّة، ولا نية له تعيّن فلا يُجزئ غير الذهب الأشرفي لما مرّ في الإقرار والبيع ولو علّق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتمته فضرها لم يحنث إن ثبت

قوله: (وإن وجبت) أي: المفارقة بنحو الإعسار. قوله: (لما يأتي إلخ) متعلّق بقوله: (وإنما حنث إلخ). قوله: (ونقل المرنى إلخ) جواب سؤال ظاهر البيان. قوله: (فأبرئ) بناء المفعول.  
قوله: (لاستقرار الحقوق) لا يخلو عن شيء ولو قال لأداء الحقوق إلخ لكان واضحًا اه سيّد عمر.  
قوله: (وبحث الجلال إلخ) أي: في مسألة الحلف على وفاء الدين إلخ. قوله: (لو سافر الغريم) أي: الدائن. قوله: (بالقاضي) أي: بتسليمه للقاضي. قوله: (عليه) أي: على الوفاء ولو بالقاضي.  
قوله: (ويؤيّده) أي: اشتراط القرينة هنا أيضًا. قوله: (ومحلّه) أي: التقدّم. قوله: (إن لم يمكن إلخ) كأن اتّحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة. قوله: (أو لا وصلته إلخ) عطف على متى وقع إلخ. قوله: (فلا يُجزئ إلخ) قضية ما اعتمدّه شيخنا الشهاب الرملي كما بيّناه في الإقرار من أن الأشرفي مجمل بين الذهب، وقدر معلوم من الفضة أنه يُجزئ القدر المعلوم من الفضة اه سم.

قوله: (فلا يُجزئ غير الذهب الأشرفي لما مرّ) قضية ما اعتمدّه شيخنا الشهاب الرملي كما بيّناه في الإقرار من أن الأشرفي مجمل بين الذهب، وقدر معلوم من الفضة أنه يُجزئ القدر المذكور من الفضة.

ذلك، وإلا صدقت على ما مرّ فتحليف ومَرَّ أنّه لو حنث ذو زوجات لم ينو إحداهنّ والطلاق ثلاث غنّته في واحدة، ولا يجوز له توزيعه لِمُنافاته لِمَا وَقَعَ عليه من البيّثونة الكثيرة، وله أن يُعيّنه في مِيتَةٍ وبائنة بعد التعليق؛ لأنّ العبرة بوقته لا بوقت وجود الصّفة على المعتمد. ولو حلف أنّه لا يطلق غريمه فهرّب وأمكنه اتّباعه حنث إذ معنى لا أطلقه لا أحلّي سبيله كذا قيل، وفيه وقفة بل المُتبادِر من أطلقه أباشِرُ إطلاقه بأنّ أخرجه من الحبس أو أدّن له في الخروج أو في ذهابه غنّي ولو قال إنّ خرجت مع أمّي إلى الحمام فخرجت أو لا ففي فتاوى المُصنّف إنّ قصّد منعها من الاجتماع معها في الحمام طَلقت، وإلا فلا ويُقاس به نظائره ويأتي أوائل الأيمان حكم ما لو حلف لا يأكل طعامه فأضافه.

☐ قوله: (ومَرَّ) أي: في فصل بيان محلّ الطلاق اهـ كُرِدِي. ☐ قوله: (توزيعه) أي: الطلاق الثلاث. ☐ قوله: (وله أن يُعيّنه في مِيتَةٍ إلخ) تقدّم في فصل شكّ في طلاق فلا أنّ الذي استقرّ عليه رأي شَيْخِنَا الشَّهاب الرّمليّ في فتاويه أنّه إنّما يجوز في مِيتَةٍ ومُبانَةٍ بعد وجود الصّفة لا قبله اهـ سم. ☐ قوله: (ولو قال إنّ خرجت إلخ).

(فروع): لو قال لِرُزُوجِهِ إنّ خرجت إلّا بإذني فأنت طالق فأذن لها، وهي لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق، وإنّ أذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت اليمين ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث لحصول الإذن ولو قال كلّما خرجت إلّا بأذني فأنت طالق فأذن مرة خرجت بلا إذن طَلقت؛ لأنّ كلّما تقتضي التكرار كما مرّ وخلاصه من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كلّما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد إلّا مع امرأته فخرجت لكن تقدّم عليها بخطوات لم تطلق مُعني ونهاية. ☐ قوله: (حكم ما لو حلف إلخ) عبارة المُعني ولو حلف لا يأكل من مال زيد فأضافه أو نكّر مأكولاً فالتقطه أو خلطاً زاذنيهما وأكل من ذلك لم يحث؛ لأنّ الضيف يملك الطعام فيبطل الإزدياد والمُلْتَقَط يملك الملقوط بالأخذ والخلط في معنّى المعاوضة ولو حلف لا يدخل دار زيد ما دام فيها فانتقل منها وعاد إليها ثم دخلها الحالف، وهو فيها لم يحث لانقضاء الديمومية بالانقضاء منها نعم إنّ أراد كونه فيها فينبغي الحثّ قاله الأذرعِيّ اهـ وكذا في النّهاية إلّا مسألة التشرّ وخلط الزاد فبّه عليهما الرشيدِيّ بما نصّه الظاهر أنّ الضيافة ليس بقيد بل المدار على ما وجدّ فيه العلة فيشمل نحو الإباحة كأنّ أذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع اهـ.

☐ قوله: (وله أن يُعيّنه في مِيتَةٍ وبائنة بعد التعليق إلخ) تقدّم في فصل شكّ في طلاق فلا أنّ الذي استقرّ عليه رأي شَيْخِنَا الشَّهاب الرّمليّ في فتاويه أنّه إنّما يجوز تعيينه في مِيتَةٍ ومُبانَةٍ بعد وجود الصّفة لا قبله قال في الرّوض، ولا تسقط أي الرجعة بالإسقاط قال في شرحه، ولا بشرط الإسقاط. ☐ قوله: (ما لو حلف لا يأكل طعامه فأضافه) أي: فلا يحثّ شرح م ر أي فإنّه يملكه بالإزدياد فلا يصير طعامه فإنّ أراد بلا يأكل لا ينصع، ولا يدخله فمه فالحثّ ظاهر.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرَّجْعَةِ

هي بفتح الزاءِ وَيَجُوزُ كسرُها قيل بل هو الأكثرُ لُغَةً الْمَرْءُ من الرُّجُوعِ وشرعاً رَدُّ مُطَلَّقةٍ لم تَبِنَ إلى التَّكَاحِ بالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ والأصلُ فيها الْكِتَابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ الْأُمَّةِ وأركانُها مَحَلٌّ وصِغَةُ ومُرْتَجِعٌ (شرطُ الْمُرتَجِعِ أهْلِيَةُ التَّكَاحِ)؛ لَأَنَّهَا كإِنْشَائِهِ فلا تَصِيحُ من مُكْرِهِ لِلحديثِ السَّابِقِ ومُرْتَدٌّ؛ لأنَّ مقصودَها الْحِلُّ والرَّدُّ تُنَافِيهِ (بِنَفْسِهِ) فلا تَصِيحُ من صَبِيِّ ومَجْنُونٍ لِنَقْصِيبِهَا وتَصِيحُ من سَكْرَانٍ وسَفِيهِ وعَبْدٍ ولو بغيرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ وسَيِّدٍ تَغْلِيْبًا لِكُونِهَا اسْتِدَامَةً وِذْكَرُ الصَّبِيِّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرَّجْعَةِ

□ فَوَدَّ: (هي بفتح الزاءِ) إلى قوله: (وَيُجَابُ) في الْمُغْنِي وإلى قولِ المتنِ: (وَتَخْتَصُّ) في النِّهَايَةِ إلَّا قوله: (وَأَثَرُ هَذَا) إِلَى (نَعَمْ) وقوله: (وَتَنْحَصِرُ صَرَائِحُهَا) فيما ذُكِرَ وقوله: (وَيُظْهَرُ) إلى المتنِ .  
□ فَوَدَّ: (بل هو الْأَكْثَرُ) أي: في الْإِسْتِعْمَالِ، وإِلَّا فَالْقِيَاسُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لِلْمَرْءِ، وهي بِالْفَتْحِ، وَأَمَّا الَّتِي بِالْكَسْرِ فَهِيَ اسْمٌ لِلْمُهَيَّئَةِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَشَرْعًا رَدُّ مُطَلَّقةٍ إلخ) قال في الرُّوضِ، ولا تَسْقُطُ أي الرَّجْعَةُ بِالْإِسْقَاطِ قال في شَرْحِهِ، ولا بِشَرْطِ الْإِسْقَاطِ انْتَهَى اهـ سم. □ فَوَدَّ: (بِالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ) أي: في قولِ المتنِ وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةِ إلخ. □ فَوَدَّ: (مَحَلٌّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثَلَاثَةُ مُرْتَجِعٍ وصِغَةُ وَرَوْجَةٍ فَأَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ سَبَبٌ لَا رُكْنَ اهـ .  
□ فَوَدَّ (سَيِّ): (أَهْلِيَةُ التَّكَاحِ إلخ) بَأَنْ يَكُونَ بِالْعَا عَاقِلًا مُخْتَارًا غَيْرَ مُرْتَدٍّ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ) أي: في كِتَابِ الطَّلَاقِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَمُرْتَدٍّ) أي: وَإِنْ أَسْلَمَ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ سَكْرَانٍ) أي مُتَعَدِّ بِسُكْرِهِ مُغْنِي وسم زادَ ع ش، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَأَقْوَالُهُ كُلُّهَا لَاغِيَةٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَسَفِيهِ إلخ) أي: وَمُفْلِسٍ اهـ نِهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَعَبْدٍ) وَلَوْ عَتَقَتْ الرَّجْعِيَّةُ تَحْتَ عَبْدٍ كَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قوله كَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ أي: وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا بِتَأْخِيرِ الْفَسْخِ لِعُدِّهَا فِي أَنَّهَا إِنَّمَا أَخَّرَتْ رَجَاءَ الْبَيْنُونَةِ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَوْلُهُ: قَبْلَ اخْتِيَارِهَا أي: لِلْفَسْخِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بغيرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ) أي في السَّفِيهِ وسَيِّدٍ أي في الْعَبْدِ اهـ ع ش.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرَّجْعَةِ)

□ فَوَدَّ: (وَتَصِيحُ مِنْ سَكْرَانٍ) أي: مُتَعَدِّ. □ فَوَدَّ: (وَعَبْدٍ وَلَوْ إلخ) وَلَوْ عَتَقَتْ الرَّجْعِيَّةُ تَحْتَ عَبْدٍ كَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ شَرْحُ م ر.



وَقَعَ فِي الدَّقَائِقِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعَ طَلَاقٍ عَلَيْهِ وَيُجَابُ بِمَا إِذَا حَكَمَ حَنْبَلِيٌّ بِصِحَّةِ طَلَاقِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الشُّفْعَةِ فَلَا اسْتِشْكَالَ غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَحَّحَتْ رَجْعَةُ مُحْرِمٍ وَمُطَلَّقٍ أُمَةٍ مَعَهُ حُرَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ اللَّتْكَاحِ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ عَرَضَ لَهُ، وَلَمْ تَصَحَّحْ كَمَا يَأْتِي رَجْعَةُ مُطَلَّقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهِمًا وَمِثْلَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ مَا لَوْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا مَعَ أَهْلِهَا لِلتَّكَاحِ لَوْجُودَ مَانِعٍ لِذَلِكَ

□ فَوُدَّ: (بِمَا إِذَا حَكَمَ الْخ) وَيَحْمِلُهُ عَلَى فَسْخِ صَدَرَ عَلَيْهِ وَقُلْنَا إِنَّهُ طَلَاقٌ نَهَايَةُ أَيِّ عَلَى الْمَرْجُوحِ ع  
ش. □ فَوُدَّ: (بِصِحَّةِ طَلَاقِهِ) قَالَ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَأَنْظُرْ إِذَا طَلَّقَ الصَّبِيَّ وَحَكَمَ الْحَنْبَلِيُّ بِصِحَّةِ طَلَاقِهِ هَلْ لَوْلَا رَجْعَةُ حَيْثُ يَزُوجُهُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْمَجْنُونِ أَهْ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ قِيَاسًا عَلَى ابْتِدَاءِ التَّكَاحِ، وَإِنْ كَانَ بَائِنًا عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بِالصَّحَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّعْدِي إِلَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ حَكْمُ بِالصَّحَّةِ وَيَمُوجِبُهَا وَكَانَ مِنْ مَوْجِبِهَا عِنْدَهُ امْتِنَاعُ الرَّجْعَةِ وَأَنَّ حُكْمَهُ بِالْمَوْجِبِ يَتَنَاوَلُهُ احتَاجَ فِي رَدِّهَا إِلَى عَقْدٍ جَدِيدٍ أَهْ ش. □ فَوُدَّ: (لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) أَيِ: فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحِيلًا كَقَوْلِكَ هَذَا الْمَيْثُ لَا يَتَكَلَّمُ مِثْلًا أَهْ ش زَادَ الْكُرْدِيُّ بِخِلَافِ لَمْ أَه. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي الشُّفْعَةِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (فَلَا اسْتِشْكَالَ غَفْلَةً الْخ) رَدَّهُ سَمِ رَاجِعُهُ. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (فَالْأَصَحُّ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَثَرُ هَذَا) إِلَى (نَعَمْ)، وَقَوْلُهُ: (بِالصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ). □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ أَهْلِ الْخ) قَدْ يَعْتَكُرُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَ فِي الْمَكْرَهَةِ فَلَوْ عُلِّلَ بِتَغْلِيْبِ الْإِسْتِدَامَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَكَانَ وَاضِحًا أَهْ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيِ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّيلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ أَهْ سَمِ. □ فَوُدَّ: (مَانِعٌ الْخ) وَهُوَ الْإِحْرَامُ وَوُجُودُ الْحُرَّةِ فِي نِكَاحِهِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي شَرْحِ: (وَلَا تُقْبَلُ تَغْلِيْقًا).

□ فَوُدَّ: (رَجْعَةُ مُطَلَّقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهِمًا الْخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بَعِيْنَهَا أَوْ كُلَّ وَاحِدَةٍ بَعِيْنَهَا ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي صَوْرَةِ الْإِبْهَامِ أَوْ تَذَكَّرَهَا فِي صَوْرَةِ الشَّيْءِ فَتَجَزَّئِ الرَّجْعَةُ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ شَكَّ الْخ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ش وَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عُمَرَ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ عَقَّبَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ بِمَا نَصَّه إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا الْإِخْرَاجُ لَوْ كَانَ مُبْهِمًا صِفَةً لِلِإِزْتِجَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِلطَّلَاقِ أَهْ.  
□ فَوُدَّ: (عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ الْخ) عِبَارَةٌ فَتَحَّجَّجُوا نَعَمْ لَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا صَحَّ أَنْ يُرَاجَعَ الْمُطَلَّاقَةُ

□ فَوُدَّ: (وَاسْتِشْكَالَ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعَ طَلَاقٍ عَلَيْهِ) قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُ الْمُسْتَشْكَلِ أَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي هَذَا التَّفْهِي لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْمُنْفِيِّ وَأَيْضًا فَالْمُتَبَادِرُ مِنْ نَفْيِ الْفُقَهَاءِ الْإِمْكَانُ لِنُدْرَةِ تَرْتِيْبِهِمُ الْأَحْكَامَ عَلَى الْمُحَالَاتِ فَالْحَكْمُ بِالْغَفْلَةِ مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِلْ غَفْلَةٍ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِشْكَالِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّيْءِ بِلَا إِمْكَانِهِ) إِذَا جُعِلَ الْإِسْكَالُ أَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي نَفْيِ صِحَّةِ رَجْعَةِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ لَمْ يَنْدَفِعْ بِالْعِلَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ يَكُنْ غَفْلَةً، وَكَذَا جُعِلَ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ نَفْيِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ تَصَوُّرُ الطَّلَاقِ مَعَ عَدَمِ تَصَوُّرِهِ هُنَا. □ فَوُدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيِ: وَلَوْ بِالتَّوَكُّيلِ فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ.

□ فَوُدَّ: (إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُبْهِمًا الْخ) قَدْ يَخْرُجُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا لَوْ رَاجَعَ إِحْدَاهُمَا بَعِيْنَهَا أَوْ كُلَّ وَاحِدَةٍ

هو الإبهام وأثر هنا دون وقوع الطلاق؛ لأنه مبنّي على الغلبة والسراية بخلاف الرجعة نعم، لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فبان وقوعه أجزأته تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الأمر كما يأتي (ولو طلق) الزوج (فجئن للولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء التكاح) بأن احتاجه كما مر؛ لأن الأصح صحة التوكيل في الرجعة واعتبرت حكايته للخلاف بأن هذا بحث للرافعي ويرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. (وتحصل) الرجعة بالصريح والكناية ولو بغير العربية مع القدرة عليها فمن الصريح أن يأتي (براجعتك ورجعتك وارجعتك) أي بواحد منها

منهما في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما بينته في الأصل انتهت اه سيّد عمر. فؤد: (وأثر) أي: الإبهام هذا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ اه سم عبارة الكردي قوله وأثر هنا أي أثر الإبهام هنا بأن يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فإنه لا يمنعه اه فكان نسخ الشارح مختلفة. فؤد: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد، وإنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل اه سم.

فؤد: (لأنه) أي: الطلاق اه سم. فؤد: (والسراية) عطف تفسير للغلبة يعني غلبة الواقع وسرايته غير الواقع في بعض الطلقة فإن البعض الواقع يسري إلى غيره اه كردي. فؤد: (كما يأتي) أي: في شرح وتختص الرجعة بمطوعة اه كردي. فؤد: (بأن احتاجه) أي: المجنون الوطء. فؤد: (كما مر) أي: في باب التكاح. فؤد: (لأن الأصح صحة التوكيل إلخ) أي: والخلاف في صحتها من الولي مبنّي على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلي وكان على الشارح أن يصرح به أيضاً اه رشدي. فؤد: (ويرد إلخ) على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في أجزاء الخلاف إذ لا وجه للفرق اه سم. فؤد: (بأن من حفظ حجة) عبارة المغني وأجيب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن الأصحاب اه. فؤد: (بالصريح والكناية) هذا الصنيع لا ينسجم مع قول المصنف

بعينها ثم عيّن في صورة الإبهام أو تذكرها في صورة النسيان فتجزئ الرجعة، وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك إلخ. فؤد: (وأثر) أي: الإبهام هنا أي عدم الصحة المار في قوله: ولم يصح كما يأتي إلخ شرح م ر. فؤد: (دون وقوع) المتبادر منه أن المعنى أنه لم يؤثر الوقوع، وهو خلاف المراد إنما المراد أنه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب أن يقول دون عدم الوقوع فتأمل.

فؤد: (لأنه) أي: الطلاق مبنّي إلخ. فؤد: (ويرد إلخ) أقول على أنه إذا اعتد ببحث الرافعي في الأحكام فليعتد به في أجزاء الخلاف إذ لا وجه للفرق.

فؤد في (استي) (وتحصل براجعتك) قال في الرّوض وشرحه، وقوله: راجعت مثلاً بلا إضافة إلى مظهر أو مضمر لا يجزئ فلا بد من إضافة إليه كراجعت فلانة أو راجعتك أو راجعتها كما صرح به الماوردّي وغيره، وقوله: راجعتها للضرب أو للإكرام أو نحوهما لا يضّر في صحة الرجعة إلا إن قصدت دون الرجعة فيضّر فتحصل الرجعة فيما إذا قصدت معاً أو أطلق فيسأل احتياطاً؛ لأنه قد يبين

لِشَيْئِهَا وَوُرُودِهَا، وَكَذَا مَا اشْتَقَّ مِنْهَا كَأَنْتَ مُرَاجِعَةٌ أَوْ مُرْتَجِعَةٌ كَمَا فِي التَّتَمُّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِنَحْوِ إِلَيَّ أَوْ إِلَى نِكَاحِي لِكُنْهَ مَثَدُوبٍ بِلِإِلَهِهَا كَفُلَانَةٍ أَوْ لِيُضْمِرَها كَمَا ذَكَرَهُ أَوْ بِالْإِشَارَةِ كَهَذِهِ فَمُجَرَّدُ رَاجِعَتْ لَعَوَّ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِمْسَاكَ) وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا (صَرِيحَانِ) لِوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلُ فِي السَّنَةِ أَيْضًا، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ أَشْهَرَ مِنَ الْإِمْسَاكِ بِلِصَوِّبِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَتَنْخَصِرُ صَرَائِحُهَا فِيمَا ذَكَرَ (وَأَنَّ التَّزْوِيجَ وَالتَّكَاحَ كِنَايَتَانِ)

الْآتِي كَمَا لَا يَخْفَى أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (مُرَاجِعَةُ الْخ) أَي: أَوْ مُسْتَرْجِعَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِلَاح) هَلْ هُوَ شَامِلٌ لِنَحْوِ أَنْتَ مُرَاجِعَةٌ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ نَعَمْ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَخْلُو عَنْ إِسْنَادِ الرَّجْعَةِ إِلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ نَحْوِ رَاجِعْتُكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْخ) أَي: فِي رَاجِعْتُكَ الْخ، وَفِيمَا اشْتَقَّ مِنْهَا أَهْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِلِإِلَهِهَا) أَي بِلِإِلَاحِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا أَهْ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. (تَنْبِيْهُ): لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ رَاجِعَتْ أَوْ ازْتَجَعْتُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى مُظْهِرٍ كَرَاجِعْتُ فُلَانَةً أَوْ مُضْمِرٍ كَرَاجِعْتُكَ أَوْ مُشَارٍ إِلَيْهِ كَرَاجِعْتُ هَذِهِ وَلَوْ قَالَ رَاجِعْتُكَ لِلضَّرْبِ أَوْ لِلْإِكْرَامِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّ فِي صِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِنْ قَصَدَهَا أَوْ أَطْلَقَ لَا إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ دُونَ الرَّجْعَةِ فَيَضُرُّ قَيْسَالُ أَحْتِيَاطًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الرَّجْعَةُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السُّؤَالِ حَصَلَتْ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ أَه. □ فَوَدَّ: (فَمُجَرَّدُ رَاجِعَتْ لَعَوَّ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْهُ مَا لَوْ وَقَعَ جَوَابًا لِقَوْلِ شَخْصٍ لَهُ رَاجِعْتُ أَمْرًا تَكُ الْإِمْسَاكًا كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي طَلَّقْتُ جَوَابًا لِمُلْتَمَسِ الطَّلَاقِ مِنْهُ وَقِيلَ عَنْ سَمٍ فِي الدَّرْسِ مَا يُصْرَحُ بِهِ. أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُمَا) صَرِيحٌ هَذَا الْعَطْفِ أَنَّ الْمَثْنَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ كَوْنِ الْمُضَدَّرَيْنِ مِنَ الصَّرِيحِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ عِبَارَتُهُ مَعَ الْمَثَنِ وَذَلِكَ إِمَّا صَرِيحٌ، وَهُوَ رَدُّكَ إِلَيَّ وَرَجِعْتُكَ وَرَاجِعْتُكَ وَأَمْسَكْتُكَ إِلَى أَنْ قَالَ، وَفِي مَعْنَاهَا سَائِرٌ مَا اشْتَقَّ مِنْ مَصَادِرِهَا كَأَنْتَ مُرَاجِعَةٌ الْخ أَهْ رَشِيدِي وَيَمْنَعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ احْتِمَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْعَطْفِ تَقْسِيرِيًّا وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُظْهِرُ أَنَّ مِنْهَا أَيِ الْكِنَايَةِ أَنْتَ رَجْعَةُ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِلِصَوِّبِ الْإِسْنَوِيِّ الْخ) ضَعِيفٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَي: الْإِمْسَاكُ.

مَا لَا تَحْصُلُ بِهِ الرَّجْعَةُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السُّؤَالِ حَصَلَتْ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ. أَه. وَمَا ذَكَرَهُ الْمَثْنُ أَيِ مَثْنِ الْمَنْهَاجِ وَالشَّرْحِ مِنَ الصَّرَاحِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ مَعَ زِيَادَتِهِ رَاجِعْتُكَ لِلضَّرْبِ أَوْ لِلْإِكْرَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّ وَمَعَ مُخَالَفَةِ الرَّوْضِ فِي صَرَاحَةِ الْإِمْسَاكِ تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ ثَمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ صَرَاحِ الرَّجْعَةِ مُنْخَصِرَةٌ فِيمَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلَا تَجْرِي فِي غَيْرِهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ قَالَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ صَرَاحُهُ مَخْصُورَةٌ مَعَ أَنَّهُ إِزَالَةُ جِلٍّ فَالرَّجْعَةُ الَّتِي تُحْصِلُهُ أَوَّلَى أَهْ وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيِ ابْنِ حَجَرٍ وَتَنْخَصِرُ صَرَائِحُهَا فِيمَا ذَكَرَ وَحَيْثُ فَالْتَّبَعِيضُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَوَيْنِ الصَّرَاحِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَ قَوْلِ الْمَثَنِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الرَّدَّ الْخ لَا يَجْمَعُ مَا ذَكَرَهُ الْمَثْنُ وَالشَّرْحُ.

لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أتى بأحدهما وحده كثرزوجتاك أو مع قبول بصورة العقد (ولَيْقُلْ رَدَّذَتَهَا إِلَيَّ أَوْ إِلَى نِكَاحِي) حتى يكون صريحاً؛ لأنَّ الرَّدَّ وحده المُتَبَادِرُ منه إلى الفهم ضدَّ القبول فقد يُفْهَمُ منه الرَّدُّ إلى أهلها بسببِ الفراقِ فاشْتَرَطَ ذلك في صراحته خلافاً لِجَمْعِ لِيَنْتَفِيَّ ذلك الاحتمال وبه فارقَ عدمَ الاشتراطِ في رجعتك مثلاً وقضية كلامِ الروضة وأصلها أنَّ الإمساك كذلك لكن جَزَمَ البَغَوِيُّ كما نَقَلَاهُ بعدُ عنه وأَقْرَأَهُ بِتَذَبُّ ذلك فيه (والجديدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ الرَّجْعَةِ (الإشهاد) عليها بناءً على الأصحَّ أَنَّهَا في حكمِ الاستدامة، ومن ثَمَّ لم تَحْتَجْ لَوَلِيِّ، وَلَا لِرِضَاهَا بَلْ يُنْذَبُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أي قاربن بلوغه ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وَصَرَفَهُ عَنِ الْوَجُوبِ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى عَدَمِهِ عِنْدَ الطَّلَاقِ فَكَذَا الْإِمْسَاكُ وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ أَيْضًا عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَا فِي الْعِدَّةِ عَلَى الْأَوْجَهِ خَوْفُ الْإِنْكَارِ وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا (فَتَصِحُّ بِكِنَايَةِ) مَعَ النَّيَّةِ كَاخْتَرْتُ رَجْعَتَكَ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَقْبَلُ بِهَا كَالطَّلَاقِ وَزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ صَحَّتِهَا بِهَا مُطْلَقًا وَيُظْهَرُ أَنَّ مِنْهَا أَنْتَ رَجْعَةٌ كَأَنْتَ طَلَّاقٌ (وَلَا تُقْبَلُ تَعْلِيْقًا) كَرَا جَعْلَتِكَ إِنْ شِئْتَ وَلَوْ بَفَتْحٍ إِنْ مِنْ غَيْرِ نَحْوِيٍّ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا اسْتِدَامَةٌ كَاخْتِيَارٍ مِّنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ، .....

قوله: (لعدم شهرتهما) إلى قوله: (خلافاً لجمع) في المغني.  
 قول (السنن): (ولَيْقُلْ رَدَّذَتَهَا إِلَيَّ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ نِيَّةَ الرَّجْعَةِ الْمُعَبَّرُ عَنْهَا بِلَفْظِ الرَّدِّ تُغْنِي عَنِ الْإِضَافَةِ أَخْذًا مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرَّدَّ كِنَايَةٌ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (المُتَبَادِرُ إلخ) خَبَرٌ إِنْ. قوله: (فاشترط ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج. قوله: (لِيَنْتَفِيَّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَاشْتَرَطَ إلخ. قوله: (إِنَّ الْإِمْسَاكَ كَذَلِكَ) أي: مِثْلُ الرَّدِّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِمْسَاكِ إِضَافَةٌ إِلَيْهِ بِكَرَرٍ فِي حَوَاشِي الْمَحَلِّيِّ وَاعْتَمَدَ السَّنْبَاطِيُّ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ اشْتِرَاطَ الْإِضَافَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (لكن جزم البغوي إلخ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ش. قوله: (بِتَذَبُّ ذلك) أي: الإضافة إلى الزوج فيه أي الْإِمْسَاكُ. قوله: (ومن ثم لم تَحْتَجْ لَوَلِيِّ إلخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الزَّوْجَةِ، وَلَا رِضَا وَلِيِّهَا، وَلَا سَيِّدِهَا إِذَا كَانَتْ أَمَةً وَيُسَنُّ إِعْلَامُ سَيِّدِهَا، وَلَا تَسْقُطُ الرَّجْعَةُ بِالْإِسْقَاطِ أَه. قوله: (بَلْ يُنْذَبُ) أي: الْإِشْهَادُ. قوله: (على عَدَمِهِ) أي عَدَمُ وَجُوبِ الْإِشْهَادِ. قوله: (وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ إلخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيَةُ فَإِنْ لَمْ يُشْهَدِ اسْتَحْبَبَّ الْإِشْهَادُ عِنْدَ إِقْرَارِهِ بِالرَّجْعَةِ خَوْفَ جُحُودِهَا فَإِنْ إِقْرَارَهُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ مُقْبُولٌ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ أَه. قوله: (مُطْلَقًا) أي: نَوَى أَمْ لَا أَهْ ش. قوله: (ولو بفتح إن من غير نحووي) كما بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ

قوله: (فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجمع إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. قوله: (بَلْ يُنْذَبُ) أي: الْإِشْهَادُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] إلخ الْآيَةُ ظَاهِرُ الْآيَةِ طَلَبُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْمُفَارَقَةِ أَيْضًا.  
 قوله: (كَرَا جَعْلَتِكَ إِنْ شِئْتَ وَلَوْ بَفَتْحٍ إِنْ مِنْ غَيْرِ نَحْوِيٍّ) قَالَ فِي الرُّوضِ، وَلَا يَضُرُّ رَا جَعْلَتِكَ إِنْ شِئْتَ أَوْ أَنْ بَفَتْحٍ أَنْ لَا كَسْرَها أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَبْغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ النَّحْوِيِّ وَغَيْرِهِ فَيُسْتَفْسَرُ

ولا توقيتا كراجعتك شهرا واستفيد من المتن عدم صحة رجعة منبهة كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة؛ لأن ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإبهام (ولا تحصل بفعل كوطيء)، وإن قصد به الرجعة؛ لأن ابتداء التكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الإجازة والفسخ به في زمن الخيار؛ لأن الملك يحصل به كالتسبي قيل يرد عليه إشارة الأخرس المفهمة والكتابة فإنها تحصل بهما مع كونهما فعلا ويرد بأنهما ألحقا بالقول في كونهما كنايةتين أو الأولى صريحة، وكذا وطء أو تمتع كافر اعتقدوه رجعة وترافعوا إلينا أو أسلموا

كذا في النهاية، وهو محل تأمل فقد قال في المغني والأسنى ويبغي كما قال الأذري أن يفرق بين التخيوي وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم إلا أن يثبت أن للأذري كلامين متغايرين، وقد يقال لا تغاير؛ لأن صاحب النهاية والشارح اعتمدا بعض بحث الأذري، وهو التفصيل بين التخيوي وغيره في الإثبات بأن المفتوحة، ولم يعتمدوا الاستفسار المذكور؛ لأن الظاهر من حاله إرادة التعليق ولهذا لم يتعرض الأضحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكيفية هذا والقلب إلى اعتبار الاستفسار هنا، وفي الطلاق أميل إلا أن يطرد العرف عند عوام ناحية باستعمال المفتوحة في التعليق فلا يتعد عدم اعتباره اه سيّد عمر. هـ قوله: (ولا توقيتا) إلى قول المتن: (وتحصل) في المغني إلا قوله: (وبه فارق) إلى (ويرد). هـ قوله: (ولا توقيتا) إلخ شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة، وقد يقال بصحتها؛ لأن قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش. هـ قوله: (واستفيد من المتن) أي: بواسطة القاعدة الآتية اه رشيدى، وهي قول الشارح؛ لأن ما يقبل التعليق لا يقبل الإبهام عبارة المغني وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه وأبهم ثم راجع أو طلقها ثم راجع إحداهما لم تصح الرجعة اه. هـ قوله: (عدم صحة رجعة منبهة) يؤخذ من هذا أنه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيّد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه.

هـ قوله (سني): (ولا تحصل بفعل) ولا تحصل أيضا بإنكار الزوج طلاقها اه نهاية. هـ قوله: (به) أي: بالوطء من المشتري في الأول، ومن البائع في الثاني. هـ قوله: (ويرد بأنهما ألحقا إلخ) عبارة المغني. (تنبيه): هل الكتابة بالتاء الفرقية كالكناية أو لا مقتضى كلام الشيخين الأول، وهو المعتقد أما الأخرس فتصح منه بالإشارة المفهمة فإن فهمها كل أحد فصريحة أو فظنون فقط فكناية وبالكتابة بالفوقية لعجزه فلا يأتي فيه الخلاف اه بحذف. هـ قوله: (أو الأولى صريحة) يبغي التفصيل سم أقول، وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغني، وهو مراد الشارح أيضا إلا أن تغييره لا يخلو عن قلاقة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والإشارة صريحة أو كناية اه سيّد عمر. هـ قوله: (وكذا وطء إلخ) أي: كالإشارة المفهمة من الأخرس وطء إلخ في حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء إلخ.

الجاهل بالعربية. اه. هـ قوله: (ويرد بأنهما ألحقا إلخ) كذا شرح م ر. هـ قوله: (أو الأولى صريحة) يبغي التفصيل كالطلاق.

فُنْقِرْهُمْ عَلَيْهِ كَمَا تُقِرُّهُمْ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ بَلْ أُولَى. (وَتَخْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) وَلَوْ فِي الدُّبْرِ  
وَمِثْلُهَا مُسْتَدْلِلَةٌ مِائَةً الْمُخْتَرَمَ عَلَى الْمَعْتَمِدِ إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَى غَيْرِهَا وَالرِّجْعَةُ شَرْطُهَا الْعِدَّةُ، وَلَا  
يُشْتَرَطُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ تَحْقِيقُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الرِّجْعَةِ فَلَوْ شَكَّ فِيهِ فَرَاغَ ثُمَّ بَانَ وَقُوعُهُ  
صَحَّحَتْ كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيِّتًا (طَلَّقَتْ) بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا  
أُنِيطَتْ فِي الْفَرَانِ بِالطَّلَاقِ وَلِأَنَّ الْفَسْخَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ فَلَا يَلِيقُ بِهِ ثُبُوتُ الرِّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ الْمُقَرَّرِ  
بِهِ أَوْ الثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ يُحْمَلُ عَلَى الرِّجْعِيِّ مَا لَمْ يُعْلَمْ خِلَافُهُ (بِلا عَوْضٍ) بِخِلَافِ الْمُطَلَّقةِ بِعَوْضٍ؛  
لِأَنَّهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا بِمَا بَدَّلَتْهُ (لَمْ يَسْتَوْفِ عِدَّةَ طَلَّاقِهَا) فَإِنْ اسْتَوْفَى لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِمُحْلَلٍ (بَاقِيَةٌ  
فِي الْعِدَّةِ) فَتَمْتَنِعُ بَعْدَهَا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ قَارَنْتِ الرِّجْعَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ: لَوْ  
قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ لَمْ يَقَعْ عَدَمُ صِحَّةِ الرِّجْعَةِ حِينَئِذٍ ثُمَّ رَأَيْتَهُ مُصْرَوِّحًا بِهِ  
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فَلَوْ بَقِيَتْ  
الرِّجْعَةُ بَعْدَ الْعِدَّةِ لَمَا أُبَيِّحَ التَّكَاحُ وَالْمُرَادُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ فَلَوْ وَطَّقَهَا فِيهَا لَمْ يُرَاجَعْ إِلَّا فِيمَا بَقِيَ  
مِنْهَا كَمَا يَذْكُرُهُ وَيُلْحَقُ بِهَا مَا قَبْلَهَا فَلَوْ وَطَّقَتْ بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا حَلَّتْ لَهُ الرِّجْعَةُ فِي  
عِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ عَلَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ صَوَرَتِهَا .....

قَوْلُ (سَنِي): (بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ يَكَارَتْهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرًا إِذْ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ سَمَ  
عَلَى حَيْثُ اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُ (سَنِي): (طَلَّقَتْ) أَي: وَلَوْ بِطَّلَاقِ الْقَاضِي عَلَى الْمُؤَلَّى وَيَكْفِي فِي تَخْلِيصِهَا مِنْهُ أَضْلُ الطَّلَاقِ فَلَا  
يُقَالُ مَا فَائِدَةُ طَّلَاقِ الْقَاضِي حَيْثُ جَازَتْ الرِّجْعَةُ مِنَ الْمُؤَلَّى اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَفْسُوخَةِ) إِلَى  
قَوْلِ الْمَتَنِ مَحَلٌّ لِحُلِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ إِلَى ذَلِكَ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلِأَنَّ الْفَسْخَ  
إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ بِمَا بَدَّلَتْهُ.

قَوْلُ (سَنِي): (بِلا عَوْضٍ) وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَتْ تَمْلِكِينَ بِهَا نَفْسَكَ اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (بِمَا بَدَّلَتْهُ)  
الْأُولَى بِمَا أَخَذَهُ لِيَشْمَلَ خُلْعَ الْأَجْنَبِيِّ اِهْدَعْ شَيْدِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اسْتَوْفَى الْخ) الْفَاءُ لِلتَّغْلِيلِ لَا لِلتَّفْرِيعِ.

قَوْلُهُ: (عَدَمُ صِحَّةِ الرِّجْعَةِ) خَبَرٌ (وَصَرِيحُ قَوْلِهِمْ). قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ بَاقِيَةٌ فِي  
الْعِدَّةِ. قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ أَي: تَمْنَعُوهُنَّ اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (فَلَوْ بَقِيَتْ الرِّجْعَةُ) أَي: حَقُّهَا.

قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ بِهَا) أَي: بِعِدَّةِ الطَّلَاقِ. قَوْلُهُ: (حَلَّتْ الْخ) أَي: وَتَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّمْتَنُعُ بِهَا مَا دَامَتْ  
حَامِلًا فَلَوْ لَمْ يُرَاجَعْ حَتَّى وَضَعَتْ وَرَاجَعَ صَحَّتِ الرِّجْعَةُ أَيْضًا لَوْ قُوعَهَا فِي عِدَّتِهِ اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (فِي  
عِدَّةِ الْحَمْلِ السَّابِقَةِ الْخ) وَلَوْ قَالَ بَدَلْ قَوْلُهُ بَاقِيَةٌ الْخ لَمْ تَنْقُصْ عِدَّتُهَا لَشَمَلَ هَذِهِ الصُّورَةُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ  
يُحْمَلَ الْبَقَاءُ فِي كَلَامِهِ عَلَى بَقَاءِ أَضْلِ الْعِدَّةِ اِهْدَعْ ش. قَوْلُهُ: (لَا مَا بَعْدَ مُضِيِّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ:

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَتَخْتَصُّ الرِّجْعَةُ بِمَوْطُوءَةٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَلْ يَكَارَتْهَا بَانَ كَانَتْ غَوْرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ  
لَا يَنْقُصُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَمِثْلُهَا الْخ) أَي: فَلَا يَرُدُّ عَلَى التَّغْلِيلِ.

فيما إذا خالطها فإنه بعد ذلك تمتنع رجعتها، وإن لم تنقض عدتها حقيقة، ومن ثم لحقها الطلاق (محل لجل) أي قابلة لأن تجل للمراجع، وهذا لكونه أعظم إغني عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره إيضاح (لا) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره، وإن أسلم بعد، ولا (مرتدة) أسلمت بعد؛ لأن مقصود الرجعة الجل وتخلّف الزوج أو ردّها ثنائه وصحّت رجعة المحرمة لإفادتها نوعاً من الجل كالنظر والخلوة. (وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر) لكونها آيسة أو لم تحض أصلاً (وأنكر صدق يمينه) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق، وهو يقبل قوله في أصله فكذا في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته، وإنما صدقت يمينها في العكس كطلقتك في رمضان فقالت بل في سؤال؛ لأنها غلظت على نفسها بتطويل العدة عليها نعم، تقبل هي بالنسبة لبقاء الثقة قبل فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق الثقة ويقبل هو بالنسبة لجل نحو أختها ولو مات فقالت انقضت في

(إما قبلها). ة قوله: (فيما إذا خالطها) أي: مخالطة الأزواج بلا وطء اه معني. ة قوله: (أي قابلة) إلى قول المتن: (أو انقضاء أفراء) في النهاية. ة قوله: (فذكره) أي: لم يستوف إلخ. ة قوله: (أسلمت) أي: واستمر زوجه على الكفر.

ة قوله (سني): (لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج أو ارتدّا معاوضاً وضابط ذلك ان يقال أحد الزوجين إلى دين يمنع دوام النكاح اه معني. ة قوله: (وصحّت) إلى قوله: (فالأولى) في المعني. ة قوله: (وصحّت رجعة المحرمة إلخ) أي: فلا يرد على التعليل اه سم وعبارة المعني. (تنبيه): لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فإنها صحيحة مع عدم إفادة رجعتها جل الوطء؛ لأن المراد قبول نوع من الجل، وقد أفادت جل الخلوة.

ة قوله (سني): (وإذا ادعت) أي: المعتدة البالغة العاقلة أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معهما؛ لأنه لا حكم لقولهما اه معني. ة قوله: (في أصله) أي: أصل الطلاق. ة قوله: (إذ من قبل) أي: قبل قوله في شيء. ة قوله: (في العكس إلخ) أي: بأن ادعى الانقضاء وأنكرت كأن يقول طلقك في رمضان إلخ. ة قوله: (لأنها غلظت إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونها اه سم. ة قوله: (نعم تقبل هي إلخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل، وهو التغليظ لا للمعلل إذ قولها مقبول فيهما اه سيّد عمر عبارة الرشيدي هذا استدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من أنها لا تقبل إلا فيما فيه تغليظ عليها اه. ة قوله: (فالأولى التعليل إلخ) أي: يدلّ قوله: (لأنها غلظت) إلخ ع ش وسم. ة قوله: (ويقبل هو إلخ) عطف على قوله نعم تقبل هي إلخ اه ع ش. ة قوله: (فقالت) أي: الرجعية ع ش.

ة قوله: (لأنها غلظت على نفسها إلخ) فهلا صدقت بلا يمين، وإن لم تستحق الثقة بدونه.

ة قوله: (فالأولى) أي: من التعليل بأنها غلظت على نفسها.

حياته لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ، وَلَا تَرْتُهُ وَقَيْدَهُ الْقَفَالُ بِالرَّجْعِيِّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ قَبُولَهَا فِي الْبَائِنِ وَلَوْ مَاتَتْ فَقَالَ وَاثَرُهَا انْقَضَتْ وَأَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ لِيَرِثَهَا فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَصْدِيقُ الْمُطَلَّقِ فِي الْأَشْهُرِ وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا كَمَا فِي الْحَيَاةِ وَلَأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُورِثِ إِلَّا فِي نَحْوِ حُقُوقِ الْعِرْضِ كَالْحَسَدِ وَالْغِيْبَةِ وَعَلَى مَا فَضَّلْتَهُ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِهِمْ تَصْدِيقَهُ وَبَعْضُهُمْ تَصْدِيقَ الْوَارِثِ (أَوْ وَضْعَ حَمَلٍ لِمُدَّةٍ إِمْكَانٍ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا آيِسَةَ) وَصَغِيرَةً كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَذَفُهَا إِذَا لَا يَتَأْتَى اخْتِلَافٌ مَعَهَا (فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُهَا بِبَيْمَنِ) بِالنَّسْبَةِ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَقَطْ دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ

قوله: (لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ) أي: لِعَدَمِ تَصْدِيقِهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ فَفِي غَيْرِهَا لَا تَلْزِمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا إِنْ سَمَّاهُ سَمَّ سَيَاتِي عَنْ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.  
قوله: (وَقَيْدَهُ الْقَفَالُ إِنْ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ع. ش. قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذُ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّا، وَإِنْ تَحَقَّقْنَا بَقَاءَ الْعِدَّةِ فِي الْبَائِنِ لَكُنْهَا لَا تَنْتَقِلُ لِعِدَّةِ الْوَفَاةِ ع. ش. وَسَمَّ عِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ وَجْهَ الْأَخْذِ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ هُوَ فَرْعٌ عَدَمَ قَبُولِهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَدْ قَيْدَهُ الْقَفَالُ بِالرَّجْعِيَّةِ فَاقْتَضَى الْقَبُولُ فِي الْبَائِنِ وَلَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّهَُا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَفْصَلَ أَتَاهَا بِالْأَقْرَاءِ أَوْ بِالْأَشْهُرِ أَوْ بِالْحَمْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا ادَّعَتْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ حُكْمُهُ الْمُقَرَّرُ فِي كَلَامِهِمْ وَيُحْتَمَلُ قَبُولُهَا مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ أَهْ، وَقَدْ مَرَّ أَنْفَاءً عَنْ سَمَّ مَا يُوَافِقُ الْأَوَّلَ. قوله: (مَاتَتْ) أي: الرَّجْعِيَّةُ ع. ش. قوله: (وَالْوَارِثُ إِنْ) أي: حَيْثُ ادَّعَاهُ فِي زَمَنِ يُمْكِنُ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: فِيمَا عَدَاهَا أَيِ مِنَ الْحَمْلِ وَالْأَقْرَاءِ، وَقَوْلُهُ: تَصْدِيقُهُ أَيِ الزَّوْجِ أَهْ ع. ش.

قوله (سَمَّ): (أَوْ وَضْعَ حَمَلٍ) حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ كَامِلٍ أَوْ نَاقِصٍ وَلَوْ مُضْغَةً، وَلَا بُدَّ مِنْ انْفِصَالِ كُلِّ الْحَمْلِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ فَرَاغَهَا صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَلَوْ وَلَدَتْ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ آخَرَ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ، وَإِلَّا فَلَا نِهَايَةَ وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي صِحَّةِ الرَّجْعَةِ بَقَاءُ الشَّعْرِ وَحَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ بِتَمَامِهِ لِشُغْلِ الرَّجَمِ بِشَيْءٍ مِنْهُ أَهْ.

قوله (سَمَّ): (لِمُدَّةٍ إِمْكَانٍ) وَسَيَاتِي بَيَانُهَا بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ ادَّعَتْ وَلَادَةً تَامَ فِيمَا كَانَتْ إِنْ سَمَّاهُ مُعْنَى. قوله: (وَصَغِيرَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ سَقَطَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (عَدَدِيَّةٌ) إِلَى الْمُتَنِ.  
قوله: (وَحَذَفُهَا) أي: الصَّغِيرَةَ. قوله: (دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ إِنْ) وَفُرُقَ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ غَيْرُ مُؤْتَمِنَةٍ فِي النَّسَبِ وَبِأَنَّ الْأُمَّةَ تَدَّعِي بِالْوِلَادَةِ زَوَالَ مِلْكٍ مُتَيَقِّنٍ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةً سَمَّ أَيِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ أَهْ.

قوله: (لَزِمَهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ) أي: لِعَدَمِ تَصْدِيقِهَا وَلَعَلَّ هَذَا فِي الْأَشْهُرِ فَفِي غَيْرِهَا لَا يَلْزِمُهَا لِتَصْدِيقِهَا فِيهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي وَالْوَارِثُ فِيمَا عَدَاهَا إِنْ سَمَّاهُ سَمَّ سَيَاتِي عَنْ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.  
قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ) لَعَلَّ هَذَا الْأَخْذُ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّا، وَإِنْ تَحَقَّقْنَا بَقَاءَ الْعِدَّةِ فِي الْبَائِنِ لَكُنْهَا لَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ بَلْ قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَوْلُ قَوْلَهَا إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ، وَهِيَ لَا تَنْتَقِلُ. قوله: (فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ إِنْ) كَذَا شَرْحُ م. ر.  
قوله: (دُونَ نَحْوِ نَسَبٍ) لَا يَقَالُ هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا آتَتْ الزَّوْجَةَ بِوَلَدٍ لِلْإِمْكَانِ لِحَقِّهِ، وَلَا



واستيلاد؛ لأنها مؤتمنة على ما في رَجِمِها أما إذا لم يُمكن فسيأتي، وأما الآيسة والصغيرة فإِنَّهما لا يَحْبِلان، وكذا مَنْ لم تَحْض، ولا يُنافيه إمكان حَبْلِها؛ لأنه نادر. (ولو ادَّعَتْ ولادة وَلَدٍ تامٍّ) في الصُّورة الإنسانية (فإمكانه) أي أَقلُّه (ستة أشهر) عددية لا هِلالية كما بحثه البلقيني أَخْذاً ممَّا يأتي في المائة والعشرين (ولَخْطَتان) واحدة للوطءِ واحدة للوضع، وكذا في كُلِّ ما يَأْتِي (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (التكاح) لثبوت النسب بالإمكان وكان أَقلُّه ذلك لِمَا استنبطه العلماء أَتباعاً لِعَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ من قوله تعالى ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] مع قوله ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [النساء: ١٤] (أو) ولادة (سَقَطَ مُصَوَّرٌ فَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا) عَبَّرُوا بها دون أربعة أشهر؛ لأنَّ العبرة هنا بالعدد دون الأهلية (ولَخْطَتان) ممَّا ذَكَرَ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ

قوله: (لأنها مؤتمنة إلخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة، ولم يُعلل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع أنَّ العلة جارية فيهما فكان القياس القبول إلا أن يُقال لِمَا كَانَ النَّسَبُ والولادة مُتَعَلِّقَيْنِ بالغير وأُمَكَّتْ إقامة البيِّنة على الولادة لم يُقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لِتَعَلُّقِها بها فَصَدَّقَتْ فيها اهـ ع. ش. قوله: (فسيأتي) أي: في المتن الآتي على الأثر اهـ رشيدِي. قوله: (فإنهما لا يَحْبِلان) أي: فلا يَصْدَقَانِ وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الْأُمِّ مَا لَمْ تُضَفَّهِ إِلَى وَقْتِ يَتَأْتِي حَمْلُهَا فِيهِ كَانَ ادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ قَبْلَ سِنِّ الْيَاسِ بَزَمَنٍ يُمكنُ إِضَافَةُ الحَمْلِ الَّذِي ادَّعَتْ وَضَعَهُ فِيهِ اهـ ع. ش. قوله: (لا يَحْبِلان) كَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. قوله: (إمكان حَبْلِها إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ فَيَحْمِلُ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى الْغَالِبِ اهـ مُعْنِي. قوله: (لأنه) أي حَبْلِها. قوله: (في الصُّورة الإنسانية) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّامِّ أَيِ الْإِنِّ الْمُرَادُ تَمَامُهُ فِي الصُّورةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْأَعْضَاءِ رَشِيدِيَّ ع. ش. قوله: (أَي أَقلُّه) أي: أَقلُّ مُدَّةٍ تُمكنُ فِيهَا وَلادَتُهُ اهـ مُعْنِي. قوله: (عددية لا هِلالية إلخ) قد يُبْعَدُ هَذَا الْأَخْذُ كَوْنُ الْوَارِدِ هُنَا فِي النَّصِّ الْأَشْهُرَ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ الْهِلَالِيَّةُ وَتَمَّ الْوَارِدُ عَدَدُ الْأَيَّامِ فَتَقَدَّرَ بِهَا دُونَ الْأَشْهُرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُسْتَبَعَدٌ تَقْلًا لِمُنَافَاتِهِ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَمُذَرَّكَ لِمَا ذَكَرَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (للوطء) وَنَحْوِهِ نِهَايَةُ أَيِ كَاسِتِذْخَالِ الْمَنِيِّ ع. ش. قوله: (إمكان اجتماع الزوجين إلخ) أي: احْتِمَالُهُ بِالْفِعْلِ عَادَةً خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ اهـ رَشِيدِي.

قوله: (لِمَا استنبطه العلماء إلخ) أي فَإِذَا كَانَ فَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ وَهُمَا مُدَّةُ الرِّضَاعِ كَانَ الْبَاقِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَهِيَ مُدَّةُ الحَمْلِ اهـ بُجَيْرِي. قوله: (مِمَّا ذَكَرَ) أي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَقْدِ مُعْنِي وَاسْم. قوله: (لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ).

(فائدة): لا وَلَدَ فِي الْجَنَّةِ أَمَّا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ «إِذَا اشْتَهَى الْوَلَدَ فِي الْجَنَّةِ كَانَ وَضَعُهُ وَحْمَلُهُ فِي سَاعَةٍ كَمَا يَشْتَهِي» فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَهَاهُ لَكَانَ لِكَيْتِهِ لَمْ يَشْتَهْ اهـ مُعْنِي.

يَنْتَقِي عَنْهُ إِلَّا بَنَفِيهِ بَشَرُهُ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ الْمُخَالَفَةَ إِذْ ذَاكَ فِيمَا إِذَا سَلَّمَ أَنَّهَا أَتَتْ بِهِ وَمَا هُنَا إِذَا أَنْكَرَ إِبْنَانَهَا بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لِكَيْتِهِ قَدْ يَلْتَمِسُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ اهـ. قوله: (واستيلاد) أي: فِي الْأُمِّ. قوله: (دون نَحْوِ نَسَبِ واستيلاد) أي: فلا يُقْبَلُ قولها فِيهِمَا إِلَّا بَيِّنَةٌ. قوله: (مِمَّا ذَكَرَ) أي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِ الْإِنِّ.

يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ» وَقَدْ عَلِيَ خَيْرٌ مُسْلِمٍ الَّذِي فِيهِ «إِذَا مَرَّ بِالْطُّفَةِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ وَجَمَعَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ بِأَنِّ بَعَثَهُ فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ لِلتَّصْوِيرِ وَبَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ لِنَفْخِ الرُّوحِ فَقَطَّ قَيْلًا، وَهُوَ حَسَنٌ لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا دَلَالَهَ فِي الْخَيْرِ أَهْ وَيُجَابُ بِأَنِّ ابْتِدَاءَ التَّصْوِيرِ مِنْ أَوَائِلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ يَظْهَرُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى تَمَامِ الثَّالِثَةِ فَحِينَئِذٍ يُرْسَلُ الْمَلَكُ لِتِمَامِهِ وَلِلنَّفْخِ أَوْ الْأَمْرِ بِخِطْلٍ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَأَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ وَحِينَئِذٍ فَالدَّلَالَةُ فِي الْخَيْرِ بَاقِيَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ وَآخَرِينَ صَرَحُوا بِأَنِّ الْوَلَدَ يُتَصَوَّرُ فِي ثَمَانِينَ وَخُمَيْلٍ عَلَى مَبَادِيِ التَّصْوِيرِ، وَلَا يُتَافَى مَا ذَكَرْتَهُ؛ لِأَنَّ الثَّمَانِينَ مَبَادِيِ ظُهُورِهِ وَتَشَكُّلِهِ وَالْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ تَمَامَ كَمَالِهِ وَابْتِدَاءَ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ مَبَادِيِ تَخْطِيطِهِ الْخَفِيِّ (أَوْ) وَلَادَةُ (مُضْغَةٍ بِلا صُورَةٍ) ظَاهِرَةٍ (فَتَمَاتُونَ يَوْمًا وَلِخَطَّتَانِ) مِمَّا ذَكَرَ لِلْخَبَرِ الْأَوَّلِ وَيُسْتَرْطُ هُنَا شَهَادَةُ الْقَوَائِلِ أَنَّهَا أَصْلُ آدَمِيٍّ، وَالْأَمْرُ لَمْ تُنْقَضْ بِهَا. (أَوْ) اذْعَتْ (انْقِضَاءَ أَقْرَاءِ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرِ فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلِخَطَّتَانِ) بِأَنِّ تَطْلُقُ قُبَيْلَ آخِرِ طَهْرِهَا فَهَذَا قُرَّةٌ ثُمَّ تَحِيضُ الْأَقْلُ ثُمَّ تَطْهَرُ الْأَقْلُ فَهَذَا قُرَّةٌ ثَانِيَةً ثُمَّ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ كَذَلِكَ فَهَذَا ثَالِثَةٌ ثُمَّ تَطْعَنُ فِي الْحَيْضِ لِيَتَيَقَّنَ الْانْقِضَاءُ

قوله: (الذي إلخ) صِفَةُ الْخَيْرِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا مَرَّ إلخ مُرَادُ اللَّفْظِ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَفِيهِ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ الَّتِي. قوله: (بأن بعثه في الأربعين الثانية) أي: الذي في خبر مُسْلِمٍ، وَقَوْلُهُ: وَبَعْدَ الْأَرْبَعِينَ الثَّالِثَةِ أَيِ الَّذِي فِي خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ. قوله: (أن لا دلالة) إِذْ قَدْ وَجَدَ التَّصْوِيرُ قَبْلَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ أَهْ سَم. قوله: (ويُجَابُ) أَي: عَنْ طَرَفِ ابْنِ الْأَسْتَاذِ أَهْ رَشِيدِيٍّ. قوله: (لِتِمَامِهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ هُوَ مَفْعُولًا لَهُ حُصُولِيًّا، وَقَوْلُهُ: وَلِلنَّفْخِ تَخْصِيلًا. قوله: (بِالْأَكْثَرِ)، وَهُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ. قوله: (وَحِينَئِذٍ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ إلخ. قوله: (وَلَا يُتَافَى) أَي: الْحَمْلُ الْمَذْكُورُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَهُوَ أَنَّ ابْتِدَاءَ التَّصْوِيرِ مِنْ أَوَائِلِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ. قوله: (تَخْطِيطُهُ إلخ) أَي: تَصْوِيرُهُ أَهْ كُرْدِيٍّ. قوله: (مِمَّا ذَكَرَ) أَي: مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ الْإِجْتِمَاعِ أَهْ مُعْنَى لِلْخَبَرِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى. قوله: (شَهَادَةُ الْقَوَائِلِ) أَي: أَرْبَعٌ مِنْهُنَّ عَلَى مَا يُفْهَمُهُ إِطْلَاقُهُ كَابْنِ حَجٍّ لِكَيْنَ عِبَارَةً الشَّارِحِ فِي الْعَدَدِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَنْقُضِي بِمُضْغَةٍ إلخ فَإِذَا اكْتَفَى بِالْإِخْبَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ فَيَكْتَفِي بِقَابِلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: لِمَنْ غَابَ رَوْجُهَا فَأَخْبَرَهَا عَدْلٌ بِمَوْتِهِ أَنْ تَتَرَوَّجَ بِاطْنًا أَهْ وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَرْبَعِ عَلَى الظَّاهِرِ كَمَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ عِنْدَ حَاكِمٍ دُونَ الْبَاطِنِ أَهْ ش. قوله: (بأن تطلق) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (وَيَخْرُمُ الْإِسْتِمْنَاعُ) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (ثم تحيض الأقل) أَي: يَوْمًا وَلَيْلَةً ثُمَّ يَظْهَرُ الْأَقْلُ أَيِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَهْ مُعْنَى. قوله: (ثم تطعن) بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ بَابِ قَتْلٍ وَيَجُوزُ فَتَحُّهَا مِنْ بَابِ نَفْعٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ الْمِصْبَاحِ أَهْ ع. ش. قوله: (لِيَتَيَقَّنَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ ثُمَّ تَطْعَنُ إلخ، وَقَوْلُهُ: فَلَيْسَتْ بِهَذِهِ اللَّخْطَةُ أَيِ لَخْطَةِ الطَّعْنِ فِي

قوله: (أن لا دلالة) إِذْ قَدْ وَجَدَ التَّصْوِيرُ قَبْلَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ.

فليست هذه اللَّحْظَةُ مِنَ الْعِدَّةِ فَلَا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ فِيهَا، وَكَذَا فِي كُلِّ مَا يَأْتِي هَذَا فِي غَيْرِ مُبْتَدَأَةٍ  
أَمَّا هِيَ إِذَا طَلَّقَتْ ثُمَّ ابْتَدَأَهَا الْحَيْضُ فَلَا تُحْسَبُ؛ لِأَنَّ الْقُرَّةَ الطُّهْرُ الْمُخْتَوِّشَ بَدَمِينَ فَأَقْلُ  
الْإِمْكَانِ فِي حَقِّهَا ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً؛ لِأَنَّهُ يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ قَدْرُ أَقْلِ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ  
الْأَوَّلِينَ وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الْأُولَى (أَوْ) طَلَّقَتْ (فِي حَيْضٍ) أَوْ نِفَاسٍ (فَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً)  
بِأَنْ تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ أَقْلَهُمَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ كَذَلِكَ ثُمَّ تَطْهَرُ  
الْأَقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ فِي الْحَيْضِ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُخْتِاجُ هُنَا لِلْحِظَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعِدَّةِ (أَوْ)  
كَانَتْ (أُمَةً) أَيْ فِيهَا رِقٌّ، وَإِنْ قَلَّ (وَطَلَّقَتْ فِي طُهْرٍ فَسَبْعَةٌ وَعَشْرَ يَوْمًا وَلَحْظَتَيْنِ) بِأَنْ تَطْلُقَ قُبَيْلَ  
آخِرِ طُهْرِهَا فَهَذَا قُرَّةٌ ثُمَّ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ أَقْلَهُ فَهَذَا ثَانٍ ثُمَّ تَطْعَنُ كَمَا مَرَّ هَذَا فِي غَيْرِ مُبْتَدَأَةٍ أَمَّا  
مُبْتَدَأَةٌ فَأَقْلُهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْمًا ثُمَّ لَحْظَةٌ لِمَا مَرَّ (أَوْ) طَلَّقَتْ (فِي حَيْضٍ) أَوْ نِفَاسٍ (فَأَخَذَ  
وَثَلَاثُونَ) يَوْمًا (وَلَحْظَةً) بِأَنْ تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا ثُمَّ تَطْهَرُ وَتَحِيضُ الْأَقْلُ ثُمَّ تَطْهَرُ  
الْأَقْلُ ثُمَّ تَطْعَنُ فِي الْحَيْضِ وَلَوْ لَمْ يُعْلَمَ هَلْ طَلَّقَتْ فِي الْحَيْضِ أَوْ الطُّهْرِ حُمِلَ عَلَى الْحَيْضِ

الحَيْضِ. قُودُ: (فَلَا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا تَصِحُّ لِرَجْعَةٍ، وَلَا لِغَيْرِهَا مِنْ أَثَرِ نِكَاحِ  
الْمُطَلَّقِ كِلَازِي، وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَهُ اهـ. قُودُ: (هَذَا) أَيْ: مَا فِي الْمَتْنِ. قُودُ: (فَلَا  
تَحْسِبُ) أَيْ: الْمُبْتَدَأَةُ الطُّهْرُ الَّذِي طَلَّقَتْ فِيهِ قُرَّةٌ. قُودُ: (وَلَحْظَةً) أَيْ: لِلطَّعْنِ فِي الْحَيْضِ اهـ مُغْنِي.  
قُودُ: (وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الْأُولَى) أَيْ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُسِبَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا قُرَّةٌ وَمَا هُنَا لَا قُرَّةَ لَهَا قَبْلَ  
الْحَيْضِ اهـ سَمِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ لِحَاظُ طَلَّاقِهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ ذَلِكَ الطُّهْرِ اهـ. قُودُ: (أَوْ)  
طَلَّقَتْ) أَيْ: حُرَّةٌ، وَهِيَ مُعْتَادَةٌ أَوْ مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. قُودُ: (بِأَنْ تَطْلُقَ آخِرَ حَيْضِهَا إِلَيْهِ) أَيْ: بِفَرْضِ أَنَّهَا  
طَلَّقَتْ آخِرَ إِلَيْهِ اهـ عَشْرَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي بِأَنْ يُعْلَقَ طَلَّاقُهَا بِآخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا إِلَيْهِ. قُودُ: (كَمَا مَرَّ)  
أَيْ: لِتَبَيُّنِ الْإِنْقِضَاءِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّحْظَةُ مِنَ الْعِدَّةِ إِلَيْهِ. قُودُ: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعِدَّةِ) أَيْ: وَكَذَلِكَ  
الْلَحْظَةُ الْآخِيرَةُ كَمَا عُلِمَ وَمَا قَدَّمَ اهـ رَشِيدِي. قُودُ: (بِأَنْ تَطْلُقَ إِلَيْهِ) فِيهِ مَا قَدَّمَ اهـ عَشْرَ. قُودُ: (ثُمَّ)  
لَحْظَةً) أَيْ: لِلطَّعْنِ. قُودُ: (لِمَا مَرَّ) إِنْفَاءً مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ إِلَيْهِ.

قُودُ: (أَوْ طَلَّقَتْ) أَيْ: أُمَةً وَلَوْ مُبْعُضَةً، وَهِيَ مُعْتَادَةٌ أَوْ مُبْتَدَأَةٌ اهـ مُغْنِي. قُودُ: (بِأَنْ تَطْلُقَ إِلَيْهِ) فِيهِ مَا  
قَدَّمَ اهـ أَيْضًا اهـ عَشْرَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي كَأَنْ يُعْلَقَ طَلَّاقُهَا بِآخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيْضِهَا إِلَيْهِ. قُودُ: (وَلَوْ لَمْ يُعْلَمَ  
إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى مُقَدِّرِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي هَذَا كُلُّهُ فِي الذَّاكِرَةِ فَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ هَلْ كَانَ طَلَّاقُهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طُهْرٍ  
إِلَيْهِ. قُودُ: (حُمِلَ عَلَى الْحَيْضِ) أَيْ: حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أُمَةً اهـ عَشْرَ.

قُودُ: (وَتَسْقُطُ اللَّحْظَةُ الْأُولَى) أَيْ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا حُسِبَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهَا قُرَّةٌ وَمَا هُنَا لَا قُرَّةَ لَهَا قَبْلَ  
الْحَيْضِ. قُودُ: (حُمِلَ عَلَى الْحَيْضِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ أَخَذَتْ بِالْأَقْلِ، وَهُوَ أَنَّهُ  
طَلَّقَهَا فِي الطُّهْرِ وَقَالَ شَيْخُهُ الصَّيْمَرِيُّ أَخَذَتْ بِالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ عِدَّتِهَا إِلَّا بِتَبَيُّنِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ  
وَالزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ الْإِحْتِيَاطُ وَالصَّوَابُ. اهـ.

كما صَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ (وَتَصَدَّقُ) الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ فِي حَيْضِهَا (إِنْ) أَمَكَنَ، وَفِي عَدَمِهِ لِيَتَجَبَّ نَفَقَتُهَا وَسُكْنَاهَا، وَإِنْ تِمَادَثَ لَيْسَ الْيَأْسُ إِنْ (لَمْ تُخَالِفْ) فِيمَا أَدْعَتْهُ (عَادَةً) لَهَا (دَائِرَةً)، وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) هَا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَتَغَيَّرُ، وَهِيَ مُؤْتَمَنَةٌ وَتُخَالِفُ إِنْ كَذَّبَهَا فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَرَاجَعَهَا وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْمُقَابِلِ الْأَصَحِّ نَقْلًا وَتَوْجِيهًا وَنَقْلًا عَنِ الزُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَاهَا أَنَّهَا لَوْ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَجَبَ سُؤَالُهَا عَنْ كَيْفِيَّةِ طَهْرِهَا وَحَيْضِهَا وَتَخْلِيفُهَا عِنْدَ التَّهْمَةِ لِكثَرَةِ الْفَسَادِ وَلَوْ أَدْعَتْ لِدَوْنِ الْإِمْكَانِ رُدَّتْ ثُمَّ تُصَدَّقُ عِنْدَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ عَلَى دَعْوَاهَا الْأُولَى. (وَلَوْ وَطِئَ) الزَّوْجُ

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ إلخ) أَي: الْحَمْلُ عَلَى الْحَيْضِ. □ قَوْلُهُ: (الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ الْمَرْأَةُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا إلخ. □ قَوْلُهُ: (فِي حَيْضِهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فِي دَعْوَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِأَقْلَى مُدَّةِ الْإِمْكَانِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَمَكَنَ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تِمَادَثَ) أَي: ائْتَدَتْ. □ قَوْلُهُ (لَمْ تُخَالِفْ عَادَةَ دَائِرَةٍ) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةُ مُسْتَقِيمَةً فِي طَهْرِ وَحَيْضٍ أَوْ كَانَتْ مُسْتَقِيمَةً فِيهِمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةُ أَصْلًا. اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ (لَمْ تُخَالِفْ عَادَةَ دَائِرَةٍ) كَأَنَّهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَمَنْ أَنْ يَكْتَسِبَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَلِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَصَدَّقَتْ عِنْدَ الْإِمْكَانِ فَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ خَلَفَتْ فَإِنْ نَكَلَتْ خَلَفَ وَبَيَّنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ (وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ) بَأَنَّ كَانَتْ عَادَتُهَا الدَّائِرَةُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ أَدْعَتْ مُخَالَفَتَهَا لِمَا دُونَهَا مَعَ الْإِمْكَانِ فَتَصَدَّقُ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَتُخَالِفُ إلخ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ، وَكَذَا وَمَا بَعْدَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعُ الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَرَاجَعَهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَبَيَّنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَنَقْلًا عَنِ الزُّوْيَانِيِّ إلخ) عِبَارَةُ الْمَاوَرَدِيِّ فِي حَاوِيهِ إِذَا أَدْعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِالْأَقْرَاءِ وَذَكَرَتْ عَادَتَهَا حَيْضًا وَطَهْرًا سُبُلَتْ هَلْ طَلَقَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا فَإِنْ ذَكَرَتْ أَحَدَهُمَا سُبُلَتْ هَلْ وَقَعَ فِي أَوَّلِهِ أَمْ آخِرِهِ فَإِنْ ذَكَرَتْ شَيْئًا عَمِلَ بِهِ وَيُظْهِرُ مَا يَوْجِبُهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ فِي ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَأَوَّلِ كُلِّ مِنْهُمَا وَآخِرُهُ فَإِنْ أَتَقَى مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ الْحِسَابُ مِنْ عَادَتِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ صَدَّقَتْ بِلَا يَمِينٍ إِلَّا إِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي قَدْرِ عَادَتِهَا فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ فَذَكَرَ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا فَلَهُ تَخْلِيفُهَا لِحُجُوزِ كَذِبِهَا، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَا أَوْجَبَهُ حِسَابُ الْعَارِفِينَ لَمْ تُصَدَّقْ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَنْتَهَتْ اهـ رَشِيدِي، وَقَوْلُهُ: وَيُظْهِرُ لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ مِنْ وَيُطَبِّقُ. □ قَوْلُهُ: (رُدَّتْ) أَي: دَعْوَاهَا أَي: وَلَا تُعَزَّرُ لِاحْتِمَالِ شُبْهَةِ لَهَا فِيمَا أَدْعَتْهُ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ إلخ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (الزَّوْجُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ.

□ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (دَائِرَةٍ) كَأَنَّهَا بِمَعْنَى مُطَرِدَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّتْ) أَي: لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهَا يَتَضَمَّنُ دَعْوَى الْإِنْقِضَاءِ الْآنَ.

(رجعيتها) بالهاء كما في خطه، وهي غير حامل ولو مع تعدده وعليه (واستأنفت الأقراء) أو الأشهر وأثر الأقراء لغلبيتها (من وقت الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها (راجع فيما كأن بقي) فإن وطئ بعد قرء أو شهر فله الرجعة في قرأين أو شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقي من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع، وله الرجعة إليه كما سيذكره في العدد فلا يرد عليه هنا على أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله واستأنفت أما وطء الحامل منه فلا استئناف فيه.

(تنبيه) الظاهر أن المراد بفراغ الوطء هنا تمام النزاع ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزاع لطلوع الفجر فإنه لا يصح بأن المدارك ثم على ما يسمى جماعاً وحالة النزاع لا تستناه وهنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة شيء في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزاعها. (ويحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو بمجرّد النظر؛ لأن التكاخ يبيحه فيحرمه الطلاق؛ لأنه ضده وتسميته بغلاً في الآية لا تستلزمه؛ لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شهوة بغل، ولا تحل له (فإن وطئ فلا حد)، وإن اعتقد حرمة للخلاف الشهر في إباحته وحصول

قوله: (وهي غير حامل) سيذكر مختزلة. قوله: (ولو مع تعدد وعلمه) ومعلوم أنه مع العلم حرام اه ع ش أي كما يأتي في المتن. قوله: (كما هو إلخ) أي: الاستئناف. قوله: (بعد قرء) أي: في ذات الأقراء أو شهر أي في ذات الأشهر اه ع ش. قوله: (ولو حملت إلخ) عبارة المغني وشرح المنهج ولو أحبلها بالوطء راجعها ما لم تكد لوقوع عدة الحمل عن الجهتين اه. قوله: (وله الرجعة إليه) أي: إلى الوضع اه ع ش. قوله: (فلا يرد إلخ) تفرغ على قوله كما سيذكره في العدد والضمير المستتر لجواز الرجعة إلى الوضع. قوله: (فهي خارجة) أي صورة الحمل من الوطء. قوله: (أما وطء الحامل منه) أي: الزوج. قوله: (ويفرق بينه) أي اعتبار تمام النزاع هنا.

قوله (سن): (ويحرم الاستمتاع بها فإن وطئ فلا حد إلخ) ومثله في ذلك المرأة اه مغني. قوله: (أي الرجعية) إلى قول المتن ويصح في النهاية، وكذا في المغني إلى قوله وقول الزكشي إلى المتن. قوله: (ولو بمجرّد النظر) عبارة المغني بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه. قوله: (وتسميته بغلاً إلخ) أي: الذي احتج به على جواز الاستمتاع بها اه مغني. قوله: (لا تستلزمه) أي: حل الاستمتاع اه ع ش.

قوله (سن): (فإن وطئ فلا حد) عد في الزواجر من الكبائر وطء الرجعية قبل ازتجاعها من معتقد تحريره وأطال في بيانه اه سم عبارة ع ش ويتبعني أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه.

قوله في (سن): (ويحرم الاستمتاع بها إلخ) عد في الزواجر من الكبائر وطء الرجعية قبل ازتجاعها من معتقد تحريره ثم قال وعندي هذا كبيرة إذا صدر من معتقد تحريره غير بعيد إلى آخر ما أطال به في بيانه.

الرجعة به (ولا يُعزَّرُ) على الوطء وغيره حتى التَّظَرُّ (إلا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ) بخلاف مُعْتَقِدِ جِلِّهِ والجَاهِلِ بِتَحْرِيمِهِ وذلك لإقدامه على معصية عنده وقول الزَّركَشِيِّ لا يُنْكَرُ إِلَّا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ سَهْوٌ بَلْ يُنْكَرُ أَيْضًا مَا اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ كما صرحوا به نعم، فيه إشكالٌ من جهةٍ أخرى؛ لأنَّهم صرحوا بأنَّ العبرةَ بعقيدةِ الحَاكِمِ لا الخُصْمِ فحينئذٍ الحَنْفِيُّ لا يُعزَّرُ الشَّافِعِيُّ فيه، وإنَّ اعتقد تَحْرِيمَهُ؛ لأنَّ الحَنْفِيَّ يَرَى جِلِّهِ وَالشَّافِعِيَّ يُعزَّرُ الحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وإنَّ اعتقد جِلِّهِ عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ فكيف مع ذلك يصحُّ المتنُّ بإطلاقه فَلْيَقَيِّدْ بما إِذَا رُفِعَ لِمُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ أَيْضًا (ويجب)

فَوَيْلٌ لِمَنْ (سَي): (وَلَا يُعزَّرُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمُجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ الْخِ لِمَا نَصَّ عَلَى الْغَيْرِ بَعْدَ نَفْيِ التَّغْزِيرِ فِي الْوُطْءِ لِدَفْعِ تَوَهُّمٍ أَنَّ يُقَالُ لَمْ يُعزَّرْ عَلَى الْوُطْءِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ رَجَعَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ اه ع ش. فَوَيْلٌ: (حَتَّى التَّظَرُّ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ وَلِذَا قَالَ النَّهَائِيُّ بِذَلِكَ مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ اه. فَوَيْلٌ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. فَوَيْلٌ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعزَّرُ الْحَنْفِيُّ الْخِ) هَذَا مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: لَا يُعزَّرُ إِلَّا مُعْتَقِدُ التَّحْرِيمِ اه رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَّ هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيُلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ مِنْ أَتْبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى بَوْضُوءٍ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ، وَقَدْ مَسَّ فَرْجَهُ وَمَالِكِيٌّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِهَا فَيَتَعَيَّنُ فَرْضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهُ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِلِّ كَالْحَنْفِيِّ لَا يُعزَّرُ اه وَعِبَارَةٌ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ سَمِّ الْمَذْكُورَ وَتَحْسِينَهُ نَصُّهَا وَنَقْلَ عَنْ التَّعْقِبَاتِ لِابْنِ الْعِمَادِ التَّضْرِيحُ بِمَا قَالَه سَمِّ وَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِّ الْحَنْفِيِّ إِذَا شَرِبَ التَّبِيدَ وَبَيْنَ عَدَمِ تَغْزِيرِهِ عَلَى وَطْءِ الْمُطْلَقَةِ رَجْعِيًّا بِأَنَّ الْوُطْءَ عَنْده رَجْعَةٌ فَلَا يُعزَّرُ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا نَكَحَ بِلَا وَلِيٍّ وَرَفَعَ لِلشَّافِعِيِّ لَا يَحُدُّهُ، وَلَا يُعزَّرُ اه وَعِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَوَافِقِ لَهُ النَّهَائِيُّ وَالزِّيَادِيُّ نَصُّهَا وَنَازَعَ فِيهِ سَمِّ وَع ش وَاعْتَمَدَا أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْفَاعِلِ وَالْقَاضِي مَعًا، وَإِنَّمَا عَزَّرَ الشَّافِعِيُّ الْحَنْفِيَّ الشَّارِبَ لِلتَّبِيدِ مَعَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ جِلِّهِ؛ لِأَنَّهُ أَدْلَتْهُ ضَعِيفَةٌ تَدْبُرُ اه. فَوَيْلٌ: (بِالْقَاعِدَةِ) أَيِ قَاعِدَةِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ. فَوَيْلٌ: (فَلْيَقَيِّدْ الْخِ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعزَّرُ مُعْتَقِدُ الْجِلِّ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَلَا يَصِحُّ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ وَلَوْ ضَبَطَ يُعزَّرُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَجَعَلَ

فَوَيْلٌ: (وَالشَّافِعِيُّ يُعزَّرُ الْحَنْفِيُّ إِذَا رُفِعَ لَهُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ جِلِّهِ عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ) هَذَا فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَيُلْزَمُ عَلَيْهِ تَغْزِيرُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ مِنْ أَتْبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ مَالِكٍ وَتَغْزِيرُ حَنْفِيٍّ صَلَّى بَوْضُوءٍ لَا نِيَّةَ فِيهِ أَوْ وَقَدْ مَسَّ فَرْجَهُ وَمَالِكِيٌّ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ أَوْ تَرَكَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ الْأَصْحَابَ صَرَّحُوا بِهَا فَيَتَعَيَّنُ فَرْضُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمثَالِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهُ الْأَخْذُ بِمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُمْ هُنَا مِنْ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجِلِّ كَالْحَنْفِيِّ لَا يُعزَّرُ فَلْيَحْزَرْ. فَوَيْلٌ: (فَلْيَقَيِّدْ الْخِ) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ فَهُوَ يُعزَّرُ مُعْتَقِدُ الْجِلِّ

عليه لها بوطئه (مهر مثل إن لم يُراجع) للشبهة، ولا يتكرّر بتكرّر الوطء كما غلِمَ مِنَّا مَرَّ قَبِيلَ التشطيرِ لِاتِّحَادِ الشُّبْهَةِ (وكذا) يجب لها (إن راجع على المذهب)؛ لأن الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وبه فارق ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف؛ لأن الإسلام يرفع أثر التخلف لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهر ثانٍ يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه مُحال؛ لأننا نقول ليست زوجة من كل وجهٍ لِتَرْكُزِ الْعَقْدِ بِالطَّلَاقِ فَكَانَ مُوجِبَهُ الشُّبْهَةُ لَا الْعَقْدَ. (ويصح إيلاء وظهان منها (وطلاق) لها ولو بمالٍ فلو قال - وله مُطَلِّقَةٌ رجعية وغير مُطَلِّقَةٌ - : كل زوجة لي طالق طَلَّقْتُ الرَّجْعِيَّةَ، وكذا لو قال كل امرأة في عِصْمَتِي كما قدَّمته أخذًا من إطلاقهم أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ فِي لُحُوقِ الطَّلَاقِ لَهَا، وأما قول بعضهم في إن وضعت وأنت على عِصْمَتِي فلم تَضَعِ إلَّا، وهي رجعية أنها لا تَطْلُقُ؛ لأنها ليست على عِصْمَتِهِ فلا يُنَافِي ما قلناه لانقضاء عدتها بوضعها فإن أراد أنها لا تَطْلُقُ، وإن وضعت ما لا تنقضي به عدتها فبعيد من كلامهم إلا أن يُحْمَلَ على أنه أراد العِصْمَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، ولا أثر لما يتبادر إلى الأفهام في ذلك؛ لأن المُتَبَادِرَ إِلَيْهَا أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسألتنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدَّمه؛ لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام

مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ فَاعِلُهُ زَالِ الْإِشْكَالِ، وإن كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ الْمَتْنِ وَالْمَعْنَى حَبِيبٌ، وَلَا يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ إِلَّا الْحَاكِمُ الَّذِي يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ سَوَاءً اعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ أَوْ الْجِلَّ أَهْ سَمَ، وفيه أنه يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ أَيْضًا عِبَارَةً شَوْ قَوْلُهُ فَلْيَقْبِذْ الْخَ مُعْتَقَدٌ أَهْ. قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ) عِلَّةٌ لِحُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ، وفي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لَأَنَّهَا فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ كَالْمُتَخَلِّفَةِ فِي الْكُفْرِ فَكَذَا فِي الْمَهْرِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: بِالتَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَي: الرَّجْعِيَّةُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ) فِي الْنَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (طَلَّقْتُ الرَّجْعِيَّةَ) أَي: كَغَيْرِهَا أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (إِنْ وَضَعْتَ وَأَنْتَ عَلَى عِصْمَتِي) وَتَمَامُهُ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (إِنَّهَا لَا تَطْلُقُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَرَادَ) أَي: الْبَعْضُ. قَوْلُهُ: (أَنْ يَحْمَلَ) أَي: الْبَعْضُ التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْخَ أَيِ الْمُعْلَقُ عَلَى الْوَضْعِ فِي حَالِ الْعِصْمَةِ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْبَعْضِ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَيِ الرَّجْعِيَّةُ. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: لِلْمُتَبَادِرِ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) وَهِيَ قَوْلُهُ كُلُّ امْرَأَةٍ فِي عِصْمَتِي فَهِيَ طَالِقٌ. قَوْلُهُ: (كَمَا قَدَّمَهُ) أَي: فِي فَضْلِ خِطَابِ الْأَجَنِّيَّةِ بِهِ وَذَكَرَهُ هُنَا تَتِمِيمًا لِأَحْكَامِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَيِ آيَاتِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الْمَذْكُورَةِ وَسَكَتَ هُنَا عَنْ وَجُوبِ نَقْيَتِهَا لِذِكْرِهِ فِي كِتَابِ التَّقَاتِ أَهْ مُغْنِي.

أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَلَا يَصِحُّ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ وَلَوْ ضَبِطَ يُعَزَّرُ بِكُسْرِ الزَّايِ وَجَعَلَ مُعْتَقَدٌ تَحْرِيمُهُ فَاعِلُهُ زَالِ الْإِشْكَالِ، وإن كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ الْمَتْنِ وَالْمَعْنَى حَبِيبٌ، وَلَا يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ إِلَّا الْحَاكِمُ الَّذِي يَعْتَقِدُ التَّحْرِيمَ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ الْوَاطِئُ سَوَاءً اعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ أَوْ الْجِلَّ.

الخمسة بنص القرآن كما مرَّ عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد بالرجعة. (وإذا ادعى والعدة منقضية) مجملة حالية (رجعة فيها فأنكرت فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلاً (فقال بل التبت) مثلاً (صدقت بيمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه لاتفاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله (أو اتفقا على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (التبت صدق بيمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (فإن تنازعا في السبق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فإن ادعت الانقضاء) أولاً (ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة؛ لأنها لما سبقت بادعائه وجب أن تُصدق لقبول قولها فيه من حيث هو

☐ قوله: (كما مرَّ) أي: في فصل بيان محل الطلاق اهـ كزدي.

☐ قول (لست): (فإن اتفقا على وقت الانقضاء إلخ) مراده أنهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها بأشهر أو أقراء أو حمل، ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء؛ لأن دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من إرادة حقيقة الاتفاق اهـ معني. ☐ قوله: (أنها لا تعلم) إلى قول المتن: (قلت: ) في النهاية والمعني إلا ما سأنبه عليه.

☐ قول (لست): (فإن تنازعا في السبق إلخ) أي سواء كانت بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء والوضع؛ لأن ذلك في مجرّد الاختلاف في انقضاء العدة وبقيائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبّهت عليه لآتي رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضوعين بالآخر فليتامل اهـ سم.

☐ قوله: (على أحد ذينك) أي: وقت الانقضاء أو وقت الرجعة اهـ ع ش. ☐ قوله: (أن عدتها انقضت) ظاهره أنها تخلف هنا على البت وعليه فما الفرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفي فيه بتفي العلم، وقد يفرق بأن اليمين السابقة على نفي الرجعة التي هي فعل الغير وهنا على انقضاء العدة، وإن قيد بكونه قبل الرجعة اهـ سيد عمر.

☐ قوله في (لست): (فإن تنازعا في السبق بلا اتفاق) أي: سواء كانت العدة بالأشهر أو بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى، وإن كانت العدة بالأقراء وتصدق هي إذا سبقت بالدعوى، وإن كانت العدة بالأشهر، ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في إنكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الأقراء أو الوضع؛ لأن ذلك في مجرّد الاختلاف في انقضاء العدة وبقيائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها إياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما، وهذا كله ظاهر، وإنما نبّهت عليه لآتي رأيت من اشتبه عليه ذلك واستشكل أحد الموضوعين بالآخر فليتامل.



فوقع قوله لَعُوا (أو ادعاهما قبل انقضاء) لِلْعِدَّةِ (فَقَالَتْ) بِتَرَاخٍ عَنْهُ بَلْ إِنَّمَا رَاجَعْتُ (بَعْدَهُ صُدُق) بِيَمِينِهِ أَنَّهُ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَبَقَ بِادْعَائِهَا وَجَبَ تَصْدِيقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا فَصَحَّتْ ظَاهِرًا فَوَقَعَ قَوْلُهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَعُوا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ دُونَ السَّابِقِ مِنْهُمَا فَيَحْلِفُ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ وَالْمُرَادُ سَبَقُ الدَّعْوَى عِنْدَ الْحَاكِمِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَهُ وَرَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ فَقَالَ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ وَتَبِعَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ تَنْكِحْ، وَإِلَّا فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِالرَّجْعَةِ قَبْلَ الْانْقِضَاءِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ وَطَّئَهَا الثَّانِي وَلَهَا عَلَيْهِ بِوَطْئِهِ مَهْرٌ مِثْلُ فَإِنْ لَمْ يُقِمَّهَا فَلَهُ تَحْلِيفُهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارَهَا لَهُ عَلَى الثَّانِي، وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ .....

□ قَوْلُ (النِّسَى): (أَوْ ادْعَاهَا) أَي: سَبَقَ وَادَّعَى رَجَعَتَهَا قَبْلَ الْانْقِضَاءِ لِعِدَّتِهَا فَقَالَتْ بَلْ رَاجَعْتَنِي بَعْدَهُ أَيِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِتَرَاخٍ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ ثُمَّ مَا ذُكِرَ مِنْ إِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ فِيمَا إِذَا سَبَقَ هُوَ مَا فِي الرِّوَايَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ ذُكِرَ فِي الْكَبِيرِ عَنِ الْقَفَالِ وَالْبَغَوِيِّ وَالْمُتَوَلِّي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَرَاخِي كَلَامِهَا عَنْهُ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَي: فِي تَصْدِيقِهِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَا عَلِمَ التَّرْتِيبُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهِمَا وَأَشْكَلَ السَّابِقُ صُدُقُ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ وَالرَّوْعُ تَرْكُهَا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (فَيَحْلِفُ هُوَ أَيْضًا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي تَصْوِيرِ حَلْفِهِ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ، وَإِنْ اعْتَرَفَا بِتَرْتِيبِهِمَا وَأَشْكَلَ السَّابِقُ قُضِيَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ انْتَهَتْ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَوْ قَالَا نَعْلَمُ تَرْتِيبَ الْأَمْرَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ السَّابِقَ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ انْتَهَتْ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّهُمَا لَوْ قَالَا لَا نَعْلَمُ سَبْقًا، وَلَا مَعِيَّةَ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ، وَفِي حَوَاشِي الثَّخَفَةِ لِسَمِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ أَيِ بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ أَهْ وَلَعَلَّهُ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ لَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ وَالْعُبَابِ أَهْ رَشِيدِي، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ عَدَمُ الْمَوَافَقَةِ فَلَيْتَأَمَّلُ وَلْيُحَرِّزْ. □ قَوْلُهُ: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ الْإِنْخ) أَشَارَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ إِلَى تَصْحِيحِهِ أَهْ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لَا يُرِيدُونَهُ) أَي: عِنْدَ الْحَاكِمِ. □ قَوْلُهُ: (وَرَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْخ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تَنْكِحْ) أَي: لَمْ تَتَزَوَّجْ بِغَيْرِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَطَّئَهَا الثَّانِي) غَايَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُمَا أَمَّا إِذَا تَكَحَّثَ غَيْرُهُ وَادَّعَى مُطْلَقًا فَقَدَّمَ الرَّجْعَةَ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَهُ الدَّعْوَى بِهَا عَلَيْهَا وَهَلْ لَهُ الدَّعْوَى عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي

□ قَوْلُهُ: (بِتَرَاخٍ عَنْهُ) وَكَذَا بَدُونَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ عَلِمَ التَّرْتِيبُ) أَي: بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَ فِي الرُّوْضِ سَمَاعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فَقَالَ فَلَهُ الدَّعْوَى عَلَيْهَا، وَكَذَا عَلَى

على الأوجه؛ لأن الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد، وفيما إذا أقرت أو نكحت فحلف تغرم له مهر المثل؛ لأنها أحالت بإذنها في نكاح الثاني أو بتمكنها له بين الأول وبين حقه ولو ادعى على مزروجة أنها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقتني جعلت زوجة له لإقرارها له كذا أطلقاه وأطال الأذرع في رده نقلاً وتوجيهاً ثم حملته على ما إذا لم تعترف

جبالته وفراشه أو لا إما مر فيما مر إذا زوجه وليان من اثنتين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه فإن دغواه لا تسمع عليه والأوجه الأول كما جرى عليه ابن المظفر وأجيب عن القياس بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة للأول بخلافهما ثم وعلى هذا تارة يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فإن أقام بيته بمُدعاه انتزعها سواء بدأ بها أم به، وإن لم يكن معه بيته وبدأ بها في الدعوى فأنكرت فله تخليفها فإن حلفت سقطت دغواه، وإن أقرت له لم يقبل إقرارها على الثاني ما دامت في عصمته لتعلق حقه بها فإن زال حقه بنحو موت سلمت للأول وقبل زوال حق الثاني يجب عليها للأول مهر مثلها للتحلولة، وإن بدأ بالزوج في الدعوى فأنكر صدق يمينه، وإن أقر له أو نكل عن اليمين وحلف الأول اليمين المزدودة بطل نكاح الثاني، ولا يستحقها الأول حيث لا بإقرارها له أو حلف بعد نكولها ولها على الثاني بالوطء مهر المثل إن استحقها الأول، وإلا فالمسمى إن كان بعد الدخول ونصفه إن كان قبله اهـ. فوه: (على الأوجه) والمعمد أن له الدعوى على الزوج اهـ ع ش. فوه: (لأنها أحالت إلخ) قضيته أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تغرم شيئاً اهـ سم وصورة كونها زوجت بالإيجاب مع كونها مطلقة طلاقاً رجعيّاً أن تستدخل مائه المخترم أو يطأها في الدبر أو في القبل، ولم تزل يكرتها اهـ ع ش. فوه: (جعلت زوجة له إلخ) إن حلف أنه لم يطلق نهائية ومغني. فوه: (ثم حملته إلخ) عبارة النهاية وشرح الروض نعم إن أقرت أولاً بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البعوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال يجب تقيده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن تحت يده، ولا ثبت ذلك بالبيته فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزماً اهـ قال الرشيد في قوله، ولا ثبت ذلك أي إقرارها اهـ وقال ع ش. قوله فإن وجد أحدهما أي الإقرار أو الإذن في النكاح اهـ. فوه: (على ما إذا لم تعترف إلخ) أي: وإلا فقيه نظير التفصيل المار في قوله فإن أقام بيته بالرجعة إلخ، وهو أنها إن

الزوج. اهـ. وذكر في شرحه أن ترجيح ذلك من زيادته وأن عدم السماع هو المناسب إما مر فيها إذا زوجه وليان من اثنتين فادعى أحد الزوجين على الآخر بسبق نكاحه قال، وقد يجاب بأنهما هنا متفقان على أنها كانت زوجة للأول بخلافهما ثم. اهـ وأقول تقدّم في عدم السماع على الآخر في مسألة الوليين تفصيل يُراجع. فوه: (لأنها أحالت إلخ) قضيته أنها لو لم تأذن بأن زوجت بالإيجاب، ولم تمكن لا تغرم شيئاً. فوه: (ثم حملته إلخ) في شرح الروض نحو هذا التثبيد عن البعوي والبلقيني فقال نعم إن أقرت أو لا بالنكاح للثاني أو أدنت فيه لم تنزع منه ذكره البعوي وأشار إليه القاضي، وكذا البلقيني فقال

لِلثَّانِي، وَلَا مَكْنَتَهُ، وَلَا أَذْنَتْ فِي نِكَاحِهِ. (قُلْتُ: فَإِنْ ادَّعَا مَعًا) بَأَنْ قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي مَعَ قَوْلِهِ رَاجِعْتُكَ أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ جَمْعٍ وَأَقْرَبِهِمْ (صُدِّقَتْ) بِيَمِينِهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ يَتَعَسَّرُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرَّجْعَةِ وَلَوْ قَالَا لَا نَعْلَمُ سَبَقًا، وَلَا مَعِيَّةً فَلْأَصْلُ بَقَاءُ الْعِدَّةِ وَوِلَايَةُ الرَّجْعَةِ، وَلَا يُشْكَلُ مَا مَرَّ بِقَوْلِهِمْ فِيمَا لَوْ وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ أَتَاهُمَا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتٍ أَحَدِهِمَا فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ

أَمَامَتْ بَيِّنَةُ بِالطَّلَاقِ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُقْنِهَا فَلَهَا تَحْلِيفُهُ فَإِنْ حَلَفَ تَغَرَّمْ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَقَرَّ أَوْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تَحْلِفْ تَغَرَّمْ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ. هـ فَوَدُ: (أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ) هَذَا مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ السَّابِقِ بِتَرَاجُحٍ وَتَرْكِهِ م ر هـ س م. هـ فَوَدُ: (لِأَنَّ الْإِنْقِضَاءَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوَدُ: (وَلَا يُشْكَلُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَكَرْنَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الْعِدَّةِ مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ فِيمَا إِذَا وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا فَقَالَ وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَعْدَهُ نُظِرَ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ الزَّوْجُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الطَّلَاقِ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ بَلْ قَالَ كَانَتْ الْوِلَادَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَادَّعَتْ الْعَكْسَ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ مَعَ أَنَّ مُذَرَكَ الْبَابَيْنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ أَجِيبَ عَنِ الشُّقِّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ بَلْ عُمِلَ بِالْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرَهُ فِي الْآخَرِ، وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُمَا هُنَا اتَّفَقَا عَلَى انْجِلَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَيَقْوَى فِيهِ جَانِبُ الزَّوْجِ هـ. هـ فَوَدُ: (مَا مَرَّ) أَي: مِنَ التَّفْصِيلِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضَةٌ الْإِنْخ هـ ش عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ، وَلَا يُشْكَلُ مَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ الْإِنْخ) وَالْإِشْكَالُ بِشَقْنِ أَحَدِهِمَا عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِتِّفَاقِ وَالْآخَرُ عَلَى عَدَمِهِ، وَقَوْلُهُ: فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ إِنْشَاءً إِلَى الشُّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْإِنْخ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا الْإِنْخ إِنْشَاءً إِلَى الشُّقِّ الثَّانِي وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ لَا تَتَّفَقِيهِمَا هُنَا الْإِنْخ هـ. هـ فَوَدُ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ الْإِنْخ) كَانَ الْوِلَادَةُ هُنَا نُظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ تَمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ تَمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هِيَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نُظِيرُ الرَّجْعَةِ تَمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ تَمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هِيَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ هـ س م. هـ فَوَدُ: (فَإِذَا اتَّفَقَا

يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَقَرَّتْ بِالنِّكَاحِ لِمَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ، وَلَا تَبْتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ فَإِنْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا لَمْ تُنْزَعِ مِنْهُ جُزْأُهَا هـ. هـ فَوَدُ: (أَوْ قَالَتْهُ عَقِبَ قَوْلِهِ) السَّابِقِ بِتَرَاجُحٍ وَتَرْكِهِ م ر قَالَ فِي الرُّوضِ فَرَّخَ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَيِ الْمُطْلَقَةُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَمْ أَيِ وَاخْتَلَفَا فِي الرَّجْعَةِ فَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ حَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَرَّةِ وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ هـ. هـ أَي: وَهُوَ أَيِ الْقَوْلِ قَوْلُهَا كَالْحَرَّةِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ فَرَّخَ لَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطْلَقَتِي بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَرَّجْتُهَا مُكَذِّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكَذِّبًا لَهَا ثُمَّ اعْتَرَفَتْ بِالْكَذِبِ بِأَنْ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّيَّرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا هـ وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجُ أَوْ نَائِيَهُ عَنِ انْقِضَائِهَا لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ كَمَا فِي الْإِسْتِصْنَاءِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لَوْ سَأَلَهَا فِي أَوْجِهَ الْقَوْلَيْنِ شَرَحَ م ر. هـ فَوَدُ: (فَالْعَكْسُ مِمَّا مَرَّ فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ صُدِّقَ أَوْ الطَّلَاقِ

أو الطلاق صُدِّقَتْ وذلك لِاتِّحَادِ الْحَكَمَيْنِ بِالْعَمَلِ بِالْأَصْلِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَدِّقُ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُهُ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا خَلَفَ الزَّوْجُ لِاتِّفَاقِهِمَا هُنَا عَلَى انْجِلَالِ الْعِصْمَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَمَّ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَقَوِيَ جَانِبُ الزَّوْجِ (وَمَتَى أَدْعَاهَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً أَيْضًا (صُدِّقَ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا أَمَّا بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَقَدْ أَنْكَرْتَهَا مِنْ أَصْلِهَا فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ لِجَمَاعًا وَظَاهِرُ الْمَتَنِ أَنَّهُ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لَكِنْ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ إِنَّ تَعَلُّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا كَأَنَّ وَطْقَهَا قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالرَّجْعَةِ لَا بُدَّ مِنْ يَمِينِهِ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ بِنَاءً خَلِيفَهُ عَلَى أَنَّ إِقْرَارَهُ هَلْ يُجْعَلُ إِنْشَاءً لِلرَّجْعَةِ، وَهُوَ مَا صَوَّبَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ أَوْ لَا بَلْ يَبْقَى عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَاعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا وَجْهَ لِخَلِيفِهِ وَعَلَى الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقْتُ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. □ وَفَوْهُ: (أَوِ الطَّلَاقِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتَ. اهـ سَمِ.  
□ فَوْهُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِعَدَمِ الْإِشْكَالِ عَ ش وَكُزْدِي. □ فَوْهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا الْخ) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا يَبَيِّنُ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمِهِ اهـ سَمِ.  
□ فَوْهُ (سَنِ): (وَمَتَى أَدْعَاهَا) أَيِ: الرَّجْعَةُ وَأَنْكَرَتْ وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ بِاتِّفَاقِهِمَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوْهُ: (لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوْهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَهَا أَمْ لَا.  
□ فَوْهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ اهـ سَمِ.  
□ فَوْهُ: (أَوْ لَا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ الْخ) وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى أَيِ فَيَكُونُ إِقْرَارًا وَيَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بَاطِنَاعُ ش.  
□ فَوْهُ (سَنِ): (وَمَتَى أَنْكَرْتَهَا) أَيِ: وَلَوْ عِنْدَ حَاكِمٍ.  
(فَرْغَ): قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي بَسْطِ الْأَنْوَارِ لَوْ أَخْبَرَتِ الْمُطَلَّعَةُ بِأَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَنْقُصْ ثُمَّ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا وَادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ وَالْمُدَّةَ مُحْتَمَلَةً زُوِّجَتْ فِي الْحَالِ اهـ عَ ش.

صُدِّقَتْ) كَأَنَّ الْوِلَادَةَ هُنَا نَظِيرُ الْإِنْقِضَاءِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الْوِلَادَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَالطَّلَاقُ هُنَا نَظِيرُ الرَّجْعَةِ ثُمَّ وَعِنْدَ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ عَلَى الرَّجْعَةِ هُوَ الْمُصَدِّقُ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ هُنَا عَلَى الطَّلَاقِ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ. □ فَوْهُ: (فَإِذَا اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْوِلَادَةِ) أَيِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ طَلَّقْتُ السَّبْتَ فَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَلِي الرَّجْعَةُ فَقَالَتْ بَلْ طَلَّقْتُ الْخَمِيسَ. □ وَفَوْهُ: (أَوِ الطَّلَاقِ) أَيِ: كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ الْوِلَادَةُ الْخَمِيسَ وَقَالَتْ السَّبْتَ. □ فَوْهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا) هَذَا تَوْجِيهٌ لِإِطْلَاقِ تَصْدِيقِ الزَّوْجِ ثُمَّ مَعَ التَّفْصِيلِ هُنَا يَبَيِّنُ سَبْقَ الدَّعْوَى وَعَدَمِهِ. □ فَوْهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ. □ فَوْهُ: (أَوْ لَا) اعْتَمَدَهُ م ر.

(ومتى أنكرتها وضدقت ثم اعترفت) بها له قبل أن تنكح (قبل اعترافها)؛ لأنها جحدت حقاً له ثم اعترفت به وفارق ما لو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لا تقو به إلا عن تثبت وتحقق بخلاف الرجعة فإنها قد لا تشعر بها ثم تشعر وبأن النفي قد يستصحب فيه العدم الأصلي بخلاف الإثبات لا يصدُر إلا عن تثبت وبصورة غالباً فامتنع الرجوع عنه كسائر الأقاير قاله الإمام وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن اليمين فحلفت ثم كذبت نفسها لم تقبل، وإن أمكن لاستناد قولها الأول إلى إثبات ولتأكد الأمر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كما نص عليه وجزم به في الأنوار ورجحه الشبكي كما يأتي عن ولده فترئه؛ لأنها لا يثبت الطلاق

❦ قول (سني): (ومتى أنكرتها إلخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتني اهـ ويأتي عن المغني ما يوافقه.

❦ قول (سني): (وضدقت) أي كما تقدم اهـ مغني. ❦ قوله: (لأنها جحدت) إلى قوله وبأن النفي في المغني وإلى قوله ولو طلق في النهاية. ❦ قوله: (حقاً له إلخ)؛ لأن الرجعة حق الزوج نهايةً ومغني.

❦ قوله: (وتحقق) عطف تفسير. ❦ قوله: (فإنها قد لا تشعر بها إلخ) عبارة المغني فإنه رجوع عن نفي والتفي لا يلزم أن يكون عن علم فإن قيل يرد على هذا الجواب ما لو أنكرت غير المجبرة الإذن في النكاح وكان إنكارها قبل الدخول بها أو بعده بغير رضاها ثم اعترفت بأنها كانت أذنت لم يقبل منها مع أنه نفي أجيب بأن التفي إذا تعلّق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالأثبات وجدّد النكاح بينهما فلا تحلّ بدون تجديد اهـ. ❦ قوله: (وبني عليه) أي على قوله وبأن التفي إلخ اهـ ش. ❦ قوله: (وإن أمكن) أي: بأن تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق. ❦ قوله: (ولتأكد الأمر إلخ) قضيته أنه لو وقع التنازع في الرجعة عند حاكم وضدقت في إنكارها لا يقبل تضديقها بعد، وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول المصنّف ومتى أنكرتها وضدقت إلخ وعليه فالتعليل بالنفي هو المعوّل عليه اهـ ش. ❦ قوله: (فقال واحدة إلخ) أي: الطلقة التي أوقعتها واحدة. ❦ قوله: (كما يأتي إلخ) أي: آتياً.

❦ قوله في (سني): (ومتى أنكرتها إلخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الإذن قبل الدخول أي أو بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اهـ وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتني بفرقين أحدهما أن إذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والآخر أن التفي إذا تعلّق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يخلف على نفي فعله على البت كالأثبات. ❦ قوله: (فامتنع الرجوع عنه إلخ) كذا شرح م ر.

بقولها فقبل رجوعها ولأنها لا تبطل به حقاً لغيرها وبهذا مع ما يأتي ومع اتفاقهم على أنها لو ادعت انقضاء عدتها قبل أن يراجعها ثم رجعت قيلت بتضيح رد قول الأنوار لو ادعت الطلاق فأنكر وحلف ثم أكذبت نفسها لم تقبل.

قال البلقيني ولو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً ثم رجعت فقل من ذكرها والأرجح قبول رجوعها؛ لأن المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق انتهى ويؤيده ما مر ويأتي عن الشبكي ويقرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما مر عن الإمام بتأكد الحكم فيه بالدعوى والحلف، وعن رضاع أقروا به بأنه يخطأ للتحریم المؤبد ما لا يخطأ لغيره وبأنها قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق بخلاف الرضاع لا يقرق به إلا عن تحقق أو ظن قوي فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقروا برضاع ثم ادعت أنه دون الخمس أو بعد الحولين وقالت ظننته محرماً قيلت وأفتى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين بإذنها له فأنكرت الإذن فثبت القاضي التكاخ وأمرها بالتمكين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بأن لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والإرث، وفي قواعد التاج الشبكي عن

قوله: (لا تبطل به) أي: برجوعها. قوله: (وبهذا) أي: بكل من التعليلين، وقوله: مع ما يأتي أي في قوله؛ لأن المرأة الخ.

قوله: (رد قول الأنوار الخ) وقد يقال إن قول الأنوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه أنها لو ادعت الخ إلا أن يقرق بما يأتي عن سم بأنه لا حلف هنا من الزوجة.

قوله: (فأنكر وحلف) أي: الزوج. قوله: (لم تقبل) لعل من فوائده عدم القبول أنها لا تطالب بالتقفة وآته لو مات لم ترثه اهـ سم. قوله: (فقل من ذكرها) أي: هذه المسألة وحكمها. قوله: (ذلك) أي: الطلاق الثلاث.

قوله: (عن الشبكي) تنازع فيه الفعلان. قوله: (بالدعوى الخ) أي: منها اهـ سيد عمر. قوله: (والحلف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتني الأنوار والبلقيني لا حلف منها اهـ سم.

قوله: (وعن رضاع الخ) كذا في النسخ بمن عطفاً على عن الإمام، ولا يخفى ما فيه. قوله: (القياس) أي: في مسألة البلقيني. قوله: (وأفتى ولده) أي: البلقيني. قوله: (بأن لها الخ) متعلق بقوله وأفتى ولده الخ.

قوله: (فأنكر وحلف) أي: الزوج ثم أكذبت نفسها لم تقبل لعل من فوائده عدم القبول أنها لا تطالب بالتقفة وآته لو مات لم ترثه. قوله: (بالدعوى والحلف) أي: ونكول الزوج فإنه يقوي جانيها، وفي مسألتني الأنوار والبلقيني لا حلف منها.

النَّصُّ أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقِي رَجْعِي وَادَّعَتْ أَنَّهُ ثَلَاثٌ ثُمَّ صَدَّقْتَهُ وَأَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قُبِلَتْ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتُهُ كَمَا قَالَه أَبِي فِي فِتَاوِيهِ، وَلَا نَظَرَ لَاعْتِرَافِهَا بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَلْغَاهُ بَلْ قَالَ أَبِي فِي فِتَاوِيهِ أَيْضًا لَوْ خَالَعَهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ ثُمَّ رَجَعْتَ وَزَوَّجْتَ مِنْهُ بِغَيْرِ مُحْلَلٍ فَلَا اقْرَبُ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ وَالْإِرْثِ انْتَهَى.

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ فِي فِتَاوِيهِ ذَكَرْتُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَبَانَهَا لَمْ يَجْزِ إِذْ نَهَا فِي الْعَوْدِ إِلَيْهِ بِلَا مُحْلَلٍ إِلَّا إِنْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ الْإِذْنِ كَمَا لَوْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَهَا ثُمَّ أَرَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يُصَدِّقَهَا أَوْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلتَّلَفُّظِ بِالتَّكْذِيبِ ثُمَّ وَالتَّصْديقِ هُنَا بَلْ يُكْتَفَى فِي الظَّاهِرِ بِالْإِذْنِ ثُمَّ وَالْعَقْدُ هُنَا لِتَضَمُّنِهِمَا لِلتَّكْذِيبِ وَالتَّصْديقِ وَمَرَّ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذِهِ زَوْجَتِي فَأَنْكَرْتُ ثُمَّ مَاتَ فَرَجَعْتُ وَرَثَتُهُ.

(وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ وَطِئْتُ فَلِي الرِّجْعَةُ وَأَنْكَرْتُ) وَطِئْتُ (صَدَّقْتُ بِيَمِينٍ) أَنَّهُ مَا وَطِئَهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَلَا شُكْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَطْءِ، وَإِنَّمَا قَبْلَ دَعْوَى عَيْنَيْنِ وَمَوْلَى لَهُ لِثُبُوتِ النِّكَاحِ، وَهِيَ تُرِيدُ تَرْيُلَهُ بِدَعْوَاهَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ مُرْيِلِهِ وَهُنَا قَدْ تَحَقَّقَ الطَّلَاقُ، وَهُوَ يَدَّعِي مُثْبِتُ الرِّجْعَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ قَبِيلَ فَصَلِّ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ وَأَشَارَ بِاصْبِعَيْنِ وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا، وَلَا أَرْبَعُ سِوَاهَا مُوَآخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ .....

• فَوَدَّ: (أَتَاهَا ثَالِثَةً) أَيِ: الطَّلَاقُ الَّتِي أَوْعَعَهَا بِالْخُلْعِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي الْمَقْيَسِ، وَقَوْلُهُ: هُنَا أَيِ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ (لَيْسَ): (وَطِئْتُ) أَيِ: زَوْجَتِي قَبْلَ الطَّلَاقِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

• فَوَدَّ (لَيْسَ): (صَدَّقْتُ الْخ) فَإِذَا حَلَفْتُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَزَوَّجَ حَالًا أَوْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَا وَطِئَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (هَذَا فِي صَدَاقٍ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) إِلَى: (وَلَيْسَ لَهُ) وَإِلَى الْبَابِ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ، وَفِيهِمَا مَا نَصَّه وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ الْمُطْلَقَةُ رَجْعِيًّا أُمَّةً وَاخْتَلَفَا فِي الرِّجْعَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا بِيَمِينِهَا حَيْثُ صَدَّقَتْ لَوْ كَانَتْ حُرَّةً لَا قَوْلَ سَيِّدِهَا عَلَى الْمَذْمَبِ الْمَنْصُوصِ وَلَوْ قَالَ أَخْبَرْتَنِي مُطْلَقَتِي بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَرَجَعْتُهَا مُكَذِّبًا لَهَا أَوْ لَا مُصَدِّقًا، وَلَا مُكَذِّبًا لَهَا ثُمَّ اعْتَرَفْتُ بِالْكَذِبِ بِأَنْ قَالَتْ مَا كَانَتْ انْقَضَتْ فَالرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغَيِّرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهَا وَلَوْ سَأَلَ الرَّجْعِيَّةَ الزَّوْجَ وَلَوْ بِنَائِهِ عَنِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَزِمَهَا إِخْبَارُهُ قَالَهُ فِي الْإِسْتِغْصَاءِ، وَفِي سُؤَالِ الْأَجَنَّبِيِّ قَوْلَانِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ اللَّزُومِ أ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ: لِلْوَطْءِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِدَعْوَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ الْخ) أَيِ: وَيَحْزُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا أَوْ مُعْنَى.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ بَطْلَاقِي رَجْعِي إِلَى قُبِلَتْ) هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ طَلَّقَ فَقَالَ وَاحِدَةً وَقَالَتْ ثَلَاثٌ الْخ.

(وهو مُقَرَّرٌ لها بالمهر فإن قبضته فلا رجوع له)؛ لأنه مُقَرَّرٌ باستحقاقها لجميعه (والا) تكن قبضته (فلا تطالبه إلا بنصف) لإقرارها أنها لا تستحق غيره فلو أخذته ثم أقوت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار ثان منه هذا في صداق ذين أما عین امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه أي تملكها بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فإن صمم فيظهر أن القاضي يقسمها فيعطيهما نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان.

- قول (سني): (وهو مُقَرَّرٌ لها إلخ) أي: بدعواه وطأها، وهي لا تدعي إلا نصفه اهـ مُعْنِي.
- قوله: (امتنع من قبول نصفها) نعت عین أي بأن قال لا أستحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اهـ ش.
- قوله: (فيلزم) ببناء المفعول من الإلزام والضمير المستتر للزوج والمُلزَم هو القاضي.
- قوله: (أي تملكه) أي: النصف لها أي الزوجة تفسر للإبراء.
- قوله: (بطريقه) متعلق بالتملك والضمير له، وقوله: بأن يتلطف إلخ تصوير لطريقه.
- قوله: (به) أي: الزوج والجار متعلق بـ يتلطف.
- قوله: (فإن صمم) أي: الزوج على الامتناع.



□ قوله: (إلا بإقرار ثان) كذا في الروض وشرحه والترجيح من زيادة هنا وصرح به الإسنوي ونقله عن ترجيح الرافعي في الإقرار اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِبْلَاءِ

مَضْدَرُ آلِي أَي حَلَفَ (هُوَ) لُغَةً الْجِلْفُ وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَغَيَّرَ الشَّرْعُ حُكْمَهُ وَخَصَّصَهُ بِأَنَّهُ (حَلْفُ زَوْجٍ يَصُحُّ طَلَاقُهُ) بِاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي (لَيَمْتَنِعَنَّ مِنْ وَطْئِهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَلَوْ رَجْعِيَّةً وَمُتَّحِرَةً لِاحْتِمَالِ الشُّفَاءِ وَمُحَرَّمَةً لِاحْتِمَالِ التَّحْلِيلِ لِئِنْ حَوَّضَ صَغِيرَةً بِشَرْطِهَا الْآتِي سِوَاءَ أَقَالٍ فِي الْفَرْجِ أَمْ أَطْلَقَ وَسِوَاءَ أَقَيْدَ بِالْوَطْئِ الْحَلَالِ أَمْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ (مُطْلَقًا) بِأَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدَ بِمُدَّةٍ وَكَذَا إِنْ قَالَ أَبَدًا أَوْ حَتَّى أَمُوتَ أَوْ زَيْدًا أَوْ تَمُوتِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْإِبْلَاءِ

■ قَوْلُهُ: (مَضْدَرُ آلِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا أَجَامِعُكَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلِلْمَعْلُوقِ) إِلَى (الضَّبِيِّ).  
■ قَوْلُهُ (سِتِي): (حَلْفُ زَوْجٍ الْخ) وَيَصُحُّ مِنْ عَجَمِيٍّ بِالْعَرَبِيَّةِ وَمِنْ عَرَبِيٍّ بِالْعَجَمِيَّةِ إِنْ عَرَفَ الْمَعْنَى كَمَا فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ أَهْ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمَا أُلْحِقَ بِذَلِكَ الْخ) أَيِ: مِنْ كُلِّ مَا يَدُلُّ التِّزَامُ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْوَطْئِ خَوْفًا مِنْ لُزُومِ مَا التَزَمَهُ بِالْوَطْئِ قَالَ سَمِعْتُ فِي الزَّوْجِ الْإِبْلَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ وَعَدِي لِهَذَا مِنَ الْكِبَائِرِ غَيْرَ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ، لَكِنْ نَقَلَ عَنِ الشَّارِحِ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ وَهُوَ أَقْرَبُ أَهْ ش.  
■ قَوْلُهُ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) أَيِ: وَلَوْ أَمَةً أَهْ سَمِعْتُ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَجْعِيَّةً) وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الرَّجْعَةِ أَهْ ش.  
■ قَوْلُهُ: (وَمُتَّحِرَةً) قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا وَقَالَ فِي الْأَوَّلَى أَيِ الْمُتَّحِرَةِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشُّفَاءِ أَهْ وَقِيَاسُهُ أَنْ لَا تُضْرَبَ الْمُدَّةُ فِي الْأَخْرَجِينَ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ نِهَايَةً وَفِي سَمِعْتُ عَنْ شَرْحِ الرُّؤُوسِ مِثْلُهُ.  
■ قَوْلُهُ (سِتِي): (مُطْلَقًا) نَعَتْ لِمَضْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيِ امْتِنَاعًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِمُدَّةٍ وَفِي مَعْنَاهُ مَا إِذَا أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ أَبَدًا أَهْ مُعْنَى عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ يَجُوزُ أَنْ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقًا أَيِ عَنِ الْقَيْدِ الْآتِي وَهُوَ مَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ فَيَنْدَفِعُ عَدَمُ الْجَامِعِيَّةِ حَتَّى بِأَبَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْيِينَ فِيهِ وَالتَّعْيِينَ مَلْحُوظٌ فِي الْمُقَابِلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْإِبْلَاءِ)

عَدَّ فِي الزَّوْجِ الْإِبْلَاءَ مِنَ الْكِبَائِرِ ثُمَّ قَالَ: وَعَدِي لِهَذَا كَبِيرَةٌ غَيْرُ بَعِيدٍ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ أَهْ.  
■ قَوْلُهُ: (أَيِ الزَّوْجَةِ) وَلَوْ أَمَةً. ■ قَوْلُهُ: (وَمُتَّحِرَةً لِاحْتِمَالِ الشُّفَاءِ) قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَضَمَّ إِلَيْهَا الْمُحَرَّمَةَ وَالْمُظَاهَرَ مِنْهَا فُقِيلَ التَّكْفِيرِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ قَالَ فِي الْأَوَّلِ وَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الشُّفَاءِ وَقِيَاسُهُ فِيمَا بَعْدَهَا أَنَّهَا لَا تُضْرَبُ إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالتَّكْفِيرِ أَهْ.

ولا يُردُّ عليه؛ لأنَّه لاستبعادِه كالزَّائِدِ على الأربعة ولو قال لا أطأُ ثم قال أرذت شهرًا مثلاً دُيِّنَ (أو فوق أربعة أشهر) ولو بلخطة لقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الآية وفائدة كونه مؤلِّيًا في زيادة اللَّخْطَةِ مع تعدُّ الطَّلَبِ فيها لانحلال الإيلاء بمضيها إثمهُ إثم المؤلِّى بإيادئها وإياسها من الوطء المُتَدَّة المذكورة فخرج بالزوج حلف سيِّد أو أجنبيِّ فهو محض يمين كما يأتي ويصيحُّ طلاقه الشَّامِلُ لِلْمُسْكِرَانِ والعبدِ والكافرِ والمريض بشرطه الآتي وللمُعْلَقِ في الشَّرْجِيَّةِ بناءً على صحَّة الدُّورِ فيها لصحَّة طلاقه في الجملة الصَّبيِّ والمجنون

اهـ. قوله: (ولا يُردُّ عليه) أي على جَمْعِ الحُدِّ وظاهره أنَّه راجع إلى ما بَعَدَ وكذا جميعًا ولكن رَجَعَهُ الْمُغْنِي إلى قوله أو حتَّى أموت إلخ وهو قُضِيَّة قول الشَّارِح؛ لأنَّه لاستبعادِه إلخ أي في النفوس.

هـ. قوله: (دين) أي إنَّ كَانَ الحَلْفَ بِالطَّلَاقِ كما هو ظاهرُ اهـ رشيدي.

هـ. قول (سني): (أو فوق أربعة أشهر) قال البلقيني وهذه الأشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يومًا لم يُحْكَمْ في الحال بأنَّه مولٍ فإذا مضت أربعة هلالية ولم يَتِمَّ ذلك العدَدُ لِنَقْصِ الأهلة أو بعضها تبيَّن حَيْثُ كَوْنُهُ مؤلِّيًا قال ولم أرَ مَنْ تَعَرَّضَ له اهـ سم وقال النهاية والأربعة هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يومًا حَكِمَ بكونه مؤلِّيًا حالًا إذ الغالب عدَمُ كمالِ الأربعة فكلُّ شهرٍ نَقَصَ تَحَقُّقًا أنَّه مولٍ اهـ وقال ع ش فلو جاءت الأربعة كوامِلَ على خلاف الغالب تبيَّن عَدَمُ صحَّةِ الإيلاء بناءً على أنَّ العبرة بما في نفس الأمر اهـ. قوله: (ولو بلخطة) إلى قوله: (وبل يمتنعن) في الْمُغْنِي. هـ. قوله: ﴿يَقُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ وإثما عدَّى الإيلاء فيها بمن وهو إثما يُعدَّى بعلَى؛ لأنَّه ضَمَّنَ مَعْنَى البُعْدِ كانه قال يُؤْلَوْنَ مُبْعِدِينَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مُغْنِي ونهاية. هـ. قوله: (وفائدة كونه إلخ) مُبْتَدَأٌ وخبره قوله إثمهُ إلخ وكان الأولى والمراد بكونه مؤلِّيًا إلخ عبارة الْمُغْنِي بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهَا والأولى أنَّه يُقال كَلَامُ الإمامِ أي أنَّه يَكْفِي زيادة لَخْطَةٍ لا تَسْعُ الْمُطَالَبَةُ مَحْمُولٌ على إثم الإيذاء وكَلَامُ الماوردِيَّيَّ أي أنَّه لا يَكُونُ مؤلِّيًا إلَّا بالحَلْفِ على فوق أربعة أشهر بزمان يَتَأَتَّى فيه الْمُطَالَبَةُ على إثم الإيلاء ألا تَرَى أنَّه لو قال والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك أربعة أشهر فَإِنَّه لَيْسَ بمولٍ كما سَيَأْتِي مع أنَّه يَأْتِمُّ بذلك إثم الإيذاء على الرَّاجِحِ في الرُّوضَةِ اهـ. هـ. قوله: (فهو محض يمين) أي: وليس إيلاءً فَلَيْسَ لها مُطَالَبَةٌ بالوطء بَعْدَ أربعة أشهر ومَتَّى وطئَ حَيْثُ وَلَزِمَهُ ما التزمه اهـ ع ش. هـ. قوله: (ويصحُّ طلاقه إلخ) أي: وخرجَ بِبَصْحِ إلخ الصَّبيِّ إلخ. هـ. قوله: (لِلْمُسْكِرَانِ) أي: الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ وَلِلْخَصِيِّ اهـ مُغْنِي. هـ. قوله: (وللمُعْلَقِ إلخ) عبارة الْمُغْنِي والمراد أنَّه يَصِحُّ طلاقه في الجُمْلَةِ لِيَدْخُلَ ما لو قال إذا وَقَعَ عَلَيْكَ طلاقي فَأَنْتِ طالقٌ قَبْلَهُ

هـ. قوله في (سني): (أو فوق أربعة أشهر) قال البلقيني وهذه الأشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يومًا لم يُحْكَمْ به في الحال بأنَّه مولٍ فإذا مضت أربعة هلالية ولم يَتِمَّ ذلك العدَدُ لِنَقْصِ الأهلة أو بعضها تبيَّن حَيْثُ كَوْنُهُ مؤلِّيًا قال ولم أرَ مَنْ تَعَرَّضَ له اهـ. هـ. قوله: (لصحة طلاقه في الجملة) قد يُشْكِلُ على اِغْتِيَارِ الصَّحَّةِ في الجُمْلَةِ خُرُوجُ الْمُكْرَهِ فَإِنَّ قِيلَ هو بوضف الإكراه لا يُتَصَوَّرُ صحَّةُ إطلاقه

والمكره ولبتمتعن الذي لا يقال عادة إلا فيما يقدر عليه العاجز عن الوطء بنحو جب أو شلل أو رتق أو صغر فيها يقيد الآتي فلا إيلاء إذ لا إيلاء. وبهذا الذي قورثه اندفع إيراد هذا على المتن بأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك ووطئها خلّفه على ترك التمتع بغيره وبقي الفرج إلى آخره خلّفه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض أو الإحرام فهو محض يمين والأرجح في لا أجامعك إلا في نحو الحيض أو حيض أو نهار رمضان أو المسجد أنه إيلاء وبمطلقاً وما بعده الأربعة فأقل؛ لأن المرأة تصبر على الزوج أربعة أشهر ثم يفي صبرها أو يقل وعلم من كلامه أن أركانه ستة: محلوف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان

ثلاثاً وفرغنا على استياد باب الطلاق فإنه زوج لا يصح طلاقه في هذه الصورة ومع ذلك يصح إيلاؤه اه. ه. قوله: (بنحو جب إلخ) ولو خلّف زوج المشرقية بالمغرب لا يطؤها لم يكن مولياً كالإيلاء من صغيرة وقال البلقيني يكون مولياً لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب إلا بعد الاجتماع ولو آلى مرتد أو مسلم من مرتدة فعندي تنقيد اليمين فإن جمعهما الإسلام في العدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مولٍ وإلا فلا اه. نهاية وقوله ولو خلّف إلى قوله ولو آلى إلخ في الرشيدي عن حواشي الرّوض للشهاب الرملي مثله. ه. قوله: (أو رتق) أي: أو قرن اه. نهاية. ه. قوله: (فيها) أي: الزوجة احتزرت به عن الزوج الصغير فإنه خرج يصح طلاقه كما مرّ آنفاً. ه. قوله: (اندفع إيراد هذا إلخ) وممن أورد ما هنا على منع الحد وما مرّ على جمع الحد المعني. ه. قوله: (والحيض) أي: أو النفاس نهاية ومعني. ه. قوله: (أو نهار رمضان) لعلّ محلّه إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه. رشيدي. ه. قوله: (أنه إيلاء) خلافاً للنهاية ووفقاً للمعني عبارته وإن قال والله لا أجامعك إلا في الدبر فمولٍ أو إلا في الحيض أو النفاس أو في نهار رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو الوجه أنه مولٍ قال السنوي وهو ما جزم به في الذخائر ولا يتجّه غيره وقال الزركشي أنه الرجح وقال في المطلب أنه الأشبه؛ لأن الوطء حرام في هذه الأحوال فهو ممنوع من وطئها ويجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالفيئة أو الطلاق فإن فاء إليها في هذه الأحوال سقطت المطالبة في الحال لزوال المضارة به وتضرب المدة ثانياً لبقاء اليمين كما لو طلق المولي بعد المدة ثم راجع تضرب المدة ثانياً لبقاء اليمين اه. ه. قوله: (وبمطلقاً) إلى المتن في النهاية والمعني.

قلنا والمعلق المذكور بناء على صحة الدور بوصف كونه معلّقاً كذلك. ه. قوله: (وبقي الفرج إلى آخره) خلّفه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض إلى قوله أنه إيلاء في توضيح ابن قاضي عجلون ولو خلّف لا يطؤها في الحيض أو في الدبر فلا إيلاء وإلا فيه فمولٍ أو إلا في حيض أو نفاس فوجهان بلا ترجيح في الرّوضة وأصلها وجزم في الصغير بعدم الإيلاء ولم يقله في المهمات بل نسب للذخائر الجزم بمقاييله وقال لا يتجّه غيره وذكر الزركشي نحوه وزاد عن المطلب أنه الأشبه والحق في الرّوضة وأصلها بذلك ما لو قال إلا في نهار رمضان أو إلا في المسجد اه. والأرجح ما في الصغير في الحيض

وَأَنَّ كَلَّاهُ شُرُوطَ لَا بُدَّ مِنْهَا (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ) أَيُ الْإِيْلَاءِ (لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ) أَيُ الْوِطْءِ (طَلَاَقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ عِتْقٌ) ..

❏ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ كَلَّاهُ شُرُوطَ الْإِنِّ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ وَاللَّاحِظِ اهْ رَشِيدِي .  
❏ قَوْلُ (سَنِي): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاَقًا الْإِنِّ) كَذَا أَطْلَقُوهُ هُنَا وَيُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ أَخَذًا مِمَّا قَدَّمُوهُ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَصَّدَ بِهِ مَنَعَ نَفْسِهِ عَنِ وَطْئِهَا؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِنَحْوِ الطَّلَاقِ حَيْثُ يَكُونُ يَمِينًا فَإِنْ أَرَادَ مَخْضَ التَّعْلِيْقِ فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ لَا قَصْدَ لِلْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ وَإِنْ أَطْلَقَ قِيَّاتِي فِيهِ خِلَافُ نَظِيرٍ مَا مَرَّ ثُمَّ فَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ ثُمَّ لَا يَكُونُ إِيْلَاءٌ وَعَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَنَقَلَ عَنِ الْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ أَيْضًا يَكُونُ إِيْلَاءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَقَدْ يُصْرِّحُ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ عِنْدَ إِرَادَةِ مَخْضِ التَّعْلِيْقِ قَوْلُ النَّهْيَةِ وَأَقْرَهُ سَمِ نَصُّهُ: وَلَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَا يَمْنَعُ الْوِطْءَ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ نَحْوُهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا وَلَا آثِمًا وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ نَذَوِرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ اهْ وَيُصْرِّحُ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ فِي صَوْرَةِ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ نَصُّهُ: قَوْلُهُ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْكِتَابِ فِيهِ بَحْثٌ إِذْ هَذِهِ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ أَيُ الْمُصَنِّفِ فِي التَّعْرِيفِ لِيَمْتَنِعَنَّ اهْ وَكَذَا يُصْرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي فِي حَاشِيَةِ وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ الْإِنِّ .

❏ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ عِتْقًا) أَيُ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ الْإِنِّ هَلَّا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاَقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطِئْتُكَ الْإِنِّ اهْ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي مَعَ الْمُتَنِ طَلَاَقًا أَوْ عِتْقًا كَانَ وَطِئْتُكَ فَآثِمٌ أَوْ ضَرَّتْكَ طَالِقٌ أَوْ قَعْبَدِي حُرٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَنَحَّلُ الْيَمِينُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ الْإِنِّ وَبِهَا يُعْلَمُ أَنَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْإِنِّ حَذْفُ الْمُيِّنِ .

وَالنَّفَاسُ وَمِثْلُهُمَا الْبَقِيَّةُ شَرَحَ م ر فِي الرِّوَضِ وَشَرَحَهُ أَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ فَرَجَكَ أَوْ لَا أَجَامِعُ نِصْفَكَ الْأَسْفَلَ فَإِيْلَاءٌ لَا أَنْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ أَيُ بَاقِيهَا كَانَ قَالَ لَا أَجَامِعُ يَدَكَ أَوْ نِصْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ نِصْفَكَ فَلَا يَكُونُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنِّصْفِ النِّصْفُ الْأَسْفَلُ فَيَكُونُ إِيْلَاءٌ اهْ .

❏ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاَقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ) هَلَّا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ طَلَاَقًا أَوْ عِتْقًا أَوْ نَحْوَهُمَا كَقَوْلِهِ إِنْ وَطِئْتُكَ الْإِنِّ .

❏ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (أَوْ عِتْقًا) أَيُ: كَالْمِثَالِ الْآخِرِ .

❏ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (أَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ الْإِنِّ) لَوْ كَانَ بِهِ أَوْ بِهَا مَانِعٌ وَطْءٌ كَمَرَضٍ فَقَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ أَوْ نَحْوَهُمَا قَاصِدًا بِهِ نَذْرُ الْمُجَازَاةِ لَا الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْوِطْءِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلِيًا وَلَا آثِمًا وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ صَوَرِ نَذَرِ الْمُجَازَاةِ وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ شَرَحَ م ر .

مِمَّا لَا يَنْحَلُّ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (كَانَ مُوَلِّيًا) لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُسَمَّى يَمِينًا لِقِتَائِهَا لُغَةُ الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِغَيْرِهِ فَشَمِلَتْهُ آيَةُ وَالْعُقْرَانُ فِيهَا لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْإِيْلَاءُ مِنَ الْإِنِّمَ كَمَا مَرَّ لَا لِلْحِنْثِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَ الْحَلِفُ بِاللَّهِ وَلِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوِطْءِ خَشْيَةً أَنْ يَلْزِمَهُ مَا التَّزَمَهُ كَالْمُتَنَعِ مِنْهُ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ تَعَالَى خَشْيَةَ الْكُفَّارَةِ وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ كَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً فَإِنَّهُ إِيْلَاءٌ كَمَا يَأْتِي أَمَّا إِذَا انْحَلَّ قَبْلَهَا كَأَنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيَّْ صَوْمُ هَذَا الشَّهْرِ أَوْ شَهْرٍ كَذَا وَهُوَ يَنْقُضِي قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْيَمِينِ فَلَا إِيْلَاءَ. (وَلَوْ حَلَفَ أَجَنَبِيٌّ) لِأَجَنَبِيَّةٍ أَوْ سَيِّدٌ لِأَمْتِهِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْوِطْءِ كَوَاللَّهِ لَا أَطُوكُ (فَيَمِينٌ مُحَضَّةٌ) أَيِ لَا إِيْلَاءَ فِيهَا فَيَلْزِمُهُ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ

هـ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ) وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ يُقَيِّدَهُ بِمَا لَا يَوْجَدُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ يُطْلِقُ فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ يَلْحَقُ بِالْتَّقْيِيدِ بِمَا فَوْقَهَا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَصْوِيرُهُمْ وَجِبَارَةً أَضِلَّ الرُّوضَةَ فَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَلَيَّْ صَوْمُ شَهْرٍ أَوْ الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ وَهُوَ يَتَأَخَّرُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ انْتَهَتْ أَمْرُ سَيِّدٍ عَمَرٌ أَقُولُ قَدْ أَفَادَ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُّ أَوْ بِمَا أَلْحَقَ بِذَلِكَ الْخ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْعُقْرَانُ) إِلَى (وَلِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ بَقِيَ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَمَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَالْحَدِيدُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْعُقْرَانُ) إِلَى (وَلِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ بَحَثْ) إِلَى (وُخْرُوجْ)، وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ الدَّجَالِ). هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ: تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ أَوْ الْعِنْتِ وَالتَّزَامِ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِالْوِطْءِ. هـ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخ).

هـ فَوَدَّ: (وَكَالْحَلِفِ الظَّهَارِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَكَلَامُهُ هُنَا وَفِيمَا سَبَقَ يُشِيرُ بِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ الْحَلِفِ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الظَّهَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي سَنَةً مَثَلًا أَنَّهُ إِيْلَاءٌ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَلِفِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَالْيَمِينُ الْمَذْكُورَةُ يَمِينٌ لَجَاجٍ وَالْيَمِينُ بِصَوْمِ شَهْرٍ الْوِطْءِ إِيْلَاءٌ كَلَّمَ وَطِئْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ الشَّهْرِ الَّذِي أَطَأَ فِيهِ فَإِذَا وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَزِمَهُ مُقْتَضَى الْيَمِينِ وَيَجْزِيهِ صَوْمُ بَقِيَّتِهِ وَيَقْضِي يَوْمَ الْوِطْءِ أَمْرُهُ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا انْحَلَّ الْخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ الْخ. هـ فَوَدَّ: (أَيِ الْوِطْءِ) يَعْنِي عَدَمًا بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ إِنْ تَرَكَ الْوِطْءَ أَمْرُهُ. هـ فَوَدَّ: (فَيَلْزِمُهُ قَبْلَ النِّكَاحِ) أَيِ: بَرْنًا أَوْ شُبْهَةً أَمْرُهُ.

(فَرَعُ): قَالَ الْبُلْقِينِيُّ لَوْ حَلَفَ زَوْجُ الْمَشْرِقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ لَا يَطُوهَا كَانَ مُوَلِّيًا لِاحْتِمَالِ الْوُصُولِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَلَا تُضَرَّبُ الْمُدَّةُ إِلَّا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ وَلَوْ أَلَى مُرْتَدٍّ أَوْ مُسْلِمٍ مِنْ مُرْتَدَّةٍ فَعِنْدِي تَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَ قَدْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مَوْلٍ وَلَا فَلَ كَذَا شَرْحُ م ر فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ قَوْلِ الْعَبَّاسِ مَا نَصَّهُ فَرَعُ: مَنْ أَلَى وَهُوَ غَائِبٌ وَلَوْ مَشْرِقِيًّا عَنْ مَغْرِبِيَّةٍ أَوْ وَهُوَ حَاضِرٌ ثُمَّ غَابَ حُسِبَتِ الْمُدَّةُ وَلَهَا تَوَكُّلٌ مَنْ يُطَالِبُهُ فَإِذَا تَمَّتْ رَفَعَهُ لِقَاضِي بَلَدِ الْغَيْبَةِ وَطَالِبَهُ فَيَأْمُرُهُ الْقَاضِي بِفَيْئَةِ اللِّسَانِ حَالًا وَبِنَقْلِهَا إِلَيْهِ أَوْ رُجُوعِهِ إِلَيْهَا أَوْ طَلَاقِهَا إِنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَيُمْهَلُ لِأَهْبَةِ السَّفَرِ وَأَمِنْ طَرِيقِهِ وَمَرَضٍ مُعْجِزٍ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بِلِسَانِهِ أَوْ لَمْ يَسْمَحْ فِي اجْتِمَاعِهِ بِهَا بَعْدَ إِمْكَانِهِ ثُمَّ طَلَبَ الْعَوْدَ إِلَيْهَا لَمْ يُمْكِنْ بَلْ يُطْلَقُ الْقَاضِي بِطَلَبِ وَكِيلِهَا وَلَوْ غَابَ بَعْدَ طَلَبِهَا بِالْحَقِّ وَامْتِنَاعِهِ لَمْ يَكْفِهِ فَيْئَةُ اللِّسَانِ وَلَمْ يُمْهَلْ بَلْ

كثارة بوطئها (فإن نكحها فلا إيلاء) يُحكم به عليه فلا تُضرب المدة وإن بقي من مدة عينها فوق أربعة أشهر وتأذت لانتفاء الإضرار حين الحليف لاختصاصه بالزوج بنص من نسايتهم (ولو آلى من زفء أو فزناء أو آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) إذ لا إيذاء منه حينئذ بخلاف الخصي والعاجز لمرض أو غنة والعاجزة لنحو مرض أو صغير يُمكن معه وطؤها في مدة قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر؛ لأن الوطاء مزوج ومن طراً نحو بجبه بعد الإيلاء فإنه لا ينطّل ومز صفة الإيلاء من الرجعية، وإن حرّم وطؤها لإمكانه برجعتهما. (ولو قال والله لا وطئت أربعاً أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئت أربعاً أشهر وهكذا) مرتين أو (مراراً) متصلة (فليس بشئ في الأصح) لانحلال كل بمضي الأربعة فتعذر المطالبة نعم، يأنم إنم مُطلق الإيذاء دون خصوص إنم الإيلاء ...

قوله: (كفارة) أي: في الحليف بالله تعالى اه مغني. قوله: (بوطئها) الأولى تقديمه على قبل النكاح.

قوله (سني): (فإن نكحها إلخ) أي: أو اغتصها السيد وتزوجها ويُمكن إدخالها في المتن اه ع ش.

قوله: (لانتفاء الإضرار إلخ) تعليل للمتن وقوله لاختصاصه إلخ علة للعلة ولعل الأولى أن يجعله علة ثانية بزيادة الواو. قوله: (بنص من نسايتهم) بالإضافة. قوله: (لم يبق له إلخ) عبارة المغني أي مقطوع الذكر كله وكذا إن بقي منه دون الحشفة أما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح إيلاؤه لإمكان وطئه اه. قوله: (إذ لا إيذاء منه) قضيته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرقي والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحليف؛ لأن زوال الرقي والقرن غير محقق بخلاف الصغير فإن زواله محقق الحصول اه ع ش.

قوله: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض أو غنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الإمكان المذكور وعبارة الرّوض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلّره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُذكر الصغيرة إفاقة الجماع وتطبق المريضة ذلك انتهت اه سم. قوله: (قدرها) جملة فعلية نعت للمدة.

قوله: (ومن طراً إلخ) عطف على الخصي. قوله: (برجعتهما) أي: ونحسب المدة منها كما يأتي اه ع ش. قوله: (مرتين) لا موقع له مع قول المُصنّف وهكذا اه رشيدي عبارة المغني مع المتن وسواء اقتصر على ذلك أم قال هكذا مراراً اه. قوله: (لانحلال كل إلخ) عبارة المغني لانتفاء فائدة الإيلاء من المطالبة بموجبيه في ذلك إذ بعد مدة أربعة أشهر لا يُمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانحلالها ولا

يطلقها القاضي بطلها اه. قوله: (يُمكن معه إلخ) الظاهر أنه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض أو غنة وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الإمكان المذكور وعبارة الرّوض وشرجه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يُمكن جماعها فيما قلّره من المدة ومريضة ولا تُضرب المدة حتى تُذكر الصغيرة إفاقة الجماع وتطبق المريضة ذلك اه.

بل بحث أنه فوقه؛ لأن هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا وطئتك فهو إيلاء قطعاً؛ لأنها يمينٌ واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمُتصلة ما لو فصلَ كلاً عن الأخرى أي بأن تكلم بأجنبي وإن قل أو سكّت بأكثر من سكتة تنفس وغي فيما يظهر فليس إيلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالتون كما في الروضة وأصلها وبالفوقية أي ستة أشهر كما في أصله قيل وهو الأولى انتهى. وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام الذي خلا عنه أصله بذكره المضاف إليه (فإيلاء إن لكل) منهما (حكمه) فتطالبه بموجب الأول في

بموجب الثانية؛ لأنه لم تمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضي الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لإخِر حليفه اهـ. قوله: (بل بحث أنه إلخ) عبارة المغني قال في المطلب وكأنه دون إثم المولي ويجوز أن يكون فوقه؛ لأن ذلك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا دفع له إلا من جهة الزوج بالوطء اهـ. قوله: (وفيه نظر للخلاف إلخ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذ ما استند إليه الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التائيم فتأمل به بقلب من الحسد سليم اهـ سيّد عمر. قوله: (وبمُتصلة ما لو فصل إلخ) عبارة المغني وأفهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فإن قال ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين وهكذا مراراً فلا يكون مولياً قطعاً اهـ. قوله: (بالتون إلخ) عبارة المغني قوله سنة موافق للشرح والروضة وفي المحرر ستة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ويصح أن يقرأ المتن بالمتن من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالتون اهـ. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن اهـ سم زاد الرشيد في بقرينة ما بعده اهـ. قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول إلخ) قد يجاب بأنه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر إلا ستة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المصنف بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال على الأخير أنه لا وجه لأولوية بل متساويان اهـ سيّد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الاحتمال الأول. قوله: (المضاف إليه) أي: لفظة أشهر. قوله: (فتطالبه) إلى قوله: (وقيس به) في المغني إلا قوله: (ثاني أيامه) أو وقوله: (كما بحثه أبو رزعة). قوله: (فتطالبه إلخ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفئدة أو الطلاق فإن انحلت فإن أخرت حتى مضى الخامس ودخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجب كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس

قوله: (وبمُتصلة ما لو فصل كلاً إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (قيل وهو الأولى) أي: في المتن.

قوله: (وفيه نظر بل الأولى الأول لما في الثاني من الإيهام إلخ) قد يجاب بأنه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر إلا ستة أشهر هذا إن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالفوقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه.

الخامس لا فيما بعده لانحلالها بمضيئه وانعقاد مدّة الثانية فيطالب بذلك بعد مضي أربعة أشهر وخرج بقوله فإذا مضت ما لو أسقطه كأن قال والله لا أجامعك خمسة أشهر ثم قال والله لا أجامعك سنة فإنهما يتداخلان لتداخل مدتيهما وانحلتا بوطن واحد وبقوله فوالله ما لو حذفه فيكون إيلاء واحدًا. (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطن (بمستبعد الحصول في) الأشهر (الأربعة) عادة (كنزول عيسى عليه السلام) قبل خروج الدجال وخروج الدجال أو بأجوج ومأجوج (فمؤول)؛ لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر هي بقطع الرجاء وعلم به أن مُحقق الامتناع كطلوع السماء كذلك بالأولى. أما لو قيدها بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون إيلاء ومحلّه كما بحثه أبو زُرعة إن كان ثاني أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة إذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كشهري والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صرح عنه عليه السلام مع أمره بأن الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يُقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرهما كما مرّ أوائل الصلاة. (وإن ظن حصوله) أي المُقيد به (قبلها) أي الأربعة كمجيء المطر في الشتاء (فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا حذفه وإن كان في أصله (وكذا لو شك) في حصول المُقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مريض زيد أو قدومه من محتَمَل الوصول .....

منه فلا مطالبة به سواء أترك حَقّها أم لم تعلم به لانحلاله كما لو أخرت المطالبة في الثاني حتّى مضت سنة اه. فوّ: (مدّة الثانية) الأنسب التذكير. فوّ: (بذلك) أي: بموجب الإيلاء الثاني. فوّ: (قبل خروج الدجال) ظرّف لما أفهمه المتن والمعنى كالتيقيد قبل خروج الدجال بنزول عيسى. فوّ: (تأخره) أي: ما ذكر من النزول والخروج. فوّ: (وعلم به) أي: بقول المُصنّف بمستبعد إلخ. فوّ: (أن مُحقق إلخ) أي: المُقيد به. فوّ: (أما لو قيدها إلخ) مُحترز قوله قبل خروج الدجال. فوّ: (ومحلّه) أي: محلّ قوله فلا يكون إيلاء. فوّ: (إن كان) أي: التقييد المذكور. فوّ: (الأربعين) نعت أيامه. فوّ: (كذلك) أي: حقيقة. فوّ: (وبقيتها) أي: بقية أيام الدجال. فوّ: (مع أمره بأن الأول إلخ) في هذه العبارة تسمّح لا يخفى إذ لا أمر هنا هـ رشيدي عبارة المُعني فسئل عن ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا صلاة يوم فقال لا أقدر له قدره اه. فوّ: (وقيس به) أي: باليوم الأول. فوّ: (فيها) أي: الأول والثاني والثالث. فوّ: (أي الأربعة إلخ) عبارة المُعني أي مضي الأربعة الأشهر كقوله في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتّى ينزل المطر اه. فوّ: (فلا يكون) إلى قوله: (فلذا) في المُعني. فوّ: (ومحققه) أي: الحصول مُبتدأ وخبره قوله أولى. فوّ: (كمرضه أو مريض زيد) لعل المراد به كشفاء مريضه إلخ. فوّ: (من محتَمَل إلخ) أي: محلّ محتَمَل إلخ. فوّ: (قبل خروج الدجال) ظرّف لقول المتن: (قيد). فوّ: (ومحققه) أي: الحصول.



منه قبل الأربعة فلا يكون إيلاء (في الأصح) حالاً ولا بعد مضي الأربعة قبل وجود المُعلَّق به؛ لأنه لم يتحقق منه قصد الإيذاء أو لا أمّا لو لم يُحتمَل وصوله منه ليعتد مسافته بحيث لا تُقطع في أربعة أشهر فهو مؤل نعم، إن ادعى ظنَّ قُرْبها خلَف ولم يكن مؤلّياً بل حالفاً. (ولفظه) المُفيد له وإشارة الأخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فمن صريحه تغييب) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كُله ليحصل مقصودها بتغييب الحشفة مع عدم الحث (بفرج ووطء وجماع) ونذك أي مادة «ن ي ك» وكذا البقية (وافتناض بكر) غير غوراء ليشيوعها نعم، يُدَيِّنُ إن أراد بالجماع الاجتماع وبالوطء الدوس بالقدم وبالافتناض غير الوطء، ومحلّه إن لم يقل بذكري وإلا لم يُدَيِّن في واحد منها

¶ وفوه: (منه) أي: المحل المذكور. ¶ فوه: (حالاً) إلى قوله: (لما يأتي) في المُغني إلّا قوله: (أي حشفته) في المتن. ¶ فوه: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الرّوض وشرجه أنّه لو مات زَيْدٌ قبل قدومه صارَ الحالف مؤلّياً لليأس منه اهـ سم باختصار. ¶ فوه: (بخلاف ما لو أراد كُله إلخ) قضية أنّه لو أطلقَ كان مؤلّياً حملاً للذكر على الحشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفته إذ هي إلخ وآنه إذا قال أرذت جميع الذكر قبل منه ظاهرًا اهـ ش وقال السيّد عمّر قوله بخلاف ما لو أراد كُله إلخ يتبعني أو أطلق؛ لأنّ اللفظ عند الإطلاق يُنزّل على حقيقة ثم رأيت في حاشية السنباطي على المحلّي التّصريح بأنّ حالة الإطلاق كقصد الكلّ وأما قول التّحفة إذ هي المراد أي الإمام التّووي بقوله ذكر لا أنّه المراد في إطلاق الحالف لفظ الذكر من غير إرادة وإن أوهمت عبارتها ذلك اهـ أقول وهو ظاهر صنيع المُغني حيث قال فمن صريحه مهجو ال ن ي ك وتغييب أي إدخال ذكر أو حشفته بفرج أي فيه ووطء وجماع وإصابة اهـ وافتناض بكر وهي إزالة قضيتها بكسر القاف أي بكاريتها كقوله والله لا أعيب أو لا أدخل أو لا أولج ذكري أو حشفتي في فرجك أو لا أطوك أو لا أجامعك أو لا أصبتك أو لا أفتضك بالقاف أو بالفاء وهي بكر اهـ. ¶ فوه: (أي مادة إلخ) أي: ما تركب منها سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما اهـ ش.

¶ فوه: (نعم يُدَيِّن إلخ) ولا يُنافي ذلك الصّراحة؛ لأنّ الصريح يقبل الصّرف اهـ سم. ¶ فوه: (إن أراد إلخ) عبارة المُغني في الأربعة الأخيرة إن ذكر مُحتملاً ولم يقل بذكري أو بحشفتي كأن يُريد

¶ فوه: (حالاً ولا بعد مضي الأربعة) من ذلك قول الرّوض وشرجه أو قال والله لا أجامعك حتّى يشاء فلان فإن شاء الجماعة ولو مترخياً انحلت اليمين وإلّا أي وإن لم يشأها صار مؤلّياً بموته قبل المشيئة لليأس منها سواء أشاء أن لا يجامعها أم لم يشأ شيئاً لا بمضي مدّة الإيلاء لعدم اليأس من المشيئة اهـ والظاهر أنّ نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصوله قبل مضي المدّة أو بعده على الاحتمال حتّى إذا قال لا أطوك حتّى يقدّم زيد لم يصّر مؤلّياً وإن مضت المدّة فإن مات قبل قدومه صار مؤلّياً لليأس منه فليتامل. ¶ فوه: (نعم يُدَيِّن إن أراد بالجماع الاجتماع إلخ) فلا يُنافي ذلك الصّراحة؛ لأنّ الصريح يقبل الصّرف.

كَالتَيْكِ مُطْلَقًا أَمَّا الْغَوْرَاءُ إِذَا عَلِمَ حَالَهَا قَبْلَ الْحَلِفِ فَالْحَلِفُ عَلَى عَدَمِ افْتِضَائِهَا غَيْرُ إِيْلَاءٍ عَلَى مَا قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ لِحَصُولِ مَقْصُودِهَا بِالْوَطْءِ مَعَ بَقَاءِ الْبَكَارَةِ، قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْفَيْئَةُ فِي حَقِّ الْبَكْرِ تُخَالِفُهَا فِي حَقِّ التَّيِّبِ كَمَا يُفْهَمُ إِيْرَادُ الْقَاضِي وَالتَّصُّ انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْفَيْئَةِ فِي الْبَكْرِ مِنْ زَوَالِ بَكَارَتِهَا وَلَوْ غَوْرَاءَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَإِنْ أَمَكْنَ الْفَرْقُ (وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَلَامَسَةً وَمُبَاضَعَةً وَمُبَاشَرَةً وَإِتْيَانًا وَعَشْيَانًا وَقُرْبَانًا) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ (وَنَحْوُهَا) كإِفْضَاءٍ وَمَسٍّ (كِنَايَاتٍ) لاسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْوَطْءِ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ اشْتِهَارِهَا فِيهِ

بِالْوَطْءِ الْوَطْءُ بِالْقَدَمِ وَبِالْجِمَاعِ الْاجْتِمَاعُ وَبِالْأَخِيرَيْنِ الْإِصَابَةُ وَالْإِفْضَاءُ بِغَيْرِ الذِّكْرِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (كَالتَيْكِ مُطْلَقًا) كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْحَاوِي اهـ شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَبَحَثِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةِ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّكِ الْوَطْءَ فِي الدُّبْرِ دَيْنٌ أَيْضًا اهـ سَمِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا الْغَوْرَاءُ) بِغَيْرِ مُعْجَمَةٍ وَهِيَ الَّتِي بَكَارَتُهَا فِي صَدْرِ فَرْجِهَا اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ) أَيِ: فَيَكُونُ مَوْلِيًا إِذْ لَا تَحْصُلُ الْفَيْئَةُ إِلَّا بِزَوَالِ الْبَكَارَةِ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا أَيِ الْفَيْئَةِ كَالْتَّحْلِيلِ شَرَحَ م ر اهـ سَمِ.

• قَوْلُهُ: (كَإِفْضَاءٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَوَازَعٍ فِيهِ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي النِّهَايَةِ.

• قَوْلُهُ: (كَإِفْضَاءٍ) أَيِ: وَدُخُولِ كَوَالِلِهِ لَا أَفْضَى إِلَيْكَ أَوْ لَا أَمْسُكَ أَوْ لَا أَدْخُلُ بِكَ اهـ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (كِنَايَاتٍ).

(فُرُوعٌ): لَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا جِمَاعَ سُوءٍ وَأَرَادَ الْجِمَاعَ فِي الدُّبْرِ أَوْ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ بَدُونِ الْحَشْفَةِ كَانَ مَوْلِيًا وَإِنْ أَرَادَ الْجِمَاعَ الضَّعِيفَ أَوْ لَمْ يَرِذْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَغْتَسِلُ عَنْكَ وَأَرَادَ تَرَكَ الْغُسْلَ دُونَ الْجِمَاعِ أَوْ ذَكَرَ أَمْرًا مُخْتَمَلًا كَانَ لَا يَمُكِّنُ بَعْدَ الْوَطْءِ حَتَّى يَنْزِلَ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْوَطْءَ بِلَا إِنْزَالٍ لَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ أَوْ أَرَادَ أَنِّي أَجَامِعُهَا بَعْدَ جِمَاعٍ غَيْرِهَا قَبْلَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُ فَرْجَكَ أَوْ لَا أَجَامِعُ نِصْفَكَ الْأَسْفَلَ كَانَ مَوْلِيًا بِخِلَافِ بَاقِي الْأَعْضَاءِ كُلِّ أَجَامِعَ يَدَكَ أَوْ رِجْلَكَ أَوْ نِصْفَكَ الْأَعْلَى أَوْ بَعْضَكَ أَوْ نِصْفَكَ لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْبَعْضِ الْفَرْجَ وَبِالنِّصْفِ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ وَلَوْ قَالَ لَا أَبْعُدَنَّ أَوْ لَا عَيْنَ عَنْكَ أَوْ لَا عِيْظَتَكَ أَوْ لَأَسْوَأْتُكَ كَانَ كِنَايَةً فِي الْجِمَاعِ وَالْمُدَّةُ لَاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِهَمَا وَغَيْرِهِمَا وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ رَأْسُنَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ كَانَ كِنَايَةً إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِمَاعِ اجْتِمَاعُ رَأْسَيْهِمَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ تَحْتَ سَقْفٍ مُعْنَى وَرَوْضٍ مَعَ شَرْجِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي لَا أَبْعُدَنَّ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَفِي لَا أَطِيلَنَّ تَرْكِي لِجِمَاعِكَ كَانَ صَرِيحًا فِي الْجِمَاعِ وَكِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ كِنَايَةً فِي الْمُدَّةِ أَيِ فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَقَلَّ لَمْ يَكُنْ إِيْلَاءً وَإِنْ أَرَادَ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ

• قَوْلُهُ: (كَالتَيْكِ مُطْلَقًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَالْحَاوِي وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَبَحَثِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ وَنَقَلَ عَنْ قَضِيَّةِ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالتَّيِّكِ الْوَطْءَ فِي الدُّبْرِ دَيْنٌ أَيْضًا اهـ. • قَوْلُهُ: (قَالَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. • قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ) وَمِنْ ثَمَّ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِاشْتِرَاطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ فِيهَا كَالْتَّحْلِيلِ م ر.

حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء. (ولو قال إن وطئتك فعندي حرّ فزال ملكه) يبيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الإيلاء) وإن عاد لملكه لعدم ترتب شيء على وطئه. (ولو قال) إن وطئتك (فعندي حرّ عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فمولى)؛ لأنه وإن لزّمه العتق عنه فتعجيله وربطه بمُعَيّن زيادة التزمها بالوطء على موجب الظاهر وإن وقّع عنه لو وطئ في المدة أو بعدها فكان كالتزام أصل العتق (والا) يكن قد ظاهر (فلا ظاهر ولا إيلاء باطنا) ليكذبه (ويحكم بهما ظاهرًا) لإقراره بالظاهر فيحكم بإيلائه وبوقوع العتق عن الظاهر. (ولو قال) إن وطئتك فعندي حرّ (عن ظهاري إن ظهرت فليس بمولى حتى يظاهر)؛ لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظاهر لتعلق العتق به مع الوطء فإذا ظاهر صار مولىا وحينئذ يعتق بالوطء في مدة الإيلاء وبعدها لوجود التعليق به لكن لا عن الظاهر اتفاقا لسنق لفظ التعليق له والعتق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده وبحث فيه الزافعي بأنه ينبغي مراجعته ويعمل بمقتضى إرادته أخذًا من قولهم في الطلاق لو علّقه بشرطين بلا عطف فإن قدّم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اغتبر في

إيلاء وإن أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضًا؛ لأنه حيث كان صريحًا في الجماع يكون بمنزلة والله لا أطوك وهو لو قال ذلك كان مولىا هذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحًا في الجماع مع قولهم في والله لا أطوك أنه يحمل على التأييد في المدة اهـ. قوّه: (بيّع) أي لجميعه وقوله لازم من جهته أي بأن باعه بتأ أو بشرط الخيار للمشتري اهـ ع ش. قوّه: (أو بغيره) كموت أو عتق ونحوهما اهـ معني. قوّه: (العتق عنه) أي الظاهر عبارة المغني وإن لزّمته كفارة الظاهر اهـ. قوّه: (على موجب الظاهر) متعلق بزيادة ارشيدتي. قوّه: (فكان إلخ) قدّمه المغني على الغاية وقال بدلها ثم إذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره اهـ وهو أحسن.

قوله (سني: (باطنًا) أي: بينه وبين الله اهـ معني. قوّه: (وبوقوع العتق إلخ) أي: إذا وطئ اهـ معني. قوّه: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فإذا ظاهر صار مولىا يفيد اختيار تقدّم الظاهر ثم الوطء اهـ سم. قوّه: (فإذا ظاهر) كأن يقول أنت عليّ كظهر أمي اهـ ع ش. قوّه: (لكن لا عن الظاهر) أي: فيكون مجانًا وكفارة الظاهر باقية اهـ ع ش. قوّه: (لسنق لفظ التعليق) أي: تعليق العتق له أي على الظاهر. قوّه: (عنه) وقوله: (بعده) أي: الظاهر. قوّه: (ويبحث فيه) أي: في حصول العتق بالوطء لا عن الظاهر قاله ع ش اهـ معني أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الآتي ويصرّح به ما

قوّه: (لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله: (فإذا ظاهر صار مولىا) يفيد اختيار تقدّم الظاهر ثم الوطء.

قوّه: (ويبحث فيه الزافعي) إلى قوله: (اهـ) ويغتنر عن الأصحاب بأن كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به مولىا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فإنما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه مما ذكر في الطلاق ويشرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظاهر وتعليق العتق بعده بالوطء كان إيلاء ولا فلا وذلك الإقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون

حُصُولِ الْمُعَلَّقِ بِهِ وَجُودُ الشَّرْطِ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ وَإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا كَمَا هُنَا رُوجِعَ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ لَمْ يَتَّقِ الْعَبْدُ أَنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي عَتَقَ أَنْتَهَى وَالْحَقُّ السُّبْكِيُّ بِتَقْدِيمِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِيمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ وَسَكَتَ الرَّافِعِيُّ عَمَّا لَوْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَدْتَ شَيْئًا، وَرَجَحَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا وَتُوزَعُ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ رَعِمْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] آيَةً مِنْ

يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنْفًا إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا. فَوُدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الثَّانِي الْخ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ الْخ أَيِ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُعَلَّقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ وَهَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَمِ. فَوُدَّ: (إِذَا حَصَلَ الثَّانِي) أَيِ: الظَّاهِرُ تَعَلَّقَ أَيِ الْعِتْقُ بِالْأَوَّلِ أَيِ الْوُطْءِ ع ش وَكُرْدِي. فَوُدَّ: (إِنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ) أَيِ: عَلَى الظَّاهِرِ اه كُرْدِي. فَوُدَّ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي الْخ) أَيِ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ الظَّاهِرِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ مَنْ رُبِعَهُ بِالْوُطْءِ قَالَهُ ع ش وَقَالَ سَمِ وَالْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ عَتَقَ أَيِ إِنْ تَقْدَّمَ لَوُطْءٍ عَلَى الظَّاهِرِ اه وَهُوَ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّرْحِ. فَوُدَّ: (بِتَقْدِيمِ الثَّانِي) أَيِ: الظَّاهِرِ عَلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْوُطْءِ فِيمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مُقَارَنَتَهُ لَهُ أَيِ فِي تَرْتِيبِ الْعِتْقِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةٍ تَقْدَّمَ الظَّاهِرُ مَوْلِيًا وَفِي صُورَةٍ الْمُقَارَنَةِ غَيْرِ مَوْلٍ؛ لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ مَشْرُوطٌ بِتَقْدَمِ الظَّاهِرِ اه بُجَيْرِمِي. فَوُدَّ: (وَرَجَعَ غَيْرُهُ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا اه أَيِ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْ لَا.

فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) وَوَجْهُهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ اه سَمِ. فَوُدَّ: (وَنُوزِعَ فِيهِ) وَافَقَهُ النَّهْأَةُ فَقَالَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْلِيًا إِنْ وَطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ عَلَى قِيَاسٍ مَا فَسَّرَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَبِعَارُهُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَدْتَ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنْ الْأَوْفَقُ بِمَا فَسَّرَ بِهِ آيَةُ ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الَّذِينَ هَادُوا﴾

بِقَرِينَةٍ كَلَامِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِمُجَرَّدِ دَلَالَةِ لَفْظِيَّةِ شَرْحِ مَنْهَجِهِ. فَوُدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ الثَّانِي تَعَلَّقَ بِالْأَوَّلِ) أَيِ وَعَلَى هَذَا يَصِيرُ مَوْلِيًا إِذَا حَصَلَ الثَّانِي. فَوُدَّ: (تَعَلَّقَ بِالثَّانِي) أَيِ: وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ مَوْلِيًا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ حُصُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ وَبَعْدَ حُصُولِهِ لَا يَخَافُ مِنْ حُصُولِهِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حُصُولُهُ كَذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَوَّلًا وَصَارَ الْعِتْقُ مُعَلَّقًا عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (عَتَقَ) أَيِ: إِنْ تَقْدَّمَ الْوُطْءُ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا) لَعَلَّ وَجْهَهُ احْتِمَالُ مَا أَتَى بِهِ لِلْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي لَا إِيْلَاءَ فِيهِ كَمَا سَبَّيْنُ عِبَارَتَهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِالْهَامِشِ فَلْيُحَرِّزْ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَوَّلُ تَعَلَّقَ بِالثَّانِي وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ بِالْإِيْلَاءِ لِلشُّكِّ وَقَضِيَّةُ مُرَاعَاةِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْعِتْقُ عَلَى تَقْدَمِ الْوُطْءِ عَلَى الظَّاهِرِ فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَلَا عِتْقَ ثُمَّ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي عَنِ السُّبْكِيِّ. فَوُدَّ: (وَنُوزِعَ فِيهِ بِأَنْ قِيَاسَ الْخ) كَذَا مَنْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مَا نَصَّهُ:

أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي صَرَحُوا بِهِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُعْنِيكَ تَوْجِيهِ .....

[الجمعة: ٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَجَرَى الْمُعْنَى عَلَى أَنَّ مُخْتَارَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا قَبْلَ لَكِنْ وَالنَّهَايَةُ عَلَى أَنَّهُ مَا بَعْدَهَا. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ: لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهُ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْإِيْلَاءَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْوُطْءِ ثُمَّ الظَّاهِرُ وَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ مِنَ الْعِنْتِ إِلَى الْإِيْلَاءِ أَهْوَكَانَ وَجْهَ تَوَقُّفِهِ فِيهِ أَنَّ مُفْتَضَى قِيَاسٍ مَا ذَكَرَ بِالْآيَةِ اعْتِبَارُ تَقَدُّمِ الْوُطْءِ وَحَيْثُيْذٍ فَلَا مَعْنَى لِلْإِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْوُطْءُ لَمْ يَبْقَ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَإِذَا حَصَلَ الظَّاهِرُ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَيْجِ أَهْوَكَانَ ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ لَعَلَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ أَنْ يَعْنِيَ إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَوْلٍ بَعْدَ وَقُوعِ الشَّرْطَيْنِ الْوُطْءِ وَالظَّاهِرِ الْمَوْجِبِينَ لِحَصُولِ الْعِنْتِ عَقِبَ آخِرِهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ عَمِيرَةَ سَبَقَ إِلَى هَذَا أَه. هـ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُعْتَدَرُ عَنِ الْأَصْحَابِ أَيِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ إِذَا ظَاهَرَ صَارَ مُوَلِيًا وَحَيْثُيْذٍ يَعْنِي بِالْوُطْءِ إِلَى آخِرٍ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْإِيْلَاءِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَا يَصِيرُ بِهِ مُوَلِيًا وَمَا لَا يَصِيرُ وَأَمَّا تَحْقِيقُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِنْتُ فَإِنَّمَا جَاءَ بِطَرِيقِ الْعَرَضِ وَالْمَقْصُودُ غَيْرُهُ فَيُؤْخَذُ تَحْقِيقُهُ مِمَّا ذَكَرَ فِي الطَّلَاقِ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى ذَلِكَ

فَإِنْ تَعَدَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ أَوْ قَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ مُطْلَقًا لَكِنَّ الْأَوْفَقَ بِمَا فَسَّرَ بِهِ آيَةَ ﴿قُلْ يَكُنْأَيُّكَ هَادِئًا﴾ [الجمعة: ٦] مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ شَرْطُ لُجْمَلَةِ الثَّانِي وَجَزَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَهْوَكَانَ وَكَتَبَ بِهِامِشُهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْإِنْخ مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ السُّبْكِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى حَيْثُ قَالَ لَوْ رُوجِعَ فَقَالَ مَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَقِيَاسُ مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ فِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْنًا أَوْ لَا يَقَعُ الْعِنْتُ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يَظَاهِرُ وَحَيْثُيْذٍ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُوَلِيًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الظَّاهَرَ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَإِنْ قَدَّمَ الْوُطْءَ لَمْ يَصِرْ الْوُطْءُ بَعْدَهُ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ فَلَا إِيْلَاءَ أَهْوَكَانَ قَالَ الْكَمَالُ الْمُقَدِّسِيُّ وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِمُؤَلَّفِهِ مَا يُخَالِفُهُ أَهْوَكَانَ وَأَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَ السُّبْكِيِّ إِلَّا بِأَنْ يَطَّأَ ثُمَّ يَظَاهِرُ مُحْصَلُهُ أَنَّ اِزْتِبَاطَ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى سَبْقِ الْوُطْءِ وَذَلِكَ كَمَا تَرَى هُوَ مَخْصُودُ مَعْنَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِ الشَّارِحِ لَكِنَّ الْأَوْفَقَ الْإِنْخ. وَقَدْ رَتَّبَ السُّبْكِيُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ أَصْلًا وَوَجْهُهُ بِمَا سَلَفَ فَكَيْفَ يَصِحُّ لِلشَّارِحِ أَنْ يُرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَنْ يَكُونَ مُوَلِيًا إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ قَضِيَّةُ الْإِلْحَاقِ بِالْآيَةِ أَغْنِي جَعَلَ رُبُطَ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ مَشْرُوطًا بِسَبْقِ الْوُطْءِ غَيْرَ مَا قَالَاهُ مَعًا وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ مُوَلِيًا حَالًا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوُطْءِ خَوْفًا مِنْ رُبُطِ الْعِنْتِ بِالظَّاهِرِ قُلْتَ هَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ حَيْثُيْذٍ مُقَرَّبٌ مِنَ الْجَنِّثِ لَا مُفْتَضَّصٌ لَهُ وَلَوْ صَحَّ هَذَا السُّؤَالُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ مُوَلِيًا مِنَ الثَّالِثَةِ بِوُطْءِ الثَّانِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْبَعِ الْآتِيَةِ وَقَدْ رَأَيْتُ فِي التَّمَشُّيَةِ لِابْنِ الْمُقَرِّي مَا يَصْحَحُ هَذَا الْجَوَابَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَه. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ وُطِئَ ثُمَّ ظَاهَرَ) هَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَكَتَبَ بِهِامِشِهِ بِإِزَائِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِنْ وُطِئَ ثُمَّ

ما جرى عليه الأصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قرروها في الطلاق كما  
يُصرّح به كلامهم قلت نعم، يُمكنُ إذْ نظيرُ ما هنا ثم إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فانت طالقُ إنْ كَلَّمْتَ  
زَيْدًا، والفرقُ بينه وبين ما هنا غيرُ خفيٍّ إذْ كُلٌّ من الدُّخُولِ والكلامِ مثلاً وَقَعَ شرطًا لِلطَّلَاقِ  
مُحْتَمِلًا لِلتَّقَدُّمِ والتَّأَخُّرِ وليس بين الشرطين رِبْطٌ ولا مُناسَبَةٌ شرعيَّانِ يُقْضَى بهما على ما أَفْهَمَهُ  
اللَّفْظُ فرجع لإرادته وقيلَ عِنْدَ عَدِمِهَا أو تَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهَا لا طلاقُ إلا إنْ تَقَدَّمَ الأوَّلُ؛ لأنَّ الأصلَ  
بِقَاءِ الْعِصْمَةِ وأما هنا فبين الشرطين الوطءُ والظَّهَارُ ذلك فقُضِيَ بهما على اللَّفْظِ وبَيَّانُهُ أَنَّ  
الوطءَ هنا لَمَّا تَعَلَّقَ به العتقُ صار كالظَّهَارِ في تَعَلُّقِ العتقِ به أيضًا فكان بينهما ارتباطٌ ومُناسَبَةٌ  
شرعيَّانِ فصار بمنزلةِ شرطٍ واحدٍ ولم يُعَوَّلْ على إرادته ولا عَدِمِهَا اكتفاءً بالقرينةِ الشرعيَّةِ  
المقتضيةِ لذلك، .....

مسألةُ الإيلاءِ فَحَيْثُ افْتُضِيَ التَّغْلِيْقُ تَقْدِيمَ الظَّهَارِ وَتَغْلِيْقُ الْعِتْقِ بَعْدَهُ بِالوِطْءِ كَانَ إِيْلَاءٌ وَإِلَّا فلا وذلك  
الإِقْضَاءُ قد يَكُونُ بِنَيْةِ الْمُؤَلِّي وقد يَكُونُ بِقَرِينَةٍ في كَلَامِهِ وقد يَكُونُ بِمُجَرَّدِ دَلَالَةِ لَفْظِيَّةٍ أَيْ وما هنا من  
ذلك انْتَهَتْ بِأَذْنَى زِيَادَةٍ من ع ش . قُودَ: (ما جَرَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ إلخ) وهو إِطْلَاقُ قَوْلِهِم المَارُ فَإِذَا  
ظَاهَرَ صَارَ مُؤَلِّيًا إلخ . قُودَ: (كما يَصْرُحُ بِهِ) أَيْ بَعْدَ الْجَعْلِ . قُودَ: (قُلْتَ نَعَمْ يُمَكِّنُ إلخ) لا يَخْفَى ما  
فِي جَمِيعِ هَذَا الْجَوَابِ مع التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ اه سم . قُودَ: (ثمَّ) أَيْ: فِي الطَّلَاقِ . قُودَ: (يُقْضَى) بَيْنَاءِ  
الْمَفْعُولِ . قُودَ: (وقيلَ إلخ) عَطَفَ عَلَى رَجَعِ إلخ . قُودَ: (عِنْدَ عَدِمِهَا) أَيْ: الإِرَادَةُ وَقَوْلُهُ أو تَعَذَّرَ إلخ  
عَطَفَ عَلَى عَدِمِهَا . قُودَ: (الأوَّلُ) أَيْ: مِنَ الشَّرْطَيْنِ . قُودَ: (ذلك) أَيْ: ما ذَكَرَ مِنَ الرِّبْطِ وَالْمُنَاسَبَةِ  
الشَّرْعِيَّيْنِ . قُودَ: (فَقُضِيَ بِهِمَا إلخ) أَيْ: بِالرِّبْطِ وَالْمُنَاسَبَةِ الشَّرْعِيَّيْنِ . قُودَ: (وبَيَّانُهُ إلخ) أَقُولُ هَذَا  
الْبَيَانُ مِنَ الْعَجَائِبِ إِذْ حَاصِلُهُ أَنَّ وَجْهَ الْإِزْتِیَاطِ وَالْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ هُنَا تَعَلُّقُ الْجَزَاءِ الْمَذْكُورِ بِكُلِّ  
مِنْهُمَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي مِثَالِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ إِذْ الْجَزَاءُ مُتَعَلِّقٌ فِيهِ بِكُلِّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ اه سم  
وفيه نَظَرٌ إِذْ مُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّ تَعَلُّقَ الْعِتْقِ بِالظَّهَارِ ذَاتِي شَرْعًا سَوَاءٌ وَجَدَ التَّغْلِيْقُ كِمِثَالِ الْمُتَنِ أَمْ لا بِخِلَافٍ  
مِثَالِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّ تَعَلُّقَ الْجَزَاءِ بِكُلِّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ فِيهِ جَعْلِيٌّ حَصَلَ بِالتَّغْلِيْقِ . قُودَ: (فَقُضِيَ  
بِهِمَا إلخ) أَيْ: حُكِمَ بِسَبَبِهِمَا بِمَفْهُومِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِرَادَةِ اه كُرْدِي .

ظَاهَرَ لَمْ أَفْهَمْ مَعْنَاهُ إِذْ كَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الإِيْلَاءَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْوِطْءِ ثُمَّ الظَّهَارِ وَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ مِنَ الْعِتْقِ  
إِلَى الإِيْلَاءِ اه وكانَ وَجْهَ تَوَقُّفِهِ فِيهِ أَنَّ مُقْتَضَى قِيَاسِ ما ذَكَرَ بِالْآيَةِ اعْتِبَارُ تَقَدُّمِ الْوِطْءِ وَحِينَئِذٍ فلا مَعْنَى  
لِلْإِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْوِطْءُ لَمْ يَتَّقَ مَخْلُوقًا عَلَيْهِ وَإِذَا حَصَلَ الظَّهَارُ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قُودَ: (قُلْتَ نَعَمْ يُمَكِّنُ إلخ) لا يَخْفَى ما فِي جَمِيعِ هَذَا الْجَوَابِ مع التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ . قُودَ: (وبَيَّانُهُ  
إلخ) أَقُولُ هَذَا الْبَيَانُ مِنَ الْعَجَائِبِ إِذْ حَاصِلُهُ كما لا يَخْفَى بِأَذْنَى تَأَمُّلٍ أَنَّ وَجْهَ الْإِزْتِیَاطِ وَالْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ  
الشَّرْطَيْنِ هُنَا تَعَلُّقُ الْجَزَاءِ الْمَذْكُورِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي مِثَالِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ إِذْ  
الْجَزَاءُ مُتَعَلِّقٌ فِيهِ بِكُلِّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ فَسُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ .

وأيضاً فقولُهُ إِنْ ظَاهَرْتُ، ليس شرطاً لِمُطْلَقِ وَقُوعِ الْعِتْقِ بَلْ لِيَكُونَهُ عَنْهُ ظَاهِراً فَحَسَبُ وَالْإِيْلَاءُ  
 لَيْسَ مَشْرُوطاً بِوُقُوعِ الْعِتْقِ عَنِ الظَّهَارِ لِتَعَدُّهِ بَلْ بِمُطْلَقِ وَقُوعِهِ فَلَمْ يَتَّحِدْ الْجِزَاءُ وَيَتَعَدَّدْ  
 الشَّرْطُ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْقَاعِدَةِ وَأَيْضاً فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جِزَاءً مَذْكُوراً فِي اللَّفْظِ وَإِنَّمَا هُوَ حَكْمٌ  
 شَرْعِيٌّ مُرْتَبٌّ عَلَى وَقُوعِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّبِغَةِ. وَفَرَّقَ بَيْنَ الْجِزَاءِ اللَّفْظِيِّ وَالْجِزَاءِ الْحَكْمِيِّ إِذِ  
 الْأَوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مِنَ الشَّرْطَيْنِ عَلَى حِدَتِهِ فَنَظَرْنَا لِمَا بَيْنَهُمَا وَحَكَمْنَا بِمَا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ أَوْ  
 الْعُزْفُ بِخِلَافِ الثَّانِي إِذِ الْإِيْلَاءُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مِنْ أَجْزَاءِ جُمْلَةِ الشَّرْطَيْنِ وَجِزَائِهِمَا فَلَمْ يُنْظَرْ لِمَا

هـ فَوْه: (وَأَيْضاً فَقَوْلُهُ إِنْ ظَاهَرْتُ الْإِن) أَقُولُ حَاصِلُهُ مَنَعَ اتِّحَادِ الْجِزَاءِ فَلَا يَنْدَرِجُ فِي الْقَاعِدَةِ لَكِنْ لَا  
 يَخْفَى فُسَادُ مَا ذَكَرَهُ أَمَّا أَوْ لَا فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ لَيْسَ الْجِزَاءُ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا قَوْلُهُ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي  
 وَأَنْ لَيْسَ الشَّرْطَانِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ وَطِئْتُكَ وَقَوْلُهُ إِنْ ظَاهَرْتُ فَاتِّحَادُ الْجِزَاءِ حَيْثُ لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا ثَانِيًا  
 فَلِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَشْرُوطاً وَلَا شَرْطاً إِذْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْجِزَاءُ  
 الْمَذْكُورُ هُوَ الْإِيْلَاءُ بَلْ وَلَيْسَ مَشْرُوطاً فِي الْوَاقِعِ بِالْعِتْقِ لَا عَنِ الظَّهَارِ وَلَا مُطْلَقاً كَيْفَ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ  
 الْعِتْقِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ وُجُودِ الْعِتْقِ فَكَيْفَ يَكُونُ مَشْرُوطاً بِهِ وَإِنَّمَا هُوَ مَشْرُوطٌ بِالظَّهَارِ كَمَا مَرَّ  
 فِي قَوْلِهِ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا فَتَدَبَّرْ هَذَا سَم. وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَ الْفَسَادَ الْأَوَّلَ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ جِزَاءَ الشَّرْطِ  
 الثَّانِي فِي نَفْسِهِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ الْعِتْقِ عَنِ الظَّهَارِ وَجِزَاءَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فِي نَفْسِهِ يَقْطَعُ النَّظَرَ  
 عَنِ الثَّانِي مُطْلَقُ الْعِتْقِ وَقَيْدٌ (عَنْ ظَهَارِي) بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ لَعُوْ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا وَالْفَسَادُ  
 الثَّانِي بِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ مَعَ جِزَائِهِ فِي نَفْسِهِ صِبْغَةٌ إِيْلَاءٍ فَمُرَادُ الشَّارِحِ بِالْإِيْلَاءِ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ  
 الرُّطْبُ. هـ فَوْه: (عَنْ ظَاهِرًا) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ ظَهَارٍ. هـ فَوْه: (لِتَعَدُّهُ الْإِن) أَيِ لِمَا مَرَّ قَبْلَ قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِيهِ  
 الرَّافِعِيُّ. هـ فَوْه: (وَيَتَعَدَّدُ الشَّرْطُ) بِالْجُزْمِ عَطْفًا عَلَى يَتَّحِدُ الشَّرْطُ. هـ فَوْه: (وَأَيْضاً فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جِزَاءً  
 الْإِن) أَقُولُ هَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَائِبِ؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي بَحْثِهِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَدَّعِ أَنَّ الْإِيْلَاءَ جِزَاءٌ مُطْلَقاً  
 فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ جِزَاءً مَذْكُوراً فِي اللَّفْظِ وَإِنَّمَا مُدَّعَاهُ أَنَّ الْجِزَاءَ هُنَا وَهُوَ قَوْلُهُ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي  
 تَوَسَّطَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ. وَقَضِيَّةُ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الظَّهَارُ هُنَا تَعَلَّقَ

هـ فَوْه: (وَأَيْضاً فَقَوْلُهُ إِنْ ظَاهَرْتُ الْإِن) أَقُولُ حَاصِلُهُ مَنَعَ اتِّحَادِ الْجِزَاءِ فَلَا يَنْدَرِجُ فِي الْقَاعِدَةِ لَكِنْ لَا  
 يَخْفَى بِأَذْنَى تَأْمُلٍ صَادِقٍ فُسَادُ مَا ذَكَرَهُ أَمَّا أَوَّلًا فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ لَيْسَ الْجِزَاءُ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا قَوْلُهُ  
 فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي وَأَنْ لَيْسَ الشَّرْطَانِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ وَطِئْتُكَ وَقَوْلُهُ إِنْ ظَاهَرْتُ فَاتِّحَادُ الْجِزَاءِ حَيْثُ لَا  
 وَمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ الْإِيْلَاءَ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَشْرُوطاً وَلَا شَرْطاً إِذْ لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ  
 الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْجِزَاءُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْإِيْلَاءُ بَلْ وَلَيْسَ مَشْرُوطاً فِي الْوَاقِعِ بِالْعِتْقِ لَا عَنِ الظَّهَارِ وَلَا  
 مُطْلَقاً كَيْفَ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ قَبْلَ الْعِتْقِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ وُجُودِ الْعِتْقِ فَكَيْفَ يَكُونُ مَشْرُوطاً بِهِ وَإِنَّمَا  
 هُوَ مَشْرُوطٌ بِالظَّهَارِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ فَإِذَا ظَاهَرَ صَارَ مَوْلِيًا فَتَدَبَّرْ. هـ فَوْه: (وَأَيْضاً فَالْإِيْلَاءُ لَيْسَ جِزَاءً  
 مَذْكُوراً فِي اللَّفْظِ الْإِن) أَقُولُ هَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَائِبِ؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي بَحْثِهِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَدَّعِ أَنَّ الْإِيْلَاءَ

بين أجزائها بتقدّم ولا تأخّر فأتصّح ما ذكر وهو أنّه لا تتأتّى فيه تلك القاعدة أصلاً فنأتمله. (أو) قال (إن وطئتك فضررتك طالق فمولى) من المخاطبة؛ لأن طلاق الضرّة الواقع بوطن المخاطبة يضره قال الزركشي ومثله إن وطئتك فعلي طلاق ضررتك أو طلاقك بناء على ما جرى عليه في المدة أنّ فيه كفارة يمين لكنهما جرى هنا على أنّه لا يجب به شيء فحيث لا إيلاء انتهى (فإن وطئ) في المدة أو بعدها (طلقت الضرّة) لوجود الصفة (وزال الإيلاء) إذ لا شيء عليه بوطنها

بالأول الذي هو الوطء فلو تقدّم الوطء لم يفتى؛ لأن تعلّق العتق بالوطء مشروط بتقدّم الظهار ولم يتقدّم وعلى هذا التقدير أغني أنّه أراد ما ذكر يصير مولى إذا حصل الظهار؛ لأنه حيث لا يمتنع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أو لا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فاتصّح ما ذكره إلخ اه سم. قوله: (من المخاطبة) إلى قوله: (قال الزركشي) في المغني وإلى قول المتن: (ولو قال لا أجامعك) في النهاية لإا قوله: (وفيه نظر) إلى (وقد يؤجّه). قوله: (إن وطئتك فعلي إلخ) قضية ما ذكر هنا أنّه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب إما كفارة يمين على ما في التذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه سم. قوله: (لكنهما جرى هنا إلخ) اعتمد المغني أيضاً. قوله: (فحيث لا إيلاء).

(فرغ): لو قال إن وطئتك فأت طالق فله وطؤها وعليه التزّع بتغييب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حيث لا يمتنع وظاهر كلام الأصحاب وجوب التزّع عتياً وهو ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فإن كان رجعيّاً فالواجب التزّع أو الرجعة كما في الأثوار فلو استدأ الوطء ولو عالماً بالتّحريم فلا حدّ عليه لإباحة الوطء ابتداءً ولا مهر عليه أيضاً؛ لأن وطأه وقع في النكاح وإذا تزّع ثم أولج فإن كان تعلّق الطلاق بطلاق بائن نظر فإن جهلا التّحريم فوطء شبهة كما لو كانت رجعية فلها المهر ولا حدّ عليهما وإن علما فزناً وإن أكرهها على الوطء أو علّم التّحريم دونها فعليه الحدّ والمهر ولا حدّ عليها، أو هي دونه وقدّرت على الدّفع فعليها الحدّ ولا مهر لها نهايةً ومغني.

قوله (سن): (وزال الإيلاء) واضح في التعلّق بغير كلّما أي كما هو الفرض فإن علّق بها يمتكن أن يقال بأنّه يتصور عدم زواله بأن تكون عدّة الضرّة بالأقراء وكانت لا ترى الدّم إلا بعد مدة كنحو عام وكان

جزاء مطلقاً فضلاً عن كونه جزاء مذكوراً في اللفظ وإنما مدّعه أن الجزاء هنا وهو قوله فعبدني حرّ عن ظهاري توسّط بين شرطين وقضية القاعدة أنّه إن أراد أنّه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظهار هنا تعلّق بالأول الذي هو الوطء فلو تقدّم الوطء لم يفتى؛ لأن تعلّق العتق بالوطء مشروط بتقدّم الظهار ولم يتقدّم وعلى هذا التقدير أغني أنّه أراد ما ذكر يصير مولى إذا حصل الظهار؛ لأنه حيث لا يمتنع من الوطء خوف العتق فقد بان بما لا مزيد عليه للعاقلة فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولاً والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانياً فاتصّح ما ذكره إلخ «فاعتبروا يتأول الأتصّر» (الحشر: ٢).



بعد. (والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعكن فليس بمولٍ في الحال)؛ لأنه لا يحث إلا بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ جميعكن كما لو حلف لا يُكَلِّم هؤلاء، وفازت ما بعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فإن جامع ثلاثاً) منهم ولو بعد البيئونة أو في الذب؛ لأن اليمين يشتمل الحلال والحرام (فمولى من الرابعة) ليحيته حينئذ بوطئها (فلو مات بعضهن قبل وطئ زال الإيلاء) ليتحقق امتناع الحث إذ الوطء إنما يقع على ما في الحياة أما بعد وطئها وقبل وطئ الآخرين فلا يزول (ولو قال) لهن والله (لا أجامع) واحدة منكن ولم يرد واحدة معينة أو مبهمة بأن أراد الكل أو أطلق كان مؤلفاً من كلٍّ منهم حملاً له على عموم السلب فإن التكرار في سياق التقي للعموم فيحث بوطء واحدة ويرفع الإيلاء عن الباقيات. أما إذا أراد واحدة فيختص بها ويبيئها أو يبيئها أو لا أجامع (كل واحدة منكن فمولى من كل واحدة) منهم على حدتها لعموم السلب لوطئها بخلاف لا أطوكن فإنه يسلب العموم أي لا يعم وطئي لكن فإذا وطئ واحدة حث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين وقال الإمام لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الزايعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل وإلا كان كلا

الطلاق رجعيًا فليتاكمل اه سيد عمر. ☐ قوله: (لأنه لا يحث) إلى قوله: (بما لا يدفعه) في المغني .  
☐ قوله: (كما لو حلف لا يكلم الخ) أي: فإنه لا يحث إلا بتكليم الجميع والكلام عند الإطلاق فلو أراد أنه لا يكلم واحداً منهم حث بتكليم كل واحد على انفراد اه ع ش أي وإذا كلّم واحداً منهم حث وانحل اليمين في حق الباقيين أخذاً مما يأتي عن تصحيح الأكثرين. ☐ قوله: (حينئذ) أي: حين جماعة ثلاثاً منهم. ☐ قوله: (أما بعد وطئها الخ) محترز قول المتن قبل وطئ أي أما لو ماتت بعد وطئها الخ.  
☐ قوله: (أما إذا أراد واحدة الخ) عبارة المغني فإن أراد الامتناع من واحدة منهم معينة فمولى منها فقط ويؤمر بالبيان كما في الطلاق ويصدق بيمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مبهمة وكان مؤلفاً من إحداهن ويؤمر بالتعيين فإذا عيّن كان ابتداء المدة من وقت التعيين على الأصح اه. ☐ قوله: (فيختص) أي: الإيلاء. ☐ قوله: (ويبيئها) أي: في صورة الإنباه أو بينهما أي في صورة التعيين اه سيد عمر.  
☐ قوله: (سنس) (فمولى من كل واحدة) كما لو أفردها بالإيلاء فإذا مضت المدة فلكل مطالبة اه مغني .  
☐ قوله: (أي لا يعم الخ) تفسير لسلب العموم. ☐ قوله: (فإذا وطئ الخ) تفريع على قول المتن فمولى من كل واحدة سم وع ش. ☐ قوله: (كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد نهايةً ومغني .  
☐ قوله: (كما هو) أي: عدم الزوال. ☐ قوله: (وهو) أي: ما قاله الإمام. ☐ قوله: (ولذا) أي: لما قاله الإمام اه ع ش أو لكونه ظاهر المعنى. ☐ قوله: (لم ينحل) أي: الإيلاء عن الباقيات .

☐ قوله: (فإذا وطئ واحدة الخ) تفريع على قول المتن فمولى من كل واحدة. ☐ قوله: (كما نقلناه عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد شرح م ر .

أَجَامِعُكُمْ فَلَا يَحْتُ إِلَّا يَوْطِئُ جَمِيعَهُمْ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِي بِمَا لَا يَدْفَعُهُ، وَمَنْ ثُمَّ أَيْدَهُ غَيْرُهُ  
 بِقَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ تَأَخَّرَ الْمُسَوِّرُ بِكُلِّ عَنِ التَّقْيِ يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمومِ لَا عُمومَ السَّلْبِ وَمَنْ ثُمَّ  
 كَانَتْ تَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ وَلَا أَطَأُ وَاحِدَةً مُشْكِلَةً وَأُجِيبُ بِأَنْ مَا قَالَه  
 الْمُحَقِّقُونَ أَكْثَرِي لَا كُلِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [قصص: ١٨]  
 وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حُمِلَ عَلَى التَّادِيرِ بِشَهَادَةِ الْمَعْنَى وَلَا كَذَلِكَ هُنَا فَحُمِلَ عَلَيْهِ بَعِيدٌ جِدًّا  
 وَقَدْ يُوجِّهُ تَصْحِيحُ الْأَكْثَرِينَ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا حَكَمُوا بِإِبْلَائِهِ مِنْ كُلِّهِمْ ابْتِدَاءً فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ  
 فِيهِ سِوَاءُ أَقْلُنَا أَنَّ عُمومَهُ بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ. وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ أَحَدَاهُمْ فَلَا يُحْكَمُ بِالْعُمومِ الشُّمُولِيَّ

قوله: (وَأَجَابَ عَنْهُ) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ سَمِ وَرَشِيدِيٍّ. قوله: (بِمَا لَا يَدْفَعُهُ) عبارةٌ الْمُغْنِي بِأَنَّ  
 الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحَبْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ وَالْيَمِينِ الْوَاحِدَةَ لَا  
 يَتَّبِعُضُ فِيهَا الْحَبْثُ وَمَتَى حَصَلَ فِيهَا حَبْثٌ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ أَهْ زَادَ سَمِ عَلَيْهَا عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ  
 الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ قَالَ أَيِ الْبُلْقِينِي وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّوْيَانِي وَقَالَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَهْ. قوله: (أَيْدَهُ) أَي:  
 بَحْثَ الرَّافِعِيِّ سَمِ وَرَشِيدِيٍّ. قوله: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَمِ وَرَشِيدِيٍّ عبارةٌ عَ شِ أَيِ غَيْرِ  
 الْبُلْقِينِي أَهْ وَالْأَوَّلُ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ وَالثَّانِي لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ. قوله: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ) أَي: لَا أَجَامِعُ كُلَّ  
 وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ سَمِ وَعَ شِ. قوله: (وَلَا أَطَأُ وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حَيْثُ لَا إِرَادَةَ وَقَوْلُهُ مُشْكِلَةٌ  
 عبارةٌ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ  
 فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ انْتَهَتْ أَهْ سَمِ. قوله: (وَأُجِيبُ) الْمُجِيبُ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَهْ سَمِ. قوله: (وَفِيهِ  
 نَظَرٌ) أَي: فِي هَذَا الْجَوَابِ. قوله: (لِأَنَّ هَذَا) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى الْمَذْكُورَ. قوله: (سِوَاءُ أَقْلُنَا أَنَّ عُمومَهُ  
 بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ) فِي التَّرَدُّدِ بَيْنَ الشُّمُولِيِّ وَالْبَدَلِيِّ مَعَ كَوْنِ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ التَّقْيِ لِلْعُمومِ الشُّمُولِيَّ  
 وَضَعًا نَظَرَ فَإِنْ بُنِيَ الْبَدَلِيُّ عَلَى احْتِمَالِ سَلْبِ الْعُمومِ فَلَا يَسْلَمُ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الْبِنَاءِ حَيْثُ  
 أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْبَدَلِيَّ؛ لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمومِ هُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا الشُّمُولِيَّ كَمَا قَالَ أَهْ سَمِ.  
 قوله: (وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ الْخ) مِنْ تَيْمَةِ التَّوْجِيهِ أَهْ عَ شِ.

قوله: (وَأَجَابَ عَنْهُ) أَي: عَنْ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ أَيْدَهُ أَيِ بَحْثِ الرَّافِعِيِّ وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُ  
 الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِقَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُ مَا بَحَثَهُ أَيِ الرَّافِعِيِّ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ الْخَ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ مَنَعَ الْبُلْقِينِي  
 بَحْثَ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْحَلْفَ الْوَاحِدَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْحَبْثِ بِأَيِّ وَاحِدٍ وَقَعَ لَا تَعَدُّدَ الْكُفَّارَةِ  
 وَالْيَمِينِ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَّبِعُضُ فِيهَا الْحَبْثُ وَمَتَى حَصَلَ فِيهَا حَبْثٌ حَصَلَ الْإِنْجِلَالُ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ  
 الرَّوْيَانِي وَقَالَ إِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ انْتَهَتْ عبارةٌ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. قوله: (غَيْرُهُ) أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ.  
 قوله: (بَيْنَ صُورَةِ الْمَتْنِ) أَي: قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ.  
 قوله: (وَلَا أَطَأُ وَاحِدَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حَيْثُ لَا إِرَادَةَ. قوله: (مُشْكِلَةٌ) عبارةٌ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ  
 الْإِسْلَامِ فَتَسْوِيَةُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فِي الْحُكْمِ بَعِيدَةٌ وَأَبْعَدُ مِنْهَا قَطْعُهُمْ بِهِ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.  
 قوله: (وَأُجِيبُ) لِمُجِيبٍ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. قوله: (سِوَاءُ أَقْلُنَا إِنَّ عُمومَهُ بَدَلِيٌّ أَمْ شُمُولِيٌّ) فِي التَّرَدُّدِ

حيثُ حتى تَعَدَّدَ الكُفَّارَةُ؛ لأنَّه يُعَارِضُهُ أَصْلُ بَرَاءَةِ الذَّمَّةِ مِنْهَا بِوُطْءٍ مِنْ بَعْدِ الْأُولَى وَسَاعِدَ هَذَا الْأَصْلُ تَرَدُّدُ اللَّفْظِ بَيْنَ الْعُمُومِ الْبَدَلِيِّ وَالشُّمُولِيِّ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي الشُّمُولِيِّ فَلَمْ تَجِبْ كُفَّارَةُ أُخْرَى بِالشُّكِّ وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِهَا ارْتِفَاعُ الْإِيْلَاءِ وَلَا نَظَرُ لِنَيْتَةِ الْكُلِّ فِي الْأُولَى وَلَا لِلْفِظِ كُلِّ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ حَكَمَ رَتَبَةُ الشَّارِعِ فَلَمْ يَتَعَدَّدْ لَا بِمَا يَقْتَضِي تَعَدُّدُ الْحِنِثِ نَصًّا وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ هُنَا. (وَلَوْ قَالَ) وَاللَّهِ (لَا أَجَامِعُكَ) سَنَةً أَوْ (إِلَى سَنَةٍ). وَأَرَادَ سَنَةً كَامِلَةً أَوْ أَطْلَقَ أَخَذًا مَرَّةً فِي الطَّلَاقِ (الْأَمْرَةَ) وَأَطْلَقَ (فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ لَا حِنْثَ بِوُطْئِهِ مَرَّةً لَا سِتْنَائِهَا أَوْ السَّنَةَ .....

■ قَوْلُهُ: (حَتَّى تَعَدَّدَ الْكُفَّارَةَ) تَفْرِيغٌ عَلَى الْمُتَنَفِّي. ■ قَوْلُهُ: (يُعَارِضُهُ) أَي: تَعَدَّدَ الْكُفَّارَةَ. ■ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَي: صَوْرَةً لَا أَطًا وَاحِدَةً مِنْكَ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَي: صَوْرَةَ الْمُتَنَفِّي أَوْ كَرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (سَنَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) فِي الثَّانِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَرَادَ سَنَةً) إِلَى الْمُتَنَفِّي وَقَوْلُهُ: (وَأَطْلَقَ). ■ قَوْلُهُ: (سَنَةً) (إِلَخ) وَلَوْ قَالَ السَّنَةَ بِالتَّعْرِيفِ اقْتَضَى الْحَاضِرَةَ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ وَطْئِهِ الْعَدَدُ الَّذِي اسْتَتْنَاهُ كَانَ مَوْلِيًا وَإِلَّا فَلَا قَوْلُ قَالَ لَا أَصْبِتُكَ إِنْ شِئْتَ وَأَرَادَ إِنْ شِئْتَ الْجَمَاعَ أَوْ الْإِيْلَاءَ فَقَالَتْ فِي الْحَالِ شِئْتَ صَارَ مَوْلِيًا لِيُوجِدَ الشَّرْطَ وَإِنْ أَخْرَجْتَ فَلَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ مَتَى شِئْتَ أَوْ نَحْوَهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَلَوْ أَرَادَ إِنْ شِئْتَ أَنْ لَا أَجَامِعُكَ فَلَا إِيْلَاءَ إِذْ مَعْنَاهُ لَا أَجَامِعُكَ إِلَّا بِرِضَاكَ وَهِيَ إِذَا رَضِيتَ فَوُطْئَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ الْمَشِيتَةَ حَمْلًا لَهَا عَلَى مَشِيتَةِ عَدَمِ الْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَصْبِتُكَ إِلَّا أَنْ تَشَانِي وَأَرَادَ التَّعْلِيلَ لِلْإِيْلَاءِ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءَ عَنْهُ فَمَوْلٍ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ وَعَلَّقَ رَفَعَ الْيَمِينَ بِالْمَشِيتَةِ فَإِنْ شَاءَتْ الْإِصَابَةُ فَوْرًا انْحَلَّ الْإِيْلَاءُ وَإِلَّا فَلَا يَنْحَلُّ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَصْبِتُكَ مَتَى يَشَاءُ فَلَا إِنْ شَاءَ الْإِصَابَةُ وَلَوْ مُتَرَاخِيًا انْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَإِنْ لَمْ يَشَأْهَا صَارَ مَوْلِيًا بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْمَشِيتَةِ لِلْيَأْسِ مِنْهَا لَا بِمُضِيِّ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ مِنَ الْمَشِيتَةِ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي خُرَّ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ وَمَضَى شَهْرٌ صَارَ مَوْلِيًا إِذَا لَوْ جَامِعَهَا قَبْلَ مُضِيِّهِ لَمْ يَخْصُلِ الْعِتْقُ لِتَعَدُّرِ تَقْدِيمِهِ عَلَى اللَّفْظِ وَيَنْحَلُّ الْإِيْلَاءُ بِذَلِكَ الْوُطْءِ فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ فِي مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ أَوْ بَعْدَهَا وَقَدْ بَاعَ الْعَبْدَ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ انْحَلَّ الْإِيْلَاءُ لِعَدَمِ لُزُومِ شَيْءٍ بِالْوُطْءِ حَيْثُ يُتَقَدَّمُ الْبَيْعُ عَلَى وَقْتِ الْعِتْقِ أَوْ مُقَارَنَتِهِ لَهُ وَإِنْ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَ بِدُونِ شَهْرٍ مِنَ الْبَيْعِ تَبَيَّنَ عِتْقُهُ قَبْلَ الْوُطْءِ بِشَهْرٍ فَيَبَيَّنُ بَطْلَانُ بَيْعِهِ وَفِي مَعْنَى بَيْعِهِ كُلِّ مَا يُزِيلُ الْمَلِكَ مِنْ مَوْتٍ وَهَبَةٍ وَغَيْرِهِمَا اهـ. ■ قَوْلُهُ: (سَنَةً) (إِلَخ) أَي: أَوْ يَوْمًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ اهـ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَأَطْلَقَ) أَي: بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَ إِيجَادَ الْمَرَّةِ فَيَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ إِذَا لَمْ يَطَّأ حَتَّى مَضَتْ السَّنَةُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا نَظَرَ (إِلَخ). ■ قَوْلُهُ: (أَوْ السَّنَةَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً شَهِدَ أَي: الَّذِي قَدَّرَهُ الشَّارِعُ عَقِبَ لَا أَجَامِعُكَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَأَمَّا قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنَفِّي سَنَةً فَمَعِ ظُهُورِ عَدَمِ صِحَّتِهِ بِالتَّأَمُّلِ يَرُدُّهُ مَا يَأْتِي عَنْهُ آفَقًا.

بَيْنَ الشُّمُولِيِّ وَالْبَدَلِيِّ مَعَ كَوْنِ التَّكْرَرِ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ لِلْعُمُومِ الشُّمُولِيِّ وَضَعًا نَظَرًا فَإِنْ بُنِيَ الْبَدَلُ عَلَى احْتِمَالِ سَلْبِ الْعُمُومِ فَلَا يَسْلَمُ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الْبِنَاءِ حَيْثُ يُدْرِكُ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْبَدَلِيَّ؛ لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا الشُّمُولِيُّ كَمَا قَالَ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ السَّنَةَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً ش.

فإن بقي منها عند الحليف مدة الإيلاء فيإيلاء وإلا فلا (فإن وطئ وبقي منها) أي السنة (أكثر من أربعة أشهر فمولى) من يومئذٍ لحنثه به حينئذٍ فيمتنع منه أو أربعة فأقل فحالف فقط، وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الإيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأه مرة؛ لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها قبل هذا مخالفت لما مر أن الاستثناء من التفي إثبات ورد بأنه لا يخالفه؛ لأنه ليس المراد بكونه إثباتاً أنه إثبات لتقيض الملقوظ بل المراد أنه إثبات لتقيض ما دل عليه الملقوظ به وحينئذٍ فهو موافق للقاعدة المذكورة؛ لأنه في هذا المثال وهو المستقبل منع نفسه من الوطء وأخرج المرأة فعلى الضعيف أن الثابت بعد الاستثناء تقيض الملقوظ به قبله وهو الوطء إذا لم يطأ المرأة يحنث. وعلى الأصح أن الثابت تقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفي الامتناع في المرأة ويثبت التخيير فيها ويجري ذلك في كل حليف على مستقبل بخلافه على ماضٍ أو حاضر ففي لا وطئت إلا مرة يحنث إذا لم يكن قد وطئها جزماً لانتفاء توجب التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء إلا وقوعه خارجاً حينئذٍ إذا لم يكن كذلك ولهذا جزموا في ليس له علي إلا مائة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف لا يشكو غريمه إلا من حاكم الشرع لم يحنث بترك شكواه

قوله: (فإن بقي منها إلخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا أجامعك السنة ولم يأت باستثناء وإن أبي السياق هذا ولا فسأتني قريباً أي في النهاية مسألة ما إذا استثنى اه زبدي أقول بل هذا متعين يدل عليه قوله عند الحليف حينئذٍ لم يقل بعد الوطء. قوله: (أو أربعة إلخ) مختار قول المتن أكثر إلخ وقوله فحالف فقط أي يلزمه الكفارة إذا وطئ وقوله وإن لم يطأ إلخ مختار قوله فإن وطئ. قوله: (ولا نظر) جواب سؤال مشوه قوله ولا كفارة عليه عبارة المغني وهل يلزمه كفارة؛ لأن اللفظ يقتضي أن يفعل مرة أو لا؛ لأن المقصود منع الزيادة وجهان أصحهما كما في زوائد الروضة الثاني اه.

قوله: (قيل هذا) أي: قوله ولا كفارة عليه. قوله: (لأنه) أي: ما دل عليه الملقوظ به. قوله: (وهو إلخ) أي: والحال أن هذا المثال مستقبل. قوله: (وأخرج) أي: من المنع. قوله: (فعلى الضعيف) متعلق بحنث الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للضعيف وقوله وهو إلخ أي الملقوظ به قبله وقوله يحنث أي قبلزمه كفارة اليمين. قوله: (وعلى الأصح) متعلق بينتفي الآتي وقوله أن الثابت إلخ بيان للأصح وقوله لفظه أي ما قبل الاستثناء وقوله وهو أي ما دل عليه إلخ الامتناع أي من الوطء. قوله: (ويجري ذلك) أي: الخلاف المذكور. قوله: (بلزومها) أي: المائة. قوله: (ما ذكر) أي: قوله وإن لم يطأ حتى

قوله: (قال البلقيني وقياس ما ذكر أن من حلف) نظير مسألة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا تخرج زوجته إلا بإذنه أو لا يكلم زيدا إلا في شر فإن خرجت بغير إذنه أو كلمه في غير شر حينئذٍ وانحلت اليمين أو خرجت بإذنه أو كلمه في شر لم يحنث وانحلت اليمين مرسئ شيوخنا الشهاب الزملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة إلا عنده فمضت الجمعة ولم

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّ قَضْدَهُ نَفْيُ الشُّكْوَى مِنْ غَيْرِ حَاكِمِ الشَّرْعِ لَا إِيجَادُهَا عِنْدَهُ وَتَبَعَهُ أَبُو زُرْعَةَ فَقَالَ  
فَيَمَنْ قِيلَ لَهُ بَشَ عِنْدِي فَقَالَ لَا أَيْبُتُ عِنْدَكَ إِلَّا هَذِهِ اللَّيْلَةُ، مَيْلِي إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ بِتَرْكِ الْمَبِيتِ  
عِنْدَهُ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ عُرْفًا لَيْسَ إِثْبَاتُ الْمَبِيتِ بَلْ إِنْ وَجَدَ يَكُونُ لَيْلَةً فَقَطْ ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِإِفْتَاءِ شَيْخِهِ  
وَالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَيْنِ وَبَيَّنَّ التَّاجُ السُّبْكِيُّ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ بِأَنْ لَا أَكُلَّ إِلَّا هَذَا يَتَضَمَّنُ قَضِيَّتَيْنِ  
الْإِمْتِنَاعَ مِنْ أَكْلِ غَيْرِهِ وَمُقَابِلَهُ وَهُوَ عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ فَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَمْنَعُ نَفْسِي غَيْرِهِ وَأَخْرَجَ  
هَذَا مِنَ الْمَنْعِ فَيُصَدَّقُ بِالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَتَرْكِهِ وَمَعْنَى الثَّانِي أَمْنَعُهَا غَيْرُهُ وَأَحْمِلُهَا عَلَيْهِ . وَالْأَصَحُّ  
الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ هَذَا فِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا مِائَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُقَابِلَ لِنَفْسِهَا إِلَّا ثُبُوتُهَا إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا  
ثُمَّ نَارَعَ فِيمَا مَرَّ مِنْ جَرِيَانِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُسْتَقْبَلٍ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ نَحْوُ  
لَا يَقُومُ غَدًا إِلَّا زَيْدٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِهِ غَدًا لَكِنْ إِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً وَإِلَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ قِيَامُهُ بَلْ  
يَبْقَى التَّخْيِيرُ كَمَا مَرَّ فَإِذَا مَا ذَكَرَ لَيْسَ مِنْ عَمُومِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ بَلْ مِنْ خُصُوصِ الْحَثِّ أَوْ  
الْمَنْعِ انْتَهَى .

مَضَتْ إلخ أَوْ قَوْلُهُ وَعَلَى الْأَصَحِّ إلخ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ حَاكِمِ الشَّرْعِ وَغَيْرِهِ . قَوْلُهُ: (فَيَمَنْ إلخ)  
أَي: فِي قَوْلِ مَنْ إلخ فَقَوْلُهُ لَا أَيْبُتُ إلخ مَقُولٌ لِهَذَا الْمُخْذُوفِ أَوْ لَفْظُهُ فَقَالَ مُقَدَّرَةٌ قَبْلَ قَوْلِهِ لَا أَيْبُتُ  
إِلخ . قَوْلُهُ: (مَيْلِي إلخ) مَقُولٌ أَبِي زُرْعَةَ . قَوْلُهُ: (إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ) أَي: عَدَمِ الْحِنْثِ . قَوْلُهُ: (ثُمَّ  
اسْتَدَلَّ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ . قَوْلُهُ: (بِإِفْتَاءِ شَيْخِهِ) وَهُوَ الْبُلْقِينِيُّ . قَوْلُهُ: (يَتَضَمَّنُ قَضِيَّتَيْنِ)  
أَي: يَحْتَمِلُهُمَا وَقَوْلُهُ الْإِمْتِنَاعُ إلخ وَقَوْلُهُ وَمُقَابِلُهُ بَدَلٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ)  
أَي: مُقَابِلُ الْإِمْتِنَاعِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَي مِنْ هَذَا . قَوْلُهُ: (فَمَعْنَى الْأَوَّلِ) أَي: الْإِمْتِنَاعُ مِنْ أَكْلِ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ  
وَمَعْنَى الثَّانِي أَي عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ إلخ أَي هَذَا . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا مُقَابِلَ لِنَفْسِهَا) أَي: الْمِائَةُ أَي  
بِخِلَافِ إِخْرَاجِ هَذَا مِنَ الْمَنْعِ فَيُصَدَّقُ بِالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ إلخ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ لِإِخْرَاجِهَا مِنَ التَّقْيِ .  
قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَارَعَ) أَي: التَّاجُ السُّبْكِيُّ . قَوْلُهُ: (خَبَرِيَّةٌ) أَي: لَا نَهْيِيَّةٌ .

يَبِيتُ عِنْدَهُ أَي وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا قُلُوبَاتٌ عِنْدَ غَيْرِهِ حَيْثُ؛ لَأَنَّ الْمَبِيتَ عِنْدَ غَيْرِهِ هُوَ  
الْمَمْنُوعُ مِنْهُ الْمَخْلُوفُ عَلَيْهِ مِنْهُ بَعْدَمُ الْحِنْثِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْعِرَاقِيُّ فَأَجَابَ بِأَنْ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ مُعْتَمَدٌ أَه  
وَهُوَ حَيْثُ يُدْرِكُ نَفْسُهُ مَا ذَكَرْنَا عَنْ الْبُلْقِينِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الشُّكْوَى؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَبِيتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَحَدٍ  
إِلَّا عِنْدَهُ فَالْغَرَضُ وَالْقَصْدُ نَفْيُ الْمَبِيتِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ غَيْرِهِ لَا إِيجَادُ الْمَبِيتِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَهُ فَإِنْ  
قُلْتُ (أَحَدٍ) فِي قَوْلِكَ لَا يَبِيتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَحَدٍ شَامِلٌ لِنَفْسِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدٌ فَإِذَا بَاتَ  
فِي بَيْتِ نَفْسِهِ فَقَدْ بَاتَ عِنْدَ أَحَدٍ غَيْرِ الْحَالِفِ فَيَنْبَغِي الْحِنْثُ قُلْتُ قَضِيَّةٌ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَأَقَرَّهُ الْعِرَاقِيُّ  
وَبَيَّنَّ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مُعْتَمَدٌ لَا يَفَاتُ إِلَى ذَلِكَ الشُّمُولِ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَرَادُ فِي  
الْعُرْفِ الْعَامِّ بِأَحَدٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا غَيْرُ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْأَيُّمَةُ فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

### فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مُدَّة وما يتفرَّعُ عليها

(يُنهَل) وجوباً المولي بلا مُطالبة (أربعة أشهر) رفقاً به وللآية ولو قنّاً أو قنّة؛ لأنّ المُدّة شرعت لأمر جليلي هو قنّة صبرها فلم تختلف بحرّيّة ورق كمدّة حيض وعنته وتُحسب المُدّة (من حين الإيلاء)؛ لأنّه مولي من وقتيذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والإجماع وبه فازقت نحو مُدّة العنت نعم، في إن جامعك فعبدي حرّ قبل جماعي بشهر لا تُحسب المُدّة من الإيلاء بل بعد مُضيّ الشهر؛ لأنّه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تُحسب (في رجعية) ومُزتدّة حال الإيلاء (من الرجعية) .....

### فصل: في أحكام الإيلاء

• قوله: (عليها) أي: المُدّة المضروبة. • قوله: (وجوباً) إلى قول المتن: (في الأصح) في النهاية إلّا قوله: (في صورة صحت الإيلاء) إلى المتن: (وكذا) في المُعني إلّا قوله: (ومُزتدّة) وقوله: (أو زوال الرّدة) إلى (لا من اليمين) وقوله: (وكذا مانعها) إلى المتن، وقوله: (وخرّج) إلى المتن، وقوله: (فإن قلت) إلى المتن، وقوله: (لا يجوز له تخليها منه). • قوله: (بلا مُطالبة) الظاهر أنّه بيان للإمهال ويُحتمل أنّه لدفع توهم أنّه لا يمهّل إلّا بطلبه اهـ رشيدي. • قوله: (ولو قنّا إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المُعني سواء الحرّ والرقيق في الزوج والزوجة اهـ. • قوله: (من حين الإيلاء) أي لا من وقت الرّفيع إلى القاضي اهـ مُعني. • قوله: (من وقتيذ) عبارة المُعني من وقت الحلف اهـ. • قوله: (ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير تقدير المُضاي أي بلا اغتیار قاض فإنّه يُصدّق مع وجوده اهـ سم. • قوله: (نعم في إن جامعك) قد يُقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنّه إنّما يصير موليّاً بعد الشهر كما يدلّ عليه قول الرّوض وإنّ مضى شهر ولم يطأها صار موليّاً اهـ فقوله صار موليّاً يُفيد أنّه لا يكون موليّاً قبل مُضيّ الشهر وهو ظاهر أنّه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليُتأمل اهـ سم.

• قول (سني): (من الرجعية) ولو لم يُراجع حتّى انقضت المُدّة أو بقي منها أقلّ من أربعة أشهر فلا مُطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين أنّه لا إيلاء أو نقول انحلّ الإيلاء اهـ سم أقول قضية صدق تعريف

### فصل: في أحكام الإيلاء إلخ

• قوله: (كمُدّة) أي: فإنّها لا تختلف بذلك. • قوله: (ولو بلا قاض) أقرب من هذا التقدير تقدير المُضاي أي بلا اغتیار قاض فإنّه يُصدّق مع وجوده. • قوله: (نعم في إن جامعك إلخ) كما شرّح م ر. • قوله: (لا تُحسب المُدّة من الإيلاء بل بعد مُضيّ شهر) قد يُقال لا حاجة إلى استثناء ذلك؛ لأنّه إنّما يصير موليّاً بعد الشهر كما يدلّ عليه قول الرّوض وإنّ قال إن وطئتك فعبدي حرّ قبله بشهر فإنّ وطئ قبل مُضيّ شهر انحلت اليمين وإنّ مضى شهر ولم يطأها صار موليّاً اهـ فقوله صار موليّاً يُفيد أنّه لا يكون موليّاً قبل مُضيّ الشهر وهو ظاهر؛ لأنّه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليُتأمل.

• قوله في (سني): (من الرجعية) لو لم يُراجع حتّى انقضت المُدّة أو بقي منها أقلّ من أربعة أشهر فلا مُطالبة

أَوْ زَوَالِ الرُّدَّةِ كَزَوَالِ الصُّغَرِ أَوْ الْمَرَضِ كَمَا يَأْتِي لَا مِنْ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ يَحِلُّ الْوُطْءُ فِي الْأَوَّلِينَ وَيُمْكِنُ فِي الْآخِرِ أَمَّا لَوْ آلَى ثُمَّ طَلَّقَ رَجْعِيًّا أَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةِ تَنْقِطُغِ الْمُدَّةِ أَوْ تَبْطُلُ لِحْرَمَةِ وَطِئِهَا .....

الإيلاء عليها الثاني . قوله: (أَوْ زَوَالِ الرُّدَّةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ . قوله: (لِأَنَّ بِذَلِكَ) أَي: بِمَا ذَكَرَ مِنَ الرَّجْعَةِ وَزَوَالِ مَا ذَكَرَ . قوله: (فِي الْأَوَّلِينَ) أَي: الرَّجْعَةِ وَالْمُرْتَدَّةِ . قوله: (فِي الْآخِرِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ التَّشْبِيهُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي الْآخِرِينَ أَيِ الصُّغَرِ وَالْمَرَضِ اهـ . قوله: (أَمَّا لَوْ آلَى الْإِخ) مُحْتَزَّرُ حَالِ الْإِيْلَاءِ سَم . قوله: (أَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةِ الْإِخ) فِي بَعْضِ النَّسَخِ أَيِ لِلنَّهَايَةِ جَعَلَ هَذَا مَسْأَلَةً مُسْتَقِلَّةً بَعْدَ مَسْأَلَةِ الرَّجْعَةِ وَهُوَ الْأَلَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اخْتِذَ مَفْهُومَ الْمُتَنِّ وَلا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّهَابِ سَم الْآتِي اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَكَذَا جَعَلَهُ الْمُغْنِي مَسْأَلَةً مُسْتَقِلَّةً . قوله: (تَنْقِطُغِ الْمُدَّةِ أَوْ تَبْطُلُ) أَي: تَنْقِطُغُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ فِيهَا وَتَبْطُلُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَهَا لَكِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتُسْتَأْنَفُ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ يَعْنِي بَعْدَ الْمُدَّةِ بِمُطَالَبَةٍ أَوْ بِدُونِهَا بِرَجْعَةٍ أَيِ تُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ بِالرَّجْعَةِ اهـ وَأَمَّا فِي صُورَةِ الْوُطْءِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ فِي حُدُوثِهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ ذِكْرِ الرُّوْضِ أُمُورًا مِنْهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَ الْمُطَالَبَةِ ثُمَّ زَالَتْ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَلَا اسْتِثْنَاءٍ مُدَّةً اهـ وَفِي الْعُبَابِ وَلَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ فِي الْمُدَّةِ فَكَالرُّدَّةِ فِي الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ اهـ أَيِ بِخِلَافِ الرُّدَّةِ سَم عَلَى حَجِّ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ تَنْقِطُغِ الْمُدَّةُ الْإِخ مَا اقْتَضَاهُ صَنِيعُهُ مِنَ الْإِحْقَاقِ وَطِءِ الشُّبْهَةِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ هُوَ قَضِيَّةٌ عِبَارَةُ أَضِلُّ الرُّوْضَةَ فَإِنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَتِي الطَّلَاقِ وَالرُّدَّةِ قَالَ مَا نَصَّهُ وَالْحَقُّ الْبَغْوِيُّ الْعِدَّةُ عَنْ وَطِءِ الشُّبْهَةِ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَبِالرُّدَّةِ فِي مَنَعَ الْإِحْتِسَابِ وَوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ انْقِضَائِهَا انْتَهَتْ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِلْحَاقَ جَارٍ فِي الْحَالَيْنِ . نَعَمْ وَقَعَ فِي الْعَزِيزِ مِمَّا اسْقَطَهُ مِنَ الرُّوْضَةِ مَا يَقْتَضِي الْإِحْقَاقَ وَطِءِ الشُّبْهَةِ بِمَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِثْنَاءَ عِنْدَ غُرُوضِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فَأَخَذَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَاسْقَطَ مَا حَكَاهُ الْأَصْلُ فِي وَطِءِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْبَغْوِيِّ وَأَذْرَجَهُ فِي الْأَعْذَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا تَبَعًا لِمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْعَزِيزِ فَهَذَا هُوَ مُثْنًا لِاخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَ مَا فِي التَّحْفَةِ أَيِ

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ هَلْ نَقُولُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِيْلَاءَ أَوْ نَقُولُ اُحْلَلَّ الْإِيْلَاءُ . قوله: (أَمَّا لَوْ آلَى الْإِخ) مُحْتَزَّرُ حَالِ الْإِيْلَاءِ . قوله: (تَنْقِطُغِ الْمُدَّةِ أَوْ تَبْطُلُ) أَي: تَنْقِطُغُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ فِيهَا وَتَبْطُلُ إِنْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَهَا لَكِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتُسْتَأْنَفُ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ يَعْنِي بَعْدَ الْمُدَّةِ بِمُطَالَبَةٍ أَوْ بِدُونِهَا بِرَجْعَةٍ أَيِ تُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ بِالرَّجْعَةِ اهـ وَأَمَّا فِي صُورَةِ الْوُطْءِ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ فِي حُدُوثِهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ ذِكْرِ الرُّوْضِ أُمُورًا مِنْهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ نَعَمْ إِنْ طَرَأَ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَ الْمُطَالَبَةِ ثُمَّ زَالَتْ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَلَا اسْتِثْنَاءٍ مُدَّةً اهـ . وَفِي الْعُبَابِ وَلَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ فِي الْمُدَّةِ فَكَالرُّدَّةِ فِي الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ اهـ أَيِ بِخِلَافِ الرُّدَّةِ .

وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ أَوْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ إِنْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْامْتِنَاعِ الْمُتَوَالِيِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي نِكَاحٍ سَلِيمٍ. (وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا) قَبْلَ دُخُولِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ كَمَا مَرَّ أَوْ (بَعْدَ دُخُولِ فِي الْمُدَّةِ) أَوْ بَعْدَهَا (انْقَطَعَتْ) لِحَرْمَةِ وَطْئِهَا حِينَئِذٍ (فَإِذَا أَسْلَمَ) الْمُزْنَتُ مِنْهُمَا فِي الْعِدَّةِ (اسْتَوْفَتْ) الْمُدَّةَ لِمَا ذَكَرَ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا أَوْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِنَافِ. (وَمَا مَنَعَ الْوَطْءَ وَلَمْ يُخْلَ بِنِكَاحٍ إِنْ وَجِدَ فِيهِ) أَيِ الزَّوْجِ (لَمْ يَمْنَعْ) الْمُدَّةَ سِوَاءَ الْمَانِعِ

وَالنَّهْيَةِ وَمَا فِي الرِّضْوَةِ وَالْعُبَابِ أَيِ وَالْأَسْنَى وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمُعْنَى كَلَامَ أَضِلَّ الرِّضْوَةَ هُنَا وَأَقْرَهُ اهـ.  
 ٥ قوله: (وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِنَافِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثْ مَرَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا اسْتِنَافَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ تَقْلٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَظْهِرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ عَقِبَ الظَّاهِرِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَيُصْرِّحُ بَعْدَ الْفَرْقِ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ شَرْحِ الرِّضْوَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَتَى الْخَرْجَ يَزِيدُهُ قَوْلُ الْمُعْنَى وَنَقَلَهُ تَقْلَ الْمَذْهَبِ وَلَا تَتَحَلَّى الْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ اهـ. ٥ قوله: (إِنْ بَقِيَ الْخَرْجُ) أَيِ: أَوْ كَانَ الْيَمِينُ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَطْءِ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي.  
 ٥ قوله: (الْمُتَوَالِيِ الْخَرْجُ) هَذَا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ طُرُوقِ الطَّلَاقِ وَوَطْءِ الشُّبْهَةِ وَقَوْلُهُ فِي نِكَاحِ الْخَرْجِ رَاجِعٌ لَطُرُوقِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَقَطْ.

٥ قوله (سَمِ): (أَحَدُهُمَا) أَيِ: أَوْ كِلَاهُمَا مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ.  
 ٥ قوله (سَمِ): (بَعْدَ دُخُولِ) أَيِ: أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيِّ الزَّوْجِ الْمُخْتَرَمِ اهـ مُعْنَى. ٥ قوله: (أَوْ بَعْدَهَا) كَانَ يَتَّبِعِي لَهُ حَيْثُ زَادَ هَذَا أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ أَوْ بَطَلْتَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ انْقَطَعَتْ وَلَعَلَّهُ أَذْخَلَ الْبُطْلَانَ فِي الْإِنْقِطَاعِ تَغْلِييًا اهـ رَشِيدِي. ٥ قوله: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ الْخَرْجَ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْجَلَالِ الْمُحَلِّيِ أَيِ وَالْمُعْنَى اهـ رَشِيدِي. ٥ قوله: (وَإِلَّا) أَيِ بَأَنْ يَبْقَى مِنْ مُدَّةِ الْيَمِينِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

٥ قوله (سَمِ): (وَلَمْ يُخْلَ بِنِكَاحٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الرَّدِّ وَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَقَدْ سَبَقَا وَقَوْلُهُ لَمْ يَمْنَعْ الْمُدَّةَ أَيِ لَا يَقْطَعُ مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ اهـ مُعْنَى. ٥ قوله: (سِوَاءَ الْمَانِعِ الْخَرْجُ) وَسِوَاءَ أَقَارِنِهَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَحَرَّرِ اهـ مُعْنَى.

٥ قوله: (وَتُسْتَأْنَفُ مِنَ الرَّجْعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِسْتِنَافِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ تَبَرُّعًا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ بَحَثْ مَرَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَا اسْتِنَافَ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمُقْتَضَى الْإِيْلَاءِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ فَسَقَطَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ بِالطَّلَاقِ فَلَا أَثَرَ لِلْمُرَاجَعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَخْتِاجُ لِمُسَاعَدَةِ تَقْلٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَظْهِرِهِ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ عَقِبَ الظَّاهِرِ ثُمَّ رَاجَعَ صَارَ عَائِدًا.



الشرعي (كصوم وإحرام) الحسبي كحسب (ومرض وجنون)؛ لأنها ممكنة والمانع منه مع أنه المقتصر بالإيلاء. (أو) وجد (فيها) أي الزوجة (وهو حسبي كصغير ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة وتُشوز (منع) المدة فلا يبتدئ بها حتى تزول (وإن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو تشوزها وكذا مانعها الشرعي غير نحو الحيض كتلبسها بفرض كصوم (في) أثناء (المدة قطعها)؛ لأنه لم يمتنع من الوطء لأجل اليمين بل لاعتذاره (فإذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليمين (استؤنفت) المدة إما مرة (وقيل ثبتي) لبقاء التكاح هنا وخرج بقي المدة طرؤ ذلك بعدها فلا يمنعها بل يطالب بالفيقة بعد زوالها لوجود المضارة في المدة على التوالي مع بقاء التكاح على سلامته وبهذا يُفرق بين ما هنا وما مر في الردة أو الرجعة (أو) وجد فيها هو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قاله، وإن أطال جمع في رده (وصوم ونفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها؛ لأن الحيض لا

قول (السنن): (كصوم وإحرام) واعتكاف فرضاً أو نفلاً اهـ معني. قول: (كحسب) أي بحق بخلاف ما لو حُس ظُلماً اهـ أسنى. قول: (ممكنة) من التمكن. قول: (يمنع) أي: كل من الصغير والمرض. قول: (في صورة صحة الإيلاء معهما إلخ) وهي أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت إطاعة الجماع وإلا لم يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اهـ سم. قول: (وكذا مانعها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسألة الحدوث في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسألتين في قوله الآتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض إلخ اهـ سم. قول: (من اليمين) لعله متعلق ببقية اهـ سم. قول: (لما مر) عبارة المعني إذ المطالبة مشروطة بالإضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد اهـ. قول: (بعد زوالها) كان الظاهر زواله اهـ رشيد. قول: (وبهذا) أي: بقاء التكاح على سلامته. قول: (وما مر في الردة إلخ) أي: من منعها بعد المدة أيضاً اهـ سم. قول: (أو نفاس كما قاله) وهو المعتمد نهاية ومعني. قول: (أو اعتكافه) أي: الثقل. قول: (فلا يمنع المدة)

قول: (في صورة صحة الإيلاء معهما) أي: وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت إطاعة الجماع وإلا لم يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة. قول: (وكذا مانعها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسألة الحدوث في أثناء المدة دون مسألة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع مجيئه في المسألتين في قوله الآتي ويمنع المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف فرض إلخ. قول: (من اليمين) لعله متعلق ببقى. قول: (وما مر في الردة إلخ) أي: من منعها بعد المدة أيضاً.

يخلو عنه شهرٌ غالباً فلو مَنَعَ لامتنع ضَرْبُ المُدَّةِ غالباً وَالْحَقُّ به التَّفَاسُ طَرْدًا للباب؛ لَأَنَّهُ من جنسِهِ ومُشارِكٌ لَهُ في أَكْثَرِ أَحْكامِهِ ولَأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ من وطئِها مع نَحْوِ صَوْمِ التَّقْلِ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ لم يَنْظُرُوا هُنَا إلى كَوْنِهِ يَهَابُ الوطءِ معه ومن ثَمَّ حُرْمٌ عَلَيْها وَهُوَ حَاضِرٌ بِلَا إِذْنِهِ كَمَا مَرَّ قُلْتُ؛ لَأَنَّ المَدَارَ هُنَا على التَّمَكُّنِ وَعَدَمِهِ فلم يُنْظَرْ لِكَوْنِهِ يَهَابُ الإِقْدَامَ بِخِلَافِهِ ثَمَّ. (وَيَمْنَعُ) المُدَّةُ وَيَقْطَعُها صَوْمٌ أَوْ اعتِكَافٌ (فَرَضٌ) وإِحْرَامٌ لَا يَجُوزُ لَهُ تَحْلِيلُها مِنْهُ (فِي الْأَصْح) لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ معه مِنَ الوطءِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ من نَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ نَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ لَا يَمْنَعُ؛ لَأَنَّهُ كالتَّقْلِ فِي تَمَكُّنِهِ معه مِنَ الوطءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ثَمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ بَحْثَهُ (فَإِنْ وَطِئَ فِي المُدَّةِ انْحَلَّتْ) اليمينُ وَفَاتِ الإيلاءُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَالَا) يَطَأُ فِيها وَقَدْ انْقَضَتْ وَلَا مَانِعَ بِها (فَلِها) دُونَ وَلِها وَسَيُيْدهَا بَلْ تُوقَفُ حَتَّى تَكْمُلَ بِلُوغٍ أَوْ عَقْلِ (مُطَالَبَتُهُ)، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُ بِالطَّلَاقِ (بِأَنْ يَفِيءَ) أَي يَرْجِعَ إِلَى الوطءِ الَّذِي امْتَنَعَ مِنْهُ بِالْإيلاءِ مِنْ فَاءٍ إِذَا رَجَعَ (أَوْ يُطْلَقُ) إِنْ لَمْ يَفِيءَ لِظَاهِرِ الْآيَةِ وَلَيْسَ لَهَا تَعْيِينٌ أَحَدُهُمَا كَمَا فِي الرُّوضَةِ.....

أَي: لَوْ قَارَنَها. ة فُؤد: (وَلَأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّ الْحَيْضَ الْخ). ة فُؤد: (هُنَا) أَي: فِي الإيلاءِ. ة فُؤد: (مَعَهُ) أَي: نَحْوِ صَوْمِ التَّقْلِ وَكَذَا ضَمِيرُ حَرَمٍ. ة فُؤد: (وَهُوَ) أَي: الزَّوْجُ. ة فُؤد: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي بَابِ الصَّيَامِ. ة فُؤد: (ثَمَّ) أَي: فِي الصَّوْمِ. ة فُؤد: (وَيَمْنَعُ المُدَّةُ وَيَقْطَعُها صَوْمٌ الْخ) فَلَوْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَ المُدَّةِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَمْنَعُ مُطَالَبَتَها فِي قَوْلِهِ وَلَا مُطَالَبَةَ الْخ هـ سَم. ة فُؤد: (وَإِحْرَامٌ) وَلَوْ بِتَقْلِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. ة فُؤد: (لَا يَجُوزُ لَهُ تَحْلِيلُها الْخ) أَي: بِأَنْ كَانَ قَرْضًا أَوْ نَفْلًا وَأَحْرَمَتْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ ع ش وَرَشِيدِي. ة فُؤد: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: التَّغْلِيلُ. ة فُؤد: (لَا يَمْنَعُ) خَالَفَهُ النِّهَائَةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُ أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ مِنْ نَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ نَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ اسْتَظْهَرَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْمُتَرَاخِي كَصَوْمِ التَّقْلِ هـ. ة فُؤد: (انْحَلَّتْ اليمينُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ يُطْلَقُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (بِأَنْ يَقُولَ إِذَا) فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَقِيْدِهِ السَّابِقِ). ة فُؤد: (وَفَاتِ الإيلاءِ) وَلِزَمَنِهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَلَا يُطَالَبُ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. ة فُؤد: (بَلْ تُوقَفُ الْخ) أَي: المُطَالَبَةُ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَيُنْتَظَرُ بِلُوغِ المَرَاهِقَةِ وَإِفَاقَةِ المَجْنُونِ وَلَا يُطَالَبُ وَلِهُمَا بِذَلِكَ بَلْ يُنْدَبُ تَخْوِيفُ الزَّوْجِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى هـ. ة فُؤد: (مِنْ فَاءٍ إِذَا رَجَعَ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَسُمِّيَ الوطءُ قَيْئَةً مِنْ فَاءٍ إِذَا رَجَعَ؛ لَأَنَّهُ امْتَنَعَ ثَمَّ رَجَعَ هـ. ة فُؤد: (وَلَيْسَ لَهَا تَعْيِينٌ أَحَدُهُمَا) أَي: بَلْ تَرَدَّدَ الطَّلَبُ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقِ وَفَاقًا لِلنِّهَائَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. ة فُؤد: (كَمَا فِي الرُّوضَةِ الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائَةٍ.

ة فُؤد فِي (السِّي) وَالشَّرْحِ: (وَيَمْنَعُ المُدَّةُ وَيَقْطَعُها صَوْمٌ الْخ) فَلَوْ حَدَثَ ذَلِكَ بَعْدَ المُدَّةِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَمْنَعُ مُطَالَبَتَها فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَالشَّرْحِ وَلَا مُطَالَبَةَ الْخ.

ة فُؤد فِي (السِّي): (وَيَمْنَعُ قَرْضٌ) وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُ أَنَّ الصَّوْمَ المَوْسَعِ زَمَنُهُ مِنْ نَحْوِ قَضَاءٍ أَوْ نَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ يَمْنَعُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ اسْتَظْهَرَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ التَّرَاخِي كَصَوْمِ التَّقْلِ شَرَحَ م ر.

وصَوَّبَهُ الإسْنَوِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ وَإِنْ ضَعَّفَهُ فِي مُهِمَّاتِهِ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ فَصَوَّبُوا مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا طَالِبَةٌ بِالْفَيْتَةِ أَوْ لَا ثُمَّ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ قَدْ لَا تَطَاوَعُهُ عَلَى الْوُطْءِ وَلِأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ إِلَّا بَعْدَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْوُطْءِ وَالْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ لَا تَمْنَعُ حُلَّ الْإِيْلَاجِ لَكِنْ يَجِبُ التَّرْغُ فَوْزًا (وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ) أَيِ التَّرْكِ إِنْ بَقِيَتْ الْمُدَّةُ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ هُنَا يَتَجَدَّدُ كَالْإِعْسَارِ بِالتَّنْفَعِ بِخِلَافِهِ فِي الْعُنَّةِ وَالْعَيْبِ وَالْإِعْسَارِ بِالْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ خُصْلَةٌ وَاحِدَةٌ. (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) أَوْ قَدْرِهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا (بِقَبْلِ) مَعَ زَوَالِ بَكَارَةِ بَكْرٍ

فَوَدَّ: (فَصَوَّبُوا مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ الْخ) وَهَذَا أَوْجَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنْهَجِهِ اهْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (ثُمَّ بِالطَّلَاقِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ اه. فَوَدَّ: (لِأَنَّ نَفْسَهُ الْخ) فِي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ هَذَا عِلَّةً لِمَا فِي الرُّوضَةِ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّهُ لَا يُجْبَرُ الْخ عِلَّةً لِمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ. فَوَدَّ: (وَالْيَمِينُ بِالطَّلَاقِ الْخ) مُسْتَأْنَفٌ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ حَلْفُهُ بِالطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (لَكِنْ يَجِبُ التَّرْغُ فَوْزًا) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا فَالْوَاجِبُ التَّرْغُ أَوْ الرَّجْعَةُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ اه. فَوَدَّ (السِّي): (وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا) بِسُكُونِهَا عَنْ مُطَالَبَةِ زَوْجِهَا أَوْ بِإِسْقَاطِ الْمُطَالَبَةِ عَنْهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (إِنْ بَقِيَتْ الْمُدَّةُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَا بَقِيَ مُدَّةُ الْحَلْفِ اه سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا لَمْ تَنْتَه مُدَّةُ الْيَمِينِ اه.

فَوَدَّ (السِّي): (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ) وَهِيَ الرُّجُوعُ فِي الْوُطْءِ اهْ مُعْنَى. فَوَدَّ (السِّي): (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) يَتَّبِعِي مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر وَيَشْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ أَدْخَلَهَا بِقَبْلِهَا مُعْتَقِدًا أَجْنَبِيَّةً فَتَسْقُطُ مُطَالِبَتُهَا لَوْ صَوْلَهَا لِحَقِّهَا اه سَمِ لِكَيْتَهُ لَا يَحْنُثُ وَلَا تَجِبُ كَفَّارَةٌ وَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينُ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي عَنِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (أَوْ قَدْرَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (بِأَنْ يَقُولَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِمَا إِذَا حَلَفَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَصَوْمٌ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَيُجَابُ) إِلَى (قَبْلِ). فَوَدَّ (السِّي): (بِقَبْلِ) يَتَّبِعِي أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر اه سَمِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ غَوَّاءَ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ ذَكَرُهُ يَصِلُ إِلَى مَحَلِّ الْبَكَارَةِ وَالْأَفَالِقِيَّاسُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ كَانَ مَجْبُوبًا قَبْلَ الْحَلْفِ فَلَا يَطَالِبُ بِإِزَالَتِهَا اه ع ش وَفِيهِ أَنَّ الْمَجْبُوبَ قَبْلَ الْحَلْفِ لَا يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ كَمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (وَإِنْ حَرَّمَ الْوُطْءَ) أَيِ: كَأَن يَكُونَ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ يَفْعَلُهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ. (فَرِغَ): لَوْ اسْتَدْحَلَتْ الْحَشْفَةُ أَوْ أَدْخَلَهَا هُوَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَحْنُثْ وَلَمْ تَجِبْ كَفَّارَةٌ وَلَمْ

فَوَدَّ: (وَصَوَّبَهُ الإسْنَوِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ) هُوَ الْأَوْجَهُ شَرْحُ م ر. فَوَدَّ: (إِنْ بَقِيَتْ الْمُدَّةُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَا بَقِيَ مُدَّةُ الْحَلْفِ.

فَوَدَّ فِي (السِّي): (وَتَخْصُلُ الْفَيْتَةُ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ بِقَبْلِ) يَشْمَلُ مَا لَوْ أَدْخَلَهَا بِقَبْلِهَا مُعْتَقِدًا أَجْنَبِيَّةً فَتَسْقُطُ مُطَالِبَتُهَا لَوْ صَوْلَهَا لِحَقِّهَا. فَوَدَّ فِي (السِّي): (بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ) يَتَّبِعِي مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر. فَوَدَّ فِي (السِّي): (بِقَبْلِ) يَتَّبِعِي أَصْلِيٍّ فَلَا اغْتِيَارَ بِالزَّائِدِ م ر. فَوَدَّ: (مَعَ زَوَالِ بَكَارَةِ بَكْرٍ وَلَوْ غَوَّاءَ) هَذَا نَظِيرُ التَّحْلِيلِ فَقَدْ قَدَّمَ الشَّارِحُ فِيهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ الْبَكَارَةِ وَلَوْ غَوَّاءَ.

ولو غَوَّاءَ وَإِنْ حَزُمَ الوطءُ أو كان بفعلها فقط وَإِنْ لم تنحلَّ به اليمينُ؛ لَأَنَّهُ لم يَطَأْ وذلك؛ لِأَنَّ مقصودَ الوطءِ إِنَّمَا يحصلُ بذلك بخلافه في دُبُرٍ فلا تَحْصُلُ به فَيْتَةٌ لكن تنحلَّ اليمينُ وتسقطُ الْمُطَالَبَةُ لِجَنَّتِهِ به فَإِنْ أُريدَ عَدَمُ حُصولِ الفَيْتَةِ به مع بقاءِ الإيلاءِ تَعَيَّنَ تَصْوِيرُهُ بما إِذَا حَلَفَ لا يَطْوَها في قُبُلِها وبما إِذَا حَلَفَ ولم يَقْضِ لَكِنَّهُ فَعَلَ مُكْرَهَا أو نَاسِيًا لِلْيَمِينِ فَإِنَّها لا تنحلُّ به. (ولا مُطَالَبَةً) بِفَيْتَةٍ ولا طَلاقٍ (إِنْ كان بها مانِعٌ وطءٌ كَحَيْضٍ) وَنَفَاسٍ وإِحْرَامٍ وَصَوْمٍ فرضِ بَقِيَدِهِ السَّابِقِ

تَنَحَّلُ اليمينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الفَيْتَةُ وَازْتَفَعَ الإيلاءُ وَتَضَرَّبَ لَهُ المُدَّةُ ثَانِيًا لِبَقَاءِ اليمينِ فَلَوْ وَطَّأها في المُدَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ عَالِمًا عَامِدًا عَاقِلًا مُخْتَارًا حَيًّا وَلَزِمَتْهُ الكِفَارَةُ وَانْحَلَّتِ اليمينُ اهـ بِحَذْفِ. قُودُ: (وَإِنْ لم تَنَحَّلْ به) أي: بفعلها. قُودُ: (لَأَنَّهُ إلخ) عِلَّةٌ لَعَدَمِ الإِنْجِلَالِ اهـ سم. قُودُ: (وذلك) أي: حُصولُ الفَيْتَةِ بما ذَكَرَ. قُودُ: (بِخلافه في دُبُرٍ إلخ) عِبارةٌ الْمُعْنَى وقوله بِقُبُلٍ مَزِيدٌ على الْمُحَرَّرِ فلا يَكْفِي تَغْيِيبُ ما دونها أي الحَشَفَةُ ولا تَغْيِيبُها بِدُبُرٍ؛ لِأَنَّ ذلك مع حُرْمَةِ الثاني لا يُحْصَلُ الغَرَضُ اهـ. قُودُ: (وَتَسْقُطُ الْمُطَالَبَةُ إلخ) أي: وَيَكُونُ فَإِنَّهُ الإِثْمُ فَقَطْ اهـ ع ش. قُودُ: (فَإِنْ أُريدَ إلخ) يَغْنِي فَإِنْ أُريدَ تَصْوِيرُ عَدَمِ الفَيْتَةِ به مع بقاءِ الإيلاءِ فَلْيُصَوِّرْ إلخ اهـ رَشِيدِي. قُودُ: (بِهِ) أي: بالوطءِ في الدُّبُرِ. قُودُ: (وَبِمَا إِذَا حَلَفَ ولم يَقْضِ إلخ) عِبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ والمُعْنَى وَخَرَجَ بِالْقُبُلِ الدُّبُرُ؛ لِأَنَّ الوطءَ فيه مع حُرْمَتِهِ لا يُحْصَلُ الغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لم يُصَرَّحْ في إِيْلَائِهِ بِالْقُبُلِ ولا نَوَاهُ بَأَن أُلْطِقَ انْحَلَّ بالوطءِ في الدُّبُرِ اهـ.

قُودُ: (لَكِنَّهُ فَعَلَهُ) أي: الوطءَ في الدُّبُرِ وهو راجِعٌ لِكُلِّ مِنَ المَعْطُوفَيْنِ. قُودُ: (لَكِنَّهُ فَعَلَهُ مُكْرَهَا إلخ) قَضَيْتُهُ عَدَمُ حُصولِ الفَيْتَةِ بوطءِ المُكْرَهِ والنَّاسِي وَفِيهِ نَظَرٌ وَفِي الرُّوضِ مع شَرْحِهِ وَإِنْ اسْتَدْخَلَتْها أي الحَشَفَةُ أو أَذْخَلَهَا نَاسِيًا أو مُكْرَهَا أو مَجْنُونًا لم يَحْتِثْ ولم تَجِبْ كَفَّارَةُ ولم تَنَحَّلْ اليمينُ وَإِنْ حَصَلَتِ الفَيْتَةُ وَازْتَفَعَ الإيلاءُ اهـ وَصَرَّحَ بِذلك الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ سم وقد مرَّ مِثْلُهُ عَنِ الْمُعْنَى لَكِنْ كَلَامُهُ كَالرُّوضِ مع شَرْحِهِ فِي الوطءِ فِي الْقُبُلِ كما يَظْهَرُ بِمُراجَعَتِهِما وَكَلَامُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ فِي الوطءِ بِالدُّبُرِ فلا مُخَالَفَةَ. قُودُ: (بَقِيَدِهِ السَّابِقِ) الْأَوَّلَى رُجُوعُهُ لِإِحْرَامٍ أَيْضًا وَقِيَدِهِ السَّابِقِ أَنَّ لا يَجُوزُ لِلزُّوجِ تَحْلِيلُها مِنْهُ وَأَمَّا الْقَيْدُ السَّابِقُ لِلصَّوْمِ الْفَرْضِ فَكَوْنُهُ مُضَيِّقًا عِنْدَ الشَّارِحِ خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

قُودُ: (وَإِنْ لم يَنَحَّلْ به) أي: بفعلها. قُودُ: (لَأَنَّهُ لم يَطَأْ) عِلَّةٌ لَعَدَمِ الإِنْجِلَالِ شَرَحَ م ر. قُودُ: (بِخلافه في دُبُرٍ فلا تَحْصُلُ به فَيْتَةٌ لكن تَنَحَّلُ إلخ) عِبارةٌ الرُّوضِ وَتَحْصُلُ أي فَيْتَةُ الْقَادِرِ بِإِذْخَالِ الحَشَفَةِ فِي الْقُبُلِ مُخْتَارًا فَيَنَحَّلُ الإيلاءُ اهـ قال فِي شَرْحِهِ بِالْقُبُلِ الدُّبُرُ؛ لِأَنَّ الوطءَ فيه مع حُرْمَتِهِ لا يُحْصَلُ الغَرَضُ نَعَمْ إِنْ لم يُصَرَّحْ به فِي إِيْلَائِهِ بِالْقُبُلِ ولا نَوَاهُ بَأَن أُلْطِقَ انْحَلَّ بالوطءِ فِي الدُّبُرِ اهـ وَمن صَوَرِ الإيْلَاءِ لا أَطْوُكُ إِلَّا فِي الدُّبُرِ فَإِنْ وَطَّئَ فِي الدُّبُرِ فَإِنْ زَالَ الإيْلَاءُ بِذلك فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الوطءَ فِي الدُّبُرِ غَيْرُ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لم يَزَلْ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّهُ نَظِيرُ ما تَقَدَّمَ فِي الحَاشِيَةِ قُبُلُ الْفَضْلِ فِي نَحْوِ لا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي ولا أَكَلُمُهُ إِلَّا فِي شَرِّ فَإِنْ قِيَاسٌ ما تَقَدَّمَ فِي ذلك انْحِلَالُ اليمينِ فَيَزُولُ الإيْلَاءُ إِلَّا أَنْ لا يَخْتَارَ الثاني وَيُجَابُ بَأَن بقاءِ الإيْلَاءِ هُنَا لِمُدْرَكَ يَخْصُ هذا وهو بقاءُ الْمُضَارَةِ التي هي السَّبَبُ فِي حُكْمِ الإيْلَاءِ فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ وَلْتَحَرَّزْ. قُودُ: (لَكِنَّهُ فَعَلَهُ مُكْرَهَا أو نَاسِيًا) قَضَيْتُهُ قَوْلُهُ فَإِنْ

أو اعتكافه (ومرض) لا يُمكنُ معه الوطء؛ لأنَّ المُطالبةَ إنَّما تكونُ بمُستحقٍّ وهي لا تَسْتَحِقُّ الوطءَ لِتَعْدُّهُ من جهتها وتَعَجَّبُ في الوسيطِ من منَعِ الحيضِ لِلطَّلَبِ مع عدمِ قطعهِ المُدَّةَ وَيُجَابُ بأنَّ منَعَهُ لِحرمةِ الوطءِ معه وهو ظاهرٌ وعدمِ قطعهِ لِلْمَصْلُحَةِ وإلا لم تُحَسَّبْ مُدَّةٌ غالِيًا كما مرَّ قِيلَ قولُهُم طلاقُ المُولي في الحيضِ غيرُ بدعيٍّ يُشكِّلُ بعدمِ مُطالبتِهِ به ورُدُّ بفرضِهِ فيما إذا طُولِبَ زَمَنَ الطُّهْرِ بِالْفَيْئَةِ فَتَرَكَ مع تَمَكُّنِهِ ثم حَاضَتْ فَيُطالَبُ بِالطَّلَاقِ حينئذٍ (وإن كان فيه مانعٌ طَبِيعِيٌّ كَمَرَضٍ) يَضُرُّ معه الوطءُ ولو بنحوِ بَطْءٍ بُزِيَ (طُولِبَ) بِالْفَيْئَةِ بِلِسَانِهِ (بأن يقول إذا) أو إن أو لو فيما يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ واختِلاقُ معناها وضَعًا لا يُؤَثِّرُ فيما نحن فيه كما هو واضحٌ (قد رُتِ فِتْ)؛ لأنَّ به يندَفِعُ إيذاؤه لها بِالْحَلِفِ بِلِسَانِهِ وَيَرِيدُ نَذْبًا وَنَدِمَتْ على ما فعلتْ ثم إذا لم يَقْبُ

قوله: (أو اعتكافه) أي: الفرض. قوله: (وتعجب في الوسيط إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يذكرك بالتأمل الصادق المعلوم به أن الجواب بمغزٍ منه اه سم. قوله: (ويجاب بأن منعه إلخ) أقول وجه تعجب الوسيط أن الغرض من ضرب المدة انتظار الفئته فيها فإن ترك الفئته حتى مضت طولب فإذا لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفئته فيها فلا يمنع الطلب بعدها؛ لأن عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه اه سم. قوله: (وإلا لم تحسب إلخ) هذا لا يتأتى في التفاس اه سيد عمر أقول أشار الشارح إلى جوابه بقوله كما مر راجعاً. قوله: (به) أي: بالوطء ع ش. قوله: (وردد بفرضه) أي: قولهم اه سم.

قوله (السن): (كمريض) أي: أو جب أو كانت آله لا تزيل بكارتها لكونها غوراء اه ع ش وفيه نظر؛ لأنه إن كان الجب قبل الحلف فلا يصح الإيلاء كما مر وإن طرأ بعده فسيأتي توجيه الشارح أنه يطالب بالطلاق وحده إلا أن يكون ما قاله مبنياً على ما يأتي عن ابن الرفعة. قوله: (بالفئته) أي: أو بالطلاق إن لم يقب اه معني. قوله: (لأن به) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله ويتردد النظر إلى المتن وقوله ويظهر ضبطه إلى أو استمهل وقوله بخلاف بيع غائب إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله قطعاً إن عمهما إلى المتن. قوله: (ثم إذا لم يقب) عبارة الروض مع شرحه طولب بفئته اللسان أو الطلاق إن لم يقب بلا

أريد عدم حصول الفئته به عدم حصول الفئته بوطء المكره والناسي وفيه نظر ففي شرح الروض عقب قول الروض وإن استدخلتها أي الحشفة أو أدخلها ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحن ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين اه ما نصه وإن حصلت الفئته وارتفع الإيلاء اه وصرح الرزكشي بذلك وغيره.

قوله: (ويجاب إلخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يذكرك بالتأمل الصادق المعلوم به أن الجواب بمغزٍ عنه وجه تعجب الوسيط أن الغرض من ضرب المدة انتظار الفئته فإن ترك الفئته حتى مضت طولب فإذا لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفئته فيها فلا يمنع الطلب بعدها؛ لأن عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه اه سم. قوله: (وردد بفرضه) أي: قولهم وكذا م ر ش.

قوله في (السن): (بأن يقول إذا قدر ففت) ثم قوله في الشرح: (إذا لم يقب طالبت بالطلاق) عبارة

طالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَسَقَطَ خِيَارُهَا وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ وَحْدَهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ تَتَرَقَّبُ هُنَا قِطْعًا ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يُفْتَنُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ لَوْ قَدَرْتُ فَنَبَيْتَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا آخِرَ لَهُ (أَوْ شَرْعِي كِلَاهِرَامٍ) لَمْ يَقْرُبَ تَحْلُلُهُ مِنْهُ وَصَوْمُ فَرَضٍ مُضَيَّقٍ أَوْ مُوسَّعٍ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى اللَّيْلِ وَظَهَارٌ وَلَمْ يُسْتَمْهِلْ إِلَى الْكَفَّارَةِ بِغَيْرِ الصَّوْمِ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَّلَاقٍ) غَيْثًا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ لَا بَقِيَّةَ مَعَهُ وَلَا وَحْدَهَا لِحَرَمَتِهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا طُولِبَ مِنْ غَضَبٍ دَجَاجَةٍ وَلَوْلَاؤُهُ فَايْتَلَعَتْهَا بِالْتَرْدِيدِ بَأَن يُقَالَ لَهُ إِنَّ ذَبَحْتُهَا غَرِمْتُهَا وَلَا غَرِمْتُ اللَّوْلُؤَةَ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ لَيْسَ مِنْهُ وَهَذَا الْمَانِعُ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا إِذَا قَرُبَ

مُهْلَةً لَفَيْتُهُ اللِّسَانَ وَإِنْ اسْتَمْهِلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَرْتُ فَنْتُ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى طَلَبِهَا يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ وَالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لَفَيْتُهُ اللِّسَانَ انْتَهَتْ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ بِاللِّسَانِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ بِالْوَطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُكُمْ أَقُولُ وَكَلَامُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَافُتِ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ عِبَارَةُ أَضَلِّ الرُّوضَةِ ثُمَّ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ وَالطَّلَاقِ انْتَهَتْ أَحَدُ.

❏ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طَرُؤَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَمُضْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوَطْءُ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَمُضِ الزَّمَنُ الْمَذْكُورُ م ر أَحَدُكُمْ. ❏ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُفْتَنُ الْخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِيُّ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَبُهُ، عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ كَانَ لَا يُزْجَى زَوَالُ عُدْرَةِ كَجَبِّ طُولِبَ بَأَن يَقُولَ لَوْ قَدَرْتُ فَنْتُ وَلَا يَأْتِي بِإِذَا أَحَدُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْرُبَ) وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَسْتَمْهِلْ الْخ سَيَذَكُرُ مُخْتَرَزَهُمَا. ❏ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) أَي: بِالْعَتَقِ أَوْ الْإِطْعَامِ. ❏ قَوْلُهُ: (لِحَرَمَتِهَا) أَي: الْفَيْتَةِ.

❏ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا طُولِبَ الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ عِبَارَةُ التَّهَافُتِ وَالْمُغْنِيِّ وَالطَّرِيقُ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ إِنَّ فَنْتُ عَصَيْتُ وَأَفْسَدْتُ عِبَادَتَكَ وَإِنْ طَلَقْتَ دَهَبْتُ زَوْجَتَكَ وَإِنْ لَمْ تُطَلِّقْ طَلَقْنَا عَلَيْكَ كَمَنْ غَضِبَ دَجَاجَةً وَلَوْلَاؤُهُ فَايْتَلَعَتْهَا يُقَالُ لَهُ إِنَّ ذَبَحْتُهَا غَرِمْتُهَا وَلَا غَرِمْتُ اللَّوْلُؤَةَ وَرَدَّ بَأَن الْإِبْتِلَاعَ الْمَانِعَ الْخ. ❏ قَوْلُهُ: (غَرِمْتُهَا) أَي: مَا بَيَّنَّ قِيَمَتَهَا مَذْبُوحَةً وَحَيَّةً أَحَدُ ش.

الرُّوضِ وَشَرَحَهُ طُولِبَ بَقِيَّةِ اللِّسَانِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَفِئْ بِلَا مُهْلَةٍ لَفَيْتُهُ اللِّسَانَ وَإِنْ اسْتَمْهِلَ فَيَقُولُ إِذَا قَدَرْتُ فَنْتُ وَحِينَ يَقْدِرُ عَلَى طَلَبِهَا يُطَالَبُ بِالْوَطْءِ أَوْ الطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَطَأْ تَحْقِيقًا لَفَيْتُهُ اللِّسَانَ أَحَدُ بِاخْتِصَارِ فَقَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ بِاللِّسَانِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَفِئْ بِالْوَطْءِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ طَالَبَتْهُ بِالطَّلَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُ. ❏ قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجَبُّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ طَرُؤَ الْجَبِّ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْإِيْلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَمُضْ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ وَقَبْلَ الْجَبِّ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوَطْءُ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ أَبْطَلَهُ حَيْثُ لَمْ يَمُضِ الزَّمَنُ الْمَذْكُورُ م ر. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْرُبَ) تَحْلُلُهُ مِنْهُ) أَي: كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ شَرَحُ م ر. ❏ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الصَّوْمِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الصَّوْمِ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَصَوْمُ فَرَضٍ الْخ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِيُطَوِّلَ زَمَنَهُ لَمْ يُعْتَفَرْ.

التَّحْلُلُ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِمَا يَأْتِي عَنْ غَيْرِ الْبَغْوِيِّ أَوْ اسْتَمْهَلَ فِي الصَّوْمِ إِلَى اللَّيْلِ أَوْ فِي الْكُفَّارَةِ إِلَى الْعَتَقِ أَوْ الْإِطْعَامِ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ وَقَدَّرَ الْبَغْوِيُّ الْأَخِيرَ يَوْمَ وَنَصَفَ وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ بِثَلَاثَةِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ (فَإِنْ عَصَى بِوَطْءٍ) فِي الْقَبْلِ أَوْ فِي الدُّبْرِ وَقَدْ أَطْلَقَ الْأَمْتَنَاعُ مِنَ الْوَطْءِ (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ وَتَأْتَمُّ بِتَمَكِينِهِ قَطْعًا إِنْ عَمَّهُمَا الْمَانِعُ كَطَلَاقي رَجْعِي أَوْ خَصَّهَا كَحَيْضٍ وَكَذَا إِنْ خَصَّه عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ.

قوله: (بِمَا يَأْتِي الْإِخ) وهو ثلاثة أيام ا ه ع ش. قوله: (إِلَى الْعَتَقِ الْإِخ) أي: لَا الصَّوْمَ لِطَوْلِ مَدَّتِهِ ا ه مُعْنِي. قوله: (فَإِنَّهُ يُنْهَلُ الْإِخ) عبارة الْمُعْنِي أَهْوَلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَقِيلَ يُنْهَلُ يَوْمًا وَنِصْفَ يَوْمٍ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ ا ه. قوله: (وَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمْتِنَاعُ الْإِخ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ أَيَّ وَلَمْ يَقْيِذْهُ بِالْقَبْلِ وَلَا نَوَاءً.

قوله (لَسِي): (سَقَطَتِ الْمُطَالَبَةُ) لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ا ه شَرَحَ الْمُنْهَجَ وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ مَا نَصَّه قَوْلُهُ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ الْإِخْ غَيْرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّأَمُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا الْإِخْ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضَرُّعُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْفَيْئَةَ تَحْصُلُ بِالْوَطْءِ مُكْرَهًا وَنَاسِيًا وَبِفَعْلِهَا وَالثَّانِي أَنَّ الْيَمِينَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَاقِيَةٌ وَإِنْ انْتَفَى الْإِيْلَاءُ بِخِلَافِ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ فِي مَسْأَلَتِنَا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ كَالشَّارِحِ هُنَا فَإِنَّهُ مُزِيلٌ لِلْإِيْلَاءِ وَالْيَمِينَ كَمَا لَا يَخْفَى انْتَهَى ا ه سَمَّ بِحَذْفٍ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ جَوَابًا عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ مَا نَصَّه: إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ عَدَمُ حُصُولِ الْفَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَاطِعَةِ لَا نَتَمُّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَعَنِ الْحِفْنِيِّ جَوَابًا عَنِ النَّظَرِ فِي التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ وَطِئَ الْإِخْ مَا نَصَّه أَنَّ الْمُرَادُ بِحُصُولِ الْفَيْئَةِ أَيَّ فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ وَلَا تَنْحُلُ الْيَمِينُ مَعَ التَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُمَا كَلَا فِعْلٍ ا ه أَيَّ وَالتَّشْبِيهِ فِي سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ فَقَطُّ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ تَضَرُّعِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَيَّ كَشَرَحِي الرُّوضَةِ وَالبَهْجَةِ.

قوله: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر. قوله: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) كَذَا م ر.

قوله فِي (لَسِي) وَ(شَرَحَ): (فَإِنْ عَصَى بِوَطْءٍ فِي الْقَبْلِ أَوْ فِي الدُّبْرِ) كَذَا فِي شَرَحِ الْمُنْهَجِ ثُمَّ قَالَ لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ يُنَافِي عَدَمَ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ الْمُطَالَبَةِ حُصُولُ الْفَيْئَةِ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ا ه وَكَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّه: قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ لَمْ يَسْلُكْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْمَانِعِ أَيَّ حَيْثُ قَالَ لَا تَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِالْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ وَهُوَ تَحَكُّمٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي لَا يُقَالُ سَقُوطُ الْمُطَالَبَةِ الْإِخْ فَحَاوَلَ بِهِ دَفْعَ مَا قُلْنَا وَهُوَ غَيْرُ نَافِعٍ عِنْدَ التَّأَمُّلِ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ الطَّلَبُ وَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ فَلَا أَثَرَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَيْئَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ وَأَمَّا قَوْلُهُ كَمَا لَوْ وَطِئَ مُكْرَهًا الْإِخْ فَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلِ تَضَرُّعُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ

(وإن أبي) بعدَ تَرَأْفِهِمَا إلى القاضي فلا يكفي ثبوت إِبَائِهِ مع غَيْبَتِهِ عن مجْلِسِهِ إلا إذا تَعَدَّرَ إحْضَارُهُ لِتَوَارِيهِ أو تَعَزَّرَ (الفَيْئَةُ وَالطَّلَاقُ فَلَاظْهَرُ أَنَّ الْقَاضِي يُطَلِّقُ عَلَيْهِ) بِسُؤَالِهَا (طَلْقَةً) وَإِنْ بَانَثَ بِهَا لِعَدَمِ دُخُولِ أو اسْتِيفَاءِ ثَلَاثٍ بِأَنْ يَقُولَ أَوْقَعْتُ عَلَيْهَا طَلْقَةً عَنْهُ أو طَلَّقْتُهَا عَنْهُ أو أَنْتَ

فَوَلِّ (سني): (وإن أبي الفَيْئَةُ وَالطَّلَاقُ إلخ) قَدْ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيْثُ طُلِبَ مِنْهُ الطَّلَاقُ فَطَلَّقَ وَلَوْ رَجَعِيًا تَخْلُصَ مُطْلَقًا مِنَ الْإِيْلَاءِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَقِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَوَائِلَ الْبَابِ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ طَلَّقَ حِينَ طُولِبَ بِالْفَيْئَةِ أو الطَّلَاقِ ثُمَّ رَاجَعَ أَيَّ أَعَادَ مُطْلَقَتَهُ ضَرِبَتْ الْمُدَّةُ ثَانِيًا إِلَّا إِنْ بَانَثَ فَجَدَّدَ نِكَاحَهَا فَلَا تُضْرَبُ أَهْ وَفِيهِمَا أَيْضًا هُنَا نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ وَفِيهِمَا قَبْلَ هَذَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: فَإِنْ طَلَّقَ ثُمَّ رَاجَعَ وَالْبَاقِي مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ عَادَ الْإِيْلَاءُ وَإِلَّا فَلَا أَهْ وَالْمَوْضِعَانِ السَّابِقَانِ شَامِلَانِ لِلْإِيْلَاءِ الْمُقَيَّدِ بِمُدَّةٍ وَالْمُطْلَقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْحَلُّ بِالطَّلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْمُطْلَقِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي ثُبُوتُ إِبَائِهِ إلخ) أَي: وَبَعْدَ ثُبُوتِ إِبَائِهِ فِي حَضْرَتِهِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ فِي حَضْرَتِهِ كَمَا فِي الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُعْنَى أَهْ سَمَ. قَوْلُهُ: (لِتَوَارِيهِ أو تَعَزَّرَ) هَلَّا زَادُوا أو لِعَيْبَتِهِ غَيْبَتِهِ تَسَوُّغُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ

الْفَيْئَةُ تَخْصُلُ بِالْوَطْءِ مُكْرَمًا وَنَاسِيًا وَيُفْعِلُهَا وَالثَّانِي أَنَّ الْيَمِينَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بَاقِيَةٌ وَإِنْ انْتَفَى الْإِيْلَاءُ بِخِلَافِ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ فِي مَسْأَلَتِنَا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ كَالشَّارِحِ هُنَا فَإِنَّهُ مُزِيلٌ لِلْإِيْلَاءِ وَالْيَمِينَ كَمَا لَا يَخْفَى نَعَمْ إِنْ كَانَ غَرَضُ الشَّارِحِ فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْفَيْئَةَ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ غَيْرُ حَاصِلَةٍ وَأَنَّ الْيَمِينَ انْتَحَلَتْ وَانْتَفَتْ الْمُطَالَبَةُ فَلَا إِشْكَالَ ثُمَّ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا انْتِفَاءُ الْإِثْمِ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ الَّذِي عَلَّقَ عَلَى الْوَطْءِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَقَبْلَ الْوَطْءِ أَهْ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا.

قَوْلُهُ فِي (سني): (وإن أبي الفَيْئَةُ وَالطَّلَاقُ إلخ) قَدْ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيْثُ طُلِبَ مِنْهُ الطَّلَاقُ فَطَلَّقَ وَلَوْ رَجَعِيًا يَخْلُصَ مُطْلَقًا مِنَ الْإِيْلَاءِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَقِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَوَائِلَ الْبَابِ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ قَعْبَدِي حُرَّ قَبْلَهُ بِشَهْرِ إلخ مَا نَصَّهُ وَإِنْ طَلَّقَ حِينَ طُولِبَ بِالْفَيْئَةِ أو الطَّلَاقِ ثُمَّ رَاجَعَ أَيَّ أَعَادَ مُطْلَقَتَهُ ضَرِبَتْ الْمُدَّةُ ثَانِيًا إِلَّا إِنْ بَانَثَ مِنْهُ فَجَدَّدَ نِكَاحَهَا فَلَا تُضْرَبُ الْمُدَّةُ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ عَوْدِ الْحِنْثِ أَهْ وَفِيهِمَا أَيْضًا هُنَا مَا نَصَّهُ: وَتَنْقُطُ الْمُدَّةُ بِطَرَيَانِ ذَلِكَ أَيِ كُلٍّ مِنَ الطَّلَاقِ وَالرَّدِّ وَتُسْتَأْنَفُ فِي صُورَةِ الطَّلَاقِ وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ يَغْنِي بَعْدَ الْمُدَّةِ بِمُطَالَبَةٍ أو بِدُونِهَا بِرَجْعَةٍ أَيِ تُسْتَأْنَفُ الْمُدَّةُ بِالرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِمْتِنَاعِ الْمُتَوَالِي فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ سَلِيمٍ أَهْ وَفِيهَا قَبْلَ هَذَا أَيْضًا فَرْعٌ: لَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا وَطَّئْتُكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ مَضَتْ قَوْلَالَهُ لَا وَطَّئْتُكَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِيْلَاءُ إِنْ قَالَ فَإِنْ طَلَّقَ ثُمَّ رَاجَعَ وَالْبَاقِي مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ عَادَ الْإِيْلَاءُ وَإِلَّا فَلَا أَهْ وَالْمَوْضِعَانِ السَّابِقَانِ شَامِلَانِ لِلْإِيْلَاءِ الْمُقَيَّدِ بِمُدَّةٍ وَالْمُطْلَقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَنْحَلُّ بِالطَّلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْمُطْلَقِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي ثُبُوتُ إِبَائِهِ مع غَيْبَتِهِ) أَي: وَبَعْدَ ثُبُوتِ إِبَائِهِ فِي حَضْرَتِهِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ فِي حَضْرَتِهِ كَمَا فِي الرُّوْضِ. قَوْلُهُ: (لِتَوَارِيهِ أو تَعَزَّرَ) هَلَّا زَادَ أو



طالِقٌ عنه فإنْ حُذِفَ عنه لم يَقَعْ شيءٌ وذلك؛ لأنَّه لا سبيلَ لِدَوَامِ إِضْرَارِهَا ولا لِإِجْبَارِهِ عَلَى الْفَيْئَةِ مع قبولِ الطَّلَاقِ لِلتَّيَّابَةِ فَنَابَ الْحَاكِمُ عَنْهُ كَمَا يُزَوِّجُ عَنِ الْعَاضِلِ وَخَرَجَ بِطَلْقِهِ مَا زَادَ عَلَيْهَا فَلَا يَقَعُ كَمَا لو بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ فَاءَ فَإِنْ بَانَ مَعًا وَقَعَ لِإِمْكَانِهِمَا بِخِلَافِ بَيْعِ غَائِبٍ بَانَتْ مُقَارَنَتُهُ لِبَيْعِ الْحَاكِمِ عَنْهُ لِتَعَدُّرِ تَصْحِيحِهِمَا فَقَدَّمَ الْأَقْوَى (و) الْأَظْهَرُ (أَنَّهُ لَا يُمَهَّلُ) لِلْفَيْئَةِ بِالْفِعْلِ فِيمَا إِذَا اسْتُمِهُلَ لَهَا (ثَلَاثَةٌ) مِنَ الْأَيَّامِ لِزِيَادَةِ إِضْرَارِهَا أَمَّا لِلْفَيْئَةِ بِاللِّسَانِ فَلَا يُمَهَّلُ قَطْعًا كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَأَمَّا مَا دُونَهَا فَيُمَهَّلُ لَهُ لَكِنْ بِقَدَرِ مَا يَنْتَهِي فِيهِ مَا نَعْنَاهُ كَوَقْتُ الْفَطْرِ لِلصَّائِمِ وَالشَّبَعِ لِلجَائِعِ وَالْخِفَةَ لِلْمُمْتَلِيِّ وَقُدِّرَ يَوْمٌ فَأَقْلُ (و) الْأَظْهَرُ (أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ مُطَالَبَةٍ) أَوْ قَبْلَهَا بِالْأُولَى (لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) إِنْ كَانَ حَلْفُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى لِجَنَّتِهِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ فِي الْآيَةِ لِمَا

إِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوهُ لِعُدُّوهُ فِي غَيْبَتِهِ فَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الْمُتَوَارِي أَوْ الْمُتَعَزِّزِ فَإِنَّهُ مُقَصَّرٌ بِتَوَارِيهِ أَوْ تَعَزُّزِهِ فَقُلِّظَ عَلَيْهِ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ سَمَ عَلَى حَجِّ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا لِإِجْبَارِهِ عَلَى الْفَيْئَةِ) أَي: لَأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِجْبَارِ اه مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَا يَقَعُ) ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ أَنَّ الَّذِي لَا يَقَعُ هُوَ الزَّائِدُ فَقَطُّ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى لَمْ يَقَعْ الزَّائِدُ اه فَالْتَشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ كَمَا لو بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ غَيْرُ تَامٍّ إِذْ لَا وَقُوعَ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَصْلًا اه رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا لو بَانَ أَنَّهُ طَلَّقَ الْخَ) فَإِنْ طَلَّقَهَا أَيِ الْقَاضِي ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ نَقَذَ تَطْلِيْقُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ طَلَاقَ الْقَاضِي كَمَا صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ اه نِهَابُهُ زَادَ الْمُعْنَى وَلَوْ آلَى مِنْ إِخْدَاهُمَا وَأَبَى الْفَيْئَةَ وَالطَّلَاقَ طَلَّقَ الْقَاضِي مُبَهَمًا ثُمَّ يَبَيِّنُ الزَّوْجُ إِنْ عَيَّنَ وَيُعَيِّنُ إِنْ أَبْهَمَ اه قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَنَقَذَ تَطْلِيْقُ الزَّوْجِ الْخَ أَخَذَ مِنْهُ أَنَّ طَلَاقَ الْقَاضِي يَقَعُ رَجْعِيًّا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ رَاجَعَهَا عَادَ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ اه وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ مَا يَصْرُحُ بِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَانَ) أَي: طَلَاقُ الْمَوْلَى وَطَلَاقُ الْقَاضِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَعَدُّرِ تَصْحِيحِهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ اه سَم. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْفَيْئَةِ بِالْفِعْلِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِفَيْءٍ أَوْ يُطَلَّقُ فِيهَا.

(تَنْبِيْهُ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ قَطْعًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَجَوَازُ إِمْهَالِهِ دُونَ ثَلَاثٍ وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا اسْتُمِهُلَ بِشُغْلٍ أُمِهُلَ بِقَدَرِ مَا يَنْتَهِيْ لِذَلِكَ الشُّغْلِ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا أُمِهُلَ حَتَّى يَفْطُرَ أَوْ جَائِعًا فَحَتَّى يَشْبَعَ أَوْ ثَقِيلًا مِنَ الشَّبَعِ فَحَتَّى يَخِفَّ أَوْ غَلْبَهُ الثَّعَاسُ فَحَتَّى يَزُولَ قَالَا وَالِاسْتِعْدَادُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِقَدَرِ يَوْمٍ فَمَا دُونَهُ وَلَوْ رَاجَعَ الْمَوْلَى بَعْدَ تَطْلِيْقِ الْقَاضِي وَقَدْ بَقِيَ مَدَّةُ الْإِيْلَاءِ ضَرَبَتْ مَدَّةٌ أُخْرَى وَلَوْ بَانَتْ فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَعُدَّ الْإِيْلَاءُ فَلَا تُطَالَبُ اه. ٥. قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ) تَقْسِيْدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّزُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيُمَهَّلُ لَهُ) أَي: لِلْفَيْئَةِ بِالْفِعْلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقُدِّرَ) أَي: حُصُولُ الْخِفَةِ لِلْمُمْتَلِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْمَغْفِرَةُ الْخَ) رَدٌّ لِلدَّلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ.

لِغَيْبَتِهِ غَيْبَةُ تَسْرُوعِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ حُذِفَ عَنْهُ) كَذَا م ر ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَوَى عَنْهُ. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَعَدُّرِ تَصْحِيحِهِمَا) هَذَا ظَاهِرٌ فِي اتِّحَادِ الْمَبِيعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَصَى بِهِ مِنَ الْإِيْلَاءِ فَلَا يَنْفِيَانِ الْكُفَّارَةَ الْمُسْتَقَرَّةَ وَجَوُّهَا فِي كُلِّ جَنْثٍ أَمَّا إِذَا حَلَفَ بِالتَّزَامِ مَا يَلْزَمُ فَإِنْ كَانَ بِقُرْبَةٍ تَخْيِيرٍ بَيْنَ مَا التَّزَمَهُ وَكُفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ بِتَعْلِيْقٍ نَحْوِ طَلَاقٍ وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَّةِ.

□ فَوُدَّ: (بِقُرْبَةٍ) أَي: كَصَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ وَعَتَقٍ. □ فَوُدَّ: (نَحْوُ طَلَاقٍ) وَمِنْهُ الْعِتْقُ اه ع ش. □ فَوُدَّ: (وَقَعَ بِوُجُودِ الصُّفَّةِ).

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْإِيْلَاءِ أَوْ فِي انْقِضَاءِ مَدَّتِهِ بِأَن ادَّعَاهُ عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ صُدَّقَ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَوْ اغْتَرَفَتْ بِالْوَطْءِ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَأَنْكَرَهُ أَي أَوْ لَمْ يُنْكَرْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنْ الطَّلَبِ عَمَلًا بِاِغْتِرَافِهَا وَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهَا عَنْهُ لِاِغْتِرَافِهَا بِوُصُولِ حَقِّهَا إِلَيْهَا وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينُ الْإِيْلَاءِ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ وَأَرَادَ بَغْيَ الْأَوَّلَى التَّأَكُّدَ لَهَا وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ وَطَالَ الْفَضْلُ صُدَّقَ يَمِينُهُ كَتَضْيِيقِهِ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَفُرَّقَ بَيْنَهُمَا وَيَبَيَّنُ تَنْجِيزَ الطَّلَاقِ بِأَنَّ التَّنْجِيزَ إِثْبَاتُ الْإِيْلَاءِ وَالتَّعْلِيْقُ مُتَعَلِّقَانِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ فَالتَّأَكُّدُ بِهِمَا أَلَيُّ أَوْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ تَعَدَّدَتِ الْإِيْمَانُ وَإِنْ أَطْلُقَ بِأَن لَمْ يُرَدْ تَأَكُّدًا وَلَا اسْتِثْنَاءً فَوَاحِدَةٌ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ حَمَلًا عَلَى التَّأَكُّدِ وَإِلَّا تَعَدَّدَتْ لِیُعَدِّ التَّأَكُّدُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ وَتَضْيِيقُهُمَا جَارٍ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ حَلَفَ يَمِينًا سَنَةً وَيَمِينًا سِتِّينَ مَثَلًا وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ يَكْفِيهِ لَانْحِلَالُهَا وَطُءٌ وَاحِدٌ وَيَتَخَلَّصُ بِالطَّلَاقِ عَنِ الْإِيْمَانِ كُلِّهَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ مُعْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَوْ كَرَّرَ يَمِينُ الْإِيْلَاءِ أَي وَإِنْ كَانَ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ وَعِنْدَ الْحُكْمِ بِتَعَدُّدِ الْيَمِينِ الْخِ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ انْحِلَالِهَا وَأَيُّ فَرْقٍ حِينَئِذٍ بَيْنَ التَّعَدُّدِ وَعَدَمِهِ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ التَّعَدُّدِ تَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَعِنْدَ التَّعَدُّدِ تَجِبُ كُفَّارَاتٌ بِعَدَدِ الْإِيْمَانِ بِالْوَطْءِ الْوَاحِدَةِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ بِمَا زَادَ عَلَيْهَا أَهْ أَقُولُ فَهَذَا خِلَافُ صَرِيحِ قَوْلِهِمَا وَيَكْفِيهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الظَّهَارِ

سُمِّيَ بِهِ لِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ نَحْوِ الْأُمِّ وَخُصَّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبُ الزَّوْجِ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا وَكَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِيلَ وَأَوَّلُ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ لَبِقَى مُعَلِّقَةً لَا ذَاتَ زَوْجٍ وَلَا خَلِيفَةَ تَنْكِحُ غَيْرَهُ فَتَقَلَّ الشَّرْعُ حُكْمَهُ إِلَى تَحْرِيمِهَا بَعْدَ الْعَوْدِ وَلِزَوْمِ الْكُفَّارَةِ وَهُوَ حَرَامٌ بَلْ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ وَتَبْدِيلِهِ وَهَذَا أَحْظَرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذْ قَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْلَا خُلُوُّ الْإِعْتِقَادِ عَنْ ذَلِكَ وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الظَّهَارِ)

□ فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ فِيهِ إِقْدَامًا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا كُرِّهَ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ الْإِنْجَ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى هُوَ لُغَةٌ مَأْخُودٌ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي وَخُصَّوْا الظَّهَرَ دُونَ الْبَطْنِ وَالْفَخِذِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ الْإِنْجَ وَحَقِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ تَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ بِأَنْتِي لَمْ تَكُنْ حِلًّا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَسُمِّيَ هَذَا الْمَعْنَى ظَهْرًا لِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وُخْصَ) أَيِ: الظَّهْرُ بِالتَّشْبِيهِ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الظَّهَرَ مَحَلُّ الرُّكُوبِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ طَلَاقًا الْإِنْجَ) أَيِ: لَا حِلَّ بَعْدَهُ لَا بَرَجْعَةَ وَلَا بَعْقِدَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُظَاهَرَ مِنْهَا الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّزْوِيلِ لَمَّا جَاءَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأُظْهِرَتْ ضَرُورَتُهَا بِأَنَّ مَعَهَا مِنْ زَوْجِهَا صِغَارًا إِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَى نَفْسِي جَاعُوا وَإِنْ رَدَدْتُهُمْ إِلَى أَبِيهِمْ ضَاعُوا؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَمَى وَكَبِرَ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهُمْ وَجَاءَ زَوْجُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقَادُ فَلَمْ يُرْشِدْهُمْ إِلَى مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي عَوْدِهَا إِلَى زَوْجِهَا بَلْ قَالَ خُرِمَتْ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَأَرْشَدَهُ إِلَى الرَّجْعَةِ أَوْ بَائِتًا تَحِلُّ لَهُ بَعْقِدُ لَأَمَرَهُ بِتَجْدِيدِ نِكَاحِهَا فَتَوَقَّفَهُ وَانْتَظَرَهُ لِلْوُخْيِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا لَا حِلَّ بَعْدَهُ بَرَجْعَةَ وَلَا بَعْقِدَ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَلِزَوْمِ الْكُفَّارَةِ) عَطَفَ عَلَى تَحْرِيمِهَا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ: الظَّهْرُ. □ فَوَدَّ: (بَلْ كَبِيرَةٌ) مُتَعَمِّدٌ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ) أَيِ: نَسَبَتِهِ بِالْجَهْلِ بِهِ يَتَدَفَّعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (وَتَبْدِيلِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِلْإِحَالَةِ اهـ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيِ: إِحَالَةِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ الْإِنْجَ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ اهـ سم زَادَ الْكُرْدِيُّ أَيِ وَقَضَيْتُهُ الْكُفْرُ لَوْلَمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الظَّهَارِ)

□ فَوَدَّ: (وُخْصَ) أَيِ: الظَّهْرُ بِالتَّشْبِيهِ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ التَّشْبِيهِ) عَطَفَ عَلَى خُلُوِّ الْإِعْتِقَادِ.

لذلك وغيره ومن ثم سماه تعالى مُنْكَرًا من القول وزورًا في الآية أَوَّلُ الْمُجَادَلَةِ وسببها كثرة مُراجعة المظاهر منها لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَالَ لها: «حُرِّمْتَ عَلَيْهِ» وَكَرَّهَ وَأَمَّا كِرَاهُ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَمُطَلَّقَ الْحَرَمَةِ يَخْتَصِمَانِ بِخِلَافِهَا مَعَ التَّحْرِيمِ الْمُشَابِهِ لِتَحْرِيمِ نَحْوِ الْأُمِّ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ هُنَا الْكُفَّارَةُ الْعُظْمَى وَثُمَّ كُفَّارَةُ يَمِينٍ وَأَرْكَائِهِ مَظَاهِرُ وَمُظَاهَرُ مِنْهَا وَمُشَبَّهٌ بِهِ وَصِيغَةٌ (يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ) مُخْتَارٌ دُونَ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَ وَصِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهُ لِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ نَعَمْ، لَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ فَوُجِدَتْ وَهُوَ مَجْنُونٌ مَثَلًا حَصَلَ (وَلَوْ) هُوَ (ذِمِّيٌّ) وَحَرَبِيٌّ لِعُصَمِ الْآيَةِ وَكَوْنُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكُفَّارَةِ الَّذِي نَظَرَ إِلَيْهِ الْخَضْمُ .....

يَكُنِ التَّشْبِيهُ مُحْتَمَلًا لِذَلِكَ الْإِفْدَامِ وَغَيْرِهِ بِأَنْ يَحْتَمَلَ الْإِفْدَامَ فَقَطُّ أَمَّا إِذَا كَانَ مُحْتَمَلًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ التَّحْرِيمُ الْمُشَابِهُ لِتَحْرِيمِ الْمُحَارِمِ كَمْ يَكُنْ كُفْرًا اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ أَوْ قَضَيْتُهُ الْإِنْخَ وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ أَنَّ فِيهِ إِفْدَامًا الْإِنْخَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَنْهَوْنَهُمْ عَنْ قَوْلِهِمْ ثَمَكْرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢] اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَسَبِّهَا الْإِنْخ) أَي: الْمُجَادَلَةُ أَي سَبَبُ نَزُولِهَا اهـ. سَمِ وَالْأَوَّلَى أَي الْآيَةُ أَوَّلُ الْمُجَادَلَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣] الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ لَمَّا ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ فَاشْتَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا «حُرِّمْتَ عَلَيْهِ» وَكَرَّرَتْ وَهُوَ يَقُولُ «حُرِّمْتَ عَلَيْهِ» فَلَمَّا أَيْسَتْ اشْتَكَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ٤] الْآيَاتِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (مُراجعة المظاهر منها) وَهِيَ حَوْلَةٌ بَنَتْ تَعَلُّبَةً عَلَى اخْتِلَافٍ فِي اسْمِهَا وَنَسَبِهَا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ. ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَي: الزَّوْجِيَّةَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَأَرْكَائِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (كَطَّلَاقِهِ) فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (الَّذِي نَظَرَ) إِلَى (مَنْعُوغٍ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ جُزْؤُكَ). هـ. قَوْلُهُ: (دُونَ أَجْنَبِيٍّ) يَشْمَلُ السَّيِّدَ عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَلَا يَصِحُّ مُظَاهَرَةُ السَّيِّدِ مِنْ أَمَتِهِ وَلَوْ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَجْنُونٍ) أَي: وَمُغْمَى عَلَيْهِ اهـ. مُغْنَى: قَوْلُهُ: (لَوْ حَلَّقَهُ) أَي: عَلَّقَ الْمُكَلَّفُ الظَّاهَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْنُونٌ مَثَلًا) أَي: أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُغْنَى أَوْ نَاسٍ كَمَا فِي الرُّوضِ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ الْأَوَّلَى حَذْفُ مَثَلًا اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (حَصَلَ) أَي: الظَّاهَرُ أَمَّا الْعَوْدُ فَلَا يَخْصُلُ إِلَّا بِإِمْسَاكِهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ كَمَا يَأْتِي سَمِ وَعِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَكُوْنُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكُفَّارَةِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ أَيِ الذَّمِّ مَعَ دُخُولِهِ فِيهَا سَبَقَ لِخِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اللَّهَ شَرَطَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا، لَنَا أَنَّهُ لَفْظٌ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ فَيَصِحُّ مِنْهُ كَالطَّلَاقِ،

هـ. قَوْلُهُ: (وَسَبِّهَا) أَي: الْمُجَادَلَةُ أَي سَبَبُ نَزُولِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَجْنُونٌ) أَي: أَوْ نَاسٍ رُوضٌ وَقَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ النَّسْيَانُ وَالْمَجْنُونُ فِي فِعْلِ الْمَخْلُوفِ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا عَوْدَ مِنْهُ حَتَّى يُفْقَ مِنْ جُنُونِهِ أَوْ يَذْكَرَ أَيِ يَتَذَكَّرُ بَعْدَ نَسْيَانِهِ ثُمَّ يَمْسِكُ لِمُظَاهَرِهَا مِنْهَا زَمَنًا يُمَكِّنُ فِيهِ الطَّلَاقَ وَلَمْ يُطَلَّقْ وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ هُنَا مَا يَخِلِفُ ذَلِكَ وَسَبَبُهُ سُقُوطُ لَفْظَةٍ لَا مِنْهُ اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ لَكَ فِيهَا يَأْتِي.

ومن ثَمَّ نَبَّهَ عَلَيْهِ مِمَّنْوعٌ بِإِطْلَاقِهِ إِذْ فِيهَا شَائِبَةُ الْغَرَامَاتِ وَيُتَصَوَّرُ عَتَقُهُ بِنَحْوِ إِزَابِ لِمُسْلِمٍ (وْخَصِيٍّ) وَنَحْوِ مَمْسُوحٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَصْبَحْ إِيْلَاؤُهُ كَمَنْ الرِّتْقَاءِ؛ لِأَنَّ الْجِمَاعَ مَقْصُودٌ ثَمَّ لَا هُنَا، وَعَبْدٌ وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ الْعَتَقُ لِإِمْكَانِ تَكْفِيرِهِ بِالصَّوْمِ (وْظَهَارُ سَكْرَانٍ) تَعَدَّى بِشُكْرِهِ (كَطْلَاقِهِ) فَيَصْبَحُ مِنْهُ وَإِنْ صَارَ كَالزُّقِّ. (وَصَرِيحُهُ) أَيِ الظَّهَارِ (أَنْ يَقُولَ) أَوْ يُشِيرَ الْآخَرُ الَّذِي يُفْهَمُ إِشَارَتَهُ كُلُّ أَحَدٍ (لِزَوْجَتِهِ) وَلَوْ رَجْعِيَّةً فَنَبَّهَ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفَةٍ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا (أَنْتَ عَلَيَّ أَوْ مَنِيَّ أَوْ لِي أَوْ إِلَى أَوْ مَعِيَ أَوْ عِنْدِي كَظْهَرِ أُمِّي)؛ لِأَنَّ عَلَيَّ، وَالْحَقُّ بِهَا مَا ذَكَرَ الْمَغْهُودُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (وَكَذَا أَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي صَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا أَنَّ أَنْتَ طَالِقٌ صَرِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَنِيَّ لِيَتَبَاذَرَهُ لِلذَّهْنِ

وَالْكَفَّارَةُ فِيهَا شَائِبَةُ الْغَرَامَةِ وَيُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِغْتَاقُ عَنِ الْكَفَّارَةِ كَأَنْ يَرَتْ عَبْدًا مُسْلِمًا أَوْ يُسَلِّمَ عَبْدُهُ أَوْ يَقُولَ لِمُسْلِمٍ أَغْتَقَيْتَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنْ كَفَّارَتِي وَالْحَزْبِيُّ كَالذَّمِّيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ فَلَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْكَافِرِ لَسَمِلَهُ.

(تَنْبِيْهٌ): كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ الْمُصَنِّفُ مَا بَعْدَ لَوْ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ طِينٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَخْذُوفٌ كَمَا قَدَّرْتَهُ وَلَكِنَّ الْكَثِيرَ نَصَبَهُ عَلَى حَذْفٍ كَانَ وَاسِمَهَا كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ خَاتَمًا» اهـ.

❑ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ الْخِلَافِ فِيهِ نَبَّهَ أَيِ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ أَيِ شُمُولِ الزَّوْجِ لِلذَّمِّيِّ.

❑ قَوْلُهُ: (مَمَّنْوعٌ) خَبَرٌ وَكَوْنُهُ إِخ. ❑ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ مَمْسُوحٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَجْبُوبٌ وَمَمْسُوحٌ وَعَيْنٌ كَالطَّلَاقِ وَزَادَ فِي الْمُحَرَّرِ وَعَبْدٌ لِأَجْلِ خِلَافِ مَالِكٍ فِيهِ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَصْبَحْ إِيْلَاؤُهُ) أَيِ: نَحْوِ الْمَمْسُوحِ. ❑ قَوْلُهُ: (كَمَنْ الرِّتْقَاءِ) أَيِ: كَمَا لَا يَصْبَحُ إِيْلَاؤُهُ مِنَ الرِّتْقَاءِ فَهُوَ مِثَالٌ لِلْمَغْنِيِّ اهـ ع ش.

❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَجْعِيَّةً) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّكْنُ الثَّانِي الْمُظَاهَرُ مِنْهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ يَصْبَحُ طَلَاقُهَا فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الصَّغِيرَةُ وَالْمَرِيضَةُ وَالرِّتْقَاءُ وَالْقِرْنَاءُ وَالْكَافِرَةُ وَالرَّجْعِيَّةُ وَتَخْرُجُ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَوْ مُخْتَلَعَةً وَالْأُمَةُ كَمَا مَرَّ فَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ إِذَا نَكَحْتِكِ فَأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَوْ قَالَ السَّيِّدُ لَأَمَنَهُ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي لَمْ يَصْبَحْ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى) أَيِ: أَوْ لَدَيَّ اهـ مُغْنِي.

❑ قَوْلُ (لَسَنِي): (كَظْهَرِ أُمِّي) أَيِ: فِي تَحْرِيمِ رُكُوبِ ظَهْرِهَا وَأَصْلُهُ إِثْبَاتُكَ عَلَيَّ كَرُكُوبِ ظَهْرِ أُمِّي فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ إِثْبَاتٌ فَانْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا اهـ مُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَلَى الْإِخ) عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ مِنَ الثَّنِ مِنْ كَوْنِ صَرَاخَةٍ مَا ذَكَرَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. ❑ قَوْلُهُ: (الْمَغْهُودُ) أَيِ: هُوَ الْمَغْهُودُ فَهُوَ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ أَنَّ اهـ ع ش أَيِ وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ بِهَا مَا ذَكَرَ جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً.

❑ قَوْلُ (لَسَنِي): (وَكَذَا أَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي) أَيِ: بِحَذْفِ الصَّلَةِ اهـ مُغْنِي أَيِ نَحْوِ عَلَيَّ.

❑ قَوْلُ (لَسَنِي): (صَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ) وَالثَّانِي أَنَّهُ كِنَايَةٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ أَنْتَ عَلَى غَيْرِي كَظْهَرِ أُمِّي بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ غَيْرِي لَمْ يَقْبَلْ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَجَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ قَبُولَ هَذِهِ الْإِرَادَةِ بَاطِنًا مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ الْإِخ مُعْتَمِدًا اهـ.

(وقوله جسمك أو بدئك أو نفسك) أو جُمِلَتْكَ (كبدن أمي أو جسمها) أو نفسها (أو جُمِلَتْها صريح) وإن لم يُقَلَّ عليّ لاشتمال كل من ذلك على الظاهر (وإن ظهر أن قوله) أنت (كيدها أو بطنيها أو صدرها) ونحوها من كل عضو لا يُذكر للكرامة (ظهار)؛ لأنه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظاهر (وكذا) العضو الذي يُذكر للكرامة (كعينها) أو رأسها أو روحها ومثله أنت كأمي أو مثل أمي لكن لا مُطلقاً بل (إن قصد) به (ظهاراً) أي معناه وهو التشبيه بتحريم نحو الأم؛ لأنه نوى ما يحتمله اللفظ (وإن قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكذا إن أطلق في الأصح) لاحتماله الكرامة وغلِبَ؛ لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة (وقوله رأسك أو ظهرك) أو

فوق (سني): (أو نفسك) يظهر أن المراد بها هنا البدن لا ما يُرادف الروح لقرينهم لاشتمال كل إلخ اه سيّد عمر.

فوق (سني): (أو نفسك) أي: بسكون الفاء أما بفتحها فلا يكون به مظاهراً؛ لأن التمس ليس جزءاً منها اه ع ش. فوق: (أو جُمِلَتْكَ) أي: أو ذاتك وقوله أو نفسها أي أو ذاتها مغني ونهاية. فوق: (وإن لم يُقَلَّ عليّ) عبارة النهاية والمغني الصلة.

فوق (سني): (كيدها إلخ) قد يشمل المُنفصل وهو غير بعيد اه سم. فوق: (ونحوها من كل) إلى قوله: (من الأعضاء الظاهرة) في المغني. فوق: (من كل عضو إلخ) أي: وهو من الأعضاء الظاهرة كما يأتي في قوله ويظهر أنه يلحق إلخ اه ع ش. فوق: (أو روحها ومثله إلخ) عبارة المغني والنهاية أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كانت كأمي أو روحها أو وجهها ظهاراً إن قصد إلخ وهي أحسن من صنيع الشارح الموهوم لرجوع الاستدراك لقوله ومثله إلخ. فوق: (بتحريم نحو الأم) الأولى بنحو ظهر الأم في التحريم. فوق: (لذلك) أي: لقوله: لأنه نوى إلخ اه ع ش. فوق: (وغلِبَ) أي: احتمال الكرامة على الظهار.

فوق (سني): (وقوله رأسك إلخ) عبارة الرّوض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الأم ونحوها ظهاراً فكلُّ تصرّف يُقبل التعلّق يصحّ إضافته إلى بعض محلّه وما لا فلا ولا يُقبل ممّن أتى بصريح الظهار إرادة غيره اه ويتبني إلّا بقرينة كما في الطلاق اه سم.

فوق: (من كل عضو) قد يشمل المُنفصل وهو غير بعيد. فوق: (ومثله أنت كأمي أو مثل أمي لكن لا مُطلقاً) عبارة الرّوض إلّا ما احتمل الكرامة كأمي وعينها وكذا رأسها وروحها بل كناية في الظهار والطلاق اه قال في شرحه فلا يتصرّف إليهما إلّا بنية.

فوق في (سني): (وقوله رأسك إلخ) عبارة الرّوض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الأم ونحوها ظهاراً فكلُّ تصرّف يُقبل التعلّق يصحّ إضافته إلى بعض محلّه وما لا فلا ولا يُقبل ممّن أتى بصريح الظهار إرادة غيره اه يتبني إلّا بقرينة كما في الطلاق. قوله: (ويأتي ذلك) أي: الفرق بين الظاهرة والباطنة كما في عضو المحرم أي فلا يكون التشبيه بالباطن منه ظهاراً.

جَزْؤُكَ (أو يَدُكَ) أو فرجك أو شعرك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكروها ظاهراً؛ لأنها لا يُمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (علي كظهر أمي) أو يدها مثلاً (ظهار في الأظهر) وإن لم يقل علي كما مرّ ويظهر أنه يلحق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر في المشبه، فإن قلت يُنافيه ما مرّ في الروح من التفصيل مع أنها كالعضو الباطن بناءً على الأصح أنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا يُنافيه؛ لأن المدار هنا على العزوف والروح تُذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة نعم، يقوى التردد في القلب والذي يُتجه فيه أنه كالروح؛ لأنه إنما يُذكر مراداً به ما يراى بها لا خصوص الجسم الصنوبري. (والتشبيه بالجدّة) لأب أو أم وإن بُعدت (ظهار)؛ لأنها تُسمى أمّا (والمذهب طرده) أي هذا الحكم (في

قوله: (أو جزؤك) عبارة المُعني وكان ينبغي أن يُمثل أيضاً بالجزء الشائع كالنصف والرُّبع اهـ.

قوله (سن): (أو يدك) شمل المتصل والمتصل سم على حَج أي فهو من باب التَّعْيِير بالبعض عن الكل والراجع أنه من باب السراية وعليه فلو قال لمقطوعة يمين يمينك علي كظهر أمي لم يكن ظهاراً اهـ ش. قوله: (أو نحوها) كرجلك وبذنيك وجذرك نهايةً ومُعني. قوله: (بخلاف الباطنة إلخ) عبارة الخطيب هنا تشبيه تخصيص المُصنّف بالأمثلة بالأعضاء الظاهرة من الأم قد يُفهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبه صرح صاحب الرزقي واللباب والأوجه كما اعتمد بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلائهم البعض اهـ وقوله والأوجه إلخ ضعيف اهـ ش فلا يكون ذكروها ظهاراً أي لا صريحاً ولا كنايةً كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن م ر أنه يكون كنايةً وتوقفنا فيه والأقرب الأول للتعليل المذكور أي في الشارح اهـ ش. قوله: (أو يدها مثلاً) يُعني عنه قوله الآتي ويظهر أنه إلخ. قوله: (نظير ما ذكر في المشبه) بل أولى؛ لأنه إذا لم يُعتبر ما لا يُمكن الاستمتاع به فيمن هي محل الاستمتاع فلا أن لا يُعتبر فيمن ليست محلاً له بالكليّة بالأولى اهـ سيّد عمر.

قوله: (ينافيه) أي: قوله لا باطن. قوله: (قلت لا يُنافيه إلخ) محل تأمل؛ لأنه إن سلّم أنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فما ذكره لا يُجدي كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والأولى في بيان كونه كالباطن كونه لا يُمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ما ذكره إلا أن يكون مراده ما تقرّر اهـ سيّد عمر. قوله: (فيه) أي: العرف. قوله: (والذي يُتجه إلخ) إن كان رجوعاً عما تقدّم له فيه فواضح اهـ سيّد عمر والظاهر أنه ليس رجوعاً عن ذلك. قوله: (لأنه إنما يُذكر إلخ) محل تأمل إذ لا يراى به في العرف العام إلا الجسم الصنوبري وأما إطلاقه على الروح فلا يذريه إلا الخواص كما يشهد به الاستفراء الصادق بل استعمال القلب في معنى الروح المراد به الجسم الساري إلخ لم نره لأحد فليراجع وليحرر اهـ سيّد عمر. قوله: (لأب أو أم) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية وكذا في المُعني إلا قوله: (وأنها) إلى (بجامع التحريم) وقوله: (ولو قال) إلى المتن. قوله: (أي هذا الحكم) أي: التشبيه المُقتضي للظهار اهـ مُعني.

كُلُّ مُحَرَّمٍ شُبَّهَ بِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (لَمْ يَنْظَرُوا) عَلَى الْمُظَاهَرِ (تَحْرِيمُهَا) كَأَخْتِهِ نَسَبًا وَمُرْضِعَةً أُمُّهُ أَوْ أَبِيهِ وَأُمُّهَا وَزَوْجَةُ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وَلادَتْهُ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ ابْتِدَاءً. (لَا مُرْضِعَةً) لَهُ (وَزَوْجَةَ ابْنِ) لَهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا حَلَّتَا لَهُ وَفِي وَقْتِ احْتِمَالِ إِرَادَتِهِ (وَلَوْ شُبَّهَ) زَوْجَتَهُ (بِأَجْنَبِيَّةٍ) تَعْدِيَةُ شُبَّهَ بِالْبَاءِ مَسْمُوعَةٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ (وَمُطَلَّقةً وَأَخْتِ زَوْجَةٍ وَبَابٍ) مَثَلًا (وَمُلَاعِنَةً فَلَقُوا) أَمَّا غَيْرُ الْأَخِيرَيْنِ فَلَمَّا مَرَّ وَأَمَّا الْأَبُ فَلَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَتَأْيِيدُ حُرْمَةِ الْمُلَاعِنَةِ لِقَطْعِيَّتِهَا لَا لَوْضَلَّتْهَا عَكْسُ الْمُحَرِّمِ وَمَنْ تَمَّ كَانَ مِثْلَهَا مَجُوسِيَّةً وَمُؤْتَدَّةً وَكَذَا أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُنَّ لِشَرَفِهِ ﷺ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا حُرِّمَتْ أُمِّي فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ كِنَايَةُ طَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ فَإِنْ نَبَوَى أَنَّهَا كَظْهِرٍ أَوْ نَحْوِ بَطْنٍ أُمُّهُ فِي التَّحْرِيمِ فَمُظَاهَرٌ وَلَا فَلَ. (وَيَصِحُّ) تَوْقِيتُهُ كَأَنَّ كَظْهِرَ أُمِّي يَوْمًا أَوْ سَنَةً كَمَا يَأْتِي (وَتَعْلِيْقُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْتَضَائِهِ

□ فَوُدَّ: (وَأُمُّهَا) أَي: أُمُّ الْمُرْضِعَةِ. □ فَوُدَّ: (الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وَلادَتْهُ) قَدْ يُقَالُ أَخَذَا مِمَّا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَنَاتِ الْمُرْضِعَةِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ نَكَحَهَا الْأَبُ مَعَ وَلادَتْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ فِي زَمَانِهِ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ.

□ فَوُدَّ (لِسَيِّ): (لَا مُرْضِعَةً) وَأَمَّا بَنَاتُ مُرْضِعَتِهِ فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ اِرْتِضَاعِهِ أَيِ الرُّضْعَةِ الْخَامِسَةِ فَهِيَ لَمْ تَحِلَّ فِي حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ زُهَيْدٌ وَمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِاِغْتِيَابِ وَقْتِ الْحُرْمَةِ كَانَ ظَهَارًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اه. □ فَوُدَّ: (مَسْمُوعَةٌ الْخ) أَي: كَمَا فِي الْمُحْكَمِ وَغَيْرِهِ وَمَنْعَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ وَجَعَلَهُ لَحْنًا وَقَالَ الْمَسْمُوعُ تَعْدِيَتُهُ بِنَفْسِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ اهْ مُعْنِي وَاسْمُ.

□ فَوُدَّ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ كَالْإِبْنِ. □ فَوُدَّ: (فَلَمَّا مَرَّ) لَعَلَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْمَارَّ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ أَيِ لِمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُعْنِي؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ لَا يُشْبِهْنَ الْأُمَّ فِي التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ وَالْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الرِّجَالِ كَالْإِبْنِ وَالْغُلَامُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ وَالْخُثْيُ هُنَا كَالذِّكْرِ لِمَا ذُكِرَ اه. □ فَوُدَّ: (لَا لَوْضَلَّتْهَا) أَي: فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُمِّ بِجَمَاعِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ لِلْفَارِقِ بِخِلَافِ الْمَحَارِمِ الْمَذْكُورَةِ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوُدَّ: (مِثْلُهَا) أَي: الْمُلَاعِنَةُ اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ كِنَايَةُ الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْبُو بِهِ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا ظَهَارًا اهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوُدَّ: (فَمُظَاهَرٌ) أَي: أَوْ مُطَلَّقٌ إِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ اهْ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَلَا فَلَ أَيِ وَإِنْ لَمْ يَنْبُو الظَّاهَرَ فَلَا يَكُونُ ظَهَارًا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كِنَايَةُ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ اه. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي الْفَضْلِ الْآتِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَا قِضَائِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَقَوْلِهِ لَمْ أَنْدْخُلْهَا) فِي الْمُعْنِي.

□ فَوُدَّ فِي (لِسَيِّ): (لَا مُرْضِعَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ وَتَحْرِيمِ الْمُرْضِعَةِ حَدِيثٌ لِابْنَتِهَا الْمَوْلُودَةِ بَعْدُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيِ بَعْدَ اِرْتِضَاعِهِ مِنْ أُمِّهَا فَلَيْسَ حَدِيثًا فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ بِهَا ظَهَارًا بِخِلَافِ الْمَوْلُودَةِ قَبْلَهُ وَكَالْمَوْلُودَةِ بَعْدَهُ الْمَوْلُودَةُ مَعَهُ فِيمَا يَظْهَرُ اه. □ فَوُدَّ: (احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِاِغْتِيَابِ وَقْتِ



التحریم كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله إن) دَخَلْتَ فأنْتَ عليّ كظهر أمي فدخلت ولو في حال جُنُونِهِ أو نِسْيَانِهِ لكن لا عَوْدَ حَتَّى يُنْسِكَهَا عَقِبَ إِفَاقَتِهِ أو تَذْكِرِهِ وعلیه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يُطْلَقْها وكقوله إن لم أَدْخُلْها فأنْتَ عليّ كظهر أمي ثم مات وفي هذه يُتَصَوَّرُ الظَّهَارُ لا العود؛ لأنّه بموته يَتَبَيَّنُ الظَّهَارُ قُبَيْلَهُ وحينئذٍ يَسْتَحِيلُ العود وكقوله إن (ظَاهَرْتُ من زوجتي الأخرى فأنْتَ عليّ كظهر أمي فظَاهَرْتُ منها (صار مُظَاهَرًا مِنْهَا) عَمَلًا بِمَقْتَضَى التَّنْجِيزِ والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظهار .....

□ قوله: (والكفارة كاليمين) يَنْصَبُ الكفارة اهـ رَشِيدِيّ أي عَطَفًا على قوله التَّحْرِيمُ كالطلاق .  
 □ قوله: (وكلاهما) أي: الطلاق واليمين يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ومن تَعْلِيْقِ اليمين أن يَقُولَ وَاللَّهِ لَا أَكُلُّمُكَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيّ اهـ ع ش . □ قوله: (ولو في حال جُنُونِهِ إلخ) بَقِيَ ما لو دَخَلْتَ فِي حَالِ جُنُونِهَا أو نِسْيَانِهَا وَسَيُعْلَمُ حُكْمُهُ قَرِيبًا اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَقَدْخَلْتَ وَهُوَ مَجْنُونٌ أو نَاسٍ فَمُظَاهَرٌ مِنْهَا كَتَطْهِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ بِدُخُولِهَا وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ الْجُنُونُ وَالنِّسْيَانُ فِي فِعْلِ الْمُخْلُوفِ عَلَى فِعْلِهِ اهـ عِبَارَةُ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ الْإِلْخَ إِشْعَارٌ لَطِيفٌ بِأَنَّ مَا هُنَا كَالطَّلَاقِ اهـ .  
 □ قوله: (قدرا إلخ) هُوَ ظَرْفٌ (لِيُنْسِكَهَا) اهـ سَمِ . □ قوله: (لا العود) أي: فلا كفارة اهـ ع ش .  
 □ قوله: (وقضية كلامهم) إلى قوله: (اهـ) فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ قَالَ لَكِنَّ قِيَاسَ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ فِيمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَكَلَامُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ إِعْلَامَهُ اهـ أَقُولُ يَتَّبِعِي عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ النِّهَايَةِ أَنَّهُ إِذَا عَلَّقَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ ثُمَّ فَعَلَ نَاسِيًا أو جَاهِلًا فَإِنْ أَرَادَ مَخْضَ التَّعْلِيْقِ وَقَعَ وَإِنْ أَرَادَ الْحَثَّ أو الْمَنْعَ فَلَا وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَعَنِ الْفَاضِلِ الْمُحَشِّي فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيَدُ عُمَرُ وَقَوْلُ النِّهَايَةِ لَكِنَّ قِيَاسَ إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ ذَكَرَ سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلَهُ وَأَقْرَبَهُ وَقَدْ مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِي وَشَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ النِّهَايَةِ وَمَا زَادَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ الْإِلْخَ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ كَقَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ لَوْ قَدَّمَهُ وَذَكَرَهُ عَقِبَهُ كَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ أَنْ يُعْطَى حُكْمُ الْإِلْخِ أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهَرًا إِنْ فَعَلَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ نَاسِيًا أو جَاهِلًا وَهُوَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ اهـ .

الْحُرْمَةُ كَانَ ظَاهِرًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ . □ قوله: (ولو في حال جُنُونِهِ أو نِسْيَانِهِ) بَقِيَ ما لو دَخَلْتَ فِي حَالِ جُنُونِهَا أو نِسْيَانِهَا وَسَيُعْلَمُ حُكْمُهُ قَرِيبًا . □ قوله: (قدرا) هُوَ ظَرْفٌ لِيُنْسِكَهَا . □ قوله: (وقضية كلامهم انْعِقَادُ الظَّهَارِ) وَلَوْ عَلَّقَ بِفِعْلِ غَيْرِهِ فَقَعَلَ لَمْ يَصِرْ عَائِدًا بِالْإِنْسَاكِ قَبْلَ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ بِهِ أو عَلَّقَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ فَقَعَلَ ذَاكَ لِلتَّعْلِيْقِ ثُمَّ نَسِيَ الظَّاهَرَ عَقِبَ ذَلِكَ فَأَمْسَكَهَا نَاسِيًا لَهُ صَارَ عَائِدًا إِذْ نِسْيَانُهُ الظَّاهَرَ عَقِبَ فِعْلِهِ عَالِمًا بِهِ بَعِيدٌ نَادِرٌ وَقِيلَ يَتَخَرَّجُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ حَنِثِ النَّاسِي قَالَ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ أَحْسَنُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي مَا اسْتَحْسَنَهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ انْعِقَادُ الظَّهَارِ وَإِنْ كَانَ الْمُعَلَّقُ بِفِعْلِهِ جَاهِلًا أو نَاسِيًا وَهُوَ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ وَبِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَعَلَّلَهُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ لَكِنَّ قِيَاسَ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُهُ فِيمَا مَرَّ فِيهِ اهـ .

وإن كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً وهو ممن يوالي بتعليقه وبه قال المتولي وعَلَّه بوجود الشرط انتهى وعليه فيفترق بين ما هنا ونظيره السابق في الطلاق بأنه ثم عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحُمِلَ لفظه عليه صَرَفًا له عن موضوعه لهذه القرينة وفصل بين أن يكون المحلوف عليه ممن يُفْصَدُ حُثُّهُ ومنعُه وغيره وهنا لم يُعْهَد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مُطْلَقًا. (ولو قال إن طاهرًا من فلانة) ولم يُقَيِّد بشيء فأنت علي كظهر أمي (وفلانة) أي والحال أنها (أجنبية فحاطبها بظهار لم يصح مظاهرها من زوجته) لعدم صحته من الأجنبية (إلا أن يُريد اللفظ) أي التعليق على مجرد تلفظه بذلك فيصير مظاهرها من زوجته لوجود المعلق عليه (فلو نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها ولم يحتج لهذا؛ لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهرها) من تلك لوجود الصفة حينئذ (ولو قال) إن طاهرًا (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهرها من تلك إن نكح هذه ثم ظاهر منها ولا فلا إلا أن يُريد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لا يُفيد تخصيصًا بل

قوله: (وإن كان المعلق بفعله ناسياً الخ) أي: حين الفعل اه سم. قوله: (وعليه فيفترق الخ) قد يقال هذا الفرق بتسليمه إنما يظهر في صورة الإطلاق أما إذا أراد الحث أو المنع فلا وجه؛ لأنها إرادة يَحْتَمِلُها اللفظ ولا مانع منها اه سيّد عمر. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان المعلق بفعله مبالياً أو غيره فعَلَهُ عايداً عالمًا أو لا. قوله: (ولم يُقَيِّد بشيء) إلى قوله: (نعم) في النهاية. قوله: (ولم يُقَيِّد بشيء) أي: مما يأتي في المتن ونحوه.

قوله (سني): (فحاطبها) أي: الأجنبية اه مُعْنِي. قوله: (أي التعليق) إلى قول المتن: (ولو قال أنت طالق) في المُعْنِي إلّا قوله: (ولم يَحْتَجِجْ)، إلى المتن وقوله: (ويوافقه) إلى المتن. قوله: (بذلك) أي: الظاهر من الأجنبية اه مُعْنِي. قوله: (لهذا) أي: لقوله بعد نكاحه لها وقوله: لأن ما قبله أي من قول المتن فحاطبها بظهار اه ع ش ويظهر أن المراد بما قبله قول المتن: (فلو نكحها). قوله: (من تلك) أي: من زوجته الأولى اه مُعْنِي. قوله: (لا للشرط الخ) ولو ادّعى إرادة الشرط هل يُدَيِّنُ أو يُقْبَلُ ظاهراً

قوله: (وإن كان المعلق بفعله ناسياً أو جاهلاً) أي: حين الفعل. قوله: (وعَلَّه بوجود الشرط) قاله في شرح الرُّوض لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يُعْطَى حُكْمَهُ فيما مرَّ فيه اه وهو كذلك وكلامهم مخمول عليه ويَحْتَمِلُ كلام المتولي على ما إذا لم يقصد إعلانه شرح م ر.

(فرغ): لو علق الظاهر بدخولها الدار قد خلت وهو مجنون أو ناس فمظاهرها منها كتنظيره في الطلاق المعلق بدخولها وإنما يؤثرُ النسيان والجنون في فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يتيقن من جنونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظاهر منها زمناً يُمكن فيه الطلاق ولم يُطلَقْ كذا في الرُّوض وشرحه وفي قوله وإنما يؤثرُ الخ إشعاراً لطيف بأن ما هنا كالطلاق وقد تقدّمت هذه المسألة في كلام الشارح. قوله: (لا للشرط) لو ادّعى إرادة الشرط هل يُدَيِّنُ أو يُقْبَلُ ظاهراً لا حتمال اللفظ.

توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص فحينئذ (لا يصيرُ مظاهراً) من تلك (وإن نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبيةً ويُوافقه عدم الجنب في نحو لا أكلُم ذا الصبي فكلّمه شيئاً لكن فرق الأول بأن حمله هنا على الشرط يُصيّره تعليقاً بمُحالٍ ويُنْعَد حمل اللفظ عليه مع احتمالهِ لِغيرهِ بخلافهِ في اليمين. (ولو قال إن ظاهرث منها وهي أجنبية) فأنت عليّ كظهر أمي (فلنق) فلا شيء به مُطلقاً إلا إن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبيةً وذلك؛ لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقاً بمُستحيلٍ كأن بعث الخمر فأنت كظهر أمي ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها. (ولو قال أنت طالق كظهر أمي ولم ينو به) شيئاً (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظهار أو هما أو) نوى (الظهار بأنت طالق أو نوى) (الطلاق بكظهر أمي) أو نوى بكل منهما على حدته الطلاق أو نواهما أو غيرهما بأنت طالق ونوى بكظهر أمي طلاقاً أو أطلق هذا ونوى بالأول شيئاً ممّا ذكر أو أطلق

لا حتمال اللفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يُدَيّنُ وأنه يُقبلُ ظاهراً يمينه فليُراجع. هـ فوه: (أو نحوه) أي: كالمدح أو الذم وقال ع ش أي كيان الماهية اه. هـ فوه: (لكن فرق الأول إلخ) وقد يُفرّق أيضاً بأن المدار في الأيمان على العزف والظاهر أنه يقتضي التثيد في مثل ذلك وأما الظهار فالظاهر أنه مُلحق بالطلاق في النظر لأصل الرّوَض فليُتأمل اه سيّدُ عمر.

هـ فوه (سني): (وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظاهرث من فلانة أجنبية اه معني. هـ فوه: (كأن بعث الخمر إلخ) يتبني إلا أن أراد التلّفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشي وكان قول الشارح ولم يقصد إلخ ساقط من نسخة المحشي فإنه من المُلتحقات في أصل الشارح بخطه وإلا فلا وجه لهذا الاستدراك اه سيّد عمر. هـ فوه: (به شيئاً) عبارة المُعني بمجموع كلامه هذا شيئاً اه. هـ فوه: (بجميعه) يتبني بمجموعه اه سيّد عمر.

هـ فوه: (كأن بعث الخمر إلخ) يتبني إلا أن أراد التلّفظ بالبيع.

هـ فوه (في سني): (أو نوى الظهار بأنت طالق ونوى الطلاق بكظهر أمي) قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر ويُمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاقاً أخرى إن كانت الأولى رجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقعه وكلامهم فيما إذا لم ينو به ذلك فلا منافاة اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرنسي ما نصه: قوله إن نوى به طلاقاً غير الذي أوقعه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك؛ لأن الغرض أنه لم يقصد إيقاع طلاق بقوله أنت طالق وإنما نوى به الظهار فليس في اعتقاده إيقاع طلاق إلا الذي نواه بقوله كظهر أمي وإذا لم يخطر بذهنه إيقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخرًا بين أن يكون عين الأول أو غيره فبحث الرافعي في موضوعه والله أعلم اه نعم يُمكن أن يُجاب عن بحث الرافعي بما سيأتي عن شيخنا الشهاب الرّملي فليُتأمل.

الأول ونَوَى بالثاني شيئاً مِمَّا ذَكَرَ غَيْرَ الظَّهَارِ أَوْ نَوَى بِهِمَا أَوْ بَكُلِّ مِنْهُمَا أَوْ بِالثَّانِي غَيْرَهُمَا أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِثًا (طَلَّقْتَ) لِإِتْيَانِهِ بِصَرِيحٍ لَفْظِ الطَّلَاقِ وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفَ (وَلَا ظَهَرَ) أَمَّا عِنْدَ بَيِّنَتَيْهَا فَوَاضِحٌ وَأَمَّا عِنْدَ عَدَمِهَا فَلَا نَ لَفْظِ الظَّهَارِ لِكُونِهِ لَمْ يَذْكُرْ قَبْلَهُ أَنْتَ وَفَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا (بِطَالِقٍ) وَقَعَ تَابِعًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ وَلَمْ يَنْوِهِ بِلَفْظِهِ وَلَفْظُهُ لَا يَصْلُحُ لِلطَّلَاقِ كَعَكْسِهِ كَمَا مَرَّ نَعَمْ، مَحَلُّ عَدَمِ وَقُوعِ طَلْقَةٍ ثَانِيَةٍ بِهِ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَهِيَ رَجْعِيَّةٌ أَمَّا إِذَا نَوَى ذَلِكَ الطَّلَاقَ الَّذِي أَوْقَعَهُ أَوْ أَطْلَقَ أَمَّا إِذَا نَوَى بِهِ طَلَقًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفَ) قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ أَهْ سَمِ وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ مَا هُنَا عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ وَكَلَامُهُمْ عِنْدَ وُجُودِهَا كَمَا مَرَّ عَنْهُ آتِفًا.

☐ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا عِنْدَ عَدَمِهَا فَلَا نَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَمَّا انْتِفَاءُ الظَّهَارِ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَيِ مِنْ صَوَرِ الْمَتَنِ الْخَمْسِ فَلِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ لَفْظِهِ مَعَ عَدَمِ نَبْتِهِ وَأَمَّا فِي الْبَاقِي أَيِ مِنْ صَوَرِ الْمَتَنِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ بِلَفْظِهِ وَلَفْظُ الطَّلَاقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الظَّهَارِ وَعَكْسِهِ كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَصَلَ بَيْنَهُ) أَيِ: ظَهَرَ أُمِّي وَبَيْنَهَا أَيِ أَنْتِ أَهْ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَفْظُهُ لَا يَصْلُحُ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ وَارِدٍ عَلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَلَا ظَهَارَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصُّورَةِ الْآخِرَةِ فِي الْمَتَنِ حَاصِلُهُ أَنْ يُقَالَ: هَلَا وَقَعَ الظَّهَارُ بِالْأَوَّلِ إِذَا نَوَاهُ بِهِ وَالطَّلَاقُ بِالثَّانِي مَعَ نَبْتِهِ بِهِ أَهْ بُجَيْرِمِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي الطَّلَاقِ أَيِ مِنْ أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ وَوُجِدَ نَفَادًا فِي مَوْضِعِهِ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِكَظْهِرِ أُمِّي عِبَارَةُ ش أَيِ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (إِذَا نَوَى بِهِ الْخ) ظَرْفٌ لِعَدَمِ وَقُوعِ الْخ) وَقَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا نَوَى الْخ) خَبَرٌ (مَحَلُّ عَدَمِ وَقُوعِ الْخ) وَقَوْلُهُ: (أَوْقَعَهُ) أَيِ: بِقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ وَإِنْ يَنْوِهِ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ) عَطَفَ عَلَى (نَوَى الطَّلَاقِ الْخ).

☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا نَوَى بِهِ طَلَقًا آخَرَ الْخ) هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَهُوَ مَا إِذَا نَوَى الطَّلَاقَ بَائِثَ طَالِقٍ إِذْ مَنْ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بَائِثَ طَالِقٍ كَمَا فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ بِأَنْ يَنْوِيَ بِكَظْهِرِ أُمِّي طَلَقًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ إِذْ نِيَّةُ الْمُغَايِرِ لِلأَوَّلِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى نِيَّةِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ يَمْنَعُ ذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِحُصُولِ الْأَوَّلِ فَيَأْتِي فِي الْجَمِيعِ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِحُصُولِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بَائِثَ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ: (مَا إِذَا نَوَى الطَّلَاقَ الْخ) أَيِ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ الظَّهَارِ فَيَشْمَلُ الصُّورَةَ السَّادِسَةَ وَالسَّابِعَةَ وَقَوْلُهُ: (فِي الْجَمِيعِ) أَيِ حَتَّى فِي الْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْثَامِنَةِ وَالْعَاشِرَةِ وَقَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَنْوِ

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الصَّرْفَ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي مَوَاضِعَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ أَطْلَقَ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ التَّعَدُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ التَّعَدُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا نَوَى بِهِ طَلَقًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ) هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ بِأَنْ يَنْوِيَ بِكَظْهِرِ أُمِّي طَلَقًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ إِذْ نِيَّةُ الْمُغَايِرِ لِلأَوَّلِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى نِيَّةِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِحُصُولِ الْأَوَّلِ فَيَأْتِي فِي الْجَمِيعِ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِحُصُولِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ بَائِثَ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ صَرِيحًا فِي الظَّهَارِ بِوُقُوعِهِ تَابِعًا صَحَّ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ (أَوْ نَوَى (الطَّلَاقَ بِأَنْتَ طَالِقٌ) أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا أَوْ نَوَى بِهِ الظَّهَارَ أَوْ غَيْرَهُ (و) نَوَى (الظَّهَارَ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (بِالْبَاقِي) أَوْ نَوَى بِكُلِّ مِنْهُمَا الظَّهَارَ وَلَوْ مَعَ الطَّلَاقِ (طَلَّقْتَ) لِيُجَوِّدَ لَفْظُهُ الصَّرِيحَ (وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ) الطَّلَاقُ (طَلَقَ رَجْعَةً) لِصَحَّتْهُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ تَكُونَ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ (أَنْتَ) قَبْلَهُ لِيُجَوِّدَ قَضِيْدَهُ بِهِ وَكَأَنَّهُ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي أَمَّا إِذَا كَانَ بَإِثْنًا فَلَا ظَهَارَ لِعَدَمِ صَحَّتْهُ مِنَ الْبَائِنِ .

الطَّلَاقُ (إِلَخ) أَي فِي الْخَامِسَةِ وَالثَّانِيَةِ وَالْعَاشِرَةِ . قَوْلُهُ: (فَيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِهِ (إِلَخ) تَبَعَ فِي ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ أَنْتَ قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقْعَ بِهِ شَيْءٌ وَحِينَئِذٍ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظَّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَا نَبَغَ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ سَمَ وَنَهَايَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَرَدَّهُ الْوَالِدُ (إِلَخ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَفِي هَذَا الرَّدُّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ أَي الَّذِي وَافَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّخْفَةُ فِيمَا إِذَا خَرَجَ عَنْ الصَّرَاحَةِ فَصَارَ كِنَايَةً وَكَلَامُ الرَّادِّ فِيمَا إِذَا بَقِيَ عَلَى صَرَاحَتِهِ فَلَمْ يَتَلَقَّهَا وَكَانَ الرَّاشِدِيُّ: قَوْلُهُ: (الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ (إِلَخ) يُقَالُ عَلَيْهِ قِيلَزُمُ أَنْ يَقْعَ بِهِ الظَّهَارُ أَيْضًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنَاقِضُهُ مَا سَبَّأَنِي فِي تَعْلِيلِ الْمَتَنِ الْآتِي عَلَى الْأَثَرِ أَهْ أَي قَوْلُهُ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كَظْهَرِ أُمِّي لِأَنَّ يَكُونُ كِنَايَةً فِيهِ (إِلَخ) . قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا) إِلَى الْفَصْلِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى .

قَوْلُ (سَيِّ): (وَحَصَلَ الظَّهَارُ (إِلَخ) وَلَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي طَالِقٌ عَكْسُ مَا فِي الْمَتَنِ وَأَرَادَ الظَّهَارَ بِأَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي وَالطَّلَاقَ بِطَالِقٍ حَصَلًا وَلَا عَوْدَ أَي فَلَا كَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ عَقِبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ أَهْ نَهَايَةً زَادَ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ رَاجَعَ كَانَ عَائِدًا كَمَا سَبَّأَنِي وَإِنْ طَلَّقَ فَمُطَاهَرٌ وَلَا طَّلَاقَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي عَكْسِهِ فَإِنْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِ اللَّفْظَيْنِ وَقَعَ الظَّهَارُ فَقَطُّ وَكَذَا إِنْ أَرَادَهُ أَحَدَهُمَا أَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِأَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي وَالظَّهَارَ بِطَالِقٍ .

(تَبَيَّنَ): لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي وَنَوَى بِمَجْمُوعِهِ الظَّهَارَ فَظَّهَارٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ ظَّهَارٌ مَعَ التَّيَّةِ فَمَعَ اللَّفْظُ وَالتَّيَّةُ أَوَّلَى وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَطَّلَاقٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ كَصَرِيحِهِ وَلَوْ أَرَادَهُمَا بِمَجْمُوعِهِ أَوْ بِقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَيُبَيَّنُ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا لَمْ يَقْعَا جَمِيعًا

قَوْلُهُ: (فَيَقْعُ عَلَى الْأَوْجِه) أَي: فَهُوَ كِنَايَةً وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَقَدْ رَدَّهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّ الْإِبْقَاعَ بِهِ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ (أَنْتَ) قَبْلَ كَظْهَرِ أُمِّي وَإِلَّا لَمْ يَقْعَ بِهِ شَيْءٌ وَحِينَئِذٍ تَتَحَقَّقُ صِبْغَةُ الظَّهَارِ الَّتِي هِيَ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَذَلِكَ مَا نَبَغَ مِنْ كَوْنِهَا كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي شَيْءٍ لَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ . قَوْلُهُ: (لَا تَكُونُ كِنَايَةً فِيهِ بِتَقْدِيرِ أَنْتَ) قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ كِنَايَةً الْإِحْتِيَاجُ إِلَى نِيَّةِ الظَّهَارِ لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ لَا يَخْتِاجُ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَنْتَ لِنِيَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِهِ كِنَايَةً مُجَرَّدُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى قَضْدِ تَقْدِيرِ أَنْتَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

## فصل فيما يترتب على الطهارة من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فموجبها الأمر أن أعني العود والطهارة كما هو قياس كفارة اليمين وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني أن موجبها الطهارة فقط والعود إنما هو شرط فيه ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً مع أن أحد سببها وهو العود غير معصية؛ لأنه إذا اجتمع

لِتَعَدُّ جَعْلُهُ لَهَا لاختلاف موجبيهما وإن أراد بالأول الطلاق وبالأخر الطهارة والطلاق رجعي حصلاً لما مر في نظيره وإن أراد بالأول الطهارة وبالأخر الطلاق وقع الطهارة فقط إذ الآخر لا يصلح أن يكون كناية في الطلاق لصراحته في الطهارة وإن أطلق وقع الطهارة فقط؛ لأن لفظ الحرام طهارة مع التية فمع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق فليعدم صريح لفظه وبنيته وإن أراد بالتحريم تحريم عينيها لزمه كفارة يمين؛ لأنها مقتضاه ولا طهارة إلا إن نواه بكظهر أمي ولو أخر لفظ التحريم عن لفظ الطهارة فقال أنت علي كظهر أمي حرام فمظاهر لصريح لفظ الطهارة ويكون قوله حرام تأكيداً سواء أتوى تحريم عينيها قيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الطهارة وهو الكفارة العظمى أم أطلق فإن نوى بلفظ التحريم الطلاق وقعا ولا عود لتعقيبه الطهارة بالطلاق ولو قال أنت مثل أمي أو كزوجها أو كعينيها ونوى به الطلاق كان طلاقاً لما مر أن ذلك ليس صريح طهارة.

### (فصل: فيما يترتب على الطهارة)

• قوله: (للاية السابقة) إلى قوله: (ولا ينافي) في النهاية والمغني. • قوله: (فموجبها) أي: الكفارة الأمر أن إلخ صريح التثريب أن هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعد وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني إلخ اه رشيدى ولك أن تمنعه بأن التثريب على المتن مع الآية عبارة المغني وهل وجبت الكفارة بالطهارة والعود أو بالطهارة والعود شرط أو بالعود فقط؛ لأنه الجزء الأخير أوجه ذكرها في أصل الروضة بلا ترجيح والأول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحج معاً اه.

• قوله: (أن موجبها إلخ) بدّل من الوجه الثاني اه ع ش. • قوله: (ذلك) أي: الوجه الأول.

• قوله: (وجوبها فوراً) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية عبارته وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه اه قال ع ش قوله ما لم يطأ أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور اه عبارة الحلبي والمعمد أن الكفارة على التراخي وإن وطئ ولا يقال أنه عصى بالسبب خلافاً لابن حنبل حيث

### (فصل: فيما يترتب على الطهارة إلخ)

• قوله: (فموجبها) أي الكفارة. • قوله: (ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً إلخ) وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي ما لم يطأ وهو الأوجه وإن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن الفقهاء ولا يشكل القول بالتراخي بأن سببها معصية وقياسه أن يكون على الفور؛ لأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن إيجابها على الفور وبأن العود لما كان شرطاً في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح م ر.

حلالٌ وحرامٌ ولم يُمكن تَمَيُّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ غُلْبَ الْحَرَامِ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلشُّبْكِيِّ هُنَا (وَهُوَ) أَيِ الْعَوْدِ فِي غَيْرِ مُؤَقَّتٍ وَفِي غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ لِمَا يَأْتِي فِيهِمَا (أَنْ يُمْسِكَهَا) عَلَى الزَّوْجِيَّةِ وَلَوْ بَجَهْلٍ وَنَحْوَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (بَعْدَ) فَرَاغِ (ظَهَارِهِ) وَلَوْ مُكْرَرًا لِلتَّأْكِيدِ وَبَعْدَ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ عِنْدَ وُجُودِهَا كَمَا مَرَّ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِإِمْكَانِ الطَّلَاقِ بِدَلِّ التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ فَكَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الصُّفَةِ (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ)؛ لِأَنَّ تَشْبِيهَهَا بِالْمُحْرَمِ يَقْتَضِي فِرَاقَهَا فَبِعَدَمِ فَعْلِهِ صَارَ عَائِدًا فِيمَا قَالَ إِذِ الْعَوْدُ لِلْقَوْلِ نَحْوُ قَالَ قَوْلًا

قَالَ إِنَّهَا عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ سَبَبَيْهَا وَهُوَ الْعَوْدُ غَيْرَ مَغْصِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ الْخُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَكُلُّ جُزْءٍ عِلَّةً اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمكن تَمَيُّزُ أَحَدِهِمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ سَيِّدُ عَمَرٍ وَهَمْ. □ فَوُدَّ: (أَيِ الْعَوْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَلَوْ اتَّصَلَ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (لِمَا يَأْتِي فِيهِمَا) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ فِي الْإِظْهَارِ الْمُؤَقَّتِ إِنَّمَا يَصِيرُ عَائِدًا بِالْوَطْءِ فِي الْمُدَّةِ لَا بِالْإِمْسَاكِ وَالْعَوْدُ فِي الرَّجْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِالرَّجْعَةِ اهـ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَنَحْوُهُ) يَشْمَلُ الْإِكْرَاهَ لَكِنْ كَلَامَهُ الْآتِي فِي التَّنْبِيهِ مُخْرَجٌ لَهُ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ مُكْرَرًا لِلتَّأْكِيدِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَنْتَى مِنْ كَلَامِهِ مَا إِذَا كَرَّرَ لَفْظَ الظَّاهِرِ وَقَصَدَ بِهِ التَّأْكِيدَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَوْدٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَعَ تَمَكُّنِهِ بِالْإِثْبَانِ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ بِدَلِّ التَّأْكِيدِ وَكَذَا لَوْ قَالَ عَقِبَ الظَّاهِرِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ عَقِبَهُ أَنْتَ طَالِقٌ بِلَا عَوْضٍ فَلَيْسَ بِعَائِدٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ يَا زَانِيَةُ أَنْتَ طَالِقٌ كَقَوْلِهِ يَا زَيْنَبُ أَنْتَ طَالِقٌ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ نَسِيَ أَوْ جُنَّ الْخُ) يَغْنِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ فِي الْمُعْلَقِ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ وَلَا يَضُرُّ فِي الْحُكْمِ بِالْعَوْدِ حَيْثُ كَانَ كَوْنُهُ عِنْدَ وُجُودِ الصُّفَةِ نَاسِيًا أَوْ مَجْنُونًا اهـ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) الَّذِي مَرَّ أَنَّ الصُّفَةَ إِذَا وَجَدَتْ مَعَ جُنُونٍ أَوْ نِسْيَانٍ حَصَلَ الظَّاهِرُ وَلَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ أَوْ التَّذَكُّرِ فَلْيُحْمَلْ مَا هُنَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (لِمَصْلَحَةِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ) الْأَوَّلَى لِمَا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ الْكَلَامِ اهـ رَشِيدِي.

□ فَوُدَّ (لَسَنِي): (زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عُلِقَ طَلَاقُهَا أَيِ عَقِبَ الظَّاهِرِ بِصِفَةِ فَعَائِدٌ لَا إِنْ عُلِقَ ثُمَّ ظَاهَرَ وَأَرَدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ.

□ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمكن تَمَيُّزُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ عَدَمَ التَّمَيُّزِ هُنَا.

□ فَوُدَّ (فِي لَسَنِي): (وَهُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) وَإِنْ عُلِقَ طَلَاقُهَا أَيِ عَقِبَ الظَّاهِرِ بِصِفَةِ فَعَائِدٌ لَا إِنْ عُلِقَ ثُمَّ ظَاهَرَ وَأَرَدَفَهُ بِالصُّفَةِ رَوْضٌ.

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهَرُ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ مِثْلَ لَبْنٍ أُمِّي فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ تَوَى بِأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بَأْتًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ ظَهَارًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَنْشَأُ عَنِ الطَّلَاقِ وَعَنِ الظَّاهِرِ بَعْدَ الْعَوْدِ فَصَحَّتِ الْكِتَابَةُ بِهِ عَنْهُمَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَوْ مُرَبَّنَا تَحْيَرٌ وَتَبَّتْ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَبْتَنَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَضِيدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الطَّلَاقُ يُزِيلُ النِّكَاحَ وَالظَّاهِرُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنٍ أُمِّي

ثُمَّ عَادَ فِيهِ وَعَادَ لَهُ مُخَالَفَتُهُ وَتَقْصُّهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ عَادَ فَلَانَ فِي هَيْبَتِهِ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ مَرَّةً كَمَا لِكَ وَأَحْمَدُ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوُطْءِ؛ لِأَنَّ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي وَمَرَّةً كَأَبِي خَنِيفَةَ هُوَ الْوُطْءُ، لَنَا أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ وَأَمَرَ ﷺ الْمُظَاهَرَ بِالْكَفَّارَةِ لَمْ يَسْأَلْهُ هَلْ وَطِئَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْوُطْءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ وَالْوَقَائِعُ الْقَوْلِيَّةُ كَهَذِهِ يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ وَإِنَّهَا نَاصَةٌ عَلَى وَجوبِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْوُطْءِ فَيَكُونُ الْعَوْدُ سَابِقًا عَلَيْهِ.

(تَنْبِيْهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ إِمْكَانُ الْفُرْقَةِ شَرْعًا فَلَا عَوْدَ فِي نَحْوِ حَائِضٍ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ انْقِطَاعِ دِمِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْإِكْرَاءَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِسِّيِّ. (فَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ) أَيِ لَفْظِ الظَّاهِرِ (فُرْقَةُ بِمَوْتِ)

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ هَذَا الشَّهْرَ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثَ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَأَجَابَ بِأَنَّهُ نَوَى بَأْنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ طَلَاقًا وَإِنْ تَعَدَّدَ بَأْنْتَا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ ظِهَارًا حَصَلَ مَا نَوَاهُ فِيهِمَا أَيِ الظَّاهِرِ وَالطَّلَاقِ أَوْ نَوَاهُمَا مَعًا أَمْ مُرْتَبًا تَخَيَّرَ وَثَبَّتَ مَا اخْتَارَهُ مِنْهُمَا وَلَا يَثْبُتَانِ جَمِيعًا لِاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ الْقَصْدِ إِلَى الطَّلَاقِ وَالظَّاهِرِ إِذَا الطَّلَاقُ يُزِيلُ النِّكَاحَ وَالظَّاهِرُ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِثْلَ لَبْنِ أُمِّي فَلَعَوُ لَا اغْتِيَارَ بِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهِ الظَّاهَرَ فِي الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيِ قَوْلِهِ إِنْ نَوَى إلخ وَقَوْلُهُ أَوْ نَوَاهُمَا إلخ لَا يَلْزِمُهُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا إِنْ وَطَّئَهَا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرِ الثَّلَاثِ فَيَلْزِمُهُ كَفَّارَةُ ظِهَارٍ صَبْرُورَتِهِ عَائِدًا حَيْثُ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر ا ه س م قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنْ نَوَى إلخ الْأَصُوبُ أَنْ يَقُولَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ حَيْثُ قُلْنَا أَنَّهُ ظِهَارٌ فِي الْقِسْمَيْنِ أَيِ بَأْنِ نَوَاهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ اخْتَارَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا كَمَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِإِذْنِهِ ا ه . قَوْلُهُ: (وَأَمَرَ إلخ) الْأَسْبَكُ حَذَفَ الْوَاوَ هُنَا وَإِنِائِنَهَا فِي لَمْ يَسْأَلْهُ . قَوْلُهُ: (كَهَذِهِ) أَيِ الْأَمْرِ بِالْكَفَّارَةِ . قَوْلُهُ: (يُعَمَّمُهَا الْإِحْتِمَالُ) صَوَابُهُ تَعَمُّ عِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِفْصَالِ أَيِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ﷺ وَإِلَّا فَوَقَائِعُ الْأَحْوَالِ إِذَا طَرَقَهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا تَوْبُ الْإِجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِذَالُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ ﷺ أَيْضًا ا ه رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْآيَةَ إلخ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّهَا إلخ كَانَ أَوْلَى . قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي الطَّلَاقِ ا ه كُرْدِي . قَوْلُهُ: (أَيِ لَفْظِ الظَّاهِرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَتَنِ.

فَلَعَوُ لَا اغْتِيَارَ بِهِ لِصَبْرُورَتِهِ عَائِدًا حَيْثُ وَإِنْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ فَرْجِهَا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً أَوْ نَحْوَهَا شَرْحُ م ر . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِلتَّرَاخِي) التَّرَاخِي مُتَحَقِّقٌ عَلَى قَوْلِنَا فِي صَوْرِ كَثِيرَةٍ مِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُعْلَقُ إِذَا تَرَاخَى عَلَيْهِ بِوُجُودِ الصُّفَةِ عَنْ وُجُودِهَا فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَمِنْهَا مَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيْهِ الْآتِي فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَمِنْهَا الظَّاهِرُ الْمُؤَقَّتُ فَإِنَّ الْعَوْدَ فِيهِ بِالْوُطْءِ الَّذِي قَدْ يَتَرَاخَى عَنِ الظَّاهِرِ وَحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ فِي الْآيَةِ لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ تَرَاخٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ قَدْ يَكُونُ مَعَ تَرَاخٍ وَقَدْ يَكُونُ بَدُونَهُ وَلَوْ عَبَّرَ فِيهَا بِالْفَاءِ لَكَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى مُطْلَقِ التَّرْتِيبِ أَيْضًا أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعَ تَرَاخٍ أَوْ لَا



لأَحَدِهِمَا (أو فسَخَ) منه أو منها أو انفساخَ بنحو ردِّه قبل وطءٍ (أو طلاقٍ بائنٍ أو رجعيٍّ ولم يُراجِعْ أو جُنَّ) أو أغمي عليه عَقِبَ اللَّفْظِ (فلا عَوْدَ) للفرقة أو تعذرَها فلا كفارةَ ومَحَلُّه إن لم يَمْسِكْهَا بعدَ الإفاقةِ وَصَوَّرَ فِي الوسيطِ الطَّلَاقَ بأن يقولَ أنت عليّ كظهر أمي أنت طالقٍ ونازع فيه ابنُ الرَّفْعَةِ بإمكانِ حَذْفِ أنتَ فليكنَ عَائِدًا به؛ لأنَّ زَمَنَ طَالِقٍ أَقْلُ من زَمَنِ أنتَ طَالِقٍ وَيُجَابُ بنظيرٍ ما قَدَّمْتُهُ في تَعْلِيلِ اغْتِفَارِهِمْ تَكْرِيرَ لَفْظِ الظَّهَارِ لِلتَّأْكِيدِ بل هذا أَوَّلِي بِالْإِغْتِفَارِ من ذلك؛ لأنَّ أنتَ كظهرِ أمي طَالِقٌ فِيهِ قَلَاقَةٌ وَرِكَّةٌ بخلافِ عَدَمِ التَّكْرِيرِ وَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُؤَوَّلُ تَطْوِيلُ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ وَقَاسُوهُ عَلَى ما لو قالَ عَقِبَ ظَهَارِهِ أَنْتَ يَا فُلَانَةُ بَنْتُ فُلَانٍ الْفُلَانِيَّ وَأَطَالَ فِي اسْمِهَا وَنَسَبِهَا طَالِقٌ لَمْ يَكُنْ عَائِدًا وَبِهِ كَقَوْلِهِمْ لو قالَ لَهَا عَقِبَ الظَّهَارِ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ عَقِبَهُ أَنْتَ طَالِقٌ بِلَا عَوْضٍ لَمْ يَكُنْ عَائِدًا وَكَذَا يَا زَانِيَةُ أَنْتَ

﴿ قول (لنبي): (أو طلاق) عطف على موت.

﴿ قول (لنبي): (أو رجعي) إلخ) فلو راجعها فسأتى قريباً اهـ سم.

﴿ قول (لنبي): (ولم يراجع) قد يقال إن أراد المصنف بقوله فلا عود أي مطلقاً فلا يصح لما يذكره الشارح في المجنون وإن أراد في الحال فلا وجه لتقييد الرجعي بقوله ولم يراجع فلي تأمل اهـ سيد عمر ولك أن تجيب بما أشار إليه المغي من أن المغي فلا يحصل عود بما ذكر. ﴿ قوله: (للفرقه) أي: في غير الأخيرين أو تعذرهما أي في الأخيرين. ﴿ قوله: (بعد الإفاقة) أي: من الجنون والإغماء.

﴿ قوله: (الطلاق) أي: المنصل بالظهار. ﴿ قوله: (به) أي: بالقول المذكور أو يذكر أنت.

﴿ قوله: (ويجاب بنظير إلخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بمنع إن في ذكر أنت إمساك زمن إمكان فرقة؛ لأنَّ زَمَنَهُ لَا يَسَعُهَا؛ لِأَنَّهُ دُونَ زَمَنِ لَفْظِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَأْنِ أَنْتَ شُرُوعٌ فِي الْفُرْقَةِ فَلَا يُعَدُّ إِمْسَاكًا كَذَا قَالَه الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَجَوَابُهُ الثَّانِي مُتَّجِهٌ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيُمْكِنُ إِثْبَاتُ الْمَنْعَةِ فِيهِ بِأَنَّ الْفُرْقَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْقَافِ مِنْ قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فَبِالْوُصُولِ إِلَى الثُّطْقِ بِاللَّامِ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَضَى زَمَنُ يُمْكِنُ فِيهِ الْفُرْقَةُ أَيْ بِلَفْظِ طَالِقٍ فَلَوْ أَتَى بِهِ فَقَطُ لَفَارَقَ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ الْجَوَابَ الثَّانِي لِسَمِّ دَاخِلٍ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِنَظِيرٍ مَا إِنْخ. ﴿ قوله: (فيه قلاقة) خبر فمبتدأ والجمله خبر إن. ﴿ قوله: (وقاسوه) أي: ما يأتي.

﴿ قوله: (لم يكن عائداً) عبارة المغي فإنه لا يكون عائداً اهـ. ﴿ قوله: (وبه) أي: القياس أو المقيس عليه المذكور.

لما ذكر وقد ينتهي التراخي على قول المخالف بأن يقع العزم أو الوطء عقب الظهار.

﴿ قوله في (لنبي): (أو رجعي) فلو راجعها فسأتى قريباً. ﴿ قوله: (ويجاب إلخ) يمكن أن يجاب أيضاً بمنع أن في ذكر أنت إمساك زمن إمكان فرقة؛ لأنَّ زَمَنَهُ لَا يَسَعُهَا؛ لِأَنَّهُ دُونَ زَمَنِ لَفْظِ طَالِقٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيَأْنِ أَنْتَ شُرُوعٌ فِي الْفُرْقَةِ فَلَا يُعَدُّ إِمْسَاكًا.

طالِقٌ يَتَضَخُّ رَدُّ مَا قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ (وَكَذَا لَوْ كَانَ قِتًا أَوْ كَانَتْ قِتَّةٌ فَعَقِبَ الظَّهَارُ مَلَكَتْهُ أَوْ مَلَكَهَا) اخْتِيَارًا بِقَبُولِ نَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ شِرَاءٍ مِنْ غَيْرِ سَوْمٍ وَتَقْدِيرٍ بَعْنٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْسِكْهَا عَلَى التَّكَاحِ وَلَا يُؤْثَرُ إِزْنُهَا قَطْعًا وَيُؤْثَرُ قَبُولُ هَيْبَتِهَا لِتَوْقُفِهَا عَلَى الْقَبْضِ وَلَوْ تَقْدِيرًا بِأَنَّ كَانَتْ بِيَدِهِ (أَوْ لَا عَنْهَا) عَقِبَ الظَّهَارِ (فِي الْأَصَحِّ) لاشتغاله بِمُوجِبِ الْفِرَاقِ وَإِنْ طَالَتْ كَلِمَاتُ اللَّعَانِ لِمَا مَرَّ (بِشَرْطِ سَبْقِ الْقَذْفِ) وَالرَّفْعِ لِلْقَاضِي (ظَاهَرُهُ فِي الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَاهَرَ فَقَذَفَ أَوْ رَفَعَ لِلْقَاضِي فَلَا عَنَ فَإِنَّهُ عَائِدٌ لِسَهْوَةِ الْفِرَاقِ بِغَيْرِ ذَلِكَ. (وَلَوْ رَاجَعَ) مَنْ ظَاهَرَ مِنْهَا رَجْعِيَّةً أَوْ مَنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا عَقِبَ الظَّهَارِ (أَوْ أَرَقَدَ مُتَّصِلًا) بِالظَّهَارِ وَهِيَ مَوْطُوءَةٌ (ثُمَّ أَسْلَمَ فَالْمَذْهَبُ) بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى عَوْدِ أَحْكَامِ الظَّهَارِ (أَنَّهُ عَائِدٌ بِالرَّجْعَةِ) وَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِبَهَا (لَا بِإِسْلَامِ بِل) إِنَّمَا يَعُودُ بِإِمْسَاكِهَا (بَعْدَهُ) زَمَنًا يَسْتَحِقُّ الثُّرُقَةَ وَالْفَرْقُ أَنَّ مَقْصُودَ الرَّجْعَةِ اسْتِبَاحَةُ الْوُطْءِ لَا غَيْرُ وَمَقْصُودُ الْإِسْلَامِ الْعَوْدُ لِلذَّيْنِ الْحَقِّ وَالْإِسْتِبَاحَةُ أَمْرٌ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ. (وَلَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ بَعْدَ الْعَوْدِ بِفَرْقَةٍ) لِاسْتِقْرَارِهَا بِالْإِمْسَاكِ قَبْلَهَا (وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ) بَعْتِي أَوْ غَيْرِهِ (وُطْءٌ) لِلنَّصِّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ الْإِطْعَامِ

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِهِ) (وَكَذَا الْخ) أَي: لَا يَكُونُ عَائِدًا اِهْمُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِهِ) (وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا) يَخْرُجُ شِرَاؤها بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ بِل أَوْ لَهَا وَفَسَخُ الْعَقْدِ فَلْيُرَاجَعْ اِهْمُ سَم. فَوَيْلٌ: (اخْتِيَارًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلِزِيَادَةِ التَّغْلِيظِ فِي الْمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (اخْتِيَارًا) لِإِخْرَاجِ الْإِزْنِ الْآتِي عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ اِهْمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أَوْ شِرَاءٍ) أَي: وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اِهْمُ سَم. فَوَيْلٌ: (وَتَقْدِيرُ ثَمَنِ) عَطْفٌ عَلَى سَوْمِ اِهْمُغْنِي وَهُوَ بِالذَّالِ فِي الْمُغْنِي وَبَعْضُ نُسَخِ الشَّارِحِ. فَوَيْلٌ: (وَلَا يُؤْثَرُ) أَي فِي كَوْنِهِ عَائِدًا وَقَوْلُهُ إِزْنُهَا أَي إِزْنُ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ اِهْمُ ش أَي وَمِثْلُهُ إِزْنُ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ لِمُجَرَّدِ مَوَافَقَةِ الْمُتَنِ وَبِهَذَا اقْتِصَارُهُ عَلَى قَبُولِ هَيْبَتِهَا وَلَا فَمِثْلُهُ قَبُولُهَا هَيْبَتَهُ. فَوَيْلٌ: (لِتَوْقُفِهَا) أَي: الْهَيْبَةُ وَالتَّمْلِكُ بِهَا. فَوَيْلٌ: (بِأَنَّ كَانَتْ) أَي: الزَّوْجَةُ.

فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ وَقَاسَوْهُ الْخ وَقَالَ ع ش أَي مِنْ قَوْلِهِ لاشتغاله بِمُوجِبِ الْخ اِهْمُ وَفِيهِ شَائِبَةُ التَّكْرَارِ. فَوَيْلٌ: (رَجْعِيَّةً) أَي: حَالُ كَوْنِهَا رَجْعِيَّةً اِهْمُ ش.

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِهِ) (ثُمَّ أَسْلَمَ) أَي: فِي الْعِدَّةِ اِهْمُغْنِي.

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِهِ) (بَعْدَهُ) أَي: الْإِسْلَامُ اِهْمُ ش.

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِهِ) (وَيَحْرُمُ) أَي: وَإِنْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ وَشَرَّحَهُ وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ الْخَطِيبِ عَلَى شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ مَا يُوَافِقُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِهِ أَيْضًا فِي الرُّوضِ وَشَرَّحَهُ فِي آخِرِ الْكُفَّارَةِ وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَإِنْ خَافَ الْعَنَتِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ لَكِنْ يَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا يَنْدَفِعُ بِهِ خَوْفُ الْعَنَتِ اِهْمُ ش أَقُولُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْمُغْنِي فِي آخِرِ الْبَابِ كَمَا يَأْتِي.

فَوَيْلٌ فِي (لِسَيِّئِهِ) (وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا) يَخْرُجُ شِرَاؤها بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ بِل أَوْ لَهَا وَفَسَخُ الْعَقْدِ فَلْيُرَاجَعْ اِهْمُ سَم. فَوَيْلٌ: (أَوْ شِرَاءٍ) أَي: وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

وقياساً فيه على أنّ الخبر الحسن وهو قوله ﷺ للمطاهر: «لا تقربها حتى تكفر» يشمله ولزيادة التغليب عليه نعم، الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يطقاً لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزم الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي أو يكفر واعتراض البلقيني حله بعد مضي المدّة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويرد بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لا نظير (بشهوة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت الأظهر الجواز والله أعلم)؛ لأن الحرمة ليست لمعنى يخل بالنكاح أشبه الحيض ومن ثم حرم فيما بين الشرة والركبة ما مر في الحائض خلافاً لما ثوّه عبارته. (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح (أنه ﷺ أمر من ظاهر مؤقتاً ثم وطئ في المدّة بالتكفير) وإذا صححناه كان (مؤقتاً) كما التزمه وتغليبا يشبه اليمين (وقيل بل) يكون (مؤثداً) غليظاً عليه وتغليبا يشبه الطلاق (وفي قول) هو (لفق) من أصله وإن أئم به؛ لأنه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا تحرم تأييداً ويؤده الخبر المذكور إن قلت لم غلبوا هنا شائبة اليمين لا شائبة الطلاق كما تقرّر وعكشوا ذلك فيما لو قال أنت علي كظهر أمي ثم قال لأخرى أشركتك معها فإنه يصح على الأصح قلت يفرق بأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فألحقت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابهة لليمين دون الطلاق فألحق المؤقت على القول بصحته

• قوله: (على أنّ الخبر الحسن إلخ) ولعله إنما لم يستدل به؛ لأنه ليس نصاً في ذلك اهـ ع ش.

• قوله: (يشمله) أي: الإطعام. • قوله: (ولزيادة التغليب إلخ) عطف على قوله للنص.

• قوله: (لارتفاعه) أي: الظهار. • قوله: (وحرم عليه الوطء) أي: ثانياً كما يأتي اهـ رشيد.

• قوله: (حتى تنقضي إلخ) أي: المدّة أي فإذا انقضت ولم يكفر حلّ الوطء كما صرح به شرح البهجة اهـ ع ش أقول وسيصرّح به أيضاً الشارح والنّهية والمغني. • قوله: (من كل مباشرة) إلى قول المتن ويصح الظهار في المغني. • قوله: (لا نظير) عبارة المغني وقضية كلام المصنّف جواز النظر بشهوة قطعاً وتخصيص الخلاف بمباشرة البشارة وهو قضية كلام الجمهور اهـ.

• قول (سني): (الأظهر الجواز) قال الأذرع لم لا يفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم ويتبني الجزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة نقواه اهـ نهاية قال ع ش قوله ويتبني الجزم بالتحريم إلخ معتمد اهـ. • قوله: (ومن ثم حرم إلخ) أي: هنا. • قوله: (ما مر في الحائض) أي: ما مرّ تحريره في الحيض اهـ ع ش. • قوله: (وإذا صححناه إلخ) هذا جلّ معنى وأما جلّ الإغراب فهو كما في المعنى ظهاراً مؤقتاً في الأظهر. • قوله: (كما التزمه) أي: عملاً بالتوقيف اهـ مغني. • قوله: (وإن أئم به) بل يأنم بلا خلاف اهـ مغني. • قوله: (لم غلبوا إلخ) أي: على الأول.

• قوله: (قلت يفرق إلخ) محل تأمل إذ قد يقال التافيت من مقتضى الصبغة لا حكم خارج عنها اهـ سيّد عمر. • قوله: (وأما حكم الظهار إلخ) الأنسب وأما الظهار من حيث حكمه المترتب عليه من وجوب

باليمين في حكمه المرتب عليه من التأكيت كاليمين دون التأييد كالطلاق وسيأتي في توجيه الجديد والقديم ما هو صريح فيه فتأمل. (فعلى الأول) أي صحته مؤقتًا (الأصح أن عودَه) أي العود فيه (لا يحصل بإمساك بل بوطء) مُستعمل على تعييب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولأنَّ الحِلَّ مُنتظرٌ بعدها فالإمساك يحتمل كونه لانتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الإمساك لأجل الوطء إلا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيحل على الأول كأن وطئت فأنت طالق لا الثاني كأن وطئت فأنت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لارتفاعه بها كما مرَّ فعلمَ تميزه بتوقف العود فيه على الوطء ويُحله أولاً وبحرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضي المدة كما مرَّ وفي أنت علي كظهر أمي

الكفارة فهو إلخ. □ قوله: (دون التأييد إلخ) راجع لقوله من التأييد. □ قوله: (وسيأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور اهـ سم. □ قوله: (أي صحته مؤقتًا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المغني إلا قوله للخبر المذكور وقوله كأن وطئت إلى أما الوطء بعدها وكذا في النهاية إلا قوله وقيل يتبين به من الظهار وما أثبت عليه.

□ قول (سني): (الأصح) بالرفع نهاية ومغني. □ قوله: (للخبر المذكور) يرجع فإن مجرد أنه أمر من ظاهر مؤقت ثم وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطء بل يحتمل أن يكون حصل بغيره اهـ سم.

□ قوله: (ولأنَّ الحِلَّ مُنتظرٌ بعدها) الأولى بعدها مُنتظرٌ كما في شرح المنهج. □ قوله: (فكان هو) أي: الوطء في المدة. □ قوله: (وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المغني والثاني أن العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقاً لأحد نوعي الظهار بالآخر.

(تنبيه): أنهم كَلَّمَهُ أَنَّ الوطء نفسه عودٌ وهو الأصح وقيل يتبين به العود بالإمساك عقيب الظهار وعلى الأصح على الأول لا يخرم الوطء؛ لأنَّ العود الموجب للكفارة لا يحصل إلا به اهـ وعلم بهذه أن في كلام المصنف إيجازاً مَخْلأً. □ قوله: (على الأول) أي: الأصح وقوله لا الثاني وهو: وقيل يتبين إلخ وفيه تأمل. □ قوله: (أما الوطء بعدها إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): قضية قوله في المدة أنه لو لم يطأ فيها ووطئ بعدها لا شيء عليه وبه صرح في المحرر لارتفاع الظهار وأنه لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حلَّ له الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته وبه صرح في الروضة وأصلها وقد علمَ بما تقرر أن الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور إلخ. □ قوله: (بها) أي: بالمدة وانقضائها. □ قوله: (تميزه) أي: الظهار المؤقت عن المطلق. □ قوله: (أولاً) أي: قبل التكفير.

□ قوله: (كالمباشرة بعد) أي: بعد الوطء الأول. □ قوله: (كما مرَّ) أي: في شرح ويخرم قبل التكفير

□ قوله: (وسيأتي في توجيه الجديد إلخ) يتأمل التوجيه المذكور. □ قوله: (للخبر المذكور) يرجع فإن مجرد أمر من ظاهر مؤقت ثم وطئ بالتكفير ليس فيه أن العود حصل بالوطء بل يحتمل أن يكون حصل بغيره.

خمسة أشهر يكون مظاهراً مؤقَّتاً ومولياً لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر؛ لأنه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار ليحصل العود ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه إذ لا يمين هنا وأدعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيداً وإن جزم به غير واحد. (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) أي عنده كما في إن وطئتك فأنت طالق وبحث البلقيني صحة تقييد الظهار بالمكان كالوقت فلا يعود إلا بالوطء فيه وحينئذ يحرم حتى يكفر نظير المؤقت واعترضه أبو زرعة بأنه إنما يأتي على الضعيف في أنت طالق في الدار أما على الأصح أنه يقع حالاً . . . . .

وطء. □ فؤد: (لامتناعه إلخ) تغليل لقوله ومولياً فقط وقوله: لأنه إلخ تغليل للعللة أي الامتناع. □ فؤد: (ولا يلزمه إلخ) عبارة النهاية وهل تلزمه كفارة أخرى أو لا جزم بالأول صاحب التعليق والأنوار وغيرهما وبالتالي البارزي وصححه في الروضة كأصلها وحمل الوالد رحمته الله الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه. □ فؤد: (كفارة يمين) أي: الإيلاء اه معني. □ فؤد: (على الأوجه) وفاقاً للمعني. □ فؤد: (وأدعاء إلخ) أي: الذي وجه به في شرح الروض اه سم. □ فؤد: (في لزوم الكفارة) أي: كفارة اليمين. □ فؤد: (أي عنده) إلى قوله: (وحيثئذ يحرم) في النهاية ثم قال لكته متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياساً على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافاً للبلقيني في الشق الأخير اه وأقره سم. □ فؤد: (وبحث البلقيني) إلى قوله: (اه) في المعني. □ فؤد: (فيه) أي: في ذلك المكان. □ فؤد: (وحيثئذ يحرم إلخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان وأظهره منه في إفادة ذلك المعنى قول المعني ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقاً حتى يكفر اه ومرآة أيضاً مخالفة شيخ الإسلام والنهاية للبلقيني في هذا التعميم وتخصيصهما الحرمة قبل التكفير بالوطء في ذلك المكان. □ فؤد: (وأعترضه أبو زرعة بأنه إلخ) اعتمد المعني كما يأتي. □ فؤد: (على الضعيف في أنت طالق إلخ) يعني منه أنه لا يقع عند الإطلاق إلا بدخولها الدار. □ فؤد: (أما على الأصح إنه إلخ) في كون هذا الأصح نظراً ولذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار إنه تغليل اه سم وسيفيده أيضاً قول الشارح على أن الأصح إلخ.

□ فؤد: (ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه) جزم بالزوم صاحب التعليق والأنوار وغيرهما وبالتالي البارزي وصححه في الروضة وأصلها وحمل شيخنا الشهاب الرملي الأول على ما لو انضم إليه حلف كوالله أنت علي كظهر أمي سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح م ر. □ فؤد: (وأدعاء إلخ) أي: الذي وجه به في شرح الروض لزوم كفارة أخرى للإيلاء. □ فؤد: (وبحث البلقيني إلخ) اعتمد م ر. □ فؤد: (وحيثئذ يحرم حتى يكفر نظير المؤقت) الذي قاله شيخ الإسلام أنه متى وطئ فيه لم يحرم في غيره قياساً على قولهم في المؤقت أنه متى انقضت المدة لم يحرم ذلك شرح م ر. □ فؤد: (أما على الأصح أنه يقع حالاً) في كون هذا الأصح نظراً ولهذا لما قال في الروض أواخر باب الطلاق أو أنت طالق في البحر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال إن لم يقصد التعليق قال في شرحه وهذا

فليكن هذا مؤيِّداً أيضاً انتهى ويُردُّ بأنه إنما يأتي على الضَّعيف أنَّ المؤقَّت مؤيِّد كالطلاق أما على الأصحَّ أنه مؤقَّت كاليمين لا الطلاق فالوجه ما بحثه البلقيني على أنَّ الأصحَّ في أنت طالق في الدَّارِ أنه لا يقع إلا بدخولها وكلامُ البلقيني واضح لا اعتراض عليه. (ولو قال لأربع أنشئ علي كظهر أمي فمظاهرٌ منهن) تغليباً لشيء الطلاق (فإن أمسكهنَّ فأربع كفارات) لوجود الظَّهار والعود في حقِّ كلِّ منهنَّ أو أمسك بعضهنَّ وجبَتْ فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لأحد لفظه وتغليباً لشيء اليمين (ولو ظاهر منهن) ظاهراً مطلقاً (بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأول) لعوده في كلِّ بظهار ما بعدها فإن فارق الرابعة عقيب ظهاره لزمه ثلاث كفارات وإلا فأربع قيل احتزَّز بمتوالية عمّا إذا تفاصلت المرات وقصد بكلِّ مرة ظاهراً أو أطلق فكلُّ مرة ظاهراً مستقيلٌ له كفارة انتهى وفيه نظرٌ إذ المتوالية كذلك كما تقرّر فالظاهر أنَّ ذكر التوالية لمجرد التصوير أو ليعلم به غيره بالأولى وقوله وقصد إلى آخره يؤهم صحّة قصد التأكيد هنا وليس كذلك. (ولو كرّر) لفظ ظهار مطلقاً (في امرأةٍ متصلاً) كلُّ لفظ بما بعده (وقصد تأكيداً فظهار واحد) كالطلاق فيلزمه كفارة واحدة إن أمسكها عقيب آخر مرة أما مع تفصيلها بفوق سكتة تنفّس وغي فلا يفيد قصد التأكيد ولو قصد بالبعض تأكيداً وبالبعض استئنافاً أعطى كلُّ حكمه (أو) قصد (استئنافاً) ولو في إن دخلت فأنت علي كظهر أمي وكرّره (فالأظهر التقدُّم) كالطلاق لا اليمين لما مرَّ أنَّ المرجح في الظَّهار شبه الطلاق في

قوله: (فليكن هذا مؤيِّداً أيضاً انتهى) وهو الظَّاهر اهـ معني أي خلافاً للشارح والنَّهاية. هـ قوله: (أنه لا نغ إلخ) أي الطلاق. هـ قوله: (تغليباً لشيء الطلاق) إلى قوله: (أما الوقت) في المعني وإلى الكتاب في نَّهاية. هـ قوله: (أو أمسك بعضهنَّ إلخ) عبارة المعني فإن امتنع العود في بعضهنَّ بموت أو طلاق أو يره وجبَتْ الكفارة بعدد من عاد فيه منهنَّ اهـ. هـ قوله: (عليه كفارة واحدة إلخ) أي: سواء أمسكهنَّ أو مضهنَّ اهـ معني. هـ قوله: (مطلقاً) سيأتي مختزّزه في قوله الآتي أما المؤقَّت إلخ. هـ قول (لست): (متوالية) أي: أو غير متوالية كما فهم بالأولى اهـ معني. هـ قوله: (وقوله) أي: صاحب قبل. هـ قوله: (هنا) أي: في تعدّد الزوجة. هـ قوله: (مطلقاً) احتزَّز به عن المؤقَّت الآتي اهـ سم. هـ قوله: (إن أمسكها إلخ) وإن فارقها عقبه فلا شيء عليه اهـ معني. هـ قوله: (ولو قصد بالبعض تأكيداً أو لبعض استئنافاً إلخ) لعلّه على التفصيل المتقدّم في الطلاق لا مطلقاً فليراجع. هـ قوله: (ولو في إذ دخلت إلخ) إدخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي وآته بالمرّة الثانية إلخ مشكّل؛ لآته يوهما تريناً هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولذا قال في الرّوض وشرّحه ولو كرّر تغليب الظَّهار بالدخول

بخالف لما مرَّ في قوله أنت طالق في الدَّار من أنه تغليب والأوجه أنَّ هذا مثله وجرى عليه المأزود غيرُه وقال إنَّ غيره لا يصح؛ لآته يسقط فائدة التخصيص اهـ. هـ قوله: (مطلقاً) احتزَّز عن المؤقَّت الآتي. هـ قوله: (ولو في إن دخلت فأنت علي كظهر أمي) إدخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي

نحو الصيغة وإن أطلق فكالأول وفارق الطلاق بأنه محصور مملوك فالظاهر استيفاءه بخلاف الظاهر (و) الأظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظاهر (الأول)؛ لأن اشتغاله بها إمساكاً أما المؤقت فلا تعدّد فيه مطلقاً لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتركيب يمين على شيء واحد.

بنية الإستيناف تعدّد مطلقاً أي سواء فرقة أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه سم وقوله قال في الرّوض إلخ أي والمُعني عبارته ولو قال إن دخلت الدار فأنيت عليّ كظهر أمي وكرّر هذا اللفظ بنية التأكيد لم يتعدّد وإن فرقه في مجالس وإن كرّره بنية الإستيناف تعدّدت الكفارات سواء أفرقة أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول وإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وإن أطلق لم يتعدّد اه. هـ قوله: (فالظاهر استينافه) يتأمل هذا التّبريع عبارة المُعني بأن الطلاق محصور والزّوج يملكه فإذا كرّر فالظاهر استيفاء المملوك اه وهي ظاهرة أي المملوك اه. هـ قوله: (وإن أطلق إلخ) شامل للمُنجز والمُعلق كما في الرّوض وشرّحه أي وفي المُعني اه سم. هـ قوله: (والأظهر إلخ) أي على التّعدّد اه مُعني. هـ قوله: (مطلقاً) أي قصد استينافاً أم لا اه ع ش. هـ قوله: (لعدم العود فيه إلخ) خاتمة لو قال إن لم أتزوج عليك فأنيت عليّ كظهر أمي وتمكّن من التّزوج توقّف الظاهر على موت أحدهما قبل التّزوج ليحصل اليأس منه لكن لا عود لوقوع الظاهر قبيل الموت فلم يحصل إمساكاً أما إذا تزوّج أو لم يتمكّن من التّزوج بأن مات أحدهما عقب الظاهر فلا ظهار ولا عود والفسخ وجنود الزّوج المتصلان بالموت كالموت وبالتالي صرح في الرّوضة ومثله ما لو حرّمت عليه تحريماً مؤبداً برضاع أو غيره بخلافه بصيغة إذا لم أتزوج عليك فأنيت عليّ كظهر أمي فإنه يصير مظاهراً بإمكان التّزوج ع عقب التعلّيق فلا يتوقّف على موت أحدهما والفرق بين إن وإذا مرّ بيانه في الطلاق ولو قال إن دخلت الدار فوالله ما وطئتكم وكفّر قبل الدخول لم يُجزه لتقدّمه على السّببين جميعاً كتقديم الزّكاة على الحول والنّصاب ولو علّق الظاهر بصفة وكفّر قبل وجودها أو علّق عتق كفّارته بوجود الصّفة لم يُجزه لما مرّ وإن ملك من ظاهر منها وأعتقها عن ظهاره صحّ ولو ظاهرها وآلى من امرأته الأمة فقال لسيّدها ولو قبل العود أعتقها عن ظهاري أو إيلاني ففعل عتقت عنه وانفسخ النكاح؛ لأن إعتاقها يتضمّن تملكها له اه مُعني وكذا في النّهاية إلّا مسألة الفسخ والجنون والتّحريم المؤبد.

وأنه بالمرّة الثانية عائد في الأول مُشكّل؛ لآته يوهّم جريان هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولهذا قال في الرّوض وشرّحه أو كرّره أي تعلّق الظاهر بالدخول لنية الإستيناف تعدّد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا وجبت الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه. هـ قوله: (وإن أطلق فكالأول) كذا م ر ش. هـ قوله: (وإن أطلق) شامل للمُنجز والمُعلق قال في الرّوض وشرّحه وإن أطلق أي تكرير تعلّق الظاهر بالدخول فقولا إن أظهرهما ما جرّم به صاحب الآثار عدم التّعدّد ونظره البلقيني بالظهار المُنجز وبما أفتى به التّووي من أنه لو كرّر تعلّق الطلاق بالدخول وأطلق وقّع عليه طلقة واحدة اه والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

من الكُفْرِ وهو السُّتْرُ لِسْتَرِهَا الذَّنْبُ بِمَحْوِهِ أو تخفيفِ إثمِهِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ كَالْحُدُودِ وَالتَّعَازِيرِ أو جَوَابِرُ لِلخَلَلِ وَرَجَحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَفْتَارُهَا لِلنِّيَّةِ أَيْ فِيهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

أَي جِنْسُهَا لَا كَفَّارَةُ الظَّاهِرِ فَقَطْ أَهْ مُعْنَى . فَوَلَدَ : (مِنَ الْكُفْرِ) إِلَى قَوْلِهِ : (أَي فِيهِ) فِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ : (بِمَحْوِهِ) . فَوَلَدَ : (بِمَحْوِهِ) أَي : إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا جَوَابِرُ . وَقَوْلُهُ : (أَوْ تَخْفِيفُ) أَي : إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ الْخ . فَوَلَدَ : (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ) فَضِيَّتْ أَنَّهَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ تَمْحُو الذَّنْبَ أَوْ تُخَفِّفُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى هَذَا يَسْتَوِي الْقَوْلَانِ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا زَوَاجِرُ يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهَا مَنَعَ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَعْصِيَةِ فَإِذَا اتَّفَقَ أَنَّهُ فَعَلَ الْمَعْصِيَةَ ثُمَّ كَفَّرَ لَا يَحْصُلُ بِهَا تَخْفِيفٌ لِلْإِثْمِ وَلَا مَحْوٌ وَتَكُونُ حِكْمَةُ تَسْمِيَّتِهَا كَفَّارَةً عَلَى هَذَا سَتَرَ الْمُكَلَّفِ مِنْ اِزْتِكَابِ الذَّنْبِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَوْجِبَاتِ الْكَفَّارَةِ لَزِمَتْهُ تَبَاعُدُ عَنْهُ فَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ يَفْتَضِحُ بِهِ لِعَدَمِ تَعَاطِيهِ إِيَّاهُ أَعْرَ ش .

فَوَلَدَ : (بِمَحْوِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَخْفِيفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهَلِ الْكَفَّارَاتُ بِسَبَبِ حَرَامِ زَوَاجِرُ كَالْحُدُودِ وَالتَّعَازِيرِ أو جَوَابِرُ لِلخَلَلِ الْوَاقِعِ وَجِهَانِ أَوْ جِهَتَيْنِ الثَّانِي كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ . فَوَلَدَ : (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا زَوَاجِرُ الْخ) يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا أَنَّهَا زَوَاجِرُ مَحَتِ الذَّنْبَ أو جَوَابِرُ خَفَّفَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ الْبِنَاءِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا بِنَاؤُهُمَا عَلَى أَنَّهَا جَوَابِرُ ؛ لِأَنَّ الْجَبْرَ يُتَصَوَّرُ بِالْمَحْوِ وَالتَّخْفِيفِ وَأَمَّا الزَّجْرُ فَلَا يَسْتَلْزِمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمَقْصُودِ أَصَالَةً مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مَانِعٌ أَيْضًا مِنْ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَقْصُودًا أَصَالَةً إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ بِخِلَافِهِ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَشَارَ لِتَحْوِي مَا اسْتَظْهَرَنَاهُ فِي حَمْلِ الْخِلَافِ وَعِبَارَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَاذَا وَإِلَّا فَكَيْلَا الْمَغْتَبَيْنِ مَوْجُودٌ فِيهَا انْتَهَى أَهْ سَيِّلَةُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَا الْخِ أَقُولُ بَلْ هَذَا صَرِيحٌ آخِرٌ كَلَامِهِ . فَوَلَدَ : (أو جَوَابِرُ) فَسَمَّ قَوْلُهُ زَوَاجِرُ أَعْرَ ش . فَوَلَدَ : (الثَّانِي) أَي : قَوْلُهُ جَوَابِرُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَعْرَ شْ عِبَارَةُ سَمِ أَي أَنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِمَعْنَى الزَّجْرِ لَا غَيْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِزَمَائِي أَهْ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

فَوَلَدَ : (وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي) أَي : إِنَّهَا جَوَابِرُ وَتَبَّهَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ عَلَى أَنَّهَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِمَعْنَى الزَّوَاجِرِ لَا غَيْرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَرَّ .



كسجود السهو فإن قلت المقر في الدفن لكفارة البضق أنه يقطع دوام الإثم وهنا الكفارة على الثاني لا تقطع دوامه وإنما تخفف بعض إثمه قلت يفرق بأن الدفن مزيل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء يدوم إثمه بخلاف الكفارة هنا فإنها ليست كذلك فتأمله وعلى الأول الممحو هو حق الله من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحو الفاسق بموجِبها فلا بُد فيه من التوبة نظير نحو الحد (يُشترط نِيْهَا) بأن ينوي الإعتاق مثلاً عنها لا الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيره لشموله التذرع نعم، إن نوى أداء الواجب بالظهار مثلاً كفى وذلك؛ لأنها للتطهير كالزكاة نعم، هي في كافر كُفِرَ بالإعتاق للتُمييز كما في قضاء الديون لا الصوم؛ لأنه لا

قوله: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم اه سم. قوله: (وعلى الأول) أي: محو الإثم. قوله: (من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الأخروي وهو العقاب ويقول وأما بالنظر إلخ الحكم الديني وهو الحكم عليه بكونه فاسقاً اه سيّد عمر. قوله: (بأن ينوي) إلى قوله: (ولأنه لو قال) في النهاية وكذا في المغني إلّا قوله: (فإن عَجَزَ) إلى (ويَتَصَوَّرُ) وقوله: (فإن لم يُمكنه) إلى (وأفاد) وقوله: (ويُكْفَى) إلى (ولو علم). قوله: (مثلاً) أي: أو الصوم أو الإطعام اه مُعْنَى. قوله: (لا الواجب إلخ) أي: فلا يكفي الإعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الإطعام الواجب عليه اه مُعْنَى. قوله: (غيره) الأولى التائب كما في النهاية. قوله: (لشموله) أي: الواجب عليه وقوله التذرع أي الواجب به. قوله: (إن نوى أداء الواجب إلخ) هل لذكر الأداء دخل أو هو مخض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب أجزاً محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيّد عمر أقول ويَصْرُحُ بالثاني قول المغني نعم لو نوى الواجب بالظهار أو القتل كفى اه. قوله: (وذلك) أي: اشتراط نية الكفارة. قوله: (نعم هي) أي: النية اه ع ش. قوله: (في كافر إلخ) شامل للمرتدّ عبارة المغني والزريض مع شرحه وكالذمي فيما ذكر مُرتدّاً بعد وجوب الكفارة وتجزيه الكفارة بالإعتاق. والإطعام قطعاً بعد الإسلام وإن كُفِرَ في الردّة اه. قوله: (للتُمييز) أي: لا للتقريب اه مُعْنَى. قوله: (كما في قضاء الدين) كذا قاله الزافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دَفَعَ مَالاً لِمَن له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة اه مُعْنَى عبارة سم قوله كما في قضاء الديون يدل على وجوب النية في قضاء الديون وقد تقدّم في باب الضمان في شرح وإن اذّن بشرط الرجوع إلخ بسط أنه لا بُدّ من قصد الأداء من جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وأن كثيراً من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اه. قوله: (لا الصوم) أنظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه اه رشيدي عبارة المغني والصوم منه لا يصح

قوله: (على الثاني) أي: تخفيف الإثم. قوله: (كما في قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكّرت ما تقدّم في باب الضمان في شرح قول المصنّف وإن اذّن بشرط الرجوع رجّع وكذا إن اذّن مطلقاً في الأصح من بسط أنه لا بُدّ من قصد الأداء عن جهة الدين نقلاً عن السبكي عن الإمام وإن كثيراً من

يَصُحُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ وَلَا يَتَنَقَّلُ عَنْهُ لِلْإِطْعَامِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ وَنَوَى  
لِلتَّمْيِيزِ أَيْضًا وَيُتَصَوَّرُ مَلَكُهُ لِلْمُسْلِمِ بِنَحْوِ إِرْثٍ أَوْ إِسْلَامٍ قِنِّهِ أَوْ يَقُولُ لِمُسْلِمٍ أَعْتَقَ قَتْلَكَ عَنْ  
كَفَّارَتِي فَيَجِيبُ. فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُظَاهَرٌ مُوسِرٌ مُنِيعٌ مِنَ الْوَطْءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى  
مَلِكِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَ فَيَشْتَرِيهِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ نَيْتَهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا  
وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ مُقَارَنَتُهَا لِنَحْوِ الْعَتَقِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ وَالْأَصْحَابِ وَصَوَّبَهُ  
وَوَجَّهَهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا التِّيَابَةُ فَاحْتِيجُ لِتَقْدِيمِ النَّيَّةِ كَمَا فِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لَكِنْ رَجَحَ  
فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا أَنَّهَا سَوَاءٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِذَا قَدَّمَهَا يَجِبُ قَوْلُهَا بِنَحْوِ غَزْلِ الْمَالِ كَمَا فِي

لِعَدَمِ صِحَّةِ نَيْتِهِ لَهُ وَلَا يُطْعَمُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الصَّوْمِ فَيَتْرُكُ الْوَطْءَ أَوْ يُسَلِّمَ وَيَصُومُ ثُمَّ يَطَّأُ هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا  
يَتَنَقَّلُ) أَيِ: الْكَافِرُ عَنْهُ أَيِ الصَّوْمِ هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَيِ: عَنِ الصَّوْمِ لِنَحْوِ مَرَضٍ بِشَرْطِهِ كَمَا فِي  
الْمُسْلِمِ سَمِ وَع شـ. قَوْلُهُ: (اِنْتَقَلَ) أَيِ: لِلْإِطْعَامِ هـ. شـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ  
الرَّوْضِ فَإِنْ تَعَدَّرَ تَحْصِيلُهُ الْإِغْتِنَاقَ وَهُوَ مُوسِرٌ اِمْتَنَعَ عَلَيْهِ الْوَطْءُ فَيَتْرُكُهُ أَوْ يُسَلِّمُ وَيَغْتَنِقُ ثُمَّ يَطَّأُ هـ.  
قَوْلُهُ: (مُوسِرٌ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَعْسَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الصَّوْمِ بِالْإِسْلَامِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ مُوسِرٌ  
إِلْخَ أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ بِأَنْوَاعِهَا جَازَ لَهُ الْوَطْءُ وَفِي الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ آخِرَ الْبَابِ فَضَّلَ إِذَا عَجَزَ مِنْ  
لَزِمَتِهِ الْكَفَّارَةُ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ بَقِيََتْ أَيِ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا كَمَا مَرَّ فِي  
الصَّوْمِ فَلَا يَطَّأُ حَتَّى يُكْفَرَ فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ هـ. فَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ هـ. شـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَا  
تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَوْ قَتَلَ قَمَلَةً مِنْ نَحْوِ لِحْيَتِهِ سُنَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِلُقْمَةٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهَا  
كَفَّارَةٌ وَلَوْ تَعَرَّضَ لِصَيْدٍ مُحْرِمًا أَوْ بِالْحَرَمِ وَشَكَّ أَنَّهُ مِمَّا يَحْرُمُ لَهُ التَّعَرُّضُ فَدَى نَذْبًا فَقَدْ تَكُونُ الْكَفَّارَةُ  
مَنْدُوبَةً سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ بِإِخْدَى هَذِهِ الْخِصَالِ الَّتِي هِيَ مُرَادَةٌ عِنْدَ  
الْإِطْلَاقِ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا هـ. شـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ مُقَارَنَتُهَا الْخ) لَعَلَّ وَجْهَ إِفَادَةِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ  
لِهَذَا مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُهُ وَعَدَمُ تَقْيِيدِهِ هـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ الْعَتَقِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِلْإِغْتِنَاقِ أَوْ الْإِطْعَامِ  
بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ الْخَ وَسَيَأْتِي أَوْ آخِرَ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ يُشْتَرَطُ فِيهِ  
التَّبَيُّثُ هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ هـ. نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (فَاحْتِيجُ الْخ) يَعْنِي  
فَاحْتِيجُنَا لِلْحُكْمِ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ هـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُمَا سَوَاءٌ) أَيِ: الْكَفَّارَةُ وَالصَّلَاةُ وَقَوْلُهُ قَرَنَهَا أَيِ  
النَّيَّةِ هـ. شـ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ غَزْلِ الْمَالِ) بِأَنْ يَقْصِدَ أَنْ يَغْتَنِقَ هَذَا الْعَبْدَ عَنْ الْكَفَّارَةِ أَوْ يُطْعِمَ هَذَا الطَّعَامَ  
عَنِ الْكَفَّارَةِ وَحَيْثُ لَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَحْفِيزَ عِنْدَ الْإِغْتِنَاقِ أَوْ الْإِطْعَامِ كَوْنُ الْعَتَقِ أَوْ الْإِطْعَامِ مَثَلًا عَنْ

الْفُقَهَاءُ يَغْلَطُونَ فِيهِ فَرَأَجَعَهُ هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَيِ: عَنِ الصَّوْمِ لِنَحْوِ مَرَضٍ بِشَرْطِهِ كَمَا فِي الْمُسْلِمِ.  
قَوْلُهُ: (لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَوْ قَتَلَ قَمَلَةً مِنْ نَحْوِ لِحْيَتِهِ سُنَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِلُقْمَةٍ  
وَظَاهِرٌ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَلَوْ تَعَرَّضَ لِصَيْدٍ مُحْرِمًا أَوْ بِالْحَرَمِ وَشَكَّ أَنَّهُ مِمَّا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ فَدَاهُ نَذْبًا فَقَدْ تَكُونُ  
الْكَفَّارَةُ مَنْدُوبَةً. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ الْخ) اِعْتَمَدَهُ م وَكَذَا اِعْتَمَدَ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ الْخ

الزَّكَاةَ وَيَكْفِي قَرْنُهَا بِالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ عَلِمَ وَجُوبُ عَتَقِ عَلَيْهِ وَشَكَّ أَمْرًا عَنْ نَذْرِ أَوْ كَفَّارَةِ ظَهَارٍ أَوْ قَتْلِ أَجْزَاءِ بَنِيَّةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ عَنْ كَذَا أَوْ كَذَا أَوْ اجْتَهَدَ وَعَيَّنَ أَحَدَهَا لَمْ يُجْزِئْ عَنْهُ وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ الْوَاجِبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لَا تَعْيِيْنُهَا) عَنْ ظَهَارٍ مَثَلًا؛ لِأَنَّهَا فِي مُعْظَمِ خِصَالِهَا نَازِعَةٌ إِلَى الْغَرَامَاتِ فَكَتَفِي فِيهَا بِأَصْلِ النَّيَّةِ فَلَوْ أَعْتَقَ مَنْ عَلَيْهِ كَفَّارَاتَا قَتْلِ وَظَهَارٍ رَقَبَتَيْنِ بَنِيَّةِ كَفَّارَةٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ أَجْزَاءَ عَنْهُمَا أَوْ رَقَبَةً كَذَلِكَ أَجْزَاءً عَنْ إِحْدَاهُمَا مُبْتَهَمًا وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى إِحْدَاهُمَا وَيَتَعَيَّنُ فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ صَرْفِهِ إِلَى الْأُخْرَى كَمَا لَوْ أَدَّى مَنْ عَلَيْهِ دُيُوتٌ بَعْضُهَا مُبْتَهَمًا فَإِنْ لَهُ تَعْيِينَ بَعْضُهَا لِلْأَدَاءِ نَعَمْ، لَوْ تَوَى غَيْرَ مَا عَلَيْهِ غَلَطًا لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنَّمَا صَحَّ فِي نَظِيرِهِ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ تَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الشَّامِلِ لِمَا عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا. (وَحِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ) ثَلَاثٌ (عَتَقَ رَقَبَةً) فَصَوْمٌ فَإِطْعَامٌ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُهُ الْآتِي .....

الْكَفَّارَةُ حَلَبِيٌّ فَالْمُرَادُ بِعَزْلِ الْمَالِ التَّعْيِينَ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ. ة فَوْدُ: (وَيَكْفِي قَرْنُهَا بِالتَّعْلِيْقِ) بَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عَلَى مُصَحِّحِ الرُّوضَةِ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَتُهُ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ تَعْيِيرُهُ بِالْكَفَايَةِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. ة فَوْدُ: (بِالتَّعْلِيْقِ) أَيِ: تَعْلِيْقِ الْعَتَقِ اهـ سَم. ة فَوْدُ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ: الْقَوْلَيْنِ سَم وَع ش. ة فَوْدُ: (أَجْزَاءُ الْخ) أَيِ: لَوْ عَلِمَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ اهـ ع ش. ة فَوْدُ: (وَلَا تَهْ إِنْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْوَائِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْزِ عَنْهُ وَهَلْ يَغْنَى نَفْلًا أَوْ لَا سَيَّاتِي مَا فِيهِ. ة فَوْدُ: (أَنَّهُ الْوَاجِبُ) أَيِ: مَا عَيَّنَهُ بِالِاجْتِهَادِ. ة فَوْدُ: (عَنْ ظَهَارٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي التَّهْيَاةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِنْ قَالَ قَوْلُهُ وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى نَعَمْ. ة فَوْدُ: (مَثَلًا) أَيِ: أَوْ عَنْ غَيْرِهِ كَالْقَتْلِ. ة فَوْدُ: (لِأَنَّهَا فِي مُعْظَمِ خِصَالِهَا) هَلَا قَالَ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ خِصَالِهَا نَازِعٌ إِلَى الْخِمْ مَع أَنَّهُ أَخْصَرُ وَمَا مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ أَقُولُ وَالظَّرْفِيَّةُ هُنَا مِنْ ظَرْفِيَّةِ الْجُزْئِي لِكُلِّيَّةِ. ة فَوْدُ: (نَازِعَةٌ) أَيِ: مَائِلَةٌ ع ش وَكُزْدِي. ة فَوْدُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: بَنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ بِلَا تَعْيِينَ. ة فَوْدُ: (وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى الْخ) وَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ جَوَازِ وَطْنِهِ لَهَا حَتَّى يُعَيَّنَ كَوْنُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ ع ش اهـ بُجَيْرِمِيٌّ. ة فَوْدُ: (فَإِنْ لَهُ تَعْيِينَ بَعْضُهَا إِلَى الْخ) أَيِ: وَإِنْ كَانَ مَا عَيَّنَهُ مُؤَجَّلًا أَوْ مَا أَذَاهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا هُوَ الْمَدْفُوعُ عَنْهُ لَكِنْ فِي هَذِهِ لَا يَمْلِكُهُ الدَّائِرُ إِلَّا بِالرِّضَا هَذَا وَلَوْ أَسْقَطَ بَعْضُهَا وَقَالَ تَعْيِينُهُ لَكَانَ أَوَّلَى اهـ ع ش. ة فَوْدُ: (غَلَطًا) كَانَ تَوَى كَفَّارَةَ قَتْلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةُ ظَهَارٍ اهـ شَرْحُ الْمُنْهَجِ. ة فَوْدُ: (لَمْ يُجْزِئْهُ) وَيَقَعُ نَفْلًا فِي الْإِغْتَاكِ وَالصُّومِ وَيَسْتَرْدُّ الطَّعَامَ اهـ بُجَيْرِمِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يُجْزِئْهُ ظَاهِرُهُ حُصُولُ الْعَتَقِ مَجَانًا ثُمَّ رَأَيْتُ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ صَرَّحَ بِهِ وَقُرِئَ بِاللِّدْرِسِ بِهَامِشٍ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ لَمْ يُجْزِئْهُ أَيِ وَلَا يَغْنَى كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ وَقَوْلُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ بَابِ الْكَفَّارَةِ وَلَا فَتَبَعْتُهُ فَمَا وَجَدْتُهُ فِيهِ لَكِنْ قَوْلُ الْمُغْنِي لَمْ يُجْزِئْهُ كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ اهـ يُرْجَّحُ مَا يُقَالُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. ة فَوْدُ: (لِأَنَّهُ تَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ إِلَى الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا تَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ اهـ سَم. ة فَوْدُ: (فَصَوْمٌ وَإِطْعَامٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي

اهـ. ة فَوْدُ: (بِالتَّعْلِيْقِ) أَيِ: تَعْلِيْقِ الْعَتَقِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الْقَوْلَيْنِ. ة فَوْدُ: (لِأَنَّهُ تَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الشَّامِلِ إِلَى الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا تَوَى رَفَعَ الْمَانِعِ الْمَخْصُوصِ.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مِثْلَهَا فِي الْخِصَالِ الثَّلَاثِ كَفَّارَةٌ وَقَاعَ رَمَضَانَ وَفِي الْأَوَّلِينَ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ  
 وَفِي الْأُولَى كَفَّارَةٌ مُخَيَّرَةٌ أَرَادَ الْعَتَقَ عَنْهَا وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا عَتَقَ رَقَبَةً (مُؤْمِنَةً) وَلَوْ تَبَعًا لِأَصْلٍ أَوْ  
 دَارٍ أَوْ سَابٍ حَمَلًا لِلْمُطَلَّتِ فِي آيَةِ الظَّهَارِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ بِجَامِعِ عَدَمِ الْإِذْنِ فِي  
 السَّبَبِ (بَلَا عَيْبٍ يُغْلُ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ) إِخْلَافًا بَيْنًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَكْمِيلُ حَالِهِ لِيَتَفَرَّغَ لَوْظَائِفِ  
 الْأَحْرَارِ وَذَلِكَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى اسْتِقْلَالِهِ بِكَفَايَةِ نَفْسِهِ وَالْكَسْبُ إِثْمًا مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ وَمِنْ ثَمَّ  
 حَذْفُهُ فِي الرُّوضَةِ أَوْ الْأَعْمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ الْمُغَايِرِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْمُخْلٍ بِالْعَمَلِ مَا يُنْقِصُ الذَّاتَ  
 وَبِالْمُخْلٍ بِالْكَسْبِ مَا يُنْقِصُ نَحْوَ الْعَقْلِ. (فَيُجْزَى صَغِيرٌ) وَلَوْ عَقِبَ وَلَادَتِهِ لِرَجَاءِ كِبَرِهِ كِبَرُهُ  
 الْمَرَضِ بِخِلَافِ الْهَرَمِ وَيُسَرُّ بِالْعِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ لِإِجَابِهِ وَفَارَقَ الْغُرَّةَ بِأَنَّهَا عَوَضٌ وَحَقُّ  
 آدَمِيٍّ فَاحْتَبَطَ لَهَا عَلَى أَنَّهَا الْخِيَارُ وَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْهُ. (وَأَقْرَعُ) لَا نَبَاتَ بِرَأْسِهِ لِدَاءِ  
 (وَأَعْرَجُ يُمَكِّنُهُ) مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (تَبَاعُ الْمَشْيِ) لِقِلَّةِ تَأْثِيرِهِمَا فِي  
 الْعَمَلِ بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ وَحُكِيَ عَنْ خَطِّهِ حَذْفُ الْوَائِ لِيُفِيدَ إِجْزَاءَ أَحَدِهِمَا بِالْأُولَى

الْنَهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ الْخ) انْظُرْ مَا وَجْهَهُ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُجْزَى عَنْهَا الْخ) خَرَجَ بِهِ  
 عَتَقَ التَّطَوُّعَ وَمَا لَوْ نَذَرَ غَنَاقَ رَقَبَةٍ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ فَيَصِحُّ وَلَوْ كَانَ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا اهْ ع ش.  
 قَوْلُ (سَيِّ): (مُؤْمِنَةً) أَي: فَلَا تُجْزَى كَافِرَةٌ وَيَتَّبِعِي أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَ فِي الْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ مِنَ الْإِجْزَاءِ أَنَّهُ  
 لَوْ أُعْتِقَ كَافِرًا فَتَبَيَّنَ إِسْلَامُهُ الْإِجْزَاءُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ أُعْتِقَ عَبْدٌ مَوْلَاهُ ظَانًّا حَيَاتِهِ فَبَانَ مَيِّتًا اهْ ع ش وَفِيهِ  
 نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْجُزْمِ بِالنِّيَّةِ فِي الْمَأْخُودِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَسَيَّاتِي قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ  
 أُعْتِقَ بِعَوَضٍ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ. قَوْلُهُ: (لَوْ تَبَعًا الْخ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (تَكْمِيلُ حَالِهِ)  
 أَي: الرَّقِيقِ. قَوْلُهُ: (لِيَتَفَرَّغَ) أَي: حَالًا أَوْ مَالًا فَلَا يَرُدُّ الصَّغِيرُ اهْ بُجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (وَالْكَسْبُ) أَي:  
 عَطْفُهُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: لِأَنَّ الْكَسْبَ قَدْ يَخْصُلُ بِمَا عَمِلَ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ  
 الْمُغَايِرِ) أَيِ الْمُبَايِنِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَيُجْزَى صَغِيرٌ) أَي: لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ مِنَ الْعَيْبِ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فَإِنْ بَانَ خِلَافُهُ  
 تَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَلَوْ مَاتَ صَغِيرًا أَجْزَاهُ ع ش وَحَلَبِي. قَوْلُهُ: (لَوْ عَقِبَ وَلَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ  
 اقْتَصَرَ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْهَرَمِ) أَي: الْآتِي فِي الْمَتَنِ فَإِنَّهُ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ فَلَا يُجْزَى هُنَا وَلَا  
 فِي الْغُرَّةِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (مِنْ خِلَافٍ لِإِجَابِهِ) أَي: الْقَائِلِ بِوُجُوبِهِ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْغُرَّةَ) أَي: حَيْثُ لَا  
 يُجْزَى فِيهَا الصَّغِيرُ مُعْنَى وَشَرَحُ الْمَنْهَجِ أَيِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ فَاعْتَبَرُوا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا يُسَاوِي عُشْرَ دِيَةِ أُمِّهِ  
 حَلَبِي. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهَا) أَي: الْغُرَّةُ الْخِيَارُ إِذْ غُرَّةُ الشَّيْءِ خِيَارُهُ اهْ نَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: عَقِبَ  
 وَلَادَتِهِ ش اهْ سَم. قَوْلُهُ: (لِقِلَّةِ الْخ) بَلْ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَقْرَعِيَّةِ فِي الْعَمَلِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا الْخ) كَذَا فِي  
 أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأَنْسَبُ (مِنْ) اهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (حَذْفُ الْوَائِ) أَي: وَائٍ وَأَعْرَجُ.

قَوْلُهُ: (وَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ) أَي: عَقِبَ وَلَادَتِهِ ش.

(وَأَعْوَزَ) لِدَلِكْ، نَعَمْ، إِنْ صَغُفَ نَظَرُ سَلِيمَتِهِ وَأَخْلَ بِالْعَمَلِ إِخْلَالًا بَيِّنًا لَمْ يُجْزِئْهُ (وَأَصَمَّ) وَأُخْرَسَ يَفْهَمُ إِشَارَةً غَيْرَهُ وَيَفْهَمُ غَيْرَهُ إِشَارَتَهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا اكْتَفَى بِتَلَاُزُمِهِمَا غَالِبًا وَيُشْتَرَطُ فِيمَنْ وُلِدَ أُخْرَسَ إِسْلَامُهُ تَبَعًا أَوْ بِإِشَارَتِهِ الْمُفْهِمَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ صَلَاتُهُ وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْ عَتَقُهُ (وَأَحْسَمَ) أَيِ فَاقِدَ الشَّمِّ. (وَفَاقِدَ أَنْفِهِ وَأَذْنَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) جَمِيعِهَا وَأَسْنَانِهِ وَعَيْنَيْهِ وَمَجْبُوبٌ وَرَثَقَاءُ وَقَرْزَاءُ وَأَبْرَصٌ وَمَجْذُومٌ وَضَعِيفٌ بَطْشٌ وَمَنْ لَا يُخَيِّسُ صَنْعَةً وَفَاسِقٌ وَوَلَدُ زَنَا وَأَحْمَقٌ وَهُوَ مَنْ يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ عَلَيْهِ بِقُبْحِهِ وَآبِقٌ وَمَغْصُوبٌ وَغَائِبٌ غَلِمَتْ حَيَاتُهُمْ أَوْ بَانَتْ وَإِنْ جُهِلَتْ حَالَةُ الْعَتَقِ (لَا زَمَنٌ) وَجَنِينٌ وَإِنْ انْفَصَلَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِعْتَاقِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ حَكْمَ الْمَعْلُومِ لَا يُعْطَى حَكْمَ الْحَيِّ لِمَا يَأْتِي فِي الْغُرَّةِ (وَلَا فَاقِدُ رِجْلٍ) أَوْ يَدٍ وَأَشْلُ أَحَدُهُمَا لِإِضْرَارِ ذَلِكَ بِعَمَلِهِ لِإِضْرَارًا بَيِّنًا (أَوْ) فَاقِدُ (خِنْصَرٍ وَبَنْصِرٍ مِنْ يَدٍ) لِذَلِكَ بِخِلَافِ فَقْدِ أَحَدِهِمَا أَوْ فَقْدِهِمَا مِنْ يَدَيْنِ (أَوْ) فَاقِدُ (أُتْمَلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا) وَهُوَ الْإِبْهَامُ أَوْ السَّبَّابَةُ أَوْ الْوُسْطَى وَخَصَّصَهُمَا؛ لِأَنَّ فَقْدَهُمَا مِنْ خِنْصَرٍ أَوْ بَنْصِرٍ لَا يَضُرُّ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِمَّا قَبْلَهُ فَغَلِمَ مُسَاوَةً عِبَارَتِهِ لِقَوْلِ أَصْلِهِ وَقَدْ أُتْمَلَتَيْنِ مِنْ أَضْبَعِ كَفَقْدِهِمَا خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ فَإِنْ قُلْتَ أَصْلُهُ يُفْهِمُ ضَرَرَ فَقْدِهِمَا مِنْ كُلِّ مِنَ الْخِنْصَرِ وَالْبَنْصِرِ مَعًا وَالْمَتْنُ

قوله: (لِذَلِكَ) أَيِ: لِقَوْلِهِ تَأْثِيرُهُ فِي الْعَمَلِ. قوله: (وَمَنْ اقْتَصَرَ الْخ) وَيَتَّبَعِي اعْتِبَارُهُمَا قَالَ فِي التَّيْبَةِ فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّمِّ وَالْخَرَسِ لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ ذَلِكَ يُوْرِثُ زِيَادَةَ الضَّرَرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الرِّوْضَةِ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ الْإِجْزَاءِ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنْ صَرِيحِ حَوَاشِي شَرْحِ الرِّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (وَالَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْ سَم. قوله: (جَمِيعُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ وَإِنْ أُعْطِيَ) فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (وَمَجْذُومٌ) أَيِ: بِجُذَامٍ لَمْ يُخْلَ بِالْعَمَلِ أَهْ ع ش. قوله: (وَآبِقٌ) وَيُجْزِئُ مَرْهُونٌ وَجَانٌ إِنْ نَقَذْنَا عِتْقَهُمَا بَأَنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا وَيُجْزِئُ حَامِلٌ وَإِنْ اسْتَتَى حَمَلُهَا وَيَتَّبَعُهَا فِي الْعِتْقِ وَيَبْطُلُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي صَوْرَتِهِ وَسَقَطَ بِهِ الْفَرْضُ وَلَا يُجْزِئُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ وَلَا مُسْتَأْجِرٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (وَمَغْصُوبٌ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى انْتِزَاعِهِ مِنْ غَاصِبِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (غَلِمَتْ حَيَاتُهُمْ) سَوَاءٌ أَعْلِمُوا عِتْقَ أَنْفُسِهِمْ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي نَفُوذِ الْعِتْقِ فَكَذَلِكَ فِي الْإِجْزَاءِ مُغْنِي وَأَسَى.

قوله: (لَا زَمَنٌ) أَيِ: مُبْتَلَى بِآفَةٍ تَمْنَعُهُ عَنِ الْعَمَلِ كَذَا فِي الْمُخْتَارِ وَعَلَيْهِ فَالزَّمَانَةُ تَشْمَلُ نَحْوَ الْعَرَجِ الشَّدِيدِ أَهْ ع ش. قوله: (وَجَنِينٌ) أَيِ: وَنَحِيفٌ لَا عَمَلَ فِيهِ أَهْ مُغْنِي. قوله: (وَإِنْ انْفَصَلَ الْخ) وَكَذَا لَا يُجْزِئُ لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ كَمَا قَالَ الْفَقَّالُ أَهْ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ بِنَلُّهُ. قوله: (أَوْ يَدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا عَلِمَ) فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (وَخَصَّصَهُمَا) أَيِ: الْإِبْهَامَ وَمَا بَعْدَهُ أَهْ ع ش وَالْأُولَى أَيِ اسْتَتَى الْخِنْصَرُ وَالْبَنْصِرُ. قوله: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَمَنْهُمْ الْمُغْنِي.

قوله: (وَالَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لَمْ يُجْزِئْ عِتْقُهُ.

لا يُفهم ذلك بل خلافه قُلْتُ مَسْنُوعٌ بل يُفهمه؛ لَأَنَّهُ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْأُثْمَلَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ كَالْأَصْبُعِ فَمِثَالُهُ أَنَّهُمَا فِيهِمَا كَالْأَصْبُعِ أَيْضًا (قُلْتُ أَوْ أُثْمَلَةُ إِبْهَامٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَتَعَطَّلَ مَنْفَعَتُهَا حِينَئِذٍ بِخِلَافِ أُثْمَلَةٍ مِنْ غَيْرِهَا وَلَوْ الْعُلْيَا مِنْ أَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ نَعَمْ، يَظْهَرُ أَنَّ غَيْرَ الْإِبْهَامِ لَوْ فَقَدْ أُثْمَلَتْهُ الْعُلْيَا صَرَفَ قَطْعِ أُثْمَلَةٍ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْإِبْهَامِ. (وَلَا هَرَمٌ عَاجِزٌ) عَنِ الْكَسْبِ صِفَةُ كَاشِفَةٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْإِحْتِرَازِ عَمَّا إِذَا كَانَ يُخَيِّسُ مَعَ الْهَرَمِ صَنْعَةُ تَكْفِيهِ فَيَجْزِي وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ الْأَعْمَى مِثْلًا عَلَى صَنْعَةٍ تَكْفِيهِ أَجْزَاءً وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَلَكِ أَنْ تَعْتَمِدَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَنْ صَرَحُوا فِيهِ بِعَدَمِ إِجْزَائِهِ لَا نَظَرَ فِيهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ كَمَا أَنَّ مَنْ صَرَحُوا بِإِجْزَائِهِ لَا نَظَرَ فِيهِ بِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ حَالًا وَيُوجِّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي الْقِسْمَيْنِ لِلْغَالِبِ وَمَا ذَكَرَ نَادِرٌ فَلَمْ يُعَوَّلُوا عَلَيْهِ. (و) لَا (مَنْ أَكْثَرُ وَقْتَهُ مَجْثُوثٌ) فِيهِ تَجَوُّزٌ بِالْإِخْبَارِ بِمَجْثُوثٍ عَنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ وَالْأَصْلُ وَلَا مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِ وَقْتِهِ مَجْثُوثٌ وَذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ الْأَقْلَ

قوله: (إنهما فيهما) أي: في الخنصرِ والبِصْرِ معًا. قوله: (ولو العُلْيَا إلخ) لا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ إِلَّا أَنَّ تَجَمُّلَ حَالًا مُؤَكَّدَةً عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَلَوْ فَقَدَتْ أَنْامِلُهُ الْعُلْيَا مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ أَجْزَاءً. قوله: (نعم يظهر إلخ) لَا حَاجَةَ إِلَى بَحْثِ هَذَا إِذَا فَقَدَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَقْطَعٍ أَوْ خُلُقِيًّا رَشِيدِيٍّ وَهِيَ صِفَةُ كَاشِفَةٍ فِيهِ بَحْثٌ إِذَا يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُوصُوفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَحَقُّ الْعِبَارَةِ صِفَةُ لَازِمَةٍ أَيْ هِيَ. قوله: (ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْإِحْتِرَازِ إلخ) حَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرٌ بَلْ مُتَعَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْهَرَمَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعَجْزَ أَيْ هِيَ. قوله: (وهو قَرِيبٌ إلخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ نَحْوُ الْأَعْمَى عَلَى صَنْعَةٍ تَكْفِيهِ أَجْزَاءً وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَيْ. قوله: (لِقُدْرَتِهِ إلخ) صِلَةُ (نَظَرُ). قوله: (فِيهِ تَجَوُّزٌ بِالْإِخْبَارِ إلخ) فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ نَهَارَهُ صَائِئٌ أَيْ هِيَ. قوله: (لَمَّا ذَكَرَ) أَيْ: مِنْ الْمُتَعَلِّقُونَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ إِنْ كَانَ مُسْتَنَادًا لِضَبْطِ خَطِّ الْمُصَنِّفِ أَكْثَرُ بَضْمَةٍ فَمُسَلَّمٌ وَلَا مَحِيدَ عَنْهُ وَإِلَّا فَجَوُّزٌ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى ظَرْفِيَّتِهِ وَالْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ وَشَرْطُ حَذْفِ عَائِدِ الْمُبْتَدَأِ مَوْجُودٌ وَهُوَ طَوْلُ الصَّلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرَّرْ أَيْ سَيَدُّ عُمُرَ وَهُوَ وَجِيهٌ. قوله: (لَمَّا ذَكَرَ) أَيْ: مِنْ إِضْرَارِهِ بِالْعَمَلِ أَيْ هِيَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ أَيْ. قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ

قوله: (صَرَفَ قَطْعَ أُثْمَلَةٍ إلخ) لَعَلَّ هَذَا عَنِّي عَنْ بَحْثِهِ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ أُثْمَلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِهِمَا إِذْ لَا فَرْقَ فِي فَقْدِهِمَا بَيْنَ كَوْنِهِ دَفْعَةً أَوْ عَلَى التَّرْتِيبِ كَمَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي فَقْدِ الْعُلْيَا خِلْقَةً وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ لِمُسْمُولِ الْمَتْنِ الْفَقْدَ خِلْقَةً بِإِغْتِيَابِ الْجَمِيعِ وَالْمَجْمُوعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (صِفَةُ كَاشِفَةٍ) فِيهِ بَحْثٌ إِذَا يُعْتَبَرُ فِي الْكَاشِفَةِ إِنْ تُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الْمُوصُوفِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَحَقُّ الْعِبَارَةِ صِفَةُ لَازِمَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وهو قَرِيبٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ الْأَعْمَى مِثْلًا عَلَى صَنْعَةٍ تَكْفِيهِ أَجْزَاءً) وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ شَرْحُ م ر. قوله: (فِيهِ تَجَوُّزٌ بِالْإِخْبَارِ بِمَجْثُوثٍ عَنْ أَكْثَرِ وَقْتِهِ) فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ نَهَارَهُ صَائِئٌ. قوله: (وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إلخ) وَأَنَّ مَنْ يُبْصِرُ وَقْتًا دُونَ وَقْتِ كَالْمَجْثُوثِ فِي

يعمل ما يكفيه زمن الجنون الأكثر أجراً وهو مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خلافه ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن مجنونه عن زمن إفاقته أو استوى أي الإفاقة في النهار وإلا لم يُجزئ كما بحثه الأذرعى؛ لأن غالب الكسب إنما يتيسر نهاراً ويؤخذ منه أنه لو كان يتيسر له ليلاً أجراً وأن من يُبصر وقتاً دون وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو مُتَجِّةٌ وبقاء نحو خيل بعد الإفاقة يمنع العمل في حكم الجنون وإنما لم يل التكاخ من استوى زمن مجنونه وإفاقته؛ لأنه لا يحتاج لطول نظر واختيار ليعرف الأكفاء وهو لا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كذا قيل ويتأمل ما مر فيه يُعلم أنه لا جامع بينه وبين ما هنا وخرج بالجنون الإغماء؛ لأن زواله مزججاً وبه صرح الماوردى لكن توقف غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره في أكثر الأوقات. (و) لا (مريض لا يؤجى) عند العتق يؤم مرضه كفالج وشل ولا من قدم للقتل بخلاف من تحتم قتله في المحاربة أي قبل الزفع للإمام أما إذا رجى يؤؤه فيجزئ وإن اتصل به الموت لجواز أن يكون لهجوم علة بل لو تحقق موته بذلك المريض أجراً في الأصح نظراً للغالب وهو الحياة من ذلك المريض (فلان برى) من لا يؤجى يؤؤه بعد إعتاقه (بان

التعليل. فؤد: (زمن الجنون إلخ) أي: مع زمن الإفاقة. فؤد: (بخلاف ما إذا) إلى المتن في النهاية إلا قوله: (كذا قيل) إلى (وخرج). فؤد: (بخلاف ما إذا لم يكن إلخ) راجع إلى المتن. فؤد: (ويؤخذ منه) أي: من قوله: لأن غالب الكسب إلخ. فؤد: (وأن من يبصر إلخ) يظهر أنه معطوف على قوله أنه لو كان في زمن إفاقته إلخ. فؤد: (وإنما لم يل إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله أو استوى. فؤد: (لأنه) أي: ولي النكاح. فؤد: (وإنما لم يل النكاح) المراد أنه لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم من أنه لو زوج في زمن الإفاقة صح وإن قلت جداً كيوم في سنة اهـ ش. فؤد: (ويتأمل ما مر) حاصل ما مر أنه لا تنتظر إفاقته ولو زوج في زمن الإفاقة صح وإن قصر جداً كيوم في سنة. فؤد: (لكن توقف غيره فيما لو اطردت) والقياس عدم إجزائه اهـ ش. فؤد: (عند العتق) إلى قوله: (بل لو تحقق) في المعنى وإلى قوله: (وهل يشترط) في النهاية. فؤد: (ولا من قدم للقتل) أي وقيل كما هو ظاهر مما يأتي اهـ رشيدى عبارة المعنى فإن لم يقتل كان كمريض لا يؤجى يؤؤه اهـ. فؤد: (أي قبل الزفع للإمام) ولو رفع وقيل فالأقرب أنه يبين عدم إجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الإعتاق اهـ ش. فؤد (سني: برأ) بفتح الراء اهـ معني.

تفصيله المذكور وهو مُتَجِّةٌ شَرَحَ م ر. فؤد: (ويتأمل ما مر فيه إلخ) عبارته هناك عقب قول المتن أنه لا ولاية لصبي ومجنون ما نصه: لِنَفْسِهِمَا أَيْضاً وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِيّاً لَزِمْنِهِ الْمُفْتَضِي لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ فَيَزُوجُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِهِ فَقَطُّ وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ نَعَمْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ قَلَّ جِدّاً كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ انْتِظَرَتْ كَالْإِغْمَاءِ قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ قَصُرَ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ جِدّاً فَهُوَ كَالْعَدَمِ أَيْ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ انْتِظَارِهِ لَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ صِحَّةِ إِنْكَاحِهِ فِيهِ لَوْ وَقَعَ وَشُتْرَطُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ صَفَاؤُهُ مِنْ آثَارِ خَبَلٍ يَحْمِلُهُ عَلَى جِدَّةٍ فِي الْخُلُقِ اهـ.

الإجزاء في الأصح) لخطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مرَّ قُبيلَ فصلٍ تجبُ الزكاةُ على الفورِ وعن والِدِ الروياني؛ لأنه لا ظنَّ ثمَّ أخلفَ مع أنَّ الأصلَ عدمُ التصابِ ثمَّ والأصلُ أي الغالبُ هنا البرءُ بخلافِ ما لو اعتقَّ أعمى فأبصرَ لِتَحَقُّقِ يَأْسِ إبصارِهِ فكان محضَ نعمةٍ جديدةٍ ورجحَ جمعُ المُقابلِ لِعَدَمِ الجزمِ بالتيَّةِ مع عدمِ رجاءِ البرءِ ويُجابُ بمنعِ تأثيرِ ذلك في التَّيَّةِ؛ لأنَّه جازِمٌ بالإعتاقِ وإنَّما هو مُتَرَدِّدٌ في أنَّه هل يستمرُّ مَرَضُهُ فيحتاجُ إلى إعتاقٍ ثانٍ أو لا فلا ومثُلُ ذلك لا يُؤثِّرُ في الجزمِ بالتيَّةِ كما لا يخفى وبهذا إن تأملتَ يظهرُ لك أنَّ ما تقرَّرَ هنا في الأعمى لا يُنافي قولهم لو ذهبَ بصرُهُ بجنايةٍ فأخذَ دينه ثمَّ عادَ اسْتَرَدَّتْ؛ لأنَّ العمى المُحقَّقُ لا يزولُ ووجهُ عدمِ المُنافاة أنَّ المدارَّ هنا على ما يُنافي الجزمَ بالتيَّةِ والعمى يُنافيه نظراً لِحَقِيقَتِهِ

☐ قوله: (وبه) أي: بالتعليل. ☐ قوله: (وما مرَّ قُبيلَ إلخ) أي: من قوله أنَّ لا يَعْلَمُ أنَّ ملكه نصابٌ لا يُجزئُه في غيرِ زكاةِ التَّجَارَةِ التَّعْجِيلُ كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ عَنْ دَرَاهِمَ عَنْدهُ يَجْهَلُ قدرَها فَبَانَتْ نِصاباً فإنَّها لا تُجزِّيه لِعَدَمِ جَزْمِهِ بالتيَّةِ اهـ وقد يُقالُ خُلِفَ عَدَمُ البرءِ هنا يوجبُ عَدَمَ الجزمِ بالتيَّةِ وتَبَيَّنَ خَطَأُ الظنِّ لا يَدْفَعُ ذلكَ فَلَيتَأَمَّلْ اهـ سم وقوله وقد يُقالُ إلخ سيأتي جوابُه مع ما فيه.

☐ قوله: (بخلاف ما لو اعتقَّ إلخ) راجعٌ لِلْمَتْنِ عبارةُ الْمُعْنَى في شَرْحِ وَأَعْوَرَ نَفْسُها.

(تنبيه): أفهمَ كلامُهُ عَدَمَ الإِكْفَاءِ بِالْأَعْمَى وهو كذلك وإنَّ أَبْصَرَ لِتَحَقُّقِ الْيَأْسِ في العمى، وعُرِضَ البصرُ نعمةً جديدةً بخلافِ المَرَضِ كما سيأتي فإن قيلَ هذا يُشْكَلُ بقولهم لو ذهبَ بصرُهُ إلخ أُجِيبُ بأنَّ الأوَّلَ في العمى الأصليِّ والثَّاني في الطَّارِيٍّ اهـ وهو سَالِمٌ عَمَّا يَأْتِي على جَوَابِ الشَّارِحِ الآتي.

☐ قوله: (فكان) أي: إبصارُهُ. ☐ قوله: (لأنَّه جازِمٌ بالإعتاقِ) فيه نظَرٌ؛ لأنَّ التَّيَّةَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ قَصْدِ الإِعتاقِ بل قَصْدُ الإِعتاقِ عَنِ الكُفَّارَةِ وهو مُتَرَدِّدٌ فيه قَطْعاً فانظُرْ بَعْدَ ذلك ما بَنَاهُ على هذا من قوله وبهذا إنَّ تأملتَ إلخ سم على حَجِّ اهـ رَشِيدِيٍّ وقوله وهو مُتَرَدِّدٌ فيه قَطْعاً قَرِيبٌ مِنَ المُكَابَرَةِ. ☐ قوله: (ووجهُ عَدَمِ المُنافاةِ إلخ) وقد يُقالُ هذا لا يَدْفَعُ المُنافاةَ المورَدَةَ هنا وهي دَلالةُ ما هنا على زَوَالِ العمى المُحقَّقِ وما هُناكَ على عَدَمِ زَوَالِهِ فتَأَمَّلْ سم على حَجِّ اهـ رَشِيدِيٍّ وقوله ما هنا ثمَّ قوله وما هُناكَ صَوَاهُما القَلْبُ

☐ قوله: (عن والِدِ الروياني) عِبَارَتُهُ هُناكَ لِقَوْلِ الجَوَاهِرِ والخَادِمِ عَنِ والِدِ الرويانيِّ لو عَجَّلَ في الحَوْلِ الأوَّلِ زكاةً فَوْقَ قِسْطِهِ لم تُجْزَ؛ لأنَّ الحَوْلَ لم يَتَعَقَّدْ في الزَّائِدِ أو عَجَّلَ زكاةً دُونَ قِسْطِ الأوَّلِ كَعَشْرَيْنِ وقِسْطُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ فإنَّ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الحَوْلِ جازاً أو قَبْلَهُ لم يَجْزَ؛ لأنَّ مَنْ لا يَعْلَمُ أنَّ مَلَكَهُ نِصابٌ لا يُجْزِيهِ في غيرِ زكاةِ التَّجَارَةِ التَّعْجِيلُ كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ عَنْ دَرَاهِمَ عَنْدهُ لِجَهْلِ قدرِها فَبَانَتْ نِصاباً فإنَّها لا تُجْزِيهِ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بالتيَّةِ اهـ وقد يُقالُ إنَّ عَدَمَ البرءِ هنا يوجبُ عَدَمَ الجزمِ بالتيَّةِ وتَبَيَّنَ خَطَأُ الظنِّ لا يَدْفَعُ ذلكَ فَلَيتَأَمَّلْ. ☐ قوله: (لأنَّه جازِمٌ بالإعتاقِ) فيه نظَرٌ؛ لأنَّ التَّيَّةَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ قَصْدِ الإِعتاقِ بل قَصْدُ الإِعتاقِ عَنِ الكُفَّارَةِ وهو مُتَرَدِّدٌ فيه قَطْعاً فانظُرْ بَعْدَ ذلك ما بَنَاهُ على هذا من قوله وبهذا إنَّ تأملتَ إلخ. ☐ قوله: (ووجهُ عَدَمِ المُنافاةِ إلخ) كذا شَرَحُ م ر قد يُقالُ هذا لا يَدْفَعُ المُنافاةَ



الْمُتَبَادِرَةِ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ فَلَمْ يُجْزِئِ الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَتَمَّ عَلَى مَا يُمَكِّنُ عَادَةً عَوْدَهُ وَمَا لَا  
وَبِالزَّوَالِ بَانَ أَنَّهُ غَيْرُ عَمَى فَوَجِبَ الْاسْتِزْدَادُ. (وَلَا يُجْزِئُ شِرَاءُ) أَوْ تَمْلُكُ (قَرِيبٍ) أَصْلُ أَوْ فَرَعَ  
(بَنِيَّةُ كَفَّارَةٍ)؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِغَيْرِ جِهَةِ الْكَفَّارَةِ فَهُوَ كَذَنْعِ نَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ إِلَيْهِ بَنِيَّةُ الْكَفَّارَةِ.  
(وَلَا) عَتَقَ فَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى شِرَاءٍ وَحَذَفَ إِقَامَةً لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَا هُمَا عَلَى  
قَرِيبٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَتَوَقَّفُ صَحَّةِ

بِزِيَادَةِ الْكَافِ فِي الْأَوَّلِ وَحَذَفُهُ عَنِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (الْمُتَبَادِرَةُ مِنْ حُصُولِ صَوْرَتِهِ الْخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَوْ  
أَبْصَرَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ كَانَ بَعِيْنُهُ غِشَاوَةً وَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْمَى لَمْ يُجْزِئِ لِفَسَادِ النَّيَّةِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُجْزِئِ  
الْأَعْمَى مُطْلَقًا) أَي: أَبْصَرَ بَعْدَ أَمٍّ لَا وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ زَوَالُ الْجُنُونِ وَالزَّمَانَةِ فَلَا يَكْفِي عَنِ الْكَفَّارَةِ  
أَخْذًا مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْعَمَى الْمُحَقَّقُ أَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَوْدِ الْبَصَرِ بِخِلَافِ الْجُنُونِ  
وَالزَّمَانَةِ الْمُحَقَّقَيْنِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ بَلْ عُهُدٌ وَشَوْهَدٌ وَقَوْعُهُ كَثِيرًا اهـ ع ش أَقُولُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي  
شَرْحٍ وَلَا هَرَمَ عَاجِزٌ مَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. □ فَوَدَّ: (وَتَمَّ) أَي: فِي الْجَنَانِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا لَا) أَي: لَا يُمَكِّنُ عَادَةً  
عَوْدَهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَمْلُكُ قَرِيبٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ لَوْ قَالَ تَمْلُكُ قَرِيبٍ لَكَانَ أَشْمَلَ فَإِنَّ هَبْنَهُ وَارِنَهُ وَقَبُولَ  
الْوَصِيَّةِ بِهِ كَذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ جِهَةِ الْكَفَّارَةِ) أَي: بِجِهَةِ الْقَرَابَةِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى الْكَفَّارَةِ اهـ  
مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَي عَتَقَ الْقَرِيبَ عَنِ الْكَفَّارَةِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ الْمَعْطُوفُ) أَي عَتَقَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ:  
جَرَّ الْمُصَنَّفُ أُمَّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى إِضَافَةِ عَتَقَ الْمُقَدَّرِ كَمَا قَلَّزَتْهُ فِيهِمَا وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا فَاعِلَيْنِ لِيَجْزِيَ  
بَلَا تَقْدِيرِ مُضَافٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَا هُمَا) أَي أُمَّ الْوَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ سَمَّ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) أَي فِي  
حَدِّ ذَاتِهِ لَا فِي خُصُوصِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ إِذْ يُنَافِيهِ (وَذِي) وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَنُفَافِهِ  
قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ إِذْ مَعْنَاهُ إِقَامَتُهُ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَ الشَّهَابُ  
سَمَّ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَجْرُورَانِ وَأَنَّ الْمَعْطُوفَ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَفْظُ (عَتَقَ) الْمُضَافِ فَفِيهِ أَنَّ  
هَذَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ إِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ  
حَذْفِ الْمُضَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ انْتَهَى اهـ رَشِيدِي، عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا لَعَلَّ وَجْهَ مُغَايِرَةِ  
هَذَا لِقَوْلِهِ أَوَّلًا فَهُوَ الْمَعْطُوفُ الْخ أَنْ يَقْرَأَ أُمَّ وَلَدٍ بِالْجَرِّ فَيَكُونُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمُضَافُ وَبَقِيَ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ لَكِنَّ قَوْلُهُ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ ظَاهِرٌ فِي  
قِرَاءَةِ أُمَّ وَلَدٍ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ وَلَا ذِي كِتَابَةٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ) أَي: لِأَنَّ حَذْفَ  
الْمُضَافِ وَإِقَامَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَثِيرٌ شَائِعٌ اهـ ع ش.

الْمُورَدَةُ هُنَا وَهِيَ دَلَالَةُ مَا هُنَا عَلَى زَوَالِ الْعَمَى الْمُحَقَّقِ وَمَا هُنَاكَ عَلَى عَدَمِ زَوَالِهِ فَتَأَمَّلْهُ.  
□ فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَي: الْعَتَقُ. □ فَوَدَّ: (لَا هُمَا) أَي: أُمَّ وَلَدٍ وَمَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا) انْظُرْهُ مَعَ  
ذِي. □ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَطْفًا عَلَى شِرَاءٍ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ رَفْعِهِمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ  
قَوْلِهِ إِقَامَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ أَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ

المعنى على تقدير عتق لا يمنع ذلك (أَمْ وَلَدٌ) لا (ذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ) قَبْلَ تَعَجُّيزِهِ وَمَشْرُوطُ عِتْقِهِ فِي شِرَائِهِ لِذَلِكَ. (وَيُجْزَى) ذُو كِتَابَةٍ فَاسِدَةٍ (وَمُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ) عِتْقُهُ (بِصِفَةٍ) غَيْرِ التَّدْبِيرِ لِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ نَجَزَ عِتْقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ تَسْبِقُ الْأُولَى بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَّقَهُ بِالْأُولَى كَمَا قَالَ (فَإِنْ أَرَادَ) بَعْدَ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ (جَعَلَ الْعِتْقَ الْمُعَلَّقُ كُفَّارَةً) كَأَنَّ قَالَ إِنْ دَخَلَتْ هَذِهِ فَأَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ قَالَ إِنْ دَخَلَتْهَا فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي عِتْقٌ بِالْدُّخُولِ (وَلَمْ يُجْزَى) عِتْقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْعِتْقَ بِالتَّعْلِيقِ الْأَوَّلِ (وَلَهُ تَعْلِيقٌ عِتْقٍ) مُجْزِئٌ حَالُ التَّعْلِيقِ عَنِ (الْكُفَّارَةِ بِصِفَةٍ) كَمَا دَخَلَتْ فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي فَإِذَا دَخَلَ عِتْقٌ عَنْهَا إِذْ لَا مَانِعَ أَمَّا غَيْرُ الْمُجْزِئِ كَكَافِرٍ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَنْهَا بِإِسْلَامِهِ فَيَعْتَقُ إِذَا أَسْلَمَ لَا عَنْهَا. (و) لَهُ (إِعْتَاقٌ عَبْدِيهِ عَنِ كَفَّارَتِهِ) كَكُفَّارَةِ قَتْلِ وَكُفَّارَةِ ظَهَارٍ وَإِنْ صَرَّحَ بِالتَّشْقِيقِ .....

☐ فَوَدَّ: (قَبْلَ تَعَجُّيزِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يُشْتَرَطُ) فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَشْرُوطُ عِتْقِهِ فِي شِرَائِهِ).

☐ فَوَدَّ: (وَمَشْرُوطُ) عَطْفٌ عَلَى ذِي كِتَابَةٍ. ☐ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَي: لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ إِنْ سَمِعَ وَ ع ش.

☐ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ الْخ) كَأَنَّ قَالَ إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ مِنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ كَلَّمَ زَيْدًا قَبْلَ دُخُولِ الدَّارِ اه سم. ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَّقَهُ بِالْأُولَى) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا إِذَا عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ قَارَنَتْ الْأُولَى هَلْ يَقَعُ عَنْهَا أَوْ لَا لِيَتَأَمَّلَ اه سَيَدُ عُمَرُ أَقُولُ قَضِيَّةً مَا قَبْلَهُ الثَّانِي بَلْ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَلَا لَمْ يُجْزِهِ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَكَذَا قَوْلُ الْأَسْنَى وَمَحَلُّهُ إِذَا نَجَزَ عِتْقُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْكُفَّارَةِ أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى وَوُجِدَتْ قَبْلَ الْأُولَى اه كَالصَّرِيحِ فِيهِ.

☐ فَوَدَّ (الْأَسْنَى): (لَمْ يُجْزَى) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ اه مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (حَالُ التَّعْلِيقِ) قَضِيَّةٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَلِيمًا حَالُ التَّعْلِيقِ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ عَيْبٌ بَعْدَ التَّعْلِيقِ وَقَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ أَجْزَأُ اه ع ش أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ سَم قَوْلُهُ حَالُ التَّعْلِيقِ أُخْرَجَ حَالُ وُجُودِ الصِّفَةِ اه وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَفِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ نَحْوُهُ وَلَوْ عَلَّقَ عِتْقُ رَقِيقِهِ الْمُجْزِئُ عَنِ الْكُفَّارَةِ بِصِفَةٍ ثُمَّ كَاتَبَهُ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ أَيَّ قَبْلَ أَدَاءِ التُّجُومِ أَجْزَأُ إِنْ كَانَ وَجُودُهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُعَلَّقِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ اه. ☐ فَوَدَّ: (لَا عَنْهَا) أَي: بَلْ مَجَانًا اه ع

المُضَافِ إِلَّا إِعْطَاؤُهُ إِعْرَابَهُ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَجْرُورَانِ وَأَنَّ الْمَغْطُوفَ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَفْظُ عِتْقِ الْمُضَافِ فَبِهِ أَنَّ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ إِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَحَلِّهِ.

☐ فَوَدَّ: (وَلَا ذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ) فِي الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَهُ عَنْهَا بِالْدُّخُولِ ثُمَّ كَاتَبَهُ فَدَخَلَ فَهَلْ يُجْزَى فِيهِ وَجْهَانِ اه وَبَيَّنَّ فِي شَرْحِهِ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ الْإِجْزَاءِ إِنْ وَجِدَتْ الصِّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُعَلَّقِ وَبَسَطَ ذَلِكَ. ☐ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَي: لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ إِنْ سَمِعَ (أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ تَسْبِقُ الْأُولَى) أَي: كَأَنَّ قَالَ إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ قَالَ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ كَلَّمَ زَيْدًا قَبْلَ دُخُولِ الدَّارِ. ☐ فَوَدَّ: (حَالُ التَّعْلِيقِ) أُخْرَجَ حَالُ وُجُودِ الصِّفَةِ.

بأن قال أعتقت (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص ربة كل  
عن الرق ويقع العتق مؤزعا كما ذكره فإذا ظهر أحدهما معينا لم يُجزئ واحد منهما فإن لم  
يذكره فلا تشقيص. (ولو أعتق مفسر نصفين) له من عبتين (عن كفارة فالأصح الإجزاء إن كان  
بأيهما) أو باقيا أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره إن توقف فيه الأذرع (خو) لحصول  
الاستقلال المقصود ولو في أحدهما بخلاف ما إذا كان باقيهما لغيره لعدم السراية عليه فلم  
يحصل مقصود العتق من التخلّص من الرق وأما الموسر ولو باقيا أحدهما كما عليم مما قبله  
فيجزئ إن نوى عتق الكل عنها؛ لأنه للسراية عليه كأنه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا  
علمه بأنه يسري عليه ينسب على ما لو أعتق قتا لأجنبي فبان أنه لمؤثره الميت قبل إعتاقه فهل  
يُجزئ هنا اعتبارا بما في نفس الأمر أو لا لعدم الجزم بالنية؛ لأنها لم تستند لشيء أصلا

ش. قوله: (كما ذكره) أي: المعلق أي يقع على طبق ما ذكره رشدي وع. ش. قوله: (لم يُجزئ واحد  
منهما) انظر لو أعتق آخر مؤزعا بدلا عن ظهر معينا سم على حج أقول ويتبع عدم الإجزاء؛ لأنه تبين  
أن عتق الأول وقع مؤزعا على الكفارتين فينفذ متجانا فلا يُجزئ ولا يعتد بما فعله بعد فيعتقان متجانا اه  
ع. ش. قوله: (فإن لم يذكره) أي: قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المغني.

(تنبيه): لو سكت المكفر عن التشقيص بأن أعتق عبده عن كفارته ولم يرد على ذلك صح كما جزم  
به الإمام وتقع كل ربة عن كفارة في أحد وجهين يظهر ترجيحه اه. ش. قوله: (أما الموسر الخ) عبارة  
الروض مع شرحه والمغني فرع: يُجزئ الموسر إعتاق عبد مشترك بينه وبين غيره عن كفارته لحصول  
العتق بالسراية وكذا لو أعتق نصيبه عنها ونوى حيث يذ صرّف عتق نصيب الشريك أيضا إليها لذلك فإن  
لم ينو حيث يذ صرّف ذلك إليها لم ينصرف إليها أما نصيبه فينصرف إليها فيكمل عليه ما يوفي ربة اه.

ش. قوله: (فيجزئ إن نوى عتق الكل) أي كل العبد الذي سرى لياقيه قال في الباب فرع لو قال لله علي أن  
أعتق هذا عن كفارتي ثم تعيّب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيّب فأعتق عنها غيره مع مكنة إعتاق  
المعين فالظاهر براءته وهل يلزمه إعتاق المعين لم أر من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع  
للسقين أو للثاني سم على حج أقول الظاهر رجوعه للسقين ويتبع وجوب الإعتاق؛ لأنه التزمه بالتذر  
وتبرّع بإعتاق غيره عن الكفارة اه ع. ش. أقول بل الظاهر أنه راجع للثاني فقط. ش. قوله: (لأجنبي) هل المراد

ش. قوله في (الشرح): (بأن قال أعتقت عن كل منهما نصف ذا العبد ونصف ذا الخ) قال في شرح  
الإرشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف أنه لو قال أعتقت نصفكما عن ظهار وبأيهما عن قتل لا  
يُجزئ بالنسبة للظهار وهو محتمل؛ لأن العتق عنه كان مع بقاء رق بأيهما بخلاف ما لو قال أعتقتكما  
نصفكما عن ظهار ونصفكما عن قتل اه فليأمل. ش. قوله: (لم يُجزئ واحد منهما) انظر لو أعتق آخر  
مؤزعا بدلا عن ظهر معينا. ش. قوله: (كما استظهره الزركشي الخ) كذا شرح م. ر. ش. قوله: (فيجزئ إن  
نوى عتق الكل) أي: كل العبد الذي سرى لياقيه.

بخلاف عتق غائب ومريض، كلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب ويؤيده أن العبرة في العبادات بما في نفس الأمر وظنُّ المُكَلَّفِ. (ولو أعتق) قِتًا عن كفارته (بعوض) على القن أو أجنبي كاعتقتك عنها بألف عليك وكأعتقه عنها بألف علي (لم يُجزئ عن كفارة) لعدم تجرُّد العتق لها ومن ثمَّ استحقَّ العوض على المُلتَمِسِ. ولَمَّا ذكروا حكم الإعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكْرَ حكمه في غيرها وتبعهم كأصله فقال (والإعتاق بمالٍ كطلاقي به) فيكون مُعاوِضةً فيها شوبٌ تعلّيق من المالك وشوبٌ جعالة من المُلتَمِسِ ويجب الفور في الجواب وإلا عتق على المالك مَجَانًا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك على ألف) ولم يُقلْ عَنِّي سواء أقال عنك أو أطلق (فأعتق) ها فورًا (نَقَذَ عتقه) (ولزمه) أي المُلتَمِس (العوض)؛ لأنّه اقتداءً من جهته كاختلاع الأجنبي أما إذا قال عَنِّي فأعتقها عنه فتعتق ولا عوض لاستحالة بخلاف طلق زوجتك عني؛ .....

به ما يشمل مورثه فليراجع. قوّه: (ويؤيده أن إلخ) قد يقال لو وقفوا مع هذا الأصل لا مُتَنَع عتق الغائب والمريض اه سيّد عمر. قوّه: (على القن) إلى قول المتن والأصح في النهاية وكذا في المُعْنَى إلّا قوله نَعَمْ إلى المتن. قوّه: (كاعتقتك عنها إلخ) أي عن كفارتي. قوّه: (وكأعتقه عنها إلخ) أي عن كفارتك اه رسيدي.

قوْل (سنن): (لم يُجز عن كفارة) ويقع الولاء للمُعْتَق؛ لأنّه لم يَغْتَقه عن الباذل ولا هو استدعاه لِنَفْسِهِ مُعْنَى رَوْضٍ مع شَرْحِهِ. قوّه: (على المُلتَمِس) أي: مِنَ الْقَن والأجنبي اه ع ش. قوّه: (ذَكَرَ حُكْمِهِ) أي: الإعتاق بعوض. قوّه: (ولاً) أي: وإن لم يجب على الفور عتق على المالك مَجَانًا هو شاملٌ لِتَحْوِ أَعْتَقَ عَبْدَكَ على ألفٍ فَأَجَابَهُ لا على الفور وهو ظاهرٌ وَلِتَحْوِ أَعْتَقْتَ عَبْدِي على ألفٍ عَلَيْكَ فَلَمْ يُجِبْهُ على الفور فَلْيُرَاجَعْ سَم على حَجٍّ أقول القياس في الثانية عَدَمُ الإعتاق؛ لأنَّ المانع لَيْسَ مِنْ جِهَةِ المالك فَلَمْ يُعْتَدَ بما فعله اه ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عبارة سَم المذكورة القول بالعنق حينئذٍ أي في الصورة الثانية بعيدٌ جدًا نَعَمْ قد يقال فيما لو نَوَى أي في الصورة الأولى العوض هل يَغْتَقُ بَاطِنًا أو لا، يُتَأَمَّلُ اه أقول ويُصْرِّحُ بَعْدَمُ الإعتاق في الثانية قول الرّوض مع شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ في صورة الاستدعاء لَوْ قَوَّعَ الْعَتَقُ عَنِ الْمُسْتَدْعَى وَلَزِمَ الْعَوِضُ الْجَوَابُ لَهُ فَوَرَّاهُ وَإِلَّا إلخ حَيْثُ خَصَّاهُ الْكَلَامُ بِجَوَابِ المالك. قوّه: (عَتَقَهُ) أي: إعتاقه اه مُعْنَى. قوّه: (أما إذا قال) أي: المُلتَمِسُ وقوله فأعتقها عنه أي أعتق المالك أم ولده عن المُلتَمِسِ وقوله لاستحالة أي عتقها عن المُلتَمِسِ اه ع ش.

قوّه: (بخلاف طلق زوجتك عني إلخ) عبارة المُعْنَى بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عني على كذا

(فرغ): قال في الثَّابِتِ فَرَّغَ: لو قال لله عَلَيَّ أَنْ أَعْتَقَ هَذَا عَنْ كَفَارَتِي ثُمَّ تَعَيَّبَ أَوْ مَاتَ لَزِمَهُ إعتاقُ سَلِيمٍ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِبْ وَأَعْتَقَ عَنْهَا غَيْرَهُ مَعَ مُكْنَةِ إعتاقِ الْمُعَيَّنِ فَالظَّاهِرُ بِرَأْيِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ إعتاقُ الْمُعَيَّنِ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ اه وقوله فَهَلْ يَلْزَمُهُ إلخ هل هو راجعٌ لِلشَّقِيَيْنِ أَوِ لِلثَّانِي. قوّه: (ولاً) أي: وإن لم يجب الفور عتق على المالك مَجَانًا هو شاملٌ لِتَحْوِ أَعْتَقَ عَبْدَكَ على ألفٍ فَأَجَابَهُ لا على الفور وهو ظاهرٌ

لأنه لا يُتَخَيَّلُ فيه انتقالُ شيءٍ إليه (وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا) ولم يُقَلَّ عَنِّي سواء أقال  
 عنك أم أطلق (فأعتق) فوزاً فينفذ العتق جزئاً ويستحق المالك الألف (في الأصح)؛ لأنه منه  
 اقتداء كأم الولد (فإن قال أعتقه عني على كذا) أو أطعم ستين مسكيناً ستين مئداً عني بكذا أو  
 اكس عشرة كذا عني بكذا كما في الكافي فيهما (ففعّل) فوزاً (عتق عن الطالب) وأجزأه عن  
 كفارة عليه نواها به لِيَتَضَمَّنَ ما ذكر للبيع لِيَتَوَقَّفَ العتق عنه على ملكه له فكأنه قال بغنيه بكذا  
 وأعتقه عني فقال بعثك وأعتقه عنك (وعليه العوض) المُسمَّى إن ملكه .....

فَطَلَّقَ حَيْثُ يَلْزُمُهُ الْعَوْضُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي الطَّلَاقِ انْتِقَالُ شَيْءٍ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ فَقَدْ يُتَخَيَّلُ  
 جَوَازُ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ اهـ وعبارة الرِّوَضِ مع شَرْحِهِ فَلَوْ قَالَ لَهُ أَغْنَيْتُ مُسْتَوْلَدَتَكَ عَنْكَ أَوْ طَلَّقْتُ امْرَأَتَكَ بِالْأَلْفِ  
 فَفَعَّلَ صَحَّ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ فَإِنْ قَالَ فِيهِمَا عَنِّي وَجَبَ مَعَ الصَّحَّةِ الْعَوْضُ فِي الزَّوْجَةِ ؛ لَأَنَّهُ اقْتِدَاءٌ وَلِغَا قَوْلِهِ  
 عَنِّي لَا فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ ؛ لَأَنَّهُ التَّزَمَ الْعَوْضُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِتْقُهَا عَنْهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَقَلُّ مِنْ  
 شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ وَفَارَقَتِ الزَّوْجَةُ بَأَنَّهُ يُتَخَيَّلُ فِيهَا أَيُّ الْمُسْتَوْلَدَةِ انْتِقَالُ الْعِتْقِ أَوْ الْوَلَاءِ وَلَمْ يَحْصُلْ اهـ  
 وَعُلِمَ بِذَلِكَ عَدَمُ صَحَّةِ قَوْلِهِ ش قَوْلُهُ بِخِلَافِ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ الْخ أَيُّ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ اهـ . قَوْلُهُ : (لأنه لا  
 يُتَخَيَّلُ فِيهِ الْخ) عِلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ فَطَلَّقَ حَيْثُ يَلْزُمُهُ الْعَوْضُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَخَيَّلُ فِي  
 الطَّلَاقِ الْخ .

• قَوْلُ (سَي) : (عَلَى كَذَا) أَيُّ : كَأَلْفٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَكَانَ يَبْغِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ هُنَا أَيْضًا لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ  
 الْآتِي وَيَسْتَحِقُّ الْمَالِكُ الْأَلْفَ .

• قَوْلُ (سَي) : (فِي الْأَصَحِّ) .

(تَنْبِيْهٌ) : أَشْعَرَ قَوْلُهُ (عَلَى كَذَا) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعَوْضِ مَا لَوْ قَالَ عَلَى خَمْرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ مَثَلًا نَفَذَ  
 وَلَزِمَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ ظَهَرَ بِالْعَبْدِ عَيْبٌ بَعْدَ عِتْقِهِ لَمْ يَبْطُلْ عِتْقُهُ بَلْ يَرْجِعُ الْمُسْتَدْعِي الْعِتْقَ  
 بَارِشَ الْعَيْبِ ثُمَّ إِنْ كَانَ عَيْنًا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ فِي الْكِفَارَةِ لَمْ تَسْقُطْ بِهِ وَلَا فَرْقٌ فِي نَفْذِ الْعِتْقِ بِالْعَوْضِ بَيْنَ  
 كَوْنِ الرَّقِيقِ مُسْتَأْجَرًا أَوْ مَغْصُوبًا لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ مُغْنِي وَنِهَايَةً وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ  
 تَسْقُطْ بِهِ أَيُّ وَنَفَذَ الْعِتْقَ عَنِ الْمُسْتَدْعِي مَجَانًا اهـ . قَوْلُهُ : (أَوْ أَطْعَمَ الْخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمُتَنِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ  
 حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُتَنِّ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ الْخ اهـ سَمِ أَقُولُ لَمْ يُصْرَحْ بِحُكْمِهِ أَتَّكَلَّا  
 عَلَى انْفِهَامِهِ مِمَّا فِي الْمُتَنِّ . قَوْلُهُ : (فِيهِمَا) أَيُّ : فِي التِّمَاسِ الْإِطْعَامِ وَالْإِكْسَاءِ .

• قَوْلُهُ : (فَفَعَّلَ فَوْزًا) وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَى الطَّالِبِ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَتَقَ عَنِ الْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى  
 الطَّالِبِ فَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لَمَلَكْنَاهُ إِيَّاهُ وَجَعَلْنَاهُ  
 الْمُسْتَوْلَ نَائِبًا فِي الْإِعْتَاقِ وَالْمَالِكُ وَالْمَلِكُ فِي مَسْأَلَتِنَا يَوْجِبُ الْعِتْقَ فَالتَّوَكُّيلُ بَعْدَهُ بِالْإِعْتَاقِ لَا يَصِحُّ  
 وَيَصِيرُ دَوْرًا قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فِتَاوَاهِ اهـ مُغْنِي . قَوْلُهُ : (إِنْ مَلَكَهُ) أَيُّ : الْعَوْضُ بِأَنْ كَانَ مَالَهُ ع ش

وَلَنَحْنُ اعْتَقَقْتُ عَبْدِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَلَى الْفَوْرِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ . قَوْلُهُ : (أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا  
 الْخ) عَطَفَهُ عَلَى الْمُتَنِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ كَمَا بَيَّنَّ الْمُتَنِّ حُكْمَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ الْخ .

والأ فقيمة العبد كالحلح فإن قال مَجَانًا لم يلزمه شيء بخلاف ما إذا سكتنا عن العوض فإن المعتمد أنه إن قال عن كَفَّارَتِي أو عَنِّي وعليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له اقض ديني وإلا فلا، نعم، لو قال ذلك لِمَالِكٍ بعضه عتق عنه بالعوض ولا يُجْزئُه عنها؛ لأنه بملكه له استحق العتق بالقرابة (والأصح أنه) أي الطَّالِب (بملكه) أي القن المطلوب

ومعني. قوله: (وإلا) أي: بأن كان مغصوبًا أو نحو خمر اه ع ش. قوله: (فقيمة العبد) أي: والإمداد والكسوة كما هو قضية قول الشارح المار أو أطعم ستين إلخ وسكت عن التصريح به لانهائمه بالمقايضة على ما في المتن عبارة النهاية والمعني ولو قال لغيره أطعم ستين مسكينًا كل مسكين مئة من حنطة عن كَفَّارَتِي أو نواها بقلبه ففعل أجزه في الأصح ولا يختص بالمجلس والكسوة قبل الإطعام كما قاله الخوارزمي اه قال ع ش قوله أجزه في الأصح أي ولزمه المسمى إن ذكر ولا قبل الإمداد كما لو قال أقض عتي ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس أي الإطعام هذا قد يشكك بما مر من عدم إغناقه عن الطالب فيما لو قال أغتق عبدك على كذا فلم يجبه فورًا إلا أن يقال إن الإطعام يشبه الإباحة فاعتبر فيه عدم الفور والإغناق عن الغير يستدعي حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليتمكن الملك فيه وقوله والكسوة مثل الإطعام هذا مخالف لما قدمه في أول البيع من أن البيع الضمني لا يأتي في غير الإغناق وقد يجاب بما مر من أن الإطعام كالإباحة اه بذلك يسقط ما في سم والسيد عمر عبارة الثاني قوله فقيمة العبد كالحلح مفهومه أنه لا يلزمه قيمة الإمداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر ابن قاسم وقد يقال إذا لم يحصل الملك فكيف يقع عنه اللهم إلا أن يقال لا يقع فيهما وهو الظاهر اه. قوله: (فإن قال إلخ) أي: الطالب وكذا لو قاله المعتق روض ومعني ويقيد أيضًا قول الشارح بخلاف ما إذا سكتنا إلخ وقوله وإلا فلا. قوله: (بخلاف ما إذا سكتنا عن العوض إلخ) عبارة المعني وإن لم يشترط عوضًا ولا نفاه بأن قال أغتقه عن كَفَّارَتِي وسكت عن العوض لزمه قيمة العبد كما لو قال له اقض ديني وإن قال أغتقه عتي ولا عتق عليه فالذي يقتضيه نص الشافعي في الأثم وإيراد الجمهور هنا أنه لا تلزمه قيمة العبد وأن ذلك هبة مقبوضة اه. قوله: (إن قال عن كَفَّارَتِي إلخ) أي: أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم. قوله: (العتق عنه) أي: عن نفس المعتق. قوله: (وإلا) أي: بأن لم يقل ذلك أو لم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردي. قوله: (لو قال) أي: الطالب ذلك أي أغتقه عتي على كذا وقوله لِمَالِكٍ بعضه أي بعض القائل من أضل أو فرغ سم وع ش. قوله: (عتق عنه بالعوض) خلافًا للمعني كما مر. قوله: (أي الطالب) إلى قول المتن: (ومن ملك) في المعني وكذا في النهاية إلا قوله: (لكن) إلى المتن.

قوله: (فقيمة العبد) مفهومه أنه لا يلزمه قيمة الإمداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر. قوله: (إن قال عن كَفَّارَتِي) أي: أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض. قوله: (العتق عنه) أي: عن المعتق. قوله: (نعم لو قال ذلك) اسم الإشارة راجع للمتن كما هو ظاهر وقوله لِمَالِكٍ بعضه أي بعض القائل.

إِعْتَاثُهُ (عَقِبَ لَفْظُ الإِعْتَاقِ) الْوَاقِعَ بَعْدَ الاسْتِدْعَاءِ؛ لِأَنَّهُ التَّاقِلُ لِلْمَلِكِ (ثُمَّ) عَقِبَ ذَلِكَ (يَعْتَقُ عَلَيْهِ) أَيِ الطَّلَابِ فِي زَمَنَيْنِ لَطِيفَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ بِلَفْظِ الإِعْتَاقِ لَا اسْتِدْعَاءٍ عَتَقَهُ عَنْهُ ذَلِكَ إِذِ الشَّرْطُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمَشْرُوطِ لَكِنْ صَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ فِي مَوْضِعِ أَنَّهُ مَعَهُ. (وَمَنْ) لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ مُرْتَبَةٌ وَهُوَ رَشِيدٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَقَدْ (مَلَكَ عَبْدًا) أَيِ قِتْنًا (أَوْ ثَمَنَةً) أَيِ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ نَقِيدٍ أَوْ غَرَضٍ (فَاضِلًا) كُلُّ مِنْهُمَا (عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ) الَّذِينَ تَلَزَّمَتْهُ مُؤْتَنَّهُمْ (نَفَقَةً وَكِسُوفَةً وَسُكْنَى وَأَثْلًا) كَأَنِّيَّةٍ وَفَرِشٍ (لَا بُدَّ مِنْهُ) وَعَنْ ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤْجَلًا (لَزِمَهُ الْعِتْقُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] وَهَذَا وَاجِدٌ وَيَأْتِي فِي نَحْوِ كُتُبِ الْفَقِيهِ وَخَيْلِ الْجُنْدِيِّ وَآلَةِ الْمُحْتَزَفِ وَثِيَابِ التَّجْمُلِ هُنَا مَا مَرَّ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَفْضُلِ الْقَيْنُ أَوْ ثَمَنُهُ عَمَّا ذَكَرَ لاحتِجَاجُهُ لخدمَتِهِ لِمَنْصِبٍ يَأْتِي خِدْمَتُهُ بِتَفْصِيهِ .....

■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: لَفْظُ الإِعْتَاقِ. ■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ عَقِبَ ذَلِكَ) أَيِ: الْمَلِكِ وَأَشَارَ بِزِيَادَةِ عَقِبَ إِلَى أَنَّ ثَمَ لِمُجَرَّدِ التَّرْتِيبِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي زَمَنَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِمُخَذُوفٍ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَيَقَعَانِ فِي زَمَنَيْنِ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ: الطَّلَابِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيِ: تَقَدُّمُ الْمَلِكِ. ■ قَوْلُهُ: (إِذَا الشَّرْطُ) الْمُرَادُ بِهِ الْعِتْقُ وَبِالْمَشْرُوطِ الْمَلِكُ فَالْصَّوَابُ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطُ أَوْ يَقُولُ إِذَا الْمَشْرُوطُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّرْطِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَإِذَا وَجَدَ أَيِ الْمَلِكُ تَرْتَّبَ الْعِتْقُ عَلَيْهِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (لَكِنْ صَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ الْخ) وَهَذَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ مَعَ الْمَعْلُولِ زَمَنًا اهـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْحَقِيقُ بِالْإِعْتِمَادِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَعَهُ) أَيِ: يَخْضُلُ الْمَلِكُ وَالْعِتْقُ مَعًا بَعْدَ تَمَامِ اللَّفْظِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ مَعَ الْمَشْرُوطِ يَقَعَانِ مَعًا اهـ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَ رَشِيدٍ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ قِتْنًا) أَيِ: وَلَوْ أَتْنَى اهـ سَمِ. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ مَا يُسَاوِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (أَلْفَهُمَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَعَنْ ذَيْنِهِ وَلَوْ مُؤْجَلًا) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ ضَخَامَةً) إِلَى (وَيُشْتَرَطُ) وَقَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَمِنْهُمَا) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (بَحِثْ) إِلَى (أَمَّا إِذَا) وَقَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ). ■ قَوْلُهُ: (كُلُّ مِنْهُمَا) الْأَنْسَبُ أَيِ الْقَيْنُ أَوْ ثَمَنُهُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ فَاضِلًا أَيِ الرِّقَّتَيْنِ أَوْ ثَمَنِهِ وَمِنْهُ الْإِطْعَامُ وَالْكِسُوفَةُ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ فَاضِلَةً عَنْ كِفَايَةِ الْعُمَرِ الْغَالِبِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَغَيْرِهَا شَيْخُنَا عَزِيزِيَّ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (الَّذِي تَلَزَّمَهُ الْخ) خَرَجَ بِهِ مَنْ يُمَوِّنُهُمْ مَرُوءَةً كَأَخَوْتِهِ وَلَوْلَا الْكَبِيرُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْفَضْلُ عَنْهُمْ اهـ ع ش.

■ قَوْلُ (سَنِي): (وَأَثْلًا) وَخُذْنَا مَا مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي فِي نَحْوِ كُتُبِ الْفَقِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْحَجِّ وَفِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ مِنْ أَنَّ كُتِبَ الْفَقِيهِ لَا تَبَاغٍ فِي الْحَجِّ وَلَا تَمْنَعُ اخْتِذَ الزَّكَاةِ وَفِي الْفَلَسِ مِنْ أَنَّ خَيْلَ الْجُنْدِيِّ الْمُزْتَرِّقِ يَبْقَى لَهُ يُقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا بَلْ أَوْلَى كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ.

■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْكَفَّارَةِ. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ: مِثْلُهُ وَفَاعِلٌ يَأْتِي. ■ قَوْلُهُ: (لِمَنْصِبٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الدِّينِيِّ وَالْدُّنْيَوِيِّ وَقَوْلُهُ يَأْتِي خِدْمَتَهُ الْخ ظَاهِرُهُ اِغْتِيَابُ مَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَيَتَعَدُّ فِيمَنْ اِعْتَادَ بِمَنْ

■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَعَهُ) وَهَذَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعِلَّةَ مَعَ الْمَعْلُولِ زَمَنًا. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ قَيْنٍ) وَلَوْ أَتْنَى.

أَوْ ضَخَامَةٍ كَذَلِكَ بَحِثْ يَحْصُلُ لَهُ بِعْتُهُ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَلَا أَثَرُ لَفَوَاتٍ رَفَاهِيَةٍ  
 أَوْ لَمَرَضٍ بِهِ أَوْ بِمُؤْنِهِ فَلَا عِتْقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَأَقْدَهُ شَرْعًا كَمَنْ وَجَدَ مَاءً وَهُوَ يَحْتَاجُهُ لِعَطْشٍ  
 وَيُشْتَرِطُ فَضْلُ ذَلِكَ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ وَمَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ  
 هُنَا مِنْ اعْتِبَارِ سَنَةِ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّعِيفِ السَّابِقِ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ فَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا بِأَنْ مَنْ يَحِلُّ  
 لَهُ أَخَذُ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ فَقِيرٌ يُكْفَرُ بِالصَّوْمِ وَيَأْتِي مَنْ لَهُ رَأْسُ مَالٍ لَوْ بَاعَ صَارَ مِسْكِينًا كَفَّرَ  
 بِالصَّوْمِ كَمَا قَالَ. (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ) أَيِ أَرْضٍ (وَرَأْسِ مَالٍ لَا يَفْضُلُ دَخْلُهَا) وَهُوَ غَلَّةُ الْأُولَى  
 وَرِبْحُ الثَّانِي وَمَثْلُهُمَا الْمَاشِيَةُ وَنَحْوُهَا (عَنْ كِفَايَتِهِ) بَحِثْ لَوْ بَاعَهُمَا صَارَ مِسْكِينًا؛ لِأَنَّ  
 الْمَسْكَنَةَ أَقْوَى مِنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ أَمَّا إِذَا فَضَّلَ أَوْ بَعْضُهُ فَبِإِغَاءِ الْفَاضِلِ قَطْعًا (وَلَا) بَيْعُ (مَسْكَنِ  
 وَعَبْدٍ) أَيِ قِنْ (نَفِيسِينَ) بِأَنْ يَجِدَ بَشَرًا مَسْكِنًا مِسْكِنًا يَكْفِيهِ وَقَدْ يَعْتَقُهُ وَبَشَرًا قِنًْا يَخْدُمُهُ

ذَكَرَ خِدْمَةَ نَفْسِهِ وَصَارَ ذَلِكَ خُلْفًا لَهُ اعْتِبَارًا أَنْ يُفْضَلَ عَنْ خَادِمٍ يَخْدُمُهُ اهـ حَلَبِيٌّ. قَوْلُهُ: (أَوْ ضَخَامَةٍ)  
 أَيِ عَظْمَةٍ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُؤْنِهِ) أَيِ: الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فَضْلُ ذَلِكَ) أَيِ:  
 الْقِنْ أَوْ ثَمَنُهُ عَنْ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ أَيِ مِنْ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً الْخِ وَقَوْلُهُ الْعُمَرُ الْغَالِبَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي ظَرْفِ  
 الْكِفَايَةِ الْخِ قَالَ الْحَلَبِيُّ وَالْمُرَادُ بِالْعُمَرِ الْغَالِبِ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَوْفَاه قَدَّرَ بِسَنَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّحَ  
 فِيهَا) أَيِ: الرِّوَايَةِ.

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ الْخِ) وَمَنْ لَهُ أَجْرَةٌ تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِ لَا يُلْزَمُهُ التَّأَخِيرُ لِجَمْعِ  
 الزِّيَادَةِ لِتَحْصِيلِ الْعِتْقِ فَلَهُ الصَّوْمُ وَلَوْ تَسَّرَ لَهُ جَمْعُ الزِّيَادَةِ لِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ مَا قَارَبَهَا فَإِنْ اجْتَمَعَتِ الزِّيَادَةُ  
 قَبْلَ صِيَامِهِ وَجَبَ الْعِتْقُ اعْتِبَارًا بِوَقْتِ الْأَدَاءِ كَمَا سَبَّأْنِي مُعْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ.  
 قَوْلُ (لَسِي): (بَيْعُ ضَيْعَةٍ) وَهِيَ بَفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ الْعَقَارُ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَرَأْسُ مَالٍ لِلتَّجَارَةِ اهـ  
 مُعْنِي. قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْضٍ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ أَيِ عَقَارٍ اهـ قَالَ الْبَحِيرَمِيُّ قَوْلُهُ أَيِ عَقَارٍ كَذَا قَالَ  
 الْجَوْهَرِيُّ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ مَا يَسْتَعْلَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ غَيْرِهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛  
 لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَضِيعُ بِتَرْكِهَا بِزَمَانٍ اهـ. قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) أَيِ: كَالسَّفِينَةِ. قَوْلُهُ: (عَنْ مُفَارَقَةِ الْمَالُوفِ)  
 أَيِ: الْمَانِعِ مِنْ وُجُوبِ الْمَبِيعِ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا فَضَلَ الْخِ) وَقِيَاسُ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يُكَلَّفُ  
 النَّزُولَ عَنْ الْوُظَائِفِ لِقَضَاءِ الدِّينِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِيَدِهِ وَظَائِفٌ يَزِيدُ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَتِهِ  
 أَنَّهُ يُكَلَّفُ النَّزُولَ عَنْ الزَّائِدِ لِتَحْصِيلِ الْكَفَّارَةِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فَبِإِغَاءِ الْفَاضِلِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ الْكُلُّ  
 فِيمَا إِذَا فَضَّلَ الْبَعْضُ وَلَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهِ عِبَارَةُ الْبَحِيرَمِيِّ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا م ر كَحَجَّ أَنَّهُ يَبِيعُ الْفَاضِلَ  
 إِنْ وَجَدَ مَنْ يَشْتَرِيهِ وَإِلَّا فَلَا يُكَلَّفُ بَيْعَ الْجَمِيعِ حَلَبِيٌّ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَاضِلُ مِنْ ثَمَنِهَا يَكْفِيهِ الْعُمَرُ الْغَالِبُ  
 بِزَمَانٍ اهـ. قَوْلُهُ: (فَبِإِغَاءِ الْفَاضِلِ الْخِ) أَيِ إِذَا كَانَ يَوْفَى بِرَقِيَّةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي اهـ رَشِيدِي زَادَ سُلْطَانُ  
 وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بَعْضِ الرِّقَّةِ لَا أَثَرُ لَهَا اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَجِدَ بَشَرًا مَسْكِنًا الْخِ) هَذَا تَصْوِيرُ  
 لِلنَّفَاسَةِ الْمُرَادَةِ لَهُمْ هُنَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ عَرَفًا نَفِيسًا اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.



وَقَدْ يُعْتَقُّ (أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ) بَحِيْثٌ يَشْتَقُّ عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهُمَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ لِمَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوْفِ نَعَمْ، إِنْ أُنْسَعَ الْمَسْكُونُ الْمَالُوْفُ بَحِيْثٌ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ وَبَاقِيهِ يُحْصَلُ رَقَبَةٌ لَزِمَتْهُ تَخْصِيْلُهُمَا أَمَّا لَوْ لَمْ يَأْلَفْهُمَا فَيَلْزِمُهُ بَيْعُهُمَا وَتَخْصِيْلُ قِنْ يَعْتَقُّه قَطْعًا وَاحْتِيَاجُهُ الْأُمَّةَ لِلوُطْءِ كَهَوِّ لِلْخِدْمَةِ. (وَلَا) يَجِبُ (شِرَاءٌ) لِرَقَبَةٍ (بَغْيِنٍ) أَيِ زِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا وَإِنْ قُلْتُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْمَاءِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِتَكَرُّرِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَقْلًا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَاعْتَمَدُوهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ لِلصَّوْمِ بَلْ يَلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى الْوُجُودِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَكَذَا لَوْ غَابَ مَا لَهُ فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ أَيْضًا وَلَا تَنْظَرُ إِلَى تَضَرُّرِهِمَا بِفَوَاتِ التَّمَتُّعِ مُدَّةَ الصَّبْرِ؛

هـ فَوَلَّ (سَنِي): (فِي الْأَصَحِّ) وَيُفَارِقُ مَا هُنَا مَا مَرَّ فِي الْحَجِّ مِنْ لُزُومِ بَيْعِ الْمَالُوْفِ بِأَنْ الْحَجَّ لَا بَدَلَ لَهُ وَلِلْإِغْتِقِ بَدَلٌ وَمَا مَرَّ فِي الْفُلْسِ مِنْ عَدَمِ تَبْقِيَةِ خَادِمٍ وَمَسْكُونٍ لَهُ بِأَنْ لِلْكَفَّارَةِ بَدَلًا كَمَا مَرَّ وَبِأَنْ حُقُوقَهُ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ نِهَايَةً وَمُعْنِي. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتَنِ فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ إِلَى وَلَا يَلْزَمُ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِنْ أُنْسَعَ الْمَسْكُونُ (إِلَخ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بِأَنْ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ مَا يُوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يَخْصُهُ مِنْ الْخِدْمَةِ بِإِغْتِيَارٍ مَا يَبْقَى لَهُ مِنْهُ سَمِ أَقُولُ هُوَ مُتَّبَعٌ فِي غَيْرِ الْمَالُوْفِ أَمَا فِيهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ وَاضْهِقْ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مُفَارَقَتِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَهِيَ تَشْتَقُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الدَّارِ لَا يُفَارِقُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُقَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُعْنِي وَيَجِبُ بَيْعُ ثَوْبٍ نَفِيسٍ لَا يَلِيقُ بِالْمُكْفَرِ إِذَا حَصَلَ غَرَضُ اللَّبْسِ وَغَرَضُ التَّكْفِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَالُوْفًا كَمَا مَرَّ فِي الْعَبْدِ فَلَا يَلْزِمُهُ بَيْعُ بَعْضِهِ لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوْفِ فَيَجْزِيهِ الصَّوْمُ أَه. هـ فَوَدَّ: (لَزِمَتْهُ تَخْصِيْلُهُمَا) أَيِ بَيْعِ فَاضِلِهِ أَهْ مُعْنِي أَيِ لَا كُلَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَشْتَرِي الْفَاضِلَ فَقَطُّ كَمَا مَرَّ عَنِ الْحَلْبِيِّ بَلْ أَوْلَى لِمَا سَبَقَ مِنْ مَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْمَالُوْفِ. هـ فَوَدَّ: (وَاحْتِيَاجُهُ الْأُمَّةَ (إِلَخ) وَفِي الْإِسْتِذْكَارِ لَوْ كَانَ لَهُ أُمَّةٌ لِلوُطْءِ وَخَادِمٌ فَإِنْ أُمَكَّنَ أَنْ تَخْدُمَهُ الْأُمَّةُ اعْتَقَ وَإِلَّا فَلَا أَهْ مُعْنِي. هـ فَوَلَّ (سَنِي): (وَلَا شِرَاءَ بَغْيِنٍ).

(فَرْغَ): لَا يَجِبُ قَبُولُ هِبَةِ الرَقَبَةِ وَلَا ثَمْنُهَا وَلَا قَبُولُ الْإِغْتِقِ عَنْهُ لِعِظَمِ الْجَنَّةِ بَلْ يُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَمُعْنِي. هـ فَوَدَّ: (زِيَادَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَنْظَرُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالْفَرْقُ إِلَى لَا يَجُوزُ. هـ فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْوُضُوءِ وَالْكَفَّارَةِ. هـ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ مَرْدُودٌ أَه. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: عَدَمِ وَجُوبِ الشِّرَاءِ بَغْيِنٍ وَإِنْ قَلَّ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ غَابَ مَالُهُ) أَيِ: وَلَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. هـ فَوَدَّ: (فَيُكَلِّفُ الصَّبْرَ إِلَى وَصُولِهِ (إِلَخ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ لُزُومُ انْتِظَارِ حُلُولِ الدِّينِ الْمُوَجَّلِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ أَهْ ع ش. هـ فَوَدَّ: (إِلَى تَضَرُّرِهِمَا) أَيِ: مَنْ وَجَدَ الْقِنْ بَغْيِنٍ وَمَنْ غَابَ مَالُهُ ع ش وَرَشِيدِي.

هـ فَوَدَّ: (بَحِيْثٌ يَكْفِيهِ بَعْضُهُ) لَمْ يَذْكُرُوا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ بِأَنْ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَبِيعَ بَعْضًا مِنْهُ يُوْفِي بِرَقَبَةٍ وَيَكْفِيهِ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ بِإِغْتِيَارٍ مَا يَبْقَى لَهُ مِنْهُ. هـ فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ (إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

لأنه الذي ورط نفسه فيه اهـ. وَلَكْ أَنْ تَسْتَشْكَلَ ذَلِكَ بِمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ مِنْ دَمِ التَّمَتُّعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ الْغَدُولَ لِلصَّوْمِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَيْلَدِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ ذَاكَ وَقَعَ تَابِعًا لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ مِنْهُ تَوْرِيضٌ نَفْسِهِ فِيهِ بِخِلَافِ هَذَا فَتَغَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرُ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ اعْتِبَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ فِي نَحْوِ دَمِ التَّمَتُّعِ وَفِي الْكُفَّارَةِ الْعَدَمَ مُطْلَقًا بِأَنْ فِي بَدَلِ الدَّمِ تَأْقِيَّتًا بِكَوْنِهِ فِي الْحَجِّ وَلَا تَأْقِيَّتَ فِيهَا وَبِأَنَّهُ يَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِهَا وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ وَلَا يَلْزَمُهُ كَمَا فِي الْكَافِي شِرَاءُ أُمَةِ بَارِعَةِ الْحُسَيْنِ ثُبَاغٌ بِالْوِزْنِ لِيُخْرِجَهَا عَنْ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ يَبْعَثُ بِشَمَنِ مِثْلِهَا فَاضِلَةً عَمَّا ذَكَرَ لَا عُذْرَ لَهُ فِي التَّرْكِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ فِي نَحْوِ الْمِخْفَةِ فِي الْحَجِّ نَظِيرَ ذَلِكَ وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا. (وَأُظْهِرُ الْأَقْوَالِ اعْتِبَارَ الْيَسَارِ) الَّذِي يَلْزَمُ بِهِ الْإِعْتِقَاقُ (بِوَقْتِ الْأَدَاءِ) لِلْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا كَوْضُوءٍ وَتَيْمُمٍ وَقِيَامٍ صَلَاةٍ وَقُعُودِهَا فَاعْتَبِرْ وَقْتُ أَدَائِهَا وَغَلَبَ الثَّانِي شَائِبَةُ الْعُقُوبَةِ فَاعْتَبِرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ كَمَا لَوْ زَنَى قِنْ ثُمَّ عَتَقَ فَإِنَّهُ يُحَدُّ حَدُّ الْقَنْ وَالثَّالِثُ الْأَغْلَظُ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْأَدَاءِ وَالرَّابِعُ الْأَغْلَظُ مِنْهُمَا وَأَعْرَضَ عَمَّا بَيْنَهُمَا. (فَلِإِنْ عَجَزَ الْمُظَاهَرُ مِثْلًا (عَنْ عَتَقَ) بِأَنْ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا مَا يَصْرِفُهُ فِيهَا فَاضِلًا عَمَّا ذَكَرَ أَوْ وَجَدَهَا لَكِنَّهُ .....

قوله: (وَمَا فِي مَعْنَاهُ) مِنَ الْمُرتَّبِ الْمُقَدَّرِ كَدَمِ الْفَوَاتِ وَالْقِرَانِ. قوله: (بِأَنْ ذَاكَ الْإِخ) أَي: نَحْوِ التَّمَتُّعِ. قوله: (لِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ) وَهُوَ التُّسْكُ. قوله: (بَيْنَ اعْتِبَارِ مَوْضِعِ الذَّبْحِ الْإِخ) الْمُرَادُ بِهِ بَيْنَ اعْتِبَارِ الْعَدَمِ فِي مَوْضِعِ الذَّبْحِ الْإِخ وَالْعَدَمَ مُطْلَقًا فِي الْكُفَّارَةِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. قوله: (مِنْ الْفَرْقِ) أَرَادَ أَضَلَّ الْفَرْقِ لَا خُصُوصَ الْفَارِقِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. قوله: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَا فِي الْكَافِي مِنْ عَدَمِ لُزُومِ شِرَاءِ أُمَةِ الْإِخ مَحَلُّ وَفْقَةٍ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ الْإِخ. قوله: (لِيُخْرِجَهَا الْإِخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ اللُّزُومِ. قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا الْإِخ) مُتَعَمِّدٌ اهـ ع. ش. قوله: (وَرَدَّدْتُهُ عَلَيْهِ الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهُوَ مَرْدُودٌ اهـ.

قوله (السِّي): (بِوَقْتِ الْأَدَاءِ) أَي: إِرَادَةِ أَدَاءِ الْكُفَّارَةِ وَإِخْرَاجِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ اهـ حَلَبِيَّ عِبَارَةٌ ش يُؤْخَذُ مِنْ اعْتِبَارِ وَقْتِ الْأَدَاءِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا قَبْلَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ خَامِلًا لَا يَحْتَاجُ لِخَادِمٍ ثُمَّ صَارَ مِنْ دَوِي الْهَيْئَاتِ اعْتَبِرَ حَالَهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلَا نَظَرَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ الَّذِي لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ وَأَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءَ فَقَرَضَهُ الْإِعْتِقَاقُ كَمَا لَوْ كَانَ الْحُرُّ مُعْسِرًا حَالَةَ الْوُجُوبِ ثُمَّ أَيْسَرَ حَالَهُ الْأَدَاءِ اهـ. قوله: (فَاعْتَبِرْ وَقْتُ الْوُجُوبِ) وَهُوَ وَقْتُ الْقَتْلِ وَوَقْتُ الْجِمَاعِ وَوَقْتُ عَوْدِهِ فِي الظَّهَارِ اهـ بِجَيْرِ مِي. قوله: (مِنْهُمَا) أَي: وَقْتِي الْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ. قوله: (فَلِإِنْ عَجَزَ الْمُظَاهَرُ) أَي: حِسًّا أَوْ شَرْعًا مُعْنًى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. قوله: (مِثْلًا) أَوْ الْقَاتِلُ أَوْ الْمُجَامِعُ.

قوله: (بِأَنْ لَمْ يَجِدْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (بِأَنْ لَمْ يَجِدْ الرِّقَبَةَ وَقْتُ الْإِخ) أَي: فِي مَحَلِّ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهُ بِحَيْثُ لَا تَخْصُلُ فِي تَخْصِيلِهَا مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً اهـ ع.

قوله: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

قَتْلَهَا مَثَلًا أَوْ كَانَ عَبْدًا إِذْ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ هُنَا وَإِنْ أَضَرَّهُ الصَّوْمُ لِيَتَضَرَّرَهُ بِدَوَامِ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (صَامٌ) وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعَتَقِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ عَلَى مَا زَعَمَهُ الزَّرْكَشِيُّ (شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) لِلآيَةِ وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَيُغْتَبَرَانِ (بِالِهَالِ) وَإِنْ نَقَصَا؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ شَرْعًا وَيَجِبُ تَبْيِثُ نِيَّةِ الصَّوْمِ كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً بَعْدَ فَقْدِ الرِّقَبَةِ لَا قَبْلَهَا وَأَنْ تَكُونَ مُتْلَبَةً (بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ) فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ جِهَتُهَا فَلَوْ صَامَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرَ بَنِيَّتَهَا وَعَلَيْهِ

ش. قَوْلُهُ: (قَتْلَهَا مَثَلًا) أَي: أَوْ بَاعَهَا وَأَتْلَفَ ثَمَنَهَا اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ عَبْدًا إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْعَطْفِ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ إلخ) وَفَاقًا لِلرَّوْضِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا يُكْفَرُ الْعَبْدُ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَلِلْسَيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ إِنْ أَضَرَّ بِهِ فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ تَخْلِيلُهُ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ عَنْهَا التَّضَرُّرُ بِدَوَامِ التَّحْرِيمِ اه. بِحَذْفٍ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ اه. قَوْلُهُ: (تَخْلِيلُهُ) أَي: بِأَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ اه. س. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ) أَي: كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَالْإِنْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) وَقَوْلُهُ: (وَهَذَا) إِلَى (قُلْتُ). قَوْلُهُ: (وَلَهُ حِينَئِذٍ تَكْلُفُ الْعَتَقِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَلَوْ تَكْلُفَ الْإِعْتِقَاقَ بِالْإِسْتِفْرَاضِ أَوْ غَيْرِهِ أَجْزَأَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا أَي تَكْلُفُ الْعَتَقِ لَا يَتَأْتِي فِي الْعَبْدِ فَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا اه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِهِمَا) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ قَرَعَ: قَالَ التَّائِيهِ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَشْعُرْ أَجْزَأَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسِيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي أَنْتَهَى اه. س.

قَوْلُهُ: (لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ) أَي: وَيَقَعُ لَهُ نَفْلًا اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُغْتَبَرَانِ) أَي: الشَّهْرَانِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَصَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَأَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّيَّةُ وَاقِعَةً إلخ) فَلَوْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ الصَّوْمَ قَبْلَ طَلَبِ الرِّقَبَةِ ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا لَمْ تَصِحَّ النِّيَّةُ مُعْنَى وَرَوْضُ أَي إِلَّا أَنْ يُجَدَّدَ النِّيَّةُ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ عَدَمِ الْوُجُودِ شَرْحُ الرَّوْضِ. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الرِّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَا أَثَرُ لَهُ اه. س. قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) يُعْنَى عَنْهُ ضَمِيرُ وَأَنْ تَكُونَ مُتْلَبَةً. قَوْلُهُ: (جِهَتُهَا) أَي: جِهَةُ الْكَفَّارَةِ مِنْ ظَهَارٍ أَوْ قَتْلِ مَثَلًا كَمَا سَبَقَ

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ تَخْلِيلُهُ) أَي: بِأَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ صَوْمٍ شَرَعَ فِيهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ صَوْمِهِمَا أَنَّ لَهُ مَالًا وَرِثَةً وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ لَمْ يُغْتَدَّ بِصَوْمِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قُبِيلَ قَوْلِ الْعُبَابِ قَرَعَ قَرَضُ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ: مَا نَصَّهُ قَرَعَ قَالَ التَّائِيهِ لَوْ صَامَ لِلْكَفَّارَةِ نَاسِيًا رَقَبَةً بِمِلْكِهِ لَمْ يُجْزِهِ أَوْ قَدْ وَرِثَ رَقَبَةً وَلَمْ يَذَرِ أَجْزَأَهُ اه. وَالْفَرْقُ تَقْصِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ بِالنَّسِيَانِ بِخِلَافِ الثَّانِي اه. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهَا) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ

كفارتا قتل وظهار ولم يُعَيَّنْ أَجْزَأُتُهُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلُ عَنْ وَاحِدَةٍ وَالثَّانِي عَنْ أُخْرَى وَهَكَذَا لِفَوَاتِ التَّائِبِ وَبِهِ فَارَقَ نَظِيرَهُ السَّابِقَ فِي الْعِيدَيْنِ. (وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّائِبِ فِي الْأَصْحَاحِ)؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ وَهُوَ لَا تَجِبُ نِيَّتُهُ كَالِاسْتِقْبَالِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْتِفِيدَ مِنْ مُتَتَابِعَيْنِ مَا بِأَصْلِهِ أَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَهُمَا عَالِمًا طَرُفًا مَا يَقْطَعُهُ كَيَوْمِ النَّخْرِ أَوْ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُعْتَدَ بِمَا أَتَى بِهِ وَلَكِنْ يَقَعُ لَهُ نَفْلًا أَيْ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا لَا الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ؛ وَلَآنَ نِيَّتُهُ لِصَوْمِ الْكُفَّارَةِ مَعَ عَلَيْهِمُ بَطَرُ مَا يُعْطَلُهُ تَلَاغِبٌ فَهُوَ كَالِإِحْرَامِ بِالظَّهْرِ قَبْلَ وَقْتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ صِحَّةَ نِيَّتِهِ بَلْ وَجُوبُهَا فِي رَمَضَانَ وَإِنْ عَلِمَ بِخَبَرِ مَعْصُومٍ مَوْتَهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ وَهَذَا كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ مَنْ عِلْمِ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحُفِّ فِيهَا يُؤَيَّدُ مَا أَطْلَقُوهُ هُنَا قُلْتَ لَا يُؤَيَّدُ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ رَافِعًا لِلتَّكْلِيفِ قَبْلَهُ فَالْنِيَّةُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ جَازِمَةٌ كَالِانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ تَحْلِيلِ يَوْمِ النَّخْرِ مِثْلًا هُنَا نَعَمْ، إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّبَيُّتِ مَعَ عِلْمِهَا بِخَبَرِهِ بَطَرُ نَحْوِ حَيْضٍ أَثْنَاءَ الْيَوْمِ .....

أَوَّلُ الْبَابِ أَهْ مُعْنَى. قُودُ: (مَا لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلُ) أَيْ: الشَّهْرُ الْأَوَّلُ أَوْ الْيَوْمُ الْأَوَّلُ إلخ كما هو ظَاهِرُ أَهْ ع ش. قُودُ: (يَقْطَعُهُ) أَيْ: التَّائِبُ. قُودُ: (كَيَوْمِ النَّخْرِ) أَيْ: وَشَهْرُ رَمَضَانَ أَهْ مُعْنَى. قُودُ: (لَا الْعِلْمُ الَّذِي ذَكَرُوهُ إلخ) أَيْ: فَلَا يَقَعُ فِيهِ لَهُ نَفْلًا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ إلخ. قُودُ: (صِحَّةُ نِيَّتِهِ) أَيْ: الشَّخْصِ. قُودُ: (مَوْتُهُ) أَيْ: أَوْ طَرُفًا نَحْوِ الْحَيْضِ أَهْ ع ش. قُودُ: (وَهَذَا) أَيْ: الظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ. قُودُ: (كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ إلخ) أَيْ: عَلَى مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ خِلَافَ مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ مِنْ عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ أَهْ سَم. قُودُ: (يُؤَيَّدُ إلخ) خَبَرٌ وَهَذَا. قُودُ: (يُؤَيَّدُ مَا أَطْلَقُوهُ) أَيْ: قَوْلُهُمْ وَلَكِنْ يَقَعُ لَهُ نَفْلًا الْمُقَيَّدُ لِصِحَّةِ نِيَّةِ الصَّوْمِ مَعَ الْعِلْمِ بَطَرُ مَا يَقْطَعُ التَّائِبُ الْمَعْلُومَ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى صِحَّتُهَا مَعَ الْجَهْلِ بِذَلِكَ وَبِهِ يَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ سَمٍ بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ مَا أَطْلَقُوهُ أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ مَا بِأَصْلِهِ إلخ أَه. قُودُ: (جَازِمَةٌ) خَبَرٌ (فَالْنِيَّةُ). قُودُ: (كَالِانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذَا لَا نُسَلِّمُ الْجُزْمَ بِالْنِيَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَلِهَذَا بَحَثَ الشُّبْكِيُّ تَقْيِيدَ الْإِنْعِقَادِ بِمَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاعِهَا وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الشَّارِحُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ أَهْ سَم. قُودُ: (نَعَمْ إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّبَيُّتِ إلخ) اغْتَمَدَهُ ع ش كَمَا مَرَّ أَنِفًا وَسَمَ وَالرَّشِيدِيُّ كَمَا يَأْتِي مَعَ مَنَعِ التَّأْيِيدِ بَيِّنَاتِ الْفَرْقِ.

عَلَى الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ لَا أَثَرُ لَهُ. قُودُ: (أَوْ جَاهِلًا فِيمَا يَظْهَرُ إلخ) كَذَا شَرَحُ م ر. قُودُ: (كَانِعِقَادِ صَلَاةٍ مَنْ عِلْمِ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحُفِّ) الْإِنْعِقَادُ هُنَا هُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ خِلَافَ مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ مِنْ عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ. قُودُ: (مَا أَطْلَقُوهُ) أَنْظَرُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَا الْعِلْمَ الَّذِي ذَكَرُوهُ وَقَوْلُهُ قَبْلَهُ مَا بِأَصْلِهِ. قُودُ: (كَالِانْقِضَاءِ الْمَذْكُورِ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذَا لَا نُسَلِّمُ الْجُزْمَ بِالْنِيَّةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَلِهَذَا بَحَثَ الشُّبْكِيُّ تَقْيِيدَ الْإِنْعِقَادِ إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْحُفِّ فِيهَا بِمَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاعِهَا وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الشَّارِحُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ مَعَ مَا كَتَبْنَاهُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ فَرَاغَهُ. قُودُ: (نَعَمْ إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِ التَّبَيُّتِ مَعَ عِلْمِهَا بِخَبَرِهِ بَطَرُ نَحْوِ حَيْضٍ إلخ) ذَكَرَ الْجَلَالُ

أَيْدَ ذَلِكَ بَلَا شَكٍّ. (فَإِنْ بَدَأَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ حُسْبِ الشَّهْرِ بَعْدَهُ بِالْهَلَالِ) لِتَمَامِهِ (وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ) لِتَعْدُلِ اعْتِبَارِ الْهَلَالِ فِيهِ بِتَلَفُّقِهِ مِنْ شَهْرَيْنِ (وَيَزُولُ التَّتَابُعُ بِقَوَاتِ يَوْمٍ) مِنَ الشَّهْرَيْنِ وَلَوْ آخِرَهُمَا (بَلَا عُذْرٍ) كَأَنَّ نَسْيَ النَّيَّةِ لِنِسْبَتِهِ لِنَوْعِ تَقْصِيرِ (وَكَذَا) بِعُذْرٍ يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّوْمُ كَسَفَرٍ مُبِيحٍ لِلْفَطْرِ وَخَوْفٍ حَائِلٍ أَوْ مُرَضٍ (مَرَضٍ فِي الْجَدِيدِ) لِإِمْكَانِ الصَّوْمِ مَعَ ذَلِكَ فِي

☐ قَوْلُهُ: (أَيْدَ ذَلِكَ بَلَا شَكٍّ) قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَلَا يُقَالُ إِنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ فِي رَمَضَانَ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا يَتَوَقَّفُ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّي هُنَا أَنَّهُمَا كُفِّلَتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ سَمِ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ رَافِعًا لِخِ انْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِمَوْتِهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرَيْنِ وَالْأَقْرَبُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي يَوْمِ رَمَضَانَ إِشْغَالَهُ بِالصَّوْمِ احْتِرَامًا لِلتَّوَقُّفِ وَأَمَّا هُنَا فَلَا فَايِدَةَ لِصَوْمِهِ لِتَيَقُّنِهِ عَدَمَ حُصُولِ التَّكْفِيرِ بِذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَغْدِلُ إِلَى الْإِطْعَامِ فَلْيُرْاجِعْ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (لِتَمَامِهِ) أَيِ: الشَّهْرِ الثَّانِي.

☐ قَوْلُهُ (نَسْيَ): (وَيَزُولُ التَّتَابُعُ بِقَوَاتِ يَوْمٍ) وَهَلْ يَنْطَلُ مَا مَضَى أَوْ يَنْقَلِبُ نَقْلًا فِيهِ قَوْلَانِ رَجَّحَ فِي الْأَثْوَارِ أَوَّلَهُمَا وَابْنُ الْمُقَرِّي ثَانِيَهُمَا وَيَتَّبِعِي حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِفْسَادِ بَلَا عُذْرٍ وَالثَّانِي عَلَى الْإِفْسَادِ بِعُذْرٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِقَوَاتِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ) وَلَوْ مَاتَ الْمُكْفَرُ بِالصَّوْمِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ هَلْ يَبْنِي وَإِثْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَسْتَأْنِفُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ التَّتَابُعِ وَعَلَيْهِ فَيُخْرِجُ مِنْ تَرْكِهِ جَمِيعَ الْكَفَّارَةِ لِبُطْلَانِ مَا مَضَى وَعَجَزِهِ عَنِ الصَّوْمِ بِمَوْتِهِ وَلَا يَجُوزُ لَوَارِثُهُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى أَه ع ش أَقُولُ وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَشَرْحُ الْإِزْشَادِ مَا قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. ☐ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ نَسْيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ يُشْكِلُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ بِإِذْنِ قَرِيبِهِ أَوْ بِوَصِيَّتِهِ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ نَسْيَ النَّيَّةِ) وَلَوْ شَكَّ فِي نِيَّةِ صَوْمِ يَوْمٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَضُرَّ إِذْ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّوْمِ وَيُفَارِقُ تَطْيِيرَهُ فِي الصَّلَاةِ بِأَنَّهُ أَضْيَقُ مِنَ الصَّوْمِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ مَعَهُ الصَّوْمُ) بِمَعْنَى يَصِحُّ مَعَهُ الصَّوْمُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي حَتَّى لَا يَرِدَ الْمَرَضُ أَه رَشِيدِي.

الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ قُبِيلَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ فِيمَنْ عَلِمَتْ بِالْعَادَةِ أَوْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ أَنَّهُ تَحِيضٌ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُهُ بِالصَّوْمِ أَنَّ الْغَزَالِي قَالَ فِي الْمُسْتَصْفَى أَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ فَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ وَأَمَّا عِنْدَنَا فَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَنْقُطُ بِالْمَعْسُورِ أَه وَأَقُولُ مَعَ ذَلِكَ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ بِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ صَوْمِهِ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ كَمَا تَوَقَّفَ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْكَفَّارَةِ وَقَدْ يَمْتَنِعُ تَوَقُّفُ بَعْضِ الْيَوْمِ عَلَى بَاقِيهِ مُطْلَقًا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّ الْمُحَلِّيَ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُمَا كُفِّلَتْ بِبَعْضِ الْيَوْمِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى بَاقِيهِ.

الْجُمْلَةِ فَهُوَ كَفَطِرٌ مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ (لَا) بَقَوَاتٍ يَوْمَ فَأَكْثَرَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إِذْ كَلَامُهُ يُفِيدُ أَنَّ  
غَيْرَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ مِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ وَيُتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ بِأَنْ تَصُومَ امْرَأَةٌ عَنْ مَظَاهِيرِ  
مَيْتٍ قَرِيبٍ لَهَا أَوْ بِإِذْنِ قَرِيبِهِ أَوْ بِوَصِيَّتِهِ (بَحِيضٍ) مِمَّنْ لَمْ تَعُدَّ انْقِطَاعَهُ شَهْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو  
مِنْهُ شَهْرٌ غَالِبًا وَتَكْلِيفُهَا الصَّبْرَ لَسِنِ الْيَأْسِ خَطَرٌ أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ ذَلِكَ فَشَرَعَتْ فِي وَقْتٍ يَتَخَلَّلُهُ  
الْحَيْضُ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ بِالْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ الْعَادَةُ فِي  
مَجِيءِ الْحَيْضِ أَضْبَطُ مِنْهَا فِي مَجِيءِ النَّفَاسِ (وَكَذَا جُمُوعٌ) فَاتَ بِهِ يَوْمٌ فَأَكْثَرَ لَا يَضُرُّ فِي

قَوْلُهُ: (فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى .

(تَنْبِيْهُ): النَّفَاسُ كَالْحَيْضِ لَا يَقْطَعُ التَّائِبُ عَلَى الصَّحِيحِ وَطُرُوُّ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي كَفَّارَةِ  
قَتْلِ لَا ظَّهَارٍ إِذْ لَا تَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ ذِكْرُهُ الْحَيْضَ هُنَا وَكَلَامُهُ فِي كَفَّارَةِ  
الظَّهَارِ وَأَجِيبْ عَنْهُ بِأَنْ كَلَامُهُ فِي مُطْلَقِ الْكَفَّارَةِ وَأَيْضًا قَدْ تَتَصَوَّرُ فِي الْمَرْأَةِ بِأَنْ تَصُومَ عَنْ قَرِيبِهَا الْمَيْتِ  
الْعَاجِزِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ بِنَاءً عَلَى الْقَدِيمِ الْمُخْتَارِ اهـ . قَوْلُهُ: (إِذْ كَلَامُهُ يُفِيدُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا  
التَّائِبُ إِذَا صَامَتْ عَنْ غَيْرِهَا وَنَقَلَ سَمَ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ لِكَيْتِهِ مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي  
الصِّيَامِ فِي شَرْحِ وَلَوْ صَامَ أَجَنَّبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ صَحَّ مِمَّا نَصَّه : وَسَوَاءٌ فِي جَوَازِ فِعْلِ الصَّوْمِ أَكَانَ قَدْ وَجَبَ  
فِيهِ التَّائِبُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ إِنَّمَا وَجَبَ فِي حَقِّ الْمَيْتِ لِمَعْنَى لَا يَوْجَدُ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ وَلِأَنَّهُ التَّزَمَ صِفَةً  
زَائِدَةً عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ فَسَقَطَتْ بِمَوْتِهِ انْتَهَى وَفِي سَمَ عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِثْلُهُ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنَّ الْمُرَادَ  
مِنْ قَوْلِهِ وَيُتَصَوَّرُ إلخ مُجَرَّدَ تَأْتِي صَوْمِهَا عَنِ الظَّهَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِفَةِ التَّائِبِ اهـ شِ أَقُولُ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ  
فَيُمْكِنُ إلخ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ لِعَدَمِ مُلَاقَاةِ الْجَوَابِ حِينَئِذٍ لِلْإِغْتِرَاضِ الْوَارِدِ عَلَى الْمَتْنِ . قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ)  
أَيِ فِي زَوَالِ التَّائِبِ بِقَوَاتٍ يَوْمٌ مَا ذَكَرَ . قَوْلُهُ: (وَيُتَصَوَّرُ) أَيِ : طُرُوُّ الْحَيْضِ أَيْضًا أَيِ مِثْلُ تَصَوُّرِهِ فِي  
كَفَّارَةِ الْقَتْلِ . قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَيِ : عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ إلخ . قَوْلُهُ: (إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ)  
أَيِ : مَعَ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ بَلْ مَعَ لُزُومِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ أَيِ شَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ  
بِالْحَيْضِ أَيِ فِي أَنْ لَا يَنْقَطِعَ أَيِ فَكَيْفَ اغْتَبَرَ مَعَ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يُغْتَبَرِ الْحَيْضُ عِنْدَ اغْتِيَادِ  
انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمَ الْمَذْكُورَ وَقَوْلُهُ بَلْ مَعَ لُزُومِ  
إِلخ : مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذِ النَّفَاسُ الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فَرَاغِ الرَّجْمِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ عِلَاقَةٍ لَا أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَوْلُودِ  
الْكَامِلِ وَهُوَ مَنْ يُولَدُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ اللَّزُومُ الْعُرْفِيُّ لَا الْمُنْطَقِيُّ فَلَا  
يُنَافِيهِ التَّخَلُّفُ نَادِرًا . قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ إلخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ اهـ . قَوْلُهُ: (بِأَنْ الْعَادَةُ إلخ) وَقَدْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنْ  
النَّفَاسُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ قَطْعُ التَّائِبِ وَإِنْ شَرَعَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْحَمَلِ لَا حِتْمَالٍ وَلَا ذَبْهَا لَيْلًا وَنَفَاسِهَا لَحْظَةً فِيهَا اهـ

قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ إِنْ حَاقَهُمُ النَّفَاسُ) أَيِ : مَعَ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ بِشَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ بَلْ مَعَ لُزُومِ انْقِطَاعِهِ  
مَا ذَكَرَ أَيِ بِشَهْرَيْنِ فَأَكْثَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ بِالْحَيْضِ أَيِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ أَيِ فَكَيْفَ اغْتَبَرَ مَعَ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ  
مَا ذَكَرَ وَلَمْ يُغْتَبَرِ الْحَيْضُ عِنْدَ اغْتِيَادِ انْقِطَاعِهِ مَا ذَكَرَ . قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ إلخ) يَتَأَمَّلُ .

التتابع (على المذهب) إذ لا اختيار له فيه نعم، إن تَقَطَّعَ جاء فيه تفصيل الحيض ويُؤخَذُ من العِلَّةِ أنه لو اختاره بشرَبِ دَوَاءٍ يُجَنَّبُ لَيْلاً انْقَطَعَ وهو مَقْبُولٌ وهل استعجال الحيض بدَوَاءٍ كذلك أو يُفَرَّقُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والفرق أَقْرَبُ؛ لأنَّ الحيض يُعْهَدُ كَثِيرًا تَقَدُّمُهُ وتأخُّرُهُ عن وقته فلم تُفَكِّرْ نِسْبَةُ مَجِيئِهِ لاختيارها كما في الجُنُونِ الذي لا يَتَرَتَّبُ عُرْفًا في مثل ذلك إلا على فعلها ومثله الإغماء المُبْطِلُ لِلصَّوْمِ وقَبْلُ كَالْمَرَضِ وانتصر له الأذرعِي وأطال. (فإن عَجَزَ عن الصوم) أو تَتَابِعَهُ (بِهَرَمٍ أو مَرَضٍ) عَطْفُ عامٍّ على خاصٍّ على ما قِيلَ وإِنَّمَا يُتَّبَعُهُ بِنَاءً على تَسْمِيَةِ الهَرَمِ مَرَضًا وهو ما صَرَّحَ به الأَطْيَاءُ ومقتضى كلام الفُقَهَاءِ وأهل العُرْفِ أَنَّ الهَرَمَ قد لا يُسَمَّى مَرَضًا (قال الأكثرون ولا يُزَجَى زَوَالُهُ) وقال الأقلُّونَ كالإمام وَمَنْ تَبِعَهُ وَصَحَّحَهُ في الروضة يُعْتَبَرُ دَوَائِهِ في ظَنِّهِ مُدَّةَ شَهْرَيْنِ بِالْعَادَةِ الْغَالِبَةِ في مثله أو بقول الأَطْيَاءِ ويظهر الاكتفاء بقول عَدَلٍ مِنْهُمْ (أو لِحَقِّهِ بالصوم) أو تَتَابِعَهُ (مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ) أي لا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَيَّحِ التَّيَمُّمُ

رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ تَقَطَّعَ الْخ) كَذَا فِي الْمَغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْعِلَّةِ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ إِذْ لَا اخْتِيَارَ الْخ. □ فَوَدَّ: (لَيْلًا) ظَرَفٌ شَرِبَ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِي وَالْإِغْمَاءُ الْمُسْتَعْرِقُ كَالْجُنُونِ وَلَوْ صَامَ رَمَضَانَ بَنِيَّةَ الْكُفَّارَةِ أَوْ بَنِيَّتَهُمَا بَطَلَ صَوْمُهُ وَيَأْتِمُّ بِقَطْعِ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ لِيَسْتَأْنِفَ إِذْ هُمَا كَصَوْمِ يَوْمٍ وَلَوْ وَطِئَ الْمُظَاهِرُ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرَيْنِ عَصَى أَوْ بِتَقْدِيمِ الْوَطْءِ عَلَى تَمَامِ التَّكْفِيرِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ أَهْ قَالَ ع ش وَلَوْ أَمَرَهُمُ الْإِمَامُ بِالصَّوْمِ لِلِاسْتِقَاءِ فَصَادَفَ ذَلِكَ صَوْمًا عَنْ كُفَّارَةٍ مُتَتَابِعَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصُومَ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَيَحْصُلَ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنْ شُغْلِ الْأَيَّامِ بِالصَّوْمِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَهْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ فَيَنْبَغِي الْخ أَنَّ يَنْتَهِيَا يَصُرُّ فِيهِ وَقَفَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) وَهُوَ الْمُسْتَعْرِقُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِّ لَجَمِيعِ النَّهَارِ إِذْ غَيْرُهُ بَأَنَّ أَفَاقَ فِي النَّهَارِ وَلَوْ لَحْظَةً لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ كَمَا مَرَّ أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (عَطْفُ عامٍّ عَلَى خَاصٍّ) فَإِنَّ الْمَرَضَ عَرَضِيَّ وَالْهَرَمَ مَرَضٌ طَبِيعِيٌّ مُغْنِيٌّ يَتَأَمَّلُ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ مُقْتَضَى تَعْلِيلِ الْمَغْنِي أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمُغَايِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ الْمَرَضَ نَوْعَانِ عَرَضِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ وَهُوَ الْهَرَمُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُهُ الْخ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَإِنْ سَمِيَ مَرَضًا أَهْ سَمَ. □ فَوَدَّ: (وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ إِلَى الْكِتَابِ) فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَصَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ) اعْتَبَدَهُ الرُّوضُ وَالْمَنْهَجُ وَالنَّهْيَةُ عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَصَحَّحَ هَذَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ مِنَ الْأَوَّلِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (فِي ظَنِّهِ الْخ) أَي: فَإِنْ أَخْلَفَ الظَّنُّ أَوْ زَالَ الْمَرَضُ الَّذِي لَا يُزَجَى بُرْؤُهُ لَمْ يُجْزِهِ الْإِطْعَامُ ع ش أَهْ بُجَيْرِيٍّ فِيهِ وَقَفَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي الدَّفْعُ وَإِنْ زَالَ الْمَرَضُ بَعْدَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ أَهْ وَقَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ وَالْمَغْنِي الْآتِي وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى صَوْمِ الْخ.

□ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْإِغْمَاءُ الْمُبْطِلُ لِلصَّوْمِ) أَي: وَهُوَ الْمُسْتَعْرِقُ. □ فَوَدَّ: (عَطْفُ عامٍّ عَلَى خَاصٍّ) فِيهِ أَنَّ شَرْطَ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْمَرَضِ مَا عَدَا الْهَرَمَ وَأَنْ يُسَمَّى مَرَضًا.

فيما يظهر ويُؤيِّده تمثيلهم لها بالشَّبَقِ، نعم، غلبة الجوع ليست عُذْرًا ابتداءً لِفَقْدِهِ حينئذٍ فيلزمه الشُّرُوعُ في الصوم فإذا عَجَزَ عنه أَفْطَرَ وانتقل للإطعام بخلاف الشَّبَقِ لوجوده عند الشُّرُوعِ إذ هو شِدَّةُ الْعِلْمَةِ وإِنَّمَا لم يكن عُذْرًا في صوم رَمَضانَ؛ لأنَّه لا بَدَلَ له (أو خاف زيادةَ مَرَضٍ كَفَرٍ) في غير القتلِ لِمَا يَأْتِي (بِإطعام) أي تَمْلِيكَ وآثَرَ الْأَوَّلِ؛ لأنَّه لَفْظُ الْقُرْآنِ فَحَسَبُ إِذْ لا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ. وقياسُ الزَّكَاةِ الْاِكْتِفَاءُ بِالِدَفْعِ وَإِنْ لم يُوجَدْ لَفْظُ تَمْلِيكَ، واقتضاءُ الرُّوْضَةِ اشْتِرَاطُهُ اسْتِيعَادُهُ الْأَذْرَعِيَّ عَلَى أَنَّهَا لا تَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لأنَّهَا مَفْرُوضَةٌ فِي صُورَةٍ خَاصَّةٍ كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمِلِهَا (سِتِّينَ مَسْكِينًا) لِلآيَةِ لَا أَقْلَ حَتَّى لو دَفَعَ لِوَاحِدٍ سِتِّينَ مُدًّا فِي سِتِّينَ يَوْمًا لم يَجْزُ بِخِلَافِ مَا لو جَمَعَ السَّتِّينَ وَوَضَعَ الطَّعَامَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَقَالَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا وَإِنْ لم يَقُلْ بِالسُّوِّيَّةِ فَقَبِلُوهُ وَلَهُمْ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ بِالتَّفَاوُتِ بِخِلَافِ مَا لو قَالَ خُذُوهُ وَتَرَى الْكُفَّارَةَ فَإِنَّهُ إِثْمًا يُجْزِئُهُ إِنْ أَخَذُوهُ بِالسُّوِّيَّةِ وَإِلَّا لم يُجْزِئُ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مُدًّا لَا دُونَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ بِأَنَّ الْمَمْلُوكَ ثُمَّ الْقَبُولُ الْوَاقِعُ بِهِ التَّسَاوِيَّ قَبْلَ الْأَخْذِ وَهنا لا مَمْلُوكَ إِلَّا الْأَخْذُ فَاشْتَرَطَ التَّسَاوِيَّ فِيهِ (أَوْ فَقِيرًا)؛ لأنَّه أَسْوَأُ حَالًا أَوْ الْبَعْضُ فَقَرَاءَ وَالْبَعْضُ مَسَاكِينَ وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ عَتَقٍ بَعْدَ الْإِطْعَامِ وَلَوْ لِمُدٍّ كَمَا لو شَرَعَ فِي صَوْمٍ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ فَقَدَرَ عَلَى الْعَتَقِ (لَا كَافِرًا) وَلَا

قوله: (ابتداء) أي: حين الشُّروع في الصوم. قوله: (لِفَقْدِهِ) أي: عُذْرٌ غَلَبَةُ الْجُوعِ. قوله: (بِخِلَافِ الشَّبَقِ) إلى المتن في الْمُغْنِي. قوله: (شِدَّةُ الْعِلْمَةِ) أي: شَهْوَةُ الْوُطْءِ. قوله: (وَإِنَّمَا لم يَكُنْ إلَخ) أي: الشَّبَقِ. قوله: (لأنَّه لا بَدَلَ لَهُ) وَلأنَّه يُمْكِنُهُ الْوُطْءُ فِيهِ لَيْلًا بِخِلَافِهِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ لاسْتِمْرَارِ حُرْمَتِهِ إِلَى الْفِرَاقِ مِنْهَا مُغْنِي وَأَسْنَى. قوله: (أي تَمْلِيكَ) إلى قوله: (وَيُفَرِّقُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى أَنَّهَا) إِلَى الْمَتْنِ. قوله: (الْأَوَّلُ) أي: الْإِطْعَامُ. قوله: (فَحَسَبُ) أي: فَقَطَّاهُ عَ ش. قوله: (إِذْ لا يُجْزِئُ حَقِيقَةُ إِطْعَامِهِمْ) أي: تَغْدِيَتِهِمْ أَوْ تَنْشِيَتِهِمْ أَهْ مُغْنِي. قوله: (وَإِنْ لم يوجَدْ إلَخ) مُعْتَمَدٌ أَهْ عَ شَ وَاقْتِضَاءُ الرُّوْضَةِ إلَخِ أَيِ حَيْثُ عَبَّرَ بِالتَّمْلِيكِ أَهْ مُغْنِي. قوله: (اسْتِيعَادُهُ الْأَذْرَعِيَّ) أي: قَالَ وَهُوَ بَعِيدٌ أَيِ فَلَاشْتَرَطَ لَفْظُ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَدَفْعِ الزَّكَاةِ أَهْ مُغْنِي. قوله: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ) أي: صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ خُذُوهُ وَقَوْلُهُ وَتِلْكَ أَيِ صُورَةٍ أَنْ يَقُولَ مَلَكْتُكُمْ هَذَا فَقَبِلُوهُ. قوله: (أَوْ الْبَعْضُ فَقَرَاءَ إلَخ) ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى مَسْكِينًا وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَكْفِي الْبَعْضُ مَسَاكِينَ وَالْبَعْضُ فَقَرَاءَ أَهْ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

قوله: (وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لأنَّه صَحَّ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ) إِلَى (فَإِنْ عَجَزَ). قوله: (وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ إلَخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرُغَ: لو شَرَعَ الْمُغْسِرُ فِي الصَّوْمِ فَأَيْسَرَ أَوْ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ فِي الْإِطْعَامِ فَقَدَرَ عَلَى الصَّوْمِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْإِغْتِنَاكِ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الصَّوْمِ فِي الثَّانِي أَهْ. قوله: (وَلَوْ لِمُدٍّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الصَّوْمِ وَإِنْ عَجَزَ عَنِ بَقِيَّةِ الْإِمْدَادِ أَهْ

قوله: (وَاقْتِضَاءُ الرُّوْضَةِ إلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قوله: (إِنْ أَخَذُوهُ بِالسُّوِّيَّةِ) أَنْظَرُ لو أَخَذُوهُ جُمْلَةً هَلْ يَمْلِكُونَ بِهَذَا الْأَخْذِ حَتَّى لَا يَضُرَّ قِسْمَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّفَاوُتِ. قوله: (وَلَوْ لِمُدٍّ) أَنْظَرُ بَعْضَ الْمُدِّ.



مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ وَلَا مُكْفِيًا بِنَفَقَةِ غَيْرِهِ وَلَا قِنًا وَلَوْ لِلغَيْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ لَهُ حَقِيقَةٌ (وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلَبِيًّا) وَنَحْوَهُمْ كَالزَّكَاةِ بِجَمَاعِ التَّطْهِيرِ (سِتِّينَ مَدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدًّا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ فِي رِوَايَةٍ وَصَحَّ فِي أُخْرَى سِتُّونَ صَاعًا وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ الصَّادِقِ بِالتَّنْذِيرِ لِنَسْخِ فَتَعَيَّنَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَ. وَإِنَّمَا يُجْزِئُ الْإِخْرَاجُ هُنَا (مِمَّا) أَيُّ مِنْ طَعَامٍ (يَكُونُ فِطْرَةً) بَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ مَحَلِّ الْمُكْفَرِ فِي غَالِبِ السَّنَةِ كَالْأَقِيطِ وَلَوْ لِلْبَلَدِيِّ فَلَا يُجْزِئُ نَحْوُ دَقِيقٍ مِمَّا مَرَّ ثَمَّ، نَعَمْ، اللَّيْنُ يُجْزِئُ ثَمَّ لَا هُنَا عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُكْفَرِ هُنَا الْمُخَاطَبُ بِالْكَفَّارَةِ لَا مَاذُونُهُ أَوْ وَلِيِّهِ لِيُوَافِقَ مَا مَرَّ ثَمَّ إِنَّ الْعَبْرَةَ بِلَدِّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ لَا الْمُؤَدَّى فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقْرَأَتْ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الصَّوْمِ وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عَلَى بَعْضِ عَتَقٍ أَوْ صَوْمٍ بِخِلَافِ بَعْضِ الطَّعَامِ وَلَوْ بَعْضُ مَدٍّ إِذَا لَا بَدَلَ لَهُ فَيُخْرِجُهُ ثَمَّ الْبَاقِي إِذَا أَيْسَرَ.

ع ش. قَوْلُهُ: (مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ) كَزَوَجَتِهِ وَبَعْضِهِ. قَوْلُهُ: (بِنَفَقَةِ غَيْرِهِ) كَالزَّوْجِ وَالبَعْضِ. قَوْلُهُ: (وَلَا قِنًا) وَلَوْ مَكَاتِبًا هُ مَغْنِي. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَيُّ: الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ أَيُّ الْغَيْرِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (سِتِّينَ مَدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدًّا) وَإِنْ صَرَفَ سِتِّينَ مَدًّا إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بِالسَّوِيَّةِ احْتِسِبَ لَهُ بِثَلَاثِينَ مَدًّا فَيَصْرَفُ ثَلَاثِينَ أُخْرَى إِلَى سِتِّينَ مِنْهُمْ وَيَسْتَرِدُّ مِنَ الْبَاقِينَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ لَهُمْ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَإِنْ صَرَفَ سِتِّينَ إِلَى ثَلَاثِينَ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ كُلُّ مِنْهُمْ عَنْ مَدٍّ لَزِمَهُ صَرَفُ ثَلَاثِينَ مَدًّا إِلَى ثَلَاثِينَ غَيْرِهِمْ وَيَسْتَرِدُّ كَمَا سَبَقَ وَلَوْ صَرَفَ لِمُسْكِينٍ وَاحِدٍ مَدَّيْنِ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ جَازَ وَإِنْ أُعْطِيَ رَجُلًا مَدًّا وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ مَثَلًا وَدَفَعَهُ لِآخَرَ وَهَكَذَا إِلَى سِتِّينَ أَجْزَاءَ وَكَرَّرَهُ، وَلَوْ دَفَعَ الطَّعَامَ إِلَى الْإِمَامِ فَكَلَّفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَمْ يُجْزِهِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (لِتَعْدِلِ النَّسْخَ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجَّهَ تَعْدِيرُهُ اه سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ لِتَعْدِلِ النَّسْخَ الْخَ يَغْنِي لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُمْكِنُ الْجَمْعُ لَا يُبَازَرُ إِلَى النَّسْخِ فَتَأْمَلُ اه وَفِيهِ تَأْمَلٌ وَلَعَلَّ وَجَّهَ تَعْدِيرِ النَّسْخِ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْمُتَأَخَّرِ مِنْهُمَا. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ الْخَ) أَقْرَأَهُ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُجْزِئُ هُنَا أَيْضًا نِهَايَةً أَيُّ حَيْثُ يَخْصُلُ مِنْهُ سِتُّونَ مَدًّا مِنَ الْأَقِيطِ كَمَا فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِذَا عَجَزَ مَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ بَقِيَ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَلَا يَطْعَا الْمُظَاهِرُ حَتَّى يُكْفَرَ وَلَا يُجْزِئُ كَفَّارَةُ مُلَفَّفَةٍ مِنْ خَصْلَتَيْنِ كَأَنَّهُ يَغْتَنِي نِصْفَ رَقِيعَةٍ وَيَصُومُ شَهْرًا أَوْ يَصُومُ شَهْرًا وَيُطْعِمُ ثَلَاثِينَ فَإِنْ وَجَدَ بَعْضَ الرَّقِيعَةِ صَامَ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ لَهَا فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ أَطْعَمَ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ بَعْضَ الطَّعَامِ فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ وَلَوْ بَعْضُ مَدٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ وَالْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ وَيَبْقَى الْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَلَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى رَقِيعَةٍ أَعْتَقَهَا عَنْ إِحْدَاهُمَا وَصَامَ عَنِ الْأُخْرَى إِنْ قَدَّرَ وَإِلَّا أَطْعَمَ اه.

قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ لَا فَرْقَ) فَيُجْزِئُ هُنَا أَيْضًا شَرْحُ م ر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ اللَّعَانِ

هُوَ لُغَةٌ مُضَدَّرٌ أَوْ جَمْعٌ لَعْنِ الْإِبْعَادِ وَشَرْعًا كَلِمَاتٌ تَأْتِي جُمُعَتُ حُجَّةٍ لِمَنْ اضْطُرَّ لِقَذْفٍ مِنْ لَطَخٍ فِرَاشِهِ وَالْحَقَّ الْعَارِ بِهِ أَوْ لِنَفْسٍ وَلَدٍ عَنْهُ سُمِّيتَ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ الْكَاذِبِ مِنْهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ اللَّعَانِ

□ فَوَدَّ: (هُوَ لُغَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَمُ رَأَيْتَ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (الْإِبْعَادُ) بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ لَعْنٍ أَوْ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيْ وَهُوَ اللَّعْنُ الْإِبْعَادُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَاللَّعْنُ لُغَةٌ مُضَدَّرٌ لَاعَنْ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ جَمْعًا لِلْعَنْ وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ هَذَا إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ لَوْ ثَبَتَ ضَبْطُ الشَّارِحِ لَفَظَ مُضَدَّرٌ بِضَمِّهِ وَعُطِفَ مَا بَعْدَهُ بِأَوْ وَالْأَفْجُوزُ رَفَعَ الْإِبْعَادَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ هُوَ فَيَكُونُ جَمْعٌ لَعْنٍ مَغْطُوفًا بِالْوَاوِ عَلَى مُضَدَّرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْحَالِيَةِ كَنَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ وَقَوْلُهُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ الْخُ أَيِ وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ مُضَدَّرٌ لَاعَنْ أَيْ مَذْلُوقُهُ وَهُوَ التَّكْلُمُ بِكَلِمَاتِ اللَّعَانِ؛ لِأَنَّ الْمَضَدَّرَ اسْمٌ لِلْفِظِ وَلَيْسَ مَعْنَى لَعْنًا أَه. □ فَوَدَّ: (وَشَرْعًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) فِي التَّرْجُمَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجُمِعَتْ) إِلَى (وَلَمْ يَخْتَرْ) وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ الْإِجْمَاعِ) وَقَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ هُوَ). □ فَوَدَّ: (كَلِمَاتُ الْخِ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلَ اللَّعَانُ قَوْلُهُ الْخِ قَوْلَ كَلِمَاتِ الْخِ أَه سَم. □ فَوَدَّ: (جُمِعَتْ الْخِ) نَعَتْ ثَانٍ لِكَلِمَاتِ. □ فَوَدَّ: (حُجَّةٌ لِمَنْ اضْطُرَّ الْخِ) بِمَعْنَى سَبَبًا دَافِعًا لِلْحَدِّ عَنِ الْمُضْطَرِّ أَه ش. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ اضْطُرَّ الْخِ) أَيْ: شَأْنُهُ الْاضْطِرَارُ إِلَى تِلْكَ الْأَيْمَانِ وَالْأَقْسَائِي أَنْ لَهُ أَنْ يُلَاعَنَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ أَه حَلَبِي. □ فَوَدَّ: (لِقَذْفِ الْخِ) فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ مُضْطَرًّا لِلْقَذْفِ وَإِنَّمَا هُوَ مُضْطَرٌّ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنْهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ كَلَامَهُ عَلَى حَذْفِ مَضَافَيْنِ أَيْ لِدَفْعِ مَوْجِبِ الْقَذْفِ وَهُوَ الْحَدُّ وَقَوْلُهُ مِنْ أَيْ زَوْجَةٍ لَطَخَ أَيْ تِلْكَ الزَّوْجَةُ وَذَكَرَهُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَقَوْلُهُ فِرَاشُهُ أَيْ الْمُضْطَرُّ وَفِرَاشُهُ هُوَ الزَّوْجَةُ وَقَوْلُهُ وَالْحَقَّ الْخِ مِنْ عَطْفِ مُسَبِّبٍ عَلَى سَبَبٍ وَقِيلَ تَفْسِيرٌ فِيهِ نَظَرُ أَه بُجَيْرِيُّ. □ فَوَدَّ: (سُمِّيتَ) أَيْ: هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِذَلِكَ أَيْ بِلَفْظِ اللَّعَانِ. □ فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهَا عَلَى إِبْعَادِ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى لِقَوْلِ الرَّجُلِ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِطْلَاقُهُ فِي جَانِبِ الْمَرْأَةِ مِنْ مَجَازِ التَّغْلِيبِ أَه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ اللَّعَانِ)

□ فَوَدَّ: (وَشَرْعًا كَلِمَاتُ الْخِ) قَدْ يُقَالُ الْمُنَاسِبُ لِلْمَضَدَّرِ قَوْلَ كَلِمَاتِ الْخِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي فَضَّلَ اللَّعَانُ قَوْلُهُ الْخِ.

عن الرخمة وإبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعي مع إنها أيمان على الأصح  
رخصة لغسر البيئة بزناها وصيانة للأنساب عن الاختلاط ولم يختر لفظ الغضب المذكور معه  
في الآية؛ لأنه المتقدم فيها كالواقع ولأنه قد ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس وأصله قبل  
الإجماع أوائل سورة التور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو  
لنفي الولد كما علم مما مر توقف على أنه (يسبقه قذف) بمفجعة أو نفي ولید؛ لأنه تعالى  
ذكره بعد القذف وهذا أعني القذف من حيث هو لغة الزمنى وشرعا الزمنى بالزنا تعبيراً ولم  
يذكره في الترجمة؛ لأنه وسيلة لا مقصود كما تقرر ثم رأيت الزركشي أجاب بنحو ذلك  
(وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (لرجل أو امرأة) أو خنتي (زنت) بفتح التاء في الكل

قوله: (وإبعاد كل عن الآخر) إذ يخرم النكاح بينهما أبداً اه شرح المنهج. قوله: (وصيانة إلخ) عطف  
مغاير اه ع ش. قوله: (ولم يختر إلخ) بيناء المفعول يعني اختار الأصحاب للترجمة لفظ اللعان دون  
لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية. قوله: (معه) أي: مع لفظ اللعان باغتيال المادة. قوله: (في  
الآية) عبارة المغني والأسنى في اللعان. قوله: (لأنه إلخ) عبارة الأسنى؛ لأن لعانه متقدم على لعانها  
في الآية والواقع إلخ وعبارة المغني لكون اللفظة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه. قوله: (أوائل  
سورة التور) وسبب نزولها ما في البخاري (أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي ﷺ بشريك ابن  
سخماء فقال له ﷺ: «البيئة أو حد في ظهرك» فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق  
يلتمس البيئة فجعل النبي ﷺ يكرّر ذلك فقال: هلال: (والذي بعثك بالحق نبياً إني لصادق  
ولينزلن الله ما يبئري من الحد) فنزلت الآيات مغني وأسنى. قوله: (ولكونه إلخ) متعلق بقوله  
الآتي توقف إلخ ودخول في المتن. قوله: (مما ذكر) أي: في التعريف. قوله: (لأنه تعالى إلخ) فيه  
توارد علتين على مغلول واحد بدون عطف إلا أن يجعل الأول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى  
المغني عن هذا التكلف بعطف الثاني على الأول. قوله: (من حيث هو) انظر ما فائدته وقد أسقطه  
المغني وشيخ الإسلام. قوله: (تعبيراً) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشيدى عبارة  
الحلبي يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون أربع فلأنهم لم يريدوا التعبير خصوصاً إذا كانوا  
طامعين في شهادة الرابع فأعرض مع أنهم قلدة اه. قوله: (ولم يذكره) أي: القذف. قوله: (لأنه  
وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم.

قوله (سري): (وصريحه الزنا) والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتغريض وبدأ بالأول فقال وصريحه  
إلخ اه مغني. قوله: (في معرض التعبير) إلى الفرع في النهاية وكذا في المغني إلا قوله نعم إن ظنه  
إلخ. قوله: (أو خنتي) أي: إن أضاف الزنا إلى فرجه فإن أضافه إلى أحدهما كان كناية اه مغني  
وسبأتي في الشارح مثله.

قوله: (ولم يختر) أي: في الترجمة. قوله: (لأنه وسيلة) أي: بالنسبة لللعان المقصود بالباب.

(أَوْ زَنَيْتَ) بِكَسْرِهَا فِي الْكَلِّ (أَوْ) قَوْلُهُ لِأَحَدِهِمَا (يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةً) لِتَكَثُرَ ذَلِكَ وَشَهْرَتُهُ وَاللَّحْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ وَعَكْسِيهِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ تَعْيِيرٌ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ بَأْنُ قَطْعٍ بِكَذِبِهِ كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لَيْسَتْ سَنَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ أَوْ جَرَّحَهُ بِهِ لِثَرْدٍ شَهَادَتُهُ أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ خُصْمِي يَعْلَمُ زَنَا شَاهِدِهِ أَوْ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ زَانٍ فَلْيَحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ فَلَا يَكُونُ قَذْفًا نَعَمْ، يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى لِلْإِيذَاءِ وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ يَرْفَعُ حُدَّه لَا إِثْمَهُ، نَعَمْ، إِنَّ ظَنَّهُ مُبِيحًا وَغَيْرَ

قَوْلُهُ: (لِأَحَدِهِمَا) الْأَنْسَبُ بِمَا زَادَهُ لِأَحَدِهِمْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ أَيِ إِلَّا حَدَّ الدَّائِرِ الصَّادِقِ بِهَا إِذَا قَالَتْ لَهُ يَا زَانِيَةً وَبِهِ إِذَا قَالَ لَهَا يَا زَانِي وَكَانَ يَنْبَغِي حَيْثُ زَادَ التَّخْتِي أَنْ يَقُولَ لِأَحَدِهِمْ أَهْ.  
 قَوْلُهُ: (وَاللَّحْنُ بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ إلخ) قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُهُ لَحْنًا بِتَأْوِيلِ الرَّجُلِ بِالتَّسْمَةِ وَالْمَرْأَةِ بِالشَّخْصِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَطْعِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ إلخ) أَيِ: إِنَّ شَهَادَةَ النَّصَابِ عَلَى شَخْصٍ بِالزَّنَا لَيْسَتْ قَذْفًا أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ جَرَّحَهُ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ شَهِدَ بِجُرْحِهِ فَاسْتَفْسَرَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْبَرَهُ بِزَنَاهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ انْتَهَتْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ عَيْنُ مَسْأَلَةِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةِ وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ عُمَرُ أَنَّهَا غَيْرُهَا. قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَكَذَلِكَ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدٌ بِحَقِّ فَقَالَ خُصْمِي إلخ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَخْبَرَنِي إلخ) عَطَفَ عَلَى يَعْلَمُ إلخ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَبْرَأُ لِلْخُصْمِ وَقَوْلُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ أَوْ أَخْبَرَنِي أَيِ الْمُدَّعِي أَوْ الشَّاهِدِ كَمَا أَفَادَهُ السَّنْبَاطِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمُحَلِّي أَهْ مُسْلِمٌ فِي ذَاتِهِ لَا فِي حَلِّ كَلَامِ الشَّارِحِ إِذْ سِيَاقُهُ يَمْنَعُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِلشَّاهِدِ.  
 قَوْلُهُ: (فَلْيَحْلِفْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ) ظَاهِرُ اقْتِصَارِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَعْوَى الْإِخْبَارِ بِالزَّنَا أَيْضًا فَلْيُرَاجِعْ.  
 قَوْلُهُ: (فَلَا يَكُونُ قَذْفًا) أَيِ: مُوجِبًا لِلْحَدِّ وَإِلَّا فَلَا خَفَاءَ أَنَّ بَعْضَ مَا ذَكَرَ قَذْفٌ فَتَأَمَّلْ قَالَهُ الرَّشِيدِيُّ لِكَيْتَهُ مُخَالَفٌ لَصَرِيحِ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي نَفْيِ أَضَلِّ قَذْفِيَّةٍ مَا ذَكَرَ قَوْلُ الْمُعْنَى وَهَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا تَخْرُجُ بِقَوْلِنَا عَلَى جِهَةِ التَّعْيِيرِ أَهْ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى) إِنَّ أَرَادَ بِالْأُولَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّعْزِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ أَهْ سَم أَقُولُ صَنِيعُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى صَرِيحٌ فِي إِيرَادَةِ صُورَةِ الْقَطْعِ وَكَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ التَّعْزِيرِ عِنْدَ تَمَامِ النَّصَابِ وَلِذَا كَتَبَ ع ش مَا نَصَّه: قَوْلُهُ وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالزَّنَا مَعَ تَمَامِ النَّصَابِ لَمْ يَكُنْ قَذْفًا أَيِ وَلَا تَعْزِيرًا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ نِصَابٌ أَيِ أَوْ دُونَهُ فِي حَقِّ فَجَرَحَ الشَّاهِدُ بِالزَّنَا لِثَرْدٍ شَهَادَتُهُ وَطَلَبَ الْقَاضِي إِثْبَاتَ زَنَاهُ لِيَرُدَّ شَهَادَتَهُ فَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ فَقَطُّ قَبْلًا أَهْ. قَوْلُهُ: (وَإِذْنُهُ فِي الْقَذْفِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ قَالَ لَهُ أَقِذْنِي فَقَذَفَهُ إِذْ إِذْنُهُ فِيهِ يَرْفَعُ إلخ قَالَ ع ش، قَوْلُهُ أَوْ قَالَ لَهُ أَقِذْنِي أَيِ وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِيرَادَةِ الْإِذْنِ كَانَ أَرَادَ التَّهْدِيدَ يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا قَذَفَهُ قَابَلَهُ عَلَى فِعْلِهِ أَهْ.  
 قَوْلُهُ: (لَا إِثْمَهُ) أَيِ: فَيُعَزَّرُ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (إِنَّ ظَنَّهُ) أَيِ: الْإِذْنُ فِي الْقَذْفِ مُبِيحًا أَيِ لِلْقَذْفِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ نِصَابٌ) إِذْ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِالزَّنَا لَيْسَتْ قَذْفًا وَشَهِدَ عَطَفَ عَلَى قَطْعِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ) يُعَزَّرُ فِي الْأُولَى) إِنَّ أَرَادَ بِالْأُولَى صُورَةَ الْقَطْعِ بِكَذِبِهِ فَفِيهِ أَنَّ الْوَجْهَ التَّعْزِيرُ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ النَّصَابِ أَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ أَيْضًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِي الشُّهُودِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمُرَادُ.

بجَهْلِهِ فلا إثم ولا تعزير فيما يظهر.

(فرع): قال لاثنتين زَنَى أَحَدُكُمَا أو لثلاثة قال الزَّركَشِيُّ لم يَتَعَرَّضُوا له ويظهر أَنَّهُ قَاضٍ لِوَاحِدٍ وَلِكُلِّ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَرَادَهُ عَلَى قِيَاسٍ مَا لَوْ قَالَ لِأَحَدٍ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عَلَيَّ أَلْفٌ يَصْحُ الْإِقْرَارُ وَلِكُلِّ مِنْهُمْ أَنْ يَدَّعِيَ وَيَفْصِلَ الْخُصُومَةَ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ، لَوْ ادَّعَى اثْنَانِ وَخَلَفَ لِهَمَا انْخَصَرَ الْحَقُّ لِلثَّلَاثِ فَيُحَدُّ لَهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ عَلَى أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ قَدُمْتُهِ أَوَائِلَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَتِهِ الَّتِي قَاسَ عَلَيْهَا. (وَالزَّمَنِيُّ بِإِيلَاجِ حَشْفَةٍ) أَوْ قَدَرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا (فِي فَرْجٍ) أَوْ بِمَا رُكِبَ مِنْ نِي (مَعَ وَضْفِهِ) أَيِ الْإِيلَاجِ أَوْ التَّيْلِكِ (بِتَخْرِيمٍ) سِوَاءِ أَقَالَهُ لِرَجُلٍ أَمْ غَيْرِهِ كَأَوْلَجْتُ فِي فَرْجٍ مُحْرَمٍ أَوْ أَوْلَجَ فِي فَرْجِكِ أَوْ عَلَوْتُ عَلَى رَجُلٍ فَدَخَلَ ذَكَرُهُ فِي فَرْجِكَ مَعَ ذِكْرِ التَّحْرِيمِ (أَوْ الزَّمَنِيُّ بِإِيلَاجِهَا فِي (دُبُرٍ) لِذِكْرِ أَوْ خُثْنٍ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَخْرِيمًا (صَرِيحًا) أَيِ كُلِّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا وَاحْتِيجُ لِيُوصَفِ الْأَوَّلُ بِالتَّحْرِيمِ أَيِ لِدَاثَةِ احْتِرَازًا مِنْ تَخْرِيمِ نَحْوِ الْحَائِضِ فَيُصَدَّقُ فِي إِرَادَتِهِ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ إِيلَاجَ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ قَدْ يَحِلُّ وَقَدْ لَا بِخِلَافِهَا فِي الدُّبُرِ فَإِنَّهُ

قوله: (أو لثلاثة) أي: قال لثلاثة مثلاً زَنَى أَحَدُكُمَا. قوله: (لم يَتَعَرَّضُوا لَهُ) أي: لِحُكْمِ ذَلِكَ الْقَوْلِ.

قوله: (يَصْحُ الْإِقْرَارُ) أي: حَيْثُ يَصْحُ الْإِنْخ. قوله: (اثْنَانِ) أي: مِنَ الثَّلَاثَةِ. قوله: (فِي مَسْأَلَةٍ) أي: مَسْأَلَةُ الزَّركَشِيِّ الْمَارَّةِ آتِفًا. قوله: (أَوْ قَدَرِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ صَوَّبَ) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى.

قوله: (أَوْ بِمَا رُكِبَ مِنْ نِي) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى فِي فَرْجٍ.

قوله: (لَسِي) (بِتَخْرِيمٍ) أي: وَاخْتِيَارٍ وَعَدَمِ شُبْهَةٍ كَمَا يَأْتِي أَهْرَ شَيْدِي. قوله: (مَعَ ذِكْرِ التَّخْرِيمِ) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوقَيْنِ مَعًا. قوله: (لِلذَّكَرِ أَوْ خُثْنٍ) وَسَتَاتِي الْمَرْأَةِ أَهْ سَم. قوله: (أَيِ كُلِّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَهَذَا خَبَرُ الْمُتَبَدِّلِ وَالْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ الْمُقَدَّرُ بِأَوِ التَّقْسِيمِيَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ قَالَ صَرِيحٌ كَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بِأَوِ لِيُوصَفِ الْأَوَّلُ أَيِ الْإِيلَاجِ فِي الْفَرْجِ. قوله: (أَيِ لِدَاثَةِ الْإِنْخ) قَدْ يَفْتَضِي اعْتِبَارَ هَذِهِ الْمُلَاحَظَةِ أَيِ فَلَا يَكُونُ قَدْ قَا فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ لَكِنْ سِيَاقُهُ الْآتِي آتِفًا قَدْ يَفْتَضِي خِلَافَهُ وَقَدْ يُرْجَّحُ الثَّانِي بَأَنَّ الْمُتَبَادِرَ الْحَرَامَ لِدَاثَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُرْجَّحُ الْإِنْخُ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ الْوُطْءُ فِي الْقُبُلِ قَدْ يَكُونُ مُحْرَمًا وَلَيْسَ بَزِنًا كَوُطْءِ حَائِضٍ وَمُحْرَمَةٌ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ فَالْوُجْهَ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى وَضْفِهِ بِالتَّخْرِيمِ مَا يَفْتَضِي الرُّبَا أُجِيبُ بَأَنَّ الْمُتَبَادِرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْحَرَامَ لِدَاثَةِ فَهُوَ صَرِيحٌ فَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا وَمَا ذَكَرَ وَاحْتَمَلَهُ الْحَالُ قَبْلَ مِنْهُ كَمَا فِي الْإِطْلَاقِ فِي دَعْوَى إِرَادَةِ حَلِّ الْوُثَاقِ أَهْ. وَقَوْلُهُ بَأَنَّ الْمُتَبَادِرَ الْإِنْخُ أَيِ وَيَقُولُ الشَّارِحُ كَالْتَّهْيِئَةِ فَيُقْصَدُ فِي إِرَادَتِهِ الْإِنْخُ أَيِ تَخْرِيمِ نَحْوِ الْحَائِضِ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ لَا فِي عَدَمِ إِرَادَةِ التَّخْرِيمِ لِدَاثَةِ. قوله: (احْتِرَازًا) عِلَّةٌ لِدَاثَتِهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ إِيلَاجَ الْحَشْفَةِ الْإِنْخُ عِلَّةٌ لاحتِيجَ الْإِنْخُ أَهْ سَم. قوله: (بِخِلَافِهَا) أَي: إِيلَاجَ الْحَشْفَةِ وَأَنْتَ ضَمِيرُهُ لِاتِّسَابِهِ الثَّانِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَهْ ش.

قوله: (لِلذَّكَرِ أَوْ خُثْنٍ) وَسَتَاتِي الْمَرْأَةِ. قوله: (احْتِرَازًا) عِلَّةٌ لِدَاثَتِهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ إِيلَاجَ الْحَشْفَةِ الْإِنْخُ عِلَّةٌ لاحتِيجَ.

لا يَحِلُّ بحالٍ ومن ثَمَّ صَوَّبَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْصَمَّ لِلْوَصْفِ بِالْتَّحْرِيمِ مَا يَقْتَضِي الزَّنا وما يُوافقه تَقْيِيدُ الْبَغْوِيِّ وَغَيْرِهِ لُطَّتْ أَوْ لَا طَ بِكَ فَلَانَّ بِالْاِخْتِيَارِ قِيلَ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي صُورَةِ الرِّمِيِّ بِالزَّنا وَلَا يُغْنِي عَنْهُ قَيْدُ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُبَيِّحُ الزَّنا وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَحِلَّ لَا يُوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّ نَحْوَ الزَّنا وَاللَّوْاطِ لَا يَحْتَاجُ لِلْوَصْفِ بِتَّحْرِيمٍ وَلَا اِخْتِيَارٍ وَلَا عَدَمِ شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي زَنْيْتُكَ بِكَ وَفِي يَاسُوطِيٍّ بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيْلِكِ، وَإِبْلَاجِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَمَّا الرِّمِيُّ بِإِبْلَاجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ فَهِيَ كَالذَّكْرِ أَوْ مُزَوَّجَةٍ فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَضْفِهِ بِنَحْوِ اللَّيْطَةِ لِيَخْرُجَ وَطْءُ الزَّوْجِ فِيهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الرِّمِيَّ بِهِ غَيْرُ قَذْفٍ بَلْ فِيهِ التَّعْزِيزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى زَنًا وَلَا لِيَاظَةً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ قَالَ لَا فَرْقَ فِي قَوْلِهِ أَوْ دُبُرِ

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ وَمُحْتَاجٌ لِلتَّقْيِيدِ. قوله: (لِلْوَصْفِ) أي وَضْفِ الْإِبْلَاجِ فِي الْفَرْجِ. قوله: (وَيُوافقه) أي: مَا صَوَّبَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ. قوله: (بِالْاِخْتِيَارِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. قوله: (وَيَأْتِي مِثْلُهُ) أي: مِثْلُ مَا فَعَلَهُ الْبَغْوِيُّ مِنْ تَقْيِيدِ اللَّوْاطِ بِالْاِخْتِيَارِ. قوله: (وَلَا يُغْنِي عَنْهُ) أي: عَنْ قَيْدِ الْاِخْتِيَارِ. قوله: (لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ) أي: قَيْدِ الْاِخْتِيَارِ لِإِخْرَاجِ الْوَطْءِ بِالْإِكْرَاهِ فَإِنَّهُ أَيُّ الْوَطْءِ بِالْإِكْرَاهِ لَا يُوصَفُ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ فَيَخْرُجُ بَقِيَّةُ التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ أَيْ كَمَا لَا يُوصَفُ وَطْءُ الشُّبْهَةِ بِالتَّحْرِيمِ فَيَخْرُجُ بِقَيْدِ التَّحْرِيمِ. قوله: (وَفِيهِ) أي: فِيمَا قِيلَ نَظَرُ أَيْ مِنْ حَيْثُ افْتِضَاءُهُ احْتِجَاجَ الرِّمِيِّ بِالزَّنا وَاللَّوْاطِ لِلْوَصْفِ بِالتَّحْرِيمِ. قوله: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِالْوَطْءِ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (وَاللَّوْاطِ) أي: وَلَوْ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ كَمَا يَأْتِي. قوله: (لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ) أي: نَحْوُ الزَّنا الْخ وَقَوْلُهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ أَيْ: الْوَصْفُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْاِخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. قوله: (وَفِي يَاسُوطِيٍّ) يَأْتِي مَا فِيهِ. قوله: (مِنِ الثَّلَاثَةِ) أي: مِنَ التَّقْيِيدِ بِكُلِّ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالْاِخْتِيَارِ وَعَدَمِ الشُّبْهَةِ. قوله: (أَمَّا بِالرِّمِيِّ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ لِذِكْرِ أَوْ خُتْنَى عَقَبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ دُبُرَ اِهْرَاشِدِيِّ. قوله: (بِإِبْلَاجِهَا) أي: الْحَشْفَةِ. قوله: (امْرَأَةٍ خَلِيَّةٍ) أي: لَمْ تَتَزَوَّجْ أَضْلًا وَقَوْلُهُ أَوْ مُزَوَّجَةٍ أَيْ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُزَوَّجَةً حَالًا وَيُظْهَرُ اخْتِارًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَضْفِهِ بِالْاِخْتِيَارِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى وَضْفِهِ بِالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَرَّمًا وَفِي الْوَصْفِ بَعْدَمِ الشُّبْهَةِ تَأْمُلُ اِهْ سَيِّدُ عَمْرُو. (أَقُولُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْوَصْفَ بِنَحْوِ اللَّيْطَةِ يُغْنِي عَنْهُ. قوله: (فَهِيَ) أي: الْمَرْأَةُ الْخَلِيَّةُ يُغْنِي رَمِيَّهَا بِالْإِبْلَاجِ فِي دُبُرِهَا كَالذَّكْرِ أَيْ فِي الصَّرَاحَةِ. قوله: (فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ وَضْفِهِ الْخ) أي: فَلَوْ أَطْلُقَ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا بَلْ كِنَايَةً. قوله: (وَضْفُهُ) أي: الْإِبْلَاجِ. قوله: (بِهِ) أي: بِوَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا. قوله: (لِأَنَّهُ الْخ) تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ بَلْ. قوله: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا الرِّمِيُّ بِإِبْلَاجِهَا فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ الْخ. قوله: (فِي قَوْلِهِ) أي: الْقَاضِي.

قوله: (بِخِلَافِ نَحْوِ التَّيْلِكِ وَإِبْلَاجِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِي الْعُبَابِ وَكَالتَّيْلِكِ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ أَوْ إِبْلَاجُهَا فِي الْفَرْجِ إِنْ وَضَفَهَا بِالْحَرَامِ الْمُطْلَقِ وَإِنِ انْقِضَاءُ الشُّبْهَةِ اهـ.

بين أن يُخاطَب به رجلاً أو امرأة كأولَجت في دُبُرٍ أو أولِج في دُبُرِكَ اهـ ويُقْبَلُ على الأوجه قوله يَمِينُهُ أَرَدْتُ بِإِيلاجِهِ في الدُبُرِ إِيلاجِهِ في دُبُرِ زوجته كما عَلِمَ مِنَّا قَرَزْتُهُ فَيَعَزُّرُ ويا لوطي صريح وكذا مُحْتَثٌ على ما أَفْتَى به ابنُ عبدِ السلامَ للعُوفِ وذكر ابنُ القُطَّانِ في بغاءٍ وقُحْبَةٍ أَنَّهُما كِنَايَتانِ ومقتضى كلامِ الروضةِ إِجْرَ الطَّلَاقِ أَنَّ الثاني صريحٌ وبه أَفْتَى ابنُ عبدِ السلامَ للعُوفِ أَيضاً. (وزنات) بالهمز وكذا بِالْفِ بِلا هَمْزٍ على أَحَدٍ وجهين .....

هـ قوله: (كَأولَجت في دُبُرِ إلخ) نَشْرُ مُرْتَبِّ. هـ قوله: (وَيُقْبَلُ) أي: فيما إذا رَمَى الرَّجُلُ بِإِيلاجِهِ في الدُبُرِ وسَكَتَ عَن جَنَسِ ذِي الدُبُرِ. هـ قوله: (مِمَّا قَرَزْتُهُ) أي: مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الدُّبُرِ وَالذَّكْرِ وَالخُنْثَى وَدُبُرِ الْخَلِيَّةِ أَوِ الْمَرْوَجَةِ. هـ قوله: (ويا لوطي صريح) خالفه النُّهايةُ والمُغْنِي فَقالا وَأَنَّ يا لوطي كِنَايَةٌ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ كَوْنِهِ على دينِ قَوْمِ لوطٍ بِخِلَافِ يا لَاطٍ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ ويا بغاءٍ كِنَايَةٌ كما قاله ابنُ القُطَّانِ وكذا يا مُحْتَثٌ خِلَافاً لابنِ عبدِ السلامِ ويا قُحْبَةٍ صَرِيحٌ كما أَفْتَى به اهـ وزادَ الأولُ ومثلهُ أي يا قُحْبَةٍ يا عاهِرُ كما أَفْتَى به الوالدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ويا عَلَقٌ كِنَايَةٌ لِكَيْتِه يُعَزَّرُ إِنْ لَمْ يُرَدِّ الْقَذْفُ وَلَيْسَ التَّعْرِيصُ قَدْفاً وَإِنَّا لَوِ قالَتْ فَلانٌ رَاودَنِي عَن نَفْسِي أَوْ نَزَلَ إلى بَيْتِي وكَذَّبَها عَزَّرَتْ لِإِيذايها له بذلك اهـ قال ع ش قوله ومثلهُ يا عاهِرُ أي لِلأُنْثَى شَيْخُنَا الزَّيادِيُّ وفي المِصْبَاحِ عَهَرٌ عَهَرًا مِنْ بابِ تَعَبٍ فَجَرَّ فَهُوَ عاهِرٌ وَعَهَرٌ عُهُورًا مِنْ بابِ قَعَدَ لُغَةً فَجَرَّ العَبْدُ فَجُورًا مِنْ بابِ قَعَدَ فَسَقَ وَزَنَى اهـ. وعليه فالعاهِرُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَيُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا بِالْهَاءِ لِلأُنْثَى وَعَدَمُها لِلرَّجُلِ فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ صَرِيحاً فِيهِمَا أَوْ كِنَايَةً فِيهِمَا بَأَن يُرَادَ به الفاجِرُ لا بَقَيْدِ الزَّنا مع أَنَّ تَخْصِيصَ شَيْخُنَا الزَّيادِيُّ له بِالْأُنْثَى يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحاً فِي حَقِّ الرَّجُلِ وقوله ويا عَلَقٌ مِثْلُ ما بَوَيْنَ وطنجير وسوس م ر ومثلهُ تَحْتانِي وقوله وَلَيْسَ التَّعْرِيصُ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ قَدْفاً أي لا صَرِيحاً ولا كِنَايَةً وَيَتَّبِعِي أَنَّ فِيهِ التَّعْزِيرَ لِلإِيذاءِ وقوله عَزَّرَتْ ظاهِرُهُ وَلَوْ فِي مَقامِ حُصُومَةٍ كَأَنَّ ادَّعَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ لِنَتَلَبَّ مِنَ الْقاضِي أَنْ يُعَزَّرَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ جِداً اهـ كلامُ ع ش. (أقول): لا بُدَّ إِذا عَجَزَتْ عَن إثْبائِ ذَلِكَ رَدْعاً عَن نَحْوِ الْقَذْفِ بِصُورَةِ الدَّعْوَى وقوله: في بغاءٍ قياسٌ يا بغاءٍ أَنْ يا بَغْيٍ لِلْمَرْأَةِ كِنَايَةٌ أَيضاً فَلْيُراجِعِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. هـ قوله: (أَنَّ الثاني) أي: يا قُحْبَةٍ صَرِيحٌ أي لَامْرَأَةٍ وَلَوْ ادَّعَى إِرَادَةَ أَنَّها تَفْعَلُ فَعَلَّ الْقِحَابِ مِنْ كَشْفِ الْوَجْهِ وَنَحْوِ الإِخْتِلَاطِ بِالرِّجَالِ فالأَقْرَبُ قَبُولُهُ لَوْ قُوعِ مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيراً وعليه فَهُوَ صَرِيحٌ يَقْبَلُ الصَّرْفُ وفي سَمِ على المُنْهَجِ عَن م ر أَنَّ ما يُقالُ بَيْنَ الْجَهْلَةِ مِنْ قولِهِم بِلَاحِ الرُّبِّ يَتَّبِعِي أَنَّ لا يَكُونُ صَرِيحاً فِي الرَّمْيِ بِالزَّنا لِاحْتِمَالِ الْبَلْعِ مِنَ الْفَمِ اهـ ع ش. هـ قوله: (بِالْهَمْزِ) إلى قولِ المَتَنِ وقوله: (يا ابنُ الحلالِ) في النُّهايةِ إِلاَّ قوله: (وقوله لِمَنْ قَذَفَ) إلى المَتَنِ وكذا في المُغْنِي إِلاَّ قوله: (وعُكْسُهُ) وقوله:

هـ قوله: (يا لوطي صريح) أي: كما قال في الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْطَعَ بِذلك مع قوله إِنَّ المعروفَ في المَذْهَبِ أَنَّهُ كِنَايَةٌ م ر. هـ قوله: (وَذَكَرَ ابنُ القُطَّانِ إلخ) يا بغاءٍ كِنَايَةٌ كما قاله ابنُ القُطَّانِ وكذا يا مُحْتَثٌ خِلَافاً لابنِ عبدِ السلامِ شَرَحَ م ر. هـ قوله: (وبه أَفْتَى ابنُ عبدِ السلامِ) وكذا أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ وكذا أَفْتَى بَأَنَّ يا عَلَقٌ كِنَايَةٌ لِكَيْتِه يُعَزَّرُ إِنْ لَمْ يُرَدِّ الْقَذْفُ وَإِنَّا لَوِ قالَتْ فَلانٌ رَاودَنِي عَن نَفْسِي أَوْ نَزَلَ إلى بَيْتِي وكَذَّبَها عَزَّرَتْ لِإِيذايها له بذلك شَرَحَ م ر.

(في الجبل) أو في بيتٍ وله درج (كناية)؛ لأنه معنى الصعود فيه فإن لم يكن له درج فصريح (وكذا زَنَات) بالهمز (فقط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الأصح)؛ لأن ظاهره الصعود (وزَنَيْت) بالياء (في الجبل صريح في الأصح) لظهوره فيه وذكر الجبل ليبيان محله فلا يضره عن ظاهره وإنابة الياء عن الهمز خلاف الأصل وإيا زانية في الجبل في الروضة عن النص أنه كناية وعليه يُفَرَّق بأن النداء يُستعمل كذلك كثيراً في الصعود بخلاف زَنَيْت فيه بالياء. (وقوله) لِلرَّجُلِ (يا فاجِرُ يا فاسِقُ) يا خبيث (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تُجَيِّنُ الخلوَّةَ، ولقرشي) أو عربي (يا نبطي) وعكسه والأنباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سُمُوا بذلك لاستنباطهم أي إخراجهم الماء من الأرض (ولزوجته لم أجذك عُذراء) بالمعجمة أي بكرًا ولأجنبية لم يجذك زوجك أو لم أجذك عُذراء ولم يتقدّم لواحدة منهما اقتضاؤُ مُباح وإحداهما وجدَّت معكِ رجلاً وقوله لِمَنْ قَذَفَ زوجته صَدَقْتَ على الأوجه

(وإن لم يرد) إلى قوله: (ولا يجوز).

قول (سني): (في الجبل) أي: أو السَّلم أو نحوِه اه مُعْنِي. قول: (أو في بيتٍ له إلخ) أي: على أصح الوجهين نهايةً ومُعْنِي عبارة السَّيِّد عُمَرُ قوله أو في بيتٍ إلخ الأنسب تأخيرُه إلى المسألة الآتية لإيهام هذا الصنيع القطع اه.

قول (سني): (وزَنَيْت في الجبل صريح إلخ) كما لو قال في الدار اه مُعْنِي. قول: (لظهوره فيه) أي: في الزنا. قول: (فلا يضره عن ظاهره) فلو قال أَرَدْتُ الصُّعُودَ صُدِّقَ بيمينه لاحتمال إرادته مُعْنِي وأسنَى. قول: (وإنابة الياء إلخ) ردٌّ لِلدَّلِيلِ الْمُقَابِلِ. قول: (وعليه) أي: على ما في الروضة. قول: (يُستعمل لذلك إلخ) كذا في النهاية ولعلَّ العبارة مقلوبة والأصل بأن النداء لذلك يُستعمل إلخ أي لزانة في الجبل عبارة المُعْنِي بأنه لما قارَنَ قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المُنادَى الذي لم يوضع لإنشاء العقود خَرَجَ عن الصراحة بخلاف الفعل اه. قول: (بخلاف زَنَيْت فيه) أي: الجبل اه ع ش.

قول (سني): (الخلوة) أي: أو الظلمة اه مُعْنِي.

قول (سني): (يا نبطي) نسبةً لِلأنباط أي أهل الزَّراعة اه مُعْنِي. قول: (قوم ينزلون) أي: من العجم فقد نَسَبَ العربيَّ لِغير العربي وقوله البطائح جَمْعُ أَبطَح وهو المكان المُنْحَفِضُ وقوله بين العراقيين أي عراقي العرب وعراقي العجم اه يُخَيِّرُ مِي. قول: (ولم يتقدّم إلخ) سيذكرُ مُحَرَّرَه عبارة المُعْنِي لم يُعلم لها تقدّم اقتضاؤُ مُباح فإن عِلْمَ فَلَيْسَ بشيء قطعا اه. قول: (وجدت معكِ إلخ) أي: أو لا ترددين يد لا يس نهايةً ومُعْنِي. قول: (على الأوجه) وفي العباب.

قول: (أو في بيتٍ وله درج) وهو أحد وجهين وقال شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِيُّ أصحُّهما صراحته أيضًا شرح م ر. قول: (وجدت معكِ رجلاً) أو لا ترددين يد لا يس شرح م ر.



(كِنَايَةً) لاحتِمَالِهَا الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ وَهُوَ فِي الثَّالِثَةِ لَأَمِ الْمُخَاطَبِ إِذْ نَسَبَهُ لِغَيْرِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُمْ خَلْقًا وَخُلُقًا أَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ لَهَا ذَلِكَ فَلَيْسَ كِنَايَةً. (فَإِنْ أَنْكَرَ) مُتَكَلِّمٌ بِكِنَايَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ (إِرَادَةَ قَذْفٍ صَدُقَ بِمِثْلِهِ) أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَذْفَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِمُرَادِهِ وَيُعَزِّزُ لِلإِيْدَاءِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ سَبًّا وَلَا دَمًّا لِأَنَّ لَفْظَهُ يُؤْهِمُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَلِفُ كَاذِبًا دَفْعًا لِلْحَدِّ لَكِنْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ جَوَازَ التَّوْرِيَةِ وَإِنْ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ قَالَ بَلْ يَقْرُبُ إِيْجَابُهَا إِذَا عَلِمَ

(فَرَعَ): لَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ فَلَانِ زَانٍ أَوْ أَهْلُ زَنَا فَقَالَ نَعَمْ لَمْ يَكُنْ قَاذِفًا وَإِنْ نَوَى، أَوْ هَلْ قَذَفْتَهُ فَقَالَ نَعَمْ فَمُقَرَّرٌ لَوْ قَالَ شَخْصٌ مَنْ دَخَلَ دَارِي فَهُوَ زَانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَذْفًا لِمَنْ دَخَلَهَا وَلَوْ قَذَفَ امْرَأَةً رَجُلٍ لَا يَعْرِفُهَا فَإِنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ امْرَأَةً فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَلَا أَهْمَ.

• قول (سني): (كِنَايَةً) أي: فِي الْقَذْفِ وَهُوَ رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ كُلِّهَا أَهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الْقَذْفُ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّالِثَةِ) هِيَ قَوْلُ الْمُتَنِ: (وَلَقُرْشِي إِنْخ) ش أَهْمُ سَمِ أَي وَمِثْلُهَا عَكْسُهَا. • قَوْلُهُ: (وَخُلُقًا) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا شَرْحُ الْمُنْهَج. • قَوْلُهُ: (لَهَا) أَي: لِوَاحِدَةٍ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأَجَنَّبِيَّةِ.

• قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: الْإِفْتِضَاضُ أَهْمُ ش. • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ كِنَايَةً) أَي: فَلَا حَدَّ وَلَا تَعْزِيرَ وَمَقْهُومُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مُبَاحٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِفْتِضَاضُ غَيْرَ مُبَاحٍ كَانَ كِنَايَةً وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ يُصَدَّقُ بِالزَّنَا فَحَيْثُ نَوَاهُ بِهِ عُمِلَ بِنَيْتِهِ أَهْمُ ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْلِيَّةِ وَصِيغَةُ الْحَلِفِ أَنَّ يَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَذْفَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ قَالَ وَلَا يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا قَذَفَهُ وَهَلْ وَجَبَ الْحَدُّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ مَعَ النَّيَّةِ أَوْ لَا يَجِبُ حَتَّى يَعْتَرِفَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكِنَايَةِ الْقَذْفَ تَرَدَّدَ فِيهِ الْإِمَامُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَهْمُ وَقَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَي وَجُودُ الْحَدِّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ مَعَ النَّيَّةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا أَنَّهُ يُحَدُّ حَيْثُ تَلَفَّظَ بِالْكِنَايَةِ وَاعْتَرَفَ بِإِرَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ قَذْفٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَرَفْ بِأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ الْقَذْفَ بِمَعْنَى التَّعْبِيرِ أَهْمُ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَيُعَزِّزُ إِنْخ) أَي: فِي الْكِنَايَاتِ أَهْمُ ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُرِدْ إِنْخ) وَقَيْدُهُ الْمَاوَزْدِيُّ بِمَا إِذَا خَرَجَ لَفْظُهُ مَخْرَجَ السَّبِّ وَالذَّمِّ وَإِلَّا فَلَا تَعْزِيرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَفْظَهُ يُوْهِمُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّعْزِيرِ فِي التَّعْرِضِ فَلْيُراجِعْ سَمَ وَقَدْ يُقَرَّرُ بِأَنَّ الْكِنَايَةَ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ بِخِلَافِ التَّعْرِضِ أَهْمُ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَلِفُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَإِذَا عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَلَيْسَ لَهُ الْحَلِفُ كَاذِبًا دَفْعًا لِلْحَدِّ وَتَحَرُّرًا مِنْ إِنْتِصَامِ الإِيْدَاءِ بَلْ يُلْزَمُهُ الْإِعْتِرَافُ بِالْقَذْفِ لِيَحْدَّ أَوْ يُغْفَى عَنْهُ كَالْقَاتِلِ لِغَيْرِهِ خُفْيَةً؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْمِظَالِمِ وَاجِبٌ أَهْمُ. • قَوْلُهُ: (دَفْعًا لِلْحَدِّ) أَمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِقْرَارِهِ عُقُوبَةٌ أَوْ نَحْوُهَا زِيَادَةٌ عَلَى الْحَدِّ فَلَا يَجِبُ الْإِقْرَارُ بَلْ يَجُوزُ الْحَلِفُ وَالتَّوْرِيَةُ وَإِنْ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ وَلَا يَتَعَدُّ وَجُوبُ ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَتْلٌ أَوْ نَحْوُهُ لِمَنْ زَنَى بِهَا وَهِيَ مَعْذُورَةٌ أَوْ لَيْسَ حَدُّ زِنَاهَا الْقَتْلُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَيْثُ رَوَى لَا كُفَّارَةً وَأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ حَيْثُ مَا لَمْ يَكُنِ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْحَلِفِ أَمْرُ الْحَاكِمِ وَرَوَى فِيهِ فَلَا حَنْتَ أَهْمُ ش. • قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ) أَي: زِنَا الْمُخَاطَبِ أَهْمُ سَمَ. • قَوْلُهُ: (بَلْ يَقْرُبُ إِيْجَابُهَا إِنْخ)

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الثَّالِثَةِ) هِيَ قَوْلُ الْمُتَنِ وَلَقُرْشِي ش. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَفْظَهُ يُوْهِمُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّعْزِيرِ فِي التَّعْرِضِ فَلْيُراجِعْ. • قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ زِنَاهُ) أَي: زِنَا الْمُخَاطَبِ.

أَنَّهُ يُحَدِّثُ وَتَبْطُلُ عِدَالَتُهُ وَرَوَايَتُهُ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنَ الشَّهَادَاتِ. (وَقَوْلُهُ) لِأَخِي (يَا ابْنَ الْحَلَالِ وَأَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ وَنَحْوَهُ) كَأَمِّي لَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ وَأَنَا لَسْتُ بِلَاطِيطٍ وَلَا مُلَوِّطٍ بِي (تَعْرِضُ لَيْسَ بِقَذِيفٍ وَإِنْ نَوَاهُ)؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا لَمْ يُشْعَرْ بِالْمُنَوِيِّ لَمْ تُؤْثَرْ النِّتَاءُ فِيهِ وَفَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ هُنَا لِأَنَّمَا هُوَ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَهِيَ مُلْغَاةٌ لِاحْتِمَالِهَا وَتَعَارُضِهَا وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يُلْحَقُوا التَّعْرِضَ بِالْخُطْبَةِ بِصَرِيحِهَا وَإِنْ تَوَفَّرَتْ الْقَرَائِنُ عَلَى ذَلِكَ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ جَمْعِ لِقَطْعِ الْعِرَاقِيِّينَ بِأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ وَبِمَا تَقَرَّرَ عُلِمَ الْفَرْقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ هُنَا وَهُوَ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ إِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ غَيْرُهُ فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِوَضْعِهِ فِكِنَايَةٌ وَإِلَّا فَتَعْرِضُ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَتْنِهِ فِي جَهْلِهِ قُضِيَ الْقَذْفُ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ إِيَّاهُمْ اشْتَرَاطُ ذَلِكَ فِي الصَّرِيحِ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ يُفْهَمُ مِنْ وَضْعِهَا الْقَذْفُ دَائِمًا وَإِنَّمَا وَالتَّعْرِضُ يُقْصَدُ بِهِمَا ذَلِكَ دَائِمًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ فَالْأَحْسَنُ الْفَرْقُ بِأَنَّ مَا

أَي: التَّوْبِيَةُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اِهْرَع ش. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ لِأَخِي) أَي: فِي خُصُومَةٍ أَوْ غَيْرِهَا اِهْمُنِي.  
 قَوْلُهُ: (كَأَمِّي لَيْسَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا قَالَ) شَيْخُنَا فِي النِّتَاءِ لِأَقَوْلُهُ: (وَلَا مُلَوِّطٍ بِي). قَوْلُهُ: (وَأَنَا لَسْتُ بِلَاطِيطٍ) وَلَسْتُ ابْنَ خَبَازٍ أَوْ إِسْكَافِيٍّ وَمَا أَحْسَنَ اسْمَكَ فِي الْجِيرَانِ اِهْمُنِي.  
 قَوْلُهُ (لَيْسَ بِقَذِيفٍ) وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِتْيَانِ الْبَهَائِمِ قَدْ قَا وَالتَّسْبُّةُ إِلَى غَيْرِ الثَّنَائِينَ الْكِبَائِرِ وَغَيْرِهَا وَمِمَّا فِيهِ إِدْءَاءُ كَقَوْلِهِ لَهَا زَيْنَتْ بِمُلَانَةٍ أَوْ أَصَابَتْكَ فُلَانَةٌ يُقْتَضِي التَّعْزِيرَ لِلْإِبْدَاءِ لَا الْحَدَّ لِغَدَمِ ثُبُوتِهِ نِهَابَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَيْسَ الرَّمْيُ بِإِتْيَانِ الْبَهَائِمِ قَدْ قَا أَي وَلَكِنْ يُعَزَّرُ بِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْهَازِلِ وَغَيْرِهِ اِه.  
 قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَأِنْ نَوَاهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعَزَّرُ اِهْرَع ش وَيَأْنِي عَنْ سَمِ أَنَّهُ يُعَزَّرُ بِالتَّعْرِضِ.  
 قَوْلُهُ: (لِلْاحْتِمَالِهَا) أَي: الْقَرَائِنِ لِغَيْرِ الْمُنَوِيِّ وَتَعَارُضِهَا أَيِ بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يُلْحَقُوا الْخ) نَظَرَ فِيهِ سَمِ رَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) أَي: الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ وَالتَّعْرِضِ. قَوْلُهُ: (كُلُّ لَفْظٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا فِي الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا فَتَعْرِضُ) أَي: وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ الْقَذْفُ بِغَيْرِ وَضْعِهِ فَتَعْرِضُ. قَوْلُهُ: (وَفِي جَهْلِهِ قُضِيَ الْقَذْفُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْمَقْسَمَ قُضِيَ الْقَذْفُ بَلِ اللَّفْظُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ أَيِ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي قُضِيَ الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَبَدًا فَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ الْخ وَأَمَّا إِيَّاهُمْ ذَلِكَ لَوْ سَلَّمَ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنِّدْفَاعِهِ بِأَذْنَى تَأْمِلُ فَلَيْتَأَمَّلُ سَمِ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ الْخ قَدْ يُقَالُ مَمْنُوعٌ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَيَسْلِيهِمْ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ وَالَّذِي يَخْتَلَفُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ إِرَادَةَ وَلَا تَلَازِمَ بَيْنَهُمَا اِه أَيِ بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالْإِرَادَةِ.

قَوْلُهُ: (التَّعْرِضُ بِالْخُطْبَةِ) قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ أَصْلَ وَضْعِ الْخُطْبَةِ كَوْنُهَا جَائِزَةً بَلِ مَطْلُوبَةٌ وَأَمَّا امْتِنَاعُهَا بِشُرُوطِهِ فَعَارِضٌ بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَأَصْلُ وَضْعِهِ الْإِمْتِنَاعُ وَأَمَّا إِبَاحَتُهُ فِي الزَّوْجَةِ بِشُرُوطِهِ فَعَارِضٌ وَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَبِهِ يُرَدُّ انْتِصَارُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَفِي جَهْلِهِ قُضِيَ الْقَذْفُ بِهِ مَقْسَمًا لِلثَّلَاثَةِ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ إِذْ لَمْ يَجْعَلِ الْمَقْسَمَ قُضِيَ الْقَذْفُ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ حَيْثُ قَالَ فَالْلَفْظُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَيِ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ أَوْ يُقْصَدُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْقَذْفُ بِالْفِعْلِ أَبَدًا وَحَيْثُ يَسْقُطُ قَوْلُهُ وَأَنَّ الْكِنَايَةَ

لم يُحْتَمَلْ غَيْرَ مَا وُضِعَ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ وَحَدِّ صَرِيحٍ وَمَا احْتَمَلَ وَضَعًا الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ كِنَايَةً وَمَا اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ لَهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكَلِّيَّةِ وَأَمَّا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالْقَرَائِنِ تَعْرِيطُ (وَقَوْلُهُ) لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ زَوْجَةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ وَقَوْلُهَا لِرَجُلٍ زَوْجٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ (زَنْيْتُ بِكَ) وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا زَوْجِيَّةٌ مُسْتَمِرَّةٌ مِنْ حِينِ صِغَرِهِ إِلَى حِينِ قَوْلِهِ ذَلِكَ (إِفْرَارٌ بَرْنًا) عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْنَادِهِ الْفِعْلَ لَهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزُّنَا الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ اشْتِرَاطُ التَّفْصِيلِ فِي الْإِفْرَارِ (وَقَذْفٍ) لِلْمَقُولِ لَهُ لِقَوْلِهِ بِكَ وَخَالَفَ فِيهِ الْإِمَامُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمُخَاطَبِ مُكْرَمًا أَوْ نَائِمًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي الزُّنَا وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أَيْدَى بِهِ الرَّافِعِي الْبَحْثَ بَعْدَ أَنْ قَوَاهُ وَتَبَعَهُ الزُّرْكَشِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ زَنْيْتُ مَعَ فُلَانٍ قَذْفٌ لَهَا دُونَهُ بِأَنَّ الْبَاءَ فِي بَكَ تَقْتَضِي الْأَلِيَّةَ الْمُشْعِرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ فِي إِيجَادِ الْفِعْلِ كَكَتَبْتُ

• قَوْلُهُ: (مِنْ الْقَذْفِ وَحَدِّ) بَيَانٌ لِمَا وَضِعَ لَهُ وَقَوْلُهُ مِنَ الْقَذْفِ بِالْكَلِّيَّةِ بَيَانٌ لِغَيْرِ مَوْضُوعٍ لَهُ.  
 • قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَيْنِ وَالْمَذْهَبُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ إِلَى الْمُتَيْنِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا مَالَ إِلَى وَقَوْلٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَقُلْ إِلَى لَيْسَ بِقَذْفٍ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُفْهَدْ بَيْنَهُمَا الْإِنْخ) وَلَا فُلَانٌ أَهْ أَسْنَى أَيْ لَا إِفْرَارَ وَلَا قَذْفَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حِينِ صِغَرِهِ) أَيْ: الْقَائِلِ.  
 • قَوْلُهُ (سَنَى): (إِفْرَارٌ بَرْنًا) أَيْ: قِيلَ زَمَهُ حَدُّ الزُّنَا أَهْ رَوْضَ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِنْخ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الزُّنَا الشَّرْعِيَّ وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَهُ الْإِطْلَاقُ أَهْ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (فِي الْإِفْرَارِ) أَيْ: بِالزُّنَا أَهْ أَسْنَى. • قَوْلُهُ: (كَوْنُ الْمُخَاطَبِ) بِفَتْحِ الطَّاءِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ الْإِنْخ) فِيهِ أَنَّ التَّبَادُرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ أَهْ سَمَ وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ الْمُرَادُ يَنْفِي اغْتِيَارَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيْ: قَوْلُهُ زَنْيْتُ بِكَ وَقَوْلُهُ الْبَحْثُ أَيْ بَحْثُ الْإِمَامِ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ قَوْلِهِمْ الْإِنْخ) بَيَانٌ لِمَا. • قَوْلُهُ: (إِنْ زَنْيْتُ) أَيْ: أَنْ قَوْلُهُ لَامْرَأَةٍ زَنْيْتُ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (تَقْتَضِي الْأَلِيَّةَ الْمُشْعِرَةَ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ أَنْ مَدْخُولُهَا يَنْصِفُ بِالْفَاعِلِيَّةِ كَالْفَاعِلِ قَوَاضِحٌ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هَذَا الْإِحْتِمَالَ فِي مَدْخُولٍ مَعَ اقْتِرَابِ وَإِنْ أَرَادَ تَوَقُّفَ فَاعِلِيَّةِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ فَمَسْلَمٌ لَا أَنَّهُ لَا يُجْعَدِي أَهْ سَيِّدُ عَمْرُ أَيْ لِمَا قَالَهُ سَمَ مِنْ أَنَّ التَّوَقُّفَ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ زَنْيُ بِنَائِمَةٍ أَهْ.

إِنْخَ إِذْ حَيْثُ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَوْ أَنَّهُ يَقْصِدُ فِي الْجُمْلَةِ لَمْ يَقْتَضِ مَا ذَكَرَ وَأَمَّا إِيهَامُهُ إِيَّاهُ لَوْ سَلَّمَ فَلَا مَخْذُورَ فِيهِ لِأَنَّهُ دَفَاعُهُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَنْفِي احْتِمَالَ ذَلِكَ) هَذَا عَجِيبٌ لِوُضُوحِ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ لَا يَنْفِي الْإِحْتِمَالَ بَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ قَالَ قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ. • قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْأَلِيَّةَ الْمُشْعِرَةَ بِأَنَّ لِمَدْخُولِهَا تَأْثِيرًا مَعَ الْفَاعِلِ الْإِنْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ الْأَلِيَّةُ وَالتَّأْثِيرُ مَعَ الْفَاعِلِ أَيْ وَهُوَ إِيجَادُ الْفِعْلِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يُنَافِي الْإِكْرَاهَ وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّ الْأَلَةَ هِيَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَتَوَقُّفِهِ، وَالتَّوَسُّطُ كَذَلِكَ صَادِقٌ مَعَ التَّوَمُّ وَالْإِكْرَاهُ وَلِذَا صَحَّ الزُّنَا بِنَائِمَةٍ فَتَأَمَّلْهُ.

بالقلم بخلاف المعية فإنها إنما تقتضي مجرّد المصاحبة وهي لا تُشعرُ بذلك فتأمل ثم رأيت الغزالي أجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيداء التام لتبادر الفهم منه إلى صدورهِ عن طواعيته وإن احتمل غيره ولذا حُدَّ بلفظ الزنا مع احتمالهِ زنا نحو العين وهو صريح فيما أُجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته. (ولو قال لزوجه يا زانية) أو أنت زانية (فقلت) في جوابه (زيت بك أو أنت أزنى مني فإذ) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الأول لم أفعل كما لم تفعل وهذا مستعمل عَرَفًا ويُحتمل أن تُريد إثبات زناها فتكون مُقرّة به وقاذفة له فيسقط بإقرارها حد القذف عنه ويُعزّر والثاني ما وطنني غيرك ووطؤك مُباح فإن كنت زانية فأنت أزنى مني لأنني مُمكنة وأنت فاعل، ولكون هذا المعنى مُحتملاً منه لم يكن ذلك منها إقراراً بالزنا وإن استشكله البلقيني ويُحتمل أن تُريد

قوله: (الغزالي أجاب) إلى قوله: (وهو صريح) في المغني إلا قوله: (وتبعه ابن عبد السلام).

قوله: (البحث) أي: بحث إماميه. قوله: (هذا اللفظ) أي: زيت بك.

قوله (سني): (يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حدان لها ولأُمها فإن طلبنا الحد بدأ بحد الأم لوجوبه بالإجماع وحد الزوجة مُختلف فيه ومُنهّل للثاني إلى البرء اه مغني. قوله: (في جوابه) إلى قوله وإن استشكله في المغني إلا قوله ويُحتمل إلى الثاني. قوله: (لاحتمال قولها الأول) هو زيت بك اه ع ش. قوله: (وهذا مستعمل إلخ) أي كما يقول الشخص لغيره سرقَت فيقول سرقَت معك ويريد نفى السرقة عنه وعن نفسه اه أسنى. قوله: (إثبات زناها) الانسب لما بعده الثنية وعبارة شرح المنهج إثبات الزنا اه وقال البجيرمي أي لها وله قبل نكاحه لها اه. قوله: (فتكون مُقرّة به) اعتمدّه المغني عبارته.

(تنبية): قضية كلامه أنها ليست مُقرّة بالزنا؛ لأنه لم يتعرض لذلك إلا في الصورة الآتية قال البلقيني وهو المنصوص في الأم والمختصر وانفق عليه الأصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني، وأما الأول فهي مُقرّة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر؛ لأن قولها إقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعل من كتبت ويجوز كانه من كثرت عن كذا إذا لم تُصرّح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله أراد به البغوي أخذاً من كلامه الآتي آتفاً. قوله: (والثاني) أي: ولاحتمال قولها الثاني وهو أنت أزنى مني اه ع ش. قوله: (ولكون هذا المعنى إلخ) أي: ما وطنني غيرك. قوله: (محتملاً) بفتح الميم الثاني منه أي القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة إلخ.

(فرغ): في الباب لو قيل لرجل فلان زان أو أهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفاً وإن نوى أو هل قدفته فقال نعم فمقرّر ولو قال شخص من دخل داري فهو زان لم يكن قاذفاً لمن دخلها ولو قذف امرأة رجلاً لا يعرفها فإن عَرَفَ أن له امرأة فصريح وإلا فلا اه.

(فرغ): النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها تقتضي التّعزير لا الحد عاب.

إِبْثَاتُ الزَّنا فَتَكُونُ قاذِفَةٌ فَقَطْ وَالْمَعْنَى أَنْتَ زَانٍ وَزَنَّاكَ أَكْثَرُ مِنَّمَا نَسَبْتَنِي إِلَيْهِ وَتُصَدِّقُ فِي إِرَادَةِ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ يَمِينُهَا (فَلَوْ قَالَتْ) فِي جَوَابِهِ وَكَذَا ابْتِدَاءً (زَنَيْتُ بِكَ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَمُقَرَّةٌ) بِالزَّنا عَلَى نَفْسِهَا (وَقاذِفَةٌ) لَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ لَفْظُهَا وَيَسْقُطُ بِإِقْرَارِهَا حَدُّ الْقَذْفِ عَنْهُ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ قَوْلُهَا لِزَوْجِهَا يَا زَانِي فَقَالَ زَنَيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَهِيَ قاذِفَةٌ صَرِيحًا وَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ زَنَيْتَ أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي فَمُقَرَّةٌ وَقاذِفٌ وَيَجْرِي نَحْوُ ذَلِكَ فِي أَجَنَّبِيٍّ أَوْ أَجَنَّبِيَّةٍ قَالَا ذَلِكَ عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَّا عَنِ الْبَغْوِيِّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ لِثَلَاثِي الاحْتِمَالِ السَّابِقِ فِي زَنَيْتَ بِكَ هُنَا وَلاَحْتِمَالٍ أَنْ يُرِيدَ أَنْتَ أَهْدَى إِلَى الزَّنا مِنِّي .....

قوله: (إِبْثَاتُ الزَّنا) أي: لِلزَّوْجِ. قوله: (وَتُصَدِّقُ الْإِنْج) فَإِنْ نَكَلْتَ فَحَلَفَ فَلَهُ حَدُّ الْقَذْفِ اهـ أَسْنَى.

قوله: (مِمَّا ذُكِرَ) أي: مِنَ الْمَعْنَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِقَوْلِهَا. قوله: (فِي جَوَابِهِ) أي: جَوَابِ الزَّوْجِ فِي الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ اهـ مُعْنَى.

قوله: (سَنَى): (فَلَوْ قَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ الْإِنْج) كَذَا فِي النِّهَايَةِ بِإِبْثَاتِ لَفْظَةِ بِكَ وَلَيْسَتْ هِيَ مُوجُودَةٌ فِي الْمَحَلِّ وَالْمَعْنَى وَالْمَنْهَجُ وَقَالَ ع ش لَمْ يَذْكُرْ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فِي هَذِهِ لَفْظَةِ بِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ إِبْثَاتِهَا فَقَدْ يُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا حَيْثُ عَلَّلَ كَوْنَ الْأَوَّلِ كِنَايَةً بِقَوْلِهِ لاَحْتِمَالٍ قَوْلُهَا زَنَيْتَ بِكَ أَنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ مُوجُودَةٌ فِي هَذِهِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ حَذَفَ بِكَ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ اهـ وَيُؤَيِّدُهُ حَذْفُهَا فِي الْمَقِيسِ الْآتِي آتِفًا.

قوله: (سَنَى): (فَمُقَرَّةٌ وَقاذِفَةٌ) فَتَحَدُّ لِلْقَذْفِ وَالزَّنا وَيُبْدَأُ بِحَدِّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ اهـ مُعْنَى.

قوله: (بِالزَّنا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَجْرِي) فِي الْمَعْنَى. قوله: (وَيَسْقُطُ بِإِقْرَارِهَا الْإِنْج) أي: وَيُعَزَّرُ كَمَا مَرَّ.

قوله: (بِذَلِكَ) أي: بِمَا فِي الْمَتْنِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ يَا زَانِيَةَ الْإِنْج. قوله: (أَوْ زَنَيْتَ الْإِنْج) عَطْفٌ عَلَى زَنَيْتَ بِكَ الْإِنْج عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَّا الْإِنْجَ عِبَارَةً الرَّوْضَةِ وَلَوْ قَالَ لِأَجَنَّبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ أَوْ أَنْتِ زَانِيَةُ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ فَقَدْ أَطْلَقَ الْبَغْوِيُّ أَنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهَا بِالزَّنا وَقَدْفٌ لَهُ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِرَادَةِ نَفْيِ الزَّنا عَنْهُ وَعَنْهَا أَنْ تَكُونَ الْأَجَنَّبِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ انْتَهَتْ اهـ سَم. قوله: (عَنِ الْبَغْوِيِّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ لِأَجَنَّبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَزْنَى مِنِّي فَقاذِفٌ وَهِيَ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ قاذِفَةٌ لَهُ مَعَ إِقْرَارِهَا بِالزَّنا وَفِي الْجَوَابِ الثَّانِي كِنَايَةً لاَحْتِمَالٍ أَنْ تُرِيدَ أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى الزَّنا وَأُخْرَصُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَيُقَاسُ بِمَا ذُكِرَ قَوْلُهَا لِأَجَنَّبِيٍّ يَا زَانِي فَيقُولُ زَنَيْتَ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَزْنَى مِنِّي اهـ. قوله: (لِثَلَاثِي الْإِحْتِمَالِ الْإِنْج) عِلَّةٌ لِمَا مَالَ الْإِنْجَ اهـ سَم. قوله: (وَلاَحْتِمَالٍ أَنْ يُرِيدَ الْإِنْجَ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَغْوِيَّ قَائِلٌ بِكَوْنِهَا

قوله: (عَلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخَانِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَّا عَنِ الْبَغْوِيِّ أَنَّهَا مُقَرَّةٌ) عِبَارَةُ الرَّوْضَةِ وَلَوْ قَالَ لِأَجَنَّبِيَّةٍ يَا زَانِيَةَ أَوْ أَنْتِ زَانِيَةُ فَقَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ فَقَدْ أَطْلَقَ الْبَغْوِيُّ أَنَّ ذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهَا بِالزَّنا وَقَدْفٌ لَهُ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِرَادَةِ نَفْيِ الزَّنا عَنْهُ وَعَنْهَا أَنْ تَكُونَ الْأَجَنَّبِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ اهـ. قوله: (لِثَلَاثِي الْإِحْتِمَالِ الْإِنْجَ) عِلَّةٌ لِمَا.

وقول واحدٍ لآخر ابتداءً أنت أَرزني مِنِّي أو من فلانٍ ولم يَقُلْ وهو زانٍ ولا ثَبَتَ زناه وعلمه ليس بقذفٍ إلا أن يُريده وليس بإقرارٍ به؛ لأنَّ النَّاسَ في تَشَاتِيهِمْ لا يَتَقَيَّدُونَ بالوَضْعِ الْأَصْلِيِّ على أنْ أَفْعَلَ قد يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْتِرَاكِ وقوله أنت أَرزني النَّاسَ أو أَهْلُ بَعْدَادَ مثلاً غيرُ قَذْفٍ إلا إنَّ قال من زُنَاتِهِمْ أو أَرَادَهُ ولا فَرْقَ في كُلِّ ذَلِكَ بين أنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ حَالَ قَوْلِهِ ذَلِكَ أنْ الْمُخَاطَبُ زَوْجٌ أو غَيْرُهُ كما اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافًا لِلْجَوْنِيِّ. (وقوله) يَواضِح (زَنَى فَرَجُكَ أو ذَكَرَكَ) أو قُبِّلَكَ أو دُبِّرَكَ وَلِخُشْيِ زَنَى ذَكَرَكَ وَفَرَجُكَ بِخِلَافٍ ما لو اقْتَصَرَ على أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ

مُقَرَّرَةٌ فِي كُلِّ مِنَ الْجَوَانِبَيْنِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ ما قَدَّمْنَا عَنِ الْمُعْنِيِّ وَعَنْ سَمٍ عَنِ الرُّوْضَةِ أَنَّهُ قَائِلٌ بِذَلِكَ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ فَقَطُّ. □ فَوُدَّ: (وقول واحدٍ) إلى قوله وكذا زَنَيْتَ فِي الْمُعْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ على أنْ أَفْعَلَ قد يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْتِرَاكِ وقوله خِلَافًا لِلْجَوْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (وقول واحدٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَزَوْجَهَا ابْتِدَاءً أَنْتَ أَرزني مِنْ فُلَانٍ كَانَ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ قد ثَبَتَ زِنَاهُ وَعَلِمَتْ ثُبُوتُهُ فَيَكُونُ صَرِيحًا فَتَكُونُ قَاضِيَةً لِإِنْ جَهِلْتَ فَيَكُونُ كِنَايَةً فَتَصَدَّقُ بِبَيِّنَتِهَا فِي جَهْلِهَا وَلَوْ قَالَتْ لَهُ ابْتِدَاءً أَنْتَ أَرزني مِنِّي فَهُوَ كَهَذِهِ الصُّورَةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا ثَبَتَ زِنَاهُ) بِالْبَيِّنَةِ أو الْإِقْرَارِ اهْ أَسْنَى. □ فَوُدَّ: (وَعَلِمَتْ) جُمْلَةً حَالِيَّةً بِتَقْدِيرٍ قد. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ) أَي: فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ إلخ أَي فِي الْأَوَّلَى. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ إلخ) قد يُسْتَشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إِنْ قَالَ مِنْ زُنَاتِهِمْ أو أَرَادَهُ اهْ سَمٍ وقد يُفَرَّقُ بِتَحْقِيقِ وَجُودِ الزُّنَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِيمَا يَأْتِي وَعَدَمِ تَحْقِيقِ زِنَا الْمُخَاطَبِ هُنَا. □ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ بِهِ) قد يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ وَإِنْ أَرَادَهُ فَلْيُحَرَّرْ اهْ سَبْدُ عَمَرُ أَقُولُ يَمْنَعُ ذَلِكَ الْإِقْتِضَاءُ قَوْلَهُ السَّابِقُ فِي رَدِّ الْبُغْوِيِّ وَلَا حِجَالٍ أَنْ يُرِيدَ إلخ فَإِنَّهُ يَقِيدُ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِرَادَةِ إِقْرَارٌ بِاتِّفَاقٍ وكذا يَمْنَعُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ النَّاسَ إلخ فَتَأْمَلْ.

□ فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: الزُّنَا. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنْ أَفْعَلَ إلخ) قد يُعْنِي عَنْهُ ما قَبْلَهُ. □ فَوُدَّ: (قد يَجِيءُ لِغَيْرِ الْإِشْتِرَاكِ) كما فِي قَوْلِ يَوْسُفَ لِإِخْوَتِهِ ﴿أَنْتُمْ سَرَّ مَكْشَاةً﴾ [يوسف: ٧٧] أَسْنَى وع ش. □ فَوُدَّ: (وقوله) أَنْتَ أَرزني النَّاسَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ قَالَتْ لَهُ ابْتِدَاءً فُلَانٌ زَانٍ وَأَنْتَ أَرزني مِنْهُ أو فِي النَّاسِ زِنَاةً وَأَنْتَ أَرزني مِنْهُمْ فَصَرِيحٌ لَا إِنْ قَالَتْ النَّاسُ زِنَاةً أو أَهْلٌ مُضَرٌّ مَثَلًا زِنَاةً وَأَنْتَ أَرزني مِنْهُمْ فَلَيْسَ قَدْ قَدْ لَتَحْقِيقِ كَذِبِهَا إِلَّا إِنْ ثَوَّتَ مَنْ زَنَى مِنْهُمْ فَيَكُونُ قَدْ قَدْ اه. □ فَوُدَّ: (فِي كُلِّ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ يَا زَانِيَةَ إلخ وما فِي شَرْحِهِ. □ فَوُدَّ: (أَنْ يَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ) بِكُسْرِ الطَّاءِ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِفَتْحِ الطَّاءِ. □ فَوُدَّ: (زَوْجٌ) يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

□ فَوُدَّ: (فَرَجُكَ إلخ) بِفَتْحِ الْكَافِ أو كُسْرِهَا وَلَوْ قَالَ وَطَنِكَ فِي الْقُبْلِ أو الدُّبْرِ اثْنَانِ مَعًا لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدْ لَا سِتِحَالِيَّةً فَهُوَ كَذِبٌ مَخْصُصٌ فَيَمُزُّ لِلْإِيذَاءِ فَإِنْ أَطْلَقَ بَأَنْ لَمْ يَقْبَلْ قَبْلُ وَلَا دُبْرٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَيَحْدُثُ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ بَوَاطِءٍ وَاحِدٍ فِي الْقُبْلِ وَالْآخَرِ فِي الدُّبْرِ اهْ وَفِي هَذَا نَظَرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُ النِّسَاءَ اهْ مُعْنِي وكذا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَفِي هَذَا نَظَرٌ إلخ فَأَقَرَّ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ.

□ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِقَذْفٍ إلخ) قد يُسْتَشْكَلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إِنْ قَالَ مِنْ زُنَاتِهِمْ أو أَرَادَهُ.

كِنايةً (قذف) لِيَذْكُرَهُ آلهُ الْوُطءِ أَوْ مَحَلَّهُ وَكَذَا زَنَيْتَ فِي قُبْلِكَ لَامْرَأَةً لَا رَجُلَ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ زِنَاهُ بِقُبْلَيْهَا لَا فِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا زَنَيْتَ بِقُبْلِكَ كَانَ كِنَايَةً إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ زِنَاهَا قَدْ يَكُونُ بِقُبْلَيْهَا بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفَاعِلَةُ لِيُطْلَوْعِهَا عَلَيْهِ. (وَالْمَذْهَبُ أَنَّ قَوْلَهُ) زَنَيْتَ (يَذْكُرُ أَوْ عَيْنُكَ) أَوْ رَجُلُكَ (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَلَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَ وَلَدُ زِنَا كَانَ قَاضِيًا لِأُمِّهِ أَوْ (لَسْتُ مِنِّي أَوْ لَسْتُ ابْنِي) أَوْ لِأَخِيهِ لَسْتُ أَخِي كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ (كِينَايَةً) لَاحْتِمَالِهِ وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ إِطْلَاقُ الزِّنَا عَلَى نَظَرِ الْعَيْنِ وَنَحْوِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ يَدَيَّ وَنَحْوَهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا بِالزِّنَا قَطْعًا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْقَطْعِ وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ فِي زَنَيْتَ يَذْكُرُ صَحَّةَ قَوْلِ الْقُمُولِيِّ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ يَذْكُرُكَ فَصَرِيحٌ أَوْ زَنَيْتَ يَذْكُرُ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالزِّنَا أَنْتَهَى وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِحَدِّ الزِّنَا لِكُونِهِ حَقًّا لِلَّهِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِحَدِّ الْقَذْفِ لِكُونِهِ حَقًّا آدَمِيٍّ وَمَنْ ثَمَّ سَقَطَ بِالرُّجُوعِ ذَاكَ لَا هَذَا

فَوَلَدُ: (وَكَمَا زَنَيْتَ فِي قُبْلِكَ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ زَنَيْتَ فِي ذُبُرِكَ كَانَ قَذْفًا وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ زَنَيْتَ بِذُبُرِكَ كَانَ كِنَايَةً اهـ ع ش. فَوَلَدُ: (كَانَ كِنَايَةً) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. فَوَلَدُ: (زِنَا) فِي أَصْلِهِ رَكْعَةً تَعَلَّى بِصُورَةِ الْإِلْفِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ عِبَارَةُ الشَّافِيَةِ وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كُنِيَتْ يَاءٌ وَإِلَّا فَبِالْإِلْفِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ اهـ وَفِي حِفْظِي أَنَّ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْإِلْفِ ابْنُ مَالِكٍ فَالْفَارُحُ مُخْتَارٌ لِرَأْيِهِ.

فَوَلَدُ (لَسْتُ): (وَلَوْلَيْدِهِ) أَيُّ: وَأَنَّ قَوْلَهُ لَوْلَيْدِهِ اللَّاحِقُ بِهِ اهـ مُعْنِي. فَوَلَدُ: (أَيُّ كُلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَنْتَ وَلَدُ زِنَا) فِي النَّهْيَةِ. فَوَلَدُ: (أَيُّ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلَادَةٌ عَلَيْهِ الْخ) لَعَلَّهُ مِنْ خُصُوصِ جِهَةِ الْإِبْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. فَوَلَدُ: (قَاضِيًا) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ نَصْبِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ بَلْ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذِكْرِهِ هُنَا مَعَ ظُهُورِ مُنَافَاتِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ كِنَايَةً وَلِذَا حَذَفَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنِي. فَوَلَدُ: (أَوْ لِأَخِيهِ الْخ) مَحَلُّ تَوَقُّفٍ وَبِتَسْلِيمِهِ فَإِنَّمَا يَتَضَيَّحُ فِي نَحْوِ صَغِيرِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَقَضِيَةُ التَّعْلِيلِ أَيُّ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ لَهُ تَأْدِيبُهُ كَأَخِيهِ وَعَمَّهُ اهـ فَوَلَدُ: (لَاحْتِمَالِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ) فِي النَّهْيَةِ.

فَوَلَدُ: (لَاحْتِمَالِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ زِنَا هَذِهِ الْأَعْضَاءِ اللَّمَسُ وَالْمَشْيُ وَالتَّنَظُّرُ كَمَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «الْعَيْنَانِ يَزْنِيَانِ وَالْبِدَانِ يَزْنِيَانِ» فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى الزِّنَا الْحَقِيقِيِّ بِالْإِرَادَةِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ الْأَبَّ يَخْتِاجُ إِلَى تَأْدِيبٍ وَلَيْدِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ زَجَرَالَهُ فَيُحْمَلُ عَلَى التَّأْدِيبِ اهـ.

فَوَلَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَا ذَكَرَ كِنَايَةً وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا الْخ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَكُونُ بِالْكِنَايَاتِ اهـ رَشِيدِي. فَوَلَدُ: (وَحِكَايَةُ الْخِلَافِ) أَيُّ: فِي الْمَتَنِ. فَوَلَدُ: (فَصَرِيحٌ) أَيُّ: فِي الْقَذْفِ. فَوَلَدُ: (ذَاكَ) أَيُّ: حَدُّ الزِّنَا وَقَوْلُهُ لَا هَذَا أَيُّ حَدِّ الْقَذْفِ.

فَوَلَدُ: (لَا رَجُلَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. فَوَلَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. فَوَلَدُ: (وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ يُخْتَاطُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

فلا تَنْظُرَ فِي كَلَامِ الْقَمُولِيِّ خَلَا فَا لِمَنْ زَعَمَهُ. (و) أَنَّ قَوْلَهُ (لَوْلَدَ غَيْرِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ) فِي قَذْفِ أُمِّهِ وَفَارَقَ الْأَبَ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِرُجْعِهِ وَلَدِهِ وَتَأْدِيهِ بِنَحْوِ ذَلِكَ فَقَرَّبَ احْتِمَالَ كَلَامِهِ لَهُ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَكَانَ وَجْهُ جَعْلِهِمْ لَهُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ مَعَ احْتِمَالِ لَفْظِهِ لِكُونِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةِ نُذْرَةٍ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ فَلَمْ يُحْمَلِ اللَّفْظُ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ زِنَا وَبِهَذَا يَقْرَبُ مَا أَفْهَمَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَوْ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِذَلِكَ لَا يُقْبَلُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ قَوْلُهُ لِقَرَشِيِّ مِثْلًا لَسْتُ مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا قَالَاهُ وَإِنْ نُوزِعَا فِيهِ (إِلَّا) إِذَا قَالَ ذَلِكَ (لِمَنْفِي) نَسَبُهُ (بِلُعَانٍ) فِي حَالِ انْتِفَائِهِ فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي قَذْفِ أُمِّهِ لِاحْتِمَالِ إِرَادَتِهِ لَسْتُ ابْنَ الْمُلَاعِنِ شَرْعًا بَلْ هُوَ كِنَايَةٌ فَيُسْتَفْسَرُ فَإِنْ أَرَادَ الْقَذْفَ حُدًّا وَإِلَّا حَلْفَ وَغُرَّرَ لِلإِيذَاءِ .....

❏ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْلَدَ غَيْرِهِ) دَخَلَ فِيهِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ بَنَحْوِ وَصَايَةٍ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِحْقَاقَ بِالْإِبْنِ أَوْلَى مِنَ الْإِخِ الَّذِي لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِ عَلَى بَحْثِ الرَّزْكَشِيِّ الْمُتَقَدِّمِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ قَدْ مَرَّ أَيْقَافًا عَنِ الْأُسْنَى مَا يُفِيدُ الْإِحْقَاقَ نَحْوِ الرِّصِيِّ بِالْأَبِ.

❏ قَوْلُ (سَنِي): (صَرِيحٌ) يُتَبَّهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ وَيُغْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَدْفًا صَرِيحًا أَهْ سَمِ عِبَارَةٌ عَ شَ قَضِيَّتِهِ أَيْ تَوْجِيهِ الصَّرَاحَةِ بِمَا فِي الشَّارِحِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا عَدَمَ قَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ وَالْقِيَاسُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ وَلَئِنْ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ كَثِيرًا أَهْ أَقُولُ هَذَا وَجِيهٌ وَمَعَ ذَلِكَ الْإِحْتِيَاطُ تَقْلِيدُ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ الَّذِي تَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ وَقِيلَ إِنَّهُ كِنَايَةٌ كَوَلَدِهِ أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (احْتِمَالُ كَلَامِهِ لَهُ) أَيْ: لِقَضْدِ التَّأْدِيبِ. ❏ قَوْلُهُ: (جَعْلِهِمْ لَهُ) أَيْ: قَوْلُهُ لَوْلَدَ غَيْرِهِ إِنْخ. ❏ قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمَوْطُوءَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمَوْطُوءَةِ لَا يَمْنَعُ لِرِزَاها سَمِ قَدْ يُقَالُ إِنَّهَا وَإِنْ حُكِمَ عَلَيْهَا بِالزِّنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَنْتَفِي بِوُجُودِ الشُّبْهَةِ مِنَ الْوَطْءِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي مَعْنَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ إِنْخ إِذْ مَقْصُودُ الْمُتَنِي نَفْيُ الْوَلَدِ عَنْ صَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا عَنِ الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ. ❏ قَوْلُهُ: (نُذْرَةٌ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ) خَبَرٌ كَانَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ: بِقَوْلِهِ وَكَانَ وَجْهُ جَعْلِهِمْ إِنْخ. ❏ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِكَوْنِ الْوَلَدِ مِنَ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (لِقَرَشِيِّ لَسْتُ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ لِشَخْصٍ مَشْهُورٍ بِالتَّسَبُّبِ إِلَى طَائِفَةٍ أَلَسْتُ مِنْهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلُهُ أَيْضًا لَسْتُ مِنْ فُلَانٍ فَيَكُونُ كِنَايَةً أَهْ شَ وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ إِنْخ أَقُولُ قَدْ صَرَّحَ الْأُسْنَى فَإِنْ لَسْتُ مِنْ زَيْدٍ صَرِيحٌ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كِنَايَةٌ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَ اسْمُهُ زَيْدًا.

❏ قَوْلُهُ: (فِي حَالِ انْتِفَائِهِ) سَيِّدُ كُرٍّ مُحْتَرَزُهُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا حَلْفَ) وَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَرَادَ قَذْفَهَا حُدًّا مُغْنِي وَرَوْضَ.

❏ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَوْلَدَ غَيْرِهِ لَسْتُ ابْنَ فُلَانٍ صَرِيحٌ) يُتَبَّهُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَيُغْفَلُ عَنْ كَوْنِهِ قَدْفًا صَرِيحًا. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ شُبْهَةً مِنَ الْمَوْطُوءَةِ إِذِ الشُّبْهَةُ مِنَ الْوَاطِئِ دُونَ الْمَوْطُوءَةِ لَا تَمْنَعُ زِنَاها.



أما إذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحاً في قذفها فيحذف ما لم يدع أنه أراد لم يكن ابنه حال التقني ويحلف عليه وقياس ما مرّ أنه يُعزّر ثم رأيتهم صرحوا به. (ويُحذف قاذفٌ مُحْصَنٌ) لِأَيِّ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤] نعم، بحث الزركشي أنه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانياً لم يجب غير التعزير ويؤيّد أنه لو حدّ ثم قذف ثانياً عُزِّر لِظُهُور كَذِبِهِ بِالْحَدِّ وَالْعَفْوِ كَالْحَدِّ (وَيُعزّرُ غيره) أَي قاذفٌ غير المُحْصَنِ لِلإِيذَاءِ سِوَا فِي ذَلِكَ الرُّوْحِ وَغَيْرِهِ مَا لَمْ يَدْفَعِ الرُّوْحَ بِلِعَانِهِ كَمَا يَأْتِي (وَالْمُحْصَنُ مُكَلَّفٌ) أَي بِالْبَلِّ عَاقِلٌ .....

قوله: (أما إذا قاله بعد استلحاقه إلخ) حاصله أنه قذف عند الإطلاق فتحذفه من غير أن نسأله ما أراد فإن أراد مُحْتَمَلاً صُدِّقَ بيمينه ولا حدّ والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق أننا لا نحذفه هناك حتّى نسأله؛ لأن لفظة كناية فلا يتعلّق به حدّ إلا بالتيّة ومنا ظاهر لفظة القذف فيحدّ بالظاهر إلا أن يذكّر مُحْتَمَلاً مُعْنِي وَأَسْنَى. قوله: (بعد استلحاقه) يتّبعي وبعد علمه بالاستلحاق حتّى إذا ادّعى الجهل صُدِّقَ بيمينه أخذاً مما مرّ أنّا بل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله أرذت حال التقني اه سيّد عمر. قوله: (وقياس ما مرّ) أي: أنّاً. قوله: (لأية) إلى قوله: (نعم بحث الأذرعى) في النهاية إلا قوله: (ويؤيّد) إلى المتن وقوله: (يوجب) إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله: (سواء في ذلك) إلى المتن. قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرّح بذلك قوله الآتي ويسقط حدّه وتعزيره بعفو اه. قوله: (والعفو كالحَدِّ) مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ.

قوله (لنسي): (ويُعزّرُ غيره) وكذا يُعزّرُ بإيذاء المُحْصَنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكسبة امرأ إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقترب بنية أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذف أضلاً للمقدوف كما في شرح الإزهاد للشارح اه سم. قوله: (أي قاذفٌ غير المُحْصَنِ) كالعبد والذمّي والصبي والزاني اه معني. قوله: (في ذلك) أي: حدّ قاذفٍ مُحْصَنٍ وتعزير قاذفٍ غيره.

قوله: (وغيره) شاملٌ للسيد، عبارة الرّوض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه.

قوله (لنسي): (والمُحْصَنُ) أي: هنا لا في باب الرّجم اه ع ش.

قوله (لنسي): (مُكَلَّفٌ) دخّل فيه الرّقيق والكافر عبارة الرّوض مع الأسنى فرغ لو زنى وهو عبد أو كافر

قوله في (لنسي): (ويُحذف قاذفٌ مُحْصَنٌ) قال في الرّوض وشرّحه ما نصّه: ولو قذفه أي شخصٌ بإذنه سقط عنه الحدّ أي لم يجب كما لو قطع يده بإذنه وإن لم يبيح القذف والقطع بالإذن اه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالإذن التعزير؛ لأنه معصية لا حدّ فيها ولا كفارة فليُتأمل ويُجاب بأنّ التعزير إمّا هو لحقّ الله وهو هنا تابع لحقّ آدمي فلا يجب بدونه م ر. قوله: (نعم بحث الزركشي أنه إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول.

قوله في (لنسي): (ويُعزّرُ غيره) أي: قاذفٌ غير المُحْصَنِ وكذا يُعزّرُ بإيذاء المُحْصَنِ بما ليس بقذف كزنت يدك وكسبة امرأ إلى إثبات أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقترب بنية قذف أو بتعريض

ومثله السكران (حُرِّمَ مُسَلِّمٌ عَفِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ بِهِ) وَعَنْ وَطْءٍ دُبُرِ حَلِيلَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُحَدِّ بِهِ؛ لِأَنَّ الإِحْصَانَ الْمَشْرُوطَ فِي آيَةِ الْكَمَالِ وَأَضْدَادُ مَا ذَكَرَ نَقْضٌ وَجَعْلُ الْكَافِرِ مُخَصَّنًا فِي حَدِّ الزُّنَا؛ لِأَنَّهُ إِهَانَةٌ لَهُ وَلَا يَرْدُ قَذْفُ مُرْتَدٍّ وَمَجْنُونٍ وَقِنْ بَرْنًا إِضَافَةٌ إِلَى حَالِ إِسْلَامِهِ أَوْ إِفَاقَتِهِ أَوْ حُرِّيَّتِهِ بِأَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ اخْتَارَ الْإِمَامَ رَفَعَهُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ حَدِّهِ إِضَافَتُهُ الزُّنَا إِلَى حَالَةِ الْكَمَالِ. (وَيَبْطُلُ الْعِفَّةُ) الْمَعْتَبَرَةُ فِي الإِحْصَانِ (بِوَطْءٍ) يُوجِبُ الْحَدَّ وَبِوَطْءٍ (مُحَرَّمٍ) بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (مَمْلُوكَةٍ) لَهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى قِلَّةِ مَبَالِغِهِ وَإِنْ لَمْ يُحَدِّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِيُسَبِّهَهُ الْمَلِكَ (لَا) بِوَطْءٍ (زَوْجَةٍ) أَوْ أُمَةٍ (فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ) أَوْ نَحْوِ إِحْرَامٍ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لِعَارِضٍ

لَمْ يُحَدِّ قَاضِيَهُ بَعْدَ الْكَمَالِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَلَوْ قَذَفَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزُّنَا هَذَا سَم. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ السَّكَرَانُ) أَيِ: الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَنْهِ عَنْهُ عَلَى رَأْيِهِ غَيْرُ مُكَلَّفٍ اعْتِمَادًا عَلَى اسْتِثْنَائِهِ فِي بَابِ حَدِّ الْقَذْفِ هَذَا مُعْنِي.

قَوْلُ (السِّي): (عَفِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ بِهِ) بِأَنْ لَمْ يَطَأْ أَضْلًا أَوْ وَطْءًا وَطْئًا لَا يُحَدُّ بِهِ كَوَطْءِ الشَّرِيكِ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ هَذَا مُعْنِي.

قَوْلُ (السِّي): (عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ بِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ يَأْتِي الْبَهَائِمَ مُخَصَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَدُّ بَلْ يُعَزَّرُ فَقَطُّ فَيَحَدُّ قَاضِيَهُ لِإِحْصَانِهِ هَذَا سَم. قَوْلُهُ: (وَعَنْ وَطْءٍ الْخ) وَعَمَّ وَطْءَ مُحَرَّمٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي وَصَرَّحَ بِهِ الْمَنْهَجُ وَغَيْرُهُ هَذَا سَم. قَوْلُهُ: (وَعَنْ وَطْءٍ دُبُرِ حَلِيلَتِهِ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِهَانَةٌ لَهُ) أَيِ: وَالْحَدُّ بِقَذْفِهِ إِحْرَامٌ لَهُ هَذَا مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْدُ الْخ) أَيِ: عَلَى الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ أَسْلَمَ) أَيِ: الْأَسِيرُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ سَبَبَ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ رُودِهِ مَا ذَكَرَ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُخَصَّنِ. قَوْلُهُ: (بِوَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ) وَمِنْهُ وَطْءُ أُمَةٍ زَوْجَتِهِ وَوَطْءُ الْمُرْتَهَنِ الْمَرْهُونَةِ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ هَذَا أَسْتَأْنَى. قَوْلُهُ: (يُوجِبُ الْحَدَّ) مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتَنِ مُكَرَّرًا هَذَا سَيَدُّ عَمْرًا قَوْلُ وَكَذَا فِي هَذَا الْجُلِّ قَطْعُ وَطْءٍ عَنِ الْإِضَافَةِ وَتَثْوِيَّتِهِ. قَوْلُهُ: (وَبِوَطْءٍ مُحَرَّمٍ الْخ) وَبِوَطْءِ دُبُرِ حَلِيلَةٍ لَهُ رَوْضٌ وَمَنْهَجٌ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ) يَتَّبِعِي أَوْ جَهْلُهُ وَهُوَ يَمْنَنُ لَا يُعَدُّ بِجَهْلِهِ هَذَا سَيَدُّ عَمْرًا. قَوْلُهُ: (لِدَلَالَتِهِ عَلَى قِلَّةِ مَبَالِغِهِ) أَيِ: بِالزُّنَا بَلْ غَشْيَانِ الْمَحَارِمِ أَشَدُّ مِنْ غَشْيَانِ الْأَجْنَبَاتِ هَذَا مُعْنِي.

قَوْلُهُ: (لَا بِوَطْءِ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ) وَلَا بِوَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ أُمَتِهِ فِي حَبِطٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ اغْتِكَافٍ وَلَا بِوَطْءِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ مُرْتَدَّةٍ أَوْ مُزَوَّجَةٍ أَوْ قَبْلَ الْإِسْتِثْرَاءِ أَوْ مُكَاتَبَةٍ وَلَا بِوَطْءِ زَوْجَتِهِ الرَّجْعِيَّةِ وَلَا بِزِنَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَلَا بِوَطْءِ جَاهِلٍ لِتَحْرِيمِ الْوَطْءِ لِغُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشْئِهِ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَلَا

أَوْ تَضْرِيحٍ مَعَ كَوْنِ الْقَاضِيِ أَضْلًا لِلْمَقْدُوفِ كَمَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ السَّكَرَانُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ الْمُتَعَدِّي وَقَدْ يُقَالُ حَيْثُ قَسَرَ الْمُكَلَّفُ بِالْبَالِغِ الْعَاقِلِ شَمَلَ السَّكَرَانِ فَلَا حَاجَةَ لِلْإِلْحَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ وَطْءِ دُبُرِ حَلِيلَتِهِ الْخ) وَعَنْ وَطْءِ مُحَرَّمٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي وَصَرَّحَ بِهِ الْمَنْهَجُ وَغَيْرُهُ هَذَا.

يَزُولُ (و) لَا بَوْطَءٍ (أُمَةٌ وَلَدِيَّةٌ) لَا بَوْطَءٍ (مُنْكَوْحَتُهُ) أَيِ الْوَاطِئِ (بِلَا وَلِيٍّ) أَوْ بِلَا شُهُودٍ قَلْدُ الْقَائِلِ بِجَلِّهِ أَوْ لَا (فِي الْأَصْح) لِقَوَّةِ الشُّبْهَةِ فِيهِمَا نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ اسْتِثْنَاءُ مُسْتَوْلَدَةِ الْإِبْنِ لِحَرَمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا وَصَوَابُهُ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ بَوْطَءٍ مُحْرَمٌ. (وَلَوْ رَأَى مَقْدُوفٌ) قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ وَلَوْ بَعْدَ الْحَكْمِ بِهِ بَلْ وَلَوْ بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الْحَدِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ قَاضِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا؛ لِأَنَّ زِنَاهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ مِثْلِهِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُهْتَكُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا قَالَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرِعَايَتُهَا هُنَا لَا يَلْحَقُ بِهَا مَا لَوْ حَكِمَ بِشَهَادَتِهِ فَرَزَى فَوْزًا حَتَّى لَا يُنْتَقَضَ الْحَكْمُ وَإِنْ قُلْنَا هَذَا الزَّنا يَدُلُّ عَلَى زِنَا سَابِقٍ مِنْهُ قَبْلَ الْحَكْمِ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ بِخِلَافِ الْحَكْمِ (أَوْ ارْتَدَّ فَلَا) يَسْقُطُ الْحَدُّ؛ ....

بَوْطَءٍ مُحْرَمٌ وَلَا بَوْطَءٍ مَجُوسِيٍّ مُحْرَمًا لَهُ كَأَمَّهُ بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَقَدُ تَحْرِيمُهُ اهْرَؤُضَ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِيَّ وَلَا بِمُقَدَّمَاتِ الْوِطْءِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ اه. قَوْلُهُ: (قَلْدُ الْقَائِلِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ تَنْبِيهُ قَضِيَّةَ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي وَطْءِ الْمُنْكَوْحَةِ بِلَا وَلِيٍّ بَيْنَ مُعْتَقِدِ الْحِلِّ وَغَيْرِهِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ نَصِّ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ وَكَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ اخْتِصَاصُهُ بِمُعْتَقِدِ التَّحْرِيمِ أَيِ وَلَا تَبْطُلُ عَقْدَةُ مُقَلِّدِ الْحِلِّ قَطْعًا وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. وَفِي السَّيِّدِ عُمَرُ وَالرَّشِيدِيَّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيَّ وَاسْتِثْنَاءُ الْأَذْرَعِيِّ بِحَثَا مَوْطُوءَةِ الْإِبْنِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ لِحَرَمَتِهَا عَلَى أَبِيهِ أَبَدًا مُخَالَفَ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مُخَالَفَ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَيِ فَلَا يَزُولُ إِحْصَائُهُ بَوْطَئِهِمَا اه. قَوْلُهُ: (وَصَوَابُهُ إلخ) قَدْ يَعْلَمُ مِنَ كَلَامِ الْمُغْنِيَّ وَالنِّهَايَةِ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَلَعَلَّ مَنْشَأَ الْخِلَافِ أَيِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كَلَامِ الشَّارِحِ اخْتِلَافُ التَّنْسِخِ أَوْ تَحْرِيفُ النَّاسِخِ أَوْ اخْتِلَافُ كَلَامِهِ فِي تَصَانِيفِهِ اه. سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْلُومٌ) أَيِ: بِالْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. سَيِّدُ عُمَرُ.

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَوْ رَأَى مَقْدُوفٌ إلخ) وَكَطَرُوا الزَّنا طَرَوْا الْوِطْءَ الْمُسْقِطَ لِلْعَقَةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَصْحُ فِي النِّهَايَةِ.

قَوْلُ (لَسِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) أَنْظَرَ التَّغْزِيرَ اه. سَمِ أَقُولُ يُعَزَّرُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ السَّابِقِ وَيُعَزَّرُ غَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ الزَّنا) يَعْنِي سَقَطَ حَدْ مَنْ قَدَّفَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الزَّنا وَلَا حَدْ عَلَى مَنْ قَدَّفَهُ بَعْدَ هَذَا الزَّنا اه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الزَّنا وَغَيْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا يُهْتَكُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُهْتَكُ السُّتْرُ أَوَّلَ مَرَّةٍ إلخ. قَوْلُهُ: (وَرِعَايَتُهَا) أَيِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش. اه. سَمِ.

قَوْلُ (لَسِي): (أَوْ ارْتَدَّ فَلَا) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِيَّ وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَقْدُوفُ أَوْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ قَبْلَ حَدْ قَاضِيهِ لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ جِسْمٍ مَا قَدَّفَ بِهِ اه.

قَوْلُهُ: (وَصَوَابُهُ مَوْطُوءَةُ الْإِبْنِ) إِذْ يَكْفِي فِي الْحُرْمَةِ أَبَدًا مُجَرَّدُ كَوْنِهَا مَوْطُوءَةً.

قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (سَقَطَ الْحَدُّ) أَنْظَرَ التَّغْزِيرَ. قَوْلُهُ: (وَرِعَايَتُهَا) أَيِ: الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ ش.



حَدُّهُ وَتَعْزِيرُهُ (بَعْفُو) عَنْ كُلِّهِ وَلَوْ بِمَالٍ لَكِنْ لَا يَبُيْتُ الْمَالَ فَلَوْ عَفَا عَنْ بَعْضِ الْحَدِّ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْهُ وَلَا يُخَالِفُ سُقُوطَ التَّعْزِيرِ بِالْعَفْوِ مَا فِي بَابِهِ أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ حَقُّ الْآدَمِيِّ وَالَّذِي يَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُصْلَحَةِ وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَبْلِ مَقْدُوفٍ مَاتَ تَعْزِيرُهُ وَإِنْ لَمْ يَرِثْهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) إِذَا مَاتَ الْمَقْدُوفُ الْحَرُّ (يَرِثُهُ كُلُّ الْوَرِثَةِ) حَتَّى الزَّوْجَيْنِ كَالْقِصَاصِ

لِلتَّشْفِيِّ كَمَا فِي تَطْيِيرِهِ مِنْ قِصَاصِ الطَّرَفِ أَهْ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَعْفُو عَنْ كُلِّهِ) أَوْ بَأَنْ يَرِثَ الْقَاضِفُ الْحَدَّ أَيَّ جَمِيعَهُ.

(فَرَعَ): لَوْ تَقَاضَفَ شَخْصَانِ فَلَا تَقَاصَّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَالْقَدْرُ وَالصَّفَةُ، وَمَوَاقِعُ السَّيَاطِ وَالْمُضْرِبَاتِ مُتَّفَاوِتَةٌ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ إِلَّا الْخ) وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ بَعْدَ عَفْوِهِ مَكَّنَ مِنْهُ أَعْرَاشٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَالِفُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَحَّ فِي بَابِ التَّعْزِيرِ جَوَازُ اسْتِيفَاءِ الْإِمَامِ لَهُ مَعَ الْعَفْوِ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا هُنَا أُجِيبُ بِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ إِذِ الْمُرَادُ هُنَا بِالسُّقُوطِ سُقُوطُ حَقِّ الْآدَمِيِّ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَفَى عَنِ التَّعْزِيرِ ثُمَّ عَادَ وَطَلَبَهُ لَا يُجَابُ وَأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُقِيمَهُ لِلْمُصْلَحَةِ لَا لِكُونِهِ حَقَّ آدَمِيٍّ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَاكَ أَه. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ السَّاقِطَ) أَيِ: بِالْعَفْوِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوْفِي سَيِّدُ قَبْلِ الْخ) أَيِ: لَا عَصَبَتَهُ الْأَخْرَاءُ وَلَا السُّلْطَانُ مُعْنِي وَأَسْنَى.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيِ حَدِّ الْقَذْفِ وَمِثْلُهُ التَّعْزِيرُ مُعْنِي وَنَهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا مَاتَ الْمَقْدُوفُ) أَيِ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ أَهْ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (الْحَرُّ) أَيِ أَمَّا الْقَبْلُ فَقَدْ مَرَّ حُكْمُهُ أَيْفَا.

□ قَوْلُ (سَنِي): (كُلُّ الْوَرِثَةِ) أَيِ: عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ حَدٌّ وَلَا لَتَعَدَّدَ الْحَدُّ بِتَعَدُّدِ الْوَرِثَةِ مُعْنِي وَزِيَادِيٍّ.

(فَرَعَ): لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ شَخْصٌ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْجِزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَخْلِيْفُهُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَغْلَمُ زَنَا مَوْرَثِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُؤَرِّقُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِفِ مُعْنِي وَنَهَايَةُ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى الزَّوْجَيْنِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ) قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ لِلْإِمَامِ اسْتِيفَاءَهُ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآتِيَّ فِي بَابِهِ تَعْزِيرُ الْقَذْفِ.

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ لَوْ قَذَفَهُ أَوْ قَذَفَ مَوْرَثَهُ فَلَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْجِزْ عَنِ بَيِّنَةِ الزَّنا أَوْ بَيِّنَةِ الْإِفْرَارِ بِهِ تَخْلِيْفُهُ أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ فِي الْأَوَّلَى أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَغْلَمُ زَنَا مَوْرَثِهِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُؤَرِّقُ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْقَاضِفِ قَالَ فِي الْأَصْلِ عَنِ الْأَكْثَرَيْنِ قَالُوا وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالزَّنا وَالتَّخْلِيْفِ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَهْ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيِ فَإِنْ حَلَفَ حَدُّ الْقَاضِفِ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْقَاضِفُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَلَا يُحَدُّ الْمَقْدُوفُ، نَعَمْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَالتَّخْلِيْفُ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى وَهِيَ مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدَيْهِ عَلَى أَنَّ مَنْ زَنَى مِنْهُمَا رَجَعَ نَصِيْبُهُ لِأَخِيهِ فَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ زَنَى فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ نَصِيْبُهُ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَلَهُ

نعم، قَذَفَ المَيِّتَ لَا يَرِيْثُهُ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَ لَانْقِطَاعِ الوُضْلَةِ بَيْنَهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِيحِهِمْ بَيَقَاءِ آثَارِ التَّكَاحِ بَعْدَ المَوْتِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ) عَنْ حَقِّهِ مِنَ الْحَدِّ أَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ (فَلِلْبَاقِي) مِنْهُمْ وَإِنْ قُلَّ نَصِيْبُهُ (كُلُّهُ) أَيْ اسْتِيفَاءُ جَمِيعِهِ كَمَا أَنَّ لِأَحَدِهِمْ طَلَبَ اسْتِيفَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ غَيْرُهُ أَوْ غَابَ؛ لِأَنَّهُ لِيَدْفَعَ الْعَارَ اللَّازِمَ لِلوَاحِدِ كَالْجَمْعِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَبْدَلُ لَهُ وَبِهِ فَازَرَقَ الْقِصَاصَ فَإِنْ ثُبُوتُ بَدَلِهِ يَمْنَعُ مِنَ التَّفْوِيتِ فِيهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَحْوِ الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُوْرَثُ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَكْفِ تَحْلِيلُ الْوَارِثِ مِنْهُ بِأَنْ مَلَحَظَ مَا هُنَا الْعَارُ وَهُوَ يَشْمَلُ

• فَوُدَّ: (قَذَفَ المَيِّتَ إلخ) هَذَا تَضَرِيحٌ بِأَنَّ قَذَفَ المَيِّتِ يُوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَقَذَفِ الْحَيِّ وَلَوْ مَاتَ زَيْدٌ مَثَلًا عَنْ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ عَنْ وَلَدِهِ أَوْ عَمٍّ ثُمَّ قَذَفَ زَيْدٌ فَهَلَّ الْمُسْتَحَقُّ لِحَدِّ الْقَذْفِ الْإِمَامُ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي أَهْدَى سَمَ بِحَذْفٍ. • فَوُدَّ: (عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ الْأُسْتَى وَالثَّاهِيَةُ وَالْمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَبْدَلُ لَهُ. • فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يُوْرَثُ) لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ

تَحْلِيْفِهِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ قَذَفَ المَيِّتَ لَا يَرِيْثُهُ) هَذَا تَضَرِيحٌ بِأَنَّ قَذَفَ المَيِّتِ يُوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَقَذَفِ الْحَيِّ وَبِأَنَّهُ يَرِيْثُهُ وَرِثَتُهُ فَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ ثُبُوتُهُ لِلْمَيِّتِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهُ لَوْرَثَتِهِ كَمَا يُقَدَّرُ دُخُولُ دِيَةِ الْمَقْتُولِ فِي مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهَا لَوْرَثَتِهِ وَكَمَا يُقَدَّرُ دُخُولُ الصَّيْدِ الَّذِي وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي شَبَكَةِ نَصْبِهَا فِي حَيَاتِهِ فِي مِلْكِهِ قُبَيْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ انْتِقَالُهُ لَوْرَثَتِهِ بَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ زَيْدٌ مَثَلًا عَنْ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ عَنْ وَلَدِهِ أَوْ عَمٍّ ثُمَّ قَذَفَ زَيْدٌ فَهَلَّ الْمُسْتَحَقُّ لِحَدِّ الْقَذْفِ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ الْآنَ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي هُوَ الْوَارِثُ غَيْرُ مُوْجُودٍ وَلَدَ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا عِنْدَ الْمَوْتِ لِحُجْبِهِ بِالْوَلَدِ أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ عَمُّ الْعَمِّ؛ لِأَنَّا نَقْدَرُ انْتِقَالَ عَنْ المَيِّتِ لِلْوَلَدِ ثُمَّ عَنْ الْوَلَدِ لَوَلَدِهِ أَوْ عَمِّهِ كَمَا آتَا فِيمَا إِذَا أُلْحَقَ إِنْسَانُ النَّسَبِ بِجَدِّهِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا لِجَدِّهِ حَاضِرًا وَنَكَتِي بِكَوْنِهِ وَارِثًا حَاضِرًا لِتَرْكَةِ أَبِيهِ الْحَاضِرِ لِتَرْكَةِ جَدِّهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي فَإِنْ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ يَكْفِي أَنْ يُقَدَّرَ مَوْتُ زَيْدٍ عِنْدَ الْقَذْفِ فَيَرِيْثُهُ الْوَارِثُ حَيِّثُذِ هُوَ وَالِدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ قُلْنَا هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا قُلْنَا وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ يُفْهَمُ أَنْ يَعْتَبَرَ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ حَاضِرًا الْمِيرَاثِ الْمُلْحَقِ بِهِ لَوْ قُدِّرَ مَوْتُهُ حِينَ الْإِلْحَاقِ. ثُمَّ اغْتَرِضَ عَلَى هَذَا بِمَا أُجِيبَ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَلَاخِظَةِ مَا قُلْنَا إِذْ لَوْ قَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْهُ وَنَظَرْنَا لِمُجَرَّدِ حَالِ الْقَذْفِ وَتَقْدِيرِ مَوْتِ الْمُقْدُوفِ حَيِّثُذِ لَزِمَ أَنْ يَسْتَحَقَّ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ الْعَمُّ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ كَانَ كَافِرَيْنِ عِنْدَ مَوْتِ زَيْدٍ وَلَدِهِ ثُمَّ أَسْلَمَا عِنْدَ الْقَذْفِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِهَمَا حَيِّثُذِ كَمَا صَرَّحُوا بِتَضَرِيحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِلْحَاقِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ أَوْجَهُهُمَا. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَضَرِيحِهِمْ إلخ) يُجَابُ بِضَعْفِ الْعَلَقَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَمْ تَثْبُتْ جَمِيعُ الْآثَارِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ ثُبُوتُ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا فِي الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَعُودُ فِي الْجَنَّةِ بَعْدَ انْقِطَاعِ أَحْكَامِهَا الدُّنْيَوِيَّةِ بِالْمَوْتِ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَزَوُّجِ أُخْتِ الزَّوْجَةِ وَأَرْبَعٍ سِوَاهَا بَعْدَ مَوْتِهَا.

• فَوُدَّ فِي (سُنِّي): (وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ) أَيْ: أَوْ وَرِثَ الْقَاضِ مِنْ المَيِّتِ بَعْضَ حَدِّ الْقَذْفِ كَمَا فِي الرُّوضِ. • فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ) أَيْ: نَحْوُ الْغَيْبَةِ ش.

الوارث أيضاً فكان له فيه دَخْلٌ بخلاف نحو الغيبة فإنه محض إيداء يختص بالميت فلا يتعدى أثره للوارث .

### فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً

(له) أي الزوج (قذف زوجية) له (علم زناها) بأن رآه وهي في نكاحه كما يُعلم مما يأتي آخِرَ الباب والأولى له تطليقها سترًا عليها ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة لها أو له أو لأجنبي فيما يظهر (أو ظنه ظناً مؤكداً) لاحتياجه حينئذٍ للانتقام منها لتطليقها فراشه والبينة قد لا تُساعده (كشباع زناها بزید مع قريبة .....

كون الغيبة في حياة المعتاب أو بعد موته اهـ ش .

#### (فصل: في بيان حكم قذف الزوج)

☐ قوله: (في بيان حكم) إلى (الفضل) في النهاية إلا قوله: (كما يُعلم) مما يأتي آخِرَ الباب، وقوله: (ويُحتمل الفرق)، وقوله: (وكانهم لم يعتبرا) إلى المتن . ☐ قوله: (في بيان حكم قذف الزوج) وإنما أفرده بالذكر لمخالفته غيره في ثلاثة أمور أحدها أنه يُباح له القذف أو يجب لإضرورة نفي النسب والثاني أن له إسقاط الحد عنه باللعان والثالث أنه يجب على المرأة الحد بلعانها إلا أن تدفعه عن نفسها بلعانها اهـ معني . ☐ قوله: (جواز الخ) راجع لكل من المنطوقين وكان ينبغي من الجواز أو الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فتأمل . ☐ قوله: (بأن رآه) أي: رأى ما يحصله وهو الذكر في الفرج؛ لأن الزنا معنى لا يرى اهـ بجبرمي عبارة المعني بأن رآها تزني اهـ . ☐ قوله: (كما يُعلم الخ) أي: قيد وهي في نكاحه .

☐ قوله: (والأولى الخ) عبارة شرعي المنهج والروض والأولى إذا لم يكن ثم ولد يتفيه أن يستر عليها ويُطلقها إن كرها اهـ زاد المعني لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اهـ . وفي السيد عمر بعد ذكر كلام المعني ما نصه وبه يُعلم ما في صنيع الشارح فتدبر اهـ أي من إطلاق أولوية التطليق مع أنها مؤكدة . ☐ قوله: (ما لم يترتب على فراقه الخ) أي: والأولى الإنساك إن ترتب على الفراق نحو مرض له أو لها بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقتها زنى بها الغير. وأنها ما دامت عنده تُصان عن ذلك اهـ ش وبه يُعلم ما في قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان أيضاً اهـ .

☐ قوله: (لاحتياجه حينئذ الخ) عبارة الأسنى وإنما جاز له حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يتخلص به لاحتياجه الخ . ☐ قوله: (والبينة الخ) وكذا الإقرار .

☐ قول (سني): (كشباع) بفتح السين المعجمة بخطه أي ظهور اهـ معني عبارة ع ش بكسر السين كما يؤخذ من عبارة المضباح اهـ وعبارة القاموس والشياخ ككتاب دق الحطب تُشبع به النار وقد يُفتح اهـ .

☐ قول (سني): (كشباع زناها) أي: كالظن المستفاد من الشياخ .

#### (فصل: في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً)

☐ قوله: (ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق

(بأن) بمعنى كأن (زأهما في خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردی في وقت الریبة أو زأها خارجة من عند رجل أي وثم ریبة أيضاً ويَحْتَمَلُ الفرقُ وعلى الأول فأذنتی ریبة فيها كافٍ بخلافه فإنه قد يدخلُ لنحو سِرقة أو إرادة إكراه أو إلحاق عارٍ ولا كذلك هي وكما أخبار عذلي رواية أو من اعتقد صدقه له عن معاينة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا للزاني قال بعضهم وقد يَبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ الزَّنا لِقَلَّا يَظُنُّ ما ليس بزناً زناً وكإقرارها له به واعتقد صدقها، أما مجرود الشُّيوع فلا يجوزُ اعتمادُه؛ لأنَّه قد ينشأ عن خبرٍ عدوٍّ أو طامعٍ بشيءٍ لم يَظفر وكذا مجرود القرينة؛ لأنَّه رُبَّما دخل عليها ليخوف أو نحو سِرقة. (ولو أثت) أو حَمَلْتُ (بولد علم أنه ليس منه) أو ظنَّه ظناً مؤكداً وأمكن كونه منه ظاهراً لِمَا سَيَذْكُرُه (لزمه نفيه) وإلا لكان بشكوته مُستلحِقاً لِمَنْ ليس منه وهو مُعتنع كما يحزمُ نفي مَنْ هو منه لِمَا يأتي ولِعَظِيمِ التَّغْلِيظِ على فاعِلِ ذلك وقبيح ما يترتبُ عليهما من المفاسدِ كانا من أَقْبَحِ الكبائرِ بل أَطْلَقَ عليهما الكُفْرُ في الأحاديثِ الصَّحيحة وإنَّ أَوَّلَ بِالْمُسْتَحِلِّ أو بآتهما .....

¶ قولُ (سن): (بأن زأهما إلخ) أي زَوَجَتْه وزَيَّنَا ولو مرَّةً واحدةً اه مُعْنِي قال السيّد عُمَرُ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فيما لو شاع زناها بزيّد فرأى عُمراً خارجاً من عندها أو هي خارجة من عنده اه أقولُ الأقربُ حُصولُ الظَّنِّ المؤكِّدِ بذلك إنَّ كانَ ثَمَّ رِيبَةٌ كما هو الفرضُ. ¶ قوله: (وكان شاع زناها إلخ) مَعْطُوفٌ على قولِ المُصَنِّفِ كَشِبَاعِ زناها لا على قوله كان زأهما في خلوة فهو بِمَجَرَّدِهِ يُؤَكِّدُ الظَّنَّ كَكُلِّ واحدٍ ممَّا بَعْدَهُ اه رَشِيدِي. ¶ قوله: (مطلقاً) أي: من غير تقييدٍ بواحدٍ بعينه اه ع ش. ¶ قوله: (ثم رأى رجلاً إلخ) ظاهره ولو مرَّةً. ¶ قوله: (وعلى الأول إلخ) أي: عَدَمُ الفَرْقِ وتَقْيِيدُ كُلِّ منهما بِالرِّيبَةِ عِبارةٌ النَّهايَةِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ يَكْتَفِي فيها بأذنتي رِيبَةٍ بخلافه إلخ. ¶ قوله: (وكما أخبار عذلي) إلى قوله: (ولعظم التَّغْلِيظِ) في المُعْنِي إلَّا قوله: (قال بعضهم) إلى (وكإقرارها) وقوله: (لِمَا سَيَذْكُرُه). ¶ قوله: (وكما أخبار عذلي إلخ) وكان يَرَى أي الزَّوْجَ رجلاً معها مِراراً في محلِّ رِيبَةٍ أو مرَّةً تَحْتَ شِعَارٍ في هَيْئَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ رَوْضٌ ومُعْنِي. ¶ قوله: (أو من اعتقد صدقه إلخ) وإنَّ لم يَكُنْ عَدلاً مُعْنِي وأسنى وع ش.

¶ قولُ (سن): (ولو أثت إلخ) عِبارةٌ المُعْنِي وشَرْحُ المَنْهَجِ هذا كُلُّهُ حَيْثُ لا وَلَدٌ يَنْفِيهِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ فَقَدْ ذَكَرَهُ بقوله ولو أثت إلخ. ¶ قوله: (وأمكن كونه منه ظاهراً) أي: بخلاف ما إذا لم يُمكن شَرْعاً كَوْنُهُ مِنْه كَأَنَّ أَثَمَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ مَنفِي عَنْهُ شَرْعاً فلا يَلْزَمُهُ التَّقْيِيهِ اه رَشِيدِي. ¶ قوله: (لِمَا سَيَذْكُرُه) أي في أواخرِ الفَصْلِ الآتي.

¶ قولُ (سن): (لزمه نفيه) ولا يَلْزَمُهُ في جَوَازِ التَّقْيِيهِ والقَذْفِ تَبْيِينُ السَّبَبِ المُجَوِّزِ لِلتَّقْيِيهِ والقَذْفِ مِنْ رُؤْيَةِ زَنا واستبراءٍ لكن يَجِبُ عَلَيْهِ باطناً رِعايَةُ السَّبَبِ المُجَوِّزِ لهما مُعْنِي وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ. ¶ قوله: (لِمَا يَأْتِي) أي: قُبِيلَ قولِ المتنِ وإنَّ وَلَدَتَهُ. ¶ قوله: (على فاعِلِ ذلك) أي: الإِسْتِلْحَاقِ والتَّقْيِيهِ اه ع ش فكانَ الأَنْسَبُ الأَخْصَرُ فاعِلِهما وقال الكُرْدِيُّ قوله ذلك إشارةٌ إلى التَّقْيِيهِ وَضَمِيرُ عليهما يَرْجِعُ إلى التَّقْيِيهِ والإِسْتِلْحَاقِ اه وفيه تَشْتِيثٌ. ¶ قوله: (وإنَّ أَوَّلَ) أي: الكُفْرُ اه ع ش أو إطلاَقُ



سَبَبٌ لَهُ أَوْ بِكْفَرِ التَّعْمَةِ ثُمَّ إِنْ عَلِمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا قَذَفَهَا وَلَا عَنِّ لِنَفْيِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا  
وَالَا اقْتَصَرَ عَلَى النَّفْيِ بِاللَّعَانِ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مِنْ شُبْهَةِ أَوْ زَوْجٍ سَابِقٍ وَشَمَلِ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ مَا لَوْ  
أَتَتْ بَوْلًا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ خُفْيَةٌ بِحَيْثُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فِي الْحُكْمِ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ قَوْلُ ابْنِ  
عَبْدِ السَّلَامِ الْأُولَى لَهُ السُّتْرُ أَيْ وَكَلَامُهُمْ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ النَّفْيِ لِحُوقِهِ بِهِ كَمَا  
اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ. (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطَأْ) فِي الْقُبُلِ وَلَا اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ  
الْمُخْتَرَمَ أَصْلًا (وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنَ الْوِطْءِ وَلَوْ لَأَكْثَرَ مِنْهَا مِنَ الْعَقْدِ (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ)  
مِنَ الْوِطْءِ لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ بِأَنَّهُ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَأْ فِيهِ وَأَتَتْ بَوْلًا يُمَكِّنُ  
كَوْنَهُ مِنْ ذَلِكَ الزَّنَا لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهُ وَصَرَّحَ جَمْعٌ بِأَنَّهُ نَحْوُ رُؤْيَيْتِهِ مَعَهَا فِي خُلُوعٍ فِي ذَلِكَ  
الطَّهْرِ مَعَ شُيُوعِ زِنَاهَا بِهِ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ الرُّوضَةِ.

الكُفْرُ. قَوْلُهُ: (سَبَبٌ لَهُ) أَيْ: دَلِيلٌ عَلَى التَّهَاؤَنِ بِالذَّنْبِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَمَا قِيلَ الْمَعَاصِي يُرِيدُ الْكُفْرَ  
أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِكْفَرِ التَّعْمَةِ) الْأَتْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّهُمَا سَبَبٌ لَهُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ:  
بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَوْ ظَنَّهُ ذَلِكَ ظَنًّا مُؤَكَّدًا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ) فِي الْمُغْنِي  
إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيْ وَكَلَامُهُمْ) إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا فِيهِمَا) أَيْ: الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ وَلِمَ وَجَبَ الْقَذْفُ مَعَ  
أَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ وَسِيلَةً لِلنَّفْيِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشَّقِّ الثَّانِي أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (اقْتَصَرَ عَلَى النَّفْيِ)  
بِأَنَّهُ يَقُولُ هَذَا الْوَلَدُ لَيْسَ مِنِّي وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ غَيْرِي أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَكِنَّهُ) أَيْ: الْإِثْنَانِ بِالْوَلَدِ أَهْ  
كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَلَكِنَّهُ خُفْيَةٌ) أَيْ: بِأَنَّهُ لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَا دَنَتْهَا وَأَمَكَّنَ تَرْيِيئَهُ عَلَى أَنَّهُ لَقِطٌ مَثَلًا أَهْ عِبَارَةٌ  
السَّيِّدُ عُمَرُ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تِلْدَهُ لَا بِحَضْرَةِ أَحَدٍ يَنْبَغُ الْإِبْلَادُ بِقَوْلِهِ أَهْ. قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فِي  
الْحُكْمِ) أَيْ: لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ) أَيْ: فِي قَوْلِهِ وَالَا لَكَانَ الْخ.  
قَوْلُ (مَسْ): (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي الْقُبُلِ) سَيَّاتِي حُكْمُ الدُّبْرِ. قَوْلُهُ: (أَصْلًا)  
رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْوِطْءِ وَالِاسْتَدْخَالِ. قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا  
يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (مِنَ الْوِطْءِ) أَيْ: أَوْ الْإِسْتَدْخَالِ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا  
وَنَفْيُهَا) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ احْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّنَا أَقْوَى أَخْذَا  
مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا الْخَ فَلْيُرَاجِعْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (يَلْزِمُهُ) إِمَّا مِنْ  
بَابِ الْأَفْعَالِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ أَيْ فِيهِ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ: الْقَذْفُ وَالنَّفْيُ أَهْ ش. قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي  
الْخ) أَيْ: فِي شَرْحِ فِي الْأَصَحِّ.

حَاصِلُ بِاللَّعَانِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (قَذَفَهَا وَلَا عَنِّ لِنَفْيِهِ وَجُوبًا فِيهِمَا) لِمَ وَجَبَ الْقَذْفُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ  
وَسِيلَةً لِلنَّفْيِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الشَّقِّ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأَوْجَعَ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) كَذَا  
شَرْحُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ وَلَدَنَّهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لَعَلَّ هَذَا فِي الْوَلَدِ التَّامِّ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الطَّلَاقِ  
وَالرَّجْعَةِ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَذْفُهَا وَنَفْيُهَا) صَادِقٌ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ  
احْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنَ الزَّنَا أَقْوَى أَخْذَا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا الْخَ فَلْيُرَاجِعْ.

(فلو ولدته لهما بينهما) أي دون السنة وما فوق الأربع من الوطء وكأنهم إنما لم يعتبروا هنا لحظّة الوطء والوضع احتياطاً للتشبيب لإمكان الإلحاق مع عديهما (ولم يستبرئ) ها (بحيضية) بعد وطئها أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم التفني) للولد؛ لأنه لا حقّ بهراشه ولا عبرة برية يجدها وفي خبر أبي داود والتسائي وغيرهما «أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفصّحه على رؤوس الخلائق» (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحيضية أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع؛ لأنه الدال على البراءة (حل التفني في الأصح)؛ لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه نعم، يُسن له عدمه؛ لأن الحامل قد تحيض ومحلّه إن كان هناك ثمة زنا وإلا لم يجز قطعاً وصحّح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مراً لم يزمه نفية لغلبة الظنّ بأنّه ليس منه حينئذٍ وإلا لم يجز واعتمده السنوي وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الزافعي .....

❦ قول (سنن): (لما بينهما) أي: لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أي دون إلخ تفسير لهما من بينهما اه سم. ❦ قوله: (بعد وطئها) أي: الزوج ومثله الاستدخال. ❦ قوله: (يجدها) أي: في نفسه اه معني. ❦ قوله: (وهو ينظر إليه) أي: يُعرف به اهع ش.

❦ قول (سنن): (لفوق ستة أشهر إلخ) أي: وليستة أشهر فأكثر من الزنا اه معني. ❦ قوله: (بحيضية) إلى قوله: (ووجه البلقيني) في المعني. ❦ قوله: (لأنه) أي: طرؤ الحيض اه معني. ❦ قوله: (عدمه) أي: عدم التفني. ❦ قوله: (ومحلّه) أي: حلّ التفني. ❦ قوله: (وصحّح في الروضة إلخ) وهو الرائج اه معني.

❦ قوله: (قرينة إلخ) أي: ظاهرة وإن لم يكن شيوخ بخلاف ما مرّ اه سيّد عمر اه. ❦ قوله: (وإلا) أي: إن لم ير شيئاً لم يجز أي التفني اه. ❦ قوله: (واعتّمده إلخ) مُعْتَمَدٌ اهع ش. ❦ قوله: (واعتّمده السنوي وغيره) ويُمكن حمل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي: بأن يقال الحل فيه صادق بالزوم وشديدي.

❦ قوله: (أي دون السنة وفوق الأربع) أي: ولدته لسنة فأكثر إلى أربع سنين أي ودون إلخ تفسير لهما من بينهما.

❦ قوله في (سنن): (وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل إلخ) عبارة الرّوض وكذا يلزمه التفني لو رأى ما يُشيع قدّفها وآتت بعده لستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحيضية أو غلب على الظنّ أنّه من الزاني بأن كان يعزل أو أشبه الزاني وإن لم يغلب على ظنه حرّم التفني لا القذف ويجوز التفني لمن يطأ في الدبر لا لمن يعزل ولا يلزمه تبين السبب المُجَوِّز للتفني والقذف لكن يجب عليه أي باطناً رعاية السبب المُجَوِّز اه فَعَلِمَ أَنَّ لِلْعَزْلِ حَالَتَيْنِ وقوله: (لا القذف) أي واللّعان بين في شرّحه أنّه خلاف ما صحّحه الأضلّ والمنهاج وأصله ثم قال في الرّوض: قَرُع: آتت بابيضّ وهما أسودان لم يُستَبَحْ به التفني ولو أشبه من تَنَهَّمْ به اه فَعَلِمَ من هذا مع قوله السابق: (أو أشبه الزاني) أنّ للشبهة حَالَتَيْنِ فتأمل. ❦ قوله: (واعتّمده السنوي وغيره) ويُمكن حمل المتن عليه شرح م ر.



إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِمَا لِلْحَقِّ الْوَلَدِ بِهِ وَالْفِرَاقُ مُمْكِنٌ بِالطَّلَاقِ وَلَآئِهٖ يَتَضَرَّرُ بِإثْبَاتِ زِنَاهَا لِانْطِلَاقِ الْأَلْسِنَةِ فِيهِ وَقِيلَ يَجْلُلَانِ انْتِقَامًا مِنْهَا وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي تَصْوِيهِهِ وَيَزِدُّهُ مَا تَقَرَّرَ إِذْ كَيْفَ يُحْتَمَلُ ذَلِكَ الضَّرَرُ الْعَظِيمُ لِمَجْرَدِ غَرَضِ انْتِقَامٍ وَكَالزُّنَا فِيمَا ذَكَرَ وَطَاءُ الشُّبْهَةِ.

### فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته

(اللَّعَانُ قَوْلُهُ) أَيُّ الزَّوْجِ (أَرْبَعُ مَوَازٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَمَنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ) زَوْجَتِي (هَذِهِ) إِنْ حَضَرَتْ (مَنْ الزُّنَا) إِنْ قَذَفَهَا بِالزُّنَا وَإِلَّا قَالَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنْ إِصَابَةٍ غَيْرِي لَهَا عَلَى فِرَاشِي وَأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ لَا مَنِيَّ وَلَا ثَلَاعِينَ هِيَ هُنَا إِذْ لَا حَدٌّ عَلَيْهَا يَلْعَانُهُ وَلَوْ ثَبَّتْ قَذْفَ أَنْكَرِهِ قَالَ فِيمَا ثَبَّتَ

أَسْوَدٌ قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ» قَالَ نَعَمْ قَالَ: «فَمَا أَلَوَانُهَا» قَالَ حُمْرٌ قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ» قَالَ نَعَمْ قَالَ: «فَأَتَى أَتَاهَا ذَلِكَ» قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِزْقٌ قَالَ: «فَلَعَلَّ هَذَا نَزْعُهُ عِزْقٌ» (رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَزِيَادَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَالْأَوْرَقُ جَمَلٌ أَيْضُ يُخَالِطُ بِيَاضَهُ سَوَادُ أَه. وَفِي عِشْرِينَ عَنْ مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ نَزْعَ الْوَلَدِ إِلَى أَبِيهِ أَيْ جَذْبَهُ وَهُوَ كِنَايَةٌ فِي الشُّبْهِ أَه. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِمَا إِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ حُجَّةَ ضَرُورَةٍ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا لِدَفْعِ التَّسْبِ أَوْ قَطْعِ النِّكَاحِ حَيْثُ لَا وَلَدٌ عَلَى الْفِرَاشِ الْمَلْطُخِ. وَقَدْ حَصَلَ الْوَلَدُ هُنَا فَلَمْ يَتَّقِ لَهُ فَائِدَةُ وَالْفِرَاقُ مُمَكِّنٌ بِالطَّلَاقِ أَه. قَوْلُهُ: (وَلَآئِهٖ يَتَضَرَّرُ) أَيُّ الْوَلَدِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَضَرَّرُ بِنِسْبَةِ أُمِّهِ إِلَى الزُّنَا وَإِثْبَاتِهِ عَلَيْهَا بِاللَّعَانِ إِذْ يُعَيَّرُ بِذَلِكَ وَتُطْلَقُ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ أَه. قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) يَعْنِي التَّعْلِيلَ الثَّانِي.

### (فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ وَشُرُوطِهِ وَثَمَرَاتِهِ

قَوْلُهُ: (فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمِّ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَتَمَرَاتِهِ) أَيُّ: الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ: (وَيَتَعَلَّقُ يَلْعَانُهُ فَرْقَةٌ إِنْ) أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَتَمَرَاتِهِ) أَيُّ: وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَشِدَّةُ التَّغْلِيظِ الْآتِي أَه. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ قَذَفَهَا إِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ كَانَ قَذْفٌ وَلَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَإِلَّا بَانَ أَنَّ كَانَ اللَّعَانُ لِنَفْيِ الْوَلَدِ كَانَ اِحْتِمَالُ كَوْنِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ اثْبَتَتْ قَذْفَهُ بَيِّنَةٌ قَالَ فِي الْأَوَّلِ فِيمَا رَمَيْتَهَا إِنْ، وَفِي الثَّانِي فِيمَا ثَبَّتَ عَلَى مَنْ رَمَى إِنْ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْوَلَدَ إِنْ) أَيُّ: وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ إِنْ غَابَ أَوْ هَذَا الْوَلَدُ إِنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِي لَا مَنِيَّ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْذِفْهَا بِالزُّنَا ش. أَه. سَم. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ثَبَّتَ إِنْ) أَيُّ: بَيِّنَةٌ أَه. مُغْنِي.

تَعَدَّى وَقَذَفَ فَيَتَّبِعِي صِحَّةُ اللَّعَانِ لِدَفْعِ الْحَدِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُقَالُ اللَّعَانُ لَا يُعْتَمَدُ بِهِ إِلَّا بِتَلْقِينِ الْقَاضِي مَعَ حُرْمَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَايَتُهُ أَنَّ الْقَاضِي مُعْتَدٍّ أَيْضًا بِتَلْقِينِهِ وَذَلِكَ لَا يَوْجِبُ عَزْلَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَفْسُقُ بِذَلِكَ.

### (فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ وَشُرُوطِهِ وَثَمَرَاتِهِ

قَوْلُهُ: (وَلَا ثَلَاعِينَ هِيَ هُنَا) أَيُّ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَقْذِفْهَا بِالزُّنَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ثَبَّتَ قَذْفَ أَنْكَرِهِ) قَالَ فِيمَا ثَبَّتَ (إِنْ) فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَدْعَتْ عَلَى الزَّوْجِ الْقَذْفَ وَأَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ بَانَ أَنَّ جَوَابَهُ لِدَعْوَاهَا بَلَا يَلْزَمُنِي الْحَدُّ

من قذفي إياها بالزنا وذلك للآيات أول سورة التور وكُرِثَ لِتَأْكُذِبَ الْأُمْرُ ولأنها منه بمنزلة أربع شهود ليقيم عليها بها الحد ولذا شُيِّتَ شهادات، وأما الخامسة فهي مُؤَكَّدَةٌ لِمُفَادِهَا، نعم، الْمُغْلَبُ في تلك الكلمات مُشَابِهَتُهَا لِلْإِيمَانِ كما يأتي ومن ثم لو كَذَبَ لِرَمِّهِ كَفَّارَةٌ يَمِينِ والأوجه أنها لا تَتَعَدَّدُ بعددِها؛ لأنَّ المحلوف عليه واحد والمقصود من تَكْرِيرِهَا مُحَضُّ التَّأْكِيدِ لا غَيْرُ (فَإِنْ غَابَتْ) عن المَجْلِسِ أو الْبَلَدِ لِعُذْرٍ أو غَيْرِهِ (سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا) أو ذَكَرَ وَصْفَهَا (بِمَا يُمَيِّزُهَا) عن غَيْرِهَا دَفْعًا لِلِاشْتِبَاهِ وَيَكْفِي قَوْلُهُ زَوْجَتِي إِذَا عَرَفَهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا ﴿وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾ (النور: ١٧) عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ وَكُنْتُ

قوله: (وذلك إلخ) عبارة المُغْنِي أَمَّا اغْتِيَاؤُ الْعَدَدِ فَلِلْآيَاتِ إلخ. قوله: (وَكُرِثَ) أي: الشَّهَادَةُ اهـ مُغْنِي. قوله: (لِتَأْكُذِبَ الْأُمْرُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ يُغْنِي الْأَوَّلَى التَّأْكِيدُ مِنَ التَّفَعُّلِ كما عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي آفَاءً وَعِبَارَةً الْمُغْنِي لِتَأْكِيدِ الْأُمْرِ؛ لِأَنَّهَا أَفِيضَتْ مَقَامَ أَرْبَعِ شُهُودٍ مِنْ غَيْرِهِ لِيُقَامَ إلخ. قوله: (وَلِإِتِّهَا) أي: الشَّهَادَةُ. قوله: (أَرْبَعِ شُهُودٍ) بِخَطِّهِ أَرْبَعَةٌ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. قوله: (بِهَا الْحَدُّ) أي: فِيمَا فِيهِ حَدٌّ اهـ سم. قوله: (وَالْخَامِسَةُ) أي: الْكَلِمَةُ الْخَامِسَةُ الْآتِيَةُ فِيهِ مُؤَكَّدَةٌ لِمُفَادِهَا أي: الْأَرْبَعِ، وَأَمَّا تَسْمِيَةُ مَا رَمَاهَا بِهِ فَلِأَنَّهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ اهـ مُغْنِي. قوله: (نَعَمَ الْمُغْلَبُ إلخ) عبارة المُغْنِي وَهِيَ أَيُّ الْأَرْبَعِ فِي الْحَقِيقَةِ إِيْمَانٌ اهـ. قوله: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا إلخ) مُقَابِلُهُ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ سم على حَجٍّ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ مَا قَالَهُ حَجَّ اهـ ع ش.

قوله (لَسِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا إلخ) سَكَتَ عَنِ الْإِكْتِفَاءِ بِتَسْمِيَتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ سم أقول قياس ما تقدَّم في تَشْخِصِ الزَّوْجِ الْحَاضِرِ فِي النِّكَاحِ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ هُنَا. قوله: (عَنِ الْمَجْلِسِ) إِلَى الْمَتَنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَيُلَاحِظُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا لِيَصِحَّ إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَيَجُوزُ بِنَاوُهُ لِلْمَفْعُولِ. قوله: (لِعُذْرٍ) كَمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهـ مُغْنِي. قوله (لَسِي): ﴿وَالْخَمْسَةُ﴾ عَطَفَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ بِالتَّضْمِينِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ اللَّعَانُ قَالَهُ ع ش وَقَضِيَّتُهُ صَنِيعَ الْمُغْنِي أَنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطَفًا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَوْلُهُ إلخ عِبَارَتُهُ وَالْخَامِسَةُ مِنْ كَلِمَاتِ لِعَانِ الزَّوْجِ هِيَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ إلخ. قوله: (عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ إلخ) عبارة المُغْنِي أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَمِيرِ

أَوْ لَمْ يُجِبْهَا قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِي إِنْكَارِ مَا أَثْبَتَ بِهِ عَلَيَّ مِنْ رَمِيِّ إِيَّاهَا بِالزَّنا وَلِنْ أَجَابَ بِإِلَى مَا قَدَفْتُهَا؛ فَلَهُ اللَّعَانُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا وَلَا أَشْأَا قَدَفًا آخَرَ أَوْ بَاتَنِي مَا قَدَفْتُهَا وَلَا زَنْتَ لَمْ يَلَاغِنِ، وَلَمْ نَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ بَرْنَاهَا فَإِنْ قَدَفَهَا أَيْضًا وَأَنْكَرَ زَنَاها لَا عَنَ وَيَسْقُطُ الْقَذْفُ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ اهـ. قوله: (لِيُقَامَ عَلَيْهَا بِهَا الْحَدُّ) أي: فِيمَا فِيهِ حَدٌّ. قوله: (وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا لَا تَتَعَدَّدُ إلخ) وَمُقَابِلُ هَذَا الْأَوْجَهُ أَنَّهَا تَتَعَدَّدُ فَيَلْزَمُهُ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ.

قوله (لَسِي): (فَإِنْ غَابَتْ سَمَّاها وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) سَكَتَ عَنِ الْإِكْتِفَاءِ بِتَسْمِيَتِهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا عِنْدَ الْحُضُورِ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ غَيْرُهَا) أي: حَاجَةٌ لَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ وَيُجَابُ بِاحْتِمَالِ

تَفَاوُلًا (فِيمَا زَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا . وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرَهُ فِي الْكَلِمَاتِ) الْخَمْسِ كُلُّهَا لِيَنْتَفِي عَنْهُ لَا لِيَصِحَّ لِعَانُهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَغْفَلَ فِي وَاحِدَةٍ صَحَّ لِعَانُهُ بِالنَّسْبَةِ لِصِحَّةِ لِعَانِهَا بَعْدَهُ وَإِنْ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ لِنَفْيِ الْوَلَدِ (فَقَالَ) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا (وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدَتْهُ) إِنْ غَابَ (أَوْ هَذَا الْوَلَدُ) إِنْ حَضَرَ (مَنْ) زَوْجٌ أَوْ شُبْهَةٌ أَوْ مِنْ (زَنَا لَيْسَ مِنِّي) وَذَكَرُ لَيْسَ مِنِّي تَأْكِيدٌ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ حَمَلًا لِلزَّنا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ شَرْطٌ وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَتْنِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زَنَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَا يَكْفِي الْاِقْتِصَارُ عَلَى لَيْسَ مِنِّي لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ لَهُ (وَتَقُولُ هِيَ) بَعْدَهُ

الغَيْبَةُ تَأْسِيًا بِلَفْظِ الْآيَةِ وَالْأَفَالَذِي يَقُولُهُ الْمُلَاعِنُ عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الرُّوْضَةُ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَخَامِسَةٌ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيهِ اهـ . فَوَلَدُ: (تَفَاوُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ اهـ سَمِ أَقُولُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّفَاوُلِ تَجَنُّبُ الْمُصَنِّفِ عَنْ صِفَةِ اللَّغْنِ عَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ عُمَرَ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكُورَ وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يُسَمَّى تَفَاوُلًا بَلْ نَظِيرٌ أَوْ فِي الْقَامُوسِ الْفَالُ ضِدُّ الطَّيْرَةِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ اهـ وَعَلَيْهِ فَلَا نَظَرَ اهـ وَقَالَ الْأَسْنَى وَعَدَلَ عَنْهُمَا أَدْبًا فِي الْكَلَامِ اهـ .

فَوَلَدُ (لَسَنِ): (فِيمَا زَمَاهَا) وَيُشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْحُضُورِ وَيُمَيِّزُهَا فِي الْغَيْبَةِ كَمَا فِي الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعِ اهـ مُعْنِي .

فَوَلَدُ (لَسَنِ): (وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرَهُ الْخ) قَالَ فِي الْأَسْنَى ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ سَمِ . فَوَلَدُ: (الْخَمْسِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْخَامِسَةِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ زَوْجٍ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَلَا يَكْفِي .

فَوَلَدُ (لَسَنِ): (فَقَالَ وَأَنَّ الْوَلَدَ الَّذِي الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ حَتَّى فِي الْخَامِسَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْخَامِسَةِ بِمَا يُنَاسِبُ كَانَ يَقُولُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا زَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا ، وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ زَنَا لَيْسَ مِنْهُ اهـ رَشِيدِي . فَوَلَدُ: (زَوْجٍ) أَيِ : سَابِقِ .

فَوَلَدُ (لَسَنِ): (لَيْسَ مِنِّي) قَضِيَّةٌ جَلَّةٌ أَنْ يَزِيدَ الْوَاوُ هُنَا كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنِي . فَوَلَدُ: (كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ الْخ) وَهُوَ الرَّاجِحُ اهـ مُعْنِي . فَوَلَدُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ زَنَا) أَيِ : أَنَّ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَيِ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا هُوَ الْوَاطِئُ لَهَا بِالشُّبْهَةِ وَيَعْتَقِدُ أَنَّ وَطْءَهُ زَنَا لَا يَلْحَقُهُ بِهِ الْوَلَدُ اهـ . فَوَلَدُ: (وَلَا يَكْفِي فِي الْاِقْتِصَارِ الْخ) وَهُوَ الصَّحِيحُ اهـ مُعْنِي . فَوَلَدُ: (لِاحْتِمَالِهِ عَدَمَ شُبْهَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَيِّدَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى سَبَبٍ مُعَيَّنٍ كَقَوْلِهِ مِنْ زَنَا أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ اهـ . فَوَلَدُ (لَسَنِ): (وَتَقُولُ هِيَ) أَيِ : أَرْبَعَ مَرَّاتٍ اهـ مُعْنِي .

إِرَادَةُ الْأُخْرَى . فَوَلَدُ: (تَفَاوُلًا) فِيهِ تَأْمُلٌ .

فَوَلَدُ (لَسَنِ): (وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ ذَكَرَهُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي تَسْمِيَةِ الزَّانِي إِنْ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْحَدِّ عَنْ نَفْسِهِ اهـ . فَوَلَدُ: (أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ) أَيِ : إِنْ وَطْءَهُ بِشُبْهَةٍ .

لِوَجُوبِ تَأْخُرِ لِعَانِهَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ (أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ) وَتُشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ حَضَرَ وَلَا مِيزَتهَ نَظِيرَ مَا مَرَّ (مَنْ الزَّنا) إِنْ رَمَاهَا بِهِ وَلَا تَحْتَاجُ لِذِكْرِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي لِعَانِهَا حَكْمٌ ﴿وَلَقَدْ نَسَا أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (النور: ١٩) عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ لِمَا مَرَّ وَذَكَرَهُ رَمَاهَا، ثُمَّ وَرَمَانِي هُنَا تَفْتَنُ لَا غَيْرُ (إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ) أَيِ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا وَخُصَّ الْغَضَبُ بِهَا؛ لِأَنَّ جَرِيمَةَ زِنَاهَا أَقْبَحُ مِنْ جَرِيمَةِ قَذْفِهِ وَالْغَضَبُ وَهُوَ الْإِنْتِقَامُ بِالْعَذَابِ أَغْلَطُ مِنَ اللَّغْنِ الَّذِي هُوَ الْبُعْدُ عَنِ الرَّحْمَةِ. (وَلَوْ بُدِّلَ لَفْظُ) اللَّهُ بِغَيْرِهِ كَالرَّحْمَنِ أَوْ لَفْظُ (شَهَادَةِ بِحَلْفٍ) مَرَّ فِي الْخُطْبَةِ حَكْمُ إِدْخَالِ الْبَاءِ فِي حَيْزٍ بَدَلٍ فَرَاغَهُ لِنَعْلَمَ بِهِ رَدَّ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ (وَنَحْوَهُ) كَأَقْسَمُ أَوْ أَحْلَفَ بِاللَّهِ (أَوْ) لَفْظُ (غَضَبَ بَلْغَنَ وَعَكْسِهِ) بِأَنْ ذَكَرَ لَفْظَ الْغَضَبِ وَهِيَ لَفْظُ اللَّغْنِ (أَوْ ذِكْرًا) أَيِ اللَّغْنِ وَالْغَضَبِ (قَبْلَ تَمَامِ الشَّهَادَاتِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْمَرْعِيَّ هُنَا اللَّفْظُ وَنَظْمُ الْقُرْآنِ. (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيِ فِي صَحَّةِ اللَّعَانِ (أَمْرُ الْقَاضِي) أَوْ نَائِيهِ .....

• قَوْلُهُ: (وَتُشِيرُ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي الشَّهَادَاتِ الْخَمْسِ اهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) وَمِنْهُ أَنْ تَقُولَ زَوْجِي إِنْ عَرَفَهُ الْقَاضِي اهْعَ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْتَاجُ لِذِكْرِ الْوَلَدِ) وَلَوْ تَعَرَّضْتَ لَهُ لَمْ يَضُرَّ اهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَدَلَ عَنْ عَلِيٍّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهَا تَأْسِيًا بِالْآيَةِ وَالْأَفْلَاحُ بَدَأَ أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرِ التَّكْلِيمِ فَتَقُولَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيَّ إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: لِلتَّعَاوُلِ. • قَوْلُهُ: (تَفْتَنُ لَا غَيْرُ) أَيِ: إِذْ لَوْ عَبَّرَ هُنَا أَيْضًا بِرَمَاهَا صَحَّ اهْمُ سَمِ وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا يَظْهَرُ سُقُوطُهُ بِأَذْنَى تَأْمُلٍ. • قَوْلُهُ: (أَيِ فِيمَا رَمَانِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيَصِحُّ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَظْهَرُ) إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى (فَيَكُونُ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَرِيمَةَ زِنَاهَا) وَهِيَ الرَّجْمُ أَوْ مِائَةُ جَلْدَةٍ، وَقَوْلُهُ: مِنْ جَرِيمَةِ قَذْفِهِ وَهِيَ ثَمَانُونَ جَلْدَةً.

• قَوْلُ (لَسِي): (بُدِّلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ اهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْخُطْبَةِ) بِضَمِّ الْخَاءِ. • قَوْلُهُ: (رَدَّ الْإِعْتِرَاضِ إِلَيْهِ) أَيِ: اِغْتِرَاضِ ابْنِ التَّقِيْبِ بِأَنَّهُ عِبَارَةٌ مَقْلُوبَةٌ وَصَوَابُهُ حَلْفٌ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَدُلُّ عَلَى الْمُثْرُوهِ اهْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ ذَكَرَ) أَيِ: الزَّوْجَ. • قَوْلُهُ: (وَالْغَضَبُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ اهْعَ ش، وَفِيهِ أَنَّ الْمُنَاسِبَ لِيَدُلَّ إِنْ ذُكِرَ ابْنَاءُ الْمَفْعُولِ فَيَتَعَيَّنُ حَيْثُ ذُكِرَ الْوَاوُ وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ فَالْوَاوُ لِلتَّوْزِيْعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى جَعْلِهِ بِمَعْنَى أَوْ.

• قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ) هَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعُدَّ فِي مَوْضِعِهِ أَوْ لَا يَصِحُّ اللَّعَانُ مُطْلَقًا فَيَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْكَلِمَاتِ بِتَمَامِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ الثَّانِي وَيُمْكِنُ تَوْجِيْهُهُ بِأَنْ ذُكِرَ اللَّغْنُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ كَلِمَةِ أَجْنَبِيَّةٍ وَالْفَضْلُ بِهَا مُبْطِلٌ لِلْعَانِ اهْعَ ش، وَفِي الْحَلْفِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• قَوْلُهُ: (تَفْتَنُ لَا غَيْرُ) أَيِ: إِذْ لَوْ عَبَّرَ هُنَا أَيْضًا بِزِنَاهَا صَحَّ. • قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَمْرُ الْقَاضِي وَيُلْقَنُ كَلِمَاتِهِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ مُنَافَاةُ ذَلِكَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ بِالْعَجْمِيَّةِ وَأَنَّهُ يَجِبُ مُتَرَجِّمَانِ لِقَاضٍ جَهْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْقَنُ مَا يَجْهَلُهُ وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ بِأَنْ يُلْقَنَهُ

أَوِ الْمُحَكَّمِ أَوِ السَّيِّدِ إِذَا لَاعَنَ بَيْنَ أُمْتِهِ وَعَبِيدِهِ بِهِ وَلَوْ كَانَ اللَّعَانُ لِنَفْسِ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ فَقَطْ امْتَنَعَ التَّحْكِيمُ؛ لِأَنَّ لِلْوَلَدِ حَقًّا فِي النَّسَبِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِرِضَاهُمَا (و) مَعْنَى أَمَرَهُ بِهِ أَنَّهُ (يَلْقُنُ) كَلًّا مِنْهُمَا وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ (كَلِمَاتِهِ) فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا إِلَى آخِرِهِ فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعَوَ إِذَ الْيَمِينُ لَا يَغْتَنَّدُ بِهَا قَبْلَ اسْتِحْلَافِهِ وَالشَّهَادَةِ لَا تُؤَدَّى عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُسْتَرْطُ

فَوَدَّ: (أَوِ الْمُحَكَّمِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُحَكَّمُ حَيْثُ لَا وَلَدَ كَالْحَاكِمِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ لَا يَصِحُّ التَّحْكِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا وَيَرْضَى بِحُكْمِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي النَّسَبِ الْخ وَالسَّيِّدُ فِي اللَّعَانِ بَيْنَ أُمْتِهِ وَعَبِيدِهِ إِذَا رَوَّجَهَا مِنْهُ كَالْحَاكِمِ لَا الْمُحَكَّمِ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى لِعَانَ رَقِيقِهِ اه، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ أَيْ السَّيِّدِ وَلَوْ لِنَفْسِ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ اه. فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ: اللَّعَانُ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ. فَوَدَّ: (فَقَطُّ) أَيْ: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِنَفْسِ الْحَدِّ أَوْ لِنَفْسِ الْحَدِّ وَالْوَلَدِ اه ع ش عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ فَقَطُّ يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لِنَفْسِ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ وَلِغَيْرِهِ كَذَفِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنَّسَبِ لِنَفْسِ الْوَلَدِ تَبَعًا أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنَّسَبِ لِغَيْرِ نَفْسِ الْوَلَدِ فَقَطُّ فِيهِ نَظَرُ اه أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ وَمَعْنَى أَمَرَهُ بِهِ أَنَّهُ الْخ أَيْ الْقَاضِي. فَوَدَّ: (كَلًّا مِنْهُمَا) أَيْ: الْمُتَلَاعِنَيْنِ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ. فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ) فَيَشْمَلُ الْمُحَكَّمُ لَكِنْ يُحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ حَيْثُ لَا وَلَدَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ اه مُغْنِي. فَوَدَّ: (فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا، وَكَذَا الْخ) أَيْ: وَلَوْ إِجْمَالًا كَانَ يَقُولُ لَهُ قُلْ أَرَبَعَ مَرَّاتٍ كَذَا الْخ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ فِي مَوْضِعٍ عَنْ م ر وَمَا يُوَافِقُهُ، وَفِي مَوْضِعٍ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ: ثُمَّ إِنَّ التَّلْقِينَ يُغْتَبَرُ فِي سَائِرِ الْكَلِمَاتِ وَلَا يَكْفِي فِي أَوَّلِهَا اه ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ بِتَلْقِينِهِ كَلِمَاتِهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا لَا أَنْ يَنْطِقَ بِهَا الْقَاضِي خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ اه.

فَوَدَّ: (فَيَقُولُ لَهُ قُلْ كَذَا الْخ) أَيْ: وَلَهَا قَوْلِي كَذَا، وَكَذَا اه مُغْنِي. فَوَدَّ: (فَمَا أَتَى الْخ) أَيْ: الزَّوْجَ وَمِثْلُهُ الزَّوْجَةُ وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ فَيَشْمَلُ الزَّوْجَةَ. فَوَدَّ: (إِذَا الْيَمِينُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَالْيَمِينِ فِي سَائِرِ الْخُصُومَاتِ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ عَلَى اللَّعَانِ حُكْمُ الْيَمِينِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ غُلِبَ فِيهِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فَهِيَ لَا تُؤَدَّى الْخ. فَوَدَّ: (لَا يَغْتَنَّدُ بِهَا الْخ) أَيْ: فِي حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنَ اللَّعَانِ وَقَضَلِ الْخُصُومَةِ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَوِّدَةً فِي نَفْسِهَا مُلْزِمَةً لِلْكَفَّارَةِ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ كَاذِبًا اه ع ش.

بِالْعَرَبِيَّةِ فَيُجَبَّرُ هُوَ عَمَّا لَقِّنَهُ بِالْعَجَمِيَّةِ وَيُزَجِّمُهَا لَهُ أَثْنَانِ فَلْيُتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (أَوِ الْمُحَكَّمِ أَوِ السَّيِّدِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّيِّدَ فِي ذَلِكَ كَالْحَاكِمِ لَا كَالْمُحَكَّمِ الْخ اه وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ لِعَانِهِ وَلَوْ لِنَفْسِ الْوَلَدِ الْغَيْرِ الْمُكَلَّفِ. فَوَدَّ: (فَقَطُّ) يَخْرُجُ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ لِنَفْسِ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ وَلِغَيْرِهِ كَذَفِ الْحَدِّ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّحْكِيمُ لَكِنْ هَلِ الْمُرَادُ حَيْثُ أَنَّهُ يَصِحُّ اللَّعَانُ حَتَّى بِالنَّسَبِ لِنَفْسِ الْوَلَدِ تَبَعًا أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ بِالنَّسَبِ لِغَيْرِ نَفْسِ الْوَلَدِ فَقَطُّ فِيهِ نَظَرُ. فَوَدَّ: (فَمَا أَتَى بِهِ قَبْلَ التَّلْقِينِ لَعَوَ إِذَا الْيَمِينُ الْخ) قَدْ يُقَالُ كُلُّ مَنْ الْيَمِينِ وَالشَّهَادَةُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْقِينِ.



مُوالاةُ الكلمات الخمس لا لعانتيهما ويظهر اعتبارُ المُوَالاةِ هنا بما مرَّ في الفاتحة ومن ثمَّ لم يَضُرَّ الفصلُ هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يَبْثُ شيءٌ من أحكام اللعان إلا بعدَ تمامِها (وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ)؛ لَأَنَّ لِعَانَهَا لِدَرْءِ الْحَدِّ عنها وهو لا يجبُ قَبْلَ لِعَانِهِ (وَيُلَاعِنُ مَنْ اعْتَقَلَ لِسَانَهُ) بعدَ القذفِ ولم يُزَجَّ بُرْؤُهُ أو رُجِيَ وَمَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ولم يَنْطِقْ (وَأُخْرَسَ) منهما وَيَقْذِفُ (بِإِشَارَةِ مُفْهِمَةٍ وَكِتَابَةٍ) أو يَجْمَعُ بينهما كسائرِ تَصَرُّفَاتِهِ وَلَأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ شَائِبَةُ الْيَمِينِ لَا الشَّهَادَةُ وَيَفْرَضُ تَغْلِيْبُهَا هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهَا .....

قوله: (لا لعانتيهما) هذا مُسْتَعَادٌّ مِنْ عُمُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ غَابَتْ الْخُ فَنَاقِضٌ لِعَيْنَيْهَا عَنْ الْبَلَدِ وَمِنْ لَزِمِهَا عَدَمُ الْمُوَالَاةِ بَيْنَ لِعَانَتَيْهَا هَذَا ش. قوله: (بما مرَّ في الفاتحة) أي: يَقْضَرُ السُّكُوتُ الْعَدَمُ الطَّوِيلُ وَالْيَسِيرُ الَّذِي قُصِدَ بِهِ قَطْعُ اللَّعَانِ وَذَكَرَ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّعَانِ هَذَا ش. قوله: (ولا يَبْثُ الْخُ) فلو حَكَمَ حَاكِمٌ بِالْفُرْقَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْخَمْسِ نَقَضَ رَوْضٌ وَمُعْنَى. قوله: (إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا) أي: الْكَلِمَاتِ الْخَمْسِ.

قوله (لَسَنِي): (وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا الْخُ)، فلو حَكَمَ حَاكِمٌ بِتَقْدِيمِ لِعَانِهَا نَقَضَ حُكْمُهُ أَسْنَى وَمُعْنَى. قوله: (مَنْ اعْتَقَلَ لِسَانَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَأَنْ يَتَلَاعَنَا) فِي الْتَهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِخَبَرٍ بِهِ أَصَحُّ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى (وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَجَرِ). قوله: (مَنْ اعْتَقَلَ لِسَانَهُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ قَذَفَ نَاطِقٌ، ثُمَّ خَرَسَ وَرُجِيَ نَطَقَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ انْتِظَرَ نَطَقَهُ فِيهَا وَلَا أَيَّامٌ بَأَنْ لَمْ يُزَجَّ نَطَقَهُ أَوْ رُجِيَ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَاعَنَ بِالْإِشَارَةِ الْخُ. قوله: (وَلَمْ يُزَجَّ بُرْؤُهُ) أي: قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتَفَى بِقَوْلِ طَبِيبٍ عَدَلٍ هَذَا ش. قوله: (منهما) أي: مِنَ الزَّوْجَيْنِ هَذَا ش.

قوله: (وَيَقْذِفُ) مَعْطُوفٌ عَلَى يُلَاعِنُ فَهَذَا مُتَنَازِعَانِ فِي إِشَارَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْأُخْرَسِ فَتَأْمَلِ هَذَا رَشِيدِي. قوله (لَسَنِي): (بِإِشَارَةِ الْخُ) وَلَوْ انْطَلَقَ لِسَانُ الْأُخْرَسِ بَعْدَ قَذْفِهِ وَلِعَانِهِ بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ قَالَ لَمْ أَرِدِ الْقَذْفَ بِإِشَارَتِي لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ؛ لَأَنَّ إِشَارَتَهُ أَثْبَتَتْ حَقًّا لِعَيْنِهِ أَوْ قَالَ لَمْ أَرِدِ اللَّعَانَ بِهَا قَبْلَ مَنْ فِيهَا عَلَيْهِ لَا فِيمَا لَهُ فَيَلْزَمُهُ الْحَدُّ وَالتَّسْبُّ وَلَا تَرْتَفِعُ الْفُرْقَةُ وَالْحُزْمَةُ الْمُؤَيَّدَةُ وَيُلَاعِنُ إِنْ شَاءَ لِإِسْقَاطِ الْحَدِّ وَلِتَقْبِي الْوَلَدِ إِنْ لَمْ يَمُتْ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (فِيهِ) أي: اللَّعَانِ. قوله: (شَائِبَةُ الْيَمِينِ) أي: وَهِيَ تَنْعَقِدُ بِالْإِشَارَةِ هَذَا ش. قوله: (وَيَفْرَضُ تَغْلِيْبُهَا) أي: شَائِبَةُ الشَّهَادَةِ هَذَا سَم. قوله: (هُوَ) أي: الْأُخْرَسُ

قوله في (لَسَنِي): (وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، فلو حَكَمَ حَاكِمٌ بِتَقْدِيمِهِ نَقَضَ حُكْمُهُ هَذَا.

قوله في (لَسَنِي) وَالشَّرْحُ: (وَيُلَاعِنُ أُخْرَسٌ وَيَقْذِفُ بِإِشَارَةِ الْخُ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ انْطَلَقَ لِسَانُهُ بَعْدَ قَذْفِهِ وَلِعَانِهِ بِالْإِشَارَةِ وَقَالَ لَمْ أَرِدِ الْقَذْفَ بِإِشَارَتِي لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ؛ لَأَنَّ إِشَارَتَهُ أَثْبَتَتْ حَقًّا لِعَيْنِهِ أَوْ قَالَ لَمْ أَرِدِ اللَّعَانَ بِهَا قَبْلَ مَنْ فِيهَا عَلَيْهِ لَا فِيمَا لَهُ فَيَلْزَمُهُ الْحَدُّ وَالتَّسْبُّ فَيُلَاعِنُ إِنْ شَاءَ لِلْحَدِّ أَيْ لِإِسْقَاطِهِ، وَكَذَا يُلَاعِنُ لِتَقْبِي وَلَدٍ لَمْ يَمُتْ زَمَنُهُ وَلَا تَرْتَفِعُ الْفُرْقَةُ وَالتَّحْرِيمُ الْمُؤَيَّدُ هَذَا. قوله: (وَيَفْرَضُ تَغْلِيْبُهَا) أي: شَائِبَةُ الشَّهَادَةِ أَيْ تَغْلِيْبُهَا.

هنا لا ثم؛ لأنَّ التَّاطِقِينَ يَقُولُونَ بِهَا قِيلَ النَّصِّ أَنَّهَا لَا تُلَاعِنُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُضْطَرَّةٍ إِلَيْهَا وَمِنْ عِلَّتِهِ يُؤْخَذُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ لَا بَعْدَهُ لِاضْطِرَارِهَا حِينَئِذٍ إِلَى دَرْءِ الْحَدِّ عَنْهَا فَيُكَرَّرُ الْإِشَارَةُ أَوْ الْكِتَابَةُ خَمْسَةً أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ وَيَكْتُبُ الْبَعْضُ أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ فَلَا يَصِحُّ لِيَتَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ مُرَادِهِ. (وَيَصِحُّ) اللَّعَانُ وَالْقَذْفُ (بِالْمَجْمُوعَةِ) أَيِ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ مِنَ اللُّغَاتِ إِنَّ رَاغِي تَرْجُمَةَ اللَّغَنِ وَالْفُضْصِ وَإِنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ كَالْيَمِينِ وَالشَّهَادَةِ (وَيَمْنَنُ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجَهًا) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِعَانُهُ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا الْوَارِدَةُ وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعٌ وَيُسَرُّ حُضُورُ أَرْبَعَةٍ يَعْرِفُونَ تِلْكَ اللُّغَةَ وَيَجِبُ مُتَرَجِّمَانِ لِقَاضٍ بِجَهْلِهَا. (وَيُقْلَظُ) وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ (بِزَمَانٍ وَهُوَ بَعْدُ) .....

أَصْلِيًّا أَوْ طَارِئًا. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي اللَّعَانِ. □ قَوْلُهُ: (لَا، ثُمَّ) أَيِ لَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ أَدَّ سَمَ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ أَيِ لَا فِي الشَّهَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ النَّصِّ الْإِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفَضِيَّةُ إِبْرَاهِيمَ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الشَّامِلِ وَالتَّيْمَةِ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ كَانَ النَّصُّ عَلَى خِلَافِهِ أَدَّ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّشْوِيعِ بَيْنَهُمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نُقِلَ عَنِ النَّصِّ أَنَّهَا الْإِنْ. □ قَوْلُهُ: (لَا تُلَاعِنُ بِهَا) أَيِ: بِالْإِشَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ الْإِنْ) فِي هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا أَبَدًا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ لِعَانِ الزَّوْجِ سَمَ وَرَشِيدِي زَادَ عَ شِ أَيِ فَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَقُولُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَاعَنَ لِقَتْنِي الْوَلَدُ فَإِنْ لَاعَنَ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنْهُ لَاعَنَتْ بِالْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مُضْطَرَّةٌ إِلَيْهِ أَدَّ. □ قَوْلُهُ: (فَيُكَرَّرُ) أَيِ: الْمُلَاعِنُ الْأَخْرَسُ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْتِ وَلَكِنْ لَوْ كَتَبَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرْبَعًا جَارَ وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ أَدَّ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ الْإِنْ) أَيِ: فَيَتَعَذَّرُ ذَلِكَ أَبَدًا مَا دَامَ كَذَلِكَ أَدَّ عَ شِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ يَصِحَّ قَدْهُ وَلَا لِعَانُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ أَدَّ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْقَذْفُ) اقْتَصَرَ الْمُغْنِي وَالْمُحَلَّى عَلَى اللَّعَانِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَفِي مَن عَرَفَ الْإِنْ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَأَنْ يَتَلَاَعَنَّا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَ لَهُ جَمْعٌ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ)، وَقَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى (وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَجَرِ)، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ حَلَفَ) إِلَى الْمُتَنِّ، وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ اخْتِيارًا) إِلَى الْمُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (تَرْجُمَةُ اللَّغَنِ الْإِنْ) أَيِ: وَالشَّهَادَةُ أَدَّ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) لَعَلَّ الْبَحْثَ بِالنَّسْبَةِ لِمَجْمُوعِ التَّغْلِيظَاتِ وَالْأَفْسَانِي الْقَضِيحُ فِي الْمُتَنِّ بَانَ الذَّمِّيُّ يُلَاعِنُ فِي بَيْعَةٍ وَكُنَيْسَةٍ أَوْ أَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّمَنِ خَاصَّةً أَدَّ عَ شِ أَيِ لِمُطَلَقِ الزَّمَنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَعْيِينِهِ لِمَا يَأْتِي مِنَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُغْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا يَغْتَقِدُونَ تَعْظِيمَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَعْدُ الْإِنْ) أَيِ: فِي حَقِّ

□ قَوْلُهُ: (لَا ثُمَّ) أَيِ: لَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ قَبْلَ لِعَانِ الزَّوْجِ لَا بَعْدَهُ) فِي هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا أَبَدًا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ لِعَانِ الزَّوْجِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يُشِيرُ لِلْبَعْضِ وَيَكْتُبُ الْبَعْضُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَوْ كَتَبَهَا مَرَّةً وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَرْبَعًا جَارَ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ أَدَّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ)، وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالتَّغْلِيظُ فِي حَقِّ الْكَفَّارِ بِالزَّمَانِ مُغْتَبَرٌ بِأَشْرَفِ الْأَوَاقِتِ عِنْدَهُمْ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ أَدَّ وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ لِمُخَالَفَتِهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ فِي كَافِرٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لَكِنْ سَيَأْتِي قَوْلُهُ:

فعل (عَصِرَ) أَي يَوْمَ كَانَ إِنْ لَمْ يَتِمَّ الشَّرُّ التَّأْخِيرُ لِلْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْفَاحِشَةَ حِينَئِذٍ أَغْلَظَتْ عُقُوبَةَ  
 كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الصَّحِيحِينَ فَإِنْ تَوَسَّعَ التَّأْخِيرُ فَبَعْدَ عَصْرِ (لِجُمُعَةٍ)؛ لِأَنَّ يَوْمَهَا أَشْرَفُ الْأَسْبُوعِ  
 وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهَا بَعْدَ عَصْرِهَا كَمَا فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ أَتَمَّهَا زَمَنٌ يَسِيرٌ مِنْ  
 أَوَّلِ الْخُطْبَةِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ لِيُخْبِرَ بِهِ أَصْحَابُ (وَمَكَانٍ) وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ أَيِ اللَّعَانِ؛ لِأَنَّ فِي تِلْكَ  
 تَأْثِيرًا فِي الرَّجْرِ عَنْ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ وَغِبَارَتِهِ مُسَاوِيَةً لِعِبَارَةِ أَصْلِهِ (أَشْرَفُ مَوَاضِعِ الْبَلَدِ) (فِيمَكَّةَ)  
 يَكُونُ اللَّعَانُ (بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ (وَالْمَقَامُ) أَيِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَطِيمِ لِحُطْمِ الذَّنُوبِ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَجَرِ مَعَ أَنَّهُ أَفْضَلُ  
 لِكَوْنِهِ مِنَ الْبَيْتِ صَوْنًا لَهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ خَلَفَ عَمْرُ فِيهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ (و) فِي (الْمَدِينَةِ) يَكُونُ  
 (عِنْدَ الْمَنْبَرِ) يَمَانًا يَلِي الْقَبْرَ الْمُكَرَّمَ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَفْضَلُ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ رَوْضَةٌ مِنْ  
 رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَحْلِفُ عِنْدَ هَذَا الْمَنْبَرِ عَبْدٌ وَلَا أُمَةٌ يَمِينًا أَيْمَةً تَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنْ  
 رَطْبٍ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «عَلَى مَنْبَرِي هَذَا يَمِينًا أَيْمَةً تَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنْ  
 النَّارِ» وَمَنْ تَمَّ صَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ضَعُودُهُ وَيَصْحُحُ رَدُّ عِبَارَةِ الْمُتَنِ إِلَيْهِ بِجَعْلٍ عِنْدَ بَعْضِ  
 عَلَى (و) فِي (بَيْتِ الْمُقَدَّسِ) يَكُونُ (عِنْدَ الصَّخْرَةِ)؛ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي خَبَرٍ أَنَّهُا مِنَ الْجَنَّةِ  
 (و) فِي (غَيْرِهَا) أَيِ الْأَمَاكِنِ الثَّلَاثَةِ يَكُونُ (عِنْدَ مَنْبَرِ الْجَامِعِ) أَيِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُهُ وَزَعَمَ أَنَّ

الْمُسْلِمُ إِذَا سَمِعَ ۞ قَوْلَهُ: (فَعَلِ عَصِرَ) لَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِهِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ فِعْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فَإِنْ  
 أَخْرَجَهُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لَاحَظَ فِي أَوَّلِهِ إِدْعَاءُ ش. ۞ قَوْلَهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ مِنْ  
 مَنَاجِلِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِذْ قَالَ ع ش أَيِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْخُطْبَةِ إِه. ۞ قَوْلَهُ: (وَهُوَ) أَيِ: مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ  
 وَالْمَقَامِ. ۞ قَوْلَهُ: (لِحُطْمِ الذَّنُوبِ) أَيِ: ذَهَابِهَا فِيهِ إِدْعَاءُ ش. ۞ قَوْلَهُ: (وَلَا يَحْلِفُ عَمْرُ الْخ) لَعَلَّه رَأَى أَنَّ فِيهِ  
 تَخْوِيفًا لِلْحَالِفِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ إِدْعَاءُ ش. ۞ قَوْلَهُ: (عَلَى مَنْبَرِي الْخ) صَدَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَنْ خَلَفَ عَلَى الْخ  
 إِدْرَسِيدِي. ۞ قَوْلَهُ: (صَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ضَعُودَهُ) أَيِ: الْمَنْبَرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَإِنْ لَمْ يَضَعْدُ أَوْ قَفَا عَلَى  
 يَسَارِ الْمَنْبَرِ مِنْ جِهَةِ الْمُخْرَابِ فِي الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْبِلَادِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى  
 يَسَارِ الْمَنْبَرِ أَيِ يَسَارِ مُسْتَقْبَلِ الْمَنْبَرِ إِدْعَاءُ ش.

۞ قَوْلُ (سَيِّ) (عِنْدَ الصَّخْرَةِ) وَالتَّغْلِيطُ بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لِمَنْ هُوَ بِهَا قَمَنَ لَمْ يَكُنْ بِهَا لَمْ يَجُزْ نُقْلُهُ إِلَيْهَا  
 أَيِ بَغْيِ اخْتِيَارِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَمُغْنِي وَنَهَائِيَّةُ. ۞ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ أَشْرَفُهُ) أَيِ: بِاِغْتِيَابِ أَنَّهُ مَحَلُّ الرُّغْظِ

وَيُغْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا يُعْتَقَدُونَ تَعْظِيمَهُ فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ فِرْقِ الْكُفَّارِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَهُ كَانَتْ الْمُبَالَغَةُ هُنَا  
 بِالنَّظَرِ لِلتَّغْلِيطِ بِمُطْلَقِ الزَّمَانِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَغْيِيهِهِ وَإِنْ اخْتَصَّ بِمَنْ لَا يَتَدَيَّنُ أَشْكَالَ التَّخْصِصِ لَكِنْ  
 يُمَكِّنُ الْفَرْقَ عَلَى هَذَا وَالْوَجْهُ هُوَ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّغْلِيطِ الرَّجْرُ  
 وَهُوَ بِمَا يُعْتَقَدُونَهُ أَتَبْلُغُ، وَكَمَا فِي الْمَكَانِ فَإِنَّا قَدْ اِغْتَبَرْنَا فِيهِ مُعْتَقَدَهُمْ، فَلَوْ زَادَ الشَّارِحُ بَعْدَ لَفْظِ هُوَ مِنْ  
 قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَهُوَ بَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ قَوْلُنَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَافَقَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُشْكِلْ.

صُعُودَهُ لَا يَلِيقُ بِهَا مَمْنُونٌ لَا سِيَّما مَعَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَإِنْ صُعِقَهُ (أَنَّهُ صَلَّى) لَاعَنَ بَيْنَ الْعَجْلَانِيَّ  
وَأَمْرَاتِهِ عَلَيْهِ). (و) ثَلَاعِنُ (حَائِضٌ) وَنَفْسَاءُ مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمٌ بِهِ جَنَابَةٌ وَلَمْ يُعْهَلْ لِلْفُسْلِ أَوْ نَجَسٌ  
يُلَوِّثُ الْمَسْجِدَ (بِبَابِ الْمَسْجِدِ) بَعْدَ خُرُوجِ الْقَاضِي مِثْلًا إِلَيْهِ لِحَرَمَةِ مُكْتَبِ كُلِّ مَنْ أَوْلَيْكَ فِيهِ  
وَلَوْ رَأَى تَأْخِيرَهُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ فَلَا بَأْسَ أَمَّا ذِمِّيَّةٌ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ أَيْمَنَ تَلَوِيْئُهَا وَذِمِّيٌّ جُثِبَ فَيَجُوزُ  
تَمْكِينُهَا مِنَ الثَّلَاغَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (و) ثَلَاعِنُ (ذِمِّيٌّ) أَيُّ كِتَابِيٍّ وَلَوْ مُعَاهِدًا  
أَوْ مُسْتَأْمَنًا (فِي بَيْعَةٍ) لِلتَّصَارِي بِكَسْرِ الْبَاءِ (وَكَنِيسَةٍ) لِلْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ يُعْظَمُونَهَا كَتَعْظِيمِنَا  
لِمَسَاجِدِنَا (وَكَذَا بَيْتُ نَارٍ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصْحُحِ) لِذَلِكَ وَيَحْضَرُ نَحْوُ الْقَاضِي وَالْجَمْعُ الْآتِي  
بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ لِمَا مَرَّ إِلَّا مَا بِهِ صَوْرٌ مُعْظَمَةٌ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ مُطْلَقًا كَغَيْرِهِ بَلَا إِذْنِهِمْ وَثَلَاعِنُ  
كَافِرَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ فِيمَا ذُكِرَ لَا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ (لَا بَيْتَ أَصْنَامٍ وَثَنِي) دَخَلَ دَارَنَا  
بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ وَتَرَأَفُوا إِلَيْنَا فَلَا ثَلَاعِنَ فِيهِ بَلْ فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَرَمَةِ  
واعتقادهم يُوْضُوحُ فسادِهِ غَيْرُ مَزْعُوعٍ وَلَآنَ دُخُولُهُ مَعْصِيَةٌ وَلَوْ بِإِذْنِهِمْ وَلَا تَغْلِيظُ فِي حَقِّ مَنْ لَا  
يَتَذَكَّرُ بَدِينٍ كَذَهْرِيٍّ وَزَنْدِيقِيٍّ بَلْ يَحْلِفُ إِنْ لَزِمَتْهُ يَمِينٌ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ بِمَا

وَالْإِنْجَارِ وَرُبَّمَا أَدَّى صُعُودَهُ إِلَى تَذَكُّرِهِ وَإِعْرَاضِهِ نِهَايَةً أَيْ لَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ أَشْرَفَ بِقَاعِ الْمَسْجِدِ مِنْ  
حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الْمَسْجِدِ ع ش. قَوْلُهُ: (لَا يَلِيقُ بِهَا) أَيُّ بِالْمَرْأَةِ. قَوْلُهُ: (الْعَجْلَانِيَّ) بَفَتْحِ فَسْكَوْنِ  
مَنْسُوبٍ إِلَى بَنِي الْعَجْلَانِ بَطْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ نَجَسٌ) عَطَفَ عَلَى جَنَابَةٍ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ  
خُرُوجِ الْقَاضِي الْإِنْجَارِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ ثَلَاعِنُ الزَّوْجِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا فَرَعَ خَرَجَ الْحَاكِمُ أَوْ نَائِبُهُ إِلَيْهَا اه.  
قَوْلُهُ: (فَلَا بَأْسَ) أَيُّ: لَا حُرْمَةٌ وَلَا كَرَاهَةٌ اه ع ش. قَوْلُهُ: (تَمْكِينُهَا) أَيُّ: الذِّمِّيَّةُ وَالذِّمِّيُّ.  
قَوْلُهُ: (لِلْيَهُودِ) وَتُسَمَّى الْبَيْعَةُ أَيُّ مَعْبَدُ التَّصَارِي أَيْضًا كَنِيسَةٌ بَلْ هُوَ الْعُرْفُ الْيَوْمَ اه مُغْنِي.  
قَوْلُهُ: (بِمَحَالِّهِمْ تِلْكَ) أَيُّ: بِالْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ: لِأَنَّهُمْ يُعْظَمُونَهَا.  
قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: وَإِنْ أَذِنُوا فِي دُخُولِهِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (كَغَيْرِهِ الْإِنْجَارِ) أَيُّ: كَحُرْمَةِ دُخُولِ غَيْرِ مَا بِهِ  
صَوْرَةُ الْإِنْجَارِ بَلَا إِذْنِهِمْ. قَوْلُهُ: (بَلَا إِذْنِهِمْ) أَيُّ: أَمَّا بِإِذْنِهِمْ فَيَجُوزُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَدُونِ حَاجَتِنَا وَلَا حَاجَتِهِمْ  
لِلدُّخُولِ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُكْتَفَى فِي جَوَازِ دُخُولِنَا بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا يُكْتَفَى بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنَّا فِي  
دُخُولِهِمْ مَسَاجِدَنَا اه ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِهِ) أَيُّ: الزَّوْجُ بِالْمَسْجِدِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قَالَتْ  
أَلَا عِنَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَضِيَ بِهِ الزَّوْجُ جَازٌ وَإِلَّا فَلَا اه. قَوْلُهُ: (دَخَلَ دَارَنَا بِهَذْنَةٍ أَوْ أَمَانٍ الْإِنْجَارِ) وَإِلَّا فَاْمَكِنَةُ  
الْأَصْنَامِ مُسْتَحَقَّةُ الْهَذْمِ اه مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا تَغْلِيظُ الْإِنْجَارِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّنْ لَا يَتَّحِلُّ مِلَّةَ كَالدَّهْرِيِّ بِفَتْحِ الدَّالِّ كَمَا ضَبَطَهُ ابْنُ شُهْبَةَ وَيَضْمُّهَا كَمَا  
ضَبَطَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَالزُّنْدِيقِيُّ الَّذِي لَا يَتَذَكَّرُ بَدِينٍ وَعَابِدِ الْوَتَنِ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَغْلِيظُ بَلْ  
يُلَاغِنُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْظَمُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَلَا يَنْزَجِرُ قَالَ الشَّيْخَانِ وَيُحْسِنُ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ  
الَّذِي خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ غَلَا فِي كُفْرِهِ وَجَدَ نَفْسَهُ مُدْعِنَةً لِخَالِقِي مُدَبِّرِ اه. قَوْلُهُ: (كَذَهْرِيٍّ) وَهُوَ  
الْمُعْطَلُ اه ع ش. قَوْلُهُ: (وَيُعْتَبَرُ الزَّمَنُ الْإِنْجَارِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى أَمَّا تَغْلِيظُ الْكَافِرِ بِالزَّمَانِ فَيُعْتَبَرُ بِأَشْرَفِ

يعتقدون تعظيمه (و) حُضُورُ (جمع من الأعيان) والصُّلَحَاءِ لِلاتِّبَاعِ ولأنَّ فيه رَدْعًا للكاذِبِ (وأقله أربعة) لِثُبُوتِ الزُّنَا بهم ومن ثَمَّ اغْتَبِرَ كونهم من أهل الشهادة ومعرفتهم لُغَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ (والتَّغْلِيظَاتُ سُنَّةٌ لَا فَرَضَ عَلَى الْمَذْهَبِ) كما في سَائِرِ الْأَيْمَانِ. (وَيُسَنُّ لِلْقَاضِي) ولو بناييه (وَعَظَّمَهُمَا) بِالتَّخْوِيفِ من عِقَابِ اللَّهِ لِلاتِّبَاعِ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمَا آيَةَ آلِ عِمْرَانَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [إم عمران: ٧٧] وخير ﴿وَحَسَابُكُمْ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمْ مَن تَائِبٌ﴾ (وَيُأَلِّغُ) فِي التَّخْوِيفِ (عِنْدَ الْخَامِسَةِ) لَعَلَّهُ يَرْجِعُ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ (أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَالَ إِنَّهَا مُوجِبَةٌ) وَيُسَنُّ فَعْلَ ذَلِكَ بِهِمَا وَيَأْتِي وَاضِعُ يَدِهِ عَلَى الْفَمِ مِنْ وَرَائِهِ (وَأَنْ يَتَلَاعَنَا قَائِمِينَ) وَبَحِثُ يَرَى كُلَّ صَاحِبِهِ لِلاتِّبَاعِ وَلأنَّ الْقِيَامَ أَبْلَغُ فِي الرَّجْرِ

الْأَوَاقِتِ عِنْدَهُمْ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ أَهْ زَادَ الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ اهـ.  
 □ قَوْلُهُ: (وَحُضُورِ جَنَحٍ) بِالْجَرِّ عَظْفًا عَلَى زَمَانِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ فِي الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَعْيَانِ الْخ) أَي: مِنْ عُدُولِ أَعْيَانِ بَلَدِ اللَّعَانِ وَصُلَحَائِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ الْحَاكِمِ وَيَكْفِي الْيَدُ فِي رَقِيقِهِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أَتَى أَهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَعْيَانِ وَالصُّلَحَاءِ) أَي: وَلَوْ كَانَا ذِمَّتَيْنِ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ اغْتَبِرَ الْخ) هَلْ هُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ فِي لِعَانِ الْكَافِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِاطْلَاقِهِمْ أَوْ يُنْظَرُ لِكُونِهِمْ كَذَلِكَ فِي الْكُفَّارِ بِالنِّسْبَةِ لِدِينِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَا يَدْعُو إِلَى الْإِنْزِجَارِ وَهُوَ بِمُجَانِسِهِمْ أَبْلَغُ وَيُؤَيِّدُهُ اغْتِبَارُ مَا يَتَقَدَّرُونَ تَعْظِيمَهُ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَتَقَدَّمَ أَنْفَاءُ عَنِ الْمُغْنِي وَع ش مَا يُؤَيِّدُ الثَّانِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَالْتَّغْلِيظَاتُ) أَي: بِمَا ذَكَرَ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَجَمْعُ سُنَّةٍ أَي فِي مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ أَهْ مُغْنِي.  
 □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِنَائِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَنَائِيهِ وَمُحَكَّمُ وَسَيِّدُ اهـ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (عِنْدَ الْخَامِسَةِ) أَي: مِنْ لِعَانِهِمَا قَبْلَ شُرُوعِهِمَا فِيهَا فَيَقُولُ لِلزَّوْجِ أَتَى اللَّهُ فِي قَوْلِكَ عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ فَإِنِهَا مُوجِبَةٌ لِلْعَنْ إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا وَلِلزَّوْجَةِ أَتَى اللَّهُ فِي قَوْلِكَ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيَّ فَإِنِهَا مُوجِبَةٌ لِلْغَضَبِ إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً لَعَلَّهُمَا يَنْزَجِرَانِ وَيَتْرُكَانِ أَهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ فَعْلُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَأْمُرُ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ وَامْرَأَةً أَنْ تَضَعَ يَدَهَا عَلَى فِيهَا فَإِنْ أَبَيَا إِلَّا إِتِمَامَ اللَّعَانِ تَرَكَّهُمَا عَلَى حَالِهِمَا وَلَقَّنَهُمَا الْخَامِسَةَ أَهْ عِبَارَةُ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ ذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ مُحَرَّمًا لَهَا أَوْ أَتَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمَا فَلَا قَرَبَ عَدَمَ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ أَه. □ قَوْلُهُ: (عَلَى فِيهِ) يَتَّبِعِي فِي الْآخِرِ عَلَى مَا يُشِيرُ بِهِ مِنْ نَحْوِ يَدِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ وَرَائِهِ) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا. □ قَوْلُهُ: (يَرَى كُلَّ صَاحِبَةٍ الْخ) زَادَ الْأَسْنَى عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ لَكِنْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عُذْرِ كُرْهٍ وَإِلَّا فَلَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي مَجِيئَهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ السُّنَنِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَبَحِثُ يَرَى كُلَّ صَاحِبَةٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزَّوْجِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَلَاعَنَا مُجْتَمِعَيْنِ بَحِثُ يَرَى كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ وَيَسْمَعُ كَلَامَهُ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ لَكِنْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عُذْرِ كُرْهٍ وَإِلَّا فَلَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي مَجِيئَهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ السُّنَنِ اهـ.

وقائمين حال من كل من فاعلي تلاعنا أي كل قائما أو من مجموعهما وعلى كل هو لا يقتضي ما هو الشئ من جلوس كل عند لعان الآخر بخلاف «فإني أذخلتهما طاهرتين» فإنه إن كان من المجموع اشترط عند دخول كل كونهما طاهرتين أو من كل لم يشترط فليس ما هنا نظير ذلك خلافا لمن زعمه فتأملته ويقعد كل وقت لعان الآخر. (وشرطه) أي الملائع أو اللعان ليصح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ونحو المنكوحه فاسدا فلا يصح من غيره كما دلل عليه الآية ولأن غيره لا يحتاج إليه لما مر أنه

☐ قوله: (حال من كل إلخ) عبارة المغني فيقوم الرجل عند لعانه والمرأة جالسة، ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعهما لا من كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لاعن قاعدا أو مضطجعا إن لم يقدر على الجلوس كما في الأم اهـ.  
☐ قوله: (من كل من فاعلي إلخ) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اهـ سم.  
☐ قوله: (بخلاف فإني أذخلتهما طاهرتين) أي: المذكور في الحديث الشريف. ☐ قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جدا اهـ سم. ☐ قوله: (ليصح إلخ) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه إلخ) هو خبر عن قول المتن وشرطه اهـ سم. ☐ قوله: (ما تضمنه قوله إلخ) يعني الزوجية. ☐ قوله: (ولو باختيار) إلى قوله: (وتجوز رفع) في المغني إلا قوله: (وكان هذا) إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا قوله: (ولا وصول مائة) إلى المتن وقوله: (أو سار). ☐ قوله: (ليدخل ما يأتي في البائن إلخ) نشر مرتب.  
☐ قوله: (ونحو المنكوحه إلخ) أي: كالموطوءة بشبهة كأن طلتها زوجته أو أمته، ثم قدفها ولاعن لتفي التسيب مغني وروض. ☐ قوله: (فلا يصح من غيره) أي: لا يصح اللعان من أجنبي ولا من سيّد أمه وأم وليد مغني وروض.

☐ قوله: (من كل من فاعلي) أي: على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور. ☐ قوله: (اشترط عند دخول كل إلخ) يتأمل جدا.  
☐ قوله في (السي): (وشرطه زوج) عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية والرّجعية كالزوجة اهـ.  
☐ قوله: (ليصح) أي: اللعان، وقوله: (ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشرطه. ☐ قوله: (ولو باختيار ما كان إلخ) عبارة الرّوض الشرط الثاني الزوجية قال في شرحه فلا لعان لأجنبي إذا لم يكن ولد بقرينة ما يأتي ومن الأجنبي السيّد مع أمته اهـ، وقوله: بقرينة ما يأتي إشارة إلى قول الرّوض بعد فرع قدف المطلقة البائن أو من وطئها ظانّا أنها زوجته لم يلاعن فإن كان هناك ولد متفصل لاعن لتفي، وكذا حمل اهـ، وقوله: أو من وطئها إلخ يرد على المتن بعد التأويل أيضا إلا أن يراد زوج ولو باختيار طئه عند الوطء، ثم قال في الرّوض فصل لا ينتهي ولد الأمة باللّعان بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها أي بعد ملكها، ولم يستبرئها، ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط؛ فله نفية أي باللّعان أو من الملك فقط فلا، وكذا لو احتمل كونه منهما أي لا ينفية باللّعان بل بدعوى الاستبراء وتصير أم

حُجَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ (يَصِحُّ طَلَاقُهُ) كَسَكْرَانٍ وَذَمِّيٍّ وَفَاسِقٍ تَغْلِيظًا لِشَبِّهِهِ الْيَمِينِ دُونَ مُكْرَهٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلَا لِعَانَ فِي قَذْفِهِ وَإِنْ كُمُلَ بَعْدَ وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ. (وَلَوْ ارْتَدَّ) الزَّوْجُ (بَعْدَ وَطْءٍ) أَوْ اسْتِدْخَالَ مَاءٍ (فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ لِاعْنٍ) لِدَوَامِ التَّكَاحِ (وَلَوْ لَاعْنٍ) فِي الرَّدَّةِ (ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا) أَيِ الْعِدَّةِ (صَحَّ) لِتَبَيُّنِ وَقُوعِهِ فِي ضَلْبِ التَّكَاحِ (أَوْ أَصْرَ) مُرْتَدًّا إِلَى انْقِضَائِهَا (صَادَفَ) اللَّعَانَ (بَيْنُونَةً) لِتَبَيُّنِ انْقِطَاعِ التَّكَاحِ بِالرَّدَّةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ نَقَذَ وَلَا بَانَ فَسَادُهُ وَخُذَ لِلْقَذْفِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرَّدَّةِ، فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ وَإِنْ أَصْرَ كَمَا يَصِحُّ وَمَنْ أَبَانَهَا بَعْدَ قَذْفِهَا. (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ) أَيِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَذَبَ أَيِ بَفْرَاغِهِ مِنْهُ وَلَا تَنْظَرُ لِلِعَانِهَا (فُرْقَةً) أَيِ فُرْقَةٍ أَنْفِيسَاخٍ (وَحَرَمَةً) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا .....

■ قَوْلُ (سَيِّ): (يَصِحُّ طَلَاقُهُ) بَانَ يَكُونُ بِالْمَاءِ عَاقِلًا مُخْتَارًا صَادِقًا بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَالرَّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالسَّكْرَانِ وَالْمَخْدُودِ وَالْمُطَلَّقِ رَجْعِيًّا وَغَيْرِهِمْ أَهْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: بِتَعَدُّ أَهْ سَم. ■ قَوْلُهُ: (وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ) أَيِ: مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مُغْنِي وَرَوْضُ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ.  
■ قَوْلُهُ: (فِي قَذْفِهِ) أَيِ: غَيْرِ الْمُكَلَّفِ أَهْ ش. ■ قَوْلُهُ: (وَيُعَزَّرُ الْإِنِّ) أَيِ: إِنْ كَانَ مُمَيِّزًا مَحَلِّيًّا وَرَشِيدِيًّا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُعَزَّرُ الْمُمَيِّزُ مِنْهُمَا أَيِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَهْ وَزَادَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَيْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الرَّجْرُ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَه. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ) اسْتِدْخَالَ مَاءٍ) أَيِ: اسْتِدْخَالَهَا لِمَتْنِهِ الْمُخْتَرَمِ قَالَ ع ش أَيِ وَلَوْ فِي الدُّبْرِ وَيَكُونُ لِعَانُهُ لِلْعِلْمِ بِالزُّنَا أَوْ ظَنُّهُ لَا لِنَفْيِ الْوَلَدِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَهْ ش. ■ قَوْلُهُ: (نَقَذَ) أَيِ: اللَّعَانَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى التَّقْيِ فَيَنْتَفِي التَّسَبُّ وَيَسْقُطُ الْحَدُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ أَهْ رَشِيدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانُ سَمٌ وَمُغْنِي، وَفِيهِ، وَفِي النِّهَايَةِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا تَنْظَرُ الْإِنِّ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ تُلَاعِنِ الزَّوْجَةَ أَهْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرُّوضِ سِوَاءُ صُدِّقَتْ أَمْ صُدِّقَ أَهْ سَم.

وَلَدٍ أَهْ، وَقَوْلُهُ: وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْحَقِيقِ الْوَلَدُ بِهِ بَوَاطِنُهُ فِي الْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَهْ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ لَكِنْ قَدْ يَوْضَحُ بِأَنَّ الْحَادِثَ يُقَدَّرُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ. ■ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانٍ) أَيِ: مُتَعَدِّ.  
■ قَوْلُهُ: (وَيُعَزَّرُ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ نَعَمْ يُعَزَّرُ الْمُمَيِّزُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَيْلُوغُهُ وَإِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِلزُّجْرِ عَنْ سُوءِ الْأَدَبِ، وَقَدْ حَدَّثَ لَهُ زَاجِرٌ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ التَّكْلِيفُ أَه.  
■ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فَقَذَفَ وَقُوعَهُ فِي الرَّدَّةِ الْإِنِّ) فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا أَفْهَمَ وَقُوعَ مَجْمُوعِ الْقَذْفِ وَالْإِسْلَامِ بَعْدَ الرَّدَّةِ لَا الْقَذْفِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ إِذْ لَمْ يُرْتَبْ بَيْنَهُمَا إِلَّا لَفْظًا إِلَّا أَنْ يُقَالِ الْمُبَادَرُ مِنَ التَّرْتِيبِ لَفْظًا ذَلِكَ أَوْ يُقَالِ الْمَقْصُودُ بَيَانُ إِفْهَامٍ مُجَرَّدٍ عَدَمِ الْوُقُوعِ قَبْلَ الرَّدَّةِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَوْ قَذَفَ قَبْلَهَا صَحَّ) أَيِ: اللَّعَانُ.

■ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ فُرْقَةً) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا بُدَّ أَيِ فِي نَفْوِذِ اللَّعَانِ مِنْ إِتْمَامِ كَلِمَاتِهِ، فَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِالْفُرْقَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا لَمْ يُنْفَذْ أَه. ■ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) قَالَ فِي الرُّوضِ سِوَاءُ صُدِّقَتْ أَمْ

(مؤيدة) فلا تَحِلُّ له بعدُ بِنِكَاح ولا ملكٍ لِخبرِ الشيخين «لا سبيلَ لكَ عليها»، وفي روايةٍ للبيهقي «المُتْلَاعِنانِ لا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» وكانَ هذا هو مُسْتَدَدُ جُزْمِ بعضهم بأنَّها لا تَعُودُ إليه ولا في الجَنَّةِ (وإنْ أَكْذَبَ) المُلَاعِنُ (نفسه) فلا يُفِيدُهُ عَوْدُ حِلٍّ؛ لأنَّه حَقُّه بل عَوْدُ حَدٍّ وَنَسَبٍ؛ لأنَّهما حَقٌّ عليه وتَجَوُّيزُ رَفْعِ نفسه أي أَكْذَبَهُ نفسه بَعِيدٌ؛ لأنَّ المُرادَ هنا بِالْإِكْذَابِ نِسْبَةُ

فَوَلِّ (نَسَبٍ): (مؤيدة) أي: حَتَّى في إِعَانِ المُبَانَةِ والأَجَنِّيَةِ المُطَوَّاةِ بِشُبُهَةِ حَيْثُ جازَ لِعائِها بأنْ كانَ هُنَاكَ وَلَدٌ يُفِيدُهُ سَمٌ على المُنْهَجِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (فَلا تَحِلُّ له إلخ) يَغْنِي لا يَحِلُّ له نِكَاحُها ولا وطؤها بِنِكَاحٍ، وقولُه: ولا مِلْكٍ أي لا يَحِلُّ له وطؤها بِمِلْكٍ يَمِينٍ وإنْ جازَ له تَمَلُّكُها اهـ رَشِيدِي عِبارةُ الأُسْنَى والمُعْنِي فَيَحْرُمُ عليه نِكَاحُها ووطؤها بِمِلْكٍ اليمِينِ لو كانتِ أُمَةً فَمَلَكُها اهـ. فَوَدَّ: (ولا مِلْكٍ) وَيَتَبَغْيِي أَنْ يَجُوزَ له نَظَرُها في هذه كالمَحْرَمِ اهـ ع ش، وقولُه: نَظَرُها أي وَنَحْوُ عِبارةِ سَمٍ هَلْ يَصِيرُ حُكْمُها بَعْدَ مِلْكِها في التَّنْظَرِ وَنَحْوِهِ حُكْمُ المَحْرَمِ اهـ. فَوَدَّ: (وَكانَ هذا إلخ) عِبارةُ التَّهْيَاةِ وكانَ هذا مُسْتَدَدُ الوالِدِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في أَنَّها لا تَعُودُ إِلَيْهِ ولا في الجَنَّةِ انْتَهَتْ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ أَرِيدَ به التَّهْيِي وَمَحَلُّه دَارُ التَّكْلِيفِ وَمِمَّا يَرْجَحُهُ بل يَعْينُهُ أي الإِنْشاءُ أَنَّ الحَمْلَ عليه أي الإِخبارُ يوقِعُ في الخُلْفِ فإنْ خُصَّ بِنَحْوٍ على وَجْهِ يُبَيِّحُهُ الشَّرْعُ جاءَ فيه ما يَجِيءُ في الحَمْلِ على الإِنْشاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيَدُ عَمَرُ أي مِنْ أَنْ مَحَلُّه دَارُ التَّكْلِيفِ.

فَوَلِّ (نَسَبٍ): (وَأَنْ أَكْذَبَ إلخ) غَايَةُ ع ش قال الرَشِيدِي إِنَّمَا ذَكَرَ هذه هُنا وَلَمْ يُؤَخِّرْها عَن قولِهِ وَسُقُوطُ الحَدِّ إلخ لِلإِشارةِ إلى أَنَّ إِكْذَابَ النَّفْسِ له تَأثيرٌ في سَقُوطِ الحَدِّ وما بَعْدَهُ كما تَبَيَّنَ عليه الشَّارِحُ بِقولِهِ فلا يُفِيدُهُ عَوْدُ حِلٍّ؛ لأنَّه حَقُّه بل عَوْدُ حَدٍّ وَنَسَبٍ اهـ. فَوَدَّ: (بل عَوْدُ حَدٍّ إلخ)، وَأَمَّا حَدُّها فَهَلْ يَسْقُطُ بِإِكْذَابِهِ نَفْسَهُ قال في الكِفايَةِ لم أرَهِ مُصَرِّحًا به لَكِن في كَلامِ الإمامِ ما يُفِيدُهُمْ سَقُوطُهُ في ضِمْنِ تَعْلِيلِ وَجُزْمِ به في المَطْلَبِ اهـ مُعْنِي. فَوَدَّ: (وَتَجَوُّيزُ رَفْعِهِ إلخ) عِبارةُ المُعْنِي.

(تَنْبِيهٌ): نَفْسُهُ في المَتَنِ بَفَتْحِ السِّينِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ رَفْعُها أَيْضًا كما جَوَّزَ في قولِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَن أَمْنِي ما حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسُها»، وفي سَمٍ ما يوافِقُها مع بَسْطٍ في الرَّدِّ على الشَّرْحِ وأَقْرَهُ السَّيِّدُ عَمَرُ وأجابَ الرَشِيدِي بما نَصَّهُ: قولُه: لأنَّ المُرادَ هُنا بِالْإِكْذَابِ نِسْبَةُ الكَذِبِ إِلَيْهِ ظاهِرًا أي وذلكَ إِنَّمَا يُبَيِّرُ عَنه بِالْكَذِبِ نَفْسَهُ بِجَعْلِ نَفْسِهِ مَنصُوبًا، وَأَمَّا رَفْعُهُ وإنْ صَحَّ في نَفْسِهِ إلَّا أَنَّهُ لا يُؤَدِّي هذا المَعْنَى إِذْ لا يُثْبِتُهُ مِنْ قولِنَا أَكْذَبَتْهُ نَفْسُهُ الَّتِي تَنازَعَهُ فيما ادَّعاه وهذا غَيْرُ مُرادٍ هُنا كما لا يَخْفَى، وقد أشارَ الشَّارِحُ لِهَذَا

صَدَّقَ اهـ. فَوَدَّ: (ولا مِلْكٍ) هَلْ يَصِيرُ حُكْمُها بَعْدَ مِلْكِها في التَّنْظَرِ وَنَحْوِهِ حُكْمُ المَحْرَمِ. فَوَدَّ: (بأنَّها لا تَعُودُ إِلَيْهِ) أَقْنَى بِذلكَ شَيْخُنَا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ. فَوَدَّ: (وَتَجَوُّيزُ رَفْعِ نَفْسِهِ أي أَكْذَبَهُ نَفْسَهُ بَعِيدُ إلخ) قد يُقالُ الإِكْذَابُ هُنا لَيْسَ إلَّا بِمَعْنَى التَّكْلُمِ بِخِلَافِ الواقعِ وإيقاعِ ذلكَ على النَّفْسِ إِنَّمَا يُناسِبُ إِذا أَرِيدَ بها المَعْنَى المُرادُ في بابِ التَّأكِيدِ وذلكَ قَطْعًا يَقْتَضِي صِحَّةَ الرَّفْعِ واتِّحادَ الفاعِلِ والمفعولِ وَأَنَّ التَّغَايَرَ بَيْنَهُما اغْتِياريٌّ على التَّقْدِيرَيْنِ فَكَيْفَ يَسْلَمُ ظُهُورُ التَّنَصُّبِ دُونَ الرَّفْعِ فَتَأَمَّلْ.



الكذب إليه ظاهراً لِيَتَرْتَّبَ عليه أحكامه وذلك لا يظهرُ إسناده لِلنَّفْسِ وحينئذٍ فليس هذا نظير ما حَدَّثَتْ به أَنْفُسُهَا الْمُجَوِّزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيثَ يَصِحُّ نِسْبَةً إِيقَاعِهِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَإِلَى نَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (وَسُقُوطُ الْحَدِّ) أَوْ التَّعْزِيرُ الْوَاجِبُ لَهَا عَلَيْهِ وَالْفِسْقُ (عَنْهُ) بِسَبَبِ قَذْفِهَا لِلآيَةِ، وَكَذَا قَذْفُ الزَّانِي إِنْ سَمَّاهُ فِي لِعَانِهِ (وَوُجُوبُ حَدِّ زَنَاهَا) الْمُضَافُ لِحَالَةِ التَّكَاحِ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ وَلَوْ ذِمِّيَّةً وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِحُكْمِنَا؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ التَّرَافُعِ إِلَيْنَا لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمْ أَمَّا الَّذِي قَبْلَ التَّكَاحِ فَسَيَّأَتِي. (وِانْتِفَاءُ نَسَبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ) أَيِ فِيهِ لِخَيْرِ الصَّحِيحِينَ بِذَلِكَ وَسُقُوطُ حَصَانَتِهَا فِي حَقِّهِ فَقَطْ إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ أَوْ التَّعَتُّ وَقَذْفُهَا بِذَلِكَ الزُّنَا أَوْ أَطْلُقْ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ فِي حَقِّهِ كَالْبَيِّنَةِ وَحَلَّ نَحْوِ أَخْتِهَا وَالتَّشْطِيرُ قَبْلَ الْوِطْءِ (وَأَمَّا يُخْتِاجُ إِلَى نَفْيِ) وَلَيْدٍ (مُمْكِنٍ) كَوْنُهُ (مِنْهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ) لِحُوقِهِ بِهِ (بِأَنَّ وَلَدَتْهُ) وَهُوَ غَيْرُ تَامٍّ لِدُونِ مَا مَرَّ فِي الرَّجْعَةِ أَوْ وَهُوَ تَامٌّ (لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) فَأَقْلُّ (مِنْ الْعَقْدِ) لَا نِتْفَاءً لِحُظَّتِي الْوِطْءِ وَالْوَضْعِ (أَوْ) لِأَكْثَرِ وَلَكِنْ (طُلُقْ فِي مَجْلِسِهِ) أَيِ الْعَقْدِ (أَوْ نَكَحْ) صَغِيرًا

تَبَعًا لِابْنِ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ لَا يَظْهَرُ إِسْنَادُهُ لِلنَّفْسِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا فِي حَوَاشِي ابْنِ حَجَرٍ لِلشُّهَابِ سَمِّمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ كَمَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الْإِكْذَابِ إِلَيْهِ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ لِنَفْسِهِ بِمَعْنَى ذَاتِهِ إِذْ هُمَا عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالتَّعَايُرُ بَيْنَهُمَا اغْتِيَارِيٌّ فَكَيْفَ يَسْلَمُ ظُهُورُ النَّصْبِ دُونَ الرَّفْعِ وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الْكُذْبِ نَفْسُهُ غَيْرُ مَعْنَى أَكْذَبْتُهُ نَفْسُهُ كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالُ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا حَدَّثَتْ بِهِ) أَيِ: الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ أَهْ ش. ة فَوَدَّ: (أَوْ التَّعْزِيرُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ حَدِّ قَذْفِ الْمُلَاعَنَةِ إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً وَسُقُوطُ التَّعْزِيرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْصَنَةً أَهْ.

ة فَوَدَّ: (وَكَذَا قَذْفُ الزَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْتَفِي عَنَّهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (أَمَّا الَّذِي) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَا وَصُولَ) إِلَى الْمَتَنِ. ة فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ) أَيِ: ثَلَاعِنَ فَإِنْ لَاعَتَتْ سَقَطَ عَنْهَا أَهْ ش. زَادَ الرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ لَاعَتَتْ بَعْدَ لِعَانِهِ، ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالزُّنَا حَدَّثَتْ لَهُ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ عَنْ إِقْرَارِهَا أَهْ.

ة فَوَدَّ: (فَسَيَّأَتِي) أَيِ: فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الْآتِي. ة فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ فَقَطْ) خَرَجَ بِهِ حَصَانَتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ أَهْ شَرْحُ الْمَنْهَجِ. ة فَوَدَّ: (وَحَلَّ نَحْوِ أَخْتِهَا الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُطْلَقَةِ طَلَاقًا بَائِنًا فَلَا يُلْحَقُهَا طَلَاقٌ وَيَسْتَبِيحُ نِكَاحُ أَرْبَعِ سِوَاهَا وَمَنْ يَحْزُمُ جَمْعُهُ مَعَهَا كَأَخْتِهَا وَعَمَّتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتَّبَةِ عَلَى الْبَيِّنُونَةِ وَإِنْ لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي.

(فَرَعَ): لَوْ قَذَفَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ وَهِيَ بِكَرٍّ، ثُمَّ طَلَقَهَا وَتَزَوَّجَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَهِيَ ثَيِّبٌ، ثُمَّ لَاعَنَّا وَلَمْ تَلَاعِنْ هِيَ جُلِدَتْ، ثُمَّ رُجِمَتْ أَهْ. ة فَوَدَّ: (لِدُونِ الْإِلْخ) مُتَعَلِّقٌ بِوَلَدَتْهُ وَهُوَ فِي الْمَصُورِ دُونَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ، وَفِي الْمُضْغَةِ دُونَ ثَمَانِينَ أَهْ ش. ة فَوَدَّ: (صَغِيرًا) وَيُمْكِنُ إِخْبَالُ الصَّبِيِّ لِيَسْعَ سِنِينَ وَيُسْتَرَطَّ كِمَالُ الثَّاسِعَةِ، ثُمَّ بَعْدَ إِمْكَانِ إِخْبَالِهِ وَلِحُوقِ النَّسَبِ بِهِ لَا يَلَاعِنُ حَتَّى يَثْبُتَ بُلُوغُهُ فَإِنْ ادَّعَى الْإِحْتِلَامَ وَلَوْ عَقِبَ إِنْكَارِهِ لَهُ صُلُقٌ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ.

ة فَوَدَّ: (فِي حَقِّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي فِي حَقِّهِ حَصَانَتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا تَسْقُطُ أَهْ.

أو ممشوحاً أو (وهو بالمشريق وهي بالمغرب) ولم يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَادَةً فَلَا نَظَرَ لَوُصُولِ مَكْنِ كَرَامَةِ كَمَا مَرَّ (لَمْ يُلْحَقْهُ) لَا سِتْحَالَةَ كَوْنِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ فِي انْتِفَائِهِ عَنْهُ إِلَى لِعَانٍ (وَلَهُ نَفْيُهُ) أَيِ الْمَمْكُونِ لِحُوقِهِ بِهِ وَاسْتِلْحَاقِهِ (مَيْثًا) لِبَقَاءِ نَسَبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَسْقُطِ مُؤَنَّةِ تَجْهِيزِ الْأَوَّلِ عَنْهُ وَيَرِثُ الثَّانِي وَلَا يَصْحُحُ نَفْيُهُ مِنْ اسْتِلْحَاقِهِ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ وَأَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ إِلَّا بِاللِّعَانِ وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ حَمَلَتْ بِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيٍّ غَيْرِ الزَّوْجِ وَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْوَلَدِ وَالشَّارِعَ أَنْاطَ لِحُوقِهِ

قوله: (أو ممشوحاً) خَرَجَ بِهِ مَجْبُوبُ الذِّكْرِ دُونَ الْأُنثَيْنِ وَعَكُسُهُ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِخْبَالَهُمَا مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (ولم يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) يَغْنِي لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُحْتَمَلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِيهِ بِأَنْ قُطِعَ بَاتُّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَأَنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بَاتُّهُ لَمْ يُفَارِقْ بِلَدِّهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ وَهِيَ كَذَلِكَ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ إِزْسَالِ مَائِهِ إِلَيْهَا كَمَا نَقَلَهُ سَمْعُ الشَّارِحِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ دَائِمًا. فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنِ اللَّحُوقُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِيقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ مُتَعَذِّرًا أَبَدًا كَمَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِمْكَانِ فِي قَوْلِهِ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ الْإِنْخِ مُجَرَّدُ مَضِيِّ مُدَّةٍ تَسَعُ الْاجْتِمَاعَ وَإِنْ قُطِعَ بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ إِذْ ذَاكَ مَذْهَبُ الْحَقَنِيَّةِ وَبِهَذَا تَعَلَّمَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْ رَشِيدِيٍّ يَغْنِي عَنْ شَيْءٍ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ الْإِنْخِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى ذَلِكَ لِحَقِّهِ وَأَنْ لَا يُعْلَمَ لِأَحَدِهِمَا سَفَرٌ إِلَى الْآخَرِ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا قَالَهُ وَإِنَّمَا يُخَالِفُهُ لَوْ قَالَ وَإِنْ عُلِمَ عَدَمُ سَفَرِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فَتَأَمَّلْ. قوله: (يُمَكِّنُ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمَا) أَيِ: وَوَطْءٍ وَحَمْلٍ أَقَلَّ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَهْ مُغْنِي.

قوله: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اخْتِيَارِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. أَهْ سَم. قوله: (فَلَا نَظَرَ لَوُصُولِ مَكْنِ الْإِنْخِ)؛ لِأَنَّا لَا نَعُولُ عَلَى الْأُمُورِ الْخَارِيقَةِ لِلْعَادَةِ نَعْمَ إِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَدَخَلَ بِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ بَاطِنًا تَقْنِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ ش. قوله: (مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِ الْأَوَّلِ) أَيِ: الْمَنْفِيِّ بَعْدَ مَوْتِهِ. قوله: (وَيَرِثُ الثَّانِي) أَيِ: الْمُسْتَلْحَقُّ بَعْدَ الْمَوْتِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ بَعْدَ التَّقْنِي جَازَ لَهُ اسْتِلْحَاقُهُ كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَيُسْتَحَقُّ إِزْنُهُ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ أَه. قوله: (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْأُمِّ الْإِنْخِ) وَلَا لِمَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكْتُبُ بَيِّنَةً وَيَبَيِّنُ وَلَدَهُ بَاتُّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَا عِلَاقَةٌ لَهُ بِهِ أَهْ ش. قوله: (مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ الْإِنْخِ) أَيِ: أَوْ مِنْ زِنَا بِالطَّرِيقِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ إِضْرَارَ الْوَلَدِ بِكَوْنِهِ وَلَدَ زِنَا أَقْوَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيٍّ أَهْ ش.

قوله: (وَلَا وُصُولُ مَائِهِ إِلَيْهَا الْإِنْخِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ اخْتِيَارِ إِمْكَانِ الْإِزْسَالِ م. ر. قَالَ فِي الرِّوَايَةِ فَضْلٌ قَدْ ذَهَبَ أَيِ زَوْجَتِهِ بِمُعَيَّنٍ أَوْ بِمُعَيَّنَتَيْنِ وَذَكَرَهُمْ فِي اللَّعَانِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ، أَيِ: حَدُّ قَذْفِهَا وَحَدُّ قَذْفِهِمْ وَإِلَّا فَلَا أَيِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ لَمْ يَسْقُطْ حَدُّ قَذْفِهِمْ لَكِنْ لَهُ أَنْ يُعِيدَ اللَّعَانَ أَيِ وَيَذْكُرْهُمْ لِإِسْقَاطِهِ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يُبْلَاغَنَّ وَحَدُّ لِقَذْفِهَا فَطَالَبَهُ الرَّجُلُ أَيِ بِالْحَدِّ وَقُلْنَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدَّانِ أَيِ لَهَا وَلِلرَّجُلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ فَلَهُ اللَّعَانُ أَيِ لِإِسْقَاطِهِ حَدَّ الرَّجُلِ وَهَلْ تَتَأَبَّدُ الْحُرْمَةُ أَيِ لِلزَّوْجَةِ بِاللَّعَانِ لِأَجْلِهِ أَيِ الرَّجُلِ فَقَطُّ وَجِهَانِ وَلَوْ ابْتَدَأَ

بالفراش حتى يوجد اللعان بشروطه (والتقي على الفور في الجديد)؛ لأنه شرع لدفع الضرر فكان كالرد بالعيب والأخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويُعلمه بانتفايه عنه ويُعذر في الجهل بالتقي أو الفورية فيصدق فيه بيمينه إن كان عاميًا لحفائه على العوام وإن خالطوا العلماء وخرج بالتقي اللعان فلا يجب فيه فور (ويعذر) في تأخير التقي (للعذر) مما مر في أعمار الجماعة نعم، يلزمه إرسال من يُعلم الحاكم .....

□ قوله: (لأنه شرع) إلى قوله: (والتعبير) في المعنى. □ قوله: (فيأتي الحاكم ويُعلمه) عبارة المعنى والمراد بالتقي هنا كما في المطلب أن يخصر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة اهـ وعبارة الرشيدي فالمراد بالتقي المشتراط فيه الفور إغلام الحاكم وليس المراد منه التقي الذي تترتب عليه الأحكام؛ لأنه لا يكون إلا باللعان اهـ. □ قوله: (إن كان عاميًا إلخ) عبارة النهاية إن كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطته مع العلماء اهـ. □ قوله: (مما مر إلخ) عبارة المعنى والزوض مع شرحه كأن بلغه الخبر لئلا فأخر حتى يصبح أو كان جائعًا فأكل أو عاريًا فلبس فإن كان محبوبًا أو مريضًا أو خائفًا ضياع مال أرسل إلى القاضي لينعت إليه نائياً يلاعن عنده أو يُعلمه أنه مقيم على التقي فإن لم يفعل بطل حقه فإن تعذر عليه الإرسال أشهد إن أمكنه فإن لم يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللعنايب التقي عند القاضي إن وجدته في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى الرجوع إن بادر إليه بحسب الإمكان مع الإشهاد وإلا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن عذرًا فإن حقه يبطل من التقي في الأصح ويلحقه الولد اهـ. □ قوله: (نعم يلزمه إرسال من يُعلم إلخ) وإن احتاج الرسول إلى أجره فيدفعها حيث كانت أجره مثل الذهاب اهـ ع ش.

الرجل فطالبه فهل له اللعان وجهان ولو عفا أحدهما فلآخر المطالبة مطلقاً أي سواء قلنا الواجب حد أم حدان.

(فرغ): لو قذف امرأته وأجنبية عند الحاكم برز يد فعلى الحاكم إغلام زائد ليطالب بحقه وإن أقر له أي الشخص بمال عند الحاكم ولم يلزمه إغلامه. وكذا بكلمة كيا بنت الزائنين فهو قذف لأبويها ويتعذر اللعان أي بعدد المقدوفات ولو بكلمة إن كن زوجات فإن رصين يلعان واجد لم يجز إن ذكرهن في اللعان معاً فإن رتب وقع للأولى فإن تنازعن البداة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولاً أو بكلمة أفرغ بينهن ولو قدام الحاكم إحداهن بلا قصد إظهار جاز وإن قال لامرأة يا زانية بثت الزانية وجب حدان وقدمت البنت، فلو كانت زوجته قدمت الأم أي؛ لأن حدّها أقوى؛ لأنه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقاً أي سواء كانت الثانية زوجة أو لا إن قال يا زانية أم الزانية اهـ وسقطت مع طوله لقوائده وإيضاح المقام به. □ قوله: (إرسال من يُعلم الحاكم) عبارة الزوض وشرحه أرسل إلى القاضي لينعت إليه نائياً يلاعن عنده أو يُعلمه أنه مقيم على التقي وعبارة الأصل يبعث إلى القاضي ويطلبه على ما هو عليه لينعت إليه نائياً أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث التائب فإن لم يفعل بطل حقه وإن تعذر

فَإِنْ عَجَزَ فَلِلْإِشْهَادِ وَإِلَّا بَطَلَ حَقُّهُ كَغَائِبِ أَخَرِ السَّيْرِ لِغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ سَارَ أَوْ تَأَخَّرَ لِعُذْرٍ وَلَمْ يُشْهِدْ  
وَالْتَعْبِيرُ بِأَعْذَارِ الْجُمُعَةِ هُوَ مَا قَالَهُ شَارِحٌ وَمُقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ لِمَا هُنَا بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَالشَّفْعَةِ

قوله: (فإن عَجَزَ إلخ) أي: عَنِ الْإِزْسَالِ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْغَائِبِ حَيْثُ وَجِبَ الْإِشْهَادُ مَعَ سَيْرِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ سَيْرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ إِزْسَالِ  
الْمُعَلِّمِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ أَيَّ أَنَّ مُجَرَّدَ السَّيْرِ لَا يُثَاقِي الرِّضَا وَإِزْسَالُ الْمُعَلِّمِ يُثَاقِيهِ  
تَدَبَّرْ أَهْ سَمَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ فَعَلٌ فَقَطَّ وَالثَّانِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ. قوله: (فالإشهاد) أي:  
إِنْ أَمَكَّنَهُ وَإِلَّا أَيَّ لَمْ يُشْهِدْ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. قوله: (كغائب آخر إلخ) أي: وَإِنْ أَشْهَدَ.  
قوله: (أو سار) أي: بِلا تَأْخِيرٍ. قوله: (ولم يُشْهِدْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ سَارَ إلخ عِبَارَةً سَمَ. قوله: (ولم  
يُشْهِدْ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ مَعَ السَّيْرِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي السَّيْرُ عَنْهُ وَبِهِ صَرَّحَ شَرْحُ الرُّوضِ أَهْ أَيَّ وَالْمُغْنِي  
كَمَا مَرَّ آتِفًا. قوله: (تشبيههم) أي: الْأَصْحَابِ.

عليه الإزسال أشهد أنه على التقى إن أمكنه فإن لم يُشْهِدْ حَيْثُ بَطَلَ حَقُّهُ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا  
يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ. قوله: (فإن عَجَزَ) أي: عَنِ الْإِزْسَالِ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ الْإِزْسَالِ لَا يَلْزَمُ الْإِشْهَادُ وَقَدْ  
يَسْتَشْكِلُ الْفَرْقُ حَيْثُ وَجِبَ الْإِشْهَادُ مَعَ سَيْرِ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَجِبْ مَعَ إِزْسَالِ الْمُعَلِّمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُجَرَّدُ  
سَيْرِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْوَلَدِ فَيَلْحَقُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ إِزْسَالِ الْمُعَلِّمِ  
فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ مُجَرَّدَ السَّيْرِ لَا يُثَاقِي الرِّضَا بِهِ وَإِزْسَالُ الْمُعَلِّمِ يُثَاقِيهِ  
تَدَبَّرْ. قوله: (أو سار أو تأخر لعذر، ولم يُشْهِدْ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ مَعَ السَّيْرِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي السَّيْرُ عَنْهُ  
وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ وَهَلْ لَهُ أَيَّ لِلْغَائِبِ التَّأْخِيرُ إِلَى رُجُوعِ بَادَرٍ إِلَيْهِ بِحَسَبِ  
الْإِمْكَانِ مَعَ الْإِشْهَادِ أَيَّ بَأَنَّهُ عَلَى التَّقْيِ وَجْهَانِ أَهْ وَذَكَرَ هُوَ أَنَّ أَصَحَّهُمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الْأَوَّلُ وَأَنَّ  
كَلَامَ الْأَصْلِ يَمِيلُ إِلَيْهِ قَالَ مَا نَصَّه: فَإِنْ أَخَّرَ الْمُبَادَرَةَ مَعَ الْإِمْكَانِ وَإِنْ أَشْهَدَ أَوْ لَمْ يُشْهِدْ وَإِنْ بَادَرَ بَطَلَ  
حَقُّهُ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الْمُبَادَرَةُ لِخَوْفِ الطَّرِيقِ أَوْ غَيْرِهِ فَلْيُشْهِدْ أَهْ وَعِبَارَةٌ مُخْتَصِرَةٌ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيبِ فَرَّغَ  
إِذَا أَمَكَّنَ الْغَائِبَ السَّفَرَ فَلْيَأْخُذْ فِيهِ عَقِبَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَيُشْهِدْ أَنَّهُ عَلَى التَّقْيِ فَإِنْ أَخَّرَ بَطَلَ حَقُّهُ وَإِنْ أَشْهَدَ،  
وَكَذَا إِنْ سَارَ وَلَمْ يُشْهِدْ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ وَأَحَالَ الْإِمَامُ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى الشَّفْعَةِ وَقَالَ لَا فَرْقَ بَيْنَ  
الْبَابَيْنِ أَهْ. وَهَذَا الْكَلَامُ يُفِيدُ اغْتِيَارَ اجْتِمَاعِ السَّيْرِ وَالْإِشْهَادِ وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا وَهَذَا بِخِلَافِ مَا قِيلَ  
فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَيَّدًا بِالْغَائِبِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ حَالَ ذَهَابِهِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ  
الْإِنْهَاءِ إِلَيْهِ وَالْفَرْقُ مُتَسَرِّسٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ تَمَّ يُشْهِدْ عَلَى الْفَسْخِ فَلَا يَضُرُّ التَّأْخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ  
بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِي عَنْهُ إِلَّا بِاللَّعَانِ. قوله: (ومُقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ لِمَا هُنَا بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ) مُقْتَضَاهُ أَيْضًا  
أَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْإِشْهَادُ حَالَ ذَهَابِهِ إِنْ أَمَكَّنَ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَمُقْتَضَاهُ  
أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ حَالَ ذَهَابِهِ سَقَطَ عَنْهُ الذَّهَابُ لَكِنْ قِيَاسُ مَا قَالُوهُ هُنَا فِي سَيْرِ الْغَائِبِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ  
الْإِشْهَادِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ عَدَمُ سَقُوطِ الذَّهَابِ عَنْهُ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ فَلْيُرَاجِعْ.  
قوله: (ومُقْتَضَى تَشْبِيهِهِمْ إلخ) قَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ بِالرَّدِّ بِالْعَيْبِ أَنَّهُ إِذَا أَشْهَدَ سَقَطَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى

أَنَّ الْمُعْتَبِرَ أَعْذَارُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ أَصْبَقَ لِكُنَّا وَجَدْنَا مِنْ أَعْذَارِهِمَا إِرَادَةَ دُخُولِ الْحَمَامِ وَلَوْ لِلتَّنْظِيفِ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا فِي الْجُمُعَةِ وَمِنْ أَعْذَارِهِمَا أَكْلُ كَرِيهِهِ وَيَبْعُدُ كَوْنُهُ عُذْرًا هُنَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ عُذْرٌ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهَا فَالْوَجْهَ اعْتِبَارُ الْأَصْبَقِ مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ. (وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ) كَمَا صَحَّ أَنَّ هِلَالَ بَنِ أُمَيَّةَ لَاعَنَ عَنْ الْحَمَلِ (و) لَهُ (الانتظار وضيعه) لِيَعْلَمَ كَوْنَهُ وَلَدًا إِذْ مَا يُظَنُّ حَمَلًا قَدْ يَكُونُ نَحْوَ رِيحٍ لَا لِرَجَاءٍ مَوْتِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ لِيَكْفِيَ اللَّعَانَ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ بَلْ يَلْحَقُهُ لِنَقْصِيرِهِ (وَمَنْ أُخِرَ) التَّفْهِي (وَقَالَ جَهْلْتُ الْوِلَادَةَ صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ إِنْ) أَمَكْنَ عَادَةً كَأَنَّ (كَانَ غَائِبًا)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لَهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اسْتَفَاضَتْ وَلَا دُثْهَ لَمْ يُصَدِّقْ (وَكَذَا) يُصَدِّقُ مُدَّعِي الْجَهْلِ بِهَا (الْحَاضِرُ) إِنْ ادَّعَى ذَلِكَ (فِي) مُدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلَهُ) بِهِ (فِيهَا) عَادَةً كَأَنَّ بَعْدَ مَحَلِّهِ عَنْهَا وَلَمْ يَسْتَفِضْ عَنْهُ لَاحْتِمَالِ صِدْقِهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ عُذْرٌ رِوَايَةً لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ قَوْلُهُ: لَمْ أَصَدِّقْهُ وَلَا قِيلَ بِبَيْمِينِهِ (وَلَوْ قِيلَ لَهُ) وَهُوَ مُتَوَجِّعٌ لِلْحَاكِمِ، أَوْ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ التَّوَجُّعُ إِلَيْهِ لِعُذْرِ بِهِ (مُتَغَتَّ بِوَلَدِكَ أَوْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَعَمْ) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ آخَرُ

■ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُعْتَبِرَ أَعْذَارُهُمَا) أَي: الْعَيْبُ وَالشُّفْعَةُ. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ أَصْبَقَ) أَي: مِنْ أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ اهْ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ عُذْرًا لِإِخٍ) وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْخَوْفُ مِنَ الْحُكَامِ عَلَى أَخْذِ مَالٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَتَمِّهِمْ لَا يَقْعَلُونَ إِلَّا بِأَخْذِهِ أَمَّا لَوْ خَافَ مِنْ إِعْلَامِهِ جَوْرًا يَحْمِلُهُ عَلَى أَخْذِ مَالِهِ أَوْ قَدَرِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَخْذِ مِثْلِهِ فَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ عُذْرٌ اهْ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَعْذَارِهَا) أَي: الْجُمُعَةُ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَبْعُدُ) كَوْنُهُ أَي: أَكْلُ الْكَرِيهِ اهْ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي اللَّعَانِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عُذْرٌ) أَي: أَكْلُ الْكَرِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ) أَي: أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ وَالْعَيْبِ وَالشُّفْعَةِ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ نَاقِلُهُ إِلَى الْمَتَنِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا لِرَجَاءٍ مَوْتِهِ لِإِخٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ بِخِلَافِ ائْتِظَارِ وَضْعِهِ لِرَجَاءِ مَوْتِهِ، فَلَوْ قَالَ عَلِمْتُهُ وَلَدًا وَأُخِرْتُ رَجَاءً وَضِعَهُ مِيتًا فَأُكْفِيَ اللَّعَانَ بَطْلَ حَقِّهِ مِنْ التَّفْهِي اه. ■ قَوْلُهُ: (بَعْدَ عَلِيمِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِائْتِظَارِ وَضْعِهِ الْمُقَدَّرِ بِالْعَطْفِ. ■ قَوْلُهُ: (مُدَّعِي الْجَهْلِ بِهَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: بَعْدَ أَنْ ادَّعَى ذَلِكَ. ■ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بِالْوِلَادَةِ اهْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (عَنْهَا) أَي: مَحَلِّ الْوِلَادَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَفِضْ) أَي: الْوِلَادَةُ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يَقُولَ. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ) كَأَنَّ كَانَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَمَضَتْ مُدَّةٌ يَبْعُدُ الْخَفَاءُ فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ اهْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَهْلَهُ بِهِ إِذَنْ) كَذَا فِي التُّسْنِخِ بِالتَّوْنِ حَتَّى فِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ اه سَيِّدُ عَمْرٍ. ■ قَوْلُهُ: (عُذْرٌ رِوَايَةً) أَي: وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ امْرَأَةً اه مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ لِإِخٍ) جَوَابُ لَوْ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا) أَي: بِأَنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يُقْبَلُ رِوَايَتُهُ كَصَبِيٍّ وَفَاسِقٍ اه مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (قِيلَ) أَي: قَوْلُهُ لَمْ أَصَدِّقْهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ إِنْ عَرِفَ لَهُ وَلَدٌ آخَرُ وَادَّعَى حَمْلَ التَّهْنِئَةِ وَالتَّأْمِينِ وَنَحْوِهِ عَلَيْهِ؛ فَلَهُ نَفْيُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ نَفَعَكَ اللَّهُ بِهَذَا الْوَلَدِ

الْحَاكِمِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَاكَ يُشْهَدُ عَلَى الْفَسْخِ فَلَمْ يَضُرَّ التَّأْخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ.

يَشْتَبِه به وَيَدْعِي إِرَادَتَهُ (تَعَذَّرَ نَفِيهِ) وَلِحَقِّهِ لِيَتَضَمَّنَ ذَلِكَ مِنْهُ رِضَاهُ بِهِ (وَأِنْ قَالَ) فِي أَحَدِ الْحَالِينَ السَّابِقِينَ (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا أَوْ بَارَكَ عَلَيْكَ فَلَا) يَتَعَذَّرُ النَّفِيُّ لِحَتْمَالِ أَنَّهُ قَصَدَ مُجَرَّدَ مُقَابَلَةِ الدُّعَاءِ. (وَلَهُ اللَّعَانُ) لِدَفْعِ حَدٍّ أَوْ نَفْيٍ وَلَيْدٍ (مَعَ إِمْكَانِ) إِقَامَةِ (بَيِّنَةٍ بِرِزَايَاها)؛ لِأَنَّ كُلَّ حُجَّةٍ تَامَّةٌ وَظَاهِرُ الْآيَةِ الْمَشْتَرِطُ لِيَتَعَذَّرَ الْبَيِّنَةُ صَدَّقَ عَنْهُ الْإِجْمَاعُ وَكَأَنَّ نَاقِلَهُ لَمْ يَتَعَدَّ بِالْخِلَافِ فِيهِ لِشُدُوذِهِ عَلَى أَنَّ شَرْطَ حُجِّيَّةِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنْ لَا يَكُونَ الْقَيْدُ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ وَسَبَبُ الْآيَةِ كَانَ الزَّوْجُ فِيهِ فَاقِدًا لِلْبَيِّنَةِ (وَلَهَا) اللَّعَانُ بَلْ يَلْزُمُهَا إِنْ صُدِّقَتْ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَصَوَّبُوهُ (لِدَفْعِ حَدِّ الزَّانَا) الْمُتَوَجَّهِ عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ لَا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ فَلَا يَقَاوِمُهَا وَلَا فَائِدَةٌ لِّلْعَانِهَا غَيْرُ هَذَا.

### فصل

(لَهُ اللَّعَانُ لِنَفْيٍ وَلَيْدٍ) بَلْ يَلْزُمُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ كَمَا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ (وَأِنْ عَفَّتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَوَّالِ التَّكَاحِ) بِطَلَاقي أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِرِزَايَا لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ بَلْ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ حَاجَتِهِ لِدَفْعِ الْحَدِّ (وَلَهُ)

فَقَالَ آمِينَ أَوْ نَحْوَهُ فَلَيْسَ لَهُ نَفْيُهُ اهـ. ة فَوَدَّ: (بَلْ يَلْزُمُهَا الْخ) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا اللَّعَانُ وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَتَقُولُ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَيْمَنَ الْكَاذِبِينَ الْخ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا كَمَا لَا يَخْفَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلَهُ يَلْزُمُهَا تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ بِالْجَوَازِ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَهَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ إِنْ صَدَقَتْ لِلْمَتْنِ نَفْسِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةَ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهٌ): قَضِيَّةُ قَوْلِهِ لَهَا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهَا ذَلِكَ لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوَاعِيدِهِ بِوُجُوبِهِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ صَادِقَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَالَ إِذَا لَاعَنَ الزَّوْجَ أَمْرَاتَهُ كَاذِبًا فَلَا يَحِلُّ لَهَا التُّكُولُ كَيْ لَا يَكُونَ عَوْنًا عَلَى جَلْدِهَا أَوْ رَجْمِهَا وَفَضِيحَةِ أَهْلِهَا وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ. ة فَوَدَّ: (لَا بِالْبَيِّنَةِ الْخ) أَيِ: لَا الْمُتَوَجَّهِ عَلَيْهَا بِالْبَيِّنَةِ فَيَمْتَنِعُ حَبِيذُ لِعَانِهَا؛ لِأَنَّهُ الْخ. ة فَوَدَّ: (غَيْرُ هَذَا) أَيِ: دَفْعِ الْحَدِّ.

### (فَصْلٌ) لَهُ اللَّعَانُ لِنَفْيٍ وَلَيْدٍ

ة فَوَدَّ (لِنَفْيٍ وَلَيْدٍ) وَلَوْ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِيدِ اهـ مُعْنَى. ة فَوَدَّ: (بَلْ يَلْزُمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْخَوْضِ) فِي الْمَعْنَى وَإِلَى الْفَصْلِ فِي النَّهَايَةِ. ة فَوَدَّ: (بَلْ يَلْزُمُهُ إِذَا عَلِمَ) فِيهِ مَا مَرَّ قَرِيبًا اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةَ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهٌ): قَضِيَّةُ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ. ة فَوَدَّ: (إِذَا عَلِمَ الْخ) أَيِ: أَوْ ظَنَّ ظَنًّا مُؤَكَّدًا كَمَا مَرَّ اهـ رَشِيدِيَّ أَيِ: وَكَمَا يَأْتِي. ة فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً الْخ) غَايَةُ مَعْطُوفَةٍ عَلَى وَإِنْ عَفَّتْ الْخ. ة فَوَدَّ: (لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ) أَيِ: إِلَى اللَّعَانِ لِنَفْيِ الْوَلَدِ تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ وَالشَّارِحِ مَعًا. ة فَوَدَّ: (مِنْ حَاجَتِهِ) أَيِ: إِلَى اللَّعَانِ.

### (فَصْلٌ) لَهُ اللَّعَانُ الْخ

اللَّعَانُ بَلْ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ (لِدَفْعِ حَدِّ الْقَذْفِ) إِنْ طَلَبْتَهُ هِيَ أَوْ الزَّانِي (وَأَنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدٌ) إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ وَمُبَالَغَةً فِي الْإِنْتِقَامِ مِنْهَا (وَلِ) دَفْعِ (تَعْزِيرِهِ) لِيَكُونَهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا، وَقَدْ طَلَبْتَهُ (لَا تَعْزِيرُ تَأْذِيْبٍ) لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا كَقَذْفٍ مَنْ ثَبَّتَ زَنَاهَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا أَوْ لِعَانِهِ مَعَ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ لِإِظْهَارِ الصِّدْقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَوْ لِكَذْبِهِ الصَّرُورِيُّ (كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تَوْطَأُ) أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ .....

❦ قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا قَرِيبًا أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي .

(تَنْبِيْهُ): قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَكِنْ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْقَوَاعِدِ وَهُوَ أَقْعَدُ الْوُجُوبِ دَفْعًا لِلْحَدِّ وَالْفُسْطِيِّ عَنْهُ، وَهَلْ وَجِبَ الْحَدُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْمُضْلَعِينَ، ثُمَّ سَقَطَ بِاللَّعَانِ أَوْ لَمْ يَجِبْ أَضَلًّا أَحْتِمَالًا لِلْإِمَامِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ أَهْ رَشِيدِيَّ . ❦ قَوْلُهُ: (إِظْهَارًا لِصِدْقِهِ) أَيِ: الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ دَفْعُ عَارِ الْحَدِّ وَالْفُسْطِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَمُبَالَغَةً لِيُخْ فَلَا يَظْهَرُ لَهُ دَخْلُ فِي الزُّرُومِ أَهْ رَشِيدِيَّ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتُ بِهِذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ أَهْ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَهَا ذِمِّيَّةً مَثَلًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ الْأُمَةِ أَوْ الذَّمِّيَّةِ وَصَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ جَمَاعَهَا وَيُسَمَّى هَذَا تَعْزِيرُ تَكْذِيبٍ أَيْضًا أَهْ . ❦ قَوْلُهُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ أَهْ سَم، وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ مِنْ تَعْزِيرِ التَّكْذِيبِ الْآتِي . ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ امْتِنَاعِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا بَرْنًا آخَرَ فَإِنَّهُ يُحَدُّ أَهْ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ: اللَّعَانِ .

❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ: صِدْقُهُ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لِكَذْبِهِ لِيُخْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا أَهْ ع ش .

❦ قَوْلُهُ (لَسِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ. عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ لِتَكْذِيبِهِ ظَاهِرًا بِأَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ غَيْرَ الْمُحْصَنَةِ وَلَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ تَوْطَأُ وَمَجْنُونَةٍ لَكِنْ لَا يُلَاعِنُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ لَهَا حَتَّى تَكْمُلًا بِالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ وَتَطَالِيَا أَهْ سَم .

❦ قَوْلُهُ: (وَكَقَذْفِ كَبِيرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ فِيهِ رَكَّةٌ وَتَعْقِيدٌ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا فَإِنَّهُ لَا يُلَاعِنُ لِإِسْقَاطِهِ وَإِنْ بَلَغَتْ وَطَالَبَتْهُ لِلْعِلْمِ بِكَذِبِهِ فَلَمْ يُلْحَقْ بِهَا عَارًا بَلْ يُعَزَّرُ تَأْذِيْبًا عَلَى الْكَذِبِ حَتَّى لَا يَعُودَ لِلْإِيْدَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ زَنَى بَكَ مَمْسُوحٌ أَوْ ابْنُ شَهْرٍ مَثَلًا أَوْ قَالَ لِرَتْقَاءٍ أَوْ قَرْنَاءٍ زَنَيْتَ فَإِنَّهُ

❦ قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزُمُهُ إِنْ صَدَقَ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ وَلَوْ قَذَفَهَا وَلَا بَيِّنَةً لَهُ فَقَدْ يَظْهَرُ أَنَّ اللَّعَانَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ مُحَرَّمًا لَا يُمَكِّنُ إِبَاحَتَهُ وَهُوَ الْجُلْدُ وَدَفْعُ الْحَرَامِ وَاجِبٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَقْهُومُ النَّصِّ الْآتِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُلَاعِنَ حَتَّى يُطَالِبَ بِالْحَدِّ وَأُطْلِقَ فِي الْحَاوِي عَدَمَ الْوُجُوبِ أَهْ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلِدَفْعِ تَعْزِيرِهِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُرْقَةَ ثَبَّتُ بِهِذَا اللَّعَانِ وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ يَغْنِي الْمَحَلِّي تَوْهَمَ خِلَافِ الثَّانِي أَهْ . ❦ قَوْلُهُ: (لِصِدْقِهِ ظَاهِرًا) كَيْفَ يَأْتِي هَذَا إِذَا رَمَاهَا بِغَيْرِ الَّذِي ثَبَّتَ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ . ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ امْتِنَاعِهَا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَاعَنَتْ، ثُمَّ قَذَفَهَا بَرْنًا آخَرَ فَإِنَّهُ يُحَدُّ .

❦ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (لَا تَوْطَأُ) خَرَجَ الَّتِي تَوْطَأُ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَكَذَا أَيِ لَهُ اللَّعَانُ لِدَفْعِ تَعْزِيرِ وَجِبَ

نحو قُرْءَاءٍ أو بَوْطَةٍ نحو مَمْسُوحٍ فلا يُلَاعِنُ لإسقاطه وإن بَلَغَتْ وطالَبَتْهُ إذ لا عَارَ يَلْحَقُهَا به للعلم بكذبه فلا يُمَكِّنُ من الحليف على صِدْقِهِ وإنما رُجِرَ حتى لا يُعَوِّدَ للإيذاء والخوض في الباطل ومن ثَمَّ يستوفيه القاضي لِلطُّفْلَةِ بخلاف الكبيرة لا بُدَّ من طَلَبِهَا وَمَحَلُّ ما ذُكِرَ في نحو القُرْءَاءِ حيث لم يُرَدَّ وطءٌ دُبِّرَها وإلا فهو من الأوَّلِ وما عدا هَٰذَيْنِ أعني ما عَلِمَ صِدْقُهُ أو كَذِبُهُ يُقال له تعزيرُ التَّكْذِيبِ لِمَا فيه من إظهارِ كَذِبِهِ بقيامِ العقوبةِ عليه وهو من جُمْلَةِ المُسْتَنَتَّى منه ولا يُستوفى إلا بِطَلَبِ المَقْدُوفِ. (ولو عَفَّتْ عن الحَدِّ) أو التعزيرِ (أو أَقامَ بَيِّنَةً بِزَناها) أو إقرارِها

يُعزِّرُ للإيذاء ولا يُلَاعِنُ وهذا ظاهرٌ إذا صَرَّحَ بالفرجِ فإن أَطْلَقَ قَبْلَ بَيِّنَةٍ أَنْ يُسألَ عِنْدَ دَعْوَاهَا عَن إِرَادَتِهِ فَإِنَّ وطأها في الدُّبْرِ مُمَكِّنٌ فَيَلْحَقُ العَارُ بها وَيَتَرَتَّبُ على جَوَابِهِ حُكْمُهُ زادَ الثَّهَابُ وتَعزِيرُ التَّأْدِيبِ يَسْتَوْفِيهِ القاضي لِلطُّفْلَةِ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (نَحْوِ قُرْءَاءٍ) نَعْتُ كَبِيرَةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (أو بَوْطَةٍ نَحْوِ مَمْسُوحٍ) أي: أو قَذْفِ بَوْطَةٍ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلا يُلَاعِنُ) تَفْرِيعٌ على ما في المتن. هـ. قَوْلُهُ: (لِإِسْقَاطِهِ) أي: تَعزِيرُ التَّأْدِيبِ. هـ. قَوْلُهُ: (وإن بَلَغَتْ) أي: الطُّفْلَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلا يُمَكِّنُ) مِنَ التَّمَكِّينِ. هـ. قَوْلُهُ: (وإنما رُجِرَ إلخ) جَوَابُ سؤَالٍ مُنْشَأُهُ قَوْلُهُ إذ لا عَارَ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (حَتَّى لا يَعَوِّدَ لِلإيذاءِ) أي: لِمَا مِنْ شَأْنِهِ الإيذاءُ وإلا فلا إيذاءَ في القَذْفِ المذكورِ أو المُرَادُ مُطْلَقُ الإيذاءِ أي حَتَّى لا يَعَوِّدَ لإيذاءِ أَحَدٍ اهـ رَشِيدِي أقولُ أو المُرَادُ إيذاءُ أَهْلِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) راجِعٌ إلى قَوْلِهِ: (وإنما رُجِرَ إلخ). هـ. قَوْلُهُ: (يَسْتَوْفِيهِ القاضي لِلطُّفْلَةِ) ظاهرُهُ ولو مع وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ سَمَ على حَجِّ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (مِنِ الأوَّلِ) أي: ما في قَوْلِهِ وَلَدَفْعِ تَعزِيرِهِ اهـ كُرْدِي والأَضْرَابُ وهو اللَّعَانُ لِحَدِّ القَذْفِ إلخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا عدا)، وقَوْلُهُ: (أعني ما) الأوَّلَى فِيهِمَا مِنْ قَوْلِهِ: (أعني ما عَلِمَ إلخ) تَفْسِيرٌ لِهَٰذَيْنِ وما عَلِمَ صِدْقُهُ كَقَذْفِ مَنْ ثَبَتَ زَناها بِبَيِّنَةٍ إلخ وما عَلِمَ كَذِبُهُ كَقَذْفِ الطُّفْلَةِ وما عداها هو ما لَمْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ ولا كَذِبُهُ كَقَذْفِ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أي: تَعزِيرُ التَّكْذِيبِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ جُمْلَةِ المُسْتَنَتَّى مِنْهُ) عَبَّرَ بِمِنْ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَٰذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ لِعَانًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الباقِي بَعْدَ الإِسْتِثْناءِ بِخِلَافِ هَٰذَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (ولا يُسْتَوْفَى) أي: تَعزِيرُ التَّكْذِيبِ اهـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (إلا بِطَلَبِ المَقْدُوفِ) ظاهرُهُ ولو غَيْرَ كَامِلٍ فَيُؤَخَّرُ إلى كَمالِهِ اهـ س. هـ. قَوْلُهُ: (أو التَّعزِيرِ) إلى: (الفَضْلِ) في المُعْنَى إلَّا قَوْلُهُ: (ولا نَحْوَ مَجْنُونَةٍ) إلى المتن، وقَوْلُهُ: بِناءٍ على أَنَّهُ لا يُلَاعِنُ، وقَوْلُهُ: (على ما مَرَّ) إلى (فَهُمَا حَمَلَانِ).

لِتَكْذِيبِهِ ظاهرًا. كَقَذْفِ صَغِيرَةٍ توطأً وَمَجْنُونَةٍ لَكِنْ لا يُلَاعِنُ حَتَّى يَكْمُلَا وَيُطَالِيَا اهـ، وقَوْلُهُ: لِتَكْذِيبِهِ ظاهرًا قال في شَرْحِهِ بأن قَذْفَ زَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ لَمْ يَعْلَمَ كَذِبَهُ وَلَمْ يَظْهَرْ صِدْقُهُ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (يَسْتَوْفِيهِ القاضي لِلطُّفْلَةِ) ظاهرُهُ ولو مع وُجُودِ وَلِيِّ لَمْ يَطْلُبْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ المُسْتَنَتَّى مِنْهُ) عَبَّرَ بِمِنْ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ هَٰذَيْنِ مِنْهَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ. هـ. قَوْلُهُ: (إلا بِطَلَبِ المَقْدُوفِ) ظاهرُهُ ولو غَيْرَ كَامِلٍ فَيُؤَخَّرُ إلى كَمالِهِ، وفي شَرْحِ م ر، قُلُوْا قال الزَّوْجُ قَذْفْتُكَ في النِّكَاحِ فَلْيِ اللَّعَانُ وادَّعَتْ هِيَ صُدُورَهُ قَبْلَهُ صِدْقَ بَيَمِينِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الفَرْقَةِ وقال قَذْفْتُكَ قَبْلَهَا فَقَالَتْ بَلْ بَعْدَهَا صِدْقَ بَيَمِينِهِ أَيْضًا ما لَمْ يُنْكَرْ أَصْلُ النِّكَاحِ فَتَصَدَّقْ بِبَيَمِينِهَا أو قال قَذْفْتُكَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ فَقَالَتْ بَلْ بِالْعَةِ صِدْقَ بَيَمِينِهِ إِنْ احْتَمَلَ صُدُورَهُ



به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل ينفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جئت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس ما دام السكوت أو الجنون في الأخيرتين (في الأصح) إذ لا حاجة إليه في الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى

• قول (سني): (عن طلب الحد) أي: أو التّعزير اهـ. معني.

• قول (سني): (أو جئت إلخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضارب للإفاقة اهـ. معني. • قوله: (ما دام السكوت أو الجنون إلخ)، فلو طالبت من سكنت أو المجنونة بعد كمالها لاعن اهـ. معني. • قوله: (سيما إلخ) عبارة المعني لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولانقضاء طلبه في الباقي اهـ. • قوله: (سيما الثانية) وهي

في صغرها أو قال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومه لم يقبل منه ليعده أو وأنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعه صدق يمينه إن عهد ذلك لها ولا صدقت أو وأنا صبي صدق إن احتمل نظير ما مر أو وأنا مجنون صدق إن عهد له اهـ، وفي الرّوض وشرحه.

(فرغ): لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بزنا مطلقي أو مضارب إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو طائنا أنها زوجته أو أمته لم يلاعن فإن كان هناك ولد منفصل لاعن لتفيه، وكذا إن كان هناك حمل ولا حد لها يلعنه إن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتباد الحزمة بهذا اللعان فإن كان قال زنيته في نكاحي وجب الحد عليها وتسقطه باللعان فإن بان في صورة أن لا حمل فسد لعانه وحد، وكذا لو لاعن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا فساد لعانه وحد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ باختصار، وفي الرّوض وشرحه أيضا ما نصه: فصل لو قذف من لاعنها عزر فقط إن قذفها بذلك الزنا أو أطلق فإن قذفها بزنا آخر عزر أيضا فقط إن حدث يلعنه لكونها لم تلاعن ليعانه وذلك؛ لأن لعانه في حقه كالبينة فلا يحده وإنما عزر للإيذاء وحد إن لاعنت سواء أقذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله كما يحده للأجنبي واللعان إنما يسقط الحصانة إذا لم يعارضه لعانها فإن عارضه بقيت الحصانة بحالها على أن اللعان حجة ضعيفة فيختص أثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له إسقاط العقوبة من تعزير أو حد باللعان؛ لأنها بانث بلعان القذف الأول ولا ولد وإن حد بالقذف الأول ولم يلاعن، ثم عاد إلى القذف بذلك عزر تأديبا للإيذاء ولا يحده لظهور كذبه بالحد الأول ولا يلاعن لإسقاط التعزير كما عليم مما مر أو قذفها بغيره أي بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لإسقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحده؛ لأن كذبه في الأول لا يوجب كذبه في الثاني فوجب الحد لدفع العار أو يعزر لظهور كذبه بالحد وجهان أو جهما الثاني أخذا من عموم ما يأتي فيمن قذف شخصا قحدا، ثم قذفه ثانيا وتحده بقذفها الأجنبي ولو بما حدث فيه أي بسببه؛ لأن اللعان في صورته مختص بالزوج فيقتصر أثره عليه، وسواء في الزوج والأجنبي أكان ثم ولد فتفاه باللعان وبقي أو مات أو لم يكن.

(فرغ): لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكفي الزوج لعان

من اللعان أما مع ولدٍ أو حملٍ ينفيه فيلاعن جزمًا وإذا لزمه حدٌ بقذف مجنونة بزنا أضافه لحال إفاقته أو تعزير بما لم يُضِفْهُ أو بقذف صغيرٍ انتظرَ طلبهما بعد كمالهما ولا تُحد مجنونة بِلِعاينه حتى تُفَيَّقَ وتمتنع من اللعان. (ولو أبانها) بواحدة أو أكثر (أو ماتت، ثم قذفها)

إقامة البيّنة بزناها أو إقرارها به والثالثة وهي تصديق الزوجة للزوج في الزنا. قوله: (فيلاعن الخ) عبارة المغني فإن له اللعان لتفيقه قطعاً اهـ. قوله: (بما لم يُضِفْهُ) أي: بزنا لم يُضِفْهُ أضلاً أو أضافه لحال الجنون. قوله: (أو بقذف صغيرٍ) عبارة غيره صغيرة بالتاء قال الرشيدي قوله أو بقذف صغيرة أي يُمكن وطؤها بقرينة ما قدّمه من أنّ التي لا يُمكن وطؤها يستوفي لها الحاكم اهـ. قوله: (بعد كمالهما) أي: بالإفاقة والبُلُوغ. قوله: (بِلِعاينه) أي: فيما إذا كان هناك ولدٌ أو حملٌ ولا فلا لعان له في حال جنونها كما مرّ آنفاً.

قوله (سبي): (ولو أبانها) لو عبّر ببانت لشمّل ما لو انقضت عدّة رجعية أو حصل انفساخ اهـ مغني عبارة الرّوض مع شرحه فَرَعَ لو قَذَفَ المفسوخ نكاحها أو المطلقّة البائن بخلع أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدّة بزنا مُطلقٍ أو مضافٍ إلى حالة النكاح أو قَذَفَ مَنْ وطئها في نكاح فاسدٍ أو ظاناً أنّها زوجته أو أمته لم

واحدٍ يذكّر فيه الزّنيات كلّها، وكذا الزّناة إن سَمَاهُم في القذف بأن يقول أشهد بالله أتّي لمن الصادقين فيما رميتك به من الزّنا بفلان وفلانٍ ومَنْ قَذَفَ شخصاً فحُدّ، ثم قَذَفَهُ ثانياً عَزَرَ لظهور كذبه بالحدّ الأوّل والزّوجة في ذلك كغيرها إن وقع القذفان في حال الزّوجيّة فإن قَذَفَ أجنبيّةً، ثم تزوّجها قَبْلَ أن يُحدّ أو بعده، ثم قَذَفَهَا بالزّنا الأوّل فالحُدّ الواجب واحدٌ ولا لعانٍ لإسقاطه بل يُختلج إلى بيّنة؛ لأنّه قَذَفَهَا بالأوّل وهي أجنبيّة أو قَذَفَهَا بغيره تعدّد الحدّ لاختلاف موجب القذّفين؛ لأنّ الثاني يسقط باللّعان بخلاف الأوّل فإن أقام بأحدهما أي أحد الزّناءين بيّنة بعد طلبها لحدّ القذف سقط أي الحدّان؛ لأنّه ثبت أنّها غيرُ مُحَصَّنَةٍ وإلا فإن بدأت بطلب حدّ القذف بالزّنا الأوّل حدّ له مُطلقاً، ثم للثاني إن لم يلاعن وإلا سقط عنه حدّه وإن بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط الحدّ الأوّل؛ لأنّ اللّعان يختص أثره بذلك الزّنا بخلاف البيّنة وسقط الثاني وإن لم يلاعن حدّ للثاني أي للقذف الثاني، ثم للأوّل بعد طلبها لحدّه، وإن طالّته بهما أي بالحدّين جميعاً فكأيتدائها بالأوّل فيحدّ له، ثم للثاني إن لم يلاعن.

(فرع): لو قَذَفَ زوجته، ثم أبانها بلا لعان، ثم قَذَفَهَا بزناً آخر، ثم جدّد نكاحها بل أو لم يُجدّد فإن حدّ للأوّل قَبْلَ التّجديد للنكاح قال البلّقيني صوابه قَبْلَ القذف عَزَرَ للثاني كما لو قَذَفَ أجنبيّةً فحدّ، ثم قَذَفَهَا ثانياً ويتبني حملُه على ما إذا لم يُضِفْ الثاني إلى حالة البيّنة لئلا يُشكل بما مرّ فيما لو قَذَفَ أجنبيّةً، ثم تزوّجها، ثم قَذَفَهَا بزناً آخر من أنّ الحدّ يتعدّد فإن لم تطلب حدّ القذف الأوّل حتّى أبانها قال البلّقيني صوابه حتّى قَذَفَهَا فإن لاعن للأوّل قَبْلَ القذف الثاني أو بعده عَزَرَ للثاني للإيذاء ولا يُحدّ إذ بِلِعاينه سقطت حصانتها في حقّه وإلا أي وإن لم يلاعن الأوّل حدّ حدّين لاختلاف القذّفين في الحكم وهو محمولٌ على ما إذا أضاف الزّنا إلى حالة البيّنة أخذاً ممّا مرّ اهـ سقته مع طوله لكثرة فوائده وإيضاحه المقام مع اختصار الشّارح فيه اهـ.

فَإِنْ قَذَفَهَا (بِرُّنَا مُطْلَقٍ أَوْ مُضَافٍ إِلَى مَا) أَيْ زَمَنِ (بَعْدَ التَّكَاحِ لَاعِنٌ) لِلنَّفْيِ (إِنْ كَانَ) هُنَاكَ (وَلَدٌ) أَوْ حَمْلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (يَلْحَقُهُ) ظَاهِرًا وَأَرَادَ نَفْيَهُ فِي لِعَانِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ كَمَا فِي صُلْبِ التَّكَاحِ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ عَنْهُ حَدُّ قَذْفِهِ لَهَا وَيُلْزَمُهَا بِهِ حَدُّ الزَّنا إِنْ أَضَافَهُ لِلتَّكَاحِ وَلَمْ تُلَاعِنْ هِيَ كَالزَّوْجَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى الْوَلَدُ عَنْهُ فَيَحْدُ وَلَا لِعَانَ (فَلِإِنْ أَضَافَ) الزَّنا الَّذِي رَمَاهَا بِهِ (إِلَى مَا) أَيْ زَمَنِ (قَبْلَ نِكَاحِهِ) أَوْ بَعْدَ بَيِّنَتَيْهَا (فَلَا لِعَانَ) جَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَيُحْدُ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ لِقَذْفِهَا حِينَئِذٍ كَالْأَجْنَبِيِّ، (وَكَذَا) لَا لِعَانَ (إِنْ كَانَ) وَلَدٌ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَقْصِيرِهِ بِالإِسْنَادِ لِمَا قَبْلَ التَّكَاحِ وَرُجِّحَ فِي الصَّغِيرِ الْمُقَابِلِ واعتمده الإسْنَوِيُّ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ، وَقَدْ يُعْتَقَدُ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْ ذَلِكَ الزَّنا (لَكِنْ لَهُ) بَلْ يُلْزَمُهُ إِنْ عَلِمَ زَنَاها أَوْ ظَنَّهُ كَمَا عَلِمَ مِثْلًا مَرَّةً (إِنْشَاءً قَذْفٍ) مُطْلَقٍ أَوْ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ التَّكَاحِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُلَاعِنُ (وَيُلَاعِنُ) حِينَئِذٍ لِنَفْيِ التَّسَبُّبِ لِلضَّرُورَةِ

يُلَاعِنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ وَلَا حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ مُتَفَصِّلٌ لَاعِنٌ لِنَفْيِهِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ هُنَاكَ حَمْلٌ وَلَا حَدٌّ لَهَا بِلِعَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَافَ الزَّنا إِلَى نِكَاحِهِ وَتَتَأَبَّدُ الْحُرْمَةُ بِهَذَا اللَّعَانِ فَإِنْ كَانَ قَالَ زَنَيْتُ فِي نِكَاحِي وَجَبَ الْحَدُّ عَلَيْهَا بِلِعَانِهِ وَتُسْقِطُهُ بِاللَّعَانِ فَإِنْ بَانَ فِي صُورَةِ اللَّعَانِ لِنَفْيِ الْحَمْلِ أَنْ لَا حَمْلٌ فَسَدَ لِعَانُهُ وَحَدُّ، وَكَذَا لَوْ لَاعِنٌ زَوْجٌ وَلَا وَلَدٌ وَبَانَ بَعْدَ لِعَانِهِ فَسَادُ نِكَاحِهِ تَبَيَّنَا فَسَادَ لِعَانِهِ وَحَدُّ فَلَا يَتَبَيَّنُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِهِ اهـ وَأَقْرَهُ سَم.

قَوْلُ (السِّي): (بَعْدَ التَّكَاحِ) أَيْ: مُقَارِنِ لِلتَّكَاحِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي اهـ سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (حَدُّ قَذْفِهِ) أَيْ: أَوْ تَغْزِيرُهُ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ بِلِعَانِهِ وَيَجِبُ بِهِ عَلَى الْبَائِنِ عُقُوبَةُ الزَّنا حَيْثُ كَانَ مُضَافًا بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ وَتَسْقُطُ عَنْهَا بِلِعَانِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (إِنْ أَضَافَهُ لِلتَّكَاحِ) أَيْ: بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ مُغْنِي وَع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ يَلْحَقُهُ لَا لِعَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيِّ وَلِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ حِينَئِذٍ فَيَحْدُ بِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (الْوَلَدُ) أَيْ: وَالْحَمْلُ.

قَوْلُ (السِّي): (فَإِنْ أَضَافَ إِلَى مَا قَبْلَ نِكَاحِهِ) مِثْلُ هَذَا مَا لَوْ صَدَرَ مِنْهُ الْقَذْفُ حَالَ الزَّوْجِيَّةِ وَأَضَافَهُ إِلَى مَا قَبْلَ التَّكَاحِ اهـ رَوْضُ. قَوْلُهُ: (كَالْأَجْنَبِيِّ) أَيْ: كَقَذْفِهَا.

قَوْلُ (السِّي): (وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي الْأَصَحِّ) اعْتَمَدَهُ الْمُنْهَجُ. قَوْلُهُ: (بِالإِسْنَادِ الْإِنِّ) هَذَا مُخْتَصَّصٌ بِمَا فِي الْمَتْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَقْصِيرِهِ بِذِكْرِ التَّارِيخِ اهـ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا فِي الشَّارِحِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (فِي الصَّغِيرِ) أَيْ: فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنِّ) وَمَعَ هَذَا فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَتْنِ إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُطْلَقَ الْقَذْفُ أَوْ يُضَيَّفَهُ إِلَى التَّكَاحِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُلَاعِنُ) أَيْ: بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِإِنْشَاءِ قَذْفٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

قَوْلُ (السِّي): (وَيُلَاعِنُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِي بِهَذَا اللَّعَانِ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَقُولُ يُفْهَمُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالرَّوْضِ فَإِنْ أَبَى أَيِّ مِنْ إِنْشَاءِ الْقَذْفِ ثُمَّ اللَّعَانِ حَدُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِاللَّعَانِ حَدُّ

قَوْلُهُ: (أَوْ حَمْلٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) جَزَمَ بِهِ الرَّوْضُ.

فَإِنْ أَبِي حُدَّ. (وَلَا يَصُحُّ نَفْيُ أَحَدٍ تَوَامِينٍ) وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا مُرْتَبًا مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ وَلاَ ذَاتِهِمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِحَبْرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بَعْدَ اجْتِمَاعِ وَلَدٍ فِي الرَّجِمِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَوَلَدٍ مِنْ مَاءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الرَّجِمَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَنِيِّ فِيهِ قُوَّةُ الْإِحْبَالِ انْسَدَّ فَمُهُ عَلَيْهِ صَوْنًا لَهُ مِنْ نَحْوِ هَوَاءٍ فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ فَلَمْ يَتَبَعُضَا لِحُوقًا وَلَا انْتِفَاءً فَإِنْ نَفَى أَحَدُهُمَا وَاسْتَلْحَقَ الْآخَرَ أَوْ سَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ نَفَاهُمَا، ثُمَّ اسْتَلْحَقَ أَحَدُهُمَا لِحِقَاهُ وَغَلَّبُوا اسْتَلْحَاقَ عَلَى التَّنْفِي لِقَوْتِهِ بِصَحْتِهِ بَعْدَ التَّنْفِي دُونَ التَّنْفِي بَعْدَهُ احتياطًا لِلنَّسَبِ مَا أَمَكْنَ وَمِنْ ثَمَّ لِحَقَّهُ وَلَدٌ أَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ اسْتَلْحَاقٍ وَلَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ عِنْدَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالتَّنْفِي أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ وَضَعِيَّتِهِمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ عَلَى مَا مَرَّ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْحَمْلِ فَهُمَا حَمْلَانِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ فَيَصُحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ.

الْقَذْفُ الْأَوَّلُ أَيْضًا، وَقَدْ يَصْرُحُ بِهِ قَوْلُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِهِ وَتَسْقُطُ عَقُوبَةُ الْقَذْفِ عَنْهُ بِلَعَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْشِئْ عَوِيقَ اهـ وَأَصْرَحَ مِنْهُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَيُلَاعِنُ لِنَفْيِ التَّنْسِبِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بِلَعَانِهِ حُدُّ الْقَذْفِ فَإِنْ لَمْ يَنْشِئْ قَذْفًا حُدًّا وَلَا حُدًّا عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَضَافَ الزَّنَا إِلَى نِكَاحِهِ وَتَنَابَذَ الْحُرْمَةُ بَعْدَ اللَّعَانِ اهـ.   
 ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ اسْتَنَى وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَفَى الْخ) أَيِ بِاللَّعَانِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَفَى أَحَدُهُمَا الْخ) أَوْ نَفَى أَوَّلَهُمَا بِاللَّعَانِ، ثُمَّ وَلَدَتِ الثَّانِي فَسَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَلِدَهُ لِحَقَّهُ الْأَوَّلُ مَعَ الثَّانِي اهـ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِالتَّنْفِي) أَيِ: بِاللَّعَانِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَيَصُحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا.

٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَقْبَلُ مَنِيًّا آخَرَ) وَمَجِيءُ الْوَلَدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَثْرَةِ الْمَاءِ فَالتَّوَامَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ شَرْحُ رُوض. ٥ قَوْلُهُ: (فَهُمَا حَمْلَانِ) فَإِنْ قُلْتَ لَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ فَهُمَا حَمْلَانِ أَنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِحَبْرَيَانِ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ الْخ أَنَّهُمَا حَمْلَانِ مِنْ وَاحِدٍ وَهَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجِمَ إِذَا اشْتَمَلَ الْخ بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَدِ أَنَّهَا تَنْقُضِي بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ وَاحِدٍ وَجِبَ تَوَقُّفُ انْقِضَائِهَا عَلَى الثَّانِي لِأَنَّا نَمْنَعُ جَمِيعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُمَا حَمْلَيْنِ صَادِقٌ بِكَوْنِهِمَا مِنْ رَجُلَيْنِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الرَّجِمِ وَلَدَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلَيْنِ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مِنْ وَلَادَةِ وَلَدِ الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ وَلَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجِمَ الْخ وَلَا بِمَا سَيَأْتِي فِي الْعِدَدِ مِنْ انْقِضَائِهَا بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِحُجُوزِ مِثْلِ مَا ذُكِرَ أَيْضًا بِأَنْ يَكُونَ وَصُولُ مَاءِ الثَّانِي مَعَ وَلَادَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ قُلْتَ هَذَا الْمَنْعُ لَا يُفِيدُ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْعِدَدِ وَالْعِبَارَةُ لِلرُّوضِ وَشَرْحِهِ.

(فَرَحْ): لَوْ عَلِقَ طَلَاقُهَا بِالْوِلَادَةِ فَآتَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ بَآخَرَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَلِحِقَاهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ ثَلَاثَةً إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ وَبَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ دُونَهَا لِحِقَاهُ دُونَ الثَّالِثِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي اهـ فَانْظُرْ قَوْلَهُ دُونَ الثَّالِثِ الْخ الْمُصَرَّحُ بِأَنَّ الثَّالِثَ مَعَ الثَّانِي حَمْلٌ آخَرُ مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي الرَّجِمِ وَلَدٌ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَآخَرُ مِنْ مَاءٍ آخَرَ.

# فهرس

٥	باب الخيار في التّكاح والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك ممّا ذُكر تبعاً
٣٥	فصل في الإعفاف
٤٨	فصل

## كتاب الصّدّاق ..... ٦٣

٨١	فصل في بيان أحكام المُسمّى الصّحيح والفاسد
٩٧	فصل في التّفويض
١٠٦	فصل في بيان مهر المثل
١١٤	فصل في تشطير المهر وسقوطه
١٣٩	فصل في المُتعة
١٤٥	فصل في الاختلاف في المهر والتّحالف فيما سُمّي منه
١٥٤	فصل في وليمة العُرس

## كتاب القسّم ..... ١٨٦

٢١٦	فصل في بعض أحكام الشُّوز وسوابقه ولواحقه
-----	--

## كتاب الخلع ..... ٢٢٣

٢٦٠	فصل في الصّيغة وما يتعلّق بها
٢٨٠	فصل في الألفاظ المُلزِمة للعوض، وما يتبعها
٣١٠	فصل في الاختلاف في الخلع، أو في عوضه

## كتاب الطّلاق ..... ٣٢٠

٣٥٩	فصل في تفويض الطّلاق إليها
٣٦٥	فصل في بعض شروط الصّيغة والمُطلّق
٣٩٦	فصل في بيان محلّ الطّلاق والولاية عليه
٤٠٦	فصل في تعدّد الطّلاق بنبّة العدد فيه أو ذكره، وما يتعلّق بذلك

٤٣٣	فصل في الاستثناء
٤٤٨	فصل
٤٦١	فصل في بيان الطلاق السني والبدي
٤٨٢	فصل في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها
٥١٦	فصل في أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها
٥٦٤	فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق
٥٧٤	فصل في أنواع أخرى من التعليق

### كتاب الرجعة ..... ٥٩٤

#### كتاب الإيلاء ..... ٦١٩

٦٤٠	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها
-----	---

#### كتاب الظهار ..... ٦٥٣

٦٦٤	فصل فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك
-----	--

#### كتاب الكفارة ..... ٦٧٤

#### كتاب اللعان ..... ٧٠٠

٧٢١	فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازاً أو وجوباً
٧٢٦	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٧٤٤	فصل

